

# شرح منقح الجليل

علي

مختصر العلامة خليل

ويعاين

عاشية المصنفات تفسر الجليل

الكتاب



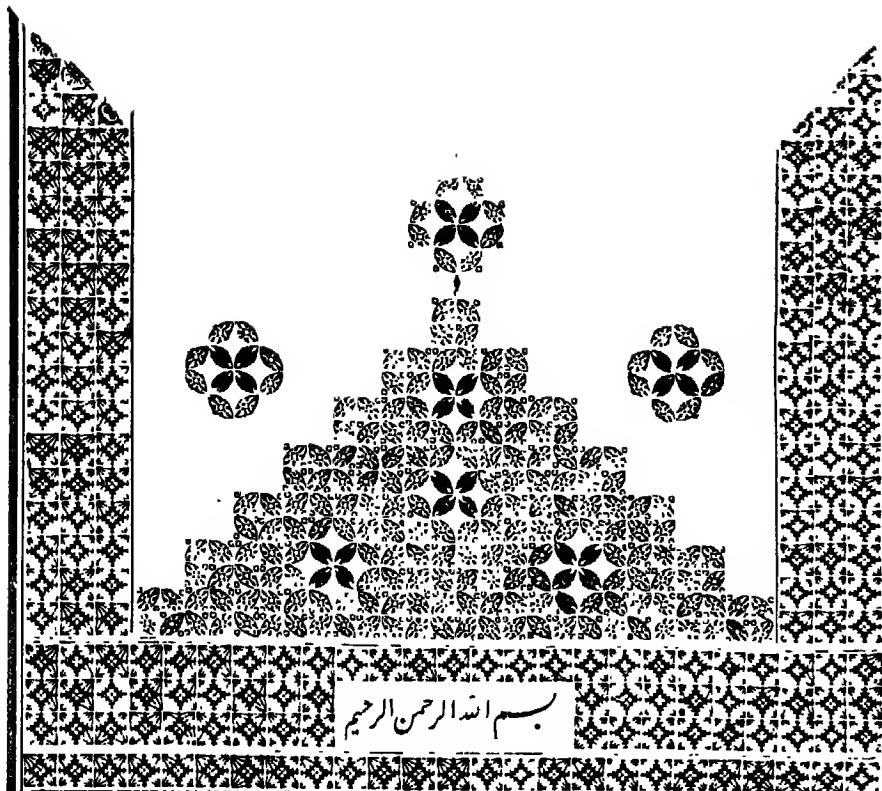








الجزء الثاني من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل  
المحققين وتاج المدققين وارث علوم صفوة فريش  
العلامة الشيخ محمد عيسى حفظه  
الله وبلغه من كل  
خير فوفى  
منتهاه  
م  
(وبهامشه حاشيته المسماة تسهيل منخ الجليل)



• (فصل) في النكاح •

(مدب) بضم فكسر (الرجل) أي راغب تائق له رجال النسل أولا أو غير راغب ورجا النسل لأنه محتاج له حكم ومحل هذا أن لم يخش العنت والواجب ولو مع الاتفاق عليها من حرام أو مع وجود بعض مقتضى التحريم غير هذا قال في الشامل يتعين لطوف عنت وعدم إمكان نسب نكاح من لم يكفه الصوم وخبر فيه وفي نسبه قدر عاينه فإن كنهه الصوم واجب احسب الثلاثة والنكاح أولى وفي المقدمات النكاح لا قدر عاينه إذا لم تكن به حاجة إليه من ادوب أي للولد وان كان عنتا ارحمه وراأ وعقبا فهو مباح له والمحتاج له ولا صبره عليه وليس عنده ما ينسر ربه وخشى على نفسه العنت أن لم يتزوج فهو واجب عليه وإن لم يخش له وخشى أن لا يقوم بما وجب عليه فيه فهو مكروه وكذا المرأة أه ونحوه للغمي ونفله أبو الحسن وغيره ابن بشر يحرم على من لم يخش العنت وعجز عن الوطء أو النفقة من كسب حلال وفي الشامل ومنع لمضربا امرأة لعدم وطء أو نفقة أو كسب حرم ولم يخش عنتا وقال ابن رحال خائف العنت مع مجزئه عن النفقة مكاف بترك الزنا لأنه في طوقه وبترك التزوج الحرام فلا يجعل فعل محرم لدفع محرم وانما يبصر لهذا عند الاضطرار كالمراة لا تجسد ما يسد رمقه بالزنا وان علمت المرأة بهجزه عن الوطء ورضيت جازوكذا ان علمت الرشيدة بهجزه عن النفقة ورضيت ولا يجوز مع الاكساب الحرام وان رضيت به (ذي) أي صاحب (اهبة) بضم الهمة وسكون الهاء أي قدرة على صدق ونفقة ووطء فإن كان عاجزا عن شيء منها فلا يندب له ويحرم عليه والحاصل أن الشخص ما راغب فيه أولا والراغب اما أن يخشى العنت أولا فالراغب أن يخشى العنت ويهجزه عن التسري ولم يكفه الصوم يجب عليه التزوج

• (فصل في النكاح) •  
(قوله تائق) بمثاقفة فوقية أي متناهية قوله لأنه أي راغب النسل (قوله له) أي النكاح لتوقف النسل عليه عادة (قوله ومحل هذا) أي ندب نكاح المحتاج له (قوله العنت) بفتح العين المهملة والنون أي لزنا (قوله والا) أي وان خاف العنت (قوله وجب) أي نكاحه (قوله مقتضى) بكسر الصاد (قوله هذا) أي الاتفاق من حرام (قوله فاعل) بفتح (قوله يكفه) بفتح فضم مثقلا (قوله وخير) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة فتحت مثقلا (قوله فيه) أي النكاح (قوله الثلاثة) أي الصوم والنكاح والتسري (قوله عاينه) بكسر العين والنون مثقلا أي صغير الذكرك جدا بحيث لا يتأني به وقاع (قوله مصورا) أي معترضا لا ينتشر ذكركه (قوله عاينه) أي لا ينسل (قوله فهو) أي النكاح (قوله ولا صبره عليه) حال (قوله وليس عنده الخ) حال (قوله وخشى على نفسه العنت الخ) حال (قوله فهو) أي النكاح (قوله وكذا) أي الرجل في التفصيل لما تقدم (قوله منع) بضم فكسر أي النكاح (قوله

ولم يخش عنتا) حال (قوله رجل) بفتح الراء وشدا الحاء المهملة

(قوله لوجوبه) أى النكاح (قوله علمها) أى المرأة (قوله وعدم) عطف على محذوف (قوله التداخل) أى دخول شيء في آخر (قوله استعماله) أى النكاح (قوله به) أى النكاح (قوله كونه) أى العقد (قوله له) أى الوطء (قوله ثم قال) أى ابن حجر (قوله وشراعا) عطف على لغة (قوله ووروده) أى النكاح (قوله لم يرد) بفتح فكسر (قوله له) أى العقد (قوله ولا يرد) بفتح فكسر (قوله لان شرط الوطء الخ) على لا يرد (قوله والعقد الخ) حال (قوله مفهومة) أى مدلوله (قوله ان هذا) أى العقد (قوله كاف) أى في التحليل (قوله بمجرد) أى بمجرد (قوله الوطء) قوله لا بد (قوله أى في التحليل) قوله بعد العقد (قوله ذوق) قوله العسلية (بضم العين وفتح السين المهملة) قوله وجه) أى قول (قوله انه) أى النكاح (قوله بينهما) أى العقد والوطء (قوله وهذا) أى كونه مشتركا بينهما (قوله وان كان الخ) حال (قوله انه) أى النكاح (قوله بالعكس) أى حقيقة في العقد مجازي الوطء (قوله عقد) جنس شامل للنكاح وسائر المذمومات (قوله على مجرد الخ) فصل مخرج كل عقد ليس على ذلك ومنه شرأة لا تلذذ بها (قوله متعة التلذذ) إضافة البيان فصل مخرج كل عقد على مجرد متعة مبنية (قوله بآدمية) فصل مخرج اعارة غير آدمية لا تلذذ به (قوله غير موجب قيمتها) فصل مخرج اعارة لآدمية لا تلذذ بها (قوله بيينة قبله) أى التلذذ فصل مخرج العقد على مجرد التلذذ بآدمية غير موجب ٣ قيمتها بالآدمية قبله (قوله غير

ولو أدى للاتفاق من كسب حرام او مقتضى التحريم غيره وان لم يحشبه نذب له رجا النسل ام لا ولو عطله عن تطوع وغيره الرغب ان عطله عن تطوع كره له ولورجا النسل والاذنب له ان رجا النسل والا يبيع له والاقسام الثلاثة المندوب والجائز والمكروه مقيدة بعدم موجب التحريم والاحرم ويجزى ما تقدم في المرأة أيضا وزاد ابن رجال وجه الوجوب به علمها وهو محذوفها عن قوتها وعدم سترها بغيره ونائب فاعل نذب (نكاح) ابن حجر النكاح لغة الظم والتداخل واكثر استعماله في الوطء ويسمى به العقد مجازا لكونه سببا له ثم قال وشراعا حقيقة في العقد مجازي الوطء لكثرة وروده في الكتاب والسنة في العقد حتى قيل لم يرد في القرآن الا له ولا يرد مثل قوله تعالى حتى تسكن زوجا غيره لان شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والعقد لا بد منه فحقي قوله تعالى حتى تسكن حتى تتزوج أى يعقد عليهما ومفهومه ان هذا كاف بمجرد لكونه يثبت السنة أنه لا عبرة بمفهوم الغاية وأنه لا يتبع العقد من ذوق العسلية وفي وجهه عند الشافعية والخنفية أنه حقيقة في الوطء مجازي العقد وقيل مشتركا بينهما وهذا الذي ترجح في نظري وان كان أكثر استعماله في العقد ١٥ ابن عبد السلام الأقرب أنه لغة حقيقة في الوطء مجازي العقد وشراعا بالعكس ابن عرفة النكاح عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها بيينة قبله غير عالم عاقده حرمتها ان حرمتها الكتاب على المذمور والاجماع على الآخر فيخرج عقد تحليل الأمانة وقع بيينة ويدخل نكاح الخصى والطارأين لانه بيينة صدق فانيها ولا يطل عكسه نكاح مدعيه بعد ثبوت وطئه بشاهد او فشق بناؤه باسم النكاح اقول ابن رشد عدم حده للشبهة لا ثبوت نكاحه ١٥ قوله على مجرد متعة من إضافة ما كان صفة والاصل متعة التلذذ المجردة فخرج بالمتعة البيع والكرام والتلذذ المتعة المعنوية

او الاجماع (قوله على الآخر) أى الشاذ المقابل له شهو راجع لزيادة او الاجماع (قوله فيخرج عقد تحليل الأمانة) أى اعارتها لمن يتلذذ بها أى بقوله غير موجب قيمتها فهو مفرغ عليه (قوله ان وقع بيينة) لا مفهوم له ولا حاجة اليه لسبق غير موجب قيمتها بيينة (قوله ويدخل) أى في الحد (قوله نكاح الخصى) أى لتعبيره بالتلذذ (قوله والطارأين) عطف على الخصى (قوله لانه) أى نكاح الطارأين (قوله صدقا) بضم فسكون منه لا أى الطارأتان (قوله فيها) أى البيينة (قوله ولا يطل) بضم فسكون فكسر (قوله عكسه) أى كون الحد يلزم من عدمه عدم محدودته المترتب عليه كونه جاء ما وطئه كونه يلزم من وجوده وجوده فكون ما ناه (قوله نكاح) فاعل يطل (قوله مدعيه) أى النكاح (قوله بعد ثبوت وطئه) أى باقرار أو بيينة صله مدعي (قوله بشاهد) أى مع شاهد بالعقد صله مدعي (قوله او فشق) بضم الفاء والشين المجهمة وشد الواو أى اشتها (قوله بناؤه) أى دخوله بالمرأة واختلاعه بها (قوله باسم النكاح) إضافة البيان صله بناء (قوله ليقول ابن رشد الخ) على لا يطل عكسه الخ (قوله المتعة المعنوية) أى العقد على

(قوله قال) أي الرصاع (قوله انه) أي ابن عرفة (قوله به) أي بآدمية (قوله نكاح الجن الانس) من اضافة المصدر فاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله وبالعكس (قوله نقلا) أي عن الشارع (قوله والا) أي وان لم يصح نقلا (قوله اصل الجواز) اضافته للبيان (قوله العقل) فيه أن الجواز العقل إمكانه وان امتنع شرعا والجواز الشرعي الاذن فيه (قوله أورد) بضم الهمزة وكسر الراء (قوله عليه) أي بيته (قوله وهو) أي الفسخ بطلقة (قوله بانه) أي الفسخ بطلقة (قوله أو أو بشكرير أو) أي وألاولى عاطفة مقدر أرى أو ان حرمة الكتاب على ان حرمة الكتاب المذكور أو الثانية عاطفة الاجماع على الكتاب في الجملة المقدرة المعطوفة بالاولى وحاصله انه اشار الى قولين في عقد نكاح عالم التحريم الاول أنه ليس نكاحا ان كان بالكتاب وان كان بالاجماع فهو نكاح فاسد وهذا هو المشهور والثاني أنه ليس نكاح سواء كان بالكتاب او بالاجماع (قوله الا انه) أي ابن عرفة الخ استدراك على صوابه

الخ رفع ايمامه انه لا جواب عنه (قوله وفر) أي ابن عرفة عطف على اتكل (قوله ركاكة اللفظ) أي نقله بشكرير أو بلا فاصل (قوله فاسد) أي لا فادته ان الثاني يشترط في كونه ليس نكاحا تحريمه بالكتاب والاجماع معا وليس كذلك اذ يكفي عند تحريم الاجماع وحده ولا يفتي أن تحريم الكتاب يستلزم تحريم الاجماع بلا عكس وبهذا ظهر وجه فساد نصويه باو وبواو عقب أو (قوله والاولى) بفتح الهاء (قوله وبكر) معطوف بالواو على نكاح (قوله لانه) أي كونهم ابكرا (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لما برأه) وقوله صلى الله عليه وسلم تزوجوا ابكار فانهم من أعذب اقواها وانتق ارحاما وارضى بالبير (قوله ان لم يعلم

كلها. والولاية وبالمجردة شرا مامة ملوطها. وقوله بآدمية قال الرصاع اخرج التلذذ بالطعام والشراب قال وزعم بعضهم انه أخرجه القدر على جنسية وهو بعيد ابن العربي نكاح الجن الانس جائز عقلا فان صح نقلا فيها ونعمت والابن على اصل الجواز العقل وقوله بيته الرصاع حال من التلذذ اخرج به صور الزنا وأورد عليه وعلى قوله ولا يطل عكسه ان ما وقع فيه الدخول دون اثم اذ يفسخ بطلقة وهو فرع النكاح واجيب بانه لا قرارهما بما بالقد وقوله أو الاجماع صوابه او او بشكرير او الا انه اتكل على ظهور المعنى وفر من ركاكة اللفظ وقول بعضهم صوابه والاجماع باو او فاسد وكذا قول آخر صوابه او والاجماع باو عقب أو والله اعلم اه بناني (بكر) بكسر الموحدة أي مراة لم تتزوج والاولى وبكر لانه مندوب ثان لقوله صلى الله عليه وسلم لما برأه رضي الله تعالى عنه هـ لا تزوجت بكرا ولا عيما ولا عيبك وتضاعفها وتضاعفك (و) تدب لم يرد تزوج امرأة (نظر وجهها) ليعلم هل هي جارية أم لا (و) (نظر) (كفها) ليعلم هل بدنها مختص بالظاهره ما وباطنها ما الى كوعها بلا قصد تلذذ ان لم يعلم عدم اجابتها ان كانت رشيقة ووليها ان لم تكن رشيقة والاحرم ان خشى فتنه والا كره وان جاز نظر وجهه الاجنبية وكفها مع الامن وعدم قصد التلذذ لان فعل هذا مظنة التلذذ (فقط) أي لا غير الوجه والسكتين فيجوز نظره لانه عورة هذا هو المراد لاني التدب الصادق بالجواز وحصل التدب ان كان نظره وجهها وكفها (يعلم) منها ان كانت رشيقة والا فليس وليها والا كره لثلاث طرق الاتفاق للنظر وجوه النساء وكشفهن ويقولون نحن خطاب وأشعر قوله نظره لانه لا يجوز له مسهما وان لم يكونا عورة وهو كذلك لما في المس من زيادة المباشرة وانه لا يندب لها نظره وجهه وكفها الخط لانص فيه عندنا والظاهر ندبه لان لها حقا في جهالة وفاقا للشافعية ويجوز له تركيل امرأة على نظرها ويندب لها وما نظرها ما زاد عليها ما باح من حيث كونها امرأة لا مندوب من حيث وكالتها عن الخطاب اذ لا يجوز له ذلك وان وكل رجلا على الخطبة فقال البرزلي انظر هل يتقوض له في النظر اليهما على حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز ما لم يخف فتنة من

عدم اجابتها) بان علمها ووطنها ارشك فيما اوتهما (قوله والا) أي وان علم عدمها (قوله حرم) أي النظر (قوله النظر والا) أي وان لم يخش فتنة (قوله كره) بضم فكسر أي النظر (قوله وان جاز نظره وجهه الاجنبية الخ) حال (قوله مع الامن) أي من الفتنة (قوله لان فعل هذا الخ) علة انكره (قوله نظره) أي الخطاطب من اضافة المصدر فاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله والا) أي وان لم تكن رشيقة (قوله والا) أي وان لم يكن يعلم منها او من وليها (قوله وان لم يكونا) أي الوجه والسكتان الخ حال (قوله وانه لا يندب لها الخ) عطف على انه لا يجوز له مسهما (قوله له) أي الخطاطب (قوله ويندب) أي النظر (قوله لها) أي المرأة الوكيل (قوله وما نظرها) أي الوكيل (قوله عليها) أي الوجه والسكتين (قوله فان وكل) أي الخطاطب (قوله الخطبة) بكسر الخاء المجهمة (قوله يتقوض) أي الخطاطب (قوله له) أي وكيله على الخطبة (قوله اليهما) أي الوجه والسكتين (قوله ثم قال) أي البرزلي

(قوله ورده) اي استظهره جواز لو كبل الخطاب (قوله يسوغ) اي النظر (قوله وبه) اي النذب صلة قرروا (قوله وبه) اي الجواز صلة عبر (قوله ارشاد) اي نصح (قوله الاثمة) بعد الهمز

ونظر وجهها وكذا (قوله وبه) اي  
قال (اي ابن عرفة) (قوله  
صح) استزبه من الناس  
(قوله صحيح) لا يبيحه كسكاح  
رفيق بلاذن سيده وسفيه  
بلاذن وليه (قوله قال ابن  
الجوزي انه موضوع) اي  
مكذوب خبره (قوله  
جواز) اي نظر الفرج  
بالسكاح الصحيح المبيع  
للوطء (قوله وقديري) اي  
احد الزوجين بشرج الآخر  
(قوله وان كان الخ) حال  
(قوله يختلف) اي تتعاقب  
(قوله فيه) اي الاناء لا يغترف  
منه (قوله لا بعضه) محترز  
اتمام (قوله ومشتكة)  
محترز المستقل به (قوله  
ومحرم نسب الخ) محترز  
بلامانع محرمية (قوله  
ومعتدة لاجل الخ) محترز  
فخوها (قوله فيجوز التمتع  
بظاهره) اي الدبر تقربيع  
على تقديروطء (قوله فاوضت)  
اي شاركت وباحت (قوله  
اصحابنا) اي اقراننا (قوله  
كسائر) اي باقي (قوله  
متعلقين) نعم آية وحديث  
(قوله من الزوج) نعم  
خطبة (قوله فالفصل بين  
الايجاب والقبول الخ)  
تقريب على نعم من الزوج

النظر اليها ورده بعضهم بان نظر الخطاب مختلف فيه فكيف يسوغ لو كبله البتة وخطا  
والله اعلم الرامض ظاهر المصنف انه مستحب عطف على نكاح وبه قرره والذي في عبارة اهل  
المذهب الجواز وبه يبرئ توضيحه وفي الرسالة لآباس وفي موضع اخر وجعل القرطبي  
في المفهم قوله صلى الله عليه وسلم اذهب فانظر اليها على انه امر ارشاد وانه لا يبيحها وقال  
عقبه وقبل انه امر نذب للاحاديث الاثمة بذلك ابن عرفة مع ابن القاسم اريد تزويج امرأة  
انظر اليها باذن ابن رشد راي وجهها المازري ويدينه قال واختر ابن القطان كون النظر  
اليها ما مندوب اليه للاحاديث الواردة بالامره اه فانت ترى الابي سكي النذب به سبعة  
التمريض وابن عرفة لم ينسبه الا لابن القطان (وحل) اي جاز انهما اي لكل من الزوجين  
في نكاح صحيح صحيح للوطء نظر جميع جسد صاحبه (حتى نظر الفرج) وما في الجامع الصغير  
اذا جامع احدكم زوجته او جاريته فلا ينظر الى فرجها لان ذلك يورث العمى قال ابن الجوزي  
انه موضوع وقال الذهبي في الميزان عن ابن أبي حاتم انه موضوع لاصل له وقال ابن حبان هذا  
موضوع واقره غير زور وقجواز متفق عليه لكن كرهوه للطب لانه يؤذي البصر ويورث  
قلة الحياء في الولة والله اعلم قال في النصيحة يكرهه نظر كل واحد من الزوجين افرج صاحبه لانه  
يؤذي البصر ويذهب الحياء وقديري ما يكره فيؤدى الى البغضاء وقالت عائشة رضي الله تعالى  
عنها ما رايت ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا راى منى وان كلنا لغسل من اناء واحد  
تختلف ايدينا فيه وشبهه في جواز النظر حتى للفرج فقال (كالمالك) التام المستقل به بلامانع  
محرمية ونحوها فيصير لكل من المالك والمملوكه نظر جميع الاخر حتى الفرج لانه ضرورة  
ومشتكة ومحرم نسب اورضاع او صهر ومعتدة لاجل ومكاتب ومعتوقة (و) حل انهما  
(تمتع بغير) وطء (دبر) فيجوز التمتع بظاهره البرزلي بعد ذكره تحريم الوطء في الدبر  
واما التمتع بظاهره فقد فاوضت فيه بعض اصحابنا لاشيوخنا لعدم الجسارة عليهم في مثل  
هذا فاجاب باحتماله ولم يبدله وجهها ووجهه انه سائر جسد ها وجميعه مباح اذ لم يرد  
ما يخص به من بعض بخلاف باطنه والامر عندى فيه اشبهة فان تركه فهو خير له والا فلا  
سرج اعسر الاحتراز منه واعتمده الحط واللاقاني وظاهره كابن فرحون ولو باستثناء (و) نذب  
(خطبة) بضم الخاء المجهمة اي كلام مشتمل على حمد الله تعالى وصلاة وسلام على سيدنا محمد  
صلى الله عليه وسلم وآية من القرآن وحديث متعلقين بالنكاح والانتقال بما بعده لا لئلا  
النكاح (بخطبة) بكسر الخاء المجهمة اي عند القاسم النكاح من الزوج نعم من الولي  
لاجابته والاعتذار له (و) نذب خطبة (بعقد) للنكاح من الولي بالاجاب نعم من  
الزوج بالقبول فهي اربع خطب ويمكن ضبط خطبة به سبعة جمع بضم الخاء وفتح الطاء  
مضافا لصغير النكاح فالفصل بين الايجاب والقبول بخطبة الزوج مقتضى كذا بسكون  
او كلام قد درها (و) نذب (نقلها) اي الخطبة (و) نذب (اعلانه) اي اظهره عقد النكاح  
اقوله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوا في المساجد واضربوا عليه بالدف  
اخرجه الترمذي واما الخطبة بالكم فمبند اخفائها كلثمان قاله الحط (و) نذب

بالقبول (قوله في نذب) اخفائها وخوفان افساد الحاسد (قوله كلثمان) تشبيه في نذب الاحقاء

(قوله وهو) أى النكاح (قوله كذلك) أى ذكرنا كان أو انى (قوله لم يعرف) بضم الهمزة وفتح الراء (قوله حينئذ) أى حين فقد العدول (قوله عليها) أى المرأة اقربا بينهما (قوله ودفع) عطف على السر (قوله وأما قوله) أى الاشهاد (قوله فى دوامه) أى النكاح (قوله بطلقة) صلة فصح (قوله لأنه) أى النكاح الخ على أنه يكون فصح طائفة (قوله لأنهم جبرية) أى وكل طلاق جبرى فهو بائن الاطلاق المولى والمعسر والنفقة (قوله سد الذريعة) على نفسه مع صحته (قوله حد الزنا) أى ان ثبت الوطء (قوله والتعزير) أى ان لم يثبت الوطء (قوله فان) اراد معانيرهم الخ (قوله براء) أى عدم فصحته (قوله

٦

(تمت) أى العروس ذكرنا كان أو انى أى ادخال السرور عليه عقب العقد والبناء فهو سرنا ما فعلت وهو من خبر الافعال وفيه البركة (و) نذب (الدعاه) أى العروس كذلك بكارك الله لكما وجمع بين كفى خسر (و) نذب للولى والزوج (اشهاد عدلين) فان لم يوجد عدلان كفى من لم يعرف بالنكاح واستحسن الاكتفاء من الشهود حينئذ (غير الولى) أى من له ولاية عقد نكاح المرأة فلا تعتبر شهادته ولو تولى غيره العقد لانهم بائنه بالسرة عليها ودفع المعروة عن نفسه (بعقده) أى عند النكاح صلة اشهاد والندب منه صلب على كون الاشهاد عند عقده وأما كونه قبل اليمين فواجب شرط فى دوامه وتكفى الشهادة بدون اشهاد افاده ابن عرفة (وفسخ) بضم فكسر النكاح (ان دخلا) أى الزوجان خلوة بتمام (بلاه) أى الاشهاد بطلقة لأنه صحيح بائنه لأنهم جبرية سد الذريعة اذ لا يشاء اثنان الاجتماع على فساد فى خلوة الافعال وادعيا سبق عقد بلا اشهاد فيرتفع حد الزنا والتعزير فان اراد معانيرهم فلا بد له من عقد جديد شرعى وتبقى له طلقتان ومحل الفسخ اذا لم يحكم بعده من براء فان لم يشهد احداهما عند العقد ولو لقيامه بارجلين قبل البناء وانهما على وقوع العقد بينهما ما كفى فى الواجب وفات المنسوب لانه كقصورهما العقد فى الجمله وان اشهد كل منهما شاهدين بعده كفى ايضا واما ما فى المدونة شهادة الابدان بفتح الهمز وسكون الموحدة أى المتفرقة ان كان شاهدا احدهما غير شاهدى الآخر والا فلا يسمى بهذا وان كفى خلافا لعج لعمدة نقل شاهدين عن شاهد ثم عن آخر فاحرى هذه هذا الذى افاده ابو الحسن ونص التمهيد بيجى بن سعيد فيجوز شهادة الابدان فى النكاح والعقود ابوالحسن عياض الابدان المتفرقة بان لا يجتمع الشهود على اشهاد الولى والمتناكح بان عقدا النكاح وقرعوا وقال كل واحد لصاحبه اشهد من اقيمت بهذا فسر الشيخ فى المختصر فيكون على هذا شاهدان على الزوج وشاهدان على الولى وشاهدان على المرأة ان كانت ثيبا وفى حكمها وان كانت بكرا اذ ان اب كانوا اربعة وان اشهد احدهما شاهدين ثم لقيهما الآخر فاشهد هما ايضا فليست شهادة ابدان عياض وهذا على اصلنا ومشهور مذهبنا ان الاشهاد ليس بشرط فى اصل العقد اه قوله فليست شهادة ابدان أى لا تسمى بذلك لانه من التبدل أى التفرق ولا تفرق هنا لانهم لا تقبل كانهما عجب قائلا لا ينقطع بها كانهما عبادا التبصرة ونصها لابن فرحون بعد ذكره ان الزنا لا بد فيه من اربعة ويلحق بهذا اللعان والمذهب ان اقل شهدوه اربعة وشهادة الابدان اربعة

يشهدا) بضم الياء وكسر الهاء أى الزوج والولى (قوله وانما) أى الزوج والولى (قوله واشهداهما) أى الزوج والولى الرجلين (قوله بينهما) أى الزوج والولى (قوله لانه) أى اشهادهما بعد العقد (قوله واما ما) أى الشهادة بعد العقد (قوله والا) أى وان لم يكن شاهدا احدهما غير شاهدى الآخر (قوله بهذا) أى شهادة الابدان (قوله وان كفى) حال (قوله ثم عن آخر) أى ثم نقلهما عن شاهد آخر (قوله هذه) أى شهادة شاهدين على الولى ثم شهادتهما على الزوج او عكسه (قوله بان عقدا) أى الولى والزوجة (قوله واما ما) أى بلا اشهاد (قوله اشهد) بفتح الهمز وكسر الهاء (قوله او فى حكمها) أى التيب فى عدم الجبر كالمُرشدة (قوله كانوا) أى الشهود (قوله اربعة) أى اثنان

على الزوج واثنان على الولى (قوله احدهما) أى الولى والزوجة (قوله لقيهما) أى الشاهدتين (قوله ان شاهدان

الاشهاد الخ) بيان للاصل والمشهور بخلاف من (قوله بذلك) أى شهادة ابدان (قوله لانه) أى الابدان (قوله لانها لا تقبل) عطف على لا تسمى بذلك (قوله كانهما) أى عدم قبولهما (قوله قائلا) حال من عجب (قوله ونصها) أى التبصرة (قوله لابن فرحون) أى لغيره كاللحنى (قوله بعد ذكره) أى ابن فرحون (قوله ان الزنا) أى ثبوت (قوله فيه) أى ثبوت (قوله به) (قوله بهذا) أى الزنا فى انه لا بد فيه من اربعة (قوله شهده) أى اللعان (قوله وشهادة الابدان) أى على عقد النكاح



(قوله فلا تسمى شهادة ابداد) نص صريح في ان المنفى النماهي التسمية وبهم منه نفهها فكيف يفهم منه انها لا تنفع (قوله  
الدخول) اي باسم النكاح (قوله بوليمة الخ) صلة فشا (قوله اوجا مستقيمين) عطف على ٧ فشا (قوله النسرط) اي ان فشا

(قوله عدمه) اي الفشو  
(قوله غير مجبرة) نعمت ركنة  
(قوله ووجو) اي قول ابن نافع  
(قوله فالمناسب) اي لاصطلاح  
المصنف تفريع على  
مقتضى نقل ابن عرفة  
(قوله والا) اي وان كان  
الرد بسبب خطبة الثاني  
(قوله فمحرم) اي خطبة  
الثاني (قوله سبع) اي كون  
الاول عدلا او مستورا  
سواء كان الثاني عدلا او  
مستورا او فاسقا او كون  
الاول فاسقا والثاني كذلك  
(قوله اثنتين) اي كون  
الاول فاسقا والثاني عدلا  
او مستورا (قوله لصدق  
غير الفاسق الخ) علة لقوله  
افادته بمنطوق ركنة  
اغير فاسق وثلاثة بفهمه  
(قوله لا قراره) اي الذي  
(قوله وخبر لا يخطب احدكم  
الخ) جواب عما يتوهم من  
افادته بجواز خطبة ذميمة  
را كنة لذى (قوله يفهم)  
بضم فككون فكسر  
(قوله اذعان) اي قبول  
(قوله وارادة) عطف على  
اذعان (قوله بطلاق) اي  
الصحة بائن لانه يبرى وقبل  
الدخول (قوله وجوبا)  
بيان لحكم فسخه (قوله

شاهد ان على الاب وشاهدان على الزوج فان اشهد احدهما بالشاهد دين الذين اشهدهما  
الاثر فلا تسمى شهادة ابداد اه اي مع قبولها وليس المراد انها لا تقبل ولا ينفع بها كما  
فهمه عجم (و) ان ثبت الوطأ باقرار او بينة (لاحد) عليهما (ان فشا) اي شاع واشهر  
الدخول كما لابن رشد والنكاح كما لابن عبد السلام وابن عرفة طي وكل صحيح اذا مقصود  
ثني الاستدراك بولية وضرب دف ودخان او كان على العقد او على ايتنائهما باسم النكاح شاهد  
واحد غير الولي لاهو ولو تولى العقد غيره او جأ مستفتين قاله ابن عرفة ان جهلا وجوب  
لاشهاد قبل الدخول بل (ولو علم) كل منهما وجوب الانه اذ قبله نظر الاشور ومفهوم  
الشرط الحد عند عدمه وظاهره ولو جهلا وجوب الشهادة وشارب ولو لاقول ابن القاسم  
الفشوم مع العلم لا بسقط الحد (وحرم خطبة) بكسر الخاء الموحدة اي القاسم نكاح امرأة  
(را كنة) اي مانلة وراضية لخاطب سابق (غير فاسق) عدل او مستور حال غير مجبرة فان  
كانت مجبرة فالمتبركون مجبرها ان قدر صدق من الخاطب السابق بل (ولو لم يقدر) بضم  
المثناة تحت وفتح الغاف والدل (صدقا) من السابق وشارب ولو لاقول ابن نافع لا تحرم  
خطبة الرا كنة قبل تقدير اصدقا في التوضيح وهو ظاهر الموطأ وفي المواق مقتضى نقل ابن  
عرفة ان كلا الاقربين مشهورا فالمناسب وحل ولو لم يقدر صدقا خلاف والله اعلم فان ردولي  
المجبرة فلا تحرم خطبتهما كخطبة غير المجبرة التي ردت قبل خطبة الثاني فلا يبرى رد المجبرة مع  
ركون وليها ولا ركونها مع رده ولا ركون ام او ولي غير المجبرة مع ردها ولا ردامها او وليها مع  
ركونها او بشرط الرد الثاني للحرمة كونه ليس بسبب خطبة الثاني والا فلا ينفىها ومفهوم اغير  
فاسق انه لا تحرم خطبة را كنة لفاسق وهذا كذلك ان كان الثاني عدلا او مستورا فان كان  
فاسقا كالأول حرم عليه في المفهوم تفصيل والصور نسع لان الاول اما عدل واما مستور  
واما فاسق والثاني كذلك فتحرم في سبع وتجوز في اثنتين افاد المصنف ستة بمنطوق قوله  
را كنة اغير فاسق وثلاثة بفهمه لصدق غير الفاسق بالعدل والمستور فتحرم خطبة الرا كنة  
لاحد هما من عدل او مستورا وفاسق ومفهوم جواز خطبة الرا كنة لفاسق من عدل  
او مستور ومنعها من فاسق والذميمة الرا كنة لذى تحرم خطبتها ولو من عدل لا قراره على  
دينه وعدم اقرار الفاسق على فسقه وخبر لا يخطب احدكم على خطبة اخيه خرج بخروج  
الغالب زروق والمشهور ان الركون التقارب بوجه يفهم اذعان كل واحد لشرط صاحبه  
وارادة عقده (وفسخ) بضم فكسر عقدا الثاني على را كنة لا الاول بطلاذ وجوب الحق الله  
تعالى وان لم يطلب به الاول وظاهره وان لم يعلم الثاني بخطبة الاول (ان لم يبين) الثاني حيث  
استقر الركون او رجعت خطبة الثاني فان رجعت اغيرها فلا يفسخ ويحله اذ لم يحكم بعدم  
فسخ نكاح الثاني ساكم برام والا فلا يفسخ اه عب البناني هذا احد اقوال ثلاثة ذكرها  
ابن عرفة واصله ابو عمر في فسخه ثالث الروايات قبل البناء اه ولم يذكر ترجيح اصطلاح ان  
ابا عمر شهر الفسخ قبل البناء لكن قيد بالاستحباب والمصنف تبع تشهيرهنا وفي التوضيح

لحق الله تعالى) علة فسخ (قوله وان لم يطلبه) اي الفسخ (قوله والا) اي وان حكم بعدم فسخه ساكم برام (قوله هذا) اي فسخه  
ان لم يبين (قوله في فسخه) اي نكاح خاطب الرا كنة اغيره اي وعدمه (قوله قبل البناء) اي يفسخ قبله (قوله وايذكر) اي ابن عرفة

(قوله فيهما) أي هنا والتوضيح (قوله بالتزويج) تنازع فدية بعد تعدد (قوله الجبر) نعت ولي (قوله وكذا) أي الجبر في تحريم خطبته الصريحة ومواعيدته (قوله وهو) ٨ أي كون غير الجبر كالجبر (قوله لئلا يحل) أي استدراك على قوله

وحذف منه الاستحباب فيهما ونص إلى عمر في كافته والمشهور عن مالك وعليه أكثر أصحابه أنه يفسخ نكاحه قبل الدخول استحباباً لأنه تعدى ما ندب إليه فان دخل به بامضى النكاح فلا يفسخ ٥٥ وبه يجمع بين ما هنا وقوله الآتي ونذب عرض را كنة لغيره عليه (و) حرم (صرح خطبة) بكسر الخاء أي القامس نكاح امرأة (معدة) من طلاق غيره ولو رجعا أو موته لامن طلاقه هو أذله تزوجه في عدتها من حيث لم يكن بالثلاث والتصریح التخصيص والافصاح (و) حرم (مواعيدتها) أي المدة بان يدها وذهبه بالتزويج وشبهه في التحريم فقال (ك) صريح خطبة ومواعيد (وايها) أي المدة الجبر ابن حبيب وكذا غيره وهو ظاهر المدونة عند أبي الحسن وابن عرفة لكن حكى ابن رشد الاجماع على أن مواعيد غير الجبر مكرهه وتبعه في التوضيح والشامل فيه مدساواته أقول ابن حبيب بل أرجحه عليه ويؤيده قول زروق ومواعيدتها حرام ولو كانت مستبرأة من زنا ووليها الجبر مثلها وغيره فكره مواعيدته على المشهور وشبهه في الحرمة أيضاً فقال (ك) خطبة ومواعيد (كسبرأة من زنا) ولومنه لان المتخاطب من مائه لا يقرب إليه فهو كغيره والاولى وإن من زنا ليشمل القصب وغيره ولا يقال دخلت بالكاف لان التشبيه لا تدخل شيئا وانما المدخل كاف القليل نعم يقال إذا حرمت الخطبة والمواعدة في استبراء الزنا علت حرمتها في استبراء غيره بالأحرى لان الاستبراء من الزنا أخفها صرح به في المقدمات فلا حاجة إلى التصريح (وتأيد) بفحاشات مثقلا (تخريجه) أي المدة من موت أو طلاق غيره بانها والمستبرأة من غيره (بوطء) بنكاح بان عقد عليهما أو وطئها فيها بل (وإن بشبهة) لنكاح بان وطئها فيها بلا عقد لظننا زوجه وشمل كلامه ثمان صور لان من وطئت بنكاح أو شبهته ما مستبرأة من زنا أو غصب غيره أو معدة من نكاح أو شبهته ولا يدخل فيه المستبرأة من ملك أو شبهته لا يمانع ما في قوله كرهه وقولنا من غيره لانها لو كانت معدة أو مستبرأة منه لم يأت بتخريجه عليه بوطئه فيها كما يأتي في قوله أو مبتوتة قبل زوج وإن كان يحرم عليه صريح خطبة المستبرأة وبالع على تأييد الوطء بنكاح فقال (ولو) كان الوطء بنكاح (بعدها) أي العدة هي رابعة لقوله بوطء بان عقد عليهما في العدة ثم وطئها بعدها مستند العقد عليها ولا ترجع لقوله وإن بشبهة لان وطئها بشبهة بعد فراغ عدتها بدون عقد لا يؤيد تخريجه عليه ولو صرح لها بخطبتها في عدتها ومن عقد على مطلقة طلاقا رجعا من غيره ووطئها فلا يأت بتخريجه عليه عند ابن القاسم ولذا قيدنا طلاق غيره بالبائن وقال غيره في المدونة يتأيد وهو ظاهر اطلاق قول المصنف وتأيد تخريجهما الخ وصدرت بالثاني واقصر احمد على الاول والذي يظهر من كلام أبي الحسن ترجيح عدم التأيد وفي الشامل انه الاصح لان وطئها كوطء التي لم تطلق كما يفيد قولهم الرجعية زوجة الا فيما استثنى وليس هذا منه وأهل المصنف مال أقول ابن عبد السلام الاظهر في الرجعية التحريم والله اعلم (و) تأيد (بعدها) أي الوطء (فيها) أي العدة من وفاة وطلاق غيره البائن وكذا في استبراءها من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته في تأيد تخريجهما في هذه الخمسة بالمقدمات المستندة لعقد نكاح دون المستندة لشبهته فن قبل معدة من غيره معتقد انهاز وجهه فلا يتأيد

وهو ظاهر المدونة لرفع ايها امره الرجعية قول ابن حبيب (قوله وتبعه) أي ابن رشد (قوله مساواته) أي قول ابن رشد (قوله) أرجحته (أي قول ابن رشد (قوله عليه) أي قول ابن حبيب (قوله يؤيده) أي يقوى قول ابن رشد (قوله مائه) أي الزنا (قوله فهو) أي الزاني (قوله دخات) أي المذكورات من الغصب وغيره (قوله المدخل) بضم الميم وكسر الخاء (قوله علت) بضم العين (قوله حرمتها) أي الخطبة والمواعدة (قوله به) أي أخفها استبراء الزنا (قوله بانها) حال من طلاق (قوله ومثلها) أي المدة في تأيد تخريجهما (قوله فيهما) أي العدة تنازع فيه عقد ووطء (قوله كلامه) أي قوله بوطء وإن بشبهة (قوله أو شبهته) أي النكاح (قوله فيه) أي قوله بوطء وإن بشبهة (قوله فيهما) أي عدتها أو استبراءها (قوله وإن كان يحرم عليه صريح خطبة المستبرأة) حال (قوله تأيد الوطء) إضافة المصدور لفاعله

ومعه قوله محذوف أي التحريم (قوله فهي) أي المبالغة (قوله ولا ترجع) أي المبالغة (قوله بالثاني) أي التأيد بوطء تخريجهما الرجعية بعد العقد عليهما في عدتها (قوله على الاول) أي عدم تأييدها (قوله التحريم) أي تأييده (قوله فن قبل) بفحاشات مثقلا

(قوله او ملك) اي اوشبته  
 (قوله فان لم يوطأ) اي التي  
 عقدت نكاحها في عدتها  
 او استبرأ منها من غيره (قوله  
 ففي التأيد) اي لحرمتها  
 على العاقد (قوله عدمه)  
 اي التأيد (قوله فاعقده)  
 اي عدم التأيد (قوله  
 وشبهة الملك) عطف على  
 الغصب (قوله عليه)  
 اي الملك (قوله مطلقا) اي  
 عن تقييده بكونه بعد ثباته  
 بها (قوله لانه) اي كلامه  
 هنا (قوله في الاخيرتين)  
 اي الهارب والمفسد  
 (قوله فيهما) اي الاخيرتين  
 (قوله الخلف) بضم فسكون  
 فكسر مخففا او بضم ففتح  
 فكسر متفلا (قوله فيهما)  
 أي الهارب والمفسد (قوله  
 محقق) بضم فسكون فكسر  
 مخففا او بضم ففتح فكسر  
 متفلا ويتبعين الثاني في  
 النظم للوزن واهمال الحاء  
 وتقديم القاف على القاء  
 أي مفسد (قوله بل وبعد)  
 بينا ثم ما على الضم عند  
 حذف المضاف اليه ونية  
 معناه اي قبل البناء وبعده  
 (قوله بالخطبة) صلة تعريض  
 (قوله فجوازه) أي التعريض  
 (قوله في غيرها) اي الرجعية  
 (قوله لن يبرأ) خبر جواز

نهر بهما عليه ويتأبد التحريم بالمقدمة المستندة للملك الواقعة في عدة نكاح اوشبته من غيره  
 دون المستندة لشبهة نكاح او ملك وعطف على المبالغ عليه فقال (او) كان وطؤه (ملك)  
 اوشبته لعدة من نكاح غيره اوشبته فيتأبد التحريم في هذه الاربع ايضا بالوطء وشبهة في  
 التأيد فقال (كعكسه) اي وطمها بنكاح اوشبته وهي مستبرأة من ملك اوشبته يؤيد  
 تحريمها في هذه الاربع ايضا فصور تأيد التحريم بوطء ست عشرة صورة هذه الثمانية  
 والثمانية المتقدمة في قوله وتأبد تحريمها بوطء وان بشبهة (لا) يتأبد التحريم (بعقد) على عدة  
 من نكاح اوشبته او مستبرأة من ملك اوشبته او زنا او غصب ابن الحاحب فان لم يوطأ ففي  
 التأيد يقول ابن عبد السلام الاظهر عدمه فاعقده المصنف هذا (او) بوطء (زنا) او غصب  
 لعدة من نكاح اوشبته او مستبرأة من ملك اوشبته او من زنا او غصب فلا يتأبد التحريم  
 في هذه الاثني عشرة صورة (او) وطء (ملك) اوشبته في استبراء (عن ملك) اوشبته او عن  
 زنا او غصب فهذه ثمان اضاف لاثني عشرة فتم عشرة صور لا تأيد فيها التحريم بالوطء  
 فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست في مثلها وهي العدة من نكاح اوشبته  
 او المستبرأة من ملك اوشبته او من زنا او غصب وكلاهما مستغادة من كلام المصنف على ما قررنا  
 من قياس الغصب على الزنا اوشبته وشبهة الملك عليه وصور المتقدمات والاعتدال اذ عدها  
 (أو) وطء (مبنوية) بقدر من خطاها في عدتها منه (قبل زوج) غيره فلا يتأبد تحريمها عليه  
 لان المأثورة ولان عدتها منها ليس لعدتها وانما هو اجماع وعدم تزوجها غيره ولذا التزويجها غيره  
 وطلقاتها بعد ثباتها اومات هم مطلقا وتزويجها الاقل في عدة النكاح ووطئها ولو بعد ثباتها  
 تحريمها عليه وهذه مضمومة قبل زوج وشبهة في عدم التأيد فقال (ك) وطء (الحرم) بفتح  
 فسكون أي الذي لا تدوم حرمة كاخت الزوجة اذا اعتقد عليها ووطئها اذ يقع نكاحها  
 ولا يتأبد تحريمها عليه فان طلق زوجته اومات فله تزويجها وامادام الحرمية كبتة واخذه  
 فلا يدخل في كلامه هنا لانه فين يتأبد تحريمها بالوطء ويحذف ضبطه بضم ففتح متفلا كنكاح  
 خامسة ونكاح بلا ولي وجمع بين محرمتي الجمع ينكاح او ملك بوطء او هارب باهراة  
 او مفسد على فوجها فلا يتأبد تحريمها عليه على المشهور في الاخيرتين وقيل يتأبد فيهما ابن  
 عمر الهارب بالمرأة قبل يتأبد عليه تحريم تزويجها والمشهور انه لا يتأبد فيها التحريم وكذا الخلف  
 الذي يقصد المرأة على زوجها حتى يتزوجها اقبل يتأبد فيها التحريم والمشهور لا يتأبد الا لكن  
 افي غير واحد من متأثري الفاسيين بالتأيد فيها ولذا قال في العمليات  
 واجدوا التحريم في مخافه وهارب سيان في مخاف

وذكر الابن في شرحه لم ين ابرأ عرفه ان من شئ في ارفا امرأة من زوجها بالزوجة فلا يمكن  
 من التزوج بها وان تزوجها افسح قبل وبعد (وجازعريض) بالاضافة المحضة بالخطبة في العدة  
 لم توف عنها او طلاقه لغيره بالثلاثة اربعين فيصير التعريض لها بما عاقده القرطبي وجوازه  
 في غيرهما من يميز بين التصريح والتعريض وانما غيره فلا يجوز له فاقه الشافعي والاقطه في  
 في التوضيح التعريض عند التصريح مما خوذ من عرض الشئ بالهم وهو عاقبه وخطبته ان  
 يذكر في كلامه ما يعلم لادلاله على المقتضى ودون غيره الا ان اشتهر بالمقتضى وبمعنى تلويحا

(قوله النجاد) بكسر النون أى سائل السيف ١٠ (قوله مثلها) أى فى عدم الرجوع عليها بما أهذه الخاطب لها ثم تزوجت غيره

(قوله ذلك) أى عدم الرجوع  
(قوله قبلها) بكسر القاف  
وفتح الموحدة (قوله لان  
التمكين) أى من المرأة (قوله  
كلاستيفاء) أى من الخاطب  
لما اعطى لاجله (قوله  
بالرجوع) تنازع فيه شرط  
وعرف (قوله من المستشار)  
صله ذكر (قوله اذا عرفها)  
أى المساوى (قوله غيره) أى  
المستشار (قوله والا) أى  
وان لم يعرفها غيره (قوله  
وجب) أى على المستشار  
ذكر المساوى (قوله لانه) أى  
ذكر المساوى (قوله والا)  
اى وان لم يستشره (قوله  
والا) أى وان سأل عنها  
(قوله لانه ربما الخ) علة  
لكره عدة الخ (قوله فبعد  
متعلق بتزوج) تفريع على  
المزيج (قوله بها) أى الخطبة  
(قوله فيها) أى العدة (قوله  
وهو) اى الخاطب الاول  
الذى ركنت له (قوله مطلقا)  
أى - واه كان الثانى عدلا  
او مستورا أو فاسقا (قوله  
أو فاسق) عطف على عدل  
(قوله وهذا) أى نذب العرض  
(قوله الفسخ) أى لعقد  
الثانى قبل بئانه (قوله وان  
أسقطه) اى التذب الخ حال  
(قوله الاربعة) أى بعد المحل  
واحدا (قوله ركنين) أى  
الزوج والزوجة (قوله

والفرق بينه وبين الكتابة ان التعريض ما ذكرناه والكتابة هى التعبير عن الشئ بالارزاق  
فى طول القامة والكرم طوبى النجاد وكثير الرماد (كفيلك داغب و) جاز (الاهداء) للمعتدة  
من وفاة وطلاق غيره البائن لا الاتفاق عليها فيحرم كالمواعد فان اهدى لها وانفق عليها  
ثم تزوجت غيره فلا يرجع عليها بشئ قاله ابو الحسن وت فى التوضيح ان غير المعتدة مثلها  
وذكر اللقائى عن البيان ان ذلك اذا كان الاعراض منه فان اعرضت عنه فبرجع عليها لان  
الذى اعطى لاجله لم يمت له وفى المعيار للرجوع بما انفق على المرأة او بما اعطى  
فى اخلاءها من الزوج الاول اذا جاء التمتع والامتناع من قبلها لان الذى اعطى من اجله  
لم يثبت له وان كان التمتع من قبله فلا يرجع له عليها لان التمكين كلاستيفاء اه وامل هذا  
كله ان لم يكن شرط ولا عرف بالرجوع والا عمل به اتفاقا (و) نذب على ظاهره رافض الواضحة  
عند عبد الملك (تفويض الولي) والزواج (العقد لفاضل) لرجاء بركته وللاقتداء بالسلف الصالح  
ومفهوم افاضل ان تفويضه لغيره خلاف الاول (و) جاز (ذكر المساوى) اى العيوب التى  
للزوج او الزوجة من المستشار اذا عرفها غيره والاوجب لانه نصح للمستهتر وهذ للجزولى  
وقال القرطبي اذا استشاره وجب عليه ذكرها ولو عرفها غيره والاندب وقال عجم يجوز ان  
لم يسأله عنها والاوجب لانه نصح (وكره) بضم فكسر (عدة) بتخفيف الدال المهملة اى وعد  
بالنكاح فى العدة (من احدهما) أى الرجل والمعتدة من غيره لا يخرج من غيران بعده الا آخر  
لانه ربما لا يحصل ما وعد به فيكون من خاف الوعد او خشية عدة الاخر فيقع الحرام (و) كره  
(تزدج) امرأة (زانية) أى متجاهرة بالزنا من غير ثبوت عليها قاله عجم اى لان من ثبت عليها  
تحدة فظهر والا ففى اولى بالكراهة وانما تحرم حيث لم تنب ولم تحدد لانه اقرار على العصبية  
(او) تزوج امرأة (مصرح لها) بضم الميم وفتح الصاد المهملة والراء منقولة اى بالخطبة فى عهدها  
من غيره فيكره للمصرح تزوجها (بعدها) أى العدة فبعد متعلق بتزوج المقدر لا بمصرح  
(ونذب) بضم فكسر (فراقها) أى المذكورة من الزانية والمصرح لها ايم اذ تزوجها  
بعدها (و) نذب (عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره ضاد مبهمة امرأة (راكنة)  
قبل خطبته (الخاطب) (غير) أى مغاير للخاطب الثانى وهو عدل او مستور مطلقا او فاسق  
والثانى مثله وصله عرض (عليه) أى الغير الذى كان ركن اليها وركنت اليه وهذا على  
ان الفسخ استحباب وهو الصواب كما تقدم عن السكاكى وان اسقطه المصنف من هنا والتوضيح  
(وركنه) أى النكاح عام لا لركان الاربعة او الخمسة بعد المحل ركنين باضافته للضمير اى التى  
يتوقف وجوده عليها وان لم تكن داخله فى ماهيته (ولى) للمرأة بشروطه الا آتية فلا يتعد  
نكاح بدونه (وصداق) بشروطه الا آتية أيضا فلا يتعد نكاح باسقاطه ولا بشرط ذكره عند  
العقد لصحة نكاح التفويض والتحكيم (ومحل) أى زوج وزوجة معلومان خالمان من الموانع  
الشرعية كالاحرام والمرض (وصيغة) الحط الظاهران الزوج والزوجة وتكثان والصيغة  
والولى شرطان وأما الصداق والشهود فلا ينبغي عدمهما من اركانها ولا من شروطه لصحته  
بدونها لان المضرا سقاط الصداق والدخول بلا شهاد اه البنى فى فيه نظرا لان الزوجين  
ذاتان والنكاح معنى فلا يصح كونهما ركنين له وبهذا اعترض ابن عرفة على ابن شاس وابن

بإضافته) أى ركن صلته عام (قوله وان لم تكن داخله الخ) حال (قوله وبهذا) اى كون الزوجين ذاتين الخ صلته اعراض الخاطب

(قوله جعلنا) اي ابن الحاجب وابن شاس (قوله فقال) اي ابن عرفة (قوله جعل) بسكون العين (قوله الكل) اي الال  
والهمل والقصد (قوله) اي الطلاق (قوله يرد) يضم فتح خير جعل ١١ (قوله بأنهم) اي الال الخ (قوله

حقيقته) اي الطلاق (قوله  
تفصيله) اي الخط بين  
الزوجين وغيرهما (قوله  
من وجوده) اي الصداق  
(قوله وان لم يجب ذكره)  
حال (قوله اي ذكر) تفسير  
للمضاف المقدر (قوله فان  
اقتصر على وهبت الخ)  
مفهوم وبصداق (قوله  
ملك الزوج الخ) صلة البقاء  
(قوله ملكك) بشد الام  
(قوله وقصد) اي الولي (قوله  
به) اي اللفظ المقتضى  
للبقاء مدة الحياة وبالجملة حال  
(قوله مطا) اي ذكر  
صدقا ام لا (قوله في انعقاد  
النكاح) صلة كاف التشبيه  
(قوله فان لم يقصده) اي  
النكاح بمقتضى البقاء  
(قوله به) اي مقتضى البقاء  
غير انكحت وزوجت (قوله  
صبيغته) اي النكاح (قوله  
عليه) اي النكاح (قوله  
وفي قصرها) اي الصبيغ  
(قوله عليها) اي انكحت  
وزوجت (قوله الى انه) اي  
النكاح (قوله كالهبة) اي  
في انعقاد النكاح به بشرط  
ذكر الصداق ولو حكا  
(قوله قال) اي الخط (قوله  
وهو) اي دخول الصدقة  
في التردد (قوله ونفذت)  
بشد الفاء (قوله فلا يشترط)

الحاجب حيث جعلنا كان الطلاق الال والهمل والقصد فقال مانصه وجعل ابن شاس وابن  
الحاجب تابعين للفرز الى الكل اركاناً له يرد بانهم اخرجوا عن حقيقة وكل خارج عن حقيقة نبي  
غير ركن له اه ولا يجب عن الخط بانه اطلق الركن بمجازا على ما تنوقف عليه الماهية لانا  
نقول تفصيله يمنع ذلك وانما يجب بذلك من لم يفسد كبن شاس وابن الحاجب والمصنف  
والحق والله اعلم ان المراد بالركن ما لا توجد الماهية الشرعية الا به فقد دخل النجاسة التي ذكرها  
المصنف كلها لان العقد لا يتصور الا من عاقدين وهما من عا لولي والزوج وعلى معقود عليه  
وهي الزوجة والصداق فلا بد من وجوده وان لم يجب ذكره ولا يتصور العقد الا بصيغة وقد  
خصها الشارع بما ذكره وكلام الخط انما ينزل على الحقيقة اللغوية وليس الكلام عليها  
وبدأ بالكلام على الصيغة لقوله فقال (بأسكت) اي هذا اللفظ من الولي (وزوجت) بفتح  
الزاي والواو ومشددة والواو يعني او فاحد اللفظين كاف ولو بدون ذكر صداق (وبصداق  
وهبت) الباء بمعنى مع داخله على مضاف مقدر اي ذكر الجار والمجرور حال من وهبت المقصود  
لفظه المعطوف على انكحت اي ولفظ وهبت مع ذكر صداق حقيقة بان قال وهبت لك بربع  
دينار مثلا او حكا بان قال وهبت لك تفويضا فان اقتصر على وهبت ولم يذكر صداقا لا حقيقة  
ولا حكا لم ينعقد كما في المدونة والتردد الا في ضعيف كما في الشامل ويشترط اللفظ من القادر  
عليه ونقوم مقامه اشارة الاخرس او كتابته (وهل كل لفظ يقتضي البقاء) ملك الزوج عصمة  
الزوجة (مدة الحياة) اهم (كعبت) وتصدقت ومنعت واعطيت وملكك واحلت واجبت  
وقصده النكاح مع تسمية الصداق حقيقة او حكا (كذلك) اي انكحت وزوجت مطلقا  
وهبت مع تسمية صداق في انعقاد النكاح بكل اولى كذلك فلا ينعقد النكاح به في الجواب  
(تردد) للمتأخرين في النقل عن المتقدمين الراجح منه عدم الانعقاد لقوله الخط عن الشامل فان  
لم يقصده ولم يسم صداقا فلا ينعقد به اتفاقا ابن عرفة صبيغته ما دل عليه كلفظ الترويح  
او الانكاح وفي قصرها عليها ما نقل الباجي عن ابن دينار مع المغيرة ومالك رضي الله تعالى عنهم  
اه وفي التوضيح اختلفت طرق الشيوخ في نقل المذهب فيما عداها اي انكحت وزوجت  
فذهب ابن القصار وعبد الوهاب في الاشراف واللباب وابن العربي في احكامهم الى انه ينعقد  
بكل لفظ يقتضي التأني يدون التوقيت وذهب صاحب المقدمات الى انه لا ينعقد بما عدا  
انكحت وزوجت الا لفظ الهبة فاختلف فيه قول مالك رضي الله تعالى عنه اه فعلم ان  
التردد بين ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا انكحت وزوجت وهبت بصداق وقد قال  
ابن عرفة في كون الصدقة كالهبة واغروها قول ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا انكحت  
وزوجت وهبت بصداق اه فذكر التردد المذكور في افظ الصدقة وقد صرح الخطبان  
الصدقة داخله في التردد قال وهو الذي يظهر من كلام الشامل (وكقيل) من الزوج  
والكاف للقبيل مدخل لما أشبه قبيل كرضيت ونفذت وأتممت فلا يشترط زيادة نكاحها  
بكال الجواهر (ر) ينعقد النكاح (ر) قول الزوج ابتداء لولي (زوجني فيفعل) الولي بان  
يقول له تزوجتك وفعلت فتي تلفظ الولي او الزوج بلفظ الانكاح او التزويع فيمكن ان يجيبه

زيادة نكاحها) بشرط على وكقيل

الآخر بما يدل على القبول بأي صيغة وفي خلا للنظرهما معا - ما لم ينعتد الالفاظ الهبة مع  
الصدق ودل اتيانها بالفاء على اشتراط الفور بين الايجاب والقبول وصرح به في القوانين  
ويغفر التقريب البسيط ونصه والذكاح عقد لازم لا يجوز فيه التخييل خلا لاني ثوبو يلزم فيه  
الفور في الطرفين فان تأخر القبول بسرا جاز اه وتقدم اغتقاره بالطهية ولا يغتفر التقريب  
الكثير الا في الابصار بالتزويج فيه فمقرر للاجماع وسبأ في قوله وصرح ان مت ففسد زوجت ابنتي  
الخ وفي النهاية لحفيد ابن رشد واما تروخي القبول عن الايجاب في العقد من الطرفين فاجازه  
مالك رضي الله تعالى عنه ان كان بسرا ومنعه مطلقا الشافعي وأبو نور رضي الله تعالى عنهما  
واجازه مطلقا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه والتفرقة بين الامد الطويل والبسر لمالك رضي  
الله تعالى عنه اه ومثله في المعابر من جواب البرجيني الخط وهذا ظاهرا على قول ابن  
القاسم وفي المعابر ايضا عن البايع ما يقتضي الاتفاق على صحة النكاح مع تأخر القبول عن  
الايجاب من الولي المهر ومثله قول الشيخ أبي محمد بن أبي زيد في الرجل يقول زوجت ابنتي فلانا  
ان رضي ان له الرضا باجماع ابن غازي بعد نقله وقد قبل ما قاله أبو محمد بن رشد وغيره وهو  
موافق لما قاله البايع اه وبهذا اتفق العبدوي والقوري فائلا ليس عندنا في المسئلة غير  
هذا الان يتأول ما في القوانين بان المراد الفور بين القبول وعلم الايجاب أي العلم به فبرجع  
لما قاله الجماعة افاده البناء في قلت الظاهر من كلام الجماعة انه في الابصار بالتزويج فلا يخالف  
ما في القوانين والنهاية لانه في العدة في الطرفين أي بين الولي والزوج الحاضر بن مجلس واحد  
كما افاده عب والله أعلم (ولزم) النكاح بتمام صيغته ان اسقرضاها ما به بل (وان لم يرض)  
احدهما به او هما به بعد تمامها بان ذكرها بقصد الهزل او بلا قصد لان هزل النكاح جسد  
هذه هو المعقد ولو قامت قرينة على ارادة الهزل من الجانبين كالطلاق والعنف والرجعة فما  
قاله القابسي والتمعي واقصر عليه أبو الحسن من عدم المزوم اذا علم الهزل خلاف المشهور  
واختلف في تمكينه منها مع اقراره بعدم قصد النكاح حين الهزل فقبل يمكن منها ولا يضره  
انكاره وهو ما ذكره ابو عمران وهو الموافق لقول المصنف وليس انكار الزوج طلاقا وقبل  
لا يمكن ويلزمه نصف الصداق قاله الخط وتمكينه منها مشكل مع اقراره بانه لم يرد النكاح  
الآن براد تمكينه ظاهرا وفيه شيء اه بل لاشي فيه مع ما جعله الشارع من لزومه الهزل  
كمن تلفظ بالطلاق ولم يقصد به حل العصمة بان كان لا يقصد له أو يقصد به الهزل فانه يلزمه على  
المشهور كما يأتي في قوله ولزم ولو هزل ورد بلوا القول بان الهازل لاشي عليه (وجبر) الشخص  
(المالك) المسلم الحر والعبد المأذون له في البشارة ذكره كان اواني (امة وعيدا) على النكاح  
(بلا اضرار) فلا يجبرهما معه كتزويج ربيعة بعبد أسود غير صالح او عبده عن لا خبر فيها  
او تزويج أحدهما بذى عامة ككدام وبرص وجنون (لا عكسه) أي لا يجبر الرقيق ماله كعبد على  
تزويجه ولو اضر الرقيق من عدم التزوج ولو قصد المالك بمنعه منه اضراره اذ لاحق الرقيق  
في الوطء نم يتدب للمالك تزويجه الا ان يخشى الزنا فيجبر على تزويجه او يسهل عليه لا ضرر  
ولا ضرر اذكره ابن عبد السلام والموضح (ولا) يجبر (مالك بعض) والبعض الآخر خراويق  
لاخر منه ذكره كان اواني (وله) أي مالك البعض (الولاية) على الامة التي بعثها ربه

عنهما ) أي الانكاح  
والتزويج (قوله) أي  
اشتراط الفور (قوله ونصه)  
أي ابن جري في قوانينه  
(قوله لازم) أي لما قد به  
فليس لاحدهما ولا لهما  
تركه (قوله اغتقاره) أي  
الذلل (قوله وسبأ) أي  
التقريب بالابصار (قوله  
ومنعه) أي التراخي (قوله  
مطلقا) أي ولو بسرا (قوله  
مطلقا) أي ولو طويلا  
(قوله البرجيني) بضم  
الموحدة (قوله مع تأخر  
القبول عن الايجاب) أي  
بزمن طويل (قوله قبل)  
يفتح القاف وكسر الموحدة  
(قوله وهذا) أي اغتقار  
تأخير القبول عن الايجاب  
بزمن طويل صلة افتي  
(قوله لانه) أي ما في القوانين  
والنهاية على لقوله لا يخالف  
(قوله تمامها) أي صيغته  
(قوله من عدم المزوم اذا  
علم الهزل) - ان لما (قوله  
خلاف المشهور) خبر ما  
والتفريع على قوله هذا  
هو المعقد (قوله تمكينه)  
أي الزوج (قوله منها) أي  
الاختلاء بالزوجة والتلذذ  
بها (قوله من لزومه) أي  
النكاح الهازل بيان لما  
(قوله مع) أي الاضرار  
(قوله الا ان يخشى) أي  
الرقيق (قوله فيصير) أي ماله

(قوله ويصير رده) أي مالك البعض من أمة بعضها الآخر أو ملك لغيره (قوله قال) أي أحمد (قوله ولم يلزم) أي النكاح مالك البعض (قوله مساو) أي شريكه الذي لم يعقد (قوله القائم) أي بفسخ العقد (قوله ولم يكتف) أي المصنف (قوله لم) أي الولاية المنقصة إلى إجازة ورد (قوله عنه) أي الرد (قوله لأنها) أي الولاية (قوله لا تستلزمه) أي الرد (قوله أن الأقرب غير المجبر لا يفسخ تزويج الأبعد) أي مع أن الأقرب الولاية (قوله وإنكته) أي مالك البعض (قوله وذكر) أي الرماصي (قوله لقوله) أي ابن الحاجب (قوله وابن عبد السلام) عطف على التوضيح (قوله ثم قال) أي ١٣ الرماصي (قوله عتبهما) أي

تقرير ابن عبد السلام  
وضيح (قوله عتبهما) أي من  
بعضها حر (قوله نكون)  
أي من بعضها حر (قوله كاحد  
الشريكين) أي وعقده بلا  
أذن شريكه باطل (قوله  
كلامه) أي المتسقط (قوله  
ورده) عطف على إجازة (قوله  
على هذا) أي تخيير السيد  
بين الإجازة والرد (قوله  
هذه) أي الحر بهما (قوله  
فيها) أي المدونة (قوله  
أو اسقى) أي من (قوله  
ثم ذكر) أي من (قوله فيه)  
أي نكاح المكتوبة بلا  
أذن سيدها بين إجازته ورده  
(قوله وهو) أي الخیار  
(قوله قال) أي من (قوله  
وانت) أي أيها الناظر  
(قوله فيه) أي كلام طي  
(قوله له) أي طي (قوله ما  
ادعاء) أي طي (قوله من  
الأحوية) بيان لما (قوله  
لأن المكتوبة حررت  
نفسها) علة لقوله لأن لم  
ادعاء وفيها أن حرزها  
نفسها ليس بالنسبة إلى

وبعضها الآخر فلا تزوج الأباذنه (وله) (الرد) نكاح العبد المبعوض الذي عقده بلا إذنه  
لأدخاله عيباً في البعض الذي ملكه منه ويصير رده نكاح المبعوضة بلا إذنه ولو عفا عنها أحد  
الشريكين أو أثمر كافيها نكاحاً لم يلزم مع أن العاقد ولي مساو غير مجبر لأن القائم  
هنا أقوى من غيره بأنه بعضها وان اتفق الشريكان على تزويج رقيقهم فلم يجبر عليه  
أصبر ورثتهم كمالك واحد عجم لا يخفى أن الرد ليس قسماً للولاية بل هو قسم منها وقسمها الآخر  
الإجازة ولم يكتف بها عنه لأنها لا تستلزمه ألا ترى أن الأقرب غير المجبر لا يفسخ تزويج الأبعد  
الرماصي الخط في قول المصنف ولما لم يكتف بعض الخ ابن الحاجب ومن بعضه حر لا يجبر وإنكته  
كمالك الجميع في الولاية والرد وذكر تقرير التوضيح لقوله كمالك الجميع وابن عبد السلام ثم قال  
عقبه ما وهذا يقتضي أن من بعضهما حر إذا تزوجت بغير إذن من له البعض فنكاحها باطل وهو  
ظاهر إذا عاين أن تكون كاحد الشريكين ١٥ وفيه نظر إذا اشتركة فيها الجبر عند اجتماع  
الشريكين عليه والمعتق بعضها لا جبر فيها أصلاً قال في المتبعية وإن كانت نصفها حراً ونصفها ورق  
فلا تزوج الأباذنه سيدها ولا سيدها أن تزوجها الأباذنه ١٥ وظاهر كلامه أن السيد يجبر  
في إجازة نكاحها بغير إذنه ورده لا يفتقر رده وقد نص في المدونة على هذا في المكتوبة فأحرى  
هذه وليد كرفه في نكاح الرد إلا في المشتركة أن زوجها أحد الشريكين وقد تبع من الخط على  
مقالته هذه واسمقر عليه أحسن في قوله ولا أنى بشائبة ينبغي أنه لا بد من رد نكاح كل أنى  
بشائبة تزوجت أو زوجت بغير إذن سيدها ولو أجازته وله الخ ما في الذكور كما تقدم في شائبة  
التبعية إذ لا فرق بين شائبة وشائبة ثم ذكر كلامها في المكتوبة وقال يوهى العمة والخيار فيه  
وهو ظاهر في الذكور قال بعده نامل ١٥ ولما لم يتضح له شيء أحال الناظر على التأمل وانت  
غنى عنه بما قلنا ولو حل الكلام على ظاهره ما احتاج للتأمل والله أعلم البناني فيه نظر لأن  
قوله كمالك الجميع ظاهر فيما قاله الخط لأن مالك الجميع مجبر فان تزوجت أمته أو زوجت  
بغير إذنه وجب فسخه ولا دليل له في كلام المتبعية ولا نسلم ما ادعاه من الأحوية لأن المكتوبة  
أحررت نفسها فهي أقوى من المبعوضة فتأمل والله أعلم (والخيار) للغمي من نفسه فللمناسب  
واختار (ولا) يجبر السيد (أنى بشائبة) من حرية غير التبعية السابق كام ولد  
ويصير رد نكاحها بتزويجها له أجزاً أو تزويجها غيره بغير إذنه على المذهب وقوله في باب أم الولد  
وكرهه تزويجها وان برضاها وأولدها بالمال وأن مؤكدة قاله عجم طي هذا ظاهر قولها السيد

تزوجها ولا يلزم بدون إذن سيدها ولزمه والملازم باطل وأيضاً هي رقيق كلها ما بقي عليها شيء من الجحوم ولو سيرا (قوله فهي)  
أي المكتوبة (قوله فالنائب) أي لاصطلاح المصنف تقرير على من نفسه (قوله من حرية) بيان لشائبة (قوله بتزويجها) أي  
السيد (قوله أو تزويجها غيره) أي السيد من إضافة المصدر لفعله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله بغير إذنه) أي السيد (قوله على  
المذهب) صله بضم (قوله وقوله) أي المصنف (قوله له) أي السيد (قوله تزويجها) أي أم ولده غيره (قوله للخال) أي لا للخالفة  
لاقتضا ما قبلها أن له جبرها بكره وليس كذلك (قوله هذا) أي كون سيد أم ولده ليس له جبرها (قوله قولها) أي المدونة

(قوله وعلى هذا) أي جبر السيد أم ولده صله اقتصر (قوله به) أي جبر أم الولد (قوله في إجباره) أي السيد (قوله وجوبه) أي  
ثبوت جبره (قوله ونحوه) أي وجوب جبره (قوله فيها) أي المدونة (قوله نفية) أي الإجمار (قوله ونحوه) أي نفية (قوله والفتيا)  
أي المفتي به (قوله انه) أي لسان (قوله إنكاحه) أي السيد (قوله لها) أي أم ولده (قوله وفي جبرها) أي أم الولد على النكاح (قوله  
سماع ابن القاسم نفية) ١٤  
أي جبرها وإضافة سماع من إضافة المصدر لفعله وتكمل عمله بنصب

مفعوله (قوله عن رواية  
ابن حبيب نفية) أي  
جبره صله ترجوع وإضافة  
رواية كإضافة سماع (قوله  
هو) أي ثبوت (قوله وقول)  
عطف على ظاهر (قوله  
واشار) أي ابن رشد (قوله  
بهذا) أي قوله هو ظاهرها  
(قوله لقوله) أي مالك رضي  
الله تعالى عنه (قوله يكون)  
أي يوجد (قوله من الضرر)  
بيان لأمري بن (قوله بان)  
أي ظهر (قوله جبرها)  
أي أم الولد (قوله عليه)  
أي الجبر (قوله وعليه)  
أي الجبر صله درج أي  
منه (قوله بابها) أي أم  
الولد بقوله وكره تزويجها  
وان برضاها (قوله فهو)  
أي كلام المصنف في بابها  
(قوله على ظاهره) من  
المبالغة (قوله اختلف)  
بضم التاء وكسر اللام  
(قوله ينظر) بضم الباء وفتح  
الناء (قوله وينع) بضم  
الباء (قوله تفصيله) أي  
التفصيل (قوله بالعرف)  
صلة يقرب (قوله الخدمة)

فمنع نكاحها ان تزوجت بغير اذنه اذ لو كان له جبرها لاحتج منه كنكاح القن وعلى هذا  
اقتصر صاحب الماهين وصدر به المتبطل ونصه وحكي عبد الوهاب في إجباره أم ولده روايتين  
احدهما وجوبه ونحوه فيها والاخرى نفية ونحوه رواية يفتي عن ابن القاسم والفتيا انه ان  
وقع إنكاحه لها من غير نفه ولا يفسخ ونحوه لصاحب الماهين ونص ابن عرفة وفي جبرها  
رجوع مالك الى سماع ابن القاسم نفية عن رواية ابن حبيب ثبوت ابن رشد هو ظاهرها في ارشاه  
السنور وقول محمد ١٤ وشاربه في القول في ارشاه السنور واكره ان يزوج الرجل أم  
ولده فان فعل فلا يفسخ الا ان يكون أمر بين من الضرر فبفسخ فقد بان ان مذهب المدونة  
جبرها بكرهه وان الفتوى عليه وعليه فزوج المصنف في بابها فهو على ظاهره فجعل الواو من  
قوله وان برضاها للجال غير صحيح ونص في ضرورة اللغة اختلف هل للسيد ان يجبر من فيه عقد  
حرية بتدبير او كتابة او عتق لاجل او استدلال فقبل له إجبارهم وقيل ليس له إجبارهم وقيل  
ينظر الى من يتزوج ماله فله جبره وما لا فلا وقيل له إجبارهم كورود الاناث والصواب منه  
من إجبار المكاتب والمكاتب بخلاف المدبر والمعتق لاجل الا ان يمرض السيد او يقرب  
الاجل وينع من إجبار الاناث كام الولد والمدبرة والمعتقة لاجل ١٤ واجيب بان نفه صله  
لما لم يخرج عن الاقوال التي نقلها عبر المصنف عنه بالاسم والله اعلم احدا اختار مبتدا وخبره  
ولا اني اشأبسة أي ما يذكر وقوله ولا اني على تقدير مضاف أي ولا مالك عطف على مالك  
البعض أي ولا يجبر مالك اني الخ (و) لا يجبر مالك (مكاتب) لانه حر بنفسه (بخلاف مدبر)  
بفتح الموحدة فلما لم يجبره على النكاح (ومعتق) بفتح المنة (لاجل) فلما لم يجبره عليه  
(ان لم يمرض السيد) مرضا مخوفا شرط في جبر المدبر (و) ان لم (يقرب الاجل) شرط في جبر  
المعتق لاجل بالعرف كشمه قاله احد ابن عرفة في حده أي قرب الاجل بالاشهر او الاشهر وقولا  
مالك واصبغ ١٤ وهذا بقية من ترجم الاول لمدبره وعزوه والخدمة لان تزوج الابرضها  
ورضا من له الخدمة ان كان مرجعها الحرية والا كفي رضا من له الخدمة (ثم) يجبر (اب)  
رشيده والسفينة ان كان ذاعقل ودين فله جبر ابنته والاطر وابه في تعيين الزوج وتزوج بنته  
كيتيمه وهل يلى عقدها السفينة او وابه قولان وان عقد قبل نظر وابه نظر وابه فيه فان حسن  
امضاءه والارده والاب الرشيد الجبر ولو لم يبيع منظر او اعى او اقل حالا وما لا او ربع دينار  
ومصادق مثلها ألف دينار ولا كلام لها ولا غيرها رواه ابن حبيب عن الامام مالك رضي الله  
تعالى عنه (وجبر) الاب الرشيد بنته (الجهنونة) المطبقة ولولدت الاولاد والتي تفريق تنظر  
اذا قلنا ان كانت بالغة ثيبا فان لم يكن لها اب ولا وصى فالقاضي (و) جبر الاب الرشيد بنته

بضم فسكون ففتح أي الامة الموهوبة خدمتها الشخص (قوله ان كان مرجعها) أي رجوع الامة بعد  
الخدمة (قوله والا) أي وان لم يكن مرجعها الحرية (قوله والا) أي وان لم يكن السفينة ذاعقل ودين (قوله يلى) أي يتولى ويباشر  
(قوله وان عقد) أي السفينة نكاح بنته (قوله فيه) أي عقد السفينة (قوله والا) أي وان لم يحسن (قوله ومصادق مثلها الخ) حال  
(قوله المطبقة) بفتح الموحدة أي دائمة الجنون (قوله لها) أي الجنونة المطبقة

(البصير)



(قوله سنها) بكسر السين وشد النون أى أقل عمرها (قوله قال) أى الباجى (قوله وهو) أى عدم جبرها للجسمى (قوله والمحبوب) عطف على محبوب (قوله وسائر) أى باقى (قوله جبر) أى الاب ١٥ (قوله والفساق) عطف على

مجنون (قوله تأييدها) بفتح التاء والهمز وضم الياء مثقلا أى خلوها من زوجها بموته أو طلاقه منه وم أن صغرت (قوله كوثبة) بفتح فسكون أى لحظة (قوله منه) أى الحرام (قوله وظاهرها) أى المدونة (قوله جبرها) أى التيب بزنا (قوله مطلقا) أى ولو كررته (قوله بانه) أى جبرها مطلقا (قوله والتقصيد) أى بعدم التكرير (قوله) أى الناسد (قوله للحقوق الولد فيه) أى الناسد على التنزيل منزلة الصحيح (قوله ودرته) أى الناسد من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عليه بضم مفعوله عطف على حقوق (قوله وعدم تباينه) أى الزوج الذى فسد نكاحه عطف على حقوق (قوله ولو وافقها) أى الزوج (قوله على عدمه) أى مسها (قوله انه) أى الشان (قوله ان علم) بضم العين (قوله اجبارها) أى ايها (قوله بعد) بضم العين (قوله من يجبرها الاب) مفعول جبر (قوله صريحا) أى امر صريحا (قوله ولو طراه) أى الزوج المعين (قوله هذا) أى تزويج الزوجات وتسمى السريات (قوله ويلزم الولي) أى تزويجها للمعين

(المكر) التى لم تزل بكارتها ان لم تكن عانسابل (ولو) كانت (عانسا) أى مقبلة عند ايها بعد بلوغها مدة طويلة عرفت فيها ما صلح نفسها قبل خطبتها وهو لسنها ثلاثون سنة أو ثلاث وثلاثون أو خمس وثلاثون أو أربعون أو خمس وأربعون أو منها إلى الستين أقوال ويجبرها ولو زاد على سن التعميس لكل واحد غير كخصى ولو لا يذيق بها لان شأن الاب الحنان والشفقة وان لم يوجد بالغل (الا لخصى) أى مقطوع الذكرك فقط أو الاثنين فقط حيث كان لا ينجى فلا يجبرها له (على الاصح) عند الباجى قال وهو الاظهر عندى لتحقيق ضررها به ظاهره ولو كان على النظر عات به أم لا ودخل بالكاف مجنون يخاف عليها منه وبرص متسلخ واجد مذم متقطع منع الكلام وتغير ريمه ولو كانت مثله لانها قد تبرأ قبله والمحبوب والعقيد وسائر المعيين يعيب يرد به الزوج افاده تمت وقوله متسلخ ومتقطع منع الكلام الخ ليس بقيد اذا المعتمد ان البرص الحق والحدام البين مسقطان جبره مطلقا والفساق الشريب ان كرهته (و) جبر أب (التيب ان صغرت) عن البلوغ ولو ثبت بنكاح صحيح فان بلغت بعد نأبها صغيرة فلا يجبرها هذا قول ابن القاسم وانهب واستحسنه اللخمي وقال سحنون يجبرها بعد بلوغها (او) بلغت وثبت (بعارض) كوثبة او عود (او بحرام) من زنا او غضب ولو ولدت منه فيقدم ابوها على ابنها منه (وهل) يجبرها (ان لم تكرر الزنا) فان كررته حتى اشتهرت به وحدت فيه فلا يجبرها ويجبرها مطلقا (تأويلان) وظاهرها جبرها مطلقا وصرح الفشتالى بانه المشهور والتقديم بعد الوهاب وبقي على المصنف من ثبت بنكاح صحيح ونأيت بالغة وظاهر فسادها وعجز وانها عن صونها فيجبرها ابوها على النكاح وكذا غيره من الاولياء لكن الاحسن رفع غير الاب للحاكم فان زوجها بالرفع مضي اقتصر على هذا ابن عرفة (لا) ان ثبت بالغة (بنكاح) فاسد مختلف فيه او مجمع على فسادها درأ الحد دخل فيه الزوج وازال بكارتها ثم زالت عنه منه بفسخ او طلاق او موت فلا يجبرها تنزىلا له منزلة النكاح الصحيح للحقوق الولد فيه ودرته الحد وعدم تباينه الذى كانت تسكنه ان كانت رثه ميدة بل (وان) كانت (سفيهة) اذ لا يلزم من ولاية المال ولاية البضع وامام لا يدرأ الحد كالحرام فله جبرها فيه قاله تمت (و) لا يجبر (بكرار شدت) بضم الراء وكسر الشين مشددة أى رشتها ابوها بقوله اياها بحضرة عدلين رشتها ورفعت الطرح عندك اوانت مرشدة او اطلقت يدك فى التصرف او نحو ذلك بعد ثبوت رشتها عنده بالتجربة المتكررة وهى بالغة فتصرفها فى المال ماض ولا تزوج الا اذا رضيت بالقول (او) أى ولا يجبر بكرا (قامت) مع زوجها (بيتها) الساكنة معه فيه (سنة) من حين دخولها ثم نأيت بموت او طلاق (وانكرت) من زوجها الها ولو وافقها على عدمه ومفهوم اقامت بيتها انه ان علم عدم خلوته بها وعدم وصوله اليها فلا يرتفع اجبارها عنها ولو اقامت معه وداعليها منين وهو كذلك كافى المدونة (وجبر وصى) ولو بعد كوصى وصى من يجبرها الاب (امره) أى الوصى (أب) مجبر (به) أى الجبر المدلول عليه بجبر صريحا كاجبرها اوضحنا كزوجها صغيرة او كبيرة (او عين) بفتحات مثقلا الاب الوصى (الزوج) ولو ذازوجات وسرار ولو طراه هذا وكان حين الايضاء اعزب قاله ابن عرفة ويلزم الولي ان فرض مهر

(قوله فان عين) اي الاب (قوله في سائر) اي جميع (قوله على هذه الصورة) اي زوجهما من احييت (قوله البالغة العاقله)  
 فعين للثيب (قوله فيها) اي المدونة (قوله وان زوج ولي الثيب) اي ولها وصي (قوله جاز) اي مضى التزويج (قوله يجوز)  
 اي التزويج (قوله لاخ) ١٦ اي منه (قوله على الاب) اي غير الجبر (قوله وان زوجها) اي الثيب البالغة

منها وكان غير فاسق قاله اصبح فليس الوصي كالاب من كل وجه فان عين فاسقا شريفا  
 فلا عبرة به اذ ليس للاب جبرها عليه وكذا من طرأ فسقه (والا) اي وان لم يأمره بجبرها وليه عين له  
 الزوج بان قال له زوجهما من احييت (في جبره وعدمه) خلاف (نقل ابو الحسن عن كتاب ابن  
 المواز والواضحة ان له جبرها بخلاف وصي فقط او وصي على بضع بناتي او على تزويجهن فلا  
 يجبر ثم قال ابو الحسن والقياس ان لا يزوج الاب بعد البلوغ في سائر هذه الوجوه اه فقد رجع  
 عدم الجبر وفي القلشاني ترجيح الجبر ونفسه وان قال الاب الوصي زوجهما من احييت  
 فالشهور له الجبر وقال ممنون والقاضي وابن القصار لا يجبر ونحوه لاب عرفة فيجب حمل  
 كلام المصنف على هذه الصورة هنا فقط بناء على ان الترجيح يكون به التشهير ذكره الحطاب  
 في الخطبة وذكر ابن عرفة عن ابن رشد خلافا في قوله انت وصي على انكاح بناتي ونفسه ابن بشير  
 فلو قال انت وصي على انكاح بناتي ففي جبرهن قولان لمحمد وابن حبيب اه لكن بعد عدم  
 التشهير لا يصح ادخاله في كلام المصنف وبما ذكرنا في قول الرماصي الصواب عرفت  
 قوله والان خلاف او ابداه بالانقولان (وهو) اي الوصي (في الثيب) يشكاح صحيح او ادري الخ  
 البالغة العاقله الوصي على تزويجها (ولي) من اولياء امر زوجهما بناتها في مرتبة امها فيها  
 وان زوج ولي الثيب جاز على الوصي بجوازه لاخ على الاب وان زوجها الوصي جاز على الولي  
 (وصح) انكاح في قول الاب (ان مت) بضم التاء (فقد زوجت ابنتي) لقولان وكان قوله  
 (بمرض) مخوف أم لا طال ام لا اذا مات به اجماعا لانه من وصايا المساكين المصنف لولا الاجماع  
 لكان القياس بطلانه لان المرض قد يطول فيتأخر القبول عن الايجاب سنة ونحوها ومفهوم  
 بمرض انه لو قاله بمصحة لم يصح وهو قول ابن القاسم واصبح وابن المواز وضوية ابن رشد  
 والفرق ان مسئلة المريض خرجت عن الاصل للاجماع وبقي ما عداها على الاصل فان صح  
 من مرضه بطلت وصيته ولا يقاس السيد في امته على الاب في بنته لذلك ولا تنقل الملك  
 للوارث (وهل) مصحة (ان قبل) بكسر الموحدة الزوج انكاح (تقريب موته) اي عقب  
 موت الاب ولا يشمل قبوله قبل موت مته بتقريب دفعه بقوله ان مت او يصح وان قبل مع بعد في  
 الجواب (قاويلان) والقرب بالعرف وقيل سنة البرموني لعل القول الثاني مقيد بعدم علم  
 الزوج بذلك حتى طال وقبل حين علم به فان تراخي قبوله بعد علمه فينبغي الاتفاق على عدم  
 مصحة (ثم) بعد السيد والاب ووصيه (لا يجب) لاحد من الاولياء لتيمة لا وصي لها (قال بالغ)  
 تزويج بانتهاء وقبل قولها في يلوغها قاله البرزلي فيمن غاب ابوها غيبة انقطاع ولا يرجع  
 قدومه او على كسهرين وزوجهما القاضي ويأني للمصنف وتزوج الحائض كمن كان كافرا بقتله وياتي  
 له ايضا في باب الجبر وسند في اي الشخص في دعوى البلوغ ان لم يرب اي شك في صدقه فان  
 ارتيب فيه فلا يصح في وجهه فيمد كلام البرزلي واستثنى من مفهوم البالغ فقال (الا تيمة)  
 اي صغيرة ماتت ابوها ولا وصي لها فتزوج اذا (خيف فسادها) بقدر اوزانها ونحوه وذكرنا

العاقله (قوله انكاح)  
 مفسرا فاعل صح المستتر  
 فيه (قوله طال) اي المرض  
 (قوله اذا مات) اي الاب  
 (قوله به) اي المرض (قوله  
 اجماعا) راجع اصح (قوله  
 المصنف) اي في توضيحه  
 (قوله بطلانه) اي انكاح  
 (قوله لو قاله) اي ان مت الخ  
 (قوله وهو) اي عدم مصحة  
 (قوله عن الاصل) أي  
 انتراط عدم تراخي القبول  
 عن الايجاب (قوله فان صح)  
 أي الاب الخ مفهوم اذا  
 مات به (قوله لذلك) اي  
 خروج مسئلة الاب عن  
 الاصل (قوله الزوج)  
 مفسرا فاعل قبل المستتر  
 فيه (قوله انكاح) تقدير  
 لاقول قبل (قوله ولا يشمل)  
 اي قوله بتقريب موته (قوله  
 بعد) بضم الموحدة اي  
 بعد موت الاب بزمان  
 طويل (قوله والقرب)  
 اي على التأويل الاول  
 (قوله بذلك) أي قول الاب  
 ان مت الخ (قوله طال)  
 اي الزمان (قوله وقبل)  
 بكسر الباء اي الزوج  
 انكاح (قوله به) اي قوله  
 ان مت الخ (قوله فيمن غاب

ابوها الخ) صله قال (قوله او على كسهرين) عطاف على غيبة انقطاع (قوله له) اي المصنف (قوله وسند) من  
 بضم فكسر مثقلا (قوله الشخص) مثل المذكور والاتي (قوله يرب) بضم فتح (قوله بهذا) أي عدم الشك في صدقه صله يقيده

تقييدها بدم الخوف عليها  
من الفساد (قوله وان لم تبلغ)  
أي غير البتة (قوله عشرة)  
أي من السنين (قوله  
وجوابه) أي قول عجم وظاهره  
أن غير البتة الخ (قوله انها)  
أي البتة المهرلة (قوله  
تبلغ) أي الحلم (قوله لكن  
العمل بما في المتن) استدراكه  
على قوله ومذهب المدونة  
والرسالة الخ لرفع ايهامه  
ضعف ما في المتن (قوله  
وهو) أي المعمول به (قوله  
ولذا) أي تقديم المعمول به  
على المشهور صلة اقتصر  
(قوله ونصه) أي المتبسط  
(قوله ملحة) بضم فكسر  
منقول الحاء المهملة أي  
دائمة (قوله وهي في سن من  
توطأ) حال (قوله وهو)  
أي جواز نكاحها (قوله  
وعليه العمل) حال (قوله  
وبه القتب) حال (قوله ونص  
على العمل فيها) أي بما في  
المتن (قوله والاول) أي عدم  
جبرها (قوله الموجبات)  
بكسر الجيم أي اسباب  
جواز تزويجها (قوله  
فان لم يدخل الزوج بها  
الخ) مفهوم الشرط (قوله  
في هذا) أي قوله صح ان  
دخل وطال (قوله تشهير)  
خير عمدة (قوله سمع انه) أي  
المتبسط (قوله الا ان يكون)  
أي ابنا (قوله منه) أي الزنا

الشروط ميلها للرجال واحتياجها ومقتضى المصنف أن غير البتة ليست بشبهة لا تزويج مطلقا  
وقال ابن حارث لا خلاف أن غير البالغ إذا قطع أبوها النفقة عنها وخشي ضيعته انما تزويج  
والمشهور أنه لا يزويجها الا السلطان أو نائبه لانه حكم على غائب أي إذا كانت غيبته بعيدة  
وظاهره وان لم تبلغ عشرة ولم تأذن بالقول قاله عجم وجوابه أنه تفصيل في مفهوم بتة  
(وبلغت) البتة (عشرة) من السنين تامة ومذهب المدونة والرسالة انها لا تزويج حتى تبلغ  
لكن العمل بما في المتن وهو مقدم على المشهور ولذا اقتصر عليه المصنف قال في التوضيح  
ما حكاه ابن بشير قال ابن عبد السلام العمل عليه عندنا بشرط بلوغها عشرة سنين ومشاورة  
القاضي وزاد غيره واذنهما بالقول وميلهما الى الرجال المتبسطي وبه جرى العمل اه لكن قوله  
المتبسطي الخ يوهم انه في مسئلة خوف الفساد التي ذكرها ابن بشير وليس كذلك وانما قاله  
فحين كانت محتاجة وبلغت عشرة ولم يخف عليها الفساد ونصه وان كانت الصغيرة تحت حاجة  
ملحة وهي في سن من توطأ انظر المذهب جواز نكاحها باذنهم وهو قول مالك رضى الله تعالى  
عنه في كتاب محمد بن ثابت عشرة سنين وعليه العمل وبه القتب اه والحاصل انهما مسئلتان  
فالتي خيف فسادها مسئلة ابن بشير ونص على العمل فيها ابن عبد السلام والمحتاجة هي التي  
نص على العمل فيها المتبسطي ولم يذكرها المصنف لكن قد يقال يؤخذ العمل بذلك في خوف  
الفساد بالاحرى افاده البناء على ان الشارحين ادرجوا الحاجة في خوف الفساد  
(وشور) بتخفيف الواو وضم الشين من المشاورة أي استئذان (القاضي) في تزويجها  
ليثبت عنده يتقها وفقرها وخلوها من وصي وزوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفوها في الدين  
والحسالى وان الصداق مهر مثلها وان الجهاز الذي جهزت به مناسب لها فيأذن للولي في  
تزويجها وبقي شرط اذنها بالقول ويأتي في الابكار التي تأذن بالقول او بتيممة وظاهر تقرير  
الشارح انها لا تجبر وظاهر الباطن جبرها والاول ظاهر اشتراط اذنها بالقول وهو الظاهر  
او المتعين وفي بعض التقارير انها تزويج بعشرة شروط خشية فسادها وفقرها وبلوغها عشرة  
وميلها للرجال ومكافئة الزوج وصداق مثلها وجهاز مثلها وثبوتها عند القاضي ورضاها به  
واذنها بالقول في العقلين يقولاه البناء لم يذكر مشاورة القاضي ابن رشد ولا المتبسطي ولا ابن  
شامس ولا ابن الحاجب ولا ابو الحسن ولا غيرهم عن تكلم على المسئلة وانما نقله المصنف عن ابن  
عبد السلام قائلا العمل عليه عندنا فان اوداهه الرفع له لينبت عنده الموجبات كما قال عجم  
وتلا مذهبهم في صحيح والافقير ظاهرا ولم يقله احد (والا) أي وان لم تكمل الشروط المتقدمة  
وزوجت مع فقدها كلها او بعضها (صح) تزويجها (ان) كان (دخل) الزوج بها (وطال)  
الزمان بعضي مدة تلد فيها ولدين غير توأمين ولدتهما بالفعل او لا فان لم يدخل الزوج بها ولم يطل  
فسمى على المشهور البناء عمدة المصنف في هذا تشهير المتبسطي له مع انه لم يشهروه الا في الغنية  
الا ان يكون رأى غيرها اخرى بذلك وقال ابو الحسن المشهور وهو الفسخ ايداهم ما اختل  
واحد من الشروط انظر الخط (وقدم) بضم فكسر منقلا في قول عمدة نكاح غير الجيرة (ابن)  
للخطوبة ولو من زنا ان ثبت بنكاح صحيح او داره الخ ثم زنت فانت به منه فان ثبت بنكاح  
وات به منه او كانت مجنونة قدم ابوها وصيها على ابنتها (قائمه) أي الابن وان سفل على الخط

المتقدم لانه عصبوبة في الميراث وغيره دون الاب (فاب) شرعي لامن خلقت من ما زناه لان الزاني لا ولده (فاخ) لغيرام (فابنه) أي الاخ وان سفل (بخد) على المشهور دينية (فم) لغيرام (فابنه) أي العم وان سفل (وقدم الشقيق) على الذي لاب في الاخوة وبنهم والاعام وبنهم (على الاصح) عند ابن بشير صاحب المعتمد (والختار) عند اللخمي وهو قول مالك وابن القاسم ومخزون رضي الله تعالى عنهم ومقابله رواية علي بن زياد عن مالك رضي الله تعالى عنه ان الاخ الشقيق والاخ لاب في مرتبة واحدة فيزوجان معا او يقرعان عند تنازعهما فان الخلاف منصوص في الاخوين فقط قال وتقديم الشقيق احسن وشهره في المعتمد ويقدم الاخ لاب علي ابن الاخ الشقيق والاخ للام ليس وليا كالجد لها (قولي) لها اعلی بدليل ما بعده ابن الحاجب ثم عصبته ثم عصبته ثم عصبته ثم عصبته ثم عصبته على ما هو في ترتيب العصبه احمد استغنى المصنف عن هذا كله بقوله قولي لشهره من ذكر بالجر فان قلت فانه الترتيب قلت لا يتصرفون بكونهم موالى حقيقة الا بهذا الترتيب فعتق المعتق من لا ليس مولى مع وجود عصبته المعتق (ثم) ان لم يوجد مولى اعلى (هل) تنقل الولاية للعقب وهو المولى (الاسفل) الذكر فقط اي تكون له ولاية العقد على من اعقبته (وبه) اي كون الاسفل وليا (فسرت) المدونة بضم الفاء وكسر السين مشددة ابن عبد السلام به فسر جميع شراح المدونة ما وقع لمالك رضي الله تعالى عنه في نسكاها الاول والصحيح ان له حق في الولاية (اولا) ولاية له على من اعقبته كما في الجلاب والكافي (وصحح) اي صححه ابن الحاجب وشهره ابن راشد المصنف وهو القياس لانها انما تثبت بالتعصيب (فساقل) ذكر اى من قام بامورها حتى بلغت عنده وهو اجنبى منها فيزوجها باذنها كما هو سباق المصنف (وهل ان كفلها) (عشرا) من السنين (او اربعا) (او) لاحد باعوام بل كفلها (ما) أي زمنا (يشفق) فيه عليها بالفعل في الجواب (تردد) قال ابو الحسن قال ابو محمد صالح اقل ذلك اربع سنين وقيل عشر سنين والاولى ان لاحد الاما يوجب الحنائة والشفقة (وظاهرها) أي المدونة (شروط الدفاعة) للمكفولة في ولاية كافلها فان كان لها قد رفق قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يزوجها الا وليها او السلطان والمعتقد ظاهرها اذ هو عندهم كالنص وهو ظاهر كلام ابن ابي زيد ايضا كما في ابن عرفة وقال اللقاني المذهب الاول (لخاكم) يقيم السنة ويعتق عما يجوز به العقد والا فلا قاله ابن ابي اية واقتصر عليه اللقاني فظاهره اعتقاده وظاهر المصنف الاطلاق فيزوجها الحاكم بعد ان ثبت عنده صحته واهمها اهلها وخالوها من زوج وعده ورضاها بالزوج وانه كفوها دينيا وحريه ونسبها واولا ولا وخر مثلها ان لم تكن رشيدة وبكارتها او ثوبتها (فولاية عامة) اي كل رجل (مسلم) ويدخل فيها الزوج فيتولى العارفين كابن عمها او شقيقه ووجه عمومها انها حق على كل مسلم فان قام بها واحد سقط عن الباقي على حد فرض الكفاية (وصحح) النكاح (بها) اي الولاية العامة (في) امرأة (دنية) كسليمانية وعتيقة وسوداء من قبض مصر القاضين الى المدينة على ساكنها افضل الصلاة والسلام ليس لها مال ولا جال (مع) ولي (خاص) لم يجبر (ذي نسب) او ولد دخل الزوج بها ام لا وتعبيره يصح يفيد انه غير جائز ابتداء وهو مقتضى قوله الاقرب وبابعد مع اقرب ان لم يجبر ولم يجز بالاحرى اذ ما هنا الشد مما يأتي وفي شرح الرسالة

(قوله لانه) اي الابن (قوله وغيره) اي الميراث عطف عليه (قوله دينية) بكسر فسكون اي قريب مباشر لولادة الاب (قوله فقط) اي دون ابني الاخوين والعمين وابنيهما (قوله قال) اي اللخمي (قوله لها) اي الام (قوله لانها) أي الولاية (قوله وهو) اي الكافل الخ حال (قوله الاطلاق) اي عن التقيد بكونه بقيم السنة الخ (قوله كسليمانية) بضم الميم أي مدبنة الاسلام (قوله ليس لها مال ولا جال) حال (قوله دخل الزوج بها) اي الدنية الخ تعميم في صحبها في دنية الخ (قوله انه) أي العقد (قوله وهو) اي عدم جواز ابتداء (قوله بالاحرى) صلة مقتضى (قوله اشد) أي لاجنبية العاقد

(قوله جواز) أي العقد في دنية الخ (قوله يكره) أي العقد في ذم الخ (قوله أنه) أي الشأن (قوله وكان) بفتح الهمزة وسد النون (قوله للتشبيه) أي لفائدة العصة في المشبه (قوله في المستثنين) أي المشبهين والمشبهة (قوله أو) أي لأنه المشهور فيهما (قوله أي ذات قدر) نفسه بشرية أشار إلى أنه ليس المراد بها خصوص شربة النسب (قوله بعد الدخول) بقرينة قوله وفي نسخة أنه ان طال قبله (قوله من الذي تولى العقد) صلة الأقرب (قوله بعصوبة) ١٩ صلة تولى (قوله فان غاب)

أي الأقرب (قوله وقف) بضم فكسر (قوله وكتب) بضم فكسر (قوله حضر) أي الأقرب (قوله ولم يدخل) بضم الياء وكسر الخاء (قوله فيه) أي شأن النكاح (قوله سكنت) أي الأقرب (قوله أنه) أي الشأن (قوله برضا الأقرب) أي بعقد الأبعد (قوله اذ لم يتول) أي الأقرب (قوله ولا قدم) بفتح متعلا أي الأقرب (قوله ورضاه) أي الشقيق (قوله منه) أي بعد الخال (قوله بشئ) أي معتمديه خير ليس (قوله لحضوره) أي الشقيق (قوله لم يتول) أي الشقيق (قوله لم يقدم) أي الشقيق (قوله أنهما) أي التأويلين (قوله وهذا) أي تقييد التأويلين بعدم الطول بعد الدخول (قوله تعديل أحمد) بفتح من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله ينصب مفعوله (قوله بشبهة) أي عقد غير الأقرب (قوله لأنه) أي عقد غير الأقرب الخ

المشهور جوازا ابتداء وفي الخط يكره ابتداء البناء في الجواز هو نص المدونة وابن قنوج وابن عرفة وغيرهم ونص ابن عرفة الرواية الثالثة ورواية على مع المدونة أنه يجوز ابتداء النكاح بولاية الاسلام وان كان ثم سلطان وكان المصنف عير بالعصبة للتشبيه ولو مشى على الجواز في المستثنين لكان أولى والله اعلم وشبه في العصة فقال (ك) تزويج امرأة (شريعة) بولاية الاسلام العامة اربها صاب أبعدهم خاص أقرب غير مجبر أي ذات قدر (دخول) الزوج بها (وطال) الزمن بعد الدخول بان مضى ما تلد فيه ولدين غير توأمين كثلث سنين (وان قرب) بفتح فضم الزمن في الشر بفتح بعد الدخول (ف) للولي (الأقرب) من الذي تولى العقد بعصوبة او ولاية اسلام (او الحاكم ان) عدم الأقرب او (غاب) على ثلاثة أيام فاكثر (الرد) أي فسخ النكاح فان غاب غيبة قريية وقف الزوج عنها وكتب للغائب ومفهوم ان غاب أنه ان حضر ولم يدخل نفسه فيه بان قال لا تنكحكم فيه برد ولا امضاء فالتخييار للجاءكم وكذا ان سكنت فتدكر ابن اب عن ابن الحاج أنه لا اعتبار برضا الأقرب اذ لم يتول العقد ولا قدم من يتولاه ذكره في نوازل في نكاح عقد خال مع - ضوراح شقيق ورضاه دون تقديم منه فليس حضور الاخ عقد النكاح ورضاه بعقد الخال بشئ لحضوره كغيثه اذ لم يتول العقد ولم يقدم من يتولاه ١٥ وقله الشيخ مبارقة في شرح الخففة ١٥ بناني (وفي نسخة) أي الرد (ان طال) الزمن بعد العقد و (قبله) أي الدخول سواء اطاع عليه بعد الدخول او قبله وعدم تختمه فلا اقرب او الحاكم اجازته (تأويلان) الاول لابن التبان والثاني لابن سعدون يحتمل انهما ما لم يحصل طول بعد الدخول وهذا مقتضى تعليل اجماعهم القصر بشبهة نكاح المتعة لأنه لما كان يفسخ وقت اطلاع اعاليه اشبه ما دخلا على تقييده عدة ويحتمل انهما ولو حصل طول بعد الدخول وهذا هو الظاهر في قيد قوله كشر بفتح دخل وطال بما اذ لم يحصل ما ول قبله قاله عب (و) صح النكاح (ب) تولى ولي (ابعد مع) وجود ولي (اقرب) كعقد مع وجود اخ او اب مع ابن او اخ لاب مع اخ شقيق (ان لم يجبر) الأقرب بضم فسكون فكسر فان كان الأقرب مجبرا فقبه تفصيل يأتي في قوله وان اجاز مجبر الخ (ولم يحسن) القدوم على العقد في قوله وصح بها في دنية وما بعده وتقدم ان المشهور جوازا وشبه في العصة فقط فقال (ك) عقد (اجد المعتنين) لامة بلا اذن من الآخر فيصح دون عدم الجواز اذ يجوز ابتداء ومثله المعتنين كل وليين متساويين كوصيين وابوين غير مجبرين الخ فانهما القافة بهما واخوين شقيقين اولاد وعمين كذلك واما عقد احد المجبرين كشر يكتفي في امه او وصيين على يتيمة فيصح فسخه ولو اجاز له الآخر (ورضا البكر) غير المجبرة بالزوج والصدوق (صحت)

لشبهة نكاح المتعة (قوله يفسخ وقت اطلاع اعاليه اشبه) مفهوماه ان ما لا يفسخ رقة لا طول بعد الدخول لا يفسخ ففسخه لعدم شبه المتعة (قوله انهما) أي التأويلين (قوله فان كان الأقرب مجبرا) مفهوماه الشرط (قوله دون عدم الجواز) في قوة التفسير لفظ (قوله اذ يجوز) أي عقدا احد المعتنين (قوله الخففتها) أي المرأة (قوله القافة) أي الذين يعرفون النسب بالشبهة (قوله بهما) أي الابوين (قوله كذلك) أي شقيقين اولاد

(قوله بالزوج) صله رضا (قوله)  
 اذا قصد الاخبار الخ فله  
 يكون الاصل صحتها رضا  
 (قوله قلب) بضم فكسر  
 اى الكلام (قوله ذكاة  
 الجنين ذكاة امه) اصله  
 ذكاة ام الجنين ذكاته لان  
 ذكاة الام هي فعل المكلف  
 المشاهد المحسوس وهي  
 المبيحة للجنين لا عكسه  
 (قوله شبهه) اى رضاها  
 بتولى العقد (قوله به) اى  
 رضاها بالزوج والمهر (قوله  
 فيه) اى كفاية صحتها (قوله  
 فهو) اى كونهما (قوله  
 وهذا) اى الاحتياج لاذن  
 فى تولى العقد (قوله  
 الاكتفا) اى فى الاعلام به  
 (قوله ولو عرفت) بضم  
 فكسر (قوله قبل) بضم  
 فكسر (قوله مطلقا) اى  
 سواء عرفت بالبله ام لا (قوله  
 عليه) اى التمتع (قوله والا)  
 اى وان زوجت مع منعها  
 او نفرتها (قوله عليه) اى  
 رضاها (قوله انه) اى بكاء  
 (قوله مجلسه) اى العقد  
 (قوله فى هذا) اى تفويض  
 العقد (قوله وعبر) اى  
 المصنف (قوله نستأمر)  
 بضم التاء وفتح الميم اى  
 تستاذن (قوله فاراد) اى  
 الخاكم (قوله منه) اى  
 تزويجها

لا متناعها غايها من الاعراب بالقول لحياتها ومهرتم اعيالها للرجال واصل المعنى وصحت البكر  
 رضا اذا قصد الاخبار عن الصحت بانه رضا لا عكسه فقلب من اللغة كغير ذكاة الجنين ذكاة  
 امه ولما كان لا يلزم من كون صحتها رضا بالزوج والمهر كونها رضا بتولى واما عقد هاشميه  
 به فيه فقال (كفويضا) اى البكر الغير المجبرة لعقد لوليهافصمتمارضا به فاذا قبل لها  
 نشمدها عليك انك فوضت العقد عليك لوليك فلان اودى تفويضه له العقد فسكت فهو رضا  
 غابت عن المجلس او حضرت واما ان لم تسأل واراد التفويض لوايها فى العقد فلا يقد من  
 نطقها بل لا يتصور الا به وهذا فى الولاية العامة او الخاصة مع التعدد والتساوى كشقيقتين  
 اولاب اراد احدهما العقد لهما فان كان وايها خاصا واحدا ورضيت بالزوج والمهر فليس لهما  
 منعه من مباشرة عقدهما فلا يحتاج لتفويضها له افاده عب (ونذب) بضم فكسر  
 (اعلامها) اى البكر (به) اى بان صحتها رضا بان يقال لها خطبك فلان بمداق من نوع كذا  
 قدره كذا حاله ووجهه كذا فان صحت قبل لهما صحتك رضا وسقط ذلك ذلك وان لم ترضى  
 فتمكلى وظاهره الا كتمانة برة ولا بن شعبان ثلاثا (و) ان اسست وذنت البكر فى ذلك فصحت  
 نعم قد عليها فانكرت وادعت عدم الرضا وانما جهلت كون صحتها رضا (لا يقبل) بضم  
 فسكون وفتح (منها) اى البكر (دعوى جهله) اى كون صحتها رضا لشهرته بين الناس فتتهم  
 بالكذب فى دعوى جهله وتحميها على مسح النكاح لعرض عرض لهما بعد الرضا (فى تاويل  
 الا كتم) المدونة وظاهره ولو عرفت بالبله وقلة المعرفة وقيل ان عرفت بالبله قبل منها دعوى  
 جهله ومفهوم المصنف ان تاويل الاقل قبول دعواها جهله مطلقا المصنف وله على ان  
 اعلامها به واجب (وان منعت) البكر حين استئذنها بنطق او غيره مما يدل عليه (اونفرت)  
 اى غضبت وكرهت ذلك (لم تزوج) بضم المثناة لعمدم رضاها والافات فائدة استئذنها فان  
 زوجت فيفسخ ولو دخل وطال ولو اجازته لعدم اعتبار رضاها بعد منعهها (لا يمنع تزويجها  
 ان ضحك او بكى) عند استئذنها للدلالة لضحكها على رضاها بما اسست وذنت فيه صريحا  
 وبكائها عليه ضمنا لاحتمال انه على فقد انيها وانه لو كان حيا لم يمنع لاستئذنها فان اتت  
 بمقتاعين فالظاهر اعتبار الاخير فان دلت قرينة على ان ضحكها اسست مزاه وبكائها منع فلا  
 تزوج وينبغي اطالة الجلوس معها حتى يتضح امرها (والثيب) غير المجبرة التى قد مدت  
 (نعرب) بضم فسكون فكسر اى تبين مرادها بصريح اللفظ من تعيين الزوج والعقد  
 وتزويج العقد لوليه ان غابت عن مجلسه فان حضرته كفى صحتها فى ذكاته ابن القاسم  
 نقله المواق عن المتيطى وعن السكاكى لا يكون سكوت الثيب اذا منتهى نكاحها ولا تنكح  
 الا باذنها قول واحد وعبر بتعرب تبر كاجديد البكر تستأمر واذنها صحتها والثيب تعرب  
 عن نفسها بالنسبة الى الاعراب فقال (كبير رشدت) بضم فكسر رشدا اى رشدها  
 ابوها او وصيها بعد بلوغها فلا يزوجهما الا بعد رضاها بالقول (او) بكسر (عضلت) بضم فكسر  
 اى منعها ابوها من النكاح لاصطحابها بل لاضرارها فرفعت شأنها للبله كما تزداد تزويجها  
 لا متناع ايمنه وعدم امتثال امره فلا بد من نطقها فان اراد ابوها تزويجها فلا يحتاج  
 لاذنها (اونزوجت) بضم فكسر من نقلها اى اراد وليها غير الاب ووصيه تزويجها (ب) صداق

(قوله به) اي تزويجها (قوله وهي) اي البكر الخ حال (قوله به) اي العرض (قوله التي تعرب بالنطق) نعت النظائر (قوله المرشدة الخ) مقول قول الغرناطي (قوله المصدقة) بضم فسكون فقطح ٢١ (قوله نسبت) بضم فكسر (قوله

وان كنت) في البيع حال  
(قوله لانه) اي الصداق  
(قوله ولو على انه) اي الرق  
(قوله به) اي عبد ايها (قوله  
تعدي) بضم التاء والعين  
(قوله وعقد) بضم فكسر  
(قوله به) اي العقد (قوله  
منه) اي العتد (قوله بان  
يعقد) اي النكاح (قوله  
ويسار) بضم الياء (قوله  
واليوم) اي الفصل به بين  
العقد واخبارها (قوله عقد)  
بضم فكسر (قوله فان  
كانا) اي العقد والمرأة  
مفهوم بالباد (قوله الولي)  
اي العاقد نفسه لفاعل يقر  
المستغفريه (قوله فان اقربه  
حاله) مفهوم ولم يقر (قوله  
هذا) اي قول ابن رشد بشرط  
الصحة ان لا يقر الولي  
بالاقتيات حال العقد (قوله  
ونصفه) اي الباجي (قوله  
وذكر) اي الولي حال عقده  
(قوله بعد) اي حال العتد  
ولا قبله (قوله وانه) اي  
الولي (قوله وانها) اي المرأة  
المعقود عليها (قوله ان  
اجازته) اي العقد (قوله  
قال) اي الباجي (قوله ابو  
الحسن) اي ابن القصار  
(قوله انه) اي الشأن (قوله  
فان ادعى) اي العاقد  
(قوله الاذن) اي من

عرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره ضاد مبهمة اي غير ذهب وفضة كله او بعضه  
وهي من قوم لا يزوجون به فيستترط اعراجهما بالقول فان زوجها ابوها او وصيه به او كانت  
من قوم يزوجون به فلا يشترط نطقها بقوله او زوجت بعرض في البيعة المهمة وهو وافي  
لقول الغرناطي في عقد النظائر التي تعرب بالنطق المرشدة والبيعة المهمة غير المعنسة اذا  
اصدقت عرضا ولقول المقر في قواعد كل بكر تستأمر فاذا نكحها الا المرشدة والمعنسة  
والمصدقة عرضا ومثله لابن سلون لكن الذي في عبارة الباجي والناطقي وابن عرفة وغيرهم  
البيعة التي يساق لها مال نسبت معرفته لها وليس لها وصي فلم يخصوه بالعرض ولا يذكرو  
خلافها وان مراد المصنف البيعة المهمة وتقيدها بكون تزويجها بعرض  
موافق للغرناطي والمقرى وابن سلون وغيرهم بالتي يساق لها مال نسبت معرفته لها وهذا  
يشمل العرض والعين افاده البيناني ولا تكني اشارتها وان كفت في البيع لان الصداق  
تابع للنكاح لانه ركنه او شرطه والنكاح لا تكني فيه الاشارة (او) بكسر زووجت (و) زوج  
(رق) وان بشائبة حرية ككاتب ومبعض ومدبر ومعتق لاجل فيستترط نطقها بالقول  
ولو بجبره ولو على انه كقول العروة في عبد ايها الزيادة معرفتها به وهل كذا عبد غيره وهو ظاهر  
كلامه غير واحد وعلى القول بانه غير كنههم الاعلى انه كنهها احتمالا (او) زوجت بذى  
(عيب) موجب لخيارها بكنون وجذام ولو بجبره (او بيعة) خيف فسادها مهملة فشرط  
تزويجها اذنها بالقول وهذا لم يذكره في شروط تزويجها المتقدمة (او) بكسر غير مجبرة (اقتيت)  
اي تعدي (عليها) وعقد لها بغير اذنها ثم استؤذنت فلا بد من اذنها بالقول (وصح) عقد  
القتات (ان قرب رضاها) بهمنه عيسى بان يعقد في المسجد والسوق ويسار اليها بالخبر من  
وقته واليوم طول وقال يفتنون بقرعة الفحل باليومين والخمسة كسيرة وفي المعيار عن ابن  
اب حذوهم القرب بثلاثة ايام وجري به العمل وكان العقد (بالبلد) الذي به المقتات عليها  
وظاهره ولو كان البلد كبيراً عدة في أحد طرفيه والمرأة في طرفه الآخر فان كانا يبلدين  
لم يصح ولو تشاربا (ولم يقر) بضم فكسر مثقل الراء الولي بالاقتيات حال العقد بان سكنت  
حينه او ادعى اذنها قبله وخالفته فان اقرب حاله لم يصح ويصح اتفاقا قاله ابن رشد ابن عرفة  
هذا بخلاف ما فسره الباجي النكاح الموقوف ونصفه النكاح الموقوف المذكور في المدونة  
وغیرها الذي عقده الولي على وليته بشرط اجازتها وذكر انه لم يستأذنها بعد وانه قد امضى  
ما يعقده وانما ان اجازته فالنكاح قد نفذ من قبل الولي قال وقال القاضي ابو الحسن انه يصح  
ان يعقده النكاح الموقوف على اجازة الولي او الزوج واذن المرأة فيه وقد ذكرنا صفة وقفه  
على المرأة وهو الذي ذكر اصحابنا جوازها فان ادعى الاذن حاله ووافقته عليه صح طلاقا قريت  
مواظقتها او بعدت وبني من الشروط ان لا ترد قبل رضاها وان لا يقتات على الزوج ايضا  
والاقتيات على الزوج او الولي كالاقتيات عليها (وان) عقد نكاح مجبراً ابن مجبراً او أخوه  
ابن يوم بلاذنه وقد ثبت بيعة ابن المجبر فوض للعاقد اموره (اجاز مجبر) بضم فسكون فكسر  
اب او وصي او مال العاقد على مجبرته بلاذنه (في حال صدوره من) (ابن) للمجبر (واخ) له

المرأة في عقدها (قوله حاله) اي العقد (قوله ووافقته) اي المرأة العاقد (قوله عليه) اي الاذن (قوله صح) اي العقد  
(قوله اب الخ) بيان للمجبر (قوله العقد) تقدير لفعول اجاز

(قوله واخ له وحدة) واوهما جمعى او (قوله هذا) اى قصر الجواز بالاجازة على الابن والاخ والجد (قوله بهم) اى الابن والاخ والجد (قوله سائر) اى باقى (قوله هذا المقام) اى تفويض الجهر اليهم امره (قوله وكذا) اى الاولياء فى الجواز بالاجازة (قوله الاجنبى) اى الذى فوض الجهر اليه امره ٢٢ (قوله لان العلة) اى فى الجواز بالاجازة (قوله تفويض الاب اى

وحد) واولى ابله هذا ظاهر المدونة والحق ابن حبيب بهم سائر الاولياء اذا قاموا هذا المقام الاجبرى وابن عمرز وكذا الاجنبى لان العلة تفويض الاب فلا فرق وكلامها محقق لموافقته ما ومخالفتهم ما وموافقة ابن حبيب خاصة قاله فى التوضيح (فوض) الجهر بفتحات منقولة بوضع (له) اى المذكور من الابن والاخ والجد (اموره) اى الجهر وثبت تفويضه له (بينه) شهدت بانه قال له فوضت اليك جميع امورى واقتك مقامى فى جميع امورى او نحو ذلك ولم يصرح له بالانكاح والتزويج اذ لو صرح له باحدهما لم يتحقق لاجازة بعد او بانها رآته يتصرف له تصرفا عاما كتصرف الوكيل المفوض اليه فان شهدت بتصرفه فى بعض اموره فلا تنفى وجوب ان اجاز يجبر (جاز) اى معنى النكاح ونفذ فلا يفسخ (وهل) محل جواز اجازته (ان قرب) ما بين الاجازة والعقد فالحسد يس او مطلقا قاله ابو عمران لان عائشة رضى الله تعالى عنها زوجت بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب بالشام ثم كالم فيه فامضاء ابن القاسم اظن انها وكلت على العقد فيه (تاويلان) ويؤخذ من قول ابن القاسم اظن انها وكلت على العقد ان الحكم فى تزويج الثلاثة ما تقدم عقدا وبانفسهم او ولو اغيرهم وعائشة رضى الله تعالى عنها صح توكيل اخيها اياها على ان توكل على عقد بنته لاعلى مباشرته فلها ولاية بالتوكيل كالوضعية ومفهوم فى ابن الخ ان الاجنبى المفوض له اذا زوج بنت موكله بلاذنه لم يفسخ ويصح ولو اجازته الجهر وهو كذلك ومفهوم فوض له الخ ان عقد الابن ونحوه غير المفوض له لا بد من فسخه ولو اجازته الجهر وهو كذلك ومفهوم بينه ان تفويضه باقراره لا يفسخ وهو كذلك ومفهوم ان اجازته ان لم يحضره لا يفسخ وهو المعتمد كالابن ابي زيد من ان المفوض له لا يزوج ابنة الجهر ولا يبيع دار السكنى ولا عبد الخدمة ولا يطلق الزوجة لموكله الا باذنه لعدم دخول هذه الاربعة فى تفويض التوكيل عرفا بالانص عليه هذا هو الموافق لما يأتى فى باب الوكالة وعليه الخط وسالم خلافا لابي الحسن وابن شاس من ان المفوض له بالنص من هؤلاء الثلاثة لفعل هذه الاربعة وبعضى وان لم يعضه موكله لانه ولى فى الجملة بخلاف ما يأتى فى الوكالة فانه اجنبى (وفسخ) بضم فسكسر (تزوج) بضم واو غيره اى الحاكم من الاولياء كابن واخ وجد من اضافة المهر لفاعله ومفعوله (ابنته) اى الجهر بغير اذنه وتفويضه وكذا امته ولو اجازته ولم يقل بغيره لاختصاص التقسيم الاقرب بالحرمة وماله تزويج (فى) غيبته القريبة التى على مسافة (كعشر) من الايام ذهابا فقط وان اجازته الاب وولدان اولاد ان دامت نفقةهما ولم يتبين اضراره بغيته والا كتب له الحاكم امان تزويجها والازوجناها عليه فان لم يفعل تزويجها الحاكم ولا يفسخ قاله الربايعى والا اذا عدمت النفقة وخيف عليها الفسدة فيزوجها الحاكم ولا يفسخ قاله سالم قياسا على قوله (وزوج) بفتحات منقلا فاعله (الحاكم) حجة اب غاب عنها غيبة انة طاع (فى كافر يقية) أى القير وان

الجهر امره للعقد (قوله فلا فرق) اى بين الولى والاجنبى (قوله وكلامها) اى المدونة (قوله لموافقتهما) اى ابن حبيب والاجبرى باعتبار التفويض سواء كان لمن ذكر أو سائر الاقارب او لاجنبى (قوله ومخالفتهم) اى ابن حبيب والاجبرى بقصر الحكم على الثلاثة (قوله وموافقة ابن حبيب) اى باعتبار القرابة والتفويض (قوله حديد) بفتح فسكون فكسر (قوله زوجت) بفتحات منقلا (قوله وهو) اى عبد الرحمن الخ حال (قوله كالم) بضم فسكسر منقلا اى عبد الرحمن (قوله فيه) اى تزويج بنته (قوله انها) اى عائشة (قوله وكلت) بفتحات منقلا (قوله من ان المفوض له الخ) بيان لما (قوله هؤلاء الثلاثة) اى الابن والاخ والجد (قوله الاربعة) اى تزويج البنت وتطبيق الزوجة وبيع دار سكنى موكله وعبد خدمته (قوله لانه ولى فى الجملة) ظاهر فى خصوص تزويج البنت (قوله من الاولياء) بيان لغيره (قوله ولو اجازته) اى الجهر تزويج الحاكم او غيره مما لعله فى فسخته (قوله ولا يقل) اى المصنف (قوله بغيره) اى جبره (قوله ولم يبين) اى جبره (قوله فى غيبته) اى الاب صلة تزويج (قوله وان اجازته) اى تزويج الحاكم او غيره (قوله ولم يبين) اى اضراره (قوله فى فسخته) اى الحاكم او غيره (قوله فى كعشر) (قوله والا) اى وان شين اضراره (قوله له) اى الاب (قوله بغيره) بفتح الموحدة مفعول

كانت  
اى جبره (قوله بغيره) اى الجهر (قوله لم يبين) اى جبره (قوله فى غيبته) اى الاب صلة تزويج (قوله وان اجازته) اى تزويج الحاكم او غيره (قوله ولم يبين) اى اضراره (قوله فى فسخته) اى الحاكم او غيره (قوله فى كعشر) (قوله والا) اى وان شين اضراره (قوله له) اى الاب (قوله بغيره) بفتح الموحدة مفعول



أي تزويجها الحاکم مع

دوام نفقة وأعدم خوف

ضيقها (قوله ذلك) أي

التبديل بأفریقیة (قوله في

غيبته) أي الأب (قوله فوق

كعشر الخ) أي مفهوم

كعشر تزويجها الحاکم

ومفهوم كافر بقیة عدمه

(قوله كالثلاث) أي في

تزويج الحاکم (قوله عنها)

أي الثلاث (قوله كذلك)

أي بضم فكسر أي الولی

مجهول (قوله وبه) أي

تزويج الأبعد (قوله

لا الحاکم) عطف على

الأبعد (قوله بينهما) أي

ذی الغيبة البعيدة والأسیر

أو المفقود (قوله ذلك) أي

يزوجها الأبعد لا الحاکم

(قوله ونصه) أي المبطلی

(قوله ليس لهم) أي الأولیاء

(قوله ذلك) أي تزويج بنت

المفقود (قوله فيها) أي

بنت المفقود (قوله وقياس

الأسیر الخ) جواب ما يقال

لعل المصنف قاس الأسیر

على المفقود (قوله وعدم)

عطف على علم (قوله النص

أي بان الأسیر كالمغائب)

يزوج ابنته الحاکم كما علم

من قول ابن رشد الاتفاق

على أن الأسیر كذی غيبة

بعيد الخ (قوله الأول) أي

المجنون (قوله الثاني) أي

أي شرط الولی للمخطوبة

كانت محل الحاکم سابقا ومحل الآن تونس وهما عمالنا واحدة وطالت أقامته بها بحيث لا يرحل قدومه بسرعة ولو دامت نفقة ولم يخف عليها ضيعة هذا ظاهر المدونة وهو الراجح قاله الخط وقال مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد لا يزوجه الحاکم إلا إذا عدمت النفقة وخيف عليها الضيعة واعتده الرماصی (وظهر) بضم فكسر منقلا كون مبدأ المسافة إلى أفریقیة (من مصر) العسقة لأن ابن القاسم كان بها حين التبديل بأفریقیة حال إقراره بجميع عمرو بن العاصی وبنه ما أن ثلاثة أشهر وقال الأكثر من المدينة المذكورة بأنوار سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لأن الإمام مالك رضي الله تعالى عنه كان بها حين ذلك وبنه ما أربعة أشهر واستقر به ابن عبد السلام لأن المسئلة للإمام لا لابن القاسم (وتوالت) بضم المثناة والهمز وكسر الواو مثقلة وسكون تاء التانيث أي فهت المدونة (أيضا) أي كما توالت بما تقدم (بشرط) الاستيطان) بنحو أفریقیة بالفعل فلا تنكح مطلقته وأخر المصنف هذا التأويل لأن ابن رشد وضعه وقال لأوجه له وأما من خرج النحو تجارة في مثل تلك المسافة ناويا عوده ولم نطأ أقامته فلا تزوج ابنته (تنبيه) نعارض مفهوم قوله كعشر ومفهوم قوله كافر بقیة في غيبته فوق كعشر ودون ثلاثة أشهر أو أربعة والمعتبر مفهوم الثاني فلا يزوجه الحاکم فان زوجه فلا يفسخ قاله غير واحد من شيوخ عجم فالتين كلام التوضيح بقيد وشبه في تزويج الحاکم فقال (كغيبته) الولی (الأقرب) غير المجهول (الثلاث) من الأيام فيزوج الحاکم إقامه مقام الغائب غالباً ولا يزوجه الأبعد فان زوجه ما صح كما علم بالأولى من قوله وباعد مع أقرب لم يجبر وما زاد على الثلاث كالثلاث وما نقص عنها يقتل فيه لا الأبعد الكتب للأقرب بأنه إن حضر والأزوجه الأبعد وظاهر المصنف تزويج الحاکم بمجرد طلبها وإن لم ينف عضل الغائب نزل بالأغيبته منزلة عضله (وإن أسر) بضم فكسر أي الولی كان مجبراً أولاً (أو فقد) كذلك (في الولی) الأبعد يزوجه ولو جرت عليها النفقة ولم يخف عليها ضيعة المبطلی وبه القضاء لا الحاکم وقال ابن رشد الاتفاق على أن الأسیر والمفقود كذی الغيبة البعيدة فلا يزوج بنه ما إلا الحاکم ولا يقتل للأبعد وصوبه بعض المؤتلفين فإلا لا فرق بينهما لکن بردي المصنف أن المبطلی لم يقتل ذلك إلا في المفقود ولم يتكلم على الأسیر ونصه وأما أن كان الأب مفقوداً قد انقطع خبره ولا تعلم حياته ولا موته فيجوز أنكاح الأولیاء وظاهره برضاها وهذا هو المشهور وبه القضاء وقال عبد الملك في الثمانية ليس لهم ذلك الأبعد أربع سنين من يوم فقده وقال أصمغ فيها لا تزوج بحال اهـ وقياس الأسیر على المفقود لا يصح له حياة الأسیر وعدم صحة القياس مع النص والله أعلم أقاده البناني وسكت عن المجنون والمجنوس والمحكم لا تزوج بنه ما لرجاءه الأول والخروج الثاني وفي التوضيح أن هذا فيمن يبق وأما المطبق فلا ولا يلقه وفي ابن عرفة أن وصی المجنون يزوج بنته كبنية ولمحمد انتقال الحق للأبعد انظر الخط وشبهه في تزويج الأبعد فقال (كولي) (ذی رق) أي رقيق (و) (ذی) صغر أي صغیر (و) (ذی) عته) بفتح العين المهملة والمثناة أي ضعيف العقل ونافس القبيز (و) (ذی) (أوثنة) أي اتخى الشارح يعني أن الأقرب إذا كان متصفاً بوصف من هذه الأوصاف انتقلت الولاية للأبعد عنه وفي هذا الكلام مع ما يأتي إشارة لشرط الولی وهي ثمانية المذكورة

المجنوس (قوله ان هذا) أي عدم تزويج بنت المجنون (قوله وصی) أي شرط الولی للمخطوبة

(قوله بحث بضم فكسر) قوله فيه) أى كلام الشارح (قوله باقية له) أى المصنف في قوله ووكت مالكة الخ (قوله ينفى الولاية الخ) تصوير لذكرها (قوله بضمها) ٢٤ أى الخشروط (قوله غيره) أى من انصف بضمها (قوله والا) أى وان لم نقل مقصوده

والحرية والعقل والبلوغ وعدم الاحرام وعدم الكفر بالمسألة وعدم السفه مع عدم الرأى وعدم الفسق وبحث فيه بان الاثني لا تنقل ولا ينقل الا بعد بل توكل كما يأتي له الجلط مراد المصنف رحمه الله تعالى ذكره شروط الولى بنى الولاية عن انصف بضمها فهو مشبه بما تقدم في سقوط الولاية لافي الانتقال فقد لا يكون هناك غيره والا فبشكل ذكره الاثنية سواء قلنا التثنية في الانتقال او في السقوط لان المرأة اذا لم تكن وصية ولا مالكة ولا ممتقة لا يمكن وصفها بالولاية لان اوثنيها لا تفارقها بخلاف العبد والاصبي والمعتوه فان المانع لهم عارض غير ذاتي يرتجى زواله والله اعلم (لا يزوج الا بعد في ذى (فسق وسلب) (الفسق) (الكحل) عن نوايه العقد وصيره مكروها فيقدم عليه عدل في درجة الفاكهة المشهور انه لا يساهم وظاهر كلامهم سواء كان مستترا او متمسكا وقال الساطي انما الخلاف في الفاسق المستتر الذى عنده نية من الافقة واما المتمسك الذى لا يبالى بما تنسب اليه وابنته فانه مسلوب الولاية اتفاقا (ووكت) بفتح الحاء مثقلا (مالكة) امة (وصية) على بنية حرة (ومعتقة) لامة ذكرنا مستوفيا لشروط الولى على تزويج الامة والبيعة والعقيقة لان لهن حق في ولاية النكاح لكن منعتهن الاثنية من مباشرتها ان كان الذكر قريبا للسوكة بل (وان) كان (اجنبيا) منها في الثلاث ولومع حضور اوليائها او من الموكل عليهم في الاولى والثانية لافي الثالثة لان ولى النسب مقدم على المعتقة واما الذكر المملوك والمجور والعقيق فملك واحد من المذكورات مباشرة العقد له على المشهور وفيه قوله وصح توكل زوج الجميع ويصح مباشرة العبد والمجور والعقيق العقد نفسه ان قلت قد تقرر ان التوكيل انما يصح فيها بصلح مباشرة الموكل له وهما ليس كذلك قلت ما تقرر في الموكل الاصلى والموكل هنا توكل عن غيره فوكيله وكيل عن موكله وهو صالح للمباشرة وشبهه في التوكيل فقال (كعبد وصي) بضم الهمز وكسر الصاد على بنية فيوكل من يعقد عليها لعدم اهليته فوكيله نائب نائب ولا يضره رقبته السالبة لولا بنية على ابنته مثلا اذ لو ثبت ولايته عليها كانت اصلية ولو وكل فيها كان وكيله نائب ولى اصلى والا بصلح مسلوبه الا المكاتب الذى اشار له بقوله (ومكاتب) فيوكل (في) تزويج (امة) له اذا (طلب) المكاتب (فضلا) أى زائدا على ما يجبر عيب تزويجها وعلى صداق مثلها معا كان يكون صداق مثلها عشرة وقيمة غير متزوجة خسين ومتزوجة اربعين واراد أن يزوجهما خمسة وعشرين فله ذلك ان احب سيده بل (وان كره سيده) أى المكاتب ذلك لحراره نفسه وماله مع عدم تبذيره فيه وان تولى العبد للوصى والمكاتب العقد بنفسه فسخ ولو اجازة عاصب المجورة او سيد المكاتب (ومنع احرام) بجمع او حرة (من احد الثلاثة) أى الزوجة ووليها والزواج عقد النكاح وفسخ قبل البناء وبعده ولو ولدت الاولاد ولا يتأبد التحريم ولا يواكون ولا يجيزون ويستقر المنع في الحلج لتمام الافاضة ان قدم سعيه والافاقام سعيه كالعمرة ويندب تأخيرها عن حلقتها او تقصيرها فان عقده بعد تمام الافاضة وقبل صلاة ركعتيه فسخ ان قرب العقد من العاوف والافلا ففسخ ولا فرق بين الحلج الصحيح

ذكر الشروط (قوله لان المرأة الخ) على قوله فيشكل الخ (قوله انه) أى الفسق (قوله لا يسلبها) أى الولاية (قوله ذكرنا) مفعول وكت (قوله على تزويج) صله وكت (قوله لان لهن) أى المالكة والوصية والمعتقة (قوله منها) أى الموكة (قوله في الثلاث) أى المالكة والوصية والمعتقة (قوله او من الموكل عليها) عطف على منها (قوله في الاولى) أى المالكة (قوله والثانية) أى الوصية (قوله لافي الثالثة) أى المعتقة (قوله لعدم اهليته) أى لمباشرة عقد النكاح (قوله تتوكله) (قوله كان وكيله نائب ولى اصلى) أى وقد تقرر ان التوكيل انما يصح فيها نص من مباشرته الموكل (قوله ذلك) أى تزويجها مفعول كره (قوله لحراره) أى المكاتب بسبب كتابته عن سيده (قوله عقد النكاح) مفعول منع (قوله وفسخ) أى عقد النكاح ان كان احد الثلاثة محرما (قوله ولا يواكون) أى الثلاثة المحرمون حلالا لعقد

النكاح (قوله ولا يجيزون عقد) بدون اذنهم (قوله والا) أى وان لم يقدم سعيه (قوله كالعمرة) تشبيهه والافساد فان المنع لتمام سعيها (قوله تأخير) أى عقد النكاح (قوله حلقتها أى العمرة) (قوله فان عقد) أى النكاح

(قوله جاز) اي مطلق (قوله والعبرة) اي في الاحرام (قوله في الثلاثة) اي الولي والزوج والزوجة (قوله فان وكل) اي احاد الثلاثة (قوله حلا) حال من فاعل وكل اي غير محرم (قوله فلم يعقد) اي الوكيل النكاح (قوله واحد هم) اي الثلاثة (قوله فسد) اي عقد النكاح (قوله وان وكل) اي احاد الثلاثة (قوله محرم ما) حال من فاعل وكل (قوله والجبع) اي الولي والزوج والزوجة (قوله صحيح) اي النكاح (قوله واستثنى) بضم التاء وكسر النون (قوله من ذلك) اي

٢٥

قوله ومنع احرام احاد الثلاثة (قوله السلطان) نائب فاعل استثنى (قوله ولو قاضيا) مبالغة في نائب السلطان (قوله صحته) اي وكيل القاضى (قوله الخطبة) بكسر الخاء المعجمة اي القاضى (قوله لاشرا مجارية) عطف على الخطبة (قوله بمنعه) اي الاحرام شرعية مجارية لوطئها (قوله رد) بضم الراء وشد الدال اي القول بمنعه شراء الجارية (قوله انه) اي الشأن (قوله ويعقد) اي النصراني (قوله والاية) الخ حال (قوله ثم قال) اي ابوالحسن (قوله وهي منسوخة بقوله تعالى) اي ابوالحسن (قوله وحوايه منسوخة الخ) حال وجوابه انها منسوخة بالنسبة لان اسلم ولم يهاجر ولم تنسخ بالنسبة للكافرة المفهوم سلب ولايتها بالاولى (قوله سيدها المسلم) فاعل بزوجه (قوله اهل الجزية) لان الجزية لا تضرب على النساء (قوله ان كانت كفاية) شرط في تزويجها المسلم فقط (قوله فان كانت من نساء اهل الجزية) مفهوم من

والفساد ابن عرفة الشيخ عن محمد بن ابن القاسم ومن افاض ونسى الركعتين فان نكح بالقرب فسمع بطائفة وان تباعد جاز نكاحه وقوله ابن رشد وقال القريب بحيث يمكنه ان يرجع فمبدئى طوافه والعبرة بوقت العقد في الثلاثة او احدهم فان وكل حلا فلم يعقد الا واحدهم محرم فسد وان وكل محرم ما فلم يعقد الا والجبع حل صح واستثنى من ذلك السلطان المحرم يستتيب حلا ولو قاضيا فيصح عقده حال احرام السلطان لضرورة عموم مصالح الناس وكذا القاضى خلافا لفتوى ابن السبكي بفساد صحته فيمنع الاحرام الخطبة ايضا لاشرا مجارية ولو لوطئها وقال بعضهم بمنعه ورد والفرق بين النكاح والشراء انه لا ينكح الا من يحل وطؤه ويشترى من لا يحل وطؤه ويمنع الاحرام حضور العقد وانظر هل يمنع الشهادة عليه قاله ابوالحسن وشبهه في المنع فقال (ككفر) فيمنع عقد النكاح (مسألة) ولا ولاية للكافر سواء كان ذميا او حرييا وميرثا على مسألة اقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان وقع فسمع ابدا (وعكسه) اي لا يكون المسلم وليا للكافر اقوله تعالى مالكم من ولايتهم من شئ في التهذيب لا يجوز انصراني عقد نكاح مسلمة ويده عقد نكاح وليته النصرانية المسلم ان شاء ولا يعقد وانها المسلم اقوله تعالى في اهل الكفر مالكم من ولايتهم من شئ ونعقبه ابو الحسن بقوله ليس في الامهات في اهل الكفر والاية انما تراث فيمن اسلم ولم يهاجر فالكافر اولى وكانت الهجرة شرط في صحة الاسلام على احاد الاقوال ثم قال ابن سهل انظر كيف استدل مالك رضي الله تعالى عنه بهذه الآية وهي منسوخة بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم اولي ببعض واستثنى من قوله وعكسه فقال (الا) ولاية مسلم (لامه) له كافرة فلا تمنع في تزويجها لكافر فقط سيدها المسلم (و) كافرة (معتقة) بفتح المنة من مسلم يولد الاسلام (من غير نساء) اهل (الجزية) بان اعتقها مسلم يولد الاسلام فله تزويجها المسلم وكافران كانت كفاية فان كانت من نساء اهل الجزية بان اعتقها مسلم يولد اسلاما واعتقها كافر ولو يولد الاسلام ثم اسلم فلا يرتفعها الا ان تسلم هي (وتزويج) بفتح التاء مثقلا (الكافر) كافرة ولايته نكاحها (المسلم) مع اجتماع اركان النكاح وشروطه في الاسلام غير اسلام وايها وقيد بقوله للمسلم لثلاثيهم منه فترويجها لكافر اخرى فان لم يكن للكافرة ولي كافر فاعتقها فان امتنع ورفعت امرها للسلطان جبره على تزويجها لانه من رفع الظلم الذي له نظره (وان عقد مسلم كافر) على كافرة فريسة او معتقة له او اجنبية منه (ترك) بضم فكسر عقده ولا يفسخ لانا اذا لم تعرض لهم في الزنا اذا لم يعلنوه فاولى النكاح الفاسد ابن القاسم وقد ظلم المسلم نفسه لاعتائه اياهم على نكاح فاسد فان عقد المسلم فسخ ابدا ولو اخذت العاقد الامعة معتقة وانما كما تقدم (وعقد السفينة ذوالرأى) اي الدين والعقل على وابسته اذ سفينة لا يمنع كونه وايها ولو يجبر الكاهن

منح في غير نساء الجزية (قوله فاسدة فهم) بضم الهمز والذاف وسكون السين اي عالمهم يرتفعها قوله فان امتنع اي الاسقف من تزويجها (قوله جبره) اي السلطان الاسقف (قوله لانه) اي جبره عليه (قوله له) اي السلطان (قوله معتقه) اي من نساء اهل الجزية بان اعتقها با رضهم (قوله فان عقد مسلم) مفهوم لكافر (قوله على وليته) صلة عقد

(شهر له امر) اي الاذن (قوله فان عقد) اي السقبة (قوله بغير اذنه) اي وليه (قوله صح) اي عقده ولم يلزم (قوله ونظر وليه) اي في عقده (قوله واماضه عيف ٢٦ الرأى) منه وذو الرأى (قوله الا لغيره الخ) استثناء من الجميع (قوله فو كبله الزوج) من

نظره كلامهم ولا تنافي بين السقبة والرأى اذ لا يلزم من الرأى العمل بعقده ومصلحة عقد باذن وليه) اي السقبة لكن ليس شرطاً في صحة عقده فان عقد بغير اذنه صح ونظر وليه فان رآه صواباً امضاه والا رده فان لم يتطرمضى ومن لا ولي له عقده ماض بالانزاع واماضه عيف الرأى فيفسخ عقده في الموافق وان كان ناقص التميز يخص بالنظر في تعيين الزوج ومصلحة وتزوج بنته كتيبة واختلف فيمن يلي عقدها هل الأب او الوصي ولو عقد حيث منع منه نظر فان كان نظراً مضى والا فرق بينهما كعقد غير المولى عليه الذي لا رأى له (وصح نو كبل زوج) في العقد له على اني (الجميع) أي من انصف بمنازع من مباشرة العقد على الاثنى في مباح عيسى لا بأس أن يوكل الرجل نصرانياً او عبداً او امرأة على عقد نكاحها الا لغيره والمعتوه وغيره امير ابن حبيب الصبي اذا عقل يصح نو كبله الزوج قاله من كاشفته عنه من اصحاب مال الشريفة الله تعالى عنه وقاله ابن القاسم وعبروا المصنف بالعمدة وان كان جائزاً ابتداءً ايضاً لاجل قوله (لا) يصح نو كبل رجل حر (ولي) لامرأة على عقدها (الا) شخصاً (كهو) اي ولي المرأة في الانصاف بالد كوزة والبلوغ والعقل والحرية وعدم الاحرام وعدم الكفر للمسلمة وادخال المكاف على الغني قليل (وعليه) اي ولي المرأة غير الجبر والجبر الذي تبين عضله (الاجابة) مخاطب (كف) وضيت به وان لم يرض الولي به فان رضى به دونها فليس له جبرها ان لم يكن مجبراً (و) ان رضيت بكف وليها بكف آخره (كفوها ولي) اي مقدم وجوباً ان لم تكن مجبرة او مجبرة وتبين ضررها لانه اقرب لدوام العشرة (فبأمره) اي الولي (الحاكم) ان يزوجها في المستثنين من وضيت به (ثم) ان امتنع سأل عن وجه امتناعه فان رآه صواباً زجرها وردّها اليه والاعده عاضه الابرد اول مخاطب كف (و) (زوج) بفصحات مثقلاً الحاكم المرأة لخطبها الذي وضيت به ابن عرفة فان أي الولي زوجها عليه الحاكم المتبطل وان فتوح على هذا عمل الناس في غير الاب في البنت البكر ووقته في البكر على ثبوت بكارتها وبلوغها وكفاة الخطيب ورضاه وبالمهر وأنه مهر مثلاً وخسوها من زوج وعدة وان لا ولي غيره وفي الشيب على ثبوت ثبوتها او ملكها امر نفقتها وما بعد الكفاة سوى انه مهر مثلاً وفي الكفاة قولان قال صاحب العمدة ويعقده السلطان لانه كالحاكم عليه وان شامرده الى غير العاضل قال في التوضيح فصرح بأنها تنقل للحاكم لا الى الأبعد وهذا ظاهر كلامهم ثم قال والمزوج مع عضل الاب الحاكم بلا اشكال نص عليه المتبطل وغيره وهو يبين انه ان امتنع الولي الاقرب تنتقل الولاية الى الحاكم لا الى الأبعد (ولا يعضل) بفتح الباء وسكون العين المهملة وضم الصاد المججمة اي لا يعدها عضلاً (اب بكر) مجبرة له (برد) بالتسوين (متكرر) لخطابين او خطب واحد لما جبر عليه من الحنان والشفقة ولانه ادري بمصالحها منها فحصل على علمه من حالها وحال خطبها ما لا يوافق فلا يحكم بعرضه لبارد المتكرر (حق) يتحقق بضم ففتحات مثله لاعضله باقراره وقرينة ظاهره فان تحقق ولو برودة امره الحاكم بتزويجها فان امتنع زوجها الحاكم ولا يسأله عن وجه امتناعه اذ لا معنى له بعد تحقق العضل ونقصه ان المعضولة تعرب بالقول ومفهوم بكران من لا يجبر به عاضلاً لاهل ابرداول كف

(قوله فليس) أي الوصي الجدير (قوله او امرأة) عطف على رجلا (قوله على تزويجها) صلة وكانت (قوله وانه) أي تعينه (قوله لازم) أي لو كبل عطف على عدم (قوله فيها) أي المدونة (قوله والا) أي وان لم يكن ٢٧ (قوله وهو) أي العكس (قوله لزمه)

أي الزوج الموكل (قوله  
تخلصه) أي الزوج (قوله  
منه) أي النكاح (قوله  
ذكره) أي تولى الطرفين  
(قوله وان استعبد الخ)  
حال (قوله للرد الخ) علة  
لذكره (قوله عنه) أي العقد  
صلة عزل (قوله وادعى)  
أي الوكيل (قوله حصوله)  
أي العقد (قوله فان لم يده  
الزوج) مفهوم الشرط (قوله  
عزله) أي الوكيل (قوله عنه)  
أي العقد (قوله قبله) أي  
العقد (قوله بانه) أي الوكيل  
(قوله عقده) أي النكاح  
(قوله الدرجة) كالبنوة  
والاخوة وبوتهم والعمومة  
وبوتهم (قوله والقوة)  
كاشفاقة (قوله كذلك)  
أي الاشقاء اولاد (قوله  
في الاولى) بضم الهمزة  
أي تنازعهم في تولى العقد  
(قوله في الثانية) أي تنازعهم  
في الزوج (قوله عين) بضم  
فكسر منقلا (قوله تعين)  
بفتحات منقلا أي تزويجها  
له (قوله من نظر الخ) كما عند  
تنازعهم في العقد بيان  
لما (قوله خلاف) خبر ما  
(قوله وجهه الخ) عطف  
على جزم به (قوله من أنه  
يقدم افضلهم الخ) بيان  
لما (قوله فيه) أي السن

كالوصي الجدير كما ينبغي ابن عرفة فليس كلاب في هذا فان زوجها الحالك قبل تحقق عضله  
فسخ ابد (وان وكنته) أي المرأة رجلا او امرأة على تزويجها (عن) أي رجل او رجل الذي  
(احبه) الوكيل او وكالة مفوضة واحب الوكيل رجلا (عين) بفتحات منقلا الوكيل الرجل  
الذي احبه لموكلته لا اختلاف اغراض النساء في اعيان وصفات الرجال (والا) أي وان لم  
يعينه وعقد عليها عليه (فلها) أي الموكلة (الاجازة) أي الامضاء لعقد وكيلا ان قرب ما بين  
عقد وعلمها به بل (ولو بعد) بضم العين ما بينهما وظاهره ولو طال الزمن جدا وظهره ايضا  
ولو علم الزوج بعدم تعينه وانه لازم وسواء تزويجها الوكيل غيره او نفسه هذا قول الامام  
مالك رضي الله تعالى عنه فيها وفيها الابن القاسم ان زوجها غيره لزمها وانفسه خبرت وان  
وكنته على تزويجها من احببت عين والافصح ان قرب رضاها بالبدولم يقربها حال العقد (لا)  
برد الزوج النكاح في (العكس) للصورة المتقدمة وهو توكيل الرجل رجلا او امرأة على  
تزويجها من احبها الوكيل فزوجها بلا تعين فقد لزمه النكاح اتفاقا فان كانت الزوجة  
لا نفقة بحاله قاله في المنية طيبة لا مكان فخلصه منه بالطلاق بخلاف المرأة ولم ينظر والغرم نصف  
المصدق لادخاله على نفسه بتفويض الامر لغيره الا اذا زوجته الوكيله نفسها فله رده لان  
من وكل على شيء لا يجوز له فعله من نفسه الا باذن موكله فان وكل الرجل من زوجته من احبها  
الموكل فزوجها بلا تعين فله الرد (ولابن عم) للمرأة وكنته على تزويجها (ونحوه) أي ابن العم  
في جواز تزويج وليه كعقود وصاكم ووصي ومقدم وكافل وولي اسلام (ان عين) ابن العم  
او نحوه نفسه لموكلته ورضيت به (تزوجها من نفسه) تزويجا موصورا (بتزويجك بكذا)  
من المهر ولا يحتاج لقبول بعد هذا (وترضى) الزوجة بالمهر الذي سماه لها ويشهد عدلين على  
تزوجها لنفسه ورضاها (وتولى) ابن العم ونحوه (الطرفين) أي الايجاب والقبول ذكره  
وان استعبد ما قبله للرد على من قال ليس له تولى الطرفين (وان) اقرب امرأتهما لوليا  
في العقد عليها (انكرت العقد) أي حصوله وارادت عزل الوكيل عنه وادعى حصوله  
(مصدق) بضم فكسر منقلا (الوكيل) في اخباره بحصول العقد بلايين (ان ادعاء) أي  
العقد (الزوج) لاقرارها بالاذن والوكيل قام مقامها فان لم يده الزوج صدقت في نفقه فان  
واقفته على حصول العقد وادعت عزله عنه قبله وخالفها الوكيل بانه عقده قبل عزله اصدق  
الوكيل ان كان ما بين التوكيل والتنازع ستة اشهر وان كان اكثر منه صدقت فله عجز  
(وان تنازع الاولاد) امرأة (التساوون) في الدرجة والقوة كالابناء والاخوة الاشقاء اولاد  
والاعمام كذلك (في) تولى (العقد) مع اتفاقهم على عين الزوج (او) تنازعوا في تعين  
(الزوج) ولم تعين الزوجة واحدا او عينت غير كلف (نظر الخ) فحين يتولى العقد منهم  
في الاولى وفيمن تزوجها منه في الثانية فبأمرهم بتزويجها منه ولا يزويجها الخ كما فان عينت  
كفوا او عين لها فرضيت به تعين بالرفع للمالك وما ذكره المصنف من نظر الخ كما عند تنازعهم  
في العقد خلاف ما جزم به ابن حبيب وجعله لنفسه المدونة من انه يقدم افضلهم فان تساوا  
في الفضل فأسنهم فان استووا فيه أيضا تزويج الجميع (وان اذنت) غير مجبرة (لوليين) معا

والظاهر ان ما ذكره المصنف لم يخالف ما جزم به ابن حبيب وفيه المدونة لان الحالك اذا نظر انما يقدم الافضل ثم الاسن فان  
استووا فيه ما فانه يقرع بينهم أو يأمرهم جميعا بتزويجها (قوله غير مجبرة) يفتح الموحدة لنفسه لافعال اذن المستتر فيه

(قوله مجتبى) بكسر الواو (قوله وعلم) بضم العين (قوله بدليل) أى على كون العقدين في وقتين وعلم الاول (قوله وبدليل الخ) عطف على بدليل (قوله بان لم يتلذذا صلا الخ) تصوير لأم يتلذذا بعلم (قوله وتلذذ) أى الثانى (قوله عليه) أى الثانى (قوله قبله) أى تلذذه (قوله بعلمه) أى بانه ثان (قوله ولا يحد) أى الثانى (قوله فان تلذذها الثانى غير عالم بالاول) مفهوم الشرط (قوله فهمى) أى الزوجة (قوله له) أى الثانى (قوله ومعاوية) عطف على عمر (قوله ابنه) أى معاوية (قوله يزيد) بيان لابنه (قوله لثانى) أى الذى ٢٨ دخل غير عالم بالاول (قوله له) أى الثانى (قوله فهمى) أى المبالغة الخ تقر ببع على

الزوج (قوله فى المفهوم) او مترتين او اذن مجتبى لاثنتين يعقدان على مجتبى (فعقد) أى الوليان في وقتين وعلم الاول والثانى بدليل قوله (فهى) (للالول) أى الزوج الذى تقدم العقد له وبدليل قوله الا فى وفسخ بطلاق ان عقد ابن من وقوله الا فى او جهل الزمن ومحل كونها الاول (ان لم يتلذذ) الزوج (الثانى) بالزوجة حال كونه (بلا علم) منه بانه ثان بان لم يتلذذا صلا او تلذذها عالما بانه ثان وشهدت عليه بينة باقراره قبله بعلمه فهمى للالول فى هاتين الصورتين ويفسخ نكاح الثانى بطلاق فى التوضيح وبطلاق الفورى ولا يحد بدخوله عالما بالاول قاله القورى فان تلذذها الثانى غير عالم بالاول فهمى له قضى به عمر بمحضرة الصحابة رضى الله تعالى عنهم ومعاوية الحسن على ابنه يزيد ان تقدم تقويضها الوالها الذى عقد لثانى بل (ولو تأخر تقويضه) أى الثانى أى الاذن للولى الذى عقده فهمى مبالغة فى المفهوم أى اذا تلذذ الثانى بلا علم بالاول كانت له ولو كان الاذن للولى الذى عقده متأخرا عن الاذن لعقد الاول واشار بولوا قول الجابجى ان فوضت لاحدهما بعد الاخر فالتسكاح للالول ويفسخ نكاح الثانى ولو دخل وعلى ما مضى عليه المصنف يفسخ نكاح الاول بطلاق الاختلاف فيه ومحل كونها للثانى المتلذذ بلا علم (ان لم تكن) المرأة حال عقد او تلذذ الثانى بها (فى عدة وفاة) للزوج الاول بان عقد عليها وتلذذها فى حياة الاول او عقد عليها فى حياة الاول وتلذذها بعد تمام عدته فان عقد عليها فى عدة الاول وتلذذ بها فيها او بعدها او عقد عليها فى حياة الاول وتلذذها فى عدته ففسخ نكاح الثانى وردت لتكميل عدة الاول ان بقى منها شئ وورثته وتبدأ بتحريرها على الثانى ان تلذذها فى عدة الاول او وطئها بعدها وقد عقد فيها والصورة العقلية عشر لان عقد الثانى اما فى حياة الاول او فى عدته فان كان فى حياة الاول فاما ان يتلذذها ابوطء او بغيره فى حياته او فى عدته او بعدها فهذه ست صور فى الاوليين والاخيرين هى للثانى وفى الوسطيين للالول وتبدأ بتحريرها على الثانى ان تلذذها فيها ابوطء او غيره وان كان فى عدة الاول فاما ان يتلذذها ابوطء او غيره فيها او بعدها فهذه اربع صور هى فيها للالول وتبدأ بتحريرها على الثانى فيها الا اذا تلذذها بعدها بغير وطء وبالغ فى مفهوم الشرط أى فان كانت فى عدة وفاة الاول فلا تكون للثانى اذا كان عقد فى عدة الاول بل (ولو تقدم العقد) من الثانى على عدة الاول بان كان فى حياته فلا تكون للثانى (على الاظهر) عند ابن رشد الخط اللاتى بقاعدة المصنف الاشادة لابن رشد بان يصيغ فعل لانه من نفسه لا من خلاف خرجته على مسئلة المفقود قاله ابن عرفة وقال ابن الموزان عقد الثانى عليها فى حياة الاول وتلذذها فى عدته فهمى للثانى ولا تراث الاول بمدة عدته وتلذذه

وفى الوسطيين) أى تلذذه بوطء او غيره فى عدته (قوله وان كان) أى العقد (قوله فيها) أى عدة الاول (قوله فى اوبعدها) أى عدة الاول (قوله هى) أى الزوجة (قوله فيها) أى الصور الاربع (قوله أى فان كانت فى عدة وفاة الاول الخ) تفسير بمفهوم الشرط (قوله عدته) أى الثانى (قوله لانه) أى الاستظهار الخ علة للاتق الخ (قوله خرجته) بفحركات معقولة أى ابن رشد كونها للالول (قوله وتلذذ) أى الثانى (قوله فى عدته) أى الاول (قوله بعقد) أى الثانى (قوله وتلذذه) أى الثانى

(قوله في حياته) أي الأول تنازع فيه عقد وتلذذ (قوله قبله) أي الثاني (قوله واستنكأت) بضم التاء الأولى وسكون الثانية (قوله بانها) أي المرأة صلة استنكأت (قوله تعينه) أي الولي (قوله والا) أي وان لم يعينه (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم تلذذ الثاني بها غير عالم (قوله لان علمها) أي المرأة علمه للمعلل وعلمته (قوله الثاني) تنازع فيه علمها وعلم الولي (قوله كعلم الزوج الثاني) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله والثاني نعت الزوج ومفعول العلم محذوف أي ثانويه (قوله منها) أي الولين (قوله فلها) أي الزوجة (قوله عنه) أي استشكل تصويرها (قوله بجمعا) ٢٩ أي المسئلة (قوله تعينهما)

أي الولين الزوجين حين استئذناهما (قوله ونسيانها) أي المرأة (قوله واتفاقهما) أي الخطابين (قوله فظنهما) أي المرأة الخطابين (قوله او عقدا) أي الوليان (قوله لهما) أي بلاذنها (قوله ولم يذكر) بضم الميم وفتح الكاف (قوله أحدهما) أي الزوجين (قوله والوجه الثاني) أي من وجهي الاستشكال (قوله وجوابه) أي الوجه الثاني (قوله وحل) بضم فكسر (قوله ايما امرأة الخ) بيان خبر أبي داود (قوله على عدم الخ) صلة محل (قوله جمعا الخ) صلة محل الخ (قوله علة لحل الخ) (قوله الداليتين) أي الإجماع والخبر (قوله الشارح) أي ميرام (قوله منه) أي الثاني (قوله بعد تلذذه) صلة أقر (قوله بعلمه) صلة أقر (قوله ويفسخ نكاحه) أي الثاني (قوله عليه) أي الثاني (قوله لا يتم امره) أي الثاني (قوله لا يحد) أي الثاني (قوله المقر بعلمه) أي الثاني (قوله والا) أي وان كان دخل أحدهما (قوله فيها) أي المدونة (قوله فالأوضح السابق) أي بدل الزمن تفرع على أي لم يعلم المتقدم الخ (قوله ذات الولين) تفسير لفاعل مات المستتر فيه (قوله من الزوجين) بيان للاحق (قوله مستحقها) أي الزوجة (قوله لا يضر) خبر عدم (قوله وعدم أثرهما) عطف على الأثر (قوله الأول) أي أي أحدهما (قوله والثاني) أي عدم أثرهما (قوله محلهما) أي القولين

في حياته وبقي شرط ثالث في كونهم الثاني وهو ان لا يثبت الأول من سابقه واستشكلت مسئلة ذات الولين من وجهين أحدهما من جهة تصويرها بانها ان اذنت لولي في العقد فلا بد من تعينه الزوج والا فلها الخيار فان عين كل من الولين الزوج الذي اراده فهي الأول مطلقا لعلمها الثاني لاني علمها وعلم الولي الثاني كعلم الزوج الثاني وان لم يعين كل منهما من اراده فلها البقاء على من تريد سواء كان الأول أو الثاني واجيب عنه بجمليها على تعينهما ونسيانها اذ في الأول حين اذنها للثاني واتفاقهما في الاسم فظنهما واحد او عقدا لله بالبلد وعرضا عليها العقد بن القوب ورصيت بأحدهما لم يذكر المتقدم ولا المتأخر بحيث تعلم ذلك وتعمل به او عين لها أحدهما قبل العقد ولا تخبر بعده والوجه الثاني كيف يحكم بها للثاني بشرطه مع تزوجه زوجة غيره وجوابه اتباع الإجماع وحل خبر أبي داود أي امرأة تزوجها وليان فهي الأول على عدم دخول الثاني بشرطه جمعا بين الدليلين فآله في التوضيح (وفسخ) بضم فكسر عقد كل منهما (بلاطلاق) للاتفاق على فسادهما (ان عقدا) أي الوليان على المرأة وزوجين (بمن) واحد حقيقة اذ نطقا وشكلا ووهما قاله أبو الحسن على المدونة سواء دخلا معا أو أحدهما أو لم يدخل أحدهما فآله ابن عرفة وقال الشارح ان دخل أحدهما فهي له (او) عقدا بمنين وفسخ عقد الثاني (الشهادة) عليه (بعله) أي الثاني قبل تلذذه (انه نان) بلاطلاق ولا يحد فآله القوري وتستبرئ منه ثم ترد لأول فآله المازري وكذا علم المرأة انه نان (لا) ترد لأول (ان اقر) الثاني بعد تلذذه بعلمه انه نان قبله ويفسخ نكاحه بطلاق وتكمل عليه المهر لا يتم امره بالكذب وقال بعد الملك بلاطلاق ولا يحد بالأولى من قامت عليه باقراره بعلمه قبله (او جهل) بضم فكسر (الزمن) الذي عقدا فيه أي لم يعلم المتقدم ولا المتأخر مع تحقق وقوعهما في زمنين فيفسخان بطلاق ان لم يدخل أحدهما والا فهو أحق بها ونكاحه ثابت هذا مذهب مالك فيها وهو المعتمد نقله الخط عن اللخمي والرجاسي والمواق عن ابن رشد وقال ابن عبد الحكم يفسخان بطلاق دخلا أو أحدهما أو لم يدخل أحدهما (اللاحق) بهما من الزوجين (ففي) ثبوت (الأثر) إماما فآلهما معا ميراث زوج واحد مقسوما بينهما نصفين لتحقيق الزوجية وعدم تعين مستحقها لا يضر وعدم أثرهما بالكيفية بناء على ان الشك في عين المستحق كالشك في سبب الأثر (قولان) الأول لابن محررزا كثيرا المتأخرين والثاني للتونسي ومحلهما في جهل السابق ودعوى كل منهما انه الأول (وعلى) القول بثبوت (الأثر)

لا يتم امره) أي الثاني (قوله بالكذب) أي في إقراره بعلمه انه نان قبله (قوله ولا يحد) أي الثاني (قوله المقر بعلمه) أي الثاني (قوله والا) أي وان كان دخل أحدهما (قوله فيها) أي المدونة (قوله فالأوضح السابق) أي بدل الزمن تفرع على أي لم يعلم المتقدم الخ (قوله ذات الولين) تفسير لفاعل مات المستتر فيه (قوله من الزوجين) بيان للاحق (قوله مستحقها) أي الزوجة (قوله لا يضر) خبر عدم (قوله وعدم أثرهما) عطف على الأثر (قوله الأول) أي أي أحدهما (قوله والثاني) أي عدم أثرهما (قوله محلهما) أي القولين

قوله هذا أي كون الارث ٣٦ زائد على الصداق (قوله فان شكنا) أي في الاول (قوله انه) أي الشأن (قوله

فأصدق) واجب على كل واحد منهما كما لا قراره بوجوبه عليه اهـ فلا يستحق شيئا الا بعد دفع ما اقربه (والا) اي وان لم نقل بالارث بل بعدمه (فزائده) اي الصداق على الميراث اي على كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه أن لو كان يرث فن لم يزد صداقه على ارثه فلا شيء عليه ولا يأخذ ما زاد على صداقه من الارث أن لو كان يرث وهذا محل اختلاف القوانين فان زاد ما يرثه على صداقه فعلى الارث الزائد وعلى عدمه لاشي له فمحققان على عدم اخذ شيء ان كان ارث كل منهما اقل من صداقه او قدره واختلافان زاد ارث كل منهما على صداقه التوسعي هذا اذا ادعى كل منهما انه الاول فان شك فلا غرم فان لم يترك شيئا غرم كل واحد صداقه كاملا فافاده عب البنا في تبين انه لا اختلاف بين القوانين من حيث الصداق بل في الارث خاصة فانظر ما وجهه مقابلة قوله والافزائده مع قوله فأصدق وما احسن عبارة ابي الحسن وصاحب الباب والاسمندرالك على قوله وما أحسن عبارة ابي الحسن الخراج اسماءه سلامتها من كل وجه (قوله على قدر ارثه) أي منه (قوله والا) اي واباقر أنه الاول وصدقته (قوله فان طلقها) أي المقترب منه الاول (قوله ولا خال في صداقه) حال (قوله وهو يختلف فيه) حال (قوله لها) اي الزوجة (قوله ان كان) أي النكاح (قوله والا) أي وان لم يدخل بها ولا احدهما (قوله واحداهما أعدل) حال (قوله وهو) اي الشاهد الواحد (قوله قوله) أي في تعارض البينتين (قوله بغير هذا) أي تعارض بينتي النكاح صلة بغيره (قوله وكالا عدلية) أي في الالغاء (قوله قوالها) أي المدونة (قوله ولا قول لها) أي الزوجة هذا مقولها هنا (قوله بقولها) أي المدونة صلة عارض (قوله اذا أقام رجلا) الى عامل هذا مقولها في كتاب الولاء (قوله مولاه) أي عبته

بمثلا (قوله وافر) أي فلان المشهود بولائه (قوله فاقراه) أي فلان (قوله له) أي احدهما (قوله عامل) أي ممول به محمد



(قوله البيهقي) أي المتناقضين (قوله بجردت) الدعوى أي من المرأة وأحد الزوجين بالنكاح (قوله لأفقهارة) أي النكاح (قوله وارضاء) أي الفرق (قوله خلافه) أي اشبه (قوله في كل بيئة) أي سواء كانت أعدل أم لا (قوله قصيره) أي قول اشبه (قوله من الزوج) صلة كتم (قوله عن كل أحد) صلة كتم (قوله أبدا) صلة كتم (قوله على كتمه) ٣١ ص: اتفق (قوله بذلك) أي كتمه (قوله العقد) اظهار في عمل

الضهير (قوله فاعل من فرضه)

أي نكاح السر الخ تفريع على نص الباجي والمعونة

والجواهر (قوله في الذمود)

أي ايصالهم بكتمه (قوله

حين العقد) صلة امر (قوله

ومحله) أي الفساد (قوله

مغرم) بضم ففتح فكسر

مثقلا (قوله وجعل) أي ابن

حبيب (قوله انه) أي جعل

ابن حبيب اليومين كالايام

(قوله القشوق) بضم

والشين المعجمة وشذ الواو

أي الاشتار (قوله انه)

أي نكاح السر (قوله

المصنف) أي ابن المصنف

(قوله فيهما) أي المدونة

والمبسوطة (قوله على

اطلاقه) أي عن التقييد

بعدم الطول (قوله انه)

أي ان ما حكاه ابن حبيب

تفسيرا لها (قوله ونص)

أي المأزري (قوله والا)

أي وان عذرا يجهل اولم

يدخل (قوله به) أي التأديب

(قوله نفيا) أي المدونة

(قوله فعلة) أي نكاح

السر (قوله منهم) أي

الولي والزوج والشهود

(قوله ضارح) أي شبه

(قوله السفاح) أي الزنا

محمد المسناوي بان اذا الغيب البيهقي فجردت الدعوى فلا تنقيد في النكاح لأفقهارة الخ  
الشهادة والاقرار بالولاء استلحاق فكفي الاعتراف به وارضاء الغريبي ابن عاشر المشار اليه  
بولهنا قول اشبه وخلافه في كل بيئة صدقتهما المرأة وعجارة المصنف نفيد قصره على كون  
أحدهما عدل فلو قال ونساقط المتناقضتان ولو صدقتهما المرأة واحداهما اعدل لحرد  
واذا خلاف في المستثنين (وفسخ) بضم فكسر نكاح (موصى) بضم الميم وفتح الصاد المهملة  
بفتح من الزوج والزوجة والولي والشهود وسائر الحائرين عن كل أحد ابدا بل (وان) اوصى  
الزوج (بكم شهد) فقط عن كل أحد او (من امرأة) للزوج (او) من أهل (منزل) فقط ابدا  
(او) في (ايام) ثلاثة فقط الباجي ان اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعملوا البيعة بذلك  
فهو نكاح سر اه وفي المعونة واذا توأما بكتمان النكاح بطل العقد بخلاف البيعة خفية  
والشافعي رضي الله تعالى عنهما اه وصرح ابن شماس بان المشهور في نكاح السر هو  
ما توأما فيه بالكتمان فلعن من نرضه في الشهود اذ اراد التصيص على محمل الخلاف ابن  
عرقبة نكاح السر باطل والمشهور انه ما أمر الشهود حين العقد بكتمه ومحمل الفساد ان كان  
الموصى بالكسر الزوج سواء وافقه الزوجة وولياها ولا ومحله ان كان الاباء قبل العقد  
او حاله لا بعده ولم يكن لخوف من ظالم مغرم ما لا اوسا ح وقوله او ابام فهو لابن حبيب وجعل  
اليومين كالايام وظاهر المصنف انه مقابل ومحمل الفسخ (ان لم يدخل) الزوج بالزوجة (ويطل)  
بان اتفقا معا ودخل ولم يطل او طال ولم يدخل ومفهومه ان دخل وطال فلا يفسخ وهل  
الطول هنا كالطول المتقدم في نكاح البيعة وهو الظاهر او بما يحصل فيه القشوق في البيان  
المشهور انه يفسخ بعد البناء الا ان يطل بعده فلا يفسخ وهكذا نقل ابن حبيب واصحابه واما  
قول ابن الحاجب يفسخ بعد البناء وان طال على المشهور فقال في التوضيح لم أر من قال يفسخ  
بعد البناء والطول كما قال المصنف والذي لا يرضى الله تعالى عنه في المدونة والمبسوطة  
يفسخ وان دخلا ولم يقل وان طال ابن راشد فلعل المصنف جعل ما فيه ما على اطلاقه ولكن  
نص ابو الحسن على ان ما حكاه ابن حبيب تفسير للمدونة وأشار اليه المأزري ونص على ان  
ما في المبسوطة يقيده ايضا بعدم الطول بعد البناء (وعوقبا) بضم العين وكسر القاف أي اذ  
زوجان ان لم يعد ذرا يجهل ودخلا ولا يفسخ ولا يعاقبان فله ابن ناجي وقد يقال به ان لم يدخل  
لا نكاحهما معصية حيث لم يعد ذرا يجهل وهذا في غير الجبهة والاعوقب مجبرها والزوج  
(و) عوقب (الشهود) على نكاح السر ان لم يعد ذرا يجهل وحصل دخول والا فلا فقيها  
لا يعاقب الشاهدان ان جهلا ذلك ابن عرقبة روى ابن وهب يعاقب عامد فعله منهم الشيخ  
ابو الحسن يعاقب الزوجان لدخولهما ما فيها ضارح السفاح والبيعة لا عاقبته على ذلك وهذا  
كده بعد البناء اه (و) فسخ النكاح (قبل الدخول وجوبا) ان عقد (على) شرط (ان  
لاتأنيه) أي الزوجة الزوج اوليا بأنها (الانهارا) اوليا او بعض ذلك ومفهوم قبل الدخول

(قوله والبيعة) عطف على الزوجان (قوله ذلك) أي مضارع السفاح (قوله عتد) بضم فكسر أي النكاح (قوله أي الزوجة  
الزوج) تفسير للمستعتر وبارز (قوله ولا بأنها) أي الزوج الزوجية إشارة الى ان كلام المصنف تمثيل (قوله اوليا) فالتام، رمنال

(قوله به) أي الدخول (قوله ولها) أي الزوجة (قوله وان كان فاسد العقد) خال (قوله لثابتة) أي الشرط (قوله بالثقة) أي  
ان كان الشرط من الزوجة تصحيح للخلل (قوله او الزيادة) أي ان الشرط من الزوج (قوله وثبت) أي النكاح (قوله لانها) (قوله  
اي التبعض) (قوله به) ٣٢ بنقح منقلا اي المصنف (قوله وعلى الرد) عطف على ان قول الامام (قوله

مضيه به وهو كذلك عند ابن القاسم وبسقط الشرط ولها مهر مثلها وان كان فاسد العقد  
لتأثيره خلافا في صدقه بالثقة او الزيادة وثبت بالدخول لدخوله معا على دوام النكاح  
وتبعض الزمن لا اثر له بعد الدخول لالغائه بخلاف نكاح المنة ونبه بقوله وجوبه على ان قول  
الامام رضي الله تعالى عنه لاخير فيه محمول على الوجوب وعلى الرد على المخالف في المعطوف  
الاخير وهو قوله وما فسد صدقه لان مذهب العراقيين ان فسخه قبل البناء مندوب  
ومذهب المغاربة انه واجب وعليه من المصنف المواق انظر هذا فانه مقسم في غير محله من  
المبيضة أي لان محله بعد قوله وعلى شرط يناقض العقد (او) عقد النكاح (ب) شرط (خيار)  
في عقده يوما او اكثر (لاحدهما) أي الزوجين اولهما (او) بخيار (لغير) أي غيرهما  
فيفسخ قبل البناء وجوباً لاخيياراً للمجلس فيجوز انفسا قاله في التوضيح عن النخعي وصرح  
ابن رشد بجواز ما يثبت في مسئلة المصنف بالدخول بالمسمى ان كان وهو حلال والا  
فبصدق المثل (او) عقد النكاح بصدقه مؤجل كله او بعضه (على) شرط (ان لم يأت)  
الزوج (بالصدق) كله او بعضه الذي عقد النكاح عليه (لكذا) أي اجل مسمى (فلا نكاح)  
بين الزوجين (و) الحال انه قد (جام) الزوج (به) أي الصداق في أثناء الاجل او عند انتهائه فلا  
يصبر بحجته به صححوا ويفسخ قبل البناء فان أتى به بعد الاجل ولم يأت به أصلا فيفسخ قبل  
البناء وبعده قال في البيان في هذه والتي قبلها وهذا الاختلاف اذا أتى بالصدق الى الاجل  
او اختار الزوج النكاح قبل انقضاء أيام الخيار او اختارته المرأة ان كان الخيار لها قبل  
انقضاء أيام الخيار وأما ان لم يأت الزوج بالصدق الى الاجل ولم يختتر من له الخيار من  
الزوجين حتى انقضت أيام الخيار فلا نكاح بينهما اهـ وهكذا نقله ابن عرفة افاده طي والبيان  
(و) فسخ قبل الدخول وجوباً (ما) أي نكاح (فسد) فساد (صدقه) لكونه لا يملك شرعا  
كخمر وخنزير وميتة أو لا يصح بيعه ككلب وأبق وشارد وجوه ضمنية وثبت بعده بصدق  
المثل (او) عقد (على شرط يناقض) مقتضى العقد (ك) شرط (ان لا يقسم لها) في المبيت  
مع زوجته السابقة عليها (أو) شرط أن (بوثر) أي يفضل زوجته السابقة (عليها) في قسمة  
المبيت بان يجعل لها المثل ولا السابقة لباثني فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدق المثل  
ويأتي الشرط فان كان الشرط لا يناقض مقتضى العقد بان كان يقتضيه كشرط انفاقه  
عليها وقسمه لها فوجوده كعدمه او كان لا يقتضيه ولا يتأفمه كشرط ان لا يتسرى ولا يتزوج  
عليها فمكروه لانه محجور ويستحب الوفاء به نظراً لحق الشروط ان توافها ما أدهم به القروج  
(والتي) بضم الهمزة وكسر الغين المجبة أي الشرط المناقض بعد الدخول ولا يفسخ النكاح  
وفي بعض النسخ والا التي أي وان لم يكن الشرط مناقضا للعقد او كان مناقضاً له ولم يطلع عليه  
الابعد الدخول التي وهذا احسن لشعوره القسمين (و) فسخ النكاح (مطلقاً) من تقييده

وهو) أي المعطوف الاخير  
(قوله ان فسخه) أي  
ما فسد صدقه (قوله انه)  
أي فسخ ما فسد صدقه  
(قوله وعليه) أي الوجوب  
صلته (قوله هذا) أي  
قوله وقبل الدخول على  
أن لا تأتبه الاثم ارا (قوله  
مقسم) بضم فسكون ففتح  
أي مذكور (قوله بجوازه)  
أي شرط الخيار في عقد  
النكاح مادام المجلس (قوله  
ويثبت) أي النكاح (قوله  
في مسئلة المصنف) أي  
المشترط فيه الخيار يوماً  
او اكثر (قوله بالدخول)  
أي بسببه (قوله بالمسمى)  
صلة يثبت واثم للعوض  
(قوله ان كان) أي وجد  
المسمى (قوله وهو) أي  
المسمى الخ حال (قوله والا)  
أي وان لم يكن مسمى او كان  
حراماً (قوله الزوج) تفسير  
لفاعل يات المستتر فيه  
(قوله فلا يصبر) أي النكاح  
(قوله بحجته) أي الزوج  
(قوله به) أي الصداق  
(قوله قبل البناء) أي  
ويضي بعده بالمسمى (قوله  
فان أتى به بعد الاجل الخ)

مفهوم وجابه (قوله هذه) أي ان لم يأت به اسكذا (قوله والتي قبلها) أي المشترط فيه اخيار يوم  
أو اكثر (قوله لا يملك) بضم فسكون ففتح (قوله يلحق) بضم الياء وفتح الغين المجبة أي يترك (قوله فان كان الشرط لا يناقض  
مقتضى العقد) مفهوم يناقض (قوله عليها) تنازع فيه يتسرى ويتزوج (قوله نظراً) اضافته للبيان

(قوله بعد) بضم العين (قوله بينه) أي النكاح لاجل بعيد (قوله ذكر) بضم فكسر (قوله بفساده) أي النكاح الذي قصته الزوج  
تاجيله وليذكر (قوله عنه) أي جواز نكاح المتعة (قوله لما عند الناس) أي من منع ٣٣

أي بضمه (قوله ويعاقب)  
أي الزوج (قوله به) أي  
الزوج (قوله الولد) أي  
الناثي من نكاح المتعة  
(قوله فيه) أي نكاح المتعة  
(قوله عقد) بضم فكسر  
أي النكاح (قوله ولو كان  
هذا) أي أن مضى شهر الخ  
مفهوم وقصد انبرام الخ  
(قوله فيها) أي المدونة (قوله  
لا يقام) أي لا بدام (قوله  
المصنف) أي ابن الحاجب  
(قوله فهمها) أي المسئلة  
او المدونة (قوله هذا) أي  
فهم ابن رشد (قوله قولها)  
أي المدونة (قوله ولا وابن)  
بكسر اللام جمع أول أي  
الاكثرين (قوله وهو)  
أي الشرط (قوله مستقبلي)  
بفتح اللام معنى مستقبل  
بلا نون لاضافته (قوله  
وقوله) أي ابن رشد (قوله  
ونحوه) أي توجيه ابن رشد  
(قوله فائلا) حال من النعمي  
(قوله وعدسها) أي العصة  
عطف عليها (قوله في  
المذهب) صله اختلف  
(قوله خلافا معتبرا) مفعول  
مطلق مبين لنوع عام له  
(قوله ولو كان فاسدا  
عندنا) مبالغة في كون  
فسده طلاقا (قوله ولو قال  
الزوج فسخته بلا طلاق)  
مبالغة في كونه طلاقا (قوله فيها) أي المدونة

بما قبل الدخول فيفسخ بعده أيضا (كان نكاح) المعقود (لاجل) مسمى وظاهره كالمدة  
وغيرها ولو بعد الاجل جدا بحيث لا يعيش احدهما اليه واخرق بينه وبين الطلاق لاجل بعيد  
ان المانع المقارن للعقد اشد تأثيرا فيه من الواقع بعده قاله ابن عرفة وظاهر كلام ابى الحسن  
ان الاجل البعيد الذي لا يبلغه عمر احدهما لا يضر حقيقة نكاح المتعة الذي يفسخ مطلقا  
النكاح الذي ذكر الاجل عند عقده للولي والمرأة او لهما معا وأما ان لم يذكرك ذلك ولم يشترط  
وقصده الزوج في نفسه وفهمت المرأة وولياها منه ذلك فانه يجوز قاله الامام مالك رضي الله  
تعالى عنه وهي فائدة جارية تنفع المتغرب واقصر عليه عجم تبعا لجاءه وصدرنا شرح  
في شروحه وشامله بفساده أيضا ثم حكى عن الامام الصنعة فان لم تفهم المرأة اراد الزوج صح  
اتفاقا المازري تقرر الاجماع على منع نكاح المتعة لم يخالف فيه الا طائفة من المتبعة ابو  
الحسن ثبت عن ابن عباس وجوعه عنه ابن عمر المشهور رجوع ابن عباس لما عند الناس  
والمذهب لاحد فيه ولو على العالم ويعاقب ويلحق به الولد وهل فيه المسمى بالدخول او صدق  
المثل قولان ابن عرفة لو قيل بالمثل على انه مؤجل لاجل امكن له وجه النعمي الاحسن المسمى  
لان فساد العقد اه وفيه انه اثر خلا في مهره (او) أي وفسخ ان عقد بقول الزوج (ان  
مضى شهر فانا تزوجك) ورضيت الزوجية وولياها وقصد انبرام العقد بهذا اللفظ  
ولا ينفذان غيره فيفسخ لانه نكاح متعة تقدم فيه الاجل على المعاشرة فلو كان هذا منهما  
وعدا فلا يضر فيهما ومن قال لامرأة اذا مضى شهر فانا تزوجك فرضيت هي وولياها فهذا نكاح  
باطل لا بقاء عليه قال في التوضيح فهم الاكثر ان المنع لتوقيت الاباحة بزمان دون زمان  
فكان كالمدة وهو الذي يؤخذ من كلام المصنف ونقله صاحب النكت عن غير واحد من  
القرويين وفهمها صاحب البيان على انه ليس هناك عقد منبرم وانما هو عقد فيه خيار  
فالبطلان فيه من اجل الخيار ويقوى هذا قولها فانا تزوجك والعقد اذا وقعت بصيغة  
المضارع لا يلزمهم احكام وغايتها أنه وعد ولو كان عقدا منبرما قال فقد تزوجتك ولا وابن ان  
يقولوا الفرق بين الماضي والمضارع لانهما واقعا في جواب الشرط وهو وجوبه لا يكونان  
الا مستقبلي المعنى اه وقوله عقد فيه خيار اي لانها ما وضيت هي وولياها انبرم العقد من  
جهتها وبقي الخيار للزوج ونحوه للنعمي فائلا فان لم ياتر ما بل قالت هي وولياها وانا تزوجك  
كان مواعدا من الجانبين وهي جائزة وقوله ولا وابن أن يقولوا الخ فيه نظر لان الاصل  
في صيغة الماضي اللزوم دون صيغة المضارع لكن ذكر ابو الحسن انه يؤخذ من قولها فانا  
تزوجك ان لفظ المضارع في النكاح كالمضارع بخلاف البيع وهذا على تأويل الاكثر  
افاده البنائي (وهو) أي الفسخ (طلاق ان اختلف) بضم المثناة وكسر اللام (في) صفة  
أي النكاح المقسوخ وعدمها في المذهب او خارجيه خلافا معتبرا عند الاثمة ولو كان فاسدا  
عندنا على المذهب ولو قال الزوج فسخته بلا طلاق الخط والظاهر انه أي فسخ النكاح الفاسد  
لا يفتقر الى حكم حاكم قال فيه في النكاح الذي عقده الاجنبي مع وجود الولي واراد الولي  
فسخه ابن القاسم ان اراد الولي ان يفرق بينهما فعند الامام الا ان يرضى الزوج بالفرق

(قوله دونه) اي الامام (قوله ثم نقل) اي الخط (قوله ان تفاخهما) اي الزوجين بالرفع لما كميان لمثله (قوله ثم قال) اي الخط (قوله ومثل) بفتحات متفلا ٣٤ (قوله كذا محرم) اجازة ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله فيه) اي صريح

دونه ١١ ثم نقل منه عن اللخمي ان تفاخهما يكتفي ثم قال ومن وقت انما نسخة تكون  
 اعدة كما في التوضيح فان امتنع او الزوج من الفسخ رفعها الى الحاكم وفسخه حينئذ الحاكم  
 ١١ فان عقد عليها شخص قبل الفسخ فهو باطل لانها ذات زوج ومثل للمختلف فيه بقوله  
 (كم) عقد (محرم) يضم فسكون بحج او عمة كان وليا او زوجا او زوجة (و) صريح (شغار)  
 أي يضع يضع المهر من الجانبين كزوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك ففيه خلاف بالصحة  
 وعدمها بعد وقوعه وانفقوا على منعه ابتداء ولما ذكرنا الحسن الخلاف فيه قال وهذا  
 الاختلاف انما هو بعد وقوعه ونزوله وامافي الابتداء فلا اختلاف في منعه ومثله في التوضيح  
 عن ابي عمران ان الشغار لا خلاف في منعه وانما اختلاف في فسخه ولذا قال المصنف لا اتفاق  
 على فساد! ولم يقل على تحريمه (والتحريم) بالمصاهرة في المختلف فيه حاصل تارة (بعقده) اي  
 المختلف فيه فيما يحرم بالعقد كالام بالعقد على بنتها وهو محرم بنفسك فيفسخ نكاحه قبل  
 الدخول بها فيحرم عليه نكاح امها وتحرم المقسوخ نكاحها على اصول الزوج وفصوله  
 (و) تارة (وطئه) اي المختلف فيه فيما يحرم بالوطء كقصد ماته كبت فتكسر بوطء امها فاذا  
 تزوج امرأة وهو محرم بنفسك وبغيرها وفسخ حرم عليه نكاح بنتها وان فسخ قبله فلا تحرم عليه  
 بنتها والحاصل ان المختلف فيه كالعصم (وفيه) اي المختلف فيه (الارث) لاحد الزوجين من  
 الآخر الذي مات قبل فسخه فان مات بعده فلا ارث لانه طلاق بائن (الانكاح) الشخص  
 (المريض) زوجا كان او زوجة فلا ارث فيه وان كان مختلفا فيه سواء مات المريض او الصحيح  
 اعصموني لو وقع النكاح في المرض ومات الصحيح فلا يرثه المريض (و) الا (انكاح العبد)  
 بنته وامته مثلا (و) (الانكاح) المرأة نفسها وامتها او محجورته امثلا فلا ارث فيه ما وان  
 كانا من المختلف فيه الذي فسخه طلاقا قول اصبيغ واعقده ابن يونس ونصه قال في كتاب  
 محمد فيما عقده العبد على بنته او غيرها وفيما عقده المرأة في ابنتها او بنت غيرها او على نفسها  
 يفسخ قبل البناء وبعده وان ولدت الاولاد وطل زمنها اجازة الولي اولا كان لها خطب اولا  
 ويقض بطلقة ولها المسمى ان دخل اصبيغ ولا ارث فيما عقده المرأة والعبد وان فسخ بطلاق  
 اضعف الاختلاف فيه ١١ وفي التوضيح اصبيغ ولا يرث في النكاح الذي تولى العبد عقده  
 وان فسخ بطلقة اضعف الاختلاف فيه ١١ فقد اعقد قول اصبيغ ورجحه الشيخ ابو علي بان  
 ابن القاسم اضطرب قوله فيها في انكاح المرأة نفسها او غيرها وانكاح العبد فقال مرة لا طلاق  
 ولا ارث وقال مرة فيه الطلاق والارث وتوسط اصبيغ بين القواين فاتابع له لم يخرج عن  
 مذهبه وقد وجهه أبو الحسن بالاحتياط ونصه قول اصبيغ مشكل حيث الرزم الطلاق ونفي  
 الميراث الا ان يقال سلات به مسلك الاحتياط لان منعه ان الفسخ طلاق وان لاميراث بشك  
 ١١ وبقي من المختلف فيه الذي لاميراث فيه نكاح الخيار قاله فيها لانه كالعديم لا يتخلله فوت  
 احدهما مختلف ساعة يمت بخيار زمنه (لا) ان (اتفق) يضم المنة وكسر القاء  
 (على فساده) اي النكاح في المذهب وخارجه (فلا طلاق) في فسخه ولو عبر به من فسخه

الشغار (قوله ان الشغار الخ) بيان لمثله (قوله بالمصاهرة اي بسببها يضم الميم وفتح الهاء اي مناسبة النكاح (قوله وهو) اي الزوج الخ حال (قوله بنفسك) اي حج او عمة (قوله فيه فسخ) من مقام تصوير المسئلة لبيان حكمها وبيانها قوله فيصير عاها نكاح امها الخ (قوله كالعصم) اي في التحريم (قوله لانه) اي الفسخ (قوله وان كان مختلفا فيه) حال (قوله العصموني) يضم العين والتون الاولى وسكون الصاد والواو وكسر النون الثانية وشد الباء (قوله فيها) اي انكاح العبد والمرأة (قوله وان كانا) اي انكاح العبد والمرأة الخ حال (قوله هذا) اي عدم الارث بانكاح العبد والمرأة (قوله خطب) بفتح فسكون اي شرف (قوله وان فسخ بطلاق) حال (قوله وان فسخ بطلقة) حال (قوله فيها) اي المدونة (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله وقال) اي ابن القاسم (قوله لانه) اي اصبيغ تقرير على توسطه (قوله وقد وجهه) اي قول اصبيغ (قوله حيث الرزم الخ) اي لانه الرزم الخ (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي نكاح الخيار (قوله زمنه) اي الخيار

(ولا وجهه) اي قول اصبيغ (قوله حيث الرزم الخ) اي لانه الرزم الخ (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي نكاح الخيار (قوله زمنه) اي الخيار

(قوله به) اى الطلاق  
 (قوله فان كان) اى الفاسد  
 (قوله نكاحها) اى المدونة  
 (قوله من بالغ) صله وطء  
 احتريزه من وطء صبي فلا  
 يحرم (قوله لاحد عليه)  
 نعت بالغ احتريزه من وطء  
 بالغ موجب للجد فلا يحرم  
 (قوله لعقد) صله فاسد  
 (قوله الحلال) نعت المسمى  
 (قوله للزوج) صله المثل  
 (قوله قبله) اى الوطء (قوله  
 فى نشيطه) صله كاف  
 التشبيه (قوله ويسقط)  
 اى الصداق (قوله قبله)  
 اى الفسخ (قوله ان فسد)  
 اى النكاح (قوله مطلقا)  
 اى عن تقييده بتأخير خال  
 فى مهره (قوله قبله) اى  
 الوطء (قوله محروما) بضم  
 ففتح فكسر (قوله او قد فقه)  
 اى الزوج (قوله قبله) اى  
 الوطء (قوله فيهما) اى  
 دعوى الرضاع والقذف  
 (قوله الاول) اى لزوم  
 نصفهما (قوله الثانى) اى  
 عدم لزومه (قوله كحرم)  
 بضم الميم (قوله ان هذا)  
 اى تقييد ابن رشد (قوله  
 فيها) اى المدونة (قوله بعد  
 الخلوة) صله تصادقا (قوله  
 على نفي الوطء) صله تصادقا  
 (قوله به) اى التصديق  
 على نفسه (قوله قبل)  
 بفتحات مثقلا

(ولا ارث) فيه ان مات احد الزوجين قبل فسخته (سكخماسة) مثال للمتنفق على فساد  
 وكثرة على من يحرم جمعها معها الخط المجموع على فساد لا يحتاج انفسخ اصلا البرزلى  
 ان وقع عقد صحيح بعد فساد فان كان مجمعا على فساد صح الثانى ولا يفتقر لنسخ الاول  
 اذ لا حرمة له ففى ثالث نكاحها من تزوج معقدة ولم يبين بها ثم تزوج امها او اخها اقام على  
 الثانية لان نكاح المعقدة غير منعقد اه (وحرم) بفتحات مثقلا (وطؤه) اى  
 المجموع على فساد (فقط) اى لا عقده فلا يثنى فى تحريم مقدماته ايضا من بالغ لاحد عليه  
 لجهله مثلا (وما) اى النكاح الفاسد سواء كان مختلفا فيه او متفقا عليه لعقده اوله وصادقه  
 فسح) بضم فكسر (بعده) اى الوطء (فيه الصداق) (المسمى) بضم الميم الاولى وفتح  
 الميم له والميم الثانية الحلال (والا) اى وان لم يكن مسمى اصلا كصريح الشغار او كان حراما  
 كخمر (فيه) (صداق المثل) بكسر فكون اى للزوج والزوجة (وسقط) الصداق  
 (بالفسخ) للنكاح الفاسد سواء كان مجمعا عليه او مختلفا فيه (قبله) اى الوطء فليس فسخ  
 المختلف فيه كطلاق الصحيح قبله فى نشيطه الصداق ويسقط بوث احدهما قبله ان فسد  
 لصادقه متفقا عليه او مختلفا فيه او امقده متفقا عليه مطلقا او مختلفا فيه وارتخلا فى مهره  
 كنكاح محال او على ان لا ميراث بينهما فان لم يؤثر فيه كنكاح محرم بنسك فيسكه لصادقه  
 بالموت (النكاح الدرهمين) مثلا اى ما فسد لوقوع صداقه اقل من الصداق الشرعى  
 وامتنع الزوج من انعامه (فيه) (نصفهما) اى الدرهمين بفسخته قبله كدعوى الزوج قبل  
 الدخول رضا محرما بلا بينة وكذبته الزوجة فيفسخ وعليه النصف او قد فقه زوجته برؤيتها  
 تزنى قبله فلا عثم او يفسخ النكاح وعليه النصف لاتهامه فيه بما بالكذب لاسقاط نصف  
 الصداق ابن عرفة وفى لزوم نصف الدرهمين فى فسخته نقلا الباجى عن محمد مع جماعة من  
 اصحابنا والجبلا ب مع الايبانى وجماعة من المتأخرين وابن محرز وصب ابو القاسم الاول وابن  
 الكاتب الثانى اه واقصر المصنف على الاول لقول المتبلى قاله غير واحد من المؤثرين  
 وشبهه فى ايجاب المسمى بعد الوطء والاسقاط قبله لان نكاح الدرهمين فنصفه فهاهنا  
 (كطلاقه) اى النكاح المستحق للفسخ فاذا طلق (فيه) الزوج هذا البناء مختارا ففسخ المسمى  
 ان كان والا فصداد المثل وان طلق قبله فلا شئ فيه لان نكاح الدرهمين وقيد ابن رشد كون  
 طلاقه قبله لا شئ فيه بانفاذ صداقه اوله وعقده وله تأثير فى الصداق كنكاح محال فان لم يؤثر  
 فيه كحرم فلها نصفه بالطلاق قبله وجميعه بالموت ومقتضى التوضيح ان هذا هو المذهب وهذا  
 فى المختلف فيه واما المتنفق على فساد فلا شئ فى طلاقه قبله (ونعاض) بضم النون فوق آخره  
 ضاد مبهمة اى تعوض وجوب المرأة (المثل) بضم الميم وفتح المثناة واللام والذال المبهمة  
 الاولى اى التى تلذذ الزوج (بها) بغير الوطء ثم فسح نكاحه فيعطيهما شيئا فى نظير تلذذهما  
 باجتماع الحساكم والناس ولو فى المتنفق على فساد فيها اذا تصادق الزوجان فى النكاح الفاسد  
 بعد الخلوة على نفي الوطء فلا تسقط العدة به لانه لو كان ولدا ثبت نسبها الا ان يتق به بهمان  
 وايس عليه صداق ولا نصفه ونعاض من تلذذهما ان كان تلذذهما بشئ وقيل لانعاض اه  
 وفى الوثائق لجموعة وكذلك النكاح الفاسد اذا تلذذا لكان فيه قبل او باشر ولم يطأ

(قوله فقارقه) اي تزده بخصائه (قوله حر) بدليل قوله الاقي والسيد ورنسكاح عبده (قوله بغير اذنه) اي الولي (قوله وله) اي الولي (قوله امضاؤه) اي عقد الصغير بلا اذنه (قوله فيهما) اي فسخته وامضاؤه (قوله فاللام) اي في لولي تقر بيع على فان تعينت في احدهما تعين (قوله كبير) ٣٦ بكسر الموحدة اي بلغ (قوله الزلاية) اي الحجر (قوله جاز) اي لازم (قوله

ونصار فاعلى ذلك فلا يكون عليه شيء من الصداق ونعوض المرأة المتلذذ بها وكذا النكاح اذا تلذذ بالمرأة ولم تعلم انه خصي فتدأرقه فتعوض من تلذذها بها (ولولي صغير) حرم عقد نفسه على زوجة بغير اذنه (فسخ عقده) اي الصغير وله امضاؤه ان استوت المصلحة فيه ما فان تعينت في احدهما تعين فاللام للاختصاص وفسخته طلاق احيمته قاله الخط قال ابن الموارا اذا لم يرد نكاح الصبي حتى كبير وخرج من الولاية جازا النكاح ابن رشد ينبغي ان ينقضي البسه انظر فيمنه اي ويرد ان قيل ما الفرق بين نكاح الصبي يصح ويخبر فيه وابسه وطلاقه لا يصح قيل فرق القرافي بان النكاح سبب للإباحة والصبي من اهلها والطلاق سبب للحريم وهو ليس من اهلها وفرق المشذلي بان الطلاق حد ولا حد على الصبي ولذا اشطر طلاق العبد والنكاح معاوضة فلذا اخبر فيه وابسه واذا فسخ نكاح الصغير (فلامهر) على الصغير ولو كانت بكرا واقتضه الانه سلطنة او وليا على نفسه ابن عبد السلام ينبغي ان يكون اهلها ما شابه احينئذ وجرم به ابو الحسن فلم يقتل ينبغي ومثله في نقل المواق ان كانت صغيرة (ولا عدة) على زوجة المصغر لفسخ نكاحه ولو وطئها وان مات عنها قبل فسخته فعليه عدة وفاة ولو لم يوطأها (وان زوج) بضم فكسر منقلا اي زوج الصغير وابيه (بشروط) تلزم البالغ كان تزوج او نسرى عليهم اطلقت احدهما او عتقت الامة (او) زوج الصغير نفسه بها (اجيزت) بضم المهمز اي اجاز وابيه عقده بشرطه (وبلغ) الصغير وخرج من الحجر قبل دخوله بالزوجة ولم يدخل بها بعده عالما بها (وكره) بفتح الكاف الصبي الشروط ولم تسقطها الزوجة فيما لها اسقاطه كما يكون امرها او امر الطارئة بيدها (فله) اي الصغير (التطليق) وتسقط عنه الشروط ونصف الصداق على احد القواين الاثنين ولا تعود عليه ان تزوجها به بعد ذلك ولو بقي من العصة الاولى شيء وهذه فائدة التطليق بخلاف من تزوج بالغابشر وطئها ابانها ثم تزوجها فمعهود بشرطها ان في من العصة الاولى شيء فان كان دخل بها قبل بلوغه سقطت عنه الشروط لتكيتها من لا تلزمه وان دخل بها بعد بلوغه عالما بها لم يمتنع الشروط (و) اذا طلقها (في) لزوم (نصف الصداق) وعدمه (قولان عمل) بضم فكسر (بهما) اي القولين ظاهره ان القولين مفرعان على الفسخ وصرح به في التوضيح وهو تابع فيه للمتبطي وابن رشد وابن حريث وابن يونس وابن عات وابن ملون وغيرهم وذكر البهائي نصوصهم فاعتراض طني عليه وعلى شراحه ساقط وان قال في آخر كلامه ولفقاء ما قلناه على الشراح خبطوا هنا خبط عشواء واجابوا باجوبة ليس لها جدوى اغترار منهم بظاهر المصنف (و) لو قال الزوج بعد بلوغه ان العقد على الشروط وانا صغير وطأته الزوجة او وليها فقال ابن القاسم (القول لهما) ان العقد وهو كبير بينهما ولو سفيهة وعلى الصبي او وليه اثبات ان العقد وهو صغير لا تفاقمه ما على انعقاده وهي تدعى للزوم وهو او وليه يدعى عدمه ويريد حله ويؤخر عيّن الصغيرة بلوغها فان كانت الدعوى من وليها حلف ابا كان او وصيا على الرايح كما افاده ابن

المه) اي الزوج (قوله النظر) اي الذي كان لوليها (قوله فيمنه) بضم الباء (قوله يرد) بفتح فضم اي النكاح (قوله وطلاقه) اي الصبي (قوله وهو) اي الصبي (قوله ولذا) اي كون الطلاق حداصلة تشطر (قوله حينئذ) اي حين انقضائها (قوله ان كانت صغيرة) مفهومة لاشي للبالغة (قوله احدهما) اي القديمة والجديدة (قوله قبل دخوله) شرط اول صلة بلغ (قوله ولم يدخل بها بعده) اي بلوغه عالما بشرط ثان صادق بعدم دخوله اصلا وبدخوله بها بعده غير عالم (قوله بها) اي الشرط صلة عالما (قوله ولا تعود) اي الشرط (قوله عليه) اي الزوج (قوله وهذه) اي سقوط الشرط وأثبته تأنيث خبره (قوله بالغيا) حال من فاعل تزوج (قوله وطلقها) اي الزوجة (قوله فتعود) اي الزوجة (قوله بها) اي الشرط (قوله على الفسخ) اي على ان له التطليق (قوله به) اي تقر بهما على

الفسخ (قوله وهو) اي الموضح (قوله فيه) اي تقر بهما على الفسخ (قوله عليه) اي المصنف (قوله وان قال) اي طني عرفة الخ حال (قوله عشواء) بفتح المهملة وسكون المعجمة اي ناقة لا تبصر ليلا (قوله جدوى) بفتح الجيم والواو وسكون المهملة اي نفع

(قوله الذي عقده الخ) نعت نكاح (قوله ان لم يتنع) اى السيد (قوله منها) اى الاجازة ٣٧ (قوله قبل) بالضم عند حذف

المضاف اليه ونية معناه  
(قوله والا) اى وان كان  
امتنع منها قبلها (قوله  
واللام) اى فى السيد (قوله  
واما الاتى) محذوف والذكر  
(قوله قطع نعت النكرة)  
اى اعرابه بخلاف اعرابها  
(قوله متبوع) بضم فسكون  
فتفتح اى مشارك لها فى اعرابها  
(قوله قبله) اى النعت  
الذى اريد قطعه (قوله  
فان باعه) مفهوم الشرط  
(قوله والا) اى وان كان  
باعه عالمابه (قوله فلا) اى  
لا يرد نكاحه (قوله عيب  
التزويج) اضافته للبيان  
(قوله بارشه) اى التزويج  
(قوله به) اى الارش (قوله  
عليه) اى البائع (قوله له)  
اى المشتري (قوله فسخه)  
اى النكاح (قوله عليه)  
اى المشتري (قوله به)  
اى عيب التزويج (قوله  
وله) اى البائع (قوله وهو)  
اى العبد (قوله والا) اى  
وان لم يدخل او دخل صيبا  
(قوله على انه) اى ربيع  
الدينار (قوله من ماله) اى  
العبد (قوله من المسمى)  
بيان لما (قوله ان دخول  
الحرا الصغير الخ) بيان لما  
يحذف من (قوله زمين)  
بفتح الميم (قوله ان لم يغرا)  
اى ومفهوما اتباعهما

عرفة واشهر كلام المصنف انهما لو اتفقا على وقوع العقد فى حال الصغر واختلعا فى التزام  
الشرط بعد البلوغ فلا يكون القول قولها وهو كما اشهر اذ القول له يمين وله ردها على صهره  
قاله فى الطرر (وللسيد) اى المالك ذكر اى كان او اتى (رد نكاح عبده) الذكر القن ومن فيه  
شائبة ككاتب ومدبر ومعتق لاجل ومبعض الذى عقده بلا اذنه وله اجازته ولو طال به  
العلم ان لم يتنع منها قبل والا فلا الاجازة ان قرب كما يأتى واللام للتخفيف لانه لو كانت المصلحة  
فى ابقائه لانه لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده واما الاتى فيمتنع ردها نكاحها بلا اذنه  
(بطلقة) لصحته (فقط) لا يزيد على المشهور فلو وقع طلقين فلا يلزم العبد الا واحدة على  
الراجح (بائنة) لانها جبرية ولان الطلاق الرجعى انما يكون فى نكاح لانزحل وطؤه وهذا  
ايمن لازم ما وطؤه ممنوع ولفظ بائنة ليس من مقول السيد عند الرد وانما هو من كلام المصنف  
ليبين الحكم بدليل قوله فقط وعبارة المدونة السيد ان يطلق عليه طلاقه بائنة اه ويتعين  
جزمه بالتبعية لطاقة الامتناع قطع نعت النكرة التى لم تنعت ببعث متبوع قبله ومحل رد السيد  
نكاح عبده بلا اذنه (ان لم يبعه) اى السيد العبد فان باعه فليس له رده نكاحه نظرو وجهه عن  
ملكه وليس للمشتري رده ايضا لسبق نكاحه ملكه واستغنى من مفهوم ان لم يبعه اى فان باعه  
فلا رده فى كل حال (الا ان يرد) بضم ففتح اى العبد لبايعه (به) اى التزويج فله رده ان كان باعه  
غير عالمابه والا فلا على ظاهر المدونة وقيل له رده فان اعقته المشتري ثم اطلع على عيب التزويج  
رجع بارشه على البائع لانه الذى يمكنه من عتقه ببيعه له وقيل لا يرجع به عليه لقول البائع  
له عتقك منعنى من فسخته ومفهوما به انه لو علم المشتري بتزوجه ورضيه ورده بغيره رجع  
البائع عليه بارش عيب التزويج لانه كانه حدث عنده وليس للبائع رده نكاحه لاخذ ارشيه  
وان لم يعلم المشتري به فلا رجوع للبائع عليه وله رده نكاحه (او بعته) بضم اوله اى السيد  
العبد عطف على بيعه فان اعقته فلا يرد نكاحه اسقوط حقه بعته (ولها) اى زوجة العبد  
المرد وده نكاحه (ربيع دينار) من مال العبد فان لم يكن له مال اتبعته فى ذمته (ان) كان  
(دخل) العبد بزوجه وهو بالغ والا فلا تثنى لهما والدليل على انه من ماله قوله (واتبع) بضم  
المثناة وكسر الموحدة (عبد) قن (ومكاتب) بعد عتقهما (بما يقى) من المسمى بعد ربيع الدينار  
والدليل على انه فى البالغ ما تقدم ان دخول الحرا الصغير لا يوجب ما لو اقتصها فالعبد الصغير  
اخرى (ان غرا) اى العبد والمكاتب الزوجتان هما حوران كذا فى بعض النسخ وهو الذى  
اختص به المدونة ابن ابي زيد والبرادى وابن ابي زمين ومفهوما الشرط عدم اتباعهما  
ان لم يغرا ان اخبراهما بما لهما او سكتا فى نسخة وان لم يغرا مبايعته فى اتباعهما به وفى نسخة  
ان لم يغرا باسقاط الواو الاقنهسى وهذه خط المصنف والتبعتان الاخيراتان جارييتان على  
قول ابى بكر بن عبد الرحمن وعبد الحق وغيرهما باتباع العبد مطلقا سواء غرا ولم يغرا  
الا ان يسقطه السيد من ذمته (ان لم يطله) اى ما يقى عن العبد والمكاتب (سيد) قبل عتقه  
(او سلطان) نيابة عن السيد الغائب لانه يذبح عن مال الغائب او رفع له السيد الحاضر  
وطلب منه اسقاطه عن عبده مطلقا او مكاتبه ان لم يغرا وغر ورجع رقيقا لجزء السيد  
ابطاله عن العبد مطلقا وعن المكاتب ان لم يغرا وغر ورجع رقيقا لجزء فان غر وخرج حرا فلا

ان غرا بالاولى (قوله لانه) اى السلطان (قوله مطلقا) اى وان لم يشر

(قوله منها) اي الاجازة (قوله ٣٨ بطائفة) اي لانه صحيح صله فسخ (قوله بائنة) اي لانها جبرية ولان الرجعية انما تكون

بعد وطاء جائز ولا يجوز وطؤه قبل امضاء وليه (قوله بعده) اي الدخول (قوله الامران) اي الامضاء والرد (قوله تم) اي الارث للسفيه (قوله من قبل) بكسر ففتح اي جهة (قوله قبل فسخ وليه) صله موت (قوله لامن وليه) عطف على من قبل الشارع (قوله بحت) بضم فكسر (قوله فيه) اي عدم ارثها (قوله حينه) اي موت المورث (قوله وبوقفه) اي لزومها (قوله وانقطاعها) اي الزوجية (قوله بموته) اي السفيه (قوله فتمها) تنازع فيه يسلف ويهيب (قوله مكتاب) تنازع فيه هبة واسلاف (قوله واذنه) اي السيد (قوله في شرائها) اي الامة (قوله من ماله) اي السيد (قوله للمكاتب) تنازع فيه اذن وهبة واسلاف (قوله فاشبه) اي الاذن في شرائها من ماله (قوله التحليل) اي اعارة الامة لوطئها (قوله هبته) اي السيد (قوله ذاتها) اي الامة (قوله اي غير المأذون والمكاتب) (قوله لانه) اي هبتها وذكركه لتذكير خبره (قوله لذلك) اي كونها مالكين في الجلة (قوله فجارته) بالنون (قوله لانها) اي خراجها وكسبه (قوله فهو) اي انفاقه

بعش برا سقاطه عنه (وله) اي السيد (الاجازة) انسكاح عبده بلا اذنه بعد امتناعه منها (ان قرب) كيومين ومفهوم الشرط ان بعد ثلاثة ايام فليس له الاجازة وهو كذلك في نص عياض (و) ان (لم يرد) بضم الياء وكسر الراء اي يقصد السيد بامتناعه (الفسخ) انسكاح العبد بلا اذنه (او) لم (يشك) السيد (في قصده) اي السيد بامتناعه هل قصده الفسخ او مجرد الامتناع فان شك فيه فامتناعه فسخ لا اجازة له بعده ويصدق السيد في عدم ارادة الفسخ وعدم الشك فيه ما لم يتهم (ولولي) اي اب او وصي او مقدم (سفيه) اي ذكر بالغ عاقل لا يحسن التصرف في المال (فسخ عقده) اي السفيه انسكاح بلا اذن وليه بطائفة بائنة ولا شيء للزوجة من المهران فسخه قبل الدخول ولها بفسخه بعده ربع دينار فقط ولا يتبع بما بقي ان فك جبر لان جبر الولي عليه ملحق بنفسه وهو باق لم يزل ويجر على العبد ملحق بسيد وقدر زال عنه بعقده وان لم يطلع وليه على عقده حتى خرج من جبره لزمه انسكاح فليس له فسخه هذا هو الاصح قاله في الشامل وقيل ينتقل له النظر الذي كان لولي له واللام للاختصاص فيتعين ما فيه المصلحة فان استوى الامر ان خير الولي فيهما ان استمرت المرأة حية بل و (لومات) زوجة السفيه التي تزوجها بلا اذن وليه اذ قد يكون صداقها اكثر من ميراثه منها او يرثها ان ماتت قبل الفسخ فان امضى الولي تم وان رده رد ما ورثه لورثتها (وتعين) بفتحات مثقلا الفسخ من قبل الشارع (بموته) اي السفيه قبل فسخ وليه لان في امضاءه ترتيب الصداق والميراث ولا مصلحة في ذلك لامن وليه لزوال ولايته عليه بمجرد موته فلا ترثه ولا يتكامل لها المهر بل يسقط لفسخه بمجرد موته ويبحث فيه بتحقيق حياة الوارث حين موت مورثه وتحقق الزوجية بينهما حينه وعدم لزومها وبوقفه على اجازة الولي وانقطاعها بموته لا يمنع الميراث واجيب بانه لما تكتم فسخه بموته اشبهه انسكاح الفاسد وبانه لما توقف على اجازة الولي اشبهه انسكاح الخيار وهو منقضي وبغيرها فيقال زوجان أحدهما يرث الآخر والآخر لا يرثه وهما حران لا مانع بينهما من الميراث (ولمكتاب) اي معتق على مال مؤجل (و) القن (مأذون) له في التجارة بماله نفسه (نسر) من ماله هبة ان كان باذن سيدهما بل (وان بلا اذن) من سيدهما بان منعهما أو سكت وأما نص من ماله السيد فلا يجوز الا باذنه أو هبته أو اسلافه فتمها لهما وأما غير المكتاب والمأذون فلا يجوز له التسري بما يده من المال الذي لا يده ولو باذن سيده الا ان يسلفه أو يهبه فتمها فهبة السيد الثمن واسلافه جائز لمكتاب ومأذون وغيرهما واذنه في شرائها من ماله يلا هبة ولا اسلاف جائز للمكاتب والمأذون لان هبة مالك في الجلة دون القن لعدم تمام ملكه فاشبه التحليل وأما تسري القن من ماله باذن سيده فجارز ويجمع هبته ذاتها لانه تحليل ويجوز هبة ذاتها للمكاتب ومأذون لذلك فالصورا ثنتا عشرة لان السيد اما ان يهب عنها أو يسلفه أو يأذن في شرائها من ماله الذي يده العبد أو يهب ذاتها وفي كل العبادا مالك مكتاب أو مأذون أو غيرهما وقد تقدمت احكامها (ونفقة) زوجة (العبد) القن أو من فيه شائعة حرة كدبره عتق لاجل لامكاتب ومأذون أي انفاق العبد على زوجته (في غير خراج) أي مال ملكه العبد في نظيره له بنفسه كاجرة خياطته وحيا كته وبناؤه وتجارته وصي أغتسه وجعله وحراسته ونحوها (و) غير (كسب) اي ربح تجارة العبد في المال الذي يده لانها ما يده فهو في هبة أو صدقة أو وصية



(قوله كالعبد) أي القن (قوله بمنزلة العبد) أي القن (قوله إن اذن) يفتح الهمز وشذ النون (قوله طاعت) يضم فكشتر مثقلا (قوله في ذلك) أي الاتفاق من خواجه وكسبه (قوله أو ترضى) أي الزوجة (قوله بالمقام) يضم الميم (قوله وعشى رشيدة) حال (قوله ولو باشر) أي سيده (قوله جبره) أي السيد عبده (قوله عليه) أي النكاح (قوله فلا يضمنه) أي سيده المهر (قوله هو) أي السيد (قوله وإن كان يده مال) حال (قوله فهو في حكم المعدم) خبر العبد (قوله امره) أي الوصي ٣٩ (قوله به) أي الجبر (قوله أو عين)

يفتحات مثقلا أي الأب (قوله) أي الوصي (قوله) لم ار التقييد بجبر الوصي بأمره الأب به أو تعيينه له الزوجة (قوله لاحد من اهل المذهب) يعني غير ابن فرحون ومن تبعه (قوله) يدل على خلاف التقييد خبر قول (قوله وكذا) أي قواهم في الدلالة على خلاف التقييد (قوله انه) أي الشان (قوله ان تزوج) بفتحات مثقلا (قوله الصغير) مفعول (قوله وصيه) فاعل (قوله من قبل) بكسر ففتح أي جهة (قوله فذلك) أي التزويج (قوله جائز) أي ماض (قوله عليه) أي الصغير (قوله فالحاقهم الخ) هذا كلام طي (قوله دليل) خبر الحاقهم (قوله قوله) أي المتبني (قوله لهما) أي ابيه ووصيه (قوله حينئذ) أي حين حدوث جنونه بعد رشده (قوله فيه) أي تزويجه (قوله غبطة) أي نفس للجنون دنيوى كتزويجه غبطة أو ذات جاه أو قرية له (قوله وإن يخاضه) عطف على النكاح (قوله وإن كان) أي الجنون (قوله له) خبر قيد (قوله

أو نحوها والمبعض في زمن نفسه كالخروف في زمن سيده كالتن واما المكاتب والمأذون فكالحال اللخمى المذبر والمعتق لاجل كالعبد والمكاتب كالحر لانه بان عن سيده بماله فان عجز مطلق عليه والمعتق بعضه في اليوم الذي يخصه كالخروف في اليوم الذي يخص سيده بمنزلة العبد وذكر ابن عاشر وابن رجال ان خراج العبد ما التزمه العبد لسيدته في كل يوم اوجعة أو شهر مثلا وكسبه ما نشأ عن عمله وقد يتفاوتان فعنى كون نفقة سيده في غير خواجه ان اذن سيده في تزويجه لا ينقص خواجه فهو في معنى ولا يضمنه سيد باذن التزويج (الاعرف) بان نفقة زوجة العبد على سيده أو في خواجه وكسبه فيعمل به فان لم يكن العرف بالاتفاق على سيده ولا من خواجه وكسبه ولا يجد ما نفقة على زوجته طلق عليه الا ان يأذن له السيد في ذلك أو ترضى بالمقام معه بخبر اتفاق وهي رشيدة أو يتطوع بهما تطوع وشبه في السكون في غير خراج وكسب (الاعرف فقال) (كلهم) لزوجة العبد (ولا يضمنه) أي المذكور من نفقة ومهر (سيد) للعبد (باذن التزويج) ولو باشر العقد له أو جبره عليه فلا يضمنه على المعتد كفي المأذونة الا اعرف أو شرط على السيد فليس هو كالأب الا في قوله وصداقهم ان اعدموا على الأب بل كالوصي والحاكم والعبد وان كان يده مال فهو في حكم المعدم لقوة تسلط سيده على انتزاعه (وجبر اب ووصي) امره الأب به أو عين له الزوجة قاله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وتبعه الخط وجاعة من الشارحين طي لم ار التقييد لاحد من اهل المذهب وقول المؤقتين كالمبني وابن سلون وغيرهما انكح فلان بن فلان يثبه الصغير الذي الى نظره بايضا كذا يدل على خلاف التقييد وكذا الحاقهم مقدم القاضي بالوصي كخافص عليه المتبني وحكم المرأة الوصية في تزويج الصغير كالوصي وتباشر عقده المتبني هذا هو المشهور والمعمول به وهو في العتية والواضحة وغيرهما ونص المتبني المشهور انه ان زوج الصغير وصيه من قبل اب أو قاض فذلك جائز عليه ولا خيار له بعد بلوغه بخلاف الصغيرة واليه ذهب ابن النطان وابن أبي زمنين وغير واحد من المؤقتين فالحاقهم مقدم القاضي بالوصي دليل على الاطلاق اذ مقدم القاضي لا يجبر الاثنى وكذا قوله بخلاف الصغيرة فانه نص في ان غير الجبر للاثنى مجبر لذكر وايضا لوضح ما قاله ابن فرحون ما جبر الحاكم مع انه يجبرها هنا فاده البناء (و) جبر (حاكم مجنونا) مطبقة فان كان يقيم في وقت انتظرت افاقته وكان جنونه قدل رشده فان حر بعد رشده جبره الحاكم فقط لا ابوه ولا وصيه اذ لا ولاية لهما عليه حينئذ (احتماج) الجنون للنكاح وان لم يكن فيه غبطة أو لم يجدهم ويعاينه ان تعين النكاح طريقا للصيانة من الزنا والضياع وان كان لا يجد له اعدم تكليفه (وصغيرا) في تزويجه غبطة ومصلحة كتزويجه شريفة أو بنت عمه أو غنية لا بالغار شيدا ابن رجال قيد الغبطة اذا كان الصداق من مال الولد والا فلا يعتد بكيد عليه كلامهم ولا غير اب ووصي وحاكم كاخ فلا يجبر مجنوننا ولا صغيرا على

أي الزنا حال (قوله لا بالغار شيدا) مفهوم مجنوننا وصغيرا (قوله قيد الغبطة) اضافته للبيان (قوله اذا كان الخ) خبر قيد (قوله والا) أي وان لم يكن الصداق من مال الصغير (قوله فلا يعتد) أي قيد الغبطة (قوله ولا غير اب الخ) مفهوم اب الخ

(قوله على تزويجه) تنازع فيه جبرو بترتب (قوله ولم يتج) اى السفيه (قوله) اى النكاح (قوله والصداق) اى ان تطلق  
بعد دخوله (قوله او نصفه) ٤٠ اى الصداق ان تطلق قبله (قوله بينهما) اى الصغير والسفيه (قوله وان لم

المنهم ورفان جبر في فسحه وثبوت ان بنى وطال قولان (وفي) جبر (السفيه) ان لم يترتب على  
تزويجه مفسدة ولم يتج له وعدم جبره للزوم طلاقه والصداق او نصفه من غير فائدة (خلاف)  
جبره لابن القاسم مع ابن حبيب وصرح الباجي بانه المشهور وعدمه مذهب المدونة وصححه  
صاحب النكح وهو الصحيح قاله في التوضيح وعلى جبره فينبغي تقييده بالغبطة المتقدمة في  
الصغير وقد يفرق بينهما ما بان شأن البالغ الاحتياج الى النكاح فان ترتب عليه مفسدة فعين  
تركه اتفاقا وان خيف عليه الزنا جبر بالاخلاق وان لم يكن فيه غبطة (وصداقهم) اى المجنون  
والصغير والسفيه في نكاح نسبية وتفويض (ان) كانوا (اعدموا) اى معدمين حين جبرهم  
الاب وخبر صداقهم (على الاب) وان لم يشترط عليه ولو اعدم في التوضيح فان كانوا معدمين  
فعين اصيخ لاشئ منه على الاب الباجي الذي يقتضيه المذهب انه مع الابهام على الاب لانه  
الذي تولى العقد ويؤخذ من ماله ان كان حيا بل (وان مات) الاب لانه قد لم ذمته فلا ينقل  
عنها جبره ومفهوم الشرط انه فيما لهم ان يسروا ومفهوم الاب انه لا يكون على الحاكم  
والوصى وهو على الاب ان كانوا معدمين سواء اسقروا معدمين (وايسروا) اى الصبي  
والمجنون والسفيه (بعد) بالضم عند حذف المضاعف اليه وفيه معنى المضاعف اليه اى بعد جبرهم  
ولو قبل نسبية المهر في التفويض ان شرط الاب <sup>بهم</sup> اوسكت بل (ولو شرط) الاب حال عقده  
(ضده) اى كون الصداق عليهم (والا) اى وان لم يكونوا معدمين حين جبرهم الاب بان كانوا  
اعلماء ولو يبيعه (فعلهم) الصداق وان اعدموا بعد دون الاب ان شرطه عليهم اوسكت  
(الا شرط) بانه على الاب فيلزمه كالحاكم والوصى وصرح بمفهوم الشرط للاستثناء منه (وان  
نظارحه) اى المهر وزوج (رشيدوا) اى اراد كل منهما الزام ذمة الآخر به اذا باشر الاب  
عقده اياه الرشيد بانه بصدق مسمى ولم يبين انه على ايهما فقال الرشيد انما اردت انه على  
الاب وقال الاب انما اردت انه على الزوج الرشيد قاله الشارح تعال للمدونة والتوضيح وابن  
عرفية (فسخ) بضم فكسر النكاح (ولامهر) على واحد منهما ان لم يبين الرشيد بالزوج وفسر  
البساطي التطارح بقول الاب شرطته على الابن وقول الابن شرطته على الاب ولا يئنة  
لاحد منهما او اهما يئنتان متكافتان او ماتت اليئنة او غابت او نسيت والا قضى به على  
من شهدت عليه (وهل) محل الفسخ وسقوط المهر (ان حلقا) اى الاب والرشيد كل على طبق  
دعواه ونبي دعوى الآخر يئد الاب بالخالف لانه الذي باشر العقد وقيل يقرع بينهما ان  
يئد ايه (والا) اى وان لم يحلفا بان نكاحا معا او نكل احدهما فلا يفسخ النكاح و (لزم)  
الصداق (الناكل) منهما ولا نئى منه على الخالف وان نكلاهما فعلى كل منهما نصفه  
او الفسخ وعدم المهر مطلق عن التقييد بخلافهما (تردد) محله ان نظارحا قبل الدخول فان  
كان بعده حلف الاب وبرئ ثمن كان المسمى اقل من صداق المثل غرم الزوج صداق المثل  
بلايين كذا ويوما وان كان اكثر من صداق المثل حلف وغرم صداق المثل قاله للغمي وغرم  
صداق المثل حيث كان المسمى اقل منه مع صحة النكاح لان الغاء المسمى بتطارحه ما وصار

يشترط) اى الصداق  
(قوله عليه) اى الاب  
(قوله ولو اعدم) اى الاب  
مبالغة في كون الصداق  
عليه (قوله فان كانا) اى  
الاب والزوج (قوله انه)  
اى الصداق (قوله الابهام)  
اى السكوت عن اشتراطه  
على الاب او الزوج (قوله  
ويؤخذ) اى الصداق  
(قوله من ماله) اى الاب  
(قوله الشرط) اى ان  
اعدموا (قوله انه) اى  
الصداق (قوله وهو) اى  
الصداق (قوله كالحاكم  
والوصى) تشبيهه بالاب في  
كون الصداق عليه بشرطه  
عليه (قوله وصرح  
بمفهوم الشرط) اى بقوله  
والا فعليه (قوله ولم يبين)  
اى الاب (قوله انه) اى  
الصداق (قوله فان كان)  
اى التطارح (قوله بعده) اى  
الدخول (قوله كذا ويوما)  
اى المسمى وصداق تشبيه  
في عدم الحلف (قوله وان  
كان) اى المسمى (قوله  
حلف) اى الزوج (قوله  
وغرم) يحتمل انه ماض وانه  
مصدر مضاف لمفعوله بعد  
حذف فاعله (قوله حيث  
كان المسمى اقل منه) اى

صداق المثل اى اذا كان المسمى الخ (قوله لان الغاء المسمى) علة غرم على انه ماض وخبره على انه مصدر  
(قوله بتطارحه) اى الاب والرشيد علة الغائه

(قوله قبة ما) اى البضع الذى وهو صدق المثل (قوله فله يقال ليدفع) اى الزوج بكسر الهمزة وفتح الميم صلة يدفع نفريه على غرم صدق المثل الخ (قوله بما) اى الصدق الذى (قوله تدعيه) اى الزوجة (قوله انفى) بضم الهمزة وكسر النون انفى (قوله فلم) بكسر الهمزة وفتح الميم صلة يخلف اى الزوج (قوله كان) اى المسمى (قوله كثر) اى من صدق المثل (قوله بان امر الزوج الاب) من اضافة المصدر واقاءه وتكميل عمله بصب مفعوله (قوله يه) اى المسمى (قوله محتمل) خبر ان (قوله لرضاء) اى الزوج (قوله به) اى المسمى (قوله فيلزمه المسمى) اى الزوج عطف على رضاه ٤١ (قوله ويحطب) اى الزوج (قوله

المعتبر قيمة ما استوفاه الزوج فلا يقال لم يدفعها كثر مما تدعيه فان قيل اذا ألغى المسمى فلم  
يختلف حيث كان اكثر اجيب بان امر الزوج الاب به بمقتضى رضاه به بعد فليزمه المسمى فيختلف  
لا سيما زيادته وبأنه اشبهه النكاح الفاسد لصدقه بتطارحه وقال السوادي على الزوج  
الاقل من المسمى وصدائق المثل وليدعه يتقل في التوضيح قال مالك رضي الله تعالى عنه بنفسه  
النكاح ولا شيء على واحد منهما محمد بن حنفية ما ومن نكل منهما كان الصداق عليه ابن  
بشير هذا يتقفل انه تفسير اقول مالك رضي الله تعالى عنه وانه خلاف اه فاشار بالتدريج  
ابن بشير في قول محمد بن حنفية هو تفسير اقول مالك رضي الله تعالى عنه فليس في المذهب الا قول  
واحد او هو خلاف ففيه قولان وتقدم ان التردد قد يكون من واحد ولم يتقبل تأويلان لانه  
ليس في فهم المدونة (و) ان عقد شخص النكاح لانه الرشيد بحضرته والاجنبى كذلك او  
لامرأه كذلك غير مجبرة وانكر المعتزلة الامر به والرضا به (حلف) ابن بالغ (رشيد واجنبى  
وامرأة أنكرها) اي الرشيد والاجنبى والمرأة عقب فراغ العقد (الرضا) به (والامر)  
بالعقد والنوكيل عليه حال كونهم (حضورا) للعقد كما كتبت ولم يبادر وبأنكاره بمجرد علمهم به  
بان سكتوا بسرا بدليل بقية كلامه فيحلف المعتزلة انه لم يسكت راضيا به ولو ادعى انه لم يعلم  
بان العقد له الا بعد تمامه اذ هو محمول على علمه به لحضوره فان حلف سقط العقد والمهر وان  
نكل لزمه النكاح ومحل حلفهم (ان لم يسكتوا) حال العقد الرضا به (بمجرد علمهم) ان العقد  
عليهم فان أنكره وبمجرد ذلك فلا يعين عليهم لان العقد لم يدع الو كالة حال عقده ولم يحصل من  
المعتزلة ما يدل على رضاه به (وان طال) الزمن طولا (كتبرا) بعد علمهم به بان أنكره وابعده  
تمت لهم والدعاء لهم أو بالعرف بان مضت مدة لا يسكت فيها الا من رضي (لزم) النكاح  
المعتزلة وقال ابن وهب الطويل يوم أو بعده وضعف وان كان لا يمكن منها الا بعد فقد جدي  
ولزمه نصف الصداق ولورجع عن انكاره في التهذيب من زوج ابنة المبالغ المال لا مره  
وهو حاضر صامت فلما فرغ من النكاح قال الابن ما امرته ولم أرض صدق بيمينه وان كان  
الابن غائبا فأنكر حين بلغه سقط النكاح والصداق عنه وعن الاب وبأنه والاجنبى في ذلك  
سواء اه اللغوى لا يجوز انكار الابن من احد ثلاثة أوجه اما ان يكون عند ما فهم ان بعد  
عليه او بعد علمه وسكت به بعد تمام العقد او بعد تمامه وتهيئته من حضر وانصرافه على ذلك  
فان كان انكاره عند ما فهم ان العقد عليه كان القول قوله من غير بين عليه لان لا  
لم يدع انه فعل ذلك بوكالة من الابن ولا أتى من الابن ما يدل على الرضا وان كان بعد علمه انه نكاح

(قوله لا فرق بين اوبين الذكر في هذا) اي لزوم النكاح وان اقر في لزوم العقد ونصف المهر اذ لا يلزم ان الثاني (قوله او ذو قدر) عطف على الاب (قوله ٤٢) كذلك اي الاب في ضمان الصداق (قوله

يعقد عليه وسكت ثم أنكره بعد الفراغ منه حلف كما قال في الكتاب انه لم يكن سكونه على الرضا به وان أنكر بعد تمام العقد وانصرافه عليه والدعا حسب عادات الناس فلا يقبل قوله وغرم نصف الصداق لان انظاره منه الرضا ولا يمكن منها الاقراره انه غير راض وانه لا عصمة له عليها ١١ نقله أبو الحسن ثم قال والاثني في عقد النكاح عليها وهي حاضرة على هذه الثلاثة المتقدمة لا فرق بينهما وبين الذي ذكر في هذا وانما التي لا يلزمها النكاح الاب بالنظر اذ اعقد عليها وهي غائبة ثم استؤذنت وحكي عبد الحق في الفسك الاوجه الثلاثة المتقدمة ١١ في التوضيح ويغني عن هذا ان الغائب ان أنكر بمجرد حضوره تسقط عنه اليمين وان علم وطال فلا يقبل منه الانكار والله أعلم لانه بعد حضوره كال حاضر ١١ قلت قياس الحاضر على الغائب لا يجري في الاثني لانهم ان كانت غائبة من العقد فلا بد من نطقها كما تقدم عن أبي الحسن (و) ان تزوج الاب ابنة المبالغ الرشيد او السقيية او الصغير وضمن صداقه او ذو قدر وغيره كذلك اوب بتمه وضمن لها الصداق فطاعت الزوجة قبل الدخول (رجع لاب) ضمن صداق ابنته (و) رجوع (و) اي صاحب (قدر) يفتح فسكون اي شرف فاولى غيره (زوج) يفتح مثله لا ذو القدر ذكر (غيره) وضمن المهر عنه (و) رجوع لاب (ضامن لابنته) صداقها عن زوجها لو فاعل رجوع (النصف) من الصداق الذي سقط عن الزوج (بالطلاق) قبل البناء من الابن بعد بلوغه وعن زوجته غيره ومن زوج بنت الضامن لانهم انما التزموه على انه صداق وقد تنسطر بالطلاق قبل البناء هذا على انهم ائتمروا بالعقد النصف واما على انهم ائتمروا بالجميع فالقياس رجوع النصف للزوج قاله ابن رشد ووجه ابن عبد السلام ابن عرفة فلو طلق قبله ففي كون النصف للعامل وللزوج قول ابن القاسم فيها مع سماعة مضمون وتخريج ابن رشد على وجوب كله للزوجة بالعقد (و) رجوع (الجميع) اي المهر كله للاب او ذي القدر والضامن اذا فسخ النكاح قبل الدخول (ب) سبب (الفساد) اعدم استحقاق الزوجة شيئا منه حينئذ ومثل الفساد مخالفتها به قبله وفسخ سدا وولى نكاح عبد أو محجور فحمل صداقه شخص بلاذنه فان فسخ بعد البناء فهو لها وان خالعه به بعده فهو للزوج ومحمل رجوع النصف او الكل للمحمل ان تحمله على انه صداق او بلا قصد فان تحمله متصفا به فلا يرجع اليه شيء (ولا يرجع احد منهم) اي الاب وذي القدر والضامن لا ينته على الزوج المطلق قبل البناء بالنصف الذي أخذته الزوجة أو الذي دخل بالجميع الذي أخذته بالدخول في كل حال (الا ان يصرح) للمحمل قبل العقد او حاله أو بعده (بالجملة) اي الضمان للزوج في المهر بان يقول على جملة المهر عن فلان (او يكون) اي ضمان من ذكر الصداق (بعد العقد) للنكاح على ان الصداق على الزوج فيرجع الملتزم على الزوج بالجميع ان دخل وبالنصف ان طلق قبله فان كان حال العقد او قبله فلا يرجع عليه بشئ لا بشرط أو عرف او قرينة بالرجوع ويعمل به ايضا في عدمه ومورد المسئلة خمس عشرة صورة نصريح بالفظ حل او جملة او ضمان او دفع ودفع بالفظ وكلها اما قبل العقد او حاله او بعده فان صرح بالحل فلا يرجع مطلقا وان صرح بالجملة فله الرجوع مطلقا وان صرح بالضمان أو

اواب) عطف على الاب (قوله فطاعت) بضم الطاء وكسر اللام (قوله عن) اي الزوج الذي (قوله زوجها) اي الاب (قوله لانهم) اي الاب في الطرفين وذا القدر في الوسطى عليه لرجوع النصف لهم (قوله هذا) اي رجوع النصف لهم (قوله على انها) اي الزوجة (قوله سماعة مضمون) من اضافة المصدر فاعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله وتخريج) عطف على قول (قوله به) اي جميع الصداق (قوله قبله) اي البناء (قوله وفسخ) عطف على الفساد (قوله بلاذنه) اي السيد والولى (قوله فان فسخ) اي الفساد (قوله فهو) اي الصداق (قوله كله) اي الزوجة (قوله بعده) اي البناء (قوله فهو) اي الصداق (قوله على الزوج) صلة يرجع (قوله او الذي دخل) عطف على المطلق (قوله فان كان) اي ضمان الصداق (قوله حال العقد او قبله) مفهوم بعد العقد (قوله بها) اي القرينة (قوله عدمه) اي الرجوع (قوله ودفع بالفظ) عطف على نصريح

(قوله مطلقا) اي سواء كان قبل العقد او حاله او بعده في الموضوعين الدفع

(قوله انف) أمر من النفي (قوله حل) أي التصريح به (قوله مطلقا) أي حال العقد أو قبله أو بعده (قوله جملة) أي التصريح بها (قوله إذا) أي الحال فيرجع مطلقا (قوله لفظ ضمان) إضافته للبيان أي التصريح به (قوله وبعده) أي العقد (قوله جملة) أي مقتضية للرجوع (قوله على السكوت) بمنسأة أي عن شرط الرجوع أو عدمه (قوله حكمه) أي الدفع على السكوت (قوله كالتصريح بالضمان) أي في عدم الرجوع (قوله غير) أي الزوج فاعل التزم ٤٣ (قوله سواء كان) أي الملتزم (قوله

به) أي الصداق (قوله من دخول الزوج عليها) أي

ان كان لم يدخل عليها (قوله بعده) أي الدخول

ان كان دخل بها (قوله وان لم تقبضه) مبالغة

في مقتدر أي فان قرر لها فليس لها الامتناع (قوله

ان فرض) أي الزوج (قوله وإي) أي الزوج (قوله يأخذها) أي الزوجة

(قوله إليه) أي الزوج (قوله بوقت الحياكم المهر) أي على

يدعدل (قوله بذات) أي نفسها ودعته للدخول

بها بشرط تسليمها (قوله لها) أي الزوجة (قوله حبس) أي منع (قوله

تقنها) أي من دخول الزوج بها (قوله للفرض) أي تقدير المهر (قوله

الخلاف) أي بين الزوجين (قوله دفعه) أي الصداق

للزوجة (قوله يتيها) أي الزوج (قوله أي البناء

(قوله ونص) عطف على ظاهر (قوله وظاهره) أي

كلام ابن شاس (قوله

النفق) أي الحال (قوله من الحامل) أي الملتزم (قوله ولم يدخل) أي الزوج بها حال (قوله لان الأخذ

بين التقرير وتعذر الأخذ (قوله فقوله أخذه بدل الخ) فيه ما في التعليق المفعول عاينه (قوله الحامل) أي الملتزم (قوله فان كان)

أي الحامل (قوله ثم مات) أي الحامل (قوله نفق) أي حال (قوله مؤخر) أي مؤجل بأجل معلوم كسنة (قوله أخذت) أي الزوجة

(قوله منه) أي مال الحامل (قوله وان لم يخاف) أي الحامل (قوله وان خلف) أي الحامل (قوله أخذت) أي من مال الحامل

الدفع أو دفع باللفظ فان كان بعد العقد فلا رجوع وان كان قبله أو حاله فلا رجوع ونظم أبو علي أقسام المسئلة فقال

ان رجوعا عند حل مطلقا \* جملة بعكس ذلك

انفط ضمان عند عقد لا رجوع \* وبعده جملة بلا نزاع

وكل ما التزم بعد عقد \* فشرطه الحوز فانهم قصدي

طفي قول تن ومن تبعه الدفع على السكوت حكمه كالتصريح بالضمان يحتاج الى نقل ولم أره غيرهم وأقره البناني (ولها) أي الزوجة التي التزم صداقها عن زوجها غيره سواء

كان يرجع به عليه أم لا (الامتناع) من دخول الزوج عليها والوطء بعده (ان تعذر أخذه) أي الصداق عن التزيم (حتى يقرر) بضم المثناة تحت وفتح القاف والراء الأولى وفي نسخة

بالدال المهملة أي يعين لها قدر الصداق في نكاح التفويض وان لم تقبضه ونيل حتى تقبضه ابن عرفة ابن القصار ان فرض صداق المثل وإي دفعه حتى يأخذها إليه وأبت أن تسلم

نفسها إليه حتى تقبضه فالذي يقوى في نفسي ان يوقف الحساب المهر حتى تسلم نفسها إليه الا ان يجري عرف بتسليمها اذا بذات ابن شاس لها حبس نفسها للفرض لا تسليم المفروض

قات انظر هل الخلاف في تجهيل دفعه قبل البناء أو قبل ان يتيهاه والأول ظاهر كلام ابن محرز ونص كلام ابن بشير والثاني ظاهر كلام ابن شاس وظاهره ان الخلاف في النفقة لا في كل المهر

الخصي لها منع نفسها قبل قبضه الا ان تكون العادة انه مقدم ومؤخر فلا تمنع اذا فرض الزوج وقدم النقد المعتاد فان رضيت بتكمينه قبل ان يفرض شيئا جاز ان دفع ربع دينار

ولم ار لفظ التقرير أو التقدير في كلام أحد لا ابن الحاجب ولا غيره حتى صاحب الشامل الذي يفسح لفظ المصنف غالبا ونصه وان تعذر أخذه من الحامل ولم يدخل بها فلها الامتناع حتى

تقبضه فان قات قوله حتى يقرر بنا في قوله ان تعذر أخذه لان الأخذ لا يتعلق به قبل تعيينه نقوله أخذه يدل على انه معين وقوله حتى يقرر يقتضي انه غير معين قات لا يتابعه لان تعذر

الأخذ يتعلق بالمعين وغيره ألا ترى ان غير المعين يصح ان يقال فيه تعذر أخذه بخلاف الأخذ فلا يتعلق إلا بالمعين فان مات الحامل اتبع تركه فان كان عديما ومكنت من نفسها ثم مات فلا

شيء على الزوج وليس لها منع نفسها منه اذ لم يبق من تأخذها منه اللخصي لو كان صداقها مائة نصفها نقد ونصفها مؤخر ومات الحامل عن مال أخذت المائة منه لحلولها بموته وان لم

يخاف شيئا فلا زوج ان أتى بالمجمل ان يبي بها وان خلف خسين أخذتها وللزوج البناء بها ان دفع خمسة وعشرين لان الخسين التي أخذتها انصفها للخمسين المجملة ونصفها للخمسين المؤخرة

النفق) أي الحال (قوله من الحامل) أي الملتزم (قوله ولم يدخل) أي الزوج بها حال (قوله لان الأخذ

بين التقرير وتعذر الأخذ (قوله فقوله أخذه بدل الخ) فيه ما في التعليق المفعول عاينه (قوله الحامل) أي الملتزم (قوله فان كان)

أي الحامل (قوله ثم مات) أي الحامل (قوله نفق) أي حال (قوله مؤخر) أي مؤجل بأجل معلوم كسنة (قوله أخذت) أي الزوجة

(قوله منه) أي مال الحامل (قوله وان لم يخاف) أي الحامل (قوله وان خلف) أي الحامل (قوله أخذت) أي من مال الحامل

(قوله ثم قال) اي اللغوى (قوله لو فلس) بضم فكسر مثقلا (قوله وقبله) اي البناء عطف على بعد البناء (قوله فيها) اي المدونة (قوله في مونه) اي الحامل عديا (قوله في عدمه) اي تفلسفه (قوله لها) اي الزوجة (قوله منعه) اي الزوج من الدخول بها (قوله يقبض) بضم ففتح فكسر مثقلا اي الزوج (قوله وله) اي الزوج (قوله البناء) اي بزوجه التي تحمل غيره عنه بصداقها (قوله مؤجله) اي الصداق (قوله ولو حل) اي مؤجله (قوله تسليها) اي نفسها (قوله له) اي زوجها (قوله ونعنها) اي القرم (قوله على) بشذاليها (قوله فلس) بضم فكسر مثقلا اي القائل (قوله قبضه) اي الثمن (قوله ولا شيء عليه) اي الزوج من الصداق (قوله عليه) اي قبله ٤٤ الحال اصالة (قوله عنه) اي اللغوى (قوله ان منعت) اي الزوجة (قوله دفعه) اي

الزوج الصداق (قوله واتباعه) اي الزوج (قوله به) اي الصداق (قوله فلا يلزمه) اي الزوج تفريع على وله الترتيب (قوله دفعه) اي الصداق (قوله ولو كان) اي الزوج (قوله لانه) اي الزوج (قوله وهذا) اي عدم لزوم الزوج الدفع (قوله به) اي الصداق (قوله فانه كان) اي الحامل (قوله به) اي الصداق (قوله عليه) اي الزوج (قوله مطلقا) اي سواء كان بعد العقد او قبله (قوله فان طلق) اي الزوج (قوله وان دخل) اي الزوج بزوجه (قوله الحمل) تفريعا على بطل المستتر فيه (قوله اي التزام عطية المهر) تفسير للحمل (قوله كان) اي الوارث (قوله ابنه) اي الحامل (قوله مطلقا) اي قبل العقد او بعده (قوله عنه) اي الوارث (قوله فيه) اي مرضه (قوله هو) اي الضمان (قوله مثله) اي التبرع (قوله بهما) اي الضمان او التبرع (قوله فكفاته) اي الوارث (قوله له) اي الوارث (قوله غير الوارث) اي الحامل نعت زوج (قوله ييجزه) اي الزائد على الثلث (قوله دفعه) اي الزائد على الثلث (قوله من ماله) اي الزوج (قوله وترك) عطف على دفع (قوله عليه) اي الزوج (قوله لكونها) اي الكفاة الخ (قوله لطلبها) (قوله ومعناها) اي الكفاة (قوله التدين) اي التعبد (قوله أصل الاسلام) اضافته للبيان (قوله لقوله) اي المصنف (قوله وليس لها الخ) حال (قوله علم) بضم العين (قوله من قوله) اي المصنف (قوله بالاولى) بفتح الهمزة صلة علم

ثم قال وان كان جميع الصداق مؤجلا فلا لزوم البناء بها وليس لها منع نفسها الدخول بها على تسليم نفسها وانباع ذمة أخرى فقبله في التوضيح ابن عرفة لو فلس الحيل أو مات عديا بعد البناء فلا شيء على الزوج وقبله قيم في مونه وفي سماع مصنفون وابن القاسم في عدمه لها منعه حتى يقبض مجمله أو يطلق (و) حتى (تأخذ الحال) اصالة دون ما حل بعد الاجل قاله اللغوى ونقله ابن عرفة ونصه اللغوى وله البناء دون دفع مؤجله ولو حل لدخولها على تسليمها له وانباع غيره كقاتل سبع فرسك لفلان ونعمت على السنة ففلس قبل قبضه ولا شيء عليه اه ويدل عليه أيضا ما تقدم عنه قريبا (وله) أي الزوج ان منعت نفسها الاجل دفعه الصداق لها واتباعه الحامل به (الترك) للتركاح بان يطلقها ولا شيء عليه فلا يلزمه دفعه ولو كان مليا لانه لم يدخل على غرم شيء وهذا اذا كان الحامل لا يرجع به على الزوج فان كان يرجع به عليه اتصرت به بالحالة مطلقا او الضمان او الدفع بعد العقد فان طلق غرم لها انصف الصداق وان دخل غرم لها جميعه (وبطل) الحمل أي التزام عطية المهر وصح النكاح (ان ضمن) الحامل بلفظ الحمل (في مرضه) اي الحامل الذي مات منه (عن) زوج (وارث) للعامل ابنه كان او غيره لانها وصية او عطية لو ارث في المرض واما ان صرح بالحالة مطلقا في المرض عن وارث او بالضماع عنه فيه بعد العقد فلا يبطل لا يقال الضمان تبرع بدليل قوله في الحجر وعلى الزوجة لزوجها في تبرع زاد على ثلثها وان بكفالة وقوله في الضمان وصح من أهل التبرع لاننا نقول انما هو مثله في خروجه من الثلث والافهم ما تحتها فان اذا تعلقا بوارث في المرض فكفاته صحبة والتبرع له باطل (لا) يبطل حمل الصداق في مرض الموت عن (زوج ابنته) اي الحامل غير الوارث له اجنبيا كان أو قريبا الا فيما زاد على الثلث فيبطل اتفاقا الا ان يجيزه الوارث الرشيد فان لم يجزه خير الزوج بن دفعه من ماله وترك النكاح ولا شيء عليه (والكفاة) المطلوبة في النكاح لكونه منشأ لدوام المودة بين الزوجين ومعناها الغسة المماثلة والمقاربة وخبر الكفاة (الدين) اي المماثلة او المقاربة في التدين بشرائع الاسلام لاني مجرد أصل الاسلام لقوله ولها وللولي تركه او ليس له اولاولاها تركه المكافاة في الاصل والرضا بكافر كما علم من قوله في موانع الولي ككفر لمسلمة بالاولي (والحال) بالحالة المهمة اي المماثلة

(قوله لا الحسب) بفتح الحاء والسين المهملين أى ما يحسب من مفاخر الآباء والامهات (قوله والنسب) أى الشرف (قوله بدليل قوله) أى المصنف وإضافة دليل للبيان (قوله والمولى) بفتح الميم والواو أى العتيق (قوله حررت) بضم فكسر مثقلا (قوله بنبيك) بضم الياء أى يخبرك (قوله مفرد) بفتح الراء (قوله البسام) أى الغنى (قوله اختف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الكل) أى كل شرط منها (قوله والا) أى وان لم يساوها فى جميع الستة (قوله هنا) أى فى هذا المختصر (قوله انه) أى الكفاءة (قوله والحال) عطف على الدين (قوله أمن) بضم الهمز وكسر الميم (قوله والا) أى وان لم يؤمن عليها منه (قوله رده) أى فسخ النكاح (قوله وان رضيت) أى الزوجة بالفاسق الذى لا يؤمن عليها منه مبالغة فى فسخه (قوله من تفسيقه) بيان له مشهور (قوله كفاسق الجارحة) أى فى صحة نكاحه ان أمن عليها منه خبر عن فاسق الاعتقاد (قوله عليها) ٤٥

أى الزوجة (قوله ان يغير) أى فاسد الاعتقاد (قوله رده) أى نكاحه (قوله وان رضيت) أى الزوجة (قوله به) أى فاسق الاعتقاد مبالغة فى رده (قوله عليه) أى فى رده (قوله انه) أى فاسد الاعتقاد (قوله لانه) أى فاسق الاعتقاد (قوله واعتقاده) تفسير لمذهبه (قوله ام لا) مقابل رده الحاكم أى لا يرتكبه نكاحه الحاكم ان رضيت (قوله وهو) أى عدم رده (قوله واماعلى تكفيره) أى فاسد الاعتقاد مقابل على تفسيقه (قوله فيفسخ) أى نكاحه (قوله مطلقا) أى خيف عليها من تغيره اعتقادها الى اعتقاد

او المقاربة فى اسلامه من العيوب الموجبة لغيره لا الحسب والنسب بدليل قوله الا فى والمولى وغيره الشريف والاقل جأها كف البنات الصفات التى تعتبر المكافاة فيها سمة ظمها القصار فقال

شرط الكفاءة ستة فدررت \* بتيذك عنها بيت شعير مفرد  
نسب ودين صنعة حرية \* فقد العيوب وفى اليسار تردد

ابن الحاجب وقد اختلف فى الكل الا الاسلام ضيق فان ساواها الرجل فى جميع الستة فلا خلاف فى كفاؤه والا فالخلاف فيما عدا الدين فانظره واقتصر المصنف هنا على الدين والحال اقول عبد الوهاب المذهب انها فى الدين والحال ضيق والنسب به برعنه بالحسب فليس المولى كقول الجرة اصالة (واها) أى المرأة المخطوبة (ولولى) معا (تركها) أى الكفاءة فى الدين والرضا بقاسق وفى الحال والرضا بجميع بموجب الخبر ويصح النكاح على المشهور ان أمن عليها من الفاسق والارذه الامام وان رضيت قاله أبو الحسن لحق الله تعالى لوجوب حفظ النفس وفاسق الاعتقاد على المشهور من تفسيقه كفاسق الجارحة وان خيف عليها ان يغير اعتقادها الى معتقده فهل يرد الحاكم وان رضيت به ويدل عليه قول المسائل المأخوطة انه على تفسيقه أشد من فاسق الجارحة لانه يجرح المذهب واعتقاده أم لا وهو ظاهر كلامهم وأما على تكفيره فيفسخ مطلقا فأداه عبد البناتى نقله الخط وغيره واستظهر ابن رحال منع تزويجهما من الفاسق ابتداء وان كان مأموونا وأنه ليس لها ولا لولى الرضا به وهو ظاهر لا مناع مخالطة الفاسق وجوب هجره شرعا فكيف بخاطرة النكاح وتحصل من كلامه بعد العقد ثلاثة أقوال أحدها لزوم فسخه لقصاده وهو ظاهر التخمى وابن بشير وابن فرحون ثانيها صحته وشهره الفاكهانى ثالثها لا يصح ان كان لا يؤمن عليها منه رده الامام وان رضيت به وظاهر الخط ترجيح الاول وعليه فتعين إعادة ضمير تركها للكفاءة فى الحال فقط ويؤيده قول ابن بشير لا خلاف منصوص ان تزويج الاب الفاسق لا يصح وكذا غيره من الاولياء اه وسلمه

أم لا (قوله رحال) بفتح الراء وشذ الحاء المهملة (قوله الفاسق) ظاهره سواء كان فاسقا بجارحة واعتقاد (قوله ابتداء) صله منع (قوله وان كان مأموونا) مبالغة فى المنع (قوله وانه) أى الشأن الخ عطف على منع (قوله به) أى الفاسق (قوله وهو) أى منع تزويجه ابتداء والرضا به (قوله تحصل) بفتحات مثقلا (قوله كلامه) أى ابن رحال (قوله العقد) أى من الفاسق (قوله فسخه) أى نكاح الفاسق (قوله وهو) أى لزوم فسخه (قوله صحته) أى نكاح الفاسق (قوله وشهره) أى الثانى (قوله الاول) أى فسخه مطلقا (قوله وعليه) أى الاول (قوله تزويج الاب الفاسق) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله وكذا) أى الاب فى عدم صحة تزويجه فاسقا (قوله غيره) أى الاب (قوله من الاولياء) بيان لغيره (قوله وسلمه) أى قول ابن بشير بفتحات مثقلا

(قوله وفي كونها) اي الكفاءة (قوله للزوجة) اي معها (قوله فيصح اسقاطها) اي الكفاءة تفريع على كل من القولين (قوله وفي كونها) اي الكفاءة (قوله في الحال) اي فقط (قوله او المال) اي فقط (قوله فيهما) اي الحال والمال معا (قوله وفي الدين) اي مع الحال والمال (قوله زوجه) بفتحاء مثقلا اي الولى غير كفئتها (قوله ثم اراد) اي مطابقة غير كفئتها (قوله أولا) بفتح ٤٦ الواو (قوله حقه) اي الولى (قوله برضاها) اي الولى (قوله به) اي غير كفئتها (قوله أولا)

ابن شاس وغيره وما رأيت لابي الحسن الا ما ذكره ابن بشر فانظره مع نقل ز عنه ابن عرفة وفي كونها احقا للولى والزوجة أو للزوجة الثيب دون وليها فيصح اسقاطها ثالثا لما حقق الله تعالى وهو قول ابن القاسم وبه القضاء وفي كونها في الحال أو المال أو فيهما (وفي الدين وفي الدين فقط خامسها في النسب لا المال ثم عزها القائلين فانظره (وايس لولى رضى) بتزويج وابسته غير كنفه وزوجه اياها (فطاقة) ما اطلاقا بانثاء وزوجها وانقضت عدته ثم اراد ان يتزوجها ورضيت به فليس لولى الذى زوجها له أولا (امتناع) من تزويجها له ثانيا (بلا) عيب (حادث) في الزوج بعد التزويج الاقل مقتضى الامتناع اسقوط حقه في الكفاءة برضاها به أولا فان امتنع منه عدته عاضلا ومفهوما بلا حادث له الامتناع لحادث وهو كذلك وفي بعض النسخ بمطلق (وللام) للزوجة (التكلم في) رد (تزوج الاب) ابنتها (الموسرة) اي الغنية (المرغوب في) تزوجها (لها) لاسالها ووجهها ونسبها وحسبها (من) رجل (فقير) فيها أنت امرأته مطابقة الى ما لك رضى الله تعالى عنه فقالت ان لى ابنة فى حجرى موسرة مرغوبة فاقبلها فادأبوها ان يزوجهما من ابن أخ له فقير وفي الامهات معدم لامل له فتري فى ذلك تكلمه اقال نعم انى لارى لك تكلمها (ورويت) بضم فكسر أى المدونة أيضا (بالنقى) أى نعم لا أرى لك تكلمها فصدر الامام بنعم على الروايتين فأورد على رواية النقى انه تناقض فاجيب بأن معنى نعم اجيبك عن سؤالك فلا يشاقبه النقى عقبه وفي سؤال الام أمور منها كون التزويج من ابن أخ الاب فقير فاقصر المصنف على القول لانه سبب تكلمها ولان غير ابن الاخ بالاولى ومنها كونها مطابقة وسكت المصنف عنه يحتمل اعدم اعتباره مفهومه (ابن القاسم) لا أرى لها تكلمها وأراه ماضيا (الاضررين) بفتح المثناة اي ظاهر فلها التكلم (وهل) قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام بحمل رواية الانبات على ثبوت الضرر ورواية النقى على عدمه نقله ابن محرز عن بعض المتأخرين ووفق ابو عمران بينهما بحمل قول ابن القاسم على ما بعد الوقوع وقول الامام على الابتداء لكن هذا انما يأتى على رواية الانبات او خلاف بحمل كلام الامام على ظاهره وهو اطلاق الكلام على رواية الانبات واطلاق عدمه على رواية النقى أى سواء كان فيه ضرر أم لا وقد فصل ابن القاسم بين الضرر وعدمه فيه (تأويلان) التوفيق لابي عمران وابن محرز عن بعض المتأخرين والخلاف لابن حبيب (و) الرجل (المولى) بفتح الميم واللام اي المعتق بالفتح (و) الرجل (غير الشريف) نسباً (و) الرجل (الاقل جاهاً كعب) العرة اصالة والشريفة نسباً وذات الجاه الزائد (وفي) كفاءة (العبد) للعة وعدمها (تأويلان) في قولها قيل لابن القاسم ان رضىت بعبد وهى ثيب من العرب وابى أبوها او وليها تزويجها منه فقال

بشاً الواو (قوله فان امتنع) اي الولى (قوله منه) اي المطلق (قوله عدت) بضم العين وشد الدال اي الولى (قوله عاضلا) اي مضاررا (قوله له) اي الولى (قوله لحادث) اي مقتض (لامتناع) والجمله غير مفهوم (قوله بمطلق) بضم ففتح فكسر مثقلا اي بدل فطلق فهو صلة رضى (قوله ابنتها) اي الام والاب (قوله فيها) اي المدونة (قوله حجرى) اي حضانتى (قوله قال) اي الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فصدر) بفحوات مثقلا اي افتتح الجواب (قوله فأورد) بضم الهمز وكسر الراء (قوله انه) اي الجواب (قوله تناقض) اي ذو تناقض او متناقض او هو تناقض مباغلة لان جوابه بنعم عن فتري لى تكلمها معناه أرى لك تكلمها فيناقضه لا أرى لك تكلمها بالنقى (قوله لانه) اي الفقير (قوله عنه) اي كونها مطابقة (قوله اعتباره)

اي المصنف (قوله مفهومه) اي كونها مطابقة (قوله بحمل الخ) صلة (وفاق) (قوله بينهما) اي كلامى الامام وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله بحمل الخ) صلة (وفاق) (قوله او خلاف) عطف على وفاق (قوله وهو) اي ظاهره (قوله عدمه) اي الكلام (قوله فصل) بفحوات مثقلا (قوله فيه) اي الجواب (قوله وعدمها) اي الكفاءة (قوله قولها) اي المدونة (قوله وهى ثيب) حال (قوله من العرب) حال (قوله منه) اي العبد (قوله فقال) اي ابن القاسم



(قوله فيه) اي العبد (قوله من نكاح المولى) اي العتق الخ يسان لما (قوله وأعظم) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله خير) بقضات من قلا (قوله بريرة) بفتح فكسر (قوله حين عمتت) صله خير (قوله انه) اي تخيير بريرة (قوله لعنصره) اي زوجها برقيته (قوله عنها) اي بريرة (قوله وبانه) اي الشان عطف على بانه (قوله وهي) ٤٧ اي الحرة الخ حال (قوله لانهلم) اي الحرة برقيته خاطبها

(قوله وان كانت) اي الحرة دنية مبالغة في استحقاقها رده (قوله ولذا) اي ترجيح اللغوي صله قال (قوله ليس بكف) اي الحرة (قوله عاين) بفتح العين واللام (قوله فهي) اي البنت (قوله عليه) اي الزاني (قوله هذا) اي قول ابن الماسحون لا تحرم (قوله صراح) بضم الصاد المهمله واهمال الحاء اي خالص (قوله ليس) اي قول مهنون هذا خطأ (قوله أمه) اي ابن الزنا (قوله عليه) اي الزاني (قوله لانها) اي بنت الزنا (قوله بنتا) اي لزانى (قوله منتف عندنا) اي قاتني ملزومها اي كونها بنته بخلاف أم ابن الزنا فيهم او تزوموه انخلوة بهم او ولاية عقد دنكاحها عقد دما على أبيها (قوله) وكالخلوة من مائه اي الزاني في تحريره عليه (قوله جعله) اي الذكر المخلوق من مائه (قوله حال وطئه) نعت لبن او حال منه (قوله لانها) اي الرابعة (قوله بنته) اي الزاني (قوله لان

لم يجمع من مالك رضي الله تعالى عنه فيه شيئا لاما أخبرتك من نكاح المولى في العرب وأعظم اعظما ما شهد بالانفرقة بين عريضة ومولى وقال المغيرة وسحنون ليس العبد كفالحره ويفسخ النكاح فقال اللغوي قول المغيرة وسحنون ليس العبد كفالحره خلاف قول ابن القاسم وقال ابن سعدون وغيره هو وفاق وفي ضيق عبد الوهاب وغيره قول المغيرة هو الصحيح ورجحه اللغوي ايضا بانه صلى الله عليه وسلم خير بريرة في زوجها احسن عتقت ولم يختلف المذهب انه لنعصه عنها ولا انه ليس بكف لها ولا خيارها اذا كاحرا وبأنه لا خلاف في العبد يتزوج الحرة وهي لانهلم فان ذلك عيب يوجب الرد وان كانت دنية ولذا قال ابن رحال المذهب من التأويلين ان العبد ليس بكف وانما اعتبر المصنف المقابل وذكره لكونه قول ابن القاسم والا فهو مرجوح غاية (وحرمة) على الذكر (اصوله) الاناث وان عاين لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم (وفصوله) الاناث وان سفلن لقوله تعالى وينائكم ان كانت خلقت من مائه المستند لما ان نكاح او شبهته بل (ولو خلقت) الفصول بضم فكسر (من مائه) المجرد عن عقد وشبهته فن زني بامرأة فحملت من مائه بنت فهي محرمة عليه وعلى اصوله وفروعه وأشار بولوا قول ابن الماسحون لا تحرم مهنون هذا خطأ صراح خليل ليس بظاهرا ولا يلزم من حرمة امه عليه ان تحرم عليه بنته لانها لو كانت بنتا لورثته وورثها وجازله انخلوة بها واجبارها على النكاح وذلك كله منتف عندنا ونقوم قول ابن عرفة وفي مخطوخته نظران انصف وكالخلوة من مائه بنت ذكر خاق من مائه عند من جعله كابنه ومثلها ايضا من رضى عن ابن امرأة زني بها حال وطئه لانها بنته رضى اعاهذا الذي رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وهو الاصح وبه قال مهنون وغيره وهو ظاهر المذهب قاله ابن عبد السلام وقوله في ضيق ونص ابن يونس وكما لا تحل ابنته من الزنا فلا تحل له من أرضعتهما المزني به لان لبنها له وتحرم بنت الزاني على ذكر خلق من مائه زناه لانها اخته وتحرم البنت المخلوقة من مائه زنا الاب على أبيه عند ابن القاسم وظاهر القرطبي ترجيحه وتجاوز المخلوقة من مائه زنا الاخ ذكره البهيري على الارشاد ومقتضى كلام بعضهم ترجيحه واشعر قوله خلقت من مائه ان من زني بجماع فولدت بنتا فتجاوز له البنت التي ولدتهم بعد زناه وان كان صرح في القيس بمحرمتها كبنته لسقيم ابائهم (و) حرمة (زوجتهما) اي الاصول الذكور على الفروع الذكور وزوجة الفروع الذكور على الاصول الذكور وكذا يحرم زوج الاصول الاناث على الفروع الاناث وزوج الفروع الاناث على الاصول الاناث فلو حذف التاء لافاد انه يحرم على المرأة زوج اصلها وزوج فرعها اذا الزوج يطلق على الذكر والانثى والزوجة خاصة بالانثى قاله عاب البناء في مظهره اذ لو حذفها وشمل الصورتين لكان قوله الاتي واصول زوجته وتلذذه الخ تكرر امع هذا وأهم كلامه ههنا ان فصول الزوجة تحرم بمجرد العقد عليها وليس

لبنها اي المزني بها (قوله) اي الزاني (قوله وتجاوز المخلوقة من مائه زنا الاخ) انظره اذ القياس على ما سبق يفيد تحريمها فانما بنت أخيه (قوله البهيري) بضم الموحدة (قوله فتجاوز) اي البنت (قوله) اي الزاني لانها لم تتخاق من مائه (قوله وأهم كلامه) عطف على كان (قوله عاين) اي الزوجة

(قوله من غيره) أى آية (قوله قبله) أى آية (قوله له) أى الابن (قوله وبعده) أى آية (قوله ومحلها) أى الاثوال (قوله والا) أى وان لم ينقطع ابن آية (قوله فهى) أى بنت زوجة آية (قوله عليه) أى الابن (قوله الذى هو أبوه وأمه) نعت أول اصوله (قوله مطلقا) أى (قوله كذلك) أى مطلقا (قوله لعمري) ٤٨

كذلك فافعله المصنف هو عين الصواب \* (تنبيه) \* ابن عرفة ابن رشد بنت زوجة آية من غيره قبله حل له اجماعا وبعده فى حملها وحرمها نالها تكريمه ١٥ ومحلها بعد انقطاع ابن آية والا فهى حرام عليه اجماعا لانها اخته رضاعا (و) حرم على الشخص (فصول اول اصوله) الذى هو أبوه وأمه وفصولها الاخوة والاخوات مطلقا وأولادهم وان نزلوا كذلك (وأول فصل من كل اصل) غير الاصل الاول المتقدمة فى كلامه وان فصوله حرام وان سفلوا فالاصل الذى يلى الاصل الاول الجدة الاقرب والجدة القرينة وابن الاقل عم وأخال وبنته عمه وأخاله وابن الجدة المذكورة وبنتها كذلك وأما فصل فصلها ما كبرت العمة وبنت الخالة فلال ابن الفخار ان تركب لفظ التسمية العرفية من الجانبين حلت والاحرم أبو عبد الله القورى تأملته فوجدته كما قال لان اقسام هذا الضابط أربعة التركيب من الطرفين كابن عم وبنت عم وعدمه منهما كاب وبنت والتركيب من قبل احدهما فقط كبنت اخ وعمها وابن اخت وخالته ١٥ (و) حرم بالعدة وان لم يدخل (اصول زوجته) أى امهاتها وان عليهن من لها علمها ولادة مباشرة او بواسطة من جهة أيها او امها من نسب او رضاع قوله تعالى وأمهات نسائكم (و) حرم على الزوج (ب) سبب (تالذذه) أى الزوج بزوجه فى حياتها بل (وان) تالذذ بها (بعد موتها) أى الزوجة بوطء بل (ولو ينظر فصولها) أى الزوجة أى بناتها وان سفلن وان لم يكن فى حجره وقوله تعالى الا فى حجبكم خرج مخرج الغالب فلا يفهم له فلا تحرم فصول الزوجة بمجرد العقد بخلاف اصولها والسرى هذا ان حب الام بنتم أشد من حب البنت أمها وان مبل الام الى الزوج ضعيف وميل البنت اليه شديد فلا تبغض الام بنتم بمجرد العقد وتبغض البنت أمها بمجرد وظاهر كلام المصنف الحرمة بالتلذذ ولو بلا قصد وهو ما يفيد كلام ابن حبيب وسلمه فى التوضيح فأقادقونه والحاصل انه ان قصد اللذة ووجدوها ولو ينظر حرمت البنت وان قصد لها فقط او وجدها فقط فتقولان اقواهما فى الثانى التحريم ولا فرق بين باطن الجسد وظاهره وهو الوجه والكفا ان كان التلذذ بغير النظر فان كان به فشرط كونه يباطن الجسد ابن شاس وفى معنى الوطء مقدمانه من نحو القبلة والمباشرة اذا كانت تالذذ وكذا النظر الى باطن الجسد بشهوة على المشهور ابن بشير النظر الى الوجه اغواءا ولا غير يحرم على المشهور وشبه فى التحريم فقال (ك) التلذذ بامه (ب) الملك (ولو بعد موتها) ولو بالنظر الى باطن جسدها فيحرم اصولها وفصولها ويحرمها على اصول سيدها وفصوله وعقد الملك لا يحرم والفرق بينه وبين عقد النكاح ان هذا لا يراد الا للوطء فقام عقده مقام الوطء واما عقد الملك فيكون لغير الوطء كالخدمة ولذا يجوز فيه لاجل وطؤها كالعمة والخالة ومثل الملك شبهته وشرط انتشار الحرمة بملذذ الملك بلوغ المالك ابن عرفة فى اغوطه الصغير واجباب قبلته ومباشرة الحرمة ان يبلغ ان يتلذذ بالمباشرة رواية محمد وقول ابن حبيب (وحرم) بفحش مثله (العقد) أى النكاح على صغير أو كبير فى التلذذ فان فسح السيد

أى الاصل الاول عليه لغير الاصل الاول (قوله وان فصوله) أى الاصل الاول عطف على لعمري (قوله كذلك) أى عمه أوخاله (قوله الفخار) بفتح الفاء وشذائها المعجمة (قوله والا) أى وان لم يتركب من الجانبين بان عدم التركيب منهما ومن احدهما (قوله وان لم يكن) بضم الكاف وشذائون أى الربيبات (قوله فى حجره) أى تربية زوج الام مبالغة فى تحريمهن (قوله فلا تحرم فصول الزوجة بمجرد العقد) تقرير على وتلذذه الخ (قوله بخلاف اصولها) أى الزوجة فيحرم بمجرد العقد (قوله فى الثانى) أى وجدان اللذة بلا قصد (قوله به) أى النظر (قوله فشرطه) أى التحريم (قوله كونه) أى التلذذ (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر (قوله فيحرم) بضم ففتح (قوله لا يحرم) بضم ففتح (قوله هذا) أى عقد النكاح (قوله عقده) أى النكاح (قوله لذا) أى كون عقد الملك لغير الوطء صلة

(قوله نكاح عبده) أي الذي عقده بدون إذنه (قوله قبل البناء) أي من العبد بزوجته ففسخ (قوله أمها) أي الزوجة التي فسخ سيده نكاحها (قوله ثم قال) أي البراءة (قوله روى) بضم فكسر (قوله بغير إذنه) أي الابن (قوله وهو) أي الابن (قوله ذلك) أي النكاح (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لا ينبغي) أي لا يجوز ٤٩ (قوله وان زوج) أي الشخص (قوله أجنبي غائب) أي

نكاح عبده قبل البناء فلا يحل للعبد أن يتزوج أمها ثم قال وقد روى عن مالك في رجل تزوج ابنه ابنة البالغ المالك لامره بغير إذنه وهو غائب فرد ذلك الابن قال لا ينبغي للاب أن يتزوج تلك المرأة وان تزوج أجنبي غائباً جازاً إذا بلغه لم يجز أن طال ذلك ولا يتزوجها أباًؤه ولا أبناؤه ولا ينكح هو أمها وينكح بنتها إن لم يكن بالأم ٥٠ وعبارة ابن أبي زيد في مختصره وتقع الحرمة بنكاح العبد بغير إذن سيده ثم يفسد السداد وغائب زوج فرضى بعد طول المدة ففسخ قاله مالك رضي الله تعالى عنه في غير المدونة وكذا إذا قدم الغائب فلم يرض ففسخ وهو أجنبي أو ابن كبير بائن منه إن صح بل (وإن فسد) العقد على اختلاف بين العلماء وإن كان المذهب عندنا فساداً كحرم وشغار ونكاح عبده ومراة فعقده ينشر المصاهرة كما ينشرها الصحيح اتفاقاً (إن لم يجمع) بضم الياء وفتح الميم (عليه) أي الفساد ومثل عقد النكاح عقد البيع في فصل فيه بين المختلف في فساد فصحرم نكاحه والجمع عليه فيحرم وطؤه إن درأ الحد والافلا يحرم والمقتدات كالوطء (والا) أي وإن أجمع على فساد (فوطؤه) يحرم وكذا مدة تمانه (إن درأ) أي دفع الفساد (الحد) عن الواطئ نكاح معتدة أو ذات محرم أو رضاع غير عالم فإن كان عالماً حتى ذات المحرم والرضاع وفي حقه في نكاح المعتدة قولان ومفهوم الشرط أنه إن لم يدرك الحد فلا ينشر وطؤه الحرمة أشبه الزنا (وفي) نشر الحرمة بوطء (الزنا) وعدمه فلزاني تزوج بنتها أو أمها أو لايه وابنه تزوجها (خلاف) أي قولان مشهران وفيه قول ثالث أنه ينشر الكراهة رواد ابن المواز ابن ناجي اختلف المذهب في وطء الزنا على ثلاثة أقوال فقيل لا ينشر الحرمة قاله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ وجهه روى أصحابه رضي الله تعالى عنهم وهو في المدونة والرسالة ابن عبد السلام هو المشهور وقيل ينشرها كالصحيح قاله في سماع أبي زيد ورواه ابن حبيب قال رجع إليه مالك رضي الله تعالى عنه عما في الموطأ وأفتى به إلى أن مات فقيل للمالك رضي الله تعالى عنه لو محوت ما في الموطأ قال سارت به الركان والتول الثالث أنه ينشر الكراهة رواد ابن المواز وتأول النعمي وابن رشد المدونة على الكراهة وغيرهما على الحرمة عياض والا كثرون على الكراهة أبو عمر في البكاء في عدم التحريم هو الأصح وعليه العمل عند فقهاء المدينة فهو المعقد والله أعلم (وإن حاول) أي أراد الزوج (تلك) ابن زوجته قاله بانهما منه أو من غيره بغير وطء في ظلام مثلاً طأنا أنما زوجته (في) نأيد حرمة زوجته عليه فيجب عليه فراقها وعدمه (تردد) للاشياخ فذهب ابن شعبان في جماعة إلى أنه يفارقها لنشر الحرمة وظاهر إطلاقهم وجوباً ونزوات بآبن التبان ففارق زوجته وذهب القاسبي وأبو الطيب عبد المنعم إلى أنه يفارقها استنباباً واختاره ابن حجر زلف فيها نألفاً والف المازري فيها كشف الغطا عن لمس الخطأ قاله تنعيب مستوفى تلكه بانهما بغير وطء وإما به فالراجح فيه حرمة زوجته عليه والذي ينبغي ترجيح فخرهما في التلذذ بغيره أيضاً البناني

٧ من في أي المزني بها (قوله وفيه) أي زنا (قوله الصحيح) أي وطء النكاح (قوله قال) أي ابن حبيب (قوله إليه) أي نشرها (قوله وأفتى) أي مالك (قوله به) أي نشرها (قوله به) أي الموطأ (قوله عدم التحريم) أي بالزنا (قوله فهو) أي عدم التحريم (قوله وعدمه) أي التأيد (قوله وألف) أي ابن حجر (قوله فيها) أي المسئلة (قوله وإما به) أي الوطء

(قوله انه) أى الاسترداد  
 أى لغير الزوجية بها (قوله  
 قاله) أى مجرد اللامس  
 (قوله متضافرة) أى متفقة  
 (قوله على ما قلناه) أى من  
 ابن التردد فى التلذذ بدون  
 وطء (قوله بنص) صلة  
 ظهر (قوله فيها) أى  
 الخطوبة والامة (قوله  
 الاول) أى الزوج  
 (قوله والثاني) أى تأكد  
 الغلب (قوله ملكها أبوه)  
 من اضافة المصدر لقوله  
 وتكمل عمل به برفع فاعله  
 (قوله عكسه) أى ملك  
 الاب امة بعدم ملكها اليه  
 (قوله واستحسنه) أى  
 اللحنى المنع (قوله قال)  
 أى اللحنى (قوله من  
 الحرمة) أى للاربعة على  
 العبد بيان لما (قوله فهمي)  
 أى للعبد الرابعة (قوله  
 للرد الخ) على معترضة (قوله  
 لانه) أى النكاح (قوله  
 بساوه) أى العبد الحر  
 (قوله فيه) أى الطلاق  
 (قوله انها) أى اية (قوله  
 وصلىها) عطف على  
 ما مضى قبله (قوله  
 والمرأة وبنت زوجها)  
 عطف على المرأة وامها  
 (قوله عن يتوهم فيه منعه)  
 أى الجميع بيان (قوله  
 البعل) بفتح الموحدة  
 وسكون العين المهملة أى

(قوله على هذا) أى كون التردد فى التلذذ بدون وطء (قوله بالاشتباه)

مثل هذا امت وس وعج والصواب انه فى التلذذ فقط من غير وطء كفى الجوهر و ابن  
 الحاجب وابن عرفة وغيرهم واما الوطء ففيه الخلاف والمشهور التحريم وبعبارة المصنف تدل  
 على هذا اذ لا يقال فى الوطء التلذذ ونص الجوهر فان كان الوطء بالاشتباه بلا عقد نكاح  
 ولا ملك فقال ابو عمران لم اعلم خلافا بين اصحابنا فى انه يحرم الا ما روى عن حصون انه قال  
 فحين لم يده الى زوجته فى ليل فوقعت على ابنته منها فوطئها غلطا فلا تحرم عليه زوجته وفرع  
 المتأخرون على قول الاصحاب فرعا مختلفا فيه اختلافا كثيرا حتى ان بعضهم على بعض  
 وهو اذا حاول وطء زوجته والتلذذ فيه افرقت يده على ابنته منها فالتلذذ بها اه ونص ابن  
 الحاجب ان وطئ باشتباه حرم على المشهور ولو حاول التلذذ بزوجه فوقعت يده على ابنتها  
 فالتلذذ بمهورهاهم على تحريمها واختار المازرى خلافا اه ونحوه لافكا كها فى طي فهذه  
 النقول كما ترى متضافرة على ما قلناه وترك المصنف مسئلة الوطء والاولى ذكرها وتفرع  
 مسئلة التلذذ عليها كما فعل ابن شماس وابن الحاجب والله اعلم وبص الجواهر نظرا أن تعبير  
 المصنف بتردد على اصطلاحه وسقط قول ابن عاشر أن الخلاف بين حصون وغيره وهم من  
 المتقدمين فالتردد محال فاعادة المصنف والله اعلم واللواط بابن الزوجة لا ينشر الحرمة عند  
 الائمة الثلاثة وعند احمد ينشرها (وان قال اب) عند قصد ابنة نكاح امرأه كنت (نكحتما)  
 أى عقدت عليها (أو) قال اب كنت (وطئت الامة) التى اراد ابنته وطأها بالملك والتلذذ بها  
 بغير الوطء (عند قصد الابن ذلك) أى نكاح المرأة والتلذذ بالامة بالملك (وانكر) الابن  
 ما قاله الاب (نذب) بضم فكسر للابن (المتزوه) عن نكاح المرأة والتلذذ بالامة ولا يجب لعدم  
 صحة صدق ابيه (وفى وجوبه) أى التزوه (ان فشا) قول الاب بتكراره فيها وبفسخ عقد  
 لابن ان وقع وعدم وجوبه لكن يتأكد كذب (تأويلان) الاول اعياض والثاني لابي عمران  
 وظاهرهما انه لا ينظر اقول الامة وان ملك ابن امة بعدم ملكها أبوه او عكسه ولم يعلم المتأخر  
 منهم اهل تلذذها المتقدم ام لا فقال ابن حبيب لا فصل له ونقله الباجي والحنفى واستحسنه  
 فى العلية قال ويندب فى الوضئ ان لا يصيب (و) حرم على الحر والعبد (جمع خمس) من  
 الزوجات فى عصمته وان كانت كل واحدة بعقد (و) تجوز (للعبد) الزوجة (الرابعة) هذا  
 مراده لا ما يوهى العطف من الحرمة فهى جملة معترضة بين المتماطين للرد على المخالف  
 وسأوى العبد الحر فى النكاح لانه من العبادات والطلاق من الحدود فلم يسأوه فيه (أو) جمع  
 (تقنين) من الزوجات (لو قدرت) بضم فكسر متعلاى فرضت (أية) بشد المثناة فصت أى كل  
 واحدة منهما أو واحدة مبهمة وهى لا تتحقق الا بتقديرهما معا البنانى الظاهر أنها هنا  
 موصولة حذف ما ضيفت اليه وصلتهما والتقدير لو قدرت أيتهما اردت الخ أى لو قدرت التى  
 اردت منهما اذ كرا حرم والله اعلم (ذ كرا حرم) وطوء الاخرى فتخرج المرأة وامها فيباح الجمع  
 بينهما لانه اذا قدرت المالكة ذ كرا جاز وطء آمنه بالملك والمرأة وبنت زوجها وامه لانه اذا  
 قدرت المرأة ذ كرا فلا يمنع وطؤها من زوجها وبنته لزال الزوجية وصيرورتها ام وبنت رجل  
 اجنبى ونظم عجم من يجوز جمعها من يتوهم فيه منعه فقال  
 وجمع امرأة وام البعل \* ابنته او زوجها ذ وحل

فضايط امتناع الجمع حمة الوطاء بقدر الذكورة لاحداهما من الجانبين لا من جانب واحد  
 كما في هذه الصور الثلاثة وشبه في حمة الجمع فقال (كوطئهما) أي الثنتين اللتين لو قدرت  
 ايتهما ذكرا حرم وطء الاخرى (بالمالك) فيحرم احد موم قوله تعان وان تجتمعوا بين الاثنين  
 وآية او ما ملكت أيمانكم مخصصة بآية حرمت عليكم امهاتكم الخ وهذه لم تخصص وهي  
 مبينة للاحكام واشهر قوله كوطئهما مجمل جمعهما بالمالك للخدمة او احداهما اياها والاخرى  
 للوطء (و) ان تزوج امرأة ثم تزوج من يحرم جمعهما معها كاختها وعمتها وخالتها (فسخ) بلاطلاق  
 بضم فكسر (فكاح) زوجة (ثانية صدقت) بفتح ثاء مثقلا الثانية على انها ثانية او ثبت انها  
 ثانية بيينة بالاولى (والا) اي وان لم تصدق الثانية على انها ثانية بان ادعت انها الاولى او فاته  
 لا علم عندي ولم يثبت كونها ثانية بيينة فسخ نكاحها بالطلاق (حلف) الزوج على انها الثانية  
 (ا) إسقاط نصف المهر عنه ان لم يدخل بها فان كان دخل بها فلا يحلف وتكمل عليه المهر  
 بالدخول ويغارقها او يبقى على الاولى بدعوا بدون تجديده عقد ويقبل قوله انها الاولى عند  
 أشهب ومحمد واقتصصر عليه ابن الحاجب وظاهره حلف للآخرى ام لا فان حلف سقط عنه  
 نصف المهر وان نكح غرمه بمجرد نكوله ان فاته لا علم وبه حلفها ان ادعت انها الاولى فان  
 نكحت فلا شيء لها هذا هو المذهب وقال اللخمي الجاردي على مذهب المدونة وعدم قبول تعيين  
 المرأة الا قول من الزوجين في مسألة الوالدين عدم قبوله وقرق ابن بشير بينهما بوجهين احدهما  
 ان الزوجة تنتم الثاني أن الزوج قادر على فسخ النكاح وابتدائه ورده ابن عرفة بانه يتم أيضا  
 لاحتمال خوف عدم اصايبه من يريد نكاحها منهم ابعد الفسخ وبأنها قادرة على الفسخ به  
 تعيينها فان ادعى الزوج جهل الاولى منها فارقهما واسكن كل منهما ربع صداقها لان لها  
 نصف صداق غير معين فالمكمل من صداقها بنسبة الحاصل من قسم النصف عليها ان ادعت  
 كذاهما الجهل مثله فان ادعت كل واحدة انها الاولى فلكل واحدة نصف صداقها ان  
 حلفت ولا شيء لمن نكحت منهما على الراجح وان ادعت احداهما انها الاولى وقالت الاخرى  
 لم ادركت المدعيمة واخذت نصف مهرها ولا شيء للآخرى فان نكحت فلكل ربع مهرها  
 ان كان الزوج حيا فان لم يقيم عليه الا بعد موته فكما اذا قيم عليه في حياته وتجاهل فان ادعت  
 كل واحدة انها الاولى حلفت واخذت جميع صداقها والميراث بينهما ومن نكحت لاشئ لهما  
 وان ادعت احداهما الاولية وقالت الاخرى لا ادري حلفت مدعيمة الاولية واستخفت  
 الميراث والمصدق فان نكحت قسم بينهما افاده عب البناني قوله فان ادعت كل واحدة  
 انها الاولى فلكل واحدة نصف صداقها الخ هذا خلاف الجاردي على قول المصنف الآتي وان  
 لم تعلم السابقة فالارث واسكن واحدة نصف صداقها والجاردي عليها ان يكون هناء في الحياة لكل  
 واحدة ربع صداقها وهما قولان ابن عرفة وان فسخ النكاح لجهل أولاهما فقال اللخمي  
 روى محمد بن علي واحدة نصف مهرها وفي موته كله والارث بينهما ما وقيل نصف في حياته  
 وصداق في موته بقتسمانه وتختلف كل واحدة للآخرى وان نكحت احداهما ما فالصداق  
 للمرافعة اه ومثله في ضيق ومشي المصنف فيما يأتي على قول ابن حبيب ان لكل واحدة بعد  
 الموت نصف مهرها (بلاطلاق) صله فسخ للاجماع على فساده واخره ليشبهه فيه قوله (كام)

(قوله آية) اضافته  
 للبيان (قوله مخصصة)  
 بفتح الصاد خبر آية  
 (قوله وهذه) أي آية  
 حرمت عليكم امهاتكم  
 (قوله لهما) أي الخدمة  
 (قوله بالاولى) بفتح الهمز  
 (قوله بالاولى) بضم الهمز  
 (قوله وعدم) عطف على  
 مذهب (قوله عدم قبوله)  
 أي قول الزوج خبر الجاردي  
 (قوله بينهما) أي زوجة  
 الوليين وزوج محرمتي  
 الجمع (قوله ورده) أي  
 الفرق (قوله بانه) أي  
 الزوج (قوله وبأنها) أي  
 ذات الوليين (قوله منهما)  
 أي محرمتي الجمع (قوله  
 يتم) بضم الياء (قوله  
 وتجاهل) عطف على قيم  
 (قوله قسمي) بضم فكسر  
 أي الصداق والميراث (قوله  
 عليها) أي المسئلة الآتية  
 (قوله وفي موته) أي الزوج  
 (قوله كله) أي مهرها

(قوله بجهله) أي الزوج  
يدرا التحريم (قوله وعليه)  
أي المصداق (قوله بالكس)  
أي عقد على أم ثم عقد على  
بناتها (قوله لانه) أي ما قبله  
(قوله ولا يحرم) بضم ففتح  
(قوله يحرم) بضم ففتح أي  
عقده (قوله بحري) بضم  
الميم (قوله وقد جعها)  
أي الام وبناتها به قد حال  
(قوله وان ترتبنا) أي الام  
وبنتها بان عقد على  
احدها ثم عقد على  
الآخرى (قوله حكم دخوله  
بهما) أي وهما (قوله ان كانت) أي من  
فسخ نكاحها (قوله فان  
كانت) أي من فسخ  
نكاحها (قوله فان كانت)  
أي المدخول بها (قوله  
وان كانت) أي المدخول  
بها (قوله وجهات) بضم  
فكسر أي المدخول بها  
(قوله وهما) أي الام  
وبنتها الخ حال (قوله  
نعمينها) أي المدخول بها  
(قوله لغرمه) بضم الغين  
المجتمعة (قوله فان جهل)  
أي الزوج المدخول بها  
(قوله انه) أي عج (قوله  
فيها) أي المسئلة (قوله  
وادعتاها) أي ادعت كل  
واحدة منهما انها المدخول  
بها (قوله غير معروفة)  
حال (قوله والاولى) بضم  
الهمزة الخ حال (قوله عليهما) أي الام وبناتها

وابنتها تزوجهما (بعقد) واحد فيفسخ بالاطلاق قبل البناء بعده كتزويج محترق بالجمع  
به قد واحد (وتأيد) بفحركات مثقلا (تحريمهما) أي الام وبناتها على من تزوجهما (ان دخل)  
الزوج بهما جاهلا بانتهما ام وبناتها او عالما بهما ذودوا الحد بجهله التحريم لقرب عهده بالكفر  
والاجري على الخلاف في وطء الزنا وعليه صدق كل منهما وعلى كل منهما الاستبراء كعدها  
(ولا ارث) لو احدثت من مان ولو قبل الفسخ للاجماع على فساد (وان ترتبنا) أي الام وبناتها  
في العقد عليهما بان عقد على بنت ثم عقد على امها أو بالعكس شرط حذف جوابه أي فكذا  
في الفسخ بلا طلاق وتأيد حرمتها ان دخل بهما ولو زوم الصداق وعدم الميراث ولا يصح جعله  
مبا لفة فيما قبله لانه جعها به قد وهذا بقدرين فلو قال كان ترتبنا لكان أحسن (وان لم  
يدخل) الزوج (بواحدة) من ام وبناتها لجموعتين في عقد واحد ففسخ النكاح فيهما بلا طلاق  
(و حلت الام) للزوج به قد جديد ولا يحرم عقده على البنت الام للاجماع على فساد وقال عبد  
المالط يحرم الام اجراء له بحري الصحيح واذا حلت الام فالبنت اولى لان العقد الصحيح على الام  
لا يحرم البنت فالفساد اولى وسكت عن دخوله بواحدة وقد جعها به قد فيفسخ نكاحهما  
وتأيد تحريم من لم يدخل بها وتقبل التي دخل بها اما وبناتها به قد جديد بعد استبراءها وان ترتبنا  
فذكر حكم دخوله بهما وسكت عن دخوله باحدها وعدم دخوله بواحدة فان لم يدخل  
بواحدة فيفسخ نكاح الثانية ويبقى على الاولى اما وبناتها وتأيد تحريم من فسخ نكاحها ان  
كانت اما فان كانت بنتا فله اخذها به مطلقا امها وان دخل بواحدة فان كانت الاولى بنت  
نكاحها بنتا او اما وفسخ نكاح الثانية وتأيد تحريمها وان كانت الثانية فرق بينهما وحرمت  
الاولى بوطء الثانية وكذا الثانية ان كانت اما لمقدمة على بنتا عقدا صحيحا لان كانت بنتا ذكره  
الشراح والخط ولم تعرض الخط له لم الاولى والثانية ودخوله باحدها مازجهات وهما  
بعقدتين والنظار تصديق الزوج في نعمينها لغرمه فان جهل فله اقل المهرين كونه بلا  
نعمين او مع الجهل والميراث بينهما في الصورتين قاله عج البناني قوله ولم تعرض له لم الاولى  
الى والنظار الخ يقيده أنه لم يقف فيما على نص والمسئلة ذكرها ابن رشد ونقلها ابن عرفة ونصه  
ابن رشد ان تجي بواحدة وجهات وادعتاها صدق الزوج في نعمينها لغرم مهرها فان مات دون  
نعمين فاقبل المهرين بينهما به ايمانهم او لا ارث في الجميع هكذا ذكره ابن رشد في موضوع  
جمعهما بعقد ويؤخذ من كلامه بعده أن ترتبنا كذلك ونص كلام ابن رشد فيها اذا ترتبنا  
والوجه السادس وهو أن لا يعتد على ذلك حتى يدخل بواحدة منهما ما غيرة معروفة والاولى  
معروفة فيفرق بينهما ولا تحمل له واحدة منهما ابدا والقول قوله مع يمينه في التي دخل بها  
منهما وبعطيها صدقها ولا نبي الاخرى فان نكل حلفت كل واحدة انها المدخول بها  
واستحقت جميع صدقها فان نكلت احدها فلا شيء لها وان مات الزوج فقال معنون  
كل واحدة منهما نصف صدقها والقياس ان اقل الصداقين بينهما على قدر مهرهما به قد  
ايمانهما وتعد كل واحدة منهما أقصى الاجلين ونصف الميراث بينهما على مذهب ابن حبيب  
ولا شيء له ما منه على مذهب ابن المواز وهو الصحيح لان المدخول بها ان كانت هي الاخيرة  
لم يكن لواحدة منهما ميراث ولا يجب ميراث الا بيقين والله اعلم (وان) عقد عليهما مرتبتين

(قوله ومات) أى الزوج (قوله أو أربعة) عطف على خمس (قوله أربعة أخماس صداقها) أى سواء كان مثل صدق غيرها أم لا (قوله نفقة صدقة) أى فليكل صدقها كله (قوله فأربعة صدقة) فليكل واحدة من الأربع صدقها كله (قوله رابعة قطعا) تفكمل صدقها بموت الزوج (قوله فلغير المدخول بين صدقان ونصف) ٥٣ فتقسم على ثلاثة فليكل واحدة

خمس أسداس صداقها ومات ولم يدخل بواحدة و (لم تعلم) بضم الفوقية (السابقة) منهما (فالارث) بينهما اثبتت سببه ولا يضر جهل مستحقه (وليكل) منهما (نصف صداقها) تساوى الصدقاتان واختلفا لان الموت كله وكل منهما ندعيه فيقسم بينهما وشبه في الارث والصدق في الجملة فقال (كان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى مقرون بكاف التشبيه ترتج خمس نسوة في خمسة عقود متعاقبة أو أربعة بعدد والخامسة بعده و (لم تعلم) بضم المثناة فوق وفتح اللام الزوجة (الخامسة) ومات الزوج قبل المدخول أو بعده لكن ان لم يدخل بواحدة فلهن أربعة اصدقة يقسمهن على قدر اصدقتن فليكل أربعة أخماس صداقها وان دخل بالجميع نفقة خمسة اصدقة واربعة اصدقة وان لم يدخل بها نصف صداقها لانها تدعى أنها غير الخامسة وانما احدى الاربع ويدعى الوارث أنها الخامسة فلا صدقات لهما فيقسم بينهما صدقها وان دخل بثلاث فلم يدخل بين اصدقتن وللباقيتين صدقات ونصف لان احدهما رابعة قطعا وبنازع الوارث في الاخرى فيقسم الصدقات المتنازع فيه بينهما وبين الوارث فليكل واحدة ثلاثة ارباع صداقها وان دخل باثنتين فلغير المدخول بين صدقات ونصف وبواحدة فليكل واحدة غير ثلاث ارباع صداقها فاده عب البناى قوله ان لم يدخل بواحدة فأربعة اصدقة الخ هذا قول مكنون ومحمد وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل واحدة نصف صداقها لاحتمال انها الخامسة وظاهر التشبيه ان المصنف جازع له وجوابه ان المراد به انما هو نفقة المحقق وجوبه وهو صدق واحد في الاولى يقسم على امرأتين فليكل نصف صداقها والمحقق وجوبه في الثانية اربعة اصدقة تقسم على خمسة هذا الذى يفهم من ضج وغيره وقوله وبواحدة فلغير المدخول بها ثلاثة ارباع صداقها غير صحيح بل الصواب اسكل واحدة من غير المدخول بها سبعة اثمان صدقها كما صرح به ابن عرفة ونصه ابن رشد وان بنى ببعضهن فلن بنى بمهرها وفي كون الواجب للآخرى نصف مهرها واربعة أخماسه ثمان اجتمع ما يجب الانصف مهر لابن حبيب ومحمد ومكنون واختاره ابن لياة وعليه ان كانت واحدة فلها نصف مهرها واثنتين مهر ونصف لكل واحدة ثلاثة ارباع صداقها واثلاثة مهران ونصف اسكل خمسة اسداسه ولا ربع ثلاثة امهر ونصف اسكل واحدة سبعة اثمانه اهـ (و) من ترتج امرأتين أو اربعة من يحرم جمعها معها بملك او نكاح (حلت) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة أى جازله (الاخت) ونحوها التى أراد وطأها بنكاح او ملك (ب) سبب (بنوثة) المرأة (السابقة) في نكاحه بطلاق بائن او انقضاء عدة طلاق رجعى فان كانت بالاقراء وادعت تاخر حبضها فنصدق بينهما الى تمام سنة فان ادعت بعدها حركة جل فينظرها النساء فان صدقتها ولا تفصل له الاخرى حتى تضعه والاحلت احمد لو قال وحصل كالأخت لشغل كل من منع جمعها معها ومفهوم بنوثة ان الطلاق الرجعى لا يحصل كالأخت فيلزم الزوج التربص الى

قوله وبواحدة فليكل واحدة (غيرها) أى المدخول بها ثلاثة ارباع صداقها غير صحيح والصواب سبعة اثمان صدقها لان لهن ثلاثة اصدقة ونصف وبسطها سبعة والحاصل من ضرب عدد النساء اربعة في مقام النصف ثمانية ونسبة السبعة لها ثمانية اسباع (قوله عليه) أى قول ابن حبيب أى وهو خلاف المشهور (قوله به) أى التشبيه (قوله وهو) أى المحقق وجوبه (قوله في الاولى) بضم الهمز أى المسئلة المشبه بها (قوله للآخرى) أى التى لم ين بنى بها (قوله واختاره) أى قول مكنون وجميع ما يجب الانصف مهر (قوله عليه) أى جميع ما يجب الانصف مهران كانت أى غير المدخول بها (قوله او اثنتين) عطف على واحدة (قوله او ثلاثة) عطف على واحدة (قوله ولا ربع) أى غير مدخول بين (قوله سبعة اثمانه)

أى صداقها لان بسط ثلاثة ونصف سبعة تقسم على ثمانية حاصلة من ضرب اربعة عدد الزوجات المقسوم عليهن في اثنين مقام النصف فيخرج سبعة اثمان (قوله بملك او نكاح) تنازع فيه وطء وجمع (قوله بطلاق بائن) صلة بنوثة (قوله فان كانت) أى عدة لرجعى (قوله بالاقرار) أى الاطهار (قوله وادعت) أى الرجعية (قوله بعدها) أى السنة (قوله والا) أى وان لم يصدقها (قوله منع) بضم فكسر (قوله لا يحصل) بضم فكسر

(قوله عدته) أي الرجعي (قوله يسمى) يضم الداء وفتح الميم مثله لاى الزوج (قوله وعلمها) أي تسميته متهذا (قوله وقبل لا) منق  
لا يحذف أي لا يسمى معتدا ٥٤ (قوله به) أي زوال الملك (قوله ان لم تكن) أي الثانية (قوله بتناولا أما) أي الأولى (قوله

انتها عدته وهل يسمى معتدا قبل نعم وعليها فلهذه إحدى ثلاث دعة فيها الزوج والثانية من  
طلق واحدة من أربع زوجات طلاقا رجعيما وأراد أن يتزوج رابعة بدلها فبعض حتى يخرج  
المطلقة من عدتها والثالثة من مات ربيبه وأدعى جعل زوجته ليرث أخاه لأمه فيجتمعا حتى يظهر  
حملها أو تحيض ولا يقال قد يجتمعا في غير هذه بزنا أو شبهة أو إحصاء أو إحصاء أو إحصاء  
أو غيرها أو تحيض أو قبلك لأن المراد تجنبها الغير معنى طارأ على بعضهما وعليها وقبل لا (أو زوال  
ملك) عن السابقة (يعنى) لها ناجر بل (وان لاجل) فحل به الثانية ان لم تكن بقا ولا أما بدليل  
ما قدمه فيها ويؤخذ منه منع وطء المعتقة لاجل وصرح به في الرسالة لأنه يشبه نكاح المعتقة  
فان وطئها وجلت منه صارت أم ولد وتجزع عتقها لان كل أم ولد حرم وطؤها ينجز عتقها وقبل  
لا يجل لبقاء ارش الحناية له ان جردت وقيمتها ان قتلت ومثل العتق لاجل عتق البعض  
التحرير الوطء (أو كتابة) عطف على بينونة أو زوال لاجل عتق لان الكتابة لا يزل بها الملك  
فان عجزت فلا تحرم الاخرى كرجوع مبيعة بعيب أو شراء أو طلاق من زوجة أو مبيعة أو آفة  
اذ يكتفى حصول التحريم ابتداء فلا يضر زواله بعجز أو تأيم وتحرم عليه الرجعة المذكورة  
مادام يطأ من يحرم جمعها معها (أو انكاح) أي تزويج السابقة بعد استبراءها من مائه لغيره  
(يحل) بضم فكسر أي يجوز وطؤه (المبتوتة) لبائها بان يكون عقدا صحيحا لازما أو فاسدا  
مضى بالدخول أو غير لازم واجيز كنكاح عبدا وصبي أو سفيه بغير إذن أو بعيب بموجب  
خيار واعتراض الشارح قوله يحل المبتوتة باقتضائه ان العقد الصحيح غير كاف هنا وأنه لا بد  
من دخول الزوج لأنه الذي يحل المبتوتة ولم أر من نص عليه فقرأه مجرد العقد وتبعه  
البساطي واجاب غ بان عدوله عن نكاح التلاقي الجرد الصالح لان يراد به الدخول الى  
انكاح الرباعي الذي لا يصلح ان يراد به الا العقد دامل ارادته فقط ولا يراد وصفه بقوله  
يحل المبتوتة بعد هذا أو بعده لان معناه يحل وطؤه لكونه لازما وان لم يطأ نفسه أو أنه انه  
يحل المبتوتة لو وطئ اه البناء في هذا الجواب بقضى ان العقد الفاسد يحل الثانية بعجزه  
اذا كان يمضى بالدخول لأنه يصدق عليه انه عقد يحل وطؤه المبتوتة (أو امر) للسابقة  
(أو اياق) السابقة اياق (اياس) من رجوعها ان كان وطئها بملك فيحل له ان يطأ بملك أو نكاح  
من يحرم جمعها معها ولم يقيد الاسر بالاياس لأنه مظنة فان كان وطء السابقة بنكاح وامرت  
أو أبقا اياق اياس فلا يحل له وطء من يحرم جمعها معها الا ان طلق السابقة طلاقا باتنا فان  
طلقها رجعا فان كانت امرت أو فقدت بفور ولادتها حالت الثانية بضمى ثلاث سنين من  
طلاقها الا اذا كانت عادت لها الحيض قبل تمام السنة فيعمل عليها وان كانت عادت لها الحيض  
في كل سنتين أو خمس من المهر فلا تحل الثانية حتى تتم المدة التي تحيض فيها السابقة ثلاث  
حيض وان شك في حل السابقة فلا تحل الثانية الا بالاقصى من خمس سنين من ترك وطئها  
وأطول عدتها ابن عرفة اصبح من اسرت زوجته وعصى خبرها منع من تزويج من يحرم جمعها  
معها حتى يبت طلاق الاسيرة أو يمضى اطلاقها غير باتات خمس سنين من يوم سبها أو ثلاث من يوم  
طلاقها لاحقا لريسة البطن وناخر الحيض ولو سببت وهي نفسها وطلاقها بحد ثانه تربص

فيهما) أي الام وبثها (قوله  
منه) أي وان لاجل (قوله به)  
أي منع وطء المعتقة لاجل  
(قوله لانه) أي وطء المعتقة  
لاجل (قوله فان وطئها)  
أي السبدمعتقته لاجل  
(قوله تجز) بضم فكسر  
(قوله وقبل لا يجل) أي  
عتقها (قوله له) أي  
سبدا (قوله جردت)  
بضم فكسر (قوله قتلت)  
بضم فكسر (قوله  
لغيره) أي عتق البعض  
الوطء من اضافة المصدر  
لفاعله وتكمل عمله  
ينصب مفعوله (قوله  
أو مبيعة) عطف على  
مبيعة (قوله زواله) أي  
التحرير (قوله بعجز) أي  
عن اداء نجوم الكتابة  
(قوله تأيم) أي خلومن  
زوج بطلاق أو موت  
(قوله غير كاف هنا) أي  
في حل كالأخت (قوله  
لانه) أي الوطء الخ علة  
لاقتضائه (قوله ارادته)  
أي العقد (قوله هذا) أي  
ارادة العقد (قوله لكونه)  
أي العقد (قوله لانه) أي  
الاسر (قوله مظنته) أي  
الاياس (قوله وعصى) بفتح  
فكسر أي جهل وعصى  
(قوله منسج) بضم فكسر

(قوله غير باتات) حال من طلاقها أي وعصى خلع (قوله بحد ثانه) بكسر الخاء أي قرب نفاسها



(قوله لأنها) أي السنة (قوله ترتفع) أي تتأخر حضاها (قوله البرؤية السابقة الدم) راجع للمواضعة (قوله ومضى الثلاث) راجع لعهد الثلاث (قوله وانبرام البيع) راجع للخيار (قوله جميعها) أي المستثنيات (قوله فان حلت) مفهوم لم يفت (قوله تقييده) أي ابن الحاجب فهو مصدر مضاف لفاعله (قوله حسن) خبر تقييد (قوله لأنها) ٥٥ أي العدة (قوله محرما) بضم

ففتح فكسر أي السابقة  
(قوله حلت الثانية) أي بردة  
السابقة (قوله بها) أي  
ردتها (قوله لأنها) أي عهدة  
السنة (قوله يفرق) أي  
بين عهد السنة وأخذها  
(قوله للاستظهار) أي  
من أت ان عهد السنة  
كهدة الثلاث وقياسا  
على أخدام السنة (قوله  
يخالف عهد السنة) أي  
في الأحكام (قوله وحلية  
الوطء) أي للامة المخدومة  
عطف على المالك (قوله  
دونها) أي عهد السنة  
فلا يبقى فيها مالك ولا حلية  
وطء (قوله لاني أكثر) أي  
من سنة فلا تبقى فيه حلية  
الوطء (قوله بإبصاره) صلة  
محمور (قوله عليه) أي  
البيم تنازع فيه إصاء  
وتقديم (قوله فحل) بضم  
فكسر (قوله ان كانت)  
أي الهبة (قوله أوله) أي  
الثوب (قوله وعوض)  
بضم فكسر متقلا (قوله  
وان لم تفت) أي الهبة  
عند الموهوب (قوله  
لأنها) أي الهبة (قوله  
جميعها) أي الذات  
الموهوبة (قوله شراء الولي

سنة لأنها عدة التي ترتفع الحليصة لنفسها الشيخ كاه تكلم على غاى الدم بها وقد ظهر من  
نقاصها ثم استتراب فيجب تر بعضها ثلاث سنين وأما رية الحمل فلا تيقن ان لا جعل بها العدم  
وطئه أباه بعد نقاسها اه (أو يبيع دلس) بفحصان متقلا أي كتم البائع العيب الذي علمه  
(فيه) أي المبيع فيحل به وطء من يحرم جميعها مع السابقة وأولى الذي لم يدلس فيه إلا ما فيه  
مواضعة أو عهد ثلاث أو خيار فلا تحل الثانية البرؤية السابقة الدم ومضى الثلاث وانبرام  
البيع لان المالك في جميعها للبائع والضمان منه ويدل على هذا قوله الاتي واستبراء وخيار  
أو عهد ثلاث بناء على ان المراد بالاستبراء المواضعة (لا) تحل كالأخت يشكح أو يبيع (فاسد)  
للسابقة (لم يفت) بدخول في المروجة فاسدا ولا يجوز التسوق فاعلى في المبيعة فاسدا فلا تحل  
الثانية إبقاء ملك البائع الأولى فان حلت (و) لا تحل الثانية بجرمة وطء السابقة (بعض)  
ونقاص واحرام واعتكاف (وعدة) أي استبراء وطء (شبهة) ابن عبد السلام تقييده الامة  
بالشبهة حسن لأنها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من توابه  
(و) لا تحل الثانية بجرمة السابقة (ردة) ان كانت امة مملوكة فان كانت زوجة حرة أو امة  
حلت الثانية ليموتة السابقة بها على المشهور وأما على أنها طلاق رجعي فتدخل الزوجة في  
كلام المصنف (و) لا تحل الثانية بجرمة وطء السابقة (إحرام) منها بجمع أو عمة زوجة  
كانت أو امة (و) لا (ظهار) أي تشبيه الزوجة السابقة بغيرها ومثله الحلف على ترك  
وطئها (واستبراء) من فحوزها ومواضعة من مائه أو في رابعة (و) يبيع (خيار و) يبيع (عهد)  
بضم المهمل أي ضمان (ثلاث) من كل حادث فلا تحل بجرمة الجمع حتى ترى السابقة الدم  
ويثبت بيهها وتم الثلاث بالأحداث عجز احتراز بعهد الثلاث عن عهد السنة فتحل بها  
بجرمة الجمع أت الظاهر أنها كهدة الثلاث وقياسا على أخدام سنة عيب يفرق بانها في  
أخدام السنة على ملكه لاني عهد السنة طئي لوجه الاستظهار لان أخدام السنة يخالف  
عهد السنة إبقاء المالك في الأخدام وحلية الوطء دونها مع ان القيد بالثلاث لمحمد وأقره  
وقوله وحلية الوطء في أخدام سنة لاني أكثر قاله ابن الماجشون ونقله ابن عرفة (و) لا  
(أخدام سنة) أو سنتين أو ثلاث (و) لا (هبة) ان يعتصرها أي يأخذ الواهب الهبة فها بال  
عوض (منه) أي الموهوب له كوله ورقية ان كان رجوعه في هبته باعصا ربل (وان) كان  
(بييع) لنفسه ما وهبه لمجوره البيم بإبصاره أو تقييده عليه فلا تحل به المحرمة الجمع ظاهرا  
وتحل به انما يبيعه وبين الله تعالى قاله الخط وهو فهم ان يعتصرها منه ان هبته ان لا يعتصرها  
منه تحل للواهب بجرمة الجمع وهو كذلك ان كانت لغير تواب أوله وعوض عليها وان لم تفت  
لأنها كبيع الأجنبي أو فأت ان قات شراء الولي مال محجوره بمنع قلت منعه فيما لم يبرمه  
له وأما ما وهبه له فيكرهه قاله أبو الحسن واعترض قول فضل بمنعه (بخلاف صدقة عليه) أي  
فهو الولد (ان حيزت) الصدقة من المتصدق ولو حكما عقبتها أو هبته المتصدق عليه

مال محجوره) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله يبرمه) أي الولي (قوله له) أي محجوره (قوله فيكره)  
أي شراؤه (قوله واعترض) أي أبو الحسن (قوله بمنعه) أي شراؤه ما وهبه له (قوله كعتقها) أي الذات الموهوبة من إضافة  
المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله المتصدق) بفتح الدال

(قوله الماضية) أى أنصرف المصدق عليه فيه باعتق أو هبة على لكونه حوزا حكيما (قوله فتحتل) بضم التاء أى الصدقة المحوذة (قوله لانها) أى الصدقة (قوله انها) أى الصدقة (قوله لانها) بضم التاء (قوله ومثله) أى اخداها سنين فى الاحلال (قوله هذا) مطلقا (قوله) أى عن التقييد بكونه سنين (قوله وبه) أى منع وطء

أى احلال اخداها سنين (قوله)

المخدمة مطلقا صرح  
(قوله لانه) أى وطأها (قوله وهذا) أى منع وطء المخدمة مطلقا (قوله وان اعتقد الخ) مباغلة أو حال (قوله بينها) أى المخدمة (قوله قاله) أى يجوز وطء المؤجرة (قوله المدة) أى لا يجار (قوله لعله) أى الفرق (قوله لعله) أى عدم الاحلال (قوله المسالك) تفسير انائب فاعل وقف المستقر فيه (قوله وكذا) أى المذكور من الموطوءتين فى الايقاف عنهما (قوله لانه) أى الاستبراء (قوله عليه) أى الوطء (قوله وكذا) أى واطئ محرمتى الجمع عليهما فى الايقاف عنهما (قوله لهما) أى اماتته (قوله وحرم) بفتح ثمة لا (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وان كان جملة) أى الثانية الخ حال (قوله وهذه) أى الباء فى باختها (قوله من ايقافه عنهما) الخ يسان لحكم الاول (قوله ان ابني الاول) بضم الهمز أى المملوكة (قوله ابان الثانية) أى يطلق التى تزوجها طلاقا تاما

اضمه فتحتل محرمات الجمع لانها لا تعتصر ومفهوم الشرط انها ان لم تحزل لا تحل وهو كذلك (و) بخلاف (اخذام) أى هبة خدمة السابقة (سنين) كثيرة كاربعة فانه يحل محرمات الجمع ومثله اخداها حياة الخدم والمعتد هذا مع زيادة كثيرة كما فى النص لامفهوم سنة السابق وافاد كلامه منع وطء المخدمة مطلقا وبه صرح ابو الحسن فى العتق الثانى لانه يطل حوزا الهبة ولانها قد تحل فى لزوم اخداها ام الولد وهذا هو المعتدوان اعتد بعض الشارحين قول ابن الماجشون بجواز وطء المخدمة سنة فان قلت ما الفرق بين المؤجرة التى يجوز وطؤها قاله فى معين الحكام وظاهر ولو طأت المدة فلا يكتفى الا بجار فى سلبه وطء محرمات الجمع قلت لعله ان المؤجرة ان حلت انفسه اجازتها وسقط عن المستأجر باقى الاجرة فلا ضرر عليه بخلاف الخدم فيبطل حقه من خدمتها بجماعها من سببها ويجب عليه اخداها مثلها ان ابسر قاله فى المدونة ويحرم على الخدم بالفتح وطؤها ويحد وقال اصبح لا يجد للشبهة فان قلت حيث حرم وطء المخدمة مطلقا فلم لا تحل به اذا كان ثلاث سنين محرمات الجمع قلت لعله مراعاة القول بجواز وطئها ان قصرت مدته (ووقف) بضم فكسر المالك عن وطء امته اللتين يحرم جمعهما (ان وطئهما) أى الامتين (لحرم) بضم ففتح فكسر منقلا على نفسه واحدة منهما وكذا من تلذذهما بدون وطء وخص المصنف الوطء لتفريع الاستبراء لانه انما يتفرع عليه وكذا من وطئ احداهما بملك والاخرى بشكاح سواء تقدم الشكاح على الملك او تاخر ولا يוכל واطئ محرمتى الجمع لاماتته فى ايقافه لانهما بخلاف من ملكهما واراد وطء احدهما واستخدم الاخرى فبطل لهما عدم اتمامه (فان ابني) واطئ محرمتى الجمع (الثانية) وطأ لنفسه وحرم الاولى (استبراءها) أى الثانية من مائه وان كان جملة ما منه لاحقا به ومفهوم الثانية انه ان أبى الاولى فلا يستبرأ الا اذا وطئها بعد وطء الثانية وهذا اذا وطئها بملك فان وطئها بملك فلا يستبرأ الاولى ولو وطئها بعد الثانية وينسخ شكاح الثانية (وان عقد) رجل الشكاح على احدى محرمتى الجمع (فاشترى) محرمات الجمع معها (فالاولى) بضم الهمز أى الزوجة هى التى يحل له وطؤها وتحرم عليه التى اشتراها عليها (فان وطئ) المشتراة وتلذذهما بدون وطء ووقف عنهما يحرم احداهما فان ابني الثانية استبرأها (او عقد) الشكاح على الاخت مثلا (بعد تلذذه) بقدمة جماع فبازاد عليها (باختها) أى المعقود عليها الشكاح وهذه للعدية (د) سبب (ملك) للاخت السابقة (ف) حكمه فى الصورتين (ك) حكم (الاول) أى واطئ محرمتى الجمع بملك من ايقافه عنهما حتى يحرم احداهما واستبرأ الثانية ان ابقاها ومفهوم قوله بعد انه ان عقد شكاح اخت قبل تلذذه باختها بملك فليس كالأول وحكمه انه ان ابني الاولى للوطء ابان الثانية وان ابني الثانية حرم عليه وطء الاولى ووكل فيه لاماتته قاله الخط وان ابني الاولى للوطء وابان الثانية قبل بئانهما فله يلزمه نصف مداهما لا ترد فيه ابو الحسن وبعد بئانهما بها الها المسمى كاملا وعقدته على الاخت بعد

(قوله وان ابني الثانية) أى التى تزوجها فى عصمته (قوله الاولى) بضم الهمز أى المملوكة (قوله ووكل) تلذذه بضم فكسر مخفقا (قوله فيه) أى وطء الاولى

(قوله لقولها) اى المدونة (قوله وحل) بضم فكسر اى لا يعجبى (قوله فهو) اى الطلاق (قوله وهو) اى الطلاق البائن (قوله محمل) بكسر اللام اى لكأخت الاولى (قوله تقدم) اى فى وحلت الاخت بيمينته السابقة (قوله بقصد) اى تخنيته (قوله فيكذلك) اى فعلها بلا قصد تخنيته فى طلاقها ثلاثا (قوله وهو) اى قول اشهب ٥٧ (قوله ويوافقه) اى قول ابن القاسم (قوله قوله) اى المصنف (قوله الا فى) اى فى طلاق المريض ان مات منه وورثته دونها وان اخنته فيه (قوله وان صدرت) بت بقول اشهب (قوله مما لغة احوال) قوله قائلا (حال من) بت (قوله وحكامها) اى قولى ابن القاسم واشهب (قوله بنكاح) اى سواء اراد وطأها بنكاح او ملك (قوله ابت) بفتحات مثقلا (قوله ثم ملكها) اى البائن مبيوتته (قوله به) اى ملكها (قوله فيه) اى الزوج البالغ (قوله وعلم) بضم العين (قوله شرط اسلامه) اضافته الاولى للسان (قوله من فساد اقتبحهم) بيان للامشهور (قوله والحشفة) عطف على قدر (قوله مطلقا) اى عن تقييده بكونه فرضا وغير قضاء ولا نذر غير معين بدليل ما يأتى (قوله فان قضاه) اى الزوجان الايلاج (قوله كونه) اى الايلاج (قوله والرضا) عطف على الاجازة (قوله بعد ذلك) اى المدة يكون من

تلكه باختم اهلك لا يجوز ابتداء لقولها لا يعجبى وحل على التحريم ونهها من كانت له امة بطأها ثم تزوج اختم افاقته لا يعجبى بنكاحه ولا انفسه ويوقف حتى يطلق او يحرم الامة اى قبل البناء فهو بائن وهو محمل كما تقدم (و) حرمت (المبتوتة) اى المطلقة ثلاثا من حر او اثنين من عبد تعجزا أو تعلمه على فعلها او فعلته بلا قصد تخنيته تنطلق عليه ثلاثا اتفاقا او بصدقه فكذلك عند ابن القاسم وقال اشهب لا تطلق ابو الحسن وهو شاذ ويوافقه قوله الا فى واحنته فيه وان صدرت بت بقول اشهب قائلا خلافا لابن القاسم وحكامها ابن رشد وصاحب الشامل بالترجيح على بائنه نكاح او ملك فان ابنت حوا وعبد زوجة امة لغيره ثم ملكها فيحرم عليه وطؤها به (حتى يولج) بضم المثناة وكسر اللام اى يدخل زوج (بالغ) حين الايلاج ولو كان صبيما حين العقد ولا يشترط فيه حرية وعلم شرط اسلامه من قوله الا فى لازم فلا تحل كآية بنكاحه لم يايلاج زوج كآية على المشهور من فساد أنسكحهم ومفعول يولج قوله (قد الحشفة) بمن لاحشفة له خلفه أو لقطعها والحشفة ممن هى له ايلاجا (بلا منع) فلا تحل بايلاج ممنوع كفى دبر او مسجد او فى فضاء مع استقبال أو استدبار أو فى حمض أو نفاس أو صوم مطلقا أو احرام أو فى غير مطيعة على ظاهر المدونة والموازية عند الباج وغيره واختاره ابن رشد وكل وطأ منهى الله عنه فله بن عرفة وقال ابن الماجشون الوطأ فى الحيض والصيام والاحرام يحلها وقبل محل القولين فى غير صيام التطوع والقضاء والنذر غير المعين والوطأ فى هذه يحلها اتفاقا واختاره اللغوى (و) الحال (لانكره فيه) اى الايلاج من احد الزوجين بان تصاد فاعليه أو سكا فان نقيضه أو أحدهما فلا تحل (بانتشار) للذكر ولو بعد الايلاج اذ لا تفصل العسيلة الا به ولا يشترط كونه تاما ويشترط كونه فى الفرج بلا حائل كشيء (فى نكاح) فلا تحل بوطأ ملك لقوله تعالى حتى تنسكح زواجره (لازم) ابتداء أو بعد الاجازة لنكاح محجور بالاذن والرضا بعيب وحصل وطأ بعد ذلك فيحصل (و) بشرط (علم) اى ثبوت (خلوة) بينها وبين محلها بامرأتين لا تصادقهما لانهما محال بالتحليل على رجوعها البائنا (و) علم (زوجية) بالوطأ فان وطئت نائمة أو مجنونة أو مغمى عليها فلا تحل به (فقط) اى دون الحال فلا يشترط علمه به فتحل بوطأ مجنون أو مغمى عليه أو نائم مع الشروط المتقدمة ان لم يكن الموجع خصما بل (ولو) كان الموجع (خصما) اى مقطوع الاتيين قائم الذكروا ويلج فيها بعد علمها ورضاها بخصائمه وشبهه فى التحليل فقال (كترويج) ذى قدر لدنية مبتوتة من شخص غيره (غير مشبهة) نساء ذى القدر الذى تزوجها (لا) حصل (عين) حلقها بالترجيح وأولج فيها مع الشروط المتقدمة وطلقها أو مات عنها فقد حلت اباتها وان لم تحل عين ذى القدر بتزوجها فان كانت مشبهة له فقد حلت بالاولى (لا تحل به) وطأ مستند لنكاح (فاسدان لم يثبت) النكاح (بعده) اى البناء فان ثبت بعده حلت اباتها (بوطأ ثان) زائد على الوطأ الذى فات به فسح النكاح (وفى)

منح ٨ فى الاجازة او الرضا (قوله حل) بفتح الحاء (قوله وان لم تفعل بين ذى القدر) حال (قوله فان كانت مشبهة له) مفهوم غير مشبهة (قوله بالاولى) بفتح الهمز اى والمحلل العين (قوله فان ثبت بعده) مفهوم الشرط

(قوله عقبه) أي الوطء الأول تنازع فيه طلق ومات (قوله بناء على أن التزاع وطء) على تحليلها بالاول (قوله وعدمه) أي حلها بالوطء الاول (قوله على أنه) أي التزاع (قوله أياه) أي الوطء (قوله الاحلال وعدمه) بيان للوجهين (قوله فقولته) أي المصنف تفريع على المزج ٥٨ السابق (قوله من المفهوم) بيان لمقدور (قوله لا يثبت) عطف على مقدور (قوله

لأقضائه) أي كونه صله يثبت (قوله توقعه) أي الثبوت (قوله به) أي الوطء الاول (قوله حلها) أي المبسوطة لباتها (قوله به) أي العقد (قوله الثاني) أي سعيد بن المسيب (قوله الاول) أي سعيد بن جبير (قوله له) أي مذهب الجمهور (قوله لعدم الخ) عطف على أشدوه (قوله لعدم تدوين مذهبهما) على عدم علم ما يعتبر عندهما من الاركان والشروط لعدم تدوين مذهبهما فرعا أدى ذلك إلى الاتفاق المؤدى لعدم صحة التقليد وهي هتوة ممن حكم بها ومثل للفساد الذي لا يثبت بعده فقال (ك) نكاح زوج (محال) بضم ففتح كسر مة فلا أي فاصد تحليل المبسوطة لباتها فقط بل (وان) نوى تحليلها (معنية أمساكها) أي المبسوطة لنفسه (مع الاحجاب) أي أن أحبيته فيفرق بينهما قبل الدخول وبعبارة بطلقة بائنة ولا تحليل لباتها ولها المسمى بالبناء على الأصح وقيل مهر المثل المتعطي ويعاقب المحلل والزوجة والشهود والولي أن علوا ما لم يحكم بصحته شافعي والأفلا يفسخ وتحلل به لرفع الخلاف به حلوا العمل عند قضاة تونس تكليف من أراد تزوج مبسوطة أن يثبت أنه من لا يهتم بنسبة تحليلها وبعد ناعها تكليفها بأبائيات بناتها بها وهو حسن ولا سيما مع فساد الزمان فأقدم على البناء أن تزوجها بشرط تحليلها أو بدونه لكن أقرب قبل العقد فالفسخ بلا طلاق وان أقرب بعده فالفسخ بطلاق ابن عرفة مالك وفسخ ان كان باقراره ولو ثبت قبل نكاحها فليس بنكاح صحيح يعني فسخه بلا طلاق البايع وعندى أنه يدخله الخلاف في فسخ النكاح الفاسد المختلف فيه هل بطلاق أم لا وهو تخريج ظاهر وان يخبرها أنها المسمى على الأصح وقيل لها مهر المثل ابن رشد هذا الاختلاف في الصداق اذا تزوجها بشرط احلالها ولو نواه دون شرط لكان لها صداق المسمى قولوا واحدا اللخمي ان لم يبين بها فان كان قريبا للعقد فلا شيء لها وان كان أقرب بعده فلها نصف المسمى (ونبة) الزوج (المطلق) تحليلها بالوطء الزوج الثاني (ونبتها) أي المطلقة ذلك (افو) أي ملغاة وغير مضررة في التحليل حيث لم ينو الثاني لان الطلاق يده فان نواه فقد دخل على نكاح متعة ولذا فسخ مطلقا فان شرط عليه تحليلها وقبله ظاهرا ونوى اسما مطلقا فالظاهر صحة نكاحه فيما بينه وبين الله تعالى فان طلقها ومات عنها حلت لباتها (وقيل) بضم ف. كسر (دعوى) امرأة مبسوطة (طارئة) من بلد بعيد بعسر عليها جلب المينة منه إلى بلد قدومها فقبل دعواها (التزويج) في البلد الذي قدمت منه

خلوها من الزوج بطلاقة وموت (قوله به) أي قصد تحليلها (قوله بعده) أي العقد (قوله ان كان) أي وبناء قصد التحليل (قوله باقراره) أي الزوج بعد العقد (قوله ولو ثبت) أي قصد تحليلها (قوله ذلك) أي تحليلها لباتها (قوله في التحليل) أي صحته (قوله لم ينو) أي التحليل (قوله ولذا) أي دخوله على نكاح متعة فلا فسخ (قوله مطلقا) أي عن التعيين بعدم البناء (قوله ظاهر) أي في الظاهر (قوله مطلقا) أي عن التعيين لباتها

(قوله وبناء الزوج بها فيه)  
عطف على التزويج (قوله  
ووطئه اياها) عطف على  
التزويج (قوله فصل  
لباتها) هـ ذمة قبول  
دعواها (قوله وهذا) اى  
قبول دعوى الطارئة  
التزويج الخ (قوله وذلك)  
اى الاستثناء (قوله  
اثباتها) اى دعواها (قوله  
مجرية) بفتح الراء (قوله  
كذلك) اى بحيث يمكن  
موت شهودها واندراس  
العلم بذلك (قوله وعدمه)  
اى القبول (قوله لنا فاة  
الخ) علة لحرمة تزويج الملك  
(قوله والرقبة) عطف على  
الزوجية (قوله عدمه) اى  
استحقاقها الوطاء (قوله  
به) اى الوطاء (قوله آلى  
سها) هذا المهمز اى حلف  
على تركها أكثر من  
أربعة أشهر (قوله رفعه)  
اى الى حاكم (قوله وعلى  
الائى) عطف على على  
الذكر (قوله لقوة شبهة  
الوالد فى مال ولده) علة لحرمة  
ملك الولد (قوله هذا) اى  
كراهة فى زوجها (قوله وان  
علم) بضم العين الخ حال  
(قوله وكذا) اى دفعها السيد  
زوجها مالا ليعتقه عنها  
فى فسخ نكاحها بلا طلاق

وبناء الزوج بها فيه ووطئه اياها وانه مات عنها أو طلقها وقت عدتها ففحل لباتها وحذا  
كالمستثنى من قولهم لا بد فى الاحلال من شاهدين على التزويج وامرأتين على الطلوة وذلك  
لمشقة اثباتها وشبهه فى القبول فقال (ك) دعوى امرأة (حاضرة) اى مقبلة بالبلد مبتوتة انها  
تزوجت ووطئت بلام منع ومات زوجها أو طلقها وقت عدتها فقبل وتحل لباتها ان (أمنت)  
بضم فكسر اى كانت مأمونة فى دينها مجرية بالصدق والدين فصدق (ان بعد) بضم العين اى  
طال الزمن بين دعواها المذكورة بحيث يمكن موت شهودها واندراس العلم (وفى) قبول  
دعوى (غيرها) اى المأمونة الحاضرة انها تزوجت مع طول الزمن كذلك وعدمه (قولان)  
لابن عبد الحكم وابن الموازم يطالع المصنف على أرجحهما أحدهما (و) حرم على المالك ذكرا  
كان أو أنثى (ملكه) اى تزوجه فيحرم على الذكرك تزوج أمته وعلى الأنثى تزوج عبد لها منفاة  
أحكام الملك أحكام الزوجية وشمل الملك القن وهذا الشائبة كأم ولد ومكاتب ومبعض ومدير  
ومعتق لاجل ابن يونس لان الذكرا اذا تزوج أمته فقتضى الزوجية استحقاقها الوطاء والرقبة  
عدمه فان طابته به بالزوجية طابها بعدمه بالرقبة وان آلى منها فلا يصح لها رفعه فيضالف  
الكتاب والسنة واجماع الامة ومثله لابي عمران عن عبد الوهاب والثانى فى تزويج الأنثى  
عبد لها ظاهرا (أو) ملك (ولده) اى من للزوج عليه ولادة ذكرا كان لولدا وأنثى مباشرا  
أو نازلا بواسطة ذكرا وأنثى وان سفل فيحرم على الذكرك تزوج أمته ولده وأمة ولد ولده وعلى  
الأنثى عبد ولدها وعبد ولدها اقوة شبهة الوالد فى مال ولده وسواء كان الوالد حرا أو رقيقا  
(وفسخ) بضم فكسر نكاح من تزوج ملكه أو ملك ولده ان طرأ نكاحه على الملك بل (وان  
طرا) ملكه أو ملك ولده لعله أو بعضه على التزويج بشرا أو وارثا أو غيرها وفسخه (بلا  
طلاق) للاجماع على فساده وهل له ووطؤها بالملك قبل استبرائها قولان لابن القاسم وأشهب  
وشبهه فى الفسخ فقال (كراهة) طرأها أو ولولدها ملك (فى زوجها) فيفسخ نكاحها بلا طلاق  
وذكره اوان علم من قوله وملكه الخ ليرتب عليه قوله هذا اذا كان طرأ قدامها على زوجها  
بشرا بل (ولو يدفع مال) من الزوجة لسيده زوجها (ليعتق) سيده زوجها زوجها (عنها) اى  
الزوجة فأعتقه عنها فيفسخ نكاحها الدخوله فى ملكها تقدير اذ بقصدوا انها اشترته وأعتقه  
وكذا سواها لسيده فى عتقه عنها ففعل وترغبه فيه اذ بقدر انما قبلت هبتها لها ومفهوم ليعتق  
عنها انما لو دفعت له مالا ليعتقه عن غيرها أو سألته أو رغبته فى عتقه عن غيرها أو دفعت له مالا  
ليعتقه ولم تعين المعتق عنه أو سألته أو رغبته فى مجرد عتقه بلا تعين ففعل فلا يفسخ النكاح  
ولو أعتقه عنها فى هذه الصور وأولى ان أعتقه عنها المجا بالاسؤال لانها لم تملكه وولاءها  
بالسنة قاله فى المدونة وظاهر المصنف ولو كانت الزوجة أمة وهو صحيح والولاء لسيدها  
وأشار بالوقول أشهب لا يفسخ النكاح ولا ولاها اذ لم يستقر لها ملكه (لا) يفسخ النكاح  
(ان) اشترت أمة زوجها بلا اذن سيدها أو (رد سيد) للامة (شراء من) اى أمة زوجها  
(لم يأذن) السيد (لها) اى الامة فيه لان شرائها على هذا الوجه كالشراء ومفهوم لم يأذن  
ان المأذون لها فى شرائه ولو فى عموم الأذن فى التجارة أو فى ضمن الكتابة يفسخ فيه النكاح  
(أو) اى ولا يفسخ النكاح بشراء الامة زوجها من سيدها (قصدا) اى السيد والزوجة

(قوله بحث) ای استظهار (قوله قال) ای ابن عبد السلام (قوله ذلك) ای الفسخ (قوله ونازعه) ای ابن عبد السلام (قوله ولادلل) ای لعل (قوله لانها) ای الزوجة (قوله فيها) ای الهبة (قوله لقصدھا) ای الزوجة الفسخ (قوله علی انه) ای الف التفتنة (قوله اعتريا) باجماع الغین ٦٠ ای قصدا (قوله فلا يجوز) ای بتذویضی (قوله ذلك) ای

الفسخ (قوله هذا الكتاب) اي مختصرا بن الحجاب  
 (قوله ولا معنى له) اي  
 تعد بدون الفاذ لا يتوهم  
 الفسخ بقصد السيد  
 وحده الفسخ حتى ينص  
 على عدمه (قوله هي) اي  
 الزوجة ذلك اي الفسخ  
 بشرائها زوجها (قوله  
 لكان له) اي النص على  
 عدم الفسخ (قوله وجه)  
 لرفعه توهم فسخه بقصد  
 (قوله بها) اي رذتها فسخ  
 النكاح فيتموه فسخه  
 فينص على عدمه وانه  
 لا يفسخ (قوله ونسنتاب)  
 اي فان ثابت بقبيل والا  
 قمت (قوله فانها) اي  
 الهبة (قوله ولو اراده) اي  
 الفسخ (قوله بها) اي الهبة  
 (قوله ارادة السيد) اي  
 الفسخ بالهبة (قوله وعدمها)  
 اي ارادتها (قوله وبه)  
 اي الفسخ اذا لم يرد السيد  
 ولم يقبل العبد الهبة (قوله  
 اي فان لم يقصد السيد  
 الخ) تفسير المفسر (قوله  
 ولو اغترأ) اي قصد الفسخ  
 (قوله ولا حجة له) اي العبد

(قوله ان قال) ای العبد (قوله انه) ای السید (قوله اغترأه) ای السید (قوله وعده) ای الاغترأه (قوله) (القيمة)  
 وهو ای تلذذه بأمة فرعه وأئمه لما ثبت خبره (قوله فی رقبته) ای العبد (قوله تلحقها) ای الجنابة (قوله بذمته) ای العبد  
 (قوله بها) ای دية جنابته (قوله وخص الابن) ای بالذکر (قوله ببعض)

القيمة) إضافة للسان وزاد لفظي سبب وعوض لدفع تهم تعلق حرفي نحو مصادي المعنى بعامل واحد (قوله ولولم تحمل) أي من وطء الأب مباحة في ملكها (قوله ويتبعه) أي الابن أباه (قوله بها) أي القيمة (قوله ان اعدم) أي الاب (قوله وتباع) أي الجارية (قوله فيها) أي قيمتها (قوله ان لم تحمل) أي ان لم تنجب من وطء الاب (قوله وعليه) أي الاب (قوله المنقص) أي لثمنها عن قيمتها (قوله وله) أي الاب (قوله الزيادة) أي لثمنها على قيمتها (قوله بها) أي الامة (قوله عدم) بضم فسكون (قوله آمن) بضم فكسرا (قوله الابن من تلذذ بها) (قوله فان حلت) أي الجارية من وطء الاب (قوله ويستبرئها) أي الاب الجارية (قوله والا) أي وان كان استبرأها قبله (قوله فلا) أي يستبرئها (قوله واستبرأ اب الخ) بيان لما يأتي (قوله ولا يحد) أي الاب بوطئه جارية ابنه (قوله اشبهته) أي الاب (قوله الحديث الخ) على اشبهته وإضافة حديث للبيان (قوله ولولم) أي الاب الخ مباحة في ثمن حده (قوله بوطئها ابنه) من إضافة المصدر لقوله وتكمل عمله برفع فاعله ٦١ (قوله ولانه) أي الاب الخ عطف

على اشبهته (قوله ملكها) أي الاب الجارية (قوله يؤتب) أي الاب (قوله فيها) أي على بوطئه ابنه قبله وعدمه (قوله يعذر) بضم الياء وفتح الذال أي الاب (قوله لمعصية الله تعالى) على يؤتب (قوله بالقول) صلة الشبهة ويأوه سببية (قوله بان له) أي الابن (قوله وان) أي وان لم يكن الابن بالغاً (قوله عتبا) أي المدونة (قوله انه) أي الاب الخ بيان لما يحذف من (قوله على انها) أي الامة (قوله فن) بكسر القاف وشدة النون أي تامة الرقبة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله عليه) أي الاب (قوله ويناقضها) أي المسئلة (قوله جنايتها)

(القيمة) معتبرة يوم التلذذ فبها الاب لا يمينه ولولم تحمل ويتبعه بها ان اعدم وتباع فيها ان لم تحمل وعليه النقص وله الزيادة وللان التماسك بين الخدمة أو التجري في عدم الاب وقيل ولو في يمينه ان آمن فان حلت فلا تباع وتبقى ام ولد للاب ويستبرئ من مائه الاول ان لم يستبرئها قبله والا فلا كما سيأتي عطف على ما لا استبرأ فيه أو استبرأ أب جارية ابنه ثم وطئها ولا يحد لشبهته في مال ولده حديث أنت ومالك لأبيك ولولم بوطئها ابنه قبله على الرجوع ولانه ملكها بنفس تلذذ بها ان لم يؤتب فيها ان لم يعذر بجهل لمعصية الله تعالى ولا يحد الابن بوطئها عالماً بوطئه أبيه اياها للشبهة بالقول بان له القسك بها ولو أيسر الاب قاله ابن رحال بعد قوله لم أوف على نص (وحرمت) الجارية أبداً (عليهما) أي الاب وابنه (ان وطئها) أي جارية الابن سواء تفادى وطء الابن على وطء الاب أو تأخر ان كان الابن بالغاً والا فلا تحرم على الاب (وعتقت) جارية الابن التي وطئها الاب وابنه ان حلت من وطء احدهما (على مولدها) بضم الميم وكسر اللام منه ما عتقنا جارية الان كل ام ولد حر وطؤها نجزة عتقها فان أولدها الابن عتقت عليه وله ولاؤها وغرم الاب له قيمتها على انهما فن حكذا في نص المدونة على نقل ابن رنسر وأبي الحسن خلاف ما في الشارح وت وابن عرفة عنها انه يغرمها على انها ام ولد ونص ابن عرفة وفيها ان وطئ ام ولد ابنه غرم قيمتها ام ولد وعتقت عليه ولاؤها لابنه ويناقضها قول جنايتها انما يقوم من فيه علفه رقي في الجنابة قيمة عتق والتفريق ببقاء متعة الولاء في وطء الاب بخلاف الجنابة يرد بانها قد تكون في البهض اه وفي العيار اذا وطئ الاب ام ولد ابنه غرم قيمتها اخلافاً للتواصي ثم هل يغرم قيمتها ام ولد او امة قولان للكتاب وان أولدها ولدين عتقت على السابق ان علم ولاؤها والا فلعلم ام اولها وهما وان ولدت واحدا ولم يعلم من أيهما فان كان وطئها بطهر فافاثة وان كانا بطهرين الحق بالاول الا ان كان استبرأها الثاني من ماء الاول ولدت بعد وطئها بسنة أشهر فيطلق به فان لحق باحدهما

أي المدونة (قوله يقوم) بضم ففتح منقلا (قوله علفه) بضم فسكون أي شائبة (قوله في الجنابة) صلة يقوم (قوله والتفريق) أي بين المسئلة (قوله متعة الولاء) إضافة للبيان (قوله في وطء الاب) صلة بقاء (قوله يرد) بضم ففتح مثقلاً لخبر التفريق (قوله بانها) أي الجنابة (قوله في البهض) أي للرقيق فنبق المنفعة معها ايضاً (قوله غرم) أي الاب (قوله او امة) أي لا شائبة فيها (قوله للكتاب) أي المدونة (قوله ولدها) أي الابن وأبوه امة الابن (قوله على السابق) أي بايلا دها (قوله ان علم) بضم العين (قوله له) أي السابق (قوله والا) أي وان لم يعلم السابق (قوله فعلمها) أي الاب وابنه عتقت (قوله لهما) أي الاب وابنه (قوله ولم يعلم) بضم الياء وفتح اللام (قوله فافاثة) أي تنطو له طهته باحدهما او بهما (قوله وان كانا) أي الوطنان (قوله الحق) بضم الهاء وكسر الحاء (قوله به) أي الثاني

(قوله والا) اي وان لم يطبق (قوله كان اشركتم القافة) اي الاب وابنه في الولد (قوله فيبينهما) اي الاب وابنه (قوله لم توجد) اي قافة (قوله برضاها) اي السيد (قوله ورضاها) اي البنت (قوله على انها غير مجبرة) راجع لرضاها (قوله وعلى انه) اي العبد (قوله غير كف) اي العرة راجع لرضاها ورضاها (قوله لانه) اي تزويج العبد بنت سيده (قوله ذلك) اي تزويج العبد بنت سيده (قوله وهي) اي الكراهة (قوله من الجواز) بيان لما وفيه ان الجواز قيد بانقل فهو الكراهة فلا تنوهم المناقاة حتى تدفع (قوله لانها) اي البنت (قوله منه) اي العبد ٦٢ (قوله ومان) اي ولدها (قوله تزني) اي البنت زوجها العبد بغير أبيها (قوله تعلقها)

عذفت عليه وهي ام ولده والا كان اشركتم القافة عتقت عليهما فان اختلفت القافة أخذ بقول الاعرف ان وجدوا لافينهما كما اذا لم توجد (و) جاز (العبد) ولو مكاتباً (تزوج ابنة سيده) او سيده برضاها ورضاها على انها غير مجبرة وعلى انه غير كف (ينقل) بكسر الميم وفتح القاف وسكونها اي بكراهة لانه ليس من مكارم الاخلاق وسبب للتناظر والمناطع لان نفس الشريعة تأنف من ذلك وهي متعلقة بالزوجة ولأدها دون العبد فلامناقاة بين ما أفادته الايام من الجواز وبين قوله بثقل قاله عب البنا في وجدت بخط المستأوى عن خط الشنسي لانها ان ولدت منه ومات عن مال كان ميراثه لأمه وبيت المال لا يملكه ولا يملكه لأمه لانه ذو رحم وعبارة المدونة وجاز ان يتزوج العبد والمكاتب ابنة سيده عند ابن القاسم واستثقله مالك رضي الله تعالى عنهما ضيق استنفال مالك رضي الله تعالى عنه على الكراهة ابن محرز ليس من مكارم الاخلاق ومؤدى التناظر لان الطباع مجبولة على الاتفة من ذلك ابن يونس خوف ان تزني فيفسخ النكاح وهذا ان التعليم لا يقيدان تعلقها بالعبد ايضا (و) العبد تزوج (ملك غيره) اي العبدان كانت مسألة سواء خشى العنت أم لا وجد طول الحرية أم لا لان الامة من نسائه ولانه لنقصه بالرقبة لا عار عليه في رقية ولده وليس هذا باحاطة من رقية نفسه وشبه في الجواز فقال (ك) تزوج (حر لا يولد له) اي الحر من جهة كخصي ومحبوب وشيخ فان وعقيم أو من جهة الزوجة كعقيمة وآيسة أمة غيره فيجوز لاتقاء خوف ارفاق ولده المانع من تزويجه أمة غيره وعطف على المشبه في الجواز مشبه آخر فيه فقال (و) تزوج (أمة الجدة) اي الاصل غير المباشر بالولد ذكر اكان أو اتى فمثل الجدة سواء كان من جهة الاب والام وان علا فيجوز للحر بشرط حرية المالك وكذا أمة أبيه وامه وان وجد طول حرة ولم يخش عنتا واسلام الامة لاتقاء رقية الولد ولم يذ كر المصنف شرط حرية الاصل لعلمه من كون العلة انتقاء الرقية الذي لا يتحقق الا بحرية الاصل اذ لو كان رقاً كان ولداً مته رقاً سيده ولا شرط اسلامها العلماء من قوله وامتهم بالملك ابن عرفة النخعي نكاح كل أمة ولدها به حر جائز كأمه الاب والام والجسد ولو بعد أو أمة الابن على اجازة ابن عبد الحكم نكاحها والمالك حر في الجميع (والا) اي وان لم يكن الحر لا يولد له ولم تكن الامة ملكاً ان يعتق ولدها عليه كاجنبي وأحرل رقيق (هـ) يجوز تزويجه الامة (ان خاف) الحر الذي يولد له (زنا) فيها أو في غيرها (و) ان (عدم) بفتح فكسراى لم يجز للحر (ما) اي مالا (يتزوج) الحر (به حرة)

اي انكر كراهة (قوله بالعبد ايضاً) قلت وهو مدلول جاز بثقل (قوله ان كانت) اي الامة (قوله سواء خشى) اي العبد (قوله وجد) اي العبد (قوله ولانه) اي العبد (قوله لنفسه) اي العبد صلة لنفي العار (قوله بالرقبة) صلة لنفسه (قوله هذا) اي ارفاق ولده (قوله باحاطة) اي العبد (قوله امة) مفعول تزوج المقدور (قوله غيره) اي الحر (قوله المانع) عنت خوف (قوله من تزويجه) اي الحر (قوله فمثل) اي الجدة تقر ببيع على نفسه بما ذكر (قوله سواء كان) اي الاصل (قوله وان علا) اي الاصل (قوله فيجوز) اي تزوج امته (قوله وكذا) اي امة الجدة في جواز تزويجها الحر (قوله وان وجد طول حرة الخ) مبالغة في جوازه او حال (قوله واسلام الامة) عطف على حرية المالك (قوله لاتتم رقية الولد) علة للجواز

(قوله لعلمه) اي شرط حرية الاصل (قوله العلة) اي في الجواز (قوله الذي) نعت انتقاء (قوله اذ لو كان) من اي الاصل (قوله ولا شرط اسلامها) عطف على شرط حرية الاصل (قوله لعلمه) اي شرط اسلامها (قوله به) اي النكاح (قوله جائز) خبر نكاح (قوله اجازة ابن عبد الحكم نكاحها) من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله والمالك) اي للامة الخ حال (قوله فيها) اي الامة (قوله الحر) فقد جرى بتزوج على غير ما ولم يعرض به لامن اللبس



(قوله من نقد الخ) بيان لما (قوله وولد ام ولد) اي من غير سبدها (قوله خدمته) اي الحر (قوله ودابة ركوبه) اي الحر (قوله) لادارسكاه (اي الحر (قوله اليها) اي الدار (قوله فيها) اي دارسكاه (قوله فضل) اي زائد (قوله بلا شرط) اي غلوف زناه بغيرها وعدم وجوده طول حرة غير مغالية (قوله يتزوج) اي من خاف الزنا بأمة معينة (قوله تزوجها) اي الامة (قوله وان كان) اي من خاف الزنا بأمة معينة (قوله حر) اي بمالاه (قوله لم) اي بمالايه (قوله فهذه) ٦٣ اي ولو كناية (قوله في المفهوم)

اي اقول له وعدم ما يتزوج به حرة تفريق على مفهوم عدم الخ (قوله عليها) اي المبالغة (قوله في المنطوق) اي عدم ما يتزوج به حرة (قوله حينئذ) اي حين كونها لانقعه (قوله وبهذا) اي جعل ولو كناية مبالغة في المفهوم وجعل او كان تحتها حرة مبالغة في المنطوق (قوله فيكون الاغنياء) اي المبالغة (قوله ولا يحسن عطفه) اي او تحتها حرة (قوله اغنياء) اي مبالغة (قوله موضوع الاغنياء) اذ موضوع الاول الحر التي وجعل طولها وموضوع الثاني عدم الطول (قوله ونفعا كس المشهورين) اذ المشهور في وجود طول حرة كناية امتناع تزوجها مائة والمشهور في وجود حرة تحتها لم نعه جواز (قوله ليست طولاً) اي مانعاً تزوجها مائة (قوله وعليه) اي مذهب المدونة (قوله وعليه) صلة يحمل (قوله وعليه) اي مذهبا صله فرع (قوله بعد) بالضم عند المضاف

من نقد وعرض ودين على ملئ وسائر ما يمكنه به ككناية وخدمة معتق لأجل اوجارته كدبر أم ولد ولو بقي خدمته ودابة ركوبه وكتب فقه يحتاج لها الامكان استعارة غير حالادار سكاه لشدة الاحتياج اليها غالباً وظاهر هذا ولو كان فيها فاضل عن حاجته ونعت حرة بقوله (غير مغالية) في مهرها اي غير طالبة منه ما يخرج به عن العادة الى السرف فالمغالية لا تمنع نكاح الامة فان لم يجد غير ما تزوج الامة على الاصح ووجود المغالية كعدمها وان خشى زنا في أمة بعينها فبها يتزوجها بلا شرط خلافاً لما في الموازية وقال اللخمي يتزوج حرة ان كان خالياً من النساء ويكثر من وطئها فقد يذهب ما في نفسه من طهره لم المرأة تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان فاذا أبصر أحدكم امرأة فأحببته فليأتها أهله فان ذلك يرد ما في نفسه فان لم يذهب ما عنده تزوجها وان كان ذاك زوجة وعلم انه لا تكفه تزوج اخرى فان لم تكفه تزوجها ومفهوم عدم ما يتزوج به حرة غير مغالية انه ان وجد ما يتزوج به حرة غير مغالية حرم عليه تزوج الامة ووجب عليه تزوج الحر ان كانت مسلمة بل (ولو) كانت (كناية) لان ولدها حر مسلم فهذه مبالغة في المفهوم وعطف عليها مبالغة لكن في المنطوق فقال (او كان تحتها) اي في عصمة خائف الزنا الذي لم يجد طولاً لحره غير مغالية يعرف بها نفسه (حرة) لم نعه اذ ليس وجودها حينئذ طولاً وبهذا يدفع اعتراض ابن غازي ونصه قوله او تحتها حرة هكذا هو في النسخ التي رأيناها بالاعاطفة واعل صوابه ولو تحتها حرة بواو النكابة ولو الاغنياء فيكون الاغنياء ارجح اقول له وعدم ما يتزوج به حرة ولا يحسن عطفه على قوله ولو كناية الذي هو اغنياء في الحر لا اختلاف موضوع الاغنياء ونعاً كس المشهورين فقد صرح اللخمي وغيره بان مذهب المدونة ان الحر تحتها ليست طولاً وعليه يحمل كلام المصنف وعليه فرع قوله بعد كزوج أمة عليهم اواله أعلم ومفهوم ان خاف زنا الخ انه ان لم يخف او خافه ووجد طولاً لحره غير مغالية فلا يجوز له نكاح الامة وهو كذلك على المشهور وعليه فهل المنع تحريم او كراهة الباب في المدونة ما يدل للقولين وهل ما يتزوج به الحر خصوص الصادق ولو لم يجد ما ينفقه عليها وهي رواية محمد وقال اصبح الطول ما يصلح لنكاح الحر من مهر وثيقة وموتة اللخمي وهو ابن وان تزوج الحر الذي يولد له أمة من لا ينفقه ولدها عليه بشرطيه ثم زال الشيطان او أحدهما ففي نسخة ثلاثة أقوال اقتصر في الشامل على عدمه وان تزوجها بدون الشرطين او أحدهما فيفسخ بطلاق لانه مختلف فيه وهل قبل فقط او بعد ان لم يطل او ان طال لانه فاسد اعقده ما لم يحكم حنفياً بمحضته (و) يجوز (لعبه) غير مكاتب (بلاشرط) لسبب دونه فبسه (ومكاتب) اي معتق على مال مؤجل بلا شرك ايضا (وغداين) بفتح الواو وشكون الغين اليه ونية معناه (قوله وعليه) اي المشهور (قوله للقولين) اي التحريم والكراهة (قوله وهي) اي خصوص الصادق وانته لتأنيث خبره وهو اي قول اصبح (قوله بشرطيه) اي خوف العنت وعدم طول حرة غير مغالية (قوله عدمه) اي الفسخ (قوله قبل) بالضم اي قبل البناء (قوله وبعد) بالضم اي وبعد البناء (قوله غير مكاتب) دليله عطف مكاتب (قوله بلاشرط ايضا) بدليل بلاشرط الاول

المجتمعة اى قبيلى المنظر (نظر شعرا سيدة) المسالك لهما وبقية اطرافها التى يتطرحها محرمها  
منها وانخلوة بها ابن ناجى وهو المشهور ومنه ابن عبد الحكم فلا يخفى لونها فى بيت قاله الشيخ  
سالم عجم عبارة ابن ناجى فى شرح المدونة ما ذكره من ان العبد يجوز له ان يرى شعر سيدة ان  
كان وغدا هو المشهور وقال ابن عبد الحكم لا يرى شعرها ولا يخفى لومعه فى بيت اه  
ومفهومه بالانكشاف منع نظرها لهما فيه شرك ولولوا زوجها اخرى مالا شئ لهما فيه البنى فى مثل  
مالا ابن ناجى لابن عبد السلام فالخلاف انما هو فى رؤية شعرها ما خلوتهما فليس فيها الا  
المنع خلافا لسالم هـ ذاهوا الظاهر وخص المصنف الشعر بغير واحد كاللحمى وعبارة ابن  
رشد ويجوز للعبد ان يرى من سيدة ما يراه المحرم منها لقوله تعالى وما ملكك ايمانن الا ان  
يكون عبيد له منظر فيكره ان ينظر ما عدا وجهها اه فيشهد لما ذكره سالم فى الاطراف وشبهه  
فى الجواز فقال (ك) نظر (خصى وغدا) الملوكة (لزوج) شعر زوجته سيدة فيجوز ومفهوم لزوج  
ان الخصى الحر والمملوك لنفسه ما لا يجوز له ذلك وهو كذلك على المشهور ومفهوم وغدا  
ان خصى الزوج الجليل لا يجوز له ذلك وهو كذلك (وروى) بضم فكسر عن الامام مالك رضى  
الله تعالى عنه (جواز) اى انظر لخصى الوعد شعر الحرة ان كان ملكا لهما ولزوجهما بل  
(وان لم يكن) لخصى ملكا (اهما) اى الزوجين بان كانا غيرهما وافظ الرواية لا بأس للعبد  
الخصى ان يدخل على النساء ويرى شعرهن ان لم يكن له منظر (وخيرت) بضم الخاء المعجمة  
وكسر المثناة تحت الزوجة (الطوق مع) الزوج (الحر) تزوجه فتجب دعه زوجته امة لم تعلمها  
حال عقده عليها فتخير الحرة (فى نفسها) لان علمها معرفة فى معادلتها امة ومفهوم فى نفسها انها  
لا تخفى فى الامة ومفهوم مع الحر انما لا تخفى فى نفسها مع العبد لان الامة من نساءه فكان  
الحرة علمت به ودخلت عليها ومفهوم زوجته انها لا تخفى مع الحران وجدت عنده امة له اذ  
لا يلحقها عارهما ومن شأن الزوجات التسرى مع الزوجات وتختار نفسها (بطاقة) فقط فان  
أوقعت أكثر من اقل يلزم الزوج الواحدة وقال محمد ان أوقعت ثلاثا لم يمتد واسات (بائعة)  
نعت كاشف اذ كل طلاق جبرى يابن الاعلى مول او ميسر بشفقة واذا كانت قبيل البنا فقول  
لها نصف الصداق ولا قولان حكاهما ابن عرفة واقتصر أبو الحسن على الثانى وشبهه  
فى التخيير فقال (كتر ويح) الحر (أمة عليها) اى الحرة فتخير الحرة فى نفسها بطلقة بائنة وفى  
نسخة بلام التعليل وفى اخرى بقاء السبية وعليها ما فى هذا تقيم لتصوير المسئلة والجموع  
صورة واحدة فنسخة الكاف اولى لاشتمالها على مسئلتين (او) تزوج الحر بامة (ثانية) على  
الحرة التى رضيت بتزوجه امة عليها او قبلها فتخير الحرة ايضا وكذا ان تزوج ثالثة (او علمها)  
اى الحرة (ب) تزوجة امة (واحدة) تلطبها الحر وتزوجه عليها (فألفت) يسكون اللام وبالفاء  
اى وجدت مع الموألى تزوجه (أكثر) من زوجة امة واحدة فتخير فى نفسها كذلك (و) ان  
زوج المسالك امة طرا وعبد وأراد تبوءتها عن مالكها (ف) (لا تبوأ) بضم المثناة فوق وفتح  
الموحدة والواو مشددة آخره همز لا تفرد بيت (امة) متزوجة جبراً على مالكها (بلا  
شرط) من خاطبها على سيدة ما تبوئها (او) جريان (عرف) به لانه يعطى او ينقص خدمتها  
سيدة ما فيبقى له مقام فى بيته ويأتىها زوجها متى شاء لدخوله على ذلك فان شرط او اعتد

(قوله وبقية) عطف على  
شعر (قوله وانخلوة) عطف  
على تنظر (قوله وهو) اى  
جواز الاختلاص بها (قوله  
ومنه) اى اختلافها  
(قوله ما ذكره الخ) خبر  
عبارة (قوله من ان العبد  
الخ) بيان لما (قوله هو  
المشهور) خبر ما (قوله بلام  
التعليل) اى الدخلة على  
تزوج بدل الكاف (قوله  
وعليها) اى اللام والباء  
(قوله فهذا) اى لتزوج  
او بتزوج (قوله مسئلتين)  
اى وجود الحرة امة سابقة  
عليها وتزوج امة عليها  
(قوله لانه) اى تبوئها  
(قوله خدمتها) اى الامة  
(قوله له) اى سبدها (قوله  
لدخوله) اى زوجها (قوله  
على ذلك) اى ايمانها فى  
بيت مالكها (قوله فان شرط)  
بضم فكسر اى تبوئها

(قوله عليه) أي التبوؤ (قوله وثقة) أي الأمانة المترجمة (قوله كذلك) أي ولو إلى بالبعد (قوله فيها) أي سفر سبدها بها  
وبيعها لمن يسافر بها (قوله بعده) أي سفر زوجها معها (قوله له) أي سبدها (قوله لتدأبها) أي الأمانة (قوله إياه) أي الدين  
(قوله بإذنه) أي سبدها له ليس له إسقاطه (قوله ودينه) أي السيد كدينها أي الأمانة الذي ليس لسبدها إسقاطه (قوله في منعه)  
أي الإسقاط من صداقها (قوله كل ما الخ) منه قول يضع (قوله في شرطه) ٦٥ أي ربيع الدينار (قوله وله)

أي سبدها (قوله رضىه)  
أي ربيع الدينار (قوله  
بعده) أي البناء (قوله به)  
أي ربيع الدينار (قوله  
وصورته) أي ربيع الدينار  
(قوله وهذا) أي جواز  
وضع سبدها من صداقها  
أن لم يمنع دينها (قوله والا)  
أي وإن لم يتزوج مالها (قوله  
وقد مرض السيد) أي مرضا  
مخوفا (قوله قرب) أي أجل  
العق (قوله له) أي سبدها  
(قوله لصدقه) أي بعض  
صداقها (قوله بعده) أي  
الدخول (قوله بكبير) بضم  
ففتح (قوله وجعله) أي قول  
ابن بكير (قوله وعزاه) أي  
قول ابن بكير (قوله لها)  
أي المدونة (قوله واجب)  
أي عن قول ابن بكير لحق  
الله تعالى (قوله لا أخذه)  
أي ربيع الدينار (قوله  
السيد) فاعل أخذ (قوله  
و يتكامل) أي صداقها  
(قوله عليه) أي زوجها  
(قوله به) أي قبلها قبل  
بنائها (قوله لا يثبت)  
بضم ففتح مثلاً أي سبدها  
(قوله له) أي تكميل صداقها

جبر السيد عليه واسبدها من خدمتها ما لا يعطل حق زوجها وثقة على زوجها بوؤت أول  
تبوا إلا المكتوبة وأم الولد فتبوا أن جبراً بلا شرط أو عرف والمبعضة في يومها كالحرة وفي يوم  
سبدها كالقن (والسيد السفرين) أي أمانة متزوجة (لم تبوا) ولو إلى بالبعد وبيعها لمن  
يسافر بها كذلك ويقضى زوجها بسفره معها فيهما الأعراف بعده ومفهوم لم تبوا أنه  
ليس له السفرين بوؤت ولا بيعها لمن يسافر بها إلا عرف أو شرط (و) السيد (أن يضع) أي  
يسقط عن زوج أمته (من صداقها) أي الأمانة لأنه مالها سواء بوؤت أم لا يبيعها أم لا (أن لم  
يمنعه) أي الوضع من صداقها (دينها) أي الأمانة المحيط بها الذي ليس له إسقاطه لتدأبها  
إياه بإذنه ومفهوم الشرط أنه أن منعه دينها فليس له الوضع قبل البناء ولا بعده ودينه كدينها  
في منعه كل ما أراد وضعه (الاربع دينار) فليس له وضعه قبل البناء طلق الله في شرطه في صحة  
النكاح وله وضعه بعده أمانة النكاح به وصيرورته حق السيد وهذا إذا كان يتزوج مالها والا  
كدبرة وقد مرض السيد ومعتقة لأجل قرب فلا وضع له ومن التبعية ضمنية لا تغنى عن  
الاستقناء لصدقه بما زاد على ثلاثة أرباع دينار (و) السيد (منعها) أي الأمانة من دخول  
زوجها بما أن لم يدخل ومن وطئها بعده أن كان دخل بها (حتى يقبضه) أي السيد المهر من  
الزوج (و) له (أخذه) أي المهر كماله لنفسه هذا قول ابن القاسم وقال ابن بكير الأربعة دينار  
لحق الله تعالى وجعله ابن الحاجب المنصوص وعزاه بعضهم لها واجب بأن المضر في ربيع  
الدينار إسقاطه للزوج لا أخذه السيد وله أخذه (وأن قتلها) أي السيد أمته ولو قبل بناء  
الزوج أو يتكامل عليه به إذا يجهز بقتله الله إذا غالب نفسه عن قيمتها (أو بأعها) أي السيد  
أمته لمن يذهب بها (يمكن به) يشق على زوجها الوصول إليه في كل حال (الا) أن يبيعها قبل  
البناء (لغالب) يمنع زوجها من وصوله إليها فلا يستحق البائع الصداق ويجب عليه رد الزوج  
أن كان قبضه منه ومتى تمكن الزوج من وصوله إليها وجب عليه دفعه إياها قاله أبو عمر إن كان  
بأعها بعد البناء انظر أنه أخذه لتقرره على الزوج بالبناء وما سبق كله في كتاب النكاح من  
المدونة وهو يفيد أنه لا يلزم السيد تجهيزها به (وفيها) أي المدونة في كتاب الرهون (بإزمه)  
أي السيد (تجهيزها) أي الأمانة (به) أي الصداق الذي يأخذه من زوجها (وهل) ما في الكتابين  
(خلاف وعليه) أي كونهما مختلفين (الاكثر) من شارحها (أو) ونفاق وعليه الأقل منهم  
واختلف الموفقون فمنهم من قال (الأول) أي الذي في نكاحها من أخذ صداقها في أمانة مقبوضة  
في بيت سبدها (لم تبوا) بضم ففتح مثلاً هـ موزا أي لم تفرّد مع زوجها بينت والثاني الذي  
في رهونها من لزوم تجهيزها به فبين بوؤت (أو) أي ومنهم من قال الأول في أمانة (جهزها)  
سبدها (من عنده) بمنزلة ما تجهيزه من مقبوض صداقها عادة والثاني فبين لم يجهزها من عنده

٩ مع في (قوله نفسه) أي مهرها (قوله عليه) أي البائع (قوله مردد) أي صداقها (قوله عليه) أي  
زوجها (قوله دفعه) أي مهرها (قوله له) أي البائع (قوله أخذه) أي مهرها (قوله لتقرره) أي مهرها (قوله أنه) أي الشأن  
(قوله به) أي صداقها (قوله الرهون) بضم الراء جمع رهن (قوله من أخذه) أي سبدها الخ بيان للأول (قوله في أمانة مقبوضة  
يت سبدها الخ) خير الأول (قوله من لزوم تجهيزها به) بيان للثاني (قوله فبين بوؤت) خبر الثاني

(قوله وثق) بضم فكسر مثقلا (قوله تقدم) اضم فكسر مثقلا (قوله بغيره) أى عبد سبده سراكا او عبدا (قوله الى دفع صداقها) صلته منع (قوله له) أى مشتريا (قوله لانه) أى صداقها (قوله وهو) أى مالها (قوله وان كان المهر له) أى بائنها حال (قوله والا) أى وان كان معتقها اشترط مالها (قوله فلا) أى فليس لها منع نفسها (قوله لانه) أى صداقها (قوله له) أى بائنها (قوله ارسدها) أى الامه عطف ٦٦ على بسيدته (قوله كذلك) أى الذى اعتقها بشرط تزوجها اياه ورضيت به (قوله اذ طوع

الرقيق كره) بضم الكاف  
علة لعدم لزوم الوفاء بشرط  
التزيج (قوله غيره) اى  
السيد حال من فلان (قوله  
او من اعطى سيدها الخ)  
عطف على من اعطى (قوله  
ان لا تزوجه) أى من  
اعطى المال لسيدها (قوله  
وسقط نصف صداقها) اى  
لا يلزم زوجها (قوله اى  
زوجها) (قوله قبضه) أى  
صداقها (قوله رده) أى  
السيد صداقها المشترك  
(قوله من قبله) بكسر ففتح  
اى جهته سيدها بيبعها  
لزوجها (قوله فيها) اى  
المدينة (قوله بسقوطه) أى  
صداقها عن زوجها (قوله  
يبيع السلطان) اى الامه  
لزوجها (قوله رجوع)  
مفعول اولهم (قوله به) اى  
الصداق (قوله من الثمن) اى  
الذى اشترى الزوج الامه  
به من السلطان (قوله او  
محاصة الغرام) أى فى  
الخر (قوله به) أى الصداق  
(قوله عليه) اى الحسب  
بالسقوط (قوله رفع هذا)  
اى المذكور من الرجوع

او الحاصه به (قوله يكون) اى الزوج (قوله به) اى الثمن (قوله او يكون) اى الزوج (قوله فيه) اى الثمن (قوله ثم بدينه) اى صداقه (قوله فهو) اى قوله ولكن الخ (قوله اتاعه) اى لزوج خبره (قوله واما على عدم سقوطه) اى الصداق (قوله عنه) اى الزوج (قوله بذلك) اى يبيع السلطان اقباس السيد (قوله فانه) اى الزوج (قوله يدفعه) اى الصداق (قوله به) اى الصداق (قوله فهما) اى التاريلان (قوله انه) اى الانسان

(قوله ابتاعها) اى اشتراها (قوله من زوجها) اى له صلة باع (قوله قبل ثباته) اى زوجها بما له باع (قوله منه) اى لزوجها  
(قوله وضعف) بفتح واى ابو عمران (قوله النقي) خبر ان (قوله القيد) بفتح القاء نعت النقي (قوله الا ن) بفتح الهمز  
الاول وسكون اللام ومد الهمز الثاني (قوله وليس مراده) اى ابن القاسم (قوله انه) اى الزوج (قوله طلاقا) اى عن تقييده  
بالان (قوله انتزاعه) اى مالها (قوله سيدها) فاعل انتزاع (قوله وتبعيتها) اى الامة فى الخروج عن مالك سيدها عطف على  
جواز (قوله ولم يشترطه) اى صداقها الخ حال (قوله لان بيعت) مفهوما ان عتقت ٦٧ (قوله الا ان يشترطه) اى صداقها

(قوله النكاح) مفسر  
لفاعل بطل المستتر فيه  
(قوله شرطه) اى تزوج  
الامة عم شرطه باضا فقه  
اضميره (قوله اى الزوج)

الامة مفسر للفاعل المستتر  
والمفعول البارز (قوله  
فيهما) اى الحلال والحرام  
(قوله فى الحرام) بكل حال  
خبر قولهم والجلة جواب  
عن ايراده على قوله فقط  
(قوله لهذا) اى قولهم  
العقد على حلال وحرام

باطل فيهما (قوله قيد) بضم  
فكسر مثقلا (قوله والا)  
اى وان كانت ملكا للحر  
(قوله بطل) اى النكاح  
(قوله فيهما) اى الحر  
والامة (قوله والعقد) على  
الامة التى يجوز نكاحها

الخ مفهوم التى حرم تزوجها  
(قوله فيهما) اى الحر  
والامة (قوله ولو سيدتها)  
اى الامة (قوله فيبطل) اى  
العقد (قوله احداهن) اى  
الخمس (قوله والا) اى وان  
كانت احداهن امة يحرم

ثم ابتاعها من سيدها قبل الباء فلا صداق لها وان قبضه السيد ردة لان الصبيح من قبله  
وفى العتبية سمع ابو زيد ابن القاسم من قبض مهرامته فباعها السلطان فى نفسه من زوجها  
قبل ثباته فلا يرجع زوجها بمهرها على ربه الا ان السلطان هو الذى باعها منه فاختلف هل  
ما فى النكاحين خلاف وهو تأويل ابي عمران ورأى ان يبيع السلطان وصف طردى وضعف  
ما فى العتبية او وفاق وان معنى قول ابن القاسم فى العتبية لا يرجع به النقي المقيد اى  
لا يرجع به الا ن من الثمن وايس مراده انه لا يرجع به مطلقا وهذا تأويل بعضهم فقوله  
ولو يبيع سلطان اشارة للوفاق وقوله ولكن لا يرجع به من الثمن هو وجهه الوفاق وقوله  
اولا اشارة للخلاف اى اول ايسقط ببيع السلطان للامس فلا يرجع به مطلقا لان الثمن ولا من  
غيره قرره الشارح وت (و) ان بيعت الامة لزوجها (بعده) اى البناء فصدقها (كالمها)  
اى الامة فى جواز انتزاعه سيدها وتبعيتها ان عتقت ولم يشترطه سيدها الا ان بيعت الا ان  
يشترطه المشترى فلا يسهط عن زوجها ببيعها له من سيدها وسلطان الى غيره هذا من احكام  
مالها (وبطل) النكاح (فى الامة) التى حرم تزوجها فقد شرطه (ان بيعها) اى الزوج الامة  
(مع حرة) فى عقد فيبطل العقد (فقط) اى دون الحره فيصح العقد عليها وقواهم العقد على  
حلال وحرام باطل فيه ما فى الحرام بكل حال كبيع خل وخمر وشاة وخنزير وتزوج الامة  
جائر بشرطه وقال سحنون بطل فى الحره ايضا لهذا وقيد المشهور بكون الامة ملكا للغير  
الحره والا بطل فيهما ملكا للحره الصادقين فلم يتميزا لحلال من الحرام والعقد على الامة التى  
يجوز نكاحها مع حرة صحيح فيهما ولو سيدتها (بخلاف) جميع (الخمس) من الزوجات العقد  
واحده فيبطل فى جميعهن ويفسخ ولولدن اولاد اسواء كن حرائر او امه او بعضهن حرائر  
وبعضهن امه وسوا جميعهن فى صداق ام لا اذ لم تكن احداهن امة يحرم نكاحها والا بطل  
فيها فقط وقد شمل هذا قوله وبطل فى الامة الخ اذ المراد بكل منهن ما خلفت الصادق بالمتعدد  
ايضا افاده عب البناني الظاهر فسخ النكاح فى هذه الصورة فى الجميع وكذا فى محرمات  
الجميع واحداهما امة محرمة لان التحريم فى ماليس من جهة الامة بل من جهة جميع الخمس  
المحرم بالاجماع وجميع محرمات الجميع كذلك التحريم بنص القرآن فقد جمع العقد تحريم الامة  
وتحريم الجميع المذكور فهو اولى بالابطال فى الجميع مما ليس فيه الامة (و) بخلاف جميع  
(المرأة ومحرمها) اى من يحرم جمعها معها كاختها فى عقد فيفسخ فيه ما ولو طال بعد ثبائه  
ولامعنى به صداقها المسمى ان كان والا فصدق مثلها وفسخ فى الجميع فيه ما لعدم تعيين

نكاحها (قوله بطل) اى العقد (قوله فيها) اى الامة (قوله هذا) اى كون احداهن امة يحرم نكاحها (قوله منها) اى الامة  
وحرة له لتشمول هذا (قوله فى هذه الصورة) اى خمس احداهن امة يحرم نكاحها (قوله فى الجميع) اى الاربعة الحرائر والامة  
(قوله واحداهما امة الخ) حال (قوله فيهما) اى صورتين (قوله كذلك) اى محرم بالاجماع (قوله والا) اى وان لم يكن مسمى  
(قوله فيهما) اى جميع خمس وجميع محرمات الجميع

(قوله الامه) مفسر انما اذن المستتر فيه (قوله فيه) أي العزل (قوله هي) أي الامه (قوله لحقها) أي الامه عليه لا شرط  
اذنها (قوله وحقه) أي سبدها الخ ٦٨ عليه لا شرط اذنه (قوله والا) أي وان كانت لا تحمل (قوله الى تمام طهرها) غاية

ما قدر أي فلا يشترط اذنه في العزل في وطأها به (قوله) أي زوجها (قوله فيه) أي العزل (قوله فلا يشترط اذن ولها) أي الحرة تفرع على الانتصار على اشتراط اذنها (قوله فيه) أي العزل (قوله له) أي ولي الحرة (قوله عليه) أي منع اخرجها قبل تمام الاربعين (قوله يجوز) أي اخرج المني (قوله قبله) أي تمام الاربعين (قوله بغيره) أي ماء الزنا (قوله وهي بكر) حال (قوله بدليل قوله وامتهم بالث) لان الاستثناء معيار العموم (قوله لانها) أي الكتابية الخ عمله لقوله بكرة (قوله ولانه) أي تزوج الكتابية (قوله بينكم) أي معشر الاذ واج (قوله وذلك) أي السكون والتودد الى الكفار (قوله ممنوع لقوله تعالى الخ) فان قيل هذا يفيد منع تزوجها لا كراهته فالجواب ان المنع في موادة القلب من حيث الدين والكراهة في موادة الظاهرية والمعاشرة الدينية والله اعلم (قوله واجازه) أي تزوج الكتابية (قوله ان كان) أي لو طأ

الحرام بخلاف الامه مع حرة (ولزوجها) أي الامه (العزل) يفتح العين المهملة وسكون الزاي أي عدم انزاله فيها عند جماعها وكذا جعل حرة في فرجها حاله تمنع وصول مائه لرحمها (ان اذنت) الامه لزوجها فيه هي (وسبدها) أي ما لكها ذكرا كان او انثى لحقها في كمال التذاذها وحقه في ولدها ان كانت تحمّل والا كصغيرة وآيسة وبغلة وحامل فلا يشترط اذن سيددها قاله اللغوي ابن عرفة وكذلك ان اصابها امرأة بانزال الى تمام طهرها وشبهه في الجواز فقال (ك) منزله عن (الحرة اذا ذنت) الحرة فيه ولو بلا عوض او صغيرة تجبر على النكاح لو تأمّت فلا يشترط اذن ولها فيه اذلا حتى له في ولدها واشعر كلامه يجوز ان يعزل المسالك عن امته بغير اذنها وهو كذلك ولو أم ولد اذلا حتى لها في الوطء وربما اشعر جواز العزل بان المني اذا صار داخل الرحم فلا يجوز اخراجه وهو كذلك واشد منه اذا تخلّق واشد من اذا انقخت فيه الروح فيصير اجماعا قاله ابن جزي وقوله لا يجوز اخراجه ظاهره ولو قبل تمام اربعين يوما وهو كذلك عند الجمهور لقوله البرزلي وحكي ابن العربي الاتفاق عليه وقال اللغوي يجوز قبله وظاهره ولو في زوجة وظاهر قول الجمهور ولو ماء زنا وينبغي تقييده بغيره خصوصا ان خافت قتله ابطه وره وهي بكر ابن العربي لا يجوز لرجل ولا امرأة استمهال ما يقطع الماء او يبرد لرحم او يقل النسل (و) حرم (الكافرة) أي وطأها بذلك ونكاح بدليل قوله وامتهم بالملك (الا الحرة الكتابية) فيجوز تزوجها (بكره) بضم فسكون أي كراهة عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه لمسلم حرا وعبد قاله في الرسالة والجلاب لانها تتغذى بالخنزير والخمر وتغذى ولدها به ويقبلها وبضاجعها وليس له منه هاتم سما الدخوله عليه ما وخوفان من موتها حامل منه فقد فن في مقبرتهم وهي حفرة من النار ولانه سكون الى الكوافر ومودة لهم لقوله تعالى وجعل بينكم مودة ورحمة وذلك ممنوع لقوله تعالى لا تجد قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الآية واجازه ابن القاسم بلا كراهة لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي الحرائر وليس له منه هاتم سما ان تغذى بالخنزير وشرب الخمر ولا من نحو الكنيسة على الاصح ولا من صلاتها وصومها ولا بطأها صائغة ان كان ممنوعا في دينها لا قراؤها عليه وان كان باطلا (وتأكد) بفقهاء منقلا أي اشتد وتوقى الكره في تزوجها (بدار الحرب) أي الكفر على كره تزوجها ببلد الاسلام لتقويها باهل دينها فيخشى تربيتها ولدها على دينها وعدم مبالئها باطلاع ابيه على ذلك هذا ان كانت الكتابية على دينها الاصل بل (ولو) كانت (يهودية تنصرت) أي ارتدت عن دين اليهودية الى دين النصرانية سواء أظهرت ذلك واخفته (وبالعكس) أي نصرانية تنصرت ومعه هاتم سما ان ارتدت الى الدهرية او الجوسمية تنجس وهو كذلك قولوا واحدا والظاهر ان الجوسمية او الدهرية اذا تنصرت وتبصرت تحل (والا) امهم فهو بالنصب عطف على الحرة أي الامه الكتابية فيجوز وطؤها (بالملك) وظاهره بلا كراهة ومعه هاتم سما بالنكاح وهو كذلك فلا تحل لمسلم ولو عبدا وهي مملوكة لمسلم لتأديته لارتاق ولدها المسلم للكافر الذي ملكها او يملكها الجواز

(قوله عليه) أي دينها (قوله وان كان) أي دينها الخ حال (قوله الدهرية) بضم الدال نسبة للدهرية فتحتها  
على غير قياس (قوله فهو) أي امهم تفرع على تقدير الا (قوله وهي مملوكة لمسلم) حال (قوله لتأديته) أي تزوج الامه الكتابية

(قوله اي ابي واديم) تفسير اقرر (قوله الزوج الكافر) اي كايما كان او مجوسيا تفسير لنايب فاعل قرار المستتر فيه (قوله وهو متزوج بها) اي الحرة الكائنة حال (قوله وان كان) اي فكاحهم فاسدا حال (قوله ترغيبا له) اي الذي اسلم عليه اقرر (قوله في الاسلام) اي اقراره فيه (قوله وحصول) عطف على عدم (قوله فهمه) اي ابن راشد بخبري الفعل على ضمير غير ما ولا بدس (قوله الاتفاق) خير الذي (قوله التفصيل) اي بين استيفائها شروط صحته فهي ٦٩ صحيحة والاتفاق عليه (قوله وتحمل)

اي انكحتم (قوله الجهل)  
اي باستيفائها الشروط  
وعدمه (قوله لانه) اي  
الفساد (قوله وان كان  
لانفسه) حال (قوله منع)  
خبر فائدة (قوله توليها  
المسلم) من اضافة المصدر  
للمفعول ثم رفع فاعله (قوله  
وحضورها) عطف على  
توليها (قوله لليود) صلة  
شهادة (قوله على انكحتم)  
صلة شهادة (قوله ومنعها)  
أي الشهادة لهم على ذلك  
عطف على جواز (قوله  
وارد) خبر فرض (قوله  
منعها) اي الذهاب الى  
ديارهم (قوله لانه) اي عدم  
الذهاب (قوله ليد) اي  
معروف من البعد  
لشاهد (قوله ماقت) اي  
تقدمت (قوله ضرورة)  
اي اقدضت الذهاب لدارهم  
(قوله وان لم توجد شروط  
الخ) مبالغة في تقريره عليها  
ان اسلمت (قوله سبت)  
اي زوجة الكافر (قوله  
بعد قدومه) اي زوجها  
(قوله ولم تعق) حال (قوله  
فسخه) اي فكاحها قوله

يبعها الكافر على دينها (وقرر) بضم فكسر منقلا اي ابي واديم الزوج الكافر (على)  
نكاحها اي الحرة الكائنة (ان اسلم) الزوج وهو متزوج بها وان كان فاسدا ترغيبا له  
في الاسلام وهل مع الكراهة كالايتداء وعليه ابن عبد السلام ولا بناء على ان الدوام  
ليس كالايتداء وعليه البرزلي تردد وشروط اقراره عليها عدم المانع الا في قوله الا المحرم  
وحصول ما يعتقدونه فكاحا بينهما قبل اسلامه (وانكحتم) اي الكفار (فاسدة) ظاهره  
ولو استوفت شروط صحة النكاح وهو الذي في التوضيح بهما لابن راشد فيها فهمه من قول  
ابن شاس وابن الحاجب المشهور ان انكحتم فاسدة والذي افاده عبد الوهاب وابن بوانس  
واللخمي وابو الحسن وابن قنوج وغيرهم الاتفاق على التفصيل وتحمل على الفساد عند  
الجهل لانه الغالب ففسد المستوفى في الشروط فاسدا اتفاقا ومستهوفيا في فساده وعدمه  
طريقتان وفائدة الحكم بفسادها وان كالايتداء ونفسخها ونفهم عليها ان اسلموا منع توليها المسلم  
وحضورها وشهادته عليها وذكر ابن عرفه اختلاف فتوى شيوخه في جواز شهادة المتنصين  
للاشهاد بين الناس لليهود على انكحتم بولي ومهر شرعي ومنعها والف كل منهم على الآخر  
والصواب ترجيح ابن عبد السلام منعها وفرض الخلاف في المنتهين وارجع على سؤال والا  
فغيرهم كذلك وعلى صحة فهل اهتم ذلك والذهاب معهم الى ديارهم البرزلي الصواب منه  
لانه اعز للاسلام الا ليدسلقت اوضروا (و) قرر الذي اسلم وهو متزوج امة كائنة او مجوسية  
او حرة مجوسية (ان عقت) الامة الكائنة (واسات) المجوسية حرة كانت او امة وان لم توجد  
شروط نكاح الامة لان الدوام ليس كالايتداء ومثيل اسلام الحرة تهودها وتنصرها ابن  
عرفه ابن محرز لو سببت بعد قدومه واسلمه واسلمت ولم تعق احتمل فسخ نكاحها لان شرط  
عدم فسخ نكاح الامة عدم الطول وخوف العنت والارجح عدم فسخه كتنزوح امة بشرطه  
ثم وجد طول لا يفسخ نكاحه (ولم يعد) عتقها واسلمها من اسلامه ومثلي البعد فقال  
(كالشهر) فهو مثال للقرب على المعتمد فكانه قال وقرب كالشهر (وهل) اقراره عليها بشرطه  
(ان غفل) بضم الغين المجبة عن ايقافها هذه المدة فلم توقف حتى اسلمت بانسراح صدرها لانه فان  
وقفت وقت اسلامه وطلب منها الاسلام فابته ثم اسلمت بعده بكشهر فلا يقر عليها (او يقر)  
عليها ان اسلمت بعده بكشهر (مطلقا) عن التقييد بانقضاء عنها فيه (تاويلان) هذا ظاهره وبه  
قره عجم وهو الصواب في التهذيب وان اسلم ذمي او مجوسي وبهته مجوسية عرض عليها  
الاسلام فان ابته وقعت الفرقة بينهما وان اسلمت فعينت زوجة ما لم يعد ما بين اسلامها ولم  
يجد البعد بعد واري الشهر واكثر منه قليلا ابو الحسن قوله وقعت الفرقة بينهما ظاهرا انما لا  
تؤخر ابن يونس روى أبو زيد عن ابن القمام انه يعرض عليها الاسلام اليومين والثلاثة ومثله

ومثلي بفترات متعقلا (قوله بشرطه) اي عدم البعد (قوله فان وقعت الخ) مفهوم ان غفل (قوله وتحت مجوسية) حال (قوله  
عرض) بضم فكسر (قوله ولم يجد) اي ما لم يرض الله تعالى عنه (قوله واكثر منه) اي مما يقرب منه (قوله انه) اي  
الشان (قوله يعرض) بضم الباء وفتح الراء

(قوله الشهرين) أي أحد البعدين (قوله قبل) بالضم مله عرض (قوله والا) أي وإن كانت حاملا (قوله أولا) بشد الواو (قوله) فان أسلم بعد تمام عدتها (قوله مفهوم في عدتها) (قوله مفهومه) أي المدخول بها (قوله بمجرد) أي العقد (قوله ولم يفارقها) حال (قوله اذ هو) أي طلاقه (قوله لغو) ٧٠ أي غير لازم له (قوله قولي) بفتح اللام مني قول بلا نون لضافته (قوله وبه) أي

كونها لها النفقة صلة  
افتي (قوله لانه) أي الزوج  
(قوله فهي) أي النفقة  
(قوله أسلم الزوج) أي في  
عدتها وأقر عليها (قوله  
وظاهرهما) أي ابن بنونس  
وابن الحاجب (قوله قرب  
اسلامه) أي الزوج من  
اسلامها (قوله وبعد) بضم  
بضم العين (قوله ان قرب  
اسلامه) أي الزوج من  
اسلامها (قوله فقيسه) أي  
اقراره عليها وعدمه (قوله  
اولا) أي أو لا يعطى حكمه  
(قوله وعلى هذا) أي نقل  
اللفظي وابن بشير (قوله  
فالانفاق) أي الذي حكمه  
ابن بنونس وابن الحاجب  
(قوله والراجح) أي من  
القولين اللذين حكاهما  
اللفظي وابن بشير (قوله  
وان لم نسلم) حال (قوله لانه)  
أي وقت اطلاعنا (قوله  
من المسائل الثلاث) أي  
اسلام الزوج أولا ثم عقدها  
أو اسلامها واسلامها أولا  
واسلامه بعدها بالقرب  
واسلامهما معا (قوله فيها)  
أي المسائل الثلاث (قوله  
فيها) أي العدة (قوله فيها)  
أي المدونة (قوله لو أسلم) أي

في كتاب محمد وقوله ولم يجد البعد بجد الخ ابن بنونس وفي بعض الروايات الشهرين ابن الباء إذا  
عقل عنها وجعلها ابن أبي زمين على ظاهرها قائل المهر وف إذا وقفت إلى شهر أو بعده فأسلمت  
انها امرأته عياض ظاهرها انها توقفت خلاف ما تأوله القرويون فقول ابن القاسم وفاق لقول  
مالك اه كلام أبي الحسن وعلى تأويل ابن أبي زمين انها زوجة ان أسلمت بعده بشهر  
ولو عرض عليها الاسلام قبل وابته نقول ابن القاسم خلاف (ولانفقة) لها على الزوج فيما بين  
اسلامها لان المانع منها بتأخيرها الاسلام اذ لم تكن حاملا ولا لهما نفقة الحمل (أو أسلمت)  
الزوجة المدخول بها أولا (ثم أسلم) زوجها (في) زمن (عدتها) أي استبرأها من مائه فيقر عليها  
فان أسلم بعد تمام عدتها بانات منه فلا يقر عليها وإذا قد قوله في عدتها انها مدخول بها وبأق  
مفهومه وان أسلم في عدتها أقر عليها غائبا كان أو حاضرا ولا يفتيها دخول غيرها على المشهور  
كما في الشامل لانها ذات زوج الا اذا حضر عقد غيره عليها أو سكنت فتزوجت عليه بمجرد افاده  
في المدونة ويقر عليها ان أسلم في عدتها لم يطلقها حال كفره بل (ولو طلقها) حاله بعد اسلامها  
أو قبله ولم يفارقها اذ هو غاو فسادا فكجهتم فلو أسلم بعد عدتها عقد عليها بعصمة كاملة افاده  
في المدونة (ولانفقة) لاني أسلمت قبل زوجها ثم أسلم في عدتها في اخذ قولي ابن القاسم لانها  
التي منهتته من نفسها باسلامها واختاره اللفظي وابن أبي زمين ولذا قال (على المختار  
والاحسن) وقال ابن القاسم ايضا النفقة وبه افتى أصبح لانه احق به مادامت في عدتها  
وان كانت حاملا فهي لها اتفاقا في التوضيح القولان في النفقة سواء أسلم الزوج أو لم يسلم  
(و) ان أسلمت الزوجة الكافرة (قبل البناء) من الكافر بها (بانة) الزوجية من زوجها  
(مكانها) ابن بنونس وابن الحاجب اتفاقا وظاهرها ما قرب اسلامه أو بعد اللفظي وابن بشير  
ان قرب اسلامه فقيسه قولان على ان ما قرب النبي يعطى حكمه أولا ضيق وعلى هذا فالانفاق  
في البعد والراجح في القرب البيئونة لحكاية الاتفاق عليها وان لم تسلم وهذا هو الظاهر من نقل  
ابن عرفة (أو أسلم) أي الزوجان الكافران معا قبل البناء أو بعده فيقران على نكاحهما  
وكذا ان أسلمتا معا قبلين واطلعا على اسلامهما في وقت واحد لانه وقت ثبوت اسلامهما  
عندنا فلا عبرة بالاتفاق قبله واستثنى من المسائل الثلاث فقال (الا المحرم) بفتح الميم والراء  
لزوجها الكافر من نسب أو رضاع أو صهر فلا يقر على نكاحها فيها (و) الا ان تزوجها  
في عدتها من زوج غيرهما أو أسلمها أو أحدهما (قبل انقضاء العدة) قبل البناء أو بعده فلا يقر  
عليها وان وطئها فيها بعد الاسلام تابدت تحررها ابن عرفة فيها لو أسلم في العدة فارقها وعليها ثلاث  
حيض ان كان مسما اه وكذا لو أسلمت دونه ووطئها في عدتها في كفره لغو وبعد  
اسلامه يحرمها وكذا بعد اسلامها ومفهوم قبل انقضاء العدة انهما ان أسلمتا أو أحدهما  
بعده يقران عليه وهو كذلك ابن عرفة مع يحيى ابن القاسم لو أسلم على نكاح عقداه في العدة  
فلا يفرق بينهما ابن رشد بنيد اسلامها بعد ها ولو وطئ فيها (و) الا ان تزوجها الى اجل واسلامها

زوج الكافرة (قوله في العدة) أي التي من قبله وتزوجها فيها (قوله وكذا لو أسلمت دونه) أي في العدة (قوله في عدتها) أو  
أي من زوجها السابق (قوله بعده) أي انقضاء العدة (قوله بعدها) أي العدة (قوله ولو وطئ فيها) أي العدة مبالغة في الاقرار



(قوله ذلك) أى تنادى على النكاح ابداء قوله فى الصور الثلاث (أى تقدم اسلامه وتقدم اسلامها واسلامهما معا) (قوله المبالغة) أى ولو طلقتها (قوله لا فوطلاقه) علة لقوله بلا محال (قوله حاله) أى الطلاق (قوله قطعها) أى الابانة من اضافته المصدر لفاعل (قوله ولذا) أى اعتقاده ذلك علة لما يليها (قوله وهو كافر) ٧١ حال (قوله فى الاقسام الثلاثة)

أى اسلامه قبلها وعكسه  
واسلامهما معا (قوله  
مطلقا) أى حرة كانت أوامة  
(قوله دين الاسلام) اضافته  
للبيان (قوله تقرره) أى  
الاسلام (قوله له) أى المرتد  
(قوله فهى) أى ردة  
(قوله فسخ) أى ردة أحدهما  
(قوله طلاق رجعى) أى ردة  
أحدهما (قوله وعلى  
الاولين) أى كونها اطلاقا  
بائنا وكونها فسخا بلا طلاق  
(قوله فيها) أى عدتها (قوله  
على الثاني) أى كونها  
فسخا بلا طلاق (قوله  
وهل كذا) أى لاشئ لهما  
من الصداق (قوله على  
الاول) أى كونها طلاقا  
رجعى (قوله وجهه) أى  
سقوط الصداق على الاول  
(قوله انه) أى الزوج (قوله  
مغلوب) أى مجبور (قوله  
انه) أى الزوج (قوله ان  
ردها) أى قبل البناء (قوله  
بموجب) بكسر الجيم أى  
سبب (قوله عليه) أى الزوج  
(قوله الاقامة) أى على  
عصمتها (قوله لو ارتدت) أى  
قبل البناء (قوله فيها) أى  
الردة (قوله على المشهور)  
أى ان الردة طلاق بائن

واحدهما قبل انقضاء (الاجل وتناديا) أى الزوجان على الزوجية (له) أى الاجل فلا  
يقران على نكاحهما البنائى حاصل ما ذكره ابن رحال انهما اذا تزوجا لاجل ثم اسلما فلا  
يقران على نكاحهما الا اذا قالوا فى حال كفرهما تنادى على النكاح ابداء سواء اسلما قبل  
انقضاء الاجل او بعده واذا اسلما بعده فمواثقا لذلك قبل الاجل او بعده وقبل الاسلام  
واذا قالوا ذلك بعد الاسلام فذلك لا يفيدهما لانهم ان اسلما قبل الاجل فقد تهاونا المقصد  
الاسلام فبمعين الفسخ وان اسلما بعد الاجل فلا نكاح بينهما يقران عليه وهما لا يقران الا على  
ما يعتقدان انه نكاح فاسدا كان أو لا وبالغ على اقرارهما على النكاح فى الصور الثلاث  
فقال (ولو) كان (مطلقا) وهو كافر (ثلاثا) ثم اسلم ثم اسلمت بعده بالقرب واسلمت ثم اسلم  
فى عدتها أو اسلمت مع حقيقة أو حكما بانها آتية أو عدا المبالغة لقوله ثلاثا وقوله (وعقد)  
أى الزوج النكاح بعد اسلامه على مطلقته ثلاثا (ان) كان (ابائنا) أى فارقتها واخرجها  
من حوزة (بلا شرط) (محال) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر اللام أى زوج غير الغو  
طلاقه ثلاثا بكفره حاله وأشار بولول قول المغيرة باشتراط الحمل ولزم العقد لابائنا واعتقاده  
قطعها النكاح ولذا لو ابائنا بلا طلاق وهو كافر ثم اسلم فانه يعقد عليها ومفهوم ان ابائنا  
انه ان طلقها ثلاثا ولم يبينها فانه يقر عليها بلا عقد فى الاقسام الثلاثة وهو كذلك كما تقدم  
(وفسخ) بضم فسكسر النكاح (لاسلام احدهما) أى الزوجين الكافرين فى غير ما تقدم بان  
اسلم واستمرت على كفرهما مجوسية مطلقا أوامة كابية لم تعتق واسلمت واعتقت بعده يبعد  
او اسلمت ثم اسلمت بعد تمام عدتها فيفسخ (بلا طلاق) على المشهور وانفساد انكحتهم وفى سماع  
عيسى بطلاق للخلاف فى انكحتهم واخرج من قوله بلا طلاق فقال (لارده) أى احد الزوجين  
عن دين الاسلام بعد تقرر رده (فهى طاقه) باقية (هذه هو المشهور وقال ابن أبى اويس وابن  
الماجدشون فسخ بلا طلاق وقال الخزرجى طلاق رجعى وعلى الاولين فليس له رجعتها ان تاب  
فى عدتها وعلى الثالث له رجعتها ان تاب فاشئ لهما من الصداق ان ارتدا احدهما قبل البناء  
على الثاني وهل كذا على الاول والثالث وهو المنصوص ابو الحسن وجهه انه مغلوب على  
طلاقها ولا يلزم من وجود الطلاق وجود نصف الصداق بدليل انه ان ردها بموجب خياره  
فلاشئ عليه مع ملكه الاقامة فكيف مع جبره على الفراق الجلاب لو ارتدت اسقط صداقها  
وكذا ان ارتد الزوج ويخرج فيها قول بانها نصفه وفرق على المشهور بين اسلام احده  
الزوجين وبين رده بانها طرات على نكاح صحيح فكانت طلاقا والاسلام طرا على فاسد فكان  
فسخا وبان المسلم من أهل العساق والكافر ليس من أهله وشرط كون ردها طلاقا عدم  
قصدها فسخ النكاح بها والا فلا يفسخ اقتصر على هذا فت عند قوله او قصدها بالبيع  
الفسخ والخط هنا والشامل اذ قال فى الردة لو قصدت بردها ففسخ نكاحها فلا يفسخ وعكسه  
اقتصر القليل على قائلا اقامه الاشياء من المنة ابن يونس قبيانه قطعه الردة استحب فيعين

(قوله بانها) أى الردة صله فرق (قوله وبان المسلم) عطف على بانها (قوله قصدها) أى الزوجية (قوله بها) أى الردة (قوله وبالا)  
أى وان كانت قصدت بردها ففسخه (قوله اقامه) أى فهمه (قوله استحب) بضم التاء وكسر الحاء

وجب عليه حدانه ان علم منه انه ارتد لاسقاطه فانه لا يسقط عنه وان ارتد لغير ذلك سقط  
 وروى علي بن زياد عن مالك ان ارتدت الزوجة تريد فسخ نكاحها فلا تكون طلاقا وتبقي على  
 عصمتها ابن يونس وبه اخذ بعض شيوخنا قال كاشتراها زوجها فتفترى فسخ نكاحها ولما  
 توقف فيها ابن زرب قال له بعض من حضر نزلات بجاية فافتي فيها بان ارتدادها لا يكون طلاقا  
 وفرق بين هذه ومن فعلت المعاق عليه لتحسينه بان التعاقب من الزوج بخلاف ردتها لذللك وذكر  
 السعد في شرح العقائد كفر من يفترى امرأة بالكفراتين من زوجها وهو معلوم بالاولى من  
 قول القرافي بكفر خطيب طالب كافر الاسلام عليه فامر بالاصح الى فراغ خطبته وقال ابن  
 رشد والقاساني لا يكفر الخطيب وعلى هذا فهل لا يكفر المأثري او يكفر لان الرضا بكفر المسلم  
 الاصل اشد من الرضا بقاء الكافر الاصل على كفره الى فراغ الخطبة وبالف على ان ردة  
 الزوج طلاق بائن فقال ان ارتد اخيه يدين زوجته بل (ولو) ارتد الزوج المسلم (لدين زوجته)  
 اليهودية او النصرانية فتطلق منه طلاقا بائنا ويحال بينهما واشاد بولول قول اصبح لا تطلق  
 منه ولا يحال بينهما لان سبب الحيلولة بين المسئلة والمرتد استقباله كافر على مسئلة (وفي لزوم)  
 الطلاق (الثلاث الذي طاقها) اي زوجته ثلاثا والثلاث ولم يبينها (وتوافعا اليينا) راضين  
 بحكمه اطلاقا لتحل له الابعاد زوج بشرطه سواء كان نكاحهما صحيحا في الاسلام باستيفاء  
 شروطه وانتفاء موانعه ام لا قاله ابن عيشون (او) تلزمه الثلاث (ان كان) نكاحهما (صحيحا  
 في الاسلام) بذلك فان لم يكن صحيحا فيه بانتفاء شرط او وجود مانع فلا تلزمه الثلاث قاله ابن  
 أبي زيد (او) تلزمه (بالقراق محلا) بضم الميم الاولى وفتح الثانية وسكون الجيم اي من غير تعيين  
 عند دقالة القابسي (اولا) تلزمه شيئا قاله ابن اخي هشام وابن الكاتب وغير واحد واستظهره  
 عياض (تأويلات) في قولها واذا طلق الذي امراته ثلاثا ولم يفارقها فرفعت امرها الى  
 الامام فلا يعرض لهما ولا يحكم بينهما الا ان يرضيا بحكم الاسلام فهو مخير ان شاء حكم او ترك  
 وان حكم حكم بينهم بحكم الاسلام واحب الى ان لا يحكم بينهم وطلاق الشبهة ليس بطلاق  
 عياض ظاهر المدونة عدم اشتراط رضا ساقتهم وهو قول مضمون وفي العينية لابن القاسم  
 اشتراطه ابن رشد هذا تفسير لما في المدونة لان تفسيرها بقوله اولى وقواها ولم يفارقها  
 منه هو لو فارقها اقضى عايشه لانه حوزها نفسها ومفهوم ترافعا اليينا ما اذا لم يفارقها اليينا  
 لا تعرض لهما لان طلاق الكفر غير معتبر ومحل التأويلات اذا ترافعا اليينا وقالوا لا يحكم بينهما  
 بحكم الاسلام في المسلمين او في الكفار او اقتصر على قولهما بحكم الاسلام واما ان لا يحكم  
 الاسلام على المسلمين فيحكم بينهم كالمسلمين قاله النعمي فظاهره خروج هذه عن محل التأويلات  
 ففرق بين في وعلى فان قالوا لا يحكم به على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق ولو قالوا  
 بما يجب في دينهم او في التوراة فلا يحكم (و) ان تزوج كافر كافرة بضم او خنزير من لانها  
 (مقتضى صدقهم القاسدا) عقدها بشرط عدم الصداق ثم اسلمها ضي (الاسقاط) ايضا  
 (ان) كان (قبض) بهم فكسر القاسداى قبضته الزوجة او وليها قبل اسلامهما (و) كان  
 (دخل) الزوج بالزوجة كذلك في صورة القاسدا وفي صورة الاسقاط فيتران على نكاحهما  
 في الصور الثلاث اما في الاولى فلان كلاهما قبض ما عوض عليه في وقت يجوز له فيه ذلك

(قوله انه) اي الشان  
 (قوله علم) بضم العين  
 (قوله منه) اي من وجب  
 عليه الحد (قوله فلا تكون)  
 اي ردتها (قوله فتفترى)  
 بغير مجمعة اي تفصد  
 (قوله فيها) اي المسئلة  
 (قوله بجاية) بضم الموحدة  
 تخيم ثم مشادة تحت (قوله  
 (قوله فافتي) بضم الهمز  
 وكسر التاء (قوله فرق)  
 بضم فكسر (قوله هذه)  
 اي من ارتد افسخ نكاحها  
 (قوله لتحسينه) اي الزوج  
 (قوله بان التعاقب) صلة  
 فرق (قوله لذللك) اي الفسخ  
 (قوله هذا) اي عدم كفر  
 الخطيب (قوله يبينها) اي  
 يخرج الزوج زوجته  
 من حوزة (قوله فلا تحل  
 له الابعاد زوج الخ)  
 تفريع على لزوم الثلاث  
 (قوله بذلك) اي استيفاء  
 الشروط وانتفاء الموانع  
 (قوله فان لم يكن صحيحا)  
 مفهوما الشرط (قوله فيه)  
 اي الاسلام (قوله فلا  
 يعرض) بفتح الباء وكسر  
 الراء (قوله اشتراطه) اي  
 رضا ساقتهم (قوله لانه)  
 اي الزوج (قوله حوزها)  
 بفتحات متشكلا (قوله  
 كذلك) اي قبل اسلامهما  
 (قوله في الاولى) بضم الهمز  
 اي عدم القبض والدخول

(قوله والثانية) اى لم يدخل وقبض (قوله والرابعة) اى لم يدخل في الاسقاط (قوله فيها) اى المدونة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله لغيره) اى ابن القاسم (قوله وخبر) عطف على المشهور (قوله والمعروف من المذهب) عطف على المشهور (قوله ان دفع النكاح) اى اسلمها في شيء متمول (قوله المبيع) ٧٣ اى المسلم فيه (قوله انه)

اى قول غير ابن القاسم فيها ووافق قوله فيها (قوله بحمله) اى قول غير ابن القاسم (قوله على اسم لا كلها) اى الزوجة (قوله فالاولى) بفتح الهمز تفريع على قول ابن محرز هذا هو المشهور وخبر من قول ابن القاسم وقول اللخمي واى الحسن المعروف من المذهب (قوله على هذا القول) اى الذى قاله غير ابن القاسم فيها (قوله قبله) اى الاسلام (قوله ذلك) اى عدم المهر (قوله وهم يستحلونه) اى عدم المهر (قوله انه) اى شرط الاستحلال (قوله لم يذكره على سبيل الشرط) ابضاح لقوله طردى (قوله فيها) اى المدونة (قوله وهو متزوج أكثر الخ) حال (قوله معه) ولو حكما (قوله ولم تنقض عدتها) اى قبل اسلامه (قوله ولو محرما) اى بجمع او عورة حين اختياره (قوله او مريضا) اى مرضا يخوف وقت اختياره (قوله يختار أمة مسئلة) حال من فاعل

بن عمه وامام في الاخيرتين فلان الزوجة مكنت من نفسها في وقت يجوز لها فيه ذلك بن عمها وظاهر قوله مضى الاسقاط أنه لا شيء لها وهو قول ابن الموار عياض وهو الصحيح ابن بونس وهو ظاهر المدونة (والا) اى وان لم يقبض الفاسد ولم يدخل او لم يدخل وقبضت الفاسد او لم يقبض ودخل او لم يدخل في الاسقاط (فك) نكاح (التقويض) في تخيير الزوج بين ان يسعى اها صداق مثلها فيقر عليها ويلزمها وان يفسخ عن نفسه ولا شيء عليه في الاولى والثانية والرابعة ولزمه مهر مثلها في الثالثة وهي دخوله بلا قبض الفاسد هذا قول ابن القاسم فيها وفيها ايضا لغيره ان قبضته مضى ولا شيء لها غيره بنى اول بين ابن محرز هذا هو المشهور وخبر من قول ابن القاسم اللخمي وابو الحسن والمعروف من المذهب ونص اللخمي ان دفع النكاح فالعريف من المذهب ان له قبض المبيع من غير ثمن فان بمنزلة من باع خرا بئمن الى أجل ثم اسلفه قبض الثمن اذا حل الاجل هذا هو المعروف من المذهب اه ابو الحسن وقيل انه وفاق بحمله على اسم لا كلها الفاسد ولو كان قائما لا يجيب بجواب ابن القاسم فالاولى التنبه على هذا القول والله اعلم (وهل) محل مضى صداقهم الفاسد او الاسقاط (ان استحلوا) في دينهم كما في المدونة وهو شرط مقصود لابن القاسم عند بعض الاشياخ اذ لو عقدوا به وهم لا يستحلونه لكان زنا لا نكاحا فلا يثبت بالاسلام الا ان يكونوا ثمة اذواع عليه قبله على وجه النكاح في المفهوم تفصيل أو يعضى مطلقا استحلوا ولا (تأويلان) البساطى عندي ان قولها وهم يستحلونه قيد في الاسقاط لافى النكاح وانما تنزير وانما نكاحهم فيه على نكاح النصارى وهم يتقربون بالنكاح فضلا عن التعامل به ولا يخفى حالهم على الائمة ونصها وان نكح نصراني نصرانية بخمر أو خنزير أو بغير مهر أو بشرط ذلك وهم يستحلونه ثم أسلمها بعد البناء ثبت النكاح ابن عبد السلام شرط فيها كونها ما يستحلان النكاح بذلك فرأى بعضهم انه مقصود ورأى غيره انه وصف طردى لم يذكره على سبيل الشرط ابن عرفة لا يشك من نظرا ونصف ان ذكر يستحلونه فيها المفهوم له لان عدم استحلاله لا يوجب كونه زنا في الاسلام فضلا عن الكفر قلت رد الشرط للنكاح بالنكاح والخنزير بعد اشتهار قولهم اياهما بل ظاهره رده للنكاح بغير مهر وشرط اسقاطه والاخر في كل ذلك سواء (واختار المسلم) اى الذى أسلم وهو متزوج أكثر من أربع نسوة فيختار (أربعة) ممن ان شاء وان شاء اختار أقل من أربع وان شاء لا يختار شيئا ممن بشرط المختارة اسلامها معه أو بعده بالقرب أو قبله ولم تنقض عدتها أو كونها كتابية حرة وأمة أمة عقدت بعده بالقرب وسواء كان أفرد كل واحدة بعقد أو جمعهن بعقد واحدة ولو محرما او مريضا او واجدا طول حرة ولم يخش زنا يختار أمة مسئلة كما استظهره ابن عرفة لان الدوام ليس كالا ابتداء فهو كالرجعة وقيل بامتناعه كالا ابتداء واقتصر عليه الموضح ان كانت المختارات أوائل في العقد بل (وان) كن (أو آخر) فيه بنى من أو يعضهن

منح ١٠ فى واجدا (قوله فهو) اى الاختيار الخ تفريع على المبالغة (قوله بامتناعه) اى الاختيار حال الاحرام او المرض او وجود الطول وعدم المنشئة اذا كانت المختارة أمة مسئلة (قوله كالا ابتداء) اى للنكاح (قوله عليه) اى الامتناع (قوله فيه) اى العقد

(قوله لما) بكسر اللام لاختار المسلم أربعة (قوله غيلان) بفتح الغين المجبة وسكون المثناة فتحت (قوله سائرهن) أي باقية (قوله في الزامه الاوائل) أي فليس ترك الاختيار بالكيفية (قوله من محرقي الجمع) بيان لكلاختين (قوله كذايروز) بفتح القاء وسكون المثناة فتحت آخره زاي (قوله بكونهما) أي ففوا الاختين (قوله والا) أي ولو كان للقاسد أثر (قوله مطلقا) أي سواء ٧٤ جهة ما بعد أو عقد على الام أولا أو عكسه (قوله ويحتمل ان الاصل الخ)

اولا لما اشتران غيلان الثقي رضي الله عنه أسلم على عشر وأسان معه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسلك أربعة ويقارق سائرهن ففعل وفي بعض النسخ وان ائلا وفيه فائدة أيضا الرد على الحنفية في الزامه الاوائل وعدم صحة اختيار الاواخر (و) اختار المسلم (احدى) كذاختين من محرقي الجمع ان أسلم عليهما كغيره والديلي (مطلقا) عن التقيد بكونهما باعدين مع اختيار اولاهما وعدم الدخول بهما أو احدهما (و) اختار المسلم (امام) أي أو (ابنتها) أسلم عليهما بعد أو عقدين مقدما عقدا الام أو مؤخرا (لم يسما) أي الكافر الام وابنتها لان العقد القاسد لا أثر له والالتاب بتعريم الام مطلقا ويحتمل ان الاصل واحد أي ام الخ فذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فنصبه وفي بعض النسخ وأم بالجر عطفا على اختين قالوا وعلى بابهما أي هذين (وان) كان (مسما) أي الكافر الام وابنتها بوط أو مقدمة ثم أسلم (حرمنا) عليه أبدا لانه وطء شبهة وهو ينشر الحرمة فان كانت تقدم ان من تزوج معتدة ووطئها وقت ثم أسلمها بقر عليها لما للفرق قات هو الخلاف في التأييد بالوطء في العدة والاتفاق عليه بوطء الام وابنتها (و) ان من الكافر (احداهما) أي الام وابنتها ثم أسلم (تعيث) المسوسة للبقاء وتابذ تحريم الاخرى لكن اتفاقا أن من البنت وعلى المشهور ان من الام وقيل لا يتعين بقاء الام فله فراقها وبقاء البنت (و) ان فارق من أسلم على أكثر من أربع أو على محرقي الجمع أو أم وابنتها جميعهن أو بعضهن فلا يتزوج ابنته (أي من أسلم على أكثر من أربع أو على محرقي الجمع أو أم وابنتها فارق بعضهن أو جميعهن) (أو أبوه) والمراد فرعه أو أصله الذي كرفلا يتزوج (من) أي زوجة (فارقها) من أسلم ظاهره تحريما وعاهه حمل عباس قولها لا يجبي ان يتزوج البنت التي أرسلها ابن عبد السلام لا يبعد حملها على الكراهة أفاده تت وبعده من فقال وكل من فارقها اختيارا أو وجوبا بعد العقد وقبل المس حرمت على أصله وفرعه الرماضي والصواب انه خاص بمثله الام وابنتها في المدونة فان حبس الام فأراد ان يتكاح بنتها التي خلاها فلا يجبي ذلك اه ابن عرفة وقول ابن الحاجب لا يتزوج ابنته أو أبوه من فارقها عام في البنت والام تركهما أو احدهما فان أراد الكراهة فهو ما فيها وظاهر الحرمة ولا عرفها ورد ابن عبد السلام ايضا بما تقدم عنها وبثقل اللغوي عن محمد بن ابن القاسم وأشهب رضي الله تعالى عنهما ان مات كافر عن زوجة لم يسما أو فارقها فلا تحرم على أبيه وابنته وليس ذلك بتكاح حتى يسلم قلت ومثله قولها قبل فذمى أو حرمي تزوج امرأة ماتت قبل ان يسما فتزوج امها ثم أسلمها جميعا فلم يذم كجوابي وأتى بنظير دال على جواز انكاح وثبانه وهو اسلام مجوسي على ام وبنتها وفي الرد على ابن الحاجب بهذه

مقابل لجل واو وابنتها بمعنى أو (قوله مقامه) يضم الميم (قوله هذين) أي الاحتمالين الاخيرين (قوله هو) أي الفرق (قوله والاتفاق) عطفا على الخلاف (قوله عليه) أي التأييد (قوله والمراد) أي بانه أو أبيه (قوله فرعه الخ) أي لآخره ومن الاب فهو من عموم الجواز (قوله من أسلم) مفسر لقال فارق المستتر فيه فهو عائد على غير ما لم يبرز لا من اللبس (قوله عليه) أي التحريم صلة لجل (قوله قولها) أي المدونة (قوله أرسلها) أي طلقها من أسلم (قوله حملها) أي لا يجبي (قوله وتبعه) أي نت في نعمه كلام المصنف فين فارقها من الاكثروا محرقي الجمع او الام وابنتها (قوله فقال) أي من (قوله انه) أي كلام المصنف (قوله خلاها) بشذ اللام أي فارقها (قوله تركهما) أي ما (قوله فان أراد) أي ابن الحاجب بقوله

لا يتزوج (قوله وظاهره) أي ابن الحاجب (قوله ولا عرفها) أي الحرمة حال (قوله وردة) أي كلام ابن ومثله الحاجب (قوله عنها) أي المدونة من قولها لا يجبي (قوله وبثقل اللغوي) عطف على بما تقدم (قوله أو فارقها) عطف على مات (قوله مثله) أي نقل اللغوي (قوله قولها) أي المدونة (قوله ثم أسلمها) أي الزوجان (قوله جوابي) أي صريحا (قوله وهو) أي النظير (قوله بهذه) أي مسئلة ذمى أو حرمي تزوج امرأة ماتت الخ ومثله محمد بن ميمون الكافر عن زوجة لم يسما الخ

ومسألة محمد تعقب لان ما أسلم عنه أقرب للصحة اهـ فهذا = له يدل على الخصوص  
 خلافاً لتقرير من قاعدة كاتبة وتصريحه فيها بالحرمه واقتصاره على ذلك كأنه المذهب  
 اهـ البناني جل عياض وأبو الحسن قولها لا يعجبني على التحريم ونص أبي الحسن قوله  
 لا يعجبني هو هـ ما على التحريم عياض جعل له هـ ما تأثيراً في الحرمه اهـ وفي التوضيح ظاهر  
 كلام ابن الحاجب على التحريم والذي فيه لا يعجبني وفهم عياض التحريم منه وفي الشامل  
 وفيه لا يعجبني وهل على المنع وعليه الاكثر ولا تأويلان وفي التوضيح عقب ما سبق عنه  
 والذي لابن القاسم في الموازنة خلافه وأنه لا تحريم بعد العقد الشرع ثم قال وقال ابن عبد  
 السلام لا يعد جعل لا يعجبني على الكراهة لبواقي ما في الموازنة ولأنه لو انشئت حرمة  
 المصاهرة بين أبيه وابنه وبين هذه لا تنشرت بينه وبين أمها وأجاب عنه ابن عرفة بان الاسلام  
 على الام والابنت أقرب للصحة لتخيريه فيهما البناني هذا الجواب يقتضي طرد التحريم فبين  
 أسلم على اختين أو أكثر من أربع كما شرح به ت والله أعلم به ان كانت التي فارقتها  
 مسها حرمت على فرعه وأصله لأنه بمنزلة عقد صحيح فيصور المصنف بمسها اختين ونحوهما  
 ما عدا الام وبناتها اومس إحدى الاخنتين وفارقتها فتعزم على أصله وفرعه وبصريح نصيره  
 بالام وبناتها اذ امهما وحرمتهما عليه فتحرمان على أصله وفرعه ايضا فان لم يس واحدة منهما  
 واختار احدهما وفارقت الاخرى فلا أصله وفرعه تزوجها لأنه لم يكن الا العقد وهو غير محرم  
 وان مس احدهما فالتى فارقتها ليس فيها الا عقد الكفر ايضا فلا تحرم على ابنه أو أخته بالاولى  
 من ان وطء البنت في النكاح الصحيح لا يحرم امها على أصله وفرعه ولما كان الاختيار  
 بصريح اللفظ وانما لم يذكره كرماء يستلزمه مما يتوهم انه فراق لا اختيار فقال (واختار)  
 اى حكم عليه بأنه اختار الزوجة التي طلقها أو ظاهراً أو آلى منها (ب) بسبب أيقاع (طلاق) منه  
 عليها لأنه لا يقع الأعلى زوجة اذا العصمة من أركانها (أو) اختار (ب) ظاهراً اى تشبيهه لزوجه  
 بقودة التحريم لذلك (أو) اختار (ب) ابلاء اى حلف على ترك وطء زوجة أكثر من أربعة  
 أشهر وهو حر أو من شهرين وهو عبد لذلك ولزمه الطلاق والظهار والابلاء فائدة الحكم  
 عليه بأنه مختار أنه ليس له اختياراً أربعة سوى التي طلقها أو ظاهراً أو آلى منها وهل يكون  
 الطلاق بائناً لأنه فسخ نكاح فاسداً ورجعاً في المدخول به ما حيث لم يكن بشأناً ولا خلعاً وهو  
 الذي ذكره الغنى وله لان الاسلام صحيح عقده ووطءه والخلاف في فساد أنكحهم وأقول لهم  
 الاسلام رجعة او رجعة وأنه لا يجب فيه استبراء فان طلق واحدة معينة اختار ثلاثاً سواها  
 واحدة مبهمه فهو كمن طلق أربعة فلا يختار شيئاً من الزوجات وظاهر المصنف وابن عرفة وابن  
 عبد السلام ان الابلاء اختيار مطلقاً وقيل انما يكون اختياراً اذا قيد بمن أو بلد أو أطلاق  
 وجرى العرف وتقرر بأنه لا يقع الأعلى زوجة (أو وطء) او مقدمة بجرم به ابن عرفة واستظهره  
 المصنف فاذا وطئ بعد اسلامه واحدة من زوجاته مسلمة أو كفاية عد مختاراً لها وظاهره سواء  
 نوى به الاختيار أم لا اذ لو لم يصترف للاختيار انصرف للزنا كيف والحديث ادرؤا الحدود  
 بالشبهات وان نظريه ابن عرفة (و) اختار (الغيب) اى غير الزوجة التي فسخ نكاحها (ان  
 فسخ) الذي أسلم (نكاحها) اى الزوجة فليس الفسخ اختياراً فله اختياراً أربعة سوى التي

(قوله الخصوص) اى بمسألة  
 ام وبناتها (قوله وتصريحه)  
 اى س (قوله فيها) اى  
 القاعدة (قوله واقتصاره)  
 اى س (قوله له) اى عقد  
 الكفر (قوله منه) اى  
 لا يعجبني (قوله وأنه) اى  
 الشأن (قوله ثم قال) اى  
 الموضع (قوله لأنه) اى  
 مسها (قوله بالاولى) بفتح  
 الهمز (قوله يستلزمه)  
 اى الاختيار (قوله عا)  
 يتوهم انه فراق) بيان لما  
 (قوله منها) تنزع فيه  
 ظاهراً وآلى (قوله لأنه)  
 اى الطلاق الخ علة لعدم  
 اختياراً (قوله لذلك) اى  
 كونه لا يكون الا في زوجة  
 (قوله عليه) اى الزوج  
 (قوله وهو) اى كونه  
 رجعي (قوله وأنه) اى  
 الاسلام (قوله مطلقاً) اى  
 عن تقييده بكونه مقيداً  
 بمن أو بلد أو جريان  
 عرف بأنه لا يكون الا في  
 زوجة (قوله به) اى كون  
 مقدمة اختياراً (قوله به)  
 اى الوطء (قوله وان نظريه)  
 بفتحات مثلاً الخ حال

(قوله لانه) اى الفسخ الخ لانه لكونه ليس اختيارا (قوله زوجا غير من أسلم عليهم) مفعول يتزوجن (قوله غيره) اى من أسلم عليهم (قوله فتن) بضم فسكون ففتح (قوله عليه) اى من أسلم عليهم (قوله كلامه) اى المصنف (قوله هنا) اى فى المختصر (قوله تزوجهن) اى عقدهن (قوله جعلها) ٧٦ اى مسئلة من اختار أربعاً فظهرن أخوات (قوله ومقتضاه) اى جعلها نظير ذات الوليين

فسخ نكاحها لانه يكون فى الجمع على فساد (او ظهر أنهن) اى المختارات (أخوات) أو نحوهن من محرمات الجسع فله اختيار غيرهن وله اختيار واحدة منهن وثلاث من البواقي فلو قال وواحدة من ظهري كاخوات لكان أحسن ويختار من سواهن (مالم يتزوجن) اى ما سوى المختارات اللاتي ظهري أخوات زوجا غير من أسلم عليهم فان تزوجن غيره فتن عليه فت تنسكت مقتضى كلامه هنا ان مجرد تزوجهن مفيت الاختيار وفى توضيحه جعلها نظير ذات الوليين ومقتضاه انه لا يقيمن الا الدخول وصرح ابن فرحون بتشهيره طى لا تنسكت على المصنف اذ بهذا عبر اللغوى وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة ونسبوه لابن المباحشون ولم يقابلوه الا يقول ابن عبد الحكم له اختيارهن ولو دخلن فظاهر كلامهم أو صرح به ان مجرد التزوج فوت اذ لو كان الدخول شرطاً ما أغفله هؤلاء الأئمة ولا يعارضه ما تقدم للمصنف فى النظام لاحتمال ذلك كما هنا لا باعتبار مقابلة المسائل التى لا يقيمت الدخول لاعتبارها انه لا يقيمت الا الدخول ولا تقوم الحجة على المصنف بتشهير ابن فرحون وتبع من وعج وغيرهما فى البناء وقول تن جعلها فى التوضيح من نظائر ذات الوليين وهو يقتضى أنه لا يقيمت الا الدخول فيه نظر لان ذلك كما باعتبار ان الدخول يقيمت الا يلزمه أنه لا يقيمت الا هو (و) ان اختار المسلم أربعاً من الاكثر وفارق باقين (فلا شئ) من الصداق (لتغيرهن) اى المختارات (ان لم يدخل) الزوج (به) اى الغير لانه مغلوب على الفسخ قبل البناء فان كان دخل فلها صداقها وشبهه فى سقوط صداق غير المختارة فقال (كاختياره) اى الزوج سواء كان كافراً أو مسلماً أو مسلماً أصلياً (واحدة من أربع رضيعات تزوجهن و) بعد عقده عليهن (أو رضعهن امرأة) تحل له بناتها فصرن أخوات من الرضاع فله اختيار واحدة منهن ولا شئ لغيرها من الصداق لذلك فان لم يفتقر واحدة منهن وطلقهن فلكل غن مهرها اذ هو الخارج من قسمة نصف صداق عليهن فان مات قبل اختياره فلكل ربيع صداقها اذ هو الخارج من قسمة واحدة عليهن فان أرضعهن من تحرم عليه بناتها حرم من كلهن عليه فلا يفتقر منهن شيئاً ولا شئ لهن من الصداق لذلك (وعليه) اى من أسلم على أكثر من أربع زوجات (أربع رضيعات) بفتح فضم جمع صداق غير رضيعات لجمعهن تقسم على عدتهن (ان مات ولم يفتقر) الزوج الذى أسلم عليهن شيئاً منهن اذ ليس فى عهده شرعاً الا أربع زوجات غير معينات تكمل لهن بموته أربعة أصدة فقسمة عدة الاصدقة على عدتهن فان كن عشراً فلكل خمسة اصدقاتها وان كن ثمانية فلكل نصف اصدقاتها وان كن سناً فلكل ثلثاها وان كن خمسة فلكل أربعة اقسامها هذا اذا لم يدخل باحداهن فان كان دخل بواحدة فلها اصدقاتها ولغيرها مثل الحاصل من قسمة أربعة اصدقة على عدتهن وكذا ان كان دخل بأكثر الى تسع فان كان دخل بالعشر فلكل اصدقاتها بقامه هذا ان دخل قبل اسلامه فان دخل بعده فلا بدخول به اصدقاتها ولغيرها من صداقاتها مثل الخارج من قسمة ثلاثة اصدقة على عدد

(قوله انه) اى الشان (قوله) بهذا اى مالم يتزوجن (قوله ونسبوه) اى التعبير بمالم يتزوجن (قوله لا يلزمه انه لا يقيمت الخ) فيه ان الاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله فان كان دخل) مفهوم الشرط (قوله قلها) اى المدخول بها كانت واحدة أو أكثر (قوله لذلك) اى جبره على الفسخ قبل بنائه (قوله واحد عليهن) لتكمله بموته (قوله غير معينات) نعمت أربع (قوله لغيرهن) اى الزوجات اللاتي أسلم عليهن (قوله عدتهن) اى الاصدقة الاربعة (قوله عدة جميعهن) اى الزوجات (قوله فان كن) اى الزوجات (قوله خمسة) معنى خمس بلاون لضافته (قوله مثل الحاصل الخ) فان كن عشر ادخل بواحدة منهن فلها اصدقاتها ولكل واحدة من التسع خمسة اصدقاتها (قوله ان كان دخل بأكثر) فان كان دخل باثنتين من عشر فلكل واحدة من الثمانية خمسة اصدقاتها وان كان دخل بثلاث منها فلكل واحدة من السبع خمسة اصدقاتها (قوله الى تسع) فلهن تسعة اصدقة

لله مباشرة خمسة اصدقاتها (قوله فلكل) اى لكل واحدة منهن صداقاتها بتمامه عيب هذا اذا لم يدخل باحداهن من والا فلا بدخول به اصدقات كامل ولغيرها خمسة اصدقاتها ولو دخل بأربع فغيرهن خمسة اصدقاتها ان كان دخل قبل الاسلام

(قوله فلهما صداقان) أي لكل واحد منهما صداقها كاملاً (قوله عليهن) أي الباقيات فإن كن غائباً لكل واحدة ربيع صداقها (قوله وللباقيات مثل الخارج من قسمة صداق عليهن) فإن كن سبعاً لكل ٧٧ واحدة سبع صداقها (قوله

يختارهن) أي الكفايات (قوله عدمه) أي السبب فيلزم عدم ارثهن (قوله فإن كن) أي الزوجات (قوله من تكمل للمدخل بها) بيان لما (قوله وهو) أي الخارج (قوله وعلت) بضم العين أي المدخول (قوله ولم تنقض العدة) قبل موته (قوله لانها) أي المدخول بها (قوله تدعيه) أي الصداق (قوله لها) أي غير المدخول بها (قوله وتنازعها) أي المدخول بها (قوله بدعواها) أي غير المدخول بها (قوله بينهما) أي المدخول بها وغيرها (قوله وانه) أي الميراث (قوله يقدم) أي بين المدخول بها وغيرها (قوله على الدعوى) كالقول أي بان يجعل الميراث كله للمدخل بها ويزاد عليه نصفه لغيرها ويقسم قسراً ما على مجموعهما فيخص المدخول به الثلثان وغيرها ثلثه (قوله يتنازعها) أي غير المدخول بها (قوله في نصفه) أي الصداق بدعواها أي الوارث (قوله انها) أي غير المدخول بها (قوله

من لم يدخل بهن وان دخل باثنتين فلهما صداقان ولكل واحدة من الباقيات من صداقها مثل الخارج من قسمة صداق عليهن وان دخل بثلاث تكمل لهن اصدقتهن وللباقيات مثل الخارج من قسمة صداق عليهن وان دخل بأربع تكمل لهن اصدقتهن ولا شيء لغيرهن لان المدخول بعد الاسلام اختيار وهذا مفهوم ولم يختار فاده عب البناني الظاهر في مفهوم لم يختار أنه ان اختار اثنتين ثم مات فلا شيء لغيرهن لان اختياره دل على فراق الباقي اقول الموضح بمجرّد اختياره تين البواقي وكذا في كلام ابن عرفة قاله ابن رحال وانظر مع ما ذكره عب (و) ان مات من أسلم على أكثر من أربع زوجات قبل اختياره وبعد اسلام بعضهن (فلا ارث) للمسلات منهن (ان تخلف) بقضات مثلاً عن الاسلام (اربع) زوجات (كفايات) حواثر (عن الاسلام) لاحتمال انه لو طالت حياته يختارهن دون المسلمات ففي سبب ارث المسلمات شك والاصل عدمه ومفهوم أربع انه ان تخلف دونهن فلا ارث للمسلات لان الغالب في اعتماد الاربع عدم اقتضائه على أقل منهن فلا يقال قد يختار المتخلفات فقط فلا ارث للمسلات ايضاً فان كن عشر أو أسلم الا واحدة قسم الميراث على تسع ولا شيء منه للمتخلفة ويجري الصداق على ما تقدم من تكمله للمدخل بها ولو لم يبيع واستحقاق غيرها من صداقها مثل الخارج من قسمة أربعة على جميعهن وهو خسان (او) مات مسلم له زوجتان مسلمة وكفاية احدهما مطابقة لطلاقا بائناً اصاله او بائناً عدة الرجعي (والتبست) الزوجة (المطلقة) بالتي لم تطلق (من) زوجتين (مسلمة وكفاية) فلا ارث للمسلمة للشك في زوجيتها (لا) ينتفي ارث الزوجة (ان طلق) زوج (احدى زوجتيه) المسلمتين طلاقاً ليس بشأناً ولا خلعة (وجهات) بضم فكسر المطلقة من الزوجتين (ودخل) الزوج (باحدهما) أي الزوجتين وعلت (لم تنقض العدة) قبل موته (فلا لزوجة) (المدخول بها) (المعلومة) (الصداق) كاملاً اذ لما تنازع لها فيه (و) لها ايضاً (ثلاثة ارباع الميراث) لانها تدعيه كله وتقول المطلقة غير المدخول به صافلا ارث لها وتنازعها غير المدخول بها في نصفه بدعواها ان المطلقة هي المدخول بها وان الميراث بينهما نصفين فيقسم النصف المتنازع فيه بينهما فيصير للمدخل بها ثلاثة ارباع الميراث طئي ما درج عليه المصنف هنا تبعه الابن الحاجب نحوه في كتاب الايمان بالطلاق من المدونة وقال في توضيحه انه المشهور ودرج في آخر الشهادات ان على خلافه وانه يقسم على الدعوى كالقول وصرحوا بانه مشهور وايضاً (ولغيرها) أي المدخول بها (ربعه) أي الميراث (ولثلاثة ارباع الصداق) لان الوارث يتنازعها في نصفه بدعواها انها المطلقة وهي تدعيه كله بدعواها ان المطلقة هي المدخول بها فيقسم نصفه بينهما وبين الوارث فيصير لها ثلاثة ارباعه وللوارث ربعه بعد حذف كل على ثبوت ما ادعاه وتقي ما ادعاه الاخر ومفهوم وجهت انها ان علّت فلا التباس فان كانت المدخول بها فالمراث بينهما نصفين ولكل صداقها كاملاً وان كانت غيرها فلهما نصف صداقها ولا شيء لهما من الميراث ومفهوم لم تنقض العدة انها ان كانت انقضت فلهما مدخول به صافلا ولغيرها ثلاثة ارباع صداقها والميراث بينهما

وهي) أي غير المدخول بها (قوله تدعيه) أي الصداق (قوله نصفه) أي الصداق (قوله لانها) أي المطلقة (قوله فان كانت) أي المطلقة (قوله بينهما) أي الزوجتين (قوله وان كانت) أي المطلقة (قوله غيرها) أي المدخول بها (قوله فلهما) أي المطلقة غير المدخول بها (قوله انها ان كانت انقضت) أي والموضوع جهل المطلقة

(قوله أن كان) أي الطلاق (قوله فكل ثلاثة أرباع صداقها) أي لما نازعه الوارث كلا منهن في نصف صداقها (قوله صداقها كاملا) لتسليمه لها بوجوه ٧٨ فلا تنازع لها فيه سواء كانت مدخولا بها أم لا (قوله وثلاثة أرباع

نصفين وكذا أن كان بائنا وان لم يدخل بواحدة منهما فكل ثلاثة أرباع صداقها والميراث بينهما بالسوية وإن كان دخل بكل منهما فكل صداقها كاملا والميراث بينهما ما وان علت المطالبة وجهلت المدخول بها ولم تنقص عدتها فلا تقطع صداقها كاملا وثلاثة أرباع الميراث والمطالبة ثلاثة أرباع صداقها وربيع الميراث فإن انفقت أو كان بائنا فلا تقطع جميع صداقها والميراث والمطالبة ثلاثة أرباع صداقها ولا ميراث لها وإن جهلت المطالبة والمدخول بها فالميراث بينهما سوية ولكل سبعة أثمان صداقها التسليم الوارث لها ما صداقا ونصفا ونازعهما في نصف والزوجة أن تدعي أن المطالبة هي المدخول بها فلهما صداقان كاملان فيقسم النصف بينهما وبين الوارث فيصير لهما صداق وثلاثة أرباع فيقسم بينهما فيصير لكل سبعة أثمان صداقها (وهل يمنع) النكاح (مرض أحدهما) أي الزوجين (الخوف) الموت منه عادة وإن لم يشرف عليه واحتياجه أن يخدمه أو للجماع أن لم يأذن له وارثه بل (وإن أذن الوارث) الرشيد له في النكاح لاحتمال موت الوارث قبل المريض وصيرورة وارثه غيره وهذا هو المشهور عند النحوي للتمسك من ادخال وارث محقق ولم يمنع من وطء حليلته لعدم تحقق ترتب ذلك عليه (أو) المنع (أن لم يحتج) المريض للنكاح ولا لمن يخدمه فإن احتياجه فلا يمنع وإن لم يأذن الوارث وشهره في الجواهر فيه (خلاف) وألحق بالمريض في منع النكاح كل مجبور عليه من حاضر صف القتال ومقرب لقطع خشى موته منه ومحبوس لقتل وحامل ستة فلا يبعد تسليمه من خالعه حاملاته وأشعر قوله أحدهما أنهما لو كانا مريضين لم يمنع اتفاقا ويرشد له المعنى إذا لمريضه لا تنفع المريض ولا عكسه غالباً ويستثنى من كلامه صحيح طلق حاملاته طلاق خلع ثم مرض فيجوز له نكاحها قبل تمام ستة أشهر من حملها ولا يخالف هذا قوله لا تقى ولو أبانها ثم تزوجها قبل صحتها فكل المتزوج في المرض لأن هذا مقروض فيها وغيرها فيمن طلق قبل بثان ثم تزوجها مريضاً فأدهب تبعا له مات ومن ابن رجال لم أقف على ما ذكره بعد البعث عنه وقد رده الغيثي وأصاب لأن فيه ادخال وارث وأقده أعلم (وللمريضة) المتزوجة فيه (بالدخول) بها الصداق (المسمى) ولو بعد العقد فتوفيها ساوى صداقها أم لا ومثل الدخول موت أحدهما قبل الاختلاف فيه وفساده لعقد بدون تأثير خلل في صداقه (وعلى المريض) المتزوج في مرضه بتسليمه ولو بعد عقده فتوفيها الذي مات قبل الفسخ دخل أم لا (من ثلث) ماله (الأقل منه) أي المسمى المتقدم (ومن صداق المثل) فعليه أقل الأمور الثلاثة ثلثه والمسمى وصداق المثل فإن كان دخل ثم مات ففي العصنوني لها المسمى ولو زاد على صداق مثلها من ثلثه مبدأ (وجعل) يضم فكسره ثلثا (بالفسخ) انكاح الزوجين واحدهما مريض وقت الاطلاع عليه قبل البتاء وبعد ولو كانت حائضا في كل حال (الآن يصح المريض منهما) أي الزوجين صحة بينة فلا يفسخ هذه رواية ابن القاسم عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه التي رجع اليها وقال قبلها بفسخ ولو صح المريض منهما ثم أمر بمحوه فهذه إحدى المعصنونات الأربع (ومنع) يضم فكسره (نكاحه) أي

الميراث) لأنها تدعيه كله وتنازعها المطالبة في نصفه فيقسم بينهما (قوله ثلاثة أرباع صداقها) لما نازعه الوارث لها في نصفه فيقسم بينهما (قوله فإن انفقت) أي العدة (قوله أو كان) أي الطلاق (قوله والميراث) عطف على صداقها (قوله الخوف) نعت المرض (قوله يشرف) يضم فسكون فكسر أي يقرب (قوله عليه) أي الموت (قوله واحتياجه) أي المريض (قوله غيره) أي الآذن (قوله للتمسك من ادخال وارث محقق) علة يمنع (قوله ولم يمنع) أي المريض (قوله حليلته) أي زوجته أو سريته (قوله ذلك) أي ادخال وارث (قوله عليه) أي وطئه (قوله فإن احتياجه) أي المريض إن يخدمه أو للجماع (قوله فلا يمنع) أي مرضه الخوف (قوله لو كانا) أي الرجل والمرأة (قوله لمنع) أي مرضهما الخوف (قوله لأن هذا) أي قوله ولو أبانها الخ (قوله فيها) أي المدونة (قوله فيه) أي

مرضها الخوف (قوله قبله) أي الدخول (قوله الذي مات قبل الفسخ) نعت المريض (قوله فإن كان المريض دخل ثم مات ففي العصنوني لها المسمى الخ) هذا خلاف التمسك المتقدم (قوله وقت الاطلاع) صله جعل (قوله رجع) أي الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بمحوه) أي الفسخ بعد صحة المريض صحة بينة



(قوله كذلك) أي قبل موته فقبضه ادخل وارث احتمالا \* (فصل في أسباب الخيارات) \* (قوله لاحد الزوجين) صلة الخيار (قوله بسببه) أي الخيار (قوله عقد النكاح) مفعول يسبق (قوله بالعيب) تناسخ فيه يرض والرد (قوله بعد العقد) صلة علم (قوله صريحا ولا التزاما) راجع ان يرض (قوله بصاحبه) صلة يتلذذ (قوله بعد علمه به) صلة يتلذذ (قوله كذلك) أي بعد العقد (قوله فشرط الخيار الخ) تفريع على ان لم يسبق العلم الخ (قوله سبق العلم العقد) ٧٩ من اضافة المصنف وافتاءه

وتكميل عمله بنصبه المفعول  
الخ بيان للأمور الثلاثة (قوله  
احدها) أي الثلاثة (قوله  
لدلائله) أي احدها (قوله  
على الرضا) أي بالعيب  
(قوله أو سبق الخ) عطف  
على قول (قوله فبقى على  
المصنف الخ) تفريع على  
كلام ابن الحاجب (قوله  
وهو) أي التمكن (قوله  
ولا يغني عنه) أي التمكن  
التلذذ دفع به ما يوههم من  
ان المصنف استغنى عن  
التمكن بالتلذذ (قوله  
بالعكس) أي التمكن  
يفقى عن التلذذ (قوله من  
ان مسقط الخيار الخ)  
بيان لما (قوله وما عداه)  
أي الرضا (قوله عليه)  
أي الرضا (قوله جعله) أي  
الرضا (قوله لها) أي سبق  
العلم والتلذذ والتمكن  
(قوله وأورد) بضم الهمز  
وكسر الراء (قوله واحد)  
أي واثنين (قوله غيره)  
أي منها (قوله واستثنى)  
بضم التاء وكسر النون  
(قوله سبق) نائب فاعل  
(قوله وغني عنه)

المرضى الحرة (النصرانية) أو اليهودية لاحتمال اسلامها قبل موته فقبضه ادخل وارث  
احتمالا (و) منع نكاحه (الامة) المسئلة لاحتمال عتقها كذلك (على الاصح) عند بعض  
المفسرين وعلية الاكثر (والخيار) الخفي (خلافه) أي جواز نكاح المريض كناية حرة  
أو أمة مسئلة وهو قول أبي مصعب لان اسلام السكينة وعتق الامة خلاف الاصل والغالب  
عدمه ومن مواقع النكاح عدم انصاح الذكورة والانوثة ولم يذكره لدوره والله أعلم  
\* (فصل) \* في بيان أسباب الخيار وأحكامه (الخيار) في ابقاء عقد النكاح ونسخه  
لاحد الزوجين أو له جميعا (ان لم يسبق العلم) بسببه عقد النكاح (او لم يرض) مرید الرد  
بالعيب بعد علمه به بعد العقد صريحا ولا التزاما (أو) لم يتلذذ (مرید الرد بصاحبه بعد علمه به  
كذلك فشرط الخيار انتفاء الأمور الثلاثة سبق العلم العقد والرضا والتلذذ بعده فان وجد  
احدها فلا خيار له لانه على الرضا ابن الحاجب الخيار مالم يرض بقول أو تلذذ أو تمكين  
أو سبق علم بالعيب اه فبقى على المصنف التمكين وهو في المدونة أيضا ولا يغني عنه التلذذ  
بل الامر بالعكس والتحقيق ما سلكه ابن الحاجب من ان مسقط الخيار هو الرضا وما عداه  
انما هي دلائل عليه والمصنف جعله قسما لها وأورد ان عطف المصنف يفيد ثبوت الخيار  
عند انتفاء واحد من الثلاثة ووجود غيره وليس كذلك واجيب بان أو بمعنى الواو أو بان أو  
بعد النفي أو انتهى للاحد الملبم الدائر وهو لا يتقن الا بانتفاء الجميع كما في قوله تعالى ولا تطع  
منهم أنما أو كفورا وقوله صلى الله عليه وسلم المتبایمان بالخيار مالم يتفرقا أو يقل احدهما  
للاختراستثنى من مفهوم ان لم يسبق العلم سبق علم الزوجة بالاستراض وتمكينه من  
نفسها راجية برأه فلم يحصل قلها الخيار ذكره أبو الحسن في شرحه المدونة ويدل عليه ما يأتي  
في مفهومه تفصيل بدليل ما يأتي (و) إذا لاد احدهما أو كلاهما الرد فادعى المردود مسقطا  
للخيار من سبق علم أو رضا أو تلذذ أو تمكين وأنكره الراد ولا يثبت له مدعى (حلف) الراد (على  
نفيه) أي مسقط الخيار وثبت له الخيار وان نكل حلف المدعى وسقط الخيار فان نكل أيضا  
ثبت الخيار اذا القاعدان النكول بعد النكول تصديق لنا كل الاقل وهذا اذا لم يكن  
العيب ظاهرا وادعى علمه به بعد البناء ابن عرفة المتيقن عن بعض المؤثرين ان قالت بعد البناء  
بكسرهم علم عيب حزين البناء أو كذبها صدقت بيمينها الا ان يكون العيب خفيا كبرص يباطن  
جسدها وفحوه فمصدق بيمينه ويثبت الخيار لكل منهما (برص) بفتح الواو حدة والراء أبيض  
أو أسود وهذا أردأ لانه مدة لبعذار ويشبهه في اللون البهق ولا يوجب الخيار الا بشرط  
السلامة منه والفرق بينهما ان النابت على البرص شعرا يبيض وعلى البهق شعرا أسود وان  
البرص اذا فحس بآخرة خرج منه ما وانما خرج من البهق دم وعلامه الاسود التثنية واقتضيس

أي زوجه اعطف على سبق (قوله فلم يحصل) أي برؤه (قوله مفهومه) أي ان لم يسبق العلم (قوله من سبق علم الخ) بيان مسقطه  
(قوله أو رضا) عطف على سبق (قوله وأنكره) أي المسقط (قوله وهذا) أي كون القول قول الراد بيمينه (قوله وادعى) أي  
المردود (قوله علمه) أي الراد أي فان كان ظاهرا وادعى علمه به بعد القول للمردود بيمينه (قوله وهذا) أي الاسود (قوله  
ويشبهه) أي البرص (قوله ولا يوجب) أي البهق (قوله بينهما) أي البرص والبهق

والمتزايد منه يسمى الطيار ولا فرق في المرأة بين كثيره ويسيره وفي يسير الرجل قولان وهذا  
 في برص قبل العقد واما الحادث بعده فلا رد يسيره اتفاقا وفي كثيره خلاف ولذا أطلقه هنا  
 وقيد الحادث بعده بالمضر والجذام المحقق برديه وان قل قبل العقد وبعده فتقيد الجذام  
 الحادث بعده بالعين فيه بحث وحاصل العموي فيهما ثلاثة عشر أربعة مشتركة وهي الجذام  
 والبرص والجنون والعذبة وأربعة خاصة بالرجل وهي الخصاص والجلب والعنة والاعتراض  
 وخسة خاصة بالمرأة وهي القرقن والرتق والعقل والافضاء والجنون والمشاركة بالإضافة والمختص  
 بأحدهما إضافة لضميره الرجائي ان كانا معينين فليكل منهما الظاهر في صاحبه اتحد جنس  
 العيين أو اختلاف وفي التوضيح والشامل عن غير واحد ان اتحد جنسهما ففيه نظر ابن عرفة  
 الاظهر ان لكل منهما امالة كتبنا يعي عرضين ظهر لكل عيب في عرض صاحبه التعمي ان  
 اطاع كل من الزوجين على عيب بصاحبه مخالف اعيبه فليكل منهما القيام وان كانا من جنس  
 واحد فله القيام دونها البذلة صدق سلامة فوجد من صداقها دونه (وعذبة) الملائم لعطفه  
 على برص انه يفتح العين المهمة دون واومصدر عذبة اذا أحدث حدث الغائط عند الجماع  
 ابن عرفة التعمي ترد يكونها عذوبة اي تحدث عند الجماع ومثله في التوضيح والقاموس  
 وغيرهما وهذا شامل للبول وهو أولى من العقل ولا رد بالبرص قول واحد الجوزي وفي الرد  
 بالبول في النوم قولان الخط لا رد بكثرة القيام للبول الا بشرط السلامة منه (وجذام) محقق  
 ولو قل قبل العقد وبعده ابن عرفة المتسقط يعرف الجذام والبرص بالرؤية الا الذي بالهور  
 فلا يرى وعن بعض المؤرخين يرى الرجال ما يعورته والتسام ما يعورتها وبه أفتى ابن علوان فيمن  
 ادعت امرأته ان بحالة دبره برصا (لا) خيار لاحد الزوجين (جذام اب) اي اصل للآخر  
 ذكر أو أختي ولو مباشرا الولادة وان ثبت به الطيار اشترى الرقيق لبناء النكاح على المكارمة  
 والببيع على المشاحة (وبجصانه) اي قطع الذكرا مطلقا والاثنين ان كان لا يني والافلا رديه  
 قاله في الجواهر لتمام لذته بامانته وكقطع الذكرا قطع حشفته على الراجح قاله ابن عرفة وحرم  
 خصاء آدمي اجماعا وكذا جبهه وجاز خصاء بقل وسما قاله ابن يونس اذ لا يجاهد عليه سما وفرنس  
 مكلوب وفي الحديث النهي عن خصاء الخيل فحمل على تحريمه لتقبيصه قوتها واذها به نسلها  
 وهذا خلاف قوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عهد والله وعدوكم (وجبه) اي قطع  
 ذكره وانقيبه معا او خلقه بدونهما وذكره وان علم من الخصاء بالاولى لانه على عين المسئلة  
 واتباع اهل المذهب (وعنه) بضم العين المهمة وفتح النون مشددة اي صغرا الذكرا بحيث  
 لا يتأتى به جماع والعين لغة من لا يشتهي النساء والعيننة من لا تشتهي الرجال (واعترضه)  
 اي عدم انتشارا لذكره (وبقرنها) بفتح القاف والراء اي بروضتي في الفرج كقرون شاق من  
 عظم او لحم وهذا هو الغالب (ورققها) بفتح الراء والمثناة اي انسداد مسلك الذكرا بعظم او لحم  
 (وبخرها) بفتح الموحدة والخاء المعجمة اي تنن فرجها (وعقلها) بفتح العين المهمة والقاء اي  
 بروضتي في القبل يشبه ادرة الرجل يرشح غالبا وقيل حدوث رغبة فيه عند الجماع (وافضاءها)  
 اي اختلاط مسلك البول بمسلك الجماع وصير ورثهما مسلكا واحدا بشرط ثبوت الخبر بما  
 ذكر وجوده (قبيل) تمام (العقد) فشمّل الحادث حينه واما الحادث بعده بالمرأة فصبيته تنزات

(قوله كثيره) اي البرص  
 (قوله فيهما) اي الزوجين  
 (قوله مشتركة) اي توجد  
 في الرجل وفي المرأة (قوله  
 جنسهما) اي العيين  
 (قوله كتبنا يعي) بفتح العين  
 من في منيبا يعي بلا نون  
 لاضاقته (قوله وان كانا)  
 اي العيين (قوله فله) اي  
 الزوج (قوله وهذا) اي  
 قواهم تحدث (قوله وهو)  
 اي حدث البول عند الجماع  
 (قوله بالبرص) اي عند  
 الجماع (قوله بالرؤية) اي  
 من اهل المعرفة (قوله وان  
 ثبت به) اي جذام الاصل  
 الخ حال (قوله مطلقا) اي  
 عن تقبيصه بعدم الامناء  
 (قوله والا) اي وان كان  
 يعني (قوله وان علم الخ) حال

(قوله فيفرق) بفتح الفاء والراء أي بين الزوجين (قوله إذا لم يشك فيه) أي إذا تحقق كونه جذما (قوله لانه) أي الجذام (قوله وان شك فيه) أي الجذام (قوله وإذا حدث) أي الجذام (قوله بعد العقد) أي وقبل الدخول بدليل ما يليه (قوله وان حدث) أي الجذام (قوله ثم قال) أي المتبطل (قوله وأما قبله) أي الوطء (قوله لم ينسب) ٨١ أي الزوج (قوله فيه) أي الاعتراض

(قوله والا) أي وان تسبب فيه (قوله بالكاف) أي في قوله بكاعتراض (قوله والكبر) أي في السن (قوله الحادثة) نعت الخصاص والحب والكبر (قوله وكبر الادرة المانع منه) أي الجماع أي الحادث بعد الوطء عطف على الخصاص فلا ترد به عجب وادخلت الكاف ما يشبه به العنة مما يحدث بعد الوطء من كبر الادرة بحيث يمتنع من الذكر ما لا يتأتى به الجماع عب واما لو تزوجته فرأته كبير الادرة بحيث لا يمكن معه الجماع فهذا كالعنة او منها ولها رده به حيث لم تعلمه فان كانت لا تمنع الجماع فلا رد لها بها (قوله بها) أي الزوجة (قوله به) أي الزوج فلا يردها به (قوله به) أي الزوج (قوله مطلقا) أي سواء حدث قبل الدخول او بعده (قوله والا) أي وان خافت زوجته اذا (قوله زوان) بفتح الزاي وسكون الواو فنونان بينهما (قوله لسماع عيسى رأي) من اضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بصب مفعوله

بالزوج (ولها) أي الزوجة (فقط) أي دون الزوج (الردي بالجذام البين) أي الحق وان قل (والبرص المضر) أي الفاحش لا اليسير ونعت الجذام والبرص (الحادثين) بالرجل (بعده) أي العقد وظاهره كالدونة سواء حدث قبل البناء أو بعده المتبطل واما الجذام فيفرق من قديمه قريبا كان أو كثيرا ابن وهب اذا لم يشك فيه وان لم يكن فاحشا ولا مؤذيا لانه لا تؤمن زيادته وان شك فيه فلا يفرق بينهما واذا حدث بعد العقد فيفرق من قبله وان حدث بعد الدخول فيفرق من كسبه ولا يفرق من قبله حتى يشاهد ويتفاحش لا طلاقه عليها فلا يحل بالفراق وان لم يدخل بها ولم يطاع عليها فلا يمكن من كسبه بشئ ما كاه الى الفراق ثم قال في البرص قال ابن حبيب كل ما كان قبل العقد رقبته وان لم يكن فاحشا ومؤذيا وما حدث منه بعده فلا خيار لها فيه الا أن يكون فاحشا ومؤذيا فانه مالك وأصحابه رضى الله تعالى عنهم وثبوت الرذاه اما حالا او بعد سنة ان ربحي برؤهما كما يأتي ومنه ما الجنون واظهار أن العذبة كذلك (لا) رذاه (بكاعتراض) حدث بعد وطئه بالتشاور ولو مرة واما قبله فسيذكر ان اهل الردي به سنة للحر ونسبها للعبد وهذا حيث لم يتسبب فيه والافلها الخيار بالحادث بعد الوطء كالحادث قبل وبعد العقد ودخل بالكاف الخصاص والحب والكبر المانع من الجماع الحادثة بعد الوطء قاله ابن عبيد البر وكبر الادرة المانع منه وان تزوجته فوجدته كبير الادرة كبر ما تمنع منه فلها رده به والا فلا رقبته (ويجنون) أحدهما أي الزوجين وأولى هما معا المستقر بل (وان) كان يحصل (مرة في الشهر) ويزول في باقيه التقديم قبل العقد بل وان حدث بالزوج بعده و (قبل الدخول) أو بعده أي الدخول فلها الخيار والجنون الحادث به بعد العقد قبل الدخول أو بعده مصيبة تولد به هذا قول ابن القاسم وذهب للثعبي والمتبطل الى الغام ما حدث به بعد الدخول وابن وهب الى الغاء الحادث مطلقا وحصل الخلاف فيمن تأمن زوجته اذا والافلها الخيار اتفاقا ابن عرفة في جنون من تأمن زوجته اذا ثلاثة أقوال الاول الغاؤه لابن رشد عن سماع زونان من اشهب وابن وهب والثاني اعتباره لسماع عيسى رأي ابن القاسم وروايته والثالث ان حدث بعد البناء التي والافل للثعبي قائلا لاختلاف ان حدث بعد البناء فقال مالك رضى الله تعالى عنه ان لم يخف عليه امنه في خلواته التي وقال اشهب ان لم يخف منه التي وان كان لا يفتق يرى ان احتاج اليها والافرق بينهما لان بقاءه ضرر عليها دون منفعة واقتصر ابن رشد على الاولين واقتصر المصنف على طريقة الثعبي قد يغتفر لكن في اطلاقه نظر وقد ظهر ان الاغيا في عبارة المصنف متناول لوجهين وكأنه قال الخيار المذكور ثابت وان كان الجنون مرة في الشهر وان طرأ قبل الدخول وبعد العقد قاله ابن غازي ابن عرفة ما حدث بالمرأة بعد العقد نازلة بالزوج وقال ابن عات الجنون اذا حدث بالمرأة بعد العقد فلا رقبته البناء رأيت لابن رجال عن أبي الحسن ان حدث به بالمرأة بعد العقد كحدثه بالرجل ونسبه للدونة فلهل

١١ مع في (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على رأي (قوله ان حدث) أي الجنون بالزوج (قوله التي) بضم الهمزة وكسر الفين المجهمة (قوله عليها) أي الزوجة (قوله منه) أي الزوج (قوله والا) أي وان لم ينجح اليها (قوله فرق) بضم فكسر مثقلا (قوله اطلاقه) أي عن تقييده بخوف اذا (قوله ان حدث به) أي الجنون (قوله كحدثه بالرجل) أي في ايجاب الخيار

(قوله وهي) أي نسخة الواو (قوله اولي) بفتح الهمز (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله انه) أي التأجيل (قوله بهما) أي احدا الزوجين (قوله به) أي الزوج (قوله لهما) أي الزوجة (قوله له) أي الزوج (قوله فيما) أي الجنون والجذام والبرص (قوله تأجيل) خبر ظاهر (قوله عليه) أي ظاهرها (قوله وان وافق) أي ظاهرها الخ بما لغة واحال (قوله ارجاعه) أي ضمير التثنية ٨٤

المصنف اعقده (اجلا) بضم الهمز وشدا الجيم أي الزوجان بدون واو وهو جواب شرط مقدر أي واذا قيل بالخيار في القديم والحديث بالنسبة للرجل وفي القديم فقط بالنسبة للمرأة أاجلا (فيه) أي الجنون وفي نسخة واجلا بزيادة واو واستثنا فيه وهي اولي لا يهايم الاولى انه خاص بما بعد العقد مع انه فيما قبله ايضا حيث ربحى برؤيه أي واجلا في الجنون القديم والحديث (وفي برص وجذام) محققين قديمين بهما واحداً ثين به لاهم الاذلاخبار له والتأجيل فرع الخيار وقد علم عدم خياريه من قوله واهافقط الخ ومحمل التأخير فيها ان (ربح) بضم فكسر (برؤها) أي الجنون والجذام والبرص هذا الذي يجب اعقده كما يفيد به ابن عرفة وابن عات وظاهر المسدقة تأجيل الجنون وان لم يربح برؤيه ولا يقول عليه وان وافق ظاهر ما في نسخة برؤها بضمير التثنية ويمكن ارجاعه للزوجين فيمثل الثلاثة ويؤيده ان اسفاد البر للزوجين حقيقة وإلى الجذام والبرص مجاز والاصل الحقيقة وصله اجلا (سنة) قريبة للعر ونصفها للرق قاله ابن رشد من يوم الحكم بعد العدة من دعا غير المؤجل فيه ابن غازي أي واجل كل واحد من الزوجين سنة ان لم يرض الاخر بجنونه او جذامه او برصه ولا خفاء أن الاقسام اربعة الاول العيب الحادث بالرجل قال فيه في ثاني انكحتمها واذا حدث بالزوج جنون بعد النكاح عزل عنها واجل سنة لعلاجه فان صح والافرق بينهما وقضى به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ابن القاسم في الاجنم البين الجذام ان كان مما يربح برؤيه العلاج وقد روي علاجه فلم يضرب له الاجل وفي كتاب يسع الخيام ويطلع للعجنون سنة وينفق على امرأته من ماله فيها فان برئ والافرق بينهما الثاني العيب القديم في الرجل قال في جامع الطرر مفهوم قوله في النص السابق واذا حدث انه لا يؤجل في القديم وتخبر المرأة وهو مسمى ما في آخر الجزاء الاول خلاف ما في خصال ابن زرب انه يؤجل في الجنون كان قبل النكاح او بعده اه وقبله أبو الحسن الصغير وقطع ابن رشد بما نسب لابن زرب في رسم نقد هاهنا من سمع عيسى وقبله ابن عات الثالث العيب القديم في المرأة قال القاضي ابو الوابد الباجي في وثائق ابن فضون ان لم يعلم به الزوج الا بعد النكاح ضرب له الاجل في معاناة نفسه من الجنون والجذام والبرص سنة وفي داء الفرج بقدر اجتهاد الحاكم وقبله المتيطي وابن عات واجل ابن فضون في داء الفرج نهري في وثيقة له الرابع العيب الحادث بالمرأة لا يتصور فيه تأجيل الاذلاخبار للرجل قال ابن رشد والمتيطي وغيرهما ان شاء فارقها ولها جميع صداقها بالدخول ونصفه ان لم يدخل وقد خرج من هذا أن الرجل يؤجل في الحادث والمرأة في القديم وفي تأجيل الرجل في القديم اضطراب ولا تحتاج المرأة لتأجيل في الحادث فان قلت فعلاهم يحمل كلام المصنف قلت على التأجيل في الثلاثة الاول دون الرابع فان قلت وبم يخرج الرابع من كلامه قلت لا تأجيل الا حيث الرد وقد فهمنا من قوله ولها فقط الرد بالجذام البين والبرص المضر الحاديين ان الزوج لا يردّها بالحادث منها وانما مصيبة نزلت به فان قلت استنبط هذان من كلام المصنف في الجذام

(قوله الثلاثة) أي الجنون والجذام والبرص (قوله ويؤيده) أي ارجاع الضمير للزوجين (قوله من يوم الحكم) أي بالتأجيل بيان لمبدأ السنة (قوله بعد العدة) (قوله نعت سنة) (قوله هزل) بضم فكسر (قوله فان صح) أي من جنونه او جذامه او برصه أي خلى يشبه وبين زوجته (قوله والا) أي وان لم يصب (قوله به) أي تأجيل سنة (قوله البين) أي المحقق (قوله في العلاج) أي بسببه (قوله فليضرب) أي الحاكم (قوله له) أي الاجنم (قوله فيما) أي السنة (قوله فان برئ) أي من جنونه بقيت زوجته في عصمته (قوله والا) أي وان لم يبرأ من جنونه (قوله الطرر) اصله جمع طرر ما كتب على طرف الكتاب (قوله انه) أي الزوج (قوله وتخبر المرأة) أي في البقاء والفرق (قوله انه يؤجل في الجنون الخ) بيان لما يصدق من (قوله وقبله) بكسر الموحدة أي كلام جامع الطرر (قوله وقبله) أي ما نسب لابن زرب

بكسر الموحدة (قوله به) أي عيها القديم (قوله له) أي العيب (قوله معاناة) أي مداواة (قوله وقبله) والبرص أي ما في وثائق ابن فضون (قوله واجل) بفتح تحت منقلا (قوله خرج) أي حصل (قوله في الثلاثة الاول) أي قديم الرجل وحادثه وقديم المرأة (قوله الرابع) أي حادث المرأة (قوله وانما) أي الحادث وانته لتأنيث خبره

(قوله بين) بكسر التثنية مثله (قوله اللازم كاللازم) أي حكم الجنون حككم الجذام والبرص (قوله دور) أي لنوقف تأجيله على تحييدها ونوقف علم تحييدها على علم تأجيله (قوله ونوقف) أي لكل منهما على الآخر فالتأجيل لا دور لاختلاف جهة التوقف لأن توقف التأجيل على التحييد وتوقف التحييد على التأجيل توقف علم وهذا مقرر دين كل ملزوم ولازمه وأما علم (قوله هبه) أي افرض وقدر الأمر كما ذكر من توقف كل منهما على الآخر (قوله يشفع) أي يسوغ ويرخص (قوله في الثلاثة) أي الجنون والجذام والبرص (قوله بوجه) يضم ففتح منقلا (قوله أخويه) أي الجذام والبرص (قوله بضعة الموث) أي أنه تقدم أنه إذا قرئ برؤيهما بضعة الموثي الرجوع للزوجين شمل الثلاثة أيضا (قوله ٨٣) أي بشرط السلامة من

جميع العيوب أو من كل عيب (قوله بينهما) أي العيوب السابقة وبين غيرها (قوله الشرط) أي أن شرط السلامة (قوله لها) أي الزوجة (قوله اشتراطها) أي السلامة (قوله ادعاء) أي اشتراطها (قوله ولعلها) أي وجه كون العرف ليس كاشتراطها (قوله غيره) أي الولي (قوله بحضوره) أي الولي (قوله وهو) أي الولي ساكت حال (قوله وإن لم يسأله) أي الزوج الولي عن صفاتها (قوله أن علمه) أي الزوج عيها (قوله رجوع) أي الزوج (قوله أن كان) أي وجد زائد (قوله والا) أي وإن لم يكن زائد (قوله فلا يرجع) أي الزوج (قوله ولا بالبناء للقاء) أي (قوله يرجع) بالبناء للنائب (قوله عليه) أي الزوج (قوله فليس) أي العيب الذي يرد به بشرط السلامة منه (قوله هذا) أي ثبوت الخبر

والبرص بين دون الجنون قلت اللازم كاللازم فإن قلت قد فوات المصنف التنبيه على خيار الزوجة للجنون الحادث بالزوج بعد المدة فقلت اغتمام عن ذلك خيارها إذا كرر تأجيل زوجها وقد علمت مما أسلفنا أن تأجيله فرع خيارها فإن قلت هذا دور وتوقف قلت هبه كذلك ليس يشفع له قصد إثارة الاختصار وتقريب الأقصى باللفظ الوجهين قال الشارح فابعد الشوق إلى الأمن بكابده ولا الإصابة إلى الأمن بهاتين وظاهر قول ابن عرفة يؤجلان سنة للعلاج زوال عيبيهما إن رجا البراءة بشرط في الثلاثة ولم يشترطه المصنف في الجنون اتباعا لظاهر المدونة وقد يوجه به أن يرى الجنون أربعين من بزه أخويه ولو قرئ رجا برؤيهما بضعة الموث شمل الثلاثة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) الخبر ثبت لأحد الزوجين (بغيرها) أي العيوب السابقة عما بعد عيبا عرفا كسواد وقرع واستحاضة وصغر وكبر (أن شرط) أحدهما (السلامة) من ذلك الغير سواء عين مباشرت السلامة منه أو قال من جميع العيوب أو من كل عيب فلا يعمل هذا على العيوب السابقة التي يرد بها وإن لم يشترط السلامة منها والفرق بينهما أن السابقة تعافها النفوس وتنقض الاستمتاع المقصود من النكاح ومنهما ما يسرى في الولد مع شدته وعدم استطاعة الصبر عليه كالجذام والجنون وغيرها ليس كذلك وثأنه الظهور وعدم الخفاء فغير المسترط مقصوفي عدم استسلامه ومنه فهم الشرط عدم الرد بها إن لم تشترط السلامة منها وهو كذلك والقول لها في عدم اشتراطها أن ادعاء الزوج قاله ابن الهندي وظاهره كغيره أن العرف ليس كالشرط ولعله لبناء النكاح على الكرامة إذا كان الشرط صريحا بل (ولو) كان (بوصف الولي) للزوجة بأنما يثبتها ذات شهر سليمة العينين أو بوصف غيره بحضوره وهو ساكت (عند الخطبة) بكسر الخاء المجهة أي التماس النكاح من الزوج أو وكيله وإن لم يسأله عند اللحي وعليه اقتصر في التوضيح فتوجب سوداء أو قرعاً أو عوراً فلزواج ردها ولا شيء عليه وأبقاؤها وعليه جميع صداقها إن علمه قبل الدخول وإن لم يعلمه إلا بعد رجوع بزائد المسمى على صداق مثلها إن كان والا فلا يرجع ولا يرجع عليه فليس كالعيب الذي يثبت به الخيار بلا شرط هذا قول عيسى وابن وهب ورد بول قول ابن القاسم ومحمد وأصبغ وقال ابن رشد لاختلاف انما هو إذا صدر الوصف ابتداء وأما أن صدر بعد السؤال فقد اتفقوا على أنه شرط موجب للخيار وعلى هذا فلا تدخل هذه الصورة في كلامه للاتفاق عليها والاشارة بول للخلاف غالباً إلا أن كانت مجرد دفع

بوصف الولي (قوله ورد) أي المصنف (قوله قول ابن القاسم ومحمد وأصبغ) أي بعدم ثبوت الخيار بوصف الولي (قوله إذا صدر الوصف) أي من الولي (قوله ابتداء) أي من غير سبق سؤال من الزوج أو وكيله (قوله وأما أن صدر) أي الوصف من ولي للمطلوبة (قوله بعد السؤال) أي من الزوج أو وكيله عن حال الخطوبة (قوله على أنه) أي وصف الولي (قوله وعلى هذا) أي قول ابن رشد وأما أن صدر بعد السؤال (قوله هذه الصورة) أي الوصف بعد السؤال (قوله في كلامه) أي المصنف بعد المباشرة والانهى داخله فيما قبلها وتقديره إذا كان الشرط صريحا أو ضمنا بوصف الولي بعد السؤال اتفاقا فمما قبل ولو بوصف الولي ابتداء (قوله للاتفاق عليها) أي هذه الصورة (قوله إلا أن كانت) أي ولو

(قوله قصره) أى كلام المصنف بعد ولو (قوله على غيرها) أى صورة الوصف بعد السؤال (قوله إذا قال) أى الشارح وثبت (قوله) أن لم يكن الشرط بوصف الولي (أى ابتداء بأن كان صريحا أو ضمنا) (قوله إنما) أى الخطوبة (قوله مثلا) أى أو عوراء أو قرعاه (قوله فقال) أى الولي (قوله أو وصفها) ٨٤ أى الخطوبة (قوله غيره) أى وإياها (قوله بحضرتها) أى الولي (قوله وسكت) أى

الموهم على خلاف الغالب ومقتضى الشارح وقت قصره على غيرها إذا قال إن لم يكن الشرط بوصف الولي بأن قال الخاطبة قبل لي أنها سوداء مثلا فقال كذب القائل بل هي بيضاء أو وصفها غيره بحضرتها وسكت بل ولو كان الشرط بوصف الولي الخ (وفي) ثبوت الخبر للزوج بين (الرد) للزوجة ولا شيء عليه من صداقها والإبقاء عليه جميعه (أن شرط) أى كتب الموثق في وثيقة عقد النكاح (العصة) للزوجة في عقلاها وبدنها أن كتب تزوج فلان بن فلان فلانة بنت فلان العصة في عقلاها وبدنها بصدق قدره كذا من كذا الخ فتوجب بخلاف ذلك له على أنه إنما كتبها بشرطها بين الزوج والولي وعدمه له على أنه زادها من عنده بلرى العادة بها وانزع الزوج الولي بأنه شرطها وأنكره الولي ولا يثبت لأحدهما (تردد) للباجي وابن أبي زيد وكلام المتبسط يدل على أن الراجع عدم الرد لأنه ظاهر المدونة وبه القنوي فالولي لاقتصار عليه الخط فان كتب الموثق سليمة البدن فتوجب بخلافه فأنفق على أنه شرط لعدم تلبيةه عادة وان شرط الزوج العصة فله الرد اتفاقا وعطف على يبرص فقال (لا) يثبت الخبر (بخلف) بضم الخاء المجهمة وسكون اللام أى تخلف (الظن) أى المظنون ويصح عطفه على معنى أن شرط السلامة أى وبغيرها بشرط السلامة لا بخلف الظن (ك) الاطلاع على (القرع) بفتح القاف والراء أى عدم نبات شعر الرأس من علته وهى من نساء ذوات شعر فظنهما مثلهن (والسود) وهى (من) نساء (بيض) فظنهما مثلهن (وتن) بفتح النون وسكون المثناة أى خبيث رائحة القدم وهى البضراء والآنف وهى الخشماء من نساء المسلمات منه فلاخبار له وقال اللغوي له الخبر فيه ما قيا على تن الفرج بالاحرى بجامع التنوير وتنقيص اللذة وفرق الجمهور بأن المقصود الأهم من الزوجة وقاعها في الفرج وتنقيصه منه ولا يمكن التحول عنه بخلاف القدم والآنف وظاهر المصنف سواء كان تن القدم من تغير المعدة أو قلح أى وسخ الأسنان (و) لاخبار (ب) الشيوية) فيمن ظنهما بكرا (الآن يقول) الزوج اتزوجها بشرط كونها (عذراء) أى لم تزل بكارتها بجزيل فيجدها ثيبا فله ردها ولا شيء عليه من صداقها أو له ما ساءلها وعليه جميع مهرها سواء علم وليها ثبوته أو لم يعلمها كانت ينكح أو غيره فهذا استثناء منقطع (وفي) الخيار بشرط (بكر) بكسر فسكون فيجدها ثيبا وعدمه (تردد) لابن العطار مع بعض الموثقين وابن بكري بن عبد الرحمن وصوبه بعض الموثقين أن ثبت بغير نكاح كوثبة وتكره بيض فقله ابن عرفة عن المتبسط وابن قصون فان ثبت نكاح فله الخيار مطلقا قطعا ولم يعلم أبوها ثيبوتها ونكحها أو لا فله الخيار على الأصح ولم يجز العرف بما إذا البكر العذراء والأفله الخيار قطعا قاله البرزلي ووقف الزوج على أنه وجدها غيب بكرا والأفله القول قولها أنه وجدها بكرا سواء

الولي (قوله بل ولو كان الشرط بوصف الولي) أى ابتداء (قوله كذا) أى عشر نمثلا (قوله من كذا) أى الدراهم مثلا (قوله لعله) أى الموثق الخ علة للرد (قوله على أنه) أى الموثق (قوله إنما كتبها) أى العصة (قوله لشرطها) أى العصة (قوله وعدمه) أى الرد (قوله لعله) أى الموثق (قوله على أنه) أى الموثق (قوله زادها) أى العصة (قوله من عنده) أى الموثق (قوله بها) أى العصة (قوله بانه) أى الزوج (قوله بشرطها) أى العصة (قوله وأنكره) أى شرطها (قوله لانه) أى عدم الرد (قوله به) أى عدم الرد (قوله عليه) أى عدم الرد (قوله يبيع على ترجمه) (قوله فأنفق) أى الباجي والشيخ (قوله تنقيصه) أى زيادة الموثق من عدمه سليمة البدن (قوله وان شرط الزوج العصة) أى ووجدت بخلافها (قوله فله) أى الزوج (قوله وهى) أى

الخطوبة (قوله فيها) أى تن القدم وتن الآنف (قوله منه) أى وقاعها فيه (قوله منقطع) أى لان المستثنى منه خلف ادعت الظن والمستثنى خلف الشرط (قوله وعدمه) أى الخيار (قوله وصوبه) أى عدم الخيار (قوله فله) أى الزوج (قوله مطلقا) أى عن التقييد ببيان العرف بما إذا البكر العذراء (قوله ولم يعلم أبوها ثيبوتها أو بكفتها) عطف على ثبت بغير نكاح (قوله والا) أى وان كان أبوها عالما بثبوتهما (قوله فله) أى الزوج (قوله ولم يجز العرف الخ) عطف على ثبت بغير نكاح (قوله والا) أى وان كان برى العرف بما إذا بكره ذرا (قوله ووافقت الزوج الخ) عطف على ثبت (قوله والا) أى وان لم توافق على وجودها ثيبا

(قوله لذلك) اى لانها من  
انسانه وهو من رجالها (قوله  
بان لم يبطأها الخ) تصوير لثبوت  
الخيار لافيه (قوله يومه)  
اى التراضى (قوله نه بدا)  
راجع لتأجيله بسنة (قوله لقر  
عليه الفصول) علة لتأجيله  
بها (قوله عليها) اى السنة  
(قوله كذلك) اى الذى ثبت  
لزوجه الخيار فيه لعدم  
وطئه سبق اعتراضه العقد  
اوتأخر عنه واختارت  
فراقه (قوله واستظهر)  
بضم التاء وكسر الهاء (قوله  
نسب) بضم فكسر (قوله  
تقل) بضم فكسر (قوله  
وهـم) بفتح الهاء اى غلط  
(قوله منه) اى المصنف  
رحمه الله تعالى (قوله  
ترضى) بضم التاء وفتح  
الضاد (قوله مجاباه) اى  
خصاله (قوله تبلا) بضم  
الثون وسكون الموحدة  
اى شرفا ولا (قوله تعد)  
بضم ففتح مثقـلـلا لانه يدل  
على اعتباره (قوله فاجال)  
اى ردد ابواسحق (قوله ولا  
يصح قياس المعترض على  
الجنون الخ) دفع به ما يتوهم  
من قياس المعترض على  
الجنون (قوله بعزل) بضم  
الباء وفتح الزاى (قوله  
مرسل) بفتح السين (قوله  
بان مراده) اى المصنف  
(قوله بعهد) بضم فكسر (قوله  
اي المصنف) (قوله هنا) اى فى المختصر

ادعت بقاء بكارتهم او انه ازالها هذا هو المشهور بين اوسايق وعطف على الا ان يقول عذراء  
فقال (والا تزوج الحر الامة) ولو بشايتكم حرية يظنها حرة فيجدها امة فله الخيار (و) الا تزوج  
الحر (ابو الحسن وان ديثمة العبد) ولو بشايتكم انظروا تثبتين انه عبد فلها الخيار (بخلاف  
العبد مع الامة) يظن احدهما مجرية الاخر حال العقد الشكاح ثم تثبتين رقيقته فلا خيار له  
اذ الامة من نسائه وهو من رجالها (و) بخلاف (المسلم مع النصرانية) او اليهودية يظنهما مسلمة  
او تظنه نصرانيا او يهوديا حال العقد ثم تثبتين كفاية او يثبتن مسلمة فلا خيار له ولاها لذلك فى  
كل حال (الا ان بغرا) اى الامة العبد بانها حرة والعبد الامة بانه حرا والكفاية المسلم بانها  
مسلمة او المسلم الكفاية بانه الكفاي ولا يحكم برده به لانه غرور الخيار (واجل) بضم الهمز  
وكسر الجيم مثقلا الزوج (المعترض) بضم الميم وفتح الراء اى الحر الذى ثبت لزوجه الخيار فيه  
بان لم يبطأها سوا سبق اعتراضه العقد وتأخر عنه واختارت فراقه فزوجـلـ (سنة) هـلالية  
للتداوى فيها وابتدأوها (بعـد) حصول (الصحة) للمعترض من مرض غير الاعتراض ان كان  
(من يوم الحكم) بنا عليه فان تراضى على التأجيل فى يومه ابن رشد تعبد اللغوى لقر عليه  
الفصول الاربعة اذا التداوى قد يفيد فى فصل دون غيره ولا يراى ادعاء ان لم يرض فيها بل (وان  
مرض) فيها كلها بعد ابتدائها سوا قدر على التداوى فيها أم لا قاله ابن القاسم وقال اصـبـغ  
ان استغرق المرض السنة ومنعه من التداوى فيها فتساقط له سنة اخرى وقال ابن رشد ان  
مرض فيها مرضا شديدا منعه من التداوى زيد عليه بقدره قالما سب ابدال ان باو (و) اجل  
(العـبـد) المعترض كذلك (نصفها) اى السنة هذا مذهب المدونة ومالك واكثر اصحابه رضى  
الله تعالى عنهم وبه الحكم وقبل سنة كالحرو واستظهر ومال اليه غير واحد ونسب لمالك ايضا  
المتبسطي اختلف فى اجل العبد فقال ابن الجهم كاجل الحر ونقل عن مالك وجهه والفقهاء  
رضى الله تعالى عنهم وقيل سنة اشهر وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه وبه الحكم اللغوى  
الاول ايبـن لان السنة جعلت لاختبر فى الفصول الاربعة فقد يقع الدوام فى فصل دون فصل  
وهـذا يستوى فيه الحر والعبد (واظهاره) عند ابن رشد من الخلاف انه (لانقته اها)  
اى زوجة المعترض (فيها) اى السنة التى اجل بها التداوى ابن غازى هذا وجه منه  
رحمه الله تعالى

ومن ذا الذى ترضى مجاباه كلها كفى المرثلا ان تعدل معاهيه

انما قال ابن رشد فى رسم الصلاة من سماع يحيى من كتاب الصلاة قال ابواسحق التوفسى وانظر  
اذا ضرب للمجنون اجل سنة قبل الدخول فهل لها انقطة اذا دعت الى الدخول مع امتناعها  
منه يجنبونه كما اذا اعسر بالصدق فانه يؤمر باجرا انقطة ام امتناعها منه لعدم قدرته على  
دفع صداقها فاجال النظر ولم يبين فيه شيئا واظهار انها لانقطة لها لانها منعه نفسها السبب  
لا قدرته على رفعه فهو مذور بخلاف الذى منعه نفسه حتى يودى اليها صداقها اذ لعل له  
مالا كتمه ١١ ولا يصح قياس المعترض على المجنون لان المجنون يعزل عنها والمعترض مرسل  
عليها الرصاصى فى جواب ثبـت بان مراده الظاهر عند المصنف نظر اذ لم يمهله اعتماده هنا  
على استقطاها ره ولو لم فلا يشير له بالظاهر لانه مخالف لاصطلاحه وملبس وليذكره فى توضيحه

(قوله بعهد) بضم فكسر (قوله اي المصنف) (قوله هنا) اى فى المختصر

(قوله المعتبر) تفسير لنا بفاعل صدق المستقر به (قوله فان ادعى بعدها) أي السنة مفهوم فيها (قوله الوط فيها) أي السنة (قوله انه) أي المعتبر (قوله لتدعيه) أي المصنف (قوله فيها) أي هذا اللفظ مفعول تقديم المضاف لقاعله (قوله على) بضم فكسر أي عدم تصديقه (قوله من الفراق) بيان لحقها (قوله فيها) أي دعواه بعدها وطمأنتها فيها (قوله المفهوم) أي لقبها (قوله تفصيل) أي بانه ان ادعى بعدها الوط فيها ٨٦ صدق بينهما وان ادعى بعدها الوط بعدها فلا يصدق (قوله انه لم يطمأها

(و صدق) بضم فكسر منة لا المعتبر (ان ادعى فيها) أي السنة (الوط) بعد اقراره باعتراضه وتأجيله سنة أو نصفها فيه صدق (بينه) فان ادعى الوط بعدها فلا يصدق وان ادعى بعدها الوط فيها فظاهراً كلام المصنف انه لا يصدق لتدعيه فيها على الوط وعلى باتهامه بأسقاط حقها من الفراق وفي ابن هرون ما يصدق تصديقه فيها بينهما وعلى هذا ففي المفهوم تفصيل (فان نكل) المعتبر عن اليمين على وطئه فيها (حلفت) الزوجة انه لم يطمأها فيها او فرق بينهما قبل تمام الاجل قاله في المدونة لتصديقهها على عدمه يشكوله فسقط حقه في الاجل وفي الموازين يبقى لتمام الاجل ثم يطلب باليمين فان نكل فرق بينهما (والا) أي وان لم تختلف الزوجة على انه لم يطمأها فيها (بقيت) بفتح فكسر حال كونها زوجة ولا كلام لها لتصديقه على وطئها فيها ينسكوها (وان لم يدعه) أي الزوج الوط فيها بان اقرب عدمه أو سكنت (طلقها) أي الزوج الزوجة ان شاءته الزوجة (والا) أي وان امتنع من طلاقها (فهل يطلق) بضم ففتح فكسر مثقلاً (الحاكم) الزوجة (أو يامرها) أي الحاكم الزوجة (به) أي طلاقها نفسها بان تقول انت طالق أو طلقك أو طلقك نفسي منك أو أنا طالق منك وهو بائن لكونه قبل الوط (ثم يحكم) الحاكم بوقوع الطلاق ايرتفع الخلاف فيه على ان امر الحاكم بطلاقها نفسها ليس حكماً افاده عب البناني بعضهم أي يشهد قاله ابن عات وعبد بن الموثق بن فليس مراده ما يتبادر منه من الحكم به اذ ليس في النص ما يشهد له ابن عات يقول الحاكم لها بعد كمال نظره فيما يجب ان تثبت ان طلاقك نفسك وان تثبت التبرص عليه فان طلقك نفسها اشهد على ذلك المتبطل لا اعذار في هؤلاء الشهود اذ لا اعذار فيما يقع بين يدي الامام من اقرار او انكار واشهاد في المشهور من المذهب فيه (قولان) لم يطالع المصنف على ارجحية احدهما لكن في ابن عرفة المتبطل في كون الطلاق بالعيب بوقعه الامام او يفوضه اليه قولان للمشهور واي زيد عن ابن القاسم اه الخط وافق بالثاني ابن عات ورجمه ابن مالك وابن سهل (ولها) أي زوجة المعتبر بعد رضاها بالمقام معه بعد تمام الاجل وتخييرها (فراقه) أي المعتبر بطلاقها منه (بعد الرضا) منها باقامته لاجل آخر رواه ابو زيد عن ابن القاسم ومفهوم لاجل انها لو رضيت بالاقامة معه ابدأاً وطلقت فليس لها فراقه بعده وهذا هو الموافق لقوله اول الفصل ولم يرض ابن رحال ظاهراً كلامهم انه لا مفهوم له في التوضيح ان رضيت بالمقام مع المجذم ثم ارادت فراقه فقال ابن القاسم ليس لها ذلك الا ان يزيد وقال اشهب ليس لها ذلك وان زاد في البيان لها رده وان لم يزيد (بلا) ضرب (اجل) فان وبلا رفع لها (و) لها (الصدق) كله (بعدها) أي السنة لانها مكنته من نفسها واطال مقامها معه وتلذذ بها

فيها) أي السنة (قوله فرق) بضم فكسر مثقلاً (قوله لتصديقه) من اضافة المصدر لقوله بعد حذف قاعله (قوله على عدمه) أي وطئها فيها (قوله لتصديقه) من اضافة المصدر لقوله بعد حذف قاعله (قوله فيها) أي السنة (قوله أي الزوج) تفسير للفاعل المستتر في يدع (قوله الوط) تفسير للمفعول البارز (قوله فيها) أي السنة (قوله بان اقرب عدمه أو سكنت) تصوير للمبدعه (قوله ان شاءته) أي الطلاق (قوله انت) بفتح التاء (قوله طلقك) بفتح الكاف (قوله وهو) أي الطلاق (قوله أي يشهد) بضم الباء وكسر الهمزة تفسير ليحكم (قوله مراده) أي المصنف يحكم (قوله من الحكم به) بيان لما (قوله له) أي كون المراد الحكم (قوله على ذلك) أي تطبيقها لنفسها (قوله من اقرار او انكار) بيان لما (قوله لكن في ابن عرفة

الخ) استدرأ على لم يطالع المصنف الخ لرفع اتهامه أنه لم يشهد احدهما (قوله للمشهور) يقتضي ان المناسب وأخلق للمصنف الاقتصار عليه (قوله الخط وافق بالثاني) أي قول ابن القاسم اشارة للجواب عن المصنف بعدم ارجحية احدهما (قوله بالمقام) بضم الميم (قوله بعد تمام الاجل) صلا رضا (قوله وتخييرها) عطف على تمام (قوله له) أي كون رضاها بالمقام معه لاجل (قوله ان رضيت بالمقام مع المجذم) سواء قدمت أو طلقت أو أبدت (قوله يزيد) أي الجذام (قوله مقامها) بضم الميم



(قوله أحدهما) أي طول الإقامة معه وتلذذه به (قوله فان طلقها قبل تمام الاجل) مفهوما بعد ما (قوله لدخولهما) أي العنين  
والجبوب الخ على الاولي يفتح الهمز (قوله حصل) أي التلذذ (قوله لذا) ٨٧ أي دخولهما على التلذذ

بدون وطء وحصوله صلة  
الاعتقد (قوله فيها) أي  
العنين والجبوب أي على  
تكميل الصداق عليهم  
(قوله دونه) أي المعترض  
(قوله ان طلبته) أي الطلاق  
(قوله زوجته) أي المعترض  
(قوله تأخير) أي الطلاق  
(قوله تمامها) أي السنة  
(قوله وعدم تجهيل) أي  
الطلاق (قوله فيؤخر) أي  
الطلاق (قوله في اجله) أي  
الايلاء (قوله يبطله) أي  
اجل الايلاء (قوله غيره)  
أي المولى (قوله كغيرها)  
أي الرقعة مشبهة بها في  
التأجيل (قوله من ذوات  
داء الفرج) بيان لغيرها  
بتقدير باقي إيساوى البیان  
المبين (قوله باجماع) صلة  
تؤجل (قوله فيها) أي  
الاصابة (قوله جبر) أي  
الزوج (قوله عليه) أي  
مداويها (قوله فان طلقها)  
أي قبله (قوله أي  
التداوى (قوله فلا يجبر)  
أي الزوج (قوله عليه) أي  
التداوى (قوله عليه) أي  
الزوج (قوله انه) أي الرق  
(قوله والا) أي وان كان  
يحصل به عيب فيها (قوله  
من خصنا) بكسر الخاء  
المجته مقصودا الخ بيان

وأخلق شورتها قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه ابو عمران ظاهره انه ان عدم احدهما  
فلا يتكامل فان طلقها قبل تمام الاجل فإلها النصف ان لم تطل إقامته معها قاله في المدونة  
وشبهه في استحقاق كل الصداق فقال (كدخول) الزوج (العنين) بكسر العين المهملة  
والنون مثله أي صغير الذكرا طلاقه باختياره فعليه الصداق كله (و) دخول الزوج  
(الجبوب) أي مقطوع الذكرا طلاقه تحت إرفاعه الصداق كله بالاولى من الما ترص  
لدخولهما على التلذذ بدون وطء وقد حصل ودخول المعترض على الوطء ولم يحصل ولذا  
الاعتقد الاجماع فيها دون (وفي تجهيل الطلاق) على المعترض قبل تمام السنة (ان قطع) بضم  
فكسر (ذكره) أي المعترض (فيها) أي السنة ان طلبته زوجته اذ لا فائدة في تأخيرها الى  
تمامها وعليه نصف صداقها وعدم تجهيل لا فيؤخر الى تمامها العله اترضى بالإقامة معه  
(قولان) لأين القاسم ومالك رضي الله تعالى عنه ما وقيل تبقى زوجة ابدا وهي مصيبة تزات  
بها فان تعدد قطعها عمل الطلاق عليه اتفاقا وعليه نصف الصداق وقطع ذكر المولى في اجله  
يبطله وتبقى زوجة اتفاقا وكذا غيره بعد ووطئه (واجلت) بضم الهمزة وكسر الجيم مثقلا  
الزوجية (الرقعة) أي المسدود مسلك جماعها كغيرها من ذوات داء الفرج فتؤجل  
(ل) لاستعمال (الدواء) باجماع العارفين واجلها بهضم بهم رين وكلفة التداوى عليها  
وعليه ثمة التمكنه من استمتاعه بها بغير الوطء مع استرسالها عليها (ولا تجهير) بضم الميم وفتح  
الموحدة الرقعة (عليه) أي التداوى ان امتنعت منه (ان كان) الرق (خالقة) اشدة  
نالمها به سواء كان يحصل به عيب في الاصابة ام لا وان ارادته وابطاه الزوج فان كان لا يحصل  
به عيب فيها جبر عليه فان طلقها فعليه نصف صداقها وان كان يحصل به عيب فيها فلا يجبر  
عليه فان طلقها فلا شيء عليه ومفهوم ان كان خلقة أنه ان كان طارئا بالختان كبينات بعض  
السودان فان كان لا يحصل به عيب فيها جبر عليه الا في منتهى ما والاجبة ان طلبه الزوج  
ولا يجبر ان طلبته افاده النسخ (و) ان ادعت زوجة على فروجها انه يجوب او خصي  
او عني وانكر (جس) بضم الجيم وفتح السين المهمة مثقلا أي متى يظهر اليسد (على نوب  
منكر) بضم فسكون فكسر (الجب) يفتح الجيم وشدة الموحدة (وقهوه) أي الجلب من خصاء  
وعنة ولا ينظره الشهود وقال الباجي ينظرونه لاستواء النظر والجس في المانع والنظر يحصل  
به العلم القوي واجيب بأخفية الجس مع حصول العلم به (و) ان ادعت الزوجة انه معترض  
او نكره (صدق) بضم فسكون مثقلا الزوج بين قاله في المدونة (في) نقي (الاعتراض) وهذا  
علم بالاولى من قوله وصدق ان ادعى فيها الوطء بيمينه وصرح به ليرتب عليه ما بعده ولانص  
على عين المسئلة سالم ويصدق في نقي داء فرجه من جذام أو برص وشبهه في التصديق فقال  
(كالمراة) فتصدق (في) نقي (داء) فرجها (ها) من اقضاء وقهوه ووجدان أو برص بيمينها ابو  
ابراهيم وإلها ردها على الزوج ابن الهندي إيس لها ردها عليه فلا ينظره النساء ولا بقيسة  
السوأتين كيرص بدبرها واماد غير الفرج مما ينظره النساء فيقبل فيه امرأتان وما يجوز  
للرجال نظره كالوجه والكفين لا بد فيه من رجلين (او) نقي (وجوده حال العقد) بأن قالت

لنحوه (قوله فلا ينظره) أي فرجها تنفرد على تصديقها في نفسه قوله مقصودا الذي في المصباح والقاموس انه مدود لا غير

(قوله فرضه) أي النزاع (قوله قبله) أي البناء (قوله بعده) أي العقد (قوله ولا يحد) أي الزوج حد القذف (قوله بهذا) أي قوله لم أجدها بكرا (قوله فان قال) أي الزوج (قوله مقتضة) بالاناء والقاف (قوله حد) أي الزوج حد القذف (قوله لانه) أي الافتراض (قوله فهو) أي مقتضة (قوله يعني) أي المصنف بتصديقها في بكارتها (قوله الآن) أي وقت نزاعهم في بكارتها (قوله في الثانية) أي دعواها انها كانت بكرا وافتضاها زوجها (قوله ونظرها) من اضافة المصدر للمفعول وفاعله النساء (قوله لانه) أي عدم تصديقها في الثانية الخ ٨٨ (قوله في تصديقها) أي في نفيه (قوله وعدم نظر النساء اليه) أي ما بالفرج عطف

على تصديقها (قوله واثباته) حدث بعده فلاخبار بسببه وقال الزوج كان موجودا حاله فيه الخيا او القول قولها بينهما ان تنازعا بعد البناء فان كان قبله فالقول له قاله ابن رشد مقيدا به اطلاق المدونة وفرضته في جسد ادم ونحوه ويمكن فرضه في عيب الفرج بان اعقده الزوج على اخبارا امرأتين بوجوده قبله وادعت حدوثه بعده فالقول قول قبل البناء وقولها بعده (او) وجود (بكارتها) عند قوله لم أجدها بكرا وقد شرط كونها عذرا ولا يحد بهذا فان قال مقتضة حد لانه بفعل فهو قذف قاله ابن عرفة البناء يعني سواء ادعت انها الآن بكرا وانها كانت بكرا وازالها الزوج فتصدق فيهما افاده نقل الخط خلافا لما في الحرشي هنا وفي زعمه قوله وفي بكر ترد من عدم تصديقها في الثانية ونظرها النساء فان قلن بها اثر قريب فالقول لهما والا فالقول له بيمينه لانه قول محض وهو خلاف المشهور الذي عليه المصنف ابن عرفة وما بالفرج فيه تصديقها وعدم نظر النساء اليه واثباته بنظرهن اليه قولان الاول لابن القاسم مع ابن حبيب وبعض الاندلسيين عن مالك رضي الله تعالى عنه وكل اصحابه غير محضون والثاني لابن محضون عنه وابي عمران عن رواية علي وابن ابي اية عن مالك رضي الله تعالى عنه واصحابه المتبطل ان اكدته في وجودها ثيبا فلها عليه اليمين ان كانت ملكت امرها ولا يمين ان كانت مجبرة ولا ينظرها النساء ولا تكشف الحرة في مثل هذا ابن ابي اية هذا خطأ وكل من يردّها بالعيب يوجب امتحانها بالنساء فان زعمت انه فعل ذلك لم تعرضت عليهن فان شهدن ان الاثر يمكن كونه منه بنت وحلفت وان كان بعيمه ادرت به قيل دون بين الزوج وقال محضون بيمينه اه فكللام ابن ابي اية مقابل للمشهور (وحلفت) الزوجة انه وجدها بكرا ان كانت غير مجبرة (هي) فصل به اعطف (او ابوها) على ضمير الرفع المستتر في حلف (ان كانت) الزوجة (سقيمة) أي مجبرة فمثل الصغيرة والجذيمة وهذا راجع للمسائل الثلاثة التي بعد الكاف فان قيل سيأتي في النهدات وحلف عبد وسقيم مع شاهده فلم تحلف السقيمة هنا وحلف أبوها قيل لعدم غرمها وتقصيرها بعدم اشهادها على سلامتها فوجه الغرم عليه فيحلف ليدفعه عن نفسه ابن رشد والاشكال لا وبغيرهما من الاولياء لا يمين عليهم بل عليها قاله ابن حبيب وهو صحيح وينبغي كونها على نفي العلم لانه مما يخفى الا ان يشهد ان له لا يكون يوم العقد الاظاها فيحلف على البت فان كل حلف الزوج على فهو ما وجبت على الاب هذا مشهور المذهب وقيل كل الايمان في ذلك على البت اه المتبطل بعض الموثقين عن بعض شيوخه

كانت أي الزوجة (قوله فشعل) أي لفظ سقيمة تفريع على تفسيره بمجبرة (قوله وهذا) أي قوله وحلفت ان الخ (قوله الثلاثة التي بعد الكاف) أي في قوله كالأمر في دائها ووجود حال العقد وبكارتها (قوله وحلف عبد وسقيم مع شاهده) أي هذا اللفظ فاعل ياق (قوله فلم) يكسر اللام وفتح الميم (قوله وثقه يره) أي الاب (قوله اشهادها) أي الاب (قوله عليه) أي الاب (قوله فيصاف) أي الاب (قوله ليدفعه) أي الغرم (قوله كونها) أي اليمين من الاب والاش (قوله لانه) أي عيب المرأة (قوله مما يخفى) أي على ابيها (قوله يشهد) بضم الياء وفتح الهاء (قوله ان مثله) أي العيب (قوله فيحلف) أي الاب

مبالغة في كونها عليه  
عليه (قوله لانه) اي الولي  
(قوله قبله) اي الدخول  
(قوله وان كان) اي الزوج  
(قوله فعليه) اي وليها  
(قوله والا) اي وان لم يكن  
قريب القرابة (قوله فليس  
نظرهما) اي المرأتين (قوله  
فرجها) مفصول نظرها  
ومضاف اليه (قوله جرحه)  
خبر ليس (قوله منه) اي  
نظر فرجها (قوله بجوارحه)  
اي نظرها فرجها (قوله  
الخصم) اي المدعى عليه  
(قوله يقدر) بضم الياء مفتوح  
الدهال (قوله قبله) يكسر  
ففتح (قوله بين) بفتح  
فكسر اي يظهر (قوله  
نسب) بضم فكسر (قوله  
لتقيده) أي قوله ولارد  
الخ (قوله بها) اي التيمومة  
(قوله على اطلاقه) اي عن  
التقييد بشرط الزوج  
البكارة (قوله بالاول) اي  
الاطلاق (قوله والثاني)  
اي التقييد (قوله فعلم) بضم  
العين (قوله مطلقا) اي  
سواء كانت ثبوتها بنكاح  
او غيره (قوله رده) اي الزوج  
(قوله كونه) اي الرد (قوله  
بين) بفتحات مثقلا (قوله  
قبل البناء) صله لرد المقدور  
(قوله وكذا) أي الرد بغير رد  
بجارية (قوله حال العقد)  
صله المسمى (قوله بعده) اي

النساء

ان لم يدخل الزوج بها فاليمين عليه الاعلى وايمها وان كان قريب القرابة لانه لا غرم عليه - قبله  
وان كان دخل بها بحيث يجب الغرم على وليها فعليه اليمين ان كان قريب القرابة  
والا فعليها (ولا ينظرها) اي العيوب التي يفرجها (النساء) جبراً عليها وهذا كالنا كيد اقوله  
كلما في دائها فان رصيت فلهن النظر (وان اتى) الزوج (بامرأتين) مكنتهما من نظرها  
(نشهدانه) بعيب فرجها (قبلنا) بضم فكسر فليس نظرها فرجها جرحه في عدالتهما لان  
محل منه اذا لم ترض المرأة ومراعاة لقول سخنون بجوارحه جبراً عليها البناء الذي تليقته من  
بعض شيوخنا المقيتين ان العمل جري بقاس بقول سخنون ابن غازي الميطي ابن حبيب ان  
أي باهرأتين شهدنا برؤية ذاه فرجها ولم يكن عن اذن الامام قضى بشهادتهما فان قيل منهجها  
من النظر يوجب كون عدمه جرحه قبل هذا ما يعذر ان فيه بالجهل ابن عرفة اعل المانع من  
نظرهما حقها في عدم الاطلاع على عورتها واطلاعهما عليها يفتكيتها في الغالب فلا يكون  
جرحه وفي تكليف الخصم امر الا يقدر على حصوله الا من قبله يمين به صدقه او كذبه خلاف  
كن انكر خطأ نسب له فهل يكلف الكتب ليمين صدقه او كذبه (وان علم الاب) كغيره من  
اوليائهم (بنيوهم بلاوطه) بنكاح بان كان بوثبة او تكر حريض او نحوهما (وكم) الاب  
ثبوتهم عن الزوج حال العقد (فلزوج الرد) للزوجة (على الاصح) الذي هو قول اصبيغ وصوبه  
ابن القصار وقال اشبه لارده ولا يعارض هذا قوله سابقا ولارد بالثبوتة فمن ظنها بكرا  
لتقييده بعدم علم الاب بها وهل كلام المصنف هنا على اطلاقه او مقيد بشرط الزوج البكارة  
قرره بالاول الشارح وهو الظاهر من نقل المواق فهذا يخص لقوله وبالثبوتة كما تقدم  
وبالثاني الخط فعلم من كلامه هنا وفيما امر انه ان وجد هاتين فلا خسة احوال الاول ان  
لا يكون هنالك شرط فلا رد مطلقا وايمه اشار بقوله والتبوتة الثاني شرطه انم اعدرا فله ردها  
مطلقا واشاره بقوله الا ان يقول عذراء الثالث شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بغير نكاح ولم يعلمها  
الاب فقيم اتردها اشار له بقوله وفي بكر تردد الرابع شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بلا نكاح وعلمها  
الاب وكم فله ردها على الاصح وهو الذي هنا الخامس شرطه بكارتها فيجدها ثيبا بنكاح وسواء  
علمها الاب ام لا فله ردها وهذا مفهوم بلاوطه (ومع الرد) من احد الزوجين الاخر بعيب  
ما تقدم سواء توقف على شرط السلامة لا (قبل البناء فلا صدق) للزوجة لانها ان كانت  
معيبة فقد غرت الزوج ودست عليه وان كانت سليمة فقد اختارت فراقه مع بقاء سلعتها  
وسواء رده بطلاق او غيره وشرط رده كونه بغير طلاق فان طلقها فعليه نصف صداقها وشبه  
في عدم الصداق فقال (ك) رد احد الزوجين الاخر (خروج) من احدهما للاخر ولو رقيقا  
باخبار (بجارية) تبين عدمها قبل البناء فلا صدق للزوجة لانها ان كانت الغارة فظاهر  
والافهسي المفارقة مع بقاء سلعتها وكذا الرد بغير رد بالسلام او كناية (و) مع الرد من احدهما  
للاخر (بعده) اي البناء او الخلوة ممن يتصور وطؤه كابرص من غير متاكرة في الوطء (فج)  
الرد بسبب (عيبه) اي الزوج يلزمه الصداق (المسمى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية حال العقد  
او بعده فان كان تفويضا ولم يسم قبل البناء فلا صدق مثلها انما ليسه مع استيفائه سلعتها  
ولا صدق على من لا يتصور وطؤه كجبوب وعين قاله ابن عرفة ولا يعارض هذا قوله سابقا

(قوله منه) اى العيب (قوله كذا) كناية عن قدر مخصوص (قوله فلم يوجد) اى الجهاز الذى ساء فللزوج الرجوع عليه بمازاده المسمى على صداق مثلها (قوله فقوله لاقية الولد) فى غير محله تقربى على قوله وكلام المصنف فى الحرة (قوله ولا يرجع) اى الزوج ٩٠ (قوله عليه) اى من تولى العقد (قوله ان غره) اى من تولى

العقد الزوج (قوله بحرية) كدخول العنسين لانه فمين طلق باختياره (ومع) الرد بسبب عيبها (الذى ترد به بلا شرط كافتائها وبرصها بعده رجوع الزوج ان شاء (بجميعه) اى الصداق الذى دفعه لها اولو كمالها وامان ردها بعده بعيها الذى ترد به بشرط الاسلام منه فيرجع بمازاده المسمى على صداق مثلها كمن زوج ابنته على ان لها من الجهاز كذا فلم يوجدها قاله عجم والشيخ سالم وكلام المصنف فى الحرة بقربة قوله على ولي لم يرغب كابن واخ الخ لافى الامة اذ لولى لها من قرابتها مع سيدتها قوله (لاقية الولد) فى غير محله ومحله عقب قوله وعلى غار غير لولى تولى العقد فيقول عقبه ولا يرجع عليه ان غرم بحرية بقيمة الولد والمسمى ان الزوج اذا غرم اجنبى بحرية امة تولى عقدها باذن سيدتها وليجبرانه غير لولى وولدت وغرم الزوج قيمة ولدها اسيدتها لحرية والمسمى فله الرجوع على الغار بالمسمى لابقية الولد لانه تسبب فى غرمه الصداق وهو وان تسبب فى الوط ايضا لكنه قد لا ينشأ عنه ولد واذا غرم بسبب بعيد فى تلف الولد على السبد والوط مسببه القريب فقدم فاعله فان تولى الاجنبى عقدها بدون اذن سيدتها غرم الزوج اسيدتها صداق مثلها ورجع به على الغار وتحتج فسخ النكاح فان اخبر الاجنبى بانه غير لولى فلا يرجع عليه الزوج بالصداق كما اذا لم يتول العقد وان كان الغار الامة او سيدتها فبأفى فى قوله وعليه الاقل من المسمى الخ (على لولى) للزوجة صله ترجع (لم يرغب) الولى عنها بان يكون مخا اطائها ومطاعا على عيها الظاهر قبل البناء كجذام فان غاب عنها اى لم يتخاطها وخفى عليه عيها فلا يرجع الزوج عليه ومثل للولى الذى لم يرغب فقال (كابن واخ) وب وعم وأما العيب الذى لا يظهر الا بالبناء كالعذبة والعقل فلا يرجع فيه على الولى الذى لم يرغب ايضا (ولاشئ عليها) اى الزوجة من الصداق الذى اخذته من الزوج اذ لم تحضر محل العقد لانهم لو حضروا لبينت العيب فلا يرجع الولى عليها ولا الزوج ولولفاس الولى اومات ولم يترك شيئا هذا قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وقال ابن حبيب يرجع عليها فى عدم الولى واختاره اللخمي وبأى قريبا ابن عرفة الصقلي عن محمد حيث وجب غرم الولى فان كان بعض المهر موجب فلا يغرمه للزوج الا بعد غرمها قلنا هذا بين ان لم يخش فلسه والا فتمتضى الاصل كذلك (و) رجوع الزوج ان شاء (عليه) اى الولى القريب بجميع الصداق (و) ان شاء رجوع (عليها) اى الزوجة بمازاد على ربع دينار (ان زوجها) بفتح الواو مثقلة اى الولى الزوجة اى عقد عليها (بخصوصها) اى الزوجة محل العقد حال كونهما (كالتين) عيما لانهما غارا (ثم) ان رجوع الزوج على الولى يرجع (الولى عليها) بمازاد على ربع دينار ان اخذته (أى الصداق (الزوج منه) اى الولى اذ لا حجة لها حقيقة (لا) يثبت (العكس) وهو رجوعها على وليها ان اخذته الزوج منها لانها باشرت اتلافه او بقي سيدتها مع انتفاء عيها (و) رجوع الزوج ان شاء (عليها) اى الزوجة فقط بالصداق (فى) تزويجها بولاية (كابن العم) والمعق والاساطان من كل لولى بعيدا وقربى خفى عليه عيها (الاربعة دنانير) لحق الله تعالى

كذلك (اى لا يغرمه للزوج الا بعد غرمها) (قوله حينئذ) اى حين حضورها لمجلس العقد ساكنة (قوله والمعق الخ) بيان ما يدخل بالكاف (قوله من كل لولى بعيد) بيان لكابن العم

(قوله ويرجع هذا) أي الأربع دينار (قوله في الرجوع عليه فقط) صلة بكاف التشبيه (قوله أي الزوج) تفسير لفاعل حلف المستتر فيه (قوله الولي البعيد) تفسير لمفعوله البارز (قوله فلا يرجع) أي

٩١

الزوج (قوله وعبر) أي

التعنى (قوله وهو) أي

مسئلة المصنف وذكره

أحمد كبر خبير (قوله بعدم

رجوعه) أي الزوج صلة

نصريح (قوله هل يرجع

أي الزوج) (قوله فنفعه)

أي رجوع الزوج عليها

(قوله وقال) أي مالاً رضي

الله تعالى عنه (قوله وجب)

أي ثبت (قوله وكان) أي

الولي (قوله رجع) أي

الزوج (قوله فادعى) أي

الزوج (قوله أنه) أي الولي

علم أي عيها (قوله يحلف)

أي الولي فإن حلف فلا

يرجع الزوج عليه ولا على

الزوجة بشئ لأن الولي يرى

بمصلحة والزوجة سقطت

تباعته لها بدعواه على الولي

(قوله فإن نكل) أي الولي

(قوله رجع) أي الزوج

(قوله وهو) أي قول ابن

حبيب (قوله بأخباره) أي

الزوج من إضافة المصدر

لمفعوله بد حذف فاعله

صلة غار (قوله بسلامتها)

أي الزوجة (قوله

أو بحرية أمة) عطف على

بسلامتها (قوله بجميع

الصدقات) صلة رجوع المقدر

(قوله ولا يرجع) أي الزوج

(قوله عليه) أي الغار (قوله

العائد) نعت الغار (قوله

الزوج) مفعول بخبر (قوله فلا يرجع) أي الزوج

في منع عرق البضع عن الصداق ويرجع هذا القول وعليه أن زوجها الخ أيضاً وقوله ثم الولي عليها الخ أيضاً (فإن علم) الولي البعيد بعيبها وكنهه عن الزوج (فكنا) لولي (القريب) الذي لم يرغب في الرجوع عليه فقط إن غابت عن محل العقد وتخير الزوج بين رجوعه عليه أو عليها إن زوجها بحضورها كاتين (وحلفه) بفحشاء مثقلا أي الزوج الولي البعيد (إن ادعى) الزوج (علمه) أي الولي البعيد عيبها وكنهه وحقق الزوج دعواه وشبهه في تحليفه فقال (كاتمه) أي الزوج الولي بعلمه عيبها وكنهه (على المختار) ابن غازي كذا في النسخ التي رأيناها والصواب إسقاط قوله على الله راذا ليس للخم في هذا اختيار الرماصي في بعض النسخ ويرجع عليه على المختار وفي بعضها كاتمه على المختار وكلاهما لم يصح إذ ليس للخم هنا اختيار (فإن نكل) الولي عن حلفه على عدم علمه عيبها وكنهه (حلف) الزوج (أنه) أي الولي (غره) أي الولي الزوج بعلمه العيب وكنهه أن كان حقيق دعواه فإن كان أتمه فلا يحلف الزوج (ويرجع) الزوج إن شاء (عليه) أي الولي بجميع الصداق الذي دفعه للزوجة (فإن نكل) أي الزوج هذا ظاهره وصوابه فإن حلف أي الولي البعيد (يرجع) الزوج بما زاد على ربع دينار (على الزوجة على المختار) أذهب ذاهو الذي فيه اختيار للخم ثم هو ضعيف والمذهب أن الولي البعيد إذا حلف أنه لم يغتر الزوج فلا يرجع على الزوجة لا قراره أن الولي هو الذي غره ابن غازي قوله فإن نكل يرجع على الزوجة على المختار هذا الذي ذكره للخم هكذا أنم اختيار للخم أن يرجع الزوج عليها أن وجد الولي القريب عديها وحلفه الولي البعيد فإنه لم يبع ولم وهو قول ابن حبيب في الفرع بن وعبر عن اختياره بقوله وهو أصوب في السؤالين فقام له في تبصرته تجده كما ذكرنا فلو قال المصنف فإن أعسر القريب أو حلف البعيد يرجع عليها على المختار ساكن جيداً الرماصي هذا هو الصواب المبني أنصريح للخم في مسئلة المصنف وهو نكل الزوج بعدم رجوعه عليه ونص تبصرته اختلف إذا كان الولي عديها هل يرجع عليها فنفعه مالاً رضي الله تعالى عنه وقال لم يكن عليها أن تخرج فتخبر بعيبها ولا أن ترسل إليه وقال ابن حبيب أن وجب الرجوع على الولي وكان عديها وهي موسرة يرجع عليها ولا ترجع هي به واختلف أيضاً إذا كان الولي عماً وابن عم أو من العشرة أو السلطان فادعى أنه علم وغره وانكر الولي فقال محمد يحلف فإن نكل حلف الزوج أنه علم وغره فإن نكل الزوج فلا شئ على الولي ولا على الزوجة وقد سقطت تبعته عنها بدعواه على الولي وقال ابن حبيب أن حلف الولي يرجع عليها وهو أصوب في السؤالين جميعاً اه ومراده بالسؤالين قول ابن حبيب يرجع الزوج على الزوجة إذا وجد الولي القريب عديها وحلف له الولي البعيد أنه لم يعلم كافي غ والله أعلم (و) يرجع الزوج (على) رجل (غار) بالغين المجبة وشدة الراي للزوج بأخباره بسلامتها من عيب أو بحرية أمة (غيرولي) خاص (تولي) بنتحات منقل اللام أي بأشرا الغار (العقد) للنكاح من جهة المرأ بجميع الصداق الذي أخذته الزوجة ولا يرجع عليه بقيمة الولد إن غره بحرية أمة كما تقدم في كل حال (الان يخبر) الغار العاقد الزوج (أنه) أي الغار (غيرولي) خاص للمرأ وإنما يعقد لها بولاية الإسلام العامة

والأولى كبر منهن فلا يرجع عليه ولا عليهما ومثل أخباره علم الزوج ذلك ما لم يقل أنا ضمن لك  
أنه ليست سودا مثلا فيرجع عليه (لا) يرجع الزوج على الغار (ان لم يتوله) أي الغار العقد  
لأنه غرور قوله ويؤدب إلا أن يقول أنا ضمن لك كذا فيرجع عليه بما زاد على صداق مثلهما  
إذا لم يجدها على ما ضمن وليا كان أو غيره نقله الخط عن التوضيح عند قوله ولو يوصف الولي  
فإن كان الغار وليا خاصا يجبر الرجوع عليه وإن لم يتول العقد والأفعلى من تولاه ولو غيب الولي  
حيث علم غرور الولي وسكت (وولد) الزوج (المغرور) بفتح الميم ويكون الغين المعجمة أي  
تجبر بجزية أمة منها أو من سيدها حال عقده عليها (الحرف فقط) أي لا الرقيق وخبر ولد (سر)  
تبعه إليه بأجاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم فهو مخصص لقاعدة كل ذات رحم فولدها بمنزلة  
في الحرية والرقبة (وعليه) أي المغرور إن ردها بعد وطئها (الأقل من) الصداق (المسمى)  
بضم الميم الأولى وفتح الثانية مثقلة حين العقد أو بعده تفويضا (و) من (صداق المثل) بكسر  
فيسكون أي المماثل للامة لا احتياج الزوج بأنه إن كان المسمى أقل فقد رضيت به هي وسيدها  
على أنها حرة فأولى على أنها أمة وإن كان أكثر يقول إنما التزمته على حريتها وقد ظهرت رقيتها  
فلا يلزم من الصداق مثلهما فإن أمسكها الرمة المسمى ولو زاد على صداق مثلهما وشرط جواز  
خوف العنت وعدم طول حرة أو كون العقد من سيدها أو وكيله أو فيه بعد الوطء  
صداق المثل لا دخاله ضرر على سيدها بنزوحها بدون إذنه قال في المدونة إن أراد أمساكها  
فليس يبرها حال أبو الحسن يفرق بين المأمن لأن ما قبل الاطلاع على رقيتها الولد منه حر  
وما بعده رق ومفهوم الحرف فقط إن ولد المغرور العبد رق أسيد أمه إذا لا يغرم قيمته لعدم تمام  
ملكه أفاده عب البناني لم يجزم الخط هنا بشرط خوف العنت وعدم الطول بل نقل عن أبي  
الحسن تردده فيه والظاهر عدم شرطهما القول ابن حجر لا يرجع عدم فسخ نكاح من أسلم على  
أمة أسلمت معها وبعده بقرب كثر زوج أمة بشرطه ثم وجد طول حرة والظاهر المدونة هنا حيث  
خير بين الفراق والامساك ولم يشترط خوف عنت ولا عدم طول بناء فيها على أن الدوام ليس  
كلا ابتداء والله أعلم ابن عرفة بعدد كرسية ولد الحرة في كون ولد العبد كذلك طريقان  
والأكثر على أنه رقيق قال فيها إذا لم يدر رقه مع أحد ابويه فجعله له بالامة لأن العبد لا يغرم  
قيمه بغير إذن سيده أبو الحسن كانه قال سوا تبسع أمه أو أباه لأن العبد لا يدفع قيمته إلا بأذن  
سيده فيصير رقيقا معه له والله أعلم الخط وأما المغرور العبد فالنصوص فيه إذا غرته الأمة  
بجريته أنه يرجع عليه بفضل المسمى على مهر مثلهما كما في النوادر وابن يونس وابن عرفة  
وغيرها أه البناني أي فرق بين العبدتين قلت لأفوق بينهما والله أعلم (و) على المغرور  
الحر الذي ولد الأمة قبل علمه برقيتها (قيمة الولد) لمباشرته أتلافه على سيدها إن غره غير  
سيدها بغير علمه فإن غره سيدها أو غيره بأذنه فتال ابن عرفة في غرور السيد قولان في غرمة  
له قيمة الولد (دون ماله) أي الولد فهو لا يسه وتعتبر قيمته (يوم الحكم) جهاء على المغرور لأن  
ضعف الأب سببه منع السيد من رقية الولد وهو لا يتحقق اليوم إذا كان التنازع  
بعد ولادته فإن كان قبلها فيومها قاله ابن الحاجب وغيره كاستحقاقها حاملا اتفاقا واستثنى  
من قوله وقيمة الولد فتال (إلا) أن تكون الأمة (السجدة) أي المغرور الحر وأدخات الكاف

(قوله عليه) أي الغار (قوله  
ذلك) أي كونه ليس وليا  
خاصا (قوله ما لم يقل) أي  
الغار (قوله فيرجع) أي  
الزوج (قوله عليه) أي الغار  
(قوله ويؤدب) أي الغار (قوله  
والا) أي وإن لم يكن مجبرا  
(قوله حيث علم) أي من  
تولى العقد (قوله منها) أي  
الامة صلة المغرور (قوله  
حال عقده عليها) أي الامة  
صلة المغرور (قوله فهو)  
أي الإجماع (قوله لقاعدة  
كل الخ) إضافة للبيان  
(قوله حين العقد) صلة  
المسمى (قوله بأنه) أي  
الشأن (قوله جواز) أي  
أمساكها (قوله وفيه) أي  
الفسخ (قوله كذلك) أي كولد  
الحرة في الحرية (قوله  
العبارة) أي الأقل من  
المسمى وصداق المثل  
ويرجع بفضل المسمى على  
مهر مثلهما (قوله غرور  
السيد) من إضافة المصدر  
لفاعل (قوله وهو) أي منع  
السيد منها (قوله لا يومه)  
أي الحكم (قوله فإن كان)  
أي التنازع (قوله قبلها)  
أي الولادة (قوله فيومها)  
أي الولادة

(قوله والده) أي الابن (قوله فيغرم) أي الوالد (قوله قيمتها) أي أمة ابنه (قوله عليه) أي الوالد (قوله وتزويجها) أي الوالد (قوله فيها) أي المدونة (قوله عايله) أي الابن (قوله وان غر الحر) يضم الغين المججمة (قوله بين موت سبده الخ) صلة الغرور (قوله ويغرم) أي الوالد (قوله يموتنه) أي سيد أمه (قوله وموتنه) أي الوالد (قوله الغارة) أي لزواج حر ٩٣

الذي ولدته من غرنه (قوله وخوف) عطف على رجاء (قوله يموتنه) أي الاولاد (قوله قبلة) أي السيد (قوله وظاهره) أي أبي الحسن (قوله جملة) أي قول مالك في الثمانية وابن حبيب (قوله على التفسير) أي للمدونة (قوله وخو) أي جملة على التفسير (قوله انه) أي قول مالك في الثمانية وابن حبيب (قوله خلاف) أي للمدونة (قوله مونه) أي ولد المدبرة (قوله حمل منه) أي السيد من إضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله بمتبعه (قوله جميعه) أي ولد المدبرة (قوله او بعضها) أي قيمة الولد عطف على قيمته (قوله مته) أي الولد (قوله يافيه) أي الولد (قوله او استغراقه) أي الولد من إضافة المصدر لقاعله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله جميعه) أي الولد (قوله قال) أي في التوضيح (قوله يغرم) أي المخروور والحز (قوله قولها) أي المدونة (قوله كذلك) أي معتق (قوله قبلة الولد) لاجل

بأن من يعتق ولدها عليه كايه وأمه وابنه فلا قيمة على الاب لمالكها (ولا ولده) أي كالجند على الولد الخلقه على الحرية ولم يعتق عليه وفائدة نفي الولد عن ذكر مع اربهم بالنسب وهو مقدم على ارب الولد تظهر في جسد من جهة امه الذي لا يرث بالنسب وفي النساء ذوات الفرض فلا يرث معه بالانصاف معنونه اذا غرت امة الابن والده فتزويجها على انها سحره فيغرم قيمتها كوطئها بملكه وان جاءت منه صارت ام ولده وابس لابنه اخذها ولا نفي عليه من قيمة الولد وتزويجها فاسد نقله ابن عبد السلام وابن عرفة عن المجموعة قال فيها ولا قيمة للولد ولا مهر مثل ولا مسمى ونسكاحه اغر وذلك كوطئه اياها يظن امنه او عدا ابن عبد السلام عن معنونه واما الابن الذي غرت امة والده فلا يجزي فيغرم صداق مثلها او يأخذها الاب ولا قيمة عليه في الولد ابن عبد السلام وهذا كماه صحيح وفسر ابن بونس كلام المدونة بكلام المجموعة قاله أبو الحسن (و) ان غر الحر بجوزية ام ولدها فله قيمة ولدها (على الغرور) بفتح الغين المججمة والراء الاولى أي التردد (في) ولد (أم الولد) بين موت سبده قبله فيتحرر بموته وموته قبل سبده على الرق في المدونة مانسه لو كانت الغارة ام ولدها فله مستحق قيمة الولد على ايهم على رجاء مته يموت سبده امهم وخوف ان يموتوا في الرق قبله ابو الحسن معناه ان لو جاز بيعهم وهذا الرجاء انما هو في خدمتهم اذ هي التي يملكها السيد في ولد ام ولده من غيره قال مالك رضي الله تعالى عنه في الثمانية وابن حبيب لا قيمة لمن لم يبلغ العمل منهم ٨١ وظاهر جملة على التفسير وهو ظاهر نقل عياض وظاهر ابن عرفة انه خلاف (و) في ولد الامة (المدبرة) بفتح الدال والواو واحدة مثله أي المعلق عتقها على موت سيدها التي غر حر بجوزيتها واولدها قبل علم رقيتها عليه قيمة ولدها على الغرور بين مونه قبل سبده رقبته وموت سبده قبله وحمل ثلثه قيمة مته فبعته جميعه او بعضها فبعته منه ما حمله الثلث ويرق باقية او استغراقه الذين فيرق جميعه هذا مذهب المدونة وصح في التوضيح بانه المشهور قال وقال ابن الموازي يغرم قيمة ولد المدبرة على انه قن المارزي وهو المشهور وعليه اكثر الاصحاب ابن عرفة وولد المدبرة في كون قيمته على رجاء حرية بعتق التدبير او عبد اقولها و قول محمد وولد المبيعة مبعض فيغرم المغرور قيمة بعضه الرق وولد المبيعة لاجل كذلك فيغرم قيمته على احتمال حرية بمضى الاجل (وسقطت) قيمة الولد عن المغرور (يموتنه) أي الولد (قبل الحكم) بما عليه في جميع ما تقدم وهذا من غرات اعتبارها يوم الحكم وصرح به لقوة الخلاف فيه ويحتمل عود مته اسيد ام الولد والمدبرة لحرية الولد بشرط حملها الثالث في ولد المدبرة (و) على المغرور (الآقل من قيمته) أي الولد يوم قتله (او ديتنه ان قتل) يضم فكسراي الولد واخذ المغرور ديتنه من قاتله فان كانت القيمة اقل فلا يلزمه غيرها لانهم بمنزلة عينه لو كان حيا وزاد الدية ارب وان كانت الدية اقل فلا يلزمه غيرها لانها هي التي اخذها المغرور ومن القاتل فهي بمنزلة عين الولد فان اقتص الأب من القاتل او تجز عن اخذ الدية من القاتل فلا شيء عليه لانه كونه قبل الحكم وان عفا عن القاتل فهل يتبع السيد القاتل ام

تفسير لقاعل سقط الممتزقة (قوله اعتبارها) أي القيمة (قوله به) أي السقوط بموته (قوله لانها) أي قيمته (قوله لانها) أي الدية (قوله فهي) أي الدية (قوله يجز) أي الأب (قوله عليه) أي الأب (قوله لانه) أي قتله (قوله وان عفا) أي الأب

لا قولان ونما هر سوا كان القتل عدداً وخطا ولو استلک الاب الدية ثم اعدم فلا يتبع السيد  
 القاتل بشئ لانه انما دفعها بحكم قاله اصبح وغيره وان كانت قيمته اقل اداها الاب من اقول  
 نجوم ديتيه فان لم يف من الثاني وهكذا ولو صالح الاب باقل من ديتيه فلا سيد الرجوع على  
 القاتل بالاقل من تمام قيمته او ديتيه ويختص الاب بقدر القيمة من دية الخطا والباقي بينه وبين  
 باقي الورثة على الفرائض (أو) الاقل من (غرفته) يضم القسين المجته وشدة الراى الجنين التي  
 أخذها ابوه المغرور من الجاني على أمه من عبداً ووليدة (أو) عما نقص (قيمة) (ها) اى الامة ابن  
 غازى لم اعرف اعتبار ما نقصها لاحد من اهل المذهب وانما قال في المدونة ولو ضرب رجل  
 بطنها قبل الاستحقة او بعده فالت جنينا ميتة فلا باب عليه غرة عبداً ووليدة لانه حر ثم  
 للمستحق على الاب الاقل من ذلك او من عشر قيمة أمه يوم ضربت واهل حرمه على الاختصار  
 حمله على تعبيره عن عشر قيمته بما نقصها وفيه بعد وليس بكثير اختصار ويمكن ان ناقل المبيضة  
 مصنف عشر قيمته بما نقصها وهو الاشبه وقد نقله في الشامل كما هو هنا جريا على عادته في تقليد  
 المصنف في نقل ما لم يدركه فهما ولم يحط به علما ابن الحاجب فلو وجبت فيه الغرة فعليه الاقل  
 منها ومن عشر قيمة الام ابن عبد السلام لان الغرة في السقط غنزة الدية وعشر قيمة الام بمنزلة  
 قيمته فيلزمه اقلهما ابن وضاح كان في المختلطة عشر قيمته يوم استعقت فلم يجب بحسنونا ما مرنا  
 ان نكتبه يوم ضربت لان القيمة انما تجب فيه اذا قتل يوم قتله فمقوم الامة الا ان لتعرف به  
 قيمته والله أعلم (ان القته) اى استظمت الامة الجنين بجناية علمها حال كونه (ميتا) وهى حية  
 فان القته حيا ففيه الاقل من قيمته وديتيه وشبه في لزوم الاقل فقال (بحرحه) اى ولد المغرور  
 جرحا برى على شين واخذ الاب ارشه من جرحه فعليه السيد قيمة ناقصا يوم الحكم والاقل مما  
 نقصته قيمته ناقصا عن قيمته سالما ومن الارش ابن غازى هذا كقول المدونة في كتاب  
 الاستحقة اى في ولد الامة المستحقة ولو قطعت يدا الولد خطأ فاخذ الاب ديتيه ثم استعقت امه فعلى  
 الاب للمستحق قيمة الولد أقطع اليد يوم الحكم فيه ويتطركم قيمة الولد جميعا وقيمه اقطع اليد  
 يوم جنى عليه فيغرم الاب الاقل عما بين القيمة وما قبض في دية اليد فان كان ما بينهما اقل فما  
 فضل من ديتيه للاب (وله عدم) يفتح العيين والدا مال (ه) اى المغرور وراسه او موته ولا تركه  
 صله (أو) أخذ القيمة (من الابن) المورس عن نفسه لانما اى معنى قد انه فهو اى بدفعه ولا يرجع  
 بها على ابيه ان ايسر ولا يرجع الاب بها عليه ان دفعها وبأى في الاستحقة اى انهم ما ان اعسرا  
 اتبع بها اولهما ايسر او الاحسن ضبط يؤخذ بالتعنية اى الواجب على الاب سواء كان قيمة  
 او الاقل (و) ان تعدد ولد المغرور والمعسر وهم موسرون (الابن) (من) كل (ولد الاقطه)  
 بكسر القاف اى نصيبه جعدها قسما حكملا واحدا اى قيمة نفسه فقط التي لزمته لعدم ابيه فلا  
 يؤدى عن أخيه المععدم بكل قيمته او بعضها البساطى في تعبيره بقسطه مساحمة عب لا يمامه  
 ان على الجميع قيمة واحدة تقسط عليهم وليس كذلك ووجه ابن عاشر تعبيره بالقسط بشموله  
 ما اذا دفع الاب بعضا من قيمته ويحجز عن الباقي فلا شك في قسمة عليهم بقدر قيمته (و) ان غر الحر  
 بحرية مكاتبة واولداهم تين مكاتبة غرم لسيدها قيمة ولدها قنوا (وقفت) يضم فكسر  
 (قيمة ولد المكاتبة) عند عدل (فان أدت) المكاتبة المال الذى كوتبت به لسيدها وترجبت

(قوله اعدم) اى الاب  
 (قوله ويختص الاب) اى  
 عن باقى ورثة ولده (قوله  
 يشبه) اى الاب (قوله من  
 عبد الخ) بيان اغرته (قوله  
 عبد او وليدة) بيان اغرة  
 (قوله لانه) اى الجنين (قوله  
 من ذلك) اى المذكور من  
 الغرة (قوله امه) اى الجنين  
 (قوله ضربت) يضم فكسر  
 (قوله حرمه) اى المصنف  
 (قوله بعد) يضم الموحدة  
 (قوله نقله) اى لفظ المصنف  
 (قوله عادته) اى بهرام (قوله  
 في نقل) صله تقليد (قوله  
 وضاح) يفتح الواو والضاد  
 المججمة مثقلا (قوله  
 فيه) اى الولد (قوله به) اى  
 تقويمها (قوله فان القته)  
 اى الجنين حيا فهو ميتا  
 (قوله ويتطركم) يضم الياء  
 وفتح الطاء المججمة (قوله جنى)  
 يضم فكسر (قوله وما  
 قبض) عطف على ما بين  
 (قوله فهو) اى الابن (قوله  
 ولا يرجع) اى الابن (قوله  
 بها) اى القيمة (قوله عليه)  
 اى الابن (قوله ووجه بفتح  
 مثقلا (قوله بشموله) اى  
 القسط (قوله قسمة) اى  
 الباقي (قوله وان غر) يضم  
 الغين (قوله لسيدها) صله  
 أدت



(قوله انما) اي الامعة (قوله وقت العقد) اي لانكاح (قوله اخذها) اي القيمة الموقوفة عند العدل (قوله وهو) اي اخذ السيد القيمة (قوله) اي الآخر (قوله ان كان) اي الآخر (قوله اشترط) اي حين شرائها ما لها (قوله لانه) اي ولد المكاتبه (قوله بيمين) صله قبل (قوله ونظر) بفتحات مثله (قوله اي الزوج الزوجة) تفسير لافعال ٩٥ المستتر والمفعول البارز (قوله

حره هي وولدها) رجعت (قيمة الولد الموقوفة عند العدل للاب) لكشف الغيب انما كانت حره وقت العقد عليها وان عجزت عنها او عن بعضها أخذها السيد لتبين رقيتها وظهار ان رجوع بالرق الاول وأما بريق آخر فلا قاله (تتبع) قوله وهو وظاهر الخ يحفل بحمله على بيع كاتبة امه لا آخر ثم عجزت ورقت للآخر فقيمة ولدها لانه كان اشترط ما لها ويحفل بحمله على استحقاتها عن كاتبتها فقيمة ولدها المستحقة وانظر لمذ كونه ميرر جمع ولم يقل رجعت اه وقوم ولدها قذا لا على غرضه كولد ام الولد والمدة لانه ادخل في الرق منهما الا ترى قولهم المكاتب عبد ما بقي عليه درهم قاله د افاده عب (وقبل) بضم فكسر (قول الزوج) الحرز كرا كان أو انى (انه غر) بضم الغين وشهد الراى (بحرية) لا آخر بيمين فانه شارب الشامل ونظر الحط فيه (ولو طلقها) اي الزوج الزوجة باختیاره قبل اطلاقه على عيها الموجب نكاحه وقبل بنائه بها وغرم لها نصف الصداق (او مانا) اي الزوجان معا ومعا قابين (ثم اطاع) بضم فكسر فشمع اطلاق الزوج بعد الطلاق واطلاع الورثة بعد الموت (على موجب) بضم الميم وكسر الجيم اي سبب ثبوت (خيار) في الزوجية (ف) الاطلاع عليه (كعدم) فان اطاع الزوج على عيها بعد طلاقها فلا يرجع عليها بالنصف الذي غرمه لها وان اطاع ورثة أحدهما على عيب في الآخر بعد موتهم فليس لهم فسخ النكاح واسقاط الارث وتكميل المهر به وان اطاع احد الزوجين على عيب الآخر بعد موته فلا كلام لان طاع الزوج زوجته بمال ثم تبين لها به عيب خيار فظاهر كلام المصنف هنا انها لا ترجع عليه بالمال الذي أخذها منها وهو ما في كتاب النكاح من المدونة ومذهب ابن القاسم ولكن سيد كرا المصنف في باب الطلع رجوعها عليه به بنو له عاطفا على ما يرد به المال اليها او لعيب خيار به تبع الارضاء المستور منها وهذا قول عبد الملك عجم وهو المعتمد لا ما هذا افاده عب البتة في الذي في النكاح الاول قال ابن القاسم وأكثر الرواة كل نكاح لاحد الزوجين امضاؤه وفسخه فخالها الزوج فيه على مال يأخذها منها فالطلاق يلزم ويحل له ما أخذها او الحسن ظاهره وان كان الخبار لها وفي ارضاء المستور فان خالها على مال ثم انكشف ان بالزوج جنونا او جذا ما قال يرد ما أخذها كانت املاك لفراقه عبد الحق ليس هذا جواب ابن القاسم انما هو بعد الملك وأما مذهب ابن القاسم فلا فرق فيه بين ان يظهر العيب بالزوج او بالزوجة فالطلع ماض في الوجهين اه ونحوه لابن رشد ونقل العدوى اعتماد قول ابن القاسم وهو الظاهر مما تقدم والله أعلم (وللولى) لمرأة خطبت منه (كتم العمى) القا ثم بها عن خاطبها (ونحوه) أى العمى من العيوب التي لا يرد بها الا بشرط السلامة منها كالسواد والقرع والاقعاد ولا تخش فيه اذا لم يشترط الزوج السلامة منه لان النكاح مبني على المكارمة بخلاف البيع ولذا وجب فيه تعيين ما يكره واستشكل قال المصنف وجهه الاشكال ان المكارمة بحسب العادة انما هي في الصداق قاله (تتبع عليه) اي الولي وجوبا (كتم الخلفا) بفتح الخاء المعجمة والنون اي القبح الذي في وليته من زنا وسرقة ونحوهما

بيان لعمى (قوله ولا تخش فيه) عطف على لا يرد بها الخ (قوله اذا لم يشترط الزوج الخ) بشرط في جواز الكتم (قوله لان النكاح الخ) علة لجواز الكتم (قوله فيه) اي البيع (قوله واستشكل) اي التعديل ببناء النكاح على المكارمة

قبل اطلاقه على عيها) صله طلق (قوله وقبل بنائه بها) عطف على قبل اطلاقه على عيها (قوله وغرم لها الخ) عطف على طلقها (قوله وتكمل) عطف على الارث (قوله به) اي الموت (قوله وهو) اي عدم رجوعها (قوله ومذهب) عطف على ما (قوله ولكن سيد كرا المصنف الخ) استدراك على ما قبله لرفع ايم امه ان المصنف لم يذ كر خلافه (قوله به) اي ما خالعه به (قوله بتو له) اي المصنف صله يذ كر (قوله عاطفا) حال من الضمير المضاف اليه لان المضاف مصدر (قوله يرد) بضم الياء وفتح الراء (قوله اليها) اي المخالعة (قوله او لعيب خيار به) اي الزوج مفعول قول (قوله تبعها) صله يذ كر (قوله منها) اي المدونة (قوله وهذا) اي رجوعها به لعيبه (قوله يرد) اي الزوج (قوله لانها) اي الزوجة (قوله املاك) اي مالكة (قوله لفراقه) اي بلا عوض (قوله خطبت) بضم فكسر (قوله خاطبها) صله كتم (قوله من العيوب الخ) لان

(قوله منه) أي الخلفاء (قوله حينئذ) أي حين اشتراط الزوج السلامة منه (قوله على نسب) أي على شرط انهم معروفون النسب  
(قوله فليردها) أي ان شاء ٩٦ (قوله والا) أي وان لم يتزوجها على نسب (قوله فان ردها الخ) راجع لما قبل والا

في البيان يجب ستر الفواحش على نفسه وعلى غيره لغير من أصاب من هذه القاذورات شيئا  
فليست ترى ستر الله فانه من يبدل لنا صفحته نعم عليه الحد وظاهره ولو اشترط الزوج السلامة منه  
والذي ينبغي حينئذ كتمه لسترو منع الخطاب من تزويجها بان يقال له هي لا تصلح لك لان الدين  
التصحيح قال في المدونة ومن تزوج امرأه فاذا هي اغنية فان تزوجها على نسب فليردها  
واللزمت فان ردها فلا صداق عليه ان لم يبين بها والا فعليه صداقها ويرجع به على من غره فان  
كانت هي الغارة ترك لها ربع دينار ووردت ما بقي اه قوله اغنية بكسر اللام الجارة وفتح الغين  
المججمة وشدة المنة أي اغنية فكاح وحكي بعض اللغويين كسرا لغين أيضا وضده لرشدة أي  
انسكاح حلال بفتح الراء وكسرها والفتح اسم هر فالة عياض ابوالحسن واللام في اغنية لام جريد  
من نفس الكلمة اه وفي القاموس ولدغية ويكسر زينة وفي التوضيح معنى اغنية أي لزيه  
(والاصح منع) الرجل (الاجنم) أي شديد الجذام ابن رشد الاظهر قول ابن القاسم يمنع شديد  
الجذام وطء اماته لانه ضرر الخط فالموافق لاصطلاحه والاضطرر يمنع الاجنم (من وطء  
اماته) لانه يضرهن وأراد بالمتع الجبلولة ينسه وينهن وكذا الابصر كما في الطور (والعربية)  
أي الحسرة الاصلية ولو كانت اجمعية (ود) الزوج (المولى) بفتح الميم واللام أي المعتقد بالفتح  
(المنتسب) للعرب حال خطبته ثم تبين عتبه قالهم لانه بانتسابه كانه شرط كونه حرا اصلها فقد  
غرها وما مر من قوله والمولى كفؤ لم يقع فيه انتساب فلا مخالفة بينهما (لا) رد (العربي) الذي  
تزوجته على انه من قبيلة معينة فوجدته من غيرها مثلها او دونها البنائي أي ان لم يكن لها  
شرط صريح والاردته به ابو بكر بن عبد الرحمن فيمن شرطت في عقدتها على الزوج انه عربي  
من انفسهم ثم وجد من مواليهم فاجبت انا جميع اصحابي اها القيام بشرطها وفسخ نكاحها  
بعض الفقهاء لم يذكروا فيها هل هي عربية او مولاة والامر عندى سواء صح من ابن بونس عب  
نعارض مفهوم اول كلامه وآخره في القاموس مثلا المنتسب للعرب مفهوم قوله انها لترده  
ومفهوم آخره انها لترده وهو المعتبر كما يفيد ابن عرفة (الا) المرأة (القرشية) أي التي من  
نسل قرش (تتزوج) أي العربي (على انه قرشي) أي من نسل قرش فقبيلة عربية غير قرشية  
فلها رده لان قرشها بالنسبة للعرب كالعرب بالنسبة للموالي

(فصل) في خيار الامة بكامل عتقها تحت عبدا (وان) أي الامة التي (كسل) مثلث الميم  
والافصح فتحها أي تم (عتقها) بتخيير في مرة او اكثر او بادانها ما كوتبت به او موت سيدها  
وهي ام ولد او مدبرة حملها ثلثه او بانقضاء اجل عتقها او نحو ذلك (فراق) زوجها (العبد) ولو  
بشائبة حرة ويجوز ان يتخير للاحكام ان كانت بالغة رشيدة او سفية وبادرت باختيار  
نفسها فان كانت مسغبة او سفية لم تبادر في نظر الحاكم لها فان رأى فراقها امره بطلاقها  
فان امتنع فهل يطلق او يأمرها به ثم يشهد عليه قولان (فقط) أي لا الحراذله اخبارها نقص  
العبد وقال العراقيون علته جبرها على النكاح فلها الخيار في الحرايض ومفهوم كسل عتقها  
انها لا تتخير بعقدها او تدبرها وكذا بانها لو عتقها لاجل قبل انقضائه او ايلادها سيدها

(قوله والا) أي وان ردها  
بعد بنائها (قوله به) أي  
عوض صداقها (قوله  
فالوافق الخ) تفريع على  
قوله ابن رشد الخ (قوله منها)  
أي القبيلة التي انتسب اليها  
في الشرف (قوله وفسخ) عطف  
على القيام (قوله مفهوما)  
منفي مفهوم بلا فون لاضافته  
(قوله اول كلامه وآخره)  
اذ مفهوم المولى انها لترده  
الحرا الأصلي ولو كان مجمعا  
انتسب للعرب ومفهوم  
لا لعربي ان اها ردا المجمعي  
المنتسب للعرب (قوله  
فمفهوم اوله) أي المولى الخ  
علة لقوله تعارض مفهوما  
الخ (قوله آخره) أي  
لا لعربي وهو أي مفهوم  
آخره

\* (فصل) وان كمل عتقها  
راق العبد (قوله او بادانها)  
عطف على بتخيير (قوله  
او موت) عطف على بتخيير  
(قوله وهي) أي الامة الخ  
حال (قوله او مدبرة) عطف  
على أم (قوله حملها) أي  
المدبرة (قوله ثلثه) أي مال  
سيدها نعت مدبرة فقط (قوله  
او بانقضاء) عطف على بتخيير  
(قوله بلا حكم) صلة فراق  
(قوله أمره) أي الحاكم

الزوج (قوله فان امتنع) أي الزوج من تطلقها (قوله فهل يطلق) أي الحاكم (قوله او بأمرها) أي  
الحاكم (قوله فانه) أي التطلق (قوله او يلاذها سيدها) من اضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله

(قوله بوطم الخ) تصوير لابلادها سيدة (قوله منه) أي سدها (قوله لحكمها) أي الماطنة (قوله صيغتها) أي الامة (قوله والا) أي ولو كان لفظ بائنة من صيغتها (قوله كان) أي المطلق (قوله وسواي قوله) عطف على كان بتان (قوله واثنين) لان ما باتت العبد (قوله واو) أي في قوله واثنين (قوله واليه) أي الثاني صله ٩٧ رجع قوله وهو أي الخلاف (قوله

بوطم) بعد استبرائهم من ما زوجها فحملت منه وتفرقه (بطانة) بان تقول طلقت نفسي أو أنا أو أنت طالق أو اختبرت نفسي أو افراق (بائنة) بيان لحكمها بعد وقوعها وليس من صيغتها أو لا كان بتان وسواي قوله (واثنين) وأول حكاية الخلاف قال قول أكثر الرواة والثاني قول المدونة واليه رجع الإمام مالك رضي الله تعالى عنه فالقول وهل بطانة واثنين إمكان ابن فانه ت وهو انما هو فيما بعد الوقوع واما ابتداء فتفق على امرها بإيقاع واحدة والمشهور الأول لانه قول أكثر الرواة طي صرح الشراح بمثل هذا وهو اخرج لكلام المصنف عن ظاهره بلا داح من كون والتخيير وكونه على المرجوع اليه ففيها في النكاح الأول مالك رضي الله تعالى عنه للامة اذا عتقت تحت العبدان تحت أنفسها بالبات على حديث زيد وكان مالك رضي الله تعالى عنه يقول لا تختار الا واحدة بائنة وقاله أكثر الرواة وفي كتاب الايمان بالطلاق أول قول مالك رضي الله تعالى عنه انه ليس لها ان تختار باكثر من واحدة ثم رجع الى ان ذلك لها اه فقوله بطانة بائنة واثنين اشارة لقول مالك رضي الله تعالى عنه ذلك لها فان قلت هذا ان فهم منها التخيير كما قلت وان حمل على انه بعد الوقوع يأتي التخيير لا بئتك قلت فان حمل على ما بعد الوقوع فلا يأتى التنويع لا بئتك أيضا فكذلك لا يتكلف لتخيير مع بقاء كلامه على ظاهره واختلف فيما يحمل عليه ابن عرفة ظاهره نقل اللخمى وغير واحد ان اختلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه فيما زاد على الواحدة انما هو بعد الوقوع وظاهر كلام البابي وأبي عمران وأول كلام المنطقي انه قبل الوقوع وهو ظاهر كلام البرادعي في النكاح الأول ابن عرفة والصواب الأول (وسقط) عن الزوج العبد (صداقها) كله أي من كبل عتقها باختيارها فراقه (قبل البناء) لان الفراق جاء منها مع بقاء سلمتها ابن الحاجب فان اختارت فراقه قبل البناء فلا صداق ضيق يعني انه لا يكون لها انصقه وفيها وان اختارت فراقه قبل البناء فلا مهر لها والله أعلم (و) سقط (الفراق) وتعين بقاؤها زوجة (ان) اعمت قبل البناء وقد (قبضه) أي الصداق (السيد) قبل عتقها وأنفق (وكان) السيد (عديما) يوم عتقها كما في عبارة ابن ساس وابن عرفة واستمر عتقها الى وقت الحكم لانها ان اختارت الفراق رجع زوجها على سيدها بصداقها ولما لم له الا هي فبر عتقها الدين صداقها فترجع رقيقه فبسط خبرها فقد أدى ثبوتها له فيه وكل ما أدى ثبوتها لنفسه من متفق ومفهوم عديما انه ان كان مائلا يوم عتقها ابقى صداقها بيدها لئلا يثار وهو كذلك ولو اعدم السيد بعد ذلك ويقبضه الزوج في ذمته لظريان الدين بعد العتق فلا يطله (و) ان اعمت (بعده) أي البناء ولو نكح تفويض فهو (لها) لاستحقاقها البناء بالبناء فهو من مالها ومال الرقيق يتبعه في العتق وشبهه في كونه لها فقال (كألو) ثم عتقها ورفض زوجها لها صداقها (رضيت) الامة (و) الحال (هي مذقصة) بضم الميم وفتح القاف والواو منقلة أي

١٣ منح في (قوله قبل الوقوع) أي فيما توارس بايقاعه (قوله وهو) أي كون الخلاف فيما قبل الوقوع (قوله الأول) أي كون الخلاف انما هو فيما بعد الوقوع (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وتعين) بفتحات مثقلا (قوله فيرد) بضم الباء وفتح الراء (قوله لدين صداقها) اضافة دين للميان (قوله ثبوتها) أي خيارها (قوله له فيه) أي خيارها (قوله فهو) أي صداقها

(قوله ولو اشترطه السيد) أي الصداق له (قوله لانه) أي الصداق (قوله حين عتقها) لسبقه الفرض والبناء (قوله وشرطه) أي السيد (قوله حينه) أي عتقها (قوله وهذا) أي الصداق (قوله بعده) أي عتقها (قوله فان كان يخفى ما قبل الفرض) أي وبعد عتقها (قوله فلها صداق مثلها وان لم ترض به) وكذا ان فرض لها مهر مثلها بعد عتقها وقبل بناءه بها (قوله فقيمة) أي المقهوم (قوله تفصيل) أي بانه ان اشترطه ٩٨ سيد هاذن هو له والا فهو لها (قوله فهو) أي الصداق (قوله له) أي سيدها (قوله

لانه) أي أخذه (قوله فصار) أي صداقها (قوله لو استثنى) أي اشترط (قوله مهرها) مفعول استثنى (قوله فيشترطه) منصوب في جواب النفي (قوله أي من كل عتقها) تفسير للفاعل المستتر في يمكن (قوله زوجها) تفسير للمفعول البارز (قوله من نفسها) صلة تمكن (قوله الشرط) أي ان لم تمكنه (قوله بان قالت اسقطته) أي خياري تصوير لاسقاطه (قوله المقام) بضم الميم (قوله بعده) أي الاسقاط (قوله قيده) أي اسقاط السفينة او الصغيرة (قوله والا) أي وان لم يكن أحسن لها (قوله واطلقه) أي اسقاط الصغيرة والسفينة عن تقييده بكونه أحسن لها (قوله من استمناعه بها) صلة تمكنه (قوله بعد كمال عتقها) صلة تمكن (قوله بان لها الخيار) تصوير للحكم (قوله اسقطه) أي خيارها بتكليفها (قوله بالمدينة) صلة اسقطه (قوله أي

معقود نكاحها بلا ذكر مهر و صلة نضيت بها) أي الصداق الذي (فرضه) الزوج (بعد عتقها لها) وقبل بناءه بمهرها ولو اشترطه السيد لانه لم يكن مالها حين عتقها وشرطه انما يتعلق بما لها حينه وهذا تجددها بعد ما كان يخفى ما قبل الفرض فلها صداق مثلها وان لم ترض به ومفهوم بعد عتقها ان ما فرضه قبل عتقها فهو لها الان يشترطه السيد فقيمة تفصيل واستثنى من قوله وبعده لها فقال (الان بأخذه) أي الصداق (السيد) من الزوج قبل عتقها فهو له لانه كاشترطه وانترأه افاده العوفي (او يشترط) السيد اخذ (ه) حين عتقها بعد البناء فهو له لانهم امل كتمه بالبناء بها فصار من مالها قبل عتقها ابن عرفة لو استثنى من أعتق أمته قبل البناء مهرها صح في نكاح التسمية وبطل في التتويض قبل فرضه اذ ليس بماله فيشترطه (و) ان كمل عتق الأمه وهي تحت عتقها قامت معه مدة ثم اختارت فراقه فادعى ان اقامتها معه بعد كمال عتقها رضى به وانكرت ذلك (صدقت) بضم فكسره ثم قال بلا بين (ان لم تمكنه) أي من كمل عتقها زوجها العبد من نفسه واصله صدقت في (انها ما رضيت) بالبقاء معه فلا يعد سكوتها رضى به وهي على خيارها قبل تمام سنة بل (وان بعد) تمام (سنة) من يوم عتقها ومفهوم الشرط سقوط خيارها ان مكنته وسيصرح به واستثنى من قوله ولين كمل عتقها فراق العبد فقال (الان تسقطه) أي من كمل عتقها خيارها بان قالت اسقطته واختارت المقام معه فلا خيارا بعده وظاهره ولو سقيمة او صغيرة لكن قيده ابن القمام بكونه احسن لها والا فلا يلزمها وينظر لها الامام واطلقه اشهب (او) الان (تمكنه) طائفة أي من كمل عتقها زوجها العبد من استمناعه بها بعد كمال عتقها فيسقط خيارها ولو يستمتع بها ان علمت بالحكم بل (ولو جهلت بالحكم) بان لها الخيار وان تمكنها طائفة يسقطه وظاهره وان لم يشتهر بالحكم عندهم وشهره ابن شام وابن الحاجب والقرافي وقال ابن القصار انما اسقطه مالك رضى الله تعالى عنه بالمدينة حيث اشتهر بالحكم ولم يخف على احدها واما ان امكن جهلها فلا قال في التوضيح الاقرب ان قول ابن القصار تقييد وايضا وقع نصا لما لا رضى الله تعالى عنه في المختصر والمدونة واذا كان قيد قول الامام رضى الله تعالى عنه بقول غيره فتقييده بقول نفسه أولى لكن قول ابن شام وابن الحاجب والقرافي المشهور سقوط الخيار بقتضي انه خلاف والله اعلم (لا) يسقط خيارها ان مكنته طائفة وقد جهلت (العتق) ابن عبيد السلام ينبغي عقاب الزوج ان وطئها عالميا بعتة بها والحكم كوطئ مخيرة ومملوكة وذات شرط قبل اختياريها وان ادعى علمها بالعتق وانكرت فالقول لها بلايين قاله ابن شام ولا تعذر ينسبانه لتفريطها (وها) أي من كمل عتقها قبل البناء ان وطئها العبد بعده غير عالمة به (الا كثر من) شيئين (المسمى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية منقلبه لرضاه به على انها امه

المدينة تنازع فيه اشهر ويخفى (قوله جهلها) أي من كمل عتقها بالحكم (قوله فلا) أي لا يسقط فعلى خيارها بتكليفها (قوله وقع) أي التقييد (قوله نصا) أي منصوصا (قوله لانه) أي قول ابن القصار (قوله والحكم) عطف على عتق (قوله بنسبانه) أي عتقها (قوله بعده) أي كمال عتقها (قوله به) أي عتقها (قوله لرضاه) أي الزوج (قوله به) أي المسمى

(قوله محله) أى الخیار (قوله وهى) أى المحل وإنه لتأنيث خبره (قوله بالطلاق البائن) صلة نوات (قوله اوقبه له) أى ولم تنقض عدته (قوله منه) أى الطلاق (قوله تأخير) أى الطلاق (قوله المعتمد فواتم الخ) أى فقوله ودخولها ضعيف (قوله وهو) أى سقوطه (قوله كونه) أى دخول الثانى (قوله له) أى النكاح ٩٩ (قوله انه) أى الثانى (قوله

عرض) أى حدث (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب ثبوت (قوله أنز) أى موجب الخیار (قوله فيه) أى دخول الأول (قوله لم يعتز) أى دخول الأول (قوله وضعف) بضم فسكسر مثقلا (قوله انه) أى استحسان تأخيرها ثلاثة أيام (قوله لكونه) أى التأخير (قوله اذ هو) أى تأخيرها ثلاثة (قوله فيه) أى زمن التأخير (قوله الاحسن) مفعول تنظر (قوله من الامرين) أى ابقاء والافراق بيان للاحسن \* (فصل الصداق) \*

(قوله وأخره) بفتحات مثقلا أى المصنف الصداق عن غيره من اركان النكاح (قوله الملتزم) بفتح الزاى (قوله لدلائله) أى الصداق (قوله انه) أى الصداق (قوله واسقاطه) أى الصداق (قوله أى الشكاح) (قوله لزومه) أى الصداق (قوله فيه) أى النكاح (قوله ولا يرد) بضم ففتح أى جعل امكان لزومه شرطا فى النكاح (قوله بلزومه)

فعلى انها حرة اولى (وصداق المنزل) على انها حرة ان كان العبد مملوكا او فاسدا لادته لا لصداقه فلها مهر مثلها اتفاقا قاله اللخمي وظاهره سواء اختارت القراق او البقاء وسواء علم العبد عتقه ام لا وهو ظاهر لاسيما فانه يضع حرة ولا غيره بعدم علمه وعطف على تسقطه قوله (او) الا ان (بيننا) أى العبد من كمال عتقها قبل اختيارها فلا خيار لها الفوات محله وهى العصمة بالطلاق البائن ولها نصف الصداق ان ابانها قبل البناء (لا) بسقط خيارها (ب) طلاق (رجعى) بعد كمال عتقها اوقبه لعدم تفويتها العصمة وعكسه من رجوعها فلها ايقاع طلاقه بائنة فتكون مثبتة (او) الان (عتق) زوجها العبد بعد كمال عتقها او (قبل الاختيار) منها القراق فقد سقط خيارها زال سببه وهو رقيق زوجها وظاهره ولو لم تعلم بعتقها الا بعد عتقه (الا) عتقه قبل اختيارها (تأخير) منها الطلاق (الحيض) به امنه وامنه فلا يسقط خيارها ولو جوب تأخيرها شرعا ابن رشد فان طلقته حائضا فلا رجعة لها لانه بائن (وان) عتق العبد بعد عتق الامه ولم يعلم به واختارت فراقه و (تزوجت) غيره (قبل علمها) بعتقه (و) قبل (دخول) العبد (واقفات) على العبد (بدخول) أى تاذ الزوج (الثانى) بها ولو بدون وطء الشارح المعتمد فواتها بتاذ الثانى ولو بعد دخول الاول غ سقط من بعض النسخ ودخولها وهو الصواب فان قيل تقدم فى ذات الوليين ان شرط كونها الثانى بدخوله غير عالم كونه قبل دخول الاول فما الفرق بينهم ما على الصواب قيل له انه لما عرض موجب اختياره اذ بعد دخول الاول اتر فيه خلافا فلم يعتز ودخول الاول فى ذات الوليين لم يعرض بعده ما يخل به فاعتبر ولا نفوت عليه بدخول الثانى غير عالم والله اعلم (ولها) أى من كمال عتقها تحت عتق (ان اوقفها) العبد بحضرة الحاكم بعد كمال عتقها التختار البقاء او الفراق (تأخير) باجتهاد الحاكم وقال اللخمي والمأزى استحسان تأخيرها ثلاثة أيام وضعف مع انه ليس منافيا لكونه بالاجتهاد اذ هو اجتهاد من بعض الحكام ولا نفقة لها فيه وان عتق العبد فيه سقط خيارها (تنظر) المرأة (فيه) أى التأخير الاحسن لها من الامرين فتختار

\* (فصل) فى بيان احكام الصداق \* وأخره لانه فرغ له اطول الكلام عليه (الصداق) أى المال الملتزم للخطوبة لثلاث عصمتها بفتح الصاد اوضح من كسرها ويقال له صدقة بضم الدال وفتحها قال الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن ماؤن من الصدق لدلائله على صدق الزوجين فى موافقة الشرع ويسمى مهر او طول بفتح الطاء واجرة ونفقة ونحلة بكسر النون وسكون الهمزة ابن عرفة لا ظهر انه غير ركن فى صحيح النكاح واسقاطه ماف له فامكان لزومه شرط فيه ولا يرد بلزومه فى نكاح التسمية لانه امارض فلا ينافى الامكان الاصلى وقول ابن الحاجب وغيره ركن يرد بعده فى نكاح تفويض وقع فيه طلاق او موت قبل البناء لان ركن العايم ركن للخاص وفيها لو استثنى من اعتق امته قبل البناء مهرها صح فى نكاح التسمية وبطل

أى الصداق (قوله لانه) أى لزوم الصداق فى نكاح التسمية (قوله ركن) أى الصداق ركن (قوله يرد) بضم ففتح الخ خبر قول (قوله بعده) أى الصداق (قوله فيه) أى نكاح التفويض (قوله لان ركن العام ركن للخاص) على يرد (قوله وفيها) أى المدونة (قوله استثنى) أى استثنى (قوله صح) أى استثنى (قوله وبطل) أى استثنى

(قوله في شرط) أى اشتراط صلة كاف التشبيه (قوله به) أى الصداق (قوله وعلمه) أى الصداق (قوله عليه) أى الصداق تسليماً واستلاماً (قوله وعدم النهي) أى عن المعاوضة به بخصوصه احتراز عن كلب الصيد وجزء الضحية (قوله والغرر) بفتح المعجمة والراء عطف على النهي (قوله في الجمله) أى في بعض الصور قيد في عدم الغرر (قوله لا اعتقاد ريسير الغرر في الصداق) علمه لقوله في الجمله (قوله في الصداق) صله الاعتقاد (قوله كصداق) بلا تنوين لاضافته للمثل الخ تمثيل للغرر اليسير المنفردة في الصداق المجعلة وسكون الواو أى جهاز (قوله المثل) بكسر فسكون أى

(قوله وشورة) بفتح الشين ١٠٠

للزوجة (قوله دون الثمن)  
حال من الصداق أى منفردا  
باغتفار الغرر اليسير عن  
الثمن (قوله ومثل) يقتضيان  
مقتضيا (قوله العاقدان)  
أى الزوجين والمتبايعين  
(قوله لأنه) أى اختيار  
الاحسن (قوله وهو) أى  
التقدير بقوله العدد (قوله  
يختار) بضم الياء (قوله  
نكح) أى تزوج (قوله  
مطلقا) أى فى القليل  
والكثير (قوله منه) أى  
الاختيار (قوله فانه يختار  
الارفع لنفسه) اجابوا عنه  
بان هذا المصل عارضه  
فى النكاح يثاؤه على  
المكارمة وأظهروا الزوج  
السخاوة غالبا فلا تدرى  
الزوجة هل يفعل الزوج  
بالاصل او بالغالب (قوله  
من الزوجة) خبر ضمائه  
(قوله وبالقبط) عطف  
على مجرد العقد (قوله  
وهذا) أى كون ضمان  
الصداق من الزوجة

(قوله والا) أى وان طلقها قبله (قوله فعلم) بضم العيز (قوله الثبوت) أى للثالف (قوله عدمه) أى الثبوت بما  
(قوله وان كان الضمان الخ) حال (قوله قبل الدخول) تنازع فيه مطلق وفسخ (قوله وفيه) أى تشبيهه تلف الصدق بلف  
المبيع (قوله فهو) أى التشبيه (قوله انسيبه) أى الضمان (قوله عنه) أى التالف (قوله حقه) أى التعبير (قوله عمل باليد)  
أى استظهاره لا مستند له من النقل (قوله لا يمس) أى لا يفهم (قوله عليه) أى الزوج (قوله بقيته) أى الصدق (قوله مطلقا) أى  
معيها كان أم لا

(قوله او قيمته) أى ما خرج من يده عطف عليه (قوله الانسكاخ) أى استحق صدقه المعين المقوم (قوله فترجع) أى الرجعة على زوجها (قوله بعوض) أى قيمة (قوله فتشبهه الصداق الخ) تفرع على قوله يوجب رجوعها بقيته الخ (قوله فى هذه) أى صورة الاستحقة فى هذه التشبيه (قوله فى الجلة) خبر التثنية (قوله به) أى الصداق (قوله ودره) أى الصداق (قوله به) أى العيب القديم (قوله فى الفسخ) صلة كاف التشبيه (قوله اذا استحققت السلعة) صلة الفسخ (قوله اوردت بعيب) عطف على استحققت (قوله ولم تنت) حال (قوله لان عقد النكاح الخ) علا لقوله لم يجعلوا النكاح الخ (قوله فانتزعا) أى النكاح والبيع فى الفسخ وعدمه (قوله بالباقي) أى بعد الاستحقاق (قوله ولو كان) أى المستحق ١٠١ او المعيب (قوله وفى رد الباقي) الخ

عطف على فى التماسك (قوله وان كان) أى الصداق الذى استحق او تعيب بعوضه (قوله المهر) بفتح الميم نعت الدار (قوله قلها) أى الرجعة (قوله حبسها) أى ابقاء الدار لنفسها (قوله وردت بقيتها) أى الدار عطف على حبسها (قوله قيمتها) أى الدار (قوله أيسرها) أى اقل الدار (قوله نافه) أى يسير جدا (قوله رجعت بقيته) أى ما استحق (قوله وكذا) أى الدار فى التفصيل (قوله ويسير المستحق) بفتح الحاء الملهمة من اضافة ما كان صفة (قوله من العبد) صلة المستحق او بانه (قوله ككثيره) خبر يسير أى فى التخيير بين التمسك بالباقي والرجوع بقيمة المستحق ورده (قوله فليس الصداق

بما يخرج من يده او قيمته الانسكاخ أى فترجع بعوض ما استحق لا بما خرج من يدها وهو البضع فتشبهه الصداق بالبيع فى هذه فى الجلة (وتعيبه) أى اطلاع الرجعة على عيب قديم فى الصداق يوجب خيارها فى التمسك به ورده على الزوج به رجوعها اعلبه بقيته المقوم المعين ومثل المثل والمقوم الموصوف ابن يونس ونعتا القيمة يوم عقد النكاح عبد الحق لم يجعلوا النكاح كالبيع فى الفسخ اذا استحققت السلعة اوردت بعيب ولم تنت لان عقد النكاح قد تقرر به الموارثة وانتشرت به الحرمة على الايام والابناء فلم ينبغ فسخه والبيع لا ضرر فى فسخه فى قيام المبيع فافترقا (او) استحقاقا وتعيبا (بعوضه) أى الصداق فان كان مقوما معناه قلها الخيار فى التمسك بالباقي او السالم من العيب والرجوع بقيمة ما استحق او ظهر عيبه ولو كان الاكثر وفى رد الباقي والسالم والرجوع بقيمة الجميع وان كان مثليا او موصوفا قلها الرجوع بمثل المستحق او المعيب قال فى المدونة ان استحق من الدار المهر ما فيه ضررها حبسها واخذ بقيته ما استحق وردت بقيتها وان استحق أيسرها كبيت وانافه رجعت بقيته فقط وكذا العروص والارض ويسير المستحق من العبد والامة ككثيره اه قلت وكذا يسير ما يفسده قسمة كالجبة والقميص وقامه فى الاستحقاق قاله ابن عرفة فليس الصداق كالبيع فى حرمة التمسك باقل ما استحق او تعيب أكثره لان التمسك به فى الصداق فى نظير العصمة لا فى نظير بعض الثمن الجهول الذى لا يعرف الا بالتقويم والتسمية كما فى البيع وخبر ضمانه وما عطف عليه (كالبيع) يتسامح فى بعضها كما تبين مما تقرر (وان وقع) النكاح (بقلة خل) معينة حاضرة مطمئة (فاذا هى خرة قلها) أى الخلل يلزم الزوج ولا يفسخ النكاح كمن تزوجت بمهر فوجدت به عيبا قلها امثلة غير معيب ان وجد والا فقيته والبيع يفسخ ان وقع على عيبه وعكس صورة المصنف ان وقع بقلة خرة فاذا هى خل يثبت النكاح ايضا ان رضاه بخلاف ناكح معتدة تظهر انقضاء عدها قبل عقدته فهو لازم له ما والفرق ان ذات المعتدة هى العين المعقود عليها وانما طئن تعاقى حق الله تعالى بها فظهر عدمه وفى الاولى تقول ان كرهت لم تصدقنى خلا وكذا هو ان كره ابن عرفة فيها من تزوجت على قلل خل باعيا ثم افوجدتها اخر اكن تزوجت على مهر وجدت به عيبا ترد وتأخذ مثله ان وجد

كالبيع فى حرمة التمسك باقل الخ) تفرع على قوله ولو كان الاكثر (قوله لان التمسك) بفتح السين علا لقوله ليس الصداق كالثن الخ وبيان للفرق بينهما (قوله النكاح) تفسير افعال وقع المسترف به (قوله غير عيب) حال من مثل (قوله ان وجد) بضم فكسر أى المثل (قوله والا) أى وان لم يوجد مثله (قوله عينه) أى الخلل فتبين خرا (قوله وضياه) أى الزوجان الخلل (قوله فهو) أى النكاح (قوله وفى الاولى) بضم الهمز أى النكاح بضم فتيبت خلا (قوله تقول) أى الزوجة (قوله وكذا) أى المذكور وهى الزوجة فى القول هو أى الزوج (قوله فيها) أى المدونة (قوله فوجدتها) أى القلال (قوله كمن تزوجت الخ) خبر من (قوله ترد) أى الموجود الخ بيان لوجه الشبه

(قوله لثبوت أثر العقد الخ) عله لا يفسخ الخ (قوله اذ لا يصح الخ) عله كالمستثناة (قوله وبقروغثم) بيان لما دخل بالكاف (قوله ونص عليه) اي الرقيق ولم يكتف بدخوله بالكاف (قوله فيه) اي الرقيق (قوله غرضه) اي الرقيق لكثرة أنواعه واحواله (قوله المتوهم) يفتح الهاء اي منه ١٠٢ (قوله وهو) أي غير الموصوف (قوله يتوهم) اي منه (قوله فيجب) اي يثبت (قوله

الاربع) اي الشورة وما بعده (قوله لكسب) اي فدية (قوله وعلى الثاني) اي وسط الاسنان من كسب البلد اصله حمل (قوله وتصحح ز الاول) اي وسط ما يتنا كسبه الناس بلا نظر الى كسب البلد من اضافة المصدر الى فاعله وتكمل عمله بنصب منهوله (قوله بتظر) يضم الياء وسكون النون وفتح الظاء الخ خبر تصحيح (قوله ولا خصوصية) اي في الحمل على الحمول (قوله وفائدته) اي الحمل على الحمول (قوله بقرينة) صله اراد واضافتم للبيان (قوله الواقع) نعت الرقيق (قوله من كونه) اي الرقيق حبشيا الخ بيان لجنسه (قوله تقليل الخ) عله لا اشتراط ذكره (قوله قاله) اي اشتراط جنس الرقيق (قوله لم يذكر) يضم الياء وفتح الكاف اي جنس الرقيق (قوله وعدم شرط ذكره) اي جنس الرقيق عطف على شرط ذكر الخ (قوله من عرفة) اي ابن عرفة (قوله والا) اي وان كان

الافقيته ابو حفص وبدا الحق لا يفسخ النكاح بخلاف البيع اثبوت أثر العقد بحزمة المهر ثم ذكر اربع مسائل كالمستثناة من قوله كالمستثناة (قوله كالمستثناة) اي الرقيق (قوله غرضه) اي الرقيق لكثرة أنواعه واحواله (قوله المتوهم) يفتح الهاء اي منه ١٠٢ (قوله وهو) أي غير الموصوف (قوله يتوهم) اي منه (قوله فيجب) اي يثبت (قوله

النكاح جنس معتاد (قوله انظر طي) نصه المراد بالجنس الصنف كما في عبارة ابن عرفة ولا خصوصية الرقيق وقد أتى ابن عرفة بعبارة عامة وانصه في كونه بمطلق من صنف غير موصوف جازا ابتداء او بعد وقوعه وان خصص بين جنس الاربع والابحوز لقول التلمذين يجوز على وصيبت او بعد مطلق رجها تريت مع ظاهره قبل عياض عن ابن القصار انه =



كنسكاح نفويض وظاهرها مع الصقلي وابن حجر زعن تفتنون وغير واحد عن ابن عبد الحكم اه قدسب اظاهر المدونة الصفة  
ثم قال وعلى المشهور مع عيسى ابن القاسم بقضي بوسط المصنف اه فظهر ان ظاهرها هو المشهور فلو اقتصر المصنف على قوله  
وعدد من كابل الخ لكان جازيا على المشهور وعلى ظاهر قوله او من نسكح على جهازيت او خادم ولم يصف جاز ذلك ولها خادم  
وسط وان نسكح على مائة غير اوشاة او بقرة ولم يصف جاز وعلمه وسط من الاسنان وكذا على عبد غير عينه ولم يصفه ولا ضرب له  
اجلا جاز ذلك وعلمه عبد وسط حال اه نصها على اختصاصه او في سعيد وقول سحنون المشروط لذكر المصنف ليس هو مطلقا كما هو  
عند المصنف بل هو مقيد بما اذا لم يكن للنسكاح جنس معتادا ولا فيجوز كما اشار له ابن عرفة وانما يعرف القول بالمنع مطلقا  
لا بن عبد الحكم وقد حكمو اشد وذه ولم يحسن المصنف سابق القواين لافي محتمره ولا في توضيحه (قوله وفي كونه) اي  
الصادق (قوله بطلاق) اي بشئ مطلق (قوله من صنف غير موصوف) ١٠٣ اي كابل او بقر او غنم او رقيق

او ثياب (قوله جائزا) خبر  
كون (قوله او ان خصص)  
بضم فكسر مئة لا اي  
الصادق بطلاق من صنف  
غير موصوف (قوله يجنس  
له) اي الصادق (قوله  
لا يجوز) اي الصادق بطلاق  
من صنف غير موصوف  
(قوله يجوز) اي النسكاح  
(قوله مطلق) اي عن بيان  
صنفه (قوله وجهازيت)  
عطفت على وصيف (قوله انه)  
اي النسكاح على مطلق  
من صنف غير موصوف  
(قوله خامسا) خبر كون  
(قوله نظر) خبر مبتدا اخبره  
في كون (قوله وكونه)  
اي النسكاح (قوله بطلاق)  
اي عن التخصيص والتميين  
(قوله اعم) اي عام لاجناس  
(قوله ممنوع) خبر كون

وفي كونه بطلاق من صنف غير موصوف جائزا ابتداء او بعد وقوعه او ان خصص بجنس له  
را به الا يجوز لقول الثلقين يجوز على وصيف او بعد مطلق وجهازيت مع ظاهر نقل عياض  
عن ابن القصار انه كنسكاح نفويض وظاهرها مع الصقلي مع ابن حجر زعن تفتنون وغير واحد  
عن ابن عبد الحكم وفي كون قول ابن حجر ان كان للنسكاح جنس معتادا جازوا لافسد خامسا نظرا  
وكونه بطلاق من جنس اعم ممنوع لنقل الشيخ عن محمد كنسكاح بعرض لم يوصف بأي عرض من  
العروض يفسخ قبل البناء حتى يقول بثوب كان اوصوف وان لم يصفه فلها الوسط وكذا  
في اللوازم قاله ابن القاسم قلت يريد انه يمنع باول غير موصوف مطلقا القواها ان كاتبه باولو  
غير موصوف لم يجوز لتفاوت الاحاطة بصفته والكتابة اخف من النسكاح في الغرض وقول ابن  
حرث انه قوا فبين تزوج امرأة على عبدان لها عبد او صفا خلاف نقلهم قول ابن عبد الحكم  
اه طئي فلا دليل في كلام ابن عرفة على مخالفة العروض للرقيق لان كلام المصنف في الصنف  
وعبر عنه بالجنس لاضافته للرقيق فهي تبين ان مراده الصنف وتقدم في كلام ابن عرفة انه لا فرق  
فيه بين الرقيق وغيره وان ابن عرفة عبر به بالصنف وافي بعبارته تم الرقيق وغيره ولما فرغ  
منه اتي بالجنس العام معبر فيه بعبارته تم الرقيق وغيره ايضا كما ترى فلا فرق بينهما وهذا ظاهر  
لمن تأمل وانصف فوقعه بثوب عام يفسخ قبل البناء كوقوعه بصحوان عام ووقعه بثوب  
صوف او كان بأي فيه الخلاف كوقوعه برقيق (و) ان تزوجها بعدد من رقيق ولم يقيد باناث  
ولاذ كورة للزوجة (الاناث منه) اي الرقيق الذي سماه صدقا (ان اطلق) الزوج عن  
التقديم بالذ كورة والانوثة لان النساء غرض في الاختلاص من وخدمتهن طئي الرواية في الرقيق  
ونفت ذلك على عرف فعمل في غير الرقيق به ايضا ونص الرواية سمع ابن القاسم من مكنت  
بارؤس اشترى لها الاماء لا العبيد ليس فيه سنة الا ما جرى به عمل الناس ومنه وهم الشرط انه  
ان قيد بذ كورة وانوثة عمل به وهو كذلك (ولاعهدة) أي ضمان للزوجة على الزوج في الرقيق

(قوله وان لم يصفه) أي ثوب النكاح والصوف مثلا مبالغة في جوارحه واستغناء شرط جوابه ما يليه (قوله وكذا) أي الجنس  
الاعم في الامتناع (قوله انه) أي الكاح (قوله مطلقا) أي عين وزنه او عدده ام لا (قوله فهي) أي الاضافة (قوله مراده) أي  
المصنف (قوله ووقوعه بثوب صوف او كان) يأتي فيه الخلاف كوقوعه برقيق طئي فنقل ابن عرفة عن محمد في ثوب صوف  
او كان لها الوسط ابن المواز يقول كذلك في الرقيق والله أعلم (قوله لان النساء غرض في الاختلاص من وخدمتهن) أي في الخلوة  
هله للقضاء بهن بالاناث (قوله الرواية) أي في القضاء بالاناث (قوله وبث) أي الرواية (قوله ذلك) أي القضاء بالاناث (قوله به)  
أي العرف (قوله لسنة) بضم السين وشدة النون أي حديث مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله الشرط) أي ان اطاق  
(قوله عمل) بضم العين (قوله به) أي ما قبله

(قوله ان لم تشتريها) أى الزوجة العهدة (قوله عليه) أى الزوج (قوله به) أى الشرط (قوله وهو) أى عهدة الاسلام وذكرة  
لتذكر خبره (قوله فان لم يعلم وقته) أى الدخول مفهوم ان علم (قوله فلا يجوز) أى النكاح المبرور صدقه كله أو بعضه  
للدخول (قوله فلا تنافي في كلام المصنف) تفريع على قوله أى نيسر الدنانير والدرهم وقوله ملأ بغير الدنانير والدرهم كعقار  
وعروض (قوله فان لم يكن ملأ) مفهوم ان كان ملأ (قوله تأجيله) أى الصداق (قوله بمسرة) أى الزوج (قوله وفي كون  
تأجيله) أى الصداق (قوله بطلانه) ١٠٤ (قوله او التصديق) عطف على هبة (قوله ولا

منه لها سواء) حال (قوله  
لانه) أى الثأن (قوله  
يقدر) بضم ففتح مثقلا  
(قوله انما) أى الزوجة (قوله  
ماكنه) أى الزوجة المهر  
(قوله فليس فيه) أى  
النكاح على هبة الصداق  
او صدقه اطلاق (قوله  
رجع) أى الزوج على  
الموهوب له او المتصدق  
عليه (قوله وان فات) أى  
العبد (قوله تبعه) أى الزوج  
الموهوب له او المتصدق  
عليه (قوله الزوج) تفريع  
لفعل بعق المستتر فيه  
(قوله وله) أى الزوج (قوله  
قبله) أى ملك عصمته (قوله  
وان كان الولاه) حال  
(قوله ثم قال) أى الباطل  
(قوله العتق) مقبول  
مقدم (قوله التملك) فاعل  
استلزم (قوله فقد استلزم)  
أى التملك (قوله عتقه) أى  
الرقب (قوله عليها) أى  
الزوجة (قوله بمجرد) أى  
الملك (قوله) أى الزوج  
(قوله) أى عتقه عليها (قوله

الصداق ثلاثة أيام من كل حادث ولا سنة من جنون وجذام وبرص ان لم تشتريها عليه  
والاعمال به كما سأتى في باب خيار العيب عن ابن حرز واما عهدة الاسلام وهو ضمان الصداق  
من عيب او استحقاق فثابتة وان لم تشتري (و) جاز النكاح بصداق معلوم مؤجل كله أو بعضه  
(أى الدخول) من الزوج بالزوجة (ان علم) بضم فكسر وقته بعداتهم كيام النيل عند بعض  
اهل قرى مصر والربيع عند أرباب المواشى وهذا الثمن عند اربابها فان لم يعلم وقته كاهل  
الامصار فلا يجوز بطل الاجل وفسخ قبل البناء وعرضي بعده بصداق المثل (او) الى  
(المسرة) أى نيسر الدنانير والدرهم للزوج فيجوز (ان كان) الزوج (ملأ) بغير الدنانير  
والدرهم كعقار وعروض فلا تنافي في كلام المصنف فان لم يكن ملأ فلا يجوز تأجيله بمسرة  
لزيادة الغرور وان وقع فسخ قبل البناء ومضى بعده بصداق المثل وفي كون تأجيله بطلانه كذا جيله  
بالمسرة أو كذا جيله موت او فراق قول ابن القاسم وابن الماجشون (و) جاز (على هبة العبد)  
مثلا الذى في ملكه (الفلان) كزيد ايها او ايها او اخيها او اجنبي منها او التصديق عليه ولا مهر  
لها سواء لانه يقدر ان ملكته ثم وهبته او تصدقت به على فلان فليس فيه دخول على اسقاط  
الصداق ابن عرفة الباجي فان طلقها قبل البناء رجع في نصف العبد وان فات بيد الموهوب  
له تبعه يصرف قيمته ولا يتبع المرأة بشئ (او) على ان (بعق) الزوج (اباها) أى الزوجة مثلا  
او ابنها او اخاها او امها بمن بعق عليها (عنها) أى الزوجة والولاء لها (او عن نفسه) أى الزوج  
وله ولأوه الباطل عتقه عن نفسه في نظير ملك عصمته استلزم ملكها اياه قبله فلذا اصح وقوعه  
صدقا فليس فيه دخول على اسقاطه وان كان الولاء له فروى امر ان تقدير دخوله في ملكها  
فصح كونه صدقا وتقدر ملكها اياه بعد ملكها فعتق وكان الولاء له ثم قال فان قلت اذا استلزم  
العتق التملك فقد استلزم عتقه عليها بمجرد اعداها لزوج محلا فلا ولأه قلت الامور  
العقارية تقع معا فعتقه عنه وتملكها بعاقبه عليه او وقعت بها او احسن ان تقدير دخوله  
في ملكها لا يستلزم عتقه عليها انما يستلزم ملكها له بالفعل فلم يؤد اعداها لزوج الى عدمه  
واقطع علم اه فان طلقها قبل البناء غرمت له نصف قيمته (ووجب) على الزوج المكلف وولى  
غيره (تسليمه) أى المهر مجلا لا تأخير الزوجة الرشيدة وولى غيرها (ان تعين) الصداق كعقار  
أو حيوان أو عرض معين سواء اطاق الزوج أم لا بلغ الزوج أم لا ولا يجوز تأخيرها لانه غرر  
اذ لا يرى هل يستمر بحاله أو يتغير وهذا يقتضى ان نجيب له حق الله تعالى وان العقد يفسد  
بتأخير مطلقا والذي يفيد كلام المصنف هو ان شرط التأخير والافتقار له

للزوجة) صله تسام (قوله وولى) عطف على الزوجة (قوله الصداق) تفريع على تعين المستتر فيه (قوله  
معين) راجع للعقار وما بعده (قوله لانه) أى تأخير (قوله لا يدري) بضم الاء وفتح الراء (قوله هل يستمر) أى الصداق المعين  
(قوله وهذا) أى التملك (قوله تأخير) أى الصداق المعين (قوله بتأخير) أى الصداق المعين (قوله ان شرط) بضم فكسر  
(قوله والا) أى وان لا يشترط تأخير

(قوله اسقاطه) اي التجهيل (قوله فيه) اي تأخيرها بالشرط (قوله لدخوله) اي الصداق المعين (قوله من معين العروص الخ) بيان لما واصله من اضافة ما كان صفة (قوله فان للمرأة) اي ١٠٥ الرشيدة الخ خبر ما (قوله او من يلى

عليها) اي يتولى على المرأة غير الرشيدة (قوله تجهيل قبضه) اي الصداق المعين من العروص ونحوها (قوله ثم قال) اي الميطى (قوله فيه) اي المعين (قوله لا شرط) اي لتأخيرها (قوله تؤخذ) اي اطلب (قوله ففكن) بضم ففتح مثقلا (قوله على انه) اي الشان (قوله به) اي تجهيله (قوله ان طلبته) اي التجهيل (قوله وتنازعا) اي الزوجان (قوله في التبدلة) بان طلب الزوج الدخول قبل دفع خال المهر وطلبت الزوجة قبضه قبل الدخول (قوله منه) اي الدخول (قوله وهو) اي موتها (قوله يكمله) اي المهر (قوله عليه) اي الزوج (قوله بلغته) اي السياق (قوله لانها) اي النفقة (قوله وهو) اي الاستناع (قوله ان طلبه) اي الزوج السفر (قوله ففها) اي المدونة (قوله ينظمن) باجماع الظاه (اي يسافر) (قوله وان كرهت) حال او مبالغة (قوله فله الخروج) اي السفر بها (قوله به) اي صداقها (قوله عدهم) بضم فسكون اي فقر زوجها (قوله واما ان

حتى لو افهمنا اسقاطه اذ لا يحظر ونسبه لدخوله في ضمانه بالعد هذا ظاهر كلامهم ومنهم المتبطين وبما اصددها من معين العروص والرقيق والحيوان والاصول فان للمرأة او من يلى عليها تجهيل قبضه من يوم العقد ثم قال ولا يجوز الذكاح باشرط تأخير القبض فيه كما لا يجوز ذلك في البيع اه فقوله فان للمرأة الخ اشارة الى ان ذلك لها اولها التأخير اذ لو كان واجبا لله تعالى افعال عليها والحال انه لا شرط وحكم بيع المعين الذي يتأخر قبضه هذا سبيله لكن فيه كلام وتفسير يلحق ان شاء الله تعالى وفي الجواهر ان كان الصداق معيناً كدار أو عبداً ونحوهما فلهما أو لوليها اطلب تجهيله وان لم تؤخذ بالتجهيل الدخول لان ضمان ما كان معيناً منها اه بفعل الحق اها وعاله بان الضمان منها ففكن من اخذ ما ضمنه لتصوره فلم يذله بالفرق كما عله المصنف في توضيحه مع ابن عبد السلام ولولا كلامه في توضيحه لمحل قوله ووجب تسليمه على انه يقضى اها به ان طلبته لانه لا يجوز تأخير كقول ابن الحاجب ويجب تسليم حاله وما يحل منه باطاقة الزوجة وبلوغ الزوج اه لكن تغيير الاسلوب بقوله ووجب تسليمه ان تعين وقوله والا فلهما منع نفسه ايدل على انه اراد كلامه في توضيحه فله طنى (والا) اي وان لم يكن الصداق معيناً وتنازعا في التبدلة (فها) اي الزوجة (منع نفسها) من دخول زوجها بها حتى يسلمها الصداق وكذا الامام مالك رضي الله تعالى عنه لم يمتكبنه من نفسها قبل قبضه امنه وبيع دينار على الله تعالى ان كانت سلبية من العيوب الموجهة لخيار الزوج بل (وان) كانت (معيبة) بعب لا قيام له به لرصاه به أو حدونه بعد العقد واصله منع (من الدخول) اي اختلاله الزوج بها (و) ان كانت مكنته منه فله امنه من (الوطء بعده) اي الدخول وليس للزوج امتناع من دفعه ولو بلغت السياق اذا غايبه موته او هو يكمله عليه بخلاف النفقة فلا يجب لمن بلغته لانها في مقابلة الاستناع وهو متعذر عن بلغته (و) لهما منع نفسها من (السفر) مع الزوج ان طلبه منها ولو دخل بها او وطئها البساطى نظرت في كلامهم فوجدته يعطى ان لهما المنع من السفر وان دخل ووطئ اه طنى ما قاله صواب غير ان فيه تفصيلا لم يعم حوله فقها في ارجاء السطور وللزوج ان ينظم من زوجته من بلد الى بلد وان كرهت وينفق عليها وان قالت حتى اخذ صداق فان كان في بلد اخر وجب وقبضه به دينارا ابن يونس يريد في عدمه واما ان كان موثرا فليس له الخروج بها حتى تأخذ صداقها وقاله ابو عمران قال عدهم الحق بعد ذلك كره كلام أبي عمران وقال بعض شيوخنا من أهل بلدنا ان كان يخرج بها الى بلد تجرى فيها الاحكام فلا كلام لها والا فلهما ان لا يخرج حتى تأخذ صداقها وهذا خلاف قوله في توضيحه الامتناع من السفر قبل قبض صداقها انما يكون قبل الدخول بها وتبع في هذا ابن عبد السلام وغاية المنع من المذكورات (الى تسليم ما حل) من المهر بالاصالة أو بانقضاء أجله لانها بائنة والبائع لمنعه حتى يقبض منها (لا) غنغ نفسها من الزوج (بعد الوطء) أو التمكن منه وان لم يوطأ فليس لهما منع نفسها منه معسرا كان أو موثرا هذا ظاهر كلامهم خلافا لفتية بعض عدم منه نفسها من وطء بما اذا كان موثرا ولا يمنع لها ايضا من سفره بها ان وطئ او هو معسر لان مكنته ولم يفعل أفاده ابن عرفة

واحد وجع وفي الخط عن التوضيح والمدونة انه كالوط ثم انما يسافر في البلد فيجرب فيها الاحكام وهو حر - آمن عليها والطريق مأمونة والبلد قريب لا ينقطع خبرها عن أهلها ولا خبر أهلها عنها قاله بعد لاسفر له بزوجه ولو أمة وتجرى هذه الشروط في سفره حال يسره ايضا فلها الامتناع قبل الوط حتى تقبض حال صداقها قاله أحمد عن ابن يونس الا ان يسافر لبلد تأخذ فيه الاحكام اه عب البناني أجف ز هنا وفي التوضيح عن ابن عبيد السلام وأما امتناعها من السفر معه قبل قبض صداقها فانما يكون لها قبل الدخول اه بفعل الدخول مسقطا فاعرى الوط قاله الخط وقال في اراء المستور من المدونة وللزوج ان يظعن الى آخر ما سبق عنها وعن ابن يونس وعبد الحق ثم قال فقوله لا بعد الوط مبرج للسفر كما يرجع لما قبله لكن هل له بعد الوط السفر مطلقا وهو ظاهر المدونة وابن عبد السلام والتوضيح أو يقيد بكونه عديما وهو لا ابن يونس أو يقيد بكون السفر الى بلد تجرى فيه الاحكام وهو ما لم يرض شيوخ عبد الحق وبه تعلم ان ما للباطني وقزبه الخريش من رجوع قوله لا بعد الوط لما قبل السفر فقط وان لها الامتناع من السفر معه ولو بعد الوط فغير صحيح فليس لها امتنع نقضها بعد وطئها في كل حال (الا ان) بفتح الهمزة حرف مضد في صلتها (يستحق) بضم المثناة تحت وفتح الفوقية اي الصداق فلها الامتناع ولو بعد الوط حتى تقبض عوضه لان من بعت ما لم يرضه حتى يتم فلم يتم ان غرها الزوج بان علم انه لا يستحق بل (ولو لم يغرها) اي الزوج الزوجة (على الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ابن غازي كذا قال ابن رشد في رسم العشر ومن معاه عيسى انه أظهر الاقوال وهو المعتمد وقيل ليس لها الامتناع بعد الوط سواء استحق أو لا غرها أو لا وقيل ان غرها فلها المنع والا فلا وهو ما ضمه ابن عدوي (ومن بادر) من الزوجين بمكينة صا - به مما في جهته صداقا كان أو دخولا وطلب من الاثمة مكينة مما في جهته فامتنع (أجبر) بضم الهمزة وسكون الجيم وكسر الموحدة (له) اي المبادر ونائب فاعل أجبر الزوج (الاخر) بفتح الخاء المعجمة على مكينة مما في جهته صداقا كان أو دخولا بشرطين أقادهما بقوله (ان يبلغ الزوج) الحليم على المشهور لا مجرد اداقة الوط لعدم كمال لذتها به وعكسه (وأمكن وطؤها) اي الزوجة وليس له سن معين لاختلافه باختلاف أحوال البنات من وفور الجسم ونحافة فلا يشترط بلوغها الحليم اكمال اللذتها بدونه متى أمكن وطؤها وبلوغ الزوج شرط في الجبر سواء كان طالبا أو مطلوبا وامكان وطئها شرط فيه طالبا كانت أو مطلوبة وفي مفهوم هذا تفصيل فان كان عدم مكانه لصغرها أو مرض بلغت به السباق فلا جبر وان كان لمرض لم تبلغ به السباق فالجبر كما في المواق وهذا في الصداق غير المعلن وأما المعلن فقد نقض حكمه أبو الحسن ان كان الصداق مضمونا فلا تستحق قبضه الا ان يكون الزوج بالغاً وهي في سن من يبنى بها وانما يستحق قبض الثمن عند قبض الثمن الاتجيلة قبل البناء بقدر ما تشترط فيه به (وقهل) بضم الفوقية وسكون الميم وفتح الهاء اي الزوجة اي يجبر الزوج الذي بادر به ليم الصداق وطلب الدخول وهو بالغ رهي مطيعة على امهالها (سنة ان اشترطت) بضم المثناة وكسر الراء اي السنة في العقد سواء كان الشرط من الزوجة أو من أهلها (لتغربة) بفتح المثناة وسكون الغين المعجمة وكسر الراء اي ارادة الزوج الاتقال بها

(قوله انه) اي التمكن من الوط (قوله قاله بعد) مختار من (قوله مطابقا) اي سواء كان ملبأ أو معدما (قوله لان من بعتها) اي الزوجة (قوله من الزوجين) بيان لمن (قوله بمكينة) صلة بادر (قوله كان) اي مافي جهته (قوله على مكينة) صلة أجبر (قوله وعكسه) اي عدم كمال لذتها به (قوله له) اي امكان وطئها (قوله لاختلافه) اي امكان وطئها (قوله فلا يشترط بلوغها الحليم) تفريع على وأمكن وطؤها (قوله بها) اي من يمكن وطؤها (قوله بدونه) اي بلوغ الحليم (قوله هذا) اي امكان وطئها (قوله وان كان) اي عدم مكانه (قوله بيني) بضم الياء وفتح النون (قوله الاتجيلة) اي الصداق (قوله تشترط) اي تشترط (قوله فيه) اي الزمن (قوله به) اي المهر (قوله وهو بالغ) حال (قوله وهي مطيعة) حال (قوله على امهالها) اي الزوجة صلة يجبر (قوله في العقد) صلة اشترطت

(قوله وهذا) أي امهالها سنة بشرط تغربة أو صغر (قوله فيها) أي السنة (قوله شرطوا عليه) أي في عقد نكاحها (قوله إن كان) أي الشرط (قوله لتغربة) أي الزوج (قوله واستشكل) بضم الناء وكسر الكاف (قوله إن هذا الشرط) صلة استشكل (قوله عليها) تنبأ عن فيه يتزوج ويتسرى (قوله ونصه) أي ابن وشدة (قوله يحكم) بضم الياء وفتح الكاف (قوله وإن لم يشترط) حال (قوله كالعيب) أي أجل مداوى عيب الخیار كالجنون والجذام (قوله والخراج) أي لأرض موقوفة كمصر (قوله والعهد) أي ضمان الرقيق المبيع من جنون وجذام وبرص (قوله لانقضائهما) ١٠٧ أي المرض والصغريتان

لغاية الامهال لهما (قوله) وان لم يشترط بضم الياء وفتح التاء والراء أي الامهال (قوله فيهما) أي المرض والصغريتان (قوله انما) أي الزوجة لانفصال (قوله ما ذكره) أي ابن الحاجب وخايل (قوله ومريضه) أي الزوج (قوله حده) أي السباق (قوله كرضها) أي الزوجة (قوله اذا طلبته) أي الامهال للمرض (قوله عليه) أي الامهال للمرض (قوله فيها) أي المدونة (قوله لزمه) أي الزوج (قوله ذلك) أي المذكور من البناء والنفقة (قوله قال) أي في المدونة (قوله واحدهما) أي الزوجين (قوله لزمه) أي الخ حال (قوله لزمه) أي الزوج (قوله فلا يلزمه) أي الاتفاق او الدخول (قوله عليه) أي الامهال للمرض (قوله واعترضه) أي كلام الخط (قوله انه) أي كلام الخط

لبلد غير بلدها (أو) (صغر) يمكن وطؤها معه بدليل ما بعده وهذا كالمستثنى من قوله أجب الآخر والظاهر لانفقة لها فيها (والا) أي وان لم تشترط السنة في العقد. وذكر كرت بعده أو اشترطت فيه لغربة أو صغر (بطل) الشرط فلا يجبر الزوج على التوفيق به وعطف على سنة بلا فقال (لأن كثر) من سنة فيبطل جميع ما اشترط لا الزائد عن السنة فقط والعقد صحيح فطعم في المدونة قال مالك رضي الله تعالى عنه في التي شرطوا عليه ان لا يدخل بها إلى سنة ان كان اصغر أو لا يستمتع أهلها منها لتغربة بها فذلك لازم والابطال الشرط اه وفي العتية سئل عن تزويج بشرط ان لا يدخل خمس سنين قال بفسا صنعوا والنكاح ثابت وله البناء بها قبل ذلك واستشكل ما في المدونة بان هذا الشرط لم يعلق عليه طلاق ولا غيره وكل ما كان كذلك فلا يلزم اذا لا يقتضيه العقد ولا يشافيه كشرط ان لا يتزوج أو لا يتسرى عليها مثلا وفي كلام ابن رشد اشارة إلى جوابه ونصه لما كان البناء قد يحكم بتأخيرها اذا دعت الزوجة اليه وان لم يشترط الزم مالك رضي الله تعالى عنه الشرط فيعاقب كالسنة لانها حدث في أنواع من العلم كالعيب والخراج والعهد (و) (تجهل) للمرض بها قبل البناء (والصغر) بها (المانعين عن الجماع) لانقضائهما وان زاد على سنة وان لم يشترط فيهما وتبع في المرض ابن الحاجب والذي في المدونة انما لا تجهل للمرض الا اذا بلغت السباق وقد يقال ما ذكره ومعه قولها ومريضه البالغ حده كرضها اه عيب البناء في تباع في الاعتراض على المصنف الخط ونصه وأما امهال الزوجة للمرض اذا طلبته فذكره المصنف وابن الحاجب ولم ينص عليه في المدونة ولا ابن عرفة وانما نص فيه على ان المريضة مرضا يمنع الجماع اذا دعت الزوج إلى البناء والنفقة لزمه ذلك قال ومن دعت زوجته إلى البناء والنفقة واحدهما مريض مرضا لا يقدر معه على الجماع لزمه أن ينق أو يدخل الآن يكون مرضا بلغ حد السباق فلا يلزمه ذلك اه ثم قال الخط ولم أطلع الآن على من نص عليه اه واعترضه طفي بأمرين احدهما انه قصور لنقل المتسلي عن محضون لا يلزمه الدخول اذا كان مريضا مرضا لا منعقة فيها معه وهي حينئذ كالصغيرة أبو الحسن اللخمي وهذا أحسن وهو المذهب ومن قول مالك رضي الله تعالى عنه اه قلت وفيه نظر فان الذي لم يطلع عليه الخط هو امهال الزوجة اذا طلبته لمرضها وليس مسئلة المتسلي فلا قصور الا ان ثبت ان كل ما يجهل فيه احدهما يجهل فيه الآخر الامر الثاني ان اعتراضه بكلام المدونة اغترار منه بالفظ التهذيب ونص الام قال مالك رضي الله تعالى عنه ان كان مريضا مرضا يقدر فيه على الجماع فيه لزمته النفقة قلت ان مرضت

(قوله لا يلزمه) أي الزوج (قوله فيها) أي الزوجة (قوله معه) أي المرض (قوله وهي) أي الزوجة (قوله حينئذ) أي حين المرض بها المانع من الوطء (قوله كالصغيرة) أي في امهالها الزوال مانعها (قوله قلت وفيه نظر الخ) غفلة عن قوله وهي حينئذ كالصغيرة فان المتبادر منه وهي حين كونها مريضة مرضا لا ينتفع بها معه كالصغيرة في تأخيرها الزوال مانعها اذ لم يقل وهو حينئذ كالصغير (قوله ان اعتراضه) أي الخط (قوله منه) أي الخط (قوله ان كان) أي الزوج (قوله قلت) ضمير المنة حكم لمحضون أي لابن القاسم

(قوله قال) اي ابن القاسم (قوله لها) اي المريضة مرضا مانعا من وطئها (قوله دعاؤه) اي زوجها اي ولها الامتناع حتى يزول مرضه فلهذا نص في امهاله الزوال مرضا (قوله اقولا) بشذ الواو (قوله وعده) اي شرط امكان الوطء (قوله وعليه) اي الخلاف صلة حمل (قوله وحالها) ١٠٨ اي المدونة (قوله ومتبوعاه) اي ابن الحجاب وابن شاس (قوله هو) اي

مرض لا يقدر فيه الزوج على وطئها قال يلقى عن مالك رضي الله تعالى عنه عن أنثى بهاء دعاؤه للبناء الا ان تكون في السباق ولم يسمعه منه عياض ظاهره الخلاف لشرطه أولا مكان الوطء وعده ثانيا وعليه حمل النعمي وحملها غير واحد من المختصرين على الوفاق اه فالمصنف ومتبوعاه لم يخالفوا المدونة بل تبعوا النعمي في حمل الكلام الذي بنى ابن القاسم على الخلاف اه قات هو وان تبع النعمي في حله على الخلاف فان القول الثاني المقيّد بمحض السباق أرجح لصراحته ولان ابن القاسم زاد بهاء في الامهات وهو راى كما في أبي الحسن فعلى المصنف ذلك في مخالفته (و) تمهل (قد رما) اي زمن أو الزمن الذي يهيئ بضم المنة الاول وفتح الهاء وكسر الثانية فهو زاي يجهز ويحضر (مثلها) اي الزوجة فاعل يهيئ (أمرها) اي الزوجة مفعول يهيئ بشراء وعمل ما تحتاج اليه من متاع البيت ونحو ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس من غنى وفقير وحضر وبدو وكذا تمهل هو قدر ما يهيئ مثله أمره ولا نفقة لها في زمن التهنئة منها أو منه قاله في النوادر فاكتب في وثيقة النكاح من نحو وفرض لها كذا في تطير نفقتها من يوم ناريجه لا يعتبر اذ لا يلزم شيء من الفرض المذكور الا بدعائه للدخول بشرطه المذكور وتمهل قدر ما يهيئ قيمه مثلها أمرها في كل حال (الا ان يحلف) الزوج (ليدخل الليلة) فيقضي له به ارتكابه الا خلف الضررين فهذا مستثنى من الامهال بقدر التهنئة وسواء ماطله وانما بالدخول أم لا كان حلفه بطلاق أو عتق أو بالله تعالى على ظاهر اطلاق المصنف بهاء بهاءهم اذ حذف المعمول يؤذن بعدمومه وقد أطلق البرزلي ايضا وقيد بهاءهم بحلفه بطلاق أو عتق وبطل الرولى نذله تت عن ابن عرفة وابن غازي ولا يعتبر حلف الزوجة على الدخول أو عدمه وحدها أو مع الزوج لان الحلقه ولا يقال مقتضى ومن يادرا به لا يخرج به على الدخول ان حلفت ليدخلن عليهما الليلة لانا نقول معنى جبر لها اذا بادرت جبره على دفع حال الصدق لا على الدخول ولا بعارض ما في أحد انه يجبر على الدخول ايضا لانه مقتضى قدر ما يهيئ قيمه مثله أمره وكلام المصنف هنا في الدخول قبله البناء في قيمه نظرفان امهاله قدر ما يهيئ أمره انما هو لسقوط النفقة عنه وأما الدخول فلا يجبر عليه اذا دعت له انما يجبر على اجراء النفقة كما يفيد النص فكلام أحد غير ظاهر وكلام المصنف مقيّد بما اذا لم يحلف على دخوله الليلة ليطؤها وهي حائض فان كان كذلك فلا يمكن من دخوله عليها الحنفه بالمسابع الشرعي فلا يجبر على تمكينه منه اذا لا يجبر أحد على محرم انما قاله وقوله السابق وفي بره في لا أنها فوطئها حائضا فان قيمته بعد الوقوع وهذا غير قوله (لا) تمهل (لحيض) بها أو نقاس أو جنبان بهان وطئها زوجها الا قبل ومات وهي حامل ووضع عقب موته أو اعتدت بالاشهر ولم تقتل من جنبانها فلا تمهل لاستئنا بهما بغير الوطء في الحيض والنفاس والجنبان لا تمنع الوطء (وان) دعت زوجها للدخول بها وطلبت حال الصدق (لم يجده) اي الزوج الصدق غير المعين الذي لها الامتناع من الدخول حتى تقبضه واذا دعى العدم ولم تصدقه

المصنف (قوله وان تبع النعمي الخ) حال (قوله بهذا السباق الخ) فيه نظر فان مقتضى عدم بلوغه لقوله اهادعاؤه للبناء الا ان تذكر في السباق فلا درك على المصنف اذ هو موافق له والله أعلم (قوله بشراء) بالانوين لادافته لما (قوله من متاع البيت الخ) بيان لما (قوله وذلك) اي الزمن الذي يهيئ مثلها امرها فيه (قوله هو) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله او منه) اي الزوج (قوله فيقضي) بضم الياء وفتح الصاد (قوله له) اي الزوج (قوله به) اي الدخول في الليلة التي حلف على الدخول فيها (قوله الضررين) اي الفراق والدخول قبل التهيئ (قوله ماطله) اي الزوج (قوله بالدخول) صلة مطال (قوله انه) اي الزوج الخ بيان لما يحذف من (قوله لانه) اي ما في أحد الخ علة لا يعارض الخ (قوله فان امهاله) اي الزوج (قوله انما هو) اي الامهال (قوله وهو حائض) حال (قوله

ولم يثبت بينه وبين له مال ظاهر (أجل) بضم الهمز وكسر الجيم مشددة أى الزوج أى أهله  
الحاكم (لا ثبوت عسره) بضم العين المهملة وسكون السين المهملة أى فقرا الزوج فيؤجل  
(ثلاثة أسابيع) ظاهره دفعة واحدة والذي في المبطل وابن عرفة يؤجل بثمانية أيام ثم بئسنة  
أيام ثم بأربعة أيام ثم بثلاثة أيام ابن عرفة ليس هذا التحديد بالزام وإنما هو استحسان لاتفاق  
قضاة قرطبة وغيرهم عليه وهو وكول لاجتماع الحاكم فإن كان الصداق مدينافسبأى وإن  
كان له مال ظاهر أخذ المهر منه جبراً عليه وأمر بالبناء من غير تأجيل وهذا أن لم يدخل بها  
فإن كان دخل بها فليس لها إلا المطالبة به ولا يطلق عليه بأعساره على المذهب والتأجيل  
ثلاثة شروط الأول أن يأتي بصحيل وجهه خشية نفسه والابحس كسائر الديون ولا يلزمه جيل  
بالمال وإن طلبته بل تأجيل فلا يلزمه وترك وقعت التوقيف بهذا ووافق عليها ابن رشد قاله  
البرزى الثاني أن لا يغلب على الظن عمره الثالث أن يجري النفقة عليها من يوم دعائه  
للدخول والأفها الفسخ بل تأجيل على الراجح قال الامام ما أتى الله تعالى عنه ولا يحسب  
اليوم الذى يكتب فيه الإجل المصنف لا يعد أن يختلف فيه كالهبة والكراه (ثم) إذا ثبت  
عسره أو صدقته فيه (تلوم) بضم المثناة واللام وكسر الواو مشددة أى زيدته فى الإجل  
(بالنظر) أى الاجتهاد من الحاكم فإن لم يثبت عسره فى الأسابيع الثلاثة ولم نصده فقد  
سكتوا عن حكمه والظاهر حبه ان جهل حاله ليستبرأ أمره قاله الخط وهو ووافق لقول  
المصنف فى الفلاس وحسب لثبوت عسره ان جهل حاله ولم يسأل العبرة بصحيل وجهه ثم قال  
وأخرج المجهول أن طال سجنه بقدر الدين والشخص اه فيجوز مثله هنا بل أولى لكن يحبه  
حينئذ ان يقال ما وجه تحديدهم مدة اثبات العسر بثلاثة أسابيع ثم ان لم يثبت فيه احبس  
الى ان يستبرأ أمره وعدم جريان مثله فى المدين اه وبخوابه ان السكاح مبنى على المكارمة  
فيكاهم الزوج بتأجيله بثلاثة أسابيع قبل حبسه مع جهل حاله وأما ظاهر الملا فيحبس الى ان  
يأتى بيئته تشهد بعسره حيث لم تطل المدة بحيث لا يحصل لها ضرر بذلك ولا طلق نفسها  
ومع اوم الملا يعطى أو تطلق عليه الابينة بذهاب ما كان بيده فيعمل مدة لا ضرر عليها اه  
عب البنا فى جوابه نظره قد مر له نفسه انه ان لم يوط جيل بالوجه يحبس فى الأسابيع  
الثلاثة وما بعده وهو الذى فى التوضيح وابن عرفة عن المبطل ونقله الخط وحينئذ فلا فرق  
بين الزوج والمدين (وعمل) بضم فكسر عند الموثقين فى التلوم (بئسنة وشهر) ابن عرفة  
المبطل وابن قنوح يؤجل أولاً ستة أشهر ثم أربعة ثم شهرين ثم تسالوم له بثلاثين يوماً فإن أتى  
بشئ والاهجزه وإنما حددنا التأجيل بثلاثة عشر شهراً استحساناً (وفى) وجوب (التلوم لمن)  
ثبت عسره و (لا يرجى) يساره لان الغيب قد يكشف عن الجائز وهذا تأويل الأكثر  
(ومصحح) بضم فكسر مثلاً أى التلوم لمن لا يرجى يسره به أى صوبه المبطل وعباض (وعدمه)  
أى التلوم لمن لا يرجى فيطلق عليه ناجز أو تأويل فضل المدونة عليه (تأويلان ثم) بعد انقضاء  
الاجل وظهور الهجر (طلق) بضم فكسر مثلاً (عليه) أى الزوج بان يطلق الحاكم والزوجة  
ثم يحكم الحاكم بلزومه فان طلق عليه بلانولم فالظاهر صحته (ووجب) على الزوج المطلق الهجره  
عن المهر وألذى طلق عليه الحاكم والزوجة فيجب عليه (نصفه) أى الصداق يدفعه ان أبسر

(قوله ولم يثبت) أى عدمه  
(قوله وليس له) أى الزوج  
الخ حال (قوله لاتفاق الخ)  
عله لاستحسان (قوله وهو)  
أى التأجيل (قوله وإن  
كان له) أى الزوج (قوله  
أخذ) بضم فكسر (قوله  
وأمر) بضم فكسر أى  
الزوج (قوله به) أى المهر  
(قوله وتأجيله) أى الزوج  
(قوله والا) أى وان لم يأت  
بصحيل وجهه (قوله سجن)  
بضم فكسر أى الزوج  
(قوله وان طلبته) أى  
لزوجة المهر (قوله وترك)  
بضم فكسر كون ففتح أى  
الزوجة (قوله يجزى) بضم  
الياء أى الزوج (قوله والا)  
أى وان لم يجزها عليها (قوله  
ولا يحسب) بضم الياء  
أى من الأسابيع الثلاثة  
(قوله جهل) بضم فكسر  
(قوله ليستبرأ) بضم الياء  
وفتح الزاء أى يعلم (قوله  
وهو) أى حبسه (قوله  
والا) أى وان طالت المدة  
بحيث يحصل لها ضرر  
(قوله أولاً) بشدة الواو  
(قوله عليه) أى عدم التلوم

(قوله به) أي الزوج نعت عيب (قوله أو بها) أي الزوجة (قوله به) أي عيبه (قوله وحكمتها) أي التفرقة بينهما (قوله المسمى) بضم الميم الأولى وفتح الثانية ١١٠ نعت الصداق (قوله بعدان كان) أي الصداق صله تقرر (قوله

لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (لا) يلزم الزوج نصف المهر ان طلق عليه قبل البناء (في) أي بسبب (عيب) موجب للخيار به أو بها أو طلقها الزوج بعد اطلاعها على عيبه وأرادتها ردّه به وأما ان طلقها قبله فعليه النصف وهذا مكرّم مع قوله في الخيار ومع الرد قبل البناء فلا صداق وتكسّمه التفرقة بين المهر والعيب وحكمتها اتهمه باخفاء المال (وتقرر) يقتضات منقلا أي ثبت كل الصداق على الزوج المسمى أو صداق المثل في نكاح التفويض (بوطه) من بالغ في مطيعة ان جازيل (وان حرم) الوطء كفي حبض أو صوم أو دبر بعدان كان معرضا لسقوطه كله أو نصفه بالطلاق قبل البناء في التفويض والتسمية لاستيفائه سلعتا والتعريض بالتقرر ظاهر على القول بأنها لم تخال بالعقد شيئا من المهر وعلى القول بأنها ملكت به نصفه وكذلك على القول بأنها ملكت به جميعه لا نه قبل الوطء متزلزل متعرض لسقوطه كله أو نصفه ومراعاة الوطء ولو حكما كدخول العنين والمحجوب ولو بدون انتشار قاله ابن ناجي وفي النوادر في الذي اقترض زوجته فماتت روى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما ان علم أنها ماتت منه فعليه ديتهما وهو كالخطاطم صغيرة وكبيرة وعليه في الصغيرة الادب ان لم يبلغ حد ذلك وقال ابن الماجشون لادية عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقبته ويؤذي في التي لا يوطأ مثلها وان أزال بكارتها بأصبعه ففیه خلاف أقامه ابن عرفة بقوله وفي الزامه باقتضائه إياها بأصبعه كل المهر أو ما شأنها مع نصفه ان طلقها أثناءها ان روى أنها لا تزوج بعده الا بمهر ثيب الاول لشماع ابن القاسم مع اللخمى عن محمد عنه والثاني لشماع أصبغ مع اللخمى عنه والثالث لاخيار اللخمى (و) تقرر (موت واحد) من الزوجين أو موتهما ولو كان الزوج غير بالغ وهي غير مطيعة ان كان النكاح بتسمية ولو بعد العقد تفويضا فان مات أحدهما قبل التسمية في التفويض فلا شيء فيه كطلاقه قبلها وشمل قوله موت واحد قتلها نفسها كراهة في زوجها نقله الشارح عند قوله وفي قتل شاهدي حق تردّد قتل السيد أمته بقود عليها وتقدم وأخذه وان قتلها والموت الحكمي كما في مباح عيسى عن مالك رضى الله تعالى عنه في مفقود أرض الاسلام وهذا في النكاح الصحيح والفاصل لعقده ولم يؤثر في صداقه وهو مختلف فيه كعزم وبلا ولي فهو كالصحيح في المسمى بالموت ونصفه بالطلاق نص عليه ابن رشد في نوازل (و) تقرر بسبب (اقامة سنة) من الزوجة بيت زوجها بعد بنائها به لا ووطء مع بلوغه واطاقتها لتزويجها منزله وظاهره ولو كان الزوج عبدا (و) ان اختل الزوج بزوجته في خلوة الاهتداء وأذعت انه ووطئها فيها أو أنكره (صدقت) بضم الصاد وكسر الدال مشددا أي الزوجة في دعواها الوطء (في خلوة الاهتداء) من الهداء أي السكون لان كل واحد منهما اهتدى للآخر وسكن له واطمان له وعرفت عندهم بارخاء السوء سواء كان هناك ارجاسه أو غلق باب أو غيره وانكاره الزوج يمين ان بلغت ولو سفيهة بكرا أو ثيبا ان اتفقا على الخلوة أو ثبت ولو بأمر آئين فان حلفت استحققت جميعه ولو كان الزوج صالحا وان نكحت حلف الزوج ولزمه نصفه وان نكحت لزمه جميعه وان كانت صغيرة حلف الزوج وغرم له منه ووقف النصف الآخر

بضم الميم الأولى وفتح الثانية معرضا بضم الميم ففتح العين والراء منقلا (قوله لاستيفائه الخ) عله لتقرر (قوله ولو بدون انتشار) مبالغة في الوطء (قوله ان علم) بضم الميم (قوله وهو) أي قتلها باقتضاها (قوله كالخطاط) أي في ان دينها على عاقبته (قوله ذلك) أي الافتراض (قوله مع نصفه) أي المهر (قوله روى) بضم فكسر (قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله قبلها) أي التسمية (قوله وقيل السيد) عطف على قتلها (قوله والموت الحكمي) عطف على قتلها (قوله ولم يؤثر في صداقه) حال (قوله وهو مختلف فيه) حال (قوله كحرم) بضم الميم (قوله فهو) أي القياس لعقده بلاخل في صداقه وهو مختلف فيه (قوله في المسمى) أي تقرر صله كاف التشبيه (قوله ونصفه) أي المسمى عطف عليه (قوله لتزويجها) أي اقامة السنة الخ عله لتقرر فيها (قوله منزلته) أي الوطء (قوله وانكاره الزوج) من اضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله (قوله يمين) صله صدقت

لباوعها

(قوله ان اتفقا) أي الزوجان (قوله ولو كان الزوج صالحا) مبالغة في تصديقها



(قوله ذلك) اى وطؤها مع المانع الشرعى (قوله ولو) اى بذل ان (قوله ١١١) نشاطه (اى الزوج (قوله له) اى

الوطء (قوله ثبوته) اى

الوطء (قوله فيهما) اى

الزوج والزوجة (قوله وان

صدق الخ) حال (قوله

فيلزمه) اى الزوج الخ

تقرىح على أخذ (قوله فى

أخذ الزوج الخ) صله كاف

التشبيه (قوله فيلزمه) اى

الزوج تقرىح على أخذه

باقراره (قوله جميع مهرها)

اى الرشيدة (قوله لاحتمال

وطئها) اى الرشيدة نائمة الخ

عنه لاخذه باقراره ولزمه

جميعه (قوله ولذا) اى

احتمال وطئها نائمة الخ (قوله

عدم تكذيبها) اى

الرشيدة (قوله كشرطه)

اى عدم تكذيب المقرله

المقر (قوله فى اقراره) اى

الرشيد (قوله لغيرها) اى

زوجته الرشيدة (قوله فان

رجع) اى الزوج عن اقراره

مفهوم ان أدام الاقرار

(قوله فان كانت) اى

الرشيدة التى اقرت زوجها

بوطئها (قوله وان كانت)

اى الرشيدة (قوله فى

الجواب) اى عن هل ان

أدام الاقرار الخ (قوله

محلها) اى التأويلين (قوله

وهو مديم لاقرار) حال

(قوله وان أقر) اى الزوج

(قوله وكذبته) اى

الزوجة الزوج فى اقراره

بوطئها (قوله فلها أخذه) اى الزوج (قوله وانصفه) او تخييريه

ابلوغها فان حلفت بعد استحقاقه وان نكحت فلا ولا يحلف الزوج ثانية وان ماتت قبل  
بلوغها حلفت وارثها واستحقاقه وان نكحت فلا شئ له وصدق في خلوة الاهتداء ان لم يكن بها مانع  
شرعى بل (وان) كانت متلبسة (بمانع شرعى) من الوطء كحيض وصوم وحرام لان العادة  
ان الرجل اذا خلط بزوجته أول خلوة لا يفارقهها قبل وصوله اليها وظاهره ولو كان الزوج  
لا يلبق به ذلك أصلا حقه وقبل لا تصدق الاعلى من يلبق به ذلك (و) ان احتل الزوج بزوجته  
خلوة اهتداء وتصادقا على نفي الوطء فيها صدقت (في نفيه) اى الوطء ان كانت حرة رشيدة بل  
(وان) كانت (سقيمة) اى بالغة لا تحسن التصرف فى المال (او أمة) أو صغيرة بلا دين على  
احدها ونوافقها الزوج على نفيه فان خالفها فيه فهو قوله الا ترى وان أقربه فقط الخ لو قال  
ولو سقيمة أو أمة لكان أولى لرد قول سمعون لا تصدق السقيمة والأمة (و) صدق الشخص  
(الزائر منها) اى الزوجين فى شأن الوطء فى الخلوة ثيبا كانت أو بكرا اثباتا ونفيا على  
البدلية فان زارته صدقت فى دعوى وطئه ولا يعتبر نفيه لان الشأن نشاطه له فى بيته وان  
زارها صدقت فى نفيه ولا تفتى بدعواها ثبوته لان الشأن عدم نشاطه له فى بيتها وبين فيها هذا  
هو المراد وان صدق قوله والزائر منها بدعواها عدم الوطء ودعواها الوطء أيضا وليس بمراد بل  
المراد ما مر من انه ان كان هو الزائر صدق فى عدمه وان كانت هى الزائرة صدقت فى الاثبات  
وان زارها وادعى وطأها وكذبته فيجوز فيه قوله وان أقربه فقط الخ وكذا ان زارته وادعت  
عدمه وكذبها فان كانا زائرين صدق الزوج فى عدمه لان الشأن عدم نشاطه له فى غير بيته  
فالاقسام سمة لان الزائر اما هو واماهى وانما هما وفى كل امان يدعى الزائر الوطء أو عدمه  
وان اختلعا فى بيت ليس به أحد وليس يتأخذهما فتصدق الزوجة لان الشأن نشاطه له فيه  
(وان أقر) الزوج (به) اى الوطء (فقط) اى لا الزوجة فأنكرته (أخذ) بضم الهمز وكسر  
الخاء المجعمة اى الزوج باقراره سواء كانت خلوة اهتداء أو زيارته أو لم تثبت خلوة بينهما فيلزمه  
المهر كله (ان كانت) الزوجة (سقيمة) حرة أو أمة بالغة أو صغيرة مطبقة (وهل ان أدام)  
الزوج (الاقرار) بالوطء واستقر عليه ولم يرجع عنه تكون الزوجة (الرشيدة) اى البالغة  
الطرة التى تحسن التصرف فى المال (كذلك) اى المذكور من السقيمة فى أخذ الزوج باقراره  
فيلزمه جميع مهرها سواء كذبته أو سكنت لاحتمال وطئها نائمة أو غائبة العقل بنحو اغما  
ولذا لم يشترط فى أخذه باقراره عدم تكذيبها كشرطه فى اقراره لغيرها فان رجع عن اقراره  
فان كانت سكنت أخذت باقراره أيضا وان كانت كذبته فلا يؤخذ به فى مفهوم ان أدام  
الاقرار فمسيل (او) انما يؤخذ به (ان كذبت) الرشيدة (نفسها) فى نفيها الوطء ورجعت  
لأثباته قبل رجوع الزوج عنه فى الجواب (تأويلان) وأما ان كذبت نفسها بعد رجوعه  
عن اقراره فليس لها الا النصف كاستمرارها على تكذيبه والحاصل ان المسئلة على طريقين  
وواسطة فان رجع عن اقراره وكذبته فلا يؤخذ باتفاق التأويلين وان لم يرجع وكذبته فهو  
محلها وان كذبت نفسها بعد رجوعه الدعاء وهو مديم لاقراره فبها اختلعا اتفاقهما ونص  
المدونة وان أقرب الوطء وكذبته فلها أخذه بجميع الصداق باقراره أو انصفه أو الحسن  
ظاهره رجعت الى قول الزوج أو أقامت على قولها وقال سمعون ليس لها أخذ جميع الصداق

بوطئها (قوله فلها أخذه) اى الزوج (قوله وانصفه) او تخييريه

(قوله يحملة) اى قول مخرجون (قوله منهما) اى الزوجين بيان ان (قوله بالرجوع) صلة سبق (قوله صدق) بضم فكسر مثله فلا جواب من (قوله اقام) اى بعد رجوعها لقوله (قوله نزع) اى رجوع (قوله اقامت) اى بعد رجوعه لقولها (قوله او نزع) اى نزع عن قولها (قوله قولى) بفتح اللام منى قول بلان لا ضافته (قوله منه) اى وسط الشعر (قوله وكذا) اى المذكور من الدراهم فى اشتراط الخلوص ١١٢ (قوله به) اى الخلوص (قوله فيه) اى ربع الدينار (قوله وقول عمر) اى فى

حتى تصدقه لحمه عبد الحق عن بعض شيوخه وابن رشد فى المقدمات على الوفاق وغيرهما على الخلاف وقال ابن عرفة من سبق منهما بالرجوع الى قول صاحبه صدق ان سبقت بالرجوع لقوله وجب لها كل المهر دون عيى اقام على قوله او نزع عنه وان سبق بالرجوع الى قولها سقط عنه نصفه ولا عين عليه اقامت على قولها او نزع وقيل لها اخذ ما اقرها به وان اقامت على انكارها هو احد قولى مخرجون اه وهذا الاخير هو احد التاويلين والله اعلم (وقد) النكاح (ان نقص) صدقه (عن ربع دينار) شرعى وزنه اثنتان وسبعون حبة من وسط الشعر (او) عن (ثلاثة دراهم) شرعية وفن كل درهم خسون وخمسة حبة منه (خاصة) من خلطها بغير الفضة وكذا ربع الدينار ولم يصرح به فيه لان الغالب خلوصه (او) عن عرض (مقوم) بضم الميم وفتح القاف والواو مشددة (ب) احد (هما) اى ربع الدينار او ثلاثة دراهم فان ساوت قيمته احدهما يوم العقد صح النكاح به وان نقصت عن الآخر ابن عرفة واكثر المهر لاحله وقول عمر رضى الله تعالى عنه ورجوعه عنه لانصافه قصة مشهورة ابو عمر لم يحتل وافى أكثر لقوله تعالى أو آتين أحداهن فطارا الآية الباجى عن الجلاب لأحب الاغراق فى كثرة قلت لحدث عائشة رضى الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين المرأة تسهيل أمرها او تسعير أمرها وقلة صدقها قالت عائشة رضى الله تعالى عنها وأنا أقول من عندى ومن شؤمها تسعير أمرها وكثرة صدقها أخرجه الحفاظان الحاكم وابن حبان والاقطلة وذكر الحاكم أنه على شرط مسلم وأقله المذهب وربع دينار أو ثلاثة دراهم او ما قيمته أحداهم او قيل ما قيمته ثلاثة دراهم فقط الخمى هو قول ابن القاسم فى نصاب السرقة قال ولا بن وهب يجوز بالدرهم والوسط والتعليل وعزى المتبطل الثانى لابن شعبان وزاد عن ابن وهب فى الواضحة يجوز بأدنى درهمين وبما تراضى عليه الاهلون وفى نكاحها الا قول ولا يزوج الرجل عبده أمته الا مينة وصدائق ومن نكح بأقل أقله أتمه والافسخ فيما ان نكح بدرهمين او ما يساويه اول بين أتم ثلاثة دراهم والافسخ قلت لم أجزته قال لان من الناس من أجاز هذا الصداق (وأتمه) اى بكل الزوج ما ذكر ربع دينار او ثلاثة دراهم او مقوما بأحدهما (ان) كان (دخل) بالزوجة قبل الاطلاع على نقص صدقه عماد كرو لا يفسخ النكاح (والا) اى وان لم يدخل خبر بين اتمامه ربع دينار أو ثلاثة دراهم او مقوما بأحدهما وعده فان أتمه فلا يفسخ (فان لم يتم) اى الزوج المهر ربع دينار الخ (فسخ) النكاح بطلاق لانه مختلف فيه ولزمه نصف ما ساء كما قدمه وقوله وسقط بالفسخ قبله الا نكاح الدرهمين فنصفهما وهذا مخالف لما يحكم بفسخه قبل البناء من انه لا يفسخ الا بتجديد العقد ولا يخفى ان هذا المفهوم مناقض لمنطوق قوله وفسدان نقص الخ اذ مقتضاه

خطبته على منبر المدينة من رادى صداق زوجته على أربع مائة درهم جعلته فى بيت المال (قوله ورجوعه) اى عمر (قوله عنه) اى قوله المذكور بقول امرأة ليس لك ذلك يا ابن الخطاب اقول الله تعالى أو آتين أحداهن فطارا فلا ناخذوا منه شيئا أنا خذونه به تانا وانما مينا فقال عمر رضى الله تعالى عنه وكان رجاء الحق امرأة أصابت ورجل أخطأ (قوله لانصافه) اى عمره لرجوعه (قوله قصة) خبر قول (قوله الاغراق) اى المبالغة (قوله شرط مسلم) اى المعاصرة (قوله قال) اى اللخمى (قوله يجوز) اى النكاح (قوله الثانى) اى ما قيمته ثلاثة دراهم فقط (قوله وزاد) اى المتبطل (قوله وفى نكاحها) اى المدونة (قوله بأقل أقله) اى بأقل من أقله (قوله والا) اى وان لم يتم (قوله فيها) اى بالمدونة (قوله والا) اى وان لم يتم ثلاثة دراهم

(قوله لم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله أجزته) اى النكاح بدرهمين اذا أتمه ثلاثة دراهم (قوله من) فساد (قوله لا يفسخ قبل البناء) (قوله لا يفسخ الا بتجديد العقد) بيان لحكم سائر ما يفسخ قبل البناء (قوله هذا المفهوم) اى والا فان لم يتم ففسخ (قوله اذ مقتضاه) اى وفسدان نقص

(قوله الاول) أى لزوم النصف (قوله الثانى) أى عدم لزوم النصف (قوله لانهما) أى الذمبة (قوله لا تملكها) أى النحر (قوله خطاها) أى الذمبة (قوله وان لم ينفهها) أى الذمبة الخ حال (قوله منها) أى النحر (قوله فلو بضمها) أى الذمبة النحر (قوله نلها) أى الذمبة (قوله عليها) أى الذمبة (قوله فيها) أى النحر التى لانها لا قيمتها ١١٣ ثم عا: قوله لها) أى الذمبة (قوله وهو)

أى قول اشهب (قوله وهذا) أى ربع الدينار (قوله عليه) أى النحر (قوله بعوضها) أى النفقة (قوله عليه) أى البائع (قوله حياته) أى البائع (قوله است) بأهمل السين من السداد أى اصوب (قوله هذه) أى بما لا يملك (قوله المفهوم) أى ما يملك بأنه ان كان يباع يجوز ولا فلا (قوله وفيه) أى التكاك (قوله بعده) أى البناء صدق المثل (قوله فان وقع العقد بصدق صحيح ثم اسقط) بضم الهمزة وكسر القاف أى الصداق مفهوم بشرط اسقاطه (قوله وسياق وان وهت له الصداق الخ) تأييد للمفهوم (قوله ثبت له) أى الزوج (قوله عليها) أى الزوجة (قوله بجنانية عليه) أى الزوج منها ومن غيرها صله ثبت (قوله وعلى وليه) أى الزوج (قوله ولا رجوع له) أى الزوج (قوله ويرجع) أى الزوج (قوله له) أى الزوج (قوله ذلك) أى ربع الدينار مثلا (قوله به) أى الذى ترتب فى ذمتها (قوله وعقده) عطف على

فساده قطعا ابتداء وجواب المناقضة ان آخره مقيد لا قوله أى محل فساد قبل البناء بنقصه مقيد بعدم اتمامه فان أتمه فلا فساد وان كان لا نظيره فيفسد قبله فاطلاق الفساد عليه تجوز واما وجوب اتمامه بعد فظا هو مخالف أيضا لما ثبت بعده بصدق المثل ومخلصه انه ان بنى لزمه اتمامه وان لم يبن لزمه اتمامه ان اراد البناء فان لم يرد فسخ ان عزم على عدم اتمامه والا فلا خيار الا ان تقوم الزوجة بحقوقها لتضررها يقاتلها على تلك الحالة ابن عرفة وفى لزوم نصف الدرهمين فى فسخه نقلا الباجى عن محمد مع جماعة من اصحابنا والجلاب مع التابى وجماعة من المتأخرين ابن حجر زصوب القاسى الاول وابن الكاتب الثانى لانه فسخ بجبر بخلاف لوطاى لانه محتاد (او) تزوجها (بما) أى بشئ او الشئ الذى لا يملك بضم المثناة وسكون الميم وفتح اللام أى لا يجوز ولا يصح تملكه شرعا (كخبر) وتخبر ولو لزمية تزوجها مسلم لانها لا تملكها شرعا خطاها بفروع الشريعة على الصحيح وان لم ينفهها منها فلو قبضتها واسم لمكتها فلها بالدخول مهر مثلها عند ابن القاسم ولا شئ عليها فيما قبضته واسم لمكتها وقال اشهب لها ربع دينار وهو احسن لقبضها حقها مستقلة له وهذا حق الله تعالى (وحر) بضم الحاء المهملة وشدا الزاء ضد الرق فان انقضت عليه قبل الفسخ رجعت بعوضها على الزوج كى باع دارا بالنفقة عليه حياته ومثل ما لا يملك ما لا يباع بكاد ضحية ومبته مدبوغ وكاب صيد او حراصة وعبارة الجواهر او بما لا يباع طى وهى استمن عبادا او بما لا يملك لاقتضاء هذه الجواز بجلد الميتة المدبوغ وليس كذلك اهـ ويجب ان هذا تفصيل فى المفهوم والله اعلم (او) وقع العقد (ب) شرط (اسقاطه) أى الصداق فيفسخ قبل البناء وفيه بعده صدق المثل فان وقع العقد بصدق صحيح ثم اسقط فلا يفسد التكاح وسياق وان وهبت له الصداق او ما يصدقها قبل البناء جبر على دفع اقله ما لم تقبضه ثم تبطل له بعده او بعضه فالمرهوب كالعدم (او) تزوجها بما ليس مالا (ك) اسقاط (قصاص) ثبت له عليها او على غيرها بجنانية عليه او على وليه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصدق مائها ولا رجوع له فى القصاص بنى ام لا ويرجع بالدية واذا خلت الكاف قراءته اقرأنا بعد العقد تسعة او مائة توابها او نحو امها واما لو استأجرته قبل العقد على القراءه بربع دينار او ثلاثة دراهم او مائة درهم او قروا وترتب له ذلك فى ذمتها فتزوجه بما به فاه قد صح وعقده أمته على ان يجعله صداقها ويعقد عليها فان وقع فسخ قبل الدخول ومضى بعده بصدق مائها (او) تزوجه بما فيه غير رشيد كرقى (آبق) بعد الهمز وكسر الواحدة او بعير شارد او جنين او غير رشيد صلاحه على التبقية (او دار فلان) او رقيقه او عرضه يشترى من فلان ويسله لها فلا يصح التكاح للغر والشديد اذ قد لا يرضى فلان ببيع شبهه ولو باضعاف قيمته (او) يتزوجهما (بسمسرتها) أى الدار فى بيعها ان كانت لها او شرائها ان كانت لغيرها فلا يصح التكاح للغر اذ قد يفسد عليها ولا يباع واما ان سمسرها على بيع شئ او شرائه ولزمها الجرة وكانت ربع دينار او ثلاثة دراهم او مائة

قراءته (قوله على ان يجعله) أى العتق (قوله عرضه) يفتح العين وسكون الراء (قوله او شرائها) عطف على بيعها (قوله ولزمها) أى المدة (قوله الجرة) أى السمسار (قوله وكانت) أى الابرة

بأحدهما فنزوجهما بها قاله النكاح صحيح (أو) تزوجهما بصدق معلوم مؤجل (بعضه) وأولى كله  
 (لأجل مجهول) كقول أحد الزوجين أو اقترافهما فيه فسخ قبل البناء باتفاق الامام مالك  
 واصحابه رضى الله تعالى عنهم اجمعين ولو رضى بعد ذلك بإسقاط المؤجل بالجهول ورضى  
 الزوج بتجديده على المذهب وينبت بعده بالاكثر من المسمى الحال أو المؤجل بمعلوم وصدق  
 مثلها ومحل كلام المصنف اذا وقع ذلك فى العقد او بعده وعلم دخوله ما عليه بنص او عادة  
 او احتمال دخوله ما عليه وعدمه حيث جرت عادة به وبعدمه واما ان وقع بعده وعلم عدم  
 دخوله ما عليه بالنص ولم يجز العادة فيه عمل به والعقد صحيح (أو) تزوجهما بصدق مؤجل  
 كله او بعضه (ولم يقيد) بضم الياء الاولى وفتح الثانية (الأجل) كفى شئت ولم يجز العرف  
 بشئ فان جرى بمن معين يدفع المصدق فيه فلا يقيد وان لم يذ كرزمه عند العقد كما افاده  
 أبو الحسن وتقدم له مصنف أيضا انت قفى الاولى عن الثانية لانه اذا فسد بله أجل بعضه  
 ففساده بله أجل كله بالاولى واشهر قوله لم يقيد لأجل انه اذا وقع مطلقا كما تزوجهما بمائة  
 ولم يذ كر كونهما حالة أو مؤجلة فيصح النكاح وتجهل كفى الشامل وشرحه افاده عب طنى  
 قوله كفى شئت ليس هذا المراد بل المراد لم يورخ لأجل السكالى كفى التوضيح وابن عرفة  
 وغيرهما واما متى شئت فيجوز وهو قول ابن القاسم فى التبعية والى مبسرة والى ان تطلبه  
 المرأة وهو الآن مبلى او معدم لا يجوز قاله ابن الماجشون واصبغ وقال ابن القاسم ان كان  
 ملبأ جازا ه ونحوه لابن الحاجب وقال ابن عرفة وللشيخ عن ابن حبيب عن ابن القاسم كونه  
 الى ان تطلبه ككونه الى مبسرة ه وما حملنا عليه كلامه هو الذى تعطيه عبارته ولا يستغنى  
 عنه بالاولى ولا يحتاج الى كلف جواب ه البناء فى هذا اذا ترك تعيين قدر تأخير قصدا  
 أما ان كان ذلك نسبيا ان وقع له فالتكاح صحيح ويضرب له أجل بحسب عرف البلد  
 فى السكوى قياسا على بيع الخمار اذا لم يضرب له أجل فانه يضرب له أجله فى تلك الساعة  
 المبعة بخمار أو ببيع صحيح وقد نقله ق عن ابن الحاجب وابن رشد وغيرهما ثم قال قوله واشهر  
 قوله الخ بخموة فى المدونة وغيره او قال أبو الحسن الصغيران اتفق هذا فى منفا فانكاح فاسد  
 لان العرف جرى بانه لا بد من السكالى فيكون الزوجان قد دخلا على السكالى ولم يضرب له أجل  
 ه وانظر افاقى (أو) تزوجهما بصدق مؤجل كله او بعضه (زاد) أجله (على تحسين  
 سنة) صوابه اسقاط زاد وأن يقول او بخمسين سنة فيفسخ قبل الدخول وينبت بعده بصدق  
 مثلها هذا الذى يرجع اليه ابن القاسم كما نقله ق خلاف ما فى الشارح وت انه يرجع الى  
 اربعين ويحجب عن المصنف بان مراده زاد على الدخول فى خمسين بان حصل تمامها والظاهر  
 الفسخ فى المؤجل بخمسين سنة ولو كانا صغيرين يلفها عمرهما إعادة وعدم فسخ المؤجل باقل  
 منها اظهروه ولو يسير جدا وطعن فى السن جدا البناءى هذا اظهر اذا أجل المصدق كله او بمحل  
 منه اقل من ربع دينار اما اذا بمحل منه ربع دينار وأجل الباقي بخمسين سنة فالماخوذ من  
 تعليمهم الفساد هنا مظنة اسقاط المصدق ان هذا صحيح فانظره والله أعلم (أو) تزوجهما  
 (ب) بصدق (معين) بضم الميم وفتح العين المهملة والياء مبددة عقارا وغيره غائب عن بلد العقد  
 (بعيد) جدا (كخراسان) بضم الخاء المعجمة فراءت من مائة ثم فون اسم بلد باقضى المشرق

واما ان وقع اى التأجيل  
 مجهول (قوله بعده) اى العقد  
 (قوله وعلم) بضم العين (قوله  
 به) اى التأجيل مجهول  
 (قوله بشئ) اى أجل معين  
 (قوله فان جرى) اى العرف  
 (قوله فلا يقيد) أى النكاح  
 (قوله وان لم يذ كرزمه) اى  
 الاجل المعروف بمبالغة  
 فى الصحة (قوله وتقدم  
 للمصنف) اى بقوله والى  
 الدخول ان علم (قوله  
 الاولى) بضم الهمزة  
 او بعضه لأجل مجهول  
 (قوله عن الثانية) اى اول  
 يقيد لأجل (قوله لانه)  
 اى النكاح (قوله بعضه)  
 أى المهر (قوله كله) اى  
 المهر (قوله تطلبه) اى  
 الزوج (قوله به) اى المهر  
 (قوله وهو) اى الزوج  
 (قوله كونه) اى المهر (قوله  
 ككونه) اى المهر (قوله  
 بالاولى) بضم الهمزة (قوله  
 ثم قال) اى البناءى (قوله  
 هذا) اى وقوعه مطلقا  
 كاتزوجهما بمائة (قوله هذا)  
 أى فسخ المؤجل بخمسين  
 (قوله ولو كانا) اى الزوجان  
 (قوله يبلغها) أى الخمسين  
 (قوله عمرهما) اى الزوجين  
 (قوله وطعنا) اى الزوجان  
 (قوله هذا) اى فسخ  
 المؤجل بخمسين

(قوله وسواء كان) أى ما جعله صدقا معة دافيه (قوله فهو) أى النكاح (قوله للفر) أى فى صدقه (قوله اذ لا يبرى) بضم الياء  
وفتح الراء (قوله بدرك) بضم الياء وفتح الراء أى المعين (قوله البلدة المعينة) أى ١١٥ فقيه عليه وثايت (قوله مطلقا) أى

(من الاندلس) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة وضم اللام فسين مهملة باقضى  
المغرب وسواء كان على وصف اورؤية سابقة فهو فاسد لا يدرى هل يدرك على صفة  
اولا (وجاز) النكاح بمعنى غائب غيبة متوسطة (كسر) يمنع الصرف اذ المراد البلدة المعينة  
(من المدينة) المنورة بانوار اشرف خالق الله تعالى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ان وقع العقد  
مطابقا بشرط الدخول بعد قبضه (لا) يصح ان وقع (بشرط الدخول قبله) أى قبض الصداق  
المعين الغائب غيبة متوسطة اذا كان غير عقار وظاهره ولو اسقط الشرط (الا) المعين الغائب  
(القريب) قريبا (جدا) بكسر الجيم وشد الدال المهملة كيومين فبصح النكاح به ولو شرط  
الدخول قبله وهذا ان وصف اوسقت رؤيته والا فلا خلاف فى فساد فيفسخ قبل الدخول  
ويبقى بعده بصدائق مثله والمالم يخل للقريب قبده بقوله جدا واستغنى عن تقييد البعده به  
بالمثال (وضمته) أى الزوجة الصداق فى هذه الاثنية الفاسدة (بعد القبض) فيفسخ  
النكاح قبل البناء وترد الصداق ان لم يفت وعوضه من قيمة او مثل (ان فات) الصداق يدها  
بجواز التسوق فاعلى وان بنى بها ردت الصداق الممنوع او عوضه ورجعت بصدائق مثلها ومضى  
النكاح وهذا فى الفاسد صدقه او عقده وانما خلا فى الصداق واما الفاسد لعقده ولم يؤثر  
خلا فى الصداق كنكاح المحرم وانكاحها نفسها بلاولى فضمن صدقه منها بمجرده عقده  
كاصح ان هالك يبينه او كان لا يغاب عليه والا فمن الذى هو يده طى ليس القوان شرطا  
فى الضمان كما يتبادر من عبارة المصنف بل القبض كافيه والقوان مرتب عليه اى وترد  
قيمه ان فات فقوله فى البيوع الفاسدة وانما ينقل ضمان الفاسد بالقبض احسن وقال ابن  
الحاجب وتضمنه بعد القبض لا قبله كالسعة فى البيع الفاسد فلذا لو فات فى بدن او سوف كان  
لها وتغرم القيمة ٨١ (او) تزوجها (بشئ) (مغصوب) من مالها (علماء) اى الزوجان  
المغصوب قبل العقد او حاله وهما رشيدان لدخولهما على اسقاط الصداق والا فالعقد علم على  
غير الرشيد فيفسخ قبل البناء ويمضى بعده بصدائق مثله (لا) بفسد النكاح ان تزوجها  
بمغصوب علم (اذا هما) اى الزوجين دون الآخر سواء كان العالم الزوج والزوجة لانه ليس  
فيه دخول على اسقاط المهر واذا اخذ المغصوب منه الصداق فترجع على الزوج بقيمته او مثله  
(او) وقع النكاح (باجتماعه) اى النكاح (مع) عقد (بيع) او قرض او قراض او شركة  
او جملة او صرف او مساقاة فى عقد واحد فهو فاسد لصدقه فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده  
بصدائق مثله او على الفساد بالجهل بما يخص البضع ويتنافى احكامهما فان النكاح مبني  
على المكارمة وغيره على المشاهدة وسواء سمى للنكاح ما يخصه ام لا وان فات المبيع فقط قبل  
البناء بجواز التسوق وغيره فقيمه القيمة فان بنى ثبت النكاح بصدائق المثل والمبيع بقيمته المبيع  
وان لم يحصل فيه مفوت اتبعه بالنكاح المقصود ويغزبه فيقال بيع فاسد يمضى بالقيمة بلا  
مفوت ابن عرفة وعلى المشهور من منع اجتماعه مع البيع قال اللغوى فوت النكاح ان كان  
الجل فوت للساعة ولو كانت قائمة وفوت اوى الجل ليس فوتا لانه مقصود فى نفسه ٨١ وقوله

النكاح الخيالي المشهور (قوله ان كان) اى النكاح (قوله اجل) بضم الجيم وشد اللام اى الا كثر (قوله فوت للساعة) خبر فوت  
(قوله ولو كانت) اى الساعة (قوله وفوتها) اى الساعة (قوله ليس فوتا له) اى النكاح (قوله لانه) اى النكاح

(قوله ومثل) بقضات مثقلا (قوله اقامه) اي فهم الجواز (قوله لو قال) اي ابو الزوجة (قوله لانه) اي الاب الخ لعله الجواز في  
مسئلة ابن القاسم (قوله انما قصد) اي الاب (قوله بما اعطاء) اي الزوج (قوله معوته) اي الزوج (قوله لانه) اي الشان ليس  
في صورة ابن القاسم يبيع عله لقوله فهذه ليست صورة المصنف (قوله ولو قال) اي ابو الزوجة (قوله لكان) اي النكاح (قوله  
بان عقدا) اي الولي والزوج النكاح (قوله وقال الاب تزوج ابنتي ولك هذه الدار) تصوير لقوله عقداه بلاذ كرمهر (قوله  
لانه) اي التصوير (قوله كذلك) ١١٦ اي تصويرت (قوله وهو) اي تصوير التوضيح الذي تبعه فيه

ابو الحسن ايضا متصرا عليه ومثلا لاجتماعه مع البيع بقوله (كدار دفعها) اي الدار  
(هو) تركب للمستتر في دفع لارادته العطف عليه للزوجة في نظير عهدهم وامانة دينار مثلامن  
ماله اذ بعض الدار مقابل للعصمة وعقده نكاح وبعضها في مقابلة المائة وعقدها يبيع فقد  
اجتمع النكاح والبيع في عقد واحد ففسد (او) دفعها (ابوها) اي الزوجة او هي للزوج  
في مقابلة مائة من ماله للدار والعصمة في بعض المائة لعصمة نكاح وبعضها للدار وعقده  
يبيع فقد اجتمع في عقد واحد (وجاز) اجتماع النكاح مع البيع (من الاب) اي اب  
الزوجة او منها للزوج او من الزوج للزوجة او ابيا (في) نكاح (التقويض) كان يقول بعثك  
داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا اقامه ابن رشد من قول ابن القاسم لو قال تزوج ابنتي  
ولك هذه الدار بخلاف هذه ليست صورة المصنف لان هذه جائزة ولو لم يصدقها الزوج الا هذه  
الدار ابن محرز لانه انما قصد بما اعطاه معوته لانه ليس في صورة ابن القاسم يبيع ولو قال  
ازوجك ابنتي بمائة على ان تبعتها الدار بمائة جاز لان المائة تقابل المائة والدار صدقها  
ولو ان الولي قال للزوج ازوجك ابنتي بمائة على ان تبعتها دارك بمائة لكان فاسدا  
لانه يبيع دار ومائة دينار يضيع ومائة دينار قاله في التبصرة اه عيب البناني قوله وجاز من  
الاب في التقويض صورة نت بماله بان عقداه بلاذ كرمهر وقال الاب تزوج ابنتي ولك  
هذه الدار قال طي تصويرت هو الصواب لانه كذلك في التوضيح وهو الموافق للنقل ابن  
عروة سمع محزون ابن القاسم من انكح ابنته من رجل على ان اعطاه دارا جاز نكاحه ولو قال  
تزوج ابنتي بخمسين واعطيك هذه الدار فلا خير فيه لانه من وجبه النكاح والبيع ابن رشد  
يقوم منها معنى خفي صحيح وهو جواز اجتماع البيع مع نكاح التقويض بخلاف نكاح  
التسمية اه قال طي وهذا هو الذي عند المصنف واما تصوير من ومن تبعه بان يقول  
بعثك داري بمائة وزوجتك ابنتي تفويضا فيحتاج لنقل بجوازها لانها أشد مما في السماع  
للتصريح بالبيع فيها بخلاف ما في السماع فانه تلفظ بالعطية وعليه يأتي تفريق ابن محرز اه  
البناني قلت ما صور به من ومن تبعه هو الصواب لانه لا حاجة لافلان ابن رشد صرح  
به في نفسه مفرعا على مسئلة ابن القاسم ونص كلامه في السماع المذكور ويقوم من هذه  
المسئلة معنى خفي صحيح وهو ان البيع والنكاح يجوز أن يجتمعا في صفقة واحدة اذا كان  
نكاح تقويض ليس فيه صدق مثل أن يقول ازوجك ابنتي نكاح تقويض على ان  
ايبيع منك داري بكذا وكذا اه من البيان فقول طي يحتاج الخ قصور وقد غره في هذا

نت (قوله ابن عرفة سمع  
محزون ابن القاسم الخ)  
بيان للنقل الذي وافقه  
تصوير التوضيح وت  
(قوله على ان اعطاء) اي  
الاب الزوج (قوله ولو قال)  
اي الاب (قوله لانه من وجه  
النكاح والبيع) اي لان  
الخمسين بعضها في مقابلة  
البيع وعقده نكاح  
وبعضها في مقابلة الدار  
وعقده يبيع (قوله يقوم)  
اي يفهم (قوله منها) اي  
المائة (قوله وهو) اي  
المعنى الثاني الصحيح (قوله  
بخلاف نكاح التسمية)  
اي فلا يجوز اجتماعه مع  
البيع (قوله وهذا) اي  
الفرق بين نكاح التقويض  
ونكاح التسمية (قوله بان  
يقول بعثك داري بمائة  
وزوجتك ابنتي تفويضا)  
بيان لتصوير من (قوله  
فيحتاج لنقل بجوازها) اي  
الصورة التي صور بها من  
ومن تبعه جوابا ما (قوله  
لانها) اي صورة سالم (قوله

فيها) اي صورة سالم (قوله فانه) اي الاب (قوله وعليه) اي التعليل بالاشدية بان صورة سالم فيها نصريح  
بالبيع والذي في السماع تلفظ بالعطية (قوله تفريق ابن محرز) اي السابق في قوله لانه انما قصد بما اعطاه معوته (قوله به)  
اي ما صور به من (قوله بنفسه) تركب لقوله به (قوله مفرعا) بكسر الراء حال (قوله من فاعل) صريح (قوله له) اي ما صور به من  
(قوله ونحن كلامه) اي ابن رشد (قوله لم يسم فيه صدق) صفة كاشفة لنكاح تقويض

(قوله مسئلة ابن القاسم) اي انكحه ابتته واعطاه دروا (قوله فعيها) اي مسئلة ابن القاسم (قوله قوله) اي ابن رشد (قوله جعل) يسكون العين مصدره ضاف لفاعله ومفعوله مسئلة واصلا (قوله يحتاج الى بيان الفرع) خبر ليس (قوله وليس) اي الفرع الخ حال (قوله تقريق ابن محرز) اي بين الاعطاء بقصد المعونة والبيع (قوله قياس ابن رشد) اي البيع على الاعطاء والهبة (قوله فهو) اي قياس ابن رشد (قوله مقابلة) اي تقريق ابن محرز (قوله وهو) اي ما لابن محرز (قوله أولا) يسكون الواو (قوله ليشمل هذه الصورة) اي عدم التسمية لكل منهما اعلة يقل ١١٧ (قوله لانها) اي هذه الصورة الخ اعلة لم يقل

اختصار ابن عرفة واماعة فلا يلو كان من ادا ابن رشد مسئلة ابن القاسم فعيها انكحه ابتته واعطاه دروا فاعلمني قوله يقوم منها ليس جعل ابن رشد مسئلة ابن القاسم أصلا يحتاج الى بيان الفرع وليس الاما صوره من ومن تبعه وقول ز ابن محرز لانه انما الخ تقريق ابن محرز يمنع قياس ابن رشد فهو مقابله وقد اعقد المصنف هنا على ما لابن رشد وفي التوضيح على ما لابن محرز وهو الظاهر (و) جاز (جسج امرأتين) او ثلاث او أربع في عقد واحد (هي) الزوج المهر (لهما) اي المرأتين معساواة تساوى المهران اول (او) سمى (لاحداهما) اي المرأتين دون الاخرى ولم يسم مهر الكل منهما ولم يقل اول بدل اولاحداهما ليشمل هذه الصورة لانها ليس فيها القولان المشار لهما بقوله (وهل) جواز جمعهما مطلق ان لم يشترط في تزوج احداهما تزوج الاخرى بل (وان شرط) الزوج في تزوج احداهما (تزوج الاخرى) حيث سمى لكل واحدة دون صداق مثلها او سمى لاحداهما دون ولاخرى صداق مثلها او تكبها تفويضا فهذه الصور الثلاث محل الخلاف (او) جواز مع الشرط المذكور حيث حصلت التسمية لكل واحدة منهما اولاحداهما فقط (ان سمى) الزوج (صداق المثل) لكل واحدة منهما اولاحداهما والاخرى تفويضا وان تكبهما معا تفويضا فان سمى لكل أقل منهما ولو واحدة أقل منه والاخرى صداق مثلها او تفويضا فلا يجوز في الجواب (قولان) في الصور الثلاث ويتفق على الجواز في ثلاث صور وهي تسميته لكل منهما صداق مثلها وعدم تسميته لكل منهما وتسميته لاحداهما صداق مثلها وعدمها الاخرى وموضوع القسمين في شرطه تزوج احداهما بتزوج الاخرى فليس قوله لان سمى الخ مقابلا لقوله ان شرط الخ فلو قال عقب قوله اولاحداهما ان لم يشترط تزوج الاخرى والانهل يجوز مطلقا وان سمى ولو حكما صداق المثل قولان لا فاد المراد بلا كفاية والمراد بالتسمية الحكمية التفويض وصواب قولان تردد لانهم لا للمأخرين الاول لابن سعدون والثاني لغيره كما لابن عبد السلام والتوضيح فظاهر ابن عرفة عزوه للخصي والله أعلم (و) في المدونة (لايجب) اي ابن القاسم قاله الشيخ سالم (جمعهما) اي الزوجتين في مهر واحد لا يعلم ما يخص كل واحدة منه وسواء كان في عقد واحد أو عقدين وسواء كانتا حرتين أو متينين لثلاثة أو لأكثر من ذلك او لاحداهما حرة والاخرى أمة لهما ولغيرهما (والاكثر) من شراح المدونة (على التأويل) لقوله لايجب (بالمنع) اي التحريم (والفسخ) للنكاح (قبله) اي البناء (وصداق المثل بعده) اي البناء لانه

(قوله فيها) اي هذه الصورة (قوله مطلق) اي عن عقيدته بتسمية صداق المثل لكل منهما اولاحداهما والاخرى تفويضا او بكونهما معا تفويضا (قوله او جوازه) اي جمعهما (قوله الشرط المذكور) اي شرط تزوج احداهما بتزوج الاخرى (قوله فان سمى لكل أقل منه الخ) مفهوم ان سمى صداق المثل (قوله في الصور الثلاث) اي صور المفهوم اي تسميته لكل دون صداق مثلها وتسميته لاحداهما دون ولاخرى صداق مثلها او عدم التسمية لهما (قوله ويتفق) بضم الياء وفتح القاء (قوله وعدمها) أي التسمية (قوله القسمين) اي القسم المتفق على جوازه، لقسم المختلف فيه (قوله في شرطه) اي الزوج (قوله فليس قوله وان سمى الخ مقابلا لقوله ان شرط الخ) تفريع

على الشرح السابق وعلى وموضوع القسمين الخ (قوله فلو قال الخ) تفريع على فليس قوله الخ (قوله والا) اي وان كان شرط تزوج الاخرى (قوله مطلقا) اي ولو سمى لهما اولاحداهما أقل من صداق المثل (قوله وصواب قولان تردد) لاحاجة للتصويب لاحتمال انه أشار لعدم اطلاعه على أرجحية احدهما وان كانا للمأخرين وسبقهما ان معنى وبالتردد مثلاله ان وجد في كلامي فهي اشارة الى كذا وليس معناه انهم متى ترددوا أشير اليه (قوله عزوه) اي الثاني (قوله يعلم) بضم الياء (قوله منه) اي المهر (قوله كان) اي جمعهما (قوله كاتا) اي المرأتان (قوله لهما) اي الجرعة (قوله لانه) اي الجمع في مهر علة لمنعه

(قوله لذلك) اي تأديته للجهل بقدر رغبته كل ساعة (قوله اوله) بفحشاته منقلا (قوله هذا) اي تأويل الكراهة (قوله فلا يفسخ) اي النكاح (قوله قبله) اي البناء (قوله الاول) اي المنع (قوله ويدفعه) اي السيد العبد (قوله يجعله) اي العبد (قوله موافقه) اي النكاح (قوله الملك) اي من احد ١١٨ الزوجين للآخر (قوله لان فساد) اي النكاح (قوله ويتبعه) اي العبد (قوله اذ هو)

يؤذي للجهل بقدر صداق كل واحدة بجمع رجلين ساعتهما في بيع واحد وهو ممنوع لذلك كما يأتي (لا) على تأويله (الكراهة) التنزيهية التي اقلها الاقل وعلى هذا فلا يفسخ قبله ويقدم المسمى على صداق مثلها او المعقد الاقل (او) تزوجها بصداق (تضمن) بفحشاته منقلا (اثباته) اي الصداق (رفعه) اي فسخ النكاح (كدفع العبد) من اضافة المصدر لقوله بان يزوج السيد عبده بنائير او دراهم او عرض معلوم ويدفعه (في صداقه) اي العبد واولى جعله صداقا من اول الامر فاذا ثبت هذا النكاح وملكت الزوجة زوجها انفسخ النكاح اذ من موافقه الملك فيفسخ قبل البناء ولا شيء لها (وبعد البناء قللكه) اي الزوجة العبد وينفسخ النكاح ايضا لان فساد لعقده لا لصداقه لوجوب المسمى فيه بالدخول ولو كان فساد لصداقه لم يفسخ بعد الدخول ووجب فيه صداق المثل ابو الحسن ويتبعه سيده بالصداق الذي دفعه فيه على مذهب مالك وأصحابه رضي الله تعالى عنهم اذ هو ضامن عنه وهو بمنزلة من له على عبده دين وباعه لمن يعلم ذلك خلافا لمن جعله بكنايته على مال سيده ولها ابقاؤه في ملكها وفي المعونة يجب عليها اخراجها عنه لئلا يذبحها ولها ان تزوجه بعد خروجه عن ملكها بعق او غيره وبعد استبراء من مائه القاسدان كان وطئها (او) تزوجها (بدار) مثلا (مضمونة) اي غير معينة وهي في ملك غيره ولو وصفتها او في ملكه ولم يصفها فيه ففسخ قبل البناء وينت بعد بغيره فلها فان كانت في ملكه ووصفها او وصفا شافيا وعين موضعها جاز كما يقههم من كلام النعمي والمدقنة وقال ابن حجر لا يجوز تزويجها بدار مضمونة وصفتها اذ بد كرموضها تعين والمعين لا تقبله الذمة وقهوه يفهم من ابن يونس (او) تزوجها (بألف) من الدنانير مثلا على انه لازوجه له (وان) كانت له زوجة غير حال العقد (ف) بالصداق (ألفان) فيفسخ قبل البناء للشك في قدر الصداق حال العقد وينت بعده بصداق مثلها لانه نكاح بغير (بخلاف) تزوجها (بألف) من الدنانير مثلا بشرط ان لا يخرجها من بلدها ولا يتزوج اولا يقهرى عليها (وان) خالف الشرط و(أخرجها) اي الزوج الزوجة (من بلدها) اي الزوجة (او تزوج) او امرى الزوج (عليها) بالصداق (ألفان) فالنكاح صحيح لعدم الشك في قدر المهر حال عقده وانما الشك في الزيادة بعده وعدمها والاصل عدمها والتوقية بالشرط بخلاف التي قبلها فالشك في قدره حال عقده مع القدرة على رفعه بالبحث هل له زوجة أولا بهذا فرق فضل بينهما وبعبارة ابي الحسن لانها في المسئلة الاولى لا تدرى ما صداقها أعنده امراة فلها ألفان او لا فلها ألف وهذه لا غرر فيها وقد علمت ان صداقها ألف وانما شرطها ان فعل فعل لا زادها القاق صداقها اه (ولا يلزم) الزوج (الشرط) اي التوقية به وتستحب ومنه من تزوج ماشطة او قابله بشرط خروجها الصنعها فلا يلزم الوفا به ويندب وقد أقي بهذا (وكره) بضم فكسراى القدوم على الشرط المذكور الذي لا يقضي به

اي السيد (قوله وهو) اي السيد (قوله وباعه) اي السيد عبده المدين له (قوله ذلك) اي كون العبد مدينا لبايعه فليس للمشتري رده لعمه يدينه ولا اسقاطه عنه (قوله ولها) اي الزوجة (قوله اخرجها) اي العبد (قوله عنه) اي ملكها (قوله فان كانت) اي الدار (قوله على انه) اي الزوج (قوله له) اي الزوج (قوله كانت له) اي الزوج (قوله عليها) تنازع فيه يتزوج ويتسرى (قوله بعده) اي العقد (قوله وعدمها) اي الزيادة عطف عليها (قوله والتوقية) عطف على عدم (قوله دفعه) اي الشك (قوله بهذا) اي الفرق المذكور صله فرق (قوله فضل) بفتح القاموس كون الضاد المجبة فاعل فرق (قوله بينهما) اي المستثنين (قوله لانها) اي الزوجة (قوله في المسئلة الاولى) اي التي معي لها فيها ألفا وان كانت له زوجة فالفان (قوله وهذه) اي التي شرط فيها أن لا يخرجها ولا يتزوج أولا يقهرى عليها وان فعل زادها القام فلا (قوله هل يت) اي الزوجة (قوله وتستحب) اي التوقية به (قوله قابله) بالموحدة اي التي تقابل المرأة حال ولادتها التلق المولود واصلح شأنه (قوله به) اي الشرط (قوله ويندب) اي الوفا به (قوله أقي) بضم فكسراى القدوم على الشرط المذكور الذي لا يقضي به

يتزوج أولا يقهرى عليها وان فعل زادها القام فلا (قوله هل يت) اي الزوجة (قوله وتستحب) اي التوقية به (قوله قابله) بالموحدة اي التي تقابل المرأة حال ولادتها التلق المولود واصلح شأنه (قوله به) اي الشرط (قوله ويندب) اي الوفا به (قوله أقي) بضم فكسراى القدوم على الشرط المذكور الذي لا يقضي به



العقد ولا ينافيه لانه تحجير وعدم الوفا به بعد وقوعه (ولا تلزم الزوج (الالف الثانية) التي  
علقها الزوج على مخالفة الشرط (ان خاف) الزوج الشرط بأن أخرجها أو تزوج أو تسرى  
عليها في القاموس الالف من العدد مذكر ولو أنشأ بعبارة الدراهم لجاز وشبهه في عدم اللزوم  
فقال (ك) قوله ان في عصمته (ان أخرجتك) من بلدك أو بيتك أو تزوجت أو تسرى عليك  
(فلت) على (الف) فان أخرجها فلا تلزمه الالف وهذا ليس مكروها لانه ليس شرطا في عقد  
النكاح وعطف على أخرجتك فقال (او) ان سمي لها الفين سال خطبتها (أو) أسقطت (الخاوية  
الرشيده عن خطبتها (الفا) منها (قبل العقد) للنكاح (على) شرط (ذلك) أي عدم أخرجها  
من بلدك أو بيتك أو تزوجها أو تسرى عليها وخاف ذلك بأخرجها أو تزوجها أو تسرى عليها فلا  
ترجع عليه بالالف الذي أسقطته عنه (الان تسقط) بضم التاء وكسر القاف الزوجة عن  
زوجها (ما) أي شيأ من صداقها الذي (تقرر) لها على زوجها بعد العقد النكاح عليه بان عقد  
عليها بألفين مثلاً فأسقطت عنه القاموس (بعد العقد) على شرط ان لا يخرجها أو لا يتزوج  
أو يتسرى عليها فان خالف بأخرجها أو تزوج أو تسرى عليها فلها الرجوع عليه بما  
أسقطته عنه ان كان الاسقاط (بلايين) بعق وطلاق أو مشى لمكة أو صوم شهر لا يجنيه  
كفارة بين لسهولتها (منه) أي الزوج على ان لا يخرجها أو لا يتزوج أو لا يتسرى عليها فان  
أسقطت بين بذلك وخاف فلا رجوع لها عليه لانه في مقابلة حلقه وقد حذت في يمينه فيلزمه  
موجبها من عتق وطلاق أو مشى أو صوم مثلاً وان كان حلقه بالله مثلاً عليه كفارة وحذت  
بالمخالفة فلها الرجوع عليه لسهولتها وظاهر المصنف تزوج بقرب أو بعد ابن عبد السلام ينبغي  
تقييده بالقرب كى أعطته ما لا على ان لا يطلقها أو اعترضه الحط في التزاماته بان اللخمى نص  
على انه اترجع عليه تزوج بقرب أو بعد وهو ظاهر المدونة والمسطى وابن قتيون وغيرهم (او  
كزوجي) يحتمل ان الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على فاعل فسد وان المعطوف بأو  
محذوف والمعطوف عليه فعل الشرط وهو نقص أي فسد ان نقص أي او كان نكاح شغار  
كزوجي (اختك) ونحوها مما لا يجبره عليها وأولى من له جبرها كبتك وأمتك (بمائة) مثلاً  
من نحو الدنانير (على) شرط (ان أزواجك اختي) مثلاً أو بنتي أو أمتي (بمائة) مثلاً من نحو  
الدراهم (وهو) أي هذا النكاح (وجه الشغار) بكسر الشين وبالفين المجمين أي المسمى  
بهذا الاسم وهو فاسد يفسخ قبل البناء ويمضي بعده بالاكس من المسمى وصداق المثل  
واستواء قدر المهرين ليس شرطاً ولذا قال فيه وان قال زوجتي ابتك بمائة على ان أزواجك  
ابنتي بمائة أو بخمسين فلا خير فيه وهو من وجه الشغار اه وقال ابن عرفة ولو عقدا به مهر  
مسمى لكل واحدة ففيها هذا وجه الشغار وافهم قوله على الخ انه لو لم يقع على وجه الشرط بل  
على وجه المكنان آمن غير توقف احدهما على الاخرى لجاز وهو كذلك (وان لم يسم) بضم  
الضمة وفتح النون المهملة والميم مشددة لواحدة منهما صدق وشرط في تزوج احدهما  
تزوج الاخرى وجعل تزويج كل منهما مهوراً الاخرى كزوجتي بتك على ان أزواجك بنتي  
(فهذا النكاح) (صريحه) أي الشغار أي المسمى بهذا الاسم وهو فاسد (وفسخ) بضم  
فكسر النكاح قبل الدخول وبعد أبدا (فيه) أي الصريح الذي لا صدق فيه ولها بعد

(قوله لانه) أي الشرط

المذكور (قوله وعدم الوفاء

به) عطف على نائب فاعل

كره (قوله بان أخرجها الخ)

تصوير لمخالفة الشرط (قوله

وهذا) أي قوله ان أخرجتك

الخ (قوله لانه ليس شرطا

الخ) مسلم ولكنه وعد يندب

الوفاء به فهو تحجير كالشرط

في العقد (قوله أو تزوجها)

عطف على أخرج (قوله

بأخرجها الخ) تصوير

لمخالفة (قوله فلا ترجع) أي

الزوجة (قوله عليه) أي الزوج

(قوله فان أسقطت بينين)

مفهوم بلايين (قوله بذلك)

أي العتق أو الطلاق أو

نحوهما (قوله لانه) أي

الاسقاط (قوله موجبها)

بفتح الجيم (قوله من عتق

أو طلاق الخ) بيان لموجبها

(قوله على فاعل فسد) أي

الضمة المستتر فيه العائد

على النكاح (قوله وان

المعطوف الخ) معطوف

على ان الكاف الخ (قوله

فاسد) أي لصداقه (قوله

فيها) أي المدونة (قوله

وشرط) بضم فكسر (قوله

وجعل) بضم فكسر (قوله

فاسد) أي لعقده

اى يبعه قبل وجوده (قوله فهو) اى الولد (قوله ويبحث فيه) اى الحكم بان لها المسمى (قوله وهو) اى مقصوده (قوله قصده) اى الزوج (قوله وقد استوفاه) اى البضع (قوله ودوامه) اى النكاح (قوله أو عدمه) اى الدوام (قوله محتمل) اذ يحتمل أن يموت احدهما أو يطاها (قوله وانه) اى الشأن الخ عطف على ان الفسخ الخ (قوله ذلك) اى حرية ولد الامة (قوله بعد العقد) صلة تطوق (قوله فتأخذه) اى صداق المثل (قوله الزائد) اى على المائتين وقد أشار بولواى قول ابن القاسم (قوله منه) اى المسمى الحلال والحرام (قوله معهما) اى البعض الحلال والبعض المؤجل بأجل مجهول (قوله به) اى البعض المؤجل بأجل معلوم (قوله قدم) بفتح ميم مثقلا (قوله كان) اى المسمى (قوله تأولها) بفتح تاء مثقلا (قوله على الاول) اى كون المسمى من الجانبين (قوله أشار) جواب لما (قوله له) اى تأويل ابن لبابة (قوله من عموم التسمية) لهما ولا حداهما (بيان

البقاء صداق مثلها ان كان عدم المهر فى المراتين بل (وان فى واحدة) كزوجى بنتك بمائة على ان أزوجك بنتى وهذا يسمى مركب الشغار فالمسمى اها بفسخ نكاحها قبل البناء ويمضى بعده بالاكثر من المسمى وصداق المثل والى لم يسم لها بفسخ نكاحها أبدا واهما بعد البناء صداق مثلها (و) فسخ النكاح ان وقع (على) شرط (حرية ولد الامة) المزوجة فيفسخ (أبدا) اى قبل الدخول وبعده ولو طال لان بعض المهر فى مقابلة حرية ولدها فاشبه يبعه قبل وجوده وهو ممنوع للفرار وان ولدت فهو حر وولادته لسيد أمته ولها بالدخول المسمى قاله فى المدونة وبحث فيه الموضح بان مقصود الزوج لم يحصل وهو بقاؤها فى عصمته فإظهارا لها الاقل من المسمى وصداق مثلها وأوجب بأن قصده حرية ولده وقد حصل والنكاح تبع وقد استوفاه ودوامه أو عدمه محتمل وأشعر قوله على حرية ان الفسخ لذلك وأما العتق فلتشوق الشارع للحرية وانه ان تطوع سيد الامة بالتزام ذلك بعد العتق فلا يفسخ ويلزمه العتق ايضا (ولها) اى الزوجة (فى الوجه) اى وجه الشغار وان فى واحدة الاكثر من المسمى وصداق المثل ان كان دخل الزوج بها ولا يفسخ النكاح (و) لها فى تزويجها (مائة) من نحو الدنانير (و) نحو (خبر أو) (مائة) حالة من نحو الدنانير (ومائة) كذلك مؤجلة مجهول كوت أو طلاق (الاكثر من المسمى) بفتح الميم الثانية مشددة الحلال (و) من (صداق) المثل ولا يتطرن نحو النحر ولا للمؤجل مجهول ان لم يرد صداق المثل على المجموع بل (ولو زاد) صداق المثل (على الجميع) اى المائة الحالية والمائة المؤجلة مجهول بان كان مائتين وخمسين مثلاً فتأخذه حالا وقال ابن القاسم لا تزد على المائتين فتأخذهما حالتين ولا تعطى الزائدة لانها رضى بالمائة لأجل مجهول فتأخذها حالة أحسن لها فلو كان صداق مثلها مائتين أو مائة وخمسين أخذته لانه أكثر من المسمى الحلال وهى المائة الحالية فلأراد بالمسمى ما ينشئ الحلال والحرام فلا يكون صداق المثل أكثر منه الا اذا زاد على الجميع فلا ينصح المبالغة ولو كان صداق مثلها تسعين أخذت المائة الحالية لانها أكثر من صداق مثلها (وقدر) بضم القاف وكسر الدال مشددة اى صداق المثل اى اعتبر قدره الذى يقابل بالمسمى (بالتأجيل) بالاجل (المعلوم) لبعضه (ان كان فيه) اى المسمى الحلال مؤجل بأجل معلوم ابن الحاجب فان كان معهما تأجيل معلوم قدر صداق المثل به فان كان مسمى لها مائة حالة ومائة مؤجلة بأجل معلوم ومائة مجهولة الاجل قبل ما صداق مثلها على ان فيه مائة مؤجلة بذلك الاجل المعلوم فان قيل مائتان فقد ساوى المسمى الحلال صداق مثلها فتأخذ مائة حالة ومائة الى الاجل المعلوم وكذا ان قيل مائة وخمسون وان قبل ثلثمائة أخذت مائتين حالتين ومائة الى الاجل المعلوم ولما قدم ان لها فى وجه الشغار الاكثر من المسمى وصداق مثلها وظاهره كان من الجانبين أو من احدهما وهو ظاهر المدونة ايضا ولكن تأويلها ابن لبابة بجمعها على الاول فقط أشار به بقوله (وتنوّات) بضم النون والهمز وكسر الواو مشددة اى فسرّت المدونة (ايضا) اى كما فسرّت بجمعها على ظاهرهما من عموم التسمية لهما ولا حداهما فقط وهذا تأويل ابن أبى زيد وتأويلها ابن لبابة (فيما اذا سمى) الزوج الصداق (لاحداهما) ولم يسم للآخرى صداقا وشرط فى تزويج احدهما ان تزوج الآخرى وهو مركب الشغار (ودخل) الزوج (بالمسمى) بفتح الميم الثانية

لظاهرها (قوله وهذا) اى تأويلها بعموم التسمية لهما ولا حداهما

(قوله مع جريانه) اي تأويل ابن ابية (قوله فيها) اي الله بـ. لكل منهما (قوله لهما) اي التسمية لكل منهما والتسمية لاحدهما فقط (قوله مطلقا) اي سواء كان أكثر من صدقها أو أقل منه (قوله وان كان في التأويلان) حال (قوله فيها) اي غير المركبة (قوله على ذلك) اي لزوم الاكثر (قوله هنا) اي في المختصر (قوله فيها) ١٢١ اي المركبة (قوله مع) اي القول (قوله

أفرد) اي الثاني (قوله لاختصاصه) اي الثاني (قوله وهذا) اي النكاح بخيار (قوله فيها) اي النكاح بمنافع (قوله فيها) اي بتعليمه أقرآنا والنكاح باجها (قوله به) اي الباء (قوله من منافع الخ) بيان لعمله (قوله من ابتدائه) اي العمل (قوله انه) اي النكاح (قوله فله) اي لبناء (قوله وان منع ابتداءه) حال (قوله للاختلاف فيه) عنه لمضيه (قوله نالما سب ابدال الخ) تقرير على وأما النكاح فلا يفسخ الخ (قوله بها) اي المنافع (قوله قبل البناء) محله يضي (قوله وفي كونه) اي النكاح (قوله كدتمه) اي الزوج (قوله وتعليمه) اي الزوج (قوله مع) اي النكاح بمنافع (قوله وان وقع) اي النكاح بمنافع (قوله بها) (قوله من المنع) بيان لما (قوله فبمختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله ثم قال) اي في التوضيح (قوله في حكمه) اي النكاح بمنافع (قوله

الها) وصله نوات (بصدق المثل) سواء زاد على المسمى أولا وافهم قوله لاحدهما ما هذا التأويل لم يعرف التسمية له مما مع جريانه فيها كافي توضيحه فلو قال وتوالت ايضا فيما اذا دخل بالمسمى لها بصدق المثل لشمها أفاده عب الباني فيه نظرا لنص التوضيح وأما الصورة الثانية أعني اذا سمى لكل واحدة منهما فقال ابن عبد السلام المنهور ان لكل واحدة الاكثر من المسمى وصدق المثل ثم قال وأما الصورة الثالثة اذا سمى لاحدهما فقط فان دخل بالتي لم يسم لها فانها بصدق مطلقا وان دخل بالتي سمى لها فتأويل ابن أبي زيد المدونة على ان لها الاكثر وتأويل ابن ابية على ان لها بصدق مطلقا فانه ابن عبد السلام فلم يبين التأويلين الا في المركبة وأما غيرها فهي وان كان فيها التأويلان ايضا لكن ذكر ان المنهور فيها لزوم الاكثر فجري على ذلك هنا وخص التأويل الثاني بالمركبة فان قلت لم يذكرا التأويلين بحجة عين في المركبة حيث كانا متساويين فيما قلت لانهما مجتمع في التأويل الاهل المركبة وغيرها لم يأت له جمع الثاني مع فلذا أفرد وحده لاختصاصه بالمركبة فلا يكون افراده مفيدا لضعفه (وفي منعه) اي النكاح او الصداق خبر مقدم لقولان الآتي (بمنافع) لدارا ودابة ورق في عقد اجارة لاني عقد جعل فيمنع اتفاقا لان الجمهور له لترك متى شاء فهو نكاح بخيار وهذا ممنوع (وفي منعه) بتعليمها اي الزوجة (قرأ ما) محذوف يحفظ وأظن (وفي منعه) باجها اي الزوجة اي السفرة معها اللجب فيفسخ فيما قبل البناء ويضحي به ولها بصدق مطلقا (و يرجع) الزوج على الزوجة (بقية) اي اجرة مثل (عمله) اي الزوج للزوجة من منافع وتعليم قرآن واجهاج من ابتدائه (للفسخ) اي للاجارة قبل البناء وبعد وأما النكاح فلا يفسخ بعده هذا والمنهور انه لا يفسخ قبله ايضا ويضحي بالمنافع وان منع ابتداءه للاختلاف فيه فالمناسب ابدال ويرجع بقية عمله للفسخ بقوله ويضحي به بعده وقوعه قبل البناء وبعد للاختلاف فيه قال ابن الحاجب وفي كونه بمنافع كدتمه تدمهينة وتعليمه قرآن تدمه مالاك رضى الله تعالى عنه وكرهه ابن القاسم وأجاز أصبغ وان وقع مضى على المنهور وقال في التوضيح قوله وان وقع مضى على المنهور وهذا تقرير على مانسبه لما لك وضى الله تعالى عنه من المنع وما على الجوز والكراهة فلا يختلف في الامضاء ومضى على المنهور للاختلاف فيه وما منعه لمصنف قال في الجواهر هو قول أكثر الاصحاب ثم قال وقول ابن رشد وابن عبد السلام ان لامضاء دليل على ان المنهور في حكمه ابتداء الكراهة ليس بظاهر لجواز ان يكون الحكم ابتداء المنع واذا وقع صح وهو ظاهر من كلام المصنف لانه نسب المنع لما لك رضى الله تعالى عنه فكيف يكون المنهور رخا لافه اه كلام التوضيح فيقال حيث كان المنهور والمنع ابتداء والمضى بعده فلم يعد له هذا المذكر القولين المقابلين له مع ان عادته اتباع المنهور حيث وجدته وابن عرفة مع ما علم من اطلاعه وحفظه لم يحك هذا الذي شهده ابن الحاجب ولا عرج

١٦ من في ليس ظاهرا خبر قول (قوله وهذا) اي كون الحكم ابتداء المنع وان وقع مضى (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله بعدم) اي الوقوع (قوله عنه) اي المنهور (قوله القولين المقابلين له) اي المنع ابتداء والفسخ بعده وقوعه والكراهة (قوله لم) بضم المعين (قوله من اطلاعه الخ) بيان لما (قوله لم يحك) اي ابن عرفة الخ خبره (قوله عرج) بفتح التاء متقبلا

(قوله اعترضه) اي طبع (قوله به) اي عدم حكاية ابن عرفة اياه (قوله حمل) بثبوت ثبوت بعده بمثل (قوله لا) اي وان لم يكن مع المنافع نقد (قوله فالثاني) اي بفسخ ١٢٢ قبل البناء ويثبت بعده بمثل (قوله ان لم يكن) اي مع

عليه بوجه وقد اعترضه الثاني وغيره من ذواوقه حصل ابن عرفة خمسة أقوال الا قول الكراهة فيعنى بالعقد والثاني المنع فيه ففسخ قبل البناء ويثبت بعده بمثل الثالث ان كان مع المنافع نقد جاز والاف الثاني الرابع ان لم يكن فالثاني والافسح قبل البناء ومضى بعده بالنقد وقيمة العمل الخامس بالنقد والعمل اه فانت تراه لم ينقل القول الذي قال المصنف انه المشهور وفسره كلام ابن الحاجب فعمل المصنف ظهر له هناك ان الازاب ما فهمه ابن راشد وابن عبد السلام من كلام ابن الحاجب لا ما فهمه هو في التوضيح فلما عدل عنه هنا لحكاية الفواين المقابلية لفسق قول زان المعتمد مع المنع المضى والله أعلم بشأني (وكرهته) اي التكاح بمنافع عطف على منعه وشبهه في الكراهة فقال (كالغلاة) بغير مبهمة (فيه) اي الصداق فسكره واحوال الناس فيها مختلفة فرب امرأة يكون المهر بالنسبة لها كثيرا وان كان قليلا في نفسه وكذا الرجال فالرخص فيه والقلوب باعتبار حال الزوجين والغلاة ليست على بابها فهي مثل سافر وعاقاه الله تعالى لانه لا يطلبه الزوج بل الزوجة وولها (والاجل) في الصداق مشبه بما قبله في الكراهة ايضا فذكره تأجيلا لاجل معلوم ولو الى سنة اثلاث يتذرع الناس الى التكاح بلا صداق ويظهرون انه مؤجل ثم تسقطه الزوجة وتحالفته ان كية السلف ولان الحامل عليه المغالاة اذ لو كان يسر لم يؤجل غالبا (قولان) في السكاح بمنافع (وان امره) اي الزوج وكيله ان يزوجه (بألف) مثلا من نحو الدنانير سواء (عينها) بثبوت ثبوت مثلا اي الزوج الزوجة بان قال له وكذلك على ان تزوجني فلانة بألف (أولا) اي اول بعين الزوج الزوجة لو كبله بان قال له تزوجني امرأة بألف (فزوجه) اي الوكيل الزوج (بألفين) مثلا من فحذلك ولم يعلم احد الزوجين بتمتدئ الوكيل قبل العقد ولا حاله (فان) كان (دخل) الزوج بالزوجة قبل علم كل منهما بتعدئ (فعلى الزوج ألف وغرم الوكيل) للزوجة (الفان تعدئ) اي ثبت تعدئ الوكيل (باقراره) منه (او بينة) حضرت نوكيل الزوج له بألف لانه غرور فعلى (والا) اي وان لم يثبت تعدئ الوكيل باقراره ولا بينة (فتخلف هي) اي الزوجة ان عقد التكاح باللفين (ان حلف الزوج) انه لم يوكل الا باللف فهو المبدأ بالعين ليدعوى الوكيل انه وكاه بالافين ثم يخلف الوكيل انه امره باللفين فان فكل حلفت ان الله قد بالفين وغرمت الوكيل الا ان الثانية فان حلف الوكيل بعد حلف الزوج سقطت الالف الثانية وهذا ان حقت عليه الدعوى والاغرمت الالف الثانية بمجرد نسكوله بعد حلف الزوج (وفي تخلف الزوج له) اي الوكيل (ان نكل) الزوج (وغرم) الزوج لها بنسكوله (الالف الثانية) فان حلف الوكيل استقر الغرم على الزوج وان نكل الوكيل غرم للزوج الالف الثانية التي غرمها للزوجة حين نكل وهذا قول أصبغ وعدم تخليفه وهذا قول محمد فائلا قول أصبغ غلط لان الوكيل لو نكل لا يحكم عليه الا بعد عين الزوج والزوج قد نكل عن العين فكيف يخلف الوكيل واجيب بانه يخلفه لاحتمال رغبة من العين واقارره ورد باقتضائه ان أصبغ لم يقل بغرم الوكيل ان نكل واپس كذلك اذ هو من تمام قوله (قولان) سيم ما هل بين الزوج لتصحیح قوله قط أوله ولا بطل

المنافع نقد (قوله والا) اي وان كان معها نقد (قوله تراه) اي ابن عرفة (قوله هنا) اي في المختصر (قوله فيها) اي المغالاة (قوله وان كان قليلا في نفسه) حال (قوله فيه) اي المهر (قوله لانه) اي الغلو (قوله عليه) اي التاجيل (قوله به عديه) اي الوكيل (قوله لانه) اي عقد الوكيل بالفين (قوله فهو) اي الزوج (قوله والا) اي وان لم يتحقق الدعوى عليه (قوله غرمته) اي الزوجة الوكيل (قوله وهذا) اي تخلف الزوج الوكيل (قوله وعدم تخليفه) اي الزوج الوكيل عطف على تخلف الزوج له (قوله قائلا) حال من محمد (قوله لو نكل) اي عن الحلف على ان الزوج وكاه بالفين (قوله لا يحكم عليه) اي الوكيل بغرم الالف الثانية (قوله الا بعد عين الزوج) على انه لم يوكله بالفين (قوله بانه) اي الزوج (قوله يخلفه) اي الوكيل (قوله رغبة) اي الوكيل (قوله واقارره) اي الوكيل بتعدئ (قوله ورد) بضم الراء اي الجواب (قوله

قول

باقضائه) اي الجواب (قوله ان نكل) اي الوكيل عن العين (قوله اذ هو) اي غرم الوكيل ان نكل

(قوله من تمام قوله) اي أصبغ (قوله اوله) اي تصحيح قوله

(قوله فحليفه) أي الزوج (قوله إذا نكح) أي الزوج (قوله على الأول) ١٢٣ أي أن يبينه لمصحيح قوله فحليفه أي الزوج (قوله)

قول وكيله فحليفه الوكيل إذا نكح على الأول وعدمه على الثاني وكذا فهم أن دخل فحل (وأن لم يدخل) الزوج بالزوجة ولم به لم أحدهما بالعدى حال العقد (ورضى أحدهما) أي الزوجين بقول الآخر (لزم) النكاح الزوج (الآخر) بنتج الحلف المعجمة فإن رضى الزوج بأقرب من الزوجة وإن رضى بالزوجة لم الزوج سواء ثبت بعدى الوكيل بإقراره أو بینه أولاً لأنه لم يحصل بعهده فويت (لا يلزم) النكاح الزوج (أن التزم الوكيل) إلا أن الثاني ولو رضى الزوجة لتضرره بزيادة النفقة ولحق المنة ولأنه عطيته لا يلزم قبولها إلا أن يلتزم الوكيل إلا أن دفع العار من نفسه بفسخ عقد تولاها ودفع العداوة بینه وبين أهل الزوجة ولا ضرر على الزوج بزيادة النفقة فيه لزمه النكاح (و) أن لم يدخل ولم يرض أحدهما بقول الآخر (لم يملك) من الزوجين (تحليف) الزوج (الآخر) بفتح ثاء فله التحليف ما أمر الأبا الف وله تحليفه ما رضى الأبا الفين (فيما) أي حال أو الحال الذي (يفيد إقراره) أي من توجهت اليه من الزوجين وهو التكليف والرشد فلا يحلف صبي ولا سفيه ولا رقبة إذا لم يؤخذون بإقرارهم وقيل الحال الذي يفيد إقراره فيه عدم المينة وأن قوله لم تقيم بینه بيان بقوله فيما يفيد إقراره وهذا هو الذي يفيد ما أتوا به ويؤخذ منه أن قوله فيما يفيد إقراره صادق بثلاث صور عدمها الكل منها وعدمها ماله وأهلها ولو قال أن أقاد إقراره لكان أنصر وأوضح (أن لم تقيم) أي تشهد (بینه) للزوج أنه ما أمر الأبا الف ولا الزوجة أنه ما رضى الأبا الفين أول تقيم لو قامت لها أو عكسه فكل تحليف الآخر في الأولى فإن حلفاً ونكحاً ولم يرض أحدهما ما بقول الآخر فسخ النكاح وإن حلف أحدهما ونكح الآخر قضى للعالم على النكاح ولو حلفا فحلف في الثانية فإن حلف فكذا ذلك وإن نكح النكاح بالافين وله تحليفها في الثالثة فإن حلف فكذا ذلك وإن نكح النكاح بالاف (ولا ترد) بضم الفوقية وفتح الراء وشدة الدال العين الموجهة على أحدهما أن نكح عنها ويلزمه النكاح بما قاله الآخر بمجرد نكوله (أن اتهمه) أي الطالب المطلوب فإن حلف على دعواه عليه ونكح المطلوب ترد على الطالب فإن حلف قضى له وإن نكح أيضاً فكحلف القول (ورج) ابن يونس من عند نفسه (بداءة) حلف الزوج) أي أنه (ما أمره) أي الزوج وكيله أن يرضيه (الأبا الف ثم) بعد حلفه (للزوجة) الفسخ) للنكاح أو الرضا به بالف (أن قامت) أي شهدت لها (بینه على التزويج) من الوكيل (بافين) وإن نكح الزوج لزمه النكاح بالافين واعترض قوله بداءة حلف الزوج بإيمانه حلفاً بعد مع ينفها ولا يصح له واجيب بأن المراد بداءة حلفه على تحبيره وترجيح ابن يونس ليس بخافاً لقوله ولا كل تحليف الآخر وإنما هو ترجيح لأحد الشقين (والا) أي وإن لم يكن لها بینه على التزويج بالافين كما لا يبينه له على أنه لم يأمر الأبا الف أو أقام كل منه ما يفسد على دعواه (ف) الحكم هنا (ك) الحكم في الاختلاف في قدر (المصدق) من حلف كل منهما وبداءة المرأة لأن ما بداءة فحلف أن العقد بائن ثم للزوج الرضا به ما أو الحلف ما أمره الأبا الف فإن حلف ولم ترض ففسخ النكاح ونكحها ما حلفها ما في الفسخ ويقضى للجائز على النكاح ابن غازي قوله ولا كل تحليف الآخر فيما يفيد إقراره أن لم يكن له بینه هذا نص ابن الحاجب بینه ولم يفتح به - حتى زاد بعد ما بداءة من كلام ابن يونس فقال ورجع بداءة حلف الزوج ما أمره بيان الحكم في الاختلاف وقد رد (قوله يفتح) أي يفتن (قوله به) أي نفس ابن الحاجب قوله من كلام ابن يونس) بيان لما

الابايف ثم للمرأة الفسخ ان قامت بينة على التزويج باللقين والافكالاختلاف في الصداق والمقصود الأهم من كلام ابن يونس قوله والافكالاختلاف في الصداق لا ينفك من زيادة البيان وان كان كلام ابن الحاجب لا ياباه ولا ينافيه كما قاله في التوضيح بعد ما ذكر الصور الأربع فقال في الرابعة واما ان لم ينفك من زيادة فنفص ابن يونس على ان الحكم فيها كاختلاف الزوجين في الصداق قبل البناء فحلف الزوج ان العقد كان باقين ثم يقال للزوج ارض بذلك أو احلف أنك ما أمرته الابايف وينفك النكاح الا ان ترضى الزوجة بالالف وكلام ابن الحاجب لا ينافيه لان قوله ولكل تحليف الاخر لا دلالة فيه الا لمن شاء منهم ما أن يحلف صاحبه أولا اه زاد ابن عبد السلام لان قصارى الامر ان لم ينفك من زيادة لكل واحد من الزوجين أن يصيرا كالزوجين المعتاقين وقد ر الصداق قبل البناء وقد علمت ان المبدأ هنا كالاختلاف في الزوجة فان قلت فما المراد بالبداءة في قوله ويرجع بداءة حلف الزوج قلت بدئية عين الزوج على تخيير المرأة بظهوره هذا بالوقوف على كلام ابن يونس ونفسه ومن المدونة من قال لرجل زوجتي فلانة انك قد ذهبت المأمور فزوجها اياها باللقين فعمل بذلك قبل البناء قبل للزوج ان رضيت باللقين والافق بينهما الا ان ترضى المرأة بالف فيثبت النكاح ثم قال ابن يونس أنا يريدان هذا بعد حلف الزوج انه انما امر الرسول بالف فاذا حلف قبل للمرأة ان رضيت بالف والافق بينهما وان نكح الزوج عن العيين لزمه النكاح باللقين وهذا اذا كان على عقد الرسول باللقين بينة وان لم يكن على عقدهم ما بينة الا قول الرسول فهذا حكمه كاختلاف الزوجين في الصداق قبل البناء فحلف الزوج ان العقد كان باقين ثم يقال للزوج امان ترضى بذلك أو احلف بالله انك ما أمرته الابايف وينفك النكاح الا ان ترضى الزوجة بالف اه وبالحلقة فقد بدت بشوش الذهن في فهم كلام المصنف من وجهين احدهما ما يقادرا بادي الرأي ان طريقة ابن يونس مخالفة لما قبلها اذ لم تجر عاداته بجمع النقول المتداخلة وقد علمت انه هنا تنفس وخالف عادته وثانيه ما مناسب لابن يونس من بداءة حلف الزوج وقد علمت معناه وما توفيق الابايف تعالى (وان علمت) الزوجة قبل العقد والبناء (بالتعدي) من الوكيل في عقده باللقين ومكنت من العقد او البناء (ذ) الصداق (الف) ويثبت النكاح لرضاها به (وبالعكس) أي علم الزوج بتعدي وكيله وعقده باللقين ودخل بها فالصداق (الفان) لرضاها به ما (وان علم كل) من الزوجين بتعدي الوكيل في عقده باللقين (وعلم) كل منهما (بعدم الاستمر) بالتعدي (اولم يعلم) احدهما علم الآخر (ذ) الصداق (الفان) تغليب العلم على علمها (وان علم) الزوج (بعدمها) أي الزوجة بالتعدي (فقط) أي ولم يعلم الزوجة بعلمه (ذ) الصداق (الف وبالعكس) أي علمت يعلم الزوج بالتعدي ولم يعلم بعلمها به (ذ) الصداق (الفان) ابن عرفة ومن في منتهى منقردا بهم العدا لزمه دعوى صاحبه ولو علم مع علم كل منهما علم الآخر علمت علمه ولم يعلم علمها لزمه الفان وعكسه الف ولو لم يعلم احدهما علم الآخر فقال اللغوي ظاهرها انان والقياس الف ونصف لا يجاب تعارض علمها قسم ما زاد على الف (و) ان اذنت امرأة غير مجبرة لوابيها في تزويجها ولم تسم له قدر مهرها فزوجها بدون مهر مثلها (لم يلزم تزويج) امرأه (آذنت) بتدليسها من كسر الدال المججمة أي التي اذنت في تزويجها ولم تسم قدر الصداق (غير مجبرة) بفتح الموحدة أي على التزوج واصله تزويج (بدون

بيان لما (قوله وان كان كلام ابن الحاجب الخ) حال (قوله الصور الأربع) أي شهادة بينتين لهما وشهادتهما فقط ونهادتهما اما فقط وعدمهما (قوله فيها) أي الصورة الرابعة (قوله لا ينفك) أي قول ابن يونس (قوله لان قوله) أي ابن الحاجب (قوله أولا) بسكون الواو أي اولاً بفتحها (قوله قصارى) بضم القاف أي غاية (قوله يصيرا) أي الزوجان (قوله فاعلم) بضم العين (قوله أراه) بضم الهمز أي أظنه (قوله ان هذا) أي تخيير المرأة (قوله تنفس) بفتحات متقلا (قوله منهما) أي الزوجين بيان ان (قوله منفردا) حال من فاعل حتى (قوله العدا) أي من الوكيل في عقده باللقين (قوله ولو علمه) أي الزوجان عدا الوكيل في عقده باللقين (قوله منهما) أي الزوجين (قوله لزمه) أي الزوج (قوله وعكسه) أي علم علمها ولم تعلم علمه (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله ونصف) أي من ألف (قوله لا يجاب تعارض علمها) أي الزوجين بعدا الوكيل لا يجاب مضاف لفاعله

(قوله اذ هو) اى عدم  
الاجبار (قوله على الاول)  
اى قوله صداق السر وكثرة  
صداق العلانية (قوله  
للايهية) بضم الهمزة وشد  
الموحدة (قوله والفخر) بتسبيل  
للايهية (قوله الكثير) اى  
السر (قوله يظهر) بضم  
الياء وفخ الهمزة وقوله وهو  
اى الصداق الخ (حال) قوله  
يقضيه (اى القبض) قوله  
لذلك) اى كون المتبادر  
من النقد مقابل المؤجل  
(قوله القولان) اى بافته انه  
القبض وعدمه (قوله  
الامر بن) اى المامنى  
والمصدر (قوله) اى  
الزوج (قوله لانه) اى  
المستغنى (قوله جهمما)  
اى التفويض والتحكيم  
(قوله عقد) جنس واضافه  
لنكاح فصل مخرج عقد  
غيره (قوله بلاذ كرمهر)  
فصل مخرج نكاح التسمية  
(قوله ولا اسقاطه) اى المهر  
فصل مخرج النكاح الفاسد  
لاسقاط مهره (قوله ولا  
صرفه) اى المهر لحكم أحد  
فصل مخرج نكاح التحكيم  
(قوله هو) اى نكاح  
التفويض

صداق المثل) سواء لم الزوج تعدى الوكيل اولاً وكره غير مجزئ بزيادة الايضاح اذ هو لازم  
لكونه اذنة ولاخراج الجبرة المستأذنة تدبا ومفهوم بدون انه ان زوجها بقدر مهر مثلها الزمها  
النكاح وهو كذلك ان كانت عيبت الزوج او عينه الوكيل وان انفقا فى السر على قدر من  
الصداق وعقد على اكثر منه فى العلانية ثم تنازعا فقال الزوج انما يلزمنى ما اتفقتنا عليه  
فى السر وقال الولي اى اظهر الزوجان او الزوج والولي صداقا (غيره) زائدا عليه تفاخرا  
وتباهيا وكذا يعمل بصداق السر الزائد على صداق العلانية لخوف من ظالم يطلع عليه فيظلم  
الزوج والزوجة واهله او كثرة محمول حجة مثل اوجهه الشارحون على الاولى نظر الغالب  
وظاهر قوله كابن شاس اذا علنا غير عدم اشتراط اعلام شهود العلانية بما فى السر خلاف  
ما نقله ابن عرفة عن أبي حفص قاله اجد (وحلقته) بنسب اللام اى الزوجة الزوج على عدم  
الرجوع عن صداق السر (ان ادعت) الزوجة على الزوج (الرجوع عنه) اى صداق السر  
القليل الى صداق العلانية فان حلف عمل بصداق السر وان نكل حلفت على الرجوع وعمل  
بصداق العلانية فان نكلت عمل بصداق السر وتحلفه فى كل حال (الايبنة) تشهد (ان) الصداق  
(المعلن) بضم الميم وفخ اللام اى المظهر عند العقد (لاصل) اى صحة (له) وانما ذكر للايهية  
والفخر فلا تحلفه ويحمل بصداق السر عياض سواء كان شهود السر شهود العلانية او غيرهم  
وحلقها الزوج ان ادعى الرجوع عن الصداق الكثير الايبنة تشهد ان المعلن اليسر لا اصل  
له (وان تزوج بثلاثين) ديناراً مثلاً (عشرة نقد او عشرة الى اجل) معلوم غير بعيد جداً (وسكتا)  
اى الزوجان او الزوج والولي (عن عشرة) اى كونها حالة او موحدة (سقطت) العشرة المسكوت  
عنها من المهر لان نفسه يله بالبدن نسخ اجماله الكثير وكذا فى كتابة الموثق وتلزم العشرة  
المسكوت عنها فى البيع والفرق ان النكاح قد يظهر فيه قدر له فاخرة وهو فى السر دونه  
ولا كذلك البيع (و) كتابة الموثق فى وثيقة النكاح (نقدتها) بثقات اى الزوج والزوجة  
(كذا) من صداقها كعشرة (مقتضى) بضم الميم وكسر الضاد المجبة اى مفهم (لقبضه)  
اى ذلك الفدر من الزوج فهو شاهد الزوج فى دعواه دفعه لهما اولاً وان كتب الموثق  
نقده بسكون القاف فلا يقتضى القبض لان المتبادر منه حاله المقابل لموجبه وقيل يقتضيه  
كالماضى وان كتب النقده منه كذا والمؤجل منه كذا فلا يقتضى القبض لذلك قاله الجزيرى  
فى وثائقه وان احفل ما كتبه الماضى والمصدر ولا قرينة تعين احدهما فالظاهر حله على  
المصدر فيجربى فيه القولان وان جرى عرفهم فى الكتابة باحد الامرين عمل به وهذا كما قبل  
البناء وما بعده فاقول له كباقي (وجاز نكاح التفويض والتحكيم) وفسرهما بقوله (عقد)  
النكاح (بلاذ كرمهر) لانه لما جهمما فسرهما بالقدر المشترك بينهما ما هو عدم ذكر المهر  
ولكل منهما ما فصل يميزه عن الآخر فيمتاز التفويض بانه لم يصرف قدر مهره لهما احد  
والتحكيم بصرفه لهما احد فنكاح التفويض عقد نكاح بلاذ كرمهر ولا اسقاطه ولا صرفه  
لحكم احد البناجى هو جائز انفاً وصفتها ان يصرح بالتفويض او بسكتا عن المهر قاله  
اشهب وابن حبيب نقله ابن عرفة ونكاح التحكيم عقد نكاح بلاذ كرمهر ولا اسقاطه

(قوله مع صرفه لحكم احد) فصل يخرج النكاح الفرويض (قوله واجزه) اي نكاح التكليم (قوله اليه) اي جوازه (قوله كاتبة فريض) اي لملكها (قوله بها) اي الهبة (قوله فهو) اي العقد (قوله فهذه) اي المسئلة المدلولة لوهبت نفسها الخ تفريع على قوله اي وهما اولها الخ قوله غير التي قبلها) اي المسئلة المفهومة من بلا وهبت التي عقد النكاح فيها يوهبت بلاذ كرمهر لاحقة ولا ملكها (قوله لان تلك) ١٢٦ اي السابقة (قوله لها) اي الهبة (قوله هبة الصداق) اي مع قصد

عقد النكاح بها (قوله فيها) مع صرفه لحكم احد واجزه الامام مالك ورجع اليه ابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (بلا وهبت) اي بانكحت وزوجت لا يوهبت بلاذ كرمهر لاحقة ولا حكمها فاسد يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بهر المثل فان عقد يوهبت مع ذكر كرمهر حقيقة او حكم كاتبة فريض صحيح لانه ليس من اسقاط المهر (وفسخ) بضم فكسر أي النكاح (ان وهبت) بضم فكسر اي المرأة (نفسها) اي وهما اولها الزوج ولم يقصد به اسقاط المهر ولا عقد النكاح بل غليك ذات المرأة للرجل فهو فاسد فيفسخ (قوله) اي البناء ويضي بعده صداق مثلها فهذه غير التي قبلها لان تلك قصد الولي به الهبة الصداق وقصد به هبة نفس المرأة لاسقاط المهر ولا نكاح ابن حبيب والحكم فيها ايضا الفسخ قبل البناء ويثبت بعده صداق المثل واعترضه الباجي وقال يفسخ قبل البناء وبهذه وهو زنا يجب الحد به ولا يلحق الولد به واليه اشار بقوله (وصح) بضم فكسر منقلا (انه) اي العقد به هبة نفس المرأة (زنا) موجب للحد والتفريق بينهما ابدا ولا يلحق به الولد ابن عرفة ان اراد الباجي انه بنى بلاينة على العقد لا مقارنة ولا لاحقة فيكونه سفاحا لا يستص به فقد بانظ الهبة بل بهمه وغيره وان اراد انه بنى بعد بينة عليه فيكونه سفاحا بعيد عن اصول المذهب اه ولنا ان نختار الثاني ونعني به كونه سفاحا عن اصول المذهب وسنده ان البينة لم تشهد على النكاح بل على غليك الذات المنافي له فلذا كان سفاحا وفي قوله نفسه ما اشارة الى عدم قصد هبة الصداق والنكاح وانما قصد غليك نفس المرأة واما لو وهبها اولها وقصد بها النكاح وهبة الصداق فهي التي قبل هذه وهذه المدة فيها فسخه قبل البناء وثبوت بهمه بهر مثلها واهل كلام الباجي في هذا ونض ابن عرفة الغمعي عن ابن حبيب ان عني بنكاح الهبة موقوف المهر فغير جائز فان امهر هاربع دينار فافسوخ وجبرت عليه قبل البناء وبهذه وان عني بالهبة غير النكاح وغير هبة المهر بل هبة نفسها ففسخ قبل البناء وثبت بهمه بهر المثل الغمعي به في الاول بالخيار في انما بهر بربع دينار وتر كها دون غرم ولا شهب في الموازية لهارب بربع دينار ان بنى بها وهو احسن لان الزائد عليه وهبته قلت ظاهره انه خلاف قول ابن حبيب وليس كذلك لتصریح ابن حبيب بربع دينار ولا يمكن سده وطه في بنائه الباجي عنه ان عني به غير النكاح لاهبة المهر بل هبة نفسها ففسخ قبل البناء وثبت بهمه بهر المثل وان عني به نكاحا دون مهر لم يجز وما اصدقها ولو بربع دينار لم يقبل البناء وبهذه الباجي فيما قاله انظر والواجب في الضرب الاول كونه سفاحا حجب به ولم يلحق به نسب قلت ان اراد انه بنى بها دون بينة على عقد سدها لا مقارنة ولا لاحقة فيكونه سفاحا غير خاص بهذا العقد بل هو عام في عقد الهبة وغيره وان اراد انه بنى بعد بينة عليه فيكونه سفاحا بعيد عن اصول المذهب وفيها

الاول) اي عقد النكاح به هبة مع قصد به اسقاط المهر (قوله في انما به) اي النكاح (قوله بربع) لابن اي انما به صداقها (قوله وتر كها) اي فراق الزوجة (قوله عليه) اي ربيع الدينار (قوله ظاهره) اي الغمعي (قوله انه) اي قول ان شهب (قوله عنه) اي ابن حبيب (قوله به) اي انظ الهبة (قوله لاهبة المهر) اي ايس غير النكاح الذي عنده هبة المهر (قوله فيم قوله) اي ابن حبيب (قوله في الضرب الاول) اي الذي قد به هبة نفس المرأة (قوله فيها) اي المدونة



عوقبا) اي ادب الزوجان  
 (قوله بجها الم) اي  
 يعذر ان يما فلا يحسدان  
 ولا يسهط المهر (قوله ونعاض)  
 اي تعلى شيئا عوضا عن  
 اصابتها (قوله وهي مطبقة  
 حية) حال (قوله ولو حراما)  
 مباينة في الوط (قوله وان  
 ورث الحى منهم الميت)  
 (قوله قبل البناء)  
 تنازع طلق وماتت فيه (قوله  
 قبل البناء) صلبة طاب أو  
 التقدير على سبيل التنازع  
 (قوله قبله) اي التقدير  
 (قوله بتسليمه) اي المهر  
 (قوله حبس) اي منع (قوله  
 للفرض) بالقائه وسكون  
 الرأى اي تقدير المهر (قوله  
 قبل البناء) أي وبعد التهيؤ  
 له (قوله الاول) اي كون  
 التجهيل قبل البناء (قوله  
 ونص) عطف على ظاهر (قوله  
 والثاني) اي كونه قبل  
 التهيؤ (قوله في النقد) اي  
 الحال (قوله النقد) اي  
 المندم (قوله فيها) اي  
 التفويض والتحكيم (قوله  
 وفرض) عطف على تطبيق  
 (قوله منه) اي مهر مثلها  
 (قوله فلا يلزمها) اي  
 الزوجة الرضا به (قوله فيه)  
 اي تقدير المهر (قوله في  
 انه ان فرض المثل الخ)  
 صله كاف لثنيه (قوله  
 منه) اي المثل (قوله سواء كان) اي المحكم

لابن وهبة المرأة نفسها الرجل لا تحل لانه خاص به صلى الله عليه وسلم فان احصاها ففرق بينهما  
 وعوقبا ولها المهر بجها التما ربيعة يفرق بينهما وتعاوضا (واستحقته) اي الزوجة مهر  
 المثل في نكاح التفويض (بالوط) من زوجها البالغ وهي مطبقة حية ذكره في النوادر عن  
 اشهب ولو حراما كني حيا او دبر وانظر نكاح التحكيم هل تستحق فيه صداق مثلها او طم  
 أو لا تستحق الا ما يحكم به المحكم ولو بعد موت او طلاق فان تعذر حكمه فلها صداق مثلها  
 بالذخول (لا) تستحق الزوجة مهر مثلها في نكاح التفويض (بموت) للزوج أو لها قبل البناء  
 وان ورث الحى منهم الميت (او طلاق) قبل البناء في كل حال (الا ان يفرض) اي يقدر الزوج  
 صداقا دون صداق مثلها (وترضى) الزوجة الرشيدة بما فرضه الزوج ثم يموت فتستحقه كله  
 او يطلقها قبل البناء فلها نصفه فان فرض لها مهر مثلها فلا يعتبر رضاها به وتستحق جميعه بموته  
 ونصفه بطلاقه قبل البناء وان فرض لها دون المثل ثم طلقها او ماتت قبل البناء فادعت انها  
 كانت رضية به قبل موته وطلاقه فانها تتمم (لا تصدق) بضم الفوقية وفتح الصاد المهملة  
 والهمزة مشددة اي الزوجة (فيه) اي الرضا بما فرضه (بعد) احد (هما) اي الموت والطلاق  
 (ولها) اي الزوجة (طاب التقدير) اي بيان قدر المهر في نكاح التفويض والتحكيم قبل  
 البناء ويكرملها فتحكم به من نفسه اقبله وان فرض لها مهر المثل او دونه ورضيت فهل اياها منع  
 نفها من البناء حتى تقبضه او لا خلاف ابن عرفة ابن محرز عن ابن القصار ان فرض الزوج  
 مهر المثل او ي دفعه حتى يأخذها اليه وابت ان نسلم نفسها اليه حتى تقبضه فالذي يقوى في  
 نفسي ان يوقف الحياكم المهر حتى نسلم نفها اليه الا ان يجري عرف بتسليمه لها اذا بذلت  
 ابن شاس لها حبس نفسها للفرض لان تسليم المقروض قلت انظر هل الخلاف في تجهيل دفعه  
 قبل البناء او قبل ان يتم باله والاول ظاهر انظر ابن محرز عن ابن عرفة ابن شير والثاني ظاهر  
 كلام ابن شاس وظاهره ان الخلاف في النقد لا في كل المهر الذي لها منع نفسها قبل قبضه  
 الا ان تكون العادة ان المهر مقدم ومؤخر فلا تنفع اذا فرض الزوج وقد دم النقد المعتاد فان  
 رضية به يمكنه قبل ان يفرض شيئا جزان دفع ربع دينار (ولزمها) اي الزوجة المقروض  
 اي الرضى به (قبه) اي التفويض (و) في (تحكيم الرجل) اي الزوج (ان فرض)  
 الزوج فيه مالها (المثل) بضم فسكون اي مهر مثلها تنازع فيه لزم وفرض (ولا  
 يلزمه) اي فرض المثل الزوج فله تطبقها ولا شيء عليه وفرض اقل منه فلا يلزمه او ليس  
 المراد لا يلزمه ما فرضه لانه لزمه بمجرد فرضه فان كان المثل لزمه أيضا وان كان دونه فلا يلزمها  
 (وهل تحكيمها) اي الزوجة في تقدير المهر (او تحكيم الغير) اي غير الزوج والزوجة فيه  
 سواء كان وليا او اجنبيا (كذلك) اي تحكيم الزوج في انه ان فرض المثل لزمه ولا يلزمه فرضه  
 ابتداء (وان فرض) المحكم (المثل لزمها) اي الزوجين الرضا به (و) ان فرض صداقا (ان  
 من المثل لزمه) اي الزوج (فقط) اي دون الزوج فلا يلزمها ويخير في الرضا به وعدمه (و) ان  
 فرض (اكثر) منه (فالعكس) أي يلزمها فقط ويخير فيه الزوج (اولا بد من رضى الزوج والمحكم)  
 سواء كان الزوجة او غيرها فيلزمها ما رضاه ولو اقل من المثل (وهو الاظهر) عند ابن رشد من  
 الخلاف في الجواب (تأويلات) ثلاثة الاول لبد من الرضا به وحكاية في الواضح عن ابن القصار

(قوله بإشهاد) أي المجرى صلة

رشد (قوله في المسئلتين)

أي مسئلة المرشدة ومسئلة

الآب (قوله حيث كان أي

الرضا بدونه) (قوله ودواها)

أي العشرة (قوله وهو)

أي عدم انتماء رضاها مع

رضا وصيها (قوله منهي)

أي طريق وقاعدة (قوله

لا بعد) أي الدخول

مفهوم قبله (قوله مقدم)

بضم الميم وفتح القاف والدال

منقلا (قوله يجوز) أي

رضي المهر بدونه (قوله

وطرحه) أي اسقطه (قوله

فهو) أي المفروض وأنه

لا كتاب خبره التآني

من المضاف إليه (قوله على

كل حال) أي سواء وطئها

قبل مرتبة أم لا (قوله بعده) أي

الدخول (قوله من التثنيان

لا) (قوله وأبو الحسن) عطف

على المواق (قوله والمصنف)

عطف على المواق (قوله

واختلاف) بضم التاء وكسر

اللام (قوله إن كان) أي

المسمى (قوله منه) أي صداق

منها (قوله وعادل) أي

ساوي (قوله انهما) أي

القرابين (قوله به) أي كونهم

منصوصين (قوله الشارحان

أي به تزام والبساطي) (قوله

المصاب) بضم الميم أي الوطء

(قوله ونصه) أي ابن عرفة

(قوله عنه) أي ابن رشد

(قوله منه) أي المثل

واصبغ وابن عبد الحكيم والثاني للفاشي والثالث لابن محمد وابن رشد وغيرهما (و) جاز في  
نكاح التفويض (الرضى بدونه) أي صداق المثل (لأمرأة) (للمرشدة) بضم الميم وفتح الراء والشين  
المجتهأى التي رشدها مجبرها بعد بلوغها وتجبرتها بحسن تصرفها في المال بإشهاد عدلين على  
رفع حجر عنها وإطلاقه لها في التصرف (و) جاز الرضى بدونه (للآب) في مجبرته والسهل في أمته  
قبل الدخول بل (ولو بعد الدخول) بما في المسئلتين (و) جاز الرضى بدونه (أ) الشخص  
(الوصي) في محجورته بشرط كون رضاه (قبله) أي الدخول حيث كان صلاحها أكراماً وحسن  
عشرة زوجها لها ودواها وظاهره أنه لا يمتنع بغير رضاهما مع رضى وصيها أعيان وهو الصحيح عند  
شيخنا على منهي المذهب ومقابل بشرط رضاهما معاً وهو ظاهر المدونة واعتقده أبو الحسن  
وصرح به ابن الحاجب لا بعد ولو مجبراً التقرير صدق المنزل على الزوج بدخوله بها فاسقاط  
بعضه لا مصلحة فيه لها ومنه المسمى الوصي مقدم القاضي (لا) يجوز الرضى بدونه للبكر (المهـ) حلة  
التي مات أبوها ولم يوص عليها ولم يقدم القاضي عليها مقدمة ما تصرف لها في مالها ولم يعلم رشدها  
هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال غيره يجوز وطرحه مضمون (وإن) تزوج صحيح امرأة  
مسلمة سرقة تفويضاً (فرض) لها صداقاً (في مرضه) الذي مات فيه قبل وطئها (ق) الذي فرضه  
(وصية لوارث) وكل وصية لوارث باطلة لأنما ترثه بالنكاح الصحيح ولا تستحق صداقاً بموته  
قبل ثباتها فيها فهي محض عطية لوارث فإن أجازها باقي الورثة تعطية منهم وترثه على كل حال  
وأما إن تزوجها وهو مريض تفويضاً وسمى لها صداقاً في مرضه الذي مات منه فلمها الأقل  
من المسمى وصداق المثل والثالث دخل به الم لا لأنما الترثه ولو دخل به الفاسد فنكاحها وإن  
عقد عليها تفويضاً وهو مريض ومات قبل التسليم والدخول فلا صداقاً لها وإن مات بعده فلمها  
الأقل من مهر مثلها والثالث (وفي) عقده وهو صحيح تفويضاً على المرأة (الذمية) أي الكتابية  
الحرّة (والأمة) المسلمة وفرض لها صداقاً في مرضه ومات منه قبل البناء (قولان) أحدهما لا شيء  
لكل منهما مالا لأنه انما فرض لا وطء ولم يحصل فلم يفرضه على أنه وصية بل على أنه صداق وهي  
لا تستحقه بموته ثانياً ما فرضه ولو زاد على مهر مثلها لأنما ترثه من الثالث نقله المواق  
عن اللخمي وأبو الحسن عن ابن يونس والمدنف في التوضيح ونصه واختلاف أن يدخل وكانت  
ذمية أو أمة فقال ابن الموارز ونقله عن مالك رضى الله تعالى عنهم أهما ما فرض من الثالث وقال ابن  
المناجثون يطل لأنه لم يسم لها على سبيل الوصية فإن دخل فلها المسمى من رأس المال إن كان  
صداق مثلها وإلا خلاف وإن فرض لها أكثر منه فلها صداق مثلها من رأس المال ويطل  
الزائد إلا أن يجيزه الورثة أو عادل بين القواين مع أن الأول لما لا رضى الله تعالى عنه لتصويب  
اللخمي الثاني وظاهر ما تقدم أنهم ما منصوصان وصرح به الشارحان وهو ظاهر المتبعية  
أيضا ونصها ابن الموارز لوصي الذمية أو الأمة في مرضه ولم يبين بما فلها ذلك كله في ثلثه  
تحاصص به أهل الوصايا وقال عبد الملك لا شيء لهذه لأنه لم يسم لها الأعلى المصاب ابن الموارز  
لا يجبي ذلك اه فقد صرح بأنهم منصوصان فصيح ما قاله الشارحان ولا بن عرفة عن ابن رشد  
طريقة بأنهم ما يخرجون نصه عنه أن فرض لها مهر مثلها وأقل ورثت ومات بعد ثباته وجب  
لها ذلك اتفاقاً وإن كان فرض لها أكثر وصح من مرضه فلها جميع ما فرض وإن مات منه

(قوله بانه) أى الاسقاط (قوله  
لانه) أى الاسقاط (قوله  
بعده) أى البناء (قوله لها  
اسقاطه) نعم شرطا (قوله  
بتروجه) صله وجوب (قوله  
فان تزوج الخ) تفريع  
على عدم لزوم الاسقاط قبل  
الوجوب (قوله من لزومه)  
أى اسقاط الشرط قبل  
وجوبه (قوله فى قوله) صله  
بأنى (قوله لغيره) أى الوارث  
(قوله وبسبب) صله قال  
(قوله المستثنين) أى ذات  
الشرط التى قالت ان فعله  
زوجى فقد فارقته والامة  
المتزوجة بعد التى قالت ان  
كل عتق فقد فارقته (قوله  
أعرف دارقمة) بضم  
القاف وخفة الدال اسم  
لداريغلب فيها الاحداث  
بالجام تويج بعدم الاعتناء  
وقله التنبيه

سقط ما زاد على مهر مثلها الا ان يجيز وارثه لانها وصية لو ارث الا ان تكون ذمبة او امة ففى  
ثبوت ذلك لها فى ثلثه وسقوطه قولنا لا يحد ويرايته وابن المباحشون ولو مات من مرضه قبل  
بنائه سقط ما فرضه الا ان يجيزه الورثة ولو كانت امة أو ذمبة ففى ثبوتها فى ثلثه القولان تخريجا  
إياه (و) ان عقد فى صحته تفويضا على حرة ولو كتابية او على امة مسلمة وفرض لكل از يد من مهر  
مثلها فى مرضه (ردت زائد المثل) فقط لزوما الا ان يجيزه باقى الورثة (ان وطئ) ومات ولها مهر  
مثلها من رأس ماله ودل قوله زائد المثل على ان لها الاقل منه ومن المسمى لانها اذا ردت من  
المسمى ما زاد على مهر المثل فالى انها لا تستحق زائد مهر المثل على المسمى وكون لها اقلها من  
رأس المال لا يخلو ما مهر فى نكاح المريض من انه من الثلث لان العقد هنا فى الصحة وان مات  
من عقد فى صحته بعد وطئه ولم يسم فلها مهر مثلها من رأس ماله (ولزم) الزائد على مهر المثل  
(ان صح) من مرضه الذى سمى فيه صحة بينة ثم مات ولو بعد موته على الراجح فيستحقه وارثها  
(لا) يلزم الرشيدة ابرأؤها الزوج من الصداق فى نكاح التفويض (ان ابرأت) الرشيدة زوجها  
من جميع صداقها او بعضه (قبل الفرض) ثم فرض لها لانها اسقطت حقا قبل وجوبه وأشعر  
كلامه بانه قبل البناء لانه بعده ليس ابرأه قبل الفرض اذ البناء وجب لها مهر مثلها  
(او اسقطت) الرشيدة عن زوجها (شرطا) شرطه لها فى عقد النكاح لها اسقاطه كان تزوج  
او تسرى عليها واخرجها من بلدها او بيتها فامرها بدها فاسقطته (قبل وجوبه) لها بتروجه  
او تسرى عليه او اخرجها او بعد وجود سببه وهو عقد عليها فلا يلزمها اسقاطه فان تزوج  
او تسرى عليها او اخرجها فامرها بدها وهذا يخالف لما يأتى فى الرجعة من لزومه لها فى قوله  
ولان قال من يغيب ان دخلت فقد اخرجتها كاختيار الامة نفسها او زوجها بمقدير عتقها  
بخلاف ذات الشرط تقول ان فعله زوجى فقد فارقته وفى المفقود فى قوله والمطلقة لعدم النفقة  
ثم ظهر اسقاطها ابن غازى اما التى ابرأت قبل الفرض فقال ابن الحاجب فيها يخرج على الابرأ  
عما جرى سبب وجوبه ودونه قال فى التوضيح اختلف هل يلزم نظرا لتقديم سبب الوجوب وهو  
هنا العقد ام لانها اسقطت حقا قبل وجوبه كالتفويض بسقط النفقة قبل الشرط فيه قولان  
وكلاهما تسقط نفقة المستقبل عن زوجها هل يلزمها لان سبب وجوبها قد وجد ولا يلزمها  
لانها لم تجب بعد قولان حكاهما ابن راشد وكعقوا المجروح عما يؤول اليه الجرح وكأجازه  
الورثة الوصية لو ارث او بأكثر من الثالث لغيره فى مرض الموت وامثلة هذا كثيرة اما ان لم يجز  
سبب الوجوب فلا يمتنع اتفاقا حكاه القرافى واما التى اسقطت فرضا قبل وجوبه فلهذا اشار بها  
لمسقط النفقة المتقدم ذكرها وفى بعض النسخ او اسقطت شرطا قبل وجوبه ولا شك انه من  
النظام المخترعة فى هذا السلك وقد عده القاضى ابن عبد السلام منها ولكن المشهور فى ذات  
الشرط ان اسقاطها اياه قبل وجوبه يلزمها وبهذا قطع المصنف فى الرجعة اذ قال ولان قال  
من يغيب ان دخلت فقد اخرجتها كاختيار الامة نفسها او زوجها بمقدير عتقها بخلاف  
ذات الشرط تقول ان فعله زوجى فقد فارقته وبسبب السؤال عن الفرق بين هاتين المسئلتين  
قال مالك لابن المباحشون رضى الله تعالى عنهما ما أعرف دارقمة وقد صرح ابن عبد السلام  
بأن بعض نفاذ هذا الاصل اقوى من بعض (ومهر) بفتح الميم أى صداق (المثل) بكسر فسكون

(قوله ويظهر) بضم الياء وفتح الفاء اي في مهر المثل (قوله ناحية) اي حالة (قوله زوج) بضم الياء وفتح الواو (قوله وعدمها) اي الحافظة على ما ذكر (قوله وعدمه) ١٣٠ اي الجال عطف عليه (قوله من مصر) بالتنوين لان المراد به غير

(ما) اي القدر الذي او قدر من المال (يرغب) اي يرضى (ب) مدفعه (مثلة) اي الزوج في الغنى والفقير والتوسط بينهما او القرابة والاجنبية والشرف والخسة والحسب والنسب قال في المدونة ويظهر ناحية الرجل فقدي زوج فقير لقرابته واجنبي لماله فليس صداقهما سواء ومثله لابن الحاجب (في) تزوجه مثلاً (ها) اي الزوجة (باعتبار) اي النظر الى (دين) كاسلام وبيودية ونصرانية ومحافضة على امتثال الماسورات واجتناب المنهيات وعدمها (وجال) ظاهري وباطني بحسن خاق وعدمه (وحسب) اي ما يحسب في المفاخرة من صفات الاصول ككرم وكرم وثجاعة ومرواة وهذا في المسألة واما الكفاية فيعتبر فيها المال والجمال لا التسدين والحسب حيث كان اصولها كفاراً وكذا الامة المسلمة (ومال) لها (وبلد) اه الا لعقد عليها من مصر وريف ويدوزاد الباجي ومن (و) مهر (اخت شقيقة اولاب) موافقة لها في الصفات المتقدمة لا اخت لام من نسب آخر (لا) باعتبار مهر (الام و) لامهر (العمة) اي اخت ابيها من امه واما شقيقة واخنة من ابيه فيعتبر مهرهما ابن غازي لفظ العمة معطوف على اخت وكأنه قال وعمة شقيقة اولاب فانها معتبرة بخلاف الام ان لم تكن من نسب الاب وبهذا وافق ما لابن رشد في رسم الاطلاق من سماع القرابين ولم أعلم احد افرق بين الاخت والعمة اه ان قيل ان كانت اختها مثلها الغنى عنها ما تقدم والا فاقضه قبل هذا كالعقد فيما تقدم فهو من جملة الصفات التي يعتبر بها صداق المثل كما يفيد كلام ابن رشد اذ قال المعتبر اختمها وعمتها اذا كان صداقهما اكثر من صداق مثلها من قوم آخرين اه اي اذا كان للمرأة أمثال في الاوصاف المذكورة من قبيلتها وامثال كذلك من غير قبيلتها عمة برفها ما يتزوج به امثالها من قبيلتها وان زاد على صداق مثلها من غير قبيلتها او نقص انظر ابن عرفة وفي الخط عن ابن رشد مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ان يعتبر في فرض صداق المثل في نسكاح التفويض بصداقات نسائها اذا كن مثل حالها من العقل والجمال والمال ولا يكون لها مثل صداق نسائها اذ لم يكن على مثل حالها ولا مثل صداق من لها مثل حالها اذ لم يكن لها مثل نسبها ودليل هذا من مذهبه قوله فيها ويظهر الى اشباهها في قدرها وجمالها وموضعها اي من النسب فاشترطه الموضع بدل على انه اراد بقوله فيها لا ينظر في هذا الى نساء قومها انه لا يفرض لها مثل صداقات نساء قومها اذا لم يكن على مثل حالها من الجمال والمال والعقل فالاعتبار عنده بالوجهين جميعاً اذ قد تفرق الاختان في الصداق كما قال فيها بان يكون لاحداهما الجمال والمال والاشطاط والاخرى ايس لها شيء من هذا فعنى قوله في هذه الرواية لا يقضى لها صداق واحدة منهم ما يريد به اذا لم تكن على مثل حالها وفي زمننا ايضا اذ قد يختلف الصداق باختلاف الازمنة على ما قال وقد تأول بعض الناس على مالك رضي الله تعالى عنه انه انما ينظر الى امثالها من النساء في جمالها ومالها وعقلها ولا ينظر الى نساء قومها وليس ذلك بصحيح على ما بيناه من مذهبه فيها من رسم الاطلاق من سماع اثني من كتاب النسكاح الثاني (و) اعتبر في تقدير مهر المثل (في) النسكاح (الفاسد) سواء كان نكاح نفويض او تسمية (يوم الوطء) لا يوم العقد لانه معدوم شرعاً وهو كالمعدوم

معين الخ بيان لبلد (قوله وزمن) عطف على دين (قوله لا اخت لام الخ) مفهوم شقيقة اولاب (قوله شقيقة) اي الاب (قوله ان لم تكن) اي الام (قوله بهذا) اي عطف عمة على اخت صلالة (قوله عنها) اي (الاخت) (قوله والا) اي وان لم تكن مثلاً فيما تقدم (قوله ناقضه) اي اعتبار الاخت الخافضة ما تقدم (قوله قبل هذا) اي اعتبار الشقيقة (قوله اذ قال) ابن رشد (قوله اكثر) اي او اقل (قوله بصداقات نسائها) صلالة يعتبر (قوله من العقل الخ) بيان لمالها (قوله من مذهبه) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله قوله) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله يظهر) بضم الياء وفتح الفاء (قوله اي من النسب) تفسير لموضعها (قوله فاشترطه) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله على أنه) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله بقوله) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله هذا) اي مهر مثلها (قوله

انه) اي الشأن (قوله من الجمال والمال الخ) بيان لحالها (قوله عنده) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله حسا بالوجهين) اي الحال والنسب (قوله كما قال) اي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله فيها) اي المدونة (قوله لانه) اي العقد

(قوله تقرير ابن عبد السلام قول) من اضافة المصدر فاعلا وتكميل له نصب ١٣١ مفعوله (قوله خصمه) أي قول ابن

الحاجب (قوله فقال) أي  
المصنف (قوله الصحيح) أي  
من نكاح التفويض (قوله  
بالمفهوم) صلة استغنى أي  
مفهوم الفساد أن التفويض  
الصحيح يعتبر يوم عقده (قوله  
كلامه) أي ابن الحاجب  
(قوله في الصحيح) أي من  
التفويض (قوله اذا فانت) أي  
أي سيد الموهوب له ولزمت  
قيمتها (قوله وقرقوا هنا)  
أي بين فاسد التفويض  
وصحيته (قوله اذ به) أي  
العقد (قوله يجب) أي ثبت  
(قوله النظر) أي في قدر  
مهر المثل (قوله حليته)  
بإهمال الحاء (قوله أي التي)  
يجل له وطوها (بنكاح أو  
ملك (قوله مثل) بفتح  
مثقلا (قوله له) أي اتحاد  
الشبهة (قوله حلوا) بضم  
الحاء المهملة واللامين (قوله  
تعدده) أي مهر المثل (قوله  
الشرط) أي ان اتحدت  
الشبهة (قوله تعدده) أي  
مهر المثل (قوله له) أي  
الطلاق (قوله فلا اتحاد  
نظران الخ) تفريع على  
وشرط الاتحاد مع اتحاد  
الشبهة الخ (قوله ثم تزوجها)  
أي فاطمة (قوله وهي غير  
عامة) حال (قوله يجب  
اختلاف) من اضافة  
المصدر فاعلا وتكميل  
له نصب مفعوله (قوله

حسب ابن غازي شامل لكل نكاح فاسد كقول الجواهر والوطء في النكاح الفاسد يوجب  
صداق المثل باعتباره يوم الوطء لا يوم العقد وهذا مقتضى تقرير ابن عبد السلام قول ابن  
الحاجب ومهر المثل في الفاسد يوم الوطء الا ان المصنف في التوضيح خصه بنكاح التفويض  
فقال يعني ان نكاح التفويض الفاسد بخلاف الصحيح فانه يعتبر فيه مهر المثل يوم عقده  
والفاسد يعتبر فيه يوم وطئه واستغنى ابن الحاجب عن ذكر حكم الصحيح بالمفهوم على ما علم من  
عادته وظاهر المذهب كفهوم كلامه وقيل في الصحيح يوم البناء ان دخل ويوم الحكم ان  
لم يدخل ويتوا هذا الاختلاف على الاختلاف في هبة الثواب اذا فانت فهل قيمته يوم القبض  
او يوم الهبة وقرقوا هنا على المشهور كما نرى قوا بين صحيح البيهقي وفاسده ابن عرفة عياض  
اضطرب الشيوخ في وقت فرض المهر يوم العقد اذ به يجب الميراث ام يوم الحكم ان كان  
النظر قبل البناء اذ لو شاء طلق ولا يلزمه شيء واما بعد البناء فيوم المدخول واما مهر المثل  
في الفاسد فيفرض يوم الوطء اتفاقا (و) ان وطئ غير حليته مرارا يظنها حليته لزمت مهر مثلها  
يوم وطئها (و) اتحاد أي انفراد ولا يتعدد (المهر) بعدد الوطء في مرة واحدة (ان اتحدت الشبهة)  
بالنوع بان ظننا في كل مرة زوجته او امته ولو تعددت بالشخص بان وطئ امرأة طافا ثم تزوجته  
هند ووطئ اخرى يظنها زوجته وعدد ووطئ اخرى يظنها زوجته زينب واخرى يظنها زوجته  
عائشة فعليه مهر واحد وكذا ان اشبهت عليه مرارا بامائه ولو كثرن ومثل له بقوله (كالفاطمة  
(و) وطء مر غير حليته (و) غير عامة) بانه غير حليتها لغلطها ايضا وغيموبة عقلها فبخونوم  
اكثر من مرة وفي كل مرة ظننا زوجته او امته سواء اتحدت التي ظننا اياها او تعددت فعليه  
مهر واحد كما أفاده الموضح والشارح وحلوا واستظهر ابن عرفة تعدده بتعدد الزوجات  
او الاما قياسا على مسائل القدية ومفهوم الشرط تعدده بتعدد نوع النسبة بان ظننا مرة  
زوجته ومرة امته فنسبة النكاح نوع ونسبة الملك نوع آخر وشرط الاتحاد مع اتحاد نوع  
الشبهة ان لا يعقد عليها بين الوطئين بعد غلطه فيها فان عقد عليها وطلقها ثم وطئها غلطاته تعدد  
مهرها عليه قال في التوضيح وينبغي التعدد اذا تخلل بين الوطئين عقد مباح ظاهر او باطنا فاذا  
وطئها غلطاً ثم تزوجها ووطئها اولم يطلها ثم طلقها ووطئها غلطاً تعدد مهرها ما لم يكن وطؤها بعد  
الطلاق بنسبة مستقلة كما قالوا اذا قال لاجنسية ان تزوجتك فانت طالق وتزوجها ووطئها  
فلا شيء عليه الا صدق واحد على المشهور اه فلا اتحاد شرطان اتحاد نوع النسبة وعدم تخلل  
عقدين الوطئين وصرح بمفهوم الشرط ليشبه به فقال (والا) أي وان لم يتعد نوع النسبة كان  
يطأ غير عامة مرة يظنها زوجته ومرة اخرى يظنها امته وهي اجنبية حرة في نفس الامر (تعدد)  
المهر عليه بعدد الطن ومما فيه التعدد وطؤها يظنها زوجته فاطمة ثم طلق فاطمة طلاقاً بائناً  
او رجعياً وانقضت عدته ثم تزوجها ثم وطئ موطنه الاولى يظنها فاطمة زوجته ايضا كما  
استظهره ابن عرفة ونصه ابن عبد السلام ظاهر كلام ابن الحاجب ان تعددت النسبة تعدد  
المهر كالموطئ الاول اليوم يظنها زوجته واخرى يظنها امته وهي غير عامة قلت وكذا لفظ ابن  
شاس وهو جار على ايجاب اختلاف سبب القدية تعددها حسب امر في الحج فان قلت لو وطئها  
يظنها زوجته فلانة ثم وطئها يظنها زوجته الاخرى او وطئها يظنها زوجته ثم ابان زوجته  
تعددها أي القدية (قوله لو وطئها) أي غير حليته (قوله ثم وطئها) أي غير حليته (قوله ابان زوجته) أي طلقها طلاقاً بائناً

(قوله ثم راجعها) أي تزوج مبائنة (قوله زوجته) أي التي أبانتم تزوجها (قوله المعتبر) بفتح الموحدة (قوله الاول) أي اعتبارها من حيث وحدة سببها بالشخص (قوله بان كانت نائمة الخ) تصور غيرها لالة (قوله في كل مرة) تنازع فيه نائمة ومعتدة (قوله أنه) أي الواطي (قوله ولذا) ١٣٢ أي كونه تعديا محضا (قوله سواء كان) أي واطئها (قوله المسكرة) بكسر الراء (قوله

ولو كان) أي واطئها (قوله وطوعه) عطفه على اختياره (قوله فلا يعذر) أي واطئها باكرهه (قوله ويحد) أي واطئها المسكرة بالفتح (قوله لو كان) أي واطئها (قوله ولا يرجع) أي مكرها (قوله به) أي صدق مثلها (قوله وكذلك) أي المذكور من العالمة الطائفة في أن وطئها لا يوجب مهرا على واطئها (قوله واطئها) أي العالمة الطائفة (قوله فيه) أي المهر (قوله لانه) أي زوجها (قوله فيه) أي الاتحاد (قوله فان تعدد) أي مهر المنزل (قوله بعددها) أي الوطئات (قوله وان اتحد) أي المهر (قوله الاول) بضم الهمز (قوله فان كان) أي الشرط (قوله ان نافاه) أي الشرط العقد (قوله والا) أي وان لم ينافه (قوله ويجوز شرطه) أي الزوج (قوله عليها) أي الزوجة (قوله ان لا تنضر) أي الزوجة (قوله به) أي الزوج (قوله في ذلك) أي المذكور من عشرة وثيقة وكسوة لان العقد يقتضيه ولا ينافيه (قوله لمولاها) أي ماليتها (قوله فئات) أي مولاه (قوله انتقل) أي الشرط (قوله ولو شرطه) أي أمره

الا  
زوجته لا يقيدها كونها امه (قوله فئات) أي الاجنبي (قوله انتقل) أي الشرط (قوله لمولاها) أي زوجها (قوله تصديقها) أي الزوجة (قوله فروى يصنون) أي عن ابن القاسم

(قوله به) اى تاروا مصحون صله يفتى (قوله دحون) بفتح الدال وضم الحاء المهملة بن مثله لا آخره فون (قوله كانت) اى زوجته المشروط لها (قوله والسرية) مبتدأ (قوله اللاحقة) نعت السرية (قوله ظاهر) ١٣٣ خبر السرية (قوله بصور) بضم الباء وفتح

الواو مثقلا (قوله كون) نائب فاعل بصور (قوله منهما) اى ام الولد والسرية (قوله عنى قول مكنون) صلة يلزم (قوله انه) اى عدم اللزوم فى السابقة (قوله شرطه) اى الزوج (قوله عدمه) اى التمسرى (قوله نحا) اى مال (قوله يتابعها) اى مكنون وابن ابية (قوله من النوادر الخ) بيان لمظان ذلك (قوله قوى) بفتح فكسر اى ترجح (قوله وللرجل امهات اولاد) حال (قوله بعد ذلك) اى الشرط (قوله وانكر) اى مكنون (قوله وقال) اى ابن حبيب (قوله قال) اى ابن حبيب (قوله لان الاتخاذ فعل واحد الخ) علة للفرق بين لا تسرر ولا اتخذ (قوله فهو) اى التسرر (قوله وقد تضمن) اى كلام ابن حبيب (قوله وعليه) اى كلام ابن حبيب صلة يحوم (قوله يحوم) بضم ففتح فكسر مثقلا اى يدور ويفسد (قوله الا انه) اى المصنف (قوله فى الصورتين) اى لا تسرر ولا اتخذ (قوله تعا كس يتبهما المشهور) فهو فى لا تسرر اللزوم فى السابقة وعدمه فى لا اتخذ (قوله ينقل ذلك) اى جواز وطئها

الا يبينه على الضرر وبه كان يفتى ابن دحون (ولو شرط الزوج لزوجه) (ان لا يطأ) معها (ام ولد) له (او سرية) بكسر السين المهملة من السر لانها تسر او بضمها من السرور وشدا لراء وان فعل ذلك كانت طالق او امرها يدها او كانت الموطاة حرة (لزم) الشرط الزوج (فى) ام الولد والسرية (السابقة) على الشرط منهما (على الاصح) واولى فى اللاحقة والسرية اللاحقة ظاهرة ويصور بشكاف كون ام الولد لاحقة بائنة الزوجة المشروط لها بدون الثلاث ثم اولد امه ثم عقد على المطلقة فان وطئ ام ولده لزمه ما علقه على وطئها مادام شئ من العصمة المعلق فيها (لا) يلزمه شئ (فى) وطئ (ام ولد سابقة فى) حلقه لزوجه (لا تسرى) عب فيه امر ان احدهما انه لا مفعول لام ولاد السرية كذلك فيلزم فى اللاحقة منهما الا فى السابقة منهما على قول مكنون الذى مشى عليه المصنف الثانى انه ضعيف والمذهب قول ابن القاسم انه يلزم فى السابقة منهما واللاحقة لان التمسرى الوطء فيحكم شرطه عدمه حكم شرطه عدم الوطء واما ان شرط ان لا يتخذ عليها ام ولد او سرية فلا يلزم فى السابقة منهما لان الاتخاذ التجديد والاحداث ابن غازى امام مسألة لا تسرى فعروفة والذى ذكره فيها قول مكنون ونحا اليه ابن ابية ولم يتابعه عليه واما مسألة ان لا يطأ فلم اقف عليها على هذا الوجه لاحد بعد مطالعة مظان ذلك من النوادر واصمة العتبية ونوازى ابن سهل والمتبعية وطر ابن عات ومختصر ابن عرفة والذى قوى فى نفسه ان لفظ بطأ مصحف من لفظ يتخذ اذا اياه فى اولها والتماء وانما قد يلتبس بالطاء وقصر بينهما والذال اذا علق تلبس بالاف وان لفظ لزم صوابه لم يلزم فسقط لم وعرف المضاربة فصواب الكلام على هذا ولو شرط ان لا يتخذ لزم ولد او سرية لم يلزم فى السابقة منهما ويكون قوله لا فى ام ولد سابقة فى لا تسرى اثباتا لان النفي اذا نفي عاداتنا وهم لذي يستقيم الكلام ويوافق المشهور فى المسئلتين كما ستر بموجب الله تعالى فى النوادر روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم فيمن شرط لزوجه ان كل جارية يتسررها عليها نهى حرة وللرجل امهات اولاد فيطأهن بعد ذلك فانهم يعتقدون لان وطئها تسرر وقاله اصمغ وبوزيد وقال مكنون لاشئ عليه فى امهات اولاده وانما يلزمه الشرط فيما يستقبل ملكه وانكر هذه الرواية وروى ابن حبيب عن ابن القاسم واصمغ مثل ما روى يحيى وقال واما لو قال كل جارية اتخذها عليك حرة فلا شئ عليه فيمن عنده قبل الشرط وذلك عليه فيمن يستقبل اتخاذهن حال وسواء علمت من عنده او لم تعلم لان الاتخاذ فعل واحد اذا اتخذ جارية فقد اتخذها وليس عودته لوطئها اتخاذا والعود الى المسبب تسرر لان التسرر الوطء فهو تكرر والاتخاذ كالنكاح يشترط ان لا ينكح عليها فلا شئ عليه فيمن عنده وعليه فيمن ينكح من ذى قبل وقاله ابن القاسم واصمغ اه وقد تضمن الفرق بين التمسرى والاتخاذ وعليه يحوم المصنف الا انه قدم واخر وفى المتبعية زيادة بيان ان الخلاف فى الصورتين ولكن تعا كس بينهما المشهور على حسب ما مر وينا فى كلام المصنف وينقل ذلك فتم الفائدة قال فيمن التزم ان لا يسرى اختاف اذا كانت لسرية قبل النكاح هل لانه يطاها أم لا فذهب طائفة الى ان له وطأها وذهب طائفة أخرى الى انه ليس له وطأها فوجه الاول انه انما التزم ان لا يتخذ سريته فيما

اى كلام المتبسط صله تتم (قوله قال) اى المتبسط (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الاول) اى جواز وطئها

(قوله الثاني) أي منع وطئها (قوله وهو) أي الثاني (قوله ثم قال) أي المتبسط (قوله به ذلك) أي شرط أن لا يتسرى (قوله فاختلت) بضم التاء وكسر اللام (قوله شيئا) ١٣٤ أي معتهدا به (قوله وبه) أي قول ابن القاسم صلة قال (قوله فأنها) أي أم الولد

بسته قبل ووجه الثاني وهو الاظهر أن معنى لا يتسرى لا يمس سره سره رامة فيها بسته قبل فهذا أن وطئها فقدم سره سره رامة الا أن يشترط التي في ملكه قبل تاريخ النكاح ثم قال في الذي التزم أن لا يتسرى أيضا إذا كان له أمهات أو لاد تقدم اتخاذه أيا هن قبل نكاحه فوطئهن بعد ذلك فاختلت هل يلزمه الشرط أم لا فروى يحيى عن ابن القاسم في العتبية أنه يلزمه الشرط لأن التسري هو الوطء ولأن التي اشترط أن لا يتسرى معها إنما ارادت أن لا يمس معها غيرها وقال أبو زيد وأصبح وقال يحنون لاشئ عليه في أمهات وألاده قال ابن لبابة قول يحنون جيد وقال بعض المؤقتين قول ابن القاسم أصح عند أهل النظر وقاله أبو إبراهيم واختاره ابن زرب ولم يرق قول يحنون شيئا وبه قال ابن سهل قال فضل وهذا بخلاف شرطه أن لا يتخذاً أم ولد إذا هو لم يقل ولا يتسرى ثم ظهر له أم ولد قديمة من قبل عقد النكاح فأنما كالزوجة القديمة في هذا الاقيام للزوجة عليه بوطئها ولا يجب له أن يمسها في ذلك فأنما يتخذ من أمهات الأولاد بعد عقد نكاحها ونزات هذه المسئلة فأنما الباحي بهذا ويحتمل أن يلزمه الشرط فيها وإن كانت قديمة ابن عوفته وهذا هو الآتي على تعليل ابن القاسم بأن القصد بالشرط أن لا يجمع معها غيرها فان نوع المصنفات الاختاذ إلى اتخاذ أم ولد وسرية على ما صوبت ولم يشكلم في التسري الأعلى أم الولد السابقة عكس ما نقلت عن المتبسطية قلت لأهل المصنف رأى أن الأمر فيها واحد وإنما القصد التفریق بين الاختاذ والتسري فظهر أن لا يتسرى أشد من لا يتخذ لهما كس المشهور فيهما وأما لا يبطأ فهو أشد من لا يتسرى باعتبارهما فقد قال ابن فافع إنما التسري وعندنا لا يتخذاً وليس الوطء فان وطئ جارية لا يربطها لا يتخذاً للولد فلا شيء عليه إلا أن يكون الشرط أن وطئ جارية فيلزمه ونحوه روى علي بن زياد وأما كره المدينون طغيخي فيما زعمه غ نظر فان ما نقله دليل لعمدة كلام المصنف فان حاصل ما نقله عن ابن القاسم ويحنون أنهم لم يحنون في أنه يلزمه الشرط في السابقة من أم ولد أو سرية في لا طوء كما قال المصنف وإنما اختلافنا في أن تسري فله ابن القاسم على الوطء فالزعم في السابقة وحده يحنون على الاختاذ فلم يلزمه في السابقة وعلى هذا مشي المصنف فان ذات الاتفاق الذي ذكره يعارضه قول المصنف على الأصح قلت ~~يكن~~ أن المصنف اطلع على قول غيره ما على أن هذا وارد على غ أيضا واعترض الخط على غ بأنه في آخر كلامه نقل عن ابن عات أن الوطء أشد من التسري فهو أولى بالزوم في السابقة وحاصل المسئلة أنه أن شرط أن لا يبطأ ولا يتسرى وخالف لزمه في السابقة باتفاق ابن القاسم ويحنون في لا يبطأ وعلى قول ابن القاسم فقط وهو المشهور في لا يتسرى وأخرى في اللاحقة فيهما ما وأن شرط أن لا يتخذ لزمه في اللاحقة دون السابقة باتفاق فالمسئلة على طريقين وهما لا يبطأ ولا يتخذ وهو أسطه وهي لا يتسرى قال ابن القاسم هي كلاً يبطأ وقال يحنون كلاً يتخذ وقد نظم فقبل

وطء تسري مطلقاً قدرلما \* كلا حق مع اتخاذا علما

تخصيصه لزوم كل ما عدا \* من سبقت مع اتخاذا وجددا

(و) أن شرط على الزوج أنه لا يتزوج ولا يتسرى على زوجته ولا يخرجها وأن خالف فأمورها

السابقة (قوله فيها) أي أم الولد (قوله وهذا) أي لزوم الشرط في أم ولد السابقة (قوله نوع) بفحركات متفلا (قوله ما صوبت) أي بقولك ولو شرط أن لا يتخذ أم ولد ولا سرية (قوله فيهما) أي أم الولد والسرية (قوله لتعاكس المشهور فيهما) لأنه في لا تسري الزوم في السابقة وفي لا يتخذ عدمه (قوله وليس) أي التسري (قوله ونحوه) مقبول روى (قوله على) يكسر اللام وشدة الهمزة على روى (قوله أنه) أي الزوج (قوله أن شرط) أي لزوجته (قوله وخالف) أي بوطء سابقة على شرطه (قوله لزمه) أي الشرط الزوج (قوله في السابقة) أي على شرطه تنازع فيه خالف ولزم (قوله في لا يبطأ) صلة لزم (قوله وعلى قول ابن القاسم) عطف على باتفاق (قوله في لا يتسرى) صلة لزم (قوله فيهما) أي لا يبطأ ولا يتسرى (قوله وهي) أي الواسطة (قوله كلاً يبطأ) أي في اللزوم في السابقة (قوله كلاً لا يتخذ) أي في عدم اللزوم في السابقة (قوله نظم) بضم فكسر أي الحاصل (قوله علما) بضم العين (قوله وجددا) بضم الواو (قوله شرط) بضم فكسر (قوله على زوجته) تنازع فيه يتزوج ولا يتسرى (قوله ولا يخرجها) أي من بيتها أو بلادها



(قوله عطفها بالواو) كلا تزوج ولا تسرى عليك ولا اخرجك من كذا (قوله كذلك) اي عطفها بالواو (قوله ان اراد) اي الزوج (قوله جمعها) اي الزوج الشرط (قوله الزوجة) ١٣٥ تفسير لفاعل تلك المستتر فيه (قوله انه) اي

كلام المصنف (قوله ولذا) اي كون محله اذا طلقها قبل البناء محله قال (قوله انه) اي الصداق (قوله اذا كان) اي الصداق (قوله على الثاني) اي انها ثلاث بالعقد الكل (قوله والثالث) اي انها لا ثلاث بالعقد شيئا (قوله لانه) اي الولد (قوله على هذا) اي ان حكم الولد حكم الصداق على كل قول (قوله لحكمه) اي ابن عرفة (قوله بانه) اي الولد كالمهر (قوله ثم ذكره) اي ابن عرفة (قوله فيها) اي الغلة (قوله وثباته) اي الخلاف فيها (قوله بينهما) اي الزوجين (قوله لانه) اي انها لا ثلاث شيئا بالعقد الخ (قوله فربما) اي المهر (قوله له) اي الزوج (قوله ونقصه) اي المهر (قوله عليه) اي الزوج (قوله وقد تلف) اي المهر حال (قوله في دفع) اي الزوج (قوله وان زاد) اي المهر (قوله فمهي) اي الزيادة (قوله او ثلاث) اي الزوجة بالعقد (قوله الجميع) اي جميع (قوله فهما) اي زيادة (قوله ونقصه) اي (قوله لهما) اي الزوجة راجع للزيادة (قوله لهما) اي الزوج (قوله ومن تبعه

بيدها وفعل بعض ذلك (قوله لهما) اي الزوجة (الخيار) في فراقه وعدمه (ب) يب بخالته في (بعض شرط) بأن تزوج أو تسرى عليها أو اخرجها ان قبل حال الاشتراط ان فعل شيئا منها فامرها ببيدها بل (ولم يقل) بضم ففتح (ان فعل) الزوج (شيئا منها) اي الاشياء التي اشترط عليه عدم فعلها فلها الخيار بقوله بعضها في صورتين احدهما عطفها بالواو ثم يقول ان فعلت شيئا منها فامر له ببيدها والثانية كذلك الا انه لم يقل ان فعلت شيئا منها ان قال متى تسريت وتزوجت عليك واخرجتك فامر له ببيدها ومثل هذا كتابة المولى انه شرط على نفسه شروطا معينة وشرط لها الخيار بمخاقتها فلها الخيار بمخاقتها في بعضها وهذا موافق لقوله في اليمين وبالعقد ولكنه ضعيف والمذهب انه لا خيار لها في الشروط المعطوفة بالواو ولم يقل ان فعلت شيئا منها الا بقوله جميعها وعلى هذا القرأني في شرح التنقيح والواو نفي وبه اتي صر قائلان ايرادا ان لا يلزمه شيء ببعضها بالواو ولا يقول ان فعلت شيئا منها وظاهر كلام هؤلاء ولو كتب لها بها وثيقة عند مالكي فان عطفها بأولها الخيار ببعضها ولو لم يقل ان فعل شيئا منها وكلام المصنف في تعليق خيارها او كون أمرها ببيدها كما هو ظاهر فان علق طلاقا واعتقا وتبع بقوله بعضها بدون خيارها (وهل ثلاث) الزوجة (بالعقد) للكنكاح (النصف) من المهر ولا ثلاث النصف الاخر الا بدخول او موت فان طلقها قبل البناء وتشرط المهر (فزيادته) أي المهر (كنتاج) أي أولا للصداق (وغلة) للصداق (ونقصه) اي الصداق بخوسرة (لها) أي الزوجين راجع للزيادة (وعليهما) أي الزوجين راجع للنقص البناء الذي دل عليه كلامهم انه انما محله اذا طلقها قبل البناء ولذا قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتشرط الخ كصنيع ابن الحاجب وما ان فسخ قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه وان دخل بها ومات أحدهما فالزيادة لها والنقص عليها والحاصل انه في التلف اذا كان لا يغاب عليه وشهدت بيته بطلاقه بلا تعد ولا تفرط فضمانه من هولاء كما كان وكذا حكم الزيادة وهذا هو المشهور وأما ما بنوه على الثاني والثالث فضعيف وقد كرر المصنف حكم الضمان هنا وفي مواضع ومحمده ما ذكرناه وقوله كنتاج ظاهره كابن الحاجب أن الولد كالثلة يأتي فيه التفرع مع المذكور وليس كذلك بل الولد حكمه حكم الصداق على كل قول لانه ليس بغلة وصنيع ابن عرفة يدل على هذا لحكمه بانه كالمهر ثم ذكره الخلاف فيها وثباته على القولين وكذا صنيع المدونة وفي التوضيح ان كون الولد ليس بغلة هو المشهور في المذهب وقد نص في المدونة على ان ولد الامة ونسل الحيوان يكون في الطلاق قبل البناء بينهما (أولا) ثلاث الزوجة بالعقد والنصف أي لا ثلاث شيئا وبه قررت لانه الذي شمره ابن شاس فزيادته ونقصه عليه فاذا طلقها قبل البناء وقد تلف في دفع لها نصف قيمته وان زاد فهي له أو ثلاث الجميع فهما لها وعليها وجعله ثم زائد بعد قوله في الجواب (خلاف) طئي ذكر ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما الخلاف في انها هل ثلاث بالعقد النصف أو الجميع وفرعوا عليهم ما هل الغلة بينهما أولها ونهر ابن شاس انها لا ثلاث بالعقد شيئا ولم يفرع عليه ان الغلة للزوج ولما تسكن على التسطير فرع على القولين المذكورين في كلام ابن الحاجب وابن عرفة ولم أر من فرع على انها لا ثلاث به شيئا كون الغلة للزوج سوى الشارح ومن تبعه

اي القول بانها ثلاث بالعقد الجميع (قوله بينهما) راجع للنصف (قوله لهما) راجع للجميع

(قوله وان لم يكن مشهورا) حال (قوله فخالقة اصطلاحه) أي في التعبير بخلاف (قوله له) أي الزوج (قوله بانها) أي الغلة (قوله) يبنها) أي الزوجين (قوله وعلى قول الغير) أي بانها ملك بالعدة الكل (قوله تكون) أي الغلة (قوله لها) أي الزوجة (قوله هذا) أي الاعتراض بخالفة المدونة (قوله لأنه) أي ابن شاس (قوله عليه) أي انه الاطلاق به شيا (قوله كلامه) أي المصنف (قوله وبه) أي ان الولد كالغلة يأتي فيه التفرع ببع صله تصريح (قوله وهو) أي كون الولد حكمه حكم الصداق على كل قول (قوله ان الولد ليس بغلة) بيان لقواعد المذهب بحدف من (قوله هذا) أي ان الولد ليس بغلة (قوله لأنه) أي ابن عرفة (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله فيها) أي الغلة (قوله من زيادة بولادة) بيان لما (قوله مثله) أي المهر خبر ما (قوله وفي كون غلته) أي المهر (قوله ثمرة الخ) بيان لغلته (قوله له) أي الصداق ١٣٦ صلة هبة (قوله وهو) أي الصداق رقيق حال (قوله لها) أي الزوجة خبر كون

(قوله او بينهما) أي الزوجين (قوله بناء على ملكها) أي الزوجة (قوله بالعدة كاه) أي المهر راجع لقوله لها (قوله او بعضه) راجع لقوله بينهما (قوله من حيوان الخ) بيان لما (قوله مما هو بهينه) بيان لحيوانا وغيره (قوله فقال) أي تغير (قوله تما) أي زاد (قوله من هذه الاشياء) بيان لما ادرك (قوله من نقص الخ) بيان لما (قوله لأنه) أي الزوج (قوله شر بكمها) أي الزوجة في الصداق (قوله بجائط) أي بستان (قوله معين) راجع للعاث والعبد (قوله قبله) أي البناء (قوله بينهما) خبر ما (قوله كان) أي الصداق (قوله واكسبت) أي الامة (قوله واغنائت) أي الامة (قوله وهب) بضم

ولو لا ما قالوه لا يمكن جعل قوله ولا على ان مراده ولا تلك النصف بل الجميع فيكون اوفق بكلام ابن الحاجب وابن عرفة وبأن التفرع عليه وان لم يكن مشهورا فخالقة اصطلاحه اخف من مخالفة غيره على انه قال في توضيحه وفي كلام صاحب الجواهر نظر لخالفته للمدونة اه يعنى في تشهير كون الغلة له وقد صرح في المدونة بانها بينهما وعلى قول الغير تكون لها ولا يلزم هذا ابن شاس لأنه لم يفرعه عليه كما تقدم ثم ان ظاهر كلامه كابن الحاجب ان الولد كالغلة يأتي فيه التفرع ببع وبه صرح عجب ومن تبعه وليس كذلك لان الولد حكمه حكم الصداق على كل حال وعلى كل قول وهو الموافق لقواعد المذهب ان الولد ليس بغلة وصنيع ابن عرفة يدل على هذا لانه حكم الولد بحكم المهر ثم ذكر الخلاف في الغلة والبناء فيها على كلا القولين ونصه وما حدث بالمهر من زيادة بولادة مثله وفي كون غلته ثمرة أو غيرها او هبة مال له وهو رقيق لها أو بينهما بناء على ملكها بالعدة كله او بعضه وكذا يصح المدونة ونصها كل ما أصدق الرجل امراته من حيوان او غيره مما هو بهينه فقبضته أو لم تقبضه حال سوقه أو نقص في بدنه أو غنا أو تولد ثم طلقها قبل البناء فلا زوج نصف ما أدرك من هذه الاشياء يوم طلق على ما هو به من نقص أو غنا ولا ينظر في هذا الى قضاء قاض لأنه شريكها وكذا ان نكحها بجائط او عبد معين ثم طلقها قبله فاعلث الثمرة أو العبد بينهما كان بيدها أو بيده وكذا الامة فادع عندها أو عندها أو كسبت مالا أو اغنائت غلة أو وهب لها أو لا عبد مال فهذا كله ان طلقت قبله بينهما وكل ما غل أو تناسل من ابل أو بقرا أو غنم أو غر شجر أو فحل أو كرم فهو بينهما وقيل ان كل غلة أو غرة لها خاصة بضمها اه فقد رأيت انه لم يذكر البناء الا في الغلة والخلق هو المنبسط والله الموفق (و) ان وهبت أو عتقت الزوجة الصداق ثم طلقت قبل البناء فهبت بها واعاقها ماضيان (عليها) أي الزوجة المطلقة قبل البناء بعد هبة الصداق واعنته (نصف قيمة) الصداق (الموهوب) منها لغير زوجها (أو المعتق) بفتح المنة معتبرة (يومهما) أي الهبة والاعتاق لانه يوم التقويت والاختدام كالهبة وظاهره ولو معسرة ابن الحاجب وتعين القيمة في الهبة

فكسر (قوله لها) أي الامة (قوله مال) نائب فاعل وهب (قوله طلقت) بضم فكسر مئة لا أي الزوجة (قوله والعق قبله) أي البناء (قوله بينهما) خبر هذا (قوله من ابل الخ) تنازع فيه غل وتناسل (قوله فهو) أي المعتل والمتناسل (قوله بينهما) أي الزوجين خبره هو والجله خبر كل (قوله لها) أي الزوجة (قوله بضمها) أي بسبب ضمان الزوجة الصداق (قوله رأيت) بفتح التاء (قوله لأنه) أي صاحب المدونة (قوله المنبسط) بفتح الموحدة (قوله الموفق) بكسر الفاء (قوله والاختدام) أي هبة الصداق الرقيق من الزوجة لغير زوجها (قوله كالهبة) أي في النفوذ وغرم نصف قيمته للزوج خبر الاختدام (قوله وظاهره) أي كلام المصنف (قوله ولو معسرة) أي يوم الهبة أو الاعتاق (قوله وتعين القيمة) أي للتشطيع بين الزوجين بالطلاق قبل البناء (قوله في الهبة) أي من الزوجة للصداق لغير زوجها



(قوله نكحت) يضم فكسر (قوله حباء) ١٣٨ بكسر الحاء المهملة فهو حدة ممدودا (قوله عدة) بكسر ففتح مخففا (قوله فهو) اى

(و) تشطرت (هدية اشترطت) يضم التاء وكسر الراء الهدية (لها) اى الزوجة (اولولها) او غيرهما ومله اشترطت (قبله) اى العقد او حاله وكذا الهدية قبله او حاله بلا شرط صريح لانها مشترطة حكما قبله المواق ومفهوم قبله ان الهدية بعده لا تنشط ويغوز بها من اهديت له تلبرابي داودا عيا امرأة فكحت على صداق او حياء او عدة قبل عصمة النكاح فهو الها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن اعطيه واحق ما اكرم عليه الرجل ابنته او اخته واقسامها تسعة لانها امالها واملولها او ما لغيرهما وفي كل اما قبل العقد او معه او بعده فالق قبله والى معه تشطران بالاطلاق قبل البناء كاتتالها ولولها واغيرهما والى بعده لا تشطرت ويغوز بها المهدى له ان كان وليا او غيرهما وان كانت لها فقيمها خلاف يأتى فى قوله وفى تشطرت هدية بعد العقد وقبل البناء الخ (ولها) اى الزوجة (اخذ) اى المشتري من مزيدا ومشتري اى أخذ نصفه (منه) اى الزوج او غيره من اخذ منه لانهم لما شرطوه جعلوا لها فيه مدخلا اليه و يأخذ الزوج الجميع او النصف الا تخبر عن اخذ منه ولا يرجع به عليها لان الاعطاء ليس منها وانما هو من الزوج فلا يعارض ما هو من رجوع الزوج عليها بنصف قيمة الموهوب وتنازع تشطروا اخذ فى قوله (بالاطلاق قبل المس) اى الوطء او ما يقوم مقامه كاقامته سنة بينته بعد دخوله بها (وضمانه) اى الصداق (ان هلك) اى تلف فى محل يرجع نصفه للزوج (بينته) شهدت به لانه كان مما يغاب عليه ام لا (او) لم تشهد بينته به لانه (كان) اى الصداق (مما لا يغاب عليه) اى لا يمكن اخفاؤه وتخمينه ودعوى هلاكه مع سلامته او كان مما يغاب عليه ولم تشهد بينته بتلقه وهو بيد امين وخبر ضمانه (منها) اى الزوجين ان طلقها قبل البناء فلا رجوع لاحدهما على الآخر فان تخبر بانها اوتت احدهما او فسخ النكاح قبله فضمنه من هوله ولو كان يده غيره لا تنفاه التهمة بالبينه او عدم الغيبة او كونه بيد الامين فان كان بيد الزوج وتسكملت لها بيناه او موت وتلف فضمنه منها وهى مصيبة نزلت بها وان كان يدها وفسخ قبل البناء لقساده او عتق الامة تحت عهده او اعدم اذن ولي المسقية وسيد العبد فضمنه منه وهى مصيبة نزلت به وان تشطرت بالطلاق قبل البناء فضمنه منها وهى مصيبة نزلت به ما (والا) اى وان لم تشهد به لانه ينة وهو مما يغاب عليه وليس بيد امين (فضمنه) (من) الشخص (الذى) هو (فى يده) أى حوزة سواء كان الزوج او الزوجة فان طلقها قبل البناء وتلف يدها غرمت له نصف عوضه ويده غرم لها ذلك وان فسخ قبل البناء وتلف يدها غرمت له عوضه كله وان تسكملت لها بيناه او موت وهو يده غرم لها عوضه كله وهذا فى النكاح الصحيح والفساد عتده الذى لم يورث خلا فى صداقه (وتعين) بقفحات مثقلا اى للتشطير بالطلاق قبل البناء (ما) اى عرض او العرض الذى (اشترته) الزوجة (من الزوج) سواء كان صالحا لجلها ازها ام لا بدليل قوله (وهل) يتعين ما اشترته منه للتشطير (مطلقا) عن التقييد بقصد التخفيف (وعليه الاكثر) من شاورحيا (او) يتعين ما اشترته منه (ان قصدت) الزوجة بشرائه منه (التخفيف) عليه بأخذ العرض بذل العين المسماة صداقا لغرضها عليه وهذا للقاضى اعمى ورجحه ابن عبد السلام فى الجواب (تأويلان) فيما اشترته منه صلح بجلها زها ام لا وقصرهما تت و د و من تبع الشارح على ما لا يصلح له لا يتكرر ما بعده وفائدة تعين تشطيرها انه

المذكور من الصداق وما عطف عليه (قوله لها) اى المرأة (قوله اعطيه) يضم الهمز (قوله اكرم) يضم الهمز وكسر الراء (قوله ابنته) خبر احق (قوله واقسامها) اى الهدية (قوله منه) اى الزوج (قوله الجميع) اى اذا فسخ النكاح قبل البناء (قوله او النصف الا تخبر) اى ان طلق قبله (قوله ولا يرجع) اى الزوج (قوله به) اى الجميع او النصف (قوله من رجوع الزوج عليها الخ) بيان لما (قوله مقامه) اى المس (قوله فان كان) اى الصداق (قوله وتكمل) بقفحات مثقلا اى المهر (قوله لها) اى الزوجة (قوله وتلف) اى المهر (قوله وان كان) اى المهر (قوله وفسخ) اى النكاح (قوله او عتق الامة) عطف على فساد (قوله فضمنه) اى الصداق (قوله منه) اى الزوج (قوله وان تشطرت) اى الصداق (قوله منها) اى الزوجين (قوله وهو) اى الصداق الخ حال (قوله عوضه) اى قيمته ان كان مقبوما ومنه ان كان مثليا (قوله ذلك) اى نصف عوضه (قوله لغرضها) اى

العين (قوله عليه) اى الزوج (قوله وهذا) اى التأويل الثانى (قوله وقصرهما) اى التأويلين (قوله له) اى جهازها ليس

ايس لاحدهما جبرا لا نحو على تشطير الاصل وان تراضيا على شئ عمل به وجعلها اسمعيل  
 والمتطلى على التخفيف وابن شماس على عدمه ان جهل حالها افاده عب البناء قصرهما على  
 ما لا يصلح هو الذى يدل عليه كلام ابن الحجاب الذى نسج المصنف على منواله غالباً ونصه ويتعين  
 ما اشترته من الزوج به من عبد اودار او غيره نعماً او نقصاً او تلفاً وكأنه اصدقها اباه ولذا لم يمس لها  
 ان تعطيه نصف الاصل الا برضاه بخلاف غيره وكذا ما اشترته منه او من غيره من جهاز مثلهما  
 وشرح في التوضيح الاقول بقوله يعنى اذا اصدقها عينا فاشترت بها من الزوج شيئاً لا يصلح  
 لجهازها من عبد اودار او غيره ثم ذكر التأويلين وقال في الثانى واما اذا اشترت ما يصلح للجهاز  
 فلا فرق بين الزوج وغيره فلا يرجع الاينصفه لانهما مجبورة على شرائه ذلك اه فهو ظاهر في ان  
 محل التأويلين ما اشترته مما لا يصلح للجهاز فقط وبخلافه شرح الخطاب وهو الذى ينبغى في كلام  
 المصنف لكن في ق ما يوافق مختار (و) تعين (ما اشترته) من غير الزوج (من جهاز) مثلهما  
 ان اشترته بالصدق بل (وان) اشترته (من غيره) أى بغير الصداق الذى قبضته من الزوج بان  
 اشترته بماله او يحتمل ان الضمير للزوج ولو اواللجال وان صله وعلى كل فلا تكرار (وسقط) عن  
 الزوج المال (المزيد) بفتح الميم على الصداق بعد العقد (فقط) اى دون المزدق له او حاله واصله  
 سقط (ب) سبب (الموت) او الفاس للزوج قبل بنائها وقبضه اشهد عليه ام لا لانها عطية لم تجز  
 الى حصول المانع ولو مات قبل البناء وقبض المزدق بالخارى على ما يأتى في الهبة انه لا يسقط  
 لقبولها اياها سواء اشهد الزوج عليه او لم يشهد قاله د وبحث فيه ع ج بان موتها كونه  
 ولم يدعه بنقل (وفى تشطير) بفتح الفوقية والشين المججمة وضم الطاء المهمة مشددة اى تنصف  
 (هدية) اهداها الزوج اياه انطوعاً (بعد العقد) وقبضها (و) طلقها (قبل البناء) والنكاح صحيح  
 فيرجع الزوج عليها بنصفها ان لم تنف ونصف قيمتها او مثلها ان فانت ان شاء فان طلقها بعده  
 فلا شئ له منها ولو لم تنف (اولا شئ له) اى الزوج من الهدية بعد العقد ان فانت في ملك الزوجة  
 بل (وان لم تنف) الهدية في ملك الزوجة وهو الراجح لاقتصاها ابن رشد عليه (الا ان يفسخ) بضم  
 الياء النكاح (قبل البناء) من الزوج بها (فياخذ) الزوج (القائم) اى الذى لم ينف في ملكها  
 (منها) اى الهدية ولا يرجع عليها بعوض الفاتت منها وهذا استثناء منقطع لان موضوع  
 الكلام النكاح الصحيح (لا) يأخذ الزوج شيئاً من الهدية (ان فسخ) بضم فسح النكاح  
 (بعده) اى البناء ولو لم تنف في ملك الزوجة (روايتان) فيما قبل الا ان يفسخ (وفى القضاء) على  
 الزوج (بما يمدى) بضم اؤه وفتح ما قبل آخره للزوجة بعد العقد وقبل البناء (عرفاً) ولم يشترط  
 لان العرف كالشرط وعدمه لبناء النكاح على المكارة (قولان) في المواق الاحسن في هذه  
 روايتان وفى التى قبلها قولان وعلى القضاء به قيل يتمكمل بالموت والبناء وينشطر بالطلاق قبله  
 وقيل يسقط به ما وعلى عدمه فهى هبة تحتاج لحوز هو كالهبة المنطوق بها بعد العقد واما  
 ما يمدى عرفاً في العقد او قبله فهو كالصداق وما شرط اهداؤه فيقضى به اتفاقاً واجرى الموضع  
 القولين فيما جرى العرف باهدائه في المواسم كالعيدين واستظهر القضاء به لانه كالشرط وذكر  
 ابن سلون انه يقضى على الزوجة بكسوة ان شرطت او جرى بها العرف ونقل في الفائق فجهوه  
 عن نوازل ابن رشد اكن قال في التحفة وشرط كسوة من المخطور للزوج في العقد على المشهور  
 المنطوق بها بعد العقد (اى في الخلاف في التشطر بالطلاق قبل المس وعدمه) (قوله لانه) اى العرف (قوله شرطت) بضم فحسب

من عبد اودار) بيان الما (قوله  
 وكأنه) اى الزوج (قوله  
 اياه) اى ما اشترته (قوله ولذا)  
 اى تعين ما اشترته منه به  
 (قوله الاول) اى قوله  
 ويتعين ما اشترته من  
 الزوج من عبد اودار او  
 غيره الخ (قوله فى الثانى)  
 اى قوله وكذا ما اشترته  
 منه او من غيره من جهاز  
 مثلهما (قوله فهو) اى كلام  
 ضيق (قوله فهو) اى ما شرح  
 به الخط (قوله انه) اى المزيد  
 (قوله والنكاح صحيح) حال  
 (قوله فان طلقها بعده)  
 اى البناء مفهوم قبل البناء  
 (قوله للزوجة) صلة يمدى  
 (قوله بعد العقد) صلة  
 يمدى (قوله ولم يشترط)  
 بضم الياء حال (قوله لان  
 العرف الخ) علة للقضاء بها  
 (قوله وعدمه) اى القضاء  
 به اعطف عليه (قوله فى هذه)  
 اى مسألة الهدية (قوله  
 روايتان) اى بدل قولان  
 (قوله وفى التى قبلها) اى  
 تشطر هدية بعد العقد  
 (قوله قولان) اى بدل  
 روايتان (قوله به) اى  
 ما يمدى عرفاً (قوله بما)  
 اى الموت والطلاق قبله  
 (قوله وعلى عدمه) اى  
 القضاء به (قوله وهو) اى  
 ما يمدى عرفاً (قوله كالهبة  
 قوله شرطت) بضم فحسب

(قوله وعملوه) اى الخطار (قوله نديها) اى الوالمة (قوله وهو) اى نديها (قوله لجله) اى ابن القاسم فهمى من اضافة المصدر لفاعل  
والامر مفعوله (قوله وعليه) ١٤٠ اى الذنب (قوله بها) اى الوالمة (قوله وبالحولة) بالجمع (قوله وكذا يرجع

وعملوه بجميع البيوع والفساح ابن القاسم في شرحها ما لابن سلون خلاف المشهور ولكن جرى  
به العمل (وصحح) بضم فكسر مثقلا (القضاء) على الزوج (بالولية) اى طعام العرض وهو قول  
الامام رضى الله تعالى عنه وأشار بصحح اقول اى الاصبيغ بن سهل الصواب القضاء بها قوله  
عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف اولم ولو بشاة والاصل فى الامر الوجوب والراجح  
نديها وهو مذهب ابن القاسم لجله الامر فى الحديث على الذنب وعليه فلا يقضى بها (دون اجرة  
المساطة) وضارب الدف والكبر والحام والحلوة المتعارفة عندهم وعن وثيقة العقد ومحصولها  
فلا يقضى عليه بشئ منها الا بشرط او عرف (و) ان اصدقها غيرة او عبد او انقفت عليه وطلقها  
قبل البناء وتسطر الصدق (تزوج) الزوجة (عليه) اى الزوج (بنصف نفقة الثمرة) التى  
اصدقها الزوج اياها وانقفت عليه من مالها بين العقد والطلاق (و) نصف نفقة (العبد) الذى  
اصدقها الزوج اياه وانقفت عليه من مالها بينهما وكذا يرجع عليها بذلك حيث كان ماذكر  
بيده واتفق عليه فالاحسن ورجع المنفق منها بنصفها ولا يعارض هذا قوله الا ترى ورجعت  
بما انقفت على عبد او غيرة لانه فى فاسد فسخ قبل البناء فت هذا على انها ملكت نصفه بالعقد  
واما على ملكها جميعه به فلا يرجع اليها بشئ من النفقة على الزوج لانه لم يملك نصفه الا يوم  
الطلاق وعلى انها لم تملك شيئا به ترجع عليه بجميعها لانهم لم يملك نصفه الا يوم طلاقها (و) ان  
كان الصداق رقية واستأجرت من علم صنعة شرعية كخياطة وطاقت قبل البناء ففى رجوعها  
على الزوج بنصف اجرة (فعلهم صنعة) ارتفع ثمنه باوعدم رجوعها بها (قولان) لا غير شرعية  
كضرب عود ولا ان علمته بنفسها ولا ان لم يرتفع ثمنه بها وخرج بصنعة اجرة فعليه قرآنا وعلمنا  
ومنه الحساب فلا ترجع بنصفها على الزوج ويذهب جريانها فى استحقاق الزوج على تعليمها هو  
فى يده ثم طلقها قبل بناءه بها (وعلى الولي) الصغيرة او سفينة او مجنونة (او) الزوجة (الرشيدة)  
اى البالغة العاقلة المحسنة لا تصرف فى مالها (مؤنة الحمل) لجهاز الزوجة وذاتها البيت او بلد  
آخر اشترط الزوج البناء به ولم يشترطها الولي أو الرشيدة على الزوج واصله الحمل (البلد) او بيت  
(البناء المستط) يفتح الراء البناء به من الزوج على الولي او الرشيدة المغاير لبلد او بيت العقد  
(الاشريط) من الولي او الرشيدة مؤنة الحمل على الزوج فيعمل به والعرف كالشرط (ولزمها)  
اى الزوجة الرشيدة (التجهيز على العادة) في جهاز مثلها المثل (بما قبضته) من زوجها من  
صداقها (ان سبق) القبض (البناء) كان حالا ابتداء او حل بعد مضى اجله هذا قول ابن زوب  
شهره المتبسطى ومقابله لابن قحون وابن عرفة فيه تفصيل ونصه وما اجله منه بعد البناء فلا حق  
للزوج فى التجهيز به فان حل قبله لتأخره عن معتاد وقت اهل البلد فلغرمائها ان قاموا قبله  
اخذة فى ديونهم وان لم يحل فلهم بيعه لاقتضاء ثمنه فى ديونهم وما اجله قبل البناء فكانت نقد وان  
تجمل البناء قبل حلوله فان تأخر القبض عن البناء فلا يلزمها التجهيز به سواء كان حالا او مؤجلا  
لانه رضى بهدم التجهيز به بدخوله قبله الا بشرط او عرف البرزلى لو أبانها قبل بناءه ثم تزوجها

اى الزوج (قوله بذلك)  
اى نصف نفقة الثمرة والعبد  
(قوله هذا) اى بنصف  
نفقة (قوله لانه) اى الا ترى  
(قوله لانه) اى الزوج  
(قوله به) اى العقد (قوله  
بجميعها) اى النفقة  
(قوله لانها) اى الزوجة  
(قوله نصفه) اى الصداق  
(قوله علمه) بفتحات مثقلا  
(قوله وطلقت) بضم فكسر  
مثقلا (قوله ارتفع) اى  
زاد (قوله جريانها) اى  
القولين (قوله ولم يشترطها)  
اى مؤنة الحمل الخ حال  
(قوله المغاير) فعت بلاد  
(قوله من زوجها) صلة  
قبضت (قوله من صداقها)  
بيان لما (قوله كان) اى  
ما قبضته (قوله فحكون)  
يفتح الفاء وسكون المثناة  
فوق وضم الحاء المهملة  
آخرون (قوله فيه) اى  
ما حل بعد مضى اجله (قوله  
منه) اى الصداق بيان لما  
(قوله فان حل) اى اجل  
ما اجل بعد البناء (قوله  
لتأخره عن معتاد الخ) علة  
تلو اول اجله قبله مع كونه مؤجلا  
بما بعده (قوله فلغرمائها)  
اى الزوجة خبر اخذها والجله

جواب ان حل قبله (قوله ان قاموا) اى غرماؤها عليها واغلسوها (قوله قبله) اى بناه (قوله وان لم يحل) بصداق  
اى قبله (قوله فلهم) اى غرماؤها (قوله لاقتضاء) اى الحال (قوله وان تجمل) اى الزوج الخ نمبا الغة فى  
قوله فكانت نقد (قوله فان تأخر القبض عن البناء) مفهوم ان سبق البناء

بصدائق آخر فلا يلزمها ان تجهز الابعاض قبضته من الصداق الثاني ونحوه اسندوهذا ان كان  
المقروض قبل البناء عينا فان كان دارا او خادما فليس عليها بيعه للتجهيز بتمنه قاله ابن زرب  
واللغعي وكذا ما يكال او يوزن وما في المسطبة عن المؤثقين غير معلول عليه قاله احمد ابن عرفة  
لو كان المقدم عرضا او ثيابا من غير بنات او حيوانا او طعاما او كانا في وجوب بيعه للتجهيز به  
نقل الميطي وقوله قال اللغعي ان كان مكبلا او موزنا او خادما فلا يكون عليها ان تجهز به  
ابن سهل عن ابن زرب ان كان مهرها اصلا او عرضا او عبدا او طعاما فلا يلزمها بيع شيء من  
ذلك لتجهيز به (وقضى) بضم فكسر (له) أى الزوج (ان دعاها) أى الزوج الزوجة (اقتبض  
ما حل) من صداقها قبل ثباته بها للتجهيز به الجهازا اعنا ذلكاها وامتنعت من قبضه وارادت  
بنائه ما قبله ليلسقط عنها التجهيز به فيقضى عليها بقبضه لذلك ما لم يكن الزوج على طلاقها  
او طلاق من يتزوجها عليها او عنق من يتسرى بها عليها على ابرائها له من قدره من من صداقها  
الحال فان كان كذلك فلا يقضى عليها بقبض ذلك القدر المعلق على ابرائه منه ما ذكره المعلق  
حقها ببقائه عليه ويقضى عليها بقبض ما زاد عليه ان كان ومعهوم حل انه ان دعاها القبض  
المؤجل لتجهيز به فامتنعت فلا يقضى عليها بقبضه لعدم جواز لانه سلف بر نفعه ولو كان عينا  
ابن قسطنطين على المرأة ان تجهز بكالها وان قبضته قبل البناء واذا اراد الزوج دفعه وكان  
عينا فيلزمه اقبوله دون التجهيز به وقيل بالعين لان غيرها لا يلزمها قبوله قبل اجله واما على انه  
يلزمها ان تجهز فلا يجوز لها قبوله لانها ان قبلته لزمها ان تجهز به وذلك لا يجوز لان المجمل  
مساف فقد سلف لينتفع بالجهاز واستثنى من قوله على العادة قبضته فقال (الا ان يسمى)  
الزوج (شيئا) از يدعما قبضته او يجري به عرف (فيلزم) المسمى او المتعارف الزوجة الرشيدة  
وولي غيرها (ولا تنفق) الزوجة شيئا (منه) أى الصداق الحال الذى قبضته قبل البناء بها (ولا  
تقضى) الزوجة منه (دينا) عليها (الا المحتاجة) للاتفاق منه لعدم وجودها غيره فتتفق منه  
بما عرفت قاله الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولا تنفقه فان طلقها قبل البناء وهى معسرة  
اتباع ذمها (و) الا (كالدینار) من صداق كثير تقضيه عن دينها والا فحسبها ابن عرفة جمع  
يجب ابن القاسم لا يجوز للمرأة ان تقضى في دين عليها من نقدها الا التافه اليسير ما لا خطب له  
وقال قال مالك لا يجوز الا الدينار ونحوه ابن رشد قوله لا تقضى منه الا الدينار ونحوه منحل  
ما في دياتهم او روى محمد مثل الدينارين والثلاثة وليس اختلافا بل على قلة المهر وكثرته فقد يكون  
صدائق الدينارين والثلاثة فالدينار الواحد منها كثير وقد يكون الف دينار والعشرة واكثر  
منها قليل وهذا على اصله في وجوب تجهيزها به اه (ولو) تزوج مرأة بشرط تجهيزها باكثر من  
مهرها ومات قبله و (طوب) بضم الطاء المهملة وكسر اللام الزوج أى طأ به ورثته زوجته  
(بصدائقها) أى غيرها منهم (لموتها) وقد شرط تجهيزها باكثر من مهرها (فطالهم)  
أى الزوج الورثة (بأبraz) أى احضار (جهازها) الزائد على الصداق المشترط او المعتاد او بأبraz  
قيمتها إما خذميرائه منه او بأبraz ميراثه منه فقط وهو نصفه او ربعه (لم يلزمهم) أى ابراز الجهاز  
المشروط او المعروف الورثة قاله عبد الحميد الصائغ قائلا لان الاب يقول هب إن الآباء مجهزون  
بناتهم باكثر من الصداق في حياتهم رفعا لقدرهن وتكبيرا لشأنهن وحرصا على حفظهن عند

(قوله وهذا) أى لزوم  
تجهيزها بما قبضته قبل البناء  
(قوله النقذ) أى الحال  
(قوله لذلك) أى تجهيزها  
به (قوله المجمل) بكسر  
الجيم منقلا (قوله مساف)  
بكسر اللام مثقلا (قوله  
والا) أى وان لم يكن  
صداقها كثيرا (قوله دياتهم)  
أى المدونة (قوله نصفه)  
أى ان لم يكن لها فرع  
وارث (قوله او ربعه)  
أى ان كان لها فرع وارث  
(قوله حظوتهم) أى  
رفعتهن

ازواجهن فعند موت البنت يقتضى ذلك كله واختاره تليذه المازرى ولذا قال (على القول)  
 بخالفه لخاله وشيخه اللخمي في لزوم ابرازهم بجهازها المشروط او المعروف وعلى الاول فيلزم  
 الزوج صداق مثلها على تجهيزها بما قبض من صداقها قبل البناء لا جميع الصداق الذي سماه  
 اذ من حجة ان يقول انما جعت الصداق المسمى لما شرطه من الجهازا وجرى به العرف ولم  
 يحصل ذلك ولم يرثه من صداق مثلها ومن جهازها به فقط المازرى نزلت مسألة فاختلف فيها  
 شيخاى وهى ماتت زوجة بكر قبل الدخول بها فلما طالب ابوها الصداق طالب زوجها ميراثه من  
 الجهازا الذى تجهز به فافق عبد الحميد بان ذلك ليس على الاب وافق اللخمي بان ذلك عليه وقال  
 الاول هب ان الالباء ينفقون ذلك في حيات بناتهم دفعا لغيرهن وتكبير الشأخن وحرم صاعلى  
 فلو تم من عند ازواجهن فاذا ماتت البنت فعلى من تجهز ولا نقاس عادة بعادة وقد نكحت  
 مع اللخمي لما خاطبني فيها واسألتني عن وجهها فاجبت به بما تقدم وجرى بيننا كلام طويل اه  
 وسئل ابن رشد عن موت الزوجة قبل البناء بها وطلب والدها اخذ ميراثه من صداقها نقد  
 وكائه ومن الساقات التي ساقها الزوج اليها وأجاب ابن يبرز من ماله القدر الذى كان يبرزه لها  
 لو كانت حية فاجاب اذا ابى الاب ان يبرزها من ماله ما يكون ميراثا عنها الذى يجوز به مثلها  
 الى مثله على ما تقدم وهاهنا ساق اليها فلا يلزم الزوج الا صداق مثلها على ان لا يكون لها جهاز  
 الا بقيمة نقدها اه وقال في اجوبته فحين ساق لزوجة صداقه عند عقد النكاح وطلب من ايها  
 نشویرها بشويرة تقاوم صداقه اذا عرف جار عندهم بذلك فابى الاب ما نصه اذا ابى الاب ان  
 يججزها اليه بما جرى به العرف والعادة ان يججز به مثلها الى مثله على ما تقدم وساقه اليها كان  
 الزوج بالخيار بين التزام النكاح وردة عن نفسه فيسترد ما نقد ويسقط عنه ما كلاً وساق  
 اه غ وفي فتاوى العبد موسى الذى جرى به العمل في اغنياء الحاضرة اجبار الاب ان يججز  
 بنته بجنى نقدها فاذا نقدها الزوج عشرين جهازها الاب باربعين فيزيد عشرين من عنده وهذا  
 اذا فات بالدخول واما ان طلبه الزوج قبله فلا يجبر الاب عليه ويقال اما ان ترضى ان يججزها  
 لك بقدرها خاصة واما ان تطلقها ولا تثنى عليك وبهذا القضاء والعمل اه (ولا يها) اى الزوجة  
 الجبر (يسع رقيق ساقه الزوج لها) اى الزوجة وصلة يسع (لتجهيز) بقنه وله عدم بيعه فلا يجبر  
 عليه الا بشرط او عرف فبأى الزوج عند البناء بالجهازا ما نقد ساقه الزوج للجهاز او جرى  
 العرف به فاجبر الاب على بيعه (وفي) سوا (بيعه) أى الاب الجبر (الاصل) اى العقار  
 المسوق في صداقها لتجهيز بالمصلحة ومنعه اذا منعه الزوج (قولان) اذا لم يجبر العرف بالبيع  
 ولا بعدمه والعمل به وعلى المنع فبأى الزوج بما يناسبهما من الجهازا المتبسط واما ما ساقه  
 الزوج اليها من الاصول فهل لا يبايعه قبل البناء ام لا حكم القاضي محمد بن بشير من اصحاب  
 مالك انه ليس له ذلك للمنفعة التي للزوج فيه وقال غيره انه ان يفعل فيه ما يشاء بوجه النظر  
 ولا مقال للزوج ويجوز ذلك لها ان كانت ثمة فان طلقها قبل البناء بما كان عليه انصف عنه  
 ان لم تعجب وان ادخلت المرأة على زوجها بجهازا ثم ادعى بعض اهلها ان بعضه له اعارها  
 وخالفته المرأة او وافقته وهى سقيمة فلا تقبل دعوى غير الاب (وقبل) بضم فكسر (دعوى  
 الاب) وكذا وصيه ولو أماً (فقط) أى دون غيره من اهلها ان لم يكن وصيا وصلة دعوى

(قوله ولذا) اى اختيار  
 المازرى (قوله لخاله) اى  
 المازرى (قوله وشيخه) اى  
 المازرى (قوله اللخمي) بيان  
 لخاله وشيخه (قوله وعلى  
 الاول) اى عدم لزومهم ابراز  
 جهازها المشروط والمعتاد  
 (قوله من الجهازا) بيان لما  
 (قوله الاول) اى عبد الحميد  
 (قوله فاجاب) اى ابن  
 رشد (قوله وقال) اى ابن  
 رشد (قوله كلاً) اى اجل  
 (قوله بجنى) بفتح اللام  
 معنى مثل بكسر فسكون  
 بلانون لاضافته (قوله والا)  
 اى وان جرى العرف ببيعه  
 او عدمه (قوله عمل) بضم  
 فكسر (قوله به) اى  
 العرف (قوله بما يناسبهما)  
 اى الزوجين (قوله من  
 الجهازا) بيان لما (قوله من  
 الاصول) بيان لما (قوله  
 انه) اى الاب (قوله ذلك)  
 اى بيع الاصول (قوله  
 فيه) اى الاصل (قوله ذلك)  
 اى بيع الاصل (قوله  
 ادخلت) بضم الهمزة  
 وكسر الخاء (قوله بعضه)  
 اى الجهازا (قوله له) اى  
 بعض اهلها (قوله أماً)  
 بضم الهمزة وشدة الميم اى  
 للزوجة او صاها ابوها  
 عليها (قوله ان لم يكن) اى  
 غير الاب



(قوله شياً) مفعول اعادة (قوله من حلى ونحوه) بيان اشياء (قوله كونها) اي الزوجة (قوله محجورة) اي لا بيع بصغر او سفلة او جنون (قوله يحلف) اي الاب (قوله ويطلب) بفتح اللام (قوله اصله) ١٤٣ اي مادامه (قوله له) اي الاب (قوله

فيحلف) اي الاب ويتبع  
بضم الباء وفتح الباء (قوله  
بالوفاء) اي بالجهاز المشترط  
او المعتاد (قوله من بكر  
او ثيب) بيان ان (قوله  
هذا) اي قوله في السنة يمين  
(قوله الابنة) تنازع فيه  
وافقت وخالف (قوله في  
دعواه) تنازع فيه وافقت  
وخالف (قوله فان كان  
اشهد على ذلك) اي  
المذكور من الاعارة مفهوم  
ولم يشهد (قوله بعدها) اي  
السنة (قوله عليها) اي  
الاعارة (قوله علمت) اي  
الابنة (قوله به) اي الاشهاد  
(قوله بعده) اي وقوع  
الاعارة (قوله فان زاد) اي  
المعار (قوله له) اي الزوج  
(قوله يفرق) اي بين  
تصديقها اياها على الاعارة  
وبين تبرعها (قوله على  
الاول) اي رد الزائد على  
ثلث مالها (قوله بان ما يأتي)  
صلة يفرق (قوله في خالص  
مالها) خبر ان (قوله له)  
اي الزوج (قوله ذلك)  
اي الذي صدقت اياها في  
اعارته (قوله لانه) اي ايراده  
بيدته (قوله لا يختصصها به)  
(قوله على ذلك) اي ايراده  
بيدته (قوله وخالف الخ)  
بيان ما دخل بالكاف  
(قوله مريم) بضم فسكون (قوله بشورة) بفتح الشين المجهدة اي بها

(في اعارته) اي الاب (لها) اي بنته حية او ميتة شياً من حلى ونحوه بثلاثة شروط احدها  
كون دعواه (في السنة) معتبرة من يوم البناء ثانياً كونه محجورة ثالثاً ان يبقى بعد  
العارية ما يفي بجهازها المشترط او المعتاد فان لم يكن في الباقي وفاء به فقال ابن حبيب يحلف  
ويأخذ منه ويطلب باحضار ما يوفي بالصدق وقاله ابن المواز وفي الغنية لا يقبل قوله الا ان  
يعرف اصله لعله فيحلف ويتبع بالوفاء واقتصر عليه ابن عرفة والموضح والاب وغيره فيما عرف  
اصل له سواء في التوضيح لا تقبل دعوى العارية الا من الاب في ابنته البكر فقط واما الثيب  
فلا قضاء له في مالها ابن رشد ومنسل البكر الثيب التي في ولايته قياساً على البكر ومثل الاب  
الوصي فيمن في ولايته من بكر او ثيب مولى عليه اوصله قبل (يعين) هذا تلافيق من قول ابن لان  
لقائل يقبل قوله في السنة فقط قال يقبل قوله بلايين ومن اشترط البين قال يقبل قوله  
في السنة وثلاثة اشهر عقمها افاده الحط وتقبل دعوى الاب الاعارة بالنسبة لثلاثة ان  
وافقت بل (وان خالفته) اي الاب (الابنة) بكسر الهمزة في دعواه الاعارة (لا) تقبل دعوى  
الاب اعارته لها (ان بعد) بضم العين اي تاخر طلبه عن السنة (و) الحال انه (لم يشهد) بضم  
المتناة وكسر الهاء الاب قبل البناء على ان هذا الشيء عارية فان كان اشهد على ذلك  
قبل قوله بعدها ولو مع بعد لكن ان اشهد عليها قبل البناء قبل بلايين وان اشهد بعده في السنة  
قبل قوله بعد يمين وسواء كان الاشهاد على اصل الاعارة ودفع الشيء المعار لها او على الاخبار  
بها بعد وقوعها علمت به ام لا وغير الاب اذا اشهد على اصل الاعارة نفعة لا على الاخبار بها  
بعده المتبطل فان اتلفته وقد اشهد فان كانت سفينة فلا ضمان عليها وان كانت رشيدة ضمنته  
(فان صدقته) اي الرشيدة اياها في دعواه بعد السنة ولم يشهد (ففي ثلثها) فان زاد عليه  
فلزوجها رد اقرارها بما زاد على ثلثها عند ابن الهندي واقتصر عليه في التوضيح زاد الشارح  
وظاهر النواذر ان رد الجسج كتبها بما زاد على ثلثها وهذا هو الموافق لقول المصنف وله  
رد الجسج ان تبرعت برائد قاله عجمي قات قد يفرق على الاول بان ما يأتي في خالص مالها وله القمع  
بشورتها وما هنا لم يتحقق كون ذلك كله ملكها المذارة اياهم افسه (واختصت) البنت عن بقية  
ورثة آبيها (به) اي الجهاز الزائد على صدقها لا بقدره فقط اذ تنازع فيه الورثة (ان اورد)  
بضم الهمزة وكسر الزاء اي وضع الجهاز (بيدته) اي البنت الذي بنى الزوج به افسه لانه  
من اعظم الحدازة وان لم يشهد على ذلك (او) لم يورده بيده واستمرت تحت يديها الى موته وقد  
(اشهد) الاب بان الجهاز الذي تحت يده (لها) اي البنت المحجورة لاصغر اوسفه او جنون  
ولا يضر بقاؤه تحت يده بعد الاشهاد على انه لها (او اشتراه) اي الاب الجهاز (لها) اي البنت  
المحجورة (ووضعه) اي الاب الجهاز الذي اشتراه لها (عند كاهها) وخالفه واعتمده مع اشهادها انه  
لها او اقرار الورثة بذلك وهذا الاشهاد غير الاشهاد في التي قبلها لان ذلك على تملكها وهذا  
على تسميته لها كما دل عليه كلام ابن هزير في التوضيح والمواق وغيرهما ونصه اماما كان  
من ذلك قد سماها لها فان شهد انه شورة لابنته ولم يشهد عليه الا ان الورثة مقرون ان ذلك لابنته  
مسمى ومنسوبة اليها فلا دخول للورثة فيه وحوز مثل هذا ان يكون بيدها او يدامها اه قوله

(قوله مريم) بضم فسكون (قوله بشورة) بفتح الشين المجهدة اي بها

(قوله انما) اي الشورة (قوله

١٤٤

من ان بحلية الصبي الخ) بيان لما (قوله بعد العقد) صلة وهب (قوله

قبل قبضه منه) صلة وهب  
(قوله في الاولى) بضم  
الهمز اي هبته اليه بعد  
العقد وقبل البناء الصداق  
الذي سماه لها (قوله قبله)  
اي البناء (قوله اذ هو) اي  
الصداق (قوله حينئذ)  
اي حين وهبته بعد قبضه  
(قوله بعده) اي البناء  
(قوله في الاولى) بضم  
الهمز اي هبته اليه ما سماه  
لها (قوله واما في الثانية)  
اي هبته اليه ما يصدقها به  
من مالها (قوله فهو) اي  
الاقل الذي يدفعه لها  
(قوله من غيره) اي ما وهبته  
له (قوله في الصورتين) اي  
هبته اليه ما سماه لها وهبته اليه  
ما يصدقها به (قوله وهو)  
اي الاتم بالقبول (قوله  
فيه) اي الصداق (قوله  
قبله) اي الاشهاد (قوله  
ويرده) اي الزوج المال  
الذي وهبته له ليصدقها به  
(قوله في الثانية) اي هبته اليه  
ما يصدقها به (قوله سئل)  
اي ابن القاسم (قوله قال)  
اي ابن القاسم (قوله  
ثيبا) اي رشيدة (قوله  
في الاولى) بضم الهمز  
اي هبته اليه بعد البناء جميع  
الصداق (قوله في الثانية)  
اي هبته اليه بعض قبضه  
(قوله فان كان) اي الباقي

وحوز مثل هذا الخ انما يرجع للقسم الثاني وهو قوله ولم يشهد الا ان الورثة مقررون الخ الناصر  
اللقائي اعل ما هنما من الاكتفاء بالتسمية مخصوص بالشورة لان الغالب انما تشتري وتسمى  
البنت بقصد هبتها اليها وتملكها اياها والافتقار في التوضيح وغيره عن كتاب ابن مزين في الهبة  
في رجل قال لولده اجعل في هذا الموضع كرما او جنانا او ابن فيم دارا ففعل الابن ذلك في حياة  
ابيه والاب يقول كرم او جنان او دارا بنى ان القاعة لا يستحقها الابن بذلك وهي مورثة وليس  
للابن الاقيمة ما عمله منقوضا قال ابن مزين وقول الرجل في شيء يعرفه هذا كرم ولدى اوداية  
ولدى ايس بشي ولا يستحق الابن منه شيئا الا بالاشهاد به بته او صدقته او يبعه له صغيرا كان  
الابن او كبيرا وكذلك المرأة او يوافق مسئلة الشورة هذه ما ياتي في الهبة من ان تحلية  
الصبي محمولة على الهبة لانها ظنة التخليك (وان وهبت) اي الزوجة الرشيدة (له) اي زوجها  
بعد العقد وقبل البناء (الصداق) الذي سماه لها قبل قبضه منه (او) وهبت من خالص مالها  
قبل العقد او بعده (ما) اي مقولا (يصدقها) بفتح اليا هو سكون الصاد وضم الدال اي يجعله  
صدقا قالها اي تزوجها به او بضم الباء وسكون الصاد وكسر الدال اي يدفعه لها صداقا بترجوها  
(به) وصلة وهبت (قبل البناء) بضم الجيم وكسر الموحدة الزوج (على دفع اقله) اي  
الصداق للزوجة فان كانت قبضته منه في الاولى ثم وهبته له قبله فلا يجب بر على دفع اقله اذ هو  
حينئذ كالموهوب بعده وسواء كان الاقل الذي يدفعه لها مما وهبته له وهو معين او من غيره  
في الاولى لانه ماله ملك لها بالعقد وصار ملكا للهبة واما في الثانية فهو من غيره لانه ماله اذ دفعته  
له على ان يدفعه لها فخرجه من يدها وعوده لها لا يترتب بر ومحل جبره في الصورتين على دفع اقله  
حيث اراد البناء فان طلق فلا شيء عليه ويستقر الصداق ملكا له في الاولى ويلغزيم اقيمة الزوج  
طلق قبل البناء في نكاح تسمية صحيح ولا عيب باحدهما ولا يلزمه نصف الصداق المتبقي ولا بد  
من اشهاد الزوج بالقبول وهو في معنى الحياز فيه ان لم تكن قبضته فان ماتت قبله بطالت الهبة  
على قول ابن القاسم وبه العمل اه ويردها في الثانية ان لم يدفعه لها قبل الطلاق وبها يلغز  
فيقال زوج طلق قبل البناء ولزمه جميع الصداق وفي قول رسم من سمع عيسى سئل عن بكر  
او غيرها أعطت رجلا دينار على ان يتزوجها ايم قال اذا كانت ثيبا فزادها على ما عطته ربع  
دينار فصا اعدا فلا بأس ابن الحاجب واذا وهبته جميع صداقها فلا يرجع بشي ضيق اي اذا  
طلقةا قبل البناء فلا يرجع عليها بشي ويصح قراءته ترجع بالقولية وهو ظاهر (و) ان وهبت  
رشيدة صداقها الزوجها (بعده) أي البناء (لو) وهبت له قبله (بعضه) اي الصداق الزائد على  
ربع دينار وابتقت لنفسها منه ربع دينار (فالموهوب) وهو الجميع في الاولى والبعض في  
الثانية (كالمدم) اي لا تؤثر هبته خلافا في النكاح لثبوته في الاولى بالخول في مقابلته الصداق  
وصيرورة الباقي صداقا في الثانية فان كان اقل من ربع دينار وجب تكميله وان طلقها قبل  
البناء وجب نصفه (الا ان) بفتح الهمز وسكون النون حرف مصدرى صلتقه (تهبه) أي الرشيدة  
الزوج جميع صداقها وبعضه (على) غرض (دوام العشرة) بكسر العين المهملة وسكون  
الشين المتجمدة اي معاشرتها وطلقةا قبل حصول غرضها فزادها العدم حصول غرضها الذي  
وهبت لاجله وشبهه في الرد فقال (كعطيته) أي اعطاء الرشيدة زوجها مالا (لذلك) اي دوام

العشرة

(قوله تكميله) اي ربع الدينار (قوله نصفه) اي الاقل من ربع دينار

(قوله اذا فارقتها باقرب) شرط في قوله فلها الرجوع عليه الخ (قوله فان بعد) بضم العين اي فراقها (قوله وفيما بينهما) اي وان  
 فارقتها فيما بين اعطائه والسنتين (قوله وهذا) اي رجوعها بما اعطته (قوله والا) اي وان فارقتها اليين نزلت به لم يتعمدها (قوله  
 ففعل) اي تزوج او تسرى (قوله بهذا) اي عدم الفرق بين القرب والبعد (قوله وهو) اي عدم الفرق بينهما (قوله في هذا) اي  
 عدم الفرق بين القرب والبعد في اعطائه لعدم التزوج او التسرى فيفعل (قوله فيه) اي اعطائه لعدم التزوج او التسرى فيفعل  
 (قوله كلامها) اي ابن عبد السلام وخليل (قوله وقوله) ١٤٥ اي ز (قوله قصارى) بضم القاف اي

غاية (قوله عليه) الفرق  
 (قوله فيما) اي اليين التي  
 لم يتعمدها والفسخ (قوله  
 فيه) اي الفسخ (قوله  
 ويجبر) بضم الياء وفتح  
 الموحدة اي الزوج (قوله  
 عليه) اي اعطائها مثله من  
 ماله (قوله ان امتنع) اي  
 الزوج (قوله منه) اي  
 اعطائها مثله (قوله لانها)  
 اي الرشيدة الخ علة لتفسير  
 فاعل وهبت المستوفية بها  
 (قوله فاقبل) اي المصنف  
 في ارجاع الضمير لها (قوله  
 وان خالف السياق) حال  
 (قوله اذ هو) اي السياق  
 علة لخالفته (قوله ردها)  
 اي الهبة (قوله لخروجها)  
 اي الزوجة (قوله قال) اي  
 ابن القاسم (قوله فيها) اي  
 المدونة (قوله جميعه) اي  
 الصداق تنازع فيه قبض  
 وموهوب (قوله قبل  
 الطلاق) تنازع فيه قبض  
 وموهوب (قوله عليه) اي  
 الموهوب له (قوله لان دفعه)

العشرة (فسخ) بضم فكسر النكاح جبر ا على الزوج فلها الرجوع عليه بما اعطته واخرى  
 ان طلقها وظاهره ولو كان فسخه لعيب بمفعله اذا فارقتها باقرب فان بعد كسنتين بحيث  
 ان غرضها حصل فلا ترجع عليه بشئ وفيما بينهما ترجع بقدره وهذا اذا لم يفارقها اليين نزلت به  
 لم يتعمدها والا فلا ترجع عليه بشئ قاله اصبيح خلافا للحمي افاده ز اليين في قوله اذا فارقتها  
 بالقرب ذكره الحمي وابن رشد ونصر عليه في سماع اشبه اذا اعطته مالا او اسقطت عنه من  
 صداقها على امساكها فافارقتها او فعات ذلك على ان لا يتزوج او يتسرى عليها فطلقها  
 بالقرب فترجع بما اعطت او اسقطت واما ان فعات ذلك على ان لا يتزوج او يتسرى عليها  
 ففعل فقال الخط في التزامه ظاهر المدونة ان لها الرجوع عليه سواء فعله بقرب او بعد وصرح  
 بهذا الحمي وهو ظاهر كلام المبطلين وابن قحون ولم اقف على خلاف في هذا الا ما اشار اليه  
 الموضع عن ابن عبد السلام انه ينبغي ان يفرق فيه بين القرب والبعد كما فرق بينهما في الفرق  
 وظاهر كلامهما انهما لم يفتا على نص في ذلك وقوله اذا لم يكن فراقها اليين الخ غير ظاهر اذ قصارى  
 امره كونه كالفسخ بجماع الجبر عليه في ما وقد ذكرنا فيه الرجوع فالظاهر قول الحمي  
 لا اصبيح (وان اعطته) اي الزوج زوجة (سفيهة) اي بالغة لا تحسن التصرف في المال (ما  
 ينسحبها به) قد مهر مثلها او اكثر (ثبت النكاح) ويرد لها ما اعطته (وبعطها) اي الزوج  
 الزوجة (من ماله مثله) وجوبا ويجبر عليه ان امتنع منه فان اعطته اقل من مهر مثلها رده  
 لها واعطاها من ماله مهر مثلها لعدم اعتبار رضاها بدونه لسفهها (وان وهبته) اي الزوجة  
 الرشيدة صداقها لانها التي تعتبر هبتها فانكل على ظهور المعنى وان خالف السياق اذ هو في  
 اعطاء السفيهة وصلة وهبته (الجنبي) اي غير زوجها ولولها (وقبضه) اي الاجنبي  
 الصداق منها ومن الزوج (ثم طلق) الزوج زوجته الواهبة قبل بنائها بها (اتبعا) اي الزوج  
 الزوجة بنصفه وهبتها ماضية وليس للزوج ردها لخروجها من حجره بطلاقها هذا مذهب ابن  
 القاسم في المدونة كما افاده الحمي وعبد الحق قال فيها ولو قبض الموهوب له جميعه قبل الطلاق  
 فلا يرجع الزوج عليه بشئ ابو الحسن زاد في الامهات لان دفعه اليه اجازة لقلعها ابو الحسن  
 فرض في الامهات المسئلة في هبتها قبل قبضها اياه فدفعه الزوج الى الموهوب له فقال لا يرجع  
 على الموهوب له بشئ في رايي ولكن يرجع على المرأة لانه قد دفعه الى الاجنبي وكان ذلك جائزا له  
 يوم دفعه اليه لان الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على احد امرين اما ان تكون

١٩ منح في  
 اي هبة الزوجة (قوله في هبتها) اي الزوجة صداقها لاجنبي (قوله قبضها) اي الزوجة (قوله اياه) اي الصداق من زوجها  
 (قوله فدفعه) اي الصداق (قوله فقال) اي ابن القاسم (قوله في رأيي) اي اجتهادى (قوله ولكن يرجع) اي الزوج  
 (قوله لانه) اي الزوج (قوله قد دفعه) اي الزوج الصداق (قوله ذلك) اي دفعه للموهوب له (قوله له) اي الزوج (قوله اليه)  
 اي الموهوب له

(قوله مؤسرة) أى والصداق لا يزيد على ثلثها (قوله وهبته) أى الزوجة الاجنبى (قوله ذلك) أى هبتها وكره لئلا يكون مؤسرة  
(قوله جائز) أى ماض (قوله) ١٤٦ (لوقبضته) أى الزوجة الصداق من زوجها (قوله غير) بضم

المرأة مؤسرة يوم وهبته هذا الصداق فذلك جائز على الزوج على ما أحب او كره او تكون مؤسرة  
فانفذ ذلك الزوج حين دفعه الى الموهوب له ولو شاء لم يجز فليس له على الاجنبى قليل ولا كثير  
بمنزلة ما لو تصدقت بها لكانه فاجازه اه ابو الحسن انظر لوقبضته ثم وهبته ودفعته الى الموهوب  
له وعثر عليه بعد الطلاق هل يجزى على هذا الجواب او على الجواب الذى قبله فيما اذا لم يقبضه  
حتى طلقت الزوجة يعنى من التقرىق بين كونه من مؤسرة او مؤسرة يوم الطلاق على الاول  
اختصرها اللخمي قال فان قبضها الموهوب له منها ومن الزوج وذ كرا الجواب الخ المسئلة وهو  
ظاهر اختصار ابي سعيد اه وهو ظاهر اطلاق المصنف وذ كرا أيضا ابو الحسن عن عبد الحق ان  
قول ابن القاسم يراعى عصرها وبسر ها يوم الطلاق يدل على عدم اعتبار رجل الثلث الهبة قال  
لانما ازاله عن عصمة الزوج بالطلاق فلا يراعى الثالث اه ونقله ابن عرفة أيضا وقد كره  
على ان التمسيد يجعل الثلث خلاف مذهب ابن القاسم نعم في المدونة مثل عبارة التوضيح لكن  
فيما قبل الطلاق لا فيما بعده كما هو موضوعنا ونصها فان وهبت مهرها لاجنبى قبل قبضها وهى  
جائزة الاخر فان جعل الثلث جازوا ان جاوز الثلث بطل جميعه الا ان يجزى الزوج اه ابو الحسن  
ظاهره انه على الرد الشيخ معناه اذا بطل لان مذهب ابن القاسم انه على الاجازة حتى يرد  
بينه ما في كتاب الجمالة وقول ابن الماجشون ومطرف هو على الرد حتى يجزى اه وبه تعلم ان ما  
قاله احمد هو الصواب دون ما قاله عجم (و) ان وهبت الزوجة صداقها لاجنبى ودفعته له ثم  
طلقت قبل البناء وغرمت للزوج عوض نصفه (لم) الاولى فلا (ترجع) الزوجة (عليه) أى  
الموهوب له بنصف الصداق الذى غرمته للزوج فى كل حال (الا ان) بفتح الهمز وسكون النون  
حرف مصدرى صلته (بين) بضم الفوقية وفتح الموحدة وكسر التحتية مثقلا أى تظهر الزوجة  
للموهوب له حين الهبة (ان) المال (الموهوب صداق) أو يعلم الموهوب له ذلك كذا ينبغي قاله  
سالم فان بينته او علم رجعت عليه بنصفه فقط فلا ترجع عليه بالنصف الذى ملكته ولو بينت أنه  
صداق ابو الحسن فى الامهات ولا ترجع على الموهوب وفى كتاب محمد ترجع عياض قبل معنى  
ما فيها وهبته هبة مطابقة وفات للموهوب اقبضها من زوجى ولو صرح له ان الهبة من  
الصداق فلها ان ترجع كما حكى محمد ورجل ابن يونس ما فى الكتابين على الخلاف وفقوه اللخمي  
واقصر المصنف على تأويل الوفاق واتاه علم (وان) وهبت الزوجة صداقها لاجنبى و (لم)  
يقبضه (اى) الموهوب له لاجنبى الصداق الموهوب حتى طلقت قبل البناء (اجبرت) بضم  
الهمز وكسر الموحدة (هى) اى الرشيدة الواهبة فصل به لارادة العطف على ضمير الرفع المستتر  
على امضاء الهبة مؤسرة كانت يوم الهبة او الطلاق او مؤسرة لملكها التصرف فى الصداق  
يوم هبتها (و) اجبر الزوج (المطابق) بفتح الطاء وكسر اللام مشددة قبل بناءه بالواهبة على امضاء  
الهبة فى النصف الذى رجع له بالطلاق قبله (ان ايسرت) الزوجة ينصف الصداق الذى للزوج  
قاله ابو الحسن فلا يشترط يسرها بجميع الصداق (يوم الطلاق) أى سرت يوم الهبة ايضا ام لا  
فهذا شرط فى جبره فقط ويشترط فيه ايضا عدم تعيينها انه صداق فان أسرت يوم الطلاق

فكسر اى اطلع (قوله على  
الاول) اى جريانه على هذا  
الجواب صلة اختصر  
(قوله قال) أى اللخمي  
(قوله فان قبضها) اى الهبة  
(قوله وهو) اى الجريان  
على الاول (قوله ونصها)  
اى المدونة (قوله جائزة  
الاخر) اى رشيدة (قوله  
انه) اى اعطاها (قوله  
الشيخ) اى ابو الحسن (قوله  
اذا بطل) اى اعطاها (قوله)  
لان مذهب ابن القاسم الخ  
عنه لقوله معناه اذا بطل  
الخ (قوله انه) اى اعطاها  
(قوله يرد) بضم فتح (قوله  
بينه) بفتحات مثقلا (قوله  
هو) اى تصرفها (قوله او  
يعلم) عطف على بين (قوله  
ذلك) اى ان الموهوب  
(قوله ترجع) اى على  
الموهوب (قوله فيها) أى  
الامهات (قوله مطابقة) اى  
غير مبنية انها من الصداق  
(قوله له) اى الموهوب (قوله  
فلها ان ترجع) كما حكى  
محمد (اى فبين الكتابين وفاق  
(قوله قبل بناءه بالواهبة)  
صلة المطلق (قوله على  
امضاء الهبة) صلة اجبر  
(قوله قبله) اى البناء (قوله  
فهذا) اى ان ايسرت يوم

الطلاق تقر بيع على سواء كانت مؤسرة الخ (قوله فى جبره) اى الزوج (قوله فيه) اى جبره (قوله فان أسرت  
يوم الطلاق) اى ينصف الزوج مفهوم ان ايسرت يوم الطلاق

(قوله فلا يرجع) أي الزوج (قوله به) أي نصف الزوج (قوله فلو قال كالمطلق) تفريع على فهذا الشرط في جبره فقط (قوله في الأولى) بضم الهمزة أي مخالفته على كعبه (قوله وفي الثانية) أي مخالفته على كعبه (قوله فيها) أي الثانية (قوله والفرق) أي بين الخلع والطلاق (قوله بعده) أي الوطء (قوله وان علم من قوله السابق الخ) حال (قوله لدفع توهم سقوطه) على النص على هذا هذا (قوله من قوله وان خالعه الخ) صلة توهم (قوله به) أي عتقه عليها (قوله ١٤٧ وهي عامة) أي بعته عليها (قوله اول يعلم) أي الزوجان بعته عليها

أي الزوجان بعته عليها  
(قوله فان علم) أي الزوج  
بعته عليها (قوله دونها)  
أي الزوجة فلم يعلم بعته  
عليها (قوله فلا يرجع) أي  
الزوج (قوله وفي رجوعها)  
أي الزوجة (قوله عليه) أي  
الزوج (قوله وعنده) أي  
الرجوع (قوله ثم قال) أي ابن  
القاسم (قوله الخ) بشد الياء  
(قوله انهما) أي الزوجين  
(قوله عالمان) أي بعث  
الصداق عليها (قوله كانا)  
أي الزوجان (قوله جاهلين)  
أي عتقه عليها (قوله وان  
علمت) أي الزوجة عتقه  
عليها (قوله دونه) أي  
الزوج فلم يعلم عتقه عليها  
(قوله له) أي الزوج (قوله  
نصفه) أي الرقيق فيرد  
عتقها فيه (قوله نصفها)  
أي الزوجة (قوله الا ان  
يشاء) أي الزوج امضاء  
عتقها في نصفه واتباعها  
أي الزوجة (قوله ينصف  
قيمتها) أي الصداق (قوله  
فذلك) أي اتباعها ينصف  
قيمتها (قوله له) أي الزوج  
(قوله عتقه) أي الصداق

فلا يرجع على دفع النصف الذي استحقه بالطلاق قبل البناء ولا يتبعها الموهوب له به قاله عجم  
وقال أجد ظاهره ان الموهوب له يتبعها به فلو قال كالمطلق كان أحسن لا فادته رجوع الشرط  
لما بعد الكافي (وان خالعه) أي الرشيدة زوجها قبل بناءها (على كعبه أو عشرة ولم تقل)  
هذا الخالع به (من صدقي) وطلقها على ذلك (فلا نصفها) من صدقها وتدفع ما خالعت به  
من مالها في الأولى باتفاق ابن القاسم واشبه وفي الثانية عند ابن القاسم وقال اشبه فيها لها  
النصف (ولو قبضته) أي الرشيدة صدقها من زوجها (ودنه) أي الرشيدة الصداق للزوج  
(لا) لانصف لها فلها النصف (ان قالت) الرشيدة (طلقني على عشرة) ولم تقل من صدقي  
وتدفع منه ما وقع عليه الطلاق والفرق ان الخلع يقتضي خلع مالها عليه وزيادتها عشرة من  
مالها بخلاف الطلاق قاله في التوضيح (اولم تقل من صدقي) صوابه وأخالف من صدقي عقب  
قوله الخالعة على عشرة واولى عقب قولها طلقني عليها (فلهما) نصف ما بقي به دراسة قاط  
العشرة من جميع الصداق (وتقرر) جميع الصداق على الزوج (بالوطء) فان خالعه على عشرة  
بعده ولم تقل من صدقي فلها جميع الصداق وتدفع العشرة فقط ونص على هذا وان علم من  
قوله السابق وتقرر بوطء وان حرم لدفع توهم سقوطه هناك من قوله وان خالعه على عشرين  
ولم تقل من صدقي فلا نصفها (و) ان تزوج رجل امرأة وصادقها من يده عتق عليها ثم طلقها  
قبل بناءها (يرجع) الزوج على زوجته بنصف قيمة الصداق (ان اصدقها) أي الزوج زوجته  
(من يعلم) الزوج (بعته) أي الرقيق الصداق (عليها) بمجرد دخوله في ملكها لكونه أصلاً  
أو فرعاً وحاشية قريتها أي وهي عاتبة ايضاً واولى ان لم يعلم وهي عامة اولم يعلمها فان علم  
دونها فلا يرجع عليها وفي رجوعها عليه بنصف قيمته وعنده خلاف فيما ان تزوجها على من  
بعثت عليها عتق عليها بالقدح ان طلقها قبل البناء يرجع بنصف قيمته ثم قال وقد بلغني عن مالك  
رضي الله تعالى عنه استحسان انه لا يرجع الزوج على المرأة بشئ وقوله الاول احب الى اه  
ابو الحسن معنى المسئلة انهما عالمان اللخمى وكذا ان كانا جاهلين ثم قال ابو الحسن وان  
علمت دونه فحكمي ابن بنونس عن مالك رضي الله تعالى عنه ان له أخذ نصفه ومضى عتق نصفها  
الا ان يشاء اتباعها بنصف قيمته بذلك ومضى عتقه كله وقاله عن كاشفة من أصحاب مالك  
رضي الله تعالى عنه وقال أبو عمران لا يرجع في عين المبدول ليس له الا اتباعها ولو كان الزوج  
عالمادونها لعنق عليه ويغرم لها قيمته فان طلق قبل البناء فعليه نصف قيمته اه وقد وقع في  
لفظ المصنف ثلاث نسخ الأولى بالتحسية في يرجع ويعلم والثانية بالقوة في تعلم والتحسية  
في يرجع الثالثة عكسها وكلها صحيحة غير ان الأولى تقيده بعلمها والاخيرة بعدم علمها فاذا  
البنائي (وهل) العتق عليها في الاربع صور (ان رشت) أي كانت بالغة محسنة لتصرف في

(قوله لا يرجع) أي الزوج (قوله قيمته) أي الرقيق ان بنى بها (قوله عكسها) أي بالتحسية في يعلم والقوة في يرجع (قوله غير ان  
الخ) استدراك على وكلها صحيحة لرفع ايمامه استمرها (قوله الأولى) بضم الهمز (قوله بعلمها) أي الزوجة (قوله في الاربع  
صور) أي علمها وعدم علمها وعلمه دونها وعكسه

(قوله أي تقيده العتق عليها برشدها) تفسيرنا ثب صوب المستتر (قوله وتناولها) أي المدققة (قوله وقيدته) أي عتقه على غير الرشيعة (قوله به) أي العتق عليها (قوله والا) أي وان علم وليه عتقه عليها (قوله عليه) أي الولي (قوله ويعتق) أي الصداق (قوله عليها) أي الزوجة (قوله علما) أي الزوجان عتقه عليها (قوله أوجهلا) أي الزوجان عتقه عليها (قوله واحدهما) أي أو علم احدهما عتقه عليها ولم يعلم الآخر ١٤٨ وهذا تحت صورتان علمه دونها وعكسه (قوله أو ثيبا) أي رشيعة غير مجبرة (قوله

المال وهي ثيب غير مجبرة (وصوب) بضم الصاد المهملة وكسر الواو مشددة أي تقيده العتق عليها برشدها أي صوبه ابن يونس وعياض و أبو الحسن قالوا تأويل الأكثرين من تأويل فضل بكلام ابن حبيب الاتي (أو) يعتق (مطلقا) عن التقييد برشدها وهذا قول ابن حبيب ومن كاتفه من اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه وتأوله افضل عليه وقيدته ابن رشد بعدم علم الولي به فان علم به فلا يعتق عليها واليه اشارة بقوله (ان لم يعلم الولي) أي الاب أو الوصي عتقه عليها والا فلا يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان ابن عرفة ابن رشدو يعتق عليها علما أوجهلا واحدهما بـ **كـ**را كانت أو ثيبا قاله ابن حبيب وهذا في البكر ان لم يعلم الاب أو الوصي والالم يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان في الجواب (تأويلان) في فهم قوله وان تزوجها بن يعتق عليها عتقها بان عقد فان طلقها قبل البناء يرجع عليها نصف قيمته كانت موسرة وموسرة ولا يتبع العبد بشئ ولا يرده عتقه كعسر أعتق بعلم غريمه فلم ينكر والزواج حين اصدقها اياه قد علم انه يعتق عليها فلذلك لم أرده على العبد بشئ وبلغني عن مالك رضي الله تعالى عنه انه استحسن عدم رجوع الزوج على المرأة بشئ وقولي وهي ثيب احترانا عن البكر والسفينة فلا يعتق عليها وان طلقها قبل البناء فهل يكون للزوج ويعطيه نصف قيمته وهو الظاهر وظاهر قوله ان رشدت سواء علم وليها ام لا لانه غير معول عليه حينئذ والمعول عليه اذنها (وان علم) الولي يعتق الصداق عليها (دونها) أي الزوجة (لم يعتق) الصداق (عليها) أي الزوجة ولو علمت فالمناسب حذف دونها (وفي عتقه) أي الصداق (عليه) أي الولي وعدمه (قولان) فعلى عتقه عليه يرجع الزوج والزوجة عليه بقيمته لان القرض انه طلقها قبل البناء وعلى عدمه هل يكون بين الزوجين أو يكون كله للزوج وعليه لها نصف قيمته والقولان متفقان على عدم عتقه عليها ومحلها ما ان كانت بكرة أو سفينة فان كانت ثيبا برشدت عتق عليها ولو علم واياها غ الضمير في علم وفي عليه يرجع للولي وهذا قسم ان لم يعلم واشار به كله لقول ابن رشد مقتضاه على طريقة ابن حبيب لا اختلاف بينهم اذ ان تزوجها على أيها وأخيها أو من يعتق عليها في ان النكاح جائز ويعتق عليها علما أوجهلا أو علم احدهما دون الآخر **كـ**را كانت أو ثيبا قاله ابن حبيب في الواضحة وهذا في البكر اذا لم يعلم الاب أو الوصي وأما اذا علم فلا يعتق عليها واختلاف هل يعتق عليه هو ام لا على قولين اه الا ان المصنف اشتراط انفرادها بعلم دونها وليس ذلك في عبارة ابن رشد (وان) اصدقها عبدا (جنى العبد) الصداق على نفس او طرف او مال وهو (في يده) أي حوزا للزوج بمثل تسليمه للزوجة وهذا نص على المتوهم فاجرى اذا جنى وهو في يدها بعد تسليمها (فلا كلام له) أي الزوج في فداء العبد واسلامه والكلام في هذا للزوجة (وان) اسلمته (أي الزوجة العبد الجاني للعجنى عليه او وليه في جنايته ثم طلق قبل البناء (فلا شيء له)

وهذا) أي العتق عليها (قوله والا) أي وان علم الولي (قوله قوله) أي ابن القاسم في المدونة (قوله ولا يتبع) بضم ففتح مفتحا (قوله ولا يرد) بضم ففتح (قوله ينكر) بضم فسكون أي الغريم يعتق مدنيه (قوله وقولي) أي في شرح ان رشدت (قوله يكون) أي الرقيق (قوله سواء علم وليها) أي عتقه عليها (قوله لانه) أي وليها (قوله معول) بفتح الواو ومثلا (قوله عليه) أي وليها (قوله حينئذ) أي حين رشدها (قوله فالمناسب حذف دونها) بفتح على ولو علمت (قوله وعدمه) أي عتقه عليه عطف عليه (قوله عليه) أي الولي (قوله بقيمته) أي الصداق (قوله القرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله يكون) أي الصداق (قوله على ايها) أي على جعله صداقها (قوله أو من يعتق عليها) أي غير ابيها وأخيها (قوله في ان النكاح) صلا اختلاف (قوله علما) أي الزوجان عتقه عليها

(قوله أوجهلا) أي الزوجان عتقه عليها (قوله او علم احدهما) أي الزوجين عتقه عليها دون الآخر أي (قوله) أي وهذا) أي العتق عليها (قوله واختلف) بضم الناء وكسر اللام (قوله عليه) أي الولي (قوله الا ان المصنف اشتراط الخ) استدرأه على واشار به كله لقول ابن رشد الخ نرفع ايهامه انه تباع ابن رشد في قوله دونها (قوله طرف) بفتح الراء (قوله وهو) أي العبد

(قوله فيه) اي ارش جنائيه (قوله بنصفه) اي العبد صله الشركة (قوله المستحق الارش) صله الشركة (قوله وله) اي الزوج (قوله وهذا) اي التخيير (قوله فان فات) اي العبد بيد المستحق الذي استله (قوله غرمت) اي الزوجة (قوله لا يرجع) اي الزوج (قوله فرقوا) اي بين بيعها الصداق بمحابة واسلامها الجاني بمحابة ١٤٩ (قوله بجميعه) اي الصداق (قوله واپس) اي شراؤه (قوله في اسلامه) صله المحابة (قوله قبله) اي البناء (قوله فليس تكرارا) اي ولا مناقضا تنسريع علي في النسخ قبله تنسريع علي قوله في نكاح لا يلزم فيه مهر الخ (قوله كتيب صغيرة) تشبيهه بالبكر في جواز عفو ايها (قوله لا غير) اي الاب يمان لمفهومه (قوله الا ان يعفون) اي النسوة عن نصف الصداق (قوله الذي يده عقدة النكاح) اي الولي وقيل الزوج فيعطيا الصداق كله (قوله لا قبله) اي الطلاق (قوله في قولها) اي المدونة (قوله وان كان) اي العفو (قوله وبهذا) اي ان ظاهر قول الامام لا يجوز ان كان نظرا صله ينتجه (قوله خلافا) اي اقول مالك رضى الله تعالى عنه (قوله رضى الله تعالى عنه) اي المدونة (قوله فيها) اي المدونة (قوله المؤلف) اي ابن الحاجب (قوله من انه) اي الشأن الخ بيان لما (قوله لم يثبتا) اي مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما (قوله في عدم جوازه) اي التخييف (قوله اذا علم) بضم العين (قوله انه) اي التخييف (قوله جهل) بضم الجيم (قوله تبعه) اي ابن عبد السلام (قوله انه) اي ابنا البكر (قوله بعده) اي الدخول (قوله وبه) اي منع عفو بعده صله تنسريح (قوله عاينه) اي منعه بعده (قوله وجهه) بفتح حاء متعلا (قوله والمصنف) عطف على القرافي (قوله ولا فرق) اي في منع عفو الاب بعده الدخول

اي الزوج من العبد كهل لا كبسه او في كل حال (الا ان تحابي) بضم القوقية وبجاء منه حلة وكسر الموحدة اي نساها ونسأه الزوج المحبي عليه او وليه في اسلام العبد الذي تزيد قيمته على ارش جنائيه فيه (قوله اي الزوج) دفع نصف الارش) بفتح الهمز وسكون الراءتين مجبة أي دية الجنابة للمحبي عليه او وليه (والشركة فيه) اي العبد بنصفه المستحق الارش وله اجازة اسلامه وهذا ان لم يفت العبد فان غرمت للزوج نصف المحابة عند محمد وحكي التخيير لا يرجع عليها شي وتقدم انها ان باعته بمحابة ثم طلق قبله فليس للزوج الا نصف المحابة وفروا يجوز بيعها وليكنها تبرعت ببعض ثمنه فلزمها نصف ما تبرعت به كتبرعها بجميعه وفداء الجاني كاشترائه واپس واجبا عليها فان شاء الزوج فدى نصفه (وان فدته) اي الزوجة الجاني (بارئها) أي الجنابة (فاقل لم يأخذ) الزوج نصفه (ه) اي الجاني من الزوجة (الا) نصف (ذلك) الفداء ان كان قدر قيمة العبد او اقل منها بل (وان زاد) الفداء (على قيمته) اي الجاني (و) ان فدته (ياكثر) من ارشها (فكالمحابة) في اسلامه فيخير الزوج بين الاجازة وعدم رجوعه عليها بشي ودفعه لها نصف الارش ومشاركتها بالنصف (ورجعت المرأة) ان شامت (:) جميع (ما انفقت على عبد) او امه او بنهم (أو غرة) جهات صداق في نكاح لا يلزم فيه مهر كنكاح تقويض طالقت فيه قبل البناء وكنكاح فاسد فصح قبله غ في بعض النسخ ورجعت المرأة في النسخ قبله بما انفقت على عبد أو غرة فليس تكرارا مع قوله قبل وترجع بنصف نفقة الثرة والعبد (وجاز عفو ابى البكر) المجبرة كتيب صغيرة لا غير ولو وصيا مجبرا (عن نصف الصداق) اي مساححة الزوج منه (قبل الدخول وبعد الطلاق) اقوله تعالى الا ان يعفون او يعفوا الذي يده عقدة النكاح لا قبله هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال (ابن القاسم) ويجوز عفو ابى البكر عن نصف الصداق قبل الدخول (قوله اي الطلاق) (لمصلحة وهل) قول ابن القاسم (وفاق) لقول الامام وخلاف في الجواب (تاويلان) في قولها لا يجوز عفو الاب قبل الطلاق ابن القاسم الالوجه كسر الزوج فيخفف عنه ويظهره فيجوز ذلك اذا رضيت ابو الحسن ظاهر قول مالك رضى الله تعالى عنه وان كان نظرا وبه ذنبه كونه قول ابن القاسم خلافا وقال عياض في كون قول ابن القاسم خلافا لقول مالك رضى الله تعالى عنه قولان لاشياخنا اه ونحو ما فيها لابن الحاجب ابن عبد السلام نقل المواف هو الصحيح لا ما قاله ابن بشير من انه لم يختلف مالك وابن القاسم في جواز التخييف قبل الطلاق اذا ظهرت المصلحة كالمختلفنا في عدم جوازه اذا علم انه لامصلحة فيه وانما اختلفا اذا جهل الحال اه وتبعه الموضع ومفهومه قبل الدخول انه لا يجوز عفو بعده وبه صرح في الجواب واقصر عليه القرافي ووجهه والمصنف في التوضيح ولا فرق بين الرشيدة وغير عاقل في منع محمد بن خالدان الصغيرة اذا دخل الزوج بها واقضها ثم طلقها قبل بلوغها فانه لا يجوز العفو عن شيء من

في عدم جوازه) اي التخييف (قوله اذا علم) بضم العين (قوله انه) اي التخييف (قوله جهل) بضم الجيم (قوله تبعه) اي ابن عبد السلام (قوله انه) اي ابنا البكر (قوله بعده) اي الدخول (قوله وبه) اي منع عفو بعده صله تنسريح (قوله عاينه) اي منعه بعده (قوله وجهه) بفتح حاء متعلا (قوله والمصنف) عطف على القرافي (قوله ولا فرق) اي في منع عفو الاب بعده الدخول

(قوله ومثلها) اى الجبر

والوصى في استحقاق قبض المهر (قوله مقدمه) بضم الميم وفتح القاف والدال منقلا (قوله على نيمة) صلة مقدم (قوله مهملة) بضم الميم الاول وفتح الثانية (قوله لى لوصى لها ولا مقدم) (قوله وان اؤهم اقتصاره) اى المصنف الخ بحال (قوله الحصر) مفعول اؤهم (قوله فيهما) اى الجبر والوصى (قوله لى النكاح) ظاهره ولو مجبرا (قوله بعد ذكره) صلة قال (قوله ذلك) اى قبض صداقها (قوله بما قاله الخ) صلة الخ لاص (قوله بشرى) بضم الياء وفتح الراء (قوله بقدها) اى محجل مهرها (قوله او بتعين الخ) عطف على بما قاله الخ (قوله ومحلهما) اى القواين (قوله بهذا) اى نص ابن الحليج صلة تعلم (قوله لا يصدقان) اى الاب والوصى (قوله وان الذى الخ) عطف على أن مراد المصنف (قوله كما يتبادر الخ) راجع لقوله لا التلف (قوله قبضه) اى الاب (قوله منه) اى الاب (قوله ضياع) اى من البنت (قوله بذلك) اى اقرار الاب (قوله عرفا) بضم فكسر اى الاب والوصى (قوله لمن انصداق) صلة يبرئه

صداقها لامن الاب ولا من غيره ابن رشد هذا كما قال لانه اذا دخل بها واقضها فقد وجب لها جميع صداقها بالمسبب فليس للاب ان يضع حقا فقد وجب لها الا فى الموضع الذى اذن الله له فبعضه وهو قبل المسبب لقوله عز وجل وان طلقوهن من قبل ان تمسوهن الاية واذما منع العتق فى الصغيرة بعد الدخول فى السفينة اخرى (وقبضه) اى الصداق لى (مجر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الموحدة مثل الاب ووصيه الذى امر به الجبر (و) شخص (وصى) من الاب على التصرف فى مال البنت ومثلها للقاضى ومقدمه على نيمة مهملة وان اؤهم اقتصاره على الجبر والوصى فى مقام البيان الحصر فيهما البناء فى المذهب ان لى النكاح ليس له قبض الصداق الا للقاضى ومقدمه ابن عرفة بعد ذكره ان المتينة المهمة لا تقبض صداقها قال والخلاص فى ذلك بما قاله بعضهم ان يحضر الولى والزوج والشهود وبشرى بقدها جهازها ويدخلونه بيتا ذكره المتبسطى معزوا بعبه وعزاه ابن الحليج فى نوازل لما لك رضى الله تعالى عنه قلت او بتعين الحداكم من يقبضه ويصرفه فيما يامره بما يجب وقاله ابن الحليج فى نوازل اه كلام ابن عرفة وبه تعلم انه لا خصوصية للجبر والوصى وفى وثائق القرناطى لا يقبض الصداق الا احدا بسبعة الاب والوصى والقاضى بان الى نظره والسيد لاهته والمالك امر نفسه وكيلهم والحاضن للبكر المتينة التى ليست فى ولاية اذا كان صداقها مما تجهز به اه من ابى الحسن (و) ان قبض الاب الجبر او وصيه الصداق وغاب عليه وادعى تلفه او ضياعه بلا تعد ولا تفریط منه (صداقا) بضم الصاد وكسر الدال المهملتين مشددا اى الاب والوصى فى دعواهما قبضه وتلفه او ضياعه بلا تعد ولا تفریط وبرئ الزوج ان شهد له نيمة يدفعه للجبر او الوصى بل (ولو لم تقم) اى تشهد (بنيمة) للزوج يدفعه لاحدهما ابن الحليج ان ادعى الاب او الوصى القبض والتلف ولا نيمة على القبض فى رجوعها على الزوج قولان اه ومحلهما قبل البناء وما بعده فقال ابن رشد لا خلاف فى براءة الزوج بعد البناء باقرار الاب او الوصى بقبضه ان ادعى تلفه اه وبهذا تعلم ان مراد المصنف التصديق فى قبضه فببرأ الزوج وهو قول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما وقال اشهب لا يصدقان ويغرم الزوج للزوجة صداقها وان الذى لم تقم عليه النيمة هو القبض لا التلف كما يتبادر من عبارة المصنف ونص ابن القاسم فى سماع اصيغ فان قال الاب قبضته وضاع مئى ولم يكن عند الزوج نيمة بالدفع الاقرار الاب وكانت البنت بكر الزمها ذلك وكان قبضه لها قبضا وضياعا منه ضياعا ولم يكن على الزوج شئ ابن يونس وهو القياس لان الاب الذى له قبضه بغير توكيل اقر قبضه فوجب ان يبرأ بذلك الزوج (وحلقا) اى الجبر والوصى على التلف والضياع بلا تفریط ولو عرفنا باصلاح ولا يقال فيه تحليف الولد والده لانا نقول نعم تتعلق حق الزوج فى النجوة به ويختلف السيد على القول بلزوم تجهيز الامه به صرح به حلو وتقله احد بابا (ورجع) الزوج عليها نصفه (ان طلقها) قبل البناء وهو ما يغاب عليه ولم تقم نيمة على هلاكه (فى مالها ان ايسرت يوم الدفع) أى دفع الزوج الصداق لمن له قبضه عن تقدم ولو اعسرت يوم القيام وهى مصيبة نزلت بها فان اعسرت يوم الدفع لم يرجع الزوج عليها بشئ ومصيبة منه ولو ايسرت بعد ذلك (وانما يبرئه) بضم التحتية وسكون الموحدة اى الجبر والوصى من الصداق الذى قبضه من الزوج قبل البناء (شرا تجهيزا) صالحا لثلهما (تشهد نيمة بدفعه) اى الجهاز (لها) اى الزوجة (او) (باضاره)



(قوله لم يصحبه) أي الشهود الجهاز (قوله اليه) أي بيت البناء (قوله انه) أي الجهاز (قوله اليه) أي بيت البناء (قوله صرف) أي الولي (قوله من جهاز) بيان لما (قوله ذلك) أي الجهاز الذي صرف النقده فيه (قوله له) أي الزوج (قوله ويحلف) أي الولي على صرف النقده في الجهاز (قوله اتمهم) بضم التاء وكسر الهاء أي اتمهم الزوج (قوله بخلافه) ١٥١ أي تعوض الصداق (قوله

وتجهز به) أي ما جعلته من ماله اخلقا عن صداقها (قوله الاول) أي تصديقها وعدم اخلافه من ماله (قوله من قوله وضعته بالقبض) بيان لما (قوله لان ذلك) أي الذي حر الخ عليه لقوله لا بشكل (قوله بهما) أي الزوجين صلة الاثنى (قوله بحال الصداق) صلة شرا (قوله ووضعه) عطف على شرا (قوله تعدى) أي القابض (قوله وهذا) أي الرفع (قوله فان حلف) أي الزوج (قوله وان نكل) أي الزوج (قوله المشهد) بضم فسكون فكسر أي على نفسه بقبضه انه لم يقبضه (قوله واستحق) أي المشهد (قوله وان نكل) أي لا يستحق اخذه منه لان نكوله كحلف الزوج

\* (باب تنازع الزوجين) \*  
(قوله تنازع) أي في الزوجية او الصداق او متاع البيت (قوله ثبوت) مفعول دعوى المضاف لفساؤه (قوله ونقبه) أي الثبوت عطف عليه (قوله بان ادعاها) أي الزوجية الخ تصوير للتنازع فيها (قوله القاضى) بفتح وشين معجمة

أي الشائع المشهور بين الناس (قوله بان قالت) أي البينة الخ تصوير لكيفية شهادتها بالسماع (قوله نقده) أي محمله (قوله فيها) أي شهادة السماع (قوله لهما) أي الدف والدخان (قوله عاينهما) أي الدف والدخان

أي الجهاز (بيت البناء وتجهيزه) أي الجهاز (اليه) أي بيت البناء (وان لم يصحبه اليه ولا سمع دعوى الزوج انه لم يصل اليه ابن حبيب للزوج سؤال الولي فيما صرف نقده فيه من جهاز وعلى الولي نفسه بذلك ويحلف ان اتمهم (والا) أي وان لم يكن للزوج حجب ولا وصى ولا مقدم قاض (فالمرأة) الرشيدة تقبض صداقها فان قبضته وغابت عليه وادعت ثلقه او ضياعه صدقت بهين فلا يلزمها تجهيزه بغيره وقال عبد الملك بخلافه من ماله ما وتجهيز به ولا بشكل الاول بما مر من قوله وضعته بالقبض الخ لان ذلك بالنظر لرجوع الزوج عليه اياه صفة ان طلقها قبل البناء وما هنا بالنظر للتجهيز به وان لم تكن رشيدة فالخلف اجتماع الزوج والولي والشهود وشراء الجهاز الاثنى بهما بحال الصداق ووضعه في بيت البناء كما تقدم (وان قبض) بضم فكسر أي قبض الصداق من ليس له قبضه من غير تركيلها له وعلق منه فقد تعدى في قبضه والزوج في دفعه فان شامت (اتبعت) أي الزوجة القابض (او اتبعت الزوج) فان اخذته من الزوج رجيع به على القابض وان اخذته من القابض فلا يرجع على الزوج وهذا على نصب الزوج بعطائه على هاهنا تبعة ويصرفه بعطائه على فاعل اتبع المسترفه لوجود الفصل بالههه المعنى لو اتبع الزوج القابض فأخذته منه ويدفعه للزوجة وهذا الولي لا فادته ان الزوج اتبع القابض ايضا (ولو قال الاب) وكذا غيره عن قبض الصداق كوصى ورشيدة (بعد الاشهاد) على نفسه (بالقبض) الصداق من الزوج ومفعول قال (لم اقبضه) أي الصداق من الزوج وانما اشهدت على نفسي بقبضه لمحسن ظني فيه والتشريف به بين الناس فلا يتبعه هذا القول و (حلف الزوج) لقد اقبضته اياه اذا كان التنازع (في) زمن قريب من الاشهاد كالعشرة الايام وادخلت الكاف خمسة زائدة على العشرة فان حلف برئ وان نكل حلف المشهد واستحق اخذ المهر من الزوج وان نكل فلا وان زاد على الخمسة عشر فلا يحلف الزوج وتعريف المتضامين مذهب الكوفيين وفي بعض النسخ بتعريف الثاني فقط وهذا مذهب البصريين وفي اكثرها تعريف الاول فقط وهذا الايوافى واحدا من المذهبين والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

\* (فصل) \* في بيان احكام تنازع الزوجين وما يناسبه (اذا تنازعا) أي المتنازعا في اللزمان للتنازع او الزوجان باعتبار دعوى احدهما ثبوت الزوجية وصلة تنازعا (في) ثبوت (الزوجية) أي كون احدهما زوجا لالاخر ونقبه بان ادعاها احدهما وانكرها الاخر وجواب اذا تنازعا فيها (ثبوت) الزوجية بينهما (ب) شهادة (بينه) ادعيها ان شهدت بعبارة العقد بل (ولو) شهدت (بالسماع) القاضى بان قالت لم نزل نسمع من النقات وغيرهم ان فلانا تزوج فلانة بصداق قدره كذا انقده كذا وموكله كذا اعقده عليه علم اولم اذ لان قاله التبعي فلا يكفي فيها الاجمال كما لا يكفي في بينة القطع (بالدف) بضم الدال المهملة وشدا القاء أي الطبل سواء كان بغير رال او غيره من آلاته (والدخان) أي طعام الوليمة يحتمل ان مراده مع معانة بينة السماع لهما ويحتمل مع سماعها بهما ويحتمل ان مراده رجوعه لما قبل المبالغة والمعنى ثبت بشهادة القطع المستندة لمعانة العقد والدف والدخان فنحوز شهادة من عاينهما بالنكاح

(قوله لقول ابن عرفة ويجوز الخ) على تجوز شهادة من عاينهم الخ (قوله عليه) اي النكاح (قوله بذلك) اي السماع (قوله هذا) اي رجوع بالدفع والدخان لما قبل الماء الغة (قوله بان يقال الخ) تصوير لجل كلام المصنف عليه (قوله فالباء الاولى) اي في السماع (قوله والثانية) اي في بالدفع (قوله وفيه) اي بالدفع (قوله فيها) اي الشهادة بالنكاح بالسماع بالنكاح (قوله شروط شهادة السماع) اي من طول مدته وكونه من الثقات وغيرهم وعدم انفرادهم به عن ذوي استانهم (قوله هذا) اي كون المعنى ان البيئة سمعت سماعا قاشيا من العدول وغيرهم ١٥٢ بعد ذلك النكاح وعابث بالدفع والدخان وحصل لها اليقين وشهدت

على سبيل القطع من غير اسناده الى سماع لقول ابن عرفة ويجوز للشاهدين أن يشهدا عليه بالقطع من ناحية السماع اذا حصل علمه بذلك اكثره وتواتره على ما في سماع أبي زيد ونوازل مخزون اه بعض الشارحين هذا احسن محامل كلام المتبسط وفي شرح العاصمية ما يفيده ويمكن حمل كلام المصنف عليه بان يقال ثبتت بيئة قطع ولو معتمدة على السماع بسبب معاينة الدفع والدخان فالباء الاولى بمعنى على والثانية سببية وفيه حذف مضاف اي بسبب معاينة الدفع والدخان واختار هذا طي ونصه يعني أن البيئة سمعت سماعا قاشيا من العدول وغيرهم بالنكاح وعابث بالدفع والدخان وحصل لهم اليقين فتجوز شهادتهم على القطع ولا يشترط فيها شروط شهادة السماع هذا هو المتعين في معنى كلام المصنف وهكذا المسئلة مفروضة في كلام اهل المذهب في العتبية جل اصحابنا يقولون في النكاح اذا انتشر خبره في الجيران فلا تارة تزقيح فلا تارة وسمع الدقاق فله ان يشهد ان فلانة زوج فلان زاد ابن عبد الحكم وان لم يحضر النكاح اه فقله ان يشهد كالمصرح في انما بالقطع بدليل قول محمد وان لم يحضر وهذا ظاهر ولذا لم يذكر وطول المدة هنا مع اشتراطه في شهادة السماع في النكاح نص عليه ابن رشد وغيره وماذا الا لان هذه شهادة قطع والدقاق والدخان فرض مسئلة والمدا وعلى انتشاره وكثرة وجود الامارات المقيدة للقطع بالشهادة كما صرحوا به في شهادة السماع وماذا كر ابن رشد هذه المسئلة قال تجوز الشهادة على القطع من جهة السماع اذا افاض باستقاضته اه المساوي مراد المصنف على الاحتمال الاول التنبيه على ان شهادة السماع كافية كشهادة القطع وان شهود السماع شاهدوا الدفع والدخان او سمعوه وهو احوط في كلام المصنف وهو مقصوده لانه محل الخلاف الا ان شهادة السماع كافية في النكاح ولو لم يكن هناك دفع والدخان لكن نقل المصنف هنا كلام المتبسط كما هو ولو حذف قوله بالدفع والدخان لانتفى الالهام واما الاحتمال بجمله على شهادة القطع المستند لذلك فبعد من قصده المصنف لان بيئة القطع هي قوله بيئة ولا علم في مستند القطع ما هو اه وايضا يصح التوضيح بقصد ان كلام المتبسط في شهادة السماع لقوله عقبيه قول أبي عمران انما تجوز شهادة السماع حيث يتفق الزوجان على الزوجية اه قلت قول أبي عمران بعين حمل كلام المصنف على الاحتمال الاخير الذي عينه الجمل عليه طي البرزلي محل ثبوته بيئة السماع حيث كانت المرأة في حوز مقبها اولاد احدها فان كانت بيد احدها زوجية فلا يثبت بيئة السماع لانها لا يتزوج بها من يد حائز اه

على القطع (قوله جل) بضم الجيم وشدا الدم (قوله) اي العدل الذي سمع الخطير وعابث بالدفع (قوله ان يشهد) اي على القطع (قوله وان لم يحضر النكاح) اي عقده معاينة او حال (قوله هنا) اي في الشهادة بالنكاح مع معاينة الدفع (قوله مع اشتراطه) اي طول المدة (قوله عليه) اي اشتراط طول المدة في شهادة السماع بالنكاح (قوله وما ذالم) اي عدم ذكرهم طول المدة (قوله الاحتمال الاول) اي ان مراد مع معاينة بيئة السماع اياهما (قوله التنبيه) خبر مراد (قوله وهو) اي الاحتمال الاول (قوله وهو) اي الاحتمال الاول مقصوده اي المصنف (قوله لانه) اي الاحتمال الاول (قوله) الا ان شهادة السماع الخ استدراله على وهو اظهر

الخ وهو مقصوده لرفع الالهام ان معاينة الدفع شرط في شهادة السماع هنا (قوله لكن نقل المصنف وظاهره هنا كلام الخ) اشارة الى الجواب عن المصنف (قوله بجمله) اي كلام الخ تصوير للاحتمال (قوله فبعد) جواب اما (قوله انه) اي الموضع (قوله عقبيه) اي كلام المتبسط (قوله بعين) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله عين) بفتحات مثقلا اي لان اصل المسئلة ان تنازعا في الزوجية (قوله ثبوته) اي النكاح (قوله مقبها) اي بيئة السماع (قوله فان كانت) اي المرأة (قوله فلا يثبت) اي النكاح (قوله لانه) اي بيئة السماع (قوله لهما) اي بيئة السماع

(قوله المذموم) أي الزوجية (قوله وأعدم غرة توبعها) أي البين عطف على لا ركل دعوى الخ (قوله أعدم انقلاب الخ) (قوله) لعله (قوله أذ لا يقضى) بضم الياء وفتح الميم الخ لعله العلة (قوله فني سقوطها) أي الدعوى بلاعين المنكر (قوله ولزوم) عطف على سقوط (قوله ان كانت) أي الدعوى (قوله وعجز) أي الرجل (قوله عن اثباته) أي النكاح (قوله لانه) أي الشان (قوله به) أي النكاح (قوله بها) أي الزوجية (قوله فان نكلت المرأة) ١٥٣ أي التي أنكرت الزوجية وشهد

وظاهره ولو كان هذا داف ودخان قاله أحد (والا) تكن بينة المدعى على منكرها (فلاعين) على منكرها منها لان كل دعوى لا تثبت الا بعداين فلاعين بمجردا وأعدم غرة توبعها لعدم انقلابها اذا نكل عنها اذ لا يقضى بنكول المدعى عليه مع حلف المدعى ابن عرفة ودعوى النكاح على منكره دون شاهد ففي سقوطها ولزوم بين المنكر كغير النكاح نالها ان كانت بين طائفتين اه ونص ابن رشد ولو لم تكن المرأة نكلت زوج وادعى رجل نكاحها وهما طائفتان ويجوز عن اثباته للزمتها البين لانه لو أقرت له به كانا زوجين وقيل لا يمين لانها لو نكلت عنها لم يلزمها النكاح ان لم يقيم المدعى شاهدا بل (ولو أقام) الشخص (المدعى) للزوجية منها (شاهدا) لهما الخط ظاهره ولو طائفتين وهو ظاهر كلام الشامل أيضا وأشار بلوقول ابن القاسم بخلاف لردشهادته فان نكلت المرأة فلا يثبت النكاح ولا تجبس وان نكل الزوج غرم المصدق نقله الموضح وفي أبي الحسن عن ابن بونان ولو أقام الزوج شاهدا فاستخلفت المرأة فنكلت فلا يلزمها ولا نسبح كما يسبح الزوج في الطلاق (و) ان أقامت المرأة شاهدا على ميت بزوجيته لها (حلفت) المرأة (معه) أي الشاهد الذي أقامته على زوجيته للميت ان شهد بعقد النكاح لا باقرار الميت به ومثل الشاهد المراتان قاله أحد (وورثت) المرأة الميت عند ابن القاسم لان دعواها آلت الى مال وظاهره سواء كان له وارث ثابت أم لا وهو كذلك خلافا لبعضهم في تقييده بكونه لا وارث له ثابت قاله قت ومضى الخط على تقييده به وتبعه سالم وهو المعتمد وكذا مضى عليه في التوضيح وأقره الناصر فالاصح صرح المصنف في باب الاستلحاق بهذا القيد عن صاحب التوادر وغيره اه فحمل كلامه هنا على ما في توضحه أولى ولا صدق لها وعليها العدة خلق الله تعالى والظاهر حرمتها على أصوله وفروعها لدعواها وقبلا على قوله وليس لذي ثلاث تزويج خامسة الخ وكذا يقال فيما بعده وتبعه د وقال الخط هو ظاهر عموم قوله في باب الشهادات ونكاح بعد موت من انه يحلف مع شاهده بعد موته او يرثها ولا صدق عليه لها فاذا الأولى وحلف معه وورث ليشمل الصورتين ولم يؤخذ باقراره بعد موته باعتبار الصدق لانه من أحكام الحياة قاله ابن دحون ولا يرد الارث انسيبه على غير الزوجية أيضا بخلاف الصدق وأيضا ثبت النكاح بترتب عليه أحكام آخر غير المال كالحقوق النسب فلو ثبت النكاح بشاهد وعين فاما ان ثبت أحكامه كلها وهو باطل بالاتفاق أو ثبت المدلية خاصة وهو تحكيم انظر التوضيح فان ادعى احدهما زوجية الآخر وهو حي ويجوز عن اثباتها ثم مات المدعى عليه فهل يعمل بدعوى المدعى أم لا لان دعوى نكاح والتي بعد الموت دعوى مال (و) من ادعى على متزوجة بغيره انه تزوجها قبله وانها باقية على نكاحه وشهد له

٢٠ مخ في أي دعوى امرأة على ميت ودعوى رجل على ميتة (قوله ولم يؤخذ) أي الرجل المدعى زوجية ميتة (قوله باقواره) أي بزوجيتهما (قوله باعتبار الصدق) صله يؤخذ (قوله لانه) أي الصدق الخ علة لم يؤخذ (قوله ولا يرد) بفتح فسكسر أي على التعديل بانه من أحكام الحياة (قوله انسيبه) أي الارث علة لا يرد (قوله على غير الزوجية أيضا) فيه ان غير الزوجية معدوم هنا فلم يترتب الارث هنا الا على الزوجية (قوله وهو) أي الآخر (قوله أنه) أي المدعى (قوله قبله) أي غيره (قوله وانها) أي المرأة

(قوله له) أي المدعي (قوله فقبض) أي المرأة (قوله بحيث لا ضرر الخ) تصوير اقرب به (قوله لمجتمه) أي الشاهد (قوله مقبها) أي البيضة (قوله لشهواها) أي نسخة ١٥٤

الفاء ويكون الرأى أي المسئلة (قوله لا يثبتها) أي ذات الولي الواحد (قوله ولعلم المرأة الخ) عطف على اقربها الخ (قوله المانع) نعمت علم (قوله بحيث لا ضرر الخ) تصوير اقربها (قوله زاد) أي اصبح على شرط قرب البيضة (قوله بان تشبه نساه) تصوير لوجهه (قوله ذلك) أي الانسان بجميل وجهها (قوله كونه) أي المدعي (قوله فكأنه) أي المصنف الخ (قوله فربيع على وذ كرمه فموم مدعي حجة (قوله قبالت) بضم فكسر (قوله وهذا) أي التخصيص بين تعجيز مدعي حجة وتعجيزه مقرر بعجزه (قوله واما على انه) أي التعجيز (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله وهذا) أي كون التعجيز بالحكم بعدم سماع بينته (قوله ما هنا) أي من ان التعجيز بالحكم بعجزه او رد دعواه (قوله بين ادعائه حجة) صلا الفرق (قوله في الاول) أي ادعائه حجة (قوله يطلان ما يأتي به) شيران (قوله لادعائه) أي حجة - له لكون الحكم بالطلان (قوله وفي الثاني) أي اقراره بعجزه عطف على في الاول (قوله بعجزه) عطف على يطلان (قوله في الرواية الخ) علة له قوله ليس فان تقييد الخ (قوله لا يضر المرأة انتظارها) كاشف لمعنى قريية (قوله ويرى الامام) عطف على تكون بيضة قريية أو حال

فان (قوله في الرواية الخ) علة له قوله ليس فان تقييد الخ (قوله لا يضر المرأة انتظارها) كاشف لمعنى قريية (قوله ويرى الامام) عطف على تكون بيضة قريية أو حال

(قوله فان عجزه) فيه الشاهد حيث أطلقته عن نقيضه بكونه مدعى حجة (قوله نسجت المرأة) أي تزوجها غيره (قوله أولا) يسكون الواو أي أولم تزوج غيره (قوله مضى الحكم) جواب ان عجزه (قوله معاه) أي أصبح (قوله وظاهر المدونة) عطف على سماع (قوله اذ لم يفسر فيهما) أي المدونة الخ عليه كونه خلاف ظاهرها (قوله وقال) أي ابن الزايم فيها (قوله بين تعجزه) أي الطالب (قوله قبل أن يجب على المطلوب عمل) في قوة تفسير أول قيامه (قوله وبين تعجزه) أي الطالب (قوله عليه) أي المطلوب (قوله ثم رجع) أي العمل (قوله عليه) أي الطالب المتبطل لرائي الطالب بشئ يوجب على المطلوب عملا فثبت المطلوب ما ينقص ذلك العمل عنه فادعى الطالب دعوى واحتج بحجة عجز عن اثباتها بعد ضرب الاجل له فانه يسجل عجزه ويحكم بقطع حجة عن المطلوب ثم لا ينظر له حجة ولا يثبت بعد ذلك لذلك القاضي ولا غيره (قوله قولان) أي بالاضى وعدمه (قوله ثلاثة) أي بالاضى وعدمه فثبت ما لم يثبت له حجة ولا يثبت بعد ذلك (قوله قبل هذا) أي الخلاف ١٥٥ (قوله في القاضي الحاكم) أي في

النازلة (قوله من الحكم) بيان ان (قوله فيهما) أي الحاكم ومن بعده من الحكم فلا يقبل منه ما أتى به الخ أي اتفاقا (قوله بعد ذلك) أي التعجيز (قوله من حجة) بيان لما (قوله بالقيدين) أي قيد عدم السماع بدعى حجة وقيد القبول باقراره يعجزه (قوله لتقييد ابن رشد) صلة أشار (قوله لكن حرف) بفتحات مثقلا أي المصنف الخ استمرالى على أشار بالقيدين لتقييد ابن رشد لرفع ايمامه اتدانه به على وجهه (قوله ذلك) أي التقييد (قوله فاشكل) أي تقييد المصنف (قوله باقتضاء الخ) تصوير لاشكاله (قوله ما ذكره) أي المصنف من

فان عجزه ثم أتى بيئته وقد نسجت المرأة أو لامضى الحكم ابن رشد هذا خلاف سماعه من كتاب الصدقات وظاهر المدونة اذ لم يفرق فيما بين تعجز الطالب والمطلوب وقال يقبل منه القاضي ما يأتي به بعد تعجزه وقرق ابن الماجشون بين تعجزه في أول قيامه قبل ان يجب على المطلوب عمل وبين تعجزه بعد وجوب عمل عليه ثم رجع عليه في تعجزه بالمطلوب قولان وفي تعجز الطالب ثلاثة قيل هذا في القاضي الحاكم لا فمين بعده من الحكم وقيل فيهما والخلاف انما هو ان عجزه القاضي باقراره على نفسه بالعجز وان عجزه بعد التلوم والاعذار وهو يدعى حجة فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك من حجة لانه رقد من قوله قبل نفوذ الحكم عليه اه فآشار المصنف بالقيدين لتقييد ابن رشد محل الخلاف لكن حرف ذلك ولم يأت به على وجهه اشدة الاختصار فاشكل باقتضاء ما ذكره التوفيق بين السماع والمدونة وليس كذلك ابن رشد اختلف فيمن أتى بيئته بعد الحكم عليه بالعجز هل تقبل منه أم لا على ثلاثة أقوال احدها تعجيل منه طالبا كان أو مطلوبا اذا كان لذلك وجه وهو ظاهر ما في المدونة الثاني لا تقبل منه كان الطالب أو المطلوب الثالث تقبل من الطالب ولا تقبل من المطلوب وهو ظاهر قول ابن القاسم وفي التيسية ابن الماجشون اما كل شئ لا يكاف فيه المطلوب تحقيقه لنفسه وانما كلفه الطالب فيعجز عنه فلا يحكم بقطع دعواه ويترك وتحقيق مطلبه مهما أمكنه ولو أتى الطالب بشئ أوجب على المطلوب عملا فثبت المطلوب ما ينقص ذلك عنه فادعى الطالب دعوى واحتج بحجة عجز عن اثباتها بعد ضرب الاجل له فانه يسجل عجزه ويحكم بقطع حجة عن المطلوب ثم لا ينظر له بعد ذلك حجة ولا يثبت لذلك القاضي ولا غيره ثم قال ومذهب سحنون ترك تعجز الطالب وانه متى حقق حقه قضى له به كذهب ابن الماجشون وقال في المطلوب متى حكم عليه بعد استقصاء حجة فلا يسمع منه بعده حجة ولا يثبت اذا لا تقطع حجة أحد أبدا فلم ضربت له الا مجال ووسع عليه الا لا تقطع حجة قال ولا

القيدين (قوله التوفيق) مفعول اقتضاء المصنف لهما على قوله على ثبته أقوال (قوله لا تقبل منه) أي ولو كان له وجه (قوله لا يكاف) بضم الباء وفتح اللام مثقلا (قوله المطلوب) نائب فاعل يكلف (قوله كلفه) بضم الكاف وكسر اللام مثقلا أي الشئ (قوله الطالب) نائب فاعل كلف (قوله فحجز) أي الطالب (قوله عنه) أي الشئ الذي كلفه (قوله فلا يحكم بقطع دعواه) أي الطالب (قوله ويترك) أي الطالب (قوله وتحقيق) مفعول معه (قوله ذلك) أي الشئ الذي أوجبه الطالب (قوله عنه) أي الطالب (قوله واحتج) أي الطالب (قوله عجز) أي الطالب (قوله عن اثباتها) أي الحجة (قوله له) أي الطالب (قوله فانه) أي القاضي (قوله يعجزه) أي الطالب (قوله حجة) أي الطالب (قوله له) أي الطالب (قوله ذلك القاضي) فاعل ينظر (قوله ولا غيره) أي من القضاة (قوله ثم قال) أي المتبطل (قوله وانه) أي الطالب (قوله قضى له) أي الطالب (قوله وقال) أي سحنون (قوله عليه) أي الطالب (قوله ثم قال) أي الطالب (قوله بعد) أي الحكم (قوله اذا) أي اذ لو سمعت له حجة بعد الحكم عليه (قوله ضربت له) أي الطالب (قوله وسع) بضم فكسر مثقلا أي الطالب (قوله لا تقطع حجة) أي الطالب (قوله قال) أي سحنون

(قوله فيه) اى الطالب (قوله أراد) اى يحنون (قوله روى) بضم فكسر (قوله عنه) اى ابن القاسم (قوله من قوله) اى ابن القاسم الخ - ان الذى (قوله ان اى) اى الطالب بعد الحكم عليه (قوله قبل) بضم فكسر (قوله منه) اى الطالب (قوله اتيانه) اى الطالب (قوله أولا) بشد الواو (قوله فوجد) اى الطالب (قوله وفي كتاب السرقة) عطف على فى اقصية المدونة (قوله ينظر) اى الطالب (قوله وفي كتاب الصبرة) بضم الهاء اى المدونة وسكون الموحدة عطف على فى اقصية (قوله أو يحد) اى المحكوم عليه بشهادة شئنة (قوله يجرى) بضم قفح ١٥٦ فكسرة مثقلا (قوله ذلك) اى التجريح (قوله منه) اى المحكوم عليه (قوله وغيره)

اقول فيه بقول ابن القاسم أبو الاصمغ أواد الذى روى عنه فى اقصية المدونة من قوله ان اى بماله وجه قبل منه مثل اتيانه أو لا يشاهد عنه من لم يرا العين مع الشاهد فوجد بعد الحكم شاهدا آخر وفى كتاب السرقة مثل ان ينظر بينة لم يعلمها وفى كتاب الصبرة أو يحد من يجرى من حكم عليه بهم فيسمع ذلك منه الحاكم وغيره فعلم من هذا ان الحكم هو التجهيز فلا يشترط التلقظ به ويجرى هذا الحكم عند التلقظ به وعدمه وانما يذكر التجهيز ويكتب بان سألناه تأكيده للحكم لان عدم سماع الحجة متوقف عليه وفى التوضيح اذا ذكر له حجة وتبين لده وقضى عليه فهو التجهيز ثم قال فى المتسطة والحجة لابن القاسم ومن وافقه على ابن الماجشون ومن تبعه فى تجهيز الطالب ما فى رسالة القضاء له من الخطاب رضى الله تعالى عنه من قوله اجعل للمدعى أجلا ينتهى اليه فان أحضر بينته أخذ بحقه والا وجهه القاضى عليه فان ذلك اجلى للامار وأبلغ فى العذر البنانى قديان ان المصنف جزم أولا بهدم القبول فى محل الاتفاق ثم ذكر من محل الخلاف ظاهرا المدونة فقط مقتصر عليه وساكتا عما فى الرواية وتبعه بنسبته اظهرها على انه محل الخلاف والله أعلم (وايس) (زويج) (ذى) صاحب (ثلاث) من الزوجات فى عصمته ادعى نكاح رابعة وأنكرته ولا بينة له (تزييح) امرأة (خامسة) بالنسبة للثاني ادعاه فى كل حال (الابعد طلاقها) اى اتى ادعاه الرجل وأولى طلاق احدى الثلاث وبصح طلاقها مع عدم ثبوت زوجيتها وهو انما يتبع على عصمة مملوكة قبله بتحقيقا أو عليها لدعواه انما فى عصمته وانما ظلمته فى انكارها قاله أبو عمران ابن راشد ويلزم على هذا ان المرأة ان ادعت زوجية رجل وأنكرها انما لا يمكن من تزويج غيره لاعتراضها انها ذات زوج وفهم من كلامه انه لا يكتفى فى حل الخامسة رجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه (و) ان ادعت امرأه زوجية رجل فأذكرها فأثبتت ابشاهدين (ليس انكار الزوج) زوجيتها (طلاقا) لانه على اعتقاده انها ليست زوجية فله الاستمتاع بها وعليه نفقتها بالانحياز بعد الا ان يكون نوى بانكاره طلاقها فمما لم يملكه عصمتها ولزومه بكل كلام نواهيه وامان لم تنبئها فليس طلاقا ولو نواهيه اذ لم يملك عصمتها قبله لا تحقيقا ولا تعليقا فان عقد عليها فهو مع بعضه تاما (ولو ادعاه) اى زوجية امرأة (رجلان) بان قال كل واحد منهما اى زوجية (فأنكرتهما) اى المرأة زوجية الرجلين أو صدقتهما (أو) أنكرت (احدهما) وصدق الآخر أو سكنت ولم تجب بشئ (وأقام) اى شهد (كل) واحد منهما (البينة) على زوجيتها ولم يعلم الاول منهما واستوت البينتان

اى الحاكم الذى حكم عليه من الحكماء الذين رفعت اليهم المنازلة بعده (قوله فعل) بضم العين (قوله به) اى انظر التجهيز (قوله به) اى التجهيز (قوله وعنده) اى التلقظ به (قوله يذ كر) بضم الميم وفتح الكاف (قوله يكتب) بضم الميم وفتح الهمزة (قوله عليه) اى ذكر التجهيز وكتبه (قوله اذا ذكر) اى المدعى (قوله لده) اى المدعى (قوله فهو) اى القضاء (قوله ما فى رسالة الخ) خبر الحجة (قوله من قوله) اى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله والا) اى وان لم يحضر بينته (قوله وجهه) يفتحات مثقلا اى الحكم (قوله عليه) اى المدعى (قوله فان ذلك) اى جعل الاجل (قوله بان) اى ظهر (قوله أولا) بشد الواو (قوله فى الاتفاق) اى على عدم قبول الدعوى بعد الحكم وهى دعوى الحجة

(قوله محل الخلاف) اى الاقرار بالتجهيز (قوله وثبه) بفتحات مثقلا اى المصنف (قوله بنسبته) اى القبول مع (فصحا) الاثر بالتجهيز (قوله على انه) اى القبول مع الاقرار به (قوله ولا بينة له) حال (قوله وهو) اى الطلاق الخ حال (قوله قبله) اى الطلاق (قوله لدعواه) اى الزوج عليه يصح (قوله على هذا) اى التعديل (قوله انها) اى المرأة الخ فاعل يلزم (قوله يمكن) بضم ففتح مثقلا (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله انه) اى الشان (قوله حل) بكسر الحاء المهملة (قوله لانه) اى الانكار (قوله فله الاستمتاع بها) تفريع على كون انكاره ليس طلاقا (قوله فليزومه) اى الطلاق (قوله ولزومه) اى الطلاق عطف على ملكه (قوله فان عقد عليها الخ) تفريع على ان لم تنبئها فليس طلاقا الخ

(قوله كنيحاً) بفتح الحاء مفتى نكاح بلا نون لضافته (قوله أفاده النسيب) لاقضائه مغايرة المشبه المشبه به (قوله وقيد) بضم فكسر مثقلاً (قوله الاول) اى قول الامام (قوله وعدمهما) اى التاريخين (قوله فان وجدنا) اى التاريخان (قوله غنى) بضم فكسر (قوله الاول) بضم الهمز اى المؤرخة بالشهر (قوله بانه) اى عدمه ١٥٧ شهدت له (قوله هذا) اى الترجيح بالتاريخ أو سبقه (قوله وهذا) اى عدم الترجيح بالتاريخ أو سبقه (قوله وهو) اى الحائض (قوله اية) بضم اللام ومع وحدتين (قوله وايد) بفتح فيكسر (قوله فهو) اى من دخل بها (قوله انه) اى الشأن (قوله زوجها) بفتح تاء مثقلاً (قوله فقوله) اى المتبسط (قوله انه) اى الشأن (قوله الغنى) بضم الغين (قوله فهو) اى تورخ أحدهما (قوله عدمه) اى التاريخ (قوله يعلم) بضم الباء (قوله عدلت) بضم فكسر مثقلاً (قوله وكان) اى الفسخ (قوله اذا كانا) اى لعدلتان اللذان شبعدت بهما السبعتان (قوله نقل) اى أبو الحسن (قوله لمؤاخذه الخ) علة التوريت (قوله وعدمه) اى التوريت به (قوله محله) اى الخلاف (قوله بعدم ثبوت النكاح) صله أشعر (قوله اذا ثبت) اى النكاح (قوله زمنه) اى الاقرار (قوله بل ان أقرت) اى الزوج (قوله به) اى المرض

(فسخاً) بضم فكسر اى النكاحان المشهورين ما بطلاق لاحتمال صدقهما (ك) نكاحي ذات الاولين) اللذين جهل زمنهما ولا ينظر لدخول أحدهما بهما غير عالم لأن هذه ذات ولي واحد كما أفاده النسيب ولا ينظر لاعدية إحدى البينتين عند الامام ما لا يرضى الله تعالى عنه خلافاً لمحمد وقيد الاول باستواء التاريخين أو عدمهما فان وجدنا متقاربتين قضى بالسابق وان أرخت أحدهما فقط قضى بها قاله ابن الهندي وان أرخت أحدهما بشهر والاخرى يوم منه قضى بالثانية الا ان تقطع الاولى بانه قبل ذلك اليوم وانظر هل هذا هو المذهب أو لا يرجح بتاريخ ولا غيره في غير الاموال وهذا ظاهر قوله في باب الشهادة بخلاف مع كل مرجح وهو لا يكون في غير المال أفاده عب البنا في قوله لا ينظر لدخول أحدهما الخ أبو الحسن ابن لبابة وابن وليد وابن غالب ما لم يدخل بها أحدهما فهو أولى بها وفي تهذيب عبد الحق معنى مسئله الكتاب في هذه انه زوجها أولى واحد بخلاف مسئله ذات الاولين فعلى هذا ليس الداخل أولى بها ولا بد من الفسخ قوله أو ورختا جميعاً الخ لا يخفى فسادها والصواب انه ما إذا ورختا معا قضى بالسابقة وان ورخت أحدهما فقط بطلت معا المتبسط لو ادعى رجلاً ان نكاح امرأة وأنكرتهما أو أقرت بهما أو بأحدهما وأقام كل البينتين على ذلك فان لم يعلم الاول منهما ففسخ نكاحهما بطلاق اه نقله الموضح وق قوله فان لم يعلم السابق يقيد انه ان أرختا وسبق تاريخ أحدهما يعمل بالسابقة وإذا ورخت أحدهما الغنى اذ لم يعلم السابق فهو معتزلة عدمه منهما وفي المدونة اذا ادعى رجلان امرأتهما البينتين ولم يعلم الاول منهما وهى معتزلة بأحدهما أو بهما أو منكراً لهما فان عدلت البينتان ففسخ نكاحهما أو كانت طلاقاً أبو الحسن معنى ما في الكتاب اذا كانا في مجلس واحد أو أمان كانا في مجلسين فلا تميز بين البينتين فان ورخت البينتان قضى بأقدم التاريخ وان لم تورخا ففسخ النكاحان وسواء كانت أحدهما عدل أو تساوت في العدالة ثم نقل عن ابن العطار ما نقله زعن ابن الهندي وسكت عن تورخ أحدهما فقط ~~لكن~~ كلام ابن الهندي يشهد لقضاء بالمؤرخة وكلام أبي الحسن يشهدان ما ذكره من التمسك هو المذهب اتفق عليه بين التاريخين وزيادة العدالة والله أعلم (وفي التوريت) اسئل من الزوجين من الاستمر (ب) سبب (اقرار الزوجين) معاً بالزوجة (غير الطارئين) بان كانا بالدين تصادقا على زوجية ما ومات أحدهما لمؤاخذه المكلف الرشيد باقراره بالمال وعدمه خلاف محله ثلاثة أمور تقاررهما معا وفي محتمل ولا ولدهما استلحقته وأشهر جعله الخلاف في التوريت بعدم ثبوت النكاح وهو كذلك اذ لا يثبت بتقارر بلدين وظاهره ولو طال زمنه وفيه وقفة قاله أحدوا احترازاً باقرارهما معاً عن اقرار أحدهما وحده فلا توارث به اتفاقاً من الجانبين بل ان أقر به ولم تنكح به ورثته وان أقرت وحدها ولم ينكحها وسكت ورثتها واحتزرت بقولي في الصحة عما اذا تقاررت في المرض فلا توارث قطعاً اذا اقرار به فيه كأنشأه

اى النكاح (قوله ولم تقر) اى الزوجة (قوله به) اى النكاح (قوله ولم تنكح به) اى الزوجة الزوج في اقراره به (قوله ورثته) اى الزوجية الزوج (قوله وان أقرت) اى الزوجة بالنكاح (قوله ولم ينكحها) اى الزوجة في اقرارها به (قوله وسكت) اى الزوج (قوله ورثتها) اى الزوجية الزوج (قوله به) اى النكاح (قوله فيه) اى المرض

(قوله وهو) اى انشاء النكاح في المرض (قوله فانه) اى الشان (قوله والا) اى وان كان لها ولد اقرب (قوله معه) اى الولد (قوله) احتضر (بضم التاء وكسر الصاد) المجهدة اى حضره الموت (قوله فذلك) اى الميراث (قوله لو قالت امرأة) اى محتمضة (قوله) لم ترته (اى المقرب بها المقر) ١٥٨ (قوله لان هذه) اى الحاضرة (قوله وكذا قال) اى عجم (قوله في قوله) اى المصنف

فيه وهو يمنع الارث ولو طارأ بينه وبينه ولا ولد معها استلحقه عما اذا كان معها ولد واستلحقه ولم تكن فيه فانه يرث المستلحق بكسر الحاء المرأة بالزوجة ولو استلحقه في المرض أفاده عيب البناء قول ز ثلاثة أمور الخ الصواب اسقاط تقاررها كما يدل عليه كلامهم وكلامه قويا وكذا قوله وفي الصحة طنى فرض المسئلة في الجواهر بكون الاقرار في الصحة ولم يكن لها ولد اقرب به والا فالارث وتبعه ابن الحاجب في تقييم الخلاف بعدم الولد وظاهر كلامهم الارث معه لا خلاف ولو كان له زوجة غير المقر بها اقربت معها ان كان له ولد وهو ظاهر تعليلهم بان استلحق الولد قطع التهمة ثم قال في الجواهر ومن احتضر فقال لى امرأتى بمكة مماها ثم ماتت فطلبت ميراثها منه فذلك لها وكذا لو قالت امرأتى زوجى فلان بمكة فأتى بعد موتى ورثتها باقرارها به اه ونقله في التوضيح وقال باثره ابن راشد وعلى ما في الجواهر ان كان في عصمته غيرهما لم ترته لان هذه قد حازت الميراث اه فقوله عجم ومن تبعه الخلاف اذا تقارروا في الصحة اذا اقرار به في المرض كانشائه فيه وهو يمنع الارث قطعا وكذا قال في قوله بخلاف الطائفتين فان لا كما يدل عليه نقل المواق ولادلالة فيه لاقتصاره على نقل كلام الجواهر في فرضها في الصحة ففهم أنه في غيرها لا ميراث فقال ما قال ولم يتنبه لكلام الجواهر في المحتضر اذ لم ينقله المواق البناء قلت لعل قوله من احتضر الخ مقيد بغيبوبة الزوجة كفرضه لضعف التهمة حينئذ فان اقرب زوجة حاضرة قويت التهمة فليس في كلام الجواهر دليل واضح على ردة كلام عجم لاحتمال كون التهمة بالعصمة مقصودا أو لا في محل الخلاف ويكون في الاقرار في المرض تفصيل أشار اليه آخر أو يقال مسئله المحتضر اخص من مسئله المريض التي احتسرت عنها عجم لان وقت الاحتضار يبعد فيه الكذب وقول ز فانه يرث المستلحق بكسر الحاء المرأة الخ ينبغي ضبطه بنصب المستلحق مقصودا وورفع المرأة فاعلا والمراد انها ترثه مع الولد المستلحق من غير خلاف قال في التوضيح ان الخلاف حيث لا ولدها فان كان معها ولد اقربته اى المقر مع الولد لانه لما كان الشارع مقسوما الى حقوق النسب جعل استلحاقه فاطعا للتهمة اه ونحوه في واما ارثها لها فيظهر انه لا يخرج من الخلاف ولو كان معه ولد وانظر النص فيه (و) في التوريت (ب) سبب (الاقرار بوارث) غير زوج وغير ولد ولو اثنى وغيره متى كان خ أو ابن عم (و) الحال (ليس ثم) بفتح المنة ظرف مكان اى في المسئلة (وارث) للمقر (ثابت) نسبه للمقر وهو زوج جمع ماله أو باقيه بان لم يكن له وارث أصلا أو له وارث يحوز بعضه والظاهر رجوعه لقوله وفي اقرار الزوجين غير الطائرتين أيضا كما يأتي فريسان ابن راشد لاعتماد في التوضيح والخط وعدمه (خلاف) فان كان ثم وارث يحوز جميع المال أو باقيه كإبن أو أخ فلا توريت باقراره باتفاق وسببه الخلاف في بيت المال هل هو وارث أو حائز وخصه التعمي بعدم طول زمن الاقرار واما الاقرار بزوجة فهو ما قبله والاقرار بالولد لا يسمى اقرارا عرفيا يسمى استطافا وسبب أن لا خلاف في الارث بسببه والاقرار بمعتق بالكسر وارد على كلامه فالاولى استثناء

قوله فانه) اى عجم (قوله) ولادلالة فيه) اى نقل (قوله) المواق حال (قوله لاقتصاره) اى المواق (قوله ففهم) اى عجم (قوله فانه) اى الاقرار (قوله في غيرها) اى الصحة (قوله لا ميراث) اى به (قوله) فقال) اى عجم (قوله ولم يتنبه) اى عجم (قوله اذ لم ينقله) اى كلام الجواهر في المحتضر (قوله كفرضه) اى ابن شاس (قوله حينئذ) اى حين غيبوبة الزوجة المقر بها (قوله فان اقرب) اى المحتضر (قوله اقولا) بشت (قوله غير زوج) لان (قوله) الاقرار بزوجة قد تقدم (قوله وغير ولد) لان الاقرار بالولد استلحاق موجب (قوله) لا الارث اتفاقا (قوله ولو اثنى) مبالغة في الوارث (قوله وغير معتق) لان (قوله) الاقرار بمعتق لا خلاف في الارث به (قوله كما خ أو ابن عم) تمثيل للوارث غير ما ذكر (قوله جميع ماله) اى ان لم يكن ذو فرض (قوله) أو باقيه) اى المال ان كان ذو فرض (قوله بان لم يكن له) اى المقر الخ تصوير لمنطوق وليس ثم وارث ثابت

بصورتين (قوله رجوعه) اى وليس ثم وارث ثابت (قوله لاعتماد) اى رجوعه لاقرار غير الطائرتين (قوله وعدمه) اى التوريت بالاقرار بوارث الخ عطف عليه (قوله فان كان ثم وارث يحوز الخ) مفهوم وليس ثم وارث (قوله وخصه) اى الخلاف





(قوله فليس) أي قوله أنت علي كظهر أمي (قوله به) أي تزوجها (قوله بينه) أي أنت علي كظهر أمي (قوله هذا) أي أنا منك  
مظاهر (قوله به) أي الجنس ١٦٠ (قوله والصنف) عطف على النوع (قوله ولا بينة لأحدهما) حال

زوجة كان أو زوجة بان قال لها تزوجتك فلم تجبه أو قالت له طلقني فلم يجبه فليس أقرار بالنكاح  
ويصح ضبطه بكسر الجيم أي المسؤول السائل (أو) قوله (أنت علي كظهر أمي) في جواب  
قوله أنت تزوجتك أو لا في جوابه فليس أقرار به والفرق بينهما وبين أنا منك مظاهر أن هذا  
لا يستعمل إلا في زوجة بخلاف أنت علي الخ فيستعمل فيمن ليست زوجة (أو أقتر) رجل  
بزوجية امرأة (فأنت كرت) المرأة تزوجيته (ثم قالت) المرأة (ثم) أنا تزوجتك (فأنكر) الرجل  
زوجيتها فلا تثبت زوجيتهما بذلك ولو طارئين لعدم اتحاد زمن أقرارهما (و) أن تنازع قبل  
البناء والموت والطلاق (في قدر المهر) بأن قالت ثلاثين وقال عشرين (أو) تنازعا في (صفته)  
أي المهر بأن قال بعشرة دنانير يزيدية وقالت محمديّة مثلا (أو) تنازعا في (جنسه) أي المهر بأن  
قالت بعشرة دنانير محمديّة وقال بعبد بشي وصفه كذا وكذا والمراد به ما يشبه النوع كقص  
وشعر والصنف كسراة ومجولة ولا بينة لأحدهما أو لهما بينتان متكافئتان (حلقا) أي  
الزوجان الرشيدان وتبدأ الزوجة لأنها كبايع ويقوم ولي غير الرشيد مقامه (وفسخ) بضم  
في كسر أي النكاح بطلاق بحكم مظاهر أو باطنا حلقا أو نكلا فان حلف أحدهما ونكلا  
الآخر قضى بقول الحالف ولا يفسخ إن كان اختلافا في الصفات أو الصفة فان كان  
في الجنس فيفسخ حلقا أو نكلا أو حلف أحدهما ونكلا الآخر وسواء أشبه أو لم يشبه أو أشبه  
أحدهما فقط (والرجوع) مبتدأ خبره (للاشبه) أي موافق المعتادين أهل بلد هما إن كان  
تمازعا في القدر أو الصفة لا في الجنس فلو قال عقب وفسخ ما نصه في الجنس مطلقا والقدر  
والصفة إلا أن يشبه أحدهما فقط فتقوله بيمين وأسقط الرجوع للاشبه لافاد أحكام تمازعهما  
قبل الفوات بسموله (وانفساخ النكاح) مبتدأ ومضاف إليه (تمام التحالف) أو التناكل  
أي بدون احتياج إلى حكم به خير المبتدأ قاله مخنون وبعض القرويين وقال ابن حبيب  
وجاعة لا ينفسخ إلا بحكم وعليه عمل الاندلسيين واختاره اللخمي وصوّبه ابن محرز (وغیره)  
أي الانفساخ كالتيبئة باليمين (كالبيع) أي كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن أو صفته  
الذي سبق قول فيه وبدئ البائع فتبدأ المرأة هنا لأنها كالبايع أفاده فتعوب البائني الظاهر  
أن قوله كالبيع خبر الرجوع والتشبيه بالبيع في الجملة لأن الرجوع للاشبه هنا معتبر قبل البناء  
لا بعده وفي البيع بعد الفوات لا قبله فحل الاعتبار مختلف هذامدلول كلام الموضع اذ ذكر  
في مسئلة التنازع قبل البناء ما نصه إذا ادعى أحدهما ما يشبهه فهل يكون القول قوله أو  
ينحالفان لما لا رضى الله تعالى عنه فيه قولان اللخمي والاول هو الصواب اه فدرج هنا  
على ما صوّبه اللخمي وفيه أيضا وكان الظاهر أن يتناول عقد النكاح منزلة الفوات في البيع  
اترتب تحريم المصاهرة عليه وكون المرأة ذراعا وغيرهما لكنهم لم يعترضوا الشيء من هذا فيما  
رأيت اه وأما التنازع بعد البناء فقال فيه في التوضيح ما نصه وانظر هل القول قول الزوج  
مطلقا وهو ظاهر أكثر اطلاقا نصروا أهل المذهب أو مة يذهبوا فافقه العرف وهو الذي ذكره  
اللخمي ودليل تقييده ما تقدم بكون التنازع قبل البناء والموت والطلاق قوله (الا) تمازعهما  
في شيء مما ذكر (بعد بناء أو طلاق أو) تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد (موت) له أو لها

(قوله ظاهر أو باطنا) نعميم  
في فسحه (قوله فلو قال  
عقب وفسخ) تفريع على  
قوله فان حلف أحدهما  
الخ وعلى قوله ان كان  
تنازعا في القدر الخ  
(قوله لان الرجوع للاشبه  
هنا الخ) علة لقوله في الجملة  
(قوله اذ ذكر) أي الموضع  
الخ علة هذامدلول كلام  
الموضع (قوله أحدهما)  
أي الزوجين المتنازعين في  
المهر (قوله فيه) أي  
الفرع (قوله والاول) أي  
التحالف (قوله وفيه) أي  
التوضيح (قوله منزلة  
الفوات في البيع) أي  
فيكون القول للزوج  
مطلقا (قوله لترتب تحريم  
المصاهرة عليه) أي عقد  
النكاح علة لكان الاظهر  
الخ (قوله وكون المرأة الخ)  
عطف على تحريم (قوله  
لكنهم الخ) استدراك على  
كان الاظهر الخ لرفع إيهامه  
أنهم نصوا عليه بمختلفين  
فيه (قوله فيما رأيت)  
يصرى به الصدق (قوله  
مطلقا) أي عن تقييده  
بكونه مشبها (قوله بكون)  
صلة تقييد (قوله قوله) خبر  
دليل (قوله تنازعهما)  
أي الزوجين (قوله مما ذكر)

(قوله أولهما) أي الزوجين (قوله وتنازع في ذلك) أي تذاكر المهر أو صفته أو جنسه (قوله وارثه) أي الزوج (قوله مع وارثها) أي الزوجة راجع لأولهما (قوله لانه) أي البناء أو الطلاق أو الموت (قوله فان نكل) أي الزوج (قوله حلفت) أي الزوجة (قوله في القدر أو الصفة) فان كان في الجنس رد المهر المثل (قوله وان لم يشهد) أي الزوج مباغلة في نقوله بيمين (قوله ولانه) أي الزوج عطف على التبرج (قوله وتقييد غ) أي قبول قوله (قوله تبسج) أي غ ١٦١ (قوله فيه) أي التقييد والجله خبره (قوله وتقييده) أي التقييد الخ عطف على تبسج الخ (قوله لكن لم أر من رجحه) أي التقييد استدل الخ على تبسج فيه الخ لرفع ابهامه ترجحه (قوله ان اعتادوه) أي التقويض (قوله وغاب) أي التقويض (قوله يدعي) بضم الياء وقح العين (قوله انه) أي المتنازع في التقويض (قوله الى ذلك) أي المتنازع في القدر والصفة (قوله انه) أي ولو ادعى تقويض الخ (قوله ان كان) أي الزوج (قوله وهي) أي الزوجة (قوله عقد) بضم فسكون أي النكاح (قوله والا) أي وان لم يعقد في موضع قوميه ولا في موضع قومها (قوله يغلب) بضم الياء وقح الغين واللام منقلا (قوله حينئذ) أي حين غلبت التسمية (قوله محل) بفتح الميمين أي المعنى الذي حمل عليه (قوله على التسمية والتقويض) ظاهره ولوغلبت التسمية ويؤيده اقتصاره في قسميه

أولهما وتنازع في ذلك وارثه مع وارثها (فقوله) أي الزوج ومن له وارثه بيمين هو المهر وله به لانه كفوات الامة في البيع فان نكل حلفت وقضى بقوله فان نكلت أيضا قضى بقوله اذا كان تنازعا في القدر والصفة كما يأتي وان لم يشهد عنه دالا كثر كما في التوضيح والتبسط لترجيح قوله بتكمينها لنفسها ولانه غارم وتقييد غ بما اذا أشبهه تبسج فيه اللخمي وتقييده الاحالة على البيع لكن لم أر من رجحه وبالنسبة على قبول قول الزوج أو ورثته بعد الطلاق أو الموت فقال (ولو ادعى) الزوج أو وارثه انه نكحها (تقويضا) وادعت هي أو وارثها انه نكحها بصدق مسمى فالقول له بيمين حيث كان ذلك (عند معتاديه) أي التقويض بكسر الدال جمع معتاد حذف تونه لضافته ان اعتادوه وحده او مع التسمية وغلبه عليها أو ساوها فان غلبت التسمية أو اعتدت وحدها فالقول لها بيمينها ووارث كل مثله وصله قوله (في) تنازعهما في (القدر والصفة) وفي قوله ولو ادعى تقويضاً لموارثها ان ما قبل المباغلة يجب صدقه عليها وهذا ليس كذلك اذا تنازع في القدر والصفة لا يصدق على المتنازع في التقويض والتسمية الا ان يدعي انه يؤل الى ذلك فالاحسن انه شرط حذف جوابه أي فكذلك في ان القول قوله الثاني ان كان من قوم اعتادوا التقويض وهي من قوم اعتادوا التسمية فان عقد في موضع قوم احدهما اعتبر والا فهل يغلب الزوج الثالث لو تنازع في التقويض والتسمية قبل البناء فسخ مطلقا الرابع ان عبارته توهم ان القول قوله ولو غلبت التسمية وليس كذلك كما تقدم ولكن في التوضيح عن اللخمي ما يقيدان القول له حينئذ ونصه محل قول مالك رضي الله تعالى عنه على ان العادة عندهم على التسمية والتقويض ولو كان عادتهم التسمية خاصة فلا يصدق الزوج (ورق) بفتح الراء وشهد الدال أي الزوج (المثل) بكسر فسكون أي صدق مثلهما في تنازعهما بعد بناء أو طلاق أو موت (في جنسه) أي الصدق ان حلفا أو نكلا فان حلف احدهما فقط قضى له فيستكمل ببناء أو موت ويشطر بطلاق قبل بناء (ما لم يكن ذلك) أي المثل (فوق قيمة ما ادعت) الزوجة فلا تزداد على ما ادعت (أو دون دعواه) أي الزوج فيعطيهما ما ادعاه بلا نقص (و) اذ ردت اصدق المثل في تنازعهما في جنسه او حلف في تنازعهما في قدره وصفته بعد بناء أو موت أو طلاق أو تقويض وتسمية (ثبت النكاح) حساني البناء وحكماني الموت والطلاق أي ثبتت أحكامه من ارث وغيره في التوضيح هذا هو المعروف من المذهب ورواه ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنه وفي الخلاف يفسخ النكاح (ولا كلام) في التنازع في الزوجة أو قدر أو صفة أو جنس المهر (أمرأة) (مقبية) أي بالغلة لا تحسن التصرف في المال وأولى صغيرة وكذا صفة وصفية والكلام للولي ان كان والا فالحاكم ان كان والا فحكمة المسلمين (ولو) ادعت امرأة على رجل انه تزوجها بتسمية ودخل بها ثم أبانها ثم

٢١ منح في على اعتياد التسمية خاصة (قوله فيستكمل) أي المثل (قوله هذا) أي ثبوت النكاح المتنازع في جنس صدقه بعد بناء أو موت أو طلاق (قوله يفسخ النكاح) أي المتنازع في جنس صدقه بعد بناء أو موت أو طلاق (قوله والا) أي وان لم يكن ولي (قوله والا) أي وان لم يكن حاكم

(قوله والا) اي وان لم تثبت أن ابنتها من الاول كانت بعد البناء وظلها إلا أن قبل البناء (قوله وهذه) اي النسخة (قوله واستظهرها) اي الشارح هذه النسخة (قوله وهو) اي نسخة قامت بلاهم وزد كره لتد كبر خبره (قوله من انها) اي المرأة الخ بيان لما (قوله وأقام) اي الزوج (قوله وزمن العقد بن مختلف) حال لا مكان الجمع بين البيتين (قوله وصدقت المرأة دعوى الزوج) حال (قوله انه) اي الزوج (قوله والا) اي وان لم يصدق به بينه (قوله فلا تأخذ) اي الزوجة (قوله ولو على انها مملكت بالعقد الكل) مبالغة في تكليفها ١٦٢ بيان انه بعد البناء (قوله بشرطه) اي الصداق (قوله لا تلزم) بضم التاء وفتح الزاي

تزوجها بتسمية فأنكرو (أقامت) اي أنه بدت الزوجة (بينه) اي جنسها الصداق بالواحدة والمتعددة وهو المراد (على صداقين) على زوج واحد تزوجها بهما مرتين (في عقدين) واعذر الحاكم للزوج في البيتين فلم يدفعهما (لما) اي الصداق ان الزوج ان أثبتت ان ابنتها من الاول كانت بعد البناء ولم يطاقها إلا أن قبله والا فنصف كل منهما وهذه شرح عليها الشارح في صغيره ووسطه واستظهرها تبعاً للجواهر وفي نسخة قامت بدون همز وهو المناسب لما في التوضيح من انها أقامت بينة على صداق وأقام بينة أخرى على صداق آخر وزمن العقد بن مختلف وصدقت المرأة دعوى الزوج وبينته وأدعت أنه عقد عليها العقد بن المذكورين في وقين وأنه أبانها بينهما والا فلا تأخذ بما ادعاه الزوج اذ لا يدخل مال شخص في ملك شخص آخر جبراً إلا بالبراءة (وقدر) بضم فكسر منة (طلاق) من الزوج الزوجة بائن أو رجعي انقضت عدته (بينهما) اي العقد بن (وكلفت) بضم الكاف وكسر اللام مشددة اي ألزمت الزوجة (بيان) اي اقامة بينة (انه) اي الطلاق (بعد البناء) بالعقد الاول لبعث كل لها الصداق الاول ولو على انها مملكت بالعقد الكل لان الطلاق المقتدر بشرطه والتمعة لا تلزم الا بحقق والمحقق بتقديره قبله النصف فتبين أنه بعده ليحقق النصف الاخر فهو جاري على الاقوال الثلاثة الخط ذكر ابن شاس قولين في تكليفها انه بعده أو تكليف الزوج انه قبله وبخزم المصنف بالاول الشارح انظر ليرحمه وجه المذهب وأفتى به مع مساوئه لقابله كما في التوضيح ابن عرفة ابن شاس ان ادعت ألفين بعقد بن في يومين بينة عليها الزما وقد رخص طلاق وفي تقديره بعد البناء فعلى الزوج اثباته قبله ليعتد عنه نصف المهر وأقبله فعلى المرأة اثباته بعده ليثبت لها كله بخلاف سببه هل المستقر كله أو نصفه قلت مقتضى المذهب انه قبله لان الزوج بعد الطلاق غارم والاصل عدم البناء والقول قول الزوج فيها باتفاق ولو قلنا بوجوب كله بالعقد لان الطلاق منضم لما ذكرناه يبطاله وبه يسقط اعتراض الشارح (وان قال) الزوج الذي ملك ابوي زوجته الرقية بن (اصدقتك بالان) بكسر الكاف فيهما (فقلت) الزوجة اصدقني (اي حلفاً) اي الزوجان كل على نسبي دعوى الآخر وتحقيق دعواه وفسخ ان حلفا او نكلا وتنازعا قبل البناء (وعتق) بفحش اي تحرر (الاب) لقرار بغيره وولاهما وان نكحت وحلف فكذاك لكن ثبت النكاح (وان حلفت) الزوجة (دونه) اي الزوج فامتنع من الحلف (عنفا) اي ام واب الزوجة الاب لقرار الزوج بغيره والام لحلفها ونكوله (ولاً وهما) اي ابوي الزوجة (لها) اي الزوجة وثبت النكاح بما حلفت عليه قبل البناء او بعده فان فسخ او طلقها قبله رجعت عليها بقيمة أمها في الفسخ ونصفها في الطلاق وان حلف بعده دونها ثبت النكاح

(قوله بحقق) بفتح القاف الاولى (قوله بتقديره) اي الطلاق (قوله قبله) اي البناء (قوله قسبين) بضم التاء وفتح الموحدة وكسر الياء مثلاً اي فتقيم الزوجة بينة (قوله انه) اي الطلاق (قوله بعده) اي البناء (قوله فهو) اي تكليفها بيان انه بعد البناء تفرع على ولو على انها مملكت بالعقد الكل (قوله الاقوال الثلاثة) اي انها غلقت بالعقد الكل او النصف او التملك به شيئاً (قوله تكليفها) اي الزوجة (قوله انه) اي الطلاق (قوله بعده) اي البناء (قوله انه) اي الطلاق (قوله قبله) اي البناء (قوله به) اي الاول (قوله وجهه) اي الاول (قوله مساوئه) اي الاول (قوله قدر) بضم فكسر مثلاً (قوله تخال) اي توسط (قوله وفي تقديره) اي الطلاق (قوله أو قبله) اي البناء عطف على بعد البناء (قوله بعده) اي البناء (قوله سببه) اي

الخلاص (قوله انه) اي الطلاق المقتدر (قوله قبله) اي البناء (قوله فيهما) اي عدم الطلاق وعدم البناء (قوله ولو قلنا) وعتق بوجوب كله بالعقد مبالغة في مقتضى المذهب انه قبله (قوله لما ذكرناه) اي من ان الاصل عدم البناء (قوله يبطاله) اي وجوب كله (قوله وبه) اي قول ابن عرفة مقتضى المذهب الخ كله يسقط (قوله فكذاك) اي حلفهما او نكولهما في عتق الاب وكون ولاته لها (قوله فان فسح) اي اظهر فساد (قوله قبله) تنازع فيه ففسخ وطلق (قوله ونصفها) اي قيمة الام (قوله بعده) اي البناء

وعتق الاب ولا يتأتى بعد البناء حلقه ما ولا تسكوا ما اى لا يترتب عليه حكم اترجم جانبها بالبناء  
فعلم ان التسكاح يفسخ قبله ان حلقا او نكلا مع عتق الاب ويثبت قبله بما حلق عليه احدى ما  
وكذا بعده وذ كره هذا وان كان من الاختلاف فى الصفة السابق لينبه على من يعتق ومن لم يولأه  
واقاد بقوله حاشا ان تنازعهما قبل البناء اذ بعده القول للزوج بيمين (و) ان تنازعا (فى قبض  
ما حل) من الصداق بان ادعى الزوج انها قبضته وانكرته (ف) يقبل (قبل البناء قولها) اى  
الزوجة (و) يقبل (بعده) اى البناء (قوله) اى الزوج (يمين فيها) اى الزوج بعده والزوجة  
قبله لكن باربعة قبول فى قبول قوله بعده على المذهب احدى ما قوله قال (عبد الوهاب) البغدادى  
القاضى يقبل قول الزوج انها قبضت ما حل اذا تنازعا فيه بعد البناء فى كل حال (الا ان يكون)  
الصداق مكتوبا (بكتاب) وهو يدها غير مخصوص عليه فيقبل قولها بلا يمين وثانيه ا قوله (و) قال  
(اسماعيل) البغدادى القاضى قبول قول الزوج بعد البناء مقيد (بان لا يتأخر) دفع حال  
الصداق للزوجة (عن البناء عرفا) بان جرى عرفهم بتقديمه عليه ولم يجزئ شئ منه ما كان جرى  
عرفهم بتأخير عنه فقولها يمين لان العرف كشاهد وبقي قيدان لا يكون يدها وهن عليه  
وان تكون دعوا بعد البناء انه دفعه لها قبله فالحق القاضى عياض فان كان يدها وهن عليه  
فالقول قولها بيمين قاله يحيى واخبره النعمى وغيره وقال يحتمل القول قوله او ادعى دفعه  
بعده فاقول لها كسائر الذين قال لانه اقرب دين فى ذمة فلا يبرأ منه الا بينة على دفعه ومفهوم  
ما حل انهما ان تنازعا فى قبض المثل فالقول قولها سواء تنازعا فيه قبل البناء او بعده قاله  
ابن فرحون (و) ان تنازعا قبل البناء او بعده مسلمين او كافرين او كافرة تحت مسلم حرين  
او قريتين او مختلطين وهما فى العصمة او بعد اطلاق او ايمان او فسح ابن عرفة يكتفى برفع احد  
الكافرين لانهم امثلة (فى متاع البيت) الكائن فيه (فلا مراة المعتاد لانه فقط) كلى وملبوس  
امراة (يمين) ان لم يكن فى حوز الرجل المختص به ولم تكن فقيرة فان كان فى حوزة الخاص به  
كصندوقه وخزنته المحجور عليها بعلق او كانت فقيرة وادعت ما زاد على صداق مثلها فلا يقبل  
قولها فيما زاد على صداقها فله الحط عن ابن فرحون (والا) اى وان لم يكن المتنازع فيه  
معتاد النساء فقط بان كان معتادا للرجال فقط او معتادا لهما ولو محرما على الرجال كخاتم ذهب  
جرى العرف باقتضاه الرجال قاله ابن عرفة (فله) اى الزوج المتنازع فيه (يمين) الا ان  
يكون فى حوزة الخاص بها والرجل معروف بالفقر ويدعى ما لا يملك عادة ابن عرفة واختلاف  
الزوجين فى متاع البيت فيما ان اخذت اياه ولو بعد الفراق قضى بما يعرف للنساء للمرأة وبغيره  
للرجل لان البيت يمينه بعد ايمانها ابن حارث اتفاقا فيما يختص باحد صنفين ما وفى غيره فى كونه  
للزوج او يمينها بعد ايمانها قولان ثم قال وفى سماع يحيى ابن القاسم رضى الله تعالى عنهما  
الابل والغنم والبقر للرجال الا ما قامت عليه بنسبة انه للمرأة او كان الرجل معها معروفا بالفقر  
وهى معروفة بالغنى فينسب ملك ذلك اليها ويذكر انه لها فاشيا بالسماع وقول عبدول الجيران  
فهو للمرأة وان لم تكن شهادة فاطمة ابن رشد فى كون القول قول الزوج فيما ادعى من متاع  
البيت مطلقا وقسمه بينهما ثالثا ما هو من شأن النساء خاصة للمرأة وغيره للرجل ورابعها ما ليس  
مختصا باحد هما بينهما بعد ايمانها فى الجيع ثم قال وفيها المعروف للنساء مثل التور والطست

المصدر لقاعله وتكميل عمله  
بنصب مفعوله (قوله هذا)  
اى اختلافا فهو ما فى انه  
اصدقها اياها او اسما (قوله  
وان كان) اى هذا الخ حال  
(قوله لينبه الخ) خبر ذ كره  
(قوله اذ بعده) اى البناء الخ  
عنه اخذ الخ (قوله وهو)  
اى الكتاب (قوله منهما)  
اى التقديم والتأخير (قوله  
قال) اى عياض (قوله  
يكتفى) اى فى جواز الحكم  
بين الكافرين (قوله رفع  
احد الكافر) اى لحاكم  
مسلم (قوله محرما) بضم قح  
مثقلا (قوله باقتضاه) اى  
خاتم المذهب من اضافة المصدر  
لمفعوله وتكميل عمله برفع  
خاعله (قوله فيها) اى المدونة  
(قوله قضى) بضم فسح  
(قوله للمرأة) صلة قضى  
(قوله وبغيره) اى ما يعرف  
للنساء وهو ما يعرف  
لخصوص الرجال اولهما  
(قوله وفى غيره) اى المختص  
باحد هما (قوله فى كونه)  
اى غير المختص باحد هما  
(قوله ثم قال) اى ابن عرفة  
(قوله مطلقا) اى عن تعيينه  
بكونه ليس مختصا بالنساء  
(قوله وقسمه بينهما) اى  
مطلقا (قوله ثم قال) اى ابن  
عرفة (قوله وفيها) اى المدونة  
(قوله التور عشرة) اى الاناء  
المفتوح من نحاس

(قوله الجبال) اى التاموسبة (قوله والاسرة) جمع سيرير (قوله والمرافق) اى المنسكات (قوله لشكل) اى هيئة ومصورة (قوله للصفين) اى الرجال والاناث (قوله والا) اى وان لم يكن شكل انما تملأها مختلفا (قوله كان) اى الخاتم (قوله ووافق) عطف على  
خلاف (قوله والرملن) بفتح الراء والميم اى الخليل (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ثم قال) اى ابن عرفة  
(قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله لقولها) اى المدونة (قوله وام ولد) عطف على رجل (قوله بعد صوت سيدها) صلة نازعها (قوله  
نازعها وارثه) اى فى متاع بيتها (قوله فلها) اى ام الولد (قوله من ثياب وحلى الخ) بيان لامة ما دلل النساء (قوله بشرط البسارة)  
اضافته لامان (قوله بهيته)

١٦٤

والقباة والجلال والاسرة والفرس والوسائد والمرافق وجميع الخلى والمعروف للرجال السيف  
والمنطقة والريق قد كوروا وانما والخاتم الصقلي يريد خاتم الفضة قلت ما لم يعلم من الرجل مخالفة  
السنة في تحنسه بالذهب فان كان شكل الخاتم للصنفين مختلفا كعرفنا فواضح والا كان مشتركا  
وقول النخعي اننا العبيد مشبهه كونهم اهل ما جميعا خلافا عنهم او فاق عرفنا وفي الواضحة  
المصليات من مال النساء والمخفف من مالهما وكذا البقر والغنم والرمك وجميع الحيوان  
والاطعمة والادام والنساء وجميع ما يدخر من المعاش الشيخ اعلمه اراد بالاداب والرمك والبقرة  
والغنم ما كانت سائمة غير المراكب مما يابى لدور البوادى ابن رشد المعتمد عرف كل بلد ثم قال  
وفيها الدار للرجل لان عليه ان يسكن المرأة ابن رشد عرفنا في ذوات الاقدار ان المرأة تخرج  
الدور ثم قال ابن حبيب الحضر للرجل كالدار ثم قال لو ادعت درعا وفخوما فقال هو لفلان وديعة  
عندي صدق دون عين لانه حائره لقولها ان البيت بينه وقاله ابن رشد اه ومثل الزوجين رجل  
ساكن مع محرمه تنازع معها في متاع البيت وام ولد بعد موت سيدها نازعها وارثه فلها المعتاد  
للساء من ثياب وحلى وغطاء ووطاء بشرط المساواة في الكثرة لا في القيمة تشبه بيمينته سيدها لها  
ولو جميع ما في بيتها حائره ولو لم يجمد لافيه عمل بها فان ادعى الوارث انه انتزعها منها بعد ذلك  
حلفت يميننا وبقيت على اختصاصها به ولها اراد اليمين عليهم كما في دعوى المقيم والمبدور رساله سماها  
الاجوبة المحررة في هبة السيد لادم ولده والمديره افاده عب (ولها) اى الزوجة (الغزل)  
المتنازع فيه قبل الطلاق او بعده يمينها اذ هو فعل النساء ما في كل حال (الا ان ثبت)  
ياقوارها ويمينه (ان السكان) مثلا (له) اى الزوج (فه) هما (شريكان) في الغزل هو بقيمة نخو  
نكاته وهي بقيمة غزلها ابن عرفة المتطبي لاصبغ عن ابن القاسم ان تداعيا في غزل فهو لها بعد  
حلفها قلت ان كان الزوج من الخاكة واشبه غزله غزلها فاشترك والافهولن اشبه غزله فمهما  
ونقله مع النواذر عن اصبغ في الطست والابريق ونحوهما من الاتية ان كان شأن النساء ان  
لا يخرجنه لازواجهن قبل فيه قول الزوج مع يمينه ان كانت بكر او اختلافا قريب البنا وان  
كانت ثيبا او كان البنا بالبكر بعيدا وامكن ان تفخذ ذلك قبل قولها وقد تخرج المرأة لزوجها  
دون شيء وبقيت قولها بعد ذلك فيما للنساء لانها انكسبه مشكل الا ان يكون عرف اخراج  
المرأة في جهازها خلافا عرف كسبها بعده والا ناض اول الكلام آخوه (وان نسجت) المرأة

لغائه (قوله عن اصبح) صله نقل (قوله في الطست) صله نقل (قوله من الآتية) بيان لخوا (قوله ان كان شأن الخ) مفعول بيدها نقل (قوله قبل) بضم فكسر الخ جواب ان (قوله ان كانت) اي الزوجة (قوله واختلفا في الزوجان الخ) حال او عطف على الشرط (قوله وان كانت) اي الزوجة (قوله قبل) بضم فكسر الخ جواب ان الثانية (قوله وقد تخرج) اي تزف وتوجه (قوله لانها تكتسبه) علة اي قبل قولها الخ (قوله متشكل) خبر نقل (قوله خلاف) خبر يكون (قوله والا) اي وان لم يكن عرف اخراج الجله از خلاف عرف اكتسب بعده (قوله ناقض اول الكلام اخوه) اي لافادة اوله ان المتنازع فيه من متاع البيت الزوج واخوه انه للزوجة

فكسر (قوله والا) اي وان لم تنسج يدبينة بانه اياها (قوله بيا) اي الشقة (قوله له) اي الزوج (قوله فشرى كان) اي في الشقة (قوله بقمية مال الكل) فهو بقمية كانه وهي بقمية غزلها ونسجها (قوله صنعته) اي الزوج (قوله فيها) اي الغزل والنسيج (قوله والا) اي وان لم تشبهه صنعته ما (قوله ويحمل) صلة اندفع (قوله هذه) اي وان نسجت الخ (قوله لما تقدم) اي واما الغزل الخ (قوله دفعت) بضم فكسر اي المخالفة (قوله انما) اي الزوجين (قوله شري كان) اي في الشقة بقمية مال الكل (قوله ان كان اشتراه من غيرها) اي فان كان اشتراه منها فلا يخلف (قوله وعده) اي حلفها (قوله انه) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة اليمين (قوله عنها) اي اليمين (قوله بذكرها) اي اليمين (قوله بينهما) اي الرجل والمرأة (قوله لم يذكرها) اي اليمين (قوله فيها) اي المرأة (قوله لانها) اي اليمين (قوله لانزما) اي المرأة (قوله وفيها) اي المدونة (قوله ولي) بفتح فكسر اي بائنا (قوله من متاع النساء) بيا نلما (قوله يمينه) صلة ولي

يدها فاقه وصنعها النسيج فقط دون الغزل وادعت ان غزلها اياها وادعى الزوج ان غزلها له قال قول قوله (كلفت) بضم الكاف وكسر الهمزة اي الزمت الزوجة (بيان ان الغزل اياها) فان شهدت اياها يدبينة بانه قضى لها بالشقة بهما معا والاقضى به الزوج ودفع اياها اجرة نسجها على المشهور واما ان كانت صنعها الغزل والنسيج معا فاشقة لها دون يدبينة الا ان يثبت ان الكنان له فشرى كان بقمية مال الكل والا ان تكون صنعته الغزل والنسيج معا فاقول قوله بيمين حيث اشبهت صنعته فيهما صنعتهما والافهى لمن انذر بالذنبه ويجعل هذه على من صنعها النسيج فقط اندفعت مخا القوم المتأخرين ودفعوا ايضا بان ما تقدم قول ابن القاسم وما هنا قول مالك رضي الله تعالى عنه ما افاده عب البناء في قوله قضى به الزوج ودفع لها اجرة نسجها الخ مقتضى ما مر في الغزل انما شري كان وهو الذي في نقل ق عن ابن القاسم ونصه مثل مالك رضي الله تعالى عنه من النسيج تنسجها المرأة فيدعى زوجها ان الشقة له قال على المرأة البينة ان الغزل كان لها وقال ابن القاسم النسيج للمرأة وعلى الزوج البينة ان الكنان والغزل كان له فان افادها كانت شري يكتنه فيها بقدر قيمة نسجها وهو بقدر قيمة كانه وغزله الشيخ ابو زيد القاسمي قول ابن القاسم هو المتبادر من كون الغزل اياها واهل وجته قول مالك رضي الله تعالى عنه ان نسجها للشقة لباس الرجال فربما على ان الغزل له وانما اياها في النسج خاصة (وان افاد) اي انهمد (الرجل يمينه على شرا) اي متاع البيت الذي هو معناده (اي المرأة على النساء) حلف (الرجل انه اشتراه لنفسه وانما لم تعطه عنه ان كان اشتراه من غيرها (وقضى) بضم فكسر (له) اي الرجل (به) اي الحلى مثلا وشبهه في مطلق القضاء فقال (كالعكس) اي ان افادت المرأة بينة على شرا ما له قضى لها به (وفي حاشيتها) اي المرأة مع البينة الشاهدة بدها بالشر او وعده لعدم جريان العادة بشراء المرأة للرجل (تاويلان) منشؤها انه ذكر فيها اليمين في الرجل وسكت عنها في المرأة فقال بعضهم سكت عنها اكتفاء بذكرها في الرجل اذ لا فرق بينهما ما وقال بعضهم لم يذكرها فيها لانهم لا يلتزمها لان الرجال قوامون على النساء دون العكس ابن عرفة وفيه من افاد بينة فيما يعرف للذكر انه قضى له به وما ولي الرجل شرا من متاع النساء يمينه اخذ به بعد حلفه ما اشتراه لان نفسه الا ان يكون لها اولواؤها بينة انه اشتراه اياها وما وليت شرا من متاع الرجال يمينه فهو اياها وورثتها في اليمين والبينة بمنزلة لانهم انما يخلفون انهم لا يعلمون ان الزوج اشترى هذا المتاع الذي يدعى من متاع النساء وتحلف المرأة في ذلك على البينة وورثة الرجل بهذه المنزلة عبد الحق في لزوم حلف المرأة في استحقاتها ما افادت البينة بشراها من متاع الرجال قولنا بعض شيوخنا بانها كالرجل فالتا انما سكت فيها عن يمينها لذكره ذلك في الرجل وبعض شيوخنا فرق بان الرجال قوامون على النساء لا العكس اللخمي عن بعضنا يختص الرجل بما اشتراه من متاع النساء بالبينة على شرا له لنفسه لا على مطلق شرا له انما يشترى النساء الرجال قلت ومقتضاه سقوط يمينه فيما اشتراه من متاع الرجال (الوليمة) الباطي عن صاحب العين الوليمة طعام السكاح عياض عن الخطابي هي طعام الاملاك وقال غيره هي طعام العرس والاملاك فقط (مندوبة) ولو في السرة فربا في عرفة المازري وابن رشد وغير واحد المذهب مستحبة ابن سبيل الصواب القضاء به على الزوج لقوله صلى الله عليه وسلم اولم

(قوله من متاع الرجال) بيان لما (قوله بينة) صلة وايت (قوله بانها كالرجل) أى فى الحلف (قوله فيها) أى المدقونة عن يمينها (قوله طعام جنس) وإضافته للتسكاح فصل مخرج طعام غيره (قوله الاملاك) جمع ملك بكسر فسكون أى تجدد الملك على قهود دار (قوله أولم) بفتح فسكون فكسر (قوله به) أى الحديث (قوله على أنه) أى الشان (قوله وانه) أى الزوج (قوله فان قدمت) بضم فكسر مثقلا أى الولية (قوله عليه) أى ١٦٦ البناء (قوله فالاولى) وبعد البناء تفريح على وتندب بعد البناء (قوله انه) أى كونها

ولو بشاة مع العمل به عند الخاصة والعامة ثم قال ابن عرفة وسمع عيسى رواية ابن القاسم كان ربيعة بن عبد الرحمن يقول انما اسحب الطعام فى الولية لانه لاظهار التسكاح ومعرفته لان الشهود لم يكونوا عاب المذهب نديها وقوله وصحح القضاء بالولية ضعيف مبنى على وجوبها وتفصل السنة بأى شئ اطعمه ولو بعدين شعير لما فى الصحيح أولم صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بعدين من شعيرة على بعض بخير وعمر على زينب بشاة ونقل عياض الاجماع على انه لا حد لقلها وانه بأى شئ أولم حصلت السنة وتندب (بعد البناء) فان قدمت عليه حصل مندوب وفات آخر فالاولى وبعد البناء لم يقد انه مندوب ثان ابن عرفة وروى محمد انه يوم بعد البناء الباجى روى اشهب فى العتمة لا بأس ان يولم بعد البناء ابن حبيب كان انبى صلى الله عليه وسلم يستحب الاطعام على التسكاح عند عقده واقظة عند تحتمل قبله وبعده وتقديم اشهاره قبل البناء افضل كالا شهاد ويحتمل أن يكون مالك رضى الله تعالى عنه قال ذلك لمن فاته قبل البناء وانه اختاره لدلالته على الرضا بما رأى من حال الزوجة عياض واستحبها بعض شيوخنا قبل البناء (يوما) أى قطعة من الزمن يحصل الاجتماع فيها الا كاه واحدة وبكره تكرارها الآن يكون المدة ثانيا غير المدعوا ولا (يجب اجابة من عين) بضم فكسر منقلا لحضورها بشخصه صريحا وضمننا ولو بكتاب او رسول ثقة ولو صيما قبل له ادع فلانا واهل محل كذا وهم محصورون فقيب على من بلغه منهم لانهم معينون ضمننا لا غير محصورين كادع من لقيت او العلماء وهم غير محصورين ان كان المعين مقطرا بل (وان) كان (صاعما) الا أن يخبر الداعى بصومه والاجتماع والانصراف قبل الغروب وشرط وجوب الاجابة بالحزم بالحضور لان شئت الاقرينة تأدب او استعطاف مع رغبته فى حضوره وذ كر المصنف له خمسة شروط اولها قوله (ان لم يحضر) مجازس الولية (من يتأذى) المعين (ب) حضور (ه) تأذيا شرعيا من الاراذل السقطة قاله فى الجواهر اذ لا يأمن معهم على الدين وتزوى مجالستهم ومخاطبتهم ورؤيتهم لان كان التأذى لحظ نفسه فلا يبيح التخلف الا أن يخشى مجالسته او خطابه او رؤيته اعتيابه او آذيتيه وثانيها قوله (و) ان لم يحضر شئ (منكر) بضم الميم وسكون النون وفتح الكاف أى محرم شرعا (كفرش حريم) يجلس المعين عليه او رجل غيره يحضرته ولو فوق حائل كسائد الطرير وآنية ذهب او فضة كبحرة وبققم وظروف وما يحرم استماعه وان وصله صوته وهو فى بيته فلا يلزمه التحول منه نعم يحرم استماعه وورخص بعضهم فى حضور ولاية المنكر اذا خيف سطوة صاحبها السلطانة فان كان المنكر فى محل آخر من دار الولية فلا يبيح التخلف حيث لم يسمع والا باحده لان سماع المعصية حرام كظفرها وثالثها قوله (و) ان لم يحضر (صور) مجسدة طبع وان عاقل او غيره كامل الاعضاء الظاهر التى لا يعيب

بعد البناء (قوله ووقتها) أى الولية (قوله اشهاره) أى التسكاح (قوله ذلك) أى تأخيرها عن البناء (قوله فاته) أى الا سلام (قوله اختاره) أى تأخيرها عنه (قوله اقولا) بشد الواو (قوله شخصه) صلة عين (قوله صريحا او ضمنا) تعميم فى عين (قوله وهم محصورون) حال (قوله والاجتماع الخ) حال (قوله له) أى وجوب الاجابة (قوله المعين) تفسير افعال يتأذى المستتر فيه الرابع اغبر من واللبس غير مأمون فالتناسب ابرازه لدفعه (قوله من الاراذل السقطة) بيان لمن (قوله اذ لا يأمن) أى المعين (قوله وآتية ذهب) عطف على فرش (قوله كبحرة) أى وعاء يجعل فيه جرو ويجعل عليه مالدخنة رائحة ذكبة (قوله ققم) بضم القافين بينهما ميم ساكنة أى اثناء ضيق القم يجعل فيه ثوب ماء الورد ويرش به (قوله ظروف) أى لقنا جميل القهوة

(قوله وما يحرم استماعه) أى من صوت آلة او امرأة (قوله وان وصله) أى المكلف (قوله وهو) أى المكلف بدونها (قوله منه) أى بيته (قوله فى حضور ولاية المنكر) اضافته لادنى ملاسة أى حضور ولاية المنكر فى محلها (قوله اذا خيف سطوة صاحبها) أى لانه حينئذ كراهة قوله والا) أى وان (مع) قوله اباحه) أى التخلف (قوله مجسدة) احترازا عن النقش (قوله الحيوان) احترازا عن صورة سفينة او بيت او بحيرة (قوله كامل الاعضاء الخ) احترازا عن ناقص الراس او مخروق البطن



(قوله عنهم) بفتح الهاء (قوله استثنى) بضم الهمزة وكسر النون (قوله الارجوحة) بضم الهمزة والجيم وسكون الراء (قوله انما) اي الارجوحة (قوله وكذلك) اي حضور فرش الحرير في تجويز الخلف عن ١٦٧ الوليمة (قوله لغيره) اي ابن شاس

(قوله والا) اي وان اراد

غير المجسدة (قوله فلا) اي

ليس بصواب (قوله ذلك) اي

اي ما ذكره ابن شاس (قوله ابو عمر) اي ابن عبد البر

(قوله في ناحيته) اي البيت

فيه صور (قوله وبرجوع ابن مسعود) عطف على

برجوعه (قوله واي اوب عطف على ابن مسعود) قوله

لمثل (اي التصاوير) قوله

(الاسرة) جمع سرير (قوله

القباب) جمع قبة (قوله

المنابر) جمع منبر (قوله

وليس) اي التصوير في

الاسرة وما يليها (قوله

كالسط) بضم الواو وحده جمع

بساط اي التصوير فيها

(قوله اي) اي التصوير فيه

(قوله تحصل) بفتح الحاء

مشقلا (قوله فيه) اي التصوير

(قوله أربعة أقوال) فاعل

تحصل (قوله ذلك) اي ذي

الظل القائم (قوله ذلك) اي

ما له ظل قائم وما لا ظل له

(قوله وهو) اي الكراهة

وذكره لثبوت خبره (قوله

وهو) اي الاباحة وذكره

لذلك (قوله ذلك) اي التصوير

المكروه او المباح (قوله

بستند اليه) اي الرجال

بدونها او لا تطل (على بحدار) لامبينة في وسطه لانه لا تطل لها كالتقش ويجوز تصوير ما استوفى الشروط المتقدمة ان كان يدوم كخشب وطين وسكر ويحتمل اجاعا وكذا ان كان لا يدوم كقشر بطيخ خلافا لاصبح وغير ذي الظل بكره ان كان في غيرهم كخائط وورق فان كان في عتمة من كحصير وبساط بخلاف الاولى واما تصوير غير الحيوان كشجرة وسفينة وجامع ومنارة فخاف ان ولو كان له ظل ويدوم واستثنى من الحرم لعبة بهيمة بنت صغيرة تلعب بها البنات الصغار فيجوز تصويرها وبها وشراؤها التدرية على تربية الاولاد وفي كتاب البركة يجوز نصب الارجوحة واللعب بها للرجال والنساء العراقي عن بعض العلماء انها تنفع لوجع الظهر ابن شاس وكذلك ان كان على جدران الدار صورا وستائر ولا بأس بصور الاشجار ابن عرفة لا يعرفه عن المذهب هنا غيره فان اراد الصور المجسدة فصواب والا فلا وذكر ذلك ابو عمر عن غير المذهب مخجبا برجوعه صلى الله عليه وسلم عن بيت فاطمة رضي الله تعالى عنم القرائن رأف في ناحيته وقوله عليه الصلاة والسلام ليس لي ان ادخل بيتا فيه تصاویر او قال من وقا وبرجوع ابن مسعود وأبي اوب لمثل ذلك والذي في المذهب ما في كتاب الصلاة الاول وهو تنكره القائلين ان في الاسرة والقباب والمنابر وليس كالشباب والبسط التي تمتهن وقال ابو سلمة بن عبد الرحمن ما كان يمتحن فلا بأس به وارجو ان يكون خفيفا ابن رشد تحصل فيه لاهل العلم بعد تحريم ما له ظل قائم اربعة اقوال الاول اباحة ما عد ذلك ولو في جدران او ثوب منصوب والثاني تحريم جميع ذلك والثالث تحريم ما في جدران او ثوب منصوب واباحة ما في ثوب مبسوط والرابع تحريم ما بالحداد واباحة ما بالثوب المبسوط والمنصوب ابن عرفة قطا المذهب ان في صور الشباب قوانين الكراهة وهو ظاهر المدونة والاباحة وهو ظاهر قول اصبح وايا ما كان فلا يصل ذلك لرفع وجوب الاجابة وقول ابن شاس اوستائر ان اراد بغير ثياب الحرير فلا يعرفه غيره في المذهب وان اراد بالحرير فان كان بحيث يستند اليه فصواب واما ما لا يستند اليه وما هو مجرد الزينة فالظاهر خفته ولا يصح كونه مانعا من وجوب الاجابة (لا يجوز الخلف عن اجابة دعوة الوليمة (مع ادب مباح) حقيق كدف وكبر بلعب به رجال ونساء ان كان المعين ليس ذاهية بل (ولو) كان (في ذي هيئة على الاصح) واحتراز عن غير المباح كشي على حبل او مكانين قدس قامة وجعل خشبة على جهة انسان وصعد آخر اعياها فانه يبيع الخلف فانه في سماع الشهاب لكن قال ابن رشد هذا في الوليمة من ناحية ما رخص فيه من اللهو ثم قال والمشهور ان عمله وحضوره جائز للرجال والنساء وهو قول ابن القاسم ومذهب مالك رضي الله تعالى عنه الا انه كره ان ياتي الهبة ان يحضر اللعب اه واربعا قوله (و) ان لم يكن هناك (كثرة زحام) فان كانت فقد رخص مالك رضي الله تعالى عنه في الخلف لاجلها وخامسها قوله (و) لم يكن (اغلاق باب) لبث الوليمة (دونه) اي عند وصول المعين له فان علم انه يغلق عند حضوره ولولا مشاورة عليه فيباح تخلفه فان اغلق لا حضوره بل لمنع الطقيلية ونحوهم فلا يباح الخلف لانه اضرة وعبر

(قوله كبير) بفتح الكاف والموحدة اي طبل مدور مغشى بجلد من الجهتين يضرب عليه ما (قوله وجعل خشبة) عطف على مشي (قوله من اللهو) بيان لما (قوله ثم قال) اي ابن رشد (قوله الا انه) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لانه) اي الاغلاق لمنع الطقيلية

(قوله من غلق) بيان لما (قوله لا أعرفه) أي مبيح الخلف (قوله أنكر) أي ابن عرفة (قوله فالاسم الثلاثي) أي الغلق (قوله والفعل) أي غلق (قوله مغلق) ١٦٨ اسم مفعول غلق المهجور في الفصحى (قوله ولذا) أي هجر غلق الثلاثي

في الجوهر اتفاق ونصه انما يؤمر بإجابة الدعوة اذا لم يكن منسكراً ولا فرش حريرو ولا في الجمع من يتأذى بمجالسته وحضوره من السفلة والاراذل ولا زحام ولا غلق باب دونه روى ابن القاسم سعة الخلف لذلك ابن عرفة ما ذكره من غلق لا أعرفه ولا نظه والصواب اغلاق اه غ قلت انكر فقهه ولفظه وليس بمنسكراً اما الفقه فقال ابن عبد الغفور وكذلك ان وجد زحاما او غلق دونه الباب رجح ايضا واما نظه فالاسم الثلاثي مسموع باتفاق والفعل مهجور في الفصحى ولذا قال ابو الاسود الدبلي

ولا اقول لقد رايت قوم قد غلقت \* ولا اقول لباب الدار مغلق

اي انه فصيح لا ينطق الا بالاسم لا يعقل وقيل اراد انه عفيف لا يتطفل وقد استوفينا الكلام عليه في تكميل التقييد وتحميل التعقيب ولذا عدل عن الثلاثي الاخصر الى الرباعي وبقي من شروط وجوب الاجابة كون الوليمة مسلم فلا تجب للكافر ابن عرفة الا صوب او الواجب عدم اجابته لان فيها اعزاز له والمطلوب اذلاله ومن شروطها ايضا أن لا يبعد مكانها بحيث يشق على المدعو الحضور والشافعية شدة الحر والبرد تبع الخلف واو في مرض او حفظ مال او خوف عدو وأن لا يكون في الطريق شدة وحل او مرض وأن لا يضر بالدعوة الاغنياء وأن لا يكون على رؤس الاكابر من ينظر اليهم وأن لا تفعل للمفاخرة والمباهاة وأن لا يكون الطعام مما له رائحة كريهة تبع الخلف عن الجمعة والجماعة وأن لا يكون الداعي فاسقا أو شريرا طالبا للمباهاة والفخر وأن لا تكون الداعية من أعز محرم ولا امرء يخشى منه ريبة او تهمة وان لا يسبقه داع الى وليمة أخرى فان استوفى فذوالرحم ثم الاقرب رجحا ثم الاقرب دارا ثم من خرجت قرعة نقدية (وفي وجوب الكل) الشخص (المفطر) من طعام الوليمة قد راى سرقاب صاحبها فيها عرف وعدمه وعليه اقصر في الرسالة قال وانت في الاكل بالخيار (تردد) للمتأخرين لعدم نص المتقدمين ابا جى لانص لاحكامنا جليا وفي المذهب مسائل تقتضي قولي علماء خارج المذهب قاله ت ونص ابن عرفة الباجي لانص لاحكامنا في وجوب الكل الجيب وفي المذهب ما يقتضي القولين روى محمد عليه ان يجيب وان لم يأكل وكان صائما وقال اصبح ليس ذلك بالوكيد وهو خفيف فقول مالك رضي الله تعالى عنه على ان الاكل ليس بواجب وقول اصبح على وجوبه قلت رواية محمد يجيب وان لم يأكل نص فقهي في عدم وجوب الاكل وعليه حله الخمى فكيف يقول لانص الخمى قول مالك لا يطعم خلاف الحديث قال صلى الله عليه وسلم فان كان مقطرا فليطعم وان كان صائما فليصل ولو حل على صله المدعو كان حسنا فالرجل الجليل لا بأس أن لا يطعم لان المراد انصرف بجيشه وان لم يكن كذلك وهو ممن يرغب في اكله وتحدث وحشة بتركه فاتباع الحديث أولى له وفي حديث الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من دعى فليجب فن شاء طعم ومن شاء ترك واشعر كلامه بعدم كفاية الحضور والانصراف قبل وقت الطعام لغير مانع (ولا يدخل) اي يحرم ان يدخل بيت الوليمة انسان (غير مدعو) لحضورها بكل وجه (الا) دخوله

في الفصحى صله عدل (قوله عدل) أي المصنف (قوله فلا تجب) أي الاجابة (قوله الكافر) أي لوليمته (قوله اجابته) أي الكافر (قوله فيها) أي اجابته (قوله فان استويا) أي الداعيان في زمن الدعوة (قوله وعدمه) أي وجوب الاكل (قوله وعابه) أي عدم الوجوب صله اقصر (قوله قال) اي الشيخ (قوله جليا) حال من ضمير لاحكامنا اي واضحا صريحا (قوله قولي) بفتح اللام مثني قول بلانون لاضافته (قوله ذلك) اي الاكل (قوله وهو) أي الاكل خفيف (قوله فقول مالك) اي في رواية محمد وان لم يأكل او كان صائما (قوله وقول اصبح) اي ليس ذلك بالوكيد (قوله على وجوبه) اي الاكل وجوبه باخفيا (قوله وعليه) اي عدم الوجوب صله حل (قوله يقول) اي الباجي (قوله لا يطعم) بفتح اليا والعين (قوله فليطعم) بفتح اليا والعين اي يأكل طعام الوليمة (قوله فليصل) اي يدع (قوله حل) بضم فكسر

اي الاصر في الاكل وعدمه (قوله صله المدعو) اي ادخاله السرور على داعيه (قوله كان حسنا) جواب لو باذن (قوله وان لم يكن) اي المدعو (قوله كذلك) اي جليا (قوله وهو) أي المدعو (قوله يرغب) بضم اليا وفتح الغين المجبة (قوله يتركه) اي اكله (قوله دعى) بضم فكسر (قوله فليجب) بضم اليا وكسر الجيم (قوله مام) بفتح فكسر اي اكل

(قوله ظاهره) أي حرمة دخوله بلا إذن (قوله وحفظه) أي العرض الخ حال (قوله ولو تابعا) أي ولو كان غير المدعو (قوله عرف) بضم فكسر (قوله الجواز) أي جواز دخول غير المدعو بلا إذن إذا كان تابعا الذي قد عرف عدم مجيبته وحده (قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم الخ) بيان للحديث (قوله دعى) بضم فكسر (قوله تأذن لفلان) ١٦٩ أي في الدخول (قوله فقال) أي صاحب الولية: (قوله اختلف)

بضم الناء وكسر اللام (قوله

أخراس) جمع خرس بضم

الخاء المجهمة والراء طعام

الولادة فاده في لغاموس

(قوله أي الطبيب به) لأنه

لا تكليف إلا بفعل اختياري

(قوله والا) أي وإن لم يخل

عنها (قوله ويرادنه) أي

الغريبال (قوله وقول) عطف

على المشهور (قوله هذا)

أي نفى الكراهة الصادق

بالإباحة وبخلافه الأولى

(قوله نذهب) أي الغريبال

(قوله فيها) أي ولاية النكاح

(قوله لهما) أي الكبير

والزهر (قوله ومنهما) أي

الكبر والمزهر (قوله وهو)

أي منعهما (قوله ونسره)

أي المانع (قوله بهي) بضم

فكسكون فكسر (قوله من

الجان الخ) بيان لجواز قوله

فهما أي الزمارة والبوق

(قوله وهو) أي كراهتهما

\* (فصل) في بيان

أحكام القسم بين الزوجات

والنشوز وما يناسبهما

(قوله والنشوز) بضم النون

والشعين المجهمة آخره

زاي أي الخروج (قوله على

زوج) لا على سيد (قوله الخ)

لا على صبي (قوله عاقل) لا على

مجنون (قوله حائض) لا على

قوله

(قوله اجماعا) راجع لجيب (قوله

مسافر (قوله يمكنه الانتقال)

لا عجز عنه (قوله المطبقات) لا لغيره (قوله الأولى) بفتح الهمز

(بإذن) من صاحب الولية في الدخول فيجوز دخوله مع حرمة مجيبته تمت ظاهرا كل أول بأكل وهو كذلك لأن دخوله مؤذلا حدا من ينسبته لنفسه والسقاطة والوقوف في عرضه وحفظه واجب وظاهره ولو تابعا الذي قد عرف عدم مجيبته وحده لولاية أو غيرها العدوى الظاهر الجواز قلت بل الظاهر المنع للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى لولية فنبهه بعض الناس بلا دعوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاحب الولية أتأذن فلان فإنه قد تبعني بلا دعوة فقال أذنت له (وكره) بضم فكسر (نقل اللوز والسكر) في الولية أو عند المقد فيما يظهر أن أحضره به للنهبة ولم يأخذ أحدا شيئا مما حصل في يد غيره والأحرم أبو عمران اختلف في نهب اللوز والسكر وسائر ما يترقى الأعراس والختان وأخراس الصبيان وكره مالك رضي الله تعالى عنه أكل شيء مما يختلسه الصبيان على تلك الحال وأجاز أبو حنيفة فترضى الله تعالى عنه أن إذن أهله فيه (لا يكره) (الغريبال) بكسر الغين المجهمة أي الطار المفشى يجادل من وجهته واحدة أي الطبيب به في الولية أن خلى عن الصراصير والأحرم قاله القرطبي ونقله في المدخل والخط ويرادفه الدف والسنديران كان طبل الغريبال للمرأة قبل (ولولرجل) هذا هو المشهور وقول ابن القاسم وأشار بولول قول أصبغ أغا يجوز للنساء هذا ظاهر والنص والمحدث يدلان على نده فيها (وفي) جواز (الكبر) بفتح الكاف والموحدة الشارح كأنه المبلل الكبير المدور المغشى يجادل من الجهتين وقال الأديف أي أهله الطبل خاتم البغاني هو طبلان متلاصقان أحدهما كبير من الآخر بحملان على جبل في الزفاف مباركة الكبير طبل صغير طويل مجلد من جهة واحدة (و) جواز (المزهر) كتب أي الطبيب المربع المغشى من الجهتين هذا قول ابن حبيب قياسا لهم على الغريبال ومنعهما وهو قول أصبغ وفسره سالم بالكراهة (فألها) أي الأقوال (يجوز في الكبير) وينع في المزهر وهو قول ابن القاسم وقال (ابن كثة) كسر الكاف ونونين بينهما ألف علم منقول من وعاء السهم (وتجوز الزمارة والبوق) أي النفير جواز المستوى الطرفين أن كان استعمالهما يسيرا لإيهي كل اللهو وينع الكثير هذا هو المشهور وقيل من الجائز الذي تركه خير من فعله فهما ما كروها وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة أكره الدفائف والمعازف في العرس وغيره والمعزف آلة اللهو مطلقا

\* (فصل) في بيان أحكام القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما (فما يجب القسم) على زوج بالغ عاقل حاضر عبد أو حر ذى آلة أو خصى أو مجبوب صحيح أو مريض يمكنه الانتقال (للزوجات) المطبقات كن مسلمات أو كليات أو مختلفات حرائر أو أماء أو مختلفات أجماعا وصلة القسم (في الميت) عند كل واحدة ليلة واليوم الذي يليها ويجوز بأكثر من رضيا به كإبائي واحتراز للزوجات عن السراري وعن زوجة وسرية وفي المدونة أن يقيم عسدا م ولده ماشاء ما لم يضم بالزوجة ابن عرفة ابن شاس لا يجب بين المستولات وبين الأماء ولا بينهن وبين المنكوحات إلا أن الأولى العدل وكف الأذى ابن عبد السلام الذي يدل عليه انظر المدونة أن

٢٢ من في مسافر (قوله يمكنه الانتقال) لا عجز عنه (قوله المطبقات) لا لغيره (قوله الأولى) بفتح الهمز ويجوز (أي القسم) أي الرجل الذي له زوجة وأم ولد (قوله الأماء) أي غير المستولات ولا بينهن (قوله الأولى) بفتح الهمز

(قوله فقيها) أي المدققة (قوله يرد) بضم مفتح مثقلا (قوله مجموع الخ) فيه أن الدول ملزوم لكف الأذى لا العكس فلا فائدة في ذكر كف الأذى عقبه (قوله ترك الأذى أولى) نفسه أن الأذى حرام فلم يزم أن تركه واجب (قوله ترضى) بضم التاء أي توثقن (قوله يتعين عليه) أي يبيته عندها ١٧٠ (قوله جوهرة) أي يمكن جاعها عادة (قوله فهمها) أي المولى والمظاهر منها

(قوله في الكون) أي المبيت  
(قوله وان لا يصيب) أي يطا  
عطف على الكون (قوله  
إلى أن ينحل من الأيلاء أو  
الظهار) غاية لترك أصابة  
غيرهن (قوله وعليه) أي  
الزوج (قوله منها) أي  
الأيلاء والظهار (قوله  
الآن) أي بدون تربص  
أربعة أشهر (قوله محمل)  
بقبح الميمين (قوله الآية)  
أي قوله للذين يؤلون من  
نسائهم تربص أربعة أشهر  
(قوله خلوا) بكسر الخاء  
المججمة وسكون اللام أي  
خاليا (قوله فلها) أي المولى  
منها (قوله غيرها) أي المولى  
منها (قوله فيترك) بضم الياء  
وفتح الراء أي الزوج (قوله  
فيه) أي الوطء (قوله إليه)  
أي الوطء (قوله وهو عندها)  
حال (قوله لأنه) أي الكف  
(قوله وفيها) أي المدققة (قوله  
عليه) أي الزوج (قوله  
بالقلب) أي حبه (قوله إن لم  
يكن) أي تخصيه أحداهما  
بأنلزو الحلى (قوله أنه) أي  
الزوج الخ بيان للمعروف  
بجذف من (قوله رواية)  
أي عن الإمام مالك رضي  
الله تعالى عنه (قوله أخذ)

كف الأذى واجب فقيها ليس لام ولد مع حرة قسم بخاتران يقيم عند أم ولده ما شاء ما لم يضار ابن  
عرفة يرد بان المحكوم عليه بالأولى مجموع العدل وكف الأذى لا بمجرد كف الأذى وبأن الأذى  
غير الضرر وأخف منه فلا تنافي بين كون ترك الأذى أولى وكون ترك الضرر واجبا ودليل  
كونه غير واجب وأخف منه قوله تعالى لن يضروكم الأذى اللخمي المذهب لا مقال للحرقة في أقامته  
عند الأمة وفيه نظر إلا أن يثبت فيه إجماع ابن شامس من له زوجة واحدة لا يجب مبيتها عندها  
قلت لا يظهر وجوبه أو يبيته معها أمرأة ترضى لأن تركها وحدها ضرر وربما يمين عليه زمن  
خوف المحارب والدارق ولما كان القصد من المبيت عند الزوجة الأمن وإفها ب الوحشة وجب  
القسم فيه أن لم يمنع الوطء بل (وان امتنع الوطء منعا) أو عادة (أو طبعها) الأولى (كحرة)  
يجب أو عجرة وحاض ونفساء (ومظاهر) ومولى (منها) الثاني ك (رققاء) والثالث كحزمة  
ومجنونة ابن عرفة والقسم أصغره بوجوه ومجنونة ورققاء ومريضة لا يجامع وحاض وكناية  
وأمة ككبيرة صحيحة مسلمة حرة زاد اللخمي النفساء والمحرمات ومن آلى أو ظاهرها فهم ما على  
حقهما في الكون عندهما وان لا يصيب البواقي إلا في لم يول ولم يظاهرها منهن إلى أن ينحل من  
الأيلاء والظهار وعليه أن ينحل منهما الآن أن قامت بحقة التي لم يول ولم يظاهرها منهن ومحمل  
الآية على من كان خالوا من غير المولى منها فإن كان له غيره فإفها ما لم يصبه بالعدول في ترك  
الأصابة غيرها إلا أن يعتزل جميعهن وقد غاضب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه رضى  
الله تعالى عنهن فاعتزل جميعهن شهر أخرجه البخاري ومسلم (لا) يجب القسم بين الزوجات  
(في الوطء) فيترك فيه له بحيته وطبيعته في كل حال (الا) قصد (اضرار) لأحدى الزوجات بعدم  
وطئها واضررت بالعدل لا (ككف) أي الزوج نفسه عن وطء إحدى زوجتيه مع ميل  
طبعه إليه وهو عندها (لتموت لذته) زوجته (الأخرى) فيجب عليه ترك الكف لأنه اضرار ابن  
عرفة وفيه البص عليه المساواة في الوطء ولا بالقلب ولا حرج عليه أن ينشط للجماع في يوم هذه  
دون يوم الأخرى إلا أن يفعله ضررا أو يكف عن هذه لذته في الأخرى فلا يحل وسبع ابن القاسم  
لا بأس أن يكسو أحدهما التزويع ليلها دون الأخرى أن لم يكن ميلا ابن رشد هذا معروف  
مذهب مالك رضي الله تعالى عنه وأصحاه رضي الله تعالى عنهم أنه أن قام لكل واحدة بما يجب  
لها بقدر حاجتها فلا حرج عليه أن يوسع على من شاء من عشاءه وقال ابن نافع يجب عليه أن  
يعدل بينهن في ماله بعد قيامه لكل واحدة بما يجب لها والأول أظهر اه قلت قول ابن نافع  
بكاه المتبسط رواية واخذ من هذا وجوب وطء الزوجة الواحدة ويقضى عليه به حيث تضررت  
بتركه فإن شكت قلبه قضى لها بطلبه من أربع ليل على الأرجح لأن له تزويج ثلاث سواها وإن  
شكى الزوج قلبه قضى له عليها بما تقدر عليه على الصحيح كالاجير على الخدمة ولا يقيده بأربع  
مرات في الليلة ويومها ولا يغيرها قاله عجب أبو الحسن الصغير أبو عمران اختلف في أقل ما يقضى  
به على الرجل من الوطء فقال بعضهم ليلة من أربع أخذ من أن للرجل أن يتزوج أربع زوجات

بضم فكسر (قوله من هذا) أي الاضرار (قوله يقضى) بضم الياء وفتح الصاد المججمة (قوله عليه) وقبل  
أي الزوج (قوله به) أي وطء الواحدة (قوله بتركه) أي وطئها (قوله قلته) أي وطئها (قوله قضى) بضم فكسر (قوله لها) أي  
الزوجة (قوله له) أي الزوج (قوله عليها) أي الزوجة (قوله ولا يتقيد) أي ما يقضى عليها به

(قوله لانها) اي قسمة المبيت (قوله من زوجتيه) بيان لمن (قوله فيها) اي المدونة (قوله فيه) اي مرضه (قوله اي لا يقضى) بضم الباء وفتح الضاد (قوله كذلك) اي غير عذر (قوله لان القصد الخ) علة لقوائمه (قوله وتخصين) اي صيانة عطف على رفع (قوله فلا يجعل ان فانت لياتها الخ) تفريع على فانت ان ظلم فيه (قوله لانه) اي الزوج (قوله حينئذ) اي حين جعل ليله للمظلمة عوضا ليلتها (قوله مراده) اي اللخمى (قوله قبله) ١٧١ اي قسمه لتالمة المظلمة

(قوله كذلك) اي بعد قسمه لتالمة المظلمة (قوله تلا مدته) اي ابن عرفة (قوله لان ظلمه) اي الزوج (قوله حقها) اي الثانية (قوله يليها) اي الالة التي ظلم فيها (قوله وهذا) اي الثاني (قوله عدا) اي تعدى الزوج (قوله وهي) اي صاحبتها الخ حال (قوله مراده) اي اللخمى (قوله انه) اي الزوج (قوله لم يطالع) بضم الباء وفتح الهمزة (قوله عدا) اي الزوج (قوله اطالع) بضم الطاء وكسر الهمزة (قوله عليه) اي عدا (قوله قبلها) اي القسم لتالمة التي عدا عليها (قوله كذلك) اي بعد قسمه لتالمة المظلمة ولو اطالع عليه قبله لزمه ليله التي عدا عليها قبل تالمتها وهذا اوسوا اطالع عليه كذلك او قبل قسمه لتالمة واستظهر هذا بعض تلا مدته لان ظلمه ببياته عند غير الثانية لا يسقط حقه افعيا بليها وهذا اظهر اطلاق الماصف ابن عرفة اللخمى ان عدا بترك يوم احداها الا عند الاخرى فليس ان ذهب يومها للحاسبة به لانها لو حاسبت به لاخذت يوم صاحبتها وهي لم يصلها الاحقة قلت انظر هل مراده انه لم يطالع على عداها الا بعد القسمة لتالمة التي عدا عليها ولو اطالع عليه قبلها لزمه يوم التي عدا عليها قبل تالمتها اوسوا اطالع عليه كذلك او قبل قسمه لتالمة والاول اظهره وشبه في القواف فقال (كخدمة) رقيق (معتق) بفتح التاء (بعضه يابق) شهرام مثلا ثم يجي المالكة بعضه فلا يحاسبه بخدمة ما ابق فيه ان لم يستعمل والا فيرجع على من استعمله باجرة ما يخصه من عمله وكذا رقيق مشترك قسمت خدمته مما يات بخدمة بعض الشر كافيها وابق ثم يرجع فليس ان ابق الرقيق في زمن خدمته محاسبة شريكه بها فان لم تقسم فاعمل لها وما فالت بالابق عليها

وقيل ليله من ثلاث اشذا من قوله تعالى لا ذكرا مثل حظ الانثيين وقضى عمر رضى الله تعالى عنه بمرتبة الطهر ليجعلها (و) يجب (على ولي) الزوج (البالغ) (الجنون) الذي له زوجتان او اكثر (اطاقت) على زوجتيه او زوجاته بان يدخله على احداها عقب غروب الشمس ويبقى عندها الى غروب شمس اليوم الذي يليها فيخرجها من عندها ويدخله على اخرى كذلك وهكذا كما يجب عليه نفقة من وكسوتهن لانهم من الحنف فوق المدينة التي يتولى وليه استبداءه حاله اوة كينه منها حتى يستوفى فيها ولا يجب على ولي الصبي اطافته اعدم الاتفاغ بوطنه بخلاف الجنون (و) يجب القسم في المبيت بين الزوجات (على) الزوج (المريض) الذي يستطبع الانتقال من محل احداها ما الى محل الاخرى في كل حال (الا ان لا يستطبع) المريض الطواف عليهن لشدة مرضه (ف) لا يجب عليه القسم ويقيم (عند من شاء) المريض الاقامة عندها من زوجتيه او زوجاته لرأفتها به في مرضه واذا صح ابتداء القسم وفيما يقسم المريض بين اسانه بالعدل ان قدر ان يدور عليهن فيمنه وان لم يقدر اقام عندها يمين شاء لا فاقته ما لم يكن خضيقا فاذا صح ابتداء القسم (وفات) المبيت اي لا يقضى (ان ظلم) الزوج احدي زوجاته (فيه) اي المبيت بان بات عند احداهن ليلتين او اكثر غير عذر او عند غيرهن كذلك ومعه هوم ان ظلم نفسه اخرى بقوائمه كفره وبياته عند غيرهن له من لان القصد من المبيت دفع الضرر وتخصين المرأة وهما ينفوت بقوات زنده فلا يجعل ان فانت لياتها الخ عوضا عن ليله لانه يظلم حينئذ صاحبة تلك الالة التي جعلها عوضا عنه لالخمى ابن عرفة انظر مراده ان لم يطالع عليه الا بعد قسمه لتالمة المظلمة ولو اطالع عليه قبله لزمه ليله التي عدا عليها قبل تالمتها وهذا اوسوا اطالع عليه كذلك او قبل قسمه لتالمة واستظهر هذا بعض تلا مدته لان ظلمه ببياته عند غير الثانية لا يسقط حقه افعيا بليها وهذا اظهر اطلاق الماصف ابن عرفة اللخمى ان عدا بترك يوم احداها الا عند الاخرى فليس ان ذهب يومها للحاسبة به لانها لو حاسبت به لاخذت يوم صاحبتها وهي لم يصلها الاحقة قلت انظر هل مراده انه لم يطالع على عداها الا بعد القسمة لتالمة التي عدا عليها ولو اطالع عليه قبلها لزمه يوم التي عدا عليها قبل تالمتها اوسوا اطالع عليه كذلك او قبل قسمه لتالمة والاول اظهره وشبه في القواف فقال (كخدمة) رقيق (معتق) بفتح التاء (بعضه يابق) شهرام مثلا ثم يجي المالكة بعضه فلا يحاسبه بخدمة ما ابق فيه ان لم يستعمل والا فيرجع على من استعمله باجرة ما يخصه من عمله وكذا رقيق مشترك قسمت خدمته مما يات بخدمة بعض الشر كافيها وابق ثم يرجع فليس ان ابق الرقيق في زمن خدمته محاسبة شريكه بها فان لم تقسم فاعمل لها وما فالت بالابق عليها

الميم اي الرقيق في مدة اباقه (قوله والا) اي وان كان الرقيق استعمل في مدة اباقه (قوله فيرجع) اي مالك بعضه (قوله من عمله) بيان لما (قوله مشترك) بفتح الراء (قوله قسمت) بضم نكسر (قوله مما يات) اي بالزمن كخدمة شهر لهذا وخدمة شهر لاخر (قوله فيه) اي شهر مثلا (قوله وابق) اي في شهر الاخر (قوله ثم يرجع) اي الرقيق للشر بكن فيه (قوله بها) اي خدمته في زمن اباقه ان لم يستعمل فيه والا فله الرجوع على من استعمله باجرة عمله (قوله فان لم تقسم) بضم التاء وفتح السين اي خدمة المشترك

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله ان تعمد) أي الزوج (قوله المقام) بضم الميم أي الإقامة (قوله منهن) أي الزوجات (قوله فلا تحاسب) بفتح السين أي التي أقام عندها (قوله به) أي مقامه عندها (قوله ويرجر) بضم الياء وفتح الجيم أي الزوج (قوله عن ذلك) أي مكثه عند أحداهن حيناً (قوله فان عاد) أي الزوج إلى الإقامة عنده بعض زوجته زيادة عن حقها حيفاً (قوله نكلا) بضم نكسر مثقلاً أي ادب بما يجره عنه (قوله كالمعتق) بفتح التاء (قوله نصفه) أي مثلاً (قوله انكسر) بضم الهمزة وكسر الكاف أي اعترض وتعقب (قوله بان أكثر) صلة انكسر (قوله المعتق) بفتح التاء (قوله كالفن) بكسر القاف وشد النون أي خالص الرقية (قوله فليست الشركة بينه) ١٧٢ أي المعتق بعضه تفريع على التشبيه (قوله يرد) بضم ففتح مثقلاً أي انكار التشبيه

ابن عرفة وفيها ان تعمد المقام عند واحدة منهن شهراً حيفاً فلا تحاسب به ويرجر عن ذلك وابتدأ القسم فان عاد نكلا كالمعتق نصفه يابق لا يحاسب بخدمة ما ابق فيه ابن عبد السلام انكر هذا التشبيه بان أكثر أحكام المعتق بعضه كالفن فليست الشركة بينه وبين سيده حقيقة بخلاف الزوجتين ويردان الأكثر المذكورة انما هي في الأحكام التي تختلف فيها الرقية والحرية لا في الأحكام المالية في جنائياتها اذا جنى المعتق بعضه او جنى عليه فليس سيده او عليه بقدر ملكه منه ولا عبداً او عليه بقدر ما اعتق منه (ونذب الابداء) في قسم الميث بين الزوجات (بالليل) لانه وقت الايواء للزوجة واعتمد الصنف في النذب على ظاهر قول الباجي والظاهر من قول اصحابنا ان يبدأ بالليل ٨١ وبه يرد قول من قال ليس في نصوصهم الا التغيير وقيم القادم من سفرها واغنى عن ان يحد ولا يحسب وابتدئ القسم بالليل لانه المقصود واحب الى ان ينزل عند التي خرج من عندها ليكمل لها يومها قاله ابن حبيب (و) نذب الميث عند الزوجة (الواحدة) سواء كان له اماء ام لا ابن شاس من له زوجة واحدة لا يجب ميثه عندها ابن عرفة الاظهر وجوبه او يميته معها امرأتها لان تركها وحدها ضرر ورعاية عين عليه من خوف المحارب والسارق (و) الزوجة (الامة) المسلمة (كالحر) في وجوب القسم في الميث والتسوية بينهما فيه (و) من له زوجة او أكثر وتزوج اخرى (قضى) بضم فكسر على الزوج (الزوجة) (البكر) ولو امة تزوجها على زوجة حرة (سبع) من الليالي يميته عندها متوالية لانها حرة (و) قضى (الزوجة) (الثيب) التي تزوجها على غيرها ولو امة على حرة (بثلاث) من الليالي متواليات يميته عندها ويخبر بعد مقام السبع او الثلاث في البدن في القسم عن شاه واستحب ابن الموارز القرعة كمن قدم بها من سفر ابن عرفة ولذي زوجة ان يقيم عند من تزوجها بكر اسبعا وثيباً ثلاثاً في كونه حقاً لها وله نقل الصنف في رواية ابن القاسم واستحب النخعي في كونه حقاً لها لا زماً لها الا نكحها هو حق لها يؤمر به ولا يجبر عليه كالمعتق ولا يتبين وقول اصبح المصطفى المشهور انه لا يلزمه وروى ابو الفرج لزومه ابن شاس في كونه حقاً لها وله رواية ابن وقيل هو حق لها ما قلت حكماء الباجي عن ابن القصار ابن شاس ثم في وجوبه واستحباه رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم وعلى انه حق لها وله ما قبل يقضى لها به عليه ام لا اصبح

(قوله في جناباتها) أي المدونة (قوله او جنى) بضم فكسر (قوله عليه) أي المعتق بعضه (قوله فليس سيده) راجع لجنى عليه (قوله و) عليه أي سيده راجع لجنى المعتق بعضه (قوله ملكه) أي سيده (قوله منه) أي المعتق بعضه (قوله ولا عبداً) راجع للجناية عليه (قوله او عليه) أي العبد راجع لجنايته على غيره (قوله منه) أي العبد (قوله لانه) أي الدليل (قوله الايواء) أي السكن والاهتداء (قوله به) أي قول الباجي صلة يرد (قوله ولا يحسب) أي انحر (قوله لا إقامة) (قوله لانه) أي الليل (قوله الى) بيشد الياء (قوله ترضى) بضم التاء وفتح الراء أي مأمونة (قوله يتعين) أي مميته عندها (قوله متواليات) نعت سبع او حال منه (قوله ولذي زوجة) أي أو

أكثر تزوج اخرى (قوله بكرة) حال من هاتر زوجها (قوله وثيباً) عطف على بكرة (قوله ثلاثاً) عطف على سبعاً لا (قوله وفي كونه) أي ميث السبع او الثلاث (قوله لها) أي الزوجة (قوله وله) أي الزوج (قوله لازماً لها) أي يجبر عليه ان امتنع (قوله وله) أي يجبر عليه ان امتنع (قوله يؤمر) أي الزوج (قوله ولا يجبر) أي الزوج (قوله روايتين) أي عن الامام رضى الله تعالى عنه راجع للاول والثاني (قوله وقول اصبح) راجع لثالث (قوله انه) أي ميث السبع او الثلاث (قوله لا يلزمه) أي الزوج (قوله لزومه) أي ميث السبع او الثلاث الزوج (قوله في كونه) أي ميث السبع او الثلاث (قوله لها) أي الزوجين (قوله في وجوبه) أي ميث السبع او الثلاث (قوله وعلى انه) أي ميث السبع او الثلاث (قوله يقضى) بضم الباء وفتح الضاد (قوله لها) أي الزوجة (قوله به) أي ميث السبع او الثلاث (قوله عليه) أي الزوج

(قوله لا يقضى عليه) أي الزوج بميت السبع أو الثلاث (قوله به) أي ميت السبع أو الثلاث (قوله وله) أي المصطفى (قوله) يقضى به) أي ميت السبع أو الثلاث (قوله وثبوتها) أي حقها في السبع أو الثلاث (قوله نص ابن حبيب الخ) راجع لسقوطه (قوله ونقل ابن شاس الخ) راجع اثبوتها (قوله مع ابن القاسم) أي ما لكارخي الله تعالى عنهما (قوله لا يخرج) أي لا للجمعة ولا صلاة جماعة (قوله وهو) أي مكثه عندها (قوله يريد) أي بعض الناس بقوله لا يخرج (قوله والجمعة) مبتدأ (قوله لا يدعيها) بفتح اليا واللام أي لا يتركها خبر الجمعة (قوله وإن كان خلوها من غيرها) مبالغة في تركه الخروج (قوله وهم) بفتح الواو والهاء أي قلقوا واشتغالوا قلب (قوله يسبع) ١٧٣ يضم ففتح كسر منقلا

(قوله منه) أي الزوج من التيسيع (قوله وتكفيه) أي الزوج منه (قوله نقل اللغوي) من إضافة المصدر إلى فعله وتكمل عليه بنصب رواية (قوله وقول) عطف على رواية (قوله ونقله) أي قول ابن القصار (قوله بلنظ ان اختار الخ) إضافته للبيان صلة نقل (قوله سبع) بفخات مثقلا (قوله وقد التفت) أي طابت الخ حال (قوله منه) أي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ذلك) أي التيسيع عندها (قوله ان شئت) بكسر الهمزة (قوله عندك) بكسر الكاف (قوله درت) يضم فسكون (قوله فالتيسيع الخ) تفرع على الحديث (قوله فيجب شرط التيسيع الخ) تفرع على الحديث أيضا (قوله باختبارها) أي الزوج (قوله لا بمجرد اختبارها) أي الزوج (قوله قال) أي

لا يقضى عليه القاضي أبو بكر الصريح القضاء به ولا يصح له ولا يباح عن محمد بن عبد الحكم يقضى به ومن ليس عنده غير من تزوجها في سقوط حقها في السبع أو الثلاث وثبوتها طريقا المصطفى عن نص ابن حبيب مع ظاهر قول محمد ونقل ابن شاس عن أبي الفرج عن ابن عبد الحكم ابن القصار والامة كالحرة الميسرة والمقيمة كالسبعة وسبع ابن القاسم لا يتخلف العروس عن الجمعة ولا عن الصلاة في جماعة سمعون قال بعض الناس لا يخرج وهو حق لها بالسنة المصطفى بعض فقهاءنا يريد لا يخرج الصلاة الجماعة والجمعة لا يدعيها في هذا القول اللغوي عن ابن حبيب يتصرف في حوائجها إلى المسجد والعادة اليوم ان لا يخرج ولا الصلاة وان كان خلوها من غيرها وعليها بخروجها وهم واري ان يلزم العادة (و) ان طلبت الزوجة القديمة ان يقضيها ويبيت عندها سبعا وثلاثا قضاء عن السبع أو الثلاث التي باتها عندها الجديدة (لا قضاء) لها أي لاحق لها فيه فلا تجب له (و) ان طلبت النيب الجديدة ان تقيم عندها سبع ايام كالبكر (لا تجب) يضم الفوقية (سبع) ولو قال لا كثيرا ولا كثيرا لثبوت البكر التي طلبت أكثر من سبع ابن عرفة لو اراد ان يسبع للثيب ويقيم اثنا عشر يوما في سبعة فمكة كمنه نقل اللغوي رواية محمد وقول ابن القصار وقوله ابن شاس بلنظ ان اختار التيسيع سبع ثم سبع لغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا مسلمة وقد التفت منه على الله عليه وسلم ذلك ان شئت سبت عندك وسبت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت عليهن القراني فالتيسيع سطل حقها في التناث قلت فيجب شرط التيسيع باختبارها كقول ابن شاس لا بمجرد اختبارها كظاهر لفظ اللغوي قال عن محمد بن عبد الحكم ان زفت عليه امرأتان في ليلة اقرع بينهما وقبله عبد الحق واللغوي وقال على احماذ قولي ما لك رضي الله تعالى عنه ان الحق له دون قرعة فيخير قلت الاظهر ان سبقت احدهما بالدهاء البناء قدمت والا ببقية العقد وان عقدا معا فالقرعة (ولا يدخل) أي يحرم ان يدخل الزوج (على ضربها) بفتح الضاد المعجمة وشدة الراء والضمير لصاحبة اليوم وملة يدخل (في يومها) في كل حال (الا) دخوله على ضربها في يومها (الحاجة) غير الاستقناع كاختيوب ونحوه فيجوز ولو امكنته الاستئابة فيها على الاشبه بالمذهب والامانة رضي الله تعالى عنه شرط عسر الاستئابة فيها وعم ابن ناجي دخوله لها في النهار والدليل مخالفة الشيخ في تخصيصه بانهم ارجح لا يقيم عند من دخل عليها الحاجة الا لعدركا قضاء دين او تجروله وضع ثيابه

اللغوي (قوله زفت) يضم ففتح مثقلا (قوله عليه) أي الزوج (قوله اقرع) أي الزوج (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله وقال) أي اللغوي (قوله) أي الزوج في تقديم من شاء (قوله قدمت) يضم فكسره مثقلا (قوله والا) أي وان لم تسبق احدهما بالدهاء البناء (قوله فيها) أي الحاجة (قوله شرط عسر الاستئابة فيها) أي الحاجة أي في جواز دخوله على ضرورة ذات التوبة في يومها وإضافة شرط البيان او من إضافة المصدر إلى قوله (قوله لها) أي الحاجة (قوله في تخصيصه) أي الدخول للحاجة (قوله وله) أي ذي الزوجات

(قوله والامساك) عطف على الاعطاء (قوله الضمير) اي في اعطائهما (قوله النوبة) اي من المبيت فهي من اضافة المصدر لفعوله (قوله وانه) اي المصنف الخ عطف على عود (قوله اشار) اي بقوله كاعطائهما الخ (قوله ولو طلب) اي الزوج من احدى زوجتيه او زواجه (قوله ايتار غيرها) اي ١٧٤ عليهما في المبيت (قوله تخيرها) بفتح تاء مثله اي الزوج زوجته (قوله وايتار غيرها عليهما)

اي اذنهما فيه (قوله فاذا نكح) اي الزوجية (قوله له) اي الزوج في ايتار غيرها عليهما فيه (قوله ذلك) اي التخيير (قوله هذا) اي جوازه ومنعه (قوله وهذا الحل) اي ارجاع الضمير للنوبة (قوله من الحلين السابقين) اي ارجاع الضمير للزوجية وجعل الاضافة للفاعل او المفعول (قوله لسلامته من التكرار) مفهومه ان الحلين السابقين يعني فيهما تكرار وليس كذلك (قوله للضرورة) بفتح الصاد المججمة (قوله كان العوض عن الخ) نعميم في الجواز (قوله من شاء) اي من باقى زواجه (قوله لان الاولى) بضم الهمز (قوله المسقط) بضم الميم وفتح القاف (قوله بكراهته) اي شراء اليوم (قوله لانها) اي المرأة المشتريه (قوله من الوطء) بيان لمقصودها (قوله المدة الطويلة) اي شراؤها (قوله منهما) اي الزوج والزوجية (قوله واخذ) بضم فاء كسر (قوله الوظيفة) اي كالاذان في مكان معين (قوله وهو) اي جوازه (قوله وقيل لا يجوز) اي النزول عن الوظيفة (قوله وتسمى اي الوظيفة قوله باكله) ومطبخه اي الزوج (قوله ما بعثت) اي غير صاحبة النوبة (قوله ووطئوها) عطف على البيات (قوله فان قدر على البيات بمجرتها مفهوم ولم يقدر الخ) مبالغة في المنع (قوله ولا ماوى له) اي الزوج الخ حال (قوله سواهما) اي الزوجتين

عند واحدة دون الاخرى اغير محل ولا اضرار (وجار) للزوج (الاثرة) بضم الهمز وسكون المثناة وفتحهما اي الايتار والزيادة في المبيت لاحدى الزوجتين (عليهما) اي الزوجية الاخرى (برضاها) اي المؤثر عليها سواء كان الايتار (يشق) اي مال تأخذ المؤثر عليها من الزوج او من ضررتها (او) رضىت (بالا) شق بان رضىت مجانا وشبهه في الجواز فقال (كاعطائهما) اي الزوجية من اضافة المصدر لفعوله ولا محذوران اي زوجها مالا (على امساكها) من اضافة المصدر لفعوله اي لاجل ان يمسكها الزوج في عصمة ولا يطلقها ويحقل اضافة الاعطاء لفعوله والامساك لفاعله اي ان يعطى الزوج زوجته مالا لمسكه ولا تطلب منه تطليقها البنائي الظاهر عود الضمير للنوبة وانه اشار لقوله في توضيحه ولو طلب اذنهما في ايتار غيرها فلم تاذن له تخيرها بين طلاقها وايتار غيرها عليهما فاذا نكح بسبب ذلك ففي هذا قولان ١٥ فله ترجع عنده الجواز فاقصر عليه هذا وهذا الحل اول من الحلين السابقين لسلامته من التكرار والله اعلم (و) جاز للزوج والضرورة (شراء يومها) اي احدى الزوجتين او الزوجات او يومها او ايامها (منها) كان العوض عن الاستمتاع او عن اسقاط الحق قاله ابن عبد السلام وتختص الضرر بما اشترته ويخص الزوج من شاء بما اشتراه وليس هذا مكررا مع قوله وجاز الاثره عليها لان الاولى لم يدخلفا على شرائها وهذا خلا عليه وهذا المسقط غير معين فهو اسقاط مالا ينحصر وما هنا في شرائه مدة معينة وفي تسميته شرائه مساحمة لان المبيع لا يكون الا ذاتا وانما هو اسقاط حق وان هذا من عطف الخاص على العام اهتما بما شأنه لضعف قول ابن القاسم بكراهته في العقوبة ابن رشد في شرحها شراء المرأة ليلة واحدة من صاحبته الشد كراهته من شراء الرجل ذلك منها عند ابن القاسم لانها قد يحصل مقصودها من الوطء تلك الليلة وقد لا يحصل والرجل متمكن من مقصوده وتكره المدة الطويلة منها للغرر ١٦ واخذ من هنا جواز النزول عن الوظيفة وهو المذهب وقيل لا يجوز ونسب للاول (و) جاز (وطء ضررتها) بفتح الصاد المججمة اي صاحبة النوبة فيها (بأذنها) ولو قبل اغتساله من وطء ذات النوبة (و) جاز (السلام) الشرعى والعرفى من الزوج على غير صاحبة النوبة وهو واقف (بالباب) من غير دخول عليها ابن المباحثون لا بأس باكله ما بعثت اليه اي بابهم الا في بيت صاحبة النوبة لتأذيها به (و) يجوز (البيات) من الزوج (عند ضررتها) اي ذات النوبة مع ووطئوها وقيل لا يستمتع اقتصارا على قدر الضرورة (ان اخلقت) ذات النوبة (بابها دونه) اي الزوج (ولم يقدر) الزوج على ان (يبات) الزوج (بمجرتها) اي خارجها امام الباب المغلق لبرد أو خوف من نحو سبع او ظالم فان قدر على البيات بمجرتها فلا يجوز له البيات عند ضررتها ابن القاسم وان ظالمه وكثر منها وله تأذيها اصبح الآن بكثرتها ولا ماوى له سواهما (و) يجوز (ب) شرط (رضاهن) اي الزوجات (جمعهن) اي الزوجات (بغزائهن) مستقل كل منهما عن الاخر بمجرعاضه

اي جوازه (قوله وقيل لا يجوز) اي النزول عن الوظيفة (قوله وتسمى اي الوظيفة قوله باكله) ومطبخه اي الزوج (قوله ما بعثت) اي غير صاحبة النوبة (قوله ووطئوها) عطف على البيات (قوله فان قدر على البيات بمجرتها مفهوم ولم يقدر الخ) مبالغة في المنع (قوله ولا ماوى له) اي الزوج الخ حال (قوله سواهما) اي الزوجتين



(قوله وليس عليه ابعاد الخ)  
 هذا يقيد جواز جمعهما  
 بمنزلة من دار وان لم  
 ترضياه (قوله وان رضينا  
 به) اي اسكنهما في منزل  
 واحد مبالغة في منعه  
 (قوله كيفيته) اي  
 الاستقلال (قوله في منزل  
 واحد) مفهومه جواز  
 جمعهما بمنزلة من دار جبرا  
 (قوله كل واحدة بيتا)  
 ظاهره ولو جمعتهما دار  
 واحدة (قوله يخرج) يضم  
 الياء وكسر الراء (قوله  
 الصبي في المهد) اي من  
 البيت عند ارادة جماعة  
 فيه (قوله معه) اي في محل  
 الجماع (قوله عسير) خبر منع  
 (قوله خطأ) بفتحات  
 مثقلا الخ خبر فتوى (قوله  
 ادخل) اي على دخول  
 (قوله يكره) الظاهر انه  
 بمعنى يمنع (قوله لعله) اي  
 ضعف (قوله رواية محمد)  
 مفعول نقل مضافا لقائه  
 (قوله وقول) عطفا على  
 رواية (قوله كذلك) اي  
 في فراش واحد بلاوط  
 (قوله لقولي) بفتح اللام  
 مثني قول بلانون لاضاقت

ومطبخه (من دار) واحدة بن شعبان وليس عليه ابعاد منزل احدهما عن منزل الاخرى قال  
 في توضيحه ولا يجوز اسكنهما في منزل واحد وان رضيتا به سيدي احمد بابا الانص في المذهب  
 يوافق ما هنا ولا ما في التوضيح وفيه من المذهب قد دلت على ان له جبرهما على اسكنهما بمنزلة من  
 من دار وعلى جواز اسكنهما بمنزلة واحد برضاهما البناي وقد بحث كثيرا على النص فلم يجد  
 ما يشهد له مصنف الا كلام ابن عبد السلام ابن عرفة يجب استقلال كل واحدة بمسكنه وفي  
 كقيته عبارتان الجلاب والمبسط لا يجمع بينهما في منزل واحد الا برضا من ابن شعبان من  
 حق كل واحدة انفرادها بمنزل مفرد المراض وليس عليه ابعاد الدار بينهما اللجني وابن رشد  
 بقضي على الرجل ان يسكن كل واحدة بيتا ويقضي عليه ان يدور عليهما في بيوتهم ولا يأتينه الا  
 ان يرضي محمد بن عبد الحكم هذا جميع على مذهب مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال انها انت  
 طالق ان وطئت الان تاتيني انه مول اذ ليس عليها اقيانه اللجني لا يطارزوجة ولا أمة ومعه  
 احد في البيت صغير او كبير ولو نأما ونقه الصقلي عن ابن حبيب عن ابن الماجشون باقظ لا ينبغي  
 قال ابن عريخرج الصبي في المهد وكره في بعض الاخبار ان يكون معه بهيمة قلت ما ذكره في  
 بعض الاخبار لم اجد في كتب الحديث ومنع الوطء في البيت نائم غير زائر ونحوه عسيرا  
 اليه من اهل السعة (و) جاز برضا من (استدعاؤهن) اي الزوجات اي طلبه منهن اتيانهم  
 البيات معه (لعله) اي الزوج المختص به ولا ينبغي هذا اذ السنة دورانه هو عليهما في بيوتهم  
 افعاله صلى الله عليه وسلم هذا فان لم يرضي فلا يجوز له ذلك ويقضي عليه بدورانه عليهما (و) جاز  
 برضا من (الزيادة) في قسم الميت بين الزوجات (على يوم وليلة لا) يجوز جمعهما بمنزلة من دار  
 ولا استدعاؤهن لمسه ولا الزيادة على ليلة ويوم (ان لم ترضيا) اي الزوجتان بذلك الشارح  
 في الضمير مرة وجمعه اخرى ايمنه على ان الحكم في ذلك غير مقصور على المراتب ومنعه الى ما زاد  
 عليهما او تقدم ما في جمعهما بمنزلة من (و) لا يجوز (دخول حمام) بشد الميم (بهما) اي الزوجتين  
 ولو رضى لهما الزوم اطلاع كل واحدة منهما على عورة الاخرى والايمان كالزوجتين وقتوى ابن  
 اقرات الامير بجواز دخوله الحمام بجواربه خطأ فيها ابن حجر زطرمه الكشف بينهما فلما استقر  
 او عين جاز ولو ادخل كاف التشبيه لكان ابن (ولا) يجوز (جمعهما) اي الزوجتين (في فراش)  
 واحد ان كان بوطء بل (ولو بلاوط) هذا هو المشهور وقال في الكافي يكره للرجل ان ينام بين  
 امنيته وزوجتيه وان بطا احدهما بحيث تسهم الاخرى وان يطأ الرجل حليته بحيث يراه  
 احد صغيرا وكبير وان يتحدث بما يخلو به مع اهله ويكره لهما احدهما بما يخلو به مع بعلمها (وفي  
 منع) جمع (الامين) بفتح الهمزة في فراش واحد بلاوط (وكرهته) لعله غيرهن والاول نظر  
 لاصل الفيرة (قولان) فان كان بوطء محرما اتفاقهما تنبى جمع زوجته وامته في فراش والظاهر  
 منه عيب اي بلاوط ما به فخرام قطعا ابن عرفة وفي منع جمع الحريز في فراش واحد دون  
 وطء وكرهته نقل اللجني رواية محمد وقول ابن الماجشون وفي جمع الاماء كذلك القولان  
 وثالثها الجواز لقولي ما لا وابن الماجشون المبسط منع ابن مجنون دخوله الحمام بن زوجته  
 معها وازواجهما قلت ذكر ابن الرقيق ان اسد بن اقرات اجاب الاءير بجواز دخوله الحمام  
 بجواربه وخطاه ابن حجر زطرمه الكشف بينهما (وان وهبت) احدى الضرتين او الضراوات

(قوله كاهبة) اي في آن المنع له (قوله العلة) اي ان له غرضا في البائعة (قوله وهب) بضم الواو (قوله لمكان) اي وجوده (قوله مثل) اي مال الرضى ١٧٦ الله تعالى عنه (قوله غيرتها) بفتح المجهمة (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم

اسقطت (نوبتها) بفتح النون وسكون الواو اي قسمها من صيت الزوج بدون اذن الزوج (من ضرة) فله (اي الزوج) المنع اي رد الهبة او الاسقاط لانه قد يكون له غرض في عين الواهبة (لالها) اي الموهوب لها فليس لها رد الهبة ان امضاها الزوج ولا امضاؤها وان ردها الزوج البتاني والظاهر ان البيع كاهبة بجامع العلة (و) ان امضى الزوج الهبة (تختص) الموهوب لها بما وهب لها ويصير لها نوبتان وليس للزوج جعلها لغيرها (بخلاف) هبة احدى الزوجتين او الزوجات نوبتها (منه) اي للزوج فلا يختص بها بحيث يختص بها من شاء بل تعدوا الواهبة كالعدم فان كن اربعاً قسم المبيت بين الثلاث الباقيات والظاهر ان شراء نوبتها ليس كهبائها له لمكان الماوضة فيختص بها من شاء وبه صرح ابن عرفة وفي سماع القرينين سئل عن رضى احد الزوجين وجنبه بعطية في نوبتها اليكون فيه عند الاخرى قال الناس يفعلونه (ولها) اي الواهبة نوبتها الضرتها والزوج (الرجوع) في نوبتها المجهزها عن الوقام به بسبب غيرتهم وكذا البائعة لما ذكر ابن عبد السلام ويغني انهما ان سكتا معا باختيارهما ان يكون القول قول من ارادت ان الزوج منهما (وان سافر) اي اراد الزوج ان يسافر باحدى زوجتيه او زوجاته (اختار) الزوج من تصلح لاطاقتها السقر او خفة جسمها او نحوها لامله لها (الافى) سفر (الحج والغزو) وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم (فيقرع) بينهم ما او يبين لعظم المشاحنة في سفر القرينة (وثبوتات) المدونة (بالاختيار مطلقا) عن التقييد بغير سقر القرينة واختاره ابن القاسم وشرط القرعة صلاحية كل للسفر ومن اختار سفرها وتعين بالقرعة تغيير عليه ان لم يشق عليه اولى بهرها فان امتنعت لغيره سقطت نفقة قال ابو عمران (ووعظ) اي ذكر بشد الكاف الزوج (من) اي زوجة او زوجته التي (نشرت) بفتح النون والشين المجهمة والزاي اي خرجت عن طاعته بمنعه من وطئها والاستمتاع بها او نحو وجهها بلاذنه وترك حقوق الله تعالى كفصل الجذابة والصلاة وصيام رمضان بما يبين قايمة الرغبة في ثواب الطاعة والخوف من عقاب المعصية (ثم) ان لم يعد الوعظ (هجرها) اي ترك الاستمتاع بها والنوم معها في فرش واحد والاولى كونه شهر اوله الزيادة عليه لكن لا يبلغه اربعة اشهر (ثم) ان لم يعد الهجر (ضربها) ضربا غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جوارحة شيئا كالكسر ومثل غير المبرح المذكورة والصقع ولا يضربها ضربا مبرحا ولو غلب على ظنه انها لا تتحرك النشوز الابه لانه تغريب (ان ظن) الزوج (افادته) اي الضرب فان تحقق او ظن عدم افادته او شك فيها فلا يضربها الا بالوسيلة الى اصلاح حالها والوسيلة لا تشترع عند ظن عدم ترتيب المقصود عليها واما الوعظ والهجر فلا يشترط فيهما ظن الافادة لعدم تأنيدهما في الذات فان قيل هما من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وشرطهما ظن قبل انه شرطي وجوبه ما لا في جوارحهما فيلزم من عدمه عدم وجوبهما لعدم جوارحهما وهذا حيث لم يبلغ نشوزها الامام او يلقه ويرجى صلاح حالها على يد زوجها والا فالامام او من يقوم مقامه هو الذي يعظها او يضربها ابن شاس ان نشرت وعظها فان لم تقبل هجرها فان لم تقبل ضربها ضربا غير مخوف وان غلب على ظنه انها لا تتحرك الا يضربها بالخوف فلا يجوز في الزا هي ضرب الزبير بن العوام اسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهم اجمعين

وصاحبيتها

اي ضربها بالخوف (قوله وصاحبيتها) اي ضرة اسماء عطف عليها

(قوله ذكر) بضم فكسر اي ليجزها عن الوفاء الخ (قوله ان سكتا معا) اي في بيت واحد (قوله يعترها) بضم فكسر ففتح مثقلا اي سفرهما معه اي يلحقهما عار بسببه (قوله اي ذكر الخ) تفسير للفعل وفاعله المستتر فيه (قوله بما يبين قلبها) صلة ووعظ (قوله كونه) اي الهجر (قوله تغريب) اي فانلافها او اذلاف منفعتها (قوله فان تحقق الخ) مفهوم الشرط (قوله عدم) تنازع فيه بتحقيق وظن (قوله فيها) اي افادته (قوله لانها) اي الضرب وانه لتأنيث خبره (قوله ظن عدم ترتب) اي او الشك فيه واولى بتحقيق عدمه (قوله هما) اي الوعظ والهجر (قوله وشرطهما) اي الامر والنهي (قوله ظنها) اي الافادة (قوله انه) اي ظنها (قوله عدمه) اي ظن الافادة (قوله وهذا) اي تولى الزوج وعظها وضربها (قوله والا) اي وان لم يرج صلاح حالها على يد زوجها (قوله على ظنه) اي الزوج (قوله انها) اي الزوجة (قوله لا تتحرك) اي النشوز (قوله المخوف) نعمت ضرب (قوله فلا يجوز) اي ضربها بالخوف

(قوله يبعث) عمله افعى (قوله

اليهما) ای الزوجین(قوله

وقال (ای بعث الحکمین

(قوله وفیہا) ای احکام

ابن زیاد (قوله قاله) ای

ارسال الحکمین (قوله

وفیہا) ای احکام ابن زیاد

(قوله زددت) ای استغفاره

قاضی قاضی لا تردت الخ

(قوله ارسل اليكم من)

ای الی الزوجین (قوله

اور مساهم (ای الزوجین)

(قوله فيهما مني السلام)

(الخ) هذا جواب السؤال  
(قوله تعالى) ابن الجواب

(قوله قال) ای جواب  
النكاح (قد ارفعه ذل)

اعياش كالباقر النوحين

عَلِ الْقَاضِي (قَبُولَهُ كَشْفًا)

الحمد لله الذي جعل في القرآن  
الحكمة والبرهان

الحاكم (الخ) حبرون

(قوله بهما) ای الزوجین

(قوله من أهل المصنف)

والامامة بيان لاهل الحجة  
(قوله حجة) اي اهل الحكم

(قولہ و فیہا) اسی السلام  
استنفاذ (بقولہ الخ) بشو

ابن زید (مؤلف) (مؤلف)

(قوله: فقلت) يفهم التمام الح

مفعول كتب (قوله به)

ایراد سال الحکیم (قولہ

(اقتحافسکون فیکسیر) قواہ

٢٣ مخ في (أخراج) خبر كان (قوله بفهمهم) بضم الباء وفتح الهاء (قوله أمضوا

\* ٢ منح الجليل

(قوله وجهل) اي عبيد الله بن يحيى (قوله به) اي ارسال الحكمين (قوله على بن ابي طالب ومعاوية) بيان للحكمين (قوله بذلك)  
اي بعث الحكمين (قوله ولو تدبر) اي عبيد الله (قوله وان تقن) اي عبيد الله (قوله فهمه) اي السؤال (قوله لم يحج) اي عبيد الله  
(قوله لانه) اي عبيد الله (قوله سئل) ١٧٨ اي عبيد الله (قوله اوقب) اي اطلع (قوله غي) بضم الغين المجمة

الذي لم تزل القضاة تعقله ابن سهل اجوبتهم هذه مضطربة مختلفة غير محصلة عبيد الله هذا  
في جوابه وانكر امر الحكمين وقال للقاضي الذي سأل لا اري امر الحكمين وعنى قوله بهما  
في مسئلة آبي تمام وقال انه لم يره لانفرادهم بحكم لم يحكم به احد من ائمة العدل وجهل ان عمر بن  
الخطاب حكم به على ماحكامه ابن حبيب وان عثمان بن عفان بعث الحكمين على بن ابي طالب  
ومعاوية وحكم بذلك على بن ابي طالب في خلافته ولو تدبر السؤال وأتقن فهمه لم يحج الى  
انكاره ما لا يجوز انكاره لانه انما سئل عن شككت ضررا فقط فكان جوابه ان يسألها بيان  
ضررها فلهذا منه ما من الحام او ادبها على ترك الصلاة فان بنت ضررا لا يجوز فعلها اوقت  
عليه زوجها فان انكرها امرها بالبيعة عليه فان عجزت وتكررت شكواها كشف القاضي  
عن امرها جبرانها ان كان فيهم عدول فان لم يكونوا فيهم امره القاضي باسكانها في موضع له  
جبران عدول فان بان من ضررها ما وجب تأديبه اذ به وان كان لها شرط اباح لها الاخذ به  
وان غي عليه خبرها وراى اسكانها مع ثقة بنفقة بفقدها امرها ففعل هذا ما ذكره ابن حبيب عن  
مطرف واصبغ وقال عيسى بن دينار ومخنفون فبن ادعت ضرر زوجها وادعى هو اضرباها  
وسوء عشرتها وجهل صدقهما اختبرا الحاكم امرهما بان يجعل عمل معهما او يجعلهن مامع من  
يثقين به امرهما فعمل عليه وهذا كما يقتضي ان الحكمين انما يعثان عند اشكال امر  
الزوجين قلت هذا الذي عليه الاكثر وقاله ابن قنوح والمتيطي وابن قنوح (وسكنها) بفتحات  
مشقة لاى الزوج زوجته التي تكررت شكواها منه الاضربا وعجزت عن اثباته (بين قوم  
صالحين) اي عدول تقبل شهادتهم (ان لم تسكن) الزوجية ساكنة (بينهم وان اشكل) امر  
الزوجين اي دام اشكاله اذا ساكنها بينهم انما هو مع الاشكال ولم يقدر الحاكم على الاصلاح  
بينهم (بعث) القاضي (حكمين) بفتح الحاء والكاف والميم مفتي حكم كذلك اي عدلين فقيهين  
يتمكن بين الزوجين المتيطي عن بعض الفقهاء آية بعث الحكمين بحكمة غير مندسوخة فالعمل  
بها واجب لم يترك القول بها عالم حاشي يحيى بن يحيى كان لا يرى بعث الحكمين ابن عبد البر  
وانكروا عليه وتبعه ابنه عبيد الله وانكر بعثهما على من استفقاه ابن قنوح قال محمد بن احمد  
لم يقض عندنا فيما ادركنا ومعهنا بالحكمين لانه قل ما يبلغ امر الزوجين حيث يحتاج اليهما ابن  
عرفة فبى بعث الحكمين بمجر دنشاجر الزوجين وشكوى احدهما الاخر ولا يثبت تركه مطلقا  
لاساكنهما مع من يقبل قوله الى تبين الظالم منهما ثالثها الواجب اسكانهما معه ان لم يقض مع  
جبران كذلك فان طال امرهما وتكررت شكواهما بعثهما الهما ان كان دخل بهما بل (وان لم  
يدخل) الزوج (بها) اعموم الآية لانهم اقد يكونان جارين فيتنازعا فيحكم الحكمين بينهما  
ويدخلان عليهما المرة بعد المرة ولا يلزم ما نعت حكمين بقوله (من اهلها) اي الزوجين  
(ان امكن) كونهما من اهلها وتردد اللغوي في نقض الحكم اذا حكم القاضي اجنبيين مع  
امكان كونهما من الاهلين وفي التوضيح ظاهرا الآية ان كونهما من الاهل مع الوجدان واجب

وكسر الميم مثقلا اي ستر  
وبفتح العين المهملة وكسر  
الميم مخفقا اي خفي (قوله  
منه) اي الزوج (قوله عن  
اثباته) اي الاضربا (قوله  
اذا ساكنها الخ) علة لقوله اي  
دام (قوله كذلك) اي في فتح  
الحاء والكاف (قوله محكمة)  
بضم الميم وفتح الكاف (قوله  
وانكر) بضم الهمز وكسر  
الكاف (قوله عليه) اي  
يحيى بن يحيى (قوله وتبعه)  
اي يحيى بن يحيى (قوله  
وانكر) اي عبيد الله (قوله  
لم يقض) بضم الياء وفتح  
الضاد (قوله بالحكمين) صلة  
يقض (قوله امر الزوجين)  
اي اشكاله (قوله اليهما)  
اي الحكمين (قوله الاخر)  
مفعول شكوى المضاف  
لقاعله (قوله ولا يثبت) حال  
(قوله وتركه) اي بعث  
الحكمين عطف عليه (قوله  
مطلقا) اي عن تقييده بعدم  
الطول وتكرر والشكوى  
(قوله لاسكانهما) اي  
الزوجين (قوله معه) اي  
القاضي (قوله كذلك) اي  
في قبول قولهم (قوله بعثهما)  
اي الحكمين (قوله لهما)  
اي الزوجين (قوله لانهما)

اي الزوجين (قوله ويدخلان) اي الحكمين (قوله عليهما) اي الزوجين (قوله ولا يلزمناهما) اي الحكمين  
الزوجين (قوله اذا حكم) بفتحات مثقلا (قوله كونهما) اي الحكمين

شرط فان لم يمكن كونهما من الاهلين وامكن كون احدهما من اهل احد الزوجين فقال  
 اللخمي يضم له اجنبي وفي ابن الحاجب يتعين كونهما اجنبيين (ونذب كونهما) اى الحكمين  
 من الاهلين او الاجنبيين (جارين) للزوجين وتا كذا النذب في الاجنبيين (وبطل حكم غير  
 العدل) في الشهادة (و) بطل حكم (سفيه) فهو عطف على غير عطف خاص على عام اى مبذرماله  
 في الشهورات ولو مباحة (و) بطل حكم (امرأة) ولو كانت عدلا (و) بطل حكم (غير فقيه) اى  
 عالم بالاحكام الشرعية المتعلقة (بذلك) اى بالشؤون وضرب الزوجين اذ شرط صحة حكم من ولي  
 الحكم في امر علمه باحكامه الشرعية ولو بالسؤال من العلماء (ونفذ) اى مضى ولزم بل وجاز  
 ابتداء (طلاقهما) اى الحكمين الذى حكم به بين الزوجين وهو بائن ان رضى الزوجان والحاكم  
 به بل (وان لم يرض الزوجان والحاكم) به بعد ايقاعه ولو خالف مذهبه لرفع حكمهما اخلافه ان  
 كان الحاكم بعثهما بل (ولو كانا) اى الحكمان مقامين (من جهتهما) اى الزوجين للحكم بينهما  
 لانهما حكمان لا وكيلان عن بعثهما ولا شاهدان (لا يلزم طلاق (اكثر من) طاعة (واحدة  
 او قضا) اى الحكمان الاكثر ولا يجوز لهما ايقاع الاكثر ابتداء لانه خارج عن الاصلاح  
 الواجب عليهم ما فيها ولا يفرقان باكثر من واحدة وهى بائنة فان حكمه سقط لانه خارج عن  
 معنى الاصلاح (وتلزم) الطلقة الواحدة (ان اختلفا) اى الحكمان (فى العدد) للطلاق الذى  
 اوقعه بان قال احدهما وقعت واحدة وقال الاخر اوقعت اثنتين ويحتمل ان المراد ان  
 احدهما قال اوقعتا معا واحدة وقال الاخر اوقعتا معا اثنتان (ولها) اى الزوجة  
 (التطبيق) جبر على الزوج طلقة واحدة تبين بها (ب) سبب (الضرر) من الزوج لها كقطع  
 كلامه عنها وولوية وجهه عنها فى الفراش لامنعهما من جماع وتفرج على قطع الخليج والحمل  
 والكسوة والموكب او تأديها على ترك حق الله تعالى كالصلاة وغسل الجنابة والتبصرى  
 والتزويج عليها ان شهدت بینه بالضرر وتكرره بل (ولو لم تشهد بینه بتكرره) اى الضرر بان شهدت  
 بحصوله مرة واحدة قلها التطبيق بها على المشهور لغير الضرر ولا ضرار ويجوز هنا هل  
 يطلقها الحاكم او يأمرها به ثم يحكم قولان ودل قوله لانها الرضا به ولو محجورة ولو لم يرض  
 وليها وهو كذلك وكذا كل شرط شرط فيه امرها به سدها فليس لوليها اقيام به ان رضيت ذكره  
 ابن عرفة (و) يجب (عليهما) اى الحكمين (الاصلاح) بين الزوجين مهما امكن لقوله تعالى ان  
 يريد الاصلاح بينكما الله بينهما ابن عباس ان يريد اى الحكمان اصلاحا وفق الله بين الزوجين  
 وقيل ان يريد اى الزوجان (فان تعذر) بفحشاء مثقلا الاصلاح بين الزوجين على الحكمين  
 (فان اساء الزوج) الزوجة ولم تنسبه وطلبت الطلاق ولم ترض بالاقامة معه (طلقا) بفحشاء  
 مثقلا اى الحكمان الزوجة (بلا خلع) يأخذانه منها فى تطير حل عصمتها منه (وبالعكس) اى  
 اساءت الزوجة الزوج ولم يسئها (اقتناه) اى الحكمان الزوج (عليها) اى الزوجة وأوصياها بالصبر  
 على اساءتها وبقياها فى عصمتها ان تصحقا او طنا لانه لا يجاوز الحق فيما بعد ائتمانه عليها اذ لا يلزم  
 من انفرادها بالاساءة فى الماضى عدم اساءته اياها فى المستقبل (او خالعه) اى الحكمان الزوجة  
 للزوج اى طلاقها عليه بماله منها له تقديره (ينظرهما) اى الحكمين ولو زاد على صدقهما ان  
 اراد الزوج فراقها واستوثق المصلحة فيه وفى ابقائها وثاقه فان تعينت المصلحة فى احدهما

(قوله فان لم يمكن كونهما)  
 اى الحكمين الخ مفهوم  
 ان امكن (قوله ولى) يضم  
 فكسر منقلا (قوله علمه)  
 خبر شرط (قوله بائن) لانه  
 جبرى (قوله خلافه) اى  
 الحاكم مفعول رفع المضاف  
 لقاعله (قوله لانهما حكمان)  
 عله لانه وذكهما (قوله  
 لانه) اى ايقاع الاكثر (قوله  
 فيها) اى المدونة (قوله به)  
 اى الاكثر (قوله لانه) اى  
 الحكم بالاكثر (قوله بان  
 قال احدهما) اى الحكمين  
 الخ تصوير لاختلافهما فى  
 العدد (قوله بها) اى المرة  
 من الضرر (قوله لا ضرار)  
 اى لا تضر غيرك (قوله ولا  
 ضرار) اى لا يلزمك تحمل  
 اضرار غيرك لان (قوله به)  
 اى التطبيق (قوله الرضا به)  
 اى ضرر الزوج (قوله فيه)  
 اى خلعها منه

(قوله وحب) ای علی الحکمین (قوله توجه) بفتحات مثقلا (قوله استقرآ) ای تنبج الحکمان (قوله امورهما) ای الزوجین (قوله وسالا) ای الحکمان (قوله بطائهما) بکسر الموحدة ای سرهما (قوله فرقا) بفتحات مثقلا ای الحکمان بین الزوجین بالطلاق (قوله فیها) ای الدونة (قوله کیفیها) ای التفرقة (قوله فرقا) ای بلاخلع (قوله ترکاها) ای الحکمان الزوجین علی زوجیتها (قوله وانها) ای الزوج (قوله وان كانت) ای الاسامة (قوله منهما) ای الزوجین (قوله ان لم یقدرا) ای الحکمان (قوله اواسقطاه) ای الشیء (قوله منه) ۱۸۰ ای الزوج (قوله وعکسه) ای کان الظلم منها فقط (قوله ان کان) ای الزوج (قوله فیها)

وجب (وان اسأآ) أى الزوجاء اى نبتت سبعة كل منهما الا نحو تساوئاسا حتما ولا واسفر  
 الاشكال (فهل يتعين) على الحكمين (الطلاق بلا خلع) اى مال من الزوجة للزوج هـ ذاهل  
 التعيين قاله الشارح (اولهما) اى الحكمين (ان يخالعا) اى يطلقا بمال من الزوجة للزوج  
 قدره (بالنظر) من الحكمين ولكن لا يسقطان عنه جميع الصداق (وعليه) اى الخلع بالنظر  
 (الاكثر) من شراح المدونة فى الجواب (تاويلان) ابن عرفة اذا توجه الحكم استقر  
 امورهما وسأل عن بطلان ما فاذا وقف على حقيقة امرهما اصلحا بينهما ان قدرا والا فزاد فيها  
 ونحو ذلك فرقمها دون الامام وفى كيفية اعتبارات الباجي ان كانت الاسماء من الزوج فرقا وان  
 كانت من المرأة قركاهما او اتقنا عليها وان كانت منهم مافرقا على بعض الصداق فلا يستوعبها  
 له وعين بعض اعمال الظلم رواد محمد بن اشهب محمد وهو معنى قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما  
 افترت به ابن فتحون ان لم يقدر اعلى الصلح فراقبشئ من الزوجة له واسقطاه عنه او على  
 المتاركه دون اخذ واسقاط ولا ينبغي ان يؤخذ لها منه شئ وتبعه المصطفى اللخمي ان كان الظلم  
 منه فقط فرقادون اسقاط شئ من المهر وعكسه ان كان لا ينبغي اورالحق فيها عند ظلمها اتقناه  
 عليها واقرت الان بحجب فرقاقها فيفرقا ولا شئ لهما من المهر واعد المال فى المبسوط لو حكم عليه  
 باكثر من المهر جاز ان كان سدادا وان كان منها ما واشكل أمرهما فرقاقسا بينهما نصف المهر  
 ان كان قبل البناء وجميعه ان كان بعده وفيه الربيعة ان كان الظلم منه فرقابغير شئ وان كان منها  
 اعطى الزوج بعض الصداق وان كان منها فقط جاز ما اخذله منها ابو عمران هو وفاق ان تؤول  
 معنى قوله اضربهم اى دعواها الصقل طاهره انه ان ثبت ضرره بما افلا يؤخذ له منها شئ وقول  
 بعض شبوخ اقرية لا يجوز خلع الزوج على اخذ شئ منها ان كان الضرر منها معا قاله  
 متقدمو علمائنا وليست كسئلة الحكمين ان كان الضرر منها معا لان النظر لغیر الزوجين  
 ان رأى الحكمان باجتهادهما اعطاء الزوج شيئا من مالها على خروجها من عصمتها جاز يدل على  
 ان للحكمين أن يعطيا شيئا من مالها وان كان الظلم منها معا ابوجه ان كان خلعهما اذا كان  
 الظلم منها مائة فان كان منها جميعا اخذله النصف وان كان الثلثان من قباليها والثلث من قبله  
 اخذله الثلثان وفى العكس العكس اللخمي لو انفرد احدهما بالطلاق لم ينفذ ولو اجععا عليه  
 وانفرد احدهما بالخلع بمال لم يلزم ولو اعضت الزوجة المال فى تزويج الزوج الطلاق خلاف  
 (وتاما) اى الحكمان (الخاتم) الذى بعثهما (فاخبراه) اى الحكمان الحاكم بما حكياه من الاصلاح  
 او التلطيق (ونفذ) بتنفيذ مثقالاى امضى الخاصكم (حكمهما) اى الحكمين وجوبا

اعطاهم ماشياً من مالها على خروجها من عصمته (قوله اذا كان الظلم منها) اي فقط (قوله فان كان) وان لم يرضه  
اي الظلم (قوله الثلاثان) اي من الظلم (قوله قبلها) بكسر ففتح (قوله قبله) بكسر ففتح (قوله وفي العكس العكس) اي ان كان الثالث  
من قبلها والثلاثان من قبله اخذله الثالث (قوله احدهما) اي الحكمين (قوله لم يتخذ) اي الطلاق (قوله عليه) اي الطلاق (قوله  
لم يلزم) اي لا الطلاق ولا المال (قوله الطلاق) فاعل الزام المضاف لمفعوله (قوله اي الحكمان الحكيم) تفسير للفاعل والمفعول  
البازين (قوله من الاصلاح) بيان لما (قوله وحيوا) بيان لحكم تنفذ حكمهما

(قوله وان لم ير ضه) اي حكمهما (قوله وخالف) اي حكمهما (قوله مذهبه) اي الحاكم (قوله وجهه) بفحاش مثله (قوله فانهما) اي الحكمين (قوله ولم يكن) اي وجد الخ حال (قوله فينفذ حكمهما) اي هذا اللفظ (قوله له) اي فينفذ حكمهما (قوله لانهما) اي الحكمين (قوله ولذا) اي كونهم المنفذين للحكم وان لم ير ض الحاكم صله عارض (قوله عارضها) اي بجله ونفذ حكمهما (قوله به) اي قوله ونفذ طلاقهما وان لم ير ض الحاكم (قوله واهله) اي الشأن ١٨١ (قوله من المتبعية) بيان لمصحة (قوله ونصها) اي المتبعية (قوله

من أمورهما) اي الزوجين بيان لما (قوله وما انفذاه) عطف على ما اطلع عليه (قوله من حكمهما) بيان لما (قوله وكذا) اي في اتيان الحاكم واخباره بما حصل (قوله وانفذاه) عطف على ثبوت (قوله وبه) اي نص المتبعية صله تعلم (قوله بقوله) اي من صله جواب (قوله ان شاء) هذا جواب من فهو مقول المصدر المضاف لقاعله (قوله فيه) اي جواب من خبر شي والجله خبر ان (قوله لانهما) اي الحكمين صله للنهي في جواب سالم (قوله نقول) مقول اعتراض المضاف لقاعله (قوله وتسليمه) عطف على اعتراض (قوله اذ قال) اي المتبعية (قوله فيها) اي وثيقة (قوله على هذين الزوجين) عطف على امضى (قوله وقال) اي ابن سلون (قوله وما حكمها) عطف على ما ظهر لهما (قوله ان

وان لم ير ضه الزوجان والحاكم وخالف مذهبه كما تقدم ط في التوضيح ذكر المتبعية ان الحاكم اذا وجه الحكمين وحكما بالطلاق فانهما يأتين الحاكم ويخبرانه بما حكم به فينفذ حكمهما اه ولذا قال هنا ونفذ حكمهما ولم يكن في المتبعية فينفذ حكمهما ولا معنى له لانهما هما الاذان ينفذان الحكم وان لم ير ض الحاكم كما تقدم ولذا عارضها الشارع به ولعله وقع تحريف في نسخة المصنف من المتبعية ونصها اذا حكم الحكمين حكمهما اتنا السلطان فاخبراه بمحض شأهري عدل بما اطلع عليه من أمورهما وما انفذاه من حكمهما وكذا كل من استخلفه القاضي على ثبوت شي وانفذاه اه هكذا نقله ابن عرفة والموافق وهو الصواب وبه تعلم ان جواب س عن معارضة الشارع بقوله اتنا الحاكم ان شاء الله تعالى لانهما مطلقان بانياته كما تقدم والمعارضة وجوابها على تسليم قوله ونفذ حكمهما وقد علمت ما فيه اه كلام ط في البناء في اعتراضه نقل الموضع وتسليمه معارضة الشارع قطر اما نقل الموضع الذي جرى عليه هنا فهو الذي في نص وثيقة المتبعية اذ قال فيها فامضى القاضي حكم الحكمين المذكورين على هذين الزوجين وانفذهم نقله ابن عازي واعل المصنف نقله بالمعنى وقوله قول ابن سلون فان اختلفا فليس بشي حتى يجتمع على الحكم وينفذ السلطان وقال في وثيقته واعلم الحكمين المذكورين القاضي بما ظهر لهما وما حكم به وبث حكمهما اليه بذلك فامضاه وانفذاه اه واما المعارضة فالحق في دفعها ما ذكره سيدي عبد الرحمن القاسي ان قوله ونفذ حكمهما معناه امضاه من غير تعقب له بمعنى انه ينفذه ولا بد وان خالف مذهبه فلا ينافي انه ينفذ وان لم ير ض الحاكم والله اعلم (وللزوجين) معا (اقامة) حكم (واحد) على الحكمين بينهما بدون رفع للحاكم (على الصفة) اي منصف بصفة الحكمين من العدالة والفقهاء باحكام ضرر الزوجين في التوضيح جازا اقامة واحد هنا ولم يجز في جزاء الصيد الا اثنان مع ورود نص القرآن باثنين فيهما لان جزاء الصيد حق الله تعالى فلا يجوز لاحد اسقاطه وهذا حق الزوجين فلهما اسقاطه البناء وكلام المدونة يدل على ان حكمه حكمكم الحكمين سواء كان بصلم او طلاق (وفي) جواز اقامة (الولين) اي ولي الزوج وولي الزوجة واحدا على الصفة وجواز اقامة (الحاكم) اي السلطان والقاضي واحدا بالصفة على الحكمين بين الزوجين ومنعهما الخالفهما التزويل وعلى هذا الواحا ما واحدا وحكم فلا ينقض حكمه لمراعاة الخلاف (تردد) محله ان كان اجنبيا او قريبا لهما على السواء والامنع اتفاقا الاول للنهي في السلطان وابن الحاجب في الولي والثاني للباهي (ولهما) اي الزوجين (ان) اقاما هما اي الزوجان الحكمين (الافلاخ) اي عزل الحكمين والرجوع عن تحكيمهما (ما لم) يستوعبا اي مدة عدم استيعاب الحكمين (الكشف) عن حال الزوجين (ويعزما) اي

قوله الخ) بيان لما يجذف من (قوله من العدالة الخ) بيان لصفة (قوله فيهما) اي الشوز والصيد (قوله حكمه) اي الواحد (قوله كان) اي حكمه (قوله على الحكم) صله اقامة (قوله ومنعهما) اي اقامة الواحد عطف على جوازا (قوله الخالفهما) اي اقامة الواحد (قوله التزويل) اي القرآن المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله وعلى هذا) اي منعهما (قوله الاول) اي الجواز (قوله والثاني) اي المنع (قوله اي الزوجان الحكمين) تفسير للقاعل والمفعول البارز بن

(قوله لهما) اي الزوجين (قوله عزمنا) اي الحكما (قوله ان عزمنا) (فصل في الخلع) \* (قوله بلا كراهة) ملة  
 جاز (قوله وكرهه) اي الخلع (قوله عليه) اي كره الخلع (قوله ويجعله) اي ابن رشد الخلع (قوله من اقسام الطلاق) بيان لغيره  
 بتقدير باقي (قوله تعريف المصنف) اي الخلع (قوله لم يشمله) اي الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض (قوله لارادته) اي المصنف الخلع  
 لم يشمله (قوله شمله) اي تعريف المصنف الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض (قوله جريان) اسم ان (قوله ومنها) اي احكام الخلع (قوله  
 وهذا) اي سقوط النفقة ايام العدة ١٨٢ (قوله وان لم يدخلا) اي الزوجان عليه حال (قوله فهذا) اي الطلاق

الحكما (على الحكم) بين الزوجين فان استوعبا الكشف وعزمنا على الحكم فليس لهما  
 الاقلاع ظاهر ولو عزمنا على الطلاق ورضى الزوجان بالبقاء وهو ظاهر الموازية وقال ابن  
 بونس ان عزمنا على البقاء فينبغي ان لا يفرق بينهما ومفهوم ان اقامتهما انهما ان كانا موجبهين  
 من الحكم فليس لهما الاقلاع عنهما وان لم يستوعبا الكشف (وان طلقا) اي الحكمان الزوجة  
 (واختلفا) اي الحكمان (في) كون الطلاق (بالمال) من الزوجة للزوج وكونه بلا مال بان  
 قال احدهما طلقها بمال وقال الآخر طلقها بلا مال او قال احدهما طلقها بمال  
 وقال الآخر بلا مال (فان تلتزمه) اي الزوجة المال (فلا طلاق) واقع وعاد الخلع لما كان  
 عليه ان لم يرض الزوج بعدم المال فان التزمته وقع الطلاق وان انفقعا على المال واختلفا  
 في قدره او نوعه او جنسه او صفته رد الى خلع المثل ما لم ينقص عن قول اقلهما والله سبحانه  
 ونعم الى اعلم \* (فصل في الخلع)

(جاز الخلع) بضم الخاء المعجمة وسكون اللام بلا كراهة على المشهور وكرهه ابن القصار واقصر  
 عليه في المقدمات وجعله بدعة (وهو) اي الخلع اي حقيقة شرعا (الطلاق) جنس شمل الخلع  
 وغيره من اقسام الطلاق (بعوض) الزوج من الزوجة او غيرها فصل يخرج الطلاق بلا عوض  
 وهذا هو الاصل وللخلع نوع آخر وهو الطلاق بلفظ الخلع بلا عوض فقيل تعريف المصنف  
 لم يشمله لارادته تعريف الاصل المشهور وقال ابن عاشر بل شمله لان من لوازم كونه خلعاً جريان  
 احكام الخلع عليه ومنها سقوط نفقتها ايام عدتها وهذا عوض محقق وان لم يدخلا عليه فهذا  
 طلاق بعوض ايضا والخلع لغة الازالة يقال خلع ثوبه اذا نزعها وازاله ولما كانت الزوجة تلبس  
 للزوج في الستم والتوقية مما يضر سمى فراقتها خلعاً قال تعالى من لباس لكم والطلاق لغة  
 الارسال والترك وشرعا حل عقد النكاح وهو مع في جاهلي ورد الشرع بتقريره فالة امام  
 الحرمين وعرفه ابن عرفة بانه صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجه موجب تكررها  
 مرتين للعر ومرة لذي رق حرمته عليه قبل زوج وعرف بعض تلامذته الخلع بانه عقد معاوضة  
 على البضع فالتاليه الزوجة نفسها ويملك الزوج العوض به والرصاع بانه صفة حكمية ترفع  
 حلية متعة الزوج بعوض (و) جاز الخلع (بلا) حكم (حكم) فليس معطوفاً على بعوض لايها  
 توقف كونه خلعاً على عدم حكم الحكم وليس كذلك (و) جاز الطلاق (بعوض من غيرها) اي  
 الزوج وظاهره كالدونة سواء قصد مصلحة او دمر مفسدة او مجرد اسقاط نفقتها عن زوجها

بلفظ الخلع (قوله بعوض) اي في الحقيقة وقولهم بلا  
 عوض اي مدخول عليه  
 في الظاهر (قوله في الستم)  
 صله كاف التشبيه (قوله  
 وهو) اي الطلاق (قوله  
 وعرفه) بفتحات مثقلا اي  
 الطلاق (قوله صفة) جنس  
 (قوله حكمية) فصل يخرج  
 الصفة الحسية (قوله ترفع  
 حلية متعة الزوج بزوجه)  
 فصل يخرج كل صفة حكمية  
 لا ترفع ذلك كالطهارة  
 والنكاح والاحرام (قوله  
 موجب تكررها الخ) فصل  
 يخرج الايلاء والظهار  
 والصيام والاعتكاف  
 ونحوها (قوله وعرف)  
 يفحشات مثقلا (قوله  
 تلامذته) اي ابن عرفة  
 (قوله الخلع) مفعول عرف  
 (قوله عقد) جنس واداعته  
 لمعاوضة فصل يخرج كل  
 عقدا لمعاوضة فيه (قوله  
 على البضع) فصل يخرج  
 عقدا لمعاوضة على غيره

(قوله قلالت به الزوجة نفسها) فصل يخرج النكاح (قوله والرصاع) بشد الصاد المهملة عطفاً على بعض ايام  
 (قوله بانه) اي الخلع (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل يخرج الصفة الوجودية (قوله ترفع حلية متعة الزوج) فصل يخرج  
 كل صفة حكمية لا ترفعها (قوله بعوض) فصل يخرج الطلاق بلا عوض والظهار والايلاء (قوله فليس معطوفاً على بعوض)  
 في هذا التقرير يخفى اذ لا يبعد الحل (قوله لايها) اي عطفه على بعوض (قوله قصد) اي غير الزوجة بالتزامه عوض الطلاق  
 (قوله مصلحة) اي للزوجة (قوله اودره) اي دفع (قوله مفسدة) اي عن الزوجة (قوله او مجرد) عطفاً على مصلحة



(قوله وعليه) اي ظاهرها صالحة حل (قوله وبه) اي ظاهرها صالحة افني (قوله له) اي ابن ناجي (قوله بما اذالم يقصد) اي غير الزوجة بالتزام العوض ماله تقييد (قوله وتبعه) اي ابن عبد السلام (قوله والمصنف) عطف على ابن عرفة (قوله فيها) اي المدونة (قوله ففعل) اي طلق الرجل امرأته (قوله ذلك) اي الالف (قوله حلها) اي المدونة (قوله على ظاهرها) اي من شواها قصد المصلحة او درء المفسدة ومجرد اسقاط نفقة ما في عدتها (قوله به) اي ظاهرها (قوله خلافه) اي قصدها على قصد المصلحة او درء المفسدة (قوله بيقيد) بضم الياء الاولى وفتح القاف والياء الثانية (قوله في الاجنبى) اي التزامه عوض الطلاق (قوله بكونه) اي التزام العوض (قوله ولم يقصد) اي الاجنبى (قوله به) اي التزام العرض (قوله يجعله) اي يلتزمه (قوله بختاف) بضم الياء وفتح اللام (قوله معروفه) اي تبرعه (قوله ١٨٣ مستقلا) اي بلا اذن الزوجة

(قوله باسقاط الخ) تصوير لضررها (قوله لان عوضه) اي المال الخالع به الخ علة لا شتراط صحة معروفه (قوله وله) اي سيده (قوله رده) اي المال الخالع به (قوله فيمضى) اي الخلع الخ تبرع على ان كان يتزوج ماله (قوله ويوقف) اي الخلع (قوله في مرضه) اي السيد (قوله فان مات) اي السيد (قوله ان حلها) اي المدبرة (قوله وان صح) اي السيد (قوله فله) اي السيد (قوله رده) اي خلع ام الولد والمدبرة (قوله ويرد) اي السيد (قوله ليجزها) اي المكاتبه عن تأدية نفجوما (قوله باذنه) اي السيد (قوله فان ادت) اي المكاتبه المال (قوله ولا يضمنه) اي مال الخلع (قوله باذنه) اي السيد (قوله فيه) اي

ايام عدتها وعليه حلها البرزلى وبه افني ابن ناجي ثم ظهر له ان الصواب تقييد ابن عبد السلام بما اذالم يقصد اسقاط نفقة العدة وتبعه ابن عرفة بلفظ ينبغي والمصنف في توضيحه ابن عرفة فيها من قال لرجل طلق امرأتك ولك ألف درهم ففعل لم ذلك الرجل ابن ناجي حلها شيخنا البرزلى على ظاهرها واقتبص به والصواب خلافه وفي التوضيح ابن عبد السلام ينبغي ان يقيد كلام اهل المذهب في الاجنبى بكونه لمصلحة او درء مفسدة ولم يقصد به اضرار المرأة وامامنا يجعله بعضهم لقصد مجرد اسقاط نفقة العدة فلا ينبغي ان يختلف في منعه وفي اتقاع المطلق به بعد الوقوع نظر ابن عرفة باذل الخلع من صح معروفه والمذهب صحته من غير الزوجة مستقلا قلت ما لم يظهر قصد ضررها باسقاط نفقة العدة فينبغي رده كشرهدين العدو اه وذ كشرط ملتزم العوض زوجة كان او غيرها فقال (ان تاهل) بفتح التاء مثقلا اي كان اهلا لا لتمامه بان كان غير محجور عليه ابن عرفة باذل العوض من يصح معروفه لان عوضه غير مال اه وذ كرمفهوم ان تاهل فقال (لا) يجوز ولا يصح العوض (من) زوجة (صغيرة و) زوجة (سقيمة) اي بالغه لا تحسن التصرف في المال مهلة او ذات اب او وصى او مقدم قاض بغير اذنه فان اذن لها وليها صح وجاز (و) لامن شخص (ذى رق) اي رقيق ولو بشائبة حرة بغير اذن سيده وله رده ان كان يتزوج ماله فيمضى من معتق لاجل قرب اجله ويوقف من مدبرة وأم ولد في مرضه فان مات مضى من ام الولد والمدبرة ان حلها الثلث وان صح فله رده ويرد خلع المكاتبه بكتير ولو باذنه لتأديته ليجزها ويسير باذنه مضى وبغير اذنه يوقف فان ادت مضى وان عجزت فله رده على الراجح ابن شامس ولا يضمنه سيد باذنه فيه كالصداق (ورد) الزوج (المال) الذى خالعه به صغيرة او سقيمة او رقيق بلا اذن من وليه او سيده (وبانت) الزوجة منه ولا يتبع الامة بشئ بعد عتقها فان ارجعها الظنه رجعي او ثلثه من رآه رجعي افرق بينهما ولو بعد الوط وهو ووط شبهة ان لم يحكم بعصتها احكم براها والا فلا لرفع الخلاف وظاهر قوله وبانت ولو قال بعد الطلاق ان لم يتم لي ما خالعت به فلا يلزم منى طلاق فلا ينعقد لانه تعقيب برفع واما ان علق الطلاق على تمام ما خالعت به له بان تم لي هذا المال او ان صحت براءتك فانت طالق فان امضى الولي فعلمها

الخلع (قوله وليها) اي الصغيرة والسقيمة (قوله وسيده) اي الرقيق (قوله ولا يتبع) اي الزوج (قوله فان ارجعها) اي الزوج الصغيرة والسقيمة التى خالعه بلا اذن وليها فرد وليها خلعها او الرقيقة التى خالعه بلا اذن سيدها فردا مال (قوله لظنه) اي الزوج الطلاق الخ تبرع على وبانت (قوله او ثلثه) اي الزوج (قوله فرق) بضم فس كسر مثقلا (قوله بينهما) اي المتخالفين (قوله بعصتها) اي الرجعة (قوله والوا) اي وان كان حكم بعصتها احكم براها (قوله فلا) اي لا يفرق بينهما (قوله لرفعها) اي الحكم (قوله ولو قال) اي الزوج (قوله خالعت) بكسر التاء اوضهما (قوله له) اي الزوج صله تمام (قوله بان تم لي هذا المال الخ) تصوير لتعليق الطلاق على تمام المال له

(قوله لزامة) أى الزوج (قوله وان رده) أى وإيها فعلها (قوله فلا يلزمه) أى الطلاق الزوج (قوله فان قال) أى الزوج (قوله) فابراثة) أى الرشيدة الزوج (قوله لزامة) أى الرشيدة (قوله ولزامة) أى الزوج (قوله في مخالعتها) أى الرشيدة على صحة براءتها (قوله كعدمه) أى التعاقب في لزوم الابراء ١٨٤ لها والطلاق له (قوله تأيت) بفخات منة لاى خلت من النكاح

بموت زوجها او طلاقه  
(قوله من مالها) أى الجبرة  
صلة خلع (قوله اقتضته)  
أى الخلع بجميع مهرها  
(قوله نفقها) أى المدونة  
(قوله خاها) أى الوصى  
(قوله وبقول) أى يكتب  
الموتق (قوله ماراة) أى  
الوصى (قوله القبطه)  
بكسر الغين وسكون الموحدة  
أى المنفعة الحاصلة النادرة  
(قوله فضل) بسكون الضاد  
فاعل المحذوف أى قال  
وكذا ابن القاسم (قوله من  
مالها بغير رضاها) صلة خلع  
(قوله ومنعه) أى خلع  
الاب من مالها بغير رضاها  
(قوله ذلك) أى صلح الاب  
عن نفسه السفينة (قوله  
وراها) أى السفينة (قوله  
الاول) أى المنع (قوله لجواز)  
أى الطلاق على لجوازه بالغرر  
(قوله له) أى الزوج (قوله  
لهذا) أى الانقشاش او  
ولادته ميتا (قوله وخلعها)  
أى الزوجة (قوله به) أى  
الجنين (قوله لها) أى الزوجة  
صلة استقرار المقدور قبل ملك  
(قوله فان اعسرت) أى  
الخالعة بنفقة جالها (قوله  
أنفق) أى مخالعتها (قوله

لزامة الطلاق وان رده فلا يلزمه اذ لم يقل احد بوقوع المعلق بدون وقوع المعلق عليه فان قال  
لرشيدة ان صحت براءة ذلك فانت طالق فابراثة لزمتها البراءة ولزمتها الطلاق فانت علق في مخالعتها  
كعدمه (وجاز) الخلع (من الاب عن) بقته (الجبرة) بفتح الموحدة أى من لو تأيت بطلاق  
او موت لجبرها على الزواج لكونها بكر او ثيبا صغيرة او مجنونة من مالها بدون اذنها ولو بجميع  
مهرها حيث اقتضته مصلحتها وكالاب سبب الامة (بخلاف) النقص (الوصى) فلا يجوز  
خلعه عن الجبرة الا برضاها نفقا يجوز خلع الوصى عن البكر برضاها نقله في الخط ظاهر كلام  
الرجحان انه لا خلاف في جواز خلعها عن البكر برضاها ابن عرفة ابن فتحون والمتسبى للمجبرة  
ان تخالع باذن ولها او وصيها وبقول بعد اذ نهى لما آمن الغبطة وفي اختصار الواضحة فضل  
ابن القاسم في المدونة تجوز مبارأة الوصى عن البكر برضاها (وفي) جواز (خلع الاب عن)  
بقته (السفينة) أى البالغة الثيب التى لا تحسن التصرف فى المال من مالها بغير رضاها ومنعه  
(خلاف) فان كان من مالها او برضاها فلا خلاف في جوازه ونص التوضيح في صلح الاب عن  
البنات السفينة قولان الاول لابن العطار وابن الهندي وغيرهم من المؤثقة لا يجوز له ذلك  
الا باذنها وقال ابن ابي زمنين وابن ابي حنيفة جرت القسيان الشيوخ بجواز ذلك ورواها بمنزلة  
البكر مادامت في ولايته على المشهور للنهي وهو الجارى على قول مالك رضى الله تعالى عنه  
في المدونة ابن راشد الاول هو المعول عليه ابن عبد السلام وهو اصل المذهب ابن عرفة  
وفي خلع الاب عن ابنته الثيب في حجره كالنكاح ووقفه على اذنها اختيار المتسبى مع نقله عن ابن  
ابي زمنين فأنه عليه جرت فتوى شيخنا ووقفها ثما واختيارا للنهي وقول ابن العطار مع ابن  
الهندي وغيرهم من المؤثقين (و) جاز الخلع (ب) لذي (الغرر) بفتح الغين المحجة أى التحير والتردد  
بين ما يوافق الغرض وما لا يوافق له بلوازه بلاشئ (كجنين) لامة ابرهية في ملكها فان كان في ملك  
غيرها فلا يجوز فان انقش اولادته ميتة فلا شئ له لدخوله بجواز هذا (و) جاز الخلع بجواز  
او عرض او مثلى (غير موصوف) بصقائه التى تحتلف الرغبة فيه باعتبارها (وله) أى الزوج  
على الزوجة التى خالعتها بغير موصوف النوع (الوسط) أى المتوسط بين الجودة والرداة من  
النوع الذى خالعتها به لا بما يخالف الناس به عادة ولا يراعى فيه حال المرأة وكان خلع في جواز الغرر  
الهيئة والرهن الا الجنين فلا يصح رهنه على المشهور وتظم عجم المسائل التى يجوز فيها الغرر  
فقال عطية ابراهيم بن كتيبة \* وخلع ضمان جازى كلها الغرر  
وفي الرهن يستثنى الجنين وخلعها \* به جاز ان ملك ام لها استقرار  
(و) جاز الخلع (بنفقة جل) أى على انما انفق على نفسها مدة حملها (ان كان) بها حمل واولى  
بنفقة الحمل الظاهر فان اعسرت انفق عليها ورجع عليها ان اعسرت (و) جاز الخلع (باسقاط)  
الزوجة حقها في (حضانتها) أى حفظها واولادها وتربيتها لزوجها اى ولدها فينتقل الحق له  
على المشهور ولو وجد من يستحقها قبله كام الام لقيامه مقام الام قاله في المدونة وفيها ايضا

لزوجها) صلة اسقاط (قوله له) أى الاب (قوله وجد) بضم فكسر (قوله يستحقها) أى الحضانة (قوله قبله) أى الاب  
(قوله لقيامه) أى الاب مقام الام أى باسقاطها له حقها على لا انتقال الحق له مع وجود من هو مقدم عليه فيها (قوله وفيها) أى المدونة

قوله لمن يستحقها (اي الحضانة (قوله قبله) اي الاب (قوله يحق) اي في الحضانة واخذ المصنف من اية (قوله لزومه) اي الاسقاط (قوله سببه) اي حق الحضانة (قوله الاخيرين) اي التساوي والنقص (قوله لانه) اي الطلاق (قوله وكان تدفع له عشرة دنانير) مثال ثان لاجتماع الخلع والبيع . مطوف على كان تدفع له عبدا (قوله سواء كان) اي البائع (قوله ويرد) بضم ففتح منقلا (قوله ما يقابل) اي ما يبيع من العبد (قوله من العوض) بيان لما (قوله لمشتريه) ١٨٥ صا يرد (قوله منه) اي العبد بيان لما (قوله منه) اي الزوج صلة

لما (قوله منه) اي الزوج صلة  
اخذ (قوله من الدنانير)  
بيان لما (قوله من الزوج)  
صلة رد (قوله لنفسها)  
صلة رد (قوله فيصير) اي  
العبد (قوله رد) بضم الراء  
وشد الدال (قوله يبيع)  
نائب فاعل رد (قوله  
عينا) بفتح الحاء  
(قوله من العبد) بيان  
لقدرا (قوله للبيع) صلة  
عينا (قوله غير النصف)  
نعت قدرا (قوله عمل)  
بضم العين (قوله به) اي  
التعين (قوله المتبادر من  
عبارة المصنف انما ترد  
نصف المال الخ) في تبادر  
هذا من عبارته نظير  
بل المتبادر منها رجوع  
ضمير نصفه للعبد لانه اقرب  
مذكور . والمال لم يذكر  
فيها (قوله ترده) أي المال  
كله (قوله رد) بضم الراء  
(قوله العوض) نائب فاعل  
رد (قوله به) أي الزوج  
(قوله نصفه) أي العبد  
(قوله فسخ) بضم فسخر  
(قوله مناب) نائب فاعل  
فسخ (قوله وردت) بضم  
الراء أي العشرة (قوله له)

لمن يستحقها بعد الام قبله القيام بحقه قال في القائي هذا الذي به القنوى وجري به عمل القضاة  
والحكام وقاله غير واحد من المؤرخين واختاره ابو عمران وشمل كلامه خلعها بالاسقاط حضانتها  
لحلها بعد ولادته الحظ والظاهر لزومه لريان سببه وهو الحل (و) جاز الخلع (مع البيع)  
كان تدفع عبدا على ان يطلقها ويدفع لها عشرة دنانير فالعبد بعضه في مقابلة العصة  
والعقد عليه خلع وبعضه في مقابلة الدنانير والعقد عليه بيع وسواء كانت قيمة العبد زائدة  
على الدنانير او مساوية لها او ناقصة عنها على الراجح في الاخيرين فيقع الطلاق با لانه بعوض  
في تراضيها واستحسنه اللخمي وقضى به القضاة لجواز الغبن في البيع وقبل رجعي كمن طاق  
واعطى وكان تدفع له عشرة دنانير في مقابلة الطلاق واما تأخذها منه وان كان في المبيع مانع  
من صحة البيع دون الخلع كباقي العبد فان البيع يفسخ ويرد ما يبيع من العبد لباثمه سواء  
كان الزوجة او الزوج ويرد ما يقابل من العوض لمشتريه ويعض الخلع بما يقابل العصة منه  
والى هذا اشار بقوله (وردت) الزوجة (لكا باقي العبد) الذي دفعته للزوج في مقابلة عصةها  
وما اخذته منه من الدنانير مثلا (معه) اي البيع اي مع رد البيع وقصده فقد دلل الزوج ما اخذته  
منه في مقابلة بعض العبد ومجهول ردت (نصفه) اي العبد من الزوج لنفسها ويعض الخلع  
بنصفه فيصير مشتركا بينهما ماعين فلو قال ورد لكا باقي العبد يبيع نصفه لكان أوضح ومحل  
كون المبيع نصفه ان عا ذلك وقت الخلع او دفعته له في مقابلة الدنانير والعصة معا لان  
القاعدة في مثل هذا ان المعلوم النصف وللجهول النصف فان كانا معا قدر من العبد للبيع  
غير النصف حمل به افاده عب البناني المتبادر من عبارة المصنف انما ترد نصف المال الذي  
أخذته من الزوج وليس هذا امر ادهل ثرده كله ويرد الزوج لها نصف العبد وتم الخلع بالنصف  
الاخر فلو قال ورد في كباقي العبد العوض وله نصفه لكان احسن وعبارته ابن عرفة ولو خالفها  
على ابق او غرة لم يبدلها على ان زادها عشرة دنانير فسخ من الغرر مناب العشرة وردت  
للزوج وتم له مناب العصة منه (و) ان خالعه به بدد معلوم من نحو الدنانير الى اجل مجهول  
كامطار السماء وقدم من لم يعلم وقت قدومه (مجهول) بضم العين وكسر الجيم مثله للزوج  
العدد الخالع به (المؤجل) اجل (مجهول) فهو كقولها وان خالعه على مال اي معلوم القدر  
لكن اجل الى اجل مجهول كان حالا كن باع الى اجل مجهول فالقيمة فيه حالة مع فوات  
الساعة (وتوالت) بضم الفوقية والهمز وكسر الواو مثله اي فهمت المدونة (ايضا) اي كما  
فهمت بتعجيل عدده توالت (ت) تعجيل (قيمه) اي المؤجل بمجهول يوم الخلع على غرره حالة احد  
انظر كيف يقوم مع جهل اجله ووجه الاول ان المال نفسه حلال والمراوم تأجيله بمجهول  
فالقي وجه الثاني انما كقيمة الساعة في فاسد البيع الذي فات (وردت) بضم الراء (دراهم)  
مثلا ظهرت وهي (ردية) خالعه بها اي بردها الزوج للزوجة ابأخذها دراها جيدة

٢٤ منح في أي زوج (قوله منه) اي الا بق او انحر (قوله يعلم) بضم الياء (قوله فهو) أي كلام  
المصنف (قوله كقولها) أي المدونة (قوله كان) أي المال (قوله حالة) حال من قيمة (قوله ووجهه) لاول (أي تعجيل العدد) قوله  
فالقي بضم الهمز وكسر الغين المجعولة أي لاجل الجهول (قوله ووجه الثاني) أي تعجيل القيمة (قوله انما) أي قيمة المؤجل بمجهول

(قوله لاتعين) أى الدراهم (قوله يما) أى الارادة والاشارة (قوله ولو قال) أى المصنف (قوله رد) بضم الراء وشدة الهمزة  
(قوله وعرض الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله أى رضع) بضم فكسر (قوله فى الاولى) بضم الهمز أى عدم علمهما معا  
(قوله والرابعة) أى علمها وحدها (قوله فى الثانية) أى علمهما معا (قوله والثالثة) أى علمه وحده (قوله فالصورة الثانية) لان  
الصادق امامه بن واما موصوف ١٨٦ وفى كل ايمان بعلمهما معا ولا يعلمها او يعلم وحدها وتعلم وحدها

(قوله او عارضة) عطف  
على اصلية (قوله لخلق الله  
تعالى) علة لردده (قوله ان  
كان) أى الحرام (قوله أى  
حكم الخ) تفسير لردده (قوله  
عنه) أى الحرام (قوله  
علمه) أى الزوج الحرام  
(قوله والا) أى وان لم يقع  
الخلق على عينه (قوله من  
الحلال) بيان لمثله (قوله  
فان تخلت) أى انخر (قوله  
فعلم) بضم العين تفريع  
على الشرح المتقدم (قوله  
ان ردت) أى هذا اللفظ  
من قوله وردت دراهم الخ  
(قوله وفيه) أى ورد (قوله  
اذا الاول) أى رد الدراهم  
(قوله والثاني) أى رد القيمة  
(قوله والثالث) أى رد الحرام  
(قوله لانه) أى تأخيرها الخ  
علة لردده (قوله بطل عصمتها  
الخ) تصوير لنعفها (قوله  
لان تأخير الحال الخ) علة  
لتسليف (قوله فريد) بضم  
قفح مثقلا (قوله وكذا) أى  
تأخير الحال فى المنع والرد  
(قوله لتسليفها) أى الزوجة  
(قوله له) أى الزوج (قوله

ان شاء سواء ارته اياها حين الخلع ام لا لعدم تعيينه بالارادة ولا بالاشارة اليها كما لا تعين بهما  
فى البيع والاجارة ونحوهما فى كل حال (الالشرط) منها انهما اديتا فلا ترد معلا بالشرط وكذا  
لو قالت له خذها دون تغليب ولا اعرف هل هى رديتة او جيدة ولو قال وردتدى منخالى به لشمى  
الدراهم وغيرها (و) رد الزوج من الزوجة (قيمة كعبد) وعرض وحيوان معين خالعت الزوجة  
به زوجها و (استحق) بضم التاء وكسر الحاء أى نحو العبد أى رفع ملك الزوج عنه بثبوت  
ملكه لغير الزوجة او حرية فلا يفسخ الخلع وترد الزوجة للزوج قيمة المسنخ بالفتح يوم الخلع  
ان لم يعلم معايا مستحقا فانه علم معاياه او علم الزوج به وحده فلا شئ له وبات وان علمت به  
وخذها فلا خلع واما الموصوف والمثلى فتدفع له مثله فى الاولى والرابعة ولا شئ له فى الثانية  
والثالثة فالصورة الثانية (و) رد (الحرام) حرمة اصلية الذى خالعت الزوجة زوجها به (كخمر)  
وخنزير (و) شئ (مفصوب) او عارضة لخلق الله تعالى كام ولدان كان كل الخالع به بل (وان)  
كان (بعضا) من الخالع به أى حكم بفسخه شرعا (ولا شئ له) أى الزوج عوضا عنه ان علمه وحده  
او مع الزوجة اولم يعلم معايا ونحو الخرفان لم يعلم معايا المفصوب فعليه امثله وان علمت وحدها فلا  
طلاق فى نحو الخمر والمفصوب ان وقع الخلع على عينه والابانت وعليه امثله من الحلال كحل وشاة  
وهل يقتل الخنزير او يسرح قولان وتراق الخمر وهل تكسر او انيتها وتشق رقاقها ولا اختلاف  
فان تخلت فللزوجة وان قال ان اعطيتنى هذا مشير الحرام على امرته فانت طالق واعطته ايا  
فاطلاق رجعى فعلم ان ردت بمعنى لافقوله وان الراد للدراهم الزوج وللقيمة الزوجة وللحرام  
الشريع وفيه استعمال اللفظ فى حقيقة ومجازة اذا قل رد للمقبوض لا خذ بدله والثانى دفع  
القيمة والثالث فسخ العقد قاله غ وشبهه فى الرد فقال (كأخيرها) أى الزوجة (دينا) لها حالا  
(عليه) أى الزوج فى مقابلة طلاقها لانه تسليف جرائها انما يحصل عصمتها وتخلصها من سوء  
عشرته لان تأخير الحال تسليف فريد التأخير وتسحق دينها حالا وباتت منه وكذا تسليفها  
ابتداء مؤجل لها دينا له عليها مؤجلا من يسع او سلف على ان يطلقها لانه تسليف (و) كذا  
على (خروجها) أى الزوجة (من مسكنها) الذى كانت ساكنة معه فيه واعتدادها خارجة فلا  
يجوز ويجب عليه ما سكنها فيه الى تمام عدتها لانه حق لله تعالى فليس لاحد اسقاطه وقد  
بانته واما ان خالعه على انها تدفع اجرة من مالها مع سكنها فيه الى تمام عدتها فهو جائز  
لازم لانه حق لها اقله اسقاطه (و) كذا (بها) (بها) أى الزوج (لها) أى الزوجة (ما) أى دينا  
مؤجلا عليه لها (لا يجب) عليها (قبوله) منه قبل حلول اجله كطعام او عرض من سلم فيبطل  
التهميل لانه من باب حط الضمان واذا زبدك اذ الزوجة حطت عنه ضمان الدين الى الاجل  
وزادها عصمتها او يبقى الدين الى اجله وقد بانته منه فلا رجوع له فى العصمة (وهل كذلك) أى

ونهيها) أى الزوجة (قوله له) أى الزوج (قوله مؤجلا) نعم دينا (قوله لانه) أى تجبيل  
المؤجل (قوله تسليف) أى جرائها بجل عصمتها الخ (قوله واعتدادها) عطف على خروجها (قوله عليها) أى الزوجين  
(قوله وفيه) أى مسكنها الذى سكنت فيه معه (قوله لانه) أى اعتدادها فى مسكنها (قوله اجرة) أى مسكنها

(قوله مطلقا) أى سواء كانت من بيع أو من قرض (قوله لانه) أى الزوج الخعله المنع وفسخه (قوله محله) بفتحات منه لا (قوله  
 ليسقط) بضم الياء وكسر القاف أى الزوج (قوله عن نفسه نفقة عدتها) أى فهو وسلف منه لها جرحه نفقا (قوله فهو)  
 أى التججيل (قوله سلب) أى تسلب منه لها (قوله جرح نفقا) أى له (قوله واعترض) بضم التاء وكسر الراء أى التعديل بالتسليم  
 الجار نفقا (قوله بقدرته) أى الزوج (قوله على اسقاطها) أى نفقة العدة (قوله بلفظ الخلع) اضافته للبيان (قوله لقولها) أى  
 المدونة صلة تأويلان (قوله محله) بكسر الحاء أى حاله (قوله جاز) أى مضى ونفذ ١٨٧ (قوله وورث) بضم الراء وشدا الدال

(قوله ففهم) أى الشارح  
 (قوله من حملها) أى المدونة  
 (قوله وغيره) أى ما لا يجب  
 قبوله (قوله لانه) أى الزوج  
 (قوله وسو) عطف على  
 نفقة (قوله فهو) أى تجيله  
 (قوله وحملها) أى المدونة  
 (قوله على خلافه) أى  
 اطلاقها (قوله وفصل)

بفتحات منقلا (قوله ولا  
 يرد) بضم الياء وفتح الراء  
 (قوله وليس) أى تجيله (قوله  
 ذلك) أى عطف على عليه  
 (قوله هو) أى على الرجعة  
 (قوله فانه) أى الطلاق  
 (قوله عنه) أى الحكم  
 وهى البيونة (قوله فقبل)  
 بكسر الموحدة أى الزوج  
 (قوله ذلك) أى المال على  
 ان لا يراجعها (قوله وبات)  
 أى انقلب الطلقة الرجعية  
 بائنة (قوله بذلك) أى قبول  
 الزوج المال على ان لا رجعة  
 له عليها (قوله من انقلاب  
 الخ) بيان لظاهر كلامه  
 (قوله وقرره) أى المتقن (قوله

الخلع بما لا يجب قبوله فى الفسخ الخلع بتجليل مالها عايمه (ان وجب) عليها قبوله قبل حلول  
 اجله كعين مطلقا وطعام وعرض من قرض لانه محله ليسقط عنه نفقة عدتها وقيل ليسقط  
 عن نفسه سواء الخصومات وسواء الاقتضات فهو سلف جرح نفقا واعترض بقدرته على  
 اسقاطها باطلاقها بالفظ الخلع (اولا) يكون الخلع بتجليلها ما وجب عليها قبوله قبل اجله  
 كخامها بتجليل ما لا يجب عليها قبوله فى المنع بل هو جاز وطلاقه رجعى لانه كمن طاق واعطى  
 فى الجواب (تأويلان) لقولها عن مالك رضى الله عنه واذا كان لاحد الزوجين على الآخر مال  
 مؤجل ففصلها على تجليله قبل محله جاز الخلع ورد الدين الى اجد له ففهم من حملها على اطلاقه  
 وقال لا فرق بين ما يجب قبوله وغيره لانه محله ليسقط عنه نفقة العدة وسواء الخصومات وسواء  
 الاقتضات فهو سلف جرح نفقا وجعله بعض على خلافه ونصلى فقال الدين الذى لا يجب قبوله  
 لا يجوز الخلع على تجليله والذى يجب قبوله يجوز الخلع على تجليله لها ولا يرد الى اجله والطلاق  
 رجعى وليس سلفا جرح نفقا لقدرته على خلعها بلا مال بان يطلقة بالفظ الخلع (وبات) من خالت  
 زوجها به ووضى بل (ولو بلا عوض) حيث (نص) بضم النون وشدا الصاد الموحدة (عليه) أى  
 لفظ الخلع (او على الرجعة) لا يصح عطفه على قوله عليه لاقتضاء ذلك ان الطلاق بلا عوض مع  
 النص على الرجعة باثن وليس كذلك وانما هو معطوف على قوله بلا عوض أى وبات ان طلقها  
 بعوض ولو نص على الرجعة بان اعطته شيئا وقالت له طلقنى طلقة رجعية فأنشده منها وطلقة  
 طلقة رجعية فانه يقع بائنا لان حكم الطلاق بعوض البيونة فلا يجرجه عنه النص على الرجعة  
 وكذا اطلاقها بالفظ الخلع بلا عوض مع النص عليها وشبهه فى البيونة فقال (ك) طلاقها رجعا  
 بلا عوض ولا لفظ خلع و (اعطاء مال) للزوج (فى العدة) من الطلاق الرجعى (على) شرط  
 (نقيا) أى الرجعة أى على انه لا يراجعها فقبل ذلك فلا رجعة له وبات بذلك عند ابن وهب  
 هذا ظاهر كلامه من انقلاب الطلقة الرجعية بائنة وقرره الشارح بان يقول مالك وابن القاسم  
 رضى الله تعالى عنهما ما انه خلع فيلزم به طلقة أخرى بائنة لان عدم الرجعة لازم للطلاق البائن  
 فالذى انشاء الاثن غير الطلقة المقدمة وهذا هو المعتمد لظاهر ان قبل بالفظ وان قبل بغيره  
 فشكل بان من اركان الطلاق اللفظ واجب بان ما يقوم مقامه فى الدلالة على قبوله ينزل منزلته  
 كالخبر والردم الا فى افاده عب البنائى محل الخلاف المذكور اذا اعطته على ان لا يرجع

الشارحان) أى هو وام والى اعطى (قوله انه) أى اعطاء المال الزوج على ان لا رجعة له (قوله فيلزم) أى الزوج (قوله به) أى قبول  
 المال على ان لا رجعة له (قوله لان عدم الرجعة الخ) على فيلزم به طلقة بائنة (قوله فالذى انشاء) أى الزوج بقبوله المال على ان  
 لا رجعة له (قوله وظاهر) عطف على خبرنا (قوله قبل) بكسر الموحدة أى الزوج المال على ان لا رجعة له (قوله بالفظ) صلة قبل  
 (قوله بغيره) أى اللفظ (قوله بان من اركان الطلاق اللفظ) صلة مشكل أى ولا لفظ منها والى كن يلزم من عدمه عدم فكيف  
 تلزمه طلقة أخرى (قوله مقامه) أى اللفظ (قوله على قبوله) أى حل العصمة ورفع حلية التمتع بها (قوله ينزل منزلته) أى اللفظ خبر  
 ان (قوله الخلاف) أى فى انقلاب الطلقة الرجعية بائنة ولزوم طلقة أخرى بائنة (قوله اذا اعطته) أى الزوج الزه مالا

(قوله وهى) أى المرأة الخ حال (قوله ففعل) أى قبل العشرة (قوله فقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله اراه) بضم الهـ من  
 أى قبوله المال على ذلك (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى قبوله المال على ذلك (قوله ولم يفرق) أى ابن  
 القاسم (قوله يتأول) بضم الياء (قوله على أنه) أى الزوج (قوله ذلك) أى المذكور عن ابن القاسم واشتهب (قوله اختلافا من  
 القول) لجل قول ابن القاسم على قبض الزوج العشرة وقول المذهب على عدمه (قوله وقال) أى ابن رشد (قوله صلحا) أى خاها  
 (قوله وبذلك) أى المتقدم صلة تعلم ١٨٨ (قوله ونصه) أى ابن عرفة (قوله اخذه) أى الزوج (قوله منها) أى

و اما اذا اعطته على ان لا رجعة له فخلع بناية اتفاقا هذا الذى يفيد كلام ابن رشد فى البيان  
 ونص السماع مثل مالك رضى الله تعالى عنه من الرجل يطلق امرأته واحدة ثم اعطته عشرة  
 دنانير وهى فى عدمه على ان لا رجعة له عليها ففعل فقال اراه خاها قلت أنتراة تطليقة اخرى مع  
 الاولى التى طلق قال نعم اراهما تطليقتين ابن رشد اما اذا اعطته على ان لا رجعة عليها فخلع  
 يقع به على تطليقة اخرى و اما اذا اعطته عشرة على ان لا يرجعها فقال ابن القاسم ذلك خلع  
 ايضا يقع به على تطليقة اخرى ولم يفرق بين ان يكون قد قبض العشرة ولم يقبضها وقال  
 اشتهب ان شاء راجعها فان راجعها رد عليها العشرة أى تركها لها ولا يأخذها منها ويحتمل ان  
 يتأول قول ابن القاسم على أنه قد قبض العشرة فلا يكون ذلك اختلافا من القول وقال أيضا  
 مائنه ولو قالت خذنى عشرة دنانير على ان لا رجعة لك على لكان صلحا باتفاق وبذلك كله تعلم  
 ما فى كلام ابن الحاجب وابن عرفة ونصه اخذه مالا منها فى العدة على ان لا رجعة فى كونه  
 خاها بالاولى او بالآخرى ثامنا ان يرجع رد المال الاول اه فقد كى الخلاف فى محل الاتفاق  
 و اما كلام المصنف فيحصل على أنه خلع ويشمل صورتين وقد رأيت لابن يونس مثل ما لابن  
 عرفة واعلم ما طريقتان والله اعلم وشبه فى المينونة ايضا فقال (كبيها) من اضافة المصدر  
 لمفعوله أى اذا باع الزوج زوجته لمسغبة او غيرها فهو طلاق بائن (او تزويجها) كذلك أى اذا  
 زوج الزوج زوجته لرجل آخر فهو طلاق بائن وكذا بيعه او تزويجها من غيره وهو حاضر عالم  
 ساكت اذا لم يكن هازلا فيهما ويشكل نكالا شديدا ولا يمكن من تزويجها ولا من تزويج غيرها  
 حتى تقهر بوقته وصلاحه مخافة بيعها او تزويجها ثانية قاله مالك رضى الله تعالى عنه فى البيع  
 وقيس عليه التزويج المتبطل من باع امرأته او زوجها هازلا فلا شئ عليه ويحلف  
 فى التزويج انه لم يرد طلاقها ومله فى العتية ابو الحسن فان زوجت او بيعت بحضوره فأنكر  
 فلا شئ عليه (والختار) للتحقق من الخلاف (ثنى) أى عدم (الزوم) أى لا يلزم الطلاق الزوج  
 (فيهما) أى بيع الزوج وتزويجها وهذا قول ابن وهب والمذهب الاول وهو قول ابن القاسم  
 (و) بانك بكل (طلاق حكم) بضم فكسر ونائب فاعله (به) أى الطلاق على الزوج واقعه  
 الزوجة او الحاكم بكهيب او نشوزا واضرا او فقد او اسلام او كمال عتق فان اوقعه الزوج  
 مختارا وتنازع فى صحته ولزومه حكمه به الحاكم فهو على اصله من كونه رجعا او بائنا (الا)  
 الطلاق المحكم به على الزوج (لا يلاء) أى حلف الزوج على ترك وطء زوجته أكثر من اربعة

الزوجة (قوله فى كونه)  
 أى اخذه المال نهى على ان  
 لا رجعة له (قوله بالاولى) بضم  
 الهـ مزأى الطائفة الاولى  
 الرجعية تنقلب بائنة (قوله  
 او بالآخرى) بضم الهـ مز  
 وانجام الخاهاى بطائفة اخرى  
 بائنة (قوله فقد كى) أى  
 ابن عرفة (قوله على أنه)  
 أى اخذه المال منها على نفسها  
 (قوله ويشمل) أى كلام  
 المصنف (قوله الصورتين)  
 أى اخذه على ان لا يرجعها  
 واخذه على ان لا رجعة له  
 عليها اذ لم يخل خلافا (قوله  
 ولعاهما) أى مالا بن يونس  
 ومالا بن رشد (قوله لمسغبة)  
 أى جماعة (قوله فهو) أى  
 بيعها (قوله كذلك) أى  
 بيعها فى اضافة المصدر  
 لمفعوله (قوله فهو) أى  
 تزويجها (قوله من غيره) أى  
 الزوج (قوله وهو) أى  
 الزوج (قوله اذا لم يكن)  
 أى الزوج (قوله فيهما) أى  
 البيع والتزويج شرطى  
 كون كل منهما طلاقا بائنا

(قوله بشكل) بضم ففتح مثقلا أى يؤدب الزوج الذى باع او زوج زوجته (قوله قيس) بكسر القاف (قوله اشتهر  
 عليه) أى البيع فى تشكيل الزوج (قوله فأنكر) بمفهومه انه لم ينكر وسكت عالما طائفت عليه طلاقا بائنا (قوله وهو) أى الاول  
 (قوله بكهيب) أى باحد الزوجين موجب للغيار (قوله او نشوز) أى من الزوجة (قوله او اضرا) أى من الزوج (قوله او اسلام)  
 أى من احد الزوجين الكافرين (قوله او كمال عتق) أى لامة وزوجها رقيق (قوله فان اوقعه) أى الطلاق الزوج مختارا مفهوما  
 حكمه به (قوله هتته) أى الطلاق وعدمها (قوله او لزومه) أى الطلاق وعدمه (قوله به) أى الطلاق (قوله فهو) أى الطلاق

(قوله والاولى) بفتح الهمزة في عبارة المثنى (قوله عدم نفقة) اي بدل عشر نفقة (قوله عدمها) اي النفقة (قوله موسرا) حال من الزوجين (قوله ولا مال له) اي الزوج حال (قوله يملها) اي الزوجة (قوله لي قدومه) اي الزوج (قوله ثم قدم) اي الزوج (قوله فله) اي الزوج (قوله ومثله) اي شرط في الرجعة (قوله اقر) اي الزوج ١٨٩ (قوله به) اي مالها عليه

(قوله وانكركه) اي الزوج  
 ما ادعت عليه به (قوله وظن)  
 اي الزوج (قوله الصلح) اي  
 الخلع (قوله ثم رجع) اي ابن  
 وهب (قوله على الصورتين)  
 اي صورة الصلح عن دين في  
 ذمته يعضه وصورة صطبه  
 على عطية منه لها جهلا  
 ظانا انه وجه الصلح (قوله  
 ارادته) اي الخلع (قوله  
 معناه) اي قصد الخلع  
 (قوله ذكره) اي الخلع  
 (قوله بينهما) اي الزوجين  
 (قوله قسمه) اي الخلع  
 (قوله في انه) اي الطلاق  
 (قوله وهما) اي التأويلان  
 (قوله انه) اي الطلاق في  
 صورة الصلح والاعطاء (قوله  
 وفيها) اي المدونة (قوله  
 رجعية) اي طلقته (قوله  
 لانه) اي من طلق واعطى  
 (قوله روى) بضم فكسر  
 (قوله ذلك) اي طلاقه  
 (قوله وجه الخلع) اضافته  
 للبيان (قوله بينهما) اي  
 الزوجين (قوله ذلك) اي  
 الخلع (قوله فله) اي الزوج  
 (قوله وتأول) بفتح تاء  
 مشقلا (قوله بالبينونة) تصوير  
 للقول الذي فيها (قوله عليه)  
 اي فرق ابن المواز (قوله

شهر وهو حوا اكثر من شهر بن وهز وق فرجى (و) الا الطلاق المحكوم به على الزوج اعسر)  
 من الزوج (نفقة) للزوجة فرجى والاولى وعدم نفقة ليشعل سر بماعدها لغية الزوج  
 ومسر اغيبة بعدة ولا مال له يملها ولم يجد من يسافها الى قدومه فطلقها الحاكم عليه ثم قدم  
 قبل انقضائه عدتها فله رجعتها (لا) بين الزوجة من زوجها (ان) طاقها طلاقا رجعي او (شرط)  
 بضم فكسر (نفي) اي عدم (الرجعة) حال كون شرطها (بلا عوض) سواء كان الشرط منها  
 او من وليها او منه ومثله انت طالق طلقه فساكنين بها انفسك فرجع القراني ان رجعية وافقي جد  
 عجب به قال وهو الارجح وقيل بانه وقيل ثلاث (اوطلق) الزوج زوجته طلاقا رجعي واعطاء  
 ما لا فرجى (اوصالح) الزوج زوجته على مال اهلها عليه سواء اقر به وانكركه (واعطى) الزوج  
 زوجته مالا وطاها فرجى لان الطلاق بلا عوض في المثلثة ابن عاشر لم ار في ابن عرفة ولا في  
 غيره ما قرره ثبت من انه صالح عن دين في ذمته يعضه بل الذي لابن عرفة الباجي ان صالحها  
 على عطية منه لها جهلا وظن انه وجه الصلح فروى ابن وهب انها طاعة رجعية ثم رجع فقال  
 هو خلع وقاله ابن القاسم في المدونة اه وحمل الخط المصنف على الصورتين (وهل) يكون  
 رجعي (مطلقا) عن التقييد بعدم قصد الخلع (او) هو رجعي في كل حال (الا ان يقصد) الزوج  
 (الخلع) فبان لان الصلح قد يكون في غير ما باله نفي اهلها عليه في الجواب (تأويلان) واپس معنى  
 قصد الخلع ارادته باقظ الطلاق بل معناه جريان ذكره بينهما لوقصده باللفظ لم يكن نزاع في انه  
 بان قاله احمد وهما فيهما اذا صالح واعطى واما اذا طلق واعطى فرجى اتفاقا ثم لراجع انه  
 رجعي افاده عب الثاني ابن الحاجب وفيها فبين طاق واعطى اكثر الروايات رجعية ضج  
 لانه بمنزلة من طاق واعطى لزوجته المتعة قال في التمهيد وروى عن مالك رضى الله تعالى عنه  
 انها واحدة بائنة وقرق ابن المواز قال ان كان ذلك على وجه الخلع فهي طلاق بائنة وان  
 لم يجز بينهما ذلك فله الرجعة وتأول ابن السكاتب القول الذي في المدونة بالبينونة عليه ابو بكر  
 ابن عبد الرحمن وعبد الحق وهذا الاختلاف انما هو في موطن ابن وهب والاسدية والموازية  
 فيمن صالح واعطى لافين طاق واعطى قال في التمهيد وهذا هو الصحيح والمنقل الذي في المدونة  
 ليس بصحيح ولا خلاف فيمن طاق واعطى انه له الرجعة لانه وهب اهلها به وطوقها وابست من  
 الخلع في شيء ونقل ابن عبد السلام وغير واحد انهم صحوا الاقوال الثلاثة في كل من الثلاث  
 مسائل المتقدمة وهي اذا طلق واعطى واذا صالح واعطى واذا طلق الخلع من غير عوض  
 ثم قال والذي يدل عليه كلام ابن عرفة ان محلها ما فيمن طلق واعطى لافين صالح واعطى لانه  
 بعد ان ذكر اختلاف الرواة واعتراض ابن عبد الرحمن وغيره قال وفي الموازية فيمن طلق  
 واعطى ان جرى الامر بينهما بمعنى الخلع والصلح فهي بائنة والافرجعية اه هذا هو الظاهر  
 والله اعلم (وموجبه) بضم الميم وكسر الجيم اي موقع طلاق الخلع بعوض ومثبه (زوج)  
 او نائبه من ولي ووكيل (مكلف) بفتح الهمزة اي ملزم بما فيه كفاة وهو البالغ العاقل وبحتم

ابو بكر الخ) اي قال (قوله وهذا الاختلاف) اي في كون الطلاق رجعية او بائنة (قوله فيمن صالح واعطى) خبر هو (قوله الاقوال  
 الثلاثة) اي كونها بائنة وكونها رجعية وقرق محمد (قوله محلهما) اي التأويلان (قوله لانه) اي ابن عرفة (قوله واعتراض) عطف  
 على اختلاف (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله من ولي) اي لصغير او مجنون (قوله ووكيل) اي عن رشيد

(قوله ان الضمير) أى فى وجبه (قوله به) أى فطلاقه بموض (قوله اولى) أى بالجواز (قوله يكمل) بضم اليا ومفتح الكاف والميم مثقلا (قوله) أى السفيه ١٩٠ (قوله بدونه) أى خلع المثل (قوله انه) أى الشأن (قوله له) أى السفيه (قوله لانه) أى المال الخالع

ان الضمير للمال الخالع به أى مصيره وجبا على ما تزمه روجه وغيره فادى يجب بطلاق صبي ولا يجنون ان كان المكلف رشدا بابل (ولو) كان (سفيها) لانه ان يطلق بالاعوض فيه اولى اللغوى ويكمل له خلع المثل ان خالع بدونه ضيق ظاهر كلامهم انه لا يبرأ الخالع بتسليم المال الخالع به له ابن عرفة ظاهر كلام المؤقتين كابن قحون والتبسطى براءة الخالع يدفع الخلع له قلت لانه عوض عن غير مقول بس- تنقل السفيه به فهو كهبة والخلاف المشار اليه به بل هو اصله لابن الحاجب وابن شاس ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب اختلاف فى صحة خلع السفيه لانه عرفة ثم ذكر انه يجب صرف الخلاف الذى ذكره ابن شاس التكميل خلع المثل (او) وجبه (ولى) زوج (صغير) ويجنون حر او ذى سواه كان الولي (ابا او سيدا او غيرهما) من وصى وحاكم ومقدمه اذا كان خلع من ذكر على وجه المصلحة للصغير والمجنون ولا يجوز لهم الطلاق عليهم ما يغير عوض عند مال لا وابن القاسم رضى الله تعالى عنه ما وحكى عليه الرجاء فى الاتفاق ويرد قول ابن عرفة اللغوى ويجوز ان يطلق على السفيه البالغ والصغير ونشئ يؤخذ له وقد يكون بقاء عصمة فساد الا امرجه قبل نكاحه او حدث بعده من كون زوجته غير محمودة الطريق اه وولى المجنون الحاكم او مقدمه ان جن بعد بلوغه ورشده والاب ثم وصيه ان جن قبله وانصل (لاب) زوج (سفيه) أى بالغ لا يحسن التصرف فى المال (و) لا (سيد) (عبد) بالغ فلا يجوز لهما ان يتخالا عنهما بغير اذنهما ولو جبراهما على النكاح (ونفذ) أى مضى ولزم (خلع) الزوج (المريض) مرضا مخوفا ولا يجوز القدوم عليه لانه اخرج لوارث ولو كافرة او امة لاحتمال اسلام الاولى وتحرر الثانية قبل موته ويجوز لطلاق المريض مرضا غير مخوف ولو لمرة مسلمة (و) ان مات المريض بمرضه الذى طلق فيه (ورثته) أى المريض زوجته التى طلقها فى مرضه المخوف حتى مما خالعه به لانه ملكه قبل موته (دونها) أى المطلقة فى مرض الزوج المخوف فلا يرثها ان ماتت قبله ولو طلقها وهى مريضة مرضا مخوفا لانه الذى اخرج نفسه واسقط ما كان يستحقه لان العصمة كانت بيده وشبه فى ارثها بدونه فقال (ك) زوجة (مخيرة) بضم الميم ومفتح الخاء المعجمة والتعصية مثقلة أى خيرها وزوجها فى البقاء فى عصمته وفراقه وهو صحيح أو مريض فاخترت فى مرضه المخوف فراقه فان ماتت منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة (مملكة) بضم الميم الاولى وفتح الثانية واللام مثقلا أى ملكها وزوجها عصمتا فى عصمته او مرضه المخوف فطلعت نفسها (فيه) أى فى مرضه المخوف وماتت منه فترثه وان ماتت قبله فلا يرثها (و) زوجة (ولى منها) بضم الميم وفتح اللام أى حلق زوجها على ترك وطئها اكثر من اربعة اشهر وهو حر او من شهرين وهو عبد فضررب له الاجل اربعة اشهر او شهرين ونم ولم يف ولا وعد بها فطلق عليه فى مرضه المخوف وانقضت عدتها ثم ماتت من مرضه فترثه وان ماتت قبله فلا يرثها (او) زوجة (ملاعنة) بضم الميم وفتح العين او كسرهما أى لاعنها وزوجها القذف اثبتى حلالا عنه وبالزنا وهو مريض مرضا مخوفا فان ماتت منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها (او) عاق طلقها على فعلها فى عصمته او مرضه (وا) ثلثته (أى) الزوجة زوجها (فيه) أى مرضه المخوف فان ماتت منه ورثته

به (قوله يستقل السفيه به) نعت غير مقول (قوله فهو) أى المال الخالع به (قوله ثم ذكر) أى ابن عرفة (قوله انه) أى الشأن (قوله لتكمل) صله تصرف (قوله من وصى الخ) بيان لغيرهما (قوله من ذكر) بضم فكسر أى الاب او وصيه والحاكم او مقدمه (قوله لهم) أى الاب ووصيه والحاكم ومقدمه (قوله عليهم) أى الصغير والمجنون (قوله عليه) أى منع الطلاق عليهم ما بلا عوض (قوله يرد) بفتح فضم أى سبى الاتفاق (قوله ان يطلق) أى الولي (قوله جهل) بضم فكسر أى الامرئته (قوله بعده) أى نكاحه (قوله من كون زوجته) أى الصغير او المجنون الخ بيان لامر (قوله قبله) أى بلوغه (قوله وانصل) أى استقر حنونه بعد بلوغه (قوله لهما) أى اب السفيه وسيد البالغ (قوله عنهما) أى السفيه والعبد البالغ (قوله لانه) أى خلع المريض (قوله الاولى) بضم الهاء أى الكافرة (قوله الثانية) أى الامة (قوله قبل موته) تنازع

فمه اسلام وتحرر (قوله لانه) أى المريض (قوله ملكه) أى المريض المال الذى خالعه به (قوله وهو) أى الزوج وان (قوله ويتم) بضم تاء أى كل الاجل (قوله يف) أى يغيب الحشفة فى قبائها (قوله بها) أى القينة (قوله فطلق) بضم فكسر مثقلا



(قوله الاولى) بفتح الهمزة في عبارة المصنف (قوله هذا) اي تزوجها غير (قوله عليه) اي الخلع في المرض (قوله لان مبرأها) اي  
دوامه (قوله وانما هي) اي العدة (قوله وان كان قوله) اي ابن الحاجب الخ حال ١٩١ (قوله في انما اثرته الخ) صلة كاف

التشبيه (قوله لانما هي  
بالكذب) علة كانشائه  
(قوله ليخرجها الخ) لاعلة  
الكذب (قوله فيه) اي  
الاقرار (قوله والا) اي وان  
كانت له ينسب على تطليقها  
في صحته السابقة (قوله عل)  
بضم العين (قوله بفتح ضاها)  
اي اليينة (قوله بها) اي  
اليينة (قوله اذ العدة فيه)  
اي الاقرار في الصحة بطلاق  
متقدم انقضت كلها او  
بعضها من الاقرار ايضا  
علة لمفهوم موافقة (قوله  
اليينة) اي على تطليقها  
في الزمن المتقدم فالعدة من  
بومه (قوله بهذا) اي ان  
العدة من يوم اقرار الصحيح  
(قوله ولم يرثها) اي الزوج  
الزوجة (قوله ان انقضت)  
اي عدته اقبل موته (قوله  
على دعواه) اي الزوج  
(قوله وورثته) اي الزوجة  
الزوج (قوله اليينة)  
تشهد له اي الزوج  
بالطلاق في التاريخ المتقدم  
فلا اثره ان مات بعد تمام  
عدته (قوله فان عت) اي  
عدتها المبتدأة من اقراره  
(قوله ثم مات) اي الزوج  
(قوله وهذا) اي موته بعد  
تمام العدة من اقراره (قوله  
لما تقدم الخ) علة لاقتراق  
اقرار الصحيح من اقراره

وان ماتت قبله فلا يرثها (او) تزوج في صحته كناية اوامة ثم طلقها ولو باننا في مرضه الخوف  
ثم (اسلمت) الكناية (او عتقت) الامة في مرضه فان مات منه ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها  
(او) طلقها في مرضه الخوف وقت عدتها (وتزوجت) زوجها (غيره) فان مات المطلق من مرضه  
لذي طاق به ورثته وان ماتت قبله فلا يرثها البنائي والاولى وان تزوجت غيره لان هذا ليس  
ببائنا للخلع في المرض وانما هو مرتب عليه (وورثت) المطلقة في المرض الخوف (ازواجاً)  
تزوجها كل منهم في صحته وطلقها في مرضه الخوف ومات منه ان لم تكن في عهدة زوج بل  
(وان) كانت (في عهدة) لزوج حي (وانما يقطع) ارث المطلقة في المرض الخوف طلاقاً رجعيّاً  
أو بائناً (صحة) (لزوج من المرض) الذي طاق فيه (يينة) اي ظاهرة لاهل المعرفة  
(ولو) طلق طلاقاً رجعيّاً في مرض مخوف ثم (صح) منه صحة يينة ولم يرثها (ثم مرض) مرضاً  
مخوفاً (فطلقها) في هذا المرض الثاني ثم مات منه (لم يرث) الزوجة زوجها في كل حال (الا) ان  
يموت (في عدة الطلاق الاول) الرجعي الذي اوقعه في مرضه الاول وكذا اذا طلق في صحته  
رجعيّاً ثم مرض مرضاً مخوفاً وطلقها في عدة الاول ولو قال لا في العدة لكان اولى اذ لعدة  
لطلاق الثاني وعبارة التوضيح لان ميراثها قد انقطع بصحته اليينة بعد الطلاق الاول ولا عبرة  
بالطلاق الثاني لانها لاتسأنف العدة من يومه وانما هي من الطلاق الاول وان كان قوله قبل  
عدة الاول بوهيم ان ثم عدة أخرى ومفهوم ثم مرض فطلقها انه ان طلقها في صحته اليينة وفي عدة  
الرجعي الاول بقطع ارثها منه ان كان الثاني بائناً ولو مات في عدة الاول فان كان رجعيّاً  
فمكن طلق في صحته رجعيّاً (والاقرار) من الزوج (به) أي الطلاق في الصحة (فيه) أي المرض  
بان قال وهو مريض مرضاً مخوفاً طلقها وانما صح قبل مرضه هذا (كانشائه) اي الطلاق  
في المرض في انما اثرته دونها ولا يقطع ارثها الاصحته اليينة لانها بالكذب ليخرجها من  
الارث فان مات منه ورثته ولو انقضت عدته على دعواه وان ماتت قبله فان كان الطلاق رجعيّاً  
ولم تنقض عدته ورثته والا فلا (والعدة) للطلاق الذي اقر في مرضه بايقاعه في صحته السابقة  
ابتدأها (من) يوم (الاقرار) بالطلاق في المرض ولو كان اقراره يقتضي انقضاء العدة كلها  
او بعضها لانها فيه والعدة حق لله تعالى فلا يسقطها كلها ولا بعضها اقراره واشهر قوله  
اقراره انه ليس له يينة على ما اقربه والاعل بمقتضاها لارتفاع التهمة بها فالعدة من اليوم الذي  
شهدت بوقوع الطلاق فيه في التهمة فين شمدت عليه اليينة انه طلق زوجته منذ سنة  
لما ضمت فيها ثلاث حوض قال عدتها من الطلاق وان انكر المريض الطلاق وشهدت عليه يينة  
به فالعدة من يوم الحكم فتحصل انه ان اقر بما شهدت به اليينة فن يوم الطلاق وان انكره فن  
يوم الحكم فاقاده البنائي ومفهوم فيه فهو موافقة اذ العدة فيه من الاقرار ايضا اليينة  
واند صرح المصنف في باب العدة بقوله وان اقر في الصحيح بطلاق متقدم استأنفت العدة  
من اقراره ولم يرثها ان انقضت على دعواه وورثته فيها اي العدة المبتدأة من اقراره اليينة  
تشهد له اه فان تمت ثم مات فلا اثره وهذا يحصل افتراق اقرار الصحيح من اقرار المريض الذي  
نكلم عليه هنا لما تقدم انها ارث المريض في العدة وبهذا الان يصح صحة يينة وقوله تشهد

المريض (قوله انها) اي الزوجة الخ بيان لما حذف من (قوله المريض) اي الذي اقر في مرضه بطلاقها قبله في صحته

(قوله) اي الزوج حال من المرض (قوله من انما) اي الزوجة الخ بيان لحكم الطلاق في المرض (قوله ان كان الطلاق) اي المشهود به (قوله لان موته) اي الزوج (قوله نقلها) اي الزوجة (قوله اليها) اي عدة الوفاة (قوله وعدة طلاق) عطف على عدة وفاة (قوله ولو كان) اي الطلاق المتهود به (قوله طهنته) اي الزوج المشهود عليه بالطلاق بعدمونه (قوله وبه) اي احتمال الطمن في الشهادة ولو كان حيا صلة يوجه (قوله يوجه) بضم الياء وفتح الواو والجيم مثقلا (قوله اذنها) اي المشهود بطلاقها بعدمونه (قوله اياه) اي الزوج المشهود عليه بهذه (قوله بايقاعه) اي الطلاق (قوله في صحته) اي الزوج (قوله حيث اسندته) اي البيعة الطلاق المشهود به (قوله لها) اي ١٩٢ صحة الزوج (قوله وبان مباشرته الخ) عطف على جملة اي الزوج (قوله اياها) اي الزوجة

له وكذا عليه وهو صحيح منكر فالعدة من اليوم الذي شهدت البيعة بوقوع الطلاق فيه في الصور الاربع وهي اقرار به صحيحا او مريضا وانكاره اياه صحيحا او مريضا مع قيام البيعة عليه اولا واما ان انكر الصحيح وشهدت عليه البيعة فعدة من يوم الحكم (ولو شهد) بضم فكسر اي شهدت بيعة على زوج (بعد موته بطلاقه) البائن او الرجعي في مرضه او صحته وانقضت العدة بحسب تاريخهم ومان وهو معاشرتها معاشرة الزوج لزوجته وكان تأخيرهم رفع الشهادة لئلا تم اذركم بغيرهم (ف) حكمه (ك) حكم (الطلاق) الواقع من الزوج (في المرض) الخوف له من انها ترثه ابد او تعد من يوم وفاته ان كان الطلاق رجعا عدة وفاة لان موته نقلها من عدة الطلاق اليها وعدة طلاق ان كان الطلاق المشهود به باثنا وقال عجب ظاهر ما ابن القاسم انما تعد عدة وفاة ولو كان باثنا لاحتمال طهنته في الشهادة ولو كان حيا وبهذا يوجه اذنها اياه مع شهادة البيعة بايقاعه في صحته حيث اسندته لها وبان معاشرته اياها لموته منزلة منزلة تكذيبه البيعة فان لم تعذر البيعة في تأخير ارفع بطلت شهادتها ولا تعذر بالجهل ولو شهدت بيعة على زوج ميتة بانها بائن منه قبل موته وهجر من تجربحها فلا يرثها (وان اشهد) الزوج (به) اي انشاء الطلاق والاقرار به ثلاثا وباتثنا ونها واصله اشهد (في سفر) مثلا اي او حضر (ثم قدم) الزوج من السفر (ووطئ) الزوجة التي اشهد بطلاقها اي اقر بوطئها او ثبت بيعة (وانكر) لزوج (الشهادة) اي الاشهاد وكذب البيعة فيه (فرق) بضم الفاء وكسر الراء مشددة بين الزوج والزوجة التي اشهد بطلاقها وتعد من يوم الحكم بالتفريق كما هو ظاهر المدونة (ولا حدة عليه) اي الزوج واستشكل عدم حده مع الحكم بقتل الشهادة واجاب ابن الموار بانها لما كانت تعد من يوم الحكم بافراق كان كمن وطئ زوجته والا يرى بانهم على حكم لزوجة الى الحكم بافراق بدليل اعتدادها من يوم الحكم به والمأزى بانها كمن افر بزوجا ورجع عنه وباحتمال نسيانها الاشهاد وفي المدونة واذا بلغها موت زوجها الغائب فعدتها من يوم موته فان لم يبلغها حتى انقضت عدتها فلا حدة ادع عليه او قدحات اه (ولو بانها) اي الزوج زوجته في مرضه الخوف (ثم تزوجها) اي الزوج الزوجة التي بانها في مرضه (قبل صحته) اي الزوج من المرض الذي ايانها فيه (فكملتزوج في المرض) الخوف في الفساد واستحقاق القسح قبل وبعد لان فساد عدة ولها الاقل من المسمى وصادق المثل من الثالث ان مات بعد الدخول وبجل فسخه

(قوله منزلة) خبر ان (قوله) تكذيبه اي الزوج من اضافة المصدر اقا عليه وتكميل عمله بنصبه البيعة (قوله ولا تعذر) اي البيعة في تأخير ارفع بالجهل اي بوجوب ارفع (قوله بانها) اي الميتة (قوله منه) اي زوجها (قوله وهجر) اي الزوج (قوله عن تجربحها) اي البيعة (قوله فلا يرثها) اي الزوج الزوجة (قوله) او الاقرار عطف على انشاء (قوله به) اي الطلاق (قوله ثلاثا) حال من الطلاق (قوله دونها) اي الثلاث (قوله او حضر) اي مفهوم سفره مفهوم موافقة (قوله ثبت) اي ووطئها (قوله كذب) بفتحات مثلا اي الزوج (قوله فيه) اي الاشهاد بالطلاق (قوله واستشكل) بضم الناء وكسر الكاف (قوله عدم حده مع الحكم بقتل الشهادة) لان عدم الحدة يقتضي رد الشهادة

والعمل بقتضاها يقتضي الحد (قوله بانها) اي الزوجة (قوله والابهرى) عطف على ابن الموار (قوله بنهما) اي الزوجين (قوله) الا بدليل الخ صلة متعلق على حكم واذا قبله للبيان (قوله به) اي الفراق (قوله والمأزى) عطف على ابن الموار (قوله بانها) اي الزوج قوله وباحتمال نسيان (قوله) اي الزوج الاشهاد عطف على بانها الخ ولا يخفى ان جواب ابن الموار وجواب الابهرى معناه واحد (قوله وقد حلت) اي لمن اراد تزوجها بلا استئناف عدة (قوله في القساد) صلة كاف التشبيه (قوله قبل وبعد) بالضم فيه ما عند حد فندف المضاف اليه ونية معناه اي البنام (قوله من المسمى الخ) بيان للاقل (قوله من الثلث) بيان للاقل (قوله ان مات) اي الزوج من مرضه

(قوله ادخال) خبر عنه (قوله انتفت) اي العلة (قوله لانها) اي الزوجة (قوله ترثه) اي الزوج الخ علة لا تنفت (قوله هي) اي العلة (قوله انه) اي الزوج (قوله معرض) بفتح الراء مفعلا و عجم الضاد (قوله عليها) صلة بحرم (قوله ذاته) اي خلفها (قوله وعليه) عطف على عليها (قوله لانها) اي خلق الزوج واثمه اثابت خبره (قوله وان وقع) اي خلق المريضة (قوله فيها) اي المدونة (قوله وهو) اي الزوج (قوله بجميع ما لها) صلة اختلعت (قوله ولا يرثها) اي الزوج ١٩٣ الزوجة ان ماتت (قوله تفسير)

خبر كون (قوله لا كثر) راجع للتفسير (قوله والاقل) راجع للخلاف (قوله روي) بضم فكسر (قوله وقف) بضم الياء وفتح القاف (قوله فوله) اي خليل (قوله وان صحت من مرضها) مبالغة ثابته في الرد (قوله هو تأويل الخلاف) خبر قوله (قوله للاقل) حال من تأويل الخلاف (قوله والاولى) بفتح الهمزة (قوله عليه) اي تأويل الوفاق (قوله عليه) اي تأويل الوفاق (قوله يوم الخلع) نائب فاعل يعتبر (قوله ان كان) اي الخلع (قوله اليه) اي يوم موته (قوله فان كان) اي الخلع به الموقوف (قوله اخذ) اي الزوج الموقوف (قوله وان كان) اي الموقوف (قوله كثر) اي من ميراثه (قوله له) اي الزوج (قوله منه) اي الموقوف (قوله له) اي الزوج (قوله منه) اي الموقوف (قوله وان صحت) اي الزوجته من مرضها الذي خالعت فيه زوجها صفة مينة

الا ان يصح صحة مينة ولكن لها ميراثه بالنكاح الاول فان قلت علة منع نكاح المريض ادخل وارث وقد انتفت هنا لان ميراثه بالنكاح الاول ولولم يترجىها ما قلت بل هي موجودة وذلك انه لو لم يترجىها احق انقطاع ارثها بصحة ما اليه ولم يترجىها اصارت ترثه ولو صح صحة مينة فقد نكحها من ارث معرض لانقطاع الارث لا ينقطع (ولم يجز) بفتح التثنية وضم الجيم اي يحرم (خالع) الزوجة (المريضة) مرضا مخوفا علم الا انه اخرج وارث وعليه لانها اعانة على معصية وان وقع لم يمت الطلاق وانفتحت التوارث بينهما ولو مات احدهما في عدتها اتفاقا (وهل يرد) بضم ففتح مئة لا تطلع اي المال الخالع به كله لها الاول ثم اوطاها ولو صحت صحة مينة وهذا تأويل الخلاف (او) الذي يرد (المجاوز) بضم الميم وكسر الواو آخره زاي اي الزائد (لارثه) اي الزوج ان لو كان وارثا (يوم موته) صلة بالمجاوز (و) اذا كان المعتبر يوم موته (وقف) بضم فكسر اي المال الخالع به (اليه) اي يوم موته في الجواب (تأويلان) فيها ما لا يرضى الله تعالى عنه ان اختلعت منه في مرضها وهو صحيح بجميع ما لها لم يجز ولا يرثها قال ابن القاسم وانا ارى لو اختلعت منه باكثر من ميراثه منها لم يجز ولا يرثها او اما على مثل ميراثه منها فاقبل بخائز ولا يوارثان عياض في كون قول ابن القاسم تفسير او اختلافا قولان لا اكثر والاقل وروي عن مالك رضي الله تعالى عنه ويوقف المال حتى تصح او تموت فقوله وهل يرد اي الخالع به على كل حال وان كان اقل من ميراثه منها وان صحت من مرضها هو تأويل الخلاف للاقل وقوله او المجاوز لارثه الخ هو تأويل الوفاق لا اكثر والاولى الاقتصار عليه وعليه فاختلف هل يعتد به في قدر الميراث يوم الخلع فيتمتع الزوج الخلع ان كان قدر ميراثه او يعتبر يوم موته اقبووقف الخالع به كله اليه فان كان قدر ميراثه فاقبل اخذ وان كان اكثر فقال ابن رشد لا شيء له منه ولا ارث به قال الشعبي له منه قدر ميراثه ويرد الزائد وان صحت فباخذ جميع ما خالع به وبه يعلم ان ما اقتضاء كلام المصنف من ان التأويلين في الرد وعدمه مع الاتفاق على المنع غير ظاهر بل هما في الجواز وعدمه افاده البناء (وان) وكل الزوج من يخالع له زوجته بقدر معلوم من نحو الدناير (نقص وكيله) اي الزوج على الخلع (عن مسماه) بضم الميم الاولى وفتح السين والميم الثانية مشددة اي القدر الذي ساء الزوج لو كمل بان خالعاها باقل منه بدون اذن الزوج (لم يلزم) الزوج طلاق وزوجته باقية على عصمتها الا ان تتم الزوجة او الوكيل المسمى وليس للزوج الامتناع من قبول اتمام الوكيل اذ تلحقه به منه (او اطلق) الزوج (له) اي الوكيل على الخلع (او) اطلق (لها) اي الزوجة عن التقييد بقدر معلوم (خالف) الزوج (انه اراد خلع المثل) بكسر فكسر اي لم يلزمه طلاق الا ان تم الزوجة او الوكيل ان لم يكن مستغنيا والا قبل قوله بلا عين ان كان قال لها ان اعطيتني ما خالعتك به او ان دعوتني الى الصلح بالتعريف فان كان

٢٥ من في (قوله وبه) اي المتقدم (قوله يعلم) بضم الياء (قوله من ان التأويلين الخ) بيان لما (قوله نعم) بضم فكسر اي تكمل (قوله عن التقييد) صلة اطلق (قوله نعمه) اي خلع المثل (قوله ان لم يكن) اي الزوج مستغنيا شرط في (قوله والا) اي وان كان مستغنيا (قوله قبل) بضم فكسر (قوله ان كان) اي الزوج

(قوله اضافي) اي نسب الوكيل (قوله لها) اي الزوجة بان قال وكنتي على ان تحالهاها او تحالها بكذا (قوله اوله) اي الوكيل بان قال على ان اخالك (قوله اوله) اي الخالعة لاهلها ولاه بان قال على الخلع (قوله من رضاع ولدها الخ) بيان لما (قوله بلا يمين) اي من الزوجة على اضرارها وزوجها اصله رد (قوله وصوب) بضم فس كسر مثقلا اي قول المتبسطي يمين (قوله الذي الخ) نعت الضرر (قوله كونه) اي السماع ١٩٤ (قوله ان كانوا) اي الثقات وغيرهم (قوله فان قصد) اي ما تزم المال (قوله والا) اي

وان لم يقصد فداها منه (قوله فلا) اي لا يرد المال للمتزيم بل للزوجة (قوله عليه) اي الضرر (قوله قاطع) اي لا سماع (قوله بضره) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجة (قوله بضر الخ) صلة ضرر (قوله وعمل) بضم العين (قوله فيه) اي الضرر (قوله لانه) اي النزاع (قوله آل) عذاهم مؤنثي رجوع وماروانتهى (قوله ومثله) اي الخلع بالمال في العمل في رده بشاهد واحد او امرأتين ويمين (قوله وجب) اي ثبت (قوله لها) اي الزوجة (قوله عليه) اي الزوج لجنائته عليها او على وليها (قوله لثبوتها) اي الاتصال الخ علة اقوله ومثله خلعها باسقاط قصاص (قوله فان لم يؤول) اي الخلع (قوله في الشامل) نعت قولان (قوله ويمثله) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله ولا يجعل له) اي الزوج (قوله زناها) اي الزوجة (قوله ويندب له) اي الزوج (قوله

قال الى صلح بالتكثير وان خالعتني على مال لزمه ما دفعته له ولو تافها (وان) وكنت من يخالعهما زوجها ويثبت قدر ما معلوما كعشرة او اطلقت (زاد وكيلها) على ما سمعته له او على خلع المثل ان اطلقت (فعليه) اي وكيلها (الزيادة) على المسمى او خلع المثل ولزم الاطلاق وليس عليها الا ما سمعت او خلع المثل وسواء اضاف الخالعة لها او له او لم يصفها وان اطلقت حلفت على ارادتها خلع المثل (وردة) بضم الراء وشد الدال (المال) الخالع به للزوجة وسقط عنها ما التزمت من رضاع ولدها او نفقة حل او اسقاط حضنة (بشهادة سماع) بلا يمين واولى بشهادة قطع قاله ابن رشد وقال المتبسطي يمين رصوب (على الضرر) من الزوج لها الذي لها الانطليق به ولزم البيئونة ولا يشترط كونه من الثقات وغيرهم فيكفي من احدهم ان كانوا مجاورين للزوجين عجم ان كان ملتزم المال غيرها فان قصد فداها من ضرره رده والا فلا (و) رد المال المخالعة لها (يمينها) اي لزوجة عليه (مع) شهادة (شاهد) واحد قاطع بضره لها بضره او دوام شتم بغير حق واخذ مال او مشاركة او اضرار علة في مبيته لا يغيضه لها قاله في الشامل (او) بيمينها مع شهادة (امرأتين) قاطعتين بالضرر وعمل فيه بشاهد واحد او امرأتين ويمين لانه آل المال ومثله خلعها باسقاط قصاص وجب لها عليه لثبوتها في الجرح بشاهد واحد ويمين فان لم يؤول للمال كخلعها باسقاط حضنتها فلا يسقط التزامها بشاهد واحد او امرأتين مع يمين على الضرر فان كانت شهادة الواحد والمرأتين بالسماع فقط ولان في الشامل والخط وليس من الضرر تأديتها على تركه الهلة او الغسل من الجنابة فان شاء امسكها وادبها وان شاء اخرجها او يتركها ما اخذته منها ولا يجعل له مضارعتها ان علم زناها حتى تقدم من رواد ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما ويندب له فراقها وان ضاررها حتى اقتدت منه بمال فلا يتركها ما اخذته منها الا ان تشقه او تخالف امره (و) من ضاررها زوجها اضررها التعليل به ولم تقم من اثباته وهي في عصمة فارادت تخالعه واشهدت يمينه بضره وزوجها بالها وانها تخالعه رتسقط حقها في الضرر وفي البيينة الشهادة به وانها غير ملتزمة لهذا الاسقاط وانما توصل به الى خلاصها منه وتكفيها من اثباته عليه ثم خالعه منه بترقة بالطوع وعدم الضرر وانما اسقطت حقها فيه وفي البيينة الشهادة به وفي البيينة التي استرعتها اي اشهدت اسرا بيمينه بدم (لا يضرها) اي الزوجة (اسقاط البيينة المسترعية) بضم الميم وفتح العين اذ قبحها الف وكتبت بصورة الياء لتجاوزها خمسة احرف (على الاصح) عند ابن رشد كما كاله عن ابن الهندي وغيره وعلم بان ضررها يحملها على الاقرار بالطوع البغاني معني الاستعلاء اشهدا قبل الخلع انهما مقى اقتدت من زوجها بشيء فليس طوعا منها ولا اتزاما وانما يحملها عليه الضرر ورده الرغبة في الراحة

فراقها) اي الزوجة التي علم زناها (قوله من اثباته) اي الضرر (قوله واشهدت) اي سرا (قوله بضر زوجها) من اي اخبرتها به (قوله وانها تخالعه الخ) عطف على ضرر (قوله به) اي الضرر (قوله وانها غير ملتزمة الخ) عطف على الضرر (قوله به) اي الاسقاط (قوله منه) اي الزوج (قوله من اثباته) اي الضرر (قوله عليه) اي الزوج (قوله فيه) اي الضرر (قوله على الاقرار بالطوع) اي وامرها بخلافه (قوله اشهادها) اي الزوجة عند ابن سرا

(قوله من ضرره) أي الزوج (قوله منه) أي الزوج (قوله عليه) أي الزوج بما أسقطته عنه (قوله ابتلى) بضم التاء وكسر اللام (قوله بالاحكام) أي تنفيذها (قوله الأولى) بضم الهمزة ١٩٥ اشهادها على سراجي ما تقدم

(قوله وان كان الاسقاط في الجميع) حال (قوله قد يسقط) بضم الياء وكسر القاف (قوله فانه) أي الاسقاط (قوله لانه) أي الخلع (قوله لانها) أي الرجعية (قوله ظهوره) أي فساد (قوله الملكة) بضم الميم الأولى وفتح الثانية واللام منقلا أي التي ملكها زوجها عصمت (قوله وهو) أي خلعها (قوله بعد الخلع) صلة ظهور (قوله ضعيف) خبر قول (قوله هذا) أي جعله على عيب خيارهم فقط (قوله وهو) أي عدم الرد (قوله لانه) أي الزوج (قوله ان صالحتك) أي خالعتك (قوله فصالحها) أي خالعتها (قوله بالمصلحة) أي الخالعة (قوله لوقوعه) أي طلاق البتة (قوله للطلاق) أي البتة (قوله وبطل) أي اتى ولم يقع (قوله الطلاق) أي المعلق على المصلحة (قوله لوقوعه) أي الطلاق المعلق على البطلان (قوله انه) أي ابن القاسم (قوله الطلاق) أي المعلق (قوله للمصلحة) أي المعلق عليها (قوله منكس) بضم الميم وفتح التون والكاف أي مقابو

من ضرره بها وانما متى حصلت لها النجاة منه ترجع عليه قاله صاحب القانق وغيره وهذا ثلاث صور صرح بمافي التوضيح عن ابن رشد ونصه وان اعترف في عقد الخلع بالطوع وكانت استرعت فلها الرجوع باتفاق وكذا ان لم تسترعت فقامت لها ينة لم تكن علمت بها او امان كانت علمها فقيه نظروا الذي قاله ابن الهندي وابن العطار وغيرهم ان لها الرجوع ولا بضرها أيضا اسقاط الينة المسترعية ولا غيرها وهو اوصوب لان ضرره بها يحتملها على ان تعترف بالطوع ومن ابتلى بالاحكام يكاد يقطع بذلك اه والاولى بحقيقة الاسترعا جعله على المسئلة الاولى وان كان الاسقاط في الجميع كما صرح به ابن رشد والله اعلم وقال ابو الحسن ولو كتب في الوثيقة طائفة غير مشكبة ضررا واسقطت الاسترعا في الاسترعا الى ابد غايته واقصى حدوده ونهايته فلا يسقط ذلك حقها لانها تقول لو لم اقل ذلك لما تخاضت منه عجب يفهم من كلامهم هذا انها لو اسقطت كل ينة تنسب لها بما ينافي ما اقربت به من الطوع وعدم الضرر فانه لا يلزمها (تنبيه) قوله المسترعية هو في النسخ بالياء المتناهت تحت وقاعدة الخط ان الالف المتجاوزة ثلاثة احرف وليس قبلها ياء ترسم ياء مطلقا سواء كانت عن واو او ياء وهذا هو الراجح من ثلاثة اقوال وتقرأ القاو قرأتها ياء ملحق فاحش قاله اللقاني (و) رد المال المخالعة به (ي) تبين (ك) كونها أي الزوجة المخالعة (بائنا) من مخالعتها وقت خلعها لانه لم يصادف محلا (لا) يرد المال المخالعة به ان تبين بعد الخلع انها كانت مطلقة طلاق رجعية لم تنقض عدتها لانها زوجة مملوكة العصمة فيلحقها الطلاق (اولئك) أي النكاح فاسدا مجمعا على فساد (بفسخ) بضم الفتحية (بلا طلاق) كنكاح خامسة ومحرم من نسب اورضاع او صهر فيرد المال المخالعة به لعدم معادفة خالعه محلا واما المختلف فيه فلا يوجب ظهوره رد المال المخالعة به لمصادفته محلا عند القائل بحمته وخلع الملكة صحيح وهو رد لخلعها ولا تعذر بحملها قاله ابن عرفة (او) ظهور (عيب خياره) أي الزوج كعنته واعتراضه وخصائه وجنبه وجنونه وجداه وبرصه بعد الخلع فلها الرجوع بالمال المخالعة به هـ ذاهو المعتمد وقوله السابق ولو طلقها او ماتا ثم اطاع على موجب خيار فكاعدم اه ضعيف او يجعل على الاطلاع على عيب خيارها فقط البناء هـ ذاهو المتعين راجع ما كتبناه فيما تقدم ومثل عيبه عيبها (او قال) الزوج لزوجته (ان خالعتك فانت طالق ثلاثا) او اثنتين وكان طلقها قبل ذلك واحدة او واحدة وكان طلقها قبله اثنتين ثم خالعتها بمال فيرد له العدم وجود الخلع محلا لوقوع المعلق مع المعلق عليه في وقت واحدة هـ ذاقول ابن القاسم وقال اشهب لا يرد الزوج على الزوجة شيئا مما اخذه في الصلح ابن رشد وهو الصحيح في النظر والقياس لانه ان قال لامرأته انت طالق البتة ان صالحتك فصالحها انما يقع عليه الطلاق بالمصلحة التي جعلها اشراطا لوقوعه فالمصلحة هي السابقة للطلاق اذ لا يكون المشروط الاتباعا لاشراط فاذا نصبت المصلحة الطلاق صحت ومضت ولا يجب على الزوج رد ما اخذه منها وبطل الطلاق واحدة كان (و) ثلاثا لوقوعه بعد الصلح في غير زوجة ووجه ما ذهب اليه ابن القاسم على ما فسره عيسى انه جعل الطلاق سابقا للمصلحة وهذا منكس من قوله اذ لو تقدم الطلاق المصلحة لوجب ان يقع عليه بالمصلحة طائفة ثانية ان كان الطلاق المعلق واحدة في المدخول

ومنعكوس (قوله وهذا) أي وقوع طائفة ثانية بالمصلحة

(قوله هو) اي ابن القاسم (قوله وجعل) بسكون العين مصدر مضاف لفاعله (قوله انما بناء) اي ابن القاسم جعل الشرط تابعاً للمشروط الخ خبر جعل (قوله انه حر على البائع) مقبول قول المضاف لفاعله (قوله وليس ذلك) اي البناء (قوله لان قوله) اي الامام مالك رضي الله تعالى عنه ١٩٦ (قوله استحسن) خبر ان (قوله بانه) اي البائع (قوله عليه) اي البائع (قوله منه) اي البائع

اي البائع (قوله بطلقة العين) اي المملقة على الصلح (قوله وهي) اي الزوجة (قوله عليها) اي النفقة صلة (قوله وهو) اي ما خالهها بنفقة مدة رضاعه (قوله اي ما يحتاجه الولد) تفسير بنفقة (قوله تنسقط) اي عن الخالع (قوله مدته) اي الرضاع (قوله ولو قال) اي المصنف تفريع على شرح عبارته بما تقدم (قوله اظهر) اي في الدلالة على مراده (قوله وليس مراده) اي المصنف تفريع على التشرح المتقدم (قوله من لفظه) صلة يقبأدر (قوله من انها حامل الخ) بيان لما (قوله لانها) اي نفقة الحمل الخ عليه لكونه لم يرد (قوله وهو) اي عدم سقوط نفقة الحمل (قوله لانها) اي نفقة الحمل (قوله ونفقة الرضاع) (قوله وقاله) اي عدم سقوط نفقة الحمل (قوله مدة رضاعه) اي ولدها تنازع فيه رضاع ونفقة (قوله انها) اي نفقة الزوج او غيره المشروطة على المرأة (قوله تلزمها) اي النفقة الزوجية (قوله بان خالهها بانها تنفق الخ) تصوير لخالها بما غيرها مضافة نفقة الرضاع (قوله وهو) اي لزومها (قوله اي سقوط) القاسم (قوله وان ادعاء) اي سقوطها الخ حال (قوله وان كان فيها) اي نفقة الرضاع الغرر حال (قوله لان الرضيع) تنازع فيه جازولزم (قوله ولان ارضاعه الخ عطف على لان الرضيع) (قوله وروايته) اي ابن القاسم عطف على قول (قوله من ذكر) اي من الزوج او غيره (قوله والا) اي وان كان شرط عليه نفقة من ذكر ولو مات الولد

بها وهذا لم يقله هو ولا غيره وجعل ابن القاسم في هذه المسئلة الشرط تابعاً للمشروط انما بناء والله اعلم على قول مالك رضي الله تعالى عنه فيمن قال لعبدته ان بعثك فانت حرة فباعه انه حر على البائع وليس ذلك بصحيح لان قوله في هذه المسئلة استحسن على غير قياس والقياس فيها القول انه لا شيء عليه لان العتق انما حصل منه بعد حصول العبد للمشتري بالشراء اه ابن عرفة اللخمي من قال انت طالق ان صالحتك فصالحها حنت بطلقة العين ثم رقع عليه طلقة الصلح وهي في عدته يلك رجعت فلا يرد ما اخذ منها اه قتيبن ان قوله او قال ان خالعك الخ هو قول ابن القاسم وهو معترض (لا) يرد المال الخالع به (ان لم يقل) الزوج (ثلاثاً) بان اطلق او قبض بواحدة ولم يطلقها قبل ذلك اتقن (ولزمه) اي الزوج الذي قال ان خالعك فانت طالق (طلقة ان) واحدة بالخلع واحدة بالتعليق فان قبضاً بآيتين لزمه ثلاث واحدة بالخلع واثنان بالتعليق قاله اللخمي وانكره ابن رشد (وجاز) للخالع (شرط نفقة ولدها) اي ما تلده الزوجة لخالته من زوجها الخالع لها عليها وهو حل في بطنها حين الخلع اي ما يحتاجه الولد (مدة رضاعه فلا نفقة للحمل) به اي تنسقط نفقة حال حملها به ما سقط مؤنة رضاعه مدته ولو قال وجاز شرط نفقة ما تلده مدة رضاعه فلا نفقة للحمل لكان اظهر فليس مراد ما يقبأدر من لفظه من انها حامل ومرضع فخالها بنفقة الرضيع فتسقط نفقة الحمل لانها لا تنسقط في هذه الصورة انفاً وما ذكره المصنف قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه وقال ابن القاسم وابن الماجشون والمغيرة الخزرجي لها نفقة الحمل اللخمي وهو احسن لانها حقان اسقطت احدهما فيبقى الآخر لصقلى وقاله سحنون وهو الصواب (و) ان خالهها برضاع ولدها ونفقة زوجها او غيره مدة رضاعه (سقط نفقة الزوج) المشروطة على الزوجة مع نفقة الرضاع (او) نفقة (غيره) اي الزوج كشرطه انفاقها على ولده الكبير او على اجني افاده الشارح في الكبير وتد هذا يقتضي انها تلزمها اذ لم تنفق نفقة الرضاع بان خالهها بانها تنفق عليه او على ولده الكبير او ابنة او اجني ستمين مثلاً وهو ظاهر وقول الشارح في الوسط وهو مذهب المدونة اي سقوط المضافة بدليل ما في كبيره وما غيرا مضافة فلم يظهر من النقل سقوطها وان ادعاء عجم (و) سقط (رائد) على مدة الرضاع (شرط) بضم فكسر من الزوج على الزوجة في عقد الخلع كنفقة بنته اولى ولدها سنة بعد مدة رضاعه فلا يلزمها الا نفقة مدة رضاعه ولا يجوز الاقدام على هذه الشرط وجاز بنفقة الرضاع ولزم وان كان فيها الغرر ايضاً لان الرضيع قد لا يقبل غيرها ولان ارضاعه قد يجب عليه اذ لم يكن له ولا لبيته مال والذي ذكره المصنف قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنه ما وقال الاكثر لا يسقط ما زاد على نفقة الولد مدة رضاعه وصوبه الاشياخ وبه العمل حتى قال ابن لبابة الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته عن مالك البناني محل الخلاف اذ لم يشترط الزوج نفقة المرأة على من ذكر كعاش الولد او مات والا فيجوز عند ابن

بان خالهها بانها تنفق الخ) تصوير لخالها بما غيرها مضافة نفقة الرضاع (قوله وهو) اي لزومها (قوله اي سقوط) القاسم (قوله وان ادعاء) اي سقوطها الخ حال (قوله وان كان فيها) اي نفقة الرضاع الغرر حال (قوله لان الرضيع) تنازع فيه جازولزم (قوله ولان ارضاعه الخ عطف على لان الرضيع) (قوله وروايته) اي ابن القاسم عطف على قول (قوله من ذكر) اي من الزوج او غيره (قوله والا) اي وان كان شرط عليه نفقة من ذكر ولو مات الولد

(قوله التزم) بضم التاء وكسر الزاي (قوله به) اي بنفقة (قوله عدم) بضم فكسر (قوله فذا لها) اي الاقوال (قوله ان كان) اي تزوجها بشرط في مقدمه اي يلزمها عدم تزوجها (قوله والا) اي وان كان لا يضرب الولد (قوله فلا يلزمها) اي واولها يلزمها مطلقا وثانيها لا يلزمها مطلقا (قوله ذلك) اي السقوط (قوله والا) اي وان لم يكن السقوط عادتهم (قوله استغناؤه) اي الرضيع (قوله مدته) اي الرضاع (قوله لانه) اي النفقة وذكره التذكيير خبره (قوله كسائر) اي باقي (قوله ولا يدفع) بضم الياء اي المأخوذ من تركتها (قوله موته) اي الرضيع (قوله تمامها) اي مدة الرضاع (قوله فيوقف) اي المأخوذ من تركتها (قوله يدفع) بضم الياء (قوله منه) اي الموقوف (قوله تمام) صلة انقطع (قوله المخالعة) بفتح اللام ١٩٧ (قوله اي اجرة الخ) تفسير النفقة

الآبق او اشارد (قوله)  
اي المخالعة (قوله ملكهما)  
اي الآبق والشارد (قوله)  
عنها اي المرأة (قوله ودخلا)  
اي الآبق والشارد  
(قوله في ملكه) اي الزوج  
(قوله ذلك) اي المذكور  
من اجر التحصيل والطعام  
والشراب (قوله فيعمل)  
بضم الياء (قوله به) اي  
لشرط (قوله ومثله) اي  
المشروط (قوله رجوعه) اي  
لا لشرط (قوله وتقديم)  
عطف على رجوع (قوله)  
تعارضهما اي العرف  
والشرط (قوله نفقته) اي  
الجنين (قوله لدخوله) اي  
الجنين (قوله في ملكه) اي  
الزوج (قوله واحد) نعت  
ملك ان توتته ويضاف اليه  
ان لم توتته (قوله احدهما)  
اي المتخالفين (قوله يجمعهما)  
اي المتخالفين (قوله يجمعهما)  
اي الام وولدها (قوله)  
فالاولى (بفتح الهمزة) تفريع  
على اي المتخالفين الخ (قوله)

الفاهم وغيره فانه في ضيق وفي التهمة  
وجاز قول واحد حيث التزم \* ذال وان مخالعة به عدم  
ويصح حل قوله وزائد بشرط على ما يعم غير النفقة كشرطه عليها ان لا تزوج بعد الحلولين فانه  
لغو ابن رشد اتفاقا واما الى مدة فطامه فثالثها ان كان يضرب الولد والا فلا انظر ابن عرفة وشبهه  
في السقوط عن الزوجة فقال (كونه) اي الولد قبل تمام مدة رضاعه فيسقط عن امه ما بقي  
حيث كانت عادتهم ذلك والارجع عليها بيقية النفقة افاده أبو الحسن على المدونة ومثله موته  
استغناؤه عن الرضاع قبل تمام الحلولين (وان ماتت) المخالعة بنفقة الرضاع قبل تمام مدته  
فعلم التمام فيؤخذ من تركتها ما يقيم الحلولين لانه دين ترتب في ذمتها كسائر الدين ولا يدفع  
لايه لاحتمال موته قبل تمامها فيوقف بيد عدل وكلما مضى أسبوع واشهر يدفع منه نفقته فان  
مات الولد فالظاهر رجوع الباقي لوثة امه يوم موتها فان لم تخلف المرأة شيئا فان نفقة الولد  
واجرة رضاعه على ابيه (وان قطع لبنها) اي المخالعة قبل تمام مدة الرضاع فعلمها بنفقة التمام فان  
هجرت عنها فعلى الاب (او ولدت) المخالعة بنفقة رضاع حملها (ولدين) او اكثر (فعلمها) نفقة  
جميع ما ولدت فان هجرت فعلى الاب ويرجع عليها ان ابسرت (وعليه) اي الزوج (نفقة) العبد  
(الآبق) (والبعير) (الشارد) المخالعة بهما اي اجرة او جعل خصمها ما وطعاهما وشرا بهما من  
وقت وجد انهما الى وصولهما لانه ملكهما ما قدر زال عنها بمجرد عقد الخلع ودخل في ملكه في  
كل حال (الشرط) من الزوج حال عقد الخلع ان ذلك علمها فعمل به ومثله العرف والظاهر  
رجوعه لقوله وان ماتت وما بعده وتقديم الشرط على العرف عند تعارضهما (لا) يلزم الزوج  
(نفقة) ام (جنين) مخالعة به (الا) اي لكن تلزمه نفقته (بعد وضعه) اي الجنين لدخوله في ملكه  
بجرد وضعه (وأجبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة اي المتخالفان بجنين (على جمعه) اي الجنين  
بعد وضعه (مع امه) في ملك واحد ما يبيع احدهما ما يملكه الاخر او يبيعهما الواحد  
ولا يكفي جمعهما في حوزة التفريق هنا بعوض فالاولى واجبر بالالف التمسك ويجاب بانه  
استغنى عنها اجعل على جمعه الخ نائب فاعل اجبر وهذا يستلزم جمعهما معا (وفي) كون (نفقة)  
غرة (مخالعة) (لم يبد) اي يظهر (صلاحها) قبل ظهورها وبعدها من سقى وعلاج على الزوجة  
اتعذر تسليمها شرعا وعلى الزوج لان ملكه قد تم ولا جائحة فيها (قولان) اشيوخ عبد الحق

بانه اي المصنف (قوله عنها) اي الف التمسك (قوله وهذا) اي جعل على جمعهما نائب فاعل اجبر (قوله لجنين) اي المتخالفين  
(قوله قبل ظهورها) اي الغرة ملة مخالعة (قوله او بعده) اي ظهورها (قوله من سقى وعلاج) بيان لنفقة (قوله على الزوجة) خبر  
يكون المضاف لاسمه (قوله اتعذر تسليمها) اي الغرة التي لم يبد صلاحها لكون نفقتها على الزوجة (قوله وعلى الزوج)  
عطف على الزوجة (قوله لان ملكه) اي الزوج الغرة التي لم يبد صلاحها قد تم لكون نفقتها عليه (قوله ولا جائحة فيها)  
اي الغرة المخالعة بها حال معناه ان نفقت او تافيت باكل نحو جراد او سموم او برد فانه لا يدفع للزوج عوضها

(قوله فالتناسب لاصطلاحه تردد) اي لانه للمتأخرين لعدم نص المتقدمين تقرير على قوله لشيوخ عبد الحق (قوله وان هذا الخ) عطف على ان معنى الخ (قوله فان كان بداصلاحها الخ) مفهوما لم يبدصلاحها (قوله فعلية) اي الزوج (قوله او اقترنت) اي المعاطاة (قوله ارادته) اي الخلع (قوله بها) اي المعاطاة (قوله ان قصد) اي الزوج (قوله اخذ) اي الزوج (قوله لهما) اي الزوجة (قوله رواية ابن وهب) من اضافته ١٩٨ المصدر لفاعله (قوله من ندم الخ) مفعول رواية (قوله نرد الخ) اي وحصل الرد

قبل فالتناسب لاصطلاحه تردد ويجيب بان معنى وبالتردد الخ ان وجدا في كلاي فقد اشترت به الخ وان هذا داخل في قوله وحيث ذكرت قولين الخ فان كان بداصلاحها ولم يتحج لكثرة كفاية فعليه اجرة جذها الا لشرط (وكفت) في عقد الخلع (المعاطاة) اذا جرى العرف بتم الخلع او اقترنت بما يدل على ارادته بها ففي سماع ابن القاسم ان قصدا الصلح على ان اخذ متاعه وسلم لها متاعها فهو خلع لازم ولو لم يقل اقتطاع وروى البايعي رواية ابن وهب من ندم على نكاح امرأته فقال اهلها نرد ذلك ما اخذنا منك وتردنا اختنا ولم يكن طلاق ولا كلمة فهي تظلمة ابن عرفة فيتمقرر بالفعل دون قول وفي المدونة ان اخذ شيئا منها واقلبت وقالت هذا بذالك ولم يسعها طلاقا فهو طلاق الخلع اه وكن عرفهم انه اذا حصل منه ما يغضها واخرجت سوارها من يدها ودفعها اليه وخرجت من الدار ولم ينعها فهو طلاق (وان علق) بضم فكسر منقلا اي الطلاق (بالا قباض او الاداء) بان قال الزوج ان قبضتي او اديتني كذا فانت طالق (لم يخص) الا قباض او الاداء (بالجلس) الذي علق فيه فتي قبضته او اديته ما قاله طلحة منته سوا قبضت منه في المجلس ولا عند المصنف وابن عرفة وقيد ابن عبد السلام بقبولها في المجلس وهذا ما لم يطل جدا بحيث يرى ان الزوج لم يجعل القليل اليه واستثنى من عدم الاختصاص بالمجلس فقال (الاقرينة) دالة على انه اراد الا قباض او الاداء في المجلس خاصة فيخص به كالتصريح به (ولزم في) الخلع (ألف) دوهم مثلا وفي البادراهم مختلفه ولم يعين شيئا منها فيلزمها (الغالب) في التعامل به ويلزمه قبوله فان لم يكن غالب فيلزم في الاثنين النصف من كل منهما ومن الثلاثة الثلث من كل منها ومن الاربعة الربع وهكذا فان لم يعين نوع الالف حال على المتعارف ان كان ولا يقبل تفسيرها ان وافقها بالايعين والافيعين ولم يقع طلاق ان نكحت افاده عبت وت وحكم غير النكدين كذلك كالحفاة بعدد من شياء مثلا وهناك نوعان طلب احدهما فيلزم فان انت بغيره فلا يلزم (و) لزم (البنوثة) اي الطلاق البائن بمجرد تحقق العلق عليه (ان قال) الزوج لزوجته (ان اعطيتني الف) من الدراهم او الدنانير او الاضان او الغنم والتم (فارقك) بصيغة الماضي (او افارقك) بصيغة المضارع فان اعطته الالف من غالب ما همي في المجلس او بعده ان لم توجد فريضة فخصمه بانه لا انشاء طلاق هذا ظاهر المدونة قال فيها ان قال اما ان اعطيتني كذا فانت طالق فلها ذلك ان اعطته قال مالك رضي الله تعالى عنه في امرئ يملك او الى اجل اما ذلك ما لم يوقف او يوطأ فيبطل ما يدها اه وفي سماع ابن القاسم وسئل مالك رضي الله تعالى عنه عن قال لاخر أنه افضيتني ديني وافارقك فقبضته ثم قال لا افارقك حق كان لي غنمك فافترقتني قال اري ذلك طلاقا فان كان على وجه القدية فان لم يكن على وجهها احلف بالله انه لم يكن علي وجهها ويكون القول قوله ابن رشد من ادانته اذا ثبت انه

منهما (قوله فهي) اي الرد منها وانته لتأنيث خبره (قوله فيتمقرر) اي الطلاق (قوله ان اخذ) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله وانقلبت) اي انصرفت الزوجة لاهلها مثلا (قوله هذا) اي الذي دفعته للزوج (قوله بذلك) اي الطلاق (قوله ولم يسعها) اي الزوجان (قوله عرفهم) بضم فسكون (قوله انه) اي الشأن (قوله منه) اي الزوج (قوله ما يغضها) اي الزوجة (قوله اليه) اي الزوج (قوله فهو) اي المذكور (قوله بحيث يرى) بضم الياء الخ تصوير للطول جدا (قوله على انه) اي الزوج (قوله فيخص) اي الاقباض او الاداء (قوله به) اي المجلس (قوله به) اي الاختصاص بالمجلس (قوله قبوله) اي الغالب (قوله النصف) اي للمال الخالص به (قوله والا) اي وان لم يكن عتف (قوله قيل) بضم فكسر (قوله تفسيرها) اي الزوجة الالف (قوله ان وافقها) اي الزوج

الزوجة على ما فسرت به (قوله والا) اي وان لم يوافقها على ما فسرت به (قوله كذلك) اي حكم النكدين في لزوم الغائب كان دفعا وقولا (قوله كالحفاة بعدد من شياء مثلا الخ) بمنزلة النكدين (قوله نوعان) اي كضامن ومعز وحموس ودعرا وبضفت (قوله فخصمه) اي المجلس (قوله منه) اي الزوج (قوله فلها ذلك) اي الطلاق (قوله فقبضته) اي الزوج الدين (قوله ثم قال) اي الزوج (قوله قال) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله لاف) بضم الهمز وكسر اللام اي الزوج (قوله انه) اي الكلام



= (قوله وجهها) اي القدية (قوله قامت) اي شهدت (قوله عليه) اي البساط (قوله واقرا) اي الزوج عطف على قامت به بينه (قوله به) اي البساط (قوله ذلك) اي البساط (قوله بقريته حال) اضافته للبيان (قوله وانه) اي الزوج (قوله علقه) اي الزوج الطلاق (قوله في صورتين) اي ان اعطيني فارقتك وان اعطيني افارقك (قوله الشرط) اي ان ورطها (قوله عدم الزوم) خبر مفهوم (قوله وهو) اي عدم الزوم ان فهم الوعد ولم يورطها (قوله ١٩٩ من عدم لزوم الوفا بالوعد) بيان للشهور

(قوله مورد) بفتح فسكون  
فكس خبر قرأتين (قوله فرق)  
بفتح فسكون (قوله وكونها)  
اي المبنونة (قوله به) اي  
كونها بالثلاث (قوله  
ومذهب المدونة) مبتدأ  
ومضاف اليه (قوله انه)  
اي الشأن الخ خبر مذهب  
(قوله انها) اي الواحدة  
(قوله وان لم يتم) حال (قوله  
واستشكل) بضم التاء وكسر  
الكاف (قوله شرطها) ا  
اي الزوجة فهي من اضافته  
المصدر لعلقه (قوله لبنونه)  
اي الزوجة (قوله بواحدة)  
لانها في نظير الالف (قوله  
بانه) اي الشأن (قوله لها)  
اي الزوجة (قوله انه) اي  
الشأن (قوله لا كلام لها)  
اي اذا طلقها واحدة  
بالالف وقد طلبت ثلاثا  
(قوله به) اي اشتراط مالا  
يفسد (قوله انه) اي اشتراطها  
الثلاث (قوله تقيده)  
بفتح فسكون مفعلا كما  
يؤيده القاموس اي اتقاء  
(قوله غلبه) اي قوة كثرة  
(قوله كره) بضم فسكون  
(قوله صح) اي ثم ولزم المال

كان على وجهها ببساط قامت عليه بينة مثل ان تسأله ان يطلقها على شيء تعطيه اياه فقال اها  
اقضى ديني افارقك وما اشبه ذلك او اقربه على نفسه فان ثبت ذلك بينة او اقربه على نفسه  
كان خلعاً ثابتاً (ان فهم) بضم فسكون بقريته حال او مقال كقئ شئت او الى اجل كذا وانائب  
فاعل فهم (الاتزام) للفراق وانه علقه على اعطائهم اما ذكره في صورتين (او) لم يفهم الاتزام  
بل فهم (الوعد) بانه يطلقها ان اعطته ما ذكره فيهما فان اعطته ما ذكره فيلزمه تطلقها (ان) كان  
(ورطها) بفتح فاء متقلداً اي ادخل الزوج زوجته في ورطة اي كلفة ومشقة بسبب قوله  
المدكور بان باعث متاعها التدفع له عنه ابن الحاجب ومثل ان اعطيني القافان طالق فان  
فهم منه الاتزام لزم وان فهم منه الوعد ودخات في شيء بسببه فقولان ومفهوم الشرط عدم  
الزوم وهو الجارى على المشهور من عدم لزوم الوفا بالوعد ونظم عجم الفرق بين الوعد  
والاتزام فقال قرائن الاحوال وسوق الكلام \* مورد فرق بين وعد والاتزام  
(او) قالت (طالق) ثلاثا بالالف فطلة) ما طلقه (واحدة) فتلزمها الالف لان قصدها المبنونة وقد  
حصلت بالواحدة في مقابلة العوض وكونها بالثلاث لا يتعلق به غرض شرعي هذا قول ابن الموزان  
ومذهب المدونة انه لا يلزمها الالف الا اذا طلقها ثلاثا ولا يلزمها شيء من الالف في نظير  
الواحدة التي اوقعها والظاهر انها بائنة لوقوعها في مقابلة عوض وان لم يتم وقيل يلزمها ثلاث  
الالف واستشكل مذهبها بان شرطها الثلاث لا فائدة فيه لبينونة ابواحدة واجاب ابو الحسن  
بأنه قد يكون لها غرض وهو عدم رجوعها اليه قبل زوج ان صالحها فاذه عب البنا في  
قول مذهب المدونة انه لا يلزمها الالف الخ فيه نظر وانظرن انه باطل وفي ابضاح المسالك  
للوائشرسي والمذهب انه لا كلام لها وصحح ابن بشير بن خزيمة التميمي على القاعدة يعني قاعدة  
اشتراط مالا يفيد هل يجب الوفا به أم لا واختار بعضهم انه يفيد تقيده غلبة الشفاعة لها في  
مراجعتها على كره منها اهـ ومثله في التوضيح ابن عرفة التميمي عن محمد ان اعطته مالا على  
طلاقها ثلاثا فطلقها واحدة صح له ولا حجة لها لنيلها بالواحدة ما تنال بالثلاث وأرى ان كان  
عازما على طلاقها واحدة فلها الرجوع بكل ما اعطته لان الماتنين اعطته وان كان راغباً في  
امساكها فرغبت في الطلاق فلا قول لها (وبالعكس) اي قالت طالق واحدة بالالف فطلقها  
بها ثلاثا فتلزمها الالف هذا مذهب المدونة وغيره المصالح غرضها وزيادة فالت واستظهر  
ابن عرفة رجوعها عليه في هذه بالالف مع لزوم الثلاث ونصه عقب ما تقدم عنه وان كان رغب  
في طلاقها فاعطته على ان تكون واحدة فطلقها ثلاثا لزم ولا قول لها وأرى ان كان راغباً في  
طلاقها فاعطته على ان تكون واحدة ان ترجع بجميع ما اعطته لانها انما اعطته على ان  
لا يقع الاثنان لتحل لمن قبل زوج ان يداها قالت الاظهر رجوعها عليه بما اعطته مطلقا لانه

(قوله له) اي الزوج (قوله ان كان) اي الزوج (قوله لا اثنين) اعطته (قوله وان كان) اي الزوج (قوله بها) اي الالف (قوله  
غيرها) عطف على المدونة (قوله في هذه) اي طلق واحدة بالالف فطلقها ثلاثا (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله عنه) اي ابن عرفة  
قوله وان كان) اي الزوج (قوله لهما) اي الزوجين التراجع (قوله مطلقا) اي عن التقييد برغبته في طلاقها (قوله لانه) اي الزوج

(قوله بطلاقه) صله يعينها (قوله بعده) اي الشهر (قوله لزومه) اي الطلاق الزوج (قوله باثنا) حال من فاعل لازم (قوله ولا شيء له) اي الزوج (قوله كذلك) اي في الحال ٢٠٠ (قوله نعم) بضم فكسر (قوله يفهم) بضم فسكون ففتح (قوله عليه) اي الغدر (قوله

او آخره) اي الطلاق (قوله عنه) اي الغدر (قوله ولزومه) اي الزوج (قوله نعم) اصله تنعم فحدث منه احدي التامين تخفيفا (قوله كذلك) اي بفتح الميم وسكون الراء (قوله قصر) بفتحات مثله لا اي الزوج (قوله مقبوضة) حال من يد (قوله قال) اي ابن عبيد السلام (قوله لانه) اي الزوج الخ لانه اقرب (قوله ابانها) اي الزوج الزوجية (قوله مجوزا لذلك) اي خلويدها حال من فاعل ابان (قوله والاكثر) عطف على ما لك (قوله لا يلزمه) اي البيئونة الزوج (قوله واستحسنه) اي عدم اللزوم (قوله ان كان) اي الطلاق (قوله مشاركة) بشد الراء (قوله وعند الجدل) بكسر الجيم عطف على مشاركة (قوله قال) اي اللغوي (قوله مدعية) حال من فاعل خالعت (قوله كاذبة) حال من فاعل مدعية (قوله او يعين لها فيه شبهة) مفهوم مالا تنبه لها فيه (قوله بعوضه) اي مثل الموصوف بقيمة المعين الذي لها فيه شبهة (قوله

بطلاقه) ايها ثلما يعينها الامتناع كثير من الناس من تزويجها خوف جعلها ايام محلا لافسوس عشرته ليطلقها فتحلل للاول (او) قالت المرأة لزوجها (أبني) بفتح الهمزة وكسر الموحدة والنون مشددا اي طلقني طلاقا باثنا (بألف) من نحو الدراهم فقال طلقك بم الرميها الالف ولزومه الطلاق (او) قالت له (طلقني نصف طلاقه) مثلا بألف فقال لها انت طالق نصف طلاقه بم الرمي طلاقه كاملة ولزومه الالف (او) قالت له أبني (في جميع الشهر) بألف اي اجمعه طرقاله (ففععل) الزوج ما طلبته ومنه يانته في جميع الشهر فقد لزمتها الالف التي عينتها فان طلقها بعد لزومه باثنا ولا شيء له (او قال) الزوج لزوجته انت طالق (بألف) من نحو الدراهم (غدا فبانت) الزوجية طلاقها بالالف (في الحال) لزومه الطلاق في الحال ولزومه المسمى كذلك ومثله اذا قالت طلقني بألف غدا فطلقها في الحال فيستحق الالف ان فهم منها قصد نهجيل الطلاق او لم يفهم منها شيء فان فهم تخصيص الغدر فلا يلزمها شيء اذا قدم الطلاق عليه او اخر عنه ولزومه الطلاق البائن على كل حال (او) رأى في يدها ثوبا باطلا هرويا فقال لها انت طالق (بهذا) الثوب الذي في يديك (الهروي) بفتح الهاء والراء وشدة الياء نسبة الى هراة احدي مدائن خراسان تصنع بها الثياب وكانت سادة العرب نعم بعمامتها فاعطته ما في يدها (فاذا هو) ثوب (هروي) بفتح الميم وسكون الراء نسبة الى هرو كذلك بلد بخراسان يلبس ثوبها خاصة الناس ويقال في نسبة الالف اليها مروزي بزيادة الزاي على خلاف القياس فليس لزمه البيئونة بالمرور الذي اعطته له ليعينه بالاشارة اليه وقد قصر في عدم تقبته وكذا لم يذم الدراهم او الدنانير المحذبة فاذا هي بزيادة وأما ان خالعتها بشوب هروي موصوف قد فعلت له ثوبا فظهر مرويا فاعلمها ابداله بهروي وانخلع لازم وان قال ان اعطيتني ثوبا هرويا فانت طالق فاعطته مرويا فلا يلزمه طلاق (او) خالعتها (بما في يدها) مقبوضة (وفيه) أي يدها وذكراها باعتبار كونها عضوا شيء (مقول) بضم الميم الاولى وفتح التاء والميم الثانية والواو مشددة أي شيء له قيمة شرعية ولو بسيرا كدراهم فقلزمه البيئونة بما في يدها فقط (اولا) بسكون الواو مخففة اي اوايس فيها مقول بان لم يكن فيها شيء او فيه نحو حصاة فثنين منه (على الاحسن) عند ابن عبد السلام قال وهو الاقرب وهو قول عبد الملك لانه ابانهم مجوزا لذلك ولما لك رضي الله تعالى عنه والا كثيرا تلزمه واستحسنه اللغوي ان كان عن مشاركة وعند الجدل قال وانما يتسامح الناس في هذا عند الهزل واللعب (لا) تلزمه البيئونة (ان خالعتها) اي الزوجة زوجها (بما) أي مقول معين (لاشبهه لها) اي الزوجة (في) ملكه (ه) عالمة بذلك دون كسروق ومغصوب وودبعة وملك غيرهما مدعية ايضا مدعية لها وهبتها لها كاذبة فان خالعتها موصوف لاشبهه لها فيه او معين لها فيه شبهة بان اوصى لها به ثم رجع الموصى بعد الخلع او لم يجعله التام او وهبه لها ابوها ثم اعصره منها واشترته ثم استجنى بانت ورجع عليها بعوضه وان علم دونها فلا يرجع عليها بشيء (او) خالعتها (بنافه) اي قليل جدا هذا معناه في الاصل والمراد به هنا ما نقص عن خلع المثل (في) قوله (ان اعطيتني ما) اي مقولا (خالعتها) فلا يبين منه ويحلى بينه وبينه وان لم يدع انه اراد خلع المثل ولا يعين عليه في القموى ويحلف في

وان علم اي الزوج انها لاشبهه لها فيه (قوله دونها) اي الزوجة (قوله ويحلى) بضم ففتح مثقلا (قوله المرافعة وان لم يدع) اي الزوج الخ مباغلة في الخالية بينهما (قوله عليه) اي الزوج (قوله ويحلف) اي الزوج انه اراد خلع المثل

(قوله في المرافعة) اي للقاتني  
 (قوله لزمته) اي الواحدة  
 الزوج (قوله مقصوده) اي  
 الزوج (قوله قبولها والالف)  
 بيان لشبطين (قوله في  
 الاولى) بضم الهمز أي  
 تنازعهما في اصل العوض  
 (قوله في الاخيرة) اي  
 تنازعهما في قدر أو جنس  
 المتخالف به (قوله قولاً) اي  
 أو بغير عوض (قوله بين)  
 صلة قوله (قوله وعلى الاول)  
 اي ان القول قوله بين  
 (قوله والا) اي وان لم يكن  
 اي الطلاق المختلف في عدده  
 بعوض (قوله معارض)  
 يفتح الراء (قوله ان المرأة الخ)  
 بيان لما يحذف من (قوله  
 ذلك) أي طلاقها ثلاثاً (قوله  
 صدقت) بضم فكسر متعلاً  
 (قوله في ذلك) أي قولها  
 كنت كاذبة الخ (قوله ولا  
 تمتع) بضم التاء (قوله وبه)  
 اي الجواب المذكور صلة  
 يجمع (قوله التقلين) اي  
 نقل ابن شاس وسماع عيسى  
 (قوله بعده) بضم الموحدة  
 اي الجواب (قوله انه) اي  
 الزوج (قوله فيهما) دعوى  
 الموت والعيب (قوله فيهما)  
 أي الزوج (قوله والصفة)  
 عطف على الرتبة

المرافعة انه اراد خلع المثل قاله ابن رشد (او) قال الزوج لزوجه (طلقتك ثلاثاً بالالف) من  
 الدناير مثلاً (فقبلت) الزوجة منها طلاقاً (واحدة بالثلاث) من الالف فلا تلتزمه البيهقونية لان من  
 حجة أن يقول لم يرض بخصامها في الالف ولذا لو قبلت واحدة بالالف لزمته قاله ابن الحاجب  
 وصوبه ابن عرفة لمصوب مقصوده وهو حصول الالف ووقوع الثلاث لا ينعني به غرض  
 شرعي وانما ينعني به غرض فاسد وهو تقير الزوج منها اذا سمعوا انها طلاقاً ثلاثاً ولم تلتزمه  
 الثلاث مع نلفظه بها نظر التعليق في المعنى على شبتين قبولها والالف ولم يحصل الا أحدهما  
 وهو الالف وقال الشيخ سالم بن بفي ان تلتزمه الثلاث لانه اوقعها وطلاق لا يرتفع بهد ووقوعه  
 وهكذا كان يقول الشيخ بجنا اه وفيه انه اوقعه معاقا على شبتين فيتوقف على حصولهما ولم  
 يحصل الا أحدهما كما تقدم والله اعلم (وان) اتفقا على وقوع الطلاق (ادعى) الزوج (الخلع)  
 اي ان الطلاق بعوض وانكرته الزوجة (او) اتفقا على الخلع (ادعى) الزوج (فقد) من  
 نحو الدرهم وادعت الزوجة قدر ادونه (او) اتفقا عليه (ادعى) الزوج (جنساً) من المال كنفقة  
 وادعت الزوجة جنساً غيره كعوض (حلفت) الزوجة في المسائل الثلاث بالله على نفي دعواه  
 وتعتين دعواها (وبات) من زوجها ولا تدفع له شيئاً في الاولى نظر الاقراره وتدفع له ما ادعت  
 في الاخيرة فان نكلت حلف واخذ ما ادعى في المسائل الثلاث فان نكل ايضاً فلا شيء له في  
 الاولى وله ما قالت في الاخيرة (والقول قوله) اي الزوج (اذا) اتفقا على وقوع الطلاق  
 بعوض (اختلعا) اي الزوجان (في العدد) للطلاق بين هذا هو الموقوف وقال شيخنا بغير  
 بين ووجهه ان ما زاد على واحدة هي تدعيه وكل دعوى لا تثبت الا بعد ابن فلابين بمجردا وعلى  
 الاول ان نكل يحبس فان طال حبسه فيطلق ولا تخلف لاثبات ما ادعت لان الطلاق لا يثبت  
 بالسكول والخلف وبات منه باتفاقهما على الخلع والافه ورجمي البناء اصل هذا ابن شاس  
 ونقله الخط ولم اجد لابن عرفة ولا غيره بعد البحث عنه مع انه معارض بما لابن القاسم في رسم  
 جاع فباع امرأته من مسمع عيسى من النكاح الثالث واقره ابن رشد ان المرأة اذا اقرت بالثلاث  
 وهي بائن فلا تخل لمطلقها الا بعد زوج فان تزوجته قبل زوج فرفق بينهما ابن رشد فلو ادعت ذلك  
 وهي في عصمتهم ابانهم افا رادت ان تزوجه قبل زوج وقالت كنت كاذبة واردت الراحة منه  
 صدقت في ذلك ولا تمتع من تزوجه ما لم نذكر ذلك بعد ان باتت منه ونقله ابن سلون وماحب  
 الفائق وغيرهما واجيب بان فائدة كون القول قوله على ما لابن شاس تظهر اذا تزوجه بعد زوج  
 فتسكون معه على طلقين بقيته فقط اعتباراً بقوله الاول ابقاء العصمة الاولى على قوله وبه  
 يجمع بين التقلين ولا يخفى بعده والله اعلم وشبهه في ان القول قوله فقال (كدعواه) اي الزوج  
 (موت عيب) غائب غير آتٍ بخالف به مات فادعى الزوج موته قبل الخلع وادعت لزوجه ونه  
 بعده فالقول قوله (او) لم يمت العبد وادعى الزوج (عيبه) أي العبد (قبله) أي الخلع تنازعه  
 موت وعيب وادعت ان عيبه بعده فالقول له لان الاصل عدم انتقال الضمان اليه وبقاؤه  
 عليه انه يسمي المدعية تعليم البيان والظاهر انه يحلف فيهما (وان ثبت موته) اي العبد الغائب  
 المتخالف به (بعده) اي الخلع (فلا عهد) أي ضمان عايناً ومصيبة منه بخلاف المبيع غائباً على  
 لرؤية السابقة التي لا يتغير بعدها والصفة او شرط الخيار بموت بعد البيع فعهدته وضمنه

(قوله أيضا) حال من ما عتقه (فصل طلاق السنة) (قوله عات) بضم العين (قوله منها) أي السنة (قوله وان كانت) أي الشروط الخ حال (قوله في) ٢٠٢ (الكتاب) أي القرآن العزيز (قوله مجله) حال من اسم كان المستتر فيه (قوله

ومصيبته من بآته فالمراد بالهذه ضمان ما يطرأ على الغائب قبل قبضه قاله الناصر وهو ظاهر  
واما الأبق الخالع به فعهذه وضمانه على الزوج ومصيبته منه ولو تبين موته قبل الخلع به الا ان  
يثبت انها كانت عالمة به قبله فيرجع عليها بقضه أيضا وبأنه مات منه والله اعلم  
\* (فصل) \* في بيان شروط طلاق السنة وما عاق به (طلاق السنة) أي الذي عات  
شروطه نقصه لأمنا وان كانت في الكتاب مجملة سواء كان راجحا او مرجوحا ومساويا  
والاصل فيه المرجوحية لقوله صلى الله عليه وسلم ابغض الحلال الى الله الطلاق أي اقرب افراد  
الحلال أي ما ليس محرما ولا مكروها الى البغض والمراد به هنا ما قابل طلاق البدعة المحرم  
او المكروه لا تنفاه شرط وان كره او حرم له ارض كالهالة في الدار المغسوبة او التي سرق او نظر  
محرما فيها (واحدة) فالزائد عليها بدعي (بظهر) فالطلاق في حيض وانقاس بدعي (لميس)  
بفتحات مثقلا أي بطلان الزوج الزوجة (فيه) أي الطهر فالطلاق في طهر مسها فيه بدعي (بلا)  
اوداف في (عدة) من طلاق رجعي فالطلاق المردف فيها بدعي وبني شرطان كون الطلقة كاملة  
وكونها على كل الزوجة فالطلاق المكسور كنصف وطلاق جزء الزوجة كنصفها بدعيان  
بدليل قوله الاتي وادب الجزئي كطلاق جزء كبد وزاد في التلقين كونها بمن تحيض احترازا عن  
طلاق صغيرة أو يائسة فليس سنيا ولا بدعيان من حيث الزمن بل من حيث العدة ففي صحيح نقل  
الباهي عن عبد الوهاب انه قال من يجوز طلاقها في كل وقت كالصغيرة لا يوصف طلاقها بسنة  
ولا بدعة اه وقال ابو الحسن واما غير ذات الاقراء فائما يكون طلاقها بدعي فالنظر الى العدد  
اه ونحوه لا ين عبد السلام واليه يرجع كلام ابن الحاجب وكونه نالها حيضا لم يطلق فيه  
احترازا عن طلاق في الحيض واجبر على الرجعة فراجعها وطلقها في الطهر الذي يلي الحيض  
الذي طاق فيه فهو بدعي اذا السنة اما كها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها  
وان شاء طلقها كما يأتي (والا) أي وان لم يكن واحدة ولم يكن في طهر او كان في طهر من فيه  
او كان مردفا في عدة رجعي (فهو طلاق بدعي) وكان الطلاق في الطهر الذي مس فيه بدعيان  
لتدبسه عليها في العدة اذا لا تدور هل هي حامل فتعقد بوضعه ولا فتعقد بالاقرار وتلخوف تندمه  
ان ظهرت حاملا واعدم ثبته نفي الحمل ان اتت بولد واراد نفيه (وكره) البدعي الواقع (في غير  
الحيض) وانقاس بان كانا كثر من واحدة او في طهر مسها فيه او مردفا في عدة رجعي  
البنائي ظاهرا ان الزائد على الواحدة مكروه مطلقا وفيه نظر لقول التميمي ابقاع اثنتين مكروه  
وثلاثة ممنوع ونحوه في المقدمات واليباب وعبر في المدونة بالكراهة لكن قال الزجاج مراده  
بها الحرم ونقل ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث لمن اوقعها ابن العربي ما ذهبت  
ديكا بدعي قط ولو وجدت من يرد المطلقه ثلاثا لذبته بدعي (ولم يجبر) بضم فسكون ففتح الزوج  
المطلق طلاقا بدعيان في غير الحيض وانقاس (على الرجعة) للزوجة التي طاقها العدم وورد جبره  
عليها في السنة وشبهه في عدم جبره عليها افعال (ك) طلاقها بعد رؤيتها لامة طهرها من الحيض  
بقصة او جفوف (قبل الغسل منه) أي الحيض (او) قبل (التيمم الجائز) به الوطء لرضها

النسوة الخ حال (قوله في) سواء كان أي الطلاق راجحا أي على عدمه (قوله مرجوحا) أي وعدمه راجح (قوله مساويا) أي لعدمه (قوله فيه) أي الطلاق الرجوحية (قوله أي ما ليس محرما الخ) تفسير للحلال (قوله بد) أي طلاق السنة (قوله لا تنفاه شرط) تنازع فيه المحرم والمكروه (قوله ون كره) أي طلاق السنة مبالغة (قوله لارض) تنازع فيه كره وحرم (قوله سرق) أي المصلى (قوله نظر) أي المصلى (قوله فيها) أي الصلاة (قوله لم يسر) جرى على غير الموصوف ولم يبرز لان اللبس (قوله وأدب) بضم فكسر مثقلا (قوله المجزئ) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله كطاق) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله كطاق) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله كونها) أي الزوجة (قوله وكونه) أي الطلاق عطف على كونها (قوله اول) أي اوليت حاملا (قوله ونحوه الخ) عطف على لتدبسه (قوله واعدم ثبته) عطف على لتدبسه (قوله بان) كان أي الطلاق الخ تصوير كبدعي في غير الحيض (قوله مطلقا) أي سواء كان اثنتين او ثلاثا (قوله وعبر في المدونة)

اعن ابقاع الثلاث (قوله لكن قال الزجاج) رفع به اسمها كراهة التنزيه (قوله اوقعها) أي الثلاث او في صيغة واحدة (قوله لعدم ورود الخ) علة لعدم جبره عليها (قوله لرضها) علة لجواز وطئها بالتيمم

(قوله وان كان) اى طلاقه ابعدا رؤيته اعلامة طهرها وقبل غلبها والقيم الجائز هو ما به الحال (قوله بان رأيت علامة الطهر  
الخ) تصوير لا وحكما (قوله وان كان لا يجبر) اى الزوج (قوله على رجعتها) اى المطلقة بعد رؤيتها اعلامة الطهر وقبل غلبها  
او القيم المبيح لو طهرها استدار الى اى وحكم الرفع ايها ما جبره على رجعتها كالمطلق في الحيض حقيقة (قوله فاعطى) اى الطلاق  
بعد العلامة وقبل الغسل (قوله وهذا) اى منع الطلاق في الحيض (قوله فيه) ٢٠٣ اى الحيض (قوله اى  
الحيض (قوله به) اى  
الزوج (قوله انها) اى  
الزوجة (قوله فيه) اى الحيض  
(قوله والا) اى وان لم يعلم  
انها تحنثه فيه (قوله فيها)  
اى تتعلق الحسرة بالمرأة  
رحمها (قوله ان علمت) اى  
المرأة (قوله بتعليقه) اى  
الطلاق على فعلها (قوله  
حائضا) حال من هاء مطلقها  
(قوله فالحل) اى يضاف  
الخ تفرع على تفسير نائب  
فاعل يضاف بالدم (قوله  
واتيان) عطف على معنى  
النقص اى اذ قصه (قوله  
لتنزيل الخ) اى لا يجبر (قوله  
الطهر) اى الناقص عن  
نصف شهر (قوله لعدم  
الاعتماد الخ) اى لا تنزل  
(قوله واقل) عطف على اكثر  
(قوله لانه) اى الزوج الخ  
اى عدمه (قوله فلم يتعد) اى  
زوج في طلاقها (قوله غفل)  
بضم فكسر (قوله عنه) اى  
الزوج (قوله علم) بضم العين  
اى وهى في الحيضة الثالثة  
(قوله ذلك) اى طلاقها حائضا  
قوله فانه) اى الزوج (قوله

او عدم ما وان كان ممنوعا على مذهب المدققة (ومنع) بضم فكسر البدعي الواقع (فيه) اى  
الحيض حقيقة اوحكاما بان رأيت علامة الطهر ولم تغسل ولم تنيم نيماء جائز به الوطء ولكن لا يجبر  
على رجعتها فاعطى حكم الطلاق في الحيض من حيث المنع وحكم الطلاق في الطهر من حيث  
عدم الجبر على الرجعة ومثل الحائض النفساء وهذا في المدخول بها غير الحامل بدليل ما يأتي  
(ووقع) اى لزم الطلاق في الحيض سواء كان بانشاء فيه او بحدث في تعليق فيه او قبله وتعلق  
الحسرة به ايضا ان علم انها تحنثه فيه والافها فقط ان علمت بتعليقه (واجبر) بضم الهمز وكسر  
الموحدة الزوج (على الرجعة) للزوجة التي طلقها حائضا ووقع الطلاق حال نزول الدم بل  
(ولو) وقع في يوم ارتفاع الدم (ل) زوجة (معادة) بضم الميم اى اعتادت عود (الدم) قبل تمام  
الطهر خمسة عشر يوما (ما) اى في زمن (بضاف) اى بضم الدم النازل (فيه) اى الزمن فالحل  
جارية على غير ما لم يبرز الضمير لا من اللبس واصله بضاف (ل) لدم (الاول) الناقص عن اكثر  
حيض او اتيان الثاني قبل تمام الطهر فيجبر على الرجعة لتنزول ايام الطهر منزلة ايام الدم لعدم  
الاعتماد اياها في الطهر (على الاربع) عند ابن يونس هذا قول ابي عمران وابي بكر بن عبد الرحمن  
وصوبه ابن يونس (والاحسن) اى الذى استحسنه الباجي وهو قول بعض شيوخ عبد الحق  
(عدمه) اى الجبر على الرجعة من الطلاق الذى اوقعه في ايام انقطاع الدم قبل تمام اكثر  
حيض او اقل طهرها لانه طلقها طاهرا فلم يتعد حدود الله تعالى ويستمر الجبر (لا آخر العدة) اذا  
غفل عنه حين طلقها حائضا الى ان طهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم حاضت فعلم ذلك فانه يجبر عليها  
ما دامت في هذا الحيض هذا هو المشهور وقال اشهب يجبر عليها ما لم تطهر من الحيضة الثانية  
لانه صلى الله عليه وسلم اباح طلاقها في الطهر الذى يليها فلا وجه لاجباره عليها فيه (وان اى)  
اى امتنع المطلق في الحيض من الرجعة (هدد) اى خوف بضم فكسر مثقلا بالسجن ان لم يرجع  
(ثم) ان اسقر آيا الرجعة (سجن) بضم فكسر (ثم) ان اسقر عمة عامنها هدد بالضرب ثم ان اسقر  
كذلك (ضرب) بضم فكسر بالسوط باجتها اذا لم يكن ويكون ذلك كله (بجلس) واحد لانه  
في معصية يجب الاقلاع عنها فورا (والا) اى وان لم يرجع (ارجعه) اى بان يقول ارجعت  
له زوجته او الزمة بها او حكمت عليه بما اؤذ كرا لخط ان شرط التمديد بالضرب على افادته فاولى  
الضرب فان ارجعه المالك قبل فعل شيء من هذه الامور صح ان علم انه لا يرجع مع فعلها والا  
لم يصح والظاهر وجوب ترتيبها فان فعلها كلها بلا ترتيب ثم ارجع مع ابائته صح (وجاز) للزوج  
(الوطء) للزوجة التي ارجعها الحالك (به) اى ارجعها الحالك ولو بغيرية الزوج لقيام نسبة  
الحالك مقامها (و) جاز (التوارث) اى ارث الحى من الزوجين الميت منهم ابا رجب الحالك

يجبر عليها) اى على رجعتها (قوله في هذا الحيض) اى الثالث (قوله الذى يليها) اى الحيضة الثانية بقوله صلى الله عليه وسلم لم امر  
بضى الله تعالى عنه مرد فلما رجعه او عدها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها (قوله لاجباره) اى الزوج  
(قوله عليها) اى الرجعة (قوله فيه) اى الطهر الذى يلي الحيضة الثانية (قوله صح) اى ارجع الحالك (قوله ان علم) اى الحالك  
(قوله لانه) اى الزوج (قوله والا) اى وان لم يعلم انه لا يرجع بقولها (قوله لم يصح) اى ارجع الحالك (قوله مقامها) اى نية الزوج

(قوله فالاستحباب الخ) تفريع على وهذا الامسالك واجب فيجب امسا كلها مادامت حائضا (قوله لم يثبت الخ) انه والواجب  
الخ (قوله طلق) أي ابن ٢٠٤ عمر (قوله فذكره) أي طلاقها حائضا (قوله فتعبط) بفتح تاء ثقلا أي غضب (قوله

(والاحب) أي المستحب لمن راجع مطلقته في الحيض مختارا او مجبورا او ارتجعهما الحائض  
له واراد ان يطلقها فالمدوب (ان يمسكها) في عصمته بلا طلاق ويعاشرها معاشرة الزوج  
(حتى تطهر) من الحيض الذي طلقها فيه وهذا الامسالك واجب (ثم) اذا طهرت يستحب ان  
يمسكها مادامت في هذا الطهر حتى (تحيض) فيجب امسا كلها مادامت حائضا (ثم تطهر) من  
هذه الحيضة الثانية ثم يطلقها ان شاء قبل ان يمسكها فالاستحباب منسحب على المجموع لم يثبت ابن  
عمر رضي الله تعالى عنهم ما طلق زوجته حائضا فذكره لرسل الله صلى الله عليه وسلم فتعبط  
صلى الله عليه وسلم ثم قال من قال من قبلها ثم يمسكها حتى تطهر ثم يحيض ثم تطهر فان بدله ان  
يطلقها فليطلقها قبل ان يمسكها فذلك العدة التي امر الله تعالى بالطلاق لها وبهذا الحجاز  
فان طلقها في الطهر الاول كره ولا يجبر على رجعتها وفهم من قوله على الرجعة ان الطلاق رجعي  
وان البائن لا يجبر فيه على الارتجاع وهو كذلك وقبل يجبر ايضا عليه وكره طلاقها في الطهر  
الاول اتوقف تمام الرجعة على الوطء وهو مستلزم تكرارها طلاقها في هذا الطهر ابن عرفة  
لو ارتجعهما ولم يصبا كان مضرا بها آثما (وفي) كون (منعه) أي الطلاق في الحيض لتطويل  
العدة اذ من الحيض ليس من العدة واولها قول الطهر الذي يلى الحيض الذي طلق فيه لان  
الاقرار هي الاطهار وعلى كون منعه فيه لتطويلها فقال (لان فيها) أي المدونة (جواز طلاق  
الحامل) في الحيض لان عدتها وضع جاهها فطلاقها فيه لا يطلو لها (و) فيها ايضا جواز طلاق  
(غير المدخول بها فيه) أي في الحيض لانها لا عدة عليها (او) منعه فيه (ليكونه) أي المنع (تعبيدا)  
أي حكاية عيال تطهرنا حكمته وعلى كونه تعبيدا فقال (لمنع الخ) أي الطلاق بعوض من  
الزوجة وهي حائض ولو كان معللا بطولها لجاز الخلع فيه لانها رضيت به وطليته وعوضت  
عليه (و) لـ (عدم الجواز) للطلاق في الحيض (وان رضيت) الزوجة به ولو كان معللا به لجاز اذا  
رضيت به (و) لـ (جبره) أي الزوج المطلق في الحيض (على الرجعة وان لم تقم) الزوجة على الزوج  
بطلب الرجعة (خلاف) شهر الاول ابن الحاجب وقال للخصم الثاني هو ظاهر المذهب وذكر  
العله هنا وان كان الكتاب لبيان مجرد الاحكام اتت احكام عليها قاله الموضع (وصدقت)  
بضم فكسر مثة قلا الزوجة ان ادعت (انها حائض) وقت طلاقها وانكره الزوج وترافعا وهي  
حائض والظاهر يمين لدعواها عليه العدة والاصل عدمه فيجبر على رجعتها ولا ينظر لها النساء  
لأنهم اعلى فرجها وهذا قول سكون واحد قولى ابن القاسم (ورجح) بضم فكسر مثة قلا  
(ادخال خرقه) في فرجها (وينظرها) أي المخرقة عقب اخراجها من فرجها (النساء) أي ما فوق  
واحدة لانه حق للزوج كعيب الفرج فان رأى فيها اثر الدم صدقت والا فلا لانها ماعلى  
عقوبته يجبره على رجعتها ولا ضرر علم في ذلك ولا ينظر ان فرجها وهذا احكام ابن يونس عن  
عض شيوخه فالمداسب والارجح واستثنى من قوله وصدقت فقال (الا ان يترافعا) أي الزوجان  
الى الحالك حال كونها (طاهرا) من الحيض (فقوله) أي الزوج هو المأمور به حينئذ فلا يجبر  
على الرجعة ابن عرفة مع اصبيغ ابن القاسم ان ادعت طلاقه اياها وهي حائض وقال بل وهي  
طاهرا فالقول قوله ابن رشد وعنه ان القول قوله او يجبر على الرجعة وقاله سكون الصقلي

ثم قال أي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم (قوله بدا) أي  
ظهر (قوله فان طلقها) في  
الطهر الاول أي بعد رجعتها  
قوله كره) بضم فكسر أي لان  
الرجعة صلح وهو لا يتم الا  
بالوطء (قوله اذن من الحيض)  
أي الذي طلق فيه (قوله لان  
عدتها) أي الحامل الخ علة  
جواز طلاقها حائضا (قوله  
فيه) أي الحيض (قوله ولو  
كان) أي منعه (قوله به) أي  
التطويل (قوله لجاز) أي  
خلعها حائضا (قوله به) أي  
طلاقها حائضا (قوله ثم)  
بفتح تاء ثقلا (قوله الاول)  
أي كونه معللا بطولها  
(قوله الثاني) أي كونه تعبيدا  
(قوله وان كان الكتاب الخ)  
حال (قوله عليها) أي العلة  
(قوله فيجب على رجعتها)  
تفريع على تصديقها (قوله  
وأحد) عطف على قول (قوله  
قولى) بفتح اللام مثني قول  
بلا نون لضافته (قوله لانه)  
أي طهرها حال طلاقها  
(قوله والا) أي وان لم يرين  
اثر الدم بها (قوله فلا) أي لا  
تصدق (قوله لانها الخ)  
علة ورجح ادخال خرقه الخ  
(قوله في ذلك) أي ادخال  
خرقة ونظرها النساء (قوله

فالمداسب الخ) تفريع على وهذا احكام الخ (قوله وقال) أي الزوج (قوله وعنه) أي ابن القاسم  
(قوله ونهاه) أي كون القول قولها

(قوله تداعيا) أي ترافع

الزوجان للحاكم (قوله قين)

بضم فكسر (قوله وان

كانت) أي حين تداعيا

(قوله بانه) أي الاشكال

(قوله فهمه) أي طفي (قوله من

اقتصار المصنف الخ) بيان

لما (قوله ان تصدق الخ)

بكسر الهمزة على انه محكي

بالقول وبفتحها على انه بيان

له بحدف من (قوله سواء الخ)

بيان للاطلاق (قوله وهو)

أي بعض ما صدق عليه

كلامه (قوله تقييدا) أي

لاطلاق ابن القاسم (قوله

كذلك) أي تقييدا (قوله

خجلموه) أي قول ابن المواز

(قوله خلافا) أي لاطلاق

ابن القاسم (قوله محرم) بفتح

الميم (قوله فيه) أي الحيض

(قوله واستشكل) بضم التاء

وكسر الكاف (قوله عليه)

أي المولى (قوله منه) أي

طاب القينة (قوله بجملة)

أي قول ابن المواز (قوله

على طلبها) أي القينة (قوله

لانتهاء الاجل الخ) على طلبها

(قوله قباه) أي الحيض

(قوله لها قد) أي النكاح

(قوله فان اراد) أي المولى

(قوله اخره) بفتحها مثقلا

أي القسح (قوله يؤخره) أي

التفريق (قوله ولو عتق)

أي العبد الذي كبل عتق

لوقال قائل ينظرها التسمية بادخال خرقه لراية صوابا قلت وفي طرر ابن عات مانصة حكى ابن  
يونس عن بعض الشيوخ ان الله ينظرن اليها وقال ابن المواز ان كانت حنين تداعيا حائضا  
قبل قولها وان كانت طاهرا قبل قوله اه طفي ففي كلام المصنف اشكال لان ترجيح ابن يونس  
لا يأتى على قول ابن المواز الذي يرجح عليه اذ لا معنى لادخال الخرقه حينئذ اه واجيب بانه معنى  
على ما فهمه من اقتصار المصنف على قول ابن المواز وليس كذلك بل قوله وصدقت انها حائض  
يحمل على قول ابن القاسم انها صدق في دعوى الطلاق في الحيض مطلقا سواء وقع الترافع  
وقت الطلاق او بعده بعدة وقوله ورجح ادخال خرقه مقابل لبعض ما صدق عليه كلامه وهو  
ما اذا كان الترافع وقت الطلاق وقوله الا ان يترافعا طاهرا استثناء من العموم السابق اشار  
به الى جعل قول ابن المواز تقييدا كما جعله كذلك الباجي وابن عبد السلام واما ابن رشد وابن  
عرفة وابن راشد انقصي فجهلوه خلافا والحاصل ان ابن القاسم قال تصدق مطاقتا ترافعا وقت  
الطلاق او بعده بعدة قاسم ثنى منه ابن المواز صورة وهي ترافعهما بعد الطلاق وهي طاهرا فتقول  
قوله ونسلم انها تصدق اذا ترافعا وقته وابن يونس رجح انها لا تصدق وقته بل تدخل خرقه وسكت  
عن الترافع بعده والله اعلم باني (ويجمل) بضم فكسر مثقلا (فسخ) النكاح (الفاسد) الذي  
يفسخ ابدا كنكاح خلاصة والمتعة ومحرم (في) حال (الحيض) لان الاقرار عليه الى وقت الطهر  
اعظم حرمة من فسخه فيه فارتكب اخف المفسدتين حيث تعارضا (و) يجمل في الحيض  
(الطلاق على) الزوج (المولى) بضم الميم وكسر اللام أي الذي حلف على تركه وطء زوجته اكثر  
من اربعة اشهر وهو حراً أو اكثر من شهرين وهو ورق وانتهى اجسه وهي حائض وامتنع من  
القينة والوعدها فيجمل الطلاق عليه فلا يكاب الله تعالى (واجبه) بضم الهمزة وسر  
الموحدة أي الزوج (على الرجعة) عمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر السابق  
قوله ابن المواز واستشكل بان الطلاق عليه انما هو بعد طاب القينة والحيض مانع منه واجيب  
بجملة على طلبها قبل الحيض لانتهاء الاجل قبله وتأثر الحكم بالطلاق حتى حاضت (و) لا يجمل  
في الحيض الفسخ (ا) ظهور (عيب) في احد الزوجين مقتضى للخيار في فسخ النكاح كجنون  
وجذام وبرص وعذبة ورق وعنة ولا اكمال عتق امته تحت عتق غيره حتى تطهر (ولا) يجمل  
فيه فسخ (ما) أي نكاح صحيح (المولى) لعاقده المحجور لرق او صبا او سفه (فسخه) وابة أو فان  
اراد فسخه بعد البناء فظهرت حائضا اخره حتى تطهر ابن المواز واما المولى اجازته وفسخه فان  
بنى فلا يفرق فيه الا في الطهر بطلقة بائنة يؤخره مولى السقية وسيد العبد حتى تطهر ثم يطاقتها  
عليه بطلقة بائنة ولو عتق او رشد السقية قبل الطلاق فلا يطلق عليه (او) الطلاق على الزوج  
(اعسر) أي الزوج (بالثقة) اذا حل اجل تلومه وهي حائض فلا يطلق عليه حتى تطهر وشبهه  
في عدم التعجيل فيه فقال (كاللعان) اذا قذفها برأ أو نفي جها فلا يلاعنها وهي حائض  
أو أخر حتى تطهر فان لاعنها فيه اثم وزم (وتجيزت) بضم التاء وكسر الجيم مشددة أي لزمت  
لزوج بمجرد طهارة بما يأتي في غير المعلق ويحصل المعلق عليه في المعلق الطلقات (الثلاث في)  
قوله لزوجته انت بكسر التاء مطلقا بـ (شرط الطلاق ونحوه) كاسمجه بالجيم واقدره وانتته

زوجته وهي حائض (قوله قبل الطلاق) تنساز فيه عتق ورشد

\* (فصل اركان الطلاق) \* (قوله بها) اي الاركان (قوله لمن وكيل الخ) بيان لثائبه (قوله او زوجة) عطف على وكيل (قوله مخيرة) يضم فقهاء متقلا اي خيرها وزوجها في الطلاق وعدمه (قوله او مملوكة) يضم فقهاء متقلا اي ملكها وزوجها معهما اعطف على مخيرة (قوله او موكلة) يضم فقهاء متقلا اي وكلاها وزوجها على نطفة عطف على مخيرة (قوله عده) اي الادل (قوله بانه) اي الطلاق صلة اعترض ٣٠٦ (قوله صفة) جنس (قوله حكمية) فصل يخرج كل صفة وجودية (قوله ترفع

حلية الخ) فصل يخرج كل صفة حكمية لا ترفع ذلك. (قوله موجب انكر ارجا الخ) فصل يخرج الايلاء والظهار (قوله مرةين) حال من هاء. تكرارها (قوله حرمتها) مفعول موجب (قوله كالحمل) اي العصمة (قوله والصبغة) عطف على الحمل (قوله فهي) أي الادل والقصد الخ تفرع على انه صفة حكمية الخ (قوله عن ماهيته) اي الطلاق (قوله اهل ومحل) خبر شرط (قوله من فعل الخ) بيان لما (قوله سبب) خبر القصد اي الطلاق (قوله وجعل) يكون العين مصدر مضاف لقاعله (قوله تابعين) بفتح العين حال من فاعل المصدر (قوله الكل اركانها) اي الطلاق مفعول لا جعل (قوله برد) يضم فسخ من لا خبر جعل (قوله بانها) اي الادل الخ (قوله حقيقته) اي الطلاق (قوله بانهم) اي ابن شاس وابن الحجاب وخليل (قوله وان لم يدخل فيها) اي الماهية حال (قوله

وايضا واكثر واكمله واعظمه واقبحه سواء كانت مديخولا بها أم لا (و) فجزت الثلاث (في) قوله (أنت طالق ثلاثا السنة) يضم السين وشذ النون (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة المقول لها ذلك لانه بمنزلة قوله أنت طالق في كل طهر طائفة فيخرج عليه سالحا مالا كانت أم لا على المذهب ولو سائضا كما في المدونة (والا) اي وان كان لم يدخل بها (الطائفة) واحدة (نلزمه ابيونتها) اي افلا يجد الزنا عليها محلا يقع فيه هذا عطف والمذهب لزوم الثلاث لانه لفظ واحد لا تقديم فيه ولا تاخير وشبه في لزوم الواحد فقال (ك) قوله أنت طالق (ب) مخيرة اي الطلاق واحسنه او اجله وافضله ولم ينوبه أكثر (او) أنت طالق طائفة (واحدة عظيمة او جمية) او خيثة او منكرة او شديدة أو طويلة (او) كبيرة (كالقصر) او الخيل او البعير او البصر او البصرة او غلا الارض او ما بينهما وما بين السماء ولم ينو أكثر ممنون لوقال واحدة للبدعة واللبدعة ولا السنة فواحدة وقال أنت طالق للبدعة والسنة واللبدعة ولا السنة لزمه واحدة وكذا أنت طالق كما قال الله تعالى (و) لوقال (ثلاثا للبدعة وبعضها للبدعة وبعضها للسنة فثلاث

ففيها) اي المستثنين دخل بها ام لا (فصل) في بيان اركان الطلاق وما يتعلق بها (وركنه) أي الطلاق سنيا كان او بدعا بعوض ولا (اهل) اي زوج او نائبه من وكيل او سلكم او زوجة مخيرة او مملوكة او موكلة واعترض ابن عرفة عده وما عطف عليه اركان الطلاق بانه صفة حكمية ترفع حلية تقع الزوج بزواجه موجب انكر ارجا هاتين من الضرورة من الرق حرمتا عليه قبل زوج والاهل جسم محسوس والقصد عرض كالحمل والصبغة فهي خارجة عن ماهيته ونس ابن عرفة وشرط الطلاق اهل ومحل والقصد مع اللفظ او ما يقوم مقامه من فعل او اشارة بسبب وجعل ابن شاس وابن الحجاب تابعين للغزالي المكل اركانها برد بانها خارجة عن حقيقة وكن كل خارج عن حقيقة الشيء غير ركن له اه واجيب بانهم ارادوا بالركن ما يتوقف الماهية عليه وان لم يدخل فيها فهو عاجز عن حقيقة عرفية وقوله تكرا او هاتين اي بعد واحدة اذا التكرار ليس سابقا ولو قال ثلاثا لا تقتضي انها تحمل بعد ثلاث بدون محل وليس كذلك وكذا يقال في قوله ومرة للرق والمفرد المضاف لمعرفة من صيغ العام فكانه قال واركانه فاذا عطف على اهل قوله (وقصد) اي ارادة النطق باللفظ الصريح او الكتابة الظاهرة وان لم يقصد به حل العصمة و ارادة حلها بالكتابة الخفية والمعتز عنه في الاولين سبق اللسان بلا قصد للنطق وفي الاخير عدم قصد الحل وان قصد النطق به (ومحل) اي عصمة مملوكة للزوج حقيقة او تقديرها كما يأتي في قوله ومحل ما دلل الخ (ولفظ) دال على فلك العصمة وضعها كطالق او عرفا كبرية او قصدا كاسق في فلا طلاق بفعل

وقوله اي بن عسرة في تعريف الطلاق (قوله فيكاه) اي خليل (قوله فلذا) أي كون المفرد المضاف الا عاملة عطف (قوله وان لم يقصد به حل العصمة) مبالغة (قوله و ارادة) عطف على ارادة (قوله لها) اي العصمة (قوله في الاولين) اي الصريح والكتابة الظاهرة اي بالقصد (قوله وفي الاخير) اي الكتابة الخفية (قوله كبرية) بفتح الموحدة وخفة الراء وشذ التثنية



(قوله فلا طلاق يفعل) تقرير على اللفظ (قوله والله) عطف على الإشارة (قوله فيها) أي العدة (قوله فلو بشره) بكسر فسكون أي كقره (قوله ووقوعه) أي الطلاق (قوله عليه) أي الصبي (قوله أرند) أي الصبي (قوله يحكم الشارع) خبر وقوعه وبالجملة جواب ما أورد على ولا من صبي من أنه إن أرتد بات منه زوجته (قوله لأنه) ٢٠٧ أي الصبي (قوله له) أي

الطلاق (قوله وهذا) أي

أشراط الإسلام والنكاح

في المطلق (قوله الوكيل)

أي على الطلاق (قوله

انقضوا) أي الذي طلق

زوجة غيره بلاذنه وليس

وليأله ولا كما (قوله

فيهما) أي الوكيل والفضولي

(قوله لأن الموقع) أي لطلاق

(قوله الموكل) بكسر

الكاف (قوله ولذا) أي

شمول ما يسكر حذره وما لا

أله قال (قوله به) أي حراما

(قوله فلم يدخل) فيما قبل

المباغة السكر الحلال

تقرير على تقديره قبلها

أن لم يسكر (قوله طرق)

بضم الطاء والراء جمع طريق

(قوله يلزمه) أي الطلاق

السكران (قوله والوالا) أي

وان لم يميز (قوله فلا) أي

لا يلزمه (قوله اطلق)

أي عن التقييد بتمييزه (قوله

المختلط) أي الذي فيه

بعض تمييز (قوله طلاقه)

أي المختلط (قوله رواية)

أي عن الإمام رضي الله تعالى

عنه (قوله له) أي الزوج

(قوله في الصحة) صحة كاف

التشبيه (قوله يجره) بضم

فكسر أي الطلاق (قوله

فلا يلزمه) أي الطلاق الزوج (قوله يتفق) بضم

فقطعات منقلا (قوله قدومه) أي الفضولي (قوله عليه) أي الطلاق

(قوله فيه) أي الطلاق (قوله به) أي الفضولي

الاعرف أو قرينة ولا بمجردنية وكلام نفسي على أحد القرائن ويقوم مقام اللفظ الإشارة والكتابة والكلام النفسي على القول الآخر والفعل مع العرف أو القرينة (وانما يصح طلاق المسلم) فلا يصح من كافر بكافة إلا أن يصح كما ينبغي في قوله المأثم وفي لزوم الثلاث لذي طلقها وترافعا للمنازع ولا لمصلحة طلقها زوجها الكافر بعد إسلامها ثلاثا ثم أسلم في عدة ما فهو باق في المدونة إذا أسلمت النصرانية وزوجها نصراني ثم طلقها في العدة ثم أسلم في عدة ما فلا يصح طلاقه ويكون على نكاحه وإن انتقض عدتها فحكمها بعد ما جاز وبطل طلاقه في شره الخمي إرادان تركت حقه في الطلاق فإن قامت به بمنع من رجوعه لأن فيه حقه الله تعالى وحقوقها إن غرق (المكاف) بضم الميم وفتح الكاف واللام أي المزمع بما فيه كافة لبلوغه وعدة له لا يصح من مجنون ولو غير طلق حال جنونه ولا من صبي ولو صر أهقا ووقوعه عليه إن ارتد يحكم الشارع لأنه هو الموقع له وهذا أن طلق زوجته وأما الوكيل والقضوي فلا يشترط فيه ما أسلم ولا ذكورة ولا تكليف ويشترط فيهما التميز لأن الموقع حقيقة الزوج الموكل والمجيز ويصح طلاق المسلم المكلف أن لم يسكر بل (ولو سكر) - كرا (حراما) بأن استعمله عالم بالتعيب علقه أو شاك فيه سواء كان عما يسكر حذره كحرام لا كإباحة حامض ولذا قال حراما ولم يقل بحرام واحتمل فيه عما إذا تحقق أو ظن أنه غير مسكر وأنه لا يعيب علقه فغاب بأسه عما هو طلق وعقد له غائب فلا يصح طلاقه ولا يلزمه لأنه كالمجنون وإن نزع في سكره حراما وغيره فإن شهد بینه أنه غير حرام أو حرام عمل به بالإيمان والافتقار قوله بيمين فلم يدخل فيما قبل المباغة السكر الحلال لأنه كالمجنون (وهل) طلاق السكران سكر حراما لازم في كل حال (الاحال) (إن لا يميز) بضم المثناة الأولى وفتح الميم وكسر الثانية مشددة بأن لا يفهم الخطأ ولا يميز رد الجواب ولا يعرف السماء من الأرض ولا الرجل من المرأة فلا يلزمه طلاقه (أو) طلاقه لازم (مطلقا) عن التقييد بكونه ميم في الجواب (تردد) أي طرق فطريق ابن يونس يلزمه اتفاقا أن ميز على المشهور أن لم يميز وطريق المازري يلزمه على المشهور ميزا لا وطريق البابجي وابن رشد أن ميز لزمه والافتقار في نسخة وهذا أن ميز وفي أخرى وهل إلا أن يميز وهي صحيحة أيضا أي وهل الخلاف الإشارة بالوالا أن يميز فيلزم بلا خلاف ابن عرفة وطلاق السكران أطلق الصقلي وغير واحد الروايات يلزمه وقال ابن رشد من لا يميز الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فهو كالمجنون اتفاقا ونحوه قول البابجي أن لم يبق معه عقل جملة لم يصح منه نطق ولا قصد لفعل ولو علم أنه بلغ حد الانغماس كان كالمغنى عما به ابن رشد وأما السكران المختلط فطلاقه لازم وقال محمد بن عبد الحكم طلاقه لا يجوز في ذكره المازري رواية شذذ (وطلاق) الشخص (الفضولي) أي الذي لم يستتب الزوج وليس وليه ولا كما (كبيعه) أي الفضولي في الصحة وعدم الزوم فإن لم يجره الزوج فلا يلزمه وينبغي أن يتفق هنا على امتناع قدومه عليه ولا يجزى فيه الخلاف الذي جرى في القدوم على بيعه لأن العادة طلب الربح بالسلع

فلا يلزمه) أي الطلاق الزوج (قوله يتفق) بضم فقطعات منقلا (قوله قدومه) أي الفضولي (قوله عليه) أي الطلاق (قوله فيه) أي الطلاق (قوله به) أي الفضولي

(قوله انه) اي اقضولى (قوله او بائنا) عطف على اثنتين (قوله فلو كانت) اي الزوجة تفريق على والعدة من يوم الاجازة (قوله من يومها) اي الاجازة (قوله بايقاعه) اي بالتطليق اي طلقها لاجل الاجازة (قوله او باطلاق لفظه) اي باستعمال لفظ الطلاق (قوله عليه) اي الطلاق ٢٠٨ غير فاصدا لطلاق لاجل الاجازة (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله هزل ايقاع

لا بالزوجات والظاهر انه ان طلق اثنتين او ثلاثا فاجاز الزوج واحدة فقط او بائنا فاجاز الزوج وجهين فالمراد ما اجاز الزوج لاما وقع القضولى والعدة من يوم الاجازة لان يوم الايقاع فلو كانت حاملا فوضعت قبل الاجازة استأنفت العدة من يومها (ولزم) الطلاق المسلم المكلف ان لم يهزل به بل (ولو هزل) يفتح الزاى وكسر هاى قصد اللعب والمزح لغير الترمذى ثلاث جدهن جده وهزلهن جده فكسح والطلاق والرجعة وفي رواية العتق بدل الرجعة ابن عرفة سواء هزل بايقاعه او باطلاق لفظه عليه ونصه وهزل ايقاع الطلاق لازم اتفاقا وهزل الطلاق لفظه عليه المبروف لزومه الشيخ في المواقفة عن ابن القاسم من قال لامرأته قد وليت لك امرئ ان شاء الله فقلت فارقتك ان شاء الله وهما الايمان لا يريدان طلاقا فلا شئ عاينهما ويحلف وان اراد الطلاق على اللعب لزمه اه التخمى ابن القاسم هزل الطلاق لازم وارى ان قام دليل الهزل فلا يلزمه طلاق ابن الحاجب وفي الهزل بالطلاق والتكسح والعتق ثالثها ان قام عليه دليل لم يلزم اه ثم قال ابن عرفة ونقل الخلاف فيه مطلقا دون تفصيل كون الهزل في ايقاعه او اطلاق لفظه عليه قصور لما صرح في نقل الشيخ اه فقد اشار المصنف بولوى القول بعدم لزوم الهزل مطلقا والقول بعدم لزومه ان دل عليه دليل (لا) يلزم الزوج الطلاق (ان سبقة) (السانه) اليه ولا قصد للتلفظ به بان قصد التلفظ بغيره فلفظه وقال انت طالق مثله فلا يلزمه شئ وبقبل قوله سبقة في اسالى (في الفتوى) ويلزمه في القضاء ولا يتبعه فيه دعواه سبق اسانه اليه بلا قصد الا ان يثبت سبقة بينة فتنفذه فيه ايضا ابن عرفة فسبق اللسان اغوان ثبت والافنى القبا فقط اه ولو نوزع في سبق اسانه فان قامت قرينة صدقه او كذبه حمل عليه والافنى يمين (واقرن) بضم اللام وكسر القاف مشددة اي الزوج الا بجمي افظ الطلاق العربي والعربي لفظه الا بجمي فمطابقه (بلا فهم) لعناء فلا يلزمه طلاق لافى القضاء ولا في القبا ابن عرفة ابن شاس ان افنى الا بجمي لفظ الطلاق وهو لا يفهمه لم يلزمه شئ ابن الحاجب لا اثر لفظ يجهل معناه كاجمى لقن او عربي لقن (او هذى) يفتح الهاء والذال المجعلة اي تكلم بصيغة الطلاق وهو لا يشعر بها (ارض) قام به وغيب عقله واغى عليه بسببه ولما افاق انكر وقوعه منه وشهدت بينة على انه كان مغى عليه او قامت عليه قرينة وقال لم اشعر بشئ ولا بينة ولا قرينة وقال لم اشعر بشئ ايضا فلا يلزمه طلاق في الصور الثلاث لافى القبا ولا في القضاء ويحالف فان شهدت بينة بانه كان صحيح العقل او دل عليه قرينة كقوله وقع شئ ولم أعقله لزمه الطلاق فاه ابن ناجي ابن عرفة طلاق فاقد العقل ولو بثوم لغو وسمع ابن القاسم جواب مالك رضى الله تعالى عنهم ما عن مريض ذهب عقله وطلق امرأته ثم افاق وانكر ذلك وزعم انه لم يكن يهتل ماء منع ولا يعلم شيئا منه انه يحلف ما كان يعقل ويتركها وله فاطمة الباجي وقال ابن رشد انما ذلك اذا هم بالعدول انه يهذى ويحتل عقله وان شهدوا انه لم يستنكر منه شئ في صحة عقله

الطلاق) اي تطليقها هزلا لاجل (قوله وهزل الطلاق لفظه عليه) اي هزله في استعمال لفظه فيه بلا قصد تطليق لاجل الاجازة (قوله وهما) اي الزوجان (قوله ويحلف) اي الزوج على عدم ارادته طلاقها (قوله وان اراد) اي الزوج (قوله واوى الخ) هذا اختيار التخمى (قوله ثالثها) اي الاقوال الخ اي واولها يلزم ولو قام دليل على الهزل وثانيها لا يلزم ولو لم يقيم دليل على الهزل (قوله فيه) اي هزل الطلاق (قوله دون تفصيل الخ) نفس بابطا (قوله قصور) خبر نقل (قوله فيه) اي القضاء (قوله ان ثبت) اي بينة (قوله والا) اي وان لم يثبت (قوله في القبا فقط) اي فهو لغو في القبا لافى القضاء (قوله عمل) بضم العين (قوله عاينها) اي القرينة بلا عين (قوله والا) اي وان لم تقيم قرينة صدقه ولا كذبه (قوله العربي) نعت افظ (قوله او العربي) عطف على الا بجمي (قوله غيب) بفتحات مثقلا (قوله على انه) اي المريض

(قوله عليه) اي اغماؤه (قوله عليه) اي كونه كان صحيح العقل (قوله انه) اي المريض الخ صلة جواب بحدف الباء فلا (قوله يترك) بضم الباء وفتح الراء اي المطلق في مرضه (قوله واهله) اي زوجته التي طاقه في مرضه بلا شعور منه به (قوله فاطمة) اي عن تقييده بشهادة العدول به ذبانه واختلال عقله (قوله ذلك) اي حلقه وتركه واهله (قوله منها) اي المدونة

(قوله سبقي) بضم فسكون (قوله  
السيكران) أي ولا يعلم  
(قوله وقاله) أي الفرق بين  
ادخاله على نفسه أي سكره  
وبين سكره وهو لا يعلم (قوله  
وهو) أي الفرق (قوله عليه)  
أي النداء (قوله بها) أي  
القرينة (قوله على أحدهما)  
أي النداء والطلاق (قوله  
وإحدى) أي الزوج (قوله  
قبل) بضم فسكون (قوله  
في الفتيا) صلة قبل (قوله  
بدليل) أي على إرادته في  
الفتيا فقط راضا عنه للبيان  
(قوله فلا يقبل منه) أي  
في الفتيا (قوله غيره) أي  
القصد (قوله إذا صرفه الخ)  
تفسيره (قوله ومنه) أي  
الفتي بجمع الصرف بقصد  
(قوله فيه) أي كلام القاموس  
(قوله لا في الفتى) أي الذي  
هو لفظ المصنف (قوله ورد  
بضم الراء) (قوله لانه) أي  
الفتى (قوله غير الثلاثي) أي  
الفتى (قوله وهو) أي  
مصدر غير الثلاثي (قوله على  
أنه) أي الاتفاقات (قوله وله  
زوجتان) حال (قوله لانه)  
أي الزوج (قوله في الفتيا)  
صلة المطلقة (قوله لانه) أي  
الزوج (قوله بقصده) أي  
الزوج صلة طلق (قوله  
بالصيغة) صلة طلاق (قوله  
بها) أي الصيغة

فلا يقبل قوله ولزمه الطلاق قاله ابن القاسم في المشروعة في الإيمان بالطلاق من مطلق  
المبرم في حديثه وعدم عقله ليلزمه وسمع صرخ ابن القاسم فيمن في السيكران  
خلف بعتق الطلاق وهو لا يعلم شيئا لشيء عليه كإنسان وهو نبي لا يدخله على نفسه إذا كان  
انما يسداه ولا يعلم وقاله أصبغ ولو أدخله على نفسه وشربه على وجه الدوام فاصابه ذلك  
ابن رشد قوله لاني عاميه صحيح لا اختلاف فيه لانه كالمجنون وقوله إذا كان انما يسداه ولا يعلم  
فيه نظر لانه يدل على انه ان شربه وهو يعلم انه يغيب عقله لزمه العتق او الطلاق وان كان  
لا يعقل وهذا لا يصح ان يقال وانما الزم من الزم السكران طلاقه وعتقه إذا كان معه  
بقية من عقله لانه أدخل السكر على نفسه وقول من قال لانه أدخل السكر على نفسه غير  
صحيح فان كان سكر شارب السكران كسكر شارب الخمر ويخطأ به عقله كالسكران من الخمر  
فله حكمه ويمكن ان يفرق فيه بين ان يدخله على نفسه ليسكر به أو يسداه وهو لا يعلم وقاله ابن  
المجاشون وهو على قول ابن وهب ان السكران انما الزم الطلاق لانه أدخل السكر على  
نفسه (او قال) (الزوج) (من) أي زوجته التي (اسمها طالق) باللام (باطا) فاصابه نداءها  
فلا نطق في الفتيا ولا في الفضا فان اسقط حرف النداء فان قامت عليه قرينة أو على الطلاق  
عمل بها وان لم تقم قرينة على أحدهما وادعى قصد النداء قبل قوله في الفتيا فقط ابن الحاجب  
ولا اثر لقصد انظر منه غير الطلاق كقوله لمن اسمها طالق ياطالق (وقبل) بضم فسكون (منه)  
أي الزوج (في) (نداء من اسمها) (طارق) بالراء يباطالق باللام ونائب فاعل قبل (الفتيات لسانه)  
من الراء باللام بلا قصد في الفتيا فقط بدليل تغييره اسلوب ما قبله فان اسقط حرف النداء مع  
ابدال الراء لما وادعى التثنية لسانه فلا يقبل منه ابن غازي وقبل منه التثنية لسانه التثنية  
وهو بقاء من مكنتين الاقب ومن جعل بعد الالف تاء متاع من فوق فند صحف اه تم هذا  
غير صواب في القاموس لفته يافته لواه وصرفه عن رأيه اه طق قيل لا لالة في كلام  
القاموس لان لفت محبوب بالقصد وكلامنا في غيره لان لفته اذا صرفه عن رأيه بقصد  
وتحليل ومنه قوله نعم الى التثنية عما وجدنا عليه آباءنا وفيه نظير في دلالة لان القصد في الفتى  
لا في الفتى لانه يقال افته بلفته فالتثنية اي صرفه فانصرف اي قبل انصرفه عن المقصود  
ورد كلام ابن غازي بان في الصحاح ما يشهد للمصنف قاه حال فيه الفتى بالفتح الى وفي الحديث  
في قراءة المتألفين يلفته بالسننهم كالتثنية الدابة الحاشيش ويقال الفتى ملقنا ولفته  
وهو الاكثر اه وفيه نظر لانه ليس فيه ما يدل على انه يقال التثنية والنزاع انما هو في هذا  
البناء لا وجه له هذا التنظير لانه مصدر غير الثلاثي وهو قياسي وان لم يسمع كما في الاقضية  
والمرادى وغيرهما على انه مصرح به في القاموس ونفسه افته بلفته لواه وصرفه عن رأيه ومنه  
الاتفاقات والفتى (او قال) (الزوج) وله زوجتان حفصة وعمره (يا حفصة فاجابته) أي الزوج  
(عمره) اظنه انه يريد ان يعطيه اشيا أو يستقنع بها (قائلها) أي خاطب الزوج عمره التي اجابته  
بصيغة الطلاق طانها حفصة التي ناداها (فالمدة) أي حفصة التي دعاها الزوج على  
المطابقة في الفتيا لا عمره المحببة لانه لم يصد طلاقها (وطاقتا) بفتح اللام أي حفصة المدعوة  
بقصده طلاقها بالصيغة التي خاطب بها عمره وعمره بضمها (مع) شهادته (البينة) عليه او اقراره

(قوله فلو قال) أي المصنف بتبدل مع البيئة تفرّج على أو أقراره الخ (قوله أحسن) لشموله الأقرار (قوله التكرار) أي إطلاق المدعوى (قوله وزيادة فائدته) أي بإفادته طلاق طارق التي التفت اللسان فيها من الرأى للام في القضاء (قوله فقال) أي الزوج (قوله بحسبها) أي حال كون الزوج بظن حفصة التي أجابته (قوله فأربعة) أي من الأقوال في المسئلة (قوله هذا) أي قول ابن الحاجب فأربعة (قوله بطلانها) أن حفصة وعمة (قوله وعكسه) أي طلاق حفصة دون عمة (قوله ولا عرفها) أي الأقوال الأربعة (قوله من قال يا عمة الخ) بيان ما قاله ابن شاس (قوله اغسلوا) بكسر الهمزة وبجاء الغين آخره فاف مصدر اغتسل (قوله حل) بضم فس كسر أي رفع ٢١٠ (قوله استكرهوا) بضم التاء وكسر الراء (قوله وقد حلف الخ)

بذلك عند القاضي فلو قال في القضاء كان أحسن ويحتمل أن الف طلقنا طارق التي التفت فيها السان إلى طارق وحفصة وهذا أحسن لسلامته من التكرار وزيادة فائدته ابن الحاجب لو قال يا عمة فأجابته حفصة فقال أنت طالق بحسبها عمة فأربعة ابن عرفة هذا يقتضي وجود القول بطلاقهما وبقيامهما وطلاق عمة دون حفصة وعكسه ولا عرفها إلا ما قاله ابن شاس من قال يا عمة فأجابته حفصة فقال أنت طالق بحسبها عمة طلق وفي طلاق حفصة خلاف وعطف على سبق أيضا فقال (أو أكره) بضم الهمزة وكسر الراء أي الزوج على طلاق زوجته فطلقها فلا يلزمه تلبيس لم لا يطلق في اغلاق أي أكره وتلبيس حل عن امتي الخطأ والتسليم وما استكرهوا عليه أن كان الأكره ليس شرعا بل (ولو) أكره أكرهنا شرعا (بكتنقويم جزء العبد) المشترك بينهما وبين آخر وقد حلف لا يشتره من شريكه أو لا يبيعه له فاعتق الحالف نصيبه منه وهو لي فقوم عليه نصيب شريكه لتكميل عقده عليه فلا يحنث أو اعتق شريك الحالف المومر نصيبه منه فقوم نصيب الحالف لذلك فلا يحنث هذا قول المغيرة وأشار بولوا إلى مذهب المدونة وهو المعتمد من الحنث لأن أكره الشرع طوع فالصواب العكس ولو لا ما عطف عليه من قوله أو في فعل لكان وجه الكلام لا بكتنقويم جزء العبد فله ابن غازي وقال قت ثم بالغ على عدم اللزوم بقوله ولو كان الأكره بكتنقويم جزء العبد الذي حلف لا اشتراه فأكراه على عتق نصيبه منه وقوم عليه القاضي بقيته فلا حنث عليه ولا يلزمه الأصل ولا انقرع لأنه مكره فيها وهو صحيح لكنه بعيد ولا يلزم لمبالغة المشبهة للغلاف إذ لا خلاف في عدم اللزوم في هذه الصورة ابن عاشر ظهر لي أن صواب وضع هذه العبارة أثر قوله أو في فعل لأنها من صور الفعل لا القول فصواب العبارة وأكره عليه أو على فعل علق هو عليه لا بكتنقويم جزء العبد فتحرر لعبارة وتفيد المشهور وعطف على المبالغ عليه قوله (أو) أي ولو أكره (في ذل) أي عليه كلفه بطلاق زوجته لا يدخل دائرة لأن فأكراه على دخولها فلا يحنث عند مدعيه وهو مذهب المدونة وهذا مقيد بفعل لا يتعلق به حق مخلوق كشرب خمر وسجود غير الله تعالى وزنا باطاعة لا زوج لها ولا سيد وبين العرو يكون المكره بالكسر غير الحالف وبعد علمه حال العين بالأكره وبما إذا لم يقل لا فاعله طاعة أو لا مكرها وبعدم فعله بعد زوال الأكره في العين المطلقة ما انتهى قيد من هذه الستة حنث وقال ابن حبيب يحنث أهدم نفع الأكره على الفعل وفرق

خال (قوله منه) أي العبد (قوله وهو) أي الحالف ملي حال (قوله فقوم) بضم فس كسر من قبل (قوله عليه) أي الحالف (قوله لتكميل عقده) أي العبد الخ (قوله فقوم) (قوله عليه) أي الحالف (قوله المومر) نعت شريك (قوله فقوم نصيب الحالف) أي على شريكه (قوله لذلك) أي لتكميل عقده عليه (قوله هو) أي مذهب المدونة (قوله من الحنث) بيان لمذهب المدونة (قوله لأن أكره الشرع طوع) علة وهو المعتمد (قوله فالصواب العكس) أي القنوي بالحنث ورد مقابله بلو تفريع على وهو المعتمد الخ (قوله من قوله أو في فعل) بيان لما (قوله الأصل) أي عتق نصيبه (قوله ولا انقرع) أي قيمة نصيب شريكه (قوله فيهما) أي

عتق نصيبه ونقويم نصيب شريكه (قوله وهو) أي تقررت (قوله هذه العبارة) أي لا بكتنقويم جزء العبد (قوله لأنها) أي صورة نقويم جزء العبد (قوله عليه) أي الطلاق (قوله هو) أي الطلاق (قوله عليه) أي الفعل (قوله لا بكتنقويم جزء العبد) أي لا ينتفي حنثه إذا أكره أكرهنا شرعا بكتنقويم جزء العبد (قوله وهذا) أي عدم الحنث بفعله مكرها ما حلف على عدم فعله (قوله وبين العرو) عطف على بفعل لا يتعلق به الخ (قوله علمه) أي الحالف (قوله لم يقل) أي الحالف (قوله حنث) أي بفعله مكرها (قوله يحنث) أي بفعل ما حلف على عدم فعله مع اجتماع القيود السبعة

(قوله على هذا) أي قول ابن حبيب (قوله بأن المكروه) بفتح الراء حذو ثقف (قوله أكره) بضم الهمزة وكسر الراء أي على كلمة الكفر (قوله وقوله مطعون بالآيمان) حال (قوله وهذا) أي عطفه على ما في حيز (قوله وهذا) أي كون الأكره على الفعل مختلفا فيه وكون المشهور أنه أكره (قوله طرق) بضم الطاء ورا جمع طريق (قوله ٢١١ الأولى) بضم الهمزة (قوله فأنكره)

بضم الهمزة وكسر الراء (قوله دخل) أي الحائض (قوله ذلك) أي الدخول (قوله الآيمان) بفتح الهمزة جمع آيم (قوله حنثه) بفتح الحاء بشتات مثقلا (قوله وجد) بضم فكسر (قوله ينسب) بضم فسكون ففتح أي الفعل (قوله والآخر) بفتح الخاء المعجمة (قوله لوجل) بضم فكسر (قوله في حنثه) أي المكروه على الفعل أو الترتيب أي وعدمه (قوله ثالثا) أي الأقوال (قوله في آيم) بضم الحنث (قوله في آيم) بضم الحنث (قوله الآيمان) بفتح الهمزة (قوله أذقال) أي المصنف (قوله ووجبت) أي الكفارة (قوله به) أي الحنث (قوله جل) بفتح الحاء بشتات مثقلا (قوله الآيمان) بفتح الهمزة (قوله فاختلف) بضم التاء (قوله أكره) أي مانع من الحنث (قوله وهو) أي كونه أكرها (قوله الثالث) نعت نكاح (قوله ليس أكرها) أي مانع من الحنث (قوله في الأسير) أي الذي كفر في أرض المغرب (قوله أن ثبت أكرهه) أي

في الذخيرة على هذا بين الأكره على القول والأكره على الفعل بأن المكروه على كلمة الكفر مثلا معظم لربه بقلبه بدليل قول الله تعالى لا آمن أكره وقلبه مطعون بالآيمان بخلاف المكروه على الفعل كشرب الخمر والنمل والزنا ففسدته محقة وعبارة ابن غازي قوله أوفى فعل الظاهر أنه معطوف على ما في حيز ولو هذا شعربان الأكره على الفعل مختلف فيه وإن المشهور أنه أكره وهذا صحيح غير أنه يقتصر إلى تحرير وذلك أن الأفعال التي ذكرها في أبواب ضربان أحدهما الفعل الذي يقع به الحنث وفيه طرق الأولى طريقة اللحنى قال إذا حلف بالطلاق لا يفعل شيئا أكرهه على فعله مثل أن يحلف أن لا يدخل دار فلان فحمل - حتى أدخلها أو أكرهه حتى دخل بنفسه أو حلف بالخلع في وقت كذا فخلع نفسه وبه ذلك حتى ذهب الوقت فهو في جميع ذلك غير حائض فاما أن حل - حتى أدخل فلا يحنث لأن ذلك الفعل لا ينسب إليه فلا يقال فلان دخل الدار واختلف إذا أكره - حتى دخل بنفسه أو حيل بينه وبين الدخول إذا حلف بالخلع فنحل الآيمان على المقاصد لم يحنثه ومن حلف على مجرد اللفظ حنثه لأن هذا دخل ووجد منه الفعل وينسب إليه والآخر حلف به لمن فلم يجد ذلك الفعل الطريقة الثانية لأن حرث قال فحين حلف لا يدخل دار فلان لوجل فادخلها مكرها دون تراخ منه ولا مكث فيه بعده إمكان خروج منها لم يحنث اتفاقا وكذا لو ادخله دابة حورا كبها ولم يفسد على ردها زاد عيسى ولا التزول عنها الطريقة الثالثة لأن رشد في نوازل أصح قال لا يحنث بالأكره في الأفعال اتفاقا إنما الخلاف في الأفعال والمشهور حنثه وقال ابن كنانة لا يحنث الطريقة الرابعة لأن رشد أيضا قال في حنثه ثالثا في عين الحنث لا البرل رواية عيسى ومقتضى القياس والمشهور وهذا المشهور اقتصر المصنف عليه في باب الآيمان أذقال ووجبت به أن لم يكره ببر وهذا في الحائض على فعل نفسه لا غيره الضرب الثاني الأفعال المحظورة شرعا ابن رشد في رسم حل صيام - مع عيسى من كتاب الآيمان بالطلاق وما لا أكره على الأفعال فاختلف فيه فقال يحنثون هو أكره وهو في نكاح المدقنة الثالث وقال ابن حبيب ليس أكرها كشرب الخمر وكل لحم خنزير وسجود لغير الله تعالى وزنا بائنة أو مكرهة لا زوج لها ونحوها لا يتعلق به حتى مخلوق وأما ما اتفق به حتى مخلوق كقتل وغصب فلا اختلاف أن الأكره عليه غير نافع زاد في الذخيرة والفرق بين الأقوال والأفعال أن المفاسد لا تنصق في الأقوال لأن المكروه على كلمة الكفر معظم لربه بقلبه والافراط ساقطة الاعتبار في حقه بخلاف شراب الخمر والقتل ونحوهما فان المفاسد متحققة فيها وعبر عنه ابن عبد السلام بأن القول لا تأثير له في المعاني ولا الذوات بخلاف الفعل فإنه مؤثر والذي في نكاحها الثالث قوله في الأسير أن ثبت أكرهه بينة لم تطلق زوجته عليه قال في جامع الطبر هذا يقتضي أن من أكره على شراب الخمر وكل الخنزير يأكل ويشرب كما أقامه ابن رشد لأنه إذا أكره على النصراية فقد أكره على الخمر والخنزير ونحوهما وقبله أبو الحسن الصغير

على كفره (قوله هذا) أي قوله لم تطلق زوجته عليه (قوله أكره) بضم الهمزة وكسر الزام (قوله يا كل) أي الخنزير (قوله ويشرب) أي الخمر (قوله أقامه) أي فحله (قوله لأنه) أي المكلف (قوله أذكره) بضم الهمزة وكسر الراء أي عذري في أكرهه (قوله فقد أكره) أي عذري أكرهه (قوله قبله) بكسر الواو

(قوله الضربين) أي القسامين مالا حق للخرق ذبة وماله فيه حق (قوله فهو) أي تجله على الضربين (قوله لقرينة) صله ارادة (قوله وجهه) بفتح فكسر (قوله والمراد بها) أي التورينة (قوله المختص) بفتح الميم واللام (قوله بهذا) أي ارادة البعيد لقرينة (قوله اعدم دهنه الخ) صله لمعرفتها (قوله) وهذا (قوله الان بترك التورينة مع معرفتها) (قوله يعلم) ضم

٢١٢

فاذا تقرر هذا وامكن حمل كلام المصنف على الضربين وهو اول ولو بسوع بحقرا وتعليب وربما يستروح من كلامنا على الافاظ بعد هذا ما ين يدك بيانا ان شاء الله تعالى في هذا وبانه تعالى استعين واستثنى من عدم الحنث بالاكرام على القول فقال لا يحنث المكره على القول في كل حال (الان يترك) المكره بالفتح على القول (التورينة) اصلها ارادة المعنى البعيد لقرينة كقوله طالق مريدا من وثاق او وجعة بالطلق قرب وضع الحمل والمراد بها المختص سواء كان به ذا او غيره كقوله جوزني طالق مريدا جوزة حلقه خالية من اقمة مثلا (مع معرفتها) أي استحضارها لعدم دهنه بالاكرام وهذا ضعيف والمذهب لا يحنث ولو تركها مع معرفتها انت لو قدم الاستثناء على قوله او في فعل لم يعلم انه مختص بالقول لكان اوضح لان التورينة لا تنكح في الفعل غلامرية ان هذا الاستثناء راجع للقول كقول المكره انت طالق ويريد من وثاق او وجعة بالطلق واما الفعل بضربيه فلا تكن التورينة فيه لما علمت من كلام القراني وابن عبد السلام عجم من اكره على ان يطلق واحدة فطلق ثلاثا او زوجة فطلق جميع زوجاته او على ان يعتق عبدا فاعتق اكثر او على طلاق زوجته فاعتق عبده او عكسه فالظاهر انه لا يلزمه شيء من ذلك لانه كالجحنون والاكرام يتحقق (بخوف) أي غلبة ظن حصول شيء (مؤلم) بضم الميم وسكون الهاء وكسر اللام أي موجب حال او ماضا او مستقبلا لم يمدد وطالب منه الحلف مع الخوف فان ياد رقب الطلب والتهديد فقال اللغوي اكرام ان غلب على ظنه انه ان لم يادر به مدد والان لا وظاهر كلام ابن رشد انه ليس اكرام مطلقا وبين المؤلم فقال (من قتل او ضرب او سجن) بغير حق شرعي والافليس اكرام وظاهر كلامه ولو قتل الضرب او السجن وبه حزم انت فقال عقب او ضرب ولو قتل (او قيد) أي قبيد بحدديد في رجليه مثلا ظاهرا ولو قتل (او صفع) بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء أي ضرب بيامن كف على قفا (الشخص) ذي (أي صاحب) مروءة بفتح الميم أي همة عالية ونفس كاملة (ب) حضرة (ملا) بالقصر والهمز أي جماعة من الناس وان لم يكونوا اشرفا على المعقود في اللغة هنا وكذا في اللغة واحترزه عن صفعه في خلوة فليس اكرامها ولو لذي مروءة وقبده ابن عرفة بالسير والافهوا اكرام مطلقا واحترز المصنف بقوله بخوف مؤلم من قول ابن عبد السلام ظاهرا نصوص المذهب ان الاكرام انما يكون بحصول الضرب او الصفع لا بخوف وقوعهما وفهم من قوله ذي مروءة ان غير ليس صفعه بل اكرامه ومنه في الجوهر (او) بخوف (قتل ولده) ولو عاقبا وكذا بعقوبة البار ان تألمها كما تألم نفسه او قريبا منه ابن عرفة الشيخ عن اصبح من حلف دومة عن ولده لم يمتعه يمينه انما يعذر في الدرة عن نفسه وعن ابي القاسم الليثي انكار قول اصبح فان لا اكرام اشهد من رؤية الانسان ولده تعرض عليه انواع العذاب وقال ابن شاس الخويف بقتل الولد اكرام فحمله ابن عبد السلام على خلاف المنقول في المذهب فذكر قول اصبح والاظهر انه ليس بخلاف لان الامر النازل بالولد

الباء وفتح اللام (قوله انه اي الاستثناء) (قوله كلام القراني) أي قوله في الفرق بين الاقوال والافعال ان المفاسد لا تنكح في الاقوال لان المكره على كلمة الكفر معظم لربه بقلبه والافاظ ساقطة الاعتبار في حقته بخلاف شرب الخمر والقتل ونحوهما فان المفاسد محقة فيها (قوله وابن عبد السلام) أي قوله ان القول لا تأثر له في المعاني ولا الذوات بخلاف الفعل فانه مؤثر (قوله هدد) بضم فكسر مثقلا أي خوف كذلك (قوله يمدد) بضم ففتح مثقلا (قوله طلب) بضم فكسر (قوله فان يادر) أي بالحلف (قوله والا) أي وان لم يغلب على ظنه تهديده ان لم يادر (قوله فلا) أي فليس باكرام (قوله انه) أي الاستثناء بالحلف (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم غلبة ظن التهديد (قوله وبين) بفتحات مثقلا (قوله والا) أي وان كان يحق شرعي (قوله وبه) أي الظاهر (قوله والا) أي وان كثر الصفع (قوله مطابقا) أي عن تقييده بكونه لذي مروءة لانه ضرب مؤلم (قوله

ان تألم) بفتحات مثقلا أي الوالد (قوله بها) أي عقوبة ولده (قوله دومة) أي دمه (قوله فالتا) حال من ابي القاسم (قوله اي) بفتح الهمز وشد الباء (قوله تعرض) بضم التاء وفتح الراء (قوله فحمله) أي قول ابن شاس (قوله فذكر) أي ابن عبد السلام (قوله انه) قول ابن شاس

(قوله عليه) اى الولد (قوله يعمد) المله (قوله فهو) اى النازل بالولد (قوله قتله) اى الولد (قوله لا منين) اى التعدى للاب وهدمة  
(قوله فى القاصر) خبر قول (قوله وهو) اى كون قول اصبح فى القاصر (قوله قوله) اى اصبح (قوله لقوله) اى اصبح (قوله  
يشك) بضم الياء (قوله ذلك) اى المذكور عن اصبح والبيدى (قوله لادونه) اى القتل (قوله فان قل) منه وم ان كثر (قوله  
عنه) اى مال الله تعالى عنه (قوله لوانه) اى المكلف (قوله أخذ) بضم فكسر (قوله فهو) اى الخوف على المال  
(قوله عليه) اى المال (قوله لقول) بفتح اللام مثني بالنون لاضافته ٢١٣ (قوله الاول) اى قول مالك

(قوله والثاني) اى قول  
اصبح (قوله وهذا) اى جعل  
قول ابن الماجشون تفسيراً  
لهما (قوله وجعله) اى قول  
ابن الماجشون (قوله لهما)  
اى قول مالك واصبح رضى  
الله تعالى عنهما (قوله قال)  
اى ابن الحاجب (قوله  
ثالثها) اى الاقوال ان كثر  
اى واواها اكرام مطلقاً  
وثانيها ليس اكرام مطلقاً  
(قوله بالاولى) بفتح الهمز  
(قوله وان كانت غموساً)  
مال (قوله فيها) اى الغموس  
(قوله تكفر) بضم ففتح مثقلاً  
(قوله وقتل) بضم فكسر  
اى الاجنبى (قوله عليه)  
اى نازله الحلف كاذباً (قوله  
توقفه) اى التخليص (قوله  
لخطرها) اى الغموس علة  
لشرط عدم التوقف عليها  
(قوله فى نكاح الاكرام) اى  
الذى اكره الولي على عقده  
(قوله اكرامها) اى باكرام  
الواطى والموطوءة (قوله  
زنا) خبر الموطوءة (قوله من  
الواطى المكروه) بفتح زاء

قد يكون المله مقصوداً عليه وفديته على اللاب فهو في غير قتله . وعروض الامر بن فقول اصبح  
فى القاصر على الولد وهو ظاهر قوله درة عن ولده لافى التعدى للاب لقوله انما يعذر فى الدرة عن  
نفسه وقول البيدى انما هو فى التعدى للاب اما فى قتله فلا يشك فى حقوقه للاب والام والوالد  
والاخ فى بعض الاحوال فلا ينفى فى حل ذلك على الخلاف بل على التفصيل بحسب الاحوال اه  
واجاب فى التوضيح بان ابن شاس قد قتل النفس لادونه اى واصبح قصد مادونه (او) يخوف  
الاخذ (الماله) او اتلافه بكسر قه (وهل ان كثر) المله الذى خاف عليه فان قل فليس الخوف  
عليه اكراماً قاله ابن الماجشون واستقر به ابن عبد السلام ومعه ابن بزيرو او لوقل قاله مالك  
رضى الله تعالى عنه واكثر اصحابه فى النوادر عنه لوانه ان لم يخاف اخذ بعض ماله فهو  
كالخوف على البدن وقال اصبح ليس الخوف عليه اكراماً (تردد) للمتأخرين فى جدل قول ابن  
الماجشون تفسير القولى مالك واصبح رضى الله تعالى عنهما يجعل الاول على الكثير والثاني  
على القليل فالذهب على قول واحد وهذا لا ينشئ من واقعه وجعله خلافاً لما فقهه ثلاثة  
اقوال وهذا لا ينشئ من الخوف بالمال ثالثاً ان كثر الاول مالك والثاني لا يصح  
والثالث لابن الماجشون (لا) يكون المكلف مكراً يخوف قتل شخص (اجنبى) او اخذ ماله  
بالاولى وقد قدم فى كلام ابن عرفة ان خوف قتل الوالد والاخ اكرام فى بعض الاحوال فهو اخذ  
ان المراد بالاجنبى ماعدا الولد والوالد والاخ فى بعض الاحوال (وامر) بضم فكسر اى  
الخائف قتل الاجنبى ندباً (بالخلف) كاذباً (ليسلم) الاجنبى من القتل وتجب كفارة اليمين بالله  
وتحويها وان كانت غموساً تعلفها بالمال وقد تقدم ان المعتد فيها انما تكفر ان تعلقت بالمال  
او المستقبل وان الاقوال لا تكفر الا ان تعلقت به مستقبل وان كانت بطلاق او عتق او مشى لمكة  
او نحوها زسه ما حلف به فان لم يخلف وقتل فلا ضمان عليه لان طلب حلفه ندب فقط ووجوب  
تخليص المسلم بشرطه عدم توقفه على عين غموس لخطرها ابن رشد ان لم يخلف لم يكن عليه حرج  
(وكذا) اى الطلاق فى كون الاكرام عليه بما تقدم (العتق والنكاح) ابن عرفة والوطء فى نكاح  
الاكرام اكراماً زنا من الواطى المكروه لا المكروه واجازته بعد وقوعه اختياراً كنكاح موقوف  
(والاقرار) على نفسه بمال او جناية (واليمين) بالله او بعتق ونحوهما (وتحويه) اى المذكور  
من يسع واجازة ورهن ونحوها (واما الكفر) اى الانصاف به بقول او فعل (وسبه) اى سيدنا  
محمد (عليه الصلاة والسلام) عطف خاص على عام لاشديته به عدم قبوله التوبة وكذا غيره من  
سائر النبيين والملائكة المجمع عليهم والخور العين (وقذف المسلم) العنيف الحروبب الصحابة بغيره

لدلالة افتقارها على اختيار (قوله لا المكروه) اى وليس ربا من الموطوءة المكروه (قوله واجازته) اى نكاح الاكرام (قوله بده  
وقوعه) اى نكاح الاكرام (قوله اختياراً) اى باختياراً لم يجز (قوله كنكاح) اى من مجبور بلا اذن وليه (قوله موقوف) اى على  
اجازة وليه وبقتضاء صحة نكاح المكروه وتوقف لزومه على اجازته اختياراً بعد زوال الاكرام وسيأتى ما يفيد الخلاف  
فيه (قوله غيره) اى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله من سائر) اى باقى الخلق بغيره (قوله بغيره) اى القذف

(قوله جواز) أي تمكينهم من برئتهم الباطنة (قوله لا باحتم) أي الميتة (قوله هذا) أي عديم الجواز (قوله على شيء الخ) صلة المكروه (قوله عليه) أي القتل صلة صبر (قوله وعلى موت الخ) معطوف على عليه (قوله فهو) أي وصبره أجل تفرغ على أي المكروه بالقتل الخ (قوله ٢١٤) بخوف القتل صلة يجوز المتني بلا (قوله فيجب عليه أي المكروه بتدبيره

(فإنما يجوز) أي المذكور من الكفر وسبه صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (أ) خوف (القتل) نفسه وأما سب مسلم غير محامي بغير قذفه وقذف غير مسلم فيجوز أن يخوف غير القتل وشبهه في الجواز بخوف القتل فقال (كالمراة) التي (لا تجد ما) أي طعما (يسد) أي يحفظ (رمقها) أي حياتها في كل حال (الا) حال تمكين أنفسها (ان) أي رجل (برئ بها) فيجوز لها تمكينه من نفسها بقدر ما يشبعها والظاهر أن مثل سدر رمقها سدر رمق صبياتها أن لم تجد إلا أن يرزى به أقساما على قوله أو قتل ولده ومفهوم لا تجد الخ عدم جواز مع وجود دميتها تسدر رمقها وهو كذلك لا باحتم المضر ومفهوم المرأة أن الرجل إذا لم يجد ما يسدر رمقه إلا أن يرزى به مرة تعطيه ما يسدر رمقه فليس له ذلك نظر الانتشار وهو الظاهر والأمر إذا لم يجد ما يسدر رمقه إلا أن يلوط به فهل يجوز له تمكينه ارتكابا لا خوف الضررين أو لأن المرأة يباح الفعل فيها في الجملة بخلافه ويؤخذ هذا من تقديم الزنا بالاجنبية على الزنا بحرم عند تحتم أحدهما (وصبره) أي المكروه بالقتل على شيء مما تقدم عليه وعلى موت من لم يجد ما يسدر رمقه أو خبر صبره (أجل) أي أفضل له وأكثر نوابا من أقدامه على شيء مما تقدم فهو راجع لما قبل الكاف أيضا (لا يجوز) (قتل) الشخص (المسلم) ولورقية المكروه بالفتح بخوف القتل فيجب عليه الصبر على قتل نفسه ومفهوم المسلم جواز قتل الكافر الذي يخوف القتل (و) لا يجوز (قطعه) أي المسلم يخوف القتل ولو اغتله فيمكن نفسه للقتل ولا يقطع اغتله غيره وما يقطع عضوا من نفسه فيجوز بخوف قتله ارتكابا لا خوف الضررين (و) لا يجوز له (أن يرزى) بمكرهه أو ذات زوج أو سيد بخوف قتله وأما بطانة لا زوج ولا سيد لها فيجوز به فقط ابن عرفة الشيخ عن أصحابنا أن أكره على كفر أو شتم النبي صلى الله عليه وسلم أو قذف مسلم بقطع عضو أو ضرب يخاف تلف بعض أعضائه به لا تلف نفسه ولا يجوز له ذلك إنما يسعه ذلك خوف قتله لا غيره وله أن يصبر حتى يقتل وهو أفضل له مهنون وكذا لو أكره على أكل ميتة أو خنزير أو شرب خمر فلا يجوز له الاطوف قتله قال وأجمع أصحابنا وغيرهم على أنه لا يجوز له قتل غيره من المسلمين ولا قطعه بالأكراه ولا على أن يرزى وأما على قطع يد نفسه فيسعه ذلك (و) (وفي لزوم) بين حلفها على فعل (طاعة أكره) بضم الهمز وكسر الراء الخالف (عليها) أي اليمين بأن أكره بخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد على أن يحلف بطلاق زوجته ثلاثا أو عتق رقيقه أو صومه هاما أو حجه ماشيا أو صدقته بثلاث ماله على أنه لا يؤخر الصلاة عن مختار وقتها ولا يشرب مسكرا ولا يسرق ولا يرزى ولا يغش المسلمين خلف خاتفا فهل تلزمه اليمين وهو قول مطرف وابن حبيب ولا تلزمه وهو قول أصبغ وابن الماجشون (قولان) محلهما إذا حلف على مستقبل كما مثلنا فان حلف على ماض مكره لم تلزمه اتفاقا كما كراهه على الحلف بأنه صلى الله عليه وسلم أو صام رمضان ولم يفعل ذلك وانفرد المستقبل بيمينه فله وتر كخلاف الماضي فإنه لا يمكنه البر فيه ومفهوم طاعة أن أكره على يمين معصية كشراب مسكرا أو زنا أو قتل أو مباح كدخول دار أو سوق لم تلزمه اتفاقا وشبهه في القولين

بقوله على قتل مسلم تقربيع على لا قتل المسلم (قوله فيمكن) بضم ففتح فكسر منقلا أي المكروه بالفتح وجوبا (قوله به) أي خوف قتله (قوله أكره) بضم الهمز وكسر الراء (قوله بقطع عضو) صلة أكره (قوله وأضرب) عطف على قطع (قوله به) أي الضرب (قوله ذلك) أي المذكور من الكفر وسب النبي صلى الله عليه وسلم وقذف المسلم (قوله يسعه) أي يجوز له (قوله لا لغيره) أي خوف قتله (قوله يقتل) بضم الياء وفتح الناء (قوله وهو) أي صبره (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله على أنه) أي المكاف (قوله بالأكراه) أي ولو بالقتل بدل حذف المعمول (قوله ولا على أن يرزى) أي بمكرهه أو ذات حليل (قوله فيسعه ذلك) أي قطعهما بالقتل ارتكابا لا خوف الضررين (قوله الخالف تفسير لما تب فاعل أكره المستتر فيه ولم يبرز مع جريانه على غير الموصوف لمن الابس (قوله بأن أكره) بضم الهمز (قوله من قتل الخ) بيان لمؤلم (قوله على أن

فقال

يخاف الخ صلة أكره (قوله على أنه) أي المكاف الخ صلة يخاف (قوله خاتفا) حال من فاعل حلف (قوله

مكرها) بالفتح حال من فاعل حلف (قوله ولم يفعل ذلك) أي الخلو ف عليه حال (قوله وشبهه) بفتح ش مثقلا



(قوله اسم) خبر الكاف (قوله سالها) أي الاجازة (قوله لا يصح) بضم ففتح مثقلا (قوله أو لا) بشد الواو (قوله وعلى هذا) أي المضي (قوله من يوم الإيقاع) خبر الاحكام (قوله النكاح) أي بأكراه (قوله نسخه) أي النكاح بأكراه (قوله المكروه والمكرهه) بالفتح فيهما (قوله المقام) بضم الميم أي الاستقرار (قوله لانه) أي ٢١٥ نكاح الاكراه (قوله اذا

أمن) أي المكروه بالفتح (قوله وكذا) أي الزوج المكروه في جواز اجازته بعد أمنه (قوله يجد ثلث) بكسر فسكون أي قرب (قوله ذلك) أي عقد الاكراه (قوله لقوله) أي المصنف عليه لتقدير نفوذ (قوله واعتبر) بضم التاء وكسر الموحدة (قوله ولايته) أي الزوج (قوله عليه) أي المحل (قوله حال) نائب فاعل اعتبر (قوله المرجوع) نعم قول (قوله وقول) عطف على الشافعي (قوله عليه) أي التعليق (قوله واما الاولى) بضم الهمزة أي قوله عند القائل ان دخلت الخ (قوله بساط) خبر وقوع (قوله نيته) أي التعليق (قوله لما) بكسر اللام عليه لقوله (قوله من شرطها) بيان لما (قوله وهي) أي المحل وانه لتأنيث خبره (قوله وشرطه) أي المحل (قوله انشائه) أي الطلاق (قوله لامتناع وجود حال) بشد اللام عليه لشرطه مقارنة انشائه (قوله فيها) أي المدونة (قوله قبله) أي الغد (قوله على تزويجها) صلة علق (قوله

فقال) كاجازته) أي المكروه بالفتح على طلاق او عتق من اضافة المدة ورافاعه والكاف في قوله (كالطلاق) والعق الواقع منه حال اكراهه عليه اسم بمعنى مثل مفعول اجازته حال كونه (طائما) بعد زوال الاكراه فهل يلزمه ما اجازته نظر الطوع حالها اولا يلزمه لانه الزم نفسه مالم يلزمه ولان الواقع فاسد لا يصح بعد وقوعه قولان لسكون قال اولا بعدم الزوم ثم رجوع الى الزوم (والاحسن) منهم ما عند بعض الشيوخ (المضي) أي الزوم وعلى هذا فاحكام الطلاق كالمدة من يوم الايقاع لان يوم الاجازة ولا يدخل النكاح تحت الكاف فلا بد من فسخه في التوضيح اجمع اصحابنا على بطلان نكاح المكروه والمكرهه ولا يجوز المقام عليه لانه لم ينعقد سكون ولو انقضى لبطل لانه نكاح فيه خيار وفي قياس بعض مذهب مالك رضي الله تعالى عنه ان للمكروه امضا ذلك النكاح اذا امن وكذا الاولياء المرأة المكروهه وفي قياس بعض مذاهبهم انما يجوز اجازة المكروه بعد ثبوت ذلك (ومحله) أي الطلاق (ما) أي عصمة فائمه بالزوجة شرعا (ملك) بضم فكسر وذكر العائد مرعاة للنظم (قبله) أي نفوذ الطلاق لقوله لا في واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ ان ملكها تحققة بل (وان) كان تعليقا أي معلقا عليه هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع اليه وفا لا يبي حنيقة وخلافا لما في رضي الله تعالى عنهم وقول مالك المرجوع عنه ان كان التعليق صريحا كان تزويجك فانت طالق بل وان دل عليه البساط (كقوله) أي الخطاب (لاجنبيه) حال خطبتها (هي) أي المخطوبة (طالق) وصلة قوله (عند خطبتها) بكسر الخاء المجهدة أي التماس نكاحها من وليها بسبب تغلبه مهرها مثلا (وان دخلت) بكسر التاء ان كانت المرأة حرة وخطبتها او بسكونها ان كانت غائبة ومفعول دخلت محذوف ليم الدار وغيرها أي فانت طالق (وقد نوى) أي التماس ان دخلت فهي طالق (بعد نكاحها) واما الاولى فوقع التطبيق عند الخطبة بساطدال على التعليق من غير نية اذ لو نوى بعد نكاحها لم يحتج لقوله عند خطبتها قاله غ فاسم التعليق ثلاثة احدها باللفظ كان تزويجت فلانه فهي طالق ولم يصرح به المصنف لوضوحه الثاني فلانة طالق ونوى بعد نكاحها الثالث تعليق بالسباط كقوله عند خطبتها هي طالق باسمه من شروطها وشروط اهله ابن عرفة الثاني أي من شروط الطلاق التي عبر عنها ابن شاس وابن الحاجب بالاركان المحل وهي العصمة ونشرطه مقارنة انشائه تحققة او تقدير الامتناع وجود حال بدون محل فيها مع غيرها لو قال لا جنبيه انت طالق او طالق غدا فتزويجها قبله لم يلزمه الا ان يريد ان تزويجك وكذا انت طالق ان تكلم فلانا وكله بعد تزويجها (و) ان تزويج التي علق طلاقها على تزويجها باللفظ او البساط او على دخولها ونوى بعد نكاحها (تطلق) بفتح الفوقية وسكون الطاء وضم اللام أي تصبح طالقا (عقبه) أي العدة في الاولين والدخول في الثالثة (وعليه) أي الزوج لكل منهن (النصف) من صداقها ان دخلت الثالثة قبل ثبوتها والا فمابه جميع صداقها باللفظ) صلة علق (قوله او على دخولها) عطف على على تزويجها (قوله ونوى بعد نكاحها) قيد في او على دخولها (قوله في الاولين) بضم الهمزة أي التي علق طلاقها على تزويجها باللفظ والتي علقها طلاقها على تزويجها بالبساط (قوله في الثالثة) أي التي علق طلاقها على دخولها (قوله والا) أي وان كان دخلها

(قوله ولو بعد العقد) قبالة في التسمية (قوله والبناء) عطف على التسمية (قوله من التوضيح) بيان لهذا المحل (قوله عن) بفتحات مثقلاى المعلق ٢١٦ للطلاق على الزوج (قوله تكرر) اى الطلاق (قوله عليه) اى العلق (قوله

وهذا في نكاح التسمية ولو بعد العقد ولا يثنى عليه في النفويض حيث لم يمه الطلاق قبل التسمية والبناء وكلما بعد على من علق طلاقها على تزوجها اطلاق ويلزمه النصف (الا) عده عليها (بعد ثلاث) من المرات مرة لزوج فلا تطلق ولا نصف عليه اعدم العصمة وفساد العقد اجماعا (على الا صوب) عند التونسي وعبد الحميد وغيرهما وظاهر كلام ابن المواز لزم النصف غ ذكر هذا القرع في هذا المحل من التوضيح فقال لو اثنى في لفظه بما يقتضى التكرار فقال قبل النكاح كله تزوجت فلانة فهي طالق فظاهر كلام ابن المواز انه يلزمه نصف الصداق ولو بعد ثلاث تطليقات وقال التونسي وعبد الحميد وغيرهما الصواب انه لا يثنى عليه بعد الثلاث اه والذي لا يصحق في شرح الموازية اذا عين قبيلة تكرر عاياه كلما تزوج منها ويلزمه نصف الصداق كلما عقد النكاح في واحدة منهم الا ان يتكرر نكاحه في واحدة ثلاث مرات فيتزوجها اربعة قبل ان تزوج زوجا فلا يلزمه لها صداق لانه نكاح باطل وهي طالقة ثلاثا تزوجها قبل زوج وقارقتها قبل البناء فلا صداق لها اه قال صاحب المنهاج هذا اذا لم يعتز عليه الا بعد الوقوع وقال ابن مخرز عند ابن المواز يلزمه النصف كما تزوجها ولعله يريد في الموضع الذي يثبت ما لم يستكمل الثلاث او بعد استكمالها وبعد زوج لان العقد لا يثبت بعد الثلاث فاذا لم يثبت العقد فلا يجب الصداق (ولو دخل) الزوج بالزوجة التي علق طلاقها على العقد عليها (ف) الصداق (المسمى) بفتح الميم الثانية ان كان والا فصداق المثل يلزمه (فقط) وقال ابن وهب عليه المسمى ومثل نصفه المذنب بالطلاق عقب العقد والمسمى بالوط مروجبه المشهور ان كل وطء استند لعقد فلا يوجب زائدا عما اوجبه العقد ثم شبهها بالتقوية فقال (ك) زوج (واطى) زوجته التي علق طلاقها على شئ (بعد حنثه) في تعلقه بمحصل الملقى عليه (و) الحال انه (لم يعلم) بالحنث قبل وطئه فعليه المسمى فقط ولو تكرر وطؤه ومقهومه انه ان وطئها بعد حنثه فيها تعدد عليه المهر بعدد الوطء الحرام الذي لا شبهة له فيه ان لم تعلم بحنثه او اكرهها او الافلا شئ لها الا انها حية بذرائع ابن عرفة وفيها ان نكحتك فانت طالق فتزوجها الزمة طلاقها ولها نصف المسمى فان بنى ولم يعلم فعليه صداق واحد لا صداق ونصف كن وطئ بعد حنثه ولم يعلم وليس عليها عدة وفاة ان مات انما عليها ثلاث حيض ومع ابو زيد كتب صاحب الشرطة لابن القاسم فيمن دخل بامرأة حائض بطلاقها البتة ان تزوجها فكتب اليه لا تفرق بينهما بل يغنى عن ابن المسيب ان رجلا قال حلفت بطلاق فلانة ان تزوجتها فقال تزوجها وانما عك في رقبتي ورع ان لخزومي من حلف على امره بمثل هذا ابن رشد مشهور المذهب انه يفرق بينهما على كل حال وان دخل او مراعاة ابن القاسم الخلاف فيه شدوذا وعمر بمثل رواية أبي زيد عن ابن القاسم افنى ابن وهب وقال نزلت بالخزومي فانتا مالك بذلك وقاله محمد بن عبد الحكيم وحكى عن ابن القاسم انه توقف فيه في آخر ايامه وقال كان عامة مشايخ أهل المدينة لا يرون به باسا وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نحو هذا القول احاديث كثيرة الا انها معلولة عند المحدثين

منها) اى القبيلة التي عينها (قوله منهم) اى نساء القبيلة التي عينها (قوله فلا يوجب) اى الوطء (قوله فيها) اى الزوجة (قوله والا) اى وان علمت واطاعت (قوله وفيها) اى المدونة (قوله وليس عليها عدة وفاة) ان مات اعدم الزوجية (قوله ثلاث حيض) اى استبراء من الوطء لان استبراء الحرة كعدتها الا في اعلان وزنا وردة (قوله صاحب الشرطة) يضم الشين المجهة وسكون الراء اى حاكم السياسة (قوله فكتب) اى ابن القاسم (قوله اليه) اى صاحب الشرطة (قوله فقال) اى ابن المسيب (قوله وزعم) اى ابن القاسم (قوله حلف) اى ابوه (قوله بمثل هذا) اى ان تزوجها ففى طالق اى ثم تزوجها واقر على زوجها حتى ولدت له الخزومي (قوله الخلاف) مفهول مراعاة المضاف لفاعله (قوله فيه) صلة الخلاف (قوله شدوذ) خبر مراعاة (قوله بمثل) صلة اتقى (قوله وقال) اى ابن وهب (قوله بذلك) اى عدم التفريق (قوله وقاله) اى عدم

التفريق (قوله حكى) يضم فكسر (قوله انه) اى ابن القاسم (قوله توقف) بفتحات مثقلا (قوله فيه) اى ومنهم (قوله وقال) اى ابن القاسم (قوله به) اى تزوج من علق طلاقها على زوجها (قوله روى) يضم فكسر (قوله انها) اى الاحاديث (قوله بعضها) اى الاحاديث (قوله احسنها) اى الاحاديث (قوله نرج) بفتحات مثقلا

(قوله على تزويجها) صلة المحلوف (قوله للعالم) صلة جواز (قوله ومنعه) اي نكاحها له عطف على جواز (قوله مضيه) اي نكاحها للعالم (قوله رابعها) اي الاقوال (قوله الوقف) اي التوقف في جوازه وعدمه (قوله او بدونه) اي التعليق (قوله وان كان سنة منطقيا) حال (قوله والا) اي وان لم يبق مدة ينتفع بالزواج ٢١٧ فيها عادة (قوله هذا) اي عدم لزوم

(قوله ونخرج) بفصحات متعلا  
(قوله لزومه) اي الطلاق  
مع عموم النساء (قوله عموم  
اللزوم) اي في الابتكار  
والثبوت (قوله رد) بضم  
الراء وشدة الدال اي التخرج  
(قوله آل) بدل الهمز اي  
صار (قوله هذا) اي الجواب  
(قوله في صورة التفصيل)  
اي قوله كل ثيب يتزوجها  
حرام بعد كل بكر يتزوجها  
حرام (قوله منعه) اي  
العموم في صورة تفصيل  
(قوله اما اللفظ الاول)  
ككل بكر يتزوجها حرام  
(قوله فواضح) اي عدم  
عمومه لعدم تناول الثيبات  
(قوله واما الثاني) اي  
ككل ثيب يتزوجها حرام  
(قوله فيكذلك) اي الاقول  
في عدم العموم (قوله  
تناوله) اي الثاني (قوله  
الجنس) اي النساء (قوله  
وهو) اي البعض الذي  
لم يتناول الثاني (قوله  
متعلق) بفتح اللام اي  
مدلول اي الابتكار (قوله  
الاسقاط) اي عدم اللزوم  
مع عموم النساء (قوله وهي)  
اي المشقة (قوله هنا) اي

ومنهم من صحح بعضها ولم يرو عنه صلى الله عليه وسلم ما يحلها احسنها ما خرج قاسم قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا من بعد نكاح وروى لا طلاق قبل نكاح وروى  
لا طلاق فيما لا تملك قلت في احكام عبد الحق ابوداود عن مطرف الوراق عن عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق الا فيما تملك ولا تملك الا فيما تملك  
ولا يبيع الا فيما تملك ولا وفاء الا فيما تملك قال البخاري هذا اصح شيء في الطلاق قبل النكاح  
ثم قال ابن عرفة في جواز نكاح المحلوف بطلاقها على تزويجها للعالم ومنعه مع مضيه بالعقد  
او بالبنار اربعها يفسخ ابدا وخامسها الوقف وعزاها للقائلين فاقطع وشبهه في لزوم الطلاق  
المستفاد من قوله كقوله لا جنبية الخ فقال (كان) طلق من يتزوجهن و (ابق) المطلق لنفسه  
(كثيرا) من النساء لم يطلعهن سواء كان طلاقه بتعليق شحوان نعت كذا او ان لم افعله فكل  
امرأة تزوجها طاق الامن اقليم كذا او الا بعد عام او بدونه فكل امرأة تزوجها طاق  
الامن اقليم كذا او الا بعد شهر وسواء كان ما ابقاه مساويا لما حلف عليه او لا وبين ابقاء الكثير  
يقوله (بذكر جنس) لغوي وان كان سنة منطقيا ككل تركبة يتزوجها طاق (او) بذكر  
(باد) ككل مصرية يتزوجها طاق (او) بذكر (زمان يبلغه) اي يصل اليه (عمره ظاهرا) اي  
يشبه حياته اليه غالبا وهذا يختلف بحسب اختلاف عمر الحالف من شوية و ككهولة  
وشيوخة ككل من يتزوجها في هذا العام طاق واحترز بقوله يبلغه عمره ظاهرا عن نحو كل  
امرأة يتزوجها الى تسعين سنة طاق فلا تلزمه هذه اليمين ويشترط في اللزوم ايضا ان يبق مدة  
بعد ما يبلغه عمره ظاهرا ينتفع بالزواج فيها عادة والا فلا يلزمه ابن عرفة وعلى المشهور ان عم  
النساء دون قيد لم يلزمه العرج ابن بشير هذا نص المذهب وخرج بعضهم لزومه من رواية عموم  
اللزوم فحين قال كل ثيب يتزوجها حرام بعد قوله كل بكر كذلك ورد بان العموم المقصود اشد  
من العموم الذي آل اليه الامر قلت هذا اعتراف بتصور العموم في صورة التفصيل والمحق  
منعه اما اللفظ الاول فواضح واما الثاني فكذلك ضرورة عدم تناوله بعض الجنس وهو متعلق  
اللفظ الاول وعلة الاسقاط على هذه الرواية انما هي المشقة الناشئة عن اللفظ العام وهي هنا  
عن لفظ خاص فمن وجد العلة بحال واذا ابقى كثيرا بذكر جنس او بلد او زمان يبلغه عمره ظاهرا  
وكان متزوجا فلا تلزمه اليمين (فمن تحته) اي في عصمة الحالف من الزوجات فلا تطلق عليه  
بهذه اليمين اذ على ان الدوام ليس كالا ابتداء والفرق بين هذا وبين من حلف لا يركب او لا يلبس  
وهو ركاب او لا يلبس ودوام كالا ولا يلبس ان حقيقة التزوج انشاء عقد جديد ولم  
يتحقق هذا فمن تحته وليست حقيقة الركوب واللبس قاصرة على انشاءهما فان كان نوى  
انشاءهما فلا يثبت بدوامهما وفرق تبضع في الالتزام في النكاح بقول اكثر الناس  
لا يلزمه فلا تلزمه فمن تحته في كل حال (الا اذا) ابانها بعد يمينه ثم (تزوجها) فقد دخل في يمينه

٢٨ منح في في صورة التفصيل (قوله به) اي دوام الركوب واللبس (قوله انشاءهما) اي الركوب واللبس  
(قوله بدوامهما) اي الركوب واللبس (قوله وفرق تب) اي بين من تحته ودوام الركوب واللبس (قوله تبضع) صلة فرق (قوله  
في النكاح) اي الطلاق المعلق على النكاح (قوله بقول اكثر الناس) اي الاثمة ضعيف (قوله فلا تلزمه) اي اليمين

أقوله وان كانت تطلق عقبه (أى العقد عليها) (قوله وفائدة) (أى العقد عليها) (قوله والا) (أى وان كانت الاداة التى علق بها تقتضى التكرار (قوله به) ٢١٨

ان شملها لفظه ابن عرفة ولو علق التحريم بما يفي كثير الزم ولا تدخل الزوجة الا اذا بان  
وشملها لفظه (وله) (أى من علق طلاق امرأة على تزوجها (نكاحها) (أى العقد عليها وان كانت  
تطلق عقبه على المشهور وفائدة حل عينه في تزوجها لعقب طلاقها ولا تطلق عليه اذا كانت  
الاداة التى علق بها الاقتضى التكرار والا فلا يساح له نكاحها اذا فائدة فيه حيث نذغ اشار به  
اقول ابن راشد انقصى المذهب انه يساح له زواجها وتطلق عليه عقبه والقيام انه لا يساح له  
زواجها للقاعدة المقررة ان ما لا يترتب عليه مقصوده لا بشرع والمقصود بالنكاح الوطء وهو غير  
حاصل بهذا العقد والى هذا ذهب بعض الفقهاء قال وهو بمنزلة قول المرأة تزوجك على انى  
طالق عقب العقد فانه لا يجوز ولا يستحق عليه صداق ان تزوجته ولا فرق بين كون الشرط منها  
او منه فانه هنا فائدة وهى انه يتزوجها عقب طلاقه ان شاء الا ان يعلق ذلك بلفظ يقتضى  
التكرار مثل كلما فلا يساح له زواجها اه وقوله فى التوضيح (وله) (أى الحر الذى يولد له وهو  
واحد اطول الحرية (نكاح) (أى تزوج النساء) (الاماء) المملوكات لمن يستقر ملكه على اولادهن  
(فى) (أى بسبب قوله (كل حرة) (أى تزوجها نهى طالق اذا خشي على نفسه العنت تنزىلا ليمينه  
منزلة عدم الطول للحره لازوم يمينه فى الحرث بابقائه الاماء عند ابن القاسم وابن حبيب (ولزم)  
التعليق (فى) المرأة (المصرية) من لا غ لبس صورتها كل مصرية تزوجها طالق اه (أى لا  
تقصر صورتها على ذلك تقصير بدلتين حلف لا يتزوج مصرية او من مصر مثالا لاستفادة  
التكرار من تعليق الحكم بالوصف وان لم يأت بأداة تكرار واصله لزم (فيم) (أى صرأة (ابوها  
كذلك) (أى مصرى ولو كانت امها غير مصرية وولدت فى غير مصر لان الولد ينسب لايه دون  
امه قال الله تعالى ادعوههم لا بأبائهم والظاهر ان فى الاولى سببية (ولزم فى المرأة) (الطارئة)  
على مصر (ان تخلقت) (أى اتصفت غير المصرية الطارئة على مصر (بخلقهن) بضم الخاء  
المجبة واللام (أى بصفات المصريات اذ لا تدخل لمصر فى الذات وانما دخلها فى الصفات فن تخلق  
بخلق اهلها كن ولد بها ومفهوم الشرط ان من لم تخلق بخلقهن لا تدخل فى المصريات وان  
طلقات اقامتها والذى فى نص مخنون انقطعت عن البادية بتخلقت بخلقهن فان فسر  
الانقطاع عن البادية بتخلقها باخلاق المنطقة الميهم ساوى كلام المصنف والا فلا وهل المراد  
الاخلاق التى تعمى المصرية بهم اقلوب الرجال او الاخلاق التى تحمل على الاجتناب وهذا هو  
الظاهر ولا يعذر اراهم ماعدا (و) (ان حلف لا يتزوج (فى) (لحقو (مصر يلزم) التعليق (فيه) من  
يتزوجها فى (عمالها) (أى البلاد الداخلة فى حكمها (ان نوى) بمصر ما يعم عملها او يحى به عرف  
او دل عليه بساط وسوا تزوج فيها بمصرية او غيرها (والا) (أى وان لم ينو ما يعم عملها ولم يجرب  
عرف ولم يدخل عليه بساط بان نوى خصوصها ولا يلية له (فلمحل لزوم) السعى الى (الجمعة) ثلاثة  
اميال وربع ميل فى صورتين عند ابن القاسم وابن الماخشون وابن كنانة يلزمه فى الصورة  
الثالثة لعدم تقصيره فى الصلاة وهو غائبة واربعون ميلا اصبح وهو القياس (وله) (أى الحالف  
لا يتزوج فى مصر (المواعدة بها) (على الزواج فى غيرها المصرية او غيرها لان المراسى عقد النكاح  
والمواعدة ليست عقدا (لا) يلزمه شئ (ان عم النساء) الحرث والاماء والشيئات والابكار

بيان للقاعدة المقررة  
بجذف من (قوله والى  
هذا) (أى منع نكاحها صلا  
ذهب (قوله وهو) (أى  
العقد عليها مع طلاقها  
عقبه (قوله فانه) (أى  
المقصد بشرط الطلاق عقبه  
(قوله منها) (أى المرأة) (قوله  
اومنه) (أى الرجل) (قوله  
له) (أى العقد على من علق  
طلاقها على تزوجها) (قوله  
قبلة) بكسر الموحدة (قوله  
وهو واحد الخ) (قوله  
اذا خشي الخ) شرط فى جواز  
نكاحه الامه (قوله تنزىلا  
الخ) (أى لجواز نكاحه امه  
اذا خشي ذلك) (قوله لازوم  
يمينه فى الحرث) (أى له للتنزىل  
(قوله بابقائه الاماء) (أى  
لازوم اليمين فى الحرث) (قوله  
التكرار) (أى لعنت وعموم  
اليمين فى كل مصرية) (قوله  
بالوصف) (أى الانساب  
لمصر المفهوم من الصيغة  
(قوله الاولى) بضم الهمز  
أى الداخلة على المصرية  
(قوله سببية) (أى والثانية  
ظرفية فساغ تعلقهما بلزم  
(قوله ولزم) (أى التعليق  
(قوله بها) (أى مصر) (قوله  
فيها) (أى مصر) (قوله فى  
الصورتين) (أى نية  
خصوصها وعدم النية  
(قوله الثالثة) (أى عدم النية

الحضريات والبسديات بان قال كل امرأة يتزوجها طالق وان فعلت == فكل امرأة  
يتزوجها طالق وفعل المحلوف عليه فلا شيء عليه لرفع الحرج والمشفقة قال الله تعالى وما جعل  
عليكم في الدين من حرج ولم يعتبروا امكان التيسر لانهم اليست كل زوجة في التحسين والضبط  
ولأنه بعض النفوس منها فان قلت سيأتي ان من قال لزوجة كل امرأة تزوجها عليك طالق  
يلزمه مع انه عم النساء قلت لزمه وان عم النساء لان له مذوحة طلاق المحلوف لها طلاقا ثانيا  
(او اثنى) الخائف بطلاق من يتزوجها عددا (قليل) في نفسه ككل امرأة تزوجها الاقلية  
او بنات فلان او من قرية كذا وهي صغيرة جدا ومثل لا بقاء القليل فقال (ككل امرأة  
تزوجها الاقلية) طالق فلا شيء عليه ظاهره ولو تيسر له التوفيق ولو عسدم معتاده اقلية  
واما ان قال كل امرأة تزوجها نفويا طالق فيلزمه لا بقاءه كسرا وهي التسعة (او) كل  
امرأة تزوجها طالق الا (من قرية صغيرة) دون المدينة المنورة بافارسا == منها عيبه  
الصلاة والسلام بحيث لا يجب دفنها من تلقاها (او) قال كل امرأة تزوجها طالق (حتى  
انظرها) اي الان انظرها (فعسى) فلا شيء عليه وله ان يتزوج من شاء ولا تعلق عليه  
ولو لم يخش العنت لانه كمن عم النساء (او) انقلبت بمنسه من الخصوص للعموم كمن علق  
طلاق (الابكار) على تزوجهن بان قال كل بكرا تزوجها طالق (بعد) تعليق طلاق (كل  
ثيب) على تزوجها بان قال كل ثيب تزوجها طالق (او بالعكس) بان قال == كل بكرا  
تزوجها طالق وكل ثيب تزوجها طالق فلا يلزمه في الثاني منه ما على الاصح لانه هو الذي  
حصل به الحرج ويلزمه الاول على الاصح وقيل يلزمه فيهما وقيل لا يلزمه فيهما حكاهما  
ابن الحارث وغيره قال في التوضيح عن ابن راشد والاول هو الجاري على المشهور  
وقال ابن عبد السلام هو ظاهر الاقوال لدوران الحرج مع اليقين الثانية وجودا وعدمها ولو حرم  
الثيبات وبقى الابكار فجوز عنهن لعولسونه فالظاهر انه ان خشى العنت ولم يقدر على التيسر انه  
يجوز له نكاح ثيب (او) علق طلاق كل من يتزوجها في اجل يملغه عمره ظاهرا و (خشى) الخائف  
على نفسه (في المؤجل) بضم الميم وفتح الهمز والجيم مشددة بان قال كل امرأة تزوجها في هذا  
العام طالق ومفعول خشى قوله (العنت) بفتح العين المهملة والنون اي الزنا في العام (ومعذر)  
بفتح ميمه قلنا لا يمكنه (التيسر) فله تزويج حرة لثبته خطرة الزنا وخفة امره التعليق بقول  
الاكثر بعدم لزومه ابن عرفة وفيها ان قال كل امرأة تزوجها الى ثلاثين اواربعين سنة فهي  
طالق لزمه ان امكنت حيا ته لئلا ذكر فان خشى العنت ولم يكن له مال يتيسر به فله ان يتزوج  
ولا شيء عليه ولو ضرب اجل يعلم انه لا يبلغه او قال الى مائتي سنة لم يلزمه الباجي التعمير في ذلك  
نسعون عاما ومحمد بن القاسم العشرون عاما كثيرا فله ان يتزوج اصبيغ بعد نصبر وتعفف  
ابن وهب وانتهى لا يتزوج في ثلاثين وان خاف العنت مالا ترضى الله تعالى عنه يتزوج فيها ان  
خاف العنت ابو زيد عن ابن القاسم ان قدر فيها الى التيسر فلا يتزوج وكذا ان لم يجد الا ان  
يخاف العنت انظر قمامه (او) قال (آخر امرأة) تزوجها طالق فلا شيء عليه ابن القاسم لانه  
كن عم جميع النساء لانه كلما تزوج امرأة احق ان تكون آخر افلوفرق بينه وبينها لم يستقر  
ملكه على امرأة هذا هو المذهب وما بعده ضعيف وهو قوله (وصوب) بضم الصاد المهملة  
وكسر الواو مشددة (وقوفه) اي منع الخائف (عن) وطء الزوجة (الاولى) بضم الهمز اي التي

(قوله لانها) اي السرية  
(قوله منها) اي السرية (قوله  
وان عم النساء) حل (قوله  
لقلته) اي النفوس  
(قوله لانه) اي الثاني (قوله  
والاول) اي اللزوم في الثاني  
(قوله هو) اي الاول (قوله  
عنهن) اي الابكار (قوله  
وفيها) اي المدونة (قوله  
فيها) اي الثلاثين (قوله  
لانه كمن عم النساء) علة  
لا شيء عليه (قوله لانه كلما  
تزوج الخ) علة لانه كمن  
عم النساء

(قوله اولاً) بشد الواو (قوله في ضرب الاجل) ملة كاف التشبيه (قوله طلق) بضم فكسر مثلاً (قوله هذا) اى وهو في الموقوفة كاللوى (قوله لتبين انها مطلقة ٢٢٠ قبل البناء) علة للزوم نصف الصداق وعدم الارث (قوله وبالعزبها)

اى من ثلاث جهات (قوله وقف) بضم فكسر (قوله والا) اى وان لم يتزوج (قوله فلا) اى لا بأخذ الموقوف ولا يتكامل الصداق (قوله علم) بضم فكسر (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله وعليه) اى للزوم (قوله وقف) بضم فكسر (قوله ولها) اى الثانية رفعة له عدم وطئه لقدرته عليه (قوله بثالثة) اى تزوجها (قوله ولها) اى الثالثة رفعة الخ (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله بان قال) ابن دحون صلة اعتراض (قوله وهل) بكسر الهاء اى غلط (قوله الشيخ) اى ابن دحون (قوله لان المسئلة) اى آخر امرأة اتزوجها طالق (قوله لا الاولى) اى فلا يتوقف حل وطء الاولى على وطء الثانية (قوله نطلق) اى الثانية (قوله وهو) اى الاقل (قوله وقوعه) اى الطلاق (قوله به) اى الطلاق (قوله والاوّل) اى ايجابه طلاقاً (قوله الثانى) اى ايجابه عدم وقوع طلاق بين بطلاق (قوله به) اى الطلاق (قوله مشروط)

تزوجها اولاً (حتى ينكح) اى يتزوج زوجته (ثانية) فيحل له وطء الاولى (ثم) يمنع من وطء الثانية (كذلك) اى منعه من وطء الاولى حتى ينكح ثالثة فيحل له وطء الثانية وهكذا ابداً وهذا قول معنون وصوبه ابن راشد وظاهره باقائه ولو قال ان لا اتزوج ابداً وظاهر انه يعمل بقوله لانه ضرر عليها (و) ان تضررت المرأة الموقوفة عنها من ترك وطئها ورفعته (هو) اى القائل آخر امرأة الخ (فى) المرأة (الموقوفة) عن القائل صلة كاف التشبيه فى قوله (كاللوى) بضم الميم وكسر اللام اى الخائف على ترك وطئ زوجته اكثر من اربعة أشهر وهو حراً واكثر من شهرين وهو عبد فى ضرب اجل الا يلا من يوم الرفع لانه لم يحلف على ترك الوطء فاذا انقضى ولم ترض بالاقامة معه يدون وطء طاق عليه والاولى تأخير هذا عن قول اللخمي الا ترى ليقيد رجوعه اليه ايضا واذا مات زمن الايقاف فلها انصف الصداق ولا ترثه تامين انها مطلقة قبل البناء ولا عدة عليها وبالعزبها فيقال مات زوج عن زوجة حرة مسلمة بنكاح صحيح بصداق مسمى واخذت نصفه ولا ترثه ولا تعد منه ابن الماجشون ان تزوج امرأة فماتت وقف ارثه منها فان تزوج اخذته وتكمل صداقها والا فلا وبالعزبها من ثلاثة أوجه (واختار) اى اللخمي الايقاف عن السابقة حتى يتزوج بعدها فى كل سابقة (الافى) الزوجة (الاولى) بضم الهمزة فلا يتوقف عنها لما قال آخر امرأة علم انه لم يعاق طلاق الاولى ابن عرفة ولو قال آخر امرأة اتزوجها طالق فى لغوه ولزومه قول ابن القاسم ومحمد مع معنون وعليه يوقف عن الاولى حتى يتزوج غيرها فيحل له وكذا الثانية والثالثة زاد معنون وابن وقف عنها رفعة لعدم وطئه لقدرته عليه بتزوج ثالثة ولها ايثالثه ولها اربعة ابن رشد نحو لابن الماجشون قال وان ماتت من وقف عنها وقف ميراثه منها فان تزوج ثالثة اخذته وان مات قبل ان يتزوج رد لورثته وان طاق عليه بالاى فلا يرجعه لعدم بناءه الشيخ ان مات فى الوقف قبل بناءه فلا ترثه ولها انصف المهر فقط ولا عدة لوفاته ثم قال واعترض ابن دحون قول معنون بان قال اذا وقف عن وطء الاولى ثم تزوج لم يحل له وطء الاولى حتى يطل الثانية كن قال انت طالق ان لم اتزوج عليك فيمنع منها حتى يتزوج غيرها وبطلانها في عينه وليس له وطء الثانية لاحتمال انها آخر امرأة يتزوجها فهو بمنوع من وطء الثانية حتى يتزوج ثالثة وكذا يلزم فى الثالثة والرابعة فلا يتم له وطء البتة ابن رشد هذا اعتراض غير صحيح وهل فيه الشيخ على رسوخ علمه وثنا بذهنه ولا معصوم من الخطا الامن عصمه الله تعالى لان المسئلة ليست كذلك من قال انت طالق ان لم اتزوج عليك وانما هى كذلك من قال ان تزوجت عليك فهى طالق لانه لم يطلق الا الثانية لا الاولى فوجب ان تطلق باقل ما يقع عليه اسم زوج وهو العقد على قواهم الخفت يدخل باقل الوجوه والبرائة بكمل باكل الوجوه قلت الاظهر ما قاله ابن دحون ويانه ان تزوج الثانية اما ان يوجب طلاقاً وعدم وقوعه بين به والاوّل باطل اتفاقا فتعين الثانى وكل تزويج يوجب عدم وقوع طلاق بين به مشروط بالبناء فيه اصله الخائف بالطلاق لم يتزوج بن وقول ابن رشد فوجب ان تطلق باقل ما يقع عليه اسم زوج وهم ثلاثفاق على ان التزوج فى المسئلة لا يوجب طلاقاً لم يتيقن كونه آخراً والقرض

خبر كل (قوله فيه) اى التزويج (قوله اصله) اى قولنا بكل تزويج الخ (قوله وهم) بفتح الهاء اى غلط خبر قول عدم (قوله فى المسئلة) اى آخر امرأة اتزوجها طالق (قوله كونه) اى التزوج (قوله بالقرض) بفتح القاء وسكون الراء

(قوله عدم ثبته) أي كونه آخر (قوله وان كان متوجبه لعدم الطلاق) حال (قوله في الأولى) بضم الهمزة الزوجة السابقة (قوله عليها) أي مسئلة ان لم تزوج عليك (قوله وهي) أي اغاظتها (قوله منها) أي مسئلتها (قوله وذلك) أي بين ان السابقة ليست آخر امرأة (قوله فيها) أي مسئلتها (قوله لزمه) أي الطلاق الزوج (قوله في الأولى) بضم الهمزة (قوله لا اختيار) عطف على قولا (قوله مثلا) راجع للمدينة (قوله انها) أي القضية (قوله هذا) أي قصر التطليق على تزوجه من غير المدينة قبل تزوجه منها (قوله لفظه) أي المعاق بكسر اللام (قوله لتعليقه طلاق من يتزوجه من غيرها على عدم تزوجه منها) هذا اللفظ مقتضى طلاق من يتزوجه من غيرها قبل تزوجه من ابل ووقع عنها حتى يتزوج ٢٢١ منها كما قال سحنون (قوله قبلها)

هذا ليس في الصيغة الاصيلة فانظر من ابن ابي به (قوله الطلاق) أي في لزوم طلاق كل من يتزوجه من غيرها عن تقيده بكونه قبل تزوجه منها (قوله وان اسفلت على ان) أي هذا اللفظ حال (قوله والتأويل) أي بانه انما يلزم الطلاق اذا تزوج من غيرها قبلها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله القسطاط) بضم الفاء الصلة الخيصة ثم نقل لمصر العتيقة لاختطاطها موضع قسطاط عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه فهي المراد منه (قوله لزمه الطلاق) فين يتزوجه من غيرها ظاهره سواء تزوج من غيرها قبل تزوجه منها او بعده (قوله لا يبحث فين يتزوجه من غيرها) أي من غير القسطاط) أي قبل تزوجه من القسطاط

عدم ثبته وانما يقع بعدم ثبته في حكم الابل اه البناني وقد يجاب عن بحث ابن دحون بان التزوج في مسئلة سحنون المذكورة وان كان موجبا لعدم الطلاق في الأولى كمسئلة ان لم تزوج عليك الخ لكن القياس عليها لا يصح لان مسئلة ان لم تزوج عين مقصود به اغاظة الخاطبة وهي لا تحصل الا بوطء الثانية بخلاف مسئلتها فان المقصود منها بين ان الزوجة السابقة ليست آخر امرأة وذلك يحصل بمجرد العقد على أخرى بعد هاهنا غير توقف على الوطء وليس فيها عين حتى يقال البر لا يحصل الا باكل الوجوه وان قال اول امرأة يتزوجه اطلق وآخر امرأة تزوجه اطلق لزمه في الأولى وفي الثانية قول ابن القاسم وسحنون لا اختيار للخمسة (ولو قال) المكلف (ان لم تزوج) امرأة (من) نساء (المدينة) المتوعدة بانوارسا كنما عليه افضل الصلوة والسلام مثلا (فهى) أي التي تزوجه من غيرها (طالق فتزوج) الخالف (من غيرها) أي المدينة (لجوز) بضم النون وكسر الجيم مثقالا (حصل) (طلاقها) بمجرد عده عليها سواء تزوجه قبل تزوجه من المدينة او بعده بناء على انها قضية حالية في قوة كل امرأة تزوجه من غير المدينة طالق هذا ظاهر المدونة والجواهر (وتوقات) بضم المشاء والهمز وكسرا او منقلة أي حلت المدونة (على انه) أي الشأن (انما يلزم الطلاق) فين تزوجه من غيرها (اذا تزوج من غيرها) أي المدينة (قبل) (تزوجه منها) أي المدينة عج هذا مدلول لفظه لتعليقه طلاق من يتزوجه من غيرها على عدم تزوجه منها فان تزوج منها ثم تزوج من غيرها فلا طلاق لفقد الشرط في بناء على انها شرطية في قوة ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق فان تزوج من المدينة ثم تزوج من غيرها فلا طلاق على هذا التأويل والمذهب الاطلاق فهي حالية وان اسفلت على ان والتأويل ضعيف افاده عب البناني ابن عرفة وفيها قال ان لم تزوج من القسطاط فكل امرأة تزوجه ما اطلق لزمه الطلاق فين يتزوجه من غيرها الخمي عن سحنون لا يبحث فين يتزوج من غير القسطاط وتوقف عنها كن قال ان لم تزوج من القسطاط فامرأة طالق والأول أشبه لان قصد الخالف بمثل هذا ان كل امرأة يتزوجه قبل ان يتزوج من القسطاط طالق ابن محرزا حسب لمحمد مثل ما فيها ابن بشيرهما على الخلاف في الاخذ بالآقل فيكون مستقنيا او بالا كتر فيكون موليا وقول ابن الحاجب بناء على انه بمعنى من غيرها وتعلق بمحقق يريد ان

(قوله والأول) أي لزوم الطلاق فين يتزوجه من غيرها (قوله فيها) أي المدونة (قوله هما) أي القولان (قوله في الاخذ) أي الحمل لما يؤخذ من الكلام على الأقل لانه الحق والاكثر لانه الأكمل (قوله فيكون مستقنيا) أي فكانه قال كل امرأة يتزوجه طالق الا من المدينة (قوله فيكون موليا) أي طالق اطلاق التي يتزوجه من غير المدينة ان لم يتزوج منها (قوله بناء) أي هما مبنيان (قوله على انه) أي قوله ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله من غيرها) أي كل امرأة يتزوجه من غيرها طالق (قوله وتعلق) أي وقوله ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله تعليق) في قوة ان تزوجت من غير المدينة قبلها فهي طالق (قوله بمحقق) بضم الميم ففتح الحاء فالقاف الأولى مشددة (قوله يريد) أي ابن الحاجب الخ خبر قول

(قوله ان معناه) أى ان لم يتزوج من المدينة فهي طالق (قوله على الاول) أى انه يعنى من غيرها (قوله وعلى الثاني) أى التعليق (قوله وتقريرهما) أى الحلية والشرطية (قوله مما تقدم) صلة واضح (قوله من لفظ النخعي) بيان لما (قوله التأويلان) أى تأويلها يلزم طلاق من تزوجها من غير المدينة سواء تزوج من غيرها قبل تزوجه منها او بعده وتأويلها بيقيد لزوم طلاق من تزوجها من غيرها بكونه قبل تزوجه منها (قوله مطلقا) أى قبل او بعد (قوله وهو) أى قول مضمون (قوله من ان الاول هو المشهور) بيان لما (قوله وفيه) أى كون الاول هو المشهور (قوله عليه) أى الاول (قوله كلامهما) أى النخعي وابن محرز (قوله وهو) أى تعويل ابن عبد السلام ٢٢٢ (قوله به الخ) راجع لوقوع المعلق (قوله لا حال التعليق) عطف على حال النفوذ

(قوله اذا كانت اليمين منعقدة) شرط في اعتبار حال النفوذ (قوله ولو في الجملة) أى باعتبار بعض الاحوال كتعليق العبد الثلاث فانه منعقد من حيث اصل الطلاق والاثبتين لأن من حيث الثلاث (قوله فيشمل الخ) تفريع على ولو في الجملة (قوله فان لم تتعقد) أى اليمين الخ مفهوم الشرط (قوله وفيها) أى المدقنة (قوله والنادر) عطف على ما فيها (قوله وائس له حينئذ) أى حين قوله ذلك الخ حال من فاعل قال (قوله ولم يفعله) أى المحلوف عليه (قوله حتى تزوج او ملكه) أى الرقيق ثم فعل المحلوف عليه (قوله بما) أى اليمين (قوله فلا تلزمه) أى اليمين (قوله بعدا) أى اليمين (قوله من زوجة او رقيق) بيان لما (قوله قبل وقوع الخ) صلة تجدد (قوله او بعده) أى وقوعه (قوله على ان لا تفعل كذا) صلة المحلوف (قوله ولو واحدة) أى ولو كان الطلاق الذي نأنت به واحدة الخ (قوله المعلق) بفتح اللام نعت الطلاق (قوله لانه) الزوج (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ تفريع على وكذا ان حلف على فعل نفسه الخ (قوله وقت كذا) تنازع فيه يأتين ويقضين (قوله وطلقها) أى الخالف زوجته المحلوف بطلاقها (قوله لئن فعلته) أى الخالف (قوله او قصد) أى الخالف (قوله بالذهب) أى لغريمه في ذلك الوقت او عدم قضائه فيه (قوله فلا تلزمه الثلاث) أى اذا جاء ولم يأت او يقضيه فيه لعدم ملكه عصمتها فيه (قوله ويعتقد) أى الخالف (قوله عاينها) أى مباتته (قوله في الصورتين) أى الخالف على الايمان والخالف على النكاح (قوله) أى الخالف (قوله فيها) أى زوجته

او بعده) أى وقوعه (قوله على ان لا تفعل كذا) صلة المحلوف (قوله ولو واحدة) أى ولو كان الطلاق الذي نأنت به واحدة الخ (قوله المعلق) بفتح اللام نعت الطلاق (قوله لانه) الزوج (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ تفريع على وكذا ان حلف على فعل نفسه الخ (قوله وقت كذا) تنازع فيه يأتين ويقضين (قوله وطلقها) أى الخالف زوجته المحلوف بطلاقها (قوله لئن فعلته) أى الخالف (قوله او قصد) أى الخالف (قوله بالذهب) أى لغريمه في ذلك الوقت او عدم قضائه فيه (قوله فلا تلزمه الثلاث) أى اذا جاء ولم يأت او يقضيه فيه لعدم ملكه عصمتها فيه (قوله ويعتقد) أى الخالف (قوله عاينها) أى مباتته (قوله في الصورتين) أى الخالف على الايمان والخالف على النكاح (قوله) أى الخالف (قوله فيها) أى زوجته



(قوله غير) حال اقامن فاعل معلق فقيه بكسر الباء ومن مفعوله فهو يفتقها (قوله ثم بات) اي تزوجته (قوله المعلق) يفتح اللام  
 نعت المحلوف (قوله لعودها) اي الزوجة لعصمة الخ علة لحنه (قوله معلقا) يفتح اللام حال من جاء عودها (قوله فان لم يبق من  
 العصمة المعلق في اثني) مفهوم الشرط (قوله غير معلق) يفتح اللام حال من فاعل عاد (قوله لا اختصاصه) اي التعليق (قوله  
 الاولى) بضم الهمز اي المعلق فيها (قوله انقضى) اي مع عدم فعل المعلق عليه (قوله ثم تزوجها) اي ثم فعلت المعلق عليه (قوله  
 ولولم يبينها) اي وفعلت المعلق عليه بعد انقضاء الزمن مبالغة في انه لا شيء عليه لانحلالها عنه بانتضاءه (قوله انه) اي الزوج  
 (قوله في الاولى) بضم الهمز اي كلما فعلت الخ (قوله فاخص) اي الطلاق ٢٢٣ (قوله بها) اي العصمة المعلق فيها (قوله

وفي الثاني) اي كلما تزوجت  
 (قوله علقه) اي الطلاق  
 (قوله سائر) اي جميع (قوله  
 في ملك العصمة) صلة اعتبار  
 (قوله ان فعات) محمول  
 الحركات الثلاث في التاء  
 (قوله ففعل) بضم الفاء  
 وكسر العين اي المعلق عليه  
 (قوله فلا يلزم) اي الظهار  
 (قوله لزمه) اي الظهار  
 الزوج (قوله والا) اي وان  
 لم يبق منها شيء (قوله فلا)  
 اي لا يلزمه الظهار (قوله  
 عليها) تنازع فيه التزويج  
 والقسري (قوله بطلاق)  
 صلة محلوف (قوله من العصم  
 الخ) بيان لغيرها (قوله  
 وهذا) اي قوله لا محلوف  
 لها فيها وغيرها (قوله  
 اختصاصه) اي التعليق  
 (قوله فيعصمها) اي التعليق  
 العصمة المعلق فيها (قوله  
 عزه ونزب) بيان للزوجتين  
 (قوله فيها) اي عزه المحلوف  
 على ترك وطئها (قوله ولو

زوجته على فعلها او فعله غير مقيد بزمن ثم بات منه بجعل او انقضاء عدة طلاق رجعية  
 ثم (نكحها) اي تزوجها راضية بصدائق وولي وشاهدين (فتعانه) اي الزوجة المحلوف عليه  
 المعلق طلاقها عليه سواء كانت فعلته حال يبنون أم لا (حنت) الزوج في تعليقه (ان يبق من  
 العصمة) بيان لشيء الا في (المعلق فيما اثني) اي طلاقه ان وطئته لعودها معلقا طلاقها الى تمام  
 عصمتها سواء تزوجها قبل زوج او بعد لان عقد الثاني لا يبيد عصمة الاول فان لم يبق من  
 العصمة المعلق فيها شيء بان طلقها ثلاثا او ما ينفكها او تزوجها بعد زوج عادت اليه غير معلق طلاقها  
 لا اختصاصه بالعصمة الاولى فان قيد بزمن انقضى وابانها ثم تزوجها فلا شيء عليه لانحلال عينه  
 بمضي الزمن المعين ولولم يبينها ولو أتى بإعادة تكرار ككلمات فعات كذا فانت طالق اختصت  
 بالعصمة الاولى المعلق فيها ولو قال كلما تزوجت فانت طالق فلا يختص بالعصمة الاولى فكلمها  
 تزوجها طالق عقبه والفريق انه في الاولى علق الطلاق من عصمة محلو كحال التعليق فاخص  
 به وفي الثاني علقه على عصمة مستقبله فم سائر العصم وشبهه في اعتبار حال النفوذ في ملك  
 العصمة وما قرعه عليه واختصاص التعليق بالعصمة المعلق فيها فقال (كانظهار) فان قال ان  
 فعلت كذا فانت على كظهر امي ففعل حال يبنون فلا يلزم وان تزوجها بعد فعل فان يبق من  
 العصمة المعلق فيها شيء لزمه والا فلا واخرج من الاختصاص بالعصمة الاولى فقال (لا يختص  
 المين بالعصمة المعلق فيها بالنسبة لزوجته) محلوفها (على عدم الزوج والقسري عليها بطلاق  
 التي يتزوجها عليها وعتق التي ينسرها عليها) (فيلزمه التعليق فيها) اي العصمة المعلق فيها  
 (وغيرها) من العصم المستقبل فان طلق المحلوفها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج عاد عليه التعليق  
 فتطلق التي يتزوجها عليها وعتق التي ينسرها عليها وهكذا ايدوا هذا ضعيف والذهب  
 اختصاصه بالعصمة المعلق فيها في المحلوفها واما المحلوف عليها فلا يختص التعليق بالنسبة  
 اليها بالعصمة المعلق فيها فيعصمها وغيرها فان كان له زوجتان عزه ونزب وقال ان وطئت عزه  
 فنزب طالق فنزب محلوف بطلاقها وعزته محلوف على ترك وطئها فيلزمه التعليق فيها ولو طلقها  
 ثلاثا وتزوجها بعد زوج مادامت نزب في العصمة المعلق فيها فان طلقها ثلاثا وتزوجها بعد  
 زوج فلا يعود عليه التعليق ولا يخفى ان الا لازم في عزه الايلاء كافي المدونة لا الطلاق الذي  
 الكلام فيه ولو اراد المصنف ذكر المسئلتين على المعقولات قال كمحلوفها الا عليها قضيا وغيرها

طلقها) اي عزه (قوله تزوجها) اي عزه (قوله فان طلقها) اي نزب (قوله وتزوجها) اي نزب (قوله الايلاء) اي الحلف على ترك  
 وطئها فان تركه خوفا من طلاق نزب ونضررت عزه من ترك وطئها فلها دفعه الحاكم وطئها بوطئها فان امتنع منه ضرب له اربعة  
 اشهر ان كان حرا وشهرين ان كان عبدا من يوم اليمين لانه حلف على ترك وطئها فان مضى ولم يطأها فلها التطلق عليه (قوله لا  
 الطلاق) عطف على الايلاء (قوله المسئلتين) اي المحلوفها او المحلوف عليها (قوله كمحلوفها) تشبيهه بالمحلوف بها في الاختصاص  
 بالعصمة الاولى المعلق فيها (قوله لا عليها) اي لا محلوف عليها (قوله فيها) اي فيلزمه التعليق في العصمة المعلق فيها وغيرها

(قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله منها) اي المدونة (قوله انها) اي المخولف اها (قوله واعترضه) اي ابن الحاجب (قوله ذلك) اي الاختصاص في المخولف لها بالعصمة الاولى (قوله هذا الحكم) اي الاختصاص بالعصمة الاولى (قوله استدلل) اي ابن عبد السلام (قوله منها) اي المدونة (قوله في مسئلة زيب وعزة) اي ان وطئت عزة فزيب طالق (قوله نخصها) اي اليمين فيها (قوله حكمها) اي المخولف عليها واليمين اقول في استدلاله نظرا لان ما استدلل به في المخولف عليها وكلام ابن الحاجب في المخولف اها (قوله فذكره) اي عياض ما لابن عبد السلام (قوله وصحح) اي عياض (قوله تبعا) حال من ابن الحاجب (قوله لسكن قال ابن عرفة) استدلاله على قوله في تسكييل التقييد ما لابن عبد السلام الخ لرفع ايمانه اعقاده (قوله نقله الخ) خبر تضعيف (قوله مقدمه) اي ابن عبد السلام (قوله) من القاسمين بيان لمن (قوله وفرق) اي بعض القاسمين ٢٢٤

افاده عب البناي قوله وهو ضعيف اي لان المصنف تبع فيه اعتراض ابن عبد السلام على ابن الحاجب والحق ما لابن الحاجب وحاصل ما لهم ان المخولف عليها اتفقوا على تعليق اليمين فيها بالعصمة الاولى وغيرها وان المخولف بطلاقها اتفقوا على اختصاص اليمين فيها بالعصمة الاولى وما المخولف لها فيها الخلاف فالذي في كتاب الايمان منها انها كالمخولف بها في الاختصاص بالعصمة الاولى وعليه ابن الحاجب واعترضه ابن عبد السلام قائلا انكر ذلك ابن المواز وابن حبيب وغير واحد من المتأخرين المهققين ورأوا ان هذا الحكم انما هو في المخولف بطلاقها في المخولف اها ثم استدلل بظاهر ما في الايلاء منها حيث فرق في مسئلة زيب وعزة بين المخولف بها بالعصمة الاولى وبين المخولف عليها فجعل حكمها مستمرا في العصمة الاولى وغيرها قال في تسكييل التقييد ما لابن عبد السلام سبقه المصنف فذكره مرتين وصحح ما في كتاب الايلاء وهذا هو الذي اعقده المصنف هنا مخالفا لابن الحاجب تبع ما في كتاب الايمان منها ما يمكن قال ابن عرفة تضعيف ابن عبد السلام رواية ما في كتاب الايمان بظاهر ما في الايلاء منها نقله بعض من تقدمه من القاسمين وفرق بين المسئلتين بان الايلاء مخالف للطلاق لان الايلاء يلزم في الاجنبية ولا يزول بالملك والطلاق لا يلزم في الاجنبية ويزول بالملك وهذا الفرق ذكره ابو الحسن في كتاب الايلاء ونصه الفرق بينهما انه في الايلاء قصاره انها اجنبية والايلاء في الاجنبية لازم والضايط ان الملك الذي عقد فيه اليمين اما بالظهار او بالطلاق او علق طلاق بالتزويج عايبا متى طلقها ثلثا ثم تزوجها بعد زوج لا يعود عليه الا ان يكون ظهرا مجردا او بشرط وقد وقع الشرط او يكون ايلاء فيلزمه كما يلزم في الاجنبية ابن عرفة يدل على صحة فرق بعض القاسمين وان المدونة مخالفة فيما بين الكتابين قول ابن رشد في سماع ابن القاسم اصل مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة ان من شرط لامرأة طلاق الدخلة عليها التحلل عنه اليمين بخروج زوجته عن عصمة بالثلاث وهو خلاف رواية ابن حبيب ومطرف وقول ابن الماجشون وابن أبي حازم ان انما التحلل عنه لان الشرط في اليمين في الدخلة وليس هو فيما ابن عرفة فلو كان عنده ملك كتاب الايلاء خلافا لقال ومنزل قول هؤلاء في كتاب الايلاء وهو اذكر الناس

(قوله بان الايلاء) صلة فرق (قوله لان الايلاء يلزم في الاجنبية) فاذا حلف على ترك وطأ اجنبية اكثر من اربعة اشهر وهو حرا وشهرين وهو عبد ثم تزوجها فهي مولى منها (قوله ولا يزول) أي الايلاء (قوله بالملك) فاذا آلى من زوجته الرقيقة لغيره او اجنبية كذلك ثم ملكها فهي مولى منها (قوله ويزول بالملك) فاذا علق طلاق زوجته الرقيقة لغيره ثم ملكها سقط التعليق لزوال العصمة (قوله بينهما) اي ما في كتاب الايمان وما في كتاب الايلاء (قوله قصاره) بضم القاف اي غايته (قوله اما بالظهار او بالطلاق) تفصيل وتوزيع لليمين التي عقدها (قوله او علق) بضم فكسر منقلا وصلته بمذوقة اي

فيه عطف على عقد (قوله مجردا) اي منجزا (قوله او بشرط) اي او علق بشرط (قوله قول) فاعل يدل لمسائل (قوله اصل) اي قاعدة (قوله ان من شرط لامرأة طلاق الدخلة عليها) بان قال لها اكل من تزوجت اعليك طالق بيان لقول مالك بخلاف من (قوله تحلل عنه اليمين الخ) خبران (قوله بالثلاث) صلة بخروج (قوله وهو) اي اصل مالك (قوله وقول) عطف على رواية (قوله من انها) اي اليمين الخ بيان لقول ابن الماجشون (قوله لان الشرط الخ) علة لالتحلل عنه (قوله في اليمين) صلة الشرط (قوله في الدخلة) خبران (قوله وليس هو) اي الشرط (قوله فيها) اي زوجته (قوله عنده) اي ابن رشد (قوله خلافا) اي لما في كتاب الايمان (قوله لقال) اي ابن رشد (قوله وهو) اي ابن رشد (قوله اذكر الناس) اي اشد هم تذكر

(قوله في كلامها) اي المدونة اقول اذا كان ما في كتاب الايمان في المحلوف لها كمال البتة في وما في كتاب الابلا في المحلوف عليها  
 فواجبه توهم الخافعة بينهم ما والاحتياج للفرق ومثل هذا لا يخفى على امثال هؤلاء لا تامة والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله بطلاق  
 كل الخ) صلة المحلوف (قوله طلاقا ثانيا) مفعول اطلق مبين لنوعه (قوله قال) اي الامام او ابن اقسام رضى الله تعالى عنهما  
 (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا انويه) بضم الهمزة وفتح النون وسر الواو ومدة بلا اي لاساله عن نيته ولا اصدقه فيها ان  
 ادعاه (قوله نية) اي حين اليقين انه لا يتزوج عليها مادامت في عصمته ٢٢٥ (قوله لا قصد) اي الزوج بقوله كل

امراً: ان تزوجها عليك  
 طاق (قوله اي يحل) بضم  
 الباء وفتح الميم قوله كل  
 امراً الخ (قوله على هذا)  
 اي عدم الجمع (قوله فلا  
 يشأنى قوله وان ادعى نية)  
 نفريع على يحل على هذا  
 (قوله اشترطت) اي الزوجة  
 (قوله عليه) اي الزوج  
 (قوله ذلك) اي عدم  
 التزوج على او ان تزوج  
 عليها فطلق الجديدة (قوله  
 او تطوع) اي الزوج  
 (قوله لها) اي الزوجة  
 (قوله به) اي التعليق (قوله  
 قامت) اي شهدت (قوله  
 واسرته) بالتخفيف اي  
 شهدت عليه عند الحاكم  
 (قوله لقبل) بضم فك  
 (قوله انها) اي النية (قوله  
 وان وافقت الخ) حال  
 (قوله فهي) اي النية (قوله  
 له) اي ظاهر لفظه (قوله  
 فلائنة) تفسير لفاعل عاش  
 المستتر فيه (قوله طالق)

لمسائل المدونة اه طاق يظهر لك ان لا تخاف في كلامه وان مسئلة الابلا بمباعدة مسئلة  
 الطلاق وان كلام ابن الحاجب هو الصواب (ولو طلقها) اي المحلوف لها بطلاق كل من  
 يتزوجها عليها طلاقا ثانيا دون الثلاث او رجعا انقضت عدته (ثم تزوج) اجنبية (ثم تزوجها)  
 اي الماطقة المحلوف لها اي عقد عليها عقد اصدق او ولي وشاهد دين (طلقت الاجنبية)  
 التي تزوجها حال نيوتة المحلوف لها (ولا حاجة له) اي الزوج معتبرة في دعواه (انه لم يتزوج)  
 الاجنبية (عليها) اي المحلوف لها وانما تزوجها على غير هذا قال فيها لا اقويه وبالف على طلاق  
 الاجنبية وعدم قبول بحجة بانه لم يتزوج فقال ان لم يدع نية بل (وان ادعى) الزوج نية لان قصده  
 ان لا يجمع بينهما اي يحل على هذا فلا ينافي قوله وان ادعى نية (وهل) عدم قبول نيته (لان  
 العين على نية المحلوف لها) ونيتها ان لا يجمع معها غيره وظاهر هذا التأويل سواء اشترطت  
 عليه في العقد ذلك او تطوع لها به لانه صار حقا لها وقبل لا يلزمه ان تطوع به (او) حله على  
 ما ذكر لكونه (قامت عليه بينة) واسرته ولو جاء مسدده فقبل قوله في ذلك (تأويلان) الاول  
 لابي الحسن الصغير والثاني لان رشد فان قبل النية هنا موافقة لظاهر اللفظ فينبغي قبلها مع  
 البينة بخوابه انها وان وافقت ظاهر لفظه لغة فهي مخالفة له عرفا فكن حلف لا بطلائمه ونوى  
 بقصد (و) زسه (في) قوله كل زوجة يتزوجها (معايشة) فلا تة طالق التعليق (مدة حياتها)  
 اي المحلوف لها على المذهب سواء كانت زوجته وقت الحلف ام لا وقال اشهب لا يلزمه حياتها  
 لانه ضيق عليه وحرج ونحو كلام المصنف فيها وزاد ما يخص العنت واعمل المصنف استغنى عنه  
 بما قدمه بقوله او خشي في المؤجل العنت ويلزمه فيما عاشت مدة حياتها في كل حال (الانيسة)  
 الخائف بما عاشت مدة (كونها) اي المحلوف لها (فحتمه) اي زوجة الخائف فان ابانها وتزوج  
 وقال نويت مادامت زوجة لي قبل قوله في القنيا والقضاء لموافقة نية العرف (ولو علق)  
 بفجحات مثقلا (عبد) الطلاق (الثلاث) لزوجته (على الدخول) لداره ملائمة او منها او من  
 غيرها (فعتق) العبد اي صار حرا بعد التعليق (ودخلت) بضم فكسر الدار بعد عتقه (لزم)  
 الطلقات الثلاث العبد لان المعتبر حال النفوذ فان دخلت قبل عتقه لزمه اثنتان ولا تحل له  
 الا بعد زوج ولو عتق بعده ابن عاشر هذا وان كان من القروع المرتبة على اعتبار حال النفوذ  
 الا انه لا يظهر فيه فراق اي لانه لو لم يعتبر حال النفوذ واعتبر حال التعليق لزمه اثنتان ولا تحل له

٢٩ منح في خبر كل (قوله التعليق) فاعل لزم (قوله مدة حياتها) صلة لزم المقدار قوله كانت اي المحلوف لها  
 (قوله وقال اشهب) مقابل المذهب (قوله لانه) اي الزوم حياتها (قوله فيها) اي المدونة (قوله وزاد) اي في المدونة (قوله  
 عنه) اي ما يخص الخ (قوله قبل) بضم فكسر (قوله موافقة) علة لقبل وهو مضاف لفاعل والعرف مفعوله (قوله منه) صلة  
 الدخول (قوله ولو عتق بعده) اي الدخول بموافقة في التحلل له الا بعد زوج (قوله هذا) اي ولو علق عبد الثلاث الخ (قوله وان  
 كان الخ) حال (قوله الا انه) اي هذا القرع استدراك على وان كان الخ لرفع ايهامه ظهور الفرق فيه بين الاعتبارين (قوله  
 فرق) اي بين اعتبار حال النفوذ واعتبار حال التعليق

(قوله ذلك) أي الفرق (قوله فليس مما يترتب على اعتبار حالة النفوذ) إذ لا تعليق فيه (قوله بقيت له اثنتان) لأن المعتبر حال النفوذ ولو اعتبر حال التعليق لبقيت له واحدة (قوله طلق طلقة ونصف طلقة) فلزمه طلقتان لتكميل النصف وبقيت له طاقة واحدة (قوله للملكة) أي الزوج (قوله كلها) أي أن لم يكن معه وارث (قوله بعضهم) أي أن كان معه وارث (قوله أن عتقت) أي والفسري بها أن ملكها كلها (قوله من تركناه) أي عند ابن شاس وتأبعه (قوله أو شروطه) أي عند ابن عرفة (قوله الصريح) نعمت لفظ (قوله استقل الخ) فصل مخرج ما يشق عليه ٢٢٦ (قوله وجرى العرف باستعماله الخ) فصل مخرج ما استقل عليه ولم يجز العرف

بإستعماله فيه كطالوقه  
 (قوله عليها) أي الطاء واللام  
 والقاف (قوله في حلها) أي  
 العصمة (قوله ولفظه) أي  
 الطلاق (قوله عنه) أي  
 الطلاق (قوله بنية صرفه)  
 أي عنه أصراحت فيه  
 بإشتماله على مادته ووضع  
 له لغة واستعماله فيه عرفا  
 (قوله وكذايته) أي الطلاق  
 (قوله لها) أي بنية صرفه  
 (قوله وخفية) عطف على  
 ظاهر (قوله عليه) أي  
 الطلاق (قوله عليها) أي  
 نيته (قوله لفظ) خبر كون  
 وإضافته للبيان (قوله  
 نصرف) أي أشق (قوله منه)  
 أي من مصدره (قوله عنه)  
 أي ابن القصار (قوله السراح  
 بفتح السين المهملة والحاء  
 (قوله قائلا) حال من الباجي  
 (قوله وخرجهما) أي ابن  
 رشد القواين (قوله كونه)  
 أي الطلاق (قوله البين)  
 بكسر المنة مشقة له (قوله  
 ما سمعناه) أي من طالق

الاي بعد زوج أيضا نعم يظهر ذلك في المسئلة الثانية وهي قوله واثنيت الخ وأما قوله كمالو طلق  
 واحدة فليس مما يترتب على اعتبار حالة النفوذ اهـ (و) لوعلى عبد (اثنيت) على فعل شيء فعتق  
 ففعل ذلك الشيء لزمه اثنتان (بقيت) له فيها طاقة واحدة (لأن المعتبر وقت النفوذ ولو اعتبر  
 وقت التعليق لم يبق له واحدة ولو على واحدة مدة فعتق ففعل المعلق عليه بقيت له اثنتان وشبهه  
 في بناء واحدة فقال (كمالو طلق) (الاي بعد زوجته) طلقة (واحدة ثم عتق) فعتق له طاقة واحدة لانه  
 طلق نصف طلاقه فصارت طلقتان ونصف طلقة (ولو علق) به ففعلت منفلا حرم مسلم (طلاق  
 زوجته المملوك لا يسه) الحر المملوك وصلة علق (على موته) أي الاب بان قال ان مات أبي فانت  
 طالق مثلا ومات أبوه (لم ينقذ) الطلاق الذي علقه على موته للملكة زوجته كلها وبعضها بمجرد  
 موت أبيه وانفساخ النكاح فلا يجزئ الطلاق محلا يقع فيه وفائدة عدم النفوذ مع انفساخ  
 النكاح انه ان كان المعلق الثلاث فله تزوجها قبل زوج ان عتقت (ولفظه) أي الطلاق المعدود  
 من ار كانه أو شروطه الصريح ما شق على الطاء واللام والقاف وجرى العرف باستعماله  
 في حل العصمة وهو (طلقت) بفتحات مشقلا (وانا طالق) منك (اوانت) طالق مني (او) انت  
 (مطلقة) بضم الميم وفتح الطاء المهملة واللام مشددة (او الطلاق) صلة (لازم) وعطف على  
 طلق بلا لاخراج من انطه فقال (لا) ما شق عليه ولم يجز العرف باستعماله في حلها وهو  
 (منطلقة) وطلوقه ومطابقة بسكون الطاء ابن عرفة ولفظه صريح وهو لا ينصرف عنه بنية  
 صرفه وكذايته ظاهر وهو ما ينصرف عنه به أو خفية وهو ما تموقف دلالة عليه عليه وفي كون  
 الصريح لفظ طالق وما تنصرف منه فقط أو مع خفية وبرية وحبلك على غار بك وشبهها نقلا ابن  
 رشد عن القاضي وابن القصار زاد الباجي عنه السراح والفراق والحرام قائلا بعضها أبين من  
 بعض وخرجهما على اعتبار كونه لغة الخالص واعتبار كونه لغة البين وذكر ابن القصار  
 في عيون المجالس تسعة الفاظ فزاد على ما سمعناه بنية وباتن واليه اشار ابن رشد ابن  
 الحاجب وزاد ابن القصار خمسة في غير الحكم ابن هرون يريد في الفتوى فالحكم احرى ثم قال  
 ابن عرفة وخص ابن الحاجب الظاهرة بما لا ينصرف وجعل ما ينصرف كتابه متحقة (وتلزم)  
 طلقة (واحدة) بكل افظ من الاقفاط الاربعة المتقدمة ويحلف انه لم يتوا كثر منها على ما شهره  
 ابن بشير وقبله ابن عرفة ونصه وان قال انت طالق فهو ما نوى فان لم ينوشأ فهو واحدة وفي حلقه  
 على انه لم يردا كثر من واحدة نقل للخمى عن ابن القاسم ورواية المدينين ابن بشير المشهور الاول

وما تنصرف منه وخفية وبرية وحبلك على غار بك ومسرحة (قوله واليه) أي بنية وبته وباتن صلا اشار وهما  
 (قوله اشار ابن رشد) أي بقوله وشبهها (قوله بما لا ينصرف) أي عن الطلاق بنية صرفه (قوله وجهل) أي ابن الحاجب (قوله  
 ما ينصرف) أي عنه بها (قوله الاقفاط الاربعة المتقدمة) أي طلق وطاق ومطلقة وأطلاق له لازم (قوله ويحلف) أي الزوج  
 (قوله كثر منها) أي الواحدة (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله فهو) أي الطلاق الذي يلزمه (قوله  
 ورواية) عطف على نقل (قوله الاول) أي حلقه انه لم ينوا كثر من واحدة



(قوله على كل حال) أي سواء سألته إطلاقاً أم لا (قوله دون نيته) في قوة نية من مجرد الطلاق (قوله بوجهه) أي الطلاق (قوله واعتمده) أي القيد (قوله وهو) أي القيد (قوله قلت لابن القاسم) القائل سحنون (قوله ولا يثبت عليه) أي قوله أنت طالق حال (قوله وجاء مستفتياً) حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله من ذلك) أي غير الطلاق بقوله أنت بريء (قوله فكذلك) أي في عدم نفع ما اراده غير الطلاق (قوله إلا أن يكون) أي قوله أنت بريء أو طالق جواباً (قوله دنيته) بفتح الدال والمثناة تحت مثقلة أي وكلته إلى دينه (قوله ونويته) بفتح النون والواو مثقلة أي قبلت نية (قوله تقيدهما) أي التأويلين (قوله سلم) بفتح السين مثقلة (قوله كلامها) أي المدونة (قوله فيه) أي كلامها (قوله فقال) أي القرافي (قوله فيها) أي المدونة (قوله أنه) أي الزام الطلاق فيها (قوله لأنه) أي قوله لا يثبت طالق (قوله لا يلزمه) أي الطلاق بقوله

٢٢٨

في طالق مريداً لاخبار  
(قوله ومال) أي طالق (قوله تقيده عجم كلام المستفتي) من إضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بتصب مفعوله (قوله بالقضاء) صلة تقيده (قوله وهو) أي اعتماد طالق كلام القرافي (قوله له) أي كلامها من إضافة المصدر لمفعوله وتكميل عمله برفع فاعله وهو الشيوخ (قوله إلى مجرد بحث القرافي) صلة يعدل (قوله وقد قدم طني) بفتحات مثقلة (قوله قدّم) بكسر ففتح مخففاً وبالجملة حال (قوله عند قوله) أي المصنف مثقلة (قوله قدم المصنف مثقلة) أي المدونة الخ مفعول قدّم (قوله وان لم يقل به) أي كلامها (قوله مبالغة) بفتح السين مثقلة (قوله استدل الخ) على قوله وهو غير صواب الخ

في مستند ما صدق على كل حال الأعلى مذهب من رأى أن مجرد انظر الطلاق دون نيته بوجه اه واعتمده عجم ومن تبعه وهو خلاف نصها في ابن يونس ما نصه ومن المدونة قلت لابن القاسم فيمن قال لزوجه أنت طالق وقال نوبت من وثاق ولم أرد الطلاق ولا يثبت عليه وجاء مستفتياً قال أرى الطلاق يلزمه وقد قال مالك رضى الله تعالى عنه فيمن قال لزوجه كلاماً مبتدأ أنت بريء ولم ينوبه الطلاق فهي طالق ولا ينفعه ما أرا من ذلك بقلبه فكذلك مسئلة قال مالك رضى الله تعالى عنه يؤخذ الناس في الطلاق بالفاظهم ولا تنفعهم نياتهم في ذلك إلا أن يكون جواباً للكلام كان قبله فلا شيء عليه ابن يونس وقال مطرف إذا كانت في وثاق فقال أنت طالق يعنى من الوثاق دنيته ونويته ابن يونس ولا يخالف في ذلك ابن القاسم إن شاء الله وهذا صريح في جعل التأويلين في المستفتي فكيف يصح تقيدهما بالقضاء وقد سلم كلامها ابن يونس واللغوى وعماض وابن الحبيب وابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهم وبحت فيه القرافي فقال الزام الطلاق فيها لوقيل أنه خلاف الإجماع لم يبعد لأنه نظير من طلق امرأته فقيل له ما صنعت فقال هي طالق وأراد الأخبار فقال أبو الطاهر لا يلزمه في الفتوى إجماعهم قال القرافي فينبغي أن يحمل مسئلة الوثاق على لزوم في القضاء دون الفتوى اه واعتمد طني كلام القرافي ومال إلى تقيده عجم كلام المصنف بالقضاء وهو غير صواب إذ كيف يعدل عن كلامها مع تسليمه الشيوخ إلى مجرد بحث القرافي وقد قدم طني قرياً وما باليه من قدم عند قوله لا يخولف لها ففيها وغيرها أن كلامها حجة على غيره وإن لم يقل به أحد كيف وقد سلمه هنا الشيوخ نعم بحث ابن عبد السلام في كلام ابن القاسم المتقدم بأن مسئلة مالك رضى الله تعالى عنه التي قاس عليها ليس فيها نية مخالفة لظاهر اللفظ لقوله فيها ولم ينوبه الطلاق ولم يقل به غيره غير الطلاق ومسئلة ابن القاسم فيها نية تمنع من وقوع الطلاق فلا يلزم من الحكم بالطلاق عند عدم المعارض الحكم به مع وجود المعارض ورده ابن عرفة بأن دعواه في قوله أنت بريء أنه ليس فيه نية من جهة الطلاق باطلة لقوله فيها لا ينفعه ما اراده من ذلك بقلبه فقد نص على أنه اراد بقلبه شيئاً غير الطلاق وحكم بعدم نفعه أي أنه كان قامت المزاحمة في أنت طالق بين وهو إطلاقها من الوثاق

رفع إمامه سلامة ما قاله ابن القاسم فيما من البحث (قوله بحث) بفتحات مخففاً (قوله بأن مسئلة مالك رضى الله تعالى عنه) أي قوله لزوجه ابتداء أنت بريء غير ناوياً بطلاقها مثقلة (قوله فاس) أي ابن القاسم (قوله ليس فيها الخ) خبر إن (قوله لقوله) أي المسائل الخ علة لقوله ليس فيها الخ (قوله ولم ينوبه الطلاق) أي وهذا صادق بعدم النية بالكلية ونية غير الطلاق (قوله عدم المعارض) أي نية غير الطلاق (قوله ورده) أي بحث ابن عبد السلام (قوله بأن دعواه) أي ابن عبد السلام مثقلة (قوله أنه ليس فيه نية من جهة الطلاق) مفعول دعوى المضاف لقوله (قوله باطلة) خبر إن (قوله لقوله) أي مالك (قوله فيها) أي مسئلة أنت بريء (قوله فقد نص) أي الإمام رضى الله تعالى عنه (قوله على أنه) أي القائل أنت بريء (قوله بين) بكسر الميم مثقلة

(قوله لها هو) اي المزاحم للطلاق (قوله هو) اي المزاحم للطلاق (قوله احد) منه ول قول المضاف انما علمه (قوله لان البت هو القطع الخ) علمه للزوم الثلاث ببنية (قوله ولا تقبل) بضم اتماء (قوله منه) اي المطلق بلفظ البنية (قوله الاقل) اي من الثلاث (قوله بها) اي الزوجة (قوله فلم يبق) بضم الياء اي الزوج (قوله منها) اي عصمتها (قوله نظر الخ) علمه للزوم الثلاث بواحدة بائنة (قوله لفظ بائنة) اضافته للبيان اي لان البينة بعد الدخول وعدم العوض لا تكون الا بثلاث (قوله والباء) بغيرين مجعلة (قوله احتياطاً للزوج) علمه للعلم (قوله من الكتابات الخفية) بيان لعدم العوض (قوله هذا الاقفاط) اي بنية وحملات على غاربك وواحدة بائنة (قوله ولا ينوي) بضم ففتح منقلا اي لا تقبل منه بنية اقل من الثلاث ٢٢٩ (قوله لا يهتد) اي حبلك

على غاربك (قوله هذا) اي التعديل بان لا يتولى احد الخ (قوله قبل ولا بعد) بالضم فيهما عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه اي البناء (قوله ينوي) بضم ففتح منقلا (قوله قبل) بالضم اي قبل البناء (قوله وادخل) اي ناويهم واحدة بائنة (قوله منها) اي المدونة (قوله عن هذا القيد) اي كون الواحدة البائنة او خليت سبيلك او ادخل منويابه واحدة بائنة بعد الدخول (قوله بان) اي ظهر (قوله مامعه) اي ادخل (قوله فيها) اي المدونة من الحق واستتري واخرجي (قوله لانه) اي ادخل (قوله اخفاها) اي الاقفاط التي فيها منويابها واحدة بائنة (قوله فهي) اي الاقفاط التي مع ادخل فيها (قوله اخرى) اي يلزوم الثلاث اذا نويت بها واحدة بائنة

فما هو في انت بنية قال هو كسبر ككونهم اربعة من الضجور والخير وغيرهما قاله في تكميل التمهيد (و) يلزم (الثلاث في) قوله لها احد الاقفاط خمسة وهي قوله انت (بئنة) بفتح الموحدة والافوقية مشددة لان البت هو القطع فقد قطع العصمة ولم يبق شيئا منها بيده ولا تقبل منه بنية الاقل ولولم يبق بها (و) كذا (حبلك) اي عصمتك (علي غاربك) بغيرين مجعلة اي كنفك فلم يبق شيئا منها بيده (او) قال لها انت طالق (واحدة بائنة) فتلزمه الثلاث نظر الاقفاط بائنة والغاء لواحدة احتياطاً للزوج او تقدير واحد صفة لمرأة اي دفعة لا اطلاقاً (او نواها) اي الواحدة البائنة (ب) قوله (خليت) بفتح الخاء المجعولة واللام مشددة اي فرغت (سبيلك) اي ماريقتك فاذهبي حيث شئت فلا ملك لي عليك (و) نواها بقوله (ادخلي) ونحوه من الكتابات الخفية فتلزمه الثلاث غ لست هذه الاقفاط سواء على المشهور اما بنية فتلا ثلاث دخل بها ام لا واما حبلك على غاربك ففي كتاب التخيير والتامك من المدونة هي ثلاث ولا ينوي لان هذا لا يقوله احد وقد ابقى من الطلاق شيئاً للخصي هذا يقتضي انه لا ينوي قبل ولا بعد وفي كتاب محمد بنوي قول واما واحدة بائنة وادخل في كتاب التخيير والتامك منها وان قال لها بعد البناء انت طالق واحدة بائنة فهي ثلاث وقال لها الحق باهلك واستتري او ادخلي او اخرجي يريد بذلك كله واحدة بائنة فهي ثلاث فبعد ذلك بما بعد البناء واصل المصنف سكت عن هذا القيد لوضوحه وقد بان لك ان الضمير في قوله او نواها عائد على واحدة بائنة كافي المدونة واقتصر المصنف على افظ ادخل دون مامعه فيها لانه اخفاها فهي اخرى وكذلك الحق بهما خليت سبيلك اذا نوي به واحدة بائنة وان لم ينو به ذلك فسيمقول فيه وثلاث الا ان ينوي اقل مطلقاً في خليت سبيلك هذا امثل ما يجعل عليه كلامه والله تعالى اعلم عب وهذه الثلاث مسائل يلزم فيها ثلاث في الدخول بها وواحدة في غيرها الا ان ينوي اكثر كما يقيد به سالم وهو المعقد (و) يلزم (الثلاث) في كل حال (الا ان ينوي) المطلق (اقل) منها كواحدة واثنين (ان لم يدخل) الزوج (بها) اي الزوجة (في) قوله انت على (كلمة والدم) ولحم المستنزيرو ان لم ينو بها الطلاق لان من السكينة الظاهرة فان كان دخل بها الزمة الثلاث ولو نوي بها اقل منها او والدم بمعنى او (و) تلزمه الثلاث الا ان ينوي اقل في غير المدخول بها في قوله (وهبةك) نفسك او عصمتك او لا يملك او لاهلك (او رددت لك لاهلك) قوله (انت حرام) قال على اولي يقبل ومثله انا حرام عليك (او ما

(قوله بها) اي الحق واستتري واخرجي وادخل منويابها الواحدة البائنة في لزوم الثلاث (قوله ب) اي خليت سبيلك (قوله ذلك) اي واحدة بائنة (قوله نية) اي خليت سبيلك (قوله اقل) اي من الثلاث (قوله مطلقاً) اي في المدخول بها وغيرها (قوله الثلاث مسائل) اي واحدة بائنة او نواها بخليت سبيلك او ادخل (قوله وان لم ينو بها) اي انت كلمة الخ مبالغة في لزوم الثلاث ان لم ينو بها اقل في غير المدخول بها (قوله فان كان دخل بها) مفهوماً ان لم يدخل بها (قوله بها) اي كلمة الخ (قوله منها) اي الثلاث (قوله ولا يسك) عطفت على نفسك





(قوله وهذا) أي الالفذاء (قوله لانه) أي الالفذاء (قوله عينه) أي واشترتها منه (قوله واحدة أو اثنتين) بيان لأقل (قوله في المستثنى منه) أي كل حال (قوله فيهما) أي نية الثلاث وعدم النية (قوله وهذا) أي لزوم الثلاث إلا أن يتوى أقل مطلقا في خلية سبيلك (قوله ما تقدم) أي في خلية سبيلك المنوى به الواحدة الباتنة من لزوم ٢٣١ الثلاث وعدم التنوية في المدخول بها

والواحدة في غيرها أن لم يتوى  
أكثر منها (قوله ورجعية)  
نعت واحدة (قوله واحدة)  
أي تلزم بقا رقنك (قوله  
لزمه ثلاث) أي في المدخول  
بها وغيرها (قوله وانصه)  
أي ابن عرفة (قوله والخفية)  
أي السكاية الخفية (قوله  
الاخوين) أي مطرف وابن  
الماسجون (قوله قبولهما)  
أي ابن حبيب والشحج  
(قوله آياه) أي قول اصبح  
ان نوى الطلاق ولم يتوعدا  
لزمه ثلاث (قوله بنيته)  
أي الطلاق (قوله فهمي)  
أي نيته (قوله كأنظ)  
أي الصريح (قوله وهو)  
أي الصريح (قوله فيه)  
أي بحث ابن عرفة (قوله  
بان اصبح) صله بحث  
(قوله فقوله) أي اصبح  
(قوله على مذهبه) أي اصبح  
(قوله وان كان) أي مذهب  
اصبح الخ حال (قوله والا)  
أي وان لم ينوطا (قوله  
ذكرهما) أي القولين  
(قوله والتعدي) عطف على  
القطع أي إيصال اللازم  
إلى نصب المفعول (قوله  
فينوي) بضم ففتح منقلا  
أي تقبل نيته (قوله فيه) أي

أم لا (الافذاء) أي خلع فتلزمه واحدة بائنة إلا أن ينوي الثلاث وهذا راجع لقوله لا عصمة لي  
عليك فالأولى تقديمه بلا صفة لا قوله واشترتها منه لانه عينه (و) تلزمه (ثلاث) في كل حال (الان  
ينوي أقل) منها واحدة أو اثنتين (مطلقا) عن التقييد بالدخول أو عدمه (في) قوله (خليفة) بشد  
اللام (سبيلك) ودخل في المستثنى منه عدم نية عدد قلزمه الثلاث فيهما وهذا لا ينال ما تقدم  
لا اختلاف موضوعهما إذ موضوع ما تقدم نية الواحدة الباتنة بخلف سبيلك وموضوع ما هنا  
نية الطلاق لا الواحدة الباتنة (و) تلزم طلاقة (واحدة في) قوله (فاوقدك) دخل به الم لا رجعية  
في المدخول بها وباتنة في غيرها إلا أن ينوي أكثر منها والمالك رضى الله تعالى عنه في غير المدونة  
وابن القاسم وابن عبيد الحكم واحدة في التي لم يبينها وثلاث في التي يبينها وان قال لم ارد طلاقا  
لزمه ثلاث (ونوى) بضم فكسرة متعلا أي تقبل نية الزوج (في) ارادة الطلاق و ارادة عدمه  
(و) ان نواه نوى (في عدمه) أي الطلاق من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وصلة نوى (في) قوله  
(أذهب وانصرفي أو) قوله (لم اترؤجك أو قاله) أي الزوج (رجل ألك امرأة) أي زوجة  
(قَالَ) الزوج (لا) ويحلف على عدم ارادة الطلاق فان قال اردت الطلاق ولم ارد عدده فقال  
اصبح يلزمه الثلاث دخل به الم لا واعترضه ابن عرفة وافق بواحدة إلى ان مات والظاهر انها  
رجعية في المدخول بها بائنة في غيرها وانصه والخفية الفاظ الشيخ لابن حبيب عن الاخوين  
أذهب لا مالك لي عليك أو لا تحلين لي أو احتالي لنفسك أو أنت سامة أو اخرجي أو انتقل عني  
وشبه ذلك كله لا يثنى فيه بهي أو لم يبين إلا أن ينوي طلاقا فهو ما نوى اصبح ان لم ينو شيئا ونوى  
الطلاق فهمي ثلاث حتى ينوي أقل قلت في قبولهما آياه نظرا لانه ان دل على الثلاث بذاته لم يفتقر  
إلى نية الطلاق وان لم يدل الآية بهي كالألفظ وهو لا يوجب بنفسه عددا اه وببحث فيه بعض  
الشيوخ بان اصبح قال الفاظ الطلاق يلزم به الثلاث إلا أن ينوي أقل بخلاف اللام مشهور  
فقوله هنا جار على مذهبه في الفاظ الطلاق وان كان مقابلا للمشهور (أو) قوله (انت حرة) ولم  
يقبل متى فبنوى فيه وفي عدده والالزمية الثلاث على ما في الثانية ويحلف ما اراد طلاقا على  
ما لا ينشأ في المدونة ذكرهم ابن رشد (و) كذلك قوله انت معتقة بفتح القوقية (أو) قوله  
(الحق) بكسر همزة الوصل وفتح الحاء المهملة أو بفتح همزة القطع والتعدي وكسر الحاء المهملة  
ومفعوله محذوف أي نفسك (بأهل أو) قوله (است) بفتح اللام وسكون السين وكسر التاء أصله  
ليس فلما سكن آخره لا اتصاله ببناء القاعل حذف الاء لالتقاء الساكنين (لي بامرأة) أي زوجة  
فينوي فيه وفي عدده في كل حال (الآن) بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدرى صلته  
(بعاق) بضم المنة وفتح العين المهملة وكسر اللام مشددة الزوج بصيغة براوحت (في) القول  
(الاخير) أي است لي بامرأة بان يقول ان فعلت كذا أو ان لم تفعل كذا في هذا اليوم فلست  
لي بامرأة أو ما انت لي بامرأة ويبحث بمحصل المعلق عليه أو تركه فتلزمه واحدة الآية أكثر  
ان كان نوى الطلاق وان كان نوى غيره فلا شيء عليه بين في القضاء دون الفتوى فان لم ينو شيئا

الطلاق (قوله بان يقول ان فعلت كذا) تصوير له عليه بصيغة بر (قوله وان لم تفعل كذا الخ) تصوير له عليه بصيغة حنت  
(قوله ويبحث) عطف على يقول (قوله بمحصل المعلق عليه) أي في صيغة البر (قوله أو تركه) أي المعلق عليه أي في صيغة الحنت

(قوله وابن رشد الخ) عطف على ابن عرفة الخ وقبلة عطف معهما وان على معمولين لعامل واحد ولا خلاف فيه (قوله ولا يتوى) يضم فتح مثقالا لا تقبل نيته غير الطلاق ويتوى في عدده في الفتوى دون القضاء كما يأتي (قوله عليه) اي انها لا تحل الا بعد زواج ان لم ينوع عددا (قوله ولا يتوى) اي تقبل نيته (قوله في عدده الطلاق) فقوله فيما تقدم ولا تحل الا بعد زواج يعني اذ لم ينويه واحدة او اثنتين فان كان نوي واحدة او اثنتين ولم يتقدم منه ما يكمل الثلاث فانما تحل له بدون زواج هذا الذي يفيد عيب والذي يفيد كلام ابن عرفة الا في الشارح ان معني ولا يتوى اي في عدده وان جاء مستفتيا على ظاهرها وغيرها وقول ابن رشد هو بعد البناء ثلاث لا يتوى ٢٣٣ في اقل منها الا ان يأتي مستفتيا نص في انه يتوى بعد البناء ان كان مستفتيا كنعقل

ابن سحنون خلافا لظاهرها وبغيرها اه وقد اصلحت الشرح على حسب هذا فقلت وليكن قال ابن عرفة قول ابن رشد وهو ثلاث بعد البناء لا يتوى في اقل منها نص في انه يتوى في المدخول بها الخ (قوله في الفتوى) مفهومة انه لا يتوى في عدده في القضاء (قوله وفي غير المدخول بها) عطف على في المدخول بها اي ويتوى في غير المدخول بها في عدده (قوله ولا شيء عليه) اي القائل وجهي من وجهك حرام هذا هو القول الثاني المبرجوح (قوله فطلق) بفتح الطاء وكسر اللام مثقالا (قوله بلغظ) صلة مطلق واضافته للبيان (قوله ولا يتوى) يضم فتح مثقالا اي تقبل نيته اقل من ثلاث (قوله في غير المدخول بها) مفهومة لا يتوى في المدخول بها

فاستظهر ان عرفه لزوم الثلاث وابن رشد عدم لزوم شيء (وان قال) الزوج لزوجته (لا نكاح) اي زوجية (بينك وبينك) بكسر الكاف (اولا ما لا يلا سيلا لي عليك) بكسر الكاف (فلا شيء عليه) اي الزوج (ان كان) اي قوله لا نكاح الخ (عنا) اي معاتمة وتيقن بها ولم ينويه الطلاق (والا) اي وان لم يكن عنابا بان قاله لها ابتداء فاصدا به الطلاق (فتبات) في المدخول بها ويتوى في غيرها فالبعض يلفظ ينبغي (هل تحرم) الزوجة على زوجها ولا تحل له الا بعد زواج (قوله لها) (وجهي من وجهك حرام) ولا يتوى في المدخول بها وان جاء مستفتيا على ظاهر المدونة وغيرها وقد سلك ابن رشد الاتفاق عليه فهو الراجح ولكن قال ابن عرفة قول ابن رشد وهو بعد البناء ثلاث الا ان يأتي مستفتيا نص في انه يتوى في المدخول بها في عدده في الفتوى كنعقل ابن سحنون خلافا لظاهرها وبغيرها اه ويتوى في غير المدخول بها ولو في القضاء ولا شيء عليه (او) قوله وجهي من وجهك حرام) فهل تحرم عليه ولا تحل له الا بعد زواج ولا شيء عليه واما لو شددنا على فطاني جزءا باق حرام فلتزومه الثلاث ويتوى في غير المدخول بها (او ما عيش فيه حرام) فهل تلزمه الثلاث (ولا شيء عليه) لان الزوجة ليست مما يعيش فيه فلم تدخل في اقله الا ان ينويه فلتزومه وقيل لا شيء عليه وان ادخلها في عيشه قولان في كل من الفروع الثلاثة وحذفه من الاقوال لدلالة الثالث غ اما الاول ففي معناه اصح من كتاب التفسيرين قال لامرأته وجهي من وجهك حرام فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ابن رشد اتفاقا لانه كقوله انت على حرام وهو بعد البناء ثلاث لا يتوى في اقل منها الا ان يأتي مستفتيا ابن عرفة هذا نص في انه يتوى بعد البناء ان كان مستفتيا كنعقل ابن سحنون خلاف ظاهرها وبغيرها ولكن قوله اتفاقا قصورنا نقل اللخمي عن محمد بن عبد الحكم لا شيء عليه وذهب في ذلك الى ما اعتاده الناس في قولهم عيني من عينك حرام ووجهي من وجهك حرام يريدون به البغض والمباعدة فلا لا تقي الحزم بما سلك عليه ابن رشد الاتفاق اذ هو ادل دليل على شذوذه مقابلها واما الثاني فقال اللخمي ان قال وجهي من وجهك حرام كان طلاقا وقوله ابن رشد وابن عبد السلام وزعم المصنف في التوضيح ان اللخمي نص فيه على عدم اللزوم بعد ان اشار بقوله ابن رشد باللزوم فادعى الخلاف فيه وجري على ذلك هذا وذلك كله وهم نقض على نصوص من ذكرنا يتضح لك ما قررنا فالواجب القطع هنا باللزوم واما الثالث فالقولان فيه معروفان اللخمي محمد بن قال ما عيش فيه حرام

(قوله الا ان ينويه) اي دخول الزوجة فيما يعيش فيه (قوله فلتزومه) اي الثلاث الزوج (قوله وحذفه) اي ولا شيء عليه (قوله الثالث) اي المدكور فيه على المحذوف من الاقوال (قوله اما الاول) اي وجهي من وجهك حرام (قوله وهو) اي انت على حرام (قوله منها) اي الثلاث (قوله هذا) اي قوله الا ان يأتي مستفتيا (قوله قوله) اي ابن رشد (قوله وذهب) اي محمد (قوله اذ هو) اي قول ابن رشد اتفاقا (قوله واما الثاني) اي وجهي من وجهك حرام (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله فيه) اي وجهي من وجهك حرام (قوله اشار) اي المصنف (قوله فادعى) اي المصنف (قوله وهم) بفتح الهاء اي غلط (قوله باللزوم) اي في وجهي من وجهك حرام عيب ورد من ورد مع عليه وارضى بالان غازی (قوله واما الثالث) اي ما عيش فيه حرام

(قوله فلم تدخل) اي الزوجة (قوله في اللفظ) اي ما عيش فيه (قوله آخر) نعمت قولاً (قوله ان زوجته) اي من قال ما عيش فيه حرام (قوله لغيره) اي ابن عبد الحكم (قوله وقدمه) اي عدم الزوم (قوله به) اي با حرام (قوله كانت صحت) بفتح الهمزة وكسر التاء ضمير منفصل والكافي للتشبيه في عدم الزوم اذ لم يردده طلاقاً وضم السين ٢٣٣ وسكون الهمزة اي حرام (قوله يريد)

اي ابن يونس (قوله اذا كان)

اي الزوج (قوله لا يريدون

الطلاق) يباحرام (قوله

وهو) اي قوله با حرام زوجه

ذنت) اي حرام ومحت (قوله

فهذه) اي جميع ما املاك

حرام (قوله فيها) اي مثله

المحاشاة (قوله من اخرجها

اي الزوجة (قوله ولا) بشد

الواو (قوله) اي الزوج

(قوله فقول) ولم يرد ادخالها

خاص بقوله جميع ما املاك

تقريب على قوله في

شرح في جميع ما املاك

(قوله الثلاثة) اي الحلال

حرام وحرام على وجميع

ما املاك حرام (قوله كتب

بضم فكسر (قوله اشبهه)

يكسر الهمزة وسكون الشين

المجته وكسر الواو حدة وخفة

الفتحة الثانية من بلاد

الاندلس (قوله اختلاف)

بضم التاء وكسر اللام (قوله

رواية) اي عن الامام واحد

من اصحابه رضي الله تعالى

عنهم (قوله يدخلها) بضم

الياء وكسر الخاء اي الزوج

الزوجة (قوله ان نوى) اي

بالاملا (قوله فيها) اي

الاملاك (قوله الثلاثة

التي قبل الكاف) اي وجهي

من وجهك حرام او على

لا شيء عليه لان الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في اللفظ الا ان ينوي اقبلزمه عبد الحق اعرف فيه قولاً آخر ان زوجته تحرم عايشه واظمه في السليمانية وشبه في انه لا شيء عليه فقال (كقوله) اي الزوج (ايها) اي الزوجة (يا حرام) فلا شيء عليه قاله ابن عبد الحكم ابو عمران ولا نص لغيره وقدمه ابن يونس بما اذالم يرد به طلاقاً كانت صحت غ يريد اذا كان في بلد لا يريدون الطلاق وهو كقوله انت حرام ومحت وكقوله للماله ذلك ذكره ابن يونس (او) قوله (الحلال حرام) ولم يقل على (فلا شيء عليه) عند ابن العربي (او) قوله (حرام على) ولم يقل انت غ التعمي لو قال الحلال حرام ولم يقل على او على حرام ولم يقل انت فليس عليه فيه شيء ولم يحك ابن عرفة خلافه (او) قوله (جميع ما املاك حرام ولم يرد) بضم فكسر اي لم ينو الزوج (ادخالها) اي الزوجة في جميع ما املاك بان نوى اخرجها او لم ينو ادخالها ولا اخرجها (فلا شيء عليه) وبه اتفق ابو بكر بن عبد الرحمن فهذه غير مثله المحاشاة وهي الحلال على حرام فلا بد فيها من اخرجها او لا والفرق بين الفرعين ان الزوجة ما لم تكن مملوكة لم تدخل في الآية ادخالها في قوله جميع ما املاك بخلاف الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتج لاخر اجهها من اول الامر فقوله ولم يرد ادخالها خاص بقوله جميع ما املاك فانه دوجد عجم وجهه غيرهما راجعاً للفروع الثلاثة غ المتبسط كتب من اشبهه الى القبر وان في رجل قال جميع ما املاك حرام على هن هو كالحلال على حرام وتدخل الزوجة في التحريم الا ان يحاشيها او لا تدخل فقد اختلف فيها عندنا ولم توجد رواية فقال الشيخ ابو بكر بن عبد الرحمن قوله جميع ما املاك على حرام لا تدخل الزوجة فيه الا ان يدخلها بنية او قول وقد قال ابن القاسم في الذي قال الاملاك على حرام لا تدخل الزوجة فيها وقال ابن الموزان نوى عموم الاشياء دخلت الزوجة فيها كالفائز الحلال على حرام وقال الشيخ ابو عمران الزوجة ليست ملكاً للزوج وانما الاملاك الاموال والامه من الاموال فاذا قال جميع ما املاك على حرام فلا شيء عليه واذا قال الحلال على حرام سري التحريم الى الزوجات اذ لم يعزلهن بنية واما الذي لفظ بتحريم جميع ما املاك فلا تدخل الزوجات في يمينه لانه لم يملكهن فاستغنى عن استثنائهم (قولان) راجع لفروع الثلاثة التي قبل الكاف (وان قال) الزوج لزوجته انت (سأبته متى او) قال انت (عتيقة) متى (او) قال (ليس بيني وبينك حلال ولا حرام) وقال لم ارد بشيء منها طلاقاً (حلف) الزوج (على نفسي) ارادة (به) باحدى هذه الصيغ الثلاث ولا شيء عليه (فان نكل) الزوج عن الحلف على نفسه (نوى) بضم فكسر مثقلاً اي قبلت بنية (في عدده) من واحدة او اثنتين او ثلاث طفي هذا الكلام نقله عنه وهي انما ذكره عن ابن شهاب فليس هو مالك رضي الله تعالى عنه بما فلذا خالف اصل مذهبه كما قال البساطي اتنويه بعد انكاره اصل الطلاق ونكوله ولذا لم يذكره ابن الحاسب ولا ابن شاس ولا ابن عرفة وانما ذكر هذه الاقفاظ الثلاثة في الكفاية مع القفاظ آخر عن الاخوين انه لا شيء عليه فيها

٣٠ مع في وجهك حرام او ما عيش فيه حرام (قوله نقله) اي المصنف (قوله عنها) اي المدونة (قوله وهي) اي المدونة (قوله هو) اي هذا الكلام (قوله فلذا خالف) اي هذا الكلام (قوله اصل) اي قاعدة (قوله مذهبه) اي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله اتنويه) اي قبول بنية في عدده الخ علة لخالفه اصل مذهبه (قوله ولذا) اي كونه لابن شهاب ومخالفه لاهل مذهب مالك رضي الله تعالى عنه (قوله وانما ذكر) اي ابن عرفة (قوله هذه الاقفاظ الثلاثة) اي سابعة وعتيقة وليس بيني وبينك حلال

(قوله ولم يبرج) أي ابن عرفة (قوله لكونه) أي ما فيها (قوله ونصها) أي المدونة (قوله وبشكل) بضم ففتح منقلا (قوله عقوبة) مفعول مطلق ليسهل لانه من معناه مبين لنوعه بنعته (قوله موجهة) بكسر الجيم أي مؤلفة (قوله لانه) أي من قال هذا (قوله لبس) بفتحات منقل الموحدة ٢٣٤ (قوله كذلك) أي الصادق في الإهمال (قوله وكذبه) عطف على قصد (قوله في إنكاره)

أي قصد الطلاق (قوله فان لم يكن) أي قوله أنت بائنة أو برية أو خالصة أو بئنة جوابا لقولها أو داخا تفصيل في مفهوم قوله جوابا لقولها أو داخا (قوله والوا) أي وان لم يتقدم كلام دال على عدم قصده (قوله لذلك) أي أو داخا (قوله مطلقا) أي عن التقييد ببئنة (قوله لانه) أي الزوج الخ بيان لما يجذف (قوله قال) أي الزوج (قوله قوالها) أي المدونة (قوله وان قالت) أي الزوجة (قوله فقال) أي الزوج (قوله ثم قال) أي الزوج (قوله فلا يصدق) أي في دعواه انه لم يرد به طلاقا (قوله لانه) أي قوله (قوله جوابا لسؤالها) أي فكونه جوابا لسؤالها أقرب بئنة على قصده به الطلاق وكذبه في إنكاره (قوله هذا المأني) أي عدم تصديقه في إنكار قصد الطلاق (قوله آخر كلامها) أي تعليلها بقولها لانه جوابا لسؤالها وإضافة دليل للبيان (قوله وبفرض المسئلة) عطف على بدليل (قوله إحالة) أي تغيير (قوله منه) أي عدده (قوله من كلامها الخ) بيان لما (قوله الفرص بفتح الفاء) وسكون الراء (قوله منكر) أي الطلاق (قوله المضارب) أي مواضع المصنف المضرب من الآية (قوله بضمه) أي طي من إضافة المصدر لفعله وتكميل عمله بنصب مفعوله صلة تبيين (قوله لانه) أي الزوج

بني أولم بين إلا أن ينوي طلاقها وما نوى وقال أصبح إن لم ينو شيئا ونوى الطلاق فهي الثلاث حتى ينوي أقل ولم يذكري عينا ولا نكولا وذكري بعد هذا يسير عن محمدا في ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فيختلف ما أراد به طلاقا وبين لم يبرج على مسئلة المدونة بحال مع اعتناؤه بالنقل عنها وما ذالك إلا لكونه ليس قول مالك ونصها قال ابن شهاب وإن قال لها أنت سائبة أو متى عسقة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام فيختلف ما أراد به طلاقا وبين فان نكل وزعم انه أراد به طلاقا كان ما أراد من الطلاق ويختلف على ذلك وبشكل من قال هذا عقوبة موجهة لانه ليس على نفسه وعلى أحكام المسلمين (وعوقب) بضم العين المهملة وكسر القاف على قوله أنت سائبة أو متى عسقة عقوبة موجهة لتلبسه على نفسه وعلى المسامين (ولا ينوي) بضم الميم عشرة ففتح النون والواو مشددة أي لا تقبل نيته (في العدد) للطلاق (ان أنكر) الزوج (قصد) أي نية (الطلاق) فليزمه الثلاث (بعد قوله) أي الزوج لزوجته (أنت بائنة أو) قوله أنت (برية أو) أنت (خالصة أو) أنت (بئنة) حال كون القول المذكور (جوابا لقولها) أي الزوجة له (أو) بفتح الهاء زوالا وشهدا لال أي اتقى (لو) مصدرية (فرج) بفتحات مشددة الراء آخره جيم أي رفع الكرب (اللهي) أي عني (من صحبتك) بضم الصاد المهملة وسكون الحاء كذلك أي عسرتك وزوجيتك دلالة البساط على قصده الطلاق وكذبه في إنكاره فان لم يكن جوابا لقولها أو داخا وانكر قصد الطلاق به فان تقدم كلام دال على عدم قصده فلا شيء عليه والالزيم الثلاث وان أقرب قصد الطلاق بما كان جوابا لذلك أو ما لم يكن فتليزمه الثلاث في المدخول به مطلقا ولا تقبل منه بئنة أقل منها وكذا في غير المدخول بها في بئنة وينوي في غيرها في المنهوم تفصيل هذا وقال طي ليس معنى المسئلة ما يتبادر من عبارة المصنف انه بعد إنكار قصد الطلاق قال أردت واحدة واثنين كما قرره بعد ما أخبروا حدبل معناه أقوالها في كتاب التخيير والقليل وان قالت أو لو فرج الله لي من صحبتك فقال لها أنت بائنة أو خالصة أو برية أو بائنة أو قال أنا منكر بري أو خلى أو بائنة أو بائنة ثم قال لم أرد به الطلاق فلا يصدق لانه جوابا لسؤالها أم فافهم فافهم أراد تأدية هذا المعنى فقصرته به العبارة في قوله لا يصدق أي في عدم إرادة الطلاق بدليل آخر كلامها وبفرض المسئلة والمصنف فهم لا ينوي في العدد وفيه نظر لانه أحالة فالمسئلة فلوح حذف لفظ العدد لابق نصها والمدونة متصدا كلامها انه لا يصدق في نية عدم الطلاق وأما ما يلزمه منه فاجره على ما سبق من كلامها وكلام المصنف في بئنة الثلاث في أم لا وفي بئنة الثلاث أن بني وكذا أن لم يبين لعدم بئنة الأقل لان الفرض أنه منكر وكذا خالية وبرية فالأصل انه يلزمه الثلاث في الجميع عمل بما تقدم ومفهوم ان إنكار الطلاق هو ما تقدم فافهم وبه يبين لأن ما أطالبه الشراح هنا حبط ومن عرف المضارب لا يطيل الهز والله الموفق وتبعه البئنة في وسيله أقول كلام طي هذا كسر اب بئنة بحسبه الظمان ماء حتى إذا جاء لم يجد شيئا وبتحصيله لزوم الثلاث في الجميع تبيين انه لا ينوي في العدد كما قال

(قوله وانه) اى المصنف (قوله يحل) بضم فكسر (قوله تنويه) اى الزوج (قوله فكلامه) اى المصنف (قوله كلامها) اى المدونة (قوله يحذفها) اى الياء (قوله انظره) اى الطلاق (قوله اذا نواه) اى الطلاق (قوله هذا) اى قوله وان قصد به اسقي أو بكل كلام لازم (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله قاصده) اى الطلاق (قوله به) اى نحو واسقيني (قوله وهذا) اى نحو واسقيني المقصود به الطلاق (قوله انظره) اى الطلاق (قوله هذا) اى نحو واسقيني (قوله لانها) ٢٣٥ اى الكتابة (قوله استعمال

اللفظ الخ) اى اواللفظ  
المستعمل في لازم ماوضع  
قوله (قوله هذا) اى تسمية  
نحو اسقيني كتابة (قوله  
وذلك) اى اللفظ المستعمل  
في اللازم (قوله لمطلقها)  
اى الكتابة ظاهرة وخفية  
(قوله مطلقا) اى غير مقيد  
بعدد حال من فاعل نوى او  
مفعوله (قوله الاول) اى لزوم  
الطلاق المنوى بنحو واسقيني  
(قوله وقال) اى ابو عمر (قوله  
ولم يتابعه) اى يوافق ما لم يكا  
رضى الله تعالى (قوله  
عليه) اى على لزوم الطلاق  
بنحو اسقيني (قوله ولم  
يذكر) اى ابو عمر (قوله  
فيه) اى لزوم الطلاق المنوى  
بنحو اسقيني (قوله خلافا)  
اى لا عن ائمة (قوله ولا عن  
غيرهم من الاصحاب) (قوله قال)  
اى الباجي (قوله هذا) اى  
لزوم الطلاق بنحو اسقيني  
(قوله وانه) اى الشأن (قوله  
في هذه المسئلة) اى نحو  
اسقيني مقصود به الطلاق  
(قوله لها) اى النية (قوله  
وان وجدت منه النية) حال  
(قوله بارادته) اى الطلاق

المصنف وانه لم يحل المسئلة اذ عدم تنويته في العددية يلزم عدم تنويته في عدم قصد الطلاق  
فكلامه مقيد بما افاد كلامها وزيادة ختم الله لنا بخاتمة السعادة (ون قصد به) اى الزوج  
الطلاق (قوله لزوجه) (اسقيني الماء) خاطبها بصيغة أمر المذكر لثنا وصوابه اسقيني باثبات  
ياء الفاعلة او على ارادة الشخص او استنزايم او تعظيما لها او بصيغة تحققة (او) قصده  
(بكل كلام) كادخل او اخرجى او كلى او اشرى بما ليس من لفظه الصريح ولا كتابته الظاهرة  
وجواب ان قصده (لزم) الطلاق الزوج ويستقنى من كل كلام الكلام الصريح في غير  
الطلاق كالظواهر فلا يقع به الطلاق اذا نواه به كما يأتي في قوله وصريحه بظهوره مؤيد بحريهها ولا  
ينصرف للطلاق الخ الا الصريح في العتق كونه معتقة فيلزم الطلاق به هذا هو المشهور  
ومذهب المدونة وقال ائمة لا يلزمه الطلاق بنحو اسقيني قاصده به الا اذا قال اذا قلت اسقيني  
فانت طالق فاذا قاله طلقته بجهته في التعليق لا بنفس لفظ اسقيني وهذا يسمى كتابة خفية عند  
الاكثر وقد حصر والفظه في صريح وكتابة ظاهرة وكتابة خفية وقال ابن الحاجب هذا ليس من  
الكتابة لانها استعمال اللفظ في لازم ماوضع له وهذا ليس كذلك واجيب بان هذا اصطلاح  
للفقهاء وذلك اصطلاح للبيانين ولا مساحة في الاصطلاح ابن عرفة ومن الكتابة الخفية  
ما جعله ابن الحاجب قسما لطلقاتها بنحو اسقيني وكلى واشترى وقول عتقها ادخل في الدار المشهور  
ان نوى به الطلاق مطلقا او عددا لزمه تنويه النسخ وقال ائمة لا شيء عليه الا ان يريد ان  
طالق اذا قلت ادخل في الدار يريد ان الطلاق انما يقع عند ما قول لا بنفس اللفظ وكذا  
الاول لما لث رضي الله تعالى عنه وقال ولم يتابعه عليه الا اصحابه ولم يذكروا لا شبرا خلافا وكذا  
الباجي لم يذكروا خلافا قال اصحابنا هذا على وقوع الطلاق بمجرد النية ومذهب ابن  
القمام يقتضى انه لا يقع الطلاق في هذه المسئلة بمجرد النية انما يقع باللفظ المفارن لها القول  
مالك رضي الله تعالى عنه من اراد ان يقول انت طالق فقال كلى واشترى فلا يلزمه شيء وان  
وجدت منه النية ثم قال ابن عرفة في لزوم الطلاق بارادته من لفظ لا يتحققه فالتام ان قصد  
تعليقه على النطق به للمشهور ومطرف عن ابن الماجشون وائمة وفيها ما لث رضي الله تعالى  
عنه ان قال تقتضى او اخترى يريد به الطلاق فهو طلاق والا فلا وفيها كل كلام يريد به الطلاق  
فهو كما نوى قلت ظاهرا مع سماع عيسى ان نية الطلاق بما ليس من لفظه بحال انما يلزم به  
ما يلزم بلفظ الطلاق لا الثلاث الا ان ينويها (لا) يلزمه شيء (ان قصد) الزوج (اللفظ) اى  
النطق والتكلم (ب) لفظ (الطلاق) كانت طالق (لفظ) اى انطق الزوج وتكلم (بهذا) اى  
اسقيني مثلا (غضا) اى اذا غلط او غلط بان سبه لسانه الى ما تكلم به غير قاصد التعلق (او

(قوله لا يصح) اى الطلاق (قوله نالها) اى الاقوال اى واقلها اللازم مطاوعا والثاني عدمه مطاوعا (قوله تعليقه) اى الطلاق  
(قوله على النطق به) اى ما لا يصح له (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ان قال) اى الزوج لزوجه (قوله فهو) اى تقتضى (قوله والا)  
اى وان لم يريد به الطلاق (قوله فلا) اى لا يكون طلاقا (قوله وفيها) اى المدونة (قوله له) اى مالك (قوله ظاهرها) اى المدونة  
(قوله به) اى اللفظ الذى ليس من لفظه بحال (قوله ما يلزم بلفظ الطلاق) اى الطلقة الواحدة (قوله ينويها) اى الثلاث به

(قوله عنه) أي قوله بالثلاث (قوله الثلاث) مقعول بنوى (قوله قتلزمه) أي الثلاث (قوله تقبل) أي نيته (قوله وفيها) أي المدونة (قوله أنه) أي الزوج (قوله لها) أي زوجته (قوله في الطلاق بالنية) أي من عدم لزومه بها والاحتراز بهما وعليه فيلزمه الطلاق في الصورة المذكورة (قوله وأنه) أي الطلاق بالنية غير لازم تفسير لاحد القوانين الذي بني عليه عدم الزوم (قوله بأنه) أي الاجراء على القوانين في الطلاق ٢٣٦ بالنية (قوله لم يعقد) أي بقصد (قوله وفيها) أي المدونة (قوله قوله) أي الزوج

مخاطبها بزوجته (قوله خبته) اراد الزوج (ان يخبز) بضم التحتية وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره رأى أي يقع الطلاق الثلاث بانت طالق ثلاثا (فقال) الزوج (انت طالق وسكت) الزوج عن قوله بالثلاث فلم يسكلم به مع استحضاره نادما على نيته وراجماعها اوساهيا عنسه فلا يلزمه الاطلاق واحدة في القتبيا والقضاء الا ان ينوى بقوله انت طالق الثلاث فتزيمه وان اراد ان يخبز طليقة واحدة فقال انت طالق ثلاثا فقال مالك رضي الله تعالى عنه تلزمه الثلاث ولا تقبل نيته وقال مهنون تقبل في الفتوى وان اراد ان يعلق الثلاث على دخول دار مثلا فقال انت طالق وسكت فقال مالك رضي الله تعالى عنه لا شيء عليه عجز أي في الفتوى عجب انظر هل معنى لا شيء عليه أي لا يلزمه تعلق الثلاث وتلزمه طليقة واحدة ينطقه او معناه لا تلزمه طليقة البناني ليست المسئلة كما ذكره بل الذي في المواق عن المتبسطي انه اراد ان يعلق الثلاث فقال انت طالق ثلاثا وسكت فلا شيء عليه فهو قد نطق بقوله ثلاثا فقوله لا شيء عليه صريح في انه لا يلزمه شيء فسقط تردد ابن عرفة وفيها الذي معت واستحسنت انه لو اراد ان يقول لها انت طالق البتة فقال اخرنا الله واغنك الله فلا شيء عليه ابن حجر زمن المذاكرين من اجراء على احد قولي مالك رضي الله تعالى عنه في الطلاق بالنية وأنه غير لازم ومنهم من اياه لان هذا لم يعقد على ان يطلق بنيه بل على ان يطلق بلفظه (وسقه) بضم السين المهملة وكسر القاء مشددة أي نسب للسفه زوج (فائل) لزوجته (يا أي وبياختي) الواو بمعنى او ومثله يابني او عتي او خاني ابن عرفة وفيها مالك رضي الله تعالى عنه قوله يا امه أو يا خيته أو يا عتمه أو يا خاتمه لا شيء فيه وهو من كلام اهل السفه قلت كونه منه دليل حرمة او كراهته وروى ابو داود عن ابي عتبة ان رجلا قال لامرأته يا خيته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أأختك هي فكره ذلك ونهى عنه ولا يعارض هذا قول سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام في زوجته سارة رضي الله تعالى عنها انها اخني لانه قاله اضرورة دعته اليه واراد اخننه في الدين وبوب عليه البخاري اذا قال لامرأته وهو مكره فلا شيء عليه وحديث ابي داود مرسل لان ابا عتبة تابعي ورواه ابو داود من طريق آخر عنه عن فوقه من العصابة (ولزم) الطلاق (بالاشارة المفهومة) بضم فسكون فكسر أي التي شأنها ان يفهم منها التطليق بان صاحبها قرينة يقطع من عاينها بدلائل عليه وان لم تفهمه الزوجة منها ولو من قادر على النطق على المعتمد وهي كاللفظ الصريح في عدم الافتقار لنية وهذا كالاستثناء والخصيص لقوله ولفظ وغير المفهومة لا يلزمهم اطلاق ولو قصده لانها فعل الاعرف جاريا بالتطليق بها ابن عرفة وفيها ما علم من الاخرس باشارة او كتابة من طلاق او خلع او عتي او نكاح او شراء او قذف لزمه حكم المتكلم به وروى البايعي اشارة المتكلم بالطلاق برأسه او يده كلفظه لقوله تعالى أن تكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا قلت انما علم بضم العين (قوله من طلاق الخ) بيان لما (قوله لزمه) أي الاخرس خبرها (قوله بالطلاق) أي يحسن اليه صلة اشارة (قوله برأسه) صلة اشارة (قوله كلفظه) خبر اشارة (قوله لانه) أي الرمز (قوله آية) أي مبهمة (قوله له) أي ذكرها (قوله فيكان) أي ذكرها عليه السلام

علم بضم العين (قوله من طلاق الخ) بيان لما (قوله لزمه) أي الاخرس خبرها (قوله بالطلاق) أي يحسن اليه صلة اشارة (قوله برأسه) صلة اشارة (قوله كلفظه) خبر اشارة (قوله لانه) أي الرمز (قوله آية) أي مبهمة (قوله له) أي ذكرها (قوله فيكان) أي ذكرها عليه السلام

(قوله عليه) اى الاخرى (قوله وتبعه) اى ابن شاس ابن الحاجب (قوله وتبعه) اى ابن الحاجب (قوله بانه) اى الشان صلة  
تعب (قوله اليه) اى الفعل (قوله من القرائن) بيان (قوله فان افادت) اى القرائن (قوله كانت) اى الاشارة (قوله والا) اى  
وان لم تعد القرائن القطع (قوله ففى) اى الاشارة (قوله منها) اى المتكلم والاخرى (قوله انها) اى الاشارة منهما اى المتكلم  
والاخرى (قوله يرد) بضم ففتح (قوله وهو) اى ما هو اذل منها (قوله بحال) صلة يرد احم ٢٣٧ (قوله وفيها) اى المدونة  
(قوله به) اى طلاقها (قوله  
بلفها) بضم ففتح متعقلا (قوله  
لصيقته) اى الطلاق (قوله  
بها) اى الصيغة (قوله فترت)  
بضم فكسر متعقلا (قوله  
كذلك) اى غير عازم (قوله  
فان لم يصل) مفهوم الشرط  
(قوله انه) اى الزوج (قوله  
بجمعا) بضم فسكون  
فكسر اى عازما (قوله فيه)  
اى الطلاق (قوله له) اى  
الزوج حين الكتابة (قوله  
وجب) اى ثبت ووقع بمجرد  
الكتابة (قوله فذلك) اى  
النظر فى انفاذه وعدمه (قوله  
وبحلف) اى الزوج (قوله  
على نيته) اى الاستخارة  
(قوله فان اخرج) اى  
الزوج الكتاب (قوله  
عازما) حال من فاعل اخرج  
(قوله وجب) اى ثبت  
الطلاق (قوله عليه) اى  
الزوج (قوله بخروجه) اى  
الكتاب (قوله واختلف)  
بضم التاء وكسر اللام (قوله  
رده) اى الكتاب (قوله ان  
بدله) اى ظهر للزوج رده  
(قوله ان اخرج) اى  
الكتاب (قوله منها) اى يده  
(قوله كالاستماد) اى على طلاقها (قوله فى انه) اى الشان (قوله ان كانت حائضا) اى وقت وصوله (قوله يخرج) بضم ففتح متعقلا  
(قوله ذلك) اى كتب اذا وصلت (قوله مكانه) اى حين الكتابة (قوله اذا بلغت) بكسر التاء (قوله سلف) بضم ففتح متعقلا (قوله  
الايمان) بفتح الهمز (قوله عنه) اى عيسى (قوله له) اى الشرط

يحسن هذا دليل لا للاخرى لانه آية له عليه السلام فكان لا قدرته على الكلام فى الثلاثة الايام  
وقياس السليم عليه فيه نظر ابن شاس الاشارة المفهومة بالطلاق هي من الاخرى كالصريح  
ومن القادر كالكتابة وتبعه ابن الحاجب وتبعه ابن عبد السلام بانه يقرر فى اصول الفقه ان  
الفعل لا دلالة له من ذاته الا ما ينضم اليه من القرائن فان افادت القطع كانت كالصريح  
كانت من اخرى او قادروا لافهى كالكتابة منها قلت ظاهر نقل الباجى انها من سوا  
وما استدلل به ابن عبد السلام بربان دلالة القرائن مع الاشارة من الاخرى لا يراعى إمكان  
ما هو اذل منها من غير نوعها وهو النطق بحال فكانت كالصريح ودلالة القرائن مع الاشارة  
من القادر يراعى إمكان ما هو اذل منها من غير نوعها وهو النطق فلم تكن فى حقه كالصريح  
(و) لزم الطلاق ووقع بمجرد ارساله به اى الطلاق للزوجة (مع رسول) بان قال له اخبرها بانى  
طالتم واخبره فليزم الطلاق حين قوله ذلك للرسول سواء اخبرها الرسول او لم يخبرها واضافة  
مجرد من اضافته ما كان صفة والاصل بارساله المجرى عن التبليغ ابن عرفة وفيها من قال لرجل  
اخبر زوجتي بطلاقها او ارسل اليها رسولا به وقع الطلاق حين قوله ذلك بلغها الرسول او كتبها  
(و) لزم الطلاق ووقع (بالكتابة) لصيغته من الزوج حال كونه (عازما) اى نأى بالطلاق بكتابة  
صيغته من غير تلفظه به الان القلم احد السانين فنزلت الكتابة منزلة اللفظ (او) كتبه (لا) اى  
غير عازم وبعبارة اليها كذلك فيلزمه الطلاق (ان وصل) الكتاب للزوجة فان لم يصل فلا يلزمه ابن  
رشد تحصيل القول فى هذه المسئلة انه اذا كتب طلاق زوجته فلا يخلو من احد ثلاثة احوال  
احدها ان يكتبه بجمعه عليه والثانى ان يكتبه على ان يستخيره فان رأى ان يتفذه انفذه وان  
رأى ان لا يتفذه لم يتفذه والثالث ان لا تكون لنية فاما اذا كتبه بجمعه على الطلاق ولم تكن  
لنية فقد وجب عليه الطلاق واما اذا كتبه مستخيرا فى انفاذه فذلك له ما يخرج من يده قال  
فى الواضحة وكتاب ابن الموارى ويحلف على نيته فان اخرج من يده عازما على الطلاق ولم تكن له  
نية وجب عليه بخروجه من يده وصلها ولم يصلها واختلف ان اخرج من يده على رده ان بدله  
فقبل ان يخرج منها كالاستماد فليس له رده وهى رواية أشبه وقيل له رده وهو قول المدونة  
فان كتب اليها ان وصلت كتابي فانت طالق فلا اختلاف فى انه لا يقع عليه الطلاق الا بوصول  
الكتاب اليها فاذا وصلت مكانها واجبر على رجوعها ان كانت حائضا وان كتب اذا وصلت  
كتابي هذا فانت طالق وارسله اليها يخرج على قوانين احدهما ان ذلك ككتبه ان وصلت كتابي  
هذا والثانى وقوع الطلاق عليه مكانه على الخلاف فيمن قال لزوجته اذا بلغت معنى موضع  
كذا فانت طالق حسبا فى رسم سلف من سماع عيسى من الايمان بالطلاق وسماع عبيد الملك  
ابن الحسن منه اه تفريق بين ان واذا لان ان صريحة فى الشرط واذا محتملة وللمجرد انظر في

(قوله الآن) بفتح فسكون قد اى وقت الكتابة (قوله جاهها) اى اذا (قوله فقط) اى دون الشرطية (قوله فكانه) بفتح الهمزة وشدة النون اى الزوج (قوله علقه) بفتح علقه (قوله منة لا اى الزوج الطلاق (قوله آت) بعد الهمزة ومثناة فوق (قوله عدم تنجيزه) اى الطلاق وقت كتابته (قوله ادهى) اى اذا (قوله عنده) اى صاحب المشهور (قوله بان اجزى لفظة الطلاق) تصوير للطلاق بكلامه النفسى (قوله به) اى الكلام النفسى ٢٣٨ (قوله لا تطليق) صلة التنية (قوله بها) اى التنية (قوله عدمه) اى الطلاق (قوله لا وسوسة)

فن اوقع الطلاق بها الآن جاهها على الظرفية فقط فكانه علقه على زمان آت فينجز والظاهر على المشهور عدم تنجيزه اذهى عنده محمولة على الشرط (وفى لزومه) اى الطلاق الزوج (بكلامه) اى الزوج (النفسى) بان اجزى لفظة الطلاق على نفسه واستحضرها بقلبه من غير تلفظ بها كما يجزى على لسانه وليس المراد به مجرد التنية والقصد للتطبيق اذ لا يلزم بها طلاق اتفاقا وكذا من اعتقدها انه طلقها ثم تبين له عدمه فلا يلزمه الطلاق اجماعا وكذا لا اثر للوسوسة ولا لقوله في خاطره اطلاق هذه واستخرج من سوء عشرتم املا قاله اقرافى افاده عيب البنائى الخلاف انما هو اذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفسانى والقول بعدم اللزوم لما لاك في الموازية وهو اختيار ابن عبد الحكم ونصره احمد المذهب ونهر ما اقرافى والقول باللزوم لما لاك في العتبية وصححه في البيان والمقدمات وشهره ابن راشد ابن عبد السلام الاول اظهر لان الطلاق حل للعصمة اتى عقدت بقول ونية فوجب كون حلها كذلك انما يكتب في التنية في التكليف القلبية لا في البيان الا تميمين وفيه نظر فان الكلام النفسى غير التنية فاللتطبيق به حل للعصمة بكلام ونية فساوى عقدها بهما ولان اللزوم هنا فيما بينه وبين الله تعالى اذ لا يعلم احد غيره كلام النفس والله اعلم وعدم لزومه به فيه (خلاف) اى قولان مشهوران (وان كرر) الزوج (الطلاق بعطف) لبعض صيغه على بعض (واو او فاء او ثم) سواء اعاد المبتدع مع كل معطوف ام لا (ف) يلزمه (ثلاث) من المطلقات (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة قبل طلاقها فان لم يدخل فثلاث ايضا ان نسقه على المذهب بمن اتبع الخلع طلاقا والافلا في المفهوم تفصيل ومعنى النسق ذكر اللفظ المتأخر عقب المتقدم بلا فصل غ تبع في هذا الشرط ابن شامس وابن الحاجب مع انه مرصه في توضيحه تبعه لابن عبد السلام وقال ابن عرفة من انصف علم ان لفظ المدونة في لزوم الثلاث في ثم والواو ظاهر وانص فيمن بنى ومن لم يبن وهو مقتضى مشهور المذهب فيمن اتبع الخلع طلاقا ووجهه في التوضيح ما قاله ابن شامس وابن الحاجب في ثم والقامبان غير المدخول بهما تين بالواحدة والعطف يقتضى التراخي وقد يعترض على ذلك بان المهلة المستفادة منهما انما هي في غير الانشاء كقوله في الاخبار طلقت فلانة ثم فلانة طلاقها يجزى به عن امر قد وقع واما اذا كان الكلام انشاء فلا لاستلزام الانشاء الحال اه واصله لابن عبد السلام الا انه قال هذا مقصور على ثم دون الفاء والواو وهو التحقيق وشبهه في لزوم الثلاث فقال (ك) قوله انت طالق طلقة (مع طلقتين) فتلزمه الثلاث (مطلقة) عن التقييد بكونه دخل (و) ان كرره ثلاثا (بلا عطف) لزمه (ثلاث في) الزوجة (المدخول بها) وان كرره مرتين لزمه طلقتان فيها وشبهه في لزوم الثلاث فقال (كغيرها) اى المدخول بها (ان) نسقه اى وصل الزوج صبيغ الطلاق بعضها ببعض بلا فصل حقيقة او حكما بان فصل باهر

اى الشك في كونه طلق أم لا (قوله الخلاف) اى في لزوم الطلاق بالكلام النفسى (قوله هو) اى الخلاف (قوله عقدت) بضم فكسر (قوله كذلك) اى بقول ونية (قوله وفيه) اى تعليل ابن عبد السلام (قوله عقدها) اى العصمة (قوله بهما) اى كلام ونية (قوله غيره) اى الله تعالى (قوله ان دخل) اى سواء نسقه ام لا (قوله) فان لم يدخل مفهوم ان دخل (قوله نسقه) اى وصل لزوم الطلاق به بعض بعض (قوله والا) اى وان لم ينسقه (قوله فلا) اى لا تلزمه الثلاث (قوله تبع) اى المصنف (قوله في هذا الشرط) اى ان دخل (قوله) مرصه (بفتحات مثقلا اى ضعه (قوله ظاهر) خبر ان (قوله وانص) اضراب (قوله فين بنى) تنازع فيه ظاهر ونص (قوله وهو) اى عدم الفرق بين من بنى ومن لم يبن (قوله وجه) بفتحات مثقلا (قوله بان غير المدخول بهما تين الخ) صلة وجه (قوله يعترض)

اضطرارى

بضم الياء وفتح الراء (قوله على ذلك) اى التوجيه (قوله فتبينها) اى ثم والقام (قوله فلا) اى لا يفيد ان المهلة (قوله لاستلزام الانشاء) الحال من اضافة المصدر ولقاعه وتكميله بعمله بنصب مفعوله (قوله واصله) اى التوجيه (قوله الا انه) اى ابن عبد السلام (قوله هذا) اى التوجيه



(قوله مطلقا) اي عن تقييده

بكونه منسوقا (قوله

لتنافيهما) اي العطف

والثاني كيد (قوله تنفع) اي

نية الثاني كيد مع العطف

(قوله والا) اي وان طال

(قوله والا) اي وان لم ينسقه

(قوله فلا تنفعه) اي نية

الثاني كيد (قوله فان علقه

بمعدد) مفهوم في غير معلق

بمعدد (قوله وفعل) بضم

فكسر (قوله ورفع) بضم

فكسر اي الزوج (قوله

به) اي قوله هي طالق (قوله

فهما) اي القولان (قوله

كتعين جوابه للاخبار

بان قال طلقها (قوله وان

نقض) اي جوابه (قوله

للاشياء) بان قال هي طالق

طلقة ثانية (قوله فحلها)

اي القولين (قوله والرجعية

وبقاء العدة) قيد واحد

(قوله وهما) اي القولان

(قوله والثاني) اي لزوم

اثنين (قوله قبل) بضم

فكسر (قوله وحكى) بضم

فكسر (قوله الي) اي

امتنع من الحلف (قوله بساط

سواله) اضافته الاولى للبيان

(قوله لاشي عليه) مفعول

قال (قوله بعد) بضم

الموحدة (قوله واعترض

بضم التام وكسر الراء) (قوله

المشهور) صفة توجيه (قوله

ومجموعهما) اي التصفيا

والثالث

اضطراري كعطاس وسعال ومفهوم ان نسقه انه ان لم ينسقه فلم يلزمه في غير المدخول بها  
الا الاول لينتهي به فلا يجد الثاني محلا يقع فيه والمتأخر يلزم في المدخول به مطلقا وفي غيرها  
منسوقا في كل حال (الائمية تأكيد) للاقول بالثاني والثالث فلا يلزم الا الاول (فيهما) اي  
المدخول بها وغيرها في المكرر بلا عطف واما مع العطف فلا تنفع نية الثاني كيد عند ابن القاسم  
لتنافيهما وقال محمد تنفع نية الثاني كيد مقبولة بين في القضاء وبغيرها في القتبوي ولو طال  
في المدخول بها وفي غيرها ان لم يطل والا فالثاني لا يلزمه ولو لم ينو الثاني كيد قاله عجم وقال د  
ظاهر كلامه ان الثاني كيد ينفع في المدخول به اسواء كان نسقا ام لا وينبغي تقييده بالنسق اي  
والا فلا تنفعه لان فصله يمنع التوكيد وقيد قبول التوكيد بقوله (في غير معلق) بضم الميم وفتح  
العين واللام مشددة (بمعدد) بان لم يعلق اصلا او معلق بمحدد كانت طالق ان كملت زيدا وكرره  
ثلاثا ثم كلفه فسلات الا لنية تأكيد كيد فان علقه بمعدد كانت طالق ان كملت زيدا انت طالق ان  
دخلت الدار انت طالق ان اكلت كذا وفضل الجميع فثلاث ولا تنقبلي نية الثاني كيد لتعدد المحلوف  
عليه (ولو طلق) الزوج زوجته المدخول بها طلاقا رجعيا ولم تنقض عدته (فقبل له ما فعلت)  
فاجاب باللفظ يحتمل الاخبار والانشاء (فقال هي طالق) ورفع للقاضي (فان لم ينو) الزوج  
(اخباره) اي المستفهم ولا انشاء طلاق آخر (ففي لزوم طلقة) واحدة بعد حلقة ما اراد به انشاء  
طلاق آخر فان نكل لزمه اثنتان (او) لزوم طلقتين (اثنتين) جلا على الانشاء احتياطا (قولان)  
فهما في لزوم ثانية فلو قال في لزوم ثانية قولان اسكتي فان كانت غير مدخول به انوطقتها باثنا  
او انقضت عدتها فلا يلزمه ثانية اتفاقا كتعين جوابه للاخبار او بحجبه مستقبيا وان نقض  
للاشياء لزمه ثانية في مدخول به ارجعية لم تنقض عدتها فحلها ما قيد بقيد داربعة الدخول  
والرجعية وبقاء العدة واحتمال الجواب والقضاء وهما للضمي وبماض والثاني ظاهر المدونة  
ابن عرفة وفيها من طلق زوجته فقيل له ما فعلت فقال هي طالق وقال انما اردت اخباره  
بالتطليقة التي طلقتها قبل قوله الصقلي ويحلف وحكى عن بعض شيوخنا انما يحلف ان تقدمت  
له فيها طلقة وحيث يجب حلقة قال عبد الحق فان اى فلا رجعة له وعابه نقضتها في عدته لا قراره  
الان يقرانها الثالثة او يوقعها ابن شاس ان لم تكن له نية في لزوم طلقة او طلقتين قولان  
المتأخرين قلت الاول قول للضمي لو علم عدم نيته لم يكن عليه غير طليقة لان بساط سواله دل  
على انه اخبر عما فعل وقال مالك فيمن طلق امرأته فسهل عنها فقال ما بيني وبينها عمل لا نبي  
عليه ويحلف ما اراد طلاقا قلت في حقه في هذه بعد ابن محرز لو اجاب بالحق لم يحلف عياض  
ولو لم ينو اعلامه لانه اخبر عما فعل (و) اللازم (في) قوله لها انت طالق (نصف طلقة او) قوله  
انت طالق نصف (طلقتين او) قوله انت طالق (نصف) مدني نصف حدثت فونه لاضافته (اطلقة  
او) قوله انت طالق (نصف) بلا تنوين لاضافته لاطلقة الا في (وثالث) بلا تنوين لاضافته  
لاطلقة محدودة دل عليها (طلقة) المذكورة والاصل نصف طلقة وثالث طلقة فحذف لفظ طلقة  
المضاف اليه ثلث واعترض بوثالث بين نصف المضاف وطلقة المضاف اليه هذا توجيه التركيب  
المشهور في النحو والنقحاهم بنوا فلو اهتم على عطف ثلث على نصف واطلقة مجموعها ما الى طلقة  
المدكور ومجموعهم ما خمسة اسداس طلقة فيكمل الكسر وتلزمه طلقة واحدة وكذا اذا

(قوله فان زاد) اي مجموعهما (قوله وفيها) اي المدونة (قوله يوجع) بضم فسكون ففتح (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله يحفظ) بضم فسكون (قوله من اهل العلم) بيان ان (قوله ان من طلق الخ) صلة اجمع بحذف على (قوله حكى) بضم فسكون (قوله ان من قال الخ) نائب فاعل حكى (قوله ان نزور الخ) بضم النون والزاي اي قلة فاعل تقرر (قوله نصي) بفتح الفاء مني نصف بلا نون لاضافته (قوله استشكل منه) اي ابن الحاجب خبر قول (قوله عوده) اي الاستشكال (قوله الاولى) بضم الهمز اي ربع ونصف طلقة (قوله الثانية) اي نصف طلقة وربع طلقة ٢٤٠ (قوله على اصل) اي قاعدة واضافته للبيان (قوله اشكال الاولى) بضم الهمز

ذكر اجزاء ينقص مجموعها عن طلقة او يساويها فان زاد فطلقتان في الجواهر لو قال ثلاثا انصاف طلقة او اربعة اثلاث طلقة وقعت اثنتان لزيادة الاجزاء على واحدة ابن عرفة وفيها لابن القاسم من طلق بعض طلقة لزمته طلقة ابن شهاب ويوجع ضرب باثم قال وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم ان من طلق زوجته نصف طلقة او سدس طلقة اتم طلقة واحدة وقال ابن القصار في عيون الادلة حكى عن داود ان من قال لزوجته انت طالق نصف طلقة لا يقع عليه شيء والقهاء على خلافه قلت تقرر في اصول الفقه ان نزور الخ مخالف مع كثرة التجمعين لا يقدح في كون اجماعهم حجة ثم قال ابن عرفة ابن شاس في انت طالق نصي طلقة او نصف طلقتين طلقة واحدة وفي ثلث وربع وسدس طلقة واحدة وفي ثلث طلقة وربع طلقة وسدس طلقة ثلاث وقول ابن الحاجب قالوا في نصف وربع طلقة طلقة وفي نصف طلقة وربع طلقة طلقتان استشكل منه والظاهر عوده الاولى بل بيان الثانية على اصل تكميل الطلقة وتقرير اشكال الاولى ان تصدير لفظها انت طالق نصف طلقة وربع طلقة فنصف مضاف قطعاً في النية والمعنى مع اللفظ كالمقوفا به فساوت الاولى الثانية فاقترأهما في الحكم مشكل وجوابه على اصلي في الفقه والعريضة واضح اما الفقهى فهو لو قال انت طالق نصف طلقة وربع طلقة يلزمه الاطلاق واحدة لاضافته الجزمين اطلقة واحدة لا يزيد مجموعهما عليها كما مر في نصي طلقة واما اصل العربية فهو قول جمهور الثوريين ان المضاف اليه اذا حذف فلا بد من تنوين المضاف الا ان يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف نحو قولهم قطع الله يد رجل من قالها قالوا التقدير قطع الله يده من قالها ورجله حذف الضمير واخم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه وحذف التنوين من يدا لاضافته الى من وحذف من رجل لانه مضاف الى من في المعنى وهو بمنزلة المضاف اليه في اللفظ وهذا الاصل يوجب تقدير تركيب لفظ المسئلة انت طالق نصف طلقة وربع طلقة وقد قررنا ان اللازم في هذا اللفظ طلقة واحدة فقط وقوله قالوا يقتضى عزوه لغير واحد ولا عرفه تصالوا احد لكن اصول المذهب بما قررناه تقتضيه (او) قوله انت طالق طلقة (واحدة في) طلقة (واحدة) فتلزمه طلقة واحدة ان كان يعرف الحساب والافانثتان (او) علق الطلاق على متحدثا لانه لا يقتضى التكرار كقوله (مقي فعلت) كذا فانت طالق (وكرر) بضم الكاف وكسر الراء الاولى مشددة اللفظ او الفعل مرة او مرتين او ثلاثا لزمه طلقة واحدة ان نوى بتكرير اللفظ التوكيد غ اي اذا قال لها انت طالق مقي فعلت كذا وكرر الفعل المحال عليه فلا يلزمه الاطلاق فهو كقوله

اي نصف وربع طلقة (قوله ان تقرير لفظها اي الاولى الخ) خبر تقرير (قوله مضاف في النية) اي الى طلقة (قوله فساوت الاولى) بضم الهمز اي نصف وربع طلقة (قوله الثانية) اي نصف طلقة وربع طلقة (قوله فاقترأهما) اي الاولى والثانية (قوله وجوابه) اي الاشكال (قوله واضح) خبر جوابه (قوله فهو) اي الاصل (قوله عليها) اي الطلقة (قوله على هيئته) اي المضاف (قوله الخم) بضم الهمز وسكون القاف وكسر الحاء المهمل اي زيد (قوله المعطوف) اي ورجل (قوله بين المضاف) اي يد (قوله والمضاف اليه) اي من قالها (قوله وحذف) بضم فسكون (قوله وحذف) اي التنوين (قوله لانه) اي رجل (قوله وهو) اي من (قوله لفظ المسئلة) اي الاولى (قوله وقوله) اي ابن الحاجب

(قوله هزه) اي الحكم (قوله ولا عرفه) اي الحكم الخ حال (قوله لكن اصول المذهب) استدراك على ولا في معرفة لرفع ايمه ان اصول المذهب لا تقتضيه (قوله بما قررناه) تصويل لاصول المذهب (قوله تقتضيه) خبر اصول (قوله ان كان يعرف الحساب) اي وتكلم باعتباره لا باعتبار عرف العامة (قوله والا) اي وان لم يعرف الحساب او تكلم بعرف العامة (قوله مقي فعلت) اي واولى ان فعلت اذا فعلت (قوله اللفظ) اي مقي فعلت (قوله والفعل) اي المعاني عليه كدخول الدار

(قوله بها) اي متى ما (قوله ويجزها) اي متى (قوله منها) اي ما (قوله فيها) اي المدونة (قوله بانيتها التكرار الخ) صلة يستكمل  
(قوله تجزبه) اي التكرار قوله باي انظر (قوله فيه) وتوجب (قوله لخصيصه) ٢٤١ اي التكرار (قوله اقترانها)

اي متى (قوله بها) اي  
متى ما صلة التكرار  
(قوله يثبته) اي التكرار  
(قوله فان ضبط) بضم  
فكسر (قوله والالا) اي وان  
لم يبين للمفعول (قوله وكررت)  
بهاء التانيث لان الفاعل  
ضمير متصل حقيقي التانيث  
(قوله فهم ابن يونس المدونة)  
من اضافة المصدر لفاعله  
وتكميل عله بنصب مفعوله  
(قوله في السابعة) اي طالق  
ابدا (قوله وظاهرها) اي  
المدونة (قوله اتم الثلاثة) بفتح  
الهمزة مبتدأ من غير (قوله  
وحكي) بضم فكسر (قوله  
ان هذا) اي ما في غير المدونة  
(قوله يميزه) بكسر الياء  
منقلا (قوله فاستقل) اي  
الكسر (قوله به) اي يميزه  
(قوله ان عرف الحساب) اي  
وتكميل باعتبار (قوله والالا)  
اي وان لم يعرفه او تكلم  
بعرف العامة (قوله به) اي  
الظاهر بان قال الطلاق كله  
الانصف الطلاق (قوله  
لتكميل كسر الباقي) عله  
غير فصيحة (قوله عكس  
المنصف) بان فان كل امرأة  
اتزوجه من هـ لمة اقربة  
طالق ثم قال امرأتها ان

في باب الايمان اودل لفظه بجمع او بكلام او بهمة الا متى ما يريد الان ينوي بها معنى كلما كما  
في المدونة تنبيهه قرن المصنف متى في باب الايمان بما وجدها منها كما عند ابن رشد ابن  
عرفة ويستكمل قوله فيها الا ان ينوي متى معنى كلما بانيتها التكرار وتوجبها باي انظر فلا وجه  
لخصيصه متى ما اولد لم يعتبر ابن رشد اقترانها بـ ويجاب بان متى ما قريبة من كل فجرد ارادة  
كونها جمعا ما يثبت بها التكرار دون استحضار نيته ثم قال غ فاذا تقرر هذا فان ضبط قول  
المصنف اومتى فعلمت بضم الفاء كان كرر مبدئيا للفاعل وان ضبط بكسرها كان كرر مبدئيا  
للمفعول والاقيل وكررت بقاء التانيث (او) قوله انت (طالق ابدا) فاللازم (طلقة) واحدة  
في السبع مسائل على فهم ابن يونس المدونة في السابعة يجعل الابدية اطلاق الفراق الشامل  
للسنن اذا المعنى انت طالق واستمر طلاقا ابدا اوالى يوم القيامة وهذا اطلاقها واحدا وتولم  
يراجعها فقد استمر طلاقها وهذا ظاهر المدونة عند ابن يونس وظاهرها عند ابن الحاج وحزم  
به ابن رشد انه يلزمه ثلاث لعل الابدية للفراق في ازمان العصمة المملوكة له وذلك بالثلاث  
واحد ابن يونس ومن المدونة قال ما لا ترضى الله تعالى عنه فحين خلع احده امرأته فقات  
الآخرى ستراجعها قال هي طالق ابد اولانية له ان تزوجه طلقت منه مرة واحدة وكان خاطبا  
ومن غير المدونة فحين قال لامرأته انت طالق ابد انها ثلاثه وحكي عن بعض القرويين ان هذا  
ليس بخلاف للمدونة وان معنى مسئلة المدونة انما وقع التأييد على الرجعة كانه قال لما قالت  
له امرأته ستراجعها قال ان راجعتها ابد فهي طالق فلذا الزمة طلقة وصوب بعض اصحابنا  
هذا القول ابن يونس وظاهر المدونة خلاف هذا وانما اراد التأييد على الطلاق لانه لما قالت  
له امرأته ستراجعها قال لها هي طالق ابد اريد ان راجعتها فاعلى هذا التأويل يصير في قوله انت  
طالق ابد اقول ان قول انه واحدة وقول انه ثلاث (و) اللازم (اثنتان في) قوله انت طالق (ربيع  
طلقة ونصف طلقة) لاضافة كل كسر الى طلقة صريحا فاخذ كل كسر يميزه فاستقل به ولان  
النكحة اذا اعيدت نكحة فالثانية غير الاولى كقوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر  
يسرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغلب عسر يسرين ابن شاس وفي ثلث طلقة وربيع  
طلقة وسدس طلقة ثلاث (و) اثنتان في قوله انت طالق طلقة واحدة في (طلقتين) (اثنتين)  
ان عرف الحساب والاف ثلاث (و) اثنتان في قوله انت طالق (الطلاق كله) اي ثلاثا (الانصفه)  
اي واحدة ونصفا فالباقي بعد الانصفه واحدة ونصف وحكم كسر الطلاق لتكميله بواحدة  
ت لعل المصنف اتي بالضعيف موضع الظاهر لانه لو اتي به لزمه الثلاث لقولهم نحنون لو قال انت  
طالق الطلاق كله الانصف الطلاق او ثلاثا لانصف الطلاق لانه الثلاث لان الطلاق المهم  
واحدة فكأنه قال الانصف طلقة فاستثنوا منها غير مبدئياتكم كسر الباقي طلق قوله لعل  
المصنف هذا الذي ذكره حزم به ابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة والمصنف في التوضيح  
(و) اثنتان في قوله لاجنبية) انت طالق ان تزوجهك ثم قال كل من اتزوجهما من هـ لمة اقربة  
مشيرا الى قرية التي علق طلاقها على تزوجهما (فهي طالق) ثم تزوجهما فاطلقتا واحدة بالهاء وص  
واحدة بالعموم واما عكس كلام المصنف فيلزم فيه واحدة على المعتمد لان ذكره

تزوجهك فانت طالق ثم تزوجهما

(قوله ذلك) اى الطلاق الا  
تصفه (قوله واما حله) اى  
المتمن (قوله لانه) اى الاول  
(قوله المتوهم) بفتح الهاء  
(قوله معنى الضرب) اضافته  
للبان وكذا معنى المعبة (قوله  
يتوقع) بضم الياء الحار جى  
(قوله لانه) اى الحيض  
(قوله محتمل) اى جائز (قوله  
من ان متى ما الخ) بيان  
(قوله نحوه فى النوادر)  
خبر ما (قوله واحدة) مفعول  
طلاق المضاف لمفعوله الاول  
(قوله ثلاث) فاعل لزم  
(قوله كذلك) اى وقع  
عليك طلاق فى لزوم الثلاث  
(قوله وكان) اى مضمون  
(قوله وبه) اى لزوم اثنتين  
صلة قال (قوله كونهما)  
اى اذا ما متى ما (قوله  
مثلهما) اى كلما (قوله ونص)  
عطف على نص (قوله  
والحق) يقطع الهمز (قوله  
يلغى) بغير مجمة (قوله لا  
نصفها) اى الزوجة (قوله  
بالحل) بكسر الحاء المهملة  
(قوله التى) بغير مجمة  
(قوله لفظ) اضافته للبيان  
(قوله المترجمة) بفتح الجيم اى  
المسماة (قوله بالسر بجملة)  
بضم السين المهملة وفتح  
الراء وكسر الجيم وشدة الهماء

الثانية واسكان الاولى (قوله دهام) ضم الدال المهملة وفتح الهاء ممدودا اى عظامه (قوله منهم) اى الشافعية وهو (قوله منهم) أى القائلين بوقوع المعلق عليه المنجزون المعلق (قوله القاص) بشبه الصاد المهملة.

(قوله يعول) بضم ففتح مثلاً أي يعقد (قوله نصحها) أي السريحية (قوله وهو) أي ما يدل على نصحها (قوله على من اعتقها)  
 أي العدلين صلة شهادة (قوله أنه) أي من استعتهما صلة شهادة بانه (قوله غصبها) أي اعتقهما العدلين (قوله بمن ادعاهما)  
 أي العدلين رقيقين له (قوله لأن ثبوتها) أي الشهادة الخالة عدم قبولها (قوله وعدم) عطف على عدم (قوله لشهادتهما) أي العدلين  
 (قوله عليه) أي من اعتقهما (قوله يبطل) بضم الباء وسكون الواو أي الدين (قوله عتقهما) أي العدلين أي لأن ثبوتها  
 يؤدي إلى نفيها (قوله له) أي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله على خلاف هذا) أي صحة السريحية (قوله وهو) أي خلاف هذا  
 (قوله منه) أي ما يدل على ثبوت ما يؤدي ثبوته إلى نفيه (قوله بتلا) بفتح الواو وسكون ٢٤٣ المنذرة فوق (قوله إلى نفيه) أي

ارثه (قوله وبطلانها) أي  
 عطية (قوله وبطلانها) أي  
 حريته (قوله تطلقان) أي  
 القديمة والجديدة بشرط  
 لكل منهما إطلاق الأخرى  
 (قوله الثانية) أي الجديدة  
 (قوله وقال) أي الطرطوشي  
 (قوله للأولى) بضم الهمز  
 أي القديمة (قوله وهي) أي  
 الأولى (قوله أوجب) أي  
 أثبت (قوله طلاق الأولى)  
 بضم الهمز (قوله فكانه)  
 بفتح الهمز وشد النون  
 (قوله قال) أي الطرطوشي  
 (قوله وهم) بفتح الهاء أي  
 غلط (قوله أصل) أي قاعدة  
 (قوله لم يذكروه) أي الأصل  
 (قوله فيها) أي المسئلة (قوله  
 وهو) أي الأصل (قوله امر  
 مستقبل) أي كطلاقه المعلق  
 عليه (قوله طلاق مقيد بزمن  
 ماض) أي كطلاقها أثلاثاً  
 قبله (قوله يلزم) أي الطلاق  
 المعلق المقيد بالزمن الماضي

وهو الذي تختاره وليس في هذه المسئلة لأصحابنا ما يعول عليه ولما لا رضى الله تعالى عنه ما دل  
 على نصحها وهو عدم قبول شهادة عدلين على من اعتقهما أنه غصبهما من ادعاهما لأن ثبوتها  
 يؤدي إلى نفيها وعدم قبول شهادتهما عليه يبطل عتقهما ووقع له ما يدل على خلاف هذا  
 وهو ثبوت ما يؤدي إلى نفيه منه قوله من اعتق ولده أو والد في مرضه بتلاصيح عتقه وورثه مع  
 أن ارثه يؤدي إلى نفيه لأن العطية في المرض كالوصية لا تصح لو ارث ثبوت ارثه يبطل  
 العطية له وبطلانها يبطل حريته وبطلانها يبطل ارثه الشيخ من شرط لامرأة أن كل امرأة  
 تزوجها عليها طالق فتزوج أخرى وشرط لها أن كل امرأة طالق فقال محمد وأصبغ نطقة أن  
 عليه وقال ابن القاسم لا تطلق الثانية وذكرها الطرطوشي وقال وجه قول ابن القاسم أن معنى  
 شرطه للأولى أن كل امرأة تزوجها عليها وهي في عصمتها فهي طالق وعقد الثانية أوجب طلاق  
 الأولى فكانه لم يتزوج الثانية على الأولى ولم يجمعهما معها والقصد كراهة أن يجمع معها أخرى  
 قال وقال بعض أصحابنا إيجاب ابن القاسم وهم الأصواب قول أصبغ لأن شرط كل واحدة  
 أوجب طلاق الأخرى الطرطوشي هذه المسئلة هي المسئلة السريحية وقد وضعتها في كتاب  
 الطلاق قلت والمسئلة متوقفة على أصل لم يذكروه فيها وهو جعل امرئ مستقبلاً سبباً في طلاق  
 مقيد بزمن ماض هل يلزم اعتبار الوقت المعلق أو لا اعتبار الوقت حصول السبب سمع عيسى  
 ابن القاسم من قال لامرأة أنت طالق اليوم أن دخل فلان غداً الحمام لا تطلق عليه حتى يدخل  
 وله مسأله فقبلها الشيخ ولم يقيدها وقال ابن رشد في هذا اللفظ تجوز مثله في كتاب الظهار منها  
 وليس على ظاهره بل فيه تقديم وتأخير وحقيقة تركيبه من قال لامرأة أنت طالق أن  
 دخل فلان الحمام غداً وقوله له مسأله يريد فيها بينه وبين غداً قلت ولا بن محرز عن ابن القاسم من  
 قال لامرأة أنت دخلت الدار فانت طالق أم دخلت لزمه ابن عبد الحكم أن قال أنت طالق  
 اليوم أن كنت فلان غداً فكله فلا تثنى عليه الشيخ هذا خلاف أصل مالك رضى الله تعالى عنه  
 بل يلزمه الطلاق لأنه لا يعلق بزمن قلت في أغوار المعلق مقيد بزمن سببه طريقاً ابن  
 رشد مع نص ابن عبد الحكم وابن محرز مع الشيخ ونص ابن القاسم ثم قال ابن عرفة ومقتضى  
 طريقة الشيخ وهي أسعد بالروايات صحة ما فهمه الطرطوشي عن المذهب في السريحية

(قوله بوقت المعلق) أي الذي فيه ملك العصة (قوله أولاً) أي أولاً يلزم (قوله بوقت حصول السبب) أي الطلاق المعلق عليه  
 المزبل للعصة (قوله وله) أي الزوج (قوله مسأله) أي وطء زوجته قبل دخول فلان الحمام ومتى دخله طلق عليه وبلغى قوله  
 اليوم (قوله قبلها) بكسر الواو أي المسئلة (قوله تجوز) بفتح التاء والهمزة وضم الواو مثلاً أي تقديم وتأخير (قوله منها) أي  
 المدونة (قوله لزمه) أي الطلاق متى دخلت وبلغى قوله أمس (قوله يلزمه الطلاق) أي على أصل مالك رضى الله تعالى عنه  
 (قوله لانه) أي الطلاق (قوله المعلق) بفتح اللام صفة لحدوف (قوله مقيداً) بفتح الدال من المعلق (قوله قبل زمن سببه) أي  
 المعلق عليه نعمت زمن أي وعدم لغوه (قوله وهي) أي طريقة الشيخ حال (قوله صحة) خبر مقتضى (قوله ما فهمه الطرطوشي) أي  
 من أغوا قبله ولزوم الثلاث أن طلقها (قوله عن المذهب) صلة فهم

(قوله وتبعه) أي الطرطوشي (قوله المشركي) بفتح الراء منقلا (قوله فان زاد) أي عتد الطلاق (قوله عليها) أي الرابعة (قوله هو) أي فقها (قوله فضمها) أي السنين هو الكثير (قوله واصله) أي معنى سحنون اللغوي (قوله حديد) أي قوى (قوله لقب) بضم فكسر أي عبد السلام (قوله به) أي سحنون (قوله طلبة) أي قوة بكسر الهمزة وشدة الدال المهملة (قوله فيكمل) بضم الفاء وفتح الكاف والميم منقلا (قوله القرع بن) ٢٤٤ أي يسكن ثلاث طلاقات ونسركتن في ثلاث طلاقات (قوله سواء) أي في لزوم الثلاث

وتبعه ابن العربي وابن شاس (و) تليزم (طالقة) واحدة (في) كل امرأة من زوجات له (اربع قال) الزوج (الهن ينسكن طالقة) او طلقان او ثلاث او اربع ~~وكذا~~ ا قوله لزوجتين ينسكن طالقة او طلقان وقوله ثلاث زوجات ينسكن طالقة او طلقان او ثلاث طلاقات فيلزم في كل زوجة طالقة (ما لم يزد) العدد للطلاقات المشركي فيها (على) الطالقة (الرابعة) في مثال المصنف وعلى اثنين في الزوجتين وعلى الثلاث في الثلاث زوجات فان زاد عليهما بان قال خمس طلاقات الى ثمان طلاقات طالقت كل واحدة اثنتين وان قال تسع او احدى عشر منها طالقت كل واحدة ثلاثا قال (سحنون) ففتح سنيه هو الكثير عند الفقه ما في اللغة فضمها القاب واصله عبد السلام واصله اسم طائر حديد انظر القاب به لخدمة فهمه (وان شرك) بفتح حاء متقلداً اي الى الزوج بما يدل على التشرىك بين الزوجات في كل طالقة بان قال لاربعة مثلاً شركتكن في ثلاث طلاقات (طالقت ثلاثاً ثلاثاً) أي طالقت كل واحدة ثلاثاً لعله اشتراكهن في كل طالقة من الثلاث فيخص كل زوجة ربع من كل طالقة فيكمل كل ربع بطالقة فتصير ثلاث طلاقات في كل زوجة ابن يونس لو قال قائل ان القرع بن سواء لم اعمه ابن عرفة الشيخ عن ابن سحنون عنه لو قال لاربعة نسوة ينسكن طالقة او طلقان او ثلاث او اربع لزمت لكل واحدة طالقة وفيها ابن القاسم وان قال خمسة الى ثمان طالقت اثنتين اثنتين وان قال تسع الى ما فوق طالقت ثلاثاً ثلاثاً بان سحنون عنه لو قال شركت ينسكن في ثلاث لزم كل واحدة ثلاث وفي طالقتين طلقان وقال ابن عبد السلام اشار بعض المؤلفين ان في مسئلة التشرىك قولاً مثل قول مسئلة ينسكن ان كان نصاً فلا كلام وان اراد انه يخرج من الاولى في الثانية فقد لخص سحنون على التفرقة بينهما والفرق بانه في الاولى انما لزم نفسه بما توجبها القسم ولم يلزم نفسه قبلها شيئاً وفي الثانية لزم نفسه ما نطق به من الشركة وذلك يوجب لكل واحدة منهن جزءاً من كل طالقة لا عرفه ونص المجتهد على حكمين مختلفين في صورتين متحدتي العلة لا يمنع تخريج قول احدهما في الاخرى وقد تقدم مثله في غير موضع وقاله ابن رشد غير مرة فان قلت لا فرق بين معنى شرك ومعنى بين الاثر هما صدقا وكذا بما تلالو كان لزيد وعبد وعبد كذب قولهما بينهما واهما شركة بينهما ولولوورناهما من عهدهما مثلاً واحدهما اخو احدهما الامه والاخر اخو الاخر لا يسه صدق كونهما بينهما وشركتهما بينهما قلت انما يلزم ما يملكهما اضيف اليه بين كافي المثالين واما فيما ليس كذلك من المولم وما نزل متراته فلا كقول السيد لعبدية ينسكن سوطان او نطعان فهذا يصدق فتيه بين دون الشركة والطلاق ~~حكم~~ المولم ولذا اشطر كالحمد فاذا نص معه على الشركة صار كقوله ينسكن طالقة واصل ما ذكره انما هو على العكس وهو وجود قول في ينسكن

في كل زوجة (قوله عنه) أي سحنون (قوله وفيها) أي المدونة لابن القاسم (قوله عنه) أي سحنون (قوله ان في مسئلة التشرىك صلة اشار بجذف الى (قوله بانه) أي الزوج (قوله في الاولى) بضم الهمزة أي ينسكن (قوله قبلها) أي القسم (قوله وفي الثانية) أي شركتكن في ثلاث مثلاً (قوله من الشركة) بان لما (قوله وذلك) أي التشرىك (قوله لا عرفه) أي الفرق خبره (قوله صدقا) أي ثبوتا (قوله وكذا) أي اتفاه (قوله قول) اضافته للبيان (قوله وهما شركة بينهما) عطف على هما بينهما (قوله ولولوورناهما) أي زيد وعمر والعبدان (قوله واحداهما) أي العبدان (قوله اخو احدهما) أي زيد وعمر (قوله والاخر) أي العبد الاخر (قوله اخو الاخر) أي زيد وعمر (قوله كونهما) أي العبدان (قوله بينهما) أي زيد وعمر (قوله انما تلازما) أي شركة

وبين (قوله بين) أي هذا اللفظ نائب عن اضيف (قوله ليس كذلك) أي ملوا كالماء اضيف اليه بين (قوله من المولم) مثل بيان لما (قوله مترته) أي المولم (قوله فلا) أي لا تلازمان صدقا ولا كذا (قوله ولذا) أي لان له حكم المولم صلة شطر (قوله شطر) بضم الشين المجهلة وكسر الطاء المهملة أي نصف بالرق (قوله فاذا نص) أي الزوج (قوله معه) أي الطلاق (قوله صار) أي نصه على الشركة معه (قوله ما ذكره) أي بعض المؤلفين (قوله وهو) أي العكس

(قوله نقله) أي القول في ينسكن مثل القول في شر كنسكن (قوله وعمله) أي ابن رشد القول يلزم الثلاث في كل زوجة في ينسكن ثلاث (قوله قال) أي ابن رشد (قوله ولم يذكر) أي ابن رشد ٢٤٥ (قوله اقتضى) أي تشرى بها (قوله

لها) أي الثانية (قوله فاقضى) أي تشرى بها مع الأولى (قوله ان لها) أي الثالثة (قوله ومع الثانية) عطف على مع الأولى (قوله في هذه) أي أنت شريكة مطلقة ثلاثاً وأنت شريكة ما (قوله وفي السابقة) أي شر كنسكن في ثلاث (قوله وفي تبويضها) خبر نقل بسكون القاف (قوله قولها) أي المدقوقة مفعول نقل المضاف لقاعله (قوله بها) أي البتة (قوله واصبح مع ابن حبيب) عطف على اشبه (قوله ورواية) عطف على ابن القاسم (قوله ومثله) أي نقل البيان (قوله فيه) أي تبويضها (قوله وبغيره) أي الطلاق (قوله وبغيره) أي التشرى بك (قوله وهذا) أي تأديب الجزئي (قوله تخرجهما) أي التجزئة (قوله معلقه) بكسر اللام أي الطلاق (قوله بتخرجه) أي التعليق (قوله تعليقه) أي الطلاق (قوله فاعله) أي التعليق (قوله ككلاهما) أي كطلائعها في حل عصمتها (قوله سائر) أي باقي (قوله اصبيخ) أي بالزوم (قوله ومخنون) بعدهم (قوله على لغوهما) أي

مثل القول في شر كنسكن نقله ابن رشد في الثانية من نوازل اصبيخ وعمله بقوله لان كل واحدة منهن حصل لها جز من كل طائفة قال وهذا الاختلاف على اختلاف فهم فيمن صرف دنانير بدراهم فوجد في الدراهم زائفا هل ينقض صرف الدنانير كلها او صرف دينار فقط ولم يذكر في مسئلة لفظ التشرى بك خلافا (وان قال) الزوج لاحدى زوجاته أنت طالق ثلاثا وقال لاخرى (أنت شريكة) زوجة (مطلقة) بضم ففتحتين منقلا (ثلاثا) قال (أ) زوجة (ثلاثة) وأنت شريكة ما (أي الأولى والثانية) (مطلقة) الزوجة الثانية التي اشركها مع الأولى في الثلاث طائفتين (الثلثين) لانه لما اشركها مع الأولى اقتضى ان لها واحدة ونصف فأكمل النصف (و) طالقت كل واحدة من (الطرفين) أي الأولى والثالثة (ثلاثا) اما الأولى فواضح واما الثالثة فلانه شر كها مع الأولى في ثلاث فاقضى ان لها طائفة ونصف فأكمل النصف ومع الثانية في اثنين فلها طائفة مع اثنين وذلك ثلاث وهذه المسئلة ليست من كلام مخنون وانما هي لاصبيخ ومقتضى كلام مخنون طلاق كل زوجة من الثلاث ثلاثا ولكن المعتمد في هذه قول اصبيخ وفي السابقة قول مخنون كما ذكره المصنف ابن عرفة وفي نوازل اصبيخ من قال لاحدى نسائه الثلاث أنت طالق ثلاثا البتة ثم لاخرى أنت شريكة ما ثم للثالثة أنت شريكة ما فهن طوائق البتة ولا يستغنى عنه قوله ثلاثا لانها لغو ومع البتة قدمت او اخرت وهي لا تنبعض ولو قال ثلاثا فقط وقع على الأولى الثلاث وعلى الثانية طائفتان وعلى الثالثة ثلاث من شر كة الأولى طائفتان ومن شر كة الثانية طائفة وهذا صريح في عدم تبويض البتة وانما هي ادفة أنت طالق ياخرة الثلاث وفي تبويضها نقل البيان عن اشبه ومخنون قوله بضم الشهادة بها للشهادة بواحدة واصبيخ مع ابن حبيب عن ابن القاسم ورواية المبسوطة ومثله في الموازية وفي اختصاره المبسوطة اختلف فيه قول ابن القاسم وقول مخنون (و ادب) بضم الهمز وكسر الدال مشددة الزوج (الجزئي) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الزاي مشددة للطلاق بتشرى بك فيه او بغيره كطالق ربيع طائفة وهذا يبعد تحريمها ويؤيد معلقه على القول بتحريره في الشامل وهل تعليقه مكروه او ممنوع ويؤيد فاعله خلاف وشبهه في التأديب فقال (كطلق) بضم ففتح فكسر منقلا (جزء) من المرأة ان كان شائعا كنصف وثلاث بل (وان) كان (كبدا) ورجل ابن عرفة وطلاق جزء المرأة ككلاهما ان حدث يدها او رجلها ككلاهما اتفاقا (ولزم) الطلاق (ب) قوله (شعرك طالق) حيث قصد المتصل بها ولم يقصد شيئا لان قصد المتصل كالشعر سائر محاسنها التي يلتزم اعادة كعقلها وروحها (او) قوله (كلامك) طالق (على الاحسن لا) يلزم الطلاق (ب) قوله (سعا) بك (او بصاق) لك طالق (او دمع) لك طالق وعلمها ونحوها مما يلتزم عادة كعلمها وجنينها وشعر غير رأسها ان عرفت وفي كلامك وشعرك طالق قول اصبيخ ومخنون ابن عبد السلام قال بعضهم اختلف عندنا ان طلق بعض ما ينقص كالشعر والكلام والسعال والبراق ابن عبد السلام لم اقف في السعال للمتقدمين الاعلى عدم اللزوم قلت ظاهر ما تقدم من استدلال محمد بن عبد الحكم على لغو تحريم الشعر والكلام بلغو تحريم السعال والبراق الاتفاق على لغوهما ولا ينقص ما نصه

(قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله من استدلال الخ) بيان لما (قوله الاتفاق) خبر ظاهر السعال والبراق

(قوله في الدمع) أي مخرجة وكذا الدم والريق (قوله قال) أي ابن القصار (قوله ركبته) أي حرم الدمع والدم والريق (قوله وخالف) أي بعض اصحابنا أي قال بعدم التحريم (قوله لانه) أي الحمل (قوله متصلا) أي بالمرأة (قوله لانه) أي الريق (قوله الرضاب) بضم الراء وفتح الضاد آخره موحدة في القاموس الرضاب كغراب الريق المرشوف (قوله من ادواته) أي الاستثناء بيان لغيرها بتقدير باقي (قوله بالعين) أي صيغة الطلاق (قوله او نحوهما) أغنت عنه كاف التثنية (قوله ونواه) أي الاستثناء (قوله به) أي الاستثناء (قوله فان استغرق) ٢٤٦ أي زاد المستثنى على المستثنى منه مفهوم ولم يستغرق (قوله او ساوي) أي

المستثنى المستثنى منه (قوله فلو قال) تفريع على او ساوي (قوله او اطلق) أي المستفاد الخ اشارة الى الجواب عن لو قال الخ (قوله او عكسه) أي كطائفتين وربعاً الا ثلاثاً (قوله على فساد) أي المتساوي (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وفيه) أي لزوم الاثنتين (قوله منها) أي الثلاث الاولى (قوله الاولى) بفتح الهمزة (قوله منه) أي الاستثناء الاول (قوله وتلخيص ابن شاس) أي لزوم الاثنتين (قوله لانه) أي المتكلم (قوله اخرجه) أي الاستثناء (قوله العكس) أي لزوم واحدة (قوله لان مخرجه) أي الاستثناء (قوله منه) أي الاستثناء (قوله ولو قال) أي ابن شاس (قوله الثاني) أي الواحدة (قوله لانه) أي لزوم واحدة (قوله بفتح اللام) وهو الثلاث الاولى (قوله لبطان تعلقه) أي الاول

لا اعرف في الدمع والدم والريق نصاً قال ورأيت بعض اصحابنا قد ركبته وخالف اذا قال جلت طائفة لانه في وعاء ليس متصلاً اتصال الملقحة اه وتحريم الريق لانه انما يقع على ما في القم قبل مقارنته وهو عما يلقح به وهو الرضاب (وصح استثناء) لعدم الطلاق (بالا) او غيرها من ادواته (ان اتصل) الاستثناء بالمستثنى منه افادته وفي عبارة غيره هل المراد اتصاله بالعين او بالخوف عليه نحو انت طالق ثلاثاً ان دخلت الدار الا اثنتين او انت طالق ثلاثاً الا اثنتين ان دخلت الدار قولان فان انفصل فلا يصح الاعذار كسعال او عطاس او نحوهما (ولم يستغرق) المستثنى المستثنى منه ونواه ونطق به وان سراً بحركة لسان كما تقدم في باب العين فان استغرق او ساوي لم يصح اجماعاً وتلزمه الثلاث فلو قال ولم يساؤلفهم منه المستغرق بالاولى او اطلق المستغرق على ما يعم المساوي بدليل قيمة كلامه ولا فرق بين المستغرق والمساوي بذاته او بتكميله كطالق ثلاثاً الا اثنتين وربعاً او عكسه ابن عرفة الاستثناء شرطه الاتصال وعدم استغراقه في الموازية في طالق ثلاثاً الا اثلاثاً وثلاثاً وفي الحصول وفيه الاجماع على فساده القسري لابن طلحة في انت طالق ثلاثاً الا اثلاثاً قولان احدهما يتبعه استثناءه (في) قوله طالق ثلاثاً الا اثلاثاً الواحدة اثنتان ووجه لزوم الاثنتين اعتبار استثناء الواحد من الثلاثة الاولى اللازمة والغاء الثلاثة المستثناة لاستغراقها ابن الحاجب وفيه نظروا والصواب ان لا تلزمه الواحدة باعتبار الكلام بآخره وان المراد ان الثلاث التي اخرج منها الواحدة مستثناة من الثلاث الاولى للمستثنى منها اثنتان فيبقى منها واحدة ابن عرفة هذا هو الحق وعلى عكس القول ان طالق ثلاثاً الا اثلاثاً الا اثنتين فعلى الاول تلزمه واحدة وعلى الثاني اثنتان ابن عرفة وفي ثلاثاً الا اثلاثاً الواحدة ابن شاس اثنتان ابن الحاجب الاولى واحدة قلت وهو الحق بناء على اعتبار الاستثناء الاول بعد الاستثناء منه كالتقيد باعتبار اللفظ باعتبار مقام حكمه وتقديره لا بتمام نقطة حسباً ذكره ابن رشد في بيانه وتعديل ابن شاس بقوله لانه اخرجه عن الاستغراق بقوله الواحدة ينتج له العكس لان مخرجه عن الاستغراق اخرج واحدة منه فيصير كقوله ثلاثاً الا اثنتين ولو قال لوجب رد الثاني لمتعلق الاول بطلان تعلقه لاستغراقه امسكن اعتباره (او) قال انت طالق ثلاثاً الا اثنتين الا واحدة فتلزمه اثنتان لان الاستثناء من الاثنتين ومن النفي اثبات فقوله ثلاثاً اثبات وقوله الا اثنتين نفي اخرج به اثنتين فيبقى واحدة وقوله الواحدة اثبات لها فاضم للواحدة الباقية (او) قال انت طالق البتة الا اثنتين الواحدة لزمه (اثنتان) ووجهه ما تقدم ابن عرفة

الاول (قوله لاستغراقه) أي الاول لانه لبطان تعلقه (قوله امسكن اعتباره) أي تم استدلاله وانجى لزوم الاثنتين ومعهم يجواب لو قال (قوله لان الاستثناء من الاثنتين) اولان الكلام يؤخذ بآخره فخرج واحدة من اثنتين فيبقى واحدة اخرجها من الثلاث فيبقى اثنتان (قوله اخرج به اثنتين) أي من الثلاث المنبثقة (قوله اثبات لها) أي لا يخرجها من الاثنتين المنبثقتين (قوله الباقية) أي من الثلاث (قوله ما تقدم) أي في قوله لان الاستثناء من الاثنتين في الخ



(قوله على انها) اي البينة تتبع بعض (قوله ما فيه) اي تبعية بعضهم من الخلاف (قوله لما يمكن اخراجه) مفعول استثنى (قوله من مجموعهما) اي المعطوف عليه والمعطوف (قوله وهو) اي جواز استثناء الاكثر (قوله كذلك) اي وحده (قوله فيه) اي الفرع (قوله ونصه) اي ابن عرفة (قوله وفي جواز استثناء الاكثر) اي ومنعه (قوله معروف المذهب مع القاضي عن الجمهور) راجع للجواز (قوله ونقل اللخمي) عطف على معروف راجع للمنع المطوى (قوله في طالق ثلاثا لا اثنتين) صله نقل (قوله يلزمه الثلاث) مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله منه) اي استثناء الاكثر مفعول نقل المضاف لفاعله (قوله ونقل غير واحد) عطف على نقل (قوله المساوي) اي الباقي (قوله معروف المذهب) راجع للجواز (قوله وقول اللخمي) راجع للمنع المطوى عطف على معروف (قوله يختلف فيه) اي استثناء المساوي (قوله قوله) اي اللخمي (قوله يختلف ٢٤٧) فيه مفعول قول المضاف لفاعله (قوله فيما خلاقه

مخرج) بضم ففتح مثله لا خبر غاب (قوله ولم يعين) اي اللخمي (قوله ونحوه) اي قول اللخمي يختلف فيه (قوله لا يشترط) اي في صحة الاستثناء (قوله الاقل) اي استثناءه (قوله على المنصوص) مفهومه ان اشراط الاقل مخرج (قوله عنه) اي مضمون (قوله وان لم يرد) اي التوكيد (قوله فقال) اي مضمون (قوله وثم) اي التسقيما (قوله بين) اي اظهر (قوله من نسقه) اي عطفه (قوله هما) اي قولاهن (قوله كدلول عليه بلفظ واحد) هذا مبني الاول اي انه كالثلاث استثنى منها واحدة (قوله او من حيث انفراد كل منهما) اي المعطوف عليه والمعطوف الخ هذا مبني الثاني اي انها

ومع عبد الملك اشبه في انت طالق البينة الواحدة اثنتان هذا على انها تتبع بعض وقدم ما فيه (و) اذا استثنى بعد العطف لما يمكن اخراجه من مجموعهما لا من احدهما وحده كقوله انت طالق (واحدة واثنيتين الا اثنتين) (فان كان) نوى الاستثناء (من الجميع) اي مجموع الواحدة والاثنين فكانه قال ثلاثا لا اثنتين (ف) يلزمه طلاقة (واحدة) لاستثنائه اثنتين من ثلاث يناء على جواز استثناء اكثر المستثنى منه وهو الصحيح (والا) اي وان لم ينو الاخراج من الجميع بان نواه من المعطوف عليه وحده او من المعطوف كذلك اولم ينو شيئا (ف) يلزمه طلاقات (ثلاث) في الصور الثلاث لاطلاق الاستثناء باستغراقه المستثنى منه وكلام ابن عرفة يشبهه لا تعتبر نيته وان فيه قوانين يلزم ثلاث ولزوم واحدة ونصه وفي جواز استثناء الاكثر معروف المذهب مع القاضي عن الجمهور ونقل اللخمي في طالق ثلاثا لا اثنتين يلزمه الثلاث مع نقل القاضي منه ونقل غيره واحد عن عبد الملك في الاقرار وفي جواز المساوي كطالق اثنتين الواحدة معروف المذهب وقول اللخمي يختلف فيه وغاب قوله يختلف فيه فيما خلاقه مخرج ولم يعين ما منه التخريج ونحوه قول ابن شاس وابن الحاجب لا يشترط الاقل على المنصوص الشيخ عن ابن عبيدوس وابن مضمون عنه في انت طالق انت طالق انت طالق الواحدان نوى بالتكرير التاكيد لزمته واحدة كقوله واحدة الواحدة وان لم يرد فهي ثلاث استثنى منها واحدة ولو قال انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق الواحدة او بالواو بدل ثم فقال مرة هي كاستثناء واحدة من ثلاثة وقال مرة هي ثلاثة ولا استثناء له وثم ابن من نسقه بالواو قال هم ابناء على اعتبار مدلول المعطوف وما عطف عليه من حيث مجموعهما كدلول عليه بلفظ واحد ومن حيث انفراد كل منهما واختصاصه بلفظه وظاهره انه لا اعتبار بنية رده للجميع او بعضها فنقول ابن الحاجب بعد ذكر شرط عدم استغراقه وعدم شرط الاقل ولذا لو قال انت طالق واحدة واثنين الا اثنتين فان كان من الجميع فطلقة والا فثلاث يرد بان كان من الجميع فلا يلزم لغوا ما زاد على الواحدة بل نواز اعتبارهما بالحيثية الثانية (وفي الغاء) يعني مبيعة اي عدم اعتبار (ما زاد على الثلاث) من عدد الطلاق فلا يستثنى منه لانه معدوم شرعا

ثلاث (قوله وظاهره) اي بناء القواني المقتضين عن مضمون (قوله انه) اي الشان (قوله رده) اي الاستثناء (قوله فنقول ابن الحاجب الخ) تقرير على وظاهره انه لا اعتبار بنية رده للجميع الخ (قوله يرد) بضم ففتح مثله لا خبر قول (قوله بانه) اي الاستثناء الخ صله يرد (قوله وان كان) اي الاستثناء من الجميع حال (قوله لغو) اي عدم لزوم (قوله ما زاد على الواحدة) من الثلاث وهما المطلقان (قوله لجواز اعتبارهما) اي المعطوف عليه والمعطوف (قوله بالحيثية الثانية) اي انفراد كل منهما واختصاصه بلفظه فتلزمه الثلاث حينئذ مع كون الاستثناء من الجميع (قوله من عدد الطلاق) بيان لما (قوله فلا يستثنى منه) اي ما زاد عليها فنرى على عدم اعتبار (قوله لانه) اي ما زاد على الثلاث الخ لعله لعدم اعتباره

(قوله فيستثنى منه) أي ما زاد عليها تفرع على اعتباره (قوله لوجوده) أي ما زاد عليها علة لاعتباره (قوله وان كان معدوما) شرعا حال (قوله هذا) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله واستظهره) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله وهو) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله الاول) أي الغام ما زاد عليها (قوله الثاني) أي اعتبار ما زاد عليها (قوله وهو) أي لزوم الثلاث (قوله من أكثر) صلة استثنى (قوله من ثلاث) صلة أكثر (قوله في اجرائه) أي الاستثناء (قوله على ظاهره) أي الكلام من كون الاستثناء من جميع العدد الذي ذكره (قوله فيجب) أي العمل ٢٤٨ بالعرف وترك ظاهر الكلام (قوله وقصره) أي الاستثناء عطف على اجرائه على

ظاهره (قوله على ثلاث) وهو كالعدد وحسب (واعتباره) أي ما زاد على الثلاث فيستثنى منه لوجوده انظروا وان كان معدوما شرعا ورجع مضمون الى هذا واستظهره ابن رشد المصنف وهو الاقرب ابن عبد السلام وارجع في النظر (قولان) لسهنون فادأ قال انت طالق خسا الاثنتين فتلزمه واحدة على الاول وثلاث على الثاني وهو الراجح والاحتياط للترويج وان قال مائة الا تسعة وتسعين فتلزمه ثلاث على الاول وهو الاحوط وواحدة على الثاني ابن عرفة لو استثنى من أكثر من ثلاث ففي اجرائه على ظاهره مالم يعارضه عرف فيجب وقصره على ثلاث للغو الزائد عليها شرعا وكذا في المستثنى ثالث الطرق لغوه في المستثنى منه مالم يكن المستثنى اقل من ثلاث لابن رشد وسهنون والمازري في نازلة لسهنون في انت طالق اربعة الا ثلاثا ثلاث كانت طالق ثلاثا الا ثلاثا لانه يعد نادما وكذا طالق مائة الا تسعة وتسعين هي البتة لان الثلاث دخلت في العدة التي استثنى ابن رشد طالق اربعة الا ثلاثا استثناء لا كثر الجمله قيل بغيره والعبيد جواز وعلمه في قوله اربعة الا ثلاثا تلزم واحدة ويحتمل ان يلزم عليه ثلاث لان استثناءه الا أكثر وان جازا فغنى فليس بمستعمل عرفا واذ لم يستعمل عرفا جمل قائله على عدم ارادته بل على الندم وعلى منع استثناءه الا أكثر تلزمه الثلاث هذا اجراء المسئلة على الاصول ولم يقله سهنون ونحنا لجعل الزائد على الثلاث كالعدم للغو شرعا وهو بين من قوله لان الثلاث دخلت في العدة التي استثنى فعلى قوله لو قال طالق مائة الا طلاقة كانت اثنتين لان الطلاقة المستثناة على مذهبه انما تقع مستثناة من الثلاث اذ قوله مائة عنده كقوله ثلاث والظاهر على مذهب ابن القاسم وغيره ان تكون ثلاثا وتعمل الطلاقة التي استثنى مستثناة من المائة فتبقى تسعة وتسعون يلزم منها ثلاث المازري من قال انت طالق اربعة الا ثلاثا تلزمه ثلاث لان الرابعة كالعدم للغو شرعا فصار كالتأمل ثلاثا الا ثلاثا ولو قال مائة الا طالقين تلزمه ثلاث وقد يتصور على ما قلناه انه لا يلزمه الا طلاقة كالتأمل ثلاثا الا اثنتين لكن هذا الباقي بعد استثناءه ثلاثا اخذ به ولو قال ستا الا ثلاثا تلزمه ثلاث على الطريقين ههنا ان اعتبر ما بقي فتدأبني ثلاثا وان روعي كون الست كالثلث صار كقوله ثلاثا الا ثلاثا (وينجز) بضم التون وكسر الجيم مثله أي حكم الشرع بتحيز الطلاق حال النطق بصيغته بلا توقف على حكم حاكم به الا في مسئلة او بحرم كان لم يزن ومسئلة ان لم تطر السماء ومسئلة ما علق على محقل واجب كان صليت (ان علق) بضم العين المسئلة وكسر اللام مثله أي الطلاق (ب) تنى (ماض) أي مقدر حصوله في الزمن الماضي

ظاهره (قوله على ثلاث) صلة قصر (قوله لا لغو الزائد عليها) أي الثلاث علة لقصره عليها (قوله وكذا) أي الاستثناء من أكثر من ثلاث في الخلاف في الاجراء على الظاهر والقصر على ثلاث (قوله في المستثنى) أي الزائد عليها فيه (قوله ثالث الطرق الخ) أي واولها لغوه طلقا وثانيها اعتباره طلقا (قوله لغوه) أي الزائد على ثلاث (قوله لابن رشد) راجع لاجرائه على ظاهر (قوله ومضمون) راجع اقصره على ثلاث (قوله والمازري) راجع للغو في المستثنى منه مالم يكن المستثنى اقل من ثلاث (قوله لانه) أي المطلق (قوله بعد) بضم المثناة تحت وفتح العين وشدا الدال (قوله البتة) أي الثلاث (قوله العدة) بكسر العين وشدا الدال (قوله طالق اربعة الا ثلاثا) أي هذا اللفظ مبتدا

(قوله استثناء) خبره (قوله بغيره) أي استثناء أكثر المستثنى منه (قوله جوازه) أي استثناء الا أكثر (قوله وعلمه) أي (بمتمنع) جوازه (قوله عليه) أي قوله اربعة الا ثلاثا (قوله وان جازا فغنى) حال (قوله وعلى منع استثناءه الا أكثر) صلة تلزم (قوله ونحنا) أي مال سهنون (قوله وهو) أي جعل الزائد على الثلاث كالعدم (قوله بين) بشدا المثناة تحت مكسورة أي ظاهر (قوله قوله) أي سهنون (قوله كانت) أي اللازم واتته لتأنيث خبره (قوله ان تكون) أي الطلقات اللازمة بقوله مائة الا طلاقة (قوله ما قلناه) أي من لغو الزائد على ثلاثة (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله بها) أي الثلاث (قوله حال النطق بصيغته) صلة ينجز (قوله بلا توقف) صلة ينجز (قوله به) أي الطلاق

(قوله وهو) أي التعليق على الممتنع في الظاهر (قوله وانتفاءؤه) أي الممتنع (قوله فهو) أي التعليق (قوله فلذا) أي كون التعليق على واجب (قوله فيجب) أي الطلاق المعلق عليه (قوله جائز شرعا) ولا يكون الاجتزاع عادة (قوله وهذا) أي تجبى الطلاق المعلق على ماض جائز شرعا (قوله فسمه) أي الطلاق المعلق على ماض جائز شرعا (قوله وهو) أي عدم الحث فيه (قوله ونقله) أي عدم الحث (قوله ٤٤) أي طلاق (قوله علق) بضم فسكون مثقلا (قوله وإيقاعه) أي الطلاق (قوله به) أي الطلاق (قوله مرتب) بفتح المثناة نعت فعل (قوله على فرض) مفعله مرتب (قوله ماض) نعت فرض (قوله لم يقع) أي الفرض الماضي المرتب عليه الفعل الموقوف عليه وبالجملة نعت ثان لفرض (قوله في حثه) أي بمجرد حلقه وعدمه (قوله نالها) أي الاقوال ر قوله ان كان فعلة أي الفعل الموقوف عليه (قوله ممنوعا) أي عقلا او عادة او شرعا بحث ٢٤٩ بمجرد حلقه ومفهوم عدم حثه

ان كان جائزا (قوله لابن رشد عن اصبيغ) راجع للآول وهو حثه مطاقا (قوله مع نقله) أي اصبيغ (قوله وسماع ابن القاسم) راجع للثاني وهو عدم حثه مطاقا (قوله ورواية ابن الماجشون) راجع للثالث وهو حثه ان كان فعلة ممنوعا (قوله مع دليل) أي مدلول ومعنى (قوله قولها) أي المدققة (قوله اشرك) بفتح الشين المججمة وكسر الراء مثقلة أي محاسبته (قوله حث) جواب لو (قوله فسماع ابن القاسم) فيمن قال لمن نازعه الخ (قوله تفصيل لقوله وسماع ابن القاسم) (قوله وجبذو به) أي صعبه وجره (قوله ليشقه) أي ثوبه (قوله امر أنه طالق الخ) مفعول قال (قوله ان لم يكن) أي

(ممنوع) أي مستحيل (عقلا) على وجه الحث وهو في الحقيقة تعليق على انتفاء وجود ذلك الممتنع وانتفاءه محقق واجب فهو في الحقيقة تعليق على واجب فلذا فيجب زواله ابن عاشر كرجته طالق لو جاء فلان امس بجمع عدمه مع وجوده (او) ممنوع (عادة) كلو جاء امس لخسف الارض به او رفعه الى السماء (او) ممنوع (شرعا) كلو جاء امس ائقوله او قطع يده (او جزئ) شرعا (ك) قوله (لو جئت في امس) (قضيتك) حثك والحال انه لا يجب قضاؤه لعدم حلول اجله وهذا ضعيف والمذهب عدم الحث فيه وهو ظاهر المدققة ونقله لصفلي عن مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم واكثر بتوله ممنوع عما علق بماض واجب عقلا كلو جاء امس ما جمع عدمه ووجوده او عادة كلو جاء امس ما خسف الارض به ولا رفعه الى السماء او شرعا كلو جاء امس لقضاء حقه الحال اجله فلا يجزى عليه ولا بحث فيه ولا يلزمه شيء ابن عرفة وإيقاعه معلقا اقسام لو حلف به على فعل مرتب على فرض ماض لم يقع في حثه نالها ان كان فعلة ممنوعا لابن رشد عن اصبيغ مع نقله عن اشهب في اختصار المبسوطة وسماع ابن القاسم ورواية ابن الماجشون مع دليل قولها لو كنت حاضر الشريك مع اخي لقتلت عينك حث لانه حلف على ما لا يبر فيه ولا في مثله فسماع ابن القاسم فيمن قال لمن نازعه وجبذو به ليشقه امر أنه طالق البتة ان لم يكن لو انك شققتك لشققت جوفك ثم كرره بقوله شققت كبك الان لا اقدر عليك لاشي عليه الا ان يشق الثوب يصحون هذه جبهة تداليم ما يشبهها واختلف في مثل هذا قوله وهو خلاف قوله في المدققة اذ لا فرق بين المستثنين واليه فحاقول يصحون ودل عليه قول ابن القاسم في التفسير الثالث انه حانث في المستثنين معا وقول ابن لباية المستثنين فترقان ليس بصحيح اذ لا فرق بين حلفه على فقه عينه او شق كبده او شق ثوبه وذكر القرافي عن الصفلي قول اصبيغ وقول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ان امكن الفعل شرعا لم يحث والاحث وفي الجواهر ان شرطه ممكن عادة او شرعا حث عند ابن القاسم ومالك رضي الله تعالى عنهم لا عند عبد الملك وبممنوع عادة او شرعا او ادا حقيقة الفعل - حث وان اراد المبالغة لم يحث فنقل عن ابن القاسم خلاف نقل الصفلي وخلاف ظاهر الكتاب فيحتمل ان يكون مهورا

٣٤٢ في يوجد شق جوفك (قوله ثم كرره) أي الحالف شق جوف من نازعه (قوله لاشي عليه) أي القائل لمن نازعه ما ذكره مفعول سماع المضاف لفاعله (قوله الا ان يشق) أي المنازع الجابذ استلزام من عموم الاحوال (قوله هذه) أي المسئلة والرواية (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا (قوله قوله) أي ابن القاسم فاعل اختلف والجملة بتقدير قد (قوله وهو) أي قوله لاشي عليه الا ان يشق ثوبه (قوله قوله) أي ابن القاسم في المدققة فيمن حلف لو حضرت شريك مع اخي لقتلت عينك حثنا (قوله اذ لا فرق بين المستثنين) أي مسئلة لو حضرت شريك لقتلت عينك ومسئلة لو شققت ثوبي لشققت جوفك (قوله واليه) أي عدم الفرق بينهما فحيا (قوله شقا) أي مال (قوله عليه) أي عدم الفرق بين المستثنين (قوله ان شرطه) أي علق الطلاق (قوله وبممنوع الخ) مطلق على ممكن (قوله فذلل) أي ابن شامس (قوله ان يكون) أي نقل ابن شامس

(قوله عكسه) أى عدم حثته (قوله نص) خبر قول (قوله نقله) أى ابن عبد السلام (قوله اوعاق) بضم فكسره مثله لاى الطلاق (قوله وقوعه) تنازع فيه مستقبل ٢٥٠ ومحقق (قوله هذا) أى تعليق الطلاق على مستقبل محقق (قوله ان يكون) أى

او ظن بنقله لغيره وبوترا الجادة وعلى التقديرين فهو وردى موافقا له من الزام الحنف مع الامكان المناسب عكسه قات وقول اصيغ لودحاف لغيره لوجهين احسن اقصيته حقل فهو حاث لانه غيب لا يدري مكان فاعلام لانص في خلاف قول ابن عبد السلام عن بعض المتأخرين لودحاف على واجب عليه لم يحدث اتفاقا ولم يعرفه الامن نقله وقد اطال ابن عرفة الكلام هذا فليست (او) علق بشئ (مستقبل محقق) بفتح الباء والقاف وقوعه (ويشبه) بضم فسكون فكسرى أى يمكن (بلوغها) أى حياة الزوجين معا (عادة) الى حصول المستقبل المحقق المعلق عليه (ك) قوله انت طالق (بعد سنة) فينجز وقت تعليقه لشبهه نكاح المتعة من كل وجه وامان كان يشبه بلوغ احدهما فقط فلا ينجز اذ لا يأتى الاجل الا والفرقة حصلت بموت احدهما فلم يشبه المتعة حينئذ ولذا قال ابو الحسن هذا على اربعة اقسام اما ان يكون مما يبلغه عمرهما معا فهذا يلزم او يكون مما لا يبلغه عمرهما او يبلغه عمرهما وعمرها فهذه الثلاثة لا شئ عليه فيها اذ لا تطلق ميتة ولا بؤمر ميت بطلاق ابن بؤس ومن العتية عيسى عن ابن القاسم ومن طاق امرأته الى مائة سنة او الى مائتين سنة فلا شئ عليه ورواه من قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن المباحسون في المجموع اذا طلقها الى وقت لا يبلغه عمرها ولا يبلغه عمره لم يلزمه (او) قال انت طالق (يوم موتى) او موتك فينجز عليه حين قوله وكذا قبل موتى او موتك يوم او شهر فينجز عليه وقت تعليقه لانه اشبه نكاح المتعة في جعل حلها الى وقت يبلغه عمرهما ظاهرا بخلاف ان او اذا أو متى مات او متى فانت طالق فلا ينجز في هذه الثلاثة ولا شئ عليه الا ان يريد نفي الموت فينجز عليه وان قال انت طالق بعد موتى أو موتك فلا شئ عليه لان العصمة تنقطع بموت احدهما فلا يجد الطلاق محلا بخلاف يوم موتى او موتك لصدقه بما قبل الموت فلذا ينجز وامان معلقه على موت غيرهما فينجز ذكرهما ابن الحناجب والموضح ولا فرق في التعليق عليه بين يوم موته او ان او اذا او قبل او بعد وقد ذكر ابن عرفة ان من قال لزوجته انت طالق يوم يموت اخي فينجز عليه ولم يحن فيه خلافا وتقدم الكلام على تعليق طلاق زوجته المملوك لايه على موته وعطف على أمثلة المستقبل المحقق فقال (او) قوله (ان لم امس السماء) فانت طالق فينجز عليه الطلاق لتعليقه بمحقق واجب عادى وهو انتقام من السماء (او) قال لزوجته انت طالق (ان لم يكن هذا الحجر حجرا) فينجز عليه لانه يتهم بالندم وقتيب الطلاق بما يرفعهم وكذا ان اخر فانت طالق لانه من الهزل لاستحالة انتفاء حجرية الحجر (او لهزله) أى الزوج في تعليق الطلاق (ك) قوله انت (طالق امس) فينجز عليه وقت قوله وفى نسخة حذف او فهو علة للتمييز فى ان لم يكن هذا الحجر حجرا فانت طالق وقوله كطالق امس تشبيهه ابن عرفة ولو علقه على محال كان شاهدا لهذا الحجر فى لزومه طلاقها نقل اللخمي عن مصنون وابن القاسم ونقلهما الصقلي عن القاضي رواه يمين والشيخ عن ابن القاسم مرة كصنون اللخمي وعليهما قوله ان كان هذا الحجر ولحمه يد عن اصيغ من قال فى نزاعه امرأته انت طالق ان كان هذا العمود هى طالق ان لم تكن منازعتها فى العمود اللخمي ارى أن يحلف فى جميع ذلك وبعبارة ان كانت عليه بيعة وان جاء مستقبلها فلا يمين عليه الا ان تدعى الزوجة ندمه

المعلق عليه (قوله عمرهما) أى الزوجين (قوله فهذا يلزم) أى الطلاق المعلق عليه (قوله عمره) أى الزوج ولا يبلغه عمرها (قوله وعمرها) أى الزوجة ولا يبلغه عمره (قوله عليه) أى الزوج (قوله فيها) أى الثلاثة (قوله مائتين) بفتح التاء مثني مائة بلانون لاضافته (قوله ورواه) أى ابن القاسم عدم اللزوم (قوله حلها) بكسر الطاء المهملة (قوله عليه) أى موت غيرهما (قوله على موته) أى ابيه (قوله لانه) أى الزوج (قوله يتهم) بضم الميم وفتح التاء او الهاء مثنلا (قوله فهو) أى لهزله (قوله تشبيهه) أى فى التخييز (قوله فى لزومه) أى الزوج من اضافة المصدر لقوله ونسكبه لعله برفع فاعله (قوله نقل) مصدر مبتدأ مضاف لفاعله خبره فى لزومه أى وعلمه (قوله عن مصنون) راجع للزومه (قوله وابن القاسم) راجع لعدمه (قوله ونقلهما) أى القولين (قوله رواه يمين) أى عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه حال من هاهنا نقلهما (قوله كصنون) أى فى قوله بالزوم (قوله وعليهما) أى القولين (قوله قوله ان كان هذا الحجر) أى يضرخ فيه قولان (قوله عليه بيعة) أى عند القاضي (قوله ندمه) أى على طلاقها فيحلف



(قوله هذا) أي حنث من علق طلاق زوجته على أن فلان من أهل الجنة أو النار وليس من أهلها (قوله ومن شهد الإجماع بعد الله وصلاحه) عطف على من ثبت فيهم أنهم من أهل الجنة (قوله أنه) أي عمر بن عبد العزيز (قوله فيه) أي حنثه (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه ٢٥٢ (قوله هو) أي عمر (قوله ولم يزد) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله على هذا) أي

من أهل الجنة وأبي لهب الذي ورد القرآن العزيز بأنه من أهل النار في التوضيح هذا في غير من ثبت فيهم أنهم من أهل الجنة كالعشرة وكل من أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة كعبد الله بن سلام ومن شهد الإجماع بعد الله وصلاحه كعمر بن عبد العزيز وابن القاسم لا يحنث من حلف أنه من أهل الجنة وتوقف فيه مالك رضي الله تعالى عنه وقال هو رجل صالح أمام هدي ولم يزد على هذا وأرجح أن يونس قول ابن القاسم ابن عرفة وسمع عيسى رواية ابن القاسم من قال لا مرا أنه لم يكن من أهل الجنة فهي طالق هي طالق ساعتها ابن القاسم ومثله أن لم يدخل الجنة ابن رشد مثل تسويته بينهم مالك رضي الله تعالى عنه في المبسوطة أن حلف عليه حنثا وقال الليث بن سعد رضي الله تعالى عنه لا شيء عليه لقوله تعالى ولن خاف مقام ربه جنتان وقاله ابن وهب فان نوى أنه لا يدخل النار فتجبيل طلاقه ظاهر لأن المسلم لا يسلم من الذنوب ولم يعصم منها إلا النبي ولا ينبغي أن يختلف فيه لأنه حلف على غيب وان نوى أنه يدخل الجنة من الذين لا يدخلون في النار ففيه عيبه أنه لا يكفر بعد إيمانه ويثبت عليه لموته فلا شيء عليه مكن حلف بالطلاق ليعتقن به هذا البلد حتى يموت لا ينبغي فيه خلاف وإن لم تكن له نية فظاهر قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما حمله على المعنى الأول والظاهر رجل قوله أن لم يكن من أهل الجنة عليه وحمل قوله أن لم يدخل الجنة على الثاني ثم قال وسمع عبد الملك ابن القاسم من قال لا مرا أنه لم يكن أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب من أهل الجنة فانت طالق لأنني عليه وكذا عمر بن عبد العزيز بن رشد وسائر العشرة وكذا من ثبت بطريق صحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة كعبد الله بن سلام ووقف مالك رضي الله تعالى عنه في تحنيث من حلف بذلك في عمر بن عبد العزيز وقال هو رجل صالح أمام هدي ولم يزد على هذا لعدم ورود نص فيه ووجه قول ابن القاسم ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أنهم شهداء الله في أرضه فمن أنبئهم عليه بخبر وجبت له الجنة الحديث وشبهه وحصل إجماع الأمة على الثناء عليه والإجماع معصوم ثم قال قلت فني وقوع طلاق الحالف على الجسزم بغييب يمين بعد ذلك ينفق حلفه أو بالحكم نالتهاي أو خرايمانه ورابعها هذا أن كان على بر كقوله أن اضطرت السماء غدا فأنظره (أو) قال لزوجه (أن كنت) بكسر القاء (حاملًا) فانت طالق (أو) (أن لم تكوني) حاملًا فانت طاق فيخرج عليه حين قوله لا شك في حنثه حينه (وجاءت) بضم الحاء المهملة وكسر الميم الزوجة (على البراءة منه) أن كانت (في طهر لم يس) الزوج زوجته (فيها) أي الطهر أو مذهبها فيه بلا انزال فلا ينجز عليه في أن كان في بطنك غلام وفي أن كنت حاملًا وينجز عليه في أن لم يكن في بطنك غلام وفي أن لم تكوني حاملًا (واختاره) أي التسمي الحمل على البراءة (مع) مسها والانزال (والعزل) وضعف بسبق الماء بلا شهوة (أو) علفه بما (لم يكن) بضم فسكون فسكسر (اطلاعا عليه) بقوله انت طالق (أن شاء الله) أو (أن يشاء الله) فيخرج فيهما ابن عمر ابن رشد وتعليقه على مشيئة الله تعالى كاطلاقه اتفاقا لأنه تعليق على واقع لا تصار قوله

قوله هو رجل صالح (قوله أن لم يكن) أي القاتل (قوله هي طالق ساعتها) مفعول رواية المضاف إناؤه (قوله ومثله) أي أن لم يكن من أهل الجنة (قوله يمينها) أي أن لم يكن من أهل الجنة وأن لم يدخل الجنة (قوله وقاله) أي أنه لا شيء عليه (قوله يختلف) بضم الياء وفتح التاء (قوله فيه) أي تجبيل طلاقه (قوله على المعنى الأول) أي أنه لا يدخل النام (قوله عليه) أي الأول (قوله على الثاني) أي أنه لا يدخل النار (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وسائر) أي باقي (قوله ووقف) أي توقف (قوله بذلك) أي أن كونه من أهل الجنة (قوله فيه) أي عمر (قوله معصوم) أي من الخطأ (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله بغييب) بضم الميم وفتح الغين المعجمة والمنناة تحت مثقلة (قوله يمين) بفتح فكسر أي يظهر ويدين (قوله بنفس) صلة وقوع (قوله أو بالحكم) عطف على بنفس (قوله هذا) أي تأخيره ليمينه (قوله فأنظره) أي ابن عرفة (قوله حنثه) أي

الخل (قوله فلا ينجز الخ) تفريع على جاءت على البراءة (قوله ضعف) بضم فكسر مثقلا (قوله فيهما) أي أن شاء الله (قوله كاطلاقه) أي تجبيل الطلاق في وقوعه بمجرد نطقه بصيغته

(قوله والاول) اي الارادة (قوله لارادته) اي القائل (قوله والثاني) اي شرعه (قوله كذلك) اي الاول في الوقوع (قوله فيه) اي الوقوع (قوله مرغوب عنه) خبر قول (قوله لعله) اي بعضهم (قوله ذلك) اي طالق ان شاء الله تعالى (قوله تغاب) اي زيد (قوله حيث لا يعلم) صلة تغاب (قوله وهو) اي الجعل المذكور (قوله مضاه) اي مشابه (قوله حالا) صلة وقوع (قوله وعلى مشيئة ملك الخ) اي وتعلق الطلاق على مشيئة ملك بفتح اللام (قوله كان شاهدا هذا الحجر) اي كنهائمه على مشيئة الحجر في التحيز اهزله (قوله انه) اي ان شاء الملك والجن (قوله اذ لا مشيئة له) اي الحجر (قوله وجد) بضم فكسر (قوله وهذا) اي او صرف المشيئة على معلق عليه (قوله في صرفها) اي المشيئة (قوله منها) اي المعلق عليه والمعلق (قوله اذا وجد) بضم فكسر (قوله فيهما) اي صرفه المعلق وعدم صرفه الواحد منهما (قوله والا) ٢٥٣ اي وان لم يوجد المعلق عليه (قوله فلا)

اي لا ينجز الطلاق (قوله مذهب القدرية) اي عدم عموم تعلق مشيئة الله تعالى كل حادث (قوله ومقابله) اي مذهب ابن القاسم (قوله مذهب أهل السنة) اي عموم تعلق مشيئة الله تعالى كل حادث (قوله لان طالق الخ) علة قوله مذهب ابن القاسم الخ (قوله وصرف المشيئة الخ) حال (قوله ان الدخول) اي ان دخلت (قوله او علمه) أي في ان لم ادخل (قوله وهو) اي وقوع الدخول او عدمه بخلاف المشيئة (قوله تفسيره) اي صرف المسئلة للفعل المعلق عليه (قوله به) أي الفعل المعلق عليه (قوله موجب تعلق الحلف به) اي ان حصل الدخول بمشيئة الله تعالى فانت

ان شاء الله في ان اراده او شرعه والاول واقع لان قوله ذلك ملزوم لارادته وكل مراد للبشر مراد الله تعالى لعدم ارادته تعالى كل حادث والثاني كذلك لشرع الله تعالى لزومه بقوله انت طالق وقول بعضهم اغما الزمه مالم يرض الله تعالى عنه لان مشيئته تعالى مجهولة لنا لا يمكننا عليها وقوع الطلاق للشك فيه مرغوب عنه لاقتضائه تشابه مشيئته تعالى لمشيئة العبد لعله ذلك كقول من قال امرأته طالق ان شاء زيد فغاب قبل علم مشيئته حيث لا يعلم وهو مضاه لقول القدرية بحدوث الارادة (او) قوله انت طالق ان شئت (الملائكة او الجن) فينجز للشك في وقوعه حال ابن عرفة وعلى مشيئة ملك او جن ابن شاس كان شاهدا هذا الحجر وقتضى قول ابن رشد تخيل بعضهم بان شاهدا يغاب انه ليس مثل ان شاهدا هذا الحجر اذ لا مشيئة له والملك والجن مشيئة لا تعلم كزيد المفقود (او) قوله انت طالق ان دخلت ان شاء الله (صرف المشيئة على معلق عليه) وهو دخول الدار اي نوى ان المشيئة واجبة للدخول المعلق عليه ووجد الدخول فينجز وان لم يوجد فلا وهذا نص على المنوهم اذ التحيز في صرفه لا لطلاق المعلق اولى كما تقدم وكذا ان لم يصرفها لواحد منهما اذ اوجد المعلق عليه فيهما والا فلا هذا قول ابن القاسم وقال ابن الماجشون وأشهب لا طلاق ولو دخلت ابن رشد مذهب ابن القاسم على مذهب القدرية ومقابله على مذهب أهل السنة لان قوله انت طالق ان لم ادخل الدار ان شاء الله وصرف المشيئة للمعلق عليه معناه ان تركت الدخول بمشيئة الله فلا شيء على وكذا قوله انت طالق ان دخلت الدار ان شاء الله معناه ان شاء الله دخولي فلا شيء على وقد علم في السفة ان كل واقع في الوجود فهو بمشيئة الله تعالى فلا يلزمه طلاق لان ذلك هو الذي التزمه واما القول بلزوم الطلاق فقتضاه ان الدخول أو عدمه واقع بخلاف المشيئة وهو محال عند أهل السنة وأجاب ابن عرفة بان صرف المشيئة لله في هذه المسئلة يحتمل تفسيره بان تعلق المشيئة به موجب تعلق الحلف به او بان تعلقها به يمنع تعلق الحلف به فان رشد يشاء على الثاني فالزم ما لزم ولقائل ان يقول يجيبا عن ابن القاسم بانه يفي على المعنى الاول وجهه في انعكاس الامر في جري ابن القاسم على مذهب أهل السنة وقول غيره على مذهب القدرية والاستقنا في العين

طالق (قوله او بان تعلقها) اي المشيئة (قوله به) أي الفعل المعلق عليه (قوله يمنع تعلق الحلف به) اي ان دخلت فانت طالق الا ان يشاء الله تعالى الدخول فلا يكون سببا في الطلاق (قوله بناء) أي صرف المشيئة للفعل المعلق عليه (قوله على الثاني) أي ان تعلقها به وصرفه المانع من تعلق الحلف به (قوله فالزم) اي ابن رشد ابن القاسم (قوله ما لزم) اي من ينأى مذهبهم على مذهب القدرية (قوله مجيبا) حال من فاعل بقول (قوله بانه) اي ابن القاسم (قوله على المعنى الاول) اي ان تعلقها به يوجب تعلق الحلف به (قوله في جري ابن القاسم الخ) تصوير لانعكاس الامر

(قوله هو الاصل) اي للاستثناء في الطلاق (قوله وهو) اي الاستثناء (قوله فيها) اي اليمين بالله (قوله على المعنى الثاني) اي جعله تعالى المشيئة بالفعل مانع من كونه محلوفا عليه (قوله لا الاول) اي جعله تعلقها به موجبا كونه محلوفا عليه (قوله جعله) اي ان شاء الله (قوله وبه) اي جعله شرطا على ظاهره صله بسقط (قوله الاعتراض) اي على مذهب ابن القاسم ببنائه على مذهب القدرية (قوله وان كان ما لا ينشأ الخ) حال (قوله معلقا) بفتح اللام وموصوفه محذوف اي طلاقا (قوله على امر) صله معلقا (قوله بمشيئة الله تعالى) صله علق (قوله استثناء) اي تعلقه بمشيئة الله تعالى (قوله مطلقا) اي عن التقييد بعدم رد الاستثناء للمعلق عليه (قوله او ما لم يرد) بضم وفتح اي الاستثناء (قوله للمشهور) راجع لغوهم مطلقا (قوله وابن المجاشون الخ) راجع لغوهم ما لم يرد للمعلق عليه (قوله وصوبه) اي قول ابن المجاشون ومن معه (قوله اعماله) اي الاستثناء المصروف للمعلق عليه (قوله لانه اذا صرفه) اي الاستثناء (قوله للفعل) اي المعلق عليه (قوله لانه علقه) اي الطلاق (قوله وبه) اي الصفة (قوله ان يفعل) بضم الباء (قوله والله الخ) حال من الفعل (قوله في قوله) اي بلغوا الاستثناء مطلقا (قوله درك) بفتح الدال والراء اي اعتراض (قوله ٢٥٤ هذه المسئلة) اي تعلق الطلاق المعلق على امر بمشيئة الله تعالى (قوله لانه) اي

بالله هو الاصل وهو فيها على المعنى الثاني لا الاول فان ردد جعل ان شاء الله في معنى الاستثناء مثل الا ان يشاء الله وابن عرفة جعله شرطا على ظاهره وهو الصواب وبه يسقط الاعتراض وان كان ما لا ينشأ وهو الموافق للاستثناء في اليمين افاده البنائي ونس ابن عرفة ولو علق معلقا على امر بمشيئة الله تعالى في غير استثناءه مطلقا او ما لم يرد للمعلق عليه قولان للمشهور وابن المجاشون مع اصريح وابن حبيب والشيخ عن اشهب وصوبه غير واحد ابن رشد اصح القولين اعماله لانه اذا صرفه للفعل فقد يرد فلم يلزمه طلاق لانه علقه بصفة لا توجد وهي ان يفعل الفعل والله سبحانه وتعالى لا يشاؤه وذلك باطل الاعلى مذهب القدرية تجحوس هذه الامة فعلى ابن القاسم في قوله درك عظيم قلت هذه المسئلة فرع بالتسمية لمسئلة الاستثناء في اليمين بالله تعالى لانه فيها يتفق عليه وفي هذه مختلف فيه ورد لانه في هذه المسئلة يتحمل تفسيره بان تعلق بمشيئة الله تعالى بالفعل موجب تعلق الخلف به او بان تعلقها به يمنع تعلق الخلف به فان ردد بناء على الثاني فالزم ما لزم واقائل ان يقول مجيبا عن ابن القاسم بانه بنى على المعنى الاول وحينئذ ينعكس الامر في جرى ابن القاسم على مذهب اهل السنة وقول غيره على مذهب القدرية فان قلت الاستثناء في اليمين بالله تعالى هو الاصل وهو فيها على المعنى الثاني لا الاول قلت بل على الاول وهو تقييد المحلوف عليه بانه ان شاء الله تعالى سلمنا فبقول انما كان في اليمين بالله تعالى على الثاني لان جعله على الاول مناقض حكم الشرع فيه انه يرفع مقتضى اليمين فوجب جعله على الثاني لموافقة مقتضى النص فيه وجعله على الاول في الطلاق المعلق هو فيه جعل للفظ على

تعالى (قوله لانه) اي الاستثناء على هذه فرع بالتسمية الخ (قوله فيها) اي اليمين بالله تعالى صله متفق (قوله متفق) بفتح الفاء (قوله وفي هذه) اي تعلق الطلاق المعلق على امر بها (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله ورده) اي الاستثناء (قوله يتحمل تفسيره) اي رده خبره (قوله او بان عطف على بان) (قوله يعلقها) اي المشيئة (قوله به) اي الفعل (قوله فالزم) اي ابن رشد ابن القاسم (قوله ما لزم) اي ابن القاسم من بانه على مذهب

القدرية (قوله بانه) اي ابن القاسم (قوله على المعنى الاول) اي كون تعلق المشيئة بالفعل موجبا تعلق الخلف به ظاهره (قوله هو الاصل) اي لا اتفاق على اعتبارها فيها (قوله وهو) اي الاستثناء (قوله فيها) اي اليمين بالله تعالى (قوله على المعنى الثاني) اي ان تعلق الاستثناء بالفعل مانع من تعلق الخلف به (قوله لا الاول) اي ان تعلقه به موجب تعلق الخلف به اي فيكون الاستثناء في الطلاق كذلك ويكون مذهب ابن القاسم على مذهب القدرية كما قال ابن رشد (قوله بل على الاول) اي الاستثناء في اليمين بالله تعالى مبنى على الاول (قوله وهو) اي الاول (قوله بانه) اي المحلوف عليه صله تقييد (قوله سلمنا) اي بناء الاستثناء في اليمين بالله تعالى على الثاني (قوله انما كان) اي الاستثناء (قوله لان جعله) اي الاستثناء (قوله فيه) اي الاستثناء (قوله انه) اي الاستثناء الخ بيان لحكم الشرع فيه بخلاف من (قوله مقتضى) بفتح الصاد المحجمة (قوله جعله) اي الاستثناء (قوله لموافقة) اي الثاني (قوله فيه) اي الاستثناء (قوله وجعله) اي الاستثناء (قوله على الاول) اي ان تعلقه بالفعل يوجب كونه محلوفا عليه (قوله في الطلاق) المعلق صله جعل (قوله فيه) اي جعله على الاول خبر جعل الذي يليه والجملة خبر جعل الاول (قوله فيه) اي الاستثناء



(قوله امانه) اى الجمل على الاول (قوله ان شاء الله تعالى قيامى) اى برده المشيئة الى القضاء المعلق عليه الطلاق (قوله فيه) اى القول المذكور (قوله شرط) اى ان شاء الله (قوله شرطا قبله) اى ان فلت (قوله على انه) اى الشرط الثانى (قوله متعلق به) اى الشرط الاول (قوله ان يؤثر) اى الشرط المتخبر بالقاعدة (قوله اسناده) اى الفعل (قوله لان يؤثر) اى الشرط عطف على ان يؤثر (قوله هذا) اى القاذف مفعول اضرب (قوله ان كان) ٢٥٥ اى القاذف (قوله ان كان) اى

القاذف (قوله وقفه) اى ضرب الاربعين (قوله وهو) اى الشرط الاخير (قوله وجله) اى الكلام (قوله على تأخير الشرط) اى الاخير وهو ان كان عبدا (قوله في وقف نقيض الاسناد) اى على الشرط (قوله وهو) اى نقيض الاسناد (قوله حمل له) اى الكلام المتخبر به (قوله اى الحالف) (قوله فى صرفه) اى الاستثناء (قوله فيه) اى الاستثناء (قوله صرفه) اى الاستثناء (قوله ان قصد) اى الحالف (قوله به) اى الاستثناء (قوله لان صرفه) اى الاستثناء (قوله وصرفه) اى الاستثناء (قوله ولا عبرة بارادته) اى فى المستقبل (قوله لان معناه) اى الاستثناء (قوله بضم فكسر) (قوله وكذا) اى صرفه للطلاق (قوله فى التخيير) (قوله عتقها) اى المدونة (قوله ذلك) اى اكاهها معه (قوله لا يدري) بضم الباء وفتح الراء (قوله فلا ترد) بضم التاء وفتح الراء اى زوجته (قوله وعلمه)

ظاهر مع السلامة عن معارضة نص فيه امانه حل اللفظ على ظاهره فبيان ان قوله انت طالق ان فلت ان شاء الله تعالى فيه شرط تعقب شرطا قبله على انه متعلق به والقاعدة ان الشرط اذا تعقب فعلا مستندا ان يؤثر فى وقف اسناده على الشرط لان يؤثر فى وقف نقيض الاسناد المذكور كقوله اضرب اربعين جلدة هذا ان كان قد فسر عتقها ان كان عبدا فلو كان عبدا مؤثرا فى اسناد ضرب اربعين بمعنى وقفه على الشرط الاخير وهو ان كان عبدا او جلده على تأخير الشرط فى وقف نقيض الاسناد وهو عدم الضرب المذكور كقوله على غير مدلوله لا يصح الا ما ارض شرعى كما فى الامين بالله تعالى ان يشهد ان لم تكن له نية فى صرفه للفعل او للطلاق فلم اعلم فيه نص رويته وانظر عندى صرفه للفعل ان قصد به حل الامين لان صرفه للطلاق لغو ولا معنى له وصرفه للفعل له معنى صحيح وحل اللفظ على وجهه له معنى اولى من جلده على ما لا معنى له (بخلاف) قوله انت طالق ان دخلت الدار (الا ان يفسد) اى يظهر (لى) ان لا يجعل دخول الدار سببا للطلاق او الا ان اشاء او الا ان ارى خيرا منبه او الا ان يغير الله تعالى ما فى خاطرى ونحو ذلك اذا كان ذلك (فى المعلق عليه فقط) فلا ينجز عليه بل ولا يلزمه التعليق ولا عبرة بارادته لان معناه اتم اتمهم على جعل دخول الدار سببا للطلاق بل الامر موقوف على ارادته فى المستقبل فان شئت جعلته سببا وان شئت لم اجعله سببا فلذا نفعه لان كل سبب وكل الى ارادته فلا يكون سببا لا يتصور سببه على جعله سببا واحترز بالمعلق عليه عن صرفه للمعلق وهو الطلاق فلا ينفعه لانه لا اختيار له فيه فينجز وكذا اذا لم تكن له نية بصرفه الى احدهما فينجز بن عرفة وفى عتقها الاول ان قال لا امراته انت طالق ان اكلت معى شهر الا ان ارى غير ذلك فتعديت بعد ذلك لنا كل معه فنهاها ثم اذن لها فاكلت ان كان ذلك مراده وراى ذلك فلا شئ عليه (او) عاقبه على مستقبل لا يدري اى وجده ام لا (كان لم تطر السحابة غدا) فانت طالق فينجز ولا ينتظر وجوده وان امطرت بعد كلامه غدا فلا ترد اليه وعلمه فى المدونة بانه من الغيب فهو دائر بين الشك والهزل وكلاهما يوجب الحث فى كل حال (الا ان يم الزمن) المستقبل فلا ينجز عليه لان امطارها فيما يحقق وعدمه محال عادة فهو متعلق على محال (او) الا ان يحلف على الامطار (امادة) اعتادها (فيستظر) بضم المثناة تحت وفتح الظاء المعجمة اى يهل ولا ينجز عليه الطلاق حتى يمضى الزمن الذى حلف على الامطار فيه فان امطرت فيه بر والا حث ويمنع منها سواء كانت صبيغة برا او حشا لان فى ارساله علمه ارسالا على مشكوك فى صحتها وظاهره انتظاره ولو طال الزمن واحترز بالعادة الشرعية عن غيرها ككتمانها وتخييم فلا ينتظر وينجى عليه عياض فى التنبهات لو حلف امادة جرت له وعلامات عرفها واعتادها ليس من جهة التخرص وتأثير النجوم عند من زعمها لم يحث حتى يكون ما حلف عليه لقوله صلى الله عليه

اى التخيير (قوله بانه) اى الامطار المعلق عليه (قوله فيه) اى جميع الزمان المستقبل (قوله محقق) اى واجب عاد (قوله والا) اى وان لم تطرفه (قوله ويمنع) بضم الباء اى الزوج (قوله منها) اى وطء زوجته التى حلف بطلاقها (قوله لوحات) اى على الامطار

رسلم اذا نشأت بحرية ثم تشامت فلك عين غدقة ويحيرة صفة صعبة محذوفة أى منسوبة للبحر  
لا تباين من جهته ومعنى تشامت ما تشبهه الشام وغدقة بضم الغين المجسمة وفتح الهمزة  
المهملة وتحتية ساكنة ففأف أى كثيرة الماء فهو تصغير عظيم والغدق بفتح الغين والهمزة المطار  
الكبار وغدق اسم يرمع معروف بالمدينة المذكورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام قاله  
في النهاية والذي فى رسم يوصى من سمع عيسى من كتاب الايمان بالطلاق ومن قال لاهر أنه  
انت طالق ان لم تطر السماء غدا اولى رأس الشهر وما شبه ذلك بطل عليه الطلاق ولا ينتظر به  
استخبار ذلك وان وجد ذلك حقا قبل ان تطلق عليه لم تطلق عليه ابن رشد يتقسم ذلك الى  
وجهين احدهما ان يرى بذلك صريح الغيب ويحلف على ذلك لا بد أن يكون أو أنه لا يكون  
قطعا من جهات الكهانة او التنجيم او تفحصا على الشك دون سبب من تجربة او تومس شئ ظنه  
فهذا الاختلاف انه يحلف عليه الطلاق ساعة حلف ولا ينتظر به فان غفل عنه ولم يطلق عليه  
حتى جاء الامر على ما حلف عليه فقال المغيرة وعيسى يطلق عليه وقال ابن القاسم ههنا لا يطلق  
عليه والثانى ان لا يرى بذلك شئ من الغيب وانما حلف عليه لأنه غاب على ظنه من تجربة  
او شئ تومسه فهذا يحلف عليه الطلاق ولا يستأني به هل يكون ذلك ام لا فان لم يطلق عليه حتى جاء  
الامر على ما حلف عليه فلا يطلق عليه ههنا قول عيسى ودليل قول ابن القاسم فى سمع ابي  
زيد اه وفى المقدمات من - الحلف على ما لا طريق له الى معرفته بطل عليه الطلاق ولا يستأني به  
واختلف ان غفل عنه حتى جاء الامر على ما حلف عليه على ثلاثة اقوال أحدها انه يطلق عليه  
والثانى لا يطلق عليه والثالث ان كان - الحلف على ظنه لاهر تومسه مما يجوز له فى الشرع  
فلا يطلق عليه وان حلف على ما ظهر له كهانة او تنجيم او شك او عسما الكذب طلق عليه  
اه افاده غ (وهل ينتظر) بضم التحتية وفتح الظاء المجسمة أى بطل الحلف ولا ينجز عليه  
الطلاق (فى صيغة البر) كقوله انت طالق ان امطرت السماء غدا (وعليه) أى الانتظار  
(الاكثر) من شارحها (او ينجز) بضم المثناة تحت وفتح النون والجيم مشددة الطلاق فى البر  
(ك) تنجزه فى (الحث تأويلان) محلهما اذا حلف لاعداء وقبيل بزمان قريب كدون سنة  
واما ان حلف لاعداء فينتظر او قبيل بزمان بعيد فينجز عليه لأنه لا بد أن تطر فى الاجل  
البعيد والظاهر ان السنة بزمان بعيد فى صيغة البر والحث فينجز عليه ان قيد بها فى صيغة  
البر ولا ينجز عليه ان قيد بها فى صيغة الحث لأنه لا بد ان يستحيل عادة يلدنا ونحوها ان  
غضى سنة ولا يحصل مطر فيها بل ينبغي ان تكون الاشهر التى لا يتخلف المطر فيها عادة  
كالقبيل بزمان بعيد فيفتقر فيها صيغة البر والحث اللغوي ان قال انت طالق ان امطرت السماء  
كانت طالقا الساعة لان السماء لا بد ان تطر فى زمان ما وكذا ان ضرب اجل عشر أو خمس  
سنتين اه كفى انما محل التأويل اذا حلف لاعداء وضرب اجل القريب كانت طالق  
ان امطرت السماء غدا وفى هذا الشهر ونأمل كلام اللغوى وما نقله فى توضيحه انضج له  
ما قلنا وعليه شرح من يعتمد به من شراحه (او) حلقه (او) فعل (محرم ك) قوله انت طالق (ان لم  
ازن) او اشرب الخمر او اقتل فلانا عهدا وعدا فابنجزه الحاكم عليه ولا ينجز عليه مجرد التعليق  
بدليل قوله (الا ان يتحقق) الفعل المحرم من الحالف بان زنى او شرب الخمر او قتل النفس (قبل

(قوله بحرية) ان كانت  
الرواية بالرفع فهو فاعل  
نشأ وان كانت بالنصب فهي  
حال من فاعله المستتر فيه  
(قوله لا تباينها) أى الصعابة  
الحق على نسبته له (قوله من  
جهته) أى البحر (قوله  
فهو) أى التصغير تفرع  
على التفسير (قوله الايمان)  
بفتح الهمزة (قوله بطل) بضم  
فكسر منقلا (قوله ولا  
ينتظر) بضم الياء وفتح الظاء  
(قوله به) أى الامطار  
(قوله وجد) بضم فكسر  
(قوله تطلق) بضم ففتح  
منقلا (قوله ذلك) أى تعلين  
الطلاق على الامطار (قوله  
انه) أى الحالف (قوله غفل)  
بضم فكسر (قوله تومسه)  
بفتحات منة لاى جربه  
(قوله ودليل) أى مدلول  
ومعنى عطف على قول (قوله  
بطل) بضم فكسر منقلا  
(قوله اختلف) بضم التاء  
وكسر اللام (قوله محلهما)  
أى التأويلين (قوله وقيد)  
بفتحات منة لاى الحالف  
(قوله صيغتي) بفتح التاء  
منفى صيغة بلا نون لضافته  
(قوله بها) أى السنة (قوله  
عشر) بلا تنوين لضافته  
بيان لاجلا (قوله عليه) أى  
اتقيده بمحاكمة اعادة وتقيده  
بزمان قريب صله بشرح (قوله  
يعتمد) بضم الياء

التحيز عليه فلا يجوز عليه الطلاق (او) علقه (بما لا يعلم) بضم التحتية وفتح اللام (حالا ولا ما لا) الشارح تكرر مع قوله او بما لا يمكن اطلاقا عليه اعاده ليرتب عليه ما بعده (ودين) بضم الدال المهملة وكسر التحتية مشددة أى وكل الزوج الى دينه وقبل قوله (ان أمكن) اطلاقا عليه (حالا وادعاء) كنهه أنه رأى الهلال والسماء مطبقة بالغيم ليلة ثلاثين ويحلف في التقضاء دون الفتوى (فلوحلف) زوجان (اثان) بطلاق زوجتيهما (على) جنس (النقبض) الصادق بالتيهين وهو المراد والمعنى حلف كل على النقبض لما حلف عليه الآخر (ك) قول أحدهما (ان كان هذا) الطائر (غرابا) فزوجته طالق (او) قول الآخر (ان لم يكن) هذا الطائر غرابا فزوجته طالق وادعى كل أنه متيقن ما حلف عليه فلا شيء عليه ما ولا يلزم المكلف بيقين غيره وكقول أحدهما زوجته طالق فقد قلت كذا وقال الآخر زوجته طالق لم أقله لك وادعى كل منهما أنه متيقن ما حلف عليه (فان لم يدعي) أى الزوجان الحالفان على النقبضين (يتبين) بان شك كل منهما فيما حلف عليه (طلعتنا) أى زوجة الحالفين فى نسخة فان لم يدع يتبين طاعت بالافراد فهم ما اى طلعت زوجة من لم يدع اليقين سواء كان كل منهما واحدا أو اربا اليقين الجزم اذ اليقين ما لا يمكن خلافه ولا يشترط هنا وشمل كلامه الظن والشك والوهم وسواء تبين صدق أحدهما أو لم يتبين شيء وان ادعى اليقين فلا طلاق عليه ما لم يتبين خطأ أحدهما فيثبت اذ لا يغفل بيقين غير عين الله تعالى ومفهوم اثنان أنه لو حلف واحد على النقبضين بطلاق زوجته والتبس عليه الحلال وتعدرا الحق اطلاقا اذ لا يمكنه تحقيق التيقين فان تبين له صحة أحدهما لم تطلق الاى تبين له برميته او طاعت الاخرى ابن عرفة وسمع يحيى ابن القاسم من قال امرأته طالق ان لم يكن فلان يعرف هذا الحق لحق يدعيه فقال المدعى عليه امرأته طالق ان كان يعرف له فيه حقا دينيا جعلا ولا حنث على واحد منهما ابن وشدة مثله فى الايمان بالطلاق منها والعق الاول ولم يذكر عينا وروى محمد السباقي انه ما يدبنا ولا يحلفان ولا عيسى عن ابن القاسم يدبنا ولا يحلفان ومثله فى سماع اذهب فى فهو المسئلة وهذا الاختلاف انما هو ان طواب بحكم الطلاق وهو على الخلاف فى عين التهمة وان اتياه مستفتين فلا وجه لليمين وفى اختمه اربا بالسوامة لابن رشد سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن نازع رجل فقال انت قلت كذا وكذا فانكر الاخر فقال الاول يمينى فى يمينك بالطلاق البتة ان لم يكن ما قلته حقا وقال الآخر طلقت امرأته البتة ان كان ما ذكر حقا فقال مالك رضى الله تعالى عنه حنث الاول وطلعت عليه امرأته البتة وقال ابن نافع ان حلف الاول على ما سبق فلا يثبت وفى الايمان بالطلاق منها من قال لرجل امرأته طالق اقد قلت كذا فقال الآخر امرأته طالق ان كنت قلته فليدبنا ويتركان ان ادعيا يقينا وفى عتقها الاول ان كان عبدا بين رجلين فقال أحدهما ان كان دخل المسجد امس فهو حر وقال الآخر ان لم يكن دخل المسجد امس فهو حر فان ادعيا علم ما حلفا عليه دينيا فيه وان قال لم نوقن ادخل ام لا وانما حلفنا ظاهرا فاعتقاه بغير قضاء وقال غيره يجبران على عتقه وعسر الصلة عن الغير باشتبه ونقلها التونسى بإفظ حاقا على لشك بدل حلفنا ظاهرا ولفظ الام ان ادعيا علم ما حلفا عليه دينيا وان لم يدعيا علم ما حلفا عليه وورعنا انهما حلفا على الظن فانه ينبغي ان يتق عليه ما لانهم لا ينبغي له ان يستترق بالاشك

(قوله وكل) بضم فكسر  
(قوله وقبل) بضم فكسر  
(قوله ولا يلزم) بضم الباء  
(قوله ولا يشترط) اى اليقين  
(قوله انه) أى الشان (قوله  
ان كان) اى فلان (قوله له)  
اى المدعى (قوله دينيا) بضم  
فكسر مفتحا اى وكلا الى  
دينهما (قوله منها) اى المدونة  
(قوله والعق) عطف على  
الايمان (قوله السباقي)  
بكسر السين المهمة فهو حدة  
(قوله يدبنا) بضم ففتح  
مفتحا (قوله ان طواب)  
اى الزوج اى عند الحاكم  
(قوله وهو) اى الاختلاف  
(قوله فى عين التهمة) اى  
نوجهها وعدمه (قوله منها)  
اى المدونة (قوله عتقها)  
اى المدونة (قوله هذه) اى  
ان شاء هذا الجبر (قوله  
يلزمه) أى الطلاق

(قوله بانهم) اي تجيز الطلاق ٢٥٨ وعنده (قوله وذكرهما) اي التجيز وعنده (قوله روايتين) اي عن الامام مالك رضي الله

تعالى عنه (قوله وان لزومه) اي الطلاق عطف على مقعول ذكر (قوله وعلم) اي الزوج (قوله وفيها) اي المدونة (قوله في ان) اي التعليق بها (قوله قال) اي اللحنى (قوله وكذا) اي التعليق بان (قوله اذا) اي التعليق بها (قوله وراى) اي ابن وهب (قوله في ان) اي التعليق بها (قوله يرد) بضم فتح اي قول اللحنى يلزم مثله في ان (قوله بوقوع الموت) اي بوقوع وقوع الطلاق على وقوع الموت فلا يقع الطلاق قبل الموت (قوله قبله) اي الموت (قوله وقف) اي توقف (قوله هما) اي ان مت واذا مت (قوله محلهما) اي ان واذا (قوله يعلم) بضم الباء اي يستدل (قوله يعلم) بضم الباء اي يثبت بعدلين (قوله انه) اي الزوج (قوله مكانه) اي حين تعليقه (قوله لا عرفه) خبر قول (قوله قوالها) اي المدونة (قوله فذلك) اي الطلاق (قوله يدها) اي تصرف الزوجة (قوله وان افتراها) اي الزوجان اي قاعا من مجلس التفويض مباغاة في بقائه يدها الى احد الامرين (قوله فوافق ماتقدم) تفريع على ان كانت في طهر الخ

ابن القاسم لا يقضى عليه ما بذلك مضمون وقال غيره يجبر ان على ذلك (ولا يحنث) الزوج (ان علقه) اي الطلاق (بشيء) (مستقبل ممتنع) وجوده عقلا كقوله ان جعلت بين الضدين فانت طالق او شرعاً بصيغة بر كقوله ان زنت فانت طالق او عادة (ك) قوله (ان لمست) بثلاث التاء (السماء) فطالق (وان شاء هذا الخبر) لان الشرط محقق عدمه ويلزم منه عدم مشروطه وعورض هذه يلزومه بالهـ زل كانت طالق ان لم يكن هذا الخبر جارا واجيب بانهم قولان فهاهنا قول ابن القاسم في المدونة وقال ابن ابي زيد يلزمه الطلاق وبه قال مضمون وذكرهما عبد الوهاب روايتين وان لزومه اصح فاستوى مع ما تقدم في قوله ان لم يكن هذا الخبر حجرا (او) اي ولا يحنث ان علقه بشيء أدى و (لم تعلم) بضم الفوقية وفتح اللام (مستبينة) الشخص (المعاني) بفتح اللام الطلاق (بمستبينة) اي عاينها كقوله ان شاء زيد فانت طالق فان زيد ولم تعلم مستبينة فلا يحنث ولو كان ميتا حين التعليق وعلم بجهته على احد القولين وهو ظاهر المدونة (او) علقه بمستقبل (لا يشبهه) اي يمكن (البلوغ) اي الحباقة منهم معا (اليه) عادة كقوله انت طالق بعد مائة سنة وان بلغ الزوجان ماعلق الطلاق عليه لا يشبه بلوغهما اليه فقال الخط ظاهر كلامهم انه لا يقع عب واطهار وقوعه لقول ابن رشد التعمير من سبعين الى مائة وعشرين (او) اي ولا يحنث ان قال (طالقتك وانا صبي) او مجنون وكانت في عصمته وهو صبي او مجنون واتى باللفظ المذكور نسفا بلا فصل (او) أي ولا يحنث ان علقه على امر تحصل به الفرقة بينهما كقوله (اذا مت) بضم التاء (أو متي) باثبات الياء لاشباع الكسرة على لغة قديمة او رد يثبت في بعض النسخ بحدوثها وكسر التاء وجواب اذا محذوف اي فانت طالق (او) قوله (ان) مت بضم التاء او مت بكسر هاء فانت طالق فلا يحنث في كل حال (الا ان يرد) الزوج بقوله ان مت او مت او اذا مت او مت كما رجح اليه الامام مالك رضي الله تعالى عنه تغليبا للشرطية على الظرفية ومفعول يرد (نفيه) اي الموت مطلقا او من المرض عناداً بجناية قوله لا اموت ولا يموتين فيجوز ان عرفه وفيها لغوات طالق اذا مت انا وانت وقوله اللحنى في ان قال وكذا اذا وروى ابن وهب انهم اطلق عليه ورأى ان الطلاق يسبق الموت ويلزم مثله في ان قلت يرد بان ان حرف لا يدل على زمان فاخصت بوقوع الموت عملاً بالشرط واذا امم يدل على زمان الموت الصادق على ما هو به قبله فصارت كقوله يوم موئ وفي النوادر عن الموازية انت طالق ان مت او اذا مت سواء وقف ابن القاسم في ان مت قال اصبح هما سواء وقاله مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ومحلهما واحد الا ان يعلم ببساط يعلم انه حالف ان لا يموت عنادا او من مرض خاص فيجمل طلاقه مكانه وقول ابن الحاجب رجح مالك رضي الله تعالى عنه الى ان اذا مت مثل ان مت في انه لا يحنث لا عرفه الا في قولها ان قال لها انت طالق ان شئت او اذا شئت فذلك يدها وان افتراها حتى توقف او يئلاذ منها طائفة وكانت اذا عندهما لك رضي الله تعالى عنه اشد من ان تمسوى بينهما (او) قال لزوجته المحقق براءتها من الحمل (ان ولدت جارية) اي فتا فانت طالق فلا شيء عليه ان كانت في طهر لم يمسها فيه او مسها فيه ولم ينزل او عزل على كلام اللحنى فوافق ما تقدم من قوله وسجعت على ابرأته في طهر لم يمس فيه طئي هذا أصله اعياض فانه قال في التنبيهات في قول المدونة ان لم يكن في بطنك غلام فانت

كانت في طهر الخ (قوله من قوله وسجعت الخ) بيان لما (قوله هذا) اي ان ولدت جارية (قوله فانه) اي عياضا طالق

(قوله وهذا) اي ان لم يكن في بطنك غلام (قوله لانه) اي ان ولدت جارية الخ (قوله وكذا) اي لانه تعليق بشرط (قوله ينفذ) بفصاحات منقلا اي علمه (قوله انه) اي عياض (قوله على التفسير) اي للمدونة (قوله وكذا) اي حمل قول ابن حبيب على التفسير (قوله انه) اي قول ابن حبيب (قوله خلاف) اي للمدونة (قوله وكذا) اي انما هو من كلام اللخمي من انه خلاف (قوله فانه) اي بن رشد (قوله قال) اي ابن رشد (قوله من قال لامرأته ان ولدت غلاما الخ) مفعول مع المضاف الفاعله (قوله مانصه) مفعول قال (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله ان يجعل) اي الطلاق (قوله عليه) اي الزوج بمجرد تعليقه (قوله ولذا) اي حمل اللخمي وابن رشد قول ابن حبيب على الخلاف (قوله على انه) اي الشان ٢٥٩ (قوله كما بعده) اي اذا حملت

(قوله والفرض) بفتح الفاء  
(قوله وسكون الراء) (قوله وتبعه)  
اي عبد الرحمن (قوله تعقب)  
بفصاحات منقلا (قوله بانه)  
اي المصنف (قوله من  
الاقتصار على المشهور)  
بيان اعادته (قوله وذكر)  
اي المصنف (قوله ولاهما)  
بضم الهمزة (قوله انه  
ينجز) اي الطلاق علمه  
بيان لطريقة اللخمي  
بجذف من (قوله تبصره)  
اي اللخمي (قوله اختلاف)  
بضم التاء وكسر اللام  
(قوله فهو) مفعول مطلق  
لاختلاف مابين لنوعه (قوله  
انها) بفتح الهمزة (قوله  
مكانها) اي في مكان قوله  
بلا تأخير (قوله في الوجهين)  
اي ان ولدت جارية او ان  
لم تلد غلاما (قوله ثم ذكر)  
اي الخط (قوله عنه) اي  
عباس (قوله وقال) اي  
الخط (قوله فاشهره) اي

طالق فانما يطلق ساعة ثم مانصه وهذا بخلاف ان ولدت جارية او اذا ولدت جارية فانت طالق فلا شيء عليه حتى تلد لانه تعليق بشرط وكذا ينبغي في كتاب ابن حبيب اه ابو الحسن فظهر من كلام عباس انه حمل قول ابن حبيب على التفسير وكذا اظهر من كلام ابن يونس وظهر من كلام اللخمي انه خلاف اه وكذا اظهر من كلام ابن رشد فانه قال في معجم عيسى من قال لامرأته ان ولدت غلاما فلك مانعة دينار وان ولدت جارية فانت طالق فالطلاق وقع عليه مانصه يريد ان الحكم يوجب ان يجعل عليه وهذا قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة اه ولذا حمل الشيخ عبد الرحمن الاجهوري كلام المصنف على انه لا ينجز عليه الا ان يطأها مرة كما بعده والغرض انها غير حامل وتبعه من ذهب الخط كلام المصنف بانه جرى على غير عادته من الاقتصار على المشهور وذكرها نظريتين اولاهما التي قدمها في قوله كان في بطنك غلام اولم يكن او ان كنت حاملا اولم تكوني وهذه طريقة اللخمي انه ينجز في قول مالك في صبغة البر والحنت ونحو تبصرته اختلف فيمن قال ان ولدت جارية فانت طالق او ان لم تلد غلاما فانت طالق فهو الاختلاف المتقدم في ان كنت حاملا او ان لم تكوني حامل في قول مالك انها طالق مكانها في الوجهين اه والطريقة الثانية هي التي ذكرها الا ان وهي طريقة عباس ثم ذكر ما تقدم عنه اه وقال في قول المؤلف المتقدم او ان كنت حاملا اولم تكوني هذا من امثلة ما لا يعلم حاله وكذا قوله ان كان في بطنك غلام او ان ولدت جارية الى غير ذلك من القروع فكلها من باب واحد وقوله او ان ولدت جارية مع القروع التي ذكرها في التوضيح وابن عبد السلام مبنية على خلاف ما شهره هنالك اه وما قاله غير ظاهر اذا لا يخالف في كلام المصنف لان قصاره انه جرى على طريقة عباس اذ لم يخالف عباس الا في ان ولدت جارية او اذا ولدت جارية حسبما تقدم من نصه واما ما تقدم من قوله ان كان في بطنك غلام اولم يكن او ان كنت حاملا اولم تكوني فلم يخالف فيه عباس بل وافق اللخمي على ذلك وكيف يخالفه فيه والمدونة قالت في ان لم يكن في بطنك غلام ما تقدم عنها واقره عباس وانما قال وهذا بخلاف الخ وقال وان قال لها ان كنت حاملا اولم يكن بك حمل او اذا وضعت فانت طالق طلقت مكانها اولم يسميها بالجنين ام لا فلو مات احد هما قبل ذلك فلا يتوارثان فهذا صريح لا يحتاج للتأويل والله الموفق

المصنف (قوله هاتين) اي في ان كنت حاملا اولم تكوني (قوله وما قاله) اي الخط (قوله فساراه) بضم القاف اي غايته (قوله انه) اي المصنف (قوله جرى) اي في ان ولدت جارية (قوله من نصه) اي عباس بيان لما (قوله من قوله) اي المصنف بيان لما (قوله بل وافق) اي عباس (قوله على ذلك) اي التحيز (قوله يخالفه) اي عباس اللخمي (قوله فيه) اي ان كان في بطنك غلام اولم يكن او ان كنت حاملا اولم تكوني (قوله والمدونة قالت الخ) حال (قوله ما تقدم عنها) اي قولها فانها تطلق ساعتها (قوله واقره) اي قولها فانما تطلق ساعتها (قوله وانما قال) اي عباس (قوله وهذا) اي ان لم يكن في بطنك غلام (قوله وقال) اي عباس (قوله قبل ذلك) اي ظهور حملها او عدمه (قوله فلو مات احدكما الخ) تفريع على طلقت مكانها الخ (قوله فلا يتوارثان) اي ان كانا بالظواهر جميعا انقضت عدته قبل الموت

(قوله بخلافهما) أي اللغوي وعباض (قوله ومجمله) أي اختلافهما (قوله اتفاقا) أي عياض واللغوي وحاصل كلام البناني أن المصنف مشى على طريق عياض أولا وآخر أفلم يجمع بين طريقين ولم يخرج عن عادته رضى الله تعالى عنه (قوله فعمل) يضم العين (قوله فحنت) يضم فكسر مثقلا (قوله عن ابن القاسم) أي قوله (قوله وروايته) أي ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهما عطف عليه (قوله بينهما) أي قوله لزوجه أن حلت طالق وقوله لامته أن حلت فأنت حرة (قوله يمنع) صلة فرق (قوله له) أي الأجز (قوله والاستثناء) أي إلا أن يطاها الخ (قوله للصورتين) أي أن ولدت جارية أو إذا حلت (قوله قبله) أي الاستثناء ٢٦٠ (قوله بانه) أي الزوج صلة استشكل (قوله وأقول) المناسب ثانی لان كون المراد أن كنت

خلافهما إنما هو في أن ولدت جارية ومجمله إذا قاله المحقق الجمل أولئك كولو في جهلها فإن كانت محقة البراءة فقد اتفقت على عدم التخييز لكن عند اللغوي ينظر إلى الوطء وعند عياض إلى الولادة (أو) قال غير ظاهرة الجمل (إذا حلت) فأنت طالق فلا يحتمل إلا بظهوره ولو كان موجودا حين يمينه لأن معناه إذا أظهر بك حمل أو حدث فعمل بالاحتياط فحنت بمجرد ظهوره بخلاف قوله لظاهرة الجمل فإن قصده قطعا إذا حدث بك حمل غير هذا فلا يحتمل إلا بظهوره مستقبل واما أن قال لظاهرة الجمل أن كنت حاملا فينجز عليه ولا يحتمل في إذا حلت في كل حال (إلا أن يطاها حرة) بعد يمينه بل (وان) كان الوطء (قبل يمينه) نقله عياض عن ابن القاسم وروايته فينجز عليه للشك في العصمة خلافا لقول ابن المباحشون له وطؤها في كل طهر مرة كقوله لامنه أن حلت فأنت حرة فله وطؤها في كل طهر مرة ثم يسلك خوف أن تكون حلت وقرق ابن بونس بينهما يمنع النكاح لأجل وجواز اعتقوله والاستثناء في المتن راجع للصورتين قبله واستشكل الحلت بوطئها قبل يمينه بانه على الطلاق على حدوث حمل مستقبل وهذا لا يتصور إلا بالوطء بعد اليمين ذكره أبو الحسن ثم قال اللهم إلا أن يقال مراده بقوله أن حلت أن كنت حاملا وظاهر حملك أو مراده به الوضع ولكن هذا فيه أخراج اللفظ عن معناه وأقول الجوابين هو المناسب أقوله وان قبل يمينه أفاده البناني وشبهه في عدم التخييز إلا أن يطاها حرة وان قبل يمينه فقال (ك) قوله (أن حلت ووضعك) بكسر التاء أو سكونها فقيمها طالق وليس بها حمل ظاهرة فلا ينجز عليه إلا أن يطاها حرة وان قبل يمينه ولم يستبرها فإن كانت ظاهرة الجمل لم ينجز عليه نظر للغاية الثانية (أو) أي ولا يحتمل أن علقه على أمر مستقبل (محتمل غير غالب) وقوله ويمكن عمله فلا يلزم الآية وهذا معنى قوله (وانتظر) يضم المثناة وكسر الظاء المنجمة أي أمهل الزوج بالحنث إلى وقوع المعلق عليه (ان أثبت) في تعامقه بأن علقه بضميغته كقوله ان كان كذا فأنت طالق وكر (قوله أنت طالق) يوم قدوم زيد) الغائب من سفره فأصدنا تعليق على نفس قدومه والزمن تبع له فإن قدم ولولبلا حنت فإن قصد التعليق على زمن قدومه بضميغته مجرد التعليق وظاهر كلام النوادر وابن عرفة أنه لم يقصد شيئا منهما فيمظن وأنه لا ينجز عليه إلا إذا قصد التعليق على نفس الزمن ابن عرفة والمعلق على نفس فعل غير غالب وجوده يمكن عمله لا يلزم الآية فيه ما من قال لزوجه أنت طالق إذا قدم فلان فلا تطلق حتى يقدم وله وطؤها فإن قصد وقت الفعل وهو

حامل يمين كون الوطء قبل اليمين فلا معنى للجماع عليه (قوله فيهما) أي حلت ووضعك تنازع فيه كسر وسكون (قوله وليس بها حمل ظاهر) حال (قوله للغاية الثانية) أي وضعت (قوله فلا يلزم) أي الطلاق (قوله الآية) أي وقوع المعلق عليه (قوله أمهل) يضم الهاء وكسر الهاء (قوله فينجز) يضم فكسر مثقلا (قوله الطلاق) (قوله عليه) أي الزوج (قوله أنه) أي الزوج (قوله منهما) أي التعليق على القدوم والتعليق على زمنه (قوله وأنه) أي الزوج (قوله لا ينجز) أي الطلاق (قوله قصد) أي الزوج (قوله والمعلق) بفتح اللام صفة لمذوف (قوله لا يلزم) أي الطلاق المعلق خبر المعلق (قوله الآية) أي الفعل المعلق عليه (قوله فيها)

أي المدققة (قوله له) أي الزوج (قوله فإن قصد) أي الزوج (قوله وقت الفعل) أي التعليق عليه (قوله وهو) أي الفعل (قوله تبع) أي للوقت (قوله فكعمعلق على وقت) أي يمكن بلوغهما إليه عادة في التخييز بمجرد التعليق (قوله أحدهما) أي الليل والنهار (قوله عند الفجر) أي إذا قدمتهما (قوله أو الغروب) أي إذا قدم ليلا (قوله وفي التوارث) عطف على في الهدية (قوله ورجوعها) أي الزوجة عطف على الهدية (قوله عابسه) أي الزوج (قوله بعد الفجر) صفة حاله (قوله في اليوم) راجع لبعده الفجر أي أو الليل راجع لما بعده الغروب (قوله هذا) أي المعلق على قدوم فلان

(قوله والى) أى وان لم يشأ (قوله فلا) أى لا يقع (قوله فى التوقف) صلا منسل (قوله علم) أى المشبهة (قوله يمكن فى هذا) أى ان شاء الله تعالى على الا ان يشأ منسل ان شاء لرفع ايم سامة استواءه حافى الاتفاق (قوله واختلاف) بضم التاء (قوله لاقتضائه) أى الا ان يشأ (قوله وقوعه) أى الطلاق (قوله رفعه) أى الطلاق (قوله وهو) أى الطلاق (قوله فقياسه) أى الا ان يشأ (قوله مشيئته) أى الشخص الذى علق الزوج الطلاق على مشيئته من اضافة المصدر افتاعله (قوله عدم وقوعه) أى الطلاق مفعول مشيئة وهذا الشاؤ للفرق بينهما (قوله لكنه) أى الشان استدراله على فقياسه الخ رفع ايم سامة انه لا وجه للخلاف فيه (قوله نظر) بضم فكسر (قوله فيه) أى الا ان يشأ (قوله للتعليق معنى) فالان يشأ فى قوة ان يشأ (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام أى فى الحكم (قوله فقييل الخ) تفصيل للاختلاف (قوله لانه) أى الطلاق (قوله المنتخبة) بفتح الخاء المجهمة (قوله كقوله) أى الزوج انت ٢٦١ طالق (قوله لم يشأ) أى

تبع فكسما على وقت (وتبين) بفتحات مثقلا أى ظهر (الوقوع) للطلاق المعلق على قدوم زيد (أوله) أى يوم قدومه (ان قدم) زيد (فى نصنه) أى اليوم او قبله او بعده اذا حث بنفس قدومه فى ليل او نهار فاذا قدم اثنا احدهما تبين أى اعتبر حثه بأوله وغثته فى العدة فلو كانت عند الفجر او الغروب طاهر او حاض وقت قدم المحلوف عليه لم يكن الطلاق فى الحيض وبسبب ذلك اليوم من العدة وان كانت حاملا ووضعت وقت قدومه فقد خرجت من العدة وفى التوارث ورجوعها عليه بما حالته به بعد الفجر او الغروب فى اليوم لكن مقتضى كلام ابن الحاجب وابن عرفة ان الحث فى هذا بنفس قدومه من غير مراعاة تبين وقوعه اول اليوم او الليل (و) لوعاق الطلاق على مشيئة زيد بقوله انت طالق فى كل حال (الا ان يشأ زيد) عده او الا ان تشأى انت فلا يتجزئ بتوقف على مشيئة المعلق على مشيئته على المشهور فان شاء وقوعه والا فلا (مثل) قوله انت طالق (ان شاء) زيد او ان ثقت انت بكسر التاء فى التوقف عليها يمكن فى هذا انفاها فقوله الا ان يشأ مبتدأ خبره مثل ان شاء واختلاف فى الا ان يشأ لاقتضائه وقوعه حتى يشأ زيد برفعه بعد وقوعه وهو اذا وقع لا يرتفع فقياسه الاتفاق على عدم اعتبار مشيئته عدم وقوعه لكنه نظيره لالتعليق معنى ابن عرفة اللغوى اختلاف ان قال انت طالق الا ان يشأ فلان فقييل الطلاق لازم لانه لا يرتفع بعد وقوعه وقال اصبيغ فى المنتخبة من قال انت طالق الا ان يشأ أى بى فعه فلا شئ عليه كقوله الا ان يشأ بى فلم يشأ واصله قوله انت طالق ان شاء بى اللغوى بربان وقوع الطلاق منه لم يكن مرسلا بل موقوفا على مشيئة أبيه مثله فى نوازل ابن رشد قياسه الاول صحيح لاقياسه الثانى انه كقوله ان شاء بى لان وقف الطلاق على مشيئة الاب صحيح ورفع مشيئة الاب الطلاق غير صحيح ولا ينبغي جعل لرفع المشيئة الطلاق بمعنى وقف الطلاق على مشيئته لانه ضده الا ان يدعى انه نوى ذلك فينوى ان جامسه بنفسه لا يصح على اصولهم ان ينوى مع البينة فضلا ان يحمل عيئه عليه اذ لم تكن له بيته ووجه قول اصبيغ انه

محذوف أى عدم الطلاق (قوله الطلاق) مفعول رفع (قوله غير صحيح) خبر رفع (قوله لفظ رفع المشيئة الطلاق) أى اللفظ الدال على رفع المشيئة الطلاق وهو الا ان يشأ (قوله بمعنى وقف الطلاق على مشيئته) اضافة معنى للبيان وان شئت قدرت لفظ بين معنى ووقف فتكون لامية أى بمعنى لفظ دال على وقف الطلاق على مشيئته (قوله لانه) أى وقف الطلاق على مشيئته (قوله ضده) أى رفع المشيئة الطلاق صلا لا ينبغي الخ (قوله الا ان يدعى) أى الزوج (قوله نوى) أى بالان يشأ (قوله ذلك) أى وقف الطلاق على مشيئته (قوله فينوى) بضم ففتح مثقلا أى تقبل يئنه (قوله ان ينوى) بضم ففتح مثقلا أى تقبل يئنه (قوله مع البينة) أى شهادتها عليه عند الحاكم (قوله فضلا) أى فضلا عن عدم تنويته مع البينة على عدم صحة ان يحمل عيئه عليه أى وقف الطلاق على مشيئته (قوله له) أى الزوج (قوله انه) أى الشان

(قوله قوله) أي الزوج (قوله اغوا) خبر كان (قوله لا أثر له في الطلاق) أي رفعه بعد وقوعه كالتفسير لا اغوا (قوله حمل) بضم فكسر أي إلا أن يشاء (قوله على إرادته) أي الزوج (قوله به) أي إلا أن يشاء (قوله أن يشاء أي) أي وقف الطلاق على مشيئته (قوله هذه الألفاظ) أي أن يشاء وإلا أن يشاء وإلا أن ينعني (قوله فهذا) أي وقف الطلاق على مشيئته في إلا أن يشاء (قوله يفتي) بضم الناء وفتح التاء (قوله من قوله) أي أصبح خبر أن مقدم (قوله في نوازه) أي أصبح (قوله ليست الجلهة بالحسن) حالة من العلم اسم أن مؤخر (قوله في الطلاق) صلة أحسن أي وقول أصبح يقتضي أن الجلهة أحسن من العلم فيه (قوله فقوله) أي أصبح (قوله من معنى لفظه) أي قول الزوج أنت طالق إلا أن يشاء فلان وإلا أن ينعني أي بيان لما (قوله هو) أي ما ذكرناه الخ خبر (قوله محققا) بفتح الميم الثانية أي معانيه التي يحتملها (قوله أنه) أي الزوج (قوله أراد) أي الزوج بقوله أنت طالق إلا أن يشاء فلان (قوله ذلك) أي الطلاق (قوله وإليه) أي من معناه لا الزم نفسه ذلك إلا أن يشاء فلان صلة محققا (قوله فجعله) أي إلا أن يشاء (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله حملت) بضم فكسر (قوله والي) أي وان لم يرد الخالف أحدهم الوجوه (قوله فيختلف) بضم الياء وفتح اللام (قوله على أي) أي الوجوه صلة يحتمل بضم فسكون ففتح أي لفظه (قوله للمعلق) بفتح اللام أي الطلاق (قوله فإن رده) أي الاستثناء (قوله للمعلق عليه) أي الفعل كدخول الدار (قوله فلا تناقض

٢٦٢

لما كان قوله إلا أن يشاء وإلا أن ينعني اغوا لا أثر له في الطلاق حمل على إرادته به أن يشاء أي لعدم تفرقة العوام والجهال بين هذه الألفاظ فهذا يشبه أن يفتي به الجاهل على أن من قوله في نوازه ليست الجلهة بالحسن حالة من العلم في الطلاق فقوله بكل حال ضعيف وما ذكرناه من معنى لفظه هو ظاهر محققا ولا يحتمل أنه أراد امرأ طالق لا لزوم نفسه ذلك إلا أن يشاء أي وإليه نحا أصبح فجعله كان شأني ويحتمل وجهها ثالثا وهو أن يريد امرأ أنه طالق أن فعل فلان كذا وكذا وإن لم يفعل ثم قال فإن أراد الخالف أحدهم هذه الوجوه حملت عينه عليه ولا فيختلف على أي يحمل اه واطال ابن عرفة هنا (بختلف) قوله أنت طالق (الأن يبدو) أي يظهر (في) عدم طلاقك فيعجز الطلاق عليه حيث رد الاستثناء للمعلق فإن رده للمعلق عليه تنفعه كما مر في قوله أن دخلت الدار فانت طالق إلا أن يبدو لي في المعلق عليه فقط فلا تناقض بينهما ابن عرفة في قولها في التذو ومن قال على المشي إلى بيت الله إلا أن يبدو لي وأرى خيرا من ذلك فلا ينفعه استثناءه الصقلي وكذا في الطلاق والعق أسما عيل القاضي مارواه ابن القاسم في المشي إنما هو في قوله على المشي إلا أن يشاء الله ولا يشبهه قوله إلا أن يبدو لي وأرى خيرا منه واستحسنه بعض فقهاءنا وقال ما قوله إلا أن يبدو لي إلا كقوله إلا أن يشاء فلان فكما لا يلزمه إلا أن يشاء فلان فكذلك لا يلزمه إلا أن يشاء هو التوحيش لم ينفعه استثناءه بقوله إلا أن يبدو لي لأنه

منهما) أي قوله هنا بخلاف إلا أن يبدو لي الدال على التحيز وقوله سابقا بخلاف إلا أن يبدو لي في المعلق عليه فقط الدال على عدمه تفرع على حيث رد الاستثناء للمعلق (قوله في قولها) أي المدونة خبر مقدم أقوله من قال على المشي الخ (قوله في التذو) صلة قول (قوله فلا ينفعه استثناءه) جواب من أن كان شرطاً وخبره أن كان موصولا وبالجملة مبتدأ لقصد لفظها (قوله وكذا) أي

الاستثناء في التذو بالأن يبدو لي وأرى خيرا منه في عدم النفع (قوله في الطلاق) أي الاستثناء فيه بالأن يبدو لي وأرى خيرا منه نحو أنت طالق إلا أن يبدو لي وأرى خيرا منه (قوله والعق) أي الاستثناء فيه بذلك نحو أنت طالق إلا أن يبدو لي وأرى خيرا منه (قوله مارواه ابن القاسم) أي من عدم نفع الاستثناء مبتدأ وصلة (قوله في المشي) أي نذره صلة رواه (قوله إنما هو) أي مارواه ابن القاسم (قوله في قوله) أي الناذر خبر هو والجملة خبر ما (قوله على) يشاء الباء خبر مقدم (قوله المشي) أي إلى بيت الله (قوله إلا أن يشاء الله) أي مستغنيا بالأن يشاء الله لا بالأن يبدو لي وأرى خيرا منه وجملة على المشي إلا أن يشاء الله مقول قول المضاف إتمامه (قوله ولا يشبه) بضم فسكون فكسر أي مارواه ابن القاسم من عدم نفع الاستثناء (قوله قوله) أي الناذر أي أن يكون في قوله (قوله واستحسنه) أي قول أسما عيل القاضي مارواه ابن القاسم إنما هو في إلا أن يشاء لا في إلا أن يبدو لي وأرى خيرا منه (قوله وقال) أي بعض فقهاءنا (قوله ما) أي ليس (قوله قوله) أي الناذر (قوله كقوله) أي الناذر (قوله فكما لا يلزمه) أي الناذر ما نذره (قوله إلا أن يشاء فلان) أي لزومه (قوله فكذلك لا يلزمه) أي الناذر ما نذره وقال إلا أن يبدو لي وأرى خيرا منه (قوله هو) أي الناذر لزومه (قوله لم ينفعه) أي الناذر والمطلق والمعتق (قوله إلا أن يبدو لي) أي أو إلا أن أرى خيرا منه (قوله لأنه) أي الناذر والمطلق والمعتق الخ عمله لم ينفعه



(قوله لم يصفه) أي لم يرد الاستثناء (قوله لم يقع) أي لم يحصل (قوله ذلك) أي مشبهة بعدم لزومه (قوله ثم قال ابن عرفة) نص  
ما تركه الشارح من كلام ابن عرفة عقب كان له ذلك قلت في لزوم الطلاق بقوله انت طالق الا ان يشاء فلان ولائمة له ووقفه  
على مشيئته ثالث وجوه ابن رشد انقل النعمي مع فهم ابن رشد المذهب ومقتضى قول التوماني ونقل الصقلي عن بعض  
الفقهاء مع مقتضى قول ابي حنيفة القاضي وقول ابن رشد يختلف وجه ابن الحاجب الثاني الا شهر اتباع لقبول الصقلي قول  
بعض الفقهاء وقوله بخلاف الا ان يبدو لي على الا شهر خلاف نص نسويته بينهما (قوله خلاف) خبر قول (قوله نسويته)  
أي الصقلي (قوله بينهما) أي الا ان يبدو لي والا ان يشاء فلان (قوله وجه تفرقه) أي ابن الحاجب بين الا ان يبدو لي وبين  
الا ان يشاء فلان (قوله ان الرفع) أي لوجوب النذر او الطلاق او العتق (قوله هو الموضع) أي الناذر او المطلق أو المعتق (قوله  
فكان) أي الرفع (قوله غيره) أي الموضع (قوله كونه) أي الاستثناء ٢٦٣ (قوله نفويضا) أي تليقا

(قوله نذر) بالتسوية أي  
بدون تعيين القرية التي  
يؤم فيها (قوله او نذر كذا)  
أي كصلاة ركعتين مصرا  
او صوم يوم او مشى الى مكة  
(قوله فريج) بيان له بعد (قوله  
ان شاء زيدا والا ان يشاء  
زيد راجع للصبيغ الثلاثة  
(قوله كل ذلك) أي لزوم النذر  
المبهم او المعين أو المعتق  
(قوله على مشيئته) أي زيد  
(قوله وكذا) أي ان شاء  
زيد والا ان يشاء زيد في  
التوقف على المشيئة (قوله  
ان قال) أي الناذر او المعتق  
(قوله ان شئت) بضم التاء  
(قوله فان قال) أي الملتزم  
(قوله لزومه) أي الملتزم ما  
اوقعه من نذر أو عتق أو  
طلاق (قوله وان قال) أي

لم يصفه الى فعل لم يقع بل الى وجوب شيء قد الزمه نفسه فليس له ذلك كالفائل انت طالق الا ان  
يبدو لي ولو قال انت طالق ان شئت كان له ذلك ثم قال ابن عرفة وقول ابن الحاجب بخلاف  
الا ان يبدو لي على الا شهر خلاف نص نسويته بينهما وجه تفرقه ان الرفع في الا ان يبدو لي هو  
الموضع فكان منه تلاعبا وفي الا ان يشاء فلان غيره فاشبهه كونه نفويضا وشبهه في جميع ما تقدم  
فيقال (كالنذر والعتق) فاذا قال على نذر او نذر كذا او على عتق عبدا فريج ان شاء زيدا والا  
ان يشاء زيد فيستوقف كل ذلك على مشيئته وكذا ان قال ان شئت فان قال الا ان يشاء فلان وان  
قال الا ان يبدو لي فان رده للمعلق عليه نفقه والا فلا نفقه ابن عرفة ونص الروايات تسوية  
العتق والنذر بالطلاق في الاستثناء ابن شامس في الفرق بين الطلاق والعين بالله في الاستثناء  
لاحياتنا طريقان الاولى لفظ الطلاق يوجب فلا يرتفع بالاستثناء والعين بالله تعالى لا يتعلق بها  
حكم الثانية قول البغداديين تأخر الاستثناء عن الطلاق مع وقوعه بلغظه كاستثناء معلق بماض  
يسقط كسقوطه في تعلقه به في العين بالله المازري تحقيقه ان اراد ان شاء الله ان يقع لفظي لزمه  
الطلاق عند اهل السنة وان اراد ان شاء لزوم الطلاق للعالم به لزمه قولوا واحدا وان اراد ان  
شاء الله طلاقا في المستقبل فانت طالق الآن جري على الخلاف في تعليق الطلاق بمشكول فيه  
والله اشر ما لك رضي الله تعالى عنه بقوله علقه بمشيشة من لانه لم يشيئته وان اراد الزام  
الطلاق مع الاستثناء فهو اشكل الوجه والحق الرجوع فيه الى اختلاف الأصوليين هل لله تعالى  
في القروع حكم مطلق فمن غير عالين به فيرجع الى تعليقه بالمغيبات او ليس له حكم بل كل مجتهد  
مصيب فيكون الحق معا بما جاهد المقتضى قلت ما ذكره عن المازري ليس في شيء من التفريق بل  
هو بحث في اعمال الاستثناء ولغو والاقرب في التفريق ان مدلول الطلاق حكم شرعي فقط  
فاستحال تعليقه بغيره ومدلول العين فعل او كف عنه فصيح تعليقه لحدونه والا لولا قول بعضهم

الملتزم (قوله فان رده) أي الا ان يبدو لي (قوله والا) أي وان لم يرد المعلق عليه بان رده للمعلق او لم يرد له لواحد منهما (قوله في  
الاستثناء) أي احكامه صلبة تسوية (قوله في الفرق) خبر طريقان (قوله في الاستثناء) صلبة الفرق (قوله لاحياتنا)  
حال من طريقان (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله يوجب) أي يشيئته ويوقعه (قوله فلا يرتفع) أي الطلاق الواقع (قوله تأخر)  
بضم الخاء المعجمة مثقلا (قوله وقوعه) أي الطلاق (قوله بالغظه) خبر تأخر (قوله علق) بضم فسكن  
مثقلا (قوله بسقط) أي الاستثناء المؤخر عن الطلاق (قوله كسقوطه) أي الاستثناء (قوله في تعلقه) أي الاستثناء (قوله به) أي  
الماضى (قوله ان اراد) أي الزوج (قوله اهل السنة) أي اقوله لم لا يقع في العالم شيء لا بمشيشة الله تعالى (قوله والله) أي التعليق  
بمشكول فيه صلبة اشار (قوله فيه) أي الاستثناء بان شاء الله (قوله من التفريق) أي بين الاستثناء في عين الله تعالى والاستثناء  
في الطلاق (قوله في التفريق) أي بين الاستثناء من (قوله عنه) أي الفعل (قوله والا لولا) بفتح الهمزة أي في التفريق بينهما

(قوله ورد) بفحاش محضاً (قوله ضربها) كان لم يفعل كذا فانت طالق (قوله اوضنا) كعادته الطلاق ليعلم كذا (قوله يحصل) اي الشيء المعلق على عدمه (قوله لا يلزم الخ) على لفظه منها (قوله ينتظر) بضم الياء وفتح الظاء اي يجهل (قوله فان رفعته) اي الزوجة زوجها الحاكم (قوله ترك وطئها) اي بسببه (قوله ضرب) اي الحاكم (قوله له) اي الزوج (قوله اجل الايلاء) اي اربعة اشهر ان كان حراً وشهرين ان كان مملوكاً (قوله لانه) اي الزوج الخ علة اسكونه من يوم الحكم (قوله جبر) بضم فكسر اي الزوج (قوله وهو) اي اقدم (قوله اولي) بفتح الهمز اي احسن (قوله لانه) اي المصنف (قوله حكم حلقه) اي الزوج (قوله ٢٦٤) (قوله بضم الهمز) (قوله بجهل) (قوله ترد) (قوله فان

الاصل لغو الاستثناء بحسب شئ الله تعالى في غير المعلق ورد اعماقه في اليمين بالله تعالى وبقي غيره على الاصل وذ كر قسم ان اثبت فقال (وان نفي) اي حلف بصيغة نعت صريحاً او ضمناً (وليؤجل) بضم التختية وفتح الهمز وكسر الجيم مشددة اي لم يذ كر ليمينه اجلا معينا بان اطلقها (ك) قوله (ان لم يقدم) زيد فانت طالق (منع) بضم فكسر اي الزوج (من) وطئها اي الزوجة التي علق طلاقها على عدم القدوم مثلاً حتى يحصل لئلا يلزم الاسترسال على فرج مشكوك فيه وينتظر فان رفعته بترك وطئها ضرب له اجل الايلاء من يوم الحكم لانه لم يحلف على ترك الوطء وانما جبر على تركه بحكم الشرع وفي نسخة كان لم اقدم به مرة المتكلم وهو اولي لانه سيد كحكم حلقه على فعل غيره بقوله وان حلف على فعل غيره الخ ويمكن رد النسخة الاولى الى الثانية بجهل فاعل يقدم ضمير الخائف فان اجل باجل معين كان لم يقدم بعد شهر مثلاً فانت طالق فلا يمنع منها لانه على بر حتى يضيق الاجل فان فعل قبل انقضائه بر والا حنث ابن عرفة والتعليق على عدم فعل يمكن للحالف غير ممنوع ولا موجب يمنع الوطء حتى يفعله وان مات احدهما ولم يفعله ورثته ووزنها اذا تعلق ميتة ولا يؤمر ميت بطلاق وفي الايمان منها من قال انت طالق ان لم افعل كذا حيل بينه وبينها حتى يفعل ذلك والادخل عليه الايلاء اللغوي روى ابن شعبان من حلف باطلاق ابنته ان تترك وطئها حتى يبرأ من الامر القديم يريد لم تكن الفتية بمنعته وقول ابن كنانة يؤمر بالكف من يتوقع حشته في الحياء لا من لا يحفت الابوة او موت زوجته احسن الشيخ ان تعدى ووطئ فلا يلزمه استبراء الصقلي اضعف القول بمنعه والاختلاف فيه قلت برده وطء المعتكفة والمحرمه والصائغة فالاولى لانه ليس تحلل في موجب الوطء وقول استبراءها كل وطء فاسد لا يبطأ بعده حتى يستبرأ يريد ما فسد بسبب حليته وهو دليل ما قبله من وطء الاب امه ابنة واستثنى من قوله منع منها فقال (الا) من كان بره في وطئها (ك) قوله (ان لم احملها) فهي طالق بضم الهمز وسكون الحاء وكسر الواو حدة (او) قوله (ان لم اطأها) فهي طالق فلا يمنع منها لان بره في وطئها فيرسل عليها فان ترك وطأها ورفعته فهو مول عند مالك والليث لا عند ابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ومحل قوله ان لم احملها حيث يتوقع حملها فان ايس منه ولو من جهته منع منها ونجس عليه طلاقها (وهل يمنع) من نفي ولم يؤجل في غير صورتي الاستثناء منها

اجل الخ) مفهوم ولم يؤجل (قوله والا) اي وان لم يفعل حتى انقضى (قوله غير ممنوع) نعت ثان لفعل (قوله يمنع) اي التعليق الخ خبره (قوله احدهما) اي الزوجين (قوله ولم يفعله) حال (قوله وفي الايمان) بفتح الهمز (قوله منها) اي المدونة (قوله والا) اي وان لم يفعل (قوله تترك) يسكون الرامع مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله (قوله يحدث) بضم فسكون ففتح خبر ترك (قوله ليس من الامر القديم) كالتفسير لمحدث (قوله يؤمر) بضم فسكون ففتح (قوله بالكف) اي عن وطء زوجته التي حلف بها حتى يفعل المحلوف عليه (قوله من) نائب فاعل يؤمر (قوله يتوقع) بضم الياء اي يرجح (قوله احسن) خبر

قول (قوله بمنعه) اي وطئه (قوله فيه) اي وطئه (قوله برده) اي التعليق بضعف القول بمنعه والاختلاف (مطلقاً) فيه (قوله وطء المعتكفة والمحرمه والصائغة) اي لانه لا يوجب استبراء وليس منه ضعف ولا احتمالاً فيه (قوله فالاولى) بفتح الهمز اي في تعامل نفي الاستبراء (قوله لانه) اي المنع (قوله استبراء) اي المدونة (قوله يريد) اي به الخ خبر قول والجملة مستأنفة استثناء قايماً (قوله حليته) اي جواز الوطء (قوله وهو) اي كون المراد به ما فسد بسبب حليته (قوله دليل) اي مدلول (قوله من وطء الاب امه ابنة) بيان لما (قوله فلا يمنع) بضم الياء (قوله بره) بكسر الياء (قوله فيرسل) بضم الياء وفتح السين (قوله ورفعته) اي لما لم يترك (قوله منه) اي حملها (قوله منع) بضم فكسر (قوله لنجس) بضم فكسر مثقلاً (قوله صورتي) بفتح التاء مني صورة بلا نون لاضافته

(قوله معين) بضم ففتح مثقلا (قوله تقديمه) اى الفعل (قوله عليه) أى الوقت المعين (قوله وليس وقت سفر) حال (قوله الثانى) أى التعميد بكون الفعل المعاني عليه ليس له وقت معين لا يمكن فعله قبله (قوله وما) اى الفعل المعلق الطلاق على عدمه الذى (قوله اجل) اى وقت معين لا يمكن تقديمه عليه (قوله فان قال) اى الزوج (قوله ذلك) أى الحج (قوله زمان) اى طويل (قوله احرم) اى بالحج (قوله واخرج) اى سافر الى مكة (قوله لانها) اى الزوجة (قوله ان رفعته) اى الزوج لما لم يترك وطأها (قوله له) اى الزوج (قوله اجل المولى) بضم الميم وكسر اللام اى أربعة اشهر ان كان حرا و شهرين ان كان عبدا ويطلق عليه بانقضائه (قوله ولو كان) اى الزوج (قوله فى المحرم) بضم ففتح مثقلا (قوله وان

(مطلقاً) غير مقيد بكون الفعل المعاق على عدمه ليس له وقت معلوم لا يمكن تقديمه عليه (أو) يمنع (الاف) ماله الوقت معين لا يمكن تقديمه عليه (كقوله) ان لم ارجع في هذا العام فانت طالق (وليس) الوقت الذي علق فيه (وقت سفر) معتاد اللبس فلا يمنع منها لعدم تمكنه منه قبل وقته في الجواب (ناو بلان) ابن عبد السلام الظاهر الثاني اذا بقصد أحد الحج في غير وقته المعتاد ابن عرفة وما له اجل عرفا سمع عيسى بن القاسم فيه من قال ان لم ارجع فامر أنه طالق البتة فلا ينبغي له وطؤها حتى يحج فان قال بين وبين ذلك زمان قيل له احرم واخرج لانها ان رفعت له ضرب له اجل المولى ان لم يحرم ولو كان في الحرم وان رضى بالمقام دونه سيسج متى شاء ابن رشد ظاهر كظا هر قول ابن القاسم فيها يمنع لوطه من يوم حلفه وان رأيت ابان خروج الناس للحج وان رفعته ضرب له اجل المولى وقال غيره فيها ان تبين ضرره بها قيل له اخرج واحرم وان كان في الحرم ومعهناه على ما قال عيسى بن دينار اذا وجد صحابة ولا فلا يؤمر باحرام ولا يضرب له اجل الايلاء وروى ابن نافع لا يمنع من الوطء ولا يضرب له الاجل حتى يأتي ابان خروج الحج فان جاء ضرب له فان حج قبل انقضائه سقط عنه الايلاء وان لم يحج طلق عليه بالايلاء وان لم يخرج حتى انقضى اجل الايلاء طلق عليه عند انقضائه واذ انقضى اجل الايلاء قبل وقت الحج فلا يطلق عليه حتى يأتي فان اتى وحج بر سقط الايلاء وان لم يحج طاق عليه بها وان لم يؤجل للايلاء ولم يخرج حتى فاته الحج اجل للايلاء موقبله اخرج واحرم على القول الاول وعلى القول الثاني قال ابن القاسم يطلق عليه وقال اشهب يرجع الى الوطء موقبله لا يرجع اليه ابد او يؤجل للايلاء متى قامت به امراته ونالته لا يمنع الوطء حتى ينجس في فوات الحج فيمنع ويؤجل للايلاء ان قامت امراته به وقيل اخرج فان اسرع وحج سقط الايلاء وان لم يدرك طاق عليه بها ان انقضى اجلها او عند انقضائه ورأى بها لا يمنع الوطء حتى يقوته الحج فان فاته وقامت به امراته ضرب له اجل الايلاء فان خرج فلا تطلق عليه بانقضائه حتى يأتي وقت الحج فان حج بر وسقط عنه الايلاء وان لم يحج طلق عليه بها وان لم يخرج حتى انقضى اجل الايلاء طلق عليه بها وهذا وما قبله قاضيان من المدونة وان كان يوم حلف لم يبق بينه وبين وقت الحج ما يدركه فيه فلا يمنع من الوطء ولا يدخل عليه الايلاء في بقية ذلك العام وهو دليل قوله في السماع فان

٣٤ منخ في (قوله طلق) يضم فكاهه مثقلا (قوله عليه) اى الزوج (قوله واذا انتضى اجل الايلاء قبل وقت الحج الخ) هذا على غير رواية ابن نافع (قوله حتى يأتي) اى وقت الحج (قوله بها) اى الايلاء (قوله وعلى القول الثانى) اى الذى رواه ابن نافع (قوله وثانها) اى الاقوال فى أصل المسئلة اى قوله لم يصح فامرأة طالق (قوله به) اى الوط (قوله وان لم يدركه) اى الحج (قوله بها) اى الايلاء (قوله اجملها) اى الايلاء (قوله وراهما) اى الاقوال فى أصل المسئلة (قوله فان خرج) اى ارجل الى الحج (قوله بانقضائه) ان اجل الايلاء (قوله ما يدركه) اى الحج (قوله فيه) اى الزمان الباقي بينه وبين وقت الحج (قوله وهو) اى عدم منعه من الوط (قوله لدليل) اى مفهوم

(قوله ولا يمكنه) اي حين حلقه فعل الشيء او الخروج للبلاد (قوله فلا يكون) اي حلقه (قوله حتى يمكنه) اي الفعل او الخروج (قوله وكذا) اي حلقه على فعل شيء او خروج لبلاد لا يمكنه حينئذ في كونه لا يكون على حذف حتى يمكنه (قوله فهو) اي فساد الطريق او غلوا الكراء (قوله فلا يوقف) اي عن وطء زوجته التي حلف بطلاقها (قوله حتى يقدم) اي فلان (قوله فان مات) اي فلان (قوله فيها) اي غيبته (قوله عليه) اي الحالف (قوله ولو حضر) اي فلان من غيبته (قوله مقامه) بضم الميم (قوله بما يمكنه اي الحالف الخ) نصوير لطول اقامته (قوله فلم يفعل) اي الحالف (قوله حتى مات) اي فلان (قوله حلف) اي الحالف (قوله ما اها) ببداله من (قوله وجهه) اي التجيز (قوله انه) اي ابن القاسم (قوله حله) اي قوله ان لم اطلقك بعد عشر مثلاث طالق ٢٦٦ (قوله مصرح) بفتح الراء منقلا (قوله الاول) اي الحيلولة (قوله الثاني) اي

لا انتظار (قوله المستثنى منه)  
 اى الانتظار (قوله في هذه)  
 اى الاربع (قوله صريحا)  
 اى فى كلام المصنف (قوله)  
 الى بيانه (اى المستثنى (قوله)  
 فلوقرن (اى المصنف (قوله)  
 اذ لابد منها (اى البتة (قوله)  
 بانه (اى التمييز فى ان لم  
 طلقك رأس الشهر البتة  
 فانت طالق رأس الشهر  
 البتة والا لآن (قوله هذه)  
 اى ان لم اطلقك رأس  
 الشهر البتة فانت طالق  
 رأس الشهر البتة (قوله)  
 وانما هو (اى التمييز (قوله)  
 فيها (اى تعليق البتة رأس  
 الشهر على عدمها فيه (قوله)  
 على المسئلة التى قبلها (اى)  
 ان لم اطلقك فانت طالق  
 (قوله بهذا) اى التخرج  
 بالقياس (قوله وبينهما) اى  
 ان لم اطلقك فانت طالق  
 وان لم اطلقك رأس الشهر

البتة فانت طالق رأس الشهر البتة (قوله لان الاولى) بضم الهمز اى ان لم اطلقك فانت طالق (قوله بجمل) بضم واضح  
فيكسر مثقلا (قوله لانه) اى الطلاق (قوله منه) اى الطلاق (قوله وهذه) اى انت طالق رأس الشهر البتة ان لم اطلقك رأس  
البتة (قوله الجين) اى نعليك الطلاق (قوله بالمصلحة) اى المخالعة قبل رأس الشهر ورت كهما حتى يأتى رأس الشهر فلا يتأنى  
تطليعه اولاً تخمينه لينونها (قوله مع ان الاولى) بضم الهمز اى ان لم اطلقك فانت طالق (قوله لزمه) اى الزوج (قوله  
غيره) اى ابن القاسم (قوله فى الخلاف بالبتة) ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق رأسه البتة (قوله قائل) اى النعمى (قوله  
يصالح) اى يجال (قوله واحدة) اى طلاقه بالجمع (قوله وجو) اى عدم التخيير

(قوله وهو) أي الزوج (قوله ونفسه) أي ابن عرفة (قوله ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا) بان قال ان لم يطلقك قبل الهلال ثلاثا فانت طالق ثلاثا (قوله الطلاقين) أي المعلق والمعلق عليه (قوله له) أي الزوج (قوله ان يصالح) أي يخالف زوجته التي حلف بطلاقها ثلاثا على عدم طلاقها ثلاثا (قوله واحدة) أي طلاقه الخ (قوله هذه) أي انت طالق إلى شهر ثم قال انت طالق الا ان الطائفة التي إلى شهر لم يلزمه الا طائفة (قوله ووقف) أي توقف محمد (قوله عما قبلها) أي حلقه بالثلاث ان لم يطلقها ثلاثا قبل الهلال (قوله وراها) أي محمد (قوله وقال) ٢٦٧ (قوله رأيت) أي محمد (قوله رأيت) أي

أخبرني (قوله انجمل) بضم  
التاء وفتح الجيم منفلا أي  
البتة (قوله عليه) أي  
الزوج (قوله وهو) أي  
الزوج (قوله بعدها) أي  
السنة (قوله إلى الاجل)  
أي قرب (قوله ظاهره) أي  
قول محمد رأيت ان قال  
انت طالق البتة الخ (قوله  
وكذلك ان لم يطلقك رأس  
الشهر البتة فانت طالق  
البتة) مفعول قول المضاف  
إفعله (قوله يقتضي ان  
فيها) أي ان لم يطلقك رأس  
الشهر البتة فانت طالق  
البتة الخ خير قول (قوله  
وكذا) أي فعل ابن الحاجب  
مفعول فعل (قوله على  
هذا) أي وقوعه بعدمضي  
زمنه (قوله وله) أي الزوج  
(قوله وطؤها) أي الزوجة  
التي علق طلاقها اليوم  
على كلام فلان غدا قبل  
كلام فلان (قوله وعلى  
هذا) أي الأصل وهو  
لزم الطلاق به مضي زمنه

واضح اذ لا وجه للتمييز وهو يجب حرجا بالمصلحة ولم يعرف ابن عرفة القول بالتميز فضلا عن  
كونه مشهورا ونفسه الغمى ان حلف بالثلاث ان لم يطلقها قبل الهلال ثلاثا لم يجعل احد  
الطلاقين قال محمد لان له ان يصالح قبل الاجل فلا يلزمه غير واحدة الشيخ روى محمد في أنت  
طالق الخ شهر ثم قال انت طالق الا ان الطائفة التي إلى شهر لم يلزمه الا طائفة محمد هذه جملة  
ووقف عما قبلها وراها أيما لا يجب فيه اطلاق وقال رأيت ان قال انت طالق البتة ان لم  
اطلقك إلى سنة البتة انجمل عليه وهو يقدر على ان يصالح قبل السنة ويتزوجها بعد ما فيفسلم  
من البتة ولا احرم عليه وطأها إلى الاجل كقوله انت طالق البتة لاعتقن جاريته إلى سنة  
لا يحرم عليه وطؤها فانت طاهرة الاتفاق على عدم التعجيل في تعاقب البتة على عدمها وقول  
ابن الحاجب بعد ذكره القول بالتعجيل في أنت طالق ان لم اطلقك وكذلك ان لم اطلقك رأس  
الشهر البتة فانت طالق البتة يقتضي ان فيها قول بالتعجيل ~~وكذا~~ فعل ابن بشير (ويقع)  
الطلاق المعلق بصيغة الحنث المقيد بقوله الا ان اذ لم يطلقها رأس الشهر البتة (ولومضي  
زمنه) واو للعدا ولومضي كدة في قوله ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الا ان البتة  
واستظهر على هذا القياس فقال (كطالق اليوم ان كنت فلانا غدا) قال ابو محمد اصل مالك  
رضي الله تعالى عنه يلزمه الطلاق اذا كلف غدا وليس لتعليق الطلاق باليوم وجه وفي العتبية  
في أنت طالق اليوم ان دخل فلان الحمام غدا لم يكن طلاقا الا ان يدخل فلان الحمام غدا وله  
وطؤها فله عيبا مضى وعلى هذا يلزمه البتة ولومضي زمنها فسط قول ابن عبد السلام لا يلزم  
الحالف شيء بوجه لانه اذا حلف على ايقاع البتة رأس الشهر بوقوعها الا ان فله طلب تصحيح  
المخوف عليه وهو ايقاع البتة عند رأس الشهر فاذا اجامد من الشهر فله ترك ذلك الطلب  
واختيار الحنث كما لكل حالف فاذا اختاره لم يمكن وقوع الحنث عليه لانه عدم زمان البتة  
المخوف به لانه انما التزمها في الزمن الحال الذي عاد ماضيا عند رأس الشهر قال في التوضيح  
هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم فيمن قال انت طالق اليوم ان كنت فلانا غدا وكلف غدا لا شيء  
عليه لان اليوم مضى وهي زوجته وقد انقضى وقت وقوع الطلاق ومثله لابن القاسم في  
الموازية فيمن قال لامرأان تزوجك فانت طالق غدا وتزوجها بعد غدا لا شيء عليه لكن قال  
ابو محمد قول ابن عبد الحكم خلاف اصل مالك رضي الله تعالى عنه وان الطلاق يلزمه اذا كلف  
غدا وايضا فالمسئلة المذكورة باثر هذه مما يرد بحث ابن عبد السلام اذ لو صح للزم فيمن قال

الذي قيده به في تعليقه (قوله هذا) أي بحث ابن عبد السلام (قوله لا شيء عليه) مفعول قول المضاف إفعاله (قوله ومثله)  
أي قول ابن عبد الحكم لا شيء عليه (قوله لكن قال ابو محمد الخ) استندوا إلى علي قوله هذا يأتي على قول ابن عبد الحكم  
ومثله لابن القاسم لرفع ايهامه اعتماده (قوله اصل) أي قاعدة (قوله وان الطلاق يلزمه اذا كلف غدا) بيان لاصل مالك رضي  
الله تعالى عنه (قوله فالمسئلة المذكورة باثر هذه) أي ان لم اطلقك واحدة بعد شهر الخ (قوله يرد) بفتح فضم منفلا (قوله صح) أي  
بحث ابن عبد السلام

(قوله لما ذكر) اي ابن عبد السلام (قوله بعده) أي الشهر (قوله افعله) اي الزوج من اضافة المصدر لفاعله (قوله المحلوف عليه) مقفول فعله (قوله وكونه) اي فعل المحلوف عليه (قوله علم) بضم العين (قوله ان المتجز) بفتح الجيم بيان لما (قوله وقف) بضم فكسراى الزوج (قوله غفل) بضم فكسره (قوله عنه) أي الزوج (قوله ولا يمنعها) أي البتة (قوله الشامل الخ) نعت غير (قوله فزوجته) اي الخالف (قوله فيقتظر) بضم الياء وفتح الظاء اي الزوج الى حصول الفعل المعلق عليه الذي لا يغلب وقوعه ويمكن عليه (قوله ولا يمنع) ٢٦٨ بضم الياء اي الخالف (قوله في منعه) أي الخالف صلة كاف التشبيه

ان لم اطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة ان لا يلزمه شيء لما ذكر وان كان لا يحسن الخلاف في تجبيل الواحدة اه (وان قال) الزوج (ان لم اطلقك واحدة بعد شهر فانت طالق الآن البتة فان عجزها) اي الزوج الطالقة الواحدة قبل تمام الشهر (اجزأت) في بره من العجز ولا يقع عليه بعد شيء لفعله المحلوف عليه وكونه قبل الشهر لا يضر لما علم ان المتجز قد يكون قبل اجله كطالق بعد شهر فينجز الآن (والا) اي وان لم يجعلها واقفا (قيل له اما جعلتها) اي الواحدة الآن (والا) اي وان لم يجعلها (بانت) منك بالثلاث وان غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يطلقها واحدة طالقت البتة ولا يمنعها مضي زمنها (وان حلف) الزوج بطلاق زوجته او عتيق امته (على فعل غيره) اي الزوج الشامل للزوجة وغيرها (ففي) حلفه بالطلاق على فعل غيره بصيغة (البر) بان قال ان فعل فلان كذا فزوجته طالق (كذا) حلفه على فعل (نفسه) في جميع ما تقدم فيقتظر ولا يمنع من بيع امته التي حلف بعتها ولا من وطء زوجته التي حلف بطلاقها واما البر الموقت كان لم يفعل فلان كذا في هذا الشهر فانت طالق او مرة فيمنع من بيع الامه لا من وطئها او الزوجة (وهل كذلك) اي الحلف على فعل نفسه الحلف على فعل غيره (في) صيغة (الحث) المطلق في منعه من وطء زوجته وضرب اجل الايلاء ان رفعته (اولا) يكون تكلفه على فعل نفسه فلا (بضرب) بضم التجبية وفتح الراء (له) اي الخالف (اجل الايلاء و) (الكن) (يتلوم) بضم ففتح مثقلا اي يستوفى (له) بقدر ما يراه الحاكم انه اراده بيمينه ثم بحث في الجواب (قولان) لابن القاسم رجع الثاني البناني ظاهرا المصنف أن القواين لا يفرقان الا في ضرب الاجل وعدمه وهو كذلك لمنعه من وطئها عليها المعلق على ضرب الاجل ظاهرا وما على التلوم فقد صرح ابن القاسم في كتاب العتيق من المدونة بيمينه من وطئها منعه ونصها في الخط ابن عرفة والمعلق على عدم فعل غير الخالف في كونه كعدم فعله او التلوم له بقدر ما يرى انه اراده ثالثها ان حلف على غائب كانت طالق ان لم يقدم فلان وان لم ينجح فالقول وان حلف على حاضر كقوله ان لم تهبط لي دينار او ان لم تفضني حتى فالثاني ثم قال وعلى الثاني في منعه الوطء ثالثها ان كان ليمينه سبب وقتا اراده قول ابن القاسم واشهب وعليه قال اللخمي في وقوع الطلاق بمعنى الوقت الذي يرى أنه اراده دون حكم قول ابن القاسم ان مضي قدوما كان السلطان يتلوم له وقع حنثه فان ماتت بعده فلا يرثها وان مات ورثته ما لم يفرق الحاكم وقال الاخوان لا يقع ولو طال الا بالحكم والقياس الاول ولا ميراث بينهما (وان اقر) الزوج (بفعل) بان قال تزوجت وتسريت او شهدت عليه به بينة (ثم) كذب نفسه في اقراره او البينة التي

(قوله وضرب) عطف على منع (قوله يحنث) بضم ففتح مثقلا اي يحكم بحنثه يلزومه الطلاق (قوله رجع) بضم فكسره مثقلا (قوله وعدمه) اي الضرب (قوله عليهم ما) اي القولين (قوله من المدونة) بيان لكتاب العتيق (قوله بيمينه) اي الزوج صله صرح (قوله معه) أي التلوم (قوله في الخط) خبر نصها (قوله والمعلق) بفتح اللام صفة لمحدوف اي الطلاق (قوله في كونه) اي المعلق على عدم فعل غيره خبر محذوف اي اقوال والجله خبر المعلق (قوله كعدم فعله) اي كالحاق على عدم فعل الخالف (قوله ووطئها وضرب اجل الايلاء) (قوله والتلوم له) اي الزوج عطف على كون (قوله يرى) اي الخاكم (قوله انه) اي الزوج (قوله اراده) اي الزوج بحلفه (قوله ثالثها) اي الاقوال (قوله ينجح) اي فلان (قوله فالقول) اي ضرب الاجل (قوله

فالثاني) اي التلوم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله وعلى الثاني) اي التلوم (قوله في منعه الوطء) اي شهدت وعدمه (قوله ثالثها) اي الاقوال (قوله ان كان ليمينه سبب) شرط في مقدراى منعه الوطء (قوله وقتا) صلة منع (قوله اراده) اي الخالف بيمينه (قوله وعليه) اي الثاني (قوله بعده) أي معنى التلوم (قوله لا يقع) اي الطلاق (قوله الاول) اي وقوع الطلاق بيمينه (قوله ولا ميراث بينهما) اي بعدم مضيه (قوله به) اي الفعل (قوله او البينة) عطف على نفسه

(قوله نجيز) بضم فكسر مثقالاى الطلاق الذى حلف به (قوله ان رفع) بضم فكسر للحا كم شرط فى اليمين (قوله وفيها) اى المدقنة (قوله ولا يحنث) بضم ففتح مثقالا (قوله ولو اقر بعد يمينه) اى على ترك فعل كذا (قوله انه فعله) اى الفعل الذى حلف على تركه صلا اقر (قوله كاذبا) اى فى اقراره بفعله (قوله بالقضاء) تنازع فيه يتفق ولزم (قوله فيه) اى ربه الدور من السماع المذكور (قوله ينكره) واجمع لحق وفعل يجوز منه من احدهما للدلالة (قوله ودين) ٢٦٩ بضم فكسر مثقالا (قوله ذلك) اى

حلفه على كذبهم (قوله منها) اى المدقنة (قوله منها) اى المسئلة (قوله بين ان يتقدم اليمين على ما يناقضه) اى اليمين وذكرها باعتبار عنوان الحلف اى وبين ان يتقدم الفعل المناقض لليمين عليها (قوله هو) اى الفرق (قوله حكمه) اى اليمين (قوله بصديق) بضم ففتح مثقالا (قوله فى ابطاله) اى اليمين (قوله يتكذب ذلك) اى الذى حلفه على تكذيب البينة او الاقرار (قوله حكم) فاعل يثبت (قوله اذ لم يقصد الحالف) اى باليمين عليه لم يثبت لليمين حكم (قوله الى ايجاب صلا يقصد (قوله حكم الطلاق) اضافته للبيان (قوله الاصل) اى القاعدة (قوله ما بعده) اى الحلف من اقرار او يمينه (قوله فكان) اى ما بعد الحلف (قوله اقرار بالحنث) اى اوشهاد به (قوله وان تأخر) اى الحلف (قوله كان) اى الحلف (قوله ظاهره) اى قوله

يهدت عليه و (حلف) بطلاق زوجته (ما فعلت) ذلك الفعل (صدق) بضم فكسر مثقالا (يمين) بالفتح الى انه كذب فى اقراره وان اليمين زورت عليه ولا شئ عليه وان نكل لم يجز عليه ان رفع وان استفتى صدق بلايين ابن عرفة وفيه امن اقر بفعل كذا ثم حلف بالطلاق ما فعله صدق بيمينه ولا يحنث ولو اقر بعد يمينه انه فعله ثم قال كنت كاذبا فلا ينفعه ولزمه الطلاق بالقضاء قلت مثله فى رسم الدور والزارع من سماع يحيى من كتاب النكاح وفيه من شهد عليه قوم بحق او فعل شئ ينكره حلف بعد شهادتهم بالطلاق انهم شهدوا عليه بزور حلف انهم كاذبون ودين فان اقر بعد ذلك بتصدقهم او شهدا آخرون بصدق شهادته الا وحين حنث فى يمينه وكذا لو حلف بالطلاق ان كان لغلان عليه كذا أو كذا وان كان كاهم فلانا اليوم فشهد عليه عدول بالحق او بالكلام فقد حنث ابن رشد اصل هذه المسئلة فى الايمان بالطلاق منها او تذكرت فى سماع ابن القاسم من كتاب الشهادات ولا خلاف فى شئ منها والفرق بين ان يتقدم اليمين على ما يناقضه هو ان اليمين اذا تقدم فقد لزمه حكمه ووجب ان لا يصدق فى ابطاله واذا تقدم الفعل بينة او اقرار لم يثبت لليمين تكذيب ذلك حكم اذ لم يقصد الحالف الى ايجاب حكم الطلاق الذى حكم به على نفسه انما قصد تحقيق نفي ذلك الفعل قلت الاصل ان نافي المتنافيين ناسخ اولهما فمافيه النسخ ورافعه الى غير فان تقدم الحلف كان ما بعده رافعا للدلول ما حلف عليه فكان اقرارا بالحنث وان تأخر كان رافعا ما قبله فلا حنث للخمى فى الموازية ان قبل له فلان وفلان يشهدان عليك بكذا الحلف بالطلاق لا شئ عنده من ذلك ثم شهدا عليه لم يحنث وقال مالك رضى الله تعالى عنه من شهد عليه شاهدان برىح خمر حلف بالطلاق ما شرب خمر اسدودين فى يمينه ولا تطلق عليه قلت ظاهره دون يمين ولا ينقض فرع الموازية ما ذكرناه من الفرق لان حلفه فيه فى حكم المتأخر عن الشهادة لانه اتى به رد اليمين اخبر بها (بمخلاف اقراره) اى الزوج بفعله ما حلف بالطلاق على عدم فعله ثم اقر انه فعله (بعد اليمين) بالطلاق انه لا يفعله ثم رجع عن اقراره بفعله واكذب نفسه فيه فلا ينفعه (فينجز) عليه الطلاق لاقراره بالحنث فى اليمين بعد انعقادها عليه والتمزاه حكمها فليس له ابطالها ولا الرجوع عنها وتقدم قولها ولو اقر بعد يمينه انه فعله ثم قال كنت كاذبا فلا ينفعه ولزمه الطلاق بالقضاء (و) ان حلف بالطلاق لا يفعل كذا ثم اقر بفعله ثم رجع عن اقراره واكذب نفسه فيه فلا ينفعه (ولا تمكنه زوجته) من استمتاعها (ان سمعت اقراره) بيمينه فى اليمين ولم تشهد عليه بيمينه (وبانت) منه واوه للجال اى والحال ان الطلاق بائن ولودون الثلاث فان كان رجعا فليس عليه امنه لاحتمال انه ارتجعه او يندب لها امنه حتى يشهد عليه بقوله واصابت من منعت له فلو سمعت بينة اقراره بنجيز عليه وظاهر قوله سمعت ان لها تمكنه

دين فى يمينه (قوله دون يمين) اى بالله تعالى على انه لم يحلف بالطلاق كاذبا (قوله من الفرق) بيان لما (قوله فيه) اى فرع الموازية (قوله به) اى الحلف (قوله لها) اى الشهادة (قوله به) اى الاقرار بالحنث (قوله فان كان رجعا) مقهوم وبانت (قوله منعه) اى من استمتاعها (قوله عليه) اى ارتجاعها (قوله لقوله) اى المصنف فى باب الرجعة (قوله منعت) اى مطلقا رجعا ثم ارتجاعها ولم يشهد عليه من استمتاعها (قوله له) اى الاشهاد على ارتجاعها (قوله نجيز) بضم فكسر مثقالا اى اقر بيمينه فيه

(قوله به) اى اقراره بجهنمه (قوله فسماعها) اى الزوجة اقراره بجهنمه (قوله شهدتها) اى البيعة عليه بجهنمه وهو يكذبها  
(قوله فيه) اى اقراره بجهنمه (قوله به) اى قتله (قوله وعدم جواز) اى قتله اى عطف عليه (قوله والا) اى وان لم تثبت محاورتها  
(قوله به) اى الزوج (قوله بجواز) اى قتله اى جواز (قوله قال) اى ابن محرز (قوله لانه) اى الزوج (قوله  
فيخص المعنى مدافعة) تقرير على قول ابن محرز لا سبيل الى قتله الخ (قوله وهو) اى حمل المعنى على مدافعة ونفى قصد قتله  
ابتداء (قوله الفرض) بفتح ٢٧٠ الفاء وسكون الراء (قوله فيها) اى المدونة (قوله على اقراره) اى الزوج

اذا شهدت عليه بيعة به ولم تسمعه هي لاحتمال كذبها عليه لخصوص مدونة فسماعها اقوى من  
شهادتها ويحتمل ان يقال لا تمكنه ايضا بالاولى من سماعها اقراره لاحتمال كذب فيه  
(ولا تنزير) اى الزوجة اتى سمعت اقرار زوجها بجهنمه بطلاق بائن ثم رجع عنه واكذب نفسه  
فيه (الاكرها) اى مكرهه في تمكينها وتزويجها (ولنفقه مدمنه) وجوبها اذا سمعت اقراره ولا بيعة  
لها (وفي جواز قتلهما) اى الزوجة (له) اى زوجها الذى اياها بالبيعة (عند محاورتها) على  
وطئها ولو غيب محض اذا علمت وطلعت انه لا يندفع الابه لانه كالمائل الذى لا يندفع الابه  
وعدم جواز ظاهره ولو كان لا يندفع الابه ولو امنت قتله افيه ولكن لا تمكنه الا اذا خافت  
قتله ولا تقتل به ان قتله اذا ثبت محاورتها والاقنات به ولو على القول بجواز اذ هو حكم فيما  
بينها وبين الله تعالى لا ينافى القصاص لاحتمال كذبها (قولان) الاول للحمد والى لاسخنون  
وصوبه ابن محرز قال لا سبيل الى قتله لانه قبل وطئها لم يستوجب القتل بوجهه وبعده صار حدا  
على الامام اقامته احد بابا فيخص المعنى مدافعة وان ادت الى قتله لا قصد مدقته ابتداء وهو  
خلاف القرض ابن عرفه فيها ان لم تشهد بيعة على اقراره بعد الامين وعلم انه كذب فيه حل له المقام  
معهما بينه وبين الله تعالى ولا يسع امره انه المقام معه ان سمعت اقراره بهذا الا لا تجزى بيعة  
ولا سلطانها فهي كمن طلقت ثلاثا ولا يمين لها قال فيها مالك رضى الله تعالى عنه لا تنزير له ولا يرى  
شعرها ولا وجهها ان قدرت ولا يأتينا الا كارهة ولا تنفعها مدافعة ولا يمين الا بشاهد ابن  
عبد السلام عبارة ولا يأتينا الا وهي مكرهه احسن من عبارة الا كارهة اذ لا تنفعها كراهة  
ايمانها انما ينفعها كونها مكرهه ابن محرز انما منعه من رؤية وجهها قصد اللذة كالاجتناب  
لا غير اللذة اذ وجه المرأة عند مالك رضى الله تعالى عنه وغيره ليس عورة وقد قال في الظهار وقد  
يرى غيره وجهها بمحمد واتفق مدمنه بما قدرت ولو بشعر رأسها وتقتله ان خفى لها كغاصب المال  
اراد العادى عليه والمحارب وقال سخنون لا يحل لها قتله ولا قتل نفسها اكثر ما عليها الامتناع  
ولا يأتينا الا مكرهه ابن محرز هذا الصواب ابن بشير اختلف هل يباح لها قتله ان امكنها وخفى  
لها فقبل لها ذلك ورواه من باب تغيير المنكر وقيل لا ورواه من باب اقامة الحدود ويحتمل  
تخريجهما على الخلاف في تغيير المنكر هل يقتل الى اذن ام لا وقاس محمد قتله على المحارب  
وانكره ابن حجر بان من طلب المحارب اخذ ماله مخير في التسليم والمحاربة والمراة لا يجوز لها  
التسليم ولا سبيل لها الى القتل لانه قبل وطئها لا يستحق القتل بوجهه وبعده صار حدا واحدا  
ليس لها اقامته والجواب انه من تغيير المنكر بعد افعته فان لم يندفع الا بقتله قتله قلب تقرير

اى قتله (قوله وخفى) اى قتله عن الناس (قوله ذلك) اى قتله (قوله  
قوله ان امكنها) اى قتله (قوله وخفى) اى قتله (قوله ذلك) اى قتله (قوله  
وراء) اى القاتل بجواز قتله (قوله لا) اى لا يجوز لها قتله (قوله ورواه) اى ما نفع قتله قتله (قوله تخريجها) اى القولين (قوله  
اذن) اى من الامام (قوله وانكره) اى قياس محمد قتله على قتل المحارب (قوله لانه) اى المطلق (قوله وبعده) اى وطئها (قوله  
صار) اى قتله (قوله لانه) اى قتله



(قوله بنج الخ) خبر تقرير (قوله وفي جهادها) أي المدونة الخ شاهد لما قبله (قوله يريدون) أي النازلون (قوله أموالهم) أي  
 الآخرين المنزول بهم (قوله ناشدوهم) أي المنزول بهم النازلين (قوله فان أبوا) بفتح الواو (قوله فبغ الموحدة أي النازلون ترك المنزول بهم  
 والانصراف بلاذى (قوله فالسيف) أي يقاتل به المنزول بهم النازلين (قوله وجوبا) بيان لنوع الامر (قوله ولكن لا يقضى  
 به) أي الفراق ان امتنع الزوج منه استدراك على الوجوب لرفع ٢٧١  
 إمامه القضاء به (قوله الأول)

أي الوجوب (قوله عنه)  
 أي القاموس (قوله انه)  
 أي صاحب القاموس (قوله)  
 وهذا) أي قول عجماني  
 القاموس بغض لغته رديئة  
 (قوله بالضم) أي للموحدة  
 (قوله بالكسر) أي للموحدة  
 (قوله شدته) أي البغض  
 (قوله ككرم) أي في ضم  
 العين (قوله ونصر) أي في  
 فتحها (قوله وفرح) أي في  
 كسر ها (قوله نعم) بفتح  
 فكسر (قوله عدو له) فاعل  
 بغض (قوله الشيء) فاعل  
 بغض (قوله فهو) أي الشيء  
 (قوله مبعوض) بضم فـ يكون  
 ففتح (قوله البغض) أي  
 بضم الموحدة (قوله بغضته)  
 أي محض غمته مدبا بنفسه  
 (قوله بغض) أي وبغض  
 بالتضعيف (قوله الأول)  
 أي تأويل الاطلاق (قوله  
 فيما) أي التصديق وعدمه  
 (قوله اجابها) أي الزوجة  
 (قوله بالموافقة) أي للزوج  
 فيما يقتضى حننه (قوله ولم  
 بوجوب) أي ابن القاسم  
 (قوله فقال) أي ابن القاسم  
 (قوله يومر) أي الزوج

ابن محرز بان المغصوب بخير بخلاف المرأة فينتج كون القياس احروبا في القتل والمواب ان  
 امنت من قتل نفسها ان قتله او حاول قتله ولم تقدر على دفعه الا بقتله وجب عليه ا قتله  
 لا باحاته وان لم تأمن قتل نفسها في مدافعتها بالقتل او بعده فهي في سعة وكذا من رأى فاسقا  
 يحاول فعل ذلك بغيره وفي جهادها ان نزل قوم باخرين يريدون أموالهم وانفسهم وحررهم  
 ناشدوهم الله فان أبوا فالسيف (واصر) بضم فـ فكسر الزوج وجوبا قاله الشيخ سالم وقال د نديا  
 ولكن لا يقضى به على الأول كما في المدونة فان لم يطلق عصي بترك الواجب وبقيت عصمته غير  
 منحلة (بالفراق) بانشاء الطلاق في تعليقه على امر قلبي لا يعلم الصدق فيه من الكذب كقوله  
 أنت طالق (ان كنت تحبيني او تبغضيني) بضم التاء القوية من بغض قاله تـ وابوالحسن  
 ونحوه في القاموس مع زيادة ان تبغض بفتح التاء القوية لغته رديئة وفي عجم عنه انه قال بغضه  
 لغته رديئة وهذا هو نص القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء  
 شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضة فهو بغض ويقال بغض جلدك كتعس جلدك وثم  
 الله بك عينا وبغض عدو له عينا وبغضه وتبغضني بالضم أي ضم الغين مع فتح التاء لغته رديئة اه  
 فليس قوله لغته رديئة راجعا لقوله وبغضه وتبغضني معا بل لقوله وتبغضني فقط والافعال لغتان  
 واما قوله وبغضه فهو عطف على بغض جلدك أي ويقال وبغضه ويدل على هذا قول المصباح  
 بغض الشيء بالضم بغاضة فهو بغض وبغضته ابغاضا فهو مبعوض والاسم البغض قالوا  
 ولا يقال بغضته بغير الف اه فاذا ان اللازم بغض بالضم والمتعدي بغض وانه لا يقال تبغضني  
 بفتح التاء وضم الغين أي في التصحيح فلا ينافي انه لغته رديئة كما في القاموس ذكره شيخنا على  
 الشعراني افاده عب (وهل) الامر بالفراق بلا جبر ثابت حال كونه (مطلقا) عن التقييد  
 باجابتها بما لا يقتضى الحنن فلا يجبر سوا اجابته بما يقتضى بره وحننه او سكنت (او) الامر  
 بلا جبر في كل حال (الا ان تجيب) الزوجة (بما يقتضى الحنن فينجز) عليه الطلاق جبرا  
 وفي بعض النسخ فيجبر في الجواب (تأويلان) نقلهما عما مضى عن بعضهم (وفيها) أي المدونة  
 (ما يدل لهما) أي التأويلين والمذهب الأول وان قال لهما ان كنت دخلت الدار فانت طالق  
 فقلت دخلت فان صدقها جبر على فراقها وان كذب امر به بلا جبر وسوا انهم ما رجعت عن  
 قوله الاول ترجع قال في المدونة وان قال لهما ان كنت دخلت الدار فانت طالق فقلت قد دخلت  
 فكذبها ثم قالت كنت كاذبة ولم تقل فانه يومر بالفراق ولا يقضى عليه به اه ابو الحسن انظر  
 اجابته بالموافقة ولم يوجب طلاقها فقال يومر ولا يقضى عليه به وقال فيما تقدم فيمن قال  
 لزوجته ان كنت تحبين فراقى فانت طالق فقلت انا احبه قال فليطأ ارجلها وظهر بالقضاء فيحذف  
 ان يكون الفرق بينهما ان مسألة المحبة لا يتوصل فيما الى تكذيبها وهذه المسئلة يتوصل فيها

بطلاقها (قوله به) أي طلاقها تنازع فيه يومر ويقضى (قوله وقال) أي ابن القاسم (قوله فيمن قال الخ) بدل من فيما تقدم  
 (قوله قال) أي ابن القاسم تأكيده لقال (قوله بينهما) أي المستأمنين (قوله تكذيبها) أي معرفة كذبها المتعلقة بامر قلبي (قوله  
 وهذه المسئلة) أي ان كنت دخلت الدار الخ (قوله ذلك) أي تكذيبها

فَلْيُفَارِقْهَا (قوله لا تحل له)

الى ذلك الشيخ وهذا الفرق لم يره غيره اه و قد ذكر في مسئلة المحبة ان المؤول هو قولها  
فليقارقه وان الدال للجله على عدم الجبر هو كلامه في مسئلة دخول الدار والدال للجله على الجبر  
مع انه المتبادر منه هو قولها فممن شك كم طلق لا تحل له ولا يسئل له اليها فظاهره الجبر عياض  
وهذا كله اصل مختلف فيه في الاجبار في الطلاق المشكوك فيه انظر باب الحسن افاده البناء  
(و امر) (و تنقيذ) (الايمان المشكوك) في حلفه بها وحنته (فيها) أشار به لقوله في كتاب  
الايمان من المدونة وعن لم يدور بم حلف بطلاق او بعناق او بشي او بصدقة فله طلاق نسائه  
و يعق رقيقه ويتصدق بنات ماله ويمش الى مكة يؤمر بذلك كله من غير قضاء قاله غ و فحواه  
لق واستحسنه ح وهو الايق بكلام المصنف وقولها يؤمر بذلك الخ ابن ناجي فهمه شيخنا  
ابو مهدى على لزوم وجوبها وانما اراد في القضاء وفهمه شيخنا البرزلي على الاستحباب والاول  
هو الصواب لقريظة قولها من غير قضاء وهذه طريقة ابن رشد عزها لابن القاسم في المدونة  
وسكى الاتفاق عليهما ان كان شكه لسبب قام عنده والافلا يؤمر ونقله ابن شاس وابن عرفة  
وطريقة أبي عمران وابن الحاجب ان المشهور والحنث ابن يونس ذكر عن أبي عمران ان هذا  
يؤخذ من المدونة فقد قالت في الذي حلف بطلاق زوجته ان كلم فلا تاثم شك بعد ذلك فلم يدور  
أكله ام لان زوجته تطلق عليه فظاهر هذا انه على الجبر وطريقة أبي محمد وللنعمي ان المشهور  
عدم الحنث وانه لا يؤمر بالفراق بقضاء ولا قسياد كرا طرق الثلاثة في التوضيح افاده البناء  
(ولا يؤمر) بضم الضمة وفتح الميم الزوج بالفراق (ان شك) الزوج ولم يدور جواب (هل طلق)  
زوجته اى هل حصل منه ما يوجب الطلاق (ام لا) فيشمل شكه هل قال انت طالق ام لا وشك  
هل حلف وحنث ام لا وشك بعد حاقه هل حنث ام لا وسواء حلف على فعل غيره او نفسه على  
ظاهر المدونة فلا يؤمر بالفراق في كل حال (الا ان يمتد) الزوج في شكه لشيء يدل على فعل  
المخوف عليه (وهو) اى الزوج واو للعمال (سالم الخاطر) من الوسوسة وكثرة الشك (كرويه  
شخص) حال كونه (داخلا) داره مثلا (شك) الحالف (في كونه) أى الشخص الداخل  
(المخوف عليه) ان لا يدخل او غيره وغايه بجهت تعذر عليه تحقيقه فيؤمر بالفراق (وهل  
يجبر) الزوج على الفراق ان اباه وينجز عليه الطلاق ولا يجبر عليه (تأويله ان) واحسنه زب سالم  
الخاطر من الموسوس اى مستسكح الشك فلا يؤمر بالفراق اتفاقا بين عرفة والنعمي اختلف اذا  
شك هل طلق ام لا فعلى وجوب وضوء من ايقن بالوضوء وشك في الحدث تحرم عليه هنا وعلى  
استحباب وضوءه يستحب فراقه وفي تخيير الجبر الوضوء نظر لان الوضوء ايسر من الطلاق ولا ر  
اسباب تنقض الوضوء متكررة غالبها بخلاف اسباب الطلاق ولما كي ابن عبيد السلام الفرق  
بمشقة الطلاق دون الوضوء قال ما أشار اليه في المدونة من الفراق واحسن ذلك انه جعل الشك  
في الحدث من الشك في الشرط والشك فيه شك في شرطه وذما منع من الدخول في الصلاة  
والشك في الطلاق شك في حصول المانع من استصحاب العصمة والشك في المانع لا يوجب

(قوله فيه) ای الشرط (قوله ودا) ای الشك فی الشرط (قوله من استصحاب) صلة المانع

(قوله والتمسكة) أي الموجبة للفرق بين الشك في الشرط والشك في المانع (قوله مطروح) أي لانه حادث والاصل عدمه (قوله  
 وذا) أي طرح الشك (قوله يمنع الاقدام على المشروط) لان الشرط يلزم من عدمه عدم مشروطه (قوله لا) أي طرح  
 المانع (قوله للتمادي) أي في الشيء (قوله مطلقا) أي سواء تعلق بشرط او مانع (قوله يؤيده) أي لغو الشك مطلقا (قوله قوله)  
 أي ابن عبد السلام (قوله اعتباره) أي الشك في مسألة الوضوء (قوله بالاحتياط) صلة توجبه (قوله حاد) أي مال المصنف  
 (قوله للاستناد) صلة تمثيل (قوله بقوله) أي ابن الحاجب (قوله لقول ابن عبد السلام) علة حاد (قوله في مثاله) أي ابن الحاجب  
 (قوله به) أي بسببه (قوله وفي نظيره) أي ابن عبد السلام (قوله ٢٧٣ ما قاله ابن شاس وابن الحاجب

(قوله وهو) أي ما قاله  
 (قوله لقولها) أي المدونة  
 (قوله نشيها) مفعول  
 مطلق مبين لنوع قولها  
 (قوله وكذا ان حلف)  
 بطلاق ولم يذكر احتسابا لا  
 امر بالفراق (مفعول قوله  
 المضاف لفاعله) (قوله وقوله)  
 أي ابن عبد السلام (قوله  
 لا يرد) بضم الراء متفصلا  
 وكسرهما مخففا (قوله  
 عليهما) أي ابن شاس وابن  
 الحاجب (قوله ذلك) أي  
 ان وجود اليقين مستلزم  
 الشك في الحنث (قوله ابن  
 رشد) خبر الذي (قوله  
 ولعلهما) أي ابن شاس  
 وابن الحاجب (قوله فيه)  
 أي من حلف ان لا يدخل  
 زيدا دار الخ (قوله بذلك)  
 أي انه لا يؤمر فيه بطلاق  
 أي بل يقولان يؤمر فيه  
 بالطلاق (قوله احتسابا  
 لا) أي امر بالفراق (قوله

التوقف بوجه والتمسكة ان المشكوك فيه مطروح فالشك في الشرط يوجب طرحه وذا يمنع  
 الاقدام على المشروط والشك في المانع يوجب طرحه وهذا وجب للتمادي قلت من تأمل  
 وانصف علم ان الشك لغو مطلقا ويؤيده قوله التمسكة الخ والمشكوك فيه في مسألة الوضوء انما  
 هو الحث لا الوضوء فيجب طرحه اه وتقدم توجبه باعتباره بالاحتياط لا عظم اركان الاسلام  
 بعد الشهادة مع خفة الوضوء تكررا سباب نقضه والله أعلم طئي حاد عن تمثيل ابن الحاجب  
 تبعه لابن شاس للاستناد بقوله فان استندك حلف ثم شك في الحنث وهو سالم الخطا طرحت  
 على المشهور لقول ابن عبد السلام وفي مثاله نظر وليس مراد العلماء بالاستناد هذا المعنى لانه  
 لا يلزم من وجود اليقين حصول الشك لان من حلف بالطلاق أن لا يدخل زيدا داره ثم شك هل  
 دخلها زيدا لا يفهم من الشك الذي لا يؤمر به بطلاق وان رأى انسانا داخل تلك الدار  
 وشبهه بزيدا لم يغاب ذلك الانسان بحيث يتعذر عليه تحققة هل هو المخلوف عليه أم لا فقيسه  
 الخلاف بين أبي حنيفة وأبي محمد وفي تنظيره نظر الأصواب ما قاله وهو الموافق لقولها نشيها  
 في القرائن من غير قضاة وكذا ان حلف بطلاق ولم يذكر احتسابا لا امر بالفراق وان كان  
 ذا وسوسة فلا شيء عليه وقوله لا يلزم من وجود اليقين حصول الشك لا يرد عليهما اذ لم يقول ذلك  
 وانما قالوا اليقين اصل لاستناد الشك وهو كذلك وقوله لان من حلف بالطلاق الخ لا يرد ايضا  
 لان هذا الذي قال لا يؤمر فيه بالطلاق ابن رشد ولعلهما لا يقولان فيه بذلك اخذنا به عموم  
 قولها لم يذكر احتسابا لا وقولها المتقدمة وكل عين بالطلاق أو غيره الخ ولئن سلم ما قاله ابن رشد  
 وكلاهما في الحلف على فعل نفسه ولا يلزم من الغناء الشك في العين على فعل الغيبة الغائبة  
 فيه على فعل النفس وقد فرق ابن رشد بينهما وان كان ابن عرفة عارض بين كلاميه فتأمل  
 منصفنا البنا في فيه نظر والظاهر ما قاله ابن عبد السلام والمصنف وليس في كلام المدونة ما يرد  
 عليهما بل الظاهر انه يدل لهما لان من يشك بلا سبب موسوم فلا واسطة بين من يشك لسبب  
 وبين الموسوس وبين ذلك تقسيم ابن رشد قال يتقسم الشك في الطلاق خمسة اقسام منها  
 ما يتفق على اغواه بالامر ولا جبر كخلافه على شخص لا يفعل كذا ثم يشك في فعله بلا سبب بوجوب  
 شك فيه ومنه ما يتفق على الامر به بلا جبر كخلافه ان لا يفعل كذا ثم يشك هل حث ام لا سبب

٣٥ منح في سلم بضم فكسر متفلا (قوله وكلاهما) أي ابن شاس وابن الحاجب الخ حال  
 (قوله الغائبة) أي الشك (قوله فيه) أي الحلف (قوله بينهما) أي الحلف على فعل الغير والحلف على فعل النفس (قوله وان كان  
 ابن عرفة الخ) حال (قوله بين كلاميه) أي ابن رشد (قوله فيه) أي تنظير طئي (قوله ما يرد) بضم الراء (قوله عليهما) أي ابن  
 عبد السلام والمصنف (قوله انه) أي كلامهما (قوله يدل لهما) أي ابن عبد السلام والمصنف بان يقتضيه قولها الامر بالفراق  
 باستناده لامر كونه بغير شخص اذا خلا غفنه المخلوف عليه (قوله لان من يشك بلا سبب موسوم) أي وفيها وان كان ذا وسوسة فلا  
 شيء عليه (قوله قال) أي ابن رشد (قوله يتفق) بضم ففتح (قوله على اغواه) أي الشك (قوله بلا امر) أي بالفراق (قوله ولا جبر) أي  
 على القرائن (قوله في فعله) أي المخلوف عليه (قوله فيه) أي فعل المخلوف عليه (قوله فيه) أي القرائن (قوله بلا جبر) أي على القرائن

(قوله على عليه السلام) اى على الفراق به اى الشك (قوله به) اى الفراق (قوله فيها) اى زوجته (قوله يؤمن) اى بالفراق (قوله ولا يصبر) اى على الفراق (قوله ولا يؤمن) اى بالفراق (قوله فى الصبر) اى على الفراق به اى الشك (قوله وعده) اى الصبر (قوله على الصبر) اى على الفراق (قوله به) اى الشك (قوله لئلا يقدمه) اى نقل ابن رشد (قوله تعارضاً) اى نقل النعمى ونقل ابن رشد (قوله ونه) اى قول طي (قوله ولا يؤمن) ٢٧٤ ان شك هل طلق جار على نقل النعمى الخ (قوله فى القسم الثالث)

اقتضى شكه ومنه ما يتفق على عدم الجبر به ويختلف في الامر به كشك هل طلق زوجته ام لا  
او هل حنث في عينة فيها فقال ابن القاسم يؤمر ولا يجبر وقال اصبخ ولا يجبر ولا يؤمر ومنه  
ما اختلف في الجبر به وعدمه كطلاقه ثم شك هل طلق واحدة او اثنتين او ثلاثا وكلفه وحنثه  
وشكه هل حلف بطلاق او مشى او عتق او وله زوجته طالق ان كانت فلانة حائضة فقالت  
لست بحائضة وان كان فلان يبعثني فقال انا احبك وان لم يخبرني بالصدق فيخبره ويرزعه انه  
صدق ولا يدري حقيقة ذلك ومنه ما يتفق على الجبر به كقوله زوجته طالق ان كان امس كذا  
الشيء يمكن ان يكون وان لا يكون ولا طريق الى استعلامه وكشكه في اي امرأة من امرأتين  
طاقها فيعبر على فراقه ما جبره ولا يجوز له ان يقيم على واحدة منهما طلق قوله ولا يؤمر ان شك  
هل طلق ام لا جاز على نقل اللغوى والاولى الجرى على نقل ابن رشد لثبوت دعيه عند الشيوخ على  
نقل اللغوى اذا تعارضا البياني وفيه نظرا ذكلام المصنف موافق لنقل ابن رشد فان ماذكره  
ابن رشد في القسم الثالث عن ابن القاسم من انه يؤمر ان شك هل طلق ام لا خلافا لاصبخ بحمله  
اذا كان شكه اسبب والافلا يؤمر اتفاقا كما يدل عليه ماذكره في القسمين الاولين بل الاتفاق  
هنا اولى منه في القسم الاول كما يظهر بالتأمل فان رشد استغنى عن التقييم في هذا بالقيد فيما  
قبله فان حمل كلام اللغوى على غير السبب انتفى التعارض بينه وبين ابن رشد والله اعلم وقول  
ابن رشد في القسم الثالث او يشك هل حنث في عينة فيها الخ قال أبو الحسن معناه هل حلف  
وحنث ام لا فهو هذا محل الاختلاف هل يؤمر ام لا وليس المراد ظاهره من يتحقق الحلف والشك  
في الحنث لانه يتناقض ما قدمه في القسمين الاولين من الاتفاق على الامر بالفراق ان كان شكه  
لسبب والاتفاق على عدم الامر به ان كان غير سبب (وان) طلق احدى زوجتيه او زوجته  
بعينها (شك) الزوج بعد طلاق واحدة معينة في جواب (اهندهي) المطلقة (ام) المطلقة  
(غيرها) اي هند او حلف بطلاق واحدة معينة وحنث وشك في عينها طلقها معا بجزا من غير  
اهمال وقبله هل يمتد كرفان تذكرها فلا يطلق غيرها قاله في الشامل وان تذكرها في العدة  
فالظاهر تصديقه قياسا على الآية ويكون احق بغير من ذكر عينها ويكون فوات هذا الغير  
كفوات امره اذ المفقود (او قال) الزوج لزوجتيه او زوجته (احدا كما) (واحد) كن (طالق)  
ولم يتو به زوجة معينة طلقا او طلق معا ناسرا ولا يختاروا واحدة للطلاق على المشهور بخلاف  
قوله لامسها احدا ك امره فيختاروا واحدة لاعتق حيث لا يمتد في واحدة معينة هذا قول  
المصريين وروايتهم وقال المديون وروايتهم اختاروا واحدة للطلاق كاعتق بمجد والاول احب الى  
ابن رشد وهو المشهور ورواية المدينين شذوذ والقياس ان الاعتق كالطلاق وتترق ما لثرضي

طلقة أو اثنتين أو ثلاثاً (قوله كفوات امرأة المفقود) أى بطلان الثاني به اغير عالم  
ان لم تكن في عدة وفاة الاول (قوله وروايتهم) عطف على قول (قوله والاول) أى قول المصربين وروايتهم (قوله الى) (قوله الى) (قوله الى)  
(قوله وهو) اى الاول (قوله وزواية المدينين) مبتدأ ومضاف اليه (قوله كالطلاق) اى فى تبجيزه فى الجبيع (قوله ونفرقة مالاك  
رضى الله تعالى عنه) اى بين العتق والطلاق

(قوله واما ان نوى) اى الزوج بالطلاق (قوله فيها) اى صوريته واحدة معينه ثم نسبها (قوله فى هذا) اى بطلاق الجميع اذا نوى واحدة معينه ثم نسبها (قوله وكذا) اى طلاق زوجة معينه من زوجتين أو زوجات ثم نسبها فى طلاق الجميع اتفاقا (قوله وكذا) اى نية واحدة معينه من زوجتيه أو زوجاته ونسبها ثم نذر كراهى تصديقه بلا عين فى الفتوى (قوله علم) بضم العين (قوله والا) اى وان كان نوى المحو والوخش او من علم ٢٧٥ بغضه لها (قوله واضرب) اى

الله تعالى عنه استحسانا واما ان نوى واحدة معينة ونسبها فقال ابو الحسن ان تنفق فيه المدينون  
 والمصريون على طلاق الجميع ابن يونس لا خلاف في هذا وكذا في العتق اذا قال احد عبدي  
 حر ونوى واحدة معينة ثم نسبه فانه يعتق عليه جميعهم فان نوى واحدة معينة ولم ينسبها صدق  
 في القتوى بلايين وكذا في القضاء ان كان نوى الشابا والجميلة او من علم ميلها والا فبين  
 (او) قال لزوجة (انت طالق) ثم قال لاخرى (بل انت) طالق (طالقتنا) معا اللغمية لاجابه  
 الطلاق فيه ما واضرا به عن الاولى لا يرفعها عنه (وان قال) (لزوجة انت طالق ولاخرى) (اوانت)  
 طالق (خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثقلة اى الزوج في طلاق ابنتها احب اللغمية  
 الا ان يجحد ثنية بعد تمام قوله انت طالق فقطاق الاولى خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق بعد  
 وقوعه ولا تنطق الثانية لانه جعل طلاقها على خيار وهو لا يختاره اهما طلقت الاولى (و) لو قال  
 لزوجة انت طالق ولاخرى (لا انت طلقت الاولى) فقط اللغمية لانه في الطلاق عن الثانية  
 الا ان يريد بقوله لا تنفيه عن الاولى ثم يلقف الثانية فيه فيقول انت اى التى اطلقى فبطلان والى  
 هذا اشار بقوله (الا ان يريد) الزوج بلا (الاضراب) عن طلاق الاولى واثباته للثانية وصحة  
 يريد محذوفه بمحمل بلا او باو فبطلان والاضراب باو اشهر منه بلا فهو راجع اليه ما لى قوله  
 اوانت ولا انت اى ان تحذيره في قوله انت طالق اوانت محله الا ان يريد باو الا ضرب فتطابقان  
 معا ومحمل كونه لاشئ عليه في الثانية في قوله لا انت الا ان يريد الا ضرب فتطابقان معا (وان)  
 طلق زوجته و(شك) الزوج في جواب (اطلق) الهمز للاستفهام اى هل طلق زوجته طلاقة  
 (واحدة او اثنتين او ثلاثا) لم يحل) الزوجة المشكوك في عدد طلاقها للزوج الشاك (الابعد  
 زوج) غيره بشرطه لاحتمال كون طلاقها ثلاثا (وصدق) بضم فسكسره ثقل اى الزوج  
 الشاك في عدد الطلاق (ان ذكر) اى تذكر انه كان طلقها واحدة او اثنتين (في العدة) فله  
 رجعت فيها بالا عقد وبعدها به بلايين فليس كون التذكر في العدة شرط في التصديق وان  
 اوهمه ظاهر المصنف فقد زاد في المدونة وان ذكر ذلك بعد العدة كان خاطا او يصدق في ذلك  
 (ثم ان تزوجها) اى الزوج الشاك في عدد الطلاق الزوجة التى شك في عدد طلاقها بعد زوج  
 (وطاقتها) طلاقة او اثنتين (فكذلك) اى تحكم تزوجها بعد هذا الطلاق تحكم تزوجها بعد  
 الطلاق المشكوك في توقفه على تزوجها بغيره قبله لاحتمال كون المشكوك فيه اثنتين  
 وهذه الثالثة وان طلقها اثنتين فلاحتمال كونه واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطاقتها فلا  
 يحل الابعد زوج لاحتمال كونه واحدة ثم ان تزوجها بعد زوج وطاقتها فلا يحل الابعد زوج  
 لاحتمال كونه ثلاثا وهكذا دائما قال في المدونة ولو بعد مائة زوج وقال عياض ولو بعد ائ  
 زوج (الا ان يئ) بفتح فضم مثقلة الزوج الشاك طلاقها حقيقة بان يطلقها ثلاثا او حكبان

(قوله فليس كونه التذكري الخ) تفرج على وجهه هابه (قوله وان اوهمه) اي كونه فيها اثر طافيه الخ حال (قوله ذلك) اي كونه ليس  
بلا ما (قوله في ذلك) اي تذكرة (قوله في توقف حله) اي تزوجه باصله كاف التشبيه (قوله لاحقال كونه المشكوك فيه الخ) عليه  
لتوقف حله على تزوجه الخ (قوله كونه) اي المشكوك فيه

(قوله وهي في عصمته) قيد في بيت (قوله بأن تكون في عدة رجعي منه) أي الزوج نصوير الحكيم (قوله فيسقط الدوران) تقرير على بيت (قوله تدبرته) أي قول اشهب (قوله هو) أي قول اشهب (قوله الدولايسة) يضم الدال (قوله قال) أي خليل (قوله الاختلاف) أي في عدد الطلاق بأن يطلتها مرة طاعة ومرة طلقين (قوله وإن كان الخ) حال (قوله حصوله) أي الدوران (قوله معه) أي الاختلاف (قوله ذلك) أي انقطاع الدوران عند اختلاف العدد (قوله أنه) أي الزوج (قوله فالأخيرة أولى عصمة) لأن المشكوك فيه ثلاث وبعده ثلاث محقة (قوله وإن فرض) أي المشكوك فيه (قوله فهذه الأخيرة ثانية) لأن المشكوك فيه اثنتان وبعده اثنتان محقتان فكانه طلقها أربعاً فيلحق منها واحدة فتبقى ثلاث بعصمة وبعدها طاعة ثم طاعة أخرى (قوله وكذلك) أي فرض المشكوك فيه اثنتين ٢٧٦ في أن الأخيرة ثانية (قوله إن فرض) أي المشكوك فيه (قوله واحدة)

يقول إن لم تكن في مطابقة ثلاث طاعة فمما يكملها وهي في عصمته ولو حكى بأن تكون في عدة رجعي منه فيسقط الدوران وتحل له بعد زوج بعصمة كاملة هذا هو المشهور وقال اشهب ينقطع الدوران بعد ثلاثة أزواج يحجب بن عمر كدبرته فوجدته خطأ وقال الفضيل هو خطأ واضح وتسمى هذه المسئلة الدولايسة وقيدتها في التوضيح بأن يطلقها واحدة واحدة واثنتين اثنتين قال ولا يحصل الدوران مع الاختلاف وإن كان ظاهر كلام جماعة حصوله معه وبين ذلك أنه إن طلقها في الثاني طلقين وفي الثالث طاعة وفي الرابع طاعة فإن فرض المشكوك فيه ثلاثاً فالأخيرة أولى عصمة وإن فرض اثنتين فهذه الأخيرة ثانية وكذلك إن فرض واحدة فاعلم أنه انتهى غ يعني أن ما زاد على النصاب يلحق ويصير الأمر فيه كمن طلق زوجته أربعاً والضابط هو ما يأتي ابن عرفة اللخمي أن شك هل طلق واحدة أو ثلاثاً أمران لا يرتفع ولا يقر بهما حتى تنكح زوجاً غيره فإن تزوجها بعد زوج ثم طلقها كان له أن يرتفع قولاً واحداً لأنه إن كان طلاقه الأول ثلاثاً فقد أحلها الزوج الآخر وكانت هذه أولى عصمة وبقيت عنده الآن على طليقتين وإن كان طلاقه الأول واحدة كانت هذه طاعة ثانية وبقيت عنده على واحدة فإن طلقها أخرى فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره لا يمكن كون الأول واحدة فهذه ثالثة وإن شك هل طلق واحدة أو اثنتين فله رجعهما إلا أن فإن ارتجعهما ثم طلق فلا يرتفعها ولا يقر بهما حتى تنكح زوجاً غيره لا يمكن كون الأول اثنتين وهذه الثالثة وإن شك هل طلق اثنتين أو ثلاثاً ولم يشك في واحدة أنه أوقعها فلا يقر بها إلا بعد زوج لا يمكن كون الأول ثلاثاً فإن تزوجها بعد زوج وطلقها فلا يقر بها إلا بعد زوج لا يمكن كون الأول اثنتين وهذه ثالثة فإن تزوجها بعد زوج ثم طلقها واحدة فله رجعهما قبل زوج لأنه إن كان الأول ثلاثاً فهذه ثانية وبقيت له واحدة وإن كان اثنتين فهذه أولى وبقي له اثنتان ابن عرفة وصوره في العدد أربع مسائل الكتاب والشك في واحدة أو اثنتين والشك في واحدة أو ثلاث والشك في اثنتين أو ثلاث وضابط ما تحرم فيه قبل زوج أن يطلقها بعد أن تزوجها بعد زوج طلاقاً دون البتات كل ما لا ينقسم مجموع طلاقه بعد زوج مع عدد طلاق كك شك بأنقراده على ثلاث فلا تحرم وإن انقسم عليها

أي فلم يحتمل كون الأخيرة ثالثة بل إما أولى أن كان المشكوك فيه ثلاثاً وإما ثانية أن كان اثنتين أو واحدة فقد انقطع الدوران وحلت بدون زوج غيره (قوله يعني) أي خليل (قوله النصاب) أي الثلاث (قوله يأنى) يضم الياء وسكون اللام وفتح الغين المججمة أي لا يمتنع (قوله والضابط) أي للدوران وتوقف الحل على زوج آخر وانقطاعه وحلها بدون زوج (قوله بأن) أي في كلام ابن عرفة (قوله واحدة أو ثلاثاً) أي ولم يشك في أنه طلقها اثنتين (قوله امر) يضم فكسر (قوله أن لا يرتفع) أي المطلقة المشكوك في كون طلاقها ثلاثاً أو واحدة (قوله ثم طلاقاً) أي واحدة

ولو

المشكوك فيه (قوله كون الأول) أي المشكوك فيه (قوله واحدة أو اثنتين) أي المشكوك فيه (قوله طلاقاً) أي ولم يشك في ثلاث (قوله وطلقها) أي واحدة (قوله مسألة الكتاب) أي شك في واحدة واثنتين وثلاث (قوله طلاقاً) دون البتات معقول مطلق لطلاقها مبين لنوعه ومعناه أنه لو بها لانقطع الدوران (قوله كل ما لا ينقسم الخ) خبر ضابط (قوله بعد زوج) حال من طلاقه (قوله مع عدد طلاق كل شك) صله بمجموع (قوله بأنقراده) أي عدد طلاق كل صورة من صور شك حال من عدد (قوله على ثلاث) صله بنقسم (قوله فلا تحرم) أي الزوجة به قبل زوج آخر خبر كل (قوله وإن انقسم) أي مجموع طلاقه بعد زوج مع عدد الطلاق المشكوك فيه

(قوله ولو في صورة واحدة) أي من صور عدد الطلاق المشكوك ولتقدمه (قوله حرمت) أي الزوجة على الزوج الشاك في عدد الطلاق قبل زوج آخر (قوله وأمره بفراقها دون قضاء) عطف على حرمته الخ (قوله قولها) أي المدونة راجع لحرمتها الأبعد زوج (قوله ونقل اللغوي الخ) راجع لأمره بفراقها الخ (قوله وعلى الأول) أي حرمته قبل زوج (قوله بعد نكاحها) صلة طلقها (قوله بعد زوج) صلة نكاح (قوله ما لم يبت طلاقها الخ) قيد في لزوم الثلاث (قوله أو ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج) عطف على ما لم يبت الخ (قوله ثالثها) أي الأقوال (قوله لها) أي المدونة راجع للأول (قوله ولو رابطة الصقة الخ) راجع للثاني (قوله مع نقله) أي الصقلي (قوله وأصبح وابن وهب) راجع للثالث (قوله وتوجيهه) أي الصقلي (قوله عنده) أي الصقلي (قوله الأخير) ٢٧٧ أي قول أصبح وابن وهب ما لم يطلقها ثلاثا ولو لم تمر فترات

(قوله وما قبله) أي رواية الصقلي ونقله عن أشهب ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج (قوله أمر) بضم فكسر (قوله بعده) أي زوج غيره (قوله لا بد أن تدخل) بيان للمحلو ف عليه (قوله منهما) أي الخالقين (قوله وإن كرر) بضم الهاء وكسر الراء (قوله فلا يجنح الخ) عب ومحل حنثه أي الأول أن لم يكرهه أي الثاني تنص على الدخول والامحنت واحد منهما لوجود الدخول فبغير الصانع ولوجود كراه الآخر في صيغة برأته وتطرعه مع ما تقدم في شرح قوله أن لم يكرهه ونفسه كلام المصنف في الكراه على نقض المحلوف عليه

ولو في صورة واحدة حرمت الطرطوني أن شك في عدد طلاقه لزمه أكثره ولو بقن واحدة وشك في الثانية فلا لزمه الا واحدة ابن عرفة لأن الأول شك في عدد ما وقع والثاني شك في الوقوع ٨١ كلام ابن غازي ونص ابن عرفة ومن شك هل طلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا في حرمته الأبعد زوج وأمره بفراقها دون قضاء قولها ونقل اللغوي رواية ابن حبيب وعلى الأول أن طلقها طلاقا بعد نكاحها بعد زوج ففي لزوم الثلاث ولو نكحها كذلك بعد مائة زوج ما لم يبت طلاقها ثلاثا دفعة أو ما لم يتزوجها بعد ثلاثة أزواج ثالثها ما لم يطلقها ثلاثا ولو لم تمر فترات لها ولو رواية الصقلي مع نقله عن أشهب وأصبح وابن وهب وتوجيهه الأقوال الثلاثة دليل مغايرته عنده والحق لا تغاير بين الأخير وما قبله ثم قال ابن عرفة اللغوي أن شك هل طلق واحدة أو ثلاثا أمران لا يقربهما حتى تستخرج زوجا غيره فان تزوجها بعده ثم طلقها انقضت فالاتقاء الشك في الثلاث فان طلقها ثانية فلا تحل له الأبعد زوج انه قرر الشك في الثلاث وأن شك في واحدة واثنتين فله وجعتهما فان ارتجعهما ثم طلقها جاء الشك في الثلاث فالتصور الشك في العدد راجع الى آخر ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم (وان حلف) شخص (صانع طعام) مثلا (على) شخص معين (غيره) أي الخالف (لا بد) بضم الموحدة وفتح الدال المهملة مشددة (أن تدخل) الدار مثلا لكل الطعام (الخالف) الشخص (الآخر) المحلوف على دخوله (لادخلته) لها وامتنع كل منهما من الحنث (حنث) بضم الحاء المهملة وكسر النون مشددة أي جبر الشخص (الأول) أي صانع الطعام على الحنث في عيونه لملقه على ما لا بد لك فان رضى الثاني بحنث نفسه ودخل الدار مثله فلا يحنث الأول ابره في عيونه بمحصل المحلوف عليه وان أكره الثاني على الدخول فلا يحنثان الأول لوجود الفعل والثاني لأكراهه في عين البر (وان) علق الطلاق على امرين مكررا أداة الشرط بأن (قال إن قلت) بكسر التاء مخاطبا زوجته والمفعول محذوف أي زيد مثلا (ان دخلت) بكسر التاء أيضا أي دار زيد مثلا (لم تطلق) الزوجة (الان) مجموع (هما) أي الكلام والدخول سواء فعلت ما على الترتيب أو على عكسه وهذا تعليق تعليق ابن عرفة وتعليق التعليق التعليق على مجموع امرين كأن دخلت هذه الدار فالت طالق ان كانت لا بد لا يحنث الا بدخولها أو كونها لا بد ولو على التصني بالاقول اعتبارا بالتعليقين وعلى هذا الأصل اختلاف

وأما الأكراه على فعل المحلوف عليه فلا يبريه الخالف الا ان كان نوى فعله ولو مكرها فيصدق في الفتوى فقط وكذا الخالف على فعل غيره كما يقومون زيدوا كرهه الخالف على القيام فلا يبري الا ان ينوى أو يجد منه القيام طاعة أو مكرها فيصدق في الفتوى فقط ٨٥ فان هذا صريح في عدم بر الخالف اذا كره المحلوف عليه (قوله مكررا) بكسر الراء الأولى حال من فاعل علق (قوله تعليق تعليق) بإضافة الأول للثاني أي تعليق الطلاق مثلا على شيء وتعليق مجموعهما على شيء آخر (قوله لا بد دخولها) أي الدار المبنية (قوله وكونها) أي الدار (قوله بالاقول) أي البعض (قوله اعتبارا) بالتعليقين على التوقف الحنث على الأمرين

(قوله في الايثام) اي المدونة (قوله الحلف على التعليق) كانت طالق ان دخلت هذه الدار والله او الله ان دخلت هذه الدار فانت طالق (قوله حلفا) خبر كون (قوله عليه) اي التعليق (قوله فيخير) أي الزوج (قوله ان وقع المعلق عليه) بان دخلت الدار في المثال (قوله بين حنث اليمين) اي حنثه فيها فيكفروا يلزمه الطلاق (قوله وحنث التعليق) اي حنثه فيه يلزم الطلاق ويكون بارا في عينته فلا كفارة عليه (قوله او تأ كيدا للتعليق) عطف على حلفا عليه (قوله بالمعلق عليه) اي وقوعه (قوله حنث التعليق) اي الطلاق الذي علقه بلا تخيير فلا كفارة عليه لبره في عينته (قوله قولاً) منقضى قول بلا نون لاضافته (قوله كذا المتأخرين) راجع لحلفا عليه (قوله واقلمهم) راجع لتأ كيداله (قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله ثم بارها) اي خالغ زوجته (قوله دحون) بفتح الدال وضم الحاء المهملين مثقلا (قوله تخير) بفتح التاء مثقلا مهملا الحاء (قوله بر) اي في الايمان التي حلف بها (قوله انت طالق ان لم أطلقك) أي ثم طلقها (قوله الاصبع) بفتح الهمزة وفتح الجيم الغين (قوله الخشني) بضم الخاء وفتح الشين المهملين وكسر النون (قوله ولزمه الحنث) أي في الايمان (قوله فان نواه) أي لا كنت لي بزوجة ايدا ٢٧٨ (قوله بطلاق الثلاث) اضافته للايمان اي بمجرد دخوله (قوله وان المباراة

لا تنفعه) اي لو وقعها بعد حنثه بالطلاق الثلاث فسلم تصادف محلا (قوله ولا يجوز له ان يتزوجها بعد زوج) اي لجل نفى كونها زوجة على التامد لعموم الفعل المنقضي كالنكحة (قوله مبسر) بضم الميم وفتح المنة تحت وكسر السين المهملة (قوله وكتب) بضم فكسر (قوله فافتي) اي ابن أبي زيد (قوله فيها) اي انزاله (قوله بفتيا القاضي) اي بره في الايمان بباراتها وله ان يتزوجها ولا يحث (قوله بسكون الغين

مذ كور في الايثام وفي كون الحلف على التعليق حلفا عليه فيخير ان وقع المعلق عليه بين حنث اليمين وحنث التعليق أو تأ كيدا للتعليق فيتخير بالمعلق عليه حنث التعليق قولاً أكثر المتأخرين واقلمهم لابن سهل عن ابن زرب من قال لزوجه الايمان لازمة له ان دخلت دار فلان ان كنت لي زوجة فدخلها ثم بارها فقال ابن دحون تخير فيها أهل بلدنا فقال القاضي قد بر بباراتها وله ان يتزوجها ولا حنث عليه مكن قال لزوجه أنت طالق ان لم أطلقك فقال له أبو الاصبع الخشني وغيره ليست مثلها لأنه قال لا كنت لي زوجة فيها باراتها صارت له زوجة ولزمه الحنث فقال القاضي هي عندي مثلها الا ان ينوي لا كنت لي بزوجة ايدا فان نواه لزمه الحنث متى تزوجها وقال بعض أهل المجلس افقي فيها بعض فقهاء بلدنا بطلاق الثلاث وان المباراة لا تنفعه ولا يجوز له ان يتزوجها بعد زوج وقال ابن مبسر نزلت بقربة وكتب بها الى ابن أبي زيد فقيه القسروان فافقي فيها بفتيا القاضي قلت جواب القاضي عن ايراد أبي الاصبع الخشني في اغولانه تكرير لعين دعواه اولا ولو قال لان الفعل في سياق النفي لا يقع جوابا بالكان جوابا وهو مذهب الغزالي وقول الخشني على تعينه وهو اختيار ابن التمساني وهو مقتضى مسائل المذهب في الايمان البناني ذكر ابن هشام النحوي في حواشي الاقنية ان القراء سأل الفقهاء عن هذه المسئلة فاختلوا وافتلوا بعضهم لا تطلق الا بمجموعهما مرتين كترتيبهما في الذكرو قيل

المجعة (قوله اولا) بشد الواو (قوله ولو قال) اي القاضي (قوله وهو) اي عدم وقوع بشرط الفعل في سياق النفي جوابا (قوله على تعينه) أي الفعل المنقضي للجواب ان وقع بعد الشرط (قوله وهو) اي تعينه حيثئذ ابن عرفة فان قلت فتوى الشيخ بان المباراة كافية ولا يلزمه خلاف متقدم فتواء في ان فعالت كذا فاست في بامرأة انها ثلاث قلت الفرق ان قوله ان كنت لي بزوجة حلف على تحصيله مسمى عدم الزوجية وهو قادر على تحصيله بالمباراة وقوله ان فعالت كذا فاست في بامرأة التزام لحصول مسمى است في بامرأة وحصوله بنفس وجود المعلق عليه فتجب البيئونة حيثئذ ولا ينوونة فيمن لم يتخالف الا بالثلاث على المشهور والفرق بينهم كما كالفارق بين ان فعالت كذا فانت طالق بائنة وبين ان انت طالق ثلاثا ان لم اطلقك طابقة بائنة لا تقرر ينوونة الاولى الا بالثلاث ويكتفي في ينوونة الثانية بالمباراة وفي نوازل ابن الحاج من قال لزوجه والله الذي لا اله الا هو ان شاررت احي وخرجت من الدار ان خرجت الا كخروجها فشاررتا ونجرت الام فلا يلزمه الا كفارة يمين هذا افقي اصحابنا وافتهم الفقيه القاضي ابو عبد الله بن جعدي وروى انها طالق ثلاثا وقضي به على الحالف (قوله هذه المسئلة) أي تعليق التعليق كان كملت ان دخلت فانت طالق



(قوله الترتيب) اى فى الذكر (قوله مطلقا) اى عن الترتيب بالترتيب او عكسه (قوله الثانى) اى حثته بهماما بشرط  
عكس الترتيب (قوله الدلالة على الجواب) اى الاول وجوابه دليل جواب الثانى (قوله لان المتقدم نفسه هو الجواب) اى  
لان جواب الشرط لا يتقدم عليه عند البصريين (قوله خلت ان دخت فانت طالق) بكسر الخاء المهملة واللام مقلدا (قوله فساله) اى ابن  
خلكان ابن الحاجب (قوله عنها) اى ان قلت ان دخت فانت طالق (قوله فاجابه) اى ابن الحاجب ابن خلكان (قوله ثم  
كتب) اى ابن الحاجب (قوله اليه) اى ابن خلكان (قوله انه) اى الثانى (قوله فيها) اى المسئلة (قوله الاثنى واحد) اى  
وهو فانت طالق (قوله ووجوب الفاء) عطف على لزوم (قوله ٢٧٩ الرابطة) اى داخله على الشرط الثانى

(قوله ولا فاء) اى داخله  
على الثانى حال (قوله فتعين  
انه) اى الشئ الواحد  
(قوله وهو) اى الاول  
(قوله عكس ترتيب الذكر)  
اى فى الفعل للبر (قوله  
مذهب مالك رضى الله تعالى  
عنه) اى الحنث بهماما  
مطلقا (قوله وضعف) بضم  
فكسر مثقلا اى التوجيه  
يحذف الواو (قوله  
باختصاصه) اى حذف  
الواو صلة ضعف (قوله  
بالضرورة) اى الشعر  
(قوله الخذاق) بضم الخاء  
المهملة واجماع الذال اى  
الاذ كياه (قوله عكس  
الترتيب) اى اشتراطه  
(قوله ابقى) بضم الهمز  
وكسر القاف (قوله اول)  
بضم الهمز وكسر الواو  
(قوله ويبحث) بضم فكسر  
(قوله فيه) اى تاويل  
الاول بالقبول (قوله انه)

بشرط عكس الترتيب وقيل نطاق بهماما مطلقا وقيل بوقوع اى شرط كان واختار الفراء الثانى  
ووجهه ان فانت طالق جواب فى المعنى الاول فيمكن فى النية الى جانبه ويكون ذلك المجموع  
جواب الثانى فيكون فى النية بعده ويعنى بذلك الدلالة على الجواب كما فى أنت ظالم ان فعلت  
لان المتقدم نفسه هو الجواب واقتصر فى المعنى وان مالك فى التسهيل على رأى الفراء  
واختاره ابن الحاجب أيضا الامام بنى دخل ابن الحاجب على القاضي بن خلكان لادامته مادة  
فسأله عنها فاجابه بجواب مختصر ثم كتب اليه جوابا باحسنا حاملا انه وجد فيها شرطان وليس  
فيها ما يصلح للجواب الاثنى واحد فلا يخفى اما ان يجعل جوابا بالهمام او لاسمى اليه للزوم  
اجتماع عامين على معمول واحد واما ان لا يجعل جوابا لواحد منهم ولا سبيل اليه للزوم الاتيان  
بمالمدخل لى فى الكلام وترك ما له مدخل فيه واما ان يجعل جوابا بالثانى فقط ولا سبيل اليه  
للزوم كونه مع جوابه جواب الاول ووجوب الفاء الرابطة ولا فاء فتعين انه جواب الاول  
وهو وجوابه دليل جواب الثانى الامام بنى وهذا وجه مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه  
فى اشتراط عكس ترتيب الذكر ووجه مذهب مالك رضى الله تعالى عنه يحذف واو  
العطف كقوله

كيف اصبحت كيف امسيت \* يغرس الوذوق فواد اليبب

وضعف باختصاصه بالضرورة وذكر بعض الخذاق ان توجيه ابن الحاجب والتسهيل والمغنى  
لوجه مذهب مالك رضى الله تعالى عنه ايضا ولا يقتضى عكس الترتيب كما قال الشافعى رضى  
الله تعالى عنه الاول ابقى الشرطان على الاستقبال فان اول الاول بمعنى الثبوت شمل الاستقبال  
وغيره وصار معنى المثال ان دخت الدار فان ثبت كلامك فانت طالق وهذا شامل لوقوع  
الكلام قبل الدخول وبعده ويبحث فيه باقتضائه الحنث بكلامها قبل التعليق وليس كذلك  
الظاهر انه لا حاجة لتأويل الاول بالثبوت وان مذهب الشافعى على استقبال الفعل الاول  
باعتبار زمن الثانى لتوقفه عليه ومذهبه على استقبال كل من الفعلين باعتبار زمن التكلم  
وهو الظاهر لان المتوقف على الثانى انما هو لزوم حكم التعليق لا المعلق عليه وظهوره ان توجيه  
ابن الحاجب يصلح لكل من المذهبين والله اعلم ولا معارضة بين ما هنا وما تقدم من الحنث

اى الثانى (قوله استقبال الفعل الاول) اى الكلام فى المثال (قوله زمن الثانى) اى الدخول فى المثال (قوله لتوقفه)  
(قوله عليه) اى الثانى (قوله الفعلين) اى الاول والثانى (قوله باعتبار زمن التكلم) والمعنى ان تكلمى ان تدخل فى  
المستقبل تطلق وهذا يشمل فعلا على الترتيب وعلى عكسه (قوله وهو) اى كون استقبالهما باعتبار زمن التعليق (قوله  
حكم التعليق) اى الطلاق (قوله لا المعلق عليه) اى الفعل الاول فى الترتيب الذى كرى كالسكلام فى المثال (قوله وظهوره) اى  
كون مذهب الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه على استقبال الفعل الاول باعتبار زمن الثانى ومذهب الامام مالك على  
استقبال الفعلين باعتبار زمن التعليق (قوله ما هنا) اى توقف الحنث على الاخيرين معا (قوله من الحنث بالبعض) بيان لما تقدم

(قوله لان فانه قدم الخ) علمه لا تعارض الخ (قوله وحكم عليه الخ) اي بعد الاعذار اليه في الشاهدين ويجزى عن رد شهادتهما بالوجه الشرعي (قوله اللقطين) ٢٨٠ اي حرام وبينة (قوله في المعنى) اي التطبيق بالثلاث (قوله والحكم)

بالبعض الذي قال فيه ابن رشد في البيان لم يختلف قول مالك رضي الله تعالى عنه ولا قول احد من اصحابه فيما علمت ان من حلف ان لا يفعل فعلين ففعل احدهما او لا يفعل فعلا ففعل بعضه انه حانت من اجل ان ما فعله من ذلك قد حلف ان لا يفعله اذ هو بعض المحلوف عليه اه لان ما تقدم فيه تعليق واحد وما هنا فيه تعليق والتعليق ومعلوم ان المعلق لا يوجد الا بعد وجود المعلق عليه وذلك يستلزم هنا توقف الطلاق على مجموعهما كما هو ظاهر افاده البنائي (وان شهد شاهد) عدل على زوج انه طلق زوجته (ب) لفظ (حرام و) شهد شاهد (آخر) عدل انه طلقها (ب) لفظ (بنة) لفتت الشهادة وحكم عليه بالطلاق الثلاث لاتفاق اللقطين في المعنى والحكم (او) شهد شاهد (بنة) لفتت (ب) طلاقها (على دخول دار) مثلا وصلة تعليق (في رمضان و) شهد شاهد آخر بتعليقه في (ذى الحجة) وشهدا هما او غيرهما بدخولها بعد ذى الحجة او اقر به لفتت ولزمه معلقه (او) عاق طلاقها على دخول داره معينة وشهد شاهد وشهد شاهد آخر (بدخولها) اي الدار التي علق طلاق زوجته على دخولها (فيهما) اي رمضان وذى الحجة اي شهد عليه احدهما بدخولها في رمضان والاخر بدخولها في ذى الحجة والتعليق ثابت باقراره او بينة فتعلق ويلزمه الطلاق (أو) حلف بطلاق زوجته لا يكلم زيدا وشهد عليه عدل (بكلامه) اي الحالف المحلوف عليه (في السوق و) عدل آخر بكلامه في (المسجد) فتعلق ويلزمه الطلاق (او) شهد عليه عدل (بانه) اي الزوج (طالق) زوجته (يوما بمصر) القاهرة في رمضان (و) شهد عليه عدل آخر انه طلقها (يوما بمكة) المشرفة في ذى الحجة (لفتت) بضم اللام وكسر القاء مشددة جواب المسائل الخمس فلقد احسن في ترتيب امثلة القوالين والفقهاء المتفقين في المعنى وشرطه في الاخير فصل القولين برين يمكن الوصول فيه من احد المكانين لا آخر ولا تنقض في نفسه العدة والابطال شهادة الثاني ابن رشد تعلق بالشهادة على اربعة اوجه الاول تعلق فيه باتفاق وهو اذا اختلف اللفظ واتفق المعنى وما يوجب الحكم مثل ان يشهد عليه احدهما بالثلاث والاخر بالبنة او البرية او الخلية والثاني تعلق فيه باتفاق وهو اذا اختلف اللفظ والمعنى وما يوجب الحكم مثل ان يشهد احدهما بالثلاث والاخر انه حلف ان يدخل الدار قاصرا انه طالق الثالث اختلف في تعلقها فيه والمشهور التاميق وهو ما اذا اتفق اللفظ والمعنى وما يوجب الحكم واختلفت الأزمنة والامكنة كحصر مكة ورمضان وذى الحجة والرابع اختلف في تعلقها فيه والمشهور عدمه وهو ان يختلف المعنى واللفظ ويتفق ما يوجب الحكم مثل ان يشهد احدهما أنه حلف لا يدخل الدار وانه دخل ويشهد الاخر انه حلف لا يكلم زيدا وانه كلفه ابن عرفة وفيه ابن شهاب ان شهد ثلاثة مفترقون احدهم بطلقة واخر باثنتين واخر بثلاث لزمه طلاقان اللغوي هذا يصح في بعض وجوه المسئلة ان علمت التواريخ فكان الثاني في ثاني يوم الاول والثالث في ثالثهما لزم طلاقان واحدة بضم الاولى للثانية في واحدة وثانية بضم باقى شهادة الثانية لثالث في واحدة ثم قال ويختلف ان عدت التواريخ هل تلمزه ثلاث أو طلاقان لان الزائد عليهم من الطلاق بانك

اي لزوم الثلاث (قوله هما) فوكيد لاف شهدا بصح العطف عليه (قوله بدخولها) اي الدار (قوله او اقر) اي الزوج (قوله به) اي دخولها (قوله ولزمه) اي الزوج (قوله معلقه) اي على دخولها من طلبة او اكثر (قوله بدخولها) اي الدار المحلوف على عدم دخولها تنازع فيه شهد وشهد (قوله باقراره) اي الزوج (قوله فتعلق) اي الشهادة (قوله وشرطه) اي التاميق (قوله في الاخير) اي طلاقها بمصر ومكة (قوله فيه) اي الزمن الفاصل (قوله والا) اي وان لم يفصل بينهما ما يمكن فيه الوصول من احدهما لا آخر او انقضت العدة فيه (قوله بطات شهادة الثاني) اي ويحلف (رد شهادة الاول) (قوله وفيها) اي المدونة (قوله لابن شهاب) اي محمد بن مسلم الزهري التابعي احد شيوخ مالك رضي الله تعالى عنهما (قوله هذا) اي لزوم طلقين (قوله علمت) بضم العين (قوله الثاني) اي الطلاق الثاني (قوله والثالث) اي الطلاق الثالث (قوله الاولى) بضم

وسئل

الهمز أي الشهادة الاولى (قوله للثانية) أي الشهادة الثانية (قوله ثم قال) أي اللغوي ويختلف بضم الياء (قوله عدت) بضم العين (قوله ثلاث) اي احتياطا للقروج (قوله عليهما) أي الطلقين

(قوله فيها) أي المدونة (قوله له) أي ابن رشد (قوله فاجاب) أي ابن رشد (قوله من تلقين الخ) بيان لما (قوله به) أي التلقين (قوله وهو) أي لزوم الطائفتين (قوله وروايته) أي ابن القاسم عطف على قول (قوله من تلقين الشهادة) بيان لما (قوله من يومه) أي التاريخ الذي اتفقا عليه (قوله وما فصله) بفصحات مثقلا (قوله من كون تاريخ الخ) بيان لما (قوله الشاهد) أي الشاهد بالواحدة والشاهد بالاثنتين (قوله ليس له وجه) خبر ما (قوله وكذا) أي تنص له في عدم ٢٨١ الصفة (قوله قوله) أي اللغوي

(قوله يرد) بضم ففتح مثقلا  
خبر قول (قوله المذكورة)  
أي في قوله ولو وجب قبول  
شهادة الشاهد في تعيين  
يومها لوجب قبول شهادته  
فيما انفرد به من الطلاق  
(قوله منها) أي الطائفة (قوله  
وهذا) أي عدم اعتبار  
زمن الطائفة في كونه قيدا  
منها (قوله اذ لو اعتبر) أي  
اللغوي (قوله ذلك) أي  
كون زمن الدقة قيدا منها  
(قوله لا بطل) أي اللغوي  
(قوله متعلق) بفتح اللام  
(قوله وانما اعتبر اللغوي)  
أي الزمن (قوله خبرا) بفتح  
الموحدة (قوله يقصد) بضم  
الياء وفتح الصاد (قوله ولا)  
أي اعتبار من حيث كونه  
موصلا الخصلة الزمة  
(قوله بعضها) أي الزمة  
الطلاق (قوله ست) لانه  
اما ان يكون يوم الطائفة  
الاول وبليه يوم الطائفتين  
فيوم الثلاث أو يلى يوم  
الواحدة يوم الثلاث فيوم  
الاثنين واما ان يكون يوم  
الاثنين لا قول والثاني يوم

وسئل ابن رشد عن قول ابن شهاب فيه من شهد عليه شاهد ثلاث وآخر باثنين وآخر بواحدة  
قبل له وفي نسخة أخرى واحد بواحدة وآخر باثنين وآخر بثلاثة تزمه طائفتان فاجاب لا اثر  
لاختلاف التسخيم فيما يوجب الحكم من تلقين البيعة على القول به والواجب على القول به لزوم  
الطائفتين وهو قول ابن القاسم وروايته سواء ادرخ كل واحد شهادته أو لم يدرخ اخذوا  
في التاريخ واتفقوا عليه لا اثر للتاريخ فيما يجب من تلقين الشهادة اذ لو قيل بشهادة الواحد  
بأنفراده في تعيين يومها لوجب قبول شهادته وحده في الطلاق الذي شهد به فلا يعتد بالتواريخ  
أذ لا أثر لها الا ترى ان العدة في ذلك لا تكون الا من يوم الحكم وان ادرخ كل واحد منهم شهادته  
ولو اجتمع شاهدان على تاريخ كانت العدة من يومه وما فيه له اللغوي من كون تاريخ الشاهد  
بالثلاث متأخر عن تاريخ شهادة الشاهد من اومته مدعا عليهم ما وعلى احدهما ليس له وجه يصح  
وكذا قوله يختلف ان عدمت التواريخ هل تزمه طائفتان أو ثلاث لان الزائد عليهم ما من باب  
الطلاق بالشك غلط ظاهر اذ لا خلاف ان الحاكم لا يحكم على المنكر بالشك انما الخلاف في أنه  
انما يحكم عليه اذا اقر به على نفسه قلت قول ابن رشد لو وجب قبول شهادة الشاهد في تعيين  
يومها لوجب قبول شهادته فيما انفرد به من الطلاق الخ يرد بان الملازمة المذكورة تمتد على  
عدم اعتبار زمن الطائفة في كونه قيدا منها وهذا لا يخالف فيه اللغوي اذ لو اعتبر ذلك لا بطل  
الضم معاملا لاختلاف منه في الشهادات كشمادة احدهما بشوب معين وآخر مثله وانما اعتبر  
اللغوي من حيث كونه موصلا الى كون واحد الطائفتين بخبر به عن طلاق آخر اخبارا بقصده  
كمال الطلاق بشهادة رجلين ولذا الزمه في الثلاث التي أولها الشاهد بواحدة وآخرها الشاهد  
بالثلاث طائفتين وفي عكسه ثلاثا وهو فقه حسن وصورة تقديم بعضهما على بعض ضابطها  
على ما أخذ اللغوي وهو كون الطلاق بخبر به كما مر انه كلما خرب بينة الثلاث فطائفتان وإذا  
فقد ثلاث وشبه في التلقين فقال (كشاهد) عدل على الزوج (ب) طائفة (واحدة) شاهد (آخر)  
عدل عليه (بازيد) من طائفة فتلق في الواحدة التي اتفق عليها الشاهدان فتلزم الزوج (و-اف)  
الزوج (على) أني الطلاق (الزائد) على الواحدة باسم الله تعالى أبو الحسن صورة يمينه بالله الذي  
لا اله الا هو ما طلقت البينة فتنتفذه يمينه في سقوط اثنتين وتلزمه الواحدة أي يحلف ما طلق واحدة  
ولا أكثر لا يحلف الزائد على الواحدة اللازمة بشهادته ما قبله للتعديل فان حلف سقط منه  
الزائد (والا) أي وان لم يحلف وكل (سبحن) بضم فكسر أي حبس الزوج واسقروا من جونا  
(حتى) أي الى ان (يحلف) اقدرته على اليمين رجع الى هذا الامام مالا رضى الله تعالى عنه عن  
قوله فان كل طائفة عليه ائمة وفي ابواب فان طال زمن حبسه وهو مصر على عدم ايقاف

٢٦ من في الثلاث والثالث يوم الواحدة والثاني يوم الواحدة والثالث يوم الثلاث وان يكون الاول يوم الثلاث والثاني  
الاثنين والثالث للواحدة والثاني للواحدة والثالث للاثنين (قوله ضابطها) أي أحكام الله ورسالت (قوله ما أخذ) بفتح الميم  
وسكون الهمزة وفتح الحاء المبهمة (قوله وهو) أي ما أخذ اللغوي (قوله انه) أي الشأن الخ خبر ضابطه قوله (والا) أي وان تمتأ حريته  
الثلاث (قوله فتلق) أي الشهادة (قوله فتلزم) أي الواحدة (قوله البينة) أي أصلا لا واحدة ولا أكثر منها لانه انكر الطلاق بالكتابة

(قوله اطلق وترك و وكل) بضم اولها (قوله لان اتحاده) اى المجلس (قوله تكاذبهما) اى الشاهدين (قوله ويحلف) اى الزوج (قوله على كذبهما) اى الشاهدين (قوله احدهما) اى القائلين (قوله والا) اى وان استلزم احدهما الاخر (قوله انفت) بضم فكسر منقلا اى شهادتهما (قوله مختلني) بفتح الفاء مفتي مختلف بلائون لاضافته (قوله متحدى) بفتح الدال مفتي متحد كذلك (قوله ولولتد كراها) اى الشاهدان الزوجه المعينة المطلقة (قوله وهما) اى الشاهدان الخ حال (قوله مبرزان) بضم ففتح فكسر منقلا اى زائدان فى العدالة على اقرارهما (قوله ومقتضى) بفتح الصاد (قوله قبولهما) اى المبرزين (قوله وهو) اى قبولهما (قوله دين) بضم فكسر منقلا (قوله تخرج) بفتح التاء منقلا (قوله يسجن) ابداحي يحلف) اى لقد رنه ٢٨٢ عليه بالامسقة هذه رواية (قوله او يطلقن) بفتح الطاء واللام منقلا اى

اطلاق وترك و وكل لدينه ولا يلزمه غير الواحدة ابواسحق لم يذكر خلافا فى لزوم الواحدة ان اتحد المجلس القزاقى فيه نظرا لان اتحاده يلزم تكاذبهما لان احدهما قال انفت بواحدة وقال الاخر باكثر (لا) تلتقى شهادة شاهدين عداين على الزوج (بفتح غين) مختلني الجنس كشهادة احدهما انه حلف بطلاق زوجته لا يدخل الدار وانه دخلها والاخر انه لا يركب الدابة وانه ركبها قاله قت وتبعه بعضهم فان قلت الشهادة من كل منهم بافعل وقول قلت اعتبر بالفعل لانه المقصود ويحلف على كذبهما فى القضاء والقوى فان نكل حبس وان طال دين ومحل قوله لا يقع ما لم يستلزم احدهما الاخر والا لفتت كشهادة احدهما بربح خرو والآخر يشربها فيحد وقوى مختلني الجنس فحوز عن متحدى الجنس فتلتق كحرف فى قوله او يدخلها فيهما (او) اى ولا تلتق شهادة (بفعل و) شهادة (قول) ولا يمين عليه قاله ابو الحسن عن ابن المواز (كواحد) شهد (بفتح هاء) اى الطلاق (بالدخول) لاداريد مثلا (واخر) شهد (بالدخول) لهما فلا تلتق (وان شهدا) اى العدلان على الزوج (بطلاق) زوجة (واحدة) معينة من زوجاته وانكره الزوج (ونسياهما) اى الشاهدان الزوجه المعينة (لم تقبل) بضم فسكون ففتح نهادهما لادم ضبطهما وظاهره كالمدينة ولولتد كراها وهما مبرزان ومقتضى ما يأتى فى الشهادات قبولهما وهو الذى ينبغى (وحلف) الزوج (ماطلق واحدة) من زوجاته فان نكل حبس وان طال دين ابواسحق لو نكل فتخرج على روايتين مالك رضى الله تعالى عنه هل يسجن ابداحي يحلف او يطلقن كاهن اللحنى وأرى ان يحال بينه وبينه ويسجن حتى يقر بالمطلقة لان البينة قطعت بان واحدة عليه حرام ابن عرفة مقتضى مشهور المذهب على قبول هذه البينة طلاق جميعهن كن شهد عليه انه طلق احدى امرأته وهو ينكر تقدم انه كن لانية فان صدق الشهود وادعى النسيان طلقن كلهن وان عين واحدة صدق (وان شهد ثلاثة) على زوج كل شاهدين (يمين) اى تبييض طلقة او حث فيها وليس واحدا من الثلاثة مع الاخر حلف التكذيب كل واحد من الثلاثة ولا يلزمه شئ عند ربيعة فى غير التعاقب كشهادة احدهم انه طلق واحدة وآخر كذلك وآخر كذلك ولم يسمع اثنان منهم طلاقها فى آن واحد

زوجات المشهود عليه كاهن هذه الرواية الثانية (قوله بينه) اى الزوج (قوله وبينهن) اى الزوجات (قوله ويسجن) اى الزوج (قوله حتى يقر) اى الزوج (قوله ابن عرفة) اى قال مقتضى بفتح الصاد ونصه قبل هذا فلو شهد رجلان بطلاقه واحدة معينة من نسائه ثم نسيا عينهما فى لغوها ويحلف او دون يمين ثالثهما ثبت فى احدهن مبهمة ثم قال قلت مقتضى مشهور المذهب (قوله طلاق جميعهن) خبر مقتضى (قوله شهد) بضم فكسر (قوله وهو ينكر) اى الطلاق (قوله تقدم انه كن لانية) اى فى طلاق واحدة معينة بقوله احدى نسائه طالق فى طلاق جميعهن ونصه المتقدم

وفيهما من قال احدى نسائي طالق او حثت بذلك فى يمين فان نوى واحدة معينة طلقت فقط وصدق فى القضا والقضاء وان لم ينوها طلقن كلهن بغير اثناف طلاق ثم قال وفيها ان يحد فشهد عليه كان كن لانية (قوله فان صدق) اى الزوج (قوله الشهود) اى على تطلق واحدة معينة من نسائه (قوله وادعى) اى الزوج (قوله وان عين) اى الزوج (قوله واحدة) اى من نسائه وقال انها هى المطلقة (قوله فيها) اى طلقة (قوله وليس واحد من الثلاثة) اى الشاهدين (قوله مع الاخر) اى شاهدا معه على الطلقة اى شهد بها (قوله حلف) اى الزوج (قوله ربيعة) تابعي جليل من شيوخ مالك رضى الله تعالى عنهم (قوله فى غير التعاقب) صلة يلزم (قوله منهم) اى الشاهدين الثلاثة

(قوله والوا) اي وان كان جمع اثنان منهم طلاقها في وقت واحد (قوله وفي التعاليق المتقدمة) عطف على في غير التعاليق (قوله وفي التعاليق المختلفة) عطف على في غير التعاليق (قوله وهو) اي لزوم الثلاث (قوله وكذا) اي لزوم الثلاث ان نكحل في النكاح (قوله وهذا) اي عدم لزوم واحدة ان حلف (قوله وتول) عطف على قول (قوله ما رجعت) اي ما لا رضى الله تعالى عنه (قوله من انه) اي الزوج الخ بيان لما (قوله وان طال) اي حبسه (قوله حمل) يسكون الميم مصدر مضاف الى منه قوله بعد حذف فاعله (قوله على هذه) اي غير التعاليق (قوله لا يصح) خبر حمل (قوله لان قوله) اي المصنف (قوله لا يشهها) اي غير التعاليق (قوله انه) اي المصنف (قوله تأويل القابسي المدونة) من اضافة المصدر لافعاله ٢٨٣ وتكمل عمله بنصب منه قوله (قوله

فامر) بضم فكممر اي المشهود عليه (قوله ان يحلف) اي لرد الشهادات (قوله بينهما) اي الزوجين (قوله وقضى عليه) عطف على نكحل (قوله لو كان) اي اداء الشهادات عليه (قوله باجماعهم) اي الشهادة (قوله عليها) اي الطائفة (قوله يكون) اي قول ربيعة (قوله قول) بفتح اللام معني قول بلانون لاضافته (قوله غيره) اي القابسي (قوله لان ظاهره) اي قول ربيعة (قوله انه) اي الزوج (قوله يلزمه) بضم الباء اي الزوج (قوله وهو) اي لزوم واحدة (قوله على انه) اي المصنف (قوله كلامه) اي المصنف (قوله وقوله) اي المصنف (قوله من انه يسجن الخ) بيان لما (قوله يجعل كلام ربيعة على العموم) نصوير لتأويل الثاني (قوله يشمل) اي كلام ربيعة (قوله

والا لزمه طلاق واحدة دون عين وفي التعاليق المتقدمة كشم اذ واحدة حلف لا يدخل الدار ودخلها وآخر كذلك وفي التعاليق المختلفة كشم اذ واحدة حلف لا يركب الدابة وان ركبها وآخر لا يمس الثوب وان لبسه وآخر انه لا يدخل الدار وان دخلها (وان نكحل) الزوج عن الحلف انكذب الثلاثة (في الطلاقات) (البلائل) تلزمه ربيعة وهو ضعيف وكذا عدم لزوم طلاقه مع حلقه وهذا قول ربيعة وقول مالك المرجوع عنه والمذهب ما رجعت اليه من انه يلزمه طلاق واحدة لاجتماع اثنين عليهما ويحلف على الزائد في غير التعاليق وفي التعاليق المتقدمة واما المختلفة فيحلف ولا يلزمه شيء فان نكحل حبس في ذلك كله وان طال دين اعب البسائي قول ر في غير التعاليق الخ نكحل كلام المصنف على هذه لا يصح لان قوله بين لا يشهها والصواب انه أشار الى تأويل القابسي المدونة ونصها ربيعة من شهد عليه ثلاثة نفر كل واحد بطلاقه ليس معه صاحبه فامر ان يحلف فأبي فليفرق بينهما وتعد من يوم نكحل وقضى عليه القابسي معناه ان كل واحد شهد عليه بين حنث فيها فلذلك اذا نكحل طلق عليه بالثلاث فظاهر هذا انه يحلف لنكذب كل واحد قال واما لو كان في غير عين لزمه طلاقه بر بياجماعهم عليه او يحلف مع الاخر اى لزمه فان نكحل لزمه اثنتان فعلى هذا يكون وقفا للمذهب على احد قول مالك في التطبيق عليه بالنكول وذهب غيره الى ان قول ربيعة خلاف لان ظاهره انه ان حلف فلا يلزمه شيء ومالك يلزمه واحدة لاجتماع اثنين عليهما وهو قول مطرف وعبد الملك واصبغ اه فتعبر المصنف بين دل على انه ذهب الى تأويل القابسي بالوفاق وحينئذ يمين حمل كلامه على خصوص التعاليق المختلفة وقوله فان نكحل فالثلاث هذا على قول مالك المرجوع عنه وما مر من انه يسجن فان طال دين هو المرجوع اليه واما تقرير ز فيوافق التأويل الثاني يجعل كلام ربيعة على العموم بحيث يشمل الطلاقات دون تعليق والتعاليق المتقدمة والخلفية فيكون خلافا للامام في التلخيص في الاولين وهذا تأويل ابن يونس لكن تعبيره بيمين يمينه ويعين الحمل على الاول والله سبحانه وتعالى أعلم

\* (فصل) في احكام الاستنابة على الطلاق \* وهي اربعة اقسام نو كمل وارسل وتعليك وتخيير (ان نوضه) بفتح ن مثقلا اي الزوج الطلاق (لها) اي الزوجة (نو كمل) اي جعل انشاء لها باقيا له منعها منه ان شاء فخرج بالانشاء الارسل وبقاء المنع القليل والتخيير

فيكون اي كلام ربيعة تقرير على جملة على عمومه (قوله في الاولين) اي الطلاقات دون تعليق والتعليقات المتقدمة (قوله وهذا) اي جعل كلام ربيعة على العموم (قوله تعبيره) اي المصنف (قوله يمينه) اي جعل كلام المصنف على الثاني (قوله ويعين) بضم ففتح فكسر مثقلا اي تعبيره بيمين (قوله على الاول) اي التعاليقات المختلفة وهو تأويل القابسي

\* (فصل) في الاستنابة على الطلاق (قوله وهي) اي الاستنابة عليه (قوله اي جعل) اي الزوج (قوله انشاءه) اي الطلاق (قوله لها) اي الزوجة (قوله له) اي الزوج (قوله منها) اي الزوجة (قوله ان شاء) اي الزوج منعها منه

(قوله قبله) أي ايقاعه (قوله من عزل الموكل وكيله الخ) أي ان اعادة التوكيل (قوله قبل نصرفه) أي الوكيل صله عزله (قوله لها) أي الزوجة (قوله بايقاعه) ٢٨٤ أي الطلاق (قوله له) أي الزوج (قوله عزها) أي الزوجة عن ايقاعه (قوله برفع ضرر

(قوله) أي الزوج (العزل) أي منعهما من ايقاعه قبله اتفاقا على قاعدة التوكيل من عزل الموكل وكيله قبل نصرفه في كل حال (الاتفاق حق) أي ابا ايقاعه كقوله لها ان تزوجت عليك فقد وكلتك على طلاقك او طلاق التي تزوجها عليك ثم تزوج عايشا فليس له عزلها لانه خلق حقها برفع ضرر الضررة عنها (لا) ان فوضه لها (تخييرا) بان جعل لها انشاء ثلاثا ناصا وحكما بلا منع منه فليس له منعهما منه قبل انشاءه فخرج بالانشاء الارسال وبالص على الثلاث الخ التملك وبعد المنع التوكيل (او) فوضه لها (تخليكا) بان جعل له انشاء لها بالامتنع راجحاً في الثلاث يخص بغيرها بنيتها فليس له عزلها أيضا فخرج بالانشاء الارسال وبعد المنع التوكيل وبربحان الثلاث التخيير الحط الفرق بين التوكيل وغيره ان الوكيل يفعل على سبيل النيابة عن موكله والمملك والتخير يفعل لان عن نفسه المملكهما ما كان الزوج يملكه والتريق بين التخيير والتملك قيل عرفي لادخل للغة فيه فتوهم في المشهور بشارك الزوج المملك لا التخيير مبني على عرفي فيستعكس الحكم بانه كاسه وقيل للغة فيه دخل لان التملك اعطاه ما لم يكن حاصل الا لا يصل بقاء ملك الزوج العصة فلا يلزمه الا ما اعترف باعطائه والتخير لغة جعله الخيار بين شيئين للتخير بالفتح فشيء تخيير الزوجة انه خيرها بين بقاءه على عصمة وذهايمها عنها وهذا انما يكون في المدخول بها بالطلاق الثلاث الذي لا يبقى للزوج عليها حكما فاده ابن عبد السلام والموضح وقال القرافي بعد ذكر اتفاق أبي حنيفة وانشافه واحمد رضى الله تعالى عنهم على ان التخيير كناية لا يلزم به شيء الا بانه لاحتماله التخيير في الطلاق وغيره وان اراد الطلاق احتمل الواحدة وغيرها والاصل بقاء العصة مانصه والصحيح الذي ظهر ان قول الائمة الثلاثة هو مضمي اللفظ لغة لا صريفة في ذلك وان ما لكارضى الله تعالى عنه افتى بالثلاث على عادة كانت في زمانه اوجبت نقل اللفظ عن مذهبهم الى هذا المقهور فصار صريحا فيه وهذا هو الذي ينتج وهو من الفرق بين التخيير والتملك غير انه يلزم عليه بطلان هذا الحكم اليوم ووجوب الرجوع الى اللغة وبكون كناية محضة كما قاله الائمة الثلاثة لا تغير العرف والقاعدة ان اللفظ متى كان الحكم فيه مبني على نقل عادي بطل ذلك الحكم عند بطلان تلك القاعدة وتغير الى حكم آخر ان شهدت له عادة أخرى هذا هو النقص اه وكتب عليه ابن الشاط ما قاله ان ما لكارضى الله تعالى عنه بنى على عرفي زمانه هو الظاهر وما قاله من لزوم تغير الحكم بتغير العرف صحيح (وحيل) بكسر الحاء المهملة وسكون المنة تحت اي فرق (بينهما) أي الزوجين في التخيير والتملك فلا يستمتع بها (حتى تجيب) الزوجة بما يقتضي بقاءها على عصمة زوجها وفراقه لافي التوكيل لان له عزلها الا ان يتعلق حقها بالطلاق والنفقة زمن الحملولة عليها لان الامتناع منها سار مات احدهما ورثه الآخر (ووقفت) بضم الواو وكسر القاف الزوجة المخيرة والمملكة ان اطلق الزوج بل (وان قال) الزوج امرك بيدك (الى) تمام (سنة) متلاصلة وقفت (مق) علم بضم فكسر أي علم الامام او نائبه بانه خيرها او لكانها فوقفها حين علمه سواء كان في أول المدة وبعده ولا يعلمها الى تمام السنة مثلاً (فتقضى) الزوجة بايقاع الطلاق اورد ما جعله لها (والا) اي وان لم تنقض

الضررة عنها) أي بتطليق من وكلها على طلاقها (قوله نصا او حكما) راجع الى ثلاثا (قوله راجح) حال من هاهنا انشاءه (قوله يخص) بضم ففتح (قوله بغيرها) أي الثلاث (قوله بينه) أي ما دونها (قوله الفرق) أي من حيث العزل وعدمه (قوله وغيره) أي التوكيل الشامل للتخيير والتملك (قوله والمملك والتخير) فتح ما قبل آخرهما (قوله والفرق) أي من حيث النص في الثلاث والربحان فيها (قوله بانه كاسه) أي العرف (قوله فيه) أي الفرق بين التخيير والتملك (قوله يفتي) بضم فسكون فكسر (قوله كناية) أي خفية في الطلاق (قوله لاحتماله) أي التخيير (قوله وغيره) أي الطلاق عطف عليه (قوله مانصه) مقول قال (قوله مبرية) بكسر فسكون أي شك (قوله بالثلاث) أي في التخيير (قوله اللفظ) أي التخيير (قوله هذا) أي الثلاث (قوله فسار) أي التخيير (قوله فيه) أي الثلاث (قوله غيراته) أي الذي ظهر وانجبه (قوله ويكون)

أي التخيير (قوله محنة) أي خفية (قوله له) أي الحكم الآخر (قوله ان ما لكارضى الله تعالى عنه الخ) بيان بشي لما يذهب من (قوله فرق) بضم فكسر مثلاً (قوله وان مات احدهما) أي زمن الحملولة (قوله ورثه الآخر) لبقاء النكاح

بنى (أما قطه) أى ما جعله الزوج لها (الحاكم) وإن رضى الزوج ببقائه يدها إلى تمام السنة  
 بحق الله تعالى أذ فيه القادى على عصمة مشكوك (وعلى) بضم فكسر (بجوابها) أى الزوجة  
 (الصريح فى) اختيار (الطلاق) سواء كان صريحاً فى الطلاق أو كناية ظاهرة فيه وأما الكناية  
 الخفية فقد سقط ما يدها ولو نوت به الطلاق فى التوضيح ابن يونس لو أجابت المرأة بغير انقطاع  
 الطلاق عند ما لم يكن لها فلا يقبل منه أنها أرادت به الطلاق لأنهم ادعوا له لكن نقل الخط عن ابن  
 رشد أن جوابه فى التملك بصيغة الظهار إذا نوت به الطلاق فهو لازم مع أنه كناية خفية وثل  
 للجواب الصريح فى الطلاق فقال (كـ طلاقه) أى الزوج من إضافة المصدر لقوله أى  
 طلبة منها الزوج بأن قالت طلقته أو هو طالق أو طلقته بنفسى منه أو أنا طالق منه (و) حمل  
 بجواب الصريح فى (رده) أى ما جعله لها وبقائه فى عصمة زوجها بقول بان قالت رددت إليك  
 ما لم يكنى أو فعل (كـ كينها) أى المملكة أو الخيرة زوجها من الاستمتاع به وإن لم يستمتع بها  
 حال كونها (طائفة) عامة ما جعله لها من تخيير أو تملك ولو جعلت الحكم لا مكرهه أو جاهدتها  
 جعله لها فلا يسقط خيارها ولو وطئ ما كان ادعى التمكن وإنكرته صدق أن ثبت خلوة بها  
 بأمر آذين وإن ادعت إلا كـ مراد صدقت فى المقدمات بين وصدق فى الوطئ بين قاله الخط  
 (و) كـ (مضى) بضم الميم وكسر الضاد المجهمة وشهد الله أى فراغ (يوم) أى زمن يوماً كان أو أقل  
 أو أكثر ولم يتغير فيه شيئاً فقد سقط ما جعله لها سواء علمت بعصمة أم لا بان أغنى عليها أو جنت حتى  
 فات (و) كـ (ردّها) أى الزوجة من إضافة المصدر لقوله لعصمة زوجها الذى ملكها أو خيرها  
 ثم طلقها بخلع أو بئنات أو برجى انقضت عدته ثم ردها لعصمة بعد نوتها أى الزوجة منه  
 فقد سقط ما جعله لها من تخيير أو تملك إلا إذا كان بادة تقتضى التكرار أو كفى التوضيح ومنه فهم  
 بعد بينوتها أنه ان طلقها طلاقاً فارجعها وراجعها فى عدته فلا يسقط ما جعله لها (وهـ) نقل  
 فاشمأ أى متاعها وجهها كـ أو بعصمة (ونحوه) أى النقل فهو بالرفع عطف على نقل  
 كـ قطبة وجهها من زوجها (طلاق) ثلاث فى التخيير وواحدة فى التملك وعلى هذا اقتصر ابن  
 شاس (أولاً) أى أوليس طلاقاً فى الجواب (تردد) لأنه تأخر من النقل عن الامام ماله رضى الله  
 تعالى عنه محله حيث لم تنوبه الطلاق ولم يجز العرف بالطلاق والانهو طلاقاً (وقبل)  
 بضم القاف وكسر الموحدة من الزوجة أو غيرها المقوض له أمرها (تفسير) الجواب المحتمل  
 للطلاق والرد ونحو (قبات) بدون زيادة عليه (أو قبلة امرى) واحد الامور أى شأنى (أو قبات  
 ماملكتنى) بفخمت مئة لا ومله تفسير (برد) لما جعله لها أو بقاء فى عصمة زوجها ونظر فى  
 تفسيره القبول بالرد بأنه ليس موضوعاً له ولا هو من مقتضياته بل رافع لمقتضاه واجب بأنه لا كان  
 الرد من آثار قبول النظر فى الأمر صرح تفسيره به على سبيل المجاز علاقة السبيته قاله ابن عبد  
 السلام وتبعه الموضع (أو) بـ (طلاق أو) بـ (بقاء) على ما جعله لها حتى تنظر فى أمرها ما هو  
 الأحسن لها ويقبل تفسيره اختارت أو شئت أو أردت أيضاً (وناكر) الزوج  
 زوجة (مخيرة) بضم الميم وفتح الخاء المجهمة والمنانة تحت مئة (لم تدخل) الزوجة بزوجها منوطاً  
 فى منكرتها فإن كان دخل بها فليس له منكرتها (و) ناكر زوجة (مملكة) بضم ففتح تحت منفلاً  
 حال كونها (مطلقاً) عن تقييدها بكونها ممدخولاً بها (إن زادنا) أى الخيرة والمملكة فى الطلاق

(قوله وإن رضى الزوج الخ)  
 مبالغة فى إسقاطه الحاكم  
 (قوله لحق الله تعالى) عليه  
 لا إسقاطه (قوله أذ فيه) أى  
 أمهالها وابقائه يدها  
 (قوله قد سقط) بضم التاء  
 (قوله بها) أى الكناية الخفية  
 (قوله زوجها) منعه  
 تمكين مضاعفاً لقوله  
 من تخيير الخ بيان لما  
 (قوله فى المقدمات) خبر  
 مقدم (قوله بين) أى هذا  
 اللفظ مبتدأ (قوله بان  
 أغنى عليه الخ) تصوير  
 لأم (قوله جنت) بضم  
 الجيم وشد النون (قوله  
 حتى فات) أى زمن تخييرها  
 تنازع فيه أغنى وجن (قوله  
 ملكها) بشد اللام (قوله  
 إلا إذا كان) أى التخيير أو  
 التملك (قوله وعلى هذا)  
 أى كونه طلاقاً فاصلة  
 اقتصر (قوله محله) أى  
 التردد (قوله به) أى النقل  
 (قوله وانه) أى وإن نوت  
 الطلاق بالنقل أو جرى به  
 العرف (قوله ونظر) بضم  
 فكسر مثقلاً (قوله بأنه)  
 أى القبول صله نظر (قوله  
 له) أى الرد (قوله ولا هو)  
 أى القبول (قوله مقتضياته)  
 بكسر الضاد أى الرد (قوله  
 إنه) أى الشأن (قوله تفسيره  
 أى القبول (قوله به) أى الرد

(قوله هذا) أي ان زادنا على الواحدة (قوله موضوع المناكحة) أي لا شرط فيها كما يتبادر من عبارة المصنف (قوله أي رد الزوج ما زاد على الواحدة) تفسير لنا كراخ (قوله لعدم ارادته) أي ما زاد على الواحدة (قوله ومفهومه) أي ان زادنا على الواحدة (قوله انه) أي الزوج (قوله انه) أي الشان (قوله وهو) أي عدم بطلان

تخصيرها (قوله وهو) أي  
اليمين وتذكره كبر خبره  
(قوله بدليل الخ) صلة  
موضوع واضافته للبيان  
(قوله تصديره) أي المصنف  
من اضافة المصدر لقاعله  
وتكميل عمله بنصب مقعوله  
(قوله الشروط الخمسة) أي  
نية الواحدة والمبادرة  
والخالف ولم يكرر امرها  
بيدها ولم يشترط في العقد  
(قوله فلولم يتوها به) مفهوم  
ان نواها (قوله والا) أي  
وان لم يبادر لها مفهوم يادر  
(قوله به) أي التخصير أو  
التعليك (قوله فان نكل الخ)  
مفهوم حلف (قوله فان  
كره الخ) مفهوم ولم يكرر  
امرها بيدها (قوله قولها)  
مفعول نسق المضاف لقاعله  
(قوله بالفصل) صلة تكرير  
(قوله بعده) أي طلقت  
نفسى (قوله الاولى) بضم  
الهمز أي أولى الطلقات (قوله  
ان كونه) أي طلقت نفسى  
(قوله به) أي الاول (قوله  
نما بعده) أي الاول (قوله  
قال المصدر) أي نسق تفريع  
على الحسل المتقدم (قوله  
المؤكد) بفتح الكاف (قوله

الذي اوقعناه (على) الطلقة (الواحدة) هذا موضوع المناكحة أي رد الزوج ما زاد على الواحدة  
لعدم ارادته بتخصيرها وتعليكها ومفهومه انه لا يناكرها في الواحدة وهو ظاهر في المملكة واما  
الخيرة فعدم مناكرتها يقتضي انه لا يطل بتخصيرها ابن عبد السلام وهو اظهر لان غير المدخول  
بها بمنزلة المملكة ليمينها بالواحدة وهو المقصود بدليل تصديره الشروط الخمسة بان في قوله (ان)  
كان (نواها) أي الزوج الواحدة بالتخصير أو التعليك فلولم يتوها به بل بعدها ولم يتوها اصل لزمه  
ما اوقعته واولى ان نوى الاكثر (و) ان (يادر) الزوج للمناكحة مجرد دعله بالزيادة على الواحدة  
والا لزمه ما اوقعته ولا يعذر بالجهل (و) ان (حلف) الزوج انه نوى به الواحدة فان نكل لزمه  
ما اوقعته ومحل حلفه حين المناكحة (ان) كان (دخل) الزوج بالزوجة واراد رجوعها (والا)  
أي وان لم يدخل بها او دخل بها ولم يرد رجوعها الا (ن) (ف) يحلف (عند) ارادة (الارتجاع) (و) ان  
(لم يكرر) الزوج عند التخصير أو التعليك قوله (امرها) أي حكم عصمتها (بيدها) في ملكها  
تتصرف فيها كيف شئت بطلاق وابقاء فان كرره حقيقة او حكما بان أتى باداة تفسيده التكرار  
ككلما شئت فامرته بذلك فليس له مناكرتها فيما زاد على الواحدة في كل حال (الا ان نوى)  
الزوج بتكرير امرها بيدها (التاكيد) فان كان نواها به فله مناكرتها فيما زاد على الواحدة هذا  
وقال الخط لا يشترط عدم تكرار امرها بيدها فان تكراره كعدمه في الحكم فالتاسيب الاتيان  
به بصيغة المبالغة بان يقال وان كرر امرها بيدها والمعنى ان نوى الواحدة عمل بنيتها وان كرر  
أمرها بيدها مثلاثي قال ومن الشروط ان لا يقول كلما شئت فامرته بذلك والا فلاننا كرهه فانه  
ابن الحاجب ولو أشار المصنف الى هذا المكان احسن مما ذكره اذ لا فائدة له كإعطاء وشبهه في  
اعتبار نية التاكيد فقال (كنسقتها) أي تكرير المملكة والخيرة غير المدخول بها قولها  
طلقت نفسى مثلا بفصل في تعدد الطلاق بعده الا ان تنوى التوكيد واما المدخول بها فلا  
يشترط كون تكريرها نسقا ويشترط كون ما بعد الاولى في العدة ومفهوم نسقها ان غير  
المدخول بها ان كررته لا نسقا فلا يلزمه الا الاول لانقطاع العصمة به فلا يجزم ما بعده محلا  
فالصادر مضاف لقاعله ضمير الزوجة المؤكد بقوله (هي) أي الزوجة لدفع توهم عود المؤكد  
بالفتح على الطلقات الثلاث (وان لم يشترط) بضم المثناة تحت وفتح الراء أي المذكور من التخصير  
والتعليك للمرأة (في العقد) لنسكاحها فان كان اشترطها فيه لزمه ما اوقعته ولو كانت غير  
مدخول بها وله رجعة المدخول بها ان كانت ايقنت شيئا من العصمة وقال سمعون ليس له رجعتها  
لرجوعه للخلع لاسقاطها من صداقها للشرط (وفي حمله) أي المذكور من التخصير والتعليك (على  
الشرط) أي كونه مشروطا في العقد فلا يناكرها فيما زاد على الواحدة (ان أطلق) الموثق أي  
لم يقيده بشرط ولا تطوع بان كتب أمرها بيدها ان تزوج أو تسرى عليها ولم يذ كر حصول هذا  
الشرط عند العقد او بعده قاله أبو الحسن ومنه لابن هرون في اختصاره المتبعية ونصه ولو

لدفع توهم الخ) على المؤكد (قوله فان كان اشترط لها فيه) مفهوم ولم يشترط (قوله لرجوعه) أي اشترطه في كتب  
العقد (قوله لاسقاطها الخ) على لرجوعه له (قوله للشرط) على اسقاطها منه (قوله بان كتب) أي الموثق الخ تصوير لا طلاقه  
قوله علم) تنازع فيه تزوج وتسرى (قوله ولم يذكر) أي الموثق (قوله ونصه) أي ابن هرون



(قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فيها) أى الشروط (قوله فقال) أى الزوج (قوله انها) أى الشروط (قوله على الطوع) أى التبرع بعد العقد (قوله وقات) أى الزوجة (قوله) ٢٨٧ (هى) فصل به ليصح العطف

على ضم الرفع المتصل  
(قوله انها) أى الشروط  
(قوله مقيل) بضم فس كسر  
(قوله هى) أى الشروط  
(قوله ينظر) بضم فسكون  
(قوله مدعية) أى  
العرف (قوله ان ادعى نية)  
أى ويادروا ويكرروا امرها  
يسدحا (قوله وامان عليا)  
الطلاق (قوله ان تزوجت)  
عليك فأتى تزوجها طائى  
(قوله والعلى) لمحو ان  
نسرت عليك نهى حرم  
(قوله فلا يختلف فيه الطوع  
من غيره) أى فى لزومه بمجرد  
حصول المعلق عليه (قوله  
بتردد) أى بدل قولان  
ولا يخفى عليك جواب هذا  
بعد ما تقدم مرارا (قوله  
أو على الطوع به الخ) عطف  
على الشرط (قوله زوجته)  
تأزج فيه ملك وخير (قوله  
قبل البناء) قيد فى التخيير  
فقط (قوله يمين) صلة قبل  
(قوله بعد قضائها) صلة  
قبل (قوله لاحتماله) أى  
طلعت نفس الخ على ثلاث  
(قوله لخروجها الخ) صلة  
طلعت (قوله لارادته الخ) صلة  
خروجها (قوله لا الواحدة)  
عطف على صفتها (قوله  
وهذا) أى بطلان صفتها  
(قوله مطلقا) أى عن تقيدها

كتب اما هذه الشروط ولم يذكر انها فى عقد النكاح أو بعده ثم اختلف فيها فقال انها كانت  
على الطوع وقات هى أولها بل فى العقد فكى ابن العطار فى وثائقه انها على الطوع وقال محمد  
ابن عبد الله بن مقيل هى محمولة على ان النكاح انعقد عليها بعض الموثقين ينبغى ان ينظر فى ذلك  
الى عرف الناس فى ذلك البلد فالقول قول مدعية فان لم يكن عرف فالقول قول الزوج وانما  
يختلف حكم الطوع وغيره فى التملك خاصة فله ان ينكرها فيه ان اوقعت اكثر من واحدة فيها  
طاع به من الشرط وان ادعى نية ويختلف على ذلك ولا ينكرها فيها ان انعقد عليه النكاح وامان عليا  
الطلاق والعلى فلا يختلف فيه الطوع من غيره هذا هو المشهور من قول مالك واصحابه رضى  
الله تعالى عنهم وبه نعلم ان اللاتى التعبير بتردد والله أعلم افاده البناى قال فى المدونة وان كان  
نبرع بهذا الشرط بعد العقد فله ان ينكرها فيما زاد على الواحدة او الحسن هذا بقضى ان  
التبرع فى اصل العقد كالشرط ونص عليه ابن الحاجب فدل على ان ما وقع فى العقد من غير شرط  
له حكم المشترط اهناى أى على التطوع به بعد العقد فله المناكرة فيما زاد على الواحدة (قولان)  
ان ملك زوجته مطلقا وخبرها قبل ثباتها فطلقت نفسها ثلاثا فقال لم ارد بالملك أو التخيير  
طلاقا فقط لزمك الثلاث التى اوقعت فقال اردت طلاقا واحدة (قبل) بضم القاف وكسر  
الموحدة عند ابن القاسم من الزوج المملك أو التخيير زوجته فى العصة قبل البناء يمين بعد قضائها  
ياكثر من واحدة ونائب فاعل قبل (ارادة) الطائفة (الواحدة بعد قوله) أى الزوج (لم ارد) بضم  
الهمز وكسر الراء بالتخيير والملك (طلاقا) فقط قبل له ان لم ترده فقد لزمك ما اوقعت فقال اردت  
واحدة فقط قبل قوله لاحتمال نسيانها ثم تذكره وقال اصبح لانتقبل منه ارادة الواحدة وبعد نادما  
ويلزمه ما اوقعته والى هذا أشار بقوله (والاصح خلافه) أى قول ابن القاسم وانه لا تقبل منه  
ارادة الواحدة بعد قوله لم ارد طلاقا وصرح بمفهوم قوله لم تدخل فقال (ولا نكرة) بضم النون  
وسكون الكاف أى منكورة (له) أى الزوج فيما زاد على الواحدة (ان) كان (دخل) الزوج  
بزوجته وخبرها فاقعت زائدا على الواحدة (فى تخيير مطلق) عن التقييد بطلقة أو ما زاد عليها  
وعن التقييد بصيغة مما يأتى اذ منه ما لا تنافى فيه المناكرة كاختارى فى نطائقتين (وان قالت)  
الزوجة الخيرة او المملكة (طلقت نفسى) أو زوجى قاله فى التوضيح (سملت) بضم السين وكسر  
الهمز الزوجة (بالجملين وبعدة) عما ارادته بقولها طلقت نفسى لاحتماله الواحدة والزائد عليها  
(فان) كانت (ارادت) الزوجة بقولها طلقت نفسى الطلاق (الثلاث لزم) أى الطائعات  
الثلاث الزوج فلا منكورة فيما زاد على الواحدة (فى التخيير) اذا كانت مدخولا بها اقوله  
السابق ولا منكورة ان دخل (وناكر) الزوج الزوجة فيما زادته على الواحدة (فى التملك) سواء  
كانت مدخولا بها ام لا وفى التخيير لغیر مدخول بها اقوله وناكر خيرة لم تدخل وملكه مطلقا (وان  
قالت) الزوجة اردت بقولى طلقت نفسى طلاقا (واحدة بطلت) صفته أى كونه خيرة  
خروجها عما خبرها فيه بالكلية لارادته يمينها منه وارادتها بقاءها فى عصمته لا الواحدة فقط  
وهذا فى الخيرة المدخول بها أو ما خيرة غير المدخول بها والمملكة مطلقا قلزمه الواحدة فقط  
فيهما (وهل يحمل) بضم الباء وسكون الحاء المهملة وفتح الميم قولها طلقت نفسى (على) ارادة

بكونها غير مدخول بها (قوله فيهما) أى الخيرة غير المدخول بها والمملكة

(قوله منها) أى الزوجة (قوله به) أى طأقت نفسى (قوله وهذا) أى حمله على الثلاث (قوله فتلزمه) أى الثلاث الزوج (قوله وله) أى الزوج (قوله لأنها) أى الواحدة (قوله فتلزمه) أى الواحدة الزوج (قوله وهذا) أى حمله على الواحدة (قوله تأويل عبد الحق المدونة) فيه إضافة المصدر لقائه ونصب مفعوله به بعده (قوله منها) أى الزوجة (قوله لعدد) صلة النية (قوله بقولها) صلة النية (قوله لأنه) أى استظهره (قوله) أى اختبرت الطلاق (قوله على أصولهم) صله أى (قوله أنها) أى الزوجة (قوله تستل) بضم التاء ٢٨٨ أى عما أرادته به (قوله لاحتمال أل الخ) صلة تستل (قوله فيكون) أى الطلاق

الطلاق (الثلاث) منها به وهذا مذهب ابن القاسم فى المدونة عند ابن رشد فى التفسير ان دخل وله المأثرة ان لم يدخل وفى القليل مطلقا (أو) يحمل على ارادة (الواحدة) لأنها الاصل فتلزمه فى القليل مطلقا والتخيير قبل الدخول ويطل تخييرا للدخول به وهذا تأويل عبد الحق المدونة وصلة يحمل (عند عدم النية) منها لصد فيقولها طأقت نفسى فى الجواب (أو) يلان والظاهر عند ابن رشد والمناسب للتعبير بالفعول لأنه من عند نفسه (أو) اليا أى الزوجة الخيرة والمأثرة (ان قالت طأقت نفسى) المناسب اختبرت الطلاق غ فى بعض النسخ اختبرت طأقت وهو الصواب اشارة لقول ابن رشد فى المقدمات وأما ان قالت اختبرت الطلاق فالذى اراد به على أصولهم انها تستل فى التخيير والقليل لاحتمال أل الاستعراق فيكون ثلاثا ويراد بها لعمد وهو الطلاق السنى المشروع فيكون واحدة واذا احتل الاقطن الزوجين وجب ان تستل ايها ارادت فان قالت أردت واحدة أو ثلاثا فواضح وان قالت لم أرد شيئا منهما فخرج فيها التأويلان السابقان كما فى التوضيح فالأولى التعبير بصيغة ظاهر لانا من نفسه (وفى جواز) اقسام الزوج على (التخيير) لزوجته أو غيرها وهو نقل البابى وعبد الحق عن أبى عمران قائلا ما علمت من كرهه انما يكره المرأة يتقاع الثلاث وعدم جوازه (قولان) وقابل الجواز فى كلامه يحتمل المنع وهو الظاهر من حيث المقابلة الجواز وهو مقتضى قول النخعي يمنع الزوج من ايقاع الثلاث ونحوه عليه عليه فان فعل انتزعه الحاكم من يدها ما لم يقع الثلاث ويحتمل الكراهة وهو نقل البابى أيضا عن أبى بكر التناضى ومن وافقه فتخلص فى المسئلة ثلاثة أقوال البساطى والكراهة وسط (و) ان قال اختارى فى واحدة فلو تعت ثلاثا وقال لم أرد الا طاعة (حلف) لزوج انه لم يرد الا طاعة واحدة (فى) قوله لزوجته (اختارى فى واحدة) فطأقت نفسها ثلاثا وقالت اختبرت نفسى أو الطلاق فان حلف لزمته طاعة واحدة فقط رجعية فى المدخول به الاحتمال لانه فى مرة واحدة ولو ثلاثا وان نكل لزمه الثلاث (أو) فى قوله لاه اختارى (فى) ان طأقت نفسك طاعة واحدة) أو فى ان تقبى فطأقت نفسك ثلاثا فطأقت واحدة وفى ان تقبى فيحلف على هذا غ انظر الامهات اختارى فى ان تطأق نفسك طاعة واحدة وفى ان تقبى فطأقت نفسك فانه يكون ثلاثا قال نزلت بالمدينة المنورة بانوار صلى الله عليه وسلم فقال مالك رضى الله تعالى عنه ما أردت بقولك ذلك الا واحدة قال والله ما أردت الا واحدة قال هى واحدة قلت ما المسئلة التى سئلت عنها مالك قال هى رجل قال لاه ان اختارى فى واحدة فاجاب بما اخبرتك عياض ظاهر كلام ابن القاسم انه سواه ما مع قوله اختارى فى واحدة

(قوله بها) أى أل (قوله وهو) أى المأثرة (قوله) أى به (قوله يخرج) بتخات متعلا (قوله فيها) أى المسئلة (قوله بصيغة ظهري) بفتح هاء متعلا واضافتها البيان (قوله وهو) أى الجواز (قوله فائلا) حال من أبى عمران (قوله كرهه) أى التخيير (قوله يكره) بضم الياء (قوله عدم جوازه) عطف على جوازه قوله يحتمل المنع (قوله وهو) أى المنع (قوله يمنع) بضم الميم (قوله يمنع) بضم الميم (قوله كرهه) أى الزوج عطف على ايقاع (قوله عليه) أى ايقاع الثلاث (قوله فان فعل) أى خبر الزوج زوجه (قوله) أى الطلاق (قوله ليدها) أى نصرفها (قوله ما لم توقع) أى الزوجة (قوله ويحتمل) أى مقابل الجواز عطف على يحتمل المنع (قوله وهو) أى الكراهة وذكره لتد كبره (قوله وسط) أى فهو الراجح (قوله لاحتمال اقظه الخ) صلة تعلقه (قوله فانه) أى الطلاق (قوله يكون) أى الطلاق (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله فقال) والله مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى اختارى فى ان تطأق نفسك واحدة أو تقبى (قوله قال) أى الزوج (قوله قال) أى مالك (قوله قلت) فانه يحتمل (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله هى) أى المسئلة (قوله فاجاب) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله انه) أى ابن القاسم (قوله واها) أى مسئلة اختارى فى ان تطأق نفسك واحدة أو تقبى

لاحتمال اقظه الخ) صلة تعلقه (قوله فانه) أى الطلاق (قوله يكون) أى الطلاق (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله فقال) والله مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى اختارى فى ان تطأق نفسك واحدة أو تقبى (قوله قال) أى الزوج (قوله قال) أى مالك (قوله قلت) فانه يحتمل (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله هى) أى المسئلة (قوله فاجاب) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله انه) أى ابن القاسم (قوله واها) أى مسئلة اختارى فى ان تطأق نفسك واحدة أو تقبى

(قوله وانه) أي الزوج (قوله وعليه) أي عدم الفرق بين المسئلتين (قوله تأولها) أي المدونة بفحش مثقلا (قوله واختصرها) عطف على تأولها (قوله وكان المراد) بفتح الهمزة وشذ انون (قوله عندهم) أي ابن أبي زيد ومن وافقه (قوله في مرة واحدة) أي ولو بالثلاث (قوله فانها) أي المرة (قوله سواء هي) أي الزوج في صبغة تخيير (قوله عليه) أي ان المراد إيقاع الفراق بالثلاث في مرة واحدة (قوله لا تبينها) أي ٢٨٩ المدخول بها الأبعوض (قوله

وايه يخلف ما أراد الا واحدة وعليه تأولها ابن أبي زيد وغيره واختصرها ابن أبي زئب  
وكان المراد عندهم محتمل لامضاء الفراق في مرة واحدة فانها لا تحتاج للاعادة والسكرير سواء  
سمى التطليقة أم لا ويديل عليه أو تقبى والواحدة لا تبينها وهي معه في حكم المقيمة بعد وقال  
عبد الحق قال بعض القرويين يخلف لزيادة لفظه وفي ان تقبى لانه قد علم انها مع الطائفة مقيمة  
على حالها في عصمته فلما زاد وفي ان تقبى استظهر عليه بالعين لذلك فأما إذا سقط هذا  
الانظر وقال اختارى في طائفة فلهذا الاشكال فيه ان العين ساقطه عنه وقال ابن حجر  
انما حلفه ابن القاسم لقوله وفي ان تقبى لاحتمال ان يكون أراد المبنونة لان ضد الاقامة  
المبنونة فقد تضافرت هذه النقول على ان السر في قوله أو تقبى في المصنف في اسقاطه  
الذكر فان حلف فلا يلزمه الا واحدة رجعية في المدخول بها وان نكل لزمه ما قضت به ولو لا  
زيادة أو تقبى لبقيل عليه كيف يخلف في اختارى في ان تطاق نفسك طائفة واحدة ولا  
يخلف في اختارى في طائفة (لا) يخلف ان قال (اختارى طائفة) فاقوت ثلاثا فقال ما أردت الا  
واحدة فتلزمه واحدة فقط بالعين غ أشاره قول أبي سعيد واد قال لها اختارى في طائفة  
فقلت قد اخترتها واخبرت نفسي فلا يلزمه الا واحدة وله رجعتها وليست في الامهات (وبطل)  
ما جعله الزوج لها (ان قضت) الزوجة الخيرة (ب) طائفة (واحدة في) قوله لها (اختارى طائفتين)  
ويبقى الزوج على ما كان له قبل قوله لها (أو في قوله) اختارى (في طائفتين) بزيادة في فلا يلزمه شيء  
ان قضت بواحدة وبطل ما جعله يدها قاله ت طفي ظاهرا انه يبطل التخيير من أصله وبه قرر  
الشارح في غير شرحه الصغير وتبعه ت وس وقرر الشارح في صغيره على بطلان ما قضت به  
مع بقاء التخيير وتبعه عجم وزعم ان هذا هو المطابق للنقل ونظر في الاول ولم أره هذا النقل الذي  
زعم انه يطابقه بل ظاهر كلامهم أو صريحه خلاف ما زعمه في المدونة وان قال لها اختارى  
طائفتين فاخترت واحدة أو قال لها طائفتين فطلقت نفسي واحدة لم يقع  
عليها شيء اه فقسويتما بين اختارى طائفتين وطائفتين فطلقت نفسي واحدة لم يقع  
وعبارة اللخمي في اختارى طائفتين لها القضاء به ما فان قضت بواحدة لم يلزمه شيء ونقلها ابن  
عرفة والموضح (وان) قال لها اختارى (من طائفتين فلا تنقض) الزوجة (الا ب) طائفة  
(واحدة) فان قضت باكثر من الم تلزمه الا واحدة نقله الخط (و) ان خير المدخول بها التخيير امطلقا  
فاوقعت طائفة أو اثنتين ولم يرض به (بطل) التخيير لا ما قضت به فقط (في) التخيير (المطابق) بفتح  
اللام عن التقييد بعد من الطلاق بان قال اختارى او خيرك مثلا سواء تجوز أو علقه على نحو  
دخول الدار (ان قضت) الزوجة (بدون) من الطلاق (الثلاث) فان قضت بواحدة تسكمله

٣٧ من في الكبير والوسط (قوله وزعم) أي عجم (قوله هذا) أي بطلان ما قضت به دون التخيير (قوله نظر) بفحش  
مثقلا (قوله في الاول) أي بطلان التخيير (قوله زعمه) أي عجم (قوله فقسويتما) أي المدونة (قوله بطلانه) أي التخيير (قوله  
نقلها) أي عبارة اللخمي (قوله بان قال اختارى الخ) تصوير للتخيير المطلق (قوله تجزئه) بفحش مثقلا أي الزوج التخيير (قوله على  
نحو دخول الدار) أي وحصل (قوله ميم) بضم فكسر مثقلا أي مكمل (قوله فان قضت بواحدة تسكمله الثلاث) تفريع على ميم

(قوله وهذا) أي بطلان التخيير بقضاء ما بدوئها (قوله له ذلها) بضم العين أي الزوجة الخ لعله لبطلان تخييرها به (قوله شرع) بضم فسكسر (قوله وهي) أي ما شرع لها أو اتفقت عليه (قوله فان رضى) أي الزوج (قوله به) أي دون الثلاث (قوله جعل) بفتح الجيم (قوله ففكسر) قوله لخالفته أي الزوج (قوله هذا) أي بطلان ما وقعت وما يدها (قوله والا) أي وان لم يختر في الحال (قوله اسقط) أي الحاكم (قوله ما جعل لها) أي تخييرها (قوله على المشهور) راجع لنفي التأخير (قوله على الأصح) راجع لعدم التأخير (قوله لانه) أي الزوج (قوله انما جعله) أي الخیار (قوله ان لم يرض الزوج بتمليقها) أي اختيار الطلاق بدخوله ٢٩٠ على ضربها بشرط وقفها وعدم تأخيرها (قوله والا) أي وان رضى

الزوج بتعليقها (قوله بقاء) الثلاث لم يبطل ما قضت به وهذا في تخيير ممدخول بها ولم يرض بما أوقعته وبصير معها كما كان قبل تخييرها بعد ولها ما شرع لها وهي الثلاث فان رضى به لزمه وشبهه في بطلان ما جعل لها فقال (ك) قوله (طلق نفسك ثلاثا) ولم يقيده بمشيتها فطلقت نفسه اقل منها فيبطل ما أوقعته وما يدها لخالفته هذا مذهب المدونة (و) ان خيرها فاخترت الطلاق ان دخل على ضربها (وقفت) بضم الواو وكسر القاف المخيرة أي بوقفها الحاكم ويأمرها بالاختيار حالا ولا اسقط ما جعل لها (ان اختارت) نفسها (ب) شرط (دخوله) أي الزوج (على ضربها) بان قالت ان دخلت على ضربتي فقد اخترت نفسي ولا تؤثر حتى يدخل على ضربتي ابن ناجي على المشهور وفي الشامل على الأصح لانه انما جعله لها ناجرا ان لم يرض الزوج بتعليقها والا تنتظر دخوله على ضربتها فان دخل عليها طلقت بدون اختيارها قاله للخصي (ورجع) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه عن قوله الاول في الخيرة والمملكة بقاء التخيير والاملاك المطلقة بيدها في المجلس فقط بقدر ما يرى الناس انهم اختاروا في مثله فان تفرق عنه أو خرجا عن الكلام الى كلام آخر فيبطل ما يدها فرجع عن هذا (الى بقاءهما) أي التخيير والاملاك (بيدها) أي ملك الزوجة وتصرفها (في) التخيير والاملاك (المطلق) عن التقييد بزمن أو مكان (مالم توقف) أي مدة اتقاء ايقافها الحاكم فان أوقفها فلا يبقان بيدها فاما ان تجيب أو يقطع الحاكم (او نوطا) أو تمكنه منه أو من الاستمتاع عالمه طاعة والاولى ذكره هذا - قب قوله المتقدم ومضى يوم تخييرها لانه قسبه ويجل هذا الخلاف مالم تقل عند التملك أو التخيير بركات امرى أو رضى ونحوه مما يدل على انها لم تترك ما يدها فان قالته بقي بيدها مالم توقف أو نوطا ابن رشد اتفاقا ومع ابن القاسم من ملك امرأه فقالت لي النظر في امرى فقال ليس لك هذا اوقال فانتظري الا ان والاذلا حتى لك قال مالك ذلك بيدها حتى يوقفها السلطان ابن رشد ومضى ان في هذه المسئلة عند من ادركا من الشيوخ انهم يبينون ما في المدونة وان ذلك لها على القول بانها ليس لها القضاء الا في المجلس حتى يوقفها السلطان وان المسئلة تخرج من الخلاف اذا قالته بحضور الزوج ولم يشكره عليها كقوله امرك بيديك تنظرين لنفسك وان انقضى المجلس ولورد قوله الجبرت على القولين اه من ابن عرفة ثم ذكر عن البايع ان ظاهره خروجها عن الخلاف ولورد قولها خلاف ما فعله

أي النظر في امرها (قوله حتى يوقفها السلطان) غاية لقوله وان ذلك لها على القول بانها ليس لها الخ (قوله ابن من الخلاف) أي في بقاء امرها بيدها في خصوص المجلس او مالم توقف الخ (قوله اذا قالته) أي لي النظر في امرى (قوله ولم يشكره) أي الزوج قولها لي النظر في امرى (قوله كقوله) أي الزوج الخ تشبيهه في الخروج من الخلاف (قوله وان انقضى المجلس) من مقول الزوج وقام صبغة التخيير فهو مبالغة في نظرها لنفسها وهي التي اوجبت خروجها من الخلاف (قوله ولورد) أي الزوج (قوله قولها) أي الزوجة لي النظر في امرى (قوله الجبرت) أي المسئلة (قوله على القولين) أي القولين ببقاء بيدها في المجلس فقط والقول ببقائه بيدها مالم توقف أو نوطا (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله ان ظاهرة) أي كلام البايع (قوله خروجها) أي المسئلة (قوله ولورد) أي الزوج (قوله قولها) أي لي النظر في امرى

(قوله فانظره) اي ابن عرفة ونصه في رسم استأذن لو قيدت القبول كقولها قبلت لا تطر في امرى كان بيدها وان انقضى المجلس اتفاقا حتى توقف رسمه مع ابن القاسم من ملك امرأته فقالت قيات لا تطر في امرى فقال ليس لك ذلك او قال فانظرى الآن والافلاشي لك قال مالك رضى الله تعالى عنه ذلك بيدها حتى بقعه السلطان ابن رشد كما يمضى لنا في هذه المسئلة عند من ادركنا من الشيوخ انها مبيضة لم ينفى المدونة وان ذلك لها على القول انها ليس لها القضاء الا في المجلس حتى بقعه السلطان وان المسئلة تخرج من الخلاف اذا قالت بحضرة الزوج ولم يشكره عليها كقوله امرئ بيده تنظرين انفسك وان انقضى المجلس ولو رد قولها الجرح على القولين ولو قال امرئ بيده على ان تنقض في هذا المجلس او تردى فلا يكون له ا قضاء بعده اتفاقا بقوله بانقضائه بالمجلس لانه رأى مواجهته بالتعليك تنقضى جوابها في المجلس كالمبايعة ولو قال رجل لا تحر بعثك سلمتي بعشرة اشئت فلم يقل اخذتها باحقى انقضى المجلس فلا يكون له نفي اتفاقا وقوله بعدم انقضائه به لانه رأى التعليك خطيرا يحتاج لظهوره بخلاف البيع ثم قال وفيما اختار ابن القاسم قوله الاول بانقضائه بانقضاء المجلس وعليه جماعة الناس الشيخ لا يذهب في المجموعة انما قال مالك لها ذلك بعد المجلس ٢٩١ مرة ثم رجع عنه الى ان مات

الباجي روى يحيى بن يحيى القول الاول في المطا وهو آخر من روى عنه وهذا يدل على ان ما سكا كان يترجم فيه واخذ ابو يحيى بن خيران بقوله الثاني ابو عمر المشهور المعمول به الاول الباجي وهذا ان لم نجب بشئ ولو قالت قبلت امرى فذلك بيدها حتى توقف او يمكن من نفسها في قولى مالك معاقلت الشيخ عن الموازية انما لها القضاء في المجلس في قول مالك القديم الا ان تقول قبل الاقتران قبلت او رضيت أو اخترت أو نحو

ابن رشد فانظره وشبهه في بقاءهما بيدها ما لم توقف او توطأ فقال (ك) قوله (حتى شئت) يكسر التماسا امرئ بيده او فاختارنى نفسه في بقاءهما ما لم توقف او توطأ او يمكن (واخذ) بفحوات اى تلك الامام عبد الرحمن (بن القاسم) تليد الامام مالك رضى الله تعالى عنه ما (بالسقوط) للتخيير والتعليك بانقضاء المجلس او الخروج عن الكلام الى غيره الذى هو القول الذى رجع عنه مالك رضى الله تعالى عنه المتبطل وبه القضاء وعليه جمهور أصحاب مالك رضى الله تعالى عنهم ورجع اليه الامام ثانيا بابقائه عليه الى موته فهو الراجح فالاولى الاقتصار عليه (وفي جعل) قوله (ان) شئت (او اذا) شئت فامرئ بيده (ك) قوله (حتى) شئت فامرئ بيده في الاتفاق على بقاءهما بيدها ما لم توقف او توطأ او يمكن (او) جعلهما (ك) التخيير والتعليك (المطلق) في جريان قولى الامام فيهما (تردد) للمتأخرين حكاه ابن بشير وقال اصبح ان قال ان شئت فالامر بيدها ما لم توطأ وان قال اذا بقي بيدها ولو وطئت وفي المدونة ان قال لها انت طالق ان شئت واذا شئت فذلك بيدها وان افترقا حتى توقف او توطأ وكانت اذا عند مالك رضى الله تعالى عنه اشده من ان ثم سوى بينهما كما قال بعض شارحيهما انما فرق بينهما اولا لان اذا طرقت مس تغرق للزمان المسئلة قبل واحد ولا حصر في فعل الطلاق بيدها في الوقت الذى تشاؤم فيه ولم يجعل له حدا يقطع ما بيدها قبل الانتهاء اليه فوجب كونه بيدها ما لم توقف او يكن منها ما يدل على اسقاطه وليس هذا المعنى في ان لائن ان لا تدل على زمان وانما هي للشرط خاصة عياض فترى اذا وان حله الشيوخ على اختلاف قولى مالك رضى الله تعالى عنه

كما يعلم به انهم تدع ما بيدها ولا يدري اهو فراقا وتزلما بيدها فلا يربى ما بيدها الا بايقاف السلطان أو عنه من نفسها ولو قال لها الزوج لا افارقك حتى تيمنى فراقك او ردك فلا يكون له ذلك الا بتوقيف السلطان وكذا مع ابن القاسم ثم قال قلت ظاهرا كلام الباجي وما في الموازية ان تقيدها كلامها بالتأخير فوجب بقاءها بعد المجلس على القولين معا ولو طلبها الزوج بالتجمل خلاف ما تقدم لابن رشد انه ان طلبها بالتجمل دخلها القولان (قوله بنائهما) اى التعليك والتخيير (قوله يمكن) اى من الوطء أو الاستمتاع (قوله في الاتفاق الخ) صله كاف التشبيه (قوله في جريان) صله كاف التشبيه (قوله قولى) بفتح اللام معنى قول بلا نون لضافته (قوله فيهما) اى اذا وان (قوله سوى) بفتح السين والواو منفلا اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله بينهما) اى ان واذا (قوله اقولا) بشد الواو (قوله فيه) اى المستقبل (قوله له) اى الوقت (قوله اليه) اى الحد (قوله كونه) اى الطلاق (قوله هذا المعنى) اى استغراق الزمن المستقبل (قوله هي) اى ان (قوله حله) اى التفريق

في اذا هل تقتضي المهلة فتكون كتي او الشرط لمجرد فتكون مثل ان ابو الحسن  
فولها ثم سوى بينهما ما اى جعل ان مثل اذا وان ذلك بيدها مالم توقف فلم يعتد به موضوعها  
في كلام العرب ابو محمد صالح كلام الفقيهين احدهما نحوى والاخر غرير نحوى في الحاضرة  
يقدم نحوى فان خرج الى قباطين البرابريكونان سواء وشبهه في التردد فقال (كما اذا كانت)  
الزوجة (غائبة) عن زوجها حين تخييرها او قلعها (وبلفها) اى التخير او القلع الزوجة فهل  
يبقى بسدها ان لم يطل باكثر من شهرين كفى التوضيح حتى يتبين رضاها بما قاطعه مالم توقف  
وتوطأ وهو هذه طريقة ابن رشد وحكى الاتفاق عليها ويحجر فيها خلاف الحاضرة المتقدمة  
وهو طريق النخعي قال تشبيه تام (وان عين) بفحش مثلاً الزوج للتخير او القلع (امرا)  
كتمه بيده اختصارها بان او مكان (تعين) بفحش مثلاً فاذا انقضت ما عينه سقط حقه واوقد  
تقدم هذا في قوله ومضى يوم تخييرها والمكان مثل الزمان بدليل تعميمه هنا وكلاهما مقيد بما  
ان لم يطاع الحاكم والاوقفت كما تقدم وشمل كلامه نحو امرك بيدك متى شئت في هذا اليوم  
او الجاس كفى التوضيح (وان قات) الزوجة المخيرة او المملكة (اخترت نفسى وزوجى او)  
قات كلاماً ملبساً (بالعكس) للترتيب السابق بان قالت اخترت زوجى ونفسى (فالحكمة  
المتقدمة) من النفس والزوج ويعود الثانى ند ما فان قدمت النفس فقد اخذت الفراق وان  
قدمت الزوج فقد اخذت البقاء على العصمة وردت ما جعلها قاله ابن يونس وان قات  
اخترت ما فذكر تقدم نفسها ولا ينظر للتقدم في مرجع الضمير الواقع في كلام الزوج استسقاطا  
للفروج فان شك في المقدم فلا طلاق كمن شك هل طلق ام لا (وهما) اى التخير والقلع (في  
التخير) على الزوج فيكون امر الزوجة بيدها بمجرد فراغه من الصيغة (تعلقهما) اى التخير  
والقلع بلام التعليل وفي نسخة بالكاف وهى التعليل ايضا على حدها في قوله تعالى واذا كروه  
كما هذا كم وقوله تعالى واحسن كما احسن الله اليك اى تعلية هما (ه) شئ (منجز) بضم الميم  
وفتح النون وكسر الجيم مشددة اى مقتضى للتخير كسنة قبل تحقيقه يعلقه عادة كما مر بك بيدك  
بعد شهر او عام او عشرة او عام او بما لا صبر منه كان قت او محقق غالب كان حصة (و) هما في  
(غيره) اى عدم التخير لتعلية هما بغير منجز كسنة قبل ممنوع كان مست السواء وشرب البحر  
او حلت الجبل او محقق غير غالب كان قدم زيدا وان دخلت الدار وخبرهما في التخير بغيره  
(كاطلاق) فلا يثبت لها حق في التعليل على مسة قبل ممنوع ويتوقف على حصول المختار غير  
الغالب (ولو علقهما) اى الزوج التخير والقلع (بغيبه) اى غيبة الزوج عن زوجته (شهر) بان  
بان قال ان غبت عنك شهر افامرك بيدك تخيرا او قلعا (ف) غالب (قدم) من سفره الى بلد  
زوجه قبل فراغ الشهر (ولم نعلم) الزوجة بقدمه حتى ثم الشهر فثبت تعلية وغيبته وحلفت  
انه لم يقدم لاسرا ولا علانية وطلقت نفسها وانقضت عدتها (وتزوجت) غيره او وطئ الامه  
سيدها ثم اثبت الزوج الاقل قدمه الى بلد هات قبل تمام الشهر (ف) حكمها (ك) حكم ذات  
(الوايين) في انها ان دخل او تلذذ الثانى به غير عالين بقدم الاو ففى الثانى والا ففى الاول  
ومفهوم ولم تعلم انها ان علمت بقدمه قبل فراغ الشهر وطلقت نفسها وتزوجت فلا تكون للثانى  
وهو كذلك اتفاقا والظاهر حدها اذا ثبت بينة اقرارها بعلمها به قبل عقد الثانى او قبل تلذذه

(قوله الجرد) اى عن الزمان  
(قوله ذلك) اى الطلاق  
(قوله موضوعها) اى ان  
(قوله الفقيهين) اهل مراده  
عياض وابو الحسن (قوله  
قباطين) اى بيوت البر  
والشعر (قوله اى التخير)  
تفسير للفاعل المستتر (قوله  
وحكى) اى ابن رشد (قوله  
وكلاهما) اى الزمان  
والمكان اى بقاؤه بيدها  
فيهما (قوله فتقدم) اى في  
قوله وان قال الى سنة متى  
علم (قوله حدها) اى قياس  
الكاف (قوله ويتوقف)  
اى ثبوت الحقانها (قوله اى  
الزوج) تفسير للفاعل  
المستتر (قوله في انما) اى  
الزوجة صله كاف التشبيه  
(قوله الثانى) تنازع فيه  
دخل وتلذذ (قوله عالين)  
يفتح الميم اى الثانى والزوجة  
(قوله والا) اى وان لم يدخل  
اوبة تلذذ الثانى بها او علم  
احدهما بقدم الاو قبل  
دخول الثانى او تلذذه (قوله  
به) اى قدوم الاو قبل  
فراغ الشهر (قوله قبل عقد  
الثانى) صله اقراء

(قوله والا) أي وان لم يثبت اقرارها قبل عقد الثاني او نكاحه بينة (قوله غيره) أي الزوج (قوله متى علمت) صلة خدار (قوله ولو بعد وطئها طائفة) مبالغة في بقاءها على خيارها (قوله وهو) أي اعتبار تمييز الميزة المطلقة (قوله سمع عيسى) من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف أي ابن القاسم (قوله اذا عرفت) أي الميزة ٢٩٣ (قوله فاعتبر) أي سمع عيسى

(قوله فقط) أي دون اطلاقها الوطء (قوله هو) أي اشتراط اطلاقها لوطء مع التمييز (قوله ويستأنى) بضم الياء أي ينتظر (قوله وحده) أي على سماع عيسى (قوله او واطافة الوطء) أي على قول ابن القاسم (قوله فيه) أي التمييز (قوله تأخيرها) أي هل (قوله عنه) أي ان ميزت (قوله شرعها) بفحش متقلا أي الزوج (قوله معه) أي الزوجة (قوله في نفويض الطلاق غيرها) أي نفويض الطلاق لهما أو كليهما أو تمييزا أو كليهما (قوله وان وكل) بفحش متقلا (قوله تو كيلا بفحش متقلا) أي الخ ببيان لانواع النفويض (قوله الوجه) أي في شرح كلام المصنف (قوله وعليه) أي هذا الوجه (قوله وما تقر به) أي كلام المصنف (قوله بجملة) أي كلام المصنف (قوله على الوكيل الحقيقي) أي الوكيل على التطلق (قوله بانه) أي عزل الوكيل على التطلق (قوله من ذكر

بها والا فلا يلتفت لقوله الاتهام بما عجزه الاول والتحيل على فسخ عقد الثاني قاله ابن عبد السلام (و) لعاق الزوج تمييز زوجته او غلبتها (بمحضه) أي على قدوم غائب غيره من سفره بان قال لها ان حضر فلان من سفره فامر له بسدك تمييزا او قائلها وكا وحضر فلان من سفره (ولم تعلم) الزوجة بحضوره (فهى) أي الزوجة (على خيارها) في الطلاق وعدمه متى علمت ولو بعد وطئها طائفة حتى تمكنه عالمة بحضوره طائفة غ يغنى أن يكون بتسكير حضوره بمرضاة للتمييز ايطابق قوله في المدونة وان قال لامرأته اذا قدم فلان فاخترى فلها ذلك اذا قدم ولا يحال بينه وبين وطئها وان وطئها الزوج بعد قدوم فلان ولم تعلم المرأة بقدمه الا بعد زمان فلها الخيار حين تعلم (و) ان ملك او خير صغيرة ونجرت باختيار باق او طلاق (اعتبر) بضم الفوقية وكسر الباء (التخيير) الجواب التوكيل أو التخيير والتقليد سواء كان بطلاق او بقاء على العصمة من زوجة عمرة (قبل بلوغها) الحلم (وهل) يعتبر تمييزها (ان ميزت) سواء اطلقت الوطء أم لم تطلقه وهو سمع عيسى اذا عرفت ما لا يمكنه وان لم تبلغ الوطء مثلها فيه فاعتبر التمييز فقط (و) يعتبر تمييزها (متى) تبلغ سنا (وطء) فيه زيادة عن تمييزها هو قول ابن القاسم في الجواب (قولان) فان لم تميز فلا يعتبر تمييزها ويستأنى بها التمييز وحده أو واطافة الوطء وفي عبارة المصنف ادخال هل على ان ميزت ولا خلاف فيه فالاولى تأخيرها عنه بان يقول رهل مطلقا ومتى وطئا (و) يجوز له أي الزوج (النفويض) في عصمة زوجته تو كيلا او غلبتها او تمييزا (لغيرها) أي الزوجة سواء كان قريبها أو لا بالغا أو لا مسلما ولا شرعها معه أو لا على مذهب المدونة وهو المشهور (و) ان وكل الزوج شخص على نفويض امر زوجته لها تو كيلا او تمييزا او غلبتها (هل له) أي الزوج (عزل وكيله) أي الزوج على نفويض امر العصمة للزوجة تو كيلا او غلبتها او تمييزا او ليس له عزله (قولان) هذا الوجه ذكره الخطاب وهو احسن ما يحمل عليه المصنف وعليه فضمير وكيله للنفويض بمعنى التقليد او التخيير وما تقر به بجملة على الوكيل الحقيقي فغير صحيح ادلا خلافا ان للزوج عزل الوكيل مالم يقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بانه متفق عليه واما ما في الخط عن اللخمي وعبد الحق من ذكر الخلاف في عزل الوكيل ففيه نظر اذا خلافا الذي ذكره اللخمي اعماذ كره فيما اذا قال الزوج اغيره طلق امرأتي فهل يحمل على التقليد فليس له عزله او على التوكيل فله عزله هذا الذي يفيد أبو الحسن ووق وغ قال وجعل المصنف على هذا يحتاج الى وحى يسفر عنه وعبارة ابن غازي هكذا هو فيما وقفنا عليه من النسخ وهل له عزل وكيله بتد كبير الضمير وهو مشكل فانه ان حمل على الوكيل الحقيقي الذي هو عسيم المالك والتخيير والرسول فلا خلاف أن للزوج ان يعزله مالم يقع الطلاق كما جزم به اللخمي وغيره وقد صرح ابن عرفة بانه متفق عليه وان حمل على انه يجوز فيه باطلا على المالك فهذا ليس له ان يعزله وقد قال في المدونة واذا ملكها امرأها أو ملكه لا يجني

الخلاف في عزل الوكيل (بيان لما (قوله قال) أي غ (قوله هذا) أي المتقول له طلاق امرأتي (قوله يجوز) بفحش متقلا (قوله باطلاقه) أي وكيله الخ تصوير للتجوز فيه (قوله فهذا) أي المالك (قوله واذا ملكها) بفحش متقلا (قوله او ملكه) بشد الام

(قوله يده) أي ظهر الزوج (قوله عزله) أي المملوك كان الزوجة أو غيرها (قوله ذلك) أي عزله (قوله والامر) أي المطلاق أو الإبقاء (قوله اليهما) أي الزوجة المملوكة أو غيرها كذلك (قوله في هذا الأصل) أي عزل المملوك (قوله فلتنقته) بفتح الناء المعجمة أي أم زوجته (قوله فإني) أي الزوج (قوله ويده) أي ظهر الزوج منع امر زوجته من إخراجها من قريته (قوله فذلك) أي المنع (قوله أي الزوج) (قوله تأول) ٢٩٤ بفتحات مائة لا أي شرح (قوله في سبب القليل) أي لا في نفس

ثم بدله عزله فليس ذلك له والامر اليهما ولم يذكروا في هذا اخلافا فان قلت كيف تشكر وجود  
الخلافا في هذا الاصل وفي النوادر عن ابن الماجشون ان قال لختنته اذا تكا ريت لابتك  
ونجرت بها من القرية فامرها ببدل فتكارت لها الخرجها فابي وبدا له فذلك له ولا شيء عليه  
قلت قد تناول الباجي قول ابن الماجشون فقال معناه عندى ان الرجوع في سبب التملك بان  
يمنع امها من الخروج بها ولو اخرجتها لم يكن له الرجوع في التملك وقبله ابن زرقون وغيره كان  
عرفه ولو سلمنا كونه خلافا لكان من الشذوذ بمكان فكيف يعادله المصنف بما في المدونة ولا بن  
محرز فحري بعبعب في التمييز بين النوعين قال رحمه الله تعالى التخيير والتملك توحي  
من الزوج على الطلاق وتماثل له الا انه لا يستطيع العزل فيه لما تعلق للخبرة والمصلحة فيه من  
الحق وان هو جعل امر امرأته يسد رجل ارادة موافقتها بذلك وادخل المسرة عليها فلذلك ينبغي  
ايضا ان يمنع من عزله لحقها ويؤمر بهذا الذي جعل الامر يسد ما لا يقضى الاجابة لم انه  
يوافقها وان كان لم يرد بذلك موافقتها فهي وكالة كسائر الوكالات على انواع المملوكات ان شاء اقر  
من وكاه وان شاء عزله اه فان كان المصنف فهم كلام ابن محرز هذا على الخلاف لظاهر المدونة  
فاشار الى ذلك بالقولين فعبارة غير وافية بذلك مع ما فيه من البعد في المعنى نعم قال أبو الحسن  
الصغيرا نظرا اذا ملك غير الزوجة وقالت الزوجة اسقطت حق في التملك فهل للزوج ان يعزل  
المملوك لانهم علوا عدم عزل الوكيل بتعلق حق الغير وهاهي قد اسقطته أو يقال للوكيل حق  
في الوكالة فلا يعزله اه فلو اراد المصنف التنبيه على هذا القول وهل له عزل مملوكه ان  
اسقطت حقها تردوا ما جعل كلامه على قول النخعي واختلف اذا طلق امرأتى هل هو تملك  
او وكالة فيحتاج الى وحى يسفر عنه (و) ان فوض امر زوجته لغيرها ف(له) اى يجب على غير  
الزوجة الذى فوض الزوج له امره معها (النظر) اى التامل فيما تقتضيه مصلحة الزوجة من  
تطليقها أو ابقائها في عصمة زوجها فان لم ينظر لها لم ينظر لها (وصار) اى غير الزوجة  
المفوض له امرها (كهى) اى الزوجة في جميع الاحكام السابقة (ان حضر) الشخص المفوض  
له شرط في قوله وله التقوى لغيرها (أو كان) المفوض له (غائبا) غيبة (قريسة كالزوجة)  
والدلالة ذهابا بين البلدين (لا) ان كانت غيبته (أو كثر) من كيومين (فلها) اى الزوجة النظر في  
أمرها اذ في انتظار قدومه ضرر عليها وجعله لغير آخر أو اسقاطه لا موجب له (الا ان تمكن)  
بضم ففتح فكسر مثقالا الزوجة الزوج (من) اسقاطها بنفسها فيسقط نظرها المفوض له  
ولو مكنته بغير علمه على الاصح قاله في الشامل ونحوه الشيخ سالم والذى في المدونة وآبي الحسن  
وابن عرفة والمواقى أنه لا يسقط ما يسده الا بتكليفه ابعاله ورضاه (أو) الا ان (يغيب) شخص مفوض

تفويض امرها للرجل وانما تأنيب خبره (قوله ان شاء) اى الزوج (قوله عدم عزل لو كين) اليه  
إلى الملك (قوله الغير) اى الزوجة (قوله لاو كين) خبر مقدم (قوله على هذا) اى ما قاله ابو الحسن (قوله من تطليقة الخ) بيان  
لما (قوله لهما) اى الزوجة (قوله لها) اى المصلحة (قوله والثلاثة) فقد ادخلت الكاف يوما (قوله فى انتظار) خبر متقدم (قوله  
لاموجه) خبر جمل



(قوله لانه) اي ذهابه بعد التفويض له بلا قضاء (قوله على تركه) اي ما جعل له (قوله - بن - غيره) صلة الشهد (قوله يبقائه) اي امر الزوجة - يده صلة الشهد (قوله كذلك) اي في ضرب الاجل الخ ٢٩٥ (قوله عنها) اي المدونة (قوله فيها)

اي المدونة (قوله جعل)

بضم فكسر او بفتح

فسكون (قوله بان يقول

ان شئنا) تصوير للتكليف

(قوله لانه) اي المصنف

(قوله امرهما) مفعول

اراد (قوله لانه) اي الطلاق

(قوله به) اي التبليغ

(قوله وفيها) اي المدونة

(قوله امر) بفتح فسكون

اي طلاق (قوله امراني)

بفتح التاء والياء مثقلا

منه في امرأة مضاف لياه

التكلم (قوله بايديكما) خبر

امر (قوله فليكن) خبر قوله

(قوله الا اجتماعهما) اي

المخاطبين الموكنين (قوله

عليهما) اي المرأتين (قوله

أعمالا) بفتح الهمزة وكسر

اللام (قوله رسالة) خبر قوله

(قوله يحتمل الخ) خبر قوله

(قوله غيرها) اي الرسالة

وهو التوكيد (قوله فيلزم

الطلاق وان لم يعلمها -

تفريع على - على - على

الرسالة (قوله والوكالة)

عطف على الرسالة (قوله

كذلك) أي حتى يريد غيرها

(قوله فلا يلزم الطلاق الا

بتبليغ الخ) تفريع على

جمله على الوكالة (قوله

فالتاها) اي الاقوال (قوله كذلك) اي حتى يريد غيره

عطف عليها

اليه (خاسر) حين التفويض وغاب بعده فيسقط حقه ولو قربت غيبته لانه دليل على تركه ولا ينقل الحق لها ومجمل البطلان (ادالم يشهد) مضارع اسم المفعول له (يبقائه) اي امر الزوجة بيده حتى يرجع وينظر فيه (فان اشهد) المنعوض له امرها حين سفره يبقائه (في بقاءه) اي امر الزوجة (بيده) اي ملك المنعوض له واستحقاقه حتى يرجع وينظر فيه سواء قصرت غيبته أو طالت وان رفعت امرها للرجاء كم في غيبته ضرب لها اجل الا يلا ان رجع قدومه وارسل اليه فان تم الاجل ولم يقدم طلق وان لم يرج قدومه فهل كذلك أو فلما الق بعد النكاح بالاجتماع قولان (أو يقتل) النظر (للزوجة) ان بعدت غيبته والا كتب له أو امرها بالاجابة ولا ينتقل لها ان أسقط حقه (قولان) الاول للامام مالك رضي الله تعالى عنه والثاني في الجواهر عن غيره (وان ملك) بفتحات مثقلا الزوج امر زوجته (رجلين) بان قال ملكه شيئا أو امرها بأيديكما نقله انت عنها أو طلقاها ان شئنا نقله ابن يونس عنها (فليس ا) أحد (هـ) اي الرجلين المملكين (القضاء) بطلاقها وحده لانها منزلان منزلة وكيل واحد فلا يقع الطلاق الا باجتماعهما قاله فيهما فان اذن له أحدهما في وطئها زال ما يدهما وان مات أحدهما فلا كلام للثاني فيهما من ملك أمر امرأته رجلين لم يجز طلاق أحدهما دون الآخر الا ان يكونا رسولين كالو كلبين في البيع والشراء أبو الحسن قوله كالو كلبين راجع لقوله لم يجز طلاق أحدهما دون الآخر ففيه تقديم وتأخير وهو ظاهر (الا ان يكونا) اي الرجلان (رسولين) بان قال لكل منهما طلاقها فلا كل منهما الاستقلال بطلاقها في النامل حمل طلاقها على الرسالة حتى ينوي التوكيد بان يقول ان شئنا ويحتمل انه أراد بكونهم رسولين أمرهما بتبليغها طلاقها وتقدم انه يقع حينئذ مجرد أمرهما به وان لم يبلغا وفيها ان قال أعلماها في طلقتهما فرسولان والطلاق واقع وان لم يعلماها اتفاقا البناء والحاصل ان المسائل ثلاث واختصرها ابن عرفة ونصه قوله امر امرأتين بأيديكما فليكن لا يقع طلاقها الا باجتماعهما عليهما معا وعلى أحدهما اتفاقا وقوله أعلماها امرأتين بطلاقهما رسالة والطلاق واقع وان لم يعلماها اتفاقا وقوله طلقاها امرأتين يحتمل الرسالة والتوكيد وفي جملة على الرسالة حتى يريد غيرها فيلزم الطلاق وان لم يعلماها أو الو كالة كذلك فلا يلزم الطلاق الا بتبليغ من بلغهما اياه منهما وله منعه ثالثها على التوكيد كذلك الاول للمدونة والثاني لاسماع عيسى والثالث لاصبيغ وقوله في المسائل الثلاثة امرأتين بلافظ المثني وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم آتم الله سبحانه ونهالي بفضلته الجزء الاول من شرح مختصر سبدي الشيخ خليل يوم الاثنين لخمس بقية من شهر المولد الشريف ربيع الاول المنيف من عام ستة وثمانين بعد ألف وما بين من هجرة من له غاية الشرف سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله أجمعين والحمد لله رب العالمين على يد أفقر العبيد وأحوجهم الى العفو والتسديد محمد بن أحمد بن محمد عيش تاب الله تعالى عليه واحسن اليه والى والديه والى المسلمين أجمعين وسلام على النبيين والحمد لله رب العالمين

(فصل) في أحكام رجعة المطلقة طلاقا رجعا وما يتعلق بهما الرجعة بفتح الراء افصح

(فصل الرجعة)

(قوله وما يتعلق بها) اي يناسب الرجعة

(قوله رفع) يفتح فمكون جنس وإضافته الزوج فصل مخرج رفع غيره (قوله 'والحالك') أي أو رفع الحالك كم فهي نوعان، وبالإضافة مخرج رفع غيره (قوله حرمة) مفعول رفع المضاف إفعاله وهو فصل مخرج رفع الزوج 'والحالك' غيرها (قوله متعة) أي تلمذ فصل مخرج رفع الزوج أو الحالك كم حرمة غيرها وإضافته الزوج فصل مخرج رفع الحالك كم حرمة متعة المالك بامتته (قوله بطلاقها) صلة بحرمة فصل مخرج رفع الزوج 'والحالك' كم حرمة متعة الزوج بزوجه غير طلاقها كظهار وإيلاء (قوله فخرجت المراجعة) تفرع على استناد الرفع لخصوص الزوج أو الحالك كم لتوقف المراجعة على ولي وزوج وصداق وانهماد (قوله وعلى رأي) عطف على محذوف أي هذا التعريف على المشهور من حرمة الاستمتاع بالرجعية وأما تعريفها على رأي أي قولاً يجوز أن المتعة بها في العدة فهو (قوله رفع إيجاب الطلاق) المدد الأول مضاف لفعوله بعد حذف فاعله أي الزوج أو الحالك كم والثاني مضاف إفعاله ومكمل عمله بنصب حرمة (قوله حرمة متعة الزوج بزوجه) كل من المصددين مضاف إفعاله (قوله بانقضاء عدتها) صلة حرمة وبأوسسية (قوله أشار) أي 'بن عرفة' (قوله زمن عدتها) صلة التمتع (قوله وهو) أي حرمة التمتع بها زمنها وذكركه لذكر غيره (قوله وإباحته) أي التمتع بها زمنها ٢٩٦ عطف على حرمة (قوله وهو) أي إباحته (قوله فالتعريف الأول) أي رفع حرمة

منها بكسر هاء ابن عرفة الرجعة رفع الزوج أو الحالك كم حرمة متعة الزوج بزوجه بطلاقها فخرجت المراجعة وعلى رأي رفع إيجاب الطلاق بحرمة متعة الزوج بزوجه بانقضاء عدتها الحلق أشار إلى الخلاف في حرمة التمتع بالرجعية زمن عدتها وهو المشهور وإباحته وهو الشاذ فالتعريف الأول على الأول والثاني على الثاني ابن عرفة وقول ابن الحارث رد المتعة مدد عن طلاق فاصر عن الغاية ابتداء غير خلع بعد دخول ووط مجازاً قبله ويطلب طرده بتزوجه عقب انقضاء عدتها اه وفيه ان من انقضت عدتها ليست معتدة بالإباعت ما كان إذا سمى الفاعل حقيقة في الحال فلا يطلاق ويبحث فيه عن أربعة أمور المرتجع والمرتجعة وصيغة الرجعة والمطلقة طلاقاً رجعيّاً قبل ارتجاعها وأما المراجعة فكثر الفقهاء والمؤثقيّن على استعمالها في تزوج المطلقة طلاقاً بانقضاء عدتها عن الغاية أو توقيفه على رضا الزوجين وأورد عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر رضي الله تعالى عنه مرة قبل رجوعها حتى تظهر الخ وإيجاب بانه وارد على اللغة اذ لم يكن في ذلك الزمن اصطلاح الفقهاء (برجوع) أي ندباً وإباحة أو على تفصيل النكاح البدر وهو الظاهر وفاعل يرتجع (من) أي الزوج الذي يجوز أن يصح أنه (ينكح) أي بعقد النكاح لنفسه وهو البالغ العاقل ان كان حراً أو رقيقاً اذن له سيده صحياً ليس محرماً بحج ولا عسرة بل (وان) كان متلبساً (بكاحرام) بحج أو عسرة أو الزوجة محرمه بأحد هـ وأدخلت لكاف المرض الخوف اذ الرجعية زوجة وارثة فليس في رجعتها ادخال وارث (وعدم اذن سيده) لعبد في الرجعة لان اذنه في النكاح اذن في نواحيه ومنها الرجعة والسفه

متعة الزوج بزوجه الخ (قوله على الأول) أي حرمة التمتع بها زمنها (قوله والثاني) أي رفع إيجاب الطلاق حرمة متعة الزوج بها بانقضائها (قوله الثاني) أي إباحته (قوله وقول ابن الحارث) أي في تعريف الرجعة (قوله رد المعتدة) من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله أي الزوج أو الحالك كم قوله عن طلاق (قوله معتدة) قوله فاصر عن الغاية أي الثلاث نعت طلاق (قوله غير خلع) نعت طلاق (قوله بعد دخول ووط مجازاً) نعت

طلاق (قوله قبله) يفتح فكم خبر قول (قوله طرده) أي ملزومية الرجعة (قوله بتزوجه عقب انقضاء عدتها) والفلس فقد صدق عليه تعريفه وليس رجعة فهو غير مانع (قوله وفيه) أي ابطال ابن عرفة طر تعريف ابن الحارث الرجعة بتزوجهما بعد عدتها (قوله فلا يطلاق) أي طرده بما ذكر (قوله وفيه) أي فصل الرجعة (قوله المرتجع) بكسر الجيم (قوله والمرتجعة) بفتحها (قوله وأما المراجعة) يفتح الجيم أي هذا اللفظ (قوله في تزوج المطلقة) من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله أي المطلق (قوله لتوقفه) أي تزوجه الخ لانه لا استعمال المراجعة فيه (قوله واورد) يضم الهمز وكسر الهمزة (قوله عليه) أي قصر المراجعة على تزوج المطلقة طلاقاً بانقضاء عدتها عن الغاية (قوله بانه) أي الحديث (قوله وارد على اللغة) أي مستعمل باعتباره لا باعتبار اصطلاح الفقهاء (قوله اذ لم يكن في ذلك الزمن) أي الذي ورد فيه الحديث لانه لو رده على اللغة (قوله أي ندباً) بيان لحكم الارتجاع (قوله تفصيل النكاح) أي من رغبته فيه الخ فترتيبها الاحكام الخمسة (قوله اذن له سيده) أي في الرجعة (قوله صحياً) خبر ثان لكان (قوله ليس محرماً الخ) خبر ثالث لها (قوله بأحد هـ) أي الحج والعمرة (قوله لان اذنه) أي السيد لعبد (قوله نواحيه) أي النكاح (قوله ومنها) أي نواحي النكاح (قوله والسفه) عطف على المرض

(قوله والنفاس) بفتح الفاء واللام أى قيام الغرماء وحكم الحاكم بخلع مال المدين لهم (قوله الخمسة) أى المحرم والمرضى والعبد والسقيم والنفاس (قوله ولذا) أى كونهم أهلاً للنكاح (قوله وإن منعوا) بضم فكسر أى الخمسة الخ حال (قوله للعوارض الطارئة عليهم أى التى هى الاحرام والمرضى والرقمة والسقم والنفاس) (قوله منه) أى النكاح (قوله بان كانت) أى المطلقة الخ تصور للامطاعة طلاقاً غير بائن (قوله وقصر) بفتح فخم (قوله ٢٩٧ غايته) أى الطلاق وهى

ثلاث للعر واثنتان للعبد (قوله ولم يكن) أى طلاقها (قوله لانها) أى الزوجة (قوله هذا) أى صحيح حل وطؤه تفريع على لانها بائن (قوله لذلك) أى انها بائن (قوله به) أى القول (قوله وهو) أى صحة الرجعة بالكلام النفسى وذكره لئلا يجهل خبره (قوله يخرج) بضم ففتح مثقلاً (قوله عنده) أى ابن رشد (قوله قولى) بفتح اللام (قوله بلزوم الطلاق واليمين بها) أى النية تصور للاحدا القولين (قوله وهى) أى النية (قوله فى الباطن) أى ما بينه وبين الله تعالى (قوله الظاهر) أى ما بينه وبين الناس (قوله فى) أى الزوج (قوله وان رفع) بضم فكسر أى الزوج المراجع بكلامه النفسى (قوله منه) أى القاضى الزوج (قوله منها) أى معاشرة الزوجة (قوله وان ماتت) أى الزوجة المراجعة بالنية (قوله بعد انقضائها) أى عدتها (قوله

والنفاس فهو لا الخمسة تجوز رجعتهم لان فيهم أهلية النكاح التى مدارها على البلوغ والعقل ولذا حلت المبالغة عليهم المقتضية دخول ما بعدها فيما قبلها وان منعوا من النكاح للعوارض الطارئة عليهم الممانعة منه ومفعول يرجع زوجة (طالفاً) طلاقاً (غير بائن) بان كانت مدخولاً به او قصر طلاقها عن غايته ولم يكن خلها واستتر عن البائن بعدم دخول أو بخلع أو بتات فلا تصح رجعتها واصله يرجع (فى عدة) نكاح (صحيح) لازم بدليل قوله (حل) أى جاز (وطؤه) أى طلق بعد وطء محلل فاحترز بالصحيح من النكاح الفاسد الذى فسخ بعد الدخول فلا تصح الرجعة فى عدته لانها بائن فذكر هذا بعد غير بائن لزيادة الابضاح واحترز بجل وطؤه عن وطئت وطأ حراماً كفى حيض أو دب برنكاح صحيح لازم ثم طلق فلا تصح رجعتها لانها بائن وعن طلق قبل البناء لبيد ونحوها عن تزوجها رقيق أو سفيه بلا اذن سيده ووليه ووطئها بلا اذن أياضاً ثم طلقها أو فسخ نكاحه فليس له رجعتها لذلك فهذا الابضاح أيضاً واصله يرجع (بقول) صريح أو محتمل (معينة) لا رجعتها به فالصريح (كرجعت) زوجتى وارتجعتها وارجعتها وارجعتها وارجعتها لنكاحى (و) المحتمل (كأمكنها) اذ يحتمل لنكاحى ويحتمل لغيره (أو) (نية) أى كلام نفسى عطف على قول فتصح الرجعة بها (على الاظهر) عند ابن رشد فى المقدّمات وهو يخرج عنده وعند اللخمى على أحد قولى مالك رضى الله عنه بلزوم الطلاق واليمين بها وهى رجعة فى الباطن لافى الظاهر فاذا انقضت العدة فله معاشرتها معاشرة الأزواج فيها بينه وبين الله تعالى وان رفع للقاضى منه منها وان ماتت بعد انقضائها حل له ارضها بالطلاق (واضح) بضم فكسر مثقلاً (خلافه) أى عدم صحة الرجعة بالنية ابن بشير هذا هو المذهب وهو المنصوص فى الموازنة ورد تخريج اللخمى غ وقد أوضحت الكلام على هذا فى تكميل التقييد وتحليل التعقيد (أو يقول) صريح معينة يل (لو) كان (هزلاً) أى مجرداً عن النية فهو رجعة (فى الظاهر) فنلزمه نفقة ما وكسوتها والقسم لها (لا) فى (الباطن) ولا يجوز له الخلوة بها ولا الاسقاع ولا ارضها ان ماتت بعد تمام عدتها ابن عاشر المطوى فى ولو ما ليس بهزل ولا جذاذ لا يتصور الجدمع فقد انبىء والذى يظهر فى كلام المصنف ان قوله بقول معينة مخصوص بالمحتمل بدليل تمثيله بأمكيتها ورجعت بدون زوجتى فانه من المحتمل وقوله او يقول ولو هزلاً أى بقول صريح معينة بل ولو مجرداً عنها وهو الهزل اذ ظاهر كلام ابن رشد ان الصريح المجرد عن النية هو الهزل وبهذا يقتضى التكرار فيه (لا) تصح الرجعة بقول محتمل لها ولغيرها (بلاية) للرجعة به (كأعدت الحل) بكسر الحاء المهملة اذ يحتمل لى ويحتمل لغيرى (ورفعت التحريم) يحتمل عنى ويحتمل عن غيرى (ولا) تصح الرجعة (بفعل دونها) أى النية (كوطء) بلاية رجعتا به واولى مقدّماته وهو حرام ويجب عليها الاستبراء منه وليس له

٢٨ منغ فى ورد بضم ففتح مثقلاً (قوله المطوى) أى المقدّر قبل المبالغة (قوله فقد انبىء) أى المفهوم من اوالى لاحد شيئين نية او قول (قوله عنها) أى النية (قوله وهو) أى المجرد عنها (قوله يحتمل لى) أى برفع حرمها على بطلاقها (قوله لغيرى) أى بتطليق اياها ورفع عصمتى عنها (قوله عنى) أى بالرجعة (قوله عن غيرى) أى بالطلاق (قوله به

أى الوطء) (قوله وهو) أى ووطئها بلاية رجعتا

(قوله من الاستبراء) بيان لما (قوله هو) فصل به لصحة العطف على ضمير الرفع المستتر في تزوجها (قوله تمامه) أي استبراء (قوله ولا يتأبد بغيرها) أي لان الماء ماؤه (قوله فليس الاستبراء الخ) تفريع على فلا يتزوجها الخ (قوله وهو) أي العقد (قوله ومر اجعة) عطف على رجعة (قوله به) أي الصداق (قوله باوجوده) أي لاجتماعات (قوله ونقله) أي لحق الطلاق (قوله لانها) بابت منه بانقضاء عدتها بالرجعة) ٢٩٨ (قوله بناء على المشهور من غير مراعاة قول ابن وهب (قوله لحقها) أي

رجعتها الا في بقية عدة الطلاق لا فيما زاد عليها من الاستبراء قاله ابن الموارقان تحت عدة الطلاق فلا يتزوجها هو ولا غيره حتى يتم استبراءها قاله في التوضيح فان عقد علم اقبل تمامه فسخ ولا يتأبد بغيرها عليه قاله في الشامل فليس الاستبراء من مائه كالعدة منه اذ من عقد على معتدنه فعدة صحيح لا يفسخ وهو رجعة ان كان الطلاق رجعيا ومر اجعة ان كان بائنا (ولا صداق) على الزوج لو طقه رجعيته بلانية رجعة ويحتمل ولا صداق للرجعية اذا ارجعها ويرجع عليها به ان دفعه لها ظن لزومه ام لا هذا ظاهر النقل ومقتضى بحث البرزلي انه انما يرجع اذا ظن لزومه ويرجع بما وجده (وان) وطى رجعيته في عدتها بلانية رجعة (استقر) الزوج على وطئها بلانية رجعة او على عشرتها معاينة الزوج بالوطء الاول بلانية رجعة (وانقضت) عدتها بوضعها او اقراء واشهر ثم طلقها او حنث فيها (لحقها) أي الزوجة (طلاقه) مراعاة لقول ابن وهب رجعة رجعة بوطئها بلانية (على الاصح) عند ابن عبد السلام لانه كطلاق في تكاح مختلف فيه ونقله ابن يونس وابو الحسن عن أبي عمران وقال ابو محمد لا يلحقها لانها بابت منه بانقضاء عدتها بالرجعة ومحل الخلاف ان جاء مستقيما فان اسرته البينة لحقها اتفاقا قاله الوائلي يسمى وظاهر كلام المصنف والشارح ان التلذذ بها بدون وطء بلانية رجعة ليس كالوطء فان تلذذ بها بدون وطء فيها بلانية رجعة واستقر حتى انقضت وطلقها فلا يلحقها طلاقه البتة في رتبة كون الطلاق اللاحق بعد انقضاء العدة بائنا لان القائل بلحوقه هو ابو عمران وقد علم بانه كالتلذذ في التكاح المختلف فيه وهذا بائن ولانه لو كان رجعيا لزم اقراره على الرجعة الاولى والمشهور بطلانها فهو بائن لانقضاء العدة ومراعاة مذهب ابن وهب انما هي في مجرد لحوقه لاني تصحيح الرجعة بالفعل بلانية (ولا) تصح الرجعة (ان لم يعلم) بضم التثنية وفتح اللام (دخول) من الزوج بزوجته قبل الطلاق بان علم عدمه ولم يعلم شيء ابن عرفة شرطها أي الرجعة ثبوت بيباتها به او منبته ما تقدم في الاحلال وهو شاهدان على العقد وامر اثنان على الخلوقة وتاقرارهما على الاصابة فان لم يعلم الدخول فلا تصح الرجعة ان لم يتصادق قبل الطلاق على الوطء بل (وان تصادقا) أي الزوجان (على الوطء) ومصلحة تصادقا (قبل الطلاق) لانهم امهات على ابتداء عقد بلاولي وصداق الا ان يظهر بها حمل لم ينقذ انفيه التهمة واولى تصادقهما بعد علمه ومفهوم المصنف انه ان ثبت الدخول بعد اثنان على العقد وامر اثنان على الخلوقة وتصادقها عليه صح رجعة (واخذنا) بضم الهمزة وسرنا انشاء المحمة أي الزوجان (ياقراهما) بالوطء أي حكم عليهما بمقتضاء بالنسبة لغير رجعة الرجعة فيحكم على الزوج بنقتهما وكسوتهما وكسها مادامت العدة وتسكيل صداقها وعزته تزوج خامسة مادامت العدة وبياتهما عليه ويجمع من يحرم جمعها معها مادامت العدة ويحكم عليهما بالاعتداد ومنع تزوجها بغيره مادامت العدة

طلاقه (قوله علمه) أي الحقوق (قوله بانه) أي طلاقها بعد عدتها (قوله وهذا) أي الطلاق في المختلف فيه (قوله ولانه) أي الطلاق اللاحق عطف على لان القائل الخ (قوله اقراره) أي الزوج (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله فهو) أي الطلاق اللاحق بعد العدة (قوله ومراعاة مذهب ابن وهب الخ) جواب ما يقال مراعاة مذهب ابن وهب يقتضي كونه رجعيا لصفة الرجعة عنده (قوله بالفعل) صلة الرجعة (قوله بلانية) حال من الفعل (قوله ومثبه) أي البتة (قوله وهو) أي ما تقدم (قوله وتاقرارهما) أي الزوجين عطف على ثبوت (قوله ينقه) أي الزوج عن نفسه الحمل (قوله انفيه) أي الحمل الخ لانه لصفة الرجعة بظهور الحمل المفهوم من الاستثناء (قوله التهمة) أي على ابتداء عقد بلاولي الخ مفعول في المضاف لتفاعله (قوله تصادقهما) أي

الزوجين (قوله بعده) أي الطلاق (قوله عليه) أي الوطء (قوله المصنف) أي قوله ولان لم يعلم دخول (قوله وتصادقا) أي الزوجان (قوله عليه) أي الوطء (قوله بمقتضاء) أي الاقرار بالوطء (قوله وبياتهما) أي الزوجة عطف على خامسة (قوله عليه) أي الزوج صلة حرمة (قوله مادامت العدة) قيد في حرمة الجمع

(قوله اذا حل) بضم فكسر (قوله على مجرد الاقرار بالوطء) اي دون الرجعة (قوله به) اي الاقرار به (قوله وهو) اي اختصاصها به خلاف ما عليه عجم من ان ذلك في العدة وبعدها وتام عبارة البنائي وان حل على انه اقرار بالوطء وادعى الرجعة صح ما قاله عجم من التعميم وسقط الاعتراض عليه وعلى الاول فالصواب ان قوله ان تماديا على التصديق خاص بما بعد المكاف كما بلده عجم وان حل على الثاني كان شرط التمادي راجعا لما قبلها ايضا لما يأتي من ان نصوي بعبء الحق قبول رجوعهما عن قولهما انما هو في دعوى الرجعة واما تنصيل عجم فيما قبل الكاف بين الرجوع في العدة والرجوع بعد العدة فظاهر (قوله في العدة) صلة الرجعة (قوله وصلته) اي المصدر (قوله من غير بينة) حال من دعواه (قوله مصدق) بكسر الهمزة (قوله بما يأتي) اي في قوله وصحت رجعتك ان قامت بينة على اقراره او تصرفه وصيته فيما يبان لمصدق (قوله لاتهمهما) اي الزوجين (قوله ويؤخذ) اي الزوج (قوله وكذا) اي الزوج في الاخذ بالاقراء (قوله هي) اي الزوجة (قوله ان صدقته) اي الزوجة الزوج في دعواه بعد عدم ارجعتك فيها (قوله ان حل) بضم فكسر (قوله كلامه) اي قوله ٢٩٩ وأخذ باقرارهما (قوله فقط) اي

دون دعوى الرجعة في العدة بعدها (قوله فيما بعد الكاف) اي دعواه الرجعة في العدة بعدها (قوله وهو) اي كونه شرط فيما بعد الكاف خاصة (قوله من رجوع الشرط ونحوه) اي بعد الكاف (قوله وان اقامته) اي قوله واستظهره عجم رجوع الشرط لما بعد الكاف خاصة (قوله فائلا) اي حال من عجم (قوله واما الاولي) بضم الهمز اي تصادقهما (قوله فيها) اي الاولي (قوله مادامت العدة) اي قيد في لافرق الخ (قوله عليه) اي التصديق (قوله والا) اي وان لم تماديا عليه

البنائي اذا حل كلام المصنف على مجرد الاقرار بالوطء فاؤاخذته بمخضه برهن العدة كالمات و من وجد عجم وهو الصواب وشبهه في عدم صحة الرجعة والاخذ باقرارهما فقال (كدهواه) اي الزوج (لها) اي الرجعة في العدة من اضافة المصدر لقائه وزيا، فاللام في مفعوله اتقوته وصلته (بعدها) اي العدة عن غير بينة او مصدق بما يأتي فلا تصح رجعتك لاتهمهما على تجديد نكاح بلا عقد ولا ولي ولا مصدق او يؤخذ باقراره كما تقدم وكذا هي ان صدقته (ان تماديا) اي الزوجان (على التصديق) البنائي ان حل كلامه على الاقرار بالوطء فقط فالصواب ان قوله ان تماديا على التصديق شرط فيما بعد الكاف خاصة كما بلده عجم وهو الجارى على فاعده الاغلبية من رجوع الشرط ونحوه لما بعد الكاف واستظهره عجم فائلا واما الاولي فلا فرق فيها بين تماديهما على التصديق وعدمه مادامت العدة فان انقضت فلا بد من ان تماديا عليه والاعمال برجوعهما او أحدهما كسئلته دعواه لها بعدها ولا يلزم ان بشئ البنائي فيه نظر بل بعد انقضاء العدة لا يؤاخذ ان بشئ الا ان يكونا قد ارجعا فتصير المسئلة حينئذ مثل دعواه لها بعدها ومفهوم ان تماديا الخ ان من رجع منهما سقطت مؤاخذته باقراره وما ذكره عجم من انه اذا رجع احدهما سقطت مؤاخذته كل منهما غير ظاهر انظر طي ونصه قوله ان تماديا على التصديق فنرجع فلا يؤاخذ باقراره كما يفهم من نت وصرح به س وزعم عجم انه غير ظاهر فائلا اذا رجع احدهما سقطت مؤاخذته كل منهما وهو غير ظاهر في ابن عرفة ودعواه رجعتك بعدها لغو ولو وافقته لا بدليل في كون البينة على انه كان يخلو بها في العدة ويبيت عندها او أحدهما قولها ونقل ابن بشير ونقل اللخمي عن محمد يبيت عندها

(قوله عمل) بضم العين (قوله كسئلته دعواه لها بعدها) تشبيهه في العمل بالرجوع منهما او من أحدهما واطافة مسئلة للبيان (قوله ولا يلزم ان) بضم الباء اي الزوجان ارجعان عن تصادقهما (قوله فيه) اي قول عجم الاولي لا فرق فيها بين تماديهما على التصديق وعدمه (قوله لا يؤاخذ ان بشئ) اي وان تماديا على التصديق (قوله حينئذ) اي حين الارتياع (قوله ونصه) اي طي (قوله فائلا) اي عجم (قوله وهو) اي قول عجم اذا رجع احدهما الخ (قوله رجعتك) اي في العدة (قوله بعد العدة) صلة دعوى (قوله لغو) بسكون الغين خبر دعوى (قوله ولو وافقته) اي الزوجة الزوج على دعواه بعدها انه راجعها فيها (قوله في كونه) اي الدليل خبر مقدم لقولها واعطف عليه وبالجملة نعت دليل (قوله البينة) خبر كون (قوله على انه) اي الزوج صلة البينة (قوله كان) اي الزوج (قوله يخلو) اي الزوج (قوله فيها) اي الزوجة (قوله يبيت عندها) اي فيها (قوله واحدتهما) اي الخلوقة والبيان عندها فيها اعطف على انه كان الخ (قوله قولها) اي المدونة راجع ليكون الدليل البينة على الخلوقة والبيان معا فيها (قوله ونقل ابن بشير) راجع لكون البينة على أحدهما (قوله ونقل اللخمي) مبتدأ ومضاف اليه اضافة المصدر لقائه (قوله يبيت الخ) مفعول نقل

(قوله في كونه) اي نقل اللحي خبر مقدم وانظر والجملة خبر نقل (قوله ثالثا) خبر كون (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله تزويج) اي من ادعى بعد العدة الرجعة فيها (قوله اختار) اي الزوجة التي ادعى رجعتها بعد عدتها فيها ولم يصدق في دعواه (قوله انه) اي الزوج الخ خبر مقتضى (قوله وجوعه) اي الزوج (قوله رجعتها) مفعول قوله المضاف لفاعله (قوله تجبر) اي المطلقه (قوله له) اي المطلق (قوله عدم) خبر مقتضى (قوله رجوعها) اي الزوجه (قوله ونقل) بفحوات (قوله قبول) مفعول نقل (قوله مراجعتها) اي قبل زوج غيره ٣٠٠ (قوله واكذبت نفسها) اي في دعواها انه طلقها ثلاثا (قوله واختاره) اي

عبد الحق ما نقله (قوله الى  
اختيار) صلة اشار (قوله  
قول) مفعول اختيار  
المضاف افعاله (قوله يقبل  
الرجوع) مفعول قول  
المضاف لفاعله (قوله على  
انه) اي الزوج (قوله لانه)  
اي الزوج (قوله بتركه) اي  
وطئها (قوله ما لزمها) اي  
منعها من التزوج (قوله لما  
بعدها) اي دعوا بعد  
عقدتها رجعت فانها (قوله  
ومنع) بضم فكسر اي  
الزوج (قوله وهذا) اي  
الاتهام (قوله عقده) اي  
النكاح (قوله لانه) اي  
الطلاق (قوله قبل الوطاء)  
اي فهو بائن (قوله وعليه)  
اي الزوج (قوله يجمع المهر)  
قاله في المدة وتة وقال يحنون  
لا يكمل لهما حتى ترجع  
لتصديقه فقبل هو تفسير  
وقيل هو خلاف واليهما  
اشار في الصداق بقوله وهل  
ان ادا الم الاقرار الرشيدة  
كذلك وان كذبت نفسها

(قوله نصيح) أي الرجعة أي بآثار الزوج بالوطء (قوله مطلقا) أي عن التقيد بالآن فلا تصح قبل مجيئه ولا بعده (قوله بان علققت) بضم العين وكسر اللام مثقلا أي الرجعة (قوله لانه) أي الرجعة وذكره لانه كبر خبره (قوله ولا فتقارها) أي الرجعة (قوله مقارنة) أي إياها (قوله وعلى هذا) أي بطلانها مطلقا (قوله وهو) أي صحة الرجعة وذكره لانه كبر خبره (قوله لانه) أي الوطء (قوله هذا) أي صحة رجعة بوطئها معتقدا صحتها (قوله لانه) أي أنت (قوله ذكره) أي الفرع (قوله بعدهما) ٣٠١ أي أنا وبيلين (قوله التعديل) أي بانه فعل معنية (قوله لانه) أي الرجعة وذكره لانه كبر خبره (قوله الاول) أي إبطالها مطلقا (قوله والثاني) أي إبطالها الآن (قوله محرز) بضم فسكون فكسر (قوله فهو) أي اختيارها (قوله عليه) أي الاختيار (قوله فان عتقت) أي قبل زوجها (قوله بضم الميم) بضم الميم (قوله وهو) أي الزوج (قوله عنه) أي التعليق (قوله ينج) أي لتعديل (قوله فرق) بسكون الراء مصدر مضاف لثاءه (قوله المستلثين) أي اختيار الأمة بتقدير عتقها واختيار ذات الشرط بتقدير فعل زوجها المعاق عليه (قوله معروف الخ) خبر فرق (قوله حصل) بفتح حاء مثقلا (قوله بينهما) أي المستلثين (قوله التزمنا) أي الأمة وذات الشرط (قوله وعدمه) أي اللزوم عطف عليه (قوله نالها) أي الأقوال (قوله لابن حارث الخ) راجع لزوم (قوله والباجي عن المغيرة) راجع لعدمه (قوله ومعه) قول مالك رضي الله تعالى

له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة والاهتمام وهو أحد الأقوال اه فليذكر الخط ترجيحاً وقال ابن عرفة ظاهر قول ابن القاسم تصح في خلوة البناء لا الزيارة (و) أن قال في عدة رجعية أن جاء وقت كذا فقد ارتجعت فيه واقتصر على هذا حتى تمت عدتها (في إبطالها) أي الرجعة مطلقا (أن لم تجز) بضم الفوقية وفتح النون والجيم مشددة بان علققت على شيء مستعمل محقق (كغد) بان قال أن جاء غدا فقد راجعتك فلا تصح الآن ولا غدا لانه ضرب من النكاح لا أجل ولا فتقارها بالنسبة مقارنة الخط وعلى هذا إذا وطئها معتقدا صحة رجعتها صح رجعتها وهو واضح لانه فعل مقارن لنية وسباق تب يفيد تفرع هذا على كلا التأويلين لانه ذكر بعدهما البنائي ما فادهت هو الذي يفيد الخط عن اللخمى وهو الظاهر من التعديل (أو) الإبطال انما هو (الآن فقط) وتصح رجعته في غدا لانه حوله فلا تعليقه وان تمت عدتها بوضع أو حض أو أشهر قبل غدا لم تصح الرجعة (تأويلان) الأول لعبد الحق والثاني لابن محرز (ولا) تنسخ الرجعة (أن قال من يغيب) أي يسافر عن بلد زوجته وقد كان عاق طلاقها على فعلها شيئا وخاف أن تخشع في غيبته وتنفق على عدتها قبل رجوعه (أن دخلت) في غيبته فلا تصح رجعته لافتقار الرجعة لنية بعد الطلاق لقوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وشبهه في الإبطال فقال (كاختيار الأمة) المترجمة بعد ما من إضافة المصدر لفاعلها ومنه قوله (نفسها أو زوجها) أي أحدهما مهيئا (بتقدير عتقها) قبل عتق زوجها فهو أو فلو أشهدت عليه فان عتقت فلها اختيار خلاف ما اختارته قبل عتقها (بخلاف) الزوجة (ذات الشرط) أي التي شرط لها زوجها أنه إن تزوج أو تهر على أو أخرجهما من بلدها فامرأته يسدها (تقول) ذات الشرط (أن فعله) أي المعاق عليه (زوجي فقد فارقت) أي اخترت فراقه بالطلاق أو بقيت معه فانه قد لزمها ما اختارته من فراق أو بقاء لان الزوج أقامها مقامه وهو إذا عاق الطلاق على ذلك فليس له رجوع عنه فكذلك هي قاله الصقلي ابن عرفة ينج لزوم الفراق لا البقاء البنائي فرق المصنف بين المستلثين هو معروف قول مالك رضي الله تعالى عنه ابن عرفة حصل ابن زرقون في التسوية بينهما في لزوم ما التزمنا قبل حصول سبب خيارهما وعدمه فأنها النفرقة المذكورة لابن حارث عن أصح مع رواية ابن نافع والبايجي عن المغيرة مع فضل عن ابن أبي حازم ومعه معروف قول مالك رضي الله تعالى عنه ابن رشد حكيت هذه المسئلة عن ابن الماجشون سأل مالك عن الله تعالى عنه فيها عن أن عرف بين الحر والأمة فقال له ان عرف دار قدامة وكانت دارا يباع فيها بالجمام مع رضاه بقله التحصيل فيما سأل عنه وهو بخاله على ترك أعمال نظره فيها حتى لا يسأل

عنه (راجع للفرقة) (قوله حكيت) بضم فسكون (قوله سأل) أي ابن الماجشون (قوله فيها) أي المسئلة (قوله فقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله) أي ابن الماجشون (قوله تعرف) بفتح التاء وسكون العين وكسر الراء (قوله قدامة) بضم القاف وخفة الدال المهملة (قوله وكانت) أي دار قدامة (قوله يباع) بضم الياء (قوله معرضا) بضم فسكون مثقلا حال من فاعل قال (قوله) أي ابن الماجشون (قوله وموينا) عطف على معرضا (قوله نظره) أي ابن الماجشون (قوله فيها) أي المسئلة

(قوله وهذا) أي قول الامام رضي الله تعالى عنه ائعرف الخ (قوله قوله) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله سأل) أي ابن القاسم  
 المالكار رضي الله تعالى عنهما (قوله آية) بفتح الهمزة وكسر الموحدة وشدة المنناة أي شاحنة رفيعة (قوله فهجره) أي ابن الماجشون  
 المالكار رضي الله تعالى عنهما ٣٠٢ (قوله استصعب) أي استصعب (قوله عليه) أي ابن الماجشون (قوله الفرق) بين مستثنين

الاعن مشكل وهذا نحو قوله لابن القاسم في شيء سأل عنه أنت حق الساعة ههنا تسأل عن مثل  
 هذا عياض ابن حارث كانت لابن الماجشون نفس آية كمال رضي الله تعالى عنهما يوم  
 بكلمة خمسة فهجروا عما كمال استصعب عليه الفرق بين مستثنين فقال له تعرف دار قدامة  
 وكانت دارا يذهب فيها الاحداث بالجوام وقيل بل عرض له بالعجز ابن وشدة من انصف علم ان سؤال  
 ابن الماجشون ليس عن امر جلي ولذا سوى مالك رضي الله تعالى عنه بينهما مرة وبعض اصحابه  
 (وصحت رجعتهم) أي الزوج التي ادعى بعد تمام العدة انها حصلت منه فيها (ان قامت) أي  
 شهدت بعد تمام العدة (بينة) معتبرة (على) سماع (اقراره) أي الزوج في العدة بأنه وطئ زوجته  
 في عدتها وانا وبه رجعتهم وقد علم دخوله بها قبل طلاقها (او) قامت بعد العدة بينة على معانة  
 (تصرفه) أي الزوج للزوجة (وميتته) أي الزوج معها وتذرع تصرف وميت (فيها) أي  
 العدة وادعى انه نوى به الرجعة فقد صحت رجعتهم ولو كذبته الزوجة كما في المدونة واما مشاهدتها  
 باقراره بذلك بلا معانة فلا يعمل به باغ كذا ينبغي ان يقرأ وميتته معطوفا بالواو ووقفا للمدونة  
 لا بأو خلافا لابن بشير وابن شاس وابن الحاجب وقد نبه ابن عبد السلام على مخالفة ابن الحاجب  
 ظاهر المدونة في ذلك وقبله في التوضيح واستوفينا في تكميل النقيض ان قرئ بالواو فالمراد  
 بالتصرف التصرف الخاص بالزوج من اكله معها واختلافها في وقتها وما في كفي وحده وان  
 قرئ بالواو فالمراد به غير الخاص مما يقبله غير الزوج فلا يكفي وحده ويشترط انضمامه للميت  
 لكنه يوهم عدم كفاية الميت وحده فليس كذلك الان يقال هذا تفصيل في المقهور (او) أي  
 وصحت رجعتهم ان ارجعها (فقات) الزوجة عقب ارجعها (حضت) حيضة (ثالثة) تمت بها  
 العدة (فاقام) أي اشهد الزوج (بينة) أي عدلين (على قولها) أي الزوجة (قبيله) أي قولها  
 حضت ثالثة (بما يكذبها) بان شهدت بانها قالت لم احض اصلا وحضت حيضة واحدة  
 وحضت ثانية ولم يحضر ما يمكن ان تعقب فيه ثالثة بين قولها فان لم يقهها لم يصح رجعتهم  
 ولو كذبت نفسها قاله اشهب (او) أي وصحت رجعتهم اذا (اشهد) الزوج (برجعتهم) أي الزوجة  
 (فصحت) الزوجة يوما وبعضه كما في المدونة (ثم قالت) الزوجة بعد سكوتها يوما وبعضه  
 (كانت) أي عدتها (قد انقضت) أي تمت وفرغت قبل اشهادك بالرجعة فيلاني قولها وتعد  
 نادمة لان سكوتها مع علمها بالاشهاد على رجعتهم دليل على بقاء عدتها بمفهوم صحت انها  
 لو انكرت حين الانهاد وقالت ان عدتها قد انقضت به لمضي مدة يمكن انقضائها فيها لم تصح  
 رجعتهم (او) أي وصحت رجعتهم ان ادعى بعد انقضاء عدتها أنه راجعها فيها وكذبته وترجعت  
 غيره و(ولدت) ولدا كاملا (لدون ستة اشهر) من وطء الزوج الثاني فيلحق بالزوج الاول لظهور  
 كونه منه ويفسخ نكاح الزوج الثاني (وردت) بضم الراء الزوجة الى الزوج (برجعتهم) التي

أي فسأل عنه مالكار رضي  
 الله تعالى عنه (قوله فقال) أي  
 مالك رضي الله تعالى عنه  
 (قوله له) أي ابن الماجشون  
 (قوله الاحداث) جمع حدث  
 أي الصغار (قوله ولذا) أي  
 خفاء الفرق على سوى بفتح  
 السين والواو مثقالا (قوله  
 بينهما) أي المستثنين (قوله  
 وبهض) عطاف على مالك (قوله  
 التي) نعت رجعة (قوله انها)  
 أي الرجعة (قوله منه) أي  
 الزوج (قوله فيها) أي العدة  
 (قوله معتبرة) بفتح الموحدة  
 أي شرعا لعدتها وادانها  
 (قوله به) أي وطئها (قوله  
 علم) بضم العين (قوله قبل  
 طلاقها) صلة دخول (قوله  
 وادعى) أي الزوج (قوله انه)  
 أي الزوج (قوله به) أي تصرفه  
 وميتته وافر دلأ ويلهما  
 يند كوير (قوله واما مشاهدتها)  
 أي البينة (قوله باقراره)  
 أي الزوج في العدة (قوله  
 بذلك) أي الميت والتصرف  
 (قوله وفاقا للمدونة) أي على  
 اشتراط قيام البينة على  
 التصرف والميت كما  
 تقدم عن ابن عرفة (قوله  
 بخلافا لابن بشير الخ) أي في

اكتفائهم بقيام البينة على احدهما (قوله وقبله) بكسر الموحدة (قوله شهدت) أي البينة (قوله بانها) أي الزوجة كذبته  
 (قوله فان لم يقهها) أي البينة على قولها قبل ما يكذبها مفهوم فاقام بينة على قولها قبله الخ (قوله فيلاني) بغير مجة (قوله وتعد)  
 أي الزوجة (قوله نادمة) أي على رجعتهم (قوله فيها) أي عدتها (قوله فيلحق) أي الولد (قوله كونه) أي الولد (قوله منه) أي الاول



(قوله لانه) أى الشان (قوله تبين) بفتح تين مثقلا (قوله انها) أى الزوجة (قوله اخل) بفتح خاء مثقلا معجم الخاء أى لم يأت المصنف (قوله والا) أى وان كان على طور يمكن كونه معه من الثاني (قوله به) أى الثاني (قوله لحوقه) أى الولد (قوله بان تاخر) أى الولد (قوله اقصى) أى أطول (قوله من طلاقه) أى الاول (قوله به) أى الاول (قوله هذا) أى تأخره عن اقصى امد الحمل (قوله ولو تزوجت الخ) أى هذا نص كلام المصنف فى نسخة (قوله وهذا) أى النص الذى فى هذه النسخة ٣٠٣ (قوله ظاهر) أى سالم من الحشو (قوله انه) أى

الحشو (قوله انه) أى ولو تزوجت (قوله من انه راجعها الخ) بيان لما (قوله وبما تقدم) صلة قرر (قوله من فواته على الاول الخ) بيان لمعنى ذات الوليين (قوله يحضره) أى عقد الثاني (قوله به) أى عقد الثاني (قوله فى وجوب نفقة) صلة كاف التشبيه (قوله محرمه) بضم ففتحات مثقلا (قوله ترجع) بضم التاء وفتح الجيم (قوله ونقل) بفتح ن وبسكون القاف (قوله انها) أى الرجعية مفعول نقل على الاول وخبره على الثاني (قوله يرد) بضم ففتح مثقلا خبر الاستدلال (قوله المحرمه) بضم فسكون فكسراى بفتح أو عرو (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف الموهبة معناه (قوله وهذا) أى تحريم كلامها (قوله عليه) أى المطلق (قوله منها) أى الرجعية والاجنبية (قوله وكذا) أى قلل الوجهه

كذبته فيها لانه تبين انها كانت سالما حين الطلاق وعدم اوضع حملها أو اخل بقيدى احدهما كون الولد على طور لا يمكن كونه من الثاني واللاحق به ولم يصح رجعة الاول فانما ما امكانه لحوقه بالاول فان لم يمكن لحوقه بالاول ايضا بان تأخر عن اقصى امد الحمل من طلاقه لم يلحق به ولم يصح رجعته ولا ينافى هذا قوله لدون ستة اشهر لان مراده من وطء الثاني الصادق بتأخره عن طلاق الاول باقصى امد الحمل غ ولو تزوجت فولدت لدون ستة اشهر ردت برجعتنه وهذا ظاهر كعبارة ابن الحاجب يعنى انه احوط من نسخة او ولدت لانه عطف على ما تصح الرجعة به فقوله وردت برجعتنه خشوتم يصح تقرير المسئلة ايضا بما فى الجواهر من انه راجعها فاذا عت انقضت عدتها وتزوجت فولدت لدون ستة اشهر وهو ظاهر وبما تقدم قررهما الموضح وابن عرفة عن بعض شيوخ عبد الحق اسكن قولهم ردت برجعتنه مشكل على هذا واجيب بان معنى قولهم ردت برجعتنه أى التى ادعى انه انشأها فى عدتها اقام دليل صدقه فى دعواه انه كان انشأها فيها (ولم تحرم) الزوجة المذكورة حرمة مؤبدة (على) الزوج (الثاني) لانه عقد علم ابعده رجعة الاول وانقطاع عدتها وصيرورتها ذات زوج ونحو وجهها من حكم المدة فان مات الاول وطلقها فللثاني تزوجه ابعدها (وان) راجعها فى عدتها (لم تعلم) الزوجة (بها) أى الرجعة (حق) انقضت عدتها (وتزوجت) الزوجة غيره (او وطئ) الامة سيدة (بحكمها) (ك) حكم ذات (الوليدين) من فواتها على الاول بتلذذ الزوج الثاني او السيد بلا علم برجعة الاول لا بمجرد عقد الثاني الا ان يحضر الاول ساكنا فتعفى به أيضا عنه فى التوضيح عن الامام مالك رضى الله تعالى عنه (و) المطلقة (الرجعية كالزوجة) التى لم تطلق فى وجوب نفقتها وكسوتها والتوارث وغيرها (الافى تحريم الاستتاع) بالرجعية قبل رجعتها ولو نظر ابن عرفة ومقتضى الروايات ان المطلقة الطلاق الرجعى محرمه فى المدة حتى ترجع حسب ما تقدم ليعاض ونقل ابن بشير انها على الاباحة حتى تنقضى المدة مثل ما تقدم للخمى والاستدلال على ذلك بثبوت خواص الزوجية من النفقة والارث يرد بان الزوجية أهم من الاستتاع بدليل المحرمه والمعنة كقصة (و) حرمة (الدخول) عليها والاكل معها) ولو كان معها من يحفظها فى هذين الامرين ومثلها ما كلامها ولو نوى رجعتها بعد وهذا شديد عليه لثلاثة ذكر ما كان فلا يرد ان الاجنبى يباح له كلام الاجنبية لانه قد تلذذ او خشية فتنة أو ما نظر وجه كل منهما وكفيه لثا تزكيا السكنى معها فى دار جامعة لهما وللناس ولو أعزب كما اقامه أبو محمد صالح من المدونة لكن قال بعده وهذا منكر عظيم عند اهل فاس ابن ناجي وكذلك عندنا بأفريقية ولا ينبغي ان يختلف فى منعه سواء كان العرف باستعطافه ام لا والواجب على القضاة ان يفتوا من يتطرق فى ذلك ويفترق الرجعية من الزوجة ايضا

والسكينة فى الجواز (قوله لهما) أى المطلق والمطلقة (قوله أعزب) أى لا زوجة له (قوله اقامه) أى فهمه (قوله لكن قال) أى أبو محمد صالح (قوله وهذا) أى سكنى الأعزب مع المتزوجين فى بيت جامع (قوله منعه) أى سكنى الأعزب مع ذوى الأزواج فى دار جامعة (قوله باستعطافه) أى استخفافه (قوله فى ذلك) أى سكنى الأعزب مع المتزوجين

(قوله في انها) أي الرجعية (قوله لان نفقتها) أي الزوجة (قوله سقطت) أي النفقة (قوله عنه) أي الزوج (قوله وهذه)  
 أي الرجعية (قوله انه) أي الشأن (قوله فيها) أي الرجعية (قوله يجنس القرة) أي الصادق بثلاثة للحره واثنين للامة (قوله فلا  
 تصح رجعتها الخ) تقرير على ٣٠٤ تصديقها في انفصائها (قوله موثقات) بفتح الميم الثانية (قوله عمل)

في انها اذا خرجت من منزلها بغير رضاه فلا تسقط نفقتها بخلاف الزوجة لان نفقتها في متابله  
 الاستمتاع بها فاما منعه الاستمتاع بنسوزها سقطت عنه وهذه لا يستمتع بها ومن احكام الرجعية  
 انه يصح فيها الايلاء والظهار واللعان والطلاق وان مطلقها لا يجوز له ان يتزوج معها من يحرم  
 وجهها مادامت في العدة (و) ان ادعت الرجعية انقضاء عدتها بعدد من يمكن انقضاءها فيه  
 (صدقت) بضم فس كسر مثقلا الرجعية ولوامة ولو خالفها الزوج (في) اخبارها (بانقضاء) عدتها  
 بجنس (القره) بفتح القاف أي الطهر (و) انقضاء عدتها (الوضع) لجلها الا الحق لزوجها والذى  
 يصح استلحاقه وصله صدقت (بلايين) منها على انفصائها (ما يمكن) أي مدة امكان الانقضاء  
 عادة فلا تصح رجعتها بعد قولها انقضت وتحصل للزوج وظاهره ولو وضعت سقطا خلافا  
 للرجاجي ولايين عليها وان خالفت عادت ان النساء موثقات على فروجهن (و) ان ادعت  
 انقضاء عدة القره فيها يمكن الانقضاء فيه نادرا كحضت ثلاثا في شهر (سئل) بضم فس كسر (النساء)  
 مان صدقها أي شهد ان النساء تحبض لثله عمل به وهل تحلف مع تصديقهن قولان ومفهوم  
 ما يمكن انما ان ادعته فيما لا يمكن فيه فلا تصدق فليس قوله وسئل النساء ارجعها لقوله ما يمكن  
 لانها ان ادعته فيما يمكن تصديق بلاسؤال النساء فالاقسام ثلاثة فان قيل كيف يتصور  
 انقضائها في شهر واقل الطهر خمسة عشر يوما قلت يتصور بان يطلق عند رؤية الهلال طاهرا  
 وتحبض عقبها الى قرب طلوع الفجر فتطهر الى غروب يوم ثلاثين فتحيض عقبه الى قرب الفجر (و) ان اخبرت  
 بانقضاء عدتها فيما يمكن ثم كذبت نفسها (لا يقيد) ها (تكذيبها نفسها) وقد بانث فتعد نادمة  
 ولا تحل لمطقتها الا بعد قدي لي ومهرها ويوجب وقبول (و) الا يقيد قولها (انهارات اول الدم) من  
 الحيضة الثالثة فظنت دوامه فاخبرت بانقضاء عدتها (وانقطع) الدم قبل دوامه يوم او بعضا  
 منه لا بال وقد بانث بقولها الاول ويانفي قولها الثاني وقد تبع المصنف في هذا ابن الحاجب وقد  
 قال ابن عرفة المذهب كله على قبول قولها انهارات اول الدم وانقطع اه أي فلها الدقة  
 والكسوة وتصح رجعتها وقال د لانتبت له الرجعية وحل كلام ابن عرفة على ما عداها لكن ان  
 عاردها الدم عن قرب ففي أي الحسن عن عياض مانصه والذي ذهب اليه جمهور الشيوخ انها ان  
 لم يناديها الدم انها لا تحبس به حيضة ثم قال عياض واختلفوا اذا راجعها عند انقطاع هذا  
 الدم وعدم تخاذه ثم رجع الدم بقرب هل هي رجعة فاسدة لانه قد استبان انها حيضة نالمة  
 صحيحة وقعت الرجعية فيها فبطأت وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجوع الدم عن قرب أو بعد ثم ذكر  
 أبو الحسن عن عبد الحق انه حكى القولين وقال بعدهما والاقول الاول يعنى التفصيل عندي  
 اصوب والقرب ان لا يكون بين الدمين طهر تام اذا علم هذا تبين لك الجواب عن ابن الحاجب  
 والمصنف لان مرادهما ان قولها انقطع الدم لا ينسد في صحة الرجعة وان كان مقبولا  
 لانها منقيا قبول قولها كما يفيد كلام ابن عرفة افاده عب والبنائي (و) ان كانت رأيت

بضم العين (قوله به) أي  
 قول النساء (قوله انها) أي  
 الرجعية (قوله ادعته) أي  
 انقضاء عدتها (قوله فيما  
 لا يمكن) أي زمن لا يمكن  
 الانقضاء فيه (قوله فليس  
 قوله وسئل النساء الخ)  
 تقرير على الشرح السابق  
 (قوله واقل الطهر الخ) حال  
 (قوله عقبه) أي غروب  
 شمس الخامس عشر (قوله  
 عقبه) أي غروب شمس  
 ثلاثين (قوله في هذا) أي  
 ولا انهارات اول الدم  
 وانقطع (قوله وحل) أي د  
 (قوله على ما عداها) أي  
 الرجعية (قوله انها) أي  
 الرجعية (قوله لم يناديها  
 الدم) أي يوما أو بعضه ذابال  
 (قوله لا تحبس به) أي الدم  
 الذي لم يناد (قوله راجعها)  
 أي زوجها (قوله لانه) أي  
 الشأن (قوله انها) أي  
 الدم النازل عليها متقطعا  
 وانه لتأنيث خبره (قوله  
 فبطلت) أي الرجعية (قوله  
 لا تبطل) أي الرجعية (قوله  
 القولين) أي بطلان الرجعة  
 وعدمه (قوله وقال) أي عبد  
 الحق (قوله التفصيل) أي  
 بين رجوع الدم بقرب

ورجوعه بعد (قوله طهر تام) أي نصف شهر (قوله مرادهما) أي ابن الحاجب وخليل رجعهما الله  
 تعالى (قوله وان كان مقبولا) أي في غيرها حال (قوله نفيا) أي ابن الحاجب وخليل

(قوله يئسها) أي الوضع والقرء (قوله اوسنتين) إشارة الى ادخال الكاف نية ثانية (قوله من يوم الطلاق) يئس لها السنة (قوله) لكن الخ) استمررا على اوسنتين (قوله نقل) بسكون الفاء مصدر مضارع لفاءله (قوله يفيدان الكاف استقصائية) أي دالة على ان ما دخلت عليه أقصى المسافة فلا تدخل زائدا عليه خبر نقل (قوله لترئه) أي الزوج - له قالت الخ (قوله اعتبارها) أي تأخر حيضها سنة (قوله وهذا) أي كون الاعتياد كالارضاع والمرض ٣٠٥ لظاهر النقل (قوله حينئذ) أي حين

اظهاره (قوله مدتها) أي الارضاع والمرض (قوله انقضائها) أي العدة (قوله بعده) أي العام (قوله مزين) بضم قفتح فسكون (قوله ان المريضة مرضا شائها منع الحيض) أي التي ادعت عدم انقضاء عدتها بعد صحتها منه (قوله كالرضع) أي في تصديقها بين عام لا بعده (قوله وحمل عدم تصديقها) أي التي قطعت والتي صحت في عدم انقضائها بعد عام من النظم والصحة (قوله تظهر) بضم التاء وكسر الهاء أي التي قطعت والتي صحت (قوله والا) أي وان اظهرنا عدمه بعد النظم والصحة (قوله انما) أي المطلقة (قوله ذلك) أي تأخر حيضها عن عاداتها (قوله وهو) أي الزوج (قوله صدقت) بضم فكسر مثقلا (قوله ان كانت) أي المطلقة (قوله فان كانت) أي المطلقة (قوله يمكن) بضم فنحن منقلا أي الزوج

الحيضة الثالثة واكدت نفسها ومكنت النساء من ظفر فرجها فرائبها وصدقت على عدم حيضها (لا) تفيدها (رؤية النساء لها) ولا يلتفت لقولها وبانت حين قالت ذلك فيما يمكن لا انقضاء فيه وظاهره كابن الحاجب عموم هذا في القراء والوضع بان قالت وضعت ثم قالت كذب ورأيت فلم يجدن اثر الولادة وفي التوضيح الظاهر لا فرق بينهما ولو قال عقب ولا يفيد كذبها نفسها وان رأت النساء نقيبة لكان احسن (ولو مات زوجها) أي الرجعية (بعد كسنة) اوسنتين من يوم الطلاق لكن نقل المواق يفيدان الكاف استقصائية (فالت) الرجعية (لم احض) بعد الطلاق الرجعي (الا) حيضة (واحدة) اوانتتين ولم ادخل في الحيضة الثالثة والمراد ان في العدة لترئه (فان كانت) الرجعية (غير مرضع و) غير (مريضة لم تصدق) بضم الفوقية وفتح الصاد والدال المهملين في قولها لم احض الا واحدة ظاهرها وظاهر النقل ولو وافق قولها عاداتها وقال بعض شيوخ عجب اعتبارها كالارضاع والمرض وهو معقول المعنى اقول وهذا هو المتعين لان الاعتياد داخل في الاظهار وعدم تصديق غير المرضع والمريضة في كل حال (الا ان كانت) الرجعية (تظهره) أي احتباس دمه وانكر ذلك حتى ظهر من قولها في حياة مطلقة فتصدق بيمين وترثه اضعف انهم حينئذ ولو في اكثر من عامين ومفهوم غير مرضع ومريضة تصديق المرضع والمريضة مدتها بلايين وتصديق المرضع ايضا في عدم انقضائها بعد القطام بالفعل ولو تأخر القطام عن مدته الشرعية الى عام يمين ولا تصدق بعده كذا في النص قاله عجم وفي الشارح الوسط عن ابن مزين ما يفيد خلافه واظهار ان المريضة مرضا شائها منع الحيض كالرضع وحمل عدم تصديقها اذ لم تظهر عدم الانقضاء والاصدقنا بيمين وهو مائة مات انها لو ادعت ذلك وهو حي قبل سنة او بعدها صدقت ان كانت بائنا لا اعتراضا عليها على نفسها فان كانت رجعية فلا يمكن من رجعتها مطلقا ولها النفقة ونحوها ان صدقها ولو ماتت بعد انقضاء مدتها المعتادة فادعى بقاءها فيها وتأخر حيضها البرئ فلا يصدق الا بقراءة دالة على صدقته وان ادعى حملها وعدم وضعها صدق وعلى من خالفه اثبات عدم حملها او وضعه الا اذا اعتدت بمسكنها ثم تحوت منه لانه قضاء عدتها وكذا ذلك فلا يبرئها فإله الشارح وت عن الامام مالك رضي الله تعالى عنه افاده عب البناء في قوله لم تصدق الا ان كانت تظهره هذا قول المدونة وفي معاص عيسى تصدق بيمين مطلقا وحكام ابن رشد في دعواها ذلك في السنة وقربها ثم قال واما لو ادعت بعد هوانه باكثر من العام والعامين لا ينبغي ان لا تصدق الا ان تكون ذكرته في حياته قول واحد

٣٩ مني (قوله مطلقا) أي سواء ادعت تأخره قبل سنة او بعدها لانهم اهمها على تجديد نسكاح بدون اركانها (قوله ولو ماتت) أي الرجعية (قوله فادعى) أي الزوج (قوله بقاءها) أي الرجعية (قوله فيها) أي عدتها (قوله فلا يصدق) أي الزوج (قوله وان ادعى) أي الزوج (قوله حملها) أي الرجعية منه (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا أي الزوج (قوله وعلى من خالفه) أي الزوج من ورثة الزوجة (قوله منه) أي مسكنها (قوله وكذا) أي المرأة (قوله ذلك) أي انقضاء عدتها (قوله قوله) أي المصنف (قوله مطلقا) أي عن التقييد باظهاره (قوله وحكام) أي الخلاف (قوله ذلك) أي عدم الحيض (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله ادعته) أي تأخر الحيض

(قوله قيد الاظهار) اضافته للبيان (قوله تقييده) اى المصنف (قوله بها) اى السنة (قوله درك) بفتح الدال والراء (قوله كلامه) (قوله المصنف) (قوله الصورة الاخيرة المتفق عليها) اى دعواها عدم حيزها بعد موته باسكت من عام (قوله ويكون) اى كلام المصنف (قوله مفهومه) صلة تجاريا اى مفهوم بعد سنة ان ادعت قبائها تصدق ولولم تظهره (قوله وقوله) اى ز فى التى ادعت تأخوالخىض بعد الفطام (قوله لاصدق بعد عام) فيه نظر بل لا نظرية لاقول ز بعد وحيث لم تصدق فافانما ذاك حيث لم تظهر اعدم الانقضاء والاصدق تأييد (قوله على احتباس دمها) صلة حافت (قوله ونحوها) اى الستة بيان لما دخل بالكاف (قوله مما قبل السنة) بيان لنحوها (قوله ان عدتها الخ) مفعول حافت (قوله وان لم تكن مفعول الخ) مباغلة فى ارضه (قوله لا دخاله) اى العشر من اضافته ٣٠٦ المصدر مفعوله والكاف فاعله (قوله وتبع) اى المصنف (قوله

طفي حيث جرى المصنف على قيد الاظهار فلا خصوصية للسنة ففي تقييدهم ادرك علمه  
 اه قلت يصح حمل كلامه على الصورة الاخيرة المتفق عليهم او يكون بمفهوه جاريا على ما في  
 معاصم عيسى فينتفي عنه الاعتراض والله اعلم وقوله لا تصدق بعد عام فيه نظر اذا الذي في ق  
 عن ابن رشد ان حكم الموضع من بعد الفطام كالقلم ترضع من يوم الطلاق اه اى فتصدق ان  
 كانت تظهره (وحلفت) الرجعة التي ماتت زوجها وادعت عدم حيضها على احتباس دمه  
 (في كالسنة) اشهر ونحوها مما قبل السنة ان عدتها لم تنقض ولو وافقت عادتها وورثته وان لم  
 تكن مرضعا ولا حريضة ولم تذكره في حياته (لا) تحلف ان مات المطلق (في كالاربعة) اشهر  
 (ورعشر) وتصدق في بقاء عدتها وترثه ولو خالفت عادتها والاولى حذف وعشر لادخاله الكاف  
 وتبع في هذا التخصيص بحث ابن رشد ونظار السماع حلفها فيما دون العام البناء الذي في  
 النسخ الصحيحة لاني كالاربعة اشهر وعلم ادرك من جهة العربية ابن مالك في الكافية  
 وان تعرف هذا اضافة نفع \* آخر اجل آل وغير ذا المتنع

ونقل السيرافي عن القرامجواز نحو الاند بنار (ونذب) بضم فكسر (الاشهاد) على الرحمة  
وقيل يجب (واصاب من منعت) الزوج من اسقناعها بها بعد رجعتها (له) اي الاشهاد اي  
فعلت صوابا ورشدا ولا تكون به عاصية لزوجها بل تفرح على منعه لانه حق لها خشية ان ينكر  
ارتجاعها ووطأها الله تعالى والالوجب ويؤخذ منه كراهة ترك الاشهاد ويندب اعلامها به  
(وشهادة السيد) بالرجعة لزوجته أمته (كالعدم) لاشهاد في الكراهة وكذا الولي ولو غير محبر  
للمهمة فالندوب اشهاد عدلين غيره (ونذب) (المتع) على المشهور وهو ما بومر الزوج ولو عبدا  
باعتائه المطلقة ليحبر به ألم فراها فلا يضي بها ولا يتخاصم بها غيرها ولا حد لها بل (على  
قد حاله) اي المطلق وظاهر ابن عرفة ان هذا مندوب آخر وظاهر المصنف ولو كان الزوج  
مريضاً مضطرباً فهو كذلك لانه لما أمر به الم تكن تدرع الوارث ولم اعاد القول بوجوبها وروى  
حاله فقط لقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ولان كسر خاطرها جاز من قبله ابن سعدون

(قوله لانها) اي المنعة (قوله تزيتها) اي المطلقة (قوله اسما) بفتح الهمزة والسبب اي حزننا وحسرة (قوله بنذ كبيرها حسن عشرته الخ) فيه انما يتوجب حبه ورفع حقه من قبلها وعذره في فراقها لقوله صلى الله عليه وسلم تهادوا وتحابوا وصالا اذا كانت فقيرة محتاجة (قوله انما) اي المنعة (قوله هل) بضم الميم وفتح العين واللام (قوله ان ماتت) اي المطلقة قبل اماتها (قوله ورثت) بضم فكسر اي المنعة (قوله فهذا) اي قول ابن القاسم ورثت (قوله بدل الخ) ممنوع لان من مات عن حق فهو لوارثه سواء استحقه بالتسلي او غيره (قوله ونعطى) بضم التاء وفتح الطاء (قوله لاسما) اي البائن ٣٠٧ (قوله لانها) اي الرجعية (قوله فضيع) اي المنعة (قوله عليه) اي الزوج (قوله لانها

اي المنعة قبضت) بضم فكسر اي في عدم الرجوع فيها (قوله بعد عدة الرجعية) راجع لاخذها ورثتها واثمتها ولو ماتت الرجعية في عدتها فلا منعة لورثتها ولو ماتت قبل استحقاقها افاده عجم (قوله لاسما) اي ورثتها (قوله مقامها) اي المطلقة (قوله عند ابن القاسم) راجع لاخذها ورثتها (قوله لا تدفع) بضم التاء اي المنعة (قوله لهم) اي ورثتها (قوله لانها) اي المطلقة (قوله نسلت) اي بموتها (قوله ولو مات) الزوج او رد الزوجة لعصمة اي (قوله قبل اماتها) اي رجعية (قوله لانها) اي المطلقة (قوله سقطت) اي المنعة (قوله عنه) اي الزوج (قوله في اعطائها) اي المنعة (قوله لانها) اي الزوجة (قوله

في قولهم المنعة للفسد الى اعتراض لانها قد تزيتها اسما بنذ كبيرها حسن عشرته وكريم صحبته فانما هو انما تبرع غيره عمل وقد قال ابن القاسم ان ماتت قبل اماتها ورثت عنها فهذا يدل على انما البت للتسلي ونعطى المنعة للمطلقة طلاقا بائنا انما طلاقها بالاسما من الرجعية (وبعد) تمام (العدة للرجعية) لان ما دام في العدة ترجو الرجعة ولا يربحها فبضم عليه لانها كهيبة قبضت (او) ياخذها (ورثتها) ان ماتت قبل اماتها بعد عدة الرجعية وعقب طلاق البائن اقبامهم مقامها عند ابن القاسم اصبح لا تدفع لهم لانها نسلت عن الطلاق ولو مات الزوج او رد الزوجة لعصمة رجعية او بائنا سقطت عنه وشبهه في اعطائها لها ولو ورثتها افعال (ككل مطلق) اي غير رجعية بقرينة التشبيه حرة مسلمة او كناية او امة فارقه عن مشاركة ام لا ابن عاشر هذه عبارة ملققة والعبارة السليمة والمنعة على قدر حاله اكل مطلقا او ورثتها وبعد العدة للرجعية في نكاح لازم الخ (في نكاح لازم) صحيح او فاسد لازم بفواته كفا سدا صد اقه طلق بعد نيائه فان كان يفسخ بعده وطلقها باختياره فلا تنع واحترز بل لازم عما فيه خبار (لا في فسخ) الارضاع ذكره ابن عرفة مقتصر عليه محترز مطلق (كاهان) لا منعة فيه لانه فسخ (و) لا منعة في (مات احد الزوجين) كل الاخر لانه ان ملكها الزوج فلم يخرج عن حوزة وان ملكته فهو وماله لها واستثنى من كل مطلق فقال (الامن اختلعت) من زوجها بعوض دفعته من عندها فلا منعة لها لانها المختارة لفرقه ومعاوضة عليه فلا اله بها (او فرض) بضم فكسر (لها) صدق ابتداء او بعد عدة عاينها تفويضا (وطاقت) بضم فكسر منقلا (قبل البناء) فلا منعة لها لاخذها نصف الصداق مع بقا مسلمتها فان لم يفرض لها وطلقت قبل البناء امتعت (و) (الا مختارة) نفسها (ا) كمال (عدةها) وزوجها رقيق (او) مختارة فراقه (لعيبه) اي الزوج فقط او لعيبها واختارت فراقه (و) (الازوجة) بخيرة وعمل (او) (او بعين) او طلقت نفسها فلا منعة لها لان تمام الطلاق جاء من قبلها والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب في الايلاء وما يتعلق به) •

(الايلاء) بكسر الهمزة وسكون المشنة تحت ممدودا أي - قبة قمته شرعا (يعين) أي حالف باسم الله تعالى وغيره جنس شمل المعروف وغيره من الايمان و اضافته لزواج (مسلم) فصل مخرج حلف غير

مشاررة) براءين اي منازعة ومخاصمة (قوله فان كان) اي القاسد (قوله بعده) اي البناء (قوله فلا تنع) بضم التاء الاولى اي المطلقة (قوله عما فيه خبار) كنكاح عبيدون اذن سيده ومعيب بموجب خبار (قوله مقتصر) حال من ابن عرفة (قوله لانه) اي الشان (قوله عده) اي النكاح (قوله فان لم يفرض لها الخ) مفهوم فرض لها (قوله واختارت) اي الزوجة المعيبة (قوله فراقه) اي الزوج المعيب (قوله قبلها) بكسر فتح اي جهتها • (باب الايلاء) • (قوله في الايلاء) اي تعريفه وشرح ماهيته (قوله ما يتعلق به) اي الايلاء من الاحكام والمستطردات (قوله المعروف) بفتح الراء اي الايلاء (قوله من الايمان) بفتح الهمزة يان غيره بتقدير باقي ايساوي المين بالفتح والافهوا عمن منه لشهولة الايلاء (قوله و اضافته) اي عين وذكره باعتبار عنوان الحلف

(قوله ونعته) أي الزوج (قوله تعالى) علة لأخراج الكافر (قوله فصل) خبر نفسه (قوله وكذا) أي السكران بهرام  
 في انعقاد إيلائه (قوله والاحتمى) عطف على الآخر (قوله والسفيه) عطف على الآخر (قوله فصل) خبر نعمت (قوله المحبوب)  
 بيان أي مقطوع الذكروا الاتيين (قوله ان كان) أي المسلم المكلف المتصور وقاعه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب  
 (قوله من حقوق الإيلاء الخ) ٣٠٨ بيان لما (قوله مطلقا) أي عن التقييد بكون مرضه غير مانع من الوطء

لزوج ونعته بمسلم فصل مخرج حلف الزوج الكافر لقوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم  
 اذا الغفران والرحمة بالقيمة يخصان المسلم سواء كان حرا او رقبا ونعته (مكلف) أي ما لم يمتحى به  
 كافة وهو البالغ العاقل فصل مخرج حلف الصبي والمجنون والمغنى عليه والنائم والسكران  
 بحلال والسكران بجرام مكلف لادخاله على نفسه وكذا الآخر بشارته منهمة وكفاية  
 والاحتمى بلغته والسفيه ونعته بجملة (يتصور) بفتحين أي يمكن وبضم ففتح أي يعقل  
 (وقاعه) بكسر الواو وبالقفاء أي وطؤه فصل مخرج حلف المحبوب ومقطوع الذكروا الشيخ  
 القاني والعنيد ان كان صحيحا بل (وان) كان الزوج الموصوف بما تقدم (مريض) ظاهره ولو منع  
 مرضه الوطء ومثله لابن الحاجب ابن عبد السلام ظاهر المذهب مثل ما ذكره المصنف من حقوق  
 الإيلاء المريض مطلقا ورأى بعضهم انه لا تنعقد الإيلاء على العاجز عن الوطء قال الأثرى ان  
 الصحيح اذا آلى ثم مرض فلا يطالب بالقيمة بالجماع اه فدل على ان التفصيل في المريض  
 خلاف ظاهر المذهب ابن عرفة وإيلاء المريض لازم وان لم يقبضه بمدة مرضه والا فلا الأول  
 ص ابن شماس وغيره والثاني نص ابن رشد وغيره وقول ابن عبد السلام خالف في إيلاء المريض  
 بعض الشيوخ ورأى بعضهم انه اذا كان عاجزا عن الجماع فلا معنى لانهقاد اليمين في ذلك لانه  
 لو آلى صحيحا ثم مرض لم يطالب بالقيمة بالجماع ظاهره وجود الخلاف فيه ولم اعرفه ومعنى قول  
 من اسقطه انما هو اذا قبضه بمدة مرضه حسبا مروى عن عابسه الجلاب اه وصلة بين  
 (منع) أي على ترك (وطء زوجته) وخرج بمنع الوطء وحلف الزوج المسلم المكلف الذي يمكن  
 وقاعه على غير ترك الوطء وبإضافة الوطء الى الزوجة حلقه على ترك وطء ام ولده وسريته ان  
 كان حلقه تفخيذا بل (وان) كان (تعليقا) يصح كونه مبالغة في عين وفي منع الوطء وفي زوجته  
 لان اليمين تكون منجزة ومعلقة ومنع الوطء كذلك والزوجة كذلك كقوله لاجنبيه ان تزوجت  
 فلانة فوالله لا أطول سنة مثلا طنى الظاهر ان مراده التعليق المختلف فيه وهو التعليق على  
 انتزيع ظاهره اوحكاما كقوله لاجنبيه ان تزوجت بك فوالله لا أطولك او قوله لها ابتداء والله  
 لا أطولك فاد تزوجها لزمه الإيلاء في صورتين على المشهور وهو مذهب المدونة خلافا لابن  
 نافع شحجا بقوله تعالى للذين يولون من نسائهم اه بحق المصنف التعبير بالودع والخلاف  
 المذكور ووصف زوجته (بغير المرضعة) فلا إيلاء عليه بحلقه لا يطأ زوجته المرضعة حتى تقطم  
 ولدها عند ما لك رضى الله تعالى عنه خلافا لاصبغ النخعي هو اقرب لان لها حق في الوطء ومحل  
 الأول ان قصد مصلبة الولد ولم يقصد شيئا فان قصد الامتناع من وطئها قول من يوم اليمين سواء  
 كانت صبيغته لا يطؤها مادامت ترضع او حتى تقطمه او مدة الرضاع او الحولين فان مات قبل

(قوله انه) أي الشان (قوله  
 قال) أي بعضهم (قوله  
 فدل) أي كلام ابن عبيد  
 السلام (قوله التفصيل في  
 المريض) أي بان من منعه  
 مرضه من الوطء فلا تنعقد  
 إيلاءه ومن لم يمنعه مرضه  
 منه تنعقد إيلاءه (قوله  
 لازم) أي مطلقا (قوله او  
 ان لم يقبضه الخ) أي ولازم  
 ان لم يقبضه الخ وذكره  
 لاعتبار عنوان الحلف  
 (قوله والا) أي وان قبضه  
 بمدة مرضه (قوله فلا) أي  
 فلا يلزمه (قوله الأول) أي  
 اللزوم مطلقا (قوله والثاني)  
 أي اللزوم ان لم يقبضه بمدة  
 مرضه (قوله ظاهره) أي  
 قول ابن عبد السلام (قوله  
 وجود الخلاف فيه) أي  
 إيلاء المريض خبر ظاهره  
 والجملة خبر قول المضاف  
 لقاعه (قوله ولم اعرفه) أي  
 الخلاف فيه (قوله من  
 اسقطه) أي قال لا تنعقد  
 إيلاءه (قوله انما هو)  
 أي الاسقاط الخ خبر معنى  
 (قوله ونص) عطف على

هم اوحاله (قوله وبإضافة عطف) على منع (قوله حلقه) أي الزوج المسلم المكلف (قوله معلقة) نحو تمام  
 ان فعلت فوالله لا أطول سنة (قوله كذلك) أي يكون منجزا ومعلقا نحو والله لا أطولك ان فعلت كذا (قوله مخجبا) حال  
 من ابن نافع (قوله هو) أي قول اصبغ (قوله الأول) أي علم الإيلاء في المرضعة (قوله ان قصد) أي الزوج بحلقه على ترك الوطء  
 المرضعة (قوله من يوم اليمين) لانه حلف على ترك الوطء (قوله فان مات) أي الولد

(قوله الاولى) اى مادامت ترضع (قوله كالثانية) اى حتى تقطعه (قوله والثالثة) اى مدة الرضاع (قوله فيها) اى الثانية والثالثة (قوله فكل رابع) اى لا يطؤها حولين (قوله مدته) اى الايلاء (قوله بعدموته) اى الولد (قوله للحر) اى اربعة اشهر (قوله للعبد) اى شهرين (قوله والا) اى وان لم يبق مدته (قوله فلا) اى لا تنقضي الايلاء عليه (قوله لانها) اى الرجعية (قوله ورده) اى انقضاء الايلاء فى الرجعية (قوله بانها) اى الرجعية (قوله فيه) اى الوطء (قوله اى الزوج) (قوله يجبر) اى الزوج (قوله عليها) اى الرجعية (قوله بطلق) بفتح اللام (قوله واجاب) اى عن رد اللخمى (قوله بانها) اى الشان (قوله بكون) اى الزوج (قوله واخفى) اى رجسته (قوله او انه) اى لزوم الايلاء فى الرجعية ٣٠٩ (قوله فهو) اى انقضاء الايلاء

(ان) عطف على بانها مجرد السببية (قوله وبه قوله تعالى) عطف على بانها (قوله ويجاب) اى عن الاستدلال بقوله تعالى للذين يؤمنون الاية (قوله منها) اى اربعة الاشهر (قوله كونه) اى الابله (قوله وهذا) اى عدم كونه على اقل منها (قوله عليها) اى اربعة الاشهر (قوله والا) اى لو جاز عليها (قوله الترك) اى المحلوف عليه (قوله مشروطا) فى كونه اياه (قوله بان مدته) اى الترك (قوله عليه) اى اليوم (قوله مؤثرة) اى اهل ابال (قوله فيها) اى الحر والعبد (قوله وبه) اى الاكفاء بن زيادة يوم على الاربعة او الشهرين صلة (قوله ثم عرضها) اى عيسى المدينة (قوله كالحس) اى اربعة اشهر (قوله صوب) بضم فى كبير مثقلا (قوله امده) اى الابله

(قوله يوهيم الخ) خبر قول (قوله ومثله) أي قول اللخمي (قوله اعتبارا بجماله وقت حلقه) (قوله لا ينتقل) (قوله بحلقه على ترك الوطء) صـ له تقرر (قوله منها) أي الشهرين (قوله ويجزم الحاكم) عطف على بحلقه (قوله إن كان) أي العبد (قوله غيره) أي ترك الوطء (قوله وشرع) أي المصنف (قوله مقدما) بكسر الدال حال من فاعل شرع (قوله الأولى) يضم الهاء (قوله وهي في عدتها) حال (قوله طاعت) يضم فكسر مثقلا ٣١٠ (قوله الأولى) يضم الهاء (قوله منها) أي العدة (قوله لذلك) أي وطئها

يوهيم عدم اعتبار الزيادة ومثله فقط ابن القصار والطارطوني (و) إذا حلف العبد على ترك الوطء زوجته أكثر من شهرين ثم عتق فـ (لا ينتقل) العبد (بعقده) لاجل الحر اعتبارا بجماله وقت حلقه إذا عتق (بعده) أي تقرر لاجل شهرين بحلقه على ترك الوطء أكثر من ما ويجزم الحاكم بالأيلاء إن كان حلف على غيره بصيغة حنت غير مؤجل ومعه يوم بعده أنه إن عتق قبل تقرر لاجل شهرين بان كان حلف على غيره بصيغة حنت مطلقة وعتق ثم رفعته فإنه ينتقل للأربعة أشهر وشرع في الأمثلة التي يلزم بها الأيلاء والتي لا يلزم مقدما الأولى بقوله (ك) قوله أي الزوج للرجعية (والله لا أراجعه) فهو مول إن مضت أربعة أشهر للعز وشهران للعبد وهي في عدتها فان لم يفت ولم يرتفع طاعت عليه طاعة أخرى واقفت عدتها الأولى وحلت اغتزاره وان قل ما بقي منها ولو يوما أو ساعة قاله ت ابن عرفة الصقلي عن محمد بن قال للرجعية والله لا أراجعه مول (و) قوله والله (لا أطاؤك حتى تستلمني) وطأك (أو) حتى (تأثني) لو طئت فهو مول ولا يلزم بها سؤاله ولا اتيانه لذلك ظاهره ولو كان لا يرى بها ولا تسكفه لشقة على غالب الفسامة ومعه من منه وليس رفعها للجماع سؤالا يبره لأنه ليس بخصوص طلب الوطء بل لرفع الضرر وقطع النزاع هذا قول ابن مـ صـ ونـ وقال مـ صـ نـ ليس بـ قول وعاب قول ولده حين عرضه عليه ولكن قال ابن رشد لا وجه لقول مـ صـ نـ فلذا درج المصنف على قول ابنه ابن عرفة العتيبي عن مـ صـ نـ من حلف لا وطئ امرأته حتى تطلبه فتأني طلبه فليس بـ قول وان أقام أكثر من أربعة أشهر ابن رشد ابن مـ صـ نـ قلت هو مول وليس قيامها به سؤالا حتى تسأله فعايه وقال منع الوطء بسببها وهو قول لا وجه له لأنه متعدي حلقه لأنها تستحي طلبه (أو) قوله والله (لا ألتقي معها) اللخمي هو مول بلا شك إذ يلزم من عدم التقات معها عدم وطئها عقلا وهذا إذا قصدني الالتقاء للوطء أو طلاق فان قصده في مكان معين فليس بـ قول ويند في القنوى ولا تنفعه نيته في القضاء قاله في شرح الشامل ونقله ابن عبد السلام عن بعضهم وقيل وقال ابن عرفة ظاهر كلام عبد الحق قبولها مطلقة (أو) قوله والله (لا اغتسل من جنبه) منها ابن عبد السلام حلقه على ترك الغسل محتمل لكونه كتابة عن ترك الجماع كطويل الجهاد فاجله من يوم حلقه ولكونه على ظاهره بان يكون أرادني الغسل لأنه لما كان مستلزما ثم عاترك الجماع لزمه الأيلاء فاختلف هل يضرب أجله قبل جماعها أو لا يضرب له الأجل حتى يجامعها على حسب اختلافهم في المولى إذا كان

(قوله ولو كان) أي سؤالا أو اتيانها (قوله لمشقته) أي سؤالا أو اتيانها (قوله لا يلزمها سؤالا أو اتيانها) لذلك (قوله يبر) بفتح المنة والموحدة أي الزوج في بينه (قوله به) أي رفع الحاكم (قوله لانه) أي الرفع (قوله طاب) أي مـ صـ نـ (قوله مـ صـ نـ) أي مـ صـ نـ (قوله ولكن قال ابن رشد الخ) استدراك على وعاب قول ولده لرفع إيمانه لا وجه للمروءة على قول ولده (قوله فلذا) أي قول ابن رشد لا وجه الخ علة درج (قوله تطلبه) أي الوطء (قوله فتأني) أي امرأته (قوله تطلبه) أي الوطء (قوله وليس قيامها) أي رفع المرأة للجماع (قوله به) أي حلقه على ترك وطئها حتى تطلبه (قوله سؤالا) أي طلبا للوطء يبره الزوج في بينه (قوله فعايه) أي مـ صـ نـ

قول هو مول (قوله وقال) أي مـ صـ نـ (قوله بسببها) أي الزوجة (قوله وهو) امتناع مـ صـ نـ ليس مولا لأن ترك الوطء بسببها (قوله لانه) أي الزوج (قوله لأنها) أي الزوجة (قوله يدين) يضم الياء مفتح الدال والياء مثقلا (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله قبولها) أي نيته (قوله مطلقة) أي عن التقييد بالفتوى (قوله منها) أي الزوجة (قوله فاجله) أي أربعة أشهر إن كان حرا وأشهر إن كان عبدا (قوله من يوم حلقه) لأنه على ترك الوطء (قوله ولا يكونه) أي لا اغتسل من جنبه عطف على لكونه (قوله بان يكون أرادني الغسل) تصويرا لكونه على ظاهره (قوله لأنه) أي حلقه على ترك الغسل (قوله لزمه) أي الزوج (قوله فاختلف) يضم التاء وكسیر اللام تفریح على كونه على ظاهره (قوله المولى) يضم الميم وكسیر اللام



(قوله فيها) أي الزوجة (قوله ان وطئتك فواقه لا أطولك) مثال لخوفه انعقاد عين فيها وكذا حلقه لا يطؤها في السنة الامرة  
(قوله ان وطئتك فكل مملوك الخ) مثال لخوفه انعقاد عين في ٣١١ غيرها (قوله نحوه) أي كلام ابن

عبد السلام (قوله لاحتمال  
الاول) أي كونه كتابه عن  
ترك وطئها (قوله لان وطئ  
الفاسق الخ) علة ان لم يكن  
الحالف الخ (قوله ولو كان)  
أي الحالف (قوله لانه قاده)  
أي الحلف على ترك الغسل  
(قوله فان كان لا يتكلف  
الخ) مفهوم اذا تكلفه  
(قوله اقربها) أي الاخرى  
علة لا يتكلف (قوله  
وهي) أي الزوجة (قوله لا  
يترك) علي عدم خروجه  
وتركه الوطء (قوله للمعز)  
علة لم يحسن (قوله والا) أي  
وان لم يترك وطئها (قوله فلا  
بد من تقييده) أي ان لم طأك  
فانت طالق (قوله ثم هو)  
أي الفرع (قوله تعريفة)  
أي المصنف من اضافة  
المصدر لفاعله ونصبه الايلاء  
بانه الحلف على ترك الوطء  
بحسن به وهذا حلف على  
فعله وحسنه بتركه (قوله  
وما قدمه آخر الطلاق) عطف  
على تعريفة الايلاء (قوله  
ومخلصه) أي من الحرام  
(قوله بها) أي المستلفة (قوله  
به) أي وطئها (قوله والا)  
أي وان كانت الاداة  
تقتضي التكرار ككلما  
وطئت فان طالق (قوله

امتناعه من الوطء خوف ان ينعقد عليه عين فيها اوفي غيرها مثل ان يقول ان وطئتك فواقه لا  
اطولك ومثل ان يحلف أن لا يطأ امرأته في هذه السنة الا مرة واحدة ومثل ان يقول ان وطئتك  
فكل مملوك اشترته من القس طاهر او نحوه للغمي ابن عروة ظاهر المدونة هو الاحتمال الاول  
وهو اصوب ان لم يكن الحالف فاسقا بترك الصلاة لان وطئ الفاسق غير ملزم للغسل فلا يكون  
نفي غسله كتابه عن نفي وطئه لعدم الزوم فلا يلزم من وطئه حنثه لكنه يلزم منه انعقاد عينه على  
عدم الغسل ولو كان حين حلقه جنب لم يلزمه ايلاء اذا لا تروى طئه في عقد عينه على الغسل  
لانه قاده قبل وطئه (او) (قوله واقه لا أطولك حتى اخرج من) هذه (الباب) فهو مولى (اذا  
تكلفه) أي خروجه منها فان كان لا يتكلف في خروجه لاخرى اقربها اوله كونه لامتناع له وهي  
قادرة على المضي معه بلا كافة فليس يحول لكنه لا يترك ويقال له طأن ككنت صادقا بعد  
خروجك (او) (قوله واقه لا أطولك في هذه الدار اذا لم يحسن خروجهما) أي خروجهما من الدار  
(له) أي الوطء بالنسبة لحالهما او حال احدهما للمعروفة وهو انه ان حسن خروج كل منهما  
للوطء فليس يحول وظاهره ولو امتنع من خروجه له لانه بمنزلة عدم الحلف على ترك الوطء (او)  
قوله (ان لم طأك فانت طالق) وترك وطئها والا فلا ايلاء عليه لان بره في وطئها كما مر في قوله  
الان لم احيها او ان لم طأها فلا يد من تقييده بوقوفه عن وطئها ثم هو بعد تقييده ضعيف  
والمذهب كله انه ليس يحول كاي دل عليه تعريفه الايلاء وما قدمه آخر الطلاق وانظر على انه قول  
ما الذي يفعل اذا مضى الاجل فان مطأ البتة بالقيضة وهو لم يحلف على ترك الوطء لا تنافي وعلى  
تسليم كلامه تطلق عليه عند عزمه على ضده او عند ضررها (او) (قوله ان وطئتك) فانت طالق  
واحدة واثنين قول ويباح له وطئها ان نوى بيقية وطئه الرجعة ويقع عليه بمجرد الملاقاة وهل  
بغيب الحشفة او بولي بعضهما ثناء على التحصن بالبعض تردد وما زاد على ما حنت به حرام ومخلصه  
ما قاله المصنف وغيره (ونوى) الحالف ان وطئها فهي طالق (ببقية وطئه) أي ما زاد على مغيب  
حشفته أو بعضه او بالترج (الرجعة) ان كانت الزوجة مدخولا بها بل (وان) كانت (غير  
مدخول بها) لانها اصارت مدخولا بها بمجرد تغيب جميع الحشفة ويلغزيم ابقال رجل وطئ  
زوجته فحرمت عليه به وحلت له به وهذا اذا كانت الاداة لا تقتضي التكرار والا فلا يمكن من  
وطئها ولها القيام بالضرر (وفي تجبيل الطلاق) الثلاث (ان حلف) على وطئها (ب) الطلاق  
(الثلاث) بان قال ان وطئتك فانت طالق ثلاثا (وهو) أي تجبيل الثلاث (الاحسن) عند  
محنون وجاعة وهو قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (او) عدم تجبيل الطلاق  
الثلاث (ضرب الاجل) الايلاء لاحتمال رضاها بالبقاء معه بلا وطئ (قولان) المذكوران (فيها)  
أي المدونة غ هذا كقول ابن رشد في مجمع عيسى في كونه موافقا قولان هما في المدونة من نت  
وفيها قولان آخران غير هذين (و) فيها (لا يمكن) بضم ففتح منقلا أي قال ان وطئتك فانت طالق  
ثلاثا (منه) أي الوطء لانه يحث بتغيب حشفته ولا يثبت في مخلصه من الحرمة بقية الرجعة ببقية  
وطئه طئ جعل الشارح لفظه فيها خبرا مقدما لقوله لا يمكن منه ويرمغ بأنه نعت لقولان معرضا

في كونه) أي من قال ان وطئتك فانت طالق ثلاثا (قوله لفظه فيها) باضافة البيان (قوله معرضا) بضم ففتح فكسر مثقلا  
مجمع الضاد حال من ابن غازي.

(قوله وفيه) أي جزم ابن غازي ونعريضة (قوله اذ كلاهما) أي القولين ولا يمكن من وطئها (قوله الامرين) أي القولين ولا يمكن الخ (قوله أييه) ٣١٢ أي عتاب (قوله انه) أي الشان (قوله كلاهما) أي المدونة (قوله

بقرير الشارح وفيه نظر اذ كلاهما فيها ولذا نصب تحتها الامرين وقوله وفيها قولان آخران هما انه مول ولا ينتظر أجل الايلاء حتى قامت طلق عليه والثاني تطلق عليه وان لم تقم وليس بمول في ضيق ذكر عياض عن شيخه ابن عتاب عن أبيه انه تضمن كلاهما أربعة أقوال أحدها انه مول ولا تطلق عليه الا بعد الاجل الثاني انه مول ولا ينتظر أجل الايلاء حتى قامت طلق عليه والثالث انها تطلق عليه وان لم تقم وليس بمول والرابع تطلق عليه اذا قامت وليس بمول أبو الحسن القول الاول كسائر الايمان في الايلاء ويصح من الفيشة على أحد القولين فيقع عليه الطلاق الثالث وان لم يفعل طلق عليه بالايلاء ولا يمكن وتطلق عليه بالايلاء واختلاف على القول بالتمكين في صفته ومعنى الثاني وهو المشكل منها انها تطلق عليه تطلق الايلاء اذا قامت وكذلك نص ابن القاسم عند محمد ولا يضرب الاجل اذ لا يمكن من النية واما القول الثالث فبين انه حانت بمجردي عنه ساعة حلف كلفه على لمس السماء وما لا يمكن جله وهو قول مطرف وابن كاذنه انه يطلق عليه بالنية والرابع انه ليس بمول اذ لا يمكن من النية ولم يفعل ما حلف عليه ولكن يطلق عليه للضرر ويحفل بالثلاث اه وهذا الرابع هو قول المصنف وفي تجميل الطلاق الخ وما ذكره عياض من ان الاقوال الاربعة كلها في المدونة خلاف قول ابن رشد وعلى انه ليس بمول في تجميل طلاقه وان لم ترفعه لوقوعه عليه من يوم حلفه ووقفه على رفعها اياه للسلطان فيوقعه قولان لمطرف والقائم من المدونة واقامة بعضهم الاول منها غير بين اه واعل البعض عتاب وقد قررنا لك المسئلة وحررنا فيها الاقوال لعدم تحرير الشراح اهافشديدك عليه والله الموفق وشبه في عدم التمكن من الوطء فقال (ك) حلفه (الظهار) على ترك وطئها كقوله ان وطئت فانت على كظهر راعي فلا يقربها لانه بجيب حشفته يصير مظاهرا وما زاد عليه وطء في مظاهرها قبل التكفير وهو محرم وهو مول بمجرد يمينه فان قيل ما فائدة ضرب الاجل له مع منعه منها فاجاب ان الفائدة رجاء رضاها بالاقامة معه بلا وطء فان تجرأ ووطئها شملت ابلاؤه ولزمه الظهار ولا يقربها حتى يكفر قاله ابن القاسم في المدونة وان لم يوطأ فلا تطالبه بالقيمة لان الكفارة انما تجزى اذا كانت بعد العود وهو العزم على الوطء ومع نية الامسالة وانما يكون بعد انقاده وهو لم ينفذ قبل وطئها فلا تطالبه بما لا تجزى وانما اطالبه بالطلاق أو بقاءها معه بلا وطء أفاده عب البنا في قوله وشبه في عدم التمكن من الوطء مظاهرها انه غير تام وان القولين لم يجريا دائما والذي في منهاج التخصيل للرجاحي التصريح بجريانها هنا ونصه على القول بأنه لا يمكن من وطئها جله هل يجمل عليه بالطلاق أو يضرب له أجل الايلاء قولان قائمان من المدونة اه وعلى هذا فالتشبيه تام وفي الشرح الصغير بعد ان ذكر ان عبد الحق وابن حجر زجلا المدونة على انه لا يمكن من وطئها ما نصه وحكي التخصي فيه أربعة أقوال قول محمد بن عيسى منه جله وقول عبد الملك بن عيسى الحنفية وينزع فوراً والمثالث وطأ بلا انزال والرابع وطأ ولو انزل ومظاهرها المدونة ان له الاصابة التامة فالتناسب وهل كذا في الظهار أم لا تأويلان وعطف بلا على مسلم فقال (لا) يمين زوج

منها) أي الاقوال الاربعة (قوله فبين) بفتحات مثقلا (قوله لوقوعه) أي الطلاق (قوله ووقفه) عطف على تجميل (قوله فيوقعه) أي السلطان الطلاق (قوله لمطرف) راجع للتجميل (قوله والقائم الخ) راجع لارقف (قوله الاول) أي التجميل (قوله غير بين) خبر أقامة (قوله عليه) أي مغيب الحشفة (قوله وهو) أي وطء المظاهر منها قبله (قوله وهو) أي الزوج (قوله وانما يكون) أي العود (قوله انعقاده) أي الظهار (قوله وهو) أي الظهار (قوله او بقاءها) عطف على طلب (قوله انه) أي التشبيه (قوله هنا) أي في تعاقب الظهار منها على وطئها (قوله يجريانها) أي القولين (قوله بانه) أي الزوج الذي علق ظهاره منها على وطئها (قوله قيسه) أي من علق ظهاره منها على وطئها (قوله بانه) أي الزوج (قوله بانه) أي الزوج (قوله التامة) أي بالانزال

(قوله كذا) أي تعليق الثلاث منها على وطئها في جريان القولين (قوله في الظهار) أي تعاقبه (كافر) منها على وطئها

(قوله أكل الخ) صله ترك (قوله زواج) لا سجد (قوله مسلم) لا كافرا (قوله مكنا) لا صديقا ويحتمل (قوله مكنا وطوءه) لا نحو محبوب (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله في عيته) أي المكافر (قوله لانه) ٣١٣ أي الزوج (قوله إذا كان)

أي الزوج قوله (م) أي يطؤها بشرط في لا لا يجزئها أولا كقوله (قوله فان وقف) أي الزوج (قوله عنه) أي وطئها قوله في الثانية أي دكلمها (قوله في الأولى) يضم الهمز أي لا يجزئها (قوله لو حشمتها) أي يترك مبيتها عندها علة التطليق (قوله الغرياني) بكسر الغين الموحدة وسكون الراء فثناة تحسية فنون (قوله بسنة) تصوير نطولها جدا (قوله وظاهر) عطف على أي (قوله أو بثلاث سنين) عطف على بسنة (قوله اما ان يتدم الخ) منقول بكتب (قوله فيه) أي ضميرها بتركه (قوله لمن ماله) أي زوجها (قوله والا) أي وان لم تدم تنقته من ماله (قوله بطلاقها) أي زوجة الغائب (قوله ويجعل) يضم فسكون ففتح أي عدم الحكم بطلاقها (قوله فان ملك رقيقا منها الخ) مقهور قبل ملكه منها (قوله ففي المقهور) أي مقهور قبل ملكه تفريع على فان ملك رقيقا منها الخ (قوله وان كان) أي الزوج (قوله فيه) أي الرقيق الذي ملكه حال تعلقه (قوله هذا) أي المدونة

(كافر) ان استقر على كفره بل (وان اسلم) بعد حلفه على ترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر أو من شهرين فلا تلزمه اليقين في كل حال (الأن ينحوا كوا الينا) راضين بحكمه نافذ حكم بينهم بحكم الاسلام ابن عرفة بشرط المولى كونه زوجا مسلما مكنا مكنا وطوءه ثم قال ولو حلف كافرا ثم اسلم فالغوى على المشهور في عيته (ولا تنعقد الا بلاء) بقوله والله (لا يجزئها) أي زوجته (أو) والله (لا كلمها) أي زوجته لانه لم يحلف على ترك وطئها ولا على ما يستلزمه اذا كان بموافاقه وقف عنه فهو مولى قاله في المدونة في الثانية واللغوي في الأولى (أو) قوله والله (لاوطئتم البلاء) لا بقاءه النكاح (أو) قوله والله (لاوطئتم) (ثم ارا) لا بقاءه اللبيل (واجتهد) الحاكم فيما يتأولم به للزوج (وطلق) الحاكم بعد التلوم (في) قوله والله (لا عزل) عن الزوجة (أو) قوله والله (لا يثبت) عند الوحشة ومخالفة العادة في بيانه عندها (أو) ان (ترك) الزوج (الوطء) بلا عين على تركه (ضررا) بزوجه فيتلوم له ويطلق عليه ان كان حاضرا بل (وان) كان غائبا أو سرمد أي ادام الزوج (العبادة) بصوم النهار وقيام الليل ولا ينهي عن مبرمتها وانما يقال له طأها او طلقها فان استقر على حاله طلق عليه (بلا) ضرب (اجل) لا بلاء (على الاصح) في الفروع الاربعة وهذا لا ينافي التلوم له بالاجتهاد وهذا في الحاضر واما الغائب فالثلاث سنين ليست طولا عند الغرياني وابن عرفة وظاهر المدونة ان السنة طول وعليه ابو الحسن البرزلي طلاق زوجة الغائب المعلوم موضعه ليس بمجرد نيتها الجماع بل حتى تطول غيبته جدا بسنة عند أبي الحسن وظاهر المدونة او بثلاث سنين عند الغرياني وابن عرفة ويكتب له ان كانت تباعه الكتابة اما ان يقدم او ينقل زوجته اليه او تطلق عليه فان امتنع من ذلك تلوم له بالاجتهاد ثم ان شاءت طلاق عليه واعتدت فان لم تبلغه الكتابة طلق عليه لضررها بترك وطئها وهي مصدقة فيه وفي خوفها زناها وهذا ان دامت نفقة حقها حقيقة أو بحكم من ماله بان ترك ما تنفق منه وان لم يعينه اياها والاطلاق عليه لعدم النفقة وفي المعيار عن المازري لا يحكم بطلاقها لضررها بعدم وطئها ويحصل على من لم تخش الزنا موافق ما تقدم والله اعلم (ولا) ايلاء (ان لم يلزمه) أي الزوج (بيمينه) على ترك وطء زوجته (حكم ك) قوله (كل مملوك اما كسر) ان وطئتمك لانها عين حرج ومشقة (أو) ان (خص) الزوج (ببلاء) معنا كقوله ان وطئتمك فكل مملوك املكه من بلد كذا حرف لا تنعقد عليه الا بلاء (قبل ملكه) أي الزوج رقيقا (منها) فان ملك رقيقا منها فهو مولى الا اذا كان وطئها ثم ملك منها فلا ايلاء عليه ويعتق عليه كل ما يملكه منها ابد وطئها في المقهور تفصيل وان كان مالكا رقيقا منها حال التعليق فلا يلزمه فيه شيء الا اذا خرج عن ملكه ثم عاد له هذا مذهب ابن القاسم في المدونة فاذ لا يثبت عين لا حث فيها بالوطء فليست ايلاء وقال غيره فيها هو مولى قبل ملكه منها ذيلزمه بالوطء عقد عين فيها يملكه من رأس أو مال وقاله ابن القاسم أيضا (أو) أي ولا ايلاء عليه ان قال والله (لاوطئتمك في هذه السنة الامرتين) لان له ترك وطئها أربعة أشهر ثم يطؤها ثم يتركها أربعة أشهر ثم يطؤها في من السنة أربعة أشهر وهي أقل من أجل الايلاء (أو) قال والله ان وطئتمك في هذه السنة الا (مرة) فلا

قوله ولا ان لم يلزمه بيمينه حكم الخ (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي المدونة (قوله من رأس) أي رقيقا يمان لها

ايلا عليه (حق بطلا) ها (وتبقى) بعد وطئه من السنة (المدة) المعتبرة لا يلا وهي اكثر من  
 أربعة أشهر وهو حوا اكثر من شهرين وهو عيد فتدخل الايلا عليه وان وطئه ابقى منها أقل  
 منها فلا يلا عليه (ولا) ايلا عليه (ان حلف) الحر (على) ترك وطئها (أربعة أشهر) والعبد  
 على شهرين (او) قال الحر (ان وطئتك فعلى صوم هذه) الأشهر (الأربعة) والعبد صوم هذين  
 الشهرين فان حلف على ترك وطئها بصوم لم يعين زمنه فهو مول ولو يوما (نعم ان وطئه) بها في  
 المدة الناقصة عن أجله كالأشهر الأربعة أو الشهرين (صام بقبيلها) وجوبا وان حلف على ترك  
 وطئها بصوم شهر معين ايس بينه وبينه المدة ووطئه ما قبله صامه وان وطئها قبيله صام بقبيله  
 وان وطئها بعده فلا شيء عليه (والاجل) الذي يضر به الحاكم لا يلا الذي له بعد تمامه طلب  
 القيمة وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد مبدؤه (من) يوم (اليمن) على ترك الوطء صراحة  
 كالأطول أو التزاما كالأقل معك (ان كانت يمينه) أي الزوج (صريحة في) المدة المعتبرة  
 لا يلا وهي اكثر من أربعة أشهر للحر ومن شهرين للعبد بدليل قوله لان احتملت مدة يمينه  
 أقل وكان حلقه على (ترك الوطء) صراحة أو التزاما بدليل قوله أو حلف على حنت طئي مراد  
 المصنف ان الاجل من اليمين بشرطين كون يمينه على ترك الوطء صريحا أو التزاما = ومنها  
 صريحة في المدة المذكورة وهي اكثر من أربعة أشهر لكن عبارته غير وافية بهذا فالصراحة  
 ليست منصبة على ترك الوطء وانما هي منصبة على المدة المذكورة بدليل قوله لان احتملت  
 مدة يمينه أقل ومعنى ذلك ان يمينه ان كانت على ترك الوطء صريحا أو التزاما باي يمين كانت بالله  
 تعالى أو بالتزام قريبة أو طلاق أو اعتاق أو تعليق على فعل ممكن فاجله من اليمين بقوله معتبر  
 عند المصنف وهو كونها صريحة في المدة المذكورة فان كانت غير صريحة فيها فقد أشار  
 اليها بقوله لان احتملت مدة يمينه أقل وان كانت على غير ترك الوطء فقد أشار إليها بقوله او كانت  
 على حنت فالمراد به الحلف على غير ترك الوطء كان لم ادخل دار فلان كانت طالق وهذا الذي  
 تقدم له في الطلاق بقوله وان نفى ولم يؤجل منع منها هذا تحريك كلامه وهو المطابق للنقل ابن  
 رشد الايلاء ثلاثة أقسام قسم يكون فيه مواساة من يوم حلفت وذلك الحلف على ترك الوطء  
 باي يمين كانت فهو مول من يوم حلقه وقسم لا يكون فيه مواساة الا من يوم رفعه الى السلطان  
 وايضا وقسم وذلك الحلف بطلاقها ان تفعل فعلا فلا يكون مواساة حتى يضر به الاجل من يوم  
 رفعه وقسم مختلف فيه وهو الايلاء الذي يدخل على المظاهر اه فالحاصل ان الحلف على ترك  
 الوطء أجله من اليمين باي يمين كانت سواء كانت بصيغة البر كوالله لا وطئتك او ان وطئتك فانت  
 طالق او بصيغة الحنت كانت يمينه بالله او بغيره ولذا قال في الجواهر من حلف على أمر ممكن  
 لم يجعله كقوله لا ادخلن الدار فانه يكون مواساة قياسا على الحلف على ترك الوطء وبشرط ان في  
 ابتداء الاجل فانه في حق هذا بعد الرفع حين الحكم وفي الاقل من حين الحلف اه فذكره  
 المصنف في الشرط الاول وهو كون الحلف على ترك الوطء صحيحا كالحلف واما الشرط الثاني  
 الذي أشار إليه فله بقوله لان احتملت مدة يمينه أقل فتبصر فيه ابن الحاجب ابن عرفة قول ابن  
 الحاجب يلحق بالمولى من احتملت يمينه أقل وأجله من يوم الرفع ابن عبد السلام قال في المدونة  
 من قال ان لم أفعل كذا ولا فعلت كذا فانت طالق ضرب له أجل الايلاء وفيه ايضا من حلف

(قوله عن أجله) أي الايلاء  
 (قوله لها) أي الزوجة  
 (قوله القيمة) بفتح القاء  
 وسكون القصة أي تعيب  
 الحنث في قبيلها (قوله  
 وهو) أي الاجل (قوله  
 وهي) أي المدة (قوله بدليل  
 قوله لان احتملت مدة يمينه  
 أقل) راجع لمعنى مجرور  
 في المدة المعتبرة (قوله  
 وكونها) أي اليمين (قوله  
 لكن عبارته) أي المصنف  
 الخ استدراك على مراد  
 المصنف الخ لرفع إيمانه ان  
 عبارته صريحة فيه (قوله  
 بهذا) أي المراد قوله بالله  
 تعالى الخ ايضا لقوله  
 باي يمين كانت (قوله  
 فأجله) أي الايلاء (قوله  
 كونها) أي اليمين (قوله فان  
 كانت) أي اليمين (قوله  
 فيها) أي المدة المذكورة  
 (قوله بها) أي التي على حنت  
 (قوله او بصيغة الحنت)  
 كان لم أفعل كذا فلا طول  
 سنة (قوله فانه) أي ابتداء  
 الاجل (قوله هذا) أي من  
 حلف على فعل أمر ممكن  
 (قوله وفي الاول) أي الحلف  
 على ترك الوطء (قوله ضرب له  
 أجل الايلاء) أي من يوم الرفع

(قوله المؤلف) أي ابن الحاجب (قوله تفسيره) أي كلام ابن الحاجب (قوله بالثانية) أي قولها من حلف أن لا يبطأ أمره حتى يموت فلان أوحى يقدم أبوه (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله يتعقب) بضم الياء (قوله باطلاقة) أي عن التقييد يكون حلفه على غير ترك الوطء (قوله بالصورة الثانية) أي من حلف أن لا يبطأها حتى يقدم أو يموت فلان (قوله وهما) بفتح الهاء أي غلط (قوله لنصه) أي المصنف عليه ليعين تقريره الخ ٣١٥ (قوله ولأنه) أي المصنف

فسمى كلام ابن الحاجب (قوله بذلك) أي الذي جعله ابن عرفة وهما (قوله نبرد) بفتح فكسر مخففا (قوله عاهه) أي خلل (قوله وأصله) أي الفرق (قوله فانه) أي ابن الحاجب (قوله يريد) أي ابن الحاجب (قوله فيها) أي الصورة المذكورة (قوله كونه) أي الحلف (قوله فيها) أي الصورة المذكورة (قوله وإذا كان) أي الحلف (قوله فيها) أي الصورة المذكورة (قوله وهما) بفتح الهاء أي غلط (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله لأنه) أي ابن الحاجب (قوله وهو) أي كون (قوله من يوم الرفع) (قوله بل هو) (قوله الابل) (قوله نصها) أي المدونة (قوله سائر) أي باقي (قوله بان) أي ظهر (قوله نزع) أي رجع (قوله فظاهره) أي قولها (قوله أنه) أي الابل

أن لا يبطأ أمره حتى يموت فلان أوحى يقدم أبوه وأبوه باليمين فهو مول فيموت جمل هذه المسئلة مثلا لكلام المؤلفات تفسيره بالثانية وهم أقول ابن الحاجب وأجله من يوم الرفع والابل في الثانية من يوم القول وقول ابن الحاجب يتعقب باطلاقه الصادق بالصورة الثانية اه كلام ابن عرفة فكلام المصنف يتعين تقريره بالذي جعله ابن عرفة وهما النصه على الآخر بقوله أو صنف على حدث ولأنه فسر في توضيحه بذلك فبرهان ما قاله ابن عرفة وبذلك فسر في غير وغيره وفرقوا بين أن أموت أو تموت وبين موت زيد وأصله لابن الحاجب فانه قال أثر قوله والابل من يوم الرفع فيمن احتملت مدته قبل ولذا فرقوا بين أن أموت أو تموت أو يموت زيد فقال ابن عرفة يريد ويضمنه فيها على ترك الوطء لا امتناع كونه فيها باطلاق على إيقاع فعل وإذا كان فيها على ترك الوطء كان قوله الابل من يوم الرفع وهو ما حسب ما ينشأ ثم قال وكلام ابن الحاجب وهو أنه بناء على أن الابل في قوله والله لا أطولك حتى يموت زيد من يوم الرفع وهو غلط بل هو من يوم الحلف كما هو نصها وسائر المذهب اه فلهذا بان لك أن الحلف متى كان على ترك الوطء فالابل من حين اليمين ولو احتملت عينه أقل فالشرط الثاني في كلام المصنف غير صحيح سبع فيه ابن الحاجب على أن كلام ابن الحاجب يمكن تصحيحه كما تقدم بخلاف كلام المصنف وقد نزع في توضيحه لهذا حيث قال ظاهرا المدونة خلاف هذه التفرقة لقولها وان حلف أن لا يبطأ أمره حتى يموت فلان أوحى يقدم أبوه من السفر فهو مول فظاهره أنه يضرب له الابل من يوم اليمين (لا يكون الابل من اليمين) (ان احتملت مدته عينه أقل) (من أجل الابل كونه لا أطولك حتى يقدم زيد أوحى يموت هر ويحدد الابل من الرفع والحكم فانه ثبت وتبعه بعضهم وهو ظاهر كلام المصنف والمذهب أنه في هاتين الصورتين من يوم اليمين كالصريحة في المدونة (أو) كانت عينه غير صريحة في ترك الوطء بان (حلف) باطلاقها (على حدث) بان قال ان لم يفعل أو تفعل كذا فأن طالق وهذه السابقة في وان نفى ولم يوجب كذا لم يقدم منع منها (ف) بعد الابل (من الرفع والحكم) بالايلاء ومادة قدم من ان الابل من اليمين في لا وطئتك حتى يقدم زيد مقيد بعلم تأخر قدومه عن مدة الايلاء فان شك في تأخر قدومه عنها فلا يكون موليا كذا في النقل خلاف ما هو ظاهر المصنف ويوهم أيضا أن من حلف لا يبطأ زوجته حتى يدخل دار زيد أو حتى يقدم يكون موليا إلا أن والذي يقيد به الجواهر وابن عرفة أنه لا يكون موليا إلا بعد ظهور كون الامد أكثر من مدة الايلاء ابن شاس لو قال والله لا أطولك حتى يقدم فلان وهو يمكن يعلم تأخر قدومه على أربعة أشهر فهو مول ولو قال حتى يدخل زيد الدار رفضت أربعة أشهر فلم يدخل فلها ايصاله وان قال الى أن أموت أو تموت فهو مول ولو قال الى أن يموت زيد فهو مول كالتعليق بدخول الدار ابن عرفة ما ذكره من الحكم في المسائل الاربعه صحيح

(قوله هاتين الصورتين) أي لا أطولك حتى يقدم أو يموت فلان (قوله مقيد الخ) خبر ما تقدم (قوله شك) بضم الشين (قوله ويوهم) أي المصنف (قوله الآن) أي وقت خليفه صله موليا (قوله أنه) أي الحالف (قوله يعلم) بضم الياء (قوله ما ذكره) أي ابن شاس (قوله من الحكم الخ) بيان لما

(قوله وظاهر قوله) أي ابن شاس (قوله انه ايلام) مفعول قول المضاف لقاعاده (قوله ان التعليق على الدخول الخ) خبر ظاهر (قوله مراده) أي ابن شاس (قوله الاول) أي التعليق على القدر وموت الزوجين (قوله والثاني) أي التعليق على الدخول وعلى موت زيد (قوله المالك) هذا همز (قوله وظاهر كون ابتداء الخ) تفسير للمالك (قوله التفرقة) أي بين التعليق على القدر وموت أحد الزوجين وبين التعليق على الدخول وعلى موت زيد بان الأول ايلام بنفس الحلف والثاني ايلام باعتبار المالك (قوله وان كان اجله من يوم ٣١٦ الحلف) حال (قوله هو مول) باعتبار المالك خبران (قوله وهو) أي الزوج الخ (قوله ذلك) أي اربعة

وظاهر قوله في مسألة التعليق على القدر وموت الزوجين انه ايلام ان التعليق على الدخول وعلى موت زيد غير ايلام ويجب فهمه على ان مراده ان الاول ايلام بنفس الحلف والثاني انما هو ايلام باعتبار المالك وظاهر كون ابتداء التركة أكثر من أربعة أشهر اه فقد حصلت التفرقة مع استواء الجميع في ان الاجل من اليقين فاستفيد من كلام الجواهر وان عرفة ان ما احتملت مدته أقل وان كان أجله من يوم الحلف هو بل باعتبار المالك حتى يظهر كون ابتداء التركة من حين عينه أكثر من اربعة أشهر فتأمل وانما اطلنا في هذه المسئلة لعدم تحرير الشرح لها وسلبنا فيها كلام ابن عرفة لما استقل عليه من التحقيق ومطابقة المنقول فتلقه باليقين وشدد عليه يد الضنين والحق احق ان يتبع قالة طي وفائدة تكون الاجل في الحلف على ترك الوط من اليقين انما ان رفعة بعد اربعة أشهر وهو حرم او شهرين وهو عبد لا يستأنف له أجل وان رفعة قبل تمام ذلك جنى على ماضى منته وفائدة كونه في الحلف غير المؤجل من يوم الحكم استثناءه من يومه وانما ماضى قبله ولو طل وعلم ان الاجل الذي يضرب غير الاجل الذي يكون به مواليا (وهل) الزوج (المظاهر) من زوجته الذي حرم عليه وطؤها قبل الكفارة ان قدر على التكفير) بالاعتقاد او بالصيام او بالطعام (وامتنع) منته وزعمه الايلام حينئذ فهل يكون ابتداء اجله (كالاول) أي الحالف على ترك الوط في كونه من اليقين وهو هنا الظهار (وعليه) أي كونه كالاول (استصرت) بضم المثناة وكسر الصاد المدونة أي اختصرها البراءة (او كالناني) أي الحالف بالطلاق بحيث يغير مؤجلا في كون أجله من الحكم (وهو الاربع) من قولي ما لك رضي الله تعالى عنه عند ابن يونس قال لانه لم يحلف على ترك الوط وانما زعمه الايلام بحكم الشرع كالمالك بحيث يغير مؤجلا غ هذا كقوله في توضيحه ابن يونس القول الثاني احسن وله في نسخة المصنف منه والافلم يوجد فخره للمواق البنانى لم يستوعبها كلام ابن يونس وفيه الترجيح ونصه بعد كلام في المسئلة وروى غيره ان وقفه لا يكون الا بعد ضرب السلطان له الاجل وكل لما لك والوقف بعد ضرب الاجل احسن اه ثم رأيت في تهذيب البراءة هذا الكلام بنصه فالجواب ابدال الاربع بالاحسن والله أعلم (او) أجله (من) يوم (تئين الضمير) وهو يوم الامتناع من التكفير (وعليه تؤرات) بضم الفوقية والهمز وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة في الجواب (اقوال) ظاهر كلامهم ترجيح القول ومفهوم الشرط أنه ان يجوز عن التكفير فلا يدخل عليه الايلام وهو كذلك اتيام عذره وقيدته اللخى بطر وعجزه عنه بعد عقد (قوله ونحوه) أي تعقب

غ (قوله لم يستوعبها) أي غ و ق (قوله وفيه) أي كلام ابن يونس الترجيح حال (قوله الظاهر ونفسه) أي ابن يونس (قوله غيره) أي ابن القاسم (قوله وقفه) أي الزوج الذي ظاهر وامتنع من التكفير مع قدرته عليه (قوله الاجل) مفعول ضرب المضاف لقاعاده (قوله وكل) أي من الروايتين (قوله فالجواب ابدال الاربع بالاحسن) لا وجه لهذا التصويب (قوله الشرط) أي ان قدر على التكفير (قوله وقيدته) أي عدم دخول الايلام عليه (قوله عنه) أي التكفير

(قوله فتدخل) أي الأيلاء (قوله اختلف) يضم التاء وكسر اللام (قوله منه) أي التكبير (قوله منه) أي الصوم (قوله قال) أي غ (قوله حصل) بفتحاء مثقلا (قوله فيه) أي العبد (قوله وتوحيه) أي الأول (قوله في المتقي) بفتح القاف شرح الباجي على الموطأ (قوله والاستد كاد) شرحه لابن عبد البر (قوله انه) أي العبد (قوله ينه) أي العبد (قوله بذلك) أي عدم الفرق بينهما في جريانهما (قوله وان كان) أي ابن عبد السلام الخ حال (قوله كونه) أي العبد (قوله في المبدأ) حل من الأقوال (قوله فيه) أي العبد صلة جريان (قوله وتبعه) أي غ (قوله ثم قال) أي تت ٣١٧ (قوله مراده) أي المصنف (قوله هذه) أي

مسئلة العبد (قوله قال) أي الشارح (قوله هنا) أي في العبد (قوله وما قرر) أي الشارح (قوله ومنه) أي تقرير الشارح (قوله وهو) أي الوجه الثالث (قوله الآية) أي غ (قوله والي ذلك) أي جريان الأقوال الثلاثة في العبد (قوله فائلا) حل من تت (قوله يحتاج جريان الأقوال الثلاثة) أي في العبد (قوله وهو) أي بحث تت (قوله وان اقروا) أي الشارح (قوله وهو) أي الشارح (قوله وان كان) أي الشارح الخ حال (قوله من عدم لزوم الأيلاء للعبد المظهر مطلقا) أي عن تقييده بامتناعه من القيمة او منعه السيد الصوم بيان لما (قوله ظاهره) أي ما في الموطأ (قوله هذا) أي عدم لزوم الأيلاء للعبد مع اذن سيده له في الصوم (قوله على هذا التفسير) أي عدم لزوم العبد الأيلاء مع اذنه في الصوم حال من هذا (قوله ثم أول) بفتحاء

الظهار وما ان عقده عاجزا عنه فتدخل عليه لقصد الضرر ثم اختلف هل يطلق عليه الا ان ويؤخر الى فراغ اجل الأيلاء جاء أن يحدث لها رأي في ترك القيام وشبهه في دخول الأيلاء فقال (كالعبد) بظاها من زوجته و (لا يريد القيمة) بالتكثير فتدخل عليه الأيلاء كدخوله على الحر المظاهر اذا امتنع منه مع قدرته عليه (او) يريد هاء (يمنع) يضم التحيه العبد (الصوم) عند اودائه التكفير به أي ينعى سيده منه (بوجه جائز) لضعافه عن خدمته الواجبة له عليه هذا ظاهر كلام المصنف وما قرره غ قال وقد حصل ابن حارث فيه ثلاثة أقوال الأول لا يدخل الأيلاء عليه قاله مالك رضي الله تعالى عنه في الموطأ الثاني انه قول وهو الذي رواه محمد عن ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما الثالث ان منعه سيده الصوم فليس يحل وان لم يرد القيمة فهو محمول على الأول درج ابن الحاجب وتوحيه في المتن والاسم كاد على الثاني شئ المصنف هنا ولا يصح كلامه على الأول فاذا انقضى مولد لا فرق بينه وبين الحر في جريان الأقوال الثلاثة في مبدأ ضرب الاجل وفي كلام ابن عبد السلام تلويح بذلك وان كان لم يتناول بالذات فقد ظهروا من هذا ان التشبيه في قوله كالعبد فائلا تدل كونه مولى او حر بان الأقوال الثلاثة في المبدأ فيه والله تعالى التوفيق اه وتبعه تت في تقرير كلام المصنف ثم قال وقال الشارح مراده ان العبد لا يلحقه الأيلاء ان ظاهرا من امر أنه ولم يرد القيمة و ارادها ومنعه سيده لضرره به في عمله فالتشبيه واقع بين هذه وبين مفهوم الشرط وتقديره وان لم يكن المظاهر قادرا على التكفير لم يلحقه الأيلاء كالعبد لا يرد الخ قال ولا تجرى الأقوال الثلاثة اسابته هنا وما قرر به مثله لابن الحاجب وما قررناه به هي رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنه ومنه لا بساطي فالتشبيه في الوجه الثالث وهو تبين الضرر طفي لاشك ان تقرير تت هو الصواب الذي تدل عليه عبارة المصنف وقد سبقه اليه غ الا انه جعل التشبيه في لزوم الأيلاء وجريان الأقوال الثلاثة والي ذلك تت في كبريه فائلا يحتاج جريان الأقوال الثلاثة الى نقل وهو ظاهر لان الذي في التوضيح عن ابن القاسم يضرب له الأيلاء ان رفعته اه فظاهره من يوم الرفع وبه تعلم ان جعل البساطي له من يوم تبين الضرر مخالفا في التوضيح وان اقروا تت وما تقرير الشارح في عدم من كلام المصنف جده وهو وان كان تابع لابن الحاجب التابع لما في الموطأ من عدم لزوم الأيلاء للعبد المظهر مطلقا فقد قال الباجي في المتن ظاهره وان اذن له سيده في الصوم ولكن لم يوجد هذا المالك رضي الله تعالى عنه ولا احده من اصحابه رضي الله تعالى عنهم على هذا التفسير ثم أول عبارة الموطأ انظره في التوضيح وابن عرفة

مثقلا أي الباجي (قوله انظره) أي تأويل الباجي (قوله وابن عرفة) نصه والعبد المظاهر قال ابن حارث ان تبين ضرره او منعه سيده الصوم ففي لغو دخول الأيلاء عليه ولزمه ثالثا ان منعه سيده الصوم لمالك في الموطأ وحج عن رواية ابن القاسم وابن حبيب عن اصبيغ وعن ابن الماجشون ولا ينعى الصوم لاذنه في فكاحه ابن عبدوس قلت استحسنون فاذا لم يدخل عليه ايلاء ماذا تصنع المرأة قال يوقه السلطان اما فاء وطلق وانظ مالك في موطئه لا يدخل عليه ايلاء لوصام لظهاره دخل

علمه طلاق الايلاء قبل ان يتم صومه الباجي لان صومه شهران واجل ايلائه شهران فلو افطر ساهيا او لم يرض انقضى اجل ايلائه قبل تمام الكفارة وتعلمه يقتضي ان لا يضرب له اجل الايلاء ولو اذن له سيده في الصوم ولا يوجد هذا على هذا التفسير لما لك ولا احد من اصحابه وادله اراد ان هذا بعض ما يذهب اليه في عدم تاجيله وان كان اراد انه اراد الصوم ومنعه سيده تاجيله وقاله اصبح ابو عمرو وقول مالك لو ذهب بصوم دخل عليه طلاق الايلاء هو على

لانه يضربه فذلك عدل يمنع

القول بان بائنا اهل  
الايلاء يقع الطلاق فنقول  
لو وقع الطلاق بائنا اهل  
ايلائه لم يصح له كفارة  
فكونه مكفرا يلزمه  
الطلاق محال (قوله قبلا)  
يكسر الموحدة اي ابن عرفة  
وخليل تاويل الباجي (قوله  
عليه) اي تقرير الشارح  
(قوله انه) اي عدم لزوم  
الايلاء العبد المظاهر مطلقا  
(قوله حلف الزوج) اشار  
الى جريان الصلة على غير  
الموصول ولم يبرز لامن اللبس  
(قوله ان كانت) اي الايلاء  
(قوله مطلقة) اي عن تقييد  
بوقت (قوله بعد الطلاق)  
صله اعاده (قوله بعد صلته)  
اعاده (قوله زنيب طالق ان  
وطئت عزة) فزنيب محلوف  
بطلاقها وعزة محلوف على  
ترك وطئها (قوله انما  
عنه الايلاء في عزة) اي  
مادامت زنيب بائنا منه  
(قوله ونحوه) اي الحكم  
المدكور (قوله مقتضى)  
بفتح الضاد (قوله قضيه)  
اي كلام المصنف تقرير  
على تقدير مقتضى (قوله

وقد قبلناه حتى قال في التوضيح متوركا على ابن عبد البر في ابقائه كلام الموطاء على ظاهره ظاهر  
كلامه انه حمل الموطاء على انه لا يلزمه ايلاء البنت وهذا شئ لم يقله مالك رضي الله تعالى عنه ولا  
احد من اصحابه على ما قاله الباجي اه ولا شك انه على تقرير الشارح يلزم انه لا ايلاء على العبد  
مطلقا ولو اذن له سيده في الصوم اذ هو معنى قوله لا يريد القسيمة فيرد عليه انه شئ لم يقله مالك رضي  
الله تعالى عنه ولا احد من اصحابه (والحمل) بهم زال وصل وسكون النون وفتح الحاء المهملة واللام  
مشددة أي زال (الايلاء) بسبب (زواله) من (اي الرقيق الذي) (حلف) الزوج على ترك وطء  
زوجته (بعته) بان قال لها ان وطئتك فقلان رقيق حر ثم باعه او وهبه او تصدق به او اعنته  
او باعه السلطان انفسه او مات واستقر التحلل في كل حال (الا ان يعود) (الرقيق المالك الزوج) (غير  
ارث) كاشتراء وقبول هبة وصداقة فمودة الايلاء ان كانت مطلقة او مؤقتة وبق من الوقت أكثر  
من اربعة اشهر ومفهومه غير ارث انه ان عاد له باوث فلا تعود الايلاء وشبهه في العود فقال  
(ك) باعادة الزوجة المحلوف بطلاقها على ترك وطء زوجة أخرى بعد (الطلاق القاصر عن الغاية)  
أي الثلاث البائن والرجعي الذي انقضت عدته بعد جديده فتعود الايلاء ان كانت عينه مطلقة  
او مقيدة بمن بقي منه أكثر من اربعة اشهر (في المحلوف) (طلاقها) على ترك وطء غيرها بان  
كان له زوجتان زنيب وعزة وقال زنيب طالق ان وطئت عزة وطئت زنيب طلاقا فاشادون  
الثلاث اورجعا وانقضت عدته انحلت عنه الايلاء في عزة وحل له وطؤها فان تزوج زنيب  
قبل زوج او بعده عادت عليه الايلاء في عزة ان كانت عينه مطلقة او مقيدة بمن بقي منه أكثر  
من اربعة اشهر ومفهوم القاصر عن الغاية انه ان طلق زنيب ثلاثا وما يكملها ثم تزوجها بعد  
زوج فلا تعود الايلاء عليه في عزة وهذا التفصيل في المحلوف بها (لا) في المحلوف (لها) أي عليها  
كعزة في المثال على حد قوله تعالى يحضرون للاذقان أي عليها ولا يصح بقاء اللام على حالها اذ  
المحلوف لهما كقوله لزوجة كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق لا يتصور تعاق الايلاء بها  
فالمراد المحلوف على ترك وطئها كعزة في المثال فالعين منعقدة في اول طلاقها ثلاثا وتزوجها بعده  
زوج فتعود عليه الايلاء على الصحيح مادامت زنيب في عصمته ونحوه في ايلاء المدونة (و) التحل  
الايلاء (بتجليل) الزوج المولى من زوجته مقتضى (الحث) كعتق الرقيق المعين المحلوف بعته  
على ترك وطء الزوجة فمضة مضاف محذوف لان الحث مخالفة للعين يفعل المحلوف على تركه  
وهو وطء المحلوف على ترك وطئها والمراد به هنا ما يترتب على الحث كالعتق في المثال وبغض  
أيضا بقوات دراهم معينة حلف بالصدق بها وبقوات زمن معين حلف بصومه غ قوله وتجليل  
هو كقوله في المدونة قال ابن القاسم وغيره واذا وقف المولى فجعل حسنه زال ايلاء ومثله ان  
يحلف ان لا يباذ زوجة بطلاق زوجة له أخرى او بعثت عبدا بعينه فان طلق المحلوف بها او

اعتق

(قوله بفعله المحلوف على تركه) تصوير فخالقنا (قوله وهو)

لان الحث) على تقدير مقتضى (قوله بفعله المحلوف على تركه) أي فلا يترتب الحث (قوله وقتن) بضم فسكن (قوله  
أي المحلوف على تركه) (قوله به) أي الحث (قوله ما يترتب على الحث) أي فلا يترتب الحث (قوله وقتن) بضم فسكن (قوله  
فجعل) أي المولى (قوله حسنه) أي ما يترتب عليه



(قوله لان هذا) أي وبسبب الخلل (قوله الذي قبله) أي زوال الملك (قوله من العتق والطلاق) بيان لبعض ما صدق عليه الذي قبله (قوله ويند) أي هذا (قوله بصدقه) أي الاول (قوله ولها) أي الرقبة (قوله وقته) أي المولى من امته (قوله فلها) أي الامة (قوله والا) أي وان امتنع وطوها (قوله وتسبع) أي المصنف (قوله في هذا القيد) أي ان لم يمنع وطوها (قوله وانكره) أي القيد (قوله وذكر) أي ابن عرفة (قوله مطاقا) أي عن النقييد بعدم امتناع وطئها (قوله وهو) أي اطلاق استحقاقها المطالبة (قوله وقوله) أي قولهما عطف عليه (قوله ابن عبد السلام) ٣١٩ فاعل قبول المضاف لمفعوله

(قوله لامطالبة للمريضة الخ) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله لاعرفه) خبر قول (قوله ومقتضى) يفتح الضاد (قوله قولها) أي المدققة (قوله بنا فيه) أي قول ابن شاس وابن الحاجب خبر مقتضى (قوله وأشار) أي ابن عرفة (قوله بذلك) أي قوله ومقتضى قولها في الحائض (قوله لقوله) أي ابن عرفة (قوله اجله) أي الايلاء (قوله وهي) أي الزوجة حائض حال (قوله وقف) أي المولى بضم فكسر (قوله فان قال) أي المولى (قوله امهل) بضم الهمز وكسر الهاء (قوله فان أبي) أي المولى من القسمة (قوله تعجيل طلاقه) أي الايلاء وهي حائض وجبيرة على رجوعها أي وعدم تعجيله حتى تظهر (قوله الطلاق) أي على المولى في الحيض (قوله انه) أي المولى (قوله في حاله) أي الحيض أي وهذا يعارض قول ابن شاس وابن الحاجب لامطالبة

اعتق العبد او حنت فيه ما زال الايلاء عنه عياض معناه طلاقا بانا وآخر طلقة البناني في كلام المصنف تدخل في هذه المعطوفات لان هذا يصدق على بعض ما صدق عليه الذي قبله من العتق والطلاق ويند بصدقه على الصوم كما يزيد الاول على هذا بصدقه على البس (و) المحل الايلاء (بما كفيها) أي عين يصح انه (بما كفيها) قبل الخلل فيه كفاه بالله تعالى او بندوهم لا يطوها وأخرج الكفارة قبل وطئها الفواتح الايلاء على المنه ورواه الشافعي لم تحل لاحتمال تكفيره عن عين سبقت له (والا) أي وان لم تحل الايلاء بسبب محاسن (فلها) أي الزوجة الاولى منها طرة كبيرة واصغيرة مطيعة رشيدة واسقيمة (واسيدها) أي الزوجة الرقيقة الذي له حق في ولدها ولها أيضا ابن عرفة الباجي عن اصبح لوزك السيد وقعه فلها وقعه ومع عيسى ابن القاسم لوزك كات الامة وقف زوجها المولى منها فاسيدها وقعه (ان لم يمنع وطوها) انصروا وتوق ومرض وجبض والافلامطالبة لها وتسبع في هذا القيد ابن الحاجب وابن شاس وانكره ابن عرفة وذكر ان لها المطالبة مطاقا وهو المعول عليه الموافق لما تقدم في قسم الميت اه ع البستاني نص ابن عرفة قول ابن شاس وابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام لامطالبة للمريضة المتعذر وطوها ولا الرقبة ولا الحائض لاعرفه ومقتضى قولها في الحائض يناسبه اه وأشار بذلك لقوله قبل هذا وان حل اجله وهي حائض وقف فان قال انا في أمهل فان أبي نفي تعجيل طلاقه رواه ابن القاسم واشبه في احكامها اه وعلى رواية ابن القاسم جرى المصنف في طلاق السنة بقوله والطلاق على المولى واجاب في التوضيح عن هذه المعارضة بقوله الطلاق في الحيض يقتضي انه مطالب بالقيمة في حاله قيل لا يبعد كون قيمته على هذا بالوعد كنظر المسئلة حيث تهذر القيمة بالوطء والتطابق عليه انما هو اذا امتنع من القيمة بالوعد اه فعلى جوابه تنقضي المعارضة ويكون المصنف وابن الحاجب وابن شاس موافقين للمدققة ولما تقدم اذ على جوابه يصير المعنى لها المطالبة ان لم يمنع الوطء اما ان امتنع فلا تطالبة بالقيمة بالوطء مع مطالبته بغيره وهو الوعد فيقع الطلاق وان اباه والمعارضة انما آتت على نفي المطالبة رأسا طئي وبه يندفع قول ح عقب كلام التوضيح مانعه وما قاله في ضيق لا يدفع الاشكال لان كون القيمة بالوطء او بالوعد والزامة الطلاق ان امتنع فرع المطالبة به او قد نفي المطالبة بها اه لانه ليس المراد هنا نفي المطالبة رأسا بل نفي المطالبة بالوطء ولها المطالبة بالوعد وعليه يتفرع الطلاق السابق والله اعلم ولها (المطالبة بعد تمام الاجل) وهو أربعة أشهر للعروسة ثم ان للعبد (بالقيمة) يفتح الفاء وسكون التحتية (وهي) أي القيمة (تغيب الحشفة) يفتح الحاء المهملة والسين الموحدة والفاء

للعائض (قوله قيمته) أي المولى (قوله على هذا) أي مطالبته في حاله (قوله بالوعد) خبر كون (قوله علمه) أي المولى وهي حائض (قوله المعارضة) أي بين كلام ابن شاس وابن الحاجب وكلام المدققة (قوله ولما تقدم) أي المصنف في طلاق السنة (قوله وبه) أي الجواب (قوله وما قاله في التوضيح) أي الجواب بان قيمته في حال حيضها بانوعد (قوله وقد نفي) أي ابن شاس المطالبة فيها وتبعه ابن الحاجب (قوله لانه) أي الشأن الخ عله وبه يندفع قول الخط (قوله ولها) أي المطالبة بالوعد صلة يتفرع

كلها (في القبل) بضم القاف والموحدة في غير المظاهر لان قيمته تكفير محررا كان او عبدا وفي غير المريض والمحبوس بدليل ذكرهما بعد وفي غير الممتنع وطؤها لحضها ولا يشترط كونه بانتشار اقوال ابن عرفة وهي تغيب الحشفة حسب ما مر في الغسل وقال بعض شيوخ عجم ينبغي اشتراطه كالتحليل لعدم تمام مقصودها وازالة ضررها بدونه (واقفة ضاض) بالقاف والقاف اى ازالة بكاره (البكر) بكسر الموحدة فلا يكفي تغيب الحشفة فيها مع بكارتها بان كانت غورا والحشفة صغيرة (ان حل) بفتح الحاء المهملة واللام مشددة اى جاز تغيب الحشفة في القبل فان لم يحل كفى حبس لم يحل الا بلاؤه فلهامطالبة بالقيمة فان قيل الوطء الحرام يحث به وهو يستلزم التحلل الا بلاؤه فالجواب ان التحلل الا بلاؤه لا يستلزم سقوط طابعه بالقيمة ويكفي تغيب الحشفة التحلل (ولو مع جنون) للزوج انيلاها بوطئه في حال جنونه ماتت له بوطئه في حال صحة عقله بخلاف جنونها فلا تحلل معه الا لاوان كان يحث به اى لا يسقط معه طلب النسيئة (لا) تحصل القيمة (بوطء) للحالوف على ترك وطئها (بين فخذين) ولا ينحل الا بلاؤه به ولا بقية له وبما شئتم وليس ووطء بدر على المشهور وقاله في الشامل (وحث) المولى بالوطء بين الفخذين فتلزمه الكفارة ولا يسقط عنه ايلأؤه بحثه فان كفر سقط بمجرد تكفيره قاله ابن عرفة عن المدققة وان لم يكفر بقي مولىا بحاله اذا حثتم كثيرا في قصده بقية في انهما عيين الا بلاؤه لاعتين اخرى قولان الباجي يصدق فيما بينه وبين الله تعالى دون ما بينه وبين زوجته في كفارة عيين بالله وظاهر التوضيح اعتقاده وحث بوطئها بين فخذيه في كل حال (الا ان ينوى) بعينه انه لا يوطأ (الفرج) بخصوصه فلا يحث بوطئها بين فخذيه ولو مع قيام البينة لمطابقة نيته اظاهر لفظه الا لفرقة دالة على ارادة الاجتناب فلا تقبل نيته قاله تفت ونحوه في الشامل فيها ان جامع المولى زوجته في دبرها حثت وسقط ايلأؤه الا ان ينوى الفرع بعينه نقله فوكان كذلك في كتاب الرجم منها عياض طرح مكنون قوله يسقط ايلأؤه بوطئها في دبرها ولم يقرأ ابن عرفة طرحه هو الجارى على مشهور المذهب في حرمة (وطئ) بفتح طاء مثقلا لا الزوج المولى زوجته المولى منها (ان قال لا طئ) ها بعد تمام الاجل وطلبه بالقيمة (بلا تلوم) اى تأخير من الحاكم على الصحيح لانه قد ضرب له الاجل وتم اى امر به فان طلق والاطلاق عليه الحاكم ان كان والافجتماع المسكين وبأق هنا وهل يطلق الحاكم او امرها به ثم يحكم القولان اليان في زوجة المعتزض (والا) اى وان لم يقل لا طأ ووعده (اختبر) بضم الخاء وكسر الموحدة اى جرب وامهل باجتماع الحاكم (مرة ومرة) كفى النقل فالمناسب ثلاثا متتالية في البيان المعلوم من مذهب مالك رضى الله تعالى عنه انه يجتبر المراتين والثلاث فان لم يطأ طلق والا طلق عليه (ومصدق) بضم ف. كسر مثقلا اى الزوج المولى بعين (ان ادعاه) اى الزوج الوطء بكرا كانت او ثيبا فان نكل حلفت وقيمت على حقها فان نكلت بقيت زوجة (والا) اى وان لم يدع الوطء او ادعاه ولم يحلف وحلفت (أمر) بضم ف. كسر اى الزوج المولى (بالطلاق) فان طلق (والا) اى وان لم يطلق (طلق) بضم ف. كسر مثقلا اى طلق الحاكم او جماعة المسكين (عليه) اى المولى بلا تلوم (وفية) المولى (المريض) مرضا ما من الوطء (والمحبوس) العاجز عن تحليل نفسه بما لا يحجب به وخبر قيمة (بما فصل) الا بلاؤه (به) عنه من زوال ملكه او تكفيرا و

(قوله كونه) أى التغيب  
(قوله اشتراطه) أى الانتشار  
(قوله وازالة) عطف على  
تمام (قوله بدونه) اى  
الاتشار (قوله وهو) أى  
حشفه (قوله كثر) بفتح  
مثقلا (قوله نقط) أى  
ابلاؤه (قوله في قصده)  
أى وعده (قوله في انهما)  
اى الكفارة (قوله اعتقاده)  
اى تفصيل الباجي (قوله  
في البيان) اى لابن رشد  
مقدم (قوله انه يجتبر الخ)  
خبر المعلوم (قوله من زوال  
ملك الخ) بيان لما

(قوله ومثلها) أي المريض  
والهيبوس (قوله ان  
وطئها) أي الخلوفا عليها  
(قوله بعدها) أي الطلقة  
الرجعية (قوله تعذر)  
أي الوطء (قوله ولا يرتفع)  
أي الإيلاء (قوله بالمشى)  
أي الحكمة الخلوفا به (قوله  
ولا بالصدقة) أي الخلوفا  
بها (قوله قبله) أي الوطء  
(قوله قبل وقته) أي غمام  
اجل الإيلاء (قوله فلها)  
أي الزوجية (قوله ذلك)  
أي طلب الطلاق (قوله  
أولا) بشد الواو (قوله والا)  
أي وان كانت قبضت  
اسقاطها بمن معين (قوله  
لانه) أي الوطء الخلوفا  
القيام ان رضبت

فحرمها ومثلها ما بعيد الغيبة وكذا كل من منع من الوطء اعتد به أو بها كحبض فان أبي  
المريض أو الهيبوس من قبضته طلق والاطلاق عليه والمريض القادر على الوطء هو الهيبوس  
القادر على خلاصه فيقتضيه ما تغيب الحشفة (وان لم تكن عينه) أي المذكور من المريض  
والهيبوس (مما تكفر) بضم الفوقية فتقتضيه منقلا أي يصح تكفيرها (قبله) أي الحدث  
(ك) جلقه على ترك وطئها (طلاق فيه رجعة فيها) أي الخلوفا على ترك وطئها بان قال لها ان  
وطئتك فأنك طالق ولم يطلقها قبل هذا (أو) في (غيرها) أي الخلوفا على ترك وطئها بان قال  
لن يرب ان وطئتك فعد زنا طالق ولم يطلق عزة قبل وان طلق الخلوفا بطلاقها قبل وطئها الخلوفا  
عليها طلقة رجعية فلا تحل الايلاء لان وطئها بعد طلاقها طلق الخلوفا بطلاقها طلقة  
أخرى (و) كلفه على ترك وطئها (صوم) في زمن معين كرجب بان قال ان وطئتك فعد لي صوم  
رجب (لم يأت) زمنه المعين اذ لو صام شهر اقبله ووطئها او صام رجب لزمه صومه (و) كلفه على  
ترك وطئها (هتق) لريق (غير معين) بضم الميم وفتح العين المهملة والياء مشددة اذ لو اعتق ولو  
مائة ثم وطئها لزمه عتق رقبة أخرى وجواب ان لم تكن عينه مما تكفر (في قبضة المذكور  
(الوعد) بالوطء اذا زال المانع في الاربع مسائل على المشهور في الاخير لا بالوطء مع المانع  
اعتد به المرض والسجن والابطال والعنق والصوم اذ لو فعد له أعاده مرة أخرى فلا فائدة في  
فعله ولا يرتفع بالمشى ولا بالصدقة قبله بالاحلاف قاله في البيان ولا يحتمل كل الوعد وانما يحتمل  
بالوطء ومنه هو فيه رجعة أنه ان لم يكن فيه رجعة بان كان قبل البناء أو بلغ الغاية فان الايلاء  
تحل عنه وظاهر قوله وصوم لم يأت انه لو قال فعلى صوم شهر لم يكن الحكيم كذلك والحكم انه  
لا يصوم حتى يوطئ ومنه هو لم يأت انه اذا أنى لا يكون الحكم كذلك والحكم انه اذا انقضى قبل  
وقته فلا نهي عليه لانه معين فأت (و) اذا تم أجل الايلاء والمولى غائب وقامت الزوجة المولى  
منها بحقتها وطلبت الفدية (بعث) ضم فكسر رأى ارسلا (ل) لزوج المولى (الغائب) المعلوم  
موضعه وهذا فهم من عنوان البعث وقيد به الباج وغيره لاجل الفدية ان كانت المسافة بين  
البلدين أقل من شهرين بل (وان) كانت متباعدة (بشهرين) ذهابا وقيوما في المدونة وفهم من  
المسافة على الشهرين عدم البعث لمن هو على أكثر منه ما فلا يطلب الطلاق بلا بعث له وهو  
كذلك كالماله اذا جهل موضعه لانه موقوف ولايلاء مع الفدية فلها القيام بغيره او كانت  
رفعه للمالك قبل سفره ليمده منه بخلافه وسافر فيطلق عليه اذا حل الاجل بلا بعث والشهران  
مع الامن فيما يظهر ومثلها ما اثنا عشر يوما مع الخلوفا لان كل يوم معه مقام خمسة مع الامن  
واجرة الرسول عليها لانها الطائفة قال في التوضيح وان لم يعلم مكانه فحكمه كالقود (واها) أي  
الزوجية المولى منها (العود) أي الرجوع للقيام بالايلاء (ان) كانت (رضبت) او لا بقاط  
حقها من القيام فتعود لحقة او تطلب الفدية متى شامت من غير استئناف اجل ان لم تقيد  
اسقاطها بعبثة والازمها الصبر لتمامها ثم لها القيام بالايجل لانه أمر لا يصبر النساء على  
تركها غالبا بخلاف اسقاطها فانها لا تملكها بالانسية بضر عدم الوطء (و) اذا طلق المولى  
او طلق الحاكم عليه فهو طلاق رجعي وان راجعها في عدتها (تتم رجعتها ان التحل) الايلاء  
بوطنها فيها او تكثيره او قضاء اجل او تحجيل مقتضى الحنف (والا) أي وان لم تحل الايلاء

(قوله مطرف وابن الماجشون) بيان للاخوين (قوله وان صدر به نت) حال او وبالغة (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله وكذا حكمه) اي القاضي (قوله به) اي ٣٢٢ طلاق احدهما (قوله الفرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله انه) اي الزوج الخ

بيان للفرض بحذف من  
(قوله واستدل) اي ابن عرفة  
(قوله وفيما مر عن المصنف)  
اي من تعيين واحدة بالقرعة  
(قوله وغيره) اي ابن عبد  
السلام والبساطي (قوله  
تشكيكه) اي تريد ابن عرفة  
(قوله ما استظهره ابن  
عرفة) اي من كونه مولدا  
منهما (قوله وعليه) اي  
ما استظهره ابن عرفة (قوله  
من يوم الرفع) هذا خلاف  
ما تقدم ان الاجل من يوم  
اليمين متى حلف على ترك  
الوطء (قوله واستشكل)  
بضم التاء وكسر الكاف  
(قوله وهو) اي الاستثناء  
الخ حال (قوله به) اي الاول  
(قوله المدونة) تفسير لانا تب  
الفاعل المستتر في حل (قوله  
فان كان مستقيما) مفهوم  
روفع (قوله او صدقته)  
مفهوم ولم تصدقه (قوله ان  
الايلة تنحل عنه) مفعول  
قول المضاعف لفاعله (قوله  
في السابقة) اي مسئلة  
الاستثناء (قوله عدمه) اي  
الاحلال (قوله في هذه) اي  
مسئلة التمسك بغير (قوله  
وفيها) اي المدونة (قوله من  
حلف بالله) اي على ترك  
وطء زوجته اكثر من اربعة  
اشهر وهو سر او شهرين

بنى مما تقدم (اغت) بفتح الغين المعجمة اي بطلات رجعة الا ان ترضى بالمقام معه بلا وطء فتتم  
عند ابن القاسم والاخوين معارف وابن الماجشون وهو المذهب خلافا للصحة وان صدر به  
نت (وان آتي) الزوج (القبلة) اي وطء زوجته (في) قوله لزوجه (ان) وطئت احدا كما  
فالاخرى طالق) واستنع من وطئها خوفا من الطلاق (طلق) بفتح الطاء (الحاكم) عليه  
(احدهما) اي الزوجتين بالقرعة عند المصنف وجب على طلاق احدهما بعينه عند ابن  
عبد السلام وباجتهاد الحاكم عند البساطي واستظهر ابن عرفة انه مول منها قال اذ طابق  
احدهما حكمهم بهم وكذا حكمه على الزوج به دون تعيين المطلقة وان اراد بعد تعيينه لا بالوطء  
لخلاف المشهور وفيه طلاق احدهما غير ناو تعيينها وان اراد بعد تعيينها بالوطء بخلاف الفرض  
انه اي القبلة واستدل على ما استظهره بالابن محرز في الكافي ما يوافقه وفيما مر عن المصنف  
وغير قريب اجواب تشكيكه والمذهب ما استظهره ابن عرفة وعليه ان رفعه واحدة منهما  
ضرب له اجل الايلة من يوم الرفع وان رفعته جميعا ضرب له فيها اجل الايلة من يوم الرفع  
ثم وقف عند انقضائه فان فاق في واحدة منهما حدث في الاخرى وان لم يبق في واحدة منهما اطلقنا  
عليه جميعا ونص الكافي ولو حلف لكل واحدة منهما باطلاق الاخرى ان لا يطأها فهو مول منها  
فان رفعته واحدة منهما الى الحاكم ضرب له اجل الايلة من يوم رفعته وان رفعته جميعا ضرب  
له فيها اجل الايلة من يوم رفعته ثم وقف عند انقضاء الاجل فان فاق في واحدة منهما حدث  
في الاخرى وان لم يبق في واحدة منهما طلقا جميعا (وفيها) اي المدونة عن مالك رضي الله تعالى  
عنه (فيم حلف) بالله تعالى (لا يطأ) زوجته اكثر من اربعة اشهر (واستثنى) بان شاء الله تعالى  
او الا ان يشاء الله تعالى (انه) اي الحالف (مول) من زوجته وله وطؤها بلا تشكيك واستشكل  
من وجهين احدهما كيف يكون موليا مع الاستثناء وهو محل لليمين اورافع للكفارة الثاني  
كيف يكون موليا ويطأ بلا تشكيك فاشارة المصنف لدفع الاول بتصريحه به نقلا (وجاءت)  
بضم الحاء المهملة وكسر الميم المدونة لدفع استشكل كونه موليا مع استثنائه (على ما اذا  
روفع) المولى للحاكم (ولم تصدقه) الزوجة في دعواه انه اراد باستثنائه محل اليمين وانما اراد  
التبرك بدليل امتناعه من الوطء فان كان مسنة فتبأ او صدقته فلا يكون موليا (واورد) بضم  
الهمزة وكسر الراء على هذا الجمل قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه في مسئلة اخرى وهي  
(لو) حلف بالله تعالى لا يطؤها ثم (كفر عنها) اي عين الايلة بعد تمام الاجل واستقر تاركها  
وطأها (ولم تصدقه) المزوجة في ان الكفارة عنها او ادعت انها عين اخرى ان الايلة تنحل  
عنه وهذا يقتضي التحلل الايلة عنه في السابقة ايضا وعدمه في هذا ما لا فرق بينهما (وفرق)  
بضم الفاء وكسر الراء محققا بينهما (بشدة) اي صعوبة وعزلة (المال) على النفس اذ هو شقيق  
الروح وبه قوام البدن (وبان الاستثناء بحقل غير الحل) احقة لاظهار كالتبرك واحتمال  
الكفارة يميننا اخرى غير ظاهر ابن عرفة وفيها من حلف بالله واستثنى فقال مالك رضي الله تعالى  
عنه مول وله الوطء بكفارة وقال غيره لا يكون موليا وعزاه ابن حارث لاشبه وعبد الملك  
ونوقض بقولها احسن لا مول ان يكفر في يمينه بالله تعالى بعد سنه فان كفر قبله اجزاء وسقط

وهو عبد (قوله وعزاه) اي نفي ايلاته (قوله احسن) اي افضل واولى (قوله قبله) اي حننه ايلائه

(قوله لا يسقط) أى ايلأؤه (قوله الفرق) أى بين الاستثناء والتكفير (قوله ضعيف) خبر قول (قوله ولولوا) أى السقلى  
 فى فرقه (قوله فترجح) كنونها (أى الكفارة) (قوله لها) أى بين الأيلاء (قوله أتم) أى فرقه جواب لو (قوله يلو) أى يظهر  
 (قوله لازمه) أى اليقين (قوله لأنها) أى اليقين (قوله سببها) أى الكفارة (باب الظهار) \* (قوله فى  
 الظهار) أى تعريفه (قوله وما يتعلق به) أى يناسب الظهار من ٣٢٣ المستطردات (قوله وهو) أى الظهار

(قوله وهو) أى الركوب  
 (قوله عرفه) بفتحات مثقلا  
 أى شرح حقيقة قومه (قوله  
 فقهاء) أى المدونة (قوله فى  
 الشراك) نعت طلاق (قوله  
 عليه) أى المتبرك (قوله من  
 طلاق الخ) بيان لما (قوله  
 فموضوع) أى ساقط (قوله  
 الوصفين) أى المسلم  
 والمكلف (قوله فى الاول)  
 أى لزومها ككفارة ظهار  
 (قوله فى الثانى) أى لزومها

أى لاؤه وقال اشبه لا يسقط - حتى يطاق اذله كفر عن أخرى الا ان يكون عينه فى شئ بعينه  
 وقول الصقلى الفرق ان الكفارة تسقط اليقين حقيقة والاستثناء لا يحلها حقيقة لاحتمال  
 كونه للتبرك ضعيف ولولوا لان الأصل عدم صرف الكفارة عن بين الأيلاء لان الأصل عدم  
 حلقه فترجح كونها لها ولا مرجح - كون الاستثناء للعلل اتم وفرق ابن عبد السلام بان المكذرا فى  
 باشد الامور على النفس وهو بذل المال او الصوم فكان أقوى فى رفع التهمة من الاستثناء  
 ويفرق بان تهمته فى الكفارة بعدلانه اتم توقف على وجود عين أخرى ثم صرف الكفارة اليها  
 وتهمته فى الاستثناء على مجرد ارادة التبرك فقط وما توقف على امر اقرب مما توقف على امرين  
 ويلوح من كلام ابن محرز انه فرق بين الاستثناء مناقض لليقين لحله اياها او رفع الكفارة  
 لازمه او مناقض للالزام مناقض ملزومه والكفارة غير مناقضة لليقين لانها سببها والسبب  
 لا يناقض سببه

\*(باب فى الظهار واسكاه وما يتعلق به)\*

كفارة بين (قوله على) بشد  
 الياء (قوله اعراض حيض)  
 اضافته لليمان (قوله باعتبار  
 قوله او حرته) أى المحرم بضم  
 ففتح فبدخل فيه انت على  
 كبد فلانة الاجنبية ويدك  
 على كبد فلانة الاجنبية  
 مثلا وليس اظهارا (قوله  
 بلفظ ظهار) اضافته لليمان  
 أى اذا سببت من تحل أو  
 جزأها بظهور الاجنبية  
 (قوله صار) أى التعريف  
 (قوله لنروج التشبيه بظهور  
 الاجنبية) أى وهو ظهار  
 والحاصل ان تشبيه من تحل  
 بمحرم بفتح فسكون او حرته

وهو مأخوذ من الظهار لان الوطء - حبوب وهو فى الغالب على الظهار وعرفه المصنف بقوله  
 (تشبيه) جنس شمل الظهار وغيره من انواع التشبيه واضافته الى الزوج والسبب (المسلم)  
 فصل مخرج تشبيه الكافر فقيها ان تظاهر الذى من امر أنه ثم اسلم لم يلزمه ظهار كما لا يلزمه  
 طلاق فى الشراك وكل ما كان عليه من طلاق واعناق او صدقة او نذر او نهي من الاشياء  
 فموضوع عنه اذا اسلم (المكلف) فصل مخرج تشبيه الصبي والمجنون والمغص عليه والناثم  
 والسكران بهلال والمكروه وشمل تشبيه السفينة والرقيق والسكران بجزام وتذكير الوصفين  
 مخرج تشبيه المرأة فقيها ان تظاهرت امرأة من زوجها فلا يلزمها نهي لا كفارة ظهار  
 ولا كفارة بين خلافا للزهرى فى الاول ولا محقق فى الثانى ومعه قول تشبيه (من تحل) زوجة  
 كانت اوامة كانت على كاهى او ظهراى فصل مخرج تشبيه المسلم المكلف من لا تحل له  
 (او جزأها) أى من تحل كبدك على كاهى او كيدى واراد من تحل اصله وان حرمت اعراض  
 حيض او نفاس او احرام او اعتكاف او طلاق رجعى وصله تشبيه (بظهور) بفتح الظاء المججمة  
 شخص (محرم) البنات ان ضبط بضم الميم وفتح الحاء صار التعريف غير مانع باعتبار قوله او حرته  
 لان التشبيه بجزء الاجنبية انما يكون ظهرا باللفظ ظهور وان ضبط بفتح فسكون صار غير جامع  
 لنروج التشبيه بظهور الاجنبية قوله بظهور محرم الخ فصل مخرج تشبيه المسلم المكلف من تحل  
 او جزأها بغير هذا كالتغيز والميتة والدم (او حرته) أى المحرم غير اظهار كانت او وجهك على  
 كراس اخى وخبر تشبيه (ظهار) فشمل تشبيه كل من تحل بكل من محرم كانت كاهى وتشبيه

مطلقا ظهار وان التشبيه بالاجنبية او حرته غير اظهار ليس ظهرا وان التشبيه بظهور اظهارا قول تشبيه من تحل او حرته بمحرم  
 بفتح فسكون لا يدخل فى التعريف على كل من الضيقين فالناسب تشبيه من تحل او حرته بمحرم او حرته او ظهرا اجنبية كما قال ابن  
 جعفر (قوله غير اظهار) أى بقرينة العطف المقضى مغايرة المعطوف المعطوف عليه فهو عطف مغاير لاعام على خاص باو وفيه  
 خلاف (قوله فشمل) أى التعريف بغيره عليه (قوله تشبيه كل من تحل بكل من محرم) المناسيب بكل محرم وبعد فتشبهه هذا بمنوع

(قوله يجوز من تحرم) المناسب يجوز محرم (قوله بكل من تحرم) المناسب بكل محرم (قوله تشبيه زوج زوجته) مصدره قض فاعله  
ونصب مفعوله (قوله اودى) عطف على زوج (قوله حل وطؤه) نعت امة (قوله اياها) اي الامة عطف على زوجة (قوله محرم)  
بفتح فسكون صلة تشبيه (قوله منه) اي الزوج اودى الامة صلة محرم (قوله او بظهور اجنبية) عطف على محرم (قوله في نكته)  
اي الزوج اودى الامة اي جرته صلة تشبيه (قوله بهما) اي المحرم وظهور الاجنبية (قوله والجزء) اي من الزوجة والامة  
والمحرم (قوله والمعلق) بفتح اللام اي من زوجة اامة كقوله لاجنبية ان تزوجتك او ملكتك فانت على كاهي او حرثها او ظهر  
اجنبية (قوله كالحاصل) اي ٣٢٤ الزوجة التي في العصمة والامة التي في المالك (قوله منه) اي التعريف

كل من يحل يجوز من تحرم كانت كظهر اى ونسبه جز من يحل بكل من يحرم كظهره كاهي  
وتشبيه جز من يحل يجوز من تحرم كظهر اى وقال ابن عرفة الظهار تشبيه زوج  
زوجته اودى امة حل وطؤه اياها محرم منه او بظهور اجنبية في نكته بهما والجزء كالكل  
والمعلق كالحاصل واصوب منه تشبيه ذى حل منعة حاصلة او مقدرة بائدية اياها او حرثها  
بظهور اجنبية او بمن حرم ابدا او حرثه في الحرمة (وتوقف) بفتحات مثقلا الظهار اى لزومه  
على حصول المعلق عليه (ان تعلق) الظهار على حصول شئ مستقبل يمكن غير محقق ولا غالب  
يمكن الصبر عنه كتعليقه (بكم شئتم) اي الزوجة كقوله انت على كظهر اى ان شئت (وهو)  
اي الظهار المعلق بعشمتها (بيدها) اي تصرف الزوجة بالجلس وبعده (مالم توقف) على يد حاكم  
او جماعة المسلمين فان وقفت فلبس اياها التأخير وانما الها امضاء ما يسهلها حالاً او تركه فانه بعض  
الشيوخ شارحاه عبارة السدونة المماثلة لعبارة المصنف في التوضيح من السميورى انه  
لم يختلف في اذا اومتى شئت ان لها ذلك بعد المجلس مالم توقف او توطأ بخلاف ان شئت فقبل  
كذلك وقبل مالم يفترقا ويحوى الشامل البناني وهو مخالف لما تقدم في التوقيض في قوله  
وفي جعل ان شئت او اذا شئت كفى او كالمطلق تردد (و) ان علقه (بشئ مستقبل محقق)  
حصوله كان طلعت الشمس من مشرقها غدا فانت على كظهر اى او علقه على زمان يبلغه  
عمره ماضيا ظاهرا (تجز) بفتحات مثقلا اي انه قد ولزم الظهار بمجرد تعليقه كالطلاق وقبل  
لا يتجزئ حتى يحصل المعلق عليه والظاهرا نه يجري هنا قوله في الطلاق او بما لا يبر عنه كان غف  
او غاب كان حلفت فانه عجز وصرح به في المقدمات ونصه اثناء كلامه على الظهار المقيد بها  
وجب تجبيل الطلاق فيه ووجب تجبيل الظهار فيه ولم يكن له الوطء الا بعد الكفاية ومالم يجب  
فيه تجبيل الطلاق لم يجب فيه تجبيل الظهار اه وكذا كلام ابن عرفة يدل على انه لا فرق بين  
هذا الباب وباب الطلاق وقال ابن الحاجب وفي تخصيصها بغير فيه الطلاق ونعميه فيها يعمم  
فيه قولان اهما عبارة المصنف فاصرفوا لله اعلم (و) ان قيده (بوقت) كانت على كظهر اى في هذا  
النسهر او شهرا (تأبد) بفتحات مثقلا كالطلاق فيلغى تقييده ويصير مظاهرا ابد الوجود سبب  
الكهارة فلا يتحل بغيرها وروى بصح موقتا (او) علقه (بعدم زواج) كان لم تزوج عليك فانت  
على كظهر اى (فمنه الداس) من الزواج بموت امرأته مينة حلفت لغير تزوجها يكون مظاهرا

السابق (قوله حل) يكسر  
الحاء المهملة اي جواز حمل  
الزوج والمالك (قوله مقدرة)  
أى بالتعلق (قوله بائدية)  
صلة منعة ثمة الزوجة  
والامة (قوله اياها) اي  
البائدية مفعول تشبيه  
(قوله او حرثها) عطف على  
اياها (قوله بظهور اجنبية)  
صلة تشبيه (قوله او بمن حرم  
ابدا) عطف على بظهور  
اجنبية (قوله او حرثه) اي  
من حرم ابدا عطف عليه  
(قوله في الحرمة) صلة تشبيه  
(قوله الظهار) تفسير  
لفاعل توفى المستقر فيه  
(قوله اي لزومه) اشارة  
لتقدير مضاف (قوله  
مستقبل لاماض) كلف  
جئتني امس افعلت بك  
كذا (قوله يمكن لا محال)  
بجمع الضدين وحمل الجبل  
(قوله غير محقق لا محقق)  
كبعسنة (قوله ولا غاب)  
كان حلفت (قوله يمكن

الصبر عنه) لا تخوان غف (قوله فان وقفت) بضم فكسر (قوله او تركه) عطف على امضاء (قوله انه)  
اي الشأن (قوله لم يختلف) بضم الباء وفتح التاء (قوله اذا اومتى شئت) اي فانت على كظهر اى (قوله ذلك) اي اختصارا لظهار  
(قوله ان شئت) اي فانت على كظهر اى (قوله كذلك) اي اذا اومتى في ان لها ذلك بعد المجلس مالم توقف او توطأ (قوله مالم  
يفترقا) اي الزوجان من المجلس (قوله وفي تجبيل) اي الظهار (قوله ونعميه) اي الظهار (قوله فيها يعمم) اي الطلاق (قوله روى)  
بضم فكسر (قوله بصح) اي الظهار (قوله موقتا) اذ لبس فيه وقفا على عصمة مشكوك

(قوله وينع) بضم الياء اي الزوج (قوله من زوجته) اي التي علق عليها على عدم تزوجه علم (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله وليس) اي فهم ابن عبد السلام (قوله لهما) اي ابن الحاجب وخليل (قوله لانه) اي القرافي (قوله وهو) اي بحث طي (قوله منه) اي طي (قوله ولم يتبعه) اي طي (قوله والا) اي وان لم يضرب اجلا (قوله فلا) اي لا يجوز له وطؤها (قوله حينئذ) اي حين الرفع (قوله وقت) بضم فكسر (قوله لقامه) اي الاجل (قوله فان فعل) اي ان فعل ٣٢٥ الذي علق الظهار على عدم فعله

(قوله بر) اي في تعديقه  
ولا يلزمه الظهار (قوله  
واخذ) اي شرع (قوله  
ذلك) اي الظهار (قوله  
دعي) بضم فكسر (قوله  
افى) بفتح الهاء وكسر  
الفاء اي اغيب الحشفة  
في القبل (قوله من الايلاء)  
بيان لما (قوله فله) اي  
ابن المواز (قوله فله) اي  
المصنف (قوله ما يدل الخ)  
مفعول نقل (قوله بها) اي  
العزبة (قوله فانه) اي  
ابن القاسم (قوله قال) اي  
ابن القاسم في معارج زيد  
(قوله انه) اي الزوج الخ  
مفعول قال (قوله المفيد)  
نعت فعل (قوله بغيره) اي  
سقوطها الخ بغيره (قوله  
فهما) اي الخنت بالعزبة  
وعدمه (قوله لكن تقدم  
الخ) استدل على فهمها  
قولان لرفعها استواءهما  
(قوله كملت) بمقتضى فتح التاء  
وكسرها ووضعا (قوله بكلام  
زيد) صلة انعقاد (قوله لانه)  
اي الظهار (قوله قبله)  
اي كلام زيد (قوله وأما بعد  
لزمه الخ) مفهوم قبل لزمه

من زوجته لا يتزوجها غيره وانتقالها المكان لا يعلمه ويكون الياس ايضا باقضاء المدة التي عتبت  
للزواج فيها وهرمه المانع وطأه اذ يصير زواجه حينئذ كعدمه وينع من زوجته بمجرد اليقين  
قال في التوضيح لم يتعرض المصنف لكونه هل يمنع من الوطء كالطلاق والائصال الباطني على  
ان الظهار كالطلاق وانه يحرم عليه الوطء اذا كانت بينه على حنث ويدخل عليه الايلاء  
ويضرب له الاجل من يوم الرفع وفهم ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب على انه لا يمنع من  
وطئها قال في التوضيح وليس بظاهر لان كلام ابن الحاجب ليس فيه تعرض لمواز الوطء  
ولا عدمه (او) عند (العزبة) على عدم الزواج يكون مظاهرا من زوجته ويدخل الايلاء  
عليه ويوجب من يوم الرفع واعتراض طي على المصنف في قوله والعزبة فقال لم ار من ذكر  
الحنث بالعزبة غير ابن شاس وابن الحاجب ولا جهة لهما في كلام القرافي في كفاية اللبيب لانه  
ينسج ابن شاس مقلدا له اليافى وهو علة لانه من كلام ابن المواز الذي نقله ابن عرفة والحط  
وطي نفسه ولم يتبعه له ونص ابن عرفة الشيعي في المواز بانه من قال ان لم اقل كذا فانت على  
كظهار اي فان ضرب اجلا فله الوطء اليه والاقلاقان رفعتاه اجل حينئذ ووقت لقامه فان فعل  
بروان قال انتم الظهار واخذني كذا لانه لزمه ذلك ولم يطلق عليه الايلاء حين دعي للقيمة  
كسجون او مريض فان فرط في الكفارة صار كقول يقول افى فيخفف المدة بعد المدة يطلق  
عليه بما لزمه من الايلاء اه فقلوه وان قال التزم الخ صريح في الخنت بالعزبة ونقل الخط عن  
سماح ابني زيد عند قوله وتعددت الكفارة ان عادت مظاهرا ما يدل على عدم الخنت بها فانه قال  
فحين قال انت كظهار اي ان لم اتزوج عليه لانه اذا صام اياها من الكفارة ثم اراد ان يبر  
بالتزوج سقطت عنه الكفارة اذا تزوج فسد قوطها عنه بعد فعل بعضها المفيد للعزم على الصد  
بغيره ان الخنت لا يقع بالعزم فلهما حينئذ قولان لكن تقدم في باب اليقين عن ابن عرفة ان  
مقتضى المذهب عدم الخنت والله اعلم (ولم يصح في) الظهار (المعلق) بصيغة بركار كملت زيد  
فانت على كظهار اي فلا يصح (تقديم كفارته) اي الظهار (قبل لزمه) اي الظهار وانعقاد  
بكلام زيد لانه لا ينفذ ولا يلزم قبله وأما بعد لزمه وانعقاد بكلامه فيصح تقديمها ان عزم على  
العود ففي مفهوم الظرف تفصيل بدليل كلامه الا في فلا اعتراض به ولو قال قبل لزمها  
اي الكفارة كان اولى لان المعلق بمعنى التعليق لزم وانما الكلام في تقديم الكفارة قبل  
وقوع المعلق عليه واعتراض ايضا بانه يقتضي عدم صحة تقديم كفارة المطلق قبل لزمها وليس  
كذلك بدليل ذكره المطلق بعد فلا مفهوم للمعلق لها رضاه منطوق الا في قوله وتجب  
بالعود ولا تجزى قبله فتسكلم هنا على المعلق وتسكلم على المطلق فيماني وعلى المعلق بعد لزمه

(قوله تقديمها) اي الكفارة على الخنت بالوطء (قوله في مفهوم الظرف) اي قبل لزمه تقديم على ان عزم الخ المفيد لمفهومه  
عدم صحة تقديمها ان لم يعزم على العود (قوله به) اي عدم صحة تقديمها ان لم يعزم على العود (قوله لزم) اي بمجرد نطقه بصيغته (قوله  
بدليل ذكره) الاضافة الاولى للبيان والثانية اضافة المصدر واقاءله (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبة معناه (قوله فلا  
مفهوم للمعلق) اي مخالف المانطوق تقريبي على وليس كذلك الخ (قوله لمعارضته) اي مفهوم المعلق (قوله لصيرورته) اي المعلق

(قوله بعده) أي لزومه (قوله فالاعتراضان) أي الاعتراض بعدم خصته بعد لزومه وقبل عزومه على العود والاعتراض باقتضائه عدم صحة تقديم كفاية المطلق تقرير على الجوابين السابقين (قوله ولذا) أي كونها كالزوجة على النبي بعدها (قوله لحل) بكسر الحاء المهملة أي إباحة (قوله لحرمة وطئهن) أي المكاتب ومن بعدها على النبي صحتهم فيمن (قوله أن لم يقيد به) أي تشبيهها (قوله واللا) أي وإن قدم تشبيهها (قوله بدليل) أي على أن مراده تأخر ظاهره عن اسلامه لأن تقدم عليه (قوله هو) أي صحة ظاهره وذكره التذ كبيره ٣٢٦ (قوله هذا) أي صحتهم من الرتقاء وذكره التذ كبيره (قوله ولذا) أي كونه

أصبر ربه بعده مطلقا فالاعتراضان مدفوعان وجعلنا كلامه في عين المبالغة تقديم كفاية عين الخنث قبل لزومه كما مر في القولة التي قبل هذه فإداه عب (وصح) الظهار (من) مطلقة (رجعية) لأنها كالزوجة ولذا لم يكن التشبيه بها ظاهرا (و) صح من أمة (مدبرة) لحل وطئها كام ولا مكاتبه ومبعضه ومعتقة لاجل ومشتري كحرمة وطئهن (و) صح من زوجة (محرم) بضم فسكون يجمع أو عمة أن لم يقيد به عدة أحرارها والأقارب بلزمت شي (و) صح من (مجنون) ثم ظاهر بدليل قوله تشبيهه المسلم من زوجته المجوسية (ثم أسلت) الزوجة بعد ظاهره منها بالقرب كشهر كاه وظاهر المدونة والبيان (و) صح من زوجة (رتقاء) هذا مذهب المدونة ولذا اقتصر عليه وإن كان في صحة الظهار منها ومن نحوها الخلاف في صحتها من المجهوب ابن رشد فإن امتنع الوطء على كل حال كارتقاء والشيخ الثاني ففي لزوم الظهار اختلاف فمن ذهب إلى أنه يحرم الاستمتاع مطلقا الرمة الظهار ومن ذهب إلى أنه يحرم الوطء فقط لم يلزمه الظهار أهو الأول والمذهب والثاني لاصح (لا) يصح الظهار في الأمة (مكاتبه) لحرمة وطئها إن أدت كتابا بابل (ولو هجرت) بعد الظهار منها (على الأصح) عند غير واحد (وفي صحتهم) أي الظهار (من كجبوب) وخصي وشيخ فان عند ابن القاسم والعراقيين وعدم صحتهم عند اصبيغ ومعتون وابن زياد (تأويلان) فينبغي وقولان فالتات طفي في عزومه وتقرير بعينه نظروا أن تبعه عليه جمع لأنه ليس منصوصا لابن القاسم والعراقيين وإنما هو إجراء ابن عرفة ذكر ابن محرز وغيره الأول على أنه مقتضى قول ابن القاسم والبغداديين باقتضاء الظهار منع التلذذ بالظهار من باب ما غيره ثم قال ابن عبيد السلام الأول قول العراقيين من أصحابنا قلت هذا مقتضى أنه انصهم ولم اعرفه إلا إجراء كما تقدم لابن محرز وعزا الثاني لاصبيغ ومعتون وابن زياد قائلا لم يذكر الشيخ في التوارد غير قول معتون وكذا البابجي قائلا لا على أنه لا يحرم الاستمتاع بغير وطء فالمناسب الاقتصار على الثاني لأنه المنصوص البنائي كلام ابن رشد المتقدم عند قوله ورتقاء يقيدان الأول هو المذهب لأنه سوى الشيخ الثاني بالرتقاء الأول فيها هو مذهب المدونة (وصريحه) أي الظهار موصور (ب) لمنظ مشغل على تشبيهه من تحلل (بظهر) امرأة (مؤبد) بضم الميم وفتح الهمزة والموحدة مشددة (تحريرا) على المظاهر بنسب أو رضاع أو مهر كانت على كظهر أمي نسبيا أو رضاعا أو أم زوجتي (أو عضوها أو ظهره ذكر) غ صوابه لا عضوها أو ظهره ذكر بالنبي فليسا من الصريح

مذهبها على اقتصر عليه (قوله وإن كان الخ) حال (قوله الخلاف) اسم كان (قوله في صحتها) أي الظهار صله الخلاف وأنته (قوله أنه) أي الظهار (قوله يحرم) بضم ففتح فمكسر متعلا إلى الظهار (قوله مطابقا) أي عن تقييده (بكونه وطأ) (قوله والاول) أي تحريم الظهار الاستمتاع مطلقا (قوله والثاني) أي تقريره خصوص الوطء (قوله وخصي الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله عند ابن القاسم) صله صحة (قوله عند اصبيغ الخ) صله عدم (قوله فينبغي وقولان) تقرير على عند وعند (قوله وإن تبعه الخ) حال أو مبالغة (قوله اجراء) أي تخريج (قوله الأول) أي صحة ظهار المجهوب ونحوه (قوله باقتضاء الظهار الخ) صله قول مصدر مضاع لقاعله وناسب منع (قوله ثم

قال) أي ابن عرفة (قوله هذا) أي قول ابن عبيد السلام الأول للعراقيين (قوله ولم اعرفه الخ) على حال (قوله وعزا) أي ابن عرفة (قوله قائلا) حال من فاعل عزا (قوله وكذا) أي الشيخ في الاقتصار على قول معتون (قوله قائلا) حال من البابجي (قوله هذا) أي قول معتون (قوله على أنه) أي الظهار (قوله الثاني) أي عدم صحتهم من كجبوب (قوله لأنه) أي الثاني (قوله الأول) أي صحتهم من كجبوب (قوله لأنه) أي ابن رشد (قوله سوى) بفتح السين والواو ومتعلا (قوله والاول) أي صحتهم (قوله فيها) أي الرتقاء (قوله فليسا) أي التشبيه بعضو مؤنثة التحريم غير ظواهرها والتشبيه بظهره ذكر



(قوله فان جعل) بفتح الجيم وسكون العين (قوله في الصراحة) صلة كاف كاتظهر (قوله خلاف) خبر ان (قوله ظهر الذكر) اي التشبيه به (قوله بانه) اي التشبيه بظهر ذكر (قوله فقط) اي دون ظهاره معه (قوله على المشهور) صلة لا ينصرف للطلاق قوله به (اي صريح الظهار) (قوله الظهار) اي يؤخذ به (قوله والطلاق) اي يؤخذ به (قوله وهى) اي اخذ به بالطلاق مع الظهار اذا نواه بصريحه وانه لما ثبت خبره (قوله تاول) بفتحات مثقلا اي فهم (قوله عليها) اي رواية عيسى (قوله ولا تقبل) بضم التاء وفتح الموحدة (قوله منه) اي الزوج (قوله دونها) اي الثلاث (قوله من ان) ٣٢٧ التاويلين في القضاء بيان لظاهره

(قوله وهو) اي تقرير كلام المصنف على ظاهره (قوله عكسه) اي بقيد الاتفاق على عدم الانصراف في القضاء والتاويلان في الفتوى (قوله حواشيه) اي على التوضيح (قوله انه) اي صريح الظهار (قوله وانه) اي الزوج (قوله بهما) اي الاطلاق والظهار (قوله انه) اي صريح الظهار الذي توى به الاطلاق (قوله فيهما) اي الفتوى والقضاء (قوله مؤولة) بضم الميم وفتح الهمزة والواو مثقلا (قوله وبه) اي الحاصل (قوله من ان) التاويلين في الفتوى دون القضاء بيان لما (قوله من انهما) اي التاويلين الخ بيان لما يوهجه كلامه في المختصر (قوله ليس على ما ينبغي) خبر ان (قوله) واصح (اي الخط) (قوله وهل ينصرف) اي صريح الظهار (قوله بهما) اي الاطلاق والظهار (قوله

على الصحيح بل من كفايته فان جعل كل عضو من المؤبدتحررها في الصراحة كالظهر خلاف المشهور ولم نعرف من الحق ظهرا الذكر بالصريح على القول بانه ظهار (ولا ينصرف) صريح الظهار عنه (للاطلاق) بحيث يصير طلاقا فقط على المشهور ورواه ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنهم فان توى به الاطلاق لم يكن طلاقا في الفتوى (وهل يؤخذ) بضم التخمينة وسكون الهمزة وضم الخاء المعجمة الزوج (بالطلاق معه) اي الظهار (اذا نواه) اي الزوج الطلاق بصريح الظهار (مع قيام البينة) اي في القضاء الظهار لا يظنه والطلاق لا يظنه وهى رواية عيسى عن ابن القاسم وتاويل ابن رشد المدونة عليها فتلزمه الثلاث ولا تقبل منه بنية مادونهما خلافا لسخنن او يؤخذ بالظهار فقط البناء في قرر ز وخش كلام المصنف على ظاهره من ان التاويلين في القضاء وهو يوهجه الاتفاق على عدم الانصراف في الفتوى وكلامه في ضريح عكسه وكلاهما غير صواب وقد حرر اللقاني في حواشيه المسئلة وكذا الخط بنقل كلام المقدمات اللقاني بعد كلام ابن رشد ما نصه - فاصله ان رواية عيسى عن ابن القاسم في صريح الظهار اذا توى به الاطلاق انه ينصرف للطلاق في الفتوى وانه يؤخذ به فيهما معا في القضاء وان رواية اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم انه ظهار فقط فيهما وان المدونة مؤولة عند ابن رشد برواية عيسى عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ برواية اشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم - حواشيه يظهر ان ما يوهجه كلام ضريح من ان التاويلين في الفتوى دون القضاء وكلامه في المختصر من انهما في القضاء دون الفتوى ليس على ما ينبغي اه وقد اطلال الخط في بيان ذلك واصح عبارة المصنف بقوله وهل ينصرف للطلاق فيؤخذ بهما مع البينة في القضاء ولا يؤخذ الا بالظهار مطلقا تاويلان واصحها ابن عاشر بقوله ولا ينصرف للطلاق ونوات بالانصراف لكن يؤخذ بهما في القضاء اه وهذا احسن لافادته ان عدم الانصراف مطلقا راجح وقد نقل في ضريح عن المازري انه المشهور وكذا قال ابو ابراهيم الاعرج المشهور في المذهب ان صريح الظهار لا ينصرف الى الطلاق وان كل كلام له حكم في نفسه لا يصح ان يصح به غيره كالطلاق فانه لو اضر به غيره لم يصح ولم يخرج عن الطلاق اه ونقله ابو الحسن عن ابن محرز وزاد عنه وكذا الوجه بالثبوت وقال اردت به طلاقا وظهارا فلا يلزمه الا ما حلف به وهى البينة بالله تعالى وشبهه في التاويلين لا يقيد بقيام البينة كما في ضريح او مع قيامها كما في فتاوى فقال (ك) قوله لزوجه (انت حرام) على (كظهر اى او) انت حرام على (كلى) فهل يؤخذ بالطلاق

مع النية) تنازع فيه ينصرف ويؤخذ (قوله في القضاء) صلة يؤخذ ومعه انه في الفتوى لا يؤخذ الا بالطلاق (قوله مطلقا) اي لا في الفتوى والقضاء (قوله واصحها) اي عبارة المصنف (قوله ولا ينصرف) اي صريح الظهار (قوله للطلاق) اي لا في الفتوى ولا في القضاء (قوله بالانصراف) اي الاطلاق في الفتوى والقضاء (قوله بهما) اي الاطلاق والظهار (قوله انه) اي عدم انصرافه مطلقا (قوله بضمير) بضم اليا وفتح الميم اي ينوى (قوله اضر) بضم فسكون فكسر اي نوى (قوله وزاد) اي ابو الحسن (قوله عنه) اي ابن محرز (قوله لا يقيد بقيام البينة) الاضافة الاولى للبيان والثانية للفاعل (قوله او مع قيامها) اي البينة (قوله على) يشد الباء

(قوله) أي أنت حرام على كظهر راي او كاي (قوله فان لم ينوبه الطلاق) مقهوم اذ انوبى به الطلاق فقط (قوله انه) أي الزوج (قوله اذ انواهما) أي الظهار والطلاق (قوله في الاقي) أي انت طالق ثلاثا وانت على كظهر راي (قوله هنا) أي في انت حرام كظهر راي او كاي (قوله فيما) ٣٢٨ أي انت حرام كظهر راي او كاي (قوله ثم قال) أي الخط (قوله من باب اخرى) أي

لان انت حرام كظهر راي صريح ظاهر وفي انصرافه عنه خلاف وانت حرام كاي كناية ظهار ولا خلاف في انصرافه ما عنه والله أعلم (قوله دخلت) بضم التاء وكسر هاء او فتحها (قوله دخل) أي الهلوف على عدم دخوله كان المالك وغيره (قوله اختلف بضم التاء وكسر اللام) قوله في رعي الخ بدل مما قبله (قوله والاول) أي رعي يوم اليمين (قوله وهو) أي اعتبار حال يوم التعليق (قوله قولها) أي المدونة (قوله في ان كالت الخ) صلة قول (قوله انما تلزم الخ) مقعول قول (قوله بقرنها) أي ما حذف منه الظاهر كانت كاي وما حذف منه مؤيدة التحريم كانت كظهر فلانة الاجنبية (قوله في القنوى والقضاء) صلة نوى (قوله فان نواه) أي الطلاق (قوله بها) أي الكناية الظاهرة بقسمها (قوله ولو نوى اقل منه) أي البنات (قوله منها) أي البنات (قوله فيلزمه) أي الظهار (قوله فقط) أي

مع الظهار اذ انوبى به الطلاق فقط او يؤخذ بالظهار فقط (تأويلان) حذفه من الاول لدلالة هذا عليه وقوله او كاي ليس من الصريح لعدم اشتغاله على الظاهر فان لم ينوبه الطلاق بانوبى به الظهار فقط ولم ينوبيا فقط باقتفاء ظاهر كلامه انه اذ انواهما لزمه الطلاق في الفتيا والقضاء ونحوه لابن الحاجب وابن شاس بناء على ان التشبيه في القول الاول لا يقيده القديم فان قلت ما وجه لزوم الظهار مع انه قدم انت حرام وسبق قول وسقط اي الظهار ان تعلق ولم يتجزأ بالطلاق الثلاث أو تاخر كانت طالق ثلاثا وانت على كظهر راي اه والمقصود منه قوله او تاخر الخ قلت الفرق بينهما انه عطف الظهار على الطلاق في الاقي فلم يجد الظهار محلا ولم يعطف هذا وجه كظهر راي أو كاي قيد افيما قبله وبيان الوجه التعرير قال في المدونة لانه جعل للحرام مخرجاً حيث قال مثل اي اه عيب البناء في قوله وشبهه في التأويلين الخ هو الصواب وبه قرره الخط فانه لا قد صرح ابن رشد بجريان التأويلين فيه ما ثم قال ولم يذكر في المدونة أنت حرام كظهر راي ولكنه يؤخذ حكمه من انت حرام كاي من باب اخرى وقرره من وتبعه خش على انه تشبيه في التأويل الاول فقط فيؤخذ به ما عدا انواهما فان نوى احدهما لزمه ما نواه فقط وان لم تنكس له لزمه الظهار واصله لابن الحاجب وابن شاس وتعبه في ضيق النظر الخط (وكنايته) أي الظهار الظاهرة ما سقط منه انظر او الهرم ابد (ك) قوله انت كراي اوانت (أي) جودف الكاف فيلزمه الظهار في كل حال (لاقصه الكرامة) لزومه بتشبيهها به في استحقاق التوقير والبر والطاعة فلا يلزمه الظهار ومثل قصده الكرامة قصده الاهانة ابن عرفة يحنون بن قال امت على كظهر فلانة الاجنبية ان دخلت الدار ثم تزوج فلانة ثم دخل فلا شيء عليه اللحنى اختلف في هذا الاصل في رعي حالة يوم اليمين او يوم الحنث والاول احسن ابن رشد لا يظهر حله على انه اراد انت على كظهر فلانة اليوم ان دخلت الدار متى دخلها وهو الاقي على قولها في ان كالت فلانا فكل عيب داملكه حراماً لزم يمينه فيما كان له يوم سار (او) انت على (كظهر) امرأة (اجنبية ونوى) بضم النون وكسر الواو وسددة اي قبلتية الزوج (فيها) أي الكناية الظاهرة بقسمها (في الطلاق) أي اصله في القنوى والقضاء فان نواه بها (فالبنات) أي الطلاق الثلاث لزمه بها في المدخول بها ولو نوى اقل منه وفي غير المدخول بها الا ان ينوي اقل منه او قال يحنون قيسلية الاقل في المدخول بها ايضا واستظهره ابن رشد والاول اصح وشبهه في لزوم البنات فقال (ك) قوله لزوجه (انت كفلانة) بضم الفاء وخفة اللام كناية عن اسم امرأة كهنده (الاجنبية) من الزوج اي يستحرمه ولا حليته فتلزمه البنات في المدخول بها وغيره في كل حال (الا ان ينوبه) أي الظهار بقوله انت كفلانة الاجنبية زوج (مستقت) فيلزمه فقط فيه ما ومنه مضمون مستقت لزوم الظهار مع الثلاث في القضاء وهو كذلك فان تزوجها بعد زوج فلا يترتب بها حتى يكفر فيها ان قال لها انت على كفلانة الاجنبية ولم يذكر اظهر فهو البنات ابن يونس بعض اصحابنا ان جاء مستقتبا

وقال

دون الطلاق (قوله فيما) أي المدخول بها وغيرها (قوله فان تزوجها بعد زوج الخ) تفريع على لزوم الظهار مع الثلاث (قوله فيما) أي المدونة (قوله فهو) أي اللازم له

(قوله صدق) بضم فكسر مثقالاى فى ارادة الظهار ولزمه الظهار فقط (قوله به) اى انت كفلائه الاجنبية (قوله بماوى)  
 اى بنته (قوله على) بشد الباء (قوله وقاله) اى لزوم الظهار من قال انت على كظهر ابى او غلامى (قوله لا يلزمه) اى من قال  
 انت على كظهر ابى او غلامى (قوله وانه) اى انت على كظهر ابى او غلامى (قوله قال) اى ابن حبيب (قوله وان قال) اى الزوج  
 (قوله انت على كلبى او غلامى) اى بدون ذكر الظاهر (قوله فهو) اى انت ٣٢٩ على كلبى او غلامى (قوله

تحرير) اى بنات (قوله  
 واشدد) عطف على الام  
 اى وهو ان قال انت على  
 كظهر ابى لزمه الظهار  
 اجماعا يلزمه اظهار بالاولى  
 ان قال انت على كظهر ابى  
 او غلامى (قوله لا يلزمه  
 ظهار ولا طلاق) اى ان  
 ظهار ولا طلاق (اى ان  
 ذكر الظهار بان قال انت  
 على كظهر ابى او غلامى  
 (قوله ذلك) اى الظاهر (قوله  
 لم يكن ظهارا) عند ابن  
 القاسم (اى ويكون طلاقا  
 عنده) (قوله وهو) اى كونه  
 طلاقا (قوله لانه) اى ابن  
 وهب (قوله فيه) اى كلبى  
 او غلامى (قوله فكانه) بفتح  
 الهمز وشد التون اى ابن  
 وهب (قوله فاذكره  
 المصنف) اى فى كلبى او  
 غلامى من كونه طلاقا  
 (قوله فى المدخول بها) اى  
 ولونوى اقل (قوله وهو  
 مستنت) حال (قوله من  
 لزوم البنات) يان لما (قوله  
 هذا) اى لزوم الظهار (قوله  
 تهذيب الطالب) اى لعبد  
 الحق (قوله قائلا) اى عبد  
 الحق (قوله وخصه) اى  
 ربيعة الظهار (قوله لانه)

وقال اردت الظهار صدق وانما معنى مسئلة الكتاب اذ لم تكن له نية او شهدت عليه بينته  
 فقال اردت الظهار فقط على ما به ثم ان تزوجها لزمه الظهار بماوى فى اول قوله اه فظاهره  
 فى المدخول بها وغيرها كظاهر المصنف (او) قوله انت على (كلبى او غلامى) ابن يونس ابن  
 القاسم ان قال انت على كظهر ابى او غلامى فهو مظاهر وقاله اصبيغ وقال ابن حبيب لا يلزمه  
 ظهار ولا طلاق وانه لا يكره من القول قال وان قال انت على كلبى او غلامى فهو تحرير ابن  
 يونس والصواب ما قاله ابن القاسم لان الاب والام محرمان عليه كلام واشدد ولا وجه لقول  
 ابن حبيب لا فى انه لا يلزمه ظهار ولا طلاق ولا فى انه الزمه التحريم اذ لم يسم ذلك لان من  
 لا يلزمه فيه شئ اذا سمى الظاهر لا يلزمه شئ اذا لم يسم الظاهر كتشبيهه بزوجته من زوجة له اخرى  
 او امه له اه ومن العنينة قال اصبيغ سمعت ابن القاسم يقول فى الذى يقول لامرأته انت على  
 كظهر ابى او غلامى انه ظهار وقال ابن رشد لو قال كلبى او غلامى لم يسم الظاهر لم يكن ظهارا  
 عند ابن القاسم حكاه ابن حبيب من رواية اصبيغ واختاره وقال مطرف لا يكون ظهارا  
 ولا طلاقا وانه لا يكره من القول والصواب ان لم يكن ظهارا ان يكون طلاقا وهو ظاهر قول  
 ابن وهب لانه قال فيه لا ظهار عليه فكانه رأى عليه الطلاق اه فاذكره المصنف قول ابن  
 القاسم واختاره ابن حبيب وصوبه ابن رشد (او كسكل شئ) حرمة الكتاب بالبنات) يلزمه بكل  
 صيغة من هذه الصيغ فى المدخول بها كغيرها الا ان ينوى اقل فيما يظهر وظاهر كلام المصنف  
 لزوم البنات ولونوى الظهار وهو مستتقت البناتى ما ذكره من لزوم البنات هو مذهب ابن  
 القاسم وابن نافع وفى المدونة قال ربيعة من قال انت مثل كل شئ حرمة الكتاب فهو مظاهر  
 ابن شهاب وكذا بعض ما حرمة الكتاب اه ابن يونس هذا قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم  
 واصبيغ واختلف الشيوخ هل هو خلاف لابن القاسم واليه مذهب ابن ابي زمين او وفاق وهو  
 الذى فى تهذيب الطالب قائلا قول ربيعة معناه انها محرم عليه بالبنات ثم اذا تزوجها بعد كان  
 مظاهرا وخصه بالذكور لانه قد يتوهم انها اذا حرمت عليه لا يعود عليه الظهار فرجع  
 الى الوفاق ابن حجر زعم فى قول ربيعة انه جملته على كل شئ حرمة الكتاب من النساء ومعنى قول  
 ابن القاسم جملته على عمومته قلت ولذا قال بعضهم لو قال انت على حرام مثل من حرمة الكتاب  
 لزمه الظهار ولو قال مثل ما حرمة الكتاب لزمه الطلاق لان من لم يعقل ومال لا يعقل كالمنية  
 واكثر يروى فى كل شئ حرمة الكتاب لزوم الظهار والثلث ثالثهما قلت هذا اذا كان القائل  
 يفرق بين من وما بعد ذكر وفى الزاوى انت كلبى كعبض ما حرمة القرآن ظهارا والاحوط  
 لزوم الظهار والبنات ابن يونس والقياس انه يلزمه الطلاق لا ثلثا والظهار كانه قال انت على  
 كلبى والمنية (ولزم) الظهار (بأى كلام) ابو الحسن الصغير لاحكم له فى نفسه فهو كلبى واشربى

١٤٢ من فى اى الشان (قوله اذا حرمت عليه) اى بالبنات (قوله فرجع) اى قول ربيعة (قوله  
 الوفاق) اى قول القاسم (قوله من النساء) اى خصه بالظهار (قوله عومه) اى للنساء وغيرهن اى فجعله بئانا وظهارا (قوله لزمه  
 الظهار) اى فقط (قوله لزمه الطلاق) اى فقط (قوله هما) اى الثلاث والظهار لزمه (قوله لاحكم له فى نفسه) انت كلام

(قوله بقيد أبي الحسن) أي لا حكم له في نفسه (قوله نواه) أي الظهار (قوله بهما) أي صريح وكناية الطلاق (قوله سلمه) بفتححات  
مفعلا (قوله من نيته) بيان لما ٣٣٠ (قوله من لفظه) بيان لما (قوله ما) أي لفظ (قوله له) أي الظهار (قوله واريده)

أو أخرجه أو أسقى (نواه) أي الظهار (به) وهذه هي الكناية الخفية تخرج بقيد أبي الحسن  
صريح الطلاق وكنايته الظاهرة فلا يلزم بهما ظهار نواه بهما ذكره الغرياني في حاشية المدونة  
ونقله في تكميل التقييد وسلمه وفي المقدمات مذهب ابن القاسم إذا قال الرجل لامرأته أنت  
طالق وقال أردت به الظهار لزمه الظهار بما أقرب به من نيته والطلاق بما أظهر من لفظه ابن  
عرفة وكنايته الخفية ما معناه مبين له واريده منه أن لم يوجب معناه حكما اعتباريا فقط كاسقي  
الماء والافقيهما كانت طالق ثم قال ابن القاسم من قال لامرأته أنت طالق واريده الظهار لزمه  
باقراره والطلاق بظاهر لفظه وفيها كل كلام نوى به الظهار ظهار (لا) يلزمه طلاق ولا ظهار  
(ب) قوله (ان وطئتكم وطئت أمي) ولم ينويه طلاقا ولا ظهارا نقله ابن عبد السلام والمنه عن  
النوادر ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم من قال لجارتيه لا أعود لمسك حتى أمس أي لاشئ  
عليه ابن رشد لانه كقوله لا أمس أمي ابدانك انظر هل مثل هذا قوله ان وطئتكم فقد وطئت  
أي نقل ابن عبد السلام انه لاشئ عليه ولم أجده لغيره وفي النفس من نقله الصقلي عن سحنون  
شك لعدم نقله الشيخ في نوادره وانظر هل هو مثل قوله أنت أمي سمع عيسى انه ظهار وهذا أقرب  
من لغوه لانه ان كان معني ان وطئتكم وطئت أمي لا طوئك حتى أطأ أي نهو لغو وان كان  
معناه وطئت أياك كوطأ أي فهو ظهار وهذا أقرب لقوله تعالى قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له  
من قبل ليس معناه لا يسرق حتى يسرق أخ له من قبل والامساك عليهم يوسف عليه الصلاة  
والسلام بل معناه سرقة كسرقة أخيه من قبل ولذا أنكر عليهم اه الحط ما ذكره ابن عرفة  
ظاهر من جهة البحث وأما من جهة النقل فنقله ابن عبد السلام وصح ابن يونس ونصه وقال  
سحنون ان قال ان وطئتكم وطئت أمي فلا شئ عليه وكلام ابن عرفة متدافع لقوله اولام أجده  
ثم قال نقله الصقلي عن سحنون وقوله في النفس من نقله الصقلي شك الخ غير ظهار لان امانة ابن  
يه نس وثقته وجلالته معروفة ومن حفظ حجة على ان الشيخ لم ينته بوجوده اه على ان كلام ابن  
عرفة قصور اذ ما نقله الصقلي موجود لغيره ففي تعاليق أبي عمران مانصه روى ابن ثابت عن ابن  
وهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم في الذي يقول لامرأته لا طوئك حتى أطأ أي اولأ أعود  
لو طئتكم حتى أعود لوطأ أي انه ظهار وقال سحنون لاشئ عليه اه وفي الوثائق المجموعة لابن  
فتوح مانصه قال سحنون ومحمد بن الموارز مالا رضي الله تعالى عنهم ان قال أنت أمي في بين  
أو غيرهما فهو ظهار وان قال ان وطئتكم وطئت أمي فلا شئ عليه اه نقله ابو علي قلت لادليل  
له في كلام ابن عمران لما ذكره ابن عرفة من الترييد وقد ذكر بعض الثقات انه رأى في النوادر  
مثل ما نقله الصقلي عن سحنون وبه يطل قول ابن عرفة لعدم نقله الشيخ في نوادره ونص ما نقله  
عنهما من آخر ظهار النص والشيخ القاني قال سحنون فيمن قال ان وطئتكم وطئت أمي فلا شئ  
عليه (او) قوله لزوجه او أمه (لا أعود لمسك حتى أمس أي) فلا شئ عليه ابن رشد لانه كقوله  
لا أمسك ابدا عب ينبغي تقييده بما اذا لم ينويه طلاقا ولا ظهارا قياسا على التي قبلها (او) قوله  
لزوجه المطلقة طلاقا رجعا (لا أراجعك حتى أراجع أمي فلا شئ عليه) أي القائل في الميخ  
الثلاثة الا ان ينوي بهما ظهارا او طلاقا فيلزمه ما نواه (وتعددت الكسائر) على المظاهر (ان)

أي الظهار (قوله منه) أي  
اللفظ (قوله معناه) أي  
اللفظ (قوله اعتبار) أي  
اللفظ (قوله فيه) أي الظهار  
(قوله والا) أي وان اوجب  
معناه حكما (قوله فقيهما)  
أي معناه والظهار يعتبر  
(قوله ثم قال) أي ابن عرفة  
(قوله لزمه) أي الظهار  
(قوله وفيها) أي المدونة  
(قوله ولم ينويه طلاقا الخ)  
حال (قوله نقله) مصدر  
مضاف لمفعوله (قوله الصقلي)  
فاعل النقل (قوله شك)  
مبتدأ خبره في النفس (قوله  
لعدم نقله الشيخ) المصدر  
الاول مضاف لفاعل والثاني  
لمفعوله (قوله هو) أي ان  
وطئتكم الخ (قوله انه) أي  
أنت أي (قوله وهذا) أي  
كونه ظهارا (قوله لانه) أي  
الشك (قوله وهذا) أي كون  
معناه وطوئك كوطئها (قوله  
والا) أي لو كان معناه  
لا يسرق الخ (قوله ولذا)  
أي ان معناه سرقة كسرقة  
أخيه من قبل انه انكر  
(قوله ونصه) أي ابن يونس  
(قوله اولأ) بشد الواو (قوله  
ثم قال) أي ابن عرفة (قوله  
انه ظهار) مفعول زوى  
(قوله لادليل له في كلام  
عمران) فيه نظر بل فيه ثبوت النقل عن سحنون (قوله اولأ) بشد الواو

(قوله كفر) بشد الغاء  
 (قوله ولو قال) أي المصنف  
 تفرع على وأما ان عاد  
 بالعزم الخ (قوله وجهه)  
 بفحش منقلا أي خرج  
 منقلا (قوله في تعدد  
 الكفارة) أي إذا عاد بالنية  
 ولم يبطأ ولم يكفر ثم ظاهر منها  
 (قوله ولو قال) أي ابن  
 الحجاب (قوله بعد العود)  
 أي العزم على الوطء (قوله  
 اتها) أي الكفارة (قوله  
 زوجات) نفث أربع (قوله  
 وهو) أي الحكم على عام  
 (قوله فيها) أي المدونة  
 (قوله قال) أي ابن القاسم  
 (قوله تعجب) بضم التاء  
 وسكون العين وكسر الجيم  
 (قوله تفرقة) فاعل تعجب  
 (قوله فيها) أي المدونة (قوله  
 من) بفحش الميم (قوله كذلك)  
 أي كل فرد (قوله فيها) أي  
 المدونة

عاديوط أو تكفير (ثم ظاهر) من التي ظاهر منها ولا بان قال لها أنت على كظهر احي ثم وطئها  
 أو كفر ثم قال لها أنت على كظهر احي فلا يقربها حتى يكفر فان وطئها وكفر ثم قال لها ذلك لزمته  
 كفارة ثالثة وهكذا وأما ان عاد بالعزم على الوطء ولم يبطأ ولم يكفر ثم ظاهر فلا تعدد الكفارة  
 عليه على المعتمد ولو قال ان وطئ أو كفر ثم ظاهر لكان اظهر ابن عرفة من وطئ في ظاهره  
 ثم ظاهر منها فعليه كفارة أخرى وقول ابن الحجاب لو عاد ثم ظاهر لزم ظاهره دون خلاف  
 وليس كذلك لان الباحي وجهه الخلاف في تعدد الكفارة على الخلاف في ان العود توجب  
 الكفارة او صحت ولو قال لو وطئ ثم عاد لاستقام اهـ ومذهب ابن القاسم لا تعدد ان ظاهر  
 بعد العود بل ولو شرع في الكفارة عن الاول الا اذا اتها أو وطئ ثم ظاهر ابن رشد وهو انهم  
 الاقوال واو لاها بالصواب وهذا التفصيل اذا لم يختلف الظاهر فان اختلف تعدد كما يفهم  
 مما يأتي للمصنف (أو) أي وتعدد الكفارة ان (قال) الزوج (لأربع) زوجات له (من دخلت)  
 منكن (أو كل من دخلت أو ايتكن) دخلت فهي على كظهر احي فكل من دخلت فعليه  
 لها كفارة لتعلق الظاهر بكل واحدة منهن لانه حكم على عام وهو كيسة محكوم فيها على كل فرد  
 فسكانه قال ان دخلت فلانة فهي الخ وان دخلت فلانة الاخرى فهي الخ وهكذا حتى ينتهين  
 ابن عرفة فيها من قال لأربع نسوة من دخلت منكن هذه الدار فهي عليه كظهر أمه فدخلها  
 كلهن فعليه كفارة واحدة أم أربع قال لم أجمع فيه شيئا وأرى عليه في كل واحدة كفارة بمنزلة من  
 قال لثلاثة الأربع ايتكن كلها فهي على كظهر احي في كل واحدة فانظر ادها ظهرا وكراد من  
 تزوجت منكن ابن رشد انما قاله محمد (لا) تعدد الكفارة ان قال لأربع نسوة اجنبيات  
 (ان تزوجتكن) فانتين على كظهر احي ثم تزوجهن في عقد او عدة فعليه كفارة واحدة فان تزوج  
 أو واحدة منهن فلا يقربها حتى يكفر فان كفر ثم تزوج البواقي فلا شيء لاحتلال ظهرا بالكفارة  
 الاولى ابن عرفة وفيها من قال لأربع نسوة ان تزوجتكن فانتين على كظهر احي لزمه الظاهر  
 فيمن تزوج منهن فان تزوج واحدة منهن وكفر سقط ظهرا في جميعهن فان لم يكفر وطلقها  
 أو مات فلا تزمه كفارة ثم من تزوج من الباقيات فلا يقربها حتى يكفر وان وطئها  
 تعدت الكفارة ولا يسقط ظهرا لا بكفارة واحدة في جميعهن (أو) أي ولا تعدد ان قال  
 (كل امرأة تزوجها) فهي على كظهر احي فتزوجه كفارة واحدة في اول من يتزوجها  
 ولا شيء عليه فيمن يتزوجها بعدها والفرق بين الطلاق الذي عم النساء فلم يلزم والظهار ان له  
 في الثاني مخرجا بالكفارة دون الطلاق وكفته كفارة واحدة لان الظهار كمين بالله تعالى في ان  
 كفارة واحدة كفارة عن الجميع هذا هو المعتمد وفي الجلاب عن ابي الحسن تعدد الكفارة  
 في كل امرأة تزوجها ابن عرفة لم تعجب ابا اسحق تفرقة فيها بين كل امرأة تزوجها وبين من  
 تزوجت من النساء اذا لفرق بينهما في المعنى عياض الفرق ان اصل وضع من وای لا حد  
 فعرض لها العموم فعمت الا حاد من حيث انها آحاد واصل وضع كل للاستغراق فكانت  
 كاليمين على فعل شيء متصل بفعل أحدها قلت حاصله ان من وأي لكل فرد فرد لا بقيد المعية  
 ومدلول كل كذلك بقيد الجمعية منضمما الى التخصيص بالآقل عياض وليس كما فرق بعض الشيوخ  
 ان من لا تبعيض في قوله من النساء اذ ليست للتبعيض بل لبیان الجنس ولا أثر لها هنا اذ لو قال

كل من تزوجت من النساء فهو على كظهر اى كمن قال ذلك ولم يقل من النساء (أو) اى ولا تعدد  
 ان (ظاهر من نسائه) الاربع بصيغة واحدة بان قال اهن انتن على كظهر اى فان كفر عن  
 واحدة منهن جهلته اجزاء عن جميعهن ابن رشد اتفقا ابن عرفة فيها من ظاهر من أربع  
 نسوة في كلمة واحدة فكفارة واحدة تجزئه زادي سماع عيسى انه ان جهل فظن انه لا يجزئه  
 الا كفارة كنارة فكفر عن احدها عن جميعهن ابن رشد اتفقا (أو) اى ولا تعدد  
 ان (كره) اى الظهار لو اخذت بغير تعدي ولو في مجالس او لا كثر من واحدة في مجلس او مجالس  
 ولم يفر دكل واحدة بخطاب فان افر دكل واحدة بخطاب في مجلس او مجالس تعددت ههنا هو  
 الذى تدل عليه المدونة وشرح ابي الحسن عليه او في حاشية جده عجب تعدد ما حيث كره بمجالس  
 سواء افر دكل واحدة بخطاب ام لا وهو غير معتد بخالفة المدونة اه عيب الباني ما في حاشية  
 جده عجب هو الذى في المدونة وهو الصواب ونصها ومن تظاهروا من أربع نسوة في كلمة واحدة  
 تجزئه كفارة وان تظاهروا منهن في مجالس مختلفة أو في مجلس واحد وخطب كل واحدة  
 منهن بالظهار دون الاخرى حتى اتى على الاربع او قال لاحدى امراته انت على كظهر اى  
 ثم قال لاخرى وانت مثلها فعليه في ذلك كله كل واحدة منهن كفارة ابن نونس ومن تظاهروا من  
 أربع نسوة في كلمة واحدة كفارة واحدة تجزئه وان تظاهروا منهن في مجالس مختلفة ففى كل واحدة  
 كفارة وان كان في مجلس واحد فقال لواحدة انت على كظهر اى ثم قال لاخرى وانت على  
 كظهر اى حتى اتى على الاربع فعليه لكل واحدة كفارة (أو) اى ولا تعدد ان (علقه) اى  
 اظهار مكررا (ب) شئ (محمدا) كقوله ان لم يست هذا الثوب فانت على كظهر اى ان لم يسته فانت  
 الخ ان لم يسته فانت الخ فان لم يسته فعليه كفارة واحدة فان كره وجع بين التعليق وعدمه ويسمى  
 بسببه ط كانت على كظهر اى وان لم يست الثوب فانت على كظهر اى فان لم يسته تعددت عليه  
 سواء قدم البسيط على المعلق واخر ابن رشد مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا تظاهروا  
 امراته ظهارا بعد ظهار فان كانا جميعا بغير فعل او جميعا بفعل واحد فليس عليه فيهما الا كفارة  
 واحدة الا ان يريد ان عليه في كل ظهار كفارة فيلزمه ذلك وان كانا جميعا بفعلين مختلفين  
 أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل أو الاول منهما بفعل والثاني بغير فعل فعليه في كل واحد  
 كفارة اقادم الناصر البغائي ولعل في نقله تحريف او الذى رأيت في نسخة عميقة من البيان نصه  
 مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا تظاهروا من امراته ظهارا بعد ظهار فان كانا جميعا بغير فعل  
 وجميعا بفعل واحد أو الاول بفعل والثاني بفعل فليس عليه فيهما جميعا الا كفارة واحدة  
 الا ان يريد ان عليه في كل ظهار كفارة فيلزمه ذلك ثم قال وانهما ان كانا جميعا بفعلين مختلفين  
 أو الاول منهما بغير فعل والثاني بفعل فعليه في كل واحد كفارة اه وهذا نفس ما في الخط وهو  
 احفظ واثبت من الناصروم فهو مذهبنا لوعلقه بمتعدد كان دخلت فانت على كظهر اى ان  
 لم يست الثوب فانت على كظهر اى فان لم يسته تعدد بحسبه وانفق عليه ان حثت ثانيا بعد اخراج  
 الاولى وأما قبلها فقال اللغوى ظاهر المدونة كذلك وقال الخزرجى وابن الماجشون تجزئه واحدة  
 ولا تعدد الكفارة في ان تزوجتكم او كل امرأة تزوجها او المظاهرة من نسائه أو تكرير بهلا  
 تعليق أو تكرير بهلا بمقتضى كل حال (الا ان ينوى) المظاهر بالمكررا البسيط والمعلق

(قوله الا كفارة كفارة)  
 اى تعدد الكفارة بعد ذلك  
 (قوله ما في حاشية جده عجب)  
 هو الذى في المدونة الخ (فيه)  
 نظير (قوله ويسمى) اى غير  
 المعلق (قوله بغير فعل) اى  
 بالانطلاق عليه (قوله)  
 واتنق (بضم فكسبه) (قوله)  
 عليه) اى التعدد

(قوله هذه الجلالة) أي قلزمه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله تعددها) أي الظهار (قوله تعددها) أي الكفارة (قوله وعامة) أي  
التعدد (قوله كفارته) أي الظهار (قوله قبله) أي ما زاد على واحدة (قوله ويقدم) أي ما زاد عليها في الإخراج من الثلث إذا ضاف  
على كفارة عين الله تعالى (قوله أو حكم النذر) عطف على حكم كفارته (قوله فيها) أي كفارته صلة النذر أي نذرها (قوله ومقابلته)  
أي امتناع المس بعد واحدة (قوله عليهما) أي القولين (قوله وعنده) أي اشتراط العود فيما زاد عليها (قوله وأنه) أي المظاهر  
عطف على اشتراط (قوله كفارتها) أي العين بالله تعالى (قوله هو) أي الكفارة ٣٣٣ الأولى وذكرة تذكير خبره (قوله  
كفر) بشدة إلقاء (قوله  
تعددت) أي الكفارة (قوله  
حدث) أي التكرار (قوله  
في اثنتان) أي الكفارة  
(قوله ابتداءها) أي  
الكفارة (قوله عنهما) أي  
الظهارين (قوله هذا) أي  
لزم إتمام الأولى وابتداء  
ثانية (قوله منها) أي  
الكفارة (قوله إتمامها)  
أي الكفارة (قوله عنهما)  
أي الظهارين (قوله ثم  
قال) أي ابن عرفة (قوله  
ولو تكرر) أي الظهار  
(قوله معلقا) بفتح اللام حال  
من فاعل تكرر (قوله في)  
تعددها) أي الكفارة (قوله  
ان اختلاف ما علق عليه)  
أي تعددت (قوله ثم قال)  
أي ابن عرفة (قوله بسيط)  
أي غير معلق (قوله بالعكس)  
أي الأقل ببسيط (قوله  
فيهما) أي الأصل والعكس  
(قوله تكررها) أي الكفارة  
أي وعنده (قوله ومن  
محبوب) عطف على مقدمة  
(قوله على انعقاده) أي  
الظهار (قوله منه) أي  
المحبوب (قوله جلاله) علة

بمجرد أو الظهار من نسائه أو القائل كل امرأة تزوجها أو القائل ان تزوجتكن ومفعول ينوي  
(كفارات) أي لكل مظهر منها كفارة (قلزمه) الكفارة لكل زوجة في كل مسئلة من الخمس  
وهذه الجلالة مؤكدة لمضمون الاستثناء ابن عرفة وفيه مع غيرها في تكرار الظهار ببسيطاً ومعلقاً  
على متحد كفارة واحدة ولو نوى تعدده الآن ينوي تعددها فمقدّم عليه في كون حكم ما زاد  
على الواحدة حكم كفارته فلا يبطأ قبله ويقدم على غيره وحكم النذر فيها ولا تقدم نقلاً الصلة عن  
الشيخ وابي عمران مع القابسي (و) من تعدد الكفارة عليه في امرأة واحدة يجوز (له المس)  
بوطاء وغيره (بعد) إخراج كفارة (واحدة) عنها (على الأرجح) عند ابن يونس وهو قول القابسي  
وأي عمران ومقابلته لابن أبي زيد ويذهب عليه ما اشتراط العود فيما زاد على الواحدة وعنده وأنه  
إذا وصي بهذه الكفارات وضاع ثلثه تقدم واحدة على كفارة العين بالله وتقدم كفارتها  
على الباقي ابن عرفة ابن رشد أبو إسحق يجوز له الوطء بعد الكفارة الأولى قبل الثانية هو  
الواجب عليه لأنه لو كفر قبل أن يعطى لم تجزه الكفارة إذ ليس بمظهر لأنه كن قال ان وطئت امرأة  
فعل كفاة الظهار قلت لفظ الخمى كالتواصي لو حدث التكرار بعد تمام كفارة الأولى تعددت لما  
بعده اتفاقاً ولو حدث في اثنتان في أجزاء ابتداء عنهما ولزم إتمام الأولى وابتداء ثانية فأنها  
هذا ان لم يبق من الأولى إلا البسر وان مضى منها يومان أو ثلاثة أجزاء إتمامها عنهما ثم قال ولو  
تكرر معلقاً في تعددها ووجدتها ثلثاً ان اختلاف ما علق عليه ثم قال ولو تكرر بعد حنثه في  
الأول والثاني ببسيط أو بالعكس ولم يكفر للأول فيه ما في تكررها ثلثاً في العكس (وحرم) على  
المظاهر (قبل) نسكها (ها) أي الكفارة صلة (الاستقناع) بالمظاهر منها ولو بمقدمة جماع ومن  
محبوب على انعقاده منه جلال قوله تعالى من قبل أن يقاس على عومه وعليه إلا كثر وظاهر كلام  
المصنف ولو عجز عن جميع أنواعها وهو كذلك ابن عرفة نقل ابن القطن عن نوادر الإجماع  
أجمعوا ان المظاهر إذا لم يجسد الرقبة ولم يطق الصوم ولم يجسد الطعام لا يبطأ زوجته حتى يجسد  
واحد منها إلا الثوري وابن صالح فأنهما قالوا لا يبطأها إلا كفارة (وعاينها) أي المظاهر منها أو جوبا  
(منعه) أي المظاهر من استمتاعه بقبولها إلا أن تمكنه منه إعانة على معصية (ووجب) عليها (ان  
خافته) أي استمتاع المظاهر بقبولها وعجزت عن منعه منه بنفسها (رفعها) أمرها (للعالم) لينه  
منه (وجاز كونه) أي المظاهر (معها) أي المظاهر منها في بيت ودخوله عليها بلا استئذان لأنها  
زوجته لم تطلق (ان أمن) بضم فكسر أي علم من استمتاعه بقبولها وله نظرونها واطرافها  
بلا قصد لذة لا لصدرها وفيها ولا لشعرها أي بلا قصد لذة وقيل يجوز قاله في الشامل والشارح

لحرمة الاستقناع ولو بغير الجماع (قوله على عومه) أي الجماع ومقدمته (قوله وعليه) أي جل الآية على العموم (قوله ولو عجز)  
أي المظاهر (قوله أنواعها) أي الكفارة (قوله أجمعوا الخ) مفعول نقل (قوله ان المظاهر الخ) صلة أجمعوا بتقديم على (قوله إلا  
الثوري) استثناء من وواجمعوا (قوله قبلها) أي الكفارة (قوله لأن تمكنه) أي المظاهر (قوله منه) أي الاستمتاع قبلها  
(قوله وله) أي المظاهر (قوله زوجها واطرافها) أي المظاهر منها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يجوز) أي نظرها بلا قصد

ويلزمها خدمته قبلها بشرط استئثارها ومفهوم ان امن عدم جواز كينونته معها في بيت ان لم يؤمن خشية الوقوع في المحذور (وسقط) تعليق الظهار (ان تعلق) الظهار بشئ (ولم يتجز) اي يحصل ما عاق الظهار عليه وصلة سقط (بالطلاق الثلاث) ولو حكما كواحدة باثنتي فان قال لها ان دخلت الدار فانت على كذا رأي ثم طلقها ثلاثا او ما يكملها او قال لها انت بنة او طلقك واحدة باثنتي قبل دخول الدار سقط عنه تعليق الظهار فاذا تزوجها بعد زوج ودخلت فلا ظهار عليه لزوال العصمة المعلق فيها وهذه عصمة اخرى واولى ان فعلت المحلوف عليه حال بينونها ومفهوم لم يتجز انه لو تجز يحصل المعلق عليه قبل طلاقها ثلاثا ثم طلقها ثلاثا فلا يسقط الظهار به فاذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (او تاخر) بفصاحته مثلا الظهار عن الطلاق الثلاث اي لم ينقض لعدم وجوده محلا وهي العصمة (ك) قوله لزوجه (انت طالق ثلاثا) او مقها او واحدة باثنتي (وانت على كذا رأي) فاذا تزوجها بعد زوج فلا ظهار عليه وشبهه في السقوط فقال (كقوله) اي الزوج (ا) زوجة (غير مدخول بها) انت طالق وانت على كذا رأي) لانها باثنتي تجز وتطليقها فلم يجد الظهار محلا فان عقد عليها فلا ظهار عليه ظاهر ولو نسقه واورد قوله لها انت طالق انت طالق انت طالق اذ يلزمه الثلاث على المشهور واجيب بأن الطلاق جنس واحد ففعلات صيغة المتلاحقة كصيغة واحدة والطلاق والظهار جنسان متباينان فلا يمكن جمعهما في صيغة واحدة (لا) يسقط الظهار (ان تقدم) على الطلاق الثلاث كقوله انت على كذا رأي وانت طالق ثلاثا فان تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (او صاحب) الظهار الطلاق في الوقوع بحصول المعلقين عليه (ك) قوله لاجنبية (ان تزوجتك) فانت طالق ثلاثا وانت على كذا رأي) فان عقد عليها طلقت ثلاثا وصارت مظاهرا منها فان تزوجها به - مدزوج فلا يقربها حتى يكفر ابن عرفة ابن محرز لما لا والوا لا ترتب ولو عطف الظهار بشئ لم يلزمه ظهار لانه وقع على غير زوجة ابو الحسن لو قال ان تزوجتها فهي طالق ثلاثا ثم هي على كذا رأي او قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم انت على كذا رأي لم يلزمه الظهار لو وقع على غير زوجة لما وقع مرتبة على الطلاق القراني اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وعبد جرد فدخلها فلا يمكن ان نقول لزمه الطلاق قبل العلق ولا العلق قبل الطلاق بل وقعا معا مرتبين على الشرط الذي هو دخول الدار بالترتيب فلم يتعين تقديم أحدهما ثم قال فلذلك اذا قال ان تزوجتك فانت طالق وانت على كذا رأي لا نقول الطلاق متقدم على الظهار حتى ينعهد بل الشرط اقتضاهما اقتضا واحدا بالترتيب بينهما (وان عرض) بضم فكسر (عليه) أي المكلف (نكاح امرأة) لينزوجه (فقال) المكلف (هي) أي المرأة المعروضة (أي) (قوله هذا) (ظهار) معلق على العقد عليها بقرينة البساط ان نواه أو لم تكن له نية فكا أنه قال ان تزوجتك فهي كأي فان تزوجها فهو مظاهرها فلا يقربها حتى يكفر فان أراد وصفها بالكبر والكرامة او الالهة فلا ظهار عليه وفهم منه لزوم الظهار المصرح به عليه على الزواج بالاولى وبه صرح في المدونة وهي الصورة السابقة على هذه ومفهوم ان عرض الخ انه ان قاله لاجنبية لم يعرض عليه نكاحها فلا يلزمه بتزويجها ظهارا وهو كذلك (وتجب) كفارة الظهار زوجيا موسعا قاطبا لا لسقوط (بالعود) للمظاهر منها (وتجيب) اي تتخذ الكفارة في

(قوله قبلها) اي الكفارة  
(قوله قبل دخول الدار) تنازع فيه طلق وقال وقال (قوله) اي لم ينقض نفسه لسقوطه في تأخره (قوله اورد) بضم الهمز وكسر الراء أي على منه ليل (قوله اذ يلزمه الثلاث) علة لا يورد (قوله يكفر) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله المعلقين) بفتح اللام والقاف اي الطلاق الثلاث والظهار (قوله لزمه) اي الطلاق الثلاث والظهار (قوله ثم) اي القراني (قوله) فلذلك اي وقوع المعلقين على شيء واحد معا عند وقوعه علة لا نقول الخ (قوله) ان نواه اي الظهار (قوله) بالكبر بفتح الموحدة (قوله) قهيم بضم القاء (قوله منه) اي وان عرض الخ (قوله) وبه اي لزوم الظهار المعلق على التزوج صرح



(قوله فلا نسقط الخ) نفريغ على تحتم الخ (قوله بضم) الفوقية من أجزاء (قوله وفصحها) من جري (قوله لانه) اي المصنف الخ  
عليه اعاده ليرتب عليه الخ (قوله لوحده) اي وتجب بالعود الثاني (قوله ان الضمير) اي في قبله (قوله اراد به) اي الوجوب  
(قوله لترادفهما) اي الوجوب والتحتم (قوله ولم يذكرنا التحتم بالوط) فيه انه ذكرنا ابن عبد السلام وقال ابن عرفة هو حق كما ياتي  
(قوله اجمع) اي عزم المظاهر (قوله عليه) اي الوط (قوله او اراد به الخ) عطف على ارادة الوط (قوله سائرهما) اي باقيهما (قوله  
نفس الوط) اي العود نفس الوط (قوله للموطا) راجع للاول (قوله ولها) للثاني (قوله ورواية القاضي) للثالث (قوله انها) اي  
العود (قوله وان لم يذكر دوامها فيها) اي المدونة حال (قوله لكن لما كان مذهبها) اي المدونة استدراك على وان لم يذكر فيها  
لرفع ايمامه انه لا وجه لنسبته اليها (قوله سقوطها) اي الكفارة (قوله منه) اي ٣٣٥ سقوطها بأحدهما (قوله عندها)  
اي المدونة (قوله فلو كانت)

ذمة المظاهر (بالوط) لامظاهرها من اولنا سافلا نسقط عنه بموت ولا فراق (وتجب بالعود) اعاده  
ليرتب عليه قوله (ولا تجزئ) بضم الفوقية وفصحها اي لانصح (قبله) اي العود لانه لو حذنه  
لتهوهم ان الضمير للوط وليس مراد في بعض النسخ وتجب بالعود ولا تجزئ قبله وتحتم بالوط  
وهو احسن طي نفريق المصنف بين الوجوب والتحتم خلاف ما عليه الاثمة اذ كل من قال  
تجب بالعود اراد به التحتم والتملق بالذمة وان ماتت او باتت لترادفهما ولم يذكرنا التحتم بالوط  
هذا المحصل كلام اهل المذهب واختلافه وافي تفسير العود فقال ابن زرقون تحصيل المذهب  
في العود في كونها ارادة الوط فان اجمع عليه وجبت الكفارة ولو ماتت او طلقها او ارادته مع  
دوام العصمة فان اجمع عليه ثم سقطت العصمة بموت او طلاق سقطت الكفارة وان عمل بعضها  
سقط سائرهما فانما نفس الوط للموطا ولها ورواية القاضي اه فاسبب للمدونة انها ارادة  
الوط والاجماع عليه ودوام العصمة وان لم يذكر دوامها فيها لكن لما كان مذهبها سقوطها  
بالموت والطلاق اخذوا منه ان العود عند هذا العزم على الوط مع دوام العصمة الى تمام  
الكفارة فلو كانت تجب بالعود بلا تحتم لما احتاجوا الى ذلك وكان مذهبها الوجوب بالعود  
وهو العزم على الوط لكن الوجوب غير محتم بدليل سقوطها بالموت والطلاق كما قال المصنف  
اكنه غير اصطلاحهم فلماذا قالوا ما ذكرنا ونحو قول ابن زرقون قول ابن رشد اصح الاقوال  
وأجراها على القياس وأثبتها المظاهر القرآن قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة الذي  
عليه جماعة أصحابه ان العود هي ارادة الوط مع استدامة العصمة حتى انفرد احدثهم ادون  
الاخر فلا تجب الكفارة وقال في سماع ابن القاسم ان اجمع على امسالك زوجة فصام فماتت  
او طلقها لا يرى عليه انماها ما نصه قوله صحيح على المشهور ان العود ارادة الوط والاجماع  
عليه مع استدامة العصمة فان انفرد احدثهم فلا تجب الكفارة بل لا تجزئ ان فعلها غير عزم  
على الوط ولا يجمع عليه فالكفارة على هذا القول تصح بالعزم على الوط والاجماع عليه  
ولا تجب الا بالوط وعلى ما في الموطا انها ارادة الوط والاجماع عليه تجب الكفارة عليه ان  
اجمع على الوط وان ماتت او طلقها اه فانظر كيف صرح بان العود صحيح فقط لما

ان العود الخ) مفعول قول مضافا لفاعله (قوله انفرد احدثهم) اي الارادة والامة (قوله وقال) اي ابن رشد (قوله ان اجمع)  
اي عزم المظاهر الخ مفعول سماع مضافا لفاعله (قوله فصام) اي شرع فيه (قوله فماتت) اي الزوجة اي في اثباته (قوله او طلقها)  
اي طلاقا بان قبل كاله (قوله عليه) اي المظاهر (قوله انماها) اي الكفارة (قوله ان العود الخ) بيان للمشهور بحدف  
من (قوله بل لا تجزئ الخ) اضرب عن في الواجب الصادق بالبيعة الى نفيا (قوله على هذا القول) اي ان العود العزم عليه  
وادامتها (قوله ولا تجب) اي الكفارة (قوله انها) اي العود الخ بيان لما (قوله ارادة الوط والاجماع) اي العزم عليه فقط  
بدون زيادة ادامة العصمة الى تمام الكفارة (قوله عليه) اي المظاهر (قوله لما) بكسر اللام وخفة الميم له صبر الخ

(قوله رأى) اي ابن رشد وعائدهما حذفوا والحذف عندهم كثير منجلى في غائده متصل ان انتصب به فعل (قوله من السقوط) اي الكفارة الخ بيان لما (قوله وهذا) اي ان العود مصحح والوجوب بالوطء (قوله لها) اي المدونة (قوله باعتبار التصحيح) خبر نسبة (قوله بان وجوبها) اي الكفارة (قوله خاصة) اي بدون زيادة نسبة امساكها (قوله شرطه) اي الوجوب (قوله بقاؤها) اي المظاهر منها (قوله في عصمته) اي المظاهر الى تمام كفارته (قوله وقرق) اي المصنف (قوله العود اي معناه وشرح ماهيته (قوله خاصة) اي بدون زيادة نسبة امساكها في عصمته (قوله وفيها) اي المدونة ايضا (قوله المصنف) اي ابن الحاجب (قوله من انما) اي الكفارة الخ بيان لما (قوله وجعله) اي ما ذكره ثانيا (قوله أولا) بشد الواو (قوله فليمن المعنى) اي للمدونة الخ خبر ما (قوله عندهم) اي شارحها (قوله المصنف) ٣٣٦ اي ابن الحاجب (قوله لان وجوبها) اي الكفارة (قوله خيرة) بكسر الخاء

المجمعة وسكون المثناة او فتحها أي تخيار بين التكفير واسقاطه بالتطابق (قوله هل تجزئ) اي الكفارة ان فعلت قبل العودة (قوله خاصة) اي ولم ينو امساكها (قوله وجبت عليه الكفارة) اي وجوبا موسعا فان شاء كفر وان شاء طاعة فقسقط الكفارة عنه (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشد النون اي التكبير (قوله بحق الله تعالى) أي العودة (قوله ثم وطئ) أي المظاهر (قوله المظاهر منها) بفتح الهاء (قوله بقيت) اي المظاهر منها (قوله ام لا) بان ماتت او طلقت (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله أولا) بشد الواو (قوله في المعنى الاول) أي ما فيه خيرة المظاهر (قوله في المعنى الثاني) اي كلام ابن عبد السلام (قوله فهمه) اي ابن الكفارة عبد السلام فهو مصدق لقاعله وناسب المذهب (قوله على تحتم لزومها) اي الكفارة صلة قصر (قوله وقصر معنى وجوبها الخ) عطف على قصر (قوله الاول) اي قصر معنى الوجوب بالوطء على تحتم لزومها الخ (قوله والثاني) اي قصر معنى وجوبها بالعودة الخ (قوله من نقل ابن زرقون الخ) بيان لما (قوله وقول ابن رشد) عطف على نقل ابن زرقون (قوله على ما في الموطأ الخ) مقول قول مضافا لقاعله (قوله وقول الياسج) عطف على نقل ابن زرقون (قوله اثرد كره) اي الياسج (قوله الخلاف) مقول ذكر مضافا لقاعله (قوله عليه) نعت ظهار (قوله والقولان) اي القول بلزوم اتمام كفارة الظهار الاقل التي ظاهرها وابتداه كفارة ثانية للظهار الثاني والقول بقطعها وابتداه كفارة ثانية لهما

الثاني) أي ما لا خيرة فيه للمظاهر (قوله حاصله) اي كلام ابن عبد السلام (قوله فهمه) اي ابن الكفارة عبد السلام فهو مصدق لقاعله وناسب المذهب (قوله على تحتم لزومها) اي الكفارة صلة قصر (قوله وقصر معنى وجوبها الخ) عطف على قصر (قوله الاول) اي قصر معنى الوجوب بالوطء على تحتم لزومها الخ (قوله والثاني) اي قصر معنى وجوبها بالعودة الخ (قوله من نقل ابن زرقون الخ) بيان لما (قوله وقول ابن رشد) عطف على نقل ابن زرقون (قوله على ما في الموطأ الخ) مقول قول مضافا لقاعله (قوله وقول الياسج) عطف على نقل ابن زرقون (قوله اثرد كره) اي الياسج (قوله الخلاف) مقول ذكر مضافا لقاعله (قوله عليه) نعت ظهار (قوله والقولان) اي القول بلزوم اتمام كفارة الظهار الاقل التي ظاهرها وابتداه كفارة ثانية للظهار الثاني والقول بقطعها وابتداه كفارة ثانية لهما

الكفارة تجب بالعودة أو تصح بها طقاً وهذا يؤيد ما قال ابن رشد أن العود على مذهب  
 المدونة صحيح وعلى ما يذهب من ذلك والله الموفق (وهـ ل هو) أى العود (العزم على الوطء)  
 للمظاهر منها فقط - والعزم على امساكها أو على إطلاقها الولد يزعم على ثنى منهما (أو) هو  
 العزم على الوطء (مع) العزم على (الامساك) للمظاهر منها في عصمة (تاويلان) للمدونة الأولى  
 لا بن رشد والثاني عياض (وخلاف) أى قولان مشهوران قال في الشامل وفي العود أربع  
 روايات العزم على الوطء أو مع الامساك وشهر وثقوات المدونة عليهم أو الامساك وحده  
 أو الوطء نفسه وضعف اهـ وذكر في التوضيح ان ابن رشد وعياض انهما أنه العزم على الوطء  
 مع الامساك فيطالب المصنف بن شهر الأول اذ لم أر من يذهب إليه من الشراح على أن في زعم  
 ان توضيح انظر لا يقتضيه انه ان ابن رشد وعياض انفقوا في التثنية والتأويل وليس كذلك لان ابن  
 رشد كما علمت من كلامه السابق فهم المدونة على ان العود مجرد العزم على الوطء مع بقاء العصمة  
 ولم يتعرض للعزم على الامساك وعنى هذا انه هم الموطأ وفهم عياض المدونة على انه العزم على  
 الوطء مع الامساك وعلى ذلك فهم الموطأ والعزم على الامساك غير بقاء العصمة لا ترى ان من  
 عزم على الوطء والامساك على تأويل عياض الزمها الكفارة عنه ولو لم تدم العصمة بان مات  
 أو طاعت وعنده من اشترط بقاء العصمة تبتط بالموت أو الطلاق ولو عزم على الامساك والوطء  
 وكان المصنف فهم تساويهما فرتب عليه عزوه حيث قال في قول ابن الحاجب والعود في الوطء  
 العزم على الوطء والامساك معاً ما نصه فهم المدونة ابن رشد وعياض على معنى ما نقله المصنف  
 عن الموطأ وصرح بأنه المشهور ويبدل ما قلنا قول ابن عرفة مقتضى نقل الباجي عن الموطأ ان  
 العود مجموع العزم على امساكها وعلى الوطء ومقتضى نقل ابن زرقون وابن رشد انه ارادة  
 الوطء والاجماع عليه فقط عياض يذهب انه ارادة الوطء مع الامساك وهو ظاهر الموطأ وذكر  
 بعض شيوخنا ان معنى الموطأ انها العزم على الوطء فقط وقال مرة في الكتاب وعلمه جعلها  
 بعضهم ونحوها اليه اللحن اهـ و اراد عياض ببعض شيوخه ابن رشد والله أعلم ابن عرفة ولا تجب  
 الا بالعودة وفي كونها العزم على امساكها أو على وطئها أو عليه - اربعة الموطأ للباجي عن  
 روايتي الجلاب والموطأ ورواية الجلاب وعليها يجوز الوطء مرة ثم يحرم حتى يكثروا - اهـ

٢٢ ٥ ٢ منير الحليل

(قوله فيها) اى المدونة (قوله البائن) نعت طلاق (قوله عدنه) اى الرجعى فتنسقط الكفارة به ايمدونها (قوله بسقوطها) اى الكفارة (قوله انه) اى المظاهر (قوله بها) اى الكفارة (قوله مادامت) اى المظاهر منها (قوله منه) اى المظاهر (قوله فلا يقربها حتى يكفر) اى ولو كان طلقها ثلاثا وتزوج بها بعد زوج كما تقدم (قوله بموته) اى المظاهر (قوله فيها) اى موتها وموته (قوله انه) اى الشأن (قوله كلامه) اى المصنف (قوله على مباشر حوه) اى المعنى الذى شرح الشارحون كلامه (قوله به) عاندا (قوله ثلاثة قول) خبران (قوله وكلاهما) اى الاقوال الثلاثة (قوله ولهما) اى ثنائى الخمى وثالث عياض (قوله وعبارته) اى المصنف (قوله هو العزم على الطهارة) اى العزم على الاول (قوله على الاول) اى الوجوب بالعود (قوله

(هـ) أي الخبران قوله  
 (ل) أي الأول أقول إذا كانا  
 مباينين للعود فإنها العود  
 فاعله الرجوع عن التشبيه  
 والتوبة منه ولكنه خلاف  
 قول ابن عرفة ولا تجب  
 إلا بالعودة وفي كونها العزم  
 الخ فإنه نص في تفريع وهل  
 هو العزم على الوطء الخ على  
 العود وكذا قول الشامل  
 وفي العود أربع روايات  
 الخ فقوله وليس كذلك الخ  
 غير صحيح بل هو كذلك كما  
 أطلق عليه الشارحون  
 (قوله وتقتضي) أي عبارة  
 المصنف عليهم أي الأخيرين  
 (قوله للزوم) أي الذي لا  
 يسقطه موت أو طلاق  
 قبل الوطء (قوله وتقتضي)  
 أي عبارة المصنف (قوله  
 وهل تجب) أي الكفارة  
 (قوله بالعزم على الوطء)  
 أي فقط (قوله أو به) أي  
 المزمع على الوطء (قوله أو  
 تصح) أي الكفارة (قوله

به (أى العزم على الوطء) قوله وتعتصم (أى الكفارة) قوله فتسقط (أى الكفارة) قوله فى الكفارة) ذكر  
 صله شرع (قوله فى اثباتها) أى الكفارة (قوله وانماها) أى الكفارة (قوله بعده) أى طلاقها البائن (قوله فاذا تزوجها الخ)  
 تفر ببع على اجرائها (قوله انقضت عدته) أى قبل اتمام الكفارة (قوله فانماها) أى الكفارة (قوله فيها) أى عدته الرجعى  
 (قوله معلوما) أى التأويلين (قوله ولو طلقها) أى المظاهر المظاهر منها (قوله وقد عمل) أى شرب المظاهر (قوله انماها) أى  
 الكفارة (قوله انماها) أى الكفارة (قوله فله) أى قول ابن نافع (قوله على انه) أى قول ابن نافع (قوله وفائق) أى لقول  
 ابن القاسم (قوله اذا كان) أى المطلق (قوله ذلك) أى انماها

(قوله عنه) أي ابن القاسم (قوله الشيخ) يعني أبو الحسن نفسه اذهى عادته (قوله في الجميع) أي الرجبى والبائى (قوله وانما اتقاهما) أي الكفارة (قوله ابتدأها) بطلان الصوم بتفريقه ٢٣٩ (قوله وان كانت) أي الكفارة (قوله

ان تعذر) أي العتق (قوله ان تعذر) أي الصوم (قوله فيها) أي كفارة الظهار (قوله اولاً) بشد الواء (قوله على انها) أي الكفارة (قوله لانه) أي الجنين (قوله استثنافاً) أي واقفاً جواباً لسؤال مقدر (قوله قواها) أي المدونة (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله كلامه) أي ابن الحجاب (قوله وعبارتها) أي المدونة (قوله الجواب عن هذا) أي معنى قولها يعتق بعد اذا وضعت نفوذ عتقه السابق (قوله لانه) أي منقطع الخبر الخ عليه لعدم اجراء عتقه (قوله لما ذكر الله تعالى في كفارة القتل مؤمنة) أي ولم يذكر في كفارة غيره (قوله كان أي الرقيق) أي الذي يعتق (قوله كذلك) أي الرقيق الذي يعتق في كفارة الظهار في شرط ايمانه (قوله القصد) أي بالكفر (قوله القريبة) خبران (قوله بناقياً) أي القريبة (قوله ذلك) أي شرط الايمان في كفارة غير القتل (قوله الاحتمال) أي لاحوال متبادلة (قوله

ذكر عنه بن المواز وفي لفظ ابن نافع ان أمها اجر أم ثم قال أبو الحسن الشيخ رحمه الله بعضهم على الوفاق في الجميع وبعضهم على الخلاف في الجميع وأما اتقاهما بعد المراجعة فنفذ أبو الحسن برعاً مستقلاً فقتل مانعه ثم ان تزوجها يوماً وكانت الكفارة صوماً ابتدأها وان كانت طعماً بائى على ما كان أطعم قبل ان تبين منه بلواز تفرقة اطعام ابن المواز مذاق قول مالك وابن القاسم وابن وهب رضي الله تعالى عنهم واضح ما انتهى اليه وكذا ذكره في التوضيح فرعاً مستقلاً وقال لا يبيى على الصوم اتفاقاً واختلف هل يبيى على الطعام على أربعة أقوال ١ وكذا في الحط والله أعلم وان طلقها ثم شرع في الكفارة فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه تجزئه اذا رتجها وقال اشهب تجزئ ان ارتججها في العدة والافلا (وهي) أي الكفارة ثلاثة انواع صريحة اولها (اعتاق رقبة) أي ذات ابن عرفة كفارته المعروف انحصارها في العتق ثم الصوم ان تعذر ثم الاطعام ان تعذر الباقي في النواذر من كسى واطعم عن كفارة واحدة فقال ابن القاسم في الاسدية لا يجزئه وفي المجالس يجزئه وقال اشهب لا يجزئه وفي المواز به من ظاهر من اربع نسوة فاطم لواحدة مستين مسكيناً وكسى لآخرى كذلك ثم وجب العتق فاعتق عن واحدة غيره معينة ولم يقدر على رقبة الرابعة فليطعم او يكس ويجزئه الشيخ انظر قول محمد في الكسوة ما عرفت من غير فالت نقل ابن القطان عن نوادر الاجماع اجمعوا ان المظاهر اذا لم يجد الرقبة ولم يطق الصوم ولم يجد الطعام لا يوطأها حتى يجد واحداً من ذلك الاصناف ١ فظاهره اجمعهم على لغو الكسوة فيها وما ذكره الباقي عن النوادر اقول لا غير مناسب لانه لم ينص فيه على انها للظهار ولذا لم ينقلها الشيخ في نوادره وانما نقل فيه ما تقدم عن الموازية فقط (لا) يجزئ اعتاق (جنين) لانه لا يبيى رقبة واستأنف استثنافاً بيانياً فقال (و) ان اعتق جنيناً (عتق) بفصاحته مخففاً أي صار الجنين حراً (بعد وضعه) لتشوف الشارع للحرية أي نفذ العتق السابق فيه لانه يحتاج لاستئناف عتق الآن ابن عبد السلام قول ابن الحجاب لو اعتق جنيناً عتق ولم يجزئه اقرب من قولها يعتق بعد اذا وضعت لان ظاهر كلامه أنه يعتق حين عتقه وعبارته اندل على ان عتقه حين وضعه فيقال على هذا اذا وضعت مائة رقبة وعتقه حينئذ عن الكفارة فيجزيه ولا يكن لا يفتى عليك الجواب عن هذا (ولا) يجزئ اعتاق رقيق غائب عن المظاهر (منقطع خبره) لا يدرى أحى هو أم ميت وعلى تقدير حيانه اسلم لانه ليس برقبة بحقيقة فان علم ولو بعد عتقه انه كان بصفة من يعتق عن الظهار اجر بخلاف الجنين فلا يجزئ ولو ولد بصفة من يعتق لانه لم يكن رقبة حين عتقه ووصف رقبة بـ (مؤمنة) ابن يونس لما ذكر الله سبحانه وتعالى في كفارة القتل مؤمنة كان كذلك في كفارة الظهار وغيره من الكفارات جهلاً لما طاق على المفيد ولان القصد القريبة والكفرية فيها وفي حديث السوداء ما دل على ذلك اذ قال سيدها النبي صلى الله عليه وسلم على رقبة افاعتها اولم يذكر عدا الزمته ١ أبو الحسن وترك الاستفسار في حكاية الاحوال مع الاحتمال ينزل منزلة الصوم في المقال ثم قال ابن يونس فلم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بعتقها حتى سألها ابن الله فقالت في السماء فقال لها من انا قالت رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعنتها فانها مؤمنة وقولها في السماء أي العلو والارتفاع

سألها) أي النبي صلى الله عليه وسلم (السوداء) (قوله ابن الله) هذه صيغة سؤاله صلى الله عليه وسلم إياها

لمعنى تعالى الله عن صفات الحوادث وقوله عليه السلام والحمد لله من المتشابه لان  
الله تعالى لا يشغل عنه باين وله تأويلات ولا ياتى القاسم السهيلي عليه كلام حسن منه السؤال باين  
ثلاثة اقسام اثنان جائزان فى حقه تعالى وواحد لا يجوز الاول له والى بقصد اختيار المسؤل  
لمعرفة علمه واما بانه كذا والله صلى الله عليه وسلم الامنة الثانى السؤال عن مسئلة وما كوت الله  
تعالى وموضع ساطانه كعرشه وكرسىه وملائكته كذوال القائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
اين كان ربنا قبل خلقه العالم قال صلى الله عليه وسلم كان فى عمامة فوقه هوا وما تحته هوا  
فهذا الـ وال فى حقه حذف وانما الـ عن مسئلة الملائكة وغيرهم من خلقه والاعمال هو الصحاب  
واذا جاز ان يعبر عن اذنية وابائه بقوله تعالى يحاربون الله ويؤذون الله جاز ان يعبر بابه عن  
الملائكة وعرشه وساطانه وما كذا قال هذا الحديث اخرج به الامام احمد وابن ماجه والترمذى  
وسننه عن ابي رزى رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله الحديث قال الترمذى قال احمد  
ابن منيع قال يربى بن هرون الاعمال ليس معه شئ اهـ وهذا بقى عن تأويل السهيلي ثم قال  
السهيلي والثالث لسؤال باين عن ذات ربنا سبحانه وتعالى فهذا سؤال لا يجوز وهو والى فاسد  
لا يجب عنه سائله وانما سئل المسؤل ان يبين له فساد السؤال كما قال على كرم الله تعالى وجهه  
حين قيل له اين الله الذى اين الابن لا يتالم فيه اين فبين للسائل فساد سؤاله بان الاينية مخلوقة  
والذى خلقها كان موجودا قبل خلقها لا محالة ولا اينية له وصفاته تعالى له تغير فهو بعد ان  
خلق الاينية على ما كان قبل خلقها وانما مثل هذا السؤال كمثل من سأل عن لون العلم او عن  
طعم الظن والشك فيقال من عرف حقيقة العلم والظن ثم سأل هذا السؤال فهو متناقض لان  
اللون والطعم من صفات الاجسام وقد سألته عن غير جسم فسؤاله محال أى متناقض (وفى)  
اجزاء اعناق الرقيق (الاجمى) أى المجوسى مطلقا والكتابى الصغير عن الظهار وعدم اجزائه  
(تاويلان) لقولها ويجزى عتق الصغير والاجمى فى كفاية الظهار ان كان من قصر النفقة  
قال مالك رضى الله تعالى عنه ومن صلى وصام احب الى اهـ أبو الحسن أبو عمران معنى هذا فى  
باب الاستعجاب وأما فى باب الاجزاء فيجزى وان لا يكن مع قصر النفقة وقال أبو ابراهيم فى طرره  
قولها والاجمى ظاهره أجاب الى الاسلام لا وظاهره يجبر على الاسلام أم لا وقال مضمون  
معنى الاجمى الذى أجاب الى الاسلام وفسره بهذا فى غيرهما وبه فسرهما ابن البباد وابن أبى  
زمنين وغيرهما واخبرهما أبو محمد بقوله ويجزى عتق الاجمى الذى يجبر على الاسلام وان لم  
يسلم وفسره بهذا فى كتاب محمد قال لانهم على دين من انتم اهلهم وقال اشهب لا يجزى حتى يجيب الى  
الاسلام فعمل ان التأويلين فى الاجمى الذى يجبر على الاسلام ولم يسلم فقتلوا اهلها أبو محمد على اجزائه  
وغيره على علمه وفى التوضيح بعد ما تقدم وهل الخلاف فى الصغير والكبير أو الخلاف انما هو فى  
الكبير وأما الصغير يشتري مفردا عن أبويه فلا خلاف انه يجزى طريقا وتعميم الخلاف أولى

صلى الله عليه وسلم كان في  
عامة ما فوقه. هوا وما تحته  
هوا (قوله الع. ح. اى  
معناه (قوله الذى أين) بفتح  
الهمزة والمناة تحت متعلا  
اى خلق الاين الخ مفعول  
قال (قوله وبين) بفتح  
مثلة اى على كرم الله تعالى  
وجهه (قوله بان الاية الخ)  
صلة فساد (قوله ولا بنية  
له) اى قبل خلقها (قوله  
فدو) اى الله تعالى الذى  
خلقها (قوله قبل خلقها)  
اى الاية (قوله مثل)  
بفتح الميم (قوله مطلقا) اى  
عن تقييده بالكبر (قوله  
اقولها) اى المدونة (قوله  
الصغير) اى المؤمن (قوله  
والاجمى) اى والكافر  
(قوله ان كان) اى اعتاق  
الصغير والاجمى (قوله  
من قصر) اى قلته (قوله  
النقطة) اى المال (قوله  
ومن صلى وصام) اى اعتاقه  
(قوله الى) بشد (قوله وان  
لم يكن) اى اعتاقه (قوله  
اجاب) الى الاسلام اى اسلم  
(قوله وفسره) اى مضمون  
الاجمى (قوله بهذا) اى  
الذى احاب الى الاسلام

(قوله في غيرها) أي المدونة (قوله وبه) أي الذي أسلم صله قدمه (قوله واختصرها) أي المدونة (قوله وسره) أي  
الاجمعي (قوله بهذا) أي الذي يصح على الإسلام (قوله قال) أي محمد (قوله لأنهم) أي الذين يجبون على الإسلام (قوله يجب  
إلى الإسلام) أي سلم (قوله فاعلم) بضم العين (قوله فتأولها) أي المدونة (قوله بشتري) بضم الشين (بضم الألف)

(قوله من التعميم) بيان لما (قوله هو الصواب) خبران (قوله فان مات) أي الاجمعي (قوله وعنده) أي الوقف عطف عليه (قوله لكونه) أي الاجمعي الذي يجبر على الاسلام (قوله) ٣٤١ (قوله) أي القوانين (قوله)

وبه تعلم ان ما في ح من التعميم هو الصواب ولقد علم افاده البستاني (و) على القول  
 باجرا ١٠ اعتاق الاجمعي فان اعتقه عن ظهاره (في الوقف) للمطهر عن وطء المظاهر منها (حتى  
 يسلم) الاجمعي بالفعل احتياطاً للفروج فان مات قبل اسلامه لم يجزه ~~كاه~~ ابن يونس عن  
 بعض اصحابه بالظن ينبغي على قول ابن القاسم وعنده لكونه على دين مشركه ويجبر على  
 الاسلام ولا ياباه غالباً بن يونس اناقله (قولان) وظاهر ما تقدم انهما غير منصوبين وعادته في  
 مثل هذا ان يقول تردد افاده نت البناني صوابه تردد لانه لما تأخر في عدم نص المتقدمين  
 الثاني لابن يونس والاقول لبعض اصحابه وعبارة الشامل وعلى الاصح فهل يوقف عن امراته  
 حتى يسلم الاجمعي وان مات ولم يسلم لم يجزه اوله وطؤها ويجزيه ان مات قولان (سليمة) أي الرقية  
 المؤمنة (عن قطع اصبع) واولى ~~أشهر~~ ولو بآفة وظاهره أي اصبع من يدا الرجل اصلياً  
 او زائداً احس وتصرف ونعبر به بقطع يمينه وان قصه خلة لا يضر ونظر فيه البساطي  
 ومفهوم اصبع ان قطع بعضه لا يضر ولو اثنان وبعض النائمة ويعارضه مفهوم خلة فيما  
 لا يمنع الاجزاء من ان قطع ائله وبهض اخرى يضر وفي الخط ما يفيد اعتباراً فهو ما هنا فانه  
 قال وانظر اذا ذهب اثنان والظاهر الاجزاء لان الخلاف في الاصبع (و) سليمة من (عوى)  
 وغشاوة لا يصرمها الا بعسر لا خفيفة وعشى وجهه فلا تشرط السلامة منها (و) سليمة من  
 (بكم) بفتح الموحدة والكاف أي خرس (و) سليمة من (جنون) ان كثر دبل (وان قل) كره  
 في شهر (و) سليمة من (مرض مشرف) بضم الميم وسكون الشين المججمة وكسر الراء آخره  
 فاه أي قرب من الموت لشدته بان بلغ صاحبه التزع افاده لشارح وأبو الحسن ومفهومه  
 عدم اشتراط السلامة من مرض غير مشرف وهو كذلك (و) سليمة من (قطع اذنين) او  
 اذن واحدة وسواء كان القطع من أصلهما او من اطرافهما (و) سليمة من (سهم) أي عدم مع  
 او ثقله جداً (و) سليمة من (هرم) بفتح الهاء والراء (و) سليمة من (عرج) بفتح العين والراء  
 (شديدين) نعت هرم وعرج ومفهومه ان الخفيفين لا تشرط السلامة منهما (و) سليمة من  
 (جذام قليل) رأوى الكثير (و) سليمة من (برص) وان تل (و) سليمة من (فج) بفتح الفاء واللام  
 آخره جيم أي يمس شق حال كون الرقية بلا شوب بفتح الشين المججمة وسكون الواو مصدر  
 شاب أي خلط (عوض) في ذمة الرقيق بان يعتقه عن ظهاره ودينار في ذمة يذعه بعد نحو شهر  
 واماعتقه عن ظهاره بشرط أخذ ديناراً من يده فيجزي لان له انتزاعه قاله ت قال ويجزى  
 ما في المدونة من اعتق عبده عن رجل وعن ظهاره على جعل يأخذ منه فولاؤه للمعتق عنه  
 وعليه الجعل ولا يجزيه عن ظهاره وعطف على بلا شوب بعض محترزه على عادته فقال (لا)  
 يجزي عتق رقيق (مشتري) بفتح الراء بشرط كون شرائه (للعنق) عن ظهاره لشوب العوض  
 التقدير ترك الباقي بعض ثمة في نظير رضا المشتري بشرط عتقه وذمت رقية به (محركة) بضم  
 الميم وفتح الميم والراء أي معتقة (له) أي الظهار وعطف عليه بعض محترزه (قوله لا يجزي)  
 عتق (من) أي رقيق أو الرقيق الذي (يعتق عليه) أي المظاهر عجزاً عما كره اقرباً به  
 (قوله وعليه) أي المعتق عنه (قوله محترزه) أي بلا شوب عوض (قوله لشوب العوض) علة لا يجزي (قوله لتقدير ترك الخ)  
 علة شوب عوض (قوله عليه) أي محركة (قوله اقرباً به) أي الرقيق لمشتريه علة يعتق عليه

(قوله كاصله) اى المشتري قريباً كان او بعيداً (قوله وفرعه) اى المشتري وان سفل (قوله او تعليق عتقه على شرائه) عطف على اقربائه (قوله لا رعتقه الخ) علة لا يجزى من يعتق (قوله عنه) اى ظهاره (قوله وعدمه) اى الاجزاء عطف عليه (قوله ولا يجزى به) اى المظاهر (قوله قال) اى المظاهر الخ نعت عبداً (قوله ان اشتريته) اى العبد (قوله فهو) اى العبد (قوله وهو) اى المشتري الخ حال (قوله على العموم) اى قوله عن ظهارى وعدمه (قوله فى الموازىة خلاف) اى ما فى المدونة تقر ببيع على حملها على العموم (قوله وسجلها) اى المدونة (قوله فهو) اى ما فى الموازىة (قوله وفاق) اى لا مدونة (قوله محلهما) اى التأويلين (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون (قوله المسئلة ان) اى تعليق عتقه عن ظهاره بدمه وتعليقه عنه قبله (قوله فى مسئلة محمد) اى التعليق بعده (قوله لحصول الظهار فيها) اى قبل التعليق (قوله اولاً) بشدة الواو (قوله مسئلة) بفتح التاء مثنى بالنون لاضافته ٣٤٢ (قوله وهو) اى الوصف المناسب لانه رقى بينهما (قوله انه) اى المظاهر (قوله فى

كاصله وفرعه وحاشيته القريبة او تعليق عتقه على شرائه بخوان اشتريته فهو حر لان عتقه للقرابة او التعليق لا للظهار (و) ان قال المظاهر ان اشتريته اى هذا الرقيق المعين (فهو حر عن ظهارى) ثم اشتراه واعتقه عن ظهاره فى اجزاء عتقه عنه وعدمه (تأويلان) البناءى موضوع المسئلة عند الائمة من لاسبب فيه للعتق الا التعليق المذكور وبعبارة المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يجزى به ان يعتق عبداً قال ان اشتريته فهو حر فان اشتراه وهو مظاهر فلا يجزى به ابن الموارى عن ابن القاسم ولو قال ان اشتريت فلاناه فهو حر عن ظهارى فاشتراه فهو يجزى به اهمل ابن يونس المدونة على العموم فى الموازىة خلاف وجعلها الباجى على ما اذا لم يقل عن ظهارى فهو وفاق ابو عمران محلهما اذا علق بعد الظهار واما ان علق ثم ظاهراً فيجوز انتفاؤه وكأنه قال ان اشتريته فهو حر عن ظهارى ان وقع منى ونويت العود وان لم نوه فلا يعتق اه وقال ابن يونس المسئلة ان سوا نية العود فى مسئلة محمد ممكن لحصول الظهار فيها وكل مكفر عن ظهار فاعلم ان الظهار الذى منه الوطء ايطافه نية العود ابن عرفة جرى فى لفظ ابى عمران اولاً الاشارة الى وصف مناسب للتفريق بين مسئلتى محمد وابى عمران وهو انه فى مسئلة محمد انتم عتقه للكفارة فى وقت لا يستقر ملكه عليه لولم يكن له فانه بعد ظهاره وفى مسئلة ابى عمران انتم عتقه للكفارة فى وقت لا يستقر ملكه عليه لولم يكن له فانه قبل ظهاره وهو قول ابى عمران اولاً لانه لا يستقر عليه ملكه بنفس شرائه يعتق اه وقد سبقه الى هذا التعميل ابو الحسن والله اعلم (و) بلاشوب (العتق) فهو عطف على عوض وفى بعض النسخ وعق بالتسكير اى خالية عن مخاطبة العتق لغير الظهار لعتقه لاه وذكى محترزه بقوله (لا) يجزى عتق (مكاتب ومدبر ونحوهما) ممن فيه شائبة حرية كام ولد وولدها من غير سبيدها ومعتق لاجل عن الظهار لوجود شائبة الحرية فى الجميع وهذا اذا عتق المكاتب او المدبر سبيده واما

مسئلة محمد اى التعليق بعد الظهار (قوله عتقه) اى العبد (قوله لانه) اى المظاهر (قوله قاله) اى التعليق (قوله وفى مسئلة ابى عمران) اى التعليق قبل الظهار (قوله وهو) اى الوصف المناسب للتفريق بينهما (قوله اولاً) بشدة الواو (قوله قد سبقه) اى ابى عمران ونص ابن عرفة الضعفى لمحمد عن ابن القاسم من قال ان اشتريت فلاناه فهو حر عن ظهارى فاشتراه اجزاء وغزاه ابو عمران ان كان عليه ظهار قبل قوله ذلك لانه لا يستقر عليه ملكه بنفس شرائه يعتق قال ولولم يكن ظاهراً لاجزاء وكأنه قال ان اشتريتك فانت حر عن

ظهاره ان وقع منى ونويت العود وان لم ينو العود فلا يعتق عليه قبل لمر الذى فى الموازىة حصل منه الظهار ان فكله اراد العود حين قال ان اشتريتك فانت حر عن ظهارى فقال ابن القاسم لا يراعى العود وظهور ذلك منه فى مسائل كثيرة انما يلزمه نية العود عند الملك ومضون العتق المسئلة ان سوا نية العود فى مسئلة محمد ممكن بحصول الظهار فيها اقلت تسليماً مع عبد الحق ما ذكره ابو عمران من الغاء ابن القاسم العود غير صحيح لان المنصوص له فى الموازىة وغيرها اعتبارها وحى فى لفظ ابى عمران اولاً الاشارة الى وصف مناسب للتفريق بين مسئلتى محمد وابى عمران واعرض الثلاثة عنه وهو انه فى مسئلة محمد انتم عتقه للكفارة فى وقت لا يستقر ملكه عليه بنفس شرائه يعتق لولم يكن له فانه بعد ظهاره وفى مسئلة ابى عمران انتم عتقه للكفارة فى وقت لا يستقر ملكه عليه (قوله فهو عطف على عوض) تفريع على تقدير بلاشوب (قوله ممن فيه شائبة حرية) بيان لغيرهما بتقدير وفى (قوله عن الظهار) صلة عتق (قوله لوجود شائبة الحرية) علة لعدم الاجزاء (قوله وهذا) اى عدم الاجزاء



(قوله بيه) أي المدبر (قوله ان لم يعقبه) أي المشتري المذبر مفهوما انه ان أعقبه فلا يفسخ بيعه (قوله كالمكاتب) شبه بالمدين في فسخه بيه ان لم يعقبه المشتري فان أعقبه فلا يفسخ بيه (قوله فقبل يجزئه) أي ٣٤٣ عتقه عن ظهاره في التكفير

(قوله من الحاكم) صله كمال  
وعدم الاجزاء في هـ  
لخاططة العتق للتكميل  
العتق للظهار (قوله اوزاد)  
أي عدد الرقاب (قوله  
عليه) أي عدد النساء  
(قوله لمنه) أي عدد  
الكفارات صله صرف (قوله  
من ظهار) بيان لمنه (قوله  
يجز) خبر صرف (قوله ان لم  
يقض) أي الصرف (قوله  
شهرى) يفتح الراء (قوله  
العددان) أي عدد الكفارات  
وعدد الظهار (قوله وان  
قل عدد الكفارات) أي عن  
عدد الظهار (قوله مالم  
يلغ) أي عدد الكفارات  
(قوله الا واحدة) أي من  
الظهار - رمنن بلا كفارة  
(قوله احتملها) أي الحرمة  
وعدهما (قوله ويجوز)  
أي عتق المغصوب (قوله  
طرف) يفتح الراء (قوله فان  
لم يقض) مفهوم ان اقتديا  
(قوله اعتقا) بضم الهمز  
وكسر التاء (قوله بدللي  
في) اضافته للبيان أي هذا  
اللاظ (قوله عنه) أي جرد  
اذن (قوله لتعقبه) أي جرد  
اذن فهو مضاف - تعقبه  
وفاعله عبد الحق (قوله بقوله)  
أي عبد الحق صله تعقب  
(قوله ويجرد اذن لا يجزى)  
حال (قوله نفسه) أي أبي

ان اشترى المظاهر مكاتبه او مدبر او عتقه عن ظهاره وقلنا بعض شرائه وعتقه كما صرح به  
المصنف في باب التدبير في قوله وفسخ بيه ان لم يعقبه كالمكاتب فقبل يجزئه وقبل لا (او) أي  
ولا يجزى ان (اعتق) المظاهر عن ظهاره (نصفا) مثلامن رقيق (فكامل) بضم فكسر منقلا  
عتقه (عليه) أي المظاهر من الحاسكم (او عتقه) أي المظاهر النصف الآخر عن ظهاره  
باختياره لان شرط الاجزاء عتق الرقبة دفعة واحدة (او اعتق) المظاهر (ثلاثا) من الرقاب  
(عن أربع) من النساء ظاهرين أو اثنتين عن ثلاث أو رقبة عن اثنتين فلا يجوز له الاسفناع  
بواحدة فمن حق يعق عن الباقي هذا اذا لم يقصد التثريب في كل رقبة وان قصد التثريب في  
كل رقبة فلا يجزى وان ساوى عدد الرقاب عدد النساء كما ربع من أربع اوزاد عليه كما ربع  
عن ثلاث وان بين كل امرأة رقبة أو أطلق حلال عند ابن القاسم لا عند اشهب ابن عرفة  
وصرف عدد كفارات مثله من ظهار مجزول دون تعيين ان لم يقض شركة في رقبة أو في شهرى  
صوم أو في مسكين للزوم تنابع الموم وصحة تقريق اطعام المساكين فان تساوى العددان  
فواضح وان قل عدد الكفارات منع الوطء مالم يبلغ عدد الظهار ولو لم يبق الا واحدة الغاية الحرمة  
فيما احتملها مساويا (ويجزى) رقيق (أبون) أي عتقه عن الظهار اقيام العين الواحدة مقام  
العينين هـ. لذا مذهب المدونة (و) يجزى رقيق (مغصوب) من المظاهر ابقائه على مالكه وان لم  
يقدر على تخليصه من غاصبه ويجوز ابتداء ابن شاس عتق المغصوب يجزى (و) يجزى رقيق  
(مرهون) في دين على المظاهر (و) رقيق (جان) على نفس أو طرف أو مال (ان اقتديا) ضم  
القومية وكسر الدال أي خلاص المظاهر المرهون من مرتهمة والجاني من المجنى عليه أو وليه  
فان لم يقضيا وأخذ المرتهن الرقيق في دينه أو بيع فيه وأخذ مستحق ارض الجذابة الرقيق فلا  
يجزى عتقه هـ. الانقاساخه طنى وصورة المسئلة أن المرهون والجاني اعتقا عن الظهار قبل  
اقتدائهم ما فيجوز ان اقتديا بعد ذلك والا فلا وفي بعض نسخ ابن الحارث ويجزى عتق  
المرهون والجاني ان اقتدوا عتق وفي بعضها ان اقتديا ابن عبد السلام شرط النفوذ في الاجزاء  
صحيح واما افراد فليس شرط في الاجزاء مباشرة وانما هو شرط في العتق مباشرة وفي الاجزاء  
بواظطه (و) يجزى ذو (مرض وعرج) خفيفين الواو بفتح أو (و) تجزى مقطوع (انفلة)  
ولمن ايهام على أحد قواين فيه (و) يجزى ذو (جذع) يفتح الجيم وسكون الدال المهمله أي  
قطع (في اذن) لم يوجبها بدللي في البناء الذي في التهذيب ويجزى الجذع الخفيف جذع اذن  
اه وحاد المصنف عنه لتعقبه عبد الحق بقوله وقع في نقل ابن سعيد جذع اذن ومجدوع اذن  
لا يجزى وانما في الامهات والجذع في اذن يري الجذع اليسير يكون فيه الانقطع الاذن كلها  
كما يقتضيه نقله اه ونقله في التوضيح لكن قال طنى تعقب عبد الحق غير مسلم اذ لا يلزم من  
قول الامهات الجذع في الاذن عدم اجزائه مجدوعها لان قولها ايضا لا يجزى مقطوع الاذنين  
يدل بحسب مفهومه على خلاف ما قال وقد قال في الامهات وقطع في انفلة قبل ان يعقبه ان  
بمعقبه في هذا أيضا مع ان مقطوع الانفلة يجزى عند جميع المالكية فيحمل ما في الامهات

سعيد (قوله ونقله) أي تعقب عبد الحق (قوله ما قال) أي عبد الحق (قوله على تعقبه) أي عبد الحق (قوله ان يعقبه) أي عبد  
الحق أباه سيد (قوله في هذا) أي قوله يجزى مقطوع الانفلة يجزى بقول الامهات قطع في انفلة (قوله فيحمل) بضم الباء

(قوله إن ذلك المراد) أي اعتذار قطع الاذن أو انقضاء كاهل (قوله والدليل على ذلك) أي المراد (قوله نصها) أي الامهات (قوله متطوع الاذنين أو الاصبغ) أي الدال بفهمه على اجزائه متطوع ادن أو انقضاء (قوله ان كان) أي المظاهر (قوله) أي غيره (قوله بقوله) أي ابن القاسم صله (قوله يريد) أي مالك رضى الله تعالى عنه بقوله وعق من صلى وصام احب الى (قوله عقل) أي عرف (قوله وتبعه) أي ابن القاسم (قوله وبه) أي تسيير ابن القاسم (قوله وفهم منه) أي قول الامام

٣٤٤

رضي الله تعالى عنه وعق من صلى وصام احب الى (قوله مطبقا) بفتح الموحدة (قوله يجوز) (قوله وهو) أي معسر (قوله وهو) أي انفس عنه (قوله عليه) أي الاعتاق (قوله هذا) أي اعتبار وقت الاداء (قوله ومذهب) عطف على (قوله وهو) أي وقت وجوبها (قوله ان من ظاهر موسرا الخ) ان لما يجزى من (قوله ولم يكن) أي بالعتق (قوله واختلاف) بضم اناؤوكسر (قوله هل هو) أي ما في الموازية (قوله فهو) أي ما في الموازية (قوله تفرع على كونه على ظاهره (قوله مؤول) بضم الميم وفتح الهاء (قوله وفيها) أي المدونة (قوله شرطه) أي الصوم (قوله فيها) أي المدونة (قوله لا فضل فيها) أي عن سكاها (قوله مطلنا) أي عن تقييده بجز وقت الوجوب (قوله في عسره) صله صومه (قوله به) يد

على اعتذار القطع وان استوعب الاذن الواحدة أو الاثنتي عشرة يكون اختصارا في سعيه بآنا لذلك المراد والدليل على ذلك نصها على عدم اجزائه متطوع الاذنين أو الاصبغ والله الموفق (و) يجوز (عق الغير) ن اضافة اسم المصدر انما له ومنه قوله شذوف اي رقبته اي اعتاق غير المظاهر رقبته (عنه) أي المظاهر ان كان ذلك في اعتاقه عنه بل (ولو) يادن المظاهر له فيه (ان) كان المظاهر قد عاد بعزمه على وطء المظاهر منها أو مع ما كما قبل عتق غيره عنه (ورضيه) أي المظاهر عتق غيره عنه (وكره) بضم فكسر العبد (الخصي) أي اعتاقه عن الظهار وأولى المحبوب (ونذب) بضم فكسر (ان يصلي وبصوم) الرقيق الذي أريد عتقه عن الظهار طق فسير ابن القاسم في المدونة قول مالك رضى الله تعالى عنه وعق من صلى وصام احب الى بقوله يريد من عقل الاسلام بالصيام والصلوة وتبعه ابن المحاسب في القول من عقل الصلاة والصيام أولى وبه فسر الشارح وغير واحد كلام المصنف وفهم منه ان اعتاق الصفة يجوز ولو رضيهما وهو كذلك فان اعتقه فكبر آخر من أراحهم أو مقعدا أو مطبقا في العتبية عن أن يلبس عليه بدله (نهارا) مظاهر (معسر عنه) أي الاعتاق وضمن معسرا معنى عاجز عن ادائه وهو منع بالياء وهو من لم يتدر عليه (وقت الاداء) أي فعل الكفارة هذا هو المشهور ومذهب المدونة وقيل وقت وجوبها وهو وقت العود على ظاهر ما لابن القاسم في الموازية ان من ظاهر موسرا ولم يكفر حتى اعذمه فصام ثم يسره فانه يعتق ويختلف هل هو على ظاهره فهو خلاف ما في المدونة وهذا فهم للنخعي ارمؤول الذنب وهذا فهم الباجي تأويل ابن عرفة وفيه اشترطه العجز عن العتق فيما عجزها من ظاهره ليس له الانحرام واحدة أو اذ لا فضل فيها او عرض عن رقبة لا يجزيه الصوم لندرتة على العتق وفي اعتبار عجزه وقت الاداء مطلقا او وقت الوجوب ان يسره مدصومه في عسره بعد يسره معروف المذهب ونزل محمد عن ابن القاسم ان ظاهر موسرا يعتق حتى اعذمه فصام ثم يسره يعتق الباجي على وجه الاستحباب وبه ابن شاس على ظاهره قال الاعتبار بوقت الاداء وقيل بوقت الوجوب ان كان فيه موسرا بعض القرويين انما ذلك ان وطئ لم يمتسه الكفارة بالعتق يسره لم يكفر حتى عسره فصام ثم يسره (لا) يصح الصوم بظاهره (قادر) على الاعتاق وقت الاداء بلاك ما لا يحتاج اليه بل (وان) كانت قدرته عليه (بذلك) أي (محتاج) المظاهر (اليه) من رقبته وغيره (محتاج اليه) (الكمرص) وهو (ومنصب) وسكنى ومراجعة ونفقة على نفسه ومن تلزمه نفقته فلا يترك له قوته ولا قوت من تلزمه نفقته انظر يسره لا يمانه بنكر من القول وزور (او) كانت قدرته على الاعتاق (بذلك) رقبة فقط (أي لم يملك الا هي) (ظاهر منها) فلا يجوز لاستتاعها حتى يمتقها عن ظهاره منها فان تزوجها بعد اعتاقها

يسره) نعت عسره (قوله ان ظاهر موسرا الخ) منه قول نقل مضافا لعله (قوله قال) أي ابن شاس (قوله ان كان) أي المظاهر (قوله فيه) أي وقت الوجوب (قوله له موسرا) قوله انما ذلك (أي ما في الموازية عن ابن القاسم) (قوله فلم يكفر) أي بالعتق (قوله بلاك ما لا يحتاج اليه) صله قادر (قوله من رقب الخ) بيان للمحتاج اليه (قوله وهو) بيان لما دخل بالسكاف (قوله وهو اجمعة) أي للمساؤل (قوله من القول الخ) بيان للمسكر

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله ليس له غيرها) نعت امة (قوله لم يجز) أي اعتاقها في تكفير ظهاره (قوله واجزاء) أي اعتاقها المظاهر (قوله عن ظهاره) أي امته (قوله وله ان يتزوجها) أي ويسقط مع ابلا تكفير آخر (قوله وهو) أي عتقها (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله قال) أي ابو عمران (قوله عودته لوطه) لوطه توجب كفارته (أي وهي تبيح له الاستمتاع بالمظاهر منها) بالحدوث مانع منه وقد حدث هنا مانع منه وهو خروجها عن ملكه كمن كفر عن ظهاره من زوجته ثم طلقها ثلاثا وعلق طلاق زوجته المظاهر ثم ثلاثا على تكفيره عن ظهاره ثم كفر عنه (قوله قيل) أي لابي عمران (قوله بعض الناس ضعفها) بفتحات مثقلا أي مسئلة المدونة وهي صحة تكفير باعتاق امته المظاهر منها عن ظهاره منها (قوله قال) أي ابو عمران (قوله للسلف) أي التابعين (قوله القاسم) أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم احد فقهاء المدينة المنورة بانوارسا كنه اصلى الله عليه وسلم (قوله وسالم) أي ابن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم احدهم ايضا (قوله ان كان) أي ٣٤٥ المظاهر (قوله وطى) أي الامه المظاهر منها (قوله تلزمه) بضم التاء وكسر الزاي أي المظاهر (قوله وان ماتت) أي المظاهر منها (قوله قيل) وطئها (قوله تضرع فيه ماتت) وطئها (قوله تضعفها) أي والمحق (قوله تضعفها) أي المسئلة (قوله بان عتقها) أي الامه المظاهر منها (قوله له) أي اظهاره منها (قوله) وملكها منافض لعتقها وان شئت فأت وعتقها ملزوم لرفع ملكها فلازم الشرط يقتضى لازم مشروطه وتناقض الوازم يدل على تناقض ملزوماته ان يلزم مناقضة الشرط مشروطه وهو محال (قوله الشرط) أي العزم على وطئها (قوله مشروطه) أي عتقها (قوله له) أي عتقها (قوله المشروط) مفعول تقدم المضاف لفاعل

جازه الاستمتاع به ابن عرفته وفيها من ظاهر من امة ليس له غيرها لم يجز الا العتق واجزاء عن ظهاره وله ان يتزوجها بعد الحق قيل لابي عمران كيف يجزى عتقها وهو يحرم وطأها قال نية عودته لوطه توجب كفارته قيل بعض الناس ضعفها قال انما يضعفها من لا يعلم ما للسلف قال القاسم وسالم وغيرهم الظهار يكون في الاما ويعتق عن ظهاره وقال غير واحد من القرويين انما تصح المسئلة ان كان وطى أو على القول ان ارادة العودة تلزمه الكفارة وان ماتت او طلقها قبل وطئها وقرر بعض الناس تضعفها بان عتقها له مشروط بالعزم على وطئها ووطئها ملزوم لملكها او ملكها منافض لعتقها فيلزم مناقضة الشرط مشروطه ويجاب بان الملك المناقض لعتقها هو المقارن له والملك اللازم له العزم على وطئها سابق على عتقها ضرورة تقدم الشرط المشروط واحد مشروط التناقض اتحاد الزمان اللغوي يجزى عتقها على ان العودة العزم على الامسالة وأنه ان طلق بعده او ماتت فلا تسقط عنه الكفارة وعلى قول ابن نافع ان اتم الكفارة قد انقضت اجزائه ولا تجزئه على القول بان شرطها كونها في موضع يستجيب به الاصابة لان عتقها خلاف العزم على الاصابة ولا يجزئه الصوم لانه مالك رقبة وقول ابن الحاجب لوطا من امة لا يملك غيرها اجزائه على الاصح يقتضى ان مقابل الاصح نص ولم يعرفه ابن شاس لو تكلف المعسر الاعتاق اجزاء عنه قلت باستيهاب عنه واستدائه مع اعلام وب الدين عنه لانه ما يصبر واجدا والمعطوف بتم (صوم شهرين) معتبرين (رؤية الهلال) ليلة الاحد وثلاثين او ليلة الثلاثاء ان ابتداء اول ليلة من الشهر الاول حال كونه (منوى التناضح) وجوبا لقوله تعالى متتابعين أي في الاولية فلا يكتفى بتتابعه ابدا ونيته (د) منوى (الكفارة) عن الظهار (وعم) بضم القومية وكسر الميم الاولى الشهر (الاول ان اكسر) أي ابتداء الصوم بعد مضى يوم منه او اكثر ومفعول قم الثاني محذوف أي ثلاثين يوما واصله قم

٤٤ منح في في ضوء الشموع بر د على جواب ابن عرفته انه انما يتيم اذا كان لوطه الذي يعزم المظاهر عليه قبل التكفير وليس كذلك فانه قبله حرام فانه يعزم على لوطه بعده فيستلزم ملكها بعده وهو يرقعه فتناقضا فالمناسب ان حل لوطه لا يتوقف على خصوص الملك لصلو له بعد النكاح (قوله يجزئه) أي المظاهر من امة (قوله عتقها) أي امة عن ظهاره منها (قوله وانه) أي المظاهر (قوله بعده) أي العزم (قوله وماتت) أي المظاهر منها بعده (قوله وعلى قول ابن نافع) عطف على ان العزم الخ (قوله ولا يجزئه) أي عتقها (قوله بان شرطها) أي الكفارة (قوله كونها) أي الكفارة (قوله خلاف العزم الخ) أي مانع منه لرفع الملك اللازم للعزم (قوله يقتضى الخ) خبر قول (قوله نص) أي منصوح (قوله ولم يعرفه) حال (قوله لانه) أي المظاهر (قوله بهما) أي الاستيهاب والاستدانة (قوله بتم) أي المتقدم في شهره عن (قوله ابتداء) أي الصوم (قوله نيته) أي التتابع (قوله الثاني) نعت مفعول والمفعول الاول نائب عن الفاعل واستتر في تم (قوله اي ثلاثين) تصدير للمحذوف

في ضوء الشموع بر د على جواب ابن عرفته انه انما يتيم اذا كان لوطه الذي يعزم المظاهر عليه قبل التكفير وليس كذلك فانه قبله حرام فانه يعزم على لوطه بعده فيستلزم ملكها بعده وهو يرقعه فتناقضا فالمناسب ان حل لوطه لا يتوقف على خصوص الملك لصلو له بعد النكاح (قوله يجزئه) أي المظاهر من امة (قوله عتقها) أي امة عن ظهاره منها (قوله وانه) أي المظاهر (قوله بعده) أي العزم (قوله وماتت) أي المظاهر منها بعده (قوله وعلى قول ابن نافع) عطف على ان العزم الخ (قوله ولا يجزئه) أي عتقها (قوله بان شرطها) أي الكفارة (قوله كونها) أي الكفارة (قوله خلاف العزم الخ) أي مانع منه لرفع الملك اللازم للعزم (قوله يقتضى الخ) خبر قول (قوله نص) أي منصوح (قوله ولم يعرفه) حال (قوله لانه) أي المظاهر (قوله بهما) أي الاستيهاب والاستدانة (قوله بتم) أي المتقدم في شهره عن (قوله ابتداء) أي الصوم (قوله نيته) أي التتابع (قوله الثاني) نعت مفعول والمفعول الاول نائب عن الفاعل واستتر في تم (قوله اي ثلاثين) تصدير للمحذوف

(قوله وهو) أي الصوم (قوله اجزأ) أي الشهران جوابان بدأهما اللام (قوله الواضحة مع عبد الملك) راجع لا كماله ثلاثين (قوله ويصنعون مع ابن عبد الحكم) راجع لا كماله بقدر ما افطر (قوله الشيخ عن المذهب) راجع لا كمال المبتدئ ثلاثين (قوله وتخريج عياض) راجع لا كماله ٣٤٦ بقدر ما فات منه (قوله ان كان) أي العبد (قوله قالوا) أي في ولم يؤد خواجه

تفريع على تقدير ان كان للخدمة وان كان للخسراج (قوله له) أي السيد (قوله منه) أي العبد (قوله منه) أي الصوم (قوله لانه) أي الصوم (قوله اذن) أي السيد (قوله له) أي العبد (قوله فيه) أي النكاح (قوله وشمل) أي ذوارق (قوله اذ ولاه) أي ذى الرق علة اتبعينه عليه (قوله وهو) أي الولاء (قوله اللازم) أي الولاء (قوله ملزومه) أي الاعتاق (قوله عليه) أي ذى الرق (قوله عليه) أي الصوم (قوله عنه) أي الصوم (قوله المظاهر) فانه لا تحرت على غير موصوله ابداون ابراز ولا ليس (قوله انها) أي الزوجة المظاهر منها (قوله لتمامها) أي المدة التي التزم عتق من يملكه فيها (قوله ولولم تطالبه) أي الزوجة المظاهر منها المظاهر بالتكفير عنه (قوله فاعتق) بضم الياء (قوله والثلاثة) اشارة لادخال الكاف يوما (قوله وان لم يكن منصوصا بعينه) حال (قوله يؤخذ من كلام المدونة) خبر هذا (قوله

(من) الشهر (الثالث) متصلا بآخر الثاني ابن عرفة وهو أشهران تتابعا ان بدأهما اللام اجزأ ولو قصرنا عن ستين يوما فان افطر في شهر اذ فرقي ا كماله ثلاثين او بقدر ما افطر ثلثة اعياض عن الواضحة مع عبد الملك ويصنعون مع ابن عبد الحكم ولولا ابتداء لغير الاله في اكمال المبتدئ ثلاثين او بقدر ما فات منه نقل الشيخ عن المذهب وتخريج عياض على قول ابن عبد الحكم (والسيد) للعبد المظاهر (المنع) له من الصوم (ان أضمر) الصوم (بخدمته) ان كان للخدمة (ولم يؤد) العبد (خواجه) الذي جعله عليه سيد كل يوم اوجبة أو شهر لضعفه عن تخصيصه بالصوم ان كان عبد خواجه قالوا بمعنى أو التي تمنع الخلو فقط فان كان للخدمة والخسراج معا والصوم يضعفه عن احدهما فله منه منه هذا هو المشهور وقال ابن المباحشون ومن وافقه ليس له منه منه لانه من توابع النكاح الذي اذن له فيه ومفهوم الشرط انه ان لم يضر بخدمته ولا خواجه فليس له منه وهو كذلك (وتعين) بفتحات مثقلا أي الصوم في كفارة الظهار (المظاهر) (ذى) أي صاحب (الرق) أي الرقيق أي عليه وشمل المكاتب والمذبر والمعتق لاجل اذ لا ولاه وهو لازم للاعتاق ونفي اللازم دليل على نفي ملزومه ومحل تعين الصوم عليه اذا قدر عليه فان عجز عنه أطم ان اذن له سيد في الاطعام والا انتظار قدرته على الصيام (و) تعين الصوم (من) أي مظاهر حر (طوبى بالقيمة) أي كفارة الظهار (وقد التزم) قبل ظهاره أو بعده (عتق من) أي الرقيق الذي يملكه (المظاهر) (القسام) (عشر سنين) مثالا ما يبلغه عمره مظاهر او مفهوم طوبى بالقيمة انها ان صبرت لتمامها لا يصوم وهو كذلك فانه يصنعون ابن شماس ولولم تطالبه اجزأ الصوم ونصير لانقضاء الاجل فاعتق (وان) شرع المظاهر في الصوم لعجزه عن العتق (أيسر) أي قدر المظاهر على العتق (فيه) أي الصوم في اليوم الرابع أو ما بعده (تماما) على الصوم وجوباً في كل حال (الا ان يفسده) أي المظاهر الصوم ولولم يخرجه يومه فاعتق بالتكفير بالعتق ولولم يتهمد افساد الصوم (ونذب) بضم فكسر (العتق) أي الرجوع للتكفير به ان قدر عليه (في كالمومنين) والثلاثة قبل طلوع فجر الرابع ومفهوم في اليومين انه ان قدر عليه في اليوم الاول أو في ليلة الثاني قبل طلوع فجره يجب عليه الرجوع للتكفير بالعتق وهو كذلك البتة ان هذا وان لم يكن منصوصا بعينه يؤخذ من كلام المدونة الذي نقله ق ومفهومه أيضا انه ان قدر عليه في الرابع وجب تمامية فيه وهو ما تقدم ابن عرفة وفيها التحايط نظر لانه يوم يكفر لا الى حاله قبل ذلك ولولا يسر بعد الصوم يومين ونحوهما احببت رجوعه لاعتق ولا أوجبه وان صام أياما لم يعد مضى على صومه وكذا الاطعام وكفارة القتل الباجي روى به مقر بن زياد من صام يومين ثم وجد رقبته فانه يعتق ولو صام أياما لمها اسم أتم صومه ولا يعتق ولا بن القاسم في المدينة من صام لظهاره لعدم فاسد بوطأه أنه ولم يبق عليه الا يوم واحد لزمه العتق ولم يعجزه الصوم (ولو تكلفه) بفتحات مثقلا أي المظاهر المعسر الاعتاق عن ظهاره بان استوهب نفسه أو استبد أنه (جاز)

انه أي المظاهر (قوله فيه) أي الصوم (قوله وفيها) أي المدونة (قوله ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله واجزأ) لانه أي المظاهر (قوله يكفر) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله اوجبه) بضم الهمز وكسر الجيم أي رجوعه له (قوله صام يومين) أي من كفارة الظهار (قوله لعدم) بضم فسكون او بفتحتين (قوله فافسد) أي صومه (قوله امر أنه) أي المظاهر منها

(قوله) أي المصنّف (قوله منه) أي تمت (قوله باستيهاب عنه) أي بلا الحاح (قوله وقد يكون) أي التكليف (قوله لكنه) أي حكم وطء واحدة ممن فيهن كفارة (قوله يمتدى) بضم الياء وفتح الدال (قوله ينزع) بضم الياء وفتح الزاي (قوله في اثنتائه) أي الاطعام صله وطء (قوله منه) أي الاطعام (قوله المتقدم) أي على ٣٤٧ الوطء (قوله مطلقاً) أي عن تقييده

يكون الوطء فيه نسباً  
أو غلطاً أو جهلاً (قوله  
واستثناه) أي الاطعام  
(قوله إلى) بشد الياء (قوله  
والحذف) عطف على قياس  
(قوله يعارض) بفتح الزاء  
أي الحذف من المتأخر  
للدلالة (قوله تقييده) أي  
الثالث (قوله به) أي القيد  
(قوله لا يقطع عنه) أي  
الصوم (قوله وشهره) أي  
عدم قطعه (قوله وشهره)  
أي القطار (قوله وعبد)  
بفتح حاء مثقلاً (قوله  
استشكل) بضم التاء  
وكسر الكاف (قوله  
بطلانها) أي الصوم  
والاطعام (قوله به) أي  
وطء المظاهر منها (قوله  
عليه) أي وطئ (قوله أرى)  
أي بالأجزاء (قوله من  
تأخيرها) أي الكفارة  
(قوله عنه) أي الوطء (قوله  
بأجزائها) أي الكفارة (قوله  
عنه) أي الوطء (قوله  
فاستؤنفت) أي الكفارة  
التي وطئ فيها التمسكون  
الكفارة قبل المماساة المباحة  
(قوله يحض عداء) أي  
عداءه متعمد عن المناقاة  
للكفارة (قوله ولا يقاس)  
أي (قوله لا يمتد) أي (قوله ولو هو)

واجزاً طفى فهو لابن الحجاب قال في توضيحه لو قال اجر السكان أحسن ثم ارتكبها هنا  
فقول المصنف لو قال الخ تبع له واعتراض تمت رضائه بعبارة المصنف والكل حسن لان  
التسكيف قد يكون جائزاً باستيهاب عنه أو استدانتهم مع اعلامه رب الدين أنه أراد اعتناقه وقد  
يكون ممنوعاً بان كان الاستيهاب في الحاح أو لم يعلم رب الدين ونحو ذلك ولذا قال من لو قال  
اجزاً كما قال في الجواهر لكان أحسن إذ قد يكون تكلفه منوعاً وانقطع تنابعه أي الصوم  
(بوطء المظاهر منها) حال تكفيره عنها بالصوم ولو في آخر يوم (أو) بوطء واحدة ممن أي زوجات  
أو ما مظاهر منهن تجزى (فيهن كفارة) واحدة بان ظاهر منهن بكلمة واحدة بان قال لهن  
انتن على كظهر أي ان كان الوطء المذكور منها راعاً مابل (وان) حصل وطؤه المذكور (ابلاً)  
حال كونه (ناسياً) أو جاهلاً أو غافلاً بانها غير المظاهر منها واحتراز عن وطئه غير المظاهر منها  
ابلاً فانه لا يبطل صيامه واحتراز أيضاً عن وطء واحدة ممن فيهن كفارات ليل في الصوم لغير  
الصائم عنها فلا يقطع صومه فان قلت الواحدة ممن فيهن كفارة مظاهر منها فقيسه تكرار  
قلت نعم لكنه غامض قد لا يمتد إلى البه أو ينزع فيه فلذا ذكره فهو من ذكر الخالص بعد  
العام لتسكينة (كبطالان الاطعام) بوطء المظاهر منها أو واحدة ممن فيهن كفارة في اثنتائه ولو بقي  
منه اطعام مسكين واحد سواء كان الوطء عدلاً أو نسباً أو جهلاً أو غلطاً على المشهور وقال ابن  
الماجشون لا يبطل الاطعام المتقدم مطلقاً واستثناه أحب إلى لان الله تعالى انما قال من قبل  
ان يقاس في الاعتاق والصوم ولم يقل في الاطعام ولعل وجه المشهور قياس الاطعام على الاعتاق  
والصيام والحذف من المتأخر لدلالة المتقدم وقديما روض بان ذكر القيد في شئين وتركه من  
ثالث قرينة على عدم تقييده به خصوصاً في مقام البيان من الشارع ومفهوماً وطء ان القبلة  
والمباشرة لا يقطع عنه وشهره ابن عمر وقيل يقطع عنه وشهره الزناني وعسر في الصوم بالقطع وفي  
الاطعام بالباطل لان الاطعام لا يوصف بالتتابع واستثناه كل بطلانها به بان سبق بهض  
الكفارة تعالى به أولى من تأخيرها كلها عنه وقد قالوا بأجزائها متأخرة عنه وأجيب بان المماساة  
المطلوب تصديق الكفارة عليها هي المماساة المباحة والواقعة في أثناء الكفارة غير مباحة  
فاستؤنفت قلت لاشك ان المماساة قبل الدخول في الكفارة بمنعها أيضاً ولذا قالوا بالأجزاء ولم  
يقولوا بالجواز فعاد السؤال ولعل الجواب ان المماساة قبل الشروع في الكفارة محض عداء  
والمماساة في أثناء منافسة لها مع العداء كالفعل المبطل للصلاة فيها بخلاف تأخيرها عن وقتها  
وان اشتركا في العداء أفاده عب (و) انقطع تنابع الصوم (بفطر) الصائم كفارة الظهار في  
(السفر) ولا يقاس على فطر رمضان فيه لانها رخصة (أو) بفطر في السفر (ب) سبب (مرض  
مماجه) أي السفر المرض ولو هو مما (لا) يبطل بفطره في السفر بسبب مرض (ان) تحقق ان  
السفر (لم يجه) بفتح الياء البتاني هذا فرض مسئلة والمدار على انه ادخل على نفسه مرضاً  
بسبب اختياره سفر أو غيره كانه شيئاً علم من عادته انه يمرض ثم افطر فيجعل ضميره حاضراً

أي انظر في الكفارة في السفر (قوله فيه) أي السفر (قوله لا يمتد) أي فطر رمضان في السفر وانما يمتد في غيره (قوله ولو هو)  
أي كان يمتد في المرض متروكاً (قوله هذا) أي او يمرض حاضراً (قوله على انه) أي المظاهر

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله فطر المرض والحيض) أي الفطر في الكفارة بينهما (قوله المتتابع) أي للصيام (قوله ويوجب) أي الفطر (قوله قضائه) أي ما أفطره لمرض أو حيض (قوله بخلاف فطر السفر) أي قيمة طعمه (قوله ومريضه) أي السفر (قوله أنه) أي المرض (قوله به) أي بسبب السفر (قوله يجزئه) أي صومه الذي أفطر فيه بمرض السفر (قوله وشهره) أي عدم القطع بفطر النسيان (قوله عليه) ٣٤٨ أي عدم الإبطال بالنسيان (قوله وفي قطعه) أي صوم الظهار (قوله بالفطر

نسبانا أو جهلا) أي وعده بهما (قوله ثالثا) أي الأقوال (قوله به) أي النسيان فقط (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله في قطعه) أي صوم الظهار (قوله به) أي الفطر (قوله نسبانا أو خطأ) أي وعده بهما (قوله ثالثا) أي الأقوال (قوله خطأ) أي فقط (قوله وعذره ابن عبد الحكم) أي بتفرقة نسبانا (قوله منها) أي الكفارة ببياننا (قوله عنها) أي الكفارة صلة فصل (قوله وأفطرها) أي لم يمسك فيها مفهوم الشرط وانظر لمصرح به (قوله وإذا صام) أي المظاهر أو قاتل الخطأ (قوله خطأ) راجع لقتل (قوله هو) أي الاجزاء (قوله بالبين) بكسر المشقة أي الظاهر والبالغة في خبر ما (قوله إلى) بسند المصلة أحب (قوله أن يتبدى) أي يستأنف صوم شهرين آخرين خبر أحب (قوله وفيه) أي كلام المصنف (قوله لاتفاقهما) أي التأويلين (قوله على أن فطره) أي رابع النحر (قوله

للشخص فيعم السفر وغيره والله أعلم وشبهه في عدم الإبطال فقال (ك) فطر في كفارة قتل أو فطر في أداء رمضان له (حيض) أو نفاس ابن عرفة وفيه فطر المرض والحيض لا يقطع المتتابع ويوجب اتصال قضائه تتابعه بخلاف فطر السفر ومريضه لأن أخاف أنه به الصقلي عن يحنون يجزئه (و) لا يقطع فطره (ذكره) يؤلم من قتل أو ضرب الخ (و) فطره (ظن غروب وفيها) أي المدونة (و) لا يقطع بفطره (نسيان) وشهره ابن الحاجب وحكي ابن راشد الاتفاق عليه وقال ابن ناجي لم أعلم فيه خلافا ابن عرفة وفي قطعه بالفطر نسبانا أو جهلا ثالثا به ثم قال ابن بشير في قطعه به نسبانا أو خطأ ثالثا خطأ ابن رشد المشهور لا عذر بتفرقة النسيان وعذره ابن عبد الحكم قوله بتفرقة النسيان أي فصل قضاء ما أفطره من المرض أو نسيان أو أكره نسبانا عنه والمراد فطره فاسبا بغير جماع أو بهنار في غير المظاهر منها بدليل ما تقدم (و) انقطع المتتابع (ب) فطر يوم (العيد) الأكبر وهو عاشور ذي الحجة (أن تعمله) أي المظاهر صوم ذي الحجة وذو القعدة وأحرم لظهوره (لا) تبطل الكفارة بفطر العيدان (جهله) أي المظاهر العيدان أتبعه في شهر ذي ظهاره بان ظن ذا الحجة المحرم ونوى صومه مع صفر ثم تبين أن الأول الحجة فافطر يوم العيد فلا يقطع تتابعه (وهل) محل عدم قطع المتتابع يجهل العيد (ان صام) أي امسك (العيد) وأيام التشريق) بالقاف وقضاها مصله بصومه (والا) أي وإن لم يصمه أو افطره باطل صومه و (استأنف) الصوم وهذا فهم ابن الكاتب لقول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وإذا صام ذا القعدة وذا الحجة عن ظهاره عليه أو قتل نفس خطأ لم يجزه الامن فعله بجعله ووطن أنه يجزئه فعسى أن يجزئه وما هو بالبين وأحب إلى أن يتبدى (أو) لا يشترط صوم العيد وأيام التشريق (في فطره) أي أيام النحر (ويبي) على ما صامه قبل ويقضيه متصلا وهذا فهم أبي محمد في الجواب (تأويلان) عب وفيه أمور أحدها أن قوله وهل ان صام العيد يقضى قوة هذا القول ومساواته لما بعده مع أنه أضعف الأقوال أشار له الشارح والمراد بصومه امسك الثاني أنه يقضى جريان التأويلين في رابع النحر وليس كذلك لاتفاقهم ما على أن فطره يبطله وإذا قال د التعيير بأيام التشريق يدل على أنها ثلاثة بعد يوم العيد وتقدم أنها ثلاثة به اه وفيه نظر إذ الذي تقدم في الصوم والحج أنها ثلاثة عقبه الثالث ظاهر قوله يقطرن أنه مأمور بفطر الثاني والثالث مع أن التأويلين متفقان على طلب صومهما وهل وجوباً أو نديباً والظاهر الثاني وإنما احتملنا إذا فطرهما أو أحدهما هل يبي أو يستأنف فلو قال لاجله ان صام ثاني النحر وثالثه والأفهل يستأنف أو يبي وتأويلان أسلم من هذه الأمور وعلى صومها قبل يقضى يوم العيد وهو الرابع أفاده الشارح في الكبير ويقضى الثلاثة وهو ما في الوسط والصغير أنت أطلق الجهالة هنا مع أن في توضيحه عن عياض أنظر هل الجهالة التي عذبه بها في المدونة لاجله بالحقكم

يبطله) أي الصوم (قوله ولذا) أي اقتضاء كلامه جريانه في الرابع صلة قال (قوله إنما) أي أيام التشريق (قوله به) أي يوم العيد (قوله عقبه) أي العيد (قوله صومهما) أي الثاني والثالث (قوله الثاني) أي الندب (قوله وإنما اختلفنا) أي التأويلان (قوله يوم العيد) أي فقط (قوله أطلق الجهالة) أي عن تعييدها بكونها في الحكم أو في العدد (قوله هنا) أي في هذا المختصر

(قوله الثاني) أي تخصيص جهالة العدد (قوله وهذا) أي كلام أبي الحسن (قوله على الوجه المتقدم) أي من تخصيصه بجهالة الحكم أو تعميمه ففي جهالة العين (قوله من أنه) أي جهل رمضان الخ بيان حكم جهل العيد (قوله ويصومه) أي رمضان (قوله الفرض) أي الأصلي المعدود من أركان الإسلام (قوله ويبنى عليه) أي صوم رمضان (قوله صوم الشهر) أي الباقى من الكفارة أن كان ابتداءها من ليل شعبان (قوله متصل) أي برضآن (قوله أنه) أي المكفر (قوله لو علمه) أي رمضان (قوله لم يجزه) أي سواء صامه بقيمة الفرض للتفريق أو للضرورة لعدم قبولها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله اظهره) أي مثلاً أو قتله خطأ أو فطره في رمضان (قوله لم يجزه لفرضه) أي لعدم نيته (قوله ولا اظهره) أي لعدم قبوله (قوله كقولها في ذي القعدة وذى الحجة) أي في تقيد الاجزاء بجهالة الجهل (قوله هذا) أي صوم رمضان افرضه خلال صوم شعبان وشوال اظهره (قوله تفريق كثير) أي فليس كقولها في ذي القعدة وذى الحجة (قوله والاقل) أي كونه كقولها ٣٤٩ في ذي القعدة وذى الحجة (قوله

أبين) أي اظهر من قول بعض شيوخه (قوله لما افطره) صلة القضاء (قوله من الكفارة) بيان لما (قوله لم يرض) صلة افطر (قوله عنها) أي الكفارة (قوله فصل) قوله بما يجوز صومه (قوله فصل) قوله (قوله وافطره) أي ما يجوز صومه (قوله فصل) أي القضاء (قوله بذلك) أي فطر ما يجوز صومه (قوله الثاني) احتراز به عن التسميان الاول الذي افطره في أثناء الكفارة فقد عذر به (قوله بفصل القضاء) تصوير للقطع (قوله بالتسميان) أي بسبب فطره ناسياً ما يجوز صومه به تمام الكفارة وقبل قضاء ما افطره منها المرض

أو الجهالة بالعدد وتعيين الشهر وغفلته عن أن فيه فطراً فيكون كالناسي وفي الشامل تصحح الثاني وقال أبو الحسن جهالة الحكم بجهالة العين بدعي وهذا اظهر (وجهل) أي حكم جهل (رمضان) على الوجه المتقدم (ك) حكم جهل (العيد) من أنه لا يقطع التتابع وبصومه بنية الفرض ويبنى عليه صوم الشهر الثاني متصل لا يجوز به عذر به جهل (على الأرجح) عند ابن بونس ومفهوم جهل رمضان أنه لو علم لم يجزه ابن عرفة وفيها من صام شعبان ورمضان اظهره على أن يقضى رمضان لم يجزه لفرضه ولا اظهره ابن حبيب من صام شعبان اظهره ورمضان لفرضه وأكمل اظهره بصوم شوال اجزاء الصقلي يحتمل كونه كقولها في ذي القعدة وذى الحجة وقال بعض شيوخنا هذا تفريق كثير والاول أبين (و) انقطع تتابعه (بفصل القضاء) لما افطره من الكفارة لم يرض ونحوه عنها بما يجوز صومه وافطره وأما فصله بما لا يجوز صومه كالعيسد فلا يقطع التتابع وسواء فصله بذلك عامداً أو ناسياً أبو الحسن فلا يعذر بالنسيان الثاني وإلى هذا أشار بقوله (ونهر) بضم فس كسر مثلاً (أيضا القطع) لتتابع الصوم بفصل القضاء (بالتسميان) فليس هذا مقابلاً لقوله المتقدم وفيها وتسميان كيف وقد حكى ابن راشد الاتفاق على ما فيها وقال ابن ناجي في شرحها ما ذكره في التسميان لم أعلم فيه خلافاً والذي شهر القطع بفصل القضاء تسمياناً ابن رشد ونصه تتابع كفارة الظهار والقتل فرض بنص التنزيل فلا يعذر أحد بتفريقه تسمياناً على المشهور وانما يعذر فيه بمرض أو حصة فان مرض فافطر في شهرى صيامه أو كل فيهما ناسياً قضى ذلك ووصله بصيامه فان تركه وصله به ناسياً أو جاهلاً أو متعمداً استأنف صيامه وعن محمد بن عبد الحكم أنه يعذر بالتسميان اهـ فلو كان تشهيره في مسئلة المدونة كما زعم في ضيق وأنه يخالف للمدونة لنبه على مذهبه ولم يهزل ابن عسجد الحكم وكلامهما في الفطر تسمياناً لا في فصل القضاء ولم يقع فيها خلاف كما علم من كلام ابن راشد وابن

أوجيض أو تسمياناً أو كراه (قوله فليس هذا) أي وشهر أيضاً القطع بالتسميان تفريق على بفصل القضاء (قوله كيف) أي يكون مقابلاً له (قوله وقد حكى الخ) حال (قوله في شرحها) أي المدونة (قوله لم أعلم الخ) تحري الصدق لاحتمال خلاف لم يعلمه (قوله فرض) أي واجب شرط (قوله التنزيل) أي القرآن العزيز الذي نزل به الامين جبريل عليه السلام على خاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله بتفريقها) أي الكفارة (قوله فيه) أي التفريق (قوله فيها) أي شهرى ظهاره نهاراً (قوله ذلك) أي الذي افطره (قوله ووصله) أي القضاء (قوله به) أي صيامه (قوله استأنف صيامه) أي ابتداءه لبطالته (قوله أنه) أي المكفر (قوله بالتسميان) أي في فصل القضاء (قوله فلو كان تشهيره) أي ابن رشد القطع بالتسميان (قوله في مسئلة المدونة) أي الفطر في أثناء الكفارة تسمياناً (قوله وانه) أي ابن رشد (قوله لنبه) أي ابن رشد (قوله على مذهبه) أي المدونة (قوله وكلامهما) أي المدونة الخ حال (قوله في الفطر تسمياناً) أي قبل تمام الكفارة (قوله فيها) أي مسئلة المدونة (قوله علم) بضم العين

(قوله لها) اى المدونة (قوله عزوا) اى نسب ابن عرفة وغيره (قوله عدم اغتفاره) اى الفطر في انسيانا (قوله لغيرها) اى المدونة  
(قوله عنهما) اى الكفارتين (قوله منها) اى اربعة الاشهر (قوله من الاشهر) بيان لاربعة (قوله وقبل فطره الخ) عطف على  
بعد صوم اربعة (قوله بعدها) اى الكفارة (قوله هل هما) اى اليومان اللذان افطر فيهما (قوله تو اليهما او اجتماعهما) اى  
اليومين (قوله واصلاحها) ٣٥٠

ناجى ولم يعز ابن عرفة وغيرهما الا العذر بالنسيان وانما عزوا عدم اغتفاره لغيرها افاده طي  
(فان) كان على المظاهر كفارتان اظهر ابن وصام عنهما اربعة اشهر وافطر في يومين منها ناسيا  
وتذكرهما و (لم يدر) المظاهر (بعد) فراغ (صوم اربعة) من الاشهر (عن ظهارين) لزماه وقبل  
فطره في اليوم الذى بعدها ومفعول يدر (موضع) ال (يومين) اللذين افطرهما ناسيا هل هما  
من الاولى او الثانية او اولها و آخر الاولى وثانيهما آخر الثانية ولكن علم تو اليهما واجتماعهما  
وجواب فان لم يدر الخ (صامهما) اى اليومين متصلين باربعة الاشهر لاحتمال انهما من الثانية  
واصلاحهما ممكن (وقضى شهرين) لاحتمال كونهما أو كون أولهما من الاولى وقد بطلت بفصل  
قضاء الثانية فصوم اليومين مفرع على ان فطر النسيان لا يقطع التتابع وقضاء الشهرين  
مفرع على ان فصل القضاء نسيانا يقطعه (وان لم يدر اجتماعهما) اى تو الى اليومين (صامهما)  
اى اليومين متصلين بالاشهر الاربعة لاحتمال اجتماعهما من الثانية واصلاحهما ممكن (وقضى  
الاشهر (الاربعة) بناء على ان الفطر نسيانا يقطع التتابع وهو قول شاذ فرع ابن الحاجب  
المسألة عليه وتبعه المصنف وفرعها عليه أيضا ابن بشير واثبات الانهما بوجاهة فصل ابن  
الحاجب والمصنف ولا بد منه على التفرع ووجهه انه ان علم اجتماعهما لم تبطل على كل احتمال  
الا كفارة واحدة لانهما ان كانا معا من الاولى في اولها واثنائها و آخرها بطلت وحدها وان  
كانا من اثناء الثانية بطلت وحدها وان كان الاول آخر الاولى والثاني أول الثانية لم تبطل الا  
الاولى فلذا لم يقض الاربعة وأما ان لم يعلم اجتماعهما فيحتمل ما ذكر ويحتمل أيضا ان يكون  
احدهما من الاولى والثاني من اثناء الثانية فتبطلان معاقبة قضى الاربعة فتحصل ان  
التفصيل بشقيه مفرع على ان النسيان يقطع التتابع وأما ان فرعنا على المشهور ومن ان الفطر  
نسيانا لا يقطع التتابع وان فصل القضاء يقطعه فلا يقضى الا شهرين فقط مع صوم يومين علم  
اجتماعهما أم لا وعليه فرع ابن رشد وهو الصواب وابن عرفة معرض عن تقرير ابن الحاجب  
ثم صوم الاربعة عندهم من قال به معيد بشك في أمسه هل هو من اليومين المذكورين أم لا فان  
تحقق سبقهما فيحتمل بالعدد الذى صامه ولم يتخلله فطر ويبقى عليه بقية الاشهر الاربعة افاده  
البنائى (ثم) اذا جاز عن الصوم (تلك السنين) شخصا (مسكينا احرار) بالجر نعت سنيين وبالنصب  
حال منه لخصه بالتمييز (مسكين لكل) اى لكل واحد من السنين (مد) بضم الميم وشد الدال  
نبوى وهو ملحقان متوسط ووزنه رطل وثلاث بغدادى والرطل مائة وثمانية وعشرون درهما  
مكوا والدرهم خمسون شعيرة وخمسان من شعيرة من الشعير المتوسط (وثلاثان) من مد فمجموع  
الكفارة مائة مد نبوى (برا) بضم الموحدة وشد الراء أى قمحا تميز لحد والثلاثين وبيان بلخس

قضاء الاربعة (قوله وتبعه)  
اى ابن الحاجب (قوله  
وفرعها) اى المسئلة (قوله  
عليه) اى الشاذ (قوله  
الانهما) اى ابن بشير وابن  
شام استدرا على وفرعها  
عليه ايضا الخ لرفع ايها  
انهما اتصالا كان الحاجب  
والمصنف (قوله اجلا) اى ابن  
بشير وابن شام في اليومين  
بين تو اليهما وعدمه (قوله  
وفصل) بفحركات متفلاى  
في اليومين بين المتواليين  
في قضيهما وغير المتواليين  
في قضيهما او اربعة اشهر  
(قوله منه) اى التفصيل  
(قوله على التفرع) اى  
على الشاذ (قوله ووجهه)  
أى التفصيل (قوله انه)  
اى المكفر (قوله لانهما)  
اى اليومين (قوله بطلت)  
اى الاولى (قوله من الاولى)  
عزوا كان من اولها واثنائها  
او آخرها (قوله بشقيه)  
اى علم تو الى اليومين وعدمه  
(قوله من ان الفطر نسيانا)  
لا يقطع التتابع الخ بيان

للمشهور (قوله وعليه) اى المشهور صلة فرع (قوله وابن عرفة) عطف على ابن رشد (قوله معرضا) الطعام  
بضم فسكون فكسر حال من ابن عرفة (قوله سبقهما) اى اليومين اللذين افطرهما (قوله ولم يتخلله فطر) حال (قوله منه) اى  
سنتين (قوله لخصه) اى سنيين (قوله بالتمييز) اى مسكينا (قوله حقان) اى مجموع البدين لاسم موطتين ولامة موطشتين  
(قوله متوسط) اى بين الكبير جدا والصغير جدا



(قوله اي مساوي) تفسير (قوله المذكور) توجيه لا فرد الضمير الراجع للمذوثلثين (قوله من المذوثلثين) بيان للمذكور  
(قوله معناه) اي التعادل والتساوي (قوله مثل مكيلة القمح) اي مذوثلثان من غيره المتقنات (قوله انه) اي الشأن (قوله  
لا يجوز) اي في التكفير عن الظهار (قوله فلا يعبد) اي التكفير لاجزاء الغداء ٣٥١ والعشاء (قوله كلام الامام)

اي قوله لا احب الغداء

والعشاء (قوله وخاله) اي

كلام الامام (قوله بقوله)

اي الامام (قوله وبقولها)

اي المدونة (قوله ذلك) اي

الغداء والعشاء (قوله من

الكفارات) بيان لما (قوله

فقهومه) اي يجوز فيما

سواها الخ (قوله فيها) اي

الغدية (قوله لا اظنهما) اي

الغداء والعشاء (قوله

يبالغانهما) اي المدين

(قوله بان كان) اي المظاهر

(قوله حينئذ) اي حين

العودة (قوله وعلم) اي

المظاهر (قوله استقرار)

تتازع فيه علم وغلب (قوله

عنه) اي الصوم (قوله

وهو لا يجبره) حال

(قوله فلا يدخل عليه الايلاء)

جواب ان قتادى به المرض

الخ (قوله فاقتة) اي من

مرضه (قوله بعده) اي

المرض (قوله حينئذ) اي

حين علم عدم قدرته بعده

على الصيام (قوله من

القدرة) اي على الصيام

(قوله وهو من رضن) حال

(قوله فليظن) بضم الياء

وفتح الطاء (اي يجهل) قوله

بحسب حاج الى اهله) اي من حيث

الاطعام المخرج في كفارة الظهار ان اقتناوا البر (وان اقتناوا) اي اهل بلد لم يتركهم او جملهم  
(عرا او) اقتناوا طعاما (مخرجا) بضم الميم وسكون الظاء المجعولة وفتح الراء غير البر والقرأي ما يجوز  
اخراجها (في) زكاة (القطر) وهو شعير وسلت وارزودرة ودخن وزبيب واقط وبر وتعرف هذه  
التسعة التي تخرج زكاة القطر منها (فعله) بفتح العين المهملة اي مساوي المذكور من المذ  
والثلاثين من المقنات غير البر عياض معناه ان يقال اذا شبع الشخص بعد حنطة كم يشبعه من  
غيرها وقال البابي الاظهر عندي مثل مكيلة القمح وظاهر كلام المصنف والمدونة انه  
لا يجوز عريض ولا ثمن وهو كذلك قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه (ولأحب الغداء  
والعشاء) اي للمسكين بدلا عن المذوثلثين لاني لا اظنهما يبلغان المذوثلثين وقال ابن  
المواز لو غدي وعشي فلا يعبد فعمل ابو الحسن كلام الامام على التنبه مستند لا بقول  
ابن المواز وحده ابن ناجي على التحريم مستند لا بقوله لاني لا اظنه يبلغ ذلك وبقولها يجوز  
ذلك فيما سواها من الكفارات فقهومه عدم الاجزاء في الظهار وشبهه في نفي أحجية  
الغداء والعشاء فقال (كفدية الاذي) التي تجب على المحرم لترفعه أو زالة اذى وهي  
نسك بشفاعة على اوصيام ثلاثة أيام او غلبت ستة مساكين اكل مدان فقال مالك رضي الله  
تعالى عنه لأحب الغداء والعشاء بدلا عن المدين فيما لا في لا اظنهما يبلغانها (وهل لا ينتقل  
المظاهر عن الصوم الذي يجز عنه الى الاطعام في كل حال (الان أبس) المظاهر عند العودة  
الموجبة للكفارة (من قدرته) اي المظاهر (على الصوم) في المستقبل بان كان مريضا حينئذ  
مثلا وعلم أو غلب على ظنه استقرار عجزه عنه الى موته (أو) ينتقل (ان شك) المظاهر حين العود  
في قدرته في المستقبل على الصوم في الجواب (قولان) مذكوران (فيها) اي المدونة ففيها لا ين  
القاسم من صام عن ظهاره شهر ثم مرض وهو لا يجبره بقرينة لم يكن له ان يطعم وان قتادى به  
المرض أربعة أشهر فلا يدخل عليه الايلاء لانه غير مضار وتنتظر افاقتة فاذا صح صام الا ان يعلم  
ان ذلك المرض لا يقوى صاحبه على الصيام بعده فيصير حينئذ من اهل الاطعام وظاهر هذا انه  
لا ينتقل للاطعام الا بعد اتمام من القدرة في المستقبل وفيها أيضا من ظاهر من امره وهو  
مريض عندئذ الامراض التي يصح منها فليظن حتى يصح ويصوم اذا كان لا يجبره بقرينة وكل  
مرض يطول لصاحبه ولا يدري ايبرأ منه أم لا واهله يحتاج الى اهله فليطعم ويصيب أهله ثم ان  
صح اجزاء ذلك الاطعام اه وظاهر هذا ان التردد لا يمنع عند ابن القاسم لقوله لا يدري ايبرأ  
منه أم لا فهذه الحائفة الاول واليه ذهب جماعة من القرويين (وتوالت) بضم التوقيف والهمز  
وكسر الواو مشددة اي فهمت المدونة (أيضا) اي كما فهمت على الخلاف (على ان) المظاهر  
(الاول) الذي صام شهر اعن ظهاره ثم مرض (قد دخل في الكفارة) بصومه شهر منها والثاني  
لم يدخل فيها والدخول تأثير في العمل بالقتادى فلذا لا ينتقل الاول الا اذا أيسر وللثاني الاتقال  
ولولم يماس فلا خلاف بين الملمين والى هذا ذهب جماعة من القرويين منهم ابن شبلون ابن عرفة

الاصابة (قوله التردد) اي في القدرة على الصيام في المستقبل (قوله لا يمنع) اي من الاطعام (قوله واليه) اي الخلاف فذهب

(قوله والى هذا) اي الموافق وعدم الخلاف بينهما

(قوله الفرق) اي بين المثلثين (قوله منه) اي المرض (قوله قبله) اي الصوم (قوله لانه) اي المرض (قوله في اثنا عشر) اي الصوم (قوله من كونه) اي من عرض مرضه في اثنا عشر صومه (قوله عنه) اي الصوم (قوله كونه) اي المظاهر (قوله كذلك) اي من عرض مرضه اثنا عشر صومه في كونه لا ينتقل عنه الى الاطعام المجزء عن الصوم دائما (قوله فيه) اي المرض العارض قبل الصوم (قوله بالقوة) اي الامكان (قوله ٣٥٢ عنه) اي الاعتاق (قوله الى الصوم) صلة الانتقال (قوله فيه) اي الانتقال

تقرير الفرق ان المرض اثنا عشر الصوم اضعف منه قبله لانه في اثنا عشر عرض بهد كون المكفر من أهل الصوم بالفعل فلا يلزم من كونه لا ينتقل للاطعام المجزء عنه دائما كونه كذلك في المرض العارض قبل الصوم لان المكفر فيه انما هو من أهل الصوم بالقوة وما بالقوة اضعف مما هو بالفعل وظاهر كلامهم ان الانتقال عن الاعتاق عند المجزء عنه الى الصوم لا يشترط فيه البأس من القدرة عليه في المستقبل (وان اطعم) أي ملك المظاهر (مائة وعشرين) مسكينا كل مسكين نصف مد وثلاثة وهو نصف القدر الواجب لكل مسكين (ف) حكمه (ك) حكمه بمثل عشرة امداد عشر بن مسكينا كل واحد نصف مد في كفارة (اليمن) باسم الله تعالى في عدم الاجزاء حتى يكمل لعشرة من العشرين لكل واحد مد وله نزع مادفعه للعشرة الاخرى ان كان بين اهلهم حين الدفع انها كفارة وبقي بايدهم ما اراد نزع فلا يجزئ، هنا حتى يكمل لكل واحد من ستين مدا وثلاثين وله نزع مادفعه لغيرهم بالقرعة ان كان بين وبقي وظاهر كلام المصنف سواء علم الاخذ بعد الستين أولا واستظهر ابن عرفة انه ان علم الاخذ بعد الستين تعين رد ما بيده وفي شرط بقاء النصف المكمل عليه بيد المسكين الى التمسك به وعدمه تأويل احمد بن خالد وعياض (وللعبد) المظاهر (اخراجا) أي الطعام كفارة عن ظهاره (ان) يجزئ عن الصوم (واذن) له (سيده) في الاطعام واللام يعني على اولاد خصاص اذا لا طعام حينئذ واجب (وفيها) اي المدونة لما لاك رضى الله تعالى عنه (احب الى) بشد الباء (ان يصوم) العبد عن ظهاره (وان) أي والحال انه قد (اذن) له سيده (في الاطعام) وظاهره سواء كان العبد قادرا على الصوم او عاجزا عنه (وهو) أي قول الامام رضى الله تعالى عنه احب (وهم) بفتح الهاء أي غلط لسانه وبسكونها أي سهو قلبه قاله ابن القاسم (لانه) اي الصوم هو (الواجب) على العبد المظاهر القادر عليه وان اذن له سيده في الاطعام لانه لا يجزئ مع القدرة على الصوم (او) ليس بوجه (و) (احب للوجوب) اي التمسك به الى وجوب الصوم عليه (واحب للسيده عدم المنع) للعبد من الصوم مع قدرة العبد عليه واضرار به في عمل سيده او خراجه (او) تحب للعبد الصوم (لمنع) السيده اي عند منعه العبد من الصوم لاضراره به في خدمته او خراجه بحيث يؤخر الكفارة حتى ياذن له سيده في الصوم او يعتق او يأتي زمان لا يضعفه الصوم فيه عن خدمة سيده او خراجه (او) احب بحول (على) العبد (العاجز) عن الصوم (حينئذ) أي حين العود (فقط) بكم مرض وهو راجح القدرة عليه في المستقبل وعارض ابن حجر هذا بالحال العاجز عن الصوم في الحال وهو يرجو القدرة عليه في المستقبل فلا ينتقل الى الاطعام عند ابن القاسم في الجواب (تأويلان وفيها) أي المدونة قال مالك رضى الله تعالى عنه (ان اذن) السيده (له) أي العبد (الحال) بما فيه كفارة يمين (ان يطعم) أو يكسو العبد عشرة مساكين (في) كفارة (اليمن) بآلته

الى الصوم (قوله عليه) اي الاعتاق (قوله ملكا) بفتح الحاء منقلا بنفسه لا طعم (قوله المظاهر) تقدير انا على اطعم المستتر فيه (قوله في عدم الاجزاء) صلة كاف التشبيه (قوله ان كان) اي المكفر (قوله بين) بفتح الباء مثقلا (قوله انما) اي المدفوع (قوله وانته لتأنيث خبره (قوله ان كان) اي المكفر (قوله بين) بفتح الباء أي ان المدفوع كفارة (قوله وبقي) اي ما اراد نزع بايدهم (قوله علم) بضم العين (قوله انه) اي الشان (قوله الى التمسك) صلة بقاء (قوله واللام) اي من للعبد (قوله اذا لا طعام الخ) صلة بجملة اللام يعني على او لا اختصاص (قوله حينئذ) اي حين يجزئ عن الصوم واذن سيده له في الاطعام (قوله لانه) اي الاطعام (قوله عليه) اي الصوم (قوله واضراره) اي الصوم (قوله به) اي العبد (قوله اي عنده) اي (قوله لا ضراره) اي الصوم (قوله به) اي العبد

(قوله بحيث يؤخر) اي العبد الخ تصوبر اصومه مع منعه سيده منه (قوله وهو) اي العبد الخ حال (قوله تعالى عليه) اي الصوم (قوله هذا) أي التأويل بالعاجز في الحال وهو يرجو قدرة الصوم في المستقبل (قوله بما فيه كفارة يمين) اي من الخلف باسم الله او صغته او باليمن او بالكفارة او بالنداء المهم



(قوله ان اذن له) اي العبد المظاهر الخ منعول قول المضاف انما عليه (قوله اجزأه) اي الاطعام العبد (قوله حينئذ) اي حين منعه  
السيد منه وهو قادر عليه (قوله وهذا) اي قول محمد ان اذن له سيد في الاطعام الخ (قوله في الكتاب) اي المدونة (قوله ان يطعم  
او يكسو) اي في كفارة العين ٣٥٤ (قوله يجزى) اي باطعامه او كسوته (قوله منه) اي اجزأه اطعامه او كسوته (قوله

قول محمد ان اذن له سيد في الاطعام ومنعه الصيام اجزأه والاصوب ان يكفر بالصيام حينئذ  
وهذا كقوله في الكتاب في كفارة العين ان اذن له سيد ان يطعم او يكسو يجزى وفي قاي منه  
شي والصوم ابن عدي فلم يملكه للطعام والكسوة كما استقر ابن أبي زئيم لم يعطنا في  
الاطعام جوابا لهذا الخمي ان اذن له سيد في الاطعام اجزأه لانه ماله حتى يتزعه سيد له ولو  
قدرنا انه ملك ترفع لم ار سيد رجوعا ولا انتزاعا لعلق حق العبد فيه وادنى حله انه يكن اطعم  
عنه (ولا يجزى) بضم أوله وقمحه (تشرى بكفارتين) اظهاري (في) حط كل (مسكين) بان يملك  
مائة وعشرين مسكينا كل مسكين مائة وثلثين عن كفارتين ناويان كل ما عطا له كل مسكين  
للكفارتين مناصفة كذا في المدونة وفيهم من عدم اجزأه التشرى في الصوم بالاولى اشريطية  
تتابعه بخلاف الاطعام وظاهر كلام المصنف عدم اجزأه ما فيه التشرى سواء كان الجميع  
أو البعض وهو كذلك (ولا) يجزى (تركيب) كفارة من (صنفين) كصيام ثلاثين يوما واطعام  
ثلاثين مسكينا واحتزب صنفين من تركيبيها من صنف واحد كفد اموعشاه ثلاثين وقابل  
ثلاثين كل واحد مائة وثلثين فيجزي (و) لو نوى من عليه كفارتان أو أكثر وهجن عن الاعتاق  
والصوم وأطعم مساكين كل واحد مائة وثلثين ومفعول نوى (لكل) من الكفارتين أو الكفارات  
(عددا) من المساكين أقل من اثنين (أو) نوى بما أخرجه (عن الجميع) أي مجموع الكفارتين  
أو الكفارات ولم ينو التشرى في مسكين (لكل) بفقهات مثقلا المظاهر لكل كفارة ستين على  
ما نواه كل واحد في الصورة الاولى وعلى ما ينوب كل واحد من خمسة المجموع في الصورة  
الثانية (و) ان مات واحد من المكفر عنهم قبل التكميل (سقط حظ) اي نصيب (من مات)  
فلا يجب عليه ان يكمل لها ولا يجزى ما أخرجه لها عن كفارة عن غيرها ومثل الموت الطلاق  
البائن ومحل السقوط اذا لم يقبل موته أو طلاقها والا فلا يسقط حظها فيجب عليه ان  
يكمل لها ستين (ولو اعتق) المظاهر (ثلاثا) من الرقاب (عن ثلاث من أربع) من التسا مظاهر  
نهم وقد لزمه لكل واحدة كفارة ولم يدين الثلاث المعتقد عنهم (لم بطأ واحدة) من الاربع  
(حتى يخرج) الكفارة (الرابعة) لاحقال كون التي أراد وطأها لم يكفر عنها ان لم تمت واحدة  
من الاربع أو تطلق بل (وان مات واحدة) من الاربع (أو طلقت) بضم فكسر منقلا فلا يجوز  
له وطء واحدة من الباقيات حتى يخرج الكفارة الرابعة ولو مات ثلاث أو طلقت وبقيت واحدة  
فلا يسقط عنها حتى يخرج الرابعة لاحقال انها التي لم يكفر عنها ومثل الاعتاق الصوم والاطعام  
ومن لم يجد مساكين يملكه ينقل الاطعام لبلد آخر قاله ابن عمر وفي الشامل ان انتهب المساكين  
طعام الكفارة فان كانوا أكثر من ستين فلا يبي على شيء منها والا يبي على واحد فان تحقق  
في عددانهم أخذوا ما يجب لهم في عليهم والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد  
وآله وسلم

شي) اي نكرة ونقل (قوله  
فلم ير) اي الامام رضي الله  
تعالى عنه (قوله ماله) اي  
العبد (قوله لم يعطنا) اي لم  
يجبنا ماله رضي الله تعالى  
عنه (قوله في الاطعام) اي  
من العبد المظاهر عن  
ظهاره (قوله لانه) اي  
الطعام (قوله ماله) اي  
العبد (قوله يتزعه) اي  
الطعام (قوله انه) اي ملك  
العبد الطعام (قوله مترقب)  
بفتح الراء مثقلا اي ارتفاعه  
بانتزاع سببه (قوله وادنى  
حاله) اي العبد في التكفير  
بالاطعام (قوله انه) اي  
العبد المكفر بالاطعام  
(قوله اطعم) بضم الهاء  
وكسر العين (قوله عنه)  
اي في كفارة الظهار (قوله  
بضم أوله) من اجزأ (قوله  
وقمحه) من جزي (قوله بان  
يملك) بضم ففتح فكسر  
منقلا الخ تصور لتشرى  
كفارتين في حظ كل مسكين  
(قوله فهم) بضم فكسر  
(قوله منه) اي عدم اجزأه  
التشرى في الاطعام (قوله  
اشريطية) اي الصوم  
الخ (قوله لاولى) (قوله كفداء)

بلا تثنون لاضافته لثلاثين (قوله المكفر) بفتح الفاء مثقلا (قوله قبل التكميل) صلة  
مات (قوله عليه) اي المظاهر (قوله عن كفارة) صلة (قوله عن غيرها) صلة (قوله يجزى) (قوله ماله) بفتح الهاء (قوله وقد لزمه  
الخ) جال (قوله المعتق) بفتح التاء (قوله والا) أي وان كانوا ستين أو اقل منها

(باب)

• (باب اللعان) •  
 قوله بعد (بضم فسكون فسكسر) (قوله حلف) جنس وضاقت له زوج فصل مخرج  
 حلف غيره (قوله على زنا زوجته) فصل مخرج حلف زوج على غيره (قوله وانني جالها) اي الزوجة اللازم له اي الزوج والتنوين  
 (قوله وحلفها) اي الزوجة عطف على حلف زوج (قوله على تكذيبه) اي الزوج في دعواه زناها وانني جالها اللازم له فصل مخرج  
 حلفها على غير ذلك (قوله ان اوجب نكولها) اي الزوجة عن الحلف (قوله بكم فاض) فصل مخرج حلفها على ذلك بدون  
 (قوله وهو) اي الزوج (قوله فيه) اي حملها غير اللازم (قوله وبه قوله وحلفها) عطف على اللازم (قوله لثبوت غصبها) علة  
 لا يوجب الحد عليها (قوله وبه قوله بكم) عطف على اللازم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله في حكمه) اي اللعان (قوله درست)  
 بضم فسكسر اي تركت (قوله انه) اي اللعان (قوله ان كان) اي اللعان (قوله والا) اي وان كان لرؤية الزنا (قوله تركه) اي اللعان  
 (قوله بتركه سبه) اي قذفه برؤية الزنا (قوله فان وقع) اي سبه (قوله وجب) ٣٥٥ اي اللعان على الزوج (قوله  
 وحده) بفتح الحاء وشد الهمزة

عطف على معرفة (قوله مثله)  
 اي الذي قلته في حكم  
 اللعان (قوله سراج) بكسر  
 السين آخره جيم (قوله  
 بتأييد التحريم) صلة  
 تباعد (قوله او ذكر اللعنة)  
 عطف على تباعد (قوله في  
 خامسة) صلة ذكر (قوله  
 مع ذكره) اي الغضب (قو  
 واسبقه) اي الزوج  
 باللعان عطف على للذكر  
 (قوله ونسبه) اي الزوج  
 (قوله مكاب) لاصي ولا  
 مجنون (قوله مسلم) لا كافر  
 (قوله لاسبغ) محترز زوج  
 (قوله شرط الزوج) اي لعانه  
 (قوله وكذا) اي تكليفه  
 في شرطه لللعان (قوله  
 لغو) اي لا يمنع لعانه (قوله

• (باب في احكام اللعان) •  
 هو اقامة مصدر لاعتن معناه من كل من شخصين الاخر وأصل اللعان الابعاد والطراد وكانت العرب  
 تبعه المتمردين ثم برئت لا تؤخذ بجرائره ونسبه امينا وعرفا قال ابن عرفة حلف زوج على زنا  
 زوجته وانني جالها اللازم له وحلفها على تكذيبه ان اوجب نكولها احدهما بكم فاض واحترز  
 باللازم عن حملها غير اللازم كالذي أتت به لدون ستة أشهر من يوم العقد او هو خصى أو  
 محبوب أو صبي فلا لعان فيه بقوله وحلفها عن حلفه ونكولها الذي لا يوجب الحد عليها لثبوت  
 غصبها وبقوله بكم عن تلاعنهما بلا حكم فانه ليس امانا ثم عاينم قال ولا نص في حكمه ابن  
 عات لا عن ابن الهندي فعوتب فقال اودت احياء سنة درست والحق انه ان كان لثقي نسب  
 وجب والا فالاولى تركه بترك سبه فان وقع صدقا وجب لوجوب دفع معرفة القذف وحده ثم  
 جعلت مثله في سراج ابن العربي ومناسبة تسمية هذا العان تابعا لهما عن الفكاح بتأييد التحريم  
 أو ذكر اللعنة في خامسة الزوج ولم يسم غضا باع ذكره في خامسة تملأ غلبا للذكر وليسبقه ونسبه  
 في لعانها (انما يلاع عن زوج) مكلف مسلم لاسبغ ابن عرفة شرط لزوج تكليفه قالوا وكذا اسلامه  
 وفسقه لغو اللعني لو أسلمت تحت كافر أو تزوج مسلمة على القول انه غير زنا فقدفها الاعن ولا  
 تحدان نكحت لانها ايمان كافر الصنف على ابن عمر ان لورضي الزوجان الكافران بحكمنا  
 فنكحت رجعت على قول عيسى لاعلى قول اليعقوبيين انفسا انكحتم من ان صح نكاحه بل  
 (وان فسد نكاحه) اي الزوج ولو باجماع دخل أم لا وسوا عدلا (او فسقا) اي الزوجان كانا  
 حرين أو أحدهما (أورقا) بضم الراء وشد القاف اي كانا رقيقين ابن عرفة فيها العبد كالحرفي  
 نكاحها لاول ان قذفها في النكاح الذي لا يقر على حال لاعتن لثبوت النسب فيه المتطلي أجاب  
 أبو عمران القاسمي بثبوتها في ادري فيه الحد لشبهة النكاح وان لم تثبت لزوجة والاستئنا في

لو أسلمت اي الزوجة (قوله او تزوج) اي الكافر (قوله انه) اي وطه الكافر المسلمة بتزويجها (قوله فقدفها) اي الكافر  
 زوجته المسلمة (قوله ولا تصد) اي زوجة الكافر المسلمة (قوله انه نكحت) اي عن اللعان (قوله لانها) اي ايمان الزوج  
 (قوله ايمان كافر) بفتح الهمز (قوله فنكحت) اي الزوجة بعد حلف زوجها (قوله رجعت) بضم فسكسر اي الزوجة (قوله  
 انكحتم) اي الكافرين (قوله عدلا) اي الزوجان اي كانا عدلين (قوله فيها) اي المدونة (قوله العبد كالحرفي) اي في اللعان  
 (قوله وفي نكاحها) اي المدونة (قوله ان قذفها) اي الزوج زوجته (قوله لا يقر) بضم الباء وفتح القاف وشد الراء اي لا يترك  
 بلا فسق (قوله لاعتن) اي الزوج زوجته جواب ان قذفها (قوله فيه) اي النكاح الذي يفسخ اذا (قوله بثبوت) اي اللعان  
 (قوله فيها) اي وطه (قوله ادري) بضم فسكسر اي دفع واسقط (قوله لشبهة النكاح) علة ادري الحد فيه (قوله وان لم تثبت  
 الزوجة) حال

(قوله منقطع) خبر الاستثناء (قوله فيه) أي قوله تعالى (قوله فان الشخص الخ) علة منقطع (قوله على حد قولهم) أي في انقطاع الاستثناء (قوله الصبر حيلة من لا حيلة له) أي من لا حيلة له فلا حيلة له إلا الصبر (قوله والجوع زاد من لازادله) أي من لازادله فلا زاد له إلا الجوع (قوله ورد) بضم الراء وشدة الدال أي جعل الاستثناء في الآية منقطعا (قوله وشبهه) أي التقي وهو التمسى والاستفهام (قوله واجب) خبر نصب (قوله جعل الا) أي في قوله تعالى الا انفسهم (قوله ظهر اعرابها) أي الا (قوله ما بعدها) أي انفس (قوله لكونها) أي الا (قوله وحقق) بفتح الحاء (قوله الرضى) بفتح الراء وكسر الراء المضاد للمجعة (قوله س) أي سيبويه (قوله ذلك) أي جعل الابعى غير (قوله لهما) أي الا (قوله او تعذر) أي الاستثناء (قوله في اشتراطها) أي ابن الحاجب في جواز جعل الابعى غير (قوله تعذر) أي الاستثناء (قوله لهما) أي الا (قوله الا ان يتراعى) أي الزوجان الكافران (قوله اليه) أي القاضي (قوله راضين) حال من الف يترافعا (قوله هذا) أي الحكم بينهما بحكم الاسلام ان ترافعا اليه راضين به (قوله في قبل او دبر) دليله حذف ٣٥٦ المتعلق (قوله ادعى) أي الزوج (قوله طوعها) أي الزوجة (قوله فيه) أي

قوله تعالى ولم يكن لهم شهدة الا انفسهم منقطع والمعنى فيه ولم يكن لهم شهدة غير قولهم فان الشخص لا يشهد لنفسه على حد قولهم الصبر حيلة من لا حيلة له والجوع زاد من لازادله ورد يلزم تخريج القرآن على لغة ضعيفة اذ نصب المستغنى المنقطع بعد التقي وشبهه واجب عند الحجازيين وراجع عند القيمين فالمتعين جعل الابعى غير صفة شهدة اظهر اعرابها على ما بعدها لكونهم اعلى صورة الحرف وحقق الرضى ان مذهب س جواز ذلك في الاسواء صح الاستثناء بها أو تعذر خلافها لابن الحاجب في اشتراط تعذرهما (لا) بلا عن الزوج زوجته ان (كفرا) أي الزوجان معا الا ان يتراعى اليه راضين بحكمنا وقد تقدم هذا عن أبي عمران وبلا عن الزوج (ان قذفها) أي الزوج زوجته (ب) روية (زنا) في قبل او دبر ادعى طوعها فيه ورفعته لانه من حقها والا فلا لعان ابن عرفة موجبه فيها باحد امرين يجمع عليهما ان يدعى روية زناها كما ورد في المكحلة ثم لم يبطأ بها بعد ذلك أو ينفي جلالته استبرأ ولو قذفها بالزنا دون روية ولا نفي حل أو نفي جلا دون استبرأ فاكثروا الرواية ويحذفون ولا يلاعن ابن نافع يلاعن ولا يحذفون قالهما ابن القاسم وصوب اللغوى الاولى الباجى هي المشهورة في غير تعريضه ولعانه به قول المعروف ونقل الباجى مع عياض عن قذفها وعلى المعروف في حده كاجنبى أو تأديبه نقل محمد بن قول أنهب مع ابن القاسم الشيخ عن محمد بن عبد الحكم لو صرح بعد تعريضه لاعتن ثم قال وكون قول ابن القصار قذفها بوطء الدبر كالتقبل مقتضى المذهب واضح ثم قال وفي شرط الروية يكشف كايئنة والا كتنابرايم اتزى سماع القرينين والشيخ عن ابن القاسم مع ابن رشد عن ابن نافع فقط وصله قذفها (في) زمن (نسكا) ويشترط كون الزنا المذوف به في زمن نسكا به ايضا في

الزنا (قوله ورفعته) أي الزوجة تزوجها للقاضى بقذفها به (قوله لانه) أي الرفع الخ لانه لا يشترطه (قوله والا) أي وان لم ترفعه (قوله موجبه) بكسر الجيم أي سبب وجوب اللعان (قوله فيها) أي المدقونة (قوله بعد ذلك) أي المنظر فان وطئها بعده فلا بلاعنها (قوله او ينفي حلالا) عطف على يدعى روية زناها (قوله قبله) أي الحل خبر استبرأ والجله نعت حلالا (قوله يحذف) بضم الياء وفتح الحاء وشدة الدال أي الزوج (قوله ابن نافع) أي قال (قوله وقالهما) أي القولين (قوله

وصوب) بفتحات متعلا (قوله الاولى) بضم الهمزى رواية حده (قوله الباجى) أي قال (قوله هي) أي ق الاول (قوله تعريضه) أي الزوج بقذف زوجته برؤية زناها او بتقي حلالها (قوله ولعانه) أي الزوج (قوله به) أي تعريضه عطف على اغو (قوله المعروف) راجع للغو (قوله ونقل الباجى) راجع للعانة به (قوله عن قذفها) أي المدقونة (قوله في حده) أي الزوج (قوله به) أي التعريض (قوله أو تأديبه) أي الزوج (قوله نقل محمد) راجع لحده به (قوله وقول أنهب مع ابن القاسم) راجع لتأديبه به (قوله لو صرح) أي الزوج بقذف زوجته (قوله بعد تعريضه) أي الزوج بقذف زوجته (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله قذفها) أي الزوجة (قوله كالتقبل) أي قذفها بوطئه في ايجاب اللعان خبر قذفها الخ والجله متفعل قول المضاف لقاعله (قوله مقتضى) بفتح الضاد خبر كون من جهة عمله (قوله واضح) خبر من جهة ابتداءه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله يكشف) أي تبين وتفصيل للكيفية التي رآها عليها (قوله سماع القرينين) راجع لاشتراط الكشف (قوله والشيخ عن ابن القاسم) الخ راجع لاكتفاء برأيهم الخ

(قوله حد) بضم الحاء وشد الدال اى الزوج (قوله فى نكاحها) تنازع فيه فذف وزنى (قوله يلى) صلة تيقنه (قوله ذلك) اى التيقن (قوله القرينين) اى اثنى عشر وابتى نافع رضى الله تعالى عنهما (قوله الحس) اى صوت حركة الفرج فى الفرج (قوله هذا) اى السماع (قوله كفولها) اى المدونة (قوله له) اى الاعمى (قوله لمن غير طريق) اى من اكثر من طريق (قوله من حس وجس) بيان لغير طريق (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله صوب) بفتحات ٣٥٧ مثقلا (قوله لا يلاعن) اى

الاعمى زوجته الخ مفعول  
رواية المضاف المفعول (قوله  
وفيها) اى المدونة (قوله  
فيحمل) اى الاعمى (قوله  
ما تحمل) اى الزوج  
(قوله غيره) اى ابن القاسم  
(قوله يده) اى الاعمى  
(قوله على المسيس) او  
الوطء (قوله ويعقد) اى  
الزوج فى امان زوجته  
لقدفها بزناها (قوله على  
يقينه) اى الزوج بزناها  
(قوله بالرؤية) اى للمعروف  
فى المكحلة صلة يقين اى  
بمجرد اخبارهم وان لم يبين  
كيفية ما رأى (قوله وقيل  
كالشهود) اى فى اشتراط  
تبيين كيفية ما رأى (قوله  
كالشهود) راجع للوصف  
(قوله وهذا القول) اى  
الثانى (قوله والباجى)  
عطف على ابن الجلاب  
(قوله من المشهور) بيان  
لما (قوله او ثنى) عطف  
على يدعى (قوله يدعى  
استبراء قبله) نعت جلا  
(قوله هذا) اى ما فيها  
من تبيين رؤية المروءى

ق عن الباجى ان قال رأيتك تزني قبل ان تزوجك حدا اتفاقا اه وفى الجواهر ان قدفها  
فى النكاح بزنا قبله فلا يلاعن وحده اه ونحوه لابن الحاجب وقتل عليه فى ضيق كلام الباجى  
واذا قدفها بزنا فى نكاحها ثم اثنى او قامت بحققها فى الاعنها ولو تزوجت غيره وزمن العدة كزمن  
النكاح (والا) اى وان لم يكن القذف والزنا معا فى نكاحها بان قدفها بعد يمينها منه بزنا فى  
نكاحه او قبله او بعده او قدفها فى نكاحه بزنا قبله (حد) الزوج بضم الحاء وشد الدال المهملين  
ولا يلاعن ونفت زنا بجملة (تيقنه) بفتحات مثقلا اى تحقق الزنا المقذوف به زوج (اعمى)  
يلس او سمع صوت او اخبار بقبيل ذلك ولو لم يأت تيقن شهادته ابن عرفة وفى سمع  
القرينين يلاعن الاعمى بقول سمعت الحس ابن رشد هذا كقولها لان العلم يقع له من غير  
طريق من حس وجس ثم قال قلت صوب اللغوى رواية ابن القصار لا يلاعن الا ان يقول است  
فرجه فى فرجها وفيها يلاعن الاعمى فى الحمل بدعوى الاستبراء وفى القذف لانه من الزنا  
فيحمل ما تحمل قال غيره بعلم يده على المسيس (ورآه) اى الزنا اى ادخال المروءى فى المكحلة بعينه  
(غيره) اى الاعمى وهو الزوج البصير ابن الحاجب ويعقد على يقينه بالرؤية وقيل كالشهود  
قال فى التوضيح يعنى ان المشهور اعقاده على الرؤية وان لم يصف كالشهود وقيل لا يقبل منه  
ذلك حتى يصف كالشهود وهذا القول لما لى رضى الله تعالى عنه فى العمية وقد حكى ابن  
الجلاب وعبد الوهاب الروائين والباجى وصاحب البيان وابن يونس وغيرهم اه طى انظر  
ما حكمه من المشهور مع قول المدونة والاعان يجب بثلاثة اوجه وجهان مجمع عليهما وذلك ان  
يدعى انه راها تزنى كالمرءى فى المكحلة ثم لم يأت بعد ذلك او ينفى جلا يدعى استبراء قبله والوجه  
الثالث ان قدفها بالزنا ولا يدعى رؤية ولا نفي حمل واكثر رواة قالوا لا يلاعن اه قولها  
ايضا ومن قال فى زوجته وجسدتها مع رجل فى لحاف واحد او تجردت له او ضاحته فلا ينفى  
لقوله الا ان يدعى رؤية الفرج فى الفرج اه وروايت للابى فى شرح مسلم تنهيه هذا ونصه  
وهل من شرط دعوى الرؤية ان يصف كالبينة فيقول كالمرءى فى المكحلة أو يكفى قوله رأيتها  
تزنى والاول هو المشهور ولم يذكر ابن عرفة مشهورا وقد قدم نصه (وافتنى) عن الملا عن (ب) اى  
اعان تيقن الاعمى ورؤية البصير نسب (ما) اى مولودا والمولود الذى (ولد) بضم فكسر كاملا  
(استة أشهر) أو اقل منها بخمسة أيام هذا هو الصحيح وقيل بستة أيام من يوم الرؤية (والا) اى  
وان لم تلده لستة أشهر الا خمسة أيام بان ولدته كاملا لستة أشهر لستة أيام على الصحيح (لحق)  
الولد (ب) اى الملا عن اظهروا انها كانت حاملا به منه قبل زناها فى كل حال (الا ان يدعى) الملا عن  
(الاستبراء) بمحضة لم يأتها بعد اقبل رؤيتها تزنى فلا يلحق به ان اتت به استة أشهر الا خمسة

المكحلة او الفرج فى الفرج (قوله ونصه) اى الابى (قوله نصه) اى ابن عرفة اقول الظاهر ان اعتقاد الزوج نكته فيه مؤبته  
اتفاقا وان الروايتين فى اعتقاد الحاكم وتيقنه الزوج من الاعان فالناسب ويمكن منه بمجرد يقينه بالرؤية وقيل كالشهود  
(قوله منها) اى ستة أشهر (قوله من يوم الرؤية) اى زناها يان لستة (قوله به) اى الولد (قوله منه) اى الملا عن (قوله بعدها) اى  
الحيضة (قوله قبل رؤيتها تزنى) صلة الاستبراء

(قوله والا) اى وان انت به لاقل من سنة اشهر الا خمسة ايام من يوم استبراءها (قوله وفيها) اى المدقونة (قوله اتفق) اى الولد الذى ولدته ائمة اشهر الا خمسة ايام (قوله عنه) اى الملاعن (قوله وبنى حمل) الواو بمعنى أو (قوله ولا يؤخره) أى اللعان (قوله ولو قال) اى المصنف (قوله واعله) اى المصنف (قوله به) اى الولد قبل موته (قوله لغيبته) أى الزوج (قوله عنها) اى الزوجة (قوله لعانه) اى اى المصنف (قوله عنه) اى الملاعن (قوله اتبانه) أى الزوج من غيبته (قوله اليها) اى بدموت الولد (قوله عنه)

٣٥٨

الزوجة (قوله كدعوها)  
 أى الزوجة حملها من زوجها  
 ونفاه الزوج فلا يبرأ منه  
 ومن الحد إلا بلعان (قوله  
 لمنعهما) أى الحيض  
 والنفاس (قوله بعد وضعها)  
 أى لحملها منه (قوله بعد  
 الوضع) أى لحملها منه  
 حال من الوطء (قوله وهى)  
 أى مدة الحمل (قوله بينهما)  
 أى الوطء الثانى ووضع الولد  
 (قوله قطعه) أى الولد  
 الثانى (قوله بالستة) أى  
 من الأشهر (قوله فيعتمد)  
 أى الزوج (قوله على هذا)  
 أى الحاصل من نقص  
 ما بين وطئها وولادته من  
 أقل مدة الحمل وتأخر الثانى  
 عن الأول ستة أشهر (قوله  
 واجتنبا) أى ترك وطأها  
 (قوله وإن يدع رغبة) أى  
 لزناها (قوله ومقتضى)  
 بفتح الصاد (قوله كلامه) أى  
 المصنف (قوله أنه) أى  
 الزوج (قوله لا يعتمد) أى  
 فى نفي الولد (قوله عقمه)  
 بضم فسكون أى كونه  
 عقيمًا لا يولد له (قوله سبق)

أيام من يوم استبرأها والالحق به اظهروا ما حاضت وهي حامل به منه وظاهر كلام المصنف انه ان ادعى الاستبراء يتقن عنه باللعان الاول وهو قول اشهب وقال عبد الملك واصبغ بن قهبة بلعان فان وفيها ما يدل للقوانين ابن رشد لو ادعى الاستبراء عند لعانه للرؤية اتقن عنه باجماع وعطف على بن اقال (و) يلاعن الزوج ان قذفها (بنقن جل) ظاهر بشهادة امرأتين ولا يؤخره لوضعها على المشهور ولو قال بنقن نسب لشمل الولد ايضا ولعله اعتبر الغالب ان لم يمت الولد بل (وان مات) الولد بعد ولادته حيا ويزل ميتا ولم يعلم به الزوج اغيبته عنها مثلا وقائدة لعانه سقوط حد القذف عنه (و تعدد الوضع) اي الولادة لولدين او اكثر فيمكن في نفق نسبههم لعان واحد فقد سمع عيسى ابن القاسم من قدم من غيبته فوجد امرأته ولدت اولاد فانكرهم وقالت بل هم منك لم ير منهم ومن الحد الابلعان ابن رشد هذا ان امكن اثباته الياسرا كدعواها قبل البناء اه (و) وضع (التوأم) بفتح القوية والهمز بينهما وواسا كنة اي ولدت متعدد في حل واحد ويتقن نسب الحمل في جميع الصور (بلعان مجمل) قال في الشامل ولو مريضين واحد ههما وتؤخر الحائض والنفساء الى الطهر ولنفههما من دخول الجماع وشبهه في الاكتفاء بلعان واحد فقال (ك) قذف الزوج زوجته برؤية (الزنا) او تيقنه (و) بنقن نسب (الولد) سواء كانت رؤية الزنا سابقة على الولادة او متأخرة عنها (ان لم يبطا) الملاعن الملاعة (بعد وضع) الحمل منه سابق على هذا الحمل المتقن وبين الوضعين ستة اشهر الا خمسة ايام فاكثر شرط في الملاعة ثلثي الحمل او الولد (او) وطئها بعد وضعها بشهر مثلا واتت بولد (لمدة) من الوطء بعد الوضع (لا يلحق الولد فيها) اي المدة التي بين وطئها ووضعها بالزوج (اقلة) بكسر الفاء اي انقصها عن اقل مدة الحمل وهي ستة اشهر الا خمسة ايام بان وضعته كاملا لخسة اشهر من وطئها بعد وضعها فهذا الولد ليس للوطء الثاني لنقص ما بينهما من الستة الا خمسة ولا من بقية الحمل الاول لقطعه عنه بالستة فيعتمد على هذا وبلعن (أو) وطئها بعد وضع الاول واجتنبها ثم اتت بولد لمدة لا يلحق الولد فيها (لكثرة) عن اكثر مدة الحمل كسنتين فيعتمد على هذا و يلاعن فيه (او) وطئها ثم استبرأها (بحيضة) ولم يبطأها بعد ها واتت بولد كامل الستة اشهر من يوم الاستبراء فيعتمد في تقيمه على استبرائها و يلاعن فيه وان لم يدع رؤية عياض وهو المشهور ومقتضى كلامه كغيره انه لا يعقد على عقسه ولا يتقن الولد بغيره ان تنازع في تقيمه بل (ولو تصادقا) اي الزوجان (على) تقيمه اي الولد عن الزوج قبل البناء او بعده ابن يونس فلا بد من لعان الزوج فقط لحق الولد فان لم يلاعن لحقه الولد ولا بعد اذ قذفه غير عفة وتعدى على كل حال لا قرارها بالزنا فيها اذ تصادق الزوجان على نفي الحمل بغيره ان حدثت الزوجة وان كان لها معه قبل ذلك سنون قاله مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما وقال اكثر الرواة لا يتقن الابلعان ورووه عن مالك رضي الله تعالى

الولد) أى فى الانقسام له (قوله كل حال) أى لاعتن الزوج أولا  
(قوله فيها) أى المدونة (قوله لها) أى الزوجة (قوله معه) أى الزوج (قوله ذلك) أى ظهورها الذى تصادقا على نفيه عنه (قوله  
ويور) أى تزفت اتفقانه على إيهان

الولد) ای فی الانتساب له (قوله كل حال) ای لاءن الزوج اولاً

(قوله فيها) اي المدونة (قوله لها) اي الزوجة (قوله معه) اي الزوج (قوله ذلك) اي ظهورها الذي تصادقها على نفيه عنه (قوله وورثه) اي توقفت انتقامه على امان



(قوله ايضا) أي كروا بينهم عنه حذوها ويحتمل كروا بينهم عنه انتقامه عنه بلاعان وعلى هذا يدل كلام ابن الحاجب (قوله فروايتان) أي في رقب انتقامه عنه على امان وعدمه (قوله وصدقته) أي الزوجة الزوج على انه ليس منه (قوله صدق) بضم فسكسر مثقلا أي الزوج في نفيه عنه (قوله لانه) أي الشأن (قوله لم تعلم) بضم التاء (قوله له) أي الزوج (قوله بها) أي الزوجة صلة خلوة (قوله ولم تدع) أي الزوجة (قوله ذلك) أي ان جملها منه (قوله ولو ادعت) أي الزوجة (قوله انه) أي جملها (قوله منه) أي زوجها (قوله فتحد) أي وينتفي عنه بلاعان (قوله ولو اتفقا) أي الزوجان (قوله على نفيه) أي الولد عن الزوج (قوله قبل الباء) صلة اتفقا (قوله في انتقامه) أي الولد عن الزوج (قوله ونقله) أي اللغوي عطف على يخرج (قوله وصوب) بفتح هاء مثقلا أي اللغوي (قوله الاول) أي انتقامه عنه بلاعان (قوله مقدرا) بفتح ايم مثقلا (قوله لا ينتفي الخ) ٣٥٩ تفسير للمقدرا (قوله فينتفي) أي

الولد (قوله عنه) أي زوجها  
(قوله اقيام) أي وجود  
(قوله من لحوقه) أي الولد  
بالزوج صلة المانع (قوله ان  
اتفقا) أي الزوجان (قوله  
فان اختلفا) أي الزوجان  
(قوله به) أي تاريخ العقد  
(قوله منه) أي زوجها (قوله  
فيهما) أي الصبي والمحبوب  
(قوله ومثل المحبوب) أي  
في الانتقام عنه بلاعان  
(قوله ومقطوع) عطف  
على ذاهب (قوله تنبت)  
بضم فسكون وفتح فسكسر  
مثقلا ومخففا (قوله  
منهما) أي الزوجين (قوله  
كونه) أي الولد (قوله منه)  
أي الزوج (قوله قولها)  
أي الزوجة فان جملها من  
زوجها (قوله بان يعقد)  
بضم الباء وفتح القاف أي  
النكاح صلة قرر (قوله

عنه أيضا) ابن الحاجب لو تبادر فاعلى نفي الولد فروايتان والا كقولنا ينتفي الابلعان اللغوي لو كانت الزوجة غير مدخول بها او ظهر بها حمل فانكره الزوج وصدقته صدق به امان عند مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون رضي الله تعالى عنهم لا ينتفي الابلعان والاول احسن لانهم تعلم بها خلوة ولم تدع ذلك ولو ادعت انه لم ينقه الابلعان الا ان تأتي به لاقل من ستة أشهر من يوم عقده فتحد اه ابن عرفة ولو اتفقا على نفيه قبل الباء ففي انتقامه بغير امان يخرج اللغوي على قول مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ونقله عن ابن الماجشون وصوب الاول اه فالمصنف درج في هذه المسئلة على قول ابن الماجشون وأشار بلو لخرج اللغوي والله أعلم افاده طني واستغنى من مقدراى لا ينتفي الحمل والولد بغير امان في كل حال (الا ان تأتي) الزوجة (به) أي الولد الكامل (لاقل من ستة أشهر) من يوم عقد النكاح فله زائدة على خمسة أيام كسمة أيام فينتفي عنه بغير امان اقيام المانع الشرعي من لحوقه ان انتقامه على المدة المأذ كوردة أو ثبت بالبينه فان اختلفا في تاريخ العقد ولا ينعيه فلا ينتفي الابلعان (او) الا ان تأتي به (وهو) أي الزوج (صبي حين) ظهور (الحمل أو محبوب) حينه فينتفي عنه بلاعان لاسمه لاجلها منه فيهما عمادة ومثل المحبوب ذاهب الاثني وان أنزل على الاصح قاله في الشامل ومقطوع البيضة اليسرى وأما مقطوع الذكـر وقائم الاثني ومقطوع اليسرى فقط فبلاعان لان اليسرى تطبخ المني واليمن تنبت الشعر (أو ادعته) أي الولد زوجة (مغربية) مثلا (على) زوج لها (مشرقي) مثلا وكل منهما يمد لم يغب عنها غيبة يمكنه الوصول فيها لا يخرج عادة فينتفي عنه بلا امان لاسمه لانه كونه منه عادة ابن عرفة قرر اللغوي عدم امكن قولها بان يعقد بينهما وهو غائب وبينهما مسافة ان قدم منها بعد العقد بقى أقل من ستة أشهر أو ستة وشهد من هو بينهم بعدم غيبته طول المدة وغيبته ما لا يكون مدة لذهابه وبرجوعه (وفي حده) أي الزوج حده القذف ومنه من اللعان (بمجرد القذف) لزوجته أي العاري عن رؤية وتيقن ونفي حمل او ولد بان قال زنت (ولعانه) أي تكين الزوج منه فان لاعنها سقط حده لذهابها العموم آية اللعان اذ لم يذ كر فيها

يذكرها) أي الزوجين (قوله وهو) أي الزوج (قوله غائب) أي من بلد الزوجة (قوله وبينهما) أي الزوجين الخ حال (قوله ان قدم) أي احد الزوجين على الآخر (قوله منها) أي المسافة (قوله بعد العقد) صلة قدم (قوله بقى) أي من المسافة جواب ان قدم والجملة نعت مسافة (قوله أو ستة) أي من الاثني عطف على اقل (قوله وشهد من هو) أي الزوج الخ حال من ستة (قوله بعدم غيبته) أي الزوج صلة شهد (قوله او غيبته) أي الزوج عطف على عدم (قوله ما) أي زمانا (قوله لذهابه) أي الزوج لحمل الزوجة (قوله ومنه) أي الزوج عطف على حده (قوله عن رؤية) أي لزمانها (قوله تيقن) أي لزمانها (قوله ونفي) عطف على رؤية (قوله بان قال زنت) تصوير لجرد القذف (قوله ولعانه) عطف على حده (قوله اذذفها) صلة حد (قوله العموم) آية اللعان علة اللعان (قوله اذ لم يذ كر) أي الله سبحانه وتعالى (قوله فيها) أي آية اللعان

(قوله وهما) أي القولان (قوله فيها) أي المدونة (قوله من الزنا) تنازع فيها رؤية وتيقن (قوله خلق) أي الولد (قوله به) أي الزوج (قوله منه) أي زوجها (قوله به) أي الولد (قوله كونه) أي الولد (قوله كان) أي اتبناها به (قوله من يومها) أي الرؤية (قوله بهذا اللعان) أي الذي حصل منه لرؤية أو تيقن زناها (قوله أوله) أي الزوج (قوله نفيه) أي الولد (قوله وفسرها) أي المدونة (قوله بأنه) أي الولد (قوله عنه) أي الزوج (قوله عليه) أي عدم اتفائه عنه ابتداء (قوله اللعان) أي لرؤية أو تيقن الزنا (قوله فلفظ) أي دون نفي ٣٦٠ الولد (قوله وعدوله) أي الزوج (قوله منه) أي الزوج (قوله باستلحاقه)

رؤية زنا ولا نفي حمل أو ولد (خلاف) أي قولان مشهران وهما فيما (وان لا عن) الزوج زوجته (لرؤية) أو تيقن منه للزنا (و ادعى) الزوج (الوطء) لا الملاءمة (قبلها) أي رؤية الزنا (و ادعى) (عدم الاستبراء) من وطئه ثم اتت بولد لا قبل من ستة أشهر من رؤية أو تيقن زناها خلق به قطعاً لتبين انها زنت وهي حامل منه فان اتت في زمن يمكن كونه من زنا الرؤية بيان كان لستة أشهر من يومها (فا) لا مام (مالك) رضى الله تعالى عنه (في الزامه) أي الزوج (به) أي الولد فيلحقه ولا ينفق عنه به. هذا اللعان وله نفيه بلعان آخر قاله في التوضيح بهما لبعض شراح المدونة ونقله في التفتيحات وفسرها أبو الحسن بأنه لا يفتي عنه لا بهذا اللعان ولا بغيره و اقتصر عليه ابن رشد وغيره بناء على ان اللعان لنفي الحد فقط وعدوله عن دعوى الاستبراء رضاه به باستلحاقه وهو اذا استلحقه فليس له نفيه بعد ذلك (وعدمه) أي الزامه به أي لا يفتي عنه باللعان السابق لرؤية أو تيقن زناها وله نفيه بلعان آخر وله استلحاقه فهو موقوف حتى يتيقنه أو يستلحقه فإفاده في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام وقرره بت كلام المصنف وقرره اجداً بابانه لا حق به حتى يتيقنه بلعان آخر (ونفيه) أي الولد عن الزوج باللعان الاول بناء على انه لنفي الحد والولد معاً فان استلحقه لم يلق به وحد (اقوال) ثلاثة في التوضيح مطلقة أي سواء كانت حاملاً يوم الرؤية أم لا (و) فصل (ابن القاسم) فقال (ويخلق) الولد باللعان (ان ظهر) حمل (يومها) أي الرؤية قال في التوضيح وتفصيله ظاهر لانه لا يلزم من لعانه لنفي الحد عنه نفيه الحمل والظاهر ان الظاهر انه لا يشترط الظهور وانما يشترط ان تأتي به لا قبل من ستة أشهر من يوم الرؤية اهـ والذي يفيد كلام المقدمات ان موضوع الخلاف اذا اتت به لا قبل من ستة أشهر من يوم الرؤية والتيقن فانه ذكر فيما ان لمالك رضى الله تعالى عنه في المدونة قولين اتفاه الولد مطلقاً واتفاه ان اتت به لستة أشهر قاله لم يعزلوه اذا اتت به لستة أشهر الا لابن الماجشون واتبه وهذا ظاهر كلام الامهات ونصه في الحط والظاهر من كلام المصنف ما في التوضيح والله اعلم افاده البنياني طي قال في المدونة وان قال رايت امرأتى اليوم تزني ولم اجامعها بعد ذلك الا اني كنت وطئتها قبلها في يومها اوقبله ولم استبرها فانه يلاعنها قال مالك رضى الله تعالى عنه ولا يلزمه ما تأتي به من ولد قال ابن القاسم الا ان تأتي به لا قبل من ستة أشهر من يومها فيلزمه وقد اختلف في ذلك قول مالك رضى الله تعالى عنه بفرقة ألزمه الولد ومرة لم يلزمه الولد ومرة قال يتيقنه وان كانت حاملاً قال ابن القاسم وأحب ما فيه الى انه ان كان به يوم الرؤية حمل فظاهر لا شك فيه

أي الولد (قوله وهو) أي الزوج (قوله له) أي الزوج (قوله بناء على انه) أي اللعان الاول (قوله مطلقة) خبر محذوف أي الاقوال والجملة المقصود لفظها مبتدأ خبره في التوضيح (قوله أي سواء كانت) أي الزوجة الخ تفسير مطلقة (قوله وفصل) بفتحات مثلاً (قوله ونفصه) أي ابن القاسم (قوله لانه) أي الشأن (قوله من لعانه) أي الزوج (قوله عنه) أي الزوج (قوله نفيه) أي الزوج (قوله الحمل) مفعول نفي المضاف لقاعله (قوله والظاهر انه) أي الشأن (قوله لا يشترط) أي في طوق الحمل بالزوج (قوله الظهور) أي العمل يوم رؤية زناها أو تيقنه (قوله به) أي الولد الكامل (قوله الخلاف) أي بالاقوال الثلاثة (قوله فانه) أي ابن

رشد (قوله فيها) أي المقدمات (قوله في المدونة) حال من قولين (قوله مطلقاً) أي من تقييده باتبائها به لستة أشهر من يوم الرؤية (قوله لستة أشهر) أي من يومها (قوله ولم يعزل) أي ينسب ابن رشد (قوله لم يولد) أي الولد بالزوج (قوله وهذا) أي ان موضوع الخلاف اتبناها به لا قبل من ستة أشهر (قوله ونفصه) أي الامهات (قوله ما في التوضيح) أي من الاقوال المطلقة (قوله ذلك) أي زناها (قوله قبلها) أي رؤية زناها (قوله في يومها) أي الرؤية (قوله من ولد) بيان لما (قوله من يومها) أي الرؤية

(قوله في ذلك) أي القرع (قوله قرأ الزمعة الولد الخ) تفصيل لاقوال مالك رضي الله تعالى عنه المختلفة (قوله مافيه) أي القرع (قوله إلى) بشدة الياء (قوله انه) أي الشأن (قوله يلحق) أي بالملأ عن (قوله وعليه) أي لزومه مالم يلاعن فيه تأييداً صلة تأولاً بفصاحت مثقلاً (قوله وبه) أي اللزوم على كل حال صلة فسر به (قوله وذ كره) أي اللزوم على كل حال (قوله بانه) أي الولد (قوله فسر بها) أي المدونة (قوله بذلك) أي وقف أمره (قوله هؤلاء) أي ابن رشد وعباس وابن الحسن وابن محرز (قوله ثم اختلفوا) أي هؤلاء الذين فسروا قولها ومرة لم يلزمه ببقية بلعان الرؤية (قوله على قولين) صلة فهم (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله بذلك اللعان) أي الذي وقع للرؤية (قوله أحد) مبتدأ (قوله قولي) بفتح اللام مفتي قول بلانون لضافته (قوله انه) أي الولد الخ خبر أحد (قوله به) أي اللعان الذي كان للرؤية (قوله منهما) أي قولي مالك (قوله فيلحق به) أي الزوج ٣٦٦ (قوله فينتفي به) أي اللعان السابق (قوله ثم قال) أي

أن الولد يلحق إذا اتعن على الرؤية اه فأشار المصنف بقوله فلما لث في الزامه به إلى قولها قرأ الزمعة الولد فقال انت تبعاً للتوضيح انه يلزمه إلا ان يتقيه بلعان ثان وعلم به تأول بعضهم المدونة كما في تنبيهات عباس والذي اقتصر عليه ابن رشد وغيره انه يلزمه على كل حال وليس له تقيده وبه فسر أبو الحسن وذ كره عباس أيضاً وأشار بقوله وعدمه إلى قولها ومرة لم يلزمه الولد وفسره انت تبعاً للتوضيح بانه موقوف أمره ان استلحقه ملحق به وان نفاه انتفى عنه ونحوه لابن عبد السلام ولم ارم من فسر بها بذلك في كلام عباس ولا في ابن رشد ولا ابن محرز ولا أبي الحسن ولا غيرهم وقد اقتصر ابن عرفة على كلام ابن رشد وعباس وكل هؤلاء فسر واقله ومرة لم يلزمه بانه مفتي بلعان الرؤية ثم اختلفوا ففهم من فهم قول المدونة اختلف قول مالك قرأ الزمعة الولد ومرة لم يلزمه الولد ومرة قال يتقيه وان كانت حاملاً اه على قولين كابن رشد وابن بسابة جعلوا قولها ومرة قال يتقيه تأكيدهم لقولها ومرة لم يلزمه ابن رشد في المقدمات اختلف هل ينتفي بالولد بذلك اللعان أم لا أحد قولي مالك في المدونة انه ينتفي به على كل حال وان ولد لاق من ستة أشهر والثاني منها التفرقة بين ان يولد لاق من ستة أشهر فيلحق به ولا كثر فينتفي به ثم قال وفسرت بثلاثة على ان قوله ونفاه مرة وان كانت حاملاً أي بلعان آخر أي هو ملحق به إلا ان يتقيه بلعان آخر ومنهم من فسر كما حكاه ابن رشد بثلاثة اقوال وهو ظاهر المصنف جعلوا قوله ومرة قال يتقيه أي بلعان آخر أي هو ملحق به إلا ان يتقيه بلعان آخر وهذا عكس ما قاله احمد بابا وان كان ما قاله هو الظاهر وقوله ان ظهر يومها المراد ظهوره حقيقة كما يفهم من كلام ابن القاسم المتقدم في المدونة خلافاً لما قال المراد ان تأتي به لاق من ستة أشهر (ولا يعتمد) أي الزوج (فيته) أي نفي الولد (على عزل) أي نزع ذكره حين امثاله من فرج زوجته وامثاله خارجه لان الماء قد يسبقه في فرجها وهو لا يشعر به (ولا يعتمد فيه على) (مشابهة) من الولد (اغيره) أي الزوج ان كانت بغير سواد بل (وان كانت) (المشابهة) (بسواد) ففي صحيح البخاري في باب ما جاء في التعريض حديثنا اسمعيل حديثي مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه اعرابي فقال يا رسول الله ان امرأتى ولدت غلاما اسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما لو انهم قالوا هل فيها من اوراق قال نعم قال فاني كان ذلك قال اراءه عرق نزعها قال فلعن ابنك هذا نزع عرق ابن عبد

ابن رشد (قوله فسر) بضم  
فكسر مثقلاً أي المدونة  
(قوله بثلاثة) أي من الاقوال  
(قوله وهو) أي تفسيرها  
بثلاثة اقوال (قوله عكس)  
لعل صوابه عين (قوله وقوله)  
أي المصنف (قوله كلام ابن  
القاسم المتقدم) أي قوله  
واحب مافيه إلى انه ان  
كان يوم الرؤية جل ظاهر  
لاشك فيه ان الولد يلحق  
إذا اتعن على الرؤية (قوله  
خلافاً لما قال المراد ان  
تأتي به لاق من ستة أشهر)  
فيه انه لم يقل ذلك وانما قال  
الظاهر انه لا يشترط الظهور  
وانما يشترط ان تأتي به لاق  
من ستة أشهر من يوم الرؤية  
وهذا ظاهر صحيح قصاره  
انه جعل الظهور مثلاً  
وفرضاً والحق به امتناعه  
لاقل منها (قوله من فرج)  
صلة نزع (قوله وامثاله)

٤٦ من عطف على نزع (قوله وهو) أي الزوج (قوله به) أي سبق الماء (قوله فقال) أي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم (قوله من ابل) من ضلّة للتأكيده (قوله قال) أي الرجل (قوله قال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله قال)  
أي الرجل (قوله قال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فيها) أي ابلت (قوله من) مؤكدة (قوله اوراق) في القاموس الاوراق  
من الابل ما في لونه بياض إلى سواد وهو من اطيب الابل لخالها سيرا وعجلا اه (قوله قال) أي الرجل (قوله قال) أي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم (قوله فأتى) بفتح الهمزة والنون مثقلاً أي من أين (قوله قال) أي الرجل (قوله اراءه) بضم الهمزة أي اظنه (قوله  
عرق) بكسر فري فكون أي اصله اوراق (قوله نزع) أي سرت اورقيه له (قوله قال) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله وانها) اى المشابهة (قوله بذلك) اى الحديث (قوله وزاد) اى اللغوى (قوله فالزم) اى اللغوى (قوله عكس العلة) اى ان يلزم من عدمها عدم (قوله فقال) اى اللغوى (قوله ينفيه) اى الاب والولد ولا عن فيه (قوله بذلك) اى بياضه (قوله لانه) اى الولد (قوله لا يظن) بضم ففتح ٣٦٣ (قوله انه) اى الولد (قوله يعنى) اى اللغوى (قوله لا يظن انه كان فى آبائه ابيض) قوله

السلام فقههم الاثمة من هذا الحديث ان المشابهة لا يعقد عليها فى اللعان وانها لا تصلح مظنة فى ذلك ولا علة واراد اللغوى ان يثبت بذلك ممالك التعاميل وزاد فالزم عكس العلة فقال لو كان الابوان اسودين قدما من الحبسة فولدت ابيض فانظر هل ينفيه بذلك لانه لا يظن انه كان فى آبائه ابيض يعنى انه لا يمكن ان يقال له ان عرق ابن عرقه عرق ابن عرقه عرق وقول ابن عبد السلام الاحتمال وهو مدلول قوله عليه الصلاة والسلام لعل ابنك هذا نزع عرق وقول ابن عبد السلام امر كلام اللغوى يعنى لا يمكن ان يقال هنا العلة نزع عرق واضح بطلانه ضرورة مكانه (ولا) يعتمد على (وطه بين الفخذين ان انزل) لان الماسيالى (ولا) يعتمد على (وطه) فى القبل (بغير انزال ان) كان (انزل قبله) اى الوطه فى وطه اخرى واحتلام او ملاءبة (ولم يبل) بعد الانزال لاحتمال بقا مئى من المئى فى القصبة انفصل فى القبل حال وطئه فحمت منه فان كان بال بعده انتفى هذا الاحتمال لان البول ينقى القصبة من المئى اللغوى ولا يحد لان نفيه لظنه ان لا يكون عن وطئه جل اه وهو يجرى فى الصور الاربع (ولاعن) الزوج زوجته (فى) قذفها (نقى) الحمل مطلقا عن التقييد سواء كانت فى العصة او فى العدة او بعدها حية او ميتة (ولا) عنها (فى) قذفها (الرؤية) للزنا وتيقنه وصلة الرؤية (فى العدة) واولى الرؤية قبل الطلاق وبلا عنها قيم ما ولو بعد العدة ان كانت العدة من طلاق رجعى بل (ولو) كانت (من) طلاق (بائن) بجمع او بئان لانها تابعة للشكاح (وحد) بضم الحاء المهملة وشدة الدال الزوج حد القذف ان قذفها (بعدها) اى العدة برؤية الزنا ولو فيها او قبل طلاقها وشبهه فى الحد فقال (كاستطاع الولد) الملاعن فيه فيحد لا اعترافه بالقذف ولا يتعدد حده بتعدد الاولاد المستطعين بعده لانه فيهم سواء استلحقهم دفعة او واحد بعدوا واحدا ولو بعده لا لانه قذف واحد بنائى قال ظاهر المدونة كما قال ابن عرفة انما يحد المستلحق اذا لعن لنفيه فقط اوله مع الرؤية واما اذا لعن للرؤية فقط ثم استلحق ما ولدته لاسمته فلا يحد وقال ابن الموارز لا يحد الا اذا لعن لنفيه فقط ونص ابن عرفة بعد ذلك فى قول قاله اصل ان لعن اننى جعلها فقط حده باستلحاقه والا فشا لعم ان لعن اننى جعلها مع الرؤية او قذف الجلاب ومحمد وظاهرها واستثنى من حده بالاستلحاق بعد اللعان فقال (الا ان تزنى) الملاعنة لئنى جعلها (بعد اللعان) وقبل الاستلحاق فلا يحد لاستلحاقه لزوالة عتقها كقذف عتق زنى المقتوف ولا مفهوم لقوله بعد اللعان وكذا قبله كما فى المدونة (و) يحد الملاعن (بتسمية الزانى) اى الذى اتهمه بالزنا (بها) اى الملاعنة فلعمانه لا يسقط حده لقذف غير الملاعنة فان حده قبل اللعان سقط عنه حد اللعان وان لعن قبله حده وان حدها ابتداء سقط حده لارجل قام ولم يرقم قاله البابجى (و اعلم) بضم الهمز وكسر اللام نائيه ضمير المسمى بالفتح بتسمية الملاعن له بان يقال له فلان قذفتك بزوجه فله سبيل (لحده) اى الملاعن حد القذف فان اعترف او عفى لست تسقط حده القذف وظاهر نقل فى ان اعلامه واجب على الحاكم ان علم بالتسمية والافعل من علمها من العسول ت

انه) اى الولد (قوله له) اى الولد (قوله وهو) اى مطلق الاحتمال (قوله فان كان) بال بعده (مفهوم ولم يبل) (قوله لان نفيه) اى الولد (قوله لظنه) اى الزوج (قوله وهو) اى قول اللغوى لا يحد (قوله فيها) اى رؤيتها قبل الطلاق ورؤيتها فى عدته (قوله لانها) اى العدة (قوله ولو فيها) اى ولو كانت الرؤية التى قذفها باقى العدة (قوله الملاعن) بفتح العين (قوله المستطعين) بفتح الحاء (قوله قال) اى البئان (قوله لنفيه) اى الولد نقط اى دون الرؤية (قوله اوله) اى اوله لعن لئنى الولد (قوله ما ولدته لاسمته) اى من يوم الرؤية (قوله حد) بضم الحاء وشدة الدال اى الملاعن (قوله بالاستلحاق) اى الحمل (قوله والا) اى وان لعن للرؤية فقط او مجرد قذفها او اننى جعلها مع احدهما (قوله فشا لعم) اى الاقوال يحد واولها يحد فيها وثانيها لا يحد فيها (قوله للجلاب) راجع للآول (قوله ومحمد) راجع لثاني (قوله وظاهرها) اى المدونة راجع للثالث (قوله

لاستلحاقه) علة يحد (قوله لزوالة عتقها) علة لا يحد (قوله بتسمية) صلة اعلم (قوله فان اعترف او عفى) اى المسمى (قوله هذه) ان اعلامه (قوله علم) اى الحاكم (قوله والا) اى وان لم يعلم الحاكم (قوله علمها) اى التسمية (قوله من العسول) بيان ان

(قوله هذا) أي حد الملاءن بتسمية الزاني بها (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح (قوله أو تنازعه) أي الميت (قوله بالصورتين) أي استلحاقه ميتة واستلحاقه حيا (قوله تبعاً للمدونة) عليه لم يقل الخ (قوله ثم ادعاء) أي الملاءن الولد (قوله ضرب) بضم فكسر أي الملاءن (قوله وطلق) أي الولد (قوله به) أي الملاءن (قوله وان لم يترك) أي الولد (قوله قوله) أي الملاءن (قوله لانه) أي الملاءن (قوله ويحد) أي الملاءن (قوله ولا يرثه) أي الملاءن الولد (قوله ان كان) أي الولد (قوله لانه) أي اقراره (قوله وقيد) بفحركات منقلا أي المصنف (قوله ولد المستطلق) بفتح الحاء ٣٦٣ (قوله احترازاً من كونه) أي ولد المستطلق عبداً أو كافراً

المستطلق عبداً أو كافراً  
 عليه قيد (قوله لا يراحم) أي  
 الولد (قوله المستطلق)  
 بكسر ها (قوله على أي لم أقف  
 على هذا القيد) أي حر مسلم  
 في قوة استدراكه على قوله  
 احترازاً من كونه عبداً أو  
 كافراً الخ لرفع إيهامه بتسليمه  
 (قوله لغيره) أي المصنف  
 (قوله بمن يقتدي به) بضم  
 الياء وفتح الدال بيان لغيره  
 (قوله وهو) أي القيد (قوله  
 من قول ائمه الخ) بيان  
 لما (قوله ولو كان الولد عبداً  
 أو نصرانياً صدق) بضم  
 فكسر أي الملاءن وطلق  
 أي الولد به أي الملاءن  
 مقبول قول مضافاً لفاعله  
 (قوله وقول أبي إسحق) عطف  
 على قول ائمه (قوله لم  
 يتمه) أي الامام الملاءن  
 في استلحاقه ملاءن فيه  
 (قوله اذا كان له) أي  
 المستطلق بالفتح (قوله وان  
 كان) أي المستطلق  
 بالكسر الخ حال (قوله

هذه احذى المسائل المستتناة من القيمة البنائي وعورض هذا بحديث البخاري وغيره عن  
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان هلال بن أمية ذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ثم ريك بن سحما إلى آخر الحديث فسمى الزاني به لولم ينقل ان هلالاً حدم من اجله فقال  
 الداودي مالك رضي الله تعالى عنه لم يبلغه الحديث واجاب بعض المالكية بان المقذوف لم  
 يطالب حقه وذكروا عياض ان بعض المالكية اعتسذروا عن ذلك بان شريكاً كان يم ودياً قال ابن  
 حجر ذكر قبول هذا خلافاً في شريك وان البيهقي نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه انه كان  
 يم ودياً (لا يحد الملاءن) (ان كرر) بعد اللعان (قذفها) أي الملاءنة (به) أي ما لا علم ا بسببه فقط  
 ومعه ومه انه ان قذفها بغيره يحد (ورث) الاب (المستطلق) بكسر الحاء (الميت) المستطلق  
 بفحركات بعده مونه كافي المدونة واولى المستطلق في حياته فالميت امام مقبول المستطلق ومفعول  
 ورث محذوف أو تنازعه ورث والمستطلق فاعمل الثاني في اللفظ لقربه والاول في ضميره وحذفه  
 لانه فضله فكلام المصنف صادق بالصورتين ولا يردان اللعان من موانع الارث لان الشارع  
 لما جعل له الاستلحاق بعده صار كأنه لم يلعن ويرثه (ان كان له) أي المستطلق بالفتح الميت  
 (ولد) ذكر اوائتي (حر مسلم) اضعف التهمة به لا بعداً أو كافراً عدم ارثه فهو كعدمه غ لم يقل ان  
 كان له ابن تبعاً للمدونة ونصها ومن تقي ولداً بلعان ثم ادعاء بعد ان مات الولد عن مال فان كان  
 لولده ولد ضرب الحد وطلق به وان لم يترك ولداً لم يقبل قوله لانه يتم في ميراثه ويحد ولا يرثه وقد  
 قال ابن عرفة ظاهره ولو كان الولد بنتاً وذكر بعض المغاربة عن احمد بن خالد انه قال ان كان  
 بقدم يرث معها بخلاف اقرار الميراث لصديق ملاطف ان ترك بنتاً صح اقراره لانه ينقص  
 قدرها وقيد ولد المستطلق بكونه حراً مسلماً بحيث يراحم الملاءن في الميراث فتبعه التهمة  
 احترازاً من كونه عبداً أو كافراً بحيث لا يراحم المستطلق في الميراث فتعقوى التهمة على ان لم أقف  
 على هذا القيد لغيره بمن يقتدي به وهو خلاف ما نقله في توضيحه عن ابن عبد السلام من قول  
 ائمه ولو كان الولد عبداً أو نصرانياً صدق وطلق به وقول أبي إسحق لم يتمه اذا كان له ولد  
 وان كان يرث معه السدس فكذلك الولد العبد أو النصراني وان كان لا يرثان وهو ايضا  
 خلاف ما في النوادر من قول اصبيغ واذا ترك ولداً أو ولداً ولداً وان كان نصرانياً صدق وطلق  
 وحذوان لم يترك ولداً لم يطق به وحذوان لم يهرج ابن عرفة هنا على شيء من هذا باني ولا اثبات طئي  
 وقد ارتضى الخط تعقب غ ونقل في باب الاستلحاق عن نوازل مضمون ما يشهد له وتبعه

يرث) أي المستطلق (قوله معه) أي الولد (قوله فكذلك) أي الولد الحر المسلم في تيممة المستطلق (قوله وان كانا)  
 أي العبد والنصراني الخ حال (قوله وهو) أي القيد (قوله من قول اصبيغ) بيان لما (قوله واذا ترك) أي المستطلق بالفتح  
 (قوله وان كان) أي الولد أو ولد الولد (قوله صدق) أي المستطلق (قوله وطلق) أي الولد (قوله وحده) أي المستطلق بالكسر  
 (قوله وان لم يترك) أي المستطلق بالفتح (قوله ولم يهرج) بضم ففتح فكبير منقلاً (قوله ونقل) أي الخط (قوله أي غ) قوله  
 وتبعه أي الخط

(قوله والاول) أي التقييد بالحربة والاسلام (قوله وقد يقال) أي في جواب تعقب غ (قوله به) أي التقييد بهما (قوله لكنه) أي التقييد بهما وفيه ان هذا الوستى ولا يظهر مع نص انهم وبني اسحق واصبغ بان النصراني والعبيد كالحرام مسلم (قوله تركه الولد المستحق) بالفتح (قوله فيرثه المستحق) بالكسر (قوله ذكره) أي الارث اذ لم يكن ولد وقل المال (قوله ومن يد) صلة أخذ (قوله وفيهم) بضم فكسر (قوله من تفصيله) أي المصنف (قوله به) أي المستحق بالكسر (قوله على كل حال) أي سواء كان الميت ولداً لا قل ماله أم لا (قوله ولهم) صلة نسب ٣٦٤ (قوله به) أي الولد (قوله انه) أي الولد (قوله يلحقه) أي الولد الملاعن

عج والله اعلم عب والاول هو المعقول وقد يقال وان لم يقع في كلامهم التصريح به لكنه مرادهم لدفع تقوى التهمة كما هو والله أعلم (اولم يكن) للميت ولد (وقل المال) الذي تركه الولد المستحق فيرثه المستحق اضعف التهمة غ ذكره ابو ابراهيم الاعرج القاسمي عن فضل ومن يد ابني ابراهيم أخذ ابن عرفة وفيهم من تفصيله في الارث دون الاستحقاق ان الولد لاحق به على كل حال بناء على ان استحقاق النسب ينفي كل تهمة وهي طريقة القاسمين ولهم نسبها ابن عرفة ونصه ابن حارث اتفقوا فيمن لا عن ونفي الولد ثم مات الولد عن مال وولد فاقتر الملاعن به انه يلحقه ويحد وانه ان لم يترك ولداً يلحقه واختلقوا في الميراث فقول ابن القاسم في المدونة يدل على وجوبه وهو قوله ان لم يترك ولداً لم يقبل قوله ليرثه في الارث وان ترك ولداً قبل قوله لانه نسب يلحق وروى البرقي عن ائمة ان الميراث قد ترك لمن ترك فلا يجب له ميراث وان ترك ولداً ثم قال وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم استحقاقه ان كان الولد قد مات ولم يترك ولداً مثله لابن الموازي ابن القاسم واصبغ وقال ابو ابراهيم وغيره من القاسمين انما يتيم اذ لم يكن له ولد في ميراثه فقط وامان نسبها باعتراؤه (وان وطئ) الزوج الذي قذف زوجته بنى الحبل بعد علمه بوضعها او حملها امتنع لعانه (واخر) بفتحات مثقلا الزوج الذي قذف زوجته به والمفعول محذوف أي لعانه (بعد علمه بوضع او حمل) من زوجته تنازع فيه وطء واخر (بلا عذر) يوما كما في المدونة (امتنع) لعانه في المهور الاربع ولحق به الولد وبقيت له زوجة مسلمة كانت او كفاية وحدها قذف الحرة المسلمة دون الامية المسلمة والحرة الكفاية فان كان له عذر فله القيام وايمن من العذر تاخيرها لاحتمال انقشاشه وهذا في نفي الولد واما الرمي بالرؤية فلا يمنع لعانه الاوطى بها بعدها (وشهد) أي يقول الزوج في لعانه اشهد بالله اربعا (الاولى تأخير) عن قوله (لايتها) أي الزوجة (ترى) ليكون التكثير اربعا للصيغة بقاءها الا لا شهد بالله فقط كما يوحى بتقديمه هذا في البصير ويقول الاعشى اشهد بالله لعنتم اوتيقنتم اولايتم ستترط زيادة الذي لا اله الا هو ولا عالم الغيب والشهادة ولا الرحمن الرحيم ولا زيادة البصير كما يروى في المسكحة ولا بد من نواحي خمسة قبل بداعتها هذا ان كان الامان للرؤية او التيقن وان كان اتنى الحبل فاشار له بقوله (او) يقول اشهد بالله (ما هذا الحبل مني) قاله ابن المواز وجماعة ومذهب المدونة وهو المشهور انه يقول في اللعان اتنى الحبل اشهد لذنت انت كأنه عدل عن مذهبي اقول في توضيحه انظر مذهب المدونة فانه لا يلزم من قوله زنت كون حملها ليس منه اي ولا يلزم من

(قوله ويجد) أي الملاعن (قوله وانه) أي الولد (قوله ان لم يترك) أي الولد (قوله لم يلحقه) أي الولد الملاعن (قوله وجوبه) أي ثبوت الميراث (قوله وهو) أي وجوبه (قوله قوله) أي ابن القاسم (قوله ان لم يترك) أي المستحق بالفتح (قوله قوله) أي الملاعن (قوله وان ترك) أي المستحق بالفتح (قوله قبل) بضم فكسر (قوله قوله) أي الملاعن (قوله لانه) أي ما قر به (قوله قد ترك) بضم فكسر (قوله ان ترك) بفتحات أي لولد الولد الذي تركه الولد (قوله المستحق بالكسر) (قوله وان ترك) أي الميت (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله من الاتفاق الخ) بيان لما (قوله مثله لابن المواز الخ) خبر ما (قوله من القاسمين) بيان لغيره (قوله انما يتيم) بضم فتح أي الملاعن (قوله له) أي الميت (قوله في ميراثه) صلة يتيم وهو المحصور فيه بالاثام

(قوله فقط) أي دون نسبه نو كيد لا نأ (قوله وامان نسبه) أي الميت (قوله باعتراؤه) أي المستحق كأنه بالكسر (قوله بعد علمه) صلة وطء (قوله به) أي نفي الحبل (قوله يوما) صلة أخر (قوله فان كان له) أي الزوج عذرا في تأخير اللعان مفهوم بلا عذر (قوله بعدها) أي الرؤية (قوله الاولى) بفتح الهمزة (قوله تأخير) أي اربعا (قوله ليكون التكثير اربعا الخ) علة الاولى (قوله تقديمه) أي اربعا (قوله خمسة) أي الزوج (قوله ليتها) أي الزوجة (قوله وهو المشهور) حال (قوله انه) أي الزوج (قوله كأنه) بفتح الهمزة وشدة النون أي المصنف (قوله عن مذهبي) أي المدونة (قوله فانه) أي الشأن الخ علة انظر

(قوله وجهه) بضم فكسر مثة لا (قوله فيها) اى المدونة (قوله عليه) اى الزوج (قوله فليس فيها) اى خامسته (قوله وقوله) اى المصنف عطف على الآية (قوله من انه) اى الملاعن لا ياتي بالشهادة في الخامسة بيان لمذهب الرسالة ومختار المحققين (قوله وان كان) اى الايمان بان الاولى حال (قوله بها) اى ان (قوله فان حمل) بضم فكسر اى الايمان بها (قوله على الاولى) بفتح الهمزة (قوله هذا) اى ان كنت كذبتا (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله درى) بضم فكسر اى دفع (قوله عنهما) اى الواطئ والموطوءة (قوله صحبه) اى الزوج (قوله فقال) اى ابو عمر (قوله يسجن) اى الزوج (قوله فيها) ٣٦٥ اى المدونة (قوله انه) اى

الزوج (قوله اقولا) بشد الواو (قوله فان لم يرجع) اى عن قوله في زوجته (قوله الايمان) بفتح الهمزة (قوله بالله الخ) خبر الايمان (قوله مالك) راجع للاجزاء (قوله واشهب) راجع لعدمه (قوله ولو في المال) مبالغة في عدم اجزائه عند اشهب (قوله وفي اشهد) اى تعينه (قوله ويعلم الله) اى كفايته عن اشهد (قوله رواية محمد) راجع لتعين اشهد (قوله واصل اشهب) راجع لكفايته يعلم الله (قوله وفي اقسام) اى كفايته (قوله التخريج) راجع للكفاية (قوله وقول القاضي) عطف على التخريج (قوله وفيها) اى المدونة (قوله في لزوم ائني لمن الصادقين) اى وعنده (قوله للموازاة) راجع للزومه (قوله ولها) اى المدونة راجع لعدمه (قوله امرهما) اى الزوجين (قوله وعزاه) اى الاول (قوله وهو) اى

كونه ليس منه زناها الاحتمال كونه من وط مشبهة او غصب لكن وجهه ما فهم بالثبوت يد عليه عسى ان يشكل فليتب النسب المحبوب شرعا (ووصل) الملاعن (خامسته) بشهاداته الاربع حال كون خامسته مصورة (بلعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) فليس فيها اشهد بالله هذا ظاهر الآية وقوله وشهد بالله اربعا خلافا لاصبغ وعبد الحميد والاولى حذف ضمير خامسته ليكون ظاهرا في مذهب الرسالة ومختار الجلاب والمحققين من انه لا ياتي بالشهادة في الخامسة على المذهب وظاهر المصنف والجلاب والكافي عدم اشتراط الايمان بان الداخلة على لعنة في الآية وان كان الاولى وفي المدونة وابن الحاجب والارشاد الايمان بها فان حمل على الاولى فلا خلاف (أر) يقول (ان كنت كذبتا) اى كذبت عليهما وظاهره التخيير ابن حبيب هذا يجوز والاحب اليه ما لفظ القسرا ان ابن عرفة وشرط اللعان ثبوت الزوجية لقولها مع غيرها واللعان بين كل زوجين ثم قال الباجي يكون اللعان مع شبهة النكاح وان لم تثبت الزوجية اذا درى الحد عنهما المتبطل اذ اثبتت زوجيتهما ومقاتلتهما صحبه الامام الباجي اختلف في صحبه فسألت ابا عمر بن عبد الملك فقال يسجن اقول ما لا ترضى الله تعالى عنه فيها انه قاذف فيو عظم الزوج اولافان لم يرجع ففيها ايدها فيشهد اربع شهادات بالله المتبطل قال في كتاب الاضامة الايمان في اللعان والقسامة والحقوق بالله الذي لا اله الا هو وتحوم في الموازية وروى ابن كثة في اللعان والقسامة وما يبلغ ربع دينار بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم وقاله ابن الماسجشون وفي الموازية يحلف بالله الذي احبوا وامات النخعي لوقال والله فقط او والله الذي لا اله الا هو فقط في اجزائه قول مالك واشهب ولو في المال وفي اشهد ويعلم الله رواية محمد واصل اشهب وفي اقسام يدل اشهد وبالرحمن يدل بالله التخريج على قول مالك ترضى الله تعالى عنه وقول القاضي مقتضى النظر لا يجوز الا مانص عليه والصواب الاول وفيها ما تحلف به المرأة كالرجل المقسم عليه النخعي في لزوم ائني ان الصادقين للزوج قولان للموازاة ولها والصواب الاول لوروده في القرآن مع حديث البخاري امرهما صلى الله عليه وسلم ان يتلاعنا بما في القرآن قلت وعزاه ابن حارث اسمع اصبغ ابن القاسم وهو في الرؤية رايته ائني وفي لزوم زيادة كالمرو في المسجلة قول اصبغ مع رواية محمد وقوله او صوب النخعي الاول بان ايمانه كالبينة ان نكلت وقوله اما ائني ائني كاف قلت ظاهره لوزادت لورود اجزائها والاقتصار ابلغ لانه اعم وفيها يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ابن

اللعان (قوله وفي لزوم زيادة الخ) اى وعنده (قوله قول اصبغ) راجع للزوم (قوله وقولها) اى المدونة راجع لعدمه (قوله الاول) اى لزومها (قوله بان ايمانه) بفتح الهمزة صوب (قوله كالبينة) اى التي تذك في شهادتها كالمرو في المسجلة (قوله ان نكلت) اى الزوجية عن ايمانها (قوله لوزادت) اى المرأ في ايمانها (قوله والاقتصار) اى عدم زيادتها كالمرو (قوله لانه) اى الاقتصار الخ لعله ابلغ (قوله اعم) اذ يشعل رؤيتها باى قيمة كانت (قوله وفيها) اى المدونة (قوله يقول في الخامسة) ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين اى مقتصر على هذا بدون ذكر اشهد بالله لكذا

(قوله ويريد في الخامسة) على أشهد بالله كذا (قوله ورواية المدونة خلاف ذلك) أي الزيادة في الخامسة والاقتصار على ان لعنة الخ أو ان غضب الخ (قوله عنها) أي رواية المدونة (قوله قال) أي القاضي (قوله وانكر) أي القاضي الخ ابن عرفة تزنت بقرطبة أيام القاضي ابن زياد فشا ورقيم أهل العلم فافتوه بما في هذا الكتاب ونصه يحلف الزوج قائما مستقبلا قبل القبلية يقول بالله الذي لا اله الا هو اقد زنت فلانة هذه مشهورة اليها وما هذا الخل او ما حلفتني وان لم ينصف حلا يقول اقد زنت فلانة هذه وقال قوم يقول أشهد بالله ٣٦٦ ثم يخمس باللعن وتحلف المرأة اربع أيمان على ما تقدم لما زنت وان هذا الخل منه

عات الباجي يحلف اربع مرات ويريد في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وتحلف المرأة اربع مرات وتحلف خامسة بمثل ذلك تزيد فيها ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين وقوله محمد واصبح ورواية المدونة خلاف ذلك سات عنها الشيخ ابنا الحسن القاضي قال نص كتاب الله فمشاهدة اربعة شهادات بالله الآية وان قلت يقول بشهد بالله خمس مرات ويريد في عينة اللعنة والمرأة في عينة الغضب فهذه مست أيمان وانكر ما ذكر محمد (واشار) الشخص (الاخرس) ذكر اكر كان او اتى بما يفهم منه ثم ادانته الاربع والخامسة (او كتب) ما يدل عليها ويعلم قذفه بإشارته قاله في المدونة وكذا يقال في باقي أيمانه وما يتعلق بها والظاهر انه يكرر الاشارة والكتابة بعد تكرير الناطق في الشهادات في الشامل ان انطالق اسانه بعد اعانه فقال لم أرد اللعان فلا يقيس قوله ولو بالقرب ابن ناجي ولا يعاد عليه اللعان ومن اعتقل اسانه بعد القذف وقبل اللعان ويرى زواله بالقرب ينتظر (وشهدت) أي تقول الزوجة أشهد بالله (ما رأيتني) (أو) تقول أشهد بالله (ما زنت) في رد اعانه لنفي الخل والولد (أو) تقول في أيمان الاربع أشهد بالله (لقد كذب) على (فيهما) أي قوله لرأيتني اتزني في ايمان الرؤية وقوله لزنت في ايمان نفي الخل والولد ابن عرفة ابن الحاجب او قد كذب ظاهره الاقتصار على هذا اللفظ وفيه نظر على ما في الجلاب لان فيه لقد كذب على فيما رماني به وقوله لقد كذب على صادق يكذبه عليها في غير ما رماها به من الزنى فلعل المصنف عن هذا احتريز بقوله فيهما والله أعلم (و) تقول (في الخامسة غضب الله عليها ان كان زوجها) (من الصادقين) فيما رماها به بغير لفظ ان كما في الجلاب وفي المدونة وغيرها ان غضب وهو لفظ القرآن ويصح قراءة غضب فعلا ومصدرا فان قيل لم خولفت القاعدة هنا وفي القسامة لان الزوج والاولياء مدعون والقاعدة انما يحلف والاداعي عليه قبل اما الملاعن فانه مدعى ومدعى عليه ولذا حلف الزوجان ويدان ابتدائه بقذفها واما اولياء المقتول فاللوث قام مقام شهادتهم والقاعدة حلف المدعى مع شهادته لتكميل النصاب وغلظت عليهم العيين اعظم الدم والله أعلم (ووجب) على الزوجين في أيمان اللعان لفظ (أشهد) شرطاً في حتمه فلا يجوز أحلف او اقسم او بعد الله (و) (وجب) (اللعن) في خامسة الرجل لانه مبعده لاهله وولده فان حلف بالغضب فلا يجوز (و) (وجب) (الغضب) في خامسة المرأة لانها غضبت زوجها وزوجها واهلها فان حلفت باللعن فلا يكتفى (و) (وجب) (اللعان) (بأن يرف) موضع في (البلد) وهو الجامع لانها أيمان مغلفة فان كان في مكة ففي المسجد الحرام الذي فيه الكعبة المشرفة وان كان بالمدينة ففي مسجده صلى الله عليه وسلم

وتخمس بالغضب تقول غضب الله عليها ان كان من الصادقين قلت ظاهر هذا كالفاسي وانظر هل خلاف القاضي له في افراد اللعنة باسمه فتكون الشهادات على قول محمد مستأوف في كون الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين لانها أشهد بالله لكذا واعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والثاني أظهر فان قلت كيف يتقرر على الثاني قول القاضي فتكون الايمان ستة قلت يتقرر بان التعالمق ايمان على ما مر فاذا قال في الخامسة أشهد بالله لكذا واعنة الله عليه ان كان من الكاذبين كان قوله أشهد بالله يميناً خامسة وقوله ان كان من الكاذبين أي يميناً سادسة ولذا قال تكون الايمان ستة ولم يقل الشهادات (قوله يفهم) بضم الياء (قوله ويعلم) بضم الياء (قوله أيمانه) بفتح الهمز (قوله بها) أي أيمانه (قوله انه) أي الاخرس (قوله عليه) أي الاخرس الذي تكلم بعد

لعانه (قوله أيمانها) بفتح الهمز (قوله على) (بشدة الياء) (قوله لان فيه) أي الجلاب (قوله وقوله) أي ابن المشقل الحاجب (قوله ان) بكسر الهمزة وشدة النون (قوله القاعدة) أي لليمين وهي حلقها المدعى عليه أولاً (قوله لان الزوج والاولياء مدعون) (قوله خولفت) (قوله أولاً) بشدة الواو (قوله ولذا) أي كون كل من الزوجين مدعى ومدعى عليه حلف (قوله ويدان) أي الزوج بالحلف (قوله في ايمان اللعان) بفتح الهمز واصله للبيان (قوله صحتها) أي الايمان (قوله فان كان) أي اللعان



(قوله لوقوعه) أى اللعان (قوله وظاهره) أى المصنف (قوله انه) أى اللعان (قوله ان يكون) أى اللعان (قوله ان اراد) أى اللعان (قوله لوقوعه) أى اللعان (قوله لا يبعد) (قوله سفته) أى اللعان (قوله وهذا) أى قول عياض سفته الخ (قوله انه) ٣٦٧

فى التعديل (قوله الغرض  
بفتح الغين المججمة والراء  
(قوله الى) بشد الياء (قوله  
فضل ماء) أى ما زاد عن  
حاجته (قوله فغنه) أى الماء  
الفاضل (قوله ابن السبيل)  
أى المسافر (قوله فام ساعته)  
أى عرضها لبيته ها (قوله  
وصدقه) بفتحات مثقلا  
المخوف له (قوله شاهدنا) أى  
دليلا على نذب اللعان بعد  
العصر (قوله وان لم يكن)  
أى الثالث اما حال (قوله  
كونه) أى التخويف (قوله  
عندها) أى الخامسة (قوله  
وعزاه) أى كونه عندها أكد  
(قوله وظاهره) أى عياض  
(قوله انه) أى كونه عندها  
أكد (قوله على فيه) أى فم  
الملاعن (قوله ويقول) أى  
الرجل الواضع يده على فم  
الملاعن (قوله له) أى الملاعن  
(قوله انها) أى الخامسة (قوله  
موجبة) بكسر الجيم أى سبب  
ثبوت العذاب ان لم يعف عنه  
المولى الكريم (قوله وظاهره)  
أى الحديث (قوله قصره) أى  
القول بانها موجبة العذاب  
(قوله من ان القول اسكل  
منهما) بيان لظاهره (قوله اما)  
بكسر الهمزة وشد الميم (قوله  
فيه) أى الدليل (قوله وفيه)  
(قوله وعنده) أى الوجوب (قوله

المستعمل على الروضة والقبور الشريف وان كان في بيت المقدس ففي المسجد الأقصى وان كان  
في غيرها ففي جامع الجمعة (و) وجب (بجواب جماعة) عدول لوقوعه كذلك في زمنه صلى الله  
عليه وسلم وظاهره انه لا يشترط حضوره الامام او نائبه عياض سفته أن يكون مشهورا بحضور  
الامام او من يستنبه على ذلك ابن عرفة وقول اللغوي لا يبعد ان يكون عند القاضي أو الفقيه  
الجليل ويجمع الناس لذلك ان اراد بان الامام فواضح والاشكل لقول عياض سفته ان  
يكون بحضور الامام او من يستنبه على ذلك من الحكام وهذا اجماع انه لا يكون الا بالسلطان  
(أقلمها) أى الجماعة (اربعة) لاحتمال نكولها واقرارها ولا يتم الا بربعة الشارح وعلى هذا  
فلا بد من كونهم عدولا اذ لا يثبت بغيرهم والاولى لان الغرض اظهار شريعة الاسلام وابهته  
وأما النكول والاقرار فيمكن فيهما اثنتان (ونذب) اللعان (ارصاة) من الخس ابن وهب وبعد  
العصر احب الى طبر ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم رجل كان  
على فضل ما بالطريق فغنه من ابن السبيل ورجل يبيع اما ما قبل يابعه الا لذيها فان اعطاه رضى  
وان لم يعطه شيئا مضط ورجل اقام ساعته بعد العصر فقال والله الذى لا اله الا هو لقد اعطيت  
فيها كذا وكذا وصدقه اه والثالث شاهدنا وان لم يكن لعانا (و) نذب للامام (تخويفهما) أى  
الزوجين قبل اللعان بعدذاب الاتخوة الشديد الليم الذى لا يطيقه المخلوق لجزمنا بكذب احدهما  
وأما عذاب الدنيا فخصيف زائل (وخصوصا عند الخامسة) من الرجل والمرأة فحوله لابن  
الحاجب ابن عرفة لم أعرف كونه عندها أكد وعزاه عياض للشافعية وظاهره انه غير المذهب  
(و) نذب (القول) اسكل منهما (بانها) أى الخامسة (موجبة العذاب) على الكاذب نظير  
النسائي وابي داود امر صلى الله عليه وسلم رجلا ان يضع يده على فيه عنده الخامسة ويقول له  
انها موجبة العذاب وظاهره قصره على الرجل وقرره الشارح وت على ظاهره من ان القول  
اسكل منها ما وان لم يضع يده على في كل منهما اما الدليل آخر فيه تخويفهما وفيه وضع يده على  
في كل منهما عندها وبالقياس على الرجل وقوله موجبة أى هي محل نزوله بمعنى ان الله يفتضى  
اختباره برب العذاب عليها او بمعنى مقمة للايمان والمراد بالعذاب الرجم او الجلد (وفي)  
وجوب (اعادتها) أى الزوجية ايمان اللعان (ان بدأت) الزوجية أى قدمت ايمانها على ايمان  
الزوج وعنده (خلاف) البنى ظاهره قولان مشهوران اما الاول فهو قول اشهب واخناره  
ابن الكاتب ورجحه اللغوي ونقله عياض عن المذهب وصححه ابن عبد السلام واما الثانى فهو  
قول ابن القاسم فى الموازية والعينية قال بعض الشيوخ لم أر من شهره بعد البحث عنه وقيد ابن  
رشد الخلاف بما اذا حلفت او لا كالرجل بان قالت انهد بالله والى لمن الصادقين ما زنت أو ان  
هذا الحمل منه وفى الخامسة غضب الله عليها ان كانت من الكاذبين واما ان كانت حلفت  
اولا على تكذيبه بان قالت انهد بالله انه لمن الكاذبين وفى الخامسة غضب الله عليها ان كان  
من الصادقين اعادت انقاها (ولاعنت) الزوجية (الذمية) يهودية كانت أو نصرانية وزوجها  
مسلم أو كافرا وترفعوا البناءا ومجوسية ترافعت المينامع زوجها اليهودى (بكتبتما) أى معبدها

وقيد بفتحات مثقلا (قوله أولا) بشد الواو

(قوله دخوله) أى معبدة الذمية (قوله ونها) أى المدونة (قوله لعظم) بضم ففتح كسير منقلا أى تعقيد الذمة عظمتها (قوله عليه) أى اللعان (قوله خصها) ٣٦٨ أى المصنف الذمية (قوله به) أى فى الجبر عليه (قوله ولعله) أى التخصيص

كنيسة أو بيعة أو بيت نار ولزوجه المسلم دخوله معها وتنع من دخولها الجامع مع زوجها المسلم ابن عرفة وفيها إلهان النصرانية فى الكنيسة حيث تعظم وتحاف بالله تعالى وللزواج ان يحضر معها أو يدع ولا تدخل هى معه المسجد لأنها تمنع منه ١٢ (ولم) الأولى لا (تجبر) بضم الفوقية وفتح الموحدة الذمية على اللعان ان امتنع منسه لانها الواقعة بالزنا لا تحسد لا خصوصية للذمية لعدم الجبر عليه فلم خصها به ولعله لدفع توهم جبرها عليه لحق زوجها المسلم (و ادبت) بضم الهمز وكسر الدال مشددا الذمية المتبعة من اللعان لا إذا يتزوجها وادخالها اللبس فى نسبه (وردت) بضم الراء وشدة الدال الذمية بعد تأديها (الجماع) بضم الجيم (ملتمها) لاحتمال حدها بنكورها أو اقرارها ولا يمنع من رجوعها ان كان شرعاً لهم وفى نسخة ولم تجبر وان ادبت ادبت ومعناها ولم تجبر على اللعان بكنيسة وان ادبت اللعان بالكنيسة ادبت وشبهه فى التأديب فقال (كقوله) أى الزوج (وجدها) أى زوجته مضطجعة ومتجردة (مع رجل) اجنبى (فى لحاف) بكسر اللام ولا يئنه بذلك فيؤقب ولا يلاع ولا يحسد ولو قاله لاجنبية لحدها على بهان يقال أى قدف لاجنبية لا يلاع فى نفسه الزوج ولا يحسد وهذا يقيد ان تعريض الزوج بالقذف ليس كعصم به وسبأى أول باب القذف ما يقيد خلافه ابن المنير الفرق بين الزوج والاجنبى فى التعريض ان الاجنبى يقصد الاذية المحضة والزواج يقصد صيانة نسبه وشأنه الغير على زوجته ابن عرفة وفى لغو تعريضه ولعانه به قول المعروف ونقل الباجى عن عياض عن قدقها وعلى المعروف فى حده به كاجنبى أو تأديبه نقل محمد وقول الشيب مع ابن القاسم (وتلاعنا) أى الزوجان (ان رماها) أى قدف الزوج زوجته (بغصب) أى بوطئها مفعولة (أو وطء شبهة) من اجنبى اشتبها عليه فكنته من نفسها (وانكرته) أى الزوجة ما ذكره الزوج من وطء الغصب أو الشبهة (أو صدقته) أى الزوجة زوجها فى انهم أو طئت غصباً أو بشبهة (ولم يثبت) وطء الغصب أو الشبهة بينة (ولم يظهر) الجيران وغيرهم قائمها بالاعتراف (وتقول) الزوجة ان صدقته اشهد بالله (ما زنت ولقد غلبت) بضم الغين المجهدة واما ان انكرته فتقول ما زنت ويفرق بينهم وان نكلت رجعت (والا) راجع لقوله لم يثبت ولم يظهر أى وان ثبت الغصب بينة أو ظهر بقرينة كاستغاثه عند النازلة (اللعن) الزوج فقط أى دون الزوجة اعذرهما وان نكل فلا يحسدوا ظاهر كلامه لعانه سواء كان بهما جل ام لا وهو ظاهر نقل المواق عن ابن يونس وظاهر ابن شاس انه انما يلتن اذا كان بهما جل فى التوضيح ظاهر الروايات انه يلاعنها سواء كان بهما جل ام لا خلافاً لظاهر ابن الحاجب وابن شاس انه ان فقد الحمل فلا لعان وحديثه فوجه لعانه فى الولد والحد وهو الموافق لقوله فى القذف او مكرهه واما التعانم فالتنى الحد عنها لانهم اجنزة من اقرب بالوطء وعقبته برفع الحد ونكولها فى صورة الانكار يتنزل منزلة الاقرار فى التصديق هذا قول محمد النخعي والصواب اذا التعن الزوج ان لا لعان عليها فى الاقرار ولا فى الانكار لان الزوج انما اثبت فى التعانم اغتصاباً او مشدداً فى نقل المتبسطى وابن عرفة وغيرهما فان نكل

(قوله ولا يئنه بذلك) حال (قوله ولو قاله) أى وجدتها (الخ) (قوله لاجنبية) أى غير زوجته (قوله فبعالي) بضم الباء أى يلغز (قوله بها) أى المسئلة (قوله أى) بفتح الهمز وضم الباء منقلا (قوله بالقذف) أى لزوجته (قوله الغيرة) بفتح الغين (قوله تعريضه) أى الزوج بقذف زوجته (قوله ولعانه) أى الزوج عطف على لغو (قوله به) أى تعريضه (قوله المعروف) راجع للغو (قوله ونقل الباجى) راجع للعانه به (قوله عن قدقها) أى المدونة (قوله فى حده) أى الزوج (قوله به) أى تعريضه (قوله أو تأديبه) عطف على حده (قوله نقل محمد) راجع للحد (قوله وقول الشيب الخ) راجع لتأديبه (قوله به) أى زوجته (قوله من وطء الغصب الخ) بيان لما (قوله ويفرق) بضم ففتح منقلا (قوله وهو) أى لعانه سواء كان بهما جل ام لا (قوله وظاهر ابن شاس) مبتداً (قوله انه) أى الزوج الخ خبر ظاهر (قوله فى

التوضيح) خبر مقدم (قوله انه) أى الشان الخ بيان لظاهر ابن الحاجب بحذف من (قوله وحديثه) أى الزوج حين كان يلاعنها كان بهما جل ام لا (قوله وهو) أى كون لعانه فى الولد والحد عنه (قوله وعقبته) بقبضات منقلا (قوله هذا) أى يلاعنها ان رماها بغصب أو شبهة

(قوله وهو) أي عدم حده (قوله محمل) بفتح الميمين أي المعنى الذي يجعل عليه (قوله وقال) أي البنائي (قوله ونصديق) غطفت على الغصب (قوله والفرار) عطفت على الحد (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله لثلاث) ٣٦٩ أي قبول التونسي الخ صلة

اعقد (قوله اعقده) أي المصنف قول محمد (قوله عليه) أي قول محمد (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله عليه) أي قول اللخمي (قوله تجب) أي الملاعنة على زوجها ما لا (قوله ووقفت) بضم فكسر (قوله يعلم) بضم الياء (قوله به) أي نعمد الزور (قوله وهو) أي الرجوع (قوله فيه) أي الحكم (قوله وليست ظاهرة الحمل) حال (قوله بعده) أي شرائه (قوله بلا استبراء) أي من ماء نكاحه (قوله في طوقه) أي الولد صلة كاف التشبيه (قوله به) أي المشتري (قوله بعد الشراء) صلة وطئ (قوله في اتفائه بلا إمان) صلة الكاف (قوله معقده) بفتح الميم الثانية (قوله وفي امتناع) عطفت على في أنه الخ (قوله والتأخير أي اللعان (قوله به) أي الحمل (قوله لغو) خبرني (قوله ولا ينفى) بضم الباء وفتح القاف (قوله بعده) أي استبرأتم (قوله به) أي وطئها (قوله ومن ثم) بفتح الميم صلة قال (قوله فحملها للنكاح) جواب من أخبره (قوله والا) أي وإن لم تكن حاملا حين شرائها وانت

الزوج فلا يحد وهو ظاهر أن ثبت الغصب أو صدقته وابن عرفة وكذا أن ادعى الغصب وانكرت أن يكون أصاب الحد فلا يحد الزوج لأن محمل قوله الشهادة لا التعريض أفاده البنائي وقال قول زوي فرق بينهما وإن نسكت رجعت الخ هو لهمد أيضا وصوب اللخمي أن لا إمان عليها كما تقدم فأن لا لم أعلم لرجعها وجها لأن الزوج لم يثبت عليها بإلحائه زنا وإنما ثبت عليها غصبا فلا إمان عليها كثبت الغصب بالينة ولو لا غنسه فلا يفرق بينهما لأنه إنما ثبت بالتعانه الغصب وتصديق الزوج وهذا خارج عما ورد في القرآن مما يوجب الحد في النكول والفرار في الخلف وابن عرفة قبل التونسي قول محمد وساقه مساق تفسير المذهب أهولعل المصنف لثلاث اعقده واقتصر عليه وأما ابن عبد السلام فقبل قول اللخمي كما واقتصر عليه وشبهه في إمان الزوج فقط فقال (ك) زوج زوجة (صغيرة) عن سن من تحمل (نوطاً) أي يمكن وطؤها وطبقه عادة فذهب برؤية الزنا في إمان دونها وفي الشامل فإن كانت في سن من تحمل فله الملاعنة اتفاقاً وإن ادعى مؤي فوهل تجب قولان ووقفت فإن ظهر بها حمل فلا يلحق به ولا عنت فإن نسكت حدثت البكر ولو لم يقيم بحقه حتى ظهر حملها وجب إمانها اتفاقاً فإن نكل حد وطئ به وإن نسكت حدثت كال بكر (وإن شهد) زوج بزنا زوجته (مع ثلاثة) من الرجال واطلع على أنه زوجها وقبل حدها (التعن) الزوج (ثم التعت) الزوجة (وحد) بضم الحاء المهملة وشد الدال الشهود (الثلاثة) انقصهم عن نصاب شهادة الزنا (لا) لتحديد الثلاثة (إن نسكت) الزوجة عن اللعان وتحديثي زوجة إن كانت بكر أو أن رجعت برئها إلا أن يعلم أنه نعمد الزور ليقولها أو يقربه فلا يرثها (أولم يعلم) بضم التسمية وفتح اللام (بزوجيته) أي كونه أزواجاً من شهد عليه مع الثلاثة بالزنا (حتى رجعت) بضم الراء وكسر الجيم المرأة المشهود عليها بالزنا فلا تحدد الثلاثة ويلاعن الزوج فإن نكل يحددون الثلاثة ويرثها ولا تحدد الثلاثة لأن نكوله كرجوعه بعد الحكم وهو يوجب حد الرابع فقط ولادية على عاقلة الإمام للاختلاف فيه فليس بخطا صريح قاله الشارح (وإن اشترى) الزوج (زوجته) الأمة وليست ظاهرة الحمل يوم شرائها ووطئها بعده بلا استبراء (فولدت) ولداً كاملاً (لستة) من الأشهر من وطئها بعده ونقاه (ف) الولد (ك) ولد (الأمة) التي اقربسها بوطئها وانت بولد لستة أشهر في حقوقه به وعدم إمان وإن كان استبرأها بعد وطئها بعد الشراء فولدت لستة أشهر بعد الاستبراء فهو كولد الأمة التي استبرأها سيدها ثم انت بولد لستة أشهر في اتفائه بلا إمان (و) أن ولدته (لاقل) من ستة أشهر أو كانت ظاهرة الحمل يوم الشراء أولم يطأها بعده (ف) ولدها (ك) ولد (الزوجة) في أنه لا ينفى الإباحة معقده فيه على شيء مما تقدم أنه يعقدها به وفي امتناع اللعان فيه بالوطء والتأخير بعد العلم به ابن عرفة وفي حمل الأمة المقر سيدها بوطئها لغو في اللعان ولا ينفى الإباحة استبرأها ولم يطأها بعده في حمل بكره بعده ومن ثم قال ابن حبيب عن أصبغ من اشترى زوجته حاملاً أو غير ظاهرة الحمل وانت به لاقل من ستة أشهر من الشراء محضون ولا كثر وإن كثر وطأها بعد الشراء فحملها للنكاح محضون ولو نكح سنين والأف هو للملك (وحكمه) أي غرة اللعان وما يترتب عليه ستة أشياء ثلاثة على إمان الزوج (رفع) أي عدم (الحد) عن الزوج أقدفه وزوجته إن كانت

٤٧ من في به لستة أشهر ولم يكر وطأها بعد شرائها (قوله فهو) أي الحمل (قوله لقد نه زوجته) على الحد

(قوله له) اي قدفه (قوله انقبه) اي جعلها غلة لعائنا (قوله ونص عليه) اي ردها له بذلك (قوله واستظهره) اي ردها له بذلك (قوله) واقله اي الاقصى (قوله محال) ٣٧٠ خبر ان (قوله عزاه) اي نسيبه ابن عبد السلام (قوله وهذا) اي قبول

رجوع المرأة الى اللعان بعد نكولها عنه (قوله مسلم) بضم ففتح منقلا (قوله لانه) اي رجوعها للامان بعد النكول عنه (قوله وهو) اي رجوعها عن الاقرار به (قوله عوده) اي الزوج (قوله اليه) اي اللعان بعد نكوله عنه (قوله وهو) اي الحد (قوله وقبل) بضم فكسر (قوله فقط) اي دون عود الزوج (قوله له) اي اللعان (قوله يقبل) بضم فسكون ففتح (قوله ان رجوعه) اي الزوج اللعان بعد نكوله عنه (قوله رجوع المرأة) اي اللعان بعد نكولها عنه (قوله فيهما) اي رجوع الرجل ورجوع المرأة (قوله في المرأة) اي رجوعها (قوله على الاولى) بضم الهمز (قوله وهو) اي ما لابن رشد (قوله فيهما) اي الرجل والمرأة (قوله لانهما) اي اتوا أمين (قوله ويتوارثان) اي يرث احد نواحي الملا عنقه من الآخر (قوله كنواحي) بفتح الميم منق نواحي بلا تون لاضافته تشبيهه في وراث الشقيقين (قوله والفرض) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله انه) اي الزوج

حرمة مسلمة (او الادب) له (في) الزوجة (الامة او الذمية) الكفاية (و) ثانيا (النجابة) اي الحد أو الادب (على المرأة) الحد على المسلمة ولو امة والادب على الكفاية (ان لم تلعن و) ثالثا (قطع نسبه) اي الزوج عن حمل ظاهر او سيظهر وثلاثة مرتبة على لعان الزوجة احدها رفع الحد عنها ثانيا فسخ نكاحها ثالثا اشارة بقوله (ر) يجب (بالعائنا) من اضافة المصدر لفاعله تأييد حرمتها على ملاعنها ان لم يملكها واراد نكاحها بابل (وان ملكك) بضم فكسر اي ملكها ملاعنها فلا يحل له الاستمتاع بها (او) اي وان (انقش حملها) بعد لعانها انقبه فيمأ بطحريها لاحتمال انها اسقطت من خفية قاله في المدونة ومقتضاه انه ان تحقق الانقشاش بلازمة بينة لها فالاية اقصى امد الحمل لوجب ردها اليه اتين صدقهما معا ونص عليه ابن عبد الحكم واستظهره بعض الشيوخ قاله ابن عبد السلام ابن عرفة من تأمل وانصف علم ان فرض ملازمة البينة لها بحيث لا تنفارقها الا قضاء اقصى امد الحمل واقله اربعة اعوام محال عادة وتقدم في المنسوف انه ليس من شأن الفقهاء التكلم في خوارق العادات وما عزاه لابن عبد الحكم وبعض الشيوخ لم يعرفه اه قلت من حفظ حجة اه عب البناني قد يقال يمكن انقشاشه بقرب اللعان بشهادة النساء النوايل بعدم حملها فلا يتوقف على مضي اربعة اعوام والله اعلم (ولو) نكل الزوج عن اللعان ثم (عاد) اي رجع الزوج (اليه) اي اللعان بعد نكوله عنه وقبل حده للقدف (قبل) بضم القاف وكسر الموحدة عوده اليه وشبهه في قبول العود الى اللعان بعد النكول عنه فقال (ك) عود (المرأة) اليه بعد نكولها عنه فيقبل (على الاظهر) عند ابن رشد وهذا مسلم لانه كرجوعها عن اقرارها بالزنا وهو مقبول واما قبول عوده اليه فضعيف بخلاف لاستظهار ابن رشد والمذهب عدم قبوله لاتهمه باسقاط حد القدف عنه وهو لا يسطر الرجوع عن القدف فلو حال وقبل عودها فقط له او لم يقبل عودها بخلاف المرأة المشي على الراجح عب البناني الطرق ثلاث الاولى لابن شاس وابن الحاجب والمصنف ان رجوعه مقبول اتفاقا والخلاف في رجوع المرأة والثانية لابن يونس والخلاف فيهما والثالثة لابن رشد والخلاف في المرأة والرجل متفق على عدم قبول رجوعه ومشى المصنف في الرجل على الاولى وفي المرأة على ما لابن رشد وهو المذهب فانما سب المشي عليه فيهما (وان) لاعن الزوج زوجته لاني جعلها فولدت نوامين فلا استلحق) الملاعن لاني الحمل (احد التوامين) اي الولدين اللذين ليس بينهما اقل امد الحمل (لحقاه) مع لانهما كولد واحد ولو لاعن في أحدهما فقط اتت بهما معا ويتوارثان كتوارث الشقيقين كنواحي مسبية ومسمنة بخلاف نواحي الزانية والغصوبة فاختوان لام على المشهور (وان) ولدت ولدا ثم ولدت ولدا آخر فاستلحق الزوج أحدهما ولقي الآخر (كان بينهما) اي الولدين اللذين استلحق الزوج أحدهما ما ونقي الآخر (سنة) من الاشهر (ف) هما (بطنان) اي جلان لا يلحق أحدهما باستلحاق الآخر ولا يتقن بنقبه (الا انه) اي لكن الامام مالك رضي الله تعالى عنه (قال ان اقر) اي الزوج (ب) الولد (الثاني) الذي تأخر عن الاول ستة اشهر بان قال هذا ولدى والفرض انه ان استلحق الاول (وقال) الزوج (لم اطأها) (بعد) ولادة الولد (الاول) وجواب ان اقر وقال (سئل) بضم فكسر (النساء) العارفات بذلك (فان قلن انه)



(قوله لانه) اي وطء غير الميطقة (قوله معدوم شرعا) اي وهو كالمعدوم حسا ابن عرفة وفيها تجب بخلوهم ما ولو باى زيادة تحقيل الوطء ولو انكراه (قوله وفيها) اي المدونة (قوله ومنها) اي المدونة (قوله قبلها) اي مسئلة من لا يوطأ مثلها (قوله وهي) اي من فيها بقية رفق الخ حال (قوله ومثلا يوطأ) حال (قوله وبنيها زوجها) حال (قوله ثلاثة اشهر) خبر عدة (قوله لا يجب استبراءؤها)

وان لم يمكن حملها ولم تبلغ تسع سنين على المعقد لان لم تطقه وان وطئها زوجها لانه معدوم شرعا ابن عرفة وفيها ليس على من لا يوطأ مثلها عدة طلاق ومنها قبلها عدة من فيها بقية رفق في الطلاق وهي ممن لا تحيض اصغر ومثلا يوطأ وبنيها زوجها ثلاثة اشهر وفي المقدمات ابن ابية الصغيرة التي ليست في سن من تحيض ويؤمن حملها الا عدة عليها وهو شاذ قلت قال اللخمي رواية ابن عبد الحكم في الامة تطبيق الوطء ولا تحمل غالبا كبت تسع وعشر لا يجب استبراءؤها خلاف رواية ابن القاسم فيها وجوب الاستبراء وظاهر ترجيح اللخمي هذه الرواية بقوله قياسا على الحرة المعتدة ان الحرة لا خلاف فيها ونقل الصقلي وابن حبيب عن جماعة من التابعين مثل رواية ابن عبد الحكم وقول ابن هرون رواية ابن عبد الحكم اشبه بقواهم في الصغير الذي لا يولد له لا تعتد زوجته ولو طاق الوطء مريد بان الصبي لا ماله قطعا فلا ولده قطعا وان الولد عن الصغيرة الميطقة للوطء لا ينقض للقطع فحاشا الاحتياط اللخمي ذكر بعض اهل العلم انه رأى جعدة بنت احدى وعشرين سنة وعرفت ان في بلاد مكة مثل ذلك كثيرا كالبن وصلة تعتد (ب) سبب (خلوة) زوج (بالغ) بها خلوة اهتداء او زيادة ولو مريضاً ميطقا او وهي حائض او نفساء او صائمة لا يجزئ صبي ولو قوى على الوطء مخالعه عنه وابيه ابن عرفة وفيها ان كان الصبي لا يولد له ويقوى على الوطء فظهر بامر أنه حمل فلا يلحقه وتحدد ان مات فلا تنقضى عدمه ولو افاقه بوضعه لان الحمل الذي تنقضى العدة بوضعه هو اللاحق بابيه الا الملاعة تحل بوضعها وان لم يلحق بالزوج والمسوح ذكره وانتباهه مثله (غير محبوب) لا يجزئ بالغ محبوب ولا يوطئه عند جمع وهو الرافع خلافا لقول عياض والراجح ان دافن النساء والتذويع وانزل ثم طلق فتعتد زوجته ونعت خلوة بجملة (امكن شغلها) اي الخلوة (منه) أي البالغ غير محبوب بالوطء واحترزه عن خلوته بما يحضره نساء متصفات بالعدالة والعفة او واحدة كذلك وعن خلوة ملطقة صغيرة عن زمن الوطء فلا توجب عدة قاله القائل كهي اني وتجب العدة بما تقدم ان تصادق على الوطء في الخلوة واختلافه بل (وان فها) اي الزوجان الوطء فيها لانه حق لله تعالى فلا يسقط بانفاقهما على نفسه (واخذنا) بضم الهمزة وكسر الخاء المحجمة اي الزوجان (باقرارهما) اي الزوجين بنفيه فيما هو حق لهما فتؤخذ الزوجة بعدم النكحة والكسوة مدة العدة وبعد تكميل المهر ويؤخذ الزوج بعدم رجعتها ومنعه من تزوج من يحرم جمعها معها واربعة سواها ويؤخذ ان معا بان من تأخرت حياته لا يرث الميت قبله ابن عرفة وفيها من دخل بامرأة وقال لم اسمها وصدقته فلها نصف المهر وكذا ان تصادقانه قبل او جردا ووطئ دون الفرج الا ان يطول مكنته معها قال مالك رضي الله تعالى عنه فأرى لها جميع المهر وقال قوم لها نصف المهر (لا) تعتد الزوجة (بغيرها) اي الخلوة في كل حال (الا ان تقر) الزوجة فقط (به) أي وطء البالغ غير محبوب في غير الخلوة فتعتد (او) الا ان (يظهر) بها (حمل ولم ينقه) أي الزوج الحمل بالهان فتعتد

مفعول ر واية المضاف لقاعله (قوله خلاف) خبر رواية (قوله فيها) اي المدونة (قوله وجوب الاستبراء) مفعول رواية المضاف لقاعله (قوله هذه الرواية) مفعول ترجيح المضاف لقاعله (قوله بقوله) اي اللخمي صله ترجيح (قوله ان الحرة لا خلاف فيها) خبر ظاهر (قوله ونقل) بفتح القاف (قوله مثل) بكسر فسكون مفعول نقل (قوله اشبهه) خبر رواية والجملة مفعول قول المضاف لقاعله (قوله لا تعتد زوجته الخ) مفعول قول المضاف لقاعله (قوله بضم ففتح منقلا) خبر قول المضاف لقاعله (قوله لا يبنى المصاه عنها) (قوله لا يجزئ صبي) مفهوم بالغ (قوله خالعه عنه وابيه) جواب عما يقال لا تنصرون عدة طلاق من صبي اذ لا يلزمه طلاق (قوله وفيها) أي المدونة (قوله بوضعه) اي حملها (قوله مثله) اي الصبي (قوله دنا) اي قرب المجبوب (قوله بالوطء) صله شغل (قوله به) اي امكان شغلها (قوله فيها) اي الخلوة (قوله لانه) اي العدة وذكره

لتد كبر خبره (قوله فيما هو حق لهما) اي الزوجين صله أخذنا (قوله وفيها) اي المدونة (قوله تصادقا) بوضعه اي الزوجان (قوله لانه) اي الزوج (قوله قبل) بنقصات متقلا اي الزوجة (قوله الا ان يظهر بها حمل ولم ينقه) ابن عرفة في امهات الاولاد منها مع غير ما ظهر رجل يمكن كونه كالبناء في العدة والزوجة ولو بعد موته

(قوله فان نقاه بلعان) مفهوم ولم ينقه (قوله فلا نفقة ولا كسوة لها) تفريع على لانهما ونسبى (قوله قبل وضعه) صلة الميت (قوله قدره) اى حيزه (قوله ثلاثة قروء) اى عدتها ثلاثة قروء (قوله اطلاقه) ٣٧٣ اى القروء (قوله انه) اى القروء (قوله

ورجحه) اى اللغوى ان القروء

هو الحيض (قوله ورده) اى

ترجيح اللغوى (قوله بانه) اى

اطلاق القروء على الحيض

(قوله وهو) اى الترتيب (قوله

ولذا) اى كون الجميع للاستبراء

عليه لا يجب على مطلقة قبل

البناء (قوله لا الاول) عطفا

على الجميع (قوله والثاني)

اى ان الاول للاستبراء (قوله

ورجحه) اى الثانى (قوله

عنه) اى اى عمران (قوله

من ان من اعتماده فى السنة

الخ) اى ان ما (قوله وجوده)

اى ما نقله ابن الحاجب (قوله

شارحه) اى ابن الحاجب

(قوله والا) اى وان حاضت

لوقتها (قوله نقله) اى ابن

الحاجب مفعول تعقب

المضاف لقوله (قوله عدم)

مفعول نقل المضاف لقوله

(قوله بانقراده) اى ابن

الحاجب صلة تعقب (قوله

به) اى ما نقله (قوله حسن)

خبر تعقب (قوله لها) اى

المطلقة (قوله فيها) اى

سنة (قوله وقته) اى حيزها

(قوله والا) اى وان لم تحض

فى وقته (قوله فالمبالغة على

هذا) اى قول ابن المرازم

يختلف فى هذا الخ (قوله

طلافا) مفعول مطلق المطلق

مبين نوعه بنفسه (قوله

مرضا) مفعول به المطلق (قوله محجبا) خبر كان محذوف مع اسمها ضمير الزوج

بوضعه فان نقاه بلعان فلا تعد ونسبى بوضعه فلا نفقة ولا كسوة لها ولا يرث الحى منها ما  
لميت منها قبل وضعه وصلة تعد (بثلاثة اقراء اطهار) بيان ابدال (و) عدة الشخص (ذى  
اى صاحب الرق) اى الامه الرقيقة من زوجها الحرا والرقيق (قرآن) بفتح القاف على الاشهر  
اى طهران ابن عرفة والمعدنات ست الاولى معتاد حيزها فى كل شهر دون دم غيره ولو اختلف  
قدره ثلاثة قروء للحره وقرآن لغيرها والمنصوص القروء الطهر واستقر اللغوى من اطلاقه  
فى المذهب على الحيض انه الحيض ورجحه ورده ابن بشير بانه مجاز فقلت كيف هذا وهو مشترك  
لغة بين الطهر والحيض (والجميع) اى الاقراء الثلاثة للحره والقرآن للامة (للاستبراء) اى  
الاستدلال على برائة الرحم من الحمل فى مطابقة مدخولها ولذا لا يجب على مطابقة قبل  
الدخول لانها لا تحتاج للاستبراء (لا الاول فقط) للاستبراء والباقي تعدد (على الارجح) عند  
ابن يونس وهو قول الابهري والثاني للقاضى ورجحه عبد الحق وتظهر فائدة الخلاف فى الكفاية  
فتلزمها الثلاثة على الاول وقرء الطلاق فقط على الثاني وتعمد المطابقة بالاقراء ان اعتمدت  
الحيض فيما دون سنة بل (ولو اعتمده) اى الحيض (فى كالسنة) مرة واحدة خلت السكاف ما زاد  
عليها الى تمام عشر سنين على ما نقله د عن ابي عمران والى تمام خمس سنين على ما نقله ابو الحسن  
والناصر عنه فى اعتماده فى كل عشر او خمس مرة تنظره فان جاء وقت مجيئه ولم تحض حلت  
وان حاضت انتظرت الثانية فان جاء وقتها ولم تحض حلت وان حاضت انتظرت الثالثة او وقتها  
واشار بولم يات له ابن الحاجب من ان من اعتماده فى السنة تحل بقامها وانكر وجوده  
نشاو حرمه ابن عرفة ابن رشد عن مجله من حيزه سنة او اكثر عدتها سنة بقاء ان لم تحض  
لوقتها والا فاقراءها ولا يخالفه من اصحابنا فتعقب شارحى ابن الحاجب نقله عدم اعتبار  
انتظار الاقراء بانقراده به حسن وفى المدونة ولو تقدم لها حيض مرة اطلبت الحيض فان لم ياتها  
اعتمدت بسنة من يوم الطلاق وبعبارة الشامل فاذا جاء الحيض فى السنة مرة انتظرت الاقراء  
على المعروف فى المذهب فان لم تحض فيها ومضى وقته حلت والافسنة بعد طهرها ولا تزال كذا  
تحيض بعد سنة انتظرت عايتها فان حاضت فى وقته حلت والافسنة بعد طهرها ولا تزال كذا  
حتى يتاخر عن عادته وتسكمل ثلاثة اقراء (او) اى وتعمد المطابقة بالاقراء ولو (ارضعت)  
وتأخر حيزها الارضاعها فلا تعد بالسنة وتنتظر الاقراء حتى يحقها او تقطع ولها او ينقطع  
ارضاعها فتسقط قبل ثلاث حيض فان لم تحض حتى تمت سنة من حين انقطاع الارضاع حلت  
اظهار ان تأخره ليس للارضاع ابن المرازم يختلف فى هذا قول مالك واصحابه رضى الله تعالى  
عنهم فالمبالغة على هذا الدفع التوهم والامة كالحره قاله ابن عبد السلام (او) اى ولو  
(استحضت) بضم الفوقية المطلقة (و) قد (ميزت) دم الحيض من دم المرض برائحة اولون او  
نال لا يكثره تبعه الاكل والشرب والحرارة البرودة فتعتمد بالاقراء لا بالسنة على المشهور وعن  
مالك رضى الله تعالى عنه بسنة والامة كالحره (ولزوج) المطلق طلاقا رجعا مريضها بتاخر  
حيزها لارضاعها (انتزاع ولد) المطلقة (الرضع) بكسر الصاد المعجمة (فرار من ان ترثه) اى  
لزوجة زوجها ان مات قبل تمام عدتها ولو صحيحا لان الموت يقبأ (اوليتزوج اختها) ونحوها

(قوله لو جود مرضع الخ) علة

٣٧٤

لم يضر (قوله قبلها) بكسر الموحدة (قوله ولم يقبله) أي غيرها (قوله انتزاعه)

أي ولد المرضع (قوله غيرها) حال من وارث (قوله عنه) أي الزوج (قوله ومحملة) أي جواز انتزاعه (قوله لها) صلة المعتاد (قوله لارضاعها) علة تأخر (قوله فان لم يتأخر) أي حبضها (قوله عنه) أي وقته المعتاد لها (قوله وله) أي الولد الخ حال (قوله واستشكل) أي قوله وللزوجة طرده لايه (قوله هذه) أي التي لا يجب عليها الارضاع (قوله فيه) أي رده (قوله من رضاع الخ) بيان للسبب واحترز بظاهر عن اختلال مزاجها فانه لازم لتأخره بلا سبب ظاهر (قوله بسببه) أي المرض (قوله قبل الطلاق) صلة مرضت (قوله لزوال الخ) علة الاستبراء (قوله لانها) أي التسعة الخ علة كون تربصها يزيد الرية (قوله تعتبر) أي التسعة (قوله انه) أي الخلاف في كون التسعة استبراء او عدة (قوله كالموضع) أي في اعتدادها بالاقرار بعد زوال مرضها (قوله بينهما) أي المرضع والمریضة (قوله او لطبعها) عطف على اصغر (قوله وهو) أي الخلاف (قوله رجع) أي الامام رضی الله تعالى عنه (قوله اولهما)

من يحرم جمعها معها (او رابعة) بدلها (اذ لم يضر) الانتزاع (بالولد) لوجود مرضع غيرها قبلها الولد فان لم يوجد غيرها ولم يقبله الولد فلا يجوز انتزاعه واذ اجاز انتزاعه اقطع ارثها العائد نفعه على وارثه غيرها فاحرى انتزاعه لاسقاط نفقتها عنه ومحملة اذا تأخر حبضها عن وقته المعتاد لها لارضاعها كافي مع ما عاب ابن القاسم فان لم يتأخر عنه فليس له انتزاعه لتبين قصده اضرارها ومثل ولدها ولد غيرها الذي ترضعه مالم يعلم باجارتها ويقربها قبل طلاقها وللزوجة طرده لايه لتجمل حبضها وتزوجها غير مطلقها ان قبل الولد غيرها وله لايه مال قاله ابن رشد واستشكل بان الرعية يجب عليها الارضاع واجب بمحملة على من لا يجب عليها الشرفها فان قلت هذه لها رده وان لم يكن لها مصلحة فيه فلا يتم هذا الجدل قلت ليس في النقل تقيد ردها بمصلحتها فليست كالاب وعورضت مسئلة المصنف بقوله الا في في الحضنة ولو وجد من ترضعه عندها نجانا واجب بان عذره هنا اسقط حقه في ارضاعه وحضا انما باقية فيأق لها بمن ترضعه عندها فهذه مخصوصة للآثمة والله اعلم (وان لم يقرب) المستحاضة دم المرض من دم الحيض (او تأخر) الحيض (بلا سبب) ظاهر من رضاع واستحاضة (او مرضت) المطلقة فتأخر حبضها بسببه قبل الطلاق او بعده (تربصت) أي تأخرت بفترات متفرقة (تسعة اشهر) استبراء على المشهور لزوال الرية لانها مدة الحمل غالباً وهل تعتبر من يوم الطلاق او من يوم ارتفاع حبضها قولان (ثم اعتدت بثلاثة اشهر) حرة كانت او امه وحلت بتمام السنة ولا ينظر لقول النساء وقيل التسعة عدة ايضا والصواب انه خلاف افظى كما تفيد عبارة الاثمة هذا مذهب ابن القاسم وقال انهب المريضة كالمرضع وفرق ابن القاسم بينهما بقدره المرضع على ازالة السبب فهي قادرة على الاقرار بخلاف المريضة فانها لا تقدر على رفع ذلك السبب فاشبهت بالآتيسة وشبهه في الاعتداد بالثلاثة فقال (كعدة من لم تر الحيض) لصفته وهي مطبقة الوطء واظبعها وهي البغلة (وعدة) (اليائسة) من الحيض لكبرها في السن فعدة كل من هو لثة ثلاثة اشهر ان كانت حرة بل (ولو) كانت متلبسة (برق) وأشار بولوا الى الخلاف في المذهب وهو قولان احدهما شهران والاخر شهر ونصف ووجه المشهور ان الجدل لا يظهر في اقل من ثلاثة اشهر فلذا ساوت الامة الحرة قاله الموضع (و) تعتبر الاشهر في العدة بالاهلة كاملة كانت او ناقصة ان وقع الطلاق في أول ليلة من الشهر وان وقع في اثنتائه اعتبرت الثاني والثالث بالهلال (و) (ثم) بضم فكسر مثقلا الشهر الاقل ثلاثين يوما (من) الشهر (الرابع في) صورة (الكسر) للشهر الاول بالطلاق في اثنتائه (واغنا) بفتح الغين المججمة أي لا يحسب من العدة (يوم الطلاق) الذي وقع الطلاق به بعد طلوع فجره فان وقع املا قبل طلوع الفجر حسب اليوم منها وكذا عدة الوفاة وقبل لا يلغى وتعتد الى مثل الساعة التي طلق او مات فيها والقولان لمالك رضي الله تعالى عنه رجوع الى أولهما (ولو حاضت) المعتدة التي تربص تسعة وتعتد بثلاثة (في السنة) ولو في آخر يوم منها رجعت الى اعتدادها بالاقرار (وانتظرت) الحيضة (الثانية) او تمام سنة بيضاء فان تمت السنة ولم تحض حلت وان حاضت ولو في آخر يوم منها انتظرت تمام سنة (و) (الحيضة) (الثالثة) فصل بالسابق منهما هذا في الحرة والامة تحل بالثانية او تمام سنة بيضاء قبلها (ثم ان احتاجت) من تربصت تسعة واعتدت بثلاثة ولم يأتها دم لانيها ولا بعدها (عدة) من طلاق آخر (في) الشهر

الثلاثة

أي القوانين أي لغو يوم الطلاق



(قوله ايما) بفتح الهمز وكسر اليا مة فلا اى لازوج لها (قوله ينسب) صلة بجمع (قوله خامسة) (قوله مع شبهة) حال من بجمع (قوله والا) اى وان لم تكن شبهة تعدر به (قوله لكن هذا) اى التبرص الواجب بالوطء المستعمل كسكاح الجمع على فساد مع شبهة دائنة الحد (قوله فهو) اى التبرص استبراء والاستدراك على قوله بزنا وشبهة لرفع ايها مة انه استبرأ فبهم ما (قوله والا) اى وان كانت ظاهرة الحمل منه حين زناها (قوله فقبل يكره) اى لزوجه او طوها (قوله ٣٧٥ ذكرها) اى الاقوال (قوله

وبه) اى الضريم صلة  
اجيب (قوله وعلاه) اى  
التحريم (قوله بانه) اى الشان  
(قوله وهو) اى التعديل  
(قوله ايما) بفتح الهمز وكسر  
اليامنة فلا اى لازوج لها  
(قوله زمن استبرائها) صلة  
ايما (قوله سواء كان) اى مر يد  
العقد عليها (قوله واجنبيا)  
عطف على زوجها (قوله  
جهلا) اى بجهلها (قوله  
من ذلك) اى السبي والشرع  
(قوله لانها) اى التي غاب  
السبي والمستترى عليها  
(قوله وولدها القراش زوجها)  
حال (قوله سقوط حد القذف)  
خسبة فائدة (قوله بانه ابن  
شبهة) صلة رى (قوله واحد  
من رى الخ) عطف على  
سقوط (قوله منها) اى ستة  
الاشهر (قوله بذلك) اى انة  
ابن شبهة (قوله اذهى) اى  
الشبهة (قوله لحوقه) اى  
النسب (قوله تعرض) اى  
اى كونه معرضا بقذفه فلا  
يجد (قوله منه) اى ماء الشبهة  
(قوله لا للاقه) اى الماء  
الفاسد (قوله وحمل) يضم  
فكسر او فتح فسكون

(الثلاثة) عدتها ابتداء بالترتيب تسعة لصيرورتها ثمانية فان كانا هادما ثم احتاجت اربعة  
جوى فيها ما تقدم والله اعلم (ووجب) على الحرقة زوجة كانت او ايماء (ان وطئت) بضم الواو  
(بزنا او) وطئت (شبهة) انسكاح كفلط او عقد نسكاح فاسد بجمع على فساد بنسب او رضاع  
او صهر او خامسة مع شبهة تدرا الحد والافه وزنا لكن هذا عدة فان لم تكن شبهة فهو استبراء  
(ولا يبطأ الزوج) زوجته التي وطئت بزنا او شبهة زمن استبرائها اى يحرم عليه وطؤها حيث  
لم تكن ظاهرة الحمل منه والافقيل بكره وقيل يباح وقيل خلاف الاول ذكرها ابن عرفة وابن  
يونس وفي البيان ما يفيد ان المذهب التحريم وبه اجيب في نوازل ابن الحاج والمعارين  
العقباني وغيره وعلاه بانه ربما بنفس الحمل فيخطئ ما بهما غيره وهو ظاهر (ولا يعقد) احد  
نسكاحا عليهما ان كانت ايماء من استبرائها سواء كان زوجها الذي فسخ نسكاحه او طلقها باثنا  
او اجنبيا لان كل محمل امتنع فيه الاستمتاع امتنع العقد فيه الا الحيض والنفاس والصيام  
والاعتساف (او غاب) على الحرقة غيبة يمكن الوطء فيها (خاصب او ساب) بكسر الموحدة مخففة  
كافر حربي (او مستتر) جهلا او فسقا ثم خلعت من ذلك لانها مظنة الوطء (ولا يرجع) بضم  
التحسية وفتح الجيم (لها) اى لانه قد حرقة في نفها وطمن ذكر لانها مبالغة ودفع المعرفة عن  
نفسها وفاعل وجب (قدرها) اى العدة بالتفصيل السابق فذات الحيض غير المتأخر عن زمنه  
او المتأخر لرضاع ثلاثة اقراء واليانسة والصغيرة والبغلة ثلاثة اشهر والمتأخر حيضها بالاسباب  
او المرض والمستحاضة غير المميز سنة وفائدة استبراء الحرقة ذات الزوج وولدها القراش زوجها  
سقوط حد القذف عن رى ولدها بعد ستة اشهر من نحو الزنا بانه ابن شبهة واحد من رى ولدها  
لا قل منها بذلك قاله في التوضيح واستشكله ابن عاشر بان الحد انما يتقرر بنسب لا باثبات  
الشبهة اذهى لانه لا يستلزم نفي النسب بدليل لحوقه في نفس المسئلة اه وبعبارة ابن عرفة ربما تسلم  
من هذا البحث ونصها واستشكل لزوم الاستبراء مع وجوب لحوق الولد واجيب بافادته نفي  
تعرض من قال لذي نسب منه يا ابن الماء الفاسد اه فان الماء الفاسد فيه تعرض بنسب  
النسب لا للاقه على ماء الزنا ايضا بخلاف الشبهة وحمل كلام المصنف على الحرقة فقط لانه  
سبب كراستبراء الامة في بابه ولما لا يتعقب بان المتقدم في عدة الامة قرآن او ثلاثة اشهر او سنة  
واستبرأوها من نحو الزنا حيضة نقله في عن المدونة ونصه وفيها لزوم ذات الرق العدة كالحرقة  
واستبرأوها في الزنا والاستبراء حيضة اه ونقل نحوه عن ابن عمران والجلاب وقوله قدرها هو  
المشار اليه بقوله استبراء الحرقة كعدتها وقد استثنوا استبراء الاقامة للحد عليهما في الزنا او  
لقتلها بالردة والذي يعتمد عليه الملا عن فانه بحیضة ونظمها عجم بقوله

(قوله فقط) اى دون الامة (قوله لانه) اى المصنف الخ علة حمل على الاول وخبره على الثاني (قوله في بابه) اى الاستبراء  
(قوله ولما لا يتعقب) بضم فتحة ت مفتحة لا عطف على لانه الخ (قوله وفيها) اى المدونة (قوله كالحرة) خبر لزوم  
(قوله حيضة) خبر استبرأوها

(قوله فانما) اي الحرة (قوله وقيت) بضم الواو (قوله وهو) اي جواز استمتاعه بغير وطئها (قوله في القعد) اي محبت  
 المفقود (قوله لكن نقل المواق الخ) استندرا على قوله وهو مذهب ابن القاسم الخ لرفع ايها ما اعتقاده (قوله ما نقله) اي في  
 التوضيح والشارح (قوله ونقل) بسكون القاف (قوله سيقا) الخ خبر نقل (قوله انه) اي ما نقله ق عن ابن عرفة (قوله ولها  
 ولي الخ) حال (قوله وخبر) بضم الخاء المعجمة وكسر المثناة منقلا (قوله نكاح الشريعة) مفعول

٣٧٦

والحرة استبراءها كالعدة \* لا في امان وزنا وردة  
 فانما في كل ذا تستبرى \* بجمضة فقط وقيت الضرا  
 وظاهر قوله ولا يبطأ الزوج ان له الاستمتاع بغير الوطء وهو مذهب ابن القاسم نقله الموضح في  
 القعد والشارح ولا يخالف قوله وحرم في زمنه اي الاستبراء الاستمتاع لانه في امة تجدد ملكها  
 لم يسبق فيها استمتاع وما هنا في زوجة سبق له فيها استمتاع لكن نقل المواق عن ابن عرفة المنع  
 ولعله هو المعتقد اه عب البناي ما نقله عن عباس لاعتن ابن القاسم والفرقا المذكور صحيح  
 ونقل المواق عن ابن عرفة سيقا يفيد انه في الامة التي تجدد ملكها لا في مسنة ثلثا والله أعلم  
 (و) اذا زوج اجنبي شريعة لولاية الاسلام ولها ولي غير مجبر ودخل الزوج بها ولم يطل وخبر  
 وليها في الفسخ والامضاء او تزوج عبدا بدون اذن سيده ودخل أو سقيه بغير اذن وليه ودخل  
 وخبر السيد والولي في الامضاء والفسخ فاختلف (في) ايجاب الاستبراء (امضاء الولي) نكاح  
 الشريعة او العبد أو السقيه من الماء الحاصل قبل الامضاء لانه حرام وهو لابن الماجشون  
 ومحنون وعدمه لانه ماؤه وهو مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما (او) ايجابه (فسخه)  
 اي الولي النكاح المذكور واراد زوجهما باذن الولي او اذن السيد للعبد في تزوجهما  
 او ولي السقيه في تزوجهما بذلك وعدمه (تردد) فان كان الامضاء او الفسخ قبل الدخول فلا  
 استبراء وان اراد اجنبي تزوجهما بعد الفسخ بعد الدخول وجبت العدة منه اتفاقا للبناي نقل  
 التوضيح وق انه سما في الفسخ تأويلان وذكر ابن عرفة الخلاف في المسئلتين ونسب وجوب  
 الاستبراء لابن الماجشون ومحنون وعدمه مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهما ومقتضاه  
 انه ما قولان ويظهر منه ان عدم الوجوب هو الراجح خلاف ما ذكره ز والله اعلم (واعدت)  
 اي احسبت المطلقة في طهر (بطهر الطلاق) فجعله قرأ اول ان طال بعد الطلاق بل (وان)  
 كان (لحظة) يسيرة جدا فاذا حاضت عقب الطلاق فقد تم قرؤها الاول فان طهرت نصف شهر  
 وحاضت ثالثة فقد تم قرؤها الثاني فان طهرت كذلك وحاضت ثالثة فقد تم قرؤها الثالث  
 (فتحل) للزوج (ياول الحيضة الثالثة) لان الاصل والغالب عدم انتطاع الدم فورا ودوامه  
 برما فاكثره مذهب ابن القاسم (او) اول الحيضة (الرابعة) بالنسبة لحيضة الطلاق (ان)  
 طلقت بضم فكسر منقلا (بكحيض) ادخلت الكاف النفاس لانها بالحيضة الثانية تم قرؤها  
 الاول وبالثالثة تم قرؤها الثاني وبالرابعة تم الثالث (وهل ينبغي) للمعتدة بالاقراء من الطلاق  
 اي وهل معنى قول اشهب ينبغي (ان لا تجل) المعتدة التزوج (:) مجرد (رؤيته) اي دم الحيضة  
 الثالثة ان طلقت بطهر او الرابعة ان طلقت بحيض الوجوب فيكون خلاف قول ابن القاسم

امضاء المضاف لقاعله  
 (قوله من الماء الخ) صلة  
 استبراء (قوله لانه) اي الماء  
 الخ لانه لوجوب الاستبراء  
 منه (قوله حرام) اي نسا  
 عن وطئ حرام (قوله وهو)  
 اي وجوب الاستبراء (قوله  
 وعدمه) اي وجوب الاستبراء  
 من الماء السابق على  
 الامضاء (قوله لانه) اي  
 الماء السابق الخ لانه لعدم  
 وجوب الاستبراء منه (قوله  
 وهو) اي عدم الوجوب  
 (قوله او ايجابه) اي  
 الاستبراء (قوله لذلك) اي  
 حرمة مائه لانه لا يوجب  
 وعدمه اي الايجاب لانه  
 ماؤه (قوله بعد الفسخ) صلة  
 تزوج (قوله بعد الدخول)  
 صلة الفسخ (قوله انما)  
 اي الوجوب وعدمه (قوله  
 في الفسخ) اي لاني الامضاء  
 (قوله في المسئلتين) اي  
 الامضاء والفسخ (قوله  
 ونسب) اي ابن عرفة (قوله  
 ومقتضاه) اي ابن عرفة  
 (قوله انما) اي الوجوب  
 وعدمه (قوله منه) اي ابن

عروة (قوله ان طال) اي الطهر (قوله كذلك) اي نصف شهر (قوله لان الاصل والغالب الخ)  
 علة لطلعه باول الثالثة ودفع لما يقال كيف تحل باول الثالثة مع احتمال انتطاعها قبل درامها يوما وليلة بال (قوله هذا) اي حالها  
 باول الحيضة الخ (قوله لانه) اي المطلقة (قوله بالحيضة) صلة تم (قوله من الطلاق) صلة المعتدة (قوله الوجوب) خبر معنى (قوله  
 فيكون) اي قول اشهب ينبغي الخ

(قوله محل بأول الخ) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله او معناه) اي قول اشهب يبغي الخ (قوله فلا يخالفه) اي قول اشهب يبغي الخ قول ابن القاسم محل بأول الحيضة الخ (قوله فاختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله هو) اي قول اشهب يبغي الخ (قوله يحمل يبغي على الذنب) تصوير للوفاق (قوله وهذا) اي تأويل الوفاق (قوله او خلاف) عطف على وفاق (قوله بمحملة) اي يبغي على الوجوب تصوير للخلاف (قوله وهذا) اي تأويل الخلاف (قوله واليه) اي الخلاف صلة ذهب (قوله لقوله) اي مضمون (قوله هو) اي قول اشهب يبغي الخ (قوله وفيها) اي المدونة (قوله وفيها) اي المدونة (قوله ولو في آخر ساعة) اي ولو طغت في آخر ساعة (قوله منه) اي طهر الطلاق (قوله وفي انقضائها) اي العدة (قوله القرينان) اي اشهب وابن نافع (قوله قبل طهرها) صلة تتزوج (قوله ولكن لا تجل الخ) استدراك على للمعدة ان تتزوج اذا حاضت الخ لرفع ايها به ايا حجة تزوجها بجم - ردنية أول الدم (قوله تقيم اياها) اي والدم نازل عليها (قوله فتعلم) عطف على تقيم (قوله انها) اي الدم وانه لتأيت خبره (قوله والا) اي وان لم يحمل على الاستبراء (قوله تناقض) اي قوله للمعدة ان تتزوج اذا حاضت وقد يقال لا تناقض ٢٧٧ ولو حمل على الوجوب لان الثاني

استدراك على الاول ومبين للمراد منه (قوله فيها) اي المدونة (قوله اي يستحب الخ) خبر قول (قوله بفادها) اي الحيضة صلة تعلم (قوله يأتي على معاهه) هذا خبر قول أيضا (قوله وعلى ان لا قل دم الحيض الخ) عطف على سماعه (قوله حدا) اسم ان مؤخر (قوله في كونه) اي الحد (قوله ثلاثة ايام) خير كون (قوله او خمسة) اي من الايام عطف على ثلاثة (قوله قولاً) مبتدأ في كونه (قوله ابن مسلمة) راجع لكون اقله ثلاثة (قوله وابن الماجشون) راجع لكونه خمسة (قوله لاقله) اي حيض العدة

تجل بأول الحيضة الثالثة او الرابعة او معناه الذنب فلا يخالفه في الجواب (تأويلان) وذلك ان في المدونة لابن القاسم محل بجم - ردنية الدم ولا شهب يبغي ان لا تجل بالنكاح اول الدم فاختلاف هل هو وفاق لابن القاسم بمحمل يبغي على الذنب وهذا تأويل ابن الحارث واكثر الشيوخ أو خلاف بمحملة على الوجوب وهذا تأويل غير واحد واليه ذهب مضمون لقوله هو خبر من رواية ابن القاسم ولو قال المصنف وفيها لا شهب يبغي ان لا تجل برؤيته وهل وفاق تأويلان لكان اوضح والله اعلم ابن عرفة وفيها طهر الطلاق فلو في آخر ساعة منه وفي انقضائها باول جرمدها اضطراب مع القرينان للمعدة ان تتزوج اذا حاضت الحيضة الثالثة قبل طهرها ولكن لا تجل حتى تقيم اياها فاعلم انها حيضة ابن رشد قوله ولكن لا تجل على الاستبراء والاتناقض وقول اشهب فيها يبغي اي يستحب ان لا تجل لتعلم انها حيضة مستقيمة بفادها يأتي على سماعه هذا وعلى ان لا قل دم الحيض والاستبراء حدا في كونه ثلاثة ايام او خمسة قولاً ابن مسلمة وابن الماجشون ويأتي على ان لا قل حد اقله ان انقطع وجب رجوعها اليها ولزوجه ارجعها لان ما رأت من الدم حيض في الظاهر يوجب اتقائها من مسكن الزوج ويبيح تزويجها بكرة ويمنع ارجاع زوجها اياها فان انقطع الدم ولم يعد عن قرب وكانت تزوجت فسح نكاحها وصحت رجعة زوجها ان كان ارجعها اول رجعتها ان لم يكن ارجعها وان رجعت عن قرب تم نكاحها ونطقت رجعتها لاضافة الدم الثاني للاول وما بينهما من طهر لغو وعلى قول ابن القاسم فيها لا حد له والدفعه حيض يستديم في الطلاق والاستبراء وهو رواية فيها اذا دخلت الامة المبيعة في الدم باول ما تدخل تحلل للمستهترى

٤٨ من في والاستبراء (قوله قوله) اي اشهب ماعل يأتي (قوله ان انقطع) اي الدم قبل تمام ثلاثة او خمسة ايام (قوله وجب رجوعها اليها) اي التقيم عدتها فيه (قوله ولزوجه ارجعها) عطف على وجب رجوعها الخ (قوله لان ما رأت الخ) علة للتدراى وجاز اتقائها من بيتها ومنع مطالقتها من رجوعها برؤية اول الدم (قوله من الدم) بيان لما (قوله حيض في الظاهر) خبر ان (قوله يوجب) اي ان شغ الزوج وطلب اتقائها من مسكنه (قوله تزويجها) اي لغير زوجها (قوله ويمنع الخ) عطف على يوجب (قوله فان انقطع الدم) اي قبل تمامه ثلاثة او خمسة (قوله من قرب) اي قبل تمام خمسة عشر يوماً (قوله تزوجت) اي بزوجه آخر (قوله تم) بمنزلة (قوله من طهر) اي ناقص عن خمسة عشر يوماً ما كان لما (قوله لغو) خبر ما (قوله وعلى قول ابن القاسم) صلة يجوز (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا حد له) اي اقل الحيض في العدة والاستبراء الخ مفعول قول المضاف لفاعله (قوله يعتد بضم الياء) اي كونه لاحد الخ وانه لتأيت خبره (قوله روايته) اي ابن القاسم (قوله فيها) اي المدونة (قوله اذا دخلت الامة المبيعة في الدم الخ) مفعول رواية المضاف لفاعله (قوله باول) صلة تجل (قوله ما تدخل) اي في الدم

(قوله ومصيبتهما) أي الأمة عقب رؤية أول الدم (قوله منه) أي المشتري (قوله ولا معنى) أي وجهه وحكمته (قوله التأخير) أي لتزويج عن أول الدم (قوله قرب) أي قبل تمام نصف شهر (قوله فهو) أي الدم الثاني (قوله فكان) أي عوده عن قرب (قوله وان عاد) أي الدم (قوله بعد) بضم الموحدة (قوله يعلم) بضم الياء (قوله بها) أي أقامت (قوله انها) أي الدم وانما لتأنيث خبره (قوله واحتج) أي استدلل بحنون (قوله ولا تبين مطلقا) أي طلاقا رجعا الخ مقعول رواية مضاعفا لفاعله (قوله مستبرأة) أي بتجدد ملك أو غيره (قوله مبتاعها) أي مشتري الأمة (قوله بأول الدم) تنازع فيه تحل وبضم (قوله بتأدي) أي الدم (قوله ويعلم) بضم الياء (قوله انها) أي الدم وانما لتأنيث خبره (قوله في استبرائها) أي المدونة (قوله طهرا) أي نصف شهر (قوله والا) أي وان لم يقان يكون ٣٧٨ هذا حذفا فلا يكون استبراء (قوله فلا) أي لا يكون استبراء (قوله وعليه)

وهي منهن ما منه يجوز للمرأة ان تتزوج بأول ما تراه من الدم ولا معنى لاستحباب التأخير لان الدم ان انقطع فان عاد عن قرب فهو من الأول فكان كدوامه وان عاد عن بعد فالأول حيض مستقل ومنه نون اوجب علم ان لا تزوج حتى تقيم في الدم أقامة يعلم بها انها حيضة واحتج برواية ابن وهب ولا تبين مطلقا ولا تحل أمة مسربة ولا يضمنها مبتاعها بأول الدم حتى يتأدى ويعلم انها حيضة مستقيمة وقال ابن القاسم في استبرائها ان رأت الدم يوما أو بعض يوم وانقطع بردي ولم يعد حتى مضى ما يكون طهرا بسئل النساء ان قلن يكون هذا حيضا يكون استبراء والا فلا وعليه ان قلن لا يكون حيضا يكون في حكمه على ما سمعته اشبه وعلى فصل هذا الدم مما قبله وما بعده وعدم اعتباره عدة اقلته في عدم قضاء صلاها به ووجوبه فلو ان اظاها المذهب وقول يحنون وهو شذوذ المتبطل من ابن سعدون وروى ابن وهب لا تحل مطلقا الا بائنا طاع دم الحيضة الثلاثة كقول العراقيين قال بعض فقهاءنا وعليه فالانقضاء الحيض وفي ارتقاء السور منها اذا رأت أول قطرة من الحيضة الثلاثة ثم قرؤها ولمت للزوج اشبه استحب ان لا تحجل حتى يتأدى دمها اعضاء كل المسئلة من اولها عندها لا شهب وعليه اختصرها ابن أبي زينين واختصرها الشيخ وغيره من القرويين على انها لابن القاسم وحمل اكثر الشيوخ قول اشبه على النفس يروى قال بعضهم هو خلاف وعابه يحنون وكما تقدم لابن رشد (ورجع) بضم فكسر (للساء) العارقات (في قدر) اقل زمن (الحيض هنا) أي في العدة (هل هو يوم أو بضعة) الذي له بالاختلاف قدر زمن الحيض في النساء بالنظر الى البلدان فقد تعد العارقات اليوم حيضا باعتبار عادة نساء بلادهن وقد تعد عارقات آخر اقل منه حيضا باعتبار عادة نساء بلادهن أيضا وظاهر المصنف ان البومين لا يرجع فيهما للنساء والذي في المدونة ان البومين كالיום ولا يعارض هذا قوله المتقدم فتحل بأول الحيضة لان معناه ان مجرد الرؤية كافية تقيرا الى ان الاصل الاستقرار فان انقطع رجوع فيه للنساء هل هو يوم أو بضعة البناي حاصله ان ابن القاسم قال تحل بأول الحيضة فتأوله الجمهور وعلى انه قاله لان الاصل الاستقرار وان انقطع رجوع فيه

أي قول ابن القاسم صله يكون المثبت (قوله ان قلن) أي النساء (قوله وعلى فصل الخ) عطف على ما سمعته (قوله وعدم اعتباره عدة) عطف على فصل (قوله اقلته) عطف على عدم اعتباره عدة (قوله في عدم قضاء الخ) بدل من في حكمه (قوله ووجوبه) أي قضاء صلاة ايامه عطف على عدم (قوله قولان) اسم يكون (قوله اظاها الخ) واجمع لعدم القضاء (قوله وقول يحنون) واجمع لوجوبه (قوله وهو) أي قول مصنون (قوله سعدون) بفتح السين (قوله لا تحل مطلقا) أي في طهر (قوله وعليه) أي توقف حالها على انقطاع الحيضة الثالثة (قوله الحيض) بكسر ففتح (قوله منها) أي المدونة (قوله ثم)

بمشاة (قوله ان لا تحجل) أي بعدد النكاح لزواج آخر (قوله يتأدى دمها) أي ثلاثة أو خمسة ايام (قوله وعليه) أي قول اشبه صله اختصر (قوله اختصرها) أي المدونة (قوله من القرويين) بيان لغيره (قوله على انها) أي المسئلة (قوله التفسير) أي لقول ابن القاسم (قوله هو) أي قول اشبه (قوله خلاف) أي لقول ابن القاسم (قوله وعليه) أي الخلاف (قوله لا اختلاف قدر زمن الحيض) على ترجيح في قدر الخ (قوله في النساء) صله اختلاف (قوله تعد) بفتح ضم (قوله ان البومين) أي دمهما (قوله كاليوم) أي في الرجوع فيه للنساء (قوله هذا) أي قوله ورجع في قدر الحيض هنا الخ (قوله لان معناه) أي قوله المتقدم فتحل بأول الحيضة على لا يعارض الخ (قوله كاف) أي في حلها (قوله نظرا الى ان الاصل لا سقرار) على ان مجرد الرؤية كاف

(قوله وعلى تأويلهم) صلة مشى المصنف (قوله وتأوله) بفتحات مثله (قوله على ظاهرها) صلة تأول (قوله أنها) أى المائدة الخ بيان لها جذف من (قوله وان انقطع) أى قبل دواحه يومها وما له بالمبالغة في حالها به (قوله ورأوا) أى ابن رشد وأبو عمران وغيرهما (قوله هنا) أى في العدة (قوله كالعادة) أى في قدر اقل الحبض ٢٧٩ وأنه لاحدله (قوله اقول لما زرى الخ) على لم يجز (قوله نفي التحديد) أى لقد راقل الحبض (قوله هذان) أى الحكم في مقطوع الذكر والحكم في مقطوع الانثيين بالرجوع للنساء (قوله فى الاول) أى مقطوع الذكر (قوله فى الثانى) أى مقطوع الانثيين (قوله اذ نقل) أى قول ابن حبيب بالرجوع فى ذلك لاهل الطب والنشرى خلاف مذهب الكتاب فلم يبق المعرفة الولادات وهذا باب النساء وكلامه فى التوضيح يدل على انه اعتمد كلام عياض واما الثانى فتبين فيه ح حيث اعتمد قول صاحب النسك اذا كان محبوب الذكر والخصيتين فلا يلزمه ولد ولا تعمد امرأته وان كان محبوب الخصيتين قائم الذى كرفعلها بالعدمة لانه يطأ بكراهه وان كان محبوب الذكر قائم الخصيتين فهذا ان كان يولد لثله فعليها لعدمة والا فلا هذا معنى ما فى المدونة ونحوه حفظت عن بعض شيوخنا القرويين ا ح والحق فى ذلك الذى يجمع ما فى كلام المدونة هو كلام النسك وايضا اعتمد الشيخ أبو الحسن ا ه وكلامه غير ظاهر لان المصنف اعتمد كلام عياض ونصه الخاصى ان كان قائم الذكر وبعضه وهو مقطوع الانثيين او باقىهما او احدهما فهو الذى قال فيه فى المدونة يستل عنه اهل المعرفة لانه يتسكن اذا قطع بعض ذكره دون انثيه او انثياه واحدهما دون ذكره هل ينسل وينزل ام لا ا ه فكتب المسئلة للمدونة وكان ح لم يقف على كلام عياض وعلى وقوفه عليه فلاموجب لترجيح كلام عبيد الحق وقد اقتصر ابن عرفة على كلام عياض وكذا أبو الحسن على ان ح نقل من كلام المدونة ما يشهد للمصنف وهو قوله والخصى لا يلزمه ولد ان انت به امرأته الا ان به لم انه يولد لثله ثم قال وادى فيه اشئى يوافق ما ذكره المصنف وابن الحاجب والله اعلم (و) رجع للنساء فى (ما تراه الايسة) أى المشكوك فى بأسها وهى من بلغت خمسين سنة ولم تبلغ سبعين (هل هو حبض) وصلة رجع (للنساء) العارقات باحوال الحبض فن بلغت السبعين دمه اغبر حبض قطعا ومن لم تبلغ الخمسين دمه احبض قطعا فلا يستل النساء فيه ما والظاهر ان المراد بذات السبعين الموافقة لهما وقوله للنساء الجمع فيه غير مقصود فيمكنه بواحدة لانه من باب الخبر لا الشهادة بشرط سلامتها من جرحة الكذب (بخلاف الصغيرة) المعتمدة من الطلاق بالاشهر الثلاثة ترى الدم اثناء الاشهر فهو حبض (ان امكن حبضها) لا نحو ذن سبيع لما تراه دم علة وفساد (واتقلت) الصغيرة التى يمكن حبضها اذ ارات الدم اثناء عدتها بالاشهر (لا اقراه) والغت ما تقدم من الاشهر ولو بقي منها يوم واحد لان الحبض هو الاصل فى الدلالة على برائة رحم ولا يرجع فى دمه للنساء (والطهر)

(قوله فيها) أى من بلغت سبعين ومن لم تبلغ خمسين (قوله جرحة الكذب) اضافته للبيان (قوله لا نحو ذن سبيع) فهو ان امكن حبضها (قوله ما تراه) أى بنت السبع (قوله لان الحبض هو الاصل الخ) على ان تقلت للاقراه

(قوله او بعدها) اي حصة منها (قوله به) اي الولد كاملا (قوله نكاحه) اي الثاني (قوله له) اي الثاني (قوله الى اقصى امد) اي  
 الحمل (قوله تربصت) (قوله اقضاء) ٣٨٠ اي امد الحمل (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله وجعها) اي الاولى (قوله

في العدة اقله) (كناقله في) (امادة) نصف شهر (وان انت) معدة من طلاق او وفاة (بعدها) اي  
 عدة الاقراء في الطلاق والامتنع في الوفاة (بولد لدون اقصى امد) اي مدة (الحمل) من يوم انقطاع  
 وطئه عن (الحق) الولد (به) اي المطاق والميت حيث لم تتزوج غيره او تزوجت غيره قبل حصة  
 من عدتها او بعدها وات به لدون ستة اشهر من تزوج لثاني فيفسخ نكاحه ويحكم له بحكم  
 النكاح في العدة (الان يتيمه) اي لولد الزوج الحي (بامان) تف ولا يضرها اقرارا بانقضاء  
 عدتها الان دلالة القرع على برائة الرحم كثرية لان الحامل تحيض واما ان تزوجها الثاني بعد  
 حصة من عدتها وات به لستة اشهر من تزوج الثاني فانه يلحق به (وتربصت) بفحش منقلا اي  
 تأخرت معدة من طلاق او وفاة (ان ارتابت) اي شكت وتحررت (به) اي الحمل الى اقصى امد  
 الحمل (وهل) تربص (خسا) من السنين (او اربع) من السنين في الجواب (خلاف) ابن عرفة  
 في كون اقضاء اربع سنين وخسا ثالث روايات القاضي بسبع وروى ابو عمر ستا واختار ابن  
 اقصار الاولى وجهها الثاني المشهور وعزا الباجي الثانية لابن القاسم وحنون المتسلي  
 بالنسب القضية فان مضت المدقول تزد الرية حلت وان زادت مكثت الى ارتفاعها الحط فاذا  
 مضت الخمسة والاربع حلت ولو بقيت الرية ابن عرفة المرتابة في الحمل بحس بطن عدتها  
 بوضع او مضى اقصى امد الحمل مع عدم تحققه (وفيها) اي المدونة (لو تزوجت) المرتابة بالحمل  
 (قبل) تمام (الخمس) سنين (باربعة) شهر فولات الخمسة (اشهر من نكاح الثاني) (لم يلحق) الولد  
 (بواحد منها) وبفسخ نكاح الثاني لانه نكح حاملا ولم يطبق بالاول لزيادته على الخمس سنين بشهر  
 ولا بالثاني لنتقصه عن اقل امد الحمل شهر (وحدث) بضم الحاء الممهلة وشد الدال المرأة حد الزنا  
 (واشككت) المسئلة من بعض شيوخ عبد الحق واللعن بان تقيد اقصى امد الحمل بخمس  
 سنين ليس فرضا من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم فينتفي الولد وتحد المرأة بمجاوزته  
 بشهر وعزا ابن يونس استعظام هذا للقاسي ونصه ~~حكي~~ لنا بعض شيوخنا ان ابا الحسن  
 القاسي كان يستعظم ان ينفي الولد عن الزوج الاول وان تحد المرأة حين زادت على الخمس سنين  
 شهرا كان الخمس سنين فرض من الله ورسوله وقد اختلف مالك رضي الله تعالى عنه وغيره في  
 مدة الحمل فقال مرة يلحق الى سبع سنين وقال الى دون ذلك فكيف ينفي الولد وتزجم المرأة  
 والخلاف فيها على ذلك وفرض في المدونة المسئلة في المرتابة وهي محل الاشكال واما غيرها فتحد  
 قطعا والله أعلم (وعدة) الزوجة (الحامل) حرة كانت أوامة مسالة أو كناية من زوج مسلم او كافر  
 (في وفاة او طلاق وضع حملها) الا لاحق بزوجه او المنق بلعان (كاه) بعد الموت أو الطلاق  
 ولو بلطفة اتحد وتعدد واحترز بكاه عن وضع بعضه فلا يخرج به من العدة ولو اكثر احتياطا  
 وقال ابن وهب يخرج بوضع ثلثه لتبعية الاقل الاكثر وعلى الاول ان طلقت او ماتت زوجها  
 بعد وضع بعضه حلت بخروج باقيه ولو الاقل لدلائمه على برائتها فان شكت هل طلقت او ماتت قبل  
 خروج باقيه أو بعده استأنفت العدة احتياطا ولو رجعت قبل خروج بقيته على المشهور واحترز  
 باللاحق والمنق بلعان عن الحمل الذي لا يصح استلحاقه لكون الزوج حيا او محجوبا بامثلا فلا  
 يخرج به من عدة الوفاة بل باقصى الامرين وضعه والا بعبء الا شهر وعشرة فصلا بالتأخر

الثانية) اي اربع (قوله  
 بالنسب) خبر النضام (قوله  
 حلت) بشد اللام اي المعتد  
 للزواج (قوله وان زادت)  
 أي الرية (قوله مكنت) اي  
 المعتدة في عدتها (قوله الى  
 ارتفاعها) اي ربيتها (قوله  
 ولو بقيت الرية) اي بها  
 مباغمة في حملها (قوله عدم  
 تحققه) صادق بتحقيق  
 عدمه وبيدائها بها (قوله  
 واللعن) عطف على بعض  
 (قوله بمجاوزته) تنازع فيه  
 ينفي ويحدد (قوله هذا) اي  
 المنق والحد بزيادة شهر (قوله  
 كان) بفتح الهمزة وشد النون  
 (قوله في مدة الحمل) اي  
 اقضاء (قوله فقال) أي مالك  
 رضي الله تعالى عنه (قوله  
 يلحق) اي الحمل بصاحب  
 العدة (قوله وقال) أي مالك  
 رضي الله تعالى عنه (قوله  
 دون ذلك) صادق بست  
 وخمس واربعة (قوله  
 فيها) اي المسئلة خبر الخلاف  
 (قوله بعد الموت) صلة وضع  
 (قوله وعلى الاول) أي توقف  
 خروجها منها على وضعه كله  
 (قوله لدلائمه) اي خروج  
 باقيه (قوله قبل خروج باقيه)  
 تنازع فيه طلقت ومات  
 (قوله او بعده) أي خروج  
 باقيه (قوله واحترز) بضم

الهاء وكسر الراء (قوله وضعه والا بعبء الا شهر وعشرة) بيان للامرين منها

(قوله ان يستند) اي الحمل الذي لا يصح استلقاه الخ استتناه منه (قوله به كاح او ملك) صله وطه (قوله فتخرج به) اي وضع ما يصح استلقاه المستند لوطه صحيح من غير الزوج (قوله بانه) اي الشار (قوله هذا) اي حل مستند لوطه صحيح بشكاح او ملك او شبهة من غير زوجها (قوله لانه) اي الشان (قوله منه) اي الاقول (قوله عنه) اي استشكل ابن عبد السلام (قوله بانه) اي الحمل الا لاحق بغير الزوج (قوله المنعي) بفتح فسكون فكسر منه لا اي الخبر بموت زوجها ٣٨١ الغائب (قوله اذا اعتدت) اي

اربعة اشهر وعشرة ان كانت حرة وبشرين وخمسة ان كانت امه (قوله وتزوجت) اي وولدت من تزوجته اي او وطئ امال كها وحامته منه (قوله وردت) بضم الراء وشد الدال (قوله له) اي الاول (قوله بثلاثة اقراء) اي ان كانت شابة ياتيها الحيض (قوله او ثلاثة اشهر) اي ان كانت صغيرة او بغلة او بائسة (قوله قبله) اي وضع حملها (قوله من الدم) بيان للذارج (قوله ساون) بفتح فسكون فضم (قوله دحون) بفتح فضم مثقلا مهمل الحاء آخره نون (قوله في كونها) اي عدتها بثلاثة قروص صلة كاف التشبيه (قوله والا) اي وان كانت غير مدخول بها (قوله فيه) اي فساد وعدمه (قوله او تراها) اي الذي ومطلقة (قوله البنا) اي واضمين بحكمنا (قوله وقد دخل) اي الذي (قوله بها) اي الذمية حال (قوله فيها) اي ارادته مسلم تزوجها بعد موت زوجها الذي او طلاقه وتراها

نهما واما في الطلاق فتستأنف عدة الاقراء بعد وضعه ولا تحسب بحيضها وهي حامل به واختلف هل تعد وضعه قرا او لا الا ان يستند لوطه صحيح من غير الزوج بشكاح او ملك او شبهة فتخرج به من عدة الطلاق واستشكل ابن عبد السلام بانه لا يتصور هذا لانه ان كانت عدتها من الاول قبل وطئه الثاني بشكاح او ملك فلا يعتد بطلاق الاول ولا وفاته وان لم تتم عدتها منه فكيف يطؤها الثاني بشكاح صحيح او ملك واجاب عنه المصنف وابن عرفة بانه يتصور في المنعي لها زوجها اذا اعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول وردت له وان ولدت الاول من الثاني ولا يقربها الاول الا بعد العدة من ذلك الماء بثلاثة اقراء او ثلاثة اشهر او وضع حمل فان مات اقام قبل وضعها اعتدت عدة وفاة ولا تحل بالوضع قبل تمامها ولا بتمامها قبل الوضع وان طلقها قبله كفاها وضعه ان كان مضغة او ما بعدا بل (وان) كان الحمل (دما اجتمع) بحيث اذا صب عليه ماء حار لا يذوب وهي العاقلة أبو الحسن على المدونة اذا شكك امر الخارج من الدم هل هو ولد او دم اختبر بالماء الحار فان كان دما انحل وان كان ولدا فلا يزيد ذلك الا شدة وظاهر قوله وضع حملها كله ولو بعد اقصى امد الحمل ان تحقق اوطن وجوده يطمح احين الطلاق والموت ولو مبنا وكذا ان شك في وجوده عند جمع وصحبه ابن العربي وقال ابن ناجي المشهور لا كنهان بعض اقصى امد الحمل د وضع حملها كله ولو مات في بطنها قاله ابن سلون عن ابن دحون وتساءل الثقة لانهم العمل وقدمات وقال بعضهم تنقض عدة بعونه في بطنها (والا) اي وان لم تكن المتوفى عنها حاملا (هـ) عدتها (ك) عدة (المطابقة) في كونها بثلاثة قروص ان كانت حرة وبقراء ان كانت امه (ان فسد) نكاحها باجماع وهذا اذا كانت مدخولا بها والا فلا عدة عليها وان كانت صغيرة او بائسة استبرأت بالاشهر وروايت حكم المختلف فيه وشبهه في اعتداد المتوفى عنها كالمطابقة فقال (ك) الزوجة (الذمية) الحرة غير الحامل (فتحت) اي زوجة زوج (ذمي) مات عنها او طلقها واراد مسلم تزوجها او تراها الدنيا وقد دخل بها فعدتها ثلاثة اقراء فيهما فان لم يدخل بها فلا عدة عليها في الطلاق والموت ومفهوم تحت ذمي انه لو كانت تحت مسلم لجبرت على ثلاثة قراء من طلاقه ان كان به مدخله دخول وعلى اربعة اشهر وعشرة دخل بها ام لاني وفاته اراد مسلم تزوجها ام لالحق الله تعالى والميت اما العموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم الاية واما لانه حكم بين مسلم وكافر وهذا يغلب فيه جانب المسلم (والا) اي وان لم يكن النكاح مجمعا على فساد بان كان صحيحا تنافا او مختلفا فيه ولو نكاح مريض كافي التوضيح والذارج والافرض انه غير حامل مدخولا بها ام لاني الوفاة لمراوعيه كبر او صغير كبيرة او صغيرة مسلمة او كفاية (ف) عدتها اربعة اشهر وعشر من الايام تحرك الجنين غالبه في الاشهر الاربعة وزيد العشر لانهم اقدمت من او تأنر حركة الجنين عنها ان لم تكن مطلقة بل (وان) كانت رجعية (فتنقل

(قوله ان كان) اي طلاقه (قوله يغلب) بضم ففتح منقلا (قوله والقرض) بفتح الفاء فسكون الراء (قوله تحرك الجنين الخ) علة لكونها اربعة اشهر وعشرة ايام (قوله لانها) اي اربعة الاشهر (قوله عنها) اي اربعة (قوله ان لم تكن) اي المتوفى عنها (قوله وان كانت) اي المتوفى عنها

(قوله من عدة الطلاق) أي بالاقراء (قوله لعدة الوفاة) أي بالاشهر (قوله للحره) أي اربعة وعشرة (قوله والامة) أي شهران وخمسة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله لانها) أي عدة الوفاة على الانتقال اليها (قوله ولانها) أي الرجعية زوجة (قوله وأمن) بضم فكسر ٣٨٢ (قوله فان تأخر) أي حبسها (قوله كأنه لرضاع) أي في كفاية الاربعة وعشرة

من عدة الطلاق لعدة الوفاة للحره والامة وتقدم الاولى لانها للتعبد لا للاستبراء ولانها زوجة واحتراز بالرجعية عن البائن اذا ماتت مطلقها قبل انقضاء عدتها فلا تنتقل لعدة الوفاة وتسفر على عدة الطلاق بالاقراء وتكتفى المتوفى عنهم اربعة اشهر وعشر (ان تمت) الاربعة والعشرة للحره المدخول بها (قبل) محكي (زمن حبسها) بان كانت عادت ان تحيض بعد اربعة اشهر وعشرة ومات زوجها عقب حبسها او كانت عقيمة او تأخر حبسها لرضاع سابق الموت وأمن حالها فان تأخر لمرض تربصت تسعة الا ان تحيض قبلها عند ابن القاسم وروايته عن مالك لترضى الله تعالى عنهم ما هو الراجح وقيل كأنه لرضاع وبكى عليه ابن بشر الاتفاق (و) ان (قال) النساء (عند رؤيتهم اياها) (لاربعة) حل (بها) قبل اول يقان شباً (والا) اي وان لم تتم الاربعة والعشرة قبل زمن حبسها بان كانت تحيض في اثنائها ولم تحض او استحيضت ولم تميز وتأخر لمرض أو قال النساء اربعية حل او ارباب هي من نفسها (انتظرتها) اي الحبيضة الواحدة وقام تسعة اشهر فان زالت الرية حلت والا انتظرت رفعها واقصى امد الحمل (ان) كان (دخل) الزوج قبل وفاته فان لم يدخل بها فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام تمت قبل زمن حبسها ام لا لانها انما كانت تنتظر الحبيضة خشية الحمل (وتنهضت) عدة الوفاة (بالرق) للزوجة ولو بشاة حربية مات زوجها قبل البناء أو بعده فهي شهران وخمسة ايام ان كانت صغيرة او بائة او عقيمة او غير مدخول بها او حاضت فيها (وان) كانت مدخولاً بها أو شأنها الحيض (لم تحض) في الشهرين والخمسة ايام عادت تأخره او بلا سبب (ف) عدتها (ثلاثة اشهر) فان تأخر لرضاع او مرض مكثت ثلاثة اشهر اي كان عدتها شهران وخمسة ايام والباقي لرفع الرية لعدة وفائدة هذا سقوط الاحداد ورفعها في السكفي ورفعت للثلاثة وان تمت قبل زمن حبسها لقصر زمن عدتها فلا يظهر الحمل فيها وان تأخر اغيرها ما فعدتها ثلاثة عند غير ابن عرفة وعنده تمكث تسعة الا ان تحيض قبلها (الان ترتاب) بحس بطن (ف) عدتها (تسعة) من الاشهر ان لم تحض قبلها فان حاضت اثنائها حلت وان تمت التسعة حلت ان زالت الرية فان بقيت انتظرت زوالها أو أقصى امد الحمل فان مضى انقضاءات الا ان يقعق وجودي طينها على ما يفهم من التوضيح في الحرة المرتابة ويفهم من غير انما تنتظر زوالها أو اقصاص فقطاه عيب البناء ما شرح به زمن انما تنتقل من الثلاثة ان ارتابت فيها الى التسعة كما هو ظاهره فحواه للشارح تبعا للتوضيح وهو غير صحيح مما استدله في ضجج من كلام المدونة في غير محله اذ كلامه فحين طرأ على عدتها استبراء وينها وبين ما هناء فرق فالصواب شرحه بما في الحط من تحضيه من قوله وان لم تحض بالصغيرة التي يمكن حبسها ولم تحض والبايسة امكن حملها ام لا وان قوله الا ان ترتاب الخ استثناء منقطع اذ من ذكر لا يمكن فيها ريسة والمعنى لكن ان كانت الامة من تحيض فيها ولم تحض فيها لتأخره عن عادتها فانها لا تنتقل الى الثلاثة بل الى التسعة على المشهور قاله ابن عرفة وقيل الى

(قوله عليه) أي انما في (قوله) فهي أي عدتها (قوله) كانت أي الرقيقة المتوفى عنها (قوله) أي او كانت شابة مع عادة الحيض مدخولاً بها او حاضت (قوله) فيها أي الشهرين والخمسة (قوله) لكن عدتها منها أي ثلاثة الاشهر استند الى على مكثت ثلاثة اشهر لرفع ايامها انما كما عدا (قوله) وفائدة هذا اي ان العدة شهران وخمسة والباقي لرفع الرية مع انما لا يحل الاب (قوله) سقوط الاحداد عنها أي في الباقي (قوله) وجعها في السكفي (قوله) عطف على الاحداد (قوله) ورفعت (بضم فكسر) (قوله) اغيرها أي الرضاع والمرض (قوله) أي ابن عرفة (قوله) فان بقيت أي الرية (قوله) انما تنتقل الخ) بيان لما (قوله) ظاهره أي المصنف (قوله) فحواه للشارح الخ) خبر ما (قوله) وهو أي ما شرح به (قوله) من كلام المدونة بيان لما (قوله) في غير محله

ثلاثة

خبر ما (قوله) اذ كلامها أي المدونة الذي استدل به (قوله) نرق اي بطرو الاستبراء وعده

(قوله) نرد اي المصنف (قوله) من تخصيص الخ) بيان لما (قوله) اذ من ذكر أي من الصغيرة والبايسة الخ علة

منقطع (قوله) لا يمكن فيها ريسة) فيه نظر (قوله) فيها اي الشهرين والخمسة



(قوله وعلى الاول) أى انتقالها الى التسعة (قوله القرض) بفتح القاء ٣٨٣ وسكون الراء (قوله تلك المدة) أى

شهرين وخمسة (قوله فيها)  
 أى تلك المدة (قوله كذلك)  
 أى التى لا يمكن حيزهم فى  
 اعداد ادها بشهرين وخمسة  
 (قوله فيها) أى الشهرين  
 والخمسة (قوله قول اشهب)  
 أى بالتقاربا لثلاثة اشهر  
 (قوله به) أى النفسيل (قوله  
 وابيه) أى الزوج (قوله  
 الامة) مفعول بنقل (قوله  
 وهى فى عدة طلاق) حال  
 من عاقدتها (قوله وهذا)  
 أى انتقالها لعدة وفاة  
 الحرة فى الصورة المذكورة  
 (قوله لانها فى حكم البائن)  
 أى وهى لا تنتقل بموت  
 زوجها لعدة الوفاة (قوله  
 ورد هاله) أى الزوج الخ  
 جواب ما يقال حيث كانت  
 فى حكم البائن فاجوبه رد هاله  
 ان اسلم فى استبراءها (قوله  
 ان اسلم) أى زوجها (قوله  
 فيه) أى استبراءها (قوله  
 فان اسلم) أى الذى (قوله  
 فيه) أى استبراء زوجها  
 (قوله ثم مات) ان الذى مسلما  
 (قوله انتقلت) أى المسئلة  
 (قوله لانه) أى زوجها (قوله  
 فى سقرا وحضر) تنازع فيه  
 اقروا (قوله ولا يثبت له)  
 أى الزوج الخ حال (قوله به)  
 أى الطلاق (قوله لانهما)  
 أى الزوجين (قوله وهى)  
 أى العدة (قوله قبل علمها)

ثلاثة وهو قول انهم وابن المايشون وسحنون وعلى الاول فان مضت التسعة ولم تحض حلت  
 لان القرض ان الرينة برفع الدم فقط لا يحس بطن ودخل فى قوله وان لم تحض فثلاثة من عاداتها  
 ان تحيض بعد تلك المدة ولم تحض فيها فانها تحل بثلاثة كما صرح به فى النوادر عن مالك رضى الله  
 تعالى عنه والحاصل انها ان كانت صغيرة لا يمكن حيزها كبنت ست اعتدت بشهرين وخمسة  
 أيام اتفاقا وان امكن حيزها كبنت تسع او كانت بالنسبة فقولا هل كذلك او ثلاثة اشهر  
 وان كانت كبيرة من تحيض بعد تلك المدة فثلاثة وان كانت من تحيض فيها ولم تحض فالمشهور  
 انها تنتقل التسعة اشهر وظاهر المصنف موافق قول اشهب فى التى عادت الحيض ولم تحض  
 والله أعلم (ولمن) أى الزوجة التى (وضعت) حملها عقب موت زوجها (غسل) أى نفسها  
 (زوجها) ويقضى لها به ان نازعها وليه ان لم تزوج غيره بل (ولو تزوجت غيره) لكن بكرامة  
 وتقدم للمصنف والاحب نفيه ان تزوجت غيره (و) ان مات زوج الامة او طلقها رجعا ثم  
 اعتقت فى عدته (لا ينقل العتق) لامة مطاوعة رجعية او متوفى عنها زوجها الامة من عدتها  
 بقراين فى الطلاق او بشهرين وخمسة أيام فى الوفاة (العدة) الزوجية (الحرة) بثلاثة اقرار فى  
 الطلاق وأربعة اشهر وعشرة أيام فى الوفاة فتسقط عدتها لان العتق لا يوجب عدة وأما  
 لو مات زوجها بعد عدةها وهى فى عدة طلاق رجعى فانها لا تنقل لعدة الحرة عدة وفاة وهذا منقول  
 ومفهوم مما تقدم للمصنف وان طلقها رجعا ومات وهى فى العدة انتقلت لعدة الامة فى الوفاة  
 (و) ان اسلمت ذمية وزوجها ذمى ثم مات زوجها وهى فى استبراءها منه (لا) ينقل (موت) ذمى  
 (زوج ذمية اسلمت) بعد البناء وشرعت فى الاستبراء من مائة مائة فيه على كفره فلا تنتقل عن  
 الاستبراء لعدة الوفاة لانها فى حكم البائن ورد هاله ان اسلم فيه ترغيب له فى الاسلام فان اسلم فيه  
 ثم مات انتقلت لعدة الوفاة لانه احق بها قاله الطنفى (وان اقر) زوج صحيح (بطلاق) بائن  
 او رجعى (متقدم) على وقت اقراره فى سفر او حضر ولا يثبت له به (استأنفت) الزوجية (العدة من)  
 وقت (اقراره) فيصدق فى الطلاق لافى اسناده للوقت السابق ولو صدقته المرأة لانها مهمها على  
 اسقاط العدة وهى خلق لله تعالى فليس لها مال مقامها (و) ان انقضت العدة على دعواه ثم ماتت  
 الزوجية (لم) الاولى ولا (برجعا) أى الزوج الزوجية التى اقر بالطلاقها فى زمن متقدم ان ماتت فى  
 العدة المستأنفة (ان) كانت عدتها (انقضت) أى تمت (على دعواه) أى الزوج مؤخذة  
 باقراره وابس له رجعتها بعد انقضائها على دعواه (و) ان كان الطلاق الذى اقر به رجعا ومات  
 الزوج فى العدة المستأنفة (ورثته) أى الزوجية الزوج ان مات (فيها) أى العدة المستأنفة ان  
 كان الطلاق رجعا ولم تصدقه فى اسناد الطلاق للزمن المتقدم الذى انقضت العدة فيه فان  
 صدقته فيه فلا ترثه ايضا واخذة لها باقرارها (الا) ان تسمى بينة له (أى الزوج بالطلاق السابق  
 الذى اقر به فلا تستأنف العدة من اقراره ولا ترثه ان انقضت العدة من يوم الطلاق (و) ان  
 طلق زوجته طلاقا بائنا ولم يعلمها به وانقضت على نفسها من ماله بعد رجعا وانقضت منه بعد  
 انقضائه عدته (لا) يرجع (الزوج) (بما انقضت) الزوجية (المطابقة) من ماله بعد طلاقها البائن  
 أو انقضت عدة الرجعى قبل علمها به ولو أقام بينة بصدق دعواه تقرر بطله بعدم اعلامها به فان كان  
 أعلمها او علمت بنى الطلاق به كشاهد بن رجعى علمها من حينه لا يشهد امره أبين فلا يرجع

(قوله وهي عن تحيض)  
 حال (قوله ولم ترتب) بفخ  
 المتأمن بينهما ما راسا كنة  
 أي تشك في جملها (قوله  
 منها) أي عدة الطلاق (قوله  
 منها) أي العدة والاستبراء  
 (قوله فان ارتفعت) أي  
 حيضتها (قوله فيها) أي عدة  
 الطلاق (قوله هاتان) أي  
 من تأخر حيضها الرضاع  
 ومن استحيضت وميزت (قوله  
 فان لم تميز) أي المستحاضة  
 (قوله للرؤية) أي زوالها  
 (قوله موجب) بفخ الجيم  
 (قوله منها) أي الطلاق  
 والشراء (قوله تمامها) أي  
 العدة (قوله وانفت) أي  
 العدة (قوله فان زادت)  
 أي الرؤية (قوله وجوبا)  
 بيان لحكم تركها (قوله  
 وبه ما) أي الوجوب (قوله  
 هو) أي الامود (قوله  
 ويجرم) أي الاسود (قوله  
 ناصعته) أي البياض (قوله  
 وتلبس) أي المتوفى عنها  
 (قوله كاه) أي من الحبر  
 وغيره (قوله وغليظه) أي  
 البياض (قوله رجيع) بضم  
 فكسر (قوله للاحوال)  
 أي التي اعتادها النساء في  
 التزين وعدمه

عليها لان الطلاق لا يثبت بذلك ولا ينتظر لثبوت المال بشاهد وعين (ويغرم) الزوج للزوجة  
 عوض (مائساة) الزوجة وانفقته على نفسها بعد طلاقه وقبل اعلانها به وكذا ما انفقته  
 على نفسها من مالها انقله ح عن رواية اشهب عن مالك رضي الله تعالى عنه ما وقال ابن نافع  
 لا يغرم لها عوض ما انفقته من مالها ولا يلزم بعوض الغيب انما قام مثل شرائها ما قيمته دينار  
 بدنيارين (بخلاف) الزوجة (المتوفى) بفخ الفاء عنها زوجها فانفق من ماله بعد موته غير عالمة به  
 فيرجع عليها الورثة بما انفقته من تركته بعد موته (و) بخلاف الشخص (الوارث) الذي انفق  
 من مال مورثه بعد موته غير عالمة به فلباق الورثة الرجوع عليه بعوض ما انفقته (وان اشترت)  
 بضم الفوقية وكسر الراء (معدة طلاق) وهي عن تحيض ولم ترتب فقد دخل استبراء على  
 عدة فحل بقرأين للطلاق وخيضة للشراء فان كان الشراء قبل حيضها شيئا من عدة الطلاق  
 اندرج الاستبراء في العدة فحل بقرأين عدة الطلاق وان اشترت بعد حيضها حاجات منها ما  
 بالحيضة الثانية وان اشترت في العدة (فاونفت) أي تأخرت (حيضتها) لغبر رضاع (حلت)  
 بفخ الحاء المهملة واللام مشددة لتزيمها باقصى الاجلين المشار اليهما بقوله (ان وضت سنة  
 للطلاق) أي منه عدة المرتابة (وثلاثة) من الاشهر (للشراء) أي منه فان اشترت بعد تسعة اشهر  
 من الطلاق حلت بتمام السنة او بعد عشرة حلت بسنة وشهر واحد او بعد عشر شهر حلت بسنة  
 وشهرين فان ارتفعت لرضاع او استحيضت وميزت حلت بقرأين عدة الطلاق واندرج استبراءها  
 فيها اذ لا يتصور في هاتين تأخر استبراءها عن عدتها فنفذت في هاتين من كلام المصنف فان لم تميز  
 تربست تسعة للرؤية ثم اعتدت بثلاثة واستبرئت بثلاثة من يوم الشراء فان كانت لا تحيض لصغر  
 او يأس او عقم فعدها ثلاثة اشهر كاستبراءها فان كان الشراء في يوم الطلاق استبراءا لا تأخر  
 موجب المتأخر منها (او) اشترت امة (معدة من وفاة) عدتها (أقصى) أي ابعد (الاجلين)  
 أي شهرين وخمسة ايام عدة الوفاة وحيضة استبراء تجد المالك فان حاضت قبل تمام العدة  
 انتظرت تمامها وان تمت قبل الحيضة انتظرتها فان ارتابت تربست تسعة اشهر من يوم الشراء  
 فان زادت فلا توطأ حتى تزول الرؤية (وتركت) الزوجة (المتوفى عنها) زوجها بفخ الفاء (فقط)  
 أي لا الماطقة ان بلغت بل (وان صغرت) وجوبا وبه يعلق بولي الصغيرة ان كانت مسالة بل (ولو)  
 كانت (كناية) مات زوجها المسلم ان تحقق موت زوجها بل (ولو) كان (مفقودا) أي غائبا  
 منقطع الخبر (زوجها) اتوفيه حكمها عدة وفاة ومفعول تركت (التزين بالمصبوغ) من  
 ثياب سريرا وطقا او كان او صوف ان كان ورديا أو أحمر أو أصفر بل (ولو) كان (ادكن)  
 بفخ الهمز وسكون الدال المهملة وفتح الكاف أي أحمر ما تلا إلى السواد (ان وجد) بضم فكسر  
 (غيره) أي المصبوغ ولو يبيعه وشراء غيره بثمنه (الا الاسود) فيجوز لبسه لغير ناصعة البياض  
 وغير قوم هوزينهم ويحرم على ناصعته وعلى من هوزينهم كاهل مصر في الخبر (وتركت وجوبا)  
 (التحلي) بكسر ط وسواو وخال و خاتم ولو من حديد قال في المدونة وتلبس رقيق البياض كله  
 وغليظه قال في التوضيح ومال غيروا حسد الى المنع من رقيق البياض ابن رشد دلور جمع في امر  
 اللبس للاحوال المكان حسد اقرب امرأة شأنها لبس الحرير والخزفان لبست المكان فلا يكون  
 زينة لها أي لون كان خليل فقمع ناصعة البياض من السواد لانه زينة وفي الكافي الصواب

(قوله فان تطيب قبل وفاة زوجها) اي وابق الطيب في بدنها (قوله بينهما) أي المتوفى عنها (قوله بادخال الخ) صلة تفرق (قوله صبغ) بكسر الصاد المهملة \* (فصل زوجه المفقود) \* (قوله وانقطع خبره) ٣٨٥ فصل يخرج معلوم الخبر (قوله

نفجر الاسير والمحبوس الخ) تفرد مع على مع امكان الكشف عنه (قوله يولد الاسلام) صلة المفقود (قوله غيره) أي مفقود بلد الاسلام (قوله حرا كان) أي المفقود (قوله لزوجه) (قوله لخ) أي الساعي للزكاة (قوله تعميته والى الماء) (قوله اول الصيف) تنازع فيه خروج واجتماع (قوله ولها) أي زوجه المفقود (قوله ونظاهرة) أي المصنف (قوله لثلاثة) أي القاضي والوالى ووالى الماء (قوله جماعة المسلمين) أي مع وجود الثلاثة أو أحدهم وهو القاضي (قوله فيهما) أي والى ووالى الماء (قوله متهما) أي والى ووالى الماء (قوله وبه) أي عدم كفاية الواحد والاثنين صله صرح (قوله طلبتها) أي الزوجة النافقة من ماله (قوله له) أي الدخول (قوله في وجوب) صله اشتراط (قوله في الحاضر فقط) أي دون الغائب خبر اشتراط والجله جواب ما به ال كيف يشترط دوام نفقة من ماله ونشرط وجوبها فيه دعاؤه

انه لا يجوز لبسها انى تزين به بيضا او غيره (و) تركت (الطبيب) بالطبيب فان تطيب قبل وفاته زوجها فقال ابن رشد يجب عليها انزعه وغسله ما اذا احرمت والباقي وعبد الحق عن بعض شيوخنا لا يجب عليها انزعه وثقله التادى عن القرأى وقرى عبد الحق بينهما وبين من احرمت بادخال المحرمة الاحرام على نفسها (و) تركت (ع) أي الطبيب لعلق راثمته بها كالتطيب (و) تركت (التجربة) أي الطبيب وان لم يكن لها صفة غيره اذا كانت تباشره بنفسها فان كان يباشره لغيرها بامرها كغادها فلا تنزع من التجربة (و) تركت (الترين) في بدنها (فلا تقشط بجهنم) بالمد والتنوين (او كتم) بفتح الكاف والفوقية صبغ يذهب حره الشعر ولا يسوده (بخلاف نضو الزيت) الخالى عن الطيب (والسدر) ودخل بخودهن لا طيب فيه كدهن السمسم السعى بالسرى فيجوز امتشاطها به (و) بخلاف (استعدادها) أي خلق عاتقها فيجوز (ولا تدخل) الزوجة المتوفى عنها (الجسم) ابن ناجي اختلف في دخولها الجسم فقيل لا تدخله أصلا ظاهره ولو من ضرورة وقال أشهب لا تدخله الا من ضرورة (ولا تطلي جسدها) بنورة (ولا تكتحل) ولو بغير مطيب (الا) كتحالها (الضرورة) فيجوز كتحالها بغير طيب بل (وان بطيب) وجوز الطبخى رجوع الاستثناء لدخول الجسم وطلى الجسد أيضا ويؤيد قول أبي الحسن ودين الله يسره وظاهر كلام ابن ناجي السابق ان قول أشهب هو الرابع لانه نص ومقابله ظاهر فيؤيد تقرير الطبخى أيضا وتكحل للضرورة قبله (وعصمه نهارا) ان كان بطيب والا فلا يجب مسحه على ظاهر المذهب قاله الابي

\* (فصل) \* في مسائل زوجه المفقود وما يناسبها (ولزوجه) الزوج (المفقود) أي الذى غاب وانقطع خبره مع امكان الكشف عنه نفجر الاسير والمحبوس الذى لا يستطيع الكشف عنه يولد الاسلام بدليل ذكر غيره فيما يأتى حرا كان او عبدا صغيرا او كبيرا كانت الزوجة حرة أو أمة مسلمة أو كفاية صغيرة أو كبيرة (الرفع) في شأن زوجها (للقاضى والوالى) أي حاكم البلد وحاكم السياسة وهو الشرطى (ووالى الماء) أي الساعي لخروجه عند اجتماع المواشى على الماء اول الصيف ولها عدم الرفع والبقاء في عصمته حتى يتضح امره وظاهره انه مخير في الرفع لاحد الثلاثة والنقل انها حيث ارادت الرفع ووجدت الثلاثة وجب الرفع للقاضى فان رفعت لغيره حرم وصح وان رفعت لجماعة المسلمين لم يصح وان لم يكن حاضر خیرت فيهما فان رفعت لجماعة المسلمين متهما صح على الظاهر (والا) أي وان لم يوجد واحد من الثلاثة (ف) ترفع (لجماعة المسلمين) من عدول جيرانهم وغيرهم لانهم كالامام عند عدمه وتعيير المصنف كغيره بجماعة يقتضى ان الواحد لا يكفي وكذا الاثنان وبه صرح عجم (فوجب) بضم التخمينة وفتح الهمزة والجرم المفقود الحرة (اربع سنين ان دامت نفقتها) أي زوجه المفقود من ماله ولو غير مدخول بها ولم تدعه للدخول بها قبل ان غيبت حيث طلبتها الا ان واشترط الدعاء في وجوب اتفاق الزوج في الحاضر فقط ويكفى في وجوبها في مال الغائب ان لا تظهر الامتناع منه فان لم تدم نفقتها من ماله اناها المطالب اعدم النفقة بلاناجيل وكذا ان غسبت على نفسها الزنا في ادعى

٤٩ منح في للدخول ولم يحصل (قوله في وجوبها) أي النفقة (قوله تظهر) بضم التاء وكسر الهماء أي الزوجة (قوله منه) أي الدخول ان حضر (قوله فان لم تدم نفقتها من ماله) مفهوم ان دامت نفقتها (قوله

من القضاة الخ) بيان من (قوله في كرون الحرة الخ) صلة كاف التثنية (قوله وان كانت) اي زوجة المفقود (قوله وبه) اي  
تكميل الصداق خبر القضاة (قوله وان قدم) اي المفقود بعد عدته ووافاة واخذنا جميع مهرها من ما قبل ثباته بها  
وطلقها (قوله وبه) اي عدم رد ما قبضته ٣٨٦ خبر القضاة (قوله مر قوله الخ) بيان لما (قوله اختص) بضم القاف وكسر اللام

دوام نفقة اعدم خشية الزنا (و) يؤجل الزوج (العبد) المفقود (نصفها) اي السنين الاربعه  
فيؤجل العبد سنتين وابتداء السنين الاربعه ونصفها (من) يوم (الحجز) ممن رفعت له الزوجة  
(عن) علم (خبره) اي المفقود بعد البحث عنه والمكاتبة في أمره لمن عساه ان يعرف خبره من  
القضاة والولادة وولادة الماء وجماعة المسلمين والراجح ان تأجيل الحرة بأربع سنين تعبدى باجماع  
الصحابه عليه (ثم) بعد الحجز عن خبره (اعتدت) عدة (ك) عدة (الوفاة) في كون الزوجة الحرة  
اربعة اشهر وعشرة يام والامة بشهرين وخمسة ايام كانت مبنيا بها ام لا كما دل عليه لفظه ولا  
يتافه قوله الا آتى وقد رطل الخ لانه لا يقدّر فقط لمساكنة وقال كالوفاة لان هذا تموت لاموت  
حقيقة وان كانت غير مذخور بها فهل يكمل لها الصداق وبه القضاة اول روايتان وان قدم  
فهل ترد ما قبضته ام لا وبه القضاة ترد واذ كان الصداق مؤجلا فهل يحجل وهو مالك رضى  
الله تعالى عنه اولاهو لمصنوع وهو الراجح قولان لان هذه اتموت فلا ينفى ما يأتى في الفلاس  
من قوله ويجعل بالموت ما اجل افاده عب البناني في نسبة الاول للمالك والثاني لمصنوع ونظرونا  
ابن عرفة اختص في صداق من لم يدين بها فقال مالك رضى الله تعالى عنه لها جميعه وابن دينار  
نصفه وبعض اصحابنا ان كان دفعه لها فلا ينزع منها والا اعطيت نصفه وعلى الاول فقال مالك  
يجعل المجمل والمؤجل لاجله ولان المباحشون يجعل نصفه ويؤخر نصفه لموته بالتمتع ومصحون  
يجعل جميعه اه ونحوه في صحيح (وسقطت) اي الدخول في العدة (النفقة) للزوجة من  
مال المفقود لان المتوفى عنها النفقة اه او لولاهم هذه متموت عنها حكما (ولا تحتاج) زوجة  
المفقود (فيها) اي العدة (لاذن) ممن رفعت له ولا في تزوجها بعدها لحصول اذنه فيها ما بضربه  
الاجل ولا (وليس لها) اي زوجة المفقود (البقاء) في عصمة (بعد) الشروع فيها (اي العدة  
على المعتمد لانهم اقدموا حيث عليها والاحد ادليس لها اسقاطهم اولها ذلك في الاجل او بعده قبل  
الدخول فيها كما ينسبده الشامل ولفظه ثم اعتدت اذ ظاهره كفسيره انها لا تدخل في العدة بمجرد  
انقضاء الاجل قال في الشامل لها البقاء بعد انقضاء الاجل اي وقبل الشروع في العدة البتة  
هذا قول ابي عمران ونص ابن عرفة ابو عمران لها البقاء على عصمتها في خلال الاربع سنين وليس  
لها ذلك ان تمت الاربع اه وعليه فالضمير للاربعة سنين اذ بمجرد تمامها تدخل في العدة وقال ابو  
بكر بن عبد الرحمن لها البقاء ما لم تتخرج من العدة وتجل للزواج وهو المتبادر من كلام المصنف  
يجعل الضمير العدة وقول ز او بعده وقبل الدخول فيها الخ فيه نظر لما افاده ابن عرفة من انها  
ينفس انقضاء الاجل تدخل في العدة وليس هنالك تأخير لانها لا تحتاج الى نية ولا اذن من الحاكم  
ولذا قال ح كلام الشامل هذا مشكل مع كلام ابن عرفة فان حمل كلام الشامل على قول ابي بكر  
ابن عبد الرحمن فلا اشكال (وقدر) بضم فسكسر مثقلا (طلاق) من المفقود حين الشروع في  
العدة بضمها عليه لاحتمال حيائه ولكن انما (يفتحق) وقوعه حكما كما في الارشاد (بدخول) الزوج

(قوله من لم يدين) اي الزوج  
قبل فقده (قوله ان كان  
دفعه) اي الزوج الصداق  
(قوله والا) اي وان لم يدفعه  
لها (قوله وعلى الاول) اي  
اعطائهم اجميعه (قوله المجمل)  
اي المشترك في العقد نجمله  
(قوله والمؤجل) اي في  
العقد (قوله لاجله) اي  
يبقى له خبر المؤجل (قوله  
لموته) اي الحكم به (قوله  
بالتعمير) اي انقضاء مدته  
(قوله فيها) اي العدة  
والترجيح (قوله اولاهو) بشد  
الواو (قوله لانها) اي  
العدة (قوله عليها) اي  
زوجة المفقود (قوله  
والاحداد) عطف على  
الضمير المستتر في وجب  
والفصل بعليها (قوله  
اسقاطهم) اي العدة  
والاحداد (قوله ذلك) اي  
البقاء في عصمتها (قوله فيها)  
اي العدة (قوله ولفظه) اي  
الشامل (قوله هذا) اي  
انها ليس لها البقاء بعد  
شروعها في عدتها (قوله  
وعليه) اي قول ابي عمران  
(قوله فالضمير) اي في قول  
المصنف بعدها (قوله من

انما ينفس انقضاء الاجل تدخل في العدة) بيان لما (قوله لاجل) اي اعدة (قوله فان حمل) بضم فسكسر (قوله على) الثاني  
قول ابي بكر بن عبد الرحمن) بان يقال قوله ولها البقاء بعد انقضاء الاجل اي مادامت في عدته (قوله حين الشروع في العدة) صلة  
طلاق (قوله يقيتها) اي الطلاق الزوجة (قوله عليه) اي المفقود (قوله لاحتمال حيائه) اي المفقود علة قدر طلاق

(قوله فان جاء المفقود قبل دخول الثاني درت له) اي المفقود تنقريع على كون الطلاق المقدور وقوعه انما ينفق بدخول الثاني (قوله و بعد دخوله) اي وان جاء المفقود بعد دخول الثاني (قوله وهي في عصمة الاول) حال من دخول الثاني (قوله وبان العدة الخ) عطف على بعدم الخ (قوله بدخوله) اي الثاني (قوله لانها) اي الخلوة (قوله وبما تقدم) صلة يندفع (قوله من ان وقوعه الخ) بيان لما (قوله تأيت) بفترات مثله اي خلت (قوله منه) اي الثاني (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله فهي) اي الزوجة (قوله فيه) اي تبين حياته (قوله فيه) اي تبين موته (قوله ان مات) اي الاول فسبح خبره معنى ٣٨٧ (قوله في انه الاول الخ) صلة كاف

التشبيه (قوله ايما) بفتح  
فكسر مثقلا (قوله لم  
يتزوجها احد) كالتفسير  
لايما (قوله فيها) اي زوجة  
المفقود (قوله ان يعقد) اي  
الثاني (قوله عليها) اي زوجة  
المفقود (قوله في عدته) اي  
المفقود (قوله بعدها) اي  
عدة المفقود (قوله وفي كل)  
اي من الاقسام الثلاثة  
(قوله ان يعقد) اي الثاني  
(قوله في حياته) اي المفقود  
(قوله فان لم يدخل) اي  
الثاني (قوله ودخل) اي  
الثاني بها (قوله في حياته)  
اي المفقود (قوله عالما)  
حال من فاعل دخل (قوله  
بحياته) اي المفقود (قوله  
اودخل) اي الثاني (قوله  
في عدته) اي المفقود (قوله  
عند العقد) صلة عالما (قوله  
اولا علم عنده) اي الثاني  
لاحياته ولا يموت (قوله  
في هذه الصور) اي الخمسة  
(قوله فان دخل) اي الثاني  
(قوله في حياة الاول) اي

(الثاني) بزوجة المفقود فان جاء المفقود قبل دخول الثاني درت له وبعد دخوله بادت من المفقود  
تت واستشكل هذا الطلاق بعدم جريانه على الاصول لوقوعه بدخول الثاني وهي في عصمة  
الاول وبان العدة قبل تحقق وقوعه ولا نظيره والمراد بدخوله خلوته وان انكر التلذذ لانها  
مظنته وقائمة مقامه كما يفيد ت عن ضيق وبما تقدم من ان وقوعه حين الشروع في العدة  
وانما المتوقف على دخول الثاني تحققه أي ظهوره يندفع الاشكال (فتصل) زوجة المفقود  
(للاول) أي المفقود (ان جاء) وكان قد (طلقاتها اثنين) قبل فقهه ووطئها الثاني وطأ بجل  
المستوتة ثم تأيت منه بموت أو طلاق فتصل للمفقود بعصمة تامة لتام العصمة الاولى بالطلاق  
الذي قدر وقوعه حين الشروع في العدة وحققه دخول الثاني (فان جاء) المفقود في العدة او  
بعدها وقبل عقد الثاني او بعده وقبل دخوله او بعده عالما بمجيء المفقود او بعد تلذذ الثاني بها  
بلا علم في فاسد يقسح بطلاق فهي للمفقود في هذه الخمسة وللثاني في صورتين دخوله غير عالم في  
صحیح او فاسد يقسح بطلاق (او تبين انه) أي المفقود (حي) فكذلك الوليين يجري فيه الصور  
السبع المتقدمة (او) تبين انه (مات) فيجري فيه الصور السبع أيضا ومعنى كون الاول احق  
بها ان مات فسح نكاح الثاني واعتدادها عدة وفاة وارثها منه (فكذلك) (الولين) في انما  
للاول ان لم تلذذ بها الثاني غير عالم بمجيء المفقود وحياته او موته ثم ان كانت أيام يتزوجها احد  
وتبين موت المفقود ورثته قطعان كان تزوجها احد ففيه ثلاثة اقسام الاول ان يعقد عليها في  
حياة المفقود الثاني ان يعقد عليها في عدته الثالث ان يعقد عليها بعده وفي كل صورة فاقسم  
الاول ان يعقد عليها في حياته فان لم يدخل بها اودخل في حياته أيضا عالما بحياته اودخل في عدته  
عالما بحياته او موته عند العقد ولا علم عنده ورثت الاول في هذه الصور ولا تكون للثاني فان  
دخل في حياة الاول غير عالم بحياته كانت لادخل ولا ترث الاول فان عقد قبل موت الاول ودخل  
بعده العدة ورثت الاول وهل يتأبد تخريمها على الثاني أم لا خلاف للخمسة وابن أبي زيد انقسم  
الثاني ان يعقد في عدة المفقود وترث المفقود ودخل الثاني بها عالما ام لا في العدة او بعدها او  
لم يدخل ولا تكون للثاني في هذه الخمس ويتأبد عليها تخريمها ان دخل بها في العدة او بعدها القسم  
الثالث ان يعقد بعد عدة المفقود فهي للثاني دخل عالما بموت المفقود وانقضت عدته أم لا او  
لم يدخل وترث للمفقود في هذه الصور الثلاثة وهي واردة على قوله (ورثت الاول ان قضى لها)  
وذلك في الاحوال الاربعة ان يموت في الاجل او بعده ولم يخرج من العدة او خرجت منها ولم

المفقود الاول اي المفقود (قوله فان عقد) اي الثاني (قوله ودخل) اي الثاني (قوله بعد العدة) اي من المفقود (قوله ورثت  
الاول) اي المفقود (قوله يتأبد تخريمها على الثاني) اي اعدة عليها في عدة الاول (قوله ان يعقد) اي الثاني (قوله عالما) اي بانها  
في عدة المفقود (قوله في العدة) صلة دخل (قوله او بعدها) اي العدة (قوله وهي) اي الصور الثلاثة (قوله على قوله) اي مفهوم  
ان قضى لها فان مفهومه انه ان لم يقض للاول بها لارثته وفي هذه الصور الثلاثة لم يقض الاول بها ورثته (قوله وذلك) اي  
القضاء للاول بها (قوله ان يموت) اي الاول (قوله او بعده) اي الاجل (قوله ولم يخرج من العدة) راجع للصورتين قبله

(قوله او عقد) اي الثاني (قوله وليد دخل) اي الثاني (قوله ويوجب) اي عن ورود الصور الثلاثة على مفهوم الشرط (قوله تفصيلا) اي بانه ان لم يقض له بها فقيه صور لا تزنه في بعضها ~~عقد~~ الثاني ودخوله في حياة الاول غير عالم وزنه في بعضها الاخر كالصور الثلاثة (قوله منها) اي الاقسام الثلاثة المتقدمة بصورها (قوله انه) اي الشان (قوله في فسخ الخ) صله كاف التشبيه (قوله فيها) اي العدة (قوله منه) اي الثاني (قوله بدخوله) اي الثاني غير عالم بحياة الاول (قوله تقوت) اي بدخول الثاني غير عالم بحياة الاول (قوله له) اي موت الاول ٣٨٨ (قوله والفرق) اي بين المنع لها وزوجة المفقود (قوله لما احتاجت الخ)

المناصب لما حكم بتأجيلها  
 بأربع سنين وقدر طلاقها  
 حينئذ شرعها في العدة  
 وظهر وقوعه بدخول الثاني  
 غير عالم فأتت على الاول  
 والمنع لها ليست كذلك  
 (قوله وتعتد) اي النعي  
 لها (قوله في بيته) أي الثاني  
 لحبسها بسببه (قوله فان  
 مات القادم) اي قبل تمام  
 استبراءها من الثاني (قوله  
 فعدة وفاة) اي تلزمها ايضا  
 فمتربص الى أقصى الاجلين  
 (قوله ولا ترجم) اي النعي  
 لها بوصفها الثاني (قوله وان  
 لم يقش موته) أي الغائب  
 ميانعة في عدم رجوعها (قوله  
 لان دعواها) اي موت  
 زوجها الغائب الخ (قوله  
 لا ترجم) (قوله اولاً) بشد  
 الواو (قوله من تحصيل  
 النعي الخ) بيان لما (قوله  
 اذ لا يتصور حكم الحاكم  
 بغير عدلين) عليه لا ينزل  
 على ما فرضه الخ (قوله ان  
 النعي انما هو الاخبار الخ)  
 خبر اصواب (قوله وعلى

(قوله أقامته) أي اشهاد الزوج (قوله على أنها) أي الزوجة (قوله اسقطتها) أي النفقة (قوله عنه) أي الزوج (قوله وهي) أي الزوجة المخ حال (قوله كذلك) أي أقامته بينة على أنه ترك لها نفقة مائة غبينة أو أرسلها لها ووصلتها الخ في زدها له بعد دخول الثاني بالأعلم (قوله وهو) أي كون قيام بينة على إسقاطها كذلك (قوله أو في الأجل) ٣٨٩ أي الأربع سنين أو الستين

(قوله بالاولى) بفتح الهمز  
(قوله وانقضاء عدته) عطفاً  
على موت (قوله قبل عقد  
الثاني) تنازع فيه انقضاء  
وموت (قوله اليه) أي  
الثاني (قوله ولم يعلم) بضم  
الياء (قوله الاولى) بضم  
الهمز (قوله قبله) أي نكاح  
الثاني (قوله عليه) أي  
الثاني (قوله غيره) أي  
الغائب مفعول تزوجت  
(قوله بعد تمام) صلة تزوجت  
(قوله وان فقد) بضم فكسر  
(قوله ضرب) بضم فكسر  
(قوله والا) بشد الواو (قوله  
مع الاولى) بضم الهمز  
(قوله من قوله ان فن الخ)  
بيان لما (قوله فان ذلك)  
أي الاجل الذي ضرب  
للالولى (قوله يجوز بهن) بفتح  
الياء من جرى وضهما من  
اجزاء (قوله يقتضي بظاها  
الخ) خبرها (قوله بعدها)  
أي العدة (قوله والا) أي  
وان لم تدم نفقتها من ماله  
(قوله وصوبه) أي تضيير  
عتقها (قوله بعد اثبات  
امومتها) صلة تجز (قوله  
امومتها) أي كونها ام ولد  
الغائب (قوله الاعذار فيها)

عليه الخ كما وامرها بتطليق نفسها وحكم به فاعتدت وتزوجت غيره ودخل بها (ثم ظهر  
اسقاطها) أي النفقة عن الزوج الاول بان أقام بينة أنه ترك لها نفقة مائة غبينة أو أنه أرسلها  
لها ووصلتها أو أنه وكل من يتفق عليها أو اتفق عليها فلا يقيمت له دخول الثاني وهل أقامته بينة على  
أنها اسقطت ما عنده مدة غبينة وهي رشيدة كذلك وهو ما نقله أبو الحسن عن عبد الحق وهو  
ظاهر تعبير المصنف بأسقاط الاول بذكرها لأنه من اسقاط الشيء قبل وجوبه وهو ما للقرافي وأقره  
ابن الشاط (و) الزوجة (ذات) أي صاحبة الزوج (المفقود تزوج) بعد الأربع سنين أو  
الستين (في عدتها) أو في الأجل بالاولى (فيفسخ) نكاحها لوقوعه في العدة أو قبائها فاستبرأت  
ثم تزوجت فلما ودخل بها ثم ثبت موت المفقود وانقضاء عدته قبل عقد الثاني الذي فسخ فترد  
اليه ولا يثبت له دخول الثالث (أو تزوجت) زوجة زوج غائب (بدعواها الموت) لزوجه الغائب  
ولم يعلم موته الا من قوله افسخ نكاحها فثبت موت الغائب واعتدت منه وتزوجت بنات  
ودخل بها ثم ظهر ان دعواها الاولى موافقة للواقع وان نكاح الثاني صحيح لموت الاول وانقضاء  
عدته قبله فلا نفوت عليه بدخول الثالث ولا تحمد لان دعواها شبهة تدركها الحد (أو)  
تزوجت زوجة زوج غائب بعد تمام عدتها (بشهادة غير عدلين) على موت الغائب (فيفسخ)  
نكاحها لعدم عد التماس ثم شهد عدلان بموته فاعتدت وتزوجت ثانياً (ثم ظهر أنه) أي نكاح  
الثاني الذي تزوجته بشهادة غير العدلين (كلن على الصحة) لم يثبت موت الغائب وانقضاء عدته  
قبله بعدلين (فلا نفوت) واحمد قن السبع (بدخول) من الزوج الثالث بهما غير عالم جواب  
اما في قوله واما ان في الخ (و) ان فقد تزوجت وقامت واحدة منهن وضرب لها الاجل  
وسكت باقير أو امتنع من الرفع ثم طعن الرفع في الاجل أو بعده (الضرب) للاجل (لواحدة)  
منهن وهي التي قامت أولاً (ضرباً بقتن) فلا يضرب لهن اجل آخر ان سكتن بل (وان ادين)  
أي امتنع من القيام مع الاولى فمن قامت منهن بعد العدة فلا تستأنفها وإياها التزوج بمجرد  
قيامها قال الخط بعد نقول ما نصه وكلام ابن فرحون وما نقله ابن يونس والمتطلى عن مالك  
رضي الله تعالى عنه من قوله ان فن بعد مضي الاجل وانقضاء العدة فان ذلك يجوز بهن يقتضي  
بظاها انهن لا يحتجن لعدة اذا فن بعدها (وبقيت ام ولده) أي المفقود يولد الاسلام على حالها  
ولا ينجز عتقها انما يتمم التعمير ان دامت نفقتها من ماله والا فجزعته عتقها عند أكثر المؤثرين  
وصوبه ابن سهل ويحل للأزواج بحضرة بعد اثبات امومتها وغيبه سيدها وعدم إمكان الاعذار  
فيها وعدم النفقة وما بعدى فيه من غير عين عاينها انه لم يخلف شيئاً وذهب ابن الشافى وابن الهطار  
وابن المقطان الى انها لا ينجز عتقها وتسعى في معاشها حتى يشب موته او تتم مدة التعمير وزاد  
ابن عرفة ثالثاً انها تزوج ونصه ومن اعسر بنفقة ام ولده منقير تزوج ولا تعتق وقبل فعتق وكذا  
ان غاب سيدها ولم يترك لها نفقة (و) في (ماله) أي المفقود يولد الاسلام على ما سلكه فلا يورث

أي بالكتابة لا موقوفاً ما ان يرسل لها نفقة قيم او امان بنجز عتقها (قوله وما بعدى) بضم الياء وسكون الدال اي تجعل  
نفقتها من ثنود بعدة لا موقوفاً على النفقة (قوله عليها) أي الامه (قوله انه) أي الغائب (قوله الى انها) أي ام ولد المفقود  
(قوله انها) أي ام ولد المفقود (قوله ونصه) أي ابن عرفة

عنه انقاية مدة قهره اذ لامر ان يشك في موت المورث واذا تمت مدة التعمير فيحكم الحاكم بحوته  
ويقسم ماله على ورثته يومئذ لا يوم فقده مالم يثبت موته يوم فقده او بعده وقبل تمام مدة التعمير  
فيعتبر وارثه يوم ثبوت موته ويتحقق من ماله على والده ورقبته لا على ابويه ان لم يقض بها عليه  
قبل فقده ابن عرفة اقوال المذهب واضحة بان مستحق ارثه وارثه يوم الحكم بموته  
لا يوم بلوغه سن عقوبته (و) بثبت (زوجة) الزوج (الاسير) اى الذى اسره الحريون وذهبوا به  
لبلادهم (و) بقبت زوجة زوج (مفقود ارض الشرك) بكسر الشين المججمة وسكون  
الراء اى الكفر اى الذى ذهب لارض الكفار المحاربين وانقطع خبره وصلة بقي (ا) فقام مدة  
(التعمير) ان دامت نفقتهم والا فلهما الطلاق واذا ثبت لهما الطلاق بذلك فخصيتهما الزنا  
اولى لان ضررتك الوطء اشد من ضرر عدم النفقة الا ترى ان اسقاط النفقة يلزمها وان  
اسقطت حقها في الوطء فلها الرجوع ونفسه ولان النفقة يمكن تخصيصها بخوص لنفس وسؤال  
بجلاف الوطء فاذا تمت مدة التعمير فيحكم بحوته وتعد زوجه عدة وفاة ويقسم ماله على ورثته  
(وهو) اى التعمير بمائة معدنه (سبعون) سنة من يوم الولادة وتسمى دقاقة الاعناق (واختار  
الشيخان) أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيروانى وأبو الحسن على القابسى (ثمانين سنة)  
والقريبنان اثنى عشر وابن نافع والاخوان مطرف وابن الماجشون والقاضيان عبد الوهاب  
واسماعيل البغداديان والمحمدان ابن مكنون وابن المواز وقال فت ابن المواز وابن عبد الحكم  
وحكم) بضم فكسر (بخمسة وسبعين) سنة ولعل الراج عنده الاول ولذا صدر به ولم يعبر  
باقوال اخلاف وفيه فقده بمائة بلوغ سن التعمير خلاف ابن عرفة ابن عات اختلاف في حد  
تعميره فقال مالك وابن القاسم وأشهب رضى الله تعالى عنهم مائة وسبعون سنة واختاره  
القاسمى وقال مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهم مائة وثمانون واختاره الشيخ والقابسى  
وابن محرز وقال مالك وابن الماجشون رضى الله تعالى عنهم تسعون وعن أشهب وابن  
الماجدشون أيضا مائة وللدردى عن محمد بن عبد الحكم مائة وعشرون وفي نظار رأى  
عمران قبل ستون سنة ذكره ابن عيشون قلت هذا يوكد ما تقدم لابي عمران انه لا عمل على تأليف  
ابن عيشون وعلى السبعين ان فقد لها زيدا عشرة اعوام ابو عمران وكذا ابن ثمانين وان فقد  
ابن خمس وتسعين زيدا خمس سنين وان فقد ابن مائة اجتهد فيما زاد له مكنون استحب اصحابنا  
ان يزدل عشرة سنين وقيل الامام والامان وان فقد ابن مائة وعشرين تلوم له العام ونحوه  
اتفاقا اللخمي ان فقد وهو شاب او كهل فالسبعون احسن وان فقد لها زيدا قدر ما يرى من  
حاله يوم فقدوه بل باغها وهو صحيح البنية اضعفها المتطلى عن الباحى في مجلاته قبل يعمر  
خمس وسبعون وبه القضاء وبه قضى ابن زيب ابن الهندي وكان ابن السليم قاضى الجماعة بقرطبة  
قضى بالثمانين واخبرني بعض قضاة شيوخنا عن نفسه او عن بعض شيوخه انها زالت بتونس في  
أواخر أو أواسط القرن السابع فحكم القاضى حينئذ بقوته بخمسة وسبعين سنة واشهد على  
حكمه بذلك بعد ثبوت ما يجب في ذلك شهيدان ورفع الرسم الى ساطنهم اقبل له هذا القاضى  
والشهيدان كل منهم جاوره هذا السن قالنى الاجمال به بعد ضمان اهل مجلسه فنجبا من حكم  
القاضى وشهادة شهيديه قلت وهذا لا يلزم وهذه شبهة نشأت عن حكاية عامية (وان اختلاف

(قوله يومئذ) اى يوم الحكم  
بحوته (قوله ان لم يقض)  
بضم الباء (قوله بها) اى  
نفقة ابويه (قوله نفقتهم)  
اى زوجة الاسير وزوجة  
مفقود ارض الشرك اى  
من مال الاسير والمفقود  
(قوله والا) اى وان لم تدم  
نفقتهم (قوله يلزمها)  
فاذا رجعت عنه فلا يمكن منه  
(قوله وتسمى) اى السبعين  
(قوله والقريبنان اثنى عشر)  
الح) تميم للقائدة بيسان  
اصطلاح اهل المذهب في  
معاني هذه الالفاظ المناسبة  
ذكر الشيخين (قوله عنده)  
أى المصنف (قوله ولذا)  
أى وبها نيته عنده صلة  
صدر (قوله به) اى الاول  
(قوله فقد) بضم فكسر  
(قوله اختلاف) بضم التاء  
(قوله تعميره) اى المفقود  
(قوله لها) اى السبعين  
(قوله زيد) بكسر الزاى (قوله  
اجتهد) بضم التاء وكسر الهمزة



(قوله بانه) اى سنه (قوله الذى يظن به العلم) بضم اليااء نعت الوارث (قوله على البت) صلة خلف (قوله فتمين) بفتح فكسر (قوله فان مات) اى على رده (قوله وان علم) بضم فكسر (قوله قرب الحمل او بعد) ٣٩١ بفتح نضم فيه ما (قوله فى هذا) اى

مفقود المعتك بين المسلمين  
(قوله وبقسم) بضم اليااء  
وفتح السين (قوله بتلوم)  
بضم ففتحات منقلا (قوله  
ينصرف) اى يرجع (قوله  
ثم قال) اى فى التوضيح  
(قوله واليه) اى جملة تفسير  
صلة اشار (قوله هنا) اى  
فى هذا المختصر (قوله ولم  
يتعبه) اى تعبير ابن الحاجب  
بانفصال الصنفين (قوله  
من شراحه) اى ابن الحاجب  
بيان غيره (قوله تعقبه اللقاني)  
اى بجملته لتعريف ابن يونس  
وابن رشد والخصم وابن شاس  
والمبتطى (قوله واجب) اى  
اللقاني (قوله تشرع فى العدة  
بعد انفصالهما وتحسبهما من  
يوم التقائهما) كلام متناقض  
اذا الشروع بعد انفصالهما  
هو ابتداءها وحسبهما من يوم  
التقائهما هو تكميلها وسبق  
ان العدة لا تحتاج لنية ولا  
اذن من الحاكم (قوله وفيه)  
اى جواب اللقاني فطر تقدم  
وجهه (قوله لانه) اى الشأن  
(قوله انه) اى المفقود (قوله  
حسبت) اى العدة (قوله لانه)  
اى الشأن (قوله اليوم  
الاول) اى الذى مات فيه  
الزوج (قوله لهذا) اى  
عدها من يوم الانفصال

الشهود فى سنه) اى المفقود حين فقدته بان شهدت بيته بانه اربعون سنة واخرى باقل او اكثر  
(قالاقل) من السنين المشهود بها هو المعمول به لانه احوط (وتجوز شهادتهم على التقدير)  
بغاية الظن للضرورة (وحلف الوارث حينئذ) اى حين شهادتهم على التقدير بان المشهود به هو  
الذى يظن به العلم على البت وظاهره انه يحلف وان لم يحلف المشهود فى سنه (وان تنصر)  
بفتحات منقلا او تمودا ونجس شخص (أسير) مسلم (فهو محمول على الطوع) اذا جهل حاله  
فبين زوجته ويوقف ماله فان مات فهو لبيت المال وان اسلم اخذ ولو تزوجت زوجته ثم ثبت  
انه اكره فبكره زوجة المفقود وقيل كالنبي لها زوجها وان علم اكرهه بقيت زوجته وماله لا تعمير  
(واعدت) الزوجة (فى مفقود المعتك) بفتح الراء محل الاعتك فى القتن الواقعة (بين  
المسلمين) بعضهم مع بعض قرب الحمل او بعد وصلة اعتدت (بعد انفصال الصنفين) الذى فى  
المقدمات فى هذا هو مانصه فاعتد امرأته ويقسم ماله قبل من يوم المعركة قريبة كانت  
او بعيدة وهو قول يحنون وقيل بعد ان يتلوم له بقدر ما ينصرف من هرب وانهم لم يوافقوا  
على بعد من بلد مثل افريقية من المدينة ضرب الامرأته سنة ثم تعتد وتزوج ويقسم ماله اه  
وتحوه لابن يونس وعز الثاني لابن القاسم وماله رضى الله تعالى عنهما وتحوه فى النوادر وعز  
المبتطى الاول مالك وابن القاسم رضى الله تعالى عنهما والثاني للحنفية ووافقته فى التوضيح ثم  
قال جمل ابن الحاجب الثانى خلافا للاول وجعله بعضهم تفسيره واليه اشار هنا بالتفسيرين  
واختلفت عبارتهم فى الاول فعبار ابن يونس وابن رشد وعبد الحق من يوم المعركة وعبار  
الخصم والمبتطى وابن شاس من التقاء الصنفين وعبار ابن الحاجب وتعبه المصنف بقوله انفصال  
الصنفين ولم يتعبه ابن عرفة ولا غيره من شراحه وانما تعقبه اللقاني واجاب بان المراد تشرع فى  
العدة بعد انفصالهما وتحسبهما من يوم الالتقاء اه وفيه نظر والصواب ان عبارة ابن الحاجب  
هى التحقيق لانه اذا كان بين الالتقاء والانفصال ايام فيحتمل انه انما مات يوم الانفصال فلو  
حسبت من يوم الالتقاء لم كون العدة غير كاملة فيجب عدها من يوم الانفصال لانه يحتمل فى  
العدة قبل الغاء اليوم الاول ويشهد لهذا قول الخصم فى تبصرته لو كان القتال اياما وأشهر  
ثم آخر يوم اه على ان قولهم من يوم المعركة وكذا من يوم الالتقاء يحتمل من ابتداء المعركة  
ويحتمل من انتهائها فيصل على انتهائها وكذا الالتقاء يحتمل على انتهائه للاحتياط فى العدة  
نعم ابن الحاجب والمصنف حسن والله أعلم (وهل يتلوم) بضم التميمية وفتح النونية اى ينتظر  
لمفقود المعتك بين المسلمين مدة بعد انفصال الصنفين (ويحتمل) كذلك فى قدر مدة النجوم على  
ان يبين حاله ثم تعتد زوجته او تعتد بعد الانفصال بلا تلوم فى الجواب بقسبان (وورث) بضم  
فكسر اى قسم بين ورثته (ماله) اى مفقود المعتك بين المسلمين (حينئذ) اى حين الشروع  
فى العدة وشبه فى الاعتماد بعد الانفصال وقسم المال حينئذ فقال (ك) الزوج (المقتنع) بكسر  
الجيم اى المذهب (البلد اطاعون او فى زمنه) ومافى حكمه كفى فيفقد زوجته بعد  
ذهاب اطاعون وتحوه ويورث ماله حينئذ لعله على موته فيه (و) اعتدت الزوجة (فى النقد)

(قوله كذا) اى يتلوم فى ضبطه (قوله حينئذ) اى الشروع فى العدة (قوله حكمه) اى الطاعون (قوله كفى) مثال لاقى  
حكمه (قوله فيفقد) بضم فسكون ففتح

(قوله والاولى) يضم الهمز (قوله من وقف) اى طاقى (قوله من اهل المذهب) بيان لمن (قوله ان السنة الخ) خبر ان (قوله قال) اى طاقى (قوله وان يكن) اى المفقود (قوله والزوجة) عطف على ماله (قوله وذا) اى ضرب العام لمن مضى (قوله به) اى ضرب العام من يوم الياض بوجوه لرجوع المرأة لعدة الوفاة والمعتدة للوفاة لا تكتفى لها فى مال الميت ان لم تكن معه فى مسكن يملكه وادى كراهه خبر القضاء والجله خبر ذا ٣٩٢ (قوله فى اندلس) صلة القضاء (قوله لمن مضى) حال من القضاء (قوله تأتى) همز

لزوجها فى قتال (بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر) فى امره من السلطان او نائبه ثم تترجى ويورث ماله حينئذ كذا فى كثير من النسخ باضافة الطرف الاول للسنة وهو صلة اعتدلت المقدرو الطرف الثانى صله بخذوف نعت سنة وفى بعض النسخ باسقاط بعد الاول والاولى هى الصواب واعتراض طاقى كلام المصنف بان الذى فى عبارة المتبسطى وابن رشد وابن شماس وابن عرفة ومعين الحكام وجميع من وقف عليه من اهل المذهب سوى ابن الحاجب والمصنف ان السنة من يوم الرفع للسلطان لامن بعد النظر قال ولم يتنبه غ ولا غيره لهذا الكمال لله تعالى البنائى ما قاله المصنف تبعه الا ابن الحاجب نقله المتبسطى عن بعض المؤثرين ووقع القضاء به فى الاندلس ونظمه صاحب التحفة راذا للقول الاخر فقال

وان يكن فى الحرب فالشهور \* فى ماله ولزوجة التعمير  
وقد اتى قول بضرب عام \* من حين يأس منه لا اقام  
وذاه القضاء فى اندلس \* لمن مضى خفة تأس

قال ولده وفى المتبسطية قال بعض المؤثرين ينبغي ان يكون ضرب السلطان للاجل من يوم الياض من المفقود لامن يوم قيام الزوجة عنده على ما استحسن من الخلاف وقال ولدا الناظم عقبه مانعه ولا تعارض بين نقل ابن رشد قول اشهب انه يتلوم من يوم الرفع مع ما تقدم عن بعض المؤثرين لان حمل نقل ابن رشد انما هو من يوم الياض لانه يكون قريبا من يوم الرفع فعبر بالرفع عنه تجوزا اه فتأول عبارة ابن رشد ووردها المأبى القضاء (والاعتدة المطلقة) طلاقا تاما او رجعا للسكنى على مطلقها سواء استرحيا او مات على ما يأتى (أو) المرأة (المحبوسة) اى المنوعة عن النكاح (بسببه) اى الرجل غير الطلاق كوطئه غصبا او غير عالمه بنوم او انجاء او جنون او ظانة انه زوجها واعاقه وفسخ نكاحه القاسد او لعان لرؤية او نفي حمل بعد الدخول واصله المحبوسة (فى حياته) اى الرجل ومبتدأ المعتدة الخ (السكنى) على الزوج فى الطائفة وعلى المنسوب فى الحبس فى المحبوسة والا حسن تعلق فى حياته بمقدور اى اطلع على موجب الفسخ او فسخ أو فرق بينهما فى حياته فنجب السكنى لها ولومات بهد ذلك كما ساقى فى قوله واستقر ان مات لحرمه الفسب ووجوب حفظه فلا يزول بالبينونة بخلاف النفقة لانها عوض الاستمتاع واحتراز بقوله فى حياته مما لو اطلع على موجب بعد موته وقبله ولم يفسخ حينئذ فلا سكنى لها مدة استبرائها وهذا على تسليم قوله فى حياته والمعتدة ان لها السكنى فى استبرائها من النكاح القاسد ولو اطلع على فساد بعد ونه سواء فسخ ما حقه الفسخ فى حياته ام لا اه عب البنائى مستنده فى هذا الاعتماد قول الخط بعد تنوير المشرح وانظر كلام ابن

ساحكن بين فوقتين  
دفعوتين اى تقتد (قوله  
ولده) اى ابن عاصم (قوله  
عنده) اى السلطان (قوله  
استحسن) يضم التاء  
وكسر السين (قوله من  
الخلاف) بيان لما (قوله  
عقبه) اى كلام المتبسطى  
(قوله قول اشهب) مفعول  
نقل مضافا لقاعله (قوله انه)  
اى الحاكم الخ بيان لقول  
اشهب بخلاف من (قوله  
مع ما تقدم) صله تعارض  
(قوله لان حمل) بفتح الميم  
اى معنى الخ علة لا تعارض  
(قوله لانه) اى يوم الياض  
(قوله فعبر) اى اشهب (قوله  
عنه) اى الياض (قوله فتأول)  
بفتحات مثقلا اى صرف  
وردها) اى ولد ابن عاصم  
عبارة ابن رشد (قوله ما يأتى)  
اى فى قوله وللمتوفى عنها  
ان دخل بها والمسكن لها او  
نقد كراهه الخ (قوله غير  
الطلاق) نعت سبب (قوله  
كوطئه غصبا الخ) اصله  
للسبب غير الطلاق (قوله

واعاقه) عطف على وطنه (قوله اطلع) يضم الطاء وكسر اللام (قوله موجب) بكسر الجيم عبد السلام  
اى سبب (قوله فسخ) يضم فكسر (قوله فرق) يضم فكسر مثقلا (قوله لحرمه النسب) علة للاستقرار (قوله فلا يزول) اى حفظه  
(قوله بخلاف النفقة) اى فتزول بها (قوله لانها) اى النفقة (قوله موجب) اى الفسخ (قوله حينئذ) اى حين الاطلاع (قوله  
وهنا) اى التفضيل المتقدم (قوله مستنده) بفتح النون اى ز

(قوله تعنى) بضم التاء الاولى وفتح الثانية (قوله او يموت) اي سيدها (قوله فانه) اي كلام ابن عبد السلام (قوله وهو) اي كلام ابن عبد السلام الخ حال (قوله على انه) اي ان للحرمة التي فسخ نكاحها بعد موت زوجها السكني (قوله عقبه) اي كلام الخط (قوله له) اي الخط (قوله عن التقييد) صلة مطابقة (قوله حكمها) اي المحبوسة بسببه (قوله ومذهب ابن القاسم في المدونة الخ) فنيها ان طلقها اطلاقا ثام مات في عدتها فوجب لها السكني في ماله قبل وفاته دينافلا بسقطه بموته بخلاف المتوفى عنها ولم يطلقها (قوله للمطابقة البائن) ابن رشد لو كان الطلاق رجعي لم يختلف في سقوط السكني بموته لرجوع المرأة بعد الوفاة والمعتدة لا وفاة لا سكني لها في مال الميت ان لم تكن معه في مسكن يملكه وأدى كراه (قوله سقوطها) اي السكني مقبول رواية مضافا فاعله (قوله بموته) اي مطلقها (قوله واختارها) اي رواية ابن نافع ٣٩٣ ابن رشد قال في سماع ابي زيد واجماعهم

على ان النفقة تسقط بموته  
على ان السكني تسقط به  
ايضا ان لم يجب جيمه في ماله  
بطلاقة وانما يجب عليه شيء  
بعد شيء في المات لم يجب عليه  
بعد ولا تقرر في ذمته بدليل  
انه لو اعسر في حياته لسقط  
عنه السكني فوجب سقوطها  
بموته كسقوط النفقة به  
وقال يحيى بن عمر تنقطع  
السكني بموته كاتقطاع  
النفقة به في جعل ابن  
القاسم جميع الكراه مقفرا  
في ذمته بطلاقه وهو لم يات  
بعد نظير رواية ابن نافع عن  
مالك هي التي يوجبها النظر  
(قوله ثم قال) أي طفي (قوله  
للصورتين) اي المطلقة  
والمحبوسة بسببه (قوله على  
مختار ابن رشد) اي سقوطها  
بموته وهي رواية ابن نافع  
(قوله لكن يبعده) اي رجوع

عبد السلام عند قول ابن الحايب ولام ولد تعنى او يموت عنها السكني الخ فانه يدل على ان الحرمة  
اذا فسخ نكاحها بعد الموت لها السكني في مدة الاستبراء اه وهو لا دليل فيه على انه المعتد على  
ان طفي قال عقبه لم أر في كلام ابن عبد السلام ما يشهد له ذلك المصنف صحيح لا غير اه  
واعلم ان نصوص اهل المذهب مطابقة في وجوب السكني للمحبوسة بسببه عن التقييد بالحياة  
كما فعل المصنف وان حكمها حكم المعتدة ومذهب ابن القاسم في المدونة للمطابقة البائن  
السكني ولو مات خلا قال رواية ابن نافع سقوطها بموته واختارها ابن رشد ثم قال فقوله في حياته  
يمكن رجوعه للصورتين على مختار ابن رشد ان يبعده لزوم مخالفته قول ابن القاسم في المدونة  
ومخالفة قوله الا في واسقران مات على تقرير ح وانه لو اشار الى ذلك لقال على الاظهر فتعين  
انه لا يرجع للمعتدة ولا للمحبوسة ولا فرق بينهما خلافا لتقرير الشارح ومن تبعه ولا نقل  
يساعده فالصواب حذف قوله في حياته كما قال ح البناني ان جعل قوله في حياته متعلقا  
بالمحبوسة كما قرره ز ان من حبست في حياته اي اطلع على موجب حبسها قبل موته وفرق  
بينهما في حياته يجب لها السكني ولو مات بعد ذلك صح كلام المصنف وكان جاريا على قول ابن  
القاسم في المدونة وموافقا لما يأتي والله أعلم (ول) الزوجة (المتوفى) بفتح الفاء وجهها (عنها)  
وهي في عصمتها (السكني) مدة عدتها (ان) كالزوج (دخل بها) واطاقت الوطء سكن معها  
ام لا (و) الحال (المسكن له) اي الزوج عاك (او) اجازة (نقد) اي دفع (كراه) كله قبل موته  
سواء كان الكراه وجيبة أم مشاهرة فان كان نقده ضمه فلها السكني بقدر ما نقده فان انقضت  
مدته قبل تمام عدتها فلا يلزم الوارث اجرة بقیته فتدفعها من مالها (لا) سكني لها ان اكراه  
ومات (بلا نقد) لاجرة (وهل) لا سكني لها (مطلقا) عن التقييد بغير الوجيبة وهو الراجح (او)  
لا سكني لها (الا) اذا كان الكراه (الوجيبة) اي مدة معينة فلها السكني في تركته اقيمها  
مقام النقد للزومها في الجواب (تاو بلا ولا) سكني للمتوفى عنها في مال الميت والمسكن له او نقد  
كراه (ان لم يدخل) بها سواء كانت صغيرة لا يدخل بمثلها لعدم اطاقها او كبيرة في كل حال

منح في حياته للصورتين استدراكا على يمكن رجوعه لهما الرفع ايهامه انه لا بعد فيه (قوله ومخالفة) عطف  
على مخالفته (قوله وانه) اي المصنف عطف على لزوم (قوله الى ذلك) اي مختار ابن رشد (قوله انه) اي في حياته (قوله بينهما) اي  
المطلقة والمحبوسة (قوله يساعده) اي تقرير الشارح (قوله ان من حبست في حياته الخ) بيان لما يحذف من (قوله وهي في عصمتها)  
حال (قوله وجيبة) اي مدة معينة المبدأ والغاية (قوله او مشاهرة) أي كل شهر أو عام أو جمعة أو يوم بكذا بدون تحديد المجموع  
(قوله مدته) أي ما نقده (قوله بقیته) اي العدة (قوله فتدفعها) اي الزوجة أجرة البقية (قوله لها) اي المتوفى عنها (قوله ان  
اكراه) أي الزوج المسكن (قوله ومات) أي الزوج (قوله وهو) أي كونها لا سكني لها مطلقا (قوله اقيمها) أي الوجيبة عله لها  
السكني (قوله للزومها) أي الوجيبة عله قيامها مقام النقد (قوله لعدم اطاقها) عله لا يدخل بمثلها

(قوله وقيد) أى استحقاقها السكوتى (قوله عنه) أى ابن عبد الرحمن (قوله لقرض المسئلة) بفتح الفاء وسكون الراء (قوله فيعمم) بضم الميم (قوله فى اول كلام المصنف) أى الآن يسكنكم اجمع له شامل للسكينة والصغيرة المطيعة والصغيرة غير المطيعة (قوله وأما المطيعة التى ٣٩٤ لم يدخل بها) أى سواء كانت صغيرة أو بالغة (قوله بأنه انما نقلها الخ) صلة اتهم

ای واجب عاده (قوله مقرب) بضم فسكون فسکون فکسرای قرب وضعها (قوله وزال) ای المانع (قوله من اذا النوافل) ای باقیها بیان اغیره (قوله وزيارة الخ) بیان لما دخل بالسکاف

(قوله منها) أي عدتها (قوله أو سنة) عطف على نحو (قوله بالحل الذي انتقلت له) هذه أقامت (قوله في الأشهر) بضم الهاء جمع  
 شهر أي بعد أقامتها فيما انتقلت له (قوله فلعل ما في المتن تحريف) تقريع على ما في التوضيح وغيره (قوله للمكان الذي هي به)  
 تنازع فيه أقرب وابتعد (قوله أحدهما) أي الموت والطلاق (قوله غيرها) أي مكانها أو المنقل عنه والمنقل إليه (قوله لا يمكنه  
 الثلاثة) أي مكانها والمنقل عنه والمنقل إليه (قوله لاجله) أي الزوج (قوله وكذا) ٣٩٥ أي رجوعه معها في كون الكراه

عليه (قوله ولزمها الرجوع)  
 حال (قوله وعليه) أي الزوج  
 (قوله كما أنه) أي الشأن (قوله  
 ونقض المحرم) أي نسق  
 فاسفرها لتقيم نسكها (قوله  
 أن اعتكفت) أي شرعت  
 في اعتكاف وهي محرمة بحج  
 أو عرة فقطع اعتكافها  
 ونخرج لتقيم نسكها (قوله  
 والاعتكاف) عطف على المحرم  
 (قوله أن أحرم) أي بحج  
 أو عرة وهي معتكفة فيجب  
 تقيم اعتكافها ثم نخرج  
 لتقيم نسكها كالعدة أن  
 اعتكفت في المضى على  
 السابق (قوله لأن أحرم)  
 أي المعتدة فلا تبادى على  
 عدتها ونخرج لتقيم نسكها  
 الذي أحرم به (قوله لوفى  
 بفحش منقلا) قوله بالصور  
 لست لشعور ومضت المحرم  
 صورتين طريان عدة على  
 أحرام وطريان اعتكاف  
 عليه وشعور والمعتكفة  
 صورتين طر وأحرام على  
 اعتكاف وطر وعدة عليه  
 (قوله سابقها) أي السابق

وإذا قلنا ترجع في الطوارع وغيره والرباط فيجب رجوعها إن لم تصل الحل المقصود للحج أو الرباط  
 أو غيرهما بل (وإن وصلت) الزوجة الحل الذي خرجت إليه أن يفي نفي منها بعد وصولها  
 مسكنها ومات زوجها أو طلقها قبل طول أقامتها به (والأحسن) رجوعها لمسكنها (ولو أقامت  
 نحو السنة أشهر) أو سنة بالحل الذي انتقلت له في التوضيح أن محمدا استحسن الرجوع في  
 الأشهر وفي السنة وهذا هو الموافق لعبارة التونسي وابن عرفة والذهبي فاعمل ما في المتن  
 تحريف والاصل ولو أقامت السنة أو الأشهر (والختار) لا يخفى من الخلاف (خلافه) أي  
 أنها لا ترجع بعد إقامة نحو السنة وتعتد بعمل أقامتها (وفي) موت الزوج أو طلاقه بنا  
 أو رجوعها في سفر (الانتقال) من المسكن الأصلي والأقامة بغيره دائما (تعتد) الزوجة أن شأت  
 (بأقر بهما أو بعدهما) أي المكانين المنقل عنه والمنقل إليه للمكان الذي هي به حين الموت  
 أو الطلاق (أو) تعتد (بمكانها) الذي هي به حين أحدهما أو حيث شأت غيرها كما في المدونة  
 فلو قال أو حيث شأت لشمل غير الأمكنة الثلاثة مع الاختصار (و) حيث لزمها الرجوع لعدة  
 طلاق (عليه) أي المطلق (الكراه) للادب أو السقيفة التي ترجع عليها لإدخاله الطلاق على  
 نفسه حال كونه (راجعاً) معها لأنها ترجع لاجله وكذا إذا لم يرجع معها ولزمها الرجوع وعليه  
 كراه المنزل الذي ترجع له فإن اعتدت بمحلها أتم ولا يلزمه كراه رجوعها كما أنه في موته لا كراه  
 لها لرجوعها للمسكن الذي لزمها الانتقال إليه لا تنقل تركته لو دنته وكلا كراه عليه إذا  
 كانت تعتد حيث نشأ (و) أن خرجت المرأة من مسكنها لم يجز أو عرة وأحرم ثم طلقها زوجها  
 أو مات عنها أو خرجت لاعتكاف وشرعت ثم طلقها أو مات (مضت) أي استمرت في سفرها  
 الزوجة (المحرم) بحج أو عرة (أو المعتكفة) على اعتكافها إن مات زوجها أو طلقها فيجب  
 عليها الكمال حجها أو عرتها أو اعتكافها ويحرم عليها تركه والرجوع لمسكنها (أو) التي مات  
 زوجها أو طلقها ثم (أحرم) بحج أو عرة وهي معتدة من طلاق أو وفاة فتترك المبيت في  
 مسكنها ونقض على أحرامها لتقيمها (وعصت) الله تعالى بأحرامها وهي معتدة ونقض المحرم  
 أن اعتكفت أيضاً والمعتكفة أن أحرم والمعتدة أن اعتكفت فتستمر على مبيتها في مسكنها  
 ولا تخرج لعدة ~~كفها~~ البنا في فلو حذف المصنف قوله أو أحرم وقال عوضه كالمعتدة أن  
 اعتكفت لأن أحرم لوفى بالصور لست ونظمها بهضمهم فقال  
 وعدة عكوف أو أحرام \* سابقها قطعاً له التمام  
 وطارئ ليس بدافع له \* لكن مبيت ثالث باطله  
 (ولاسكني) مستحقة (لأمة) معتدة من طلاق أو موت زوجها (لم تبوء) بضم القوقبة وفتح

منها (قوله وطارئ) أي منها إلى السابق منها (قوله بدافع) أي قاطع (قوله) أي تمام السابق منها (قوله لكن مبيت) أي  
 للعدة السابقة (قوله ثالث) أي أحرام طار عليه (قوله باطله) أي المبيت والاستدراك على سابقها له التمام وطارئ ليس  
 بدافع له لرفع إيهامه أنه في طريان الأحرام على العدة أيضاً (قوله مستحقة) بفتح الحاء المهملة (قوله من طلاق) بلا تنوين  
 لإضافته لزوج

(قوله فيه) أي قول أبي عمران  
وليس لها الانتقال الخ  
(قوله قولها) أي المدونة  
(قوله ومثله) أي قولها  
(قوله ردها) أي الامتساكها  
(قوله إلا أن يخرجها) أي  
السيدات (قوله من البلد)  
يجاب عن أبي عمران بأن  
كلامه في انتقالها المسكن آخر  
بالباء دليل قولها وقول  
أبي يونس (قوله به) تنازع  
فيه طلقت ومات (قوله  
والأ) أي وإن لم تعذر عليها  
لحق أهلها بعد عتقها (قوله  
اتوى) أي ارتحل (قوله  
توفي) بضم التاء والواو  
وكسر القاء من قلا (قوله  
فلها أن تنتقل معهم) أي  
إذا كان بعصر عليها لحوقها  
بهم بعد عتقها (قوله  
وإن كانت) أي المعتدة  
(قوله لا ترتحل) نهت بدوية  
(قوله لمشفة الخ) علة  
لا ترتحل (قوله ولا تقدر  
الخ) حال (قوله ردت)  
بضم الراء (قوله فيه) أي  
مسكنها (قوله عنهما) أي  
قرب الفجر وعقب الغروب  
وهما طرفا الليل (قوله بقربة  
النص) أي بان خروجها  
لحوائجها قبيل الفجر  
وعقب الغروب والإضافة  
لليمان (قوله أنه) أي الشأن  
(قوله وفيها) أي المدونة (قوله  
لها) أي المعتدة (قوله ردها)  
أي الضرد

الموحدة والواو مشددة أي لم تفرد بالسكنى مع زوجها عن سيدتها (ولها) أي الامة التي لم تبوء  
(حينئذ) أي حين لم تبوء (الانتقال) من المسكن (مع ساداتها) لمسكن آخر ومفهوم لم تبوء أن  
للمبوءة السكنى وليس لها الانتقال مع ساداتها حتى تنقض عتقها على هذا جمل أبو عمران المدونة  
أين عرفة فيه نظر لقولها أن اتجبع سيدتها بالبداء خوفه أن يخرجها معه ومثله قول ابن يونس  
يجبر سيدتها على ردها حتى تنقض عتقها إلا أن يخرجها من البلد وشبهه في جواز الانتقال  
فقال (ك) زوجة (بدوية) طلقت أو مات زوجها (ارتحل) أي انتقل (أهلها) من المكان الذي  
طلقت أو مات الزوج به (فقط) أي دون أهل زوجها ويتعذر عليها لحوقها بهم بعد فراغ عتقها  
فلا الانتقال مع أهلها والأفليس لها الارتحال معهم ومنهم بدوية أن الحضرية لا تنتقل  
من مسكنها مع أهلها وتعتد بسكنها ومفهوم أهلها أنه إن ارتحل أهل زوجها فقط فلا ترتحل  
معههم ومفهوم فقط أنه إن ارتحل أهلها وأهل زوجها معا فإن لم يفترقوا ارتحلت مع أهل  
زوجها والأفع أهلها اللغوي أن اتوى أهل زوجها خاصة فلا تنقضي معهم اه وظاهره سواء  
كان عليها مشقة في عودها لأهلها أم لا وهو الظاهر وفي الجلاب إذا توفي البدوي عن امرأته  
ثم انتقل أهلها فلها أن تنتقل معهم وإن انتقل أهل زوجها فقط فلا تنتقل معهم وإن كانت  
في حضرة وقرار فلا يجوز لها انتقالها مع أهلها ولا مع أهل زوجها حتى تنقض عتقها اه  
وتحوي في الكافي (أو) أي وللمعتدة مطلقا الانتقال من مسكنها (لأنه لا يمكنها) أي المعتدة  
سواء كانت بدوية أو حضرية حرة أو أمة بمبوءة (المقام) بضم الميم أي الإقامة والسكنى  
(معه) أي العذر (بمسكنها) (ك) خوف (سقوطه) أي المسكن وأولى سقوطه بالفعل (أو خوف)  
ضرد (جارسو) بضم السين على نفسها أو مالها في حضريته وبدوية لا ترتحل لمشفة تحوي بلها  
ولا تقدر على دفع ضرره بوجهه لاني عمودية ترتحل بلا مشقة (و) حيث انتقلت لعذر (لزم)  
المعتدة المسكن (الثاني) فلا تنتقل عنه إلا العذر لا يمكنها الإقامة معه فيه فتنتقل عنه (و)  
لزم (الثالث) وهكذا وإن انتقلت لغير عذر ردت بالقضاء ولو أذن لها المطلق لأن بقاءها فيه  
حق لله تعالى (و) للمعتدة من طلاق أو وفاة (الخروج) من مسكنها (في) قضاء (حوائجها طرفي)  
بفتح الطاء المهملة والراء من طرفي بقصتهما حذف تونه لإضافته إلى (النهار) أي قرب الفجر  
وعقب الغروب إلى مغيب الشفق وعبر عنهم بطرفي النهار للمجاورة بقربة النص ومفهوم  
في حوائجها أنه لا يجوز خروجها في الوقتين المذكورين لغير حوائجها ويجوز خروجها إن أراد  
ولو لغير حاجة ولو أصر من ادعت أن شامت ولا تنزله ولا تبيت إلا بيتها ابن عرفة وفيها  
التصرف تم ارا والخروج مصر قبل الفجر وتزجع ما بينها وبين العشاء الأخيرة اللغوي قال مالك  
رضي الله تعالى عنه لا بأس أن يخرج قبل الفجر وارى أن يحتمل الانساب فتخرج زوجها الطلوع  
الشمس وتأتي حين غروبها بعضهم كلام اللغوي هو الثلاثي يعرف هذا الزمان فالمدار على الوقت  
الذي يتصرف فيه الناس لا لا يطعم فيها أهل الفساد (لا) تخرج المعتدة من مسكنها (لضرر  
جوار) بالنسبة (لحاضرة) أي مسكنها رفعه بالرفع للماكم وقوله المتقدم وخوف جارسو فيمن  
لا يمكنه رقعته فلا منافاة بينهما (ورفعت) أمرها للماكم فان ثبت عنده ظلم الجار بجره فان لم  
يشكف أخرجه من مسكنه وإن ثبت ظلمها بجره فان لم يشكف أخرجها (واقرع) أي ضرب

(قوله وهو) أي حق الله تعالى (قوله وفيه) أي قول ابن عرفة الصواب أخرجه غير المعتد الخ (قوله لانه) أي الشان (قوله ثبت) أي في الحديث الصحيح (قوله أخرجهما) أي المعتد (قوله في العلة) أي قول ابن عرفة لأن أقامته حق لله تعالى الخ (قوله والا) أي وإن لم يكن النظر في العلة (قوله فلا) أي فلا ينجبه النظر (قوله فإن وجد) بضم فكسر أي إلحاق المصنف في البداية (قوله وان عدم) بضم فكسر أي إلحاق المصنف (قوله ضابطه) أي حكم الانتقال (قوله وجعلها) أي المدونة (قوله بها) أي المدينة (قوله لانها) أي سكنى العدة الخ (قوله لاسكنى الخ) (قوله فيه) أي زمن عدتها ٣٩٧ (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط

(قوله محلها) أي القولين  
(قوله أطلقت) أي الزوجة  
في إسقاط سكاها عنه (قوله  
له) أي زوجها (قوله وفيه) أي  
زمن عدتها (قوله وان شرط)  
أي الزوج في عقد النكاح  
(قوله نسد) أي النكاح  
(قوله فيفسخ) أي النكاح  
(قوله قبل ويثبت بعد)  
بالضم فيهما عند حذف  
المضاف اليه وفيه معناه  
(قوله وباني) بضم الباء  
وفتح الغين المججمة (قوله  
قبل العقد) تنازع فيه  
أكثر وملكت (قوله  
والا) أي وإن كانت أكثر  
أو ملكته بعده (قوله فلها  
السكنى) أي زمن عدتها  
(قوله فيه) أي زمن عدتها  
(قوله لايعله) أي الزوج  
الموضع (قوله أو بعز) أي  
الزوج (قوله ثم طلبها) أي  
الزوجة المفقة (قوله نفقته)  
أي الولد (قوله عنه) أي  
الزوج (قوله وزوجته  
الخ) حال (قوله فيها) أي

الحاكم القرعة (من يخرج) من مسكنه من المعتدة وجارها (ان اشكل) الامر على الحاكم  
بان ادعى كل منهما انه مظلوم بلاينة أو أقام ما يثبت من متعارضتين متعادلتين قاله اللخمي ابن  
عروة الصواب أخرجه غير المعتد لأن أقامته حق لله تعالى وهو مقدم على حق الأدنى اه  
وفيه نظرا لانه ثبت جواز أخرجهما شرها في حديث فاطمة بنت قيس قاله ح البناني هذا  
النظر انما هو في العلة والافلالان الذي في الحديث انما هو أخرجهما من قنين شرها وبعت ابن  
عروة فبين اشكل امرها وفي ح وبصرة اللخمي كانت فاطمة بنت قيس لسنة على الجدران  
ومفهوم لما ضره ان البسودية تنتقل لاضرر الجدار والفرق ان شأن الحضر وجود الحاكم  
المصنف والبدو عدمه فان وجد في البداية فلا تنتقل وان عدم في الحضر قلها الاتي قال فالمدار  
على وجود الحاكم وعدمه في الحضر والبدو ابن عرفة قلت ضابطه ان قدرت على دفع ضررها  
بوجه ما فلا تنتقل وجعلها ابن عات على الفرق بين القرية والمدينة لان بها من ترفع اليه امرها  
بجلاف القرية غالباً (وهل لاسكنى) في زمن العدة (من) أي زوجة (سكنت) بفتحات منفلا  
(زوجها) معها يبيت دون كراه (ثم طلقها) لانها تابعة للنكاح أولها السكنى فيه لانه قطع  
المكازمة بالطلاق في الجواب (قولان) لابن العطار وابن المكوي ابن رشد قول ابن المكوي  
وهم محلها اذا أطلقت فان تبرعت لها بالسكنى زمن النكاح وبوابه فلا سكنى لها فيه اتفاقا  
وان قيدت بدة النكاح فقط فلها السكنى فيه اتفاقا وان شرط عليها السكنى في العقد فسد  
فيفسخ قبل ويثبت بعد بهر المثل وبلغ الشرط فان طلقها فلها السكنى ومحلها أيضا اذا  
أكثر المسكن أو ملكته قبل العقد والافلها السكنى قول واحد ومفهوم طلقها انه ان  
ما فلا سكنى لها زمن عدتها (وسقطت) سكاها فيه عن الزوج (ان أقامت) المعتدة في زمن  
عدتها (بغيره) أي مسكنها الغير عذر وشبه في السقوط فقال (كنفقة ولد) للزوج (هربت)  
الطلقة (به) مدة موضع لا يعلمه أو بعز عن ردها منه ~~مسكنها~~ ثم طلبها فلا تنى لها فان  
علم موضعها وقدر على ردها وتركهام مدة فلا تسقط نفقته عنه (والغرماء) بضم الغين المججمة جمع  
غريم أي أصحاب الدين الذي على الزوج (بيع الدار) المملوكة للزوج وزوجته المعتدة ساكنة  
فيها لاخذتها في ديونهم واصله بيع (في) عدة الزوجة (المتوفى) بفتح الفاء (عنها) ولا يسقط به  
حقها في السكنى ويشتري سكاها مدة عدتها اذ هي احق منهم بها تعلق  
حقها بعين الدار وحقهم بذمة الميت وسيأتي للمصنف يخرج من تركه الميت حق تعلق بعين  
ثم تقضى ديونه ولا يجوز للغرماء بيعها بدون الشرط المذكور وكتم سكنى المعتدة وان وقع صح

الدار (قوله لاخذتها) أي الدار على بيعها (قوله به) أي بيعها (قوله حقها) أي المعتدة (قوله ويشتري) بفتح الباء  
(قوله اذهي) أي المعتدة الخ (قوله يشترط الخ) (قوله منهم) أي الغرماء (قوله بها) أي السكنى (قوله حقها) أي  
المعتدة (قوله وحقهم) أي الغرماء (قوله بيعها) أي الدار (قوله وكتم) عطف على دون (قوله وان وقع) أي بيعها بدون الشرط  
المذكور مع كتم سكنى المعتدة (قوله صح) أي البيع

(قوله بدون بيان) اي ليكون مكرية (قوله وعدمه) اي الفسخ (قوله اذا كان) اي يبيع الوارث (قوله والا) اي وان كان في الدين (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله الدار) اي التي بها معدة (قوله فاجازته) اي بيعها (قوله ومنعه) اي بيعها (قوله لانه) اي بيعها (قوله رخص) بضم فكسر مثقلا (قوله فيه) اي بيعها (قوله فان بيعت) اي الدار (قوله سكاها) اي المعدة (قوله شكت) بفتح الكاف (قوله لها) اي المعدة (قوله له) اي المشتري (قوله لدخوله) اي المشتري (قوله على جوارها) اي الرتبة (قوله به) اي المشتري (قوله بيعها) اي الدار بمقتضى الزوج (قوله انه) اي البيع (قوله ووضع) عطف على الاقراء (قوله مدتها) اي الاقراء ٣٩٨ والوضع (قوله هذا) اي يبيع دار المعدة (قوله محصلة) اي محددة (قوله وذلك) اي

كبيع دار مكرية بدون بيان ويخير المشتري في فسخ البيع وعدمه والاصر حتى تنقضي مدة الاجارة او العدة ومفهوم للفرما انه لا يجوز للوارث بيعها وهو كذلك اذا كان في غير الدين والاجاز بشرط البيان واستثناء مدة العدة وقيل لا يجوز ابو الحسن اختلف هل للورثة بيع الدار واستثناء العدة فاجازته للغمي ومنعه غيره لانه غررا لا يدري المشتري متى يتصل بقبضها وانما رخص فيه في الدين (فان) بيعت بشرط سكاها مدة العدة و (ارتابت) اي شكت المعدة في حملها بحركة نطن او تأخر حبض (فهى) اي المتوفى عنها (أحق) بسكنى الدار لغرام عديتها اذ لا مدخل لها في التطويل (وللمشتري انظار) عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه في فسخ البيع وعدمه وقال ابن القاسم لا خيار له لدخوله على جوارها وهي مصيبة نزلت به (وللزوج) الذي طلق زوجته المدخول بها المععدة في داره بيعها واستثناء مدة عدتها (في) عدتها به (الاشهر) بضم الهاء جميع شهر بان كانت صغيرة ويايسة او عقيمة كبيعها واستثناء مدتها ثلاثة اشهر ومفهوم في الاشهر انه لا يجوز في الاقراء ووضع الحمل لعدم انضباط مدتها ابن عرفة الباجي انما يجوز هذا في عدة الوفاة لانهم ايام محصلة وذلك اذا دعا الغرماء الورثة لبيعها ولا يجوز في عدة الطلاق قلت في تمذيب عبد الحق ذكر لي أنهم ما سوا في الجواز زاد المتبسط قال بعض القرويين وليس بصواب اللغوي ان قام الغرماء والمسكن ملك للزوج ببيع واستثنى امد العدة كانت عدة طلاق أو وفاة وان كان بكرا او نكحها احق من ذلك الكراء بقدر عدتها وبيع الباقي للغرماء وان لم ينقده والعدة من طلاق فلا مكرى اخذ مسكنه أو اسلامه فتسكون الزوجة احق به ويضرب المكرى مع الغرماء فيما سواه وان كانت لوفاة لم يكن المكرى احق ولا الزوجة وبيع الغرماء والمكرى احدهم وان لم يكن عليه دين غريم يبيع له وليس له اخذها وبيع الغرماء كبيع الزوج (و) ان طلق زوجته التي تعتد بالاشهر لصغرها أو بأسها مع توقع حبسها كبت عشر سنين أو خمس سنين وقام عليه غرماءه وارادوا بيع الدار في ديونهم في جواز بيعها في الاشهر مع استثناء مدة العدة (مع توقع) اي ظن حصول (الحبض) من المطلقه كبت ثلاث عشرة سنة او خمس سنين لان الاصل عدمه ومنعه للغرماء (قولان) وعلى الجواز لا كلام للمشتري ان حاضرت وانتقات للاقراء لدخوله بجوز اذ لا وعلى المنع ان وقع بفسخ البيع في الجواهر ان توقع طريان حبس ذات الاشهر ففي جواز البيع الى البراءة خلاف ابن الحاجب

جواز بيعها (قوله ذكر) بضم فكسر اي حكى ونقل (قوله انما) اي دار المتوفى عنها والمطلقة (قوله وليس) اي كونها مكرية (قوله وان كان) اي المسكن (قوله ونقد) اي دفع الزوج كراه (قوله من ذلك الكراء) بيان لقد رعدتها (قوله الباقي) اي من منفعة الكراء (قوله وان لم ينقده) أي الزوج الكراء (قوله والعدة من طلاق) حال قوله فلا مكرى اخذ مسكنه أي في كونه الذي في ذمة الميت فيسقط الكراء عنه ان لم يسكن فيه هو ولا زوجته فان كان مسكنه هو وزوجته بعض المدة فلا مكرى اخذها في الباقي ومما عدا غرمائه بكراء ما سكنه (قوله واسلامه) اي مسكنه (قوله به) اي المسكن من غرمائه (قوله ويضرب) اي يحاصص (قوله فيما سواه) اي كراه

الدار (قوله وان كانت) اي العدة (قوله وبيع) اي الباقي (قوله عليه) اي المتوفى (قوله يبيع) اي الباقي (قوله وفي له) اي المكرى (قوله له) اي المكرى (قوله اخذها) اي الباقي (قوله في الاشهر) بضم الهاء اي التي فيها مطلقه تعتد بالثلاثة الاشهر (قوله لان الاصل عدمه) اي الحبض على جوارها (قوله ومنعه) اي بيعها عطف على جوارها (قوله للغرماء) باحتمال حصول حبسها وانتقالها للاقراء التي لا تعلم مدتها (قوله لدخوله) اي المشتري (قوله ذلك) اي حبسها وانتقالها للاقراء (قوله ان وقع) اي البيع (قوله البيع) اعطاه في محل الضمير (قوله توقع) بضم التاء والواو وكسر القاف مثقلا اي ظن (قوله ذات الاشهر) اي التي تعتد بها من الطلاق (قوله الى البراءة) اي القرائع من العدة



(قوله وفي المتوقع) بفتح القاف مثله قايح الدار التي فيها معتدة من طلاق بثلاثة اشهر وظن حبيضا فيها وانتقالها الاقراء (قوله اذا اشتراطه) اي البائع على المشتري توقع حبيضا وانتقالها (قوله قولان) اي يجوز له لان الاصل عدمه ومنعه الغرر (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فيمن عدتها بالاشهر) اي يبيع الدار الساكنة بها من عدتها بالاشهر الخ (قوله فيها) اي الاشهر (قوله انه) اي الشأن (قوله يتأخر) صلة تظهر (قوله وقال) اي عاقد البيع (قوله وان اسفرت) اي الرية اي طال زمنا (قوله بهذا) اي التقرير المتقدم صلة قرر (قوله قال) اي خليل (قوله وهو) اي فساد البيع بشرط زوال الرية (قوله وعلى هذا) اي فساد بشرط زوالها صلة جرى (قوله وحاد) اي قضى المصنف (قوله فأنى) اي المصنف (قوله تقريره) اي في توضيحه (قوله وتبعه) اي المصنف (قوله على ذلك) اي تقريره عبارة ابن الحاجب (قوله من شراحه) اي المختصر بيان لمن (قوله مع انه) اي تقريره في توضيحه (قوله ذلك) اي الذي قرره به كلام ابن الحاجب (قوله معناه) اي كلام ٣٩٩ ابن الحاجب (قوله فرضت) بضم فسكسر (قوله ولذا) اي كون معناه

بشرط البائع سكنى المعتدة الى زوال ريدته اصله عمل (قوله بقوله) صلة عال (قوله لغرر كونها) اي الرية واضافة غرر للبيان (قوله وعزوه) اي خليل (قوله غير صحيح) خبر عزو (قوله يبين لك) اي عدم صحته (قوله ابن القاسم) مفعول سماع مضافا لفاعله (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله ويشترط) اي بائنها على مشترك (قوله سكنها) اي المعتدة (قوله له) اي ابن القاسم (قوله على ذلك) اي شرط سكنها الخ (قوله ارتابت) اي شكت في جعلها (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله به) اي المشتري (قوله وان قامت الرية) اي ان قامت الرية على خمسة سنين لان المتاع قد علم ان أقصى العدة خمس سنين فكانه قدم عالما به ابن رشد وروى عن معن ان ارتابت المرأة كان المشتري مخيرا بين ان يفسخ البيع من نفسه او يمسك على ان لا يرد البائع عليه شيئا ومثله في الواضحة وايضا اختار محمد بن الموار قال لان البيع انما يقع على استثناء العدة المعروفة ولو وقع البيع بشرط الاسترابة كان فاسدا واعتزله ابو اسحق التويسي فقال اذا كان البيع بشرط الاسترابة لا يجوز ان لا يدري ان يكون

وفي المتوقع حبيضا اذا اشتراطه قولان ابن عبد السلام يعني اختلاف فيمن عدتها بالاشهر ويتوقع حبيضا فيها واشترط البائع انه ان ظهرت رية في العدة بتأخر الحيض بعد حصوله وما أشبه ذلك هل يؤثر هذا الشرط في فساد البيع قولان (ولو) طلق من تعدد بالاشهر ويمكن حبيضا فيها ووثق عنها وحصلت لها رية حمل أو أمكن حصولها في سماء (بائع) الغرماء الدار في المتوفى عنها أو الزوج في الاشهر وقال في عقد البيع (ان زالت الرية) الحاصلة حين البيع او التي تحصل بعده فالبيع لازم وان استمرت فالبيع مردود (فسد) البيع للغرر طئي بهذا قرر الموضوع قول ابن الحاجب والبيع بشرط زوال الرية فاسد قال وهكذا في الواضحة وهو اختيار ابن الموارز على هذا جرى في مختصره وحاد عن عبارة ابن الحاجب فاني بعبارة تطابق تقريره وتبعه على ذلك جميع من وقف عليه من شراحه مع انه تقرير غير صحيح وليس ذلك معنى كلام ابن الحاجب وانما معناه البيع بشرط البائع على المشتري مكث المعتدة الى زوال ريدتها هكذا فرضت المسئلة في كلام الأئمة ولذا عمل الثعالبي قول ابن الحاجب فاسد بقوله لغرر كونها تامة ادى سنة او خسا اقصى امد الحبل وعزوه للواضحة وابن الموارز غير صحيح يبين للثبوت نقل كلام اهل المذهب في سماع ابي زيد ابن القاسم في رجل هلك وترك دارا وعليه دين قال تباع الدار ويشترط لاهر أنه سكنها حتى تنقضي عدتها قبل له اذا بيعت على ذلك فلما مضى اربعة اشهر وعشر ارتابت أثرى لها السكفي حتى تخرج من الرية قال نعم وانما هي مصيبة نزلت به قال معنون وان تمددت الرية الى خمس سنين لان المتاع قد علم ان أقصى العدة خمس سنين فكانه قدم عالما به ابن رشد وروى عن معن ان ارتابت المرأة كان المشتري مخيرا بين ان يفسخ البيع من نفسه او يمسك على ان لا يرد البائع عليه شيئا ومثله في الواضحة وايضا اختار محمد بن الموارز قال لان البيع انما يقع على استثناء العدة المعروفة ولو وقع البيع بشرط الاسترابة كان فاسدا واعتزله ابو اسحق التويسي فقال اذا كان البيع بشرط الاسترابة لا يجوز ان لا يدري ان يكون

لها (قوله فسكانه) بفتح الهمزة وشدة النون أي المتشاع (قوله قدم) اي على السرا (قوله به) اي الاقصى (قوله فروى) بضم فكسر (قوله انما) اي القصة (قوله مخيرا) بفتح المثناة (قوله شيئا) أي من ضمن الدار (قوله ومثله) اي ما روى عن معنون (قوله وايضا) اي ما روى عن معنون مفعول اختار (قوله قال) اي محمد (قوله ولو وقع البيع بشرط الاسترابة) اي زوالها كان فاسدا هذا من صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرية فهو عين ما قرره المصنف في توضيحه كلام ابن الحاجب ومثي عليه في مختصره وقرره به شارحه وعزاه في توضيحه لمحمد والواضحة فتقريره وعزوه صحيحان وتعبه طئي غلته عن هذا النص الصريح والله أعلم (قوله واعتزله) أي قول محمد لو وقع بشرط الاسترابة كان فاسدا (قوله فقال) اي ابو اسحق (قوله اذ لا يدري ان يكون) اي الاسترابة الخ علة لا يجوز

(قوله فاذا ملك) أي المشتري (قوله في الاخذ) أي ابتناء البيع والصبر الى زوال الرتبة (قوله أو الترك) أي فسخ البيع (قوله  
 صكان أخذه) أي امضاؤه البيع (قوله على ذلك) أي سكتها الى انقضاء ربتها (قوله هذا) أي ما قاله محمد (قوله تخريجه) أي  
 أبي اسحق (قوله في المسئلة التي ذكر) أي أبو اسحق وهي من خير بين شقين فاختار احدهما بعد منتقلا (قوله فيها) أي  
 المسئلة التي ذكرها (قوله احفظه) نصري به الصدق لاحتمال الخلاف فيها ولم يحفظه (قوله في انه) أي الشأن (قوله جواز  
 ذلك) أي بيع سلعة بعشرة نقدا أو بخمسة عشر لاجل على لزوم البيع بأي الثمنين شاء (قوله استرى سلعا) أي في صفقة واحدة  
 بثمان واحد (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله منها) بيان لما بقي (قوله بما ينوبه) صلة يتناسك وبأوه للعوض وبما بقي  
 صلته أيضا وبأوه للتعددية (قوله من الثمن) بيان لما ينوبه (قوله وان كان مجهولا) حال (قوله انه يخير بين ان يرد البيع أو تناسك)  
 مفعول قول المضاف لقاعله ٤٠٠ (قوله على انه بالخيار الخ) خبر يكون (قوله وهذا) أي حله على انه بالخيار الخ (قوله

حل) بضم فكسر أي كلام  
 محمد (قوله رد) بضم ففتح  
 منتقلا (قوله تعقبه) أي  
 ابن رشد أبا اسحق (قوله  
 بالاتفاق) صلة تعقب (قوله  
 لانه) أي الاتفاق الخ علة  
 يرد (قوله للفرع) علة يتعين  
 (قوله لا للاتقال) عطف  
 على للفرع (قوله ظاهر الخ)  
 خبر قول (قوله) أي مضمون  
 (قوله بلزوم البيع الخ)  
 صلة قول المضاف لقاعله  
 (قوله به) أي المشتري (قوله  
 بناء) صلة تخريج (قوله قال  
 في الجواهر لو وقع البيع  
 بشرط زوال الرتبة كان  
 فاسدا) نص صريح في ان  
 فرض المسئلة البيع بشرط  
 زوال الرتبة كاقربه المصنف  
 كلام ابن الحاجب وهو نص  
 كلام ابن الحاجب أيضا  
 وقد غفل طي عن هذا تعقب المصنف والله أعلم (قوله ثم قال) أي في الجواهر (قوله وهذا) أي الفساد وغيره  
 بشرط زوال الرتبة (قوله ان خيار) أي بين التمسك بالبيع ورده (قوله ذلك) أي البيع (قوله يعبر به) أي ابن شاس (قوله من  
 فرض المسئلة) بيان لما قلناه (قوله ومحط) عطف على فرض (قوله لفرض المسئلة) اظهر في محل الضمير (قوله وقد نازعه)  
 أي الموضح (قوله في حاشيته) صلة نازعه (قوله في تقريره) صلة نازعه (قوله فقال) أي الناصر (قوله لو فسر) أي الموضح كلام  
 ابن الحاجب (قوله مكث) أي اقامه وسكن (قوله طالت) أي الرتبة (قوله هذا) أي شرط مكث المعتدة (قوله قوله) أي الموضح  
 (قوله واعتراض) عطف على قول وفيه ان اعتراض أبي اسحق صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرتبة وان  
 البيع بشرط مكث المعتدة الى زوالها متفق على صحته والله أعلم

وقد غفل طي عن هذا تعقب المصنف والله أعلم (قوله ثم قال) أي في الجواهر (قوله وهذا) أي الفساد وغيره  
 بشرط زوال الرتبة (قوله ان خيار) أي بين التمسك بالبيع ورده (قوله ذلك) أي البيع (قوله يعبر به) أي ابن شاس (قوله من  
 فرض المسئلة) بيان لما قلناه (قوله ومحط) عطف على فرض (قوله لفرض المسئلة) اظهر في محل الضمير (قوله وقد نازعه)  
 أي الموضح (قوله في حاشيته) صلة نازعه (قوله في تقريره) صلة نازعه (قوله فقال) أي الناصر (قوله لو فسر) أي الموضح كلام  
 ابن الحاجب (قوله مكث) أي اقامه وسكن (قوله طالت) أي الرتبة (قوله هذا) أي شرط مكث المعتدة (قوله قوله) أي الموضح  
 (قوله واعتراض) عطف على قول وفيه ان اعتراض أبي اسحق صريح في ان فرض المسئلة البيع بشرط زوال الرتبة وان  
 البيع بشرط مكث المعتدة الى زوالها متفق على صحته والله أعلم

(قوله تنفسنا) بفحش مئة لاى اطلنا (قوله ايضا حالق) نعم قد انضح به الحق ولكن مع المستن من تبعه والله اعلم (قوله قبل تمام عدتها) تنازع فيه انهم دم وانقضت (قوله ومطلقة هاجي) حال (قوله المعتدة) تفسيرنا نائب فاعل ابدلت (قوله غيره) مفعول نائب ابدلت (قوله سواء كان) اى المسكن المنهم (قوله دار الميت) اى التى ملكها او نقد كراهها (قوله حقها) اى المعتدة (قوله بها) اى الدار الاخرى (قوله وان انتقلت للورثة) حال ٤٠١ (قوله او وجيبة) اى اولم يتقدمه وكان

الكراه وجيبة (قوله على احد التاويلين) راجع لوجيبة (قوله لانفساخ الاجارة) علة لا تبدل اذا انهم دم المكترى (قوله للزوج) تنازع فيه المعار والمستأجر (قوله قبل تمام عدة العلاق) صلة المنقضى (قوله بمكان آخر) صلة ابدلت (قوله بهما) اى المعار والمستأجر (قوله لربهما) اى المعار والمستأجر (قوله بكثرة كراهه) تصوير اضر الزوج (قوله او بعده) بضم الموحدة اى المسكن (قوله عنه) اى الزوج (قوله ما لم تتحمل) اى الزوجة (قوله بالزائد) اى من كراه المسكن الذى طلبته على كراه المسكن الذى طلبه الزوج اى فان تحملت به اجبت له (قوله دعى) اى الزوج (قوله بها) اى الزوجة (قوله عزل) بضم فكسر (قوله توفى) بضم التاء والواو وكسر الفاء مفعلا (قوله المنوفى) بفتح الفاء قوله من السكنى (قوله لما) قوله والا اى ولو جعل كاجرة

وغيره ولا حجة للمستترى واعتراض التونسي ١ وانما تنفسنا بنسب من كلام الآية ايضا حالق والله الموفق (و) ان انهم دم مسكن المعتدة من طلاق أو كان ممارا أو مستأجر وانقضت مدة عارته أو اجارته قبل تمام عدتها ومطلقة هاجي ابدلت بضم الهمز وكسر الدال المعتدة من طلاق لم يتزوج بها (فى) المسكن (المنهم) غيره سواء كان ملكا كالزوج او غيره قاله قت وكذا معتدة وفاة انهم دم مة صورتهم اقبل بغيره صورة اخرى من مقاصد يردار الميت فان انهم دم لدار بقاءها فلا تبدل بغيرها ولو كان له دار أخرى لا تنقلها للورثة مع عدم تعلق حقها بها بخلاف الاراقى كانت مة صورتهما فانهم وان انتقلت للورثة ايضا السكنى للمرأة تعلق بها وهو اعتمادها فيها كما انما لا تبدل اذا انهم دم ما كان له بكراهة تقدمه او وجيبة على احد التاويلين لانفساخ الاجارة يتألف ما يستوفى منه (و) ابدلت مطلقا لم يتزوجها فى المسكن (المعار أو المستأجر) بفتح الجيم للزوج (المنقضى المدة) الاعارة أو الاجارة قبل تمام عدة الطلاق بمكان آخر فان ارادت البقاء بمها باجرة فمنها فى الموت فليس لربهما الامتناع الا لوجه (وان) انهم دم مسكن المعتدة وانقضت مدته (واختلنا) اى الزوجة والزوج (فى مكانين) بان طلبت مكانا والزوج غيره (اجبت) لسكنها فيها طلبته حيث لا ضرر فيه على الزوج بكثرة كراهه او بجواره غير ما مون او بعده عنه بحيث لا يعلم خروجها من العدة اللخمى ما لم تتحمل بالرائد ابن عرفة انما يلزمها الزائد فى الاكراه ان كان مادعى اليه يلقى بها (واصرأه الامير ونحوه) كتابه والقاضى اذا طالت ثم عزل او توفى عنها وهى ساكنة فى دار الامام أو القضاء وقد دم غيره (لا يخرجها القادم) حتى يتم عدتها بها ان لم ترتب بل (وان اوتاب) المطلقه بحجر بطن او تاخر مريض الى خمس سنين ولم يجهل ما استحقه الامير المعزول أو الموفى من السكنى كالاجرة والالم تستحق ما زاد على قدر الولاية وشبه فى عدم الانخراج فقال (ك) الدار (الحبس) على رجل (حياته) فيطلق أو يموت فتمتد زوجته بها ولا يخرجها مستحقة باعد زوجها بحبس او غيره حتى تتم عدتها وان ارتابت لخمس سنين وهذا ظاهر فى الطلاق ابقاء حق زوجها وقيس الموت عليه لحق الله تعالى فى سكنى المعتدة فى مسكنها وظاهر تعليل الطلاق بقاءه انه لو اسقطه لغيره فلا سكنى لها وانظره قاله عجب البنى فى نظره لان اسقاطه منه وليس للمطالبة بمسكن لعدة واخراجها منه وفهوم حياته انه لو حبس عليه سنين معلومة وطلقة او مات فانقضت فليس لها زيادة على ذلك وهو كذلك فى ابن الحاجب فيلزمه ابداله بمسكن آخر كالمستأجر والمعار المنقضى المدة (بخلاف حبس مسجدين) اى تصرف الزوج سكنه لامامته به مثلامان عن زوجته أو طلقها ثم عزل عن وظيفته أو اسقطها لغيره قبل تمام عدتها فلا امام القادم ان يخرج

٥١ منح لى (قوله فيطلق او يموت) اى الرجل المحبس عليه (قوله بها) اى الدار المحبسة (قوله بحبس) صله مستحق (قوله وان ارتابت لخمس سنين) مبالغة فى اعتمادها بها وعدم اخراجها منها (قوله عليه) اى الطلاق (قوله لحق الله تعالى) علة قيس عليه (قوله فيه) اى قول عجب لو اسقطه لغيره فلا سكنى لها (قوله فاقضت) اى قبل تمام عدتها (قوله فيلزمه) اى مطلقها

(قوله فرغ) اي نزل وتصحى (قوله بعد طلاقها) تنازع فيه عزل وفرغ (قوله والفرق) اي بين دار الخليفة ونحوه ودار امام الصلاة (قوله بخلاف دار الامامة) اي امامة الصلاة بمسجد معين فانها بمن حبس المسجد ولا حق للمرأة فيه (قوله لابن العطار) خبر نحو (قوله وقيدته) اي قول ابن العطار ٤٠٢ بخلاف حبس بيده (قوله بكونها) اي الدار (قوله مطلقا) اي عن تقييدها بامام

زوجته الميت او المطلق اذا عزل او فرغ عن وظيفة لغيره بعد طلاقها وقبل تمام عدتها والقسوف ان دار الامارة من بيت المال والمراد لها حق فيه بخلاف دار الامامة مثلا ونحو قوله بخلاف حبس مسجد بيده لابن العطار وقيدته ابن زرقون بكونها حبسا مطلقا فان كانت حبسا على خصوص امام مثلا فكذلك دار الامارة وارتضاء ابن عبد السلام وعج راد البحث ابن عرفة في ارتضاءه الاطلاق اه عب البناني قول زفلا امام القادهم هذا ظاهر المصنف والذي في كلام غيره ان الاخراج يتوقف على جماعة المسجد في ق وكذا زوجة امام المسجد الساكن في داره تعتد زوجته فيها الا ان يرى جيران المسجد اخرجها من النظر فذلك لهم قاله ابن العطار وقال ابن ناجي اختلف اذ مات امام المسجد وهو ساكن في الدار المحبسة عليه فمقتل كسيلة الامير قاله بعض القرويين ابن عات وعليه جرى عمل قرطبة ولم يحكم ابن شاس وابن الحاجب غيره وقدل تخرج منها ان اخرجها جماعة اه بل المسجد قاله ابن العطار وعليه اكثر الشيوخ ونحوه في عبارة ابن عرفة والمبسطي والخواهر وابن فنوح عن ابن العطار فانظر لم ترك المصنف هذه الزيادة وقوله والفرق ان دار الامارة الخ في التوضيح بعد ذكر الخلاف المتقدم واكثر الشيوخ كعبد الحق والبايجي وابن زرقون وابن رشد وغيرهم اقتصروا على ما قال ابن العطار وفرقوا بينه وبين مسئلة الامير فمنهم من فرق بان سكنى الامام على وجه الاجارة بخلاف الامارة والى هذا ذهب عبد الحق والبايجي وغيرهما ومنهم من قال اجارة الامام مكروهة واليه ذهب ابن المتأصف ومنهم من قال لان امرأة الامير لها حق في بيت المال ودار الامارة من بيت المال بخلاف دار المسجد واليه ذهب ابن رشد وقوله فان كانت حبسا على خصوص امام مثلا الخ صوابه فان كانت حبسا على ائمة المسجد ابن عرفة بعد تفصيل ابن زرقون وقوله ابن عبد السلام وفيه نظر لان كونها حبسا على المسجد مطلقا اما ان يوجب حق الامام ام لا فان كان الاول فلا فرق بين كونها على المسجد مطلقا او على امامه وان كان الثاني فلا يجوز للامام سكناها بالاجارة مؤجلة فلا تخرج منها زوجته الا لتمام اجله كمكثرة من اجنبي وقال البرزلي عقبه يختار الاول وفرق بين دلالة المطابقة ودلالة التضمن لان الاول صريح والثاني ظاهر يقبل التأويل وبضعفه اذا كان حبسه مطلقا وقوته في الحبس على الامام اه ووجهه ما في المعيار ان ما حبس على المسجد لا يوجب منه الامام ونحوه كالمؤذن الا بما فضل عن حصر المسجد وبناؤه ونحوه ما وما حبس على الامام يأخذه وحده على كل حال (ولام ولد يموت) سبيدها (عنها) أو يعقها (السكنى) حق واجب لمدة استبرائها وليس لها ولا لسيدها الحي او ورثته ان مات اسقاطا لانه في حقها كالعدة والظاهر انه لا تكون لها السكنى حيث مات السيد الا ان كان المسكن له او نقد كراه او كان الكراه وجبة واللام يعنى على ولا يلزمها ميت فيه اه عب البناني التخصي اختلف في ام الولد يموت عنها سيدها او يعقها هل لها السكنى ابن القاسم في المدونة لها السكنى

المسجد (قوله وارتضاءه) اي قيد ابن زرقون (قوله رادا) حال من غير (قوله بحث) اي استظهار (قوله في ارتضاءه) اي ابن عرفة (قوله الاطلاق) اي لحبس المسجد عن تقييده بكونه مطلقا (قوله في داره) اي المسجد المحبسة عليه (قوله فيها) اي دار المسجد (قوله كسيلة الامير) اي في عدم اخراج زوجته الى تمام عدتها (قوله وعليه) اي عدم اخرجها صلة جرى (قوله غيره) اي عدم اخرجها (قوله وعليه) اي اخرجها (قوله هذه الزيادة) اي ان اخرجها اهل المسجد (قوله بينه) اي امام المسجد (قوله وقوله) بكسر الموحدة (قوله وفيه) اي تفصيل ابن زرقون (قوله حق الامام) اي في سكناها (قوله الاول) اي ايجاب حق للامام في سكناها (قوله الثاني) اي عدم ايجاب حق للامام فيه (قوله فلا تخرج) بضم التاء وقع الراء (قوله اجله) اي الكراه (قوله الاول) اي ايجاب حق للامام فيها (قوله وبضعفه) اي حق الامام عطف على

لان الاول صريح (قوله حبسه) اي المسكن (قوله وقوته) اي حق الامام (قوله ووجهه) اي الفرق بالضعف وفي والقوة (قوله ان ما حبس الخ) بيان لما يوجب من (قوله يؤجر) بفتح الجيم (قوله على كل حال) اي فضل عما ذكره (قوله لانه) اي الاستبراء (قوله حقها) اي ام لولد (قوله له) اي السيد (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام

(قوله ذلك) أي لزوم المسكن (قوله على قولها) أي المدونة (قوله الشيخ) أي أبو الحسن (قوله له) أي السيد (قوله لها) أي أم الولد (قوله المواعدة) أي على النكاح (قوله فيها) أي مدة الاستبراء (قوله ولا نيت الأفي بيتها) هذا هو المخالف أقول لا يلزمها مبيت (قوله لا يمكن) قال ابن عرفة عقبه (قوله لا نيت الأفي بيتها) (قوله من عتق أو وفاة) أي سواء كان استبرأؤها (قوله لها) أي أم الولد الخ بيان لكذا (قوله لام الولد) ٤٠٣ صلة زيد (قوله من سيدها) صلة من الحمل (قوله

ان كانت) أي أم الولد (قوله وهي حامل منه) أي سيدها حال (قوله فينفق) بضم الباء وفتح الفاء (قوله مدة حملها) صلة ينفق (قوله مما برئته من أبيه) صلة ينفق (قوله وهي حامل من زوجها) حال (قوله آخر) بضم فكسر مثقلا (قوله على واطئها) صلة مشتبهة (قوله بحملته) صلة مشتبهة (قوله وهي غير عالة) حال (قوله من وطئه) أي المشتبه (قوله بثلاثة اقراء الخ) نه ويرلاستبرأها (قوله مدته) أي استبرأها (قوله حملها) أي القولين (قوله والولا) أي وان نفاه بامان (قوله لشرأحه) أي ابن الحاجب (قوله الاول) بضم الهمز (قوله كاهنا) أي عابها او على واطئها (قوله وما وقفت الخ) عطف على التوضيح (قوله ولم انف عليها الغيرهما) أي ابن

وفي كتاب محمد لا سكني لها ولا عليها وروى ائمه بذلك لها وعليها من غير ايجاب وذلك رأى اصبح انه رأى ذلك لها وعليها نقله أبو الحسن زاد في التوضيح وحكى غيره قول آخر ان السكنى حق لها ان شئت تركته وقبل تركه امكروه وهو صريح في ان مذهب المدونة انهما عليها وفي أبي الحسن على قولها ولا تم ولد السكنى في الحية فان مات سيدها مانعه الشيخ ان كان المسكن له او بكره انقذه على فانه قدم في الحرقة قوله ولا يلزمها مبيت خلاف قولها ما لك رضى الله تعالى عنه ولا أحب لها المواعدة فيها ولا نيت الأفي بيتها ولا احدا عليها الكن قال ابن عرفة عقبه قلت قوله لا نيت الأفي بيتها خلاف نقل ابن رشد عن المذهب انها المبيت في الحية في غير بيتهم امن عتق او وفاة اه وكذا نقل ابن يونس عن ابن الموازي ان نيت في غير بيتها مات سيدها او اعنتها (وزيد) بكسر الزاي لام الولد على السكنى (مع) تمييز (العتق) من سيدها لها و نائب فاعل زيد (نفقة الحمل) من سيدها ان كانت حاملا ومفهوم مع العتق انها لا تزاد نفقة الحمل مع موت سيد وهي حامل منه وهو كذلك لان حملها وارث من أبيه فينفق عليها مدة حملها به مما برئته من أبيه وشبهه في استحقاق السكنى ونفقة الحمل فقال (ك) الزوجة (المرتدة) عن دين الاسلام وهي حامل من زوجها واستتبت فلم تنب وأخر قتلها حتى تضع حملها اقلها السكنى والنفقة على زوجها (و) كالأرأة (المشتبهة) على واطئها بحملته وهي غير عالة بنوم او جنون او غم أو اشتباه بحملها فانها السكنى والنفقة على واطئها (ان حملت) من وطئه فان علمت فلا سكنى ولا نفقة لها لانها أجنبية (وهل نفقة) المشتبهة الحرة والامة (ذات الزوج) الذي لم يدخل بها (ان لم تحمل) من وطئه الشبهة وخبر نفقة (عليها) أي المرأة من مالها مدة استبرائها من وطئه الشبهة بثلاثة اقراء للحره وقره للامة (او) نفقتها مدته (على الواطئ) الغاطي في الجواب (قولان) محلهما في التي لم يبين بهما زوجها واما التي بنى بها زوجها فنفقة وسكناها على زوجها ان لم تحمل او حلت ولم ينفق بها ان والافه من احبها ابن الحاجب وفي الغاطي بغير العالة ذات الزوج قولان غ لشرأحه في صفة القولين ثلاث عبارات الاولى كاهنا وهي التي في التوضيح وما وقفت عليه من نسخ ابن عبيد السلام ولم اتف عليها الغيرهما الثانية على الزوج او الواطئ ونسبها ابن عرفة لابن عبد السلام ووجه فيها الثالثة عليها او على زوجها وهي التي عند ابن عرفة والقولان على الأخيرة كاهما ابن يونس الاول عن أبي عمران والثاني عن بعض الثماليق ورجح ابن يونس الاول فنه وابه الاقتصار عليه أو أن يقول تردد والله اعلم بناني غ اذا علمت ما تقدم علمت انه كان الصواب ان يقول المصنف ونفقة ذات الزوج ان لم تحمل ولم يبين بها عليها الا على زوجها على الأرجح

\*(باب) في احكام واقسام الاستبراء ومن يلزمه والمواضعة وما يتعلق بها\*

عبد السلام وخيل حال (قوله ووجهه) بفتحات مدة لأي غاطي ابن عرفة ابن عبد السلام (قوله الاول) أي عليها (قوله عليه) أي الاول (قوله ذات الزوج) أي الموطوءة بشبهة (قوله ان لم تحمل) أي من وطئه الشبهة (قوله ولم يبين) أي زوجها (باب الاستبراء) \* (قوله ومن يلزمه) أي الاستبراء (قوله والمواضعة) عطف على اقسام (قوله بها) أي الانقسام

(قوله وهو) أي الاستبراء (قوله الكشف) جنس (قوله عن حال الرحم) فصل مخرج الكشف عن غيره (قوله عند انتقال الملك) فصل مخرج العدة (قوله لحفظ النسب) بيان الحكمة مشروعة منه (قوله فيه) أي الاستبراء (قوله حائل) بهمزة ب الالف أي غير حامل (قوله واوطاس) بفتح الهمز وسكون الواو واهمال الطاء والسين (قوله هوازن) بفتح الهاء وكسر الزاي فنون (قوله حنين) بضم الحاء المهملة وفتح النون (قوله مدة) جنس وإضافته للدليل الخ فصل مخرج مدة غيره (قوله دليل) صادق بالحس والوضع والاشهر والإضافة ٤٠٤ على الأولين لامية وعلى الأخير للبيان (قوله لالرفع عصمة) فصل مخرج العدة

(قوله فتخرج العدة) تفرج  
على لالرفع عصمة (قوله للعان)  
أي لارادته (قوله والموروثة)  
عطف على الحرة (قوله لانه)  
أي استبراء الموروثة (قوله  
لألذات الموت) المناسب  
لالرفع عصمة (قوله جعل  
القسم) أي من رفع العصمة  
وهو الطلاق (قوله قسمي)  
أي لرفع العصمة (قوله لانه)  
أي الطلاق (قوله وورد)  
بضم الهمز وكسر الراء (قوله  
عليه) أي الحد (قوله انه) أي  
الحد (قوله صدقه) أي الحد  
(قوله مع انها) أي إقامة أم  
الولد بعد موت سيدها أو عتقه  
(قوله وهو) أي كونها عدة  
(قوله انه) أي الشأن (قوله  
انما يجب الاستبراء في التي  
يراد وطوها الخ) أي في قيد  
كلام المصنف بأحد هذه  
الأوجه ولا يترك على إطلاقه  
وجوب استبراء وخش لم يقر  
بأنه يوطئها أو استبرأها  
ولم يرد مشتريها أو طأها ولا  
تزوجها وليس كذلك (قوله

وهو أغنى الاستبراء والكشف والاحتساب عن الأمر العارض ونحوه) الكشف عن حال الرحم  
عند انتقال الملك لحفظ النسب والأصل فيه خبر سبأيا ووطاس لا نوطا لحامل حتى تضع ولا حائل  
حتى تحيض ووطاس وأدفي هوازن به كانت غزوة هوازن يوم حنين صلى الله عليه وسلم  
(يجب الاستبراء) ابن عرفة الاستبراء مدة دليل براءة الرحم لالرفع عصمة وطلاق فتخرج  
العدة ويخل استبراء الحرة ولو للعان والموروثة لانه اتحد الملك لألذات الموت عجز لو سقط  
ارطلاق لم من جعل القسم قسمي لانه من رافع العصمة وأورد عليه انه غير مانع صدقه  
بمدة إقامة الولد بعد موت سيدها أو عتقه مع انه عدة على المشهور وكذا ذكره ابن عرفة وهو  
مذهب المدونة قوله والموروثة يعني إذا مات شخص عن أمة وانتقلت لوارثه فلا يقر بمباحث  
يصح وطؤها حتى يستبرأ وليس هذا عدة لانه اتحد الملك لالرفع عصمة النكاح بالموت وأراد  
بالاستبراء للعان استبراء الزوج زوجته بعد وطئها البعد عامية في لعانها لا ما يكون لفرقة  
اللعان فأن عدة الاستبراء (ب) - سبب (حصول) أي تجدد (الملك) لامة بعوض أو لا كارث  
وهبة وانزع من رقيق وسبي ابن عاصر الظاهر انه انما يجب الاستبراء في التي يراد وطؤها أو  
تزوجها ونكون عامية أو أقرب بآثارها بوطئها ولم يستبرأها البناني هذا هو الظاهر من عبارات  
الائمة في الجلاب من استبرأ أمة بوطئها فلا يطأها حتى يستبرأها بحبيضة وفي المقدمات  
واستبراء الاماء في البيع واجب لحفظ النسب ثم قال فوجب على كل من انتقل اليه ملك أمة  
ببيع أو هبة أو باي وجه من وجوه الملك ولم يعلم براءة زوجها ان لا يطأها حتى يستبرأها ببيعة  
كانت أو وضعية وفي التنبيهات الاستبراء لقيمة ما المشتري من ماء البائع ثم قال فين لا تتواضع  
من لم يقر بآثارها بوطئها أو هبة من وخش الرقيق فهذه لا مواضع فيه ما لا استبراء الا ان يريد  
مشتريها أو طأها فيجب عليه استبرأها لنفسه مما علمها أحدثته وفي المعونة من وطئ أمة ثم أراد  
بيعها فاعليه ان يستبرأها قبل بيعها وعلى مشتريها استبرأها قبل وطئها اه فتحصل انه لا يجب  
استبراء المشتري الا اذا اراد الوطء ولا يجب استبراء البائع الا اذا وطئ وكذلك سوء الظن لا يجب  
استبراء المالك لاجله الا اذا اراد الوطء والتزويج (ان لم توفق) بضم القوقية وفتح القاف أي  
تتفق وتعلم (البراءة) للامة التي حصل ملكها من الوطء فان تيقنت براءتها منه أي غلبت على  
الظن واعتقدت فلا يجب استبرأها بان اودعت عنده وحاضرت ثم ملكها ولم يخرج ولم يلج عليها  
مودعها واشتراها بانه هامن مشتريها قبل غيبته عليها غيبة يمكن وطؤها فيها (ولم يكن وطؤها)

هذا) أي الظاهر لابن عاصر (قوله ن عبارات الائمة) أي ومن حديث لا نوطا لحامل حتى تضع ولا حائل أي  
حتى تحيض (قوله ثم قال) أي في المقدمات (قوله ولم يعلم براءة زوجها) حال (قوله ثم قال) أي في التنبيهات (قوله من لم يقر الخ)  
بيان ان (قوله وهي من وخش الرقيق) حال (قوله فتحصل) بفتحات متعلا (قوله انه) أي الشأن (قوله المشتري) أي والمعطى  
بالفتح والسبج (قوله الوطء) أي والتزويج (قوله من الوطء) صلة البراءة (قوله فان تيقنت براءتها منه) مفهوم الشرط (قوله  
بان اودعت عنده الخ) بضم الهمز وكسر الدال تصوير لتيقن براءتها (قوله واشتراها) عطف على اودعت

(قوله فان كان وطؤها مباحا)

له الخ) مفهوم ولم يكن  
وطؤها مباحا (قوله فان  
حرمت عليه فيه) اي  
المستقبل مفهوم ولم تحرم  
في المستقبل (قوله او  
متزوجة) عطف على محرمه  
(قوله هذا القيد) اي ولم  
تحرم في المستقبل (قوله  
بحث فيه ابن عاشر بانه غير  
محتاج اليه الخ) فيه نظر  
لانهم لم يذكروا من شروط  
وجوبه ارادة وطئها استغناء  
عنه بهذا الشرط وفي  
مفهوم كل منهما تفصيل  
وذلك انه اذا حرم وطؤها  
في المستقبل ولم يرد وطؤها  
فان اراد تزويجها لغيره وجب  
عليه استبراءها والا فلا وشرط  
وجوب استبراءها ان اراد  
تزويجها عديم اخبار بانهما  
باستبراءهما فهذا الشرط محرم  
والبحث فيه مكدر والله أعلم  
(قوله وعقد) اي المبطل  
(قوله فيها) اي بنت ثمان  
(قوله وجعلها) اي البكر  
عطف على وطنها (قوله بقاتها)  
اي بكارتها (قوله من بالغ)  
تنازع فيه غصب وسبي (قوله  
فيها) اي الغيبة (قوله وذكره)  
اي الشراء (قوله وان دخل  
في حصول المثل) حال (قوله  
بها) صلة البناء (قوله ورج)  
بضم فكسر متفلا (قوله  
فالا حسن الخ) تقرير  
على واوه للعالم ولو صلة (قوله فيه) اي المفهوم (قوله به) اي الاستبراء الواحد

أي الامة (مباحا) لمن حصل له ملكها فان كان وطؤها مباحا له قبله فلا يجب عليه استبراءها  
ممن اشترى زوجته والمراد مباح في نفس الامر فقد سئل ابن أبي زيد عن وطئ امته فاستحقت  
منه فاشترىها من مستحقها فهل يسقر على وطئها او يستبرأ فاجاب لا يطؤها الا بعد استبراءها  
اه اي لان الوطء الاول لم يكن مباحا في نفس الامر (ولم تحرم) الامة على من حصل له ملكها (في  
المستقبل) فان حرمت عليه فيه فلا يجب استبراءها ممن ملكها بحرمه بنسب او رضاع او صهر او  
متزوجة بغيره فان طاقها زوجها او مات فليس لمن ملكها او طؤها الا بعد تمام عدتها فان طاعت  
قبل البناء بها فلا يطؤها الا بعد استبراءها البناني هذا القيد ذكره الاجمري وغيره وبحث فيه  
ابن عاشر بانه غير محتاج اليه لان الاستبراء انما يجب عند ارادة الوطء فان قيل يجب استبراءها  
ان تزويجها قيل انما لم يجب ان يخبره البائع باستبراءها فذكرهم هذا الشرط غير محرم ويجب  
استبراء مستوفية الشروط المتقدمة ان كانت بالغة تحمّل عادة قبل (وان) كانت (صغيرة) طاعت  
الوطء) كبت تسع سنين بتقديم التام ونقص المبطل على ان بنت ثمان لا تطعمه وعقد فيها وثيقة  
قاله في التوضيح (او كبرية لا تحمل ان) أي الصغيرة المطمّنة والكبرية (عادة) كبت سنين سنة  
(او) كانت (وخشا) بفتح الواو وسكون الخاء المجهمة أي غير جميلة شأنها تقضي الخدمة للوطء  
(او) كانت (بكر) بكسر الموحدة أي عذراء لا مكان وطئها دون البكارة وجعلها مع بقاتها (او  
رجعت) الامة لما سكتها (من غصب او سبي) من بالغ غاب عليها اغيبة يمكنه وطئها فيها ولا تصدق  
الامة ولا غاصبها او سايبها في نفى وطئها فان غصبها صبي او بالغ ولم يغب عليها اغيبة يمكنه وطئها  
فيها فلا يجب استبراءها وفي نظم المصنف دأب في سلك حصول المثل بخور ذلم يخرج واحدة  
منها معن ملك ما ليكها (او غنمت) بضم فكسر أي سبيت الامة من الكفار فيجب استبراءها على  
سايبها (او اشترت) بضم الفوقية وكسر الراء الامة وذكره وان دخل في حصول المثل ليرتب  
عليه قوله (ولو) كانت وقت شرائها (متزوجة) بغيره مستبرأ او او للعالم ولو صلة (وطاعت) بضم  
فكسر متفلا الامة بعد شرائها (قبل البناء) من زوجها بما فيجب على مشتريها استبراءها قبل  
وطئها هذا قول ابن القاسم وقال حنوف لا يجب عليه استبراءها ورجع قول ابن القاسم بانها  
لو أتت بولد اسمة أشهر من عقد النكاح لحق بالزوج وبان الزوج يباح له وطؤها بدون استبراء  
اعتمادا على قول سيدها استبراءها ولا يحل للمشتري ذلك فالاحسن حذف ولو وشبه في وجوب  
الاستبراء فقال (ك) الامة (الموطوءة) من سيدها البالغ الحر (ان يبعث) اي أراد سيدها بيعها  
فيجب عليه استبراءها من مائه ببيعة (أو تزوجت) بضم الزاي وكسر الواو وشدة اي اراد  
سيدها تزويجها فيجب عليه استبراءها من مائه ببيعة ومفهوم الموطوءة ان غيرها لا يجب  
استبراءها لبيعها ولو زنت ولا تزويجها الا ان تزني ففيه تفصيل (وقبل) بضم القاف وكسر  
الموحدة بلايين (قول سيدها) اي الامة لزوجها عند ارادة تزويجها انه استبراءها لانه امر  
لا يعلم الامة فيعقد عليه الزوج ويطؤها بدون استبراء (وجازا) لشخص (المشتري) لامة (من)  
مكلف مسلم (مدعيه) أي الاستبراء قبل بيعها وفاعل جاز (تزويجها) اي الامة لغيره (قبله) أي  
الاستبراء اعتمادا على اخبار البائع وكذا بيعها ويجوز لزوجه وطؤها اعتمادا على ذلك على  
المشهور (و) جاز (اتفاق البائع) لموطوءة بلا استبراء (والمشتري) اليها (على) استبراء (واحد)

(قوله ومعناه) اى الاستبراء  
 الواحد (قوله قبل عقد البيع)  
 صله وضع (قوله فالعكس)  
 اى فعل المشتري ما وجب عليه  
 دون البائع (قوله القاعدتين)  
 اى استبراء حريد البيع  
 قبله والمشتري بعده (قوله  
 بزوجه) اى غير سبدها صله  
 اشتباه (قوله وزنا) عطف  
 على اشتباه (قوله وتزويجها)  
 عطف على وط (قوله بجملة)  
 صله استبراء (قوله استشكل)  
 يضم التاء (قوله وجوبه) اى  
 استبرائها (قوله بانه) اى  
 استبراءها (قوله به) اى  
 سبدها (قوله بجملة) اى  
 استبرائها (قوله الوط)  
 المذكور (قوله بانه) اى بالشيعة ونحوها  
 (قوله وبان فائدته) اى  
 استبرائها عطف على بجملة  
 (قوله رمية) اى ولدها (قوله  
 به) اى سبدها (قوله والا)  
 اى وان كان يلحق به (قوله  
 ولا يمكنه) اى الغائب (قوله  
 انتقل) اى بشرأ أو ارث  
 أو قبول عطية (قوله وان  
 خالفه اشبه) حال (قوله  
 اليه) اى البلد الآخر (قوله  
 عليه) اى الموكل (قوله فان  
 قدم الامين بها) مفهوم  
 ارسلها مع غيره (قوله على  
 وارثه) صله بيجب (قوله  
 قبله) اى عتقها تنازع فيه  
 طاق ومات

لحصول غرضها به ومعناه وضعها عند امين حتى تحيض قبل عقد البيع أو بعده فان قلت ان  
 وضعت قبل البيع فقد فعل البائع ما يجب عليه دون المشتري وان وضعت بعده فالعكس قلت  
 لعل هذه المسئلة مستثناة من القاعدة لوجود المواضعة فيها اه عيب البنانى المتبادر من  
 النقل ان المراد استبرائها قبل البيع فقط فلا تنكروا معه المواضعة الا ثنية وعطف على  
 كالوطوء فان بيعت أو تزوجت فقال (وكا) الامة (الموطوءة) اشتباه على غير سبدها بزوجه  
 أو امته أو زنا أو غصب أو سر أو سبي فيجب استبرائها على سبدها قبل وطئه ايها أو تزويجها  
 لغيره بجملة واستشكل وجوبه حيث كان سبدها مستبرأ عليها بانه لا فائدة فيه اذ ولدها  
 لاحق به واجب بجملة على ما اذا لم يطأها سبدها أو استبرأها قبل الوطء المذكور ولم يطأها بعد  
 وبان فائدته تظهر في رمية بانه ابن شبيهة فان كان لا يلحق به فلا يحد راميها والحد يحل وجوب  
 استبرائها اذ لم تكن ظاهرة الحبل من سبدها قبل وطئه الشبهة ونحوه (أو ساء الظن) من السيد  
 بامته بانم ازنت فيجب عليه استبرائها عطف على معنى حصول الملك اى حصول الملك أو ساء  
 الظن (كن عنده امة) مودعة أو موهوبة حال كونها (تخرج) من بيته لقضاء الحاجات أو  
 يدخل عليها مودعاته ثم انتقل ملكها لمن هي مودعة أو موهوبة عنده فيجب عليه استبرائها  
 ان اراد وطأها أو تزويجها لان اراد بيعها (أو) كانت الامة (الكتائب) عن البلد الذى هي  
 به ولا يمكنه الوصول اليها عادة فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها (أو) كانت (لحجوب)  
 فيجب استبرائها على من انتقل اليه ملكها ان اراد وطأها أو تزويجها لايها و كذلك ان  
 انتقل ملكها عن صبي أو امرأ أو محرما عند ابن القاسم ابن شاس وهو المشهور وان خالفه  
 اشبه (و) امة (مكتوبة) سعت في تحصيل فحرم كتابها (ثم يجوز) فيجب على سبدها  
 استبرائها ان اراد وطأها أو تزويجها لان اراد بيعها (أو) بضع) بفتح الهمزة والاضاد المجمة  
 اى دفع السيد بضاعة عرضاً ونقداً لامين (في) شرائها (أي) الامة من بلد آخر اراد الامين  
 السفر اليه لنحو تجارة فاشترى الامين (وأرسلها) اى الامين الامة لوكاله (مع غيره) اى الامين  
 بلا اذن الموكل فيجب عليه استبرائها ان اراد وطأها ولو أخبره من أرسلت معه بجملة في  
 الطريق فان قدم الامين بها وأرسلها مع غيره باذن سبدها أو أخبره الامين أو موله بجملة في  
 الطريق كفاه في استبرائها (و) يجب استبراء الامة (ب) سبب (موت سبدها) لها بالغ على وارثه  
 ان اراد وطئها أو تزويجها لان اراد بيعها لان يعلم ان مورثه وطئها ولم يستبرأ بعده وان  
 اراد الوارث وطأها وجب عليه استبرائها ان لم تستبرأ ولم تتم عدتها في حياة مورثه بل (وان)  
 كانت قد (استبرئت) يضم الفوقية وكسر الراء قبل موت سبدها (أو) كانت متزوجة ومات  
 زوجها أو طلقها (وانقضت عدتها) في حياة سبدها وحلت له قبل موته فيجب على وارثه  
 استبرائها لاحتمال انه وطئها قبل موته فان مات وهي معدة أو في عصمة زوجها فلا يجب عليه  
 استبرائها (و) يجب الاستبراء (ب) سبب (العق) لامة بجملة ان ارادت أن تنزع غير معتقها  
 ان لم يستبرأ معتقها قبل عتقها ولم يخرج من عدة زوج طلق أو مات قبل ولادة معتقها تزويجها  
 بدون استبراء كباقي في قوله أو اعتق وتزوج اذ او طئها قبل عتقها لان اعتقها عقب شرائها  
 فيجب استبرائها (و) ان وطئت أم ولد بكاشباه واستبرئت منه او طلق أو مات زوجها



(قوله المرحلها) فصل يخرج الرقيق جلها (قوله من وطء ما لكتها) فصل يخرج المرحلها باعتراف أو ماله أصله (قوله عليه جبراً) فصل يخرج أمة عبد حلت منه واعتق سيده جلها (قوله في غيبة سيدها) تنازع فيه الاستبراء والاعتقاد (قوله فيها) أي غيبته (قوله في الموت) أي للسيد (قوله ولو كان) أي السيد (قوله علم) بضم العين (قوله أنه) أي السيد (قوله في الأمة) أي القن (قوله فخالف) أي فساد كره فيها مخالف (قوله وهي) أي أم ولده (قوله أو غاب) أي السيد (قوله عنها) أي أم ولده (قوله لخاضت) أي أم ولده (قوله بعده) أي في غيبته (قوله ٤٠٧ كثير) أي حياً كثيراً (قوله ثم مات) أي السيد في غيبته (قوله لها) أي أم ولده (قوله بعده) أي سيدها (قوله لأنها) أي حبيبتها (قوله عدة) خبر كون (قوله قول) مبتدأ في كون (قوله المشهور) راجع (قوله ونقل) راجع (قوله روايتها) أي المدونة (قوله ليس) انكاحها (قوله أي تزويجها) أي حبيبتها (قوله أي حبيبتها) أي حبيبتها (قوله بعد موت سيدها) أي حبيبتها (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلاً أي يؤيد التحريم بيان لأحدى روايتها (قوله وقول ابن القاسم) عطف على إحدى (قوله لها) أي أم الولد (قوله فيها) أي حبيبتها (قوله العتق) أي تقييده (قوله إن أم الولد الخ) خبر الفرق (قوله كغيرها) أي أم الولد تشبيهه في استئناف الاستبراء (قوله إن مات) أي سيدها (قوله بعد استبراء أو عدة) (قوله عنها) أي القن (قوله فقط)

واعتمدت ثم تجزئ عتقها أو مات سيدها (استأنفت) أم الولد فقط الاستبراء بحبيضة أن تجزئ سيدها عتقها أو مات وعتقت من رأس ماله (ان) كانت (استبرأت) بضم القوقية وكسر الراء أو انقضت عدتها قبل عتقها فلا يكفها الاستبراء ولا العدة قبله (أو غاب) سيدها عنها في بلد بعيد مدة تحيض فيها عادة و (علم) بضم العين (أنه) أو السيد (لم يقدم) بفتح التمنية والدال بينهما قاف ساكنة عليها متما ولم يكن ذلك خفية أو كان مسجونا حتى تجزئ عتقها أو مات وتنازع استأنف واستبرأت في قوله (أم الولد) أي الأمة المرحلها من وطئ ما لكتها عليه جبراً قاله ابن مرفقة (فقط) دون غيرها فتكتفي بالاستبراء أو الاعتقاد السابق على عتقها في غيبة سيدها إذا أرسل فعتقها أو مات فيها لا في مونه حاضر فاستأنف الاستبراء لتجدد الملك كام الولد في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب واستأنفت أي القن وأم الولد الاستبراء في الموت معا ولو كان عائداً لا غيبة علم أنه لم يقدم منها مانعه قوله لا غيبة الخ وفي معنى الغيبة التي علم أنه لم يقدم منها إذا كان مسجوناً وما ذكره صحيح في الأمة وأما في أم الولد فخالف للمدونة فقيها وإن مات السيد وهي في أول دم حيضها أو غاب عنها لخاضت بعده كثيراً ثم مات فلا بد لها من استئناف حيضها بعد مونه لأنها عدة اه ابن مرفقة وفي كون حبيضة أم الولد بعد موت السيد عدة أو استبراء قول المشهور ونقل الباجي عن القاضي وابن زرقون عن أحمد بن داود بن أبيه ليس انكاحها فيها نكاح عدة يحرم وقول ابن القاسم لها المبيت فيها بغير بيتها الفاده البناني والقرق يعني أم الولد وغيرها في حالة العتق إن أم الولد فراش سيدها فالحيضة في حقها كالعدة للحره فكأن الحرة تستأنف عدة بعد الموت فكذلك أم الولد بخلاف القن ولو زاد المصنف عقب فقط مانعه كغيرها إن مات عنها فقط لأفاد أن قوله وبموت سيدها من الأمة أي لا تنقل الملك وأم الولد لتساويهم ما فيه في وجوب الحيضة وانما يفترقان في العتق فالقن إذا استبرأت أو انقضت عدتها ثم اعتقت فلا استبراء عليها بخلاف أم الولد فيهما واصله الاستبراء من قوله يجب الاستبراء (بحبيضة) فهو راجع لجميع ما تقدم من أول الباب إلى هنا أن كانت ممن يمكن حيضها وأنت في وقتها المعتاد للنساء تحيض في كل شهر مرقبل (وان تأخرت) الحيضة لقن أو أم ولده بالاسباب عن وقتها المعتاد للنساء كالشهران كانت تحيض في كل ثلاثة أشهر مرقبا فاستبرأوا حبيضة وان كانت عادت الحيض بعد ثلاثة إلى تسعة فحيا قولان لابن القاسم قول بالاكتفاء بثلاثة أشهر وقول لا بد من الحيضة وإن كانت عادت تأخرها تسعة أشهر فاستبرأوا ثلاثاً أشهر لم يختلف في هذا قول ابن القاسم ابن مرفقة ومن لا تحيض إلا لاكثر من ثلاثة إلى تسعة في صكونها ثلاثة

أي لأن تجزئ عتقها بعد استبرائها أو اعتدادها فلا تستأنف الاستبراء (قوله للأمة) أي القن (قوله وأم الولد) عطف على الأمة (قوله لتساويهما) أي أم الولد والقن (قوله فيه) أي الاستئناف بموت السيد (قوله ثم اعتقت) بضم الهمزة (قوله فيهما) أي الاستبراء وانقضاء العدة (قوله فهو) أي بحبيضة الخ فترجع على جعله صلة الاستبراء (قوله إن كانت) أي المستبراء (قوله وانت) أي حبيبتها (قوله عن وقتها) صلة تأخرت (قوله لابن القاسم) نعم قولان (قوله في كونها) أي عدتها

أي لأن تجزئ عتقها بعد استبرائها أو اعتدادها فلا تستأنف الاستبراء (قوله للأمة) أي القن (قوله وأم الولد) عطف على الأمة (قوله لتساويهما) أي أم الولد والقن (قوله فيه) أي الاستئناف بموت السيد (قوله ثم اعتقت) بضم الهمزة (قوله فيهما) أي الاستبراء وانقضاء العدة (قوله فهو) أي بحبيضة الخ فترجع على جعله صلة الاستبراء (قوله إن كانت) أي المستبراء (قوله وانت) أي حبيبتها (قوله عن وقتها) صلة تأخرت (قوله لابن القاسم) نعم قولان (قوله في كونها) أي عدتها

(قوله ما عا) مبتدأ خبره في كونها (قوله في الاقسام الاربعة) اي التأخر لغير سبب والتأخر لمرض والاستحاضه بلا تميز (قوله يجوزي) اي في استبراءها (قوله واستشكل) اي تعين التسعة لاستبراءها (قوله قبلها) اي التسعة (قوله وان بقيت) اي الرية (قوله فلا تحل) ٤٠٨ اي بقام التسعة (قوله مناس) بفتح الميم واهمال السين (قوله مع

بقائها) أي الرية (قوله قبلها) بضم فكسري تبيع الامة (قوله ذهب الرية) اي قبل تمام التسعة (قوله وقبلوه) بفتح فكسري جواب ابن مناس (قوله وابن رشد) عطف على واو قبلوه وصح لاقول بالهاء (قوله وقال) اي ابن رشد (قوله ان زادت) اي الرية (قوله بقيت) اي الامة (قوله في اشتراط) صلة كاف التشبيه (قوله والمكث) عطف على اشتراط (قوله امده) اي الحمل (قوله به) اي الحمل (قوله والخلاف) عطف على اشتراط (قوله في كونه) أي اقصى امده (قوله كونه) اي الحمل (قوله لا حقا) اي بالسد (قوله متعلقه) بفتح اللام (قوله وخلوة) وان لم يقر بها أي يستمتع بها فله عب عن ت و اقراء البناني وفيه نظر فان الخلوة ليست من الاستمتاع والاحرم بالمحرم والمحرمة والصاحفة والمعسكة (قوله بينا) بفتح فكسر منقلا أي ظاهرا (قوله المودع) بفتح الدال (قوله بهدان حاضته) أي المودع بالفتح صلة اتباعها

أو حاضتها ما عا عيسى ويحيى ابن القاسم ومن لا تحيض الا الاكثر من تسعة اشهر فثلاثة فقط (او) تأخر لسبب بان (اوضعت او مرضت) الامة فتأخر حيضها عن ثلاثة اشهر (او استحيضت) الامة (ولم تميز) الامة دم الحيض من دم الاستحاضة وجواب وان تأخر الخ (ف) استبراءها في الاقسام الاربعة (ثلاثة اشهر) من يوم سبب الاستبراء وشبهه في الاستبراء بثلاثة اشهر فقال (ك) الامة (الصغيرة) المطقة للوطي (و) الامة (الباتية) من الحيض عادة كيف ستين سنة فاستبراء كل منهما ثلاثة اشهر (ونظرا للنساء) فيمن تأخر حيضها لغير رضاع ومرض وفي المستحاضة التي لم تميز ابن رشد ان كانت الامة عن تحيض فاستحيضت أو ارتفعت حيضتها فروى ابن القاسم وابن غانم ان ثلاثة اشهر يجوزي اذا نظر اليها النساء فلم يجدن بها حملا (فان ارتين) اي شك النساء في حملها (ف) استبراءها (تسعة) من الاشهر ابن عرفة فان ارتابت بجموع بطن فتسعة اتفاقا واستشكل بانها ان زالت ويتم اقبلها حلت وان بقيت فلا تحل فالتسعة لغو فأجاب ابن مناس بان التسعة مع بقاء دون زيادة فتحلها وانما لغوها اذا ذهب الرية او زادت وقبلوه وابن رشد وقال ان زادت بقيت لا قصى الحمل (و) استبراءت الحامل (بالوضع) لجميع حملها وان دما اجتمع (كالعدة) في اشتراط وضعه كله والمكث لا قصى امده ان ارتابت به والخلاف في كونه اربعا أو خسا لافي اشتراط كونه لاسقا او يصح استحاقه (وحر) على من ملأ امه ووجب عليه استبراءها (في زمنه) اي الاستبراء متعلقه (الاستمتاع) بجميع انواعه وطأ وقبله ومباشرة وخلوة بها وان لم يقر بها راتمة او وخشا مسبية أو غيرها حاملا من زنا أو غيره شايأ وشيخا هذا فيمن تجدد ملكها وامامته للحامل منه جلايها اذا زنت أو غصبت فلا يحرم عليه وطؤها ولا الاستمتاع بها (ولا استبراء ان لم نطق) الامة التي انتقل ملكها (الوط) هذا مفهوم قوله اول الباب اطاعت الوط (او) اطاعة وحاضته وهي (تحت يده) اي من انتقل ملكها اليه (كودعة) بفتح الدال عنده ومرهونة عنده وامه زوجته وشريكه وولده الصغير ثم انتقل ملكها اليه بناقل شرعي فلا يجب عليه استبراءها ان اراد وطأها ان لم يخرج ولم يبلغ عليها سيدها البالغ وهذا مفهوم ان لم نطق البراءة قال كاف للتمثيل ويحتمل انها للتشبيه والمعنى ان الامة المودعة اذا زنت لمودعها بالكسر فلا يجب عليه استبراءها قبل وطئها والمستلثان في المدونة ونصها ومن رهن جاريته أو أودعها فلا يستبراءها اذا رجعها ولو ابتاعها منه المودع بعد ان حاضته عنده اجراءه عن الاستبراء ان كانت لا يخرج ولو كانت يخرج للسوق لم يجزه (و) لا استبراء في امه (مبيعة) بشرط (الخيار) لاحد المتبايعين اولهما ما عا واخرهما وقبضها المشتري وحاضته عنده وامضى من له الخيار البيع أو مضى زمنه وهي بيده أو مشتراه من فضولي وامضى ربهما بيعها بعد حيضها عند مشتريها (ولم يخرج) الامة من بيت المشتري للسوق (لم يبلغ) بفتح القمية وكسر اللام آخره جيم اي لم يدخل (عليها سيدها) دخولاً يمكن وطؤها منه فيه في ايام الايداع او الخيار فان كانت تخرج او يبلغ سيدها عليها فيجب

استبراءها

(قوله ان كانت) اي الامة (قوله زمنه) اي الخيار (قوله بيده)

اي المشتري (قوله أو مشتراه) عطف على مبيعة (قوله بعد حيضها) صلة امضى

(قوله ان كان المودع) بالفتح (قوله والا) اي وان كان امينا او كانت وحشا (قوله سقط) اي الاستبراء (قوله ان كان) اي المودع بالفتح والمرتهن (قوله والا) اي وان لم يكن له

٤٠٩

المشتري عند بانعها (قوله بها) اي حبيبتها (قوله عليه) اي اللعان (قوله بانه) اي الاستبراء اصله على (قوله له) اي الاستبراء (قوله بدونه) اي اللعان (قوله ولانه) اي الثاني الخ عطف على لان الولد (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله انه) اي الزوج (قوله ولكنه) اي المصنف الخ استدراك دفع به ما هو منه سواء اشتراها قبيل بئانه او بعده من انه لا وجه لقصر المبالغة على شرائها بعده (قوله فائدة) اي الاستبراء (قوله بعده) اي البناء (قوله ظهور) خبر ان (قوله فيها) اي المدونة (قوله لا يكون) اي وطؤها (قوله في حبيتها) تنازع فيه مصدقة وقصدق (قوله من انه) اي الاستبراء (قوله بعده) اي البناء (قوله له) اي المشتري الثاني وان اراد أي المشتري الثاني (قوله فلا تحل) اي للزوج (قوله بهما) اي قرأين (قوله قبله) أي الدخول (قوله وكذا) اي وطؤها بالملك في حله بقر واحد (قوله اذ فسخ النكاح قبله) اي الدخول الخ علة ان اشتراها

استبرأؤها سوء الظن بها واذا رقت له انظار البيع جاز لها بيعها وطؤها بلا استبراء لانها لم تخرج عن ملكه الا انه يستحب له الاستبراء وسيد كره بقوله ويستحسن ان غاب عليها مشتر بخياره وثقلت على الوجوب واطلق في المودعة والمرهونة وقال النعمي ان كان المودع والمرتهن غير أمين وجب في غير الوخس والسقط ان كان ذا أهل والا استحب وربما اشهر قوله مبيعة بخيار بان المحبوسة للثمن اوللاشهاد اذا حاضت عند البائع ليست كذلك وهو كما اشعر فتأنتف حبيضة بعد نقد الثمن والاشهاد فان لم يحبس البائع ومكن المشتري منها فتركها وذهب لبأنيته بتمتها فحاضت عند البائع فيكتفي المشتري بها (أو) أي ولا استبراء على السيدان (اعتق) أمته التي كان استبرأها بعده ملكها او وطئها (وتزوج) بها بعد عققتها وهذا محترز ولم يكن وطؤها مبسحا ولكن في هذه لم يحصل ملك بل زال واخبرني من ائق به ان في المسئلة قول آخر بالاستبراء ولم أره وهو ظاهر ليقرب بين ولده بوطه الملك الذي لا يحتاج نفيه الى امان على المشهور وولده من وطئه النكاح المتوقف نفيه عليه وقد اشار لهذا ابو الحسن لما عال عدم استبراء من اشترى زوجته بانه لا فائدة فيه ما نصه وقد يقال له فائدة في تميزها النكاح من ماء الملك لان الولد في النكاح لا يقتضي الاباء وان في الملك يقتضي بدونه ابن عبد السلام ولانه اختلف اذا اشتراها حاملا هل تكون به ام ولدا ام لا وعزا لبعض نسخ الجلاب افاده البناء وأما ان ملكها واعقها قبل استبرائها فلا يجوز له ان يتزوجها الا بعد استبرائها (أو) اي ولا استبراء ان (المشتري) الزوج (زوجته) الرقيقة الغيرة وانسخ نكاحه فيجوز له وطؤها بالملك بلا استبراء وهذا محترز ولم يكن وطؤها مبسحا ايضا هذا اذا اشتراها قبل البناء (وان) كان اشتراها (بعد البناء) وفي التوضيح عن ابن كثة انه يجب عليه استبراء زوجته بعد شرائها سواء اشتراها قبل البناء أو بعده وان كانه اقتصر هنا على المبالغة على ما بعده تنبيه بالاشد على الاخف محتجا بان فائدة بعده ظهور كون الولد من وطئه الملك فتصير به ام ولدا اتفاقا ومن وطئه النكاح فتصير محتفا في كونها صارت به ام ولدا ولا غ فيهما من اشترى زوجته قبل البناء او بعده فلا يستبرئها عياض وقال ابن كثة في غير المدخول بها يستبرئها ابن القاسم لا يكون اليوم حلالا ولا غدا حراما لا يزيد استبرأؤها الا خيرا ابو الحسن وجه قول ابن كثة انها كانت من غير استبراء حلالا بالنكاح الذي هو اوسع من الملك لانها تكون مصدقة والمالك اضيق لانها لا تصدق في حبيتها ابن عرفة فهو قول ابن كثة انه لا يستبرئ المدخول بها اه وعلى هذا فلا يحسن قوله وان بعد البناء وانما يحسن على ما استظهره في التوضيح من انه بعده اخرى عند ابن كثة وانما به بالاخف على الاشد الخ ولكنه خلاف فهم ابن عرفة البناء وكلاهما صحيح والله سبحانه وتعالى اعلم (فان باع) الزوج زوجته (المشتراة) له (و) الحال انه (قد دخل) بها قبل شرائها وانسخ نكاحها ولزمها قرآن عدة ففسخ النكاح وتجدد هاهنا ملك للمشتري الثاني موجب لاستبرائها بقر واحد فلا تحل له ان اراد وطأها الا بقرين عدة ففسخ النكاح وان اراد تزويجها فلا تحل الا بهما ومعهوم قد دخل بها انه ان اشتراها قبله وباعها فتحل للمشتري الثاني بقر واحد وكذا تزويجها اذا فسخ النكاح قبله لا يجب عدة (واعق) الزوج زوجته التي اشتراها به مدخول بها فلا تحل لزواج

قبله فصل للمشتري بقر واحد

في

من

٥٢

(قوله منه) أي وارثه (قوله وانتزعتها) أي أمة المكاتب (قوله منه) أي المكاتب (قوله) أي السيد (قوله منه) أي السيد (قوله منها) أي البيعة والعق والموت والعجز (قوله فانها) أي الأمة (قوله في الجميع) أي البيعة والاعتاق والموت والعجز (قوله ولا السيد) أي المشتري ٤١٠ الثاني والوارث وسيد المكاتب (قوله في غير مسئلة العتق) أي البيعة

والموت والعجز (قوله بشرائه الزوج) صلة فسخ (قوله بعد الدخول) صلة شراء (قوله بعده) تنازع فيه باع واعتق ومات وانتزع (قوله قبله) أي بيعها (قوله لمن ذكر) أي الزوج أو السيد (قوله لانها) أي الحيضة الثانية (قوله لانه) أي التزويج (قوله لا يوجب) أي التزويج الاستبراء (قوله بتقديمه) أي الاستبراء التزويج (قوله مطلقا) أي عن تقييده بعدم استبراءها قبله (قوله من حصول الملك الخ) بيان لاسباب الاستبراء (قوله به) أي الحيض الحاصل فيه موجب الاستبراء (قوله فيها) أي حيضة الاستبراء (قوله وهو) أي ما يكتفي فيها (قوله قابلهما) أي التأويلين (قوله هكذا) أي الذي في المتن من الان يمضي حيضة استبراء أو أكثرها (قوله وانما هذا) أي الان يمضي حيضة استبراء (قوله به) أي عدم مضي حيضة استبراء (قوله عنهما) أي التأويلين (قوله وان يمت) أي الأمة (قوله وهي في أول حيضها)

غير مشترى إلا بقراءين عدة فسخ النكاح (أو مات) الزوج الذي اشترى زوجته المدخول بها فلا تحل لوارثه أو من اراد تزوجها منه إلا بقراءين عدة فسخ النكاح (أو عجز) الزوج (المكاتب) الذي اشترى زوجته المدخول بها عن اداء نفقوم كآتيه وانتزعتها سيده منه فلا تحل له ولا لمن اراد تزوجها منه إلا بقراءين عدة فسخ النكاح وقد تنازع باع واعتق ومات وعجز في قوله (قبل وطء الملك) ومفهومه انه لو حصل شيء منها بعد وطء الملك فانها تحل للزوج في الجميع ولا سيدي في غير مسئلة العتق بقراء واحد لانها عدة فسخ النكاح بوطء الملك وسيصرح به المصنف وجواب ان باع الخ (لم تحل) الأمة التي باعها زوجها أو مات عنها أو اعتقها أو انتزعتها سيده (للسيد) اشتراها في مسئلة البيعة أو ورثها في الموت وانتزعتها في العجز (ولا تحل) (الزوج) أراد تزوجها في الجميع (الابقر أين) أي طهرين (عدة فسخ النكاح) بشرائه الزوج بعد الدخول وصرح بمفهوم قبل وطء الملك فقال (و) ان باع الزوج زوجته المشتراة المدخول بها أو اعتقها أو مات عنها أو انتزعتها سيده بعد عجز عن الكتابة (بعده) أي وطء الملك فانها تحل للسيد في غير العتق والزوج في الجميع (حيضة) واحدة لان وطء الملك هدم عدة فسخ النكاح ومعلوم مما تقدم ان من وطئ أمته وادبها يجب عليه استبرأؤها قبله ويجوز انفاقه مع المشتري على الاكتفاء بحيضة واحدة وشبهه في حله المنذكر بحيضة فقال (كحصوله) أي المذكور من البيعة والعتق والموت والانتزاع بعد العجز (بعد حيضة) بعد الشراء وقبل وطء الملك في جميع المسائل المذكورة فتحل لمن ذكر بحيضة ثانية لانها تتم عدة فسخ النكاح (أو) حصول ما ذكر بعد (حيضتين) بعد الشراء وقبل وطء الملك فتحل لمن ذكر بحيضة لتتمام عدة فسخ النكاح بالحيضتين بعد الشراء وهذا في غير العتق وأما فيه بان اعتهقها بعد حيضتين فتحل للزوج بلا استبراء لانه لا يوجب له الا اذا لم يتقدمه وهذا في القن وأما أم الولد فقد مر ان عتقها يوجب استبراءها مطلقا في قوله واسمأنت أم الولد فقط وعطف على قوله لم تطق الوطء من قوله ولا استبراء ان لم تطق الوطء فقال (أو) أي ولا استبراء ان (حصلت) اسباب الاستبراء من حصول الملك وما عطف عليه (في أول الحيض) للامه فتكتفي به غير أم الولد (وهل) اكتهقها به في كل حال (الآن يمضي) من الحيض قبل حصول موجب الاستبراء (حيضة استبراء) أي قدر ما يكتفي فيها وهو يوم أو بعضه الذي له بال (أو) الان يمضي (أكثرها) أي الحيضة المعتادة للامه وهل المراد بكثرة أكثرها اندفاعا وهو البومان الا ولان وأكثرها أياما في الجواب (تأويلان) طئي ظاهر كلامه بل صريحه ان قوله الان يمضي حيضة استبراء أحد التأويلين واما كذلك اذ لم ار من قابلهما هكذا وانما هذا المحمد قديده المدونة خارجا عنهما ابن شاس وان بيعت وهي في أول حيضها فالمشهور من المذهب انه استبراءها واذا فرغنا على المشهور فقال محمد المعتبر في ذلك ان لا يكون الذهاب من زمن الحيض قدر حيضة يصح بها الاستبراء وصرح ابن عبد السلام وبعده في ضيق تقريره على هذا القيد بانه اذا مضى قدر حيضة استبراء لا يجوز الباقي ولو أكثر بان اعتادت أن يمشي

حال (قوله انه) أي حيضها النازل حال بيعها (قوله الذهاب) أي الماضي (قوله هذا القيد) أي ان لا يكون يوما الذهاب قدر حيضة استبراء (قوله بانه) أي الشان صلة صرح (قوله الباقي) أي من حيضتها (قوله أكثر) أي حيضتها المعتادة لها

(قوله فمكسرت) بضم فكسر (قوله خمسة) بلا تنوين لاضافته لايام (قوله عظم) اي اكثر (قوله بكثرة) اي الايام (قوله ابن مناس) راجع لاعتبار كثرة الاندفاع (قوله وابن عبد الرحمن) راجع لاعتبار كثرة عدد الايام (قوله فقد علمت) اي من نص الجواهر وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح (قوله عنه) اي محمد (قوله ونصه) اي ابن عرفة ٤١١ (قوله منه) اي ما تأخر (قوله تساوي) اي

المتقدم على البيع والمتأخر عنه

(قوله ومفهوماه) اي مفهوم

قول محمد ما يستعمل انه ان

تأخر ما لا يستعمل لا يكفي ولو

كان مساويا للمتقدم

ومفهوماه ما يستعمل اكثر

منه انه ان تقدم متاوي به

أو أقل منه يكفي (قوله فيه)

أي المساوي (قوله لغوه)

أي المساوي (قوله ثم قال)

اي ابن عرفة (قوله قوله)

اي المصنف (قوله وان أشار

له ابن فرحون) مباغلة أو

حال (قوله كونها) اي حصة

الاستبراء (قوله وهذا) اي

التقييد بان لا يضي حصة

استبراء (قوله كلام محمد)

اي وذهب به ان اليومين

ليسا حصة استبراء (قوله

نصريحه) اي محمد (قوله

بمخالفها) اي المدونة من

ان اليومين لا يكفيان في

حصة الاستبراء (قوله فيما

حرره) صلة ظهر (قوله

انه) اي تاويل ابن عبيد

الرحمن (قوله عليه) اي قول

محمد (قوله عنهما) اي

التاويلين (قوله وان كان)

اي كلام محمد تاويل الحال

(قوله لانه) اي كلام محمد

(قوله لكن لا يقابلوه) اي

يو ما أو خمسة عشر فمكسرت بعد خمسة أو أربعة أيام فلا تنكفي ببقية هذا الدم لتقدم حصة استبراء وأما التأويلان فاشار لهما ابن عبد السلام والموضح بقولهما الاختلاف الشيوخ من القرويين في فهم المدونة فحكى ابن العطار ان ابن مناس قال عظم الحصة اليوم الاول والثاني لان الدم فيها أكثر اندفاعا ولا عبرة بكثرة عدد الايام وعن ابن عبد الرحمن مراعاة كثرة عدد الايام ابن عرفة وفي اعتبار العظم بكثرة اندفاع الدم وهو دم اليومين الاولين لاجل بعدهما وان كثرت ايامه او بكثرتها فقول ابن مناس وابن عبد الرحمن اه فقد علمت ان قول محمد لا يوافق واحدا من التأويلين هذا على نقل ابن شامس عن محمد ونقل عنه ابن عرفة خلافه ونصه وعلى المشهور قال محمد ان تأخر عن البيع ما يستعمل حصة كفي ما يتقدم أكثر منه ولا نص ان تساوي ومفهوماه ما معارضان نفسه والاظهر لغوه ثم قال الشيخ عن الموازنة ان لم يبق من حصة الا يومان لم يجزه وان بقي قدر ما يعرف انها حصة اجزاء اه فصرح محمد بان اليومين ليسا بحصة فلا يصح تفسير قوله الا ان يضي حصة استبراء بان يوم الخ وان أشار له ابن فرحون وجمع من الشارحين لان كونهم ايوما الخ كلام المدونة وهذا كلام محمد فلا يفسر كلامه بكلامها ولا سيما مع نصريحه بخلافها وبما حرره ظاهر ان تقرير الشارح وابن غازی ومن تبعهما كلام المصنف على ظاهره غير ظاهر لجهلهم أحد التأويلين قول محمد والاخر قول ابن مناس وتركهم تأويل ابن عبد الرحمن مع انه هو المقابل لتأويل ابن مناس كما في ابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح والحاصل ان قول محمد في المسئلة وظاهر كلامهم الاتفاق عليه في المشهور وانما التأويلان المتقايان لان لا يجزعا قول ابن مناس وقول ابن عبد الرحمن وكلام محمد خارج عنهما وان كان تاويل لانه قيد للمدونة لكن لم يقابلوه بتأويل ابن مناس اذ هو يجامعه اذ يلزم من مضي حصة استبراء مضي أكثرها اندفاعا ولا يلزم من مضي أكثرها اندفاعا وهو اليومان الا قولان مضي حصة استبراء عند محمد على انها ليسا في قولها أول الدم وانما هما في مضي عظم الحصة أقول بحول الله تعالى وقوته من تأمل كلام طني وجدته كسر اب ببقية يحسبه الظمان ما حتى اذا جاءه لم يجده شيئا وذلك ان طني اعترف آخر بان كلام محمد تاويل لها ولا يجزى ان قول المصنف وهل الا ان يضي حصة استبراء نص فيه وانه نفسه على نقل الجواهر والتوضيح وان قوله أو أكثرها مقابل له شامل لتأويل ابن مناس بحمل الاكثر على أكثرها اندفاعا وتاويل ابن عبد الرحمن بحمله على أكثرها مدة كما شرحته وقول طني اذ هو يجامعه لا ينتج مدعا اذ مجامعته له في بعض الصور لا تتحقق مقابلته له باعتبار عدم مجامعته له في بعض أخرى واتفاق المؤولين في شيء واختلافهما في غيره كثير في كلامهم لا ينكر وكون تأويل ابن مناس وابن عبد الرحمن في عظم الحصة لا ينافي مقابلته التأويل محمد فتقرر كلام المصنف على ظاهره هو الصواب والله سبحانه وتعالى أعلم (او) أي ولا استبراء ان (استبراء أب جارية ابنه) عند اذنه

تاويل محمد (قوله على انهما) اي تاويل ابن مناس وتاويل ابن عبد الرحمن (قوله قولها) اي المدونة اول الدم (قوله ههما) اي

تاويل ابن مناس وتاويل ابن عبد الرحمن (قوله فيه) اي تاويل محمد (قوله نفسه) اي تاويل محمد (قوله وان قوله) اي المصنف

عطف على ان قول المصنف (قوله له) اي تاويل محمد (قوله على أكثرها) اي الحصة (قوله بحمله) أي الاكثر

(قوله ولم يطلها ابنه) حال (قوله من ما غير ابنه) صلة استبراء اذ لو وطئها ابنه لتابد بحرمها على أبيه ولم تحل له ولو استبرأها قبل وطئها  
وبتأديت بحرمها على الابن بوطء أبيه كما تقدم (قوله ملكها) أي الاب جارية ابنه (قوله عليه) أي الاب (قوله لئانه) أي الاب (قوله لمسا  
له) بفتح اللام أي الاب عليه للصيانة ٤١٢ (قوله من الشبهة) بيان لما (قوله الحديث) علة للشبهة واصله للبيان (قوله وحصل

وطئها تعديا ولم يطلها ابنه من ما غير ابنه (ثم وطئها) أي الاب جارية ابنه تعديا فقدم ملكها  
وجبت عليه قيمتها لا بغيره بوضع يده عليها او قربه منها صيانة لئانه عن الفساد لما له في مال ابنه  
من الشبهة القوية لحديث انت وما للثلاثيك وحصل وطؤه في ملكه فلا يحتاج لاستبرائها  
ثانيا (وتوالت) بضم القوية والهمز وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة أيضا (على وجوبه)  
أي الاستبراء على الاب ثانيا من مائه الحاصل عقب الاستبراء الاول افساده لانه قبل ملكها ابنا  
على انه لم يملكها بوضع يده عليها ولا بتأديته بها ولو بالوطء وان للابن التسليم الغير الوطء في عصر  
الاب ويسره (وعليه) أي التأويل الثاني (الاقول) فان لم يستبرئها الاب قبل وطئه الاول وجب  
عليه استبرؤها اتفاقا وان كان وطئها الابن قبل وطء أبيه بتأديت بحرمها عليهم سوا ولا تقوم على  
الاب (ويستحسن) بضم التحتية وفتح السين الثانية أي يستحب عندما لا يرضى الله تعالى عنه  
استبراء البائع أمه بخيار (ان غاب عليها) أي الامه (مشترا) لها (ب) شرط (خياره) أي المشتري  
اوله البائع اولهما ولا يجزي ثم ردها على البائع (وتوالت) المدونة (على الوجوب) للاستبراء على  
البائع (أيضا) قال في توضيحه وهو اقرب ولا سيما ان كان الخيار للمشتري الخط بعد نقول  
ظاهر المدونة ونقل التتمى عنها ان استحسان الاستبراء انما هو اذا كان الخيار للمشتري فقط  
وظاهر نقله عن أبي الفرج وجوبه مطلقا كان الخيار له او لغيره وظاهر التتمى استحسانه  
الاطلاق وعلى هذا جعل الشارع كلام المصنف ونحوه للبساطي والاقهسي ويمكن فهم  
الاطلاق من قول التوضيح والاقرب حل المدونة على الوجوب في مسألة الخيار ولا سيما اذا  
كان أي الخيار للمشتري بعض الشيوخ قولها اذ لو وطئها المبتاع لكان مختار به بدل على ان  
الاستحسان للاستبراء انما هو حيث الخيار للمشتري فقط وهو ظاهرها او صريحها وذلك ان  
الخيار اذا كان لغير المشتري وغاب عليها المشتري كان ممنوعا من وطئها اشرا ولا ياتي فيه قولها  
اذ لو وطئها الخ اذ لا خيار له اصلا فان لم يراعوا المانع الشرعي فيلزمهم انها اذا كانت تحت أمين  
يلزمهم الاستبراء ولم يقولوه بل لو كان الخيار للمشتري مع غيره فلا يستحسن الاستبراء في غيبة  
المشتري عليها لانه ممنوع منها شرعا ولا يفيد اخياره بوطئه وهذا ظاهر قوله بخياره الاقار  
البناني (وتتواضع) بضم القوية الاولى من باب التفاعل والا كقولهم فاستعمله معديا  
قليل ونائب فاعله الامه (العلية) بكسر العين وسكون اللام وتحقيف التحتية هذا هو الاظهر  
وقيل بفتح العين وكسر اللام وشدة التحتية فاعله عياض البناني وعلى الاول فهو جمع الثاني  
كصية وصبيته ويجوز الوجهان في المتن ومعناها الجميلة التي تراد للفرش وتجب مواضعها ولو  
كان البائع استبرأها قال في المدونة وان وطئ أمته فلا يبيعه احق يستبرئها ثم لا يبدل باع  
الرائعة من مواضعها كان قد استبرأها ام لا وهذا بخلاف الوخش التي أقرب بائعها بوطئها  
فلا مواضع فيها ان استبرأها البائع ولذا قال ابن عرفة او خش غير مستبرأ من وطئ ربه

وطؤه) أي الاب عطف على  
ملكها (قوله لفساده) أي  
ماء الاب (قوله لانه) أي ماء  
الاب (قوله انه) أي الاب  
(قوله لغير الوطء) لتأيد  
حرمها عليه بوطء أبيه (قوله  
فان لم يستبرئها الاب الخ)  
مفهوم استبرأ اب جارية ابنه  
(قوله امه) مقول البائع  
(قوله بخيار) صلة بائع (قوله  
ثم ردها) أي من له الخيار  
الامه (قوله على البائع) صلة  
الوجوب (قوله وهو أي  
الوجوب) (قوله ونقل) عطف  
على المدونة (قوله عنها) أي  
المدونة (قوله انما هو اذا  
كان الخيار للمشتري) فان كان  
للبياع اولهما ولا يجزي  
وربما لبائعه فلا يستحسن  
له استبرؤها (قوله فقط)  
توكيد لانما (قوله نقله) أي  
اللمخى (قوله وجوبه) أي  
الاستبراء على البائع ان ردت  
له بغيبة المشتري عليها (قوله  
له) أي المشتري (قوله وعلى  
هذا) أي اطلاق الاستحسان  
صلة حل (قوله لكان مختارا)  
أي للشراء (قوله به) أي الوطء  
(قوله يدل الخ) خبر قولها  
(قوله وهذا) أي تخصيص

الاستحسان يكون الخيار للمشتري (قوله قوله) أي المصنف (قوله لزمه) أي كون التفاعل قاصرا على رفع الفاعل وقال  
(قوله فاستعمله) أي التفاعل (قوله تعديا) أي ناصبا المفعول به (قوله قليل) ومنه عبارة المصنف اذا القاصر لا يفي للمفعول  
(قوله وعلى الاول) أي كسر فالسكون (قوله فهو) أي عاية بكسر فسكون (قوله الثاني) أي علمية بفتح فكسر

وقال أبو الحسن إذا استبرأ الرأفة فلا بد من مواضعها وأما الوحش فإذا استبرأها فلا مواضع  
 فيها أي تجعل عند شخص أمين حتى تحيض أو يظهر بها حمل (أو) أمة (وحش) بفتح الواو  
 وسكون الخاء المجبة آخره شين مبهمة أي غير جملة تراد للخدمة (أقر البائع) لها (بوطئها) ولم  
 يستبرأها منه فإن لم يقربه أو استبرأها قبل بيعها من وطئها فلا تجب مواضعها وإنما يجب على  
 مشتركيها استبرأها وإن أراد وطأها واصله تمواضع (عند من) أي شخص (بؤمن) بضم فسكون  
 ففتح عليها امرأة كان أو رجلا (والشان) أي المستحب (النساء) فجعلها عند رجل مأمون ذي  
 أهل خلاف الأولى في المقدمات المواضعة أن توضع الأمة على يد امرأة عدلة حتى تحيض ونحوه  
 في عبارة عبد الحق وعياض وابن الحسن والتميطي والمصنف وغيرهم ابن عرفة المواضعة أن  
 تجعل الأمة مدة استبرائها في حوزة مقبول خبره عن حيضها قليل ظاهر كلامهم أنها لا تكون في  
 صغيرة ولا في يائسة مع أنهم أفهم ما بثلاثة أشهر فلو قالوا حتى تظهر براحتهم ما سلمها عب قد يقال  
 معنى كلامهم جعلها عند من يقبل خبره عن حيضها أن كان مدة استبرائها وعلم مما مر اختلافه  
 باختلاف أحوال الأما بديل قول ابن عرفة مدة استبرائها وانهم نظروا للغالب (وإذا رخصا)  
 أي البائع والمشتري (ب) وضعها عند أمين (غيرهما فليس لاحدهما الانتقال) عنه بنزعها منه  
 وجعلها عند أمين غيره ابن المواز الألوحي ومفهوم بغيرهما أنهما إذا رخصا بإحدهما فلكل  
 منهما الانتقال ومفهوم لاحدهما أنهما معا الانتقال ومفهوم إذا رخصا أنهما ان تازعا فحين  
 توضع عنده قال قول للبائع لأن ضمانها منه (وهل يكتفى) بضم التحتية وفتح القاء (بواحدة) من  
 النساء توضع الأمة عندها وتصدق في حيضها وعدمه (قال) المازري من نفسه (بمخرج) بضم  
 ففتح مثقلا (على) الاكتفاء بواحد وعدمه في (الترجمان) بفتح القوقبة وضم الجيم وضعهما  
 وفتحهما فقليل يكتفى فيه واحد لأنه خبر وقيل لأنه شاهد وهو الراجح في نفسه والراجح هنا  
 الاكتفاء بواحدة ابن عرفة وأجراه التونسي وابن محرز على الخلاف في القائف الواحد  
 والترجمان اه ولا شك أنهما قبل المازري فالخبر يجاب من نفسه كما هو منه المصنف (ولا  
 مواضعة) مطلوبة (في) أمة عليه (متزوجة) مبيعة غير زوجها الدخول مشتركيها على استرسال  
 زوجها عليها (و) لامواضعة في أمة (حامل) من غير سيدها بنزاع وغصب أو اشتباه مبيعة علم  
 مشتركيها بشغل زوجها (و) لامواضعة في أمة (معدة) من طلاق ولم ترتفع حيضتها أو ارتفعت  
 لرضاع إذا لم يدم من حيضتها بعده للعدة فلا معنى لاستيعابها ولا مواضعتها الدخول لها في عدتها  
 وإن ارتفعت لغير رضاع فلا تحل إلا بالمتأخر من سنة من الطلاق وثلاثة أشهر من الشراء  
 أو وفاة إذا لم يدم من تمام الأربعين أشهر وعشرة الأيام حاض قبل تمامها وإن قت قبل  
 حيضها فلا بد من حيضها (و) لامواضعة في أمة (ثانية) أو مبيعة لدخول مشتركيها على أنها  
 مستبرأة وأنه ان ظهورها حمل فلا يلحق بائعها ولا غيره ويبحث في كلام المصنف بأنه لا فائدة لتقي  
 المواضعة في الأمة المتزوجة والحامل من الزنا والمعدة والمستبرأة من الزنا لعدم توهمها فيها  
 \* (تقيبه) المتبطل فان ارتفعت حيضة الحاربية وطال على المشتري أمرها وأراد فسح البيع  
 فقال في المدونة لم يحسد ما لترضى الله تعالى عنه ما يكون له الرد به شهر ولا شهرين وفي كتاب  
 محمد بعد شهرين وفيه بعد أربعة أشهر ثم قال بعد أقوال الباجي المشهور ومن المذهب أنه إذا انقضى

(قوله أي تجعل عند شخص  
 أمين الخ) تفسيره توضح  
 (قوله فجعلها عند رجل  
 مأمون الخ) تبرع على  
 والشان النساء (قوله الأولى)  
 بفتح الهمز (قوله أنها) أي  
 المواضعة (قوله فيها) أي  
 الصغيرة واليائسة (قوله  
 وعلم) بضم العين (قوله  
 اختلافه) أي استبرائها  
 (قوله بنزعها الخ) تصوير  
 للانتقال عنه (قوله وهو)  
 أي عدم الاكتفاء بالواحد  
 (قوله فيه) أي الترجمان (قوله  
 أنهما) أي التونسي وابن  
 محرز (قوله لغير زوجها)  
 راوي المبيعة له إذا لم يستبرأ  
 من مائه كما تقدم (قوله من غير  
 سيدها) فإن كان من سيدها  
 لغيره أم ولد لا تباع (قوله  
 بعده) أي الطلاق (قوله  
 أو وفاة) عطف على طلاق  
 (قوله ويبحث) بضم فكسر  
 (قوله بأنه) أي الشان (قوله  
 توهمها) أي المواضعة  
 (قوله وفيه) أي كتاب محمد  
 (قوله ثم قال) أي المتبطل  
 (قوله الباجي) أي قال (قوله  
 من المذهب) بيان المشهور  
 (قوله أنه) أي الشان (قوله  
 انقضى) أي حصل

(قوله من ارتفاع الحيقض) بيان لما بعده (قوله له) أي المبتاع (قوله رده) أي المبيع وهي الأمة (قوله ورفع حصة استبرأه) فاعل باقي القصد لفظه أي تأخرها (قوله في منطوق المصنف) أي نقيض ما لم يرغب (قوله ومفهومه) أي ثبوتها ان غاب (قوله رابعة) جمع زعقب الاقفاي زائدة في الجمال (قوله تقايلا) بمثابة تحسية عقب الالف أي اتفق المتبايعان على رد المبيع لبايعه بمنه (قوله التفرق) أي بين المتبايعين (قوله عليه) أي البائع (قوله وان اقاله) أي أحد المتبايعين الآخر (قوله وقد غاب عليها المبتاع) حال (قوله عنده) أي المبتاع (قوله لا يمكنه) أي المبتاع (قوله فيها) أي الابام (قوله فيها) أي الرائعة (قوله بعد) بالضم لحذف المضاف اليه ونية معناه ٤١٤ (قوله ولو كانت) أي الأمة المبيعة (قوله فقبضها) أي المبتاع الأمة (قوله بتات)

من ارتفاع الحيقض ما فيه ضرر على المبتاع فله رده وسياق في العيوب ورفع حصة استبرأه وشبه في نفي المواضعة فقال (كالأمة) (لردودة) على بائعها (بعيب) (قديم) (أفساد) لبيعها (أو اقاله) من أحد متبايعيها الآخر فلا مواضعة فيها (ان لم يرغب المشتري) عليها ومفهوم الشرط انه ان غاب المشتري عليها فقيام المواضعة الثاني كلام المدونة هنا يدل على ان في منطوق المصنف ومفهومه اجمالا ونصها ومن باع أمة رثة ثم تقايلا قبل التفرق فلا استبرأه علمه وان اقاله وقد غاب عليها المبتاع فان اقامت عنده اياما لا يمكنه فيها الاستبرأه فلا يوطؤها البائع الا بعد حصة ولا مواضعة على المبتاع فيها اذ لم يخرج من ضمان البائع به ولو كانت وخشا فقبضها على ثبات البيع والحوز ثم اقاله قبل مدة الاستبرأه فليس بمبتاع البائع لنفسه أيضا وان كان انما دفع الرائعة اليه اتقانا له على استبرائها فلا يستبرأه البائع اذا ارجمها قبل ان تحيض أو يذهب عظم حيضها ولو كانت عند أمين فلا استبرأه علمها في الاقالة قبل الحيض ولا بعد طول المدة عند الأمين ولو تقايلا بعد حصة عند الأمين أو في آخرها فلا يوطؤها على المبتاع فيها المواضعة لضمائنه اياها الا ان يقبله في أول دمه أو أعظمه فلا استبرأه علمه ولا مواضعة فيها كببيع مؤتلف من غيره وكذلك في بيع الشقص منها أو الاقالة فيها اه قوله وان كان انما دفع الرائعة الخ هذا بعد الوقوع بدليل قولها بعد وأكره ترك المواضعة وان ثمان المبتاع على الاستبرأه وقوله ولو تقايلا بعد حصة عند الأمين الخ قضيت به انها مجرد دخولها في ضمان مبتاعها يجب عليه المواضعة للبائع ولو لم يرغب عليها المبتاع أو بالحسن قبل له لم وجبت فيها على البائع أن يستبرأه لنفسه وجعلت له المواضعة على المبتاع اذا اقاله في آخر دمه وهي لم تحل للمشتري حتى يخرج من دمه قال لانها اذا دخلت في أول الدم فصيرت من المشتري وقد حمل له ان يقبل ويصنع بها ما يصنعه الرجل بجاريته اذا حاضت ولانها قد تحمل اذا أصيبت في آخر دمه وفي المنتخب ابن القاسم من اشترى جارية مرتفعة فردها بعيب فان كانت خرجت من مواضعتها فعلي البائع ان يستبرأها والمواضعة فيها لازمة للمشتري وضمائنها منه وان كان ردها قبل خروجها من مواضعتها فلا مواضعة فيها وليس على البائع استبرأها اه فظاهره كظواهر المدونة وأبي الحسن وان لم يرغب عليها المشتري ووجهه ان الرائعة بنقص حيلها ثمنها كثير او حاصله

أي لزوم (قوله ثم اقاله) أي أحدهما الآخر (قوله) فليس بمبتاع البائع لنفسه (قوله) أي احتياط المانة لاحتمال وطئ المبتاع أي ولا مواضعة على المبتاع اذ لم يقربوطئها (قوله وان كان) أي البائع (قوله انما دفع) أي البائع (قوله اليه) أي المبتاع (قوله له) أي المبتاع (قوله) ارتجعها أي البائع لأمة (قوله ولو كانت) أي الأمة المبيعة المتواضعة (قوله) علمها أي على بائعها (قوله) عند الأمين) نعت حصة (قوله وفي آخرها) أي الحصة (قوله فيها) أي الرائعة (قوله لضمائنه) أي المبتاع (قوله الا ان يقبله) أي أحدهما الآخر (قوله) عايمه أي البائع (قوله فيها) أي الأمة (قوله من غيره) أي البائع (قوله الشقص) أي الجزء (قوله منها) أي الأمة

(قوله فيها) أي الأمة (قوله قولها) أي المدونة (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله) انه المواضعة) أي عند أمين (قوله انها) أي الرائعة (قوله بمجرد) صلة تجب (قوله له) أي ابن القاسم (قوله فيها) أي الرائعة (قوله له) أي البائع (قوله وهي) أي الرائعة الخ حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله لانها) أي الرائعة (قوله له) أي المشتري (قوله أصيبت) أي وطمئت (قوله مرتفعة) أي جيلة تزداد للفراس (قوله فردها) أي المشتري المرتفعة على بائعها (قوله فان كانت) أي المرتفعة (قوله منه) أي المشتري (قوله وان كان) أي المشتري (قوله ردها) أي المشتري الامتلا بها بعيب (قوله فظاهره) أي قول ابن القاسم ان كانت خرجت من مواضعتها فعلي البائع ان يستبرأها والمواضعة فيها لازمة (قوله وحاصله) أي الفقه





(قوله واستبراء) عطف على عدة (قوله التي) بضم الهمزة وكسر الغين المعجمة (قوله لاعن مسائل الخ) عطف على عن ارادف (قوله بان كان الطاري أو المطر وعليه عدة وفاة) نصوير مسائل اقصى الاجلين صادق بثلاثة انواع طر و عدة وفاة على عدة طلاق واستبراء وطرق واستبراء على عدة وفاة (قوله والاقصى هو الاول) حال (قوله لان الشيء) اي الاول المطر وعليه الخ عله لاعن مسائل اقصى الاجلين (قوله مع غيره) اي الطاري (قوله غير نفسه) اي الشيء خبر ان (قوله عليه) اي اقصى الاجلين (قوله ومنزل) بفحش ممثلا (قوله للعدة السابقة) اي كلما طر او وجب قبل تمام عدة واستبراء انهدم الاول واثنفت (قوله اذ لا يتزوجها) اي طلاقته ثلاثا (قوله عدته) اي ٤١٦ المطلق الاول (قوله ولا التي طلقها قبل الدخول) عطف على بالثلاث (قوله بخلع)

(ان طرأ) اي تجدد (موجب) بضم الميم وكسر الجيم اي سبب لوجوب عدة من طلاق او موت او استبراء كوطء شبهة وصلة طرأ (قبل تمام عدة) من طلاق او موت فهذه اربعة انواع (او) طرأ موجب لعدة طلاق او وفاة واستبراء قبل تمام (استبراء) فهذه ثلاثة انواع تمام السبعة الواقعة وجواب ان طرأ موجب الخ (انهدم) باعجام الذا ل واهما هما اي التي وتركه الموجب (الاول) غالبا (واثنفت) اي استأنفت المرأة عدة واستبراء للموجب الثاني وقولي غالبا احتراز عن ارادف طلاق على رجعية في العدة بالرجعة فانهم عدة الاول وتلقى الثاني فلا تاتى له عدة لاعن مسائل اقصى الاجلين بان كان الطاري او المطر وعليه عدة وفاة والاقصى هو الاول لان الشيء مع غيره غير نفسه فقد صدق عليه قوله انهدم الاول واثنفت ومثل للعدة السابقة فقال (ك) رجل (متزوج) بضم الميم وكسر الواو ومشددة منونا او مضافا لعدة (بائنته) اي التي طلقها بعد دخوله بها طلاقا بائنا بخلع لابلثلاث اذ لا يتزوجها الا بعد زوج غيره بعد تمام عدته ولا التي طلقها قبل الدخول اذ لا عدة عليهم او تزوج بائنته بخلع في عدتها منته (ثم يطلقها) (بعد البناء) ايضا فتأنف العدة من يوم الطلاق الثاني لانهدم عدة الاول بوطء الثاني فان طلقها ثانيا قبل البناء آتت عدة الاول وحلت لغيره فهذه امثال لطريان عدة طلاق على مثلها وعطف على يطلق فقال (او) اي ويكثر تزوج بائنته في عدتها ثم يموت عنها (مطلقا) عن تقييده بكونه بعد بناء بها اذ البناء ليس شرط في عدة الوفاة ثم ان كان مات عنها بعد بناء بها فانهم استأنف عدة الوفاة اتفاقا وان كان مات عنها قبله فقال ابو عمران كذلك وقال معنون والشيخ عليها اقصى العدين ابن الحاجب وكل تزوج بائنته ثم يطلقها بعد البناء ويموت عنها قبله او بعده فانهم استأنف وروى محمد بن مهران مات قبله فاقصى الاجلين وضعف وعزا في التوضيح التضعيف لابي عمران وقيل جوابه عن ابن يونس ابن عرفة ولا يهدم عدة البائن نكاحها زوجها بل بناؤه فلو مات قبله في لزوم الحائض اقصى العدين وهذه عدة الوفاة قول معنون مع الشيخ عن رواية محمد والصفلي عن ابي عمران فائلا والحامل وضعف العدين اه وهذه امثال لتجدد عدة وفاة على عدة طلاق واعتراض ابن عاشر هذا بان البناء فيه هو ادم الاول لا ما طرأ بعده من طلاق او موت واجاب عنه بعضهم بان طرأ موجب قبل تمام العدة موجود فيهما قطعاً ولم يخلوا بهما الا لهذا وانما يتم الاعتراض لومثلا وبهم ما لطرأ موجب قبل هـدم الاول

صلة بائنته (قوله في عدتها) صلة تزوج (قوله الثاني) أي العقد الثاني (قوله فان طلقها ثانيا قبل البناء) مفهوم بعد البناء (قوله آتت عدة الاول وحلت لغيره) اذ لا عدة لثاني فلم يطر موجب على عدة فلم تنهدم الاولى (قوله فهذا) اي من تزوج بائنته ثم طلقها بعد بناء بها (قوله عن تقييده) اي الموت (قوله بكونه) اي موته (قوله قبله) أي بناء بها (قوله كذلك) اي موته بعد بناء بها في استئناف عدة وفاة (قوله اقصى) اي بعد وطول (قوله العدين) اي عدة الطلاق السابق وعدة الموت الا حق (قوله قبله) اي البناء (قوله وضعف) بضم فكسر مثقلا (قوله جوابه) اي التضعيف (قوله عدة البائن) مفعول بهدم (قوله نكاحها) فاعل بهدم مضاف لثاءله او مفعوله

(قوله بل بناؤه) اي زوجها عطف على نكاح (قوله فلو مات) اي زوجها (قوله قبله) اي بناء بها (قوله الخائض) (و) بهم من عقب الالف اي غير الحامل (قوله وهدمها) اي عدة الطلاق من اضافة المصدر لمفعوله ثم رفعه فاعله (قوله عدة الوفاة) فاعل هدم (قوله قول معنون) مبتدأ في لزوم وهو راجع للزوم الاقصى (قوله والصفلي) عطف على معنون راجع لهدمها عدة الوفاة (قوله فانلا) حال من ابي عمران (قوله والحامل) بهم عقب الالف (قوله للعدين) اي عدة الطلاق وعدة الوفاة (قوله وهذا) اي موت متزوج بائنته (قوله هذا) اي كمتزوج بائنته الخ (قوله عنه) اي اعتراض ابن عاشر (قوله قيمما) اي المثلين

(قوله لکن بنی المصنف الخ) استدرا على قوله الذي عند ابن الحاجب الخ لرفع ايمامه عدم صحة ما قاله المصنف (قوله من ان حقيقة الاقصى الخ) بيان لما (قوله تجوز) بفتحات مثلاً (قوله فيه) أي الاقصى (قوله في عدتها) صلة من تيج (قوله ان مسها) أي وطئها بعد ارتجاعها (قوله فيها) أي عدتها (قوله بقرينة) صلة بينهم (قوله الاولى) بضم الهمزة (قوله فان وطئها بعد رجعتها) مفهوم ان لم يمسها (قوله وهو) أي اثنتا عشرة من طلاقه الثاني (قوله فيها) ٤١٧ أي عدة الرجعية (قوله مطلقاً) أي عن

تقديمها بعد عدم قصد نكاح ويل  
العدة (قوله فلا) أي لا تنهدم  
عدتها برجعتها فيها (قوله  
وقوله) أي قول ابن القصار  
عطف على قول (قوله هو) أي  
ابن شاس فاعل قول مضافاً  
لفعله (قوله والقراي) عطف  
على هو (قوله وجعله) أي  
قول ابن القصار (قوله ابن  
الحاجب) فاعل جعل مضافاً  
لفعله الاول (قوله هو) فصل  
(قوله المذهب) مفعول ثان  
لجعل (قوله وقوله) أي جعل  
ابن الحاجب (قوله ابن عبد  
السلام) فاعل قبول مضافاً  
لفعله (قوله وابن هرون)  
عطف على ابن عبد السلام  
(قوله لاعرفه) خبر قول  
وما عطف عليه (قوله السنة)  
بضم السين وشدة النون أي  
الطريقة الحمدية (قوله  
هدمها) أي عدة الرجعي  
بالرجعة فيمطلقاً (قوله  
وقد ظلم) أي المطلق (قوله  
ولا حاجة له بها) حال (قوله  
وقبله) بكسر الموحدة أي  
ما في الموطأ (قوله شراجه)  
أي الموطأ (قوله وهذا) أي  
وكرتج طلق اومات (قوله  
واعترضه) أي وكرتج طلق

(وكرتج) زوجة (مستبرأة من) وطء (فاسد) بشبهة مثلاً (ثم بطله) هازوجه في زمن استبرائها فيهدم  
الاستبراء وتأنف العدة من يوم الطلاق الثاني الذي عند ابن الحاجب وابن عرفة انه متى  
اختلاف السبب فالواجب الاقصى وقد اعترض به مذاق على المصنف لکن بنی المصنف على  
ما في ضح من ان حقيقة الاقصى انما تكون فيما يمكن فيه التأخر والتقدم لا فيما لا يمكن  
الامتأخر فالمصنف نظر الى حقيقة الاقصى وغيره تجوز فيه والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا مثال  
اطريان طلاق على استبراء (وكرتج) زوج (مرتجع) زوجته التي طلقها طلاقاً رجعيه في عدتها منه  
ان مسها بل (وان لم يمسها) بعد ارتجاعها ثم (طلقها) هاهي في عدتها (اومات) عنها فيها فتأنف  
العدة من يوم الطلاق او الموت في كل حال (الا ان يفهم) بضم التحتية وفتح الهاء بقرينة (ضرب)  
أي قصده من الزوج مهور (بالتأويل) للعدة على الرجعية بان يتركها الى قرب انقضاء عدتها  
ويراجعها ثم يطلقها (فتنبى) الزوجة (المطلقة) على عدتها الاولى وتخل لغيره تمامها ران لم  
يمسها بعد ارتجاعه معاملة له بنقيض قصده فان وطئها بعد رجعتها ثم طلقها استأنفت العدة من  
يوم الطلاق الثاني قاله ابن القصار ومشي عليه ابن شاس وابن الحاجب والقراي وابن عبد  
السلام وابن هرون السخاوي وهو المذهب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون لا عرفه بل نص  
فيها مطلقاً وقول ابن شاس عن ابن القصار الا ان يريد برجعتها تطويل عدتها فلا وقوله هو  
والقراي وجعله ابن الحاجب هو المذهب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون لا عرفه بل نص  
الموطأ السنة هدمها وقد ظلم نفسه ان كان ارتجاعها ولا حاجة له بها وقبله شراجه وهذا قيل  
لطريان عدة طلاق او موت على عدة طلاق واعتضه ابن عاشر بان مجرد الرجعة هو الهادم للاول  
لاما طرأ بعدها من طلاق او موت واجيب عنه بان طرق الموجب قبل تمام العدة موجود فيها  
قطعه اول يملوا به ما الاله وانما يتم الاعتراض لومثلوا به الطرق الموجب قبل انهدم الاول  
(وكرتج) زوجة (معدنة) من طلاق بائن او رجعي (وطئها) أي المعتدة الزوج (المطلق او) رجل  
(غيره) في العدة وطأ (فاسد) بكاشتباه (اهاء عليه بجليلة) او نكاح فاسد او زنا فتأنف العدة وتأنف  
الاستبراء من الوطاء الفاسد اذا كانت حرة فان كانت امة ووطئت قبل ان تحيض فلا بد من قرأين  
كامل عدتها ولا يهدم الاول (الا) معدنة (من وفاة) وطئت بكاشتباه (ف) عليها (اقصى) أي ابعده  
(الاجابن) أي عدة الوفاة واستبراء وطء الاشياء فان تمت ثلاثة الاقراء ولم تتم عدة الوفاة انتظرت  
تمامها وان تمت عدة الوفاة ولم تتم الاقراء انتظرت تمامها وشبهه في لزوم الاقصى فقال (كرتج) زوجة  
(مستبرأة من) وطء (فاسد) بكاشتباه (ما تزوجها) فعلمها الاقصى من عدة الوفاة واستبراء  
الفاسد وعطف على المشبه في لزوم الاقصى فقال (وكرتج) امة (مشترأة) او موهوبة (معدنة) من  
وفاة فعلمها الاقصى من عدة الوفاة واستبراء نجد المالك اومن طلاق وارفعت بعضها فعلمها

٥٣ مني اومات (قوله بان مجرد الرجعة الخ) صلة اعترض (قوله من طلاق او موت) بيان لما (قوله عنه) أي اعترض  
ابن عاشر (قوله فيها) أي المتأين (قوله بهما) أي المتأين (قوله له) أي طرقا الموجب على العدة قبل تمامها (قوله تنلني) بضم التاء  
وكسر الغين المججمة أي تنزل المرأة (قوله تمامها) أي عدة الوفاة (قوله تمامها) أي الاقراء (قوله اومن طلاق) عطف على من وفاة

(قوله هذا) أي وكثيرا فمعددة (قوله ناشيع) أي أبسط (قوله أي الاستبراء) تفسيره (قوله بوضعه) أي حملها (قوله لانه) أي الاستبراء (قوله منه) أي وطئها بكاشتها (قوله وقد اتني) أي خوف حملها منه (قوله بوضعه) أي الحمل (قوله او وطئت بشبهة) عطف على تزوجت ٤١٨ (قوله فيها) أي عدتها (قوله بعدها) أي حيضة (قوله منه) أي وطئ الزوج

الاقصى من سنة من يوم الطلاق وثلاثة أشهر من يوم الشراء فان لم ترتفع حيضتها اندرج الاستبراء في عدة الطلاق هذا تكرير للتظهير لانه قدمه ناشيع من هذا حيث قال في باب العدة وان اشتريت معدة طلاق فارتفعت حيضتها اختلفت ان مضت سنة للطلاق وثلاثة للشراء او معدة من وفاة فاقصى الاجلين (و) ان طلق زوجته او مات وهي حامل منه فيهما ثم وطئت قبل وضعها بكاشتها (هدم) باهمال الدال واهتمامها اي اسقط (وضع حمل) من معدة من طلاق او وفاة ووطئت وطأ فاسدا بكاشتها في عدتها قبل وضعه ونعت حمل بحمله (الحق) بضم الهمز وكسر الحاء ونسبه (ب) ذي (نكاح صحيح) وهو الزوج الذي طلقها او مات عنها فند طارأ عليها موجب استبراء على موجب عدة ومفعول هدم (غيره) أي الاستبراء من الوطء فاسدا ففعل بوضعه ويدق الاستبراء عنه لانه انما كان خوفا من حملها منه وقد اتني بوضعه (و) ان الحق الحمل (ب) ذي وطء (فاسد) بان تزوجت في عدتها بعد حيضة او وطئت بشبهة فيها بعدها ووجلت منه فيهما فهدم وضعه (اثره) أي الفاسد فيخرجها من استبرائه (و) يهدم (اثر الطلاق) فيخرجها من عدته ايضا البنائي الذي عند غيره واحدا انه لا فرق بين كون الطلاق متقدما على الفاسد او متاخرا عنه قاله ابو علي ونقل ما يشهد له ومفهوم الحق بصحيح او فاسدا من حمل الزنا لا يهدم اثر الطلاق ونص ابن رشد لا خلاف في ان حمل الزنا لا يبرئها من عدة الطلاق فلا بد لها من ثلاث حيض بعد الوضع اه ونحوه في سماع ابي زيد ابن عرفة مع أبو زيد ابن القاسم من غصبت امرأته فحمت منه فلا يطأها حتى تضع فان أبت زوجه فلا بد لها من ثلاث حيض بعد الوضع ثم قال ابن عرفة قول ابن رشد وقول ابن القاسم في هذا السماع نص في ان دم نفاسها لا يعتد به حيضة خلاف قول ابن حجر وقول محمد فلا بد لها من ثلاث حيض يعني وتحتسب دم نفاسها قرأ وجعله عياض محل نظره ثم نقل عن اصبيغ مثل انظر ابن القاسم المتقدم (لا) يهدم وضع حمل الحق بفاسد اثر (الوفاة) فعليا أقصى الاجلين فان وضعته قبل تمام عدة الوفاة انتظرت تمامها وان تمت بسبل وضعه انتظرت وقديتصو ر هذا في المنى لها زوجها قال فيها والمنى لها زوجها اذا اعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها الاول ردت اليه وان ولدت من الثاني اذ لا حجة لها باجتماع ايام اوتيقن طلاق ولا يقربها القادم الابعاد العدة من ذلك الماء بثلاث حيض او بثلاثة أشهر او وضع حمل ان كانت حاملا فان مات القادم قبل وضعها اعتدت منه عدة الوفاة ولا تحل بالوضع دون تمامها ولا بتمامها دون الوضع ابن عرفة فاذا علم أن وفاة الاول كانت وهي في خامس شهر من شهر حملها من الثاني امكن تاخر انقضاء عدة الوفاة لها عن وضع حمل الثاني اه (و) ان تزوج مرة ثم تزوج من يحرم جهها معها والتبست الثانية بالاولى ثم مات الزوج او طلق احدي زوجتيه طلاقا بائنا والتبست المطاوعة بغيرها ثم مات الزوج (على كل) من الزوجتين المتوفى عنهما (الأقصى) أي الابعاد من عدة الوفاة والاستبراء ومنها ومن عدة الطلاق (مع الالتباس) للمتوفى عنها ابنة متبرأة او بالمطاة (كرايين) تزوجها رجل (احداهما) بنكاح فاسد (باجاع

او الشبهة) (قوله فيهما) أي التزوج ووطء الشبهة (قوله وضعه) أي الحمل (قوله لانه) أي الشأن (قوله منه) أي الغصب (قوله فان ابنتها) أي طلقها اثلاثا (قوله نص) خبر قول وقول (قوله قول محمد الخ) مفعول قول المضاف لفاعله (قوله لا بد لها من ثلاث حيض) مفعول قول محمد (قوله يعني الخ) خبر قول محمد وعائده محذوف أي به (قوله وجهه) أي حسب دم نفاسها اثر (قوله ثم نقل) أي عياض (قوله تمامها) أي عدة الوفاة (قوله وان تمت) أي عدة الوفاة (قوله انتظرت) أي الوضع (قوله هذا) أي طر وعدة وفاة على وضع حمل لاحق بغير الزوج (قوله فيها) أي المدونة (قوله والمنى) بفتح فسكون فسكس مقل الياء أي الخبرة بفتح الموحدة بعوت زوجها الغائب (قوله ردت) بضم الراء (قوله اليه) أي الاول (قوله وان ولدت من الثاني) مبالغة في ردها الى الاول (قوله بثلاث حيض الخ) تصوير لعدة منه (قوله منه)

أي القادم (قوله تمامها) أي عدة الوفاة (قوله فاذا علم) بضم الميم (قوله او منها) أي عدة الوفاة والاخرى (قوله للمتوفى) بفتح القاء

(قوله في الاول) ان من المتأين اي تزوج مرأتين احدهما بشكاح صحيح والاخرى بجمع على فساد (قوله في الثاني) اي من المتأين اي مرأتين احدهما بائنة (قوله اربعة اشهر الخ) بيان للاجلين (قوله منها) اي اربعة اشهر وعشرة ايام وثلاثة اقران (قوله فان علمت) بضم العين مفهوما لا يتبين (قوله فان مات) اي الزوج ٤١٩ (قوله بها) اي ذات الفاسد (قوله بعده)

أي بنائه بها (قوله وعلمت) بضم العين اي المدخول بها (قوله يوجب عليها) اي بموت زوجها (قوله بموته) أي سببها (قوله يجب عليها بموت سببها الاستبراء) اي ان تخرج عن تمام عدة وفاة الامة (قوله وتارة لا) أي يوجب عليها استبراء اي ان مات سببها في حياة زوجها أو في عدته (قوله شهرين الخ) بيان لعدة وفاة الامة (قوله الوجهين) اي كون بين موتها اكثر من عدة وفاة الامة ويجهل ما بينهما (قوله وحلها) عطف على موت (قوله قبل موته) صلة تمام (قوله أولا) بشد الواو (قوله منها) اي عدة وفاة الامة (قوله يوجب عليها) اي موت السبب وموت الزوج (قوله في الاكتفاء بعدة حرة) صلة كاف التشبيه (قوله في وجوب عدة حرة الخ) صلة كاف التشبيه (قوله وبالثاني) صلة فسر (قوله في القسم الاول) اي كون ما بينهما اكثر من عدة وفاة الامة (قوله وفي الثاني) اي جهل ما بينهما (قوله وفي الثالث) اي اقلية

والاخرى بشكاح صحيح كاختين به قد بين مر تبين ولم تعلم السابق منهما (او) كاتيهما بشكاح صحيح و (احدهما مطلقا) بفتح الطاء مئة مطلقا بائنا وجهات والاخرى غير مطلقة او رجعية ودخل بها او باحداهما وجهات أيضا (ثم مات الزوج) في المتأين والتبست ذات الشكاح الصحيح بذات الشكاح الفاسد في الاول والباثن بغيرها في الثاني فيجب على كل اقصى الاجابن اربعة اشهر وعشرة ايام لاحتمال كون المتوفي عنها وثلاثة اقران لاحتمال كونها المطلقة أو المستبرأة فتكت لا خبر منها فان علمت ذات الفاسد فان مات قبل بنائه بها فلا شيء عليها وان مات بعده تربصت ثلاثة قروء وان لم يدخل بواحدة منهما فعلى كل عدة وفاة وان دخل باحدهما وعلمت مع جهل الباثن فعلى المدخول بها اقصى الاجابن وعلى غيرها عدة وفاة (وهي) امة (مستولدة) بفتح اللام اي ام ولد لسببها الحر (متروجة) بغيره (مات السيد والزوج) في وقتين (ولم يعلم) بضم التحتية (السابق) موته منهما فسبق موت السيد بوجوب عليها عدة وفاة لتمام حريتها بموته وسبق موت الزوج بوجوب عليها عدة وفاة ثم تارة يجب عليها بموت سببها الاستبراء بحضة وتارة لا (فان كان بين موتيهما) اي السيد والزوج (اكثر من عدة) وفاة (الامة) شهرين وخمسة ايام (أو جهل) بضم فكسرا لم يعلم هل بينهما اكثر من عدة وفاة الامة او قدرها أو اقل منها (فعدة) وفاة حرة (يجب عليها في الوجهين) احتمالا لاحتمال موت السيد أولا فيكون الزوج مات عنها حرة (وما تستبرأ به الامة) وهي حضة لاحتمال موت الزوج أولا واما السيد فبتمام عدتها قبل موته فلا تحل لزوج الابد بمجموع الامرين غ قوله وكسوة ولدة عطف على كرائين وفيه فاق لانه لا يصدق عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحدة الا ان يجعل على ان معناه وعلى كل من يذكر وفيه بعد (و) عليها (في) كون (الاقل) من عدة وفاة الامة بين موتيهما (عدة حرة) لاحتمال موت السيد أولا وليس عليها حضة استبراء لانها لم تحل لسببها على احتمال موت الزوج أولا (وهل) حكم ما اذا كان بين موتيهما (قدرها) اي عدة وفاة الامة (ك) حكم كون (اقل) منها بينهما في الاكتفاء بعدة حرة (او) حكم كون (اكثر) منها بينهما في وجوب عدة حرة وحضه استبراء في الجواب (قولان) ذهب الى الاول ابن شبلون وبالثاني فسر ابن تونس المدقونة ومفهوم مستولدة ان غير ام الولد المتزوجة ان مات سببها وزوجها ولم يعلم السابق منهما فاعلم في القسم الاول عدة امة وحضه استبراء وفي الثاني عدة وفاة فقط وفي الثالث القولان والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

• (باب في احكام الرضاع) •

بفتح الراء وكسرها مع ثبوت التاموع منه في المصباح رضع من باب تعب في لغة نجد ومن باب ضمير في لغة تهامة وتكلم اهل مكة بهما ابن عرفة الرضاع وصول ابن آدمي لحمل مظنة غذاء آخر تصرعهم بالسعوط والحقيقة ولادليل الاصمعي الرضاع ٥١ البناني ينبغي ان يراى من منفذ واسع

ما بينهما • (باب الرضاع) • (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم (قوله تهامة) بكسر التاء (قوله اي اللقيين) (قوله وصول) بضم وصاده لادن فصل مخرج وصول غيره (قوله آدمي) فصل مخرج وصول ابن غيره (قوله لحمل مظنة غذاء آخر) صلة وصول فصل مخرج وصول ابن آدمي غير ذلك والحمل مظنة غذاء مبهم (قوله تصرعهم بالسعوط والحقيقة) صلة لقوله لحمل مظنة غذاء آخر (قوله يراى) اي في الحد

(قوله مطلقا) أي حصل به اغذاء أم لا (قوله بالكسر) أي اللام (قوله يقال هو الحق بلبان أمه) شاهد على ضبطه بكسرهما (قوله وذا) أي قولهم ابن النساء (قوله ورد) بضم الراء مثقل الدال أي قول الجوهري لا يقال بلبان أمه الخ (قوله واجيب) أي عن الرد بالحديث (قوله بانه) أي الحديث (قوله واستعاره) أي الفعل بعد تناسي التشبيه به وإدعاء أن الرجل من نفسه (قوله له) أي الرجل (قوله ورشعها) أي الاستعارة (قوله وهو) أي ما يستعمل لآتي الفعل (قوله ولو ذكر) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله مجردة) لأن اللبان يستعمل لآتي الرجل المستعار له ٤٢٠ (قوله تأباها) أي المجردة (قوله بلاغته صلى الله عليه وسلم) فيه ان البلاغة مطابقة

لاخراج الواصل من العين والاذن واشتراط حصول الغذاء في التحريم بالحقنة لا ينافي تسميتها رضا عام مطلقا بل يؤيدها الجوهري اللبان بالكسر يقال هو الحق بلبان أمه ولا يقال بلبان أمه إنما اللبن الذي يشرب من فاقة أو شاة أو بقره ابن مكي قالوا تدأوت بلبان النساء وشيع الصبي بلبان أمه وإذا غلط انما يقال لبن الشاة ولبن المرأة اه ورد بقوله صلى الله عليه وسلم لبن الفعل يحترم واجيب بانه من الاستعارة المرشحة تشبه الرجل بالفعل واستعاره له ورشعها بما يستعمل لآتي الفعل وهو اللبن ولو ذكر اللبان لكانت استعارة مجردة تأباها بلاغته صلى الله عليه وسلم عياض اهل اللغة لا يطلق اللبن على الخارج من ثدي الاذى وانما يطلق عليه لبن ولكن جاء في الحديث كثيرا اطلاق اللبن عليه كقوله صلى الله عليه وسلم لبن الفعل يحرم ابن عبد السلام لا يعد حمله على الجواز والتشبيه وتناوله مع قول عياض كثيرا (حصول) أي وصول وحلول (لبن امرأة) أي آتي آدمية الى - وف صغيرا وحلقه ولم يرد في التحريم لابن بشير وصول اللبن من المرضعة الى حلق الرضيع او جوفه ونحوه اعبد الوهاب وخروج اللبن الماء الاصفر والمرأة لبن غيرها من الحيوانات فان رضع صبي وصيبة من شاة مثلا فليس اخوين من الرضاع اتفاقا وان رضعها لبن رجل فكذا ذلك على المشهور وقال ابن اللبان هما اخوان ابن عرفة ابن اثناه أي الاذى محرم اجماعا في لغو لبن الرجل ثالثا يكره للمشهور وابن اللبان القرصى مع التخمى وبعض شيوخه وابن شعبان عن رواية اهل البصرة اللغوى يحتمل ان مال الكارضى الله تعالى عنه اراد بالكرهه التحريم ان كانت المرأة حية بل (وان) كانت ميتة علم بشدها ابن كافي المدونة لا ان شك في وجوده كما قال ابن راشد وابن عبد السلام ابن ناجي فان علم بوجود شي وشك في كونه لبنا او ماء اصفر مثلا فلا حوط التحريم ابن عرفة المعروف ابن الميتة كالحيمة ابن بشير جرى في المذاكرة نقل لغوه عزاء ابن شماس لنقل ابن شعبان وفيها ان رضع صبي ميتة علم بشدها ابن حرم ان كانت المرأة كبيرة بل (و) ان كانت (صغيرة) لا تطبق الوطء ابن عرفة قول ابن الحاجب في ابن من نقصت عن سن المحيض قولان وقبوله ابن عبد السلام لا اعرفه وقول ابن هرون انما ذكر الاشياخ الخلاف فبين لم تبلغ حد الوطء صواب وقول ابن عبد السلام ابن رشد لبن الكبيرة التي لا توطأ من كبر لغو ولا اعرفه بل مافي مقدماته تقع الحرمة بلبن البكر والمجوز التي لا تلد وان كان من غير وطء ان كان لبنا لا ماء اصفر ومفهوم قول أبي عمر في البكا في ابن المجوز التي لا تلد اذا كان مثلهما يوطأ يحرم مثل ما نقله عن ابن

الكلام لمقتضى حاله سواء كان حقيقة او استعارة مرشحة او مجردة او مطلقة او غيرها (قوله عليه) أي الخارج من ثدي الاذى (قوله له) أي الحديث (قوله وتامله) أي قول ابن عبد السلام (قوله كثيرا) أي فان المتبادر منه ارادة الحقيقة بل كلامه نص في ارادتها اذ هو رد على منكرها (قوله يرد) بفتح فضم أي الصبي اللبن الواصل لحلقه بان ابتلعه (قوله ونحوه) أي كلام ابن بشير (قوله فكذا ذلك) أي الراضعين لبن يهيم في انتفاء اخوتهم (قوله هما) أي الراضع ان ابن رجل (قوله وفي لغو لبن الرجل) أي واعتباره (قوله يكره) أي نكاح الراضعين لبن رجل (قوله للمشهور) راجع لغوه (قوله وابن اللبان) راجع لا اعتباره (قوله وابن شعبان) راجع للكرهه (قوله اراد

بالكرهه التحريم) أي يرجع الثالث للثاني (قوله علم) بضم العين (قوله وجوده) أي اللبن (قوله كالحيمة) رشد أي في التحريم (قوله لغوه) أي لبن الميتة (قوله وعزاه) أي لغو لبن الميتة (قوله وفيها) أي المدونة (قوله حرم) بفتحات مثقلا (قوله وقبوله) أي قول ابن الحاجب عطف عليه (قوله ابن عبد السلام) فاعل قبول (قوله لا اعرفه) أي المذكور خبر قول وما عطف عليه (قوله انما ذكر الاشياخ الخ) منه قول (قوله ابن رشد الى لغو) منه قول (قوله لا اعرفه) خبر قول (قوله بل مافي مقدماته) أي ابن رشد ما اسم موصول ميتة اصلته في مقدماته (قوله تقع الحرمة الى اصغر) خبر ما (قوله وان كان) أي اللبن (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا خبر لبن (قوله مثل) خبر مفهوم (قوله ما نقله) أي ابن عبد السلام

(قوله وفيها) أي المدونة (قوله كالرضاع) أي في التحريم (قوله مطا) أي عن تقييده بوصوله للجوف (قوله ابن حبيب) راجع للتحريم مطا (قوله وابن القاسم معها) أي المدونة راجع لتحريمه أن وصل للجوف (قوله ما قبلها) أي الوجور والسعوط فلا يشترط فيهما كونهما غذاء (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف إليه وتبعية معناه (قوله وما غيرها) أي الحقنة من الوجور والسعوط (قوله هذا) أي رجوع تكون غذاء الحقنة فقط (قوله وعليه) أي رجوع تكون غذاء مخصوص الحقنة (قوله من المحققين) بيان لغير واحد (قوله من شراحه) بيان للمحققين (قوله والمذهب) الخ حال (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر منقلا (قوله ويحرم) بضم ففتح فكسر منقلا (قوله سقن) بضم فكسر أي الرضيع (قوله حرم) بفتح منقلا (قوله والا) ٤٢١ أي وإن لم يكن غذاءه (قوله لا يحرم) بضم ففتح فكسر منقلا (قوله

بضم ففتح فكسر منقلا) قوله معناه أي وقوع الغذاء بها (قوله به) أي الواصل بالحقن (قوله بطم) بضم الباء وفتح العين (قوله بقى) بضم الباء وفتح القاف أي الرضيع (قوله إذا كانت) أي الحقنة (قوله كذلك) أي مغذية (قوله حرمت) بفتح منقلا (قوله الحقنة) بفتح الحاء المهملة أي المرة من الحقن (قوله الواحدة) بفتح الواو (قوله صفة الحقنة) مؤكدة (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر منقلا (قوله الحقنة) بفتح الحاء المهملة أي عن التقييد بالوصول إليها (قوله لا يحرم) أي الحقنة مطلقا ولو حصل الغذاء بها (قوله به) أي لبن المرأة صفة حقنة (قوله مطلقا) أي عن تقييدها بكونها غذاء (قوله كونه) أي اللبن غذاء (قوله بشرطه) أي كونه غذاء (قوله لغوها) أي الحقنة مطلقا (قوله للباجي

رشدان وصل اللبن بمص بل وإن وصل (بوجور) بفتح الواو أي ما يصب في وسط الفم وقيل ما يصب في الخلق أي بالثوبور ابن عرفة وفيها الوجور كالرضاع (أوسعوط) بفتح السين المهملة أي مصبوب في أنف وصل للحاق ابن عرفة وفي التحريم بالسعوط مطا (أوان وصل للجوف) قول ابن حبيب وابن القاسم معها وكذا اللوداي المصبوب من جانب النعم (أو حقنة) بضم الحاء المهملة وسكون القاف أي مصبوب في دبر (تكون) الحقنة فقط دون ما قبلها (غذاء) بكسر الغين المعجمة وإجماع الذال أي مشبهة للصبي ومغنية له عن الرضاع وقت حصولها وإن احتاج له بعد ذلك فبالبشرط وهو كونه غذاء (أنه إن لم تكن غذاء فلا يحرم وهو كذلك) وأما غيرها فلا يشترط فيه كونه غذاء طئي هذا هو المتعين وعابه غير واحد من المحققين من شراحه ولا معنى لرجوع قوله تكون غذاء الثلاثة والمذهب أن المصة الواحدة في غير الحقنة تحرم قال في المدونة ويحرم الرضاع في الحوليز ولو مصصة واحدة ثم قالت الوجور يحرم والسعوط أن وصل لجوفه فإنه يحرم وإن حقن لبن فوصل إلى جوفه حتى كان له غذاء حرم والأفلا يحرم ابن القاسم لا يحرم الحقنة إلا إذا وقع للطفل بها غذاء ابن المواز معناه إذا كان العيش والحياة تحصل به ولو لم يطعم ولم يسق ابن حنبل إذا كانت كذلك حرمت الحقنة الواحدة ابن حبيب وابن الماجشون يحرم على الإطلاق ابن المنذر عن مالك رضي الله تعالى عنه لا يحرم ابن عرفة وفي التحريم بالحقنة مطلقا أو بشرط كونه غذاء ثالثها بشرطه أن لم يطعم ويسق إلا بالحقنة عاش ورابعها لغوها للباجي مع اللخمى عن ابن حبيب ولها والله ما عن محمد ولا ابن المنذر حكى بعض المصنفين عن مالك رضي الله تعالى عنه أن الحقنة لا تحرم ونقل ابن بشير قول محمد بن قيس أنها أبا عبد وجوده ٥٥ ولم أر من ذكر من أهل المذهب أن شرط الكون غذاء في غير الحقنة سوى الشارح ومن تبعه ودرج على ذلك في شامه فقال وفي السعوط والحقنة ثالثها الأصح أن حصل منها غذاء والأفلا ٥٥ أن لم يتخط لبن المرأة (أو) أي وإن (خاط) بضم فكسر لبن المرأة بغيره كلبن بهيمة أو عسل أو من أوطعم أو شراب أن تساويا أو غلب لبن المرأة (لا) أن (غلب) بضم فكسر لبن المرأة أن استهلك في مخاطبه حتى لم يبق له طعم فلا يحرم فإن خلط لبن امرأة بلبن امرأة أخرى صار ابتالها مطلقا ابن عرفة والمخلوط

مع اللخمى عن ابن حبيب) راجع للتحريم بها مطا (قوله ولها) أي المدونة راجع للتحريم بها بشرط كونهما غذاء (قوله ولها) أي اللخمى مع الباجي عن محمد بن راجع للثالث (قوله ولا ابن المنذر الخ) راجع لرابعها (قوله وأبعد) أي ابن بشير (قوله وجوده) أي قول محمد (قوله في غير الحقنة) خبران (قوله ودرج) أي الشارح (قوله وفي السعوط والحقنة) أي التحريم بها وعدمه مطلقا فيهما (قوله منهما) أي السعوط والحقنة غذاء (قوله والا) أي وإن لم يحصل منهما غذاء (قوله فلا) أي لا يحرم أن (قوله انتهى) أي كلام طئي (قوله أن تساويا) أي اللبن وغيره الخ بشرط في التحريم بالمخلوط (قوله بأن استهلك) أي اللبن (قوله) أي اللبن طعم (قوله فلا يحرم) بضم ففتح فكسر منقلا (قوله مطلقا) أي سواء تساويا أو غلب أحدهما

(قوله والابن غالب) حال (قوله وعكسه) اي غير الابن غالب (قوله فيها) اي المدونة خبر لغوه اي عكسه والجملة خبره (قوله وحرم) بفتح مثقلا (قوله به) اي عكسه (قوله الاخوان) اي طرف وابن المباحشون (قوله وصوبه) اي التحريم بعكسه (قوله غدا) اي الابن (قوله قال) اي اللغوى (قوله وغيره) اي غيره بطل غدا الابن وهو بطله (قوله مشكل) اي حكمه (قوله الثاني) اي التحريم (قوله وعلى المشهور) اي لغوا الابن الغالب عليه مخالطة من لبن بهيمة او طعام اودوا (قوله خلطا) بضم فكسر اي اللابمان (قوله مطلقا) اي استويا ولا (قوله تخريج) ابن محرز (راجع للاعتبار مطلقا) (قوله على اضافة) اي نسبة صلة تخريج (قوله لهما) اي الزوجين صلة اضافة (قوله ونقل الخ) عطف على تخريج راجع لانغاه مغلوبهما (قوله تردد) مفعول نقل (قوله فيه) اي مغلوبهما (قوله والتخريج) ٤٢٢ اي المخرج وهو اعتبار ابني امرأتين مخلوطتين (قوله اخرى) اي احق واولى

بالحكم من المخرج عليه وهي اضافة لبن ذات زوج بعد زوج لهما (قوله الاخر) مفعول مقارنة (قوله في ابن المرأتين) صلة تحقق (قوله وعدمه) اي تحقق المقارنة (قوله او احر) بيان لما دخل بالكاف (قوله به) اي ابن امرأة (قوله توصله) اي الكحل (قوله واهوه) اي الكحل به مخلوطا بها (قوله قول ابن حبيب) راجع للفهر الحرم به (قوله وابن القاسم) راجع للغوه (قوله ولادته) اي الطفل (قوله بضم) الرأى (قوله له) اي الابن (قوله ومذهب) عطف على المشهور (قوله فان كان) اي الرضاع (قوله ولا) اي وان كان بعد جملة قريية (قوله فقولان) اي بالغوه (قوله بضم) قدرها (قوله بضم) فكسر أي فطم الرضيع (قوله فان لم يستغن) اي

بطعام اودوا والابن غالب محرم وعكسه فيه الغوه وحرم به الاخوان وصوبه اللغوى في الطعام والدواء غير المبطّل غدا قال وغيره مشكل وعز ابن حارث الثاني لابن حبيب عن اصحاب مالك رضى الله تعالى عنه وعلى المشهور في اعتبار ابن امرأتين خلطتا مطلقا وانغاه المغلوب منهما كالطعام تخريج ابن محرز على اضافة ابن ذات زوج بعد زوج لهما ونقل عباس تردد بعضهم فيه والتخريج اخرى لتحقيق مقارنة وجود كل من اللبنين الاخر في ابن المرأتين وعدمه في ابن الرجلين (ولا) ان كان ما وصل لجوف الطفل من ثدي (كأصفر) او احر فلا يقرم (و) لا ابن (بهيمة) وصل لجوف صبي وصبيته فلا يصيرهما اخوين (و) لا كرا (اكتحال به) أي لبن المرأة اطفال وطقله وكذا وصوله من اذن ومسام رأس ابن عرفة وفي الكحل به مخلوطا به فاقاير توصله للجوف ولغوه قول ابن حبيب وابن القاسم وخبر حصول ابن امرأة (محرم) بضم ففتح فكسره مثقلا (ان حصل) اي وصل لبن المرأة لجوف الطفل (في الحلولين) من ولادته (او) حصل (بزيادة الشهرين) اي في الشهرين الزائدين على الحلولين في كل حال (الا ان يستغنى) الصغير لتمام عن اللبن استغناء ينابح حيث لا يكتفيه اللبن اذ ارد له فلا يحرم رضاعه هذا اذا استغنى في الشهرين الزائدين بل (ولو) استغنى (فيهما) اي الحلولين وسواء رضع فيهما بعد استغنائه بجملة قريية أو بعد جملة على المشهور ومذهب المدونة ابن الحاجب فان كان في الحلولين بعد استغنائه بجملة بجملة فلا يعتبر ولا يقولان ضيق يعني اذا فصل في الحلولين فان لم يستغن نشر الحرم بانفاق وان استغنى فاما بجملة قريية أو بعد جملة فان كان بجملة بجملة فلا يعتبر وان كان بجملة قريية فقولان المشهور وهو مذهب المدونة انه لا يحرم والثاني بطرف وابن المباحشون واصبغ يحرم الى تمام الحلولين وأشار بولوا قول الاخوين واصبغ بالغاه الاستغناء فيهما ابن عرفة فاني الحلولين لسقر الرضاعة محرم وفي لغوه فيما زاد عليهم حاد طاقا وتخريجه في بسيرة فتل الباجي عن ابن المباحشون مع رواية ابن عبيد الحكم ورواية ابى الفرج والمعروف وعليه في قدرها اللغوى خمسة في المختصر الملك رضى الله تعالى عنه الايام البسيرة وله في الحلوى كنهون نقصان المشهور ابن القصار شهر ورواه عبد الملك وفيها شهران وروى الوليد ثلاثة قال وهذا

الرضيع بالطعام عن اللبن (قوله نشر) أي رضاعه (قوله وان استغنى) اي الرضيع بالطعام عن اللبن (قوله انه) اي رضاعه في (قوله الاخوين) اي بطرف وابن المباحشون (قوله فيهما) أي الحلولين (قوله فاني) اي اللبن الذي وصل (قوله استقر الرضاعة) أي جوفه (قوله محرم) بضم ففتح فكسر خبرهما (قوله وفي لغيره) أي الرضاع (قوله عليهما) اي الحلولين (قوله مطلقا) اي سواء كان بعيدا او قريباً منهما (قوله وتخرجه) عطف على لغوه (قوله في بسيرة) اي قريية (قوله نقل الباجي عن ابن المباحشون) راجع للغوه مطلقا (قوله والمعروف) راجع لتخرجه (قوله وعليه) اي المعروف (قوله في قدرها) اي ابساره (قوله خمسة) اي من الاقوال (قوله وله) اي ما لا رضى الله تعالى عنه (قوله وفيها) اي المدونة (قوله ثلاثة) اي من الاشهر (قوله قال) اي اللغوى (قوله وهذا) اي الخلاف



(قوله والاكل) عطف على الرضاع (قوله معه) اي الرضاع (قوله ما) مفعول الاكل (قوله حرم) بفتح حاء مثقلا (قوله لكان) اي اللبن (قوله له) اي ابن القاسم (قوله وسادسها) اي الاقوال فيمن رضع بعد الحولين بدون طعام (قوله يومان) اي اليسير يومان والجملة مفعول نقل (قوله ولولا نقل) اي الرضيع (قوله وتحرجه) اي رضاعه عطف على اقو (قوله قولها) اي المدونة راجع لغو (قوله ونقل اللغوى الخ) راجع لتحرجه (قوله قائلا) ٤٢٣ حال من اصبح (قوله ان كان) اي

الرضاع (قوله رد) بضم  
الراء (قوله يحرم) بضم  
فكسر مثقلا (قوله في تمام  
الحولين) اي بالرضاع (قوله  
للابوين) خبر الحق (قوله  
فان اتفقا) اي الابوان  
(قوله على فطمه) اي الرضيع  
(قوله قبله) اي تمام الحولين  
(قوله ذلك) اي فطمه (قوله  
وهي) اي ما حرمه النسب  
وانته لتأنيت خبره (قوله  
ولم يذكر) اي الله سبحانه  
وتعالى (قوله منها) اي  
السبعة (قوله فيه) اي  
الرضاع (قوله من الرضاع)  
راجع للام واما الاخ والاخت  
فن النسب (قوله امرأه)  
اي اجنبية (قوله اخاك)  
او اختك اي من النسب  
(قوله وان حرمت عليك  
الخ) حال (قوله لانها) اي  
امه من النسب (قوله  
اي لا ما ولا زوجة اب  
(قوله من الرضاع) راجع  
لام (قوله وان حرمت عليك

في مستمر الرضاع والاكل معه ما يضر به الاقتصار على دون رضاع ولابن القاسم ان فطم ثم  
ارضعته امرأته بعد فصاله بيومين او ما اشبه ذلك حرم لانه لو اعيد اللبن لكان قوة في غذائه  
قلت هو نصها الولد لا يرضع الله تعالى عنه ما في الحولين وبهدهما وسادسها نقل ابن رشد  
يومان ولولا نقل اطعام قبيل الحولين في لغو رضاعه بعد زيادته على يومين وتحرجه قوله وان نقل  
اللغوى عن الاخوين مع اصبح قائلا ان كان مصتبين فلا يحرم وان زيدا لرضاع دون طعام يحرم  
اه والحق في تمام الحولين للابوين فان اتفقا على فطمه قبله فلهما ذلك اذا لم يضر الرضيع  
ومعه ول يحرم (ما حرمه النسب) وهي الانواع السبعة المذكورة في قوله تعالى حرمت عليكم  
امهاتكم الى قوله وبنات الاخت ولم يذكر منها صريحا صريحا في الام والاخت والنسبة الباقية  
انما ثبت تحريمها بقوله صلى الله عليه وسلم يحرم بالرضاع ما يحرم من النسب (الام اخيك) من  
الرضاع (و) الام (اختك) من الرضاع فقد لا تحرم فان ارضعت امرأة اخاك أو اختك فلا  
تحرم عليك وان حرمت عليك امه من النسب لانها اما امك او زوجة ابيك وحرمة اخيك  
واختك ليست كذلك (و) الام ولدك (و) من الرضاع فقد لا تحرم عليك فريضة ولدك  
لا تحرم عليك وان حرمت عليك امه نسبيا لانها اما بنتك او زوجة ابنك وهذه ليست كذلك  
(و) الام جدة ولدك (و) من الرضاع فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك جدته من النسب لانها  
اما امك او ام زوجتك وهذه ليست كذلك (و) الام (اخت ولدك) التي رضعته معه من اجنبية  
فقد لا تحرم عليك وان حرمت عليك اخته من النسب لانها اما بنتك او ربيبتك وهذه ليست  
كذلك (و) الام عمك وعمتك (و) من الرضاع فقد لا تحرم عليك فريضة عمك وعمتك لا تحرم  
عليك وتحرم عليك امه انسابا لانها اما جدتك او زوجة جدك وهذه ليست كذلك (و) الام  
خالتك وخالتك فقد لا يحرم (اي الامهات المذكورات (من الرضاع) وقد يحرم من  
اعداء ككون ام اخيك واختك اختك او بنتك من نفسه ابن عرفة وفي شرح العمدة للشيخ  
تقي الدين مانعه استثنى الفقه من عموم قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من  
النسب اربع نسوة يحرم من النسب وقد لا يحرم من الرضاع الاولى ام اخيك وام اختك  
من النسب هي امك او زوجة ابيك كلتا هما حرام ولو ارضعت اجنبية اخاك او اختك فلا  
تحرم عليك الثانية اما بنتك او زوجة ابنك كلتا هما حرام وفي الرضاع قد لا تكون  
كذلك بان ترضع اجنبية نافتك الثالثة جدة ولدك من النسب امك او ام زوجتك  
كلتا هما حرام وفي الرضاع قد لا تكون امك ولا ام زوجتك كما اذا وضعت اجنبية  
ولدك فامها جدة ولدك وليست امك ولا ام زوجتك الرابعة اخت ولدك من النسب حرام  
لانها بنتك او ربيبتك ولو ارضعت اجنبية ولدك فبنتها اخت ولدك وابنت بنتك ولا ربيبة

الخ) حال (قوله كذلك) اي بنتا ولا زوجة ابن (قوله من الرضاع) راجع لجدة (قوله كذلك) اي امك او زوجتك (قوله كذلك)  
اي بنتا او ربيبة (قوله من الرضاع) راجع لام (قوله كذلك) اي جدتك او زوجة جدك (قوله منه) اي الرضاع (قوله الاولى)  
بضم الهمز (قوله نافتك) اي ولدك

(قوله غلط) خبر قول (قوله ادائه) اي الاستثناء (قوله وهو) اي الاستثناء من العام بغير ادائه الخ بجهة معترضة (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله رسم) اي تعريف (قوله يقول) صله لرسم (قوله قصر جنس) واصله له العام فصل مخرج قصر غيره (قوله على بعض مسمياته) بفتح الميم الثانية أي حوثيات العام فصل مخرج قصر العام على غير ذلك فهو انما الانسان حيوان (قوله وقول) عطف على قول (قوله اخراج جنس) واصله لبعض الخ فصل مخرج اخراج غيره (قوله وغيرهما) اي قول ابن الحارث و قول ابي الحسين (قوله من التعريفات) بيان غيرهما بتمديد باقي (قوله ان التخصيص) اي لانه صله الملزوم (قوله فيه) اي ما يحرم من النسب (قوله اما المسئلة الاولى) اي أم أخيك وأم أختك (قوله وبالضرورة) صله بصدق (قوله به) اي الرضاع (قوله غيره) اي تقي الدين (قوله في ذلك) ٤٢٤ اي قوله استغنى الفقهاء الخ (قوله توهمه) اي تقي الدين (قوله صوري) (قوله غلط)

بفتح التاء مفتي صورة بلانون  
لاضافته (قوله ثبت الخ)  
خبر ان (قوله وذلك) اي  
توهمه ما ذكر (قوله وهم)  
بفتح الهاء اي غلط (قوله  
سائر) اي باقي (قوله المسائل)  
أي الرابع (قوله اندراجها)  
اي المسائل الرابع (قوله  
العام المذكور) اي ما يحرم  
من النسب (قوله كونه) اي  
العام المذكور (قوله  
مخصصا) بفتح الصاد الاولى  
(قوله بها) اي المسائل  
الرابع (قوله مخصصة)  
بكسر الصاد الثانية (قوله  
زعمه) اي تقي الدين (قوله  
بها) اي المسائل الرابع  
(قوله فانه) اي الحكم  
(قوله سائرهما) اي باقيهما  
(قوله قبل) بكسر ففتح اي  
جهة (قوله فيجوز للرجل ان  
يتزوج اخت ابنه الخ)  
تفريع على ان حرمه الرضاع  
لا تسري الخ (قوله بينه) اي

الرجل (قوله منهن) أي اخت ابنه وامه وام أخته من الرضاع (قوله فالمناسب) اي في عبارة المصنف تفريع على تفرض  
اعتراض ابن عرفة على تقي الدين الذي تبعه المصنف (قوله موجب) بكسر الجيم اي سبب ثبوت (قوله اللازم) نعمت موجب  
(قوله يفرض) بضم الياء وفتح الراء اي هؤلاء النسوة (قوله قديو جد) اي الموجب الخ خبر ان (قوله يفرض) بضم فكسراي  
هؤلاء النسوة (قوله وقدي يتقي) اي الموجب عنهن اذا فرضن في الرضاع (قوله فان جدته ولدك نسبا الخ) علة لزوم موجب  
الحرمه لهن في النسب وعدم لزوم لهن في الرضاع (قوله امك من الرضاع) اي اوام زوجتك منه (قوله فقد جعل) اي ابن دقيق  
العبد (قوله في هذه الصور) اي المفروضة في الرضاع (قوله هو موجب الحرمة) مفعول ثان لجعل (قوله لها) اي هؤلاء النسوة

(قوله تفرض) بضم التاء وقع الراء اى هذه النسوة (قوله ولم يجعل) اى ابن دقيق العيد (قوله فبنتني بجنته) لا يخفى انه لا ينتفى بجعل من ظرفية وانه لا فرق بين كونها ظرفية وكونها يائية في ورود بجنته بان منى تى الدين الموجب ومنى المصنف الحرمه وجوابه ان الحرمه لازمة لموجبها ونفى اللازم يستلزم نفي ملزومه بلا عكس فقد افاد المصنف ما افاده نفي الدين وزيادة هي المقصودة من الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله واما فروعه) اى الرضيع (قونه فهم كالرضيع الخ) اى فالتخصيص اضافى (قوله انزل) اى الواطئ (قوله ان كان) اى انقطاعه (قوله ولو لوطا لها) اى الواطئ ذات اللبن (قوله او مات) ٤٢٥ اى المرضعة (قوله فخلها) اى زوج اوسيد المرضعة

(قوله ما تقدم او تأخر) اى عن رضاع الصبي منها من بناتها وبنت فخلها (قوله له) اى الرضيع (قوله ولا خيه) اى الرضيع (قوله نكاح بناتها) اى المرضعة (قوله وكذلك) اى اخيه (قوله نكاحها) اى المرضعة (قوله لاصوله) اى الرضيع (قوله عليهم) اى فروع الرضيع (قوله من اصول المرضعة الخ) بيان ما يحرم الا تى (قوله على ابيهم الرضيع) صلة يحرم (قوله لفروعهها) اى المرضعة (قوله منهم) اى فروعهها (قوله على فروعه) اى الرضيع (قوله بخلافه) اى الرضيع (قوله مطلقا) اى من تقييدهم بالقرب (قوله ولو لوطا لها) اى المرضع (قوله وابنه) فى ثديها (قوله ولبن الاول فى ثديها) حال (قوله قدر) بضم فكسر متقلا (قوله لهما) اى الزوجين

تفرض فى النسب ولم يجعل المنتفى هو الحرمه من الرضاع اه البناء يصح جعل من فى قوله من الرضاع ظرفية بمعنى فى مثل قوله تعالى ماذا خلقة وامن الارض اى فيها فبنتني بجنته (وقدر) بضم فكسر متقلا (الطفل) الرضيع (خاصة) اى دون اخوته واخواته واصوله واما فروعه فهم كالرضيع فى جرمة المرضعة وامهاتها وبناتها واخواتهم واعمامهم واخالاتهم ومفعول قدر الثاني (ولدا) صاحبة اللبن) سواء كانت حرة او امة ذات زوج اوسيد مسلمة او كفاية (و) قدرا الما قبل ولدا (لصاحبه) اى اللبن سواء كان زوجا اوسيدا (من) حين (وطئه) صاحبة اللبن الذى انزل فيه لامن عقده ولاوطئه بلا انزال و يستمر تقدير الولدية لصاحبه (لانقطاعه) اى اللبن ان كان بعد سنين بل (ولو) كان الانقطاع (بعد سنين) من غير تحديد بعدد مخصوص كما فى المدونة ولو لوطا لها او مات عنها او تبادى بها اللبن اكثر من خمس سنين وفى الرسالة ومن ارضعت صبيها فبناتها وبنات فخلها ما تقدم او تأخر اخوة ولا خيه نكاح بناتها اى وكذلك نكاحها نفسها وكذلك لاصوله لا فروعه فيحرم عليهم من اصول المرضعة وزوجها وفروعهما وحواشيهم ما يحرم على ابيهم الرضيع وكذلك يحرم فروع الشخص رضاعا على اخوته واخواته نسبيا ورضاعا كما يحرم على ابنه رضاعا اختا بيه نسبيا ورضاعا وهذا كله مستفاد من قوله ما حرمة النسب اه عب قوله فيحرم عليهم اى قوله ما يحرم على ابيهم الرضيع الخ فيه نظير بالنسبة لفروعهها اذ لا يحرم منهم على فروعه الا الفروع القريبة بخلافه هو فيحرم عليه فروعهها مطلقا الا ترى ان بنت اخت الرضيع او اسفل منها تحرم عليه ولا تحرم على فروعه (و) لو طلقها الزوج او مات عنها ولبنه فى ثديها ووطئها وزوج فان بائنا الاول فى ثديها (اشترك) الزوج الثاني (مع) الزوج (القديم) اى المتقدم فى اللبن فن رضعه قدر ابنا لها ما لو تعددت الازواج مادام ابن الاول فى ثديها او قدر الرضيع ولدا لصاحب اللبن ان حصل بوطه - لال بل (ولو) حصل (ب) وطه (حرام) كن تزوج خامسة او محرما جهلا ووطئها بائنا لن رضع من لبنه قدر ولد الله فى كل حال (الا ان لا يلحق به) اى الحرام (الولد) كالزنا والغصب وتزوج الخلامسة والمبتوتة والملاعنة والمحرم مع العلم فى رضع من لبنه فلا يقدر ولدا له هذا قول الامام مالك رضى الله تعالى عنه الذى رجح عنه وقوله الذى رجح اليه انه يقدر ولدا له واعتمده غ فالصواب ولو بجرام لا يلحق فيه الولد ابن يونس ابن حبيب اللبن فى وطه صحيح او فاسد او محرّم او زنا فانه يحرم فيه من قبل الرجل والمرأة وكلاهما له ابنته من الزنا لا تحل له نكاح من ارضعت الما تى بها من ذلك الوط لان اللبن لبسه والولد ولده وان لم يلحق به وقد كان مالك رضى الله تعالى عنه يرى ان كل وطئ لا يلحق فيه الولد فلا يحرم بابنه

٥٤ صح فى (قوله محرم) بفتح الميم والراء (قوله جهلا) راجع للخامسة والمحرّم (قوله مع العلم) راجع للخامسة وما بعدها (قوله واعتمده) اى الذى رجح الامام اليه (قوله فالصواب) اى فى كلام المصنف تفرس على واعتمده (قوله او محرّم) بفتح فسكون (قوله فانه يحرم) بضم ففتح فكسر متقلا (قوله قبل) بكسر ففتح اى جهة (قوله له) اى الرجل (قوله وان لم يلحق به) حال

(قوله من قبل) بكسر ففتح (قوله ثم رجع) أي مالمالك رضي الله تعالى عنه (قوله يحرم) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله وهذا) أي التحريم (قوله ثم قال) أي ابن يونس (قوله بذلك) أي ابن المنزلي بها (قوله حرمة) أي من قبل الزاني (قوله عليه) أي الزاني (قوله ان كان) أي الولد (قوله وهذا) أي قول عبد الملك (قوله صراح) بضم الصاد أي صريح (قوله ونحوه) أي كلام ابن يونس (قوله للرضعة) صلة محرم (قوله وفي الرجل) أي الواطئ وطأ حراما (قوله به) أي الرجل (قوله حرم) بفتح حاء مثقلا (قوله) أي الرجل (قوله يحرم) بفتح الميم وسكون الحاء (قوله على عدم حده) راجع لعدم (قوله فائلا) أي ابن حبيب (قوله إليه) أي التحريم صلة رجع (قوله قوله) أي مالمالك رضي الله تعالى عنه (قوله بالثاني) أي التحريم صلة قال (قوله وقال) أي مكنون (قوله من اصحابنا) بيان لمن (قوله سودة) بفتح فسكون (قوله الحق) أي النبي الولد (قوله بآبينا) أي سودة (قوله لولادته) أي الولد (قوله امته) أي أبي سودة (قوله على فراشه) أي أبي سودة (قوله لمسأى) أي النبي صلى الله عليه وسلم بكسر اللام وخفة الميم علة او يفتحها وشد الميم ٤٢٦ أي حين صلة أمر (قوله من شبهه) أي الولد لان لمسا على كسر اللام وعلى فتحها

من قبل فله ثم رجع الى انه يحرم وهذا اصح ثم قال وقال عبد الملك لا تقع بذلك حرمة حين لم يلحق به الولد ولا يحرم عليه الولدان كان ائمة مكنون وهذا خطأ صراح ما علمت من قاله من اصحابنا مع عبد الملك اه ونحوه في التوضيح ابن عرفة وابن وطه الحرام للرضعة محرم اتفاقا وفي الرجل قال اللخمي ان الحق به الولد حرم له كمن تزوج ذات محرم جهلا او عدا على عدم حده وفيما لا يلحق به كالزنا والغصب قول ابن حبيب فائلا اليه رجع مالمالك واول قوله لا يحرم ابن رشد بالثاني قال مكنون وقال ما علمت من اصحابنا من قال لا يحرم الا بعدد الملك وهو خطأ صراح وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سودة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ان تحتجب من ولد الحقة بآبينا لولادته امته على فراشه لمسأى من شبهه بعنبة (و) ان تزوجت مرة فريضها وطلقت عليه وتزوجت رجلا ووطئها بانزال خدث لها البن وارضعت به الرضيع الذي كان زوجها (حرم) بفتح ضم الزوجة (عليه) أي زوجها (ان ارضعت) الزوجة بلبنه (من) أي رضيعا (كان) الرضيع (زوجا لها) أي المرضة طلقها وليه لمصلحة صورتها تزوجت طفلا بولاية آية ثم طلقها عليه فتزوجت رجلا ووطئها بانزال خدث لها البن فارضعت به الطفل الذي كان زوجها فقد حرمت على زوجها صاحب اللبن (لانها) أي المرضة لما ارضعت الطفل بلبنه صار ابنه له وهي (زوجة ابنه) رضاعا فالبنوة الطارئة بعد وطء الرجل حرمته عليه ويلغز بها فيقال امرأة ارضعت صبيًا فحرمت على زوجها وشبهه في التحريم فقال (ك) زوجة (مرضة) بضم فسكون فكسر (مباينة) بضم الميم أي الزوج أي التي طلقها طلاقا ثانيا صورتها تزوج رضيعا وطلقها فارضعت له زوجها فقد حرمت عليه

من مؤكدة على جوازها في الاثبات وعلى منعه بتعين كسرها (قوله بعنبة) بضم فسكون صلة شبه في الموطأ القضاء بالحق الولد بآبائه حدثي مالمالك عن ابن شهاب عن عسرة بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان عتبه بن أبي وقاص عهدا إلى أخيه سعد بن أبي وقاص ان ابن ولادة زمعة مني فاقبضه اليك قالت لما كان عام الفتح أخذته سعد بن أبي وقاص وقال ابن أبي فكان عهد الى فيه فقام اليه عبيد بن زمعة فقال أخي وابن ولادة أبي ولد على فراشه فقسا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال سعد يا رسول الله ابن أخي قد كان عهدا الى فيه وقال عبيد بن زمعة أخي وابن ولادة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبيد بن زمعة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للقرآن وللعاهر الجحرم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسودة بنت زمعة احتجبي منه لمسأى من شبهه بعنبة بن أبي وقاص قالت لما رأها حقي إلى الله تعالى (قوله وليه) أي الرضيع (قوله لمصلحة) أي الرضيع (قوله طفلا) أي رضيعا (قوله آية) أي الطفل (قوله ثم طلقها) أي ابوا الطفل زوجة الطفل (قوله عليه) أي الطفل لمصلحة (قوله به) أي اللبن (قوله بلبنه) أي زوجها البالغ (قوله صا) أي الطفل (قوله له) أي زوجها البالغ (قوله حرمتها) بضم حاء مثقلا أي البنوة الطارئة المرأة (قوله عليه) أي زوجها البالغ (قوله فارضعت) أي الرضيع (قوله فقد حرمت) أي الزوجة (قوله عليه) أي زوجها ومفهوم مباينة ان زوجته التي ارضعت زوجها الرضيع التي في عصمته تحرم بالاولى فقد نص على المتوهم

(قوله لانها) اى الرضيعة (قوله ربيته) اى الزوج (قوله قبل الدخول بها) دليله وان كان قد بقي بها حرم الجميع (قوله قبل الدخول) صلة فسخ (قوله به) اى الاقرار (قوله بعده) اى العقد (قوله ابغضه) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله ان علما) اى الزوجان الرضاع قبل الدخول (قوله اوجها) اى الزوجان الرضاع (قوله او علم الزوج وحده) اى الرضاع قبل الدخول (قوله تعلم الزوجة فقط) اى قبل الدخول ٤٢٧ (قوله في ان لها ربع دينار) صلة

كاف التشبيه (قوله انه)

اى النكاح (قوله قبله) اى

الدخول (قوله بعده عقد)

صلة ادعى (قوله له) اى

الزوج (قوله به) اى

الرضاع (قوله وان كانت

القاعدة الخ) حال (قوله

لكن لما اتهم) بضم التاء

وكسر الهاء اى الزوج

استدرا على وان كانت

القاعدة لرفع ايم امه انه

لا وجه لاختلاف النصف

في الصورة المذكورة

(قوله لزمه) اى نصف

المهر الزوج (قوله وفيها)

اى المدونة (قوله قبل

نكاحهما) صلة اقرار

(قوله اقراره) اى الزوج

بالرضاع المقضى تحريم

زوجته عليه (قوله مطلقا)

اى عن تقييده بكونه

قبل عقده (قوله وعليه)

اى الزوج (قوله والا)

اى وان لم ين (قوله فلا)

اى لامهر عليه (قوله ان

تقدم) اى اقراره به (قوله

والا) اى وان لم تقدم

اقراره به على عقده بان

الزوج في دعوى الرضاع

يفرق بضم فتح فكسرة

بفتح فكهة فلا اى يوجب

التفريق (قوله والا) اى

وان لم يصدقها (قوله فلا)

لانها صارت ام زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات (او) شخص انى (مرضع) بضم الميم وكسر الصاد المججمة (منها) اى المبانة فالانقضى التي رضعت منها محرومة على الزوج لانها ربيته صورته اى بان زوجته المدخول بها ولا ين لها وتزوجت غيره ووطئها بازال حدث لها البن فارضعت به رضيعة فقد حرمت الرضيعة على من ابان المرضة (وان ارضعت اجنبية او مبانة قبل الدخول بها) (زوجته) الرضيعة صارتنا اختين من الرضاع وحرم الجمع بينهما (اختار) الزوج واحدة منهما وهى اولاهما رضاعا وعقد ابل (وان) اختار (الآخرة) اى المتأخرة منهما رضاعا وعقد (وان كان) الزوج (قد بقي بها) اى مبانتها التي ارضعت زوجته الرضيعة (حرم الجميع) على الزوج الموضوعة لانها صارت ام زوجته والعقد على البنات يحرم الامهات والرضيعة ان لانها صارتا ربيتين زوجة مدخول بها والدخول بالامهات يحرم البنات (وادبت) بضم الهمزة وكسر الدال مشددة المرأة المتعمدة للافساد للنكاح بالرضاعها من ذكر (وفسخ) بضم فكسر (نكاح) الزوجين المكلفين (المصادقين عليه) اى الرضاع الموجب للتحريم قبل الدخول وبعده ولوسقيهم وشبهه في الفسخ فقال (كقيام) اى شهادة (بينه على اقرار اياهما) اى الزوجين بالرضاع الموجب للتحريم (قبل العقد) صلة اقرار وشهدت البينة به بعده فيفسخ قبل الدخول وبعده ومفهوم قبل العقد فيه تفصيل فان اقر الزوج به بعده فيفسخ وان اقرت الزوجة به بعده فلا يمتد اقرارها لاثامها بالكذب تحيلا على فراقه ابغضه (و) اذا فسخ النكاح (لها) اى الزوجة الصداق (المسمى) بفتح الميم الثانية اى المذكور المين حال العقد وبعده تفويضا ان كان والا فساد المثل (بالدخول) ان علما اوجها او علم الزوج وحده (الا ان تعلم) الزوجة (فقط) اى دون الزوج بالرضاع (ف) حكمها (ك) حكم الزوجة (الغارة) بالغين المججمة اى التي فرت خاطبها بكنم جميعا اوفى عدتها من غيره بانقضائها فقد عليها وتبين بقاؤها في ان لها ربع دينار في نظير البضع ومفهوم بالدخول انه ان فسخ قبله فلا شئ لها (وان ادعاء) اى الزوج الرضاع الموجب للتحريم بعده عقده وقبل بنائه بها (فانكرت) الزوجة الرضاع ولا يمتد له به (أخذ) بضم فكسر الزوج (باقراره) اى الزوج بالرضاع فيفسخ نكاحه (ولها) اى الزوجة (النصف) من المسمى وان كانت القاعدة ان ما فسخ قبل الدخول لا شئ فيه لكن لما اتهم هنا بالكذب تحيلا على اسقاط نصف المهر لزمه معاملة له بنقض قصده ابن عرفة وفيها ان شهدت بينة باقرار أحد الزوجين برضاع قبل نكاحهما ففسخ النكاح اقراره بوجوب فراقه مطلقا وعليه المهر ان بقي والا فلا ان تقدم على عقده والا فلا طلاقه ان كذبت والا سقط النصف واقرارها قبل العقد يفرق وبعده ان صدقها والا فلا والفرقة

اقراره به على عقده بان تاخر عنه (قوله فكذا طلاقه) اى قبل بنائه في ايجاب نصف المسمى (قوله ان كذبت به) اى الزوجة

الزوج في دعوى الرضاع (قوله والا) اى وان لم تكذب (قوله واقرارها) اى الزوجة بالرضاع الموجب للتحريم (قوله

يفرق) بضم فتح فكسرة مثله اى يوجب التفريق بينهما (قوله وبعده) اى العقد (قوله ان صدقها) اى الزوج الزوجة

اوجب التفريق (قوله والا) اى وان لم يصدقها (قوله فلا) اى لا يفرق

(قوله به) أي الرضاع (قوله فيجب) أي المهر (قوله قبله) بفتح فسكسر (قوله وهذه) أي صورة إقراره به قبله مع إنكارها (قوله قاعدة كل نكاح الخ) إضافة قاعدة للبيان (قوله لذلك) أي اقتضاء دعواها فسخه قبله الخ (قوله ونحوهما) أي الصغيرين ممن يزوج بفتح الواو متقلا الخ بيان لنحوهما (قوله بلاذنه) كالجنون والبكر (قوله بالرضاع) صلة إقرار (قوله بينهما) أي الزوجين تنازع فيه الرضاع والحرمه ٤٢٨ (قوله فيمنع) بضم الفاء وفتح النون أي النكاح تقرير على قبول إقرارهما

بإقرارها تسقط مهرها اللخمى ولودخل لانها غارة الآن يدخل عالمها فيجب ابن السكائب أن غرته فلها ربع دينار وقوله الصغرى اه وهذه إحدى المستثنيات من قاعدة كل نكاح فسخ قبل الدخول لا متى فيه (وان ادعته) أي الزوجة الرضاع بعد العقد قبل البناء أو بعده (فأنكر) الزوج الرضاع (لم يندفع) الزوج عنها أي لا ينفسخ نكاحه لانها ما بالالكذب تحيلا على فراقه (ولا تقدر) الزوجة (على طاب المهر) وهي تدعى الرضاع (قبله) أي الدخول أي لا يمكن منه لاقتضاء دعواها فسخ النكاح قبله وهو مسقط للمهر وان طلقها قبله فلا شيء لها لذلك وافاده ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف وغيرهم (واقرار الابوين) للزوجين الصغيرين ونحوهما ممن يزوج بلاذنه بالرضاع الموجب للحرمه بينهما وخبر إقرار (مقبول) ان اقرا به (قبل) عقد (النكاح) فيمنع وان وقع فيفسخ (لا) يقبل إقرارهما به (بعده) أي النكاح فلا يفسخ كإقرار ابوي الكبيرين ولو قبل العقد وهما كالأجنبيين فيجوز فيهما ما يأتي فيهما وشمل قوله الابوين ابائهما وامهاتهن أيضا لاصحهما طوى كلام المصنف فيمن يزوج بغير اذنه وهو الابن الصغير والبنات البكر كذا النقل في المدونة وغيرهما فلا وجه لتقييد البنات بالصغرى وان وقع في عبارة ابن عرفة وشبهه في قبول الإقرار قبله لا بعده فقال (كقول أبي أحمد) أي المذكور والآتي اللذين يزوجان بلاذنه ما أي إخباره برضاعه أهله فيقبل قوله قبله لا بعده (و) ان إقرار الابوان وأحداهما قبله ثم رجع عنه واعتذر بعدم إرادته النكاح (لا يقبل) بضم المثناة وفتح الموحدة (منه) أي المقر بالرضاع من ابويهما أو أحدهما (انه اراد) بإقراره به (الاعتذار) أي إظهار العذر لعدم التزوج لكرهته إياه لا حقيقة الإقرار بالرضاع ابن القاسم وان وقع العقد فسخ ظاهره ولو لم يتول المهر بأن رشده الولد وعقد نفسه وهو أحد قولين وعلى الآخر مشى ابن الحاجب وظاهره ولو صدقته في اعتذاره قرينته وينبغي العمل عليها بخلاف قول أبي إقرار (أم أحدهما) أي الزوجين بالرضاع الموجب للحرمه بينهما قبله (فالتزوه) أي ترك العقد (مستحب) ولو استقرت على قولها تكفي في ظاهره ولو وصية وهو كذلك وقال أبو اسحق الوصية كالاب لغيره على النكاح (ويثبت) الرضاع بين الزوجين (ب) شهادة (رجل وامرأة) به (وب) شهادة (امرأتين) به (انفسا) أي شاع الرضاع بين الناس في الصورتين (قبل العقد) من قولهما ابن عرفة وشهادة امرأتين به انفسا قولهما به قبل نكاح الرضيعين تثبته اه وهو مثل لفظ المدونة ابن عرفة وفي كون القسوة المعتبر في شهادة المرأة فسوق قولها ذلك قبل شهادتها وفسوقه عند الناس من غير قولها قولان اه وشمل كلامه أبوي غير المحبوسين وامهاتهن مع أجنبيته فان لم يقس قبله فلا يثبت بما ذكر

(قوله وان وقع) أي النكاح (قوله فيفسخ) أي قبل البناء وبعده (قوله إقرارهما) أي الابوين (قوله به) أي الرضاع (قوله ولو قبل العقد) أي ولو كان إقرار ابوي الكبيرين (قوله وهما) أي ابوي الكبيرين (قوله فيهما) أي ابوي الكبيرين (قوله فيهما) أي الأجنبيين (قوله وهو) أي من يزوج بغير اذنه (قوله والبنات البكر) أي ولو عانسا (قوله فلا وجه لتقييد البنات بالصغرى) تقرير على (قوله وان وقع في كلام ابن عرفة) حال (قوله قبله) أي البناء (قوله ثم رجع) أي المقر (قوله عنه) أي إقراره (قوله واعتذر) أي المقر عن إقراره الذي رجع (قوله من ابويهما) أي الزوجين الخ بيان للمقر (قوله انه) أي المقر (قوله به) أي الرضاع (قوله لكرهته) أي المقر (قوله إياه) أي التزوج (قوله ولو لم يتول) أي العقد المقر

(قوله وعلى الآخر) أي عدم فسخه ان تولا غير المقر صلة مشى (قوله ولو صدقته) أي المقر (قوله عليها) (وهل) أي المقرينة (قوله قبله) أي النكاح (قوله وصية) أي على الولد الذي أقرت برضاعه (قوله كالاب) أي في قبول إقراره به قبله لا بعده (قوله لغيره) أي الا الولد والجبر مضاف لفاعل (قوله به) أي الرضاع (قوله في الصورتين) أي شهادة رجل وامرأتين وشهادة امرأتين (قوله به) أي الرضاع (قوله تثبته) أي الرضاع خبر شهادة (قوله فان لم يقس قبله) مفهوم انفسا

(قوله معه) أى القسوة (قوله لقيامه) أى القسوة (قوله مقامها) أى العدالة (قوله الاول) أى اشتراط العدالة معه (قوله فانه) أى التخصي (قوله والثاني) أى عدم اشتراطها معه (قوله فانه) أى ابن رشد (قوله قال) أى ابن رشد (قوله والا) أى وان لم يفش (قوله وأخر) بفتحات مثقلا أى المصنف (قوله هذا) أى شهادة الرجلين به (قوله تقييده) ٤٢٩ أى شهادة الرجلين (قوله وللتبنيه (وهل تشتري) بضم القوقبة الاولى وفتح الراء (العدالة) فى الرجل والمرأة وفى المراءتين (مع القسوة) أولاً تشتري معه أقسامه مقامها (تردد) الاول للتخصي فانه قال يثبت الرضاع بشهادة امرأتين عدلتين اذا قلنا ذلك من قولهما والشاق لابن رشد فانه لما عجز السحنون قبول شهادة امرأتين مع عدم القسوة على مقابل المشهور قال معناه اذا كانتا عدلتين ولا تشتري مع القسوة عدلتها على قول ابن القاسم وروايته (و) يثبت الرضاع (ب) شهادة (رجلين) عدلين به فلا يثبت بغير عدلين ان لم يفش والا فتردد الرجل مع المراءتين كالرجلين وأخر هذا دفع توهم تقييده بالقسوة وللتبنيه على ان الاصل فى هذا الباب شهادة النساء (لا) يثبت الرضاع (ب) شهادة (امرأة) عدلة به ان لم يفش بل (ولو فشا) من قولها قبل العقد على المشهور وشملت المراءة ام احدهما والاجنبية (ونذب) بضم فكسر (التزوة) أى ترك نكاح من شهد برضاها من لا يثبت الرضاع بشهادته (مطلقا) عن التقييد بكون الشاهد امرأة فشا ولا اورجلا كذلك اورجلا وامرأة بلا فشا وامرأتين كذلك لانها شبهة من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه ابن عرفة ومع عيسى ابن القاسم من قال فى امرأه أراد تزويجها ان لم تزوجها فامرأته طالق فقالت امه ارضعها ارى ان تطلق امرأته ولا يتزوجها فان اجترأ وتزوجها فلا يقضى عليه بطلاقها لانه لا يكون فى الرضاع الا امرأتان ابن رشد لا يقضى بطلاقها لان تزويجها اياها مكروه لاجرام لانه صلى الله عليه وسلم اخبر برضاع امرأته فتبسم وقال كيف وقد قيل وقال الحلال بين والحرام بين وبينهما ما مورس مشبهات فن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه فذنب صلى الله عليه وسلم الى اتقاء الشبهات ولم يجرمها وهذا من الشبهات اذ لا يوقن بحجة قول امه ولا يجب عليه نصديقها لاحتمال اراحتها منع نكاحها الا ان يكون فشا قولها ذلك فيجرم عليه نكاحها (او رضاع) الرضيع حال (الكسر) لصاحبة اللبن وصاحبه (معتبر) بفتح الموحدة وكذا حال الرق فلو ارضعت كافرة فغير مسلم فذروا لها واصحاب ابنها ولو استقر على دينهما ابن عرفة وفيها المصة الواحدة تحرم ورضاع الشرك والرق كقابلهم (والغيلة) بكسر الغين المعجمة وفتحها وقيل لا يصح الفتح الامع حذف الهاء وحكى ابوهر وان وغيره من اهل اللغة الغيلة بالهاء والفتح والكسر معا هذا فى الرضاع واما فى القتل فبالكسر لا غير وقيل هو بالفتح من الرضاع المرة الواحدة قاله فى المشارق وجرم فى الاكمال بان الفتح للمرة وفى غيرها بالكسر بناءً وخبر الغيلة (وطء) المرأة (المرضع) بانزال اول وقيل بفتح الا تزال وقيل هى ارضاع الحامل (وتجوز) الغيلة والاولى تركها ان لم يتحقق ضرر الرضيع والامنع وان شك فيه كرهت وفى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم هممت ان أنهى الناس عن الغيلة حتى معمت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم ابن عرفة والغيلة فى كونها وطء المرضع او ارضاع الحامل قول مالك رضى الله تعالى عنه وقيل اللغمية وعزاه ابو عمر

(وهل تشتط) بضم القوقبة الاولى وفتح الراء (العدالة) في الرجل والمرأة وفي المرائين (مع  
الفسو) أولاتنشط معهما اقسامهما (تردد) الاول للخصي فانه قال يقبث الرضاع  
بشهادة امرأتين عدلتين اذا فلتا ذلك من قوله ما والشاق لابن رشد فانه لما عجز السحنون  
قبول شهادة امرأتين مع عدم الفسو على مقابل المشهور قال معناه اذا كانتا عدلتين ولا  
تشتط مع الفسو عدلتين على قول ابن القاسم وروايته (و) يثبت الرضاع (ب) شهادة  
(رجلين) عدلين به فلا يثبت بغير عدلين ان لم يقبض والا فتردد الرجل مع المرائين كالرجلين وآخر  
هذا دفع توهم تقييدهما بالفسو والتمنيبه على ان الاصل في هذا الباب شهادة النساء (لا) يثبت  
الرضاع (ب) شهادة (امرأة) عدلة به ان لم يقبض بل (ولو فشا) من قولها قبل العقد على المشهور  
وشملت المرأة ام احدهما والاجنبية (ونذب) بضم فكسر (التزوة) اي تركه نكاح من شهد  
برضاها من لا يثبت الرضاع بشهادته (مطلقا) عن التقييد بكون الشاهد امرأة فشا ولا  
اورجلا كذلك اورجلا وامرأة بلا فشا وامرأتين كذلك لانها شبهة من اتقاها فقد استبرأ  
لدينه وعرضه ابن عرفة مع عيسى ابن القاسم من قال في امرأة اراد تزويجها ان لم تزويجها  
فامرأته طالق فقالت امه ارضعها اري ان تطلق امرأته ولا يتزوجها فان اجترأ وتزوجها فلا  
يقضى عليه بطلاقها لانه لا يكون في الرضاع الا امرأتان ابن رشد لا يقضى بطلاقها لان  
تزويجها اياها مكروه لاحرام لانه صلى الله عليه وسلم اخبر برضاع امرأة فتقسم وقال كيف  
وقد قيل وقال الحلال بين والحرام بين وبينهما ما مورس مشبهات فن اتقى الشبهات استبرأ لدينه  
وعرضه فندب صلى الله عليه وسلم الى اتقاء الشبهات ولم يجرمها وهذا من الشبهات اذ لا يوقن  
بجحة قول امه ولا يجب عليه نصديقه الاحتمال اراحتهم امنعه نكاحها الا ان يكون فشا قولها  
ذلك فيجرم عليه نكاحها (او رضاع) الرضيع حال (الكفر) لصاحبة اللبن وصاحبه (معتبر)  
بفتح الموحدة وكذا حال الرق فلو ارضعت كافرة فغير مسلم اذ رولها واصحاب لبنها ولو  
استمر على دينه ما ابن عرفة وفيها المصة الواحدة تحرم ورضاع الشرك والرق كقبايلهم ما  
(والغيلة) بكسر الغين المعجمة وفتحها وقيل لا يصح الفتح الامع حذف الهاء وحكى ابو هريرة  
وغیره من اهل اللغة الغيلة بالهاء والفتح والكسر معا هذا في الرضاع واما في القتل فبالكسر  
لا غير وقيل هو بالفتح من الرضاع المرة الواحدة قاله في المشارق ومجرى في الاكمال بان الفتح للمرة  
وفي غيرهما بالكسر بناءً وخبر الغيلة (وطء) المرأة (المرضع) بانزال أو لا وقيل بقيد الاتزال  
وقيل هي ارضاع الحامل (وتجوز) الغيلة والاولى تركها ان لم يتحقق ضرر الرضيع والامنع  
وان شك فيه كرهت وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم هممت ان أنهي الناس عن الغيلة  
حتى سمعت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضروا ولادهم ابن عرفة والغيلة في كونها  
وطء المرضع او ارضاع الحامل قول مالك رضي الله تعالى عنه ونقل اللخمي وعزاه ابو عمر

والحريه (قوله وقتها) اى مع الهاء (قوله هو) اى لفظ الغيلة (قوله وتجوز) اى على وجه خلاف الاولى (قوله والا) اى وان  
تحقق ضرره (قوله فيه) اى ضرر الرضيع (قوله وط) خبر كون (قوله او ارضاع) عطف على وط (قوله قول مالك برضى الله  
نعم الى عنه) راجع لوط (قوله ونقل النخعي) راجع لارضاع الحامل

(قوله وفيها) اي المدونة (قوله لا يكره) اي وطء الموضع (قوله وما هي) اي الغيلة (قوله منع ولي الرضيع) من اضافة المصدر لقوله  
وتكمل عمله بنصب مفعوليه (قوله مطلقا) اي عن تقييده باشتراطه عدمه (قوله شرطه) اي الولي عدم وطئها وزوجها (قوله  
أوبان) اي ظهر (قوله ضررها) اي الغيلة من اضافة المصدر لقوله ثم نصبه مفعولا فشرط منعه أحد الاخيرين (قوله ابن القاسم)  
راجع لمنعه مطلقا واصبح راجع لمنعه ان شرطه أوبان ضرره \* (باب النفقات) \* (قوله قوام) بكسر القاف اي استقامة  
واعتماد في القاموس القوام بالفتح كصحاب العدل وما عاش به وبالضم داء في قوائم الشاة وبالكسر نظام الامر وعماده  
وملا كما (قوله معتاد) حال من اضافة ٤٣٠ ما كان صفة (قوله فتدخل) اي في حد النفقة (قوله وانظره) اي مختصر

للانفخس وفيها عزوه للناس والمذهب لا يكره الصلة في الواضحة لابن المباحثون الغيلة وطء  
الموضع حلت أم لا العرب تقيمه شديدا أبو عمران ما أدري قوله انزل أم لا وما هي الامع  
الانزال الا ان يزيد ماؤها في تضعيف البن الباسي من استوحت لارضاءها باذن زوجها ففي  
منع ولي الرضيع زوجها وطءا مطلقا أو ان شرطه في العقد أوبان ضررها الرضيع قولا ابن  
القاسم واصبح والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب) في النفقة بالسكاح والمالك والقرابة \*

ابن عرفة النفقة ما به قوام معتاد حال الآدمي دون سرف فتدخل الكسوة ضرورة وانظره فقد  
اطال في نقل الخلاف في دخولها فيها وتخرج ما به قوام حال الآدمي غير المعتاد وما به قوام  
معتاد حال غير الآدمي وما به قوام معتاد حال الآدمي وهو سرف فلا يسمى شي من ذلك نفقة  
شرعا (يجب) زوجة (ممكنة) بضم الميم الاولى وفتح الثانية وكسر الكاف مشددة وزوجها من  
استمتاعها بعد دعائها او دعاء مجبرها للدخول ولولم يكن عندها كم ومضى زمن ينجز فيه كل  
منها عاذا فان كان الزوج حاضرا فان كان غائبا وطابت النفقة من ماله أو لم يكن له مال  
ان لو كان حاضرا فان قالت ثم فرضها لها ان كانت مطبقة وهو بالغ ابن عرفة وفي سماع  
ابن القاسم سئل عن سافر قبل البناء فطلبت زوجته بعد أشهر النفقة من ماله قال تلزمه نفقتها  
ابن رشد قيل لان نفقة لها ان كان مغيبه قريبا لانهم لان نفقة لها حتى تدعو للبناء فان طلبته وهو  
قريب كتب له اما ان يبقى او ينفق وقيل لها النفقة من حين الدعاء وليس عليها انتظاره وهذا  
اقبس وهو ظاهر السماع اه اللغوي يحسن فرضها ان سافر دون علمها ومضى امد البناء  
او بعلمها ولم يعد في الوقت المعتاد اه (مطابقة للوطء) فلا تجب اغير ممكنة ولا غير مطبقة  
اصغرا ورتق الآن يدخل ويتلذذها أو يطأ الصغيرة غير المطبقة ومسله يجب (على) الزوج  
(البالغ) سواء كان حرا أو عبدا ابن سلون وعلى العبد نفقة زوجته الحرة وكسوتها طول  
بقائها في عصمته من كسبه ولا يمنعه سيده من ذلك وان كانت الزوجة امة فنفقة على زوجها  
جرا كان أو عبدا أو أها سيدها معه بيتا أم لا وانظر قوله من كسبه فان كان ذلك لعرف جرى به  
فلا اشكال والافه وخلاف قول المصنف ونفقة العبد في غير خراج وكسب الاعرف فلا نفقة  
لزوجة صغير ولو دخل بها واقضها (وليس أحدهما) اي الزوجين (مشرقا) بضم الميم وسكون

ابن عرفة (قوله دخولها)  
اي الكسوة (قوله فيها) اي  
النفقة (قوله زوجها) مفعول  
ممكنة (قوله بعد دعائها الخ)  
صلة تجب (قوله ولولم يكن)  
أي الدعاء (قوله ومضى)  
عطف على دعاء ابن عرفة  
ويجب لسكاح فيها مع غيرها  
بدعاه الزوج البالغ لبنائه  
وليس أحدهما في مرض  
السباق اللغوي يريد بعد  
مقدار التبرص للبناء والشورة  
عادة عياض ظاهر مسائلها  
يدل على ان لا يكره دعاء  
الزوج للبناء الموجب للنفقة  
وان لم تطالبه ابنته وهو المذهب  
عنده بعض شيوخنا وقاله  
ابو المطرف الشعبي بكره اياها  
على العقد وبيع ماله وتسليمه  
وقال المأموني ليس له ذلك  
الا بدعائها او توكيلها اياه  
ومسله لابن عات قلت  
ظاهره كانت نفقة على أبيها  
أوعلى ماله والظاهر الاول  
في الاول والثاني في الثاني

(قوله فرضها) اي النفقة (قوله لها) اي زوجة الغائب في ماله (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله)  
تلزمه اي الزوج الغائب (قوله نفقة) اي الزوجة (قوله فان طلبته) اي الزوجة البناء (قوله وهو) اي الزوج (قوله كتب)  
بضم فكسر (قوله) اي الزوج (قوله بحسن) بفتح فسكون فضم (قوله فرضها) اي النفقة في مال زوجها الغائب (قوله)  
بعد) بفتح فضم اي يرجع (قوله طول بقائها) تنازع فيه نفقة وكسوة (قوله بواها) بفتحات مثقلا اي افردا (قوله معه)  
اي زوجها



(قوله اختصاصها) أي الشروط (قوله بعهده) بضم ففتح فكسر مثقالا أي يقوه (قوله وتجب) أي النفقة (قوله فيها) أي المدونة (قوله وليس أحدهما) أي الزوجين (قوله وتسليمه) أي ما لها المستبرية (قوله ذلك) أي دعاء زوجها بالبناء (قوله الأول) أي إن لا يني البكر دعاء زوجها للبناء (قوله وان لم تطلبه) أي (قوله في الأول) أي كون نفقتها على أبيها (قوله والثاني) أي إن الدعاء لها فقط (قوله في الثاني) أي كون نفقتها في مالها (قوله كالدعاء للبناء) أي في إيجاب نفقة ٤٣١ الزوجة على زوجها أي وكونه ليس مثله

فيه (قوله ثالثا) أي الأقوال

(قوله في البتة) أي كون

العقد مثل الدعاء فيها (قوله

ثم قال) أي ابن عرفة (قوله

لغو) أي لا يوجب نفقة

الزوجة على زوجها (قوله

معتبر) أي موجب نفقتها

عليه (قوله فيه) أي الدعاء

في مرض السباق والدعاء

في مرض لا يمنع الوطء (قوله

بينهما) أي مرض السباق

ومرض لا يمنع الوطء (قوله

لها) أي المدونة راجع

للغو (قوله واسجنون)

راجع لاعتباره (قوله

ورجحه) أي قول مضمون

(قوله بر) بضم الموحنة

(قوله من لم) بيان لما

(قوله الشورة) بفتح السين

المجبة وسكون الواو أي

الجهاز (قوله ومنها) أي

الكسوة (قوله الغطاء

والوطء) بكسر أولهما (قوله

من غنى الخ) بيان لطالها

(قوله منها) أي الغنى والفقر

(قوله منها) أي المدونة (قوله

لنفقتها) أي الزوجة (قوله

هي) أي نفقتها (قوله حالها)

أي الزوجين (قوله وضوءه) مفعول ثان لسمع (قوله لا يعرفه) خبر نقل (قوله وواجبها) أي نفقة الزوجة (قوله فيها) أي الزوجة

(قوله ولا يضره) أي تحصيله الزوج (قوله فوقه) أي ما يضره ولا يضره تحصيله (قوله معنادا) حال من ما (قوله لملها) أي

الزوجة (قوله غير سرف) حال من ما أو من ضيع معنادا (قوله لا يضره) أي تحصيله الزوج حال من أحدهما (قوله وفي تعيينه)

أي واجبها

السين المجبة وكسر الراء عقبها أي بالاف واحد السباق وهو الأخذ في التزاع فلا نفقة لمسرفة ولا على مشرف قبل الدخول ودخول هذا وعدمه سواء قاله أبو الحسن على المدونة والاشتراف العارض بعد الدخول لا يسقط النفقة البتة في ظاهر كلام المصنف أن هذه الشروط عامة في المدخول بها وغيرها وبه قرر غير واحد والذي قرر به ابن عبد السلام وضح كلام ابن الحاجب اختصاصها بغير المدخول بها واستظهره الشيخ مباركة ونصه وجعل في ضيق السلامة من المرض وبلوغ الزوج وإطاعة الوطء شروطا في وجوب النفقة بالدعاء للدخول فإذا دعي إليه وقصد اختل أحدهما فلا تجب ما إن دخل فتجب من غير شرط وجعلها الثاني شروطا في وجوبها بالدخول وبالدعاء إليه ولم يعضده بقل والظاهر الأول ابن عرفة وتجب بنكاح فيها مع غيرها بدعاء الزوج البالغ لبنائه وليس أحدهما في مرض السباق اللغوي يريد به سدق التبرص للبناء والشورة عادة عياض ظاهر مسائلها أن لا يني البكر دعاء الزوج للبناء الموجب للنفقة وأن لم تطلبه ابنته وهو المذهب عند بعض شيوخنا وقاله أبو المظفر الشيخ عبي بنجره أياها على العقد ويبيع مالها وتسليمه وقال المأمون في لبس ذلك الإبداعات أو نوكيلها أياها ومثله لابن عتاب قلت ظاهره كانت نفقتها على أبيها وعلى مالها والظاهر الأول في الأول والثاني في الثاني وفي كون العقد كالدعاء للبناء ثالثا في البتة ثم قال والدعاء في مرض السباق لغو وفي مرض لا يمنع الوطء معتبر اتفاقا فيه ما وفيها بينهما قولان لها وللسجنون ورجحه اللغوي وفاعل يجب (قوت) بضم القاف وسكون الواو أي طعام مقتات من برا وغيره بالعادة (وإدام) بكسر الهمزة أي ما يؤتاه من لحم وغيره بالعادة (وكسوة) عطف على قوت نفقها البرد والحر بالعادة (ومسكن) بفتح الميم وسكون السين وفتح الكاف عطف على قوت أي موضع تسكن فيه (ب) حسب (العادة) الجارية بين أهل بلد في الأربعة ابن عاشر تأجب الكسوة إذا لم يكن في الصداق ما تشور به أو كان وطال الأمد حتى خلقت كسوة الشورة قاله المتبسط ومنها الغطاء والوطء اه والقوت وما بعده (بقدر وسعه) بضم الواو وإطاعة الزوج (وحالها) أي الزوجة من غنى وفقر وتوسط بينهما في الجواهر قال مالك رضي الله تعالى عنه والاعتبار في النفقة بقدر حال المرأة وحال الزوج في بصر أو عسار ومثله لابن الحاجب وأقره المصنف وغيره ابن عرفة في إرضاء المستور منها لأحد نفقتها هي على قدر يسره وعسره وفي الجلاب وغيره على قدر حالهما من حال اللغوي وغيره المهترج حالهما وحال بلدهما ومنهما وسعهما ونحوه مع عيسى بن القاسم ونقل ابن عبد السلام اعتبار حال الزوج فقط لا يعرفه وواجبها ما يضرها فقدم ولا يضره وفيما فوقه معنادا لملها غير سرف لا يضره خلاف وفي تعيينه بمقتضى محل



(قوله فوقها) أي اللقافة (قوله نقذفه) أي تضعه (قوله يقرض) بضم الياء وفتح الراء (قوله من الجبة الخ) بيان لباس (قوله وشي) بفتح فسحة أي مطروز ببحور ير (قوله وان كان) أي الزوج (قوله سائر) أي باقي (قوله وان كان) أي الزوج (قوله سعة) بفتح السين أو كسرهما أي مالا كثيرا مبالغة (قوله المرتفع) أي كثير الثمن ٤٣٣ (قوله يتذله) أي يلبسه (قوله مثلها)

أي الزوجة (قوله والعصب)

ضرب من البر ودقاموس

(قوله والسطوى) بفتح

السين المجبة والطاء المهملة

وكسر الواو وشدة الباء نوع

من الحرير (قوله ان كانت)

أي الزوجة (قوله متسعة)

أي غنية (قوله وكانت) أي

الانواع المذكورة (قوله

لبسة) بكسر فسكون (قوله

فيها) أي الجمعة (قوله ولا

يفرض) أي اللحم (قوله

بردى) بضم فسكون فكسر

(قوله أصله) أي الزوج

(قوله الحر) نعت أصل

(قوله عابها) أي الزوجة

(قوله عابها) أي الزوج

(قوله عنها) أي القابلة (قوله

وان كانا) أي الزوجان

يتنفعان (قوله بها) أي

القابلة (قوله وعزاها) أي

نسب ابن عرفة الاقوال

اقتانها (قوله المنصوخ)

بضم النون والضاد المجبة

آخيه خاء مجبة أي ما تجعله

في شعرها عند ارادتها

نسرجه (قوله ذلك) أي

الطيب وما عطف عليه

(قوله الصبيغ) بكسر الصاد

المهمله وانجام الغين أي

ما يصبغ به (قوله والسعة)

كونه من اهل الشرف والسعة

فوقها تجمع به اراسها وصدورها فان لم تكن مقلعة فمارقان لم يكن فازاوتنذفه على راسها وتجمع به ثيابها وخفان وجوران الخفان والقر والسقن تم تجدد وما وصفناه اسنة ثم تجدد وفي سماع عيسى ابن القاسم يفرض لها لباس الشتاء والصيف من الجبة القرقل والمقنع والازار والخمار وشبه ذلك مما لا غنى لها عنه وما يسترها ويرى اديم اللخمى لابن القاسم في الموازية لا يفرض خنز ولا وشي ولا حير وان كان متسعا ابن القصار انما قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يفرض الخنز والوشي والعسل لقناعة أهل المدينة فاما سائر الامصار فعلى حسب أحوالهم كالمذقة وفي سماع عيسى الكسوة على قدرها وقدره ليس فيها خنز ولا حير ولا وشي وان كان يجرد سعة ابن رشد معناه في الخنز والحرير المرتفع الذي لا يشبه ان يذله مثلها الذقديكون في الخنز والعصب والسطوى ما يشبه به العصب الغليظ قبله من مثله ان كانت متسعة وكانت لبسة أهل البلد على ما في سماع يحيى بن وهب (قوله يقرض) بضم التحتية وفتح الراء أي يقدر للزوجة (الماء) انسر بها وضوئها وغسلها ولومن جنباته من غير وطئه وغسل عيده ودخول مكة ووقوف عرفة واحرام وجعة وغسل ثياب وآنية ورش (والزيت) لا تتقدم واستصباح وادهان (والخطب) لطبخ وخبز (والمخ) لا تتقدم واصلاح طعام (واللحم المرقع المارة) في الجمعة لتسع المال ومرة في المتوسطه ابن القاسم ولا يفرض كل يوم الشارح ان لم يكن عادة تت لا يفرض غسل ولا من أي الأأن يكون ادا ما عاده ولا حيلوي ولا حالوم ولا فاكهة ولا طيبة ولا لباسة أي الا ان يكونا ادا من عادة كقضاء وخيار (و) يفرض (حصير) تحت القرائ أو هو القرائ من حلقاء وبردى أو سعف (و) يفرض (ممر احتيج له) لمنع عقرب أو برغوث أو نحوهما ابن عرفة في سماع عيسى ابن القاسم يفرض لها الحفاف لليل والفراس والوسادة والسرير ان احتيج له نظوف العقارب وشبهها (و) يفرض (اجرة) امرأة (قابلة) أي التي تقابلها حال ولادتها الثاني الولد والقيام بما يحتاج اليه ولو مطلقا أو أمة أصله الحر واما الامة التي ولدها رقيق فعلى سيدها مؤنة ولادتها ابن عرفة وفي كون اجرة القابلة عليها وعليه ثلثه ان استغنى عنها النساء فعليه والا فعليه وان كانا يتنفعان بهما معا فعليه ما على قدر منة كل منهما وعزاها فاقطره (و) يفرض لها (زينة تستضر) أي تتضرر الزوجة (بتركها) أي الزينة (ككحل ودهن معندين) لها (وحناء) معتادة لها بالمدنصر قالان ألقه أصلية تت لرأسها لتضرب يديها ورجليها ولا طيب رلوي يرى به عرف ابن رشد الطيب من الزينة التي يتلذذ بها ولا تتضرر بتركها ابن عرفة واما الزينة فقال اللخمى عن محمد يفرض لها ما ينيل الشعث كالمشط والكحل والمنصوخ ودهنها وحناء رأسها ولا ين وهب في العنينة والطيب والزعفران وخضاب السيد والرجلين ليس عليه ذلك وقاله محمد في الصبيغ ولما لك رضي الله تعالى عنه في المبسوط على الغنى طيبها الا الصبيغ الا ان يكون من أهل اشرف والسعة وامرأته كذلك والمراد بالصبيغ صبيغ ثيابهم ابن القاسم ليس عليه منصوخ ولا صبيغ ولا مشط ولا مكحلة ولا يجي عن ابن وهب لها حناء رأسها الباسجى

منح ٥٥ في بالفتح والكسر أي الغنى (قوله كذلك) أي زوجها أي كونه من اهل الشرف والسعة

(قوله ولا مشط) بضم الميم أي آلة تمشط بها راسها (قوله مكحلة) بضم الميم والحاء

(قوله المشط) بفتح الميم أي يجعل في شعر الراس قرب تشبسطه (قوله بالحناء والدهن) تصوير للمشط بالفتح (قوله فتعني) بفتح  
منقلا (قوله القولان) أي قول ابن وهب وقول ابن القاسم (قوله من دهن وغيره) بيان لما (قوله أي الأخدام) تفسير للغير  
(قوله بان تكون) أي الزوجة الخ تصوير لاهليتها للأخدام (قوله هو) أي الزوج (قوله به) صلة تزي (قوله وفيها) أي المدونة  
(قوله عليه) أي الزوج (قوله الأفى بصره) ٤٣٤ أي الزوج (قوله ويتعاونان) أي الزوجان (قوله ان اتسع) أي الزوج في

معناه أنه ليس عليه من زينة الاما تستمر به كمال السكل والمشط بالحناء والدهن لمن  
اعتمد ذلك والذي نقض ابن القاسم انما هو المسكلة لا السكل نفسه فتعني القولان ان  
السكل يلزمه لا المسكلة وانه يلزمه ما تقتضيه من الدهن والحناء لا آلة المشط (و) يفرض لها  
(مسط) بفتح الميم وسكون السين المجبة أي ما تخمر به رأسها من دهن وغيره (و) يفرض  
(اخدام أهله) أي الأخدام بان تكون من ذوات القدر واللاق خدمته في البيت مجزدا لاهل  
والنهي أو يكون هو ذا قدر تزي خدمة زوجته به ابن عرفة وفيه ليس عليه خادم الأفى  
يسر ويتعاونان في الخدمة وفي ارشاء السمور منها ان اتسع أخدمها ابن المباحشون وأصبغ  
عليه اخدامها ان كانت عن لا تخدم لاهلها وغنى زوجها ان كان الأخدام بشرا رقيقا بل  
(وان) كان (بكرام) بخادم حرا وراقان كان بواحدة بل (ولو) كان (ياكثر من واحدة)  
ان لم تكف الواحدة وتفيد الكثرة بأربعة أو خمسة في مثل نبات السلطان أو الهاشميات ابن  
عرفة المتبطل ذوالسعة في قصر وجوب انفاقه على خادم ولزوم تلبية ان كانا عن لا تخدمهما  
واحدة قائما ان ارتفع قدرها جدا كنبه السلطان والهاشمية في عدد خدامها الأربع والخمس  
(و) ان دعت لخدمتها خادما أو يكون عندها وهي الزوج لخدمتها خادما (قضى) بضم  
فكسر (لها بخادما) لان الخدمة لها قاله مالك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم ما ابن عرفة  
ولو طلبت نفقة خادما وقال اخذها بخادما أو اكرى من يخدمها بقدر نفقة خادما أو اكرى  
في قبول قولها أو قوله نقل الباجي رواية ابن القاسم مع فتوى ابن عبيد الرحمن ونقل المتبطل  
عن بعض الموثقين وقيل ابن شاس القضاء بخادما بكونها مالوفة مالك رضي الله تعالى عنه  
وكذا ان اراد ان يكرى لها دارا ورضيت هي بالسكنى في دارها بمثل ما يكرى لها اودون أجيب  
(الاربية) ثابتة بيينة أو بان يعرف جيرانه اربية في دين الخادم أو في مرقه ماله (والا) أي وان  
لم تكن أهلا للأخدام (فعليها الخدمة الباطنة) أي التي تفعل في البيت (من يحسن وكسر  
وفرش) وطبخ ابن عرفة وان لم تكن ذات شرف ولا في صداقتها من خادم فعليها الخدمة الباطنة  
الحجن والطبخ والكس والقرش واستقاء الماء وكذا ان كان ملبسا الا انه مثلها في الحال  
وليس من أشرف الناس الذين لا يهتمون بفساهم بخدمة وان كان معسرا فلا خدمة عليه  
وان كانت ذات شرف وعليها الخدمة الباطنة ابن مسلة فيجب عليها خدمة داخل بيتها ابن نافع  
عليها ان تنظف وتقرش وتخدم ابن خوير من دأد عليها خدمة مثلها وخدمة ذات القدر الامر  
والنهي في مصالح المنزل وان كانت دنيئة فعليها الكس والقرش وطبخ القدر واستقاء الماء  
ان كان عادة البلدا عليه يريده من يتردأها أو ما قرب منها وخف (بخلاف) الخدمة الظاهرة

المال (قوله عليه) أي  
الزوج (قوله اخدامها)  
أي الزوجة (قوله ان كانت)  
أي الزوجة (قوله لا تخدم)  
بفتح فسكون فكسر أي  
ليس شأنها الخدمة (قوله  
لها لها) أي سر فيها الخ علة  
لا تخدم (قوله ان كان) أي  
الاخدام (قوله وتفيد)  
بضم الفوقية وفتح التحتية  
منقلا أي تفيد (قوله في  
مثل نبات السلطان) صلة  
تفيد (قوله ان كانا) أي  
الزوجان (قوله قدوها) أي  
الزوجة (قوله طلبت) أي  
الزوجة (قوله وقال) أي  
الزوج (قوله بكونها) أي  
خادما (قوله ماله) أي  
الزوج (قوله وان لم تكن)  
أي الزوجة (قوله ولا في  
صداقتها) حال (قوله  
الحجن الخ) بيان للخدمة  
الباطنة (قوله وكذا) أي  
غير ذات الشرف التي ليس  
في مهرها من خادم في لزومها  
الخدمة الباطنة (قوله ان  
كان) أي الزوج (قوله الا انه)  
أي الزوج (قوله مثلها) أي

الزوجة (قوله وليس) أي الزوج الخ حال (قوله وان كان) أي الزوج (قوله عليه) أي الزوج (قوله وان كانت) (النسج  
أي الزوجة الخ مباغاة في عدم وجوب الخدمة على المعسر (قوله عليها) أي ذات الشرف في عصر زوجها (قوله الامر) خبر  
خدمة (قوله في مصالح) تنازع فيه الامر والنهي (قوله وان كانت) أي الزوجة (قوله ان كان) أي استقاء المياه (قوله اهله) أي ابن  
خوير من دأد (قوله من يتردأها) أي الزوجة صلة استقاء (قوله منها) أي دارها

(قوله لانه) اي اخلدمة الظاهرة وذكرا تذكيرا خبره (قوله تكسب) بضم السين مثقلا (قوله وهي) اي النفقة (قوله عليه) اي الزوج (قوله لها) اي الزوجة (قوله من ثوب سر الخ) بيان اثبات الخرج (قوله تلزم) ٤٣٥ أي ثياب الخرج (قوله منها) اي شورتها (قوله

بعضها) اي شورتها (قوله لانه) اي الذي كوز من يبعها واهبتها (قوله بها) اي شورتها (قوله بها) اي الزوجة (قوله فيه) اي مالها الخاص بها (قوله بري) بضم الياء (قوله من فراش الخ) بيان لما (قوله ان كانت) اي الزوجة (قوله وملف) بفتح الميم اي ما تلتفت به (قوله بذلك) صلة الاستمتاع (قوله بذلك) صلة مضى (قوله السنة) بضم السين وشدة النون (قوله عن ذلك) اي التشوير (قوله عهد) اي زمن (قوله فعليه) اي الزوج (قوله مرفقة) بكسر الميم اي مخرجة يرتفق بها (قوله المشروب) اي الذي راى تحت كرمه (قوله يستعمل) اي الزوج (قوله ذلك) اي مكروه الرائحة (قوله يكون) اي الزوج (قوله من ذلك) اي مكروه الرائحة (قوله يوهن) بضم الياء وكسر الهمزة اي يضعف (قوله من الصنائع) اي ان لما (قوله به) اي المنع (قوله لا يوهن) عطف على ما مضى منه ما بدون اعادة التفاضل وفيه خلاف (قوله وسائر) اي باقي (قوله فان لم تكن مأمونة) مفهوم ان كانت مأمونة (قوله بالخ) لا يذان الحذف بالعموم

كرا (الفسج والغزل) والخطابة والعارف تليها ولو جرت بها العادة لانه تكسب بالنفقة وهي واجبة عليه لها (لا) نفرض (مكحلة) بضم الميم والحاء أي الآلة التي يجعل الدخول فيها (و) لا نفرض (دواء ولا حجامه) ولا أجر طيباب ابن عرفة ابن حبيب ليس عليه أجر الحجامه ولا الطيباب ونحوه قول أبي حنيفة ابن العطار يلزمه أن يدوا به إذا درما كان لهما من نفقة صحبتها لا يزيد ابن زرقون في نفقات ابن رشيق عن ابن عبد الحكم عليه أجر الطيباب والمداواة (و) لا يلزمه (ثياب الخرج) بفتح الميم والراء أي التي تترين به عند دخرك وجهها من بيت الزبارة أو عرس أو غيرها من ثوب سر بر أو غيره تلبسه فوق ثيابها وعباءة أو غيرها تلبسها أو غيرها ولو غلبا على ظاهر المذهب وفي المبسوط من رواية ابن نافع تلزم الغنم ابن عرفة اللخمى ظاهر المذهب ان ثياب خروجهما عادة والمهنة لا تلزمه وفي المبسوط يفرض على الغنم ثياب خروجهما وعزاه ابن زرقون لرواية ابن نافع في مختصره ما ليس في المختصر قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يقضى عليه بدخول الحمام الا من سقم أو نفاس ابن شعبان يريد الخروج اليه لا أجر به (وله) اي الزوج (التمتع بشورتها) بفتح الشين المجهمة أي فراشها وعطائما ولباسها فيلبس ما يجوز له لبسه منها فله منعها من بيعها واهبتها لانه يفوت عليه التمتع بها والمراد به ما تجهز به من مقبوض صدقها وأما مالها المختص بها فليس له فيه الا منعها من التبرع بما زاد على ثلثها ابن زرب لا يبيع الزوج زوجته شورتها حتى يمضي من المدة ما يرى انه يتوقع بها الزوج كاربعة سنين وهي في بيته (ولا يلزمه) أي الزوج (بدلها) ان خافت الا ما لا بد منه من فراش وعطائما وآنية ابن عرفة ابن سهل عن ابن حبيب ان كانت مدينة المداوة وشورتها من صدقها فليس لها غيرها لاقى ملبس ولا في مقرش وملف بل له الاستمتاع بذلك معها بذلك مضى السنة وحكم الحاكم يريد الا ان يقل صدقها عن ذلك أو كان عهد البناء قد طال فعليه ما لا يخفى لها عنه وذلك في الوسط فراش ومرفقة وازار وحلف وكيس نفقته على فراشها في الشتاء (وله) أي الزوج (منعها) أي الزوجة (من أكلها) مالها رائحة كرمه (كالثوم) والبصل والفجل ~~و~~ كذا المنسوب الى الأبي يستعمل ذلك معها أو يكون لائم له وليس لها منع من ذلك وله منعها من فعل ما يوهن جسدها من الصنائع وله منعها من الغزل الا أن يقصد خسر رها به (لا) أي ليس له منع (أبوها) أي الزوجة (و) ولدها من غيره (أي الزوج) ان يدخلوا أي الابوان والولد (لها) أي الزوجة ومفهوم الابوين والولد ان له منع البدن والبدن والولد وسائر أقاليمهم من الدخول لها (وحنث) بضم فسكسر مثقلا الزوج أي قضى عليه بالحنث (ان حلف) ان لا يدخلها أبواها وولدها من غيره وشبهه في الحنث فقال (كخلفه) أي الزوج على (أن لا تزور) زوجته (والديها) فتخرج لزيارتهم (ان كانت) الزوجة (مأمونة) على نفسها ان كانت متجالة بل (ولو) كانت (شابة) فان لم تكن مأمونة فلا يخرج ولو متجالة أو مع أمينة (لا) يحنث (ان حلف) الزوج بالله تعالى أو بعق أو طلاق (لا يخرج) زوجته من بيته ولم يقيد بزيارة والديها ولا غيرها فلا يقضى عليه بغير وجهها لزيارتهم ما قصده اعفائها وصباتها الا اضارها (وقضى) بضم فسكسر (ا) اولادها من غيره (الصغار) بالدخول لها (كل يوم) مرة ننظر حاله

(قوله لقصده اعفائها) عله لا يقضى فارة بينه وبين ما قبله

(و) قضى (أ) أولادها من غير من الإكثار بالدخول لها (كل جمعة) مرة وشبهه في الفضاء بالدخول كل جمعة فقال (كالوالدين) فيقضى لهما بالدخول لها كل جمعة مرة (ومع) امرأة (أمنية) من جهته وعليه أجرهما (ان اتهمهما) أي الزوج والديم بإفادها عليه (أ) عب البتاني فيه نظربل الظاهر ان الابرة على الابوين في المعيار عن العبدوسى ان الابوين محمولان في زيارة الزوجة على الامانة وعدم الافساد حتى يثبت خلاف ذلك فيمنعان من زيارتهما الامع أمينة (أ) واذا ثبت افسادهما فلهما ما ظالمسان وهذا مضمي كونها عليهما وأيضا زيارتهما لما نفعتهما وقد توفقت على الامينة ابن عرفة ومع ابن القاسم في كتاب السلطان ليس ان سألته امرأته ان نسلم على أبيها وأخيهما معها ذلك ما لم يكن والامور التي يريد أن ينفذها الهناء ونحوه وليس كل النساء سواء اما المتجالة فلا أرى ذلك له ورب امرأته لا تؤمن في نفسها فله ذلك فيها ابن رشد هذا من مثل سمع اشهب يقضى عليه أن يدعها انشبه بجنابة أبو يها وتزورهم والامر الذي فيه الصلة والصلاح فاما منهم ود الجنائز والعبت والاعب فليس ذلك عليه خلاف قول ابن حبيب لا يقضى عليه حتى ينفذ الزوج الخروج اليهم ودخولهم اليها فيقضى عليه باحد الوجهين ولا يحنث اذا حلف حتى يحلف على الامر من فيحنث في أحدهما وانما هذا الخلاف في الشابة المأمونة ويقضى عليه في المتجالة اتفاقا لزيارة أبيها وأخيهما والشابة غير المأمونة لا يقضى عليه بخروجها الى ذلك ولا الى الحج رواه ابن عبيد الحسكم والشابة محمولة على الامانة حتى يثبت انها غير مأمونة ومع القرينان ان حلف بالطلاق أو بعق لا يدعها تخرج ابدا أبقضى عليه في أبيها واهلها ويحنث قال لا المتيطى له منعها من زيارة اهلها الا اذا حرم منها قال مالك ان اتهم ختمه بافساد أهله نظرفان كانت تممة فله منعها بعض المنع لا كل ذلك والا فلا تمنع وروى ابن أشرس وابن نافع ان وقع بينه وبين أخ امرأته كلام فليس له منعها منها قال مالك رضى الله تعالى عنه ولها أن تعود أخاها وأخيم في مرضها ولو كان زوجها غائبا ولم ياذن لها حين خروجها (ولها) أي الزوجة (الامتناع من ان تسكن مع أقارب) أي الزوج انضررها باطلاعهم على أحوالها وما تدرستهم وان لم يثبت اضرارهم بها (ال) الزوجة (الوضعية) بالاضاد المجهة والعين المهمة أي الدنية القدر فليس لها الامتناع من سكناها مع أقارب المتيطى الا ان يتحقق الضرر بعزلها عنهم ابن عرفة وقال ابن الماسجون فيمن هي وأهل زوجها بدار واحدة تقول أهله يؤذونني أفردني عنهم رب امرأته ليس لها ذلك لقله صداقها او وضعة قدرها ولعلها نه على ذلك تزوجها وفي المنزل سعة فاما ذات القدر واليسار فلا بد له ان يهزلها وان حلف أن لا يعزلها سأل على الحق أبره ذلك أو أحسنه وليس بخلاف لقول مالك رضى الله تعالى عنه فمن لا يشبه حالها من النساء أن يسكنها وحدها وله أن يسكنها في دار بجهة وليس على زوجها ان يخرج أبويه عنها الا ان يثبت اضرارهما بها وشبهه في جواز الامتناع فقال (ك) امتناع من كل من الزوجين من سكناه مع (والصغير لاحدهما) أي الزوجين سواء كان الزوج أو الزوجة فلا تخرا الامتناع من السكنى معه (ان كان له) أي الصغير (حاضن) غير أحد الزوجين في كل حال (الا ان يتي) أحدهما (وهو) أي الصغير (معه) والاخر طال به ساكت عليه فليس له اخراجه ويحجر على ابقائه كما اذا لم يكن له حاضن ابن عرفة ابن سهل أجاب ابن زريق عن تزوج امرأته

(قوله وعليه) أي الزوج  
اجرتها أي الامينة (قوله  
فيه نظربل) أي وعليه اجرتها  
(قوله وهذا) أي ظلمها  
بافسادها (قوله كونها) أي  
الابرة عليها أي الوالدين  
(قوله تسلم) أي في غير بيتها  
(قوله ما لم يكن) أي خروجها  
لالتسليم على أبيها وأخيهما  
(قوله الهناء) أي التمنية  
(قوله ونحوه) أي العزاء  
(قوله وليس كل النساء  
سواء) حال (قوله ذلك) أي  
المنع (قوله فيها) أي غير  
المأمونة (قوله مثل) بكسر  
فسكون (قوله يدعها)  
بفتحات أي يتركها (قوله  
ختمه) بكسر الخاء المجهة أي  
أخا وزوجته مثلا (قوله نظربل)  
بضم فكسر (قوله والا)  
أي وان لم تكن تممة (قوله  
أشرس) بفتح الهمزة والراء  
وسكون الشين المجهة (قوله  
ذلك) أي الافراد بمنزل  
(قوله وضعة) بفتح الصاد  
المجهة أي ضعة (قوله  
وله) أي الزوج (قوله  
على ذلك) أي سكناها مع  
اهل صله تزوجها (قوله وفي  
المنزل) أي الذي فيه أهله  
(قوله سأل) بضم فكسر  
أي الزوج (قوله وله) أي  
الزوج (قوله من غيرها)  
أي الزوجة

(قوله فاراد) أى الزوج (قوله امساكه) أى ابقائه في مسكن زوجته (قوله وابت) أى الزوجة (قوله ذلك) أى سكاكه معها (قوله ان كان له) أى الطفل (قوله من اهله) أى الزوج بيان لمن (قوله يحضنه) أى الطفل (قوله له) أى الزوج (قوله اجبر) بضم الجيم وكسر الموحدة أى الزوج (قوله على اخراجه) أى الطفل من بيت الزوجة ٤٣٧ (قوله والا) أى وان لم يكن له من يدفعه له

من اهله (قوله معه) أى الزوج (قوله ذلك) أى اخراجه (قوله وكذا) أى الزوج في التفصيل المتقدم (قوله الزمان) أى الذي تدفع فيه (قوله الرزق) بفتح الزاى جمع رزقة (قوله في النفقة) أى زمنها (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله الوالى) أى الحاكم (قوله تحول) باهمال الحاء أى تغيير بالخص نارة والغلاء اخرى (قوله ولم يؤد) أى التوسيع (قوله الى ضرره) أى الزوج (قوله مقايضة) أى تباين (قوله بى) أى الحاكم (قوله انه) أى الزوج (قوله والاول) أى مدة دوام القدر الموقوف (قوله لم يعمل) أى تحول الاسواق (قوله بان) لتعجيل مضمون (قوله والنائب) أى مدة تجديله (قوله وتعليقهم الخ) أى مقتضاه (قوله مثل) بضم فكسر أى مضمون (قوله قال) أى مضمون (قوله جده) بكسر الجيم وفتح الدال تخفيفا أى سعة (قوله قطبها) أى الزوج زوجته (قوله

امراة وله ولد صغير من غيرها فاراد امساكه بعد البناء وابت ذلك ان كان له من يدفعه اليه من اهله يحضنه له ويكفله اجبر على اخراجه والا اجبرت على بقاءه ولو بنى بها واصبى معه ثم ارادت اخراجه لم يكن لها ذلك وكذا الزوجة ان كان لها ولد صغير مع الزوج حرقا جوف (وقدرت) بضم فكسر مثة لا نفقة الزوجة من حيث الزمان (١) بحسب (حاله) أى الزوج في الاكتساب (من يوم) ان كان من الصنائع ونحوهم الذين يقبضون اجرة عملهم كل يوم (او جمعة) ان كان من الصنائع الذين يقبضون اجرة عملهم كل جمعة (او شهر) كارباب الوظائف والجنود الذين يقبضون مرتباتهم كل شهر (أو سنة) كارباب الرزق والسائين الذين يقبضون مرتباتهم كل سنة ابن عرفة وفيها ان خاصمت زوجها في النفقة كم يفرض اياها النفقة سنة او قبلها بشهر قال لم اسمع من مالك فيه شيئا وارى ان ذلك على اجتماد الوالى في عصر الرجل ويسره ليس الناس سواء اللغوى اجاز ابن القاسم ان يفرض سنة وقال مضمون لا يفرض سنة لان الاسواق تحول وارى ان يوسع في المدة ان كان الزوج موسرا ولم يؤد الى ضرره لان الشأن ان الفرض عند مقايضة الزوجين وقلة الانصاف وفي قصر المدة ضرر في تكرير الطلب عند لده فان كان موسرا فالاشهر الثلاثة أو الاربعة حسن وفي المتوسط الشهر أو الشهران وان كان ذا صنعة فالشهر فان لم يقدر على قدر ما يرى انه يستطيع ان يقدمه ابن عرفة هل مر ادهم بالمدة مدة دوام القدر الموقوف أو مدة ما يقضى بتجديله والاول ظاهر لتعجيل مضمون منع السنة بان الاسواق تحول والثاني نص اللغوى وتعليقهم باعتبار حال الزوج وفي كتاب ابن مضمون سنل عن لا يجدي ما يجري على امراته رزق شهر هل يجرى عليها رزق يوم يوم من خبر السوق قال نعم يجرى رزق يوم يوم بقدر طاقته قيل فانه كان له جدة واپس بالمى فطابها ان يرزقها جمعة بجمعة قال بقدر ما يرى السلطان من جده من الناس من يجرى يوما بيوم ومنهم جمعة بجمعة ومنهم شهر بشهر ابن عرفة انظر لم يقع لفظ الخبز الا في كلام السائل مع اضراب مضمون عنه في لفظ جوابه ومقتضى متقدم أقوالهم عدم فرض الخبز وفي نوازل ابن الحاج فقد يـكون باليوم أو بالجمعة أو بالشهر وقد يكون بخبز السوق (و) قدوت (الكسوة) مرتين في السنة فتكسى (بالشياء) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه ان لم تناسب كسوة كل الآخرة عادة (ان خلقت) كسوة كل بحيث لا تنكفى العام الثاني فان لم تخلق وكان فيها كفاية كالعام الاول اقرىا منه فلا تفرض لها كسوة اخرى حتى تخلق والغطاء والوطاء شئان وصيغتهما كذلك وعبرة المنتخب فعلى الزوج كسوتها الشتاء والصيف مما لا غنى للنساء عنه في ليلهن ونهارهن وصيغتهن وشتائهن على أقدارهن وأقذارهن واجهن فهى في كل بلد بحسب عرف أهلها وعاداتهم في اللباس وبحسب بصر الزوج وحال المرأة (وضعت) بضم الضاد المجهة أى تضمن الزوجة نفقة الشاملة لكسوتها (بالقبض) من الزوج أو وكيله (مطلقا) عن تقييدها

قال) أى مضمون (قوله يوم) أى عقب (قوله لفظ الخبز) اضافته للبيان (قوله لفظ جوابه) اضافته للبيان أو من اضافته الدال (قوله متقدم) بكسر الدال اضافته من اضافته ما كان صفة (قوله عدم) خبر مقتضى (قوله يكون) أى اتفاق الزوج على زوجته (قوله المنتخب) بفتح الخاء المجهة

(قوله حالة) بشد اللام (قوله كونه) اى الضياع (قوله بسببها) اى الزوجة (قوله الزوج) فاعل تصديق (قوله لانها) اى الزوجة الخ عليه ضعف الخ (قوله قبضتها) اى الزوجة النفقة (قوله منها) اى الحاضنة (قوله مطلقا) اى عن التمسيد بعدم بينة بضامها بالاعتد ولا تقربط (قوله وكذا) اى نفقة الرضاع في ضمانها حاضنته مطلقا (قوله لانها) اى نفقتها من مالها (قوله لها) اى الحاضنة (قوله وتداينها) عطف على انتقتها الخ (قوله فهو) اى النفقة وذكركم لذكركم خبره (قوله فما قبضته عن الماضي الخ) حاصل التشبيه (قوله به) اى الضياع (قوله منها) اى الزوجة خبر ضياع (قوله وهو) اى كون ضمان نفقتها وكسوتها منها (قوله ظاهرها) اى المدونة (قوله قال) اى اللخمى (قوله فيها) اى نفقة الزوجة التي ضاعت منها بالاعتد ولا تقربط بعد قبضتها من زوجها (قوله انما) اى النفقة اى ضمان الخ فاعل يخرج (قوله منه) اى الزوج (قوله اذا كان عينا) اى وضاع من الزوجة بالاعتد ٤٣٨ ولا تقربط وتصح النكاح قبل البناء فان ضمانه من الزوج (قوله لان محملها) اى

الزوجة (قوله نفس ذلك) يكون عن مدة ماضية أو حالة ومستقبلة وعن كون ضامها بالينة وعن كونه بسببها وعن عدم تصديقه الزوج لانها قبضتها الحق نفسها وشبه في الضمان بالقبض فقال (كففة الولد) بعد فطمه اى ما نفقه عليه وهو في حضانتها قبضتها اذ قبضتها وضاعت منها في كل حال (الا) ثمادة (بينة) بضامها بالاعتد ولا تقربط منها فلا تضمنها ويخلفها الاب واما نفقة الرضاع فتضمنها مطلقا لانها قبضتها الحق نقبها لانها أجز الرضاع وكذا نفقة الولد لمدة ماضية سواء أنفقته من مالها لانها صارت دينها لها أو تداينها من غيرها فهو دين عليها تتبع الاب بمثلها فما قبضته عن الماضي انما هو مالها فتضمنه مطلقا كما قاله البساطي ويايا والسوداني والبناني خلافا لمت وطني ابن عرفة وضياع نفقة الزوجة وكسوتها اللخمى عن محمد ولو قامت به بينة منها وهو ظاهرها قال ويخرج فيها انما منه قياسا على المصدق اذا كان عينا لان محملها على انما انكسب نفس ذلك يعنى ما لم يعرف انها أمكته لتلبس غيره وتبيعه ولانه لو كساها بغير حكم فلا تضمن وانما فعل الحاكم ما حقه ان تفعله بغير حكم ويختلف اذا بليت الكسوة قبل الوقت الذي فرضت له فهل يكون حكمه اى أم لا كخارص يبين خطؤه ومن أخذ بدينه عنه ثم برئت وأرى ان يرجع الى ما تبين لان هذا حقيقة والاول ظن ولان من حق الزوج اذا انقضى أم فرضها وهي فائقة ان لا نفي عليه حتى تبلى فكذا اذا بليت قبل ثم قال ابن حجر زعن محمدان ادعت تلف نفقة ولدها فلا تصديق ولو كانت لها بينة فلا ضمان عليها الا في أجز الرضاع له لانه شئ أخذته على وجه المعاوضة ونفقة ولدها انما قبضتها للارلد الا انه ليس بمحض امانة لها من الزوج فتصدق في عدم البينة لانه لو امتنع من دفعها لحكم عليه به فصار ذلك حكم العواري والرهان والمشتري على خيار فان قامت بتلفها بينة لم تضمنها والا تضمنها ثم قال في ضمانها نفقتها الا لارضاع ونفقة ولدها نالها نفقتها فقط وعزاها فانظره (ويجوز) للزوج (اعطاء الفن) للزوجة عوضا (عالمه) لها من الاعيان المتقدمة في قوله فيقرض الماء الخ الذي هو أصل

عليها قبل برئها على شين (قوله برئت) اى على غير شين فانه مردديتها للجاني (قوله يرجع) بضم الهمزة وفتح الجيم (قوله هذا) ما قبضى اى الرجوع لما تبين (قوله والاول) اى دفعها لما بليت قبل تمامه (قوله فرضها) اى الكسوة (قوله وهي) اى الكسوة (قوله قبل) بالضم عند حذف المضاف اليه ونسبه معناه (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله ان ادعت) اى الحاضنة (قوله ولو كانت لها بينة) اى على ضياع نفقة ولدها بالاعتد ولا تقربط منها استئناف شرط (قوله فلا ضمان عليها) اى الحاضنة جواب لو كانت الخ (قوله له) اى ولدها (قوله لانه) اى أجز الرضاع (قوله الا انه) اى ما قبضته ولدها (قوله فتصدق) بالنصب في جواب النفي (قوله لانه) اى الزوج الخ عليه ليس بمحض امانة الخ (قوله به) اى دفعها لها (قوله فصارع) اى شابه (قوله ذلك) اى ما قبضته له نفقة ولدها (قوله ثم قال) اى ابن عرفة (قوله ضمانها) اى الزوجة الخ اى وعده (قوله وعزاها) اى نسب ابن عرفة الاقوال الثلاثة لقائلها (قوله من الاعيان) بيان لها (قوله الذي هو) اى فرض الاعيان



(قوله عليه) أي الزوج (قوله ولو عن الطعام) مبالغة في جواز إعطاء الثمن (قوله على أنه) أي منع بيع الطعام قبل قبضه (قوله يعطى) أي الزوج زوجته (قوله ثمن) خبر كون مضافا لاسمه (قوله أو نفسه) عطف على ثمن (قوله فيها) أي دفع ما فرض ودفع ثمنه (قوله للزوج) صلة الخبار (قوله للحاكم) أي الخبير فيه (قوله ثم قال) أي ابن عرفة (قوله وعلى الثاني) أي دفع نفسه (قوله ومنه) أي دفع الثمن عن الجميع عطف على جواز (قوله أو دفعه) أي الثمن ٤٣٩ (قوله من فرض الطعام) بيان لما (قوله

وعليه) أي فرض الطعام  
وأنما غيره صلة جري (قوله  
ويحاسبها) أي الزوج زوجته  
بتفقيها (قوله من دينه) أي  
الزوج على زوجته (قوله  
والا) أي وان لم تكن الزوجة  
موسرة (قوله فلا) أي  
لا يحاسبها بتفقيها من دينه  
عليها (قوله ذلك) أي أكلها  
معه (قوله لأنه) أي أكلها  
معه (قوله هذه) أي سقوط  
تفقيها بتفقيها أحدهما وأثمة  
لتأنيث خبره (قوله عليها)  
أي هذه الرواية (قوله إنما)  
أي نفقة الزوجة (قوله به)  
أي المنع مما ذكر (قوله  
وهو) أي عدم سقوطها به  
(قوله ثم قال) أي المتيطى  
(قوله وهو) أي السقوط  
بالمع مما ذكر (قوله عليه)  
أي تقييدها بعدم جملها  
(قوله وجعله) أي التقييد  
بعدم جملها (قوله واعتضوه)  
أي المتأخرون ابن عرفة  
(قوله وفي سقوط تفقيها  
بنشوزها) أي وعدمه به  
(قوله ذلك) أي النشوز  
(قوله والا) أي وان كان

ما يقضى به عليه على ظاهر المذهب ولو عن الطعام بناء على أن علة منع بيع طعام المعاوضة  
قبل قبضه التحيل على دفع قلم في كثير وهي مفقودة بين الزوجين وقبل الاطعام على أنه  
تعبد ابن الحاجب ويجوز أن يعطى عن جميع لوازمها غنما الاطعام فقيه قولان ابن عرفة  
وفي كون الواجب في فرض النفقة ثمن ما فرض أو نفسه ثالثا الخبار فيم المال الزوج ورابعها  
لجاءكم ولا يجوز في الطعام ثمن ثم قال وعلى الثاني ترددهم في جواز دفع الثمن عن الجميع  
ومنعه أو دفعه عن غير الطعام في مجالس المكاتب الذي لا حيف فيه على الزوجين ما اختاره  
المتأخرون من فرض الطعام أي الحب وأنما غيره دراهم وعليه جرى الحكم عندنا البتة  
وبه العمل بقاس من دأ زمان (و) يجوز له (المقاصة) للزوجة من نفقة (يديه) أي الزوج على  
الزوجة أن أراد أن يدفع لها غنما أو كان دينه من جنس الاعيان المقرضة لها في كل حال  
(الاضرر) لها بسبب فقرها بحيث يخشى ضياعها أو مشقتها فلا تجوز مقاصتها ابن الحاجب  
ويحاسبها من دينه أن كانت موسرة والأفلا (وسقطت) نفقة الزوجة المقرضة (ان اكلت)  
الزوجة (معه) أي الزوج ومعنى سقوطها أنها لا تثنى لها عليه سوى ذلك (ولها) أي الزوجة  
(الاستمتاع) من أكلها معه وطلب الفرض والاولى لها الاكل معه لأنه يودد وحسن معاشرته  
(أو) أي وسقطت النفقة ان (منعت) الزوج من زوجها (الوطء) لها الغير عذر زنا طويلا  
(أو) منعه (الاستمتاع) به بغير الوطء في التوضيح ابن شاص هذه الرواية المشهورة وذكر ابن  
بشير أن الأجهري وغيره حكى الإجماع عليها وفيه نظر لان في الموازية أنه لا تسقط به التيطى  
وهو الأنهر ثم قال والسقوط هو اختبار الباطي والخفي وابن يونس وغيرهم وهو مقيد بما إذا  
لم تكن حاملا نص عليه صاحب الكافي وغيره اهـ وجعله ابن عرفة قولنا ثالثا واعتضوه ونصه  
وفي سقوط نفقتها بنشوزها ثالثا أنها لم تكن حاملا ورابعها ان خرجت من المسكن وخامسها  
ان يخرج عن صرفها عن نشوزها وسادسها ان فعث ذلك بغضة لادعوى طلاق اهـ فان ادعت  
عذرا أو كذبها فان كان مما لا يطاع عليه الرجال اثبتته بامر آئين والاف بعدلين وان تنازع على  
المنع فقولها لانها على اسقاط حقها كخروجها بلا اذن فله صر (أو) أي وسقطت نفقتها  
ان (خرجت) من مسكنها (بلا اذن) من زوجها (ولم يقدر) الزوج (على ردها) أي الزوجة  
لمسكنها بنفسه ولا برسول ولا بجما كم منصف البتة في هذا القيد يرجع لصور النشوز الثلاثة يدل  
عليه ما نقله ج عن الجزولي ولم يقدر على منعها ابتداء والا فلا تسقط وكانت ظالمة لان كانت  
مظلومة ولا حاكم ينفقها وكان الزوج حاضرا وكانت غير مطلقة رجعي فلا تسقط نفقة  
الرجعية بخروجها بلا اذن (ان لم تحصل) والا فلا تسقط نفقتها بخروجها بلا اذن (أو) أي

بطلع الرجال عليه بان كان في وجهها أو كفيها (قوله فقولها) أي في عدم منعها (قوله كثر وجهها بلا اذن) أي بدعوى زوجها  
وادعت خروجها بذنه فقولها ذلك (قوله هذا القيد) أي ولم يقدر على ردها (قوله لصور النشوز الثلاثة) أي منعها وطأها  
ومنعها الاستمتاع وخروجها بلا اذن (قوله منعها) أي من الخروج (قوله والا) أي وان قدر على منعها ابتداء ولم يمنعها (قوله  
ظالمة) أي في خروجها (قوله والا) أي وان كانت حاملا

(قوله لغيره) اي ان لم تحمل (قوله ولو كانت) ٤٤٠ اي الكسوة (قوله قيمة قدر) بضم الياء وفتح الدال مفعلا (قوله انها) اي

البائن الحامل (قوله في اوله) اي الحمل (قوله منه) اي الحمل (قوله ونقوم) بضم ففتح مفعلا اي الكسوة (قوله وتدفع) بضم التاء (قوله لانه) اي اسكانها (قوله بذمته) اي الزوج (قوله كسائر) اي باقي (قوله له) اي الزوج (قوله له) اي موت الزوج صلة تستط (قوله يشمل سبع صور) تفريع على ضبطه ببناء المفعول (قوله وهي) اي الزوجية (قوله فيهما) اي موتها وموته (قوله وهي حامل) قيمته في البائن (قوله بعد قبض) صلة انفشاش (قوله وكذا) اي نفقته في الرد (قوله وصدقت) بضم فكسر (قوله اتفق) اي دفع النفقة (قوله والا) اي وان كان اتفق بلا حكم (قوله فروايتان) اي برجوعه وعدمه (قوله في رجوعه) اي وعدمه (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله بقضاء) صلة اخذ (قوله فانه يرد ما اخذته) ابن رشد واهذه المسئلة نظائر تنوت العد منها من اصاب على صدقة ظانا انه يلزمه ومنهم من صالح عن دم خطا ظانا ان الدية تلزمه (قوله لا ترد) بضم التاء وفتح الراء مستقلا (قوله وهي في العصة) حال

وستطت نفقة ما ان (بانت) الزوجية من زوجه بالجمع أو بشتات ان لم تحمل لغيره من هذا لدلالة الاقوال عليه (وايها) أي النساين أو البائن (نفقة الحمل والكسوة) بضمها مع النفقة (في قوله) أي الحمل إلى آخره على عاداتها ولو كانت تبقى بعد وضعه أشهر (وان) بابت (في) أثنا (الشهر) للحمل فلها (قيمة مناب) باقي (ها) أي الأشهر من كسوتها فبقدر انما كسيت في أوله وانما يستحق في الأشهر الماضية منه ونقوم بحسب ما نقصته بلبسها وتدفع لها القيمة نقدا (واسقر) المسكن للحامل (ان مات) الزوج قبل وضعها لانه حق تعاق بذمته فلا يستطه موته كسائر الحقوق سواء كان المسكن له أم لا نقد كراهه أم لا ونسقط النفقة والكسوة به ليكون الحمل وارثا لا يستمر مسكن الحامل (ان مات) الحامل المطلقة فلا شيء لورثتها من كراه المسكن (وردت) الحامل (النفقة) أي بقيتها بموت الزوج ويحتل ضبطت بالبنا المفعول فيشمل سبع صور موته أو موتها وهي في العصة أو رجعية أو مطلقة طلاقا أو ما هو حامل فلهذه ست والسابعة طلاقها طلاقا تابعا بعد دفع النفقة أها وشبه في رد النفقة فقال (كانت شاش الحمل) للمطلقة طلاقا تابعا بعد قبض نفقته فتردها كلها وكذا كسوته ولو بعد أشهر سواء دفعها لها بحكم أم لا بعد ظهوره أو قبله على الرابع وقال ابن وهبان لا ترد ما انفقته قبل ظهوره وصدقت بالعين ان ادعت انها ولدت ابن عرفة عن المتبطن ان اتفق بحكم رجوع والافروايتان ابن رشد ان انفش بعد النفقة في رجوعه فالثان ان كان بحكم ثم قال ابن حارث من أخذ من أحد ما يجب له بقضاء أو بغيره ثم تبين انه لم يجب له عليه شيء فانه يرد ما أخذه والمراد بانفشاشه تبين انه لم يكن ثم حمل بل كان علة أو رجحا كما يقبضه التوضيح وغيره وليس المراد فساد ما وضعه لانه بعد تكمونه بنائي (لا) ترد (الكسوة) التي قبضتها وهي في العصة ثم تنوت هي او هو (بعد) مضى (الشهر) من يومها فالا يرد للزوج ان مات او ورثته ان مات شيء منها وكاوت الطلاق البائن بعد ما شهر فلا ترد ما ومفهوم شهر ردها لانه اذا ماتت او طلقت بعد شهر من اوقاقل وهو كذلك في المدونة وغيرها (بخلاف موت الولد) المحضون بعد قبض حاضته كسوته لمدة مستقبلة (غير جيع) الأب (بكسوته) ان كانت جديدة بل (وان) كانت (خاقة) فباخذ الاب جميعها ولا حظ للام منها هذا مقتضى عبارات الائمة في الوثائق المجموعة اذا دفع الرجل إلى زوجته المطلقة نفقة وكسوة أي لبيته الذين في حضانتها فسات السنون أو أحدهم قبل انقضاء المدة رجوع بحصة من مات منهم من النفقة والكسوة وان رثت سابق من المدة ونحوه في المقيد وابن سلون ومعين الحكم وابن عرفة ومافي في عن ابن سلون من قوله وكذا ترد ما بقي من الكسوة وورثت تحريف والذي في النسخ الصحيحة وابن سلون وان رثت وكذا هو في ابن قنوح والخزيري والمقيد وغير واحد لا ورثت من الارث ولذا قال طفي مافي عجم عن بعض شيوخه يرجع في الكسوة بقدره يرثه منها لان الولد ليس بها بخلاف النفقة لا يستحقها الا يوم ما فيوما خطأ صراح لخالفته الكلام اهل المذهب البنائي ما ذكره عجم عن بعض شيوخه هو مقتضى كلام ابن رشد في الهبة وذكره في فقال انظر هذا مع مافي الهبة من قول ابن رشد ما كسى ابنه من ثوب فهو لابن الان يشهد الاب على انه على وجه الامتناع فالتخاتمة خطأ ويمكن أن يوفق بحمل ما لابن رشد على الكسوة غير الواجبة وما قبله على الواجبة والله اعلم (وان كانت)

البائن

(قوله شيء) نائب فاعل يرد (قوله منها) اي الكسوة

البائن الحامل (مرضعة) ولد الزوجها (فلها نفقة) أي أجرة (الرضاع أيضا) أي كمالها نفقة  
الحمل لقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن والبائن لا يجب عليه الارضاع  
أبو الحسن وأجرة الرضاع نفق لا طعام ويشترط ان لا يضر أرضاعها الولد والافاجرة لمن  
ترضعه ولا حق قيم الامه (ولان نفقة) الحمل بائن (يدعواها) الحمل لاحتمال كذبها فيها ونعذر  
الرجوع عليها ان ظهر كذبها (بل يظهر الحمل) بها بشهادة امرأتين عدلتين وهو لا يظهر في  
أقل من ثلاثة أشهر (وحركته) أي الحمل في الارشاد وق ما يفيد ان الواو بمعنى مع وانه المشهور  
وهو لا يتحرك في أقل من أربعة أشهر البائي هذا هو المتهين لان المدار على حركته في المشهور  
ابن عرفة وفي وجوب نفقة الحمل يتحرك أو بوضعه روايتا المشهور وابن شعبان ثم رجع للاولى  
المسماة وقع لما لك رضى الله تعالى عنه في غير كتاب ان يظهره يجب نفقة ما وفي الموازية ويحركه  
فقال بعض الشيوخ هذا ثالث وايد به قول ابن رشد لا يظهر في أقل من ثلاثة أشهر ولا يتحرك  
فحركاتها في أقل من أربعة أشهر وعشر ٥١ فالاعتماد على الظهور دون تحركه مقابل للمشهور  
واذا تحرك الحمل بعد أربعة أشهر وعشر (فتجب) النفقة (من أوله) أي الحمل ان كان طلقها من  
اوله والاثني حين الطلاق فحاسبه بنفقة الماضي فيدفعها لها (ولان نفقة) على ملاعن (الحمل  
ملاعنة) لعدم لحوقه به ان كان رماها بنفيه وله السكنى لحبسها بسببه فان استلحقه أو رماها  
برؤية زنا وات به لدون سنة أشهر الا خمسة ايام أو كانت ظاهرة الحمل يومها فعليه النفقة من  
اوله (و) لان نفقة الحمل (امة) مطلقة طلاقا بائنا على ابيه حرا كان أو عبدا بل على سيدها لانه  
ماله والمالك مقدم على القرابة في ايجاب الاتفاق لقوة تصرف المالك بالتزويج والتزاع المال  
والعقود عن البنائية وحوز الميراث وليس الاب كذلك (ولا) نفقة (على عبد) حمل مطلقة البائن  
حرة أو امة فتسقط وجوب نفقة الحمل على ابيه لحوقه به وحريمهما (الا) المطلقة (الرجعية)  
فتجب نفقة حملها على زوجها حرا كان أو عبدا لان الزوجة حرة (وسقطت) نفقة الزوجة  
(بالعسر) للزوج أي لا تلزمه حاضرا كان أو غائبا وظاهره ولو كان قدرها حاكم ماله فلا ترجع  
بها عليه بعد يسره (لا) تسقط نفقة الزوجة (ان حبست) بضم فكسر الزوجة في حق عليها  
(او) أي ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبسته) أي الزوجة زوجها في حق عليه لها (او) أي  
ولا تسقط نفقة الزوجة ان (حبست القرض) ولو بلاذنه ومفهوم القرض انها ان حبست القرض  
فان كان باذنه فلا تسقط (ولها) أي الزوجة التي حبست القرض مطلقا أو النفل  
بأذنه (نفقة حضر) ان كانت الزوجة غير معيبة بعيب يوجب الخيار بل (وان) كانت (رتقام)  
وشجوها من كل معيبة بما يوجب الخيار ورضى به الزوج فيجب على زوجها الهام ما يجب عليه  
للسلمة من النفقة والكسوة والسكنى على التفصيل المتقدم (وان أعسر) الزوج في رمضان  
مثلا (بعد يسره) له في شعبان مثلا ولم يتفق فيه على الزوجة (فالماضي) في زمن يسره وهي نفقة  
شعبان دين (في ذمته) لا يسقط عنه بعسره بعده ان كان فرضه حاكم بل (وان لم يفرضه حاكم)  
فلا يسقط العسر لان نفقة زمنه خاصة (ووجبت) الزوجة ان شامت على زوجها (بما انفقت)  
الزوجة (عليه) أي الزوج من ماله حال كونه (غير يسرف) بالنسبة اليه والى زمن الاتفاق  
الا ان قصد به الصلة والان نقول انفقت عليه لا رجوع عليه وبوافقه فلها الرجوع بالسرف

(قوله الحمل بائن) بالاضافة  
(قوله وهو) أي الحمل (قوله  
المشهور) راجع لوجوبها  
بتحركه (قوله وابن شعبان)  
راجع لوجوبها بوضعه  
(قوله ثم رجع) أي الامام  
(قوله للاولى) بضم الهجر  
أي اعتبار حركته (قوله في  
غير كتاب) أي اكثر من كتاب  
(قوله هذا) أي اعتبار  
التحرك (قوله والا) أي  
وان كان ابائنا بعد مضى  
سنة من اوله (قوله فان  
استلحقه) أي الملاءم حمل  
ملاعنة (قوله به) أي الحمل  
كاملا (قوله يومها) أي  
الرؤية (قوله فعليه) أي  
الملاءم (قوله به) أي ابيه  
(قوله وحريمهما) أي الاب  
(قوله مطلقا) أي عن  
تقييده بكونه باذنه (قوله  
من النفقة الخ) بيان لما  
(قوله الا ان قصد) أي  
الزوجة (قوله به) أي  
انفاقها على زوجها (قوله  
الصلة) أي السبرع فلا  
ترجع به

(قوله كبير) دليله وعلى الصغير الخ (قوله فقيه) أي كلام المصنف تقرّب على تقدير الأصله في رجوع الزوجه وان كان معسرا في رجوع الاجنبي (قوله احتبالي) لحذفه من مسئلة الزوجه الاصله وذكّر نظيره في مسئلة الاجنبي وحذفه وان معسرا في الاجنبي وذكّر نظيره في الزوجه (قوله فان اختلفا) أي المنفق والمنفق عليه (قوله يكون) أي المنفق (قوله او اب) عطف على مال (قوله حال الاتفاق) صلة علم (قوله له) أي المنفق (قوله عليه) أي الصغير (قوله منه) أي مال الصغير (قوله بان كان) أي مال الصغير عرضا (قوله عليه) أي المنفق (قوله له) ٤٤٣ أي مال الصغير (قوله واستمر) أي بقي مال الصغير (قوله لم يشهد) بضم

فسكون فكسر أي المنفق (قوله عنده) أي الاتفاق (قوله على أنه) أي المنفق صلة يشهد (قوله والا) أي وان كان اشهد على أنه يتفق ليرجع (قوله في ماله) أي الصغير (قوله ذلك) أي الذي كان موجودا حال الاتفاق (قوله فلا يرجع) أي المنفق (قوله عليه) أي الصغير (قوله ويسر) بضم فسكون أي غنى (قوله كماله) أي الولد في رجوع المنفق خبر يسر (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله وهذا) أي رجوع المنفق (قوله وهو) أي المنفق الخ حال (قوله عليه) أي الصغير (قوله طائنا) حال من فاعل اتفق (قوله أنه) أي الشأن (قوله ثم علم) أي المنفق (قوله ذلك) أي مال الصغير ويسر أيه (قوله ههما) أي القولان (قوله قائمان) أي مأخوذان (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله مطلقها) أي رجوع

ان كان حال اتفاقها عليه موسرا بل (وان) كان (معسرا) حال اتفاقها عليه \* (فائدة) \* قيل السرف صرف الشيء زائدا على ما ينبغي والتبذير صرف الشيء فيما لا ينبغي وشبهه في الرجوع فقال (ك) شخص (منفق) من ماله (على) شخص (اجنبي) كبير فله الرجوع بما انفق عليه غير سرف وان كان معسرا حال اتفاقه عليه في كل حال (الا) قصد (صلة) فقيه احتبالي فان اختلفا في كون الاتفاق صلة أو للرجوع فالقول للمنفق بيمينه الا ان يكون اشهد أنه يتفق ليرجع فلا يمين عليه (و) لمن اتفق (على) الشخص (الصغير) الرجوع عليه (ان كان له) أي الصغير (مال) حين الاتفاق عليه أو اب موسر (عليه) أي مال الصغير الشخص (المنفق) عليه حال الاتفاق ولم يتيسر له الاتفاق عليه منه بان كان عرضا ونقد أو تعسر عليه الوصول له واستمر الى حين الرجوع (وحلف) المنفق (أنه اتفق ليرجع) المنفق على مال الصغير أو ابه وكان الاتفاق غير سرف المتبسط انما يحلف اذا لم يشهد عنده على أنه يتفق ليرجع والا فلا يحلف ابن يونس فيرجع في ماله ذلك فان اختلف ذلك المال وكبر الصغير واغاد ما لا يراجع عليه بشئ ابن رشد ويسر أي الولد كماله ثم قال وهذا اذا اتفق وهو يعلم مال اليتيم أو يسر الاب ولو اتفق عليه طائنا أنه لا مال لليتيم ولا ابه ثم علم ذلك فلا رجوع له وقبل له الرجوع وهما قائمان من المدونة ابن عرفة والاولى تقييدها بغيره فليكون قول واحد (ولها) أي الزوجه ولو محجورة (الفسخ) للزواج بطلقة رجعية وتبع ابن شاس وابن الحاجب وعبار غيرهم الطلاق (ان عجز الزوج عن نفقة حاضرة) سواء اثبت عجزه ام لا وكذا الكسوة (لا) أي ليس لها الفسخ ان عجز عن نفقة (ماضية) تركها وهو موسر ولها ما اتيته بها كالدين ان كانا حرين أو احدهما بل (وان) كانا (عبدان) لا أي ليس لها الفسخ لعجز الزوج عن نفقة الحاضرة (ان) كانت (عات) الزوجه عند عقد النكاح (فقره) أي الزوج ولو ابسر بعد ذلك ثم اعسر لدخولها على أنه لا يتفق عليها (أو) علت عنده (أنه) أي الزوج (من السؤال) بشد الهمز جمع سائل أي الذين يسألون الناس ويطوفون بالابواب لذلك (الا ان يتركه) أي الزوج السؤال (أو يشتر) الفقير (بالعطاء) أي اعطاء الناس اياه ما ينفعه (وينقطع) اعطاه فلها الفسخ فيما واذا دفعته للعائم وطلبت الفسخ (فيا مره) أي الزوج (الحاكم ان لم يثبت) بفتح الباء ماضى الموحدة (عسره) أي الزوج بينة أو بصد يقها وصله يا مره (بالنفقة أو الكسوة أو الطلاق) أي يا مره بالاتفاق فان امتنع امره بالطلاق وحكم عليه به اذا لحاكم لا يحكم الاجمعي (والا) أي

المنفق على مال الصغير أو ابه الذي اطلقته المدونة عن تقييدها بعلم المنفق حين اتفاقه بجماله أو يسر ابه (قوله وان بغيرها) أي المدونة بذلك (قوله فيكون) أي ما فيها قول واحد (قوله وتبع) أي المصنف في تعبيره بالفسخ (قوله غيرهم) أي ابن شاس وابن الحاجب وخليل (قوله اثبت) أي الزوج (قوله عجزه) أي الزوج عن نفقة الحاضرة (قوله وكذا) أي عجز الزوج عن نفقة زوجته في ان لها التطبيق به (قوله تركها) أي الزوج النفقة (قوله وهو) أي الزوج الخ حال (قوله بها) أي النفقة الماضية (قوله عنده) أي عقد نكاحها (قوله لذلك) أي دخولها على عدم اتفاقها عليها (قوله اذا لحاكم الخ) علة أي يا مره الخ

(قوله وان قبل الخ) حال (قوله منها) اي اليوم والثلاثة والشهر والشهرين (قوله بالمقام) بضم الميم اي الاقامة (قوله بعد اثبات العسر) تنازع فيه مرض وسجن (قوله بقدر الخ) صلة تزيد (قوله اذ ارجى الخ) شرط في زيد (قوله عن قرب) تنازع فيه بره وخلاص (قوله والا) اي وان لم يبرح برؤه ولا خلاصه من السجن ٤٤٣ عن قرب (قوله ولا مال له الخ) حال (قوله حكم

العاجز) خبر حكم الغائب (قوله خلاف) خبر قوله (قوله انه) اي الغائب (قوله الملاء) بالمد اي الغنى (قوله العدم) بضم فـ يكون (قوله لها) اي الزوجة (قوله تنفق منه على نفسها) اي ثم ترجع به على زوجها (قوله جهلت) بضم فـ كسر (قول لانه) اي الشأن (قوله لا يصبر) بضم المنة وفتح الواو (قوله عليه) اي ما يحفظ الحياة فقط (قوله ومراعاة حاله الخ) جواب ما يقال هذا يخالف ما تقدم من مراعاة حالها في النفقة والكسوة (قوله محلها) الخ خبر مراعاة (قوله بها) اي النفقة (قوله رجعية) خبر طلبة (قوله حدها) اي النفقة التي تصح رجعتها يسرها (قوله بشهر) اي نفقته (قوله وتصح) اي رجعة المطلق عليه يسرها بالنفقة (قوله لادونه) اي ما يقوم بواجب مثلها (قوله يحجزه) اي الزوج عن واجب مثلها (قوله زال) اي يحجزه (قوله وهي رشيدة) حال

وان ثبت عسره ابتداء أو بعد امره بالطلاق (تلوم) بفحشاته منة لا اي امهله الحاكم (بالاجتهاد) من الحاكم من غير تحديد يوم أو ثلاثة أشهر أو شهرين وان قبل بكل منها ولا نفقة لها زمن التلوم فان رخصت بالمقام معه ثم قامت فلا بد من تلوم آخر (وزيد) بكسر الزاي في زمن التلوم (ان مرض) الزوج (أو سجن) بضم فـ كسر بعد اثبات العسر بقدر ما يرجى له فيه شيء اذ ارجى برؤه من المرض وخلاصه من السجن عن قرب ولا يطلق عليه بالزيادة (ثم) بعد التلوم وعدم وجدان النفقة والكسوة (طلق) بضم فـ كسر منقلا عليه ويجرى فيه قوله فهل يطلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان ان كان حاضر ابل (وان) كان غائبا ومعنى ثبوت عسر الغائب عدم وجود ما يقابل النفقة بوجه من الوجوه ابن الحاجب حكم الغائب ولا مال له حاضر حكم العاجز ابن عبد السلام يعني ان الغائب البعيد الغيبة وليس له مال أو له مال لا يمكن الوصول اليه الا بشقة حكمه حكم العاجز الحاضر ابن عرفة قوله الا بشقة خلاف ظاهرا فوالهم انه لا يحكم عليه بطلاقها الا اذا لم يكن له مال بحال دون استثناء ابن رشد لا يتخلو الزوج في مغيبه من كونه معروف الملاء أو معروف العدم أو مجهول الحال فان كان معروف الملاء فالنفقة لها عليه على ما يعرف من ملاته ثم قال ولا خيار لها في فراقه كما يكون لها ذلك في المجهول الحال اذا كان لها مال تنفق منه على نفسها ولم تطل غيبته عنها ومثله لابن ملون ونص ابن قحون فان كان غائبا لم يلزم المحل أو اسيرا أو فقيدا فانها تطلق عليه اذا ثبت عدمه أو جهلت حاله ولم يكن له مال حاضر او كان له مال وتعسر الانفاق منه وثبت ذلك فلها ان تطلق نفسها ولا يعتير حال الزوج في ملاته او عدمه (او) اي وطلق عليه وان (وجد) الزوج (ما يملك الحياة) فقط من القوت لانه لا يصبر عليه ولا سيما ان طالت مدته (لا) يطلق عليه (ان قدر على القوت) الكامل المشبع ولو من خشن الماء كقول أو خبز بلا ادم (وما يوارى) اي يستر (العورة) اي جميع بدنهما من صوف او كان او جلد ولودون ما يلبسه فقرا بلدهم فلا تطلق عليه ان كانت فقيرة بل (وان) كانت (غنية) ومراعاة حالها في النفقة والكسوة محلها مع القدرة وما هنا في حال العجز الموجب للفراق (وله) اي الزوج المطلق عليه اعدم النفقة (الرجعة) للزوجة المطلقة لانه طلاق رجعي ابن عرفة وطلاقة العسر بها رجعية انما قوا بشرط رجعتها يسرها بنفقة وفي حدها بشهر أو بما كان يقرض عليه ثلثها بنصف شهر ونصح (ان وجد) الزوج (في العدة) يارا) بفتح التحتية اي مالا (يقوم بواجب مثلها) اي الزوجة لادونه فلا تصح رجعتها لان الطلقة التي اوقعها الحاكم انما كانت لدفع ضرر رجعه فلا تصح رجعته الا اذا زال نعم ان اسقطت حقها في النفقة كلها أو بعضها وهي رشيدة صحت رجعتها وقال مصنفون لا تصح والاول ظاهر معني واختلاف في قدر الزمن الذي اذا يسر بنفقته تصح رجعته فلا بد من القاسم وابن الماجشون شهر وقيل نصفه وقيل اذا وجد ما لو قدر عليه ولا يطاق عليه ابن عبد السلام ينبغي تقييدها

(قوله لا تصح) اي رجعتها باسقاط الرشيدة حقها فيها (قوله والاول) اي صحة رجعتها باسقاطها (قوله واختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فلا بد من القاسم وابن الماجشون شهر الخ) تفصيل للخلاف (قوله أولا) بشد الواو (قوله تقييدها) اي صحة رجعتها يسارها بواجب مثلها

(قوله قدرته) اى الزوج (قوله على ادايتها) اى النفقة (قوله ذلك) اى الشهير أو نصفه (قوله قبله) بكسر الموحدة أى تعدد لها بظن قدرته على ادايتها بعد ذلك (قوله المصنف) اى فى توضيحه واظهار انه مردود لما فاته التعديد بشهر ونصفه ابن عرفة وفى سماع عيسى اذا وجد نفقة شهر فهو أملاها ابن رشد معناه وان لم يطمع له بمال سوى ذلك وهو صحيح لانه اذا أسرى فى عدتها وجبت عليه نفقتها وان لم يرتجها قاله ابن حبيب وحكامه عن الاخوين وهو الاصح على قولها كل طلاق يلاك الزوج فيه الرجعة فعليه النفقة لامرأته وان لم تكن ٤٤٤ حاملا وكذلك المولى فلا يصح ان يحكم عليه بالنفقة ويمنع من الرجعة

(قوله اذا كان) اى الزوج (قوله ليحجرها) اى النفقة على زوجته (قوله قبل الطلاق) اى ليحجز عنها (قوله بعده) اى الطلاق (قوله فولان) ابن عرفة قوله اذا لم يجز الا نفقة الايام العشرة العشرة والخمسة عشر وشبه ذلك لارجحة له معناه اذا لم يجز الا ذلك ثم يقطع واما لو قدر على ان يجزى عليها النفقة مياومة فان كان ممن يجزى عليها قبل الطلاق مياومة فله الرجعة واختاف اذا كان ممن يجزى عليها قبل الطلاق مشاهرة فقبل له الرجعة وقيل لارجحة له حكاهما ابن حبيب اه (قوله الاول) اى له رجعتها (قوله لانها) اى الرجعية (قوله عنها) اى الزوجة (قوله وخافته) اى الحمل (قوله وراه) اى طلبه بمجميل (قوله واختاره) اى قول اصبح (قوله والاول) اى قول الامام رضى الله تعالى

بظن قدرته على ادايتها بعد ذلك وقوله المصنف واختلف اذا كان يجزى بها قبل الطلاق مشاهرة وقدر بعده على اجرائها مياومة فهل له رجعتها ام لا قولان مستويان وظاهر المصنف الاول (ولها) اى المطلقة لعدم النفقة (النفقة فيها) اى العدة اذا وجد يسارا يملك به رجعتها ان ارتجها بل (وان لم يرتجها) لانها كل زوجة فى النفقة والارث ونحوهما (و) للزوجة (طلبه) اى الزوج (عند) ارادة (سفره) اى الزوج (بنفقة) الزمن (المستقبل) الذى اراد الغيبة فيه عنها (ليدفعها) اى نفقة المستقبل (لها) اى الزوجة قبل سفره (او) (ليقيم) الزوج (لها) اى الزوجة شخصاً (كفيلاً) اى ضامناً يدفعها لها بحسب ما كان الزوج يدفعها فيه من يوم اوجعه او شهر وللباش الحامل طلبه بنفقة الاقل من مدة الحمل او السفر فان لم يظهر حملها وخافته فلم ير ما للرضى الله تعالى عنه طلبه بمجميل وراه اصبح واختاره النخعي ان قامت قبل حيضة الاول ان قامت بعدها فان اتهم باقامتها كثر من المدة المعتادة حلف واقام حميلاً عجم فان امتنع من دفع نفقة المستقبل ومن اقامة كفيل بها عنفد سفره فلها التطليق عليه ونزعه عب البناى وفيه نظراذ لم ينسبه لاحد وقد ذكر المسئلة ابن الحاجب وابن شماس وضيع وابن عرفة والشامل وابن سهل والمطيعى وابو الحسن وغيرهم ولم يذكرها هذا وانما ذكرها لان لها الطلب عند السفر ولا يلزم منه التطليق بل لا يصح قاله بعض الشيوخ (و) اذا سافر الزوج ولم يدفع لزوجه نفقة المستقبل ولم يقيمها كفيلة بها ورفعت امرها للعاكم وطلبت نفقتها من ماله (فرض) بضم فكسر اى قد والحاصل كم لها النفقة (فى مال) الزوج (الغائب) غير المودع (و) (فى وديعته) اى الزوج التى اودعها عند أمين (و) (فى دينه) اى الزوج على غيره من بيع او قرض وفى نسخة دينه بكسر الدال وفتح التحتية ففوقية اى دية وجبت على جان عليه او على وليه ومثلها الابوان والولدى فرض نفقتهم فى هذه الثلاثة لافى بيع داره ذكره صرود كرح قوانين فى بيعها النفقة الولد والابوين (و) ان ادعت زوجة الغائب على شخص بدين لزوجهها وانكر فلها (اقامة البينة على) المدعى عليه (المنكر بعد حلفها) اى زوجة الغائب فى هذه وفى فرض نفقتها فى مال الغائب ووديعته ودينه (باستحقاقها) النفقة على الغائب لكونه لم يدفعها لها ولم يقيمها كفيلة بها ولم تسقطها عنه غ فى بعض النسخ هكذا واقامت البينة بالفعل الماضى المتصل بقاء التائيت ونصب البينة على المنعوية وهو خير من النسخ التى فيها واقامة البينة بالمصدر المضاف المعطوف لما فيه من الفصل بين الموعول وهو بعد حلفها او عامله وهو فرض باجنبى اه واظهار تنازع فرض واقامة فى بعد حلفها (ولا يؤخذ منها) اى

عنه (قوله بعدها) اى حيضة (قوله اتهم) بضم التاء وكسر الهاء اى الزوج (قوله باقامته) اى الزوج فى الغيبة الزوجة (قوله وفيه) اى قول عجم فان امتنع من دفع النفقة واقامة الكفيل فلها التطليق (قوله اذ لم ينسبه) اى عجم قوله المذكور (قوله المسئلة) اى طلب ميردا السفر بنفقة المستقبل (قوله هذا) اى التطليق عند الامتناع (قوله بقم) بضم فكسر (قوله غير المودع) بفتح الدال تحت مال (قوله ومثلها) اى الزوجة (قوله الثلاثة) اى المال غير المودع والوديعه والدين (قوله يبيعها) اى الدار

(قوله كونها) اى الزوجة (قوله لا تسحقها) اى الزوجة النفقة (قوله فله) اى الزوج (قوله اثباته) أى المسقط (قوله له) اى الزوج (قوله غيرها) اى الدار (قوله الدار) مفعول ملك (قوله خروجهما) اى الدار (قوله عنه) اى عنك (قوله بها) اى الدار (قوله من يعرف الخ) بيان (قوله الواحد) اى من العارفين (قوله اما) بكسر الهمزة حرف تفصيل (قوله الاولى) بضم الهمزة اى الشاهدة بالملك (قوله عند القاضي) صلة شهدنا (قوله فلان) بضم الفاء كتابة ٤٤٥ عن اسم القاضي (قوله فانها) اى البينة

بالحيارة (قوله نقول) أى  
للبينة الموجهة (قوله  
الاولى) بضم الهمزة (قوله  
الوجه الاول) اى كون  
بينة الملك هى بينة الحيارة  
(قوله وفى بعضها) اى  
النسخ (قوله أولى) بفتح  
الهمزة (قوله الثانية) اى  
بينة الحيارة (قوله الاولى)  
بضم الهمزة اى بينة الملك  
(قوله فكانت شهادتهم  
أولا الخ) بشد الواو تصوير  
لاختلاف المشهود به (قوله  
وان اتحدت البينة) حال  
او بمبالغة (قوله رصافة)  
بفتح الراء واهمال الصاد  
والقاء أى حسن (قوله  
لهما) صلة يقال (قوله  
فانهما) أى العدلين  
الموجهين (قوله بشهادة  
الخ) صلة ثبتت (قوله  
لخصه رها) اى الحيارة  
(قوله وبترك) صلة جرى  
(قوله فيها) اى الحيارة  
(قوله وجهه) بسكون الجيم  
وضم الهاء اى طريقه  
(قوله نعمينه) بضم ففتح  
فكسر مثقلا (قوله من  
الميدان الخ) بيان لكل

الزوجة (بها) اى النفقة التى تأخذها من مال الغائب ووديعته ودينه ونائب فاعل يؤخذ  
شخص (كفيل) خوفا من كونها لا تسحقها لادفعها لها او اقامة كفيل لها بها او اسقاطها  
عنه (وهو) اى الزوج (على حجة اذا قدم) من سفره وادعى مسقطا فله اثباته والرجوع عليها  
بما أخذته (ويستداه) اى الزوج الغائب فى نفقة زوجته التى طلبت فى غيبته ان لم يكن له  
غيرها ولو احتاج لسكناها (بعد ثبوت ملكه) اى الزوج الدار بشهادة عدلين (وانها) اى الدار  
(لم تخرج عن ملكه) اى الزوج (فى علمهم) اى الشهود وليس لهم ان يشهدوا بعدم خروجهما عن  
ملكه على القطع لاحتمال خروجهما عنه بوجه لم يعلموه (ثم) بعد ثبوت الملكية تنسب (بينة  
بالحيارة) للدان يرسل الحاكم بينة تطوف بهم من خارجها وداخلها اتعابا حذودها سواء  
كانت بينة الملك أو غيرها (قائلة) لمن بوجهها الحاكم معها من يعرف العقار ويحده بمحدوده  
والواحد كاف والاثان أولى (هذا) العقار (الذى حرناه) أى طقنا به وعيانا حدوده (هى)  
الدار (التي شهد) بضم فكسر (بملكها للغائب) فان كان شاهدا الحيارة هم اللذان شهدا بالملك  
اخرج الى أربعة فقط اثنان يشهدان بالملك وبالحيارة واثنان بوجهان للحيارة وان شهد  
بالحيارة غير شاهدى الملك اخرج الى ستة غ اى ثم لا بد بعد ثبوت الملك واستقراره من بينة  
بالحيارة اما البينة الاولى وما غيرها نقول للعدلين الموجهين للزوج هذه الدار التى حرناها هى التى  
شهدنا بملكها للغائب عند القاضي فلان هذا ان كانت بينة الحيوة هى بينة الملك وان كانت  
غيرها فانما نقول هذه الدار التى حرناها هى التى شهدت البينة الاولى بملكها الخ ووقع فى بعض  
النسخ شمس دنا وهو قاصر على الوجه الاول وفى بعضها شمس دمنيا للمفعول وهو اولى اشموله  
لوجهين فان قلت اذا كانت الثانية هى الاولى فكيف عطفها عليها وهل هذا الاعطف الشئ  
على نفسه قلت لما اخذت المشهود به فكانت شهادتهم ثم اولا بالملك واستقراره وشهادتهم ثانيا  
بالحوز حصلت المغايرة فجاز العطف وان اتحدت البينة فاذا احاطا كلامه على شمول الوجهين  
كان ابين فى حصول المغايرة ورصافة العطف ولا يصح ان يكون اطلاق البينة هنا على العدلين  
الموجهين لانهم لا يقولان لاحد شيئا بل هما يقال وايضا فانهم ما اتا بان عن القاضي فى  
المتبعية اذا ثبتت الحيارة عند القاضي بشهادة الشاهدين الموجهين لخصوره اعذر المحطوب  
فى مثل هذا الفصل واختلاف هل يعذر اليه فى مثل هذه الحيارة ام لا جوبت ترك الاعذار فيما جرى  
العمل لان حيارة الشهود للملك وتعيينهم ايام انما وجهه ان يكون عند القاضي نفسه حسبا يلزم  
فى كل شئ تعيينه الشهود من الحيوان والعروض كلها او لما يكون من المشقة عليه استناب مكان  
نفسه عدلين لتعيين ذلك لهما حسبا كان يعين له وان اجتازوا احدا جزاءه والاثنان أفضل والواحد  
والاثنان انما يقومان مقامه فيترك الاعذار فيما كمالا بدفعه فى نفسه وجاء قوله هو مطابقا للخبر

ننى (قوله ولما) بكسر الهمزة وخقه الميم الخ اعلة استناب (قوله من المشقة الخ) بيان لما (قوله عليه) اى القاضي (قوله ليعين)  
بضم ففتح مثقلا (قوله له) اى القاضي (قوله وان اجتازا) اى اكنى (قوله الواحد) اى وجهيه (قوله مقامه) بفتح الميم اى  
القاضى (قوله فيترك) اى القاضي (قوله قوله) اى المصنف (قوله مطابقا) اى فى التأنيث (قوله الخبر) اى التى

(قوله المفسر) بكسر السين اى هذا الذى حرناه المفسر لى (قوله وهو) اى مطابقة الضمير خبره دون مفسره وذ كره لئذ كبر خبره (قوله جائز) اى بريحان لان الخبر الجزء المتم الفائدة فطابقته اولى من مطابقة المفسر (قوله التزيل) اى القرآن المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فى ثلاث وعشرين سنة مفرقا بحسب الوقائع (قوله هذا) اى الشمس وهى مؤنثة وذ كراسم الاشارة اليها لئذ كبر خبره (قوله وفيه) اى التزيل (قوله فذا نك) اى البلد والعصا وهما مؤنثان وذ كرت اشارتهما لئذ كبر خبرها (قوله هذا) اى توجيه عدلين للحيازة (قوله له) اى الغائب (قوله به) اى المذکور ومن الجيران والحدود (قوله ذكرن) اى بنى الملك (قوله ذلك) اى المذکور من الحدود والجيران (قوله على الوجه المذکور) اى الشهادة به (قوله به) اى ذكر بنى الملك ذلك على وجه الشهادة به (قوله من الاماكن والمرافق) بيان لما (قوله واذا قدم) اى الزوج (قوله براءته) اى الزوج (قوله بجدها) اى الدار (قوله فيخير) اى ٤٤٦ الزوج (قوله بين امضائه) اى بيعها (قوله قادمى) اى الزوج (قوله الاول) اى

العسر (قوله الثاني) اى  
 اليسر (قوله والا) اى وان  
 قدم موسرا (قوله كلامه)  
 اى المصنف (قوله جهل)  
 بضم فكسر (قوله والا)  
 اى وان علم حال خروجه  
 (قوله جهل) بضم فكسر  
 (قوله عليه) اى حال خروجه  
 يسرا كان أو عسرا (قوله  
 خلافة) اى حال خروجه  
 (قوله ونفقة الابوين الخ)  
 اى التى فرضها حاكم (قوله  
 فى هذا) اى حكم التنازع  
 فى اليسر والعسر فى الغيبة  
 صلة كاف التشييد (قوله ان  
 تنازعا) اى الزوجان (قوله  
 فى ادائها) اى النفقة  
 للزوجة وعدمه (قوله بان  
 ادعى) اى الزوج (قوله  
 وصولها) اى النفقة (قوله  
 اليها) اى الزوجة فى غيبته



(قوله من ذكر) أي المدول والجبران (قوله مقامه) أي الحاكم (قوله أنه) أي الشأن (قوله فيه) أي ما قبل رفعها (قوله وهو موسر) حال (قوله اذ لم تكن) أي النفقة (قوله والا) أي وان كانت مفروضة (قوله لانها) أي النفقة (قوله حيث كونهما مفروضة) (قوله منه) أي الزوج (قوله وهو) أي عدم وصولها اليها (قوله ويعتمد) أي الزوج (قوله في عينه) أي على وصول نفقة الزوجة اليها (قوله على رسول او كتاب) أي من الزوجة بوصولها اليها ٤٤٧ (قوله ونسي) أي الحاكم (قوله عزل) بضم فكسر أي الحاكم

(قوله مات) أي الحاكم (قوله ولم يسجله) أي لم يكتب الحاكم قدر ما فرضه للزوجة في سجله أي دفتره الذي يكتب فيه الوقائع تنازع فيه نسي وعزل ومات (قوله سواء كان) أي مدعي الاشبه (قوله أنه) أي الشأن (قوله على أنه) أي مدعي الاشبه (قوله وهو) أي حلف مدعي الاشبه (قوله على قضاء القاضي) تنازع فيه الحلف والشاهد (قوله ذلك) أي جواز الحلف مع الشاهد على قضاء القاضي (قوله نعمنا لابن القاسم الخ) عطف على ما قاله الخ (قوله مسئلة الكتاب) أي حلف مدعي الاشبه (قوله هذا الاصل) أي حلف مدعي القضاء مع شاهده (قوله اذ قضاء القاضي) أي في مسئلة الكتاب (قوله بالاجتماع) أي الزوجين (قوله عليه) أي القضاء

(فصل نفقة الرقيق

ونائبه قام من ذكر مقامه (والا) أي وان لم ترفع للسلطان أو نائبه مع تيسر بان لم ترفع لاسد او رفعت لغيره مع تيسره (قوله) أي الزوج هو المأمول به بيمينه ولو سفيها ومفهوما يومئذانه لا يعمل بقولها فيما قبل رفعها ويعمل فيه بقول الزوج وهو كذلك وشبه في أن القول قوله فقال (ك) الزوج (الحاضر) بالبلد مع زوجته ادعى الاتفاق عليها وادعت عدمه وهو موسر قال القول قوله بيمينه ولو سفيها اذ لم تكن مفروضة والا فلا يقبل قوله الا بيمينه لانها حينئذ كالدين واذا تركا الاتفاق عليها وهو موسر ثم ادعى انه دفع لها ما تجب عليه وأنكرته فلا يقبل قوله اجماعا وهذا فم في عصمته وأما البائن الحامل فلا يقبل قوله والكسوة كالنفقة (و) حيث كان القول قوله (حلف) الزوج (لقد قبضتها) أي الزوجة النفقة منه أو من رسوله (لا) يحلف أقدم (بعثتها) أي النفقة للزوجة لاحتمال عدم وصول ما بعثه اليها وهو الاصل ويعقد في عينه على رسول او كتاب (وان) تنازعا (فيها) أي قدر النفقة الذي (فرضه) الحاكم ونسي ما فرضه أو عزل أو مات ولم يسجله (فقوله) أي الزوج مع مول به (ان أشبه) أي وافق الزوج ما اعتيد فرضه مثلها اعلى مثله أشبهت هي أيضا ام لا (والا) أي وان لم يشبه قوله (فقوله) أي الزوجة هو الممول به (ان أشبهت والا) أي وان لم تشبهه أيضا (ابتداء) الحاكم (الفرض) لنفقة في المستقبل ولها في الماضي نفقة مثلها (وفي حلف مدعي الاشبه) سواء كان الزوج أو الزوجة وعدم حاقه (تأويلان) في التوضيح قبل مذهب ابن القاسم انه لا يمين على من أشبه قوله منهم اذ لا يحلف على حكم الحاكم مع شاهد وجعل غيره المدونة على انه يحلف عياض وهو الظاهر وهو حجة لجواز الحلف مع الشاهد على قضاء القاضي وقد نبه على ذلك ابن سهل خلاف ما قاله بعض أصحاب مصنون ومالابن القاسم في العينية عياض وعندى ان مسئلة الكتاب خارجة عن هذا الاصل المتنازع فيه اذ قضاء القاضي ثابت باجماعهما عليه ثم وقع الخلاف في مقدار ما فرض فكانت دعوى مال في ذمة الزوج فالقول قول من أشبه منهم عينه وليس على القضاء كما قيل اه وفي ابى الحسن ابن رشد المشهور ان حكم الحاكم يثبت بشاهد وعين اه واليه اشار المصنف في الشهادات بقوله أو بانه حكم له به والله أعلم

\* (فصل) في نفقة الرقيق والداية والقريب وخادمه والحضنة وما يتعلق بها (انما تجب) على المالك (نفقة رقيقه) لا رقيق رقيقه فالخمر بالنسبة لهذا (ودايتة) والخمر في هذا بالنسبة لقوله (ان لم يكن) أي يوجد (مرعى) يكفيها والاوجب عليه رعيه بانفسه أو بأجرة البناني الظاهر ان الخمر منصب على جميع ما بعده أي انما تجب النفقة بعد الزوجية على الرقيق والداية والولد والوالد حينئذ فلا يرده عليه شيء وشمل رقيقه الخدم وقيل نفقته على من له خدمته

(والدواب) \* (قوله خادمه) أي القريب (قوله بها) أي المذكورات (قوله لهذا) أي رقيق الرقيق (قوله والا) أي وان وجد مرعى يكفيها (قوله وحينئذ) أي حين كون الخمر على جميع ما بعده (قوله يرد) بفتح فكسر (قوله عليه) أي الخمر (قوله الخدم) بضم الميم وسكون الخاء المججمة وفتح الدال أي الذي وهبت خدمته لغيره نفقته على واهبه (قوله نفقته) أي الخدم (قوله على من) أي موهوب أو الموهوب الذي خبر نفقته

(قوله وشهره) أي كون نفقته على من له خدمته (قوله على سيده) أي مطلقا (قوله أودى الخدمة) أي مطلقا (قوله ان كانت الخدمة يسيرة) أي فعلي سيده وان كانت كثيرة فعلي ذي الخدمة (قوله انقل ابن رشد) راجع للاول (قوله والمشمور عند) أي ابن رشد راجع للثاني (قوله ونقله) أي ابن رشد أيضا راجع للثالث (قوله والمستحقة) بفتح الحاء المهملة (قوله وهي حامل) حال (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله عليه) أي المال (قوله لانه تركه) أي الاتفاق على دابته (قوله وسكت) أي المصنف (قوله وهو) أي القيام بالشجر الخ) حال (قوله لان تركه) ٤٤٨ أي القيام بالشجر (قوله والا) أي وان لم يوجد مشتربه أو لم يحمل بيعه (قوله وهب)

ونهره ابن رشد ابن عرفة وفي كون نفقة الخدم على سيده أودى الخدمة فالله ان كانت الخدمة يسيرة لنقل ابن رشد والمشمور عنده ونقله أيضا والمكاتب نفقته على نفسه والمستحقة برق وهي حامل نفقة على من استحقها عند ابن عبد الحكم وقال يحيى بن عمر على من حملت منه وهو الجيد قال ابن عرفة قال والاظهار ان كان في خدمتها قدر نفقتها انفق عليها منها وقول ابن عبد الحكم لا يقتضي على ان المستحق يأخذ قيمتها او مع قيمة ولدها ابن عرفة ويقتضي عليه بالاتفاق على دابته لان تركه منكر وازالة يجب القضاء بها خلافا لقول ابن رشد يؤمر بلا قضاء والهرة العماء التي لا تقدر على الانصراف تنجب نفقتها على من انقطعت عنده وسكت عن القيام بالشجر وهو واجب لان تركه اضاءة مال (والا) أي وان لم يتفق على رفيقه او دابته بخلا او عزا (بيع) ان وجد من يشتريه وحل بيعه والا وهب واخرج عن ملكه بوجه ما اؤذ كان مأبوك وفي ام الولد ثلاثة أقوال قيل ينجز عتقها وقيل تسعى في معاشها وقيل تزوج وشبه في البيع فقال (كتكليفه) أي المملوك رقيقا او دابة (من العمل ما لا يطيقه) لا بشقة خارجة عن العادة زيادة على مرتين (ويجوز) للمالك ان يأخذ (من لبنها) أي الدابة أو الامة (ما لا يضر بناتها) أي ولدها (و) تنجب (بالقربة على) الولد الحر (الموسر) كبيرا كان أو صغيرا ذكر أو كان أو أنثى واحدا أو متعددا مسلما أو كافرا أصحبا أو مريضا لانه خطاب وضع والأصح خطاب الكفار بقروع الشريعة بما فضل عن قوته وقوت زوجته ولو اربعا لأن نفقة خادمه ودابته والواجب بالقربة (نفقة الوالدين) أي الام والاب المباشرين الحرين ولو كافرين والولد مسلم أو كان الجميع كفارا اتفق دينهم أو اختلف (المعسر) بنفقة تهما وان كان لهما خادم ردار لأفضل فيهما وظاهره ولو كان الاب يقدّر على الكسب وهو قول البناجي ومن وافقه وقال اللخمي يجبر على عمل منعه وهو المعتمد وعليه صاحب الجواهر الحط وهو الظاهر قياسا على الولد فانه اشترط في وجوب نفقته على أبيه عجزه عن التكسب بصناعة لا ترضى به بخلاف صناعة الابوين فيجبران عليهما ولو كان فيهما معرفة على الولد لا تصافهما بما قبل وجود الولد غالبا ومن له والد وولد فقيران وقدور على نفقة أحدهما فقط فقيل ينحاصان وقيل يقدم الولد وتقدم الام على الاب والصغير على الكبير والأنثى على الذكر (وأثبتا) أي الوالدان (العدم) بضم فسكون أي فقرهما بعد ان أنكره الولد (لا يمين) منهما مع شهادة العدلين لانه عقوق لهما (وهل الابن اذا طوب) من ابويه (بالنفقة) عليهما وادعى العدم (محمول على الملاء) بالمادى الغنى فعليه اثبات عدمه بعد ان يمين (أو) محمول على (العدم) فعليه اثبات ملائه لان نفقتهما انما تنجب

بضم فكسر أي لمن يتفق عليه (قوله اخرج) بضم الهمز وكسر الراء (قوله بوجه ما) أي غير بيعه وهبته كاعتاقه (قوله ام الولد) أي لمسر عاجر عن نفقتها (قوله ينجز) بضم ففتح مثقلا (قوله تزوج) بضم ففتح مثقلا (قوله الا بشقة) اماما لا تطيقه بالكسبة فلا يخرج به عن ملكه لاستحالة فلا ضرر به (قوله زيادة على مرتين) قيد في التكليف فلا يخرج عن ملكه بمرتين (قوله وبالقربة) غطفت على المعنى أي تنجب بالمالك (قوله الحر) لا الرقيق (قوله الموسر) لا المعسر (قوله لانه) أي الخطاب بالاتفاق عليه أو صغيرا (قوله والأصح خطاب الكفار الخ) عليه أو كافرا (قوله بما فضل الخ) صلة موسرا (قوله المباشرين) لا الجد والجددة (قوله الحرين) لا الرقيقين (قوله المعسرين) لا الموسرين

(قوله لهما) أي الوالدين (قوله فيهما) أي الخادم والدار (قوله وظاهره) أي كلام المصنف (قوله وهو) في أي وجوب الاتفاق على الاب المعسر القادر على الكسب (قوله يجبر) بضم الياء وفتح الموحدة أي الاب القادر على الكسب (قوله وهو) أي جبره على الكسب (قوله وعليه) أي جبره على الكسب (قوله اشتراط) بضم التاء وكسر الراء (قوله لانه) أي تحليفهما على عدمهما لاي يمين وان كان عدم غيرهما لا يثبت الا بعد ان يمين

(قوله فعلى مدعى العدم  
اثباته بيمينه) أى اتفاقاً  
(قوله هذا) أى الخلاف  
(قوله له) أى الوالد (قوله  
سواء) أى الولد مدعى  
العدم (قوله فان كان) أى  
له ولد. واه (قوله على  
الواحد) أى المقرب بالملاء  
(قوله الاباحكم به عدم  
الاخر) أى والاحكم به  
لا يكون الابعد اثباته  
بعد اذ لا يجوز بين قوله بان نفقة  
الاب صلة تعميل (قوله  
ماله) أى الوالد قوله يقتضى  
الح (خبر تعميل (قوله  
ولو تعدد) أى الخادم (قوله  
وقدرا) أى الوالدان (قوله  
بعدا) بضم اليا مفتح العين  
والدال مثقلاً أى الوالدان  
(قوله به) أى الخادم (قوله  
اليه) أى الخادم (قوله له)  
أى الخادم (قوله ان كانتا)  
أى زوجتهما الاب (قوله  
منهما) أى الاجنبيتين  
(قوله كانت) أى زوجة  
الاب اتى طلب من ولده  
نفقتها (قوله به) أى الاب  
(قوله لانه) أى الاتفاق  
عليها (قوله يمين) بكسر  
اللام مثقلة (قوله وهو)

٥٧ مخ في اى بحث ابي الحسن (قوله بى) بكسر الميم المثناة منه (قوله وقل) يضم فكسر (قوله عنه) أى اصبح (قوله ايضا) أى كمثل الثالث عنه (قوله الاول) نائب فاعل نقل (قوله ابن بوس) أى قال (قوله يقول) صلة أقول (قوله الحر) لا الرقيق (قوله الفقير) لا الغني (قوله العاجز عن الكسب) لا القادر عليه (قوله الحر) لا الرقيق (قوله الموسر) لا المعسر

(قوله عليه) أي الولد (قوله كفايته) أي الولد (قوله يدعي) يضم فسكون ففتح (قوله له) أي الدخول (قوله فراه) أي المصنف  
تفريع على أو يدعي له الخ (قوله بدل) صلة مراد (قوله به) أي الرجوع (قوله لأنها) أي نفقة القرب الخ (قوله لا) قوطها بمعنى  
زمنها (قوله الخ) بفتح الخاء المعجمة منقولة (قوله لا) أي الحاجة (قوله حصل) أي سد الحاجة (قوله في كل حال) صلة تسقط وهو المستثنى  
منه (قوله أي افترضها) أي تقدير النفقة (قوله لأنه) أي فرضها (قوله حكمه) أي الحكم (قوله بها) أي النفقة (قوله فصارت)  
أي النفقة المقدرة (قوله أخذها) أي نفقة القريب عن وجبت عليه (قوله بها) أي النفقة (قوله له) أي المنفق (قوله عليه) أي  
من وجبت عليه بعوضها (قوله قولها) ٤٥٠ أي المدونة (قوله الابوان) أي المهران (قوله وصغير ولده) أي الذي لا مال له

على ما لا يحكم والغنى نفقته في ماله والقادر على الكسب نفقته عليه الامة عليه او على  
أبيه في حرفه أو كساده فعلى الاب وان اكتسب مالا يكفيه وجبت على أبيه تمام كفايته  
(و) تجب بالقرابة نفقة البنت (الانثى) الحرة (حتى يدخل بها زوجها) البائع ولو غير مطبقة  
او يدعي له وهي مطبقة فراه حتى تجب نفقته على زوجها البائع بدليل ما تقدم هذا هو  
المعتمد (وتسقط) نفقة القرابة (عن) الشخص (الموسر بعضي الزمن) فاذا تحيل الوالد أو الولد  
المهر في نفقته وأخذها من غير من وجبت عليه وأراد الرجوع بها على من وجبت عليه فلا  
يقضى له به لأن السد الخلة وقد حصل في كل حال (الاقتضية) أي افترضها من حاكم فلا تسقط  
عن الموسر بعضي الزمن لأنه حكمه به فصار كالدين ابن الحاجب وتسقط عن الموسر بعضي  
الزمن بخلاف نفقة الزوجة إلا ان يفرضها الحاكم ويتعذر أخذها الغيبة من وجبت عليه  
أو لم يتعذر وانفق على الاب أو على الولد من لم يتبرع بها فله الرجوع عليه ابن عرفة وبه ابن  
الحاجب بقوله وفرضها القاضي على الجميع بين قولها في النكاح الأول ان انفق الابوان وصغير  
ولده وهو موسر ثم طلبوه بذلك فلا يلزمه وقولها في النكاح الثاني ان انفقت الزوجة على نفسها  
وصغار ولدها وبكارها من مالها أو سلفا أو الزوج غائب فلها التسامح ان كان وقت نفقتها موسرا  
فجمعوا بينهما على ان مافي الزكاة قبل فرض القاضي ومافي النكاح بعده قلت وفي زكاتها أيضا  
مثل مافي نكاحها وهو قوله ويهطى الولد والزوجة ما تسلفا في بصره من النفقة وقول ابن  
الحاجب إلا ان يفرضها أو ينفق غيره تبرع بقتضى ان نفقة الاجنبي غير متبرع حكمه القاضي  
بها وليس كذلك انما يقضى للمنفق غير متبرع اذا كان ذلك بحكم فلو قال إلا ان يفرضها  
الحاكم فيقضى به الهما أولان أنفق عليه ما غير متبرع لسكان أصوب (أو) أي والا ان (ينفق)  
على الوالد أو الولد شخص (غير متبرع) بعد فرضها فلو أنفق قوله الاقتضية لوفي بالقياس في اتفاق غير  
المتبرع فله ابن عرفة ونحوه لابن عبد السلام الخط ما قاله ظاهر بالنسبة لنفقة الوالدين وأما  
نفقة الولد فليس ذلك بظاهر فيها فله المنفق غير المتبرع الرجوع بها على أبيه الموسر ولو لم يفرض  
من وجوده موسرا كوجود مال الولد وتبعه عب البنتى وهو ظاهر (واسقرت) نفقة الانثى  
على أبيها بمعنى عادت اذ حال دخول زوجها اليها ليست على أبيها فتجوز عن عات بأسقرت بقرينة  
قوله والانتى حتى يدخل زوجها بها (ان دخل) الزوج بها حال كونها (زمنة) بفتح الزاى وكسر  
الميم أي مريضة مرضا ملازما واسقرت زمنة (نم طلة) الزوج أو مات وهي زمنة ولو بالغة

(قوله وهو) أي من وجبت  
عليه النفقة (قوله ثم طابوه)  
أي الابوان وصغير ولده من  
وجبت عليه (قوله بذلك) أي  
بعوض ما انفقوه (قوله فلا  
يلزمه) أي من وجبت عليه  
عوض ما انفقوه (قوله  
وقولها) أي المدونة عطف  
على قولها (قوله من مالها)  
أي الزوجة صلة انفقت (قوله  
إوسلها) عطف على من مالها  
(قوله فلها) أي الزوجة (قوله  
اتباعه) أي الزوج بعوض  
ما انفقته (قوله ان كان) أي  
الزوج (قوله بينهما) أي  
مافي الكاين (قوله ومافي  
النكاح) أي الثاني (قوله  
بعده) أي الفرض (قوله وفي  
زكاتها) أي المدونة (قوله  
مافي نكاحها) أي الثاني  
(قوله من النفقة) بيان لما  
(قوله بها) أي النفقة (قوله  
ذلك) أي اتفاقه (قوله فلو  
قال) أي ابن الحاجب (قوله  
لهما) أي الوالد والولد (قوله

عليهما) أي الوالد والولد (قوله بعد فرضها) صلة ينفق (قوله فلو أنفق قوله الاقتضية) أي عن قوله أو ينفق  
غير متبرع (قوله بالقياس) أي كون الاتفاق بعد الفرض (قوله ما قاله) أي ابن عبد السلام وابن عرفة (قوله ذلك) أي ما قاله (قوله  
بها) أي نفقة الولد (قوله لان وجوده) أي الاب (قوله وهو) أي كلام الخط (قوله فتجوز) بفتحات منقولة أي المصنف (قوله عن  
عادت) أي معناه (قوله اذ حال دخول زوجها بها الخ) علة بمعنى عادت (قوله فتجوز) بفتحات منقولة الخ تفريع على معنى عادت  
(قوله بأسقرت) صلة تجوز وباءو للتعدية (قوله بقرينة) صلة تجوز وباءو سببية واضافته للبيان

(قوله لهما) أي العديّة والزينة (قوله صدق) يفتح الدال مثله (قوله في الثانية) أي أوعادت الزمانة (قوله لأنه أمين) علة مصدق (قوله في القسم الأول) أي لأن عادت بالغة (قوله غيره مضر) ٤٥١ خبر كون (قوله والثانية) أي

أوعادت الزمانة (قوله في المذكور) صلة منصوصة (قوله ونصه) أي ابن يونس (قوله وعليه) أي الأب

(قوله لأن ذلك) أي المذكور

من العمى ونحوه (قوله فان صحا) أي المجنون

والزمن (قوله سقطت) أي

نفقة ما عن أيهما (قوله ثم لا تعود) أي النفقة على

أيهما (قوله ان عادت ذلك)

أي المذكور (قوله وعليه)

أي نص ابن يونس صلتها

(قوله وهو) أي حكم المذكور

(قوله لا فرق) أي بين الذكر

والأنثى في هذا (قوله وأدخل)

أي ولدها معها (قوله فيها)

أي كتابتها (قوله بان كانت

حاملها الخ) تصوير له خوله

معها بحكم الشرع (قوله

بعده) أي عقد كتابتها (قوله

المصنف) أي قال في توضيحه

(قوله غيرها) أي المكتوبة

(قوله في نظيرها) أي نفقة

ولدها (قوله فان كان) أي

الأب معها في الكتابة (قوله

عليه) أي الأب المكتاتب

(قوله لأنها) أي المكتوبة

(قوله منوطه) أي متعلقة

(قوله لأنه) أي أراضاع

المتروكة أو الرجعية ولدها

بلاجر (قوله وتقبل) بكسر

الموحدة

وكذا استمر نفقة الولد على أبيه إن طرأ الولد مال وذهب قبل بلوغه أو بلغ زمانه طرأ له مال وذهب فتعود على أبيه وكذا إذا ارشدها فتسقط نفقة أبيه (لا) تعود نفقة البنت على أبيها (ان) دخل بها الزوج صغير صحيحة ثم (عادت) لا يبرأ بطلاق أو موت الزوج حال كونها (بالغة) ثيبا صحيحة فادرة على الكسب بغير سؤال (أو) أي ولا تعود على أبيها إن دخل بها زوجها زمنة وصحت عنده (عادت الزمانة) لها عند زوجها وتأييت زمنة بالغة ثيبا فلو عادت واحدة منهما صغيرا أو بكر عادت نفقة أمي أبيها إلى أن تتزوج إلى البلوغ فقط خلافا لبعضهم والمصنف مصدق في الثانية لأنه أمين مطاع وكون في لم يذكر عن المتبطل عدم العود إلى القسم الأول غيره مضر البناء مقتضى ما في عن المتبطل ترجيح أن عود نفقة الصغيرة على أبيها إلى بلوغها فقط والثانية منصوصة لابن يونس في المذكور ونصه قال مالك رضي الله تعالى عنه وعامه نفقة من ولد أمي أو مجنون أو ذمانة ابن يونس لأن ذلك يمنع التكسب فان صحا سقطت ثم لا تعود ان عادت ذلك لأن نفقة أمي أمي بالتجب باستصحاب الوجوب اه وعليه حل ح كلام المصنف وهو يجري في الأنثى من باب لا فرق (وعلى المكتوبة نفقة ولدها) الرقيق لا على سبدها ان ادخلته معها في كتابتها وأدخل فيها بحكم الشرع بان كانت حاملها وقت عقدتها أو حملت به بعده لأنها أحزنت نفسها وولدها ومالها المصنف وليس أن أنثى تجب عليها نفقة ولدها غيرها وهذا بحسب الظاهر وفي الحقيقة على السيد لتركها شيئا من الخجوم في نظيرها نفقة ديرا (ان لم يكن الأب) معها (في المكتوبة) فان كان فنفقة ونفقة ولدها عليه (و) ان عجزت المكتوبة عن نفقة ولدها أو المكتاتب عن نفقة ونفقة ولدها (ليس بجزء) ان المذكور من المكتوبة أو الأب (عنها) أي لنفقة على المكتوبة وولدها (عجزا عن الكتابة) لأنها منوطه بالربة كالجنابة والنفقة بالمال (وعلى الأم المتروكة) بابي الرضيع (و) المطابقة (الرجعية رضاع ولدها) من الزوج الذي هي في عصمتها والمطابق (بلاجر) أي عوض مالي تأخذ لذلك لأنه عرف المسلمين في كل الأمصار على نوال الأمصار في كل حال (الأم) يضم العين المهملة واللام وشدة الواو أي ارتفاع (فندر) يفتح فتكون بكونها من اشراف الناس الذين ليس شأنهم أراضاع أولادهم وكعلو القدر المرض وقلة اللبن وان أرضعت الشريفة فلها الأجرة من مال الأب ثم من مال الولد وشبهه في عدم الوجوب فقال (ك) المطلقة (البائن) بخلع أو بت أو انقضاء عدة رجعي فلا يلزمها الأراضاع ولو غير شريفة وان أرضعت فلها الأجرة في كل حال (الان لا يقبل) الولد (غيرها) أي أمه الشريفة أو البائن فيلزمها أراضاعه فلها كان أبوهام لا ولدها الأجرة كافي المدونة (أو) يقبل الولد غيرها (بعدم) يضم الياء وكسر الدال أي يقتدر (الأب أو يموت) الأب (ولا مال للصبي) فان كان للصبي مال فلها الأجرة منه سوا حوته من أبيه أو أمه من غيره لأنه حيث مات الأب فالأمر أنما هو مال الصبي فان وجد من ارث الأب أو من غيره فله الأجرة والأقلى الأم (و) إذا وجب عليها الأراضاع ولا مال للأب ولا للولد وقبل غيرها (استأجرت) الأم من مالها من ترضعه سواء كانت عالية القدر أو بائنا ورجعية وغير مطلقة (ان لم يكن لها) أي الأم (لبن) أولم يكفه (ولها) أي الأم التي لا يلزمها الأراضاع (أقبل) يفتح فكسر الولد (غيرها) أي أمه قبل

(قوله والا) اي وان لم نقل قيد هذا الاجل المبالغة فهو مشكل لان لها الاجرة اذا لم يقبل الولد غيرها (قوله فانه) اي ابن يونس (قوله قولها) اي المدونة (قوله فان) اي قال مضمون لابن القاسم (قوله فان قالت) اي الام (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله به) اي ارضاع ولدها (قوله يريد) اي بما يرضعه ٤٥٢ به غيرها (قوله واليه) اي استخذاقها اجرة مثله اصله ترجع (قوله لانها) اي المرضعة (قوله عندها)

هذا الاجل المبالغة الاتية والافلاها اذا لم يقبل غيرها (اجرة المثل) اي مثلها كما في المدونة من مال الاب والابن ان لم يكن للاب مال وظاهره ولو زادت على قدر وسعه ان لم يجد الاب من ترضعه عندها مجانا بل (ولو وجد) ابوه (من) اي امرأة (ترضعه) اي الولد (عندها) اي امه (مجانا) اي بلا اجرة (على الأرجح) عند ابن يونس من الخلاف (في التأويل) المدونة فانه قال قولها قلت فان قالت بعد ما طاعتها البنت لا ارضعه الا بمائة ووجد من ترضعه بمائة قال قال مالك رضي الله تعالى عنه هي احق به بما يرضعه به غيرها وانص ابن يونس قول مالك رضي الله تعالى عنه الام احق به بما يرضعه به غيرها يريد باجرة مثلها وقاله بعض النرويين واليه رجح ابن السكاتب وهو الصواب وسواء وجد من ترضعه عند الام ام لا لانها وان كانت عندها هي التي تباشره بالرضاع والميت وذلك تفرقة بينه وبين امه فلذلك كانت الام احق به باجرة مثلها وهذا بين عياض ويشهد له قوله آخر الكتاب اذا وجد من ترضعه عندها باطلا وهو ومور لم يكن له اخذوه وعليه ارضاعه بما يرضعه به غيرها ويجوز الاب على ذلك اه وقوله بما يرضعه به غيرها هو اجرة المثل كما قال ابن يونس والله سبحانه وتعالى اعلم (وحضانة) فتح الحاء انهم من كسرهما مأخوذ من الحضان بكسر الحاء وهو ما تحت الابط للكشح وهو ما بين الخاصرة والضلوع الخلف وهي لغة الحنظ والاصيانة وشرع عاصيانه العاجز والقيام بمصالحه ابن عرفة محصول قول الباجي حفظ الولد في مية ومائة طامه واباسه ومضجعه وتنظيف جسمه الولد (الذكر) المحقق ثابتة من ولادته (للبلوغ) ولو زنا او عاجزا عن السكسب ومجنونا فقه قط حضانة الام وتسقط نفقته على ابيه ولا يخرج الخنثى المشكل عن حضانتها مادام مشكلا ابن عبد السلام المشهور وفي غاية امد الحضانة ان البلوغ في الذكور من غير شرط وفي النوصيح المشهور في الاثبات كونه علامة للبوغ الحظ ظاهره مطلقة (و) حضانة (الانثى) كالنفقة في الجملة اذا حضانتها الى الدخول فقط والنفقة اليه او الى الدعا له وفهم من قوله كالفقة انها اذا طلقت قبل البناء لم تسقط حضانتها وانما لو دخلت زمنه واستمرت زمنه حتى تابت لم تسقط حضانتها وان الزوج اذا دخل بها غير مطبقة الوطء سقطت حضانتها وهو كذلك الا ان يتصد الاب بتزويجها القرار من الفرض واسقاط الحضانة فلا يسقط ولا الحضانة بالدخول حتى تطبق قاله الوائس يسي ولو انتمت الام حضانة ولدها تم تزوجت في زمنها فسح نسكا حها قبل البناء قاله ابن عبد الففور وقال الابهرى الشرط باطل فان حاضرت زمن رضاعها ثلاث حيض ففي منعها من التزويج مطلقة امد الرضاع وجوازها مطلقا ومنعه ان شرط عدمه ومنعه ان اضر بالصبي اقوال حكاها ابن عرفة وحضانة الانثى (للأم) المطلقة او التي مات زوجها واما التي في العصة فهي اه والاب معها قاله ابن عرفة ان كانت الام حرة بل (ولو) كانت (امة) متزوجة (عق) بفتحات (ولدها) وطافت او مات زوجها الحرا والعبد فلها حضانتها ابن عرفة

اي امه (قوله هي) اي المرضعة (قوله ذلك) اي المذكور من مباشرة الرضاع والميت (قوله باطلا) اي بلا اجرة (قوله وهو) اي الاب (قوله ويجبر) بضم الياء وفتح الموحدة (قوله على ذلك) اي تسليمه لأمه (قوله وهو) اي الكشح (قوله وهو) اي الحضانة (قوله العاجز) اي عن القيام بمصالح نفسه وحفظها (قوله محصول الخ) اي الحضانة المعق المتحصل (قوله حفظ) جنس وضافته للولد فصل مخرج حفظ غيره (قوله في مبيته الخ) فصل مخرج حفظ الولد في ماله (قوله المحقق) اي الذكورة (قوله في الاثبات) اي لشهر العانة (قوله مطلقة) أي عن التقيد بدقيق الله تعالى (قوله حضانتها الخ) اه في الجملة (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله بتزويجها) أي غير المطبقة (قوله الفرض) اي لنفقتها (قوله فلا يسقط) اي الفرض (قوله في زمنها) اي الحضانة (قوله فسح) بضم فكسر (قوله

الشرط) اي التزامها (قوله باطل) أي لا يلزمها فلها التزوج زمنها ولا يسخن وتسقط حضانتها ان تزوجت الان بنفسه محرم المضمون (قوله فان حاضرت) أي الام (قوله مطلقا) أي عن تقييده بشرط عدمه او ضراره الولد (قوله مطلقا) أي عن عدم شرط عدمه وعدم ضراره الولد (قوله اقوال) اي أربعة (قوله فهي) اي الحضانة

(قوله وفرضه) بسكون الراءى القرع من اضافة المصدر لقوله (قوله فى الحر) اى الزوج الحر (قوله نص) خبر فرض (قوله المتوهم) بفتح الهاء اى فيه خلاف الحكم (قوله منه) اى سببها (قوله وسائر) اى باقى (قوله المعلم) اى حرفه (قوله فيه) اى الزفاف (قوله قال) اى الاب (قوله وهو) اى عدم اشتراط انفراد من انتقلت ٥٣ الحضانة اليه بالسكنى عن انتقلت

عنه (قوله وبه) اى قول  
تخزون صله ائفى (قوله  
العواد) باعمال العين والدال  
وشد الواو (قوله انه) اى  
الشان (قوله بنتها) اى  
التي سقطت حضانتها (قوله  
قال) اى ابن سالمون (قوله  
نقد) اى بضم ففتح مثقلا  
(قوله من جهة امها الخ)  
لانها اشقى (قوله وقدم)  
بضم فكسر مثقلا (قوله  
بعد) بسكون العين وضم  
الدال عند حذف المضاف  
اليه الخ (قوله من نسب  
الام) بيان لما (قوله قبل)  
بكسر ففتح اى جهة (قوله  
امه) اى الاب (قوله ابيه)  
اى الاب (قوله وقال) اى  
ابن عرفة (قوله قبله) اى  
الاب بكسر ففتح (قوله منه)  
اى الاب (قوله وهو) اى  
الاب (قوله سائرهن) اى  
باقى قرابات الاب (قوله  
لنقل) بفتح اللام مشى  
نقل بلا نون لاضافته  
(قوله ولها) اى المدونة  
(قوله وعلى الاول) صلة  
جرى (قوله تأخيرها) اى  
الاب (قوله عن جدانه)  
اى جددات المحضون من  
جهة الاب (قوله مقاد)

الا بن سرره السيد فتنط حضانتها كلام اذا تزوجت وفرضه فى المدونة فى الحر نص على  
المتوهم وقوله عتق ولها الدفع توهم ان الامة لا ترضى الحر (او) كانت الام (ام ولد) فجز  
سيدها عتقها او عتقت بوثه فلها حضانة ولها منه (ولاب) وسائر الاولياء (نعاهده) اى  
المحضون ذكر **كرا** كان او اتى (واديه) اى تأديب المحضون (وبعنه) اى ارسال المحضون  
(للمكتب) بفتح الميم والقوية اى محل تعلم الكتابة او المعلم او المعلمة وختمه وبعنه لانه وارسله  
زفاف البنت من عنده ايت زوجها بل من عند الام فالقوله سابقه قاله ابو الحسن البنانى  
لا خصوصية لادم وان عبر به ابو الحسن فالقوله للحضانة مطابقة فى الزفاف من عندها ابن عمر  
اذا قال تزف من عندى وقالت الحاضنة من عندى فالقول قول الحاضنة (ثم) اذا قام بالام مانع  
او اسقطت حضانتها للحضانة (امها) اى الام (ثم) (جدة الام) ام امها او ام ابيها (ان انقردت)  
ام الام او جدتها (بالسكنى عن ام سقطت حضانتها) بتزويجها وغيره ويجزى هذا الشرط فى  
كل من انتقلت اليها الحضانة وهذا الشرط هو المشهور عند المصنف واقصر المتبسط على عدم  
اعتباره وهو قول محضون وبه ائفى ابن الحاجب ابن سائون الذى ائفى به ابن العواد انه لا حضانة  
للبنة اذا سكنت مع بنتها قال وهى الرواية المشهورة عن مالك رضى الله تعالى عنه وبه العمل  
واختارها المتأخرون من البغداديين وغيرهم وقد قدم جده الام من جهة امها على جدتها من  
جهة ابيها (ثم الخالة) اخت الام شقيقة ولأم أولاب على المعتمد وسأى للمصنف وقدم الشقيق  
ثم للام ثم للاب فى الجبيع ونحوه فى المقدمات وابن عرفة (ثم) (خالتها) اى الام وأقط مرتبة  
وهى عمه الام ابن عرفة وعلى هذا الترتيب ما بعد من نسب الام (ثم) (جدة) المحضون من قبل  
(الاب) سواء كانت ام الاب او ام امه او ام ابيه وان عات قلبس المراد بجدة الاب فقط كما توهمه  
عبارة وجهه امه مقدمة على جهة ابيه فى المقدمات فان انقطعت قرابات الام فالجدة للاب ثم  
ام جده الام ثم ام ابى الاب ثم ام امه ثم ام ابيه ثم الاب ابن عرفة فان لم تكن للاب ام  
او كان لها زوج اجنبى قام امه وام ابيه وام امه احق من ام ابيه وقال فان لم تكن قرابات الام  
فى تقديم الاب على قراباته وعكسه فالثالث الجدات من قبله احق منه وهو احق من سائرهن  
نحو فى الصقلى ولها وعزاه فى البيان لابن القاسم اه وعلى الاول جرى فى التحفة (ثم الاب)  
تأخيرها عن جداته هو مذهب المدونة (ثم الاخت) للمحضون شقيقة ثم لأمه ثم لآبيه (ثم العامة)  
للمحضون ثم عمه ابيه ثم خالة ابيه (ثم هل بنت الاخ) الشقيقة ثم لأم ثم لاب قاله فى المقدمات  
ومقاد نقل المواق انه الراجح (أو) بنت (الاخت) كذلك واختاره الرجلى (أو) الشخص  
(الا كنى) من الكفاية اى الاشهد فى الكفاية وحفظ المحضون حال كونه (منهن) اى بنات  
الاخوة والاخوات (وهو الاظهر) من الخلاف عند ابن رشد (اقوال) المناسب تردد فيه  
ثلاثة اشياء الاول ان اسم التفضيل التالى ال حقها مطابقة موصوفه فالمناسب الكفاية  
التالى جمعه بين من وأل وهو شاذ الثالث جمعه ضمير من ومنه اثنتان وجواب الاول

بضم الميم (قوله كذلك) اى شقيقة ثم لأم ثم لاب (قوله د) اى قال احمد الزرقانى بن جلة (قوله فيه) اى كلام المصنف  
(قوله مطابقة موصوفه) اى فى التانيث والتثنية والجمع (قوله وهو) اى جمعه بينهما

(قوله والثاني) عطف على الاول (قوله ان من) بكسر الميم (قوله والثالث) عطف على الاول (قوله اليها) اي الاجوبة الثلاثة (قوله المزج) بجمع (قوله فكذلك) اي وصي الذكري في شعول الاثني والذكري محرما ولا (قوله وان كانت) اي الاثني (قوله والا) اي وان لم يكن محرما لها ٤٥٤ (قوله له) اي الوصي (قوله الشقيق) نعت الاخ (قوله كذلك) اي الشقيق ثم اللام ثم اللاب

اعتبار الموصوف الشخص والثاني ان من است داخله على المقضول بل للتبعيض ومتعاقبا حال من الاكفي والثالث ان الجمع باعتبار تعدد بنات الاخ والاخت بالشفقة وغيرها كما اشرت اليها في المزج (ثم) الشخص (الوصي) ذكر كرا كان واثنى ان كان المحضون ذكرافان كان اثنى لا تطبيق فكذلك وان كانت مطابقة والوصي ذكر فشرطه كونه محرما لها ينسب اوصهر اورضاع والا فلا حضانة له ووجه الموضع وغيره ورجح ابن عرفة ان له الحضانة وسواء وصي الاب ووصي وصيه ومقدم القاضي (ثم الاخ) للمحضون الشقيق ثم اللام ثم اللاب ثم اللام من جهة الاب كذا في الموازية وهل الاقرب خاصة او وان علا احتمالا لان ابن رشد (ثم ابنه) اي الاخ كذلك (ثم الم) كذا (ثم ابنه) اي الم كذلك قرب كل او بعد ان ارى بالجد المتوسط بين الاخ وابنائه الاقرب فقط ويكون ابو الجد متوسطا بين الم وابنائه وهكذا كما لابن عرفة وكذا ان ارى به الاعم فيما يظهر (لا) حضانة (جد) للمحضون من نسب (لام) له عند ابن رشد (واختار) النعمي من نفسه (خلافه) اي ان للجد من جهة الام الحضانة لان له حنانا وشفقة وقد قدموا الاخ للام على الاخ للاب لذلك وكذا الم مع ان الذي للاب عاصب وعلى هذا في الجد للاب لقول الوثائق اذا اجتمع الجدان فالجد للاب اولى من الجد للام وهو قول ابن القصار قاله نت عجب قد يقال لا يفهم من قوله انه يليه الا ترى انه يقال الاخ اولى من الم وان كان بينهما مرتبتان (ثم المولى) بفتح الميم واللام (الاعلى) اي المعتقد بكسر التاء المذكور وعصبته نسبته ثم ولا فلا حضانة للمعققة بكسرها ابن عرفة ابن محرر لا حضانة لولا انه ممة اذ لا تعصيب فيها كالذكر قلت الاظهر تفديها على الاجنبي (ثم المولى) (الاسفل) اي المعتقد بفتح التاء من والد المحضون الذي لاحاضن له من النسب ولا من العتق (وقدم) بضم فكسر منقلا الشخص (الشقيق ثم اللام ثم اللاب في الجميع) من الاخوة والاخوات والاعمام والعلمات والمخالات وأولادهم ابن ناجي ظاهر المدونة ان لا تخت لاب الحضانة وهو كذلك على أحد القولين وفي الذخيرة أسقط مالك وابن اقسام رضي الله تعالى عنهما الاخت والاخ للاب لان العادة تباغض اولاد الضرائر وقيل لهما الحضانة وقوله في تكميل المقييد ورجح الاول (و) قدم (في) الشخصين (المتساويين) في المرتبة كاختين شقيقتين (ب) زيادة (الصيانة) اي حفظ المحضون مما لا يليق به يدنا وديننا (و) زيادة (الشفقة) اي الحنان والرحمة فان كان في احدهما زيادة صيانة وفي الاخر زيادة شفقة قدم زائد الشفقة فان تساويا فيهما قدم الاسن لانه اقرب الى الصبر والرفق بالمحضون فان تساويا في السن ايضا فالقرعة فان تزوجت امه معه وأراد عم آخر اخذه فليس له ذلك لان كونه مع امه واعمه اولى من كونه مع عم زوجته اجنبية وان تزوجت خالته معه وأراد ابو اخذه قبل له كونه مع خالته وعه احسن من كونه عندك وزوجتك اجنبية لان الغالب عليها الجفاء والغالب منك ان تكله اليها وانما كانت الحضانة تنقتر الى وفور المهر على احوال الطفل من كثرة البكاء والتضجر وغيرهما من الهبات العارضة له والى مزيد الشفقة والرقبة الباعثة

(قوله وهل الاقرب) اي وهل الجد المتوسط بين الاخ وابنه الجد الاقرب خاصة واما البعيد فيقدم ابن الاخ عليه (قوله او وان علا) اي او بالجد متوسط بين الاخ وابنه وان علا (قوله له) اي الجد (قوله الاعم) اي من الاقرب وغيره (قوله لذلك) اي الحنان (قوله وعلى هذا) اي مختارا للنعمي (قوله فيلي) اي الجد للام (قوله اذ لا تعصيب فيها) كالذكر في نفسه نظير (قوله الذي) نعت المحضون (قوله من الاخوة الخ) بيان للجمع (قوله لهما) اي الاخ والاخت للاب (قوله الاول) اي لاحضانة للاخ والاخ لالاب (قوله أحدهما) اي المتساويين (قوله فان تساوبا) اي المتساويان (قوله فيهما) اي الصيانة والشفقة (قوله امه) اي المحضون (قوله اخذه) اي المحضون (قوله زوجته) اجنبية (نعت عم) (قوله له) اي ابيه (قوله كونه) اي المحضون (قوله وزوجتك) اجنبية (حال) (قوله عليها) اي زوجة ابيه (قوله اليها)

اي زوجتك الاجنبية (قوله وفور) اي كمال (قوله من كثرة البكاء الخ) بيان لحوال (قوله من الهبات الخ) بيان لغيرهما (قوله الى مزيد) عطف على الى وفور



(قوله به) اي المحضون (قوله خصت) بضم التاء المجعومة اي الحضانة (قوله الانسلاك) اي الدخول (قوله اطوار) اي احوال (قوله وملايسة) عطف على الانسلاك (قوله ويحمل) بفتح التاء والحاء وضم الميم مشبهة عطف على الانسلاك (قوله اشترط) بضم التاء (قوله لها) اي الحضانة (قوله فيها) اي الشروط (قوله في الحضانة) خبر لا (قوله وعدم القسوة) عطف على العقل (قوله علمت) بضم العين (قوله علم) بضم العين (قوله ورأفة) عطف على جفاء (قوله قدم) بضم فكسر مشعلا اي الابدع (قوله عليه) اي الاقرب (قوله ان كان) اي جفاء الاحق (قوله الولد) اي المحضون (قوله والا) اي وان لم يكن جفاء الاحق قسوة فشا عنها اضرار الولد (قوله من ذلك) اي القيام بما يحتاج اليه ٤٥٥ المحضون (قوله ذلك) اي القساد

(قوله والا) بشد الواو (قوله

شريب) بكسر الشين

المجعة والراء منقلا اي

كثير شرب مسكر (قوله

ولولمصلحة) اي الاب

مبالغة في اسقاط ادخال

الرجال عليها حضائمه (قوله

وهبان) بفتح فسكون

فوحدة ثم نون (قوله ادعى)

بضم الدال وكسر العين

(قوله عدم نائب) فاعل

ادعى (قوله الضمير) اي

ها أثبتا (قوله هدا) اي

تكليف الولي اثبات امانته

(قوله عليها) اي الشروط

(قوله عدمها) اي الشروط

(قوله وما في التوضيح الخ)

دفع المايتهوسم من دفع

الاعتراض هو افقته ما في

ضيق (قوله الداعي) اي

السائل دمه (قوله به) اي

المحضون (قوله مثالا) اي

تلك الامراض (قوله

لانها) اي تلك الامراض

(قوله نفقته) اي المحضون

(قوله وهو) اي شرط رشد المحضين (قوله مقاد) بضم الميم (قوله لها) اي السفية (قوله ضعيفة) خبر تنوي (قوله كتب) اي ابن

عبد السلام (قوله بان الخ) صلة كتب (قوله حين) صلة كتب (قوله امره) اي ابن عبد السلام (قوله له) اي قاضي باجة

(قوله بذلك) اي للسفينة الحضانة (قوله منه) اي السلطان (قوله لانه) اي ابن عبد السلام (قوله مولى) بضم ففتح مثقلا (قوله

فلا تسمه) اي ابن عبد السلام (قوله مخالفته) اي السلطان (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله يلد باجة) اضافته

للبيان (قوله قاضيا) اي باجة

على الرفق به ولذا خصت بانتماءنا لبالان عاقبة الرجل تمنعه الانسلاك في اطوار الاطفال وملايسة الاقدار ويحمل الدانة اشترط لها شروط شرع فيها فقال (وشرط) الشخص (الحاضن) ذكر كرا كان او أثنى (العقل) فلا حق لمحضون ولا طائش في الحضانة ولو تقطع جنونه وعدم القسوة فلا حضانة لمن علمت قسوته ابن عرفة اللخمي ان علم جفاء الاحق لقسوته ورأفة الابدع قدم عليه قلت ان كان قسوة فشا عنها اضرار الولد قدم الاجنبي عليه والافالكم الملقن بالمظنة لا يتوقف على تحقق الحكمة (والكفاية) أي القدرة على القيام بما يحتاج اليه المحضون (ولا) حضانة لذات (كسنة) اي كبيرة السن كبرامانه من ذلك وادخلت الكاف الزممة والمقعدة والعمياء والخرساء والصماء ذكر كرا كانت او أثنى (وحرز) بكسر فسكون أي صيانة (المكان) الساكن به الحاضن (في البنت) المحضونة التي (يخاف) بضم التحتية (عليها) القساد وهي المنطقة ابتداء أو عروضا ومثلها الابن الذي يخاف عليه ذلك كما استقرأ ابن عرفة من المدونة أو لا وآخرا (والامانة) في الدين فلا حضانة لفاسق قرب اب شريب بذهب يشرب ويترك ابته أو يدخل الرجل عليها ولولا لصحته كافي ابن وهبان (و) ان ادعى على مستحق الحضانة بعدم امانته (اثبتا) اي الحاضن أمانة نفسه وجعل البساطي الضمير للشروط السابقة اي ما عدا العقل واختاره البدر وشيخه الجيزي ويقال مشهلا في الشروط الاتية ق لم أر هذا في شروط الحضانة انه هو في الولي يريد السافر بالمحضون وفي ابن سلون ان من نفي الشروط فعليه اثبات دعواه والحاضن محمول عليها حتى يثبت عدمها اه وما في التوضيح معترض مثل ما هنا بنافي (وعدم كذا مضر) ربحه أو رقيقته وأذات الكاف كل عاهة مضره بالولد كالبصر والجرب الداعي والحكمة ولو كان به مثله لانها قد تزيد بالضعف ما لها واحترز بعض عن التخصيص فلا يمنع استحقاق الحضانة (ورشد) أي حفظ المال لان الحاضن قبض نفقته فلا حضانة لسفينة ولا سفينة وهو ما أفتى به ابن عبد السلام والاجبي قاضي الانكحة بتونس وهو مقاد كلام المصنف وقوى ابن هرون بان لها الحضانة ضعيفة ويرجع ابن عبد السلام عن فتواه وانما كتب قاضي باجة بان للسفينة الحضانة حين أمره السلطان بالكتابة به بذلك خوفا منه لانه مولى منه فلا تسمه مخالفته غ المتبسطي اختلف في السفينة فقيل لها الحضانة وقيل لا حضانة لها ابن عرفة تزات يلد باجة فكتب قاضيا القاضى الجماعة يومئذ بتونس وهو ابن

(قوله وهو) اي شرط رشد المحضين (قوله مقاد) بضم الميم (قوله لها) اي السفية (قوله ضعيفة) خبر تنوي (قوله كتب) اي ابن

عبد السلام (قوله بان الخ) صلة كتب (قوله حين) صلة كتب (قوله امره) اي ابن عبد السلام (قوله له) اي قاضي باجة

(قوله بذلك) اي للسفينة الحضانة (قوله منه) اي السلطان (قوله لانه) اي ابن عبد السلام (قوله مولى) بضم ففتح مثقلا (قوله

فلا تسمه) اي ابن عبد السلام (قوله مخالفته) اي السلطان (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله يلد باجة) اضافته

للبيان (قوله قاضيا) اي باجة

(قوله فكتب) اي ابن عبد السلام (قوله اليه) اي قاضي باجة (قوله بانه) اي الشان (قوله لها) اي السفينة (قوله سلطانها) اي تونس (قوله فامر) اي سلطانها (قوله بالتصبة) اي حسن تونس (قوله جاتهم) اي فقهاء تونس (قوله القاضيان) اي ابن عبد السلام والاجي (قوله بانه) اي الشان (قوله لها) اي السفينة (قوله ورفع) يضم الراء ذلك اي المقتضى به (قوله وامر) اي السلطان (قوله قاضي الجماعة) اي ابن عبد السلام (قوله بذلك) اي فتوى ابن هرون (قوله ففعل) اي كتب ابن عبد السلام ذلك الى قاضي باجة (قوله وهو) ٤٥٦ اي ما افق به ابن هرون وكتبه ابن عبد السلام الى قاضي باجة في المحلين (قوله وهو

عبد السلام فكتب اليه بانه لا حضنة لها فرفع المحكوم عليه امره الى سلطانها الامير ابى يحيى ابن الامير ابى زكريا فامر باجتماع فقهاء الوقت مع القاضي المذكور لينظروا في ذلك فاجتمعوا بالتصبة ومن جهاتهم ابن هرون والاجي قاضي الانكحة بتونس قاضي القاضيان وبعض أهل المجلس بانه لا حضنة لها وأفتى ابن هرون وبعض أهل المجلس بان لها الحضنة ورفع ذلك الى السلطان المذكور فخرج الامر بالعمل بفتوى ابن هرون وأمر قاضي الجماعة بان يكتب بذلك الى قاضي باجة ففعل وهو الصواب وهو ظاهر عموم الروايات في المدونة وغيرها (لا يشترط للحضنة اسلام) في الام ولا في غيرها ولو اتت من مسلم لم هذا هو المشهور وقال ابن وهب لا حضنة لك كافر لان المسلمة اذا اتى عليها ابشر فلاحضنة لها قال كافر أولى اللخمى وهو أحسن واحوط للولد ويجاب للشهيرة بأن الكافر الاملى يقر على دينه والفاقد لا يقر على فسقه مع مراعاة خبر الألو له والدة عن ولدها وخبر من فرق بين ولدته وولد هافر الله بينهما وبين احبته يوم القيامة (وضمت) يضم الضاد المججمة وشدة الميم حاضنة اصالته كام أو عروضا كمر تحضن لذكر كافرة (ان خيف) على المحضون أن تريبه على دينها أو تغذيه بخنزير أو خمر وصله ضوت (الجيران مسلمين) تبسع في الجمع المدونة قالوا وتكفي مسلمة واحدة (وان) كانت الام (مجوسية أسلم زوجها) طوى مباغاة في استحقاقها الحضنة لافي الضم اذا تأنى المباغاة ابن عرفة فيها وان كانت مجوسية (و شرط ثبوتها) (الذكر) أن يكون عنده (من) اي امرأة (بمحضن) اي تصلح للحضنة من زوجة أو مربية أو مائة خادمة أو مستأجرة لذلك أو متبرعة به وار يكون محرما للمطعمة ولو يصهر مركز زوجها أو لها أو افلا حضنة له ولو أمونا نأذا أهل عند مال لا رضى الله تعالى عنه وأثبتها له اصبح (و شرط ثبوتها) (لذاتى) الحضنة اما أو غيرها حرة أو أمة (الخلو عن زوج دخل بها) فلا حضنة لان لها زوج دخل بها ولو غير بالغ لا تستغنى عنها بشوقه عن القيام بشؤون المحضون فليس الدعاء للدخول مثله ووط السد امة الحضنة ولو مرة كدخول الزوج وهذا اذا لم يكن في نزاع المحضون ضرر عليه والا فلا تسقط بدليل قوله لا تفى ألا يقبل الولد غير أمه وكونها ذات رحم ومحرم فلا حضنة لبنت الخل ولا لبنت العم لعدم المحرمية ولا للمعومة بالرضاع أو الصهر ادم الرحمة قاله في التقديمات فلا حضنة لمن دخل بها زوج في كل حال (الا ان يعلم) من له الحضنة بعد ادخال زوجها باو سقوط حقها فيها به (ويستكت) بعد علمه بذلك بلا عذر (العام) من يوم علمه فلا تسقط حضنتها (أو) اي والا ان (يكون) الزوج الذي دخل بالحضنة (محرما) بفتح الميم والراء بالاصالة المحضون كزوج أمه بهمه ان كان له حضنة

ظاهر عموم الخ) في قوة علته وهو الصواب (قوله ولو انتقلت) اي الحضنة (قوله هذا) اي ثبوت حضنة الكافرة (قوله اثني) يضم فسكون فكسر اي ذمت (قوله بشر) اي فسق (قوله وهو) اي عدم حضنة الكافرة (قوله يقر) يضم ففتح مثقلا (قوله الا) للتنبية (قوله لا توله) يضم التاء اي لا تبعدها إضافة خبر للبيان (قوله فرق) بفخات مثقلا (قوله تبسع) اي المصنف (قوله فيها) اي المدونة (قوله وان كانت) اي الحضنة (قوله من زوجة الخ) بيان لمن (قوله لذلك) اي القيام بما يحتاج اليه المحضون (قوله به) اي القيام بالمحضون (قوله وان يكون) اي الذكر (قوله والا) اي وان لم يكن محرما لها (قوله وأثبتها) اي الحضنة (قوله له) اي الذكر غير المحرم ذي الاهل المأمور على الطبقية (قوله اما)

بضم الهمز (قوله بشوقه) اي زوجها (قوله فليس الدعاء) تفريع على دخل بها (قوله دخول) خبر بل وطه (قوله وهذا) اي سقوط الحضنة بدخول زوج بالحضنة (قوله عليه) اي المحضون (قوله والا) اي وان كان في نزاع ضرر عليه (قوله وكونها) اي الاتى عطف على الخلو (قوله فيها) اي الحضنة (قوله به) اي دخول الزوج بها (قوله بذلك) اي دخول الزوج بها اصله عليه (قوله بلا عذر) صله يستكت

(قوله من اهل الحضانة) بيان اخوها (قوله فلا يسهلها) اي الحضانة ٤٥٧ (قوله بها) اي الحاضنة (قوله والعبد)

اي الولد (قوله ثانيا) اي

اي القيد (قوله سواء)

اي غير العبد (قوله والا) اي

وان كان للمحزون حاضن

غير ابيه العبد (قوله

انتقلت) اي الحضانة عن

الام بدخول زوجها

(قوله) اي من سوي

العبد (قوله ويجعل) اي

الوصية (قوله له) اي

محزونها (قوله جعلها)

اي التاويلين (قوله لها)

اي الام (قوله وان كان

الح) حال اومبا الغة (قوله

لانها) اي المسئلة (قوله

وعنها) اي الام صلة مثل

(قوله عليها) اي المسئلة

(قوله وعلى ذلك) اي فرضها

في الام صلة نقل (قوله

المفاد) بكسر اللام مثقلا

(قوله الوقف) اي الاقتصار

(قوله من اب الح) بيان

لولى (قوله او لالة) عطف

على ولاية (قوله او نسب)

عطف على سبب (قوله لانه)

اي العبد (قوله وقديما)

اي لمن يساقربه في قوة

علة ما قبله (قوله قبل)

بكسر الموحدة اي

الرضيع (قوله خبر) اي

حديث واضافته للبيان

(قوله الح) اي فرق الله

(قوله شخص) خبر اهل

(قوله هذا) اي الفرع (قوله سائر) اي باقي

بل وان كان المحرم (لأحضانه كالتال) للمحزون تزوجه حاضته من جهة ابيه كعمته  
(او) اي والا اذا كان الزوج الذي دخل بالحاضنة (وليا) اي عاصبا للمحزون (كابن الم)  
بشرط ان لا يكون للمحزون حاضنة فارغة عن زوج (او) اي والان (لا يسهل الولد)  
المحزون (غير ابيه) ونحوها من اهل الحضانة فلا يسهل قطها بدخول زوج بها (أو) اي والا  
ان (لم تضعه) أي المحزون (المرضة عند) بدل (امه) الذي انتقلت له الحضانة بدخول  
زوج بامه فلا تسقط حضانه امه فكلامه على حذف مضاف غ صوابه بدل امه اي او الا  
عند امه (او) اي والان (لا يكون للولد حاضن) غير حاضنته التي دخل الزوج  
بها (أو) يكون له حاضن غيرها (غير مأمون أو) يكون حاضنه غيرها (عاجزا) عن  
القيام بمصالح المحزون لما نفع به أو غائب (أو) اي والا اذا (كان الاب عبدا وهي) اي الام التي  
دخل بها زوجها (حرة) أو أمة ولو تزوجت بغير سواء كان ولدها الرضيع حراً أو عبدا والعبد  
اولى بعدم تزوجه لانه ملك سيدها وكلامه قيد بقيد بن أن لا يكون العبد قائما بأموال ماله  
فان كان قائما بمصالح الحضانة ولده يتزوج امه فلو قال الاب عبد غير قائم بأموال سيده  
مطلقا وحر والولد عبد لوفى بذلك ولغة كان غير ضروريه الذكر ثانيا ما يكون الحضانة  
للزوج العبد بعد الام اعدم وجود من يستحقها سواء والانتقلت له (وفي) سقوط حضانه  
(الوصية) على المحزون بدخول زوج أجنبي به او عدم سقوطها رتبته له بتما وما يصلحه  
(روايتان) عن الامام رضى الله تعالى عنه في الام الوصية فقط انت جهاهما الشارح في الام  
الوصية ولا خصوصية لها طي بل لها خصوصية وان كان ظاهر كلام ابن عبد السلام  
والموضح العموم لانها مفروضة في الام وعنها مثل مالك رضى الله تعالى عنه كما في رسم حلف بن  
سماع ابن القاسم ورسم كتب عليه ذكر حق وفي رسم الوصايا من سماع اشهب وتكلم عليها ابن  
رشد في هذه الحال وعلى ذلك نقله الاثمة كابن زمين في منتخبه واللغوي في تبصرته وصاحب  
معين الحكم وغيرهم من الاثمة وعلى المقلد الوقف مع نص من قاده والوقف حيث وقف والله  
الموفق (و) شرط ثبوت الحضانه للمحاضن ذكره كان أو أنى (ان لا يافر) أي يريد السفر  
(ولى) للمحزون ولاية مال من اب أو وصى او مقدم او ولاية عصبية بسبب كعتق بكسر القاء  
وعصبته أو نسب من اخ او عم او غيرها اذا عدمت ولاية المال ونعت لولى (حر) لا عبد فلا يسقط  
سفره حق الحضانه حرة او أمة لانه لا قرار له ولا سكن وقد يبيع واصله يسافر (عن) موضع (ولد)  
ذكره أو أنى او عن بمعنى الباء أي يريد سفره ولبس ثم لولى حاضره او به في الدرجة فتسقط  
حضانه الحاضن فان وجد مساويه درجة كمن كان فلا تسقط حضانتها بارادة سفره قاله  
المصنف (حر) نعمت ولد فان اراد السفر المذكور سقطت حضانتها أما وعبرها واخذ ان لم  
يكن رضيعا بل (وان) كان (رضيعا) قبل غيرها ولعل خبر من فرق بين والده وولدها الح مخصوص  
بغير هذا وبغير سائر المسقطات المتقدمة (أو سافر هي) اي الحاضنة أي تريد السفر وكذا  
الحاضن الذي كروا قصر على الاثنى نظر الغالب فان ساقرت سقطت حضانتها وشرط سفر كل من  
الولى والحاضنة ان يكون (سفره) بضم فسكون أي انتقال وانقطاع (لا) سفر (تجارية)

(قوله فلا يأخذ) أي الولي المحضون (قوله رباحه) أي الحاضنة المحضون (قوله من سما) بفتح الهاء (قوله بها) أي السلامة (قوله والوالا) أي وان لم يكن السفر لامن وأمن في الطريق (قوله فلا ينزعه) أي المحضون (قوله ونزع) بضم فكسر أي المحضون (قوله ان لم يخف) بضم ففتح (قوله عليه) أي المحضون ضرر ينزعه منها (قوله وقبل) بكسر الموحدة (قوله غيرها) أي أمه وهذا لازم لما قبله (قوله اذا لم يغلب عطبه) بأن غلبت سلامته أو استوى بشرط في البحر فان غاب عطبه فليس له أخذه معه (قوله ويزاد) أي على أمن المنتقل اليه ٤٥٨ والطريق (قوله بزوجه) أي جبراعليها (قوله أمه) أي الزوج (قوله معرفته) أي

الزوج (قوله وحريته) أي الزوج (قوله منه) أي سفرها معه (قوله لان أراد) أي الولي أو الحاضنة (قوله فلا يأخذ) أي الولي المحضون (قوله ولا تمنع) أي الحاضنة (قوله به) أي المحضون (قوله) أي بمن (قوله يرضى) أي بمن انتقلت الحضانة له (قوله برده) أي المحضون (قوله قعود) أي الحاضنة (قوله لها) أي أمه (قوله فان كانت) أي الحاضنة المطلقة أو المتوفى عنها التي رضى من انتقلت الحضانة اليه بردها (قوله منها) أي الحاضنة (قوله والوالا) أي وان كان فسخره قبل بئانه أو يذرا الجمع على فساد الحد (قوله عادت) فيه تسامح اذ لم تنقل الحضانة عنها (قوله غيره) أي ابن تونس (قوله تعود) أي الحاضنة بعد فسخ القاسد (قوله لها) أي الحاضنة صله اسقاط ولاه مقوية (قوله غيرها)

أو نزاهة أو طلب ميراث أو نحوها فلا يأخذ ولا يسقط حق الحاضنة وتأخذ معها ولو بغير اذن وليه (وحلف) الولي انه اراد سفر النقلة لنزعه والحاضن انه اراد سفر التجارة لياخذها معه وحق المحضون باقي حين خروج الحاضنة للتجارة على ظاهر المذهب ولو طابت الانتقال به الى موضع بعيد فشرط الاب عليها نفقة وكسوته واحدا او متعدد اجاز ذلك ولو خاف خروجها به بلاذنه فشرط عليها ان فعلت ذلك فعليها نفقة وكسوته لزمها ذلك قاله بعض الاندلسيين وظاهر قوله حلف منها أم لا وقيل انما يحلف المتهم دون غيره واستحسنه بعض القرويين وارضاه ق لا ت و س و ع و بشرط أن تكون مسافة سفر كل (سنة برد) هذا هو الراجح (وظاهرها) أي المدونة انه يكفي مسافة (بر يدين ان سافر) الولي لنفسه أو الحاضنة لتكسوة (لا من) أي لموضع مأمون (وأمن) بفتح فكسر كل من الولي والحاضنة (في الطريق) على نفسه وماله وعلى المحضون أي كان الغالب السلامة في الطريق والبلد ولا يشترط القطع بها قاله البدروالا فلا ينزعه الولي ونزع من الحاضنة ان لم يخف عليه وقبل غيرها ان لم يكن في الطريق يهرب بل (ولو) كان (فيه) أي الطريق (بهر) لقوله تعالى هو الذي يسيركم في البر والبحر اذا لم يغلب عطبه ويزاد لسفر الزوج بزوجه أمه في نفسه وعدم معرفته بالاساءة عليها وأقرب البلد المنتقل اليه بحيث لا يخفى خبرها عن أهلها وحريته فان أراد الولي السفر المدكور سقطت حضانتها في كل حال (الآن تسافر هي) أي الحاضنة (معه) أي الولي أو المحضون فلا تسقط حضانتها وليس لوليها منعها منه (لا) ان أراد أن يسافر (أقل) من ستة برد فلا يأخذ منها ولا تمنع من السفر به (و) اذا سقطت الحضانة بدخول زوج بالحاضنة وطلقاتها أو مات (فلا تعود) الحضانة للحاضنة أما كانت أو غيرها (بعد الطلاق) أو الموت فتسقط لانتقلت له الآن يرضى برده لاه فتنعدها ولا مال لايه فان كانت أخفا فلا يسه منهها (أو) أي ولا تعود به بعد (فسخ) النكاح (القاسد) المختلف فيه والجمع عليه ان درأ الحدو كان فسخره بعد البناء أو لا عادت (على الأربع) عند ابن يونس من الخلاف وقال غيره تعود لان المدة موم شرعا كالمدة موم حسا (أو) أي ولا تعود بعد (الاسقاط) لها من الحاضنة لغيرها لغير عذر بعد استحقاقها لها ثم أرادت ان تعود لها فلا تعود لها بناء على انها حق لها وهو المشهور ويجوز اقامتها عليه وقبل تعود بناء على انها حق للمحضون وعلى هذا فلا يجوز اقامتها على اسقاطها (الا) ان يكون سقوطها (لا) مذر (كمرض) لا تقدر معه على القيام بالحضانة أو عدم ابن أويج فرض أو سفر

حالة اسقاط ولاه معدية (قوله غير عذر) صله اسقاط ولاه معدية (قوله بعد استحقاقها) أي الزوج المسقطه صله اسقاط (قوله لها) أي الحاضنة صله استحقاق (قوله ثم أرادت) أي المسقطه (قوله ان تعود) أي الحاضنة (قوله لها) أي المسقطه (قوله انها) أي الحاضنة (قوله لها) أي الحاضنة (قوله وهو) أي كونها حق لها (قوله اقامتها) أي الحاضنة (قوله عليه) أي الاسقاط (قوله تعود) أي الحاضنة للمسقطه (قوله هذا) أي انها حق للمحضون (قوله اقامتها) أي الحاضنة (قوله اسقاطها) أي الحاضنة

(قوله بزواله) أي العذر (قوله وكذا) أي زوال عذرهما في عود الحضانة لها (قوله به) أي المحضون (قوله تتركه) أي الحاضنة المحضون (قوله مامر) أي مذرهما أو سفر وليه به (قوله منها) أي من هو عندهما (قوله والام خالية) حال (قوله لهما) أي الام (قوله وهذا) أي عود الحضانة لأمه الخالية بموت جدته (قوله أقوال ثلاثة) أي عودها للام وغيرها وعدم عودها للام ولا لغيرها وعدم عودها للام دون غيرها (قوله وصدر) بفتح الصاد مثقالا أي ابن رشد (قوله وعزاه) أي نسب ابن رشد عدم عودها لهما (قوله بدخول الزوج) صلة علم (قوله بذلك) أي دخول الزوج (قوله فيها) أي (قوله وعليه) أي ولي المحضون خبر قدر الاتي

٥٩

المحضون خبر قدر الاتي

(قوله وقت ميته) تنازع

ففيه غطاء ووطاء (قوله

بنوبه) أي الولد (قوله وان

كان) أي الولد (قوله عنها)

أي أمه (قوله معها) أي

أمه (قوله فعلية) أي وابيه

(قوله بكيفية) أي الولد

(قوله لوليه) أي المحضون

(قوله لهما) أي الحاضنة

(قوله ابغنيه) أي المحضون

(قوله موافقة) أي وليه

(قوله ذلك) أي بعنه لوليه

ليأكل عنده (قوله لانه)

أي بعنه له (قوله أكله) أي

المحضون (قوله والسكنى)

أي أجزتها (قوله توزع)

بضم ففتح مثقالا أي تقسم

(قوله هذا) أي توزيع

السكنى عليهما (قوله يلزمه)

أي الاب (قوله مسكنه) أي

الولد (قوله عليه) أي الاب

(قوله يجتهد) بضم التحتية

وقفتح الهاء (قوله الجاهم)

أي الرأس (قوله وروى)

بضم فكسر (قوله لاشئ)

زوجهم غير مائة فتعود لهما الحضانة بزواله وكذا إذا رجع به وليه من سفره وسفرته فلا الآن تتركه سنة بعد زوال مامر بلا عذر أو يأتى الولد من هو عندهما ويشق نقله من أفلا تأخذه (أو) أي والا (لموت الجدة) التي انتقلت لهما الحضانة بدخول زوج بالام (والام خالية) من زوج بموت أو طلاق فتعود الحضانة لهما أو كالجدة والام غيرهما وهذا أحد أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد وصدر بعدم عودها للام وعزاه لظاهر المدونة (أو) أي وتسقط الحضانة للام وغيرها التي دخل بها الزوج (لأنها) أي خلوها عن الزوج بموت أو طلاق (قبل علمه) أي من انتقلت الحضانة اليه بدخول الزوج بها ومعه قبل علمه أخرى فإذا علم بذلك من انتقلت له وسكت حتى تأتت فلاحق له فيها (وللحاضنة) أم أو غيرها (قبض نفقته) أي المحضون من أبيه أو وصيه وكسونه وغطائه وفراشه وجميع ما يحتاج اليه ابن عرفة وعليه في غطاء الولد ووطائه وقت ميته مع أمه قدر ما يتوبه وان كان بعزل عنها أو بلغ حذما لا يبيت الولد معها امتنع بإفعليه ما يكفه منفردا وليس لوليه أن يقول لهما ابغنيه يأكل عنده ويعد ذلك وليس لهما موافقة على ذلك لانه ضرر بالمحضون واختلال بصيانتهم إذ لا ينضب وقت أكله (والسكنى) توزع على أبي المحضون والحاضنة (بالاجتهاد) من أهل المعرفة فيما يخص المحضون فهو على أبيه وفيما يخص الحاضنة فهو عليها هذا مذهب المدونة وهو المشهور قال المتسطي فيما يلزم الاب الولد مانصه وكذا يلزمه الكراهة عن مسكنه وهذا هو القول المشهور بالمعمول به المذكور في المدونة وغيرها سحنون ويكون عليه من الكراهة على قدر ما يجتهد وقد قال يحيى بن عمر على قدر الجاهم وقد أفاد أن قول سحنون تفسير للمدونة كما فهمه المصنف في توضيحه ونصه والمشهور أن على الاب السكنى وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب وعلى المشهور فقول سحنون تكون السكنى على حسب الاجتهاد ونصوه لابن القاسم في الديمقراطية وهو قريب مما في المدونة وقال يحيى بن عمر على الجاهم وروى لاشئ على المرأة ما كان الاب موسرا وقال أيضا أنها على الموسر من الاب والحاضنة وسكنى ابن بشير قولاً بأنه لاشئ على الام من السكنى اه ابن عرفة فيها السكنى على الاب يحيى ابن عمر السكنى على قدر الجاهم قال وروى أيضا لاشئ على المرأة في بسر الاب سحنون السكنى عليهم ما ليس أنفسهم بل على قدر ما يرى ويجتهد وأرى أن كان الولد لا تزني سكا على من يسكن معه من أب أو حاضن فلا شئ على أبيه ولا فعليه الاقل مما تزني على أحدهما اه (ولاشئ) أي لأجرة ولا نفقة (لحاضن لاجلها) أي الحضانة هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه المرجوع

أي من أجرة المسكن (قوله ما) مصدر بظرفية (قوله وقال) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله انها) أي أجرة المسكن (قوله من الاب الخ) بيان للموسر (قوله بأنه) أي الشأن الخ تصوير لا قول (قوله فيها) أي المدونة (قوله عليها) أي الاب والحاضنة (قوله يرى) بضم الياء (قوله ويجتهد) بضم الياء وفتح الهاء (قوله من أب الخ) بيان لمن (قوله والا) أي أن زادت سكا على من يسكن معه (قوله فعليه) أي الاب (قوله المرجوع) نعت قول

(قوله وبه) أي المرجوع اليه صلة أخذ (قوله وقال) أي الامام رضي الله تعالى عنه (قوله أولا) بشد الواو (قوله بفتح  
 الفاء) (قوله عليهم) أي الحاضنة (قوله ماله) أي المحضون (قوله واختلف) بضم التاء (قوله خدمته) أي المحضون (قوله فقيها  
 أي المدونة (قوله لهم) أي المحضون (قوله أخذهم) أي الاب المحضون جواب ان (قوله عليه) أي الاب للمحضون (قوله  
 وبهذا) أي عدم لزوم الاب اخدام المحضون صلة قضى (قوله يعبر) بضم التحتية وفتح الموحدة والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى  
 الله على سيدنا محمد وآله وسلم أكمل الله بقضاه واحسانه النصف الاول من تسهيل منخ الجليل يوم الثلاثاء خمس خلعت من ذي  
 القعدة من العام الثامن والثمانين من هجرة خاتم النبيين اللهم صل وسلم عليه وعلى آله أجمعين والحمد لله رب العالمين من فضله على  
 عبده محمد ابن أحمد بن محمد بن عيسى عفا الله عنه وأحسن اليه والى والديه والى المؤمنين والمؤمنات بشقاعة سيد الخلق صلى الله  
 عليه وعلى آله وسلم آمين \* (باب في البيع) \* أي أحكامه (قوله للصرف) أي بيع الذهب بالفضة (قوله والمبادلة) أي بيع  
 ذهب بذهب متساويين عددا أو فضة بفضة كذلك (قوله والمراطلة) أي بيع ذهب بذهب متساويين وزناً وفضة بفضة كذلك (قوله  
 وهو) أي البيع (قوله لغة) أي استعمال او كلام (قوله قريش) بضم القاف وفتح الراء (قوله اخرج) جنس واصنافه لذات فصل  
 مخرج اخرج منفعة (قوله عن الملك) بكسر ٤٦٠ فسكون فصل مخرج اخرج ذات عن غيره (قوله بعوض) فصل مخرج اخرج ذات

عن الملك بلا عوض (قوله  
 والمشرع) أي في لغة قريش  
 (قوله ادخالها) أي الذات  
 جنس واصنافه فصل مخرج  
 ادخال منفعة (قوله فيه)  
 أي الملك فصل مخرج ادخال  
 ذات في غيره (قوله بعوض)  
 فصل مخرج ادخال ذات فيه  
 بلا عوض (قوله وهي) أي  
 لغة قريش (قوله عليهم)  
 أي لغة قريش (قوله اصطلح)  
 أي اتفق (قوله الفقهاء) أي  
 العلماء بالاحكام الشرطية

\*(باب في البيع)\*

البيع هو ما لا بد لهم من خادم اضعه عنهم عن خدمة أنفسهم والاب بقوى على اخدامهم أخذهم  
 ولا ينوب ولا خدمة عليه وبهذا قضى أبو بكر على عمر رضي الله تعالى عنهما وأرى أن يعتبر  
 في الخدمة منسل ما تقدم في الاسكان والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه وسلم

القرعية (قوله تقرى باللفهم) على اصطلاح (قوله وشرا) عطف على في لغة (قوله عرفه) بفتحات مثقلا أي شرح ودفع  
 ماهيته (قوله بقوله) صلة عرف (قوله البيع) أي حقيقة شرعا (قوله الاعم) أي الشامل للصرف والمراطلة والمبادلة والتولية  
 والشركة والاخذ بالشفعة وهبة الثواب والسلم (قوله عقد) جنس واصنافه معاوضة بضم الميم واحمال العين وفتح الواو واجسام  
 الصاد فصل مخرج الهبة والصدقة والاعارة والاعمار والادخار والبيع (قوله عقد) جنس واصنافه معاوضة بضم الميم واحمال العين وفتح الواو واجسام  
 والاكرام (قوله ولا متعة لذة) فصل مخرج النكاح (قوله فتخرج الاجارة والكراه) تفريع على غير منافع (قوله والنكاح)  
 تفريع على ولا متعة لذة (قوله وتدخل هبة الثواب) أي العوض المالي لاطلاق العقد عن كونه ذامكا بية (قوله والصرف  
 والمراطلة) لاطلاق العوضين عن كون أحدهما ليس ذهابا ولا فضة (قوله والسلم) أي العقد على دفع مقول مجمل في مقول من  
 غير جنسه مؤجل لاطلاق غير العين من العوضين عن كونه معيناً (قوله والغالب عرفاً) أي والمعنى الذي غلب في عرف الفقهاء  
 اطلاق البيع عليه (قوله منه) أي المعنى المشروح بالتعريف المقدم (قوله بزيادة) صلة أخص وبأوه سببية (قوله ذومكايبة)  
 أي صاحب مغالبة بقبول الثمن وتكثير الثمن من المشتري وعكسه من البائع (قوله أحد عوضيه) أي العقد (قوله معين) بضم  
 ففتح مثقلا (قوله فيه) أي العقد وهذا آخر ما زاد على التعريف المقدم للبيع العام في بصير الجوه وعنه في البيع الخاص (قوله  
 فتخرج الاربعة) أي هبة الثواب وذومكايبة والصرف والمراطلة بأحد عوضيه الخ والسلم بعين الخ

(قوله في معلوم قدر ذهب) صله دفع و إضافة معلوم من إضافة ما كان صفة و إضافة قدر بمعنى من أي في قدر من ذهب معلوم (قوله لاجل) نعت قدر (قوله سلم) خبر دفع (قوله لا بيع) عطف على سلم (قوله لاجل) نعت بيع (قوله لانه) أي القدر المعلوم من الذهب أو الفضة (قوله لو استحق) بضم التاء و كسر الحاء المهملة أي رفع عنه ملكا تابعه بثبوت ملكه لغيره قبله (قوله فلا يفسخ بيعه) أي ويلزم البائع مثله (قوله ولو يبيع) أي القدر المعلوم من الذهب أو الفضة (قوله معينا) بضم ففتح مثقلا حال من ضمير يبيع الخط انظر هذه الصورة التي قال فيها السلم لا يبيع فان الذي ظهر لي انما سادخت في هذه البيعة ١٥ وأجب بأن غير المسكوك من الذهب والفضة ليست عينا لانها المسكوك من مالم يملك منه ما لم تدخل هذه الصورة في تعريفه البيعة (قوله عارض) اضافته من إضافة ما كان صفة (قوله تأجيل) مصدر مضاف الى مدفوعه (قوله عوضه) أي العدة و إضافة لادنى ملايسة (قوله العين) نعت عوض أي الذهب أو الفضة (قوله ورؤية) عطف على تأجيل (قوله غير العين) صفة عوض (قوله حين عقده) صلة رؤية (قوله وبه) أي العقد عطف على عارض (قوله و عدم ترتيب ثمنه) أي العقد عطف على عارض (قوله وصحته) أي العقد عطف على عارض (قوله ومقابل) عطف على عارض (قوله منها) أي التأجيل ومقابلته التحجيل والرؤية الخ ومقابلها الغيبة حينه والبت ومقابلها الخيار وعدم ترتيب ثمنه الخ ومقابلته ترتيب ثمنه الخ وصحته ٤٦١ ومقابلها فسادده (قوله بعدده) بضم ففتح فكسر مثقلا أي بصيره

متعدد الخ خبر حصول (قوله أو أجل) راجع لتأجيل عوضه (قوله وتقدر) راجع لمقابلته (قوله وحاضر) راجع لرؤية عوضه وغائب راجع لمقابلته وأجب وتأجيل لبتنه وخيار راجع لمقابلته (قوله ومما أجمعه) راجع لترتيب ثمنه على ثمن سابق (قوله منها) أي الأنواع المذكورة (قوله وأعم من غيره) أي مقابله (قوله من وجهه) كبيع المؤجل

ودفع عوض في معلوم قدر ذهب أو فضة لاجل سلم لا يبيع لاجل لانه لو استحق فلا يفسخ بيعه ولو يبيع معينا انفسخ بيعه باستحقاقه وحصول عارض تأجيل عوضه العين ورؤية عوضه غير العين حين عقده وبه وعدم ترتيب ثمنه على ثمن سابق وصحته ومقابل كل منها بعدد المؤجل ونقد وحاضر وغائب وبخيار ومما أجمعه وغيرها كل منها ما بين مقابله وأعم من غيره من وجهه ١٥ قوله وتدخل هيئة الثواب الخ ويدخل فيه أيضا المبادلة والتولية والشركة والأقالة والاختبال الشفعة وتخرج من الاختص بقوله ذو مكايسة وهذا ظاهر فيما عدا الأقالة بزيادة أو نقص فتد عليه كبعض مسائل الصلح التي أوردها الخط على هذا الحد وقوله معين غير العين فيه إضافة غير العموم أي معين فيه كل ما غير المعين وأراد بالعين المسكوك من ذهب أو فضة لا يتردد عليه صورة سلم عرض في آخر ولا صور دفع عرض في ذهب أو فضة غير مسكوك لاجل وهي سلم لا يبيع لاجل كما قال لان غير المسكوك من الذهب والفضة عرض لا عين لانها خاصة بالمسكوك فصدق انه لم يمين فيه غير العين خلافا للخط وقوله فتخرج الاربعة أي تخرج هيئة الثواب بقوله ذو مكايسة أي مقابله لانه يقضى على الواهب بقبول ما يبيع به الموهوب وان لم يرض فلا مكايسة فيها وتخرج الصرف والمراطة والمبادلة بقوله أحد عوضه غير ذهب ولا فضة

وبيع الحاضر بحتة عاب في بيع مؤجل حاضر ويشترط بيع المؤجل في بيع مؤجل غائب وبيع الحاضر في بيع حاضر وتقدر على هذا قياس سائر (قوله فيه) أي التعريف (قوله وتخرج) أي المبادلة وما بعدها (قوله وهذا) أي خروج المبادلة وما بعدها ذو مكايسة (قوله فيما عدا الأقالة بزيادة أو نقص) أي ولا يظهر خروجه اذا كانت بزيادة أو نقص بذو مكايسة لانها ذات مكايسة (قوله وتقدر) بفتح فكسر مخففة أي الأقالة بزيادة أو نقص (قوله عليه) أي التعريف لدخوله فيه أفاده الثاني وفيه ان الأقالة بزيادة أو نقص يبيع اتفقا فادخلها فيه متعين أيكون جامعوا اتفاقا للاف في الأقالة بعين الثمن فقبل يبيع الا فيما استثنى وقيل حل (قوله كبعض مسائل الصلح الخ) تشبيهه في ورودها على الحد (قوله التي أوردها الخط) قال ويدخل فيه بعض أنواع الصلح كما لو صالح عن دين لمن ذهب أو فضة بعوض يساوي ذلك أو يقر به بزيادة أو نقص ١٥ وفيه ان هذا يبيع ومما يقول المصنف الصلح على غير المدعى به يبيع قد خوله فيه متعين لجمعه والله أعلم (قوله وقوله) أي ابن عرفة (قوله وأراد) أي ابن عرفة (قوله فلا يتردد الخ) تقرير بيع على قوله إضافة غير للعموم وأراد بالعين الخ (قوله سورة) إضافة للبيان (قوله وهي سلم) حال (قوله كما قال) أي ابن عرفة (قوله من الذهب والفضة) بيان لغير المسكوك (قوله عرض) خبر ان (قوله لانه) أي سلم عرض في قدر معلوم من ذهب أو فضة غير مسكوك الى أجل معلوم (قوله وقوله) أي ابن عرفة (قوله لانه) أي الشأن (قوله وان لم يرض) أي الواهب (قوله فيها) أي هيئة الثواب

(قوله بصفة) بصفة يسع (قوله فيه) اي البيع (قوله مبرور) اي لا غش فيه ولا خدعة ولا معصية فيه ولا به ولا معه قاله زروق (قوله وجوبه) اي البيع (قوله ونديه) اي البيع (قوله لمقسم) بضم فسكون فكسر اي حالف (قوله عليه) اي البيع (قوله فيما لا ضرر فيه) اي بيعه على ما لا يضره (قوله وكرهته) اي البيع (قوله وتحريره) اي البيع (قوله مشروعيته) اي البيع ابن عبيد السلام اباحته معلومة من الدين بالضرورة قال استدلال المذكو وعليها بالكتب والمجالس تبرك بالآيات والاحاديث وتقرين للطائفة اهـ (قوله عادية) اي عرفية ٤٦٢ (قوله سواء كان) اي الدال على الرضا (قوله كذلك) اي من الجانبين (قوله

اذ عوضا الصبرف احد هما ذهب والاخر فضة وعوضا المراطة والمبادلة ذهبان أو فضة ثان وخرج السلم بقوله معين غير العين فيه لان غير العين في السلم هو السلم نفسه ومن شروطه كونه دينيا في الذمة والمراد بالعين ما ليس في الذمة حاضر ام كان أو غائبا فشمع البيع المعين الغائب بصفة أو روية سابقة أو شرط خياد بالرؤية والاصل فيه الجواز لقول الله تعالى وأحل الله البيع ونهى من أجره والطبراني أفضل الكسب يسع مبرور وعمل الرجل بيده وقد يعرض وجوبه كبيع الطعام والشراب لمضطر اليه ونديه لمقسم عليه فيما لا ضرر فيه لان ابرار القسم مندوب وكرهته كبيع هر أو بيع لحمه وتحريره لقدر شرطه أو وجود مانعه بحكمة مشروعيته التوصل الى ما في يد الغير برضاه فيمنسد أبواب المنازعة والمقاتلة والسرقة والغيابة والخداع والحيل المنهي عنها واصلها لا ينعقد بها اي كل شيء (يدل) دلالة عادية (على الرضا) بخروج الثمن من ملك بائعه ودخوله في ملك مشتريه في نظير الثمن وخروج الثمن من ملك المشتري ودخوله في ملك البائع في نظير الثمن سواء كان قولاً من الجانبين أو فعلاً كذلك أو قولاً من أحدهما وفعلاً من الآخر غير معاطاة بل (وان) كان ما يدل على الرضا معطوياً (معاطاة) بان يعطى البائع الثمن للمشتري ويعطيه المشتري الثمن فيصدق بهما البيع مطلقاً قاله الا امام أحمد رضي الله تعالى عنه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا بد من القول في غير المحقرات والشافعي رضي الله تعالى عنه لا بد منه مطلقاً ابن عمار المالكي في شرح جمع الجملع يفتي بالمالكي المحافظة على عقده بالقول في غير المحقرات فان العادة لم تجز قط بعقده فيها بالمعاطاة في العقارات والجوارى وتجوها البناني ما وافق العادة في هذا وامثاله هو الذي يبقى به اذا اعتبر في الدلالة على الرضا الدلالة العادية فان حصل الاعطاء من جانب فقط ومن الجانب الآخر ما دل على الرضا غير الاعطاء والقول صح ولا يلزم الا باعطاء من الجانب الآخر فن أخذ طعام علم نفسه كغيف ورضي بائعه ولم يدفع الثمن له رده وأخذ بغيره وليس فيه بيع طعام بطعام مع الشك في القائل لما علمت من الخلل بالبيع فردّه فسخه وأخذ بغيره انشاء بيع آخر فان دفع ثمنه فليس له رده وأخذ بغيره لذلك ابن عرفة وله أركان الاول الصيغة ما دل عليه ولو معاطاة في جعلها ما فهم ان الاخر من فهمه من كفاة أو غيرها لزمه الباجي كل اشارة فهم منها الايجاب والقبول لزم بهما البيع ثم قال يباعان زماناً في الاسواق انما هي بالمعاطاة فهي منفصلة قبل قبض المبيع ولا يعقدونها بالايجاب والقبول اللفظيين

مطلقاً) اي عن التقييد يكون المبيع ثانياً قابلاً للثمن (قوله منه) اي القول (قوله مطلقاً) اي عن التقييد بغير المحقرات (قوله عقده) اي البيع (قوله بعقده) اي البيع (قوله فيها) اي غير المحقرات (قوله في العقارات الخ) يدل من فيها (قوله صح) اي البيع (قوله ولا يلزم) اي البيع (قوله رده) اي الطعام الذي أخذه (قوله فيه) اي أخذ بغيره (قوله لما علمت) علم ليس فيه الخ (قوله من الخلل الخ) بيان لما (قوله فردّه) اي المأخوذ (قوله له) اي البيع (قوله لذلك) اي يسع طعام بطعام منه كوك في تماثلهما (قوله وله) اي البيع (قوله أركان) اي أمور يتوقف هو عليها وان لم تكن داخلية فيه وهذا اصطلاح فلا مشاحة فيه (قوله في

جعلاً) اي المدونة (قوله فهم) اي علم بضم فسكون فهم (قوله من كفاة الخ) بيان لما (قوله لزمه) بجمال اي الاخر من خبر ما (قوله فهم) بضم فسكون (قوله لزم الخ) خبر كل (قوله ثم قال) اي الباجي (قوله فهمي) اي يباعان زماناً (قوله منفصلة) اي غير لازمة فن أراد جعلها وفسخها من المتبايعين فانه يمكن منه جبراً على الآخر (قوله قبل قبض المبيع) مفهومه لزومها بقبضه فليس لاحدهما جعلها الا برضا الآخر (قوله الايجاب) اي اثبات وانشاء البيع من البائع وهذا هو الاصل



(قوله على القبول) أي من المشتري لا مبيع بالثمن الذي تراضى عليه (قوله بأن يقول المشتري للبائع الخ) تصويرا لتقديم القبول وفيه ما يجازي الأول (قوله ونحوه) أي بعينه (قوله ولو رجع) أي المشتري (قوله وقال) أي المشتري (قوله لم أرض) أي بالشراء وإنما أردت اختبارك هل تبعه به أو الهزل (قوله وهو) أي لزوم المشتري الشراء (قوله ولا يكتنه) أي اللزوم استدراك على عزو اللزوم للمد كورين لرفع إيهامه اعتماده (قوله أنه) أي الشأن (قوله أنما يلزمه) أي المشتري (قوله أن اسقر) أي المشتري (قوله به) أي الشراء (قوله أو رجع) أي المشتري عن الرضا (قوله ولم يحلف) أي المشتري على عدم إرادة الشراء (قوله فإن حلف) أي المشتري على عدم إرادته الشراء (قوله فلا يلزمه) أي الشراء المشتري (قوله بل الحلف) أي قبوله وحل البيع به (قوله فيها) أي هذه المسئلة (قوله أقوى من دلالة الأمر عليه) أي الرضا (قوله على قوله) أي ابن القاسم (قوله في غيرها) أي المدقونة (قوله فيها) أي المدقونة أي وفي غيرها بالاولى (قوله لكن لما استند ابن القاسم الخ) استدراك على أن قول ابن القاسم فيه مقدم الخ لرفع إيهامه أنه لا وجه لاقتصاد المصنف على خلافه (قوله لا قياس) صلة استند (قوله قياسه) أي ابن القاسم (قوله اعتمد المصنف الخ) جواب لما (قوله فيه) أي قياس ابن القاسم أي بان المشتري ٤٦٣ إذا قال بعني فقد طاب ذلك بلفظ

صرح وأما في التسوق فيجتم أن صاحبها أو فقها ليعلم مقدار ما تساويه ثم لا يبيعها أو يبيعها من آخر طلبها منه فإن قال له قال بكم يبيعها فقال بمانه فقال السائل أخذتها فما أفلابد من جواب البائع بما يدل على الرضا صريحا أو ظاهرا لكن لما كان كلامه الأول محتملا لإرادته بيعها بها أحلفه مالك رضي الله تعالى عنه رفع الاحتمال لاسيما وقد تقوى بإيقانها في السوق وهي قرينة حالية والقرينة

بمحال (و) ينعقد البيع بما يدل على الرضا أن تقدم الإيجاب على القبول بل وإن تقدم القبول على الإيجاب بأن يقول المشتري للبائع (بعني) هذا الشيء بكذا درهم ما (فبقول) البائع (بعني) بكه ونحوه في الدلالة على الرضا ظاهر لزوم المشتري الشراء ولو رجع وقال لم أرض وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد وابن القاسم وعيسى بن دينار في كتاب ابن حزمين واختاره ابن الموارز ولا يكتنه خلاف قول ابن القاسم في المدقونة أنه أنما يلزمه الشراء أن اسقر على الرضا به أو رجع ولم يحلف فإن حلف فلا يلزمه فتساوى هذه المسئلة مسألة التسوق الآية قبل الحلف فيها أولى من الحلف في الآية لأن دلالة المضارع على الرضا أقوى من دلالة الأمر عليه ومن قول المشتري بعني قول البائع اشتري في قول المشتري اشتري البناء من المعلوم أن قول ابن القاسم في المدقونة مقدم على قوله في غيرها وقول غيره فيها لكن لما استند ابن القاسم في هذه المسئلة للقياس على مسألة التسوق وكان قياسه مطعونا فيه اعقد المصنف البحث فيه وجزم بالزوم ولو رجع المشتري وحلف وهو المعقد وقوله الحلف فيه أولى من الآية فيه نظر فإن دلالة الأمر على الرضا أقوى من دلالة المضارع عليه لأن صيغة الأمر تدل على الإيجاب كما في أبي الحسن وغيره وبعبده كلام ضيق وابن عرفة وغيرهما فهو يدل عليه صرعا وإن كان في أصل اللغة محتملا (و) ينعقد بما يدل على الرضا وإن بقول المشتري (ابتعت)

في بعني مقالية وهي أقوى من الحالية وأهل مالكا وسئل عن هذه لم يقبل فيها بين المشتري وأهله ولذا اختصرها البرادعي وغيره على السؤال والجواب وإنما يجهلون ذلك إذا كان جواب ابن القاسم بوجه عدم المطابقة للسؤال أو قياسه مشكلا وإن سلت من ذلك ذكرها بلفظ مختصر ولم يذكرها السؤال والجواب وكذا قال ابن عرفة ولهذا والله أعلم مشى المصنف على القول الأول ولم يجمعها مع مسألة السوم كما فعل ابن القاسم فلا اعتراض عليه في عدم ذكرها كما في قولها ولو مبني على ما فيها فلا يعترض عليه أيضا ويقال تكلم على ما ينعقد به البيع ولم يتكلم على أنكار المشتري الرضا ولكن الحل الأول هو الظاهر الرابع قاله الخطيب (قوله وجزم) أي المصنف (قوله بالزوم) أي لزوم البيع للمشتري (قوله وهو) أي اللزوم (قوله وقوله) أي عب (قوله فيه) أي قول المشتري بعني الخ (قوله من الآية) أي مسألة التسوق (قوله فيه نظر) خبر قوله (قوله فهو) أي الأمر (قوله عليه) أي الإيجاب (قوله وإن كان) أي الأمر الخ حال (قوله في أصل اللغة) اضافته لبيان (قوله محتملا) أي الرضا لعدمه الخطيب أنه المصنف على قائلين الأول أنه لا يشترط في انعقاد البيع تقدم دال الإيجاب على دال القبول الثانية أن المعتبر العرف في الدلالة على الرضا ولو كان دالا على غيره أو محتملا له ولغيره في اللغة فإن قول الشخص لمن يدمسعه يعني بأعشر فتمثلا محتملا لرضاه وعدمه ويدل في العرف على رضاه وإرادته إياه فإن أجابه البائع بما طلبه فقد تم له ما رآه ولزمه

الباجي بقدر البيع الى ايجاب وقبول ويلزم وجوده ما بلطف الماضي وان قال بعني فقال بعنك فقال أصحابنا العراقيون  
 ينعقد به وقال أبو حنيفة والسافعي رضي الله عنهما لا ينعقد به حتى يقول المبتاع اشتريت ودليلنا ان ما ينعقد الشراعه  
 ينعقد البيع به وليس للايجاب والقبول لفظ معين فكل لفظ أو إشارة فهم منه الايجاب والقبول لزم البيع به وكذا ما اثر العقود  
 الا أن بعض اللفاظ صريح كبعثتك بكذا فيقول الآخر قبيل أو ابتعت منك فيقول الآخر بعثت فهذا يلزمهما وبعضهم لا يحفل  
 فلا يلزم به البيع بمجرد حتى يقرن به عرف أو عادة أو ما يدل على البيع مثل قول شخص لا تخربكم فيقول الآخر لا تخربني  
 فيقول الأول قبيل فيقول الثاني لم أبعك فان كان في سوق تلك الساعة فروى أشهب لزومه البيع وروى ابن القاسم بخلافه  
 ما أراد البيع ولا يلزمه اه يتصرف ٤٦٤ (قوله ثم قال) اي البادي (قوله ولا يلزمه البيع) عطف على حلف (قوله

ولا ترد المبيع) اي على غير  
 البادي (قوله هذا) اي فان  
 كان رجوع البادي قبل  
 رضا الآخر فله الرد بلايين  
 (قوله بعد) بالضم عند  
 حذف المضاف اليه ونية  
 معناه (قوله لانه) اي قول  
 ابن رشد الخ لانه لا ينافي  
 (قوله ومحل) اي الحلف  
 (قوله والا) اي وان قامت  
 قرينة على البيع أو عدمه  
 (قوله والا) اي وان لم يحلف  
 (قوله فيلزمه) الخطأ هذا  
 قول مالك رضي الله تعالى  
 عنه في كتاب الفروع ومن  
 المسدودة ثم قال وله أيضا في  
 أول رسم من مناع أشهب  
 من كتاب العيوب يلزمه  
 وليس له أن يأبى ثم قال وقال  
 الأيمري ان كان المسمى قدر  
 قيمة السلعة وكانت تباع بمثل  
 لزمهما البيع والاحناف انه

اي اشتريت منك كذا بكذا (أو) قول البائع (بعثتك) كذا بكذا (ويرضى) الشخص (الآخر)  
 يقع الخلف المصلحة وهو البائع في الأولى والمشتري في الثانية (فيهما) أي المشتري (وحلف) البادي  
 بصيغة مضارع بآثما كان أو مشتريا ثم قال بعد رضا الآخر لا يرضى ولا يلزمه البيع (والا)  
 أي وان لم يحلف (لزمه) البيع ولا ترد المبيع لانها يمين تم حلفه فيحلف البائع (ان قال) البائع  
 ابتداء (أي بيعها) أي السلعة بكذا افترض المشتري بشرائها فيقال البائع لم أرض وانما أردت  
 المساومة أو المزح فان حلف فلا يلزمه والالزمه (أو قال) المشتري ابتداء (أنا أشترتها) أي  
 الساعة منك (به) أي الثمن المعلوم ورضي البائع ببيعها اليه فيقال المشتري لم أرد الشراء وانما  
 أردت الاختيار أو المزح فان حلف فلا يلزمه والالزمه فان كان رجوع البادي قبل رضا  
 الآخر فله الرد بلايين ولا ينافي هذا قول ابن رشد اذا رجع أحدهما عما أوجبه صاحبه قبل  
 أن يجيبه الآخر لم يفده رجوعه اذا أوجبه صاحبه بعد ما يقول لانه في صيغة الماضي التي يلزم  
 بها الايجاب والقبول وما هذا في صيغة المضارع فان بدأ أحدهما بماض كبعث واشتريت  
 ورجع قبل رضا الآخر فلا ينفعه رجوعه ولو حلف ومحل أيضا اذا لم تتم قرينة على البيع  
 أو على عدمه والاعمال عليها من غير حلف (أو) أي وحلف ان (تسوق) أي أحضر البائع ساعته  
 في سوقها المعد لبيعها (فقال) له المشتري (بكم) تبيعها (فقال) البائع أبيعها (بمائة) من نحو  
 الدراهم (نقال) السائل (أخذتها) أي السلعة بالمائة فقال المسروق لم أرد البيع وانما أردت  
 المساومة مثلاً فيحلف ولا يلزمه البيع والافيلزمه ولا مفهوم لتسوق على ما أفاده الخطأ  
 والحاصل أنه ان قامت قرينة على عدم ارادة البيع فالقول للبائع بلايين وان قامت على ارادته  
 بان حصل فما كس وتردد في السوق أو سكت مدة ثم قال لم أرض فيلزمه البيع وان لم تتم قرينة  
 على أحدهما فقله بيمينه سواء تسوق بها أم لا كما صرح به ابن رشد ونقله الخطأ واعتقه ابن  
 عرفة وغيره ولم أر من ضعفه (وشرط) صحة عقد (عاقده) أي البيع بآثما كان أو مشتريا (تبيع)  
 أي فهم مقاصد العتلا بالكلام وحسن رد جوابه لا بمجرد الاجابة بالدعوة والانصراف

لاعب ولا يلزمه ابن عرفة من قال ان وقف سلعة لبيعهما بكم فقال هي بكذا فقال أخذتم ايه فقال لم أرض في لزوم  
 البيع واقفها ولغوه ان حلف ما ساومه على الايجاب ثالثا ان كان قيمته أو ما تباع به والا فالثاني ابن رشد وكذا لو قال السائل أنا  
 أخذتها بكذا فقال البائع بعثتها بكذا فقال لا أرضي اه قالوا لانه ثلاثة ثقلها ابن رشد (قوله على ما أفاده الخطأ) ونفسه قوله  
 يسوق لا مفهوم له على مدعها الذي مشى عليه لانه اذا لم يلزم البيع مع التسوق الذي هو طاعة ارادة البيع فاحرى مع عدمه فهو  
 مفهوم موافقة وأيضا اذا لم يتسوق بها وحلف فلا يلزمه البيع اتفاقا على ما ارتضاه ابن رشد فنص المصنف على الخلاف فيه ليعلم  
 حكم المتفق عليه اه يتصرف (قوله كان) أي عاقده (قوله فهم) بفتح فسكون (قوله بالكلام) صلة مقاصد (قوله وحسن)  
 بضم فسكون عطف على فهم (قوله جوابه) أي الكلام (قوله لا مجرد الاجابة) من إضافة ما كان صفة أي لا الاجابة المجردة  
 عن فهم المقصود من الكلام وحسن جوابه عطف على فهم (قوله بالدعوة) صلة الاجابة (قوله والانصراف) عطف على الاجابة

(قوله بالزجر) صلة الانصراف (قوله لوجود هذا) اي المذكور من الاجابة بالدعوى والانصراف بالزجر المجردين عن الفهم وحسن الاجابة عنه لا مجرد الخ (قوله ولا ينضب) اي التميز (قوله بسن) بكسر السين وشذ الثون اي قدر مخصوص من العمر لاختلافه باختلاف ذكاء الاشخاص (قوله المقابلة) خبر دليل (قوله ان الشرط الخ) خبر دليل (قوله فلا يصح البيع من غير مميز) تفريع على وشرط عاقله تميز (قوله كان) اي غير المميز (قوله عند ابن شاس الخ) صلة لا يصح الخ (قوله له) اي الجنون (قوله فيه) اي عقده (قوله بالاصح) صلة ينظر (قوله في انما هو وفسخه) صلة الاصلح (قوله ان كان) اي عقد الجنون (قوله من يلزمه عنده) اي الرشيد (قوله لقولها) اي المدونة الخ (قوله عقد الجنون ينظر له فيه) السلطان (قوله ولم يسمع عيسى الخ) عطف على لقولها (قوله له) اي البائع اذا عقل (قوله ليس) اي يبيع المريض الذي ليس ٤٦٥ في عقده (قوله دليله) اي ابن عرفة

(قوله الاول) اي قولها من حسن نظره السلطان (قوله بطرقه) اي الجنون (قوله فهو) اي قدام ابن عرفة من باع حال جنونه بمن جن بعد بيعه في زمن خبره (قوله دليله) اي ابن عرفة (قوله الثاني) اي مسمع عيسى (قوله من ان شرط صحة الخ) بيان لما (قوله تباع فيه الخ) خبر ان (قوله صحته) اي البيع الخ خبر الذي (قوله وهو) اي صحته ولو من غير مميز ذكره ان ذكر خبره (قوله اذ لا موجب الخ) فيه نظر اذ موجب فسخه عدم تميز عقده وجهله بالمعقود عليه (قوله والرواية) اي عن ابن القمام (قوله كذلك) اي صحته من لا تميز له (قوله مسمع عيسى الخ) بيان للرواية (قوله

بالزجر لوجود هذا في اليه ان لا ينضب بسن ودليل تقدير الصحة المقابلة بقوله الاتي ولزومه ودليل تقدير عقدان الشرط انما يكون العقد أو عداة لالذات فلا يصح البيع من غير مميز أصغر أو انحاء أو جنون أو نوم بائعا كان أو مشتريا عند ابن شاس وابن الحاجب وابن راشد والمصنف قال ابن عرفة وعقد الجنون بين جنونه ينظر له فيه السلطان بالاصح في انما هو وفسخه ان كان مع من يلزمه عقده اقوالها من جن في أيام الخيام نظره السلطان ولم يسمع عيسى ابن القمام ان باع مريض ليس في عقده فله أولو ارثه الزام المبتاع ابن رشد ليس يباع فاسدا كبيع السكران واعتراض الخطاب دليله الاول بطرقه بعد العقد فهو قياس مع وجود الفارق اذ المقيس الجنون به قبل العقد والمقيس عليه الجنون فيه طار بعد العقد واهل دليله الثاني فيمن عنده نوع تميز كالمتعوه طفي اعلم ان ما ذكره المصنف من أن شرط صحة العقد كون عاقله مميزا فلا يصح من لا تميز له تباع فيه ابن الحاجب وابن شاس والذي لا ينشأ من المازري وعياض وغيرهم صحته ولو من غير المميز وهو ظاهر ان لا موجب لفسخه شرعا والرواية كذلك سمع عيسى ابن القمام ان باع مريض ليس في عقده فله أولو ارثه الزام المبتاع ابن رشد لانه ليس يباع فاسدا كبيع السكران عنه لمن لا يلزمه بيعه وقال المازري في المعلم شرط العقد اطلاق المبدأ احترازا من المحجور عليه كالصغير والجنون والسفيه فسوى بين هذه الثلاثة ومراعاة شرط اللزوم وقال عياض في تنبيهاته في كتاب البيوع الفاسدة ما انكم على العمل العارضة للبيع ما ضمه وعائته في المتعاقدين كالسفيه والصغير والجنون والرق والسكران الا أن العقد ههنا موقوف على اجازة من له النظر وليس بقاسد شرعا اه واقتصر ابن عرفة على ما هو لا معرضا عن كلام ابن شاس وابن الحاجب غير متعرض له بردول قبول وتقدم نصه وقول ابن رشد كبيع السكران تشبيه في أصل المسئلة في الانعقاد وعدم اللزوم وليس تشبيها للبيع الفاسد قاله الخطاب وقوله والاولى ان يحمل كلامه ههنا على من عنده شيء من التميز كالمعقود وأما من ليس عنده شيء منه فالظاهر أن يه غير منعقد لانه جاهل بما يبيعه وبشتره فيه نظرا لانه خلاف ظاهر كلامهم اه البناء بل

٥٩ منح في يلزمه بضم الباء وكسر الزاي اي السكران (قوله المعلم) بضم فسكون فكسر (قوله اليد) اي في التصرف (قوله فسوى) بفتحات منقلا اي المازري (قوله الثلاثة) اي الصغير والجنون والسفيه (قوله ومراة) اي المازري (قوله وعائته) اي البيع (قوله كاله الخ) خبر عائته (قوله الا ان العقد ههنا الخ) استدراك على وعائته الخ لرفع ايمامه اقتضاء فساد (قوله هو لاه) اي ابن رشد دو المازري وعياض (قوله معرضا) بضم فسكون فكسر حال من ابن عرفة (قوله غير) حال من ابن عرفة أو من ضميره في معرضا (قوله له) اي كلام ابن شاس وابن الحاجب (قوله وقوله) اي الخطاب (قوله فيه نظر) خبر قوله

(قوله ومنبوعه) بفتح السين اى ابن شاس وابن الحاجب (قوله له) اى محل الخطاب (قوله عنده) اى ابن رشد (قوله له) اى محل الخطاب (قوله كالصغير) اى غير المميز (قوله أو غير عالم) عطف على من لا يصح بيعه (قوله شره) اى التلقين (قوله الصغير) اى غير المميز (قوله وقول المقرئ) ٤٦٦ بفتح الميم والتاق وكسر الراء منقلا عطف على قول عبد الوهاب (قوله عدمها) اى

ما محل علمه الخطاب كلامهم هو الصواب او اوافق ما لم يصنف ومتبوعه ويدل له تشبيه ابن رشد بالسكران المختلف في بيعه ويبقى أن محل الخلاف عنده السكران الذى معه شيء من التمييز ويشهد له أيضا قول عبد الوهاب في التلقين وفساد البيع لو جوه منها ما يرجع إلى المتعاقدين مثل أن يكونا معا أو أحدهما ممن لا يصح بيعه كالصغير والمجنون أو غير عالم بالمبيع اه ابن بزينة في شرحه لم يختلف العلماء أن بيع الصغير والمجنون باطل لعدم التمييز وقول المقرئ في قواعده أن العقد من غير المميز فاسد عند مالك وأبي حنيفة رضى الله تعالى عنهم ما توقف انتقال الملك على الرضا اقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس فلا بد من رضا مختير وهو مفقود من غير المميز فهذه النصوص صريحة فيما تالة المصنف ومتبوعه على أن ما نقله طنى عن المازرى في العلم لا يدل على ما ادعاه واستثنى من مفهوم قوله تميز فقال (الا) أن يكون عدم تمييزه (سكر) حرام أدخله على نفسه بنحو آخر (في) عدم صحة بيعه (تردد) أى طريقتهان فطريقة ابن رشد والباجى عدم صحة بيعه اتفاقا وطريقة ابن شعبان وابن شاس وابن الحاجب عدمها على المشهور فالأولى حذف قوله لا يسكر فتردد لان بيعه غير صحيح اما اتفاقا وعلى المشهور وعبرارة المصنف توهم أن التردد في الصحة وعدمها وليس كذلك ومحل في الطامع الذى لا تميز عنده لانه مستثنى من مفهوم ما قبله وكأنه قال فلا يصح من غير يميز إلا أن يكون عدم تمييزه بسكر الخ ابن رشد سكران لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة فلا خلاف انه كالمجنون في جميع أحواله وأقواله الا فيما ذهب وقته من الصلاة فقل انه لا يسهط عنه بخلاف المجنون وسكران معه بقية من عقله قال ابن نافع يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره وقيل يلزمه الجناب والعتق والطلاق والحدود ولا يلزمه الاقرار والعقود وهو مذهب مالك وعامة أصحابه رضى الله تعالى عنهم وهو أظهر الاقوال وأولاهها بالصواب اه اقوله نقبل انه لا يسهط الخ ظاهر وجود الخلاف وقد بحث معه المصنف بأن الصلاة قضيا بالخلاف فتبين أن التفصيل انما هو في النوع الثانى وما ذكره ابن رشد فهو للباجى والمازرى على ما في الخط خلاف ما في التوضيح عنه من اطلاقه الخلاف في النوعين وأطلق التخصي الخلاف في لزوم بيعه وتبعه ابن بشير وبيع ابن شاس وابن الحاجب طريقة ابن شعبان على ما فهماه من كلامه ونص ابن شاس العاقد شرطه التمييز فلا ينعقد من فاقده لصفر أو جنون أو غباء وكذلك السكران اذا كان سكره متحققا الشيخ وبخلاف مع ذلك بالله ما عقل حين فعل ثم لا يجوز عليه وقال ابن نافع ينعقد من السكران والجهور على خلافه أبو عبد الله وهو يسكره يقصر ميزه في معرفة المصالح عن السقية والسقية لا يلزمه بيعه اه طنى ظاهر قوله لا يسكر فتردد أنه في الاعتقاد وعدمه وهو ما عليه ابن الحاجب وابن شاس والذى تواطأت عليه الطرق انه في اللزوم وعدمه مع الاتفاق على صحة هذا الذى عليه ابن رشد والمازرى والباجى وعياض والتخصي ونقل نص ابن رشد

الصحة (قوله ومحل) اى التردد (قوله لانه مستثنى الخ) علة ومحل الخ (قوله فتبين انه لا يسهط عنه) لعل مراده به مجرد العز ولا التضيق (قوله يجوز عليه) اى يلزمه (قوله وقبل تلزمه الجناب الخ) مراده مجرد العز وبديل وهو أظهر الاقوال الخ (قوله فقوله) اى ابن رشد (قوله له) اى ابن رشد (قوله في النوع الثانى) اى الذى عنده نوع تميز (قوله عنه) اى المازرى (قوله في النوعين) اى من لا تميز عنده ومن عنده نوع تميز (قوله وأطلق التخصي الخ) للاف في لزوم بيعه اى السكران اى من تقيده بكونه مجزا (قوله وتبعه) اى التخصي (قوله فهماه) اى ابن شاس وابن الحاجب (قوله كلامه) اى ابن شعبان (قوله العاقد) اى البيع (قوله فلا ينعقد) اى البيع (قوله فاقده) اى التميز (قوله مع ذلك) اى تحقق سكره (قوله ثم لا يجوز عليه) اى لا يلزمه (قوله ينعقد) اى البيع (قوله وهو) اى السكران

(قوله بسكره) صلة بقصر (قوله ميزه) اى تميزه (قوله في معرفة المصالح) صلة بميز (قوله عن السقية) اى ميزه صلة المتقصر بقصر (قوله انه) اى التردد (قوله وهو) اى أن التردد في الاعتقاد وعدمه (قوله تواطأت) أى توافق (قوله انه) اى التردد (قوله صحته) اى بيع السكران (قوله هذا) اى أن التردد في اللزوم وعدمه مع الاتفاق على صحته (قوله ونقل) اى طنى

(قوله ثم قال) اي طئي (قوله يباعانه) اي السكران (قوله من التفصيل) بيان لما هو على طريقه يفتي بفتح المثناة فوق مفتي طريقته  
 بلانول لضافته صلة اقتصر (قوله وفيه) اي السكر (قوله به) اي الخمر (قوله وعليه) اي قول حننون (قوله غيره) اي قول  
 حننون (قوله وزاد) اي ابو عمر (قوله ويحلف) اي السكران (قوله المصنف) ٤٦٧ اي ابن الحاجب (قوله وعليه) اي

جعل الخلاف فيمن لم يميز  
 (قوله بالعكس) اي الخلاف  
 في المميز والاتفاق على عدم  
 اللزوم في غيره (قوله له) اي  
 طئي (قوله مرادهما) اي  
 الباسي وابن رشد (قوله انه)  
 اي الطافع (قوله مثله) اي  
 الجنون (قوله له) اي مصطفي  
 (قوله لانه) اي الشأن  
 (قوله نفسه) اي مصطفي  
 (قوله له) اي مصطفي (قوله  
 ان كلامه) اي المازري  
 بيان لما يذهب من (قوله  
 انه) اي المازري (قوله  
 سدا للذريعة) عليه لم يصح  
 بيع السكران الخ (قوله  
 بلوغه) اي عاقده (قوله اي  
 ورشد وطوع) بيان  
 للعذوف (قوله وهو) اي  
 المميز (قوله وقوله) عطف  
 على قوله (قوله اجاعا) راجع  
 اثلا يلزم (قوله فهو) اي  
 الشراء (قوله قال) اي  
 القاشاني (قوله ويرجع)  
 اي المشتري (قوله او  
 باعها) اي السلع التي  
 اشتراها ودفعها في المظلة  
 (قوله قال) اي القاشاني  
 (قوله ولم ارها) اي مسئلة  
 الجهر على الشراء (قوله

المتقدم ثم قال وقال المازري يباعانه فيما عدا ذلك لان جهورا أصحابنا على أن لا يترجمه وذهب  
 بعض أصحابنا إلى اللزوم واللباسي نحو ما لا ينشأ من التفصيل وأطلق اللغوي الخلاف في لزوم  
 بيعه وبعه ابن بشير وعلى طريقه اللغوي واللباسي مع ابن رشد اقتصر ابن عرفة فقال والسكر  
 بغير خمر مثله أي الجنون وفيه به طريقان اللغوي في لزوم بيعه قول ابن نافع ورواية حننون  
 قائلا وعليه أكلها رواة ولم يحك أبو عمر غيره وزاد ويحلف ما كان حين بيعه عاقلا ابن رشد  
 واللباسي أن لم يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فكأن الجنون اتفاقا وان كان له بقية  
 من عقله فالقولان أي اللذان في طريقة اللغوي فقد ظهر لئلا أن هذه الطرق متفقة على العينة  
 والخلاف في اللزوم ثم قال في التوضيح وجعل المصنف الخلاف في السكران الذي لا يميز وكذلك  
 ذكر ابن شعبان وعياض وعليه فلا خلاف في لزوم البيع غير الطافع وطريقه ابن رشد بالعكس  
 البتة في لادليل له في قول ابن رشد واللباسي في الطافع أنه كالجنون لأن مرادهما كما في الخطاب  
 أنه مثله في عدم الانعقاد ويدل عليه ما تقدم لاق عدم اللزوم كأنهم طئي بناء على ما تقدم له  
 لانه قد مر ما قبله ولادليل له أيضا في حكاية المازري الخلاف في اللزوم وعدمه ما في الخطاب  
 وسلمه طئي أن كلامه في المصنف يقتضي أنه انما تكلم على من معه بقية من عقله وأما السكران  
 بحال كشر به خيرا انظر غيرهما فكأن الجنون المطبق في عدم صحته بيعه وانما لم يصح بيع السكران  
 بحرام ولم يلزم كقاره وسائر عقوده بخلاف جنونه وعقده وطلانه وحده سد للذريعة  
 لانه لو لم يترجم مع شدة حرص الناس على أخذ ما يده وتكرره وقوع بيعه ونحوه لادى الى انه لا يقي  
 له نفع ولو لم يلزمه الجنان ونحوها لذكر الناس وأتفقوا الاموال والافس وغيرها (وشرط  
 لزومه) أي البيع للبائع والمشتري (تكاليف) أي بلوغه وعقله في بيع ملك نفسه وما في بيع  
 ملك غيره وكاله فلا يشترط بلوغه وفي كلامه حذف أي ورشد وطوع بذليل قوله في الخبر  
 ولولي رد تصرف ميم وهو شامل للسفيه وقوله لان ابسج عليه جبر احراما غ لوقال ولزومه  
 رشد لكان أولى أي لاسيما لزوم الرد التكليف (لا) يلزم البيع للبائع ولا المشتري (ان اجبر)  
 بضم الهـ مز وكسر الموحدة (عليه) أي البيع (جبر احراما) اجاعا أبو على لا فرق بين الجبر على  
 الشراء والجبر على البيع اهـ قلت هما متلازمان اذ يلزم من الجبر على بيع السائمة الجبر على شراء  
 ثمنها ومن الجبر على شرائها الجبر على بيع ثمنها لا وجه للفرقة بينهما وفي المعيار عن القاشاني  
 ان من اشترى سلعا يدفعها في مظلة والبائع يعلم بضغطة فهو بمنزلة بيع المضغوط قال ويرجع  
 على بائعها بالثمن أو باعها بها ان رجعت عند الضابط قال ولم ارها منه موصية وأما ان أجبر على  
 سبه وهو طالب مال فلما يشهد والمذهب عدم لزومه أيضا وقال ابن كاتبة يلزم وبه أفق اللغوي  
 والسبعوري واستحسنه مذاق المتأخرين ومال إليه ابن عرفة وأفتى به ابن هلال والعقباني  
 والنسر قسطنطين والقشاني قاضي فاس نقله في المعيار ونقل القصار عن المازري مفتي فاس أنه

وهو (اي سبه) (قوله وبه) اي لزومه صلة افتى (قوله اليه) اي اللزوم (قوله به) اي اللزوم (قوله واقباني) بضم فسكون (قوله  
 النسر قسطنطين) بفتح السين والراء فسكون القاف وضم السين وكسر الطاء المهملة وشدة الباء (قوله والقشاني) بفتح الفاء فسكون  
 الشين المججمة فتقويسة (قوله انه) اي اللزوم

(قوله مائق) يفتح التام من مائة (قوله والمنفق) عطف على المديان (قوله او ملتزم) بكسر الراء عطف على المديان (قوله بمال) صلة ملتزم (قوله منه) اي المال (قوله فهو) اي يبيع الجبور وجبراً شرعياً (قوله شراؤه) اي الجبور على بيعه جبراً شرعياً (قوله تداولته) اي المبيع (قوله اعنى) بضم الهمز وكسر التاء (قوله وهب) بضم فس كسر (قوله استولد) بضم التاء وكسر اللام (قوله حد) بضم الحاء المهملة وشد الدال اي المشتري حد الزنا (قوله وان علم) اي المشتري (قوله بجبره) اي بائع امته (قوله على سببه) اي البيع (قوله فلا يحد) بضم لاء وفتح الحاء اي المشتري (قوله شبهة الخلاف) اي لزوم البيع البائع عليه لا يحد ويبان للفرق بين العلم بالجبر على البيع والعلم بالجبر على سببه وادفاعة شبهة للبيان (قوله يجبر البائع) اي على سببه (قوله به) اي جبر البائع على سببه (قوله عند ابن القاسم) ٤٦٨ صلة سواء (قوله ان علم) اي المشتري (قوله به) اي الجبر رد بلائع (قوله والا) اي وان

لم يعلم المشتري به (قوله رد) بضم ففتح اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله انه) اي قول مكنون (قوله مقابل) اي لقول ابن القاسم (قوله المضغوط) اي اى كره على سبب البيع (قوله والا) اي وان لم يقبض المضغوط الثمن (قوله فلا يفرمه) اي المضغوط الثمن (قوله مطلقا) اي عن تقييده بعدم علم المشتري بضغطه (قوله هذا) اي تقييد كلام مكنون بقبض المضغوط الثمن (قوله كلام والده) اي الدال على الرد بلائع (قوله بكلام مكنون) صلة قيد (قوله منه) اي التقييد (قوله انه) اي كلام مكنون (قوله ونسبه) اي ابن

جربى به الحكم في مدينة فاس اكثر من مائتي سنة وفي الحسابات وبيع مضغوط له نفوذ الخ واحترز بقوله جبراً حراماً من الجبر الشرعي كجبر القاضي لمديان على البيع لو فاء الغرماء او المنفق للنفقة او ملتزم الاقليم او البلد بمال فيعجز عنه فيجب بيعه على البيع لذلك والجزية او الخراج الحق فهو لازم ويجوز زيشر أو اكل أحد وكالجبر على بيع الارض او سعة الجاهل او مقبرة او طريق والطعام المحتاج له ولو كافر على بيع عبد المسلم أو الصغير أو المصحف الذي في ماله (و) ان جبر المالك على بيع شئفه او على سببه جبراً حراماً زاد جبر (رد) بضم الراء وشد الدال اي المبيع بالجبر الحرام (عليه) اي البائع سواء جبر على البيع او على سببه ولو تداولته الاملاك او اتفق أو وهب أو استولد وان علم المشتري جبراً البائع على بيع أمته ووطئها حدوان علم بجبره على سببه فلا يشبهه الخلاف (بلا) رد (ثمن) من المكروه في الجبر على سببه سواء علم المشتري بجبر البائع أو لم يعلم به عند ابن القاسم للمشتري منه وقال مكنون ان علم به والارد عليه بالثمن ومقتضى التوضيح انه مقابل وان قول ابن القاسم هو المعتمد وكلام مكنون اذا كان المضغوط هو الذي قبض الثمن والا فلا يفرمه مطلقاً هذا الذي دل عليه كلام ابن رشد وابن سالمون وقيد ابن الاظم كلام والده في التحفة بكلام مكنون فيظهر منه انه الراجح في المذهب ونسبه لابن رشد في نوازل وقد علمت ان العمل جرى بالمضى في الجبر على السبب وأما ان اجبر على البيع فيرد عليه بالثمن ان كان باقياً عنده أو تلف بسببه فان ثبت ببيئته تلفه بلا سببه رد عليه بلا ثمن (ومضى) البيع الجبور عليه من السلطان (في جبر عامل) للسلطان ترتب عليه مال من ظلم الناس على بيع ما يده ليوفى من غنمه ما ظلم فيه لانه جبر شرعي ويؤخذ من هذا جواز ابتداء فلوله وجاز اطلب ان كان أحسن ويحل البيع اذا لم تمكن الاعيان المغصوبة باقية باعيانها بعد العامل والاردت باعيانها ابن رشد الذي مضى عليه عمل القضاة ان من تصرف للسلطان في أخذ المال واعطائه انه اذا ضغط فبيعه جائز ولا رجوع له فيه وان كان لم يتصرف في هذا المال

الناظم لتقييد بكلام مكنون (قوله جبر) بضم الهمز وكسر الواو (قوله فريد) بضم الفاء وفتح الراء ولا اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله ان كان) اي الثمن (قوله عنده) اي البائع (قوله أو تلف) اي الثمن (قوله بسببه) اي البائع (قوله تلفه) اي الثمن (قوله بلا سببه) اي البائع (قوله رد) بضم الراء اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله ومضى) اي لزوم (قوله عليه) اي العامل (قوله على بيع ما يده) اي العامل صلة جبر (قوله ثمنه) اي ما يده (قوله ما ظلم) اي العامل الناس (قوله لانه) اي جبر السلطان العامل الخ علة مضى (قوله هذا) اي التعليل بانه جبر شرعي (قوله جواز) اي جبر السلطان العامل على بيع ما يده لذلك (قوله فلوله) اي تصرف على ويؤخذ الخ (قوله أحسن) اي من مضى لايهاه عدم جواز ابتداء (قوله والا) اي وان كانت الاعيان المغصوبة باقية باعيانها يده (قوله انه) اي العامل (قوله ضغط) اي على بيع ما يده لتوفيق الحق الذي عليه (قوله فبيعه) اي العامل (قوله به) اي المبيع (قوله وان كان) اي العامل (قوله لم يتصرف في هذا المال

الناظم لتقييد بكلام مكنون (قوله جبر) بضم الهمز وكسر الواو (قوله فريد) بضم الفاء وفتح الراء ولا اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله ان كان) اي الثمن (قوله عنده) اي البائع (قوله أو تلف) اي الثمن (قوله بسببه) اي البائع (قوله تلفه) اي الثمن (قوله بلا سببه) اي البائع (قوله رد) بضم الراء اي المبيع (قوله عليه) اي البائع (قوله ومضى) اي لزوم (قوله عليه) اي العامل (قوله على بيع ما يده) اي العامل صلة جبر (قوله ثمنه) اي ما يده (قوله ما ظلم) اي العامل الناس (قوله لانه) اي جبر السلطان العامل الخ علة مضى (قوله هذا) اي التعليل بانه جبر شرعي (قوله جواز) اي جبر السلطان العامل على بيع ما يده لذلك (قوله فلوله) اي تصرف على ويؤخذ الخ (قوله أحسن) اي من مضى لايهاه عدم جواز ابتداء (قوله والا) اي وان كانت الاعيان المغصوبة باقية باعيانها يده (قوله انه) اي العامل (قوله ضغط) اي على بيع ما يده لتوفيق الحق الذي عليه (قوله فبيعه) اي العامل (قوله به) اي المبيع (قوله وان كان) اي العامل (قوله لم يتصرف في هذا المال

ولا اعطائه) أى وترتب عليه مال للسلطان بخبره على بيع ما يبيده لوفائه (قوله فلا يشتري) بضم اليا وفتح الراء (قوله منه) أى العامل (قوله اذا ضغط) أى العامل على بيع ما يبيده لتوفيقه مال السلطان (قوله فان اشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله منه) أى العامل ما ضغط على بيعه (قوله فله) أى العامل (قوله اقيام) أى على من اشترى منه ما ضغط على بيعه واخذ منه (قوله وهو) أى ما تقدم من جواز جبر العامل على بيع ما يبيده لتوفيقه ما ترتب عليه للناس وعدم جوازه اذا لم يترتب للناس عليه شيء (قوله لانه) أى العامل (قوله من المال الخ) بيان لما (قوله منه) أى المال (قوله فلم يضغط) بضم اليا وفتح الغين المعجمة (قوله من اموال المسلمين) بيان لما (قوله وذلك) أى ضغطه (قوله انه) أى الشأن (قوله يبيع) أى السلطان (قوله من كسبه وحقه) أى العامل بيان لما كان يبيده (قوله بالوجه الشرعى) حال من كسبه وحقه (قوله وهذا) أى بيع السلطان ما زاد على ما كان يبيده قبلها (قوله اذا اوصى) أى السلطان (قوله ما كان يبيده) أى العامل (قوله قبلها) أى قبلها (قوله فله) أى السلطان يبيده قبلها (قوله فان لم يحص ولم يعلم) بضم اولهما وفتح ما قبل آخرهما أى ما كان يبيده ٦٩ قبلها (قوله فله) أى السلطان (قوله شطر) أى نصف (قوله وفى) بفتح الواو (قوله مفتلا) أى الشطر (قوله ما ظلم) أى العامل (قوله والى وان لم يوف شطر ما يبيده ما ظلم فيه) (قوله اخذ) أى السلطان (قوله ما يبيده) أى العامل (قوله عليه) أى اخذ جميع ما يبيده (قوله ولا يترك) أى للعامل (قوله مما يبيده) (قوله بسد) أى يحفظ (قوله رقه) أى حياته (قوله شرعى) أى ما اذن فيه فمثل نحو العيو من آلات العلوم الشرعية لا شقالها على الاتيان والاحاديث واسماء الله تعالى (قوله ليحجر) بضم اليا وفتح الواو (قوله وهو)

ولا اعطائه فلا يشتري - منه اذا ضغط فان اشترى منه ذلك القيام وهو صحيح لانه اذا ضغط فيما خرج عليه من المال الذى تصرف فيه أربعين انه حصل عنده منه فلم يضغط الا فيما صار عنده من اموال المسلمين وذلك حق واعلم انه انما يبيع على العامل ما زاد على ما كان يبيده قبل التولية من كسبه وحقه فى بيت المال بالوجه الشرعى وهذا اذا اوصى ما كان يبيده قبلها وعلم فان لم يحص ولم يعلم فله أخذ ما زاد على شطر ما يبيده كما أفاده ابن عبد السلام والموضح وابن فرحون ومحل أخذ الشطران وفى ما ظلم فيه والا أخذ جميع ما يبيده ان توقفت التوفيقه عليه ولا يترك الا ما يسد رقه (ومنع) بضم فكسر (بيع) رقيق (معلم) صغيرا وكبير (ومعصف) وجزئه وكتب حديث وفقه وعلم شرعى (ورقيق) صغير (كافر يبيع على الاسلام وهو المحوى اتفاقا والكتابى على الراجح وصلة يبيع (الشخص) (كافر) ومنه فهم صغيرانه ان كان كبيرا فان كان مجوسا ما فكذلك وان كان كفا جاز يبيعه الكافران كان على دينه والا فلا وكالبيع الهبة والصدقة وقولها هبة المسلم للمسلم لمفرجا ترقة معناه ماضية بعد وقوعها ثم يبيع على اخراجها فله أبو الحسن ويمنع بيع آلة الحرب للعربيين من سلاح وكراع وسر وج ونحوها كحاس وخباء وآلة سفر وما عونه ويحسرون على بيعه ان وقع فى التوضيح وينع يبيع الدارمان بتخذها كنبذة والخشبة ان يتخذها صليبا والعناب ان يعمره نخرا والحاس ان يتخذها ناقوسا وكل شئ علم ان يشتري قصد به أمر الا يجوز كبيع جارية لاهل الفساد الذين لا غيرتهم أو يطعمونهم من حرام وعملوك ان يعلم منه الفساد به الخطاب وأما يبيع الطعام للعربيين فقال ابن الماجشون يجوز فى الهدنة ويمنع فى غيرها وكلام الشاطبى يفيد ان المذهب منه مطلقا وعزاه ابن فرحون وابن جزى لابن الزايم الشاطبى يمنع بيع الشمع لهم اذا كانوا يستعينون به على اذمار المسلمين وان كان

أى الذى يبيع على الاسلام (قوله انه) أى الرقيق الكافر (قوله فكذلك) أى الصغير فى منع بيعه لكافرا لانه يبيع على الاسلام على المعتد (قوله وان كان) أى الكبير (قوله ان كان) أى الكافر على دينه أى معتق الرقيق 'لخاص كيهودى يعقوبى او سامرى لمنه لا يعقوبى لسامرى وان كانا يهوديين ونصراني صابئى لملته لا صابئى لنصراني غير صابئى وان كانا نصرانيين (قوله والا) أى وان لم يكن على دينه (قوله وقولها) أى المدونة (قوله معناه ماضية) خبر قولها (قوله وينع) بضم اليا (قوله من سلاح الخ) بيان لآلة الحرب (قوله وكراع) بضم الكاف أى خيول (قوله وما عونه) أى ما يعين على السفر (قوله يبيع) أى المذكور (قوله ان وقع) أى يبيعه لهم (قوله علم) أى البائع (قوله غيرة) بفتح الغين المعجمة (قوله الهدنة) بضم فسكون أى الصلح على ترك قتالهم مدة (قوله وينع) أى يبيع الطعام لهم (قوله فى غيرها) أى الهدنة (قوله منعه) أى يبيع الطعام للعربيين (قوله مطلقا) أى من نصيبه بغير الهدنة (قوله وعزاه) أى منعه مطلقا (قوله لجرى) بضم الجيم وفتح الزاى وشد اليا (قوله وان كان) أى الشمع





(قوله منه) أي الكافر (قوله عليه) أي الكافر لأن كل أم ولد حرم على مولدها وطورها بنحز عتقها (قوله بلم) بضم فسكون فكسر  
أي الكافر (قوله أو حلت) عطف على أسأت (قوله منه) أي الكافر (قوله فيما) أي من أسأت قبل وطئها ومن حلت قبل إسلامها  
(قوله عنها) أي المدونة (قوله معتق) بفتح التاء (قوله من معتق بعضه) أي من شر يكده ولم يقوم عليه نصيب الكافر أعسر بيان  
لما (قوله أسلم) أي معتق البعض بفتح التاء (قوله هو) أي الكافر (قوله بعضه) أي من أسلم أي وباقيه أشر يكده (قوله قوم) بضم  
فسكون مثقلا (قوله باقيه) أي معتق البعض الذي أسلم الذي أشر يك الكافر (قوله عليه) أي الكافر صله قوم (قوله ان أبسر)  
الكافر بقمية باقيه (قوله فيما) أي الرقيق المسلم المار هو المرتين أو غيره ٤٧١ (قوله عليه) أي الكافر الراهن (قوله

حين عقد الرهن) صله علم  
(قوله هذا القيد) أي ان علم  
مرتبه باسلامه (قوله  
محرز) بضم الميم وسكون  
الطاء المهملة وكسر الراء نزي  
(قوله وهذا القيد) أي ولم  
يهين (قوله وان لم يعلم) أي  
حين عقد الرهن (قوله عين)  
بضم فسكون مثقلا (قوله  
ان كان) أي الراهن (قوله  
والدين الخ) حال (قوله بان  
كان) أي الدين الخ تصوير  
لما يجمل (قوله خير) بضم  
الخاء المعجمة وكسر الغنية  
مثقلا (قوله له) أي المرتين  
(قوله لانه) أي ابقاه رهنا  
(قوله وهو) أي القيد  
(قوله فان أراد) أي الراهن  
(قوله تجب له) أي الثمن  
(قوله فله) أي الراهن (قوله  
ذلك) أي تجب لثمن الرهن  
في الدين (قوله ولو كان) أي  
ثمن الرهن (قوله ويقبح) بضم  
الداء وفتح الموحدة أي الراهن  
(قوله عند امره) تنازع فيه  
عتقه ورهن (قوله وبهذا)

أسأت ووطئها بعد إسلامها فحلت منه فينجز عتقها عليه الا ان بلم قبل عتقها أو حلت منه  
وهي فن ثم أسأت كما رجع اليه ما لا رضى الله تعالى عنه فيهما ذكره الخطاب عنه وبيع خدعة  
معتق لاجل وبيع عليه ما يملكه من معتق بعضه أسلم فان أعتق هو بعضه قوم باقيه عليه ان  
أبسر (و) لا يكتفى بالأخراج (رهن) من الكافر للرقيق المسلم في دين عليه أسلم فيما عطف عليه  
(وأن) أي باقى الكافر الراهن للمرتين (برهن ثقة) أي موف للدين (ان علم مرتبه) أي المتوفى  
بالرقيق في دينه (باسلامه) أي الرقيق الذي رهنه الكافر حين عقد الرهن هذا القيد لان محرز  
(ولم يعين) بضم التحتية الاولى وفتح الثانية مثقلا أي لم يشرط في عقد البيع أو القرض رهنه  
بعينه وهذا القيد لبعض القرويين (والا) أي وان لم يعلم مرتبه باسلامه سواء عين أم لا  
أو عين للرهنية (يجل) الكافر الراهن الدين المرهون فيه ان كان موسرا والدين هما يجمل بان  
كان عبدا من يبيع أو قرض أو عرضا من فرض فان كان عرضا من يبيع خير المرتين في قبول  
التجمل وابقاء ثمن الرقيق رهنا الى الاجل والاثبات برهن ثقة وليس له ابقاء الرقيق رهنا لانه  
استقرار المسلم في ملك الكافر وليد الرهن جبر المرتين على بقاء دينه بلا رهن وترك  
المصنف قيدا في اتيان الراهن برهن ثقة وهو أن يرد الراهن أخذ ثمن الرقيق الذي يبيع به  
فان أراد تجمل في الدين فله ذلك قاله في التوضيح وظاهره ولو كان دون الدين لان ثمن الرهن يقوم  
مقامه ويتبع ياتي الدين وشبهه في التجمل فقال (كعتقه) من اضافة المصدر افعاله ومفعوله  
محذوف أي الكافر رقيقه المسلم الذي رهنه عند امره باخراجه عن ملكه فيجمل الدين  
المرهون فيه سواء كان موسرا أو معسرا ولا يفي الرقيق رهنا في عسره لانه لا يستقر المسلم في ملك  
الكافر ولا يخفى ان تجمل الحق من المعسر انما يكون برد عتقه وبيع رقيقه في الدين وبهذا يعلم  
ان قوله الا في الرهن ومضى عتق الموسر وكاتبته وجهل والمعسر يبقى في غير الكافر الذي اعتق  
الرهن المسلم قرره بعض شيوخ أحمد وأحمد بابا وهو ظاهر ورده عجم غير صحيح (ان باع الكافر  
رقيقه المسلم أو الكافر أسلم ثم أسلم وظهر لمشتريه عيب قديم (جاز) له (رده) أي الرقيق المسلم  
(عليه) أي الكافر (بعب) بناء على انه نقض للبيع وهو المذهب وقيل لا يجوز الرجوع بانه  
العيب بناء على انه ابتداء يبيع لا يقال الذي يتولى بيعه السلطان وبيعه يبيع براءتك فببنا  
رده عليه بالعيب لانه قول يبيعه هنا ليس يبيع براءتك قاله عجم ورد بانه لا منه قديم من كلام الأئمة

أي ان تجمل الحق من المعسر الخ صله يعلم بضم الباء (قوله في غير الكافر) خبر ان (قوله قرره) أي المذكور من لا يخفى ان تجمل  
(قوله ورده عجم) من اضافة المصدر لمفعوله وفاعله عجم (قوله غير صحيح) خبر رد (قوله المسلم) أي الذي اشتراه مسلما واسلم عنده (قوله الخ)  
أسلم) أي الكافر على الصحيح من خطابه بفروع الشر بعة (قوله انه) أي الرديا لعيب (قوله وهو) أي جواز رده لانه نقض للبيع  
(قوله ويرجع) أي المشتري (قوله يبيعه) أي المسلم (قوله وبيعه) أي السلطان (قوله رده) أي المسلم (قوله عليه) أي الكافر (قوله  
بيعه) أي السلطان (قوله ورد) بضم الراء أي ان يبيع السلطان هنا ليس يبيع براءة (قوله بانه) أي أن يبيع السلطان هنا ليس يبيع براءة

(قوله القاعدة) أي أن بيع السلطان بيع براءة (قوله عمومها) أي لبيعها هنا (قوله فرض) أي قدر وصور (قوله إسلامه) أي الرقيق (قوله فلا يرد) أي السؤال (قوله فأنه) أي المسلم (قوله فأن اختار) أي المسلم (قوله من خروج الرقيق الخ) بيان للمطلوب (قوله وان اختار) أي المسلم رده أي الرقيق المسلم لاتباعه الكافر (قوله جبر) بضم فسكسر (قوله لاجدهما) أي البائع والمشتري (قوله لئلا يلزم بقاء المسلم الخ) أنه يستحيل الكافر (قوله هذا) أي بقاء المسلم في ملك الكافر (قوله في إسلامه) أي الرقيق خبر هذا (قوله فلم) بكسر اللام وفتح الميم ٤٧٢ (قوله أمهل) بضم الهمز وكسر الهماء أي المسلم (قوله والملك الخ) تفسير بأنه قد

فأصواب إبقاء القاعدة على عمومها وإن السؤال إنما يدعي من فرض المسئلة فيما يشمل إسلام الرقيق قبيل بيعه كالصنف وبعض من شرحه كالخط وأما من فرضها في خصوص إسلامه بعد بيعه كابن رشد وابن شامس وابن عبد السلام وابن عرفة وقى فلا يرد عليهم أقاده البناء (و) أن باع كافر رقه الكافر لمسلم بخيار له المشتري وأسلم الرقيق (في) زمن (خيار) شخص (مشتريه) فأنه (يجعل) ضم فسكون ففتح المشتري المسلم (لا نقضاً) أي لخياره فإن اختار أمضاه البيع حصل المطلوب من خروج الرقيق المسلم من ملك الكافر وان اختار رده جبر الكافر على إخراجها عن ملكه (و) أن باع كافر رقه الكافر لکافر بخيار لاجدهما وأسلم الرقيق في زمن الخيار فأنه (يستحيل) الشخص (الكافر) الذي له الخيار في أمضاه البيع أو رده ولا يجعل لانهضائه ويجبر من يصير له على إخراجها عن ملكه بأنما كان أو مشترياً لئلا يلزم بقاء المسلم في ملك كافر فإن قلت هذا في إسلامه في خياره مشتريه مسلم أيضاً فلم أمهل قلت سبق حقه ومراعاة القول بأن بيع التبايع من عقد الملك في زمن الخيار لالمشترى وإن كان خلاف المشهور فيها لو باع نصراني عبداً نصرانياً من نصراني بخيار للمشتري أو للبائع فأسلم العبد في أيام الخيار فلا يفسخ ويقال لملك الخيار اختار وأرد ثم يباع على من يصير إليه وظاهر المصنف استحجال الكافر سواء كان العاقد معه مسلماً أو كافراً والذي في نص ابن يونس أن محله إذا كان العاقدان كافرين ونصه قال بهض أصحاً إذا كان المتبايعان كافرين بجعل الخيار وإن كان أحدهما مسلماً فلا يجعل إذ قد يصير للمسلم منها وفي ابن عرفة التونسى انظر لو كان الثلاثة كفاراً وأسلم العبد وبأنه فهل يجعل تغيير الكافر كالمسلم العبد أو يخرجه لأن الملك والخارج مسلم قات يريد أن الخيار للمشتري البناء لم أر في ابن عرفة ولا غيره ما يوفق إطلاق المصنف ونقل في التوضيح كلام ابن يونس واعتقده مقتصر عليه ولم يشر إلى ضعفه ونقل ابن عرفة عن ابن حجر زمثل الذي للتونسى وأقر كلامهما وشبهه في التجهيل فقال (كبيعه) أي الرقيق من السلطان (أن أسلم) الرقيق المملوك الكافر في غيبة سيده (بكونها على مسافة عشرة أيام مع أمن الطريق أو يومين مع خوفه وهل يتلوم له أن ربحي قدومه أم لا فيه الخلاف الذي ذكره في الخيار بقوله فتلوم في بعيد الغيبة أن ربحي قدومه كان لم يعلم موضعه وفيه انقي التلوم وفي حله على الخلاف تأويلان ومفهومه أن قربت غيبته فلا يباع ويكتب له لاحتمال إسلامه قبل إسلام الرقيق أو قبل بيعه فهو أحق به فإن بيع في بعد الغيبة وقدم السيد

السلطان في البيع ويؤخر رده باجتهاده (قوله له) أي الكافر بعد الغيبة (قوله قدومه) أي الكافر (قوله فيه) أي واثبت جواب الاستفهام (قوله وفيها) أي المدونة (قوله وفي حله) أي ما فيها (قوله ومفهومه) أي بعدت غيبته (قوله فلا يباع) أي الرقيق الذي أسلم في غيبة مالكه الكافر (قوله له) أي الكافر (قوله إسلامه) أي الكافر الغائب (قوله لبيعها) أي الرقيق (قوله فهو) أي الغائب الذي أسلم قبل إسلام الرقيق أو قبل بيعه (قوله به) أي الرقيق



(قوله حصل الاستقصاء في الثمن) أي بجبر دعقده بخيار كإياقي (قوله منع) بضم فسكسر أي الكافر (قوله من يبعه) أي من أئلم (قوله له) أي الكافر (قوله يرد) بفتح فسكسر (قوله أنه) أي الشأن (قوله يسلم) بضم فسكون فسكسر أي الرقيق (قوله وهو) أي طريان اسلامه عنده (قوله وجبر) بضم فسكسر أي الكافر (قوله له) أي الكافر (قوله فان كان) أي الصغير الخ مفهوم الشرط (قوله جاز يبعه) أي الصغير كان معه أبوه أم لا (قوله له) أي الكافر (قوله عن تقييده) أي الصغير (قوله بكونه) أي الصغير (قوله فان كان) أي الصغير الخ مفهوم الشرط (قوله فيه) أي البيع (قوله له الصغير) أي يبعه لكافر (قوله لتبعيته) أي الصغير (قوله فان كان) أي أبوه (قوله جاز) أي يبعهما الكافر (قوله والا) أي وان لم يكن أبوه على دين مشترية (قوله منع) بضم فسكسر أي يبعهما لكافر (قوله لحكمه) أي الصغير (قوله هذا) أي المذكور من التأويلين (قوله تعسف) أي عدول عن الرابع (قوله سواء كان) أي الصغير (قوله والعلة) ٤٧٤ أي في المنع (قوله هذا) أي وهل منع الصغير الخ (قوله ثانیها) أي وأولها ومنع

يبيع صغير الكافر وثالثها والصغير على الأربع (قوله فحمله) أي الصغير (قوله في هذا) أي وهل منع الصغير (قوله وما بعده) أي والصغير (قوله على الأربع) (قوله قال) أي الخط (قوله والاول) أي ومنع يبيع صغير (قوله كذلك) أي المراد به الكتابي (قوله بعده) أي الاول (قوله وهو) أي ان المراد بالاول الكتابي (قوله مأخوذاً) أي من كلام المصنف (قوله لان مذهب المدونة الخ) علة الاسروية (قوله به) أي الاول (قوله ولكن يحتاج الخ) استدلال على ويحتمل ان يراجه الخ لرفع ايهامه بريان التأويلين في الجوسى ايضا (قوله وكأنه) بفتح الهيمز وشد النون أي المصنف

يخالف استحجال الكافر قات لا يحالفه لان ما هو لما وقع فيه البيع بخيار - صل الاستقصاء في الثمن فلا مضرة في الاستحجال ولو منع من يبعه بخياراً بتسداء لفات الاستقصاء فيحصل له الضرر روا المراد ان نفس عقد الخيار فيه استقصاء بخلاف عقد المثل فلا يردانه قد يسلم عتب يبعه بخيار فلا يتم الفرق وأشهر قوله يبيع من أسلم ان اسلام العبد طراً عند الكافر وهو مقتضى نص المازري وأما لو اشترى الكافر مسلماً أو جبر على آخره فليس له يبعه بخياراً لم يبعه بشراً المسلم (وهل منع) بفتح فسكون يبيع الرقيق (الصغير) الكافر (اذ لم يكن) الصغير (على دين) كافر (مشتريه) أي الصغير أي معة قد خاض فان كان على دينه جاز يبعه له (أو) المنع (مطلق) عن تقييده بكونه على غير دين مشترية (ان لم يكن معه) أي الصغير (أبوه) في البيع فان كان معه أبوه فيه فلا كلام بالنسبة للصغير لتبعيته أباه فان كان على دين مشترية جازوا لا منع قال معنون أما الصغير الذي معه أبوه فحكمه حكم أبيه والحكم قوله وله شراء بالغ على دينه في الجواب (تاويلان) البساطي هذا كله تعسف والظاهر ان المنع مطلق سواء كان على دين مشترية أم لا كان معه أبوه أم لا والله الجبر على الاسلام البنائي ذكر المصنف الصغير في هذا المحل ثلاث مرات هذا ثانیها فحمله الخط في هذا وما بعده على الكتابي قال والاول يحتمل ان يكون كذلك ليجرى الكلام على نقي واحد وتكون أل فيما بعده للعهد وهو الظاهر ويكون حكم الجوسى مأخوذاً بالاسروية لان مذهب المدونة ان الجوسى يجبرون على الاسلام صغيرهم وكبيرهم ويحتمل ان يراجه ما يعم الجوسى ولكن يحتاج الى تخصيص التأويلين بالكتابي وكأنه قبل تقييدهما بالمدونة يكون الكتابي ليس معه أبوه والظاهر ان قوله اذ لم يكن على دين مشترية شرط في كل من التأويلين فلو قدمه عليه سماه فقال وهل منع الصغير اذ لم يكن على دين مشترية مطلق او اذ لم يكن معه أبوه أو آخره من سماه فقال وهل منع الصغير اذ لم يكن معه أبوه او مطلق اذ لم يكن على دين مشترية لكان أولى بدل على هذا كلام المدونة وبماض انظر ضيق

(قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله تقييدهما) بمن اضافة المصدر لفاعله (قوله يكون) صله تقييد (قوله ان قوله) أي والخط المصنف (قوله التأويلين) أي تاويل الاطلاق وتاويل التقييد بما اذ لم يكن أبوه معه (قوله فلو قدمه) أي اذ لم يكن على دين مشترية (قوله عليهم) أي التأويلين (قوله مطلق) أي عن تقييده بكونه ليس معه أبوه (قوله آخره) أي اذ لم يكن على دين مشترية (قوله عنهما) أي التأويلين (قوله هذا) أي ان اذ لم يكن على دين مشترية شرط فيهما (قوله انظر ضيق والخط) نص الخط وكأنه رحمه الله قبل تقييدهما من المسئلة يكون الصغير الكتابي ليس معه أبوه فكانه قال يمنع بيع الصغير الكتابي للكافر وهل منعه اذا لم يكن الصخر على دين مشترية واما اذا وافقه في الدين فيجوز ذكره بعضهم ولم يرتضه عياض او المنع مطلق سواء كان على دين مشترية أو لم يكن وارتضاه عياض وقوله اذ لم يكن معه أبوه يعني =

ان منع بيع الصغير الكفاي كالكافر اذ لم يكن معه ابوه بغيره على الاسلام حيث ان كان ابوه معه فلا يمنع اعدام جبره عليه حمته  
واما صغار الجوس فان لم يكن معهم ابوه لم يجبرون على الاسلام وينع بيعهم كالكافر بخلاف وان كان معهم ابوهم فقيهم  
خلاف واختلاف في كبر الجوس هل يجبر على الاسلام ام لا ولم يختلف في الكبير من سبي اهل الكتاب انه لا يجبر على الاسلام  
قال ابن رشد وفي معنى الكبير من عقل دينه قاله في سماع محمد بن خالد وظاهر المدونة ان الجوس يجبرون على الاسلام وينع  
النصارى من شرائهم مطلقا صغارا كانوا او كبارا ونصها ابن تافع عن مالك رضي الله تعالى عنه ما في الجوس انهم اذا ملكوا  
اجبروا على الاسلام وينع النصارى من شرائهم ومن شرائهم صغارا الكفايين ولا يمنعون من شرائهم كبار الكفايين وهذا في الجوس  
المسيبيين واما الجوس الذين ثبتوا على مجوسيتهم بين ظهراني المسلمين فلا يجبرون على الاسلام قاله في سماع اصمغ وقوله ابن رشد  
وصححه لان المسيبيين لم يبقه وادبهم ولم يعقلوه بل لهم فلهم حكم ٤٧٥ الصغار وقال لا خلاف انهم لا يجبرون

على الاسلام ا ب تصرف  
فتأمله فجدد قر المصنف  
بظايره من ان التأويل  
الاول المنع اذ لم يكن على  
دين مشترية والثاني المنع  
مطلقا كان على دين مشترية  
ام لا اذ لم يكن معه ابوه  
والله اعلم (قوله مطلقا) اي  
عن تقييده بالصغر (قوله  
الحريون) نعت الجوس  
والكفاي (قوله جبر) بضم  
فكسر اي الرقيق (قوله  
يقدر) بضم فكسر (قوله  
كذا) اي التفسير المتقدم  
بشرامن يجبر على الاسلام  
(قوله نسره) اي قولها  
وجبره تمديد وضرب (قوله  
خل) بفتح الحاء المهملة وشد  
اللام (قوله الشارحين) بفتح  
الحاء اي هرام والبساطي  
(قوله كلامه) اي المصنف

والخط (و) اذا اشترى المسلم رقيقا يجبر على الاسلام وهو الجوس مطلقا والكفاي الصغير  
الحريون جبر على الاسلام (جبره تمديد) أي نحو بف بالضرب (وضرب) بالفتح ان لم يقدر  
التمديد بمجلس واحد نت كذا فسر اللغوي والمازري في الشارحين والافقهسي كلامه  
على انه واجع اقوله واجبر على اخرجه اذا امتنع بغيره بالتمديد والضرب يحتاج انقل وان كان  
واضح في نفسه ا ب ع ليمس راجعا لقوله واجبر الخ لان الذي يتولى ذلك الامام ولا يتولاه هو  
فكيف يتاتي جبره بما ذكر (وله) أي الكافر (شرائه بالغ على دينه) أي معتقده الخاص فلا يكتفي  
موافقته في مطلق النصرانية او اليهودية لان كلامه مامل من ثمة بشي منها حكم بكفر غيره  
وعاداه (ان أقام) الكافر المشتري (به) أي البالغ الذي على دينه أي شرط في عقد البيع اقامته  
به في بلد الاسلام فان لم يشترط ذلك فلا يصح شراؤه ولو أقام به بالفعل وهذا خاص بالذكر  
وأما الاثني فيجوز بيعها لمن هي على دينه وان لم يشترط ذلك لكن ينبغي تقييدها بالتي ليست  
كالكفر في كشف عورات المسلمين (لا يجوز لكافر شراؤه) (غيره) أي البالغ الذي على دينه وهو  
الصغير مطلقا والبالغ الذي ليس على دينه (على المختار) للنفعي من الخلاف ابن تاجي وهو  
المشهور (والصغير) نت يحتمل عطفه على بالغ أي وله شرائه الصغير (على الارجح) عند ابن يونس  
ونبه به على مخالفة المدونة ويحتمل عطفه على غير أي ولا شرائه الصغير فهو موافق لقوله أولا ومنع  
بيع صغير الكافر وأق به للتنبيه على اختياره ابن يونس ولم يقدمه هناك لئلا يتوهم عوده للثلاثة  
وهذان الاحتمالان ذكرهما الشارح طفي يتعين الاحتمال الثاني وأما الاول فقير صحيح  
والصواب أن يقول على الاصح فيكون اشارة ترجيح التأويل بالانع مطلقا كان على دين  
مشتريه أم لا والصحيح هو عياض لانه استبعد التأويل الاخر واما ابن يونس فلم يوجد له هنا  
ترجيح كما قال ابن غازي والخط ومن تبعهما (وشرط) بضم فكسر (احتج ببيع الشيء) (للعقود  
عليه) ثمة كان أو ممتنا (طهارة) حاصلة بالفعل او يمكن حصولها كقوب تجسس مع الاختيار واما

(قوله امتنع) أي من اخرجه (قوله يحتاج لنقل) خبر حل (قوله وان كان) أي حلهم الخ حال (قوله ذلك) أي بيع ما منع شراؤه  
ايهم من مسلم ومعتق وصغير (قوله ولا يتولاه) أي بيع المسلم والمعتق (قوله هو) أي الكافر (قوله جبر) أي الكافر على بيعه (قوله  
بما ذكر) أي التهديد بالضرب ثم الضرب (قوله أي شرط) بضم فكسر (قوله اقامته) أي الكافر المشتري (قوله به) أي الرقيق البالغ  
الذي على دينه (قوله ذلك) أي المذكور من الاقامة فيها (قوله وهذا) أي شرط الاقامة به يلد الاسلام (قوله تقييدها) أي الاثني  
(قوله مطلقا) أي عن تقييده بانه على غير دين مشترية (قوله به) أي والصغير على الارجح (قوله مخالفة) أي ابن يونس (قوله فهو)  
أي قوله والصغير على الارجح (قوله ابن يونس) فاعل اخذوا مضاعفا لفعوله (قوله لم يقدمه) أي التنبيه على اختياره ابن يونس (قوله  
عوده) أي ترجيح ابن يونس (قوله الثلاثة) أي المسلم والمعتق والصغير (قوله على الاصح) أي بدل على الارجح (قوله فيكون) أي على  
الاصح (قوله لانه) أي عياضا (قوله التأويل الاخر) أي بان المنع اذ لم يكن على دين مشترية والا فلا (قوله مع الاختيار) صلة شرط

(قوله فدل) أي كلام المصنف (قوله حصل) بفحش منقلا (قوله بيعها) أي العذرة (قوله على ظاهرها) أي المدونة (قوله وفهمها) أي المدونة عطف على ظاهرها (قوله أبو الحسن) فاعل فهم مضافا لمفعوله (قوله لها) أي العذرة (قوله فيجوز) أي بيعها (قوله وعدمه) أي الاضطرار (قوله فيمنع) أي بيعها (قوله بجواز) أي بيع الزبل (قوله فيها) أي المدونة (قوله وفهم) عطف على ظاهر (قوله به) أي ان العمل على بيع الزبل (قوله عنه - لنا) أي بفاس وكذا بصير (قوله سائر) أي باقي (قوله يمنع) بضم الياء أي بيعه (قوله في الاكثر) أي ٤٧٦ قولهم (قوله به هوريته) أي منع بيع الزيت المتنجس (قوله ومقابلته) أي منعه

وهو جواز (قوله وبها) أي رواية الجواز صلة تأتي (قوله بيعه) أي الزيت المتنجس (قوله اذابن) بفحش منقلا أي البائع للمشتري انه متنجس (قوله لا يسهط) بضم الياء وكسر القاف (قوله ولا يذهب) بضم الياء وكسر الهاء (قوله ان يبيعه) أي الزيت المتنجس (قوله له) أي مالكة الاصل (قوله هو) تأكيدها (قوله وهذا) أي الخلاف في بيع الزيت المتنجس (قوله غسله) أي الزيت المتنجس (قوله فويل) بضم فكسر (قوله ذلك) أي جواز غسله (قوله فسييله) أي حكمه (قوله سبيل) أي حكم (قوله به) أي زيت (قوله ولكنه) أي المتنجس (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه يفسد بغسله (قوله كغيره) أي الجديد تقييده في التعيب بالنجس (قوله التبيين) أي النجاسة النوب عند بيعه (قوله وان كان) أي النوب الخ مبالغة (قوله وان لم يكن) أي نجس النوب الخ مبالغة (قوله لانه) أي المشتري (قوله يجعله) أي النوب (قوله يانه) أي نجس النوب (قوله يفسده) النوب (قوله مشتريه) أي النوب (قوله به) أي المفقود عليه (قوله ما لا) بالهمز (قوله ما لا ينتفع به) أي لا حالا ولا ما لا (قوله تبع) أي المصنف (قوله وتعتقه) بفحش منقلا ويجاب عن المصنف بانه لا يعتقه فهو المصنف

مع الاضطرار المبيع لا كل المنة وشرب النجس فلا تشتط الطهارة لا بالفعل ولا بالقوة (لا) يصح بيع النجس الذي لا يقبل الطهارة (كزبل) المحرم كفسوس وبقل وحمارا ومكروه كسبع وهو البناني مني المصنف على قول ابن القاسم يمنع بيع الزبل قياسا على قول مالك رضي الله تعالى عنه يمنع بيع العذرة فدل على ان بيع العذرة ممنوع بالاحروية وقد حصل الخط في بيعها أربعة أقوال المنع لما لك رضي الله تعالى عنه على فهم الاكثر المدونة والكرامة على ظاهرها وفهمها أبو الحسن والجواز لابن المباشرون والفرق بين الاضطرار انها فيجوز وعدمه فيمنع لاشبه في كتاب محمد وأما الزبل فذكر ابن عرفة في بيعه ثلاثة أقوال المنع لابن القاسم قياسا على منع مالك رضي الله تعالى عنه بيع العذرة وقول ابن القاسم بجوازه وقول اشبه فيها المشتري أعذر من البائع وتزاد الكرامة على ظاهرها المدونة في بيع العذرة وفهم أبي الحسن وفي التحفة ونجس صدقته محظوره \* وخصصوا في الزبل للضرورة

وهو يقيدان العمل على بيع الزبل دون العذرة وصرح به ابن اب وهو الذي به العمل عندنا للضرورة (وزيت تنجس) بفحش منقلا وادخالت الكاف سائر المائعات المتنجسة التي لا تقبل الطهارة ابن الحاجب والزيت المتنجس يمنع في الاكثر بناء على انه لا يظهر ضيق صرح المازري بشهوريته ومقاله رواية عن مالك رضي الله تعالى عنه وبها أفق ابن اللباد وقال ابن رشد والمشهور عن مالك رضي الله تعالى عنه المعلوم من مذهبه في المدونة وغيرها بيعه لا يجوز ولا يظهر في القياس ان يبيعه جائز لمن لا يقش به اذابن لان تقييده بسقوط النجاسة فيه لا يسهط ملكه عنه ولا يذهب بجملة المنافع منه فيجوز ان يبيعه من يصرفه فيها كان له هو أن يصرفه فيه وهذا في الزيت على مذهب من لا يجيز غسله وأما على مذهب من اجاز غسله وقد روي ذلك عن مالك رضي الله تعالى عنه فسييله في البيع سبيل النوب المتنجس واحترزه عن نحو نوب تنجس فيصح بيعه ولكنه عيب في الجديد مطلقا كغيره ان أفسده الغسل الخطا انطاهر وجوب التبيين وان كان لا يفسده الغسل وان لم يكن عيبا خشية أن يصلي فيه مشتريه خصوصا ان كان بائعه من يصلي لانه يحمله على الطهارة تنبى بانه ان كان الغسل يفسده أو كان مشتريه مصليا (واستفاد) به استفاضا شرعيا حالا أو ما لا كزبل صغير أو بهيمة صغيرة (لا) يصح بيع ما لا ينتفع به (كحيوان محرم) بضم ففتح مثقالا كله كبغل (أشرف) على الموت تبع في التقييد بالمحرم ابن عبد السلام وتعتقه ابن عرفة بان ما أشرف على الموت لا يبيع

التعيب بالنجس (قوله التبيين) أي النجاسة النوب عند بيعه (قوله وان كان) أي النوب الخ مبالغة (قوله وان لم يكن) أي نجس النوب الخ مبالغة (قوله لانه) أي المشتري (قوله يجعله) أي النوب (قوله يانه) أي نجس النوب (قوله يفسده) النوب (قوله مشتريه) أي النوب (قوله به) أي المفقود عليه (قوله ما لا) بالهمز (قوله ما لا ينتفع به) أي لا حالا ولا ما لا (قوله تبع) أي المصنف (قوله وتعتقه) بفحش منقلا ويجاب عن المصنف بانه لا يعتقه فهو المصنف

(قوله فاتفق) بضم التاء وكسر الفاء (قوله وزد) بضم الراء وشدة الدال اى الجواب (قوله وان كان طاهر الخ) حال (قوله السراق) بضم السين جمع سارق (قوله ولا يتخذ) بضم ففتح منقلا (قوله لحفظه) اى حراسته (قوله الشيعة) بكسر الشين المجمة وسكون المثناة تحت اى الخوارج (قوله فقبل له) اى الشيخ (قوله فى ذلك) اى اتخاذه كلبا فى داره فى الحضر (قوله فقال) اى الشيخ (قوله يبعه) اى كلب الصيد (قوله عنه) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وشهره) اى المنع (قوله ابعه) اى كلب الصيد (قوله واج بئنه) اى بالغته فى حله اذ الشأن خصوصاً من مثل سجنون أن لا يبيع الا بالحلل الذى لا شبهة فيه (قوله فى بيع المأذون فى اتخاذه) خبر الخلاف (قوله ويمنع قتله) بضم الياء اى لانه ائلاف مال ٧٧ (قوله ولا غيرهم) اى من أهل المذهب

سوى خليل وهذا يتوقف على اطلاع طنى على جميع مؤلفات أهل المذهب وهو بحال عادة فالمناسب حذفه أو زيادته من وقت عليه ومعلوم ان خليل حافظ ثقة فهو حجة لاسيما على مثل طنى فاللائق به اتباع خليل وعدم تعقبه فى مثل هذا (قوله وادرجوه) اى عدم النهى (قوله فى شرط) اضافته للبيان (قوله كونه) اى المعقود عليه (قوله وهو) اى ادراج فيه (قوله فقد) بضم فكسر (قوله منى عنه) خبر ما وهذا التعليل صريح فى ان شرط عدم النهى عام وسبب عدمه بقوله والعام لا يذ كر خاصا وكلاهما مناقض لقوله وادرجوه فى شرط كونه منتهى عليه وهو الصواب (قوله العلم) بضم الميم وكسر اللام

بيعه سواء كان مباحاً ومحرمًا واجيب بحمل المشرف فى كلام ابن عبد السلام على الذى لم يبلغ حد السباق وأما البالغ حد السباق فاتفق على منعه محرمًا ومباحًا ورد بان الذى لم يبلغ حد السباق يجوز بيعه مطلقاً مباحاً ومحرمًا كالطامل المقرب وذى المرض الخوف (وعدم نهى) عن بيعه وان كان طاهرًا منتهى عليه مأذونًا فى اتخاذه (لا) يصح بيع من نهى عن بيعه (ككلب صيد) وحراسة زرع وبستان وساشية ابو عمر فى نهيه ويجوز اقتناء الكلب للمنافع كلها ودفع المضار ولو فى غير البادية من المواضع الخوف فيها السراق ابن ناجى على قول الرسالة ولا يتخذ كلب فى الدور فى الحضر مانعه ما لم يضطر لحفظه فيتخذ حتى يزول المانع وقد اتخذ الشيخ ابن أبى زيد كلبا فى داره - بن وضع حائط منها وخاف على نفسه من الشيعة فقبل له فى ذلك فقال لو أدرك مالك رضى الله تعالى عنه زمننا لا نتخذ سدا ضاريا واقتصر المصنف على بيع كلب الصيد للخلاف فيه فأولى غيره ومنع بيعه قول مالك رضى الله تعالى عنه ورواية ابن القاسم عنه وشهره ابن رشد وقال ابن كثة وابن نافع يجوز بيعه سجنون أبعه وأج بئنه والخلاف فى بيع المأذون فى اتخاذه ويمنع قتله ولم يقل أحد بجواز بيع المنهى عن اتخاذه ويجوز قتله بل يندب طنى لم يجعل ابن الحاجب ولا ابن شاس ولا المازرى ولا ابن عرفة ولا غيرهم عدم النهى شرطا مستقلا فى المعقود عليه وادرجوه فى شرط كونه منتهى عليه وهو الصواب اذ ما تقدم منه شرط من هذه الشرط كلها منتهى عنه كالنفس وغير المنتهى به وغير المقدور عليه قال فى الجواهر رأيه للمازرى فى العلم الشرط الثانى أن يكون المبيع منتهى عليه فلا يصح بيعه مالا منفعته فيه - لانه من أكل أموال الناس بالباطل بل لا يصح قتله وفى معناه ما منفعته كلها المحرمة اذ لا فرق بين المعدوم شرعا والمعدوم حسا وما تنوعت منافعه الى محالة ومحرمه فان كانت المنافع المقصودة منه أحد النوعين خاصة كان الاعتبار بهما وتبعها الحكم وصار النوع الآخر كالمعدوم وان توزعت فى النوعين فلا يصح البيع لان ما يقابل المحرم منهما من أكل أموال الناس بالباطل وما سواه من بقية الثمن مجهول وهذا التعليل بطرد فى كون

(قوله معناه) اى مالا منفعته فيه (قوله تنوعت) بفتح نون متعلا اى انقسمت (قوله أحد النوعين) اى المحالة والمحرمة (قوله كان الاعتبار) اى فى جواز بيعه ومنعه (قوله يما) اى المنافع المقصودة (قوله وتبعها) اى المنافع المقصودة بالحكم اى جواز البيع أو منعه فان كانت المنافع المقصودة هى المحالة جاز بيعه وان كانت المحرمة منع بيعه (قوله وصار النوع الآخر) اى من المنافع (قوله وان توزعت) اى تفرقت المنافع المقصودة (قوله فى النوعين) اى المحالة والمحرمة (قوله لان ما يقابل المحرم) اى كاله (قوله منها) اى النوعين بيان للمحرر (قوله من أكل الخ) خبران (قوله وما سواه) اى مقابل المحرم (قوله من بقية الثمن) بيان لما (قوله مجهول) خبر ما (قوله وهذا التعليل) اى ما يقابل المحرم منها من أكل أموال الناس بالباطل الخ

(قوله كما يطرد) أي في أحد شقيه وهو كل أموال الناس بالباطل (قوله وهذا النوع) أي ما تنوعت منافعه المقصودة في النوعين (قوله وان امتنع بيعه) حال (قوله للوجهين) أي كل مال الغير بالباطل والجهل (قوله لتحقيق) أي في الشيء (قوله كونها) أي المنفعة المحرمة (قوله منه) أي الشيء (قوله وقف) أي امسك وتوقف (قوله كرهه) أي بيعه (قوله منه) أي بيعه (قوله أمثل) بضم المثناة جمع مثال (قوله بنى) بضم فكسر (قوله عدت) بضم فكسر مثلاً (قوله نظرت) بضم فكسر (قوله فيها) أي منافعه (قوله جعلتها) أي جعلها (قوله منع) أي بيعه (قوله أجاز) أي بيعه (قوله أراها) أي منافع الكلب (قوله نظرت) بفتح ناء مخففة (قوله وجعل) عطف ٤٧٨ على نظرت (قوله محرمة) أي أو محالة (قوله المقصود) أي من المحال أو المحرم

(قوله وقف) أي امسك  
عن الحكم في بيعه (قوله  
كرهه) أي بيعه (قوله ونقله)  
أي كلام الجواهر (قوله  
وكلام) عطف على هاء نقله  
(قوله وفي كلاب الصيد)  
أي بيعها (قوله والسباع)  
عطف على كلاب (قوله  
قولان) أي المنع والجواز  
(قوله بأنه) أي يبيع كلاب  
الصيد والسباع صله  
اعترف (قوله فأنالا) حال من  
فاعل اعترف (قوله جعله)  
أي المصنف (قوله نظرا) اسم  
ان مؤخر الان خبرها جار  
ومجرور (قوله وغيره) لعله  
أراد به خاصا تقييما للصدق  
(قوله يشترط) بضم الياء  
وفتح الراء (قوله فالعام) أي  
عدم النهي (قوله خاصا)  
أي شرط خاصا (قوله كأن)  
بفتح الهمز فشد النون

(قوله يبيع الكلب) أي حكمه (قوله لشرط الانتفاع) إضافة للبيان صله ترجوع (قوله لوجود الانتفاع الخ) الهاء  
على لم يرتض الخ (قوله فبني) أي المصنف (قوله بيعه) أي كلب الصيد (قوله شرط عدم) إضافة للبيان (قوله وكأنه) بفتح الهمز  
وشد النون أي المصنف (قوله أراد) أي المصنف (قوله به) أي النهي (قوله نهى) بضم فكسر (قوله عما لم يفتقد) بضم الياء  
وفتح القاف بيان لما (قوله وهو) أي جواب ابن عاشر (قوله لجل) بضم الجيم وشد اللام أي أكثر (قوله كالزيت) أي الظاهر  
(قوله الامر) أي حكمه بيعه (قوله يفتق) بفتح الياء والنون أي يكتف (قوله بأخذه) أي حكمه يبيع الصيد (قوله لا شكاه  
وخفائه) أي أخذ من الانتفاع (قوله قوله) أي طق



(قوله شرأوهما) أي الهرو والسبع (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله لشمول كل مكروه) بكاف كهر (قوله والفضل لعظمه وقط الزبادي ياده) بكاف بكلمة (قوله نقل) مفعول اعتقد (قوله الجواز) مفعول نقل المضاف لفاعل (قوله بانه) أي جواز بيعهما (قوله غيره) أي مرض السباق ومقاربة الموت نعت مرض (قوله يوجب قصر الخ) نعت مرض أيضا (قوله نقل ابن رشد) مبني على جواز (قوله قولها) أي المدونة (قوله في الخيار) أي مجتبه (قوله ٤٧٩) إذا ولدت الامة الخ مفعول قول مضافا

لفاعله (قوله تسليحه) راجع للبايع (قوله وتسليحه) راجع للمشتري (قوله ومنه) أي المقدور عليه (قوله التحل) باهمال الحاء الخ أي والجمام في برجه (قوله لانه) أي التحل (قوله وان لم يعلم عدده) حال (قوله مكانه) أي علم عدده (قوله وينبغي) بضم الياء (قوله شرأوه) أي التحل أو الجمام (قوله منه) أي بجمه او برجه (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الراء أي التحل (قوله فيه) أي برجه (قوله تبعه) أي التحل في الشراء (قوله الوجهين) أي شراء التحل وشراء البرج (قوله لم يعلم) بضم الياء (قوله أو علم) بضم العين (قوله انه) أي الاتق (قوله الامام) أي سلطان يتعسر خلاصه منه (قوله وعلمت) بضم العين (قوله وجد) بضم فكسر أي الاتق (قوله كان) أي ضمن (قوله حياطه) بضم العين (قوله علم) أي الرجل الحافظ (قوله انه) أي الاتق (قوله لم يجز) بضم الياء وكسر الجيم (قوله وان عرف المبتاع موضعه) مبالغته في منع بيعه (قوله أن يكون) أي الاتق (قوله لعدم القدرة عليها الخ) أنه لا يصح بيعها (قوله اقر) أي الغاصب (قوله به) أي الغصب (قوله وأنكر) أي الغاصب (قوله فيمنع) بضم الياء أي بيع المصوب

الهاء وشد الراء (وسبع) قصد اخذ (البلد) للانتفاع به والعم للمشتري واما شرأوهما للحم فقط اوله والجلد فمكروه ولو قال وجاز كهر للجلد لكان أخصر واحسن لشمول كل مكروه الا كل والفضل لعظمه وقط الزبادي ياده البنائي الصواب ان قوله للجلد قيد في بيع السبع واما الهرو فيجوز لانه يقع به حيا والجلد على ظاهر المدونة وبه شرح (و) جازان تباع (حامل) بجنسين (مقرب) بضم فكسر أي قريبه الولاد لان الغالب سلامتها تخفف غورها البنائي اعتقد المصنف في جواز بيع ذي المرض الخوف والحامل المقرب نقل ابن محرز وابن رشد عن المذهب الجواز وقطع ابن الحاجب وابن سلون بانه الاصح ابن عرفة ابن محرز ومرض السباق ومقارب الموت لا يجوز بيعه وفي جواز بيع ذي مرض غيره يوجب قصر نصرف الحر على ثلثه نقل ابن رشد عن مذهب مالك رضي الله تعالى عنه مع دليل قوله في الخيار اذا ولدت الامة في أيام الخمار فولداهما معها في بيت السبع ورده انظر غمامه في مختصره فقد اطال الكلام فيه (و) شرط للمعقود عليه غنا كان او ممقنا (قدرة) لبايع ومشتري حسيبة (عليه) أي تسليحه وتسليحه ومنه التحل في جمعه لانه مقدور عليه حيث ان لم يعلم عدده لعدم امكانه عادة وينبغي شرأوه وهو طائر عنه وان اشترى وهو فيه تبعه الجحج وان اشترى الجحج دخل التحل الذي فيه ولا يدخل العسل في الوجهين قاله ابن رشد (فلا) بفتح يبع (كاتبني) عبد الهمز وكسر الموحدة أي رقيق هارب من مالك لم يعلم موضعه أو علم انه عند الامام ولا حذفيه خصومة فيمنع بيعه على المشهور فان علم انه عند من يتيسر خلاصه منه وعلمت صفته جاز بيعه المتبطل بجوز بيع العبد الا بنى اذا علم المبتاع موضعه وصفته فان وجدته بصفته قبضه المبتاع وصح بيعه وان وجدته قد تغير أو تلف كان من البائع وبسبب رجوع المبتاع الثمن وقال سحنون انما يجوز ابيع الاتق اذا كان في وثائق الصقلي اذا علم انه عند رجل في حياته أبو محمد صالح يريد وقد حاطه عليه وعلم انه لا ان ترا من شرائه ما فيه خصومة وفي الوثائق المجموعة لم يجز سحنون بيع الاتق وان عرف المبتاع موضعه الا أن يكون موقفا لصاحبه عند غير سلطان ولا خصومة فيه لاحد فان وقف عند السلطان او كانت فيه خصومة فلا يجوز بيعه (و) لا يصح بيع (ابل أهمل) بضم الهمز وكسر الميم أي تركت في المرحى حتى توشى لعدم القدرة عليها وجهل صفتها (و) لا يصح بيع شئ (مقصوب) لغیر غاصبه اذا كان الغاصب لا يقضي عليه الاحكام اقربه أم لا اتفاقا أو تأخذه الاحكام وأنكر الغصب وعليه يمينه فيمنع على المشهور لانه بيع ما فيه خصومة وهو

باهمال الحياء والطاء أي حفظه (قوله حاطه) باهمال الحاء أي امسكه وحفظه (قوله وعلم) أي الرجل الحافظ (قوله انه) أي الاتق (قوله لم يجز) بضم الياء وكسر الجيم (قوله وان عرف المبتاع موضعه) مبالغته في منع بيعه (قوله أن يكون) أي الاتق (قوله لعدم القدرة عليها الخ) أنه لا يصح بيعها (قوله اقر) أي الغاصب (قوله به) أي الغصب (قوله وأنكر) أي الغاصب (قوله فيمنع) بضم الياء أي بيع المصوب

(قوله فان كان) أي الغاصب (قوله ببيع) أي الموصوب (قوله لغيره) أي غاصبه (قوله وهذا) أي شرط رد الموصوب لربه وبقائه  
بيده مدة في صحة بيعه لغاصبه (قوله علم) بضم العين (قوله عزمه) أي الغاصب (قوله ببيع) أي الموصوب (قوله له) أي غاصبه  
(قوله فيها) أي صورة الاشكال (قوله منه) أي كلام المصنف (قوله يستروح) بضم الياء وفتح التاء أي بطن (قوله مطلقا) أي عن  
التقييد برده لربه (قوله من كلامه) تنازع فيه مطوية وعلم (قوله وباعه) عطف على غاصب  
٤٨٠ \* واعطف على اسم شبه فعل فعلا \*

غرفان كان من تأخذه الاحكام وأقر به جاز ببيع لغيره (الا) ببيع الموصوب (من غاصبه) أي  
له فيجوز (وهل) جواز ببيع لغاصبه (ان رد) بضم ففتح مفعلا الموصوب (لربه) وبقي عنده  
(مدة) حدها بعضهم بستة أشهر فكثر وهذا طريق ابن عبد السلام وان علم عزمه على رده  
جاز ببيع له اتفاقا وان لم يرد وان علم عزمه على عدم رده منع اتفاقا وان اشكل فقولان  
مشهورهما الجواز وهذه طريقة ابن رشد (تردد) لا يقال دخول صورة الاشكال في التردد  
لا يوافق اصطلاح المصنف لان القولين منصوصان فيها لانا نقول يصح تردد المتأخرين في  
نقلهما ثم الراجح عدم اشتراط الرد مدة اذا عزم عليه أو أشكل امره غ منه يستروح ان  
فرض المسئلة عزم الغاصب على الرد اه فتقدير كلامه وهل ان رد لربه او مطلقا ترددا لطريقة  
الثانية مطوية للعلم من كلامه (والمشخص) (لغاصب) شيا وباعه او وهبه او صدق به  
(نقض) بفتح النون وسكون الفاف واعجام الضاد أي فسخ ببيع (ما) أي الموصوب الذي (باعه)  
الغاصب او هبه او وهبه أو صدق به ان صدق به ان صدق به في العلم كما ذكره وهو فضولي وبيعه صحيح  
غير لازم لما ذكره نقضه (ان ورثه) أي الغاصب الموصوب من الموصوب منه بنسب  
أو زوجية أو ولاية لا يقال ما كان لورثه له ان أراد نقضه بفوراثته فان سكت ولو اقل من عام  
فليس له نقضه ولا يعذر بجهله ولا خصوصية للغاصب بما ذكره فيجوز في بيع كل فضولي في  
سماح محضون من كتاب الغصب لو تعدى شريك في دار فباع جميعها ثم ورث حظ شريكه فله نقض  
بيع حصته شريكه وأخذ حصته بالشفعة (لا) أي ليس للغاصب شيا وباعه نقض ببيعته ان  
(اشترأ) أي الغاصب الموصوب من الموصوب منه بدينه اذا اشتراها ليتكامل صنيعة واحفل  
الامر شراءه لذلك وأما ان بين قبل شرائه يشتره ليمتلكه فله نقض ببيعته قاله اللغوي ابن  
عاشر انظر كيف يتصور شرائه بعد بيعه على القول باشتراط رد لربه بمدة بل وعلى اشتراط  
العزم عليه واجيب بان محل الاشتراط المتقدم الغاصب غير المقتدر وعليه الذي لا تناله الاحكام  
والاجاز ببيع له بالشرط وعليه ما هنا (و) ان باع الراهن الرهن بلا اذن مرتبه صح ببيع  
(وقف) بضم فكسرى (مرهون) أي ببيع من رآه (على رضا مرتبه) بضم الميم وكسر  
الهاء أي المتوثق به في حقه اذا باعه الراهن بعد قبضه المرتبه فله اجازة ببيعته وله رده ان كان  
دينه عرضا من بيع أو ببيع بغير جنس دينه أو بنقد لا يفي بالدين ولم يكمل له وكذا ان باعه قبل

الغاصب فالصلة جارية  
على غير ما ولم يبرز لامن  
الليس (قوله او هبه)  
عطف على بيع (قوله  
لتصرفه) أي الغاصب الخ  
عله له نقض ما باعه (قوله  
فهو) أي الغاصب (قوله  
لمورثه) أي الغاصب (قوله  
له) أي الغاصب (قوله في  
سماع محضون) علة  
لا خصوصية الخ (قوله بعد  
بيعه) صلة اشتراء (قوله  
ليتكامل صنيعة) أي لصير  
بيعه حالا (قوله ذلك)  
أي التحليل (قوله بين)  
يفتحان مفعلا أي الغاصب  
(قوله كيف يتصور شرائه)  
بعد ببيع أي مع انتفاء شرطه  
وهو رد لربه او عزمه عليه  
(قوله عليه) أي الرد (قوله  
الغاصب الخ) خبر ان  
(قوله والا) أي وان لم يكن  
الغاصب مجوزا عنه  
لاتناله الاحكام (قوله ببيع)  
أي الموصوب (قوله له)

أي الغاصب (قوله وعليه) أي جواز بيع الموصوب لغاصبه المقدور عليه بالشرط (قوله المرتبه) فاعل قبض مضافا قبضه  
لمفعوله (قوله فله) أي المرتبه (قوله ببيع) أي الرهن (قوله وله) أي المرتبه (قوله رده) أي ببيع الرهن (قوله دينه) أي المرتبه  
(قوله او ببيع) بكسر الموحدة أي الرهن عطف على الشرط (قوله او بنقد الخ) عطف على بغير جنس دينه (قوله ولم يكمل)  
بضم ففتح فكسرى مفعلا أي الراهن (قوله له) أي المرتبه الدين المرهون فيه قيد في بيعه بنقد لا يفي بدينه (قوله وكذا) أي ببيع  
بعد قبضه في ان لم يرد ببيع (قوله باعه) أي الراهن الرهن

(قوله ولم يفرط) أي المرتهن في قبض الرهن (قوله والاخر) أي من التأويلين (قوله يمضي) أي يبيع الراهن الرهن قبل قبضه (قوله كبيعته قبل قبضه مع تفریطه) أي المرتهن في قبضه تشبيهه في مضيه (قوله فأذا) أي المصنف (قوله هذا) أي التفصيل (قوله يبيعه) أي الرهن (قوله والاخر) أي وان لم يفرط مرتهنه في قبضه (قوله فتأويلان) أي في مضى يبيعه وعدمه (قوله وبعد) أي ويبيعه بعد قبضه (قوله فله) أي المرتهن (قوله رده) أي البيع (قوله ان يبيع) أي الرهن (قوله باقل) أي من الدين ولم يكمله الراهن (قوله اوديه) أي المرتهن (قوله وان أجاز) أي المرتهن يبيع الرهن (قوله تجمل) أي المرتهن الدين (قوله ولذا) أي المذكور عليه قال (قوله أي يبيعه) أي ملك غيره إشارة لثقة مدير مضاف في المتن (قوله والضمير) أي المضاف إليه ضمير (قوله فان أمضاه) أي المالك البائع (قوله وهو) أي يبيع ملك غيره بلا إذنه (قوله فهو) ٤٨١ أي يبيع الفضولي (قوله وظاهره) أي

المصنف (قوله والبتاع يحمله) أي نفي البائع حال (قوله له) أي المبيع (قوله أمضاه) أي البيع (قوله فيها) أي المدونة (قوله غصبه) أي البائع أو المبيع (قوله أمضاه) أي البيع (قوله حمله) أي الخلاف (قوله انهما) أي المتبايعين (قوله مطلقا) أي عن تقييده بامضاه (قوله دخلا) أي المتبايعان (قوله تمكينه) أي ربه (قوله من حله) أي البيع (قوله لم يبيع ان يختلف في فساد) أي بل يتفق عليه (قوله وفيها) أي المدونة (قوله علم) أي بعد ابتياعه (قوله فله) أي مبياعه (قوله رده) أي المبيع (قوله

قبضه ولم يفرط على أحد التأويلين والاخر يمضي كبيعته قبله مع تفریطه وقد أفاد هذا في باب الرهن بقوله ومضى يبيعه قبل قبضه ان فرط مرتهنه والاخر أو يلان وبعده فله رده ان يبيع بأقل اوديه عرضا وان أجاز تجمل ولذا قال غ ما هنا تجمل ويأتي تفصيله في الرهن (و) ان باع شخص ملك غيره بغير إذنه صح يبيعه ووقف (ملك غيره) أي يبيعه والضمير للبائع (على رضاه) أي المالك فان أمضاه مضى على المشهور وهو ظاهر المدونة وان رده رده وهو صحيح ان لم يعلم المشتري ان البائع فضولي بل (ولو علم المشتري) انه فضولي فهو لازم من جهة المشتري محتمل من جهة المالك وظاهره كإبنا الحاجب ولو كان المالك غائبا بابعيد الغيبة وهو كذلك ابن عرفة ويبيع ملك الغير بغير إذنه والبتاع يحمله المذهب لربه أمضاه وفيها كان بائعه غاصبا أو متعديا المازري لو علم البتاع غصبه ففي أمضاه بامضاه مستحقة قولان مشهوران وينبغي حله على انه ما دخل على بت البيع مطلقا وعدم تمكين مستحقة من رده ولو دخل على تمكينه من حله لم يبيع ان يختلف في فساد وفيه الوهم مبتاعه ان المبيع مغصوب ور به غائب فله رده بخبره به اذا قدم اه واطلاق في المدونة الغيبة وقيد التعمي بالبعيدة وقبله أبو الحسن فله ح واذا أجاز المالك فله مطالبة الفضولي فقط بتمنه لانه باجازه صارو كماله وشرط في رده ان لا يسكت عامامع العلم والافلا رده وله طلب الثمن مالم يسكت مدة الحيازة والافلا شيء له وقيد كلام المصنف بثلاثة قيود أحدها ان لا يحضر المالك يبيع الفضولي فان حضره وسكت لزمه البيع ثانيها كون العقد غير صرف واما فيه فيفسخ وسيأتي في قوله ان لم يخبر المصطرف ثانيا في غير الوقف فيبطل فيه ولو رضى واقفه ومجمل نقض يبيع الفضولي ان لم يفت المبيع بذهاب عينه فان غاب بذهاب عينه فعليه الاكراه من ثمنه وقيمنه والمعتمد حرمة بيعه وشرائه قال القرافي هو المشهور لا يجوز له ولأنه قاله الخط والحق انه يختلف بحسب المقاصد وما بعلم من حال المالك انه الاصلح له وحكم

منه ٦١ في لجنه) أي المبتاع (قوله قبله) بكسر الموحدة أي التقييد بالبعيدة (قوله فقط) أي دون المشتري (قوله لانه) أي الفضولي (قوله باجازه) أي المالك (قوله له) أي المالك (قوله بشرط) بضم فكسر (قوله رده) أي المالك (قوله يسكت) أي المالك (قوله العلم) أي بالبيع (قوله والاخر) أي وان سكت عامامع المالك (قوله له) أي المالك (قوله والاخر) أي وان سكت مدة الحيازة (قوله له) أي المالك (قوله وقيد) بضم فكسر متقلا (قوله فان حضره) أي عالما به (قوله صرف) أي يبيع ذهب بفضة (قوله فيه) أي الصرف (قوله فيفسخ) أي وجوبا (قوله فيبطل) أي البيع (قوله فيه) أي الوقف (قوله فعليه) أي الفضولي (قوله يبيعه وشرائه) أي الفضولي (قوله هو) أي الحرمة وذكرا لئلا يكره خبره (قوله لا يجوز له ولا يذبه) أي يبيع الفضولي عطف على حرمة الخ (قوله انه) أي حكم يبيع الفضولي (قوله المقاصد) أي ما قصده الفضولي يبيعه ملك غيره بلا إذنه فان كان قصدا لراحة المالك ونفعه =

مذنب وان كان قصد اضرار محرم وان استوت مصلحة البيع وعدمه ولم يقصد نفعها ولا اضرار ارجاز (قوله اشترائه) اى  
الفضولى (قوله وان اشترى) اى الفضولى (قوله ولم يجز) بضم فكسر اى المشتري له بفتح الراء شراء الفضولى (قوله  
المشتري) اى الفضولى (قوله على البائع) اى بل يرجع على الفضولى (قوله به) اى الثمن (قوله بماله) اى فلان (قوله ذلك)  
اى ان الشراء لفلان بماله (قوله اوصدق) ٤٨٢ اى البائع (قوله فيه) اى ان الشراء لفلان بماله (قوله للمشتري) له بفتح

الراء (قوله فان اخذه) اشترائه حكيم بضم ياءه وان اشترى لغيره ولم يجز لزم الشراء للمشتري ولا يرجع مالك الثمن على  
البائع به الا اذا شهد المشتري ان الشراء لفلان بماله وعد البائع ذلك أو صدق المشتري  
فمنه أو شهدت بيعة ان الثمن للمشتري له فان اخذه انتقض البيع اذا صدقه البائع انه  
اشترى لغيره أو شهدت بيعة يعلم البائع ذلك ولا ينتقض اذا شهدت بان الثمن للمشتري  
له ويرجع البائع على المشتري بجميع الثمن ويلزمه البيع هذا قول ابن القاسم واصبغ  
(و) ان باع المالك عبده الجاني قبل تخليصه من جنائيه بلا اذن مستحقها صح بيعه ووقف  
(العبد الجاني) على نفس او طرف او مال أى بيعه من سيده قبل تخليصه من جنائيه (على  
رضا مستحقها) أى ارض الجنائية سواء كان المجنى عليه او وليه فله رد بيع المالك  
وامضاؤه الجنائي لم يذ كر حكم الاقدام على البيع مع علم الجنائية وقال ابن عرفة وفي هباتها لابن  
القاسم من باع عبده بعد علمه بجنائيه لم يجز الا ان يحمل الارش والاحلف ما اراد حله اه  
وقيل أبو الحسن عن اللخمي الجواز واستحسنه وهو ظاهر اه والظاهر ان الجواز يعنى  
المضى فليس فيه بيان لحكم الاقدام (و) ان باع المالك عبده الجاني عالما بجنائيه قبل  
تخليصه منها فادعى عليه مستحقها انه رضى بحمل ارشها وانكرا السيد الرضا به (حلف)  
السيد الذى باع عبده الجاني عالما بجنائيه انه لم يبعه راضيا بحمل ارش جنائيه (ان ادعى)  
المستحق أو المشتري (عليه) أى السيد (الرضا) بحمل ارشها (ب) سبب (البيع) للجاني  
مع العلم بجنائيه لدلالته عليه دلالة ظاهرة وكالبيع الهبة والصدقة كفى المدونة فان نكل  
لزمه الارش (ثم) بعد حلف السيد انه لم يرض بحمل الارش (للمستحق رده) أى البيع  
وأخذ العبد فى جنائيه (ان لم يدفع له) أى المستحق (السيد أو المبتاع) أى مشتري الجاني  
(الارش) فان لم يرض أو لا للسيد اذا كانت الجنائية على غير نفس عدا كانت أو خطأ فان كانت  
على نفس خطأ فكذا وان كانت عدا فان لم يرض أو لا لولى فى القصاص والاستحياء فان  
استحياء خير السيد فان امتنع السيد من دفع الارش خير المبتاع فى دفعه لقيامه مقام السيد  
لتعلق حقه بعين العبد فان امتنع أيضا من دفعه فله مستحق رده وبعده وأخذه (وله) أى  
المستحق امضاء بضم و (أخذ منه) اى العبد الجاني الذى باعه سيده به والاولى تأخير ان لم  
يدفع الخ عن قوله وله اخذ منه لانه شرط فيه أيضا ولذا قال السوادى فيه تقديم وتأخير  
وأصله ثم للمستحق رده وأخذ منه اى لم يدفع الخ ثم ان دفع السيد الارش فلا اشكال (و) ان  
دفعه المبتاع (رجع) المبتاع على البائع (به) اى الارش الذى دفعه للمستحق (او بقتنه)  
أى العبد الجاني (ان كان) الثمن (اقل) من الارش لحجة البائع بانه لا يلزمه الاماد دفعه المبتاع

(قوله فان نكل) أى السيد (قوله فأنما ارش الجنائية مستحقه) (قوله اولاً) بشد الواو (قوله للسيد) اى البائع (قوله  
كانت) اى الجنائية على غير النفس (قوله فكذلك) اى فى ان اختيار البائع اولاً (قوله خير السيد) اى البائع فى دفع الارش (قوله  
مقام) بفتح الميم (قوله حقه) اى المبتاع (قوله فان امتنع) اى المبتاع (قوله به) اى الثمن (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله  
لانه) اى ان لم يدفع الخ (قوله فيه) اى له اخذ منه (قوله فيه) اى المقتن (قوله وان دفعه) اى الارش (قوله به) اى الارش اى ان

== كان اقل من الثمن (قوله بانه) اى البائع (قوله الاما) اى الثمن الذى (قوله) اى البائع (قوله وانه) اى البائع (قوله اسلام العبد) اى تسليمه للمستحق فى جنابته (قوله فلا يرجع) اى المبتاع (قوله الابه) اى الارش (قوله الاما) اى الارش الذى (قوله دفعه المبتاع) اى للمستحق (قوله للعبد) اى المبتاع (قوله فيرجع) اى المبتاع على البائع (قوله منهما) اى الثمن والارش (قوله وقيد) بضم فكسر مثقلا (قوله العبد الخاني) مفعول اسلام، صافا لفاعله (قوله فان سلمه) اى البائع العبد الخاني (قوله ولو كان) أى نعمه (قوله الذى فداه) اى المشتري العبد (قوله حخته) اى المشتري (قوله وسلمته) أى العبد (قوله فرد) بضم الراء وشد الدال (قوله على) ٤٨٣ بشد الباء (قوله بها) أى جنابة العبد

(قوله لانه) أى جنابة العبد  
وذ كره لانه كبر خبره (قوله  
فى حلقه) أى المالك (قوله  
قوله) أى بيعه (قوله ففتح)  
بضم فكسر أى المالك (قوله  
من بيعه الخ) أى رجاء لمنه  
فمعتق الرقيق (قوله ففجرأ)  
بفتحات مثقلا أى المالك  
(قوله فيرد) بضم الباء وفتح  
الراء (قوله علم) بضم العين  
(قوله منه) أى قول ابن  
يونس فان لم يرد البيع الخ  
(قوله وضمانه) أى مشتريه  
عطف على ملك (قوله بهذا)  
أى رد للملك (قوله من رده  
الخ) بيان لما (قوله جبره)  
أى البائع (قوله به) أى ورد  
للملك (قوله بهذا) أى رده  
لفعل ما يجوز ثم رده لمشتريه  
(قوله فان كان حلف بصوريته  
على ما لا يجوز) مفهوم  
يجوز (قوله رد) بضم الراء  
(قوله ففجر) بضم فكسر  
مثقلا (قوله يمكن) بضم ففتح

له وانه يختار حينئذ اسلام العبد وان كان الارش اقل فلا يرجع الابه لحجة البائع بانه لا يلزمه  
الامادفعه المبتاع للعبد فيرجع بالاقل منها وقيد قوله أو بضمه باسلام البائع العبد الخاني  
للمشتري ثم فداه المشتري فان سلمه للمستحق ففتح له المشتري الارش أو الثمن فلا يشتري  
الرجوع بتمنه على البائع ولو كان أكثر من الارش الذى فداه به لان من حخته ان يقول  
للبائع أنت أخذت الثمن منى فى مقابلة العبد وسلمته للمستحق فرد على ما أخذته منى وهو  
قيد معقد كما افاده السوادنى (وللمشتري رده) اى العبد الخاني على بائعه (ان) كان  
(تعمدها) اى العبد الخاني ولم يعلم المشتري بها حين شرائه لانه عيب (و) ان قال المالك  
لرقيقه ان لم فعل بك كذا مما يجوز له فعله به فانت سر ثم باعه قبل فعله به ذلك (رد) بضم  
الراء وشد الدال (البيع فى) حلقه قبله بجزية رقيقه ذكر اكان أو شى بصيغة حدث (لاضربنه)  
اى الرقيق أو احسنه أو افعله به (ما) اى فعلا (يجوز) ففتح من بيعه حتى يبرئ يمينه سواء  
قبض يمينه باجل ام لا ففجر أو باعه قبل بره فى يمينه فيرد بيعه فان لم يرد البيع حتى انقضى الاجل  
انقضت يمينه ولا يرد البيع قاله ابن يونس الخط علم منه ان الرقيق قبل رده بيعه فى ملكه لمشتريه  
وضمانه (ورد) بضم الراء الرقيق المملوك بضمه بصيغة حدث على فعله به ما يجوز (للملك) اى  
الحالف المسترد ففتح بهذا ما يتوهم من رده لفعل ما يجوز ثم جبره على رده لمشتريه ورد به على  
ابن دينار القائل بهذا فان كان حلف بجبرته على ما لا يجوز كضربه الفسوط وبعاء رده بيعه  
وفجر عتقه ولا يمكن من فعله ما لا يجوز قال فى المدونة بطلت عتقه اى بعد رده بيعه اذ لا يعق  
عليه وهو فى ملكه لمشتريه فان تجرأ ونفل به ما لا يجوز قبل تخير عتقه فان شانه فجز عتقه والا  
بيع عليه (وجاز بيع عمود) مثلاً أو المراد به ما يعقد نعيم الخشبة والحجر (عليه) أى  
العمود (بناءً للبائع) أو غيره كستاجر أو مستعير (ان انتفت الاضاعة) لئلا من له البناء الذى  
على العمود الذى بان اضعف المشتري الثمن الخط فيه انه لا يتخلو عن الاضاعة الا ان يكون  
له فى ذلك غرض صحيح والله اعلم فى الجواهر يعده ذلك حديث النهى عن اضاعة المال  
مانصه واضاعة المال اطلاقه لا غير غرض صحيح يقتضيه العقل وأما ما اقتضاه رأى لغرض صحيح  
أخطأ فيه أو اصاب فغير من ادب هذا الحديث ومما تنفى به الاضاعة امكان تعليق البناء وتدعيمه

مثقلا (قوله بطلت) بفتح العين والجيم مثقلا وضم التاء اى حكمت بتجيب (قوله شأنه) اى عيبه ومثله (قوله والا) اى وان لم  
يشنه (قوله يبيع) بكسر الموحدة اى الرقيق (قوله عليه) اى المالك (قوله مثلاً) اى او خشبة او حجر (قوله به) اى العمود  
(قوله فيقيم) اى العمود تفريع على المراد (قوله كستاجر) بكسر الجيم (قوله من) اى الشخص الذى (قوله بان اضعف الخ)  
تصوير لا تنافي اضعاف مال من له البناء الذى على العمود (قوله فيه) اى تصوير النقص (قوله انه) اى التصوير (قوله له) اى  
المشتري (قوله ذلك) اى تضعيف ثمن العمود (قوله وتدعيمه) اى اسناده ورفعه بشئ من تحت يحمله عوضا عن العمود حتى  
يخرج العمود من تحته ويجعل مكانه ما يحتمل البناء وذلك كثير معناد فى مصر تفسر لتعليقه

(قوله وكون الخ) عطف على امكان (قوله مشرفا) بضم فسكون فكسر (قوله اويسيرا) عطف على مشرفا (قوله فان لم تنتف الاضاعة) مفهوم ان انتفت الاضاعة (قوله وان وقع) اي يبيع العمود مع لزوم الاضاعة (قوله صح) اي يبعه (قوله لهذا القيد) اي ان انتفت الاضاعة (قوله الغبن) اي في البيع (قوله حق الا دى) اي الذى له اسقاطه (قوله هنا) اي الاقدام على بيع العمود الذى عليه بناء (قوله يذ كسر) بضم الباء وفتح الكاف (قوله بحث) بضم فكسر (قوله فيه) اي قول ابن عبد السلام لاحاجة الخ (قوله في الغبن) صلة ضاع (قوله ينتفع به الاخر) خبر ان (قوله فهمي) اي نقض البناء وانقعه لتأنيث خبره (قوله من الفساد المنهسي عنه) ٤٨٤ ثم تخصيص القرطبي المنهسي عنه بعدم غرض صحيح فيه بقيد عدم المنهسي عن

وكون البناء الذى عليه مشرفا على السقوط اويسيرا فان لم تنتف الاضاعة فلا يجوز ان وقع صح ابن عبد السلام لاحاجة لهذا القيد لان يبيع النقيس بالثمن اليسير راجع الى باب الغبن او السفه وكل ذلك من حق الا دى والكلام هذا الغنى هو في حق الله تعالى الذى لا يصح تركه ولو تأطا المتبايعان عليه فهذا الذى يذ كرفى الشروط والاركان والموانع اه وبحث فيه بان ما ضاع على أحد المتبايعين في الغبن ينتفع به الاخر ونقض البناء لا ينتفع به احد فهمي اضاعة محضة فهمي من الفساد المنهسي عنه قال عياض في التنبهات قالوا انما هذا اذا كان يمكن تدعيمه وتعليقه ولو كان البناء الذى عليه لا يمكن نزع العمود الا بهدمه لكان من الفساد في الارض الذى لا يجوز (و) ان (أمن) بضم فكسر (كسره) أى العمود حين اخراجه من البناء بشمادة أهل المعرفة فان خيف كسره فلا يصح بيعه لانه غرر (ونقضه) اي البناء الذى على العمود وعلقه وادعه (البائع) اتفاقا فان انكسر العمود حينئذ فضمانه منه وما قلعه من محله فقيه قولان مرجحان فيكي المازري عن مالك رضى الله تعالى عنه انه على البائع ايضا واقتصر عليه في الشامل والاخر انه على المشتري ومديره القرافي وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعزاه ابن بونس للقاسمي وعلى الاول فضمانه حال قلعه من بئعه وعلى الثاني من مشتريه ابن عرفة وفي غررها لا يجوز ان اشترى عمودا عليه بناء البائع وانقض العمود ان احببت قال نعم اللخمي يريد ان قدر على تعليق ما عليه او كان يسيرا او على سقوط او اضعف له في الثمن والا فلا يجوز لانه فساد اه ثم قال وفي النكت اذا اشترى عمودا عليه بناء البائع فقلع العمود على البائع الصقلي في غير المدونة قلعه على بئعه عياض وظاهر قولها وانتقض العمود ان احببت ان قلعه على بئعه الصقلي وعبد الحق عن الشيخ وابو الحسن انما عليه ازالة ما عليه وقلعه على مبيعه زاد بعض القرويين وما اصابه في قلعه فعلى مبيعه التونسى كن باع غنما استثنى صوفها او اصلا استثنى ثمرته عليه ازالة الصوف والتمر المازري لا وجه لاستبعاد كون اجر القاع على بئعه لان اتصاله بمحتاجة يمنع تمكن مبيعه من اخذه عياض قيل في هذا

هذا وان كان من الفساد لوجود غرض صحيح فيه والله أعلم (قوله هذا) أى جواز بيع العمود الذى عليه البناء (قوله بشمادة أهل المعرفة) صلة آمن (قوله فان خيف كسره) مفهوم ان أمن كسره (قوله فان انكسر العمود حينئذ) أى حين نقض البناء الذى عليه تفرج على ونقضه البائع (قوله منه) أى البائع (قوله قلعه) أى العمود (قوله فقيه) أى قلعه (قوله انه) أى قلعه (قوله عليه) أى ان قلعه على بئعه (قوله انه) أى قلعه (قوله وصددر) بفتح ثاء مثقلة (قوله به) اي ان قلعه على مشتريه اي والتدبير به يقيد ترجحه (قوله وذكروا) اي ان قلعه

على مشتريه (قوله وعزاه) اي انه على مشتريه (قوله وعلى الاول) اي انه على بئعه (قوله فضمانه) اي العمود الباب (قوله وعلى الثاني) اي انه على مشتريه (قوله غررها) بفتح الغين المججمة اي المدونة (قوله لا يجوز) استقها من الجواز (قوله وانتقض) عطف على اشترى (قوله احببت) بضم التاء (قوله قال) اي ابن القاسم (قوله يريد) اي ابن القاسم (قوله ان قدر) اي البائع (قوله كان) اي ما عليه (قوله او على سقوط) اي مشرفا عليه (قوله اضعف) اي المشتري (قوله له) اي البائع (قوله والا) اي وان اتنى كل ما تقدم (قوله ثم قال) اي ابن عرفة (قوله ظاهر قولها ان احببت) اي ان مفهوم ان احببت أى لا جبر على قلعه وانما يجبر عليه بئعه (قوله وابو الحسن) عطف على الصقلي (قوله عليه) اي البائع (قوله وقلعه) اي العمود من محله (قوله وما اصابه) اي العمود (قوله اصلا) أى شجرة (قوله لان اتصاله) اي العمود الخ لانه لا وجه لاستبعاد الخ

(قوله قولان) نائب فاعل قيل (قوله ذلك) أي قلعه (قوله حوله) أي العمود (قوله وشروطه) أي جواز بيع العمود (قوله  
أخذه) أي العمود (قوله والّا) أي وإن كان فيه غرر (قوله حطه) أي هدم ما عليه (قوله هذا) أي قول اللّغوي إلا أن يشترط  
المشتري سلامته (قوله ولو اشترط) أي المشتري (قوله تمكن) بضم فسكون نعت سلامة (قوله من محل هوا) بيان لقدرة معين  
(قوله فوق الخ) نعت محل المقدّر قبل هوا (قوله متصل) نعت محل هوا (قوله أو بناء) عطف على أرض (قوله بان كان لشخص  
أرض الخ) تصوير للمسئلة (قوله أو بناء) عطف على أرض (قوله عليه) أي البناء (قوله منه) أي ذي الأرض أو البناء (قوله  
واعلى) أي من الأسفل (قوله ليقل الغرر) علة أن وصف البناء ٤٨٥ (قوله وله) أي المشتري

الباب كله قولان هل ذلك على البائع أو المبتاع كبيع صوف على ظهر غنم ونحوه للّغوي أن كان  
حوله بناء لمبائعه فعليه إزالة الغرر وشروطه كونه أخذه بهذا الزامه عليه لا غرر فيه والّا فلا يجوز  
الّغوي إلا أن يشترط المشتري سلامته بعد حطه قلت هذا خلاف المذهب لأن الغرر المانع مانع  
ولو اشترط سلامة تمكن (و) جاز بيع قدر معين كعشرة أذرع من محل (هوا) بالمدى الرّيح  
المائي ما بين الأرض والسّماء (فوق) محل (هوا) متصل بأرض أو بناء بان كان لشخص أرض  
خالية من البناء أراد البناء بها أو بناء أراد البناء عليه فيشتري شخص منه قدر معين من الفراغ  
الموهوم الذي يكون فوق البناء الذي أراد أحداه فيجوز (أن وصف) بضم فكسر (البناء)  
الذي أراد أحداه أسفل وأعلى ليقول الغرر لأن صاحب الأسفل ورغبته في خفة الأعلى  
وصاحب الأعلى ورغبته في متانة الأسفل وليس للمشتري زيادة البناء على القدر الذي اشتراه  
وله الانتفاع بما فوق بناءه بغير البناء وليس لصاحب الأسفل الانتفاع بما فوق بناءه الأعلى  
لأن البناء ولا بغيره في المدونة ولا مرفق لصاحب الأسفل في سطح الأعلى أذ ليس من الأئمة  
نت الظاهر أن مفهوم فوق وهو ما تحت هو ما بين المشتري والأسفل والبائع الأعلى مفهوم  
موافقة (و) جاز (غرز) بفتح الغين المجعولة وسكون الراء أي إدخال (جذع) بكسر الجيم وسكون  
الذال المجعولة أصله ساق الشجرة والمراد به ما يعم الجائزة أي جنسه الصادق بالعدد أيضا  
(في حائط) لجارأي اعتد عليه بعوض على وجه البيع أو الإجارة ونحو موضع الجذع من  
الحائط على المشتري أو المكنى (وهو) أي الغرز (مضمون) أي في ضمان صاحب الحائط  
أو وارثه أو المشتري من أحدهم أبدأ البيعه موضع الغرز من الحائط كبيع علو على سفلى  
فإن أنهدم الحائط فعلى ربه أو وارثه أو المشتري من أحدهم أعاد بالغا للغرز بناؤه ويسفر ملك  
وضع الغرز للمشتري أو وارثه أو المشتري من أحدهما وإن اختلف موضع الغرز فقط فإصلاحه  
على صاحب الجذع والضمان في كل حال (الآن يذكر) في العقد على الغرز (مدة) معينة كعشر  
سنتين (ف) العقد (إجارة تنفسخ) الإجارة (بأنه داه) أي الحائط قبل تمام المدة ويرجعان  
مما سببه فلا يلزم رب الحائط بناؤه (و) شرط للمعقود عليه (عدم حرمة) لتلك فلا يصح  
بيع ما حرّم قبله كحرم وتزويج أو إناؤه فقد هذا مقتضى هذا الشرط ولكنهم أنصوا على صحة بيعه

(قوله عالما) حال من المشتري فإن لم يعلم به حال شرائه فله رد الحائط على بائه لغيب الغرز فيه (قوله بناؤه) أي الحائط مبتدأ  
على ربه (قوله أحدهما) أي المشتري ووارثه (قوله فقط) أي دون باقي الحائط (قوله فإصلاحه) أي موضع الغرز (قوله  
والضمان في كل حال) تقدير للمستثنى منه (قوله يذكر) بضم الياء وفتح الكاف وبالعكس أي العاقدان كانت ألف  
عقب الراء فهو ضمير العاقدين فاعل (قوله قبل الخ) صلة أنهدم (قوله وشروط) بضم فكسر (قوله لتلك) بفتح الميم وكسر  
اللام مثقلا (قوله هذا) أي عدم صحة بيع إناؤه التقدير (قوله مقتضى) بفتح الصاد المجعولة (قوله الشرط) أي عدم حرمة تلك  
(قوله بيعه) أي إناؤه التقدير

(قوله فعله) اي انا النقد (قوله منه) اي مفهوم هذا الشرط (قوله بدليل خاص) اعلم كون حرمة تملكه لعادى صورته  
للاذاته او يقال مرادهم بعدم الحرمة صحة التملك وان حرم بقرينة نصهم على صحة بيع انا النقد فيخرج الطروا والخزير والتمر  
ونحوها مما لا يبيع تملكه ويدخل انا النقد ونحوه مما يصح تملكه وان حرم والله أعلم (قوله بقرينته) اي بعض العقود عليه (قوله  
وملك) بكسر فسكون (قوله وجب) بضم الحاء المهملة والموحدة (قوله الصفقة) اي العقد فاعل جمع (قوله جهلا) اي  
العاقدان (قوله وجه) اي أكثر (قوله الصفقة) اي منة لهما (قوله فعليه) اي المشتري (قوله به) اي الحلال (قوله والا) اي  
وان لم يكن الحرام وجهها (قوله لزمه) اي المشتري (قوله أبو الحسن) اي قال (قوله الاستحقاق) اي كآبه (قوله بعد) صلة قال  
(قوله صفقة) اي عقد (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الحاء المهملة (قوله أحدهما) اي العبدین (قوله بقرينة) اي كونه سرا  
صلة استحق (قوله فان كان) ٤٨٦ اي المستحق يفتح الحاء (قوله وجهه) اي أكثر (قوله

الصفقة) اي العبدین  
قيمة (قوله فله) اي المشتري  
(قوله مانعه الخ) مفعول  
قال (قوله انظر) اي تأمل  
(قوله ذلك) اي بيع العبدین  
وأحدهما حر في نفس  
الامر (قوله كالصفقة  
الجامعة حلالا وحراما)  
اي في الفساد ووجوب  
رد الرقيق او التمسك به  
بجميع الثمن (قوله  
لانهم) اي العاقدين  
(قوله ذلك) اي جمع الحلال  
والحرام عليه لم يجعلوا الخ  
(قوله وجعلوه) اي العقد  
المسك كور (قوله ففهم)  
بضم فكسر (قوله منه)  
اي قوله لانهم لم يدخلوا الخ  
(قوله تخريجا) بيان لنوع  
القول (قوله بابطال الخ)  
صلة قول (قوله بما يقابله)

اي من الثمن (قوله وشرط) بضم فكسر (قوله وهب) بضم فكسر (قوله وهما) اي المتبايعان (قوله أن  
لا يعلمانه) اي المبيع (قوله جهل) بضم فكسر (قوله وعلمت) بضم العين (قوله وثالث) عطف على نصف (قوله وثالثا) مثني ثالث  
بلا نون لضافته (قوله ويصحا) بكسر الموحدة اي العبدان (قوله من الثمن) بيان لما (قوله بفجملته) اي الثمن (قوله بجهل  
المتون) صلة الفساد وبأوه سببية (قوله اذا تبصر العلم به) اي المتون خبر محمول (قوله له) اي الحضري (قوله له) اي الباد (قوله  
والا) اي وان لم تبصر العلم به (قوله جاز) اي ببيع المجهول (قوله بمكياها) اي البادية (قوله له) اي الحضري (قوله بمكياها)  
اي الماضرة (قوله له) اي الباد (قوله وزن) بضم فكسر (قوله بقرغ) بضم فسكون ففتح اي السمن او الزيت او العسل في  
ظرف آخر (قوله يوزن) بضم الباء وفتح الزاي (قوله ظرفه) اي فارغا (قوله بطرح) بضم الباء وفتح الراء



(قوله بتخري) بضم ففتح مثقلا (قوله الطرف) اى فارغا (قوله منه) اى وزن المجموع (قوله بجواز) اى البيع بالقيمة السابقة (قوله وظاهره) اى ما أتى به ابن سراج (قوله زقا) بكسر الزاى وشدا القاف اى جادا (قوله وغيره) اى ابن سراج (قوله خصه) اى الجواز فى الصورة المذكورة (قوله لان الناس قد عرفوا وزنها) اى للجواز فى تلك الصورة (قوله ذلك) اى وزن الظرف (قوله ان كان) اى وجدنا ند على وزن الظرف (قوله هبة) مفعول يعملون الثانى (قوله ليزيده) اى البائع المشتري (قوله بعده) اى الوزن (قوله يرى) اى البائع (قوله انه) اى المزيد (قوله وفي) بفتح الفاء مثقلا اى البائع (قوله اى المشتري) (قوله به) اى الزائد (قوله حقه) اى المشتري (قوله منعه) اى المذكور من التقيص والزيادة (قوله تعددها) اى الدراهم والدنانير (قوله اطلاقها) اى الدراهم والدنانير (قوله واختلافها) اى الدراهم والدنانير ٤٨٧ (قوله معين) بضم ففتح مثقلا (قوله حملا) بضم فكسر (قوله علمه)

اى المعين الذى غلب اطلاقها عليه (قوله وان اتفقت) اى الدراهم والدنانير (قوله نقفا) بفتح النون اى رواج واستعمالا بين الناس (قوله وجبر) بضم فكسر (قوله يدفع) بضم الياء وفتح الفاء (قوله له) اى البائع (قوله منها) اى الدراهم والدنانير (قوله المثقفة) (قوله شقة) بضم الشين وشدا القاف (قوله يدفعه) اى البائع (قوله منها) اى الشقة (قوله ولاعادتهم) حال (قوله والا) اى وان كان لهم عادة (قوله بها) اى العادة (قوله وان اختلفا) اى المتبايعان (قوله وفسخ) اى البيع (قوله كلفهما) اى فى القسح (قوله منهما) اى المتبايعين (قوله احدهما) اى المتبايعين (قوله اذا علم العالم الخ) خبر محمل (قوله والا)

أن يتخري وزن الطرف ويطرح منه افتى بجواز ابن سراج وظاهره وان لم يكن الطرف زقا وغيره خصه بالزق قال مالت رضى الله تعالى عنه لان الناس قد عرفوا وزن أى الزق أى فان لم يعرفوه فلا يجوز ويحتمل ان شأن ذلك ان يعرفه الناس ويتسألون فيه ويجهلون الزائد على الطرف ان كان هبة ولا يجوز للبائع تنقيص الوزن ليزيده بعده شيئا يسيرا يرى انه وفى له حقه وشده فى منعه صاحب المدخل ومن جهل الثمن البيع بدراهم او دنانير بلا بيان صفتهم مع تعددها فى البلد وعدم غلبة اطلاقها على شىء خاص واختلافها فى القيمة فان غلب اطلاقها على شىء معين حملا عليه وان اتفقت نقفا وقيمة صح البيع وجبر البائع على قبول ما يدفع له منها ومن جهل الثمن بيع نصف شقة بلا بيان ما يدفعه للمشتري من اى ناحية منها ولا عادة لهم ولا اهل بها وان اختلفا فى البيان حملا وفسخ ونكولهما كلفهما ما يقضى للحالف وان لم يدع واحد منهما ما ياولاينة كاشريكين فى الشقة فنقسم بينهما بالقرعة على المعتد وان جهلت الجملة مع علم التفصيل كبسج صبرة مجهولة القدر بقسمها كل صاع بكذا فيجوز ومحل الفساد اذا جهل أحدهما التفصيل اذا علم العالم بجهل الجاهل والا فلا يفسد وحكمه كبسج الغش والخدعة فلهما من الجهل اذا علم المتبايعين امضاء البيع ورده وان ادعى الجاهل علم العالم بجهله حلف لرد دعواه وان نكل حلف المدعى وفسخ البناء هذا التفصيل هو الذى اختاره فى البيان وجزم به ونحوه فى المعيار لكنه خلاف ظاهر اطلاق المدونة وهو مختار للخفى فلهل المصنف اعتمد على ظاهره فيحصل على اطلاقه وبؤيد هذا مسئله العبدین ونظرا أبو الحسن فى تفصيل ابن رشد بدخولهما على الغرر فكيف يصح هذا العقد وقال الشيخ أبو علي ظاهر المصنف انه مهما جهلا معا وأحدهما علم العالم بجهل صاحبه أم لا كان البيع قاسدا وهو الذى شهره عياض ابن محرز وهو أظهر القولين أبو علي وهو الصحيح فى النازلة وكلام ابن رشد خلاف المذهب وقال الشيخ مبارق جمل المصنف على الاطلاق هو الصواب وأشار بولواى قول أشهب وابن القاسم باعتقاد جهل التفصيل (و) لا يجوز شراء (رطل) مثلا (من) لحم (شاة) مثلا قبل تذكيتهما او قبل سلخها للجهل بصفة اللحم الا أن يكون المشتري هو بائع الشاة عقب بيعها لعله بصفة لحمها بحسب علمها

اى وان لم يعلم العالم بجهل الجاهل (قوله وحكمه) اى البيع فى حال علم احدهما التفصيل وعدم علم بجهل الجاهل (قوله حلف) اى العالم (قوله وان نكل) اى العالم (قوله وهو) اى ظاهر اطلاقها اى عن التقييد بعدم علم العالم بجهل الجاهل (قوله وظاهره) اى المدونة (قوله هذا) اى حله على اطلاقه (قوله مسئله العبدین) اى اطلاقها (قوله ونظر) بفتح نون مثقلا (قوله بدخولهما) اى المتبايعين صلة نظرا (قوله هذا العقد) اى الذى علم احدهما انه التفصيل دون الآخر ولم يعلم العالم بجهل الجاهل (قوله انه) اى الشأن (قوله جهلا) اى المتبايعان الجملة والتفصيل او التفصيل فقط (قوله وهو) اى الفساد مطلقا فى المواضع الثلاثة (قوله باعتداده) صلة قول (قوله المشتري) اى انحو الرطل (قوله عقب بيعها) صلة مشتري (قوله لعله) اى المشتري الخ حله استثنائية

(قوله ولان الا لاحق الخ) عطف على لعلمه (قوله فيه) اي التراب (قوله فهو) اي المبيع (قوله والا) اي وان روى فيه شيء من النقد (قوله الكاف) اي الداخلة على تراب يعطقه على عبدي (قوله ليشمل) اي المتضمنة له (قوله وكل) عطف على العطار (قوله بخله) اي التراب مما اختلط به (قوله وان وقع) اي يبيع تراب كصائغ (قوله فسخ) بضم فكسر اي بيعه (قوله ورده) اي تراب كصائغ (قوله ان لم يرد) اي الاجر (قوله والا) اي وان زاد الاجر على قيمة الخارج (قوله له) اي مخلص التراب (قوله وعلى الاول) اي ان له الاجر (قوله منه) اي التراب (قوله فله) اي المخلص (قوله عينه) اي تراب كصائغ (قوله قيمته) اي تراب كصائغ (قوله غره) اي تراب كصائغ (قوله ٤٨٨ بيعة) اي تراب كصائغ (قوله فاته) اي تراب كصائغ (قوله بخله) اي تصوير لقواته (قوله اخذ) فاعل لزوم مضافا لنعوله (قوله منه) اي التراب (قوله ودفع) عطف على اخذ (قوله وتخير) اي البائع (قوله على لزوم) (قوله في اخذه) اي ما خرج (قوله بذلك) اي اجر بخله (قوله وتركه) اي ما خرج عطف على اخذه (قوله مجانا) اي بلا عوض (قوله يبنى) اي الخارج (قوله قيمته) اي تراب كصائغ (قوله ان تلفت) اي التراب (قوله بيده) اي مشتريه (قوله ياخذ) اي ما خرج (قوله للصقلى عن ابن حبيب مع المازرى عن المشهور) راجع الاول (قوله ولا اختيار الصقلى) راجع للثاني (قوله ولنقله) اي الصقلى الخ راجع للثالث (قوله وتخرىج الخ) راجع للرابع (قوله بخله) اي التراب (قوله وقال ابن ابي زيد على

ولان الا لاحق كالموقع فيه فكانه باعها واستثنى ما اشتراه وينبغي تقييد المنع بعدم شرط خيار المشتري بالرؤية (و) لا يجوز بيع (تراب صائغ) فان لم يرفه شيء من النقد فهو مجهول الجمله والتفصيل والافهوه مجهول التفصيل فقط ويقدر دخول الكاف على صائغ ليشمل تراب العطار وكل صنعة تختلط بالتراب ويبيع بخله (و) ان وقع فسخ (ورده مشتريه) لبايعه ان لم يخله بل (ولو بخله) فليس بخله ما ناعا من رده (وله) اي المشتري (الاجر) في بخله ان لم يزد على قيمة الخارج والافهوه له الاجر ايضا ام لا قولان وعلى الاول فان لم يخرج منه شيء فله اجر مثله وعلى الثاني لاشي له فان ذهبت عينه فعلى المشتري قيمته يوم قبضه على غره ان لو جاز بيعه ابن عرفة لو فات بخله ففي لزوم البائع اخذ ما خرج منه ودفع اجره خلاصه وتخيرته في اخذه بذلك وتركه مجانا فاللهما يبنى لمبتاعه وبغرم قيمته على غره لو جاز بيعه كغرم قيمته ان تلب ببدله ورابعها ياخذ به مجانا للصقلى عن ابن حبيب مع المازرى عن المشهور ولا خيارا الصقلى ولنقله عن بعض اصحابنا وتخرىج التونسى وفي التوضيح ان خلاصه المشتري رده على المشهور وقال ابن ابي زيد على المشتري قيمته على غره وعلى المشهور فله اجر بخله وأجر الاشياخ ذلك على اختلاف فحين اشترى اشجارا بوجه شبهة فـ في وعالج ثم ردت اليه ومن اشترى ابقا وانفق على رده ثم فسخ البيع ورد الى ربه فهل يرجع بالنفقة في جميع ذلك أم لا وأصل ذلك ان كانت النفقة لها عين فائمة يرجع بلا خلاف والافقال ابن القاسم يرجع وقيل لا يرجع وصرح ابن بشير بان المشهور الرجوع بنفقة الاتى وحيث قلنا ان المشتري يرجع باجرة عمله فزادت على قيمة الخارج فهل يرجع بها او انما يرجع بها ما لم تزد على الخارج ثم قال واقتصر ابن يونس على انه انما يرجع بها بشرط أن لا تزيد على الخارج اه البنانى ما اقتصر عليه ابن يونس هو الثاني في عبارة ابن عرفة المتقدمة وقد علمت انه مقابل للمشهور (لا) يمنع بيع تراب (معدن ذهب او فضة) بغير صنعة وأما بصفه فيمنع لان الشك في القائل كتحقق التفاضل وينبغي جواز بيع تراب معدن نحاس او حديد او غيرهما من المعادن والفرق بين تراب المعدن وبين تراب الصائغ شدة الغرر في تراب الصائغ ونحوه دون تراب المعدن د بيع تراب معدن ذهب او فضة ببيع جراف فلا بد فيه من شروطه الممكنة بعض الشيوخ لا مانع من بيعه بالكيل مثلا فهو كغيره من المثلثات في الكيل والجراف فيجوز على حكم غيره (و) جاز بيع (شاة) شلامذ كاة (قبل

المشتري قيمته الخ) اي ان خلاصه (قوله فله) اي المشتري (قوله ذلك) اي الخلاف السابق (قوله على رده) سلخها أى تصميده (قوله ورد) أى الاتى (قوله يرجع) أى المشتري في صورتين (قوله وأصل) أى ضابط (قوله والا) أى وان لم تكن للنفقة عين فائمة (قوله بها) أى اجرة عمله (قوله ثم قال) أى في التوضيح (قوله علمت) أى من عزو ابن عرفة (قوله بغير صنعة) صله ببيع (قوله شدة الغرر في تراب الصائغ) لانه لا يترك فيه الا ما خفي عليه أو كان ناقها (قوله فيه) اي ببيع تراب المعدن (قوله شروطه) اي ببيع الجراف (قوله بيعه) اي تراب المعدن (قوله فهو) اي تراب المعدن

(قوله لانه) اي بيعها وزنا (قوله لدخولها) اي الشاة الخ: علة جواز بيعها (قوله فليس) اي بيع الشاة قبل سلخها (قوله وبيعها وزنا) عطف على رطل (قوله حله) اي وشاة قبل سلخها (قوله على بيعها) اي الشاة (قوله حله) اي جميعا جزاها (قوله لانه) اي بيعها بحله لا على الوزن (قوله لانه) اي رطل من شاة (قوله وايضا بقى الخ) عطف على لانه مذهب المدونة (قوله اصله) بفتحها متعلا اي أسسه (قوله ان كل ما يدخل الخ) بيان لما يحدف من (قوله وعلى هذا) اي الذي أصله ابن رشد حله اقتصر (قوله فاقعة) نعت خنطة (قوله قتنا) بفتح القاف والمثناة فوق متعلا اي حزمنا قبلها كله بحلة ٤٨٩ واحدة بحيث تمكن رويته

وحرز حبه (قوله منفوشا) بفتح الميم وسكون النون وضم الناء واجحام الشين اي حرما سبابيلها الى جهات محتافسة بحيث لا يمكن حرز حبه (قوله قبل درهما) راجع للقت والمنفوش (قوله فيهما) اي ما في سنبله بصورة الثلاثة وما في تنبه (قوله ولم يتأخر تمام حصده الخ) لتلازم السلم في عين وهو غرر (قوله وجاز بيع قته) فهو عطف على خنطة (قوله مماثرتة في رأسه) بيان لكقمح (قوله لامكان حرره) اي معرفة قدر كبله بتأمله لانه لجواز بيعه جزاها (قوله مماثرتة) في جميع قصبة بيان لنحو القول (قوله وكالقت) اي في جواز بيعه جزاها (قوله فيجوز بيعه جزاها) ايضاح لمضمون التشبيه (قوله اتفاقا) راجع لجواز بيعه (قوله انه عليه الصلاة والسلام) بيان لما يحدف

سلخها) جزاها لا وزنا فيمنع كافي المواق والحط لانه بيع عرض ولحم وزنا لدخولها في ضمان المشتري بالعقد فليس من بيع اللحم المغيب بخلاف رطل من شاة وبيعها وزنا طي يتعين حله على بيعها بحله لا على الوزن لانه مذهب المدونة وهو المطابق لقوله ورطل من شاة لانه بيع لحم مغيب وايضا بقى ما أصله ابن رشد ان كل ما يدخل في ضمان المشتري بالعقد فليس من بيع اللحم المغيب كالكاشاة المذبوحة بخلاف ما لا يدخل في ضمانه بالعقد فانه من بيع اللحم المغيب وعلى هذا اقتصر الحط وغيره فتشهير البرزلي لا يعول عليه (و) جاز بيع (خنطة) بكسر الحاء المهملة وسكون النون واهمال الطاء اي فتح مثالا بديسها (في سنبيل) بضم السين المهملة والموحدة جمع سنبلة كذلك فاقعة بارضا قبل حصدها او بعدة قتنا او منفوشا قبل درهما (و) في (تن) بعد درهما وقبل نذريتها (ان) كان البسيع (بكيل) فيهما ككل اردب بكذا ولم يتأخر تمام حصده ودرسه ونذريته أكثر من نصف شهر (و) جاز بيع (قت) بفتح القاف وشدة القوية اي مقتوت اي حرما رؤسها كلها في ناحية واحدة مماثرتة في رأسه كقمح وشعير (جزاها) بثلاث الجيم واجحام الزاى ثم بالقاء اي محزورا قدر كبله دون فعله لامكان حرره عند رؤيته لا لخوفول وحص وعده مماثرتة في جميع قصبته فلا يجوز بيع قته لعدم امكان حرره عند رؤيته وكالقت القائم بارضه قبل حصده فيجوز بيعه جزاها لامكان حرره اتفاقا لما في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ثمر الفحل حتى يزهي وعن ثمر السنبيل حتى يبيس ويأمن العاهة نهى البائع والمشتري وله أربعة شروط أحدها بيعه جزاها لا بالفسدان ونحوه ثانيها ان يكون غرته في رأس قصبته ثالثها بيعه مع تنبه رابعها كون بيعه بعد بيسه (لا) يجوز بيع لزوع جزاها حال كونه (منفوشا) اي مجموعا لرؤسها الى جهات محتافسة لعدم امكان حرره اذ لم يحزور وهو قائم ومقتوت البنانى احوال الزرع خمسة لانه اما قائم أو محصود أو محصود اما قف واما منفوش واما في تنبه واما مخلص منه والمبيع اما الحب وحده واما مع تنبه فان كان المبيع الحب وحده فيجوز بيعه بالكيل في الاحوال الخمسة كلها ويجوز جزاها في المخلص فقط وان كان المبيع المجموع جاز جزاها في القائم والقت لافي المنفوش وما في تنبه الباسي لا خلاف انه لا يجوز ان يفرد الخنطة في سنبله في الثمر ادون السنبيل وكذلك الجوز واللوز والباقل لا يجوز ان يفرد بالبيع دون قشره على الجزاف مادام فيه واما ثمر السنبيل اذا بيس ولا ينفعه الماء فجائز وكذلك الجوز واللوز والباقل ومن القت جزاها لا تدر الجوز فرشة او فراشات فيجوز بيعه جزاها لامكان حرره

٦٢ من (قوله يزهي) بضم الياء وسكون الزاى وكسر الهاء اي يحمر أو يصفر حتى يبيس مفهومه جواز بيعه بعد بيسه قائما بارضه (قوله العاهة) اي الموت من العطش (قوله نهى) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وله) اي جواز بيع القائم بارضه (قوله ونحوه) اي القدان كالعصبة والذراع (قوله منه) اي تنبه (قوله فقط) اي لافي القائم ولا في المقتوت ولا في المنفوش ولا في المدروس في تنبه (قوله المجموع) اي الحب والتبن (قوله جاز) اي البسيع (قوله انه) اي الشأن (قوله يفرد) بضم فسكون فكسراى المشتري (قوله السنبيل) اي التبن (قوله ان يفرد) اي شئ مما ذكر (قوله واما ثمر السنبيل) اي الحب وتنبيه

(قوله عرف) بضم فكسر اى وصفه (قوله النقد) اى تجليل غنمه (قوله فيه) اى ما عرف وصف زيته (قوله بشرط) اى وأولى بدونه (قوله فان اختلف وصفه) مفهوم ان لم يختلف وصفه (قوله حيث نزل) اى حين اختلافه وشرط تخيير مشتريه (قوله لتردده) اى المجل (قوله ففيها) اى المدونة (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة التون اى المشتري (قوله وذلك) اى ما يخرج (قوله الشيخ) اى أبو الحسن (قوله الفساد) اى مفسدته وهو شراء ما يخرج (قوله وبهذا) اى نص المدونة وأبى الحسن صله يرد بضم الياء وفتح الراء (قوله منعه) اى شراء نحو الزيتون ٤٩٠ على ان على بائعه عصره (قوله وهو) اى اجتماعهما (قوله جعل) بضم الجيم اى مجتمعه

وليس عوم من النفوس فتختل عياض المنفوس بما فى الاندر يعنى به ما ينقش ليس درس فيختلط فلا يمكن حزمه فى هذه الحالة وقد نقل ابن عرفة عن ابن رشد ان العوالب جواز بيع القمح فى اندره قبل درسه لانه يرى مثله فيجزى ويعرف قدره وهو نقل الجلاب عن المذهب (و) جازي بيع (زيت زيتون) اى قدر معلوم منه قبل عصره (وزن) كرتل او قطار (ان) ل (يختلف) وصفه بان عرف بحسب العادة ولم يتأخر تمام عصره عن نصف شهر ويجوز النقد فيه بشرط كالتقيد المدونة فان اختلف وصفه فلا يجوز بيعه الا بعد عصره وعلم صفته فى كل حال (الا ان يخرج) بضم التحتية الاولى وفتح الثانية اى يشترط عند البيع الخيار للمشتري اذا علم صفته بعد عصره فيجوز البيع ولا يجوز النقد فيه حجة لتردده بين السابقة والتمنية وت واشهر قوله زيت بانه لو اشترى زيتا على ان على ربه عصره لم يجوز وهو كذلك ففيها لا يجوز شراء سمس وزيتون وجب فجلب بهينه على ان على البائع عصره ووزع قائم على ان عليه عصره ودرسه وكأنه ابتاع ما يخرج من ذلك كله وذلك مجهول أبو الحسن فى شرح النص المذكور مانعه الشيخ ان قال اشترى منك ما يخرج من هذا فهو فاسد وان قال اشترى منك هذا أو أجزأك بهذا على عصره فهذا جائز وهو بيع واجارة وان قال اشترى منه على ان عليك عصره فانه لا يجوز لانه على الفساد اه وبهذا يرد قول ابن عاشر لم يظهر وجه منعه اذ غاية ما فيه اجتماع بيع واجارة وهو جائز (و) جازي بيع قدر معلوم كصاع او رطل من (دقيق حنطة) قبل طحنها ان لم يختلف وصفه فان اختلف وصفه فلا يجوز الا بشرط خيار المشتري كما فى جعل المدونة فالاولى تقديمه على الشرط والاستثناء ليعلم رجوعهما اليه أيضا وفيها وان ابتعت قمحا على أن يطحنه لك فاستخفه مالك رضى الله تعالى عنه بعد ان كرهه وكأنه رأى ان القمح يعرف ما يخرج منه وجل قوله فى ذلك التخفيف والاستحسان لا القياس (و) جازي بيع (صاع) مثلاً أو أكثر من صبرة معلومة بجهة ما فيها من الصيعان أو مجهولتها والمشتري عدد معلوم من صيعانها (أو كل صاع) اى جازي بيع كل صاع درهم مثلاً (من صبرة) بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة والمشتري جميعها ان علمت بجهة ما فيها من الصيعان بل (وان جهات) بجهة صيعانها لانه تقدم اغتفار جهل الجله اذا علم التفصيل فهذه عكس عبدى رجلين بكذا وكذا ذراع او كل ذراع من شقة ورطل او كل رطل من زيت أو سمن أو عسل (لا يجوز بيع صيعان او ذراع او رطل غير معلومة العدد) منها (أى الصبرة أو الشقة أو نحو الزيت) (وأريد) بضم الهمز وفتح الدال (البعض) اى شراؤه فقط لا الجميع لانه لى الجهل بالتفصيل بل أيضا والوال لى الحال ومفهوم واريد البعض الجواز اذا

(قوله فالاولى) بفتح الهمز الخ تقرير على ان لم يختلف الخ (قوله تقديمه) اى ودقيق حنطة (قوله على الشرط) اى ان لم يختلف (قوله والاستثناء) اى الا ان يخرج (قوله علم) بضم الياء وفتح اللام الخ (قوله الاولى الخ) (قوله رجوعهما) اى الشرط والاستثناء (قوله اليه) اى دقيق حنطة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله فاستخفه) اى ابتاع القمح بشرط طحنه بائعه (قوله كرهه) اى ابتاعه بشرط طحنه بائعه (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة التون اى مالك كارضى الله تعالى عنه (قوله يعرف) (قوله بضم الياء وفتح الراء) (قوله ما يخرج منه) اى وصف دقيقه (قوله بضم الجيم) اى أكثر (قوله قوله) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فى ذلك) اى ابتاع الحب بشرط طحنه بائعه صله قول (قوله التخفيف) خبر جمل (قوله من

الصيعان) بيان لما (قوله او مجهولتها) اى صيعانها اعطى على معلومة (قوله والمشتري) بفتح الراء (قوله من صيعانها) لم اى الصبرة بيان لعدد (قوله والمشتري) بفتح الراء (قوله جميعها) اى الصبرة (قوله علمت) بضم العين (قوله جهلت) بضم الجيم (قوله لانه) اى الشان (قوله علم) بضم العين (قوله فهذه) اى او كل صاع من صبرة جهلت صيعانها (قوله عبدى) بفتح الدال (قوله وكذا) اى صاع او كل صاع الخ فى الجواز (قوله لى الجهل بالتفصيل) علم لا يجوز (قوله ايضا) اى كتملعه بالجهة

(قوله يرد) بضم قفتح (قوله ولم يبين) اى البائع (قوله ما باعه منها) اى الصبرة شمل ارادة بعضها وعدم ارادة ثمنه (قوله المعاصر بن) اى لابي محمد (قوله وهو) اى فساد (قوله من) اى فى من هذه الصبرة (قوله زائدة) اى والمعنى ابيعك هذه الصبرة (قوله فيحمل) بضم الباء وسكون الحاء اى الحكم (قوله ذلك) اى زيادة من والمراد ابيعك هذه الصبرة فيجوز (قوله وهو) اى حمله على ذلك (قوله من حمله) اى الحكم (قوله من الجواز) بيان لما (قوله فى هذه) اى ابيعك من هذه الصبرة الخ ببيان ما باعه منها (قوله فلذا) اى اختياره جوازها (قوله قيد) بفتح مائه (قوله لاى المصنف) (قوله وان كان الفا كها فى الخ) حال (قوله بانه) اى قول القاضي صله (قوله لمخالفة) اى قول القاضي (قوله فانها) ٤٩١ اى قاعدة العربية الخ علة

مخالفتها (قوله فان معيارها) اى من التبعية الخ علة  
توجب الخ (قوله عند)  
صلة معيار (قوله صحة)  
خبر ان (قوله تقديرها)  
اى من (قوله ذلك) اى  
تقديرها ببعض (قوله  
كونها) اى من (قوله فيه)  
اى الكلام (قوله ارادة  
الكل) اى المتضمنة  
الجواز (قوله ارادة البعض)  
اى الموجبة المنع (قوله  
انه) اى الشأن (قوله بها)  
اى الرؤية (قوله منها) اى  
الشاة (قوله ونحوها) اى  
اربعة الارطال (قوله عمادون  
ثمها اى الشاة) بيان انحوها  
(قوله فان بيعت) اى الشاة  
(قوله للمدونة) صلة  
الروايات احوال منها (قوله  
وضاح) بشد الصاد المجهمة  
واهمال الحاء (قوله عاينه)  
اى قولى اوخسة الخ  
(قوله قولها) اى المدونة  
(قوله فى ذلك) اى ما يجوز

لم يرد ثمنه كإرادة الكل فى التوضيح عن ابن عبد السلام اذا قال ابيعك من هذه الصبرة حساب كل عشرة أفقره يدينار ولم يبين ما باعه منها فقال القاضي أبو محمد ما علمت فيما نصا وقال بعض المعاصر بن البيع فاسد وهو قول أصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه القاضي يحتمل أن تكون من زائدة فيصهل على ذلك وهو أولى من حمله على الفساد اه فاعل المصنف اختار ما اختاره القاضي من الجواز فى هذه فلذا قيد المنع بإرادة البعض وان كان الفا كها فى اعترض ما قاله القاضي بانه غير صحيح لمخالفة قاعدة العربية فانما توجب كون من هذا التبعية فان معيارها عند الصحة صحة تقديرها ببعض فحوا كانت من الرغبة ولا ريب فى صحة ذلك هنا وأيضا فان مذهب سيبويه ان من لا تزداد فى الإيجاب والكلام ههنا موجب فلا يصح كونها فيه صلة والقصر ق بين ارادة الكل و ارادة البعض انه ان اراد الكل امكن حزره برفقته ولا يمكن حزر البعض الميهم اى والله أعلم (و) جازييع (شاة) حية او مذبوحة قبل سلخها (واستثناء أربعة ارطال) منها ونحوها عمادون ثلثها فان بيعت بعد سلخها جازا استثناء قدر ثلثها فقط الحما التحديد بأربعة هو الذى فى اكثر الروايات للمدونة وفى رواية ابن وضاح ثلاثة ارطال ابو الحسن أوخسة أو ستة أو أكثر عمادون الثلث يدل عليه قولها ولم يبلغ فى ذلك مالك رضى الله تعالى عنه الثلث الحط لم يبين المصنف قدر ما يستثنى من البقرة والداقة وقال ابن عرفة استحسب بعض المتأخرين اعتبار قدر صغر المبيع او كبره كالثاة والبقرة والبقر وفيها لا باس باستثناء الصوف والشعر الخفى اذا كان يجزأ الى يومين أو ثلاثة بخلاف كون الصوف هو المبيع فانه يجوز بقاؤه عشرة ايام او خمسة عشر يوما ابو الحسن هذا التقييد على ان المستثنى مبقى ومستهلة الاستثناء لا يتخلو من خمسة اوجه الاول استثناء الصوف والشعر فهذا جائز بشرط ان يشرع فى الجزأ أو يتأخر يوما ويومين كاستثناء ركوب الدابة يوما او يومين فى البيع الثانى استثناء جزء شائع فهذا جائز باتفاق ولا يجبر على الذبح الثالث استثناء الجلد والرأس وفيه اربعة اقوال ورواية ابن القاسم يجوز فى السفر ولا يجوز فى الحضر الرابع استثناء جزء معين كقخذ وكبد منه نصاب الكتاب الخامس استثناء الارطال اليسيرة فى رواية ابن القاسم جواز اربعة ارطال وفى رواية ابن وهب ثلاثة وفى كتاب محمد خمسة وستة عمادون الثلث وهو قوله فى الكتاب ولم يبلغ به الثلث وقيل الثلث وقبل لا يجوز زأ سالان فيه بيع لهم مغيب سوه

استثناء ومن الشاة الحية او غير المذبوحة (قوله وفيها) اى المدونة (قوله اذا كان) اى الصوف والشعر (قوله يجوز) بضم الياء وفتح الجيم وشد الزاى (قوله بقاؤه) اى بلا جز (قوله التقييد) اى يجزأ الى يومين او ثلاثة (قوله مبقى) بضم ففتح مثقلا اى وما على انه مشترى فيجوز بقاؤه نصف شهر (قوله جزء شائع) اى كنهف (قوله ولا يجبر) بضم الباء وفتح الواو اى المشتري (قوله يجوز) اى استثناء الجلد والساقط (قوله فى الكتاب) اى المدونة (قوله ولم يبلغ) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله به) اى ما يجوز استثناءه

(قوله لان المشتري) **كسر الراء** (قوله فكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون اى المشتري (قوله على انه) اى المستثنى (قوله وهو) اى اشتراؤه الجلة بعد الذبح وقبل السلق (قوله عوضا عنها) اى الارطال المستثناة (قوله لانه) اى اخذ بدلها (قوله انشاء) اى المستثنى منها ارطال (قوله على اصلها) اى معاملة عليه خلقة (قوله فيهما) اى الصبرة والتمر (قوله من الصبرة الخ) بيان لقدرا الثلث (قوله لا اكثر) اى من ثلث (قوله ٤٩٢ الخضر) بضم الخاء المعجمة وفتح الضاد المعجمة (قوله مغيب) بضم الميم وفتح الغين المعجمة

والدائم مثلاً (قوله عليهما) اى الكرش والكبد (قوله حكمه) اى اللحم (قوله وهو) اى حكمه (قوله البطن) اى ما فيها (قوله منه) اى اللحم (قوله لافولها) اى المدونة الخ علة لا كرشه الخ (قوله انه) اى بسفر (قوله له) اى ما ذكر من جلد ورأس (قوله هناك) اى السفر (قوله وكرهه) اى استثناءه الجلد والرأس (قوله فذهبها) اى المدونة الخ تضرع على اقول المدونة الخ (قوله بينهما) اى الجلد والرأس (قوله اذ لا قبلة لهما في السفر) اى لانه الخ خبر تسوية (قوله لهما) اى الجلد والرأس (قوله يشق عليه) اى المسافر خبر حمل (قوله والى النسوية بينهما) اى الجلد والرأس صلة ذهب (قوله وهو) اى التسوية وذكره تذكير خبره (قوله في الكتاب) اى المدونة صلة التأويل (قوله الفرق) اى بين الجلد والرأس فى الحكم (قوله

قيل ان المستثنى مشتري وهو ظاهر او مبيع لان المشتري يجبر على الذبح فكأنه اشترى ما زاد على المستثنى وهو مغيب ويحجب على انه مشتري بان اشتراء اللحم المغيب مغتفر بائع الشاة كما تقدم وعلى انه مبيع بان اشتراء ما زاد على المستثنى بمنزلة اشتراء جلة الشاة بعد ذبحها وقبل سلقها وهو جائز كما تقدم والله اعلم (ولا يأخذ) بائع الشاة المستثنى اربعة ارطال منها (لحم غيرها) اى الشاة المبيعة عوضا عنها ولو قال بدلاها اى الارطال اشمل اخذ بدلها الجنا وغيره لانه يبيع طعام المعامضة قبل قبضه على ان المستثنى مشتري ويبيع لحم مغيب على انه مبيع وان ماتت الشاة فلا شئ على المشتري وان ذبحها واكلها فاعليه مثل الارطال (و) جائز بيع (صبرة وتمر) على اصلها والواو بمعنى أو جزافا فيهما (واستثناء) كيل او وزن او عدد معلوم (قد وثقت) من الصبرة او التمر لآكثر ومثل التمر للمقاي والخضر ومغيب الاصل ومفهوم قد دران استثناء الجزء الشائع جائز ولو زاد على الثلث وسيأتى فى قوله وجزء مطلقا (و) جائز بيع حيوان واستثناء (جلد وساقط) منه أى رأسه واكارعه لا كرشه **كسر الدال** فانه من اللحم فيجبر عليه احكمه كافي المدونة وهو الجواز فيمادون الثلث ان استثنى منه ارطالا والمنع ان استثنى البطن كله او جزاء معيناً منه لقولها لا يجوز ان يستثنى الفخذ او البطن او الكبد ولا بأس اى يستثنى الصوف والشعر (بسفر فقط) ظاهره انه قيد فى الجلد والساقط وهو كذلك لقول المدونة واما استثناء الجلد والرأس فقد أجازهم مالك رضى الله تعالى عنه فى السفر اذا غن له هذه الذكره فى الحضر فذهبها النسوية بينهما ابو الحسن عياض وتسوية **كسر الجيم** الجلد والرأس اذ لا قيمة لهما فى السفر وجعل المسافرهما او عملهما يشق عليه واللحم يا كله لحينه وعمله ويتزوده وفى الحضر لهما قيمة وصناعت والى التسوية بينهما ذهب بعض المشايخ وهو الظاهر الذى يقتضيه التأويل عليه فى الكتاب وذهب بعضهم الى التفرقة وان جوابه انما هو فى الجلد واما الرأس فله حكم قليل اللحم المشتري وهو بعيد من لفظ الكتاب لافى السؤال ولا فى الجواب ولا فى التعديل ابن محرز ومن المذاكرين من قال انما وقع جوابه على الجلد دون الرأس وان سبيل الرأس سبيل اللحم وليس كذلك اه وقال ابن يونس استثناء الرأس والا كارع لا يكره فى سفر وحضر ابن الحاجب لو استثنى الجلد والرأس فماتت المشهور فى السفر لافى الحضر وقد صرح ابن عرفة بان كلام ابن يونس مخالف لها ونحوه فى الشامل ونحوه قول ابن عبد السلام من الشيوخ من أشار الى ان الخلاف انما هو فى الجلد واختار جواز استثناء الرأس والا كارع فى الحضر والسفر وفيه نظر اذ مقتضى القواعد المنع لان استثناء الرأس كاستثناء الفخذ فظهر لك الحق ان كنت منصفاً قاله طي (و) جائز بيع شئ واستثناء

والدائم مثلاً (قوله عليهما) اى الكرش والكبد (قوله حكمه) اى اللحم (قوله وهو) اى حكمه (قوله البطن) اى ما فيها (قوله منه) اى اللحم (قوله لافولها) اى المدونة الخ علة لا كرشه الخ (قوله انه) اى بسفر (قوله له) اى ما ذكر من جلد ورأس (قوله هناك) اى السفر (قوله وكرهه) اى استثناءه الجلد والرأس (قوله فذهبها) اى المدونة الخ تضرع على اقول المدونة الخ (قوله بينهما) اى الجلد والرأس (قوله اذ لا قبلة لهما في السفر) اى لانه الخ خبر تسوية (قوله لهما) اى الجلد والرأس (قوله يشق عليه) اى المسافر خبر حمل (قوله والى النسوية بينهما) اى الجلد والرأس صلة ذهب (قوله وهو) اى التسوية وذكره تذكير خبره (قوله في الكتاب) اى المدونة صلة التأويل (قوله الفرق) اى بين الجلد والرأس فى الحكم (قوله

وان جوابه) اى مالك رضى الله تعالى عنه عطف على التفرقة (قوله المشتري) اى المستثنى (قوله وهو) (جزء) اى ما ذهب اليه هذا البعض (قوله لافى السؤال الخ) الاولى حذف لامنه فى المواضع الثلاثة وفى من الاخيرين صلة بعيد (قوله جوابه) اى الامام رضى الله تعالى عنه (قوله سبيل) اى **كسر الجيم** (قوله وليس) اى قول بعض المذاكرين (قوله فماتت) اى واقلها جواز فيهما وثانيهما منه فيهما (قوله لها) اى المدونة (قوله وفيه) اى اختيار جوازه فيهما

(قوله عن تقييده) أي الجزء (قوله وعن تقييده) أي الاستثناء (قوله باع) أي البائع المستثنى جزأً شائعاً (قوله ببيع) صلة قوله (قوله لانه) أي المشتري الخ صلة قوله (قوله صاراً) أي الجلد والرأس (قوله ذمته) أي المشتري (قوله وكان) بفتح الهمزة وشذائون (قوله وهذا) أي تولى المشتري المبيع (قوله وان لم يصرحوا به) حال (قوله وهذا) أي كون المشتري يتولاه (قوله من ان اجرة الذبح الخ) بيان لما (قوله وعلى هذا) أي ماصو به ابن محرز صلة جل (قوله فاندفع الخ) تبريع على وهذا لازم من كلامهم الخ (قوله الكلام) أي وتولاه المشتري (قوله لانهما) ٤٩٣ أي المتبايعين (قوله هذا

القرع) أي تولاه المشتري (قوله من الأعم) بيان لحقه (قوله به) أي ذبحه (قوله اختلافاً) أي المتبايعان (قوله من ثمنه) بيان لما (قوله في الجزء) أي استثنائه (قوله والارطال) أي استثنائها (قوله كونها) أي الاجرة (قوله وهو) أي كونها عليهما (قوله اوعلى المشتري) عطف على عليهما (قوله صوبه) أي كونها على المشتري (قوله السلخ) أي اجزئته (قوله في الجراد) أي استثنائه (قوله تكون) أي اجرة (قوله الى انهما) أي اجرة السلخ (قوله عليهما) أي المتبايعين (قوله بضمائه) أي الرأس (قوله فالوقال) كرس لشمله (قوله الساقط) تبريع على وبقيته ساقط (قوله وان كان مذكراً) حال (قوله اتفاقاً) راجع لمذكراً (قوله بتأويله) أي الرأس صلة انت (قوله

جزء) شائع منه كربعه أو ثلثه أو نصفه (مطلقاً) عن تقييده بكونه ثلثاً وعن تقييده بالسفر وقد باع ما عدا المستثنى وسواء باع الحيوان على ذبحه أو استخيا به ويصير البائع شريكاً للمشتري بقدر المستثنى (وتولاه) أي المبيع المستثنى منه ارطال أو جلد ورأس ببيع وسلخ وعلف وسقى وحفظ وغيرها (المشتري) في صورة استثناء الجلد والساقط لانه لما كان لا يجبر على الذبح وله دفع المثل أو القيمة للبائع صاراً كأنه ما في ذمته وكان البائع لاحق له في المبيع وهذا لازم من كلامهم وان لم يصرحوا به وهذا ظاهر بناء على ماصو به ابن محرز من ان اجرة الذبح على المشتري وحده وعلى هذا جله في فاندفع قول طي انظر ما معنى هذا الكلام فانه مشكل سواء عا د ضمير تولاه على الذبح اوعلى المبيع لانهما شريكان واجرة الذبح عليهما ولم ار هذا القرع بعينه اغير المصنف وأما المستثنى منه جزء شائع فهو مشترك فيتولين معا علفه وسقاه بحسب ما اكل منهما فاجرة ذبحه وسلخه عليهما كذلك (ولم يجبر) بضم التختة وفتح الواحدة (المشتري على الذبح فيهما) أي مسئلة الجلد والساقط ومسئلة الجزء الشائع (بمخلاف) استثناء (الارطال) فيجبر المشتري على الذبح لان البائع لا يتوصل لحقه من اللحم الذي استثناء الابه وان اختلفا في الذبح في استثناء الجزء يبيع عليهما واعطى لسكل منهما ما يخصه من ثمنه واجرة الذبح والسلخ عليهما بحسب ما اكل في الجزء والارطال وعلى المشتري في الساقط الخط وفي كونها في مسئلة الجلد والساقط عليهما بقدر ما اكل وهو اختيار ابن بونس اوعلى المشتري لانه لا يجبر على ذبحه وصوبه ابن محرز قولان وأما السلخ ففي الجلد ان قلنا المستثنى مبيع فعلى البائع وان قلنا مشتري فاختلف على من تكون وأشار بعضهم الى انها عليهما ونقل ابن عاشر عن ابن عرفة ان اجرة السلخ في الرأس على المشتري بناء على القول بضمائه في الموت (وخير) بضم الخاء المعجمة وكسر التختة مشددة (في دفع) بدل او مثل (رأس) وبقيته ساقط ومثل جلد نالوقال كرس لشمله (او دفع) قيمتها أي الرأس اثمه وان كان مذكراً اتفاقاً بتأويله ينضمة او هامة حيث لم يذبح والاعمين ما استثناء البائع من جلد وساقط الا ان يقوت فقيته (وهي) أي القيمة (اعدل) لبعدها عن شائبة الربا (وهل التخير) بين المثل والقيمة (للبائع والمشتري قولان) الرجاسي تؤولت المدونة عليهما والقول بانه للمشتري اسعد بظاها وصوبه ابن محرز طي الخلاف الذي ذكره المصنف مفروض في كلام عياض وابن عرفة والتوضيح في الجلد فعليه ذكره في محله لان مسئلة الرأس مقيسة فقيها قيل فان ابى المتبايع في السفر من ذبحها

حيث لم يذبح) صلة خير (قوله والا) أي وان يذبح (قوله من جلد الخ) بيان لما (قوله ثقات) بضم التاء والهمزة وكسر الواو مثقلاً (قوله عليهما) أي تخيير البائع وتخيير المشتري (قوله بانه) أي التخير للمشتري (قوله في الجلد) أي استثناءه (قوله فعلية) أي المصنف الخ تبريع على الخلاف الذي ذكره المصنف الخ خبر مقدم (قوله ذكره) أي الخلاف (قوله في محله) أي الجلد (قوله مقيسة) أي على الجلد (قوله فقيها) أي المدونة (قوله قيل) بكسر القاف وسكون الياء أي لابن القاسم (قوله في السفر) تنازع فيها ابى والمتبايع (قوله من ذبحها) أي الذات المستثنى منها

(قوله وقد استثنى البائع الخ) حال (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله وقف) أي يحجز عن السير (قوله واستثنى) أي البائع (قوله فاستجبه) أي ابني أهل المياه البعير حيا (قوله فعليه) أي أهل المياه (قوله أوقيته) أي بجلده عطف على شروى (قوله فكذلك) أي في التخيير بين المثل والقيمة (قوله وإن كان) أي الخلاف الخ حال (قوله لكن كلامها) أي المدونة الخ استدراك على وإن كان مقروضا الخ (قوله تقول) بضم التاء والهمز (قوله بهما) أي التخيرين (قوله صريح) خبر كلام (قوله في الحكم) صلة تسوية (قوله فلا يقال الخ) نقيب على الاستدراك (قوله للبائع) صلة ضمن (قوله لعدم جبره) أي المشتري الخ علة لضمائه (قوله فيهما) أي الجلد والساقط (قوله أطلق) أي المصنف (قوله في الضمان) أي عن تقييده بتفريط المشتري (قوله سواء كان الخ) إيضاح لاطلاقه فيه (قوله وهو) أي إطلاق الضمان (قوله مرضي) بفتح المضاد (قوله قال) أي ابن رشد (قوله أنه) أي المشتري (قوله يتظر) بضم فسكون ففتح (قوله فان ٤٩٤ كانت) أي قيمته (قوله لأنه) أي البائع (قوله فاستحق) بضم التاء وكسر الطاء

وقد استثنى البائع رأسها وجلدها قال قد قال مالك رضي الله تعالى عنه فمن وقف ببعيره فباعه من أهل المياه ليخبروه واستثنى جلده فاستجبه وفعليه م شروى جلده بفتح الشين المجهمة وسكون الراء بخدوى أي مثله أوقيته كل ذلك واسع فذلك مسئلتك اه ولم يتعرض عياض ولا ابن عرفة ولا غيره مما عمن وقفت عليه لذكر الخلاف المذكور في الرأس اه البتاني والخلاف وان كان مقروضا في الجلد في كلام عياض وابن يونس وغيرهما لكن كلامها الذي تقول به ما صرح في تسوية الجلد والرأس في الحكم فلا يقال على المصنف ذكره في محله وهو الجلد (ولومات ما) أي الحيوان الذي يبيع (واستثنى) بضم القوقية وكسر النون (منه) جزء (معين) بضم الميم وفتح العين والتخمية مشددة وهو الجلد والرأس والا كارع والارطال (ضمن) الشخص (المشتري) للبائع (جلد او ساقط) لعدم جبره على الذبح فيها طئي أطلق في الضمان سواء كان من المشتري ففريط ام لا وهو مرضي ابن رشد قال وليس معنى الضمان انه يغرم للبائع قيمة الجلد أو مثله وإنما معناه ان ينظر الى قيمته فان كانت درهماين وكان باع الشاة بعشرة دراهم رجح البائع على المتباع بسدس قيمة الشاة لانه كمن باعها بعشرة دراهم وعرض قيمته درهماين فاستحق العرض من البائع وقد قامت الشاة عند المتباع اه وقد نقل كلامه ابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف وقبلوه فهو مراده بالضمان فتقول من له دفع مثله اخلافه (لا) بضم المشتري للبائع (لحما) وهو الذي عبر عنه قبل بالارطال لجبره على الذبح ولما سكت عنه البائع كان مقروطا واستترز بالعين من الجزء الشائع فلا يضمنه لانه ما شري كان وهو في حصة شريكه كالودع في عدم الضمان (و) جازي بيع (جزاف) في المسائل الملقطة الجزاف مثلث الجيم فارسي معرب وهو يبيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد وحده ابن عرفة بانه يبيع ما يمكن علم قدره دون ان يعلم والاصل منه وخفف فيما شق علمه يريد من المعدود وقل جهله من المكيل والموزون اذ لا تشتط المشقة فيهما (ان رؤى) بضم فكسر او بكسر الراء

المهملة (قوله كلامه) أي ابن رشد (قوله قبلوه) بفتح فكسر (قوله فهو) أي ما قاله ابن رشد (قوله مراده) أي المصنف (قوله قبل) بضم اللام عند حذف المضاد اليه ونية معناه (قوله لجبره) أي المشتري الخ علة لالحما (قوله عنه) أي جبر المشتري على الذبح (قوله كان) أي البائع (قوله فلا يضمنه) أي المشتري الجزء الشائع (قوله أي البائع (قوله وهو) أي المشتري (قوله كالدفع) بفتح الدال (قوله في عدم الضمان) صلة مكاف التشبيه (قوله الملقطة) بقاء وطا مهملة (قوله فارسي) أي وضعه واضع

اللغة الفارسية (قوله معرب) بفتح العين والراء مثقلا أي استعمله العرب فيما وضعه في لغة وسكون الفارسيين (قوله بلا كيل الخ) أي بافعل أي بالجزء فصل مخرج البيع بالكيل او الوزن او العدد (قوله حده) بفتح الحاء والذال مثقلا أي شرح حقيقة بيع الجزاف (قوله بانه) أي يبيع الجزاف صلة حد (قوله يبيع) جنس واصافته فصل مخرج بيع ما لا يمكن علم قدره (قوله يمكن) بضم فسكون فكسر (قوله علم) بكسر فسكون (قوله دون ان يعلم) بضم الياء أي قدره فصل مخرج بيع معلوم القدر بكيل او وزن او عدد (قوله منه) أي يبيع الجزاف (قوله خفف) بضم فكسر مثقلا (قوله يريد) أي ابن عرفة (قوله من المعدود) بيان لما (قوله وقل) بفتح القاف واللام مثقلا عطف على شق (قوله من المكيل الخ) بيان لما (قوله اذ لا تشتط) بضم التاء وفتح الراء الخ علة ليريد الخ (قوله فيهما) أي المكيل والموزون



(قوله بليها) أي التحمية (قوله أبصر) بضم الهمز (قوله حال البيع) صلة رؤى (قوله واستقرا) أي المتباعدان (قوله لمن جواز بيع الصبرة الخ) بيان لمختار (قوله وهو) أي جواز بيعها برؤية سابقة (قوله ذلك) أي الصبرة أو الزرع الذي رآه (قوله وهو) أي الزرع أو الصبرة (قوله غائب) أي حين شرائه (قوله ذلك) أي شراؤه (قوله فرق) بفنحات مخففا (قوله المنع) عطف على فرق لايضاحه (قوله برؤية متقدمة) صلة شراء (قوله واجازه) أي الشراء في الغيبة برؤية متقدمة (قوله أنه) أي الشأن (قوله في الحزر) صلة معرفة (قوله) أي الحزر (قوله في ذلك) أي علم قدره بالحزر (قوله منله) أي توجبه المنع أي فلم يظهر وجه التفرقة (قوله أنه) أي الشأن (قوله لظهور التغير فيه) أي الزرع والثمار الخ علة بغير عدم حضور الخ (قوله ان حصل) أي التغير (قوله فتبين) بفتح فاء مثقلا (قوله أنه) أي الشأن (قوله فيه) أي الحزر (قوله من رواية ابن القاسم) عن مالك

رضي الله تعالى عنهما  
(قوله بشرط) بضم الباء  
وفتح الراء (قوله حضوره)  
أي الحزاف (قوله منه)  
أي الحزاف (قوله فيهما)  
أي الزرع القائم والثمار  
في رؤس شجرها (قوله  
وبالتاني) أي ما في المدينة  
صلة قرر (قوله فقال) أي  
الحط (قوله مراده) أي  
المصنف (قوله لان الحاضر  
لا يباع بالصفة) علة يلزم الخ  
(قوله رؤيته) أي الحاضر  
(قوله المختومة) أي بشرط  
كونها مملوءة (قوله وفي  
قبحها الخ) حال (قوله  
يعهنا) أي قلال الخلل  
(قوله بشرط رؤيته) أي  
المبيع جزافا (قوله قول)  
مفسعول قبول المضاف  
اضاعه (قوله فيها) أي  
المدونة صلة قول (قوله  
وكذلك) أي ما تقدم فيها

وسكون التحمية بليها همز أي أبصر حال البيع أو قبله واستقرا على معرفته إلى حين بيعه على مختار ابن رشد من جواز بيع الصبرة الغائبة برؤية متقدمة وهو قول ابن حبيب ابن رشد لو كان المتباع رأى الصبرة أو الزرع ثم اشتري ذلك من صاحبه على رؤيته المتقدمة وهو غائب لجاز ذلك نص عليه ابن حبيب في الواضحة وقرئ في المدينة من رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما بين الصبرة والزرع القائم فنع شراء الصبرة غائبة برؤية متقدمة واجازه في الزرع القائم وهي تفرقة لاحظها في النظر فآله اعلم بصحتها ابن عرفة وجه المنع أنه يطلب في الصبرة معرفة قدرها زايادة على معرفة صفتها في الحزر حين العقد وللرؤية المقارنة له أثر في ذلك ويلزم منه في الزرع الغائب الخطأ الظاهر من المدينة أنه يغتفر عدم حضور الزرع والثمار حال العقد عليهما جازا لظهور التغير فيهما ان حصل بعد الرؤية المتقدمة بخلاف الصبرة ونحوها فتبين أنه لا يشترط في الحزاف الحضور مطلقا على قول ابن حبيب الذي اختاره ابن رشد وإنما يشترط فيه الرؤية بالبصر سواء كانت مقارنة للعقد أو سابقة عليه وعلى ما في المدينة من رواية ابن القاسم عن مالك رضي الله تعالى عنهما ما يشترط في بيع الحزاف كله حضوره حين العقد ويستغنى عنه الزرع القائم والثمار في رؤس الشجر فقد اغتفر فيهما عدم الحضور ان تقدمت الرؤية وبالتاني قرر الخطأ كلام المصنف فقال مراده بالمرئي الحاضر كما يفسيده كلام ضيع ويلزم من حضوره رؤيته كله أو رؤيته بعضها لان الحاضر لا يباع بالصفة على المشهور لا العسر رؤيته كقلال الخلل المختومة وفي قبحها مشقة وقساد فيجوز بيعها دون فتح ابن عرفة بشرط رؤيته مع قبول غيره واحد قول مالك رضي الله تعالى عنه فيها وكذلك حوائط التمر الغائبة يباع ثمرها كيلا او جزافا وهي على مسيرة خمسة ايام ولا يجوز ان تقدم فيها بشرط وان بعدت جدا كافر بقيمة من مصر فلا يجوز شراء ثمرها فقط لانه يجذب قبل الوصول اليه الا ان يكون غرايا بسا متناف لاقتضائه جواز بيعها غائبة جزافا وفي كون الصفة تقوم مقام الهبة في الحزر نظر اه واجيب بانه لا منافاة لانها انما تباع برؤية متقدمة اذ لا يجوز بيع الحزاف بصفة فآله عياض وذكره ابن عرفة ايضا في موضع آخر (و) ان (لم يكن) المبيع كثرة (جدا) بكسر الجيم

في الجواز (قوله الغائبة) أي عن محل البيع نعت حوائط (قوله وهي) أي الحوائط الخ حال (قوله النقد) أي تعجيل الثمن (قوله فيها) أي الحوائط (قوله بشرط) أي لترده بين الثمنية والسلفية ومفهومه جوازه بلا شرط (قوله وان بعدت) أي الحوائط (قوله فقط) أي دون اصوله (قوله لانه) أي ثمرها (قوله الا ان يكون) أي ثمرها (قوله متناف) خبر بشرط (قوله لاقتضائه) أي قول مالك فيها وكذلك حوائط التمر الخ متناف (قوله الصفة) أي ذكرها (قوله في الحزر) أي تقدير الحزاف بالظن (قوله نظر) مبتدأ في كون (قوله بانه) أي الشأن (قوله لا منافاة) أي بين شرط الرؤية وجواز بيع ثمر الحوائط الغائبة جزافا (قوله لانها) أي الحوائط الغائبة (قوله فآله) أي انما تباع برؤية متقدمة (قوله وذكر) أي شرط الرؤية المتقدمة في بيع ثمر الحوائط الغائبة

(قوله فان كثر جدا) مفهوم ان لم يكن جدا (قوله وان قل جدا) مفهوم شرطه قدر اى ولم يقل جدا وفى مفهومه تفصيل (قوله اى العاقدان) تفسير للدلالة (قوله المبيع) تفسير الهام (قوله به) اى جهلا (قوله احدهما) اى المتبايعين فاعل علم المضاف للمفعول (قوله حينئذ) اى حين علمهما المبيع (قوله المبيع) تقدير للمفعول جزا (قوله وكانا) اى المتبايعين (قوله ولذا) اى شرط اعتمادهما الجزر على اسقط (قوله المفعول) اى اسقاط المفعول على لاسقط وعلمته (قوله اعتمادا) اى المتبايعان الجزر (قوله الامرين) اى ٤٩٦ الاعتقاد والجزر بالفعل (قوله اى علم العاقدان الخ) تفسير لمراد من استوت

وشدد الدال اى كثرة مانعة من جزر قدره بالكيل أو الوزن أو العد فان كثر جدا منع بيعه جزافا لعدم جزره وان قل جدا فان كان موزونا او مكيلا جاز بيعه جزافا وان كان معدودا فلا يجوز بيعه جزافا (و) ان (جهلا) اى العاقدان المبيع اى وزنه وكيله وعدده احتز به عن علم احدهما لا عن علمهما لظهور وجهه حيث قد نزع بيع الجزاف (و) ان (جزا) اى العاقدان المبيع اى عرفا قدره بالجزر اى الظن وكانا معتادين للجزر ولذا اسقط المفعول ليؤذن بالعموم اى جزرا كل شئ اى اعتمادا وجزرا المبيع بالفعل فلا بد من الامرين (و) ان (استوت ارضه) اى المبيع التى هو عليها اى علم العاقدان او ظنا استتواها حين المبيع فان علما وظنا عدمه او شكافيه فسد للفرق وان علما وظنا الاستتوا محالة ثم تبين عدمه فالخيار فى الاختفاض للبائع وفى الارتفاع للمشتري (و) ان (لم يعد) بضم التحتية وفتح العين المهملة وشدد الدال المبيع جزافا (بلا مشقة) منطوقه ثلاث صور الموزون والمكيل مطلقا والمعدود بمشقة فيجوز بيعه جزافا ومفهومه صورة المعدود بلا مشقة يمنع بيعه جزافا والفرق ان المعدود يتيسر لكل مكيلا والكيل والوزن يقتصران لآلة ويحيزر (ولم تقصد) بضم التحتية وفتح الصاد المهملة (افراده) اى المبيع جزافا فان كانت افراده تقصد وتختلف الرغبة فيها كالرقيق والذباب والقياب فلا يجوز بيعه جزافا فى كل حال (الا ان يقل عن) الافراد منه (كبيض وبطيخ ورمان القباب فى شرح يوع ابن جماعة ما نصه قسدا والجواز فى المعدود مما تلحق المشقة فى عدده اكثر منه وتساوى افراده كالجوز والبيض او يكون المقصود مبالغته لا آحاده كالبطيخ فيجوز الجزاف فيه وان اختلفت آحاده والنصوص بذلك فى العتبية والموازية وفى العتبية مضمون عن ابن وهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم لا يباع الجوز جزافا اذا عرف عدده ولا بأس ببيع القناب جزافا لانه مختلف فيه صغير وكبير والعدل الذى هو أقل عددا كبر من العدل الذى هو أكثر عددا ابن رشد معرفة عدد القناب لا اثر له فى المنع من بيعه جزافا اذا لا يعرف قدر وزنه بمعرفة عدده لا بخلافه بالصغر والكبر بخلاف الجوز الذى يقرب بعضه من بعض وهذا بين ابن بشير المعدودات ان قلت أتمناها جاز بيعها جزافا ابن عبد السلام ما يتعلق الغرض بعدده يمنع بيعه جزافا الا ان يقل عن هذا النوع فقد وقع فى المذهب ما يدل على جواز بيعه جزافا (لا يجوز بيع غدير مرقى) جزافا الا للخل الذى يقسده الفتح ان لم يكن مثل مظرف بل (وان) كان (مل) بكسر الميم وسكون اللام (مظرف) بفتح الظاء المعجمة وسكون الراء اى وجاء كقراءة وقارورة ان كان فارغا

أرضه (قوله فان علما أو ظنا عدمه) اى استتوا أرضه مفهوم استتوت أرضه (قوله فيه) اى استتوا أرضه (قوله فسد) اى يبيع الجزاف (قوله للفرق) اى لعدم امكان جزره (قول حاله) اى المبيع (قوله عدمه) اى الاستتوا (قوله مطلقا) اى عن التقييد بالمشقة راجع لهما (قوله بيعها) اى الثلاثة (قوله صورة) اضافته للبيان (قوله الفرق) اى بين المكيل والموزون وبين المعدود (قوله فان كانت افراده تقصد الخ) مفهوم ولم تقصد افراده (قوله القباب) بضم القاف وموحدين مخفقا اى قال (قوله الجواز) اى لبيع الجزاف (قوله بما تلحق) صلة قيد (قوله ليكثرته) صلة تلحق (قوله وتساوى) عطية على تلحق (قوله أو يكون) عطية على تلحق (قوله فيه) اى ما يقصد مبالغته لا آحاده

(قوله وان اختلفت آحاده) مبالغة فى الجواز (قوله بذلك) صلة النصوص (قوله فى العتبية) خبر النصوص بل (قوله عرف) بضم فكسر (قوله القناب) اى الذى عرف عدده (قوله لانه) اى صنف القناب (قوله مختلف) بكسر اللام (قوله فيه) خبر مقدم (قوله والعدل) بكسر العين أى ما يجعل معادلا لغيره فى حال حاله على دابة (قوله لانه) اى المعرفة وذكر باعتبار عنوان العلم (قوله من يبعه) اى القناب (قوله وزنه) اى القناب (قوله عدده) اى القناب (قوله لا اختلافه) اى القناب (قوله بين) بكسر الباء مقلداى ظاهر (قوله الغرض) بفتح الغين والراء (قوله قارورة) بفتح القاف اى ما يمتد فيه شحوا زيت من الاوعية



(قوله فان كان على الخیار جاز) ای وعلمه بحمل قول القبايل فيسقط الاعتراض عليه (قوله وزيب) بیان لما دخل بالكاف المقدر رد خواها على تيز (قوله وقرية ماء الخ) بیان لما دخل بالكاف (قوله راوية) ای الجلال الذي يجعله البعير بجذبه مما أمانه (قوله مما جرى المرف الخ) بیان نحوها (قوله لانه بمنزلة المكيال المعلوم) علمه يجوز (قوله يتداخل) ای بدخل بعضه تحت بعض بیان نحو (قوله من الطير) بیان لما ٤٩٨ (قوله اعدم امكان حرره) ای حمام البرج علمه منع بيعه (قوله فان حرره) ای حمام

وعندي ان معنى ما في البيان اذا كان على وجه الالزام فان كان على الخيار عند رؤيته جاز واستغنى من وان مل نظر الخ فقال (الا) ان يقع بيع مل نظرف ثانيا بعد تفويغه (في كسلة) بفتح السين المهملة وشدا اللام ای انما مضقود من خشب رقيق او قصب فارسي (التي) وزيب وقريه ماء وجرته وراوية ونحوها مما جرى العرف بجعله كالمكيال المعلوم فيجوز بيعه مائه فانما وبيع مائه الحاضر مع مائه ثانيا بعد تفويغه لانه بمنزلة المكيال المعلوم (و) لا يجوز بيع (عصافير) ونحوها مما يتداخل من الطير (حيث يفتقد) لانه بدخل بعضه تحت بعض فلا يمكن حرره ومفهوم حية جواز بيع المذبوح جازا (وهو كذلك) ولا يجوز بيع (حمام) بتخفيف الميم (برج) بضم الموحدة وسكون الراء آخره جيم يشاء من قواديس السكنى الحمام لعدم امكان حرره فان حرره جاز قاله ابن القاسم في العتبية من سماع اصمغ من ابن القاسم انه اجاز بيع البرج بما فيه وبيع جميع ما فيه اذ ارآه واحاط به معرفة وحررا اه ابن عرفة محمد عن ابن القاسم لا بأس ببيع ما في البرج من حمام أو بيعه بجمعه جازا والمنع فيه ما لابن نافع في المدينة الخطاب ورجح في الشامل الجواز وهو الظاهر لانه قول ابن القاسم في الموازية والعتبية (و) لا يجوز بيع (ناب) ورقيق ودواب ونحوها جازا لقصد افرادها (و) لا يجوز بيع نقد اى ذهب او فضة جازا (ان سك) بضم السين المهملة وشدا الكاف ای صبيغ بالكيفية الخاصة وختم اى النقد بختم السلطان (والعامل) به بين الناس (بالعدد) وحده او مع الوزن لقصد افراده وكذا فلوس النحاس المتعامل بها عددا قال ابن ناجي انه المشهور وكذا الجواهر الكبار وخص النقد لكثرة غرره لمصلحة من جهة الكمية وجهة قصد الاحاد ولا يعال بكثرة الثمن لثلا ترد الجواهر الصغار والؤلؤ ونحوها التي تباع جازا (والا) ای ران لم يكن النقد مسكوكا سواء نعمل به وزنا او عددا او كان مسكوكا وان لم يعامل به عددا بان نعمل به وزنا (جاز) بيعه جازا فالعدم قصد احاده البناني الصواب رجوع قوله والالتقيد من معاى وان لم يجمع الشرطان بان فقد اواحدهما جاز قيد خل تحت والاثلاث صور لكن يقتضى الجواز في غير المسكوك المتعامل به عددا مع ان حكمه المنع وقد يقال لبعده هذه الصورة لم يستثن اعلى ان ابن عبد السلام بحث في جواز في المسكوك المتعامل به وزنا بان احاده مقصودة للرغبة في كثرتها لسهولة شراء السلع البسيطة كنصف درهم وربعه وافاد تنصيف في مفهوم قوله وجهلاه فقال (فان) تباعا شيئا جازا واحدهما يعلم قدره دون الاخر ثم (علم احدهما) ای المتبايعين جازا بعد البيع (يعلم الاخر) حين المبيع (بقدره) ای المبيع جازا (خير) بضم الخاء المعجمة

البرج (قوله انه) ای ابن القاسم (قوله ما فيه) ای من الحمام (قوله وحررا) بسكون الزاى عطف على معرفة (قوله من حمام) بیان لما (قوله أو بيعه) ای البرج (قوله فيهما) ای بيع ما فيه وبيع بما فيه (قوله لابن نافع) خبر المنع (قوله الجواز) ای فيما اذا رآه واحاط به حررا (قوله لقصد افرادها) علمه منع بيعه جازا (قوله لقصد افراده) ای النقد علمه منع بيعه جازا (قوله وكذا) ای النقد المسكوك في منع بيعه جازا (قوله انه) ای منع بيع فلوس النحاس جازا (قوله وخص) ای المصنف (قوله النقد) ای بالذكر (قوله لمصلحة) ای الغرض فيه (قوله من جهة الكمية) ای العدد واضافه للبيان (قوله ولا يعال) بضم ففتح متقلا ای منع بيع النقد جازا (قوله ترد) بفتح فكسر ای

على التعليل بكثرة الثمن (قوله للتقيد من) ای ان سك والتعامل بالعدد (قوله بان فقد ا) بان لم يسك والتعامل بالوزن (قوله أو احدهما) بان لم يسك والتعامل بالعدد أو سك والتعامل بالوزن (قوله حكمه) ای بيع غير المسكوك المتعامل به عددا جازا (قوله لبعده) بضم الباء ای ندور (قوله جوازه) ای بيع الخراف (قوله بان احاده مقصودة) صلة يبحث (قوله للرغبة الخ) علمه مقصودة (قوله لسهولة الخ) علمه الرغبة ويحاج بان كثرتها بالمعنى الذي لاحظه ابن عبد السلام تستلزم قلة ثمنها هي مسوغة لبيعها جازا كما تقدم والله اعلم (قوله وافاد) ای المصنف (قوله بعد البيع) صلة علم

(قوله في فسخ البيع) صلة خير (قوله بعد) بضم الباء (قوله في الجهل) صلة استواء (قوله لانه) اي الشان (قوله ذلك) اي العد  
 الكيل او الوزن (قوله علم) بضم العين (قوله فيه) اي الجوز (قوله لانه لا يعرف قدر وزنه الخ) علة فلا تنفع الخ (قوله هذا) اي  
 الفرق بين الجوز والقضاء المعلوم العدد (قوله بين) بكسر الهمزة متفلا اي ظاهر (قوله اي العالم) تفسير لفاعل اعلم المستوفيه  
 (قوله الجاهل) تفسير لفعوله البارز (قوله بعلمه) صلة اعلم اي العالم (قوله بقدره) صلة علم (قوله او علم) اي الجاهل (قوله به) اي علم  
 العالم (قوله من غيره) اي العالم (قوله فيفسخ) اي البيع (قوله يرد) بضم ففتح ٤٩٩ (قوله ان كان) اي المبيع (قوله فان

فان) اي المبيع (قوله  
 ردت) بضم الراء (قوله  
 قيمه) اي المبيع (قوله  
 التخيير) اي في فسخ بيعه  
 (قوله وفان) اي المبيع  
 حال (قوله يلزم المشتري  
 الخ) خبر ما (قوله فان كان)  
 اي الخيار (قوله لاستزادة  
 ثمنها) علة شرط (قوله فهو)  
 اي بيعها (قوله فاسد) لان  
 الغشاء ليس منفعة شرعية  
 (قوله فان لم يشترط) اي  
 غشاء الامه (قوله وظهر)  
 اي غشاء الامه (قوله خير)  
 اي المشتري (قوله وان  
 كان) اي شرط غشاء الامه  
 (قوله للتبري) اي منه  
 (قوله لاستزادة) اي في ثمنه  
 علة شرط (قوله الروباني)  
 بضم الراء والمثناة تحت  
 وكسر النون (قوله عدم)  
 خبر لعل (قوله به) اي  
 العبد (قوله مما اصله الخ)  
 بيان للكاف (قوله لخروج  
 الخ) علة لا يجوز (قوله  
 مما اصله الخ) بيان لنعو  
 (قوله لخروجهما) علة

وكسر التخمية منقلة غير العالم بقدره في فسخ البيع لان العالم بقدره غير ابن رشد ما يهد  
 أو يكال أو يوزن لا يجوز بيعه جزافا لامع استواء البائع والمبتاع في الجهل بعد ما يهد منه ووزن  
 ما يوزن وكييل ما يكال لانه متى علم ذلك أحدهما وجهه الآخر كان العالم بذلك قد غر الجاهل  
 وغشه فاذا علم عدد الجوز فلا يجوز ان يبيعه جزافا وان كان العرف فيه انه يباع كيلا لمعرفة  
 كيلاه معرفة عدده وامام معرفة عدد القضاء فلا تنفع من بيعه جزافا فلا يعرف قدر وزنه بمعرفة  
 عدده لاختلافه بالصغر والكبر بخلاف الجوز الذي يقرب بعضهم من بعض وهذا بين اه (وان  
 أعلمه) اي العالم الجاهل بعلمه بقدره او علم به من غيره (ففسد) البيع للفرور والخطر فيفسخ ويرد  
 المبيع لبايعه ان كان قائما فان ردت قيمته وما فيه التخيير وفان يلزم المشتري الاقل من ثمنه  
 وقيمه ان كان الخيار له فان كان للبائع فله الا كثر من الثمن والقيمة وشبهه في الفساد فقال (ك) بيع  
 الامه (المغنية) بضم الميم وفتح القين المحجمة وكسر النون مشددة بشرط كونها مغنية لاستزادة  
 ثمنها فهو فاسد فان لم يشترط وظهر للمشتري بعد الشراء خيرا في ردها وان كان للتبري فالبيع صحيح  
 ولا خيار للمشتري ولا يفسد بيع العبد المغني بشرط غناؤه للاستزادة نقله الروباني عن المالكية  
 ولعل وجهه مع كون المنفعة ليست شرعية عدم خشية تعلق القلوب به غالبا (و) لا يجوز بيع  
 (جزاف حب) كقوله مما اصله ان يباع كيلا (مع مكيل منه) اي الحب كاردب لخروج احدهما  
 عن اصله (و) مع مكيل (ارض) ونحوها مما اصله البيع جزافا لخروجهما معا عن اصلهما  
 (و) لا يجوز بيع (جزاف ارض مع مكيل) اي المذكور لخروج احدهما عن اصله (لا يمنع  
 بيع جزاف ارض مع مكيل حب) لحي كل منهما على اصله (و) يجوز ان يباع (جزافان) صفقة  
 واحدة سواء كان اصلهما ان يباعا جزافا او كيلا واحدهما كيلا والاخر جزافا لانهما في  
 معنى جزاف واحد (و) يجوز ان يباع (مكيلان) كذلك صفقة واحدة (و) يجوز ان يباع  
 (جزاف) على غير كيل بدليل قوله الا في ولا يضاف لجزاف على كيل الخ سواء كان اصله ان يباع  
 جزافا كقطعة ارض او كيلا كصبرة حب (مع عرض) لا يباع كيلا ولا وزنا كرقيق وحيوان  
 (و) يجوز ان يباع (جزافان) صفقة واحدة (على كيل ان اتحد الكيل) اي غنه كبيع صبر في  
 قمع كل ارباب من كل منهما بدينار (و) اتحدت (الصفة) للجزافين المبيعين على كيل لانهما في  
 معنى صبرة واحدة وجزاف واحد واحتراز باتحاد الكيل من اختلافه كصبر في قمع احدهما  
 ثلاثة ارباب بدينار والاخرى اربعة به وباتحاد الصفة من اختلافهما كصبرة قمع وصبرة شعير  
 كل منهما اكل ثلاثة ارباب منها بدينار وعلة المنع مع الاختلاف انه جزاف على كيل معه غيره

عدم الجواز (قوله اي المذكور) توجيه لتدبير الضمير مع تأنيث مرجعه (قوله لخروج احدهما الخ) علة لا يجوز (قوله  
 لحي الخ) علة لا يمنع (قوله لانهما) اي الجزافين الخ علة لا يجوز جزافان (قوله كذلك) اي الجزافين في العموم (قوله بدليل)  
 اضافته للبيان (قوله اصله) اي المبيع جزافا (قوله لا يباع كيلا الخ) نعت عرض (قوله به) اي دينار (قوله لاختلاف)  
 اي في الكيل او الصفة

(قوله ولا يظهر) أي في المراء (قوله ان اتحدت الصفة الخ) خبر لا يظهر (قوله وغنما) أي السلعة الخ حال (قوله لجهل ما يخصها) أي السلعة له لا يضاف (قوله منه) أي الثمن بيان لما (قوله وهو) أي بيع مكيلين (قوله هذا) أي امتناع بيع جزاف على كل مع غيره (قوله بارضه) أي معها (قوله ذرع) أي كل ذراع بكذا (قوله اللبن) أي بيعه (قوله الزبد) أي بيعه (قوله لانه) أي بيعهما (قوله علم) بضم العين (قوله مشاركة ٥٠٠ المقوم المثلي) أي في جوارف بيعه برؤية بعضه (قوله وان لم يكسر شيء) مبالغة

في جوارفه (قوله منه) أي الصوان (قوله ليري ما بداخله) أي الصوان له يكسر (قوله الباقي) أي من المبيع المثلي الذي لم يره المشتري حين شرائه (قوله مخالفا) أي لما رآه في الصفة (قوله بما لا يتفك) أي عن المثلي كبطل فاع المظمورة والاند (قوله والا) أي وان خرج الباقي مخالفا ~~فما~~ ~~ثيرا~~ أو قبلا بما يتفك (قوله خبر) أي المشتري في فسخ البيع (قوله الموافق لاوله) أي المثلي في الصفة (قوله والا) أي وان كان الاول معيبا (قوله لانه) أي المشتري (قوله وهذا) أي تقدير عبد الحق (قوله وجده) أي العيب (قوله عدل) بكسر العين أي ما يعادل به مثله في حله على دابة (قوله مدرج) بضم فسكون فقطح أي ملفوف بشئ (قوله الرفيع) من الرفعة أي اسن (قوله على الصفة) مثله يسع (قوله لان العدول

والاظهر ان اتحدت الصفة وثن السكيل (ولا يضاف لجزاف) يسع (على كيل) كصبرة قمح كل أردب منها بدوهم (غيره) أي الجزاف كسلعة كذا بدون تسمية ثمن لها وغنما من جملة ما اشترى به المسكيل لجهل ما يخصها منه (مطلقا) عن تقييم السلعة بكونها من غير جنس الجزاف لا يقال الجزاف على كيل مع مكيل من جنسه من يسع مكيلين وهو جائز لاننا نقول الجزاف على كيل ليس حكمه حكم المسكيل فعلى هذا لا يجوز بيع الزرع جزافا على كيل بارضه وقوله على كيل أي او وزن او عدد فلا يضاف لجزاف على وزن او عدد او ذرع غيره مطلقا كما في المقدمات وقال القباب اصل اللبن السكيل واصل الزبد الوزن فلا يتباع قربا بين جزافا مع وطل زبد لانه من جمع الجزاف وما في حكم المسكيل اذا الموزون كالسكيل ولان تباع القرية بزبد ما على ان كل رطل من زبدها بكذا لانه جزاف على وزن مع غيره وما اشراء كل منها جزافا فجايز لانها من اجزاء ان (و) جاز البيع الذي علم وصف مبيعه (برؤية بعض) المبيع (المثلي) أي الذي يكال كقمح او بوزن كقطن أو بعد كبيض واحتراز بالمثلي عن المقوم فلا ~~تفك~~ في رؤية بعضه على ظاهر المذهب كما في التوضيح وقال ابن عبد السلام ظاهر الروايات مشاركة المقوم المثلي (و) جاز برؤية بعض (الصوان) بكسر الصاد الهه له وضعا وخفة الو او أي ما يصون الشئ كقشر رمان ويض ويطنج وجوز ولوز وبنديق وان لم يكسر شيء منه يرى ما بداخله ولا كلام للمشتري اذا خرج الباقي مخالفا لاجل لا يعلم (قوله خبر) أي ما يلزم الباقي الموافق لاوله اذا لم يكن الاول معيبا ولا فلا يلزم لانه يقول ظننت الباقي سليما فاغتريت عيب الاول الذي رأيته اه وهذا في عيب يحدث مثله في الاول وتقلب السلامة منه في الباقي كسواد باغلي مظمورة واما العيب الذي لا يحدث في الاول الا ويحدث مثله في الباقي كسوس فلا كلام للمشتري اذا وجده في الباقي بعد وجوده في الاول (و) جاز بيع عروض او طعام في عيبه بكسر العين مع الاعقادي معرفتها (على) رؤية او سمع ما كتب في (البرنامج) بفتح الموحدة وسكون الراء يليها فون وكسر الميم آخره جميع اسم جنس اجمعى معناه الدفتر واظهرا البائع اذا حفظ ما في العدل ووصفه للمشتري كفي عن البرنامج ولا يجوز بيع قوب مطوى كساج مدبرج وهو الطيبان وقيل الثوب الرفيع على الصفة لان العدول عن نشره وقيل به مع امكانه بلا ضرر غير كثير قال في الموطا فرق بينهما أي العدل والثوب عمل الماضين فان كان في نشره افساده اذا لم يرضه المشتري جاز بيعه بالصفة كما في العدل صرح به ابن رشد فان باع عدلا على البرنامج عدة ما فيه خسون فوجدوها المشتري أحدا وخسين فان اتفقت صفقة وثمنارد للبائع واحدا وان اختلفت كخمسة اصناف كل صنف عشرة ووجدوا احدا زائدا في صنف منها كان البائع

عن نشره) أي بطله الخ لا يجوز (قوله غدر) خبر ان (قوله فرق) بفتح فاء مفتحا (قوله شر) عمل فاعل فرق (قوله الماضين) أي العصاة والتابعين (قوله في نشره) أي الثوب المطوى (قوله بيعه) أي الثوب المطوى (قوله به) أي جوارف بيعه بالصفة (قوله فان اتفقت) أي الثياب التي في العدل (قوله رد) أي المشتري (قوله وان اختلفت) أي الثياب التي في العدل

ای الروایتین (قوله وحکی)  
بضم فکسر ای التوفیق  
(قوله وضع) بضم فکسر  
ای اسقط (قوله عهه) ای  
المستقری (قوله من الثمن)  
بیان جزأ الخ (قوله فیه) ای  
العدل (قوله قال) ای ابن  
القاسم (قوله من الثمن)  
بیان اکثر (قوله اکثر)  
مفعول وجدای من نصف  
(قوله ماسی) ای حسین  
الشراء (قوله لزمه) ای  
الموجود المشتري (قوله  
یحصته) ای الموجود  
من الثمن بیان حصته  
(قوله وان کثر النقص) بیان  
کان نصف المسمى بقدره  
ماقبله (قوله لم یلزمه) ای  
المشتري (قوله ورد) ای  
المشتري (قوله به) ای  
النقص الكثير (قوله یرید  
أكثر من النصف) یلزم  
عليه تعارض مفهومی أول  
الكلام وآخره فی نقص  
النصف فالمناسب ما تقدم

والله أعلم (قوله غير الجزاف) مفهومه لا يجوز بيع الجزاف للاعشى وهو كذلك لعدم شرط رؤيته (قوله هذا) أى البيع له (قوله ولد) بضم الواو (قوله ولكن حكمهما) أى لاعشى والاكه استدرال على ما قبله لرفع إيهامه اختلاف حكمهما (قوله يجمع) بضم الياء (قوله فيه) أى بيعه للاعشى (قوله ومحله) أى الخلاف (قوله والوا) أى وان كان الاعشى أخوس اصم (قوله منعت) بضم فكسر (قوله العقد) بفتح الميم الثانية (قوله لا يتغير المبيع) صفة جرت على غير موصوفها بالا بر ازالا من اللبس (قوله الى حين العقد) صلة لا يتغير (قوله عادة) راجع لعدم تغيره (قوله ولو حضر) أى المبيع بالرؤية السابقة مبالغته في جواز بيعه بها (قوله فان كان) أى المبيع الخ مفهوم لا يتغير بعدها

(قوله فلا يجوز) أي يبعه بالرؤية السابقة (قوله ويجوز) أي يبعه (قوله خياره) أي المشتري (قوله بالرؤية) أي عندها (قوله وان  
بيع) بكسر الهمزة والموحدة (قوله عدل) بكسر العين (قوله وقبضه) أي العدل (قوله وغاب) أي المشتري (قوله عليه) أي العدل  
(قوله أني) أي المشتري (قوله وادعي) أي المشتري (قوله أنه) أي المشتري (قوله وجدها) أي الثياب في العدل (قوله وانها) أي  
الثياب (قوله كتب) بضم فكسر (قوله اعتمد) أي المشتري (قوله وقد ضاع البرنامج) حال فلا يقال تقابل صفة الثياب بما فيه  
فان نظاها فلا كلام للمشتري والافله ٥٠٢ ردها ولا يحلف البائع (قوله أوبقي) أي البرنامج (قوله وانه) أي ما وجدته في

عادة فلا يجوز زبنا ويجوز على شرط خياره بالرؤية (و) ان يبيع ما في عدل على البرنامج وقبضه  
المشتري على تصديق البائع وغاب عليه ثم أتى بثياب وادعي أنه وجدها في العدل وانها مخالفة  
لما كتب في البرنامج الذي اعتمد عليه وقد ضاع البرنامج وأبقى وادعي البائع ان المشتري غير  
ما وجدته في العدل وانه موافق لما في البرنامج فالقول قول البائع و(حلف) أي يحلف البائع  
ان ما في العدل موافق لما كتب في البرنامج (ليبيع) أي في صورة يبيع ما كتب صفاته (برنامج)  
ومعقول حلف (ان موافقته) أي ما وجد في العدل من نحو الثياب (للمكتوب) في البرنامج  
ثابتة فان حلف فلا شيء عليه وان نكل حلف المشتري أنه لا يغير ما وجدته في العدل فان حلف  
فله رده على البائع وان نكل لزمه ما أتى به ولا شيء له على البائع فان كان قبضه المشتري على أنه  
مصدق فيما يجده أو على أنه يقابل ويتطرق القول قوله أنه لا أبو الحسن عن النخعي (و) ان دفع  
شخص لا آخر دنانير وراهم صرفا او ثمن سلعة او قضا دين او ساقا وقبضها المدفوع له مصدقا  
دفعها في عددها وجودتها وغاب عليها ثم ردها كلها او بعضها وادعي أنه وجدته رديا وانقص  
وزن أو وانه وجدها ناقصة عدد وانكر دفعها ذلك حلف دافع مدع (عدم دفع ردي أو ناقص)  
أنه ما دفع الا جيدا في علمه وانه لا يعلم ما أتى به القابض من نقده الا ان يتحقق أنه ليس منه فيحلف  
على البت كحلف على عدم نقص العدد فان نكل حلف قابضها على ما ادعاه فان حلف فبلى  
الدافع اتمام العدد وابدال ما اتفق النقاد على رداؤه لا ما اختلفوا فيها وان كان قبضها غير  
مصدق دافعها في عددها وجودتها فالقول قول قابضها بيمينه وان اختلفا في كون قبضها على  
التصديق أو عدمه فالقول قول دافعها بيمينه وان اختلف النقاد في جودة نقد أو رداؤه قضاء  
عن دين فلا يلزم المدفوع له قبوله (و) ان يبيع شيء برؤية سابقة لا بتغير المبيع بعدها عادة وقبضه  
المتناع ظانا بقاءه على صفته التي رآها ثم ادعي أنه تغيرت صفته قبل قبضه وخافه البائع  
وادعي بقاءه بصفته التي رآها (حلف) البائع (على بقاء الصفة) التي رآها المشتري (ان  
شك) بضم الشين المعجمة أي شك أهل المعرفة هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه ام لا كافي التوضيح  
وغیره عن النخعي من ان المعتبر ما بين الرؤيتين لان ضمانه من بانه حتى يقبضه المشتري وقد  
يتأخر قبضه عن العقد بما يمكن التغير فيه فلا ينافي ان الشرط كون الرؤية لا يتغير بعدها قبل  
العقد فان قطع بعدم التغير بين الرؤيتين فالقول للبائع بلايين وان قطع به فالقول للمشتري كذلك  
وترجيح قول أحدهما كالقطع به كما يفيد قوله ان شك قاله عجم وفي بعض الشراح يحلف

العدل (قوله من نحو  
الثياب) بيان لما  
ثابتة خبر ان (قوله فان  
حلف) أي البائع (قوله  
وان نكل) أي البائع  
(قوله فان حلف) أي المشتري  
(قوله فله) أي المشتري (قوله  
رده) أي ما أتى به من الثياب  
(قوله وان نكل) أي المشتري  
(قوله لزمه) أي المشتري  
(قوله أني) أي المشتري  
(قوله له) أي المشتري (قوله  
فان كان) أي الشان (قوله  
قبضه) أي العدل (قوله  
على أنه) أي المشتري (قوله  
مصدق) بفتح الدال (قوله  
او على أنه) أي المشتري  
(قوله بقابض) بضم ففتح  
فكسر مثقلا أي ما في  
العدل (قوله ويتطرق) أي  
المشتري ما في العدل (قوله  
قوله) أي المشتري بلايين  
ما لم يدع البائع عليه التغير  
(قوله وان يبيع) بكسر  
الهمزة والموحدة (قوله

وقبضه) أي المبيع (قوله ثم ادعي) أي المشتري (قوله انه) أي المبيع (قوله هل يتغير) أي المبيع  
(قوله رؤيته) أي السابقة (قوله من ان المعتبر الخ) بيان لما (قوله لان ضمانه) أي المبيع الخ اعلة اعتبار ما بين الرؤيتين  
(قوله بما يمكن الخ) صلة يتأخر (قوله فلا ينافي الخ) تفريع على هل يتغير فيما بين رؤيته وقبضه (قوله فان قطع) بضم فكسر الخ  
مفهوم ان شك (قوله به) أي التغير فيما بينهما (قوله كذلك) أي قول البائع في عدم اليقين (قوله كالقطع به) أي قول  
أحدهما في نفي اليقين



(قوله المربح) بفتح الميم (قوله وهو) اي الله من ربح قوله (قوله لقوله) اي المصنف (قوله يقطع) بضم الباء (قوله بالرؤية) اي عند دها (قوله لاعلى اللزوم الخ) مفهوم على خياره (قوله السكوت) بمثناة أي حين يبعه عن شرط الخيار واللزوم (قوله فيفسد) اي البيع (قوله سلها) بفتح السين واللام اي المدونة (قوله انه) اي الشأن (قوله لا يحتاج) اي لا يشترط اي في صحة بيع الغائب بشرط خيار المشتري بالرؤية (قوله وان كان) اي صاحب المدونة الخ حال (قوله ذكر) اي صاحب المدونة (قوله هذا) اي عدم الاحتياج لذ كرجس الساعه (قوله اذ لا فرق بينهما) اي التولية الخ على الاحتياج (قوله هذا) اي عدم الاحتياج لذ كرجس الساعه (قوله يفتح) بضم الياء وفتح الهاء (قوله انه) اي صاحب المدونة (قوله فرق) بفتحات مخففة (قوله فاعتقرو) اي عدم كرجس (قوله جنسها) اي الساعه (قوله في البيع) اي لبنا نه على المكايسة (قوله ثم نقل) اي الحط (قوله سلها) بفتحات منقلا (قوله له) اي الحط (قوله طني) فاعل سلم (قوله وهو) اي قول الحط الذي يفهم من كلام المدونة انه فرق الخ (قوله مسلم) بفتح السين واللام منقلا (قوله نقل) بضم فكسر ٥٠٣ (قوله في انه) اي الشأن (قوله الوصف) والرؤية) اي الساعه (قوله

في المنع) صلة تستوي (قوله ولادليل فيه) اي ما نقل عن سلها (قوله من التفرقة) ان لما (قوله ولما) فيه التقات من الغيسة الى الخطاب (قوله ولم تسجها) اي الساعه (قوله له) اي الرجل (قوله ادهما) اي الساعه او ثمنها (قوله الزمته) اي الرجل (قوله اياها) اي الساعه (قوله لم يجز) اي العقد (قوله وان كان) اي العقد (قوله على غير الازام) مثل شرط خياره برؤية والسكوت عن شرط احدهما (قوله جاز) اي العقد (قوله منه) اي الرجل (قوله ولم تصفه) اي العبد (قوله له)

المربح قوله وهو الموافق لقوله وحالف من لم يقطع بصدقه (و) جاز بيع معين (غائب) عن محمل العدم معروف بوصف بل (ولو بلا وصف) لنوعه او جنسه (على شرط خياره) اي المشتري في الامضاء والرد (الرؤية) للمبيع لاعلى اللزوم او السكوت فيفسد للجهل بالمبيع ابن عبد السلام ظاهر سلها الثالث انه لا يحتاج لذ كرجس الساعه اهي ثوب او عبد مثلا وان كان ذكر هذا في التولية اذ لا فرق بينهما وبين البيع في هذا الحط الذي يفهم من كلامه في المدونة انه فرق بين البيع والتولية فاعتقرو في التولية لانها من المعروف ولا بد من ذكر جنسها في البيع ثم نقل نص سلها وسلم له طني البنائي وهو غير مسلم لان ما نقل عن سلها صريح في انه عدم فقد الوصف والرؤية تستوي التولية والبيع في المنع على الازام والجواز على خيار الرؤية ولادليل فيه لما ذكر من التفرقة اصلا ونص ما نقل عن سلها واذا اشترت ساعه ثم وليتها بجلالوم تسهها ولا ثمنها او سميت ادهما فان كنت ازمته اياها لم يجز لانه مخاطرة وقاروان كان على غير الزام جاز واما ان بعت منه عبدا في بيتك بمائة دينار ولم تصفه له ولا رآه قبل ذلك فالبيع فاسد ولا يكون المبتاع فيه بالخيار اذا انظره لان البيع وقع فيه على الايجاب والمكايسة ولو كنت بهلته على الخيار اذا انظره جاز وان كان على المكايسة اه وبه تعلم ظهور ما قاله ابن عبد السلام والله اعلم وفي بيع الغائب تسع صور لانه امان يباع على صفة او رؤية مقدمة او بدونها وفي كل منها امان يباع على خيار او بت او سكوت وكلها جائزة الا اثنتين وهما البت والسكوت فيها بيع بدونهما فاقوله او غائب اي على صفة او رؤية مقدمة بتا وخيارا او سكوتا وقوله وعلى خيار بالرؤية قيد فيما بعد ولو فقط وما ذكره هو المشهور ومذهب المدونة عزاء لها غير واحد و اشار بولو الى القول بان الغائب لا يباع الاعلى صفة او رؤية مقدمة قال في المقدمات

اي الرجل (قوله ولا رآه) اي الرجل العبد (قوله ذلك) اي البيع (قوله فيه) اي البيع صلة الخيار (قوله اذا انظره) اي البائع العبد (قوله فيه) اي العبد (قوله الايجاب) اي الازام عند السكوت عن شرط خياره اذا رآه (قوله والمكايسة) اي لا المعروف (قوله جعلته) اي الرجل (قوله اذا انظره) اي الرجل العبد (قوله جاز) اي البيع (قوله وان كان على المكايسة) حال (قوله وبه) اي نصها صلة تعلم (قوله ظهور ما قاله ابن عبد السلام) أقول بعون الله تعالى دل نصها السابق على التسوية بين التولية والبيع في المنع اذا كانا بشرط الازام والجواز اذا كانا بشرط الخيار والتفرقة بينهما اذا كانا على السكوت عن شرط الازام وشرط الخيار فقبول التولية لطلوها عن المكايسة ومنع البيع لشفها عليه و الله سبحانه وتعالى اعلم (قوله تسع) بتقديم المثناة (قوله لانه) اي الغائب (قوله بدونها) اي الصفة والرؤية (قوله فيما بعد ولو فقط) اي ما بيع بالرؤية سابقة ولا وصف (قوله ومذهب المدونة) عطف على المشهور (قوله اها) اي المدونة

(قوله وهو) أي أنه لا يباع الا على وصف أو رؤية سابقة (قوله دليله) أي أنه لا يباع الا على وصف أو رؤية سابقة (قوله وهو) أي دليله (قوله قولها) أي المدونة (قوله فهو) أي أو على يوم تقرر بيع على عطف الخ (قوله في امتناع بيعه بالصفة) صفة كاف التسمية (قوله سهولة احضاره) أنه امتناع بيعه بها (قوله باقتضائه) أي به فهم على يوم (قوله ان الحاضر بالبلد) أي والغائب عنه بأقل من يوم (قوله يجوز) أي بيعه (قوله هذا) أي جواز بيع الغائب عن مجلس العقد بالصفة ولو كان بالبلد ولا مشقة في احضاره (قوله هذا) أي كون حاضر ٥٠٤ المجلس لا يباع به او غيره يباع به (قوله المفهوم) أي من على يوم (قوله من غير

بائع) صفة الصفة (قوله بان وصفاً بانه) تصوير لاتفاق وصف غير بائعه (قوله فهو) أي أو وصفه غير بائعه تفرع على وعطف على وصف الخ (قوله لانه) أي بانه (قوله يتجاوز) أي يزيد (قوله لتفريق) أي تفصيل (قوله يتجاوز) (قوله فان بعد) مفهوم ان لم يمد (قوله باحداهما) أي الصفة والرؤية المتقدمة (قوله او بدونهما) أي الصفة والرؤية (قوله كذلك) أي المبيع باحداهما في كونه على اختيار (قوله فحصل) بتفصيص مثلاً (قوله ومفهوماً) أي لم يمكن بلامشقة (قوله فان كان) أي المبيع (قوله وان غاب) أي المبيع (قوله عنه) أي محل المبيع (قوله بها) أي الصفة (قوله ولو كان) أي المبيع (قوله ففقهه) أي المفهوم تفرع على فان كان حاضر الخ (قوله فلا يعترض) بضم الباء وفتح

وهو الصحيح في كتاب الغرر من المدونة دليله وهو قولها في بيع الدور والارضين الغائبة لا قبيل الا بصفة أو رؤية متقدمة اه وعطف على بالا وصف فقال (أو) أي ولو يبيع بالصفة على اللزوم غائب (على يوم) ذهبا فقط فيجوز فهو في حين المبالغة رد على قول ابن شمعان ما على يوم فدون كالحاضر في امتناع بيعه بالصفة لسهولة احضاره واعتراض الخط كلام المصنف باقتضائه ان الحاضر بالبلد لا يباع بالصفة مع ان الذي يقيمه النقل ان حاضر مجلس العقد لا بد من رؤيته الا ما في فقه ضرر وفساد وغير حاضر مجلس العقد يجوز بالصفة ولو بالبلد على المشهور وان لم يكن في احضاره مشقة ويؤخذ هذا من المدونة من خمسة مواضع قلت هذا تفصيل في المفهوم فلا بأس به وعطف على وصف فقال (أو) أي وجاز بيع غائب بالصفة من غير بائعه بل ولو بال (وصفه) أي المبيع من اضافة المصدر لقوله وقاعله (غير بائعه) بان وصفه بائعه فهو في حين المبالغة أيضا رد على من قال لا يجوز بيع غائب بوصف بائعه لانه قد يتجاوز في صفاته لتفريق سلعته (ان لم يمد) الغائب المبيع يتا بصفة أو رؤية متقدمة فان بعد فلا يجوز أما المبيع باحداهما على الخيار بالرؤية أو بدونها كذلك فيجوز ولو بعد فحصل ان ما يبيع برؤية متقدمة يشترط فيه ان لا يتغير بعدها وان لا يمد وما يبيع بصفة يشترط فيه ان لا يمد وان المبيع على الخيار لا يشترط فيه قرب ولا عدم تغير ومثل للبعيد فقال فان بعد (كخراسان) بضم الخاء المعجمة واهمال السين مدينية باقضى المشرق (من افرية مية) بخفيف التثنية وتشديد هاء مدينية بوسط المغرب فلا يجوز وعطف على لم يمد فقال (و) ان (لم يمكن رؤيته) أي المبيع بالصفة باللزم (بلامشقة) بأن امكنت بمشقة كالغائب عن البلد ومفهوماً ان امكنت بلامشقة فان كان حاضر في محل البيع فلا يجوز بيعه بالصفة وان غاب عنه جاز بيعه بها ولو كان حاضر بالبلد على المشهور ففقهه تفصيل فلا يعترض عليه خلافاً للخط ومن تبعه (و) جاز (النقد) أي تجبيل دفع الثمن للبائع تطوعاً بلا شرط (فيه) أي بيع الغائب على اللزوم عقاراً كان المبيع او غيره لا على الخيار المبوب له او الاختيار فيمنع النقد فيه ولو تطوعاً (و) جاز النقد (مع الشرط) من البائع على المشتري التجبيل الثمن واولى بلا شرط (في) بيع (العقار) على اللزوم بوصف غير بائعه وان بعد لانه لا يسرع تغيره بخلاف غيره واما بوصف بائعه فلا يجوز النقد فيه بشرط ويجوز تطوعاً في ضيق انما يجوز اشتراط النقد في العقار على المذهب اذ لم يشترط بصفة صاحبه ونحوه في عبارة ابن رشد وقيل في التوضيح ببيع العقار جزافاً فان يبيع مزارعة فلا

الرائع يبيع على نفسه تفصيل (قوله عليه) أي المصنف (قوله بلا شرط) ايضاح لتطوعاً (قوله فيمنع النقد فيه ولو تطوعاً) بصلح أي لتأديته لفسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه (قوله وان بعد) بضم العين أي العقار مبالغته في الجواز (قوله لانه) أي العقار على جواز النقد فيه مع شرطه (قوله فلا يجوز النقد فيه بشرط) أي لتردد بين الساقية والثمنية (قوله ويجوز) أي النقد فيه (قوله تطوعاً) أي وان تردد بين عدم اقتضائه منع التطوع (قوله وقبده) أي جواز النقد في العقار (قوله جزافاً) أي لاتصال ضمانه اشتريه بمجرد ثمر انه فلا يؤدى النقد فيه لفسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه (قوله فان يبيع مزارعة فلا

يصلح النقد فيه) أي لانه لا ينتقل ضمانه لاشتره بالبدن عه فيلزم على النقد فيه فسخ مالى الذمة في مؤخر والله أعلم (قوله وهو)  
 أي التخصيص بين الجراف والذرع (قوله خلاف) خبران (قوله بدليل) اضافته للبيان (قوله جواز) مفعول اطلاق المضاف  
 لفاعله (قوله بينه) بفتح ثمة مثقلا (قوله بان معناه) صلة بين (قوله وصفها) أي الدار (قوله حد) بفتح الحاء وشدة الدال أي نهاية  
 (قوله ساحتها) أي فسحتها (قوله بان يقول فيها كذا وكذا ذراعا) نصو يراد بذكر بيعها المكتنى عنه يذ كرسفها (قوله والاول) أي  
 الجمع بين وصفها وتذرعها (قوله انه) أي الشأن (قوله لك) أي شراؤها على الصفة ٥٠٠ كل ذراع بكذا (قوله الان يكون)  
 أي المشتري (قوله قدرأي

الدار ووقف عليها) أي لان  
 شراها حينئذ من شرا  
 الجراف على كمال ومن  
 شروطة وثبته كما تقدم  
 (قوله لانه) أي ابن رشد  
 (قوله بينه) بفتح ثمة مثقلا  
 (قوله معتمدا له) حال من  
 فاعل بينه (قوله ولذا) أي  
 اعتقاد ابن رشد له اعتقد  
 (قوله منه) أي له (قوله  
 فقيل ان ذلك) أي شرا  
 الدار والارض او الخشبة  
 او الشقة على ان فيها كذا  
 وكذا ذراعا (قوله المشتري)  
 بفتح الحاء المهملة (قوله  
 فان كان) أي النقص (قوله  
 لزمه) أي المشتري (قوله  
 من الثمن) بيان لما (قوله  
 وان كان) أي النقص (قوله  
 كان) أي المشتري (قوله  
 رقب ان ذلك) أي بيع الدار  
 أو الارض أو الخشبة  
 أو الشقة على ان فيها كذا  
 وكذا ذراعا عطف على قبل  
 الاول (قوله كان) أي

يصلح النقد فيه قاله اشهب في العينية ومالك رضى الله تعالى عنه ما رتبته في الشامل لخط وهو  
 ظاهر في الارض البيضاء وما الدار فلا بد من ذرعها كما ياتي وذرعها كصفه لها طنى الظاهر  
 ان قول اشهب هذا وما روى عن مالك رضى الله تعالى عنه خلاف المعقد بدليل اطلاق المدونة  
 وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم جواز اشتراط النقد في العقار قول الخط فلا بد من ذرعها  
 هكذا في سماع القرين وقاله سكنون وينه ابن رشد بان معناه لا بد في وصفها من تسعة ذرعها  
 بان يقال الدار التي في بلد كذا بوضع كذا ووحدها كذا وصفها كذا وذرع ساحتها في الطول  
 كذا وفي العرض كذا ووطول بينها كذا وعرضه كذا حتى باقى على جميع مساكنها وصفها  
 بالصفة والذرع ولو ذ كرسفها واكتفى عن تذرعها بان يقول فيها كذا وكذا ذراعا لجاز ذلك  
 والاول احسن وليس المعنى انه لا يجوز ان يشتريها على الصفة الا كل ذراع بكذا ما بلغت  
 بل لا يجوز ذلك الا ان يكون قدرأي الدار ووقف عليها كالارض لا يجوز شراؤها على الصفة  
 كل ذراع بكذا دون ان يراها وكالصبرة لا يجوز شراؤها كل قفيز بكذا دون ان يراها وظاهر  
 كلام ابن رشد ان هذا هو المعقد لانه بينه معقد الوعدته في البيان ان ما كان من العينية مخالفا  
 للمذهب عليه ولذا اعتقد الخط ومن تبعه ابن رشد اختلاف اذا باع منه الدار والارض  
 او الخشبة او الشقة على ان فيها كذا وكذا ذراعا فقيل ان ذلك بمنزلة قوله اشترى منك كذا وكذا  
 ذراعا فان وجد اكثر كان البائع شريفا وان وجد اقل كان مانع من منزلة المشتري فان  
 كان يسير الزم الباقي بما يشوبه من الثمن وان كان كثيرا كان مخيرا في الباقي بين اخذه بما يشوبه  
 او رده وقيل ان ذلك في معنى الصفة لا مبيع فان وجد اكثر كان للمبتاع وان وجد اقل كان  
 المبتاع بالخيار بين اخذ جميع الثمن ورد والقولان قائمان من المدونة (وضمته) أي العقار  
 المبيع غائب جازا فادركته الصفة سالما (المشتري) بمجرد العقد يبيع بشرط النقد أم لا ففى  
 ضيق بعد ذكر الخلاف في ضمان انعقاد هذا الخلاف اذ لم يكن في المبيع حق توفيقه فان بيعت  
 الدار مزارعة فالضمان من البائع بلا اشكال ابن عرفة لو كان دارا على مزارعة أو فحلا على  
 عددها ففى كونها من البائع والمبتاع رواية المازري ونقله عن ابن حبيب مع الاخوين فخرجهما  
 على ان الذرع والعدس حق توفيقه او مجرد صفة اه وعطف على في العقار فقال (و) جازا لنقد مع  
 الشرط (في غيره) أي العقار المبيع غائبا (ان قرب) محله (كاليومين) ذهابا وبيع على الزوم  
 برؤية مقدمة أو بوصف غير بانه لم يكن فيه حق توفيقه والكاف استقصائية (وضمته) أي

٦٤ من في الزائد (قوله آخذته) أي ما وجدته (قوله بجر د العقد) صلة ضمن (قوله يبيع) بكسر فسكون أي العقار (قوله  
 اذ لم يكن الخ) خبر ذ (قوله حق توفيقه) اضافته للبيان (قوله فالضمان من البائع) أي لحق التوفيقه (قوله لو كان) أي المبيع  
 (قوله كونها) أي ضمان الدار والفحل (قوله رواية المازري) واجمع لكونه من البائع (قوله ونقله) أي المازري الخ راجع  
 لكونه من المبتاع (قوله فخرجهما) بفتح ثمة مثقلا أي المازري القولان (قوله حق توفيقه) مبنى الاول (قوله مجرد صفة) مبنى  
 الثاني (قوله ويبيع) عطف على قرب (قوله برؤية) صلة يبيع (قوله استقصائية) فلا تدخل زائدا على اليومين



الفقه البنياني قوله مثلا غسل خبر المبتدأ غير صواب والظاهر انه حال مثل ما بعد وان الخبر الجار والمجرور أي بالذهب  
 أو بالقضة الخ أو محذوف أي جائز الهدوى قوله خبر المبتدأ الاحسن ان يعرب الذهب مبتدأ وبالذهب خبر وهذا حال أو يعرب  
 الذهب مبتدأ والخبر محذوف والتقدير الذهب المبيع جائز في حال كونه كذا الامير قوله خبر هذا على رواية الرفع وأما على رواية  
 النصب فهو حال والخبر الجار والمجرور أي الذهب يباع بالذهب الخ أقول الظاهر أن في الظاهر انحصار ما يحذف ربا الا قبل مثلا  
 بمثل بدليل الذهب بالذهب ربا لاها وهاه وخوهم من الاخبار (قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس) أي كذهب بقضة وبر بقر وملح  
 بشعير (قوله كيف شئتم) أي بمثل أو اقل أو أكثر (قوله الاتفاق) أي بين العوضين (قوله والتقدير) (قوله أو بمعنى أو أي وما  
 اختلافهما فمقتضى ما فلا يشترط في جواز المبيع كونه يدا بيد (قوله لا انعقاد الاجماع الخ) (قوله أي مع الاتفاق الخ) (قوله التاخير)  
 أي لاحد العوضين فان جهل النقد فسلم وان جهل الطعام فبيع لاجل ٥٠٧ ولا يجوز تاخيرهما لانه دين دين

(قوله اعترض) بضم التاء  
 وكسر الراء (قوله الربا) أي  
 بقسميه (قوله لا خصاص  
 النقدية) أي المسكولة على  
 يوههم قصر الخ (قوله الحرمة)  
 أي للربا بقسميه (قوله  
 عنه) أي الاول (قوله انه)  
 أي النقد (قوله وهو) أي  
 عموم النقد في المسكولة  
 (قوله والحرمة الخ) حال  
 (قوله عنه) أي الثاني (قوله  
 مطلقا) أي عن تقييده  
 بالتحديد (قوله منهما)  
 أي النقد والطعام بيان لما  
 (قوله فيهما) أي النقد  
 والطعام (قوله عنه) أي  
 الثالث (قوله المماثلة)  
 أي فيما بين الدينارين  
 والدرهمين (قوله باحتمال)  
 صلة عدم أي بسببه (قوله

يد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد أي تقابضا أي مع الاتفاق  
 في المطعومية والنقدية لان انعقاد الاجماع على جواز بيع الطعام بالثمن مع التأخير واعتراض  
 كلام المصنف بثلاثة أمور الاول قوله نقد يوههم قصر حرمة الربا على المسكولة لا خصاص  
 النقدية مع ان الحرمة في التبر والمصوغ والمسكور أيضا واجب عنه بان اختصاص النقد  
 بالمسكولة طريقه لابن عرفة وطريقه غيره انه يعم غير المسكولة وهو صريح قول المصنف سابقا  
 ونقدان سك وقوله لا في أو غاب رهن أو ودبعة ولو سك الثاني ان قوله بافضل يشمل فضل  
 الصفة والحرمة خاصة بزيادة القدر في العدد أو في الوزن وأوجب عنه بان قوله لا في و جاز  
 قضاء فرض بمار وأفضل صفة الخ قرينة على ان مراده هنا الفضل في القدر دون الصفة  
 الثالث ان ظاهره ان ربا الفضل يدخل النقد مطلقا والطعام مطلقا وليس كذلك وانما يدخل  
 فيما التحديد منهما ويجوز فيها اختلاف جنسه فيهما يدا بيد واجب عنه بان كلامه هنا  
 كالتبرجة لما بعده فهذا مجمل والاتقن تفصيل له (لا يجوز أن يباع دينار ودرهم) بدینار ودرهم  
 لعدم تحقق المماثلة باحتمال رغبة أحدهما في دينار لا آخر فبقا به دينار وبعض درهمه  
 ويصير باقي درهمه في مقابلة درهم الآخر والشك في التماثل كتحقق التفاضل والفضل  
 المتوهم كالأفضل المحقق ابن شامس توهم الربا كتحققه فلا يجوز أن يكون مع أحد التقدين  
 أو مع كل واحد منهما غير نوعه أو ساعة لانه يوههم القصد الى التفاضل والجمع الدينار  
 والدرهم أو غيره بمثلهما (أو أن يباع غيره) أي المذکور من الدينار والدرهم كشاة ودينار  
 أو درهم (بمثلهما) أي دينار ودرهم بالنسبة للمثال الاول وشاة ودينار ودرهم بالنسبة للمثال  
 الثاني فالأولى بأكثر وأقل منهما من جنسهما التحقق الفضل فيه ابن عرفة الباجي منع ما لا  
 والشافعي رضي الله تعالى عنه ما يبيع دينار وروبو بدینارين للفضل بين الذهبين لان السلعة  
 تنقسم مع دينارها على الدينارين فيصيب كل دينار نصفها أو ربعا كانت قيمة السلعة أكثر

أحدهما) أي المتبادلين (قوله بمقابلة) أي الراغب دينار لا آخر (قوله أي المذکور) توجبه لافراد الضمير مع تنسية  
 مرجعه (قوله من الدينار والدرهم) بيان للمذکور (قوله كشاة الخ) مثال لغيره (قوله فأولى) بفتح الهاء  
 أي في المنع (قوله بأكثر) أي ابدال دينار ودرهم بأكثر منهما (قوله من جنسهما) أي الدينار والدرهم راجع  
 لا أكثر والأقل (قوله لتحقيق الفضل فيه) أي الأكثر أو الأقل أو الأولى بأكثر أو أقل (قوله الذهبين) أي الدينارين مع  
 الثوب والدينارين (قوله لان السلعة) أي التي مع الدينار كالثوب (قوله تنقسم) أي تنقسم (قوله دينارها) أي المصاحب  
 لها (قوله نصفهما) أي نصف الساعة ونصف دينارها



(قوله فاحرك) أي الرجل الذي عقد الصرف لك (قوله وقام فذهب) أي الرجل الوكيل قبل قبضك (قوله في ذلك) أي الصرف (قوله بمحضرة) صلة قبض (قوله لا يفسد) أي الصرف (قوله يكره) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله فيه) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله لا يفسخ) أي الصرف (قوله ان وقع) أي قبض الوكيل بمحضرة (قوله به) أي التوكيل على القبض بمحضرة (قوله طاق) بفحركات منقلا (قوله ونص) عطف على رسم (قوله انه) أي عاقد الصرف (قوله أن يوكل) أي عاقد الصرف (قوله المستأين) أي توكيل الاجنبي وتوكيل الشريك (قوله ويذهب) أي عاقد الصرف قبل قبض وكيله (قوله الا أن يقبض) أي الوكيل (قوله بمحضرة) أي عاقد (قوله فيهما) أي المستأين (قوله ٥٠٩) فان لم يطل (مفهوم وطال) (قوله بان اقتضيه

من رجل بجنبه الخ) نصو  
اعدم الطول (قوله ويكره)  
أي الصرف مع غيبة نقد  
أحدهما بلا طول (قوله  
والا) أي وان حصل افتراق  
بدن (قوله حرم) أي فسد  
الصرف (قوله فيجزم) أي  
يفسد الصرف (قوله وان لم  
يحصل طول الخ) مبالغة  
(قوله فيها) أي المدونة (قوله  
واقترض) أي الرجل (قوله  
البه) أي الرجل (قوله  
فيه) أي الصرف (قوله  
بالعكس) أي الدينار معك  
واقترض الدراهم (قوله  
لذلك) أي الاتيان بمافي  
جهته (قوله جاز) أي  
الصرف (قوله ولم يجزه)  
أي الصرف اذا غاب نقدهما  
بلا طول ولا فرقة بدن (قوله  
انهما) أي المتصارفين (قوله  
تسافا) أي المتصارفان  
(قوله لانه) أي تسافهما  
(قوله لا يختلف) أي لا يتبدل  
ولا يفتني (قوله تختلف) أي

فاحرك بالقبض وقام فذهب فلا يخبر في ذلك ولا يصلح للرجل أن يصرف ثم يوكل من يقبض له  
ولكن يوكل من يصرف له ويقبض له ٥٠٩ ويقبض من قوله ذهب انه لو كان حاضرا جاز ابن  
عرفة ولو يوكل على قبض ما عقده بمحضرة فطريقان ابن رشد واللعن عن المذهب لا يفسد زاد  
ابن بشير ويكره المازري عن ابن القاسم لا يخبر فيه أشهب لا يفسخ ان وقع ابن وهب لا بأس  
به فاخذ بعضهم من قول ابن القاسم اشتراط كون العاقد هو القابض واذا كان دينارا مشتركا  
بين رجلين فصرفاه معا ثم وكل أحدهما شريكه في القبض وذهب فقال ابن رشد ظاهر المدونة  
انه لا يجوز الا أن يقبضه بمحضرة وانه لا فرق بين أن يوكل شريكه أو اجنبيا وهو الصواب  
وظاهر رسم طلق من سمع ابن القاسم ورسم البيهقي والصرف من سمع اصبح ونص سماع  
أي زيدا انه جائز فحصل في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها انه يجوز له ان يوكل على القبض في  
المستأين ويذهب والثاني لا يجوز الا ان يقبض بمحضرة فيهما والثالث الفرق بين توكيل  
الاجنبي فلا يجوز الا ان يقبض بمحضرة وبين توكيل الشريك فيجوز ولو قبض بعد ذهابه افاده  
الخط وعطف على شرط ولو كان المحذوفة مع اسمها فقال (أو) أي وحرم صرف مؤخران  
غاب الموضان معا بل ولو (غاب نقد) أي دنانير أو دراهم (أحدهما) أي المتصارفين (وطال)  
زمن غيبته ففسد الصرف فان لم يطل بان اقتضيه من رجل بجنبه أو حل صرته فلا يجزم ويكره  
ان لم يحصل افتراق بدن والاحرم كما تقدم وعطف على نقدا أحدهما فقال (أو) غاب (نقداهما)  
أي دينار ودراهم المتصارفين معا فيجزم وان لم يحصل طول ولا فرقة بدن فيها ان اشترت من  
رجل عشر دينار ودينار ثم اقتضت ديناران من رجل الى جانبك واقترض الدراهم من بجانبه  
فدفعت اليه الدينار وقبضت الدراهم فلا يخبر فيه ولو كانت الدراهم معه واقترضت الدينار  
أو بالعكس فان كان امرأ قريبا لكل صرة ولا يعث وراعه ولا يقوم من مجلسه لذلك جاز ولم يجزه  
أشهب ٥٠٩ قال في التوضيح والحاصل أنهم ان تسلفا فاتفق ابن القاسم وأشهب على الفساد  
لانه مظنة الطول فلا يجوز وان لم يطل لان التعديل بالظن لا يختلف الحكم فيه عند تخلف  
العله وان تسلف أحدهما وطال فلا يجوز عندهما وان لم يطل فالتخلاف واختلاف الاشياء الخ  
هل الخلاف في تسلف أحدهما مقيد بعدم علم من عقد على ما عنده بان الآخر عقد على ما ليس  
عنده فان علم به اتفقا على البطلان أو الخلاف مطلق علم أم لا طريقان نقلاهما المازري وعطف

انتفاء (قوله عندهما) أي ابن القاسم وأشهب (قوله فالتخلاف) أي بين ابن القاسم وأشهب فاجازه ابن القاسم ومنعه أشهب  
(قوله هل الخلاف) أي بين ابن القاسم وأشهب (قوله في تسلف أحدهما) صلة الخلاف (قوله مقيد) بضم الميم وفتح اليا مشقلا  
خبر الخلاف (قوله علم من عقد) من إضافة المصدر لفعله (قوله بان الآخر) صلة علم (قوله فان علم) أي من عقد على ما عنده  
الخ مفهوم القيد (قوله به) أي ان الآخر عقد على ما ليس عنده (قوله اتفقا) أي ابن القاسم وأشهب (قوله أو الخلاف) أي بين  
ابن القاسم وأشهب (قوله علم) أي من عقد على ما عنده بان الآخر عقد على ما ليس عنده

(قوله فحرم) أي المواعدة (قوله وشهره) بفتحات مدة لا أي التحريم (قوله هو) أي التحريم (قوله ونسبها) أي الكراهة (قوله به) أي القول بالكراهة (قوله ونسبها) أي القول بالكراهة (قوله ذلك) التواعد (قوله يفسخ) أي الصرف بالمواعدة (قوله يتراوضا) أي يتفق المتصارفان (قوله وانما قال) أي أحدهما (قوله راوضه) أي وافقه على السوم (قوله وحلت) بضم فسكسر (قوله والثلاثة) أي المنع والكراهة والجواز (قوله منعهما) أي المواعدة (قوله وان وقعت) أي المواعدة (قوله يرد) بضم ففتح (قوله ابن مناس) بفتح الميم وإهمال السين مخففة عاطف بيان لابي موسى (قوله التعريض) بإيهام الضاد مفعول أجاز (قوله خليل) أي قال (قوله وهو) أي جواز ٥١٠ التعريض بالصرف (قوله وللاخر) أي الذي عليه الدنانير (قوله عليه) أي

على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو حصل التأخير (بمواعدة) منهما بالصرف أي جعلها عقدا لا ياتنقذان غيره كذهب بنا إلى السوق بدوا همك فان كانت جيادا أخذتها منك كل عشرة يدينار فحرم وشهره ابن الحاجب وابن عبد السلام وقال ابن رشد هو ظاهر المدونة وشهر المازري الكراهة ونسبها للخصم لما لك وابن القاسم رضي الله تعالى عنهم وأصدر به في المقدمات ونسبه لابن القاسم ونسبه وأما المواعدة فتسكروا فان وقع ذلك وتم الصرف فلا يفسخ عند ابن القاسم وقال أصبغ يفسخ وأعمل قول ابن القاسم إذا لم يتراوضا على السوم وانما قال أذهب منك لا صرف منك وقول أصبغ إذا راوضه على السوم فقال له أذهب معي لا صرف منك ذهبك بكذا وكذا درهم ما اه وقال ابن بشير ظاهر المدونة المنع وحلت على الكراهة ولا ين نافع الجواز للخصم والثلاثة في بيع الطعام قبل قبضه سند الأحسن منها ابتداء وان وقعت ولم يتصارفا كره أن يتصارفا وان تصارفا وفات العقد فلا يرد ابن يونس أجاز أبو موسى ابن مناس التعريض في الصرف شعوا في محتاج إلى دراهم أصرفها ونحوها إلى أحب دراهمك وأرجب في الصرف منك ونحوه لابن شاس خليل وهو صحيح وعطف على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو حصل التأخير (ب) صرف (دين) بدين (ان تأجل) بفتحات مدة لا الدينان علمهما بان كان لأحدهما على الآخر دنانير مؤجلة وللاخر عليه دراهم كذلك سواء اتفق الاجلان أو اختلفا وتصارفا قبل حلولهما بان اسقط كل منهما ماله على الآخر في نظير اسقاط الآخر ماله عليه بل (وان) تأجل (من أحدهما) وحل الآخر لان الحق في أجل دين الدين للمدين وحده سواء كان من يبيع أو من يقرض فليس له به أخذه قبل أجله بغير رضا المدين فان تأجلا فقد اشترى كل منهما ماله على أن لا يستحقه حتى يحل أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبض كل منهما ما اشتراه بالصرف عن عقده مدة الاجل طال أو قصرت وان تأجل من أحدهما فقد اشترى المدين المؤجل ما هو عليه على أنه لا يستحق قبضه الا بعد مضي أجله فيقتضيه من نفسه فقد تأخر قبضه عن صرفه بها كذلك ومفهوم الشرط انها ان حلا جازا للصرف وهو كذلك لعدم تأخر القبض لاستحقاق كل منهما قبض ما هو عليه بمجرد عقد الصرف فيقتضيه من نفسه وعطف على شرط لو أيضا فقال (أو) أي ولو كان التأخير بصرف مرتين من رهن رهنا بعد وقاه الدين وقبله أو مودع بالفتح من مودع بالكسر ودبعة أو (غاب رهن) مصرف (أو ودبعة)

من له الدنانير (قوله كذلك) أي الدنانير في التأجيل (قوله حلواهما) أي الاجلين (قوله بأن اسقط كل منهما الخ) ته ويرتصافهما (قوله لان الحق في أجل دين الدين للمدين وحده) علة لتلصوصل التأخير في الصرف بالدينين المؤجلين أو المؤجل أحدهما (قوله سواء كان) أي الدين (قوله فليس له) أي الدين (قوله أخذه) أي الدين (قوله قبل أجله) أي فإذا باعه قام مشتريه مقامه في أنه ليس له أخذه قبل أجله فقد اشتراه على أنه لا يأخذه الا بعد حلول أجله (قوله فان تأجلا) أي الدينان المصروف أحدهما بالآخر (قوله منهما) أي المتصارفين (قوله على أنه لا يستحقه حتى يحل أجله) لقيامه مقام ياتمه الذي لا يستحقه حتى يحل أجله (قوله بالصرف) صلة اشتراه

وتصور له (قوله عن عقده) أي الصرف صلة تأخر (قوله بمدة الاجل) صلة تأخر واضافته للبيان (قوله مصرف) مصروفة طالت (أي المدة (قوله وان تأجل) أي الدين (قوله المؤجل) بفتح الجيم مقولا (قوله ما هو عليه) تنازع فيه اشترى ومؤجل (قوله على أنه) أي المشتري (قوله قبضه) أي الدين المؤجل عليه (قوله بها) أي مدة الاجل (قوله كذلك) أي طالت أو قصرت (قوله الشرط) أي ان تأجل الخ (قوله انهما) أي الدينين (قوله رهنا) مفعول صرف المضاف لفاعله (قوله بعد وقاه) صلة تصرف (قوله أو مودع) عطف على مرتين (قوله ودبعة) عطف على رهنا فقيمه عطف على مودعين على مودعين ليعمل واحد وهو جائز اتفاقا



(قوله من مجلس الخ) صلة غاب (قوله فيجزم) اي الضرف (قوله لتأخر الخ) علة فيجزم (قوله من الراهن) راجع للراهن (قوله والمودع) عطف على الراهن راجع للوديعة (قوله اصاله) راجع للضمان (قوله ضمانهما) اي الرهن والوديعة المرتمن والمودع بالفتح (قوله لا قبضهما) اي الرهن والوديعة (قوله من انفسهما) اي المرتمن والمودع بالفتح (قوله بعد وصولهما) اي المرتمن والمودع بالفتح (قوله قبضهما) اي الرهن والوديعة (قوله تأخر) فيه الاحتمال لان الصلة تأخر (قوله من الرهن والوديعة) بيان للمذكور (قوله ختم) يضم فكسر (قوله غائبين) حال من الرهن والوديعة لان المضاف اليهما مصدر (قوله لسط) اي قال (قوله ظاهره) اي المقتن (قوله الجميع) اي المصوغين والمسكوكين (قوله المبتاع) اي المودع بالفتح (قوله البائع) اي المودع بالكسر ٥١١ (قوله يصل) اي المبتاع (قوله محلها) اي الوديعة (قوله فلا يجوز)

اي الصرف (قوله قبله) بكسر الموحدة (قوله انما) اي الوديعة (قوله جاز) اي الصرف (قوله واعترضه) اي الجواز (قوله ان لا يجوز) اي الصرف (قوله اي او معار) اشارة الى ان الواو بمعنى او والمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله هلاكه) اي الغصوب (قوله ولزوم قيمته) اي الغصوب والاضافة الاولى من اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله عطف على احتمال علة فيجزم (قوله لا لحاقه) اي الغصوب (قوله بصياغته) المصوغ (قوله علة لزوم قيمته) اي الغصوب (قوله وصرقه) اي الغصوب (قوله كونه) اي المصوغ (قوله من قيمته) صرقه (قوله من قيمته) تنازع فيه اقل وأكثر (قوله وهما) اي صرقه وقيمتيه

مصرفه عن مجلس عقد الصرف فيجزم لتأخر القبض عن العقد لان حيازة المرتمن والمودع بالفتح حيازة أمانة وضمان الرهن والوديعة من الراهن والمودع بالكسر اصاله ولا ينقل ضمانهما الا قبضهما من انفسهما بعد وصولهما الى المحل الذي هما به فقد تأخر قبضهما عن صرفهما ان كان الرهن والوديعة مصوغا بل (ولو سلك) المذكور من الرهن والوديعة يضم السين المهملة وشدة الكاف اي صبيغ ذاتا وبراهاهم وختم عليه بختم السلطان وشار ببولواي القول بجواز صرف الرهن المسكوك والوديعة المسكوك وكذا غائبين عن مجلس الصرف لسط ظاهره ان الخلاف انما هو في المسكوكين لاقى المصوغين وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كما في التوضيح عن الجواهر ومفهوم غاب انه لو حضر الرهن أو الوديعة جاز صرفهما وهو كذلك لعدم التأخير اللغوي لو شرط المبتاع ان ضمان الوديعة من البائع حتى يصل الى محلها فلا يجوز اتفاقا لعدم المناجزة وقبله سند وغيره ولو شرط البائع ان ضمان المبتاع بنفس العقد قال اللغوي جاز اتفاقا واعترضه سند قائلا ينبغي ان لا يجوز عند ابن القاسم وشبهه في منع الصرف مع الغيبة فقال (ك) صرف حتى ذهب او فضة (مستأجر) بفتح الجيم (وعارية) أي او معار فيجزم صرقهما غائبين لما تقدم في الرهن والوديعة (و) كصرف نقد غائب (مغصوب) من ماله كسوا مصرفه غاصبه أو غيره فيجزم (ان) كان قد صد (صبيغ) المغصوب لاحتمال هلاكه ولزوم قيمته الغاصب لا لحاقه بالمقوم بصياغته وصرقه فيجزم كونه اقل أو أكثر من قيمته وهما جنس واحد فادى صرقه في غيبته لاحتمال ربا الفضل وهو كتحقيقه فان حضر المغصوب جاز صرقه لغاصبه كغيره ان كان الغاصب مقربا ونشأ له الاحكام لاتقاء العلة المذكورة ومفهوم ان صبيغ انه ان كان مسكوكا أو تبرأ أو فحواهما مما لا يعرف بعينه فيجوز صرقه غائبا وهو كذلك على المشهور قاله ابن الحاجب لقرب مثله في ذمة غاصبه بمجرد غصبه لا وصرف ما في الذمة الحال جائز وهذا على ان الدنانير والدرهم لا تتعين والافهسي كالمصوغ الذي يمنع صرقه في غيبته على كل حال (الا ان يذهب) اي يخرج المغصوب المصوغ من يد غاصبه بنفاق أو غيره (فيضمن) الغاصب (قيمته) حالة (ذ) هي (كالدين) الحال في جواز الصرف وما ذكره من لزوم

(قوله فادى) بفتحات مثقلا (قوله صرقه) اي المغصوب المصوغ (قوله لاحتمال ربا الفضل) صلة أذى (قوله وهو) اي احتمال الربا (قوله كتحقيقه) أي في المنع (قوله كغيره) اي غاصبه تشبيهه في الجواز (قوله العلة المذكورة) اي احتمال ربا الفضل (قوله انه) أي المغصوب (قوله مما لا يعرف بعينه) بيان فحواهما (قوله لقرب مثله الخ) علة يجوز صرقه غائبا (قوله خالا) بشد اللام حال من مثله (قوله الحال) بشد اللام (قوله جائز) خبر صرف (قوله لا تتعين) أي في حق الغاصب (قوله والالا) أي وان كانت تعين بالنسبة لغاصبها (قوله نهسي) أي الدنانير والدرهم (قوله حالة) بشد اللام (قوله الحال) بشد اللام (قوله في جواز الصرف) صلة كاف التشبيسه (قوله من لزوم القيمة) بيان لما

(قوله قال في ضيق الخ) خبر ما (قوله هو) أي لزوم القيمة (قوله لان المثل الخ) أنه لزوم القيمة (قوله ومقابلته) أي المشهور (قوله يلزمه) أي الغاصب (قوله مثله) أي المصوب المصوغ (قوله فان تعيب) بثبوت مثله (قوله الخيار) مفعول بوجوب (قوله فان اختار) أي صاحبه (قوله أخذه) أي المصوب (قوله لانه) أي المصدق بكسر الدال الخ (قوله الحرمة) (قوله يختسره) أي النقد الذي أخذه (قوله تفرقهما) أي المتصارفين (قوله فيرجع) أي بعوضه (قوله يجوز) أي التصديق في الصرف (قوله ان كان) أي دافع الصرف (قوله والا) ٥١٢ أي وان لم يكن ثقة صادقا (قوله فلا) أي لا يجوز تصديقه (قوله الى التفاضل)

القيمة اذا ذهب المصوغ قال في التوضيح هو المشهور لان المثل اذا صيغ صار من المقومات ومقابلته يلزم مثله فتصح مصارفة وزنه والله أعلم فان تعيب المصوب بعيب يوجب لصاحبه الخيار في أخذه وتضمن الغاصب قيمته فان اختار أخذه جاز صرفه ان احضره اتفاقا وان لم يحضره فلا يجوز على المشهور وان اختار قيمته جاز صرفه على المشهور قاله في التوضيح (و) حرم الصرف (بتصديق) من احد المتصارفين الآخر (في) عدد أو وزن أو وجود نقد (هـ) الذي يدفعه له لانه قد يختبره به ثم تفرقهما فيجده ناقصا أو رديا فيرجع فيؤدي الى صرف مؤخر وقيل يجوز وقال اللخمي ان كان ثقة صادقا جاز تصديقه والا فلا وقيل يكرم التصديق حتى الاربعة ابن عرفة وشبه في منع التصديق فقال (كبدالة) شخصين بشيئين (ر ب و بين) نقدين كدنانير بينهما أو دراهم بينهما أو طعنين من جنس الجنس أو مختلفيه أي بدخلهما الربا ولور بالانسان لا يوجب نقص فيؤدي الى التفاضل ان لم يرجع أو التأخير ان يرجع ابن رشد فان وقع الصرف او مبادلة الربو بين تصديق فلا يفسخ للاختلاف فيه وقال ابن يونس ولا يجوز التصديق في الصرف ولا في بدل الطعنين فلا يجوز ان يصارفه سوارين على ان يصدقه في وزنه ما وينقص البيع وان افتراوا ووجدتهما كذلك فلا بد ان ينقص فلو وزنه ما قبل التفريق فوجد نقصا فرضبه أو زيادة فتركها الآخر فذلك جاز قاله محمد وقال اشهب في افتراقهما على التصديق فيجوز زيادة أو نقصا فيترك الفضل من هو له جاز ذلك وان كانت دراهم فوجد فيه اربعة اودون ما قال من الوزن فيترك ذلك ولا يتبعه ذلك جاز بينهما افتاده الخط (و) ككل شيء (مقرض) بضم الميم وسكون القاف وفتح الراء سواء كان طعاما أو نقدا أو غيرهما فيحرم التصديق فيه لاحتمال وجود نقص او عيب فيه فيغترق لم حاجته او عوضا عن معروف السلف بزيادة (و) ككل شيء (مبيع) بمن (لاجل) معلوم سواء كان طعاما أو غيره فيحرم التصديق فيه لئلا يجحد نقصا فيغترق لم حاجته لئلا يجحد لا كل المال بالباطل (و) ككل (رأس) أي اصل (مال سلم) أي مسلم فيه فيحرم التصديق فيه لئلا يجحد نقصا فيغترق لم حاجته لئلا يجحد لا كل المال بالباطل واعترض ق المصنف بان المعتمد جواز التصديق في رأس مال المسلم وجوابه أن جميع النقائص يغترق فيه المشي على غير المعتمد (و) ككل دين (معجل) بفتح الجيم (قبل) حلول (اجله) فيحرم التصديق فيه لئلا يجحد نقصا فيغترق لم حاجته فيصير سلفا جاز نفعه لان المعجل مسلف (و) حرم ان يجمع (بيع وصرف) في عقد واحد كبيع ثوب ودينار بعشرين درهما أو صرف الدينار عشرة دراهم لثنا في احكامهما

أي بين النقيدين المتعدين جنسا أو الطعنين كذلك (قوله ان لم يرجع) أي واحد النقص بالمتم (قوله او التأخير) عطف على التفاضل (قوله ان يرجع) أي واحد النقص بالمتم (قوله بتصديق) صلة زرع (قوله ووجدتهما) أي السوارين (قوله كذلك) أي الذي قاله دافعهما وصدقه فيه (قوله أن ينقض) أي بيعهما (قوله فلو وزنه ما) أي السوارين (قوله فذلك) أي بيعهما (قوله جاز) أي مضى (قوله وان كانت) أي العين المصروفة (قوله جائز) أي ماض (قوله فيه) أي المقرض (قوله فيغترق) أي المقرض العيب او النقص (قوله او عوضا) عطف على حاجته (قوله عن معروف السلف) اضافته للسببان (قوله فيه) أي المبيع لأجل (قوله فيغترق) أي المشتري النقص (قوله أي مسلم) بضم فسكون

ففتح (قوله فيه) أي رأس مال المسلم (قوله فيغترق) أي المسلم اليه النقص (قوله وجوابه) أي اعتراض الموافق (قوله بلواز النظائر) أي المسائل المتشابهة في الحكم (قوله فيه) أي جميع النظائر (قوله فيه) أي المجهل (قوله فيغترق) أي المجهل له النقص (قوله لان المجهل مسلف) بكسر الجيم واللام أو بفتحها مع أنه يصير سلفا الخ (قوله ان يجمع) بضم الياء وفتح الميم (قوله كبيع ثوب ودينار الخ) مثال الجمع وصرف (قوله وصرف الدينار الخ) حال (قوله لثنا في احكامهما) أي البيع والصرف على حرمة بيعهما

(قوله بلوازالاجل) اى التأجيل للتمن أو الممن الخ على تنافى احكامهما (قوله والخيار) اى شرطه (قوله فى البيع) صله جواز (قوله وامتناعها) اى الاجل والخيار والتصديق (قوله ولتأديته) اى جمع البيع والصرف عطف على تنافى الخ (قوله لاحتمال استحقاق فيما) اى السعة المبيعة مع الصرف على تأديته الى الصرف الآخر (قوله فلا يعلم) بضم الهمزة وفتح اللام (قوله ما ينوبه) اى الصرف (قوله هذه) أى العلة (قوله جهالة) اى فيما يخص الدينار من الدراهم (قوله لانسبة) لقبض الدينار والدراهم حال العقد (قوله فان وقع) اى جمع البيع والصرف (قوله نسخ) اى العقد (قوله الخطأ) اى قال (قوله وهو) اى منع جمعهما (قوله هو) اى جمع البيع والصرف (قوله فيفسخ الخ) ابضاح للتشبيه ٥١٣ (قوله وهو) اى فسخه مع التيام وعدمه مع القوات (قوله هو) اى جمع السلف والصرف (قوله لانه) اى

السان (قوله مشترط السلف) اى مع البيع (قوله أو رده) اى السلف (قوله تابعا) اى للبيع اى يقابله أقل من نصف الدينار (قوله متبوعا) اى يقابله أكثر الدينار (قوله وصرف الدينار الخ) حال فبقابل النوب دينار ونصف والدراهم نصف دينار فقد اجتمع البيع والصرف فى دينار (قوله بشرط) بضم الهمزة وفتح الراء (قوله الصورتين) اى كون الجميع دينارا واجتماعهما فى دينار من أكثر منه (قوله لانها) اى السعة (قوله كالنقد) اى فى وجوب التجبيل (قوله بمصاحبة) اى النقد فى العقد (قوله كل) اى من البيع والصرف المجتمعين فى عقد (قوله على حكمه)

بلوازالاجل والخيار والتصديق فى البيع وامتناعها فى الصرف ولتأديته الى الصرف المؤخر لاحتمال استحقاق فيما فلا يعلم ما ينوبه الا بعد التقويم سند هذه جهالة لانسبة فان وقع فسخ مع التيام ومضى مع القوات على المذهب قاله ابن رشد الخطأ اى وحرم اجتماع بيع وصرف وهو المذهب ورخصا فلا تنهيب فى التوضيح وعلى المشهور فان وقع فتبطل هو كالعقد الفاسد فيفسخ ولو مع القوات وقبيل من البياعات المكروهة فيفسخ مع القيام لامع القوات ابن رشد وهو المذهب ولا يجوز السلف والصرف ابن رشد هو اوضح من البيع والسلف لانه اذا ترك مشترط السلف شرطه أو رده جاز البيع على المشهور اذا كانت السعة قائمة واذا ترك مشترط السلف شرطه فى السلف والصرف فلا يجوز ولا بد من فسخه بخلاف واستثنى اهل المذهب من منع جمع البيع والصرف صورتين اولاهما قوله (الا ان يكون الجميع) اى النقد الذى اجتمع فيه البيع والصرف (دينارا) واحدا كأن يشتري سلعة بدرهم بدينار سواء كان الصرف تابع او متبوعا ومتساويا بين الثانية قوله (أو) يكون الجميع أكثر من دينار (بجملتها) اى البيع والصرف (فيه) اى الدينار كأن يشتري ثوبا بعشرة دراهم بدينارين وصرف الدينار عشرون درهما ويشترط فى جواز الصورتين تجبيل السعة لانها صارت كاتفة بمصاحبة وقال السبكي كل على حكمه القرأى لا يجتمع مع البيع ستة عقود يجتمعها بغير منقش فالجمل للبعول والاصد للصرف والميم للمساواة والنون للفساح والفاء للقراض والشين للشركة لتضاد احكامها واحكام البيع وقد نص على هذا فى كتاب الصرف من المدونة فقال لا يجوز صرف وبيع فى صفقة ولا شركة وبيع ولا نكاح وبيع ولا جعل وبيع ولا قراض وبيع ولا مساواة وبيع اللخمى بعد ذكر قول مالك رضى الله تعالى عنه بالبيع وقد اختلف فى جميع ذلك وزاد فى المسائل المقروطة السلم والاقالة وقال ابو عمران حصرة ان تقول كل عقد معاوضة لا يجوز ان يقارنه السلف وان كان غير معاوضة كالمسقة نظرت فان كانت من المساق جاز ولا منع لانه اساقه لم يصدق عليه والسلف لا يكون الا لوجه الله تعالى ونظمها الشيخ مباركة فقال

عقود منها اثنتان منها باقية مدة \* لا تكون معانيها معا تنفرد  
بجعل وصرف والمساواة شركة \* نكاح قراض قرض بيع محقق

٦٥ من فى وحكم البيع جواز التأجيل والصرف حرمة فلا يجب تجبيل السعة (قوله بجمعها) اى السعة (قوله لتضاد احكامها) اى السعة على منع جمعها مع البيع (قوله هذا) اى منع جمع أحد السعة مع البيع (قوله من المدونة) بيان لنكاح الصرف (قوله بالبيع) اى الجمع البيع واحد السعة (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله فى جميع) ذلك تنازع فيه بالمنع واختلف (قوله وزاد) اى على الست (قوله حصرة) اى ضابط المنع (قوله يقارنه) اى فى العقد (قوله وان كان) اى العقد (قوله فان كانت) اى الصدقة (قوله والا) اى وان كانت من المتساق

(قوله يقوم) أي يقيمهم (قوله منها) أي المدونة (قوله منها) أي الدرهمين (قوله فيمنع) بضم الياء أي البيع (قوله لأن الصرف مراعى حيثنذ) أي حين زيادة المستثنى على درهمين على يمنع مع تعجيلها (قوله وانما يجوز) جمع البيع والصرف إذا كان الجميع دينارا (قوله لأنه) أي العقد الخ لعله حرم سبعة بدنانير الدرهمين (قوله في الأولى) بضم الهمزة أي تأجيل الجميع (قوله وبعضهما) أي العوضين ٥١٤ (قوله في الثانية) أي تأجيل السبعة (قوله وهي) أي السبعة الخ حال (قوله

أو أحد النقدين أو بعضه) أي فيمنع لأنه بيع وصرف تأخر أحد عوضيه أو بعضه (قوله لدلائله) أي تعجيل السبعة (قوله أجلهما) أي النقدين (قوله منع) بضم فكسر أي العقد (قوله بالأولى) بفتح الهمزة (قوله فذكره) أي تعجيل الجميع الخ تفرع على بالأولى (قوله ولو كان المستثنى أكثر من درهمين) بمبالغة في الجواز (قوله الخط) أي قال (قوله هذه المسئلة) أي سبعة بدنانير الدرهمين (قوله من مسائله) أي جمع البيع والصرف بيان غيرها (قوله فيها) أي هذه المسئلة (قوله هذا) أي سبعة بدنانير الدرهمين (قوله الاستثناء) أي المستثنى (قوله فيها) أي المدونة (قوله ذلك) أي السبعة والدينار والدرهم (قوله أن كان الدينار والدرهم نقدا والساعة مؤخرة فبأن ابن القاسم فإن تأخر الدينار والدرهم إلى أجل واستدعيت الساعة فبأن ذلك أن اشتراها بدنانير الدرهمين في جميع ما ذكرنا فإن كانت بدنانير الثلاثة دراهم لم أحب ذلك الانقضاء وجعل ربيعة الثلاثة كالدراهمين ولم يجوز ما لا رضي الله تعالى عنه الدرهم والدرهمين الأزحنا وأما الدينار الأربعة دراهم أو عشرة فيجوز هذا نقدا ولا ينبغي التأخير في شيء منه للغرر أبو الحسن قوله لم أحب في الأمهات لاخير فيه فظاهره أن ذلك مع التأخير حرام وقوله الأزحنا أي استثناء الكراهة وقوله ولا ينبغي التأخير في شيء من ذلك يعني لا يجوز بدليل تعمله بالغرر ولو تعددت الدنانير والدراهم على حالها كاشتراء سبعة بدنانير أو أكثر الدرهمين فالسكك كما تقدم وشبهه في مطلق الجواز فقال (ك) استثناء (دراهم من دنانير) شرط (المقاصدة) أي كلما يجتمع من الدراهم المستثناة صرف دينار سقط والدينار والدراهم (قوله الثلاثة) أي من الدراهم المستثناة من الدينار (قوله كالدراهمين) أي المستثنيين له

من الدينار في الجواز أن تعجل الجميع أو السبعة (قوله وأما الدينار) أي شراء سبعة (قوله نقدا) أي للسبعة والدينار والدراهم المستثناة منه (قوله منه) أي المعقود عليه (قوله فظاهره) أي لاخير فيه (قوله الدنانير) أي المشتراة سبعة (قوله والدراهم على حالها) أي اثنين (قوله في مطلق الجواز) الجواز ما بعد الكاف مع تأجيل الجميع

(قوله ثمنها) أي الساع (قوله تسعة) بالانوين لاضافته الى دنانير المذكورة (قوله أو ثمانية) بالانوين أيضا لاضافتهما الى دنانير مقدرة (قوله ويبقى درهم) ان كان المستثنى مع الدراهم عشرة (قوله أو درهمان) ان كان خمسا (قوله من شراء الخ) بيان للمتقدم (قوله من انه ان نجعل الجميع الخ) بيان لحكم المتقدم (قوله بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهما ونصفا) تصوير افضل أكثر (قوله من الجواز الخ) بيان لحكم اجتماع البيع والصرف (قوله ان اجتماعا) أي البيع والصرف (قوله بشرط) اضافته للبيان صلة الجواز (قوله انهما) أي المتصرفين ٥١٥ (قوله عدمها) أي المقاصة (قوله

مطلقا) أي سواء كان المستثنى درهما أو درهمين أو أكثر (قوله عن) أي المقاصة (قوله فان زاد) أي المستثنى (قوله ذلك) أي درهمين (قوله ونقص) أي درهمين (قوله وان كان) أي المستثنى (قوله مطلقا) أي ولو جعل الجميع (قوله وان كان) أي المستثنى (قوله مطلقا) أي عن التقييد بهدم تعجيل الجميع (قوله وفسرها) أي معاقبته (قوله من الدنانير الخ) بيان للزنة (قوله على) صلة الزنة (قوله أو سبيكة) عطف على على (قوله فهو) أي اعطاء الزنة تقريع على على (قوله أو سبيكة) (قوله أو سبيكة فضة) عطف على سبيكة ذهب (قوله تقاربا) بكسر النون ففان أي قطعان من فضة (قوله عنده) أي الصائغ (قوله له) أي يشتري (قوله عنده) أي الصائغ (قوله بوزنه) صلة يشتري (قوله ذهبيا) ان كان على

له دينار (و) الحال انه (اي بفضل) ثمن الدراهم بعد المقاصة فيجوز كشراء عشر سلع كل ساعة بدينار الادريهما أو درهمين وصرف الدينار عشرة دراهم وشرطا المقاصة فيكأنهما دخلتا على ان ثمن التسعة أو ثمانية دنانير فيجوز نقدا والى اجل اقتضى البيع بالدنانير وانتهى الصنف (و) الحكم (في) فضل الدرهم و(الدراهمين) بعد المقاصة كشراء عشر سلع كل ساعة بدينار الادريهما وعشر درهمين فمجموع الدراهم المستثناة احدى عشر وأثنى عشر يسقط بالمقاصة عشرة في نظير اسقاط دينار ويبقى درهم أو درهمان (كم حكم) (ذلك) المتقدم من شراء ساعة بدينار الادريهما من انه ان نجعل الجميع او الساعة جازوا لا منع (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من درهمين بعد المقاصة بأن كان المستثنى من كل دينار في المثال السابق درهما ونصفا فمجموع الدراهم المستثناة خمسة عشر تسقط عشرة بالمقاصة ويبقى خمسة (كم حكم اجتماع البيع والصرف) من الجواز ان اجتماعا في دينار بشرط تعجيل الجميع ومفهوم بالمقاصة انهما ان شرط عدمها منع مطلقا للدين بالدين ان اجل الجميع واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار ان جعل الجميع وان سكتاها جاز مع تعجيل الجميع او الساعة ان كان المستثنى درهما أو درهمين فان زاد على ذلك ونقص عن صرف دينار جاز ان جعل الجميع فقط وان كان صرف دينار منع مطلقا فاله عجز وقال د واما لو سكتاها فيجوز ان كان المستثنى درهما أو درهمين نقدا والى اجل وان كان أكثر من صرف دينار وصرف دينار فلا تجوز مطلقا على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما وهذا هو المأثور عليه الخط هذا تحصيل ابن رشد ونقله في التوضيح (و) حرم (صائغ) أي معاقبته وفسرها بقوله (يعطى) بفتحطاء الصائغ (الزينة) من الدنانير أو الثبر أو الدراهم أو نقار الفضة على مصوغ عنده أو سبيكة ذهب أو فضة عنده بصوغها جلبا (و) يعطى (الاجرة) اصباغته فهو ما دفع بصورتين احدهما ان يشتري من صائغ سبيكة ذهب بوزنها دنانير أو ثبرا أو سبيكة فضة بوزنها دراهم أو نقارا أو بترك السبيكة عنده على انه يصنعها له حللا مثلا بوزنه اجرة الصائغ وفي هذه بانسائه ورأى الفضل والثانية ان يشتري منه حللا مصوغا عنده بوزنه ذهب أو فضة ويريد الاجرة وفي هذه رأى الفضل فقط فان لم يزد الاجرة جازت الثانية وامتنع الاول للنساء فان اشترى الذهب بفضة والفضة بذهب جازت الثانية ولو زاده الاجرة وامتنع الاول ولو لم يعطه اجرة للتأخير أيضا في الواضحة لا ينبغي الصائغ وسكانه أن يعامل لثا الافضلك او ذهبك وأما عمل اهل السكة في جمعهم ذهب الناس وسكة محبة فاذا فرغت أعطى كل واحد بقدر ذنبه وقد عرفوا ما يخرج من ذلك بعد التصفية

ذهبا (قوله وفضة) ان كان فضة (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله للنساء) بفتح النون (قوله ولو زاده الاجرة) لاختلاف جنس المعوضين (قوله سكاك) بفتح السين المهملة وشدا الكاف أي صائغ الدنانير والدراهم (قوله اهل) أي صائغ (قوله في جمعهم الخ) بيان لعدمهم (قوله وسكة) عطف على جمع (قوله فاذا فرغت) أي صنعتها السكة (قوله واحد) أي من اصحاب الذهب (قوله بقدر ذنبه) أي من المسكوك (قوله وقد عرفوا) أي اهل السكة من ذهب الناس

(قوله فلا يجوز) جواب اما عمل الخ (قوله فيما اذا عرفوا الخ) اى فى اعطاء كل واحد بقدر ذميه اذا عرفوا الخ (قوله قوانين) مقبول ذكر (قوله الاول) اى الجواز (قوله او يفتحها) اى الصاد (قوله منه) اى الحب (قوله من الزيت) بيان لما (قوله بالتحرى) صله قدر (قوله فيمنع) بضم الباء (قوله لعله المذكورة) اى عدم تحقق المماثلة فى القدر (قوله ويمنع) بضم الباء (قوله ثم قسمه) عطف على جمع (قوله زيتها) اى الحبوب (قوله عليها) اى الحبوب (قوله دفعه) اى الحب (قوله له) اى معصره (قوله ويدفع) اى المعصر . ٥١٦ (قوله له) اى ذى الحب (قوله ويعطيه) اى ذوا الحب المعصر (قوله ذوات) نعت حبوب (قوله لناس)

وحققوه فلا يجوز ~~هذا~~ اذا قال من اقيمت من اصحاب مال لرضى الله تعالى عنهم اه وذكر فى التوضيح فيما اذا عرفوا ما يخرج من ذلك بعد التصفية وحققوه قوانين بالجواز وعنده وصوب ابن يونس الاول وشبهه فى المنع فقال (ك) دفع (زيتون) وسمسم وبزر كنان وقسطم وحب بخل اجر وقصب (و) دفع (اجرة) عصر (هـ) عصره بضم الميم وكسر الصاد المهملة اسم فاعل اعصر مضاف لضمير الغائب او يفتحها آخره هاء تانيث بتقدير مضاف اى لذى معصرة وبأخذ صاحب الحب من المعصر قدر ما يخرج منه من الزيت بالتحرى أن لو عصر الآن فيمنع عدم تحقق المماثلة فى القدر والظاهر انه لا مفهوم لدفع الاجرة لعله المذكورة ويمنع ايضا جمع الحبوب وعصره هاجـ له ثم قسمه زيتا عليها بحسبها للنسبة أيضا والجائز دفعه له على ان يعصره وحده ويدفع له ما يخرج من زيتته ويعطيه اجرة عصره ابن عرفة وفى جواز جمع حبوب ذوات زيت لناس شتى بعد معرفته ما لكل منهم ثم يقسم زيتها على اقدار ما سماه ابن القاسم وقول يحنون لا خير فيه مع قول ابن حبيب سألت عنه من اقيمته من المذنبين والمصر بين فلم يرد خصوه قات ينفق اليوم على منعه لئلا يكثر المعاصرو يستخف جمع ما لا يمكن عصره وحده لقلته مع اتحاد ارض الزيتون وأخرج من المنع فقال (بخلاف تبر) بكسر الفوقية ويسكون الموحدة آخره راء اى ذهب تراب غير مسبول ومثله سبيكة وحلى ومسكوك بركة لا ينعامل بها فى محل الحاجة للشراء بها كسكة غرب بمصر والجواز (يعطيه) اى التبر الشخص (المسافر) يعطى (اجرة) اى اجرة مسكه (دار الضرب) اى اهله (لأخذ) المسافر من اهل دار الضرب (زنته) اى التبر مسكوكا عاجلا فيجوز وان كان فيه ربا افضل لا احتياج للمسافر للرحيل وظاهره وان لم يشتد (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) اى الجواز وهو منه ولو اشتدت حاجته اذا لم يحتج على نفسه الهلاك ولم يبلغ له كل الميتة والاجاز قاله ابن رشد البنائى لا مفهوم لتبر وانما عبر به تبعا لابن الحاجب وقد عبر فى العتية بالمال والمأزى وابن عرفة وضع بالذهب والفضة وكذا غيرهم من اهل المذهب (وخلاف) اعطاء (درهم) شرعى أو ما يروج رواجه زاد وزنه عنه أو نقص كقن ريال (بنصف) اى درهم اى ما يروج رواج النصف زاد وزنه أو نقص (وفلوس) اى يدفعه لأخذ بنصفه فضة ويأقيه فلوسا (او غيره) أى المذكور من الفلوس كطعام او عرض فيجوز ذلك بسبعة شروط الخط تعرف هذه المسئلة بمسئلة الرد فى الدرهم وصورتها ان يعطى درهمه وأخذ (قوله وهو) اى الخلاف

نعت حبوب (قوله شتى) اى متفرقين نعت ناس (قوله بعد معرفته الخ) صله جمع (قوله سماع ابن القاسم) راجع للجواز (قوله وقول يحنون) راجع للمنح المطوى (قوله لا خير فيه) مقول يحنون (قوله سألت عنه الخ) مقول ابن حبيب (قوله قلت) اى قال ابن عرفة (قوله يتفق) بضم الباء وفتح الفاء (قوله يستخف) بضم الباء وفتح الظاء المجهمة (قوله اتحاد ارض الزيتون) اذ يلزمه اتحاد قدر الزيت انما يرج منه (قوله تراب) نعت ذهب (قوله ومثله) اى التبر (قوله للشراء) صله الحاجة (قوله عاجلا) صله يأخذ (قوله وان كان الخ) حال (قوله لا احتياج المسافر الخ) علة يجوز (قوله يشتد) اى الاحتمال (قوله اى الجواز) تفسير للضمير (قوله اى الخلاف)

(قوله منه) اى اعطاء المسافر الخ (قوله حاجته) اى المسافر (قوله يخف) اى المسافر (قوله والا) اى بدل وان خاف على نفسه الهلاك (قوله جاز) اى اعطاء المسافر الخ (قوله رواجه) اى الدرهم الشرعى (قوله وزنه) اى الدرهم المتعامل به (قوله عنه) اى الدرهم الشرعى (قوله أو نقص) عطف على زاد (قوله كقن) بضم المائة (قوله وزنه) اى ما يروج رواج النصف عن وزن نصف الدرهم (قوله يدفعه) اى الدرهم (قوله بنصفه) اى بدله من الفلوس بيان للمذكور (قوله كطعام الخ) مثال غيره (قوله ذلك) اى اعطاء الدرهم الخ (قوله الخط) أى قال (قوله نعرف) بضم الناء وفتح الراء اى نسمي

(قوله فيها) أي مسئلة الرد في الدرهم (قوله انه) أي الشان الخ بيان لما بعد دفع من (قوله لانه) أي ضم جنس آخر لاحد النعدين في الصرف على لا يجوز الخ (قوله وهو) أي جهل القائل (قوله لكن استثبت) أي مسئلة الرد في الدرهم استندرا على الأصل فيها المنع لرفع ايمامه أنه لا وجه لجوازها (قوله من القاعدة) أي منع ضم جنس آخر لاحد النعدين في الصرف (قوله للضرورة) علة استثبتت (قوله بكرة) أي منع (قوله خففه) أي الرد (قوله اليه) أي الرد (قوله وبذا) أي التخفيف صلة اخذ (قوله وهو) أي التخفيف (قوله ومنعه) أي الرد (قوله واجازة) ٥١٧ أي الرد (قوله منعه) أي ائهب الرد

(قوله كونه) أي الرد (قوله القباب) أي قال شاهدا قبله (قوله ذلك) أي الرد (قوله اصل المنع) اضافته للبيان (قوله وهذا الشرط) أي كونه في درهم واحد (قوله منه) أي بخلاف درهم (قوله انه) أي الشان (قوله وهذا) أي منع الرد في دينار (قوله فيه) أي الذهب (قوله ولم يوجد لغيره) حال (قوله جواز) أي الرد مقول نقل المضاف لقاعله (قوله فيه) أي الذهب (قوله لا عرفه) خبر نقل (قوله المدرسين) لغت عدول (قوله بجواز) أي الرد (قوله فيه) أي الذهب (قوله اليه) أي بعض العدول (قوله به) أي جواز الرد فيه (قوله وقولها) أي المدونة الخ دفع لا يراده على الثاني وما تفرع عليه (قوله واقاده) أي الثاني (قوله كونه) أي الرد (قوله من

بدل نصفه فلوسا او طعاما او عرضا والنصف الباقي فضة والاصل فيها المنع لما تقدم انه لا يجوز أن يضاف لاحد النعدين في الصرف جنس آخر لانه يؤدي للجهل بالقائل وهو كتحقق التفاضل لكن استثبتت من القاعدة المذكورة للضرورة وقال مالك رضي الله تعالى عنه بكرة الرد بم خففه اضرة الناس اليه وبذا أخذ ابن القاسم وهو المشهور ومنعه ههنا و اجازته أشهب حيث لا فلوس ومنعه في بلد فيه فلوس هذا طريق أكثر الشيوخ وجعل ابن رشد الخلاف في بلد فيه القلوس وعلى المشهور وقد ذكر والجواز شرط اذا ذكر المصنف غالبها الاول كونه في درهم واحد فلوا اشترى بدرهم ونصف فلا يجوز أن يدفع درهمين وبأخذ نصفه وان اشترى بدرهمين ونصف فلا يجوز أن يدفع ثلاثة وبأخذ نصفه وعلى هذا القياس القباب الثاني ان يكون ذلك في الدرهم الواحد اشترى من أن يدفع اليه كبيرين أو ثلاثة أو أكثر ويسترد درهما صغيرا فيرجع الى أصل المنع نص عاينه ابن رشد ونقله عياض عن ابن أبي زمنين وهذا الشرط يستفاد من قوله بخلاف درهم ويستفاد منه حكم آخر وهو انه لا يجوز الرد في الدينار وهذا هو معروف المذهب ابن ناجي والمعرف منع رد الذهب في مثله ونقل بعضهم جواز الرد فيه ولم يوجد لغيره ابن عرفة عقب نقل منع الرد في الدينار نقل بعضهم جواز فيه لا عرفه وأفتى بعض عدول بلدنا المدرسين بجواز فيه فبعث اليه القاضي ابن عبد السلام فسأله عن ذلك فأنكر فتوا به الشرط الثاني كون المراد نصفه فاقبل فلا يجوز رد أكثر من النصف خلافا لأشهب وقولها وان أخذت بثلاثة أي الدرهم طعاما وباقية فضة فمكروه اه قال أبو الحسن أي حرام وفي الامهات فلا يجوز واقاده المصنف بقوله بنصف الثالث كونه (في بيع) أو ماني معناه من اجارة أو كراء فلا يجوز في هبة ولا صدقة ولا قرض القباب انما يجوز الرد في الكراء والاجارة بعد استيفاء جميع المنفعة فلا يجوز أن يعطى نعله أو دوله لمن يخزعه على أن يعطيه درهمين كبيرين او يرد اليه العامل درهمين صغيرين او يترك عنده شيئا حتى يصنعه ويجوز ذلك بعد تمام العمل ان لم يدخل عليه في أصل العقد الرابع قوله (وسكا) بضم السين المهملة وشدة الكاف أي الدرهم والنصف فلا يجوز في غير مسكوكين ولا في مسكوك وغيره الخامس قوله (وانحدت) سكة الدرهم ونصفه الخط انظر ما معنى هذا الشرط وما المراد منه هل هو كونهم ماسكة ملك واحد أو سكة مملوكة واحدة وان تعددت الملوكة اذا كان التعامل بين الناس بثلاث السكك أو بثلث الدرهم سكة ملك والنصف سكة ملك آخر وجرى التعامل بين الناس بان هذا النصف هذا وعلى هذا تدل

اجارة أو كراء) بيان لما (قوله فلا يجوز) أي الرد تفرع على في بيع لبيان مفهومه (قوله القباب) أي قال (قوله فلا يجوز أن يعطى نعله الخ) أي لتأديته أفسخ دين في دين (قوله ذلك) أي الاعطاء المذكور (قوله عليه) أي الرد (قوله أصل العقد) اضافته للبيان (قوله فلا يجوز) أي الرد (قوله في غير مسكوكين الخ) أي قصر الاختصاص على مودها (قوله الخط) أي قال (قوله كونهما) أي الدرهم والنصف (قوله او ولو كان) أي او المراد ولو كان الخ (قوله وجرى التعامل الخ) حال (قوله وعلى هذا) أي ان المراد ولو كان الدرهم سكة ملك والنصف سكة آخر الخ صلة تدل

(قوله) أي اتحاد السكة (قوله عكسه) أي دفع درهم من سكة يتعامل بها وورد نصفه من سكة لا يتعامل بها (قوله من سكتين) أي الدرهم ونصفه من سكتين (قوله لانه) أي الرد (قوله القباب) أي قال شاهداً قبله (قوله والا) أي وان لم يعرف الوزن (قوله لمنع) أي للشك في التماثل (قوله الحط) أي قال (قوله الاول) أي كون وزن نصف الدرهم قدر وزن نصف الدرهم (قوله لا يخرج) أي في التعامل به (قوله بالتفاق) أي التعامل (قوله ولذا) أي كون الظاهر الجواز له لم يذكر (قوله هذا الشرط) أي عرف الوزن (قوله ولا الذي قبله) أي اتحاد السكة (قوله من النصف والفلوس) بيان لمقابله (قوله فلا يجوز) أي الرد (قوله منها) أي الدرهم ونصفه وغيرهما (قوله في الجواز) ٥١٨ صلة كاف التشبيه (قوله ان ينقد) بضم الباء وفتح القاف أي يحجل (قوله الدرهم

والدرهمين) أي استثناءهما من الدينار (قوله هذا) أي الذي ذكره في توضيحه (قوله لكن لم أر هذا الاجراء لغيره) أي المصنف استدل على هذا الذي أراد في مختصره رفع ايهاهه اندفاع التعقب عنه به (قوله بشرط) اضافته للبيان (قوله المناجرة) أي تحجيل الجميع (قوله في الرد) أي جوازه صلة شرط (قوله ولذا) أي عدم وجود هذا الاجراء لغيره على حد قوله عنه (قوله هذا الاجراء) (قوله فقال) أي في الشامل (قوله فاقول) عطف على نصف (قوله وفلوس) عطف على نصف (قوله من الشارحين) بكسر الهمزة وفتح الشين (قوله على انه) أي الشأن (قوله ولذا) أي اطباق الشارحين المعتد بهم الخ على قال بعده (قوله الدرهم الكبير الخ) بيان

فتاوى المتأخرين واحترازوا به من دفع درهم من سكة لا يتعامل بها وورد نصفه من سكة يتعامل بها وعكسه أو من سكتين لا يتعامل بهما فلا يجوز لانه انما جاز للضرورة ولا ضرورة في هذه الصور السادس قوله (وعرف) بضم فكسر (الوزن) للدرهم ونصفه القباب من شرط الرد معرفة الوزن والا كان يبيع القضة بالقضة جواً فلا يخفاء في منعه الحط انظر ما المراد بهذا الشرط هل هو كون وزن النصف قدر وزن نصف الدرهم أو المراد معرفة وزنه وان زاد وزن النصف عن وزن نصف الدرهم أو نقص عنه والظاهر الاول لاختلاف المتأخرين فيما اذا كان وزن النصف أكثر من وزن نصف الدرهم ولا يكتفى لا يخرج الان نصف درهم فتمهم من اجازته اعتباراً بالتفاق ومنهم من منعه اعتباراً بالوزن والظاهر الجواز لان أصل هذا الباب الضرورة فاذا جرى التعامل بان هذا نصف هذا فلا عبرة بزيادة وزنه مع تحقق الضرورة لارد ولذا لم يذكر ابن عرفة هذا الشرط ولا الذي قبله السابع قوله (واتنقد) بضم القوقبة وكسر القاف أي يحجل (الجميع) أي الدرهم ومقابله من النصف والفلوس أو غيرها فلا يجوز مع تأخير شيء منها (ك) بيع سلعة (بدينار الادرهمين) في الجواز ان يحجل الجميع أو السلعة وتأجل النقد ان قال في التوضيح الشرط الخلف من أن ينقد الجميع وان تأخر أحد النقدين جرى على الخلاف في مسألة الدرهم والدرهمين اذا تأخر أحد النقدين طلق هذا الذي أراد في مختصره ولكن لم أر هذا الاجراء غيره لافي ابن عبد السلام ولا ابن عرفة ولا غيرهما بل صرح ابن عرفة بشرط المناجرة في الرد ولذا احاد في الشامل عنه فقال وجاز للضرورة درهم بنصف فاقول وفلوس أو طعام في بيع ان يحجل الجميع اه وقد اطبق من يعتد به من الشارحين على انه لا بد في مسألة الرد من نقد الجميع ولذا قال المواق ومن شرط الرد كون الجميع نقد الدرهم الكبير وعوضه وهو السلعة والدرهم الصغير فان تأخر شيء منها فلا يجوز فهذا بخلاف من اشترى سلعة بدينار الادرهمين فله ان خليل في غنى عن الايمان بمسألة الدينار الادرهمين ان تقدمت له وهي مخالفة لمسألة الرد اه غ صوبه شيخنا الفقيه الحافظ أبو عبد الله القوري بقوله والافلا كدينار درهمين أي وان لم تتوفر الشروط فلا يجوز الرد في الدينار ولا في الدرهمين فاعلم (و) من صرف من رجل ديناراً بدرهم ثم لقيه بعد أيام فقال له قد استرخصت مني الدينار فزدني فزاده درهم نقد أو الى اجل فحاز

الجميع (قوله منها) أي الدرهم الكبير والسلعة والدرهم الصغير (قوله فلا يجوز) أي الرد (قوله فهذا بخلاف من ولا اشترى سلعة بدينار الادرهمين) تفريع فان تأخر شيء منها فلا يجوز (قوله فكان خليل الخ) تفريع على فهذا بخلاف من اشترى الخ (قوله اذ تقدمت) أي مسألة سلعة بدينار الادرهمين على ثمانية امكن خليل في غنى الخ فالمناسب عطفها بالواو (قوله) أي خليل (قوله وهي) أي مسألة سلعة بدينار الادرهمين (قوله صوبه) أي كلام المصنف (قوله بقوله) صلة صوب (قوله أي وان لم تتوفر الشروط الخ) تفسير لوالافلا (قوله فلا يجوز الرد في الدينار) عب صورة الرد في الدينار ان يدفعه ويأخذ بنصفه ذهباً ونصفه الاخر غيره (قوله ولا في الدرهمين) عب صورة الرد في الدرهمين ان يأخذ بنصفه ما فضة ونصفه الاخر غيرها =



والواو في قوله ودرهمين بمعنى أول تعدد ما دخل في مفهوم قوله قبل بخلاف درهم ونصف فلو لم يأت هذا المصنف بدرهمين عن درهمين وعن دينار فقولته كد ينار ودرهمين مفهوم قوله درهم وصرح به لأنه جعله غير شرط ولا يقال هاتان الصورتان جائزتان داخلتان تحت الآن يكون المجموع ديناراً لأن قول ليس ما هنا مما اجتمع فيه بيع وحرف وانما فيه بيع نصف الدينار بسبعة وأخذ بدل نصفه الثاني ذهبوا بالصرف بيع الذهب بفضة (قوله ولا ينقص) ٥١٩ بضم الباء وفتح القاف (قوله فيها)

أى تأويل المدونة بتعيين الزيادة (قوله بان قولها) أى المدونة (قوله يرد) أى الثالث (قوله جوابه) أى تعقب المازوى (قوله به) أى ناقص الوزن (قوله ونحاس الخ) بيان لما دخل بالكاف (قوله أولا) بشد الواو (قوله بتكميل الوزن الخ) تصويرا لتمامه (قوله دفعه) أى المغشوش (قوله النقد) أى الدنانير والدراهم (قوله وهو) أى مطلقا (قوله ولا ينافيه) أى مطلقا (قوله من الجبر الخ) بيان لما (قوله لان الكلام هنا الخ) عنه لا ينافيه ما بعده (قوله بما ذكر) أى سواء كان النقد معينا من الجبابين او احدهما أم لا

(قوله وحذفه) أي صح (قوله الثلاثة) أي رضى بنقص وزن أو بكرصاص أو بتمامه (قوله عليه) أي المحذوف (قوله مطلقا) أي عن تعيينه بالحضرة (قوله ٥٢٠ عند عده) صلة لم تعين (قوله بأن قال بعنى عشرة دنانير بمائة درهم) تصويرا لعدم تعيين

بالحضرة الخ (صح) الصرف وحذفه من الثلاثة قبله دلالة هذا عليه والفرق بين المغشوش وغيره أن المغشوش هو العوض بتمامه وقد قبض فكان له الرضا به مطلقا كما أن العيوب بخلاف نقص القدر فإن العوض لم يقبض بتمامه فلذا اشترط في الرضا به كونه بالحضرة أفاده وت وان تصار فادى نار ابراهيم ووجد احدهما عيبا فيما قبضه وقام بحقه بحضرة العقد في نقص القدر ونحو الرصاص وفي المغشوش مطلقا وتنازع في اتمام الصرف وفسخه (اجبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة المستمع منها من اتمامه (عليه) أي اتمام العقد بتكميل القدر وتبديل نحو الرصاص والمغشوش (ان لم تعين) بضم الفوقية وفتح العين والتحتية مثقلة الدنانير والدرهم للصرف عند عده بان قال بعنى عشرة دنانير بمائة درهم أو لم يعين ما وجد به العيب وعين السليم فان عيننا معا وما وجد به العيب فلا يجبر عليه (وان طال) ما بين الاطلاع على العيب وعقد الصرف ولو حكمان افتراها بالبدن بلا طول (نقص) بضم النون وكسر القاف أي فسخ الصرف في جميع ما تقدم ان له الرضا به بالحضرة (ان قام) واجد العيب (به) الخط هذا مقابل قوله بالحضرة والمعنى انه ان ظهر في أحد النقيدين بعد عقد الصرف نقص قدر أو نحو رصاص أو مغشوش بعد مفارقة أو طول وقام واجده بطلب تكميل القدر وتبديل نحو الرصاص والمغشوش فينقض الصرف غ ومفهوم قوله ان قام انه ان رضى به صح فان قلت هذا خلاف مفهوم قوله أولا بالحضرة قلت قصاراه تعارض مفهومي في حكم يختلف فيه فخطبه سهل اه قلت لم يبين أي المفهومي يعتمد عليه والمعقد منه ما هو المفهوم الاخير وهو انه اذا رضى به صح وان طال لانه مفهومي شرط والاو مفهومي ظرف الا اذا كان النقص في العدد فلا بد من نقص الصرف ولا يجوز الرضا به وسيصرح به المصنف اه وقوله ان قام به أي واخذ به وما ان قام به بعد الطول فارضا بشئ ولم يبدله فلا ينقض الصرف قاله ابن الموار ابن عرفة اللخمي في جواز الصلح عن الزائف بعين أو عرض مطلقا او حتى يتفاسخا قولنا لا يحمدون ابن شعبان وشبهه في النقص لا بقيد القيام فقال (كنقص العدد) اذ وجد في أحد النقيدين يسيرا كان او كثيرا بعد مفارقة أو طول فلا يجوز الرضا به وينقض الصرف هذا مذهب المدونة وفي التوضيح انه المشهور فيها وان صرفت من رجل دينار ابراهيم ثم أصبتها بعد التفرق زيوفاً وناقصة فريضتها جاز ذلك وان لم ترضاها لنقض الصرف وان تأخر من العدد درهم فلا يجوز ان ترضى بذلك لوقوع الصرف فاسدا أبو الحسن قوله زيوفاً أي مغشوشة وقوله ناقصة أي ناقصة الاتحاد لاقصة العدد والفرق بين نقص العدد ونقص الاتحاد ان نقص العدد انما يكون عن تفریط في الاغاب ونقص الاتحاد ليس كذلك اه ونحوه في التنبهات وفي النواذر وألحق اللخمي نقص الوزن فيما يتعلق به وزنا بنقص العدد (وهل معين) بضم الميم وفتح العين والتحتية مشددة (ما) أي المقد الذي (عش) بضم الغين المججمة وشدة الشين المججمة وسواء كان التعيين من الجانبين كبغى هذا الدينار بهذه الدراهم العشرة أو أحدهما كبغى هذا الدينار بعشرة دراهم أو هذه الدراهم العشرة بدينار (كذلك) أي نقص العدد في تعين نقص الصرف ان قام به بعد مفارقة

النقد من الجانبين (قوله او لم يعين) بضم الباء وفتح العين والياء مثقلا (قوله وعين) بضم فكسر مثقلا (قوله فان عيننا) بضم فكسر مثقلا أي النقدان الخ مفهومي ان لم تعين (قوله عليه) أي الاتمام (قوله بأن افتراها بالبدن) تصويرا للطول حكما (قوله ما تقدم) أن له الرضا به بالحضرة أي من نقص الوزن ونحو الرصاص (قوله انه) أي (قوله انه) أي الشان (قوله به) عدم مفارقة او طول (قوله ظاهر) (قوله انه) أي واجد العيب (قوله ان رضى به) أي بعد الطول أو افتراق البدن (قوله هذا) أي الحكم بالصحة ان رضى به بعد الطول أو الفارقة (قوله أولا) بشد الواو (قوله قصاراه) بضم القاف أي غايته (قوله مفهومي) أي مفهومي بالحضرة ومفهومي ان قام به (قوله مختلف) بفتح اللام (قوله مطلقا) أي تناسخا أولا (قوله لا بقيد القيام) اضافته للبيان (قوله يسيرا) كان أي النقص (قوله بعد مفارقة) صلة ووجد (قوله به) أي نقص العدد

(قوله انه) أي مذهبا (قوله فيها) أي المدونة (قوله زيوفا) بضم الزاي جمع زائف (قوله ذلك) أي الصرف (قوله او ناقصة الاتحاد) أي وزنها (قوله في تعين نقص الصرف) صلة كاف التشبيه

(قوله بلبل) بضم الجيم وشدة اللام أي أكثر (قوله راجحه) أي التردد (قوله انه) أي العيب (قوله القباب) أي قال (قوله وان  
الرضا بالزائف الخ) عطف على خلاف (قوله وهو) أي جواز الرضا بالزائف بعد المفارقة (قوله وظاهر) عطف على نص (قوله  
فيها) أي الذانير (قوله من الدراهم) بيان لما (قوله وهو) أي الاكبر (قوله بتعداه) ٥٢١ أي ما فيه العيب من الدراهم  
الاكبر (قوله من الاكبر  
والاصغر) بيان للجميع  
(قوله لان كل دينار الخ)  
علة نقض الاصغر للجميع  
(قوله كانه) بفتح الهمز  
وشدة النون (قوله منفرد)  
أي في الصرف (قوله اذ  
لا يختلف صرفه الخ) علة  
افتراده (قوله وعن ابن  
القاسم) اصله ينقض (قوله  
ذلك) أي نقض الاصغر  
فقط (قوله الخط) أي قال  
(قوله انه) أي الشأن (قوله  
فانه) أي المصنف الخ تارة  
ذكره يشوش النهم (قوله  
انهم) أي المتقدمين (قوله  
دهو) أي نقض صرف  
لاصغر وحده (قوله سواء  
سما لكل دينار عدد أم لا)  
راجع للقولين (قوله على  
انه) أي اشأن (قوله اما  
انقافا) أي على نقل الباجي  
مع التسمية (قوله أو على  
الراجع) أي عند عدم التسمية  
على نقل الباجي أو مطلقاً  
على نقل ابن رشد والمأزري  
(قوله حتى يشير اليه) أي  
ترجيح نقض الجميع (قوله  
بالتردد) فيه انه لا يشير به  
لذلك فالمناسب كما يوهجه  
نعيه بالتردد (قوله بضمها)  
٦٦ مخ في أي فقط أقول الطريقتان المشار إليهما بالتردد هما مشهوران ومتفقان على تشهير نقض الأصغر وحده واعتراض  
الخط ليس بضعف أحدهما وإنما هو بابهام ترجيح نقض الجميع أيضاً وليس كذلك فلم يدفعه هذا الجواب والله أعلم بالصواب

أطول وعزاه في الجواهر بل المتأخرين وأصلها لابن الكاتب (أو يجوز فيه) أي المعين  
المغشوش (البديل) وهذه طريقة اللحن وأصلها لابي بكر بن عبد الرحمن قائلان المذهب كله  
على اجازة البديل في المعين لانهم لم ينتروا ذمة أحدهما مشغولة في الجواب (تردد) أي  
طريقتان للمتاخرين في النقل عن المتقدمين على حد سواء في المعين من الجانبين ووجه  
النقض في المعين من جانب ان قام بحقه في التوضيح اذا كان الصرف على دراهم ودينارين غير  
معينة كعشرة دينار بمائة درهم فقولان النقض المأزري وهو المشهور والثاني جواز البديل  
لابن وهب وحكماهما اللحن في التعيين من جهة واحدة البناز حاصل التنبه المذكور انه  
ان اطاع عليه بعد طول أو تفرق في الغش ومثله نقص الوزن في متعامل به عددان رثنى ولم  
يقم صح وان طلب البديل نقض الا ان كلا معينا في جواز البديل تردد وفي نقص العدد ومثله  
نقص الوزن في متعادل به وزنا ينقض الصرف مطلقا رضى به أو طلب الاتمام فان وجد  
كمرصاص فظاهر المصنف انه كالمغشوش له الرضا به وقال ابن الحاجب مثل نقص القدر  
الغالب وأكثر الشبوح على خلاف مرضى ابن الحاجب وان الرضا بالزائف بعد المفارقة جائز  
ولو كان محاسناً أو رصاصاً خاصاً وهو نص المأزري وظاهر قول مالك رضي الله تعالى عنه في  
المدونة والعينية وغيرهما (وحيث نقض) بضم النون وكسر القاف أي حكم بفسخ الصرف  
(ف) الذي ينقض صرفه (أصغر دينار) لاجتماعها اذا كان فيها كبير وصغير كدينار صرفه خمسة  
دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم وآخر صرفه عشرة دراهم فان كان العيب في درهم الى  
خمس فلهذا ينقض صرفه دينار الخمسة (الا ان يتعدا) صرفه (أي الاصغر ما فيه العيب من  
الدراهم كسبعة الى عشرة) (ف) الذي ينقض صرفه دينار (أكبر منه) أي الاصغر وهو  
ذو العشرة الا أن يتعداه كما حد عشر الى عشر من فبنقض ذوالعشرين (لا) ينقض (الجميع)  
من الاكبر والاصغر على المشهور لان كل دينار كانه منفرد بتعداه اذ لا يختلف صرفه سواء  
دسرف وحده أو مع غيره وعن ابن القاسم بنقض الجميع (وهل) فسخ الاصغر فقط الا أن يتعداه  
فا كبر منه مطابق اذا سمى لكل دينار عدد من الدراهم بل (ولو لم يسم) بضم التثنية (لكل دينار)  
أو انما ذلت حيث سمى لكل دينار عدد من الدراهم فان لم يسم فيمنع نقض صرف الجميع في الجواب  
(تردد) للمتأخرين في نقل المذهب الخط والذي يظهر انه لا حاجة لذلك في هذا التردد بل ذكره  
يشوش النهم فانه ذكر في التوضيح طريقتين أحدهما للمأزري وابن عبد السلام انهم اختلفوا  
هل ينقض صرف الجميع أو انما ينقض صرف أصغر دينار وهو المشهور وسواءً بالكل دينار  
عدد أم لا والطريقتان المتأخريتان الباجي انهما انما ينقض صرف الجميع (الكل دينار) انما ينقض  
صرف دينار وان لم يسم فقولان مشهورهما انه لا ينقض الا صرف ديناراً طريقتان متفقان  
على انه لا ينقض الا صرف ديناراً ما اتفقا أو على الراجح وليس هذا من ربح نقض الجميع حتى  
يشير اليه بالتردد فافهمه والله أعلم بحجاب بان المصنف يشير بالتردد للطريق وان كان بعضها

(قوله واذا صرقت) بضم فكسر (قوله والا) أى وان لم يعلم عيها (قوله فامر) بضم فكسر (قوله وعلى هذا) أى فسخ الاعلى (قوله وهذا) أى فسخ أعلاها (قوله ترجيه) أى فسخ الجميع (قوله والا) أى وان كانا اشتراطا عند العقد شيئا (قوله هل) بضم فكسر (قوله به) أى المشروط (قوله وكالبديل) أى فى اشتراط الجنسية (قوله أطلقه) أى البديل (قوله ما يشمله) أى ما يكمل به العدد (قوله بان يكونا) أى المبدل ٥٢٢ والبديل (قوله لانه) أى الابدال بغير الجنس عليه لا يجوز ابدال دينار بدرهم

مشهورا (و) اذا صرقت دنانير من سكك مختلفة بالعلق والدانة وظهر عيب فى الدراهم مقتضى نقص الصرف (هل ينقص) الصرف لوجود نقص او غش أو فحور صاص (فى) الدراهم التى صرقت بها الدنانير ذات (السكك) المختلفة بالعلق والدانة فيتم فسخ (أعلاها) أى الدنانير لان دافع الدراهم ان علم عيها او كتبه فهو مداس والافهم مقصر فى النقد فامر برد الاعلى تأديبا له وعلى هذا فان زادت الدراهم الممبسة عن صرف الاعلى وفى الدنانير متوسط وأدنى فسخ المتوسط لانه أعلى من الأدنى وهذا قول أصبغ (أو) ينقص (الجميع) الاعلى والأدنى لاختلاف الأغراض فى السكك المختلفة فانه مهنون وظاهر ابن يونس وابن رشد والبايجى ترجيحه فى الجواب (قولان) محلها ان لم يشترط شي والاعمل به كذا ينبى ويحجرى مثله فى قوله وحيث نقص فامر بدينار (وشرط) بضم فكسر (البديل) عن المعيب بغش أو نقص وزن أو فحور صاص وكالبديل ما يكمل به نقص العدد فاعله أطلقه على ما يشمله (جنسية) أى كونه من نوع المبدل منه بان يكونا ذهبا أو ورقين فلا يجوز ابدال دينار بدرهم ولا درهم بدينار لانه يؤدى الى بيع دنانير ودراهم بدرهم أو دينار ودراهم بدينار ولا ابدال دينار أو درهم بعرض الآن يكون يسيرا يقتضيه اجتماع البيع والصرف فيسبغ ابن الحاجب شرط البديل الجنسية والتجمل خلافا لاشبه فيه مما ابن عرفة هذا يقتضى منه بعرض مطلقا وليس كذلك بل بشرط عدم يسارة العرض المقبلة فى البيع والصرف ويقتضى هجوم قول أشهب فى الخصومة وغيره وليس كذلك بل تشترط الخصومة او توقعها بقرينة عيب ولا يشترط اتفاق الصنفية على المعتمد خلافا للشارح د فيجوز ابدال الزائف باجوده منه أو أردا أو ازيد أو نقص لان البديل انما يجوز بالحضرة ويجوز الرضا فيها بانقص أو أردا البنانى ما منعه الشارح من اختلاف الصنفية هو ما دار فيه الفضل من الجانبين لانه منل بصرف درهم متوسطة فى الجودة اطلع فى بعضها على زائف وأخذ منه درهم أجود أو نقص فى الوزن أو أدنى صفة وأرج وزنا وأصله لابن عبد السلام ونسبه لانه لو لم يكن من جنسه لادى الى التفاضل المعنوى أو الحسى فانه اذا أعطى عن الدرهم الزائف ذهبا مع زنة الدراهم التى دفع فقد خرج من يده فضة وذهب وأخذها بهذا تفاضل معنوى وأما التفاضل الحسى فقد تكون المصارفة عن دراهم متوسطة فى الجودة منل لا يطاع أخذها على درهم زائف فيرده ويدفع عنه أجود أو نقص وزنا أو أدنى صفة وأرج وزنا وهذا تفاضل حسى قلت ما ذكره ظاهر الوجه الان خروجها بالشرط الاول غير ظاهر لاقتضائه ان المراد بالجنسية اتحاد الصفة وهذا يقتضى منع الاجود والاردا وفيه نظر (و) شرط للبديل (تجمل) للسلامة من ربا النساء وأجاز اشبه

الح (قوله الآن يكون) أى العرض (قوله يقتضيه) بيان البديل (قوله هذا) أى شرط البديل الجنسية (قوله منه) أى البديل (قوله مطلقا) أى عن قيمته بكثرته (قوله يشترط) أى فى منع الابدال بعرض (قوله يقتضى) الح (عطف على يقتضى الح) (قوله ولا يشترط) أى فى البديل (قوله ابدال الزائف باجود منه) أى كابدال زائف يزيدى بجيد محمدى (قوله أو أردا) أى كابدال زائف محمدى بجيد يزيدى (قوله أو ازيد) أى وزنا كابدال زائف بجيد ازيد وزنا (قوله أو انقص) أى وزنا كابدال زائف بجيد انقص وزنا (قوله فيها) أى الحضرة (قوله من اختلاف الصنفية) بيان لما (قوله هو ما دار فيه الفضل من الجانبين) خبر مانعه (قوله لانه) أى المشرح (قوله مثل) بفتح مة (قوله عنه) أى الزائف (قوله اجود) أى جوهرية (قوله وأصله) أى مانعه

الشارح (قوله لانه) أى البديل (قوله من جنسه) أى المبدل (قوله فانه) أى دافع الزائف (قوله ويدفع) أى المردود التأخير اليه (قوله عنه) أى الزائف (قوله بالشرط الاول) أى الجنسية (قوله لاقتضائه) أى ارجاه بالشرط الاول (قوله وهذا) أى ان المراد بالجنسية اتحاد الصفة (قوله منع الاجود) أى المساوى وزنا لخالفته فى الصفة (قوله والاردا) أى المساوى وزنا لذلك (قوله فيه) أى منه ما (قوله نظر) لان الاجود حسن فضا والاردا أحسن اقتضا وهما من باب المعروف المندوب

(قوله قال) اي اشهب (قوله لانه) اي ابدال الزائف (قوله ولا يرد) بفتح فكسر (قوله قولها) اي المدونة (قوله فيه) اي الطوق (قوله بانه) فاعل صالح (قوله فانه) اي الصلح (قوله لان) ٥٢٣ هذا الخ (قوله لا يرد الخ) (قوله وكذا)

اي المعين في تعين الفسخ  
(قوله غيره) اي المعين (قوله  
وكذا) اي المسكوك في  
وجوب النقص (قوله او  
طول) عطف على مفارقة  
(قوله لانه) اي المصوغ الخ  
عنه نقض صرفه (قوله غيره)  
اي المصوغ (قوله الخط) اي  
قال (قوله فيه) اي النقص  
(قوله انه) اي نقض صرف  
المسكوك (قوله يجوز)  
اي ابداله (قوله فيه) اي  
المسكوك المعين (قوله بانه)  
اي البديل (قوله عليه) اي  
البديل (قوله مطلقا) اي عن  
تقييده بتراضيهما (قوله  
لادور استحقاقه) اشارة للنزق  
بينه وبين العيب (قوله  
وعليه) اي جريان التردد في  
غير المعين ايضا (قوله المستحق)  
بفتح الحاء (قوله الاولى)  
بضم الهمز (قوله هذا) اي  
المسكوك المعين (قوله  
حكمه) اي المسكوك غير  
المعين (قوله به) اي نفي  
الخلافا (قوله وان لم يتقربا)  
اي المتصارفان (قوله ولم  
يطل) اي الزمان (قوله انه)  
اي الصرف (قوله وهو)  
اي نفي الخلاف في عدم  
نقضه (قوله فيه) اي نقضه

التأخير قال لانه من رفع الخصومة والرياع لامعاوضة حقيقية ولا يرد على قوله بانه قولها  
في بيع طوق ذهب بدرهم فوجد فيه عيب فصالح بانه بدرهم نقدا فانه جائز لان هذا الصلح عن  
عيب لا يبدل (وان استحق) بضم القوقبة وكسر الحاء المهملة تقدم مصروف (معين) بضم  
الميم وفتح العين والتحية مثقلة وكذا غيرة على المعتمد (سك) بضم المهملة وتشديد الكاف اي  
مسكوك ~~مسكوك~~ امكسور وتبروصلة استحق (بعده مفارقة) بين المتصارفين بالبدن أو طول  
في الزمن (أو) استحق مصروف (مصوغ مطلقا) عن التقييد بالمفارقة أو الطول (نقض)  
بضم فكسر الصرف لانه يراد لعينه فلا يقوم غيره مقامه ولان أخذ دعوضه بعد استحقاقه  
بمطابقة من عقد وكل في القبض الخط استحقاق المصوغ يوجب نقض الصرف كما ذكره  
المصنف ولم أره خلافا ابن عبد السلام لانه يراد لعينه فبأنقض به باستحقاقه فكيف  
بصرفه وأما المسكوك المعين المستحق بعد مفارقة أو طول فاستقاض صرفه هو المشهور  
عند ابن شاس وابن الحاجب وغيرهما وظاهر كلام الجرجاني وابن الكاتب انه لا خلاف فيه  
وظاهر كلام المصنف ان معنى انتقاضه فسخه وانه لا يجوز ابداله ولو رضيا به وهكذا قال  
الرجرجاني وقال اللخمي يجوز زرع المراضاة ولو بعد افتراق أو طول (والا) بكسر الهمزة وتشديد  
اللام مركب من ان الشرطية ولا النافية أي وان لم يكن استحقاق المسكوك المعين بعد مفارقة  
أو طول بان استحق بالحضرة (صح) الصرف (وهل) محل الصحة فيه (ان تراضيا) اي المتصارفان  
بالبدل ومن أباه منهما لا يجبر عليه أو يصح مطلقا ومن أباه يجبر عليه لادور استحقاقه بخلاف  
وجود عيب فيه في الجواب (تردد) للمتاخرين في النقل عن المتقدمين وأما غير المعين فلا يشترط  
فيه التراضي اتفاقا لقوله في العيب وأجبر عليه ان لم تعين وجعل بعضهم التردد جارا في غير  
المعين أيضا وعليه فالفرق بين الاستحقاق والعيب ان الاستحقاق لا ينشأ عن الباعن تقربط  
وتدليس بخلاف العيب الخطاب أي وان استحق المسكوك المعين ولم يحصل طول ولا  
مفارقة بل استحق بالحضرة فان الصرف صحيح لا ينتقض ويعطيه بدل المستحق ثم اختلف  
المتأخرون في نقل المذهب هل عدم انتقاض محله اذا تراضيا بالبدل وان لم يتراضيا به فلا يجبران  
عليه ويقض الصرف أو يجبر صاحب المستحق على ابداله ويصح الصرف في ذلك طريقان الاولى  
لابن يونس واللخمي والمازري والرجرجاني وغيرهم والثانية لابن الكاتب وابن عبد السلام هذا  
أقرب ما يعمل عليه كلام المصنف ولم يتكلم على المسكوك غير المعين وحكمه انه ان استحق  
بعد مفارقة أو طول انتقض الصرف بخلاف على ظاهر كلام اللخمي والرجرجاني وصرح به  
ابن الكاتب وان لم يشرقا ولم يطل في التوضيح عن بعضهم انه لا ينتقض بسلامة خلاف وهو ظاهر  
كلام اللخمي والمازري وابن عبد السلام وابن الكاتب وظاهر كلام ابن الحاجب ان فيه خلافا  
والمشهور عدم النقص وظاهر كلام الرجرجاني انه منتهى على قول ابن القاسم ويجوز البديل  
وظاهر المدونة ان مذهب ابن القاسم ان استحقاق الدراهم قبل المفارقة والطول يقتضي  
الفسخ سواء عرفت أم لم تعين وان ابدلها بالحضرة وتراضيا باجاز وأن أشهب قال بالفسخ في المينة

(قوله انه) اي الصرف (قوله جائز) أي مضى الصرف (قوله وان أشهب الخ) عطف على ان مذهب ابن القاسم

(قوله وبعدمه) أي الفسخ (قوله في غيرها) أي المعينة (قوله من تسوية غير المعين به) بيان لما (قوله في التفصيل) ضله تسوية (قوله هو مذهب ابن القاسم) خبر ما (قوله فيها) أي المدونة (قوله فقرها) أي أشهب ومحنون (قوله فهمها) أي المدونة (قوله خلاهما) أي ابن القاسم وأشهب (قوله يتفقان) أي ابن القاسم وأشهب (قوله خلاهما) أي ابن القاسم وأشهب (قوله مطلقا) أي في المعين وغيره (قوله غيره) أي المعين (قوله ويتفقان) أي ابن القاسم وأشهب (قوله مطلقا) أي في المعين وغيره (قوله جعل) بفتح نسيكون (قوله على تفصيل) ضله جعل (قوله وخصه) أي اللخمي إطلاق ابن القاسم (قوله فجعله) أي اللخمي إطلاق ابن القاسم (قوله وفاها) أي لأشهب (قوله سوى) بفتح السين والواو مثقلا (قوله أنه) أي قول ابن القاسم (قوله ينقض) بضم الياء وفتح القاف أي الصرف فتدبرجت ٢٤ الصلاة على غير موصولها ولم يبرز لظهور المعنى (قوله وهي) أي حالة نقضه

(قوله والمصوغ) عطف على خبره (قوله مطلقا) أي عن تقييده بمفارقة أو طول (قوله والحالة) عطف على الحالة (قوله أجزأه) أي المستحق الصرف (قوله أخذ) أي المستحق (قوله عنه) أي المصروف (قوله ممن) بآءه) لأنه صاروكيله بأجزأه بعه (قوله للمستحق منه) بفتح الحاء (قوله الحالة الثانية) أي التي لا ينقض الصرف فيها (قوله لأن يبيع الفضولي الخ) علة ليس للمستحق منه الخ (قوله وله) أي المستحق منه (قوله في الحالة الأولى) أي التي ينقض الصرف فيها (قوله للمستحق) أي لتعديبه (قوله لظهوره) أي الشق الثاني علة لحذفه (قوله بأن صارفه الخ) صلة بخبر (قوله بناء على أن الخيار الخ) علة للمستحق أجزأته الخ (قوله الحكمي) أي الذي اقتضاه الحكم الشرعي بدون شرطه (قوله الشرطي) استحقهما أي المشروط في العقد (قوله فإن أخبر) بضم الهمز وكسر الموحدة أي المستحق منه مفهوم أن لا يخبر المصطرف (قوله بتعديبه) أي الصارف (قوله تعين) بفتحات مثقلا (قوله لدول المصطرف الخ) علة تعين الخ (قوله فهو) أي دخوله على خيار المستحق (قوله منعه) أي شرط الخيار (قوله حضور) منقول شرط (قوله وحضور) عطف على حضور (قوله فيها) أي المدونة (قوله بدنانير) أي والخلف لأن فضة وذهب مراطلة (قوله أو دراهم) أي وهما ذهب أو فضة مراطلة (قوله استحقهما) أي الخططين (قوله واداد) أي الرجل المستحق (قوله ذلك) أي ما أراداه المستحق

وبعدمه في غيرها وإن حصل طول أو افتراق فسخ الصرف والمسئلة كثيرة الاضطراب وهذا يحصل النقل فيها البتة في قول ز وكذا غيره على المعتمد ما ذكره من تسوية غير المعين به في التفصيل الذي ذكره المصنف هو مذهب ابن القاسم في المدونة وخالفه أشهب فيها ومحنون فقرقا بين المعين ينقض وغيره لا ينقض واختلاف الشيوخ في فهمها على تأويلات أحدها لابن رشد وابن يونس أن خلافا بينهما بعد الافتراق أو الطول ويتفقان على الصحة إذا استحق بالحضرة مطلقا الثاني لابن الكاتب أن خلافا بينهما فيما استحق بالحضرة فعند ابن القاسم يصح مطلقا وعند أشهب ينقض في المعين ويصح في غيره ويتفقان على النقض بعد الافتراق والطول مطلقا الثالث للبخمي حل الإطلاق في كلام ابن القاسم على تفصيل أشهب وخصه بما استحق بالحضرة فجعله وفاها هذا يحصل كلام أبي الحسن بمعناه فابن القاسم على التأويلين الاقنين سوى ابن المعين وغيره في التفصيل بين الحضرة وغيرها وقال ابن عبد السلام أنه المشهور (و) أن صرف مسكوك معين أو مصوغ ثم استحق بعدم مفارقة أو طول فلا شخص (المستحق) للمسكوك المعين أو المصوغ المصروف (أجزأته) أي الصرف في الحالة التي ينقض فيها وهي بعدم مفارقة أو طول في المسكوك والمصوغ مطلقا والحالة التي لا ينقض المسكوك فيها إذا أجزأه أخذته ممن بآءه وبيع للمستحق منه عدم الرضا بالأجزة في الحالة الثانية لأن يبيع الفضولي لأنهم من جهة المشتري وله أن لا يرضى في الحالة الأولى وحذف المصنف الشق الثاني للمستحق وهو عدم أجزأته فينقض الصرف ويأخذه شبهه لظهوره ويحل جواز الأجازة (أن لم يخبر) بضم التحتية وفتح الموحدة (المصطرف) بكسر الراء أي المستحق منه بفتح الحاء بان صارفه متهدي بناء على أن الخيار الحكمي ليس كالخيار الشرطي فان أخبر بتعديبه حال الصرف تعين نقض الصرف فليس للمستحق أجزأته لدخول المصطرف على خيار المستحق فهو كشرط الخيار والمستهور منه في الصرف وشرط في المدونة في جواز أجازة المستحق حضور الشيء المستحق وحضور الثمن الذي يأخذه المخير قال فيه ما من اشتري خلتا لثمن من رجل بدنانير أو دراهم ونقده ثم استحقهما رجل بعد التفريق وأراد أجازة البيع واتباع المبتاع بالثمن فلا يجوز ذلك ولو

(قوله واختار) أي المستحق (قوله وأخذ) أي المستحق عطف على خضرت (قوله بهما) أي الخللان (قوله فلا يجوز) أي رضا المستحق بالبيع (قوله وان غابا) أي الخللان (قوله لولا مضاه) أي المستحق البيع (قوله هو) أي الجواز (قوله ظاهرا) أي المدونة (قوله طرز) بضم فكسر مثقلا (قوله بأحدهما) أي الذهب والفضة (قوله نسج) بضم فكسر (قوله فان كان لا يخرج منه ذهب ولا فضة) مفهوم يخرج منه (قوله وهو) أي المحلى الذي لا يخرج منه ذهب ولا فضة (قوله منها) أي الحلية (قوله فيجوز بيعه) أي لا يخرج منه ذهب ولا فضة تفريع على التشبيه لا يضاه (قوله وهذا) أي بيع المحلى بأحد النقيدين (قوله به) أي أحد النقيدين (قوله المشتل) نعمت ببيع (قوله ومن الجميع بين البيع والصرف) عطف على من يبيع أحد النقيدين الخ (قوله وليس الخ) حال (قوله فهي) أي بيع المحلى الخ وأنه لتأنيث خبره (قوله لها) ٥٢٥ أي الرخصة (قوله فان حرمت) مفهوم

استحقه ما قبل تفرق المتبايعين واختار أخذ الثمر فلا بأس به ان ضمر الخللان وأخذ الثمن مكانه ولو كان المبتاع بعث به ماله إلى بيته فلا يجوز ولو افترا لم انظر إلى ذلك الافتراق ولكنه اذا حضر الخللان وأخذ المستحق الثمن من البائع أو من المبتاع مكانه جاز وان غابا فلا يجوز التولس لولا مضاه في غيبة البائع ورضى المبتاع بدفع ثمنه ليرجع على بائعه جاز ابن عرفة هو ظاهرها (وجاز) ان يساعده (محلى) بضم الميم وفتح الحاء المهملة واللام مشددة أي مزين بذهب أو فضة كتحف وسيف بل (وان كان) المحلى (قوبا) طرز بأحدهما أو نسجه حيث كان المحلى (يخرج منه) أي المحلى ذهب أو فضة (ان سبك) بضم السين المهملة وكسر الموحدة أي حرق فان كان لا يخرج منه ذهب ولا فضة اذا حرق فلا تعتبر حليته وهو كالجوهر منها فيجوز بيعه بجنس حليته فقد أوالى أجل وتنزع بيعا المقدور ومحلى في قوله (بأحد النقيدين) أي الذهب والفضة وهذا مستثنى من بيع أحد النقيدين مع غيره به المشتق إلى ربا الفضل ومن الجميع بين البيع والصرف وليس الجميع دينارا ولم يحججه في دينارفه رخصة لها بشرط أفاد أولها بقوله (ان أبيحت) بضم الهاء المزجلة كتحف وسيف جهاد وما يوس مرة فان حرمت كدواة وآلة الحرب غير السيف وسرج وركاب وملبوس رجل فلا يجوز بيعه بأحد النقيدين بل بعرض الا ان يكون الجميع ديناراً أو ثقل الحلية عن دينارفه ازمالي بفضة من سرج وقدح أو سكين أو لجام أو ركاب بموه أو مخروزا وجرز بموه أو شبه ذلك فلا يجوز بيعه بفضة وان قلت حاجته لان اتخاذ هذه الاشياء من السرف بخلاف ما يبيع اتخاذ من السيف والتحف والحاتم وكان مالك رضي الله تعالى عنه لا يرى بأسا ان يحلى المصنف وكان يكره هذه الاشياء التي تصاغ من انفضة مثل الابريق ومداهن الفضة والذهب ومجاسم الفضة والذهب والاقداح والجمع والسكاكين المفضضة وان كانت تبعا وكره ان تشتري اه والجوز بضم الجيم وسكون الراء وآخره زاي نوع من السلاح عياض ظاهره فيمال يبيع اتخاذ انه يباع بالذهب ونحوه في كتاب ابن حبيب وجوزوها بالعروض وانما منع بيعها بما فيها السكن قوله بعد وكره ان تشتري برفع الاشكال والاصل فيما لا يجوز اتخاذ من ذلك انه لا يباع عاقبه ولا بغيره من العيز لجمعه به

ان أبيحت (قوله فلا يجوز بيعه) أي المحلى بأحدهما (قوله الجميع) أي ثمنه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من سرج الخ) بيان لما قوله جرز بضم الجيم وسكون الراء زاي نوع من السلاح (قوله وان قلت) بفتح القاف واللام منقلا مبالغة في المنع (قوله السرف) أي المنهى عنه بقوله تعالى ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين (قوله من السيف) أي المعد للجهاد الخ بيان لما قوله ان يحلى بضم الياء وفتح الحاء المهملة واللام منقلا (قوله وكان) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بكره) بفتح الياء وسكون الكاف أي يمنع (قوله وان كانت) أي الحلية (قوله تبعا) أي للمعلى مما لفقه في الكراهة (قوله وكره) بفتح فكسر أي

منع مالك رضي الله تعالى عنه (قوله انه) أي مالم يبيع اتخاذ الخ خبر ظاهر (قوله يباع بالذهب) أي يجوز بيعه به أي وهو مشكل لانه يبيع ذهب وعرض بذهب وهو ربا الفضل (قوله وجوزوها) أي بيعها (قوله وانما منع) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بما فيها) أي من ذهب أو فضة (قوله لكن قوله) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه استدلاله على قوله ظاهره فيما يبيع انه يباع بالذهب لرفع ايمامه انه لم يذكر بعده ما يرفع اشكاله (قوله من ذلك) أي الاقداح والجمع والسكاكين ونحوها بيان لما (قوله انه لا يباع بمصافيه) أي لانه يبيع ذهب وعرض بذهب أو فضة وعرض بفضة (قوله ولا بغيره) أي ما فيه (قوله من انعين) بيان غيره (قوله لجمعه) أي العقدة

(قوله بعبا وصرفا) اي وليس الجميع دينارا ولا اجتهه فميه (قوله وذلك) أي منع بيعه بغير ما فيه (قوله أصل ما تقدم) ضافته  
 للبيان (قوله من جمع البيع والصرف) بيان ما تقدم (قوله وثانيها) اي الشروط عطف على أولها (قوله جمائله) اي علائقه  
 (قوله جفته) بفتح الجيم وسكون الفاء اي وعائه (قوله الثلاث) اي من الدنانير والدرهم (قوله نظمه) اي في سلك (قوله انه)  
 اي الشأن (قوله في ردها) أي الحليمة (قوله ان كانت) اي الحليمة (قوله وان كانت) اي الحليمة  
 المحلى بها (قوله فميه) اي اعتبارها (قوله وثالثها) اي الشروط عطف على  
 (قوله بفساده) أي المرض ٥٢٦

وصرفا بغير ضرورة وذلك على أصل ما تقدم من جمع البيع والصرف والله أعلم وثانيها بقوله  
 (و) ان (ممرت) بضم السين المهملة وكسر الميم مشددة الحليمة في المحلى الباسي كالمقصود  
 المصوغ عليه او حليمة السيف المسهورة عليه وحليمة السيف المسهورة في جمائله وجفته وأما القلائد  
 التي لا تنفسد عند قطعها فظاهر المذهب انه لا تأثير لها في الاباحة وذكر ابن راشد عن المناخرين  
 قول ابن الجواز والمنع اذا كان بغرم تمنافي ردها بعد قطعها التخمى لم يحتجنا وان الحليمة المنقوضة  
 لا تباع مع السيف بغيرها فقد اولا الى أجل وأرى ان كانت قائمة بنفسها بان صبغت ثم ركب  
 وممرت ان لها حكم المنقوض اذ ليس فيها أكثر من تسهيرا بسمار ابن بشير ان أمكن تمييزه من  
 من العرض دون فساد ولا خسارة في رده فغير معتبر وان كانت لا تزول الا بفساده فهي معتبرة  
 وان كانت تزول بغير فساد ولكن يؤدي على ردها ثمة فميه قولان للاختارين وثالثها بقوله  
 (وجعل) بضم فس كسر مثقلا المبيع الشامل لكل من العوضين فان أجل امتنع بالتقديس وجاز  
 بغيره (مما لنا) من القيمة يكون الحليمة تبعا وفي بعض النسخ بغير صفته معالقا وهذا هو المأثم  
 لما بعده فينبغي تقديره في نسخة سقوطه ليتناسب الكلام (و) جاز بيع المحلى (بصفته) حليمة  
 ان كانت الحليمة (الثالث) من مجموعها مع المحلى فان كانت أكثر منه امتنع بغيره بصفته وهذا  
 الشرط معتبر مع الشروط الثلاثة السابقة المشروطة في البيع بغير صفته (وهل) به مترك  
 الحليمة الثالث (بالقيمة) لها ابووزن (أو) به مترك كونها ثلث (بالوزن) لها في الجواب (خلاف) اي  
 قولان مشهران الاول قال ابن يونس هو ظاهر الموطا والموازية ومصدره ابن الحاجب وعطف  
 الثاني عليه بقليل والثاني قال الباسي هو ظاهر المذهب فانما يبيع سيف محلى يذهب بسبعين  
 دينارا ووزن حليمة عشرون دينارا او قيمتها ثلاثون دينارا لصية اغتيا وقية السيف أربعون  
 دينارا جاز على اعتبار الوزن وامتنع على اعتبار القيمة قال في التوضيح ما ذكرنا من نسبة قيمة  
 الحليمة أوزنها الى مجموع من المبيع فان كانت ثلثه جاز ولا امتنع هو المذهب الذي قاله الناس  
 كيباض المساقاة ونسب ابن بشير ذلك الى قيمة المحلى فان كانت ثلثه جاز ولا امتنع وليس كذلك  
 لانها اذا كانت ثلث المحلى كانت ربع الجميع اه ميارة حاصله ان المذهب ضم قيمة الحليمة أو  
 وزنها الى قيمة المحلى ثم نسب الحليمة الى المجموع ونسب ابن بشير الحليمة لقيمة المحلى وحده  
 ابن عرفة والثلث من مجموع وزن الحليمة أو قيمتها مع قيمة النصل والحقن وتعقب ابن عباد  
 السلام تفسير ابن بشير بنسبتها للنصل والحقن فقط محججا بيباض المساقاة حسن (وان حل)  
 بضم الحاء المهملة وكسر اللام مثقلا شئ (بهما) أي الذهب والفضة (لم يجز) بغيره (بأحدهما)

أولها (قوله فان أجل)  
 مفهوم محلى (قوله تقديره)  
 اي بغير صفته (قوله فان  
 كانت) اي الحليمة الخ  
 مفهوم ان كانت الثلث  
 (قوله منه) اي الثالث (قوله  
 بغيره) اي المحلى (قوله وهذا  
 الشرط) اي ان كانت الثلث  
 (قوله الشروط الثلاثة)  
 اي الاباحة والتسمير  
 والتججيل (قوله لها) اي  
 الحليمة (قوله الاول) اي  
 اعتبار قيمتها (قوله وعطف)  
 اي ابن الحاجب (قوله  
 الثاني) اي اعتبار وزنها  
 (قوله ووزن حليمة عشرون  
 دينارا الخ) حال (قوله  
 جاز) اي البيع بصفته  
 الحليمة (قوله وامتنع) اي  
 البيع به (قوله من نسبة  
 قيمة الحليمة الخ) بيان لما  
 (قوله هو المذهب) خبر  
 ما ذكرناه (قوله ذلك) اي  
 قيمة الحليمة أو وزنها (قوله  
 فان كانت) اي الحليمة  
 (قوله ثلثه) اي المحلى (قوله  
 جاز) اي بغيره بصفته

(قوله والا) أي وان كانت أكثر من ثلثه (قوله امتنع) اي بغيره به (قوله دنه) اي الحليمة (قوله الجميع) اي  
 المحلى والحليمة ككون قيمة المحلى ستمين والحليمة عشرون فهي ربع الثمانين مجموعهما (قوله تعقب ابن عبد السلام) تفسير من  
 اضافة المصدر لفاعله وتكميل عمله بنصب مفعوله (قوله محججا) حال من ابن عبد السلام (قوله حسن) خبر تعقب (قوله بغيره)  
 اي المحلى بهما (قوله منها) ايها النقادين بيان الاقل (قوله بغيره) اي المحلى بهما



(قوله فيجوز) أي يبيع المحلى بهما (قوله كان) أي المبيع به (قوله وزاد) أي ابن حبيب (قوله شرط التجبيل) اضافته للبيان (قوله الشرط الذي ذكره المصنف) أي تبعيهما الجوهر (قوله ما تقدم في بيعه بصنفه) أي كون الحليبة الثلث وفيه ان كونها ثلثا ملزوم اتبعيهما الجوهر فكيف يتصور زيادته عليه (قوله بأقلهما) أي النقيدين (قوله بهما) أي ذهب وقضة (قوله وهو) أي المنع (قوله واختاره) أي ابن القاسم المنع (قوله) أي المنع (قوله وهو) أي المنع (قوله على) أي بكسر اللام وشذ الياهم (قوله جوازها) أي بيعه (قوله واختاره) أي الجواز (قوله والا) أي وان كان لا يجوز (قوله منع) بضم فس (قوله وهما) أي العوضان (قوله من نوع واحد) كذهبين أو فضتين (قوله كذلك) أي الدنانير في ابدالها ٥٢٧ بمثلها عددا (قوله بشرط) صلة جاز (قوله وثانيها) عطف على أولها (قوله وبين) بفتحان مخفلا (قوله لبيان يكون) أي المبدل (قوله فلا تجوز) أي المبادلة (قوله بأوزن منها) أي السبعة (قوله لزيادتها) أي السبعة الخ علة لا تجوز في سبعة الخ (قوله أقل الجمع) أي ثلاثة (قوله وتجوز) أي المبادلة (قوله جوازها) أي المبادلة (قوله بينهما) أي الثلاثة والسبعة (قوله التحديد) أي بدون سبعة (قوله فيه) أي دون سبعة (قوله موضوع الشروط) أي كون أحد البدلين أوزن من الآخر (قوله به) أي أوزن (قوله من الزيادة في العدد) أي لاحد البدلين على الآخر (قوله ونصه) أي القباب (قوله الناقص) أي في الوزن (قوله منع) بضم فكسر أي الابدال (قوله وعلى هذا) أي شرط تساوي

أي النقيدين نساويا أم لا (الان تبعا) أي النقيدان المحلى بهما (الجوهر) أي الذات المحلولة بهما بأن كانتا لث الجبيع فيجوز بيعه بالأقل منهما قاله صاحب الأكمال وفي بيعه بصنفه الاكثر منهما اقولان قاله الخطيب فيجوز بأحدهما كان تابعا للآخر ومتبوعا عنه ابن حبيب وزاد شرط التجبيل والتظاهر أن الشرط الذي ذكره المصنف زائد على ما تقدم في بيعه بصنفه ويمكن ان يقيد كلام المصنف ببيعته بأقلهما تبه النخعي وصاحب الأكمال وذكر ابن بشير القولين وهل التبعة بالوزن أو بالقيمة خلاف ومفهوم بأحدهما امتناع بيعه بهما لأنه يبيع عرض وذهب وقضة بذهب وقضة وفيه ربا فضل مهنوى ومفهوم ان تبعا الجوهر ان المصوغ من ذهب وقضة من غير عرض لا يجوز بيعه بهما ولا بأحدهما بحال وهو ما رواه ابن القاسم واختاره ورجع الامام له وهو المشهور وروى على جوازها اذا كان أحدهما الثلث ويبع بصنف الأقل واختاره النخعي ومحل هذا الخلاف فيما يجوز كلبوس امرأة أو الامنع ولو بالتابع انظر (وجازت مبادلة) النقد المسكوك (القليل) أي ابدال بعضه ببعض وهما من نوع واحد كدنانير بمثلها عددا ودرهم كذلك بشرط أفاد أولها بقوله القليل فلا تجوز في الكثير وثانيها بقوله (المعدود) أي المتعامل به عددا وبين القليل بقوله (دون) أي أقل من (سبعة) بتقديم السبعين على الموحدة بأن يكون سبعة أو أقل منها فلا تجوز في سبعة بأوزن منها لزيادتها على ضعف أقل الجمع وتجوز في الثلاثة اتفاقا لأنها أقل الجمع ومذهب المدونة جوازها فيما بينهما توضيح ابن عبد السلام لأصل لهذا التحديد الأدلة العادة على المسامحة فيه وأفاد ما يتضمن بيان موضوع الشروط مع الشرط الثالث (ب) دون سبعة مسكوك (أوزن) أي أزيد في الوزن واختاره من الزيادة في العدد فلا تجوز قاله القباب وحكام عن المازري ونصه الشرط الثاني ان يتساوى عدد الناقص والوازن فان اختلف العدد منع وعلى هذا اعتقد المازري وقال انه معروف المذهب وان أهل المذهب لم يذكروا غيره وان كان النخعي نسب للمغيرة اجازة بدل دينار بدينارين من سكة واحدة ولم يرخص المازري هذا ورأى انه مأخوذ من المسئلة التي تكلم عليها أشهب مع الخزومي في جعل نقدا يجعلان مثله أحدهما نقدا والآخر الى أجل فالزمه دينار بدينارين أحدهما نقدا والآخر الى أجل فالزمه وعابه وبينهما خلاف في الملتزم من هو اه وصلة أوزن (منها) أي دون السبعة وبشرط كون الاوزنية (سدس

الناقص والزائد في العدد صلة اعتقد (قوله وقال) أي المازري (قوله انه) أي شرط تساويهما عددا (قوله وان كان النخعي الخ) مخالفة أحوال (قوله ولم يرخص المازري الخ) حال أو علة لمخالفة (قوله هذا) أي مانسبه النخعي للمغيرة (قوله ورأى) أي المازري (قوله انه) أي مانسبه النخعي للمغيرة (قوله في جعل نقدا الخ) بيان للمسئلة التي تكلم عليها (قوله فالزمه) أي مانعها مجيزها (قوله دينار الخ) أي جوازها (قوله فالتمزه) أي مجيزها جوازها (قوله وعابه) أي مانعها ما التزمه تجيزها (قوله في الملتزم بكسر الزاي) (قوله من هو) أي من أشهب والخزومي

(قوله فلا يجوز) اى المبادلة (قوله ذكره) اى شرط كون الزيادة سدسا (قوله اطلق) اى عن التقييد بالسدس (قوله وهو) اى الاطلاق (قوله هؤلاء) اى اللخمي ومن عطف عليه (قوله الاتفاق) خبر ظاهر (قوله منعه) اى الابدال (قوله ولم يجدوا) اى اللخمي ومن عطف عليه (قوله فيه) اى النقص الكثير (قوله وهو) اى عدم التجدد (قوله ابلغ) اى أكثر (قوله من النقص) بيان ما (قوله سدس دينار) خبر ابلغ (قوله الأول) اى ان الابلغ سدس (قوله وفيه) اى عزوه لها (قوله لانه) اى صاحب المدونة (قوله لم يذكره) اى السدس (قوله ونصم) اى المدونة (قوله به) اى الابدال (قوله هذا الشرط) اى كون النقص سدسا (قوله وقد جاء الخ) ٥٢٨ حال (قوله وهو) اى ما في المدونة (قوله منعها) اى المبادلة (قوله على

الوجه الذي ذكره) اى من زيادة أحسد البسدين سدسا (قوله لان الشارع الخ) علة النظر بوجوب منعها الخ (قوله وهى) اى المساواة (قوله فيها) اى المبادلة بزيادة سدس (قوله وقصد المعروف الخ) جواب ما يقال جازت نقصه المعروف فهو مخصص للجديث (قوله كونه) اى قصد المعروف (قوله شرطها) اى المساواة (قوله فانها) اى المساواة (قوله منعها) اى المبادلة بزيادة السدس (قوله الا انهم الخ) استدلاله لرفع ايمان انه لا وجه لتجوزها (قوله انه) اى الشان (قوله وكاله) اى الوزن (قوله مجرى الجوده) اى فهو في الصفة لافى القدر (قوله وانه) اى الشان عطف على ان النقص (قوله وانه) اى المعروف (قوله فان كان)

سدس) اى ان تكون زيادة كل دينار أو درهم على مقابله سدسا أو أقل فلا يجوز بماز يادته أكبر من السدس كخمسة فأعلى ذكره ابن شاس وابن الحاجب وابن جماعة التوسى ابن عرفة أطلق التسمي والصقلي والمازرى والحلاب والمقلقي وغير واحد القول في قدر النقص وهو ظاهر ما نقله الشيخ فظاهر كلام هؤلاء وابن رشد الاتفاق على منعه في الدنانير الكثيرة النقص ولا يحسب وفيه حد وهو اختيار بعض من لقيناه وقال ابن شاس أبلغ ما اغتفر من النقص سدس دينار وقيل دافقان وعزى ابن عيسى السدس الاقل المدونة وفيه نظر لانه لم يذكره تحديدا بل فرضا ونصم الواجب ستة دنانير تنقص سدسا سدسا ستة وازنة فلا بأس به اه القباب أكثر الشيوخ لم يذكروا هذا الشرط وقد جاء لفظ السدس في المدونة وهو محتمل للتخيل والمنظر طيبة اه وقال ابن عبد السلام عندي ان السدس كثير ولا ينبغي ان يجوز الا ما جرت العادة ان يسع به عند رخص الفضة أو كساد السبع اه ابن عبد السلام النظر بوجوب منعها على الوجه الذي ذكره لان الشارع شرط المساواة في القدر في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وهى غير حاصلة فيها وقصد المعروف وحده لا يصلح كونه مخصصا للمعوم الحديث الدال على شرطها فانها حق الله تعالى فلا يسنطها قصد المعروف اه وقال في التوضيح الاصل منعها الا انهم رأوا انه لما كان التعامل بالعدد درا أو ان النقص في الوزن يجزى مجزى الراداة وكاله مجزى مجزى الجردة وانه حيث كان التعامل بالعدد فالكمال في الوزن لا يمتنع به فصا ابدال الناقص وزنا بالكمال وزنا محض معروف والمعروف يسع نيسه ما لا يسع في غيره وانه يخص عموم الحديث كما في القرض الا ترى ان يسع الذهب بالذهب والفضة بالفضة نية متمتع فان كان على وجه القرض جاز للمعروف ابن عروسة ابن بشار بزيادة يسع نقد بجدد بجدد والمذهب حرمة يسع دينار بدنانيرين التسمي واجازه الخنزرى وعنى المعروف ان التحد في التدرج والصفة والعدد فوضحه يريد والتعامل بالعدد فان كان التعامل بالوزن فلا يجوز لافى الوزن وتصير مراطلة في التوضيح من شروط المبادلة عقدها بلفظ المبادلة وكونها بغير مراطلة وكونها واحدا بواحد احترفا من واحد بآخرين التسمي وكون السكة واحدة القباب وزاد بعض المتأخرين في شروطها كونها على وجه المعروف لا على وجه المكايسة وهو مأخوذ من لفظ المدونة وان تكون بدا بيدولا اظنه يحتمل فيه واشعر قوله بالوزن عنه انه لو كانت الدراهم والدنانير من الجانبين

اى يسع الذهب بالذهب نسيئة أو الفضة بالفضة كذلك (قوله وجه القرض) اضافته للبيان (قوله يسع متساوية جنس) و اضافته فصل يخرج يسع غيره (قوله بئله) فصل يخرج يسع نقد بغيره (قوله عددا) فصل يخرج يسع نقد بجدد وزنا (قوله واجازه) اى يسع دينار بدنانيرين (قوله ان التحد) اى النقدان (قوله باللفظ المبادلة) اضافته للبيان (قوله مراطلة) اى موازنة (قوله في شروطها) اى المبادلة (قوله وجه المعروف) اضافته للبيان (قوله وجه المكايسة) اضافته للبيان (قوله وهو) اى شرط كونها المعروف (قوله وانه) اى الشان

(قوله متساوية في الوزن) أي بأن يكون كل دينار أردرهم من أحد المتبادلين - أي بكل دينار أو درهم من الآخر مساواة المجموع المجموع في الوزن مع اختلافهما في العدد كما توهم فانه مجموعة في هذا الاختلافهما عددا (قوله لا تنقاه المعروف) علة تمنع (قوله بدوران الفضل من الجانبين) علة انتفاء قوله وهو (أي لا يوجد كة الخ حال (قوله تحذف هذا) أي أنقص تقريص على وهو انقص وزنا (قوله ففيه) أي المقتنق يربع على حذف هـ - لماذا من هنا الخ (قوله شبه) بكسر فـ يكون لان المحذوف من الاول ليس مثل المذكور في الثاني (قوله لذلك) أي انتفاء المعروف الخ ٥٢٩ (قوله فيها) أي المدونة (قوله

فقال) أي ابن القاسم (قوله فتعجب) فأنه ابن القاسم (قوله منه) أي قول مالك رضي الله تعالى عنه لاخبرني هاشمي الخ (قوله ابن كامل) فاعل قال ونص ابن عرفة فقال لي طيب بن كامل لا تتعجب منه فانه ربيعة (قوله لا تعجب) أي من قول مالك لاخبرني هاشمي (قوله قاله) أي لاخبرني هاشمي الخ (قوله ربيعة) أي الفقيه الامام التابعي شيخ مالك رضي الله تعالى عنهما (قوله ابن القاسم) أي قال (قوله اخذه) أي ربيعة المتع فيما ذكر (قوله به) أي ابدال هاشمي بن نص خروبة بقائم عتيق وازن (قوله ذكر) بفتح مـ متفلا (قوله وهي وثنية) حال (قوله باعتبار) صلة ذكر (قوله كونهما) أي العيين (قوله مختلفين) أي احدهما مسكوكة والاخرى غير مسكوكة (قوله كانت) أي

متساوية في الوزن جازت في القليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة غير المبادلة وهو كذلك (و) النقء (الاجود) أي الاحسن ذهبية أو فضية حال كونه (أنقص) وزنا ممنوع ابداله بنقد ردي ذهبية أو فضية كامل وزنا لا تنقاه المعروف بدوران الفضل من الجانبين (أو) نقء (اجود) أي أحسن (سكة) وهو انقص وزنا تحذف هـ - لماذا من هنا دلالة انقص السابق عليه وحذف مما قبله جوهرية لدلالة سكة المذكور هنا عليه فبه شبه احتياك (ممنوع) ابداله بنقد ردي السكة كالوزن لذات فيها قال يحكون لابن القاسم فان كانت سكة الموازن أفضل فقال قال مالك رضي الله تعالى عنه لاخبرني هاشمي بنقص خروبة بنقائم عتيق وازن فتعجب منه فقال لي ابن كامل لا تعجب فانه ربيعة ابن القاسم لأدري من اين أخذه ولا بأس به عندي ابن عبد السلام وجه قول مالك رضي الله تعالى عنه ان العتيق جيد الجوهرية وردي السكة لانه ضرب بن أمية والهاشمي ردي الجوهرية وجيد السكة لانه ضرب بن العباس فبطل تعجب ابن القاسم اه وتبعه ابن عرفة (والا) أي وان لم يكن لاجود جوهرية أو سكة انقص وزنا بان كان مساويا لذي في الوزن او وزن منه (جاز) الابدال للمعروف لضعف الفضل من جانب واحد (و) جازت (مراداة عين) أي ذهب ارضة (د) عين (مثله) أي ذهب بذهب وفضة بفضة وذو كرمير العين وهي مؤنثة باعتبار كونها نقدا ولا فرق بين كونها مسكوكة وغير مسكوكة او مختلفين وواء كان التعامل بالمسكوك بالعدد او الوزن وواء اتحدت السكة واختلفت وواء كانت بين كبار من الجانبين وبين كبار من جانب وانصاف او اثلث او ارباع او خماس أو ثروها من الجانب الآخر وصلة مراطلة (بصنعة) بفتح الصاد المهملة وبالسین المهملة افصح أي مثقال معلوم القدر كطل أو نصفه أو أوقية أو درهم مثلا نوضع في كفة الميزان ونقد احدهما في السكة الاخرى فاذا اعتدلتا أخذنا نقدا احدهما من السكة ونضع نقدا الاخرى في السكة فاعتدلتا أخذنا كل نقدا الاخر (أو) (بكفتين) للميزان نوضع نقدا احدهما في السكة ونقد الاخر في السكة الاخرى فاذا اعتدلتا أخذنا كل نقدا الاخر والسكة بكسر الكاف افصح من فتحها اسم لكل ما استدار وأول حكاية الخلاف ورجح التأخرون الاول لصلو التساوي به بين المتدين وان لم تنس او الكفتان ابن الحاجب والوزن بصنعة جائز وقيل في كفتين وتعه به ابن عبد السلام والموضع بأنه لا خلاف في جوازهما وانما الخلاف في الارجح ابن عرفة كلام ابن الحاجب بقتضى وجود قول ينعى في الصنعة ولا يعرفه ورده طي بقول عياض في الاكمال اختلاف في جواز

٦٧ مع في المراطلة (قوله كة) بكسر الكاف افصح من فتحها (قوله اخذ) بضم فكسر (قوله وضع) بضم فكسر (قوله الاول) أي مراطلة الصنعة (قوله به) أي الاول (قوله تعقبه) أي ابن الحاجب (قوله بانه) أي الشأن (قوله جوازا) أي مراطلة الصنعة ومراطلة الكفتين (قوله بمنه) أي التراطيل (قوله ولا عرفه) أي القول بمنعه (قوله ورده) أي قول ابن عرفة لا عرفه (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام

(قوله لا يجوز) أي المراطلة (قوله وهو) أي - وازها بالمثاقيل (قوله لهما) أي عياض والمأزى (قوله لانه) أي التراطل بفون معرفة الوزن (قوله وهو) أي بيع السكوك (قوله قدرها) أي الصنعة (قوله وهو) أي الخلاف في الصنعة (قوله اذا كان) أي وجد (قوله فهو) أي الآخر (قوله بينهما) أي الاجود والادنى (قوله لا تتقاء المعروف) أنه لا ادنى واجود (قوله ذلك) أي الحكم في المراطلة بالمتقنين في الجودة ٥٣٠ والرداءة (قوله المنفردة) أي في الصنعة (قوله فامنع) أي المراطلة (قوله والا)

المراطلة بالمثاقيل فقبل لا تجوز الا بكفتين وقيل تجوز بالمثاقيل وهو اصوب اه وما صوبه سبقه اليه المأزى وصرح به ابن شاس تبعاً لهما والمراد بالمثاقيل الصنعة قاله الابي وتجوز بكفتين ان وزن النقدين قبل وضعهما في الكفتين بل (ولو لم يوزنا) أي العينان قبل وضعهما في الكفتين (على الارجح) عند ابن يونس من الخلاف المتطابق أبو الحسن القابسي وأبو القاسم ابن محرز اذا كان الذهبان مسكوكين أو أحدهما فلا تجوز المراطلة بهما في كفتين الا بعد المعرفة بوزن أحدهما لانه من بيع المسكوك جزافاً وهو خطر لا يجوز اه لكن تعليقه بالخلاف يفيد الخلاف في الصنعة أيضاً اذا جهل قدرها وهو ظاهر في التوضيح عياض وعلى قول القابسي اذا كان عدداً فلا بد من معرفة وزن وعدداً الدراهم من الجهتين أو الدنانير بخلاف الوزن فتسكن معرفة وزن أحدهما لان معرفة وزن أحدهما معرفة لوزن الآخر وتجوز المراطلة ان استوى النقدان جودة أو رداءة بل (وان كان أحدهما) أي النقدان كله أجود من جميع مقابله كدنانيره مغربية تراطل بدنانيره مصرية أو سكندرية (أو بعضه) أي أحد النقدان (أجود) وبعضه الآخر مساو ولا آخر في جودته كدنانيره مغربية ودنانيره مصرية بمصرين (لا) يجوز المراطلة ان كان نقداً أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) من الآخر فهو متوسط بينهما بان كان نقداً أحدهما بعضه مغربية وبعضه سكندرية وجميع نقداً الآخر مصرية لا تتقاء المعروف بدوران الفضل من الجانبين ابن يونس فحصل ذلك ان كانت المنفردة متوسطة بان تكون أجود من بعض مقابلهما وأردأ من بعضه الآخر فامنع والا فجز (والاكثر) من أهل المذهب (على تأويل) أي تنزيل (السكة) في أحد النقدين المراطل بهما كالجودة في دوران الفضل بهما اذا بائنا فلا تجوز مراطلة مسكوك رديء الجوهرية بغير مسكوك جيدها الدوران الفضل من الجانبين (و) الاكثر على تأويل (الصياغة) في أحدهما (كالجودة) في دوران الفضل بهما اذا بائنا فلا تجوز مراطلة مصوغ دنيء المعدن بغير مصوغ جيد وفي الذخيرة تجوز مراطلة المسكوك بالمصوغ على هذا الخلاف غ انما نسب ابن عبد السلام لاكثر نقض هذا وتبعه في التوضيح والطرق في هذا من شعبة وقد استوفاهما ابن عرفة (و) جازان يباع نقد (مغشوش) كدنانيره فافضة أرفهاش أو ذراهم فيها فهاش (ب) مغشوش (مثله) مراطلة أو مبادلة أو غيرهما الخطا ظاهره ولولم يتساو غشهما وهو ظاهر كلام ابن رشد ولم يلتفت المصنف لقول ابن عبد السلام ولعله مع تساوى الغش لانه لم يجزم به ولم يستحق ذلك ولا منهم جعله كالمعدوم وأجازوا مراطلة المغشوش بخالص فقول الشامل وقيد بتساوى الغش والأفلا غير ظاهر البناء في نفسه نظراً فقد صرح أبو عمر بانه لا يجوز بيع بعضه ببعض الا ان يحيط العلم أن الداخل سواء كسبكة واحدة (و) جاز بيع نقد مغشوش

أي وان لم تكن متوسطة (قوله فاجر) أي المراطلة (قوله في دوران الفضل بها) صلة كاف المشبهة (قوله اذا قابلتها) أي السكة الجودة (قوله جديدها) أي الجوهرية (قوله في أحدهما) أي النقدين (قوله تقابلتا) أي الصياغة والجودة (قوله جديده) أي المعدن (قوله الخلاف) أي في تنزيل السكة والصياغة منزلة الجودة وعدمه (قوله نقض هذا) أي عدم تنزيل السكة والصياغة منزلة الجودة (قوله أو غيرهما) أي المبادلة والمراطلة وهو الصرف ان كان أحد المغشوشين دنانير والآخر دراهم (قوله وهو) أي جواز بيع مغشوش بمغشوش مع عدم تساويهما في الغش (قوله ولعله) أي جواز بيع مغشوش بمثله (قوله لانه) أي ابن عبد السلام الخ لانه لم يلتفت (قوله به) أي شرط تساوى غشهما (قوله ولم يستحق ذلك) أي تساوى غشهما عطف على لانه الخ (قوله جماعه)

أي الغش (قوله فقول الشامل الخ) تفريع لم يلتفت المصنف الخ (قوله قيد) بضم فكسر مثلاً أي بيع المغشوش (بخالص) بمثله (قوله والا) أي وان لم يتساوياً في الغش (قوله فلا) أي لا يجوز بيع المغشوش بمثله (قوله غير ظاهر) خبر قول الشامل (قوله فيه) أي قول الخطا ظاهر الخ (قوله بانه) أي الشان (قوله بعضه) أي المغشوش (قوله الداخل) أي في الدنانير والدراهم

(قوله اى جواز بيع النقذ المغشوش الخ) تفسير للخفي (قوله منعه) اى يبيع المغشوش بالخالص (قوله الاول) اى الجواز (قوله فقال) اى صاحب الشامل (قوله وصحح) بضم فكسر مثله لا (قوله منعه) اى يبيع المغشوش (قوله جوازه) اى يبيع المغشوش بخالص (قوله هو) اى جواز بيع المغشوش بخالص (قوله اذا كان) اى المغشوش (قوله كلاهما) اى الموضع وبه رام (قوله انه) اى يبيع المغشوش الجارى بين الناس بالخالص (قوله فيه) اى يبيع

٥٣١

المغشوش الجارى بينهم بالخالص (قوله ونصه) اى ابن عرفة (قوله المشوبة) اى الخلوطة (قوله به) اى التماس (قوله فيها) اى المشوبة (قوله فى المراطلة) تنازع فيه معتبرة واعتبار (قوله قائلهم) اى القاؤل منهم (قوله بالاول) اى اعتبارها بما فيها كوزن خالص (قوله بقول انهم) صله مستدلا (قوله فى صرفها) اى المدونة (قوله والناني) اى اعتبار قدر الخالص فيها فقط (قوله قول اشهب) اى الذى استدلل للاول به (قوله لقوله) اى اشهب الخ علة معنى قول اشهب فى اليسير المعروف (قوله شيخنا) فانه ابن رشد (قوله من التقييد) اى القول اشهب باليسير بيان لما (قوله قال) اى الممازرى (قوله منهم) اى الشيوخ (قوله لقوله) اى اشهب علة عام الخ (قوله هو) اى تعميم قول اشهب اليسير والكثير (قوله وهو) اى الدرهم القديم (قوله درهم) جنس روى الضرب فصل مخرج غير روى الضرب (قوله فيه قدر من الخماس) فصل مخرج درهم روى الضرب ليس فيه ذلك (قوله فهو) اى شرط كسره او عدم الغش به (قوله لانه) اى الشان (قوله وان كان سياق الكلام الخ) حال (قوله به) اى المغشوش (قوله وصيرفه) اى المغشوش (قوله من ذلك) اى حكم المراطلة به (قوله يبعه) اى المغشوش

(بخالص) من الغش الخط يعنى تجوز مراطلة المغشوش بالخالص على القول الرابع المأخوذ من كلام المدونة وغيرها (والاظهر) عند ابن رشد من الخلاف (خلافه) اى جواز بيع النقذ المغشوش بالنقد الخالص من الغش وخلافه منعه وجعل صاحب الشامل الاول هو المذهب فقال وصحح منعه بخالص والمذهب جوازه وقال ابن عرفة هو اختيار ابن حجر فقال فى التوضيح بعد ذكر الخلاف اذا تقرره هذا علمت انهم اتفقا كما وفى المغشوش الذى لا يجرى بين الناس ويؤخذ من كلامهم جواز بيع المغشوش بصفه الخالص اذا كان يجرى بين الناس كما عندنا بمصر اه وبه جزم فى الشامل فقال بعد كلامه السابق اما مغشوش يتعامل به فيبيع بصفته وزنا اه قلت فظاهر كلامهما انه يجوز بلا خلاف وظاهر ما نقله ابن عرفة عن ابن رشد دخول الخلاف فيه ونصه فى اواخر المراطلة ابن رشد فى كون الدنانير المشوبة بفضة أو نحاس والدرهم المشوبة به معتبرة كلها بما فيها كوزن خالص واعتبار قدر الخالص فيها فقط فى المراطلة والنكاح والزكاة والسرقة قولان لا يشيخ مستدلا قائلهم بالاول بقول اشهب فى صرفها والثانى الصحيح لثبته صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة الامثالا بمثل وانما معنى قول اشهب فى اليسير على وجه المعروف لقوله وانما يشبه هذا البديل وكان شيخنا ابن رزق يقول لا يجوز على مذهب مالك لرضى الله تعالى عنه مراطلة الذهب العبادية بالعبادية ولا الشريعية بالشريعية لانه يبيع ذهب وفضة بذهب وفضة وذهب ونحاس بذهب ونحاس وذكر الممازرى ما ذكره ابن رشد من التقييد ودليله لبعض الشيوخ قال وقال غيره منهم قول اشهب عام فى القليل والكثير لقوله لا بأس بذلك اذا بيع وزنا بوزن واعتبار اليسير فى المبادلة انما هو اذا كانت عددا لا وزنا قلت هو اختيار ابن حجر زعم على هذا الخلاف اختلاف شيوخ شيوخنا فى جواز الرد فى الدرهم القديم وهو درهم روى الضرب فيه قدر من الخماس بناء على اعتقاده واعتباره وهو غير موجود ببلدنا اليوم (و) شرط جواز بيع المغشوش مراطلة او ببادلة او غيرهما ولو بعرض ان يباع (لن يكسره) اى المغشوش ليصير حليا (أو) لا يكسره ويقيم بحاله (ولا يغش به) بان يدخر له عاقبة أو يبين غشه عند بيعه غ وان يكسره أو لا يغش به كذا هو بواو العطف فى قوله فهو أعم من أن يكون فى بيع أو صرف أو مراطلة الخط والموجود فى النسخ بغيره وهو صحيح لانه وان كان سياق الكلام فى المراطلة فحكم البيع به وصرفه يستفاد من ذلك لان العلة انما هى خوف الغش به د وعلى نسخة غ فهو معطوف على جملة مراطلة عين مثله أى وجازت معاودة مغشوش لن يكسره أعم من كونها فى بيع أو غيره والمغشوش الذى لا فائدة فيه الا الغش لا يجوز بيعه بحال (وكره) بضم فكسر يبعه (لن لا يؤمن) بفتح الميم غشه به بان شك فيه كالمصارفة كما فى البيان واقتصر مخرج غير روى الضرب (قوله فيه قدر من الخماس) فصل مخرج درهم روى الضرب ليس فيه ذلك (قوله فهو) اى شرط كسره او عدم الغش به (قوله لانه) اى الشان (قوله وان كان سياق الكلام الخ) حال (قوله به) اى المغشوش (قوله وصيرفه) اى المغشوش (قوله من ذلك) اى حكم المراطلة به (قوله يبعه) اى المغشوش

(قوله يفسخ) اي يبيع المغشوش له (قوله لمازعة الخ) علة جعل الخ (قوله في جعلهم) اي الصيارفة (قوله يبعه) اي المغشوش  
(قوله قال) اي ابن عرفة (قوله ان كان) اي صريديته (قوله ذلك) اي جواز يبعه له (قوله قال) اي ابن عرفة (قوله  
لفظ لا اري) اضافته للبيان (قوله المنع) خبر ظاهر (قوله كانوا) اي الصيارفة (قوله ان كان) اي المغشوش (قوله قائما) اي عند  
مشتريه (قوله عليه) اي مشتريه ٥٣٣ (قوله لانه) اي المغشوش الذي فات علة للتفسير (قوله عشر عليه) اي وجد بعد ذهابه

عليه الشارح وق و عيج وجعل ث الصيارفة من يفسخ تبع المنازعة ابن عرفة ابن  
رشد في جعلهم من يكره يبعه لهم قال لفظ الرواية ان كان ممن يغير بها الناس كالصيارفة  
وغيرهم فلا اري ذلك قال فظاهر لفظ لا اري المنع الذي هو اشد من الكراهة اه وظاهر  
التلفيق مسلمين كانوا او غيرهم (وفسخ) بضم فسكس يبعه (من) يعلم انه (يغش به) ان كان قائما  
وقدر عليه فيجب فسخه (الا ان يثبت) المغشوش حقيقة بذهاب عينه او حكمه بذهاب مشتريه  
كما في البيان واذا فات (فهو يملكه) اي عن المغشوش بانه اي يسهل ملكه لانه لا يفسخ ولو عثر  
عليه بل يباع على المبتاع فلا يلزمه التصديق به ويتدب فقط (او يتصدق) بانه وجوبا (بالجمع)  
اي جميع عرض المغشوش لان يبعه لم ينعقد فيجب منه لم يستاعه ان علم والاوجب التصديق به  
(او) يتصدق وجوبا (بالزائد) من ثمة (على) ثمة لو باعه لمن لا يغش به وبالباقى ندباني  
الجواب (أقول) أعد لها ثالثا لم يخرج الا فيه اتعدى به وهو الموافق لقوله في الاجارة  
وتصدق بالكراه او بفضله الثمن على الارجح الخط جعل المصنف الاقسام اربعة الاول يبعه  
من يكسره فهذا جائز ابن رشد اتفاقا وقيد ابن الحاجب عن يؤمن غشه به بعد كسره قال في  
التوضيح فان لم يؤمن فلا بد من سبكه وهو ظاهر وأصله في المدونة قال فيه او اذا قطعه جاز يبعه  
من لا يغش به الناس ولم يكن يجوز بينهم اه فالمدار على انتهاء الغش به الثاني يبعه لمن لم انه  
لا يغش به وهذا جائز بافتان ايضا الثالث يبعه لمن لا يؤمن ان يغش به ابن رشد كالصيارفة  
فهذا يكره له ذلك الرابع يبعه ممن يعلم انه يغش به فهذا لا يحل له ذلك وزاد ابن رشد خامسا وهو  
يبعه لمن لا يدري ما يصنع به اجازه ابن وهب وكرهه ابن القاسم ورواه عن مالك رضي الله تعالى  
عنه ما ودخل هذا في قول المصنف وكرهه لمن لا يؤمن (و) جاز (قضاء قرض) بفتح القاف وسكون  
الراء ونقط الضاد اي متسلف بفتح اللام سواء كان عينا او طعاما او عرضا وسواء كان حالا  
او مؤجلا (د) شئ (مساو) ما في الذمة قد راو صفة (و) (أفضل) ما في الذمة (صفة) لانه  
حسن قضاء وفي الحديث ردصلى الله عليه وسلم عن سلف بكر رباعيا وقال خير الناس احسنهم  
قضاء ان لم يشترط في عقد القرض والا فهو وسلف جر نفعا والعادة كالشرط الخط فيه امن اقرضته  
فقد اوقض الدقة كما مثل كيلة جاز وان كان اقل من كيلة فلا يجوز ابو الحسن قوله جاز يريد ما لم يكن  
الدقيق اجود فيمنع لانه باع ربع القمح بجودة الدقيق وقوله وان كان اقل من كيلة فلا يجوز  
اي خلافا لا شوب في اجازته قال فيها عنه لو اقتضى دقيقا عن قمح والدقيق اقل كيلة فلا بأس به  
الا ان يكون الدقيق اجود من القمح (وان حل) بفتح الحاء المهملة وشدة اللام اي حضروا في  
(الاجل) لدين القرض او كان حالا ابتداء جاز قضاؤه (د) شئ (اقل) من نفسه (صفة وقدر) بها

(قوله فلا يلزمه) اي بانه  
تقر ببع على يملكه (قوله  
ويتدب) اي التصديق به  
(قوله وجوبا) بيان لمسلم  
التصدق (قوله لان  
يبعه) اي المغشوش الخ  
علة يتصدق بالجميع (قوله  
ثمة) اي المغشوش (قوله  
علم) بضم العين (قوله والا)  
اي وان لم يبع لم مبتاعه  
(قوله يخرج) بضم الباء  
وسكون الحاء المهملة وفتح  
الراء بضم اي يضيق (قوله  
وهو) اي الثالث (قوله  
وقد) اي الجواز (قوله  
بكر) بفتح الموحدة  
وسكون الكاف فراء  
اي ثنى من الابل (قوله  
رباعيا) بفتح الراء اي بعيرا  
بلغ سبع سنين (قوله  
وقال) اي الرسول الاعظم  
صلى الله عليه وسلم (قوله  
قضاء) اي لما عليه من  
سلف او بيع (قوله ان لم  
يشترط) اي القضاء باحسن  
صفة (قوله في عقد  
القرض) اضافته للبيان  
(قوله والا) اي وان اشترط

فيه (قوله فهو) اي القضاء بالفضل صفة (قوله جر نفعا) اي للمصنف فلا يجوز (قوله والعادة) اي  
الجارية بقضاء القرض بالفضل صفة (قوله كالشرط) اي في ايجاب التحريم للقضاء بالفضل صفة (قوله فيها) اي المدونة (قوله جاز)  
اي قضاؤه (قوله وان كان) اي الدقيق (قوله من كيلة) اي القمح (قوله لانه) اي المنرض بكسر الراء (قوله ربع) بفتح الراء  
وسكون المنة تحت اي زيادة دقيق القمح على كيلة (قوله فيها) اي المدونة (قوله عنه) اي اشيب (قوله او كان) اي دين القرض

(قوله واردي) عطف على دينار (قوله اوشقة) عطف على دينار (قوله ردي) نعت نصف (قوله كامل) او اردب اوشقة (قوله لانه) اي القضا باقل صفة وقدر (قوله واولي) بفتح الهمزة في الجواز (قوله الشرط) اي ان حل الاجل (قوله المنع) اي للقضاء باقل صفة وقدر (قوله لانه) اي القضا باقل صفة وقدر (قوله تسليف) اي واسقاط بعض الحق نفع للمسلم (قوله ولو قل) اي الزائد في العدد (قوله لانه) اي القضا بازيد عددا (قوله وزنها) اي وزن كل واحد منها (قوله وازنة) اي كاملة الوزن كل واحد وزنه ووزن درهم (قوله بغير شرط) صفة قضا (قوله وان قضاك) اي عن المائة التي وزن كل واحد منها نصف درهم (قوله ثم قال) اي في المدونة (قوله انصافا) اي وزن كل واحد منها نصف درهم (قوله وأمل) اي ٥٣٣ ضابط وتاعدة (قوله كانت) اي المدفوعة قضاء (قوله

العيون) جمع عين اي المدفوع عنها والمدفوعة اي في الصفات (قوله الاولى) بضم الهمزة قضاء مائة وازنة عن مائة انصاف (قوله وهذا) اي الجواز (قوله عددا) اي بالوزن بحيث يساوي نصف الدرهم درهم في القيمة (قوله حينئذ) اي حين اعتبار الوزن فقط في التام (قوله مسألة المدونة المذكورة) اي القضاء عن مائة انصافا مائة كاملة (قوله والا) اي وان كان معتبرا نصف درهم (قوله منع) بضم فكسر اي قضاء المائة الكاملة عن المائة الانصاف (قوله مطلق) اي عن التقييد باعتبارها دراهم (قوله علم) بضم العين (قوله انه) اي الشأن (قوله عن المائة درهم) أي الكوامل (قوله مائتي)

كثيرة دينار أو اردب أو شقة ردي عن كامل جيد لانه حسن اقتضاء واولي باقل صفة فقط او اقل قدرا فقط ومفهوم الشرط المنع ان لم يحل الاجل لان فيه ضع وتجهل اي أمقط بعض الحق واجله لاك وهذا يؤدي لسلف جرتفع لان التجبيل تسليف (لا يجوز قضاء قرض بشئ ازيد منه) عددا ولو قل على المشهور لانه سلف بزيادة ويجوز قضاء مثل العدد الذي عليه في المتعامل به عددا ولو كان زائدا وزنا قال في المدونة وان اسلفت رجلا مائة درهم عددا وزنها نصف درهم فقتضاك مائة درهم وازنة بغير شرط جاز وان قضاك تسعين وازنة فلا خير فيه ثم قال وان اقترضك مائة درهم وازنة عددا فقتضيه خمسين درهما انصافا جاز ولو قضيته مائة درهم انصافا فقتضيه درهم فلا يجوز ان كانت أقل وزنا واصل هذا انك اذا اقترضت دراهم عددا ثمانا فقتضيه مثل عددها كانت مثل وزن دراهمه او اقل او اكثر ويجوز ان تقتضيه اقل من من عددها في مثل وزنها او اقل اذا اتفقت العيون فان قضيته اقل من عددها في اكثر من وزنها او قضيته اكثر من عددها في اقل من وزنها فلا يجوز اه ابو الحسن في شرح المسئلة الاولى هذا في بلد تجوز الدرهم فيه عدد او اما في بلد لا تجوز فيه الدراهم الا وزنا فلا يجوز بيعها ولا اقترضها الا وزنا فيجوز حينئذ ان يقضيه عن مائة انصافا خمسين درهما عددا مثل وزنها اه ابن عرفة اختلف في مسألة المدونة المذكورة ففعل الجواز مقيد بكون الانقص معتبرا درهما لان نصف درهم والامنع كزيادة كثيرة في العدد وقيل مطلق اه الخط علم من كلام المدونة انه لا يصح ان يقضيه عن المائة درهم ما تقي درهم انصافا ولا عن المائة نصف خمسين درهما ولا عن درهم نصفين ولا درهمين عن نصفين وهو ظاهر والله أعلم وعطف على عدد اقال (او) اي ولا يجوز قضاء فرض بازيد (وزنا) في المتعامل به وزنا حل الاجل ام لا للسلف بزيادة (الا) ان تكون زيادة الوزن يسيرة جدا (كرهان) احد النقيدين على الاخر في (ميزان) واستوا ثم سمي ميزان آخر فيجوز في المتعامل به وزنا فان كان التعامل بالعد فقط جاز القضا بازيد وزنا مع تساوي العدد كما تقدم وعطف على معنى ازيد عددا اي لان زادا نعد فاقال (او) اي ولا يجوز قضاء قرض ان (دار) اي حصل (فضل) بفتح الفاء وسكون الضاد المججمة اي زيد (من الجانبين) اي المقرض والمقترض لخروجهما عن باب المعروف الى باب المكايسة كقضاء تسعة مائة عن عشرة يديته وهذا كالتقسيد لقوله وان حل الاجل الخ (ونحن) الشئ (المبيع) المترتب في ذمة المشتري حال

بفتح التام شئ مائة بلانون لاضافته (قوله خمسين درهما) اي كاملة (قوله ولا عن درهم) اي كامل (قوله ولا درهما) اي كاملا (قوله وهو ظاهر) اي وقيد به ابو الحسن باعتبار التعامل بالنصف كالكمال في القيمة اعتبارا بالعدد لا الوزن وحكي ابن عرفة خلافا في تقييده بذلك والملافة والله أعلم (قوله للسلف بزيادة) علة لا يجوز بازيد وزنا (قوله فيجوز) اي رجحان الميزان (قوله اي زيد) بفتح الزاي اي زيادة (قوله تسعة مائة) هذه جيدة (قوله عشرة يديته) هذه ذينة فقد فضل المقرض باسقاط واحد والمقترض بجودة الحمدية (قوله وهذا) اي او دار فضل من الجانبين (قوله كالتقسيد) اي بعدم دوران الفضل من الجانبين (قوله المترتب نعت ثمن

(قوله كونه) أي الثمن (قوله قضاؤه) أي الثمن (قوله في جواز) صلة كاف التشبيه (قوله مطلقا) أي عن التقييد بمحلول الاجل (قوله عددا) أي فيما يتعامل به عددا (قوله وزنا) أي فيما يتعامل به وزنا (قوله منعه) أي الاكثر (قوله وهي) أي العلة (قوله فان حل الاجل جاز) أي قضاؤه باقل (قوله ان كان) أي الثمن (قوله جاز) أي قضاؤه (قوله والا) أي وان جعل الاقل في جميع الاكثر (قوله منع) بضم فسكسر أي قضاؤه (قوله وهذا) أي التفصيل المتقدم (قوله ان قضاء) أي عن المبيع غير العين (قوله غير طعام) فان كان طعاما منع لم يبيع طعاما منع قبل قبضه (قوله بعه) أي الثمن (قوله بالمأخوذ) أي قضاؤه لان لم يجوز كميوان بضم جفسه ٥٣٤ (قوله وسلم) عطف على يبيع (قوله فيه) أي المأخوذ قضاء فلا يجوز قضاء دراهم

كونه (من العين) أي الدنانير او الدراهم أي قضاؤه (كذلك) أي قضاء القرض في جواز بافضل صفة مطلقا وبأقل صفة وقد ران حل الاجل (وجاز) قضاء ثمن المبيع العين (بأكثر) عددا أو وزنا حل الاجل او لا لا تتفاد صفة منعه في قضاء القرض وهي سلف جرت فعاوا حنر بقوله من العين عن العرض والطعام فيجوز قضاؤه قبل اجله بمساوية قدر او صفة لا يزيد لفظ الضمان وازيدك ولا أقل لضع وتعمل فان حل جاز ان كان عرضا فان كان طعاما وجعل الاقل في مثله وابرأ من الباقي جاز والامنع للمفاضلة في الطعام وهذا ان قضاؤه يحسنه فان قضاء بغير جنسه جاز ان كان الثمن غير طعام وجاز ببيعته بالمأخوذ من اجرة وسلم رأس المال فيه (ودار) أي حصل من الجاني (الفضل) في قضاء القرض (بسكة) في احد العوضين وجودة في الاخر فلا يجوز قضاؤه مسكوكا دني عن غيره جيد وعكسه (و) (ب) صياغة في احدهما وجودة في الاخر فلا يجوز قضاؤه مصوغ دني عن غيره جيد وعكسه واختلاف في قضاء المسكوك عن المصوغ وعكسه ومذهب ابن القاسم جوازه ابن الحاجب والسكة والصياغة في القضاء كالجودة اذ اتفا ضيق الاتفاق الذي حكاه المصنف انما هو فيما بين المسكوك والمصوغ وغيرهما لا فيما بين المصوغ والمسكوك لانه اختلف في جواز اقتضاء احدهما عن الاخر على قولين حكاهما ابن عبد السلام وغيره ومذهب ابن القاسم الجواز قالوا في قوله وصياغة بمعنى او (وان بطلت فلوس) بضم القاء جمع فلس بفتحها وسكون اللام أي النقاس المسكوك الذي يتعامل به ومعنى بطلانها ترك التعامل بها بعد ترتيبها في ذمة شخص بقرض أو بيع ومثلها الدنانير والدراهم في التلقين ومن اتباع بنقد أو اقترضه ثم بطل التعامل به لم يكن عليه غيره ان وجد ولا فقيته ان فقد اه وفي الجلاب ومن اقترض دنانيرا ودراهما او فلوسا أو باع بها وهي سكة معروفة ثم غير السلطان السكة وابدلها بغيرها فالتعامل عليه مثل السكة التي قبضها ولم يمت يوم العقد القراني في شره ولو انقطع ذلك النقد حتى لا يوجد لكان له قيمته يوم انقطاعه ان كان حالا والا فقوم بحل الاجل لعدم استحقاق المطالبة قبله وقوله مثل السكة التي قبضها يدعي في القرض وقوله لزمته يوم العقد يعني في البيع فهو واقف ونشره رتب وبهذا افق ابن رشد وغيره من المشوخ وفي المدونة من لك عليه فلوس من بيع او قرض فاسقطت لم تنبئه الا بها وقاله ابن المسيب في الدراهم اذا سقطت اه (فالمثل) لما بطل التعامل به على من ترتب في ذمته واولى ان تفسرت قيمتها مع

عن الثمن غير العين دراهم ورأس المال دينار (قوله عن غيره) أي المسكوك (قوله جيد) نعت غير (قوله عكسه) أي قضاء غير مسكوك جيد عن مسكوك دني (قوله عكسه) أي قضاء غير مصوغ جيد عن مصوغ دني (قوله عكسه) أي قضاء المصوغ عن المسكوك (قوله في القضاء) صلة كاف التشبيه (قوله المصنف) أي ابن الحاجب (قوله لانه) أي الشأن (قوله اختلف) بضم التاء (قوله احدهما) أي المسكوك والمصوغ (قوله ومنها) أي الفلوس (قوله الدنانير والدراهم) أي التي بطلت (قوله في التلقين) خبر مقدم (قوله او اقترضه) أي النقد (قوله به) أي النقد (قوله عليه) أي المتبايع او المقرض (قوله غيره) أي النقد الذي بطل

(قوله ان وجد) بضم فسكسر أي النقد الذي بطل (قوله والا) أي وان لم يوجد النقد الذي بطل (قوله فقيته) استقرار أي النقد الذي بطل تلم من هو عليه من النقد المتعامل به (قوله وهي) أي الدنانير او الدراهم الخ حال (قوله عليه) أي المقرض أو المشتري (قوله يوم العقد) تنازع فيه قبض ولزم (قوله له) أي المقرض او البائع (قوله قيمته) أي النقد (قوله ان كان) أي الدين (قوله بهذا) أي لزوم مثل ما بطل ان وجد وقيته ان لم يوجد صلة افق (قوله فاسقطت) بضم الهمز وكسر القاف أي ترك التعامل بها (قوله بها) أي مثلها (قوله على من ترتب في ذمته) خبر المثل (قوله اولى) بفتح الهاء (قوله قيمتها) أي الدنانير او الدراهم



(قوله فيها) المدونة (قوله ففسدت) اي ترك التعامل بها (قوله بفلوس الى اجل) اي ففسدت قبل حلول الاجل (قوله من بلد المتعاقدين) صله عدم (قوله وان وجدت في غيرها) مبالغة واحال (قوله عما تجدد التعامل به) بيان للقيمة (قوله وذلك) اي وقت استحقاقها (قوله ولا يجتمعان) اي الاستحقاق والعدم (قوله هذا) ٥٣٥ أي اعتبار القيمة يوم اجتماع الامرين (قوله وعليه)

اي مختارهما صله اقتصر

(قوله عليه) اي المدين

(قوله فيتم) اي السكة التي

ترك (قوله واختاره) اي

اعتبار يوم الحكم (قوله

البرزى) اي قال (قوله

وهو) اي اعتبار يوم

الحكم (قوله مطلقه) اي

المدين وب الدين (قوله بها)

اي الدنانير او الدراهم

او الفلوس (قوله وقيدها)

اي المدونة (قوله بما اذالم

يكن الخ) صله قيد (قوله

والا) اي وان كان مطل

من المدين (قوله من السكة

الجديدة) بيان لما (قوله

وله) اي رب الدين (قوله

واخذته) اي الدين (قوله

منه) اي المدين (قوله

دخل) اي رب الدين (قوله

معه) اي المدين (قوله قال

اي البدر) (قوله فيسه)

اي تقييد الوانغي (قوله

غايته) اي الماطل (قوله

لب) بضم اللام وشهد

الموحدة (قوله النازلة) اي

مطل المدين حتى يطل ما عليه

(قوله فاجاب) اي ابن اب

(قوله بانه) اي الشان (قوله

جواز) بيان لكم التصديق

(قوله احدث) بضم الهمز وكسر الدال (قوله اعد) بضم الهمز وكسر العين (قوله به) اي

المغشوش (قوله علم) بضم العين (قوله والا) اي وان لم يعلم قلده (قوله له) اي اللبن المغشوش (قوله وحمل) بضم فكسراى

طرح هو اللبن

استقرار التعامل بها وفيها ومن اساقته فلوسا فاخذت به ارضنا ففسدت الفلوس فليس لك عليه الامثل فلوسك وبأخذ رهنه وان بعته سلعة بفلوس الى اجل فانما لك مثل هذه الفلوس يوم البيع ولا يلتفت لك سادها وكذلك ان اقرضته دراهم فلوسا وهي يومئذ مائة فلس بدرهم ثم صارت مائتي فلس بدرهم فانما يريد اليك مثل ما اخذ لا غير ذلك (او علمت) بضم العين وكسر الدال الفلوس او الدنانير او الدراهم بعد ترتيبها في ذمة شخص يبيع أو قرض من بلد المتعاقدين وان وجدت في غيرها (فالقيمة) واجبة على من ترتب عليه مما تجدد التعامل به معتبرة (وقت اجتماع الاستحقاق) لاخذها ممن هي في ذمته وذلك يوم حلول اجلها (والعدم) لهما ولا يجتمعان الا وقت المتأخر منهما فان استحققت ثم عدت فالتقويم يوم العدم وان علمت ثم استحققت قومت يوم استحقاقها هذا مختار اللخمي وابن محرز وعليه اقتصر ابن الحاجب وغيره وقال ابن ابن يونس عليه قيمته يوم الحكم واختاره ابو اسحق التوماني وابو حفص وصوبه ابو الحسن البرزى وهو ظاهر المدونة وظاهر كلام المصنف والمدونة سواء مطلقه بما لا يقيدها الوانغي واقره المشذلي وخ في التكميل بما اذا لم يكن من المدين مطل والاوجب عليه ما آل اليه الامر من السكة الجديدة قال صاحب التكميل المنهاج هذا ظاهر اذا آل الامر الى الاحسن فان آل الى الاراد فانما يعطيه ما ترتب في ذمته والله اعلم ويبحث بدر الدين القرافي مع الوانغي بان تقييده لم يذكره غيره من شراح المدونة وشرح ابن الحاجب والبحث فيه مجال ظاهر لان مطل المدين لا يوجب زيادة في الدين وله طلبه عند الحاكم واخذ منه جبرا كيف وقد دخل عند المعاملة معه على ان يتقاضى حقه منه كما دفعه وان يطله وعلى ان يقبل ويموت ففسد قال ويبحث فيه بعض اصحابنا بان غايته ان يكون كالفاسد والغاصب لا يجاوز زمعه ما غصب اه قال بعضهم اذا علمت ان اطلاق المدونة يقوم عند الشيوخ مقام النص كما قال ابن عرفة خصوصا وقد تابع الشيوخ بعضهم بعضا على اطلاقها وابطاؤه على ظاهره ظهر ما قاله البدر وبعض اصحابه وقد ذكر في المعيار ابن لب سئل عن النازلة تقصها فاجاب بانه لا عبرة بالماطلة ولا فرق بين الماطل وغيره الا في الائم بنائي (وتصدق) بضم القوقبة والصاد المهملة وكسر الدال مثقلة بجواز (بما غش) بضم الغين المجهمة وشدا الشين اي احدث فيه الغش واعد الغش الناس به فيحرم بيعه الماطل لا يجب فسخ بيع الغش اتفاقا قاله ابن عرفة وتصدق به على من علم انه لا يغش به ادب الغشاس فخير من غشته فليس منافا ان احدث فيه الغش لغير بيعه اولي به من غشته عن يوم غش به او يشك فيه فلا يتصدق به فان باعه لمن لا يغش به بلا بيان فله المشتري التمسك به والرجوع بما بين الصحة والغش ان علم قدره والافساد بيعه وافهم قوله تصديق بما غش انه لا يكسر الخبز ولا يراق اللبن وطرح هرله في الارض اجتمهاده رضى الله تعالى عنه لم يوافق عليه الامام وحمل على القليل ابو الحسن ولا فائل بجواز اراقة الكثير البنائي هذا هو المشهور

طرح هو اللبن

(قوله به) أي المذكور من طرح البرزق الملاحق الرديئة (قوله تطوع) أي الملاحق الرديئة (قوله فيما علمت) بقرينة التصديق  
(قوله من الخطأ) بفتح الخاء المعجمة ٥٣٦ ضد الصواب (قوله الخطأ) بضم الخاء المعجمة جمع خطأ (قوله رثن خيل الخ) عطف

وقيل يراق اللبن ويحرق الملاحق الرديئة قاله ابن العطار واقفي به ابن عتاب وقيل تقطع خرقا  
ونعطي للمساكين قاله ابن عتاب وقيل لا يحل الأدب في مال امرئ مسلم ابن ناجي هذا الخلاف  
في نفس المغشوش وأما لوزني رجل مثلاً فافقه لا فاقه فيما علمت أنه يؤدب بالمال وما يفعله الولاة  
فهو جور لا شك فيه اهـ وقال الوائس ريس العقوبة بالمال نص العلماء على أنها لا تجوز بهال  
وقوى البرزق بضم البرزق الملقب بالخطأ لم يزل الشيوخ يعدونها من الخطأ ويقضون عن  
متابعتها الخطأ والخلاف في طرح المغشوش والتصدق به وحرق الملاحق الرديئة الذي يشبهه  
ذلك إنما هو من باب العقوبة في المال لا من العقوبة به ومنه التصديق باجرة المسلم نفسه للكافر  
على عصر بخراور عي خنزير وعثن خيل وسلاح مبيع لمن يقاتل به المسلمين وما روى عن مالك  
رضي الله تعالى عنه من حرق بيت الخمار فهو شاذ وراجع لذلك لأن المراد البيت الذي يباع فيه  
الخمر فهي عقوبة في المال الذي عصى الله تعالى فيه واستحسن البرزق أغرام مرسل البهائم في  
الكرم شيئاً جار على مذهبه إلا أن يكون ما يغرمه قدر ما أتلفته البهائم فيكون من باب غرم المتلف  
لا من باب العقوبة بالمال اهـ ويجوز التصديق بالمغشوش أن لم يكثر بل (ولو كثر) المغشوش قاله  
مالك رضي الله تعالى عنه وأشار بولول لقول ابن القاسم لا يتصدق بالكثير يؤدب صاحبه ويترك  
له أن يغشيه به والابيع أن يؤمن الخطأ قول ابن القاسم أحسن من قول مالك رضي الله  
تعالى عنه ما لأن الصدقة به من العقوبة والعقوبة بالمال كانت في أول الإسلام ثم نسخت  
وصارت في البساق فنقول ابن القاسم أولى بالصواب والقياس أن لا يتصدق بكثير ولا قليل  
واستثنى من تصديق ما غش فقال (إلا أن يكون) المغشوش (اشترى) بضم القوية وكسر الراء  
(كذلك) أي مغشوشاً فلا يتصدق به ولا ينزع منه ولكن لا يمكن من بيعه واستثنى من اشترى  
كذلك فقال (إلا) الشخص (العالم) بغشه يشترى به (ليبيعه) أي المغشوش غاشبه في تصدقه به  
عليه ومفهوم لبيعه أنه ان اشتراها بأكثر مما أودعها فلا يتصدق به عليه ومثل الغش فقال  
(كبل) بفتح الخاء المعجمة والميم جمع خمار يكسرهما مخمراً به  
المرأة رأسها من خراوير ونميرهما (بالنشا) بكسر النون وانحمام الشين أي الصمغ والعجين  
ومخوهم ما ابن رشد فإن علم المشتري بإلها بالنشأ وأنه يصفقها ويشد هافلا كلام له وإن لم يعلم  
ذلك فلا الخيار بين ردها واقتسامها فان فاتت ددت إلى القيمة أن كانت أقل من الثمن وكذا أن  
علم بإلها به ولم يعلم أنه يشده وهذا الحق قول ابن حبيب ما يصفقه الخاكفة من تصميغ الديباج غش  
لأنه وإن كان لا يخفى على المشتري فقد يخفى عليه تدريماً حدث فيها من الشدة والصفقة والله  
أعلم (وسبك ذهب جيد بردي) أي هوام جود بجمعه وكذا القضة ويكسر أن خيف التعامل به  
ومن خاط الرديء بالجيد خلط لحلم الأبقى بلحم الذكر والهزيل بالسمين والمعز بالضأن والشعب  
بالقمح (ونفخ اللحم) بعد سلخه ليرتفع قشره الأعلى فيظهر أنه سمين وهو ليس كذلك في سماع ابن  
القاسم فيمن غفر في سوق المسلمين فجعل في مكانه زفتاً أنه يخرج من السوق وذلك أشد عليه من  
الضرب ابن رشد ظاهر قوله أنه يخرج أدباً له وإن لم يعتده وقال ابن حبيب عن مطرف وابن  
الماجد من غش في أسواق المسلمين يعاقب بالسجن والضرب وبالإخراج من السوق إن كان

على أجرة (قوله من حرق  
بيت الخمار) بيان لما (قوله  
لذلك) أي التأديب في  
المال لابه (قوله شيئاً)  
مفسعول أغرام المضاف  
لمفعوله الأول (قوله مذهبه)  
أي البرزق في التأديب  
بالمال المعسود ومن الخطأ  
(قوله والا) أي وإن لم يؤمن  
غشيه به (قوله ومثل)  
بفتحات مثقلاً (قوله له)  
أي المشتري (قوله وإن لم  
يعلم) أي المشتري (قوله  
ذلك) أي بإلها بالنشأ وأنه  
يصفقها ويحسبها (قوله  
ردت) بضم الراء أي الخمر  
(قوله إن كانت) أي القيمة  
(قوله إن علم) أي المشتري  
(قوله بإلها) أي الخمر (قوله  
به) أي النشأ (قوله أنه) أي  
النشأ (قوله من تصميغ  
الديباج) بيان لما (قوله  
غش) خبر ما (قوله لأنه)  
أي التصميغ (قوله وإن  
كان) أي التصميغ الخ حال  
(قوله عليه) أي المشتري  
(قوله فيها) أي الخمر (قوله  
من الشدة) بيان لما (قوله  
يكسر) أي المسكولة من  
ذهب جيد وذهب دق  
(قوله فجور) بفتحات وجيم  
مخففاً أي فسق (قوله زفتاً)  
أي ليعلق به بعض الحب  
المكبل (قوله يخرج) بضم

البياء وفتح الراء (قوله وذلك) أي أخرجه من السوق (قوله وإن لم يعتده) أي الغش أعاد

(قوله يرجع) يضم الياء وفتح الجيم (قوله وقده) أي أخرجه من السوق (قوله الرجوع) أي إلى السوق (قوله ولا يعرف) يضم الياء وفتح الراء (قوله ولا يزال) أي وإن كان يتكلم الرجوع ولا يعرف (قوله دب) يضم فكسر مثقلا \* (فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام) \* (قوله من الطعام) بيان لما قوله منه أي الطعام بيان لما قوله وما يصير الخ عطف على ما يحرم (قوله والبياعات) عطف على ما يحرم (قوله البر) يضم الموحدة (قوله مثلا ٥٣٧) بمثل أي يباع حال كونه مثلا بمثل بكسر فسكون فيهما (قوله

الآخذ) بمداهمز وكسر الخاء المجهمة (قوله والمعطى) يكسر الطاء (قوله فيه) أي الأربى صلة سواء (قوله وقصر) بفتحات مخففا (قوله الحكم) أي منع الربا (قوله لتفهيم) أي الظاهرية من إضافة المصدر لفاعله (قوله عليها) أي المذكورات في الحديث (قوله واختفوا) أي الجمهور (قوله عليها) أي المسميات ما شاركتها في علته المنع (قوله فيها) أي العلة (قوله وعليه) أي كون العلة الاقتيات والادخار (قوله وهو) أي كونها الاقتيات والادخار (قوله ناول) بفتحات مثقلا (قوله عليها) أي أنها الاقتيات والادخار (قوله وهو) أي أنها الاقتيات والادخار (قوله قيام) أي إقامة (قوله لمنه) أي الادخار (قوله فيه) أي الادخار (قوله منه) أي الادخار (قوله كونه) أي الادخار (قوله كونه) أي

اعتداد الغش ولا يرجع اليه حتى يظهر نوبته وقيد بعض أهل النظر بما إذا كان لا يمكنه الرجوع ولا يعرف والادب بالضرب ونقله ابن عرفة والله سبحانه وتعالى أعلم \* (فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام وبيان ما هو جنس أو اجناس منه وما يصير به الجنس الواحد جنسين وما لا يصير والبياعات المنهي عنها وما يتعلق بها) \* (عله) أي علامة حكمية حرمة ربا (طعام الربا) أي الطعام الذي يحرم فيه ربا الفضل فإن العلة الشرعية علامة جملها الشارع غير مؤثرة الحط والاصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام البر بالبر والشعير بالشعير والتبر بالقر والمخ بالمخ مثلا بمثل بدايدين في زاد واستزادة قد أربى فإذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايدين في رواية الآخذ والمعطى فيه سواء وقصر الظاهرية الحكم على هذه المسميات لتفهيم القياس والجمهور القائلون بالقياس لم يحتجوا في أن الحكم ليس مقصورا عليها واختلافوا في العلة المتضمنة للمنع حتى يقاس عليها وقد اختلف فيها على عشرة أقوال ذكر المصنف قولين منها الأول (اقتيات) أي اكله لقيام البنية به (وادخار) أي تأخير موقوف الاحتياج اليه ابن الحاجب وعليه الأكثر قال بعض المتأخرين وهو الممول عليه وتناول ابن رشد المدونة عليه بعض المتأخرين وهو المشهور من المذهب ومعنى الاقتيات قيام البنية به مع الاقتصاد عليه ومعنى الادخار التأخير المقتضي لفساد ابن ناجي لاحتمال زمنه على ظاهر المذهب ويرجع فيه للعرف وحكي التساوي حديثه أشهر ولا بد من كونه معتادا فلا يعتبر ادخار الجوز والرمان لندوره وألحق بالاقتيات اصلاح المقنات وأفاد بالعطف بالواو ان العلة مجموع الأمرين والقول الثاني ان العلة الاقتيات والادخار وكونه متخذاً للعيش غالباً وهذا القول لابن القصار وعبد الوهاب وغيرهم عياض بالمقنات المدخر الذي هو أصل للمعاش غالباً ونسبه لابن عبادين قال وتناول ابن رزق المدونة عليه ثم قال وذهب كثير من شيوخنا إلى أنه لا يلزم التعديل بكونه أصلاً للعيش غالباً والمدار على ادخاره غالباً وكونه قوتاً وأشار المصنف إلى هذا الخلاف بقوله (وهل) بشرط كون ادخاره (أغلبة العيش) الحط معناه هل العلة الاقتيات والادخار وبشرط مع ذلك كونه متخذاً للعيش غالباً أو لا بشرط معهما اتخاذ العيش غالباً في الجواب (تأويلان) الأول لابن رزق والثاني لابن رشد واقصر المصنف على هذين القولين لأن القروع التي يذكرها مبينة عليها فسيذكر أن العين ليس برؤى وهذا على القول الثاني وإن البض رؤى وهذا على القول الأول وترك المصنف بقية الأقوال أضعفها عنده ولا بأس بذكرها الثالث قول اسمعيل الاقتيات والاصلاح الرابع قول ابن نافع

٦٨ من في الادخار (قوله الحق) يضم الهمز وكسر الخاء (قوله وأفاد) أي المصنف (قوله الأمرين) أي الاقتيات والادخار (قوله وغير) بفتحات مثقلا (قوله ونسبه) أي عياض الثاني (قوله قال) أي عياض (قوله وتناول) بفتحات مثقلا (قوله عليه) أي الثاني (قوله ثم قال) أي عياض (قوله إلى أنه) أي الشأن (قوله القول الثاني) أي اشتراط اتخاذ العيش غالباً (قوله القول الأول) أي الاكتفاء بالاقتيات والادخار (قوله والاصلاح) أي المقنات من غير شرط الادخار

(قوله الادخار) اى من غير شرط الاقتمات (قوله غلبة الادخار) اى بدون شرط الاقتمات والادخار بالفعل (قوله فيخرج) اى  
 مما يحرم فيه ربا الفضل (قوله ويدخل) اى فيما يحرم فيه ربا الفضل (قوله الربا) اى حرمة (قوله كرتب) بفتح فسكون (قوله  
 الحط) اى قال (قوله هذا) اى المقتات المدخر (قوله ما) جنس (قوله غلب اتخاذه لا كل آدمى) فصل يخرج ما لم يغلب اتخاذه لذلك  
 (قوله اولاصلاحه) عطف على لا كل والضمير لما كوله غلب اتخاذه لا كل آدمى لادخال نحو الملح (قوله اولشربه) اى الا آدمى  
 عطف على لا كل لادخال مشروبه ٥٣٨ (قوله فيدخل الملح الخ) تفريع على اولاصلاحه (قوله وان اصلح) حال (قوله اهدم

الادخار الخامس غلبة الادخار روى عن مالك رضى الله تعالى عنه ويظهر الفرق بينه والذي  
 قبله في الغنم الذي لا يرب فيخرج على الادخار ويدخل على غلبته السادس قول الاميرى  
 لاقتيات والادخار والتفكه والادخار السابع المايسة فلا يباع نوب بشوبين ونسب لابن  
 الماجشون ابن بشير هذا يوجب الربا في الدور والارضين ولا يمكن قوله الثامن قول ربيعة  
 رضى الله تعالى عنه ما لبة الزكاة التاسع قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه السكيل العاشر  
 قول الشافعى رضى الله تعالى عنه اطعم واماعله ربا الفساق في الطعام فيجوز المطعومية على غير  
 وجه التداوى سواء كان مقتا تامدخرا ام لا كرتب القواكه والبقول الحط هذا تفسير  
 الطعام الذى يحرم فيه ربا الفضل والنساء واما الطعام الذى يحرم فيه ربا النساء فقط ولا يحرم فيه  
 ربا الفضل فهو كما قال ابن عرفة ما غلب اتخاذه لا كل آدمى اولاصلاحه واشربه فيدخل الملح  
 والقلقل ونحوهما والذين لا الرعفران وان اصلح لعدم غلبة اتخاذه لاصلاحه والماء كذلك  
 والاول الذى يحرم ان فيه هو الذى يسمى ربوا بخلاف الثانى فلا يسمى ربوا وان دخله نوع  
 من الربا وكانه والله اعلم لما استكمل الاول نوعى الربا نسب اليه في الذخيرة مسائل الربا وان  
 انقشرت وتشعبت فبناؤها على قاعدتين وجوب المتاجرة ووجوب المائلة مع اتحاد الجنس  
 والبحث في القروع انما هو في تحقيق هاتين القاعدتين هل وجدنا أم لا (كتب) اى مع لانه الذى  
 ينصرف الحب اليه عند اطلاقه لشهرته نفسه واقوله وهى جنس فلا يقال الحب يشمل القمح  
 وغيره فكيف يقول وهى جنس (وشعير وسلت) بضم السين المهملة وسكون اللام آخره مثناة  
 فوقية حب بين القمح والشعير لا قشر له تسميه المغاربة وبعض المصر بين شعير النبي وما كان  
 اتحاد الجنس هو المعبر في تحريم ربا الفضل بين الطعامين واختلافه هو المعبر في اباحته بينهما  
 بين ما هو جنس واحد وما هو اجناس فقال (وهى) اى الثلاثة (جنس) واحدا على المعتمد  
 لتقارب منفعتهم ابن الحاجب العول في اتحاد الجنس نسبة على استواء المنفعة او تقاربها قال في  
 التوضيح فان استوى الطعامان في المنفعة كاصناف الخبث او تقاربها كالقمح والشعير فهما  
 جنس وان تباينافها كالتمر والقمح فجنسان والمنصوص في المذهب ان القمح والشعير جنس  
 واحد لتقارب منفعتهم او قال مالك رضى الله تعالى عنه في الموطا بعد ان ذكر ذلك عن جماعة  
 من الصحابة الامر عندنا على ذلك وقال المازرى في المعلم لم يختلف المذهب انهما جنس واحد  
 وقال السيورى وتليده عبيد الحميد هما جنسان واختاره ابن عبيد السلام بتحسين بان القط  
 يفرق بين الشعير والقمح اذ يجتار لقمحة القمح على اقمحة الشعير ورده الباجى بان هذا من حيث

غلبة الخ) عليه لا الرعفران  
 (قوله والماء) عطف على  
 الرعفران (قوله لذلك) اى  
 عدم غلبة اتخاذه لذلك  
 (قوله والاول) اى الطعام  
 المقتات المدخر (قوله وان  
 دخله نوع من الربا) حال  
 (قوله وكأنه) بفتح الهمزة  
 وشدة النون اى الشأن  
 (قوله نسب) اى الاول  
 (قوله اليه) اى الربا (قوله  
 وان انقشرت) حال (قوله  
 مع اتحاد الجنس) قيد في  
 وجوب المائلة (قوله لانه  
 الذى ينصرف الحب اليه  
 عند اطلاقه) عطف على نفسه  
 بالقمح (قوله لشهرته) اى  
 الحب وقوله فيه أى القمح  
 عطف انصرافه اليه عند  
 اطلاقه (قوله ولقوله وهى  
 جنس) عطف على لانه الذى  
 الخ (قوله فلا يقال الحب  
 يشمل الخ) تفريع على اى  
 هم (قوله بينهما) اى الطعامين  
 (قوله بين) بفتح منقلا  
 جواب لما (قوله لتقارب  
 منفعتهم) عطف لجنسيتها (قوله  
 على استواء المنفعة) صلة

المعول (قوله او تقاربها) اى المنفعة عطف على استواء (قوله وان تباينافها) اى الطعامان (قوله فيها) اى التفرقة  
 المنفعة (قوله ذلك) اى اتحاد القمح والشعير في الجنس (قوله انهما) اى القمح والشعير (قوله هما) اى القمح والشعير (قوله  
 واختاره) اى قول السيورى وعبد الحميد (قوله القط) بضم القاف وشدة الطاء (قوله يفرق) بفتح فسكون (قوله  
 اذ يجتار) اى القط الخ (قوله ورده) اى قول السيورى وعبد الحميد (قوله بان هذا) اى الفرق بين القمح والشعير

(قوله والنظر) اي في اتحاد الجنس الخصال (قوله له) اي الترفه (قوله وهي) اي مسئلة اتحاد جنس القمح والشعير (قوله فيها) اي  
الثلث مسائل (قوله كالقمح) اي في الجنس (قوله فيه) اي السات (قوله عدمه) اي اجراء قول السيوري فيه (قوله يعني) اي  
ابن عرفة (قوله حب) جنس (قوله مستطيل) فصل يخرج الحب المكعب كالذرة ٥٢٩ والمبطط كالترمس (قوله عليه زغب)

فصل يخرج نحو القمح  
والشعير (قوله بالثلاثة)  
اي القمح والشعير والسلت  
(قوله ورواه) اي الحاقه  
بها فيها (قوله وحكاها) اي  
الحاقه بها فيها (قوله هذا)  
اي ان الارز والدخن والذرة  
اجناس (قوله انها) اي  
الارز والدخن والذرة (قوله  
عنه) اي ابن وهب (قوله  
الحاقها) اي الارز والدخن  
والذرة (قوله نقله) اي  
الحاقها بالقمح فيها (قوله  
ومال) اي اللغوي (قوله  
اليه) اي الحاقها بالقمح  
فيها (قوله مصدع) بضم  
ففتح فكسر منقلا اي مشير  
للمصداغ (قوله مسهل) اي  
للبطن (قوله مبول) بضم  
ففتح فكسر منقلا اي  
مدر (قوله الاول) نعت  
قول (قوله لاختلاف  
صورها الخ) علة لكونها  
اجناسا (قوله ولان المرجع  
الخ) عطف على لاختلاف  
صورها الخ (قوله وهو) اي  
ان القبطاني جنس (قوله  
اثنائي) نعت قول (قوله  
قوله) اي مالك رضي الله  
تعالى عنه (قوله انها) اي

لترفه والنظر ليس له بل لاصالة المنفعة وهي احدى ثلاث مسائل حاقب عبد الحميد بالمشي الى  
مكنه انه لا يفتي فيها بقول مالك رضي الله تعالى عنه والثانية خيار المجلس والثالثة التدمية  
البيضاء واما السلت فالذهب انه كالقمح وفي اجراء قول السيوري فيه نظرا بن عرفة الاظهر  
عدمه لانه اقرب الى القمح من الشعير الشيخ زروق يعني في طعمه ولونه وقوامه وان خالفه في  
خلقه (وعلم) بفتح العين واللام حب مستطيل عليه زغب حببتك منه في قشرة قريب من  
خلفة البرطعام اهل صنعاء الذين اخطا اختلاف في العلس فاشتهر بالمعروف من المذهب انه  
جنس منفرد وقيل ملحق بالثلاثة في الجنسية وهو قول المدنيين ورواه ابن حبيب وحكاها ابن  
عبد البر عن ابن كثة اه (وارزودخن وذرة وهي) اي الثلاثة (اجناس) فيجوز الفضل بينها  
الخط هذا هو المشهور وروى ذكر الباجي عن ابن وهب انه اجنس واحد لا يجوز الفضل بينها وذكر  
ابن محرز عنه الحاقها بالقمح وما معه في الجنسية ونقله اللغوي عن الليث ومال اليه (وقطنية)  
بضم القاف وكسر هاء وسكون الطاء المهمله وكسر النون ونشد يد التحية وتحققها وهي عدس  
ولوي ساو حص وفول وترومس وجلبان وبسيلة (ومنها) اي القطنية (كرسنة) بكسر الكاف  
والسين المهمله وسكون الراء وشد النون وتسمى كشى بوزن بشرى نبت شجرة صغيرة لها ثمر  
في غلاف مصدع مسهل مبول للدم مسهل للدواب نافع لاسهال فاله في القماموس واهل عدها  
في الربويات لا قسياتهم وادخارها في بعض البلاد والاختلاف مقدم يقتضي انها دواء تت قريبة من  
البسلة وفي لونها حارة الباسجى هي البسلة (وهي) اي القطنية (اجناس) فيجوز الفضل بينها  
الخط المشهور من المذهب ان القطنية اجناس متباينة يجوز الفضل بينها وهو قول مالك رضي  
الله تعالى عنه الاول واختاره ابن القاسم صاحب الطر لا اختلاف صورها واسماها الخاصة  
بها ومنافعها وعدم استحقاق بعضها الى بعض ولان المرجع في اختلاف الاجناس الى العرف  
وهي في العرف اجناس ألا ترى انه لا يجمع في القسم بالسهم وقيل جنس واحد وهو قول مالك  
رضي الله تعالى عنه الثاني وفي الرسالة والقطنية أصناف في البيوع واختلف في قول مالك  
رضي الله تعالى عنه ولم يختلف قوله في الزكاة انه اجنس واحد وذلك والله اعلم لان الزكاة  
لا يمتد بها فيها المجانسة العربية وانما يعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت العين بخلاف البيوع  
الآتري ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيوع وقبل الحص واللوي  
جنس وبسيلة وجلبان جنس وباقيها اجناس مختلفة ونسب لابن القاسم وانتهى رضي الله  
تعالى عنهم ما تم قال واختلف في الكرسنة والمشهور انها من القبطاني وقيل انها اغير طعام وهو  
ظاهر قول يحيى بن يحيى لازكافه ابن رشد وهو الاظهر لانه علف لاطعام ثم قال سند وعدها مالك  
رضي الله تعالى عنه في المختصر الترمس مع القطنية وذكره ابن الجلاب في تفرده والله اعلم  
(وتمر) بفتح المثناة وسكون الميم واصنافه كلها جنس واحد لا اختلاف (وزبيب) ولا خلاف ان

القطنية (قوله وذلك) اي وجه اختلاف قوله في البيوع وعدم اختلافه في الزكاة (قوله وان اختلفت العين) أي الذات مبالغة  
(قوله وهما) أي الذهب والفضة (قوله ثم قال) اي الخط (قوله وهو) أي أن الكرسنة ليست طعاما (قوله فيها) اي الكرسنة  
(قوله لانه) أي الكرسنة وذكره كبر خيرة (قوله وذكره) اي الترمس مع القطنية (قوله واصنافه) اي التمر

اصنافه جنس واحد وانه مع التمر جنسان (ولحم طير) حكماء ودجاج واوز ونعام (وهو) أى لحم الطير (جنس) ان انفقت مرقة بل (ولو اختلفت مرقة) كلحم طير بلوخية ولحم طير آخر يامية يابز ارفيهما أو فى احدهما أم لا وشبهه فى اتحاد الجنس ولو اختلفت المرقة فقال (ك) لحم (دواب الماء) الحلو أو الملح كله جنس واحد ولو اختلفت مرقة - ولو آدميه وكنه وخنزيره (و) كلحم (ذوات) الارجل (الاربع) ان كان انسيا كغنم وبقرة وابل بل (وان) كان (وحشياً) كغزال وحمار وحش وبقرة كله جنس واحد وان اختلفت مرقة (و) ك(الجراد) وهو جنس غير الطير فيها لا بأس بالجراد بالطير (وفى رويته) أى الجراد وعدمها (خلاف) أى قولان مشهوران سند اللعوم عند مالك رضى الله تعالى عنه أربعة اجناس لحم ذوات الاربع جنس على اختلاف اسماء الحيوان انسيها ووحشها - وهما لحم الطير جنس يخالف اللحم ذوات الاربع على اختلاف اسماء الطيور وحشها وانسيها ولحم الحوت جنس ثالث يخالف الجنسين الاولين على اختلاف اسماء الحوت ما كان له شبهة فى البر وقوائم يشى عليه او ما لا شبهة له والجراد جنس رابع فكل جنس من هذه الاربع يجرى به بالجنس الاخر مع فضل احدهما وبإسما بطري ولا يجوز فى الجنس الواحد فضل ولا بأس بطري خلا الجراد فانه قال فيها الجراد ليس بلحم وذ كرا بن الجلاب انه جنس رابع عند مالك رضى الله تعالى عنه وهو مقتضى مذهبه لانه يفتقر عنده الى ذكاة ويمنع منه المحرم وبالجملة فظاهر المذهب انه جنس ربوى وقال المازرى المعروف من المذهب ان الجراد ليس بربوى خلافاً للحنون وفى الموازية كل ما يسكن الماء من الترس فادونه والصغير فاقوه صنف لا يباع متفاضلاً ثم قال وأشار بولواى قول اللخمي القياس انه يجوز الفضل بين قلبية العسل وقلبية الخلل لان الاغراض تختلف فيها وما هذا ليس خاصاً بلحم الطير بل الحكم جارى فى لحم دواب الماء وذوات الاربع ولحم الجراد وبسبب استفاد هذا من تشبيه هذه الثلاثة بلحم الطير فيها الاخير فى الصغير بلحم الحيتان متفاضلاً ولا فى صغار الحيتان بكارها متفاضلاً فى الطراز لا فرق فى الجنس بين صغيره وكبيره وحشيه وناعمه كالا فرق بين الجمل والجل ولا بين النعام والحمام ولا بين حوت الماء العذب وحوت الماء المالح ثم قال وكبود السمك ودهنه وودكه له حكم السمك ولبس البطارخ من ذلك وهو بيض السمك فانه فى حكم المودع فيه حتى يتصل عنه كبيض الطير وابن الهم وفيها ما أضيف الى اللحم من شحم وكبد وكرش وقلب ورنه وطحال وكلى وحلقوم وخشية وكراع ورأس وشبهه فله حكم اللحم فيما ذكرنا فلا يجوز ذلك باللحم ولا بعضه ببعض الا من لا يجنبه ولا بأس بكل الطحال اه فى الطراز والجل له حكم اللحم اذا كان ما كولا وكذلك العظم والعصب والبيض ليس من اللحم كالذين ويجوز بيع اللحم بالشحم وزنا يوزن بلا خلاف (وفى) اتحاد (جنسية) اللحم (المطبوخ من جنسين) كلحم طير ولحم نعام فى انا أو انا من يابز ان نقله لكل منهما عن التى فيه صيران بالطبخ بها جنساً واحداً يحرم الفضل فيه وعدم اتحادهما ويقاومهما جنسين على اصلهما (قولان) قال فى التوضيح قال فى الجواهر المذهب ان الامراق واللحوم المطبوخة صنف واحد ولا يلتفت الى اختلاف اجناس اللعوم ولا الى اختلاف ما يطبخ به وتعقب هذا بعض المتأخرين ورأى ان الزير باج مخالف للطباخية وما يعمل من لحم الطير مخالف لما يعمل من لحم الغنم واختار ابن يونس واللخمي ان اللحمين

(قوله اصنافه) أى الزبيب  
(قوله وانه) أى الزبيب  
(قوله فيها) أى المدونة  
(قوله انه) أى الجراد (قوله  
ثم قال) أى الحلق (قوله انه)  
أى الشان (قوله هذا)  
أى الخلاف (قوله هذا)  
أى عدم الاختصاص بلحم  
الطير (قوله هذه الثلاثة)  
أى دواب الماء وذوات  
الاربع والجراد (قوله فيها)  
أى المدونة (قوله والجل)  
بإهمال الحما وسكون الميم  
أى الجنين (قوله ثم قال)  
أى الحلق (قوله وابن الهم)  
عطف على بيض (قوله  
هذا) أى ما فى الجواهر

(قوله خلاف) اي بدل

قولان (قوله انرجح الخ)

عله الجارى الخ (قوله

فبياع) اي المرق (قوله

ومرق ولحم) عطف على

نائب فاعل يباع (قوله

ينحري) بضم ففتح (قوله

من مرق) بيان لما (قوله

هذا) اي كون العظم كاللحم

(قوله والاول) اي عدم

تحري العظم (قوله فيها)

اي المدونة (قوله لانه) اي

الصوف (قوله عرض)

بسكون الراء (قوله

ان لا يجوز) اي بيع شاة

مذبوحة بشاة مذبوحة

(قوله والا) اي وان لم

يستثنى كل واحد جلد شاة

(قوله هذا) اي قول ابن ابي

زمنين (قوله فان قنبر يرض

النعام عرض) عله لوجوب

استثنائه (قوله في بيعه)

اي بيع النعام (قوله

اصناف) اي الا في المتن

(قوله السكّان) بفتح الكاف

(قوله ربوا) اي وكونه ليس

ربوا (قوله رواية زكّانه)

راجع للاول (قوله ونقل)

بسكون القاف عطف على

رواية راجع للثاني (قوله

لازكاة فيه الخ) مفعول

(قوله وهو) اي كونه

لازكاة فيه (قوله فيها) اي

المدونة (قوله انه ربوي)

مفعول اتفقوا بحذف على

(قوله لا يباع) اي زيت السكّان المشتري (قوله قبل قبضه) اي لانه طعام (قوله قبله) بكسر الواو

المختلف في الجنس اذا طبخا لا يصيران جنسا واحدا بل يبقيان على اصلهما ٨١ والجاري على قاعدة المصنف خلاف لترجيح كل من القولين (والمرق) اللحم كاللحم فيباع بمرق مثله ولحم مطبوخ وبمرق ولحم ومرق وطعم مثلهما مما عتقنا في الصور الاربع ابن يونس ابو محمد ينحري في بيع اللحم المطبوخ بمنزله اللحمان وماعهما من مرق لان المرق من اللحم وقال غيره ينحري اللحمان خاصة وهما نيات ولا يلتفت اليهما بعد ذلك ولا الى ماعهما من مرق كما لا ينحري في الخبز بالخبز الا للدهيق (والعظم) المتصل باللحم والمنفصل عنه الذي يؤكل كاللحم في بيع اللحم بلحم فاذا بيع لحم فيه عظم بلحم خال من العظم فلا بد من تساويهما في الوزن هذا هو المنه ور واخبروا به يبيع القرباقر من غير اعتبار فواه وقال ابن شعيبان ينحري ما فيه من اللحم ويسقط العظم والاول مذهب المدونة فيها على اختصار سند قلت هل يصلح الرأس بالرأسين قال لا يصلح في قول مالك الاوزنا وزن او على التحري قلت فان دخل رأس وزن رأسين او دخل ذلك في التحري لا بأس به قال نعم لا بأس به عند مالك سند ظاهر قوله لا يصلح الخ ان العظم لحكم اللحم ما لم يتصل عنه وقاله البابجي وغيره اللحمي والقول الآخر لا يجوز الا ينحري اللحم والقولان في عظم اللحم وغيره (والجلد) الذي يؤكل منفصلا عن اللحم ولو في بعض البلاد (كهو) اي اللحم فتباع شاة مذبوحة باخرى ولا يستثنى الجلد بخلاف الصوف فلا بد من استثنائه لانه عرض والجلد المدبوغ عرض في المدونة لاخير في شاة مذبوحة بشاة مذبوحة الامثلة بل ينحري ان قدر على تحريم ما قبل سطحهما ابن ابي زمنين في بيعي على اصولهم ان لا يجوز الا ان يستثنى كل واحد جلد شاة والا فهو لحم وسلعة بلحم وسلعة سند روي يحيى بن يحيى نحوه عن ابن القاسم البابجي هذا ليس بصحيح لان الجلد لحم يؤكل مسموطا سند على هذا روى الصوف في فرق بين الجز وزنين وغيرهما (وبستثنى) بضم التثنية وفتح التون (قشر البيض النعام) من الجانبين اذا بيع بمثله ومن جانب صاحبه اذا بيع ببيض غيره فان قشر بيض النعام عرض له فبيعته وفيه منافع فان لم يستثنى لم يبيعه بمثله يبيع طعام وعرض بطعام وعرض وفي بيعه ببيض غيره يبيع طعام وعرض بطعام وكلاهما ممنوع للفضل المعنوي ومثل بيض النعام يبيع عسل يشبهه بمثله او بعسل بدون شمعه فيستثنى الشمع من الجانبين أو جانب (وذو زيت) كذا في بعض النسخ ذوبا ولو على انه مبتدأ خبره اصناف وفي بعضها واذى بالباء على انه معطوف على الجوز وقوله (كعب) (جمل) احمر وسهم وزيتون وقرطم فهي ربوية وكل واحد منها جنس مستقل يجوز بيعه بالاخر مع فضل أحدهما ابن عرفة وفي كون بز السكّان ربويا رواية زكّانه ونقل اللخمي عن ابن القاسم لازكاة فيه اذ ليس بعيش القرافي وهو ظاهر المذهب (والزيت) المأ كوله (اصناف) اي اجناس ابن عرفة وفيها زيت الزيتون والفجل وزيت الجبلان اجناس لاخلاف منافعهما ابن حارث اتفقوا في كل زيت يؤكل انه ربوي واجاز ابن القاسم الفضل في زيت السكّان لانه لا يؤكل وقال انه لا يباع قبل قبضه وقال اللخمي زيت الزيتون والجبلان والفجل والقرطم وزيت زبدية السكّان والجوز واللوز اصناف يجوز بيع صنف منها بالاخر مع فضل أحدهما ويجوز الفضل في زبدية السكّان لانه لا يراد لكل غالبا وانما يراد له لاجل ويدخل في الادوية وكذلك زيت الجوز عندنا ٨٢ ونقله في التوضيح وقوله فعلم من هذا ان الرائج بز السكّان وزينه انهما

(قوله لا يباع) اي زيت السكّان المشتري (قوله قبل قبضه) اي لانه طعام (قوله قبله) بكسر الواو

(قوله وكان) بفتح الهمزة وشد النون (قوله انهما) اي بزيت السكبان وزيتته (قوله ذلك) اي زيت السكبان (قوله فاقطره) نصه في الطراز لما تكلم على الزيت فها كان من باب كل عادة فهو على حكم الطعام وان دخل في غير الاكل فزيت الزيتون جنس مع اختلاف صفاته يباع بعضه ببعض كبا لا ان يجمد وتضم اجزائه وينقص فيمنع بيعه بغير جامد لانه رطب يابس اذا تحقق نقص الجامد عن المائع او شد فيه زيت الجبلان جنس فيجوز بيعه بزيت الزيتون بفضل احدهما وكذلك زيت الفجل لانه يؤكل بارضنا في الطبخ والقل وهو صبيغ للاكلين بالصعيد ومنع مالك رضي الله تعالى عنه بيعه قبل قبضه واوجب فيه الزكاة وهو عنده جنس واختلف في زيت زريعة السكبان فظاهر المذهب انه ليس على حكم الطعام لمنع ابن القاسم زكاته اذ ليس يعيش وقال اصبيغ فيه الزكاة ورواه ابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنهما وهي لا تجب في غير الطعام وان عمت منه فته كالفطن والقصب والتاريل في الحبوب والتمر والعنب ٥٤٢ فاجاب زكاة في زير السكبان واخذها من زيتته يقتضى كونه على حكم الطعام وهو

غير رويين وكان المصنف يرجع عنده انهما رويان بحسب عادة بلده فان كثير من الناس يصبر يستعملون زيت السكبان في قلى السمك ونحوه وقد قال ابن رشد زريعة الفجل وزريعة السكبان من الطعام لا يباع حتى يستوفي ولا يباع منها الا ثلثا بواحد وقاله في المدونة ومعه في ذلك في البلد الذي يقات فيه ذلك افاده الحط ونقل عقبه كلام الطراز وهو حسن مبسوطا فاقطره وشبهه في تعدد الجنس فقال (كالهول) بضم العين المهملة جمع غسل من فحل وقصب ورطب وزبيب وخروب فهي اجناس يجوز بيع بعضها ببعض مع فضل احدهما ويستفاد كونها رويين من كونها اجناسا وسيصرح برويتهما واخرج من تعدد الجنس فقال (لا) بتعدد جنس (الخلول) بضم الخاء المعجمة جمع خل من عنب وخل زبيب وخل تمر كاه اجنس واحد (و) لا يتعدد جنس (الانبيذ) بكسر الموحدة جمع نبيذ اي ماء منبوز فيه تمر ونبيذ زبيب ونبيذتين وغيرهما كلها اجنس واحد والخلول مع الانبيذ جنس واحد على المعقد لتقارب منقعتهم اذ كرا السارح ان الخلول جنس والانبيذ جنس آخر ابن رشد يجهل ان يقال النبيذ لا يصلح بالتمر اقرب ما بينهما ولا بالخل الامثلا بمثل لان الخل والتمر طرفان بينهما وبين ماء والنبيذ واسطة بينهما قريب منهما فلا يجوز بالتمر على حال ولا بالخل الامثلا بمثل وهذا اظهر ولا يكون سماع يبيح مخالفا للمدونة (و) لا يبيح مدد جنس (الاخبار) الخاء والزاى المجهمين جمع خبر فهي جنس واحد (ولو) كان (بعضها قطنية) وبعضها غير قطنية على المشهور (الا الكهك) المجهون او المطنخ (بازار) بفتح الهمزة جمع بز بكسر الموحدة وفتحها لغة ويجمع ابرار على ابا ز وهي التوابل الاستيمية والمراد بالجنس الصادق ببز واحد كسمسم والحنى اللخمى الدهن بالابرار فقال يجوز بيع الاسفنج بالخبز مع فضل احدهما والاسفنج الزلاية وقال ابن جماعة يجوز بيع الاسفنجية والمسنة بالخبز مع فضل احدهما (و) (ك) بيض (فهو بالجر عطف على حب فهو روي على المشهور وقال ابن شعبان يجوز الفضل فيه وفي الموازينه بيض الطير كله صنف النعام

يؤكل بارضنا عادة ويبيع بهاله كاسمهم بيا ومقلوا واختلاف فيه الشافعية فقال بعضهم فيه الزكاة ما كول كزيت الفجل واذا طرح فيه ملح ساغ اكله وقال بعضهم لا ربا فيه لانه لا يستطاب لخبث ربحه ويعتدأ كلسهها فخرج عن الماء كول ولا يلزم من ايجاب زكاته على قول كونه ما كولا لانها انما تجب في حبه وهو ما كول مستلذ غير مستحب واخذت من زيتته لوجوبها في حبه قياسا على غيره ولان الربا انما يحرم فيما يفتات ويدخر او يصلح المقتات وزيت السكبان ليس كذلك عادة ولا ربا في زيت السليم لانه لا يؤكل حبه ولا زيتته وزيت الخس ما كول من

نبت ما كول ويدخر بارضنا عادة من عموم الناس وزيت الجوز ما كول من ما كول يدخر عموما والمطافس ينفوا سان والعراق وكذلك زيت القرطم وزيت البطم اي الحببة الخضراء وهو كثير بالشام وبالجملة فكل زيت يدخر فان كان يؤكل هو وحبه غالب ففيه الربا وان كان حبه لا يؤكل كزيت الفجل ففيه الربا باعتبار ان زيتته وان كان يؤكل حبه وهو لا يؤكل ففيه خلاف ٥١ ابن رشد عن مالك رضي الله تعالى عنه لا يخرج الزيت المطيب بشجر من جنسه ويخرج عنه الزيت المطيب بالمسك والعنبر والعود وشبهها (قوله شبه بفتحات) مثقلا (قوله فحل) باهما مال الحاء (قوله النبيذ لا يصلح بالتمر) اي على كل حال لانه رطب يابس من جنسه (قوله بينهما) اي التمر والنبيذ (قوله بينهما) اي التمر والخل (قوله منهما) اي التمر والخل (قوله فلا يجوز) اي النبيذ (قوله فهي) اي الاخبار (قوله المراد) اي بالابرار (قوله المسفة) انظر ما ضبطها وما معناها (قوله فيه) اي ابن الاقي



(قوله وفيها) أي البان الانعام (قوله والفضل) عطف على بيع ٥٤٣ (قوله وفيها) أي الحلبة (قوله فان

كانت يابسة) مفهوم ان  
اخضرت (قوله ذلك) أي  
المذكور من بيعها قبل قبضها  
والفضل فيها (قوله هذا) أي  
قول اصبغ (قوله انه) أي  
قول اصبغ (قوله لهما) أي  
الاولين (قوله المصنف) أي  
ابن الحاجب (قوله ذلك) أي  
الخلاص في ربوبية (قوله  
لانه) أي المصنف (قوله انه)  
أي الشان (قوله فانه) أي  
ابن عبد السلام (قوله مطلقا)  
أي عن تقييدها بكونها  
خضراء (قوله قيدها) أي  
مطعموميتها (قوله انها) أي  
الحلبة صلة تظهر بجذف  
في (قوله الاول) أي اطلاق  
مطعموميتها (قوله وعلى الثاني)  
أي تقييدها بالخضراء (قوله  
وان كانت طعاما) حال (قوله  
قال) أي ابن عبد السلام  
(قوله اعتمد) أي هنا (قوله  
هذا) أي كلام ابن عبد  
السلام (قوله وهو) أي الشيء  
(قوله انه) أي المصلح (قوله  
به) أي المقتات في حومة الربا  
(قوله هو) أي المصلح (قوله  
طعام) أي ربوي (قوله المحكم)  
بضم فسكون ففتح اسم كتاب  
في اللغة (قوله همزة) أي  
ابدل ألفه همزا (قوله  
ومثل) بفتح (قوله بها)  
أي الخضراء (قوله السنبيل)  
بضم السين والموحدة  
وبينهما نون ساكنة

والطاووس فادونها مما يطير أو لا يطير يستحي أو لا يستحي صغيره وكبيره فلا يباع الا مثلا  
بمثل نحرها وان اختلف العدد كبيعة بأكثر (و) (كسكر) بضم السين المهملة وفتح الكاف  
مشددة فهو ربوي وكله جنس واحد (و) (كسسل) فهو ربوي وتقدم انه اجناس  
(و) (كسطلق) بضم فسكون ففتح (ابن) من ابل او بقر او غنم حليب أو مخيض أو مضروب وكله  
جنس واحد ولو من آدمي فلا يجوز بيعه بابل آدمي أو نعم بفضل أحدهما نص عليه المشذلي  
في حاشية المدونة ابن ناجي ابن آدمي عندى كاحد الابان من الانعام فيحرم الفضل فيه وفيها  
والله أعلم (و) (كحلبة) بضم الحاء المهملة واللام وتخفيف بالسكون نهى ربوية (وهل) محل  
ربوبيتها (ان اخضرت) أي كانت خضراء فيمنع بيعها قبل قبضها والفضل فيها فان كانت يابسة  
فليست ربوية فلا يمنع ذلك فيها وربوية مطلقا (تردد) الحط اختلف في الحلبة هل هي طعام  
قاله ابن القاسم في الموازية أو دواء قاله ابن حبيب وقال اصبغ الخضراء طعام واليابسة دواء  
ورأى بعض المتأخرين ان هذا تفسير للاولين وان المذهب على قول واحد وبضم هم انه  
خلاف لهما وان المذهب على ثلاثة أقوال ولذا قال تردد قال في التوضيح الخلاف في الحلبة  
انما هو في كونها طعاما أو دواء لاني كونها ربوية وكلام المصنف يؤهم ذلك لانه انما تكلم  
في الربوي اه وقد اعترض الشارح على المصنف بمثل ما اعترض المصنف به على ابن الحاجب  
ويظهر من كلام ابن عبد السلام انه يستفاد من الخلاف المذكور الخلاف في كونها ربوية أم لا  
فانه قال بعد ذكر الخلاف المتقدم وتطويرة الخلاف بين من أثبت مطعموميتها مطلقا وبين من  
قيدها بالخضراء انها على الاول ربوية لانها تدخل في الاصلاح وعلى الثاني الذي قيدها بالخضراء  
لا تدخر فلا تكون ربوية وان كانت طعاما قال والاقرب عندى انها ليست بمطعموم وانما غالب  
استعمالها في الادوية اه والظاهر ان المصنف اعتمد هذا (ومصلح) أي الطعام ربوي فهو  
مبتدأ خبره محذوف وعطفه على حب فيه شيء وهو انه ليس مقتاتا بل هو ملحق به نعم هو طعام  
للنهي رواية المدونة ان التوابل طعام ولذا قال ابن عرفة الطعام ما غلب اتخاذه لا كل آدمي  
أو لا صلاحه أو شره (كلج) بكسر الميم (وبصل وقوم) بضم المثناة وتبدل فاء اخضرين أو يابسين  
الشارح لا خلاف في ربوية الثوم والبصل وهما جنسان عند مالئرضي الله تعالى عنه ولم أرفق الملح  
خلافه أيضا وهو جنس آخر (وتابل) أو له مثناة فوقية ويلى ألفه موحدة متوحدة أو مكسورة  
وفي المحكم ان بعضهم همزه ومثله فقال (كقلقل) بضم القاء من حب معروف والحق به ابن  
عرفة الزنجبيل (وكزبرة) بضم الكاف والموحدة وفتح وتبدل الزاى سينان كانت يابسة  
لاخضراء الا يعرف بالاصلاح كما ساق (وكروبا) كزكريا وكتيماء (وأنيسون) بدل الهمز  
أوله ياء نون مكسورة فتثناة فتحة فسين مهمله آخره نون (وشعار) بشين معجمة كسحاب  
(وكونين) بفتح الكاف وضم الميم مشددة أخضر وأسود ويسمى الثاني حبة سوداء وشونيزا  
بفتح الشين المعجمة وهذا أكثر استعمالا ابن القاسم الشعار والكمونان والآنيسون طعام محمد  
واصبغ هذه الاربعة ليست طعاما هي دواء وانما التابل الذي هو طعام القفل والكروبا  
والكزبرة والقرقا والسنبيل ابن حبيب الشونيزا والخردل من التوابل لا الحرف وهو حب  
الرشاد ابن عرفة قول النخعي يجوز كراء الارض بالمصطكى نص في انما غير طعام (وهي) أي

(قوله اتفق) بضم التاء وكسر القاء (قوله وجودها) أي العلة (قوله والا) أي وان لم نعمل تردده، بعدم اقتبائه في الجواز (قوله فهو) أي التين (قوله فيه) أي التين (قوله الليم) بكسر اللام وسكون الباء أي اللامون المسالخ (قوله لانه) أي التارنج (قوله بها) أي الابزار (قوله الجلاب) ٥٤٤ بفتح الجيم وشد اللام آخره صوحدة (قوله ليس) أي الزعفران (قوله ساقه) أي لم

التوابل المذكورة (أجناس) الشارح وفي الكمونان جنس واحد (لا) ك(خردل) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة بينهما راء ساكنة فليس من المصلح فلا يدخله ربا الفضل وكان خردل بزا المصل والخز والنبطيخ والقرع والكراث وحب الرشاد الشارح ظاهر كلام ابن الحاجب أن الخردل ربوي ونصه بعد ذكر الأقوال في عله ربا الفضل فاما اتفق على وجودها فيه ربوي كالحنطة والشعير ثم قال والخردل والقرطم وتردد مالك رضي الله تعالى عنه في التين لعدم اقتبائه في الجواز ولا فهو وأظهر في القوة من الزبيب قال في التوضيح الخردل بالدال المهملة والأظهر في التين أنه ربوي لما قاله المصنف وقد ذكر صاحب التلخيص خلافا فيه الرماح وابن عرفة الليم طعام لا التارنج لأنه انما يستعمل في المصبغات ونحوها الرماح اشربة الحكميم كما هو ربوي على اختلاف في ربويتها ولا يتباع بطعام مؤخر أبو حنيفة لا يجوز الفضل في الاشربة كما هو شراب الورد وشراب البنفسج وشراب الجلاب وغيرها تقارب منفعتها ولا يجوز غسل القصب بالقصب فإذا صار شرابا جاز له دخول الابزار فيه فصارت مثل اللحم المطبوخ بها بالقي والمصطكي ليست بطعام والجلاب طعام (و) لا (زعفران) ابن يونس ليس بطعام اجماعا ابن سحنون من منع ساقه في طعام يستتاب فان لم يتب ضرب عنقه لأجماع الأمة على اجازته عبد الحق سألت أبا عمران عن هذا فقال ان ثبت عنده ذلك الإجماع بخبر واحد فلا يستتاب وان ثبت عنده بطريق يحصل له العلم به يستتاب ابن عرفة الصحيح أن الإجماع الذي يستتاب منكره ما كان قطعيا وهو ما بلغ عدد قائله عدد المتواتر ونقل متواتر على خلاف فيه نائها ان كان نحو العبادات الخمس وما نقل من الإجماع في الزعفران لم أجده في كتب الإجماع ومن أوعها كتاب الحفاظ أبي الحسن القطان وقتت على نسخة منه بخطه فلم أجده فيها بحال اه (وتحضر) بضم الظاء وفتح الصاد المعجمة جمع خضرة بضم فسكون أي شئ أخضر يؤخذ شيا فشيئا مع بقاء أصله كجامة وبلوشية وباذنجان وقرع وبقل أو بقلع أصله كخس وبقل فليست ربوية وان كانت طعاما (ودواء) كسغات وحزبيل وجوب لا يعصر منها زيت ما كول فليس بطعام (وتين) بعشائين فوقية فتحنية والراجح أنه ربوي كافي نقل في ونص ابن الموارث قال مالك رضي الله تعالى عنه لا يجوز في العنب التفاضل بعضه ببعض وان كان أحدهما لا يتزبب وكذلك التين وأحدهما لا يبيس ويحكم فيه بالأغلب فهوذا نص مالك رضي الله تعالى عنه أن التين ربوي اه وظاهره شموله للأخضر واليابس وقيل الا قول غير ربوي (وموز وفاكهة) كخوخ واجاص وتقاح وكشمري ورماني فليست ربوية ان لم تدخول (ولو ادخرت) بضم الدال وكسر الخاء المعجمة (بقطار) بضم القاف وسكون الطاء المهملة أي ناحية من البلاد كادخار التقاح ونحوه بدمشق وغيرها وكالبطيخ الأصفر بخراسان لندور ادخارها وعدم اقتبائها (وكبنديق) وحبون ولوز ونستق فليست ربوية على المشهور وان ادخرت في الاقطار كلها لانه ليس للاقتيات ابن عرفة وحكم ربا الفضل أصل في الاربعة البر والشعير والقر والمخ وفي علته اضطراب الباس في كونها

الزعفران (قوله ضرب) بضم فكسر (قوله عن هذا) أي قول ابن سحنون من منع ساقه الخ (قوله وهو) أي الإجماع القطعي (قوله نقل) بضم فكسر عطف على بلغ (قوله فيه) أي استنباه (قوله نائها) أي وثانها لا يستتاب (قوله ان كان) أي ما اجمع عليه (قوله العبادات الخمس) أي الشهادة والصلاة والزكاة وصوم رمضان وبيع البيت (قوله من الإجماع الخ) بيان لما (قوله أوعها) بفتح الهمز وسكون الواو وفتح العين المهملة فكسر الموحدة أي اجمعها (قوله مع بقاء أصله) أي من روعا بارضه (قوله أو بقلع أصله) عطف على شيا (قوله وان كانت طعاما) حال (قوله كغاث) بضم الميم فحين مجبة آخره مثلية (قوله حزنبل) بضم الخاء المهملة والراء وسكون النون وضم الموحدة (قوله فليس) أي الدواء (قوله انه) أي التين (قوله وكذلك) أي العنب في منع الفضل بينه (قوله فيه) أي المذكور من العنب والتين (قوله الاول)

أي الأخضر (قوله اجاص) بكسر الهمزة وشد الجيم واهمال الصاد (قوله بدمشق) بكسر الدال وفتح الميم (قوله لانه) أي ادخارها (قوله علته) أي بحكمة حرمة (قوله في كونها) أي العلة وسكون الشين المعجمة فثقاف مدينة الشام العظمى (قوله لانه) أي ادخارها (قوله علته) أي بحكمة حرمة (قوله في كونها) أي العلة

(قوله الاول) اى الاقتيات (قوله علمته) اى ثبوتها بالفضل ٥٤٥ (قوله لا يضح) اى التعايل بالادخار

للعيش غالباً (قوله وهو) اى  
الوزن (قوله متقدم) اضافته  
من اضافته ما كان صفة (قوله  
تعديل) - فاعول رد المضاف  
اقاعله (قوله الاتفاق) خبر  
ظاهر (قوله انهما) اى الجوز  
واللوز (قوله ترجيح) نائب  
فاعل يؤخذ (قوله لكن فى  
تكميل الخ) استدراك  
على يؤخذ من كلام الباجي  
الخ (قوله لانه) اى البلج  
الصغير الخ عمله لا بلج صغير  
(قوله واخرى) اى من البلج  
الصغير فى نقي رويته (قوله  
الطاع) بفتح الطاء المهملة  
وسكون اللام (قوله اغريض)  
بكسر الهمزة وسكون الغين  
المججمة وكسر الراء مفتحة  
تحتية فضاء مججمة (قوله  
لاجل) اى سواء كان المؤجل  
الماء أو الطعام (قوله ويبيع)  
اى الماء المشتري (قوله  
الاجاج) كغراب (قوله  
فاراد بصادقه) اى الترمس  
تفريغ على اذا نفع الخ (قوله  
منه) اى الصالح (قوله وكذا)  
اى التيسر فى عدم النقل  
(قوله فينقل) اى التخليل  
(قوله فيجوز به) اى الخلل  
(قوله به) اى اصله من غير  
وتحويه تفريغ على فينقل  
(قوله بدونها) اى الابرار  
(قوله عنه) اى التى (قوله  
فينقل) اى الخبز (قوله

عنه) اى الخبز

الاقتيات أو الادخار لا كل غالباً قالها الاول والادخار لا معيل القاضى وابن نافع مع رواية  
الموطا ورواية غيره الخمي عن الاميرى عن بعض أصحابنا علمته فى البر الاقتيات وفى انظر التمسكه  
الصالح للقول وفى الملح كونه مؤتمداً ابن القصار والقاضى الادخار للعيش غالباً الخمي لا يصح  
لان اللوز وشبهه غير متخذ للعيش غالباً وهو روى ثم قال ابن عرفة واختلف فى أنواع لا اختلافهم  
فى العمله ففى كون الجوز واللوز روى بين نقل لابن بشير ونحو قول الباجي من جعل العمله  
الاقتيات والادخار لم يجعل الجوز واللوز روى بين وظاهر متقدم رد الخمي تعديل ابن القصار  
والقاضى الاتفاق على انهما روى ان اه وبؤخذ من كلام الباجي المتقدم ترجيح ما شئى عليه  
المصنف فى اللوز والجوز مكن فى تكميل التقييدات مذهب المدونة منع الفضل فى الجوز  
واللوز القسقى والبندى ونحوها ونقل فى نص ابن يونس بان الجوز واللوز روى ان (و) لا بلج  
ان صغر) بضم الغين المججمة أى انه قد واخضر لانه علم لا طعام واخرى الطلع والاغريض  
وهو ارباب الخ تل سبع بنقه - ديم السمين طاع فاغر يض قبيل صغيره وهو فسر فربط فتم رقد  
جعت أو اناها فى طاب زبرت فالطام من الطلع والاف من الاغريض وهكذا الخ وصور يسع  
بعضها ببعض نسع وأربعون صورة من ضرب سبعة فى مثله لا يتكرر منها احدى وعشرون  
صورة والباقي بعد اسقاطها ثمان وعشرون صورة وهى يسع كل مثله وبما بعده يتبع خمسة  
منها وهى يسع كل من الزهو والبسر بالربط والترويس الربط بالتمر والثلاث والعشرون  
كلها جائز وهى يسع كل من الطاع والاغريض والبلج الصغير مثله وبما بعده فهذه ثمانى عشرة  
صورة ويسع الزهو مثله وبالبسر ويسع كل من البسر والربط والتمر مثله قال فى المدونة لا يجوز  
تمر برطب أو دبسر أو دبسر البليج ولا كبير البليج برطب ولا دبسر برطب على حال لا مثله لا ينقل  
ولا مثله لا (و) لا (ماء) بالماء فليس روى بل ولا طعام فيجوز بيعه ببعض مع فصل أحدهما  
يداً يده وسأويه لاجل لا باكثر منه مؤبداً لانه سلف جرته ولا باقل منه لاجل لانه ذهبان  
يجعل (ويجوز) يسع الماء (بظعام لاجل) ويبيع قبل قبضه والماء العذب وما فى حكمه  
ما يشرب عند الضرورة جنس واحد والاجاج الذى لا يشرب بحال كماء البحر الملح جنس آخر  
(والطحين) لخب لا ينقل دقيقه عن جنسه (والحن) لدقيق لا ينقل بحينه عن جنسه (والصلق)  
لخب لا ينقله عن جنسه (الا ترمس) فينقله اذا نفع بالماء حتى - افا فاراد بصلقه الهيمه المجمعة  
منه ومن نفعه بالماء (والتمبيذ) لتمر أو زبيب أو تين أى نفعه بالماء حتى يحلو (لا ينقل) المنبوذ فيه  
هن جنس المنبوذ فلا يباع به ولو تمثالا وكذا العصر فى تبصرة اللغى لا يجوز بيعه زيتون  
زيت قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه ولو كان الزيتون لا يخرج منه زيت (بخلاف خله)  
أى تخليل ما ينبت من ثمرة فينقل الخلل عن جنسه فيجوز بيعه به مع فصل أحدهما (و) بخلاف  
طبخ لخم به بجنس (ابرار) فينقله عن جنس المطبوخ بدونها وعن التى مظاهر كلام ابن بشير  
(ان كل ما طبخ ابرار انتقل عن أصله سواء اللحم وغيره والمراد بالابرار ما يشتمل البصل والثوم ونقله  
ابو الحسن عن أبى محمد صالح لا الملح (و) بخلاف (شبه) أى اللحم ابرار فينقله عن التى  
(و) بخلاف (تحقيقه) أى اللحم بنار أو شمس أو هوا (بها) أى الابرار فينقله عنه (و) بخلاف  
(الخبز) بفتح الطاء المججمة وسكون الواو حدة اخرها زى الحين فينقل الخبز عنه وعن الدقيق والخبز

(قوله الحق) يضم الهمز وكسر الخاء (قوله به) أي القلي (قوله فينقله) أي السويق (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله فينقل) أي اخرج السمن (قوله اخرج) يضم الهمز وكسر الراء (قوله باحد ههما) أي الخض والضرب باليد (قوله اتا) يضم اللام وشد التاء (قوله والاسوقة) ٥٤٦ أي سويق القمح وسويق الشعير وسويق الذرة مثالا (قوله مقائلين) أي

(و) بخلاف (قلي) بفتح القاف وسكون اللام (قمح) وشعير من الحبوب فينقله عن أصله والحق به تنبئت القول وتدمسه (و) بخلاف (سويق) أي طحن الحبوب بعد قليه أو صلقة وخفيفة فينقله عن أصله بالاولى من نقله بمجرد القلي (و) بخلاف (سمن) أي اخرجه من الحليب بخض أو ضرب يسد فينقل السمن عن اللبن الذي اخرج سمنه باحدهما الحط يحتمل ان مراده ان السويق والسمن اذا اتصارا جنسا غير السويق غير المتوت فالواو بمعنى مع ويحتمل أن مراده أن السويق غير جنس حبه لانه اذا كان القلي وحده ناعلا فاحرى القلي والطحن أما السمن فتناقل بالنسبة الى ابن اخرج زبده لا بالنسبة للبن فيه زبده نص عليه في المدونة والاسوقة كلها جنس واحد ونقله القباب عن ابن رشد والله أعلم (وجاز قر) بفتح المثناة وكسرة الميم أي يمه ان كان جديدا بمثله أو قديما بمثله بل (ولو قدم) يضم الدال (بئر) جديدا مقائلين هذا قول الامام مالك رضي الله تعالى عنه واشار بولو بقول عبد الملك يمنع بيع القديم بالجديد واستحسنه الخمي لعدم تحقق مما ذكره من الشدة جنفا القديم ان اختلف صنفاهما كصيفاني وبرني نقله ابن عرفة ونقله الموضح والشارح بدون قوله ان اختلف الخ الحط وفي كلام النفاين نقص لان ظاهر كلام الخمي انه اختار منع بيع الرطب بالرطب والبسر بالبسر اذا كان نقصهما بحيث يختلف فانه قال بعد ذكر الخلاف في هذه المسائل والمنع في جميع ذلك أحسن اذا كانا من جنسين كصيفاني وبرني وما يعلم انهما مختلفان في النقص اذا صارا ثمر الحديث (و) جاز ابن (حليب) من ثم بمثله الحط سيأتي ان شاء الله تعالى الكلام عليه بما فيه الكفاية عند قوله وزيد ومن وجبن راقط (و) جاز (رطب) يضم الراء وفتح الطاء بمثله عند ابن القاسم وهو المشهور ومنعه ابن الماجشون (و) بلج (مشوي) بمثله (و) بلج (قديد) بفتح القاف وكسر الدال المهمة تخففة بمثله (و) بلج (عفن) بفتح العين المهمة وكسر الزا بمثله في كتاب القسمة من المدونة اذا تبادل لاقعا عفا بهفن مثله فان تشابه في العفن فلا بأس به وان تباعد فلا يجوز أبو الحسن ابو عمر ان معناه اذا كان العفن خفيفا واستدل بمسئلة الغث قال فيها وان كانا مغشوشين او كان احدهما او كلاهما كثيرا التبن والتراب حين يصير خطرا فلا يجوز ان يتبادلا في الغث الخفيف او يكونا قبيين وليس حشف الثمر بمنزلة غث الطعام لان الحشف من الثمر والغث ليس من الطعام اه قلت ليس العفن كالثقل فان الغث ليس من الطعام وأما العفن فهو وصف للطعام وليس شيئا اذا انداعلى الطعام ابن رشد يجوز مبادلة الطعام الماء كقول اي المسوس والعفون بالصحيح السلام على وجهه المعروف في القليل والكثير ومنعهما اشبه وهو دايمل ما في قسمة المدونة واجازه سجنون في المعفون وكرهه في الماء كقول اذا كانت الحبة قد ذهب أكثرها وقوله قول اشبه بمثل ما في قسمة المدونة غير ظاهر لانه اذا كان العفن من الجانبين كان من المسكايسة فلا يجوز الا بالتماثل وان كان من جهة واحدة كان معروفا محضا والله اعلم فاذا الحط (و) جاز (زيد) يضم الزاي وسكون

كلا او وزنا (قوله هذا) أي جواز بيع الثمر القديم بالثمر الجديد (قوله استحسنه) أي المنع (قوله النفاين) أي نقل ابن عرفة ونقل خليل والشارح (قوله فانه) أي الخمي (قوله للحديث) علة والمنع في جميع ذلك أحسن (قوله لهم) أي ابل وبقو وعثم (قوله ومنعه) أي الرطب بمثله (قوله تشابها) أي القصبان (قوله تباعدا) أي القصبان في العفن (قوله واستدل) أي ابو عمر ان على تقييده بخفة العفن (قوله الغث) بكسر اللام أي بيع ما فيه غث بفتحها (قوله فيها) أي المدونة (قوله وان كانا) أي الطعامان المبيع احدهما بالآخر وهما من جنس واحد (قوله أحدهما) أي الطعامين (قوله كلاهما) أي الطعامين (قوله خطرا) بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء المهمة أي ما نعام من معرفة قدر كسل الطعام (قوله الغث) بفتح اللام (قوله يكونا) أي الطعامان (قوله ومنعهما) أي مبادلة

الماء كقول والعفن بالسالم (قوله وهو) أي منهها (قوله دليل) أي مدلول (قوله واجازه) أي التبادل (قوله كرهه) أي الابدال (قوله وقوله) أي ابن رشد (قوله لانه) أي الشان (قوله كان) أي الابدال (قوله وان كان) أي العفن (قوله كان) أي الابدال

(قوله لانه من بيع الرطب  
 باليابس) عله لا يجوز الخ  
 (قوله بمقتضى) بضم الياء  
 (قوله تعالىهما) اى العوضين  
 (قوله اخذ) بضم الهمزة  
 وكسر الخاء (قوله فهذه  
 عشر صور) تفريع على  
 بيع كل واحد من الحليب  
 الخ (قوله لاتحادهما) اى  
 الخيض والمضروب (قوله  
 بالجواز) صلة اختلف (قوله  
 لخروج الاقط من الخيض  
 والمضروب) اى فبيعه  
 بأحدهما بيع رطب يابس  
 من جنسه (قوله وهو) اى  
 الامتناع فيهما (قوله غير  
 انه) اى الشأن الخ استدراك  
 على فيحسن الخ لرفع ايهامه  
 انه لم يقتض شي من الحسن  
 (قوله فلا يستقيم) اى قوله  
 لارطبها بضمير المؤنث (قوله  
 من جعل رطبها الخ) بيان لما  
 (قوله فاعلا لخدوف) اى  
 لا يجوز (قوله وفيه) اى جعل  
 رطبها بالرفع فاعلا لخدوف  
 (قوله والمناسب) عطف على  
 الجارى (قوله لفظ رطبها)  
 اضافته للبيان (قوله لم يطابقه)  
 اى ضمير المؤنث ما بعد الكاف  
 (قوله وان عطفته) اى  
 رطبها (قوله خرج الزيتون  
 والليم) اى من رطبها يابسها  
 (قوله واليهما) اى الزيتون والليم صلة انصب  
 (قوله القصد) اى لا رطبها يابسها (قوله ليكن  
 يمكن ان يجعل الخ) استدراك على وحيث يفتى بلكلام الخ لرفع ايهامه انه لا ينبغي بصل

(قوله بمحذوف) اي لا يجوز (قوله والا) اي وان كان في احدهما ابرار (قوله من الماء) بيان ما بعده (قوله كثرة) خبر الفرق (قوله وقته) اي الاختلاف عطف على كثرة (قوله ونظر) بفتحات مثقلا (قوله فيه) اي الفرق (قوله وبينه) اي المبالول عطف على بينه (قوله لهما) اي المتبادلين (قوله وان المبالول) عطف على ان العفن (قوله احدهما) اي المبالولين (قوله وقيد) اي المنع (قوله ولم يعتبره) ٥٤٨ اي القيد (قوله هذا القول) اي باعتبار قدر الدقيق في خبر مثله (قوله

مطلقا) اي عن تقييد الخبزين بكونهما من جنس واحد (قوله واعترضه) اي ذكره مطلقا (قوله وقيد) اي اعتبار قدر الدقيق (قوله بكونهما) اي الخبزين (قوله انه) اي الشان (قوله قال) اي في التوضيح (قوله ان كانا) اي الخبزان (قوله والا) اي وان كانا من صنفين (قوله في الاولى) بضم الهمزة اي عجين بخنطة (قوله في الثانية) اي عجين بدقيق (قوله اصلهما) اي العجين والدقيق (قوله والا) اي وان لم يكن اصلهما واحدا (قوله جاز) اي الابدال (قوله لدقيقهما) اي العجين والخنطة (قوله وهو) اي التقييد بوزنهما (قوله مطلق) اي عن التقييد بوزنهما (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله يتقيه) اي الجواز (قوله كذلك) اي الجواز في اطلاقه (قوله ان هذا) اي الجواز بالوزن لا بالكيل (قوله هذا) اي كون الثالث تقسيم الاولين (قوله

محذوف من عطف الجمل وفيه تسكف فاضبط الاول اولى ومنع الرطب بالابس مقيدا اذا لم يكن في احدهما ابرار والا فهو جنس آخر صرح به في توضيحه والخصي في المشوى والقديد (و) لا يجوز بيع (مبالول) من قمح وفول وشوهم (١) مبالول (مثله) من جنس واحد ربوي لا متعائلين ولا متفاضلين لا كدلا ولا وزنا لعدم تحقق المماثلة في البل اذ من الحب ما يقبل من الماء ما لا يقبله غيره الخط والفرق بينهما وبين المشوى والقديد كثرة اختلاف المبالول ومخالفة اسفله اعلاه وقته في المشوى غالبا ونظيره في التوضيح وبينه وبين العفن ان العفن لا صنع لهما فيه بخلاف البل وان المبالول يختلف نقصه اذا ليس اذ قد يكون احدهما اشد اتناخا من الآخر والعفن لا يختلف اذا نسبواى العفن فانه ابن يونس وفرق عبدالحق بان المبالول يمكن الصبر عليه حتى يبيس والعفن ليس كذلك (و) لا يجوز بيع (ابن) فيه زبد (بزبد) ظاهره سواء اريد اخذ اللبن لاخراج زبدته أولا كاه وهو كذلك وقيد بعضهم بقصد اخراج زبدته فان اريد كاه جاز ولم يعتبره المصنف (الا ان يخرج) بضم التحتية وفتح الراء (زبدته) اي اللبن بخض اوضرب فيجوز بيعه بالزبد قاله في المدونة (واعبر) بضم المثناة وكسر الموحدة (الدقيق) اي قدره ولو بالخرى (في) بيع (خبز مثله) الخط ظاهره سواء كان الخبزان مما يجوز المتفاضل في اصولهما كقمح وشعير ام لا كقمح ودخن وقيد كراين الجاحب هذا القول مطلقا واعترضه في توضيحه وذكر ان الباجي قيده بكونهما من صنف واحد وذكر ان رشادانه لا خلاف ان المعتبر الوزن في الخبزين لاختلاف اصلهما على مذهب من رأى الاتخاذ كلها صنفا واحدا قال فليس هذا القول على عمومه كما قال ابن الجاحب اه وفي الشامل المعتبر الدقيق ان كانا صنفا واحدا والا فبوزن الخبزين اتفاقا وشبه في اعتبار الدقيق فقال (ك) بيع (عجين بخنطة او) بدقيق (فيعتبر قدر الدقيق في المستثنين بالخرى من الجاحبين في الاولى ومن العجين في الثانية ان كان اصلهما ما جنسا واحدا ربويا والاجاز من غير تحرر بالكلية لدقيقهما لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابله بالخرى ايقع العقد على معلوم (وجاز قمح) اي بيعه بدقيق بشرط تماثلهما لان الطحن لا ينقل (وهل الجواز ان وزنا) اي الدقيق والقمح وهو محل ابن القصار والجواز مطلق في الجواب (تردد) ابن شامس اختلف في بيع القمح بالدقيق فقيل بالجواز مطلقا وقيل بنفيه كذلك وقيل بجواز بالوزن لا بالكيل وبعض المتأخرين رأى ان هذا تفسير للقوانين وان المذهب على قول واحد وبعضهم انكر هذا الى هذين الطرفين اشار المصنف بالتردد غ ابن عبد السلام لما ذكر ابن القصار قولى مالك رضى الله تعالى عنه في بيع القمح بالدقيق جميع بينهما بان القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل وهذا غير صحيح لانه فسر قول مالك بما نص على خلافه من ان القمح لا يباع وزنا فاذا

قولى بفتح اللام مثنى قول بلانون لضافته (قوله جميع) اي ابن القصار (قوله بينهما) اي القولين (قوله بان لم القول الخ) صله جميع (قوله وهذا) اي الجميع (قوله لانه) اي ابن القصار (قوله بما نص) اي مالك رضى الله تعالى عنه (قوله من ان القمح لا يباع وزنا) بيان لخلافه

(قوله بيه) أي القمح (قوله عنها هو مخالف للجلسة) بيان نحوها (قوله خشية الغرر) هذه لم يجز بيه وزنا الخ (قوله للعدول به عن معياره) هذه خشية الغرر (قوله بيه) أي القمح (قوله وهو) أي ما يمنع فضله (قوله عنه) أي ابن القصار (قوله في بيه) أي بغير جلسه (قوله لأن المعروف كيله) هذه للغرر (قوله منه) أي القمح (قوله فيؤدى) أي بيه وزنا (قوله وهو) أي اتحاد قدرهما (قوله من كيل في الحبوب الخ) بيان ٥٤٩ معيارا للشرع (قوله ذلك) أي الوارد عن الشارع (قوله لم يجز بيه وزنا بالدرهم وقومها) معاهو مخالف لجلسه خشية الغرر للعدول به عن معياره فكيف يجوز بيه وزنا بما يمنع التفاضل بينه وبينه وهو دقيقه واجب عنه ابن عرفة بأن في بيه وزنا غررا لأن المعروف كيله والموزون منه مجهول القدر بالكيل فيؤدى إلى جهل قدر المبيع والمقصود في مبادلة القمح من الاتحاد قدر ما يأخذ وما يعطى وهو حاصل بالوزن (واعتبرت) بضم القوقية وكسر الموحدة (المماثلة) المشتقة في إبدال ربوي ربوي من جنسه (بمعيار) بكسر الميم أي الكيفية الواردة في (الشرع) من كيل في الحبوب ووزن النقود واللحم والسمن والعسل والزيت فلا يجوز بيع قمح بقمح وزنا ولا ذهب بذهب كيلة ولا بشرط في الكيل خصوص المدد والصاع والسق الواردة عن الشارع بل العبرة بما وضعه السلطان واعتاده الناس وإن خالف ذلك بزيادة أو نقص ولا بشرط في الوزن الدرهم والدينار والواقية والرطل الواردة عنه بخصوصها بل المدار على ما وضعه السلطان واعتاده الناس الوزن به وإن خالفها بزيادة أو نقص (والا) أي وإن لم يرد في الشرع وزن ولا كيل في نوع من الربويات كالبيض والثوم والملح والتوابل (ف) تعتبر المماثلة فيه (ب) معيار (العادة) الذي اعتاده الناس في معرفة قدره سواء كان كيلة أو وزنا فإن اعتداه في جنس ربوي ونسأوا فيه قدر ما بهما وإن غلب أحدهما قدر به (فإن عسر) بضم السين المهملة أي شق (الوزن) فيها هو معياره لعدم آله في سفر أو بادية (جاز التحري) لوزنه (إن لم يقدر) بضم التحتية وفتح الدال المهملة (على تحريه) أي الشيء الذي معياره الوزن (لكنه) جدا الشارح لعل قوله إن لم يقدر معصفا وأصله إن لم يقدّر تحريه أو سقط منه لا قبل أن والأصل لأن لم يقدر على تحريه لكثرته جدا لتوقف صحة الكلام على أحد الوجهين ومفهوم عسر الوزن عدم جواز تحريه الوزن مع تبسره وهو قول الأكثر وفي المدونة وابن عرفة جوازه ابن رشد في المبيعة والمبادلة ابتداء وأما من وجب له على رجل وزن من طعام فلا يجوز له أن يأخذه منه تحريا إلا عند الضرورة لعدم الميزان على ما قاله في نوازل مكنون من جامع البيوع ومفهوم الوزن عدم جواز تحري الكيل والعدد ولو عسرا وهو خلاف ما تقدم في بيع الخراف من جواز تحري الكيل مطلقا والعبد إن عسر البنان حاصل ما لا ينشأ من ما يباع وزنا فقط من الربوي تجوز فيه المبادلة والقسمة تحريا وهو في المدونة وما يباع كيلة فقط منه لا تجوز فيه المبادلة ولا القسمة تحريا إلا خلاف وماليس ربوي اختلف في جواز قسمته ومبادلته تحريا موزنا كان أو مكيلة على ثلاثة أقوال أحدها جوازه فيما يباع وزنا لا كيلة وهو مذهب أبي القاسم فيما حكاه عنه ابن عبدوس والثاني جوازه مطلقا وهو مذهب أبيه وقول ابن القاسم في العتبية وابن حبيب والثالث عدم جوازه مطلقا وهو الذي في آخر السلم الثالث من المدونة ١٥ ومقتضاه ترجيح القول تحريا) أي لوزنه مع تبسره (قوله وهو) أي جواز تحري الوزن المتيسر فيما يباع وزنا في المبادلة والقسمة (قوله منه) أي الربوي بيان ما (قوله اختلف) بضم النام وكسر اللام (قوله على ثلاثة أقوال) صله اختلف (قوله جوازه) أي التحري (قوله مطلقا) أي فيما يباع وزنا وفيما يباع كيلة (قوله يقول) عطية على مذهب (قوله ومقتضاه) أي من النسبة (قوله ترجيح القول

الوارد عن الشارع (قوله عنه) أي الشارع (قوله وإن خالفها) أي الدرهم والدينار الخ (قوله اعتيدا) أي الكيل والوزن (قوله ونسأوا) أي الكيل والوزن (قوله قدر) بضم فكسر منه فلا ذلك الجنس (قوله بأيمهما) أي الكيل أو الوزن (قوله وإن غلب أحدهما) أي في تقدير ذلك الجنس (قوله أي الغالب منه) أي الكيل أو الوزن (قوله هو) أي الوزن (قوله لعدم آله) أي الوزن هذه عسره (قوله في سفر) صله عدم (قوله الشارح) أي بهرام قال (قوله لا) فاعل سقط لقصد القظه (قوله إن) مضاف إليه انقضاء (قوله السه انقضاء) (قوله لتوقف الخ) هذه لعل الخ (قوله جوازه) أي تحري الوزن مع تبسره (قوله هذا) أي جواز تحري الوزن مع تبسره (قوله من جواز تحري الكيل مطلقا) أي وإن لم يعسر (قوله من الربوي) بيان ما (قوله

الثالث (أي لانه الذي في المدونة (قوله فالصور أربع) مكمل ربوي وزون ربوي مكمل غير ربوي وزون غير ربوي (قوله وهو) أي الواحدة وذكره كبر خبره (قوله كخبر) أي عقد عليه (قوله والصلاة) عطف على صوم (قوله يدين) بضم الياء (قوله فان كان) أي النهي (قوله فهو صحيح) خبر المنهي عنه الخ ويدخل القاء في خبره باعتبار آل الاستغراقية (قوله والأي) أي وان لم يدل على صحته دليل (قوله يلحقه) أي العقد (قوله عارض) أي يقتضي صحته ٥٥٠

الثالث ونقل ابن عرفة عن الباقي ان المشهور بجواز التحريم في الموزون دون المكمل والمعدود رواه محمد وغيره ٥١ وهو القول الاول في كلام ابن رشد فالصور أربع واختلاف في واحدة وهو الموزون من غير الربوي ابن رشد في رسم أخذ يشرب خمر من سماع ابن القاسم التحريم فيما يوزن جائز قيل فيما قل أو أكثر ما لم يكتم جذا حتى لا يستطاع تحريمه وهو ظاهر هذه الرواية وقيل لا يجوز ذلك الا فيما قل واليه ذهب ابن حبيب وعزاه لما لك رضى الله تعالى عنهم ٥١ (وفسد) عقد أو عمل (منهى عنه) لذاته كخبره وروى ما لصفته كخمر أو خارج عنه لازم له كصوم يوم العيد المستلزم الاعراض عن ضيافة الله تعالى والصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها المستلزم التشبه بمن يسجد لها أو للشيطان الذي يدين رأسه منها عند ذلك والصلاة والبيع ونحوه وقت خطبة الجمعة المستلزم التمسك عن استماعها فان كان خارجا غير لازم كالمسألة في الدار المغصوبة والطهارة بما مفسود فلا يقتضي الفساد الخطأ اختلاف الأصوليون هل النهي يدل على فساد المنهي عنه أم لا والمذهب انه يدل على فساد ابن شاس عندنا ان مطلق النهي عن العقد يدل على فساد الا ان يقوم دليل على خلافه هكذا حكى عبد الوهاب عن المذهب فالمنهي عنه الذي قام دليل على امضائه وترتب أثره عليه من غير فوات فهو صحيح والافه فاسد وفي التنقيح فساد العقد خال يمنع ترتب أثره عليه الا ان يلحقه عارض على أصلنا في البيع الفاسد وفي شرح التنقيح آثار العقود التمكن من البيع والهبة والوقف والاكل وغيرها من التصرفات وأما العوارض التي تلحقه فذلك ان النهي يدل على الفساد عندنا وعند الشافعي وعلى العينة عند الحنفي فطرد الحنفي أصله وقال اذا اشترى جارية بشرا فاسدا جازله وطورها وكذا سائر العقود الفاسدة وطرد الشافعي أصله وقال يحرم الاتماع مطلقا وان باعه ألف بيع وجب نقضه ونحن خالفنا أصلنا ورأينا الخلاف وقتلنا البيع الفاسد ثبت شبهة الملك فيما يقبله فاذا ملقه أحد أربعة أشباهه تقرر الملك بالقيمة وهي حواله السوق وتلق العين ونقصانها وتعلق حق الغير بها على تفصيل في ذلك في كتب الفروع فهذه هي العوارض والله أعلم ابن عبد السلام هذا هو المشهور في مذهبننا وقال ابن مسلمة يمضي الفاسد المختلف فيه ابن عرفة قيل ابن شاس نقل القاضي المذهب دلالة على الفساد ما لم يقم دليل بخلافه ونحو قول ابن التماساني في شرح المعالم قول مالك رضى الله تعالى عنه اطلاق النهي يقتضي الفساد فظاهره في نفس ما أضيف اليه لا ينقص عنه الا بدليل منه فصل يهرف النهي الى المجاور المقارن القوافي تفريع المذهب على انه يدل على شبهة الصحة وقاعدتهم انه يدل على الفساد ومعنى الفساد في الامارات عدم ترتب آثارها عليها الا أن يتصل بها ما يقرر آثارها على أصولها في البيع وغيره

وترتب أثره عليه (قوله أصلنا) أي قاعدتنا (قوله من التصرفات) أي نافيها بيان لغيرها (قوله سائر) أي باقى (قوله ثبت) بضم الياء (قوله ملقه) أي المبيع فاسدا (قوله حواله) أي تغير (قوله السوق) أي القيمة بزيادة أو نقص (قوله تعلق حق الغير بها) أي برهن أو اجارة (قوله قبل) بكسر الموحدة (قوله دلالة) أي النهي خبر المذهب والجله مفعول نقل المضاعف لفساده (قوله بخلافه) أي الفساد (قوله ونحوه) أي نقل القاضى (قوله اضيف) أي النهي (قوله لا يتصل) أي النهي (قوله عنه) أي ما اضيف النهي اليه وجملة لا ينقص عنه حال من نائب فاعل اضيف (قوله لا بدليل منفصل الخ) استثناء من قوله النهي يقتضي الفساد في نفس ما اضيف اليه (قوله المجاور المقارن) أي

لما اضيف النهي اليه كالتجش والتصبرية في حديث نهى عن بيع التجش والمصرة (قوله وجه القرائي) أي قال (قوله على انه) أي النهي الخ خبر تفريع (قوله شبه) بكسر فسكون أو بفتحهما (قوله وقاعدتهم) أي أهل المذهب (قوله انه) أي النهي الخ خبر قاعدة (قوله الا ان يتصل بها) أي المعاملات مستثنى من قاعدتهم انه يدل على الفساد (قوله على أصولها) أي الآثار (قوله في البيع وغيره) بيان لأصولها



(قوله شبهة الملك) أي في المنهي عنه (قوله ما يتصل به) أي ويقررت بآية الأثر على أصولها (قوله تقرّر) أي ثبت (قوله وهو) أي أحد الأربعة (قوله أو العين) أي ذات المسيح (قوله أو هلاكها) أي العين (قوله بها) أي العين (قوله واحد) أي من الأربعة (قوله طرد أصله) أي جهل قاعدته كلمة لا يخرج منها شيء (قوله فقال أبو حنيفة الخ) إيضاح لطرد الثلاثة أصولهم ومخالفة مالك أصله في بعض الأحوال (قوله وهذه) أي جواز التصرف وإنه لما ثبت خبره (قوله لا يثبت) أي المنهي عنه ويفسخ في كل حال (قوله وبعدمه) أي الفساد (قوله فلم يطرد) أي مالك (قوله أصله) أي لم يجعله كأي (قوله ٥٥١) (قوله متصل) أي بدليل المنهي نحو وعصى وصحت أن ليس حرير أو سرق أو نظر محرما فيها وصح بالحرام وعصى (قوله أو منفصل) أي عن دليل النهي (قوله ويخصص) أي الدليل الدال على صحة المنهي عنه (قوله القاعدة) أي كل ما نهي عنه فهو فاسد (قوله كقريش الأم من ولدها) أي عقد مؤد البسه (قوله جمعا) بضم فسكسر أي الأم ولدها (قوله ومثل) بفتح مكسرة مثقلا (قوله لا فاسد) أي للنهي عنه ولم يدل دليل على صحته (قوله فان طبخ اللحم) أي (قوله فان طبخ اللحم) أي ولو بغير ابن أرمه وهو أن لم يطبخ (قوله من أسيل) بفتح الميم جمع من أسيل فسكون ففتح أي ما حذف من سنة الصحابي الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أبو عمر) أي الحافظ ابن عبد البر قال (قوله لا أعلمه) أي حديث النبي عن بيع الحيوان

وحجة شبهة الملك من إعادة الخلاف وأما ما يتصل به على أصولنا فلأن البيع المحرم إذا اتصل به عندنا أحد الأمور الأربعة تقر فيه الملك بالقبعة وهو تغير السوق والعين أو هلاكها أو تعلق حق الغير بها على تفصيل مذکور في كتب الفقه قال مالك والثاني وأحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنهم النهي يدل على الفساد وقال أبو حنيفة يدل على الصحة فكل واحد طرد أصله إلا ما لك فقال أبو حنيفة يجوز التصرف في البيع به فاسدا ابتداء وهذه هي الصحة وقال الثاني ومن وافقه لا يثبت أصلا ولو تداولته الأملاك وهذا هو الفساد وقال مالك بالفساد في حالة عدم الأمور الأربعة المتقدمة ذكرها وبعدمه وتقرر بالملك إذا طرأ أحد ما لم يطرد أصله والله أعلم (الدليل) شرعي متصل أو منفصل يدل على صحته كبسج النجس والمهرأة فيحكم بصحته ويخصص القاعدة وعلى صحته مطلقا في حالة دون أخرى كقريش الأم من ولدها فإنه مبني إذا جمعا بملك واحد فالمنهي عنه ثلاثة أقسام فاسد مطلقا وهو ما لم يدل دليل على صحته أصلا وصحيح مطلقا وهو ما دل دليل على صحته مطلقا وفاسد في حال وصحيح في آخر وهو ما دل دليل على صحته في حال دون آخر ومثل للفساد فقال (ك) بيع (حيوان) مباح (بلحم) جنسه أن لم يطبخ اللحم فان طبخ جاز ببيع به حيوان من جنسه لأن اللحم ينقل بالطبخ عن جنسه ويجوز فيه التفاضل فلا يجوز بالحيوان من باب أولى ونقل ابن الحاجب قولين في ذلك فقال ابن عبد السلام ظاهر كلامه أنهم ما الجواز والمنع والذي حكاه ابن الموارز أن ابن القاسم أجازه وأثبت كرهه الخطر ويملك في مرسيل ابن المسيب عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان أبو عمر لا أعلمه ينقل من وجه ثابت وأحسن أسانيد مرسيل سعيد هذا ابن هبيل السلام عن ابن المسيب من ميسر الجاهلية بيع اللحم بالنساء والشاة أبو الزناد قلت لابن المسيب أرايت رجلا اشتري شاة فباعها بعشر شاة فقال ان كان اشتراها لغيرها فلا خير فيه أبو الزناد وكان من أدركت يهون عن بيع اللحم بالحيوان وكان ذلك يكتب في عهد العباس في زمان أبان بن عثمان وهشام بن اسمعيل والحديث عام في كل لحم ببيعون أسكن خصه الإمام مالك رضي الله تعالى عنه ببيع اللحم ببيعون من نوعه لأنه بيع معسوم مجبول من جنسه فهو من المزانية المختص منعها بالجنس الواحد ولذا قال بلحم جنسه وأما لحم طير بغير غنم بطير فأن قال في التوضيح شرط منع المزانية اتحاد الجنس وفي هذا إشارة إلى أنه لو كان غير مباح إلا كل لحاز ببيع اللحم وهو كذلك فيجوز بيع الخيل باللحم

باللحم (قوله ينقل) بضم فسكون ففتح (قوله ثابت) أي متصل السند (قوله مبسر) بفتح فسكون فكسر أي ربا (قوله شاة) أي ناقة مسنة (قوله فقال) أي ابن المسيب (قوله اشتراها) أي الشارف (قوله ذلك) أي النبي عن بيع الحيوان باللحم (قوله عهد) أي شروط (قوله العمال) بضم العين وشد الميم جمع عامل أي نائب عن الخليفة في الحكم في جهة (قوله أبان) بفتح الهاء من وخفة الموحدة (قوله بيع معلوم) أي اللحم (قوله مجبول) أي الحيوان من حيث صفة لحمه (قوله اتحاد الجنس) أي بين العوضين (قوله إلى أنه) أي الحيوان (قوله لو كان) أي الحيوان

(قوله روى) بضم فكسر (قوله عنه) اى اشهب (قوله فيها) اى المدونة (قوله لموضع الفضل) اضافته للبيان (قوله فيه) اى الصنف الواحد (قوله والمزانية) عطفت على موضع (قوله وسائر الدواب) اى المجرمة (قوله كمشرف) بضم فكسر (قوله انه) اى الشان (قوله عنان) بفتح العين ٥٥٣ اى شاة من المعز (قوله كريمة) اى هينة حسنة (قوله يشترط) اى فى منع

السبع (قوله الاخيرين) اى  
 بما لا منفعة فيه الا اللحم  
 وما قلت منفعة (قوله لمنفعة  
 الضمير) على جعلها ما واحدا  
 (قوله لانه طعام بطعام نسبية)  
 على لا يجوز (قوله منها) اى  
 ما لا تطول حياته وما لا منفعة  
 فيه الا اللحم او قلت (قوله  
 ومثل) بفتح مثقلا (قوله  
 وكذا) اى خصى الضان  
 المقتضى اضوفه فى عدمه من كثير  
 المنفعة (قوله الغرض) بفتح  
 الغين المجعولة والراء (قوله  
 فالاضافة) اى فى بيع الغرر  
 تفريع على المزج (قوله  
 تردد) اى مبيعه (قوله ليد  
 بضم ففتح اى تعريف بيع  
 الغرر بما تردد بين السلامة  
 والعطب (قوله انعكاسه)  
 اى استلزام عدمه عدم معرفه  
 فيكون جامعا لافرادها كلها  
 (قوله لخروج الخ) على عدم  
 انعكاسه (قوله غرر فاسد  
 صور بيع الجراف) اى لعدم  
 شرطه كغيره من اوكثير  
 يحد او غير محذور او غير  
 مستوى الارض (قوله  
 ويعتقن فى بيعه) كبيعها  
 بمثابة نقدا او عشرة لاجل  
 عطفت على فاسد (قوله اذ  
 لعطب فيها) اى فاسد بيع  
 الجراف ويعتقن فى بيعه ونحوه  
 اى فى تعريف بيع الغرر (قوله شك) بضم  
 الشين المجعولة (قوله او مقصود) عطفت على احد (قوله هو) اى بيع الغرر

الجدعة

الندبة وهو كل في نفسه وان كان جزئيا بالنسبة لما قبله للتمتع به ولذا امثل له المصنف بامثلة متعددة فقال (كبيعها) أي السلعة (بقيتها) التي يقومهاها أهل المعرفة لا يدري كل من العاقلين هل تقوم بقبيل فيوافق غرض المشتري ويخالف غرض البائع أو يكسبه فينكس الاصر (أو) بيعها بتمن موقوف قدره (على حكمه) أي العاقد الصادق بالبائع والمشتري لذلك (أو) على (حكم) شخص (غير) للعاقلين المازري فاسد للجهل بما يحكم به من الثمن ويحتمل كون ضمير حكمه للبائع وكون غير شامل للمشتري والاجنبي اللغوي للجهل بالثمن (أو) بيعها بتمن موقوف قدره على (رضا) أي أحد العاقلين أو الاجنبي فيها لا يجوز ثمراء سلعة بعينها بقيتها أو على حكمه أو حكم البائع أو رضا أو رضا البائع أرعى حكم غيرهما أو رضاه لانه غرر أبو الحسن اللغوي الا ان يقوم دليل على ان القصد بالتسليم المكارمة فيجوز كالمهبة للثواب وقبله في الشامل فقال الا بكرامة قريب ونحوه ما افاده الخطاب طفي هذا القيد لا يطابق كلام المدونة وانما ياتي على مذهب ابن القاسم ونص ابن عرفة الباجي واللغوي عن ابن القاسم من قال بعته كما يشتت ثم مضط ما اعطاه فان اعطاه القيمة لزمه محمد معناه ان فائت الباجي حله ابن القاسم على المكارمة كهبة الثواب واعتبر محمد لفظ البيع اه وارتضى البناني ان القيد في محله كما افاده الخط قال وهو الموافق لما جمل عليه الباجي كلام ابن القاسم وذ كر نص ابن عرفة المتقدم ثم قال والحاصل ان ظاهر المدونة مع ظاهر كلام ابن القاسم مختلفان لكن ابن اوزار كلام ابن القاسم اظهر المدونة واللغوي وابو الحسن ردا كلامها اظهر كلام ابن القاسم فقبحا عليه وهو ظاهر كلام الباجي فهما وفاقا عند الجميع وبه نعلم ان اعتماد عجم وطفي على ظاهر المدونة غير ظاهر بتقيد اللغوي وابي الحسن اهما والله اعلم وب الفرق بين الحكم والرضا ان الحكم يرجع الى الالتزام والجبر يعني ان الحكم يلزمهما البيع جبرا عليهما بخلاف الرضا فان لا يلزمهما ذلك فان رضيا فظاهر والا رجعا وليس له الالتزام البناني هذا الفرق غير صواب لانه يناقض قوله بالزام وقرق السراج بان الاول من العاقد ببيعة البيع والثاني من الجاهل اه قالت لاشناقصة لان الالتزام من العاقلين والله اعلم (أو) كزوليك) يحتمل انه من اضافة المصدر افعوله فيه ذكر بالتحسية وانه مضاف لفاعله فهو بالقوقبة (سلعة) اشتراها غير على الاول واشترتها انت على الثاني بتمن معلوم ومعنى قوليه ايها بتمن الثمن الذي اشتريته به (ليذ كرها) أي المولى بانكسر السلعة للمولى بالفتح حال التولية سواء ذكرتها أو لم يذكر (أو) ذ كرها ولم يذكر (غناها) ومحل الفساد في البيع بالقيمة أو على حكمه أو حكم غيرا ورضاه أو تولية بدون ذكر السلعة أو غناها اذا كان بالزام) أي شرط أن البيع لازم فان كان بشرط الخيار صح في الجميع وان لم يشترط لزوم ولا خيار صح في التولية وله الخيارات لانها مرفوعة وفي غيرها والمضار الزامها أو احدهما

٧٠ مخ في الاول) أي الاضافة للمفعول (قوله الثاني) أي الاضافة للفاعل (قوله اشتريت) بضم التاء أي السلعة (قوله فان كان بشرط الخيار) مفهوم بالزام (قوله وله) أي المولى بالفتح (قوله لانها) أي التولية (قوله وفسد) أي البيع (قوله في غيرها) أي التولية (قوله المضار) بضم الميم وكسر الصاد المجعلة (قوله الزامها) أي العاقلين

الخديعة وهو كل في نفسه وان كان جزئيا بالنسبة لما قصد للتمتع عنه ولذا مثل له المصنف بأمثلة  
 متعددة فقال (كبيعها) أي السلعة (بقيمتها) التي يقومها بها أهل المعرفة اذ لا يدري كل  
 من العاقلين هل تقوم بقليل فيوافق غرض المشتري ويخالف غرض البائع او يكسبه  
 فينعكس الامر (أو) بيعها بمثل موقوف قدره (على حكمه) أي العاقد الصادق بالبائع  
 والمشتري لذلك (أو) على (حكم) شخص (غير) للعاقلين المازي فاسد للجهل بما يحكم  
 به من الثمن ويحتمل كون ضمير حكمه للبائع وكون غير شاملا للمشتري والاجنبي  
 اللغوي للجهل بالثمن (أو) بيعها بمثل موقوف قدره على (رضاه) أي أحد العاقلين أو الاجنبي  
 فيها لا يجوز ثمراء ساعة بعينها بقيمتها أو على حكمه او حكم البائع أو رضاه او رضا البائع أو على  
 حكم غيره ما او رضاه لانه غير رأو الحسن اللغوي الا ان يقوم دليل على ان القصد بالتصكير  
 المكارمة فيجوز كالهبة للثواب وقبله في الشامل فقال الا كرامة قريب ونحوه افاده الخطاب  
 طفي هذا القيد لا يطابق كلام المدونة وانما ياتي على مذهب ابن القاسم ونص ابن عرفة  
 الباجي واللغوي عن ابن القاسم من قال بعثتك ابعاشت ثم خط ما اعطاه فان أعطاء القيمة  
 لزمه محمد معناه ان فانت الباجي حله ابن القاسم على المكارمة كهبة الثواب واعتبر محمد  
 لفظ البيع اه وارضى الباني ان القيد في محله كما افاده الخط قال وهو الموافق لما جرد  
 عليه الباجي كلام ابن القاسم وذ كر نص ابن عرفة المتقدم ثم قال والخاص ان ظاهر المدونة مع  
 ظاهر كلام ابن القاسم مختلفان لكن ابن اوزد كلام ابن القاسم لظاهر المدونة واللغوي  
 وابو الحسن رد كلامها لظاهر كلام ابن القاسم فقيد اه عليه وهو ظاهر كلام الباجي فهمه وافاق  
 عند الجميع وبه تعلم ان اعتماد عجم وطفي على ظاهر المدونة غير ظاهر اتقييد اللغوي وابي  
 الحسن اهما والله اعلم وب والفرق بين الحكم والرضا ان الحكم يرجع الى الالتزام والجبر بمعنى  
 ان المحكم يلزمهما البيع جبرا عليهما بخلاف الرضا فانه لا يلزمهما ذلك فان رضا فظاهر والا  
 رجعا وليس له الالتزام الباني هذا الفرق غير صواب لانه يناقض قوله بالزام وقرق السراج  
 بان الاول من العارف بقيمة البيع والثاني من الجاهل اه قات لامناضة لان الالتزام من  
 العاقلين والله اعلم (أو) (كز توليتك) يحتمل انه من اضافة المصدر فاعوله فيذكر بالتحسية وانه  
 مضاف لفاعله فهو بالقولية (سلعة) اشتراها غيري على الاول واشتريتها انت على الثاني يفر  
 معلوم ومعنى توليتها بيعها بمثل الثمن الذي شترت به (لم يذ كرها) أي المولى بالاكسر السلعة  
 للمولى بالفتح حال التولية سواء ذكرتها أو لم يذ كر (أو) (ذ كرها ولم يذ كر) (عنها) وبحل الفساد  
 في البيع بالقيمة أو على حكمه او حكم غير او رضاه أو تولية بدون ذكر الساعة أو غيرها اذا كان  
 بالزام) أي شرط ان البيع لازم فان كان بشرط الخيار صرح في الجميع وان لم يشترط لزوم ولا  
 خيار صرح في التولية وله الخيار لانها معروف وفسد في غيرها والمضّر الزامها أو احدهما

٧٠. منج في الاول) أى الاضامة للامفعول (قوله الثانى) أى الاضافة للفاعل (قوله اشترى) بضم التاء أى السلعة (قوله فان كان بشرط الخيار) مفهوم بالزام (قوله وله) أى المولى بالفتح (قوله لانها) أى التولية (قوله وفسد) أى البيع (قوله فى غيرها) أى التولية (قوله المضمر) بضم الميم وكسر الصاد المجعلة (قوله الزامهما) أى العاقلين

(قوله في بيعها) أي الساعة (قوله أو رضاه) أي غيرهما (قوله أو رضاه) أي أحدهما (قوله منهما) أي العاقلين (قوله لنشره) أي فقهه وبسطه (قوله فيها) أي المدونة (قوله والملازمة) أي بيعها (قوله مدرجا) بضم فسكون ففتح أي ملحقا بثنى (قوله بكنى) أي في لزوم بيعه مشتريه (قوله وهو) أي شرط ألا كنهنا باسمه (قوله بين) بفتح فكسر مثة لا أي ظاهر (قوله لو فعلا) أي العاقدان (قوله هذا) أي البيع ليل أو بيع المدرج ولا نشر (قوله على أن ينظر) أي المشتري بعد النشر (قوله اليها) أي الساعة (قوله فان رضى) أي المشتري الساعة (قوله امسك) أي المشتري الساعة لنفسه وإن لم يرضها (قوله جاز) أي البيع لا تنقضاء الغرر بالشرط المذكور (قوله معرفتهما) أي المتبايعين (قوله صفتها) أي الثوبين (قوله منهما) أي العاقلين (قوله وعن أبي سعيد) عطف على عن أبي هريرة (قوله يبعين) أي الملازمة والمداينة (قوله ولبيستين) بكسر اللام أي الاحتباء بشوب غير ساتر للقبل والصماء

في بيعها بفتحها أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه وأما على حكم أحدهما أو رضاه فالمضر الزام غير من له الحكم والرضاء منهما وأما في التولية فالمضر الزام المولى بالفتح (وك) بيع ثوب بلا نشره ولا علم صفتيه بشرط لزوم البيع للمشتري بمجرد (ملازمة) بضم الميم أي لمس (الثوب) مثلا فيها قال مالك رضي الله تعالى عنه والملازمة شرائك الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه أو تناعه إلا ولا تنأمله أو تو بما مدرجا لا ينشر من جراه أبو الحسن يعني وتكتفي باسمه وهو بين في الامهات ابن عرفة المازري لو فعلا هذا على أن ينظر اليها ويتأملها فان رضى امسك جاز (أو) بيع ثوب بثوب من غير معرفتهما صفتها بشرط لزوم البيع بمجرد (ملازمة) أي المبيع أي بذلك منهما ثوبه لا ينشر أو يخرج مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملازمة والملازمة عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولبستين (فيلزم) البيع أي محمل الفسادان شرط لزوم البيع بمجرد اللبس أو النبد فان شرط الخيار جاز (وكبيع) شيء بشرط اعتبار حال الحصة فليخرج مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرر (و) اختلاف في تفسيره (قوله هو) أي بيع الحصة الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (بيع منتهى) بضم الميم وفتح الهاء أي ما بين ما ينهي إليه رعيها) من الارض وبين محمل وقوف راعيها سواء راعها البائع أو المشتري أو غيرها مما للغرر بالقرب والبعيد باختلاف قوة الراي وصفة رعيه والفسادان بيع بالزام فان كان بخيار صريح (أو) هو بيع شيء بحكاسة بين العاقلين مشروط فيه أنه (يلزم) هما أو أحدهما (أو) مجرد (وقوعها) أي الحصة من يد أحدهما أو غيرهما ابن عسكرا أي متى سقطت لزم البيع لأنه بيع لأجل مجهول المازري أن كان معناه إذا سقطت باختياره فهو جائز إذا وقع مؤجلا إلا أن يكون عنه مجهولا أو مضاعفا إليه شيء يفسده مثل أن يقول متى نزلت حصة ولوليه دعاء وجب البيع (أو) هو بيع شيء غير معين من أشياء مختلفة (على) شرط أن المبيع (ما) أي الشيء الذي (يقع) الحصة (عليه) من ثلاث الأشياء (بلا قصد) ممن هي معه ومعه ومعه أنه ان كان بقصد جاز أن كان المشتري أو البائع

لاجل مجهول) علة للنهي عنه (قوله معناه) أي لزوم البيع بوقوع الحصة (قوله إذا سقطت) أي الحصة (قوله وشرط باختياره) أي من هي في يده بانه كان أو مشتريا أو غيرهما (قوله فهو) أي البيع (قوله إذا وقع) أي سقوطها باختياره (قوله مؤجلا) أي بأجل معلوم قدر زمن الخمار (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله اليه) أي البيع (قوله يفسده) أي البيع ومفهوم باختياره أنه ان جعل لزومه بوقوعها باختياره أو بغيره كسهو ونعاس فسد ومفهوم مؤجلا أنه ان جعل لزومه بسقوطها باختياره بلا تأجيل فسد لمجهول زمن وقوعها ففسده (قوله هو) أي بيع الحصة (قوله هي) أي الحصة (قوله ومعه) أي بلا قصد (قوله أنه) أي وقوعها (قوله ان كان) أي وقوعها (قوله بقصد) أي من هي معه (قوله جاز) أي البيع (قوله ان كان) أي من هي معه

(قوله فان اتفقت الاشياء) اي التي يبيع واحد من سائر الجنس والصفات (قوله جاز) اي البيع لما تقع الخصاصة عليه (قوله او هو) اي يبيع الخصاصة (قوله بقوة) اي من الراعي صلة تهرمية بحيث تنكسر كسرين او اكثر (قوله بما) اي الخصاصة (قوله فما خرج) اي من اجزائها بسبب رمية (قوله عزاه) اي هذا التصوير (قوله للمعلم) بضم فسكون فكسر اي شرح المازري صحيح مسلم (قوله له) اي الماهل (قوله وابن شاس) عطف على المصنف (قوله بالخصاصة) اي جنسها الصادق بغيره مددوه والمراد اي فما وقع من ذلك (قوله بعدده) اي الواقع (قوله وتبعهما) اي ابن شاس وخليل (قوله الشارحان) اي بهرام والباطي (قوله معناه) اي ما عزاه ابن شاس وخليل للمعلم (قوله انه) اي الشخص (قوله ويحرجها) اي الى اعلى ٥٥٥ ويتلقاها بكنية او كفه (قوله وما يقع) اي

من الخصص (قوله المقبلي) بشفع الميم وكسر القاف واللام (قوله ينو) اي يبعد (قوله عنه) اي ما عزاه ابن شاس للمعلم (قوله التعبير) اي الحديث (قوله ثم قال) اي عيب (قوله لان فيه) اي هذا التفسير الخ لعله احسنه (قوله اتفاقهما) اي المتبايعان (قوله له) اي البائع (قوله من يده) اي الراعي (قوله لان هذا) اي الاشارة بالتأويلات لفهام الشارحين المدونة وذكره لتد كبير خبره عليه يتوهم (قوله عليا) اي الابل (قوله وان كان الحكم عاما) حال (قوله لها) اي الابل (قوله ولغيرها) اي الابل من البقر والغنم والخيل والحمير والاماء (قوله لا تنزروا) اي الذكور (قوله يستأجرها) اي الذكور (قوله منه) اي المشتري فتأخر فيه يستأجر ويستعير (قوله فهو)

وشرط الخيار للمشتري فان اتفقت الاشياء جاز كان وقوعها بقصد اول (او) هو يبيع شي من بين دراهم او ذنانير عددها (بعدد ما يقع) من اجزاء الخصاصة المرمية على الارض بقوة بان يقول البائع للمشتري ارم بها فما خرج ثلثي بعدد ذنانير او دراهم عزاه بعضهم للمعلم وعزاه المصنف في توضيحه وابن شاس ان يقول ارم بالخصاصة فلذلك بعدد ذنانير او دراهم وتبعهما الشارحان عيب ولعل معناه انه يأخذ جلة من الخصاصة بكنية او بكف واحدة ويحرجها امرات معلومة وما يقع فالثلثي بعدده وفسره المقبلي بعدد ما يقع من المشتري في رمية بعشر حصيات متلا على ويتلقاها بظهر كفه ولفظ الحديث ينو عنه التعبير بالمقر ثم قال والاحسن ان معناه ان يقول له ارم بالخصاصة فما خرج اي وقع من اجزائها المتفرقة بسبب الرمي فلذلك بعدد دراهم لان فيه ابقاء الخصاصة على الافراد البنائي احسن ما يفسر به اتفاقهما على رمي الخصاصة لا على ولقها عددا معلوما كثلثين مرتوان له بعدد سقوطها من يده فان سقطت منها مرتين له درهمان ومكذا وان لم تسقط منه فلا شيء له قاله بعض في الجواب (تفسيرات) للحديث وعمل عن تاويلات لئلا يتوهم انما افهام لشارحي المدونة لان هذا اصطلاحه (وكبيع ما) اي الاجنسة التي في بطون) اثاث (الابل) اقتصر عليها تباين كابل لفظ الحديث وان كان الحكم عاما لها ولغيرها (او) يبيع الماء المتكسكون في (ظهور) ذكر (ها) اي الابل بحيث لا تنزروا والاعلى اثاث المشتري او من يستأجرها ويستعيرها منه (او) يبيع نبي معلوم بنين معلوم مؤجل (الى ان ينتج) بضم التحتية وسكون النون وفتح الفوقية آخره جيم اي يلد فهو من الافعال الملازمة لمصلحة المبنى للامعة قول وان كانت بمعنى المبنى للفاعل كفي وزكم ونص القاموس تجب المناقة كفي واتجبت وقد تجبها اهله او صرح بذلك في الصحاح فقال تجب المناقة على ما لم يسم فاعله تنتج نتاجا وقد تجبها اهلهما فتجبا اي يلد (النتاج) بكسر النون اي الولد وهو جنين حين البيع والتاجيل بولادته فالنن مؤجل باجل مجهول فلذا فسد البيع وأما لو اجل بحد محلي امرأة فصيح ويحمل على الغالب وهو تسعة أشهر وان اجل بحد محلي دابة ما كوله او غيرها فكذلك (وهي) اي المذكوران مما في البطون الذي يفسر به (المضامين) التي في الحديث بفتح الميم والصاد المجمة وتختيف الميم الثانية جمع مضمون اي محمول في البطن ابن عرفة نقله المعلى لا بضم كونه من الابل (و) مما في الظهور الذي يفسر به (الملاحق) بفتح الميم جمع ملقوح ونتاج النساج الذي يفسر به (حبل) بفتح الحاء المهملة والموحدة اي محبول (الحبل) كذلك اي المحبول في خبر الموطا

اي ينتج الخ تفريع على تفسيره يلد (قوله وان كانت الخ) حال (قوله كفي وزكم) بضم فسكون فيهما (قوله وهو جنين حين البيع) حال (قوله فلذا) اي ناجيله مجهول عليه فسد (قوله اجل) اي الثن (قوله فيصيح) اي البيع (قوله ويحمل) بضم فسكون فتخرج اي امدحها (قوله فكذلك) اي المؤجل بحد محلي امرأة في الصحة والحمل على الغالب (قوله نقله) اي تفسير المضامين مما في البطون (قوله كونه) اي ما في البطون (قوله وما في الظهور) عطف على ما في البطون (قوله ونتاج النساج) عطف على ما في البطون (قوله فكذلك) اي حبل في فتح الحاء والباء (قوله في خبر الموطا) حال من المضامين والملاحق وحبل الحبل

(قوله نى) اى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فمه) اى السبعون (قوله ونقله) اى تفسير الماضين والملاحيق وجبل الجملة (قوله  
وخرج) يفحات مثقلا (قوله لانه) اى البسج بالنفقة على البائع (قوله حيانه) اى البائع (قوله يتفق) بضم الباء وفتح الفاء  
(قوله عليه) اى البائع (قوله فيها) اى حيانه (قوله وان وقع) اى البسج بالنفقة عليه (قوله فسبح) بضم فسح (قوله رد) بضم  
الراء (قوله ان كان) اى ما انفق المشتري (قوله مثليا مجهولا) وصورة الرجوع بقيمة انه يرجع بقيمة مايا كاه عادة (قوله كان)  
اى البائع (قوله عياله) اى المشتري (قوله فيرجع) اى المشتري (قوله مطابقا) اى معلوما كان أو مجهولا (قوله مايا كاه) اى  
البائع (قوله فمهم) بضم فسح ٥٥٦ (قوله انه) اى المشتري (قوله ليس له) اى المشتري (قوله فى النفقة) صلة

عن سعيد بن المسيب لا ربا في الحيوان وانما انتهى فيه عن ثلاثة المضامين والملاقح وحبل الحبلية  
والماء من مافي بطون الابل والملاقح مافي ظهور الفحول وحبل الحبلية يبيع الجزور الى ان ينتج  
ساج الناقة وكانت اهل الجاهلية يتقايعون الجزور الى حبل الحبلية وحبل الحبلية ان تنتج الناقة  
ثم تحبل التي تجت ونقله الصقلي عن مالك رضي الله تعالى عنه مطلقا لا بقيد كونه في الابل  
وخرج مالك رضي الله تعالى عنه في الموطا ومسلم عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى  
عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن حبل الحبلية (وكبيعه) أي المالك عقارا  
او حيوانا او عرضا (بالنفقة) من المشتري (عليه) أي البائع (حياته) أي البائع فلا يصح لانه  
غير لجهل مدة حياته وما يتفق عليه فيها (و) ان وقع وانفق المشتري على البائع مدة فسخ  
البيع ورد المبيع لبايعه (و) (رجع) المشتري على البائع (بقيمة ما نفقة) عليه ان كان  
مدة وما او مثليا مجعولا كما اذا كان في عياله (او بمثله) أي ما نفقة المشتري على البائع (ان علم)  
بضم فكسر المثل الذي اتفق عليه فيرجع بقيمة المقوم مطلقا بقيمة المثل المجعول وبمثل المثل  
المعلوم والرجوع بالقيمة مختلف فالمقوم المعلوم يرجع بقيمة والمجعول من مقوم او مثلي يرجع  
فيه بقيمة ما يأكله كل يوم وفهـم من قوله ورجع الخ انه ليس له حبس المبيع مع قيامه في النفقة  
والغلة له على قاعدة البيع الفاسد فيها من اشترى دارا على ان يتفق على البائع حياته ليخرج فان  
وقع وقبض المبتاع واستغلها كانت الغلة له بضمائه ويرد الدار الى البائع ويرجع عليه بقيمة  
ما اتفق عليه الا ان تفوت الدار بدم او بئام فيغرم المبتاع قيمتها يوم قبضها اهـ عبد الوهاب  
فسد البيع للجهل بالعوض لان النفقة وقعت الى غير مدة معلومة ولو اتفقا على تهيئ مدة معلومة  
لجاز اذا كان يرجع لورثته ما بقي من المدة ان مات قبل تمامها او تمحوه لابن محرز عن ائمه ومعنى  
قيمة ما انتق يريد اذا كان في جلة عياله او ما لو وقع المشتري اليه مكيلة طعام أو وزنا معلوما من  
دقيق أو دراهم لرجع بذلك ابن يونس انما يرجع عليه بقيمة ما اتفق اذا كان لا يخصص النفقة  
او كان في جلة عياله أو ما لو وقع مكيلة معلومة من الطعام أو دنائيرا أو دراهم معلومة لرجع عليه  
بمثل ذلك وقوله الا ان تفوت الدار اي ويتقاصان ولو اسكنه اباها على أن يتفق عليه حياته فهو  
كرا فاسد فيرجع بقيمة ما اتفق وعليه كرا ما سكن ويتقاصان أيضا قاله ابو الحسن وله الرجوع

سبب و انظر ما وجه فهم  
 هذا منته (قوله له) اى  
 المشتري (قوله فيها) اى  
 المدونة (قوله فان وقع)  
 اى شراؤها بالانفاق عليه  
 (قوله قبضها) اى الدار  
 (قوله له) اى المبتاع (قوله  
 بضمائه) اى المبتاع الدار  
 سبب كون الغلله (قوله  
 ويرد) اى المشتري (قوله  
 ويرجع) اى المشتري (قوله  
 عليه) اى البائع (قوله  
 ما اتفق) اى المشتري (قوله  
 عليه) اى البائع (قوله  
 بالعوض) اى الثمن (قوله  
 بالاز) اى البيع بالنفقة  
 (قوله اذا كان) اى الشان  
 (قوله لو رتقه) اى البائع  
 (قوله ان مات) اى البائع  
 (قوله اذا كان) اى البائع  
 (قوله عماله) اى المشتري  
 (قوله اليه) اى البائع  
 (قوله لرجع) اى المشتري

(قوله رجع) أى المشتري  
(قوله إذا كان) أى المشتري (قوله أو كان) أى البائع (قوله عياله) أى المشتري (قوله لو دفع) بقية  
(قوله بذلك) أى مثله (قوله إذا كان) أى المشتري (قوله أو كان) أى البائع (قوله عياله) أى المشتري (قوله لو دفع) بقية  
أى المشتري إلى البائع (قوله من الطعام) بيان مكيلة (قوله أو دنائره أو دراهمه) عطف على مكيلة (قوله رجع) أى المشتري  
(قوله عليه) أى البائع (قوله يتقاصن) أى بقية الدار وقية فان ذل أو يا فلا شئ لأحدهما على الآخر والارجع من له  
الفضل به على الآخر (قوله أسكنه) أى المالك (قوله أياها) أى الدار (قوله على أن يتقن) أى المكنتى (قوله عليه) أى  
المكنتى (قوله خباته) أى المكنتى (قوله فيرجع) أى المكنتى (قوله وعليه) أى المكنتى (قوله يتقاصن) أى المكنتى  
والمكنتى بقية النفقة والكراء (قوله له) أى المشتري

(قوله للمنفق) بفتح الفاء (قوله ان كان) أي مادفعه (قوله فان فات) أي مادفعه له وهو سرف (قوله فلا يرجع به) أي السرف ولا عوضه أي السرف البتة في لما ذكر ابن يونس بيع الذات ذكرانه لا يرجع بالسرف الزائد الا في قيامه ولا يرجع به في فواته (قوله ومقابلته) أي الاربع (قوله بالمعروف في مثله) أي لا بالسرف ظاهره ولو كان فاعثا وفيه نظر (قوله الرجوع) أي بالسرف (قوله وانما ذكره) أي ترجيح الرجوع بالسرف (قوله ولم يذكرها) أي مسألة السكراء حال أي فقد ذكر ترجيح ابن يونس في غير محله (قوله بتمامه) أي القيمة أو المثل (قوله ولو سرفا فان) أي كان ما انفق سرفا فان (قوله والفقر) أي بين البيع والكراء (قوله لا يملكها) أي الغلة (قوله انه) أي المشتري (قوله به) أي السرف (قوله ثم ذكر) أي ابن يونس (قوله الا بغير) أي بالاتفاق على الموجب (قوله اختلاف) بكسر اللام (قوله انفق) أي المكتري (قوله عليه) ٥٥٧ أي المكري (قوله يرجع) أي المكتري (قوله عليه) أي المكري

(قوله عليه) أي المكري  
(قوله الوسط) أي التي  
لا سرف فيها (قوله بها) أي  
الهبة (قوله له) أي اليتيم  
(قوله الاول) أي الرجوع  
بالسرف (قوله الغلة) أي  
لان الزائد كهيئة من اجل  
البيع الخ (قوله شبهه)  
أي قوله الاول اقيس واول  
(قوله للمستثنين) أي البيع  
والاكرء (قوله ظاهره)  
أي التعليل (قوله بينهما)  
أي المستثنين (قوله فيها)  
أي المستثنين (قوله قال)  
أي (قوله وفيه) أي  
الايجار (قوله ويرج) أي  
ابن يونس (قوله لانه) أي  
السرف (قوله كلامه) أي  
ابن يونس (قوله أصله) أي  
جامع يونس (قوله ما قاله)  
أي ابن يونس (قوله أولا)  
بشدة الواو (قوله في بيع  
الذات) صله قال (قوله نقله

بحجة ما أنفق أو مثله ان لم يكن سرفا بل (ولو) كان (سرفا) بالنسبة للمنفق عليه ان كان قائما فان فات فلا يرجع به ولا يعوضه قاله (على الاربع) عند ابن يونس من الخلاف ومقابلته يرجع بالمعروف في مثله ق لم يذكر ابن يونس ترجيح الرجوع في بيع الذات وانما ذكره فيمن اكرى داره لمن يتفق عليه حياته ولم يذكرها المصنف عيب قوله وكبيعه يشمل بيع الذات والمنافع ويرجع في الاكرء بتمامه ولو سرفا فان قاله (ق) واهرق ان مشتري الذات له الغلة والمكثري لا يملكها ويلزمه كراء المثل البتة لما ذكر ابن يونس بيع الذات ذكرانه لا يرجع بالسرف الزائد الا في قيامه ولا يرجع به في فواته ثم ذكر الايجار وقال بعده ما نصه وختلف اذا انفق عليه سرفا هل يرجع عليه بالسرف فقال بعض أصحابنا يرجع عليه لان الزائد على نفقة الوسط كهيئة من اجل البيع فاذا انتقض البيع وجب الرجوع به او قال غيره لا يرجع الا بنفقة وسط مكن أنفق على يقيم له مال فاعلم يرجع عليه بالوسط فكذلك هذا ابن يونس الاول اقيس وأولى اه والظاهر من العلة شبهة للمستثنين بل ظاهره في بيع الذات فلا يرجع للفرق بينهما وحيثما يجزى ولو فاتت فيهما والماتقل ق كلام ابن يونس قال ما نصه لم يذكر خليل الايجار وقيده ذكر ابن يونس الخلاف في الرجوع بالسرف ويرجع الرجوع لانه كهيئة من اجل البيع فانظر قوله من اجل البيع ولم يقل من اجل السكراء ولم يذكر الخلاف في البيع وقد تقدمت كلامه بنصه فانظره البناء لم ينقل في كلام ابن يونس بتمامه وقد راجعت كلامه في اصله فوجدت ما قاله أولا في بيع الذات نقله عن أبي اسحق التوماني وقوله بعد ذكره المستثنين وختلف الخ هو كلامه من عند عزاه لنفسه في فهم انه راجع لاصل المسئلة وهو البيع ولا يخص الاجارة كما فعل المواق وقد نقل ابو الحسن كلام ابن يونس اثر مسألة البيع ونصه وانظر هل يرجع عليه بالزائد على نفقة المثل من السرف حكى ابن يونس في ذلك قولين وكذلك ابن بشير قال وليس الخلاف بين القواين فيمن سلف على ماله غير غلطا منه هل يرجع بذلك ام لا فانت تراه رد الخلاف الى البيع وكذلك عبد الحق ذكر الخلاف في البيع وصحح الرجوع مطلقا نقله عنه ابو علي واقه اعلم (ورن) بضم الراء وشد الدال المبيع بالنفقة على البائع حياته ذاتا كان او منفعة في كل حال (الا ان يقول) المبيع

عن أبي اسحاق الخ) مفعول ثان لوجد (قوله وقوله) أي ابن يونس (قوله كلامه) أي ابن يونس (قوله عنده) أي ابن يونس (قوله في فهم) بضم الفاء وكسر الهاء (قوله انه) أي كلامه (قوله وهو) أي أصلها (قوله ولا يخص) أي كلامه (قوله اثر) بكسر فسكون أي عقب صله نقل (قوله ونصه) أي أبي الحسن (قوله من السرف) بيتان الزائد (قوله وكذلك) أي ابن يونس في حكاية القولين (قوله قال) أي ابن بشير (قوله منه) أي المساط صله غلطا (قوله تراه) أي ابا الحسن (قوله وكذلك) أي ابي الحسن في رد الخلاف الى المبيع (قوله ذكر الخلاف في البيع) ايضا للتشبيه (قوله وصحح) أي عبد الحق (قوله مطلقا) أي ولو سرفا (قوله كان) أي المبيع

(قوله قيمته) أي المبيع (قوله ويقاصصه) أي المبتاع البائع في قيمة المبيع (قوله بما انفق) أي المبتاع على البائع فان تساوا باقلا يرجع احدهما على الآخر بشئ ٥٥٨ والارجع ذو الفضل على الآخر به (قوله بعضي) أي بالانفقة (قوله يقسم)

بهدم او بناء فيغرم المبتاع قيمته يوم قبضه ويقاصصه بما انفق الخط ظاهر قوله الا ان يقول انه اذا فات المبيع فان البائع يعرضه وليس كذلك بل حكمه حكم البيع القاسد يفسخ في القيمة فيرجع البائع بقيمة المبيع يوم قبضه ويقاصصه المشتري بما انفقه عليه وقد نبه على هذا البساطي وهو ظاهر والله اعلم (وكيسع) عسب بفتح العين المهملة وكسر السين المهملة يلمس التحمية فوحدة وفي لغة عسب بسكون السين وسقوط التحمية واقتصروا على النسيئة والقسط لان في اخرى بكسر هاء لا تحمية اي ضرب ابواماء (الفعل) بفتح الفاء وسكون الحاء المهملة اي الذكر وفسر بعبه بقوله (يستاجر) بضم التحتية وفتح الجيم اي الفعل (على عقود) الخط الظاهر انه بفتح السين ع وبفيه نظيران المصادرات التسمية على فقول بالفتح خمسة وهي القبول والوقود والولوع والظهور والوضوء وما عداهن بالضم كالتحول والخروج ويجوز الضم قياسا فياورد بالفتح واحترز بالمصادر من الصفات فانها انت كسيرة على فقول بالفتح كصبر وشكور وغفور ودود وعطوف ورؤف البنا في صوابه اعقاق بلغة مصدر الرباعي او عقاق كصبا وكباب واما عقوق بالفتح فوصف كصبر ولا مصدر في القساموس فرس عقوق كصبر وحامل وحائل ضد او هو على التثنية او على الجمع عقوق بضمين وقد عقت عققا وعققا محركة واعقت والعقاق كصبا وكباب الحمل بعينه ا هـ اي احبال (الانثى) للجهل لاحتمال حملها من مرة فيعجن صاحبها او من اكثر ولا تفعل فيعجن الآخر (وجاز) العقد على عسب الفعل ان قدر (زمان) كيوم واسبوع (او مرات) كثلث او سبعة ولا يجوز الجمع بين الايام والمرات الشيخ عن الواضحة لوسمي يوما وشهر الم يجوز ان يسمى زوات ابن عرفة في هذا الاصل خلاف (فان) سمى زمان او مرات و (اعقت) بفتحات منقلا اي حلت الاتي قبل تمام الزمان او المرات وعلامته اعراضها عن الفعل (انفسخت) الاجارة وعلى صاحب الاتي من الاجرة بحسب ما مضى من الزمان او حصل من المرات الخط ظاهر كلامه انه راجع الى الصورتين الزمان والمرات وهو الذي ارتضاه ابن عرفة خلاف ما ذكره ابن عبد السلام انه راجع للمرات فقط والله اعلم وهذا مستثنى للضرورة من قاعدة عدم انفساخ الاجارة بتسدد مائتوفى به المنفعة ويسأني في قوله ونفسخت يتلف ما يستوفى منه لايه الاصبي فعمل ورضع وفرس نزور ورض (وكيسع) في بيعه اي عقد واحد او يسبب بيعه او بيعه متضمنة بيعتين في الموطأ انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعه ومجمله عند الامام مالك رضي الله تعالى عنه على صورتين اشار المصنف لاحدهما بقوله (بيعهما) اي المالك السلعة المعينة (ا) شرط (الزام) للمشتري او للبائع بالشرائه وان لم يتردد في وجهه يتردد فيه النظر ويحصل به الفرر كبيعها (بعشرة) من الدراهم مثلا (نفسدا) اي حالة (او باكثر) منها كعشرين (لاجل) كشهروكذ اختلاف الثمنين في الجنس كدراهم ودنانير وفي المسفة كحمدية ويزيدية كما في النوضيح ومفهوم الزام انه لو كان بخيار في الاختيار لجاز وهو كذلك ولو باعها بالزام بعشرة لاجل او باكثر نفذ الجاز اعدم الفرر اذا لا يختار العاقل الا الاقل لاجل قال في المدونة لا يجوز بيع سلعة على انها بالنقد بدنانير او الى شهر بدنانير وكذا على انها الى شهر بدنانير او الى شهرين

بضم السين اي بسطة عن مشترية (قوله ويقاصصه) أي البائع (قوله بكسرها) أي السين (قوله انه) أي عقود (قوله احتز) بضم الهمزة أو فتحها على التجريد (قوله صوابه) أي عقود (قوله حائل) بالهمزة بدل الميم أي غير حامل (قوله ضد) أي من الاسماء الموضوعة للضدين (قوله أو هو) أي اطلاق عقود على غير الحامل (قوله للجهل) على التثنية (قوله الآخر) أي صاحب الفعل (قوله قدر) بضم فكسر منقلا (قوله في هذا الاصل) أي الجمع بين الزمان والمرات (قوله وعلامته) أي حملها (قوله انه) أي ان اعقت انفسخت (قوله وهو) أي رجوعه لهما (قوله انه) أي ان اعقت انفسخت (قوله وهذا) أي انفساخ الاجارة باعقاق الاتي (قوله قاعدة) أضافته للبيان (قوله وسأني) أي الاستثناء منها (قوله ففسخت) بضم فكسر (قوله مجله) بفتح الميم أي معناه الذي يحمل عليه (قوله وكذا) أي اختلاف الثمنين في القدر في ايجاب الفرر (قوله انه) أي البيع (قوله جاز) أي يعتان في بيعه (قوله الى شهر) حال من دينارين (قوله بدنانير) عطاف على دينارين بدنانيرين

انه أي البيع (قوله جاز) أي يعتان في بيعه (قوله الى شهر) حال من دينارين (قوله بدنانير) عطاف على دينارين بدنانيرين



(قوله لهما) أي العاقلين (قوله تجبيل النقد) أي بعد عقد البيع فاسدا (قوله وان كان) أي البيع (قوله فان كان) أي  
 البيع (قوله ذلك) أي اختيار المشتري الجيدة (قوله ذلك) أي المختلقة بجمود ورداة (قوله فيهما) أي الطعامين (قوله لانه)  
 أي المشتري (قوله احدهما) أي الطاهمين (قوله بقدر) بضم ففتح مثقلا (قوله انه) أي المشتري (قوله عنه) أي ما اختاره أولا  
 (قوله وبيع) عطف على بيع (قوله الطعامان) أي المبيع احدهما (قوله جاز) ٥٥٩ أي بيع احدهما (قوله اختلافا) أي  
 الطعامان (قوله واتقيا)

أي الطعامان (قوله عداهما)

أي الجوده والرداة (قوله

هذا) أي الجواز اذا اختلفا

جوده ورداة واتقيا فيما

عداهما (قوله على انه) أي

الشان (قوله فيها) أي

المدونة (قوله لهما) أي

المدونة (قوله كانه) بفتح

الهمزة وشد النون أي

المشتري (قوله وقدم ملك الخ)

حال (قوله وبأخذ) عطف

على يدع (قوله وبينهما فضل

في الكيل) حال أي في فهم

و بينهما فضل في الكيل

انهم الواسطون فانه يجوز

(قوله أصح) عند الهمز جمع

صاع (قوله بجملة) بجاء

مهملة أي يضار قوله أو

تسعة) عطف على عشرة

(قوله على الزام) صلة

اشترى (قوله اذمه ومهما)

أي المدونة الخ عله يؤخذ

من قولها ومن قولها (قوله

الطعام) أي بعضه (قوله

الاختيار) أي من طعامين

(قوله لزوما) راجع للنسأ

(قوله لا يجوز) خبر خبر أو

قوله مطلقا) أي سواء

كأنه بوبين أم لا جازا أو كيلا

(قوله ولا فيهما) أي المتماثلين (قوله قدره)

الطعام المختار منه (قوله فلا

يجوز) أي شراء أحد طعامين على الزوم (قوله معه)

أي الطعام المشتري (قوله بيع) بكسر الموحدة (قوله أحدهما) أي

المدكورين (قوله بالزام) صلة بيع (قوله هذه الصورة) أي الطعام مع غيره (قوله لدفع الخ) عله بالغ (قوله لتبعية الخ) عله

توهم (قوله ومثل) بفتح ان (قوله على الزوم) صلة بيع (قوله خير) بضم فسكون مثقلا (قوله بعد) بضم ففتح

بديار بن على الزام لهما أولا أحدهما وليس للمعتب تجبيل النقد لاجازة البيع لانه عقد فاسد  
 وان كان على غير الزام جازاه ونحوه لابن الحاجب وأشار الى الثانية بقوله (أو) ببيع إحدى  
 (ساعتين مختلفتين) في الجنس كبعد وثوب أو في الصفة كثوبين هروى وروى بنين واحد على  
 للزوم لهما أولا أحدهما فان كان على الخيار لهما جازا ولما شمل قوله مختلفتين مختلفتي الجنس  
 والصفة والرقم والجوده والرداة وكان الاختلاف بالجوده والرداة لا يقتضى الفساد لعدم  
 الفرور به استثناء فقال (الا) المختلفتين (بجوده) لأحدهما (ورداة) للآخرى وثنهما واحد كما  
 هو موضوع المسئلة فيجوز بيع أحدهما على الزوم لان المشتري لا يختار الا الجيدة والبائع  
 داخل على ذلك فلا غرر (وان اختلفت قيمتهما) أي الجيدة والردية واره للجال لان اختلاف  
 القيمة لازم لاختلاف الجوده والرداة فلا تصح المباغة ولما ذكر ان السلتين المختلفتين بجوده  
 أحدهما وأورد اة الاخرى يجوز بيع أحدهما ما بين واحد على الزوم وشمل ذلك الطعام  
 والحكم فيهما المنع اخرجهما فقال (لا) يجوز بيع (طعام) غير معين من طعامين مختلفين بجوده  
 أحدهما وورد اة الاخرى مع اتفاقهما جنسا واختلافهما كيلا لانه اذا اختار أحدهما يقدر انه  
 اختار الاخر قبله ثم انتقل عنه للآخر فيلزم بيع طعام بطعام فتحدى الجنس مع فضل أحدهما  
 وبيع طعام المعاوضة قبل قبضه ان يبيع بكيل فان اتفق الطعامان جوده وورد اة وكبلا  
 وحينما جاز والمثهور الجواز اذا اختلفا جوده ورداة واتقيا فيما عداهما هذا هو الذي نسبة  
 فضل اظاهر المدونة ابن زرقون قال فضل بن مسلمة ظاهر المدونة يدل على انه ان اتفق الكيل  
 والصفة جاز ابن عرفة لم اجد فيها ما يدل على ما قاله فضل بجمال غ ما قاله فضل يؤخذ من قولها  
 في تحليل المنع كانه يدع هذه الصبرة وقد ملك اختيارها وبأخذ هذه وبينهما فضل في الكيل  
 ومن قولها وكذا ان اشترى منه عشرة أصح محمولة بدينار أو تسعة مائة على الزام لم يجوز  
 اذمه ومهما لو تساوى في الكيل لجاز قال ابو ابراهيم ما نسبته فضل اظاهر المدونة هو المشهور  
 وعليه اقتصر ابن جماعة في مسائله والقباب في شرحه وقد ضبط ابن عرفة هذا الفصل فقال  
 وشراؤه الطعام على الاختيار لزوما لا يجوز في غيرهما ثلثين مطلقا ولا فيهما بوبين جازا  
 ولا كيلا لان اختلاف قدره فلا يجوز ان لم يكن معه غيره بل (وان) كان الطعام (مع غيره) كصبرة  
 وثوب وصبرة وثوب آخرين يبيع أحدهما بدينار على أن المشتري يختار إحدى الصبرتين  
 والثوب الذي معها بالزام وبالغ على هذه الصورة لدفع توهم جوازها لتبعية الطعام غيره ومثل  
 للطعام مع غيره فقال (ك) بيع (نخله منقرة) غير معينة بثمن معلوم حال أو مؤجل على الزوم  
 يختارها المشتري (من مختلفات) مقررات فلا يجوز بانه على ان من خير بين شيئين بعد منقلا فاذا

(قوله مطلقا) أي سواء

كأنه بوبين أم لا جازا أو كيلا

(قوله ولا فيهما) أي المتماثلين (قوله قدره)

الطعام المختار منه (قوله فلا

يجوز) أي شراء أحد طعامين على الزوم (قوله معه)

أي الطعام المشتري (قوله بيع) بكسر الموحدة (قوله أحدهما) أي

المدكورين (قوله بالزام) صلة بيع (قوله هذه الصورة) أي الطعام مع غيره (قوله لدفع الخ) عله بالغ (قوله لتبعية الخ) عله

توهم (قوله ومثل) بفتح ان (قوله على الزوم) صلة بيع (قوله خير) بضم فسكون مثقلا (قوله بعد) بضم ففتح

(قوله بقدر) بضم ففتح (قوله عنها) أى التى اختارها أولا (قوله وفيه) أى يبيع طعام وعرض بذلها الخ حال (قوله منوى) نعت ربا (قوله فيها) أى المدونة (قوله منه) أى الطعام (قوله على أن يختار) أى المشتري صبرة (قوله من صبر) بضم ففتح جمع صبرة (قوله عددا) مفعول باعتبار تسلطه على من تخيل (قوله بسميه) أى العدد العاقد (قوله عذفا) بكسر العين المهملة وسكون الذال المججمة ففاف أى عرجونا (قوله أن كان) أى البيع (قوله فيه) أى الكيل (قوله وكذلك) أى اشترا صبرة من صبر أو عددا من تخيل أو شجر مثمر بالزام فى المنع (قوله على الأزام) صلا اشتري (قوله ما ذكرنا) أى التفاضل فى بيع الطعام من صنف واحد (قوله ويه) ٥٦٠ أى الطعام المشتري على كيل (قوله وكذلك) أى اشترا عشرة أصع مجهولة بدينار

اختار واحدة بقدر أنه اختار قبلها غيرها وانتقل عنها إلى هذه فيؤدى إلى بيع طعام وعرض طعام وعرض وفيه ربا أفضل معنوى فيها وأما الطعام فلا يجوز أن يشتري منه على أن يختار من صبر صبرة أو من تخيل أو شجر مثمر عددًا يسميه انفق الجنس أو اختلاف أو كذا وكذا عذفاً من هذه التخلات يختارها المبتاع ويدخله التفاضل فى بيع الطعام قبل قبضه من صنف واحد مع بيعه قبل قبضه أن كان على الكيل لأنه يدع هذه وقد ملك اختيارها وبأخذ هذه وينم ما فضل فى الكيل ولا يجوز التفاضل فيه وكذلك أن اشتري منه عشرة أصع مجهولة بدينار وتسعة سمره على الأزام لا يجوز ويدخله ما ذكرنا ويبيع قبل قبضه وكذلك هذا القمح عشرة بدينار وهذا القمح عشرة بدينار الزاما ويدخله ببيع قبل قبضه وهو من بيعتين فى بيعة واحدة وما كانت العلة المذكورة موجودة فين باع بستانه المثمر واستثنى منه عدد تخلات مثمره يختارها وكان جائزا استثناء فقال (الاالبائع) جنانه المثمر بمن معه لوم حال أو مؤجل (يستثنى خمسة) بفتح الخاء المججمة وسكون الميم من التخلات المثمرات (من جنانه) الذى باعه على شرط أن يختارها منه فيجوز كما أجاب به الامام مالك رضى الله تعالى عنه بعد توقفه فيها أربعين ليلة أما لان المستثنى مبيع أو لان البائع به لم يجد حائطه والمشتري داخل على أنه لا يختار الا الجيد فلا يختار ثم ينتقل ولا بد أن يكون ثمر الخمس قدر ثلث الثمر كيلا ينفى الذى فى المدونة أربع تخلات أو خمسة فدان جازها مالك رضى الله تعالى عنه وجعله كن باع غنمه على أن يختار البائع منها أربعة أكاش أو خمسة أه وزاد ابن الحاجب التقييد بالسيرة وقصر فى ضيق السيرة بالثلث طق لم يجد به فى المدونة ولا ابن عابد السلام ولا ابن عرفة قلت هذا قصور فى التبيين وإن لم يعين التخلات وشرط الخيار لنفسه جازعند مالك رضى الله تعالى عنه أن كانت الثلث فدون وإن كان الخيار للمبتاع لم يجوز فى ابى الحسن بن عبد الحق إنما قال مالك رضى الله تعالى عنه فى البائع لاصل حائطه يجوز أن يستثنى منه خيار أربع تخلات أو خمس مهنون قدر الثلث فأقل وإن كان أكثر لم يجوز فى التوضيح لم يكتف المصنف بالاربع عن التقييد بالسيرة لان الحائط قد تكون تخلاته يسيرة ومراعاة بالسيرة قدر الثلث (وكبيع) انتهى آفة أو غيرها (حامل) يجيز فى بطنها (بشرط الحل) أن قصد به استزادة الثمن بان كان مثلها إذا كان غير حامل يباع بأقل مما بيعت به فإن قصد التبرى جاز فى الحل الظاهر

أو تسعة سمره على الأزام فى المنع (قوله هذا القمح) أى شراؤه (قوله العلة) المذكورة (قوله أى يبيع طعام وعرض طعام وعرض الخ) (قوله منه) أى البستان (قوله وكان) أى يبيعه بستانه واستثنى ثلثه منه عدد تخلات يختارها (قوله يختارها) أى البائع الخمس التى استثنىها (قوله منه) أى جنانه (قوله به) أى الجواز (قوله بعد توقفه) أى الامام رضى الله تعالى عنه (قوله فيها) أى المسئلة (قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم حرف تفصيل (قوله مبني) بضم ففتح مفعلا أى غير مبني (قوله فلا يختار) أى البائع تخلات يفرع على به لم يجد حائطه (قوله ينتقل) أى يختاره أولا إلى غيره (قوله الخمس) أى المستثناة (قوله الثمر)

أى لبيع الحائط (قوله جازها) أى البيع المستثنى فيه الاربع أو الخمس (قوله بالسيرة) أى التمر المستثنى (قوله لم يجد) فى بفتح الباء وضم الخاء المهملة (قوله به) أى الثلث (قوله هذا) أى قول طق لم يجد به الخ (قوله وان لم يعين) أى البائع التخلات التى استثنىها من جنانه حين بيعه (قوله وشرط) أى البائع (قوله الخيار) أى اختيار التخلات التى استثنىها (قوله جاز) أى البيع (قوله أن كانت) أى التخلات المستثناة (قوله الخيار) أى اختيار التخلات المستثناة (قوله لاصل) أى شجر واصله للبيان (قوله وان كان) أى المستثنى (قوله أكثر) أى من الثلث (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله ومراعاة) أى ابن الحاجب (قوله قصد) أى البائع (قوله به) أى شرط الحل (قوله التبرى) أى من الحل (قوله جاز) أى البيع بشرط الحل

أكثرهم) اى البدو (قوله  
للضرورة) علة غمض (قوله  
والمبني به) عطف على عق  
(قوله واجارنه) اى العقار  
عطف على يسعه (قوله  
وجبة) عطف على أساس  
(قوله وشرب) عطف على  
اساس (قوله الشرب) اى  
المشروب بالقله والمكثرة  
(قوله والاستعمال) اى الماء  
الحام بالاقصاد والامراف  
والتوسط بينهما (قوله بقيد  
اليمين) اضافته لليمان  
(قوله وبقيدهم القصد)  
صله تخرج واطافة قيد  
لليمان (قوله فى المجلس)  
اعت ثاب اثوب (قوله  
لا يفسد) اى الثوب (قوله  
برؤيته) أى الثوب (قوله  
كذلك) اى الثوب  
فى كونها فى المجلس ولا  
تفسد برؤيته حالها (قوله  
بجسدها الجهول) اى معه  
(قوله وعلى فساد) عطف

في العلى والوخش وفي الخفى في الوخش اذ قد يزيد عنها بدون الرأفة لانه قصه من غنها كثيرا فيكثر  
الغرر فان لم يصرح بما قصد حمل على الاستزادة في الوخش وغيرها لا ذمعة لان ذمته سماه وعلى  
التبهي في الرأفة البنائي الذي في تكميل التقييد فان نص على شرط الحمل براءة او رغبة فواضح  
والا فقال الخفى ان كان مشترها حضر بافطرطه براءة وان كان بدويا فليس ببراءة لرغبة  
أكثرهم في نسل الاماء (واعتقر) بضم الفوقية وكسر الفاء اجماعا (غرر) بفتح الغين المججمة  
والراء (يسير) للضرورة كاساس عقار فيجوز بيعه وشراؤه من غير معرفة عمق اساسه وعرضه  
والمنبى به واجارته مشاهرة مع احتمال نقص الشهر وكاله وجة محشوة ولحاف فيجوز بيعهما  
مع عدم معرفة حشوهما وشرب من سقاء ودخول حمام فيجوز ان بلا بيان مع اختلاف  
الشرب والاستعمال واصله (اعتقر) (الحاجة) ونعت غرر بجملة (لم يقصد) بضم التحتية وفتح  
الصاد المهملة الغرر اليه يخرج بقيد اليه الكثير كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء  
فلا يفتقر اجماعا وبقيد عدم القصد يخرج بيع الحيوان بشرط الحمل وبقيد الحاجة يخرج بيع  
غير المحتاج اليه كبيع ثوب في جراب في المجلس لا يفسد برؤيته وقلة خل مطبقة كذلك ابن  
عرفة الاتفاق على صحة بيع الجبة المحشوة بمحشوا الجاهول وعلى فساد بيع ثياب قيمتها نصف  
قيمة الجبة مع حشو الجبة دونها صنفة واحدة ولا مفرق غير الحاجة للعشوف بيعه مع جبة  
وعدمها في بيع مع الاثواب وعبر المازري عن قيد الحاجة بالضرورة الاخص من الحاجة  
واخطب سهل (وك) بيع مشغل على (مزانية) بضم الميم فزاي فو حدة فنون من الزين وهو الدفع  
يقال للثاغة التي تدفع من يحملها زبون ولها لاسكة او كلب بالدار زبانية لدفعهم الكسار في النار  
في الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانية وهي بيع غرر طاب كبلاب وبيع زيد  
بعنب كبلاب عن كل غرر بخرصه وفسرها أهل المذهب بما هو أعم مما في الحديث أنه موله بيع غير  
الربوي واليه أشار بقوله بيع شئ (مجهول) قدره (بشئ) (معلوم) قدره من جنسه ربويا كان  
او غيره (او) بيع شئ مجهول قدره بشئ (مجهول) قدره (من جنسه) فان كان المعلوم والمجهول  
من غير جنسه كقمح بارد بواصيرة قول فلا مزانية تت ان كان تفسير المزانية المذكور في  
الحديث من كلامه صلى الله عليه وسلم فلا يجوز العدول عنه وان كان ملحقا من رايه فلا مزانية

٣٦ \* ٢ منح الجليل

(قوله ممنوع) أي الحكم فيه المنع (قوله وهي) أي المزابنة (قوله وذكرها) أي المزابنة (قوله بعده) أي الغرر (قوله عنها) أي المزابنة (قوله فيها) أي المزابنة (قوله من بنسبه) راجع لهما (قوله من جنسها) أي القاكهة (قوله منعه) أي يسع مجهول (قوله كثره) أي يسع مجهول أو معلوم من جنسه مع كثره - دهما ٥٦٢ (قوله لأن صنعته) أي التور الخ لعله الجواز (قوله وكذا) أي يسع

على غيره الباطني لاشك ان ما فسر به أهل المذهب ممنوع وانما الكلام هل هو المزابنة أو اعم منها وهي من الغرر وذكرها المصنف بعده للنهي عنها بخصوصها فان انتفى الغرر فيها جازت والى هذا اشار بقوله (وجاز) يسع مجهول بمثله أو معلوم من جنسه (ان كثر احدهما) أي العوضين الجهولين أو المعلوم احدهما كثره يثبت تحققهما في غلو بنية أحد العاقلين حالة كون المعاوضة (في) ثني (غير ربوي) أي ما لا يحرم فيه بالفضل وان حرم فيه بالنسبة كمثل فاكهة بصيرة كبيرة من جنسها لا بدوه فهو في غير ربوي منعه في الربوي بالفضل (و) جازان يباع (بها) من ثبات النون غير ممنوع مجهول الوزن (بتور) بفتح المثناة فوق وسكون الواو وآخره اء نامن فحاس مفتوح يشمل الطشت والكروانة والصن مجهول الوزن أيضا لان صنعته صيرته جنسا آخر وكذا ان علم وزن الححاس فقط او وزن التور فقط فان علم وزنه ماعا فليس مما نحن بصدده وان جاز أيضا (لا) يجوز بيع فحاس (فالحوس) لعدم اتقاهما به نعتا عن جنس الححاس ان جهل عددها سواء علم وزن الححاس ام لا أو علم عددها وجهل وزن الححاس حيث لم يتبين فضل أحدهما والاجاز كعلم عددها ووزن الححاس المساوي وغيره من المحققين هذا في الفلوس القديمة التي كانت مجرد قطع من فحاس وأما فلوس وقتنا المسكوكة فنصنعها كبيرة مهمة فيجوز بيعها بالححاس كاللواني والله أعلم (وك) يسع (كالي) بكسر اللام آخره همز اسم فاعل كلام بالهمز أي حفظ قال الله تعالى قل من يكلوكم بالليل والنهار أي يحفظكم أي دين (ب) دين (مثله) وهي الدين كالتالي لأنه مكلوكم فهو من استعمال اسم الفاعل في معنى اسم المفعول اهلاقة لعاق الاشتقاق ويحتمل ان المراد بالكالي رب الدين وقوله مضاف محذوف والاصل وكبيع دين شخص كالي ويحتمل ان التجوز في الاسناد فهو مجاز عقلي وهو اسناد الفعل او ما فيه معناه لغري ما هو له الملازمة فاستندنا ما لفاعل للمفعول لوقوعه عليه في خبر عبد الرزاق في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي أي الدين بالدين واقسامه ثلاثة فسخ دين في دين وبيع دين بدين وابتهاد دين بدين وقد افادها المصنف باد ثابا ولها لأنه اشدها لانه رب الجاهلية كان رب الدين يقول لمدينه اما ان تقضيني ديني واما ان تربني فيه فقال (فسخ) بفتح فسكون أي تزلوا واسقاط (ما) أي دين أو الدين الذي (في الذمة) بكسر اللام المحجمة وشد الميم أي الصفة القائمة بالدين التي يقبل بسببها الالتزام والالتزام وصلة فسخ (في) مقابلة ثني (مؤخر) بضم الميم وفتح الهمز والهاء المحجمة قبضه عن وقت الفسخ يلتزمه المدين في ذمته وهو من غير جنس الدين المفسوخ كفسخ دينار في دراهم أو عرض أو أكثر منه كفسخ دينار في دينارين وأما تأخير الدين الحال أو الموجب باجل قريب الى اجل بعيد وانما مساويه أو اقل منه من جنسه فليس فسخ دين في دين بل مجرد تسليف أو تسليف مع اسقاط البعض فهو من المعروف المرغب فيه ومن الفسخ الممنوع أخذه ثني حال في الدين ثم رده للمدين في مؤخر من غير جنس الدين أو أكثر منه لا اغما يخرج من يد المدين ثم رجع لها وقضاه الدين ثم رده للمدين رأس مال سلم

النص بالتور المجعولين في الجواز (قوله ان علم) بضم فكسر (قوله وزنه) أي التحاس والتور (قوله مما نحن بصدده) أي المزابنة لأنه يسع معلوم به معلوم (قوله وان جاز) حال (قوله عددها) أي الفلوس (قوله والي) أي وان تبين فضل احدهما (قوله كعلم عددها ووزن الححاس) تشبيهه في الجواز (قوله لهلاقة) اضافته للبيان (قوله وهو) أي المجاز العقلي (قوله واقسامه) أي الكالي بالكالي (قوله كان) أي في زمن الجاهلية (قوله تربني) أي تزيد (قوله يقضي) أي المدين (قوله قبضه) نائب فاعل مؤخر (قوله وهو) أي المؤخر (قوله كفسخ دينار) أي في الذمة مؤجل (قوله في دراهم) أي موجهة (قوله أو عرض) أي مؤجل (قوله أو أكثر) عطف على متعلق من غير جنس الدين (قوله منه) أي الدين (قوله مساويه) أي الدين (قوله منه) أي الدين (قوله من جنسه) أي الدين راجع لهما (قوله مجرد تسليف)

راجع لمساويه (قوله وتسليف مع اسقاط البعض) راجع لاقل منه (قوله ثم رده) أي المأخوذ (قوله وهاتان منه) أي الدين (قوله لا لغا) بغير محجمة أي عدم اعتبار (قوله وقضاه الدين) عطف على اخذ ثني الخ (قوله ثم رده) أي الدين

(قوله عنه) أي الدين (قوله أجله) أي الدين (قوله أو بعده) أي حلول أجل الدين (قوله سلعة) مفعول يأخذ (قوله ولوج) أي دخول (قوله وإن كان) أي المأخوذ (قوله فإن كثر) أي الطعام المذخور فيه الدين (قوله ذلك) أي الاستيفاء (قوله لكثرة) أي الطعام (قوله أخذه) أي الطعام (قوله فإن انفصل) أي أخذه (قوله وطال) أي الفصل (قوله صر فيها) أي المذونة (قوله غريمك) أي دينك (قوله تعدد) يضم فكسر أي الدين (قوله إليه) أي الغريم (قوله أسلمت إليه دنائير) أي في شيء موصوف أن نصف شهر (قوله قضا كلها) أي أسلم إليه الدنانير (قوله بحد ثمان) بكسر ٥٦٣ فكون أي قرب قبضها منك (قوله من دين) صلة قضاء (قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله بغير شرط) صلة قضى (قوله هذا) أي منع فسبح مافي الذمة في العقار ما عين الغائب مطابقا (قوله فيه) أي أنه بالدين (قوله بما بسقط) يضم الياء وكسر القاف تفريع على الجواب (قوله وإن دخل في ضمانه بالعقد) مبالغة (قوله حاضرا) حال من هامته حاضرا (قوله أكثر) خبر إن (قوله فترك) أي البائع (قوله ما بينهما) أي غنمه حاضرا (قوله غائبا) (قوله لما كان) إضافة للبيان (قوله وتناول بفحاش) مثذلا (قوله أنه) أي المشان (قوله إذا أخذ) أي العقار (قوله تذر) أي قباس بالذراع (قوله فاما إن كان) أي أخذ (قوله عن الدين) (قوله فهو) أي أخذه (قوله وهو) أي ضمانه (قوله فنه) أي

وهاتان الصورتان كثر وقوعهما بين الناس تحيلا على الربا المبسط من الدين من بيع أو فرض فلا يجوز له أن يأخذ عنه قبل حلول أجله أو بعده ساعة معينة يتأخر قبضها ساعة لا يقدر ولوج البيت وإن كان ما ما فبقدر ما يأتي بحمال أو يكال فإن كثروا غابت الشمس قبل استيفائه استوفاه من الغد أشبه ولو تقادى ذلك شهر الكثرة إذا نصل أخذه فإن انفصل وطال فقال ابن الواز بردأ أخذ ويرجع إلى دنائير ابن عرفة التهمة على فسبح الدين معتبرة ففي صر فيها أن قبضت من غريمك دينًا فلا تعد إليه اليه مكانك سأل في شيء ولو أسلمت إليه دنائير ثم قضا كلها بحد ثمان من دين لك عليه بغير شرط فلا يجوز أن كان المذخور فيه غير معين بل (ولو) كان المذخور فيه شيئا (معينا) يضم الميم وفتح العين والياء (بنا آخر قبضه) عن وقت الفسخ (كشيء غائب) عقار أو غيره يبيع العقار مذارعة أو جوا فهاذا أنا ويل ابن يونس والخمى وابن محرز فإن قيل العقار الغائب المبيع جزا فإيدخل في ضمان مشتريه بالعقد فليس فيه يبيع معين يتأخر قبضه قلت تأخر القبض الحسى هو المعتبر هنا فإيدخل في ضمان لا يتنزل ضمانه منزلة القبض فلا يجوز لأن يأخذ في دينه عقارا غائبا إن دخل في ضمانه بالعقد لأن غنمه حاضرا أكثر من غنمه غائبا فترك ما بينهما لما كان التأخير وتناول المذونة فضل وابن أبي زهير والاندلسيون وأبو إسحق التوماني على أنه انما يمنع فسبح الدين في العقار الغائب إذا أخذه على صفة أو تذر يبيع إذ لا يضمه إلا بعد قبضه ووجوده على صفته فاما إن كان على روية ومعرفة ولم يشتر على التذريع فهو قبض ناجز كالقبض وهو من المشتري ويحويه لأشبه عن مالك رضي الله تعالى عنه مافي العينة واقتصر على هذا التأويل ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح والشرح وس (و) كلمة متواضعة فلا يجوز لمن الدين على مشتريه فسخه فيها قبل قبضها لأنها لا تنقل ل ضمانه حتى قبض فهو فسبح دين في مؤخر ويمنع فسبح الدين في أمة عليه أو ونشأ أقرا المدين برطما ولم يستبره بالذات (أو) كان المذخور فيه (منافع عين) أي ذات معينة كركوب دابة معينة وخدمة رقيق معين وسكنى عقار معين وذرع أرض معينة وعمل مدين معين لتأخر استيفاء ثمنها عن وقت الفسخ وقبض الأول لا ينزل منزلة قبض الجبيع هذا من قبض هذا من قبض ابن القاسم وقال أشبه يجوز لتزويل قبض الأول منزلة قبض الجبيع وانفق على منع فسخه في منافع غير العين فيها ومن لأن عليه دين حل أو إلى أجل فلا تكثر منه هارسة أو أرضه التي رويت أو عبده شهر أو نستهمله هو به عملا يتأخر ولا يتنازع به منه ثمرة ساضرة في رؤس الخيل قد أزهت أو رطبت أو زرعاً قد أفرل لا يستجارها ولو استجد الثمرة

الدين (قوله فيها) أي الأمة (قوله لأنها) أي الأمة (قوله ل ضمانه) أي مشتريه بالدين (قوله وجميع) يضم الياء (قوله لذلك) أي أنها لا تنقل ل ضمانه حتى قبض (قوله تمامها) أي المنافع (قوله هذا) أي منع فسبح الدين في منافع العين (قوله يجوز) أي فسبح الدين فيها (قوله واقفا) أي ابن القاسم وأشبه (قوله فسخه) أي الدين (قوله فيها) أي المذونة (قوله نستهمله) أي المدين (قوله هو) أي كبد لها نستهمله (قوله به) أي الدين تنازع فيه تكثرى ونستهمل (قوله به) أي الدين (قوله منه) أي المدين (قوله أو زرعاً) عطف على ثمرة (قوله لا يستجارها) أي الثمرة والزرع (قوله ولو استجد) أي رب الدين

(قوله من المسافة) بيان ما بقى (قوله من الكراء) بيان ما ناب (قوله له) اى المكثري (قوله لانه) اى أخذ آخرى غير معينة (قوله) وفي روايته (اى ابن القاسم عطف على عند ابن القاسم) (قوله فحل) بضم فكسر اى يبيع (قوله أخذه) اى المكثري (قوله خدم) اى عمل (قوله بغير شرط) اى تخدمته بالدين الذى عليه صلة خدم (قوله فانه) اى الشان (قوله تقاصصه) اى انعام (قوله عنده) (قوله فراغ) اى من خدمته معك (قوله من الدين) اى باجرة خدمته معك (قوله وبهذا) اى ما قاله ابن سراج صلة أفتى (قوله عنده) اى ابن رشد (قوله فان كان) اى ٥٦٤ المفسوخ فيه (قوله لغيره) اى المدين (قوله فلا يمنع) اى فسح الدين في مؤخر (قوله

استخدمه الزرع بلا تأخير جاز اه ابن رشد من اكثري دابة بعينها لم يكت انفسح الكراء ووجب للمكثري الرجوع بما ناب ما بقى من المسافة من الكراء ولا يجوز له ان يأخذ دابة اخرى غير معينة باجماع لانه فسح ما وجب له الرجوع به في ركوب لا يتجمل ولا معينة عند ابن القاسم وفي روايته عن مالك رضى الله تعالى عنه ما لا عند الضرورة اقل تحل كل الميتة من كل كونه في صحراء لا يجزى فيها كراء ولا شراء ويخاف هلاك نفسه ان لم يأخذ منه دابة يتبلغ عليه او اجاز اشهب أخذ دابة بما بقى له وان لم تكن ضرورة في ابن سراج اذا خدم معك من لك عليه دين بغير شرط فانه يجوز لك ان تقاصصه عند الفراغ من الدين الذى عليه وبهذا أفتى ابن رشد في نوازل اظهروا عنده اذا كان ابن رشد يفتى عليه قول ابن القاسم ومحل منع فسح الدين في مؤخر ان كان المفسوخ فيه للمدين فان كان لغيره فلا يمنع كما يفهم من قولها فلا تكثري منه ولا يتباع منه وفيما عقب ما تقدم ولو بيعت دينك من غير غريمك بما ذكرنا جاز وليس كغيرك لانك انتفعت بتأخير في ثمن ما فسخت فيه ما عدا به بخلاف الاجنبى اه فظاهره انه يجوز لجميع ما تقدم ذكره وقد صرح في الامم بجوازها بالوضعة والغائب والتمرة التى أزهت والزرع الذى أفرق ولم يذكر فيها بيعه بغير عين وظاهر كلام البراذعي جوازها لدخاله في العموم النسخي اختلف في دين فيها من اجنبى بخلاف عبد أو دابة فاذا لم يملكها فالحط واذا القسم الثاني من اقسام الكالني بالكالني بقوله (وبيعه) اى الدين ولو حالا (بدن) لغير المدين ومفهوم بدن انه لا يمنع من تأخر قبضه ولا بمنافع معين وهو كذلك كما تقدم وأقل ما يتحقق به بيع الدين لغير المدين ثلاثة اشخاص واذا القسم الثالث بقوله (وتأخير رأس مال المسلم) أكثر من ثلاثة أيام وهو نقد وسمى ابتداء دين بدن لانه لا تعمم النعمة به الا بالاعتقاد وهو أخف من بيع الدين بالدين لا اعتقاد التأخير فيه ثلاثة أيام (ومنع) بضم فكسر (بيع دين ميت) اى عليه (و) منع بيع دين على (غائب) ان بعدت عينه بل (ولو قربت غيبته) وثبت بينة وعلم ملاؤه (و) منع بيع دين على شخص (حاضر) ولو ثبت بينة في كل حال (الا ان يقر) بضم التحتية وكسر القاف وشدة الراء أى يعترف بالحاضر بالدين فيجوز بيع الدين الذى عليه ان كان الدين مما يباع قبل قبضه وبيع بغير جنسه وليس ذهباً بفضة ولا عكسه وليس بين مشتريه وبين مدينه عداوة ولا قصد اعتاقه واشترط حضوره ليعلم حاله بفضة ولا عكسه وليس بين مشتريه وبين مدينه عداوة ولا قصد اعتاقه واشترط حضوره ليعلم حاله

بضم الياء وفتح الها (قوله منه) اى المدين (قوله وفيها) اى المدونة (قوله ما تقدم) اى من قوله ما لك عليه دين حال أو موجد فلا تكثري منه دارة سنة أو أرضه أو عبده شبرا أو نستعمله به عملا يتأخر ولا يتباع به منه غرة أزهت أو زرعاً أفرق (قوله) بما ذكرنا اى من التمرة المزهدة في رؤس الخيل أو الزرع المفرك في أرضه أو منقعة المعين (قوله جاز) اى البيع (قوله وليس) اى بيع دينك لغير غريمك بما ذكرنا (قوله كغيرك) اى بيع دينك له بما ذكرنا (قوله بغير غريمك) اى المنع (قوله بتأخير) اى غريمك (قوله في ثمن ما فسخت فيه) اى من التمرة والزرع صلة انتفعت (قوله عليه) اى الدين الذى على مدينك أى قال اسلف جرتقها (قوله بخلاف الاجنبى)

اى بيع دينك له بما ذكرنا فلا يول اسلف بتمتعة اذا لادى لك عليه (قوله فظاهره) اى ما فيها (قوله انه) اى من بيع دينك لغير غريمك (قوله بجوازها) اى بيع دينك لغير غريمك (قوله فيما) اى الام (قوله بيعه) اى دينك لغير غريمك (قوله جوازها) اى بيعه بمنافع عين (قوله لا دخاله) اى بيعه بمنافع عين (قوله لغير المدين) صلة بيع (قوله انه) اى بيع الدين لغير المدين (قوله كما تقدم) اى في قوله ومحل منع فسح الدين في مؤخر ان كان المفسوخ فيه الخ (قوله وهو) اى رأس المال (قوله معنى) بضم فكسر مثقلا اى تأخير رأس المال النقد (قوله لانه) اى الشان (قوله به) اى المدين (قوله وهو) اى ابتداء الدين بالدين (قوله فيه) اى ابتداء الدين بالدين (قوله وثبت) اى الدين (قوله براءة) بالمدى غنى المدين (قوله عكسه) اى فضة بذهب (قوله مشتريه) اى المدين (قوله قصد) اى مشتري الدين (قوله اعنائه) اى اضراي المدين (قوله واشترط) بضم التاء وكسر الراء (قوله حضوره) اى المدين

(قوله فيه) أي الدين (قوله بهما) أي غنى المدين وفقره (قوله نقص الثمن) أي عن الدين (قوله بخمسة) له ستة بل سبعة بزيادة  
عدم عداوة المشتري المدين (قوله محركة) أي مفتوحة العين والراء (قوله من البائع) صله شرط (قوله لانه) أي بيع العربون (قوله  
فان وقع) أي بيع العربون (قوله وفسخ) أي بيع العربون (قوله جاز) أي بيع العربون (قوله بختم) بضم تحتية وفتح القوقية  
(قوله عليه) أي العربون (قوله ان كان) أي العربون (قوله لا يعرف) بضم فسكون ٥٦٥ ففتح (قوله يجعل) بضم الياء  
وفتح العين أي العربون  
(قوله بالولادة) أي  
لا بالرضاع (قوله فيها) أي  
المدونة (قوله بشرط) بضم  
ففتح مفعلا أي يجوز التفريق  
(قوله متى شامسده) صله  
يعرف (قوله ذلك) أي التبرق  
عن التفريق (قوله اختلاف)  
بضم التاء وكسر اللام (قوله  
به) أي التفريق بين الاب  
وولده (قوله منعه) أي  
التفريق بين الاب وولده  
(قوله وهو) أي المنع (قوله  
وان كانت) أي الام الخ  
حال (قوله موجد) بفتح  
فسكون فكسر أي حونا  
على فراق ولدها (قوله من  
ذلك) أي التفريق بينه  
وبين ولده (قوله ويقارب)  
أي الاب (قوله أشد) أي  
موجدة من الام (قوله  
هذين) أي الام والاب (قوله  
التفرقة) أي بين الام وولدها  
(قوله انما) أي التفرقة بين  
الام وولدها (قوله لا يجوز)  
أي في البهائم (قوله حدها) أي  
تفرقة البهائم (قوله يستغنى  
أي الولد (قوله خرجته)  
بفتحات متغلا (قوله فرق)  
بفتحات متغلا (قوله قال) أي الترمذي (قوله وأخرجه) أي الحديث (قوله وقال) أي الحاكم (قوله مشتركين) بكسر الراء (قوله  
فيهما) أي الام وولدها (قوله فلهما) أي الاخوين (قوله ابناؤهما) أي الام وولدها (قوله ويصيرهما) أي الام وولدها (قوله  
(قوله بهما) أي في ذلك واحد (قوله فيها) أي المدونة

(قوله فارادا) اى الاخوان (قوله وشرطا) اى الاخوان (قوله فقال) اى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وان كانا)  
 اى الاخوان (قوله يبعها جميعا) اى الواحد (قوله الشمل) اى الاخوين (قوله هبة الولد) اى قبل ان يعاود دون أمه  
 (قوله كبه) اى فى الفساد ٥٦٦ (قوله رده) اى المعيب (قوله فيها) اى المدونة (قوله والولد) اى غير

المنغر (قوله رده) اى  
 خلق العبد المأذون (قوله  
 سكن) اى الدين (قوله  
 فى ماله) اى العبد (قوله فان  
 يبعها) اى الام وولدها (قوله  
 كذلك) اى احدهما السيد  
 والاخر لعبد (قوله امرأ)  
 يضم فكسر اى السيد  
 وعبد (قوله والا) اى  
 وان لم يجمعهما بآلة واحدة  
 (قوله اجبرا) يضم الهمز  
 اى الرجل وعبد (قوله لان  
 العبد مالك الخ) علة اجبرا  
 الخ (قوله اعتق) يضم  
 الهمز اى العبد (قوله  
 تبعه) اى العبد (قوله  
 يجمعهما) اى الرجل  
 وعبد الام وولدها (قوله  
 ثامثلة) حال من ثاميه  
 (قوله وأنه) اى الاثغار  
 (قوله فيها) اى المدونة  
 (قوله ذلك) اى منسج  
 التقريق (قوله كن) اى  
 الاولاد (قوله تحلف) اى  
 المسيية على انه ولدها  
 (قوله الاشكال) اى الشك  
 قد صدقها (قوله وان بلغ)  
 اى الولد الذكر (قوله بها)  
 اى المسيية (قوله فيها)  
 اى المدونة (قوله الكتاب)  
 اى المدونة (قوله اذ عمت)  
 يضم فكسر مثقلا اى المسيية (قوله يثبت) قالت  
 يضم فكسر مثقلا اى المسيية (قوله انما) اى المسيية

ورثا ما وولدها صغيرا فاراد ان يتقا وما الام وولدها فباخذ احدهما الام والاخر الولد وشرطا  
 ان لا يفرق بينهما ما حتى يبلغ الولد فقال لا يجوز ذلك اهما وان كانا فى بيت واحد وانما يجوز لهما  
 ان يتقا وما الام وولدها فباخذ احدهما الام وولدها او يبعها جميعا ابن حبيب فان وقع  
 القسم فسخ كالبيع كان الشمل واحدا او مفترقا فيها هبة الولد للثواب كبه ومن ابتاع  
 اما وولدها صغيرا ثم وجد باحدهما عيبا فليس له رده خاصة وله رده ما عا يجمع بين  
 (أو) اى ولو كان التفريق (بيع أحدهما) اى الام وولدها (عبد سيد الاخر) ولو غير  
 مأذون له فى التجارة فيها لا ينبغي بيع الام من رجل والولد من عبد مأذون له ذلك الرجل لان  
 ما يد العبد ملك له حتى يتزعم منه سيده اذ لو رده دين كان فى ماله فان يبعها كذلك امرأ يجمعهما  
 فى ملك السيد او العبد او يبعهما معا للمالك واحد والفسخ البيع أبو الحسن معنى لا ينبغي  
 لا يجوز بدليل فسخه البيع وقوله مأذون له لا يفهم له اللغوى ان كانت الامة لرجل وولدها  
 اعبد اجبرا على جهمها فى ملك أحدهما او يبعهما من رجل واحد لان العبد مالك ان اعتق  
 تبعه ماله وقال مطرف وابن الماجشون يجوز أن يجمعهما فى حوزة الشمل واحد  
 أبو الحسن لا يجوز ان تكون الامة لرجل وولدها الصغير لولده الصغير وقد حرمة التفريق  
 بين الام وولدها فقال (مالم ينغر) بفتح قوله وثاميه مثقلا ثامثلة أو ثاميشة لان أنغر بشد  
 المثناة افتعل أصله أنغر فيجوز ابدال فائه المثناة من جنس تاء الاقعمال وادغامها فيها وابدال  
 تاء الافتعال من جنس الفاء وادغامها فيها وجوز سيويه الاظهار على الاصل قال وهو عربى  
 جيد ويجوز ضم اوله وسكون ثاميه المثلث فقط اى يثبت بدل رواضه بعد سقوطها والظاهر  
 ان المراد نباتها كلها وان لم يمت نباتها وان زمن سقوطها المعتاد وان لم تسقط بالفعل ورواضه  
 اسنائه التى ثبت له زمن رضاعه ولا بد من كون الاثغار (معنادا) فلا تفريق اذا انغر قبل وقته  
 المعتاد فيها اذا بيعت امه مسلمة او كافرة فلا يفرق بينها وبين ولدها فى البيع الى أن يستغنى عنها  
 الولد فى كله وشرابه ومنامه وقيامه مالك رضى الله تعالى عنه وحده ذلك الاثغار مالم يعمل  
 به جوارى كن او غلمانا بخلاف حضنة الحرة وقال الليث حده ذلك أن ينفع نفسه ويستغنى  
 عن امه فوق عشرين أو نحوها او وروى ابن حبيب حده ببيع سنين وعن ابن وهب  
 عشرين وروى ابن غانم عن مالك رضى الله تعالى عنه انه ينتمى الى البلوغ وعن ابن عبد  
 الحكم لا يفرق بينهما ما عاشا (و) ان سببت حرة مع ولد صغير وادعت انما امه (صدقت)  
 المرأة الحرة (المسيية) فدعواها انما امه فلا يفرق بينهما اتحد سايهما او اختلف صدقها  
 السلبى أم لا القرينة تكذبها وتحلف فى حالة الاشكال فقط وان بلغ فلا يحتل بها فيها اذا  
 قالت المرأة من السبي هذه ابنتى فلا يفرق بينهما ابن محرز فى الكتاب اذا زوجت أن هؤلاء  
 الصبيان ولدها فلا يفرق بينها وبينهم يحيى بن عمر والظاهر كبر الاولاد من غير ان يخلو به لانهم  
 لم يكونوا محرر ماله ابن محرز هذا كما قال انما صدقت فيما لا يثبت حرمة بينها وبينهم الا ترى انما الو



(قوله فيها) أي المدونة (قوله كلامها السابق) أي قولها إذا قالت المرأة من السبي هذا ببق فلا يفرق بينهما (قوله ولا يتوارثان) أي المسيبة ومن زعمت أنه ولدها (قوله بذلك) أي قولها أنه ولدها (قوله أما) بفتح الهمزة وشد الميم (قوله إنما) أي المسيبة (قوله لا ترثه) أي الولد (قوله فين) بكسر الميم (قوله لا يرثها) ٥٦٧ أي للمقر (قوله في الكتاب)

أي المدونة (قوله من الطرفين) أي من المسيبة ولدها ومنه لها أي وهذا لا ينافي بثبوته من أحدهما (قوله لأنه) أي عدم التفريق (قوله والا) أي وان فأت المبيع (قوله ويجبران) أي المتبايعان (قوله جمعهما) أي الأم وولدها (قوله عدم التفريق في الملك) عليه لا إجارة الخ (قوله يضرب) بضم الباء وفتح الراء (قوله أحدهما) أي الأم وولدها (قوله في الجمل) بضم الجيم (قوله لا في الفسخ) بضم الفاء (قوله على في الجبر) بضم الجيم (قوله فالتشبيه) بضم التاء (قوله لا في الفسخ الخ) بضم الفاء (قوله هذا) أي الاكتفاء بجمعهما في حوز (قوله علم) بضم العين (قوله قولها) أي المدونة (قوله وهما) أي التأويلان (قوله فيما قبل الكاف) بضم الكاف (قوله تأويلان) بضم التاء (قوله منعه) أي جمع سلعتي شخصين في عقد (قوله دفعه) أي الحبث (قوله بجمعهما) أي الأم وولدها (قوله بأنه) أي جمعهما

فأت هذا زوجي وقال هذه زوجتي فلا يصدقان لما يتعلق بينهما من الحرم (ولا توارث) بين المسيبة وما ادعت أنه ولدها فيها أثر كلامها السابق ولا يتوارثان بذلك ابن يونس لأنه لا ميراث بالتك أبو الحسن الصغير أما أنها لا ترثه فين إذا لا يتوصل إلى صدقها وأما أنه لا يرثها فليس على إطلاقه إذا المقر يورث إذا لم يكن وارث معروف وانما في الكتاب الميراث من الطرفين وقيد حرمه التفريق بين الأم وولدها بقيد آخر فقال (مالم ترض) الأم بالتفريق فيجوز لأنه حق لها على المشهور واستحسنه اللخمي وقيل للولد واختاره ابن يونس والمأزري وغيرهما وان وقع البيع المشتق على التفريق (فسخ) بضم فسح (ان لم يجعهاهما) أي المتبايعان الأم وولدها في ملك ان لم يفت المبيع والأم بفسخ ويجبران على جمعهما في حوز قاله اللخمي ومثل البيع هبة الثواب ودفع أحدهما صداها وأخلعا لا إجارة أحدهما أو تزويج الأم لعدم التفريق في الملك ويجبران على جمعهما في حوز ابن حبيب يضرب بأبع التفرقة ومبتاعها ضربا وجيعا أي ان علمنا حرمها وظاهر اعتناها أم لا (وهل) التفرقة في الملك بين أم وولدها (بغير عوض) كهبة أحدهما والأم لشخص والولد لا (كذلك) أي التفريق بعوض في الجبر على جمعهما في ملك بجامع مطلق التفريق في الملك وكونه بعوض وصف طردي لافي الفسخ ان لم يفت فالتشبيه في الجملة (أو يكتفي) بضم الكاف (بضم التشبيه وفتح الفاء في جمعهما) (بحوز) الشيخ هذا ظاهر المدونة لأن السيدنا بدأ بفعل المعروف علم أنه لم يقصد الضرر فناسب التخفيف وشبهه في الاكتفاء بحوز فقال (كالعق) لأحدهما فيمكن في نفسه بجمعهما في حوز اتفاقا في الجواب (تأويلان) أي فهمان لشراحيها في قولها لو وهب الولد وهو صغير بغير ثواب جاز وتزويج مع أمه ولا يفرق بينهما أو هما أقولان لما لا يرضى الله تعالى عنه فيما قبل الكاف في التوضيح ان قلت يلزم على التأويل الأول في التفريق بغير عوض وفي التفريق بعوض جمع شخصين سلبا في البيع وتقدم منه لجهل التفصيل قلت يمكن دفعه بنقويهما قبل بيعهما أو بأنه أجبر هنا للضرورة الداعية إليه أجاب بالأول غير واحد وبالثاني عماض البنا في أصل السؤال غير وارد إذ لا يلزم بيعهما في صفقة واحدة والله أعلم (وجاز بيع نصفهما) أي الأم وولدها الصغير أو الثلث أو ثلث أحدهما وربع الآخر واحد أو أكثر (و) جاز (بيع أحدهما) أي الأم وولدها الصغير (للعق) المنجز لا الكتابة أو تدبير أو عتق لأجل وهذا قيد في بيع أحدهما فقط ابن بطال معنى قولها لا بأس ببيع الأمة دون ولدها وولدها دون الأمة في بيع أحدهما على أنه حر بنفس البيع من غير احتياج لأحداث عتق بعده وقال غيره معناه لم يعتق بعد بيعه أبو الحسن يجبر المشتري على العتق على كلا الوجهين والأول أقوى والله أعلم قال تفصيل المسئلة أن تقول ان كانت التفرقة بالبيع فلا بد من جمعهما في ملك وان كانت يعتق كفي جمعهما يجوز وان كانت بجموعه فقبه الخلاف اللخمي إذا اعتق أحدهما جاز بيع الآخر ويجمعان في حوز وان اعتق الولد فليس له إخراجه عن أمه

(قوله بجمعهما) أي الأم وولدها (قوله قولها) أي المدونة (قوله بيع أحدهما الخ) خبر معنى (قوله غيره) أي ابن بطال (قوله معناه) أي قولها لا بأس (قوله قال) أي أبو الحسن

(قوله وان باعها) أي أمه (قوله كونه) أي الولد (قوله معها أي الأم) (قوله به) أي الولد (قوله وكرأه) أي الولد في سفينة أودابة  
(قوله ويشترط) أي البائع (قوله عليه) أي المشتري الأم (قوله نفقته) أي الولد (قوله ثم قال) أي اللغوي (قوله له) أي الولد  
(قوله مبيته) أي الولد (قوله عندها) ٥٦٨ أي أمه (قوله وله) أي السيد (قوله به) أي الولد (قوله اخدهما) أي الأم

ورلدها (قوله ويشترط)  
أي البائع (قوله عليه) أي  
مشتري أحدهما وكأية  
الآخر (قوله ومعه) أي  
المأهله (قوله يعود) أي  
الصغير (قوله منها) أي  
التفرقة (قوله ان كانا) أي  
الأم وولدها (قوله يجبرا)  
أي البائع والمشتري (قوله  
الجمع) أي في ملك (قوله  
ذلك) أي التفرقة (قوله  
اطلق) أي عن التقيد  
بامتناعه في دينهم (قوله  
واراد) أي المأزى (قوله  
عنه) أي يبيع ويشترط (قوله  
وجله) أي انتهى عن بيع  
وشترط (قوله ان شرط)  
أي البائع (قوله عليه) أي  
المشتري (قوله على أن  
لا يبيعه) أي المبيع (قوله  
جلدا) بفتح الجيم واللام أي  
مطابقا (قوله ثم قال) أي  
اللغوي (قوله قال) أي  
مالك رضي الله تعالى عنه  
(قوله الثنيا) بضم المثناة  
وسكون النون (قوله رد  
التمن) أي المشتري (قوله  
له) أي البائع (قوله يبيع  
وسلف) أي متردد بينهما  
(قوله سلف بجر منقعة) أي

وان باعها شرط على المشتري كونه معها وعندها وان سافر بالأم سافره معها وكرأه على  
المشتري ويشترط عليه نفقته ثم قال وان أعتق الأم وأخرجها عن حوزة ترك ولدها في  
حضانته ان كان لا خدمة له وان كان له خدمة كان مبيته عندها أو يأوى إليها في ثمارة في وقت  
لا يحتاجه السيد لخدمته وان باعها شرط على المشتري كونه عندها وله السفر به وتبعه أمه حيث  
كان نقله الخط (و) ان كاتب السيد أحدهما جاز يبيع (الولد مع) يبيع (كأية أمه) لو أخذ  
ويبيع الأم مع يبيع كآية الولد لو أخذ ويشترط عليه ان لا يفرق بينهما اذا عتق المكاتب منهما ما قبل  
الاختار (و) جاز (أ) كافر حربي (معاهد) بضم الميم وفتح الهاء أي مؤمن بفتح الهمزة والميم  
الثانية مشددا ومعه أمه وولدها الصغير (التفرقة) بين الأم وولدها يبيعهما وغيره (وكره) بضم  
فيمكسر أي حرم قاله أبو الحسن (الاشترائه منه) بالتفرقة ويجبر المشتري والبائع على جبههما  
في ملك مسلم مشددا وغيره ولا يفسخ البيع للأيام يهود الى ملك المعاهد وقال ابن حزم يفسخ  
ومفهوم معاهد منع الذي منها لا التزامه أحكام الاسلام ابن عرفة المأزى أرى ان كانا معا  
انصراني ذي فباع أحدهما من انصراني أن يجبر على الجمع لانه من التظالم هذا ان كانت  
التفرقة عندهم ممنوعة لا تجوز فان كان ذلك سائغا في دينهم ففقه نظر وبعض اشياخي اطلق  
الحكم بينهم اه وازاد والله أعلم ببعض اشياخه اللغوي (وكيبيع وشرط يناقض) الشرط  
(المقود) من البيع للتمني عنه فقد روى عبد الحلق في أحكامه عن عمرو بن شعيب عن جده  
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وجله اهل المذهب على وجهين أحدهما  
الشرط الذي يناقض مقتضى العقد والثاني الشرط الذي يعود لخلل في الفهم فاما الشرط الذي  
يناقض مقتضى العقد فهو الذي لا يتم معه المقصود من البيع (ك) شرط (ان لا يبيع) المشتري  
المبيع لاحد من الناس والامن فقر قليل وأما ان شرط عليه ان لا يبيعه لفلان أو فقر قليل  
فيجوز اللغوي ان باعها على أن لا يبيعه من فلان وحده جاز وان قال على أن لا يبيعه لفلان أو لا  
تبيعه لفلان فسد ثم قال وان قال على أن لا يبيع من هؤلاء التفرقة جاز وفي سماع علي بن  
زياد سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن باع عبدا أو غيره وشرط على المبتاع أن لا يبيعه ولا يهبه  
ولا يعتقه حتى يعطيه فنهى عنه قال لا بأس بهذا لانه بمنزلة الزهر اذا كان اعطاء الفحل لأجل مسمى  
اه ويمنل ان لا يبيع ان لا يهب أو لا يخرج من البلد أو على ان يتخذها ام ولد أو يعزل عنها أو لا  
يجوزها البهر الخط ومن البيع والشرط المناقض للمقصود ببيع الثنيا وهو من البيوع الفاسدة  
قال في المدونة ومن ابتاع سلعة على ان البائع متى رد الثمن فالسلعة له فلا يجوز لانه يبيع وسلف  
مجنون بل سلف بجر منقعة أبو الحسن هذا الذي يسمى ببيع الثنيا واختلف اذا نزل هل يتلافى  
بالعكة كالبيع والسلف أم لا على قولين اه يعني باسقاط الشرط لرجاخي اختلف اذا  
اسقط المشتري الثنيا بشرطه فهل يجوز البيع أم لا على قولين أحدهما ان البيع باطل والشرط

ان كانت السلعة منقعة كدار تسكن وارض تزرع وقوب يابس وحيوان يستعمل (قوله هذا) أي الاتباع باطل  
بشرط متى رد البائع الثمن فله المبيع (قوله واختلف) بضم التاء (قوله نزل) أي حصل ببيع الثمن (قوله يتلافى) بضم الباء أي  
يتدارك (قوله بالعكة) أي التصحيح بادق الشريط (قوله على قولين) صله اختلف

(قوله قوله) اى الاتمام رضى الله تعالى عنه (قوله فسحنا) اى المتبايعان باسقاط الشرط (قوله حكم البيع) والسلف في القوائم من انه ان كان المسلف البائع فله الاقل من الثمن والقيمة وان كان المشتري فعليه الاكثر منهما (قوله الملك) بكسر فسكون (قوله الاصول) اى العقار (قوله غائنه) اى مبيع الثياب (قوله فهو) اى شرط الاعناق في البيع (قوله وان كان مناقضا الخ) حال (قوله لتشوف) اى رضا عله جواز (قوله بريرة) بفتح الموحدة وكسر الراء فحسبة ساكنة اسم أمة صحابية كوتبت بنسح أواق فضة والواقمة اربعون درهما واثنتي عشرة أم السبعة أم المؤمنين عائشة رضى الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسعينها عليها فقالت لها ان شاء اهلك ان أصيب بهم صبة واحدة ولولا ذلك لى فاجبرت أهلها فابوا الا أن يأخذوا الاواق والاولاهم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثهم بذلك فامر عائشة بدفع الاواق اياهم على ان الولاهم واخبرها انه شرط باطل وان الولاه لمن أعطى الورق وخطب في شأن ذلك خطبة قال فيها ما بان أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى وقضاء الله احق وشرط الله أوثق وانما الولاه لمن أعتق أو كما قال صلى الله عليه وسلم ولفظ الموطأ مالك ٥٦٩ عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت بريرة فقالت انى كانت اهلى على تسع اواق في كل عام أو قيمة فاعينني فقالت عائشة ان احب اهلك ان اعداها لهم عددتم وا يكون لي ولولا ذلك فعلت فذهبت بريرة الى اهلها فقالت لهم ذلك فابوا اعلم الخجرات من عند اهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اعائنة انى قد عرضت عليهم ذلك فابوا على ان يكون الولاه لهم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فساها فاجبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها

باطل وهو المشهور والثاني انه جائز اذا اسقط شرطه وهو قوله في كتاب محمد بن الشيخ وقد فسحنا الاول أبو الحسن معنى قوله فيها بيع وسلف انه نارية يكون بيعا ونارية يكون سلفا لانه له حكم البيع والسلف في القوائم بل فيه القيمة ما بلغت ان فأت السلفة وفي معنى الحكم لا يجوز بيع الثياب وهو أن يقول أبيعك هذا الملك أو هذه السلفة على انى ان أتيت بالثمن الى مدة كذا أو متى أتيتك به فالبيع مصروف عني ويفسخ ما لم يفت يبد المبتاع قبل ميعته يوم قبضه وفوت الاصول لا يكون الا بالبناء والهدم والغرم والمخوذ ذلك هذا هو المشهور من المذهب والراجح ان غلظه للمشتري واستثنى من الشرط المناقض للمقصود فقال (الا) شرط ملتبسا (بتجيز العتق) من المشتري الرقيق الذي يشترطه فهو جائز وان كان مناقضا لمتنقى العقد لتشوف الشارع للعربية ولحديث بريرة وقال في المدونة لان البائع تعجل الشرط بما وضع من الثمن فلم يقع فيه عور واحتجز بالتجيز من التدبير والعتق لاجل والا يلا دفان ذلك لا يجوز للغريمون السيد او الامة قبل ذلك وبجحدوث بين برد المدبر فان فأت المبيع فلباقعه الا اكثر من قيمته يوم قبضه المبتاع ومن غنمه والظاهر ان شرط التجيز كشرط تجيز العتق وفي سماع ابن القاسم ما يدل على هذا وفي الذخيرة مثل شرط تجيز العتق شرط الهبة والهدية عند ما لى رضى الله تعالى عنه (و) ان باعه بشرط تجيز العتق وامتنع المشتري منه بعد العقد (لم يجبر) بضم الضمة وسكون الجيم وفتح الموحدة المشتري عليه (ان) كان البائع (ايهم) اى اطلق في شرطه تجيز العتق اى لم يقيد به بايجاب ولا بخيار ولا بانه حر يقص الشرع ان قال له ابيعك بشرط ان تعتقه واقتصر على هذا فان امتنع المشتري فلا يجبر عند ابن القاسم وقال اشهب وسحنون يجبر التمتع وهو احسن وشرط النقد في هذا فسد لتردده بين الساقية والتمنية لتخير المشتري في العتق فغيم

٧٢ منح في واشترط لهم الولاه فانما الولاه لمن أعتق ففعلت عائشة ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال ما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط انيس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله احق وشرط الله اوثق وانما الولاه لمن أعتق (قوله تعجل) بفتح حاء متفلا اى ملك (قوله وضع) اى ترك واسقط (قوله من الثمن) بيان لما (قوله فيه) اى البيع بشرط العتق (قوله السيد) اى المشتري (قوله دين) اى على المشتري (قوله يرد) بفتح فضم (قوله المدر) اى الى الرقة (قوله فان فأت المبيع) اى بشرط التدبير ونحوه (قوله ومن غنمه) عطف على من قيمته (قوله هذا) اى ان شرط التجيز كشرط تجيز العتق (قوله منه) اى تجيز العتق (قوله بعد العقد) صلة امتنع (قوله عليه) اى العتق (قوله بان قال) اى البائع الخ تصوير الابهام (قوله اى المشتري) (قوله على هذا) اى كذا الخ (قوله النقد) اى تعجيل الثمن للبائع (قوله في هذا) اى شرط العتق

(قوله ويوجبه) أي المشتري العتق (قوله فيها) أي الأقسام الأربعة (قوله به) أي الشرط (قوله كالأولين) أي في جبر المشتري على الاعتراف (قوله كالثالث) أي في تخيير المشتري في الاعتراف (قوله به) أي السلف (قوله وهو) أي الانتفاع (قوله شرطه) أي السلف (قوله وان كان) أي ٥٧٠ السلف (قوله به) أي السلف (قوله به) أي الممن (قوله وهو) أي الممن (قوله

البيع وفي عدمه فيخير البائع في رده وامضائه فان رده بعد القوات فعلى المشتري القيمة وشبهه في عدم الجبر على العتق فقال (ك) المشتري (المخير) بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والتخية مشددة أي الذي خيره البائع بين العتق ورده لمبايعته فانه لا يجبر على عتقه وان امتنع من عتقه فللبائع الخيار بين امضاء البيع ورده ويمنع التمسك بشرط اترده بين السلفية والتخية (بجسلاف الاستراء) لرفيق بشرط تفجير عتقه (على) شرط (اجباب العتق) على المشتري والزامه به ورضي المشتري بهذا الشرط ثم بعد الشراء امتنع من تخيير العتق فانه يجبر عليه فان لم يجزه فجزه الحاكم وشبهه في تجزير العتق فقال (ك) بيع الرفيق بشرط (أنها) أي الذات المبيعة أي كانت أو ذكرا (حرة) نفوس (الشراء) فتصير حرة بلا احتياج لاحداث عتق من المشتري اللخمى البيع بشرط العتق أربعة أقسام الأول ان يبيعه على انه حر بالشراء الثاني يبيعه بشرط ان يعتقه ويوجبه على نفسه ويلتزمه الثالث يبيعه على ان المشتري بالخيار بين ان يعتقه أو لا الرابع ان يقع الشرط مبهما أو البيع صحيح فيها وانما يفتقر الجواب في صفة وقوع العتق وفي شرط النقد في الوجه الأول يعتق بنفس الشراء وفي الثاني ان امتنع المشتري أعتقه الحاكم وفي الثالث لا يجبر المشتري على العتق ولا يجوز شرط النقد للغير لانه تارة يبيع وتارة سلف وللمشتري الخيار في العتق وعدمه فان أعتقه تم البيع وان أبي خيره البائع بين ترك شرطه وانما البيع والقيام به ورد البيع واختلاف في الرابع هل هو كالأولين وهو قول أشهب أو كالثالث وهو قول ابن القاسم وعليه مثنى المصنف وعطف على تناقض المقصود فقال (أو يحل) بضم التحتية وكسر الخاء المعجمة وشد اللام أي يوجب الجهل (ب) قدر (الثن كبيع و) شرط (سلف) من احد العاقلين لا آخر فان كان السلف من المشتري فالانتفاع به من جهله الثمن وهو مجهول فقد أوجب شرطه الجهل بل بقدر الثمن وان كان من البائع فالانتفاع به من الممن وهو مجهول فقد أوجب شرطه الجهل به وهو غن أيضا ولك ان تقول ان كان السلف من المشتري فالانتفاع به يقابله بعض الممن وبعبارة أخرى يقابل الثمن وهو مجهول فقد أدى الى جهل في الممن وان كان السلف من البائع قابل الانتفاع به بعض الممن وقابل باقيه وهو مجهول الممن فقد أدى الى جهل الممن (وصح) البيع (ان حذف) بضم فكسر شرط السلف قبل فوات المبيع بيد المشتري في التوضيح ظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين كون الاسقاط قبل فوات الساعة أو بعد فواتها لكن ذكر المازري ان ظاهر المذهب انه لا يؤثر اسقاطه بعد فواتها في يد المشتري لان القيمة حينئذ قد وجبت عليه فلا يؤثر الاسقاط بعده اه قوله لان القيمة أي من كانت أكثر من الثمن في أسلاف المشتري أو اقل في أسلاف البائع كما يأتي من المازري ان بعض الاشياخ تخرج قولنا بالصحة ان اسقط الشرط ولو مع القوات واعتز به وتركت خوف الإطالة اه كلام التوضيح وذكر في الشامل كلام المازري وهو مراد المصنف بقوله ان زلت الاكثر من الثمن الخ (أو) أي وصح البيع بشرط التدبير ان

ثمن أيضا) أي فشهله كلام المصنف فلا قصور فيه (قوله يقابله) أي الانتفاع بالسلف (قوله وبعضه) أي الممن (قوله وهو) أي بعض الممن المقابل للممن (قوله ادنى) أي السلف من المشتري (قوله باقيه) أي الثمن (قوله وهو) أي باقي الثمن (قوله ادنى) أي السلف من البائع (قوله قبل فوات المبيع) صله حذف (قوله انه) أي الشأن (قوله الاسقاط) أي لشرط السلف (قوله انه) أي الشأن (قوله اسقاطه) أي شرط السلف (قوله حينئذ) أي حين فوات المبيع بيد المشتري صله رجعت (قوله عليه) أي المشتري (قوله بعده) أي وجوب القيمة على المشتري والفرق بين اسقاطه قبل فوات المبيع واسقاطه بعده انه قبل فواته يخير من شرط السلف من اسقاطه وامضاء البيع بثمنه كبر فواته ولزوم القيمة المشتري لا يتأخر تخيير المشتري بين اسقاط شرطه وامضاء البيع بالثمن الاكثر من القيمة ان كان البائع (قوله به) بفتحات مشددة (قوله حذف)

(حذف)

بفتحات مشددة (قوله)

بشرط التدبير) صله البيع

(قوله وكذا) أي شرط التدبير في صحة البيع بخلافه (قوله ان مات) أي المشتري (قوله عليه) أي المشتري (قوله وكذا) أي شرط  
الصدقة عليه به ان مات في ان اسقاطه لا يؤثر الصحة (قوله ان مات) أي المشتري (قوله ورثته) أي المشتري (قوله من امد الخار)  
بيان (قوله وان اسقط) أي الشرط مبالغة (قوله اسقاطه) أي الشرط ٥٧١ (قوله به) أي الشرط (قوله

وانه) أي المبتاع اقوله ان  
فعل) أي وطئها (قوله  
النقد) أي تعجيل الثمن  
(قوله وهذه) أي شرط الرهن  
والجبل والاجل (قوله  
قريب) بفتح الموحدة مشى  
قريب (قوله غيبته) أي  
الرهن والجبل (قوله يقبض)  
بضم الياء وفتح الموحدة  
أي الرهن (قوله يمنع) بضم  
الياء أي البيع بشرط رهن  
معين غائب غيبة بعيدة  
(قوله به) أي السلف (قوله  
فيها) أي الغيبة (قوله فهو)  
أي ولو غاب ففريم على  
وبالغ الخ (قوله ذكره) أي  
ولو حذف (قوله عنده) أي  
وصح ان حذف (قوله وقول)  
عطف على المشهور (قوله  
وتأول) بفتح مثقلا  
(قوله وهو) أي نت (قوله  
نيه) أي كاد التوضيح (قوله  
فانه) أي ابن عبد السلام  
(قوله عندهما) أي الصحة (قوله  
قال) أي ابن عبد السلام  
(قوله وكذا) أي فعل ابن  
عبد السلام (قوله ثم قال)  
أي عياض (قوله عندهما)  
أي الصحة (قوله في الغيبة)  
أي على السلف (قوله  
لاتهامه) أي المشتري (قوله

حذف شرط التدبير) وكذا كل شرط يناقض المقصود الا اربعة شروط احدها من ابتاع  
ساعة بثمان مؤجل على انه ان مات فالثمن صدقة عليه فانه يفسخ البيع ولو اسقط هذا الشرط  
لانه غرر قاله في التوارد وكذا شرط ان مات فلا يطالب المبتاع ورثته بالثمن ثانيا شرط ما لا يجوز  
من امد الخيار فيلزم فسخه وان اسقط لجواز كون اسقاطه اخذاه ثالثا من باع امة وشرط  
على المبتاع ان لا يطأها وانه ان فعل فهي حرة وأعباه ديناره فلا يفسخ ولو اسقط الشرط لانه  
بين قاله ابن رشد رابعها شرط الثبنا يفسد البيع ولو اسقط وبقي خامس وهو شرط النقد  
في بيع الخيار ابن الحاجب لو اسقط شرط النقد فلا يصح وشبه في الصحة لكن مع بقاء الشرط  
ولزومه فقال (ك) بيع بثمان مؤجل (شرط رهن) من البائع على المشتري في الثمن (و) شرط  
(جبل) أي ضامن للمشتري في الثمن (و) كشرط (اجل) معلوم للثمن وهذه من الشروط التي  
لا يقتضيها العقد ولا ينافيها ومحل كلامه في الرهن والجبل الحاضرين وقريب الغيبة فان بعدت  
غيبته ما في الجبل لا يجوز البيع ويفسد ولعله في الجبل المعين وفي الرهن يجوز بيعه وتوقف  
السلعة حتى يقبض وقال اشهب يمنع كالجبل وفي التوارد لجواز الرهن البعيد اذا كان  
عقارا وقبض المشتري السلعة المبيعة قاله حلولو وبالغ على صحة البيع اذا اسقط شرط السلف  
فقال (ولو غاب) المتسلف على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به فيها فيصنع البيع ويرد السلف له  
فهو راجع لقوله ووصح ان حذف فالاولى ذكره عنده (وتأول) بضم القوية والهمزة وكسر  
الواو مشددة أي فهمت المدونة (بخلافه) وهو نقض البيع مع الغيبة على السلف ولو اسقط  
الشرط اتهم الربا بينهما ت الاول هو المشهور وقول ابن القاسم وتأول الا كثر المدونة عليه  
وهو تابع للشارح واصله في التوضيح ونصه صرح ابن عبد السلام بمشهوريته طي فيه نظير  
لان ابن عبد السلام صرح بمشهورية الصحة باسقاط شرط السلف في غير الغيبة وذكر الخلاف  
مع الغيبة ولم يصرح بمشهور وانما سب الصحة لاصبح فانه لما عزي عدمها لغيره وان  
حبيب وبجي عن ابن القاسم قال وخالف اصبح ورأي ان الغيبة على السلف لا تقع تخيير  
المشتري اه وكذا فعل عياض ثم قال وذهب أكثر مشيخ القرويين الى ان قولهم  
وفاق للكتاب وجعله بعضهم خلافا فانظر كيف عز اللا أكثر خلاف ما عزاه المصنف ومن  
نبيه اذا علمت ذلك ظهر لك ان المعتمد عدمها في الغيبة (وفيه) أي المبيع بشرط السلف (ان  
فان) المبيع بيد المشتري (أكثر) شيئين (الثمن) الذي وقع البيع به (والقيمة) التي يحكم بها  
أهل المعرفة يوم قبض المبيع (ان اسلف المشتري) البائع لاتهامه بانه اخذها بناقص عما تباع به  
لا سلافة فيه ما لم يقبض قصده (والا) أي وان لم يكن المسلف المشتري بان كان البائع (فالعكس)  
أي فيه أقل الثمن والقيمة لاتهامه على انه زاد في ثمنها عما تباع به لا سلافة فيه ما لم يقبض قصده  
الخط ينبغي ان يقيد هذا بعدم غيبة المشتري على السلف مدعيه انما القدر الذي أراد الانتفاع  
بالسلف فيها والافقية القيمة بالغت كما يؤخذ من كلام ابن رشد الاتفي في شرح قول

أخذها) أي السلعة (قوله لاتهامه) أي البائع (قوله ثمنها) أي السلعة (قوله هذا) أي لزوم الأقل ان اسلف البائع المشتري (قوله  
والا) أي وان كان المشتري قد قابض على السلف غيبة اتفع به فيها كما أراد (قوله ففيه) أي المبيع بشرط السلف

المصنف في فصل العينة وله الاقل من جعل مثله أو الدرهمين أو تبهه من وعيج ومن بعدهما  
 طفي هذا قصوراً وهو قول مقابل لما شئ عليه المصنف ابن عرفة وفي إيجاب الغيبة على السلف  
 لزوم فسخه والقيمة ما بلغت في فونه وبقاء تعجيله باسقاط الشرط فإنها ان غاب عليه مدة  
 اجله أو قدر ما يرى انه اسلفه اليه للباجي مع غير واحد عن سمعون مع ابن حبيب وعن أصبغ  
 وتفسير ابن رشد قول ابن القاسم عيب لم يتعرض المصنف لحكم فوات ما فيه شرط مناقض  
 للمقصود وهو ان للبائع الاكثر من الثمن والقيمة يوم القبض لو وقع البيع بانقص من الثمن  
 المعتاد للشرط ثم قال وتعبيره بالقيمة يشعر بان كلامه في المقوم وأما المثلي ففيه مثله البنياني قسم  
 ابن رشد الشروط في البيع أربعة أقسام وأشار المصنف الى جميعها وانذ كر طرفاً من احكامها  
 القسم الاول شرط ما يقتضيه العقد كتسليم المبيع وضمان العيب والاستحقاق ورد العوض عند  
 انتفاض البيع أو ما لا يقتضيه ولا يتنافيه ككونه لا يؤزل الى غرر أو فساد في الثمن او المثل ولا الى  
 اخلال بشرط من الشروط المستترطة في صحة البيع وفي مصلحة احد المتبايعين كاجل وخيار  
 ورهن وجعل واستثناء سكنى الدار المبيعة أشهر معلومة واستثناء ركوب الدابة المبيعة ثلاثة  
 ايام أو الى مكان قريب فهذا صحيح لازم يقضى به ان شرط والا فلا الا ما يقتضيه العقد فيقضى  
 به ولو لم يشترط ويتأكد بالشرط وأشار المصنف الى هذا بقوله كشرط رهن الخ القسم الثاني  
 ما يؤزل الى الاخلال بشرط من شروط صحة البيع كشرط ما يؤدي الى جهل وغرر في العقد  
 أو في الثمن أو في المثل أو الى رافضل أو نساء كشرط مشاوره شخص بعيد أو الخيارات الى مدة  
 مجهولة أو تأجيل الثمن الى اجل مجهول فهذا يوجب فسخ البيع فانت السابعة أو لم تفت وليس  
 للمتبايعين امضاؤه فان لم تفت السابعة ردت بعينها وان فانت ردت قيمتها بالغة ما بلغت الا البيع  
 بشرط السلف فلم يشترط تعجيله باسقاط شرطه وأشار المصنف الى هذا القسم بالشروط  
 المتقدمة مع قوله بعدها وفسد منه شيء عنه الدليل القسم الثالث ما ينافي مقتضى البيع كشرط  
 ان لا يبيعهها ولا يهبها وان يتخذها م ولد والمشهور في هذا النوع فسخه مادام البائع متمسكاً  
 بشرطه فان تركه صح البيع ان كانت السابعة قائمة فان فانت ففيه الاكثر من الثمن والقيمة يوم  
 قبضه الا شرط عدم وط الامه وان وطئها فهي حرة وفعليه كذا فيفسخ على كل حال وليس  
 للبائع اسقاط الشرط لانها عين لزمت المشتري والاشترط الخيار الى امد بعيد فيفسخ على كل  
 حال ولو ترك الشرط لانه بعد اختيار الا تركه قاله في البيان وأشار المصنف الى هذا القسم  
 بقوله وكبيع بشرط يناقض الخ القسم الرابع شرط غير صحيح الا انه خفيف لا يخل بالثمن فيصح  
 معه البيع ويلغى الشرط وأشار المصنف الى هذا بقوله في فصل التناول كشرط زكاة ما لم يطب  
 وان لاعهدة ولا مواضعة الخ هذا تفصيل الامام مالك رضي الله تعالى عنه في البيع والشرط  
 وذهب الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه الى تحريمه مطلقاً ما اورد ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن بيع وشرط وذهب الامام ابن شبرمة رضي الله تعالى عنه الى جوازه مطلقاً عما لا ينافي  
 الصحيح ان جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما باع ناقه للنبي صلى الله عليه وسلم بشرط حلالها  
 وظهرها الى المدينة وذهب الامام ابن ابي ليلى الى بطلان الشرط وصحة البيع لحديث عائشة  
 رضي الله تعالى عنها امر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشترى بريدة واعتمها وان شرط

(قوله اذ هو) أي التقييد  
 بمأذكر (قوله لزوم)  
 مفعول ايجاب المضاف  
 افساعه (قوله فونه) أي  
 المبيع بشرط السلف  
 مشترطه (قوله وبقاء) عطف  
 على ايجاب (قوله تعجيله)  
 أي البيع بشرط السلف  
 (قوله ثانیها) أي ايجاب  
 الغيبة لزوم فسخه والقيمة  
 ما بلغت (قوله وهو) أي  
 حكمه (قوله لو وقع البيع  
 الخ) مثله ان للبائع الاكثر  
 الخ (قوله للشرط) علة  
 وقوعه بانقص الخ (قوله ثم  
 قال) أي عيب (قوله  
 طوفاً) بفتح الراء (قوله ان  
 شرط) بضم فكسر (قوله  
 والا) أي وان لم يشترط  
 (قوله ردت) بضم الراء (قوله  
 تعجيله) أي البيع (قوله  
 تحريمه) أي البيع والشرط  
 (قوله مطلقاً) أي عن تقييده  
 بكون الشرط مناقضاً  
 للمقصود أو مخالفاً بالثمن  
 (قوله جوازه) أي البيع  
 والشرط (قوله مطلقاً) أي  
 ولو مناقضاً أو مخالفاً  
 ان جابر بن عبد الله الخ  
 بيان ما يجذف من

(قوله وعرف) بفنحات مخففا (قوله وتأولها) بفنحات منقلا (قوله يعن) بضم فسكون فكسر أى يدقق (قوله بحسن) بضم فسكون فكسر (قوله وفسره) أى النجش (قوله وهو ظاهر) أى المسموم (قوله وهو) أى الاطلاق (قوله وليس فى نفسك الخ) حال (قوله لمقتدى الخ) علة ان نعطيه فى ساعة أكثر الخ (قوله قول المازرى) أى فى تندير ٥٧٣ النجش (قوله قول مالك رضى

الله تعالى عنه) أى فى تعريف النجش (قوله انه) أى الشان (قوله باقها) أى السلعة بفنحات منقلا (قوله ورفع) أى الناجش عطف على بلغها (قوله فهو) أى الناجش (قوله له التسلسل به) أى بجميع الثمن (قوله ان كانت) أى القيمة (قوله وهذا) أى تقييد القيمة بالاقلية (قوله لشرائها) علة أرادوا الزيادة الخ (قوله يقتدى به) بضم الباء وفتح الدال (قوله وثبت) أى سؤال الجميع (قوله خير) بضم الخاء المحجمة وكسر المثناة مثقلة (قوله فله) أى البائع (قوله ولزمه) أى القائل (قوله فى اجازته) أى ابن رشد (قوله الديار) أى اعطاءه أو اخذه (قوله انما يجوز) أى سؤال التركة للزيادة (قوله فى الواحد) أى لافى الكل أو الاكثر (قوله ان كان التركة) أى للزيادة (قوله فضلا) أى تبرعا بلا عوض من سائله (قوله وان كان) أى التركة (قوله على انه) أى تارك

أهلها الولاء فان الولاء مسنن اعق بخاز البسوع وبطل الشرط وعرف مالك رضى الله تعالى عنه الاحاديث كلها واستعملها فى مواضعها وتأولها على وجهها ولم يعن غيره النظر ولم يحسن التأويل قاله ابن رشد (وكذا) بيع (النجش) بفتح النون وسكون الجيم فشين محجمة وفسره بقوله (يزيد) فى سوم سلعة وهو لا يريد شراءها (اي غير) أى يتخذ غير فبقته أى به ظاهره سواء كانت الزيادة على ثمن الذى تساع به عادة أو على اقل منه وهو ظاهر قول المازرى وغيره الناجش هو الذى يزيد فى سلعة لمقتدى به غيره وهو خلاف قول مالك رضى الله تعالى عنه فى الموطأ والنجش ان نعطيه فى ساعة أكثر من ثمنه وليس فى نفسك اشتراؤها لمقتدى بك غيرك ابن عرفة قول المازرى وغيره اعم من قول مالك رضى الله تعالى عنه وقال ابن العربى الذى عندى انه ان بلغها الناجش قيمتها ورفع الثمن عن صاحبها فهو مأجور ولا خيار لبلتاعها ومفهوم يزيد ان استفتح الثمن للدلال ليعنى عليه فى المنادى من شخص عارف جائز ان لا يستفتح من يجهل القيمة بسوم قليل جدا فيتعجب الدلال ابن عرفة كان بالكنتيين بمونس رجل مشهور بالصلاح عارف بالكتب يستفتح للدلال ما يبنون عليه فى الدلالة ولا غرض له فى الشراء وهذا جائز على ظاهر تفسير مالك رضى الله تعالى عنه واختيار ابن العربى لاعلى ظاهر تفسير المازرى فحصل فىمن زاد على دون القيمة المنع على ظاهر قول الأكثر والجواز لدليل قول مالك رضى الله تعالى عنه والاستحباب لابن العربى واستبعده ابن عبد السلام (فان علم) البائع بالنجش واعتبره وبني البيع عليه (فلمشتري رده) أى المبيع ان كان قائما وله التسلسل به (فان فات) المبيع بيد المشتري (فالقيمة) يوم القبض وان شاء دفع الثمن احصة البيع قاله ابن حبيب ابن تونس يريده ان كانت اقل بدل على ذلك قوله يؤدى القيمة ان شاء ولا يشاء احدا ان يؤدى أكثر مما عليه فصح ان ما عليه الاقل من الثمن الذى اشتراها به أو القيمة اه وهذا معنى تقييد ابن الحاجب بما اذا لم ترد على الثمن (وجاز) لحاضر سوم سلعة أراد شرائها (سؤال البعض) من الحاضرين الذين أرادوا الزيادة فى سومها لشرائها (ليكيف) بفتح التحتية وضم المكاف وشدا الفاء نفسه (عن الزيادة) فى سومها لشرائها السائل برخص (لا) سؤال (الجميع) ولو حكما كالاكثر والواحد الذى يقتدى به فى الزيادة فان وقع سؤال الجميع ولو حكما وثبت بيئته أو اقرار خبير البائع فى قيام السلعة بزيادته وادعاه فان فات فله الاكثر من ثمنها وقيمتها ابن رشد لو قال كف عني والدينار جاز ولزمه الدينار اشتري أو لا يشتري ولو قال كف عني والدينار جاز لزمه الدينار جاز لزمه الدينار اشتري أو لا يشتري فى اجازته الدينار نظر لان اعطاءه ليس على الكف لانه بل لرجاء حصول السلعة وقد لا تحصل وظاهر قول المازرى انما يجوز فى الواحد ان كان التركة تقصلا وان كان على ان له نصفها بما لم يجوز لانه دلسة منه بالدينار وهو خلاف ظاهر نقل ابن رشد اه قلت قد يفرق بان الدلسة فى الشركة محقة بلعده ذلك عقد للشركة بخلاف الدينار فلا دلسة فيه تتعلق بالمبيع لتحقيق وجوده

الزيادة (قوله نصفها) أى السلعة (قوله بجائز) أى بلا ثمن (قوله لم يجز) أى سؤال الكف عنها (قوله لانه) أى سؤال الكف بالنصف (قوله دلسة) أى تدليس (قوله منه) أى سؤال الكف بخبر ظاهر (قوله بالدينار) صلة لها منه (قوله وهو) أى منه بالدينار (قوله يفرق) بضم فسكون ففتح بين الكف بنصفها بما ناو الكف بالدينار (قوله ذلك) أى كف ولان نصفها بما

(قوله قول ابن رشد) أي لو قال كفا عني ولقد ينار جاز ولزمه الذي نارا شترى أو لم يشتر (قوله في حاضرنه) صلة يسع (قوله سلعة) مفعول يسع المضاف لفاعله (قوله ونقله) أي القيد (قوله واعتده) أي القيد (قوله تركه) أي القيد (قوله اعتاده) أي القيد (قوله ويؤيده) أي عدم اعتاده (قوله الخلاف) مفعول ذكره مضافا لفاعله (قوله أحدهما) أي المصري والمديني (قوله وهو) أي الوارد (قوله بأسعاره) أي البلد (قوله غبنه) أي الوارد (قوله منه) أي الوارد (قوله ربحه) أي الوارد (قوله فيما لي) أي الوارد (قوله فلم ينع) أي الامام رضي الله تعالى عنه تقرير على ربحه فيه (قوله استرخاه) أي ما لي به (قوله عدم اعتباره) أي القيد (قوله ونصه) أي كلام الباجي ٥٧٤ (قوله عنه) أي يسع حاضر لباد (قوله لا يسع حاضر لباد) بيان للحديث (قوله ومن

الآن معه اه عب غ استشكل ابن هلال قول ابن رشد بأنه من أكل أموال الناس بالباطل ولا سيما إذا لم يبيعها ربحها وقال العبدوني لا اشكال فيه لأنه عوض على تركه وقد ترك (وكبيع) شخص (حاضر) بجمامه سلة وضاد مجمعة أي ساكن حاضرة ضد البادية أي مدني في حاضرنه سلة مملوكة (أ) شخص (عودي) بفتح العين المهملة نسبة للعمود نصيب يتنه من نحو الشعر عليه أي ساكن يادية وقيد الحافظ ابن عبد البر بما لا يمتنع له في البادية ونقله الابي في شرح مسلم واعتده س وعج ولم يذكر ابن عرفة ولا ابن عبد السلام ولا الموضع ولا الشارح في شروحه الثلاثة ولا في شامله ولا صاحب الجواهر ولا غيرهم عن وقت عايه وأطبا قهم على تركه دليل على عدم اعتاده ويؤيده ذكرهم الخلاف في يسع البادي البلد في قد روي محمد لا يسع مدني لمصري ولا مصري لمديني وحمل المازري هذه الرواية على ورود أحدهما على يده وهو جاهل بأسعاره بحيث يمكن غبنه ويقتنع أهل البلد بالنسبة مع ربحه في الغالب فيما اتى به فلم ينع استرخاه قاله طي البنان في كلام الباجي في المنتقى ظاهر في عدم اعتباره ونصه والاصل في انتهى عنه الحديث الذي أخرجه الشيخان لا يسع حاضر لباد ومن جهة المعنى أنهم لا يعرفون الأسعار فيوشك إذا تساولوا البيع لا تقسم استرخاه ما يبيعون لأن أكثره لأرأس مال لهم فيه لأنهم لم يشتروه وإنما صار لهم بالاستقلال فالرفق بمن يشتريه أولى مع أن أهل الحواضر أكثر أهل الاسلام وهي مواضع الأثمة فيلزم الاحتياط لها والرفق بمن يسكنها اه فقوله أكثره لأرأس مال لهم فيه ظاهر في عدم اعتباره بل صريح في الاطلاق وقيد المنع ايضا بعدم معرفة البادي سعرها بالحاضرة البنان في قول الباجي البدوي لا يباع له سواء عرف السعر أو لم يعرفه صريح في عدم اشتراط جهل البدوي بالسعر ونقل عن ابن رشد مثله الابي في شرح مسلم ليس من يسع الحاضر للبادي يسع الدلال اليوم لأن الدلال انما هو لا شمار الساعة فقط والعقد عليها انما هو ربحها وبيع الحاضر المنهي عنه هو ان يتولى الحاضر العقد ويقف معه ليزيده في الثمن ويعلمه ان السلعة لم تبلغ ثمنها وهو هذا الدلال بالعكس لرغبته في البيع وانظره مع قوله في الحديث لا تكن له سمسارا طي في أجوبة المراد بالسهمسار في الحديث من يتولى العقد كالمس في الحانوت فلا معارضة ومنع يسع الحضري سلعة البدوي اذا قدم بها بل (ولو) كان

جهة المعنى عطف على مقدر أي من جهة النص الحديث (قوله انهم) أي البدو (قوله الاسعار) أي بالحاضرة (قوله فيوشك) أي يقرب (قوله اذا تساولوا) أي باشر البدو (قوله استرخاه) بضم التاء وكسر الخاء (قوله لان أكثره) أي ما يبيعونه الخ عطفه لمقدار أي ولا ضرر عليهم في استرخاه (قوله لانهم لم يشتروه) صلة لأرأس الخ (قوله فالرفق بمن يشتريه) أي ما يبيعونه من أهل الحاضرة تقرير على أكثره لأرأس مال لهم فيه الخ (قوله وهي) أي الحواضر (قوله الأثمة) أي العلماء المقتدى بهم في الدين (قوله لها) أي الحواضر (قوله يسكنها) أي الحواضر (قوله فقوله) أي الباجي (قوله عدم اعتباره) أي القيد (قوله بل صريح) عطف على ظاهر

صريح (قوله في الاطلاق) أي لسلع البادي عن تقييدها بكونها لا يمتنع (قوله بارساله) وقيد بضم فكسر مثقلا (قوله المنع) أي لا يسع الحاضر للبادي (قوله سعرها) أي السلعة (قوله لا يباع له) أي عنه (قوله عرف) أي البدوي (قوله صريح) خبر قول (قوله السعر) مفعول جهل المضاف لفاعله (قوله مثله) أي قول الباجي (قوله بالعكس) أي لا يتولى العقد ولا يقف الزيادة في السعر (قوله لرغبته) أي الدلال (قوله في البيع) أي لا يأخذ أكثره (قوله وانظره) أي قول الابي ليس من يسع الحاضر للبادي يسع الدلال (قوله مع قوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فلا معارضة) أي بين الحديث وكلام الابي تقرير على المراد الخ (قوله ومنع) بفتح فسكون الخ دخول على المتن (قوله قدم) أي البادي (قوله بها) أي سلعة الحاضرة



(قوله هذا) أي منع بيع ما أرسله البادي للحاضر (قوله بيعها) أي السلعة المرسلة من البادي للحاضر (قوله الحاضر فاعل  
 بيع المضاف لمفعوله (قوله لصيرورتها) أي السلعة الخ علة جواز بيعها للحاضر (قوله عنده) أي الحاضر (قوله عليه) أي  
 الجواز (قوله ونصه) أي الابي (قوله يبيع الحاضر) أي المنهى عنه (قوله يمنع) بضم الباء (قوله محلهما) أي القولين (قوله والا)  
 أي وإن لم يجهل القروي سعرها بها (قوله البابي) أي قال شاهد لقوله محلهما الخ (قوله الاسعار) أي لما أتى به بالحاضرة (قوله له)  
 أي عنه (قوله جوازه) أي البيع (قوله كانت) أي السلعة (قوله وهو) أي جواز بيع الحاضر سلعة المدنى (قوله ذلك) أي يبيع  
 الحاضر سلعة القروي (قوله ونصه) أي الشامل (قوله ولو بعته) أي المبيع ٥٧٥ (قوله والا) أي وإن فاتت (قوله مضى)  
 أي البيع (قوله والا) أي

وان لم يعتده (قوله زجر)  
 بضم فكسر (قوله لانه)  
 أي الشراء له بالسلع (قوله  
 هذا) أي تقييد جواز  
 الشراء بكونه بالنقد (قوله  
 هذا) أي جواز الشراء  
 (قوله كالبيع) أي في المنع  
 (قوله اليه) أي البلد (قوله  
 قبل وصولها) أي السلع  
 صله شراء (قوله لخبر الخ)  
 علة منع التلق (قوله فنهانا)  
 أي عن تلق الركبان لشراء  
 الطعام (قوله بهبط) بضم  
 الباء وفتح الموحدة أي  
 يوصل بها (قوله الاسواق)  
 أي التي تباع بها عادة (قوله  
 الجلائب) بالجيم أي السلع  
 المحاولة إلى الحاضرة (قوله  
 نفاق) أي تجلب (قوله  
 اليها) أي الحاضرة (قوله  
 منها) أي الجلائب (قوله  
 حده) أي التلق (قوله له)  
 أي التلق (قوله فيمنع) أي  
 التلق (قوله وهذا) أي

(بإرساله) أي العمودي للخصم ليبيعه هذا هو المعروف من المذهب وأشار بولول قول  
 الامام رضي الله تعالى عنه بجواز بيعها للحاضر أصيرورتها أمانة عنده واقترع عليه الابي  
 في شرح مسلم ونصه وليس من يبيع الحاضر ان يبعث البدي سلعة ليبيعه الله الحاضر (وهل)  
 يمنع بيع الحاضر سلعة مملوكة (الشخص) (قروي) أي ساكن قرية صغيرة ولا يمنع في الجواب  
 (قولان) للامام مالك رضي الله تعالى عنه محلهما إذا جهل القروي سعرها بالحاضرة والاجاز  
 اتفاقا البابي والقروي ان كان يعرف الاسعار فلا بأس ان يباع له وان كان لا يعرفها فلا يباع له  
 ومفهوم لقروي جوازه إذا كانت مدنى وهو أحد قولين والآخر المنع الخط يظهر من كلام  
 الشامل ترجيح القول بجواز ذلك ونصه وكبيع حاضر لباد عمودي خاصة وقيل وقروي وقيل  
 كل وارد على محل ولو مدنى وقيد بن مجهول السعر ولو بعته مع رسول على الأصح (وفسخ) بضم  
 فكسر يبيع الحاضر سلعة العمودي ان لم تفت بفتوت البيع الفاسد والامضى بالثمن وقيل  
 بالقيمة (وأدب) بضم فكسر مثقلا كل من الحاضر والبادي والمشتري ان لم يعتد بجعل وهل  
 وان لم يعتده وان اعتاده والازجر قولان (وجاز) للحاضر (الشراء) أي العمودي بالنقد  
 لا بالسلع لانه يبيع لها هذا هو الظاهر من كلام الأئمة قاله البتاني فت هذا هو المشهور وعن مالك  
 رضي الله تعالى عنه أيضا الشراء كالبيع (وككتلق) بفتح القوقية واللام وكسر القاف أي  
 الخروج من البلد لشراء (السلع) المحاولة اليه قبل وصولها إلى سوقها الذي تباع به عادة لخبر  
 البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كما تلتقى الركبان تشتري منهم الطعام فنهانا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ابن رشد بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلق السلع حتى بهبط  
 إلى الاسواق فلا يجوز للرجل ان يخرج من الحاضرة إلى الجلائب التي تساق إليها فيشتري  
 منها ضمايا ولا ما يؤكل ولا تجارة ابن الحاجب في حده ثلاثة أقوال سيل وفرسخان ويومان وقال  
 البابي لا حده فيمنع قريبا بعد وفيما قرب وهذا ظاهر المصنف (أو) تلق (صاحبها) أي السلع  
 قبل وصوله البلد ليشتري منه ما وصل قبله أو يصل بعده على الصفة لنص مالك رضي الله تعالى  
 عنه على انه من التلق في الثانية وقال البابي في الاولى لم ارقها نصا وعندي انها من التلق  
 وشبه في المنع فقال (كأخذها) أي شراء السلع من صاحبها المقيم بالبلد والقادم عليه (في البلد)  
 قبل وصول السلع له أو سوقها ان كان لها سوق ويكون أخذها (بصفة) من بائعها أو في برنامج

قول البابي لا حده (قوله ليشتري) أي التلق (قوله منه) أي صاحبها (قوله ما وصل) أي من السلع (قوله قبله) أي صاحبها (قوله  
 بعده) أي صاحبها (قوله على الصفة) صله يشتري (قوله لنص مالك رضي الله تعالى عنه) علة أو صاحبها (قوله على انه) أي تلق  
 صاحبها للشراء منه (قوله من التلق) أي المنهى عنه (قوله في الثانية) أي شراء ما يصل بعده (قوله في الاولى) بضم الهمز أي  
 شراء ما وصل قبله (قوله فيها) أي الاولى (قوله انها) أي الاولى (قوله عليه) أي البلد (قوله في برنامج) عطفت  
 على من بائعها

(قوله أو بشرط خيار) عطف على بصفة (قوله واختلاف) بضم القاء (قوله هذا) أي أنه مع قول المذني (قوله لهما) أي أهل البلد والجالب (قوله يختص) أي المتلقي (قوله بها) أي السلع التي تلقاها واخذها في البلد بصفة (قوله وشهره) أي اختصاصه بها (قوله وشهره) أي التشرية (قوله وروى) بضم فكسر (قوله تباع) أي السلع المتأداة والمأخوذة في البلد بصفة (قوله لهم) أي أهل البلد (قوله فعليه) أي المتلقي الخسر وحده (قوله فجميع) أي الربح (قوله تقسم) أي السلع (قوله بينهم) أي المتلقي وأهل البلد (قوله أنه) ٥٧٦ أي المتلقي (قوله ينهي) بضم الباء وفتح الهاء أي عن التلقي (قوله فان عاد) أي التلقي (قوله

أو بشرط خيار المشتري برؤيته فان لم يكن لها سوق جاز شرأؤها بعد وصولها إلى البلد ولو قبل مرورها على يده ولو بالتجارة وهو من أهل البلد واختلاف هل تنهي عن التلقي تعبد أو معقول المذني وعلى هذا فهل لحق أهل البلد وهو ما لا يرضى الله تعالى عنه أو الجالب وهو للساذي رضى الله تعالى عنه وأولهما وهو لابن العربي رحمه الله تعالى (و) إن تلقى السلع أو صاحبها أو أخذها في البلد بصفة (الايقسخ) بضم القحطية البيع لصحته وهل يختص به أو شهره المأذون أو يشاركه من شاء من أهل البلد وشهره عياض روايتان وروى تباع لهم فان خسره فعليه وإن ربح فجميع وقيل تقسم بينهم بالثمن الأول وروى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنه أنها أنه ينهي عنه فان عاد ادب وأشعر قوله تلقى السلع أن الخروج للبساتين لشراؤها الذي يلحق أربابه الضرر بتفريق بيعه ليس من التلقي المذني عنه سواء الطعام وغيره وهو كذلك فقد روى ابن القاسم عن مالك رضى الله تعالى عنه الإياس به وقاله أنه يذهب وكذا شراء الطعام وغيره من السفن بالساحل إلا أن يأتي من ذلك ضرر وفساد فاحتكار في الظاهر جواز تلقى كراء الدواب والخدم قبل وصولها إلى الموقف المعتاد وانظر شراء الخبز من الفرن وتلقي جمال السقاين من البحر (وجاز لمن) منزله أو قريته خارج البلد الجلوب إليه (على كسنة أميال أخذ) أي شراؤها (محتاج إليه) لقوته لا للتجارة إن كان لها سوق بالبلد الجلوب إليه والأفله الأخذ ولو للتجارة بل قال في أن كان على مسافة زائدة على ما يمنع التلقي منه فله الأخذ ولو للتجارة ولها سوق واعتمده عجم وإن كان على مسافة تمنع التلقي منها فله الأخذ عماله سوق لقوته لا للتجارة وعماله لا سوق له ولو للتجارة (وانما ينتقل ضمان) بمبيع البيع (الفاسد) على البت الذي لم ينع من بيعه إلى المشتري وصلة ينتقل (بالقبض) المستقر من المشتري للمبيع سواء نقد عنه أم لا وقولي الذي لم ينع من بيعه مخرج للمبينة والزبل فضمانه من بائعه ولو قبضه مشتريه بل ولوا تلقاه إذا قبضه شرعا فبرجع بجميع عنه إن كان قبضه والاسقط عنه وللكلب المأذون في اقتضائه إذا قبضه مشتريه وتلف بسماوى فضمانه من بائعه على المشهور فان اتلفه مشتريه ضمن قيمته كاتلافه جلد مبينة وقولي على البت لاخراج المبيع فاسد بخيار وقبضه مشتريه فضمانه من بائعه وقولي المستقر لاخراج الأمانة المبيعة فاسد وقبضها مشتريها ثم وضعت عند أمينة لكونها عاملة أو واطئها بائعها ولم يستقر بها فضمانها من بائعها والسلعة المبيعة يباع فاسد وقبضها مشتريها ثم ردها لبائعها أمانة أو ردها في عنها أو لا تنقاعه مع المشتري في بيعها فضمانها من بائعها البنائي

ادب) بضم فكسر مثقلا  
أي المتلقي (قوله به) أي  
الخروج للبساتين لشراء  
عمرها (قوله وكذا) أي  
الخروج للبساتين لشراء  
عمرها في الجواز (قوله  
فاحتكار) أي للطعام  
في المنع (قوله لهما) أي السلع  
(قوله والو) أي وإن لم يكن  
لها سوق به (قوله فله) أي  
من على كسنة أميال (قوله  
إن كان) أي من منزله خارج  
البلد (قوله ولها سوق)  
حال (قوله على البت) صلة  
البيع فان كان بخيار  
فلا ينتقل ضمانه بقبضه  
المشتري به بالأولى من بيع  
الخيار الصحيح (قوله الذي  
لم ينع من بيعه) فان كان  
منه ينع من بيعه فلا ينتقل  
ضمانه بقبضه (قوله إلى  
المشتري) صلة ينتقل (قوله  
المستقر) فان لم يستقر بان  
دفعه لأمين الموضوعة أو رده  
لبائعها فلا ينتقل إليه  
ضمانه (قوله من المشتري)

لثقت القبض أيضا (قوله للمبيع) صلة القبض (قوله نقد) أي اشتري (قوله عنه) أي  
المبيع (قوله فيرجع) أي المشتري على البائع (قوله والو) أي وإن لم يقبضه (قوله سقط) أي الثمن (قوله عنه) أي المشتري (قوله  
والكلب) عطف على للمبينة (قوله قبضه) أي الكلبي (قوله وتلف) أي الكلبي (قوله فضمانه) أي الكلبي (قوله فان اتلفه) أي  
الكلبي (قوله قيمته) أي الكلبي (قوله كاتلافه) أي المشتري (قوله فضمانه) أي المشتري (قوله فاسد بخيار) (قوله وضعت) بضم فكسر  
(قوله والسلعة) عطف على الأمانة (قوله لا تنقاعه) أي بائعها (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله انتفاع) (قوله فضمانها) أي السلعة

(قوله عليه) أي حصده أوجده (قوله في سماع سمعون الخ) (قوله في القبض الخ) (قوله ابن القاسم) مفعول سماع المضاف  
لفاعل (قوله فضمانه) أي الزرع (قوله منه) أي مشتريه (قوله لانه) أي مشتريه (قوله قابض له) أي حكا (قوله بتركه) أي  
بارضه إلى يده (قوله فيه) أي القاسم (قوله به) أي قبضه (قوله بهما) أي قبضه وفواته (قوله عدم رده) أي فائدة (قوله وإباحة  
الانتفاع به) عطف على عدم (قوله بهما) أي قبضه وفواته (قوله رده) أي المبيع المقبوض الفات (قوله به) أي المقبوض  
الفات (قوله إبقائه الخ) (قوله يجب رده الخ) (قوله وضمائه) أي ربه عطف ٥٧٧ على بقائه (قوله وهذا) أي عدم انتقال  
ملكه بهما (قوله فيها) أي

المدونة (قوله وهبه) أي  
المشتري العبد (قوله تغبره)  
أي العبد (قوله وكذا) أي  
قولها من باع الخ في إعادته  
أن البيع القاسم لا ينقل  
الملك (قوله قولها) أي  
المدونة (قوله وانتهاه) أي  
القاتل العبد (قوله لانه) أي  
العبد (قوله عليه) أي  
المشتري (قوله وجوبا) أي  
لحكم رده (قوله إبقائه)  
أي المبيع الخ علة وجوب  
رده لانه (قوله استغله)  
أي المبيع (قوله لان ضمانه)  
أي المبيع (قوله منه) أي  
المشتري (قوله الخراج) أي  
الغلة (قوله بالضمان) أي  
يستحق به (قوله عليه) أي  
المبيع (قوله فلا يرجع)  
أي المشتري (قوله فله) أي  
المشتري (قوله عين) أي  
ذات (قوله فائمه) أي  
محسوسة (قوله فيرجع)  
أي المشتري (قوله له) أي  
المشتري (قوله بهما) أي

لا يتوقف القبض على الحصد وجد الثمرة أن كان المبيع حين بيعه مستحقا للحصد أو الجذمان  
بيع قبل استحقاقه توقف انتقال ضمانه عليه في سماع سمعون ابن القاسم فمن اشترى زرعاً  
بعد يده بن قاسم فاصابته جائحة التلغته فضمائه منه لانه قابض له وان لم يحصده فان كان  
اشتراه قبل بدو صلاحه على أن يتركه فيفسد واصابته عاهة فصمته من بائعه لان المشتري  
لا يقبضه إلا بحصده ابن الحاجب ابن القاسم لا ضمان إلا بالقبض أشبه أوبالتمكين منه وبنفقة  
الثلث اه وأصله في الجواهر ومفهوم الضمان أن ملك القاسم لا ينتقل بقبضه بل لا بد من  
فواته وهو كذلك في ابن الحاجب والتوضيح ابن الحاجب لا ينتقل الملك فيه إلا بالقبض والفوات  
التوضيح يعني إذا قلنا بانتقال ضمان المبيع فإسدا بقبضه ملك لا ينتقل به بل لا بد من ضمانة  
فواته اه وفائدة نقل ملكه بهما عدم رده وإباحة الانتفاع به خلافاً لما قال لا ينتقل ملكه بهما  
فيجب رده ويعبرم الانتفاع به لبقائه على ملك ربه وضمائه أن هلك عند مشتريه بينه وهذا  
مقابل المشهور الذي أشار إليه ابن رشد وفيه من باع عبده بهما فإسدا ثم وهبه لرجل فغيره  
في سوق أو بدن جازت الهبة اه ابن ناسي يؤخذ من هذا أن البيع القاسم ينقل الملك وكذا  
قولها فمن قال لعبسدا أن ابعتك فانت حر واشترته فإسدا أنه يعتق عليه (و) أن قبض  
المشتري فإسدا المبيع (رد) بضم الزا وشد الدال المبيع لما باعته وجوب إبقائه على ملكه  
(و) أن كان المشتري أسد له بعد قبضه فلا يرجع (غلة) بدلان ضمانه منه والخراج بالضمان وان  
كان المشتري اتفق عليه فلا يرجع على بائعه بنفقة فان لم يكن للمبيع غلة فله الرجوع بالنفقة  
فان أحدث المشتري بالمبيع فإسدا ماله عين فائمه كبنا وصبيغ فيرجع بنفقته والسكفي واللبس  
له وظاهر قوله ولا غلة ولو علم المشتري بالفساد وجوب الرد وقبضه من وقت بعده علم بهما  
وهو مخالب لا طلاق المدونة وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح طفي  
الاطلاق هو المطابق للخراج بالضمان إذ علم بهما لا يخرج منه عن ضمانه نعم القيد معتبر في  
استحقاق الوقف فمن اشترى عقاراً فظهر حبسا فله غلته حيث لم يعلم بتجسيه فان كان عالمه  
رجع عليه بغلته الا اذا كان البائع المحبس عليه وهو رشيد عالم بتجسيه فلا رجوع على مشتريه  
بغلته ويرجع المشتري بتمنه على بائعه فان أعدم استوفاه من غلته فان مات المحبس عليه قبل  
ضاع باقي غلته وانتقل المحبس إلى من يليه بشرط واقفه ومحل رد المبيع الفاسد ان لم يفت (فان  
فان) المبيع فإسدا بهما مشتريه فلا يرجع له (مضى) أي صح البيع (الختاف) بفتح اللام

٧٣ منح في الفساد وجوب الرد (قوله وهو) أي تقيده بهما (قوله أذله) أي المشتري (قوله بهما) أي  
الفساد وجوب الرد (قوله لا يخرج به) أي المبيع (قوله ضمانه) أي المشتري (قوله القيد) أي بعدم علم المشتري بالفساد وجوب  
الرد (قوله فله) أي المشتري (قوله غلته) أي العقار (قوله لم يعلم) أي المشتري (قوله يرجع) بصم فكسر (قوله عليه) أي المشتري  
(قوله المحبس) بفتح الواو (قوله وهو) أي المحبس عليه (قوله بغلته) أي المحبس (قوله بتمنه) أي المحبس (قوله فان أعدم)  
بائعه (قوله استوفاه) أي الثمن (قوله من غلته) أي المحبس (قوله قبله) أي استيفاء الثمن من غلته (قوله من يايه) أي الميت

(قوله عدمها) اي الصفة (قوله السلم) بفتح السين واللام (قوله به) بدز هو (قوله السلم) (قوله بشرط اخذه) اي القرضه السلم (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله وفي بيع حب الخ) عطف على في خصوص (قوله لان مضيه بقبضه) علة تجرد المختلف فيه (قوله واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار) عطف على السلم (قوله وجميع الشخصين الخ) عطف على السلم (قوله وما ذكره المصنف) اي من مضي ٥٧٨ المختلف فيه بالثمن (قوله لانه) أي الشأن الخ علة أكثرى (قوله وبأقوله) أي المصنف

(في) صفة وعدمها ولو كانت الصفة خارج المذهب والمذهب كله على عدمها واصله مضي (بالتن) الذي يبيع به مثال المختلف فيه السلم في غر حائط معين بدز هو بشرط أخذه فترافقوت بقبضه نقله في التوضيح عن ابن القاسم وكأنه المشهور في خصوص هذا الفرع وفي بيع حب افرل قبل يسه وهو مثال لجرد المختلف فيه لان مضيه بقبضه وكلام المصنف في مضيه بقواته واجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار وجميع الشخصين سلعتين في البيع وما ذكره المصنف أكثرى لانه تقدم للمصنف ان البيع وقت الجملة ان فات مضي بأقوله وهو مختلف فيه وبأقوله في بيع اول وصح أول من يبيع الاجال فقط الا ان يقول الثاني فيفسحان وهو مختلف فيه وبأقوله في العينة ما يخالف ما هنا أيضا (والا) أي وان لم يكن القاسد الذي فات مختلفا فيه بان كان مجمعا على فساد (ضمن) المشتري (قيمة) أي المبيع معتبرة (حينئذ) أي حين القبض كما قدمه في باب الجملة وهذا مذهب المدونة وهو المشهور وعليه درج ابن الحاجب وهذا أكثرى أيضا اذ قد تعتبر يوم البيع كما يأتي في قوله وفي بيعه أي المبيع فاسد اقبل قبضه مطلقا تأويلان من انه على القول بالقوات تعتبر قيمته يوم بيعه (و) ضمن (مثل) بكسر فسكون (المثلي) المبيع بكيل أو وزن أو عد ولم ينس ووجد مثله والا ضمن قيمته معتبرة يوم القضا عليه بالرد وان عات مكيلة الخراف بعد قبضه رد مثله وجوب اوصلة فات (بتغير سوق) أي سعر بغلاء أو رخص مبيع (غير مثلي) مكيل أو موزون أو معدود (وغير عقار) كحيوان وعرض ومفهوم غير مثلي الخ ان المثلي والعقار لا يقيمتما بتغير سوقهما وهو كذلك على المشهور وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيهما بتغير السوق البناني كون المثلي لا يقيمه حواله السوق مقيد بما اذا لم يبيع جزافا والا فيقول بحواله السوق وغيره ان في النواذر من اتباع حليها فاسدا فان كان جزافا فان حواله السوق تقيمه ويرد قيمته وان كان على الوزن فلا يقيت بحواله السوق ولا يرد أمثله وان كان سيفا محلي فضنه الاكثر فلا تقيمه حواله السوق ويقيته المبيع والتلف وقيل فضته فيرد قيمته محمدا بس بالقياض اه (و) يقول المبيع فاسدا (بطول زمان) اقامة (حيوان) بيد المشتري ولو آدميا (وفيها) أي المدونة الطول (شهر) فيها أيضا لا يكتفي في الطول (شهران) هذا امر اده والا غنى عنه ما قبله ولم يصح قوله (واختار) اللغوي من نفسه (انه) أي المذكور (خلاف) معنوي (وقال) المازري من نفسه (بل) هو خلاف (في شهادة) أي بسبب اختلاف الحالة المشاهدة فالمحل الذي فيه الشهر طول مبني على مشاهدة حال حيوان صغير شأنه التغير في الشهر والمحل الذي فيه الشهر ان لم يسلط طول مبني على مشاهدة حال حيوان كبير كابل وبقر ليس شأنه التغير فيها البناني نص كلام المازري بعد ذكر ما في الموضعين من المدونة اعقده بعض اشياخي

عطف على تقدم (قوله وهو) أي الثاني الخ حال (قوله مختلف) بفتح اللام فيه أي ولم يعض بالقوات بل فسخ هو الاول فدل على أكثرية ما هنا (قوله وهذا) أي مضي المتفق عليه بالقيمة يوم القبض ان فات (قوله اذ قد تعتبر القيمة يوم البيع) علة أكثرى (قوله من انه) أي الشأن الخ يسان ما (قوله ينس) بضم الياء أي قدره (قوله وجد) بضم الواو (قوله والا) أي وان لم يوجد مثله أو نسي (قوله وان عات) بضم العين (قوله مكيل أو موزون أو معدود) بيان مثلي (قوله كحيوان وعرض) مثال لغير مثلي (قوله غير عقار) أي المثلي والعقار (قوله بفتح) بضم ففتح (قوله والا) أي وان يبيع جزافا (قوله في النواذر من اتباع الخ) علة مقيد بما اذا لم يبيع جزافا (قوله فان كان) الخ بيه (قوله ويرد) أي المشتري (قوله وان كان) أي بيه

(قوله وليرده) أي المشتري المحلي (قوله وان كان) أي المبيع فاسدا (قوله ولو آدميا) أي كان الحيوان المبيع فاسدا (قوله آدميا) أي كون الشهرين ليسا طول (قوله والا) أي وان لم يكن هذا امر اده واراد ظاهر عبارة من ان الشهرين طول (قوله عنه) أي وشهران (قوله ما قبله) أي وفيه اشهر لانه يعلم منه بالاولى ان الشهرين طول (قوله المذكور) أي وفيه اشهر وشهران (قوله فيهما) أي الشهرين (قوله من المدونة) بيان للموضعين (قوله اعقده الخ) خبر نص (قوله بعض اشياخي) أي اللغوي

(قوله انه) اى مافى الموضوعين من ان الشهر طويل وان الشهرين ليساطولا (قوله وليس) اى مافى الموضوعين (قوله كذلك) اى اختلاف قول على الاطلاق (قوله انما هو) اى مافى الموضوعين (قوله لانه) اى الشان (قوله فى ذاته) اوسوقه (تنساز فيه تغير الماضى وتغير المصدر (قوله يستدل) بضم التحتية وفتح الفوقية (قوله رده) اى المازرى (قوله كلامه) اى المازرى (قوله لتغيره) اى الحيوان (قوله لافى التغير) عطف على فى الزمان (قوله وهذا) اى ان الاختلاف انما هو فى الزمان لافى التغير (قوله مقتضى) بفتح المضاد (قوله مراده) اى ابن عرفة (قوله على انه) اى مافى الموضوعين ٥٧٩ (قوله لاتفاقهما) اى اللغوى

والمازرى (قوله على ان ما) اى الزمان الذى هو (قوله هل هو) اى الشهر الى الثلاثة (قوله فيكون) اى الشهر الى الثلاثة (قوله أولا) اى اولى (قوله هو مقلنة) اتغير (قوله مراده) اى ابن عرفة (قوله عندهما) اى اللغوى والمازرى (قوله وفيه) اى كون الخلاف حقيقيا (قوله من ان الاول) اى الخلاف فى حال (قوله بجواز) اى ماله حالان (قوله احدهما) اى الحالين (قوله لخصوره) اى احدهما (قوله فى ذهنه) اى القائل بجوازه (قوله والقائل) عطف على قائل (قوله حاله) اى ماله حالان (قوله ذهنه) اى القائل (قوله بمنه) اى القائلين (قوله مراده) اى القائلين (قوله المختلف) بفتح التاء (قوله المختلف) بفتح اللام (قوله للماء) ايضا

انه اختلاف قول على الاطلاق وليس كذلك انما هو اختلاف فى شهادة بعادة لانه اشار فى المدونة الى المقدار من الزمان الذى لا يمتضى الا وقد تغير فيه الحيوان فتغير فى ذاته اوسوقه معتبرا وانما الخلاف فى قدر الزمان الذى يستدل به على التغير فقال ابن عرفة فى رده على اللغوى تعسف واضح لان حاصل كلامه ان الخلاف انما هو فى الزمان الذى هو مظنة لتغيره لافى التغير وهذا هو مقتضى كلام اللغوى لمن تأمله وانصف اه والصواب ان مراده اتفاق كلام اللغوى والمازرى على انه خلاف فى شهادة لاتفاقهما على ان ما هو مظنة لتغير الحيوان فوث قطعا وان الخلاف بين الموضوعين فى الشهر الى الثلاثة هل هو مظنة للتغير فيكون فوثا أولا فلا يكون فوثا وفيهم ان مراده ان الخلاف حقيقى عندهما وفيه نظر بـ بين بما افاده بعض شيوخنا فى الفرق بين الخلاف فى حال والخلاف فى شهادة من ان الاول يقال فيها حالان فيقول قائل بجوازه باعتبار احدهما الحضوره فى ذهنه بين قوله والاخر بمنه باعتبار حاله الا ان الحاضر فى ذهنه حينئذ ولو حضر فى ذهن الاول ما حضر فى ذهن الثانى لو افقه ولو حضر فى ذهن الثانى ما حضر فى ذهن الاول لو افقه ايضا فهذا ليس خلافا فى الحقيقة وان الخلاف فى شهادة يقال حيث يكون القول من كل منهما امر ثابعا على احد الحالين مع نفي الطال الا ان مثال الماء المجموع فى القم المختلف فى التطهير به فان كان الخلاف من أجل ان الماء قد يضاف وقد لا يضاف منع تكلم على حال الاضافة ومن اجازتكلم على حال عدمها وكل منهما يسمى وقوع الحالين فهو خلاف فى حال وان كان من أجل ان القائل بالمنع رأى انه يضاف ولا بد ولا يمكن بحسب العادة عدم اضافته والقائل بالجواز رأى نقض هذا فهو خلاف فى شهادة والخلاف فى مسئلتنا من هذا الثانى لان من قال الثلاثة وما دونها فوت رأى انها مظنة لتغير ولا بد من قال ليست بفوت رأى انها ليست مظنة للتغير ولا بد هذا فهم ابن عرفة كما يفيد كلامه المتقدم وأما قولنا فالحل الذى فيه الشهر فوت الخ فلم يقله المازرى ولا هو معنى كلامه كما تقدم على ان ما بينه الخلاف انما هو معنى الخلاف فى حال لا معنى الخلاف فى شهادة كما دل عليه ما تقدم والله اعلم واعلم ان الحل الذى فيه الشهر ان لم يفتا فيه ايضا الثلاثة كذلك فالاولى ابدال وفهم ان بثلاثة لا يجرى بغيره انما هو باتفاق الحلين وليس كذلك واعلم ايضا ان موضوع الكلام عدم تغير ذات الحيوان ولا سوقه بديل ذكر تغير الحق قبل وتغير الذات بعد (و) يفتو المبيع فاسد (بفتح هـ) بفتح العين المهملة وسكون الراء فساد متجمعة (ومنى) بكسر فسكون مكمل او موزون او معدود من بلد العقد (بلد) آخر او عكسه او من محل لا آخر فى بلد

(قوله ان الماء) اى المجموع فى القم (قوله عدمها) اى الاضافة (قوله منها) اى المتكلمين (قوله ليسم) بضم فسكون ففسكون متقلا (قوله وان كان) اى الخلاف (قوله انه) اى الماء (قوله من هذا الثانى) اى قوله الخلاف فى شهادة (قوله بين) بفتح التاء (قوله كذا) اى الشهرين (قوله ليست فوثا) بفتح اللام (قوله همز الخ) بفتح اللام (قوله ايضا) اى الثلاثة ليست بفوت (قوله انها) اى الثلاثة (قوله قبل وبعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله عكسه) اى من بلد آخر لبلد العقد

(قوله وغيرها) أي حواله السوق (قوله من أوجه القوت) بيان لغيرها (قوله ولو يبيع) أي الطعام (قوله و يرد) أي المشتري (قوله مثله) أي الطعام (قوله وهذا) أي عدم قوت المثل المبيع بكيل أو وزن (قوله به) أي نقل بكافة (قوله لاستلزامه) أي وطئها (قوله وهو) أي طول الزمان (قوله عليها) أي الامة (قوله بدونه) أي وطئها (قوله وان قال) أي المشتري (قوله وطئتها) أي الامة (قوله صدق) بضم فكسر (قوله نضاه) أي المشتري الوطء (قوله فله) أي المشتري (قوله فانت) أي العلبة (قوله بها) أي الغيبة (قوله كعقار الخ) أمثلة غير المثلى ٥٨٠ (قوله قيد) أي المصنف بفتحات متعقلا (قوله غير المثلى) صله قيد (قوله جريا الخ) صله قيد

واحد قاله الخمي إذا كان النقل (بكافة) بضم الكاف وسكون اللام أي مؤنة ومشقة أي شأنه ذلك وان لم يتكلفه المشتري بجملة على دوابه وخدمه و بضم مثل المثلى بموضع قبضه في الزوائد مانصه ومن ابتاع طعاما مجزا فابيعا فاسد فادات بحواله السوق وغيرها من أوجه القوت ولو يبيع بكيل أو وزن لم يفتسه شي ويرد مثله بموضع قبضه وكذلك ما يكال أو يوزن من سائر المروض كالحناء وغيره لا قوت فيه اه وهذا هو الجاري على قوله ومثله المثلى وهي طريقة كما ستعرفه واحترز به عالم ليس في نقله كافة كحيوان ينقل بنفسه فليس نقله بفوت الا ان يكون خوف من نجس محارب او اخذ مكس فنقله فوت (و) بفوت المبيع فاسدا (بالوطء) لامة بكر او ثيب من مشتريه البالغ وهي مطبقة لاستلزامه مواضعه المستلزمة طول الزمان وهو فوت ومفهوم الوطء أن الغيبة عليه ابدونه ليست فوتا وهو كذلك في الشامل ووطء الامة فوت لا غيبته عليه وان قال وطئتها صدق عليه كانت او خشا صدقه البائع او كذبه وان نقاه صدق في الوحش ولو كذبه البائع فله ردّها كعملية ان صدقه البائع فله ردّها فان كذبه فانت بها (و) بفوت المبيع فاسدا (بتغير ذات) مبيع (غ- ير مثلى) كعقار ومرض وحيوان فيفوت العفار بالهـ دم والبناء والارض بالفرنس والقلع والعرض والحيوان بنقص او زياده ومفهوم غير مثلى ان المثلى لا يقيمه بتغير ذاته اقيام مثله مقامه الحط قيد بتغير الذات غير المثلى جريا على مانقله في توضيحه فانه قال في قول ابن الحاجب والقوات بتغير الذات ظاهر كلامه ان تغير الذات يفيت المثلى وقاله ابن شاس والذي في الخمي والمازري وابن بشير انه لا يفوت لان مثله يقوم مقامه اه وانظر ما قاله ابن الحاجب وابن شاس لان رد مثله مرتب على فواته لقوله سابقا والاضمن قيمته ومثل المثلى ولو كان لم يفوت لرد عينه وهم قد صرحوا به ان رد مثله اه البناني طريقة الخمي والمازري وابن بشير غير الطريقة التي جرى عليها المصنف ألا وفي قوله والاضمن قيمته ومثل المثلى طنى اعقد المصنف هنا قوله في توضيحه الذي للخمي والمازري وابن بشير ان المثلى لا يفوت لان مثله يقوم مقامه اه وهو غير ملتزم مع قوله والاضمن قيمته ومثل المثلى لان ضمان مثل المثلى هو المترتب على فواته وثلاث طرق ابن شاس وابن الحاجب وتبعهما المصنف واصلا لابن يونس وعزاها لابن القاسم في غير المدونة فهم ما طر بقتان احدهما لابن يونس ومن تبعه ان اللازم في القوات القيمة في المقوم والمثل في المثلى الا ان عدم كثر في غير ابانه فقيمه والثانية لابن رشد وابن بشير والخمي والمازري ان اللازم مع القوات هو اقيمة مطلقا في المقوم والمثل وهو ظاهر قواها ومن اشترى شيأ ببيع فاسد او فوات عنده فعليه قيمته يوم قبضه وهـ هذه الطريقة هي التي اتبعها ابن عرفة وغيره من المتأخرين وعليه ما يأتي

(قوله فانه) أي المصنف (قوله كلامه) أي ابن الحاجب (قوله وقاله) أي قوات المثلى بتغير ذاته (قوله انه) أي المثلى (قوله لا يفوت) أي المثلى بتغير ذاته (قوله ما قاله ابن الحاجب وابن شاس) أي من ان تغير الذات يفيت المثلى (قوله لان رد مثله الخ) صله الظاهر الخ (قوله ولو كان) أي المثلى (قوله لم يفوت) أي بتغير ذاته (قوله وهم) أي اهل المذهب (قوله مثله) أي المثلى الذي تغيرت ذاته (قوله اولا) بشد الواو صله جري (قوله هنا) أي في قوله وبتغير ذات غير مثلى (قوله ان المثلى لا يفوت) أي بتغير ذاته (قوله وهو) أي ما اعتمده هنا (قوله وتلك) أي الطريقة التي قلدها في قوله والاضمن قيمته ومثل المثلى (قوله وتسعهما) أي ابن شاس وابن الحاجب (قوله وعزاها) أي ابن يونس (قوله

فهما) أي قوله والاضمن مثل المثلى وقوله وبتغير ذات غير مثلى (قوله ان اللازم في القوات الخ) بيان لاحدهما الفرع (قوله الا ان عدم) بضم فكسر أي المثلى (قوله في المقوم والمثل) بتفسير مطلقا (قوله وهو) أي لزوم القيمة في القوات مطلقا (قوله قواها) أي المدونة (قوله وهذه الطريقة) أي الثانية (قوله اتبعها) أي اختارها واقتصر عليها ابن عرفة وغيره (قوله من المتأخرين) بيان لغيره وحدا وعن طريقة ابن شاس وابن الحاجب وابن يونس (قوله وعليهما) أي هاتين الطريقتين صله باقي

(قوله فيه) اي المثل (قوله بعدم فواته) اي المثل بحواله السوق والنقل والتغير (قوله بفواته) اي المثل باحدها (قوله رده) اي المثل (قوله به) اي رده بعينه (قوله وان توهمه عيج) حال (قوله قال) اي طي عقب مانه له عنه البناني (قوله ومن معه) اي المازري وابن بشير (قوله حكموا) اي اللخمى ومن معه (قوله بعدم فواته) اي المثل اي بتغير ذاته ونقله وتغير سوقه (قوله بتغير العين) اي ولا بتغير السوق ولا بنقله (قوله ان يسع) اي المثل (قوله فوات) اي بتغير العين والسوق والنقل (قوله لانه) اي المثل المبيع جزافا (قوله لغو) اي لا يعتبر مقنونا (قوله وفي فوته) اي المثل (قوله بحواله سوقه) اي وعدم فوته بها (قوله ثالثا) اي الاقوال فوته بها (قوله لاصقلى عن ابن وهب) راجع للاول (قوله مع اللخمى عنه) اي ٥٨١ ابن وهب وعن غيره اي ابن وهب

راجع للثاني المطوى (قوله والمازري عنه) اي ابن وهب مع قول ابن رشد الخ راجع للثالث (قوله واشار) اي ابن عرفة (قوله بهذا) اي قوله مع قول ابن رشد مقتضى النظر (قوله ان يقتضيه) اي المثل المكمل (قوله المشتري) اي المثل المكمل (قوله للمويزون) اي المثل المكمل (قوله لما قال) اي ابن رشد (قوله لانه) اي المشتري (قوله اذا اعطى) اي المشتري البائع (قوله المثل) اي مثل المثل (قوله العين) اي عين المثل (قوله غيب) اي بضم فكسر (قوله احدهما) اي المتباين وهو البائع ان يخص المثل والمشتري ان غلا (قوله هذه الطريقة) اي لزوم قيمة المثل بفواته (قوله فانه) اي ابن عبد السلام (قوله في تغير

التقريب والخلاف في حواله السوق والنقل والتغير هل تقبث المثل ام لا فن اوجب فيه المثل وهو المشهور قال بعدم فواته لقيام مثله مقامه ومن اوجب فيه القيمة قال بفواته واما رده بعينه متغيرا وحده او مع ارش نقصه فلا قائل به وان توهمه عيج النظر طي اد كلام البناني قال ولما رأى اللخمى ومن معه ان تغير المثل بوجوب غرم مثله حكموا بعدم فواته ابن بشير لا بقوت المكمل والموزون بتغير العين لان مثله بسد مسد عنه لكان ان يسع جزافا فوات لانه يقتضيه قيمته ولما ذكر المازري قول ابن وهب بفوات المثل بحواله سوقه قال مقتضاه وجوب قيمته ابن عرفة ذهاب عين المثل مع بقاء سوقه لغو لقيام مثله مقامه وفي فوته بحواله سوقه ثالثا ان ذهبت عينه لاصقلى عن ابن وهب مع اللخمى عنه وعن غيره والمازري عنه مع قول ابن رشد مقتضى النظر واشارهم هذا القول ابن رشد الذي يوجب في المكمل والموزون ان يقتضيه حواله السوق كالعروض اه فلا لانه تلزمه القيمة مع القوات لما قال مقتضى الخ لانه اذا اعطى المثل او العين مع حواله السوق غبن احدهما او كلام ابن عبد السلام يدل على هذه الطريقة فانه لما ذكر الخلاف في تغير السوق وان المشهور كونه ليس قوتاني المثل قال اعتمد للمشهور باعتبار ان الاصل في ذوات الامثال سد المثل مسد مثله وانما يعدل للقيمة عند تعذر المثل فالمثل كالاصل والقيمة كالفرع فاذا امكن القضاء بالاصل كان اولى ونحوه في التوضيح واطنا هنا لاننا نرمن تعرض لهما من الشرح وح اشار لا شكاه اولم يحرها وما ذكرناه نعم ان قول عيج وعلى الماصنف وابن بشير يرد المبيع مع ارش تغيره غير صحيح اتصرح ابن بشير وغيره برد مثله ولا قائل برده متغيرا والله اعلم (و) يقول المبيع فاسدا (خروج) للمبيع (عن يد) اي حوز للمشتري يسع صحيح او هبة او صدقة او تحبب عن نفس المشتري وما اذا اوصى شخص بشراء عقار وتجبب فيه فاشتراه الوصى شرعا فاسدا او حبسه فالذي يظهر على ما ياتي في الرد بالعيب فسح البيع قاله الحط قال اذا باعه مشتريه لبائعه فهل ذلك فوت كبسه لا جنبي ذكر الفقيه راشد فيه قولين لابي اسحق وابن رشد وفيهما لا يجوز التولية في البيع الفاسد وتزد ابو الحسن لانه يتناول منزلة مواليه والشركة كالتولية لانها تولية لبعض المبيع وانظر الاقالة (و) يقول المبيع فاسدا (تعلق حق) بالمبيع لغير مشتريه (كرهه) اي المبيع فاسدا في دين على مشتريه

السوق) اي هل يعد فوتا ولا (قوله كونه) اي تغير السوق (قوله قال) اي ابن عبد السلام (قوله اعتمد) بضم التاء وكسر الذا لالمجه (قوله باعتبار ان الاصل الخ) صلة اعتذر (قوله يعدل) بضم الياء وفتح الدال (قوله لهما) اي المسئلة (قوله مالمصنف وابن بشير) اي من ان تغير المثل ليس قوتا (قوله غير صحيح) خبر ان (قوله مثله) اي المثل (قوله يسع صحيح) صلة خروج (قوله فسح البيع) خبر الذي يظهر (قوله قال) اي الحط (قوله اذا باعه) اي المبيع فاسدا (قوله لبائعه) صلة باعه (قوله ذلك) اي يبعه لبائعه (قوله نيه) اي يبعه لبائعه (قوله قولين) مفعول ذكر (قوله وفيها) اي المدونة (قوله وترد) بضم نفتح اي (النوايه) (قوله لانه) اي المولى بالفتح (قوله لانها) اي الشركة (قوله لغير مشتريه) صلة تعلق او نعت حق

(قوله الا ان يقدر) اي مشتريه (قوله لانه) بالمدى غنى المشتري (قوله فيما) اي المدونة (قوله فسحقها) اي الاجارة (قوله اما) بكسر الهمزة وشدة الميم (قوله بتراضيهما) اي المتأجرين على فسحقها (قوله او كونها) اي الاجارة (قوله يتراضيا) اي الخدم بالكسر والخدم بالفتح (قوله فسحقه) اي الاخداع (قوله فيما) اي البئر والعين (قوله لانه) اي عظم المؤنة (قوله شأنهما) اي البئر والعين (قوله عمها) اي البناء او الغرس (قوله منها) اي الارض (قوله سائرهما)

الا ان يقدر على فسحقه من الرهن للملائة قاله فيها (و) كذا جارتها) اي المبيع فاسد فيها الا ان يقدر على فسحقها ابو الحسن اما بتراضيهما او كونهما مائة ودخل بالكاف اخذاه الا ان يتراضيا على فسحقه (و) تفوت الارض المبيعة فاسد بتغير (ارض) حقر (بئر) فيها الغير سقي ماشية (و) فتق (عين) فيها ولو لما شية ولا يشترط فيهما عظم مؤنتهما لانه شأنهما (و) (غرس) لشجر فيها (و) (بناء) فيها (عظيمي) بفتح الميم معني عظيم حذف نونه لاضافته الى (المؤنة) نفت لغرس وبناء فقط والقلع كالغرس والهدم كالبنا ومحل افانة البناء او الغرس اذا عمها كلها أو معظمها او احاط بها كلها فان كان فيما دون جملها فاشارة بقوله (وفات) (احد) (هما) اي الغرس والبناء (جهة هي الربع) او الثلث او النصف عند اي الحسن وابن رشد ونصه واذا كان الغرس بناحية منها وجعلها لاغرس فيه وجب ان يفوت منها ما غرس ويفسخ المبيع في سائرهما اذا لاضرر على البائع في ذلك اذا كان المغموس منها يسيرا كما لو استحق من يد المشتري في المبيع الصحيح لزمه الباقي ولم يكن له رده اه فانت تراه احوال القدر الذي يفوت بالغرس على القدر الذي لو استحق من المشتري في المبيع الصحيح لزمه الباقي وقد قال المصنف ورد بعض المبيع بمصته الا ان يكون الاكثر ثم قال وقل بعضه او استحقاقه كعيب به وظاهر ابن عرفة ان غرس او بناء نصفها كغرس او بناء جملها وقوله (فقط) راجع لقوله جهة اي لا الجميع فلم يحتز به عن الثلث والنصف (لا) تفوت به جهة هي (اقل) من الربع فلا يقبض شيئا منها ولو عظمت مؤنته ويعتبر ككون الجهة الربع او اقل او اكثر بالقيمة يوم القبض لا بالمساحة ابن رشد وجه العمل في ذلك ان ينظر الى الناحية التي فوتها بالغرس ما هي من جميع الارض فان كانت الثلث او الربع فسحق المبيع في الباقي بنائى الثمن او ثلاثة ارباعه فسقط عن المتاع ان كان لم يدفعه ورد اليه ان كان دفعه وصح المبيع في الناحية الفاتية بالقيمة يوم القبض فغن كان له منها على صاحبه فضل في ذلك رجع به عليه اذ قد تكون قيمة تلك الناحية اقل مما ناله من الثمن او اكثر وهذا هو القياس (و) ان كان الغرس او البناء في اقل من الربع ورد المشتري بجميع المبيع (له) اي المشتري على البائع (القيمة) للغرس أو البناء معتبرة يوم الحكم حال كونه (فائدا) مؤبدا لانه فعله بشبهة كمن ينفى او غرس في ارض فاستحققت منه قاله التونسي (على القول) اي مختار المازري من الخلاف (والمصحح) بفتح الحاء الاولى اي مختار ابن حجر من (وفي) مضى (بيعه) اي المبيع يباع فاسد لمن المشتري او البائع يباعهما (قبل قبضه) من بائعه او مشتريه بان باعه المشتري قبل قبضه من بائعه او البائع بعد قبضه المشتري وقبل رده له وعدمه (مطلقا) عن تقييده بكونه عقارا أو عرضا او حيوانا او منقلا ولم يحصل فيه مفقوت (تاو) يلان الاول لابن حجر زوجاعة والثاني لفضل وابن الكاتب وعلى الاول فان كان البائع له المشتري لزمه قيمته

اي باقيا (قوله في ذلك) اي مضى المبيع فيما غرس او بنى ورد الباقي (قوله استحق) بضم التاء (قوله في البيع الصحيح) صلة استحق (قوله لزمه) اي المشتري (قوله رده) اي الباقي (قوله فلا يفت) اي بناء أو غرس الاقل من الربع (قوله منها) اي الارض (قوله في ذلك) أي معرفة ككون الجهة المبينة أو المغموسة (قوله فواتها) يقتضيات مثلا اي المشتري (قوله فان كانت) أي الناحية (قوله فسقط) اي القدر المذكور من ثلثي الثمن أو ثلاثة ارباعه (قوله لورد) بضم الراء اي القدر المذكور (قوله اليه) اي المشتري (قوله بالقيمة) صلة صح (قوله منها) اي المتبايعين (قوله في ذلك) اي المذكور من القيمة وجزء الثمن (قوله من الثمن) بيان لما ناله (قوله لانه) اي المشتري (قوله فعله) اي البناء أو الغرس (قوله منه) اي الخلاف (قوله

من المشتري) صلة يبعه (قوله يباعهما) مفعول مطلق مبين انواع بيعه (قوله من بائعه) صلة قبضه يوم (قوله او البائع) عطف على المشتري (قوله قبض المضاف لمفعوله) (قوله له) أي البائع (قوله وعدمه) اي المضى (قوله عن تقييده) اي المبيع (قوله لم يحصل فيه) اي المبيع حال (قوله وعلى الاول) اي المضى (قوله) اي المبيع فاسدا (قوله



(قوله وهذا) أي لزوم القيمة يوم البيع (قوله مخصص) بكسر الصاد الأولى (قوله أنه) أي المشتري الخ بيان ما يحدف من (قوله تلمسه) أي المشتري (قوله قيمته) أي المبيع (قوله وإن كان) أي البائع له (قوله فبيعه) أي البائع أو المبيع (قوله فبرد) أي البائع (قوله وسقط) أي الثمن (قوله عنه) أي المشتري (قوله يقبضه) أي البائع الثمن (قوله منه) أي المشتري (قوله وعلى الثاني) أي عدم مضيه (قوله ويرد) أي المبيع (قوله ويرد) أي بآثمه (قوله كان) أي بيع البائع (قوله فيه) أي المبيع (قوله وفي بيع البائع) عطف على في بيع المشتري (قوله وقبل رده) أي المبيع (قوله له) أي البائع (قوله ببيعه) أي المبيع فاسدا (قوله البائع) فاعل بيع المضاف إليه (قوله يمكنه) أي مشتريه (قوله منه) أي قبضه (قوله لو باع) أي ٥٨٣ المشتري (قوله قبل قبضه) أي المبيع من بآثمه فاسدا أصلا باع

(قوله ببيعه) أي المشتري ببيع صحيحا وهذا مخصص لما تقدم أنه تلمسه قيمته يوم قبضه إن فات وان كان البائع قبضه نقض البيع الفاسد فبرد للمشتري فاسدا ثم أنه إن كان قبضه منه وسقط عنه إن لم يقبضه منه وعلى الثاني فإن كان الذي باعه المشتري بفسخ ببيعه ويرد لبائعه الأول ويرد ثمنه إن كان قبضه وإن كان الذي باعه البائع كان بمنزلة ما إذا لم يحصل فيه بيع من بآثمه بعد قبض مشتريه فالتأويلان في بيع المشتري قبل قبضه من البائع وفي بيع البائع بعد قبض المشتري وقبل رده وبقيت صورة ثالثة فيها التأويلان أيضا وهي بيعه البائع ببيع صحيحا به لا يمكن مشتريه فاسدا من قبضه وقبل قبضه بالتعلل وأما قبل تمكينه منه فباض باتفاق فلا تدخل هذه في كلامه الحط في التوضيح عن الجواهر لو باع ما اشتراه فاسدا فقبل قبضه فقد رأى المتأخرون في تقويز ببيعه وهو بآثمه قولان قالوا وكذلك عكسه وهو بيع البائع ما باعه ببيع فاسدا بعد قبض من اشتراه فاسدا وجعلوا سبب الخلاف كون البيع الفاسد ينقل شبهة الملك أم لا ثم قال وحكي ابن بشير هذا الخلاف أيضا ٨٦ ونص ابن بشير وإن كان القوان بان أحدث المشتري فيه حدثا من عتق أو إعطاء أو بيع فإن كان في يد البائع فهل يعضى فعل المشتري ويكون قوتا قولان وهما على الخلاف في البيع الفاسد هل ينقل شبهة الملك أم لا ولو كان الأمر بالعكس فأحدث البائع فيه عقدا وهو في يد المشتري ففي مضيه قولان وهما على الخلاف في نقل شبهة الملك فلا يعضى أو عدمه فعضى ٨٦ ثم قال الحط والظاهر من القوان فيما إذا باعه مشتريه قبل قبضه إلا مضاهيا على العتق والتدبير والصدقة كما في كلام ابن يونس وإني أسحق التوفسي قال فيما وكل بيع فاسد فضاء ما يحدث بالسلعة في سوق أو يدين من البائع حتى يقبضها المتبائع وإن كانت جارية فاعتدها المتبائع قبل قبضها أو كانت لها أو تدبرها أو تصدق بها فذلك فوت إن كان له مال ٨٦ ابن يونس إن أحدث بها عيب أو تغير سوق أو يدين قبل القبض فذلك من البائع بخلاف العتق وماله فإن أحدثه المتبائع قبض من بما أحدث إذا كان يقدر على ثمنها واختلف إن باعها قبل قبضها حكى عن ابن أبي زيد أنه ليس بفوت بخلاف العتق لأن له حرمة وحكى عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه فوت وإن لم يقبضها المتبائع كالصدقة ابن يونس وهذا أشبه بظاهر الكتاب لأنه أمر أحدثه المتبائع ولأن الصدقة تقتدر لا قبض والبيع لا يقتدر له فإذا كانت قوتا

يوم ببيعه أي المشتري ببيع صحيحا وهذا مخصص لما تقدم أنه تلمسه قيمته يوم قبضه إن فات وان كان البائع قبضه نقض البيع الفاسد فبرد للمشتري فاسدا ثم أنه إن كان قبضه منه وسقط عنه إن لم يقبضه منه وعلى الثاني فإن كان الذي باعه المشتري بفسخ ببيعه ويرد لبائعه الأول ويرد ثمنه إن كان قبضه وإن كان الذي باعه البائع كان بمنزلة ما إذا لم يحصل فيه بيع من بآثمه بعد قبض مشتريه فالتأويلان في بيع المشتري قبل قبضه من البائع وفي بيع البائع بعد قبض المشتري وقبل رده وبقيت صورة ثالثة فيها التأويلان أيضا وهي بيعه البائع ببيع صحيحا به لا يمكن مشتريه فاسدا من قبضه وقبل قبضه بالتعلل وأما قبل تمكينه منه فباض باتفاق فلا تدخل هذه في كلامه الحط في التوضيح عن الجواهر لو باع ما اشتراه فاسدا فقبل قبضه فقد رأى المتأخرون في تقويز ببيعه وهو بآثمه قولان قالوا وكذلك عكسه وهو بيع البائع ما باعه ببيع فاسدا بعد قبض من اشتراه فاسدا وجعلوا سبب الخلاف كون البيع الفاسد ينقل شبهة الملك أم لا ثم قال وحكي ابن بشير هذا الخلاف أيضا ٨٦ ونص ابن بشير وإن كان القوان بان أحدث المشتري فيه حدثا من عتق أو إعطاء أو بيع فإن كان في يد البائع فهل يعضى فعل المشتري ويكون قوتا قولان وهما على الخلاف في البيع الفاسد هل ينقل شبهة الملك أم لا ولو كان الأمر بالعكس فأحدث البائع فيه عقدا وهو في يد المشتري ففي مضيه قولان وهما على الخلاف في نقل شبهة الملك فلا يعضى أو عدمه فعضى ٨٦ ثم قال الحط والظاهر من القوان فيما إذا باعه مشتريه قبل قبضه إلا مضاهيا على العتق والتدبير والصدقة كما في كلام ابن يونس وإني أسحق التوفسي قال فيما وكل بيع فاسد فضاء ما يحدث بالسلعة في سوق أو يدين من البائع حتى يقبضها المتبائع وإن كانت جارية فاعتدها المتبائع قبل قبضها أو كانت لها أو تدبرها أو تصدق بها فذلك فوت إن كان له مال ٨٦ ابن يونس إن أحدث بها عيب أو تغير سوق أو يدين قبل القبض فذلك من البائع بخلاف العتق وماله فإن أحدثه المتبائع قبض من بما أحدث إذا كان يقدر على ثمنها واختلف إن باعها قبل قبضها حكى عن ابن أبي زيد أنه ليس بفوت بخلاف العتق لأن له حرمة وحكى عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه فوت وإن لم يقبضها المتبائع كالصدقة ابن يونس وهذا أشبه بظاهر الكتاب لأنه أمر أحدثه المتبائع ولأن الصدقة تقتدر لا قبض والبيع لا يقتدر له فإذا كانت قوتا

(قوله في نقل) أي البيع الفاسد (قوله فلا يعضى) أي عقد البائع (قوله أو عدمه) أي النقل (قوله قبضه) أي عقد البائع (قوله الأمضاء) خبر الظاهر (قوله فيها) أي المدونة (قوله في سوق) صلة يحدث (قوله من البائع) خبر ضمان (قوله وإن كانت) أي السلعة (قوله له) أي المتبائع (قوله بها) أي السلعة (قوله فإن أحدثه) أي العتق أو ماله (قوله فيمضن) أي المتبائع (قوله إذا كان) أي المتبائع (قوله ثمنها) أي الجارية (قوله واختلف) بضم التاء (قوله إن باعها) أي السلعة المشتراة فاسدا (قوله فحكي) بضم فكسر (قوله أنه) أي ببيعها قبل قبضها (قوله لأن له) أي العتق (قوله وحكى) بضم فكسر (قوله أنه) أي ببيعها قبل قبضها (قوله وإن لم يقبضها) أي المتبائع (قوله وهذا) أي كونه قوتا (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله له) أي القبض (قوله فإذا كانت) أي الصدقة

(قوله فهو) أي البيع (قوله كلامه) أي أبي الحق (قوله ثم قال) أي الخط (قوله وكذلك) أي القول بنقوذ البيع وأنه مفوت في الترجيح (قوله وهو) أي العكس (قوله يبيعه) أي المبيع فاسدا (قوله وهو) أي المبيع (قوله قبل قبضه) أي المبيع (قوله منه) أي المشتري (قوله برده) أي المبيع صله قبضه (قوله إليه) أي البائع (قوله الامضاء) خبر الظاهر (قوله لكن محل التأويلين الخ) استدلال على الخلاف في بيعه ما رفع أيامه ان التأويلين فيهما أيضا (قوله وفيه) أي بيع المشتري (قوله قال) أي قضا (قوله كونه) أي البيع (قوله وإليه) أي شرط كونه بهده (قوله وعليه) أي المشتري (قوله قيمته) أي السبعة (قوله يبيعهما) أي السلعة المبيعة فاسدا يبيعهما (قوله ثم قال) أي طي (قوله كلامه) أي عياض (قوله عهدهما) أي التأويلين (قوله واستدل) أي الخط (قوله وهو) ٥٨٤ أي ابن شاس (قوله فلذا) أي ذكره الخلاف دون التأويلين عليه (قوله ما اشتراه)

مفعول بيع المضاف لقاعله (قوله يبيعهما) مبين لنوع بيع (قوله فوتا) خبر كون (قوله اذ لم يقصد الخ) خبر محل (قوله ويقصد) أي البيع الأول الفاسد (قوله وجوبا) بيان لحكم قبضه (قوله فعلة) أي المشتري (قوله وتضمنه) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله بالتزامها) أي القيمة (قوله وله) أي البائع (قوله رده) أي فعل المشتري (قوله وليس له) أي البائع (قوله اجازته) أي فعل المشتري (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله اذ ليس) أي المشتري (قوله صرف) بكسر فسكون (قوله لبيعه) أي المشتري (قوله مافي ضمائه) أي المشتري (قوله القيمة) (قوله ترضيا) أي المتبايعان (قوله عايلها) أي القيمة (قوله لهم) أي المتبايعين (قوله الهبة) (قوله فان كان) أي بيع المشتري (قوله بعده) أي قيام البائع (قوله فساد البيع الخ) (قوله لانه) أي المشتري (قوله ذلك) أي يبيعه (قوله عليه) أي المشتري (قوله لانه) أي المشتري (قوله ملكه) أي المشتري (قوله وهو) أي التقييد بكون يبيعه قبل قيام البائع عليه (قوله ففوت) بضم ففتح فكسر مثقلا أي يبيع المشتري (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه قبل قيام البائع عليه (قوله وقال) أي اللغوي (قوله انه) أي نفوته مطلقا (قوله مطلقا) أي عن تقييده بكونه بعد قيامه عليه به (قوله عليه) أي عدم نفوته مطلقا (قوله وهو) أي انه لا يفوت مطلقا (قوله ومثل البيع) أي المقصود به الافاتة

فهو أخرى ان يكون فوتا اه ونحوه لا يبيعه فاسدا (قوله كلامه) وكلام عياض ثم قال لحاصل كلامه - ثم ترجح القول بنقوذ البيع وأنه مفوت وكذلك الظاهر من القولين اللذين في العكس وهو أن يبيعه بآثمه وهو يبيعه بمشتربه قبل قبضه منه برده إليه الامضاء أيضا طي الخلاف في بيع البائع والمشتري لكن محل التأويلين في بيع المشتري كما في كلام عياض وغيره وفيه أيضا قولان للمالك رضي الله تعالى عنه في الموازية قال في التقييدات واختلفوا في تأويل المدونة في البيع الذي بقيت البيع الفاسد هل من شرطه كونه بعد القبض وإليه ذهب بعضهم واحتج بقوله في العيوب وعليه قيمته يوم قبضه ومثله للمالك رضي الله تعالى عنه في كتاب محمد وقال آخرون يبيعه أفوت على كل حال قبضه أو لا وفي كتاب محمد للمالك مثله أيضا ثم قال وقد نقل الخط كلامه ولم يفتحه محل التأويلين وعهدهما واستدل بكلام ابن شاس وهو انما ذكر الخلاف ولم يتعرض للتأويلين فلذا عهدهما والله أعلم ومحل كون بيع المشتري شرا فاسدا ما اشتراه يبيعه صحيحا بعد قبضه أو قبله على الراجح فوتا للبيع الفاسد اذ لم يقصد يبيعه افاتته (لان قصد) المشتري (بالبيع) الصحيح بعد القبض أو قبله (الافاتة) للبيع الفاسد فلا يفتته معاملة له بتقييد قصده ويقصد وجوبا كببيع فاسد لم يقصد بفساده يبيع ولا غيره من المفوتات افاده الشارع وفي قول البائع اجازة دفع له وتضمنه قيمة البيع يوم قبضه لان بيعه رضاه بالتزامها وله رده وأخذ مبيعها وليس له اجازته وأخذ ثمنه اذ ليس بمعه صرف لبيعه مافي ضمائه قوله لان بيعه رضاه بالتزام القيمة الخ فيه انها مجهولة فرضاه بمشترها بمن مجهول والتزام الممنوع لا يلزم فالظاهر انه ليس للبائع الزام القيمة لكن ان تراضيا عليها بعد معرفتها فذلك لهما والله أعلم قاله البنائي هذا كانه ان كان يبيع المشتري قبل قيام البائع بفساد البيع وارادته فسخه فان كان بعده فسخه فسخره لانه متعدي ببيعه بعد القيام عليه لانه انما جازله ذلك قبل القيام عليه لانه ملكه بالبيع الفاسد قاله ابن رشد وهو احد الثلاثة اقوال والثاني للغوي بقوت مطلقا وقال انه المذهب والثالث لا يفوت مطلقا وحكي عياض عليه الاتفاق وهو ظاهر كلام المصنف لكن اعترض ابن ناجي حكاية الاتفاق والله أعلم ومثل البيع

(قوله لا العتق) أي المقتصد به الافاتة (قوله مقيت) فاعل حصل (قوله قيمته) أي المبيع (قوله دفع) أي المشتري (قوله ذلك) أي المثل أو القيمة (قوله ولم يحكم كما لم بعدم رده) حال (قوله وهو) أي الحكم (قوله فيكون) أي المبيع (قوله رده) أي المبيع (قوله عوده) أي المبيع (قوله باختيماره) أي المشتري (قوله ثم عاد) أي السوق (قوله حكمه) أي المقيت (قوله لان تغيره) أي السوق (قوله فلا يتسم) بضم ففتح مثقلا أي المشتري (قوله فيه) أي تغير السوق (قوله ورده) أي الفرق بين تغير السوق وغيره (قوله بان رجوعه) أي المبيع (قوله له) أي المشتري (قوله بينهما) أي تغير السوق والارث (قوله ولذلك) أي اشتراك الارث وتغير السوق في نفي السببية عنه قال الخ (قوله بعدم الارتفاع) أي بحكم المقيت والله سبحانه وتعالى اعلم \* (فصل في بيع الوعد الاجال) \*  
 (قوله يبيع الوعد الاجال) أي هذا اللفظ (قوله يطلن) بضم الباء وفتح اللام (قوله مريكا اضافيا) أي عام المفهوم فيكون كليا (قوله ولقبها) أي اسم الحقيقة كنية فيكون من قبيل علم الجنس (قوله فالاول) أي المركب الاضافي (قوله ما) أي يبيع جنس (قوله اجل) بضم فكسر مثقلا فصل مخرج يبيع حاضر بمحاضر (قوله ثمنه العين) فصل مخرج ٥٨٥ ما اجل ثمنه غير العين (قوله

وما اجل ثمنه غيرها) أي العين (قوله سلم) بفتح السين واللام خبر ما (قوله في سلمها) أي المدونة الخ شاهد وما اجل ثمنه غيرها سلم (قوله وربما) بقلبية (قوله أطلق) بضم فسكون (قوله انه) أي ما اجل ثمنه العين (قوله بجزاز التغليب) صلة أطلق وادافته للبيان (قوله من حنطة) بيان أرادب (قوله وعشرة) عطفا على عشرة (قوله أي السلم) (قوله ولو اختلف اجلهما) أي الارادب والدرهم حال أو مبالغة (قوله انه) أي ما اجل ثمنه غير العين (قوله منها) أي المدونة (قوله جعل) أي ابن عرفة

الاهمية والصدقة المقتصود بهما الافاتة لا العتق لتشوف الشارع للعربة (و) ان حصل في المبيع فاسد مقيت ووجب قيمته أو مثله دفع ذلك أم لا ولم يحكم كما لم بعدم رده ثم عاد المبيع لماله (ارتفع) أي زال الحكم الذي اقتضاء (المقيت) وهو مضي البيع ووجوب القيمة والمثل (ان عاد) المبيع لما كان عليه فيكون بمنزلة ما لم يحصل فيه مقيت فيجب رده اياه الاصل سواء كان عوده باختيماره كشرائه بعد بيعه أو بغيره كإرضائه (الا) إذا كان القوان (بتغير سوق) ثم عاد لما كان عليه فلا يرتفع حكمه لان تغيره ليس بسبب المشتري فلا يتم فيه بخلاف غيره قاله عبدالحق وابن يونس ورده المازري بان رجوعه لم يارث ليس من سببه أيضا وقد بان بينهما في الحكم ولذلك قال اشهب بعدم الارتفاع في عودته الى السوق وغيرها \* (فصل) في بيان أحكام بيع الوعد الاجال \* ابن عرفة يبيع الوعد الاجال يطلق مريكا اضافيا ولقبها فالاول ما اجل ثمنه العين وما اجل ثمنه غيرها سلم في سلمها الاول يجوز سلم الطعام في القلوس وربما أطلق على ما اجل ثمنه العين انه سلم بجزاز التغليب في سلمها الاول من أسلم ثوبا في عشرة ارادب من حنطة الى شهر وعشرة دراهم لشهر آخر فلا بأس به ولو اختلف اجلهما وربما أطلق على ما اجل ثمنه غير العين انه يبيع في البيع منها لا بأس ببيع ساعة غائبة عنهم بسلعة الى اجل أو بدنانير الى اجل أو قوله وما اجل ثمنه غيرها الخ جعل المقدم هو الممنى سواء كان العين وغيرها وبعضهم قال وما اجل ثمنه فهو سلم والكل قريب لانه يطلق على كل من العوضين انه ممنى كما انه يطلق على كل من العاقدين انه بائع ومشتري ثم قال ابن عرفة الثاني اقب لتسكرو ببيع عاقدي الاول لاجل ولو بغير عين قبل انقضائه البناي يفسد طرده بصدقه على عقدهما ثانيا بصدقه على الاول لاغير اجل لكن رأيت في نسخة من ابن عرفة زيادة لاجل بعد قوله عاقدي الاول وبه ينسفع

٧٤ منح في فيه (قوله المقدم) بضم ففتح مثقلا أي رأس المال (قوله سواء كان) أي المقدم (قوله والكل) أي من الجعلين (قوله لانه) أي الشأن (قوله كما انه) أي الشأن (قوله والثاني) أي يبيع الوعد الاجال اللقب (قوله لتسكرو) بضم ففتح فكسر مثقلا كان صفة لبيع فقدم عليه واضيف له والاصل لبيع عاقدي البيع الاول المتكرر فيبيع جنس وادافته فصل مخرج يبيع غيرهما (قوله والمتسكرو) فصل مخرج يبيعهما الاول (قوله عاقدي) بفتح الدال مثني عاقدا لا تون لاضافته (قوله لاجل) حال من الاول فصل مخرج متسكرو ببيع عاقدي الاول النقد (قوله ولو بغير عين) مبالغة في بيع (قوله قبل انقضائه) أي اجل الاول صلة يبيع فصل مخرج متسكرو ببيع عاقدي الاول لاجل بعد انقضائه (قوله يفسد طرده) أي ملزومة التعريف بصدقه (قوله بصدقه) أي المدونة بفسد بفتح الباء (قوله على عقدهما) أي عاقدي الاول (قوله ولا) بشد الواو (قوله لغير اجل) هذا مبيى على حذف لاجل عقب الاول وذكره متعينا ليعود عليه ضمير انقضائه وليخرج يبيعهما ثانيا بصدقه (قوله لكن رأيت في نسخة الخ) استدراك على يفسد طرده لرفع ايمانه انه ليس في الخدمة بصدقه (قوله لويه) أي لاجل عقب الاول صلة ينسفع

(قوله الحد) أي عكسه أي ملزومية مدممة عدم محدود (قوله بأنه) أي الحد صلة تنقض (قوله مسألة القراض) أي يبيع عامله  
 سلعة له لأجل وشراؤها بالمال قبل انقضاءه فانها من بيع الاجال والحد لم يقتضها لان البيع لم يتكسر من عاقدي الاول  
 لأجل قبل انقضائه فقد انتفى فيها الحد ولم ينف محدود (قوله والشركة) أي يبيع أحد الشر يكتن سلعة الشركة لأجل وشراؤها  
 شركة قبل انقضائه فانها من بيع عاقدي الاول (قوله اذا باع العامل) أي سلعة القراض (قوله باذن رب المال) صلة  
 باع (قوله لأجل) صلة باع (قوله واحد الشر يكتن) عطف على العامل أي سلعة الشركة لأجل (قوله فلا يجوز لب المال) أي في  
 مسألة القراض (قوله ولا للشر يك الأسخر) أي في مسألة الشركة (قوله ان يبتاعه) أي ما باعه العامل أو الشر يك لأجل قبل  
 انقضائه (قوله باقل نقدا) أي اولدون لأجل ولا أكثر لا بعد (قوله وكذا) أي المذكور من رب المال والشر يك لا تصرف منع  
 الشراء باقل نقدا (قوله البائع) ٥٨٦ أي لأجل (قوله اذا مات) أي البائع لأجل قبل انقضائه فلا يجوز لوارثه شراؤه بغيره

البحث ونقض الوانغي أيضا الحد المذكور بأنه غير جامع اشبوت المحدود وانتفاء الحد في مسألة  
 القراض والشركة اذا باع العامل باذن رب المال لأجل واحد الشر يكتن فلا يجوز لب المال  
 ولا للشر يك الأسخر ان يبتاعه باقل نقدا حسيما في المدونة وغيرها وكذا وارث البائع اذا مات  
 بخلاف موت المشتري فيجوز للبائع شراؤه بغيره من وارثه لخلو ديون المشتري كما صرح به غير  
 واحد قلت يجب بان كون البيع أو باذن المشتري فالبائع انه له حق في البيع نزله منزلة الواقع  
 منه فهو متكسر من عاقدي الاول حكما وبدا المصنف رحمه الله تعالى ببيان موجب فساد  
 بيع الاجال على وجه الاجمال فقال (ومنع) يضم فكسر كل يبيع جائز في الظاهر مؤدى الى  
 ممنوع في الباطن كثر قصده فيمنع (للثمة) لعاقديه على التوصل به لان يحصل بينهما (ما) أي  
 ممنوع (كثرت قصده) من الناس (كبيع وشروط) كبيع شقين يدينارين لأجل ثم يشتري  
 البائع من المشتري قبل حلول الاجل أحدهما يدينار نقداً والآخر مذهب ماله وأصحها به رضى  
 الله تعالى عنهم ان ما يخرج من اليد ثم يعود اليها لا يعتبر فاسداً الاصر الى ان البائع الاول يخرج  
 من يده عرض ويدينار يأخذ من المشتري اذا حل الاجل يدينارين أحدهما غن العرض والاخر  
 قضا عن الدينار فيتمان على انهما قصد الجمع بين البيع والسلف بشرط وتوصل الى ذلك ببيع  
 الشقين يدينارين لأجل ثم يشرا أحدهما يدينار حال بلواز هذا بحسب الظاهر الخط واعلم انه  
 لا خلاف في منع صريح يبيع وشروط سلف وكذلك ما أدى اليه وهو جائز في الظاهر لا خلاف  
 في المذهب في منعه صرح به هذا ابن بشير وتابعوه وغيرهم البناني الصور ثلاث يبيع وسلف  
 بشرط ولو بغير ان العرف وهي التي ذكرها في البياعات القاسدة للثني عنها بقوله كبيع وسلف  
 ويبيع وسلف بلا شرط لاصراحة ولا حكا وهي التي اجازوها هناك وتمت ببيع وسلف بشرط  
 وذلك حيث يتكسر البيع وهو التي تكلم المصنف عليها هنا وأدخلت الكاف الصرف المؤخر  
 والبدل كذلك والدين بالدين كما يأتي (و) ك(سلف بمنفعة) للسلف مثال تاد للتمنع الذي كثر

قبله باقل نقدا او دون  
 الاجل او بأكثر لا بعد (قوله  
 المشتري) أي لأجل قبل  
 انقضائه (قوله مبيعه) أي  
 البائع (قوله من وارثه)  
 أي المشتري (قوله لخلو  
 ديون المشتري) أي بموته  
 قه ان شرا البائع من وارثه  
 بعد انقضاء اجل الاول  
 فخرج من بيع الاجال  
 (قوله اولاً) بشرا الواد  
 (قوله مع انه) أي المشتري  
 ثانياً (قوله نزله) بفتح  
 مثلاً أي البيع الاول الخ  
 خبر ان (قوله منه) أي  
 المشتري ثانياً (قوله فهو)  
 أي البيع (قوله ببيان  
 موجب) بكسر الجيم أي  
 سبب ثبوت صلة بدا (قوله  
 على وجهه) صلة ببيان  
 واصله للبيان (قوله كثر

قصده أي الممنوع صفقة (قوله فيمنع) يضم اليه أي البيع الجائز في الظاهر المؤدى الخ (قوله به)  
 أي البيع الجائز في الظاهر (قوله أحدهما) أي الشقين مفعول يشتري (قوله يدينار نقداً) صلة يشتري (قوله فاسداً) بضم الفاء  
 أي صار (قوله فيتمان) يضم اليه أي المتبايعان (قوله بشرط) صلة الجمع (قوله وتوصل) أي المتبايعان (قوله الى ذلك) أي  
 الجمع بين البيع والسلف بشرط (قوله هذا) أي يبيع الشقين يدينارين لأجل ثم يشرا أحدهما يدينار حال (قوله انه) أي  
 الشأن (قوله وكذلك) أي صريح يبيع وشروط سلف في الاتفاق على منعه (قوله اليه) أي يبيع وشروط سلف (قوله وهو) أي  
 بما أدى اليه (قوله لا خلاف في المذهب في منعه) ايضاح لوجه الشبه (قوله بهذا) أي نفي الخلاف في منع ما أدى اليه (قوله تابعوه)  
 أي ابن شماس وابن الحاجب وخبيل (قوله كذلك) أي المؤخر

(قوله اليه) أي السلف بمنفعة (قوله إذا ملكه) بعد الهمز أي البائع أو البيع (قوله البيع والسلف) مفعول قصد مضافا لأنه اعله (قوله فيهما) أي البيع والسلف والسلف بزيادة (قوله من الزيادة) أي في المال بيان ما (قوله حبا) أي زيادة المال (قوله آثم) بعد الهمز (قوله) آكل بعد الهمز (قوله لأن هذا) أي بيع وسلف الخ عله بكتفي (قوله منع) بضم فكسر (قوله لادائه) أي بيع وسلف (قوله لأننا نقول الخ) عله لا يقال (قوله هو) أي البيع والسلف (قوله وان كان مؤديا اليه) أي السلف بمنفعة حال (قوله الا انه) أي البيع والسلف (قوله أبين) أي من السلف بمنفعة (قوله لأنه) أي السلف بمنفعة (قوله فكان) أي التعليل بالبيع والسلف (قوله للتممة الخ) عله يمنع المنق بلا (قوله به) أي البيع الجائز ٥٨٧ في الظاهر (قوله عاقديه) أي البيع الجائز (قوله ذلك) أي ما يؤدي إلى ما قل قصده

(قوله محتلفا) بفتح اللام (قوله حكمهما) أي القسمين (قوله عليه) أي حكمهما (قوله وهو) أي ما قل قصده (قوله فآل) بعد الهمز (قوله أمره) أي البائع أو البيع (قوله ليضمن) أي المدفوع له (قوله له) أي الدافع (قوله أحدهما) أي الثوبين (قوله بالآخر) صله يضمن (قوله للأجل) صله يضمن (قوله فيه) أي البيع المؤدى إلى ضمان يجعل (قوله وسكاهما) أي القولين (قوله لأنه) أي خيلا (قوله جوازه) أي البيع المؤدى إلى ضمان يجعل (قوله لبعده) بضم الموحدة (قوله قصده) أي ضمان يجعل (قوله عليه) أي الجواز (قوله ان الخلاف)

قصده فالبيع المؤدى اليه ممنوع اتفاقا كبيع سلعة بعشرة لأجل ثم شرا ثم ائتمانية حالة إذا ما له إلى تسليف ثمانية بعشرة وكثر قصد الناس البيع والسلف والسلف بمنفعة لما فيه من الزيادة والفقوس مجبولة على حبا ولا فرق بين أن يكون المتبايعان قصد الممنوع وتجيلا عليه بالجائز في الظاهر أو لم يقصده وانما آل امرهما إلى ذلك قال في التوضيح المتهم به في هذا الباب كالم دخول عليه انتهى إلا أن الداخل عليه آثم آكل للربا كما أخبرت عائشة رضي الله تعالى عنها لا يقال ينبغي أن يكتفى بقوله سلف بمنفعة عن قوله بيع وسلف لأن هذا يمنع لادائه إلى السلف بمنفعة لأننا نقول هو وان كان مؤديا اليه إلا أنه أبين في بعض الصور لأنه بالظنة فكان أضبط والله أعلم أفاده الخط (لا) يمنع البيع الجائز في الظاهر المؤدى لممنوع قل قصده للتممة على التوصل به إلى أن يحصل بين عاقديه (ما) أي ممنوع (قل) بفتح الصاد واللام مشددا قصده من الناس (كضمان يجعل) للضامن الخط لما كان مفهوما قوله كثر قصده أن ما أدى إلى ما قل قصده لا يمنع وكان ذلك محتلفا فيه ومنقسم إلى قسمين أحدهما أضعف من الآخر وكان حكمهما على المنه ور واحدانية عليه بقوله لا قل القصده اليه وهو على قسمين ما يبعد قصده جدا وما يبعد قصده لاجدا أو الثاني كضمان يجعل كبيع شيتين بدينار لأجل ثم شرا أحدهما عند الأجل بدينار قال أمره إلى دفع ثوبين ليضمن له أحدهما بالآخر للأجل وحكي ابن بشير وابن شاس فيه قولين مشهورين وحكماهما ابن الحاجب بلا تشبه إلا أنه قال في توضيحه ظاهر المذهب جوازه لبعده قصده واقصر عليه في هذا المختصر ولا خلاف في منع صريح ضمان يجعل لأن الشارع جعل الضمان والقرض والجلاء لا تفعل إلا لله بغير عوض فاخذ العوض عليه ساحت فآله في التوضيح ابن بشير ينبغي أن الخلاف خلاف في حال فقي ظهر قصده منع ومتى لم يظهر جازاه وهو بين فانه قد يقصد ذلك لخوف أو غرر طريق ونحوه والله أعلم وأشار إلى الأول الذي يبعد قصده جدا بقوله (أو) ك(أسلفني) بفتح الهمز (وأسلفك) بضمها والنصب بان مقدرة بعد الواو وجوب في جواب الأمر والرفع أي وأنا أسلفك كبيع ثوبين بدينارين لأجل ثم بشريه بدينار حال ودينار لبعده من الأجل فآل الأمر إلى دفع البائع دينار نقد أو أخذه عند الأجل بدينارين أحدهما قضاة عن الدينار الأول والثاني سلف من المشتري يرده له البائع عند الأجل الثاني فقد أسلف كل منهما

أي في البيع المؤدى إلى ضمان يجعل (قوله قصده) أي ضمان يجعل بالبيع (قوله منع) بضم فكسر أي البيع المؤدى إلى ضمان يجعل (قوله ومتى لم يظهر) أي قصد ضمان يجعل بالبيع (قوله جاز) أي البيع المؤدى ل ضمان يجعل (قوله وهو) أي تفصيل ابن بشير (قوله بين) بكسر الهمزة أي ظاهرا (قوله فانه) أي الشأن (قوله قد يقصد) بضم الياء وفتح الهمزة (قوله ذلك) أي الضمان يجعل (قوله لخوف) بفتح الخاء (قوله لا ضاقته) (قوله وجوبا) بيان لحكم تقديرها (قوله والرفع) عطף على النصب (قوله ثم يشتره) أي الشيء البائع (قوله واخذه) أي البائع من المشتري (قوله يرده) أي الدينار (قوله له) أي المشتري (قوله منهما) أي البائع والمشتري

(قوله عدم اعتبار هذه التهمة) أى فى منع البيع المؤدى إليها فيجوز<sup>٤</sup> (قوله ومقابلته) أى المشهور (قوله اعتبارها) أى حسنة التهمة خبر بمقابلته (قوله ومنع) عطف على اعتبار (قوله إليها) أى تهمة اسلفنى واسلفك (قوله فقطصده) أى اسلفنى واسلفك (قوله يبين) بفتح ياء (قوله فلا) (قوله موجب) بكسر الجيم أى سبب (قوله فرع) بفتح فاء (قوله متفلا) (قوله صورها) أى يوسع الأجل (قوله عليه) أى موجب المنع (قوله ٥٨٨) هذا) أى كون البيع الأول لاجل (قوله أذلو كان) أى البيع الأول

(قوله نقدا) اي بئمن حال  
(قوله التهمة) اي على السلف  
بمنفعة او بالبيع والسلف  
بشرط (قوله اي البائع  
مبايعه) تفسيره للفاعل المستر  
والمفعول البارز (قوله  
ثلاثة شروط) اي كون  
المشتري ثانيا هو البائع  
اولا والمشتري بالفتح ثانيا  
هو المبيع اولا والبائع ثانيا  
هو المشتري اولاً (قوله فيها)  
اي ببيع الاجال (قوله  
وبينه) بفتحات مثقلا اي  
جنس ثمنه (قوله صنفا) اي  
ذهب او ورق (قوله صفة)  
كجملد او يزيدى (قوله  
فيها) اي البيع والشراء  
(قوله وصفته) اي الطعام  
كسهر او محجولة (قوله كذلك)  
اي متفق صنفا وصفة  
(قوله والقصد) اي يقوله  
بجنس ثمنه من عين او طعام  
او عرض (قوله اجل) بضم  
فكسر مثقلا (قوله منها)  
اي الاربعة (قوله اثنتا  
عشرة صورة) من ضرب  
اربعة في ثلاثة (قوله بين)  
فتحتات مثقلا (قوله

احكامها) اى اثنتى عشرة صورة (قوله منعها) اى الثلاث (قوله سلف بمنفعة) لانه آل الامر فى الاولين منه  
الى دفع البايع الاول غايمة تقداً او نصف شهر فى عشرة الى شهر وفى الثالثة الى دفع المشتري الاول عشرة الى شهر وفى اثنى عشر الى  
شهر بن (قوله الثالثة) اى يبيع بعشرة الى شهر وشراؤه باثنى عشر الى شهر بن (قوله وان كان) اى منعها الخ حال (قوله بانما) اى  
الثالثة صلح بحث (قوله وقصد) اى السلف غير التجز (قوله وهى) اى التسع

(قوله اصل) أي قاعدة (قوله والا) أي وإن لم يجز التعامل عليه (قوله المبيع) أي أولاً وثانياً (قوله ملغى) بضم الميم وسكون اللام وفتح النون (قوله كانه) بفتح الهمزة وسد النون الخ تفسير ملغى (قوله مستقراً) بكسر القاف أي غير راجع اليها (قوله لنقل المالك به) أي عنه عليه (قوله واعتباره) (قوله وما عاد اليها) عطف على ما خرج منها (قوله وقابل احدهما) أي ما خرج وما عاد عطف على اعتبر (قوله محرماً) بضم الميم وفتح الحاء والراء معقلاً (قوله او اقرا) أي المتبايعان (قوله علمه) أي الوجه المحرم (قوله فسخت) بفتح السين (قوله عقدهما) أي المتبايعين (قوله من وجوب حياية) أي سد وقطع (قوله الذرائع) أي الوسائل للممنوع بيان لما (قوله وان لم تجد) أي وجه المحرم (قوله قوله ثم تنهم) أي المتبايعين بقصد الوجه المحرم (قوله مع اظهار) أي المتبايعين (قوله وتنفع) أي ما يردى الى الوجه المحرم (قوله وان اظهاراً) أي العاقدان (قوله اليه) أي الوجه المحرم (قوله يتوصلاً) أي المتبايعان بالمباح (قوله واشتراه) أي الاجنبي الوكيل المبيع (قوله له) أي البائع (قوله لم يجز) أي شراء الوكيل (قوله ويقسح) أي شراء ٥٨٩ الوكيل (قوله وفيها) أي المدونة (قوله الماذون) أي له في التجارة

(قوله ان كان) أي عبدك  
(قوله وان تجر) أي العبد  
(قوله فخاثر) أي شراء ما باعه  
سبده لاجل باقل نقداً (قوله  
فيها) أي المدونة (قوله البائع)  
أي لاجل (قوله السلعة)  
أي باقل نقداً (قوله قبله) أي  
الاجل (قوله احتراز) خبر  
قولي (قوله اذا باعه) أي  
المبيع (قوله ثم اشتراه) أي  
المبيع (قوله ثم ابتاعه) أي  
المبيع (قوله منه) أي الثالث  
(قوله لا بعد الخ) عليه جعل  
الثالث محلاً (قوله ولا تبعه)  
أي التهمة (قوله عنهما) أي  
الاولين (قوله به) أي الثالث  
(قوله له) أي المشتري الاول  
(قوله به عشرة نقداً) صلة اشترى  
(قوله بها) أي العشرة نقداً  
(قوله فتدفع) أي الثالث

منه قال في الجواهر اصل هذا الباب اعتبار ما خرج من اليد وما عاد اليها فان جاز التعامل عليه مضى والابطال فان كان المبيع ثوباً مثلاً فاجعله ما في كانه لم يقع عليه عقد ولا تبدل فيه ملك واعتبر ما خرج من اليد مستقراً لنقل المالك به وما عاد اليها او قابل احدهما بالآخر فان وجدت في ذلك وجهاً محرماً او اقرا انهما عقداً عليه فسخت عقدهما فامنع من هذا البيع لما تقدم من وجوب حياية الذرائع وان لم تجد اجرت البياعات ثم تنهم مع اظهار القصد الى المباح وتنفع وان اظهر اعدم القصد اليه حياية ان يتوصلاً وغيرهما الى الحرام اهـ اللهم ان وكل البائع اجنبياً واشتراه باقل نقداً اولدون الاجل أو باكثر لا بعد لم يجز ويقسح وفيها ان يبت سلعة بثمن لاجل لم يجز ان يشتريه عبدك الماذون باقل من الثمن نقداً ان كان يتجر لك وان تجر عمال نفسه فخاثر ثم قال فيها وان باع عبدك سلعة بثمن لاجل لم يجز ان يبتاعها باقل من الثمن نقداً ان كان العبد يتجر لك أو الحسن معنى لم يجز في بقسره قوله المتقدم لم يجز ان يشتريه عبدك الماذون لانه وكيل ويكره شراءه البائع السلعة لانه لا يجزى وكله على شرائها ابن القاسم لو مات ممتاعها الى أجل قبله جاز للبائع شرائها من وارثه لخلول الاجل بموته ولو مات البائع فلا يجوز لوارثه الا ما جاز لمن شرائها وقولي ممن اشتراها منه احترازاً عما اذا باعه المشتري لثالث ثم اشتراه البائع الاول من الثالث فيجوز لان يكون الثالث ابتاعه من المشتري الاول بالجلس بعد القبض ثم ابتاعه الاول منه بعد في موضع واحد فيجوز لهما جميعاً يجعل الثالث محلاً لا بعد التهمة عن أنفسهما ولا تبعه عنهما ما به لا مكان ان يقول البائع لثالث اشتري هذه السلعة التي بمثلها بجمعة عشرة لاجل بعشرة نقداً وأنا آخذها منك بها او برمي دينار فتدفع اليه العشرة التي تأخذها مني ولا تدفع شيئاً من عندك فيقول الامر الى رجوع السلعة الى الذي باعها او لا ودفعه عشرة نقداً ياخذ منه بداهة خمسة عشر عند الاجل واعطى الثالث ديناراً لاعتنه على الربا قاله ابن رشد في شرح سماع ابن القاسم مال الكارضي الله تعالى عنهم ما جوا به بلا خيرة فيه لماسئل عنه والله

(قوله اليه) أي المشتري الاول (قوله ودفعه) أي بائعها اولاً (قوله ياخذ) أي بائعها اولاً (قوله منه) أي مشتريه الاول (قوله بدلها) أي العشرة المنقودة (قوله واعطى) أي بائعها اولاً (قوله بجوابه) أي مال الكارضي الله تعالى عنه (قوله بلا خيرة فيه) أي الفرع المذكور نص ويربط جوابه (قوله لماسئل) أي مال الكارضي الله تعالى عنه صلة جوابه (قوله عنه) أي الفرع ونصه سئل مال الكارضي الله تعالى عنه عن رجل ممن يبيع السلعة من الرجل يثن الى أجل فاذا قبضها منه ابتاعها منه رجل حاضر كان فاعادها عنهما فباعها منه ثم ان الذي باعها الاول اشتراها منه بعد ذلك في موضع واحد قال لا خيرة فيه وراه كانه محمل فيما بينهما وقال انما يريدون ايجازة المكروه قال جهنم اخبرني ابن القاسم عن ابن دينار قال هذا مما يضرب عليه عندنا وهو لا يجتنب في شيء مكروه ويروي انه يجر والله يؤدب من فعله ابن القاسم وهو عند مالك من المكروه البين ابن رشد هذا صحيح على طرد القياس

= في الحكم بالنوع من الذوات لان المتباين اذا اتم ما على ان يظهر ان أحدهما باع ساعة من صاحبه بخمسة عشر الى اجل ثم اشتراها منه بعشرة نقدا ليتم صلاية الى دفع عشرة في خمسة عشر الى اجل وجب ان يتم ما على ذلك وان اشتراها الذي باعها من غير الذي ابتاعها منه اذا كان ذلك في مجلس واحد لا احتمال ان يكونا انما ادخلا هذا الرجل فيما بينهم ما البعد التهمة عن انفسهم ولا بعد عنهم لان التصليل به ممكن بان يقول بائع الساعة بخمسة عشر لاجل رجل ثالث اشتراها بعشرة نقدا وانا ابتاعها منك بها أو يرجع دينار فندفع اليه العشرة التي تاخذها مني ولا تزن من عندك شيئا فترجع الساعة الى نائبيها الاول ويدفع عشرة دنائير ياخذها بخمسة عشر الى اجل وان ارجع الثالث دينار فقد اعطاه ثلثا لمعوقته على الربا (قوله ولترسم) يضم السين وكسرها أي يكتب ٥٩٠ (قوله لها) اي الاثنى عشرة صورة (قوله جدولا) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة وفتح الواو أصله

أعلم تت ولترسم لها جدولا يكشفها ويظهر لك استخراج المسائل منه بان تاخذ للسطر الاول من الاسطر الثلاثة ما يقابله من الايات التي تليه وتنتظر ما في كل بيت منها فاستخرج منه ما جاز أو تمتنع فهو حكم البيت الذي فوقه من نقدا أو اجل وبقيمة الاسطر كذلك وهكذا الاستخراج في بقية الجدول وهذه صورته

نقدا	لشهر	لنصفه	الشهرين
بائع شيئا بعشرة لشهر ثم اشتراه بعشرة	جائز	جائز	جائز
بائع شيئا بعشرة لشهر ثم اشتراه بثمانية	ممتنع	جائز	ممتنع
بائع شيئا بعشرة لشهر ثم اشتراه باثني عشر	جائز	جائز	ممتنع

ولما ذكر احوال تعجيل الثمن الثاني كله وتأجيله كله ذكر احوال تعجيل بعضه وتأجيل بعضه في كل الصور الى اجل الاول واو اقرب او بعد فهذه ثلاث وفي كل الثمن الثاني كله اما قد قدر الثمن الاول او اقل أو أكثر فهذه تسع صور وسقطت صور النقدا الثلاثة اذا الموضوع تأجيل البعض مشبهافي المنع لبعض الصور والجواز لبعض فقال (وكذا) اي المذكور من نقدا الثمن الثاني كله أو تأجيله كله في الامتناع لبعض الصور والجواز للباقي (لواجل) يضم الهمز وكسر الجيم مشددا (بعضه) اي تأجيل بعض الثمن الثاني وبين الصور المتشبهة منه بقوله (ممتنع) من صور التسع أربع صور اثنان في قوله (ما) اي عقد (تعجيل) بفتح التاء مثقلا (فيه) اي بسببه الثمن (الاقل) كله على كل الاكثر كبيع شيئا بعشرة لشهر وشراؤه بثمانية أربعة نقدا أو أربعة لنصف شهر أو على بعض الاكثر كبيع بعشرة لشهر وشراؤه باثني عشر خمسة نقدا أو سبعة لشهرين واثنان في قوله (او) تعجيل فيه (بعضه) اي الاقل على كل الاكثر كبيع شيئا بعشرة لشهر وشراؤه بثمانية أربعة نقدا أو أربعة لشهرين والثلث الباقية جائزة وهي بيعه بعشرة

النهر الصغير استعير لما بين الخطوط للمساواة الصورية يتم صار حقيقة عرفة (قوله يكشفها) أي يبين الجدول الصور الاثنى عشرة واحكامها برؤية العين (قوله المسائل) اي الاثنى عشرة أي صورها واحكامها (قوله منه) أي الجدول (قوله بان تاخذ للسطر الاول) صلة يظهر (قوله من الاسطر الثلاثة) اي المكتوب فيها صور المسائل (قوله ما يقابله) أي السطر الاول مقبول تاخذ (قوله من الايات التي تليه) اي السطر الاول بيان لما (قوله منها) أي الايات التي تليه (قوله من جاز او ممتنع) بيان لما في كل بيت (قوله من نقدا) بيان الذي فوقه (قوله وبقيمة

الاسطر) اي الثلاثة وهي السطر الثاني والسطر الثالث (قوله كذلك) أي السطر الاول في أخذ ما يقابله مما يليه ونظر ما في كل بيت منها وما وجد فيه من جائز او ممتنع فهو حكم ما فوقه من نقدا أو اجل (قوله وهكذا) اي الاستخراج المتقدم (قوله في كل الصور) تنازع فيه تعجيل وتأجيل (قوله الى اجل) صلة تأجيل (قوله تسع صور) من ضرب ثلاث في ثلاث (قوله الثلاثة) اي المساوي والاقل والاكثر (قوله اذا الموضوع الخ) علة سقطت صور النقدا (قوله مشبهافي) يضم ففتح في كسر حال من فاعل ذكر (قوله والجواز) عطف على المنع (قوله في الامتناع) صلة كاف التشبيه (قوله والجواز) عطف على الامتناع أي تأجيل بعض الثمن لان لو مصدرية (قوله وبين) بفتح التاء مثقلا (قوله منه) أي تعجيل بعض الثمن الثاني وتأجيل باقية (قوله من صورة) أي تعجيل البعض وتأجيل الباقي (قوله أو على بعض الاكثر) عطف على كل الاكثر (قوله والثلث الباقية) أي من التسع (قوله وهي) أي الثلث





قوله الاثنا عشرة صورة المتقدمة) لان الردية امانة اولون الاجل اوله ولا بعد منه فهذه أربع وفي كل اما قدر الجيدة  
أواقل أو أكثر (قوله وكذا) أي البيع بجيدو الشر امردي في كون الصور اثني عشرة صورة (قوله اذا باع برديته) أي لاجل  
(قوله الشارحان) أي بهرام والبساطي (قوله فان اخلفا) أي الثمنان (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله أولى) بفتح الهمز (قوله  
هذه) أي فان اخلفا بالجودة والرداءة امتنع (قوله نقدا) أي أو نصف شهر مثلا (قوله وقوله) أي ابن الحاجب في النسخة  
الاولى (قوله الامران) أي نجيب الاقل ونجيب الادنى (قوله مسائل الاجل الثمانية عشر) أي لان الشراء اما لاجل البيع  
الاول أو اقرب أو ابعس وفي كل الثمن الثاني اما قدر الاول أو اقل أو أكثر فهذه تسع وفي كل امان يبيع بجيدو يشتري بردي  
او عكسه (قوله مسائل النقد الست) ٥٩٢ لان الثمن الثاني اما قدر الاول أو اقل أو أكثر فهذه ثلاث وفي كل امان

الاثنا عشرة صورة المتقدمة وكذا اذا باع برديته واشتري بجيدة فحيث يمنع ما يجمل فيه الاقل  
يمنع ما يجمل فيه الردى وحيث جاز يجوز قراره الشارحان ومثله في بعض نسخ ابن الحاجب وفي  
بعضها فان اخلفا بالجودة والرداءة امتنع قال في التوضيح والنسخة الاولى أولى لاقتضاء هذه  
المنع فيما اذا باعه بعشرة يزيد الى شهر ثم اشتراه بعشرة محمية نقدا اه وقوله يمنع ما يجمل فيه  
الاقل او الادنى يقتضي ان ما اتى منه الامران يجوز والذي يظهر من كلامهم كما سيأتي  
في مسألة اختلاف السكتين ان مسائل الاجل الثمانية عشر كلها بمنع لا شغل الزماتين  
فيؤدي للدين بالدين لانه لا يحكم له حينئذ بالمقاصة واما مسائل النقد الست فيجوز منها  
صورتان وهي شراؤها بمثل الثمن أو أكثر نقدا والذي اشتري به اجود مما باع به والاربعة  
الباقية بمنع عملا بقوله يمنع ما يجمل فيه الاقل او الردى فان اشتري بالردى امتنع سواء كان  
مثل الاول أو اقل أو أكثر وان اشتري بالجيد الاقل امتنع افاده الخط وصرح ببعض مفهوم قوله  
يجوز نفسه فقال (ومنع) بضم فكسر يبيع شي (بذهب) لاجل (و) شراؤه (بفضة) في الصور  
الاثني عشرة ومثله ببيع بفضة لاجل وشراؤه بذهب في الاصل المؤخر فيمنع في كل حال (الا ان  
يجمل) بضم التحيمة وفتح العين والجيم (اكثر من قيمة المتأخر جدا) بان يد المجمل على المؤخر  
يقدر نصفه فيجوز لا تقامه في الاصل المؤخر كبيع شي بد دينارين لشهر ثم شراؤه بستين درهما  
نقدا وصرف الدينار عشرون والمراد بالقيمة ما جعله الامام صرفا لا دينار من الدراهم فيها ان  
بعته بثلاثين درهما الى شهر فلا تقامه بد دينار نقدا فيصير صرفا مؤخر او لو ابعته بعشرين  
دينارا جاز ليعد بكمس التهمة وان بعته باربعة الى شهر جاز ان تباع به بثلاثة دنائير نقدا البيان  
فضلها ولا يجزئ بد دينارين وان ساوياها في الصرف اه ومنع انهم ذلك مطلقا مبالغة في  
الاحتماط لمنع الصرف المؤخر وقيل يجوز اذا ساوى المجمل قيمة المؤخر ابو الحسن فيحصل  
المسألة ان كان النقدان الى أجل لم يجز قولوا واحدا وكذا ان كان احدهما نقدا والاخر  
مؤجلا والنقد أقل من صرف المؤخر وان كان مثله او أكثر نقلا أو أشبه لا يجوز مطلقا  
ومذهب ابن القاسم في الكتاب ان كان مثل صرف المؤخر أو أكثر شي قليل لم يجز وان كان

يبيع بجيدو يشتري بردي  
أو عكسه (قوله والذي  
اشتري به اجود مما باع به)  
تحال (قوله والاربعة الباقية)  
أي شراؤه باقل نقدا وهو  
اجود وشراؤه بادن نقدا  
سواء كان مثل الاول قدرا  
أو اقل أو أكثر (قوله بقوله  
ما يجمل فيه الاقل أو الردى)  
أي ابن الحاجب (قوله فان  
اشتري بالردى) أي نقدا  
(قوله وان اشتري بالجيد  
الاقل) أي نقدا (قوله في  
الصور الاثني عشرة) لان  
الفضة امانة نقدا أو لاجل  
أو اقرب أو ابعس وفي كل امان  
قد صرف الذهب أو اقل  
أو أكثر (قوله ومثله) أي  
بيعه بذهب وشراؤه بفضة  
في المنع (قوله فيها) أي الاثني  
عشرة صورة (قوله بان يزيد  
المجمل الخ) تصوير لكثرة  
المجمل جدا (قوله نصفه)

أي المؤخر (قوله من الدراهم) بيان (قوله فيها) أي المدونة (قوله لبيان) أي ظهور (قوله فضاهما) أي  
زيادة الدائير اي الثلاثة (قوله وان ساوياها) أي الدينارين الاربعين درهما حال (قوله ذلك) أي البيع بذهب لاجل والشراء  
بفضة وعكسه (قوله مطلقا) أي عن تقييده بعدم تجميل الاكثر (قوله يجوز) أي البيع بذهب لاجل والشراء بفضة وعكسه  
(قوله اذا ساوى المجمل قيمة المؤخر) أي واولى اذا زاد المجمل على قيمة المؤخر ومفهومه يمنع اذا نقصت قيمة المجمل عن قيمة المؤخر  
(قوله النقدان) أي الدائير والدراهم مبيعهما معا ومشتري بالاسخر (قوله وكذا) أي النقدين المؤجلين في الاتفاق على المنع  
(قوله احدهما) أي النقدين (قوله وان كان) أي النقدا (قوله مثله) أي صرف المؤخر

(قوله قال) أي أبو الحسن (قوله أنه) أي الاتباع (قوله منها) أي العشرة (قوله من آخر كلامه فيها) أي قوله وإن دعه بأربعين إلى شهر جازان فتابعه بثلاثة نقد البیان فضالها (قوله وهذا) أي كون أربعين درهما صرف دينارين (قوله فيها) أي المدونة (قوله أن صرف الدينار الخ) بيان ما يحدف من (قوله وأولى) بفتح الهمزة أي بالمنع (قوله لأجل) صلة باع (قوله قبل انقضائه) أي لأجل صله شراء (قوله للدين بالدين) علة لمنع بسكتين إلى أجل (قوله وهذا) أي وبسكتين إلى أجل (قوله وهو) أي الثمن الثاني (قوله منها) أي التسع (قوله ومثل) بفخات مثقلا (قوله وهو) أي فرض المصنف شراءه بمحمدية ماباع بيزيدية (قوله أذ قال) أي صاحب المدونة الخ علة عكس الخ (قوله فلا تتبعه) أي النوب ٥٩٣ (قوله إليه) أي الشهر (قوله زاد ابن

أكثر بنى كـ كـ جاز قال ومفهوم قوله بعشرين ديناراً أنه لو كان أقل من عشرين لم يبعدا عن التهمة وليس كذلك بل يبعدان بعشرة أه قلت وبأقل منها كما يفهم من آخر كلامه فيها أبو الحسن قوله لبيان فضله الآن أربعين درهما صرف دينارين ويبقى ديناراً وهذا على ما جرت به عادته فيها أن صرف الدينار عشرون درهما أه (و) منع بيع شيء ثم شراؤه (بسكتين) مختلفتين بمحمدية ويزيدية (إلى أجل) من الجانبين سواء استوى الأجلان أولا (كشراً) أي البائع من المشتري (لأجل) الذي باع إليه وأولى لدونه وأبعد منه واصله شرائه (بمحمدية) ومفعول شرائه المضاف إفعاله (ماباع بيزيدية) لأجل قبل انقضائه للدين بالدين الخط وهذا شامل لثمان عشرة صورة لأن الثمن الثاني إما لأجل الأول أو لأقرب منه أو أبعد وهو ما قدر الثمن الأول أو أقل أو أكثر فهذه تسع صور وفي كل منها إما أن تكون السكة الثانية أجود أو أردأ ومثل المصنف بصورة يتوهم جوازها من ثلاثة أوجه اتفاق الثمين عدداً وأجلاً وكون المحمدية أجود ابن غازي وهو عكس فرض المدونة إذ قال وإن بعثت فوباع عشرة محمدية إلى شهر فلا تتبعه بعشرة يزيدية إليه زاد ابن يونس لرجموع نوبك إليك فكانك بعثت يزيدية بمحمدية إلى أجل وقصد المصنف بالعكس بيان مختاره من الخلاف فيه وذكر المازري أن في كون علة منع مسئلة المدونة اشتغال الذمتين بسكتين مختلفتين ولأن الزيدية دون المحمدية طريقتين للاشباخ وعليه أمانع عكس مسئلة المدونة وجوازها وعزا ابن محررنا لأولى لاكثر المذاكرين والثانية لبعضهم والظاهر في علة المنع اشتغال الذمتين لأن الزيدية دون المحمدية لانه غاية ذلك أنه بمنزلة القلة وقد تقدم أنه إذا تساوى الأجلان جاز سواء كان الثمن الثاني أقل أو أكثر أو مساوياً لكن تقدم انهما أن شرطاً في المقاصاة امتنع هذه الصور واختلاف السكتين كاشتراط نقيها لانه لا يعضيها أحدهما والله أعلم ومفهوم إلى أجل أنه إذا اشتراها نقد جاز وفيه ست صور لانه إما بمثل الثمن عدداً أو أكثر أو أقل وفي كل الأول إما أجود سكة أو أردأ وليس على إطلاقه فينظر فإن كان الأول أجود سكة امتنع وإن كان الثاني أجود فإن كان أقل عدداً من الأول امتنع أيضاً وإن كان مثل الأول أو أكثر جاز والله أعلم وهذا جدول لبيان أحكام الأربع والعشرين صورة مغن عن وضع مثله لاختلافها بالجوذة والردامة

٧٥ منح في (قوله أنه) أي المخطاط يزيدية عن المحمدية (قوله أنه) أي الشان (قوله نقيها) أي المقاصة (قوله لانه) أي الشان (قوله بها) أي المقاصة (قوله حينئذ) أي اختلاف السكتين (قوله أنه) أي البائع (قوله اشتراها) أي البائع السلعة التي باعها بيزيدية لأجل بمحمدية نقداً (قوله وفيه) أي الشراء بنقد ماباع لأجل (قوله لانه) أي الشراء (قوله وليس) أي المفهوم (قوله أجود سكة) كببيع بمحمدية لأجل وشراء بيزيدية نقداً (قوله امتنع) أي كان الثاني قدراً الأول عدداً أو أقل أو أكثر (قوله وإن كان الثاني أجود) كببيعها بيزيدية وشراءها بمحمدية (قوله فإن كان) أي الثاني (قوله وإن كان) أي الثاني

(قوله وفي كل) أي من الأربعة (قوله قيمته) أي العرض المشتري به ثانياً (قوله وهي) أي الثلاث (قوله وهو مضموم) أي النقد (قوله التسع) لأنه أملاً لأجل أو أقرب أو أبعد ٥٩٤ وفي كل قيمته أما قدر الأول أو أقل أو أكثر (قوله للدين بالدين) عمله الامتناع

نقدا	لشهر	لنصفه	لابعد
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع

(وان) باع شيئاً نقد أو عرض لأجل ثم اشتراه (بعرض مخالف ثمنه) أي المبيع جنساً نقداً أو لأجل أو أقرب أو أبعد وفي كل قيمته أما قدر الأول أو أقل أو أكثر فلهذه اثنتا عشرة صورة (جائز ثلاث) صور (الثقة فقط) وهي كون قيمة العرض الذي اشتري به ثانياً نقداً قدر الأول أو أقل أو أكثر وهو مضموم امتناع صور الأجل التسع وهو كذلك للدين بالدين غ المراد بالثمن هنا ثمن المبيع في الصفقة الأولى أي فان اشتري ما باعه بعرض مخالف في الجنس للثمن الذي باعه به كببيع ثوب بجمد ثم اشتراه بغيره مما هو مخالف للجمد في الجنس جائز صور النقد الثلاث وهي كون قيمة العرض الثماني مساوية لقيمة الجدل أو أقل أو أكثر وبه بقوله فقط على منع صور الأجل التسع للدين بالدين والدليل على أنه أراد هذا أنه لما شرح في توضيحه قول ابن الحاجب فان كنا نوسع جازت الصور كلها اذ لا ريب في العروض قال مراده بالصور كلها صور النقد الثلاث وأما صور الأجل التسع فمتممة لأنه دين بدين قال وكأنه أطلق في قوله لا ريب في العروض ومراده نفي ربا الفضل لوضوحه اذ لا يخفى على من له أدنى مشاركة ان ربا النسيأ يدخل في العروض حكاه عن شيخه المنوفي وقال ابن عبد السلام وابن عرفة قول ابن شاس ان كان الثمنان عرضين من جنس جائز الصور التسع تباع فيه ابن بشير وتبعهما ابن الحاجب وهو وهم اه ومرادهم بالصور التسع اثنتا عشرة لانهم عدوا ما كان لدون الأجل والنقد واحداً واستدل ابن عرفة على توهم الجماعة بقول المدونة وان بيعت ثوباً بمائة إلى شهر جاز ان تشتريه بعرض أو طعماً نقداً كان ثمن العرض أقل من مائة أو أكثر فان اشتريته بعرض مؤجل إلى مثل أجل المائة أو دونه أو أبعد منه لم يجوز لأنه دين بدين قت وهذه صورة الجدول الكاشف لها

نقدا	لشهر	لنصفه	لابعد
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	ممنوع	ممنوع	ممنوع

(قوله على أنه) أي المصنف (قوله هذا) أي الذي شرحنا كلامه به (قوله أنه) أي المصنف الخ خبر الدليل (قوله فان كانا) أي الثمنان (قوله قال) أي المصنف في توضيحه (قوله مراده) أي ابن الحاجب (قوله صور النقد) خبر مراده (قوله التسع) نعمت صور (قوله لأنه) أي البيوع بجنس والشرع بمخالفه (قوله قال) أي المصنف (قوله وكأنه) بفتح الهمز وشد النون أي ابن الحاجب (قوله مراده) أي ابن الحاجب الخ حال (قوله لوضوحه) أي ما أراداه (قوله اذ لا يخفى على من له أدنى مشاركة الخ) علة كأنه أطلق الخ (قوله حكاه) أي المصنف دخول ربا النساء في العروض (قوله تباع) أي ابن شاس (قوله فيه) أي قوله المذكور صلة تباع وبالجملة خبر قوله (قوله وتبعهما) أي ابن بشير وابن شاس (قوله وهو) أي قولهم ان كانا عرضين من جنس جائز الصور التسع (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط (قوله عدوا) بفتح العين وضم الدال مثقلاً (قوله توهم)

أي تغلب (قوله الجماعة) أي ابن بشير وابن الحاجب وابن شاس (قوله لها) أي الاثني عشرة صورة (و)

(قوله صفة) غير ان مثل المقدّر قبل المثل (قوله المشتري) يفتح الراء فمثل المقدّر (قوله لاجل) صلة يبيع (قوله قبل انقضائه) اي لاجل صفة المشتري (قوله في جريان) الخ صلة كاف التشبيه (قوله وامتناع) عطف على جريان (قوله منها) اي الاثني عشرة (قوله واشتري) اي البائع (قوله مثله) اي المثل (قوله امتنع) اي الشراء (قوله ويمتنع) بضم اليماء (قوله منها) اي الاثني عشرة (قوله افادهما) اي المصنف الصورتين (قوله أولا) بشد الواو (قوله يمكنه) اي مشتري المثل (قوله به) اي المثل (قوله فيها) اي الغيبة (قوله للسلف بمنفعة) علة يمنع باقل الخ (قوله لان الغيبة على المثل الخ) علة السلف بمنفعة (قوله وقد انتفع الخ) حال (قوله في نظير الاسلاف) صلة انتفع (قوله ثم اشترى) اي البائع (قوله منه) اي المشتري ٥٩٥ (قوله فيمقتصان) اي المتبايعان (قوله فصارت الصور

المنوعة خمسة) تفرع  
على امتنع باقل فقد الخ (قوله  
ولذا) اي امتناع الصورتين  
الاخرتين مع الثلاث علة  
كانت الواو انسب اي من  
الفاء في فيمنع (قوله والشرط)  
اي ان غاب مشتريه (قوله  
بالصورتين الاخيرتين) اي  
شرائه باقل لاجله او لا بعد  
(قوله معهما) اي الصورتين  
الاخيرتين (قوله انهم يعدون  
الغيبة الخ) بيان لما يحذف  
من (قوله فصار) اي الشأن  
(قوله كان) بفتح الهمزة وشد  
النون (قوله منه) اي الشهر  
(قوله ثم قال) اي الخط (قوله  
اذا غاب) اي المشتري (قوله  
ما يعرف بعينه) اي من  
المقومات (قوله فقد انتفع)  
اي المشتري (قوله به) اي  
ما يعرف بعينه (قوله فلم يعد  
سلفا) اي فيمنع شراؤه باقل  
لالاجل او لا بعد (قوله العين)

(و) مثل المبيع لاجل (المثل) المكيل أو الموزون أو المعداد (صفة وقدرا) المشتري بعد بيع  
المثل لاجل قبل انقضائه (كثله) اي كعين المثل المبيع في جريان الاثني عشرة صورة فيه  
وامتناع ما يمنع منها وجواز ما يجوز فاذا باع مثليا لاجل واشترى من المشتري مثله قدرا وصفة  
امتنع باقل فقد اولدون لاجل أو باكثر لا بعد ويمتنع صورتان منها ايضا افادهما بقوله (فيمنع)  
بضم التحتية شراء مثل المثل (ب) ثمن (أقل) من ثمن المثل المبيع أولا موجلا (لاجله) اي المثل  
المبيع أولا (اولا بعد) من أجل المثل المبيع أولا (ان غاب) على المثل المبيع أولا (مشتريه)  
اي المثل غيبة يمكنه الانتفاع به فيها للسلف بمنفعة لان الغيبة على المثل تعد سلفا وقد انتفع  
البائع الاول بزيادة الثمن الاول في نظير الاسلاف مثاله باعه أردب قمح بدينارين لشهر ثم اشترى  
منه أردب قمح آخر مثل الاول صفقة بدينار للشهر ولشهرين فيمقتصان في دينار ويدفع المشتري  
للبائع دينار في نظير تسليقه الاردي فصار الصور المنوعة خمسة من الاثني عشرة صورة  
الخط معي المسئلة ان من باع مثليا الى أجل ثم اشترى من المشتري مثله في الصفقة والمقدار فكانه  
اشترى عين ما باعه فتمتنع الصور الثلاث المتقدمة وصورتان أخريان أشارا اليهما بقوله فيمنع باقل  
لاجله أو لا بعد ولذا كانت الواو انسب قاله غ واشترى بمقتضى الصورتين الاخيرتين وعلة  
منهما ما في التوضيح انهم يعدون الغيبة على المثل سلفا فصار كان البائع اسلف المشتري اربا  
على أن يطعمه دينار بعد شهر ويقاصمه بدينار عند الاجل اه وذلك لان فرض المسئلة فيما  
اذا باع ارب دينارين الى شهر ثم اشترى مثله بدينار الى الشهر يريد اوالى ابعده منه ثم قال ولا يقال  
اذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتفع به والسلف لا يتعين فيه رد المثل ويجوز فيه رد العين فلم  
لم يعد سلفا لانا نقول لما رجعت العين فكان ما اشترى من ذلك فخرجنا عن حقيقة السلف وقبيل نظر  
اه ومفهوم قوله صفقة وقدرا انهما لو اختلفا في الصفقة أو في المقدار كان الحكم خلاف ذلك  
وهو كذلك أما اذا خالفه في الصفقة فسيصير حكمه في قوله وهل غير صنف طعامه الخ وأما  
اذا خالفه في المقدار فلا يخلو اما ان يشتري أقل مما باعه أو أكثر فاشترى أقل مما باعه فهو  
كبيع سلعتين الى أجل ثم اشتراهما با وسأني حكمه في كلامه وانه يمتنع فيها خمس صور  
وهي شراء احدهما لا بعد بمثل الثمن أو أكثر لانه سلف ينتفع أو باقل لا بعد لانه يبيع وسلف

اي ذات ما يعرف بعينه ابائعهما (قوله فكانهما) اي المتبايعان (قوله ذلك) اي رد ما يعرف بعينه لبائعه (قوله انهما) اي  
المثلين المبيع أولا والمشتري ثانيا (قوله ذلك) اي الحكم المذكور (قوله أما) بفتح الهمزة وشد الميم (قوله وانه) اي الشأن (قوله  
فيها) اي صورة يبيع سلعتين لاجل وشراء احدهما (قوله لانه سلف) اي من المشتري الاول البائع (قوله ينتفع) هو السلعة الباقية  
للمشتري وحدها ومع زيادة الثمن الثاني (قوله أو باقل لا بعد) كبيعته لشخص شبتين بعشرة لشهر ثم شرأه احدهما منه بمخمسة  
لشهرين (قوله لانه يبيع وسلف) لان المشتري يدفع للبائع اذا تم الشهر عشرة خمسة منها ثلثي الباقي له وخمسه سلف ياخذ  
قضاءها من البائع عند تمام الشهرين

(قوله أو أقل نقدا أو إلى دون الأجل) كبيعهم بعشرة لشهر وشراء أحدهما بخمسة نقدا أو لدون شهر (قوله لأنه يبيع وسلف)  
 أي من البائع لأنه دفع خمسة نقدا أو لدون شهر ليأخذ من المشتري عشرة خمسة من الشيء الباقي وخمسة قضاء الخمسة (قوله لكن  
 لا يبدى المثل من زيادة تفصيل) استدرأ على فهو كبيع سلعتين الخ لرفع أيهما استواءهما في الحكم من كل وجه (قوله لأنه)  
 أي المشتري (قوله عليه) أي المثل (قوله فان لم يرغب) أي المشتري عليه أي المثل (قوله وان غاب) أي المشتري (قوله عليه) أي  
 المثل (قوله فيه) أي المثل (قوله شراؤه) أي المثل (قوله فاصه) أي البائع (قوله بما في ذمته) أي الباقي وهو الثمن الثاني الأقل  
 (قوله ثم يعطيه) أي المشتري البائع (قوله ما بقي) أي من الثمن الأول (قوله ثمنا) حال ما بقي (قوله للمتأخر) أي بعض المثل الذي  
 لم يشتريه البائع من المشتري ٥٩٦ (قوله واختاف) يضم التاء (قوله يبتاع) أي البائع طعاما بعشرة لشهر (قوله منه) أي  
 المشتري (قوله بمثل الثمن)

أو باقل نقدا أو إلى دون الأجل لأنه يبيع وسلف لكن لا يبدى المثل من زيادة تفصيل لأنه إما ان يرغب  
 عليه أولا فان لم يرغب عليه فحكمه حكم ما يعرف بعينه في امتناع الخمسة المتقدمة وان غاب  
 عليه امتنع فيه صورة أخرى وهي شراؤه باقل إلى مثل الأجل لأنه يبيع وسلف لان ما رجع للبائع  
 فهو سلف وإذا حل الأجل فاصه المشتري بما في ذمته ثم يعطيه ما بقي غنا للمتأخر واختلاف في  
 صورة سابعة وهي ان يبتاع منه بمثل الثمن أقل من الطعام مقاصدة فاختلاف فيما أقول مآل رضي  
 الله تعالى عنه واضطرر فيها المتأخرون والله أعلم وان اشترى أكثر مما باعه فهو كمن باع سلعة  
 لأجل ثم اشتراها مع سلعة أخرى وسألت حكمه في الثمن وأنه يمتنع منه سبع صور وهي شراؤه  
 نقدا أو إلى دون الأجل بمثل الثمن أو أقل أو أكثر فان كان بمثله أو أقل فلا يبيع سلف بمنفعة وان  
 كان بأكثر فهو يبيع وسلف أو بأكثر لا يبيع لأنه يبيع وسلف لكن لا يبدى المثل من تفصيل  
 وهو ما أن يكون الشراء قبل الغيبة عليه أو بعده فان كان قبلها فحكمه حكم ما يعرف  
 بعينه وان كان بعدها فتمتنع الصور كلها السلف بمنفعة أو ليسع وسلف ٥١ وهذا جدول لبيان  
 صور شراء المثل وحكامها

نقدا	لا يقرب	لاجل	لا بعد
جائز	جائز	جائز	جائز
ممنوع	ممنوع	ممنوع	ممنوع
جائز	جائز	جائز	ممنوع

(و) ان باع طعاما لأجل ثم اشترى من المشتري قبل حلول الأجل طعاما من غير صفته ولكنه من  
 جنسه (هل غير صنف طعامه) أي البائع الذي باعه لأجل (ك) بيع أردب قمح لأجل (و) شراء  
 أردب (شعير) من المشتري قبل حلوله وخبر غير صنف طعامه (مخالف) بكسر اللام أي ينزل  
 منزلة المخالف لما باعه في الجنس كبسعه ثوبا لأجل وشراؤه عبد في جواز صورته كلها (أولا)  
 ينزل منزلة مخالف الجنس بل ينزل منزلة شراءه في امتناع الصور الثلاث ان لم يرغب والخمس

أي عشرة (قوله أقل من  
 الطعام) أي نصفه مثلا  
 (قوله مقاصدة) أي بشرطها  
 اذا تم الشهر (قوله فيها) أي  
 السابعة (قوله وانه) أي  
 الشان (قوله منه) أي يبيع  
 سلعة لأجل ثم شراؤها مع  
 أخرى (قوله فان كان) أي  
 شراؤه ما باعه مع غيره (قوله  
 سلف) أي من البائع (قوله  
 بمنفعة) أي زيادة السلعة  
 التي اشتراها منه مع سلعته  
 فقط في شرائه ما بالمثل  
 والسلعة مع زيادة الثمن  
 الأول في شرائها باقل (قوله  
 وان كان) أي شراؤها  
 (قوله بأكثر) أي نقدا أو لدون  
 الأجل (قوله يبيع وسلف)  
 أي من البائع لدفعه خمسة  
 عشر منها خمسة من السلعة  
 المزيلة وعشرة منها سلف  
 يأخذها اذا حل الأجل

(قوله أو بأكثر لا بعد لأنه يبيع وسلف) أي من المشتري لدفع عشرة عند الأجل الأول ثم يأخذ خمسة عشرة ان  
 عند الأجل الثاني عشرة قضاء عن العشرة وخمسة منها ثمن السلعة الزائدة (قوله لكن لا يبدى المثل من تفصيل) استدرأ على  
 فهو كمن باع سلعة إلى أجل ثم اشتراها مع سلعة أخرى لرفع أيهما تمام التشبيه (قوله الغيبة) أي من المشتري (قوله عليه) أي  
 المثل (قوله أو بعدها) أي الغيبة (قوله فان كان) أي الشراء (قوله قبلها) أي الغيبة (قوله وان كان) أي الشراء (قوله بعدها)  
 أي الغيبة (قوله ثم اشترى) أي البائع (قوله قبل حلول الأجل) صله اشترى (قوله من غير صفته) أي الطعام الذي باعه (قوله  
 في جواز صورته كلها) صله ينزل (قوله في امتناع) صله ينزل (قوله الصور الثلاث) أي شرائه باقل نقدا أو لدون الأجل أو بأكثر  
 لا بعد (قوله والخمس) أي الثلاث السابقة وشراؤه باقل للأجل أو لا بعد

(قوله ان اخذنا) اي المبيع اولاً والمشتري ثانياً (قوله فهما) اي الجوده والرداءة (قوله الذي اشتراه البائع) نعت المقوم (قوله اولاً) بشد الواو (قوله في جواز) صله كاف النسبيه (قوله مقام) بفتح الميم (قوله قبل حلوله) اي الاجل صله اشتراها (قوله امثله) عطف على المبيع (قوله بعضه) اي المبيع (قوله قبل حلوله) اي الاجل صله اشترى (قوله بن مؤجل) صله (قوله امتنع) اي الشراء جواب ان (قوله لما في الاكثر) كيهما بعشرة لاجل وشراء ٥٩٧ أحدهما قبله بخمسة عشرة لا بعد

(قوله والمساوي) كيهما  
بعشرة لشهر وشراء أحدهما  
بعشرة لشهرين (قوله من  
سلف بمنفعة) بيان لما (قوله  
عليهما) اي المائتين اي او  
المائة (قوله ولما في الاقل)  
كيهما بعشرة لشهر وشراء  
أحدهما بخمسة لشهرين  
عطف على لما في الاكثر (قوله  
من بيع وسلف) لان المشتري  
الاول يدفع عشرة عند تمام  
الشهر وخمسة منها ثمن الثوب  
الباقى له وخمسة سلف يأخذها  
عند تمام الشهر الثاني بيان  
لما (قوله للبيع والسلف)  
لان البائع الاول يدفع خمسة  
نقدًا او بعد شهر ويأخذ بعد  
شهرين عشرة وخمسة قضاء  
وخمسة الثوب الباقي (قوله  
لا بمثله) كيهما بعشرة  
لشهر وشراء أحدهما بعشرة  
نقدًا او نصف شهر (قوله  
او اكثر) كيهما بخمسة  
لشهر وشراء أحدهما بعشرة  
نقدًا او نصف شهر (قوله  
فيهما) اي شرائه بمثله وشرائه  
باكثر (قوله مطلقاً) اي سواء  
كان الثمن الثاني قدرا لاول  
أو اقل او اكثر (قوله فاما امتنع

ان غاب في الجواب (تردد) الاول اعبد الحق عن بعض القرويين والثاني لغيرهم ابن عاشر الظاهر  
ان من قال انه غير مخالف في الخلف جعله من المخالف في الصفة بالجوده والرداءة ابن الحاجب ان  
اختلاف في الجوده والرداءة فهما كالزيادة والنقص ضيق اي حكمه حكم شراء ما باعه مع زيادة  
في الجوده وحكم شراء أقل مما باعه في الرداءة لان الجوده زيادة والرداءة نقص (وان باع) شيئاً  
(مقوما) بضم الميم وفتح الواو ومثلاً كثوب لاجل ثم اشترى من المشتري ثوباً مثله قبل حلوله  
(فثله) أي المقوم الذي اشتراه البائع (ك) شراء (غيره) أي المبيع أولاً في جواز اصور كلها  
لان ذوات القيم لا يقوم فيها المثل مقام مثله هذا مذهب المدونة وهو الاصح وشبهه في المغيرة  
أو الجواز الذي تضمنه فقال (كتغيرها) أي الذات المقومة بالمبيعة لاجل عفا المشتري تغيرها  
(كثيراً) بزيادة ونقص ثم اشتراها باثنيها قبل حلوله فجوز اصور كلها ولما قدم حكم شراء  
المبيع لاجل كله أو مثله أتبعه بحكم شراء بعضه فقال (وان) باع ثوبين مثلاً لاجل و (اشترى)  
البائع من المشتري قبل حلوله (أحد ثوبيه) اللذين باعهما بمائة أشهر مثلاً بن مؤجل (الاجل  
(ابعد) من الشهر امتنع) مطلقاً عن التقييم بكون الثمن الثاني أقل من الاول أو أكثر منه أو  
مساوياً له لما في الاكثر والمساوي من سلف بمنفعة لان المشتري الاول يدفع مائة عند تمام الشهر  
الاول يأخذ عند تمام الشهر الثاني مائتين أو مائة وزاد له الثوب الباقي عليهما ولما في الاقل من  
بيع وسلف (او) اشترى أحدهما بن مؤجل (أقل) من الثمن الاول (نقدًا) أولدون الاجل (امتنع)  
للبيع والسلف (لا) بفتح شاء أحدهما (بمثله) أي الثمن الاول (أو اكثر) من الثمن الاول  
نقدًا أولدون الاجل فيهما ولا لاجل مطلقاً فاما امتنع خمس صور من الاثني عشرة صورة والجائز  
السبعة الباقية منها هي صور الاجل الثلاثة والاكثر والمساوي نقدًا أولدون وت وهذا

جدول يكشفها

لا بعد	للاجل	للاقرب	لا بعد
جائز	جائز	جائز	ممتنع
ممتنع	جائز	ممتنع	ممتنع
جائز	جائز	جائز	ممتنع

(وامتنع) شراء أحد ثوبيه (ب) ثمن (غير منف عنه) أي البائع الذي باع به بان باعهما بذهب لاجل  
واشترى أحدهما بفضة أو عكسه للبيع والصرف المؤخر أو محمية واشترى أحدهما بيزيدية  
أو عكسه للبيع والمبادلة المؤخر فيمنع في كل حال (الا ان يكتر) الثمن (المجمل) بفتح الجيم مشددة  
جدد في شراء أحدهما بالنسيئة لئلا يجوز لانتقامهم من الصرف أو المبادلة والبيع كيهما

خمس) تفريع على لا بعد مطلق أو اقل نقدًا أو ولدون الاجل (قوله والجائز السبعة) تفريع على لا بمثله أو اكثر ولا لاجل (قوله  
منها) اي الاثني عشرة (قوله وهي) اي السبع (قوله عكسه) أي باعهما بفضة لاجل واشترى أحدهما بذهب قبل حلوله  
(قوله عكسه) اي باعهما بيزيدية لاجل وشراء أحدهما بمحمية قبله (قوله جدد) بكسر الجيم راجع ليكثر (قوله  
بالنسبة لثمنهما) صله ليكثر

(قوله وصرف الدينار الخ) حال (قوله بزيادة الخ) صله بعد واؤه سببية (قوله قبل حلوله) اي الاجل صله اشتراؤه (قوله نقدا اولاً وقرب مطلقاً) فهذه ست صور (قوله نقماً) هو السلعة الزائدة على سلعته وحدها في شرائها بمثل الثمن ومع زيادة الثمن الاول في شرائها باقل منه (قوله والبيع والسلف في شرائها) اي سلعته وما زاد عليها (قوله نقداً اولاً ودون الاجل) كبيعته بواب خمسة لاجل وشرائه الشوب وسبقاً بعشرة ٥٩٨ نقداً اولاً ودون الاجل في دفع البائع الاول عشرة نقداً اولاً ودون الاجل خمسة

بدينارين شهر وصرف الدينار عشرون درهماً ثم شرائه أحدهما بخمسين درهماً نقداً البعده خمسة الصرف حيث نبت زيادة الدراهم على صرف الدينارين (ولو باعه) أي الشوب مثلاً (بعشرة) لاجل (ثم اشتراؤه) أي البائع مبيعته من المشتري قبل حلوله (مع سلعة) بثلث (نقداً) أو (لاقرب) (مطلقاً) عن التقيد بمساواة الثمن الثاني الاول أو عدها (أو) اشتراؤه مع سلعة (الاجل) (أبعد) (من اجل الاول) (بثلث) (أو) من الثمن الاول امتنع للسلف الذي حرقها في شرائه بمثل أو اقل نقداً اولاً ودون الاجل والبيع والسلف في شرائها بما أكثر نقداً اولاً ودون الاجل أو لا بعد منه فالصور الممنوعة اجمالاً اربع وتقتضي لبيع ثلاث دون وثلاث نقداً والسابعة بأكثر لا بعد والباقى من الاثني عشرة صورة خمس جائزة غ قوله ولو باعه بعشرة ثم اشتراؤه مع سلعة نقداً مطلقاً أو لا بعد بأكثر اطلق النقد على الحال وما كان لاجل دون الاجل فاشتمل هذا الكلام على سبع صور ويصير محققاً قولها أكثر حيث يقول وبمثل أو اقل لا بعد وسكت عن الثلاث التي للاجل نفسه لوضوح جوازها فغير ربح من كلامه ان سبعة ممنوعة وخمس جائزة وصورة جدولها هكذا

نقدا	لعام	لاقرب	لا بعد
ممتنع	جائز	ممتنع	جائز
ممتنع	جائز	ممتنع	جائز
ممتنع	جائز	ممتنع	ممتنع

(أو) اشترى ما باعه بعشرة لشهر من مشتريه قبل تمامه (بخمسة وسبعة) نقداً اولاً ودون الشهر أو لا بعد منه (امتنع) للبيع والسلف وللشهر جائز (لا) بمتنع شرائه ما باعه بعشرة لشهر (بعشرة) أو بأكثر منها (وسبعة) نقداً اولاً ودون الشهر أو لا بعد فيمنع فيه ما للسلف بزيادة وبما قررنا علم اشتمال قوله أو بخمسة وسبعة مع قوله لا بعشرة وسبعة على اثني عشرة صورة وهذا جدولها

نقدا	لشهر	لدونه	لا بعد
ممتنع	جائز	ممتنع	ممتنع
جائز	جائز	جائز	ممتنع
جائز	جائز	جائز	ممتنع

وعطف على قوله بأكثر من قوله أو لا بعداً أكثر مفهومه فقال (و) لو باعه بعشرة لشهر ثم اشتراؤه سلفاً يقتضيها عند الاجل الثاني (قوله فيهما) أي شرائه ما باعه بعشرة وسبعة أو بأكثر منها وسبعة فهذه (بمثل) ست صور جائزة (قوله لا لا بعد فيمنع فيهما) أي عشرة وسبعة أو بأكثر منها وسبعة فان صورتيان (قوله للسلف بزيادة) لان المشتري الاول يدفع عشرة عند حلول الاجل الاول ويقتضيها عند الاجل الثاني عشرة أو أكثر منها وازداد السلعة الثانية علمها (قوله ويسافرنا) صله على بضم العين (قوله مفهومه) أي أكثر من قول عطف

منها ثلث السلف وخمسة سلفاً يأخذ عند قضائها عند الاجل (قوله أو لا بعد منه) أي الاجل كبيعته بواب خمسة لاجل وشرائه مع سلف بعشرة لا بعد منه فيأخذ البائع الاول عند الاجل الاول خمسة سلفاً ويدفع عند الاجل الثاني عشرة وخمسة قضاء عن الخمسة وخمسة ثلث السلف (قوله ثلاث لدون) أي شرائها بمثل أو اقل أو أكثر (قوله وثلاث نقداً) أي شرائها بمثل أو اقل أو أكثر (قوله خمس) أي شرائها بمثل أو اقل أو أكثر (قوله من مشتريه) صله اشترى (قوله قبل تمامه) أي الشهر صله اشترى (قوله والبيع والسلف) لان البائع الاول يدفع خمسة نقداً اولاً ودون الشهر سلفاً وبأخذ عند تمامه عشرة خمسة قضاء عن الخمسة وخمسة ثلث السلعة الثانية ولان المشتري الاول يدفع عند الاجل الاول عشرة وخمسة ثلث السلعة الثانية وخمسة



(قوله فهو) اى لا يمتل فاقول (قوله شرائه) اى ما باعه (قوله واخره) بفتح مثله اى لا يمتل فاقول لا بعد (قوله الثلاث) اى  
 شرائه مع سبعة يمتل او اقل او اكثر لا اجل (قوله جوازهما) اى يمتل او اقل ٢٩٩ لا بعد (قوله منهما) اى يمتل  
 او اقل لا بعد (قوله) اى

منعهما (قوله قبل تمامه)  
 اى الشهر صله اشترى (قوله  
 قبل تمام اجله) صله التجمل  
 (قوله هذا) اى المنع (قوله  
 ومثل) بكسر فسكون  
 (قوله فى القوانين) صله مثل  
 (قوله بتأخير) اى الاكثر  
 (قوله بتأخير) اى الاقل  
 (قوله) اى الاجل  
 (قوله وكذا) اى شرائه  
 ما باعه لاجل باقل نقدا  
 اولدونه ثم رضى بتأخير له  
 فى المنع ا قوله بتجمله اى  
 الاكثر قوله وشبهه بفتح  
 مثله اى المصنف (قوله  
 لاجل) صله باع (قوله اذاته)  
 اى المبيع (قوله قبل تمامه)  
 اى الشهر صله اناقه  
 (قوله يقوم) بضم فكسر  
 مثله اى المبيع المتلف  
 (قوله عليه) اى البائع  
 (قوله وغرمها) اى البائع  
 الخمسة (قوله يمكن) بضم  
 ففتح مثله (قوله) وعدم  
 تمكنه اى البائع عطف  
 على تمكن (قوله منها) اى  
 الزيادة (قوله لاتمامه) اى  
 البائع (قوله فان اناقه)  
 اى البائع المبيع (قوله  
 بعد غيبة) صله استرد (قوله  
 عليه) اى القرض (قوله  
 قوله لعدم استئنافها بيعا غير

(يتمل) بكسر فسكون اى للعشرة التى باعه بها بان اشتراها بعشرة مع سلعة (فاقل) من المثل  
 موجب المثل أو الاقل (الاجل) (بعد) من أجل العشرة التى باعه بها فهو جائز فهو صحيح لصور  
 اشتراقه مع سبعة واخره: المشاركة ما قبله فى الجواز فان صورتيان وصورا لاجل الثلاث  
 جائزة وتقدمت سبع متممة فصورها اثنا عشرة أفاده عب وعبارة غ قوله ويتمل وقل لا بعد  
 هذا مقابل ما قبل ما يليه فهو تصريح بمفهوم قوله أو لا بعدنا أكثر كما قدمنا فى الكلام تطبيق  
 غير مرتب وقد ظهر لك أن قوله لا بعد راجع للمثل والاقول قال فى التوضيح وقد نص ابن حجر  
 والمازرى على جوازهما وذكر ابن بشير منعهما وتبعه ابن الحاجب ولا وجه له (ولو) باع شيئا  
 بعشرة لشهر ثم (اشترى) البائع من المشتري ما باعه قبل تمامه (ب) ثمن (اقل) من الثمن الاول  
 كخمسه مؤجلة (لاجله) اى الثمن الاول وهذا جائز على المشهور (ثم رضى) المشتري الثانى الذى  
 هو البائع الاول (بالتجمل) للثمن الثانى الاقل قبل تمام اجله وهذا من نوع لتأديته سلف  
 بزيادته فهل يستمر الجواز نظر الحال العقد والغاء الطارئ أو لا يستمر فيمتنى ويحلقة المنع  
 نظر المآل اليه الا من دفع قايلا فى كثير ابن وهبان ينبغي ان يكون هذا هو الرابع  
 فى الجواب (قولان) للمتأخرين ومثل ما ذكره المصنف فى القوانين شرائه ما باعه لاجل باكثر  
 نقدا او لاجل اولدونه ثم رضى بتأخير له بعد ما عكس كلام المصنف وهو شرائه ما باعه  
 لاجل باقل نقدا اولدونه لاجل ثم رضى بتأخير له فاظهر من كلامهم منعه لوقوعه فاسدا  
 ابتداء وكذا شرائه ما باعه لاجل ثم رضى بتجمله وشبهه فى القوانين فقال (كتمكين) شخص  
 (بائع) بالقوانين (متاف) بالتأخير بضم الميم وكسر اللام فعت بائع وتنازع بائع ومتلف (ما) اى  
 شيئا (قبحه) اى الشئ المبيع (اقل) من ثمنه الذى باعه البائع به لاجل كبينه شيئا بعشرة أشهر  
 ثم اتلفه البائع عمدا قبل تمامه فقوم عليه بخمسة وغرمها حالة فهل يمكن البائع (من) اخذ  
 (الزيادة) التى زادها الثمن على القبة (عند) حلول (الاجل) فباخذ العشرة التى باعه بها وعدم  
 تمكنه منها فباخذ الخمسة التى غرمها فقط لتمامه بالتجمل على تسليم خمسة بعشرة قولان  
 الاول للامام مالك رضى الله تعالى عنه فى المجموعة والثانى لابن القاسم فى العينية فان اتلفه  
 خطأ فلا جرح الثمن بخلاف عدم التهمة (وان اسلم) شخص اى دفع لآخر (فرسا) مثلا  
 رأس مال سلم (فى عشرة اواب) أشهر مثلا (ثم استرد) مسلم الفرس بعد غيبة المسلم اليه علمه  
 غيبة يمكنه الاتفاع به فيها (مثله) اى الفرس (مع) زيادة (خمس اواب) مثلا من المسلم اليه  
 (منع) بضم فكسر السلم (مطلقا) عن التقييم ويكون خمسة الاواب نقدا او لاجل اولدونه  
 او بعد للسلف بزيادة لان الفرس فى مثله قرض وانتفع المقرض بخمسة الاواب ومفهوم  
 قوله مع خمسة انه لو استرد مثله فقط لجازت الصور كلها لعدم استئنافها بيعا غير الاول بخلاف  
 رد مثله مع خمسة فقد نقضا البيع الاول فتويت تهمة السلف قاله ابو الحسن وشبهه فى المنع  
 فقال (كلاوا استرده) اى المسلم الفرس بعينه مع خمسة اواب نقدا اولدونه لاجل او لا بعد  
 فيمنع فى الصور كلها (الا ان تبقى) الاواب (الخمس لاجلها) بصفتها المشروطة لا أجود ولا

يمكنه اى المسلم اليه (قوله) اى الفرس (قوله فيها) اى الغيبة (قوله المقرض) بكسر الراء (قوله لعدم استئنافها بيعا غير  
 الاول) اى وتجرد السلف عن جرائع

(قوله عليه) أي المسلم إليه (قوله بقتضيتها) أي المسلم إليه الاثواب الخمسة (قوله وتأخيرها) أي الاثواب الخمسة (قوله معناه) أي اجتماع البيع والصرف (قوله يبعه) ٦٠٠ أي الحمار مثلا (قوله واسترداده) أي المبيع (قوله بالعكس) أي يبعه بزيادة

أدنى فيجوز وعلة منع ما قبل الاستثناء ببيع والسلف لأن رد القرض شراره من المسلم إليه بخمسة اقواب من العشرة التي عليه وتنجيل الاثواب الخمسة المردودة مع القرض تسليم من المسلم إليه للمسلم بقتضيتها من نفسه إذا حل أجل العشرة وتأخيرها لا بعد تسليم من المسلم فقد اجتمع البيع والسلف (لأن) الشخص (المجمل) بضم الميم وفتح العين وكسر الجيم مشددة (لما في الزمة) بأن رده حالاً وأولون الاجل كالمسلم إليه الذي دفع للمسلم مع القرض خمسة أثواب حالة اولون الاجل قضاء الخمسة من العشرة التي في ذمته مسلف (أو) الشخص (المؤخر) بكسر الخاء المعجمة لما في الزمة كالمسلم الذي أخر المسلم إليه بخمسة اقواب مما في ذمته لا بعد (مسلف) بكسر اللام (وان باع) شخص (حاراً) مثلاً (بعشرة) من دنانير مثلاً (لاجل) معلوم كسهر (ثم استرده) أي البائع الحمار من المشتري بالاطالة (و) زاد عليه المشتري (ديناراً) نقداً منع مطلقاً كان الدينار من جنس الثمن الذي باع به الحمار أولاً لأنه يبيع وسلف لأن المشتري ترتب في ذمته بالبيع الاول عشرة دنانير دفع عنها الحمار وديناراً نقداً يأخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة دنانير تسعة عن الحمار وهذا يبيع وديناراً عن الدينار الذي عجله مع الحمار وهذا سلف (أو) زاد مع الحمار ديناراً (موجباً منع) بضم فكسر أيضاً (مطلقاً) عن تقييده بكونه للاجل أو اقرب أو ابعد للبيع والسلف في كل حال (الا) ان يكون الدينار الموجل (في) أي من (جنس الثمن) الذي يبيع به الحمار أي صفة بان يوافقه في السكة والجوهرية والوزن حال كونه موجباً للاجل) الذي حل اليه ثمن الحمار لادونه ولا لا بعد منه فيجوز لانه آل الامر الى ان البائع اشترى الحمار بتسعة دنانير من العشرة التي في ذمة المشتري وابق الدينار العاشر لاجله ولا يخلو وفي هذا ولو زاده دراهم لزم اجتماع البيع والصرف المؤخر فيمنع الا ان يكثر المجمل جداً عن صرف المؤخر وفي معناه يبعه بمحمدية واسترداده مع يزيدية أو بالعكس الا ان يعجل اكثر من المتأخر جداً وقولي بعشرة دنانير احتراز من يبعه بعرض موجب ثم رد الحمار وديناراً نقداً فيجوز لبيعهم ما بالعرض الموجل فان اجل الدينار منع لفسخ دين في دين (وان زيد) بكسر الزاي مع رد الحمار المبيع بنقد موجب (غير عين) كقرص أو بقرة أو ثوب جاز ان يعجل المزيدي مع الحمار لان البائع اشترى الحمار والعرض المزيدي معه بما في ذمة المشتري فان أخر المزيدي امتنع لفسخ دين في دين (و) ان (بيع) بكسر الميم - لغة الحمار (بنقد) أي دنانير أو دراهم حالة (لم يقبض) بضم التحتية وفتح الموحدة حتى رد الحمار مع عرض أو نقداً وبموجب ورد الحمار مع عرض أو نقداً بعد حلول أجل الثمن (جاز) الرد في المستقلين (ان يعجل) بضم فكسر مثلاً (المزيد) مع الحمار كان عيناً أو غيرها في الثانية بشرط كونها أقل من صرف دينار فان أخر منع لانه ان كان من جنس الثمن الأول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وهذا سلف مع البيع للحمار ياتي في الثمن وان كان من غير جنس الثمن الاول فهو صرف مؤخر ان كان عيناً وفسخ دين في دين ان كان غيرها واسترد بقله لم يقبض عما اذا قبض فيجوز ولو تأخر المزيدي واحد ترزبا لنقد عن يبعه بعرض فيجوز مطلقاً ان كان عيناً كغيره ان يعجل المزيدي

واسترداده مع محمدية (قوله) لبيعهما) أي الحمار والدينار (قوله منع) بضم فكسر (قوله بنقد) صله المبيع (قوله موجب) نفق نقداً (قوله معه) أي الحمار (قوله دين) أي ما في ذمة المشتري (قوله في دين) أي المزيدي (قوله أو بموجب) عطف على بنقد (قوله به) بدل أول (قوله في المسلمتين) أي يبيع الحمار بدينه وبيعه بموجب حل (قوله كان) أي المزيدي (قوله أو غيرها) أي العين (قوله في الثانية) أي يبيع الحمار بموجب حل راجع إليها (قوله بشرط كونها) أي العين المزيدي (قوله فان أخر) بضم فكسر مثلاً أي المزيدي فهو يوم ان يعجل المزيدي (قوله لانه) أي المزيدي المؤخر والثاني (قوله ان كان) أي التأخير (قوله وان كان) أي المزيدي (قوله ان كان) أي المزيدي (قوله دين) أي باقي الثمن الاول (قوله في دين) أي المزيدي (قوله ان كان) أي المزيدي (قوله غيرها) أي العين (قوله قبض) بضم فكسر أي النقداً المبيع به الحمار (قوله فيجوز)

أي رد الحمار مع المزيدي (قوله عن يبعه) أي الحمار (قوله فيجوز) أي رد الحمار مع غيره (قوله مطلقاً) أي عن تقييده بتنجيل (قوله ان كان) أي العرض الذي يبيع الحمار به (قوله كغيره) أي المعين تشبيهه في الجواز

(قوله والا) أى وان لم يجعل المزيّد (قوله منع) بضم فكسر أى ردّ الجمار مع المزيّد (قوله للبيع والسلف) أى ان كان المزيّد من جنس العرض لاخذ الجمار فى بعض العرض وهذا بيع وتأخير باقية تسليف (قوله أو فسخ دين) أى باقى العرض (قوله فى دين) أى المزيّد ان كان من غير جنس العرض (قوله وجب) أى ثبت (قوله له) أى البائع (قوله فيه) أى اشتراه الجمار بالواجب والزائد (قوله لانه سلف) أى من المشتري الاقول (قوله بزيادة) هى برأيه مما وجب عليه للبائع (قوله مسئلتنا) متفق مسئلة بلانون لاضافته (قوله ليستام من بيعوع الاجال) ظاهر فى مسئلة القرض المشتري منه لان شرط بيعوع الاجال كون المشتري ثانيا هو المبيع أو لا والمشتري فى مسئلة القرض مثل المبيع لا عينه وتقدم ان مثل المقوم ليس بعينه وأما مسئلة الجمار والقرض المشتري عينه ٦٠١ فظاهر انهما من بيعوع الاجال

لاشتراء البائع الاول عين ما باعه لاجل قبل حمله وقد صدق عليه من كره بيع عاقدي الاول لاجل قبل انقضائه (قوله ولكن ذكرهما) أى مسئلتى القرض والجمار الخ استدراك على مسئلة القرض والجمار ليستام من بيعوع الاجال لرفع ايمامه انه لا وجه لذكرهما فى كتاب بيعوع الاجال (قوله لاشباههما) أى بيعوع الاجال والمستلثين (قوله بيع سلعة بمن الى اجل) أى ثم شراؤها قبل انقضائه (قوله ولا شك ان كلام القرض والجمار بيع بالاثواب الى اجل) مسلم ولكن الجمار اشتراه بائعه قبل الاجل فدخل

والامنع للبيع والسلف أو فسخ دين فى دين وهذا كله فى زيادة المشتري واما زيادة البائع فحاشا على كل حال لانه اشتري الجمار بما وجب له على المشتري وزيادة شئ آخر وليس فيه مانع الا ان تكون الزيادة جارا فقبوز نقد الا الى اجل لانه سلف بزيادة قاله الشارح وق \* (تبيينات) \* الاول مسئلتنا القرض والجمار ليستام من مسائل بيعوع الاجال ولا يمكن ذكرهما فى المدونة فى كتاب بيعوع الاجال لاشباههما فى بنائهما على سد الذرائع قاله فى التوضيح وتبعه الخط ويبحث فيه المتأصر بان بيع الاجل حقيقة ببيع سلعة بمن الى اجل ولا شك ان كلام القرض والجمار يبيع بالاثواب الى اجل ولا مانع من كون رأس المال مبيعا لغيرهم على ان كلام العوضين يبيع بالاثواب البنائى تعريف ابن عرفة يشمل بعض صورهما الثانى تسهي مسئلة القرض مسئلة البرزون لانهم افترضت فى المدونة فى برزون وفرض البرادعى فى قرض والثانية مسئلة جمار ربيعة لانه ذكرها ولا يمكن موافقة لاصول المذهب الثالث البنائى مسئلة القرض متفق على منعها وكذا ما أشبهها أخذ فيه من جنس الدين ومن غير جنسه الا انه رأى فى المدونة ان اتحاد الجنس فى البعض كاتحاده فى الجميع فعال منعها بثلاث على المسيح والسلف وضع وتيجل وحط الضمان وازيدك ورأى عبد الحق وغيره ان اختلاف الجنس فى البعض ليس كاختلافه فى الجميع فلا يدخل وضع وتيجل ولا حط الضمان وازيدك لاختلاف شرطهما الذى هو اتحاد الجنس وانما المنع لاجتماع البيع والسلف لا غير وأبضا لو اعتبرت العلتان لمعت المسئلة ولو بقيت الخمسة لاجلها الرابع البنائى قوله وان باع جمارا بعشرة لاجل هذا به بنه هو قوله كما لو استرده الخ لكن هذه مقروضة فيها اذا كان الفهم عينا وذلك مقروضة فيها اذا كان غير عين فى كل فائدة الخامس البنائى حاصل مسئلة الجمار اربعة وعشرون وجهها لان البيع والقرض انه بدائى لا يجزوا ما ان يكون الى اجل او نقدا فان كان الى اجل فالرد ومع الجمار ما دينارا أو دراهم او عرض فهذه ثلاثة وفى كل اما ان

٧٦ من فى بيعه وشراؤه فى بيعوع الاجال والقرض لم يشتره بائعه قبله فلم يدخل فيها (قوله بعض صورهما) أى مسئلة الجمار (قوله لانه) أى ربيعة (قوله لذكرها) أى مسئلة الجمار على لتسجيتها (قوله ولكنهما موافقة لاصول المذهب) استدراك على لانه ذكرها لرفع ايمامه انه لا وجه لذكرها فى كتب المذهب لان ربيعة ليس من أصحاب مالك بل من شيوخه ورضى الله تعالى عنهم (قوله مما أخذ فيه من جنس الدين الخ) بيان لما (قوله الا انه) أى الشأن (قوله منعها) أى مسئلة القرض (قوله العلتان) أى وضع وتيجل وحط الضمان وازيدك (قوله هو قوله) أى فى مسئلة القرض (قوله لكان هذه) أى مسئلة الجمار استدراك على هذا بعينه الخ لرفع ايمامه خلو التكرار عن الفائدة (قوله فى كل) أى من قوله كما لو استرده وقوله وان باع جمارا الخ تقريع هذه مقروضة الخ (قوله والقرض) بفتح القاء وسكون الراء الخ حال (قوله فان كان) أى البيع

(قوله والصورة العشرة) أي صور كون المزيد دراهم نقداً أو ولدون الأجل أو له أو لا بعد وكونه ديناراً نقداً أو ولدون الأجل أو لا بعد (قوله ست) لأن المزيد المجهل ما ديناراً ودرهم

٦٠٢

أو لا بعد وكونه عرضاً ولدون

أو عرض وفي كل ما بعد

انتقاد البائع أو قبله

(قوله للعلل المتقدمة)

أي البيع في زيادة دينار

والصرف المؤخر في زيادة

الدرهم وفسخ دين في زيادة

عرض (قوله وهو) أي

اجازتها وذكره لئلا يظن

خبره (قوله وخالفه) أي

ابن أبي زيد (قوله لانه)

أي الشأن (قوله يقدر)

بضم ففتح مثلاً (قوله قيد)

يقع تحت مثلاً أي المنع

(قوله بانه) أي المشتري

(قوله لم ينقد) أي المشتري

الثنى للبائع (قوله له) أي

التقييد (قوله وانكره)

أي التقييد (قوله فيه)

أي الفرع (قوله وان نقد)

أي المشتري البائع الثن

(قوله لانه) أي الشأن

(قوله يقدر) بضم ففتح

مثلاً (قوله انه) أي

البائع (قوله منها) أي

الزيادة (قوله هو) أي

منها بعد النقد (قوله

منه) أي منعها (قوله

قبل النقد) أي لانه

يلزمها بعده بيع وبدل

أو صرف مؤخر (قوله

وان كانت) أي الزيادة

(قوله فتقيد الشيخ الخ)

تفريع على قوله قلت الخ (قوله سلف)

(قوله وهو) أي الفساد

بكون المزيد نقداً أو ولدون الأجل أو لا بعد نفسه أو لا بعد منه فهذه ثلث عشرة صورة لا يجوز منها الا صورتان كون المزيد ذهباً من جنس الثمن مؤخر الأجل نفسه أو عرضاً مجعلاً والصورة العشرة كلها ممنوعة للبيع والسلف في زيادة الذهب والصرف المؤخر في الورق وفسخ الدين في دين في العرض وان كان البيع نقداً فالمزيد ما مان به يكون نقداً أو مؤجلاً وفي كل ما ذهب أو ورق أو عرض فهذه ست وسواء في جميعها انتقاد البائع أم لم ينتقد على تأويل ابن يونس فهذه ثلث عشرة صورة أيضاً صوراً للمزيد النقد وهي ست تجوز كلها لكن يشترط في الورق كونه اقل من صرف دينار وصوراً للمزيد المؤجل ست أيضاً منها ثلاث فيما اذا لم ينتقد البائع وتمتع كلها للعلل المتقدمة وثلاث منها فيما انتقدتها اجازها ابن أبي زيد وهو ظاهر تقييد المصنف كابن الحاجب بقوله لم يقبض قال في ضحج وخالفه غيره كابن يونس ورأى ان المنع متصور في المسئلة وان نقد لانه يقدر ان البائع الاول اشترى الحمار بتسعة على أن يسلف قابضها العاشر الى الاجل اه يعني ان البائع عند الاقالة ودله شترى العشرة على أن يأخذ منه ديناراً مؤخراً فهو بيع وسلف فان كانت الزيادة المؤخرة من المشتري ورقاً كان صرفاً مؤخراً نعم ان كانت الزيادة عرضاً مؤخراً فلا يظن وجه المنع لان غايته ان البائع اشترى بالعشرة الحمار والعرض المؤخر ونص ابن عرفة الصقلي قيد الشيخ بانه لم ينقد ولا وجه له المازري تابع الشيخ على تقييده بعض الاشياخ وأنكره بعض المتأخرين وقال بتصويره البيع والسلف وان نقد لانه يقدر انه اشترى الحمار بتسعة من الدنانير التي قبض على ان يسلف قابضها الدينار العاشر قلت ان كانت الزيادة من المبتاع عيناً فواضح منها ولو بعد النقد بل هو اوضح منه قبل النقد بحيث لا يخفى على من دون الشيخ وان كانت غير عين امتنعت قبل النقد لانه فسخ دين في دين وجازت بعده على حكم ابتداء البيع فتقييد الشيخ انما هو لعموم سلف جواز الزيادة في العين وغيرها نقول الصقلي لا وجه له لبس كذلك اه هذا كله في بيع الحمار ونحوه مما يعرف بعينه فان كان المبيع مما لا يعرف بعينه كالطعام فحكمه قبل الغيبة عليه حكم ما يعرف بعينه في الصور المذكورة كلها وأما بعد الغيبة عليه وذلك كبيع وسق من طعام وغيبة المشتري عليه ثم استقالة البائع على أن يزده شيئاً فلا يجوز لان الزيادة حينئذ رجوع السلف وكذا استقالته قبل كبل الطعام على زيادة المشتري شيئاً لبيع الطعام قبل قبضه هذا كله في الاقالة بزيادة من المشتري فان كانت من البائع جازت في جميع ما تقدم من الصور وهو ناجل المزيد من منصف المبيع فيمنع لانه سلف بزيادة هذا المخلص كلام أبي الحسن (وصح) بيع (اول من يبيع الاجال) الواقعة على الوجه الممنوع كبيع شيء بعشرة لشهر وشرائه بخمسة نقداً أو نصفه أو باثنى عشر لشهرين اذا اطلع عليه قبل فوات المبيع فقد صح بيعه بعشرة (فقط) أي دون بيعه الثاني فيفسخ لان الفساد انما جاء منه وهو دائر

معه

أي متقدم ووافقه من اضافته ما كان صفة (قوله منه) أي يبيعه الثاني



(قوله الى اجل) اي معلوم (قوله ثم شرأوها) اي السلعة بائعها (قوله منه) اي مشتريها (قوله منه) الثمن (قوله من اجنبي) صلة  
 شرأ (قوله منه) اي الثمن الذي ٦٠٤ اشترى به من الاجنبي (قوله الى اجل) صلة بيع (قوله هذا المشتري الاخير) فاعل

بيع المضاف لمفعوله (قوله  
 لبائعها) صلة بيع (قوله  
 باقل مما اشترأها) اي  
 المشتري الاخير (قوله  
 الاول) اي بيعها لاجل  
 وشرائها منه باقل نقدا  
 (قوله من نقدا ونسيئة)  
 بيان لما (قوله قال) اي  
 عياض (قوله وكذا) اي  
 شرائه ما سئل عنه ثم يبعه  
 بنقد او نسيئة في الجواز  
 (قوله يبعه) بفتح فضم  
 منقلا (قوله وكذلك) اي  
 المذكور في الجواز (قوله  
 او الجارية) عطف على دار  
 سكاها (قوله استقالوا) اي  
 طلبوا او رغبوا فيهم بئنه  
 (قوله يعرض) بضم ففتح فكسر  
 منقلا (قوله به) اي الربح  
 (قوله صراح) بضم الصاد  
 (قوله ما اشترى) بضم التاء  
 وكسر الراء (قوله وفيها)  
 اي المدونة (قوله مواساة  
 السلف) اضافته للبيان  
 (قوله مدخلا) بضم الميم  
 وكسر الخاء حال من  
 المصنف (قوله في الجائز)  
 صلة مدخلا (قوله تعال الخ)  
 صلة مدخلا (قوله الكتاب)  
 اي المدونة (قوله مبتدئا)  
 حال من المصنف (قوله  
 وليست عنده) اي المطلوب  
 منه حال (قوله وهو) اي

بئنه معلوم الى اجل ثم شرأوها منه باقل منه نقدا أو شرأوها بحضرة طالبها من اجنبي ثم يبيعها  
 لطالبها بئنه أكثر منه الى اجل ثم يبيعها هذا المشتري الاخير لبائعها الاول نقدا باقل مما اشترأها به  
 ويخفف بعضهم هذا الوجه ورأه أخف من الاول وقسم ابن رشد بيع العينة الى ثلاثة أقسام  
 جائز ومكروه وممنوع وزاد في التقييدات رابعة وهو المختلف فيه فالحائزان من الرجل بالرجل من  
 أهل العينة فيقول له هل عندك سلعة كذا ابتاعها منك فيقول لا فينقل قلب عنه على غير مراضة  
 ولا موعدة فيشتري المسؤول ثلث السلعة التي سأل عنها ثم يلقاه فيضبره انه قد اشترى السلعة التي  
 سأل عنها فيبيعها منه بماشاء من نقدا ونسيئة اه وفيه في التقييدات عن مطرف ابن حبيب ما لم  
 يحصل تعرض أو موعدة أو عادة قال وكذا ما اشترأ الرجل لنفسه يبعه لمن يشتره منه بنقد  
 أو كالي ولا يواعد في ذلك أخذاً يشتره منه ولا يبيعه له وكذلك الرجل يشتري سلعة لحاجته ثم  
 يبدولها فيبيعها أو يبيع دار سكاها ثم تشق عليه النقلة منها فيشتريها أو الجارية ثم تبيعها نفسه  
 فهو لا أن استقالوا أو زادوا في الثمن فلا بأس به والمكروه أن يقول اشتر سلعة وأنا أربحك فيها  
 واشترى منها منك من غير أن يراضه على قدر الربح فانه في المقدمات وفي التقييدات المكروه أن  
 يقول اشتر سلعة كذا وأنا أربحك فيها واشترى منها منك من غير مراضة ولا تسعة ربح ولكن  
 يعرضه ابن حبيب فهذا يكره فان وقع مضى ورواه ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنه ما  
 قال ولا يبلغ به الفسخ قال في المقدمات والمخلو وأن يراضه على الربح فيقول اشتر سلعة كذا  
 بكذا وكذا وأنا أربحك فيها وابتاعها منك بكذا ونحوه في البيان وفي التقييدات الحرام الذي  
 هو رباصراح أن يراض الرجل الرجل على ثمن السلعة الذي يساومه فيها لبيعها منه الى اجل  
 ثم على ثمنه الذي يشتريها به منه بعد ذلك نقدا أو يراضه على ربح السلعة التي يشتريها لمن  
 غيره فيقول أنا اشترى ما اعلى أن تربحني فيها كذا أو للعشرة كذا ابن حبيب هذا حرام اه  
 والرابع المختلف فيه الذي زاده عياض ما اشترى لبيع بئنه بعضه مؤجل وبعضه مجمل فظاهر  
 من ائيل الكتاب والامهات جوازها وفي العقيدة كراهته لأهل العينة اه وفيها عن ابن عمر رضي  
 الله تعالى عنهم ما أتى علينا زمان لا يرى فيه أحدنا أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم ثم ذهب  
 فكانت حواسا الساف ثم ذهبت فكانت العينة ابن رشد يشهد له خبركم قرني ثم الذين يابونهم  
 وأخرج البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا باع  
 الناس بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله تعالى أنزل الله تعالى عليهم بلا  
 فلا يرفعهم عنهم حتى يراجعوا دينهم وذكر المصنف هذه الاقسام مدخلا ما زاد عياض في الجائز  
 تبع الظاهر الكتاب والامهات مبتدئا بالجائز فقال (جائزا) شخص (مطلوب منه سلعة) اشترى بها  
 طالبها وليست عنده وهو من أهل العينة وفاعل جائز (أن يشتريها) أي المطلوب منه السلعة  
 (اي يبيعها) أي المطلوب منه السلعة لطالبها منه (بئنه) وفي نسخة بمال وعلى كل فهو صلة يشتري  
 لا يبيع أن اشترأها المطلوب منه بئنه كمال أو كمال مؤجل اتفاقا قبل (ولو) بئنه (موجب بعضه)  
 لاجل معلوم وبعضه مجمل ظاهر أنه مشروع على مسئلة المطلوب منه سلعة كما قد يوهمه لفظ  
 عياض اذ قد قال الوجه الرابع المختلف فيه ما اشترى لبيع بئنه بعضه مجمل وبعضه مؤجل

فظاهر

المطلوب منه الخ (قوله وعلى كل) أي من الشخصين (قوله فهو) أي بئنه أو بمال

(قوله ذلك) أى تعلقه ببيع (قوله براء) أى والمراد تعلقه بشترى (قوله اذ لم يقرضوها) أى الأئمة المسئلة الخ عليه ليس ذلك بمراد (قوله هكذا) أى لتباع بثمن بعضه حال وبعضه مؤجل (قوله بعده) أى الرابع المختلف فيه الخ (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشد النون أى البائع (قوله قال) أى البائع (قوله له) أى المشتري (قوله خسنه) أى المبيع بعشرة حالة وعشرة مؤجلة (قوله بما تريد أن تنقذنى) أى العشرة الحالة (قوله وما بقى) أى من المبيع أى وهو مجهول فقيه غررا لا يدري ما يبقى له منه بالعشرة المؤجلة (قوله وهو) أى منه (قوله فروج) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فيها) أى المسئلة (قوله فقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله اناقلته) أى وحدى (قوله نحوه) أى المنع (قوله ونزل) بفتح نون مثله (قوله ٦٠٥ من الجواز والمنع) بيان لما (قوله على التفريق) صلة نزل (قوله

بجوز) بضم فكسر متغلا (قوله ومنع) بضم فكسر (قوله فى حقهم) أى اهل العينة (قوله تسلف) بفتحات مثله (قوله على أن ينقذ) أى الرجل المشتري (قوله فكره) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله وقال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله علم) بضم العين (قوله ذلك) أى الفساد (قوله منه) أى للمشتري (قوله ان يبيع) أى المشتري (قوله منه) أى الطعام (قوله يدفعه) أى المشتري الدينار (قوله اليه) أى البائع (قوله الباقي) أى من الطعام (قوله له) أى المشتري (قوله لا يدري) أى المشتري (قوله اذا باع) أى المشتري (قوله منه) أى الطعام (قوله انه) أى المشتري والشان (قوله

فظاهر مسائل الكتاب والامهات جواز وفي العتية كراهية لاهل العينة اه فقد سبق لاهلهم ان قوله بثمن متعلق بقوله لبيع وليس ذلك بمراد اذ لم يقرضوها هكذا بل زاد عياض بعده متصلا به مانعه قال ابن حبيب اذا اشترى طعاما أو غيره على أن ينقذ بعض عنه ويؤخر بعضه الى أجل فإن كان اشترا لبيع كاه حاجته لئنه فلا خير فيه وكأنه اذا باعه بعشرة نقد او عشرة الى أجل قال له خذ فبيع منه بما تريد أن تنقذنى وما بقى فهو لك ببقية الثمن الى الاجل وانما يعمل هذا اهل العينة وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه فروج في آخر مرة فقال اناقلته قاله ربيعة وغيره قبل قال محمد بن بابويه يعنى بغيره ابن هرم بن زكريا بن عبدوس فهو من رواية ابن وهب وابن نافع عن مالك رضى الله تعالى عنهم ونزل ابن لبابة ما جاء فى ذلك من الجواز والمنع على التفريق بين اهل العينة وغيرهم فجوز فى غير اهل العينة ومنع فى حقهم وفى رسم تسلف من سماع ابن القاسم من كتاب السلم والاحكام سئل مالك رضى الله تعالى عنه عن رجل من اهل العينة باع من رجل طعاما بثمن الى أجل على أن ينقذ من عنده دينارا فكره ذلك وقال لست أول من كرهه فقد كرهه ربيعة وغيره ابن رشد هذه بيعة واحدة صحيحة فى ظاهرها اذ يجوز للرجل بيع سلعة دينارا نقدا او دينارا الى أجل فلا يمتهم بالفساد فيها الا من علم ذلك من سيرته وهم اهل العينة والذي يخشى فى ذلك أن يكون الذى تراوضا عليه وقصد الله ان يبيع منه الطعام على ان يبيع منه دينارا فيدفعه اليه ويكون الباقي له بكذا وكذا دينارا الى أجل وذلك غررا لا يدري ما يبقى له من الطعام اذا باع منه دينارا وقد قال بعض اهل العلم انه لو دفع اليه الدينار من ماله لم يكن بذلك بأس وفى معاصى سكنون انه لا يجوز وان دفع اليه الدينار من عنده لانه يختلفه من الطعام يريد ان التهمة لا ترتفع عنه بذلك لانه ان كان البيع وقع على ان ينقذ الدينار من عن الطعام فلا يصلح دفعه من عنده كما انه اذا وقع على الصحة فلا يفسده نقده من عن الطعام اه واذا تأملت هذه النقول علمت ان كلام عياض المذكور فيه تقديم وتأخير وان تقديره ما اشترى بثمن بعضه مؤجل وبعضه لبيع فقوله بفتح متعلق باشترى لا يبيع فهى اذا مسئلة أخرى غير مفرعة على مسئلة المطلوب منه سلمة وقد نقل فى التوضيح كلام عياض ولم يزد ما بعده مما فيه البيان ما قررنا واظن بالمصنف انه لا يفهمها على غير ما فرضها عليه الاثمة فهذا يحجب تقديره وقد نقلها ابن عرفة

لو دفع) أى المشتري (قوله اليه) أى البائع (قوله من ماله) أى المشتري (قوله بذلك بأس) أى لانتفاء الغرر اذ يصير الطعام كله له بمادفع وما بقى (قوله لانه) أى المشتري (قوله يختلفه) بضم فسكون فكسر أى يعرض المشتري الدينار الذى دفعه للبائع (قوله من الطعام) أى يبيع منه بقدره والباقي له ببقية الثمن فما زال الغرر قائما (قوله لانه) أى الشان (قوله ينقذه) أى المشتري البائع (قوله فلا يصلح) أى البيع القاسد (قوله دفعه) أى الدينار (قوله من عنده) أى المشتري (قوله كما انه) أى الشان (قوله اذا وقع) أى البيع (قوله فلا يفسده) أى البيع (قوله نقده) أى الدينار (قوله بمافيها البيان) بيان لما (قوله يفهمها) أى المسئلة

على ما فرضه عليه الأئمة وذكر نصه فأنظره البناني وقد تبين به أن على المصنف در كامن وجهين  
تقر بهه المسئلة على مسئلة المطالب منه سلعة وليست مقرعة عليها وان هذه مقيدة بما اشترى  
ليباع منه الحاجة وقد اخل بالقياس والله أعلم (وكره) بضم فكسر قول من طلب منه سلف عثمانين  
بمائة لشهر مثلاً (خذ) أي اشترى (بمائة) اليه (ما) أي شيئاً يباع (بثمانين) نقداً (أو) قول  
من طلب سلعة من انسان وليست عنده (اشترها) أي السلعة المطالبة (ويؤمى) بضم التحتية  
وكسر الميم أي بشرا الطالب (اتريخه) أي شرائها من المطالب منه برح في البيان والمكروه ان  
يقول أعندك كذا وكذا أتبيعه مني بدين فيقول لا فيقول ابتع ذلك وأنا ابتاعه منك بدين  
وأرجحك فيه فيشترى ذلك ثم يبيعه منه على ما تواعدا عليه وفي المقدمات المكروه ان يقول  
اشتر سلعة كذا وأنا أأرجحك فيها واشترىها منك من غير أن يراوضه على الربح اهـ (و) ان وقع  
المكروه (لم يفسخ) بضم التحتية أي به مع علمه من كرهه بالكرهية لرفع توهم ان المراد بها  
التحريم للتجمل بدفع قليل في كثير في التقييدات المكروه ان يقول اشتر سلعة كذا وأنا أأرجحك  
فيها واشترىها منك من غير مراوضة ولا تعميير برح ولا تصريح برح ولكن يعرض به ابن حبيب  
فهذا يكره فان وقع مضى وكذا قال ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهم ما قال ولا يبلغ به  
الفسخ وقال فضل يجب الفسخ على قول ابن القاسم وهذا خلاف المشهور (بخلاف) قول  
من طلب سلعة من شخص ليست عنده (اشترها) أي السلعة المطلوبة (بعشرة) أنا (أخذها)  
أي اشترىها منك (بأثنى عشر لاجل) معلوم كسهر الشارح يحتمل انه أراد بخلاف كذا فيمنع  
وانه أراد فيفسخ ح والظاهر الاول فان هذا هو القسم الممنوع وقد ذكرنا مسائل منها  
ما يفسخ ومنها ما لا يفسخ على ان في اطلاقهم المنع على هذا القسم يجوز ان يعضه مكروه أو جائز  
كما سأتى قال في المقدمات والمخطو بيان يراوضه على الربح فيقول اشتر سلعة كذا بكذا وكذا  
وأنا أأرجحك فيها كذا أو ابتاعها منك بكذا ونحوه في البيان في التقييدات الحرام الذي هو ربا  
صراح أن يراوض الرجل الرجل على ثمن السلعة التي يساومها فيها يبيعهما منه الى أجل ثم على  
ثمنه الذي يشترى به سابه منه بعد ذلك نقداً أو يراوضه على ربح السلعة التي يشترىها من غيره  
فيقول أنا اشترى بها على أن ترجحني فيها كذا ولا عشرة ابن حبيب فهذا حرام في المقدمات  
والبيان في هذا الوجه ست مسائل مفترقة الاحكام ثلاث في قوله اشترى وثلاث في قوله اشتر  
لنفسك أو قوله اشتر ولا يقول لي ولا لنفسك تقول المصنف بخلاف اشترها بعشرة نقداً وأخذها  
بأثنى عشر لاجل يعنى به انه يمنع ان يقول له اشتر سلعة كذا بعشرة نقداً وأخذها بأثنى عشر  
لاجل سواء قال اشترها لي أو لنفسك أو لم يقل لي ولا لنفسك فهذا ممنوع ولكن لكل واحد  
حكم يخصه ينسب بقوله (ولزمت) السلعة الشخص (الآخر) بمداهاهمز وكسر الميم بشرائها  
بالعشرة نقداً أو يسقط عنه الزائد ان علمها (ان قال) الآخر اشترها (لي) بعشرة نقداً وهل  
للمأمور الاقل من جعل مثله والدرهمين ولاثنى عشر بخلاف يأتي في المتن (وفي الفسخ) للبيع  
الثاني المدلول عليه بقوله وأخذها بأثنى عشر لاجل (ان لم يقل) الآخر (لي) بان قال اشترها  
لنفسك أو قال اشتر ولم يقل لي ولا لنفسك بعشرة نقداً وأخذها أو اشترىها أو ابتاعها منك  
بأثنى عشر لاجل فيفسخ الثاني في كل حال فيرد المبيع بعينه (الا أن يفوت) المبيع بيد الآخر

(قوله وذكر) أي ابن غازي  
(قوله نفسه) أي ابن عرفة  
(قوله به) أي كلام ابن غازي  
(قوله درسا) بفتح الدال  
والراء (قوله اليه) أي  
الشهر (قوله في البيان) خبر  
مقدم (قوله في) أي لي  
(قوله منه) أي له (قوله في  
المقدمات) خبر مقدم  
(قوله به) أي لم يفسخ (قوله  
بها) أي الكراهية (قوله  
للتجمل الخ) علة توهم ان  
المراد بها التحريم (قوله في  
التقييدات) خبر مقدم (قوله  
يعرض) بضم ففتح فكسر  
مثلاً (قوله به) أي الربح  
(قوله قال) أي ما لا يرضى  
الله تعالى عنه (قوله فضل)  
يفتح الفاء وسكون الضاد  
المجته (قوله وهذا) أي  
وجوب الفسخ (قوله انه  
اراد) أي المصنف بقوله  
بخلاف الخ (قوله الاول)  
أي انه اراد يمنع (قوله  
يجوز) أي يغليب (قوله  
اولا عشرة) أي كذا (قوله  
بينه) بفتح تاء مثلاً أي  
الحكم



(قوله وفيه) أي إلا أن يقوت فالقيمة (قوله مطلقا) أي قامت أو لم تقف (قوله فلو اسقطه) أي إلا أن تقوت فالقيمة (قوله وعلم) بضم العين (قوله وهو) أي المختار فيه (قوله هذا) أي ذوات المختلف فيه بنه ٦٠٧ (قوله والاولى) بفتح الهمز (قوله على هذا)

أي مضى البيع الثاني ولزوم  
الاثنى عشر الآخر (قوله  
وروايته) أي ابن القاسم  
عطف على قول (قوله  
الآخر) فاعل أخذه (قوله  
من المأمور) خبر ضم  
قوله (قوله) أي المأمور (قوله  
الزاه) أي الآخر (قوله  
بها) أي السعة (قوله) أي  
أي الآخر (قوله) أي  
أو (قوله) أي الآخر  
(قوله) أي المأمور (قوله  
وهذا) أي التعليل (قوله)  
أي الآخر (قوله) أن  
الفقد من عند الآخر (الخ)  
مفهوم أن نقد بشرط (قوله  
وإن كان) أي الفقد (قوله  
إذا كان) أي السلف (قوله  
أن فيه) أي البيع الفاسد  
الخ بيان لمذهب ابن حبيب  
(قوله) فلما موردها جرة  
منه (الخ) تبرع على  
مذهب ابن حبيب (قوله  
وإن كانت) أي جرة مثله  
(قوله) أي المأمور (قوله  
وهذا) أي أنه لا جرة له  
(قوله) (قوله) (قوله)  
له الأقل من جعل مثله  
والدرهمين له أجر مثله  
بالغا ما بلغ وإن زاد على  
الدرهمين لا جرة له (قوله  
عثر) بضم فكسر أي اطاع  
(قوله) بضم الراء (قوله)

(فالقيمة) تلزم الآخر للمأمور معتبرة يوم قبض الآخر حاله وفيه مساححة لاقتضائه أنها إذا  
قامت لا يفسخ البيع وليس كذلك افسخه مطلقا على هذا القول فإن لم تقف ردت بعينها وإن  
قامت ردت قيمتها فلو اسقطه أو قال بدله مطلقا كان أبين وعلم مما تقدم أنها إن لم تقف تردعيتها وإن  
قامت ترد قيمتها فإن قيل هذا مختلف فيه وهو يقوت بالتمن بخوابه إن هذا أكثرى كما تقدم  
(أو واضعها) أي البيعة الثانية من المأمور لا أثر باني عشر (ولزومه) أي الآخر (الاثنى عشر)  
أي دفعها للمأمور إذا حصل أجلها سواء كانت السعة قائمة أو فاقته لأن ضمانه منه لو تلفت  
ببسته قبل بيعها للآخر ولو أراد الآخر عدم ضمانه ~~كان~~ كان له ذلك والاولى الاقتصار  
على هذا لأنه قول ابن القاسم وروايته عن مالك رضي الله تعالى عنهما ويستحب للمأمور على  
هذا القول التورع عن أخذ الزائد على ما تقدمت ضمانه قبل أخذها الآخر من المأمور ولا أثر  
تركه له وليس للمأمور الزامه بها إن أخذها (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لابن القاسم  
وروايته عن مالك والمناسب وامضائها بالواو إذا اختلف في القسح والامضاء لا في أحدهما  
كما تنبيهه أو واجب بانها يعني الواو (وبخلاف) قول الآخر (أشترها لي بعشرة نقد أو أخذها  
بأثنى عشر نقد) فيمنع (أن نقد) أي دفع (المأمور) بشراء السلعة العشرة لباثعها (بشرط)  
من الآخر لأنه جعل له الدرهمين في نظير تسليقه العشرة ونوابه الشراء له فهي اجارة وسلف  
بزيادة وهذا يفيد أنه أن أسقط الشرط يصح وإن شرط النقد كالتقيد بشرط وإن وقع لزمت  
الآخر بما اشتره حاله لقوله لي ويقسح ببيعها بأثنى عشر لأنه إنما اشترها له بقوله أنا أشتره مما منك  
لغولا معنى له لأن العقدة له وبما مضى فإن كان النقد من عند الآخر أو من عند المأمور بغير  
شرط جاز وإن كان من عند المأمور بشرط فاجارة فاسدة لأنه إنما أعطاه الدينارين على أن يتنازع  
له السلعة وينقدعه الثمن من عنده قاله في المقدمات (وله) أي المأمور (الأقل من جعل مثله)  
في توليه الشراء نيابة عن الآخر (أو الدرهمين) اللذين سماهما له والاولى والدرهمين بالواو لأن  
الأقلية لا تكون إلا بين اثنين ابن رشد للمأمور أجره مثله إلا أن تكون أكثر من الدينارين  
فلا يراد عليهم على مذهب ابن القاسم في البيع والسلف إذا كان من البائع وفات السلعة أن  
له الأقل من القيمة والتمن وإن قبض السلف وعلى مذهب ابن حبيب في البيع الفاسد أن فيه  
القيمة بالغصة ما بلغت فلما موردها أجره مثله بالغصة ما بلغت وإن كانت أكثر من الدينارين  
والأصح أنه لا أجر له لأنه أن أعطى الاجرة كانت غنما للتسليف وتنب ما للربا وهذا قول سعيد بن  
المسيب فالأقوال ثلاثة إذا عثر على الآخر بعد ثبته ورد السلف إلى المأمور قبل يتقنع به الآخر  
وأما إذا لم يعثر على الآخر حتى انتفع الآخر بالسلف قدر ما يرى أنه ما كانا قصدها فليس فيها  
الاقولان أحدهما أن للمأمور جارة بالغصة ما بلغت والثاني أنه لا شيء له ولو عثر على الآخر بعد  
الابتياح وقبل نقد المأمور الثمن لكان النقد من الآخر ولو كان فيما يكون للمأمور قولان  
أحدهما له اجارة مثله بالغصة ما بلغت والثاني له الأقل من أجره مثله أو الدينارين من المقدمات  
(فيهما) أي اشترى بعشرة نقد أو أخذها بأثنى عشر لاجل واشترى بعشرة نقد أو أخذها بأثنى عشر  
نقد (والأظهر) عند ابن رشد من الخلاف (والأصح) عند ابن زرقون من الخلاف (لا جعل

يعثر) بضم الياء وفتح المثناة (قوله يري) بضم الباء (قوله) أي المتبايعين (قوله) أي المسئلة الاقولان

له) أي المأمور في حاله تقيم للقاسد الشارح وهو قول ابن المسيب واختاره ابن رشد وابن  
 زرقون (وجاز) نقدا للمأمور العشرة (بغيره) أي الشرط وشبهه في الجواز فقال (كنقدا لأمر)  
 بعد الهـمز وكسر الميم العشرة للمأمور إنقدها للبائع السلعة التي أمره بشرائها والمأمور  
 الدرهمان (وان لم يقل) الأمر للمأمور اشتراها بعشرة نقدا (لي) بأن قال له اشتراها بعشرة نقدا  
 لنفسك أو اشتراها بعشرة ولم يقل لي ولا لنفسك وأخذها باثني عشر نقدا (في الجواز) أي  
 بشرائها منه باثني عشر نقدا (والكراهة) لذلك (قولان) للإمام مالك رضي الله تعالى عنه  
 فإجازه مرة وكراهة مرة للمراوضة الواقعة بينهما في السعة قبل دخولها في ملك المأمور قاله  
 في المقدمات والبيان في إطلاق المنع على هذا القسم تسمح والراجح الكراهة محلها ما إذا نقدا  
 الأمر أو المأمور بلا شرط (وبخلاف) قول الأمر (اشترها لي باثني عشر لاجل وأشترها) منك  
 (بعشرة نقدا) فلا يجوز لأنه سلف بزيادة ولا تنافي بين قوله اشتريها لي وقوله واشترها لي لأن المعنى  
 اشتريها لنفسك لاجل يبيعها لي وان وقع (فتسلم) السلعة الأمر (ب) الثمن (المسمى) بضم الميم  
 الأولى وفتح الثانية أي الاثني عشر لاجل (ولا تنجل) بضم القوية وفتح العين والجيم مشددة  
 (العشرة) للمأمور لأنه سلف بزيادة لأن الأمر استأجر المأمور على شراء السلعة له بتسليمه  
 عشرة ينتفع بها إلى الأجل ويقضي عنها اثني عشر قاله الشارح وهو يقيس بجواز تنجيلها  
 للبائع الأصلي والمأمور على أنه إذا حل أجل الاثني عشر يدفعها الأمر وفي المقدمات المسئلة  
 الثالثة أن يقول اشتريها لي باثني عشر لاجل وأنا ابتاعها بعشرة نقدا فهذا حرام لا يجوز لأنه  
 استأجر المأمور على أن يتساع له السلعة بسلف عشرة دنانير يدفعها اليه ينتفع بها إلى أجل ثم  
 يردّها اليه فاذا وقع ذلك لزمت الساعة الأمر بالاثني عشر إلى الأجل ولا تنجل المأمور العشرة  
 منه وان كان قد دفعها اليه ردها اليه ولا يتركها عنده إلى الأجل وله جعل مثله بالغاما بالغ في هذا  
 الوجه باتفاقه (وان عجلت) بضم العين وكسر الجيم مثقلا العشرة للمأمور (أخذها) أي  
 الأمر العشرة من المأمور ولا يتركها عنده إلى الأجل ولا يقسمها العقد بتججيلها لأنه سلف  
 مستعمل بعد بيع صحيح (وله) أي المأمور (جعل مثله) ولو زاد على الدرهمين لأن المسلف هنا هو  
 الأمر فعومل بتقيض قصده (وان) قال اشتريها باثني عشر لاجل وأخذها بعشرة نقدا (لم  
 يقل) الأمر (لي) سواء قال لنفسك أو لا واشترها المأمور باثني عشر لاجل وباعها الأمر  
 بعشرة نقدا (فهـل لا يرد) بضم التحتية وفتح الراء وشد الدال أي لا يقسخ (البيع) الثاني من  
 المأمور لا أمر بعشرة نقدا (إذا فأت) المبيع يبدل الأمر (وليس على) الشخص (الأمر)  
 بعد الهـمز وكسر الميم (الاعشرة) التي اشترى بها السلعة من المأمور رواد محنون عن ابن  
 القاسم قال واحب إلى أن يزيد الدينارين ومقهوم إذا فأت فسخ البيع الثاني إذا لم يفت  
 (أو يقسخ) بضم التحتية البيع (الثاني) من المأمور لا أمر بعشرة نقدا فسخا (مطلقا) عن  
 التقييد بعدم الفوات وترد عينها (الان نقوت) السلعة يبدل الأمر (فالقبة) لها يوم قبضها  
 الأمر يردّها لها وهذا قول ابن حبيب \* (تنبيهان) \* الأول قوله في الموضعين وأخذها وفي  
 الثالث واشترى بها يجوز فيه النصيب بأن مضرة وجوبه بعد الوافي جواب الأمر والرفع بتقدير  
 مبتدأ أي وأنا الثاني من هذا الباب ما يفعله بعض الناس من الخيل على السلف بزيادة

(قوله في إطلاق المنع الخ)  
 تفرع على في الجواز  
 والكراهة (قوله هذا  
 القسم) أي اشتراها بعشرة  
 نقدا وأخذها باثني عشر  
 نقدا (قوله والراجح) أي  
 من الجواز والكراهة (قوله  
 محلها) أي القولين (قوله  
 يقسلفه) أي الأمر  
 المأمور (قوله ينتفع) أي  
 المأمور (قوله بها) أي  
 العشرة (قوله ويقضى)  
 أي المأمور (قوله عنها) أي  
 العشرة (قوله تجليلها) أي  
 العشرة (قوله للمأمور)  
 عطف على البائع (قوله على  
 أنه) أي الشأن (قوله  
 يدفعها) أي الاثني عشر  
 (قوله قال) أي ابن القاسم  
 (قوله يردّها) أي القبة (قوله  
 بدلها) أي السلعة

(قوله سئل) أي ماله رضي الله تعالى عنه (قوله أخبره) أي المبيع معه بفتح الصاد المبيع بكسر ها (قوله انه) أي المبيع معه (قوله وساله) أي المبيع معه المبيع (قوله يبيعه) أي المبيع معه الطعام (قوله له) أي نيابة عن المبيع (قوله فقال) أي ماله رضي الله تعالى عنه (قوله وان تحقق قبضه) مبالغة قوله من الطعام والشراب ٦٠٩ بيان لما (قوله جزافا) حال من هاء ابتعته

(قوله سائر) أي جميع (قوله او مضطونا) عطف على بعينه (قوله من عطر الخ) بيان لسائر العروض (قوله فلا بأس ببيعه الخ) خبر ما ابتعته (قوله من بائعك) أي له صلة ببيع (قوله واغیره) أي بائعك عطف عليه (قوله وتقبله) أي غير بائعك الذي بعته (قوله عليه) أي بائعك

\*(فصل الخيار)\*

(قوله هو) أي حديد بيع الخيار (قوله وقف) بضم فكسر (قوله بنه) بفتح الموحدة وشد المشددة فوقه (قوله لا يرد) في العقد (قوله كونه من بيع الغرر) (قوله لا يمكن إجازته) أي بيع الخيار استند إلى كونه من بيع الغرر لرفع إجماعه أنه لا وجه لإجازته (قوله الشافعي الخ) تأييد لما قبله (قوله في كونه) أي بيع الخيار (قوله رخصة) أي او عزيمة (قوله لاستثانته) أي بيع الخيار (قوله فأنذنه) أي الخلاف في كونه رخصة أو عزيمة (قوله إباحته) أي بيع الخيار

بان يدفع للمساكن نقد او يقول اشتريه ساعة لي وأبيها لا يبرح لاجل كذا ولا اشكك في منعه وفي العتبية سئل عن ابضع مع من يشتري له طعاما ثم أخبره أنه ابتاع طعاما أو كاله وساله ان يبيعه له فقال ما احببه وما يعجبني ابن رشد كرهه لعدم تحققة ابتاعه واكتسبه لاجتماع كذبه ولو تحققة ما كرهه الا أن يكون الوكيل في هذه المسئلة هو المبتاع للطعام بالثمن الذي دفعه له موكلة فلا يجوز بيعه منه باكثر مما دفعه له وان تحقق قبضه ولا بدنا نبر ان كان دفع له دراهم ولا بدراهم ان كان دفع له دنائير الا ان يكون البض في العرف على رب الطعام فترفع التهمة في ذلك قاله ابن دحون وهو صحيح اه وفي النوادر روى اشهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم في الرجل يبيع مع الرجل يتناع له طعاما فآخبره انه فعل وأنه امره ببيعه فقال ما يعجبني ذلك اه وفي المسلم الثاني من المدونة وما ابتعته بعينه من الطعام والشراب جزافا واشترته من سائر العروض بعينه أو مضطونا على كيل أو وزن أو جزاف من عطر أو زبقي أو مسك أو حديد أو نوى وشبهه فلا بأس ببيعه قبل قبضه من بائعك أو غيره وتقبله عليه الا ان يكون من اهل العينة فلا يجوز باكثر مما ابتعت والله سبحانه وتعالى اعلم

\*(فصل) في البيع بشرط الخيار ابن عرفة هو بيع وقفته او لا على امضاء يتوقع قوله بيع جنس شغل ببيع الخيار وبيع البت وقوله وقفته فصل مخرج بيع البت وقوله ولا يشترط الواد من واصله وقف فصل مخرج بيع خيار العيب وقوله يتوقع بضم التحتية نعت امضاء أي يرجي وقوعه في التوضيح وهو مستثنى من بيع الغرر للتردد في العقد ولا سيما من لا خيار له اذ لا يدري ما يؤول له الامر اكن أجازته الشارع ليكون من له الخيار على بصيرة في الثمن والمثل ويتق الغبن عن نفسه الشافعي رضي الله تعالى عنه لولا الظاهر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز الخيار أصلا ابن عرفة المازري في كونه رخصة لاستثناؤه من الغرر وجبر المبيع خلاف الواوغي تظهر فأنذنه من وجهين الاول الدليل الدال على إباحته فعلى انه عزيمة فهو الدليل الدال على إباحته سائر البيوع وهو قول الله تبارك وتعالى احل الله البيع وعلى انه رخصة فدلل إباحته دليل خاص به وما رواه سحنون واصبغ عن ابن القاسم من منع اشتراط الخيار لقولان مبنى على انه رخصة مستثناة من الغرر والمخاطرة فلا يتعدى الى غيرها والمشمور منع الجمع في عقد واحد بين بيع البت والخيار قاله الموضح (انما) بثبت (الخيار) في امضاء المبيع ورده لاحد المتبايعين او اجمعا أو لغيرهما (بشرط) في عقد البيع ويسمى الخيار الشرطي وخيار التروى أي النظر والتفكير في امضاء المبيع ورده هذا القسم هو الذي ينصرف اليه بيع الخيار عنه مطلقا في عرف الفقهاء والقسم الثاني الخيار الحكمي وهو ما موجه ظهوره في المبيع أو استحقيق ويسمى خيار النقيصة ايضا وسبب اني ونبه المصنف بالحصر على ان خيار التروى انما يكون بالشرط فلا يثبت بدوام اجتماع المتبايعين هذا قول الفقهاء السبعة الا ابن المنذوب وقبله

٧٧ منح في (قوله سائر) أي جميع (قوله لفلان) أي غير المتبايعين (قوله ويسمى) أي بشرط الخيار (قوله في عرف الفقهاء) تنازع ينصرف واطلاق (قوله موجه) بكسر الجيم أي شبهة ثبوت (قوله واستحقاق) عطف على ظهور (قوله الفقهاء السبعة) جمع بعضهم اسماءهم في قوله الاكل من لا يتعدى بائعة \* فقسمته ضمني عن الحق خارجة نخذهم عبيد الله عروة قاسم \* سعيد ابو بكر سليمان خارجة وهم من التابعين رضي الله تعالى عنهم اجمعين (قوله له) أي ابن المنذوب

(قوله ووافقهم) أى الفقهاء السبعة (قوله وذكروا) أى حديث خيار المجلس (قوله فيه) أى الموطأ (قوله أنه) أى حديث خيار المجلس (قوله لم يبلغه) أى حديث خيار المجلس ما سكره الله تعالى عنه (قوله وشرطه) أى خيار المجلس فى البيع (قوله بفسد) بضم الياء (قوله الحديث) أى حديث خيار المجلس (قوله وجهه) أى ما فى الموازية والواضحة (قوله تفسيرا) أى لما فى المدونة (قوله وابن الحاجب) ٦١٠ عطف على ابن يونس (قوله خلافا) أى للمدونة عطف على تفسير (قوله وثلاثة) أى

قولان ووافقهم مالك وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنهما ولما ذكر فى الموطأ حديث خيار المجلس قال عقبه والعمل عندنا على خلافه أى وعلى أهل المدينة كالمثورة فيه قدم على خبر الأحاد وذكره فيه لئلا يوهم أنه لم يبلغه وشرطه بفسد البيع بل هو مدته وهذا إحدى المسائل الثلاثة التى حلف عبد الحميد الصائغ بالمشى إلى مكة أنه لا يفتى فيها بقول مالك رضى الله تعالى عنه والثانية التهمة البيضاوية والثالثة جنسية القمح والشعير ونقل ابن يونس عن أشهب أن الحديث منسوخ بن عرفة فى ثبوت الخيار مدة المجلس دون شرطه فولا ابن حبيب والمشهور ومدة الخيار (كشهر) ودخل بالكاف ستة أيام كفى المدونة (فى) بيع (كدار) وهذا مذهب المدونة وفى الموازية والواضحة وشهر بن وجهه ابن يونس وابن رشد تفسيرا وابن الحاجب خلافا وفى التوضيح الأرض كالدار وقال ابن عبد السلام ينبغى أن الأرض ليست كالدار لأن الحاجة إلى اختيار الدار أكثر وفى الشامل كشهر فى دار على المشهور وقبل شهر بن وهب على التفسير وقيل وثلاثة والرابع والأرض كذلك وعن مالك فى الضيعة سنة (ولا يسكن) المشتري بشرط خياره الدار بأجله ومتاعه وله دخوله بانفسه وبياته بها ابن عرفة التوضيح له أن يقيم بالدار إلى الألفية جبرائيل دون سكنى غ ابن محرز قالوا وما الدار فأنما له أن يدخلها بنفسه لا اختيارا حوالها ومبيتا فاما ما انتقله إليها به ومتاعه فلا يمكن منه ومتى فعله أدى كراءه للبائع لأن الغلة للبائع فى أيام الخيار قبل المشتري وأورد ولو شرط المشتري سكناها بأجله مدة الخيار مجازا ففسد البيع لأنه من العريان الخصى وأما الدار يسكنها المشتري فى مدة الخيار ففسد البيع الأجرة عنه إذا كان فى مسكن يملكه أو يكرهه ولم يخله لأجل سكناه فى الدار اشتراة ولم يكرهه فان كان سكناه فى مكترى فإخلاء أو أكرهه فلا يجوز أن يسكنه بغير كراء البنائى فيحصل من كلام ز أن السكنى بأجرة جائزة بشرط وبغيره كثيرة كانت أو يسيرة للاختيار وبغيره فهذه ثمانية وتنوع السكنى الكثيرة بالأجرة بشرط وبغيره للاختيار وبغيره فهذه أربعة وفسد البيع فى صورتى الشرط والميسرة بغير الاختيار بشرط وبغيره ويجوز الميسرة للاختيار بشرط وبغيره فهذه أربعة أيضا (وبكسمة) أى بيع (رقيق) ابن عرفة الخصى لا يغيب أحدهما على الأمة وخدمة العبد للمبتاع لغوا وأجرة منفعة ونحوه غلة وفى الشامل وحيل بين الأمة والمتبايعين فى زمنه والمشتري استخدامهما دون غيبة عليهما (واستخدمه) أى المشتري الرقيق استخداما يسيرا للاختبار حاله أن كان للخدمة فان كان ذا صنعة أو تاجر فلا يستعمله إن أمكن معرفتها بدونه والاستعمال وعلمه أجرته ولا يجوز اشتراط شئ من كسبه أو ربحه للمشتري قال أبو إسحق لما تكلم على الدار العبد ولا يجوز اشتراط الانتفاع بذلك إذا كان له من وقته له انتفاع ولا ينقل إلى الدار بحيث يسكنها ويصرف عن نفسه مؤنة كراء دار كان يسكنها وانما يعطى

من الأشهر (قوله كذلك) أى الدار فى مدة الخيار (قوله الضيعة) أى أرض الزراعة (قوله الدار) أى المشتراة بشرط خياره مقعول يسكن (قوله وله) أى المشتري (قوله دخوله) أى الدار (قوله وبياته) أى المشتري (قوله له) أى المشتري (قوله لا) صلة يقيم (قوله جبرائيل) أى وجها (قوله فلا يمكن) بضم ففتح متعلا (قوله قبل) يكسر الموحدة (قوله وما) الدار أى المشتراة بشرط خياره مشتراة (قوله صورتى) بفتح التاء مثنى صورة بلانون لاضافته (قوله والميسرة) عطف على السكنى (قوله أحدهما) أى المتبايعين (قوله على الأمة) أى المبيعة بشرط خيار أحدهما أو ألهما (قوله فى زمنه) أى الخيار (قوله استخدامهما) أى الأمة (قوله أن كان) أى الرقيق (قوله فان كان) الرقيق (قوله فأنما يعطى) أى صنعة

الرقيق (قوله بدونه) أى استعماله (قوله ولا) أى وإن لم يكن معرفتها بدونه (قوله وعليه) أى المشتري (قوله وحده أجرته) أى الرقيق (قوله كسبه) أى الرقيق (قوله على الدار أو العبد) أى المبيعين بخيار (قوله بذلك) أى الدار أو العبد (قوله له) أى الانتفاع (قوله وفيه) أى المبيع (قوله له) أى المشتري (قوله ولا ينتقل) أى المشتري (قوله إلى الدار) أى التى اشتراها بخيار فى زمنه (قوله ويصرف) أى بسقط المشتري (قوله يعطى) أى المشتري

(قوله فيها) أى الدار (قوله من هذا) أى السكنى والاستعمال (قوله له) أى الأهر (قوله وله) أى المشتري (قوله فيه) أى الأهر (قوله  
فلا يلزم) بضم الباء (قوله له) أى المشتري (قوله خدمته) أى فى مدة الخدار (قوله معرفتها) أى صنعة العبد (قوله سيده) أى البائع  
(قوله والوا) أى وان لم يقدر المشتري على معرفة صنعة العبد وهو عند بائعه (قوله جعل) ٦١١ بضم فكسر أى العبد (قوله  
وعليه) أى المشتري (قوله  
وان كان) أى العبد (قوله  
له) أى المشتري (قوله بعنه)  
أى العبد (قوله ذلك) أى  
ما يكتسب به (قوله وما  
يكتسبه) أى العبد (قوله  
وان شرط) بضم فكسر  
أى ما يكتسبه العبد (قوله  
كونه) أى العوض (قوله  
قبل) بكسر الموحدة أى  
المبيع (قوله بعد انقضاء  
الامد) صلة قبل (قوله به)  
أى المبيع (قوله له) أى  
بائعه (قوله بقدر ما تنفع)  
أى المشتري (قوله انه) أى  
الشان (قوله قصد) بضم  
فكسر (قوله منهما) أى  
الدار والعبد (قوله اعتبر)  
بضم المشنة وكسر الموحدة  
(قوله به) أى الخيار (قوله  
منها) أى العرضين (قوله  
امد) بفتح خاء مخففة أى  
زمن (قوله فيها) أى الدابة  
(قوله) أى الدابة (قوله  
مطلقا) أى بشرط أو لا  
لاختيارها أو لا تذازع فيه  
تسكن وتلبس (قوله لها) أى  
الدابة (قوله بنحوه) صلة فسر  
(قوله فقال) أى ابن يونس  
(قوله هذا) أى التفسير (قوله عليه) أى هذا التفسير (قوله يجب) بضم الباء وكسر الجيم (قوله من أمد الخيار) بيان لما (قوله  
يعن) بفتح الباء وسكون العين (قوله وهو) أى ما فيها (قوله كلامه) أى المصنف (قوله وابن عبد السلام) عطف على الهاء (قوله  
وبه) أى اختلاف أمد الخيار فى الدابة باختلاف ما يرامد منها صلة قرر (قوله وفيها) أى المدونة (قوله والوا) أى وان لم يقصد الركوب  
(قوله فى الكتاب) أى المدونة (قوله بشرط) أى المشتري (قوله اذ قال) أى ابن يونس (قوله ذلك) أى الركوب (قوله فيها) أى الدابة

وسمى فيه قيم فيها لاختيار أهر جيرانهم من غير انتفاع به أو لا نقل فرش اليه أو كل أهر من هذا  
ثمن وله فيه انتفاع فلا يصح شرطه ولا فعله بغير شرط وما لا قدر له فى شرطه فان لم يشترطه فلا  
يلزم البائع بدفع المبيع الى المشتري لاختياره اهـ اللحنى العبد على ثلاثة أوجه عبد خدمة وعبد  
صناعة وعبد خراج فعبد الخدمة له خدمته فيما لا يستأجر فيه بغير عوض ولا يكون له خدمته  
فيما يستأجر فيه إلا بعوض وعبد الصناعة ان قدر المشتري على معرفتها وهو عند سيده ففعل والا  
جعل عند المشتري وعليه أجره الا الشئ اليسير الذى لا تكون له أجرة وان كان من عبيد الخراج  
واراد المشتري معرفة كسبه كل يوم كان له بعنه كل يوم فى مثل ذلك وما يكتسبه لبائعه وان  
شرط للمشتري لم يجز واذا ثبت العوض عن هذه الاشياء سكنى أو غيرها فانه ينبغي كونه معلوما  
فان قبل المشتري بعد انقضاء الامد فللبائع الثمن والأجرة وان قبل قبل الانتفاع به سقطت  
الأجرة وان قبل بعده مضى بعض ذلك الامد فله من الأجرة بقدر ما انتفع وسقط ما سواه والله أعلم  
فان بيعت دار برقيق بشرط الخيار فالظاهر انه ان قصد الخيار فى كل منهما اعتبر ما أمده أطول  
منهما وهو الدار وان قصد به احدهما اعتبر المقصود به منهما ابن محرز لو باع عرضا بعرض بخيار  
اعتبر امد المقصود منهما بالخيار والله أعلم (وكثلاثة) من الايام (فى) بيع (دابة وكبوم ركوبها)  
أى الدابة غ يعنى ان امد الخيار فيها ثلاثة كالثوب فاذا شرط ركوبها للاختيار فله ركوبها  
بيوم فليست بمنزلة الدار التى لا تسكن والثوب الذى لا يلبس مطلقا ولا بمنزلة العبد الذى يستخدم  
مطلقا بل لها حاله بين حالتين بقدر الحاجة الى الاختيار ويحتمل هذا فسر ابن يونس قوله فى المدونة  
والدابة تركب اليوم وشبهه فقال قال ابن حبيب يجوز الخيار فى الدابة اليوم واليومين والثلاثة  
كالثوب ويحتمل فى النكث وعاب أبو عمران هذا على من قاله اذ يلزم عليه أنه لم يجب فى المدونة  
سئل عنه من امد الخيار فى الدابة وانما أجاب عن امد الركوب أبو الحسن الصغير ولم يعن فى المدونة  
ركوب النهار كله بل الركوب اليسير اهـ وهو راجع لقول الباجى يحتمل أن يريد ركوب اليوم فى  
المدونة على حسب ركوب الناس فى نصرقاتهم والبريد والبريدى لمن خرج من المدينة يختبر سيرها  
اهـ طنى ظاهر كلامه هنا والتوضيح وابن عبد السلام ان مدة الخيار فى الدابة تختلف باختلاف  
ما يرامد منها وبه قرر قول ابن الحاجب وفيها تركب الدابة اليوم وشبهه ولا باس ان يشترط البريدى  
هذا فى الركوب والافقيوز الثلاثة اهـ وقصد ابن الحاجب اختصار قول الجواهر والدابة فى  
الكتاب تركب اليوم وشبهه عبد الحق يشترط فى الدابة اليومين والثلاثة كالثوب من غير ركوب  
وانما اشترط فى المدونة اليوم للركوب مع بقاء امد الخيار ثلاثة أيام ونحوه لابن يونس اذ قال فى  
قولها المذكور ابن حبيب الخيار فى الدابة اليوم واليومين والثلاثة كالثوب وانما ذكر  
مالك رضى الله تعالى عنه اليوم فى شرط ركوبها واماعلى غير ذلك فلا فرق بينها وبين الثوب اهـ

(قوله وضاح) بفتح الواو وشد الصاد المججمة (قوله الكتاب) أي كتاب الخيار (قوله لذكر) صلة التأويل (قوله أول) صلة ذكر (قوله الكتاب) أي للخيار (قوله في الدابة) صلة ذكر (قوله تساوى الدابة وغيرها) أي في أمد الخيار (قوله وانه) أي الشأن الخ عطف على تساوى (قوله وان ما يشبه اليوم الخ) ٦١٢ عطف على تساوى (قوله مثله) أي اليوم في أنه أمد خيار (قوله جزمه) أي عياض

وعاب أبو عمران هذا على من قاله الخ ما تقدم فانت ترى أبا عمران فهم ان تأويل عبد الحق وابن يونس ان اليوم وشبهه ظرف الركوب فقط مع بقاء أمد الخيار وهو ما قلناه وفي التنبيهات قوله في الدابة تركيب اليوم وشبهه كذا في رواية شيوخنا وكذا رواه ابن وضاح وفي آخر الكتاب جواز شراء الثوب والدابة تختار ثلاثة أيام ومثله في كتاب ابن حبيب وغيره وهو يقطع اختلاف التأويل لذكر اليوم أول الكتاب في الدابة فقد قيل انما ذكر اليوم لأمد الركوب لأمد الخيار وقيل قوله وما أشبهه يدل على تساوى الدابة وغيرها وانه ليس أمد خيارها هو ما فقط وان ما يشبه اليوم مثله اه فانظر جزمه بان اليوم ليس أمد الخيار وانما هو للركوب ولم يعرج على غيره أصلا وهذا الذي قاله ابن يونس وعبد الحق الذي اعقده ابن شاس وابن الحاجب ينسج على منواله وهذا كله خلاف ما قاله ابن عبد السلام والمصنف ولولا ما في التوضيح لا يمكن حمل قوله وكوم لركوبها أي لاشتراطه مع بقاء الخيار الى ثلاثة أيام مع كون كلامه في تحديد أمد الخيار بعده (ولاباس بشرط) ركوب الدابة المشتراة بشرط الخيار في (البريد) عوضا عن اليوم وقال (أشهب و) لاباس بشرط ركوبها في (البريد) وفي كونه أي قول أشهب (خلافا) لقول ابن القاسم يحمل البريدي كلام ابن القاسم على الذهاب والبريدي في كلام أشهب كذلك أو البريدي في الاول على الذهاب والاياب وفي كلام الثاني البريدان كذلك أو وقافا يحمل البريدي في الاول على الذهاب والبريدي في الثاني على الذهاب والاياب (تردد) حقه تأويلان التوفيق لابي عمران وفهم الخلاف بعضهم (وكتلانة) من الايام (في) يسع (ثوب) وسائر العروض والمثليات \* (تنبيهات) \* الاول أني بالكاف في قوله كشهر وما بعده لا دخل ما قاربها فهو كقول ابن الحاجب وغيره الشهر ونحوه والجمعة ونحوها \* الثاني ظاهر كلامه انه لا فرق بين كون الخيار لاختيار المبيع أو التروي في ثمنه وهو ظاهر كلام أهل المذهب وقال اللغوي ان كان للتروي في الثمن استوى فيه الثوب والعبدة والدابة وكان الابل على قدر الثمن وليس الامدادا كان الثمن دينار كالأمداد كان عشرين ولا العشرة ولا المائة كالألف ونقل ابن عرفة عن التونسي انه ثلاثة أيام ونصفه التونسي واللغوي يختلف مدته بحسب المبيع ان كان ثمنه وان كان للتروي في ثمنه فقال التونسي ثلاثة أيام فقط فلو شرط في الدار شهر الميزان الثلاثة وقال اللغوي التروي بحسب قدر الثمن ليس الذي تارة عشرة ولا هي كالمائة ولا هي كالألف اه ونعقبه الخط فيما نقله عن التونسي فانظر \* الثالث اذا كان الخيار لامشورة لا للاختيار هل يختلف أمد باختلاف المبيع ام لا ذهب ابن رشد الى اختلافه باختلافه وذهب عياض الى انه لا يختلف وان أمد ثلاثة أيام فقط في كل مبيع \* الرابع لم يذكر المصنف مدة الخيار في القواكه والخضر وفي المدونة ومن اشترى شيئا من رطب القواكه والخضر على انه بالخيار فان كان الناس يشاؤون في هذه الاشياء غيرهم ويحتاجون فيه الى رأيهم فله من الخيار في ذلك بقدر الحاجة

(قوله الذي اعقده ابن شاس) خبر هذا (قوله ينسج على منواله) أي ابن شاس خبر ابن الحاجب (قوله ما قاله ابن عبد السلام والمصنف) أي من ان أمد الخيار في الدابة يختلف باختلاف ما يراد منها (قوله مع كون الخ) صلة أمكن (قوله كذلك) أي البريدي كلام ابن القاسم في الجمل على الذهاب (قوله في الاول) أي كلام ابن القاسم (قوله الثاني) أي أشهب (قوله كذلك) أي البريدي كلام ابن القاسم في الجمل على الذهاب والاياب (قوله او وقافا) عطف على خلافا (قوله في الاول) أي كلام ابن القاسم (قوله في الثاني) أي كلام أشهب (قوله فهم) بفتح فسكون (قوله سائر) أي باقي (قوله في) أي المصنف (قوله ما قاربها) أي الشهر والجمعة والثلاثة (قوله فهو) أي كشهر وجمعة وكتلاثة (قوله وانه) أي الشأن (قوله لا فرق) أي في أمد الخيار (قوله هو) أي علم الفرق بينهما (قوله ان كان) أي الخيار (قوله فيه) أي أمد

الخيار (قوله انه) أي أمد الخيار (قوله ونصفه) أي ابن عرفة (قوله مدته) أي الخيار (قوله ان كان) أي الخيار (قوله خبره) أي المبيع (قوله وان كان) أي الخيار (قوله ونعقبه) أي ابن عرفة (قوله أمده) أي الخيار (قوله الى اختلافه) أي أمد الخيار (قوله باختلافه) أي المبيع (قوله الى انه) أي الامد (قوله وان أمده) أي الخيار (قوله رطب) بفتح فسكون (قوله على انه) أي المشتري

(قوله هو المعروف) خبرها (قوله مدنه) أي الخيار (قوله انما) أي قدنه (قوله لاقول ابن بشير الخ) علة معناه (قوله انه) أي أمده  
الخيار (قوله أغنى) أي كفى (قوله لاحد العاقلين) ملة الخيار (قوله وجاز) أي شرط الخيار بعدت (قوله وعليه) أي شرط كونه  
بعد النقد (قوله فان لم ينقد) مفهوم ان نقده (قوله لاخذ البائع الخ) أي لا نقلا به مستريا (قوله وجب) أي ثبت (قوله له) أي  
البائع (قوله سلعة) مفهوم أخذ (قوله وهذا) أي أخذ سلعة بخيار فيما وجب (قوله لانه) ٦١٣ أي شرط الخيار بعدت (قوله

به) أي شرط الخيار (قوله  
جعل) بضم فكسر (قوله  
والا) أي وان صرح البائع  
بأخذها في الثمن الذي له  
(قوله منع) بضم فكسر  
(قوله لانه) أي المشتري  
(قوله منه) أي المشتري  
(قوله فضيه) أي الضمان  
(قوله انه) أي الضمان  
(قوله للمغبرة) بضم الميم  
وكسر الغين المججمة وهو  
الخزوي (قوله على ان  
الاحقات) أي الخلاف  
على ان الاحقات الخ (قوله  
لا يعلم) بضم الياء (قوله  
وكذا) أي البيع بشرط  
مشاورة بعبء في الفساد  
(قوله خياره) أي البعيد  
(قوله شرط) بضم فكسر  
(قوله فان كان) أي من  
شرط خياره أو رضاه أو  
مشورته (قوله ففسد) أي  
البيع (قوله ولو ترك) أي  
مشتروط المشورة (قوله ليحيز  
البيع) أي يصيره جائزا  
(قوله بعبء) من اضافة  
ما كان صفة (قوله كرم)  
أي ابن عرفة (قوله انه) أي

علا يقع فيه تغيير ولا فساد الخ المصنف في امده الخيار في الدرر وما بعده هو  
المعروف وفي الباب مدنه غير محدود على المشهور حكاه عباس ومعه انه ليس اياه واحد واحد  
لا يختلف باختلاف المبيعات لقول ابن بشير ومذهبا انه ليس محدودا من مؤقت بل يختلف  
باختلاف البيع فيطول ان احتاج للطول ويقصر اذا غنى فيه القصر (وصح) ان يشترط  
(الخيار) في البيع (بعد) عقده ب(بت) لاحد العاقلين أولهما الاول اجبي وجاز ابتداء (وهل)  
محل الصحة والجواز (ان) كان (نقد) أي دفع المشتري الثمن للبائع وعليه أكثر التبعيخ وعليه  
اقتصار ابن بشير فان لم ينقد فلا يجوز لاخذ البائع عن الثمن الذي وجب له بعقد البت ساعة  
بخيار وهذا لا يجوز لانه فسخ ما في الذمة في مؤخر الخط والظاهر من تقدمه لا وهو ظاهر  
كلام اللغوي لانه ليس بعبء حقيقة وانما القصد به تطيب نفس من جعل الخيار له في الجواب  
(تاويلان) والثاني مقيد بما اذا لم يصرح البائع بأخذها عن الثمن الذي له في ذمة المشتري والا  
منع اتفاقا لفسخ ما في الذمة في مؤخر الخط والظاهر من كلام التوضيح ترجيح التأويل الاول  
والله أعلم (وضمنه) أي البيع (حينئذ) أي حين وقوع شرط الخيار بعدت البيع الشخص  
(المشتري) لانه صار بائعا بخيار الخط فان كان المشتري هو الذي جعل الخيارا بائعا فالضمان  
منه اتفاقا وان كان البائع هو الذي جعل الخيارا للمشتري ففيه قولان مذهب المدونة انه من  
المشتري وروى الخزوي انه من البائع وعزاه ابن عرفة للمغبرة وفي الشامل وضمنه حينئذ  
المشتري ولو جعل البائع الخيار له على الاصح في التوضيح على ان الاحقات للعقد هل تقدر  
واقعة فيها ام لا (وفسد) البيع (بشرط مشاورة) شخص غائب يعمل (بعيد) لا يعلم ما يشربه الا  
بعد تمام مدة الخيار في البيع الخط وكذا بشرط خياره ورضاه من باب اخرى اللغوي اذا كان  
من شرط رضاه أو خياره أو مشورته غائبا بعيد الغيبة لم يجز البيع في الشامل فان كان بعيدا  
فسد ولو ترك المشورة ليحيز البيع لم يصح ومفهوم بعيد جواز شرط مشاورة قريب وهو كذلك  
(او) أي فسد بشرط الخيار في (مدة نائمة) عن مدة الخيار المقدرة للبيع بان شرط الخيار  
فيما زاد على النهار ونحوه في الدار وعلى الجمعة ونحوه في الرقيق وعلى الثلاثة ونحوه في الدابة  
والعرض ابن عرفة ولو شرط بعيدا مد فالنص فسخ البيع ثم ذكر عن اللغوي انه خرج امضاء  
من القول بامضاء يوع الاجال حيث لم تكن العادة جارية بها اتهم عليه قال ورده المازري  
بان فساد بيع الخيار معلل بالغرر وعلى الفسخ فلا يسقط فلا يصح البيع قال في الجواهر لو زاد  
في مدة الخيار على ما هو امده الخيار في العادة فسد العقد القاضي أبو محمد ولا يصح العقد باسقاط  
مشرطه له بخلاف مشروط السلف اذا اسقطه لانه اشترط كون الخيار له بين الامسالة والرد  
طول هذه المدة فاذا اختار الامضاء فقد عمل بقصد فسخ الشرط الفاسد وخرج المازري الامضاء

اللغوي (قوله خرج) بفتحات متقلا (قوله امضاء) أي البيع بشرط الخيار امدا بعيدا (قوله انما) بضم التاء وكسر الهاء أي  
المتبايعان (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله ورده) أي يخرج اللغوي الامضاء من القول بامضاء يوع الاجال الخ (قوله بالغرر)  
أي لا بالبيع والسلف والسلف بنقع (قوله اسقط) بضم الهمز وكسر القاف أي شرط الخيار امدا بعيدا (قوله لخيارها) أي  
السلعة (قوله مشروطه) أي الزائله (قوله فاذا اختار الامضاء) أي في المدة المشروعة (قوله وخرج) بفتحات متقلا

(قوله ورده) أي تخير بين المازري مضى البيع باسقاط الشرط (قوله يبت) أي امضاء (قوله واطلق المصنف الفساد) أي عن تقسيمه بطول المدة الزائدة (قوله بالمدة الزائدة) أي شرط الخيار فيها (قوله) وقيدته أي الفساد (قوله بكثرتهما) أي المدة (قوله) والا أي وان قصرت (قوله ولم يذكره) ٦١٤ أي قيد الكثرة (قوله واصله) أي قيد الكثرة (قوله قال) أي النخعي (قوله وقته) أي

القدوم (قوله كقولهما) أي المتبايعين (قوله عندهما) أي المتبايعين (قوله عنده) أي فلان (قوله يتفق) بضم فسكون فكسر أي يروج (قوله انها) أي السلامة (قوله فعلم) بضم العين (قوله منه) أي كلام الجواهر (قوله إذا علم) بضم العين (قوله جاز) أي تأجيل الخيار به (قوله وان أسقطه) صالحة في فساد (قوله بينهما) أي البيع والسلف (قوله عليه) أي ما يعرف بعينه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من قبل) بكسر ففتح أي جهة (قوله من مكمل الخ) بيان لما (قوله ثم قال) أي يحتمل فيها (قوله وذلك) أي شرط الغيبة (قوله قال) أي في التوضيح (قوله ولتحرز) أي تحفظ الذات المبيعة بالخيار في مدته (قوله عندهما) أي المتبايعين (قوله حاصل) أي في غيبة البائع (قوله) وبقدر (بضم ففتح مثقلا) (قوله التزمه) أي المبيع (قوله واسلفه) أي المشتري

إذا أسقط الشرط ورده ابن عرفة المازري وهذا إذا أسقطه بيبس ولو أسقط الزائد على المدة المشروعة ففيه نظر وأطلق المصنف الفساد بالمدة الزائدة وقيدته في الشامل بكثرتهما والا كرهه ونصه ووجه جهات كقدوم زيد أو زادت كثيرا والا كرهه ولم يذكره الموضع ولا ابن عرفة واصله للنخعي قال الاجل على ثلاثة أوجه جائز ومكروه ومنوع فان كان مدة تدعو الحاجة إليها جاز وان زاد يسيرا كره ولا يفسخ وان بعد الاجل منع وفسخ هذا قول مالك رضي الله تعالى عنه اه وفي التوضيح عن ابن الموارنة قال ان وقع الخيار في الرقيق إلى عشرة أيام فلا يفسخه وفسخه في الشهر وفي الجواهر قال محمد الأربعة الأيام والخمسة ولا يفسخه في عشرة أيام وفسخه في الشهر (أو) أي وفسد بشرط الخيار في (مدة مجهولة) كالي امطار السماء أو قدوم زيد من سفر لا يعلم وقته في الجواهر كقولهما إلى قدوم زيد ولا أمانة عندهما على قدومه أو إلى أن يولد فلان ولا أجل عنده أو إلى أن يتفق سوق السلعة ولا أن يغلب على الظن عرفا انما اتفق فيه إلى غير ذلك مما يرجع إلى الجهل بالمدة فيفسد البيع اه فعلم منه أن الاجل إذا علم بالعرف كقدوم الحاج ونحوه جاز ان لم يكن زائدا على المدة المعتبرة في تلك السلعة والله أعلم بالطرطوش ان شرط خيار بعينه أو اجلا مجهولا فساد وان أسقطه (أو) أي وفسد بشرط (غيبه) من بائع أو مشتري (على ما) أي مبيع (لا يعرف) بضم التحتية وفتح الراء (بعينه) لترده بين السلف والبيع ومفهوم لا يعرف بعينه أن شرط الغيبة على ما يعرف بعينه جائز لعدم تردده بينهما لان الغيبة عليه لا تعد سلفا محتمل فيهما الماد كالخيار في الفواكه والخضر قال من قبل ان يغيب المشتري على ما لا يعرف بعينه من مكمل أو موزون فيصير تارة سلفا وتارة بيعا ثم قال وذلك جائز فيما يعرف بعينه اه الخط وظاهر التعليل المذكور فساد البيع ونحوه لابن الحاجب وغيره قال في التوضيح أطلق المصنف الغيبة ومراعاة الغيبة بشرط فان تطوع البائع بإعطاء السلعة للمشتري جاز لان التعليل يرشد إليه لانه انما يكون تارة بيعا وتارة سلفا مع الاشتراط كافي الثمن وظاهر قوله أو غيبه ان غيبة البائع محتملة أيضا قال في التوضيح وقد نص في الموازية على امتناع غيبة البائع أيضا على ما لا يعرف بعينه قال ولتحرز عندهما جميعا والتعليل المذكور حاصل ويقدر ان المشتري التزمه واسلفه فيكون بينهما ان لم يرده وسلفا ان رده وأجاز بعض الشيوخ بقاء بيده لان عنده شيئا \* (قايما ن) \* الاول فساد البيع بشرط الغيبة على ما لا يعرف بعينه مخالف لما قاله النخعي ونقله ابن عرفة وقبله واقتصر عليه ونصه وفيها لا يغيب مشتري على مثلي النخعي الا ان يطبع فان غاب دونه بشرط فلا يفسد البيع ويجوز تطوعا اه ونص كلام النخعي والخيار في الفواكه الرطبة واللحم جائز إلى مدة لا يتغير فيها ولا يغيب عليها البائع ولا المشتري الا ان يطبع عليها أو يكون الثمن في شجرة فان غاب عليها أحدهما فلا يفسد

المبيع البائع (قوله يرده) بفتح فضم مثقلا أي المشتري المبيع من بائعه (قوله بقاءه) أي المبيع (قوله بيده) أي بائعه البيع (قوله كانه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله وقبله) بفتح فكسر (قوله وفيها) أي المدونة (قوله يطبع) بضم فسكون ففتح أي عليه (قوله فان غاب) أي المتباع على مثلي (قوله دونه) أي الطبع (قوله بشرط) أي الغيبة (قوله ويجوز) أي غيبة المتباع على مثلي (قوله عليها) أي الفواكه



(قوله ولا يهتم) بضم ففتح أى البائع (قوله ان يقصد) أى البائع صله يتم بحذف الجار (قوله وان كان) أى الخیار (قوله ان يتسلفها) أى فلا يهتم بان يتسلفها الخ (قوله فعلا) أى غاب احدهما عليه (قوله فليس له) أى المشتري (قوله لانه) أى المشتري (قوله منه) أى الغلاء (قوله وهو) أى المبيع (قوله وان كان) أى الخیار (قوله له) أى المشتري (قوله قبضه) أى المبيع (قوله حمل) بضم فكسر (قوله قبل) بفتح فكسر (قوله فان قال) أى المشتري (قوله سله) أى المبيع (قوله له) أى المشتري (قوله ذلك) أى التسليم (قوله فليس له) أى المشتري (قوله وان كان) أى الخیار (قوله له) أى المشتري (قوله فله) أى المشتري (قوله وقال) أى البائع (قوله عنه) أى المشتري (قوله اليه) أى المشتري (قوله فذلك) أى الامتناع ٦١٥ من دفع المبيع للمشتري (قوله له) أى البائع (قوله ولا يدفعه) أى

المبيع ولا يهتم ان كان الخیار للبائع ان يقصد بالمبيع هذه امثاله وان كان للمشتري ان يتسلفها ويرد مثلها وكذلك كل ما يبيع بالخيار عما يكال او يوزن كالقطن والكتان والقمح والزيت فلا يغيب عليه بائع ولا مشتري فان فعلا مضى ولا يقضى الثاني هل يقضى بتسليم ما يعرف بعينه للمشتري اذا طلبة اللغهي الخیار لثلاث التروى في الثمن ولسلم غلانه من رخصه والثاني ليوأمر نفسه في العزم على الشراء مع علمه بغلاء الثمن أو رخصه والثالث لاختبار المبيع فان كان للتروى في الثمن فليس له قبض المبيع لانه يمكن منه وهو عند بائعه وان كان له او نظره في الثوب أو العبد أو ما أشبههما او ليختبر المبيع فله قبضه فان لم يبين ما أراد بالخيار حمل على غير الاختيار لان المقهور من الخیار انه في العقد فان شاء رد وان شاء قبض فان قال سلمه الى لاختباره لم يكن له ذلك الا بشرط اه وفي الباب ان كان الخیار للتروى في الثمن فليس له قبض السلعة وان كان له او نظره في المبيع او ليختبره فله قبضه اه التونسي ان امتنع البائع من دفع المبيع للمشتري وقال انما هو متعنه المشورة لان أدفع اليه عدي فذلك له ولا يدفعه الى المشتري ليختبره الا بشرط لان الخیار تارة يكون للمشورة وتارة يكون للاختبار ولا يلزم البائع الاختبار الا بشرط (أو) أى وفسد بشرط (ليس ثوب) مبيع بخيار غير قياسه عليه بحاجانا (و) اذ ليس به (رد) أى دفع المشتري (أجرته) أى الثوب للباسه الكثير المتقص قيمته لان ضمانه من بائعه فغتمته (و) يلزم المبيع بخيار من هو بيده من المتبايعين (ب) سبب (انقضائه) أى زمن الخیار وما الحق به وهو بيده بدليل قوله (ورد) من له الخیار المبيع بعد انقضاء زمنه ان شاء (في كالفرد) زمن الخیار وادخلت الكاف اليوم التالى للعقد فيها وان كان بعد غروب الشمس من آخر أيام الخیار او كالفرد او قرب ذلك فذلك له ابو الحسن يعنى بالقرب اليوم واليومين والبعده ثلاثة أيام (و) فسد بيع الخیار (بشرط نقد) أى تعجيل الثمنه على تمام زمن الخیار وان لم يتقدم على العقد تردده بين السلفه والتمنه ونزل شرطه منزله لمصلحة معه غالباً ومفهوم بشرط ان النقد تطوعاً لا يفسده وهو كذلك ففيها والنقد فيما بعد من أجل الخیار او قرب لا يحل بشرط وان كان بيع الخیار بغير شرط النقد فلا بأس بالنقد فيه اه قال في القوضيضع الضعف التهمة ابن الحاجب لو اسقط شرط النقد فلا يصح البيع بخلاف اسقاط شرط السلف وقيل له قال في التوضيح وعلى المشهور فالفرق ان السلف بشرط النقد للغرر في الثمن والفساد بشرط السلف لاهر موهورم ولو طلب البائع وضع الثمن عند أمين حتى يتبين ما ل امر البيع هل يتم فيما أخذه البائع او لا فيرجع الى المشتري فلا يلزم المشتري قبيل اتفاقا وقيل فيه قول بايقافه كمن المواقعة

امضاه وأخذ منه (قوله فيها) أى المدونة (قوله وان كان) أى الرد والامضاء (قوله له) أى من له الخیار بائعاً كان او مشترياً (قوله وان لم يتقدمه) مبالغته في التساويه (قوله ونزل) بضم فكسر مثلاً (قوله شرطه) أى النقد (قوله لمصلحة معه) أى النقد (قوله معه) أى شرطه (قوله فيها) أى المدونة (قوله لا يحل) بفتح فكسر أى لا يجوز (قوله وان كان) أى حصل (قوله فالفرق) أى بين شرط السلف وشرط النقد (قوله ما ل) بعد الهزة (قوله فيما أخذه) أى الثمن (قوله فيرجع) أى الثمن

(قوله فرق) بضم فكسر (قوله بيعهما) أى الواضحة والغائب (قوله ويمنع) بضم الياء (قوله مطلقاً) أى عن تقييده بكونه بشرط (قوله من جواز الخ) بيان لما ٦١٦ (قوله ومن شرط الجعل) أى صحة عقده (قوله ان لا ينقد) بضم فسكون ففتح أى

والغائب وفرق بان بيعهما منبرم وبيع الخيار غير منبرم وشبهه في الفساد بشرط النقد ببيع مسائل فقال (ك) ببيع شئ (غائب) عن بلد العاقدين غيبة بعيدة غير عقارة وله سابقا ومع الشرط في العقار وفي غيره ان قرب ك اليومين (و) ببيع رقيق (بعهدة ثلاث و) ببيع أمة (مواضعة و) كراء (أرض) لزراع (لم يؤمن) بضم التحتية وسكون الهمزة وفتح الميم (ريها) بكسر الراء وفتحها من مطراً ويجوز (وجعل) بضم الجيم وسكون العين على تحصيل شئ ابن يونس ويمنع في هذا النقد تطوعاً أيضاً البتة في هذا هو الظاهر من الضابط الآتي لما يمنع النقد فيه مطلقاً ثم عبارات الأئمة تدل على ما أفاده المصنف من جواز التطوع بالنقد في المتقى مانصه ومن شرط الجعل ان لا ينقد الجعل ورواه ابن المازني وابن حبيب عن مالك رضي الله تعالى عنهم ابن حبيب الا ان يتطوع بذلك لانه قد لا يتم ما جعل له عليه فيرد ما قبض وقد يتم فيصير له فائدة يكون جعله تارة ويكون سلفاً لابن ناجي قال بعض المغاربة يجوز بيع التطوع ابن الفاكهي لا يجوز بشرطه واختلف اذا تطوع به فقال اشهب لاختبر فيه (واجارة لحزن) بكسر الحاء المهملة وسكون الراء بليم اراى أى حفظ وحراسة (زرع) لا حتمال تلفه بجائحة فتفسخ الاجارة لعدم لزوم خلفه فيرده وسلامته فلا يرد فيتردد بين السلفية والتمنية وفي نسخة بلز الجيم والراى المشددة أى حصده غ عدلوا بحق الفرناطي في وثائقه الاجارة على حراسة الزرع من هذه النظائر ونقل الشعبي عن ابن الهندي ان من استأجر أجيراً يحرس له زرعاً لا يجوز ان ينقذه الاجارة بشرط لان الزرع ربحاً تلفت فتنفسخ فيه الاجارة لا يملك كمن فيه فهو ان سلم كان اجارة وان لم يسلم كان سلفاً (و) اجارة (أجير) معين على عمل (ناخر) بفتحات مشقلا شروع في العمل (شهر) وكذا تأخره أكثر من نصف شهر (ومنع) بضم فكسر النقد بشرط بل (وان لا شرط) في بيع أمة (مواضعة و) في بيع شئ (غائب و) في (كراء من) بضم الصاد أى وصف متعلقه ولم يعين غ خصصه به تبعاً للخصي ثم قال وقال أبو الحسن الصغير الكراء المضمون والمعين سواء يعنى على مذهب ابن القاسم في المدونة وقد ظهر لك ان المصنف لو لم يقيده الكراء بكونه مضموناً للسكان أولى يجزى على المشهور ولو وافق قوله المتقدم أو منافع عين (و) في عقد (سلم) رقيب مسائل الاربع بقوله (بختيار) لتأديته لفسخ ما في الذمة في مؤخر سواء كان بشرط أو تطوعاً واللازم في المسائل الثمانية السابقة التردد بين التمنية والسلفية وانما يمنع اذا كان بشرط (واستبد) بمشاة فوقية وموعدة مقدوتين وشهد الدال أى استقل بالامضاء أو الرد شخص (بائع أو مشتر) شيئاً (على) شرط (مشورة) بفتح الميم وضم الشين المججمة أى مشاورة (غيره) مشاورة مطلقة فله ترك مشاورته والاستقلال بنفسه في امضائه ورده وأما المقيدة بان باع على مشورة فلان على انه ان امضى البيع مضى والا فلا فليس له الاستبداد لان هذا اللفظ يقتضى توقيف البيع على اختيار فلان نقله في التوضيح عن المازني عن ابن مزين عن ابن نافع ونقله النجاشي وابن رشد وعماض زيادة القيد قوله على ان فلانا الخ هو القيد الذي أوقفه على اختيار فلان (لا) يستبد بالامضاء أو الرد من باع أو اشتري (على خياره) أى غيره (ورضا) لانه أعرض عن نظره نفسه

لا يجعل (قوله الجعل) أى المال المجعول للعامل في نظيره (قوله لانه) أى الشأن (قوله خصصه) أى الكراء (قوله به) أى المضمون (قوله ثم قال) أى غ (قوله مذهب ابن القاسم) أى من ان قبض الارل ليس قبضاً للاستحقاق (قوله المشهور) أى مذهب ابن القاسم (قوله المسائل الاربع) أى بيع مواضعة وبيع غائب والكراء والسلم (قوله تأديته) أى النقد مطلقاً (قوله لفسخ ما في الذمة) أى ذمة البائع عند تمام امدان الخيار قبل قبض الامة وقبض الغائب وتقام المنفعة وحلول المسلم فيه وهو الثمن الذي قبضه (قوله في مؤخر) أى الامة التي لا ينتقل ضمانها للمشتري الا بقبضها والغائب الذي لا يضمه المشتري الا بقبضه ومنفعة المكنتى والمسلم فيه (قوله سواء كان) أى النقد (قوله وانما يمنع) بضم الياء أى التردد بين السلفية والتمنية (قوله على انه) أى فلانا (قوله والا) أى وان لم يرضه (قوله فلا) أى لا يرضى (قوله فليس

له) أى من باع أو اشتري على مشورة غيره (قوله لان هذا اللفظ) أى ان امضى البيع مضى والا فلا (قوله مزين) بضم بخلاف الميم وفتح الزين وسكون المثناة فنون (قوله أوقفه) أى اقتضى ايقافه (قوله لانه) أى البائع أو المشتري على خيار غيره أو رضاه

(قوله على هذا) أي نفي الاستبعاد في شرط الخيار دون شرط الرضا (قوله لغيره) أي المصنف (قوله ومن تبعه) عطف على هاء غيره (قوله من التأويلات) بيان لما (قوله ولم يذكره) أي هذا التأويل (قوله ما ذكر) أي ابن عرفة (قوله من الخلاف) بيان لما (قوله ولم يفرق) أي ابن عرفة (قوله بينهما) أي الخيار والرضا (قوله وان تبعه عليه من) ٦١٧ مبالغة واحال (قوله لأن المصنف ذكره) أي الفرق الذي

ذكره تن (قوله روى) بضم الراء (قوله من منع البيع على خيار الغبير أو رضا) بيان لما (قوله وأصله) أي التعديل بأنه رخصة الخ (قوله فانه) أي عياضا (قوله هذا القول) أي منع البيع على خيار غيره أو رضا (قوله قال) أي عياض (قوله كانه) بفتح الهمز وشدة النون (قوله في نفوذ الخ) صلة كاف التشبيه (قوله مطلقا) أي عن التقييد بعدم القبض من الثاني (قوله على مال مؤجل) صلة اعتق (قوله في زمن الخيار) صلة كاتب (قوله فسكاته) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله بشرائه) أي الرقيق (قوله فليس له) أي المشتري (قوله رده) أي الرقيق (قوله بعدها) أي الكتابة (قوله على انها) أي الكتابة (قوله وأولى) بفتح الهمز أي في الدلالة على الرضا (قوله أو وهب) أي المشتري المبيع بخياره (قوله أو تصدق) أي المشتري بالمبيع بخياره (قوله مطلقا) أي عن تقييده

بجلاف مشترط المشورة فانه اشترط ما يقوى نظره ولان المشاورة لانتساز الموافقة لحديث شاوروهن وخالفوهن (وتوولات) بضم المثناة والهمز وكسر الواو مشددة أي فهمت المدونة (أيضا) أي كما فهمت على نفي استبعاد من شرط خيار غيره أو رضا سواء كان بائعا أو مشتريا (على نفيه) أي الاستبعاد (في مشتري) بشرط خيار غيره أو رضا ومفهوم في مشتري البائع بشرط خياره أو رضا له الاستبعاد لقوة تصرفه في المبيع ملكه وضمنه (و) ثورلت أيضا (على نفيه) أي الاستبعاد (في) البيع والشراء بشرط (الخيار) لغيره (فقط) أي لافي البيع أو الشراء بشرط رضا غيره فله الاستبعاد طئي انظر من تأويلها على هذا فاني لم أره لغيره في توضيحه ومن تبعه وقد اشيع عياض في تنبيهاته الكلام في المسئلة واستوفى ما فيها من التأويلات ونسبها لافان لم يذكره واقتصر ابن عرفة على ان الخيار مثل الرضا بعد ما ذكر ما في الخيار من الخلاف ولم يفرق بينهما ما والفرق الذي ذكره تن بين الخيار والرضا فيه نظروا وتبعه عليه من لان المصنف ذكره في توضيحه على ما روى عن ابن القاسم من منع البيع على خيار الغبير أو رضا وهو مذهب أحمد رضي الله تعالى عنه لان الخيار رخصة فلا يتهدى المتعاقدين وأصله عياض فانه لما حكى هذا القول عن ابن القاسم قال كانه رأى الخيار رخصة مستفناة من الغرر والمخاطرة فلا يتهدى الغير المتبايعين وهو قول أحمد وبعض أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهم (و) ثورلت أيضا (على انه) أي المجهول له الخيار والرضا (كلو كدل فنهما) أي الخيار والرضا في نفوذ تصرف السابق الا ان ينضم لتصرف الثاني قبض لقوله في الو كالة وان بعث وبيع فالاول لا يقبض وظاهر تقرير الشارح وجماعة ان المعتبر تصرف الاول مطابقا (ورضى) بفتح الراء وكسر الضاد المجهمة شخص (مشتري) شيأ بشرط خياره (كاتب) أي اعتق الرقيق الذي اشتراه بشرط خياره على مال مؤجل في زمن الخيار فسكاته رضائه بشرائه فليس له رده بعدها بشاء على انما اعتق وأولى العتق النالج والتدبير والعتق لاجل الخط أو وهب أو تصدق في الشامل ولو تصدق مشتري أو وهب لغير ولد صغير وقيل مطلقا أو بنى أو غرس الأرض واعتق ولو بعضا أو لاجل أو دبر فهو رضا اه وقال اللغوي من اشتري على خيار فهو هب أو تصدق أو اعتق أو دبرا وكاتب أو ولد أو وطئ أو قبل أو باشر أو نظر إلى الفرج كان رضا وقبول لا للبيع ثم قال وعتق من له الخيار من بائع أو مشتري ما مضى وهو من البائع رد ومن المشتري قبول (أو زوج) بفتحات مثقلا المشتري الامة التي اشتراها بشرط خياره فهو رضا بشرائها انفا قابل (ولو) زوج (عبدا) كذلك فهو رضا على المشهور وظاهره ان مجرد العقد رضا ولو فاسدا محتلفا فيه لاجتماعه عليه على الظاهر (أو قصد) المشتري بتجريد الامة (فلذا) بها ظاهرا كالمدونة وان لم يمتد بها بالفعل فان قصده تعليمه فليس رضا ظاهرا كالمدونة ولو التزم بالفعل ابن حبيب قرضها أو مس بطنها أو يديها أو خضب يديها بجنائه أو ضفرها أو دليها على الرضا لا فعله اذ لك

٧٨ منح في بغير الصغير (قوله فهو) أي تزويجهما المشتري (قوله كذلك) أي الامة في اشتراؤه بخياره (قوله فان قصد) أي المشتري (قوله به) أي تجريدها (قوله فليس) أي تجريدها (قوله قرضها) أي الامة المشتراة بخياره (قوله على الرضا) أي من المشتري بشرائه فليس له ردها بعده (قوله لافعلها) أي الامة (قوله لذلك) أي خضب يديها بجنائه أو ضفرها أو دليها

(قوله دون امره) أى المشتري (قوله بائعا) حال من ذى الخيار (قوله وبشاعة) عطفت على بائعا (قوله فان كانت) أى الامة (قوله) يحمل أى المشتري (قوله وتوقف العلية) أى عنها (قوله تبع) أى المصنف (قوله في هذه العبارة) أى او قصد تلمذا (قوله وقد قبل) بكسر الموحدة الخ حال (قوله فيه) أى قصد تلمذا (قوله الفهل) أى التلمذ (قوله يريد) أى ابن الحاجب (قوله بذلك) أى قصد التلمذ (قوله هذا) أى اقراره بقصد التلمذ ٦١٨ (قوله يقر) أى المشتري (قوله في دين) صلة رهن (قوله عليه) أى المشتري (قوله وان

دون امره ابن عرفة وطه ذى الخيار بائعا ودومبتاعا فان كانت وخشا يحمل الثمن وتوقف العلية للاستبراء اللغوى اتفقا كما يبيع بت غ تباع في هذه العبارة ابن الحاجب وقد قبل في توضيحه قول ابن عبد السلام فيه تجوز فان قصد مجرد دون الفعل لا يدل على الاختيار أو يدل عليه ولكنه لا يعلم حتى يرتفع النزاع بسببه الا ان يريد ان القاصد أقر على نفسه بذلك ولعل هذا امراده لان في المدونة وان كان الخيار للمبتاع في الجارية بفردا في أيام الخيار ونظر اليها فليس ذلك رضا وقد تجرد للقلب الا ان يقرانه جردها متلذا فهذا رضا (اورهن) المشتري الشيء الذى اشتراه بشرط خياره في دين عليه ظاهره وان لم يقبضه المرتهن قاله د ويحث ق بأنه ان لم يجز المرتهن فهو أخف من البيع الذى لا بعد رضا (أو أجر) به الهمز المشتري الشيء الذى اشتراه بشرط خياره فهو رضا ولو لم يأمم (أو أسلم) أى دفع المشتري الرقيق الذى اشتراه بشرط خياره اعلم (الصناعة) كخياط ولوهينة أو للسكاكة (أو تسوق) بفتحات مثقلا أى وقف المشتري في السوق (بها) أى السلعة التى اشتراها بشرط خياره لبيعها ولو لم يلفظ المدونة أو ساوم بهذه الاشياء بالبيع وعبر ابن يونس واللغوى بالسوق وهو مرادف للمساومة خلافا لمن توهم اقتضاه التكرار وليس بشرط (أو جنى) المشتري على ما اشتراه بخياره فهو رضا (ان نعمد) هان خطأ فليست رضا (أو نظر) الرجل المشتري (الفرج) للامة قصد الاله لا يجرد للشراء في المدونة ونظر المتباع الى فرج الامة رضالا لانه لا يجرد في الشراء ولا ينظر اليه الا النساء ومن يحمل له الفرج (أو عرب) بفتحات مثقلا أى قصد المشتري (دابة) فى اسافلها (أو ودجها) بفتحات مثقلا ويحجم أى قصد هان او داجها (ذا) بعد راضيا (ان جرد) بفتحات مثقلا المشتري (جارية) من ثيابها لقصد ثقلها كما في المدونة ابن يونس ظاهرها انه جائز لتعليمها وهو كذلك فقد يكون عيب يجسمها (وهو) أى المذكور من قوله كاتب الى هنا (رد) للبيع اذا حصل (من) الشخص (البائع) شيئا بشرط خياره في زمنه (الا الاجارة) والاسلام لتعليم الصناعة به فليست ردا لان الغلة له ما لم تزد مدتها عن مدة الخيار الخط بقى عليه شئ لو استغناه لكان حسنا وهو اسلامه للصناعة فان اللغوى استغناه مع الاجارة ونقله ابن عرفة عنه اللغوى وان اعتمق من لاختياره افترق الجواب فان اعتمق البائع والخيار للمشتري وقف فان قبل المشتري سقط وان رد مضى وان اعتمق المشتري والخيار للبائع سقط سواء ردا البائع او مضى لاعتقافه ما ليس في ملكه ولا في ضمانه (ولا يقبل) بضم التثنية وفتح الموحدة ممن كان له الخيار بائعا كان أو مشتريا دعواه بعدم مضى زمن الخيار وما الحق به وليس المبيع بيده (انه اختار) فيه الامضاء للبيع (أو) اختار فيه (رد) البيع وصله لا يقبل (بعده) أى زمن الخيار وما الحق به (الابينة) تشهد له بما ادعاه البائى هذا تتم لقوله سابقا ويلزم باقتضائه وهو يشمل من له الخيار من بائع أو مشتري وليس بيده المبيع

لم يقبضه) أى الرهن (قوله لم يجز) أى الرهن (قوله فهو) أى الرهن (قوله فهو) أى ايجاره (قوله وهو) أى التسوق (قوله اقتضاه) أى التسوق (قوله وليس) أى التكرار (قوله فهو) أى جنائيه وذكره تذكير خبره (قوله ان نعمدها) أى المشتري الجارية (قوله فان أخطأ) مفهوم ان نعمد (قوله لانه) أى الفرج (قوله لا بعد) بضم المثناة وفتح العين وشدد الدال أى المشتري (قوله انه) أى تجردها (قوله من قوله) كاتب الى هنا بيان للمذكور (قوله خياره) أى البائع (قوله في زمنه) أى الخيار (قوله بعده) أى الرقيق صلة التعليم (قوله له) أى البائع (قوله مدتهما) أى الاجارة والتعليم (قوله عليه) أى المصنف (قوله استغناه) أى الاسلام للصناعة (قوله وقف) بضم فكسر أى الرقيق (قوله فان قبل) بكسر الموحدة (قوله سقط)

أى بطل اعتماق البائع (قوله وان رد) أى المشتري المبيع (قوله مضى) أى نفذ اعتماق البائع (قوله سقط) وشمل أى بطل اعتماق المشتري (قوله لاعتقافه) أى المشتري (قوله فيه) أى زمن الخيار (قوله وهو) أى لا يقبل انه اختار او رده (قوله وليس بيده) أى من له الخيار المبيع حال بان كان الخيار للمشتري والمبيع بيد بائعه وانقضى زمن الخيار وادعى المشتري بعده

انقضائه انه اختار في زمنه الامضاء واراد اخذه من رد البائع فلا يقبل الا بيينة أو كان الخيار للبائع والمبيع بيد المشتري وادعى  
البائع بعد انقضائه انه اختار الرد فيه واراد اخذه من المشتري فلا يقبل الا بيينة (قوله وشمل) أي لا يقبل انه اختار او رد به بعده  
(قوله وقدم) أي الغائب (قوله وهو بائع) حال من له الخيار (قوله انه امضى) أي المبيع في زمن الخيار مفعول ادعى (قوله  
او مشتري) عطف على بائع (قوله انه رد) عطف على انه امضى (قوله في زمنه) تذازع فيه امضى ورد (قوله وفيها) أي المدونة (قوله  
من المتباعدين) بيان لمن (قوله رد) مفعول اختار (قوله وصاحبه غائب) حال من ٦١٩ فاعل اختار (قوله واشهد) أي من

وشمل كون الخيار لاحدهما وغاب الآخر وقدم بعد انقضاء زمنه فادعى من له الخيار وهو بائع  
انه امضى أو مشتريانه رد في زمنه فلا يقبل الا بيينة وفيها ان اختار من له الخيار من المتباعدين  
ردا او اجازة وصاحبه غائب واشهد عليه جاز على الغائب ابن يونس بعض اصحابنا اذا كان  
الثوب بيد البائع والخيار له لم يحتج بهد امدا الخيار الى اشهاد ان اراد الرد وان اراد الامضاء  
فليس بهد عليه وان كان بيد المشتري واراد الامضاء فلا يحتاج لاشهاد وان اراد رد فليس بهد اه  
فغنى كلام المصنف على هذا ولا يقبل من البائع ذي الخيار انه اختار الامضاء والمبيع  
بيده او الرد وهو بيد المشتري الا بيينة ولا يقبل من المشتري ذي الخيار انه اختار الرد والمبيع  
بيده او الامضاء وهو بيد البائع الا بيينة فهذه اربع صور تقرر الى البيينة فان اراد البائع  
ذو الخيار الرد والمبيع بيده أو الامضاء والمبيع بيد المشتري او اراد المشتري ذو الخيار الرد  
وهو بيد البائع او الامضاء وهو بيده لم يحتج الى بيينة فالجوع عثمان صور حصلها ابو الحسن  
(ولا يبيع) بتقديم التحمية على الموحدة وجرم المضارع بلا الفاعلة وفي نسخة يبيع برفعه بالتجريد  
ولا نافية وعلى كل منهما فهو مناسب لقولها ولا ينبغي ان يبيع حتى يختار شخص (مشتري) في زمن  
الخيار ما اشتراه بشرط خياره لانه في ملك البائع وضمه الى البائع مقتضى لا ينبغي الكراهة لكن  
عبارة المنتخب تفيد المنع ونصه ولا يجوز للرجل ان يبيع شيئا اشتراه على ان له الخيار فيه قبل ان  
يختاره اه وهو ظاهر لانه تصرف في ملك غيره والله اعلم وفي نسخة بتقديم الموحدة فهو مصدر  
عطف على الاجارة اي ولا يدل على الرضا يبيع مشروهي مخالفة لما تقدم من دلالة التسوق على  
الرضا فالبيع اولى فالصواب نسخة المضارع مجزوما او مرفوعا لموافقة ما تقدم وهو مذهب  
ابن القاسم والله اعلم (فان فعل) اي باع المشتري في زمن الخيار ما اشتراه بخياره قبل اخبار  
البائع باختياره الامضاء ان حضر او الاشهاد عليه ان غاب ثم ادعى انه كان اختارا لامضاء  
ونازعه البائع (فهو يصدق) بضم التحمية وفتح الدال في دعواه (انه) كان (اختار) الامضاء  
(بيمين) وهذا المالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم (او) لا يصدق (لربها) اي بائع السلعة  
(نقضه) اي فسخ يبيع المشتري له عديده به واخذ السلعة واجازته واخذ الثمن رواه علي بن زيار  
عن مالك رضى الله تعالى عنهما في الجواب (قولان) الخط قال في المدونة اثر كلامه السابق فان  
باع فان يبعه ليس باختيار ورب السلعة بالخيار ان شاء اجازا لم يبيع واخذ الثمن وان شاء انقض  
المبيع وهذا هو القول الثاني في كلام المصنف والقول الاول في كلامه انه يصدق مع يمينه ان

وهو (أي ما تقدم (قوله قبل اخبار الخ) صله فعل (قوله ان حضر) أي بائعه (قوله والاشهاد عليه) أي الامضاء عطف على  
اخبار (قوله ان غاب) أي بائعه (قوله ثم ادعى) أي المشتري (قوله ونازعه) أي المشتري (قوله له عديده) أي المشتري (قوله به) أي  
المبيع (قوله واخذ السلعة) عطف على نقضه (قوله واجازته) أي البيع عطف على نقضه (قوله كلامه السابق) أي لا ينبغي  
ان يبيع حتى يختار (قوله فان باع) أي المشتري بشرط خياره ما اشتراه قبل اختياره (قوله فان يبعه) أي المشتري ما اشتراه  
بخياره (قوله ورب السلعة) أي البائع (قوله انه) أي المشتري

(قوله صاحبه) أى البائع (قوله فى هذا القول) أى الثانى (قوله لانها) أى السلعة (قوله ضمائه) أى البائع (قوله هذا) أى عدم النقص وكون الربح للبائع (قوله لانه) أى المشتري (قوله فليس له) أى البائع (قوله ذلك) أى نفسه (قوله له) أى المبتاع (قوله وبه) أى عدم نقض البيع وان الربح للبائع صله شرح (قوله أولا) بشد الواو (قوله فلو قال المصنف) أى خليل (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله وان لم يحققها) أى دعوى عدم اخذ المشتري قبل بيعه ما اشتراه بخياره (قوله وقيد) بقضات مثقلا (قوله فقالا) أى الشيخ وابن يونس ٦٢٠ (قوله واحترزا) أى الشيخ وابن يونس (قوله فانما) أى الدعوى (قوله لا تسمع) بضم

كذبه صاحبه وهو قول ابن القاسم فى بعض روايات المدونة وفى الموازية وحكاها ابن حبيب عن مالك واصحابه رضى الله تعالى عنهم قال فى التوضيح وطرح سحنون التخيير فى هذا القول وقال انما فى الرواية على ان الربح للبائع لانها كانت فى ضمائه ابن يونس هذا هو الصواب لانه انما يتهم انه باع قبل ان يختار فيقول له البائع بعت سلعتى وما فى ضمائى فالربح لى واما نقض البيع فليس له ذلك لان بيع المبتاع لا يسقط خياره ولو نقض البيع كان له أن يختار أخذ السلعة فلا فائدة فى نقضه اهـ ومثله فى ق وبه شرح الخرشى أولا وهو متعين فلو قال المصنف فى القول الثانى أولر به ارجحه لتنزل على هذا \* (تقييدات) \* الاول قال فى التوضيح ظاهر كلام المصنف والروايات انهما يمين تهمته تنوجه على المشتري وان لم يحققها البائع وقيد الشيخ ابن أبى زيد وابن يونس قوله وكذبه صاحبه فقال لا يريد العلم يدعيه قال الشارح فى الكبير واحترزا بذلك مما اذا لم يحقق عليه الدعوى فانما لا تسمع وقال ابن عبد السلام والموضح كان ابن أبى زيد رأى أن قوله وكذبه يناسب انما ادعوى حقيقة وجزم بذلك فى الشامل فقال ولا يبيع مشتر قبل مضيه واختياره فان فعل فليس باختيار وهل يصدق انه اختار قبله يمين ان كذبه ربه العلم يدعيه والا فلا تسمع أولر به سارد البيع اوله الربح فقط أقوال \* الثانى فى الرواية ان قال المشتري بعت قبل ان اختار فالربح لربها لانها فى ضمائه وصوبه اللخمى \* الثالث قيد ابن الحاجب والمصنف وغيرهما المسئلة بالمشتري لان هذه الاقوال لا تصور الا فيه قاله ابن عبد السلام والموضح \* الرابع اللخمى لوفات مبيع المبتاع واختياره لبايعه فله الاكثر من الثمنين والقيمة وعكسه فله المبتاع الاكثر من فضل القيمة او الثمن الثانى على الاول \* الخامس ان قيل اذا كانت المنازعة فى زمن خيار المشتري فلم يصدق باليمين وهو يقول انا اختار الا أن على تسليم عدم اختياري قبل فجوابه انهم نزلوا بيعه منزلة اختياره رد قاله بعض شيوخنا وظهر جواب آخر وهو وجهه على ان المشتري قبضه وباعه وقبضه المشتري الثانى وانقضت ايام الخيار ولا يعارض قولهم فله المبتاع من هي يده بائنا فمزمنا لانها بائنا قبض المشتري الثانى خرجت من يد المشتري الاول قاله (و) ان باع او ابتاع مكاتب بخياره وعجز فى زمنه قبل اختياره (انتقل) الخيار (اسيد) شخص (مكاتب) بائع او مبيع بخياره (عجز) عن اداء فجوم كتابته زمن خياره وقبل اختياره ورق لينة محقة ولا يبقى بيده لانه يصير منصرفا غير اذن سيده (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره وفلس او مات فى زمنه قبل اختياره انتقل (الشخص) غريم أى رب دين (احاط دينه) بمال بائع او مشتر بخيار له وقام عليه غرماؤه او مات قبل اختياره فى زمن خياره وشرط اختيار الغريم الاخذ كونه نظرا

اتاه (قوله كان) بفتح الهمز وشد النون (قوله قبل مضيه) أى زمن الخيار (قوله واختياره) أى المشتري (قوله فان فعل) أى باع قبلهما (قوله فليس) أى بيعه (قوله وهل يصدق) أى المشتري (قوله قبله) أى البيع (قوله ان كذبه) أى المشتري (قوله ربه) أى السلعة (قوله لعلم) بكسر فسكون علمه كذبه (قوله يدعيه) أى العلم ربه (قوله والا) أى وان لم يدع ربه (قوله فلا تسمع) أى دعوى ربه (قوله فقط) أى دون رد البيع (قوله بالمشتري) أى بيمينه صلة قيد (قوله فيه) أى المشتري (قوله مبيع المبتاع) أى ما باعه المشتري (قوله والخيار لبايعه) حال (قوله فله) أى بائعه (قوله وعكسه) أى فان مبيع البائع والخيار للمشتري (قوله المنازعة) أى فى اختيار المشتري قبل بيعه (قوله وهو) أى

المشتري (قوله بيعه) أى المشتري (قوله اختياره) أى المشتري (قوله رده) أى المبيع (قوله قبضه) أى للميت المبيع (قوله وباعه) أى المبيع (قوله تازم) أى السلعة (قوله لانها) أى السلعة (قوله قبض المشتري الثانى) صله نرجحت (قوله له) أى المكاتب (قوله زمن خياره) أى المكاتب صله عجز (قوله ورق) بضم الراء وشد القاف (قوله لينة محقة) أى المكاتب الخ علة انتقل لسيده (قوله ولا يبقى) أى الحق (قوله يده) أى المكاتب (قوله لانه) أى المكاتب اذا بقى الحق بيده (قوله الاخذ) منه قول اختار (قوله كونه) أى الاخذ

(قوله قال) أى أبو محمد (قوله فان اختاروا) أى الغرماء (قوله والاخذارجح) حل (قوله فلا يجبرون) أى على الاخذ (قوله وعليه) أى المشتري الخ حال (قوله ومات) أى المشتري (قوله فيه) أى الخيار (قوله فيمكن) بضم ففتح منه لا أى الوارث (قوله قبل مضي زمنه) أى الخيار صلة الميت (قوله والوصى) أى على الوارث اليتيم (قوله مع الكبير) أى الوارث (قوله كوارث) خبر الوصى فى انقال الخيار له (قوله وان اختلف) أى فى امضاء البيع وردده (قوله ومات) أى المشتري بخياره فى زمنه حال (قوله لهم) أى الورثة (قوله واختلفوا) أى الورثة (قوله وهو) أى القياس (قوله فى حكمه) أى المعلوم المحمول عليه صلة جعل (قوله لمساواته) أى المعلوم المحمول (قوله له) أى المعلوم المحمول عليه (قوله فى علمه) أى ٦٢١ الحكم (قوله عند الحامل) صلة مساواة أى سواء سواء

مسواة أى سواء سواء  
فيمافى الواقع أم لا (قوله  
وان خص) بضم الخاء  
المجتمعة وشدة الصاد المهملة  
أى الحد (قوله بالصحيح) أى  
من القياس (قوله حذف)  
بضم فكسر (قوله  
الاخير) أى عند الحامل  
(قوله واجازة) أى يبعه  
(قوله فيجبر) بضم الياء  
وفتح الموحدة (قوله لا تتقال  
حصة الراد للبائع الخ) علمه  
جبر المجيز على الرد (قوله  
ولا يلزمه) أى البائع (قوله  
ومورثهم) بضم ففتح  
فكسر مشددا الخ حال  
(قوله له) أى مورثهم (قوله  
فقياسهم) أى الورثة  
(قوله عليه) أى مورثهم  
(قوله بجامع) صلة يقتضى  
واضافته للبيان (قوله  
ضرر) اضافته للبيان (قوله  
وفى شرح البرهان) خبر  
مقدم (قوله القسح) أى

للميت واوفر لتركته قاله فى المدونة زاد أبو محمد كون الرجح للميت والنقص على الغريم قال فان  
اختاروا الرد والاخذ ارجح فلا يجبرون (و) من اشترى شيئا بخياره وعليه دين محيط بماله ومات  
فى زمن خياره قبل ان يختار قال كلام نفسه لغرمائه (و لا كلام لوارث) للمشتري فى كل حال  
(الان بأخذ) الوارث المبيع (بـ) أى الوارث بعد رد الغرماء ويدفع عنه البائع فيمكن من  
الاخذ (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره ومات فى زمنه قبل اختياره انتقل خيار الميت غير  
المفلس البائع او المشتري بخياره قبل مضي زمنه (لوارث) واحداً ومنه عدم تنقق قال فى الشامل  
والوصى مع الكبير كوارث وان اختلف الاوصياء فالنظر للحاكم (و) ان تعدد ورثة المشتري  
بخيار ومات فى زمنه قبل اختياره وانتقل الخيار لهم واختلفوا فى الاجازة والرد (القياس)  
عند أشهب وهو حل معلوم على معلوم فى حكمه لمساواته فى علمه عند الحامل وان خص  
بالصحيح حذف الاخير قاله فى جمع الجوامع وخبر القياس (رد الجميع) أى الباقي وهو المجيز من  
ورثة المشتري بخيار (ان رد) يبعه (بعضهم) أى الورثة واجازة بعضهم فيجبر المجيز على الرد مع  
من رد لا تتقال حصة الراد للبائع بمجرد الرد ولا يلزمه تبعض المصةقة ولا يسع نصيب من ردان  
اجازة ويرثهم انما كان له أخذ الجميع او رد الجميع فقياسهم عليه يقتضى رد الجميع بجامع ضرر  
التبعض وفى شرح البرهان أشهب اذا اشترى رجل ساعة بخيار ثم مات وله ورثة فاختلفوا فقال  
بعضهم رد وقال بعضهم فختار الامضاء فالقياس القسح لان الذى ورثوا عنه الخيار لم يكن له رد  
بعض الساعه وقبول بعضها بل اذا رد البعض فعين عليه رد الجميع وهم فى ذلك بمنزلة مورثهم  
فقتضى القياس عند رد بعضهم ان يفسخ البيع فى الجميع (و الاستحسان) عنده ايضا وهو  
معنى يتقدح فى ذهن المجتهد تقصر عبارته عنه والمراد بالمعنى داسل الحكم الذى استحسنه  
لانفس الحكم لانه يذكره وهو هنا (اخذ) الوارث (المجيز) شراء مورثه (الجميع) أى جميع ما انتراه  
مورثه ويدفع عنه من ماله وان لم يرض البائع اذ لا ضرر عليه فيه وقد دخل عليه مع المورث فان  
ابى اخذ الجميع جبر على الرد مع من رد وليس له أخذ نصيبه فقط بغير رضا البائع لانه ضرر عليه  
ببعض صفقته (و) ان باع شخص بخياره ومات فى زمنه قبل اختياره واجازة بعضهم بعض ورثته  
ورده بعضهم (هل ورثة) الشخص (البائع) شيئا بخياره ومات فى زمنه قبل اختياره المختلفون

رد جميع المبيع (قوله الذى ورثوا عنه) أى المشتري (قوله وهم) أى الورثة (قوله عنده) أى اشهب (قوله وهو) أى الاستحسان  
(قوله عبارته) أى المجتهد (قوله عنه) أى المعنى (قوله لانه) أى المجتهد (قوله يذكره) أى الحكم (قوله وهو) أى الحكم  
(قوله الجميع) مفعول أخذ (قوله عليه) أى البائع (قوله فيه) أى أخذ الجميع (قوله وقد دخل) أى البائع (قوله عليه)  
أى أخذ الجميع (قوله فان أبى) أى المجيز (قوله جبر) بضم فكسر أى المجيز (قوله له) أى المجيز (قوله لانه) أى أخذ نصيبه فقط  
(قوله عليه) أى البائع (قوله ومات) أى البائع (قوله فى زمنه) أى الخيار (قوله قبل اختياره) أى البائع (قوله المختلفون)  
نعت ورثة

(قوله فيهما) أي الاجازة والرد (قوله في جريان الخ) صلة كاف التثنية (قوله فيهم) أي ورثة البائع صلة جريان (قوله انه) أي الشان (قوله في انه) أي الشان (قوله فيهم) أي ورثة البائع وورثة المشتري (قوله لم يكن ينزل الراد الخ) استدراك على لافرق بين ورثة البائع وورثة المشتري الخ لرفع ايها من الراد من ورثة البائع كالراد من ورثة المشتري والمجيز من ورثة البائع كالمجيز من ورثة المشتري (قوله بجامع الخ) ٦٢٢ اضافته لليان (قوله ان كالا) أي من المجيز من ورثة المشتري والراد من ورثة البائع

(قوله ان كالا) أي من الراد في الامضاء والرد (كذلك) أي المذكور من ورثة المشتري المختلفين فيهما في جريان القياس والاستحسان فيهم الخط ظاهر المدونة انه لافرق بين ورثة البائع وورثة المشتري في انه يدخل فيهم القياس والاستحسان لكن ينزل الراد من ورثة البائع منزلة المجيز من ورثة المشتري بجامع ان كالا يدخل السلعة في ملكه وينزل المجيز من ورثة البائع منزلة الراد من ورثة المشتري بجامع ان كالا يخرج السلعة من ملكه فيقال القياس في ورثة البائع اجازة للجميع ان اجاز بعضهم الملك المشتري حصة المجيز فيلزم الراد الاجازة في حصته لا تنقبض الصفقة وهو ضرر على المشتري فليس له الاخذ من نصيبه والاستحسان اخذ الراد الجميع ويدفع للمجيز حصة من الثمن او ليس ورثة البائع كورثة المشتري في جريان القياس والاستحسان وانما يدخلهم القياس فقط دون الاستحسان فليس لمن رد اخذ نصيب المجيز لانه انما اجاز لا جنى أي المشتري لا للوارث بخلاف ورثة المشتري فان المجيز منهم يقول للبائع انت رضيت باخراج سلعتك لموردي بهذا الثمن وانا قائم مقامه في دفعه لك ولا يمكن الراد من ورثة البائع ان يقول هذا لمن صار له نصيب المجيز وهو المشتري في الجواب (تاويلان) الاول لابن أبي زيد في غير المختصر والثاني لبعض القرويين (وان) باع او ابتاع شخص بخياره (جن) بضم الجيم وشدة النون من له الخيار باثنا كان او مشتري في زمن خياره قبل اختياره وعلم به لامة انه لا يفيق أو يفيق بعد زمن طويل يضر بالاعاقد الآخر (نظر السلطان) أي ذو السلطنة والحكم خليفة كان او نائبه في الاصل له من امضاء اورد في المدونة ابن القاسم من جن فاطبق عليه في ايام الخيار والخيار له فان السلطان يتظر في الاخذ والرد او بكل ذلك من يرى من ورثته او غيرهم من يتطرق ماله ويتفق منه على عياله (و) ان باع او ابتاع شخص بخياره واعفى عليه فيه قبل اختياره (نظر) بضم فكسر أي انتظر الشخص (المعنى) بضم الميم الاولى وفتح الثانية عليه في زمن خياره قبل اختياره حتى يفيق ويتظر لنفسه ولو تأخرت افاقته عن ايام الخيار على المشهور ان لم يطل زمنه حتى يضر بالآخر (وان طال) زمن انعامه بعد زمن الخيار (فسخ) بضم فكسر البيع في المدونة ومن اعفى عليه في ايام الخيار انتظرت افاقته ثم هو على خياره الا ان يطول انعامه اياما فانتظر السلطان فان رأى ضررا فسخ البيع وليس له ان يرضيه بخلاف الصبي والمجنون وانما الانعام مرض او البنى ولا يحصل الضرر للبائع الا بطول الزائد على امد الخيار لان ايامه مدخول عليه ما بينهما بدل قول اللغوي اذا كان الخيار ثلاثة ايام فافاق بعد يومين اختار في اليوم الباقي ويومين بعده لانه انما اشترى على ان يؤامر نفسه ثلاثا ولا مضرة على البائع في زيادة يومين نقله ابو الحسن وقال اشتهب له الرد والاجازة في ايام الخيار وليس له بعد زوالها الا الرد الخط وهل المفقود كالمعنى او كالمجنون قولان وظاهر كلام ابن عرفة ترجيح الثاني (والملك) المبيع بخيار

ماله أي المجنون (قوله عنه) أي مال المجنون (قوله على عياله) أي المجنون (قوله في زمن خياره) صلة المعنى في (قوله حتى يفيق) صلة نظر (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله فان رأى) أي السلطان (قوله فسخ) (قوله وليس له) أي السلطان (قوله ان يرضيه) أي المتبايعين (قوله له) أي السلطان (قوله وليس له) أي السلطان (قوله قولها) أي ايام الخيار (قوله المفقود) أي في زمن خياره قبل اختياره



(قوله في زمنه) أي الخيار صله الملك (قوله عن البائع) صله نقل (قوله لكنه) أي ملك المشتري في زمنه (قوله فإذا) أي عدم غلام ملك المشتري عليه كون ضمانه من بانه (قوله ضمانه) أي المبيع في أمد الخيار (قوله باتفاقهما) أي القواين (قوله في زمنه) أي الخيار صله يوهب (قوله فله) أي المشتري (قوله به) أي الخيار (قوله زمنه) أي الخيار صله جنى (قوله لغيره) أي البائع مشتريا كان أو أجنيا (قوله لأنه) أي الولد (قوله ومثله) أي الولد في كونه للمشتري (قوله في زمنه) أي الخيار صله الضمان (قوله إذا قبضه) أي المبيع (قوله فيه) أي زمن الخيار تنازع فيه تلف وضياع (قوله إذا كان) أي المبيع (قوله له) أي البائع (قوله أو لغيره) أي البائع (قوله مما) بفتح الهاء (قوله كان) أي المشتري (قوله بأن يقول) أي ٦٢٣ المشتري المتهمم في حلفه تصويره (قوله في كل حال) صله

حلف (قوله تلف أو ضياع) بلا تنوين فيه ما لاضافتهما (قوله بشهادة يمينه) صله يظهر (قوله برؤيته) أي المبيع (قوله عنده) أي المشتري (قوله أو بإيداعه) أي المبيع عطف على برؤيته (قوله أو يوهبه) أي المبيع (قوله أو تكذيب) عطف على شهادة (قوله تلفه) أو ضياعه (قوله أي المبيع) فلا تقبل دعواه أي المشتري تلفه أو ضياعه تظهر كذبه (قوله ويضمن) أي المشتري (قوله عوضه) أي قيمة المقوم ومثل المثل (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله ان ادعى) أي المشتري (قوله موته) أي الحيوان المشتري بخياره (قوله عنه) أي الموت (قوله لأنه) أي موته (قوله كذبه) أي المشتري في دعواه (قوله

في زمنه) فالامضاء نقل ملك من البائع للمشتري لا تقبل للمبتاع فالامضاء تقوير لا تقبل لكنه غير تام فلما كان ضمانه من البائع باتفاقهما قاله المازري (وما) أي المال الذي يوهب) بضم التحتية وفتح الهاء (للعبد) المبيع بخيار في زمنه للبائع في كل حال (الان يستغنى) أي بشرط المشتري مال العبد فله ما يوهب زمنه (والغلة) الخاصلة أيام الخيار للمبيع به كبيض وابن وجرة عمل للبائع (وارش ما جنى اجنبي) على مبيع بخيار زمنه (له) أي البائع ولو كان الخيار لغيره واستغنى المشتري ما له بدليل تأخير عن الاستغناء (بخلاف الولد) الذي تلده الانثى المبيعة بخيار زمنه فليس للبائع لأنه كجزء المبيع لا غلة ومثله الصوف الثام (والضمان) للمبيع بخيار في زمنه اذا قبضه المشتري وادعى تلفه أو ضياعه فيه (منه) أي البائع اذا كان مما لا يغاب عليه ولم يظهر كذب المشتري او مما يغاب عليه وثبت تلفه بيمينه كان الخيار له ولغيره (و) ان اشترى شخص شيئا بخيار وقبضه من بانه وادعى تلفه أو ضياعه ولم يصدق بانه في دعواه (حلف) شخص (مشتري) ما لا يغاب عليه بخيار وادعى ضياعه أو تلفه بعد قبضه منه ما كان ام لا وقيل انما يحلف المتهمم بان يقول لقد ضاع قبل أن اخذ او ما فرطت ويقول غير المتهمم ما فرطت فقط في كل حال (الان يظهر كذبه) أي المشتري في دعوى تلف أو ضياع ما لا يغاب عليه بشهادة يمينه برؤيته عنده بعد الزمن الذي ادعى التلف أو الضياع فيه أو بإيداعه أو يبعه وتكذيب من استشهد على معايينة تلفه أو ضياعه فلا تقبل دعواه ويضمن عوضه في المدونة ان ادعى موته بموضع لا يخفى موته فيه مثل عنه أهل ذلك الموضع لأنه لا يخفى عليهم فان تبين كذبه اولم يعلمه أحد ضمن بخلاف الاباق فيصدق بلا يمينه فان قيامه عليه متعذرا ذا العبد لا يرد لابقه الاخلوة قوله حلف مشتريه بما اذا لم يتنازع بعد انقضاء امد الخيار هل هلك فيه وبعده والاقال قول للبائع يمينه انه هلك بعده ويضمن المشتري ابن عرفة محمد عن ابن القاسم من اتباع عبد الجار له هلك فقال هلك في امد الخيار وقال البائع بعد صدق لان المبتاع طلب نقض المبيع فعليه اليمين الشيخ يعني واقعة على مضى الامد فلو قال المبتاع لم يقض صدق مع يمينه لان البائع اراد تضمينه وعطف على يظهر فقال (او يغاب) بضم التحتية (عليه) أي المبيع بخيار بان يمكن اخفاؤه مع وجوده سالما كمنوب فيه يمينه المشتري المدعى تلفه أو ضياعه (الايمنية) تشهد له بضياعه أو تلفه بغير سببه وتقر بطله فيها ان رد المشتري المبيع في مدة الخيار

اولم يعلمه) أي موته (قوله ضمن) أي المشتري (قوله فيصدق) بضم ففتح مثقلا أي المشتري في دعواه (قوله عليه) أي الاباق (قوله والا) أي وان تنازع بعد امد الخيار في هلاكه فيه أو بعده (قوله فقال) أي المبتاع (قوله بعد) بالضم عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا أي البائع (قوله فعليه) أي المبتاع (قوله يعني) أي ابن القاسم (قوله صدق) أي المبتاع (قوله بان يمكن اخفاؤه) أي المبيع الخ تصوير ليغاب عليه (قوله فيضمنه) أي المبيع (قوله وتقر بطله) أي المشتري في حفظ المبيع عطف على سببه (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم

(قوله كان) أي المبيع (قوله لا يغاب عليه) بيان لما (قوله كذبه) أي المشتري في دعواه التلف أو الضياع (قوله له) أي المشتري (قوله لأن له) أي البائع الخ لأنه لا يستحقه أكثرهما (قوله أن كان) أي الأكثر (قوله والردي) عطف على الأمضاء (قوله استفساره) أي سؤال البائع عما اختاره (قوله وعليه) أي كون المشتري إذا حلف يضمن خصوص الثمن (قوله تساوبا) أي الثمن والقيمة (قوله غرم) أي المبتاع (قوله منهما) ٦٢٤ أي الثمن والقيمة (قوله فإن كان) أي الأقل (قوله وإن كان) أي الأقل (قوله يضمنه)

فقال البائع ليس هذا المبيع صدق المبتاع يضمنه كان يغاب عليه أم لا (وضمن) الشخص (المشتري) بخيار ما تلقاه أو ضيعه لا يغاب عليه أن ظاهر كذبه أو ما يغاب عليه ولم تقم له قيمة (أن خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثله الشخص (البائع) أي كان الخيار مشروطاً له ومفعول ضمن (الأكثر) من الثمن والقيمة يوم قبضه لأن له اختيار الأمضاء أن كان الثمن والرديان كانت القيمة أكثر البساطي الذي يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فإن أمضى فليس له إلا الثمن وإن رد فله القيمة (إلا أن يحلف) المشتري أن ما يغاب عليه تلف أو ضاع بغير سببه وتقرطه (فالثمن) بضمه دون القيمة الزائدة وعليه فإن كانت القيمة أقل أو تساوى غرم الثمن بلا يمين وشبهه في ضمان الثمن فقال (ك) تلف أو ضاع ما في (خياره) أي المشتري فيضمن نفسه ولو كانت قيمته أكثر ابن عرفة اشبه أن كان الخيار للامبتاع غرم الأقل منهما فإن كان الثمن فبدون يمين وإن كان القيمة فبعد يمينه وإن كان الخيار لهما فالظاهر تغليب جانب البائع وعطف على المشبه في ضمان الثمن مشبه آخر فيه فقال (وكيفية) شخص (بائع) على مبيعه بخيار وادعى تلقاه أو ضاعه (والخيار) مشروط (غيره) أي البائع من مشتري وأجبت فيضمن البائع نفسه ولو أقل من قيمته لقوة تصرفه بملكه وضمنه وسواء كان ما يغاب عليه أم لا بعد حلقه لقد ضاع أو تلف قال اللخمي فعلى قول ابن القاسم يحلف البائع لقد ضاع ويبرأ أه أي أن لم يقبض الثمن والأردده ومفهومه والخيار لغيره أنه أن كان الخيار له في ذلك بالاولى (وإن جنى) شخص (بائع) على مبيعه زمن الخيار (والخيار) مشروط (له) أي البائع وجنى (عمداً) ولم تلقه (ف) عمده (رد) للبائع عند ابن القاسم وقال أنه يبرأ ليس رداً قدرته على رده ما قدر له البائع بواسطة تعيبه المبيع لا يصدر من عاقل (و) أن جنى بائع والخيار له (خطأ) فله أمضاء البيع بما له من خيار التروى لأن جنائنه خطأ ليست رد البائع لعدم دلالة أمضائه على الخطأ القصد القسح فإن أمضى البائع البيع (فلا يشتري خيار العيب) بين التماسك ولا شيء له والرد واخذت منه لأن العيب الحادث زمن الخيار كالقديم (وإن تلفت) الذات المبيعة بخيار بجناية البائع في زمنه والخيار له (النسخ) البيع (فيهما) أي العمد والخطأ (وإن خير) بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مثله (غيره) أي البائع وهو المشتري (وتعمد) بفحشاء مثقلاً البائع الجنائية على المبيع بخيار في زمنه ولم تلقه (فلا يشتري الرد) للمبيع على البائع واخذت منه لما له من خيار التروى والنقص (أو) أمضاء البيع (واخذ) أرض (الجنائية) وهو ما حده الشارع كنصف عشر القيمة في الموضوعة برأس أو لحي أعلى والعشر ونصفه في منقلمها والثالث في الأمة والجائفة وإن برثن على غير شين وما نقصته قيمته معيباً عن قيمته سليماً في غيرها مما ليس فيه شيء أن يرى على شين ولا فلا شيء فيه واستشكل أخذ المشتري أرض جنائية البائع بأنه جنى على ملكه ومضمونه

أي المبتاع (قوله لهما) أي المتبايعين (قوله فيه) أي ضمان الثمن (قوله من مشتري) أي جنى (قوله لغيره) قوله تصرفه أي البائع في مبيع الخيار (قوله بملكه) أي البائع المبيع صلة قوة وبأوه سبيبة (قوله وضمانه) أي البائع المبيع (قوله وسواء كان) أي للمبيع (قوله بعد حلقه) أي البائع صلة يضمن (قوله أنه) أي الشأن (قوله له) أي البائع (قوله فذلك) أي كون الخيار لغيره في ضمان الثمن (قوله بالاولى) بفتح الهمزة (قوله زمن الخيار) صلة جنى (قوله والخيار له) حال (قوله فرد) أي المبيع (قوله له) أي البائع (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله لأن جنائنه) أي البائع (قوله عليه) أي الرد (قوله لما فاة الخطأ الخ) أنه لعدم دلالة عليه (قوله بخيار) صلة مبيعة (قوله بجناية البائع) صلة تلف (قوله في زمنه) أي الخيار صلة جنائية (قوله

والخيار له) أي البائع حال (قوله لما له) أي المشتري (قوله من خيار التروى) بيان لما (قوله والنقص) واجب عطف على التروى (قوله وهو) أي أرض الجنائية (قوله في منقلمها) أي الرأس والحي الأعلى (قوله وما نقصته قيمته) عطف على ما حده الشارع (قوله في غيرها) أي الموضوعة وما بعده (قوله مما ليس فيه شيء) (بيان لغيرها) (قوله أن يرى) أي غيرها (قوله والأي) أي وإن يرى بلا شين (قوله بانه) أي البائع (قوله ومضمونه) عطف على ملكه



(قوله والزامه) أى المشتري (قوله غلب) يضم فكسر مثقلا (قوله والخيار له) أى المشتري حال (قوله لغو) خبر جمالية (قوله فان رد) أى المشتري المبيع (قوله القليل) أى من الشين (قوله وفى غرمه) أى المشتري (قوله للمفسد) أى لاجل الشين المفسد للمبيع (قوله غنمه) أى المبيع مفعول غرم (قوله أقلهما) أى غنمه وقيمته (قوله لابن القاسم) راجع لغرم غنمه (قوله ومهنون) راجع لغرم قيمته (قوله وقول اللخمي الخ) راجع لأقلهما (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله والخيار له) أى البائع حال (قوله كونها) أى الجنابة (قوله رده) أى البائع المبيع (قوله ثم قال) أى ابن عرفة (قوله والخيار للبائع) حال (قوله كاجنبي) أى جنابته فى ايجاب ارشها (قوله للبائع أخذ ٦٢٦ الجنابة والتمن) مفعول قول (قوله لا أعرفه) خبر قول (قوله ويضر) أى أخذ البائع

والزام المشتري الثمن والرد والزامه القيمة وان كان الخيار مشروطا للبائع والمشتري غلب جانب البائع ابن عرفة جنابة المشتري والخيار له خطأ لغو فان رد غرم نقص القليل وفى غرمه للمفسد غنمه أو قيمته فانها أقلهما لابن القاسم ومهنون قائدا ويعتق عليه وقول اللخمي لو قيل لكان وجهان قال وجنابة البائع والخيار له خطأ توجب تخيير البائع وعمدا فى كونها دليل رده وقولا ابن القاسم وانتهى ثم قال وجنابته أى المشتري والخيار له البائع خطأ كاجنبي وقول ابن الحاجب للبائع أخذ الجنابة والتمن لا أعرفه ويضر بالمبتاع وعمدا للبائع الزامه المبيع أو ارش الجنابة وجنابة البائع والخيار له المبتاع يقتل خطأ فسخ وعمدا يلزمه فضل قيمته على غنمه وينقص خطأ لغو لأنه فى ملكه وضمائه وعمدا للمبتاع أخذ مع الارش اه (وان اشترى) شخص (احد فوين) مثلا غير معين (وقبضهما) أى المشتري الثوبين (ليختار) أى يعين المشتري واحدا منهما للشراء ويرد الآخر واشترط الخيار لنفسه فيما يعينه بين امساكه ورده (فادعى) المشتري (ضياعهما) أى الثوبين معا بلاينة كما قدمه بقوله أو يغاب عليه الا بينة وهو أحد قولين والثانى يضمن واحدا بالتمن ولو قامت له بينة عليه الرجعى وهو ظاهر المدونة وسبب الخلاف هل ضمانه ضمان تهمة أو اصاله (ضمن) المشتري (واحدا) منهما (بالتن) الذى يسع به ولا يضمن الاخر لأنه أمين عليه فان كان الخيار للبائع فيضمن المشتري واحدا بالاكتمال والتن والقيمة الا ان يحلف فيضمن التن خاصة (فقط) راجع لو احدى الاقوله بالتمن لايامه ضمان الاخر بالقيمة وليس كذلك فان كان اشترى احدهما بالزام وقبضهما ليختاروا احدا منهما وادعى ضياعهما فكذلك وان ادعى ضياع احدهما فليس له اختيار الباقي ولزمه نصف القلاف قاله ابن تونس نقله المواق ويضمن المشتري واحدا بالتمن ان لم يسأل البائع اقباضهما بل (ولو سأل) المشتري البائع (فى اقباضهما) أى الثوبين لهذا احد قولى ابن القاسم وأشار بولو الى قوله الثانى الذى فرق فيه بين تطوع البائع بدفعهما له فيضمن واحدا بالتمن وبين سؤال المشتري تسليمهما فبضمهما نقله فى التوضيح البنائى وانظرا على الثانى ضمان الثانى بالتمن أيضا لان المردود بولو قول ابن القاسم فى الموازنة والذى تقدم من مذهبه فى قوله كخياره هو الضمان بالتمن وان القائل يضمن الاقل بعد حلفه هو أشبه والله أعلم (او) ادعى (ضياع واحد) منهما فى القرض المذكور (ضمن) المشتري (نصفه) أى الضائع لعدم العلم بكون الضائع المبيع او غيره فضمن النصف عملا بالاحتمالين واستشكل بان ضمانه أى المشتري (قوله ضمان)

الارش والتمن (قوله وعمدا) عطف على خطأ (قوله الزامه) أى المشتري (قوله والخيار للمبتاع) حال (قوله يقتل) صلة جنابة (قوله فسخ) خبر جنابة (قوله وعمدا) عطف على خطأ (قوله يلزمه) أى البائع (قوله فضل) أى زائد (قوله قيمته) أى المبيع (قوله وينقص) عطف على يقتل (قوله أخذ مع الارش) أى وله رده (قوله غير معين) حال من أخذ (قوله واشترط) أى المشتري (قوله بين امساكه الخ) صلة الخيار (قوله وهو) أى التقييد بكون دعواه ضياعهما بلاينة (قوله له) أى المشتري (قوله عليه) أى ضياعهما (قوله وهو) أى ضمان واحد بالتمن مع البينة على ضياعهما (قوله ضمانه) أى المشتري (قوله ضمان

تهمة) أى فتيقن بقيام البينة (قوله أو اصاله) أى فلا يفتنى به (قوله يحلف) أى المشتري على ضياعهما (قوله ان فكذلك) أى فى ضمان واحد فقط بالتمن (قوله قولى) بفتح اللام حتى قول بلانون لاضافته (قوله الى قوله) أى ابن القاسم (قوله فيضمنهما) أى الثوبين أحدهما بالتمن والاخر بقيمته (قوله على الثانى) أى ضمانهما (قوله ضمان الثانى) أى من الثوبين والظاهر ما قدمته لان المبيع احدهما والاخر أمانة غير مبيع والله أعلم (قوله منهما) أى الثوبين (قوله القرض) بفتح القاف وسكون الراء أى التقدير (قوله بالاحتمالين) أى احتمال كون الضائع المبيع المقتضى ضمانه كله واحتمال كونه غيره المقتضى عدم ضمانه (قوله بان ضمانه) أى المشتري (قوله ان كان) أى الضمان

(قوله فكان) أي المشتري (قوله جميعه) أي الضائع (قوله وان كان) أي ضمه اند (قوله لغيرها) أي التهمة (قوله فلا يضمن نصفه) اذ لا موجب له غيرها (قوله ورده) أي الاشكال (قوله بان شرط) صلة رد و اضافته لامية (قوله بيجاب تهمة) أي المشتري و اضافته ايجاب من اضافة المصدر الى فاعله (قوله ضمائه) أي المشتري مقعول ايجاب (قوله كونها) أي التهمة خبر ان (قوله في مشتري) بفتح الراء (قوله له) أي المشتري صلة مشتري (قوله ومشترا) أي المشتري (قوله احدهما) أي الثوبين (قوله مبهما) بفتح الهاء خال من احدهما (قوله فتنقض) بضم القاء وشد الضاد أي قسم أي المشتري بفتح الراء (قوله عليهم) أي الثوبين (قوله فكان) أي صار مشترا أي المشتري (قوله منهم) أي الثوبين (قوله فصار) أي التالف (قوله ادعى) أي المشتري (قوله تلتهما) أي الثوبين فيضمن المبيع دون الوديعة ونص ابن عرفة ولو ادعى ضياع أحد الثوبين ٦٢٧ ففيها يضمن ثمن التالف وله أخذ الثاني وورده وقال محمد

الشاني او رده وقال محمد ليس له الاخذ نصفه لانه لم يبعه ثوبا ونصفا اللخمي قول أنسب أحسن لورده الباقي ويغرم في التالف الأقل أو حسب به بالثمن وفي النقيصة ما بلغت واستكمل قولها يغرم نصف التالف على أصلها أنه ضمان تهمة لاستحالة تهمة في نصف فقط فان اعتبرت تهمة ضمن جميعه والا فلا يضمن ويرد بان شرط ايجاب تهمة ضمائه كونها في مشتراه وهو أحدهما مبهما فنقض عليهم فكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنوبين أحدهما مشتري بخيار والاخر وديعة ادعى تلقهما اه (قوله وهو) أي كون المبيع ثوبا ونصفا (قوله الفرض) بفتح الفاء

ان كان التهمة فكان يضمن جميعه لاستحالة تهمة في نصه وان كان لغيرها فلا يضمن نصفه وورده ابن عرفة بان شرط ايجاب تهمة ضمائه كونها في مشتري له ومشتراه احدهما مبهما فنقض عليهم ما كان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنوبين احدهما مشتري بخيار والاخر وديعة ادعى تلقهما (وله) أي المشتري (اختيار) جميع الثوب (الباقي) وله زده و ليس له اختيار نصف الباقي على المشهور لانه ضرر على البائع وقال محمد انما له اختيار نصف الباقي وهو القياس لان المبيع ثوب واحد واذا اختار جميع الباقي لزم كون المبيع ثوبا ونصفا وهو خلاف الفرض واجيب بانه امر بجزء البعده الشرعي وبما لا يقتنع في الامور الظنية وفي اختيار نصفه ضرر الشركة فلا يرتكب فان قال اخترت الباقي ثم ضاع الاخر فلا يصدق قوله في المدونة وان قال اخترت التالف ضمه بتمامه واشعر ذكره تو بين وتعبير بادعى ان المبيع يغاب عليه ولا يئنه على ضياعه فان كان لا يغاب عليه أو قامت يئنه به كقبضه عيدين ليختار أحدهما وهو قبيح لاختياره بالخيار وادعى ضياعهما فلا ضمان عليه فيهما أو ضياع واحد فقط فلا ضمان عليه فيه وخير في أخذ جميع الباقي ورده وان مضت مدة الخيار ولم يختار ثم أراد الاختيار بعدهما فان كان بعيدا من أيام الخيار فليس له ذلك وان قرب منها فذلك له ابن تونس ومن المدونة قال ابن القاسم ولا مبعاع أخذ أحد الثوبين بالثمن الذي سميما قرب من أيام الخيار وان مضت وتباعدت فليس له اختيار أحدهما وينقض البيع الا ان يكون قد اشبهه باختيار أحدهما في أيام الخيار أو ما قرب منها اه ابو الحسن القريب يومان والبعده ثلاثة بعد امد الخيار ومفهوم تو بين انه لو اشترى أحد كعبدتين مما لا يغاب عليه ما قبضهما بختار فضا أو ضاع أحدهما فقال ابن تونس ومن المدونة قال ابن القاسم ولو كانا عبدتين وتوهمهما مما لا يغاب عليه فادعى ضياعه صديق بينهما ولا شيء عليه الا أن يأتي ما يدل على كذبه اه وشبه في مطلق الضمان فقال (كم شخص سائل) أي طالب من آخر (دينارا) قرضا وقضاء عن دين (فيعطى) بضم التحتية وفتح الطاء المهملة السائل (ثلاثة) من الدنانير لجهة ائتمنها واحدا

وسكون الراء أي تقدير المسئلة (قوله يقتنع) بضم الياء وفتح النون أي يكتفي (قوله لا يرتكب) بضم الياء وفتح الكاف (قوله فان قال) أي المشتري (قوله فلا يصدق) بضم ففتح منه لا أي المشتري لاتهامه بالكذب لدفع الغرم عن نفسه (قوله ولا يئنه على ضياعه) حال (قوله فان كان) أي المبيع (قوله به) أي الضياع (قوله كقبضه) أي المشتري (قوله وهو) أي المشتري (قوله وادعى) أي المشتري ضياعهما أي العبدتين (قوله عليه) أي المشتري (قوله فيهما) أي العبدتين (قوله فيه) أي الضائع (قوله وخير) أي المشتري (قوله ولم يختار) أي المشتري (قوله ثم اراد) أي المشتري (قوله بعدها) أي مدة الخيار (قوله فان كان) أي زمن ارادته الاختيار (قوله فليس له) أي المشتري (قوله ذلك) أي الاختيار (قوله منها) أي أيام الخيار (قوله فذلك) أي الاختيار (قوله له) أي المشتري (قوله فتنقض) بضم الياء وفتح القاف (قوله يكون) أي المشتري (قوله أئنه) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري

(قوله لم يعلم) بضم الياء (قوله قوله) أي القابض (قوله واسقطه) أي قول سحنون ولم يعلم الامن قوله (قوله واعترضه) أي قول سحنون ولم يعلم الامن قوله (قوله ولذا) أي اعترضه (قوله انه) أي الشأن (قوله ان لا يعلم) بضم الياء (قوله ذلك) أي الضياع (قوله قبضها) أي الدنانير الثلاثة (قوله قول سحنون في الدنانير) أي تقييدها ان القابض يكون الضياع لم يعلم الامن قوله فان قامت به بيعة فلا يضمن كسئلة الثياب (قوله لانه) أي الشأن (قوله لمن لزوم الضمان في مسئلة الثياب مع البيعة) ظاهره ان الضمان معها من المشتري وليس كذلك بل يلتقي الضمان به باعنه وتكون المصيبة من البائع كما نقله ابن عرفة فهذا هو منه وعنه (قوله لزومه) أي الضمان القابض (قوله فان أحد الثوبين الخ) انه لا يلزم من لزوم الضمان (قوله وجب) أي ثبت وتعين ولزم (قوله باختباره) أي المشتري (قوله لم يجب له) أي قابضها (قوله أحدها) أي الدنانير (قوله ما يجب له) أي قابض الدنانير (قوله منها) أي الدنانير (قوله على كونه) أي ما يجب منها وازنا فيه نظر لما يأتي أنه ان قبضها التريم أو زنها فان وجد فيها طيبا وازنا أخذها والارد جميعها وناوب عليها ثم رجع زاعما فلهما كلها أو بعضها فلا شيء عليه لانها أمانة بيده فهذا صريح في أن فرض المسئلة في أخذها الاختار منها واحد على ٦٢٨ اللزوم كفر صر مسئلة الثياب فلم يتم الفرق بينهم فضلا عن كونه سهوا عن النصوص

انفسه ويرد اثنين (فزعهم تلف اثنين) من الدنانير الثلاثة هكذا في المدونة زاد سحنون في الامهات ومعناه ان تلف الدنانير لم يعلم الامن قوله واسقطه ابو محمد بن أبي زيد واعترضه علي سحنون غير واحد ولذا قال ابن يونس الصواب انه لا فرق بين ان لا يعلم ذلك الامن قوله أو بالبيعة أي لانه قبضها على وجه الالتزام وقال ابن عرفة لا يظهر قول سحنون في الدنانير لانه لا يلزم من لزوم الضمان في مسئلة الثياب مع قيام البيعة لزومه في الدنانير مع قيام البيعة فان أحد الثوبين وجب للمشتري بالعقد وارتب باختباره تعيينه لالزومه من حيث كونه أحدهما والدنانير لم يجب له أحدهما من حيث هو أحدهما بمجرد قبضها (بالتلف) في السالم والتالفين ذلك السالم وعليه نات كل من التالفين وان لم يصدق له الدافع في تلف الاثنين فيصالح عليه فان حالف فلا يضمن التالفين والا فيضمنهما فان قبضها التريم أو زنها فان وجد فيها طيبا وازنا أخذها والارد جميعها وزعم نقلها أو بعضها فلا شيء عليه لانها أمانة بيده وان قبضها ردنا عنده حتى يقبض منها أو من غيرها ضمنها كلها الا ان ثبت الضياع بيعة وان اختلفا في كيفية القبض فالقول للادخلة بين (وان كان) أي الشخص اشتراهما معا على ان له فيهما اختيارا ثروى وقبضهما (ليختارهما) للشراهما أو بردهما معا (فكلهما) أي الثوبين (مبيع ولزماه) أي الثوبان المشتري (مضى المدة) للخيار (وهما) أي الثوبان (بيد) أي المشتري فان مضت المدة وهما بيد البائع فلا يلزم

والله أعلم ونص مختصر ابن عرفة وسحنون قال فيها تلف في أخذها الاختار أحدهما وقد لزمه ان قامت بيعة على التلف فالمصيبة من البائع كالمشتري يختار لانه جعل ذلك كمن اشترى شيئا على الكيل وتلف قبله يقوم هذا من قوله فيه ومعناه ان التلف لم يعلم الا بقوله في مسئلة أخذ ثلاثة دنانير ليقبض واحد منها ويرد الباقي فتلف أحدها فيها شريكان وسواء على قول ابن القاسم وروايته قامت على تلف الدينار بيعة أم لا عبد

الحق غير واحد من شيوخنا قوله في مسئلة الدنانير معناه لم يعلم التلف الا بقوله ليس بصحيح على ما قيدنا في مسئلة المشتري الثياب اذا كان أحدهما على الإيجاب فسواء علم تلف الدينار بيعة أو لم يعلم الا بقوله زاد الصقلي وقاله ابو موسى بن مناس وغيره من القرويين واسقط الشيخ وغيره قوله معناه ان تلف الدينار لم يعلم الا بقوله وهو الصواب قلت لا يظهر ما قاله سحنون في الدينار لانه لا يلزم من لزوم الضمان في مسئلة الثياب مع قيام البيعة لزومه في الدينار فان أحد الثوبين وجب للمشتري بالعقد والمترقب باختباره تعيينه لالزومه من حيث كونه أحدهما والدنانير لم يجب له أحدهما من حيث هو أحدهما بمجرد قبضها التوقف ما يجب له منها على كونه وازنا وهذا خبر به ابن رشد في الثياب لسحنون من قوله ذلك في الدنانير وقوله انه جعله كالكيل مجرد دعوى يكتفي في ردها منها ما (قوله في السالم الخ) مسئلة شريكا (قوله قوله) أي القابض (قوله وعليه) أي القابض (قوله وان لم يصدق له) أي القابض (قوله فيعصف) أي القابض (قوله عليه) أي التلف (قوله فان حلف) أي القابض على التلف (قوله والا) أي وان لم يحلف عليه (قوله فان قبضها) أي الدنانير (قوله والا) أي وان لم يجد فيها وازنا طيبا (قوله اشتراهما) أي الثوبين (قوله على ان له) أي المشتري (قوله فيهما) أي الثوبين (قوله فان مضت المدة وهما بيد البائع) مفهوم وهما بيده

(قوله وان كانا) أى الثوبان (قوله الهالك) أى من الثوبين (قوله لزمناه) أى الثوبان المشتري بجميع منهما (قوله هذا) أى قول بعض القرويين والمذاكرين لو كان الهالك وجه الصفة الخ (قوله لان ضمانه) أى الهالك بثمنه الخ عنه تصويب رده الباقي مطلقا (قوله وليس) أى ضمان الهالك (قوله يحتم) بضم فتح فكسر مثقلا (قوله عليه) أى المشتري (قوله انه) أى المشتري (قوله احتبسه) أى التالف (قوله ذلك) أى احتباسه لنفسه (قوله لا يكون له) أى المشتري (قوله ردا الباقي الخ) أى لانه تبع لصفة البائع (قوله وتباعدت) فان قربت فله اختيار أحدهما (قوله وهما) أى الثوبان (قوله منهما) أى الثوبين (قوله أحدهما) أى الثوبين (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله كونه) أى المشتري (قوله فيهما) أى الثوبين (قوله وكذا) أى مضى زمن الخيار ولم يحتقر لزومه نصف كل (قوله اذا اشترى أحد الثوبين على الايجاب) ٦٢٩ أى وقبضهما ليختار واحدا

منهما (قوله واحدهما) عطف على ألف ضامعا لمسوغ الفصل بجميعها (قوله بينهما) أى المتباينين (قوله وهما) أى الثوبان (قوله ولا خيار له) أى المبتاع (قوله لزمه) أى المبتاع (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله كونه) أى المبتاع (قوله فيهما) أى الثوبين (قوله بخيار) أى فى أخذهما معا وردهما معا (قوله باختيار) أى لاحدهما (قوله وحده) أى الاختيار منفردا عن الخيار فى الأخذ والرد (قوله بخيار) أى فى الأخذ والرد (قوله فى الأخذ) أى باختيار (قوله ورد) (قوله وهما) أى الثوبان (قوله يسه) أى المشتري

المشتري شئ وان كانا يمد المشتري وادعى ضياعهما اضمهما معا بالثمن الذى اشتراهما به وان ادعى ضياع واحد لزمه بحصته من الثمن قاله فى المدونة بعض القرويين والمذاكرين لو كان الهالك وجه الصفة لزمناه جميعا ويحمل على انه غيبه ابن حجر وهذا غلط والصواب انه لرد الباقي كان الوجه والتباعد لان ضمانه بثمنه انما هو من اجل التهمة وليس يحتم عليه انه احتبسه لنفسه ولو احتمنا ذلك عليه لا يكون له رد الباقي كان الوجه او اتبع (و) ان اشترى احد الثوبين او عديدين وقبضهما ليختار واحدا منهما وهو فيما يختاره (فى لزوم) أى به لا بالخيار (لاحدهما) ومضت ايام الاختيار ولم يحتار واحدا منهما وتباعدت وهما يسه المبتاع او المبتاع (فانه يلزمه) أى المشتري (النصف من كل) منهما لان احدهما مبيع ولم يرد ما هو فوجب كونه شريكا فيهما الخط وكذا ان ضامعا او ضاع احدهما ابن يونس بعض فقهاءنا اذا اشترى احد الثوبين على الايجاب فضاعا جميعا واحدهما يسه المبتاع فاتفق بينهما وما بين بينهما وسواء قامت بينة على الضياع ام لا ولا خيار له المبتاع فى اخذ الثوب الباقي كله ولو ذهبت ايام الخيار وتباعدت وهما يسه المبتاع او المبتاع لزمه نصف كل ثوب ولا خيار له لان ثوبا قد لزمه ولم يعلم ايها هو فوجب كونه شريكا فيهما اه ونحوه فى الجوهر ابو الحسن شراء الثوبين على ثلاثة اوجه اما بخيار وحده اما باختيار وحده اما بخيار واختيار فبعض ايام الخيار ينقطع خياره وينقض البيع اذ بعض ايام الخيار ينقطع اختياره (و) ان اشترى احدهما ليختاره وهو فيما يختاره بالخيار وهو المراد بقوله (فى الاختيار) مضت مدة الخيار وما ألحق بهما وهما يسه ولم يحتار احدا منهما (لا يلزمه) أى المشتري (شئ) منهما اذ لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب احدهما فيكون شريكا ومن باب اولى اذا كانا يسه المبتاع الخط ابن يونس باثرا ما تقدم عنه وهذا بخلاف شرائه احد الثوبين على غير الزام فاذا مضت ايام الخيار وتباعدت فليس له اخذ احدهما كانا يسه المبتاع او المبتاع اذ بعض ايام الخيار ينقطع اختياره ولم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب اخذ فشارك فصار ذلك على ثلاثة اوجه فى شرائهما يلزمه وفى اخذ احدهما بايجاب يلزمه النصف من كل وفى اخذهما على الخيار لا يلزمه شئ منهما والاولى وفى

(قوله ولم يحتار) أى المشتري (قوله منهما) أى الثوبين (قوله فيلزمه) أى المبيع المشتري بالنصب فى جواب النفي (قوله فيكون) أى المشتري بالنصب كذلك (قوله اذا كانا) أى الثوبان (قوله يسه المبتاع) أى حين تمام امد الخيار (قوله تقدم) أى فى شرح فانه يلزمه النصف من كل (قوله عنه) أى ابن يونس (قوله فليس له) أى المشتري (قوله كانا) أى الثوبان (قوله ذلك) أى الشراء المتعلق بالثوبين أو أحدهما (قوله فى شرائهما) أى الثوبين معا بخيار فيهما معا (قوله يلزمه) أى بانقضاء امد الخيار ولم يحتار (قوله يلزمه) أى المشتري بانقضائه بلا اختيار (قوله وفى أخذه) أى أحدهما (قوله لا يلزمه) أى بالانقضاء بلا اختيار (قوله والاولى) بفتح الهمزة أى فى عبارة المصنف

(قوله وتوصل) بفحش مثقلا (قوله فيما) أي مسئلة الثوبين (قوله خيار واختيار) أي بان يشتري ثوبا منهما على اختياره أحدهما ثم له الخيار في أخذه ورده (قوله أو خيار فقط) أي بان يشتريه ما يشترط خياره قيمه (قوله أو اختيار فقط) بان يشتري أحدهما ابنا ويختاره منهما (قوله وينظر) بضم فسكون ففتح (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله فيما) أي الاولى (قوله المجرد) أي عن الاختيار (قوله المجرد) أي عن الخيار (قوله من المبتاع) صلة مشروط (قوله وله) أي المبتاع (قوله كان) أي الوصف المشروط وجوده فيه (قوله ولا) ٦٣٠ أي أولان يدي في قيمة المبيع (قوله وله) أي مشتريه (قوله ويصدق) بضم ففتح مثقلا أي

المشتري (قوله غيرها) أي الإيين (قوله كونها) أي الأمة (قوله الثابت) نعمت عبيد أي بيضة (قوله فيجدها) أي الأمة (قوله والفرق) أي بين الإيين وغيرها (قوله وفي تمثيل) خبره قدم (قوله بجمانه) أي المشتري (قوله لمنه) أي الحالف لا يملك بكرا (قوله ولو فاسدا) أي لشمول الملك الشرعي الفاسد (قوله بانه) أي الرد بعيب (قوله الحنث الخ) حلة حنثه بالفساد (قوله فلا يمكن) بضم ففتح مثقلا أي المشتري (قوله تعبيرهما) أي غ وت (قوله ونصه) أي البيان (قوله كتب) بضم فكسر (قوله معروف) نعمت نان لوجه (قوله وشبهه) عطف على عين (قوله ذلك) أي المذكو ومن الإيين ويجزه عن الاقتضاء (قوله من العذر) بيان لشبه ذلك (قوله فقول عجز الخ) تفرع على تعبيرهما بان لا يملك هو الموافق الخ (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله وهو) أي رد طئي على عجز (قوله الشرط) أي المشروط وهي التيمية (قوله وبهذا) أي قوائمه حيث اتسقى الشرط الخ (قوله يرد) بضم ففتح (قوله من الحنث الخ) بيان لما (قوله جه الخ) علة اختيار (قوله المنصوص) أي الرد (قوله وما عجز) أي الحنث (قوله ويرد) بضم ففتح أي ما اختير بهما الخ

الاختيار ليس له شيء وتوصل من كلام المصنف ان مسئلة الثوبين اما ان يكون فيها اختيار واختيار أو خيار فقط أو اختيار فقط ويتطرق في كل مسئلة في ضياعهما معا وفي ضياع أحدهما وفي معنى أيام الخيار وهما باقيا بيده فاشتمل كلامه على ثلاث صور الاولى الخيار والاختيار اشارة الى حكم ضياع الثوبين أو أحدهما فيها بقوله وان اشترى أحد ثوبين يريد بغيره وقبضه المختار أحدهما الى قوله وله اختيار الباقي وأشار الى حكم معنى أيام الخيار والاختيار فيها بقوله في آخر المسئلة وفي الاختيار لا يلزمه شيء والثانية وهي الخيار المجرد فأنشأ رايها بقوله وان كان ليختار فكلاهما مبيع ولزمه بعض المدة وهما بيده وأشار الى الثالثة وهي الاختيار المجرد بقوله وفي الزوم لأحدهما يلزمه النصف من كل سواء ضاع معا أو ضاع أحدهما وبقي أحق مضت أيام الخيار والله اعلم (ورد) بضم الراء وشد الدال المبيع المعلوم من السياق أي يجوز لزمه المشتري رد ما ياتيه (د) سبب (عدم) وجود وصف (مشروط) وجوده في المبيع من المبتاع وله (فيه غرض) صحيح باهمام الغين والصاد ففتح الراء سواء كان بيدي في القيمة ككون الأمة طباخة ولم توجد كذلك أولا (ك) شرط (ثيب) بفتح المنة وكسر التحتية مشددة أي كون الأمة ثيبا (الإيين) من مشتريه انه لا يملك بكرا (فيجدها بكرا) فله رد ما ياتيهها ويصدق في دعوى الإيين ولا يصدق في غيرها إلا بيضة أو وجه كاشتراط كونها نصرانية ليزوجها لعبد النصراني الثابت فيجدها مؤمنة والفرق خفاء الإيين غالبا وفي تمثيل غ وقت بواقفه لا يملك بكرا تظهر لمنه مجرد شراء الثيب ولو فاسدا ولو على ان الرد بالعيب نقض للمبيع مراعاة للقول انه ابتداء مبيع للحنث بادنى سبب فلا يمكن من الرد قاله عجب البناء في تعبيرهما بان لا يملك هو الموافق لعبارة ابن عرفة واصلها في البيان عن أبي الاصبع بن سهل ونصه قال القاضي أبو الاصبع كتب الى من فاس بمساقل منها رجل ابتاع جارية وشرطها ثيبا فالفها بكرا فأراد ردّها هل لذلك فاقبت ان كان مشروطا انها ثيب لوجه يذكروه معروف من عين عليه أن لا يملك بكرا اولانه لا يستطيع اقتضاء وشبه ذلك من العذر الظاهر المعروف فله ردّها والا فلا رد له كما في الواضحة اه طئي فقول عجز في التمثيل به نظر لانه مجرد الشراء يحنث كمن حلف لا يشتري فاشترى ثم فاسدا غير ظاهر وقياسه غير صواب اه البناء في وهو ظاهر لان من حلف ان لا يشتري فاشترى فاسدا وجدت منه حقيقة الشراء وحلفه ههنا ان لا يملك بكرا واشترى بشرط الشيوة فحنث اتفق الشرط فلا يلزمه الشراء فلم يملك بكرا حتى يحنث وبهذا يرد ما اختير من الحنث مع الرد بهما بين المنصوص وما عجز ويرد ايضا بان المبتاع انما ثبت خياره خشيته حنثه

فإذا  
على تعبيرهما بان لا يملك هو الموافق الخ (قوله غير ظاهر) خبر قول (قوله وهو) أي رد طئي على عجز (قوله الشرط) أي المشروط وهي التيمية (قوله وبهذا) أي قوائمه حيث اتسقى الشرط الخ (قوله يرد) بضم ففتح (قوله من الحنث الخ) بيان لما (قوله جه الخ) علة اختيار (قوله المنصوص) أي الرد (قوله وما عجز) أي الحنث (قوله ويرد) بضم ففتح أي ما اختير بهما الخ



(قوله يفيدانه) أى المشتري الخ شرط قول (قوله وان) أى الشان (قوله ثبوتها) أى اليقين وغيرها (قوله من تصديقه الخ) بيان لما (قوله على) بضم فكسر (قوله فيحلفه) أى البائع المشتري (قوله علمها) أى ازالة بكارتم (قوله حلف المبتاع) أى انه وجدها ثيبا (قوله ويرد) بضم ففتح أى المبيع (قوله ان شرط) بضم فكسر (قوله ٦٣١ وان كان) أى شرطه (قوله بعدمه) أى الوصف المنداد به (قوله

وأشار) أى المصنف بقوله وان بناداة (قوله قال) أى ابن القاسم (قوله وسئل) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى كونها عذراء (قوله يجدها) أى المشتري الامة (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) أى الرد (قوله له) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله فانهم) أى الذين باعوا الامة (قوله قال) أى مالك رضى الله تعالى عنه (قوله أن يردها) أى المشتري الامة (قوله ان قال) أى البائع (قوله من هذا) أى تزعم انها طبخة مثلا (قوله وهو) أى المشتري (قوله ذلك) أى الوصف المنداد به المنسوب لرمعها (قوله له) أى المشتري (قوله اعلمه) تحرى به الصدق لاحتمال خلاف لم يعمله (قوله سواء) قال أى البائع (قوله) رقامة بفتح لراء وشدا القاف أى طرازة (قوله لا يردها المبيع) بضم ففتح (قوله الخط) أى قال (قوله للغرض) بفتح الغين المعجمة والراء (قوله من

فاذا حدث فلا موجب عليه و قول ابن سمل لوجه يذكرة معروف من عين عليه الخ يفيدانه لا يصديق في العين كما لا يصدق في غيرها وان لا بد من ثبوتها وهو خلاف ما ذكره ح من تصديقه في العين واذا كان شرط الثبوتية مع مولاه فالولى شرط البكارة فان ادعى انه وجدها ثيبا والبائع انه وجدها بكر انظرها النساء فان قطعن بشئ عمل به بلا عين وان لم يقطعن ورأين اثرا قرى بها حلف البائع انه باعها بكر الا ان يتحقق ازالة المشتري بكارتم فيحلفه عليها وان لم يرين اثرا حلف المبتاع ويردها فان نكل لزمته بعد حلف البائع ويردهم مشروط فيه غرض ان شرط صريحها بل (وان) كان مصورا (بناداة) من الدلال مستفدة لزعم الرقيق بامن من يشتري من تزعم انها طبخة مثلا فله مشتري ردها بعدمه ح اشار الى ما في رسم حلف من سماع ابن القاسم من كتاب الرد بالعيب قال وسئل عن الذي يبيع الميراث فيبيع الجارية فيصاح عليها ويقول الصائح انها تزعم انها عذراء ولا يكون ذلك شرط منهم انما يقولون انها تزعم ثم يجدها غير عذراء فيردان يردها قال أرى ذلك قيل له فانهم يزعمون اننا لم نشترط وانما قلنا بأمر زعمته قال أرى ان يردها الا ان يكونوا لم يقولوا شيئا فاما ان قال مثل هذا ثم اشترى المشتري وهو نظر ذلك فارى له أن يردها وكذا لو قال انها تنصب القدور وتختبر ويقولون انها تزعم ولا يشترطون ذلك فاذا هي ليست كذلك فاني أرى له ان يردها الا أن لا يخبروا شيئا فلا أرى عليهم شيئا قال محمد بن رشيد مثل هذا في رسم البيوع من سماع اصبيغ وفي رسم بوضي من سماع عيسى وهو مما لا اختلاف فيه اعلمه سواء قال في الجارية ابيعها على انها عذراء أو على انها رقامة أو خذارة أو وصفها بذلك فقال ابيعها منك وهي عذراء أو رقامة أو وصفاة أو ابيعها منك وهي تزعم انها عذراء أو رقامة أو خذارة ذلك كله كالشرط لانه اذا قال انها تزعم انها على صفة كذا وكذا أو قالت عند بيعها اني على صفة كذا ولم يكن كذا ولا تبرأ فقد اوهسم انها صادقة فيما زعمت فكأنه قد باع ذلك وشرطه للمبتاع وانما يفتقر الشرط من الوصف في النكاح (لا) يردها المبيع بعدم مشروط (ان اتقى) الخط كذا في النسخة المقابلة على خط المصنف بالافراد وهو الموحود في أكثر النسخ والضعف للغرض ويلزم من اتقائه اتفاقه المالية لانها من الغرض وفي بعض النسخ لان اتقائه بضمير التنبيه وهو ظاهر من حيث المعنى لان المراد انه اذا شرط ما لا عرض فيه ولا مالمة فانه يلغى كشرطه في العبد انه أى فوجده كاتبه وفي الامة انما ائيب فيجدها بكر او لا عذر له لكن لم يتقدم في كلام المصنف الا الغرض الخط في السلم عند قول المصنف والافسد ما به ناله لا الجميع في التنبيه الرابع وقد اختلف فيمن شرط شرط ليس بفاسد ولا يتعلق بالوفاء به منفعة هل يلزم الوفاء به أم لا كنعين الدراهم والدنانير التي لا تختلف الاغراض فيها نقله عن النخعي (و) ردها المبيع (و) وجود (ما) أى عيب فيه (العادة السلامة منه) منقص للثمن كالباق وسرقه أو للذات كخصاء العبد أو للتصرف كعسر وتخت أو مخوف العاقبة كخدام أصل (كعور)

اتقائه) أى الغرض (قوله يلغى) بإجماع الغين أى لا يعتبر الشرط (قوله لكن لم يتقدم الخ) استدل على وهو ظاهر لرفع ايمامه سلامته من الخدش (قوله فيه) أى المبيع (قوله والذات) عطف على للثمن (قوله والتصرف) عطف على للثمن (قوله كعسر) بفتح العين والسين أى قوة اليد اليسرى وضعف اليمنى (قوله أو مخوف) عطف على منقص

(قوله ان كان) أى العور (قوله فان كان) أى العور (قوله الكتاب) بضم الكاف وشد التاء (قوله بذلك) أى اباؤه من الكتاب (قوله عيب الرد) أى العيب الذى للمشتري رد المبيع به (قوله لا يرد) بضم ففتح (قوله صغير) أى رقيق يسع فى صغره قبل أو ان كلامه المعتاد (قوله وجد) بضم فكسر أى بعد بلوغه سن الكلام المعتاد (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله ذلك) أى صممه أو خرسه (قوله منه) أى الرقيق (قوله وقطع) حذف معموله يؤذن بعمومه كل جزء ولو أثملة (قوله وفيها) أى المدونة (قوله وان حضر) أى المبيع المقطوع منه (قوله العقد) أى ولم يعلم المشتري الا بعد (قوله مقابلة) أى عدم الرد باق طعن ان حضر العقد (قوله انه) أى مقابلة (قوله نص) أى ٦٣٢ منصوص (قوله واجب) بفتح الجيم (قوله وان زاد) أى الخضاء أو الحب مبالغة

وأولى عى والمبيع غائب أو المبتاع لا يبصر ان كان ظاهرا فان كان خفيا ردم مع حضوره وابهصار  
مشتريه وذهاب بعض نور العين كذهابه كاه حيث كانت العادة السلامة منه وأدخلت  
الكتاب الا باق والسرقة ولو فى صغير روى أشهب عن مالك رضى الله تعالى عنهم فى صبي يابى  
من الكتاب ثم ساع كبيرا فلا يمتنع رده بذلك ابن عرفة الباجى عيب الرد ما تقيص الثمن كعور  
ويباض عين وصمم وخرس الشيخ عن الموازية لا يرد صغير ويدا صم أو خرس إلا أن يعرف ذلك  
منه فى صغره (وقطع) لبعض الجسد ابن عرفة وفيها ولو لا صبع اه الخط وانظر قوله ولو لا صبع  
فان ظاهرا ان قطع دون الاصبع خفيف وليس كذلك بل ذهاب الاثمة عيب وفى الشامل وقطع  
وان حضر العقد على المنصوص اه الخط ظاهرا ان مقابلة تقيص ويجوز الظاهر انه نص انظر  
التوضيح (وحصاء) بكسر الخاء الموحدة والمد ابن عرفة ابن الجلاب والخصاء والحب والرقى  
والافضاء زاد فى الشامل وان زاد فى غنمه أى لانها منفعة غير شرعية كزيادة غنم الامة المغنبة فتد  
وان زاد غنمها فانه فى الغلاب والحب كالخصاء وهذا فى غير غنم أو بقر معدل لعل فلا يرد  
بخصائه انما زيادة لا يستعمل منه الا انطوى وقيل لحم فحل الغنم اطيب من لحم خصيه والحق  
الرجوع فى حديث المعروف فانه عجم (واستحاضة) فى على أو وخش فى التوضيح وهو ظاهر المذهب  
وهو الصواب وفى الشامل وقيل بدبذبتهم اعفد البائع فان حاضت عند المبتاع حبضة استبرأ  
وتعادى بها الدم فهو من المبتاع ولا رد بها ان قبضها فى نقاء من حبضها فان قبضها فى أوله  
وتعادى استحاضة فلا ردها نقله ابن عرفة عن الخمي ابن عرفة الباجى روى محمد مدة  
الاستحاضة التى هى عيب شهران (ورفع) أى تأخر (حبضة استبرأ) عن وقت مجيئها زمانا  
لا يتأخر لئلا ينسحب فى نوازلها الذى فى المدونة ارتفاع الحيض انما هو عيب فى المرتفعة التى  
فيها المواضعة لافى الوحش التى لا مواضعة فيها وكذلك فى المقرب والمختصر ثم أن ابن عتاب  
أفتى بانه عيب حتى فى الوحش التى لا مواضعة فيها واحتج بان المبتاع يقول لا أصبر على ارتفاع  
حبضتها كما ان حملها عيب وان كانت وخشا الى هذا ذهب ابن العطار وقد رأيت لأصبع عن  
ابن القاسم ما قاله ابن عتاب انتمى هذا كله اذا ارتفع حبضها فى الاستبراء ولم يعلم قدمه فان  
علم قدمه فهو عيب مطلقا ابن نونس ابن القاسم ان علم أنها لا تحيض وسنهاست عشرة سنة  
وشهرها فعيب فى جميع الرقيق فارضة أو دنية أو من سبي العجم وفى الشامل لا ترد فى الايام اليسيرة

فى رده به (قوله لانها) أى  
قنية العيب المخصى أو  
المحبوب للدخول على النساء  
وخسد متين (قوله فترد)  
بضم التاء وفتح الراء أى  
الامة بالفناء (قوله وان  
زاد) أى الغنم (قوله  
وهذا) أى الرد بالخصاء  
والحب (قوله فلا يرد) بضم  
الياء وفتح الراء (قوله  
على) بكسر اللام وسند  
الياء أى جملة (قوله وهو)  
أى الرد بالاستحاضة فى  
العلية والوخش (قوله  
وقيل) بضم فكسر مثقلا  
أى الرد بالاستحاضة (قوله  
بثبوتها) أى الاستحاضة  
(قوله فهو) أى الضمان  
(قوله ولا رد بها) أى  
الاستحاضة الحادثة عند  
المشتري بعد الحيض (قوله  
ان قبضها) أى المشتري  
الامة (قوله فى أوله) أى  
الحيض (قوله وتعادى) أى

الدم بعد تمام أكثر حبضها (قوله له) أى المشتري (قوله مجيئها) أى الحيضة (قوله لا يتأخر) أى  
الحيض (قوله المرتفعة) أى العلية (قوله المقرب) بضم ففتح مثقلا (قوله بانه) أى تأخر الحيض (قوله واحتج) أى استدلت ابن  
عتاب (قوله حملها) أى الامة (قوله ولم يعلم) بضم الياء (قوله علم) بضم العين (قوله مطلقا) أى فى الجملة والوخش (قوله أنها)  
أى الامة

(قوله وعنه) أي مآل لا رضى الله تعالى عنه (قوله شهرين) صله ارتفاع (قوله عيب) خبران (قوله له) أي المشترى (قوله القتل) بفتح القاف والماء (قوله بميل إحدى الخدين الخ) ٦٣٣ تصوير للقتل (قوله والصور) بفتح الصاد

المهـملة والواو (قوله) ولما لم يحد مآل رضى الله تعالى عنه شهرها ولا شهرين وعنه أن ارتفاعها شهرين عيب وقبل شهر ونصف وقبل أربعة أشهر وقبل ينظرها الذناب بعد ثلاثة أشهر فإن لم يكن بها حمل حل له وطؤها فإن لم يطأها حتى طال طولها بطن معه أنما بمن لا يقيض فعيب انتهى (وتسمى) بفتحين وهو العمل باليد اليسرى وضعف اليمنى في ذكر أو أنثى على أو وخش ابن حبيب من العيوب القتل في العينين أو في أحداهما بميل إحدى الخدين إلى الأخرى في نظرها والميل في الخدين بميلان كل منهما عن الآخر إلى الجهة الأخرى والصورة بميل العنق عن الجسد إلى أحد الشقين مع اعتدال الجسد والزور في المنكب بميله كله إلى أحد الشقين والصدر ياشرف وسط الصدر كالخديبة والغزرى الظهر أو بين الكتفين ياشرفه كالخديبة والساعة بفتح فاحش (وزنا) ابن عرفة فيها الزنا ولو في العبد والخش عيب محمود وطورها غصبا عيب (وشرب) المسكر ابن عرفة وشرب المسكر وأخذ الامة أو العبد في شربه ولم تظهر به ما رأت عيب (وبخر) بفتح الموحدة والخاء المعجمة ابن عرفة وفيها بخر الفم عيب ابن حبيب ولو في عبد دق وفي الشامل وبخر فم أو فرج وقبل بخر الفرج عيب في الرائحة فقط (وخر) بفتحين في توضيح الجوهرى الزعر قوله الشعر بعض الموثقين الذكروا لا أنثى فيه سواء في الشامل وكزعر وان بجا جبين اتوقع بكذام وقبل ليس عيبا في غير العانة وسواء الذكروا لا أنثى (وزيادة سن) وراء الأسنان أو طول أحداهما لذكرا أو أنثى على أو وخش بمقدام الفم أو غيره حيث عات الزائدة على الأسنان أما زيادتهما موضع من الحنك لا يضر بالأسنان فلا (وظفر) بفتحين ابن عرفة ابن حبيب الظفر لحم نابت في شحم العين وسمع عيسى رواية ابن القاسم والشعر في العنسين ولا يختلف المبتاع أنه لم يره وفي الصحاح الظفر جلدة تنبت على بياض العين من جهة الأنف إلى سوادها (وبخر) بضم العين وفتح الجيم فسر المصنف بكبر البطن وابن عرفة بعقدة على ظهر الكف أو غيره من الجسد والشاحح بما ينفع من العصب والعروق (وبخر) بضم الموحدة وفتح الجيم ما ينفع على ظاهر البطن المبنى يصح ضبطهما في المتن بفتحين مصدرين ففي الصحاح الجبر بالتحريك خروج السرة وتوتوها وغلظ أصلها والعجر بالتحريك اللحم والتمتق يقال رجل أبحر بين البحر أبحر عظيم البطن (و) وجود أحد (والدين) دينة وأولى وجودهما معا وبتقدير أحد اندفع فوهم أن وجود أحدهما لا يردبه وأهل المراءى بوجودهما ظاهرهما يلدسراء الرقيق ذكره كان أو أنثى لا محبة هما من بلدهما بعده (و) وجود (ولد) وان منفك وكذا وجود زوج لامة حرا وعبد وزوجة للعبد حرة أو أمة قاله ابن الخاجب (لا) يرد الرقيق بوجود (جد) ليس قبل أبيه أو أمه (ولا) يرد بوجود (أخ) له شقيق أو لأب أو لأم (و) يرد الرقيق (بجذام) له وان علا أو أم وان عات لأن الملقى الذي خلق منه من السريانه ولو بعد أم بعين وكالجذام البرص الشديد وسائر ما تقطع العادة بسريانه للفرع (أو) (بجفونه) أي الأصل ذكره كان أو أنثى (بطبع) يسكون الموحدة أي جبله بكسر الجيم والموحدة بان كان بغلبة السوداء أو الوسواس الساكن في الإنسان فخلق الله تعالى خلق معه سكانه فصرعهم ووسوستهم بالطبع أي من أصل الخلقة

٨٠ في مخ (قوله لسريانه) أي الجذام (قوله أبعين) أي فرعا (قوله خلقه) أي الأذى (قوله له) أي الإنسان (قوله سكانه) أي الإنسان (قوله فصرعهم) أي السكان الإنسان (قوله بسريانه) أي جنون الطبع (قوله ترد) بضم ففتح

(قوله سقوطها) أى الواحد: (قوله غيرها) أى الرائحة (قوله يرد) بضم فتح (قوله لغو) خبر ناقص (قوله مطلقا) أى  
 فى مقدم أو مؤخر (قوله فيها) ٦٣٤ أى العبد والوصيفة (قوله الا لكثير) أى من الشيب (قوله فيها)

أى المدونة (قوله لانه) أى  
 تجعبد الشعر (قوله ذلك)  
 أى صهوة الشعر (قوله  
 فيها) أى المدونة (قوله  
 سود) بضم فكسر مثقلا  
 (قوله جعد) بضم فكسر  
 مثقلا (قوله ترد) بضم  
 ففتح (قوله وكان) أى  
 تجعبد (قوله رد) أى  
 المشتري (قوله به) أى  
 التجميد (قوله ناف) بضم  
 ففتح مثقل الفاء (قوله لان  
 الجعد الخ) علة يلف (قوله  
 السبط) بفتح فكسر (قوله  
 لانه) أى تجعبد شعرها  
 (قوله أو كان) أى تجعبد  
 شعرها (قوله النفوس)  
 فاعل كراهة (قوله ان كان)  
 أى الرقيق (قوله رجوعه)  
 أى الانقباض (قوله بوله) أى  
 الرقيق (قوله فيه) أى  
 الوقت (قوله لانه) أى البول  
 وهونائ (قوله به) أى البول  
 فى الفرش (قوله ليعلم) بضم  
 الياء (قوله ولى) بفتح  
 الهمز (قوله ببولها) أى  
 الامة نائمة (قوله ان بالت  
 عند أمين) أى بدل ان أقرن  
 الخ (قوله على انهما) أى  
 المتبايعين (قوله وجوده) أى  
 البول (قوله فان اختلغا)  
 أى المتبايعان (قوله حدونه)

أى مدونه (قوله لانه) أى  
 تجعبد الشعر (قوله ذلك)  
 أى صهوة الشعر (قوله  
 فيها) أى المدونة (قوله  
 سود) بضم فكسر مثقلا  
 (قوله جعد) بضم فكسر  
 مثقلا (قوله ترد) بضم  
 ففتح (قوله وكان) أى  
 تجعبد (قوله رد) أى  
 المشتري (قوله به) أى  
 التجميد (قوله ناف) بضم  
 ففتح مثقل الفاء (قوله لان  
 الجعد الخ) علة يلف (قوله  
 السبط) بفتح فكسر (قوله  
 لانه) أى تجعبد شعرها  
 (قوله أو كان) أى تجعبد  
 شعرها (قوله النفوس)  
 فاعل كراهة (قوله ان كان)  
 أى الرقيق (قوله رجوعه)  
 أى الانقباض (قوله بوله) أى  
 الرقيق (قوله فيه) أى  
 الوقت (قوله لانه) أى البول  
 وهونائ (قوله به) أى البول  
 فى الفرش (قوله ليعلم) بضم  
 الياء (قوله ولى) بفتح  
 الهمز (قوله ببولها) أى  
 الامة نائمة (قوله ان بالت  
 عند أمين) أى بدل ان أقرن  
 الخ (قوله على انهما) أى  
 المتبايعين (قوله وجوده) أى  
 البول (قوله فان اختلغا)  
 أى المتبايعان (قوله حدونه)

أى البول (قوله عدموا) بضم فكسر أى أهل المعرفة (قوله اقرارها) أى جعل الذات عند أمين (قوله وضعت) بضم  
 فكسر (قوله ان ذلك) أى البول (قوله لا يحلف) بضم ففتح فكسر مثقلا (قوله دعواه) أى المبتاع

(قوله هذا) أى ان الاظهر اشترا (قوله لكنه) أى ما نقله عن الواضحة استدراك عليه رفع ايمامه موافقة ما في المدونة (قوله نعم) أى المدونة (قوله بهذا القيد) أى الاشتار (قوله فيه) أى القيد ٦٣٥ (قوله به) أى التذكر (قوله على ذلك) أى

جعل الاشتار قيداً فيهما

(قوله الافراد) بكسر الهمز

أى افراد ضمير اشتريت

(قوله يؤتى) بفتح الفوقية

(قوله وهو) أى الفعل

(قوله تأول) بفتحات مثقلا

(قوله عليه) أى الفعل

(قوله وعليه) أى التأويل

بالفعل (قوله فلا يردان)

بضم ففتح أى العبد والامة

(قوله تقييده) أى عدم الرد

بالتشبيه (قوله لجعله) أى

ما في الواضحة (قوله لها)

أى المدونة (قوله وابن أبي

زيد) عطف على عبد الحق

(قوله خلافا) عطف على

تفسير (قوله) أى الخلاف

(قوله بأنه) أى الشأن (قوله

لو أراد) أى صاحب المدونة

(قوله قيد الاشتار) اضافته

للبان (قوله ان كانا) أى

الذكر والانثى (قوله بها) أى

بلد الاسلام (قوله وقته) أى

الختان (قوله منهما) أى

الذكر والانثى (قوله به) أى

الرقيق (قوله اقامته) أى

الرقيق (قوله عنده) أى بانه

(قوله ومشتري) بفتح الراء

(قوله ولم يبين) أى البائع

بالحديث (قوله انه) أى الرقيق

(قوله اقول) أى مشتريه

(قوله لانها) أى عهدة المستحق

الصفة من العبد والامة والاظهر اشترا بالالف الاثنين لايهام الافراد عود الضمير لخصوص  
الامة هذا على ما نقله عن الواضحة لكنه خلاف ظاهر المدونة كما نقله عن الواضحة  
خص الامة بهذا القيد ولم يجعل العبد مشار كالمشاركة لان تحت العبد يضعفه عن العمل  
ويذهب نشاطه ونذكر الامة لا يمنع جميع الخصال التي في النساء ولا ينقصها فان اشترت به كان  
عيبا لهما في الحديث وجعل في الواضحة الاشتار عائد على العبد والامة عياضاً ورأيت  
بعض المختصر بن اختصر المدونة على ذلك فتبين ان الافراد هو الموافق لظاهر المدونة ونحوه  
لأن الحاسب (وهو) أى المذكور من التخت والفحولة (الفعل) بان يؤتى العبد وتسحق  
الامة وهو ما في الواضحة وتأول عبد الحق المدونة عليه وعليه فلا يردان بالتشبيه في الكلام  
والحركات المصنف ينبغي تقييده بالوخش واما المترفعة فتشبهها عيب اذا المراد منها التأنيث وقاله  
عياض (او) هو (التشبيه) بان يؤتى كلامه وسو كانه وتذكر الامة كلامها وسو كاتها وهذا  
لأن ابني زيد يفعل امرى (تأويلان) سبهما ان عبارة المدونة بتخفيف العبد وتذكر الامة  
ويصرح في الواضحة بردهما بالفعل دون التشبيه بفعله عبد الحق تفسيرها وابن ابني زيد خلافاً  
واحتج له ابو عمران بانه لو اراد الفعل لكان عيباً ولو مرة واحدة ولا يحتاج الى قيد الاشتار في  
الامة نقله في التوضيح (و) رد الرقيق (تلف) بفتح القاف واللام أى عدم ختن (ذكرو) عدم  
خفض (انثى) وان كانا مسلمين رقيقين او وحشيين على المعنى من الاثنى من الثلاثة اقوال (مولد)  
بضم الميم وفتح اللام والواو مثقلا كل منهما بايد الاسلام وفي ملك مسلم (او طويل الإقامة) بها  
بين المسلمين وفي ملكهم وفات وقته منهم ما بان بانها طوراً يخشى مرضهما ان ختمتا فبالشرط  
ثلاثة اسلام الرقيق وولادته في بلد الاسلام او طول اقامته بها في ملك مسلم وفات وقت الختن  
(و) رد الرقيق (تختن) محلو بهما (اى الذكر والانثى) خوف كونه رقيق مسلم ابى الهمم والختن  
يطاق على ما يفعله بالذكر كثيراً وبالاتى قليلا قاله في المصباح وروى احمد وابوداود عن ام عطية  
رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر خاتمة تختن فقال اذا خنت فلا تنكحى  
وشبه في الرد فقال (كبيع بعهدة) اى ضمان من عيب قديم ومفعول بيع (ما) اى رقيمة (اشترى)  
اى البائع الرقيق (ب) شرط (براة) من عيب لا بعلة البائع به مع طول اقامته عنده سواء كانت  
البراة صراحة او حكماً كوهوب وموروث ومشتري من ميراث ولم يبين عند البيع انه هبة او  
ميراث فليست برده اقول لو علمت انك ابتعته ببراة او ملكته هبة او اشتريته من ارث لم اشتره  
منك بعهدة اذ قد اصيب به عيباً وانت مفلس او عديم فلا رجع على بائعك او واهبك ولا يصح  
تفسير العهد بضممان المبيع من استحقات لانها تثبت ولو اشترط سقوطها فان شرط سقوطها  
في الشراء ثم باع بشرط ثبوتها فلا يرد عليه اذ لو استحق من المشتري ولم يتمكن من رجوعه بتمنه  
على بائعه رجع به على البائع الاول لانها شرط سقوطها ولا بعهدة الثلاث أو السنة لان  
ما يحدث فيها من المشتري الاول والقديم من البائع الاول وعكس كلام المصنف ببيعة ببراة  
ما اشترى بعهدة قيل يرد به لانه داع للتدليس وظاهر مختصر المتبعية ترجحه وقيل بعضى مع

بفتح الحاء (قوله ولو اشترط) أى البائع (قوله فان شرط) بضم فكسر (قوله سقوطها) أى عهدة المستحق (قوله فلا يرد) بضم ففتح

(قوله رجع) أى المشتري (قوله به) أى عنده (قوله فيها) أى عهدة الثلاث أو السنة (قوله ببيعة ببراة) ما اشترى بعهدة بيان عكس

كلام المصنف (قوله قبل يرد به) خبر عكس (قوله ترجحه) أى الرد به



يكون) أى المبيع (قوله  
 فلا يرد) بضم ففتح أى المبيع  
 (قوله انكار الرده) حال  
 من لا أدرى الخ (قوله لانه)  
 أى عيب البيض (قوله  
 يطلع) بضم الياء وفتح اللام  
 (قوله فيها) أى المدونة (قوله  
 لانه) أى البيض (قوله  
 داس) أى كتم عيبه عالمابه  
 (قوله والاولا) أى وان لم يداس  
 (قوله رجح) أى المشتري  
 (قوله قيمته) أى قيمته سليما  
 وقيمه معيبا (قوله والاولا)  
 أى وان لم تكن له قيمة بعد  
 كسره (قوله لا يدرى) بضم  
 الياء وفتح الراء (قوله وخطير)  
 عطف على يسير (قوله  
 ويخشى) بضم الياء (قوله  
 ومتوسط) عطف على يسير  
 (قوله بينهما) أى البسبر  
 والخطير (قوله ويرجع) أى  
 المشتري على الباقي (قوله  
 من الثمن) بيان لما ناب (قوله  
 كصدع) بفتح فسكون أى  
 خلل (قوله بدليل) اضافته  
 للبيان (قوله ويعلم) بضم  
 الياء (قوله منه) أى  
 عدم الرد بالمتوسط (قوله  
 واستحقاق محل جذوع)  
 لعل المراد استحقاق موضع  
 غرز جذوع من حائط الدان

بمخلاف غيرها فاعيب جميعه ولا يزول بالاصلاح وانما لا تنتفك عن عيب فالورد باليسير لا ضرر  
بالبائع وان الدور تشتري للقنية فتساح في عيبها اليسير بمخلاف غيرها وعن ابن رزق مسئلة  
الدور اصل برد الميسر المبيعات في العيوب وسعته يذكر التفرقة المتقدمة ويقول مسئلة  
الدار ضعيفة فلذا اخرج الناس الى توجيها (وفي قدره) أى العيب المتوسط الذى لا يرد به  
ويرجع بقيمته (تردد) نقيل بالعادة فاقضت بقيلته فقليل وما قضت بكثرتة فكثير وهو الاصل  
وقيل ما نقص معظم الثمن فكثير وما دونه فيسير فانه أبو محمد وأما نقص عن الثلث فانه أبو بكر  
ابن عبد الرحمن وأما نقص عن الربع ابن عرفة وفى ايجاب مطلق العيب المؤثر فى الثمن حكم الرد  
ولو فى الدور وتنحصر به بغير يسير فى الدور وغيرها ثلثتها فى غيرها فقط للباجى عن بعض  
الاندلسيين وابن سهل عن نقل الكتاب الجامع اقوال مالك رضى الله تعالى عنه المؤلف لامي  
المؤمنين الحنك بن عبد الرحمن رواية زياد بن وجدة فى ثوب ابتاعه يسير خرق يخرج فى القطع  
ونحوه من العيوب فلم يرد به ووضع قدر العيب وكذا فى كل الاشياء مع نقله عن المختصر الكبير  
لا يرد الا عيب كبير يخاف عاقبته وعماض عن ابن رزق متا ولا عليه مسائل المدونة وغيرها  
مخجالة بتمه قدم قولها فى الكى ونقل الأكثر عن المذهب وعليه قال القبطى عن الشيخ وعبد الحق  
عن بعض شيوخه عيوب الدور ثلاثة يسير لا ينقص من الثمن لغو وخطير يستغرق مظهره  
أو يخشى سقوط حائط يثبت به الرد ومتوسط يرجع بمنايه من الثمن كصدع يسير يحاط وفي حد  
الكثير ينشأ الثمن أو ربه ثلثها ما قيمته عشرة مائة قبل ورابعها عشرة مائة وخامسها  
لا حاد ما به الرد الا بما ضر (ورجع) المشتري على البائع (بقيمه) أى العيب المتوسط (كصدع)  
يفتح الصاد وسكون الدال المهملين اى شق (جدار يخف) بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة  
(عليها) اى الدار الانهدام (منه) أى بسبب صدع الجدار ظاهره انما لا ترد به ولو تخف سقوط  
الجدار من صدعه وبه صرح اللخمي وهو ظاهر المدونة وقال عبد الحق وابن شهاب وغيرهما  
ترده وتاولوا انه ان خشي هدم الحائط من الصدع فيه انه يجب الرد به وقيل يرد ولو خف هدم  
الحائط اذا كان ينقص الدار كثيرا عماض وهو صحيح المعنى واستدل من لم يرد له الرد بهدم الحائط  
بانه لو استحق لم يمكن له رد فكيف يرد اذا كان به صدع وقرق الآخرون بانه فى الاستحقاق  
لا ضرر عليه لاخذ قيمته من البائع بخلاف صدعه فانه يضطره الى بئانه والنفقة فيه ونص ابن  
الحاجب وفيها الصدع فى الجدار وشبهه ان كان يخاف على الدار ان تهدم منه رده والا فلا

الحق وموافقه (قوله انه) أى الشان (قوله ان خشى) بضم فسكسر (قوله فيه) أى الحائط (قوله انه) أى الشان فى (قوله يجب) أى ينبت (قوله اذا كان) أى هدم الحائط (قوله له) أى المشتري (قوله بانه) أى الحائط صله استبدل (قوله له) أى المشتري (قوله به) أى الحائط (قوله فرق) بفتحات مخففة أى بين صدع الحائط واستحقاقه (قوله بانه) أى المشتري الخ صله فرق (قوله عليه) أى المشتري (قوله لاخذنه) أى المشتري (قوله وفيها) أى المدونة (قوله وشبهه) أى الصدع عطف عليه (قوله منه) أى الصدع (قوله رد) أى المشتري ان شاء (قوله به) أى الصدع (قوله والا) أى وان لم يخف ان يهدم الدار به



(قوله انه) أى الشأن (قوله لو خيف على الحائط) أى الانهدام بصدعه (قوله وبه) أى عدم ردها به صريح (قوله وحر) أى عدم ردها به (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله لها) أى المدونة (قوله قولها) أى المدونة (قوله فان كان) أى الصدع (قوله منه) أى الصدع (قوله وجد) بضم فكسر (قوله منه) أى الصدع (قوله سقوطها) أى الدار (قوله فله) أى المشتري (قوله اختصارها) أى المدونة من إضافة المصدر لقوله (قوله أبو سعيد) فاعل اختصار ٦٣٩ (قوله لان لفظها) أى المدونة الخ

تعقب (قوله قول ابن عبد الرحمن) فاعل يؤكده (قوله تفسير) خبر قول محمد (قوله لها) أى المدونة (قوله به) أى صدع الحائط (قوله ان كان) أى صدع الجدار (قوله به) أى قطع المنفعة (قوله جواز) أى عطف الخاص على العام باو (قوله باو) تنازع فيه عطف جواز (قوله له) أى ملح ماء بئرها يحمل الخلاوة الخ (قوله خاص على عام) (قوله منه) أى قطع المنفعة (قوله اساسها) أى الدار (قوله كثير) خبر فساد الاول وما عطف عليه (قوله انه) أى سوء الجار (قوله لانه) أى سوء الجار (قوله احوالها) أى صفات الدار (قوله فيه) أى قوله والصواب انه ليس بعيب الخ (قوله ترد) بضم التاء وفتح الراء أى الدار المكتراة (قوله به) أى سوء الجار (قوله ان لم يعلم) أى المكترى به حال عقد كرائتها (قوله وقال غيره) أى ابن المواز (قوله ليس) أى سوء

في التوضيح وظاهر قوله ان كان يخاف على الدار انه لو خيف على الحائط فلا ترد به وبه صرح اللخمي وعياض وهو ظاهر الكتاب الخط وانظر ما نسبته ابن الحاجب لها مع قولها ومن ابتاع دارا فوجد فيها صدعا فان كان يخاف منه سقوط الجدار فايردوا الا فلا ٨١ والله اعلم ابن عرفة وفيها ان وجد بالدار صدع يخاف منه سقوطها فله الرد والا فلا وتعقب عبد الحق اختصارها أبو سعيد يخاف منه سقوط الجدار لان لفظها يخاف منه سقوطها قلت اختصارها الشيخ على لفظها ويؤكده التعقب قول ابن عبد الرحمن قول محمد ان لم يخف على الدار من الصدع الهدم غرم البائع مائة من ثمنها تفسيرها ولو خيف من صدع الحائط هدمه في رد الدار به قالها ان كان ينقصها كثيرا وصدع الجدار الذي لا يخاف عليها السقوط منه متوسط في كل حال (الا ان يكون) الجدار المنصدع (واجهتها) أى الحائط المواجهة للداخل الدار وهو الذي فيه بابها ونقص ثمنه اربعة ابربعه على الخلاف المتقدم فترده ولا قيمة له (او) أى وترد الدار (بقطع) أى عدم (منفعة) من منافعتها كذا في أكثر النسخ بصفة المصدر المضاف لفاعل وقوعه في بعض بقطع بالمتناة تحت بصفة مضارع معطوف على يكون وفاعله ضمير الجدار (كل بئرها) أى الدار حال كونها (بجمل) المأوى (الخلاوة) تمثيل لقطع المنفعة على النسخة الاولى وتشبيهه به في الرد على النسخة الثانية وفي بعض النسخ أو ملح بئرها الخ باو العاطفة على قطع عطف خاص على عام على جواز باو بعده في التوضيح منه وفي الشامل وفساد اساسها أو غور مائتها أو ملحوتها يحمل المذوبة أو تعقبين قواعدها وفساد حفره مرصها كثيرا الوانوغى البق عيب ولو في السرير وكثرة الخلل عيب وفي سوء الجار خلاف والصواب انه ليس بعيب لانه ليس برافع الى احوالها المشد الى فيه نظر والخلاف الذي أشار له حكاه في الطراز ابن المواز وسوء جار المكتراة عيب ترد به ان لم يعلم وقال غيره ليس بعيب في البيع وقال أبو صالح الحراني سمعت مالكا رضى الله تعالى عنه يقول ترد الدار من سوء الجيران ولم يأت الامن هذا الطريق المشد الى سمع ابن القاسم مالكا رضى الله تعالى عنه يقول اللهم انى اعوذ بك من الجار السوء في دار إقامة ابن رشد الهنة بجوار السوء عظيمة وقد روى عن مالك رضى الله تعالى عنه رد الدار بسوء الجار ومن اشترى دارا فوجد جيرانها يشربون فله ردها الصقل من اشترى دارا فوجد لها جيران سوء فذلك عيب ترد به الوانوغى وفي الشوم والجنان نظر والذي اختاره ابن عرفة انهم ليسا بعيب والصواب انهم ما عيب لان النفوس تكره ما قطعوا ولا تسكن الدار به ما غلبا واختاره البرزلى ابن عبد الغفور حكى عن جماعة من اصحابنا ان كثرة القمل في الثياب عيب فروا كانت او صوفا أو كنانا (وان قالت) الامة لمشتريها (أنا مستولدة) بضم الميم وفتح اللام لياتى أى أم ولد وأولى

الجار (قوله ترد) بضم ففتح (قوله ولم يأت) أى لم يرو عن مالك رضى الله تعالى عنه ردها من سوء الجار (قوله ردوى) بضم فكسر (قوله يشربون) أى مسكرا (قوله وفي الشوم) أى للدار باقة قارسا كنهها أو موت عماله أو سقوط جباهه أو عافيته (قوله والجنان) أى اذا هم ساكنها (قوله نظر) أى في كونه عيبا ترد به أم لا (قوله انهم) أى شومها وأذى جانها (قوله ولا تسكن) بضم فسكون ففتح (قوله واختاره) أى كونه ما عيبا ترد به (قوله حكى) بضم فكسر (قوله أولى) بفتح الهمز

(قوله وكذا) أي الامة في ان دعواها الخربة عيب ترد به (قوله قولهما) أي الانثى والذكر (قوله ذلك) أي أنا أم ولد أو حرة (قوله قبل البيع) صلة قول (قوله أو بعده) أي البيع (قوله وهما) أي الامة والعبد الخ حال (قوله أم ولد) أي أوحرة (قوله على المشتري) صلة تجزم (قوله لاتهمها) أي الامة (قوله بالكذب) أي في دعواها أنها أم ولد أو حرة (قوله لانه) أي قوله أنا أم ولد أو حرة (قوله انه) أي قولها أنا أم ولد أو حرة (قوله هذه المنزلة) أي دعوى الامة أمومة الولد في كونها عيبا ترد به (قوله ولوعلم) بضم العين (قوله كذبهما) أي الامة والعبد في دعواهما ٦٤٠ حر يسمي ما عابا (قوله فانه) أي قولها المذكور (قوله التعرض) أي القدرح

حرة وكذا المذكور وثبت قولها ما ذلك قبل البيع أو بعده وهما في ضمان البائع بعهدته ثلاث أو مواضعة أو خيار (لحجهم) الامة بقولها أم ولد على المشتري لاتهمها بالكذب لترجع لاتهمها (ليكنه) أي قولها أم ولد (عيب) فلهما مشتري ردها به و (ان رضى) المشتري (به) أي عيب دعوى أمومة الولد أو الحرية و اراد يبيعها (بين) بفحركات مثقلا لم يدر اثم انهم ادعت ذلك ويجوز عن اثباته لانه مما تكرر في النفوس وروى المديون عن مالك رضى الله تعالى عنه انه ليس بعيب ابن عبد السلام ودعوى العبد الحرية ينزل هذه المنزلة لان النفوس تذكره لاقدام على مثل هذا الاحتمال صدق العبد والامة ولوعلم كذبهما فانه يوجب تشو يشاعلى مالهما ما والتعرض بعرضه وقال غير واحد من الاندلسيين اذا اقام العبد أو الامة شاهدا بجر يته فلا يحكم له بها وقضى للمبتاع بالرجوع بالثمن على بائعه ان أحب لانه عيب فلو قال وانى قوله أنا حرة ونحوه وله رده به ان قاله في ضمان بائعه وبينه ان باعه مطلقا لوفى بالمسئلة وكان أظهر وأبلغ وظاهر المصنف عدم الحرمة ولو قامت قرينة على صدقها في الامومة أو في الحرية كشبهة الاغارة على الاحرار وسبهم مع شرائهم من تلك الجهة وفيه خلاف فقيل كذلك وقيل على مشتريها اثبات الرقبة (ونصرية) أي تأخير حجاب (الحبوان) شاة كان أو بقرة أو ناقة أو فرسا أو جارية أو أمة لارضاع لمعظم ضرعها و بكثر حبلهم اثم يبيعها على تلك الحال (كالشرط) لكون ذلك اجنها في كل حلقة ثم تظهر بخلافه فلشتر جها ردها لانه غرور فعلى المط يعنى أن التغرير القهلى كالشرط وهو ان يفعل بالمبيع فعلا يظن المشتري به كالأفلا يوجد قوله ابن شاس ابن عرفة هذا اذا ثبت أن البائع فعلا أو امر به لاحتمال فعله العبد دون سميده لكرهية بقائه في ملكه ومنه صبيغ الثوب القديم لم يوهم أنه جديد ومنه رقم أكثر ما ابتاع به السلعة عليها و يبعها بغيرها ولم يقل قامت على بكذا شد ما لك رضى الله تعالى عنه كراهته واتى فيه وجه الخلافة ابن أبي زمنين ان وقع خير فيه مبداه وان فات رد قيمته وقاله عبد الملك الصقل عن ابن أخى هشام بخبر في قيامها وفي فواتها فلا قل من قيمتها و غنها وفي المسائل الملقوطة الغرور بالقول لا يضمن به وفيه خلاف وبالفعل يضمن بلا خلاف فالاول كصير في نقد الدراهم ثم يظهر فيها زائف والخياط يقيس الثوب ويقول بكفى فيتمه فبقص والدليل بخطى الطريق والغار في تزويج الامة يقول انها حرة ومن أعار شخصا أناه خروقا عما به قائلا انه صحيح ومن قال لرجل في رمضان فان الفجر لم يطلع وقد علم طلوعه فعلى الضمان يؤدب ويأ كذا أدبه على المشهور ومن أنه لا يضمن واذا ضمنه يلزمه

(قوله بعرضه) بكسر فسكون أي موضع ذمه و مدحه (قوله بها) أي الحرية (قوله قضى) بضم فكسر (قوله ان احب) أي المبتاع (قوله لانه) أي قوله أنا حرة (قوله فلو قال) أي المصنف (قوله وانما) بفتح الغين المجبة أي لا يعتبر (قوله قوله) أي الرقيق (قوله وله) أي المشتري (قوله به) أي قوله أنا حرة (قوله ان قاله) أي أنا حرة (قوله وبينه) بفحركات مثقلا أي قوله أنا حرة (قوله مطا) أي سواء قاله وهو في ضمان بائعه أو مشتريه (قوله لمعظم ضرعها الخ) علة تأخير (قوله ثم يبعها الخ) عطف على تأخير (قوله لانه) أي انصريته وذكره لتد كبر خبره (قوله فعلى) بكسر فسكون فكسر مثقلا ههنا منسوب للفعل نسبة مجزئى لكانه نعت غرور (قوله الحط) أي قال (قوله العبد) فاعل فعل المضاف

لفعله (قوله بقائه) أي العبد (قوله ملكه) أي سميده (قوله ومنه) أي الغرور القهلى (قوله عليها) أي المثل السلعة صلة رقم (قوله خير) بضم فكسر مثقلا (قوله فيه) أي المبيع بين رده والتسليم به ان كان قائما (قوله وان فات) أي المبيع (قوله رد) أي دفع المشتري (قوله بخير) أي المشتري (قوله في قيامها) أي السلعة بين ردها والتسليم بها (قوله وفي قولها) خبر مقدم (قوله لا يضمن) أي الغار (قوله يضمن) أي الغار (قوله فالاول) أي الغرور القولى (قوله يتقد الدراهم) أي ويخير بحدوثها (قوله به) أي يخرق الاناء (قوله وقد علم) أي القائل (قوله من انه لا يضمن) بيان للمشهور

(قوله والثاني) أي الغرور الفعلي (قوله لقم) بفتح حمة أي اطعم (قوله ومن الاول) أي الغرور القولي (قوله كالأثن) بضم الهمز والمثناة جمع اثن (قوله تسليمة) أي من المالكية (قوله بها) أي التصريفة (قوله المصري) بضم ففتح مثقلا (قوله كان) أي المبيع (قوله لا يدل) أي تكرر الحطب (قوله وهو) أي اتحاد الصاع مع تكرار الحطب (قوله لا تصرف) بضم ففتح فضم مثقلا (قوله فن ابتاعها) أي فوجدها مصراة (قوله فهو) أي مبيعتها (قوله النظيرين) أي امساكها بئنه او ردها (قوله امساكها) أي بئنها (قوله به) أي حديث المصراة أي من حيث رد الصاع (قوله لانه) أي حديث المصراة ٦٤١ أو الشان (قوله منه) أي حديث المصراة (قوله الخراج

بالضمان) أي المقتضى عدم رد الصاع (قوله بقضى به على العام) أي يخصه فيخصص حديث الخراج بالضمان بغير المصراة (قوله اذ ارد) أي المبتاع المبيع (قوله لغولبنها) أي عدم اعتباره فيموز به مبتاعها بالا عوض لانه خراج والخراج بالضمان (قوله بدله) أي لبنها (قوله سماع القرينين) أي أئمه وابن نافع راجع لغولبنها (قوله والمشهور) راجع لرد الصاع بدله (قوله بناء على نسخ الخ) راجع لغولبنها (قوله وتخصيصه) أي حديث الخراج بالضمان (قوله به) أي حديث المصراة (قوله لان حديث المصراة) عليه تخصيصه حديث الخراج بالضمان وهذا راجع لرد الصاع بدله (قوله ضعف) بفتح ضاء مثقلا (قوله غير واحد) فاعل ضعف (قوله ولو كثر) أي اللين (قوله ان اختلف

المثل او القيمة بموضع ما هلك والثاني كن اقم شخصا سيده في رمضان بعد الفجر ومساائل التبدليس وصيغ الثوب القديم وتلطخ ثوب عبد بعد ادوئحو ذلك ومن الاول ما في مسائل اجوبة القرويين في القائل بيع سبعة ثلث لان ثقتي وملي فوجدهم بخلاف ذلك فلا يغرر شيئا الا ان يغيره وهو يعلم بحاله المازري لو كانت التصريفة في غير الامام كالأتين والادميات فلا مبيعا مع مقال لان زيادة لبنها ياتي يد في ثمنها التغذية ولدها قاله الشافعية ويجب تسليمة ابن زرقون عن الخطابي التصريفة في الادميات كالانعام وقال بعض اصحابنا لا ترد الامتية او شبه في الكون كالشرط فقال (كتلطخ ثوب عبد بعد اد) أو جعل دواة وقلم يده ان فعله السيد أو امر به (فبرده) أي المشتري المبيع المصري كان من النعم أم لا (بصاع) أي معه ان كان من النعم وظاهره اتحاد الصاع ولو تكرر الحطب حيث لا يدل على الرضا ونحوه لابن حجر وهو ظاهر قوله وتعد دية بعد دها ودليل رد الصاع ما في الصحيح من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصرفوا الابل والغنم فن ابتاعها فهو بخيرا انظر من بعد ان يعلم ان رضيا امساكها وان سقطها اردها وصاعا من عمر وقال اشهب لا تأخذ به لانه قد جاء ما هو ثابت منه وهو الخراج بالضمان ابن يونس حديث الخراج بالضمان عام وحديث المصراة خاص والخاص يقضى به على العام ابن عرفة اذ ارد التصريفة في لغولبنها ورد بصاع بدله سماع القرينين والمشهور بناء على نسخ حديث المصراة بحديث الخراج بالضمان وتخصيصه به الباجي لان حديث المصراة اصح قلت ضعف حديث الخراج بالضمان غير واحد اه وذكر ابن حجر ان حديث المصراة اصح وأثبت وشرط الصاع كونه (من غالب القوت) لاهل بلد المشتري عوضا عن اللبن الذي حلبه ولو كثر جدا أو قل جدا ان اختلف قوتهم كخطة وغيره وأرزدوخن هذا مذهب المدونة الباجي وهو المذهب وقيل يمتنع رد القوت لاهل بلد مالك رضي الله تعالى عنه في خبر لا تصرفوا الابل والغنم الخ هذا حديث متبع ليس لاحد فيه رأي ولذا صدر به ابن شاس وابن الحاجب واجيب للمشهور بانه اقتصار على غالب قوت المدينة اذ ذلك وتصروا بضم أوله وفتح ثانيه والابل مفعوله هذه رواية المتقنين قاله عياض والابن من صرتي رباعيا كن كى قال الله تعالى فلا تزن كوا أنفسكم والرواية بفتح أوله وضم ثانيه وصدر بها النووي من صرتي لا يبا وروى أيضا بالاضبط الاول ورفع الابل بالنيابة عن الفاعل من صرتي لا يبا ولو كان غالب قوتهم اللبن فانظروا رد صاع من لبن غيرها وان لم يكن في القوت غالب فقال البساطي يدفع صاعا ماشاء وقيل من الوسط (وحرم) بفتح فضم (رد اللبن) الذي حلب من المصراة للمانع لانه بيع لطعام المعاوضة قبل قبضه لوجوب رد الصاع عوضا عن اللبن وهذا يقيد حرمه رد غير اللبن من نقد أو عرض بالاولى واقتصر على اللبن لدفع قوتهم جواز رده اذ الاصل ان يرد على البائع عين

٨١ من في قوتهم شرط في كونه من غالب قوتهم (قوله متبع) بفتح الموحدة (قوله صدر) بفتح صاء مثقلا (قوله به) أي تعين التمر (قوله بانه) أي الحديث (قوله روى) بضم فكسر (قوله لانه) أي رد اللبن (قوله لطعام المعاوضة) أي الصاع (قوله لوجوب رد الصاع الخ) عليه لبيع طعام المعاوضة قبيل قبضه (قوله وهذا) أي التعليل ببيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله من نقد الخ) بيان غير (قوله بالاولى) بفتح الهمز (قوله اذ الاصل الخ) عليه قوتهم جواز رده

(قوله وأنه ان رد المصرة الخ) عطف على حرمة الخ (قوله وأنه يجوز الخ) عطف على حرمة  
والضمائر للأنسان (قوله وهو) أي المشتري الخ حال (قوله ما ذكر) أي وجبة وحلها (قوله حلفه) أي مبتاعها (قوله لذلك) أي  
اختبارها (قوله يشهد) بضم فسكون فسكون (قوله بذلك) أي أمسا كلها لاختبارها (قوله قبل) صله بشهد (قوله فخاف)  
بفتح فاء مثقلا (قوله من شراحه) ٦٤٣ بيان لمن (قوله وقيده) أي اعتبارا للشروط (قوله والا) أي وان نقص حلها عن حاب

شئنه وأنه ان رد المصرة بالتصريفة قبل حلها فلا شيء عليه وأنه يجوز رد اللبن مع الصاع وأنه يحرم  
رد غير الغالب مع وجوده (لا ترد المصرة بالتصريفة ان علمها) المشتري (مصراة) اللخمي ان  
اشترها وهو عالم ان المصرة فليس له ردها الا أن يجدها قليلة الدردون المعتاد من مثلها وان علم  
انها مصراة قبل أن يحلها فله ردها قبل حلها وامسا كلها لاختبارها بحلها وهل نقص نصيرتها  
يسير أم لا وكذا ان علم بعد حلها ما صيرت به له ردها وامسا كلها حتى يحلها او به لم عادت بها ابن  
عرفة يجب أن لا يرد لها به داما كما ما ذكر الابعده حلفه أنه ما مسكها الا لذلك الا أن يشهد  
بذلك قبل امسا كلها (أو) أي ولا تردان (لم نصير) بضم الفوقية وفتح الصاد المهملة (و) قد (ظن)  
المشتري حال شرائها (كثرة اللبن) ليكبر ضررها مثلا فحلف ظنه فليس له ردها في كل حال (الا  
ان قصد) بضم فسكون من اتخاذها اللبن لالحها ولا عملها (و) قد (اشتريت) بضم الفوقية  
وكسر الراء (وقت كثرة حلها) كفصل الريح أو عقب ولادتها (و) قد (كتمه) أي البائع عدم  
ثبوتها فلا يشتري ردها بلا صاع اذ ليست مصراة طفي ظاهره أن الشروط في فرض  
المسئلة وهو ظن كثرة اللبن وعلمه شرجه من وقت علمه من شراحه وقيده س وعج بحلها  
حاب مثلها والا فله ردها وان لم تتوفر الشروط وليس كذلك لافي الفرض ولا في القيد لان مسئلة  
الشروط ليست مقيدة بظن كثرة اللبن وانما هي مسئلة مستقلة في كلام أهل المذهب وليست  
مقدرة بكونها متحلب حاب مثلها ففيها ومن باع شاة حلوا بغير مصراة في ابان الحلاب ولم يذكر  
ما متحلب فان كانت الرغبة فيها انما هي في اللبن والبائع يعلم ما متحلب وكتمه فله مبتاع ان رضاه  
أو يرد لها كصبرة يعلم البائع كيلها دون المبتاع وان لم يكن علم ذلك فلا رد للمبتاع وكذلك  
ما تنوفس في انتمه من بقروا بل ولوبا عها في غير ابان لبنها ثم حلها المبتاع حين الابان فلم يرضها فلا  
رده كان البائع يعرف حلها أم لا اه وقال في الجواهر لو ظن غزارة اللبن ليكبر الضرر فمكان  
الحما فلا يثبت له به خيار وكذا لو اشترى شاة غير مصراة فوجد حلها قبل فلا رد له الا أن يعلم  
البائع مقدار حلها فباعها في ابان الحلاب ولم يعلم ما علمه منها فله الخيار لانه صار كبايع طعام  
يعلم كيله جزا فادون المشتري فله رده ولو كان في غير ابان لبنها فلا رد له لو علم البائع منها ما لم يعلم  
وقال انه يذهب بل يرد لها ولو اشترى شاة في غير ابان ان علم البائع حلها او قال محمد ان زيدا في غنما  
لمكان اللبن فله ردها لان على البائع أن يعلمه اذا كان المقصود منها اللبن واقتصر ابن عرفة على  
كلامها والجواهر واقتصر ابن الحاجب كلام الجواهر فأوهم كلامه أن الشروط مع قيد الظن  
فتبعه المصنف في توضيحه ومختصره ومن قلده من شراحه فقه ظهرك أن مسئلة الشروط  
مستقلة وان كلامه فيها مطلق غير مقيد بكونها متحلب حلاب مثلها ولم أر من قيدها بذلك غير من  
تقدم وظاهر كلامهم أو صريحه خلافا في ذلك قول المصنف في توضيحه تبعه الابن

مثلها (قوله ففيها) أي  
المدونة (قوله ابان) بكسر  
الهمزة وشدة الواو (قوله  
ولم يذكر) أي البائع (قوله  
فيها) أي الشاة (قوله انما  
هي) أي الرغبة (قوله  
والبائع يعلم الخ) حال (قوله  
وكتمه) أي ما متحلب عن  
المبتاع (قوله وان لم يكن)  
أي البائع (قوله ذلك) أي  
ما متحلب (قوله وكذلك)  
أي الشاة في تفصيلها (قوله  
من بقروا بل) بيان لما  
(قوله ولوبا عها) أي الشاة  
في غير ابانها مفهوم في ابان  
الحلاب (قوله فكان)  
أي كبر الضرر (قوله له)  
أي المشتري (قوله به) أي  
كون كبر ضررها الحما (قوله  
ولم يعلمه) أي البائع المشتري  
(قوله فله) أي المشتري  
(قوله لانه) أي البائع (قوله  
ولو كان) أي بيعها (قوله  
ما لم يعلم) أي المشتري (قوله  
ان علم البائع حلها) أي  
وكتمه عن المبتاع (قوله  
ان يعلمه) أي قدر ما متحلب  
(قوله كلامها) أي المدونة

(قوله والجواهر) عطف على كلامها (قوله كلامه) أي ابن الحاجب (قوله قيد الظن) اضافته للبيان (قوله عبد  
قتبعه) أي ابن الحاجب (قوله من شراحه) بيان لمن (قوله فيها) أي مسئلة الشروط (قوله قيدها) أي مسئلة الشروط (قوله  
بذلك) أي كونها متحلب حاب امثالها (قوله من تقدم) أي بن وعج (قوله خلافا) أي التقييد بذلك (قوله على ذلك) أي  
اطلاقها وعدم تقييدها بذلك

(قوله قال) أي س وعج  
 (قوله بعد حلها) صلة  
 المردودة (قوله وهو) أي  
 تعدده بتعدددها (قوله عليه)  
 أي تعدده بتعدددها (قوله  
 وهو) أي كثرة اللبن وذكره  
 التذكير خبره (قوله بدليل)  
 اضافته للبيان (قوله وعليه)  
 أي كونهما قولين (قوله  
 قال) أي اللخمي (قوله  
 وطائفة) أي جماعة من  
 أهل المذهب عطف على  
 المازري (قوله بحمله) أي  
 ما في الموازية (قوله وعليه)  
 أي الوفاق (قوله وهذا)  
 أي كون الحلبة اليوم (قوله  
 وهو) أي كونها اليوم  
 (قوله ذلك) أي مقدار  
 حلبي المقداد لها (قوله  
 وقال) أي عاض (قوله  
 من ذكر ثلاثة أيام) بيان  
 لما (قوله وجعلها) أي الأيام  
 الثلاثة (قوله وهو) أي  
 ما تختبر فيه (قوله فيكون)  
 بفتح الهمزة وشدة النون  
 (قوله وعليه) أي اعتبار  
 الحلبيات (قوله غيبته) أي  
 المشتري (قوله فله) أي  
 المشتري (قوله بصاع) أي  
 معه صلة رد (قوله ومجمله) أي  
 وان حلبي ثلاثة الخ (قوله  
 فيه) أي زمن الخصام

عبد السلام وقال أشبه له ردها في الوجهين لأنه عيب والعلم وعدمه انما يظهران في حكم  
 التدليس اه فابن العيب اذا كانت تحلب حلب امثالها اه ونقله البشاني واقروا قول فيه نظير  
 فان قول المدونة حلوب بصريح في أن الشروط في ظن كثرة اللبن وكذا قولها فان كانت الرغبة فيها  
 انما هي في اللبن وكذا قول الجواهر لو ظن غزارة اللبن الخ اذا الظاهر رجوع قوله الا أن يعلم البائع  
 الخ له وللمشبه به وتقييمه س وعج بحلب احلب من لها ظاهرا لا ينبغي التوقف فيه لأن نقصها عن  
 حلب امثالها عيب العادة السلامة منه فيرد به بدون اعمدة الشروط الثلاثة كما قالوا والله أعلم  
 (ولا) يجب رد صاع ان رد المصرة بعد حلبها (ب) عيب (غير عيب التصريفة على الاحسن) عند  
 التونسي من الخلاف وروى اشهب يرد معها صاعا لأنه يصدق عليه انه رد مصرة (وتعدد)  
 الصاع (بتعدددها) أي المصرة المردودة بالتصريفة بعد حلبها (على المختار) عند اللخمي  
 (والارجح) عند ابن يونس من الخلاف والظاهر عند ابن رشد وهو قول ابن السكاتب ابن زرقون  
 وليس عليه اهل وقال الاكثر يكتفي بصاع واحد لجميعها اذ غاية ما يفيد هذه التعدد كثرة اللبن وهو  
 غير منظور اليه بدليل اتحاد الصاع في الشاة وغيرها ومحل الخلاف في المشتراة بتعدد واحد فان  
 تعدد العقد تعدد الصاع بتعدددها اتفاقا (وان حلبي) بضم الحاء المهملة وكسر اللام المصرة  
 حلبي (فائدة فان حصل) لمشتريها (الاختبار) بالموحدة لتقدر له (ب) الحلبة (الثانية فهو) أي  
 حلبي (راضيا) فليس له ردها (وفي الموازية) أي المشتري (ذلك) أي ردها بعد الحلبة  
 الثالثة بعد حلقة انه ما رضىها (وفي كونه) أي ما في الموازية (خلاف) لما في المدونة فهم اقولان  
 وعليه المازري واللخمي قال وما في الموازية احسن وطائفة أو فاقا بحمله على ما اذا لم يحصل  
 الاختبار بالثانية وعليه الصقلي (تأويلان) \* (تنبيهات) \* الاول عجز المراد بالحلبة اليوم وهذا  
 ظاهر كلام س طي وهو غير ظاهر لمخالفة كلام اهل المذهب في المدونة اذا حلبها المشتري  
 مرة لم يمين ذلك فاذا حلبها الثانية وفي الجواهر حتى يحلبها ثانية فاذا حلبها الثالثة وفي ابن  
 عرفة وفي الحلبة الثانية ناقصة عن ابن التصريفة له ردها فان حلبها ثالثة وكذا في عبارات أهل  
 المذهب ولم أر من عبر بالايام وقال عياض في الاكمال ظاهر المدونة ان الحلبة الثانية لا تمنع الرد  
 لأن ما لكارضي الله تعالى عنه لم يأخذ بثلاثة أيام اذ لم تكن في روايته لكن هو معنى الثلاث  
 حلبيات ونقله الابن واقروا وقال في تنبيهاته لم يأخذ ما لكارضي الله تعالى عنه بما في الحديث من  
 ذكر ثلاثة أيام اذ لم تكن هذه الزيادة في روايته وجعلها المخالفون أصلا في أجل الخيار ومالك  
 رضى الله تعالى عنه لم يره أجلا محدودا الا بقدر ما يختبر فيه وهو يختلف باختلاف أنواعها  
 وقد تكون الثلاثة الايام في هذا الحديث المراد بها ثلاث حلبيات وهو نهاية ما يختبر به المصرة  
 اه فكان عجز ومن معه غاب عنهم هذا كله البني في بعض شيوخنا وعليه فلا بد ان يقيدها بحلب  
 المقداد كبقية وعشية مثلاً الثاني ابن عاشر اذا نامت كلام المصنف والمدونة وما فيهما من  
 التفصيل وجدتها لا تقبل التأويل لتصريحتها بالتفصيل وتبين لك ان التأويلين في كلام الموازية  
 لا في كلام المدونة على خلاف اصطلاحه والله تعالى أعلم \* الثالث محل قوله وان حلبي ثالثة  
 الخ اذا حلبت بحضور المشتري وأما اذا حلبت في غيبته فله ردها اذا قدم ولو حلبت مرارا بصاع  
 فقط وما زاد خراج بالضم ان نقله ابن عرفة عن ابن محرز ومجمله في حلبها في غير زمن الخصام

(قوله وان كثر) أى حياها فيه (قوله فيه) أى زمن الخصام (قوله لتوفية دينه) أى المدين صلة يبيع (قوله وان غائبين) عطف على مدين (قوله ثمنه) أى المبيع (قوله بينهم) أى الغائبين (قوله وصيته) أى الميت (قوله وعلى اعتبار بيع الميراث) أى مانع من الرد بعيب قديم (قوله منه) أى الميراث (قوله أو وما يبيع) أى أو كونه ما يبيع منه لقضاء دين وما يبيع منه لنفسه على الورثة (قوله انه) أى البيان (قوله فى الوارث) أى يبعه (قوله الرقيق) مفعول بيع المضاف لقائه (قوله فى الديون) صلة بيع (قوله يبيع براءة) خبر بيع (قوله وان لم يشترط) أى السلطان ٦٤٤ الخ بالغة (قوله وكذا) أى يبيع السلطان فى انه يبيع براءة (قوله فى الرقيق) صلة براءة (قوله اذا ذكر) أى

مغلبا فيه لا يمنع ردها وان كثر لان الغلبة فيه للمشتري (ومنعه منه) أى رد المبيع بعيبه القديم (بيع حاكم) على مدين مفلس أو ميت أو غائب لتوفية دينه أو غائبين اقسمة ثمنه بينهم (و) بيع (وارث) لقضاء دين على مورثه الميت أو تنقيده وصيته ومفعول بيع المضاف لقائه (قوله رقيقا) وقوله (فقط) راجع لحاكم ووارث أى لا غيرهما والرقيق أى لا غيره ابن عرفة وعلى اعتبار بيع الميراث فى كونه ما يبيع منه لقضاء دين فقط أو وما يبيع لقسم الورثة قولان للباجى وعياض عن غيره (بين) بفتح متعلا (انه) أى الرقيق (ارث) البناء ظاهره انه شرط فى الوارث فقط كالمدونة ونصها وبيع السلطان الرقيق فى الديون والمغرم وغيره يبيع براءة وان لم يشترط البراءة وكذا يبيع الميراث فى الرقيق اذا ذكر انه ميراث وان لم يذكر البراءة اه فظاهرها ان يبيع الحاكم يبيع براءة مطلقا وان لم يعلم المشتري أنه حاكم بخلاف بيع الوارث وفرق بينهما بان الحاكم لا يكاد يخفى ~~يكن~~ يعكز على حمل المصنف على هذا قوله بعد وخير مشترطه غيرهما اذا ثبت للمشتري من الحاكم التخيير عنده لجهله أنه حاكم فلما اذناها لقال وخير مشترط لم يعلم وكان خاصا بالوارث وبقي قوله ومنعه منه يبيع حاكم على اطلاقه ولذا جلق وغيره كلامه على قول ابن المواز ونصه قال مالا رضى الله تعالى عنه يبيع الميراث وبيع السلطان يبيع براءة الا ان يكون المشتري لم يعلم انه يبيع ميراث أو سلطان فيخير بين ان يرد أو يحبس بلا عهدة ابن رفس هذا احسن من قول ابن حبيب انه يبيع براءة وان لم يذكره وتوايه انه يبيع ميراث أو مفلس اه فهذا هو الذى اعتمد المصنف بدليل قوله ظنه غيرهما وبه تبين لك ان قول المصنف بين انه ارث مراده به ما يشمل حقيقة البيان وحصول العلم للمشتري من غيرهما اذا المراد حصول العلم وعليه المدار كما صرح به فى التنبيهات وان هذا القيد محذوف من الاول لدلالة الثانى عليه وانه لا فرق بين الحاكم وغيره فاحاله عليه تفت هو الصواب ورد عجب عليه غير صواب \* (تنبيهات) \* الاول شرط كون يبيع الحاكم والوارث يبيع براءة عدم علم الحاكم والوارث العيب فان علمه وكنهه فليس يبعه يبيع براءة لانه تدليس \* الثانى مفهوم رقيقا فقط ان يبعهما غير من عرض ودابة ليس يبيع براءة ولو شرطها فلا ينفع شرطه وللمشتري رده بعيبه القديم اذا ظهر \* الثالث ابن عابد السلام معنى البراءة التزام المشتري فى عقد البيع للبائع انه لا يطل به بشئ من سبب عيوب المبيع التى لم يعلمها قديمة كانت أو مشكوكا فيها وقال ابن عرفة البراءة ترك القيام بعيب قديم (وخير) صلة جل (قوله كلامه) أى

الوارث (قوله انه) أى المبيع (قوله وان لم يذكر) أى يشترط الوارث (قوله مطلقا) أى عن قديمه مذكوره انه ميراث (قوله انه) أى البائع (قوله فرق) بضم فس كسر مخفقا (قوله بينهم) أى الحاكم والوارث (قوله هذا) أى ان البيان شرط فى بيع الوارث لا الحاكم (قوله بعد) بالنص عند حذف المضاف اليه ونية معناه (قوله اذا ثبت الخ) على على هذا قوله بعد الخ (قوله جهله) أى المشتري (قوله انه) أى بائع الرقيق (قوله فلما اراد) أى المصنف (قوله ظاهرها) أى المدونة (قوله وكان) أى وخير مشترط لم يعلم (قوله على اطلاقه) أى عن تقسيمه يعلم المشتري انه حاكم (قوله ولذا) أى قوله وخير مشترطه غيرهما صلة جل (قوله كلامه) أى

المصنف (قوله ونصه) أى ابن المواز (قوله فيخير) أى المشتري (قوله ان يرد) بفتح فضم أى المشتري المبيع (قوله بضم هذا) أى تفصيل مالا رضى الله تعالى عنه فى بيع الحاكم والوارث (قوله انه) أى يبيع الحاكم والوارث (قوله متوايه) أى البيع (قوله فهذا) أى التفصيل فيهما (قوله وبه) أى قوله ظنه غيرهما صلة تبين (قوله وحصول) عطف على حقيقة (قوله من غيرهما) أى الحاكم والوارث (قوله وعليه) أى العلم بهما (قوله وان هذا القيد) أى بين الخ عطف على ان قول المصنف الخ (قوله الاول) أى الحاكم (قوله وانه) أى الشأن الخ عطف على ان قول المصنف (قوله ولو شرطها) أى البراءة الحاكم أو الوارث (قوله فى عقد البيع) صلة التزام (قوله للبائع) صلة التزام (قوله انه) أى المشتري (قوله لم يعلمها) أى البائع عيون المبيع

(قوله في الرد) صله خير (قوله وان لم يظهر له) أي المشتري الخ مباغاة (قوله صوابه) أي ظنه غيرهما (قوله عن ابن الموان) أي قوله قال مالك رضي الله تعالى عنه بيع الميراث وبيع السلطان بيع برائة الا ان يكون المشتري لم يعلم انه بيع ميراث او سلطان فيخير (قوله وتنفعه) أي المشتري (قوله جهلها) أي الحاكم والوارث (قوله وهو) أي قول ابن حبيب ٦٤٥ (قوله به) أي العيب (قوله ان

ظهر) أي العيب (قوله

حدث) بضم الحاء المهملة

وشدد الدال أي الافة

الطويلة (قوله ولم يطلع) أي

البائع (قوله على عيبه) أي

الرقيق (قوله ظنه) أي البائع

(قوله به) أي الرقيق (قوله

له) أي البائع (قوله وجوز)

أي البائع بفتح الحاء مثقلا

(قوله ان به) أي الرقيق

(قوله أخفاه) أي الرقيق

العيب (قوله منها) أي

عيبه (قوله فان كان) أي

البائع (قوله عله) أي البائع

عيب الرقيق مفهوم لم يعلمه

(قوله ولم تطل اقامته

عنده) مفهوم الشرط (قوله

واظهارها) أي عيوبه عطف

على كتم (قوله وغيره) أي

الرقيق (قوله من عيب قديم)

بيان لما (قوله وجب) أي

ثبت (قوله حلقه) أي البائع

(قوله وان لم يدع المتباع

عله) أي البائع العيب

مباغاة (قوله وهو) أي

حلقه (قوله مطلقا) أي عن

تقديمه بالخفي (قوله قوله)

أي ابن العطار على البت

في الظاهر ونفي العلم في الخفي

(قوله بانه) أي المشتري أو

الشان صله متعقبا (قوله برد) أي المشتري الرقيق المبيع براءة (قوله بما علم) أي البائع أي فلا فرق بين الظاهر والخفي (قوله

على الثاني) أي الحلف على نفي العلم مطلقا (قوله اعلامه) أي المشتري (قوله به) أي العيب (قوله ان كان) أي العيب (قوله منه)

أي العيب الخفي (قوله بان يذكره) أي البائع العيب الخفي تصويرا لعدم اجماله (قوله فان اجله وحده الخ) مفهوم ولم يعلمه (قوله

وفيه) أي الرقيق الخ حال (قوله فلا يكتفى) جواب ان اجله (قوله ونازعته) أي بعض المعاصرين (قوله انه) أي قوله سارق

بضم الخاء المعجمة وكسر التحتية مشددة في الرد والتماسك (مشتري) رقيقا من حاكم أو وارث (ظنه) أي المشتري البائع (غيرهما) أي الحاكم والوارث وان لم يظهر له عيب قديم البتاني وصوابه مشتري جهلها ليس له الرد لان جهل الحكم لا يمنع من توجبه ابن عبد السلام وهو اقرب وقال ابن حبيب ليس له الرد لان جهل الحكم لا يمنع من توجبه ابن عبد السلام وهو اقرب (و) منع من الرد (تبري غيرهما) أي الحاكم والوارث (في) بيعه (ه) أي الرقيق (بما) أي عيب (لم يعلمه) البائع المتبري منه فلا يرد به ان ظهر بعد الشراء (ان طالت اقامته) أي الرقيق عند بائعه حدث بسنة أشهر ولم يطلع على عيبه وغلب على ظنه انه لو كان به عيب لظهر له وجوز ان به عيبا أخفاه لان الانسان يحب ان يحجب عيبه ويظهر ابراره منه فان كان عله أو لم تطل اقامته عنده فلا ينفعه تبريه من عيوبه وسقى ظهر فيه عيب قديم فليست يردده على بائعه ومفهوم فيه ان تبري غيرهما في غير الرقيق لا يمنع من رده وهو كذلك والفرق بين الرقيق وغيره العقل وعدمه فالرقيق يمكنه كتم عيوبه لرغبته في بقاءه في ملك بعض ساداته واظهارها لكرهاته في بقاءه في ملك غيره وغيره ليس له عقل فظهر العيب فيه دليل على تدليس بائعه (تنبيهان) الاول الباجي والمأزري لا يجوز التبري في القرض لانه ان ائلف رقيقا وتبرأ من عيبه كان سلفا جريعا اه واما قضاؤه القرض فلا وجه لمنع التبري فيه الا اذا وقع التبري في قضائه قبل حلول اجله اتمه وضع وتحمل وهي ترجع لسلف جريعا اه الثاني ابن عرفة لا يرد في بيع البراءة بما يظهر من عيب قديم الا بينة أن البائع كان عالما به فان لم تكن بينة وجب حلقه ماله وان لم يدع المتباع علمه على رواية ابن حبيب ونقله عن اصحاب مالك رضي الله تعالى عنه المتبني وهو المشهور وفي كون حلقه على البت في الظاهر ونفي العلم في الخفي أو نفي العلم مطلقا قول ابن العطار وابن الفخار متعقبا قوله بانه انما يرد في البراءة بعلم وحكي ابن رشد الاتفاق على الثاني (واذا علمه) أي البائع عيب مبيعها كما كان أو وارثا أو غيرهما (بين) بفتح الحاء مثقلا البائع وجوبا (انه) أي العيب (به) أي المبيع (ووصفه) أي البائع العيب للمشتري ووصفا شافيا بعد اعلامه به ان كان خفيا كالسرقة والابق كاشفا حقيقته لان منه ما يغتفر ومنه ما لا يغتفر (أو أراه) أي البائع العيب (له) أي المشتري ان كان مما يرى كقطع وكى (ولم يعلمه) أي البائع العيب حين بيانه بان يذكره وحده مفعلا بان يقول يسرق كذا من كذا أو يأتى الى كذا أو يعقب كذا ثم يأتي بنفسه أو يوثق به اذا خاف مثلا أو بلا سبب أو يشرب كل يوم او كل مرة أو يزن بالاماء فقط أو بالحراثر أو مطلقا فان اجله وحده كسارق أو أبق أو سارق أو شارب أو مع غيره كسارق زان وفيه أحدهما فقط فلا يكتفى بالساطى نكتة تمسك ببعض المعاصرين بظاهر قولهم اذا أجل لا يفيد فقال لا يفيد مطلقا ولو ظهر انه سرق درهم او نازعته وقلت انه

الشان صله متعقبا (قوله برد) أي المشتري الرقيق المبيع براءة (قوله بما علم) أي البائع أي فلا فرق بين الظاهر والخفي (قوله على الثاني) أي الحلف على نفي العلم مطلقا (قوله اعلامه) أي المشتري (قوله به) أي العيب (قوله ان كان) أي العيب (قوله منه) أي العيب الخفي (قوله بان يذكره) أي البائع العيب الخفي تصويرا لعدم اجماله (قوله فان اجله وحده الخ) مفهوم ولم يعلمه (قوله وفيه) أي الرقيق الخ حال (قوله فلا يكتفى) جواب ان اجله (قوله ونازعته) أي بعض المعاصرين (قوله انه) أي قوله سارق

(قوله يسرق) بضم الياء وفتح الراء (قوله ومات) اى بعض المعاصرين (قوله ولم يرجع) اى المعاصر عن قوله (قوله ما قاله) اى  
 البساطى (قوله لا يشك) بضم ففتح (قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون اى البساطى (قوله فى ذلك) اى ما قاله البساطى (قوله  
 فيه) اى ما قاله البساطى (قوله ونصها) اى المدونة (قوله فان كانت) اى دبراته (قوله منغلة) بضم الميم وفتح النون وكسر  
 الغين المججمة مثقلة اى مدودة ٦٤٦ (قوله مثل العوالى) اى فى القرب من مدينة النبى صلى الله عليه وسلم

يقصد فيما يسرق عادة لان ظهراته ثقب أو أتى من ذلك بالعظيم الذى لا يخطر بالبال فلا يقصد  
 ومات ولم يرجع وأتباع على قولى لم يرجع عنه اه الحط ما قاله هو الظاهر الذى لا يشك فيه  
 وكأنه لم يقف على نص صريح فى ذلك وكلام المدونة والنوادر كالصريح فيه ونصها من باع  
 بعبر اقترأ من دبراته فان كانت منغلة مفسدة لم يبرأ وان اراد اياها حتى يدكر ما فيها من تغل  
 وغيره وكذا ان تبرأ فى عبء من سرقة أو باق والمبتاع بظن باق ليله أو الى مثل العوالى أو سرقة  
 رغيف فيوجد ثقب أو باق الى مثل مصر أو الشام فلا يبرأ حتى يبين امره اه فقهوه انه  
 لو وجد باق ليله أو يسرق رغيفاً يرى وفى النوادر ومن الواضحة قال مالك رضى الله تعالى عنه  
 وصحابه ومن تبرأ من عيب منه فاحش ومنه خفيف فلا يبرأ من فاحشه حتى يصف نفاحشه  
 من ذلك لا باق والمرة أو البر بالبعير ومثله من تبرأ من كى أو آثار بالجدد أو من عيوب  
 فرج فهو بدمه متناحش فى ذلك كله له رد وكذلك سائر العيوب وذكره ابن القاسم فى كتاب  
 محمد اه وفيه اذا تبرأ من عيوب الفرج فان كانت مختلطة ومنها المتفاحش لم يبرأ حتى  
 يذكر اى عيب الامور ليسير فانه يبرأ اه وان أتى بلفظ يشمل العيوب كلها كناية ولفظه  
 وهو يعلم بعضها فيه كايك عظماء فى قفة وسكر فى ماء فلا يتفقه هذا فى شئ ففقه من اكثر  
 فى برائه ذكرا أسماء العيوب لم يبرأ الا من عيب يريه اياه ويوقفه عليه والا فلا رد ان شاء اه  
 (و) منع من الرد (زواله) اى العيب بعد البيع وقبل اقبام به (الا عيباً) (محمل العود) بفتح  
 العين المهملة وسكون الواو اى الرجوع بعد زواله كبول بفرش فى وقت يسكر وسلس بول  
 وسعال مفروط واستحاضة ونزول دم من قبل ذكرو بياض عين ونزول ما مستقر وجدام وبرص  
 حيث قال أهل المعرفة انه يعود فان زواله ولو قبل البيع لا يمنع الرد قول ابن حبيب على  
 البائع ان يبين حصول البول فى الفرش وان انقطع لان عودته لا تؤمن وابن المواز ابن القاسم  
 وان انقطع البول عن المارية فلا يبعها حتى يبين لانه لا تؤمن عودته وكذلك الخيول فهو  
 عيب ترديه وقال أشهب فى البول فاذا انقطع انقطاعاً ينقض له السنون الكثيرة فاعليه  
 ان يبين وأما انقطاع لا يؤمن فان لم يبينه فللمبتاع الرد اه (وفى زواله) اى عيب التزويج  
 (بموت الزوجة) للعبد الذى دخل بها والزوجة لامة الذى دخل بها اذ الاقوال الثلاثة فيه  
 أيضاً قال الزوج اشملهما ويقول وطلاقة أى الزوج الشامل لهما باضافة اسم المصدر الى  
 فاعله أو مفعوله ابن رشد اما عيب الزوجية فى الامة والعبد فاختلف هل يذهب بارتفاع  
 العصمة بموت أو طلاق أو لا ثلاثة أقوال ومثله فى التوضيح (وطاقتها) أى الزوجة وكالطلاق  
 الفسخ والواو بمعنى أو (وهو) أى الزوال بالموت أو الطلاق (المتأول) بفتح الواو ومشددة أى  
 الذى دهمت المدونة عليه عند فضل (والاحسن) عند التوسى فى قولها واذا اشترى أمة وهى

(قوله فيوجد) اى العبد  
 (قوله ينتب) اى الجدران  
 لسرقة ما فيها (قوله مثل  
 مصر والشام) اى فى  
 البعد من مدينته عليه  
 الصلاة والسلام (قوله  
 منه) اى العيب (قوله من  
 ذلك) اى المتقسم الى  
 فاحش وخفيف خبره مقدم  
 (قوله سائر) اى باقى قوله  
 وفيها) اى المدونة (قوله  
 ففيها) اى المدونة (قوله  
 يريه) اى البائع المتناحش  
 (قوله اياه) اى العيب (قوله  
 ويوقفه) اى البائع المتناحش  
 (قوله عليه) اى العيب  
 (قوله والا) اى وان لم يره  
 اياه ولم يوقفه عليه (قوله  
 فله) اى المبتاع (قوله به)  
 اى العيب (قوله ونزول  
 ماء) اى من العين (قوله  
 وابن المواز) عطف على ابن  
 حبيب (قوله وكذلك)  
 الخيول) كذا فى الحط ولم  
 ارضبطه ولا تنسيره (قوله  
 التى دخل) اى العبد (قوله  
 اذ الاقوال الثلاثة)  
 الا نسبة فى الزوجة الخ  
 هله أو الزوج (قوله فيه)

اى الزوج خبر الاقوال (قوله فلو قال) اى المصنف (قوله لشملهما) اى الزوجة والزوج (قوله ويقول) اى المصنف فى  
 مع التعبير بالزوج (قوله اسم المصدر) اى الطلاق اذ المصدر التطلق (قوله عند فضل) صلة المتأول (قوله فى قولها) اى المدونة  
 (قوله وهى) اى الامة الخ حال من امة بلا مسوغ



(قوله لم يعلم) أي المشتري بتزوجها (قوله له) أي المشتري (قوله من زوجية) بيان لما (قوله جوت الخ) صلة زال (قوله لان الموت يقطع التعلق الخ) صلة للفرق بينهما (قوله فرضها) أي الاقوال الثلاثة (قوله انتزعاها) أي السيد الامة (قوله منه) أي العبد (قوله علة) اضافته للبيان (قوله به) أي العيب صلة الرضا (قوله اطلاع) أي لا تشتري ٦٤٧ (قوله عليه) أي العيب (قوله صراحة

الخ) بيان لنوع الرضا (قوله من قول الخ) بيان لما (قوله الاول) أي الاستغلال قبل الاطلاع على العيب (قوله مطلقا) أي منقضا أم لا (قوله الثاني) أي الاستغلال بعد الاطلاع على العيب وقبل الخصام (قوله الثالث) أي الاستغلال في زمن الخصام (قوله فان كان) أي الاستغلال (قوله وقف) انضم فكسر أي المبيع (قوله وكذا) أي ما ذكر في عدم دلالة على الرضا (قوله سكوتية) أي المشتري (قوله بعده) أي العلم بالعيب (قوله ولو في زمنه) أي الخصام (قوله لان شأنه) أي استعمال الرقيق والدابة (قوله هذا) أي ان استعمال الرقيق والدابة بعده رضا (قوله ان الغلة للسخن له) أي المشتري بيان لما يأتي بجذف من (قوله لانه) أي ما يأتي الخ علة لا ينافي الخ (قوله عن رده) أي المبيع صلة سكنت (قوله في اليوم) صلة سكنت (قوله في المدونة) خبر مقدم (قوله علة) أي المشتري بعيب المبيع (قوله برد) بفتح فضم أي يمكنه الرد (قوله لغيره) أي الوقت علة (قوله لم يكن) لانه لم يكن

في عدة من طلاق فلم يعلم حتى انقضت عدتها فلا رد له بما زال من زوجية جوت أو طلاق (أو) يزول (بالموت فقط) دون الطلاق قاله أشهر وأبن حبيب (وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف لان الموت يقطع التعلق دون الطلاق الخط ظاهره سواء كانت راتعة أم لا وفي التوضيح القول الثاني لأشهب وابن حبيب انه يذهب بالموت دون الطلاق ابن حبيب الا ان تكون راتعة أي في الموت ابن رشد وهذا أعدل الأقوال (اولا) يزول عيب التزوج جوت أو طلاق لان من اعتاده لا يصبر عنه قاله الامام مالك رضي الله تعالى عنه البساطي لا ينبغي أن يعدل عن هذا (أقوال) ثلاثة في التزوج باذن السيد بدون تسلط العبد عليه مع الوطء لا يغير اذنه أو مع تسلط عليه فلا يزول ولو لم يوطأ ولا بذنه بدون تسلط ووطء فيزول باحدهما اتفاقا واشهر فرضها في التزوج ان من وهب لعبد امة ووطئها ثم انتزعا منه فلا يلزمه بيان عند بيعه وبه صرح التونسي وبه في ابن عبد السلام بغير بيان علة تعلق القلب فيه (و) منع رد الرقيق وغيره بعيب قديم (ما) أي شيء (يدل على الرضا) من المشتري (ب) بعد اطلاعه عليه صراحة أو ظهورا من قول كرضيت او فعل كركوب واستخدام وكاتبه وتزوج واجارته واسلام الصنعة (الاما) أي شيئا (لا ينقص) بضم التحتية وفتح النون وكسر القاف مشددة أو بفتح فسكون فضم ومفعوله محذوف أي المبيع البنا في الاستثناء هنا منقطع لان ما لا ينقص لا يدل على الرضا ولودل عليه لمنع الرد والاصل من كلام ز وغيره ان الاستغلال اما قبل الاطلاع على العيب أو بعده وقبل الخصام أو في زمن الخصام اما الاول فليس رضا مطلقا واما الثاني فهو رضا مطلقا واما الثالث فان كان منقضا كالركوب فهو رضا وان كان غير منقص فليس رضا (كسكني الدار) بنفسه او مكانه غيره على ما بقية قوله لا في ووقف في رهنه واجارته خلاصة وادخات الكاف القراءة في المحجف والمطالعة في الكتاب واقتضال الحائط زمن الخصام أي انه يخاصم البائع بعد الاطلاع على العيب وكذا ما نشأ لاعتن تحريك كائن ووصوف فلا يدل على الرضا ولو في غير زمن الخصام الا طول سكوتيه بعده لم العيب فلا يرد بعده كسكني دارا واقتضال حائط بعده وقبل الخصام وكاستعمال دابة أو رقيق ولو في زمنه فرضي لان شأنه التمتع بخلاف السكنى ونحوها ولا ينافي هذا ما يأتي ان الغلة للسخن له لانه في غلة لا تنقص كائن وفي غلة قبل الاطلاع على العيب تنقصه أم لا لا فيما ينقص بعده علم العيب ولو في زمن الخصام ولا في التي لا تنقص قبل الخصام وبعده علم العيب (و) ان اطلع المشتري على عيب قديم في المبيع بعده ثم اراد رده على بائعه به فلم يقبله وادعى ان سكوتيه رضا بعيبه وانكر المشتري كونه رضاه (حلف) المشتري ان سكوتيه ليس رضا (ان سكنت) المشتري بعده علمه بعيب المبيع عن رده (بالعذر) مانع له من رده (في اليوم) ونحوه فان حلف فله الرد وان لم يكن فلا في المدونة وكذلك لو مضى بعده علمه وقت برد في مثله وامكن لا يعدل الرضا لغيره كيووم ونحوه ويحلف بالله ان لم يكن رده رضا ولا كان الا

لا يعدل راضيا بترك رده فيه (قوله ويحلف) أي المشتري (قوله ان) بفتح فسكون واسمها ضمه لسان محذوف (قوله لم يكن) أي تركه الردي فيه (قوله منه) أي المشتري صلة رضا (قوله ولا كان) أي سكوتيه

(قوله على القيام) أي قصد الرد (قوله طلقا) أي عن تقييده بقربه (قوله وهو) أي الحكيم (قوله كذلك) أي المذكور (قوله  
 فيهما) أي المفهومين (قوله وضوه) أي السفر كالأكره على ترك الرد (قوله ومكره) بيان لما دخل بالكاف (قوله لم يمكنه ردها) أي بلا  
 مشقة (قوله وعذر) بضم فكسر (قوله ونذير) بضم فكسر (قوله) أي المسافر (قوله كالدابة) أي في العذر بالسفر في ترك  
 رده المثنى (قوله هذا) أي جواز ركوب الدابة واستعمال الرقيق في السفر بلا ضرر وورده بعد رجوعه (قوله وروايته)  
 أي ابن القاسم عطف على قول ٦٤٨ (قوله وبه) أي عدم منع ركوب واستعمال المسافر رده بعد

على القيام ومفهوم في اليوم أنه لو سكت زمنا بديل على رضاه فلا يرد ومفهوم بلا عذر أنه ان سكت  
 لعذر فله الرد مطلقا وهو كذلك فيهما (لا) بديل على الرضا بعيب الدابة الذي اطلع عليه في سفر  
 ونحوه ركوب (كسافر) ومكره (اضطر) المسافر أو نحوه (لها) أي الدابة في الركوب بل ولو لم يضطر  
 لركوبه على المعقد لعذر به بالسفر حيث لم يمكنه ردها في الشامل وعذر مسافر ولا يلزمه ردها  
 الا فيما قرب وخفت مؤنته ونذير له الاثم ادعى ان ركوبه ليس رضاه منه بعيبها اهـ والرقيق  
 كالدابة ولا كراه عليه للركوب والاستعمال البناي هـ هذا قول ابن القاسم وروايته عن مالك  
 رضي الله تعالى عنهم في الغيبة وبه أخذ اصبيغ وابن حبيب وقال ابن نافع لا يركبها ولا يحمل  
 عليها الا ان لا يجد بدا من ركوبها أو الحبل عليها في سفره أو غزوه فيشهد عليه ويركبها أو يحمل  
 عليها الى الموضع الذي يجد فيه ما يركبه أو يحمل عليه وهذا ظاهر المصنف ولكن يجب حمله  
 على الاول لانه الراجح (او) أي ولا يمنع ركوب الدابة في الحضر بعد علم عيبها ردها ان (تعذر)  
 بفحشاء منقلا (قوله) أي الدابة بفتح القاف وسكون الواو لصعوبتها أو كون مشقتها من  
 ذوى الهيات (الشخص) حاضر (أي غير مسافر) ركبه الحمله مثلا بعد علمه عيبها وأما ركوبها  
 لدها فلا يمنع ردها ولو تيسر قودها (فان) علم المشتري عيب المبيع واراد رده على بائعه فوجده  
 قد غاب بآثمه (عن البلد) أشهد (المشتري) عدلين على انه لم يرض بالعيب ثم يرد عليه اذا حضر  
 ان قربت غيبته أو على وكيله الحاضر فان عجز المشتري عن الرد المفهوم من رد المقدر بعد  
 غيبته وعدم وكياله يرد عليه (أعلم) المشتري (القاضي) بشأنه الخط فحوه لابن شاس  
 وابن الحاجب والذخيرة وظاهره ان اشهاد شرط في رده أو في سقوط اليمين عنه ان قدم ربه  
 وانه بعد الاشهاد يرد عليه ان كان قريب الغيبة أو له وكيل فان عجز عن الرد بعد غيبته فانه  
 يرفع للقاضي وانه ان لم يرفع له فلا رده اذا قدم وهو خلاف ما جزم به ابن عرفة وجعله المذهب  
 ونصه وغيبة بائع المعيب لانه حق مبتاعه ابن القاسم من اقام يده بعد اشتراسته اشهر  
 لغيبته بآثمه ولم يرفع لسلطان حق مات العبد له الرجوع بعيبه ويعد بغيبة البائع لتقل  
 الخصومة عند القضاة ولانه يرجع موافقة البائع ان قدم وقول ابن الحاجب استشهد شهيدين  
 يقتضى ان اشهاد شرط في رده أو في سقوط يمينه ان قدم بآثمه ولو لم يدع عليه ذلك ولا عرفه  
 لغير ابن شاس وله القيام في غيبته اهـ ففهم من قوله وله القيام في غيبته أنه عدم القيام  
 وقوله ولو لم يدع عليه ذلك أي ولو لم يحقق عليه الدعوى بانه رضى بالعيب لانه اذا حقق عليه  
 الدعوى بالرضا وقال ان مخبرا أخبره بذلك فان اليمين تتوجه بلا كلام والله أعلم عب فله

رجوعه صله أخذ (قوله  
 فيشهد) بضم فسكون  
 فكسر أي المشتري عدلين  
 (قوله عليه) أي الاضطرار  
 لاستعمالها في سفره (قوله  
 وهذا) أي قول ابن نافع  
 (قوله حمله) أي كلام المصنف  
 (قوله على الاول) أي قول  
 ابن القاسم (قوله لانه) أي  
 الاول (قوله لبعديته)  
 أي البائع عله عجز (قوله له)  
 أي البائع (قوله نحوه)  
 أي كلام المصنف (قوله  
 وظاهره) أي كلام المذكورين  
 (قوله اشهاد) أي المشتري  
 (قوله عنه) أي المشتري  
 (قوله وانه) أي المشتري  
 (قوله يرد) بفتح فضم (قوله  
 عليه) أي الغائب (قوله ان  
 كان) أي البائع (قوله أوله) أي  
 البائع الغائب (قوله وكيل)  
 أي حاضر (قوله فان عجز)  
 أي المشتري (قوله غيبته)  
 أي البائع (قوله فانه) أي  
 المشتري (قوله وانه) أي  
 المشتري (قوله له) أي القاضي

(قوله اذا قدم) أي البائع (قوله وهو) أي الحكيم المذكور (قوله لانسقط) بضم فسكون  
 فكسر (قوله بعد) فاعل اقام (قوله ستة) صله اقام (قوله ولم يرفع) أي مبتاعه (قوله له) أي المبتاع خبر مقدم والجملة جواب  
 من (قوله يرد) بضم فسكون ففتح (قوله لتقل الخ) علة له الرجوع الخ (قوله ولانه) أي مبتاعه الخ عطف على لتقل الخ  
 (قوله ولا عرفه) أي قوله استشهد شهيدين (قوله وله) أي المبتاع (قوله له) أي المبتاع

(قوله انتظاره) اي البائع (قوله ان كان) اي المبيع (قوله هلاك) اي المبيع (قوله وان لم يشهد) مبالغة (قوله انه) اي المبيع الخ  
بيان ما (قوله والا) أي وان لم يحضر بآثمه (قوله به) اي رده (قوله ذلك) اي الحكم برده (قوله به) اي المبيع (قوله وان لم يقل) اي  
البائع (قوله به) اي الرضا (قوله فيستثنى) بضم اليا وفتح النون (قوله بان كان) أي ٦٤٩ البائع الخ تصوير لبعده غيبته (قوله

وهو) اي التلوم لمجهول  
القدوم (قوله فلما الله تعالى  
اسرها) اي من العدو اهلكه  
الله تعالى بده له (قوله فلا  
يقضى عليه) اي بالرد (قوله  
بحيث) اي مكان (قوله لانه)  
اي الشان (قوله يكلف)  
بضم الياء وفتح الكاف  
واللام (قوله حيث) اي  
مكان (قوله من قد) نائب  
فاعل يجعل (قوله اتنى) اي  
نبرا (قوله من علم) صلة اتنى  
(قوله من المدونة) بيان  
لكتاب التجارة لارض الحرب  
(قوله غيبته) اي البائع  
(قوله قضى) بضم فس كسر  
(قوله منها) اي المدونة (قوله  
من التلوم) اي بعبء  
الغيبه مرجع القدوم بيان  
لما (قوله من قوله واما البعبد  
الغيبه الخ) بدل من قوله من  
التلوم (قوله ثم يبيعه) اي  
العبء (قوله عليه) اي  
الغائب (قوله ويقضى) اي  
الامام (قوله انه) اي المبتاع  
(قوله نقد) اي دفع للبائع  
(قوله وهو) اي الثمن (قوله  
لفاضل) اي من ثمن العبء  
(قوله وان كان) اي وجد  
(قوله نقصان) اي للثمن الذي  
باع الامام به العبء عن الثمن

انتظاره عند بعده غيبته وعدم وكيله حتى يحضر فيرد المبيع المعب عليه ان كان قائما ويرجع  
عليه بارش العيب ان هلك وان لم يشهد وليس له الرجوع بجمعه مبيع نفسه ان هلك لما يأتي انه  
لا يدخل في ضمان آثمه الا بالرضا برده او ثبوت العيب عند حاكم ان حضر البائع والا فلا بد من  
الحكم به وقبل ذلك ضمانه من المشتري وللبائع اذا قدم فمكلف المشتري على عدم رضائه به  
وان لم يقل اخبرني به مخبر فيستثنى الغائب من قوله الا في ولا الرضا الخ وعطف على اعلم قوله  
(قتلوم) بفتح تاء منقل الواو اي تبص القاضي زمانا يسيرا (في) الحكم بالرد على بائع (بعبد  
الغيبه) بان كان على عشرة ايام مع الامن ويومين مع الخوف (ان رجى) بضم الراء وكسر الجيم  
(قدومه) اي بعبء الغيبه من غيبته غ كذا في النسخ المحضة على اذ رجاء قدومه شرط في  
التلوم ومفهومة عدم التلوم لمن لم يرج قدومه وهو مفهوم بعبء الغيبه ان قريب الغيبه كيومين  
مع الامن لا يتلوم له وحكمه حكم الحاضر فيكتب له ليحضر او يوكل فان ابي حكم عليه بالرد  
كال حاضر افاده غ عن المدونة وأبي الحسن عليها وشبه في التلوم فقال (كان) بفتح الهاء  
وسكون النون حرف مصدرى ضلته (لم يعلم) بضم التاء وسكون العين وفتح اللام (قدومه)  
اي الغائب فيتلوم له (على الاصح) عند ابي الاصبغ بن مهمل وهو قول أبي مروان بن مالك من  
أئمة قرطبة فلما الله تعالى اسرها وقال أبو عمر بن الفطان مجهول الموضع كقريب الغيبه فلا  
يقضى عليه حتى تبدأ ايمنة غيبه بعبءه ويقولون بحيث لا يعاون وهذا محال في النظر لانه  
لا يجوز ان يكلف من قال لا اعلم حيث غاب ان يزبد غيبا بعبءه فيجعل عالما من قد اتنى من  
علمه وهذا اقتاض واستدل أبو الاصبغ على صحة ما صوب بساكن من المدونة والاسمعة وبسطها  
في نوازله وفي المتبعية افاده غ (وقها) أي المدونة في كتاب التجارة لارض الحرب (ايضا) اي كما فيها  
التلوم لبعبد الغيبه المرجع القدوم في كتاب العيوب (نفي) اي عدم ذكر (التلوم) لمن بعدت  
غيبته ورجى قدومه غ اشارهم بهذا القول المتبسط قد قال في كتاب التجارة لارض الحرب من  
المدونة ان بعدت غيبته قضى عليه ولم يذكر التلوم ونحوه لابن القاسم في كتاب القسم منها (وفي  
حله) اي ما في كتاب التجارة لارض الحرب الذي سكت فيه عن التلوم لبعبد الغيبه المرجع قدومه  
(على الخلاف) لما في كتاب العيوب من التلوم له من قوله واما البعبد الغيبه فيتلوم له اذا كان  
يطمع بقدومه فان لم يأت قضى عليه براد العبء ثم يبيعه عليه الامام ويقضى المبتاع نفسه الذي  
نقد بعد أن تقول بينته انه نقد الثمن وهو كذا وكذا دينار فا فضل حبه الامام للغائب عند  
امين وان كان نقصان رجوع المبتاع على البائع بما بقي له من ثمنه اه فمهلها بعض الشيوخ  
على الخلاف وقال المتبسط عن بعض الموثقين الموضعان متفقان وكأنه قال يتلوم له الامام  
ان طمع بقدومه ولم يخف على العبء ضيعة فان خاف عليه ذلك ولم يطمع بقدوم الغائب باع  
العبء ٨١ فقوله نفي التلوم فيه حذف مضاف اي نفي ذكر التلوم ولو قال وفيها ايضا السكون  
عن التلوم لكان أبين أو الوفاق مجهول المطلق على المقيد (تأويلان) البتاني ونحوه والمتبسط

٨٢ مخ في الذي نقده المبتاع للبائع (قوله فمهلها) اي ما في السكاكين منها (قوله نقده) اي المصنف (قوله والوفاق)  
عطف على الخلاف (قوله بجهل المطلق) اي المسكوت فيه عن التلوم (قوله المقيد) اي الذي كور فيه التلوم تصوير للوفاق

(قوله احكامه) بفتح الهمزة صلح حكم ثم سمي ابن سهل كتابه به (قوله فانه) اي ابن سهل (قوله بعد ذكره) اي ابن سهل صلح قال  
(قوله قال) اي ابن سهل (قوله قال) اي صاحب المدونة (قوله وقال) اي صاحب المدونة (قوله وكتب) اي الساطن (قوله له) اي  
قريب الغيبة (قوله في ذلك) اي شان العبد (قوله وان كان) اي السيد (قوله يسع) اي العبد (قوله عليه) اي الغائب (قوله ولا  
ينتظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله ان كان) اي زوجها (قوله في ذلك) اي شان زوجها الغائب (قوله ان يكون) اي زوجها (قوله  
وان كان) اي زوجها (قوله وهو) اي عدم الانتظار (قوله فقوله) اي المصنف (قوله ويتأق التوفيق معه الخ) جواب ما يقال اذا  
حل على ظاهره فلا يتأق التوفيق ٦٥٠ اذ هما عليه نقيضان فلا يظهر قوله وفي حله على الخلاف تأويلان (قوله

لاي الحسن ونفسه ابن عرفة وأقره وورده بعض الشيوخ بأن في كتاب التجارة لارص الحرب  
التصريح بنفي التلوم ويتبين هذا بكلام ابن سهل في احكامه فانه بعد ذكره قول المدونة في كتاب  
العيب وما البعيد في تلوم له ان كان يطمع بقدمه فان لم يأت قضي عليه قال مائسه قال  
في هذه المسئلة انه يتلوم للغائب ان كان بعيد الغيبة وقال في كتاب التجارة لارص الحرب فيمن  
اسلم عبده النصراني والسيد غائب ان كان قريبا نظر السلطان فيه وكتب له في ذلك وان  
كان بعيدا يسع عليه ولا ينتظر لان مالكاره في الله تعالى عنه قال في النصراية تسلم وزوجها  
غائب ان كان قريبا نظر السلطان في ذلك خوف أن يكون قد اسلم قبلها وان كان بعيدا أو لم يدخل  
بها تزوجت مكانها ولا ينتظر قدومه ولا عدة عليها فاسقط في هاتين المسائلين التلوم في بعيد  
الغيبة والى هذا الخلاف اشار أبو عمر بن القطان في جوابه في التلوم في بعيد الغيبة اه بلغة  
فان ترى المدونة صرحت في كتاب التجارة بعدم الانتظار من تين وهو عدم التلوم فقوله وفيها  
نفي التلوم معناه على ظاهره أي وفيها التصريح بأنه لا يتلوم له وهو ظاهر ويتأق التوفيق معه  
بحمله على من لم يرج قدومه والله أعلم (ثم) بعد مقام زمن التلوم (قضى) القاضي للمشترى  
بالرد على الغائب (ان ثبت) المشتري عندا لقاضي (عهدة) اي شراء المبيع مما اي ان البائع  
لم يتبرأ من عيب الرقيق وقياس الشهادة وان كانت بالتقيد لعلقه بجمعين فليس المراد عهدة الثلاث  
او السنة او الاسلام وهي درك المبيع من الاستحقاق فقط على المعتد وقيل والعيب لان البراءة  
منها لا تنفع على المعتد فاذا استحق المبيع رجع المشتري بتمنه على بائعه ولا يعمل بتبريه منه  
ويسقط الشرط ويصح البيع فلا يحتاج المشتري الى اثبات شرائه عليها (مورخة) أي العهدة  
وفي نسبة التاريخ له التجوز اذا المؤرخ حقيقة الشراء يعلم من تاريخه ما قدم العيب أو بعده  
(و) أثبت أيضا (صححة الشراء) خوف دعوى البائع اذا حضر فساد فيكلفه اليمين بحصته  
(ان لم يحلف) المشتري (عليها) أي العهدة وصحة الشراء فان حلف عليها فلا يحتاج لاثباتها  
بينه زاد المؤمن انه يحلف على عدم رضا بالعيب بعد اطلاعه عليه وان لم يستخدم الرقيق  
بعده وان اراد اخذ الثمن فانه يثبت بينة انه قد رده وأنه كذا قاله في المدونة وله جمع هذه الفصول  
في عين واحدة ومفهوم عليها أن التاريخ لا بد من اثباته بينة وكذا ما لا بد من بئنه لوقت بيعه ويتعين  
الحلف على عدم اطلاعه عليه الا بعد البيع وعدم الرضا اذا لم يعلم الا من جهته \* (تليسات)

بجملة) أي نفي التلوم تصوير  
للتوفيق (قوله بالرد) أي  
للبيع العيب (قوله عيب  
الرقيق) أي الذي علم البينة  
بتبريه منه لم يعلم به بعد طول  
اقامة عنده (قوله قبلت)  
بضم فكسر (قوله وان  
كانت بالنفي) أي عدم حال  
(قوله تعلقه) أي النفي الخ  
علة قيات هذا معناه والظاهر  
ان البينة لا تشهد هنا بنفي  
العلم بل ثابت وعلمها عدم  
تبريه مما لم يعلم به لحضورها  
عقد هما ولم يشترط البائع فيه  
عدم العهدة والتبري من  
عيب لم يعلمه أو تشهد بعلمها  
شرط المبتاع العهدة على  
البائع فليس تشهدا بالنفي  
البينة (قوله فليس المراد عهدة  
الثلاث الخ) تفريع على أي  
ان البائع لم يتبرأ من عيب  
الرقيق (قوله وهي) أي  
عهدة الاسلام (قوله درك)  
أي ضمان (قوله لان البراءة  
منها) أي عهدة الاسلام

الخ علة ليس المراد عهدة الثلاث وهو قاصر على التبري من عهدة الاسلام (قوله بتبريه) أي البائع  
(قوله منه) أي الاستحقاق (قوله الشرط) أي التبري من عهدة الاسلام (قوله فلا يحتاج المشتري الخ) تفريع على لان البراءة  
الخ (قوله عليها) أي عهدة الاسلام ولا مانع من حل العهدة في كلامه على عهدة الثلاث والسنة او هما معا بل وعلى عهدة الاسلام  
فان المشتري انما يدعي اشتراطها ويكلف اثباته بينة وان لم يحجج اليه ابتداء والله اعلم (قوله بعده) أي اطلاعه على عيبه (قوله  
هذه الفصول) أي العهدة وصحة الشراء وعدم الرضا بالعيب وعدم الاستخدام الخ

(قوله أحدها) أي الشروط التسعة (قوله نقده) أي دفع الثمن للبائع (قوله أمد) أي وقت وتاريخ (قوله أنه) أي العيب (قوله أنه) أي العيب أيضا (قوله بعدها) يضم الموحدة أي الغيبة (قوله لم يتبرأ) أي البائع (قوله ولم يبينه) أي البائع العيب (قوله به) أي العيب (قوله له) أي المشتري (قوله جعلها) أي الإيمان الثلاثة ٦٥١ (قوله ملك) مفعول زاد (قوله

وابن عبد السلام) عطفاً على فاعل زاد (قوله صحة) عطف على ملك (قوله أنه) نقده الثمن (مفعول الاثبات) (قوله اذ لم يرض الخ) خبر محل (قوله من الزمن) بيان ما بعده (قوله فلم) بكسر ففتح (قوله ألزم) يضم الهمز وكسر الزاي (قوله عليها) أي صحته (قوله فيها) أي المدونة (قوله ذلك) أي القام بالبيع (قوله قال) أي ابن القاسم (قوله ان أقام) أي المشتري (قوله حكم) يضم فكسر (قوله فيه) أي البيع الفاسد (قوله وان فات) أي المبيع بجوالة السوق مثلاً (قوله جعله) أي المبيع (قوله عليه) أي المشتري (قوله بغيره) أي المبيع (قوله بترادان) أي يتقاص المتبايعان بالثمن والقيمة فان استويا فلا شيء لأحدهما على الآخر والاغرم الفضل من هو عليه (قوله أنه) أي المشتري (قوله وفات المبيع) عطف على أقام بينة أو حال (قوله وحكم بالقيمة الخ) عطف على أقام أو حال (قوله وفيها) أي القيمة الخ حال (قوله فان

الاول البناي قوله ان اثبت عهدت شرط في قوله فتلوم في بيع الغيبة الخ لان التلوم انما يكون بعد اثبات الموجبات ابو الحسن يثبت الحكم في هذه المسئلة بقسعة شروط وثلاثة أيمان احدها ان يثبت انه ابتاع الثاني مقدار الثمن الثالث نقده الرابع امد التبايع الخامس ثبوت العيب السادس انه يتقصد من الثمن السابع انه اقدم من امد التبايع الثامن ثبوت الغيبة التاسع بعدها واما الايمان الثلاثة فخالفة انه ابتاع بها صحيحا وان لم يتبرأ اليه من العيب ولم يبينه له ولا اراه اياه فريضه والثالث انه لم يرض به حين علمه وجعله في عين واحدة الثاني زاد في التوضيح على التسعة المقدمة عن ابن الحسن ملك بانه لو قضي به وابن عبد السلام صحة ملك البائع الى حين الشراء الثالث محل اشتراط الاثبات بينة انه نقده الثمن اذ لم يرض من الزمن مالوا انكر البائع قبضه كان القول للمشتري بيمينه انه دفعه له كعام عند ابن حبيب وعشرين عاما وتحوها عند ابن القاسم الرابع د لقائل أن يقول الزد بالبيع يكون في القاسد أيضا فلم ألزم المشتري اثبات صحة ثمراته أو الخلف عليها البناي ابن عرفة فيما قلت ان كان ذلك في بيع فاسد قال لم أعلمه واري ان أقام البينة انه ابتاعه بها حراما ونقدت منه ولم يفت بجوالة السوق حكم فيه كالحكيم وان فات جعله القاضي عليه بغيره وبترادان الفضل متى التقيا ه وبه يرتفع الاشكال وفي الشك اذا أقام المشتري بينة انه ابتاع فاسدا وفات المبيع وحكم بالقيمة على المشتري وفيها فضل على الثمن الذي اخذه البائع فان السلطان لا يأخذ به بل يقيمه في ذمة المشتري لان السلطان لا يحكم للغائب في اخذ ديونه الا ان يكون مقفودا او مولى عليه او يقول الذي عليه لا يريد بقاءه في ذمتي ه ونحوه لابي الحسن (و) منع الرديا لعيب القديم (قوله) أي المبيع (حسا) بكسر الحاء المهملة وشد السين أي فونا محسوسا بتلف اوضاعه او غصب او حكا (ككتابة وتدبير) وتجزئة مقصودة وهبة لغير ثواب من المشتري قبل اطلاع على العيب فليس له رده وتعين له الارش وهو الواهب او المتصدق اذ لم يهب او يتصدق الا بالمبيع ابن الحاجب اذا فات المبيع حسا بتلف او حكا بعق او استيلا د وكناية او تدبير فاطلع على العيب تعين له الارش وفي المقدمات اذا فات المبيع من يد المشتري بغير عوض فان كان مغلوبا عليه من غير اختياره مثل كونه عبدا فيموت او يتبطل المشتري خطأ او يغصب منه فلا خلاف ان له الرجوع بغيره وان كان باختياره كقتله عمدا او هبته واعتقه فروى ابن زياد انه لا رجوع له بقيمة عيبه ه وفي التوضيح في شرح قول ابن الحاجب فان تعذر لعقد آخر فان كان بغيره ما وضة فالارش اي كالهبة والصدقة وهذا هو المشهور وروى ابن زياد عن مالك انه اذا تصدق به او اعتقه ففوت ولا رجوع له بقيمة العيب وهذا في غير هبة الثواب اذهي كالبيع قاله في المدونة وعلى المشهور فقال سحنون وعيسى الارش للمتصدق لا للمتصدق عليه وفي الشامل لو اخذ الارش لمرض العبد عنده

السلطان الخ) جواب اذا (قوله لا يخذله) أي الفضل (قوله أو يقول) عطف على يكون (قوله من المشتري) راجع للكتابة وما بعدها (قوله وهو) أي الارش (قوله فاطلع) أي المشتري (قوله بغيره) أي العيب (قوله وان كان) أي فواته (قوله باختياره) أي المشتري (قوله كان) أي المبيع

(قوله لما نقضته) مفعول النسبة ولا منه مقبوبة (قوله لقيمته) صلة النسبة (قوله من الثمن) بيان ثلث (قوله وهو) أى مثل النسبة  
 من الثمن (قوله فيرجع) أى المشتري (قوله فيها) أى المدونة (قوله سالت) أى تغيرت بزيادة أو نقص (قوله الاسواق) أى القيم  
 (قوله وهى) أى الجارية (قوله فقبضها) أى الجارية (قوله وماتت) أى الجارية (قوله عنده) أى المبتاع (قوله ثم اطلع) أى  
 المبتاع (قوله كان) أى العيب بالجارية (قوله الصفقة) أى البيع (قوله اذا البيع صحيح الخ) على اعتبار قيمتها يوم بيعها (قوله  
 يلزمه) أى المبتاع (قوله قبضه) أى المبيع (قوله وصحيتته) أى المبيع (قوله لمنه) أى المبتاع (قوله ولولم يقبضها)  
 أى المبتاع الجارية (قوله ماتت) أى الجارية (قوله ان كانت) أى الجارية (قوله لا تنواضع) أى لكونها او خشالم  
 بيها (قوله برهنه) أى المبيع صلة تعلق (قوله عليه) أى المشتري

٦٥٢

مقرانه هانوطها أو اعتبرها قبل

او كتابته ثم صحح او عجزفات اه واذا فات ووجب للمبتاع الارش (فيقوم) بضم الياء وفتح  
القاف والواو مشددة المبيع يوم دخوله في ضمان المشتري مقوما كان او متلدا حال كونه  
(سالم) من العيب بمائة مثلا (و) حال كونه (معيبا) بمائتين مثلا (ويؤخذ) بضم الياء وفتح  
الخاء المعجمة للمشتري من البائع (!) مثل (النسبة) لما نقصته قيمته معيبا لقيمة سليما (من  
الغن) وهو الخس في المثال المذكور فيرجع على البائع بخمسة الغن فيما من اشترى جارية يباعا  
صححا ولم يقبضها الا بعد شهرين او شهرين وقد حالت الاسواق وهي عند البائع فقبضها المبتاع  
وماتت عنده ثم اطلع على عيب كان عند البائع فانظر في قيمة العيب يوم الصفقة اذ المبيع صحيح  
يلزمه قبضه ومعيبته منه ولو لم يقبضها حتى ماتت عند بائعها ان كانت لاتواضع ويبتع على  
القبض (و) لو علق المشتري بالمبيع حقا لغيره برهنة في دين عليه او اجارته ثم علم عيبه الذي له  
رده (وقب) بضم فكسر المبيع (في) صورة (رهنه) أى المبيع المعيب البائع من المشتري قبل  
علمه عيبه (و) في صورة (اجارته) أى المبيع ونحوها كاخداه واعدائه وصلة وقف (خلاصه)  
أى المبيع من الرهن يدفع الدين المرهون فيسه او برائه منه او تمام عمل الاجارة او اتها مائة  
الاتد ام والاعارة (وود) بضم الراء وشد الدال المبيع المعيب لبائعه بعد خلاصه (ان لم يتغير)  
المبيع وهو مرهون او مؤجر مثلا فان تغير جرى فيه ما يأتى في قوله وتغير المبيع ان توسط الخ  
الحط حكم الرهن والاجارة والبيع الصحيح وهبة الثواب سواء في انه لا يرجع للمشتري بشئ  
حتى تعود له السلعة على مذهب ابن القاسم في المدونة قال في الام والرهن والمبيع والاجارة  
اذا اصاب العيب بعدهن او اجر فلا اراده فواتى رجعت اليه بافتكالك الرهن وانقضاء اجل  
الاجارة فارى له ان يردّها ان كانت بها ما فان دخلها عيب مفسد ردها وما نقص العيب الذى  
حدث بها اه ثم قال وانظر هل يشترط ان يشهد الا ان انه مارضى به ولا يشترط ذلك وله  
القيام به وان لم يشهد وهذاهو الظاهر ويظهر من كلام ابن يونس وابى الحسن عن ابن حبيب  
انه انما يكون له رده بعد رجوعه اليه بشراء وهبة او ميراث اذ لم يقم عليه ولم يحكم بينهم ما بشئ  
امالوقام عليه قبل رجوعه اليه فقطضى عليه بانه لا يرجع عليه بشئ لخروج ذلك من يده فلا

للمبيع ما عاين رده بعينه (قوله ومتى رجعت) اى السلعة (قوله اليه) اى  
المشتري (قوله فارى له) اى المشتري (قوله ان يردها) اى السلعة (قوله ان كانت) اى السلعة (قوله فان دخالها) اى  
حدث بالسلعة (قوله ثم قال) اى الخط (قوله ان يشهد) بضم فسكون فكسر اى المشتري (قوله الا ان) اى حين  
اصابته العيب (قوله به) اى العيب (قوله ذلك) اى الاشهاد على عدم رضائه (قوله وهذا) اى عدم لزوم الاشهاد (قوله  
اذ لم يبق) اى المشتري (قوله عليه) اى البائع (قوله ولم يحكم بينهما) اى المتبايعين (قوله ففضى عليه) اى المشتري (قوله  
لا يرجع عليه) اى البائع (قوله ذلك) اى المبيع

(قوله وهذا) أي عدم رجوعه عليه ان كان قام عليه وحكم بينهم ما بعدم رجوعه عليه لخروج المبيع من يده (قوله يرد) أي أبو محمد (قوله انه) أي المشتري (قوله الرد) أي بعد رجوع المبيع له (قوله لانه) أي المشتري (قوله منع) بضم فسح أي المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله له) أي خروج المبيع من يده (قوله بارتفاعها) أي العلة (قوله في الرد) أي جواز (قوله بعد بيعه) من المشتري صلة عود (قوله غير عالم) أي المشتري حال بيعه (قوله من المشتري) صلة (قوله سواء كان) أي العيب (قوله او حدث) أي العيب (قوله والمبيع في ضمان البائع الاول) حال (قوله او بتفليس) عطف على يعيب (قوله واخذه) أي المبيع (قوله له) أي المشتري الاول (قوله له) أي المشتري الاول (قوله ولو اشتراه) أي المشتري المبيع المعيب (قوله له) أي المشتري (قوله لانه) أي المشتري (قوله انما اشترى به) أي المبيع ٦٥٣ (قوله له) أي المشتري الاول

رجوع له أبو محمد وهذا بعد من أصولهم ابن يونس يريد انه له الرد قام عليه أو لم يقم لانه انما منع من القيام عليه لعله فلو ترفع الحكم بارتفاعها وشبهه في الرد ان لم يتغير فقال (كده) أي المبيع (له) أي المشتري بعد بيعه غير عالم بهيبه وصلة عوده (يعيب) ظهر للمشتري من المشتري سواء كان قديما من عند البائع الاول او حدث عند المشتري الاول والمبيع في ضمان البائع الاول فعمدة او مواضعة فله المشتري الاول رد على البائع الاول او يفتلئ المشتري الثاني قبل دفع ثمنه واخذه المشتري الاول فله رد على بائعه ان لم يتغير (أو) عوده له (عك) بكسر الميم وسكون اللام (مستأنف) بضم الميم وفتح النون (كبيع) من غير المشتري الاول له ابن يونس ولو اشتراه عالما بهيبه فله رد على بائعه لانه يقول انما اشترى به لادع عليه (اوهبة) من غير المشتري الاول له (وارث) من غير المشتري الاول له (فان باعه) أي المشتري المبيع المعيب غير عالم بهيبه (لاجنبي) أي غير بائعه فلا قيام له بالعيب (مطلقا) عن تقييده ببيعته بجعل ثمنه او أكثر وبعده تدليس بائعه مادام لم يبدد الباع فان عاد اليه فقد تقدم فيها وان اشترى من رجل عبدا ثم بعته فادعيت بعد بيعه ان العيب كان بالعبد عند بائعه من قبله لك خصوصته الا ان اذ لو ثبت لم يرجع عليه بشئ فان رجع العبد اليك بشرا او هبة أو غير ذلك فذلك القيام بهيبه ثم قال لو هب لك مشتريه منك ثم علم عيبه لرجع عليك بقيمة العيب من الثمن الذي بعته منه ثم لك رد على بائعك الاول واخذ جميع ثمنه ولا كلام له ابن يونس ولا يجاسبك بيقينة الثمن الذي قبضت من واهبك بعد الذي رددت اليه منه بقيمة العيب لان ما بقي في يدك انما وهبه غيره ابو الحسن وهذا معنى قولها ولا كلام له اما اذا باعه بجعل الثمن او أكثر فواضح لانه لو رد على بائعه فلا يرجع الا بثمنه الذي دفعه واما اذا باعه بأقل فلانه اما ان يكون عالما ببيعته ورضا منه بهيبه وان لم يعلم فالنقص لحالة السوق لا للعيب هذا قول ابن القاسم واختاره ابن المواز قال الا ان يكون النقص من اجل العيب مثل بيعه بفلانا حدوده عنده ولم يعلم انه كان عند بائعه وباعه وكيله فلانا ذلك فيرجع على بائعه بالأقل عما نقصه من الثمن بقيمة العيب المصنف وظاهر كلام ابن يونس ان قول محمد تقييد لقول ابن القاسم وبذلك صرح غيره ولم يذكره ابن الجلاب

الثاني (قوله وهذا) أي قول ابن يونس ولا يجاسبك بيقينة الثمن (قوله اما اذا باعه) أي المشتري العبد لاجنبي (قوله فلانه) أي المشتري (قوله عالما) أي بهيبه حين بيعه (قوله وان لم يعلم) أي المشتري عيبه حين بيعه (قوله قال) أي ابن المواز (قوله له) أي العيب (قوله حدوده) أي العيب (قوله عنده) أي المشتري (قوله ولم يعلم) أي المشتري (قوله انه) أي العيب كان به عند بائعه (قوله أو باعه) أي المبيع المعيب (قوله وكيله) أي المشتري (قوله ذلك) أي حدود عيبه عند موكله (قوله فيرجع) أي المشتري الاول (قوله من الثمن) بيان لما (قوله ان قول محمد) أي الا ان يكون النقص من اجل العيب الخ (قوله وبذلك) أي كون قول محمد تفسير لقول ابن القاسم صلة صرح (قوله ولم يذكره) أي قول محمد

(قوله دلس) أى علم البائع الاول العيب وكتمه (قوله رده) أى المبيع (قوله عليه) أى البائع الثانى وهو المشتري الاول  
(قوله اذ لم يدلس) أى البائع الاول (قوله ان باعه) أى المشتري الاول المبيع (قوله لانه) أى اطلاعه عليه قبل بيعه لبايعه (قوله  
حدوثه) أى العيب (قوله عنده) أى المشتري الاول (قوله اولاً بشد الواو) قوله كذلك أى رد الاول فى ضبطه بفتح الراء وضمها  
(قوله رده) أى المبيع (قوله به) أى عيبه (قوله فان كان) أى البائع الاول (قوله والا) أى وان لم يدلس (قوله وله) أى المشتري الثانى  
(قوله فان رده) أى المشتري الثانى ٦٥٤ (قوله عليه) أى المشتري الاول (قوله به) أى عيبه (قوله وتبعه) أى ابن عبد

على انه تمسك ٥٥ ابن حرفة جعل ابن رشد وعياض قول محمد تفسير القول ابن القاسم وعزاء  
عبد الحق لابن القاسم فى الموازنة (او) باعه المشتري (له) أى باعه (عقل غنه) الذى اشتراه منه  
به فلا رجوع له على باعه الذى اشتراه الا ان سواه باعه له قبل اطلاعه على العيب او بعده دلس  
ام لا لكن للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول رده عليه اذ لم يدلس فى بيعه ان باعه له بعد  
اطلاعه على عيبه لانه بمنزلة حدوثه عنده (او) باع المشتري المبيع قبل اطلاعه على عيبه  
لبايعه (باكثر) من غنه الذى اشتراه منه به (ان دلس) البائع الاول أى لم يبين العيب عالمياه  
حين بيعه اولاً (فلا رجوع) للمشتري الثانى الذى هو البائع الاول على باعه الذى هو المشتري  
الاول بزيادة الثمن الثانى على الثمن الاول لشرائه عالمياه (والا) أى وان لم يدلس البائع الاول  
بان لم يعلم العيب حين بيعه (رد) بفتح الراء وضمها وشد الدال أى للمشتري الثانى الذى هو البائع  
الاول رد المبيع بالعيب على المشتري الاول (ثم رد) كذلك أى للمشتري الاول رده به (عليه)  
أى البائع الاول فان باعه المشتري الاول بعد علمه عيبه لبايعه باكثر فان كان دلس فلا رجوع  
والا فلا مشتري الثانى رده على المشتري الاول وله التمسك به فان رده عليه فليس للمشتري الاول  
رده على باعه لان بيعه له بعد علمه عيبه رضايه أفاده البنائى (و) ان باعه المشتري قبل علمه عيبه  
(له) أى لبايعه (ياقل) من غنه الذى اشتراه به منه (كمل) بفتح التاء مثقال البائع الاول الثمن  
الاول دلس ام لا ابن عبد السلام فى تكميله له ان لم يدلس نظر لاحتمال كون النقص من  
حواله سوق كحجة ابن القاسم اذا باعه باقلاً لاجنبى وتبعه فى التوضيح المستاوى قد يفرق بانه  
لا ضرر على البائع فى رجوع سلعة له بخلاف بيعها لاجنبى فقيمة ضرر عليه فان باعه بعد  
علمه عيبه باقلاً لبايعه فلا يكمل له ولو دلس لرضايه فان قبيل لم يحكم بالرد ان لم يدلس كيجه له  
باكثر فالجواب ان الرذ من المشتري الثانى للعيب انما يكون باختياره والشان اختياره الرد ان  
اشترى باكثر والتمسك ان اشترى باقلاً فلذا عبر فى الاول بالرد وفى الثانى بالتكميل (وتغير) بفتح  
الفوقية وضم التحتية مثقلة (المبيع) المعيب بعيب قديم عند المشتري سواء خرج من يده ثم  
عاد اليها لم يخرج وسواء كان التغير فى ذاته بسببه او بغير سببه او فى حاله كالزوج والسرقة (ان  
توسط) بفتح التاء مثقلة أى التغير الحادث عند المشتري بين المخرج عن المقصود والقليل (فه) أى  
المشتري التمسك بالمبيع (واخذ) ارش العيب (القديم) من البائع (و) له (رده) أى المبيع  
لبايعه (ودفع) ارش العيب (الحادث) عنده لبايعه الحط تغيره تارة يكون بنقص وتارة بزيادة  
وتارة بهما والنقص خمسة اوجه الاول التغير بنقص فى قيمته كخواله السوق وهذا لا يعتبر صرح به

السلام (قوله يفرق) أى  
بين بيعه لاجنبى وبيعه باقلاً  
لبايعه (قوله بانه) أى الشان  
صله يفرق (قوله فان باعه)  
أى المشتري المبيع (قوله  
لبايعه) صله باع (قوله فلا  
يكمل) أى البائع الثمن الاول  
(قوله له) أى المشتري (قوله  
لرضاه) أى المشتري (قوله  
به) أى المعيب (قوله لم)  
بكسر ففتح (قوله لم) بفتح  
فسكون (قوله يحكم) بضم  
الباء وفتح الكاف (قوله  
يارد) أى من المشتري الثانى  
وهو البائع الاول على  
المشتري الاول (قوله ان لم  
يدلس) أى البائع الاول فى  
شرائه باقلاً (قوله كيجه  
له) أى البائع الاول (قوله  
باكثر) أى من الثمن الذى باعه  
به ولم يدلس (قوله انما يكون)  
أى الرد (قوله باختياره)  
أى المشتري الثانى (قوله  
اختياره) أى المشتري الثانى  
(قوله والتمسك) عطف على  
الرد (قوله فلذا) أى الشان  
صله عبر (قوله فى الاول) أى

بيعه له باكثر (قوله وفى الثانى) أى بيعه له باقلاً (قوله عند المشتري) صله تغير (قوله خرج) أى المبيع (قوله يده) أى فى  
المشتري (قوله عاد) أى المبيع (قوله فى ذاته) أى المبيع (قوله بسببه) أى المشتري (قوله حاله) أى المبيع (قوله بين المخرج) صله  
توسط (قوله عنده) أى المشتري (قوله لبايعه) صله دفع (قوله بهما) أى النقص والزيادة معا (قوله فى قيمته) أى المبيع (قوله  
كحواله) أى نقص (قوله سوقه) أى قيمته (قوله لا يعتبر) بضم اليا وفتح الواو مجردة (قوله به) أى عدم اعتبار بنقص قيمته



(قوله عين) أي ذات واضافته للبيان (قوله ابارده) بكسر الهمزة وشد الواو وحدة (قوله او بعده) أي ابارده (قوله او عطف على تخل (قوله عيبه) أي التخل او العبد (قوله ان هذا) أي تلف غر التخل او مال العبد (قوله ويخير) بضم الياء الاولى وفتح الثانية مثقلا أي المشتري (قوله به) أي عدم اعتبار تلف الثروا مال وتخير المشتري بين عسكه ولا شيء له ورده ولا شيء عليه (قوله نقصه) أي المبيع (قوله عليه) أي نقص المبيع بجناية مشتريه عليه (قوله ذكرها) أي الاقسام الخمسة (قوله ٦٥٥ وصرح) أي الرجاء (قوله فقال) أي الرجاء (قوله ويخير) أي المشتري (قوله ولم اعلم

الخ) بحري به الصديق (قوله حوالته) أي السوق (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله والا) أي وان قبله البائع بلا ارش (قوله فيخير) أي المشتري (قوله هذا) أي التقييد بعدم قبول البائع المبيع بلا ارش (قوله استثنى) بضم التاء وكسر الهمزة (قوله سمن) بكسر ففتح نائب فاعل استثنى (قوله بتقديم) صلة معيبة (قوله وان عده الخ) حال (قوله من المتوسط) صلة عده (قوله يقوم سالما الخ) بيان للثلاثة (قوله الثلاث) بضم التاء (قوله أي القديم والحادث (قوله فان اختار) أي المشتري (قوله بتظر) بضم (قوله اظا) (قوله امسك) أي المشتري المبيع لنفسه وقام بحقه في العيب (قوله قوم) بضم فكسر مثقلا أي المبيع (قوله واخذ) بفتح فسكون عطف على التمسك (قوله ويخير) أي المشتري (قوله يقوم) أي المبيع (قوله ياخذ) أي المشتري (قوله

في المدونة الثانية تغير حاله دون بدنه كزواج وزنا وسرقته وباقي الكلام عليه عند قوله وتزويج امة الثالث نقص عين المبيع وهو الذي تسلم عليه هنا وقسمه الى خفيف ومتوسط ومفيت الرابع نقص غير عين المبيع مثل شراء تخل مقرر قبل ابارده او بعده او بعد جاله فيذهب المال يتلف او غر التخل بجائحة ثم يعلم المشتري عيبه فلا خلاف ان هذا لا يعتبر ويخير بين الرد ولا شيء عليه والتمسك ولا شيء له صرح به في المقدمات وذكره في المدونة وعزاه للباجي اعيسى الخادم من نقصه بجناية المبتاع وباقي الكلام عليه عند قوله وفريق بين مدلس وغيره ان نقص ذكرها في المقدمات والمنتقى والرجاء وصرح بتفي الخلاف في الوجه الاول فقال وأما النقص بجوالة السوق فلا عبرة به ويخير بين الرد ولا شيء عليه والامسك ولا شيء له ولم اعلم في المذهب نص خلاف ان حوالته ليست فوتا في الرد بعيب المشتري الا رواية شاذة لابن وهب عن مالك رضي الله تعالى عنهم انها قوت في الطعام اه وأما التغير بالزيادة فيأى الكلام عليه عند قوله وله ان زاد بكه صغ الخ والتغير بالزيادة والنقص باقى الكلام عليه عند قوله وجبر به الحادث (تبين ان الاول) محل تخيير المشتري على الوجه المذكور وان لم يقبله البائع بالحادث بلا ارش والافخير بين التمسك ولا شيء له والرد ولا شيء عليه وباقي هذا في قوله الا لا يقبله بالحادث (الثاني) استثنى من التغير المتوسط سمن الدابة المعيبة بقديم فيخير بين التمسك واخذ ارش القديم والرد ولا شيء عليه على المعتد وان عده المصنف فيما باقى من المتوسط (وقوما) بضم القاف وكسر الواو مشددة أي العيبان القديم والحادث تقويما مصورا (بتقويم) الشئ (المبيع) ثلاثة تقويمات ان اختار المشتري رده يقوم سالما ومعيبا بالقديم وحده ومعيبا بهما فان اختار التمسك يقوم سالما ومعيبا بالقديم فقط ابن الحاجب يقوم القديم والحادث بتقويم المبيع يوم ضمنه المشتري ابن عبد السلام والمصنف يعنى انه يتطرق في قيمة العيب القديم وقيمة العيب الحادث اذا احتج الى قيمته ماعا او قيمة القديم وحده يوم ضمن المشتري المبيع لا يوم الحكم ولا يوم العقد ولا القديم يوم ضمان المشتري والحادث يوم الحكم ابن الحاجب فان امسك قوم صحيحا وبالعيب القديم الموضع أي فان اختار المشتري التمسك بالمعيب واخذ قيمة القديم حيث يخير فيكنى حقه بتقويمات يقوم صحيحا ثم معيبا بالقديم وبأخذ نسبة النقص من الثمن فان كانت قيمته سالما عشرة ومعيبا ثمانية فقيمة العيب خمس الثمن فيرجع المشتري به على البائع فان كان اشترا بمخمسة عشر فيرجع بخمسة اثلثة ابن الحاجب وان رد قوم ثلثا بهما الموضع أي وان اختار الرد يقوم تقويما ثلثا بالعيبين معا القديم والحادث فانقصته القسمة الثالثة عن القسمة الثانية نسب للقيمة الاولى ويرد المشتري على البائع تلك النسبة من الثمن

نسبة النقص) أي قيمته سليما (قوله من الثمن) حذره ياخذ (قوله قيمته) أي المبيع (قوله خمس الثمن) أي لان نسبة النقص وهو اثنان للعشرة خمس (قوله به) أي خمس الثمن (قوله وان رد) أي المشتري المبيع (قوله يقوم) أي المبيع (قوله بهما) أي القديم والحادث (قوله القيمة الثالثة) أي قيمة المبيع معيبا بالقديم والحادث (قوله القيمة الثانية) أي قيمته معيبا بالقديم وحده (قوله نسب) بضم فكسر (قوله للقيمة الاولى) بضم الهمزة أي قيمته سالما (قوله من الثمن) صلة يرد

(قوله فان اراد) أى المشتري (قوله فالقيمة) المتقدمة (تأني) أى قيمته سالما وقيمة معيبة بالقديم وحده (قوله اصلا) أى ينسب اليه نقص قيمته معيبا بها (قوله مثلا) أى قيمته سالما عشرة ومعيبا بالقديم وحده ثمانية (قوله علم) بضم العين (قوله بعينه) أى القديم وحده (قوله بذلك) أى الربع (قوله الباقي) أى من خمسة عشر عنه (قوله بالعيب القديم) حال من هاتئنه (قوله وذلك) أى ربع ثمنه به (قوله وهو) أى كون تخييره قبل التقويم (قوله وفرق) بضم فاء كسر مخفقا (قوله هذا) أى القيام بالعيب (قوله فانه) أى المبيع المقوم المعين الخ علة الاحتياج للفرق بينهما مع اشتراكهما فى الجهل بما ينوب الباقي فى الاستحقاق والسالم ٦٥٦ فى العيب من الثمن (قوله منه) أى المقوم المعين (قوله بما ينوبه)

وهكذا قال الباجي ونصه فان اراد الرد فالقيمة متان المتقدمة تان لا بد منهما فاذا تقدمتا جعلت قيمة السلعة بالعيب القديم اصلا ثم بقومها قيمة ثالثة بالعيبين القديم والحادث فيرد من ثمن المعيب بقدر ذلك فلو قيل فى مثالنا قيمته بالعيبين ستة علم ان العيب الحادث عند المشتري نقص من قيمة المبيع بعينه الربع فيرجع من ثمنه بذلك وقد علمت ان الباقي بعد العيب الاول اثنا عشر فيرد مع المعيب ربع ثمنه بالعيب القديم وذلك ثلاثة وهذا معنى ما ذكره ابن القاسم فى المدونة وغيرها اه وان شئت قلت يرد خمس الثمن اه كلام التوضيح \* (تنبية) \* الخط ظاهر ما تقدم ان المشتري يخير قبل التقويم أبو الحسن وهو ظاهر المدونة وقرئ بين هذا وبين استحقاق اكثر المبيع المقوم المعين فانه لا يجوز التمسك بالباقي منه للجهل بما ينوبه من الثمن بان العيب لما فات بعضه ووجب أن لا يرد الا بما نقصه سوخ فى امساك والرجوع بقيمة العيب القديم وفى الاستحقاق لا يجب عليه غرم شئ اذا رد الباقي وقال بعض القرويين لا يخير فى المعيب الا بعد تقويمه لانه ان اخذ التمسك قبل تقويمه لزم شراؤه بثمن مجهول وهذا مخالف لظاهر المدونة وغيرهما من نصوص المذهب والله اعلم ويعتبر التقويم (يوم ضمنه) أى المبيع (المشتري) أى لا يوم الحكم ولا يوم البيع ولا القديم يوم ضمنه المشتري والحادث يوم الحكم كما قال احمد بن المعدل ابن عبد السلام اكثر عباراتهم يوم البيع وعدل عنهما المصنف لان المبيع قد يحتاج لمواضعة وعبارة يوم البيع تشمله وشبهه ابن عرفة المازرى يعتبر وقت ضمان ذات المواضعة والغائب والمحجوبة بالثمن والفساد اتفاقا أو اختلافا (وله) أى المشتري (ان زاد) البيع عنده (بكسب) بكسر الصاد المهملة ما يصبغ به كزعفران المصنف وهو مراد ابن الحاجب واختار ابن عاشر ضبطه بالقض مصدر وهو الظاهر من عبارة المدونة ونفسها ولو فعل بالثوب ما زادت به قيمته من صبغ أو غيره فله حبسه وأخذ قيمة العيب وأورده ويكون بما زادت الصنعة شريكاه اه ولو بالقاء الریح الثوب فى الصبغ بالكسر وخطاؤه وكذا وكل ما أضافه للمبيع من ماله ولا يتصل عنه اصلا أو لا بقسا وللبتداء الخبر عنه بقوله المصدر التمسك من قوله (ان يرد) بفتح فضم المشتري المبيع المعيب بعيب قديم اياه (ويشترى) المشتري مع البائع فى المبيع (اه) مثل نسبة (ما زاد) من قيمته بصبغه او خطاؤه او كده

أى الباقي تنازع فيه التمسك والجهل (قوله من الثمن) بيان ما (قوله بان المعيب) صلة فرق (قوله يرد) أى المعيب (قوله نقصه) أى المعيب (قوله سوخ) بضم فسكور فكسر جواب لما (قوله امساك) أى المعيب (قوله عليه) أى المشتري (قوله عنها) أى عباراتهم (قوله المصنف) أى ابن الحاجب (قوله تشمله) أى المحتاج لمواضعة أى وقيمتها انما تعتبر يوم ضمانه المشتري برؤية الدم (قوله وشبهه) أى ما يحتاج لمواضعة فى عدم انتقال ضمانه له المشتري بمجرد البيع عطف أعلى هاتئنه (قوله يعتبر) أى فى التقويم (قوله والمحجوبة بالثمن) أى السلعة التى شرط بائعها ان لا يسلمها للمشتري حتى يدفع له ثمنها (قوله

اتفاقا أو اختلافا) نعم فى الفساد (قوله عنده) أى المشتري صله زاد (قوله المصنف) على أى خليل فى توضيحه (قوله وهو) أى ما يصبغ به (قوله وهو) أى المصدر (قوله ولو فعل) أى المشتري (قوله من صبغ) بيان ما (قوله فله) أى المشتري (قوله حبسه) أى التمسك بالمبيع (قوله أورده) أى المبيع (قوله ويكون) أى المشتري (قوله بما زادت الصنعة) صله شريكاه (قوله) أى البائع (قوله وخطاؤه الخ) بيان ما دخل بالكاف (قوله وكل) أى وباقي كل (قوله ما أضافه) أى المشتري (قوله من ماله) أى المشتري بيان ما (قوله ولا يتصل) أى المضاف (قوله عنه) أى المبيع (قوله من قيمته بصبغه) بيان لما

(قوله على قيمته) صله زاد (قوله خاليا) حال من هاء قيمته (قوله معيبا) حال من هاء قيمته أو من ضمير خاليا (قوله عن ذلك) أي  
 الصبيغ وفخوه (قوله مشتقلا) حال من هاء قيمته (قوله على ذلك) أي فهو الصبيغ (قوله فان قوم) أي المبيع (قوله مصنوعا) حال  
 من نائب فاعل قوم (قوله وغير مصنوع) عطف على مصنوعا (قوله شاركة) أي المشتري البائع في المبيع (قوله ينسك) أي  
 الما تری بالمبيع (قوله فهو) أي المبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله وانه ان نقص) ٦٥٧ عطف على انه ان لم يزد ولم ينقص

(قوله وفي خطه) أي ت  
 (قوله وتخرىج) أي تأديب  
 (قوله وهما) أي زيادة  
 القيمة بمحو الزيادة  
 بالتعليم (قوله فقها) أي  
 المدونة (قوله أو يرد) أي  
 ولا شيء عليه (قوله واستغنم) أي  
 أي استدبل بعض القرويين  
 (قوله بنقل المبيع) أي  
 من محل لا تنزادت قيمته  
 به (قوله وزيادة في عين  
 المبيع بغير أحداث شيء  
 فيه) هذا هو القسم  
 الثالث (قوله وزيادة مضافة  
 للمبيع من غير جنسه)  
 هذا هو القسم الرابع  
 (قوله لا يوجب خبارة) أي  
 بين القسك وأخذ الارش  
 والرد مع المشاركة (قوله  
 ويخير) أي المشتري (قوله  
 وزيادة احدتها المشتري)  
 هذا هو القسم الخامس  
 (قوله سالما) أي خاليا  
 من الزيادة (قوله اليها) أي  
 الثانية (قوله عند المشتري)  
 صله جدد (قوله عند  
 المشتري) صله الحاد  
 (قوله فان سواء) أي الزائد  
 العيب (قوله قسك) أي

على قيمته خاليا عن ذلك معيبا لقيمته مشتقلا على ذلك فان قوم مصنوعا بخمسة عشر وغير مصنوع  
 بعشرة عشر ~~ك~~ به بثلاثة دلس بآتعه أم لا أو يتسك وبأخذ ارش القديم ومفهوم ان زاد انه  
 ان لم يزد ولم ينقص بالصبيغ فهو بمنابة ما لم يحدث فيه شيء فله رد ولا شيء عليه وان قسك به ولا ارش  
 للعيب قاه في المدونة وانه ان نقص فبأق في قوله وفرق بين مدلس وغيره ان نقص ويعتبر  
 لقيمة (يوم المبيع على الاظهر) صوابه على الأرجح والحكم على الاظهر كذا في نسخة صحيحة  
 من غ بعضها بخط ت وفي خطه في شرحه الكبير عن القوري لا الحكم على الاظهر  
 والظاهر ان المراد يوم المبيع يوم ضمان المشتري الخط في المقدمات الزيادة على خمسة أو جسه  
 زيادة بمحو الزيادة حال المبيع فهو قديم صنعة وتخرىج تزيد قيمته به وهما لا يعتبرا  
 ولا يوجبان خبارة المبتاع ففيها ولا يفتي الرديا العيب حواله سوق ثم قال فيما سواه من اتباع عبدا  
 اعجميا فله ايمان او صنعة فقيسة فارفع عنه او اتباع أمة وعلمها الطبخ والغسل أو نحوهما  
 فارفع عنها ثم ظهر على عيب فليس ذلك فواتا له ان يجوز لا شيء له أو يرد بعض القرويين كان  
 يجب ان ينسك ويرجع بقيمة العيب لما اخرج في تعليمها واستغنم بنقل المبيع الا في زيادة  
 في عين المبيع بغير أحداث شيء فيه كسكن الدابة وكبر الصغير أو بشئ من جنسه مضاف اليه  
 كولد وفيه خلاف يأتي عند قوله أو سمنها وزيادة مضافة للمبيع من غير جنسه كالكسب  
 الرقيق مالا يهبة أو صدقة أو تجارة أو ثمار النخل والشجر فهذا لا يوجب خبارة اتفاقا ويخير بين  
 رد القسك وماله والنخل وغيره ما لم يطب ويرجع بقيمة سقيه وعلاجه على مذهب ابن القاسم  
 والامساك ولا شيء له في الوجهين وزيادة احدتها المشتري كالصبيغ والخياطة والكمد وما اشبهها  
 مما لا ينقل الفساد فلا اختلاف انه يوجب تخيير بين القسك والرجوع بقيمة العيب والرد  
 والمشاركة اه والوجه الخامس هو الذي نسككم عليه المصنف هنا ولم يتسككم على الاول والثاني  
 والرابع ويأتي الكلام على الثالث عند قوله وسمنها غ وكيفية التقويم اذا حدثت زيادة عند  
 المشتري ولم يحدث عنده عيب واختار القسك ان يقوم المبيع تقويمين سالما ثم عيبا وله من الثمن  
 بنسبة ما بينهما لقيمته سالما وان اختار الرد قوم بالعيب القديم غير مصنوع ثم قوم مصنوعا ونسب  
 ما زادته الثانية اليها وشارك المشتري البائع بنسبته في المبيع فان كانت الاولى ثمانين والثانية  
 تسعين شارك التسعة وتعتبر القيمة يوم بيعه عند ابن يونس ويوم الحكم عند ابن رشد (و) اذا حدث  
 بالمبيع العيب عند المشتري عيب وزيادة (جبر) يضم الجبر وكسر الموحدة (به) أي الزائد  
 العيب (الحادث) بالمبيع عند مشتريه فان ساواه فقال ابن يونس ان قسك فله ارش القديم وان  
 رد فلا شيء عليه وان نقص ورد غرم تمام قيمته معيبا وان قسك به فله أخذ ارش القديم وان زاد  
 وقسك به فله ارش القديم وان رد شارك بالزائد الخط وان حدث عند المشتري عيب وزيادة فان

٨٣ منغ نى  
 (قوله وان نقص) أي الزائد عن ارش العيب الحادث (قوله ورده) أي المشتري المبيع (قوله غرم) أي المشتري (قوله معيبا)  
 أي بالعيب القديم (قوله به) أي المبيع (قوله فله) أي المشتري (قوله وان زاد) أي الزائد على ارش العيب الحادث

(قوله السلام) أي خاليه من الزائد (قوله ثم قال) أي ابن عبد السلام (قوله شك) بضم الشين المعجمة (قوله فان جبرت) أي الزيادة (قوله لم يحدث عند المشتري) أي نقص ولا زيادة (قوله وان زاد) أي الزائد على ارش العيب (قوله واعترضه) أي ابن عبد السلام (قوله بانه) أي الشأن (قوله هل جبرت الصنعة العيب) أي جوابه (قوله العيب الحادث) أي ارشه (قوله هذا) أي قدر العيب من الثمن (قوله انه) أي الشأن ٦٥٨ (قوله شك) بضم الشين (قوله وذلك) أي الشك في الزيادة (قوله كلامه) أي ابن

عبد السلام (قوله قال)

أي ابن عبد السلام (قوله

وبهذا) أي ما تقدم صلة

تعلم (قوله عند المشتري)

صلة تنقص (قوله بصيغة)

صلة تنقص (قوله مثلا) أي

او كده أو نظيرين (قوله بما

لا يصح به منسلة) صلة

صبغ (قوله ورده) أي

المبيع (قوله عليه) أي

المشتري (قوله وان تمسك)

أي المشتري بالمبيع (قوله

قوله) أي المشتري (قوله وان

كان) أي البائع (قوله فان

رد) أي المشتري بالمبيع

(قوله أخذ) أي المشتري

(قوله هذا) أي وقر بين

مدلس وغيره ان نقص

(قوله قال) أي الموضع

(قوله كانه) أي المشتري

(قوله او حبسها) أي السلة

عطف على رده (قوله وهذا)

أي قوله فلا كان العيب

منقصا الخ (قوله مراده

في مختصره) أي بقوله ان

نقص (قوله تعميم) أي

ان نقص (قوله قال) أي

طني (قوله وعلى هذا

المثوال) أي تخصيص

اختار التمسك قوم تقويمين سالما ومعيبا بالقديم وان اختار الرد فقال ابن الحاجب يقوم أربع تقويمات سالما ثم معيبا بالقديم ثم بالحادث ثم بالزيادة ابن عبد السلام لاحاجة لتقويمه سالما ولا لتقويمه بالحادث وانما يقوم معيبا بالعيب القديم ثم بالزيادة فيشارك في المبيع بقدر الزيادة ثم قال نعم يحتاج اثلاث تقويمات اذا شك في الزيادة هل جبرت العيب الحادث أم لا فيقوم سالما ثم بالعيب القديم ثم بالزيادة فان جبرت العيب الحادث فالحكم كما لو لم يحدث عند المشتري وان زاد حصلت المشاركة بالزيادة وان نقصت الصنعة عن قيمة العيب الحادث كان كعيب مستقل اه واعترضه المصنف وابن عرفة بانه لا يعرف هل جبرت الصنعة العيب أم لا الا بعد معرفة قدر العيب الحادث من الثمن ولا يعرف هذا الا بعد معرفة قيمته سالما والحق انه ان شك في الزيادة هل جبرت الحادث أم لا فلا بد من أربع تقويمات كما قال ابن الحاجب وذلك اذا لم تزد قيمة بالزيادة على قيمته بالعيب القديم وقول ابن عبد السلام يكفي ثلاث تقويمات غير ظاهر كما يدل عليه آخر كلامه حيث قال وان نقصت الصنعة عن قيمة العيب الحادث اه وان تحقق ان الزيادة جبرت العيب الحادث بان زادت قيمته بالزيادة على قيمته بالعيب القديم فلا يحتاج الا لتقويمين كما لو لم يحدث عند المشتري عيب والله سبحانه وتعالى اعلم وبهذا نعلم معنى قوله وجبر به الحادث (وفرق) بضم الفاء وكسر الراء مخفقا (بين) بائع (مدلس) بضم الميم وفتح الدال المهملة وكسر اللام أي كاتم لعيب مبسعه عالمابه ذاك الاله (و) بائع (غيره) أي المدلس (ان نقص) المبيع المعيب عيبا قديما عند المشتري بصيغة مثالا بما لا يصح به مثله فان كان البائع قد دلس ورده المشتري فلا ارش عليه انقصه وان تمسك فله ارش القديم وان كان غير مدلس فان رد أعطى ارش الحادث وان تمسك اخذ ارش القديم البنا في هذه المسألة قول زائد بكسبه الخ أي وان نقص بكسبه فرق بين مدلس وغيره كما يدل عليه كلام التوضيح قال في قول ابن الحاجب وان حدثت زيادة كالمصغ أخذ الارش أو رد ويكون شر يكال ما نقصه فلو كان المصغ منقصا كان لرد به غير غرم ان كان البائع مدلسا أو حبسها واخذ الارش اه وهذا امر اده في مختصره ولا يصح تعميمه في كل نقص حصل بسبب فعل المشتري لان كلامه الا انما هو في الزيادة ونقصه ملها وبسببكم على التغير الحاصل بسبب فعله انظر طني قال وعلى هذا المثوال نسج ابن شاش وابن الحاجب فتعميم كلامه تخلط للمسائل وابقاع للتدافع في كلامه وذلك ان كلامه هنا في تخيير المشتري بين التمسك واخذ ارش القديم والرد بلا دفع ارش النقص والقطع المعتاد الا ان كان كان مقيدا بالتدليس جعله المصنف في حيز التدليس الذي هو كالعديم وان المشتري يخير بين التمسك بلا شيء والرد كذلك فادخله هنا بوجبه التناقض في كلامه ثم قال وعلى ما قلنا فكلام المصنف محذور غنى عن التقييد سالم من التدافع والله اعلم وشبه في الفرق بين المدلس وغيره فقال (كهلا كه)

النقص بكونه بكسبه صلة نسج (قوله فتعميم كلامه) أي للنقص بفعل المشتري (قوله وان كان مقيدا أي بالتدليس) حال (قوله جعله المصنف الخ) خبر القطع (قوله كذلك) أي بلا شيء (قوله فادخله) أي القطع المعتاد (قوله ثم قال) أي طني (قوله ما قلنا) أي من تخصيص كلامه هنا بنفسه بكسبه

افاقته) أى الرقيق( قوله  
عنده) أى البائع( قوله  
فان كان) أى البائع( قوله  
كذلك) أى لم يعلم العيب  
وطالت اقامته عنده( قوله  
نفعته) أى البائع( قوله  
وان كان) أى البائع( قوله  
علمه) أى العيب( قوله  
علمه) أى البائع( قوله  
بعلمه) أى البائع( قوله  
أى العيب( قوله ثمرد)  
بضم الراء( قوله عليه) أى  
البائع( قوله فبرده) أى  
السهمار الجعل( قوله له)  
أى البائع( قوله ان رد)  
بضم الراء( قوله فان قبله)  
أى المبيع( قوله كاقالته)  
تشبيهه فى عدم الرد( قوله  
فى رد الجعل) صله كاف  
التشبيه( قوله فمكذلك)  
أى فى عدم رد الجعل( قوله  
فله) أى السهمار( قوله رد)  
بضم الراء( قوله له) أى  
السهمار( قوله علمه) أى  
السهمار( قوله برده) بضم  
ففتح( قوله فان رد) بضم  
(قوله له) أى السهمار( قوله  
ورد) أى المشتري( قوله

فله) أى المشتري (قوله ان لم يداس) أى البائع (قوله ثم علم) أى المشتري (قوله وعليه) أى البائع (قوله له) أى المبيع (قوله  
ساحله) أى المبيع (قوله سافر) أى المشتري (قوله به) أى المبيع (قوله ولابدة) أى أمة (قوله وبه) أى الرقيق (الخ حال) (قوله غير)  
أى البائع المشتري (قوله به) أى العيب (قوله ودلسه) بفحان مثقلا أى كتمه عما به (قوله فانه) أى البائع (قوله ويرد) بضم ففتح  
أى المبيع (قوله عليه) أى البائع (قوله وهو) أى ما قال



(قوله في اغوا السمن) أى عدم اعتباره فليس للمستترى الا الرد بلائى او التمسك بلائى (قوله من الثالث) الخط أى المتوسط (قوله والثانى) الخط أى المنيب (قوله بين) بكسر الهمزة مثلاً أى ظاهر واطفاقه من اضافته ما كان صفة (قوله لغو) خبر صلاح (قوله هذا) أى عدترو فيج الامنة من المتوسط (قوله كذلك) أى الامنة فى ان ٦٦١ تزويجه متوسط (قوله فى المقدمات)

خير مقدم قوله عما تنقص  
به قيمته (بيان شبهه) قوله  
فاختلف) بضم الاء وكسر  
اللام الخ جواب اما) قوله  
ولا يردھا) أى المشتري  
الامة بعيها القديم) قوله  
الوجهين) أى الترويج  
والزنا (قوله يعلم) بضم الاء  
(قوله لا يدري) بضم الاء  
وفتح الراء (قوله فيه) أى  
العبد (قوله ثم قال) اى  
الرجاحى (قوله يرد) بفتح  
فضم أى المشتري (قوله  
فله) أى المشتري (قوله  
رده) اى المبيع (قوله  
لها) أى المدونة (قوله  
جبره) اى تزويج الامة  
(قوله لكونه) أى الولد  
(قوله فكأنه) بفتح الهمز  
وشد النون أى التزويج  
(قوله يجبره) أى التزويج  
بالولد صلة لم يكن (قوله لم  
يكن) أى لم يوجد التزويج  
خبر كأن (قوله ومقتضاه)  
اى قوله لكونه عن عيب  
النكاح (قوله لانه) اى الولد  
(قوله به) أى الولد (قوله  
عيب) مفعول جبر مضافا  
لفاعله (قوله مطلق) خبر جبر  
(قوله سواء كانت قيمة الخ)

رشدي لغو السمن وكونه من الثالث أو الثاني ثلاثة لابن القاسم وابن حبيب والتخريج على  
 الكبير \* (تفصيلات) \* الأولى بادرلنهم من جمع المصنف الهزال والسمن ان السمن عيب يرد  
 ارشده مع الدابة اذ ردت بعيب قديم وليس كذلك كما تقدم عن ابن رشد وقال الباجي لما تكلم  
 على زيادة البدن بالسمن المشتري بخير بين أن يسكن ويرجع بقيمة العيب أو يرد ولا شيء له من  
 الزيادة \* الثاني ابن عرفة صلاح البدن بغير بين السمن لغو \* الثالث مقهور دابة ان هزال  
 الرقيق ومنه ناسا فواتوا وهو كذلك ابن رشد اما هزال الذكر من الرقيق ومنه فلا اختلاف انه  
 ليس بقوة واما سمن الجوارى ومعه من فلم يخته اف قول مالك رضى الله تعالى عنه انه ليس  
 بقوة وراة ابن حبيب بخيره المتابعين الرد والامه والواخذ بقيمة العيب (وعنى وشلل وتزويج  
 امه) الخط هذا مذهب المدونة وقول مقهور لقوله امه فالعبد كذلك في المقدرات واما الذنن  
 بتغير حال المبيع كتزويج الامه او العبد والزنا والسرقة والشرب وشبهه مما ينقص به قيمته  
 فاختلف فيه فقال في المدونة ان تزويج الامه نقصان ولا يرد لها الا ما نقصها النكاح اى  
 او يسكن ويرجع بقيمة العيب وقال ابن حبيب ما أحدث العبد من زنا أو شرب أو سرقة فليس  
 بنقص وقد يرق بين الوجهين بان التزويج عيب يعلم حدوثه بعد الشراء بخلاف الزنا والشرب  
 والسرقة لا يدري لعله كان فيه قبل شرائه اه وقال الرجاسى واما النقص بتغير حال المبيع مثل  
 تزويج الامه او العبد او زنا أو سرقة او شبهه مما ينقص قيمته فلا خلاف في المذهب ان تزويج  
 الرقيق عيب مع بناء الزوجه وذكر الخلاف المتقدم في زوالها بجموت او فراق ثم قال فاذا كانت  
 الزوجية الباقية عيبا اتفقا والزائله على احد الاقوال فهي قوت فيخبر المشتري بين رد المبيع  
 مع ما نقص عيب التزويج والتمسك والرجوع بما نقصه العيب القديم وأما عيوب الاخلاق  
 كالزنا والسرقة وشرب الخمر اذا حدثت عند المشتري وقد اطاع على عيب قديم فالمذهب على  
 قولين أحدهما انها عيوب يرد ارشدها ان رد المبيع وهو المشهور والا سخرانها ليست بعيوب فله  
 رده ولا شيء عليه قاله ابن حبيب اه واقتصر المصنف على التزويج تبعا له ولا يرتب عليه جبره  
 بالولد (وجبر) بضم الجيم وكسر الواو حدة تزويج الامه (بالولد) الذى ولدته الامه من تزويج  
 المشتري ابن عرفة المازرى وعندي ان الجبر بالولد لسكونه عن عيب النكاح فكانه يجبره لم يكن  
 ومقتضاه انه لا يجبر به غير عيب النكاح وفي الموازيه يجبر به غير عيب النكاح اللغوى موت  
 الولد كعدم ولادته وهل جبر الولد عيب التزويج مطلق سواء كانت قيمته كقيمة عيب التزويج أو أقل  
 أو أكثر وهو الذى فهم ابن المواز كلام بن القاسم عليه أو انما هو اذا كانت قيمة الولد كقيمة عيب  
 التزويج أو أكثر وان كانت أقل فلا بد أن يدفع ما بقى مع الولد وهو الذى فهمه الاكثر وهو  
 الصحيح قاله فى التوضيح ونقله فى الشامل غ أبو اسحق وابن محرز المازرى صفة التقويم ان  
 يقال قيمته امه مائة وبالعيب القديم ثمانون ثم ان كانت قيمته ابوه وبعب النكاح وزيادة الولد

وتنسب إطلق (قوله وهو) أي جبر الولد عيب التزوج. مطافاً (قوله وانما هو) أي جبر الولد عيب التزوج (قوله ان يدفع) أي  
المستترى (قوله مابق) أي من ارش عيب التزوج (قوله نهمة الاكثرون) أي من كلام ابن القاسم (قوله وهو) أي تقييد الجبر  
بكون قية الولد قد ارش عيب التزوج أو أكثر (قوله سالمة) أي من العيب القديم ومن التزوج (قوله به) أي العيب القديم

(قوله حبسها) أي ابقاؤها لئلا تفسد (قوله بإذكر) أي عيها القديم وعيب النكاح وزيادة الولد (قوله خير) أي المشتري (قوله من تتباع ابن القاسم) خبر مقدم (قوله وحديث فيه) أي المبيع الخ حال (قوله نقصا) أي من قيمة المبيع (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله واليه) صلة وأشار (قوله فيه) أي الثمن (قوله واليه) صلة ذهب (قوله ولفظها) أي المدونة (قوله نعماء) أي زيادة في عين المبيع ككبر صغير وانما نخل (قوله عنده) أي المشتري (قوله نقصه) أي المبيع (قوله ذلك) أي الخفيف غير المفسد (قوله أنه) أي المشتري (قوله رده) أي المبيع (قوله عليه) أي المشتري (قوله هذا) أي الخفيف غير المفسد (قوله المسئلتين) أي العيب ٦٦٣ المتوسط الحادث عند المشتري الذي قبله البائع بلا إرش والعيب القليل الحادث

عنده (قوله ومثل) يقتضات مثقلا (قوله في الشامل) خبر مقدم وفاؤه لتعليل دخول الموضحة ونحوها بالكاف (قوله عنده) أي المشتري (قوله ورده) أي المشتري المبيع بعيب قديم (قوله عليه) أي المشتري (قوله ولو أخذ) أي المشتري (قوله أي الموضحة) ونحوها (قوله المتنقي) بفتح القاف (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله أثر) بكسر فاءين أي عقب (قوله ما سبق عنها) أي قولها ولا يثبت الرد بالعيب حواله السوق ولا نعماء ولا عيب خفيف حدث عنه ليس بمفسد كرمه وكى ودمل وحى وصدا ع وان نقصه ذلك فله رده ولا شيء عليه في مثل هذا انتهى (قوله) (كعدم) في المسئلتين فيخير المشتري بين التسليم ولا شيء له والرد ولا شيء عليه ومثل للقليل فقال (كوعك) بفتح الواو وسكون العين المهملة أي مرض يعارض بعضه بعضا فيخف المله ودخل بالكاف الموضحة ونحوها في الشامل ولو حدث عنه موضحة أو منقصة أو جاذبة ثم برئت على غير شين ورده فلا شيء عليه ولو أخذ أرشها وأما ان برئت على شين فان رده ردمعه ما شأنه نقله في المتنقي ومثله في ابن عرفة (ورده وصدا ع) بضم الصاد المهملة (وذهب ظفر) فيها أثر ما سبق عنها وكذلك ذهب الظفر ثم قال وأما زوال الأثمة فكذلك في الوحش خاصة أبو الحسن يعنى أنه خفيف في الوحش خاصة ظاهرا وان كانت الأثمة الإبهام (وخفيف حى) وهى ما لا تمنع التصرف (ووطئ ثيب وقطع) أي تفصيل لشقة ونحوها (معناد) للمشتري أو يولد التجربه الحظ ظاهر كلامه ان القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد أرشه سواء كان بأثمه مداسا أم لا وليس كذلك انما ذكر ذلك في المدونة في المدلس وكذلك ابن الحاجب ومفهوم معتاد فونه بغير المعتاد قال فيها فان قطع الثياب قسما أو مورا أو يلات أو أقبية ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فالمبتاع مخير في حبسه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فان دللس به البائع فلا شيء على المبتاع ما نقصه القطع ان رده ثم قال وكذلك الجلود تقطع خفافا أو نعلا أو سائر السلع اذا عمل المشتري

عنده (قوله ومثل) يقتضات مثقلا (قوله في الشامل) خبر مقدم وفاؤه لتعليل دخول الموضحة ونحوها بالكاف (قوله عنده) أي المشتري (قوله ورده) أي المشتري المبيع بعيب قديم (قوله عليه) أي المشتري (قوله ولو أخذ) أي المشتري (قوله أي الموضحة) ونحوها (قوله المتنقي) بفتح القاف (قوله فيها) أي المدونة خبر مقدم (قوله أثر) بكسر فاءين أي عقب (قوله ما سبق عنها) أي قولها ولا يثبت الرد بالعيب حواله السوق ولا نعماء ولا عيب خفيف حدث عنه ليس بمفسد كرمه وكى ودمل وحى وصدا ع وان نقصه ذلك فله رده ولا شيء عليه في مثل هذا انتهى (قوله) (كعدم) في المسئلتين فيخير المشتري بين التسليم ولا شيء له والرد ولا شيء عليه ومثل للقليل فقال (كوعك) بفتح الواو وسكون العين المهملة أي مرض يعارض بعضه بعضا فيخف المله ودخل بالكاف الموضحة ونحوها في الشامل ولو حدث عنه موضحة أو منقصة أو جاذبة ثم برئت على غير شين ورده فلا شيء عليه ولو أخذ أرشها وأما ان برئت على شين فان رده ردمعه ما شأنه نقله في المتنقي ومثله في ابن عرفة (ورده وصدا ع) بضم الصاد المهملة (وذهب ظفر) فيها أثر ما سبق عنها وكذلك ذهب الظفر ثم قال وأما زوال الأثمة فكذلك في الوحش خاصة أبو الحسن يعنى أنه خفيف في الوحش خاصة ظاهرا وان كانت الأثمة الإبهام (وخفيف حى) وهى ما لا تمنع التصرف (ووطئ ثيب وقطع) أي تفصيل لشقة ونحوها (معناد) للمشتري أو يولد التجربه الحظ ظاهر كلامه ان القطع المعتاد من العيب الخفيف الذى لا يرد أرشه سواء كان بأثمه مداسا أم لا وليس كذلك انما ذكر ذلك في المدونة في المدلس وكذلك ابن الحاجب ومفهوم معتاد فونه بغير المعتاد قال فيها فان قطع الثياب قسما أو مورا أو يلات أو أقبية ثم ظهر على عيب لم يعلم به البائع فالمبتاع مخير في حبسه والرجوع بقيمة عيبه أو رده وما نقصه القطع فان دللس به البائع فلا شيء على المبتاع ما نقصه القطع ان رده ثم قال وكذلك الجلود تقطع خفافا أو نعلا أو سائر السلع اذا عمل المشتري

به) أي المبيع (قوله لا يرد) أي المشتري (قوله ذلك) أي كون القطع المعتاد من الخفيف (قوله وكذلك) أي صاحب المدونة في ذكر القطع بها أي المشتري (قوله فونه) أي المبيع (قوله فيها) أي المدونة (قوله فان قطع) أي المشتري (قوله نقصا) بضم القاف والميم جمع قبض (قوله أو اقبية) جمع قباء أي ملبوسا سائر اللبدن كله مفترجا من أمام (قوله ثم ظهر) أي اطلع المشتري (قوله لم يعلم به) أي العيب (قوله حبسه) أي المبيع (قوله رده) أي المبيع (قوله عليه) أي المشتري (قوله هذا) أي الخفيف غير المفسد (قوله المسئلتين) أي العيب ٦٦٣ المتوسط الحادث عند المشتري الذي قبله البائع بلا إرش والعيب القليل الحادث



(قوله بعمل) بضم الياء وفتح الميم (قوله مما ليس فيه فساد) بيان لما (قوله فان فعل) أي المشتري (قوله فيه) أي المبيع (قوله بفعل) بضم الياء وفتح العين (قوله الوشي) بفتح فسكون أي المطروز (قوله تبابين) جمع تبان بضم ففتح مثقلا أي سراويلات قصارا جدا يلبسها خدمة السفن (قوله له) أي المشتري (قوله رده) أي المبيع (قوله وذلك) أي تطبيع الثوب الوشي خرق أو تبابين (قوله ويرجع) أي المشتري (قوله بقيمة العيب) أي القديم (قوله من الثمن) بيان للقيمة (قوله وفي المقدمات) خبر مقدم (قوله مما جرت العادة الخ) بيان ما (قوله يحدث) بضم فسكون ففتح (قوله في مثله) أي المبيع (قوله فيمنقص) عطف على صيغ فهو منه ووب بأن مقدرة (قوله فهذا قوت) جواب اما (قوله هذا المصنف القطع المعتاد) أي مطلقا ٦٦٣ (قوله غير ظاهر) خبر عدا (قوله هذا) أي كون المعتاد خفيفا

بهما يعمل عملها مما ليس فيه فساد فان فعل فيه ما لا يفعل في مثله كقطع الثوب الوشي خرقا أو تبابين فليس لرده وذلك قوت ويرجع على البائع بقيمة العيب من الثمن اه وفي المقدمات وأما النقص بما أحدثه المبتاع في المبيع مما جرت العادة ان يحدث في مثله كصبغ الثوب وتطعيه فيمنقص عنه فهذا قوت باتفاق ويجوز المشتري بين التمسك والرجوع بقيمة العيب ورده ودفع ارش نقصه عنده الا ان يكون البائع مدلسا فلا يدفع له ارش نقصه الخط اذا علمت هذا فمد المصنف القطع المعتاد في العيب الخفيف الذي يرد به بلا شيء غير ظاهر لان هذا انما هو في حق المدلس واما غيره فهو في حق من العيب المتوسط الذي يوجب له الخيار في التمسك والرجوع بارش العيب القديم والرد ودفع ما نقصه القطع المعتاد (و) التغيير الحادث بالمبيع المعيب عند مشتربه (الخروج) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء المبيع (عن) الغرض (المقصود) منه (مقبت) بضم الميم وكسر الفاء لرده بعينه القديم واذا فاته رده (فالارش) للعيب القديم حق المشتري على البائع دلس أم لا فيقوم سالما ومعيبا بالقديم والمشتري من الثمن بنسبته ما نقصه الثانية للاولى وظاهر من عين الارش ولو قبله البائع بالحادث الذي لم يذهب عينه ويرد جميع الثمن وعليه يطلب الفرق بينه وبين المتوسط وظاهره كغيره أيضا ولو حدث عند المشتري جابر للحادث عنده اذ لم يذكره الا في المتوسط وليس هذا مكررا مع قوله وقوته حسا الخ لانه فيما خرج من يده وما هنا فيها باني فيها وحدث فيه تغيير مقبت ومثل للخروج فقال (ككبر) حيوان (صغير) آدمي او غيره ولو بهير الا ان الصغير جنس والكبير جنس الخط هذا مذهب المدونة وفي الموازية لما لا يرضى الله تعالى عنه متوسط وأدخل الكاف هدم العقار أو بناءه في مختصر المتبعية نفقة عشرة ذنان فوات ان كان الثمن يسيرا فان كان كثيرا فليس بقوت الا ان يتفق النفقة الكثيرة واما يسير الهدم فيرده به مع ما نقصه (وهرم) بفتح الهاء والراء أي ضعف قوة عن جميع المنفعة او اكثرها وقيل متوسط وشهره في الجوهر وقيل خفيف وانكسر واختلف في حده فنقل الابهري عن مالك رضي الله تعالى عنه انه ضعف قوته وذهاب منفعته كلها او اكثرها وقال عبد الوهاب ضعفه ضعفا لا منفعة فيه الباجي الصحيح عندي ضعفه عن منفعته المقصودة منه وعدم تمكنه من الاتيان بها (واقتراض) بالقاف أو الفاء وضادين

ورضاء بر جميع الثمن (قوله يطلب) بضم الياء وفتح اللام (قوله بينه) أي الخرج عن المقصود (قوله اذ لم يذكره) أي حدوث الجابر الخ علة تظاهره الخ (قوله هذا) أي الخرج عن المقصود مقبت (قوله لانه) أي قوته حسا (قوله فيها) أي بد المشتري (قوله ومثل) بفتحات مثقلا (قوله هذا) أي عدا الكبير بخرجا (قوله في مختصر الخ) علة اذ خال هدم العقار وبنائه (قوله نفقة عشرة ذنان) أي في هدم عقارا وبنائه (قوله فان كان) أي الثمن (قوله فليس) أي انفاقه عشرة (قوله فيرده) أي المبيع (قوله به) أي الهدم اليسير (قوله وشهره) بفتحات مثقلا أي عدا الهرم متوسطا (قوله انكسر) بضم الهمز وكسر الكاف (قوله اختلف) بضم التاء وكسر اللام (قوله حده) أي الهرم (قوله انه) أي الهرم (قوله قوته) أي الحيوان (قوله ضعفه) أي الحيوان (قوله وعلم) عطف على ضعف (قوله تمكنه) أي الحيوان (قوله بها) أي منفعته

(قوله مخالف) خير عدد (قوله من أنه) أي الاقتضاض الخ بيان المنصوص (قوله وقيدته) أي الاقتضاض (قوله انص) مصدر مضاف لفاعل (قوله وكاقتضاض الخ) منقول نص (قوله سواء كان البائع مدلساً أم لا) نعمه في كون القطع غير المعتاد مفيداً للرد (قوله بان عليه) أي البائع العيب الخ تصوير للتدليس (قوله كتدليسه) أي البائع (قوله بجوابته) أي الرقيق (قوله فخارب) أي الرقيق (قوله فقتل) بضم فكسر أي الرقيق فليشتره الرجوع بجميع غنسه (قوله بان اقتحم) أي عام (قوله تردى) بفتح تاء مثقلاً أي سقط (قوله شاهق) أي عال (قوله غات) راجع لاقتحم وتردى ودخل (قوله أو مات) أي في زمن إبقائه (قوله أو انقطع) عطف على مات (قوله يدر) بضم الياء ٦٦٤ وفتح الراء (قوله أو دلس) أي بآثمه (قوله غات) راجع لاقتحم وتردى (قوله

مجمتين أي أي إزالة بكرة أمة بكر) عليه أو وخش الخط عدمه في المقيد مخالف للمنصوص من أنه من المتوسط عليه الشارح وخ وقيدته الباجي بالعلية ونص الشامل في العيب المتوسط وكاقتضاض بكر وقيل فوت وقيل لا في الوخش فكذا لعدم (وقطع) لشقة (غير معتاد) كبرانس أو قلاع أو كب أو قلاص أو شقة الحريز بآبين أي سراويل ثلاث صغيرة تستر العورة المقلطة وبعض الخففة فقط سواء كان البائع مدلساً أم لا واستثنى من قوله فالارض فقال (الآن يهلك) بفتح الياء وكسر اللام المبيع (بعبب التدليس) من البائع على المشتري بان عليه وقت بيعه وكتمه كتدليسه بجوابته فخارب فقتل (أو) يهلك (بفتح) أي منسوب للسماوي لا دخل لآدمي فيه (زمنه) أي عيب التدليس (كونه) أي الرقيق المبيع الذي دلس بآثمه بآثمه فأبقى من المشتري ومات (في) زمن (إبقائه) بان اقتحم ثم سراويل تردى من شاهق أو دخل جحراً فمشتته حية غات أو مات بلا سبب أو انقطع خبره ولم يدر هل مات أم لا أو دلس بجوابته فاقتحم أو تردى غات أو بجمهاه اغتات من ولادته ف يرجع المشتري بجميع غنسه واحتز بقوله زمنه وقوله في إبقائه عن موته بسماوي في غير زمن عيب التدليس فيرجع بارش العيب القديم فقط قال في المدونة من باع عبداً دلس فيه بعبب فلهذا العبد بسبب ذلك العيب أو نقص فضمانه من بآثمه فيرد جميع غنسه كتدليسه بمرضه غات به أو بسرقة فيسرق فقط قطع يده فيموت به أو بآثمه فيمات فيمات قال ابن شهاب رضي الله تعالى عنه أو بجوابته فيخفق فيموت قال مالك رضي الله تعالى عنه وهذا بعد أن يقيم المبتاع المينة فيمات حدث من سبب عيب التدليس وأما ما حدث به من غير سبب عيب التدليس فلا يرد الامع مائة منه ذلك أو يجسسه ويرجع بعبب التدليس كما فسروا ١٥ أبو الحسن ظاهر قوله فيمات فيمات البائع لا يضمنه إذا دلس بآثمه إلا إذا هلك وأيس كذلك بل يضمن إذا بقي وغاب عرف هلاكه أم لا وهو بين في الامهات وله ظهراً أو أبق فلم يرجع واختصره ابن يونس بقوله فلهذا أو ذهب فلم يرجع وظاهر الامهات ضمانه بنفسه إبقائه الخط وصرح به ابن رشد والتمحي وذكروا قولهم أو قوله إلا أن يهلك بعبب التدليس هو قولهم سابقاً كهلاكه من التدليس ذكره فيما تقدم لجمع النظائر وهذا لأنه محل الخط وفهم من كلامه أنه إذا كان البائع غير مدلس وأبق الرق ومات في إبقائه أو لم يرجع أنه لا يرجع على

أو بجمهاه أي الامنة عطف على بجوابته (قوله فيرجع المشتري بجميع غنسه) تقريع على بطلان عيب التدليس أو بسماوي زمنه (قوله فضمانه) أي العبد (قوله فيرد) أي بآثمه (قوله غات) أي العبد (قوله غات) أي المرض (قوله فيسرق) أي العبد (قوله به) أي القطع (قوله فيمات) أي العبد (قوله وهذا) أي رد البائع غنسه (قوله فيما حدث) أي عليه (قوله من سبب التدليس عيب صلة حدث (قوله به) أي العبد (قوله فلا يرد) أي المشتري العبد (قوله ذلك) أي غير عيب التدليس (قوله أو يجسسه) أي المشتري العبد (قوله) ويرجع أي المشتري (قوله عرف) بضم فكسر (قوله بين) بكسر الياء مثقلاً أي

ظاهر (قوله به) أي ضمانه بنفسه إبقائه (قوله نصهما) أي ابن رشد والتمحي قال الخط ونص ابن رشد وإذا البائع دلس بالإباق فابق العبد ولم يرجع كان على البائع أن يرد الثمن ويطلب عبده ١٥ ونص التلمي ومن باع عبداً وبه عيب فلهذا منه أو تناسى إلى أكثر فإن لم يدلس رجع بقيمة العيب إن هلك وان تناسى إلى أكثر كان له أن يسلك ويرجع بقيمة أو يرد ويرد قيمة ما تناسى عنه وإن دلس بالعيب رجع بجميع الثمن إن مات وله أن يرد إن تناسى ويرجع بجميع الثمن وإن دلس بمرض غات منه رجع بجميع غنسه ثم قال وإن دلس بإبقائه فابق رجع بجميع الثمن بنفسه إبقائه وإن كان حياً فعلى بآثمه أن يطلبه ثم قال لأنه بنفسه الإباق وجب رد غنسه لأنه الوجه الذي دلس به وذهب به من يد مشترية ١٥ (قوله وفهم) بضم فكسر (قوله من كلامه) أي المصنف (قوله أنه) أي الشأن (قوله أنه) أي المشتري (قوله لا يرجع) أي المشتري على البائع الأبقية الإباق فقط نائب فاعل فهم

(قوله قال) أي ابن يونس (قوله السبعة من فقهاء التابعين) أي الذين جمعوا في هذا البيت  
 نخذهم عبيدا لله عروة قاسم \* سعيد أبو بكر سليمان خارجة (قوله فهلك) أي العبد وألامه (قوله بذلك) أي عيب  
 التدليس (قوله فهو) أي ضمانه (قوله منه) أي البائع (قوله تغر) بفتح التاء رضم الغين المججمة (قوله من نفسها) أي بكم عيبها  
 عن خاطبها حاضرة بحاس عقدده (قوله لانها) أي المرأة (قوله ثم قال) أي ابن يونس ٦٦٥ (قوله اذ ادلس) أي البائع (قوله به)  
 أي الابن بقوله من المشتري

البائع الابقية الابن فقط ونحوه في التامين ونحوه لابن يونس قال روى سحنون ان السبعة من  
 فقهاء التابعين قالوا فيمن دلس بعيب في عبدا وأمة فهلك بذلك فهو من البائع وبأخذه منه  
 متاعه عنه كله بعض البغداديين دليله المرأة تغر من نفسها فزوجه الرجوع عليها بجميع  
 الصداق الا ما يستحل به فزجها لانها مداسة بهيها فكذلك هذا ثم قال قال ابن القاسم عن مالك  
 رضي الله تعالى عنه ما اذا دلس بالابن فابق العبد فقام المبتاع به فقال البائع لم يابق منك وقد  
 غيبته أو بعته فلا يقبل قول البائع وليس على المشتري أكثر من يمينه انه ما غيبه ولا باعه ولقد أبق  
 منه ثم يأخذه عنه وليس عليه يمينه أنه أبق منه اه (وان باعه) أي المبيع المعيب بعيب قديم  
 (المشتري) قبل علمه عيبه (وهلك) المبيع عند مشتريه من المشتري الاول (بعيبه) أي التدليس  
 من البائع الاول (رجع) المشتري الثاني (على) البائع الاول (المدلس ان لم يمكن) رجوعه (على)  
 بانه) وهو المشتري الاول لعدمه او موته او غيبته به بدلا ولا مال له واصله رجوع (بالثمن) الاول فان  
 ساوى الثمن الثاني فواضح (فان زاد) الثمن الاول على الثمن الثاني (ف) الزائد (البائع) الثاني  
 فبرده المشتري الثاني للمشتري الاول المصنف وفي قبض المشتري الثاني الزائد على غيبته نظر اذ ليس  
 وكسلا عن المشتري الاول وقد يبرئ الثاني البائع الاول منه (وان نقص) الثمن الاول عن ثمن  
 المشتري الثاني ولم يوطه المدلس غير الثمن الاول (فهلك بكمله) أي الثمن الثاني للمشتري الثاني  
 الباقي (الثاني) لانه قبض منه الزائد فيرجع عليه به او لا يكمله له لرضاه باتباع البائع الاول فلا  
 رجوع له على الثاني فان قيل انما رضى باتباع الاول اهدم اه كان رجوعه على الثاني فجوابه  
 انه كان يمكنه الصبر حتى يتيسر له الرجوع على بانه فلما لم يصبر لم يكن له رجوع عليه وقيد الموضع  
 القول الثاني بان لا يكون الثمن الاول اقل من قيمة العيب من الثمن الثاني والا كل له قيمة العيب كما  
 لو باعه الثاني بمائة وكان قد اشتراه بعشرة ونقصه عيبه عشرين خمس المائة فيكمل الثاني للثالث  
 ارش العيب بعشرة ومفهوم ان لم يمكن على بانه انه ان امكن رجوعه عليه فلا يرجع على  
 المدلس بشئ وانما يرجع بالارش على بانه ثم يرجع ثمنه على المدلس بالاقل من الارش او كمال  
 الثمن الاول قاله د وهذا قول ابن المواز وقال الطحطاوي يرجع على المدلس بجميع ثمنه وهذا  
 قول ابن القاسم في معاصيص (و) ان ظهر للمشتري عيب قديم فيما اشتراه واراد رده به فادعى  
 عليه بانه أنه اشتراه عالما بعيبه وانكر المشتري علمه به حين شرائه (لم يخلف) بضم التحتية وفتح  
 الحاء واللام مشددة ويفتح فسكون فكسر شخص (مشتري) شيئا علم عيبه القديم بعد شرائه واراد  
 رده به على بانه (ف) ادعت (بضم الدال وكسر العين) رؤيته أي المشتري العيب حين شرائه  
 فانكرها المشتري فالقول قوله بلا يمين وله رده به في كل حال (الا) أن يحقق البائع عليه دعوى

٨٤ منج في البائع الثاني الثمن الاول (قوله ولا) أي وان كان الثمن الاول  
 اقل من قيمة العيب من الثمن الثاني (قوله كن) بضم الكاف بفتحات متعلا أي البائع الثاني (قوله له) أي المشتري الثاني (قوله وهذا)  
 أي رجوع المشتري الاول بالاقل من الارش وما يكمل الثمن الاول (قوله يرجع) أي المشتري الثاني (قوله وهذا) أي رجوع  
 المشتري الاول على المدلس بجميع ثمنه (قوله رده) أي المبيع (قوله به) أي عيبه القديم (قوله العيب) مفعول لرؤيته فافتاعه  
 (قوله حين شرائه) صله رؤيته (قوله فانكرها) أي رؤيته العيب حين الشراء (قوله قوله) أي المشتري (قوله وله) أي المشتري

(قوله فيحلف) أي المشتري على عدم رؤيته حال شرائه (قوله في الثلاثة) أي دعوى الازالة وظهور العيب واقرار المشتري بالتقليب (قوله له) أي المشتري (قوله فان نكل) أي المشتري عن العيب على عدم رؤيته حين شرائه (قوله فيها) أي الثلاثة (قوله وان كان) أي العيب (قوله واقر) أي المشتري (قوله فيها) أي الرؤية (قوله من الحلف والرد) بيان لما (قوله خلاف) خبر ما (قوله له) أي عب (قوله قوله) أي المصنف (قوله وخلاف) عطف على خلاف (قوله به) أي الظاهر الذي لا يخفى (قوله وحكي) أي ابن عرفة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله مشترك) بفتح الراء أي لفظي بتعدد وضعه لاكثر من معنى كعب (قوله مشترك) بضم ففتح كسر منته لا أي مشترك معنوي بوضعه لكل متفاوت في جزئياته كالبياض (قوله يطلق) أي العيب بضم الياء وسكون الطاء وفتح اللام (قوله تقليبا) تمييزا لنسبة اختبر الى مفعوله أو ينزع خافضه (قوله مقعدا) بضم فسكون ففتح أي عاجزا عن القيام (قوله وعلى ما يخفى الخ) ٦٦٦ عطف على الظاهر (قوله على غير المتأمل) صلة يخفى (قوله كما يكونه) أي الحيوان

(قوله وهو) أي المبيع الخ حال (قوله قائم) أي صحيح (قوله فالاول) أي الظاهر الذي لا يخفى على كل مختبر (قوله والثاني) أي الظاهر الذي لا يخفى على المتأمل ويخفى على غيره عند التقاييم (قوله فيها) أي الاول والثاني (قوله ثم استدل) أي ابن عرفة (قوله ذلك) أي المذكور من عدم القيام بالاول والقيام بالثاني (قوله فيه) أي غ خبر مقدم (قوله يرد) بفتح فضم أي المشتري المبيع (قوله من غير عين) صلة يرد (قوله كان) أي العيب الخ تعميم في الرد به (قوله اقامته) أي المبيع عند مشتريه قبل علمه به (قوله عليه) أي

رؤيته (بدعوى الازالة) من البائع العيب للمشتري حين شرائه أو كان العيب ظاهرا لا يخفى على غير المتأمل أو خفيا وأقر المشتري بتقليب المبيع ومعاينته يحلف في الثلاثة وله الرد فان نكل فلا رد له فيها وان كان ظاهرا وأقر بالمعاينة والتقليب والرضا فلا رد له ولو حلف على نفيها اه عب البنا في ما ذكره في الظاهر الذي لا يخفى على غير المتأمل من الحلف والرد خلاف ما سألني له عند قوله وحلف من لم يقطع بصدقه وخلاف ما حقه ابن عرفة من عدم الرد به وحكي عليه الاتفاق ونصه كلام المتقدمين والمتأخرين يدل على ان العيب الظاهر مشترك أو مشترك يطلق على الظاهر الذي لا يخفى غالباً على كل من اختبر المبيع تقليبا كسكون العيب مقعدا أو مطموس العينين وعلى ما يخفى عند التقليب على غير المتأمل ولا يخفى غالباً على من تأمل ككونه أعمى وهو قائم العينين فالاول لا قيام به والثاني يقام به اتفاقاً فيهما ثم استدل على ذلك بكلام اللغوي انظر غ فيه عن ابن عرفة ومما يدل على ذلك قول اللغوي قال مالك رضي الله تعالى عنه يرد بالعيب القديم من غير عين كان مما يخفى أو ظاهراً لا يخفى قال محمد طالت اقامته أو لم تطل ابن القاسم لا عين عليه إلا ان يكون من الظاهر الذي لا يشك أنه لا يخفى مثل قطع اليد والرجل أو العور قال اللغوي أما العور فان كان قائم العين وقد ذهب نورها فيه صح أن يرد به وان طال وان كان مطموس العين فلا يرد به وان قرب إلا ان يكون بفور الشراء ولو قيل لا يصدق أنه لم يره لكان وجهه وكذا قطع اليد اذا كان قد قلب يديه وان قال كتمى العيب هذه اليد حلف على ذلك فيما قرب وقطع الرجل ابين ان لا يمكن من الرد إلا ان يكون بفور ما نصرف بين يديه عند العقد وكان الشراء وهو جالس وقال مالك رضي الله تعالى عنه لو ابتاع بعض الخناسين عبداً فقام عنده ثلاثة أشهر حتى ضرع ونقص حاله فوجد عيباً لم أر ان يرد لانه يشتري فان وجد ربحاً باع والا خاصم فأرى ان يلزم هؤلاء فيباعوا وفيما لم يعلموا وفيما لم يعلموا قال ابن القاسم والذي هو أحب الى أن كان

المشتري (قوله يكون) أي العيب (قوله فان كان) أي المبيع (قوله وقد ذهب نورها) حال (قوله يكون) أي عيباً فظهور الورد (قوله لا يصدق) أي المشتري (قوله انه) أي المشتري (قوله لم يره) أي العور بطمس العين (قوله وكذا) أي طمس العين في عدم الرد به (قوله اذا كان) أي المشتري (قوله قلب) بفتحات مثقلاً (قوله يديه) أي الرقيق (قوله وان قال) أي المشتري (قوله حلف) أي المشتري (قوله على ذلك) أي كتمان العيب يديه عنه (قوله إلا أن يكون) أي الرد بقطع الرجل (قوله نصرف) بفتحات مثقلاً أي الرقيق (قوله يديه) أي المشتري (قوله وهو) أي الرقيق جالس حال (قوله الخناسين) بالجهام انهما واهمال السنين الدالين (قوله ضرع) بفتحات محققاً مبهماً الضاد (قوله ونقص حاله) أي الرقيق تفسيراً لضرع (قوله فوجد) أي المشتري الخناس (قوله لانه) أي الخناس (قوله والا) أي وان لم يجد ربحاً (قوله ان يلزم) أي الشراء (قوله هؤلاء) أي الخناسين (قوله الى) بشد الياء (قوله ان كان) أي العيب الذي وجدته في المبيع بعد اقامته عنده ثلاثة أشهر

(قوله أحلف) بضم الهمز وكسر اللام (قوله أنه) أي الخناس (قوله ورد) أي الخناس (قوله وإن كان) أي العيب (قوله على غير ذلك) أي لا يخفى (قوله لزمه) أي الشراء الخناس (قوله وإن كان) أي العيب (قوله لزمه) أي الشراء المشتري (قوله وإن لم يشهد) أي المبتاع (قوله الأمرين) أي ما يخفى مثله وما لا يخفى مثله (قوله بعد علمه به) صلة الرضا (قوله بعد العقد) صلة علمه (قوله فأنكره) أي المشتري الرضا به (قوله ذلك) أي الرضا (قوله عليه) أي المشتري (قوله رضا المشتري) صلة أخبار (قوله فيحلف) أي المشتري (قوله وهو) أي تحليفه (قوله أولاً) بشد الواو (قوله له) أي المشتري (قوله أو كان) أي المخبر (قوله فإن سمعاه) أي البائع المخبر (قوله وكان) أي المخبر (قوله حلف البائع) أي على رضا المشتري (قوله فإن لم يشهد) ٦٦٧ أي المخبر رضا المشتري (قوله أو كان) أي المخبر (قوله أخبرت) أي المخبر

بضم الهمز وكسر  
الموحدة (قوله مطلقاً)  
أي عن التقييد بدتعيين  
الخبر وكونه غير مستقو  
(قوله إن عين) أي البائع  
(قوله وأحلف) أي البائع  
(قوله هذا) أي إن حلف  
البائع أن يخبر أخبره (قوله  
لا يحلف) أي المشتري  
(قوله عنده) أي المبتاع  
(قوله فادعى) أي المبتاع  
(قوله وإراد) أي المبتاع  
(قوله قدمه) أي الإباق  
(قوله عنده) أي البائع  
(قوله اذهب) أي إباقه  
بالقرب الخ لعله لا يحلف بائع  
الخ (قوله ولثلاث الخ) عطف  
على اذهب الخ (قوله يعنته)  
بضم فسكون فكسر أي  
يتعب ويضر المشتري البائع  
(قوله بتحليفه) أي البائع  
الخ تصوير لاعتائه (قوله  
من عيب) بيان ما (قوله

عيباً يخفى أحلف أنه ما رآه ورد وإن كان على غير ذلك لزمه ثم قال ابن عرفة ابن أبي زمنين  
من اشترى شيئاً واشهد أنه قاب ورضي ثم وجد عيباً يخفى مثله عند التقلب حلف ما رآه ورده إن  
أحب وإن كان ظاهر لا يخفى مثله عند التقلب لزمه ولا رد له وإن لم يشهد أنه قاب ورضي رده  
من الأمرين معاقلة عبد الملك وأصبغ (و) أن أراد المبتاع رد المبيع بعيبه القديم فادعى عليه  
بأنه أنه رضى به بعد علمه به بعد ابتداءه وأنكر المبتاع رضاه به بعد ذلك (لا) بحلف مشتريه عليه  
(الرضا به) أي العيب بعد علمه به بعد العقد فأنكره (الا) إن حلف البائع ذلك عليه (بدعوى)  
البائع أخبار (مخبر) بضم الميم وسكون الخاء المجهمة وكسر الموحدة برضا المشتري بالعيب  
بعد علمه به فيحلف كافي المدونة وهو المعتقد وقال ابن أبي زمنين يحلف البائع أولاً إن أخبر أصدقاً  
أخبر برضاه ثم يحلف المشتري أنه ما رضيه وله رده وهذا إذا لم يسم البائع المخبر أو كان غير عدل  
فإن سمعاه وكان عدلاً وسئل المخبر فشمه برضا المشتري حلف البائع ولا رد للمشتري فإن لم يشهد  
أو كان غير عدل حلف المشتري ورد البائع هذا التقصيل كله خلاف ما عراه ابن عرفة للمدونة  
والواضحة ونصه في حلفه أي المشتري بقول البائع أخبرت برضا بالعيب مطلقاً ثالثاً إن  
عين الخبر ولو مستقو طاً وحلف أن يخبر أخبره به ورابعاً هذا إن زاد خبر صدق وخامساً  
لا يحلف إلا بتعيين مخبر مستقو للمدونة والواضحة والثاني لا نهى والثالث لا ين أبي زمنين مع  
ابن القاسم فهو مقابل المذهب المدونة والله أعلم (و) من ابتاع عبداً فأبى عنده فادعى قدمه  
وأرأى رده فخاله البائع وأنكر قدمه فلا يحلف (بائع أنه) أي العبد (لما أبى) عنده (لإباقه) أي  
العبد عند مشتريه (بالقرب) من شرائه اذهب لا يستلزم قدمه ولثلاث يعنته بتحليفه كل يوم على  
ما شاء من عيب يسره أنه لم يعه وهو به فانه في المدونة وظاهرها سواء اتهمه بأنه أبى عنده  
أو حلف عليه الدعوى بأخبار مخبر صادق بإباقه عنده وقال اللغوي وصححه في الشامل يحلف  
البائع في تحقيق الدعوى وهو مفهوم قوله لإباقه بالقرب والظاهر أنه يجري في تعيين المخبر هذا  
لحوماء تقدم وأصل اللغة أن الأبى من هرب بلا سبب والهارب من فزأ زيادة عمل أو شغل  
والفقهاء يستعملون الأبى فيهما وعبارة الشامل لو قال المشتري لبائع عبده يمكن أنه أبى  
أو سرق عنده ولم يحصل ذلك عنده فلا يعين له عليه اتفاقاً وفيما لو أبى يقرب يعه فقال أخشى أنه

يسميه) أي المشتري العيب (قوله أنه) أي البائع الخ يدل من على ما يشاء يحذف على (قوله لم يعه) أي العبد (قوله وهو) أي  
العيب (قوله به) أي العبد (قوله اتهمه) أي المشتري البائع (قوله بأنه) أي العبد (قوله عنده) أي البائع (قوله وأحق) أي  
المشتري (قوله عليه) أي البائع (قوله يحلف البائع في تحقيق الدعوى) مفعول قال (قوله وهو) أي تحليف البائع في تحقيق  
الدعوى (قوله أنه) أي الشأن (قوله ما تقدم) أي في تعيين المخبر برضا المشتري بالعيب (قوله وأصل اللغة) إضافة للبيان (قوله  
فيهما) أي من هرب بلا سبب ومن هرب لزيادة عمل ونحوها (قوله أنه) أي العبد (قوله لك) أي الإباق (قوله عنده) أي البائع  
(قوله له) أي المبتاع (قوله عليه) أي البائع (قوله وفيها) أي المدونة (قوله فقال) أي المشتري (قوله أنه) أي العبد

(قوله فقال) أي المشتري (قوله له) أي البائع (قوله لزمه) أي البائع (قوله ذلك) أي الخلف أنه لم يبق عنده (قوله ان قال) أي المشتري (قوله انه) أي العبد (قوله ان علم) بضم العين (قوله حلقه) بفتح الحاء مثقلا أي المبتاع البائع (قوله وهو) أي تحليفه (قوله ظاهرها) أي المدونة (قوله بان يقوم) بضم ففتح مثقلا أي المبيع تصوير لما يتوصل به الرجوع بالزائد (قوله واعتضه) أي اواز الزائد مطلقا (قوله انما فرضه) أي ابن يونس الثاني (قوله ويحتمل ان يوافق) أي فائل الثاني بالرجوع بالزائد في بيان النصف (قوله ما قبله في بيان الاكثر) أي فيقول يرجع بالزائد أيضا (قوله والاقل) أي فيرجع بالجميع أقول في هذا الاحتمال نظرو والظاهر ان يقال مفهوم النصف ٦٦٨ شيان بيان الاكثر ويرجع فيه بالزائد بالاولى وبيان الاقل ويرجع فيه بالجميع الثمن

أبى عندك فلا يمين علمه وان قال اخبرت أنه أبى عندك وقد أبى عندى أو ثبت أنه أبى عند المبتاع فقال له اختلف أنه لم يبق عندك لزمه ذلك على الاصح وكذا ان قال علمت أنه أبى عندك اتفقا فان علم اباقه عند المبتاع وفي الموازنة ان قال أبى عندك أو سرف أو زنا أو جن أو نحو ذلك حلقه خلافا للشبه وهو ظاهرها اه (و) ان بين البائع وبعض عيب مبيعه وكتب بعضه وهلك المبيع عند المشتري بسبب عيبه (هل يفرق) بضم التخمينة وسكون القاف وفتح الراء (بين) بيان (أكثر العيب) بان قال أبى خمسة عشر وهو يابى عشرين (يرجع) المشتري (ب) ارش العيب (الزائد) على ما بينه البائع وهي الخمسة في المثال بان يقوم معيبا بالمدين فقط ثم يقوم معيبا بالمدين والمكتوم معا وينسب نقص القيمة الثانية للقيمة الاولى ويرد البائع مثل تلك النسبة من الثمن فاذا قل قيمته بالمدين وحده عشرة وقيمة ما تمثانية يرجع بخمس عنه (و) بين بيان (أقله) أي العيب خمسة من عشرين فيرجع المشتري (بالجميع) أي عنه ولا فرق بين هلاكه فيما بينه وهلاكه فيما كفه (أو) يرجع (ب) ارش العيب (الزائد) على ما بينه (مطلقا) عن التقييد ببيان الاكثر والهالك فيما بين أو فيما كتم واعتضه ق بان الذي نقله ابن يونس في هذا الثاني انما فرضه في بيان النصف قاله عيب زاد ظني ويحتمل ان يوافق ما قبله في بيان الاكثر والاقل وظاهر كلام المصنف الرجوع بالزائد مطلقا وقد أحسن في الشامل مساقه فقال لو كتم بعض عيبه فقال أبى شهر أو قد أبى سنة أو ذكر دون مسافة اباقه فهلك في اباقه فقيس ان هلك فيما بينه له فالأول فقط وفيما كفه فالثمن كله وقيس ان قال أبى مرة وقد أبى مرتين فقيمة ما كتم وقيس ان بين له الاكثر فقيمة ما كتم أو الاقل بالجميع الثمن اه كلام ظني البناء وهذا اعتراض من جابول كلام ابن يونس وليس كافيها ونص في وأما القول بأنه يرجع بالزائد مطلقا فلم يعتمد ابن يونس أيضا ونصه وقال غيره اذا قال أبى مرة وقد كان أبى مرتين فأبى عند المشتري فهلك بسبب الاباق فانما يرجع بقدر ما كفه بخلاف ان دلس بالجميع الاباق اه فانظر قوله بخلاف الخ فانه دليل على ان المراد بالنصف ما عدا الجميع فيصدق على الاقل والاكثر كما فهم المصنف فلم يشتر في بما ذكر للاعتراض نعم فيه اعتراض آخر ونصه هذه الاقوال في ابن يونس ليست في صورة واحدة ومقتضى اطلاق خليل ان كل صورة من الثلاث فيها ثلاثة أقوال فانظر ذلك اه وجوابه ان مقتضى المصنف ان الاقوال فيما اذا بين بعض العيب فبعضها

(قوله وظاهر كلام المصنف) فيه انه نصه وصريحه (قوله دون مسافة اباقه) أي قال أبى يريد او قد كان أبى أربعة برد (قوله بينه) بفتحات مثقلا أي البائع (قوله أي المشتري) قوله وهذا أي الاعتراض قوله منها أي عيب وظني (قوله وليس) أي الامر قوله كما فهمنا أي عيب وظني (قوله وأما القول بأنه يرجع بالزائد مطلقا) هذا نص صريح بوجوده كما قال المصنف ولا يضر عدم اعتباره ابن يونس (قوله ونصه) أي ابن يونس (قوله اذا قال) أي البائع (قوله أبى) أي العبد (قوله وقد كان) أي العبد أبى مرتين (قوله فانما يرجع) أي المشتري (قوله بخلاف ان دلس بالجميع الاباق) أي وأبى عند المشتري وهلك في اباقه فيرجع بجمبع عنه

(قوله على الاقل) أي بيانه فقط (قوله والاكثر) أي بيانه فقط (قوله بما ذكر) أي نص ابن يونس (قوله ينظر للاعتراض) أي على أواز الزائد مطلقا (قوله فيه) أي ق (قوله الاقوال) أي الرجوع بالزائد ان بين الاكثر والجيع ان بين الاقل أو الزائد مطلقا أو ان هلك فيما بينه يرجع بارشه وان هلك فيما كتمه يرجع بجمبعه (قوله كل صورة من الثلاث) أي بيان الاكثر وبيان النصف وبيان الاقل (قوله فيها ثلاثة اقوال فانظر في ذلك) اذ ليس في بيان الاقل الرجوع بالزائد والتفصيل بين هلاكه فيما بين يرجع بارشه الزائد وهلاكه فيما كتمه فيرجع بالجميع (قوله فبعضها) أي الاقوال

(قوله وبعضها لا) صادق بالرجوع بالرائد مطلقا والتفصيل في الهلاله ابن عرفة ابن عبد الرحمن من ثبرأمن اباقي ذكر قدره فابق  
عند ممتاعه فهلاك في اباقه ثم اطلع على انه ابقى عنده اكثر مما بين ان هلك فيما بين فهو من مبيعاته الصقلي اراد يرجع عليه بما  
بين القيمين وان هلك في اكثر ممتاعه او فساد في فيه فن بائعه ويرجع عليه بكل ثمنه الصقلي عن غيره ان قال ابن هرون ان ابقى  
مرتين فهلاك بسبب اباقه يرجع بقدر ما كتمه فقط وقال غيره يرجع بجميع الثمن (قوله المتعدد) خرج به المتعدد فليس للمشتري رد  
بعضه وانما له رده كله او التمسك به كله (قوله المقوم) خرج به المثلي وسيأتي حكمه (قوله المعين) خرج به الموصوف وسيأتي حكمه  
(قوله في عقد واحد) صلة المسيح خرج به ظهور عيب في بعض مقوم معين متعدد مبيع ٦٦٩ به قوله رد العيب والرجوع

بثمة مطلقا (قوله بعض  
المبيع) أي المعيب (قوله  
عالمه) أي بائعه (قوله من  
ثمن الجميع) بيان لمصته  
(قوله منه) أي ثمن الجميع  
(قوله منهما) أي القيمين  
(قوله لجموعهما) أي  
القيمين (قوله أو تقويمهما)  
أي السليم والمعيب (قوله  
منهما) أي السليم والمعيب  
(قوله من ثمنهما) أي السليم  
والمعيب بيان مثل (قوله  
للمجموع) أي من القيمين  
(قوله الثمن) أي للسليم  
والمعيب (قوله وان كان)  
أي الثمن (قوله عليه) أي  
البائع تنازع فيه يرجع ورد  
(قوله بنسبة) أي بثمنها  
(قوله لقيمة المجموع) أي  
أو لقيمة القيمين (قوله  
من قيمة السلعة) بيان لمثل  
النسبة (قوله الثمن) نعم  
السلعة (قوله كسنة كتب)  
أي بيعها معا (قوله بأحدها)  
أي الكتب (قوله ورد)

ينظر للاقل والاكثر وبعضهم الاو ذلك صحيح والله اعلم (أو) يفرق (بين هلاكه) أي المبيع (فيما  
بينه) البائع للمشتري فيرجع المشتري عليه بقيمة العيب الذي كتمه فقط (أو لا) يملك فيما بينه بل  
قيمة كتمه فيرجع عليه بجميع ثمنه في الجواب (أقوال) \* (تنبيهات) \* الاول نت في كلامه  
اجال في القول الاخير لانه لم يعلم منه عن الحكم الثاني نت لم يذكر هنا حكم بيان النصف  
الثالث عب لو قال يبدل أو لا أو غيره لسكان أظهر اذ رجح يسري للذهن ان قوله أو لا قول رابع  
وانه قسم قوله يفرق ويسلم من عطفه بأومع المبنية التي لا تكون الانبئين واجب بان أو  
بمعنى الواو كقول حميد الهلالي الصحافي رضي الله تعالى عنه  
قوم اذا سمعوا الصريح خرايتهم \* ما بين ملهم مهر أو سافح  
قاله (و) ان ظهر عيب في بعض المبيع المتعدد المقوم المعين في عقد واحد فالمشتري (رد بعض  
المبيع) على بائعه والرجوع عليه (بخصته) أي البعض المردود من ثمن الجميع ويلزمه التمسك  
بالبعض السليم بخصته منه وذلك يتقويم السليم وحده والمعيب وحده ورجع القيمين ونسبة  
كل منهما لجموعهما أو تقويمهما معا ثم تقويم كل منهما وحده ونسبة قيمته لقيمتها معا وعلى  
كل فملك واحد منهما من ثمنهما مثل نسبة قيمته للمجموع أو لقيمتها معا هذا اذا كان  
الثمن مثلثا بعينه أو غيرها (و) ان كان مقوما (رجع) المشتري على البائع اذا رد البعض المعيب  
عليه (ب) حصه البعض المعيب من (القيمة) الثمن المقوم (ان كان الثمن) للمبيع المقوم المعين  
المتعدد الذي ظهر عيب في بعضه (سلعة) يكسر السين وسكون اللام أي شيا مقوما  
في الشارح وت وق والتوضيح بنسبة قيمة المعيب لقيمة المجموع من قيمة السلعة الثمن  
نت كسنة كتب اذ ظهر عيب بأحدها ورد فيرجع بنسبة قيمته لقيمتها من قيمة الدار لا يجره  
من الدار على الاصح اضربا للشركة فان قومت الستة بستمائة والمعيب بمائة رجح بدس قيمة  
الدار لا بدس الدار خلافا لانهب وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الحكم ويلزمه التمسك بالسليم  
بخصته من الثمن أو قيمته في كل حال (الا ان يكون) البعض المعيب (الاكثر) من النصف ولو  
يسير فليس له رد والرجوع بخصته من الثمن أو قيمته بل اما أن يمسك بالجميع أو يرد أو بالبعض  
السليم بجميع الثمن \* (تنبيهات) \* الاول اذا لم يكن المعيب الا كثر فليس للمشتري رد الجميع  
الا برضا البائع وليس للبائع ان يقول اما ان تأخذ الجميع أو ترد الجميع قاله ابن يونس ابن عرفة  
هذا خلافا قول التونسي ان قال له البائع اما ان تأخذه كله أو ترد ما لقول قول البائع

أي المشتري المعيب (قوله فيرجع) أي مشتريها (قوله بنسبة قيمته) أي المعيب أي مثلها (قوله لقيمتها) أي الكتب الستة أي أو  
للمجموع قيمها صله نسبة (قوله لا يجره من الدار) عطف على بالقيمة (قوله يرجع) أي المشتري (قوله ويلزمه) أي المشتري (قوله من  
الثمن) أي المثلي (قوله أو قيمته) أي الثمن المقوم (قوله له) أي المشتري (قوله رده) أي المعيب (قوله والرجوع بخصته من الثمن)  
أي لا تنساح البيع برد الاكثر فيلزم ابتداء امثراء الاقل بثمن مجهول حين التمسك اذ هو ما يخصه من ثمنه ولا يعلم الا بعد التقويم  
والنسبة (قوله يرد) أي الجميع (قوله الجميع) أي السليم والمعيب

(قوله اشياء) أى مقومة معينة (قوله فأن) أى وجد (قوله له) أى المبتاع (قوله الا الرضا بالمعيب) أى أو بالسليم بجميع  
 ثمنهما (قوله فان كان) أى المعيب (قوله بان يقع له) أى يقابل المعيب (قوله من الثمن) صلة يقع أو حال من ستون (قوله وهو) أى  
 الثمن الخ حال تصوير لوجهها (قوله فليس) أى المعيب (قوله فهو) أى المعيب (قوله ثم قال) أى ابن بونير (قوله وان كان) أى  
 المعيب (قوله فله) أى البائع (قوله ذلك) أى قوله للمشتري اما ان تاخذ الجميع أو ترد الجميع (قوله غير مثلى) أى وهو معين حال  
 من المبيع (قوله والعيب باعلاء) أى المبيع حال (قوله فقيها) أى المدونة (قوله سالعا) أى مقومة معينة فى صفقة واحدة (قوله له)  
 أى المبتاع (قوله ان لم يكن) أى المعيب ٦٧٠ (قوله فان كان) أى المعيب (قوله بالمعيب) أى مع السليم أى أو بالسليم وحده

الثاني اذا كان المعيب الاكثر فليس للمبتاع الارجاء للجميع أو الرضا للجميع أو الرضا بالسالم  
 وحده بجميع الثمن ابن بونير القضاء ان من ابتاع اشياء فى صفقة واحدة قالنى فى بعضها عيبا  
 فليس له الارجاء للمعيب بخصته من الثمن الا ان يكون المعيب وجه الصفقة ووجه رضاء الفضل  
 فليس له الا الرضا بالمعيب بجميع الثمن أو رد جميع الصفقة وكذا من ابتاع اصنافا مختلفة فوجد  
 بصنف منها عيبا فان كان وجه الصفقة بان يقع له من الثمن ستون أو سبعون وهو مائة فليرد  
 الجميع ابن الموازن اوقع المعيب نصف الثمن فاقل فليس وجه الصفقة ولا يرد الا المعيب بخصته  
 وان وقع له أكثر من نصف الثمن فهو وجهها ثم قال وان لم يكن المعيب وجهها فليس للبائع ان  
 يقول اما ان تاخذ الجميع أو ترد الجميع وان كان وجهها فله ذلك اما ان عرفه ان تعدد المبيع  
 غير مثلى والعيب باعلاء فقيها ابن القاسم من ابتاع سالعا فوجد فيه عيبا فليس له الارجاء  
 المعيب ان لم يكن وجه الصفقة فان كان وجهها فليس له الارجاء جميعها أو الرضا بالمعيب  
 الثالث اذا كان المعيب الاكثر فلا يجوز التسك بالسالم اذا كان المبيع مقوما وان رضى البائع  
 ابن عرفة اللخمي من ابتاع عبد بن ظهر باعلاء ما عيب فنع ابن القاسم ان رد الاعلى أو استحق  
 ان يحبس الادنى لانه كسراء بن مجهرول واجاز ابن حبيب الرابع قوله الا ان يكون الاكثر  
 يقتضى انه اذا زادت حصته بالمعيب على النصف ولو يسير فهو وجه الصفقة وهو كذلك  
 كما تقدم فى كلام ابن الموازن وصرح به أبو الحسن الخامس ما تقدم من التفريق بين وجه  
 الصفقة وغيره انما هو اذا كان المبيع قائما فاما اذا انتقض وظهر العيب فى الباقي فلا تفرق  
 اذا كان الثمن عينا أو عرضا وفات قال فى السكت اذا اشترى عشرين فهلك احدهما والى  
 الاخره ما يرد المعيب ويرجع بما يخصه كان وجه الصفقة أم لا اذا كان الثمن عينا أو عرضا  
 قد فات فان كان عرضا لم يفت فهو ما يفتقر وجه الصفقة من غيره فان كان المعيب وجه الصفقة  
 رده وقيمة الهالك ورجع فى عين عرضه وان لم يكن وجهها رجع بخصته من قيمة العرض لافى عينه  
 لضرر الشركة هذا مذهب ابن القاسم ولم يفتقر وجه الصفقة من غيره اذا كان الثمن عينا لا  
 ان كاف ان يرد قيمة الهالك اذا كان المعيب وجه الصفقة ردها عينا ويرجع فى عين فلا فائدة فى ذلك  
 فاما ان كان عرضا قد فات صار كالعين لانه يرجع الى قيمته وهى عينه ونقل ابن عرفة خلافا فى  
 ذلك السادس فيها ان اختلف فى قيمة الهالك من العبدین وصفاء فان اختلفا فى صفته فالقول  
 للبائع مع عيبه ان كان انتقد والا فله المبتاع بيمينه وقال ائمه واصبغ القول للمبتاع انتقد

(قوله بالسالم) أى بخصته  
 من الثمن (قوله مقوما) أى  
 معينة (قوله وان رضى  
 البائع) مبالغه فى المنع لان  
 الحق لله تعالى فى منع الشراء  
 بن مجهرول (قوله ان رد  
 الاعلى) أى يعيب (قوله  
 ان يحبس) أى المبتاع (قوله  
 الادنى) أى السالم من  
 العيب بخصته من ثمنهما  
 (قوله لانه) أى حبس الادنى  
 بخصته منه (قوله كسراء  
 بن مجهرول) أى لانفساخ  
 بيعه ما برد أو استحقاق  
 اعلاهما وصيرورته الحبس  
 ابتداء ببيع بخصته من  
 الثمن وهى مجهولة لا تعلم  
 الا بالتقويم والنسبة (قوله  
 واجاز) أى حبس الادنى  
 بخصته منه (قوله فهو) أى  
 المعيب (قوله انتقض) أى  
 المبيع (قوله فلا تفرق)  
 أى بين وجه الصفقة وغيره  
 فى جواز التسك بالسالم  
 بخصته من الثمن (قوله

والقى) بفتح الفاء أى وجد المشتري (قوله يرد) بفتح ضم أى المشتري (قوله بما يخصه) أى من الثمن (قوله  
 اولاً  
 كان) أى المعيب (قوله وان لم يكن) أى المعيب (قوله بخصته) أى المعيب (قوله كاف) بضم فكسر مثقلا أى المشتري (قوله  
 فى عين) أى الثمن (قوله فى ذلك) أى رد عين والرجوع بعين (قوله فاما ان كان) أى الثمن (قوله فقيها) أى المدونة (قوله اختلفا) أى  
 المتبايعان (قوله من العبدین) أى المبيعین فى صفقة واحدة وهلك احدهما ورد الاخره يعيب (قوله وصفاء) أى المتبايعان الهالك  
 لاهل المعرفة بالقيم ليقوموه (قوله ان كان) أى البائع (قوله انتقد) أى قبض الثمن (قوله والا) أى وان لم ينتقد البائع



(قوله وبه) أى القول للمبتاع مطلقا صلا اخذ (قوله لا يستغنى) بضم الياء وفتح النون الخ صفقة كاشفة لمزدوجين (قوله له) أى المشتري (قوله رده) أى احدى المزدوجين (قوله برضاها) أى المتبايعين (قوله لا مكان الخ) علة الجواز الذى تضمنه الاستثناء (قوله يشتري) أى كل منهما (قوله لتأديته) أى رده وحده (قوله المحرمة) نعت التفرقة (قوله ترض الام) أى بالتفرقة (قوله والا) أى وان رضيت الام بها (قوله جاز) أى ردا حدهما (قوله فيها) أى المدونة (قوله عمالا يفترق) ٦٧١ بيان شبه ذلك بتقدير باقى (قوله فاصاب) أى وجد

المبتاع (قوله قبلهما) بكسر الموحدة (قوله يكن) أى المعيب (قوله والا) أى وان كان وجهها (قوله رد الجميع) أى وأخذ جميع الثمن (قوله له) أى المشتري ان حبس الجميع (قوله ينقفع) بضم النخبة وفتح الفاء (قوله لهذا) أى توقف الاتساع باحدى المزدوجين على الاتساع لما يليها (قوله اختلف) بضم الناء وكسر اللام (قوله سفرا) بكسر فسكون أى جراً (قوله ديوان) أى كتاب (قوله قيمتهما) أى السفريين (قوله أى الاقل صلة التمسك (قوله من ثمنه) أى المبيع المقوم بيان حصته (قوله لا نفساخ الخ) علة لا يجوز التمسك باقل الخ (قوله واجازه) أى التمسك باقل ما استحقه كثره (قوله وفيه) أى استدلاله بقياس استحقاق الاكثر على تميزه (قوله وهو) أى العيب (قوله لا يخالفه) أى الاستحقاق (قوله فقيته) أى الثوب (قوله الصفقة

أولاً وبه اخذ محمد (أو) يكون المعيب (احد) شقين (مزدوجين) بضم الميم وفتح الجيم لا يستغنى باحدهما عن الآخر حقيقة كخفين ونعلين وصرعين أو كسوارين وقرطين فليس له رده بخصته والتمسك بالسليم بخصته البرضاها لا مكان ان يشتري فردة اخرى يتم بها الاتساع فلا يلزم اضاعة المال (أو) يكون المعيب (اما) رقيقة (رولها) الرقيق غير المنقعر المبيعه في صفقة واحدة والواو بمعنى أو أى احدى ما فلا يجوز رده وحده لتأديته للتفرقة بين الام وولدها المحرمة ان لم ترض الام والا جاز فيها من ابتاع خفين أو نعلين أو صراعين أو شبه ذلك مما لا يفترق فاصاب باحدهما عيبا بعد قبضهما أو قبله فاماردهما جميعاً أو قبله ما جميعاً وأما ما ليس باخ لصاحبه أو كانت نعا لأفرادى فله رد المعيب على ما ذكرنا في شراء الجملة ابن يونس أى ان لم يكن وجهه الصفقة والا فليس له الارجاء للجميع أو حبسه ولائى له وحكم الام بتاع مع ولدها فبوجود باحدهما عيب حكم ما لا يفترق ابن رشد كل زوجين لا ينقفع باحدهما دون صاحبه كخفين ونعلين وسوارين وقرطين فوجود العيب باحدهما كوجوده بهما جميعاً في التوضيح ولهذا كان الصحيح فيمن ألتف أحد مزدوجين غرمه قيمتهما واختلف فيمن ألتف سفرا من ديوان سفريين فقبل يرد السالم وما تنقص بان يقال ما قيمته كاملاً فان قبل عشرة من قبل ما قيمة السالم وحده فان قبل خمسة رده وخمسة عشر وظاهر كلام عبد الوهاب يغرم قيمتهما الخط والظاهر اذا بيع الديوان وظهر عيب فى احد سفرىه ردهما معا أو التمسك بهما معا والله أعلم (و) ان اشترى اشياء مقومة كتياب يثنى واحد في صفقة واحدة فاستغنى أكثرها فلا يجوز التمسك ببعض (اقل) أى قليل من مبيع مقوم متعدد (استحق أكثره) أى المبيع بخصته من ثمنه لا نفساخ البيع باستحقاق أكثر المبيع فالتمسك بالباقى بخصته انشاءً بشرائه يجهول اذ لا يعلم حصة الباقى من الثمن الا بعد تقويم المستحق والباقى ونسبة قيمة الباقى لجموع القيمتين واجازه ابن حبيب ورأى انها جهالة طرأت بعد تقام الشراء كالجهاالة الطارئة بظهور عيب فى بعض المبيع وفيه نظر اذ يقتضى مخالفة العيب الاستحقاق وهو لا يخالفه (وان كان درهمان وسلعة) عطف على درهما ان أو مفعول معه (تساوى) السلعة (عشرة) من الدراهم مثلاً والجملة ذمت سلعة بعا (ثوب) فقيته بحسب تراضيهم ما اثناعشر درهما (فاستحققت) بضم التاء وكسر الخاء أى ظهرت (السلعة) ملكاً لغير بائعها او ظهر به عيب قديم وردها مشتريه ابه ذمى وجهه الصفقة اذ هى خمسة اسداسها (و) قد (فان الثوب) الذى هو ثمن الدرهمين والسلعة بيد مشتريه بهما بجواز السوق فاعلى (قوله) أى مشتريه السلعة التى استحققت والدرهمين بالثوب (قيمة الثوب) الفائت (بكاه) وهى اثناعشر درهما (ورد) مشتري السلعة والدرهمين وجوباً (الدرهمين) الباقيين بيده بعد استحقاق السلعة وله التمسك بالدرهمين واخذ خمسة اسداس قيمة الثوب وهى عشرة دراهم

(قوله تراضيهم) أى المتبايعين (قوله به) أى عيبها (قوله ففى) أى السلعة (قوله اذ هى) أى السلعة (قوله اسداسها) أى الصفقة (قوله بهما) أى السلعة والدرهمين (قوله بجواز السوق) صلة فائت (قوله والدرهمين) عطف على السلعة (قوله بالثوب) صلة مشتري (قوله وهى) أى قيمة الثوب بحسب تراضيهم (قوله وجوباً) بيان لحكم ردهما (قوله له) أى مشتري السلعة

(قوله ذلك) أى التمسك بالدرهمين في سدس الثوب (قوله وان كان تمسكا بالبخ) حال (قوله لان شرط حرمة) أى التمسك باقل  
 ما استحق أكثره الخ علة جواز ذلك (قوله انه) أى الشان (قوله يرجع) أى بائع الثوب (قوله ان كان) أى الثوب (قوله وبقية) (قوله  
 أى خمسة اسداس الثوب) (قوله ان فات) أى الثوب (قوله منها) أى الخمسة عشر (قوله قيمته) أى الثوب (قوله هذه) أى بيع  
 ثوب بساعة ودرهمين فاستحققت السلعة وفات الثوب (قوله معنى) خبر تفريع (قوله الفسخ) أى المبيع باستحقاق أكثر المبيع  
 (قوله فواته) أى العوض (قوله ولم يذهبوا) أى الشارحون (قوله على هذا) أى بناءه تفريعها على الساذ (قوله عن ابن الحاجب)  
 صله ذكر (قوله قال) أى ابن عرفة ٦٧٢ (قوله لغيره) أى ابن الحاجب (قوله وما ذكره) أى ابن الحاجب في بيع ثوب بدرهمين

وجازله ذلك وان كان تمسكا باقل ما استحق أكثره لان شرط حرمة عدم فوات الثمن وقد فاتهما  
 الخط يعنى انه لما استحققت السلعة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكاله فقد استحق الاكثر فريد  
 الدرهمين وياخذ ثوبه ان كان قائما وقيمته ان فات على المشهور وعلى قول ابن حبيب يرجع في  
 خمسة اسداس الثوب ان كان باقيا وبقية ان فات فلو كانت قيمة الثوب خمسة عشر فاصصه  
 بدرهمين منها وورد له ثلاثة عشر على المشهور وعلى مقابله يرد له خمسة اسداس القيمة وهى اثنا  
 عشر ونصف ولو كانت قيمته تسعة فاصصه بدرهمين وورد له سبعة على المشهور وعلى مقابله يرد  
 سبعة ونصف وان كانت قيمته اثني عشر يرجع بعشرة اتفاقا ويقاصص بالدرهمين على المشهور  
 ويمسكهما على مقابله بغير مقاصصة قاله في التوضيح طى تفريع هذه على قوله ولا يجوز التمسك  
 باقل استحق أكثره فى على ان الفسخ معطى فوات العوض أم لا مع ان المعقد عدم الفسخ مع  
 فواته في العيب والاستحقاق ولم يذهبوا على هذا ولما ذكر ابن عرفة مسئلة الدرهمين هذه عن ابن  
 الحاجب قال ونفس هذه المسئلة لم اعرفها لغيره وما ذكره من القولين تقدم في العيوب فيمن رد  
 أعلى العيب وفات ادناه لان المردود كالمستحق وفوات الأدنى كالدرهمين ١٥ ونص ما تقدم له  
 في العيوب واذا رد أعلى المبيع وفات ادناه وعوضه عين أو غير مثلى فات في مضى الأدنى بجنايه  
 من الثمن وورد قيمته لاخذ كل الثمن مطلقا ثالثها ان لم تكن أكثر من منابه من الثمن ١٥ وفيه  
 ترجيح عدم الفسخ مع الفوات لكن قوله لم اعرفها لغيره اعترضه في بان ابن يونس قد ذكرها  
 وذكر نصه فانظره فيه قلت والعذر لابن عرفة ان ابن يونس لم يذكرها في باب الاستحقاق الذى هو  
 مظنة ما اعتمد ذكرها في أوائل كتاب الجعل والجارة من ديوانه (و) ان اشترى شخصان شيأ من  
 واحد ووجد فيه عيبا جاز (رد أحد المشترين) لثنى ظهر فيه عيب قديم في صفقة واحدة نصيبه  
 منه دون صاحبه ولو أبى بآئعه وقال لا أقبل إلا جميعه هذا هو المشهور بناء على تقدير تعدد الشراء  
 بتعدد المشتري واليه يرجع الامام مالك رضى الله تعالى عنه وقال قبله انما لهما الردهما  
 أو التمسك معا وهما في المدونة (و) ان اشترى شخص شيأ من شخصين في صفقة واحدة ووجد  
 فيه عيبا قديما جاز رد مشتر من بائعين شيأ ظهر فيه عيب قديم (على أحد البائعين) نصيبه منه  
 دون نصيب الآخر المازرى وتعد صفقة تمام صفقة قديم (و) ان ادعى المشتري عيبا قديما في المبيع  
 خفيا كذا ومرة وباقي وانكره البائع ف(القول) للبائع (في) نفي وجود (العيب) القديم الخفى

وساعة فاستحققت السلعة  
 وفات الثوب (قوله من  
 القوانين) بيان ما (قوله  
 تقدم ما) خبر ما وثنى ضميرها  
 مراعاة لهما (قوله فيمن  
 ردا على المبيع) صله تقدم  
 (قوله وفات ادناه) حال  
 (قوله لان المردود) أى بعيب  
 كما استحق علة تقدم ما في  
 العيوب ودفع لما يتوهم  
 من ان المتقدم في العيب  
 وما هنا في الاستحقاق (قوله  
 له) أى ابن عرفة (قوله وفات  
 ادناه) أى المبيع حال (قوله  
 وعوضه) أى المبيع عين  
 حال (قوله فات) نعمت غير  
 مثلى (قوله من الثمن) بيان  
 منابه (قوله وورد قيمته) أى  
 الأدنى عطف على مضى (قوله  
 مطلقا) أى عن تقييدها  
 يكونها ليست أكثر من  
 حصته من الثمن (قوله فيه)  
 أى نص ابن عرفة (قوله  
 لم يكن قوله) أى ابن عرفة  
 (قوله وذكر) أى في (قوله  
 نصه) أى ابن يونس (قوله

فانظره) أى نص ابن يونس (قوله فيه) أى في (قوله لثنى) صله مشتر بين الامم مقوية (قوله فيه) أى لثنى (قوله في  
 في صفقة واحدة) صله مشتر بين (قوله نصيبه) أى أحد المشترين مفعول رد مضافا للقاعلة (قوله منه) أى لثنى بيان نصيبه (قوله  
 ولو أبى بآئعه) أى لثنى مباغلة (قوله وقال) أى بآئعه (قوله هذا) أى جواز رد أحد المشتريين (قوله واليه) أى جواز رد أحدهما  
 صله ترجع (قوله وقال) أى الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله قبله) أى جواز رد أحدهما (قوله لهما) أى المشترين (قوله  
 وهما) أى القولان (قوله نصيبه) أى أحد البائعين (قوله منه) أى لثنى (قوله تعد) بضم ففتح متفلا أى تعد وتعتبر

(قوله لتسكه) أى البائع الخ علة كون القول له (قوله وهى) أى الاصل وانه لتأنيث خبره (قوله قوله) أى البائع (قوله وهذا) أى كون القول للبائع فى نفي قدم العيب (قوله فيه) أى المبيع (قوله والا) أى وان كان فيه قديم آخر (قوله انه) أى الشأن (قوله فى العيب) أى نفيه (قوله لان البائع قد وجب عليه الخ) علة كون القول للمشتري (قوله فصار) أى البائع (قوله وبه) أى تقييد كون القول للبائع فى نفي القدم بان لا يكون فى المبيع عيب قديم آخر صله أخذ (قوله سبقه) ٦٧٣ أى ابن رشد (قوله به) أى

التمثيل (قوله له) أى

المشتري (قوله قطعت)

أى جزمت العادة (قوله

بصدقه) أى المشتري فى

قدمه (قوله من بائع او مشتري)

بان من (قوله بها) أى

العادة (قوله النظر) أى

المعرفة (قوله بسقطان)

أى المختلفان (قوله لانه)

أى اختلافهما (قوله

تسكافا) أى المختلفان

(قوله والا) أى وان لم يتكافأ

فى العدالة (قوله الغير)

أى غير ابن القاسم (قوله

فيما) أى المدونة (قوله

تقديم) خبر الجارى (قوله

لانها) أى بينة الرد (قوله

لقولها) أى المدونة الخ

علة زادت (قوله وبهذا)

أى تقديم بينة الرد (قوله

قائلا) حال من ابن القطن

(قوله بحدوث أو قدم)

غير نونين لاضافتها (قوله

وبوجوده) عطفا على بحدوث

(قوله لانه) أى قولهم

قديم أو حادث أو موجود أو

معدوم (قوله اليه) أى غير

العدل (قوله سلامته)

خبر الواجب (قوله جرحه

الكذب) اضافة للبيان

أى

العدل (قوله بينهما) أى العدل وغيره (قوله وجه الكمال)

أى ما يداخل جسداه (قوله وبما يفرجها) أى الجارية (قوله قيد) بضم فسكسر مثقلا

أى

العدل (قوله بينهما) أى العدل وغيره (قوله وجه الكمال)

أى ما يداخل جسداه (قوله وبما يفرجها) أى الجارية (قوله قيد) بضم فسكسر مثقلا

أى

العدل (قوله بينهما) أى العدل وغيره (قوله وجه الكمال)

أى ما يداخل جسداه (قوله وبما يفرجها) أى الجارية (قوله قيد) بضم فسكسر مثقلا

أى

العدل (قوله بينهما) أى العدل وغيره (قوله وجه الكمال)

أى ما يداخل جسداه (قوله وبما يفرجها) أى الجارية (قوله قيد) بضم فسكسر مثقلا

فى المبيع بلا عين لتسكه بالاصل وهى سلامة المبيع الا لضعف قوله فيحلف كما قدمه فى قوله وبول فى نرش فى وقت ينكر ان ثبت عند البائع والاحلف ان اقرت عند غير (أو) أى ان ادعى المشتري قدم العيب وانكره البائع فالقول للبائع فى نفي (قدمه) أى العيب بين نارة ودون نارة كما فى وهذا اذا لم يكن فيه قديم آخر والا فالقول للمشتري بين ان المتنازع فيه قديم ونص التوضيح واعلم انه انما يكون القول قول البائع فى العيب المتكول فيه اذا لم يصاحبه عيب قديم وأما ان صاحبه عيب قديم فالقول قول المشتري انه ما حدث عنده مع عينه لان البائع قد وجب الرد عليه بالعيب القديم نصار مدعى على المتنازع فيه الحادث وبه اخذ ابن القاسم واستحسنه اه ومثله لابن عرفه عن ابن رشد قائلا لان المتنازع قد وجب له الرد بالقديم واخذ جميع الفقه والبائع يريد نقصه منه بقوله حدث عندك فهو مدعى ابن عرفه سبقه به الباجى واستثنى من قوله ارفقده فقال (الابشهادة) أهل (عادة للمشتري) يقدمه فالقول له بلا عين ان قطعت بصدقه (وحلف من لم يقطع) بضم التحتية (بصدقه) من بائع أو مشتري فان ظنت قدمه حلف المشتري وان ظنت حادثه أو شككت حلف البائع ومفهومه انها ان قطعت بقدمه فله مشتري بلا عين ويحدوثة فله بائع بلا عين ومعنى شهادة العادة شهادة أهلها مستدلين بما أولى شهادتهم بالعامة وهذا فى عيب يخفى عند التقلب كالعمى مع سلامة الحدقة وأما الظاهر الذى لا يخفى على من قلب المبيع كالأقدام وعلم من العينين فلا يقع المشتري شهادة العادة بقدمه ولو قطعت لجلسه على علمه حين شرائه ورضاه به ابن عرفه ان اختلف أهل النظر فى العيب فقال بعضهم بوجوب الرد وقال بعضهم لا يوجب فله على عن الموازية وابن مزين وغيرهما بسقطان لانه تكاذب بعض الموثقين ان تسكافا فى العدالة والاحكام بالاعمال قلت الجارى على قول الغير فيها تقديم بينة الرد لانها زادت لقولها الاصل السلامة ثم وجدت لابن سهل ان ابن القطن أفتى بهذا فافادهم فى المدونة والعتبة الخط من اشترى شيئا ورده بعيب فقال البائع ليس هذا مبيعى فقال ابن الماجشون القول قول البائع يمينه فان نكل حلف المشتري انه هو ما غير ولا بدله (وقبل) بضم القاف وكسر الموحدة فى الاخبار بحدوث أو قدم العيب وبوجوده أو عدمه (للتعذر) من العدل ونائب فاعل قبل (غير عدول) ان كانوا مسلمين بل (وان كانوا مشركين) أى كفار الآية خبر لاشهادة زاد ابن عرفه والواجب فى قبول غير العدل عند الحاجة اليه سلامته من جرحه الكذب والا فلا يقبل اتفاقا ويكتفى الواحد على المشهور بالشرط المذكور ومفهومه للتعذر عدم قبول غير العدل مع وجوده وهو كذلك عند الباجى والمائزى وكلام ابن شامس يقتضى ان الترتيب بينهما على وجه الكمال وفى الاكتفاء بشهادة امرأتين على ما بداخل جسد الجارية غير جرحها والبقر عنه ونظر الرجال له قولان وما يفرجها فاهم أنان وقيد

(قوله بتوجيه القاضي) من إضافة المصدر لقاعله ومفعوله محذوف أي الواحدة صلة قيد (قوله للاطلاع) صلة توجيه (قوله فان أشهد المشتري الخ) مفهوم توجيه القاضي الخ (قوله أي) أي العيب (قوله بنفسه) أي المشتري بالرفع لقاض (قوله أو حدوثه) عطف على عدم (قوله وما هو) أي العيب (قوله عدم أو حدوث) غير متعينين لإضافتهما (قوله لان ضمان العيب الحادث الخ) على زيادة وأقبضته (قوله قبلها) أي التوفية (قوله من بانه) خبر ان (قوله عليه) أي عدم العيب (قوله به) أي العيب (قوله ليس كذلك) أي لان دعوى المشتري تقدم ٦٧٤ العيب ولم يحلف البائع على نفيه ولا على حدوثه (قوله هو) أي ما حلف عليه

البائع من بيعه وما هو به (قوله انقبض) أي الدعوى (قوله فيها) أي بين المشتري (قوله فيهما) أي الظاهر والخطي (قوله كالبائع) أي في الحلف على البت في الظاهر والعلم في الخطي (قوله اللازم) احتراز عن بيع الخيار (قوله برضا) أي بانه (قوله برده) أي المبيع (قوله اليه) أي بانه (قوله أو ثبوت العيب) عطف على رضا (قوله علم) المشتري أي بانه فضولي (قوله أي المشتري) قوله لانه أي المشتري (قوله حيثئذ) أي حين علم فضوليته بانه (قوله ان جذها) أي أزال المشتري الثمرة عن أصلها (قوله أو بعده) أي زهوها (قوله فهو) أي جذها (قوله من المتوسط) أي الموجب لتخصيره بين التمسك بالمبيع والرجوع بأرض القديم والرد ودفع أرض الحلائث

الاكتفاء بواحد بنو حبه القاضي للاطلاع على عيب عبده حتى حاضر فان أشهد المشتري عليه بنفسه أو طالب العبد أو مات فلا بد من اثنين اتفاقا (ويعينه) أي البائع على عدم العيب أو حدوثه صغفما (بعمه) وما هو به أي الشيء الذي ادعى المشتري قدم عليه وشهدت العادة بحدوثه ظنا أو شكك (و) يزيد (في) يعينه على عدم أو حدوث عيب المبيع (ذي) أي صاحب (التوفية) أي المكيل أو الوزن أو العدد (واقبضته) أي المبيع للمشتري (وما هو) أي العيب موجود (به) أي المبيع لان ضمان العيب الحادث بذى التوفية قبلها من بانه ومثل في التوفية الغائب والمواضعة والتمار على رؤس الشجر وذو عهدة الثلاثة والخيار ويحلف البائع (بما في) عدم أو حدوث العيب (الظاهر) كالعلم والمرج والعور وضعف البصر (وعلى أي العلم في) عدم أو حدوث العيب (الخطي) كالزنا والسرقة فان قيل تقدم ان القول للبائع في عدم العيب بلايين وكلامه هذا يقيده حلقه عليه قيل يحمل ما هنا على شهادة واحد به ونكول المشتري عن المبيعين فرددت على البائع فان قيل قاعدة المبيع كونه على نقبض الدعوى وما هنا ليس كذلك قيل هو متضمن انقبضها وسكت عن بين المشتري وفيها ثلاثة أقوال قيل يحلف على العلم فيهما لأن التمسك بالبيع وصف البائع لا المشتري وقيل كالبائع وقيل على البت فيهما (والغلبة) الناشئة من المبيع المبيع التي لا يدل استيفاءها على الرضا بالعيب سواء نشأت بالتحريك كالبين وصف أو عن تحريك قبل الاطلاع على العيب أو بعده في زمن الخصام كسكن دار لا تنقص (له) أي المشتري من حين العقد اللازم (للفسخ) البيع بسبب العيب أي ادخال المبيع في ضمان بانه برضا برده اليه أو ثبوت العيب عند حاكم وان لم يحكم كما يأتي وأما البيع غير اللازم كبيع الفضولي مع علم المشتري فلا غلبة لانه حينئذ كفاصبا إلا أن يجيز المالك البيع وشمل كلامه الثمرة غير المؤبرة حين الشراء ان جذها قبل زهوها أو بعده قبل ردها بالعيب وان جذها بطبيعتها فهو من المتوسط (ولم) أي ولا (ترد) بضم القوقبة ونفخ لراء الغلبة للبائع مع المبيع المرد وله بعيب قديم صرح به لأفاده عود ضميره للمشتري ولينخرج منه قوله بخلاف ولد لهيمة أو أمة اشتريت حاملا أو حوت به عند المشتري ثم ردت بعد ولادتها بعيب قديم فيرد ولدها معها ولا أرض عليه لولادتها ان لم تنقص بها أو جبرها الولد والارثا ردها معها الخط والمعنى أن من اشترى شيئا من اناث الحيوان سواء كان ماعيا مقل أم لا ثم ردها بعيب فانه يرد معها ولدها وأما اشتراها حاملا أو حوت به عند المشتري ثم ردت بعد ولادتها وفيها إذا ولدت الأمة عندئذ ثم ردت بعيب ردت ولدها معها والأفلاشي لك وكذلك ما ولدت

والرجوع بجميع الثمن (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الراء (قوله ثم ردت) بضم الراء (قوله بعيب) الغنم صلة ردت (قوله فردد) أي المشتري (قوله ما هو) أي المشتري (قوله بها) أي ولادتها (قوله والا) أي وان انقصت بها ولم يجبرها ولدها (قوله لرد) أي المشتري (قوله أنشأ) أي الولادة (قوله معها) أي الأمانة وولدها (قوله وفيها) أي المدونة (قوله والا) أي وان لم تردها مع ولدها

(قوله تنقصها) أى الولادة الاثنى (قوله واشترطها) أى المشتري الثمرة المؤبرة (قوله معه) أى أصلها (قوله اذلا تدخل) أى الثمرة المؤبرة (قوله فى البيع) أى أصلها (قوله به) أى الشرط على لا يشترطها (قوله فان رد) أى المشتري (قوله ردها) أى الثمرة (قوله معه) أى أصلها (قوله لالها) أى الثمرة المؤبرة (قوله من الثمن) بيان حصص (قوله لا يرد لها) أى المشتري (قوله المؤبرة) (قوله وان كان) أى اللب (قوله وذلك) أى اللب (قوله قاله) أى عدم رد اللب (قوله فيها) أى المدونة (قوله يرد لها) أى الثمرة المؤبرة (قوله وان قامت) أى الثمرة (قوله علمت) بضم العين أى مكملتها ٦٧٥ (قوله وقيمتها) أى ما يفره أصلها عادة

(قوله نعلم) بضم الناء  
(قوله ونعلم) أى الثمرة  
(قوله فبرده) أى المشتري  
الصوف التام (قوله له) أى  
الصوف التام (قوله وان  
جزءه) أى المشتري الصوف  
التام (قوله وفان) أى  
الصوف (قوله علم) بضم  
العين أى وزنه (قوله والا)  
أى وان لم يرد له وزنه (قوله  
من الثمن) بيان حصصها  
(قوله بينه) أى الصوف  
التام (قوله مفردة) أى عن  
أصلها (قوله وهو) أى  
بيعها مفردة قبل بدو  
صلاحها (قوله بشرط)  
أى ان اشترط جذاها وكانت  
ينفع بها ولم يخال على  
بيعها مفردة الخ (قوله وأخذ  
القيمة ليس ببيع) جواب عما  
يتوهم من أنه بيع فلم يجز مع  
لزم بيعها مفردة قبل بدو  
صلاحها (قوله فيها) أى  
المدونة (قوله وجزءه) أى  
المشتري الصوف (قوله ثم  
اطلع) أى المشتري (قوله

الغنم والبقر والابل ولائى عليك فى الولادة الا ان تنقصها فترد ما تنقصها ابن يونس يريد ان كان  
الولد يصير النقص جسده على قول ابن القاسم كما قال فى الامسة تلد ثم يرد لها بيب (و) بخلاف  
(ثمرة ابن) بضم الهمزة وكسر الموحدة مثقلة حين شراء أصلها واشترطها مع اذلا تدخل  
فى البيع الاية فان رد الاصل بعيبه ردها مع لان لها حصص من الثمن وقال اشهب لا يرد لها لانها  
غلة وانفق ابن القاسم واشهب على عدم رد اللب وان كان فى الضرر يوم البيع وذلك خفيف  
قاله فيها أبو الحسن الا ان تكون مصراة يوم شرائها فبردها معاصا من غالب القوت ان ردها  
بعيب تصيرتها اه وعلى قول ابن القاسم يرد لها ان كانت قائمة وان قامت رد مكملتها  
ان علمت وقيمتها ان لم تعلم ونعلم ان كان باعها قاله فى المقتضات (و) بخلاف (صرفت) وقت  
الشراء فبرده مع الغنم ان ردها بعيب لان حصص من الثمن وان جزءه وفان رد وزنه ان علم والارد  
الغنم بحصصها من الثمن والفرق بينه وبين الثمرة ان رد الاصل بحصصه من الثمن وابقاء الثمرة  
بيع للثمر مفردة قبل بدو صلاحها وهو ممنوع الا بشرط منتقبة هنا وأخذ القيمة ليس ببيع  
الخط فيها من اشترى غنما عليها صوف ثم وجزءه ثم اطلع على عيب فانه يرد فان قامت رد مثله ابن  
يونس وان لم يرد له وزنه رد الغنم بحصصها من الثمن كمشري فوبين يفوت أحدهم اعنده ثم يجد الباقي  
عيبا وفى كتاب محمد اذا لم يرد له وزنه رد قيمته والا شربه ما قدمنا وهذا على قياس من قال اذا فات  
الادنى من الثمن يرد رقيقته مع الارفع المعبى لانه يقول ان نقصت صفقتى فلا يلزمى الغنم فى  
الادنى اه الخط البخارى على المشهور ما فى كتاب محمد (فرع) الخصى ان وجد العيب بعد  
أن عاد اليها الصوف وردها فلائى عليه للصوف الاول لان هذا كالاول وهو ابرز فى هذا من  
جبر العيب بالولد لان الولد ليس بغلة وليس له حصص فبرده بماله جبه اولى (تبيينات) الاول  
فيها ان رد الثمرة مع الفحل فلك أكبر سقيك وعلاجك وفى المقتضات فيما اذا اشترى الفحل  
بالثمر المؤبرة ثم وجد العيب قبل طيبها فانه يرد لها بغير تمام عند الجميع ويرجع بالسنى والعلاج  
عند ابن القاسم واشهب وان لم يطلع على العيب الا بعد طيب الثمرة فانه يرد لها على مذهب ابن  
القاسم ويرجع بالسنى والعلاج وقال اشهب اذا جسد الثمرة فهي غلة (الثانى) منهم من قوله  
ثمرة اجرت أنهم لو كانت طابت يوم الشراء فانه يرد لها اذا ردا اصولها من باب أخرى وهم منه أيضا  
أنها لو كانت يوم الشراء لم تفر فلا ترد وهي غلة للمشتري وهو كذلك ان كان قد جدها سنوا  
كانت موجوده يوم الشراء أو حدثت عند المشتري فان لم يجدها فلا يتحلوا ما ان يطلع على

فانه) أى المشتري (قوله يرد له) أى الصوف (قوله مثله) أى ان علم وزنه (قوله ما قدمنا) أى رد الغنم بحصصها من الثمن (قوله وهذا)  
أى رد قيمته (قوله لانه) أى المشتري (قوله ما فى كتاب محمد) أى رد قيمته (قوله ان وجد العيب) أى بالغنم التى اشترىها بصوف تام  
وجزءه (قوله عليه) أى المشتري (قوله هذا) أى الصوف الثانى (قوله وهو) أى كونه لائى عليه (قوله فى هذا) أى الضرر (قوله  
لان الولادة الخ) على ابن (قوله له) أى المشتري (قوله جبهه) أى الولد (قوله بماله جبهه) أى الصوف الثانى (قوله فيها) أى  
المدونة (قوله غلة) أى فلا يرد لها ولائى له فى سقيها وعلاجها (قوله فهم) بضم فكسر (قوله انما) أى الثمرة (قوله فلا ترد) بضم  
ففتح (قوله ان كان) أى المشتري (قوله على

ذلك) أي عيب أصلها (قوله فان كان) أي اطلاع عليه (قوله قبله) أي طيبها (قوله وان كان) أي اطلاع عليه (قوله فهي) أي  
 الثمرة (قوله لو جذ) أي المشتري (قوله ويعد تأبيرها) أي ثم ردا أصلها بعيب (قوله انه) أي جذ الثمرة (قوله فبوت) أي تغير متوسط  
 (قوله لانه) أي جذها (قوله فبرده) أي الاصل ونقصه أي ويرجع بجميع غنمه (قوله أو يمسه) أي الاصل (قوله وكذا) أي جذها  
 قبل طيبها في التخيير المذكور (قوله ولاصوف عليها) حال (قوله أو تم) عطف على حدث (قوله فلا يرد) أي المشتري الصوف (قوله  
 جزء) أي المشتري الصوف (قوله اطلاع) أي المشتري (قوله قبله) أي رقت جزء (قوله يختلف) يضم ليا وفتح اللام (قوله فيه)  
 أي الصوف (قوله فالوا) أي المتأخرون عن اللغمي (قوله اذا قال) أي اللغمي (قوله فهو) أي قوله يختلف (قوله منه) أي اللغمي  
 (قوله انه) أي الصوف غير الادم (قوله ٦٧٦ قال) أي ابن رشد (قوله عليها) أي الغنم (قوله والفرق) أي بين التخل والغنم

ذلك قبل طيبها أو بعده فان كان قبله فبردها مع أصلها سواء أبرت أو لم تؤبر ويرجع بسقيها  
 وعلاجها عند ابن القاسم واثب وان كان بعد اذها ثم افهى للمشتري ولو لم تجذ \* الثالث  
 لو جذ الثمرة قبل طيبها أو بعده تأبيرها في المقدمات لم أعلم لاصحابنا انصافه والذي يوجب النظر  
 على أصولهم انه فبوت لانه يعيب الاصل وينقص قيمته فبرده ونقصه أو يمسه ويرجع بقيمة  
 العيب وكذا جذها قبل ابارها الرابع مفهوم قوله ثم انه لو اشتراها ولاصوف عليها أو عليها  
 صوف غير تام ثم حدث الصوف عنده أو تم فلا يرد وهو كذلك اذا جزء قبل اطلاع على العيب  
 اللغمي سواء جزء في وقت جزائه أو قبله فان اطاع على العيب قبل جزء فقال اللغمي يختلف  
 فيه هل يكون غلة بتمامه أو حتى يغسل أو يحجز قياسا على الثمرة هل هي غلة بطيبها أو بيبسها  
 أو يجذها فان تمام كالطيب والتعميل كالبس والجز كالجذ اذا قالوا اذا قال يختلف فهو  
 يخرج من غلة في المقدمات انه مال مجزؤه فهو يرجع للغنم قال ولا يرجع المبتاع بشئ من نفقته  
 عليها بخلاف التخل والفرق أن للغنم غلة تبني منها غير الصوف ولو جزء المبتاع بعد اطلاع  
 على العيب اسكان رضاه اه وهذا هو الظاهر قاله الخط وشبهه في عدم رد الغلة فقال  
 (ك) مشترقة في اصول من ثمره بمرور فترة واشترطها ثم يبت أو جذها ثم أخذت منه الاصول  
 (ب) الشفعة فقد فاز بها (واستحقاق) أي رفع مالك بائع لاصول من ثمره بمرور فترة واشترطها بمشتريها  
 ويبت عنده أو جذها بثبوت ملكها الغنم قبله فقد فاز المشتري بثمرتها في كتاب الشفعة من  
 المدونة قال مالك رضي الله تعالى عنه اذا ابتاع التخل والثمره مأبورة أو من هبة واشترطها ثم  
 استحق جل نصفها واستشفق فله نصف التخل ونصف الثمرة باستحقاقه وعابه للمبتاع في ذلك  
 هبة ماسق وعالج ويرجع المبتاع على البائع بنصف الثمن فان شاء المستحق أخذ الشفعة في  
 النصف الباقي فذلك له وله أخذ الثمرة بالشفعة مع الاصل مال تجذ أو تبس ويقوم قيمة العلاج  
 أيضا وان قام بعد البس أو بالجذ اذا فلا شفعة له في الثمرة كالمويعت حينئذ وبأخذ الاصل  
 بالشفعة بحصته من الثمن بقيته من قيمة الثمرة يوم الصفقة لان الثمرة وقع لها حصة منه (و) من

(قوله تبني) يضم التاء  
 وفتح الغين المجبة أي تطالب  
 (قوله شقفا) بكسر الشين  
 المجبة وسكون القاف أي  
 جزأ (قوله واشترطها) أي  
 المشتري الثمرة (قوله يبت)  
 أي الثمرة (قوله فاز) أي  
 المشتري (قوله بها) أي  
 الثمرة (قوله اشتراطها) أي  
 الثمرة (قوله من ثمرها) أي  
 الاصول (قوله ويبت)  
 أي الثمرة (قوله عنده) أي  
 مشتري اصولها (قوله بثبوت  
 ملكها) صلة رفع (قوله  
 اغنم) أي بانها (قوله قبله)  
 أي بانها (قوله في كتاب)  
 خبر مقدم (قوله من المدونة)  
 بيان لكتاب الشفعة (قوله  
 والثمره مأبورة) حال (قوله  
 واشترطها) أي المبتاع  
 الثمرة (قوله نصفها) أي  
 التخل (قوله واستشفق) أي

أخذ المستحق نصف التخل وغنمه بالشفعة (قوله فله) أي المستحق (قوله وعليه) أي المستحق (قوله في ذلك) أي النصف ابتاع  
 المستحق (قوله بنصف الثمن) أي في نظير النصف المستحق ويدفع الشفع للامتناع نصفه في نظير النصف الذي أخذته بالشفعة (قوله  
 الباقي) أي بعد النصف المستحق (قوله فذلك) أي الاخذ بها (قوله له) أي المستحق (قوله له) أي المستحق (قوله أخذ الثمرة) أي  
 نصفها (قوله مع الاصل) أي نصفه (قوله ويغرم) أي المستحق للامتناع (قوله العلاج) أي للنصف المأخوذ بالشفعة (قوله وان  
 قام) أي المستحق (قوله الاصل) أي نصفه (قوله بحصته) أي نصف الاصل (قوله بنصفه) أي يمثل نسبة قيمة نصف الاصل (قوله  
 من قيمة الثمرة) أي نصفها مع نصف الاصل من نصف الثمن (قوله يوم الصفقة) بيان لوقت اعتبار القيمة (قوله لان الثمرة) الخ حجة  
 اعتبار قيمتها مع قيمة الاصل (قوله منه) أي الثمن



(قوله من القضاء) أي الحكم بالرد (قوله وافقه) أي البائع المشتري (قوله لانه) أي البائع (قوله انه) أي البائع (قوله له) أي المشتري (قوله منه) أي العيب (قوله او انه) أي المشتري (قوله به) أي العيب (قوله لانه) أي المبيع الخ علة ليس لبائعه رد (قوله انه) أي المبيع (قوله لرد) بضم ففتح ٦٧٨ مثله (قوله مولى) بضم ففتح مثله أي شيء يقرض للصلاة عليه (قوله فقال

المشتري) أى للبائع (قوله  
لوشاء) أى البائع (قوله ثم  
قال) أى البائع (قوله لوشاء)  
أى البائع (قوله استبرأه)  
أى سأل أهل المعرفة عن

ضمن مخرج وفيها \* تجذع فزاشما  
على اناسبقون بهذا التركيب الذي هو تجذع فزاشما سبق اليه الواو نوحى (ودخلت) السبعة  
المردودة يعرب (في ضمان البائع ان رضى) ياتعها (بالقبض) اما من مبتاعها او لولم يقبضها ولم  
يقبض زمن يمكن قبضها فيه (أو) لم يرض بقبضها (ثبت) عيها الموجب لردھا (عندھا كم)  
وحكمه بل (وان لم يحكم) الحاكم (به) أى الردان كان الرد على حاضر والا فلا بد من القضاء  
ومفهوم ان رضى الخ انه ان لم يرض به ولم ينبت عندھا كم لا تدخل في ضمانه ظاهره ولو وافقه  
على قدم العيب وهو كذلك لانه قد يدعى انه تبرأ له منه أو انه رضى به (ولم) أى لا (يرد) بضم  
التضمية وفتح الراء وشدة الدال المبيع (بغاط) أى جهل باسمه الخاص به (ان سمى) بضم السين  
وكسر الميم مشددة المبيع (باسمه) أى المبيع العام الذى يعمه وغيره كبيع حجره سين بمن  
قاله قمين ياقوتاً وزهرذا أو المساقفة فاز به المشتري وامن لبا نعه رده لانه يسمى حجراً  
وأولى ان لم يسمه أصلاً ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذموم ومن المتبايعين أو من  
أحدهما مع علم الآخر ومفهوم باسمه أنه لو سمى باسم غيره يردوهو كذلك كبيع شئ باسم ياقوتة  
فتوجد حجراً فالله المشتري رده وكبيع زجاجة فتوجد ياقوتة فليبايع ردها سئل مالك رضى الله  
تعالى عنه عن باع مصلى فقال المشتري أقدرى ما هذا المصلى هو واقعه خزقال البائع ما علمت  
انه خز ولو علمته ما بعته بهذا الثمن قال مالك رضى الله تعالى عنه هو للمشتري ولا شئ للبائع  
لوشاء لتثبت قبيل بيعه وكذا لو باعه مراً وباعه قال لم أعلم أنه مراً وى انما علمت انه كذا وكذا لو قال  
مبتاعه ما اشتريته الاظنا أنه خز وليس بخز فلهذا ماله وكذا من باع حجراً بمن يسير ثم اذا هو  
ياقوتة أو زبرجدة بخلع مالا كثيراً لوشاء استبرأ قبيل البيع بخلاف من قال أنخرج لى ثوباً  
مراً وباعه فخرج له ثوباً أعطاه اياه ثم وجد من أنمان أربعة دنائير هذا يخلف فيه وبأخذ  
ثوبه ابن رشد فى سماع أبى زيد خلاف هذا أن من اشترى ياقوتة وهو يظنها حجراً ولا يعرفها  
البائع ولا المبتاع فيجد هاعلى غير ذلك أو يشتري القرط يظنه ذهباً فيجده نحاساً فان البيع  
يرد فى الوجهين وهذا الاختلاف انما هو اذا لم يسم أحدهما الشئ بغير اسمه وسماه باسم يصلح  
له على كل حال مثل قول البائع أبيعك هذا الحجر أو قول المشتري بعتى هذا الحجر فيشتريه وهو  
يظنه ياقوتة فيجده غير ياقوتة أو يبيع البائع يظنه غير ياقوتة فاذا هو ياقوتة فيلزم المشتري  
الشراء وان علم البائع أنه غير ياقوتة والبائع البيع وان علم المشتري أنه ياقوتة على رواية أشهر



(قوله المصلي) بضم الميم وفتح اللام مثقلا أي الذي يبيع بأمره العام ثم ظهر خزا (قوله ولا يشترط) أي المشتري (قوله انه) أي  
المشتري (قوله رده) أي القوط (قوله ان كان) أي القوط (قوله او عدل) بضم فكسر مثقلا أي طلي (قوله لغز) بفتح الغين  
المججمة أي عني بفتح الميم مثقلا (قوله أحدهما) أي المتبايعين (قوله وحكي) بضم فكسر (قوله انه) أي شريحا (قوله اختصم)  
بضم التاء وكسر الصاد (قوله اليه) أي شريح (قوله فاجاز) أي اضحى شريح (قوله فال) أي شريح (قوله ولو استطاع) أي  
صاحب الثوب (قوله لانه) أي البائع الخ لانه للزوم البيع (قوله انما باعه هروي ٦٧٩ الصبيغ) فظاهر ان بينه ذلك والافتد  
غشه فالظاهر قول ابن

حبيب والله اعلم (قوله  
ذلك) أي قوله هروي هراة  
(قوله ان باعه الخ في سوق  
الجوهر) أي بين الجوهر  
(قوله فوجده) أي المشتري  
الخ (قوله وان لم يشترط)  
أي المشتري (قوله انه) أي  
المبيع مباغته في استحقاقه  
القيام (قوله وقصر)  
بفتح الحاء مثقلا (قوله صدقه)  
أي في ان ما أخرجه باربعة  
دنانير (قوله من رسم) أي  
كتابة الخ بيان دليل (قوله  
ما صار) أي الخرج بالفتح  
(قوله به) أي الاربعة (قوله  
اليه) أي الخرج بالكسر  
(قوله في مقامه) أي بين  
ورثة أو شركا أو غنيين صلة  
صار (قوله والوا) أي وان  
كان وكلا (قوله رد) بضم  
الراء أي المبيع (قوله عنه)  
أي الثمن المعتاد (قوله وافق)  
أي الغني (قوله غني) بضم  
فكسر (قوله يجب) أي  
ثبت (قوله اذا كان) أي  
الغني (قوله وأقامه) أي

ولا يلزم ذلك في الوجهين على ما في سماع أبي زيد وأما اذا عني أحدهما الشيء بغير اسمه مثله قول  
البائع أي علمه هذه الباقوتة فيجدها غير باقوتة أو يقول المشتري بعني هذه الزاجعة ثم يعلم  
البائع أنها باقوتة فلا خلاف في أن الشرأ لا يلزم المشتري والمبيع لا يلزم البائع وكذا القول في  
المصلي وشبهه وأما القوط بظنه المشتري ذهب ما ولا يشترط أنه ذهب فيجدها سافلا اختلافا  
أن له ردة ان كان قد صيغ بصفة اقراط الذهب أو غسل بذهب واختلاف اذ الغز أحدهما  
صاحبه في التسمية ولم يصرح فقال ابن حبيب ذلك يوجب الرد كالصريح وحكي عن شريح  
القاضي أنه اختصم اليه في رجل مزرع جل معه ثوب مصبوغ الصبيغ الهروي فقال له بكم هذا  
الهروي فقال بكذا فاشترته ثم تبين أنه ليس بهروي وإنما صبيغ مع الهروي فاجاز بيعه قال  
ولو استطاع أن يزين ثوبه بأكثر من هذه الزينة قال عبد الملك لانه انما باعه هروي الصبيغ حتى  
يقول هروي هراة فعند ذلك يردده وعندى ان ذلك اختلاف من قوله وقال بعض الشيوخ ان  
باعه الخ في سوق الجوهر فوجده مصغرة فلا مباح القيام وان لم يشترط أنه جوهر وان باعه في  
ميراث أو في غير سوق الجوهر لم يكن له قيام وعلى هذا القياس وهذا يجري عندى على الخلاف  
الذي ذكرته في الاغزاز ووجه تفرقة ما لا يرضى الله تعالى عنه بين الذي يبيع الباقوتة جاهلا بها  
وبين من قصد اخراج ثوبه بنار فخرج ثوبا باربعة ان الاقل جهل وقصر اذ لم يسأل من يعلم  
ما هو والثاني غدا والغلط لا يمكن التوفيق منه فله الحلف وأخذ ثوبه اذا دل دليل على صدقه من  
رسم أو شهادة يثبته على حضور ما صار به اليه في مقاسمة أو ما شبه ذلك والرجوع بالغلط في  
بيع المراجعة متفق عليه وفي بيع المكايبة يختلف فيه اه وحل كلام المصنف اذ لم يكن البائع  
وكيلا والارد بالغلط بلا نزاع (ولا ير المبيع) بفتح الغين المججمة وسكون الموحدة أي  
زيادة على الثمن المعتاد بالنسبة للمشتري ونقص عنه بالنسبة للبائع ان وافق العادة بل (ولو  
خالف) الغني (العادة) ابن رشد وأما التحول بقيمة المبيع فلا بعد رفيه واحدا من المتبايعين اذا  
غني في بيع المكايبة هذا هو ظاهر المذهب وقد حكي بعض البغداديين عن المذهب أنه يجب  
لرد بالغني اذا كان أكثر من الثالث وأقامه بعضهم من سماع أشهب في كتاب الرهن وليس  
بصحيح لانهم مسئلة لهامع من أجله وجب الرد بالغني اه وقال في كتاب الرهن من سماع  
ابن القاسم لو باع جاوية قيمتها خمسون دينارا بألف دينار وارتهن رهنا وكان مشتريها من  
غير أهل السفه جاز ابن رشد هذا يدل على أن لا قيام في بيع المكايبة بالغني ولم أعرف في المذهب  
نص خلاف في ذلك وحل بعضهم سماع أشهب في كتاب الرهن على الخلاف وتأول منه وجوب

فهمه (قوله الرهن) بضم الراء جمع رهن أي مال جعل وثيقة في حق الي توفيقه (قوله وليس) أي فهمه منه (قوله لانها) أي  
مسئلة سماع أشهب (قوله وجب) أي ثبت (قوله وارتهن) أي باعها (قوله رهنا) أي في الالف (قوله جاز) أي البيع جواب لو  
(قوله هذا) أي لو باع الخ (قوله بالغني) صلة قيام (قوله في ذلك) أي عدم القيام بالغني (قوله على الخلاف) أي لسماع ابن  
القاسم (قوله وتأول بفتح الحاء مثقلا) أي فهم (قوله منه) أي سماع أشهب (قوله وجوب) أي ثبوت

(قوله وليس) أي تأوله (قوله لانه) أي الامام مالك رضى الله تعالى عنه (قوله رأى) أي في جماع (قوله له) أي المغبون (قوله لا اضطراره) أي المغبون (قوله مخافة الحنث على ما في الرواية) اعلمها فحين حلف بطلاق زوجته فلا يبيع منه فليجحد من يشترها منه الا بغير مخالف للعادة فباعها له ثم ماتت زوجته أو بآت منه فله رد الامة (قوله وجوب) أي ثبوت (قوله اذا كان) أي الغبن (قوله وليس) أي ما حكاه ابن القصار (قوله على انه) أي الشان (قوله يجب) أي يثبت (قوله القيام) أي القسك (قوله على ذلك) أي عدم القيام بالغبن (قوله ٦٨٠ بضمير) أي جعل مضفورا من نحو شهر (قوله لا تشتره) أي القرس الذي

تصدقت به يا عمر على من لم يحسن القيام بموته ووطنه أنه يعيبك برخص (قوله وهذا) أي الحدين (قوله للعالم به) أي الغن صله يستسلم (قوله ويجزئه) أي الجاهل الخ تفسير يستسلم (قوله له) أي المستسلم (قوله له) أي الغبن (قوله والامر) أي الواقع (قوله بخلافه) أي قوله قيمته كذا (قوله وثرك) أي هنا (قوله منها) أي الثلاث (قوله انه) أي الشان الخ بيان لطريقة عبد الوهاب فيها (قوله لاستوقاها) أي الطرق الثلاث (قوله واجب) أي ثابت (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله بوجب) أي يثبت (قوله ثم ذكر) أي ابن عرفة (قوله ونصه) أي ابن عرفة (قوله في لزوم البيع) أي وعدمه خبر قولان الا في (قوله يتغابن) بضم الباء (قوله وأحدهما) أي المتبايعين الخ حال (قوله فيه) صلة المتعارف (قوله لاول) أي اللزوم صلة قال (قوله وحصل) بفتحات مشهور

مثقلا (قوله ان وقع البيع أو الشراء الخ) بيان لطريقة ابن رشد (قوله وجه) اضافته للبيان (قوله واجب) أي ثابت (قوله فان اخبره) أي المشتري البائع (قوله قيمته كذا) أي الواقع خلافه (قوله فله) أي المشتري (قوله وان كان) أي المشتري (قوله عدهما) أي القسمين

(قوله انه) أي الشأن الخ بيان طريقة عبد الوهاب (قوله معزاه) أي غ (قوله فيها) أي الممونة (قوله ونصها) أي المعونة (قوله منهما) أي المتبايعين بيان المغبون أي سواء كان عارفا أم لا (قوله فيه) أي الغبن (قوله به) أي الغبن (قوله تفصل) بتحات متعلا (قوله في غيره) أي الاستئمان (قوله علم) بضم العين (قوله لا قيام به) أي اتفاقا (قوله اتفق) بضم التاء وكسر الفاء (قوله من وكيل ووصي) بيان للنائب (قوله به) أي الغبن (قوله نقض البيع) أي وقبل ليس له نقضه وله المطالبة بتسكيل الثمن (قوله بالبيع) أي من المشتري لا شروعبارة الخط اذا قلنا بالقيام بالغبن في بيع الوصي والوكيل فهل للقاتم نقض البيع أو المطالبة بتسكيل الثمن وما الحكم اذا باعه المبتاع سئل ابن رشد عن يقيم باع ٦٨١ وصيه حصته من عقار لشريكه بموجب بيعه ثم باع المشتري نصف

جميع العقار ثم رشده اليهم واثبت ان حصته كانت تساوي يوم بيعها امثال ثمنها وأراد نقض بيعها والشفعة من ابتاع من شريكه فافق بان له نقض البيع فيما قام بيد المبتاع من وصيه وهو نصف حصته لا فيما باعه المبتاع منها فانه يعضى وله فيه فضل قيمته على ثمنه يوم بيعه لقوته بالبيع لانه يبيع جائز فيه غبن على التيسير رد مادام قائما على اختلاف فيه فقد قبل للمبتاع ان يوفي تمام القيمة ولا ينقض البيع وقبل يعضى له بقدر الثمن من قيمته يوم البيع ثم قال والنصف المردود على البني من حصته انما يرجع اليه بملك مستأنف لا بالملك الاول فلا شفعة له على المبتاع الثاني لا في بقية حصته ولا فيما ابتاعه من شريك البني ولا له على البني شفعة في الحصة المردودة اذ ليس يبيع

مشهور المذهب عدم القيام بالغبن اه والطريقة الثالثة له عبد الوهاب في المعونة انه لا خلاف في ثبوت الغبن غير العارف وفي العارف قولان اه الخط ما عزا للمعونة عكس ما فيها ونصها اختلف أصحابنا في بيع السلعة بما لا يتغابن به الناس كبيع ما يساوي القاعانة أو شراء ما يساوي مائة بالف ففهم من ثقي خيارا للمغبون منهم ما ومنهم من قال لا خيار اذا كان من أهل الرشاد والبصر بتلك السلعة وان كانا أو أحدهما بخلاف ذلك فلامغبون الخيار اه ونحوه في التلقين (تبيينات) الاول الخط قوله وهل الآن يستسلم الخ يقتضى ان فيه ثلاث طرق الاولى لا قيام به ولو استسلم واخبره بجبهله أو استأمنه ولم أقف على هذه الطريقة الا ان تحمل على طريقة عبد الوهاب التي تقدمت عن المعونة وجعل القول الاول فيها هو المشهور ولم أقف على ذلك الثاني الخط تفصل عما تقدم ان القيام بالغبن في بيع الاستئمان والاسترسال هو المذهب وأنه لا قيام به في غيره اما اتفاقا وعلى المشهور فلو قال المصنف ولا يغبن ولو خالف العادة الا المسترسل لكان مقتصرا على راجح المذهب والله أعلم الثالث في الشامل الغبن ما خرج عن العادة وقبل الثالث وقبل ما زاد عليه الرابع علم ان ما يتغابن به الناس لا قيام به وعجابه الجواهر اذا قلنا باثبات الخيار بالغبن القاحش فاختلاف الاصحاب في تقديره ففهم من حده بالثلث فأكثر ومنهم من قال لأحده وانما المعتبر فيه العوائد بين التجار فاعلم انه من التغابن الذي يكثر وقوعه بينهم ويختلفون فيه فلا مقال فيه للمغبون باتفاق وما خرج عن المعتاد فلامغبون فيه الخيار الختامس اتفق على القيام بالغبن فيما باعه الانسان عن غيره ابن عرفة أبو عمر اتفق أهل العلم ان النائب عن غيره في بيع أو شراء من وكيل أو وصي اذا باع بما لا يتغابن به الناس انه مردود وكان أبو بكر الأبهري وأصحابه يذهبون الى ان ما يتغابن به هو الثلث فأكثر من قيمة المبيع وما كان دون ذلك لا يرد فيه البيع اذ لم يقصد اليه ويمضي باجتهاد الوصي والوكيل وأصحابهما ثم قال ابن عرفة وظاهر قول أبي عمر أن قدر الغبن في بيع الوصي والوكيل كقدره فيمن باع ملكا نفسه وكان بعض من لقيناه يكره ذلك ويقول غبن يبيع الوصي والوكيل ما تنقص عن القيمة وان لم يبلغ الثلث وهو صواب لانه مقتضى الروايات في المدونة وغيرها كقولها اذا باع الوكيل أو باع بما لا يشبهه من الثمن فلا يلزمك السادس اذا قلنا بالقيام بالغبن في بيع الوصي والوكيل وغيرهما فالذي رجحه ابن رشد أن للقاتم به نقض البيع في قيام السلعة وأما في فواتها فلا نقض له وان القيام بالغبن يثبت بالبيع والله أعلم (ورد) بضم الراء وشدة الال الرقيق

٨٦ من في محض لانه ما تراضى عليه المتبايعان والمأخوذ منه الحصة هنا مغلوب على ارجحها من يده فهو يبيع في حق البقي لاخذ له باختاره ونقض يبيع في حق المشتري لانه مغلوب على ذلك والقول بان يبيع الغبن بقيته البيع واضح لانه اذا افات البيع القاسد وقد قبل انه ليس يبيع فاحرى يبيع الغبن لانه لا ينقض الا باختيار أحدهما والبيع القاسد ينقض جبرا عايم ما اه الخط تفصل من هذا ان الرابع عنده من الأقوال ان للقاتم بالغبن نقض البيع في قيام السلعة وأما في فواتها فلا نقض له وان القيام بالغبن يثبت بالبيع والله أعلم

(قوله من كل) صله ضمان (قوله به) أي الرقيق (قوله فيها) أي الثلاث (قوله سواء كان) أي العيب (قوله بدية) بكسر الهمزة (قوله الرقيق كسكر أو زنا) (قوله خلقه) بضم الخاء المعجمة أي الرقيق كجنونه (قوله فيها) أي المدونة (قوله من الرقيق) بيان لما (قوله فهو) أي مصيبه (قوله كان) أي ٦٨٣ ضمانه (قوله جرح) بضم فكسر أي الرقيق (قوله قطع) بضم فكسر (قوله له) أي

الرقيق (قوله من زنا الخ) بيان لما (قوله وان بعد الثلاث) مع الفة في رده أي وان كان عودها له بعد الثلاث (قوله بدو) بضم الموحدة والهمزة أي ظهور (قوله فيها) أي الثلاث (قوله ونصها) أي العتبية (قوله فيها) أي الثلاث (قوله ماله) أي العبد (قوله لانه) أي المشتري (قوله له) أي المشتري (قوله من ماله) أي العبد (قوله لم يعاله) أي المالك العيب (قوله اقامته) أي الرقيق (قوله عنده) أي المالك (قوله فلا يردده) أي المشتري الرقيق (قوله فيها) أي الثلاث (قوله انه) أي الاستثناء (قوله به) أي الرقيق (قوله مثله) أي العيب المعين الذي تبرأ البائع منه (قوله فيها) أي الثلاث (قوله وانه) أي الاستثناء منقطع عطف على انه متصل (قوله لها) أي المدونة (قوله لدخوله) أي الاول (قوله فيها) أي المدونة (قوله فهو) أي ضمانه (قوله فأنلا) حال من اللقائي (قوله لانها) أي المواضعة

خاصة (في) بضم بشرط (عهدة) أي ضمان البائع له في الميالي (الثلاث) بياها من كل ما يحدث به فيها فالمشتري رده (بكل) عيب (حادث) به فيها سواء كان بدية أو خلقه أو بدنه ولو مونا وغرقا أو حرقا أو سقوطا من عال أو قتل نفسه قال فيها وما يبيع من الرقيق اغير براءة فمات في الثلاث أو اصابه مرض أو عيب أو ما يعلم انه داه فهو من البائع ولا يتبع رده ولا شيء عليه وكذلك ان مات أو غرق أو سقط من حائط أو خندق نفسه أو قتل نفسه كان من البائع ولو جرح أو قطع له عضو كان أرشه للبائع ثم يخير المشتري في قبوله معيبا بجميع ثمنه أو رده اه ومن العتبية ابن القاسم ما حدث بالعبد في الثلاث من زنا أو سرقة أو شرب خمر ابن المواز وأما الباقي فلا يتبع رده بذاته وكذلك ان أصابته حصى أو عيش أو يابض بعينه وما ذهب قبل الثلاث فلا يرد له به اشيب أما المحي فلا يعلم ذهابها واستأن به فان عاودته بالقرب رده وان بعد الثلاث لان بدو ذلك فيها ونصها قبل ما تقدم عنها اذا أصاب العبد حصى في الثلاث أو يابض ثم ذهب فيها فلا يرد ابن عرفة في سماع يحيى ابن القاسم لا يرد العبد بذهاب ماله في الثلاث ابن رشد لانه لاحظ له من ماله ولو تلف العبد في العهدة وبقي ماله انتقض بيعه فليس لمبتاعه حبس ماله ببقائه افاذه الخط (الان يبيع) المالك رقيقه (ب) شرط (براءة) من كل عيب قد علم يعلم به مدلول اقامته عنده فلا يردده بمحدث فيها أحد بابا يحتمل انه متصل والمعنى الان يبيع ببراءة من عيب معين كالباقي والسرقة فلا يرد له اذا حدث به مثله فيها ويرده بجماعته وبمذاقرته تت وانه منقطع والمعنى الان يشترط سقوطها وقت العقد بتبريه من جميع العيوب اذ لا عهدة عليه حينئذ وبمذاقرته بهضم وهو موافق لها وهذا أولى من الاول لدخوله في هذا ولا عكس مع الاستغناء عن الاول بقوله سابقا واذا علمه بين انه به الخ ابن عرفة فيها من ابتاع عبدا فابق في الثلاث فهو من بائعه الان يبيعه ببيع براءة اه وخص اللقائي قوله الان يبيع ببراءة بالعهد المعنوية فقط قائلا أما البيع بالعهد المسترطبة أو التي حمل السلطان الناس عليها فيرد فيها بالحداد دون القديم الذي باع بالبراءة منه فالاقسام ثلاثة قسم يرد فيه بالقديم والحداد ان اعتمدت العهدة ولم يتبرأ من قديم وان كانت معتادة وتبرأ من جميع العيوب سقط حكمها فلا يرد بقديم ولا حداد وان اشترطت أو حمل السلطان الناس عليها بالحداد فيرد دون القديم على المالكين ولا يرد على ما ياتي للمصنف وهو ظاهر المدونة قاله عيب (ودخلت) عهدة الثلاث (في الاستبراء) أي المواضعة لانها التي توجب ضمان البائع ابن رشد اذا اقامت في الاستبراء ثلاث ليال أو ازيد فان كان أقل من ثلاث فلا يرد من تمام الثلاث ولا تدخل عهدة الثلاث والمواضعة في السنة انما تكون عهدة السنة بعد مضي الثلاث والاستبراء قاله في سماع ائمه وحصل ابن رشد في هذا ثلاثة أقوال أحدها انه لا يدخل شيء منها في شيء فيسدد بالاستبراء ثم بالثلاث ثم بالسنة وهو قول الفقهاء السبعة رضى الله تعالى عنهم والثاني انهم يتسددان فبتبدأ المواضعة وعهدة الثلاث

الخ علة تفسير الاستبراء (قوله اقامت) أي الامة (قوله فان كان) أي الاستبراء (قوله وحصل) بفصاحت مثقلا وعهدة (قوله في هذا) أي تدخل عهدة الثلاث والمواضعة وعهدة السنة (قوله انه) أي الشأن (قوله منها) أي عهدة الثلاث والمواضعة وعهدة السنة (قوله في شيء) أي منها (قوله وهو) أي عدم دخول شيء منها في شيء منها (قوله الفقهاء السبعة) أي من التابعين

رضي الله تعالى عنهم أجمعين الذين جهت أعماءهم في قول بعضهم نخذهم عبدا لله عروة قاسم \* سعيد أبو بكر سليمان خارجه  
(قوله من يوم البيع) صله مبتدأ (قوله ودليل) أى معنى (قوله والفرق بين العهدين) أى المقضى بداخل عهدة الثلاث  
والمواضعة دون عهدة السنة (قوله بعد انبراه) أى البيع خبر عهدة الثلاث والاستبراء (قوله زمنها) أى عهدة الثلاث صله  
النفقة (قوله ومنها) أى النفقة (قوله عامه) أى الرقيق (قوله زمنها) أى عهدة الثلاث ٦٨٣ صله الجناية (قوله زمنها) صله  
الموهوب (قوله له) أى

مشتريه (قوله له) أى الرقيق  
(قوله في زمن عهدة الثلاث)  
صله النفقة (قوله المبتدأ)  
أى النفقة (قوله لهم) أى  
عليهم (قوله اللفظ الواحد)  
أى الادم (قوله حقيقة)  
أى الملائكة (قوله ويجازه) أى  
الاستعلاء (قوله والفصل)  
عطف على استعمال (قوله  
بالخبر) أى له (قوله بين  
المستثنى) أى الا المستثنى  
ماله (قوله والمستثنى منه)  
أى الموهوب (قوله حذف)  
بضم فكسر (قوله أى  
عليه) تفسير الخبر المحذوف  
(قوله جنى) أى جان (قوله  
قبوله) أى العبد (قوله فيها)  
أى العهدة (قوله عليه)  
أى العبد (قوله نسا) أى زاد  
(قوله ماله) أى العبد (قوله  
فهو) أى الموهوب له أو  
المتصدق به عليه أو ربح  
ماله (قوله ماله) أى العبد  
(قوله فذلك) أى الموهوب  
له أو المتصدق به عليه  
أو ربح ماله (قوله له) أى  
المشتري (قوله انه) أى

وعهدة السنة من يوم البيع وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في الواضحة وابن الماجشون  
والثالث ان الاستبراء وعهدة الثلاث يتداخلان فيمدها من يوم البيع وعهدة السنة بعد  
تمامهما وهو قول مالك رضي الله تعالى عنه في رسم الاقضية من سماع اشهب ودليل قوله في هذه  
الرواية والفرق بين العهدين ان عهدة الثلاث والمواضعة يتفقان في ضمان كل حادث بخلاف  
عهدة السنة \* (تنبيهان) \* الاول عهدة الثلاث والاستبراء في بيع الخيار بعد انبراه قاله  
في سماع ابن القاسم ونقله ابن عرفة \* الثاني لا يحسب من الثلاث اليوم الذي عقد فيه البيع  
على المشهور نقله المصنف وابن عرفة وغيرهما (والنفقة) على الرقيق المبيع بعهدة الثلاث  
زمنها ومنها الكسوة (عليه) أى البائع (وله) أى البائع (الارض) للجناية عليه زمنها وشبهه في  
الكون للبائع فقال (ك) المال (الموهوب له) أى الرقيق زمنها (الا) الرقيق (المستثنى) بفتح  
النون أى المشتري (ماله) لمشتريه فله الموهوب له زمنها غ كذا في بعض النسخ وهو جار على  
قاعده الاكثرية من رد الاستثناء لما بعد الكاف وضميره الثاني للعبد وفي بعض النسخ والنفقة  
ومنها الكسوة على الرقيق في زمن عهدة الثلاث على بائعه والارض للجناية عليه زمنها وشبهه  
في حكم الارض فقال كالمال الموهوب للرقيق زمنها وخبر الارض له أى البائع غ وعلى  
هذا نقله خبر المبتدأ وضميره للبائع ولما له للمالك بالنسبة لا لارض والموهوب ويحذف على بالنسبة  
للفقعة كقوله تعالى لهم اللعنة فقه استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجازة والفصل بالخبر  
بين المستثنى والمستثنى منه الخط ويحتمل ان خبر النفقة حذف ليعلم به أى عليه وقوله والارض أى  
اذا جنى على العبد في زمنها فافش الجناية للبائع وقد تقدم هذا في لفظ المدونة وان للمشتري  
حينئذ الخيار في قبوله مع ما يجتمع عنه ورده وقوله كالموهوب أى ما وهب للعبد فيها او تصدق به  
عليه يريد أَوْجَاهُ ماله بربح فهو لباؤه اذا اشترط المشتري ماله فذلك له فانه في سماع عيسى ابن رشد  
القياس انه للبائع وما قاله ابن القاسم استحسان والذي في المدونة انه للبائع اسكن قيد الشيوخ  
بما في سماع عيسى \* (فرع) \* لم يتكلم المصنف على غلة الرقيق في ايام العهدة وقال ابن الحاجب  
غلته للمشتري على المشهور والموضح هذا قريب من كلام الجواهر وفي نقلهما انظر لان في العتبية  
ان ما ربح في الثلاث أو اوصى له به وان لم يستثن المشتري ماله فهو للبائع ثم ذكر عن المازري أن  
القاضي أبى محمد اشار الى ارتفاع الخلاف في الغلة وانما للمشتري قال ولكن المنصوص هنان  
ذلك للبائع اه وقال ابن عرفة لم اعرف في الغلة نصا لما تقدم ويجرى على تمام ماله بالاطمية  
للبائع ولا ينشأ من الغلة لمبتاعه ورأى بعض المتأخرين انه للبائع لان الخراج بالضمان اه وفي  
الشامل وفي الغلة خلاف والله اعلم (و) ود الرقيق (في) يبعه بشرط (عهدة) أى ضمان البائع  
له في (السنة) من جذام وبرص وجنون (؛) حدوث (جذام وبرص وجنون) قال فيها ولو جرح

الموهوب او المتصدق به أو الربح (قوله هذا) أن قول ابن الحاجب عنه للمشتري (قوله نقلهما) أى ابن شام وابن الحاجب  
(قوله أو وصى) بضم الهمز وكسر الصاد (قوله له) أى الرقيق (قوله وان لم يستثن المشتري ماله) حال (قوله ثم ذكر) أى الموضح  
(قوله قال) أى الموضح (قوله لما تقدم) صله نصا (قوله وتجري) أى الغلة (قوله ماله) أى الرقيق (قوله للبائع) حال من تمام (قوله  
إنها) أى الغلة (قوله من جذام) صله عهدة (قوله فيها) أى المدونة (قوله ولو جرح) بضم ففتح مثة لا أى الرقيق المبيع بعهدة سنة

(قوله ثم لم يعاوده) أي الجنون الرقيق (قوله رد) بضم الراء أي الرقيق (قوله يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله ذهابه) أي الجنون (قوله انقطع) أي جنونه (قوله عودته) أي جنونه (قوله أصابه) أي الرقيق (قوله المبتاع) فاعل علم المضاف المفعول (قوله فلا يرد) بضم ففتح أي الرقيق (قوله أهل) فاعل يخاف (قوله له) أي المشتري (قوله رده) أي الرقيق (قوله في السنة) راجع للجرب وما بعده (قوله معه) أي الرقيق (قوله الثلاثة) أي الجنون والجذام والبرص (قوله منها) أي الثلاثة بيان لما بعده (قوله من العادة) بيان لما (قوله باختصاص الخ) صلة ٦٨٤ العادة (قوله وقيد) بفتحات مثله (قوله الطبائع الأربعة) أي البلغم والصفر والدم

في رأس شهر واحد من السنة ثم لم يعاوده لرد إذ لا يعرف ذهابه ولو جن عند مرة في السنة ثم انقطع فلا يجوز به حتى بين أن لا يؤمن عودته ولو أصابه في السنة جذام أو برص وبرئ قبل علمه المبتاع فلا يرد إلا أن يخاف عودته أهل المعرفة وليس له رده بجرب أو جرة وإن انسحق وورم ولا بالهق في السنة ولو أصابه صمم أو خرس فلا يرد إذا كان معه عقله ابن شماس إنما اختصت هذه السنة بهذه الثلاثة لأن هذه الأدواء تقدم أسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون فصل بحسب ما جرى الله تعالى فيه من العادة باختصاص تأثير ذلك السبب بذلك الفصل وقيد الجنون بقوله (ب) فساد (طبع) من الطبائع الأربعة كغلبة السوداء (أو) (ب) حس جن الرقيق أي دخوله فيه وتغيبه عن إحساسه لأنه لا يزول وإن زال فالغالب عوده (لا) أن كان الجنون (بكسرة) وطرية وخوف فلا يرد به لامكان زواله بجملة واحدة ومن عوده وقدم رده بجنون أصله بطبع فقط لاسريته لا بحس جن أو ضربة لعدم سريته وذكره نادره بالأول حيث بيع بعهد سنة فان بيع بغيرها فلا يرد بالحادث ويرد بالقديم إن كان بطبع أو من جن لا بكسرة لقوله وبما العادة السلامة منه وحل العمل بالعهدين (أن شرطاً) بضم الشين المججمة وكسر الراء ووجد الفعل من ثناء التائب الواجبة في رافع ضمير المؤنث ولو مجازي التائب باعتبار عنوان الضمانين (أو) لم تشترطوا (اعتبدا) في بيع الرقيق الحطير يد أو حل السلطان الناس عليهم ما ولعله أكتفى عنه بقوله اعتبدا ولا بد في اشتراطهما من التصريح بهما ولا يكفي قوله اشتري على عهد الإسلام فانها الضمان من العيب والاستحقاق قال في النوادر قال ابن القاسم وإذا كتب في الشراء في غير بلد العهد وله عهد المسلمين لم ينفعه ذلك إذ لم يجز فيهم ١٨ ونقله ابن يونس أيضاً ومفهوم الشرط عدم العمل بهما إن لم تشترطوا ولم تعتمدوا ولم يحصل السلطان الناس عليهم ما وهذه رواية المصنف بين وروى المديون أنه يقضي بها في كل بلد وإن لم يكن شرط ولا عادة وفي البيان قول ثالث لابن القاسم في الموازية لا يحكم بها بينهم وإن اشترطوها وعلى رواية المدنين يجب حل الناس عليهم وعلى رواية المصنفين فروى ابن القاسم يستحب حلهم عليها وروى أشهب لا يحكم أهل الآفاق عليها انظر التوضيح بنائي (والمشتري اسقاطهما) أي العهدنين عند البائع بعد وقوع العقد عليهم ما بشرط أو إعادة لأنه حق له فله ترك القيام بما يحدث زمنهما لا يقال هذا اسقاط لشيء قبل وجوبه لأننا نقول بسبب وجوبه جرى وهو زمان العهد وللبائع ذلك قبل البيع لا بعده ولا يخالف هذا قوله وإن لا عهد أي لا يعمل بشرط

والسوداء (قوله الرقيق) مقبول من مضافاً فاعله (قوله أي دخوله) أي الجن (قوله فيه) أي الرقيق (قوله لأنه) أي جنون الطبع أو من الجن (قوله وقدم) بفتحات مثله (قوله الرقيق) أي الرقيق (قوله أصله) أي الرقيق (قوله بطبع) صلة جنون (قوله لاسريته) أي جنون الطبع للقرع (قوله سريته) أي جنون الضربة ومن الجن للقرع (قوله وذكر) أي المصنف (قوله رده) أي الرقيق (قوله بالأولين) أي جنون الطبع والماس (قوله بغيرها) أي عهد السنة (قوله فلا يرد) بضم ففتح أي الرقيق (قوله أن كان) أي الجنون (قوله ووجد) بفتحات مثله (قوله المصنف) (قوله الفعل) أي شرطاً (قوله باعتبار) صلة (قوله عنوان الضمانين) إضافة للبيان (قوله ولعله) أي المصنف (قوله عنه)

أي حل السلطان (قوله اعتبدا) أي لاستلزام الحل الاعتبدا (قوله بهما) أي عهد الثلاث وعهد السنة (قوله عندها قائم) أي عهد الإسلام (قوله في غير بلد العهد) أي البلد الذي لم تعتمد فيه عهد الثلاث وعهد السنة (قوله له) أي المشتري (قوله ينفعه) أي المشتري في إثبات عهد الثلاث وعهد السنة (قوله ذلك) أي كتب له عهد المسلمين (قوله الشرط) أي أن شرطاً أو اعتبدا (قوله بهما) أي العهدنين (قوله بهما) أي العهد (قوله بعد وقوع العقد عليهم ما) صلة اسقاط (قوله لأنه) أي القيام بهما (قوله له) أي المشتري (قوله وهو) أي سبب الوجوب (قوله ذلك) أي اسقاطهما (قوله هذا) أي والباقي ذلك الخ

(قوله اسقاطهما) أى العهدين (قوله ان ذلك) أى اسقاطهما (قوله له) أى البائع (قوله بالشرط) أى شرط اسقاطهما (قوله فيها) أى مسائل الالتزام (قوله اذا كانت) أى العادة (قوله اسقاطها) أى العهدة (قوله عنه) أى البائع (قوله له) أى المشتري (قوله عليه) أى البائع (قوله له) أى البائع (قوله به) أى الشرط (قوله الاول) أى صحة البيع والتوفية بالشرط للبائع فلا عهدة عليه للمشتري (قوله وخروج) بفحش منقلا أى النسخ (قوله بفساد البيع) تصوير ٦٨٥ للثالث (قوله ورده) أى تخريج

الثالث (قوله بان هذا) أى  
فساد البيع لفساد الشرط  
(قوله ثم قال) أى الخط (قوله  
وفيهما) عطف على بعدهما  
(قوله واقتصر) أى المصنف  
(قوله عليه) أى كونه من  
المشتري (قوله هنا) أى فى  
المختصر (قوله مع تعقبه)  
أى المصنف (قوله له) أى  
ما اقتصر عليه هنا (قوله  
ذكرها المصنف) جواب لما  
(قوله عاطفا) حال من فاعل  
قال (قوله أى رد بما هو الخ)  
تفسير للمقدر (قوله فيه)  
أى الرقيق المنكح به (قوله  
لبناؤه) أى النكاح  
او الصداق (قوله ولانه)  
أى الصداق (قوله من  
الغرو والجهل) بيان لما  
بعده (قوله معاه) أى  
الصداق (قوله ان لم تشترا)  
أى العهدة (قوله فيه)  
أى المهر (قوله والا) أى  
وان اشترطت فيه (قوله  
عمل) بضم العين (قوله بهما)  
أى العهدين (قوله فيه)  
أى المنكح به (قوله لان فيه)  
أى شرطهما (قوله هذا)

عدمها لان المراد به عهدة الاسلام وهو ضمان المبيع من عيب قديم أو استحقاق والكلام هنا  
فى ضمان ما يحدث بالمبيع فى الثلاث أو السنة الخط انظر اذا شرط البائع اسقاطهما حكى  
فى التوضيح هنا عن ابن رشد ان ذلك له وحكى بعده فى الكلام على ثبوت مهنة العبد انه لا يوفى  
له بالشرط وعلمه اقتصر فى المختصر هناك فقال وهل يوفى بعدهما أو لا تمس شرط زكاة ما لم يطب  
وان لا عهدة الخ وقد بسطت القول فى ذلك فى تحرير الكلام على مسائل الالتزام ومخلص ما فيها  
اذا كانت جارية بالمبيع على العهدة واشترط البائع فى عقد البيع اسقاطها عنه فقبل يصح  
المبيع ويوفى له بالشرط ولا عهدة له عليه وقبل يسقط الشرط ولا يوفى له به حكاهما النسخ  
واختار الاول وخروج ثالثا بفساد البيع لفساد الشرط ورده المازرى بان هذا فى الشرط المتفق  
على فسادها وأما المختلف فيه اختلافا مشهورا فلا يوجب فسادا ثم قال والحاصل ان كلام  
القوانين الاولين قوى مخرج وأما الثالث فضعيف والأظهر من القوانين الاولين ما اقتصر عليه  
خليل فى مختصره لانه من باب اسقاط الحق قبل وجوبه (و) ان يبيع رقيق بعهدة ثلاث أو سنة  
ويظهر فيه عيب بعد مضي مدتهم ما احتمل حد وثبته فى مدتهم سماً أو بعدهما فالعيب الذى ظهر  
بالرقيق المبيع بالعهدتين بعد زمانهما (المحتمل) حدوثه (بعدهما) أى العهدين وفيهما ضمانه  
(منه) أى المشتري ابن الحاجب على الاصح واقتصر عليه هنا مع تعقبه له فى توضيحه ولما استثنى  
بعض أهل المذهب مسائل ليس فيها عهدة ثلاث ولا سنة وعدها المتعطى احدى وعشرين  
مسئلة ذكرها المصنف فقال عاطفة اعلى مقدر أى رد بما هو غير رقيق منسكح به (لا فى) رقيق  
(منسكح) بضم الميم وفتح الكاف وسكون النون أى مزوج بفتح الواو (به) أى بجعل صدأ  
فالعهدتان ساقطتان فيه لبناؤه على المسكارمة ولانه يجوز فيه من الغرو والجهل ما لا يجوز فى  
المبيع وقد سماه الله تعالى نخلة والنخلة العطية بلا عوض ان لم تشتراط فيه والاعمل بهما فيه  
وقام بالشرط لان فيه غرض او مالية قاله ابن حجر وهذا مذهب ابن القاسم وقال أشبه فيه العهدة  
قياسا على البيع قال مالك رضى الله تعالى عنه أشبهه شئ بالبيع النكاح (أو) رقيق (مخالع) بفتح  
اللام أى خالعت به الزوجة زوجها فلا عهدة فيه له عليها لان سيده المناجر تغايبا ولا غتقارا الغرو  
فيه ولان المرأة لما كانت قلقت به نفسها ملكا تاما ناجزا لا يعتقه رد ولا فسخ ووجب ان يملك الزوج  
العوض ملكا تاما ناجزا قاله ابن رشد (أو) رقيق (مخالع) بفتح اللام به (لادم عهد) فيه قصاص  
على انكارا وعلى اقرارا فلا عهدة فيه لهذا وأما المصالح به عن عهد لا قصاص فيه بلحشية التلف  
كالامة أو خطا فان كان على انكار فلا عهدة فيه أيضا وان كان على اقرار أو بينة ففقه العهدة  
لانه يبيع قاله فى الذخيرة ابن رشد وأما المصالح به فعنه المصالح به على الانكبار وأما المصالح به على

أى عدم العهدة فى المنكح به الذى مشى عليه المصنف (قوله فيه) أى الرقيق المنكح به (قوله فيه) أى الخالع به (قوله له) أى الزوج  
(قوله عليها) أى الزوجة (قوله فيه) أى الخالع به (قوله به) أى الخالع (قوله على انكار الخ) صلة بمصالح (قوله لهذا) أى التعليل  
السابق فى الخالع به من أن سيده المناجرة (قوله أو خطا) عطف على عهد (قوله فان كان) أى الصلح (قوله فيه) أى الرقيق المصالح به  
(قوله ففقهه) أى الرقيق المصالح به (قوله لانه) أى الصلح على اقرار أو بينة

(قوله لشبهه) أى الصلح على انكار (قوله ولاقتضائه) أى الصلح (قوله لاخذنه) أى المصالح به الخ عمله اقتضائه المناجزة (قوله فلا يجوز لهما) أى المتصالحين (قوله فيه) أى الرقيق المصالح به (قوله ولو استحق) بضم التاء وكسر الحاء أى المصالح به (قوله انقضاء) أى اجتماعهما (قوله سقوطها) أى العهدة (قوله دليل) خبر تعديله (قوله على أنه) أى الشأن (قوله الانكار) أى الصلح عليه (قوله والاقرار) أى الصلح عليه (قوله ٦٨٦) وان ما ذكره عطف على أنه (قوله أولا) بشد الواو (قوله من العهدة الخ) بيان لما (قوله

محمول) خبران (قوله للمسلم) يكسر اللام (قوله فيه) أى الرقيق المسلم فيه (قوله لانه) أى المسلم فيه (قوله مشترى) بفتح الراء (قوله بعدم العهدة) تصوير لقول ابن القاسم (قوله أنه) أى المسلم فيه الخ خبر وجه (قوله وهذا) أى عدم العهدة في المسلم به (قوله قائم) أى مفهوم (قوله به) أى الرقيق (قوله يرد) بضم فتح أى الرقيق (قوله به) أى العيب (قوله كانت) أى العهدة (قوله فيه) أى الرقيق (قوله فانه يلزمه) أى المفترض (قوله مثله) أى الرقيق (قوله برده) أى مثله (قوله لانه) أى الرضا بالمعيب (قوله وهو) أى حسن الاقتضاء (قوله انه) أى الشأن (قوله المفترض) بفتح الراء (قوله اشترى) بضم التاء وكسر الزاء (قوله من الرقيق) بيان لما (قوله المشتري) بفتح الراء (قوله اسقاطها) أى العهدة (قوله لاقتضائه) أى وجه بيعه (قوله يقتضى اسقاطها) (قوله اذ كان القاسم الخ) عمله اقتضائه المناجزة (قوله مجموعا) أى سلبا في (قوله فان اشترط) أى المبتاع (قوله ذلك) أى الصفة (قوله على ذلك) أى شرط الصفة (قوله منه) أى المبتاع (قوله ان أدركته الصفة) أى حيا مجموعا (قوله عن المسألة المؤجل) صله مقاطع (قوله اعنى) بضم الهمزة وكسر التاء (قوله فيه) أى المقاطع به (قوله اذا كان) أى المقاطع به (قوله فكانه) بفتح الهمزة وشد النون أى السيد (قوله انتزعه) أى المقاطع به (قوله لسنه) أى المكاتب (قوله وان كان) أى المقاطع به (قوله لبيعته على الكاينة) عمله لا عهدة في الرق الموهوب للثواب (قوله وهو) أى الموهوب للثواب

الاقرار فيبيع فيه العهدة ولم يكن في الصلح على الانكار عهدة لشبهه الهبة في حق دفعه ولاقتضائه المناجزة لاخذنه على تركه الخصومة فلا تجوز له ما فيه عهدة ولو استحق لما رجع بالعوض على حكم البيع وأما المأخوذ عن دين آدم فلا عهدة فيه لجوب المناجزة فيه اتفاقا للدين بالدين اه البناء تعديله سقوطها في المأخوذ عن دين دليل على أنه لا فرق بين الانكار والاقرار وأن ما ذكره أولا من العهدة في المصالح به على الاقرار محمول على الاقرار عين لافي الذمة (أو) رقيق (مسلم) بفتح اللام أى مدفوع (فيه) رأس سلم الى نصف شهره لا قلا عهدة فيه للمسلم على المسلم اليه وقال ابن حبيب فيه عهدة لانه مشترى ابن رشد ووجه قول ابن القاسم بعدم العهدة أنه ليس مشترى بعينه وانما هو ثابت في الذمة بصفة فاشبه القرض (أو) رقيق مسلم (به) أى محمول رأس مال سلم ابن رشد عن ابن العطار ان الرقيق اذا كان رأس مال لا عهدة فيه ابن رشد وهو صحيح لان السلم يقتضى المناجزة وهذا قائم من المدونة (أو) رقيق (قرض) أى مقرض بفتح الراء فلا عهدة فيه فاذا اقترض شخص رقيقا سلبا ثم حدث به عيب يرد به في العهدة أن لو كانت فيه فانه يلزمه رد مثله سلبا الا ان يرضى المقرض برده معيبا فيجوز لانه حسن اقتضاء وهو معروف ابن رشد لا اختلاف أنه لا عهدة في الرق المقترض اذا ليس مبينا والعهدة انما جاءت فيما اشترى من الرقيق (أو) رقيق مبيع وهو غائب (على صفة) أى وصفه من بالعه أو غيره فلا عهدة فيه ابن رشد وأما العبد المشتري على صفة فلا عهدة فيه لان وجه بيعه يقتضى اسقاطها لاقتضائه المناجزة اذ كان الناس يتابعون الغائب على ما أدركت الصفقة حيا مجموعا فهو من المبتاع فان اشترط الصفقة لم تكن فيه عهدة لان بيع الصفقة بيع منجز قاطع للضمان والعهدة وان لم يشترط ذلك فحمل ما لا يرضى الله تعالى عنه البيع على ذلك مرة ومرة جعل السلعة في ضمان البائع حتى يقبضها المبتاع فيكون قبضه لها على هذا القول قبضا ناجزا لا عهدة فيه اه الخط معنى كلامه أن البائع ان شرط على المبتاع ان ضمان المبيع منه ان أدركته الصفقة وان لم يشترط ذلك فاذا واصل للمشتري وقبضه كان ذلك مسقطا لضعافته وعهده (أو) رقيق (مقاطع) بفتح الطاء المهملة (به) أى الرقيق رقيق (مكاتب) معتق على مال مؤجل عن المال المؤجل الذي أعنى على أدائه فلا عهدة فيه للسيد على المكاتب ابن رشد لانه اذا كان عبدا يمينه فكانه انتزعه منه وأعتقه وان كان بغير عينه فقد أشبه المسلم فيه الثابت في الذمة فسقطت العهدة وفي الواضحة لا عهدة في الرق الموهوب للثواب لبيعته على الكاينة لا على الكاينة وهو يشبه العبد المتكح به فيدخله الاختلاف الذي في المتكح به واختلاف في العهدة



(قوله انتقد) أى البائع الثمن قبل الاقالة (قوله ايجابه) أى العتق على مشترته (قوله على أنه) أى الرقيق (قوله التحبير) أى  
المشترته بين اعتاقه ورده ابا نعه (قوله ثابت) نعمت دين (قوله لانه) أى رده بالعيب ٦٨٧ (قوله من الورثة) بيان لمن (قوله فى  
القسمة) صلة تأخذه (قوله  
على باقهم) أى الورثة صلة  
قسمة (قوله وهذا) أى  
التعليل بالمودة (قوله  
واشتره) أى زيد الرقيق  
(قوله لانها) أى العهدة  
(قوله بها) أى الوصية (قوله  
لذلك) أى انهم انما تودى  
ابطالان الوصية (قوله  
مبين) بفتح الباء (قوله  
مبيناً) بفتح الباء حال من  
مكتاتبه (قوله لان رده)  
أى بالفساد (قوله المقال  
منه) بضم الميم (قوله فله)  
أى المقال منه (قوله وكاتبه  
الخ) بيان لادخل بالكاف  
(قوله للرقيق) تنازع فيه  
عتق وكاتبه وتدبير (قوله  
المشترى) بفتح الراء (قوله  
بهما) أى العهدين (قوله  
من مشترته) تنازع فيه  
عتق وكاتبه وتدبير (قوله له)  
أى مشترته (قوله على أحد  
الخ) صلة سقطتا (قوله  
وقال) أى ابن القاسم (قوله  
هو) فصل به ليصح العطف  
على المستترى قال (قوله  
وهو) أى الرجوع بقيمة  
العيب (قوله على أنه) أى  
الشان (قوله السنة) بقطع  
الهمز جمع لسان (قوله لانه)  
أى الشان (قوله وجد)  
(قوله ولا يفصل)

فى الرق المستقال منه فقال ابن حبيب وأصبغ فيه العهدة وقال سحنون لاهدة فيه وهذا  
إذا انتقد والافلاعهدة فيه قولاً واحداً لانه كلما أخذ عن دين أفاده الخط (أو) رقيق (مبيع  
على كفلس) فلاعهدة فيه ان علم المشتري ان البائع حاكم ودخل بالكاف مبيع على سفيه  
أو غائب لو فاهدين أو نفقة كزوجة (أو) رقيق (مشتري) بفتح الراء (للعق) سواء كان على ايجابه  
أو على انه حر بالشرء أو على التحبير أو على الابهام لاهدة فيه للتشوف للحرية وللتساهل في ذمه  
(أو) رقيق (مأخوذ عن دين) من قرض أو بيع ثابت بينة أو اقراراً وعلى انكاره على وجه  
الصلح أو قضاء القرض أو من المبيع لان تخليص الحق بقعة فربه مثل هذا وأكثر منه عادة  
وللعت على حسن الاقتضاء ولوجوب المناجزة لئلا يكون ديناً بين (أو) رقيق بيع و (رد) بضم  
الراء وشهد الدال على بآئعه بعيب قديم فلاعهدة على مشترته لانه لانه فسخ المبيع لا يبيع ثان  
(أو) رقيق (ورث) بضم الواو وكسر الراء فلاعهدة فيه لمن أخذ من الورثة فى القسمة على باقهم  
(أو) رقيق (وهب) بضم الواو وكسر الاء الثواب فلاعهدة فيه فاحرى لغير ثواب (أو) امة  
(اشترها زوجه) فلاعهدة له على بآئعه المودة بينهما المقتضية عدم ردها بما يحدث فيها  
فى الثلاث أو السنة وهذا يفيد أن شرائها زوجها كذلك والمعتد خلافه كما يفيد تخصيص  
الامة فلها العهدة على بآئعه لمصالح المأعنة بينهما ما يفسخ النكاح وليس لهما كمينه من  
نفسهما بالملك بخلاف العكس (أو) رقيق (موصى ببيعه من زيد) مثلاً واشترى المالك الوصية فلا  
عهدة له لانها بما تودى لبطالان الوصية (أو) رقيق (موصى ببيعه من زيد) مثلاً واشترى المالك الوصية فلا  
لمشترته بما سألها لذلك (أو) رقيق (موصى ببيعه من زيد) مثلاً واشترى المالك الوصية فلا  
العهدة (أو) رقيق (مكتاتبه) معيناً رقيق فلاعهدة فيه (أو) الرقيق (المبيع) بيها (فاسداً)  
المردود على بآئعه بالفساد فلاعهدة فيه ابا نعه على مشترته لان رده فسخ للمبيع \* (قوله) \* جملة  
المسائل التى ذكرها المصنف هنا عشرون مسألة وكذا فى التوضيح وقد نبه عليه اللقائى فى  
حاشيته طق وانما أسقط المصنف فى توضيحه ومختصره مما عده المصنف فى المقال منه ولذا لما  
عدها فى كفاى المصنفى قال وماترك خليل المقال منه فاعله سقط من النسخ لنسخة المصنفى  
(وسقطتا) أى العهدتان (بكفتق) ناجز وكاتبه وتدبير الرقيق المشتري به من مشترته (فيهما)  
أى العهدتين فليس له قيام بعيب حدث فيه بعد كفتقه على أحد أقوال ابن القاسم وقال أيضاً  
هو وسحنون وأصبغ يرجع بقيمة العيب اللغوى وهو أحسن على انه اشترى على السنة الشيوخ  
انه متى وجد قول لابن القاسم وسحنون لا يدل عنه قاله ت (وضمن) بفتح فس كسر شخص (بائع)  
شياً (مكبل) كحب وغاية ضمانه (المقبضه) أى المكبل بمتاعه (بكيل) الظاهر ان الباء سببية  
او بمعنى بعد صلة قبض فهو كقول ابن الحاجب والقبض فى المكبل بكيل وشبهه فى الضمان  
فقال (ك) شئ (موزون) فيضنه بآئعه فى حال وزنه (و) شئ (معدود) فيضنه بآئعه فى حال عده  
(والاجرة) للمكبل أو الوزن أو العد الذى يحصل به التوفية للمشتري (عليه) أى البائع  
لوجوب التوفية عليه ولا تحصل الا بذلك واجرة كبل الثمن او وزنه او عده على المشتري لانه

بضم فكسر (قوله لا يدل) بضم الباء وفتح الدال (قوله مبتاعه) فاعل يقبضه (قوله فهو) أى يقبضه بكيل (قوله ولا يفصل)  
أى التوفية (قوله بذلك) أى السكيل أو الوزن أو العد

(قوله بخلاف) تنازع فيه شرط وعرف (قوله في المثلين) أي مسئلة المثلين ومسئلة النثر بان شرط أو عرف ان أجرة الاول على المشتري والثاني على البائع (قوله بالفتح) أي للام المولى وراء المشتري (قوله ولذا) أي كون فاعل المعروف لا يغرم (قوله السائل) أي الطالب الاقالة أو التولية أو الشراكة (قوله فالاولى) بفتح الهمزة تفرع على ولذا الخ (قوله يقال) أي في الشارح (قوله لانه) أي المقرض (قوله قضائه) أي ٦٨٨ القرض (قوله منه) أي البائع (قوله منه) أي المشتري (قوله حكاه) أي الاتفاق (قوله

فيمهما) أي الممثلين  
(قوله ونازعه) أي ابن رشد  
(قوله في الاولى) بضم الهمز  
أي تولى البائع الكيل أو  
الوزن والافراغ (قوله  
فقال) أي ابن عرفة (قوله  
قوله) أي ابن رشد (قوله  
في هلاكه) أي المبيع (قوله  
انه) أي الضمان (قوله منه)  
أي بائعه (قوله خلاف)  
خبر قوله (قوله في كونه)  
أي الضمان (قوله منه)  
أي المشتري (قوله ويريد)  
أي المشتري (قوله اذا  
امتلا) أي ثم هلك ما فيه  
قبل انراغه في وعاء المشتري  
(قوله صبه) أي البائع  
المبيع (قوله في القمع)  
بضم السين القاف وفتح الميم  
وتسكن تخفيفا أي الآلة  
التي لها طرفان واسع يصب  
فيه وضيق يدخل في الاناء  
الضيق حين الافراغ فيه  
(قوله فإريق) أي المصبوب  
(قوله فاجاب) أي ابن رشد  
(قوله ضمانه) أي المراق  
(قوله بوجوب التوفية)  
أي على البائع (قوله قال)

أي ابن رشد (قوله وان كان) أي القمع من منافع المشتري الخ مبالغة في تضمين البائع وعاله بقوله فان البائع لما وافرج  
الترم الخ (قوله له) أي المشتري (قوله فقال) أي ابن رشد (قوله قوله) أي البائع (قوله واختاره) أي جواب ابن رشد (قوله غيره)  
أي السائل متعبا قول السائل وابن رشد القمع من منافع المشتري تطوع له به البائع الخ (قوله القمع يلزم البائع كالكيل  
بحريان العرف بذلك) عبارة الخط وتعب غير السائل هذا الحكم الاخير وقال الصواب الزام القمع له لانه عرف الناس وعادتهم

كما يلزمه احضار الميكال فيما يكال اذا كان عرف الناس لان المبتاع ترتب له في ذمة البائع التكيل كما يفعل الناس والترتب المتعقب هذا القول فقال السائل الاول احب الى والفرق ان التكيل يلزم البائع لقوله فاوفوا التكيل والقمع تفضل لا يلزمه الا ان يلزمه نفسه في مختصر فتاوى ابن رشد لابن عبد الرقيق التواسي لا يضمن المشتري الزيت حتى يصير في انائه ولو صبه البائع في القمع على القول بالتوفية واختلف المتأخرون اذا قال البائع لاصب الا في اناء واسع لا يحتاج الى قمع فهل له ذلك او لا (قوله وافرغ) بضم الهمز وكسر الراء (قوله ثم وجدت) بضم فكسر (قوله يدر) بضم الياء (قوله حكم) بضم فكسر (قوله الموجب) بكسر الجيم أي المحدث نعت قبض (قوله بينهما) أي العقار ومبتاعه ٦٨٩ (قوله وتكينه) أي المبتاع (قوله

فيه) أي العقار (قوله منه) أي العقار (قوله اخلائها) أي الدار (قوله منها) أي أمتعة البائع (قوله مفقود) بكسر فسكون (قوله لدخوله) أي ففتح (قوله فائدته) أي المبيع (قوله فائدته) أي بيان القبض (قوله فلو قدمه) أي بيان القبض (قوله تبه) بفتح تاء (قوله بماليس) أي المصنف (قوله بغيره) بفتح غين (قوله واضافة حق للبيان) (قوله وان كان الضمان فيه بالعقد الصحيح) حال (قوله لانه) أي المصنف الخ علة فيه على القبض (قوله قدم) بفتح تاء (قوله مقلأ أي المصنف (قوله ان ضمانه) أي مبيع البيع (قوله مقلأ الخ مقلأ قدم (قوله ولم يبين الخ) حال (قوله أنزله) أي البائع (قوله فقه) أي المشتري (قوله فقه) أي العقار (قوله منزله) أي

وأفرغ على زيت في اناء المبتاع ثم وجدت فأردف فيه ولم يدرفي أي الزيتين كانت حكم بانها كانت في زيت المبتاع لانها في انائه (وقبض) بسكون الواو مصدر قبض بفتحها مضاف لمفعوله (العقار) المبيع بفتح العين المهملة أي الارض وما اتصل به امن بناء وشجر الموجب لنقل ضمان للمبتاع وخبر قبض مصور (بالتخليه) بينهم او تكينه من التصرف فيه بتسليم من اتجه ان كانت وان لم ينقل البائع أمتعته منه الادار سكنى البائع فلا بد من اخلائها منها (وقبض غيره) أي العقار المبيع (بالعرف) بين الناس كحيازة القوب واستلام مقود الدابة في بيان كيفية القبض لا فائدة له في المبيع الصحيح الذي لا توفية فيه لدخوله في ضمان مشتريه بالعقد وانما تظهر فائدته في الفاسد وفي كل ما يحتاج لحوز كوقف وهبة ورهن فلو قدمه عند قوله وانما ينقل ضمان الفاسد بالقبض لكان مناسبا لخط قبضه الاول انه على القبض في العقار وغيره مما ليس فيه حق توفية وان كان الضمان فيه بالعقد الصحيح كاتيه عليه بعده بقوله وضمن بالعقد لانه قدم في آخر البيوع المنهى عنها في الكلام على المبيع الفاسد ان ضمانه لا ينقل الا بقبضه ولم يبين هنالك القبض ما هو فيه هنا والله أعلم الثاني التمكن من القبض هو معنى قول المؤلفين انزله فيه منزله ففي مختصر التيسيرية يلزم البائع انزال المبتاع منزله في المبيع فيقول وأنزله فيه منزله فان تأخر انزاله عن وقت البيع أنزله بعد ذلك ومعناه أمكنه من قبضه وحوزه اياه اه (وضمن) بضم فكسر أي ضمن المشتري ما اشتراه صحيحا بلا خيار ولا توفية فيه ولا عهدة ثلاث (بالعقد) الصحيح اللازم من الجانبين فلا يضمن المشتري من فضولي أو رقيق أو بغيره أو صغير بلا إذن وليهم أو بخيار الا بعد اجازة المالك والسيد والولي وبت البيع واستثنى من الضمان بالعقد فقال (الا) السعة (المحبوسة) أي المؤخرة عند بائعها (القبض) (للمن) الحال من مشتريها (أو للاشهاد) من بائعها على تسليمها لمبتاعها أو على أن ضمانها في ذمته لم يقبضه أو مؤجل (في) بضمها بائعها ضمانا (ك) ضمان (الرهن) في التفصيل بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه وبين ما هلك بينه وما هلك بدونها طي الاستثناء في كلام المصنف صحيح بالنسبة للمعاذ المحبوسة للمتن أو للاشهاد امالها فقهه نظر لان كونه كالرهن لا يخرج عن ضمان المشتري وتبع في استثناء المحبوسة لذلك ابن الحاجب لكن ابن الحاجب لم يقل كالرهن ومراده الضمان فيهما

٨٧ منح في البائع (قوله فقه قول) أي يكتب الموثق (قوله ومعناه) أي أنزله منزله (قوله اجازة المالك) أي بيع الفضولي (قوله والسيد) أي بيع الرقيق (قوله والولي) أي بيع الصغير والسفيه (قوله وبت البيع) أي بخيار (قوله ذمته) أي مبتاعها (قوله لم يقبضه) أي البائع منه (قوله أو مؤجل) عطف على حال (قوله في التفصيل) صلة كاف التشبيه (قوله بالنسبة لما عدا المحبوسة للمتن أو للاشهاد) لان ضمان غيرهما من البائع اصالة (قوله فقه) أي الاستثناء بالنسبة لهما نظر (قوله لان كونه) أي المحبوس للمتن أو للاشهاد (قوله عن ضمان المشتري) أي اصالة (قوله وتبع) أي المصنف (قوله لذلك) أي المتن أو للاشهاد (قوله ومراده) أي ابن الحاجب (قوله فيهما) أي المحبوس للمتن والمحبوس للاشهاد (قوله وهو) أي كون ضمانهما من البائع اصالة

(قوله قول) بفتح اللام مفتي قول بلائون لضافته (قوله وعليه) أي كون ضمانهم اصاله من البائع صله قرره أي كلام ابن الحاجب (قوله في كلامه) أي ابن الحاجب (قوله ثم قال) أي طي (قوله قوايها) أي المدونة (قوله ان ضمانهما) أي المحبوسة للثمن والمحبوسة للاشهاد الخ بيان لاحد قوليه المجذف من (قوله كلامه) أي خليل (قوله له) أي خليل (قوله فانه) أي خليل (قوله فيه) أي السلم (قوله على هذا) أي ان ضمانهم امن البائع اصاله (قوله وكأنه) أي خليل بفتح الهمزة وشدة النون (قوله غره) أي خليل (قوله نضمن) بضم التاء (قوله مع انه) أي خليل (قوله عنه) أي قول ابن عبد السلام المشهور الخ (قوله لذلك) أي المشهور الخ (قوله وفيه) أي أخذ من قول ابن رشد المذكور (قوله من قوله) أي ابن القاسم (قوله مشهورا) أي في المذهب وغيره شاذ (قوله على صفة) صله المبيع (قوله ٦٩٠ فيضنه) أي المشتري (قوله ان اتفاقا) أي المتبايعان (قوله مبتناعه) فاعل ضمان

من البائع اصاله وهو أحد قول مالك رضي الله تعالى عنه في المدونة وعليه قرره في توضيحه خفاء الاستثناء في كلامه حسنا ثم قال فلودرج المصنف على أحد قوليه ان ضمانهم امن البائع اصاله لبقاء الاستثناء في كلامه حسنا ووافق ما يأتي له في السلم فانه جرى فيه على هذا وكان غره قول ابن عبد السلام المشهور ان المحبوسة للثمن تضمن ضمان الرهان اه مع انه حاد عنه في باب السلم ولعل ابن عبد السلام أخذ ذلك من قول ابن رشد المشهور من قول ابن القاسم انها كالرهن اه وفيه نظر اذا لا يلزم من كونه مشهورا من قوله ~~كونه مشهورا~~ (والا) المبيع (الغائب) على صفة أو رؤية سابقة لا يتغير بعدها (فبالقبض) بضمه مشتركة الالفاظ المبيع على صفة أو رؤية سابقة جزا فامضونه به بالعد الصحيح اللازم من الجانبين ان اتفاقا على سلامته حين العقد فان بيع مزارعة أو تنازعا في سلامته حينه فبقبضه كغيره الا بشرط ضمانه مبتناعه أفاده عب (والا) الامة (المواضعة فبخروجهما) أي الامة (من المحبوسة) تدخل في ضمان مشتركيها الخط تبع في هذا ابن عبد السلام فانه قال في شرح قول ابن الحاجب وقيل لا ينتقل الا بالقبض ~~كك~~ الغائب والمواضعة مائه ذكر المواضعة هنا ليس بالبين لان ضمانها ينهي الى خروج الامة من المحبوسة لا الى قبضها مشتركيها اه زاد في التوضيح والذي نقله الباجي ان ضمانها الى رؤية الدم قال لان ابن القاسم في المدونة أجاز للمشتري الاستمتاع برؤية الدم اه ثم قال وظاهر كلام التوضيح والشارح ان الباجي انما أخذ ذلك من كلام ابن القاسم وأن المشهور وخلافه وليس كذلك وقد صرح في المدونة بأنها تخرج من ضمان البائع برؤية الدم ونصها وأكره ترك المواضعة واتقان المبتناع على الاستبراء فان فعلا أجزأ أن قبضها على الامانة وهي من البائع حتى تدخل في أول دمها اه ونقله الباجي على أنه المذهب ونصه اذا ثبت أن الاستبراء والمواضعة يرتفع بظهور الحيض فانه باقول الدم قد خرجت من ضمان البائع وسقطت سائر أحكام المواضعة وتقرر ذلك المشتري عليها وهل يحصل له الاستمتاع بها أولا قال ابن القاسم ذلك لما قول ما تدخل في الدم ويحيى على قول أنهب انه يستحب له أن يؤخر حتى يعلم أن ما رآه من الدم حيض اه وقال ابن يونس بعض

المضاف لمفعوله (قوله هذا) أي قبض وجهها من الحيضة (قوله فانه) أي ابن عبد السلام (قوله ذكر) بكسر فسكون مصدر مضاف لمفعوله (قوله هنا) أي فيما ينتقل بالقبض (قوله ليس بالبين) بكسر الباء مثقلا أي الظاهر خبر ذكر (قوله مشتركهما) فاعل قبض مضافا لمفعوله (قوله قال) أي الباجي (قوله في المدونة) صله أجاز (قوله ثم قال) أي الخط (قوله ذلك) أي اتهم ضمان المواضعة برؤية الدم (قوله خلافه) أي ما أخذه الباجي من كلام ابن القاسم (قوله وقد صرح في المدونة الخ) في قوة التعليل لو ليس كذلك (قوله بأنها) أي المواضعة (قوله ونصها) أي المدونة (قوله واكره) بفتح الهمزة والراء (قوله

واتقان) عطف على ترك (قوله فان فعلا) أي المتبايعان اتقان المبتناع على الاستبراء (قوله ان قبضها) المقروين أي الامة المبتناع (قوله وهي) أي الامة أي ضمانها (قوله ونقله) أي نصها (قوله على أنه) أي نصها (قوله ونصه) أي الباجي (قوله والمواضعة) عطف تقسير (قوله فانه) أي الشأن (قوله باقول) صله خرجت أي الامة (قوله سائر) أي جميع وضافته للبيان (قوله عليها) أي الامة (قوله له) أي المشتري (قوله بها) أي الامة (قوله أولا) أي ولا يحل له الاستمتاع بها (قوله ذلك) أي الاستمتاع بها (قوله له) أي المشتري (قوله ويحيى) أي يخرج (قوله انه) أي الشأن (قوله له) أي المشتري (قوله يؤخر) أي المشتري الاستمتاع بها (قوله من الدم) بيان لما

(قوله باول) صلة صارت (قوله وحله) أي المشتري عطف على صارت (قوله تقبيلها) أي الامة (قوله ولتدعه) أي المشتري (قوله بها) أي الامة (قوله وخالفه) أي ابن القاسم (قوله وقال) أي ابن وهب (قوله تسقر) أي تدوم (قوله فلا تدخل) أي الامة (قوله استحقاق) أي تحقق (قوله فلم يحك) أي ابن يونس (قوله باستقرار الضمان) أي من البائع (قوله بتناهي طيبها) تصوير لا من الجائحة (قوله كغصب معين) بالاضافة (قوله من المبتاع) خبران (قوله فالأوضح) أي في عبارة المصنف تفريع على مفهومي الخ (قوله بالجبر) صلة بدئ (قوله في الدفع) صلة تنازع (قوله أولا) بشد الواو ٦٩١ (قوله لانه) أي المثنى (قوله في يده) أي البائع (قوله هذا) أي جبر المشتري

(قوله هذا) أي جبر المشتري على دفع الثمن أولا (قوله المعقود عليه) أي البيع (قوله ثمن وضمن) أي منقسم اليهما (قوله العقد) أي البيع (قوله في شيء من الثمنات بشئ من الاثمان) أي وتنازع البائع والمشتري في الدفع أولا (قوله أولا) بشد الواو (قوله وقال) أي سند (قوله قبله) أي الكلام السابق (قوله دنائير بدراهم) هذا صرف (قوله دراهم بدراهم) هذه مبادلة ان كانت المماثلة في العدد ومراطلة ان كانت في الوزن (قوله منهما) أي الهادين (قوله الصرف) أي التبادل (قوله علاقة) بكسر العين (قوله وفي الدراهم بالدنانير) أي أو الدراهم بمثلها أو الدنانير بمثلها عددا (قوله في الاقباض) أي أولا (قوله ما تقدم في الذهب والورق) أي من توكيل عدل يقبض منهما ويسلم لهما (قوله عنه) أي العقد (قوله من يحاسبه) أي العقد (قوله

القرود بين بائرها في الدم صارت الى ضمان المشتري عن ابن القاسم وحله تقبيلها وتلدعه بها وخالفه ابن وهب وقال حتى تسقر الحبيضة لا مكان انقطاع لدم فلا تدخل في ضمان المشتري الا بعد استحقاق الدم واستقراره اه فلم يحك قولنا باستقرار الضمان الى خروجها من الحبيضة والله اعلم ونفقة الواضحة على البائع قاله في الرسالة ومفهوم الواضحة أن ضمان المشتري من المشتري وهو كذلك وصرح به الجزولي (والا الثمار) المبيعة بعد بدو صلاحها على رؤس شجرها في ضمانها (الوقت أمن) (الجائحة) بتناهي طيبها ومفهوم للجائحة أن ضمانها من غير الجائحة كغصب معين من المبتاع وهو كذلك كما في فلا وضح والالثمار فتضمن جائحة الامتنان (و) ان يبيع عرض أو مثلي غير عين بعين وقال البائع لا ادفع الثمن حتى اقبض الثمن وقال المشتري لا ادفع الثمن حتى اقبض الثمن (بدئ) بضم الموحدة وكسر الال التهمة مستددة (المشتري) بالجبر على دفع الثمن النقدي (للتنازع) أي عند تنازعه مع البائع عرض أو مثلي غير عين في الدفع أولا لانه في يده كالرهن في الثمن لخط هذا في غير الصرف وأما فيه فلا يجبر واحد منهما سند المعقود عليه عن ومثنى فالثنى الدنانير والدراهم وما عداهما مثنى فان وقع العقد في شيء من الثمنات بشئ من الاثمان فقال ابن القاسم يلزم المبتاع تسليم الثمن أولا وقال قبله ان وقع العقد على دنائير بدراهم أو دراهم بدراهم وقال كل منهما لا ادفع حتى اقبض فلا يتعين على واحد منهما التسليم قبل الآخر وقيل لهما ان تراخي قبضكما فسبح الصرف وان كان بحضوركما كم في الدنانير بمثلها والدراهم بمثلها يوجب كل القاضي من يحفظ علاقة الميزان بامر كل واحد ان يأخذ عين صاحبه وفي الدراهم بالدنانير يوجب كل عدلا يقبض منهما ويسلم لهما فبقبض من هذا في وقت قبضه من هذا فان وقع العقد على شيء من الثمنات بشئ من الثمنات كعرض بعرض وتناحيا في الاقباض فعلى ما تقدم في الذهب والورق الا ان المسئلة لا ينسخ بتراخي القبض عنه ولا بافراقهما من مجلسه اه \* (فرع) في المسائل المقطوعة في المقيد سئل من رجل ابتاع من آخر دابة أو عرضا وزعم انه معيب وامتنع من دفع ثمنه حتى يحكم له في العيب وقال البائع لا أحاكمك فيه حتى أقضي عنه فقال ابن مزين ان كان من العيوب التي يقضي فيها من ساعته فلا ينقذه حتى يحكم بينهما وان كان يتناول أمره فانه يقضي عليه بدفع ثمنه ثم يبتدئ الخصومة بعد عبد الحق وبهذا قال القرويون ابن مغيث وبه مضت القضاة من شيوخ قرطبة وغيرهم من الاندلس ورأيت أبا المطرف يفتي به غير مرة وحكاها عن خلف بن عبد الغفور عن أهل المذهب في كتابه المسمى بالاستغناء \* (فرع) في النوادر ان

في المسائل خبر مقدم (قوله في المقيد) خبر مقدم (قوله وزعم) أي المبتاع (قوله انه) أي المبيع (قوله وامتنع) أي المبتاع (قوله فيه) أي العيب (قوله ثمنه) أي المبيع (قوله ان كان) أي العيب (قوله وان كان) أي العيب (قوله وبه) أي الذي قاله ابن مزين صلة قال (قوله به) أي ما أفتي به ابن مزين صلة ختم (قوله من الاندلس) بيان لغيرها (قوله المطرف) بضم ففتح فكسر مفعلا فقاء (قوله وحكاها) أي أبو المطرف ما أفتي به

(قوله النقاد) بضم النون وشد القاف جمع ناقد (قوله بعضهم) أى النقاد (قوله والمختلف) يفتح اللام (قوله بتوفية) أى كبل أو وزن أو عدله ضمان (قوله ثابت) نعت سماوى (قوله فيلزمه) أى المسلم اليه (قوله لثقله) أى المسلم فيه (قوله بذمته) أى المسلم اليه (قوله ولم يثبت) أى هلاك المبيع (قوله وتمسكه) أى المشتري بالمبيع عطف على الفسخ (قوله بذله) أى المبيع المثل (قوله أو قيمته) أى المبيع المقوم (قوله من قوله ومنك الخ) قال المصنف قبله وإن أسلت عرضا فهل يدلك فهو منه إن أهمل أو أودع أو على الاتقاع الخرشى يعنى أن المسلم إذا جعل رأس المال عرضا يغاب عليه طعما ما أو غيره ودفعه للمسلم اليه فترك في يد المسلم فهل يترك في يده فضمانه من المسلم اليه لا نقاله بالعقد الصحيح إن كان تركه عند المسلم على سبيل الإهمال أى على السكت لثقله من قبضه أو على سبيل الوديعة لأنه صار أمينا فيه أو على سبيل الاتقاع بان كان المسلم استغنى منفعة العرض المجعول رأس مال سلم حين أسلمه أو استأجره من المسلم اليه وأما لو استعاره فيضمنه ضمان الرهان كما لو وضعه للتوثق كما يأتي ص ومنك إن لم تقم بينة بوضع للتوثق ونقض السلم وحلف والاخير الآخر الخرشى يعنى أن المسلم إذا وضع عنده رأس المال الذي يغاب عليه لأجل أن يتوثق على المسلم اليه بأشهاد أو وهن ٦٩٢ أو حيل ثم ادعى ضياعه فإن ضمانه منه حيث لم تقم بينة به لا كد ويتقضى

السلم في هذا الوجه بعد أن يحلف على ما ادعى من هلاك رأس المال لا تهاجم على تعميمه فان تكلم عن اليقين خير المسلم اليه في نقض السلم وبقائه وأخذ قيمته فالحلف شرط في نقض السلم وأما ان قامت بينة للمسلم فالسلم ثابت ففعل حلف ضمير المسلم المخاطب بقوله ومنك والتفت لأن قوله وحلف والاخير ليس من كلام المدونة وإنما هو تعميمه للتونسى والاولى أن يقول وحلف ونقض السلم لأن النقص متأخر عن الحلف لكن الواو لا ترتب على المعقد (قوله ومنك) بالمسلم ضمان رأس المال الذي ادعت تلفه يدلك (قوله لم تقم بينة) لك على تلفه (قوله ووضع) بضم فكسر أى رأس المال عندك (قوله للتوثق) على المسلم اليه بأشهاد أو وهن أو حيل وبالجملة حال (قوله ونقض) بضم فكسر أى فسخ السلم فسقط المسلم فيه عن المسلم اليه (قوله وحلف) أى المسلم على تلف رأس المال بلا تعد ولا تفريط شرط في نقض السلم فقيمة التفتات من الخطاب إلى الغيبة (قوله والا) أى وإن لم يخلف المسلم (قوله خير) بضم الخاء وكسر المنة مفعلا (قوله الآخر) بفتح الخاء أى المسلم اليه في فسخ السلم وعدمه وإتباع المسلم بذل أو قيمة رأس المال (قوله فاتفق ما هنا وما يأتي فيه) أى السلم فترجع على وخير المشتري أن يغيب ونسلك البائع فان حلف تعين فسخه الخ (قوله من التخيير) بيان ما (قوله جار) خبران (قوله ولذا) أى كون الضمان من البائع عليه ثبت (قوله وهو) أى كون ضمان ما وضع للتوثق من البائع أصالة (قوله وعلى هذا القول) صله تدخل (قوله تدخل) أى المحبوسة للثمن (قوله من أن المحبوسة للثمن) أى في أن ضمانها أصالة على الرهن (قوله فلا تدخل) أى المحبوسة للثمن

اختلف النقاد في الدناير والدرهم فقال بعضهم جراد وبعضهم رديئة فلا يعطى الا ما اجتمعوا على جودته وما لا يشك فيه واختلف فيه صار معيبا باختلافهم فيه فليس له أن يعطيه معيبا أم أفاده الخط (و) ان يبيع شئ معين بعبارة صحيحة وتلف وهو في ضمان بائعه (فالتلف) للمبيع المعين بعبارة صحيحة منبرما (وقت ضمان البائع) بتوفية أو خوف جائحة أو مواضعة أو غيبة وكان تلقاه (بسماعوى) ثابت أو متصادق عليه وخبر التلف (بفسخ) بعبارة فلا يلزم البائع الا ان يمان بغير المبيع المعين بخلاف تلف المسلم فيه عند احضاره وقبل دفعه للمشتري فيلزمه مثله لثقله بذمته وتقدم حكم المحبوسة للثمن أولا لاشهاد وبيع الخيار (و) ان لم يثبت السماعوى ولم يتصادق عليه (خير) بضم الخاء المجبة وكسر الفحسة مشددة نائب فاعله (المشتري) بتأصحيحا (ان غيب) بفتح الغين المجبة والتخية مشددة أى أخفى البائع المبيع وادعى هلاكه ولم يصدقه المشتري ولم يثبت بينة ونسلك البائع عن اليقين فيضير المشتري بين الفسخ لعدم تمكنه من قبض مبيعيه وقد كد وطالب بائعه بمثله أو قيمته فان حلف البائع تعين فسخه كما يأتي في السلم من قوله ومنك ان لم تقم بينة ووضع للتوثق ونقض السلم وحلف والاخير الآخر فاتفق ما هنا وما يأتي فيه ثم ان ما يأتي في السلم من التخيير فيما وضع للتوثق جار على قول مالك رضى الله تعالى عنه ان الضمان في المحبوسة للثمن من البائع أصالة ولذا ثبت الخيار للمشتري وهو أحد قولين في المدونة كما تقدم وعلى هذا القول تدخل في قوله والتلف وقت ضمان البائع بسماعوى بفسخ وأما على ما مشى عليه المصنف من أن المحبوسة للثمن كالرهن فلا تدخل هنا إذ لا تخيير

(قوله فيها) أي المحبوسة للثمن (قوله وانما له) أي المشتري (قوله منه) أي المشتري أصالة (قوله لتخيره) أي المشتري (قوله لها)  
أي المحبوسة للثمن (قوله هنا) أي في وخير المشتري ان غيب (قوله غير ظاهر) خبر ادخال (قوله نسبق) بضم النون وفتح الباء  
(قوله من شره) بيان من (قوله فيه) أي تحقيق طئي (قوله ان ضمانا) أي المحبوسة للثمن الخ معقول قول المضاف لقوله  
(قوله أيضا) أي كما يجري على أن ضمانا من البائع (قوله وعابه) أي ماصرح ٦٩٣ به ابن رشد (قوله تحصل) بفتح الحاء  
مشقلا (قوله انه) أي الشأن  
(قوله مصدق) بفتح الدال  
مشقلا (قوله تصديقه) أي  
بائعها (قوله ويكون) أي  
مبتاعها (قوله من قول ابن  
القاسم) بيان المشهور (قوله  
من أن السلعة المحبوسة  
للثمن الخ) بيان قول ابن  
القاسم (قوله بدفعها) أي  
القيمة في أكثر منها (قوله  
فيخير) أي المبتاع (قوله  
وعنده) أي تصديقه (قوله  
من المبتاع) خبر ان (قوله  
ونقله) أي كلام ابن رشد  
(قوله بقوله) أي ابن رشد  
(قوله أن تخير المشتري  
الخ) فاعل تين (قوله يجري  
على القول الخ) خبر ان (قوله  
مشى عليه المصنف) أي  
سابقا (قوله وان المحبوسة  
للثمن الخ) عطف على ان  
تخير الخ (قوله هنا) أي في  
وخير ان غيب (قوله وأن  
مسئلة السلم) عطف على ان  
تخير الخ (قوله لكن التخير  
في كلام ابن رشد الخ)  
استدراك على وأن مسئلة  
السلم الخ لرفع ايهامه موافقة  
المصنف ابن رشد على أن  
تخير المشتري بعد حلف البائع (قوله انه) أي التخير (قوله نسكوله) أي البائع (قوله ونقلها) أي طريقة ابن أبي زيد (قوله عنه)  
أي ابن أبي زيد (قوله واجر) أي ابن يونس (قوله وذكرك) أي ابن يونس (قوله فيها) أي مسئلة السلم (قوله ما قبله) أي والتلف  
بسماعه (قوله فرضها) أي المسئلة في الجواهر

لا تخير للمشتري فيما وانما له القيمة بالغ ما بالغت كما تقدم لأن الضمان منه فلا موجب لتخيره  
فادخل من ومن تبعها هذا غير ظاهر فلو درج المصنف سابقا على ان المحبوسة للثمن ضمانا  
من البائع أصالة لاصح ادخالها هنا فاعلم ما قلناه في هذا المجلد مما لم نسبق اليه وشديد عليه  
اذ لم زمن حقه من شره قاله طئي البنائي فيه نظير بل صرح ابن رشد بأن تخير المشتري  
بين الفسخ والقيمة يجري على قول ابن القاسم ان ضمانا كالرهن أيضا وعابه قد دخل المحبوسة  
للثمن هنا في قوله وخير مشتري ان غيب وعابه يجري ما يأتي في السلم وبتة في الحلان وانص ابن رشد  
الذي تحصل في تلف السلعة المحبوسة للثمن أنه ان قامت بينة على تلفها فنها قولان أحدهما  
أن مصدقها من بائعها وينفسخ البيع والثاني أن مصدقها من مشتريها ويلزمه الثمن وان لم تقم  
بينة على تلفها فأر بعة أقوال أحدها ان بائعها مصدق بينة على تلفها كانت قيمتها مثل ثمنها  
أو أقل أو أكثر وينفسخ البيع قاله مضمون وثانيها تصديقه بينة وينفسخ البيع الآن تكون  
قيمتها أكثر من ثمنها فلا يصدق إلا أن يصدق مبتاعها ويكون بالخيار بين أن يصدقه فيفسخ  
البيع أو يضمه القيمة ويثبت البيع وهو قول ابن القاسم وهذا القولان على قياس القول بأن  
المصيبة من البائع وينفسخ البيع اذا قامت بينة على التلف وثالثها تصديق بائعها بينة على  
تلفها ويلزمه قيمتها كانت أقل من ثمنها أو أكثر ويثبت البيع وهو الذي يأتي على المشهور  
من قول ابن القاسم من ان السلعة المحبوسة للثمن حكمها حكم الرهن ورابعها أن بائعها  
مصدق بينة في تلفها وعليه قيمتها الآن تكون أقل من ثمنها فلا يصدق لاتباعها بدفعها في أكثر  
منها إلا أن يصدقه المبتاع فيخير بين تصديقه وأخذ قيمتها ودفع ثمنها وعدمه فيفسخ البيع  
وهذان القولان على قياس القول بان مصيبة السلعة المحبوسة للثمن من المبتاع اذا قامت  
بينة على تلفها على حكم الرهن اه ونقله الموضح وابن عرفة وتبين لك بقوله وهذان القولان  
الثالث والرابع ان تخير المشتري بين الفسخ وأخذ القيمة مع عدم البينة يجري على القول بان  
ضمان المحبوسة كالرهن وهو الذي مشى عليه المصنف كما يجري على مقابله وان المحبوسة  
يصح ادخالها هنا وان مسئلة السلم لا تنبئ تجري على ما هنا أيضا لكن التخير في كلام ابن رشد  
بعد بين البائع والمصنف ذكر فيما يأتي أنه بعد نسكوله على طريقة ابن أبي زيد ونقلها عنه ابن  
يونس واجر مسئلة السلم على حكم ضمان الرهن وذكر فيها تخير المشتري بعد نسكول البائع  
كما ذكره المصنف والله أعلم (أو عيب) بضم العين المهملة وكسر القمية مشقلا نائبة ضمير  
المبيع بسماعه وقت ضمانه بئعه فيخير مبتاعه بين التسليم به بجميع ثمنه ولا أرش له ورده  
والرجوع بجميع ثمنه طئي ينبغي أو تبين قراءته بالبناء للثمن عن الفاعل أي تخير المشتري  
ان تعيب المبيع بسماعه وقت ضمانه بئعه بطلب ما قبله وهكذا فرضها في الجواهر ونصه واذا

(قوله زمن ضمانه) أي المبيع صله تعيب (قوله الخيار) أي بين رد المبيع واقتد به (قوله فان أجاز) أي المشتري المبيع (قوله فبكل الثمن) أي بعض المبيع (قوله لا أرضه) أي المبتاع على بانه أي وان رد فله الرجوع بجميع عتبه (قوله) أي ابن ساس (قوله فهو) أي ما في الجواهر (قوله قوله) أي ابن الحاجب (قوله البت) مثله الخيار (قوله بسماوي) صله تلف (قوله وقت ضمان البائع) صله تلف (قوله بفسخ المبيع) خبر تلف (قوله وتعيبه) أي المبيع بسماوي وقت ضمان البائع (قوله ويثبت) بضم فسكون فكسر (قوله الخيار) أي للمبتاع بين التمسك به بجميع عتبه بلا أرض ورده واخذ بعتبه كاه (قوله على ضبطه) أي تعيبيه (قوله معينا) بفتح الياء حال من المبيع لصدرية المضاف (قوله قبل) الخ صله هلاك (قوله بغير سبب بانه) صله هلاك (قوله كاستحقاقه) خبر هلاك (قوله يتقاضى بعه) خبر ثان لهلاك موضح لوجه الشبه (قوله وتغيره) أي المبيع (قوله حينئذ) أي حين ضمان بانه (قوله بتقص) صله تغير (قوله كعدمه) ٦٩٤ أي تغير وتغيره (قوله يوجب تخيير مبتاعه) أي في عتبه به بجميع عتبه ورده

وَأَخَذَ بَعْضُهُ عِنْدَهُ (قوله تعيب المبيع) بفتح الميم يا قفه سماوية زمن ضمانه من البائع فله المبتاع الخيار فان أجاز فبكل الثمن لا أرضه (قوله) أي ابن الحاجب تابع له فهو معنى قوله وتلف المبيع البت بسماوي وقت ضمان البائع بفسخ البيع وتعيبه يثبت الخيار اه على ضبطه وبين مهمله وقال ابن عرفة وهلاك المبيع معينا قبل ضمان مبتاعه بغير سبب بانه كاستحقاقه يتقاضى بعه وتغيره حجة بتدقيق كعدمه يوجب تخييره مبتاعه وقت أو يتعين لان تقريره على أن البائع عتبه يوجب التناقص مع قوله الآخر في وكذلك تعيبيه أي المبيع في التمسك به بين كونه من البائع أو أجنبي فوجب غرم الأرض وكونه من المشتري فيكون قبضا وبفوت الكلام على العيب السماوي اه عيب ويخير المشتري هنا مع أن السلعة في ضمان بانه لا يبرام العقد هنا فالسلعة على ملك المشتري وله ردّها لان في ضمان البائع (أو استحق) بضم القوقية وكسر الحاء المهملة من مبيع معين في ضمان بائع أو مشتركة (شائع) فمه ان كثر كلفه بل (وان قل) الجزء الشائع المستحق كسبع عشرة فيخير المشتري بين التمسك بالبائع أو الرجوع بحصة المستحق من الثمن ورده فيرجع بجميع عتبه ان كثر المستحق كثلث سواء قبل القسمة أم لا كان متخذ للغة أم لا كان قل عن ثلث ولم ينقسم ولم يتخذ لها فان انقسم أو اتخذها فلا يخبر ويلزمه باقيه بحصته من ثمنه فالصور ثمانية الخيار في خمس منها أربع صور كثيرة وهي التي قل المبالغة والخامسة القليل بما لا ينقسم ولم يتخذ لها وهي صورة المبالغة ولزوم الباقي بحصته في ثلاث قليل المنقسم اتخذها أم لا وقليل غيره اتخذها تم واحترز بشائع عن استحقاق جزء معين فيلزم التمسك بباقيه بحصته من الثمن ان لم يكن المستحق الاكثر والاحرم (وتلف) بفتح اللام مصدرة تلف بكسر هاء مضاف لناعه (بعضه) أي المبيع المعين وهو في ضمان بانه (أو استحقاقه) أي بعض المبيع المعين في ضمان بائع أو مشتر (ك) ظهور (عيب) قد يه في أنه ينظر للباقي فان كان النصف أو أكثر لم التمسك به بحصته من ثمنه ان تعدد المبيع وان اتخذ خيرا المشتري كما تقدم في قوله وبما العادة السلامة منه بفتح الهمز وسكون النون

تَشْبِيهِ فِي التَّخْيِيرِ (قوله قل) أي المستحق (قوله ولم ينقسم) أي المبيع (قوله ولم يتخذ) بضم الياء وفتح الخاء المعجمة (قوله) أي الغلة (قوله فان انقسم) أي المبيع (قوله أو اتخذ) بضم التاء وكسر الخاء (قوله لها) أي الغلة (قوله فلا يخبر) بضم الماء الاولى وفتح الثانية أي المشتري (قوله ويلزمه) أي المشتري (قوله باقيه) أي المبيع (قوله فالصور ثمانية) لان المبيع اما أن يكون متخذ للغلة أم لا وفي كل اما قبل القسمة أم لا وفي كل المستحق منه اما قليل واما كثير تقرير على ان كثر المستحق الخ (قوله أربع صور الكثير) أي مما قبل القسمة أم لا اتخذ للغلة أم لا (قوله المبالغة) أي وان قل (قوله والا) أي وان كان المستحق الاكثر (قوله حرم) أي التمسك بالاقبل بحصته من ثمن الكل (قوله في انه) أي الشان صله كاف التشبيه (قوله ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله فان كان) أي الباقي (قوله وان اتخذ) أي المبيع



(قوله وان كان) أي الباقي (قوله أقل) أي من النصف (قوله لا تنسخ البيع الخ) على حرم التمسك بالأقل (قوله يثلف أكثر المبيع الخ) سبب انفساخه (قوله انشاء) خبر التمسك (قوله اذ لا يعلم) بضم الياء الخ على شراء مجهول (قوله ما يخصه) أي الأقل (قوله منه) أي الثمن (قوله وما هنا) أي وحرم التمسك بالأقل (قوله أعم) أي لشحوله الأقل مما تناف بعضه في ضمان بآثمه والأقل مما استحق بعضه مطلقا (قوله وذكره) أي وحرم التمسك بالأقل (قوله أيضا) أي كإذكره لاعتية ومخالفته فرضه (قوله انفسخ) أي برد الباقي وأخذ جميع غنمه (قوله في تلف أو استحقاق) غير منونين لضافتهما ٦٩٥ (قوله بهضه) أي المثل (قوله ورده) أي

الجميع (قوله وليس له) أي المشتري (قوله بالسليم) أي من العيب (قوله فيها) أي المدونة (قوله ورده) أي ما بقي (قوله وأورده) أي الجميع (قوله به) أي ما تقدم (قوله منها) أي المدونة (قوله أيضا) أي كما صرح به في كتاب العيب (قوله وهو) أي القليل (قوله عنه) أي العيب (قوله لكونه) أي العيب (قوله عليه) أي المبيع غير نذارة محله (قوله يحط) بضم ففتح (قوله عنه) أي المشتري (قوله بسببه) أي القليل الذي لا ينفك (قوله إذ قال) أي ابن رشد (قوله في الطعام) أي بعديعه (قوله كونه) أي الفساد (قوله الأهرام) بفتح الهمز وسكون الهاء ومدود اجمع هراء (قوله والبيوت) أي التي يخزن الطعام فيها تنفسير للأهرام (قوله الذي) نعت الفساد (قوله عنه) أي الطعام (قوله

(و) ان كان أقل (حرم التمسك بالأقل) من نصف المبيع العيب الذي تلف أو استحق بعضه لا تنسخ البيع يثلف أكثر المبيع أو استحقاقه فاتمسك بأقله بخصته من غنمه انشاء شراء بثمن مجهول اذ لا يعلم ما يخصه منه الا بعد التقويم والنسبة وما هنا أعم من قوله سابقا ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره وما هنا مقروض فيما يعرض في ضمان البائع وما تقدم فيما يعرض بعد انتقاله الى المشتري وذكره هنا أيضا ليرتب عليه قوله (الا) المبيع (المثلي) أي المكيل أو الموزون أو المعدود الذي تلف بعضه في ضمان بآثمه أو استحق بعضه في ضمان بآثمه أو مشتربه فلا يحرم التمسك بأقله فيخير المشتري بين النسخ والتمسك بالباقي بخصته من غنمه ابن الحاجب بخلاف المثلي فيها الموضع أي في التلف والاستحقاق فيخير المشتري في التمسك بالأقل الباقي وفي النسخ والفرق ان ما يذوب بعض المثلي من غنمه معلوم فلا يتوقف على تقويم ونسبة (تنبيه) \* يظهر رعيب قديم في بعض المثلي ليس الخيارات فيه كالتي في تلف أو استحقاق بعضه اذ الخيارات في العيب بين التمسك بالجميع ورده وليس له التمسك بالسليم بخصته قال فيها من اشترى مائة اردب فاستحق منها خمسة وخبر المبتاع بين أخذ ما بقي بخصته من الثمن ورده وان أصاب بخمسين اردب منها عيبا أو بثلت الطعام أو بر به فاعماله أخذ الجميع أو رده وليس له رد المعيب وأخذ الجيد خاصة اه وصرح به في كتاب التدليس منها أيضا أفاده الخط (ولا كلام) مشتريا (واحد) عيبا بالجميع وفي نسخة البساطي بالطاء المهمله أي لاحد المتبايعين في عيب (قليل) وهو المعتاد وجوده في المبيع بحيث لا ينفك (أي لا يخلو المبيع عنه عادة لكونه من طراوة الارض لامن أمر طارئ عليه (ك) بلل طعام (قاع) أي الطعام الذي في أسفل البيت الذي به الطعام من طراوة أرضه فلا يحط عنه حتى من غنمه بسببه غ قوله ولا كلام لو اتخذ قليل لا ينفك الخ اشغل هذا الكلام مع شدة اختصاره على الاقسام الخمسة التي ذكرها ابن رشد اذ قال الفساد الموجود في الطعام خمسة أقسام أحدها كونه عمالا ينفك الطعام عنه كالفساد اليسير في قيعان الأهرام والبيوت الذي حوت العادة به فهذا لازم للمشتري ولا كلام له فيه (وان انفك) العيب القليل عنه ولا خطب له كإتلال بعضه بمطر أو ندى ابن رشد الثاني ما ينفك عنه الطعام الا أنه يسير لا خطب له فان أراد البائع أن يلتزم المعيب ويلزم المشتري السالم بما يؤول به من الثمن كان له ذلك بلا خلاف وان أراد المشتري أن يلتزم السالم ويرد المعيب بخصته من الثمن لم يكن له ذلك على ما في المدونة ويرى بجي عن ابن القاسم ان ذلك له (فلا يبيع

ولا خطب له) أي القليل المنفك حال منه (قوله بعضه) أي الطعام (قوله الثاني) أي من الاقسام الخمسة (قوله لانه) أي الفساد (قوله ان يلتزم المعيب) أي بما يؤول به من الثمن (قوله ويلزم) بضم الياء وكسر الزاي أي البائع (قوله بما ينوبه) تنازع فيه يلتزم ويلزم (قوله من الثمن) بيان ما (قوله كان له) أي البائع (قوله ذلك) أي الزام المشتري السالم بما ينوبه من الثمن (قوله بخصته) تنازع فيه يلتزم ويرد (قوله من الثمن) بيان حصته (قوله لم يكن له) أي المشتري (قوله ذلك) أي رد المعيب (قوله له) أي المشتري

(قوله من الثمن) بيان حصته (قوله والزام) عطف على التزام (قوله من الثمن) بيان ما ينوبه (قوله الثالث) أي من أقسام الفساد (قوله كونه) أي الفاسد (قوله كاره له) أي البائع (قوله ذلك) أي الزام المشتري السالم بما ينوبه (قوله لم يكن له) أي المبتاع (قوله ذلك) أي رد المعيب بخصته (قوله الرابع) أي من أقسام الفساد (قوله كونه) أي الفاسد (قوله لم يكن له) أي البائع (قوله ذلك) أي الزام المشتري السالم بخصته (قوله واختيار) عطف (ذلك) أي الزام المشتري السالم بخصته (قوله وله) أي البائع (قوله ذلك) أي الزام المشتري السالم بخصته (قوله واختيار) عطف (ذلك) أي الزام المشتري السالم بخصته (قوله كونه) أي الفاسد (قوله الجلب) بضم الجيم وشذوذاً لا على مذهب (قوله الخامس) أي من

٦٩٦ أقسام الفساد (قوله كونه) أي الفاسد (قوله الجلب) بضم الجيم وشذوذاً لا

(قوله انه) اى الشان (قوله منه) اى الثمن (قوله على الاربعة) صلة انطبق (قوله ورد) عطف على التزام (قوله والرجوع) عطف على التزام (قوله عليه) اى البائع (قوله منه) اى الثمن (قوله واستحق) بضم التاء وكسر الحاء (قوله منها) اى العشر (قوله واظهر) اى بعضها (قوله معيبا) حال من فاعلى ظهر (قوله وليس) اى المبيع او المستحق الخ حال (قوله بالباقي) اى بعد الاستحقاق (قوله او السالم) اى من العيب (قوله بخصته) اى الباقي او السالم صلة التمسك (قوله منها) اى المستحق والباقي او المبيع والسالم بيان كلاويان ما محذوف اى من الثمن (قوله للمستحق) يفتح الحاء صلة يحكم او نعت القبة (قوله وتنسب) بضم التاء وفتح السين (قوله تقوم) بضم فسكسر مقلا (قوله

بضم فكسر (قوله بجمع) بفتح السين مثني خمس بلانون لضافته (قوله منهما) أي المستحق والباقي أو فكسر  
 السالم والمعيب (قوله بصفه) أي الثمن (قوله الاول) أي المستحق أو المعيب (قوله والثاني) أي الباقي أو السالم (قوله بثلثه) أي  
 الثمن (قوله عند) صلة التسمية (قوله لكل ساعة) صلة التسمية (قوله لاختلاف الساع) صلة التسمية (قوله واعتقرت)  
 بضم التاء وكسر الفاء (قوله لنقص الخ) صلة اعتقر (قوله وعكسه) أي اعتقر نقص المعنى للبعد لزيادة المعنى للردى (قوله  
 شرط) بضم فسكسر (قوله بقاء أو ظهور) كلاهما مضاف لايتون

كان او اجنسيا (قوله والرد) عطف على النفس

اى فاته قبض (قوله)  
 اى الطعام المعروف كيله  
 قوله وان لم يعرف كيله  
 اى الطعام المتلف قبل  
 كيله من مبتاعه (قوله)  
 فعليه اى المبتاع (قوله)  
 يقال اى من اهل المعرفة  
 بالسكيل (قوله انه كان)  
 اى القدر (قوله فبسه)  
 اى الطعام (قوله ومثله)  
 اى كلام اللحنى (قوله)  
 فقول ابن الحاجب (قوله)  
 على نقل اللحنى والمبارزى  
 من المذهب (قوله وتبول)  
 عطف على قول (قوله نقله)  
 اى ابن الحاجب مفعول  
 قبول (قوله ايجاب) مفعول  
 نقل (قوله وهم) بفتح  
 الهاء اى غلط خبر قول  
 وقبول (قوله وثعبه) اى  
 ابن عبد السلام (قوله)  
 عليه اى ابن الحاجب  
 (قوله مقابل الاصح)  
 مفعول ثعبه (قوله)

صواب (خبر عقب (قوله قبله) أى كَيْلها صلة اهالك (قوله لازمه) أى الاجنبى (قوله فان عرفت  
المكيلة) مفهوماً ان جهلت (قوله لازمه) أى الاجنبى (قوله مثلها) أى الصبرة كَيْلا (قوله بها) أى القيمة (قوله لا مشترى) صلة  
يوفى (قوله فان كان) أى النقص (قوله وان كان) أى النقص (قوله منه) أى الثالث (قوله عنه) أى المشتري (قوله ففهم) بضم  
فكسر (قوله انه) أى البائع (قوله وهو) أى تولى البائع الشراء (قوله الكتاب) أى المدونة (قوله أعدم) بفتح الهمزة والدال (قوله  
فقد) بضم فكسر

(قوله عنه) أي المبتاع (قوله لضرره) أي المبتاع (قوله المتعدي) أي بالتلف الطعام المبسوع على كبل قبله (قوله شيئاً) تنازع فيه مشتر وموهوب (قوله وهب) بضم فسكسر (قوله كان) أي المشتري أو الموهوب (قوله أو غيره) أي الحيوان (قوله أو غيره) أي مالى (قوله الربوى) منهول أراد (قوله ملك) بضم فسكسر (قوله تعدي) أي لم تدرك حكمته خبران (قوله مالى الموطأ الخ) في دلالة على كون التحريم تعدياً نظر (قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) بيان ما يحذف من (قوله معقول) أي مفهوم (قوله المعنى) أي الحكمة (قوله العينة) بكسر فسكون (قوله ببيعته) أي الطعام ٦٩٩ (قوله عنه) أي ببيعته قبل قبضه (قوله ظهوره) أي الطعام (قوله

به) أي ظهور الطعام (قوله له ببيعته) أي الطعام (قوله قبل قبضه) صلة الموعدة (قوله كالمواعدة الخ) أي في التحريم (قوله في العدة) صلة الموعدة (قوله به) أي يبيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله به) أي السكاح في العدة (قوله سلمها) أي المدونة بفتح السين واللام (قوله من الطعام) بيان ما قوله فيه (قوله أي يبيع الطعام) (قوله فيوزله) أي الموكل (قوله ببيعته) أي الطعام (قوله به) أي قبض وكيله (قوله من سماع عيسى) أي من كتاب السلم والأجل (قوله وفي أول رسم الخ) خبر مقدم (قوله هذا) أي كون قبض الوكيل قبض موكله (قوله فيجوز بيع المأخوذ جزأفا) مفهوم إذا أخذ بكيال (قوله قبضه) أي المأخوذ جزأفا (قوله فيه) أي ببيعته (قوله عقد في قبض المنة متى عقد

الخاصة في فسخ البيع عنه لضرره بتأخره لوجود المتعدي المازرى وكذلك لو كان المتعدي معسر السكان للمبتاع الفسخ والتأخير ولو نطوع البائع بالزم المتعدي ارتفع خيارا اشتري والله أعلم (وجاز) لمشتراً وموهوب شيئاً (البيع) للشيء الذي اشتراه أو وهب له حيواناً كان أو غيره مقوماً كان أو مثلياً (قبل القبض) لمن يأنه أو وهبه (الامطابق طعام المعاوضة) أي الذي ملك بعوض مالى أو غيره كصداق وخلع وارث جنانية وأراد عطلقه الربوى وغيره إن ملك الطعام بمعاوضة مالية كسراء وقبول هبة ثواب بل (ولو) كان (كرزق) أي طعام مرتب (قاض) من بيت المال في نظير قضائه وأدخلت الكافر رزق أمام المسجد ومؤذنه وشيخ السوق والقسام والكاتب والجنه من بيت المال والعالم في نظير التعليم والفنوى وأشار بل للقول بجواز بيع رزق القاضي قبل قبضه لأنه على فعل غير محصور فأشبهه الصدقة \* (قبيحات) \* الأول الصحيح عنده أهل المذهب أن تحريم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه تعدي لمالى الموطأ والبخارى ومسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكأله وقيل معقول المعنى لأن أهل العينة كانوا يتوصلون إلى الربا ببيعه قبل قبضه فنهى عنه سدا للذريعة وقيل لأن للشارع رغبة في ظهوره لقناعة به واتقاع الكيال والشياطين ونحوهما ولو أجزى ببيعته قبل قبضه لتباعه أهل الأموال مخزوناً في مطاميره فيحصل الغلام والقطعة (الثاني) الموعدة على بيع طعام المعاوضة قبل قبضه كالمواعدة على السكاح في العدة والتعريض به كالتعريض به فيها في سلمها الثالث وما ابتعت من الطعام بعينه أو بغير عينه كالأوزن فلا تواعد فيه أحد قبل قبضه ولا تباع طعاماً نوى أن يقبضه من هذا الطعام الذي اشترى (الثالث) قبض الوكيل قبض موكله فيجوز بيعه به فانه في رسم بيع ولا نقصان عليك من سماع عيسى وفي أول رسم من سماع أنهب من الوكالات ما ظاهره خلاف هذا وتكلم على ذلك ابن رشد ومحل منع بيع الطعام قبل قبضه إذا (أخذ) بضم الهمز وكسر اللام المعجمة الطعام (بكيال) أو وزن أو عد فيجوز بيع المأخوذ جزأفا قبل قبضه على الأصح لقبضه بنفس شرائه لعدم التوفية فليس فيه نوى إلى عقد في بيع لم يتخللها قبض وعطف على أخذ بكيال فقال (أو) كان الطعام (كأين) جنس (شاة) فلا يجوز لمشتريه ببيعته قبل قبضه على المشهور عن ابن القاسم لأنه يشبهه المكمل نظر الكونه في ضمان بأنه وأجازه أشبه نظر الكونه جزأفا ويأتى في باب السلم جواز شراء ابن شاة من شياه مدته معلومة إذا علم قدر ما لم يتحرباً إذا عينت وكثرت كعشرة في أبان حلالها كفضل الربيع طفي لوقال أو كآين شياه بصيغة الجمع لكان أسعد بالنقل أو قال كآين غنم لأن الحكم يمنع البيع قبل القبض فرع

بالنوع لا ضاقفه (قوله لانه) أي لبن الشاة (قوله نظر الخ) علة يشبهه المكمل (قوله وأجازه) أي ببيع ابن الشاة المشتري قبل قبضه (قوله نظر الخ) علة إجازته (قوله مدة) صلة لبن (قوله علم) بضم العين (قوله عينت) بضم فسكسر متعلاً أي الشياه (قوله وكثرت) أي الشياه (قوله في أبان) بكسر الهمزة وشدة الواو مدة أي زمن صله شراء (قوله أسعد) أي اقرب (قوله لأن الحكم يمنع البيع قبل القبض الخ) علة لوقال الخ (قوله فرع) خبران

(قوله جائزا) خبر كون مضافا لاسمه (قوله وشراء ابن شاة الخ) خال (قوله غير) خبر شراء (قوله انما يجوز) اي الشراء (قوله الان يراد بالشاة الجنس) اي فيسقط الاعتراض بمخالفته النقل (قوله واقره) اي تمت كلام المصنف (قوله على ظاهره) من ان المسيح ابن شامع انه لا يوافق ما في المدونة (قوله ففيها) اي المدونة الخ دليل وانما يجوز في العدد الكثير (قوله شهرا) نعمت لبن (قوله فان كانت) اي الغنم المشتري لبها (قوله لم يجوز) اي شراء لبها (قوله بمأمونة) اي من جائحة كوت أو جفاف لبن (قوله وذلك) اي شراء اللبن (قوله من الغنم) بيان ما (قوله ان كان) اي الشراء (قوله عرفه) بفتحات مثقلا اي البائع المشتري (قوله وان لم يعرفه) اي المتبايعان (قوله توجهه) اي حلالها أبو الحسن فالشرط خمسة أن يكون الشراء الى اجل وان يكون الاجل لا ينقض اللبن قبله وان تكثر الغنم وان يعرف فوجه حلالها وان يكون الشراء في الابان وكلها مأخوذة من المدونة (قوله انما يجوز) اي شراء اللبن (قوله وان لم تؤمن ٧٠٠ فيها جائحة الموت) حال وازافة جائحة للبيان (قوله لانها) اي الكثيرة (قوله آمن) بعد الهمة زاي أكثر انما من

عن كون العقد المشترط فيه القبض جائزا وشراء ابن شاة أو شاتين جزافا غير جائزا انما يجوز في العدد الكثير كالعشرة كما في المدونة الآن يراد بالشاة الجنس وقد حمله تمت على الواحدة لقوله شاة أو شاة وأقره على ظاهره ففيها في كتاب التجارة لأرض الحرب ومن اشترى لبن غنم باعياها جزافا شهرا أو شهرين أو الى أجل لا ينقص اللبن قبله فان كانت غنما بيرة كشاة أو شاتين لم يجوز ان ذلت بمأمونة وذلك جائز فيما كثر من الغنم كالعشرة ونحوها ان كان في الابان وعرفه وجه حلالها وان لم يعرف فوجه فلا يجوز اه عياض انما يجوز في الكثيرة وان لم تؤمن فيها جائحة الموت ونحوها لانها آت من القليلة لان الكثيرة ان مات بعضها أو جف ابنه بقي بعض وقد قيل لبن واحدة ويريد لبن اخرى غ قوله أو كبن شاة عطف على قوله لاخذ بكيل أي أو كان كبن شاة وهذا مناسبا لاجتماعهما في كونهم ما في ضمان البائع قبل القبض ولو عطف على قوله كرزق فاض لكان في حيز لو المشعرة بالخلاف ولكنه يؤدى الى تثبيت في الكلام ويقتضيه التقييد على مناسبتهم ما في الضمان المذكور (ولم يقبض) من أراد بيع طعام المعاوضة أي لا يعتبر قبضه (من نفسه) لنفسه في جواز بيع طعام المعاوضة فن وكل على شرائطها فاشترائه وصار يسه أو على بيعه وقبضه من موكله ليديه ثم اشترائه من موكله في الصورتين فلا يجوز له بيعه فيهما مكتفيا بقبضه من نفسه لنفسه لانه كلابض على هذا اجل ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب والمواق كلام خليل الناصر وهو المتعين ولم يذكر غيرهما شراء الوكيل الطعام من موكله وقال فلا يجوز له في الصورتين بيعه لنفسه ولو اذن لموكله ولا اخذه في دين له على موكله ولو باذنه لانه في كلا وجهي بيعه لنفسه وقبضه في دينه يقبض من نفسه لنفسه وليس عن يتولى الطرفين فقبضه كلابض فهذه اربع صور متعينة ثقتان في وكيل البيع وثقتان في وكيل الشراء فان قلت قد جعل على المنع فيه اقبضه من نفسه لنفسه وليس ممن يتولى الطرفين ولم يجعل على بيع الطعام قبل قبضه الذي الكلام فيه قلت هي آية اليها لان قبضه من نفسه لها ضعيف

بدا الهمة زاي أكثر انما من الجائحة (قوله ولو عطف) اي كبن شاة (قوله وليكنه) اي عطف كبن شاة على كرزق فاض (قوله تثبتت) اي للزوم الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف باخذ بكيل ولزوم الفصل بين الشرط فيه والشرط بالمعطوف عليه (قوله له) اي العطف على كرزق فاض (قوله على مناسبتهم) اي المأخوذ بكيل ولبن الشياه (قوله وكل) بضم فكسر مثقلا (قوله وصار) اي الطعام (قوله يسه) اي الوكيل يقبضه من بائعه (قوله او على بيعه) اي الطعام عطف على شراء طعام (قوله وقبضه) اي الوكيل

الطعام (قوله لبيعه) أي الوكيل الطعام (قوله فلا يجوز له) أي الوكيل (قوله في الصورتين) أي التوكيل على الشراء وقبضه من بائعه والتوكيل على البيع وقبضه من موكله (قوله بيعه) أي الوكيل الطعام الذي يسه (قوله لنفسه) أي الوكيل (قوله ولو اذن له) أي الوكيل (قوله موكله) أي في بيعه لنفسه (قوله ولا اخذه) أي الطعام عطف على بيعه لنفسه (قوله في دين له) أي الوكيل (قوله ولو باذنه) أي موكله في أحده عن دينه (قوله لانه) أي الوكيل (قوله في كلا) بكسر الكاف مخفف اللام (قوله وجهي) بفتح الهاء في وجهه بلانون لاضافته اضافته بيان (قوله يقبض من نفسه لنفسه) خبران (قوله وليس) أي الوكيل الخ حال وهو ممنوع اذ هو أولى بتولى الطرفين من ولي المحجورين اذا احسد الطرفين هاتئنا (قوله فيها) أي الاربع (قوله علته) أي المنع (قوله هي) أي علة قبضه من نفسه لنفسه (قوله اليها) أي بيع الطعام قبل قبضه (قوله فيه) أي الجواب المذكور فهو



(قوله وكذا) أي الالب في الاكتفاء بالقبض من النفس في جواز البيع (قوله والالب) عطف على الوصي (قوله فيما بينه) أي الالب بالاشتراك (قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الالب لولد بن الوصي لمجوريه والالب في مشترك بينهما وبين ولده المجور له (قوله فيما) أي هذه المسئلة (قوله قوله) أي ابن عبد السلام (قوله ما ذكره ابن الحاجب) صلة رد (قوله سلمها) أي المدونة (قوله وعليه) أي تفسير ابن عبد السلام صلة حمل (قوله بايصاءه) تنافع فيه وصي ويتصرف (قوله عليه) صلة ايصاء (قوله من أبوهم) صلة ايصاء (قوله ووالد) عطف على وصي (قوله وسيد) عطف على وصي (قوله لرقبه) متنى رقب بلا نون لضافته (قوله فاذا باع) أي الوصي والالب والسيد (قوله احدهما) أي المجورين (قوله جازله) أي الولي (قوله يبعه) أي الطعام (قوله لا تنقله) أي الجواز (قوله جازر قوله ٧٠٣ بمجرد) صلة انتقال (قوله اذ ليس فيه توفية) صلة انتقاله الخ (قوله فصار) أي

من اشتراكه قبل قبضه قبضا ثانيا حسبا وكذا الوصي في مجوريه والالب فيما بينه وبين ابنه الصغير وفي النفس ثني من جواز هذه المسئلة سيما والصحيح عند اهل المذهب ان النهي من بيع الطعام قبل قبضه تعدي فان لم يكن فيها اتفاق فاصول المذهب تدل على جريان الخلاف فيما والا قرب منعها والله أعلم ورد ابن عرفة قوله والا قرب منعها بان ما ذكره ابن الحاجب وابن شاس هو ظاهر سلمها الثالث وذكر الناصر ان تفسير ابن عبد السلام هو المتعين وعليه حمل في كلام المصنف (الا) ان يكون القابض من نفسه من يتولى الايجاب والقبول معا (ك) شخص (وصي) يتصرف (التيمة) المجورين له بايصائه عليه ما من أبوهم او والد الولد الصغير وسيد لرقبه فاذا باع طعام أحدهما لا يخرج جازله يبعه لاجني قبل قبضه من اشتراكه قبضا حسبا وذكر مفهوم أخذ بكيه ليقال (وجاز) يبيع طعام معاوضة (ب) مجرد (العقد) عليه وهو (جواز) لا تنقله لضمن المشتري بمجرد العقد اذ ليس فيه توفية فصار كاقبوض حسبا فلا يلزم على يبعه بمجرد العقد توالي عقدتي بيع لم يتخللهما قبض وذكر مفهوم معاوضة فقال (وكصدقة) بطعام وهبته لغير نواب فيجوز للمصدق عليه والمو هو ب له يبعه قبل قبضه من المتصدق به وواهبه اذ ليس فيه توالي يعين ليس بينهما قبض اذ لم يكن المتصدق او الواهب اشتراكه وتصديق به او وهبه قبل قبضه من بائعه والا فلا يجوز للمصدق عليه والمو هو ب له يبعه الا بعد قبضه في الجلاب من ابتاع طعاما بكيه ثم اقترضه رجلا أو وهبه له وقضاه عن قرض له فلا يبعه أحد من صار له الطعام حتى يقبضه والكاف اسم بمعنى مثل عطف على فاعل جازر بتقديره مضاف أي يبيع (و) جازلن كاتب رقبه بطعام (يبيع ما) أي الطعام الذي (على مكاتب) له بالكتابة (منه) أي المكاتب به بين أو عرض قبل قبضه منه لانه يغتفر بينهما ما لا يغتفر بين غيرهما (وهل) محل جواز يبيع ما على مكاتبه منه (ان يحل) بضم العين وكسر الجيم (العتق) للمكاتب بان باعه جميع ما عليه أو بهضه ويحل عتقه على ان الباقي في ذمته فان لم يحل عتقه فلا يجوز قاله يحنون أو الجواز مطلق عن التقييد بتجديله لان ما عليه ليس ديناً ثابتاً في ذمته فلا يحل احصاء به السيد

الجزاف (قوله فلا يلزم على يبعه) أي الجزاف (قوله عقد متنى) بفتح الناء متنى عقد بلا نون لضافته التي للبيان (قوله وهبته) بيان لما دخل بالكاف (قوله لغير نواب) فان كانت لنواب فيبيع لا يجوز الابد قبضها (قوله للمصدق) بفتح الدال (قوله يبعه) أي الطعام فاعل يجوز (قوله من المتصدق) بكسر الدال (قوله فيه) أي يبعه قبل قبضه (قوله اذ لم يكن المتصدق الخ) شرط في يجوز يبعه قبل قبضه (قوله اشتراكه) أي الطعام (قوله والا) أي وان كان المتصدق او الواهب اشتراكه وتصديق به أو وهبه قبل قبضه من بائعه (قوله في الجلاب الخ) علة اذ لم يكن

المتصدق أو الواهب الخ (قوله ثم اقترضه) أي المبتاع في الطعام (قوله من صار له الطعام) بيان أحد (قوله والكاف) أي في كصدقة (قوله بالكتابة) صلة متعلق على مكاتب (قوله منه) صلة يبيع (قوله يعين) صلة يبيع (قوله قبل قبضه) صلة يبيع (قوله لانه) أي الشأن الخ علة جازر يبيع ما على مكاتب منه (قوله يغتفر) بضم الباء وفتح الفاء (قوله بينهما) أي السيد ومكاتبه (قوله بان باعه جميع ما عليه الخ) تصوير لتجمل العتق (قوله على ان الباقي) أي ما عليه (قوله في ذمته) أي المكاتب (قوله فان لم يحل عتقه فلا يجوز) مفهوم ان يحل عتقه (قوله فانه) أي الجواز بشرط تجمل العتق (قوله بتجديله) أي العتق (قوله لان ما عليه) أي المكاتب علة الجواز مطلقا (قوله به) أي ما على المكاتب لسيد



علة جواز بيعه لمقرضه  
أو غير (قوله فيه) ای بیعه  
قبل قبضه (قوله عقدی)  
بفتح التاء منی عتده قبل  
نون (قوله والا) ای وان  
اقرضه بمن اشتره ولم  
يقبضه (قوله فی المدونة)  
خبر مقدم (قوله فقبضه)  
ای اراد قبضه (قوله تبعه)  
ای تشتريه (قوله منه) ای  
المشتري (قوله قبل قبضه)  
ای من باعه لك (قوله ووجه  
السلام) اضافته للبيان (قوله  
قبل قبضه) صلة اقاله  
(قوله بترك) ای الطعام  
الخ تصوير لا اقاله (قوله  
لبائعهم) فصل مخرج تركه  
لغير بائعهم (قوله بمقتضى)

فصل مخرج تركه ابتداءه بخلاف غيره (قوله وصفة عقده) فصل مخرج تركه لبيان عقده بتمنه وصفة غير عقده (قوله لانه) اي الاقالة  
 وذكره لانه كبر خبره (قوله من بعضه) اي الطعام (قوله القباب) بضم القاف وخفة الباء (قوله الشرط) اي بطوار الاقالة من  
 الطعام قبل قبضه (قوله كونها) اي الاقالة (قوله به) اي الطعام (قوله فني سلمها) اي المدونة الخ دليل ولا يختص هذا الشرط الخ  
 (قوله اسلم) اي دفع رأس مال سلم (قوله فاقاله) اي المسلم المسلم اليه (قوله من بعضه) اي المسلم فيه (قوله وأخذ بعضه) اي المسلم فيه  
 (قوله فلا تجوز) اي الاقالة (قوله ودخله) أي التمايل (قوله نقدا) اي حالة وهو رأس المال الذي عمل (قوله بفضة) وهي المردودة  
 عن البعض المقال منه (قوله وعرض) هو بعض المسلم فيه الذي لم يتقايلا منه (قوله ويبيع) اي بالنسبة للبعض الذي لم يقل منه  
 (قوله وساق) بالنسبة لبعض رأس المال المردود (قوله من يبعه قبل قبضه) بالنسبة للبعض المقال منه (قوله ليكن انما تقع الاقالة  
 من بعض الطعام اذا كان رأس المال لا يعرف بعينه) استدلوا على نصحها السابق لرفع اعيانها واعتناع الاقالة من بعضه مطلقا

(قوله والى) أى وان كان رأس المال يعرف بعينه ولم يغلب عليه المسلم اليه (قوله جازت) أى الاقالة من بعض الطعام المسلم فيه قبل قبضه (قوله فى سلها) أى المدونة الخ علة الاستدراك (قوله أو ما لا يعرف بعينه) بضم فسكون ففتح أى غير العين والطعام من باقى المثالبات (قوله وقبضه) أى رأس المال (قوله وغاب) أى البائع (قوله عليه) أى رأس المال (قوله ثمك) أى المسلم فيه (قوله لانه) أى أخذ نصف رأس المال وأخذ نصف المسلم فيه (قوله من الثمن) أى رأس المال بيان لما (قوله وان لم تقترقا) أى يامتبعا يعان (قوله جازان نقيله من بعض) أى من المسلم فيه (قوله وتترك بقية السلم) أى المسلم فيه الى اجله أى اعدم السلف مع المبيع (قوله وكان) بفتح الهمزة وشدة ٧٠٤ النون (قوله فيها) أى المدونة (قوله من عرض الخ) أى ان خلافا (قوله جاز) أى

اليه والى اجازت فى سلها الثانى واذا كان رأس المال عينا وطعاما أو ما لا يعرف بعينه وقبضه البائع وغاب عليه فلا يجوز ان تأخذ بعد الاجل أو قبله نصف رأس المال ونصف ثمك لانه يبيع وسلف ما ارتفعت من الثمن فهو سلف وما مضى فهو بيع وان لم تقترقا جازان نقيله من بعض وتترك بقية السلم الى اجله اه ابن يونس وكان البيع انما وقع على ما بقى ثم قال فيها ما بعد التقرق فلا تأخذ الا ما سلفت فيه أو رأس مالك ثم قال فيها وان كان رأس المال عرضا تعرف باعيانها سلمت الى متلافها من عرض أو حيوان أو طعام وأقلته من نصف ما سلفت فيه على ان تأخذ نصف رأس مالك بعينه بعد اقتراككما وقبله جاز على العقد الاول \* (تنبيهات) \* الاول ابن عرفة الاقالة ترك المبيع لباثعه بثمنه وأكثر استعما لها قبل قبض المبيع وحى رخصة وعزيمة الاولى فيما يمنع بيعه قبل قبضه وشرطها عدم تغير الثمن بمختلف فيه الاغراض غالبا فيها لا تجوز بغير الثمن ولا عليه وأخذ غيره ولا به مع زيادة عليه ولا مع تأخير ولو ساعة ولو رهن او حبل او حواله (الثانى) يشترط فى الاقالة من الطعام قبل قبضه ان لا يقارنها ببيع قاله ابن يونس وتيجيل الثمن (الثالث) فى القباب جواز الاقالة من بعض الطعام بعد قبضه وهو ظاهر واذا جازت فيه جازت فى غيره بالاحرى وتجوز الاقالة من الجميع على رد رأس المال ان لم يتغير سوقه بل (وان تغير سوق) أى قيمة (شيك) يامشترى الذى دفعته غنا الطعام بزيادة او نقص لان المتغير عنه وهى باقية (لا تجوز الاقالة من الجميع قبل القبض ان تغير بدنه) أى شيك (كسمن) بكسر السين وفتح الميم (دابة) جمولة غنا للطعام (وهزالها) أى الدابة فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه بعد تغيرها باحداهن لانه حينئذ يبيع مؤثقا لتغير الثمن فى ذاته فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (بخلاف) سمن وهزال (الامة) الجمولة غنا للطعام واولى العبد فلا يمنع من الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه وقرى بان الدابة يقصد لجها وشحمها بخلاف الرقيق وقال ابن عرفة الاظهر ان رقيق الخدمة كالدابة وقال يحيى الرقيق والدابة سواء فى المنع وصوبه ابن يونس ومفهوم سمن وهزال ان تغير الرقيق بعور او قطع عضوا وولادة الامة مانع منها وهو كذلك فان مات ولدها وصحت من تقاسم اجازت الاقالة بها (و) من ابتاع طعاما بجشئ ثم اراد لباثع الاقالة منه قبل قبضه على رد مثل المثل فلا تجوز الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه المبيع بثمن مثلى على ان يرد عليك البائع (مثل مثليك) يامشترى الذى دفعته غنا لاطط

لا تنقص السلف (قوله ترك) جنس واضافته للمبيع فصل مخرج ترك خبر (قوله لباثعه) فصل مخرج ترك المبيع لغير باثعه (قوله بثمنه) فصل مخرج ترك المبيع لباثعه بخلاف ثمنه (قوله وهى) أى الاقالة (قوله الاولى) بضم الهمزة الرخصة (قوله وشرطها) أى الرخصة (قوله فيها) أى المدونة (قوله لا تجوز) أى الاقالة (قوله ولا عليه) أى الثمن (قوله ولا به) أى الثمن (قوله عليه) أى الثمن (قوله تأخير) أى الثمن ولو ساعة (قوله وتيجيل الثمن) عطف على ان لا يقارنها ببيع (قوله واذا جازت) أى الاقالة من البعض بعد القبض (قوله فيه) أى الطعام (قوله بزيادة) صلة تغير (قوله باحداهن) أى السمن (قوله لانه) أى

الاقالة وذكروا كذا كبر خبره علة لا تجوز (قوله حينئذ) أى حين تغير رأس المال (قوله لتغير الثمن فى ذاته) هذا علة كونه يباع مؤثقا (قوله سمن وهزال) غير منونين لاضافتهما (قوله واولى) بفتح الهمزة (قوله العبد) أى سمنه وهزاله (قوله فلا يمنع) أى السمن أو الهزال فى الرقيق المجعول ثمن طعام (قوله وقرى) بضم فسكون مخففا أى بين الرقيق والدابة (قوله رقيق الخدمة كالدابة) أى فى اعتبار تغير بدنه بسمن وهزال (قوله المنع) أى من الاقالة من جميع الطعام اذا تغير بدنه بسمن أو هزال (قوله وصوبه) أى قول يحيى (قوله منها) أى الاقالة من جميع الطعام (قوله بها) أى الامة

(قوله هذا) أي امتناع الاقالة على رد مثل المثل (قوله مما يوزن الخ) بيان ما (قوله من عرض او طعام) بيان ما (قوله وتذقعه) أي المثل (قوله وان حالت الاسواق) مبالغة في تجوز (قوله فلا فرق بين البيع والسلم) أي في امتناع الاقالة من جميع الطعام قبل قبضه على رد مثل المثل (قوله وكلامها) أي المدونة (قوله لا دليل فيه) أي لا فرق بينهما (قوله فيه) أي كلامها (قوله انه) أي الشان (قوله لانها) أي العين الخ (قوله العين الخ) (قوله لتعين الدنانير الخ) (قوله اذ لم يكن الخ) (قوله له) أي ذي الشبهة (قوله لعدم الخ) (قوله تعين الخ) (قوله فيها) أي الاقالة (قوله شروطه) أي البيع (قوله وتمنعها) أي ٧٠٠ الاقالة (قوله موافقه) أي البيع (قوله به) أي العيب (قوله

(قوله به) أي العيب (قوله الابعدها) أي الاقالة (قوله له) أي البائع (قوله رده) أي المبيع (قوله به) أي العيب (قوله لها) أي الاقالة (قوله حكمه) أي البيع (قوله ان وقعت) أي الاقالة (قوله عنه) أي الثمن الاول (قوله حلا) بفتح الحاء وشد اللام أي فسحا للمبيع (قوله لانها) أي الاقالة (قوله لخير) بفتح اللام وضم النهاء المجعولة وكسر المنة تحت منقلا (قوله انه) أي الشفيع (قوله بها) أي الاقالة (قوله فهي) أي الاقالة (قوله لثبوت الشفعة) (قوله كونها) بفتح الكاف (قوله وحل في الجمله) عطف على بيع في الجمله (قوله لتعين الخ) (قوله حلا في الجمله) (قوله ولم تكن) أي الاقالة (قوله لانها) أي المتبايعين (قوله بها) أي الاقالة (قوله انما) أي الاقالة (قوله وليس) أي الحكم (قوله

هذا في السلم وأما في البيع فتجوز الاقالة على مثل المثل قاله في أو آخر السلم الثاني من المدونة ونصها وكلامها بفتح ع ما يوزن أو يكال من طعام أو عرض فقبضته فأنالقتة بخزان تقبله منه وترد مثله بعد علم البائع به لا كونه بعد كون المثل حاضر عندك وتذقعه اليه بوضع قبضه منه وان حالت الاسواق اه البتة في قيمته نظرا لافرق بين البيع والسلم وكلامها لا دليل فيه لان الاقالة فيه بعد القبض وكلامها في الاقالة من الطعام قبل قبضه وأيضاً المردود مثله في كلامها هو الثمن وفي مثلثا الثمن اه وفي شرح شب الظاهر انه لا فرق بين السلم والبيع واستثنى من الثمن المثل فقال (الالعين) أي الدنانير والدرهم فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على رد مثله (قوله أي البائع دفع مثله) أي العين ان لم تكن بيده بل (وان كانت) العين (بيده) أي البائع ولو شرط المشتري ردها بعينها لانها لا ترد لعينها اذ لم يكن البائع من ذوي الشبهات تعين الدنانير والدرهم بالنسبة له لعدم البركة فيما اكسبه (والاقالة) أي رد المبيع لبائعه بثمنه (بيع) فيشترط قيمته وشروطه وتمنعها موافقه وان حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع الابعدها فله رده به (الا الاقالة) (في الطعام) قبل قبضه فليس لها حكمه ان وقعت بمثل الثمن الاول فان وقعت بزيادة أو نقص عنه فيبيع مؤثف (والا الاقالة في الشفعة) أي الاخذ بها فليست بيعاً مطلقاً ولا حلاً مطلقاً وانما هي بيع في الجمله وحل في الجمله لانها لو كانت بيعاً مطلقاً لخير الشفيع في الاخذ بالمبيع الاول أو الثاني ويكتب عهده على من أخذ بيده مع انه انما يأخذ بالمبيع الاول ولو كانت حلاً مطلقاً لاسقطت بها الشفعة فهي بيع في الجمله لثبوت الشفعة وحل في الجمله لثمن الاخذ بالاول ولم تكن حلاً حقيقة بما سقطت الشفعة لانتهاهما على التحمل على اسقاط الشفعة به اقاله عجب وقال دظاهر المصنف انما حين الاخذ بالشفعة صحيحة ولكن لا تعد بيعاً وليس كذلك بل هي حينئذ باطلة لاعتبرتها اه ونحوه قول فت حين ابتاع شقة من الشفيع ثم اقاله منه فالشفعة للشفيع وتبطل الاقالة الخطا اختلاف في الاقالة هل هي حل بيع أو بيع مبدد أو المشهور انها بيع الا في الطعام فليست بيعاً وانما هي حل البيع السابق ولذا اجازت فيه قبل قبضه والا في الشفعة فن باع حصه من عقار مشترك فلشريكه الشفعة ولو تعدد البيع فله الخيار في اخذها بأي بيع شاء وعهده على المشتري الذي يأخذ منه فلو اقال المشتري البائع الاول فلا تسقط الشفعة واختلاف قول مالك رضي الله تعالى عنه في العهدة فذهب المدونة انه لاخباره وعهده على المشتري وبه أخذ محمد وابن اللبيب وقال

٨٩ منح في هي) أي الاقالة (قوله حينئذ) أي حين الاخذ بالشفعة (قوله لا عبرة بها) أي الاقالة كأنفسير لباطلة (قوله ونحوه) أي كلام د (قوله شقفا) بكسر الشين المعجمة وسكون القاف واهمال الصاد أي بعض عقار (قوله له) أي الشفيع (قوله منه) أي الشفيع (قوله تبطل) أي لا تعتبر (قوله اختلاف) بضم التاء وكسر اللام (قوله انما) أي الاقالة (قوله ولذا) أي كونها حل بيع (قوله فيه) أي الطعام (قوله له) أي الشفيع الخ جواب لو (قوله في اخذه) أي الشفيع (قوله وعهده) أي ضمان الشفيع (قوله انه) أي الشفيع (قوله به) أي كون عهده على المشتري بلاخباره أخذ (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه

(قوله بخير) أي الشفيع (قوله فان شاء) أي الشفيع (قوله جعلها) أي العهدة (قوله المستقيل) أي طالب الاقالة (قوله) واستشكل (بضم التاء وكسر الكاف) (قوله الاول) أي كون العهدة على المشتري (قوله بانها) أي الاقالة (قوله فيخير) أي الشفيع (قوله الاول) أي انها حل (قوله لاتهما مهما) أي المتبايعين (قوله بالتحويل) أي بالاقالة (قوله عن اسقاطها) أي الشفعة (قوله الاول) أي انها حل (قوله انها) أي الاقالة (قوله اليها) أي الاقالة (قوله بانها) أي الاقالة (قوله تقايلا) أي المتبايعان (قوله فلا يبيعه) أي الشيء الذي اشتراه بعشرة الخ (قوله ويبيعه) أي الشيء (قوله بها) أي المراجعة (قوله وأما ان باعها) أي السدة التي اشتراها بعشرة بخمسة عشر (قوله ثم اشتراها) بخمسة عشر أو أقل أو أكثر (قوله على الثمن الذي اشتراها به) أي ثانيا (قوله في الثمن) تنازع فيه زيادة ونقص (قوله لكرهاها) أي الاقالة من اضافة المصدر لقوله وفاعله المبتاع (قوله فانظر) أي الحط قال في السلم الثالث من المدونة ٧٠٦ في ترجمة الشركة والتولية وان اسلمت الى رجل في طعام ثم ألت ان توليه اياه

مرة فيخير فان شاء جعلها على المشتري وان شاء جعلها على البائع وسواء كان المستقيل هو المشتري أو البائع واستشكل الاول بانها اما حل فتنقص الشفعة أو يبيع فيخير كنهه د البيع فلا وجه لحصر العهدة في المشتري وأجيب باختصار الاول وثبتت الشفعة وتعينت على المشتري لانها مهما بالتحويل على اسقاطها ففي الاول انها ملازمة فلا يمتنع اليها ولا يحكم بانها حل ولا يبيع والله أعلم (و) الاقالة بالنسبة الى (المراجعة) فليست يباعا فان اشترى شيئا بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم تقايلا فلا يبيعه بالمراجعة على خمسة عشر الا ببيان الاقالة ويبيعه بها على عشرة مع بيان الاقالة ايضاً لكرهاة النفوس المقال منه استظهره د وأما ان باعها ثم اشتراها فله يبيعها بالمراجعة على الثمن الذي اشتراها به ولا يمان وكذلك كانت الاقالة بزيادة أو نقص في الثمن والله أعلم قاله الحط ابن عرفة الاقالة في المراجعة يبيع ووجب التيبين لكرهاهم المبتاع الحط في كلام بعضهم ان الاقالة لا تكون الا بلفظها وما ادهم والله أعلم الاقالة من الطعام قبل قبضه واما الاقالة من غيره فبيعه يتعقد بما يدل على الرضا يظهر هذا بكلام المدونة والسيوخ وساقها فانظره و زاد في تكميل التقييد على الثلاث المستنبطة من كون الاقالة يبيع الاقالة من امة تتواضع (و) جاز (تولية) في الطعام قبل قبضه أي تركه لغير بائعه بثمنه (و) جاز (شركة) في الطعام قبل قبضه أي جعل جزءه بخصته من ثمنه لغير بائعه لانهم ما من المعروف ولغير أي داود وغيره من اتباع طعما فلا يبيعه حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية واقالة وحل الجواز في الشركة (ان لم يكن) عقد الشركة في الطعام قبل قبضه (على) شرط (ان ينقد) من اشركه في الطعام عن حصته منه (عنك) فان شرطت عليه النقد عنك فلا تجوز الشركة فيه لانه يبيع وسات بشرط فيفسخ ان وقع الا ان يسقط شرط النقد هذا تقرير الشارح و ق وح وهو الذي يظهر من التعديل بالبيع والسلف لان المولى بالفتح لا يرجع عما يدفعه التخمى ابن القاسم فيمن ابتاع سلعة ثم سأل رجل ان يشركه فيها فقال اشركتك على ان تنقد عني فلا يجوز وهو يبيع وسلف فان نزل فسخ الا ان يسقط

فقبلت جازا ان نقدك وهي اقالة وانما التولية لغير البائع أبو الحسن عياض اجازها بغير لفظها وهم لا يجيزونها بلفظ البيع ابن حجر لان التولية لفظ برخصة كلفظ الاقالة فيعبر باحدهما عن الآخر بخلاف البيع وفيما اذا أعطاك له بعد الاجل عينا او عرضا فقال لك اشتر به طه اما واكله ثم اقبض حقت منه لم يجز لانه يبيع الطعام قبل قبضه الا ان يكون رأس المال ذهباً او ورقاً فيعطيك مثله صفة ووزناً فيجوز بمعنى الاقالة أبو الحسن عبد الحق انظر اجاز دفع مثل رأس المال في الطعام وجعله اقالة ولم يلاحظ بلفظها فهل يضعف

هذا قول القائل اذا قال له في الطعام الذي على بعشرة دنانير ورأس ماله عشرة دنانير فلا يجوز حتى السلف بلفظ بانظ الاقالة (قوله الاقالة) مفعول زاد (قوله لغير بائعه) فصل يخرج الاقالة (قوله بثمنه) فصل يخرج تركه لبائعه بخلاف ثمنه (قوله بخصته من ثمنه) فصل يخرج جعل جزءه بخصته بخلافها (قوله لغير بائعه) فصل يخرج جعل جزءه بخصته من ثمنه لبائعه (قوله لانهم) أي التولية والشركة من المعروف على جوازهما في الطعام قبل قبضه (قوله ولغير) عطف على لانهم الخ (قوله ثمن) مفعول ينقد أي الطعام بيان حصته (قوله لانه) أي الشركة بشرط النقد عنك وذكر لتذكير خبره (قوله فيفسخ) أي التشرية (قوله يسقط) بضم الياء وفتح القاف (قوله هذا) أي تخصيص الشرط بالشركة (قوله وهو) أي تخصيص الشرط بالشركة (قوله لان المولى بالفتح الخ) على وهو الذي يظهر من التعديل الخ (قوله سأل) أي المبتاع (قوله فيما) أي السادة (قوله فقال) أي المبتاع (قوله وهو) أي تشرية بشرط النقد عنه (قوله يبيع وسلف) أي بشرط

(قوله ثم قال) أى سائل التبرك (قوله قدرا) تمييزا لنسبة استوى (قوله فى الطعام قبل قبضة) تنازع فيه التولية والشركة (قوله هذا) أى جوازهما إذا كان رأس المال مثليا غير عين (قوله إذا كان) أى رأس المال المثلى غير العين (قوله وقصره) أى جوازهما (قوله لأنها) أى التولية أو الشركة (قوله هذا) أى شرط كون رأس المال مثليا (قوله موافقه) أى البيع (قوله ومنها) أى موانع البيع (قوله فيه) أى المعين (قوله منه) أى المعين (قوله بلاتاء) أى ٧٠٧ بين الشين والراء (قوله وأشار) أى المصنف (قوله به) أى

وضمن الشرك المعين (قوله فيها) أى السلعة المعينة (قوله قبل قبض الشرك) أى نصيبه منها (قوله فيه) أى الطعام (قوله ولم تقاسمه) أى فى الطعام (قوله فضجانه) أى المعين (قوله فيه) أى المعين (قوله منكم) أى الشريكين (قوله عليه) أى الشريك (قوله على أنه) أى الشأن (قوله كونه) أى الشرك (قوله وانما) أى مسئلة الشركة (قوله ان كان الهالك بينة) أى ضمن (قوله حصة) أى ضمن (قوله والا) أى وان لم يكن الهالك بينة (قوله نصها فوقه) أى وان ابتعت سلعة (قوله الخ) أى (قوله وفيها) أى المدونة خير مقدم (قوله فيه) أى الطعام (قوله أو وليته) أى الرجل الطعام الذى اكتلته (قوله تصديقك) مصدر مضاف لمفعوله وحذف فاعله أى (قوله جاز) (قوله جاز) أى التبرك (قوله له) أى

السلف فان كان السلف من المشتري جاز بان قال اشتروا شركتى ثم قال بعد الشراء انقدعنى جاز هذا فى كل ثبوتى الصرف والطعام والعروض وبيع النقد والاجل لان عقد الشراء عليها اه (و) ان (استوى عقداهما) أى المولى بالكسر والمولى بالفتح والشرك بالكسر والشرك بالفتح قدرا واجلا وحاولا ورهنا وسجلا (فيهما) أى التولية والشركة فى الطعام قبل قبضه وبقي شرط ثالث وهو كون رأس المال عينا أو مثليا لا مقوما لأنه يؤل الى القيمة فيكون من بيع الطعام قبل قبضه هذا مذهب أشهب الخفى وهو أحسن اذا كان مما لا يختلف الأغراض فيه وقصره ابن القاسم على العين لانها رخصة فيقتصر فيها على ما ورد وأهل المصنف استغنوا عن هذا بقوله واستوى عقداهما لان المقوم يؤل الى القيمة المؤدية الى الاختلاف (والا) أى وان لم توجد الشروط المتقدمة (ف) المذکور من الأقالة والتولية والشركة فى الطعام (بيع كغيره) من البيوع فى اشتراط انقضاء موافقه ومنها عدم قبض طعام المعاوضة فتنتج الأقالة والتولية والشركة فى الطعام قبل قبضه وتجوز بعده وفى غير الطعام ان لم يشترط فقد المشرك بالفتح عن المشرك بالكسر وقال الخطيب معنى ان غير الطعام حكمه كالطعام فى انه لا تجوز الشركة فيه بشرط النقد وفى انه لا تكون تولية او شركة الا اذا استوى العقدان والا فهو بيع مؤتلف (و) ان ابتعت شيئا معينا واشركت فيه غيرك وتلف الشئ المعين قبل قبض من شركته نصيبه منه ضمن الشخص (المشرك) بضم الميم وسكون الشين المجعلة وفتح الراء الشئ (المعين) بضم الميم وفتح العين المجعلة والباء أى حصته منه لا بجمعه غ هذا هو الصواب المشرك بلاتاء وفتح الراء بالكاف آخره اسم مفعول أشرك الرباى وما عدا هذا تصحيح وأشار به لقوله فى كتاب السلم الثالث من المدونة وان ابتعت سلعة بعينها ولم تقبضها حتى اشركت فيها رجلا لم يملك السلعة قبل قبض المشرك او ابتعت طعاما فأكثله ثم اشركت فيه رجلا ولم تقاسمه حتى ذهب الطعام فضمائه منكما وترجع عليه بنصف الثمن عياض فى قوله وترجع عليه بنصف الثمن دليل على انه لا فرق بين كونه نقدا أو وانما بخلاف الحبوسة للثمن لان الشركة معروف وقيل ان كان الهالك بينة والافيه خلاف الحبوسة فى الثمن وهذا ضعيف (و) ان ابتعت طعاما أو كئلته ثم وليته أو اشركت فيه شخصاً ثم هلك الطعام قبل قبض المولى والمشرك بالفتح ضمن المولى والمشرك بالفتح (طعاما كئلته) أى مولى أو مشرك بالكسر (وصدقك) أى مولى أو مشرك بالكسر فيها من اشركته أو وليته فى كئلته ثم تلف غ تقادم نصها فوقه وفيها بعده يبسبر وان ابتعت طعاما أو كئلته ثم اشركت رجلا فيه أو وليته على تصديقك فى كئلته جازوله أو عليه المتعارف من زيادة الكيل أو نقصه وان كثر رجوع بصفة النقص من الثمن ورد كثير الزيادة اه البنائى جعله ز وغيره خطأ بالمولى والمشرك بالكسر وجعل المصدق هو

أى المشرك بالفتح خير مقدم (قوله من زيادة الكيل أو نقصه) بيان المتعارف (قوله وان كثر) أى النقص (قوله رجع) أى المشرك بالفتح (قوله النقص) فيه اظهاري على محل الضمير للإيضاح (قوله من الثمن) بيان لمصلحة النقص (قوله ورد) أى المشرك بالفتح أى للبائع (قوله كثير الزيادة) من اضافته ما كان صفة (قوله جعله) أى وصدقك

(قوله من غير شرط التصديق) أى تصديق المولى والمشارك بالفخ المولى والمشارك بالكسر فى اكتبه الى من شرط فى ضمان الاول  
 فلام مفهوم قوله وصدقك (قوله اقنعا) أى اتباعا واقتداء الخ اعلم من غير شرط التصديق (قوله نصها) أى المدونة (قوله  
 السابق) أى قولها وان ابتعت سلعة بعينها ولم تقبضها حتى اشركت فيها رجل الخ (قوله وليس فيه) أى نصها السابق الخ حال  
 (قوله شرط التصديق) اضافته للبيان (قوله وان لم يكن) أى المشارك بالفخ الطعام (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله وقد اكتبته  
 انت) الخطاب للمشارك بالكسر (قوله يريد) أى ابن القاسم (قوله وان كان ضمانه) أى الطعام (قوله من البائع) أى لولم يول  
 أو يشرك أى لهلاكه قبل اكتبه الى من الغصة فى ضمان المولى والمشارك بالفخ (قوله لامنك) خطاب للمولى والمشارك بالكسر (قوله  
 وكتب) أى يحنون (قوله مسئلة سوء) بضم السين أى خطأ (قوله كانه) بفتح الهاء وشدة النون أى يحنون (قوله رأى) أى  
 يحنون (قوله انهم من المولى) أى ٧٠٨ بالكسر (قوله حتى يكتبه) أى المولى بالفخ (قوله فيها) أى المولى والمشارك (قوله

المولى والمشارك بالفخ من غير شرط التصديق اقنعا بنصها السابق وليس فيه شرط التصديق  
 وفى الامهات ابن القاسم ان اشركته فضا منه كما وان لم يكن يحنون يريد وقد اكتبته انت  
 قبل نشر يكة ابو الحسن ابن يونس يريد وان كان ضمانه من البائع لامنك ابن محرز انكر  
 يحنون المسئلة وكتب عليها مسئلة سوء كانه رأى الضمان من المشارك بالكسر حتى يكتبه  
 البائع عياض حتى فضل فى التولية انهم من المولى حتى يكتبه وكذلك ينبغي كونهم من المشارك  
 بالكسر فيه ما وعليه حمل انكار يحنون المسئلة ابو عمران لم يعرف هذا الا من فضل ومذهب  
 ابن القاسم انهم من المولى بالفخ اذ بنفس العقد دخل فى ضمانه كشتى صبرة جزافا ابن محرز ان  
 وجدوا فى السجل زيادة او نقصا فلمهم وعليهم اه وهو صريح فى ان الضمان يتنقل فى التولية  
 والمشاركة فى الطعام بمجرد العقد من غير شرط تصديق على مذهبه بخلاف البيع فان قلت قولها  
 فى النص الثانى السابق ثم اشركته أو وليته على تصديقه يقيد شرط التصديق قلت هو انما  
 يقتضى شرطه فى الزيادة والنقص لا فى التالف فتامله وبما ذكرنا ظهرت فائدة إعادة المصنف  
 الكلام على الضمان مع تقدمه (وان اشركه) أى من اشترى شيئا شخصا سأل أن يشركه فيها  
 اشترايا بان قال له اشركك (حمل) بضم الحاء المهملة وكسر الميم الاشارة (وان أطلق) المشارك  
 واو الحال وسقطت من بعض النسخ وهو اولى وصله حمل (على النصف) للشيء المشارك فيه لانه  
 الجزء الذى لا ترجح فيه لاحد الجانبين على الآخر فان قيد بجزء عمل بما يقيد به ولم يقل احد بجملة  
 على النصف مع التقييد بغيره فلا يصح جعلها للمباغة وعلى ارجاء العنان فالمناسب المبالغة على  
 التقييد بغيره الا ان يجعل ما قبلها التقييد بالنصف (وان سأل) أى طلب شخص (ثالث) من  
 مشتركين فى شئ بالنصف (شركتهما) أى المشتركين فيه وهما بمجلس واحد بلفظ افراد وتثنية  
 او بمجلسين بلفظ تنسية فاشركاه فيه (قوله) أى الثالث (الثالث) من المشارك فيه غ اشار به  
 لقوله فى السلم الثالث من المدونة اذا ابتاع رجلان عبدا وسألهما رجل ان يشركاه فيه ففعلا

وعليه أى كونهم من  
 المولى والمشارك بالكسر  
 صله حمل (قوله حمل) أى  
 فضل (قوله لم يعرف) بضم  
 فسكون ففتح (قوله هذا)  
 أى حمل انكار يحنون  
 كونهم من المولى والمشارك  
 بالكسر (قوله دخل) أى  
 الطعام (قوله فى ضمانه)  
 أى المولى بالفخ (قوله ان  
 وجدوا) أى المشاركون  
 والمولون بالفخ (قوله زيادة  
 أو نقصا) أى متعارفا (قوله  
 فلمهم) راجع للزيادة (قوله  
 وعليهم) راجع للنقص  
 (قوله وهو) أى النص  
 الثانى (قوله شرطه) أى  
 التصديق (قوله وبما  
 ذكرنا) صله ظهرت  
 (قوله فائدة إعادة المصنف  
 الكلام على الضمان) أى

وهى انراج ما هنا مقدم (قوله مع تقدمه) أى فى قوله ضمن بائع مكلا عب فلمل المصنف اشار به فاعبد  
 المسائل هنا طعاما أو غيره الى ان التولية والشركة والسلم فى الطعام أو غيره خارجة عن قوله وضمن بائع الخ (قوله أى من اشترى)  
 تفسير لقاعل اشرك المستقر فيه (قوله شخصا) تفسير لقوله البارز (قوله فيما اشتراه) تنازع فيه اشركو يشرك (قوله بان قال له  
 اشركك) تصور لا شركة (قوله لانه) أى النصف الخ اعلم على النصف (قوله فان قيد الخ) مفهوم ان أطلق (قوله جعلها)  
 أى الواو (قوله من مشتركين) بفتح الكاف له سأل (قوله بالنصف) صله مشتركين (قوله فيه) أى الشئ المشترك صلة شركة (قوله  
 وهما) أى الشريكان بمجلس واحد خ (قوله بلفظ افراد) بكسر الهمزة بان قال اشركنى يا زيد اشركنى يا عمرو صلة سأل (قوله  
 أو تنسية) بان قال اشركنى (قوله فاشركاه) أى الشريكان السائل (قوله فيه) أى المشترك (قوله من المدونة) بيان السلم الثالث

(قوله الكتاب) أي المدونة (قوله انه) أي السائل (قوله كاختلاف نصيبهما) أي المسؤولين تشبيهه في ان السائل نصف مال الكل (قوله ثمان) لان النصيبين اما مستويان واما مختلفان وفي كل امان يسألهما بلفظ افراد أو بلفظ ثمانية وفي كل منها امان يسألهما بمجلس او بمجلسين (قوله له) أي السائل (قوله في ثلاث) أي سؤالا بمجلس بلفظ افراد أو ثمانية او بمجلسين بلفظ ثمانية (قوله في خمس) أي سؤال مختلفي النصيبين في مجلس او بمجلسين بافراد أو ثمانية وسؤال مستويي النصيبين في مجلسين بافراد (قوله له) أي السائل (قوله في الاولى) بضم الهمز أي سؤال مستويي النصيبين بمجلسين بافراد ٧٠٩ (قوله منها) أي المجلسين الاولى

(قوله والكل) أي من المسؤولين في الاولى (قوله وكذا) أي الاولى في ان السائل النصف (قوله في الرابع الباقية) أي من الخمس (قوله اذا كان لاحدهما الثلث والثلثان) والذي الثلث السدس والثلثين الثلث قاله سمد (وان أوليت) شخصا (ما) أي شيئا معيناً أو موصوفاً (اشترية) هل نفسك بمن معلوم ولم تبين ذلك الشيء للمولى بالفتح (بما) أي الثمن الذي (اشترية) به ولم تبينه له ايضاً (جاز) عقد التولية مع جهل المولى بالفتح بالثمن والثمن لانه معروف (ان لم تلزمه) بضم القوقبة وكسر الزاي والفاء على المستتر المقدر بان للمولى بالكسر والمفعول البارز للمولى بالفتح أي ان لم تشتط عليه ان المبيع لازم له بان سكت او شرط له الخيار اذا علمهما (وله) أي المولى بالفتح (الخيار) بين الاخذ والتركة اذا علمهما فان الزمة لم يجوز فسد للجهل بالثمن والثمن غ اشارة اقوالها في السلم الثالث وان اشتريت ساعة ثم وليتها الرجل ولم تسهمها له او سميت احدهما دون الآخر فان كنت الزمة اياها لم يجوز لانها مخاطرة وقمار وان كان على غير الازام جاز وله الخيار اذا رآها وعلم ثمنها عيناً كان او عرضاً او حيواناً واذا اختار الاخذ فعليه مثل الثمن ولو لم يقدّم عليه لثلاثين ببيع ماله ليس عنده قاله ابن يونس (وان رضى المولى) بالفتح (بانه) أي المبيع الذي ولاه له بمقتاعه (عبد) مثلاً قبل علمه بثمنه (ثم علم) المولى بالفتح (بالثمن) للمبيع الذي ولاه (فكره) المولى بالفتح اخذ العبد مثلاً لغير ثمنه او رضى بالثمن قبل علمه بالثمن ثم علم به ففكره (فذلك) أي الرد والامتناع من الاخذ اللازم للكره (له) أي المولى بالفتح لان التولية معروفة فتلزم المولى بالكسر ولا تلزم المولى بالفتح غ فيها اثر ما سبق وان اعلم انه عبد فرضى به ثم سميت له الثمن فلم يرضه فذلك له وهذا من ناحية المعروف يلزم المولى ولا يلزم المولى الا ان يرضى وأما ان كنت بعته عبداً في بيتك بما تدينه ولم تصفه له ولا رآه قبل ذلك فالمبيع فاسد ولا يكون المبتاع فيه بالخيار اذا نظره لان البيع وقع فيه على الايجاب والمكايسة ولو كنت جعلته فيه بالخيار اذا نظره جاز وان كان على المكايسة (والاضيق) من الابواب التي تشتط فيها المتاجرة (صرف) اراد به بيع العين بعين فسهل الصرف والمبادلة والمراطلة لحرمة التأخير ولو قرياً او غلبة (ثم) بلى الصرف في الضيق (اقالة) احدها المتبايعين الآخر من (طعام) قبيل قبضه لانه اغتفر فيها الذهب ايتمه أو قربه ليأتى بالثمن (ثم) بلى الاقالة في الضيق (تؤامه وشركه فيه) أي الطعام قبل قبضه لاعتقار تأخير الثمن فيه ما قرب اليوم وعلة منع التأخير فيه ما تاديه لمبيع دين بدين أي بالكسر (قوله ولا يلزم المولى) أي بالفتح (قوله في بيتك) نعت عبداً (قوله لم تصفه) أي العبد (قوله له) أي المبتاع (قوله ولا رآه) أي المبتاع العبد (قوله وان كان على المكايسة) مبالغة في جاز (قوله به) أي الصرف (قوله فسهل) أي الصرف بالمعنى المراد (قوله الصرف) بالمعنى المصطلح عليه المقابل للمبادلة والمراطلة (قوله لحرمة التأخير ولو قرياً او غلبة) علة أضيقة الصرف (قوله لانه) أي الشأن (قوله فيها) أي اقالة الطعام (قوله فيهما) أي تولية الطعام والشركة فيه

(قوله مسلم) بضم الميم وفتح الهمزة (قوله فيها) أي العروض (قوله لأنه) أي تأخير دراً من المال فيها (قوله لفسخ دين) أي المسلم فيه (قوله في دين) أي رأس المال (قوله بقدر الخ) صلة التأخير (قوله فإن كان) أي المفسوخ فيه (قوله أو في حكمه) أي الحاضر (قوله ثم) أي الدين (قوله ففيها) أي المدونة (قوله هلاكه) أي المسلم فيه (قوله قبله) أي الاجل (قوله هذا الكلام) أي والاضيق صرف الخ (قوله وعنه) أي ابن محرز ٧١٠ صلة نقله (قوله ونصه) أي ابن محرز (قوله منها) أي النصرة (قوله في ترجمة الاقالة)

بدل من في السلم الثالث  
مع بيع الطعام قبل قبضه (ثم) يليهما في الضيق (اقالة) أحد المتبايعين الآخر من (عروض)  
مسلم فيها لأنه يؤدي لفسخ دين في دين (وفسخ الدين في الدين) لاغتفار التأخير في البسر بقدر  
ما يأتي من يحمله فان كان كثير اجاز تأخير مع اتصال العمل ولو شهر اقاله اشبه اذا كان  
ما اخذ منه حاضر أو في حكمه كمنزله أو حاقونه في يجوز في فسخ الدين في الدين ان يأتي بدوايه  
أو يحمله فيه وان دخل عليه الليل ترك بقية التكليف ليوم آخر (ثم) يلي ما تقدم في الضيق  
(بيع الدين) لجواز تأخير نفسه ليومين (ثم ابتدأه) أي الدين بالدين لاغتفار التأخير فيه ثلاثة  
أيام بشرط وبقي من الأبواب التي شرطها المناجزة بيع المعين الذي يتأخر قبضه ففيها يمنع السلم  
في سلمة معينة يتأخر قبضها اجل لا بعد اخذ شيء هلاكه قبله ويجوز تأخير اليومين لقرينهما ما  
الطماصل هذا الكلام لابن محرز في تبصرته وعنه نقله المصنف في توضيحه وابن عرفة ونصه  
في السلم الثالث منها في ترجمة الاقالة قلت واضيق هذه الاحكام كلها في القبض امر الصرف  
ثم الاقالة من الطعام والتولية فيه ثم الاقالة من العروض وفسخ الدين ثم بيع الدين المتقرر  
في الزمة وعن ابن الموارث فيه انه لا بأس ان يتأخر ثمنه اليومين محسباً بما تأخر رأس المال في  
السلم اه وفيه مخالفة لكلام المصنف حيث جعل التولية في الطعام مع الاقالة منه في مرتبة  
واحدة والمصنف عطفها بهم وايضا فلم يذكر الشركة في الطعام ولكن امر الشركة والتولية  
واحدة ونقل ابن عرفة كلامه كما ذكرناه عن تبصرته الا انه عطف التولية في الطعام على  
الاقالة منه بالواو كذا نقله ابو الحسن وهو في التبصرة با ونقله في التوضيح بتم كافي مختصره ولم أر  
احداً نقل عنه الشركة في الطعام غير المصنف والله اعلم الا ان حكمها حكم التولية فيه واذا  
كان كذلك فلا اشكال ان الصرف اضيق الابواب للخصم المعروف من المذهب ان الاقالة  
اوسع من الصرف وانه يجوز المقارنة فيها للاتيان بالثمن من البيت وما قاربه والتولية وبيع  
الدين اوسع من الاقالة لأنه لا يجوز تأخير الثمن في الاقالة اليومين ويجوز في ابتداء الدين تأخير  
الثلاثة بشرط بغير خلاف واختلاف هل يجوز مثله في التولية وبيع الدين اه والذي يظهر  
انه لا فرق بين الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العروض وفسخ الدين وبيع  
الدين على المشهور وانما افتقر في كونها بعضها فيه خلاف وبعضها لا خلاف فيه نعم هذه  
أخف من الصرف وأما ابتداء الدين فهو اوسع منها وبما يدل على ان الاقالة من الطعام اخف  
من الصرف قولها اذا اقلته ثم احال بالثمن على شخص فدفعه لك قبل مفارقة الذي احال جاز  
وان فارقه لم يجز وار وكل البائع من يدفع لك الثمن أو وكات من يقبضه لك وذهبت وقبضه  
الوكيل مكانه جاز اه وهذا كله لا يجوز في الصرف وفي سلمه الثالث مالك رضي الله تعالى عنه  
اذا تمت الى رجل في حنطة او عرض ثم اقلته او وليته رجلاً او بعته ان كان مما يجوز ذلك بيعه

بذل من في السلم الثالث  
(قوله في القبض) أي تحمله  
(قوله وفسخ الدين) أي  
في الدين (قوله المتقرر في  
الزمة) نعمت كاشف (قوله  
فيه) أي بيع الدين (قوله  
انه) أي الشان (قوله وفيه)  
أي كلام ابن محرز (قوله  
حيث جعل) أي ابن محرز  
(قوله منه) أي الطعام  
(قوله عطفها) أي التولية  
على الاقالة (قوله فلم  
يذكر) أي ابن محرز (قوله  
كلامه) أي ابن محرز (قوله  
الا انه) أي ابن عرفة (قوله  
وهو) أي عطف التولية  
على الاقالة (قوله ونقله)  
أي كلام التبصرة (قوله  
عنه) أي ابن محرز (قوله  
فيه) أي الطعام (قوله ان  
الاقالة) أي من الطعام  
قبل قبضه (قوله وانه) أي  
الشان (قوله فيها) أي  
الاقالة (قوله لأنه) أي  
الشان (قوله انه) أي  
الشان (قوله فيه) أي  
الطعام تنازع فيه التولية  
والشركة (قوله هذه) أي

الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العروض وفسخ الدين وبيعه (قوله منها) أي الاقالة وما عطف  
عليها (قوله قولها) أي المدونة (قوله اذا اقلته) أي من الطعام قبل قبضه (قوله وهذا) كله أي النحول والتوكيل على الدفع  
أو القبض (قوله وفي سلمه) أي المدونة (قوله ثم اقلته) أي من الحنطة أو العروض قبل القبض (قوله أو وليته) أي الطعام  
أو العروض (قوله أو بعته) أي المسلم فيه (قوله ان كان) أي المسلم فيه (قوله يجوز ذلك بيعه) أي قبل قبضه بان كان عرضاً



(قوله بشرط) صلة تؤخر (قوله أو بغيره) أي الشرط (قوله لانه) أي عقد التولية أو الاقالة أو البيع مع التأخير (قوله ولا تفارقه) أي المقتال أو المولى بالفتح أو المبتاع (قوله من الطعام) أي قبل قبضه (قوله به) أي رأس المال صلة جملا (قوله به) أي رأس المال (قوله ويبع الطعام قبل قبضه) عطف على يسه - يردينا (قوله به) أي رأس المال ٧١١ المال (قوله فعل) بضم العين (قوله من الطعام) أي قبل قبضه

(قوله ومن العروض) أي قبل قبضها (قوله والتولية) أي في الطعام قبل قبضه (قوله لانه) أي الامام ما سكا رضى الله تعالى عنه (قوله به) أي استنوا حكمها (قوله والعرض المسلم فيه) أي قبل قبضه (قوله فيها) أي الاقالة (قوله فيها) أي المدونة (قوله لانه) أي الاقالة من البيع المعين وذ كر لئلا يكره خبره (قوله في الآخر) بفتح الخاء المججمة أي ابتداء الدين بالدين

#### \* (فصل المراجعة) \*

(قوله مراجعة) أي إذا ارباح (قوله جواز امر جوحا) مبين لنوع جاز بدليل والاحب خلافه (قوله وإذا) أي شعول ما زاد وما نقص وما ساوى صلة قال (قوله تعريفه) أي بيع المراجعة (قوله بيع) جنس (قوله مرتب عنه) الخ) فصل مخرج ما عدا المراجعة (قوله قال) أي ابن عرفة (قوله بانه) أي الرد

بالعيب (قوله وكأنهم) بفتح الهمزة وشدة النون أي ابن عبد السلام وسنبليل وجرام (قوله والمراد بخلافه) أي هذا اللفظ أريد به خاص (قوله أحب) أي من باقي أقسام البيع (قوله وعياض) عطف على ابن رشد (قوله فلا يشمل خلافه) أي هذا اللفظ تفريع على والمراد الخ (قوله بعض العلماء) فاعل كراهة مضافا لقوله (قوله لانه) أي بيع الزائدة (قوله ومشاحبة) عطفت على نوع (قوله ولا يبيع الاستئمان) عطفت على بيع الزائدة

لم يجوز لك أن تؤخر بالثمن من وليته أو اقلته أو بعته يوما أو ساعة بشرط أو بغيره لانه دين في دين ولا تفارقه حتى تقبض الثمن كالصرف ولا يجوز أن تقبله من الطعام وتفارقه قبل قبض رأس المال ولأن يعطيك به جملا أو رهنا أو يجعلك به على أحد أو يؤخر لك يوما أو ساعة لانه يسه يردينا في دين ويبع الطعام قبل قبضه فان أخر لك به حتى طال انقضت الاقالة وبقي الطعام المبيع ينسبك على حاله وان نقد لك قبل ان تفارقه فلا بأس به اه فعلم من هذا ان الاقالة من الطعام ومن العروض والتولية وبيع الدين حكمها سواء لانه صرح به والشركة حكمها حكم التولية بلا إشكال وفسخ الدين في الدين هو اشد من بيع الدين فيكون حكم الجميع واحدا على مذهب المدونة وهذا في الاقالة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه واما في المبيع المعين فيجوز التأخير فيها قال فيها وان ابتعت من رجل ساعة معينة ونقدته منها ثم اقلته واقتصرنا على ان نقبض رأس مالك أو أخرته به الى سنة جاز لانه بيع حادث والاقالة تجري مجرى البيع فيما يجل ويحرم اه كلام الخطار الله اعلم بالصواب البناني الترتيب هنا انما هو بين الصرف وابتداء الدين بالدين فشددوا في الصرف وخففوا في الآخر واما ما بينهما فلا ترتيب بينهما من هذه الحثية وانما هو من جهة قوة الخلاف وضعفه انظر الخط

\* (فصل) في بيان احكام بيع المراجعة \* (جاز) البيع حال كونه (مراجعة) جواز امر جوحا أي بمن مبنى على الثمن الذي اشتراه به اما بزيادة عليه او نقص عنه وقد يساويه ولذا قال ابن عرفة في تعريفه المراجعة بيع مرتب عنه على ثمن بيع تقدمه غير لازم مساو لانه قال نخرج بالاول أي قوله مرتب عنه على ثمن بيع تقدمه بيع المساومة والمزايدة والاستئمان والثاني أي قوله غير لازم مساو لانه الاقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على القول بانه يبيع الخط بقول الشارح هو أن يبيع السلعة بالثمن الذي اشتراه به وزيادته يرجع معلوم يتفقان عليه غير جامع لخروج ما يبيع بمساو أو ناقص ونحوه قوله في التوضيح معناه أن يخبر البائع المشتري بما اشترى السلعة به ثم يبيعه شيئا ونحوه لابن عبد السلام وكانهم تكلموا على ما هو الاغلب الظاهر من تسميته مراجعة والله أعلم البناني والظاهر ان اطلاق لفظ المراجعة على ما يشمل الوضعية والمساواة مجرد اصطلاح وان المفاعلة على غير ما بها كسافروعا فاه الله تعالى (والاحب) أي لاحسن الاولى (خلافه) أي بيع المراجعة والمراد بخلافه بيع الماكسة والمساومة لقول ابن رشد البيع على الماكسة والمكايسة احب الى اهل العلم واحسن عندهم وعياض في التبيين ان لبيعوع باعتبار صورها اربعة بيع مساومة وهو احسنها وبيع من ابدته وبيع مراجعة وهو اضعفها وبيع استرسال واستئمان اه فلا يشمل خلافه بيع الزائدة لكرهه بعض العلماء لانه فيه نوع من السوم على سوم الاخ قبل الركون ومشاحبة بين القلوب ولا يبيع الاستئمان بل هل أحد

نوع (قوله ولا يبيع الاستئمان) عطفت على بيع الزائدة

(قوله والا) أي وان لم يصدق وبين (قوله فيه) أي يبيع المراجعة (قوله شروطة) أي يبيع المراجعة (قوله نزوع) أي ميل (قوله فيه) أي يبيع المراجعة (قوله ولذا) أي كثرة الشروطة الخ (قوله لكثرة الخ) عليه بكثرة (قوله من البيان) بيان ما (قوله لئله) أي يبيع المراجعة (قوله لا ببقية) ٧١٣ أي المقوم المعين (قوله بجمعه) أي يبيع المراجعة (قوله لانه) أي يبيع ما ليس

عنده سلم حال أي فقيه غرر خارج عن موضع الرخصة (قوله فيه) أي يبيع المراجعة على مثلي غير عين (قوله فله) أي المصنف (قوله فيشمل) أي المقوم بالمعنى المراد (قوله غيرها) أي العين (قوله فالتناسب الخ) تفريع على مع أن أشبه خالف فيه أيضا (قوله ان نقد) أي دفع (قوله في العين) أي بدلهما بعد شرائهما (قوله غلما) أي مثل التباين (قوله عليه) أي مثله (قوله لانهما) أي المتبايعين (قوله انه) أي بائع المراجعة (قوله اشتراه) أي المبيع (قوله وهو) أي يبيعه على مثله (قوله وان أدى الخ) حال (قوله واعترضه) أي التخصيص (قوله بانه) أي التخصيص المقوم بالتخلاف (قوله وهم) بفتح الهاء أي خلط (قوله فيها) أي المدونة (قوله لكان) أي منعه على مثلي غير عين (قوله له) أي أشبه (قوله فيهما) أي المقوم والمثلي (قوله لكلامه) أي ابن القاسم (قوله عنده) أي ابن القاسم (قوله والا)

المتبايعين الثمن غ في التوضيح يبيع المراجعة محتاج الى صدق وبيان والا أكل الحرام فيه بسرعة لكثرة شروطة ونزوع النفس فيه الى الكذب ولذا قال ابن عبد السلام كان بعض من أفتناه يكره للعامة الاكتنا من بيع المراجعة لكثرة ما يحتاج اليه البائع من البيان اه ومال المازري لمقتعه ان اقتصر ادراكه لجملة اجزاء الربح لفكرة حساسية وتجوز المراجعة على مثل ثمن مثلي بل (ولو على) مثل ثمن (مقوم) معين كشر ادراكه بوجوب معين ثم يبيعها بمثله وزيادة معلومة من حيوان أو غيره لا ببقية هذا مذهب ابن القاسم وأشار بولواي قول انهم بجمعه على مقوم موصوف ليس عند المشتري انتهى عن يبيع ما ليس عند بائعه لانه سلم حال ومفهوم مقوم ان المثلي غير العين لا خلاف في المراجعة عليه مع ان اشبه خالف فيه أيضا كما في التوضيح فلهذا اراد بالمقوم مقابل العين فيشمل المثلي غيرها فالمناسب ايدال مقوم بغير عين في ق عن ابن القاسم ان نقصد في العين ثانيا باجاز ان يرجع عليه الاعلى قيمتها كما أجرنا لمن ابتاع بطعام أو عرض ان يبيع مراجعة عليه اذا وصفه ابن يونس لانهما لم يقصدا الى يبيع ما ليس عنده والمراد انه اشتراه بمقوم معين وباعه مراجعة على مثله لا على قيمته وهو وان أدى الى يبيع مقوم مضمون على غير وجه السلم لكن عقد المراجعة أدى اليه كما اشار اليه ابن يونس بقوله لانهما لم يقصدا الخ وتخصيص المصنف للخلاف بالمقوم تبس فيه ابن الحاجب واعترضه في ضيق بانه وهم لنص اشبه فيها على المنع في الجميع بل لو لم ينص عليه لكان لازمالا لامتناع السلم الحال فيهما وبقوله ابن راشد وابن عبد السلام (وهل) جواز يبيع المراجعة على مثل المقوم المعين عند ابن القاسم (مطلقا) عن التقييد بكون المثل عند المشتري ابقاء لكلامه على ظاهره (او) محله عنده (ان كان) مثل المقوم (عند المشتري) بالمراجعة أي في ملكه والا فلا تجوز المراجعة عليه فيوافق ابن القاسم اشبه على هذا التأويل في الجواب (تاويلان) الاول للغمي ومن وافقه والذاني للقابسي محلهما في مقوم ليس عند المشتري وهو قادر على تحصيله والامنع اتفاقا كقوم معين في ملك غيره له زنة عليه وأما مضمون او معين في ملك المشتري مراجعة فيجوز اتفاقا (وحسب) بضم الحاء المهملة وكسر السين على المشتري بالمراجعة من غير بيان ما يرجع له وما لا يرجع له وانما وقع على ربح العشرة احد عشر مثلا ونائب فاعل حسب (ما) أي فعل (له) عين أي أثر وصفة (قائمة) أي مشاهدة بحاسة من الحواس الخمس (كصبغ) البناني الظاهر انه يشمل المصبوغ بذكره فمراد الميك من عنده والعمل ان كان استأجر عليه فيحسب اصله ورجحه زيادة على ثمن الساعة الذي اشتراه به فان كان عمله بنفسه او عمل له بلاجرة فلا يحسبه ولا رجحه (وطرز) بفتح الطاء المهملة وسكون الراء أي نقش في الثوب بجرأ وغيره بآلة (وتصم) بفتح القاف وسكون الصاد المهملة أي تبيض للثوب (وخياطة وتسل) بفتح الفاء وسكون القوية لتحو حريز (وكد) بفتح الكاف وسكون الميم أي دق للشقة لتصفق وتحسن (وطرية)

أي وان لم يكن في ملكه (قوله محلهما) أي التأويلين (قوله وهو) أي المشتري الخ حال (قوله والا) أي وان للشباب لم يقدر على تحصيله (قوله منع) بضم فكسر (قوله كقوم معين في ملك غيره) تشبيه في الاتفاق على المنع (قوله من غير بيان الخ) صله المشتري (قوله انه) أي الصبغ (قوله والعمل) عطف على المصبوغ به (قوله أصله) أي الصبغ (قوله عمل) بضم العين

(قوله في النكت) خبر مقدم (قوله ما في الكتاب) أي المدونة أي من حسب نحو الصبيح ورجحه (قوله وظف) بفحاش مثقلا  
 أي وزع وفرق (قوله غنا) مقبول رقم (قوله ولا أثر له شاهد) حال (قوله وأجرة جملها) ٧١٣ عطف على الأبل (قوله فهو)  
 أي الجوزة تقربح على  
 نفسه بالابل وباجرة جملها  
 (قوله بينهما) أي الأبل  
 واجرة جملها (قوله الثاني)  
 أي الأجرة (قوله قيد) بفحاش  
 مثقلا (قوله واستحسنه)  
 أي تقييد التخصمي (قوله  
 وهو) أي التقييد (قوله  
 برد) بضم ففتح (قوله يكون  
 سعر البلد الخ) صلة تقييد  
 (قوله بان النقل الخ) صلة  
 برد (قوله أنه) أي الشان  
 (قوله كونه) أي النقل  
 (قوله فان لم تعتد اجرتها)  
 مفهوم اعتد اجرتها - ما  
 (قوله كنوليم - ما بنفسه)  
 تشبيه في عدم الحساب  
 (قوله اصل) أي لارجمه  
 (قوله يبين) أي البائع (قوله  
 له) أي المشتري (قوله ذلك)  
 أي توظيف اجرة البيت  
 عليه وعلى المبيع (قوله  
 ويرضى) أي المشتري  
 (قوله فان اعتد الخ)  
 مفهوم لم يعتد (قوله  
 ولكنه) أي قول عبد الوهاب  
 استدل على وجهه ابن  
 الحاجب لرفع إيهامه معادلة  
 الأول أو ارجحته عليه  
 (قوله فيه) أي قول عجمي فان  
 اعتد حسب أصله دون  
 رجحه على مذهب المدونة

للثياب بالمدى لئلا ينشأ من ذلك في النكت لو تولى الطرز الصبيح ونحوهما فلا يجوز أن  
 يحسبه ويحسب له الربح لأنه يصير كمن وظف على ساعته غنا باجتهاده فانما يصح ما في الكتاب إذا  
 كان قد استأجر على ذلك أه ابن يونس بعض أصحابنا انما يصح ما في الكتاب في الصبيح  
 والخياطة والقصارة إذا كان قد استأجر على ذلك غيره فان عمل ذلك بيده أو عمله غيره بلاجرة  
 فلا يجوز أن يحسبه ويحسب له الربح إلا أن يبين ذلك كله والافهوكن وظف على سلع اشتراها  
 غنما أو رقم على سلعة ورثها أو وهبت له غنما (و) حسب (اصل ما زاد في الفن) أي قيمة المبيع ولا أثر  
 له شاهد ولا يحسب بوجه (حكموله) بفتح الحاء المهملة أي الأبل التي تحمل الاحمال واجرة  
 جملها فهو مشترك بينهما والمراد هنا الثاني قاله الشانلي وقال غيره الجوزة بالغن الأبل وبالضم  
 الاحمال والجوز بلاتاء الهواجر سواء كان بها نساء أم لا فإذا اشتراها بعشرة واستأجر على  
 جملها بخمسة وعلى شدا وطيا بخمسة فانه يحسب العشرة التي اشتري بها ورجمها ويحسب  
 عشرة الحمل والشدا والطي دون رجمها وقيد التخصمي الجوزة يكون ما زادت في القيمة بأن جلت  
 من بلد رخص إلى بلد غلا لرغبة المشتري فيها حيث تزداد جلت لساو فلا تحسب وان جلت  
 من بلد غلا إلى بلد رخص فلا يبيعها إلا ببيان ذلك وان لم يحسب الحمل لان الرغبة تقل فيها حيث تزداد  
 وانقص منه المارزى وهو ظاهر المصنف الا اذا أراد بما زاد ما شأنه ذلك كظاها اطلاق ابن يونس  
 وابن رشد وغير واحد ابن عرفة ويرد تقييد التخصمي بكون سعر البلد المنقول اليه اقل من النقل  
 للتجبر مظنة ذلك ولا يبطل اعتبار المظنة بقوت الحكمة على المعروف أه والحاصل ان التخصمي  
 اعتبار حصول الزيادة بالفعل ومقتضى اطلاق غيره انه يكفي كونه مظنة للزيادة وهو المذهب  
 (و) حسب كراه (شروط) اعتد اجرتها (و) لا يحسب له ربح فان لم تعتد اجرتها فلا يحسب  
 كنوليم ما بنفسه (و) حسب اصل (كراهيت اسلعة) وحدها لاله ولها ولولم تكن تبعا فلا يحسب  
 لانه توظيف عليا الا ان يبين له ذلك ويرضى قاله الجلاب (والا) أي وان لم يكن للفعل عين قائمة  
 ولا أثر زيادة في القيمة ولم تعتد اجرة الشدا والطي ولم يكن البيت لخصوص السلعة (لم يحسب)  
 اصل ذلك ولا ربحه وشبهه في عدم الحساب فقال (ك) باجر (سما لم يعتد) بضم وله فان  
 اعتد ان لا يشتري المتاع الا بواسطة حسب اجرة دون ربحه على مذهب المدونة والموطا  
 واختاره ابن المواز وقال عبد الوهاب يحسب ربحه ايضا وصححه ابن الحاجب ولكنه لا يعادل  
 الاول قاله عجمي وفيه نظر فان الذي في الشارح ان ما في المدونة والموطا انما هو فيما لم يعتد وهو  
 منطوق المصنف واما ان يعتد وهو مفهومه فيجب اصله لارجمه عند ابن المواز وقال  
 عبد الوهاب يحسب اصله ورجحه واختاره ابن حجر وظاهر الشارح انه مقابل وهكذا في الشيخ  
 من افاده عب البناني حاصل ما ذكره ان السمسار اذا لم يعتد بان كان من الناس من يتولى  
 الشراء بنفسه ففيه ثلاثة اقوال ومذهب المدونة والموطا لا يحسب لاهو ولا ربحه كذا في  
 التوضيح وعليه من المصنف هنا واما ان يعتد بان كان المتاع لا يشتري الا بسمه او فقال  
 ابو محمد وابن رشد يحسب اصله دون ربحه وقال ابن حجر يحسب هو ورجحه واقا شرط جواز

٩٠ مخ في الموطا (قوله له) أي قول عبد الوهاب (قوله مقابل) أي أقول ابن المواد (قوله وهكذا في الشيخ) أي  
 لما في الشرح (قوله ثلاثة اقوال) احدها لا يحسب اصله ولا ربحه وثانيها يحسب اصله ورجحه وثالثها يحسب اصله لا ربحه

(قوله وكأنه) بفتح الهمزة وشدة النون ٧١٤ اى المصنف (قوله حرم) بفتح الحاء مثقلا اى اراد (قوله مفصلا ومجلا) حالان من

بيع المراجعة بقوله (ان بين) بفتحات مثقلا اى فصل البائع ابتداء (الجميع) اى جميع ماصرفه  
 في المبيع بان بين ما يحسب ويربح له وما يحسب ولا يربح له وما لا يحسب واشترط الربح على الجميع  
 غ الشرط راجع لقوله وجاز مراجعة وكأنه حرم على اختصار الخمسة التى ذكرها عياض فى  
 التنبيهات اذ قال لا يخلو بيع المراجعة من وجه من خمسة احدها ان بين جميع ماصرفه  
 ما يحسب وما لا يحسب مفصلا ومجلا ويشترط ضرب الربح على الجميع فهذا وجه صحيح  
 لازم للمشتري فيما يحسب وما لا يحسب وبضرب الربح على جميعه بشرطه (او) اجل ماصرفه  
 ابتداء ثم (فسر) البائع (المؤنة) فقال هي (اى) السلعة قامت على (عمارة) من الدراهم مثلا  
 (اصلها) اى عنها (كذا) اى غانون مثلا (وجعلها) من محل كذا الى محل كذا (كذا) اى خمسة  
 مثلا وصرفها خمسة وطرفها خمسة وطها وشدها خمسة وشرط الربح فيما يربح له خاصة عياض  
 الثانى ان يفسر ذلك ايضا وبفسر ما يحسب ويربح عليه وما لا يربح عليه وما لا يحسب جملة  
 ثم يضرب الربح على ما يجب ضربه عليه خاصة فهذا صحيح جائز ايضا على ما عقده (او قال)  
 ابيع (على المراجعة وبين) بفتحات مثقلا البائع ما يربح له وهو غنم او اجرة ماله عين فائمة  
 وما لا يربح له وهو ما زاد القيمة وليس له عين فائمة وما لا يحسب ومثل للمراجعة فقال (كربح  
 المشرة احد عشر ولم يفصلا) اى المتبايعان حين البيع (ماله ربح) وما لا يربح له عياض  
 الوجه الثالث ان يفسر المؤنة فيقول هي على عمارة رأس مالها كذا ولزمها فى الجمل كذا وفى  
 الصبيغ والقصادة كذا وفى الشد والطي كذا او ياعها على المراجعة العشرة احد عشر وللجملة  
 احد عشر ولم يفصلا ولا شرط ما يوضع الربح عليه مما لا يوضع ولا ما يحسب مما لا يحسب فى الثمن  
 والمذهب جواز هذا وفض الربح على ما يجب له واسقاط ما لا يحسب فى الثمن ولما كان قوله  
 العشرة احد عشر يحتمل غير المراد بين المراد وضابطه فقال (وزيد) بكسر الزاى نائب فاعله  
 (عشر الاصل) اى الثمن الذى اشترى به السلعة به وماله عين فائمة اى اذا قال بربح العشرة  
 احد عشر فعناه انه يزداد على ماله ربح عشرة فاذا كان الاصل مائة زيد عليه عشرة وان كان  
 مائة وعشرين زيد عليه اثنا عشر وليس معناه ان يزداد على العشرة احد عشر فاذا كان الاصل  
 عشرة يصير احد وعشرين وشبهه فى زيادة عشر الاصل فى الجملة لانه فى المشبه به يؤخذ وفى  
 المشبه به يسقط فقال (والوضعية) اى الحطية من الاصل ان شرطت فهي (كذلك) اى ربح  
 العشرة احد عشر مثالا انه يزداد على الاصل عشرة واكن يسقط واحد من المجموع فاذا قال  
 بوضعية العشرة احد عشر فعناه انه يزداد على العشرة عشرة او احد عشر يسقط واحد يسقط  
 منها واحد فهو ربح من احد عشر جزءا وهو اقل من العشر الذى هو واحد من عشرة وان قال  
 بوضعية العشرة عشرة ونضع نصف الاصل وثلاثون وضع ثلثاه واربعون ثلاثة ارباعه  
 وضابطها ان زادت على الاصل ان يجزأ الاصل اجزاء بعدد الوضعية وينسب ما زاده عدد  
 الوضعية على الاصل الى عدد الوضعية وبمثل تلك النسبة يحط عن المشتري من تلك الاجزاء  
 وان ساوته او نقصت عنه وضابطها ان تضيق له وتنسب عدد الوضعية لجمعها وبمثل تلك  
 النسبة يحط من الاصل فان قال بوضعية العشرة عشرة فزد على الاصل مثله وانسب الوضعية  
 لجمعها يكن نقصا فاسقط نصف الاصل وان قال بوضعية العشرة خمسة فزد خمسة على عشرة

يجب فلهما بفتح ما قبل  
 آخرهما او من فاعل بينهما  
 فهما بكسره (قوله  
 بشرطه) اى عملا به (قوله  
 قامت على) بشدة الهمزة (قوله  
 وفض الربح) مصدر مضاف  
 اليه قوله عطف على جواز  
 (قوله واسقاط) عطف على  
 جواز (قوله بين) بفتحات  
 مثقلا (قوله وضابطه)  
 عطف على المراد (قوله وماله  
 عين فائمة) اى اجرة عطف  
 على الثمن (قوله انه) اى  
 الشان (قوله عشرة) نائب  
 فاعل يزداد (قوله لانه) اى  
 الم زيد الخصلة فى الجملة  
 (قوله فى المشبه به) صلة  
 يؤخذ (قوله شرطت) بضم  
 فكسر (قوله فى انه يزداد  
 الخ) صلة كاف التثنية  
 (قوله واحد) بيان لعشرها  
 (قوله فهو) اى المسقط  
 (قوله وهو) اى الجز من  
 احد عشر جزءا (قوله  
 وضابطها) اى الوضعية  
 (قوله الى عدد الوضعية)  
 صلة ينسب (قوله وبمثل  
 تلك النسبة) صلة يحط (قوله  
 وان ساوته) اى الوضعية  
 الاصل (قوله او نقصت) اى  
 الوضعية (قوله عنه) اى  
 الاصل (قوله ان تضيقها) اى  
 الوضعية (قوله له) اى  
 الاصل (قوله لجمعها)  
 اى الاصل والوضعية صلة تنسب

(قوله جلهما) أي الوضعية (قوله منها) أي الوضعية (قوله لانها) أي الوضعية (قوله ولم يفصل) أي ما يحسب ويرجح له وما يحسب ولا يرجح له وما لا يحسب (قوله لجلههما) أي المتباينين الخ لعل لا تصح (قوله والمشتري) عطف على ضمير الاثنين (قوله الثمن) مقبول جهل (قوله يهيم) بضم فسكون فكسر (قوله ذلك) أي الثمن (قوله على) بشد الياء (قوله بين) بكسر الياء مثقلا أي ظاهر (قوله لا يدري) بضم الياء وفتح الراء (قوله من الثمن) يان مار قوله بضرب بضم الياء ٧١٥ وفتح الراء (قوله وهو) أي الفساد (قوله عندي) صلة ظاهر (قوله فيها) أي السلعة (قوله لانها) أي الصورة (قوله عادت) أي صارت (قوله لكن لا ينبغي في حل كلام المصنف على الفساد) استدراك على كلام ابن غازي (قوله وان صرح به) أي الفساد حال ارمبالغة (قوله ونقله) أي الفساد (قوله وقال) أي عياض (قوله انه) أي الفساد (قوله لذكر) أي المصنف الخ لعله لا ينبغي الخ (قوله وهما) أي التأويلان (قوله قال) أي خيل (قوله بعده) أي كلام بن رشد (قوله جعل) أي ابن عرفة (قوله لهما) أي التأويلين (قوله وبهذا) أي كون التأويلين مخالفاين للفساد ومبينان على الصحة صلة تعلم (قوله على انه) أي الاجال (قوله واعتراضه) أي عجب (قوله فيه) أي عجب الفسخ على انه غش (قوله بزيادة في الثمن) تصوير كذب (قوله لزيادته) أي البائع (قوله فيه) أي الثمن (قوله وجل الربح على ملاير يحله) عطف على زيادته (قوله وهذا) أي كون الابهام كذا (قوله وعلى هذا) أي كون الابهام غشا (قوله انه) أي الشان (قوله بسقط) بضم الياء وفتح الصاد (قوله ولا ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله وهذا) أي كون الابهام غشا (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله واليه) أي كونه غشاصلة مال (قوله وانكبره) أي غشا (قوله ولم يبين) أي يفصل

وانسب خمسة للجموع تكن ثلثا فاسقط ثلث الاصل ابن عبد السلام والا قرب جلهما على ما بهم منها عرفا لانها حقيقة عرفية لا لغوية البناني والعرف عندنا في وضعية العشرة خمسة ونحوها نصف العشرة خمسة بحط النصف (لا) تصح المراجعة ان (ايهم) أي اجمل البائع ولم بين ما يرجح له وما لا يرجح له ولا كون الربح على الجبيع (ك) قوله (قامت) الساعة (بكذا) أي مائة مثالا أو غيرها كذا ولم يفصل وناع بمراجعة العشرة احد عشر لجلههما والمشتري الثمن مباح الوجه الرابع ان يهيم ذلك ويجمعه جله فيقول قامت على بكذا أو غيرها كذا وباع مراجعة للعشرة درهم فهذا بين الفساد على اصولهم لانه لا يدري ما يحسب له من الثمن وما لا يحسب وما يضرب له الربح وما لا يضرب فهو جهل بالثمن منهم اجبه او ان علمه البائع فالمشتري جاهل به وهذا مورد من صور البيوع الفاسدة وهو عندي ظاهر المدونة (أو) قال بائع المراجعة (قامت) الساعة (بشدها وطما بكذا) كناية (ولم يفصل) ثمنها وما له عين فاقته وما لا عين له فاقته وما لا يحسب وباعها بربح العشرة احد عشر مثالا مباح الوجه الخامس ان يهيم ذلك ويجمعه جله فيقول قامت في النفقة بعد تسعيتها فيقول قامت على عيائه بشدها وطما واصلها وصبغها أو يفسرها فيقول عشرة منها في مؤنتها ولا يقسم المؤنة فهذه أيضا فاسدة لانها كانت لجهل الثمن ويقسخ قاله أبو اسحق وغيره اه كلام غ البناني لكن لا ينبغي حل كلام المصنف على الفساد وان صرح به ابن رشد وعياض ونقله عن أبي اسحق وغيره وقال انه ظاهر المدونة لذكره التأويلين وهما التمايزيان على جهة البيع ولما ذكر في التوضيح كلام ابن رشد قال بعده ونص ابن بشير على ان البيع لا يقسم لعدم التبيين اه ولما ذكر ابن عرفة التأويلين قال مانصه ابن رشد الصواب فسخ هذا البيع لجهل المشتري الثمن اه فجعل قول ابن رشد مخالفا لهما طفي وبهذا تعلم ان قول عجب بفتح الفسخ على انه غش واعتراضه على المصنف غير ظاهر ولا سلف له فيه (وهل هو) أي الابهام (كذب) أي حكمه حكم الكذب بزيادة في الثمن لزيادته فيه ما لا يحسب فيه وجل الربح على ملاير يحله وبأنى حكم الكذب في قول المصنف وان كذب لزم المشتري ان حطه وورجه الخ وهذا تأويل عبد الحق وابن ابابنة وقاله محنون وابن عبدوس ومال اليه أبو عمران (أو) هو (غش) أي حكمه حكم الغش وعلى هذا فالحكم هنا انه يسقط ما يجب اسقاطه ورأس المال ما بقي قامت السلعة ام لا ولا ينظر الى قيمتها هكذا في التوضيح وفي عن عياض وهذا تأويل أبي عمران على الكتاب واليه مال التواصي والباجي وابن حجر زوانكروه ابن ابابنة ولكن ظاهر المدونة تخيير المشتري مع القيام ونصها وان ضرب الربح على الحولة ولم يبين ذلك وقد فات المذاع بتغير سوق او بدن حسب ذلك

تصوير كذب (قوله لزيادته) أي البائع (قوله فيه) أي الثمن (قوله وجل الربح على ملاير يحله) عطف على زيادته (قوله وهذا) أي كون الابهام كذا (قوله وعلى هذا) أي كون الابهام غشا (قوله انه) أي الشان (قوله بسقط) بضم الياء وفتح الصاد (قوله ولا ينظر) بضم الياء وفتح الظاء (قوله وهذا) أي كون الابهام غشا (قوله الكتاب) أي المدونة (قوله واليه) أي كونه غشاصلة مال (قوله وانكبره) أي غشا (قوله ولم يبين) أي يفصل



(قوله يكال) نعت عرض (قوله من عين أو عرض) بيان خلافه (قوله رد) بضم الراء (قوله له) أى المبتاع (قوله والاول) أى وان لم يكن خيرا له (قوله بالاول) أى ما عقده عليه (قوله أو بالثاني) أى ما عقده (قوله أو قصره) أى لزوم بيانه (قوله وناول) بفتح نون متعلا أى حمل (قوله عليه) أى لزوم بيانه سواء كان بالاول أو بالثاني صلة تاقول (قوله أصله) ٧١٧ أى قاعدة ابن القاسم (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله رد) بضم الراء (قوله بعده) أى الاجل (قوله ان اشترطه) أى المشتري الاجل (قوله لان له) أى الاجل الخ علة وجوب بيانه (قوله لان الاصح الخ) علة لوجوب بيانه (قوله ولان الرضا الخ) عطف على لان الخ (قوله فيها) أى المدونة (قوله فليبينه) أى عند بيعها (قوله قبها) بكسر الموحدة (قوله ذلك) أى قبولها بالثمن (قوله قبضا) ماض أو مصدر متصل بفعله (قوله استبعد) بضم المشاء وكسر الموحدة (قوله لانه) أى التأجيل (قوله لانه) أى الشان (قوله لما كان له) أى المشتري (قوله انه) أى الشان (قوله دين) أى القيمة الحالية (قوله في دين) أى الثمن المؤخر (قوله وان كانت) أى السلعة (قوله عنده) أى البائع (قوله الطرى) أى الجديد الذى لم تطل اقامته (قوله سوقها) أى قيمة السلعة (قوله بين) بفتح نون متعلا (قوله والا) أى وان لم يتغير سوقها ولا بدنها ولم تنبر (قوله يحمل) بضم الحاء المهملة أى يتغير (قوله وفات) أى المبيع (قوله رد) بضم الراء (قوله تحمل) بضم الحاء (قوله الجار) جمع ناجر (قوله فى الطرى) صله أرغب (قوله لانه) أى المبيع (قوله حال) أى تغير (قوله وتغير) بضم الحاء (قوله بها) أى السلعة التى طالت اقامتها

يكال أو يوزن وقد خلافه من عين أو عرض وباع ولم يبين رد الأنا يتسلق المبتاع بيبعه وان فانت السلعة بتغير سوق أو بدن أو بوجه من الوجوه ضرب المشتري الربح على ما عقده البائع على الجزء الذى أرجعه فى كل مكيل أو موزون ان كان خيرا له والا فلا القصد المبيع به افاده الحط فى انظر قوله مطلقا فانه على غير قول مالك رضى الله تعالى عنه البنانى الاطلاق هو ظاهر المدونة ابن عرفة عياض من نقد غير ما به عقد فى لزوم بيانه فى بيعه بالاول أو بالثاني أو قصره على بيعه بالاول قولان اظهرهما مع الواضحة وانص الموازية وتناول فضل عليه المدونة والواضحة اه أبو الحسن ابن رشد لم يحكم ابن القاسم فى هذه المسئلة يحكم الكذب ولا يحكم الغش والصواب على أصله فى مسئلة الكذب أن ينظر الى ما عقده فان كانت قيمته مثل ما عقده عليه أو أكثر فلا كلام للمشتري لان ما ابتاع به خيرا له وان كانت أقل وأبى البائع أن يضرب له الربح على ما عقده رد الى قيمة سلعته ما لم ترد على ما أخذها به وما لم تنقص عن قيمة ما عقده البائع فلا ينقص هذا على أصله فى الكذب وأما على ما فى الكتاب فقصة اشكال على أصولهم اه (و) وجب بيان (الاجل) للثمن الذى دفعه للبائع بعده ان اشترطه فى الشراء لان له حصه من الثمن بل (وان اشترى على) شرط (النقد) أى نهجبل الثمن ثم تراضيا على تأجيله لان الاصح للعقد كالأوقع فيه ولان الرضا بالاجل بعد المبيع دليل على زيادة فى الثمن فيها من ابتاع ساعة الى أجل فليبينه فان لم يبينه فالبيع مردود فان قبلها المبتاع بالثمن الى الاجل فلا خبير فيه ولا أحب له ذلك الا ان تقوت فبأخذ البائع قيمته يوم قبضها المبتاع ولا يضرب له الربح على القيمة فان كانت القيمة أكثر مما عاها به فليس له الا ذلك أى الثمن مجلا اه واختلف الشيوخ فى قوله فالبيع مردود فقبل أراد اذا اختار المشتري الرد وقيل يفسخ وان رضى بالنقد واسبق بعد لانه حق مخلوق وقوله فان قبلها المبتاع بالثمن الى الاجل فلا خبير فيه فهو فى كتاب محمد ومعناه انه لا يجوز لانه لما كان له رد السلعة اذ هى قائمة صار التأخير بالثمن انما اتفاقا عليه من أجل ترك القيام الذى كان له أن يفعله فهو من باب السلف الذى يجزى نفعها كن وجسد عيبا فى سلعة فقال له البائع لا تردوها أو تأخرى بالثمن الى أجل فان هذا سلف جزى نفعها قاله ابن يونس ونقل أبو الحسن عن ابن بشير أنه ان رضى المشتري بتججيل الثمن صح البيع كانت السلعة قائمة أو فائتة وان رضى البائع بالتأجيل فان كانت السلعة فلا يصح لوجوب القيمة عليه حالة فان أخره صار فسخ دين فى دين وان كانت قائمة فقولان للمتأخرين أفاده الحط (و) وجب بيان (طول زمان) إقامة المبيع عنده لرغبة الناس فى الطرى دون العتيق وظاهره تغير سوقها أم لا بارت عنده أم لا وللغنى ان تغير وقها أو تغيرت فى نفسها أو بارت بين والا فلا ابن عرفة الصغلى عن ابن حبيب ان طال مكنتها فليبين وان لم يحل سوقها فان لم يقبل وفات رد الى القيمة ولا ابن رشد ان طال مكنت المبيع عنده فلا يسع من اجمعة ولا مساومة حتى يبين وان لم تحل اسواق لان التجارى الطرى أرغب وأحرص لانه اذا طال مكنته حال عن حاله وتغير وقد تشامون بها النقل خرجها

(قوله فهو) أي ترك البيان (قوله بخير المبتاع) أي بين الرد والتسك (قوله الدلسة) بضم الدال وسكون اللام أي الغش (قوله قديمة) أي طالت أقامتها عنده ٧١٨ (قوله ليرى) بضم فسكسر (قوله ومنها) أي الدلسة (قوله ومنه) أي التدليس (قوله أي

ابن عرفة ونحوه للصلقي والمازدي وابن عمر زوا بن حارث وغيرهم ثم قال ابن رشد فان باع صراجة أو مساومة بعد الطول ولم يبين فهو غش بخير المبتاع في القيام ويغرم الأقل من الثمن أو القيمة في الفوات عياض من الدلسة في بيع المساومة أن تكون السلعة قديمة فيدخلها في السوق ليرى أنها طرية مجلوبة ومنها أن يبيع في التركة ما ليس منها وكذا اظهاره للمشتري أنها طرية وإن لم يدخلها السوق ومنه ادخال بعض أهل السوق بعض ما يحانونه للانداء عليه كوارد على السوق (و) وجب بيان (تجاوز) النقد (الزائف) أي المعيب بنقص وزن أو غش أو داء معدن أو سكة أي رضا البائع به وقوله أياه سواء كان كل الثمن أو بعضه وظاهره كالدونة وابن عرفة اعتيد تجاوزه أم لا فيما من اتباع ساعة بدراهم فقد أتم أخرا بالثمن أو نقد وحط عنه ما يشبه حط بطة البيع أو تجاوز عنه دونهما زائفا فلا يبيع صراجة حتى يبين ذلك ابن يونس فان لم يبين تأخير الثمن كان كمن نقد غير ما عقد أصبغ فان فانت ففيها القيمة وان لم يبين ما حط عنه فان حطه البائع لزمه البيع والأخير فان فانت فالقيمة ما لم يتجاوز الثمن الأول وان لم يبين يتجاوز الزائف فكم من نقد غير ما عقد (و) وجب بيان (هبة) من البائع بعض الثمن للمشتري (اعتيدت) بين المتبايعين فان لم يبينها فان كانت قاقعة وحط البائع ما وهب له من الثمن دون ربحه لزمته قاله محضون وقال أصبغ لا تلمز حتى يحط ربحه أيضا فان فانت لزمته ان حطه باتفاقهما فان لم تعتد لكترتها فلا يجب بيانها في المدونة ان ابتاع سلعة بمائة فنقدتها واقتراها وهبت له المائة فله أن يبيع صراجة وان ابتاع سلعة فوهبها للرجل ثم ورثها منه فلا يبيعها صراجة أبو الحسن وكذا الوبا عها ثم ورثها وقوله في الأولى افترا ليس بشرط (و) وجب في بيع المراجعة وغيره بيان (انها) أي السلعة غير البلدية المشتبهة ببلدية مرغوب فيها أكثر (ليست ببلدية) أي مصنوعة ببلد البيع وان كانت بلدية مشتبهة بغيرها المرغوب فيها أكثر وجب بيان انها بلدية (أو من التركة) يحتمل أنه عطف على بلدية أي يجب بيان انها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في سلعة التركة ولم تكن منها في المتيقنة من باع ثوبه في تركة تباع فيها الثياب فلم يبتاع رده اذا علم وكذلك في ما جلب من رقيق أو حيوان وخطا به رأس أو دابة وصاح عليه الصانع فليتاعه رده اذا علم ويحتمل عطفه على ليست ببلدية أي يجب بيان انها من التركة اذا كانت منها والنفوس تزهدا وتفر من حوائج الميت وهذا ليس خاصا بالمراجعة فان لم يبين فغش في المستأين (و) ان ابتاع حاملا وولدت عنده وأراد بيعه أو وجب بيان (ولادتها) عنده أمة كانت أو غيرها ان لم يبيع ولدها معها بل (وان باع ولدها معها) لانه لا يفتضى ولادتها عنده وكذا يجب بيان تزويجها ولو طلقت ولم تلد وأشعر قوله ولدت بان وطء السيد لا يجب بيانه الآن تكون بكرة واقتضاها وقبسه في المدونة بالرائعة فان لم يبينه فكذب يلزم المشتري ان حط عنه ما ينوب الاقتضا ور بجه وفي المقدمات ولادتها عنده عيب وطول أقامتها عنده الى ولادتها غش وخديعة ونقصها بالتزويج والولادة كذب في الثمن وقد لا توجد كلها اذ قد تلد باثر شرائها فان باعها بلا بيان فله القيام بأي هذه العال الثلاث مادامت قاقعة فان أسقط البائع عنه الكذب ور بجه فله القيام

رضا البائع به) أي الزائف  
تفسير تجاوزه (قوله وقوله)  
أي البائع (قوله أياه) أي  
الزائف (قوله سواء كان)  
أي الزائف (قوله تجاوزه)  
أي الزائف (قوله فيما) أي  
المدونة خبر مقدم (قوله  
ثم آخر) بضم فسكسر مثقالا  
(قوله حط) بضم الحاء الهذلي  
(قوله عنه) أي المبتاع  
(قوله ذلك) أي التأخير أو  
الحط أو التجاوز (قوله لزمه)  
أي المشتري (قوله والا) أي  
وان لم يحطه البائع (قوله  
خير) أي المبتاع (قوله فان  
كانت) أي السلعة (قوله  
من الثمن) بيان ما (قوله  
لزمته) أي السلعة المشتري  
(قوله فان لم تعتد) أي الهبة  
مفهوم اعتيدت (قوله في  
المدونة) خبر مقدم (قوله  
يبيع صراجة) أي على  
المائة (قوله في الأولى)  
بضم الهمز أي مسئلة هبة  
جميع الثمن (قوله ولم تكن)  
أي الساعة (قوله منها) أي  
التركة (قوله حاملا) وأولى  
حائلا وحلت وولدت عنده  
(قوله لانه) أي يبيع ولدها  
معها (قوله وقبسه) أي  
وجوب بيان الاقتضا  
(قوله فان لم يبينه) أي  
الاقتضا (قوله فان

باعها بلا بيان) أي مع وجودها كلها (قوله فله) أي المشتري (قوله العال الثلاث) أي الغش والعيب والكذب بالعيب  
(قوله مادامت) أي الساعة (قوله عنه) أي المبتاع (قوله فله) أي المبتاع (قوله وان فانت) أي السلعة (قوله فاكأن) أي المقوت



المبتاع (قوله وان كان) اى  
 العيب الذى حدث عنده  
 (قوله خير) اى المبتاع  
 (قوله فى ردها) اى الامة  
 (قوله الحادث) فاعل نقص  
 (قوله ومنابه) أى الارش  
 عطف عليه (قوله من  
 الرج) بيان منابه (قوله  
 ولولدها) حال (قوله لاجل  
 العيب والغش) عنه وليس  
 للبايع ان يلزمه اياها (قوله لم  
 يبلغ حد التفرقة) كالتفسير  
 للمرا بصغير (قوله جبرا)  
 بضم فكسر اى المتبايعان  
 (قوله جمعهما) اى الام  
 وولدها (قوله يرد البيع)  
 بضم دفتح (قوله وان فأت)  
 اى الامة (قوله خير) اى  
 المبتاع (قوله الفرض)  
 بفتح الفاء وسكون الزاء  
 (قوله كل) أى من النجسة  
 والغنم (قوله يوم الشراء)  
 صلة أبرت (قوله منهما)  
 أى الثمرة المؤبرة والصوف  
 النام (قوله من الثمن) بيان  
 حصته (قوله أنه) أى  
 الشخص (قوله وعليه) أى  
 الاصل الخ حال منه (قوله  
 عليها) أى الغنم الخ حال منها  
 (قوله عليه) أى البايع  
 (قوله وان وجب عليه الخ)  
 حال (قوله على الثمن الذى  
 أقبل منه) صلة مبيع  
 ونقص وذكره ائمة كبر خبره

[illegible]

(قوله الآخر) بكسر الخاء المجهمة (قوله لانه) أى ابتاعها باقل واكثر (قوله وحملها) أى المدونة (قوله من غيره) أى من ابتاعها منه (قوله لانه) أى البائع (قوله ٧٢٠) لو اشتراها (قوله لانه) أى السلعة (قوله منه) أى من ابتاعها منه (قوله بئس الثمن) أى الذى باعها

مراجعة على الثمن الآخر لانه ملاك حادث ابن حجر زطاهر ولو ابتاعها من ابتاعها منه وحملها فضل على ابتاعها من غيره كقول ابن حبيب وظاهر كلامها أنه لو اشتراها منه بئس الثمن فلا يبيع الاعلى الثمن الاول وصرح به اللخمي ونصه ابن القاسم من اشترى سلعة ثم باعها من رجل مراجعة ثم استقاله منه بئس الثمن فلا يبيع الاعلى الثمن الاول وان استقال باكثر او اقل جاز ان يبيع على الثاني وقال ابن حبيب لا يبيع الاعلى الاول استقال منها واشترى بها باكثر او باقل والاول احسن فله البيع على الثاني (و) ان اشترى دابة وركبها ركوباً مضمناً ثم اراد بيعها مراجعة وجب بيان (الركوب) المنقص للدابة التى اراد بيعها مراجعة (و) ان اشترى ثوباً ولبسه لسانه مضمناً ثم اراد بيعه مراجعة وجب بيان (اللبس) المنقص للثوب الذى اراد بيعه مراجعة فان لم يبين فكذب فيها (و) ان اشترى سلعة فى صفقة واحدة بئس واحد ثم قسمه عليها و اراد بيع شئ منها مراجعة وجب عليه بيان (التوظيف) أى قسمة الثمن عليها وان الثمن الذى اراد ان يبيع عليه بالمراجعة بتوظيفه ان كانت الساع الموظف عليها مختلفة بل (ولو) كان الموظف عليه (متممًا) فى الصفة كشيئين متفقين جنساً وصفة واحدة لانه لئلا يخطئ فى توظيفه ويزيد فى ثمن بعضها لاستحسانه والامر بخلافه وأشار بولو الى قول ابن نافع بعدم وجوب بيان التوظيف على المتفق لانه شأن التجارة يدخلون عليه وبهم سداً يخرج المثلثى فالإيجاب بيان التوظيف عليه عند بيع بعضه مراجعة حيث اتفقت اجزأه فان لم يبين فى مسئلة المصنف فهل كذب أو غش خلاف وظاهر قى ترجيح الثاني وينبغي انه غش فى المتفق لانه سداً وكذلك وكذب فى المختلف لاحتمال خطئه واستغنى عن المبالغ عليه فقط فقال (الا) اذا كان المبيع (من سلم) متفق فى الجنس والصفة فلا يجب بيان التوظيف عليه لان آحاده غير مقصود لغيرها بالعقد عليها وانما قصد ما انصف بالصفة المشترطة ولذا اذا استحق المسلم فيه كله أو بعضه لا يفسخ السلم ويرجع بمثل ما استحق وقيد فيه بعدم وجوب بيان التوظيف على المسلم فيه به باخذه بمثل الصفة المشروطة لأدنى منها واللخمي بان لا يكون به ضا المأخوذ أجود مما فى الذمة ولو اشترى اثنان سلعة مقومة واقتسماها فلا يبيع أحدهما مراجعة الا مبيناً ان لم تكن من سلم متفق ومن اشترى ربعاً واستغله ثم اراد بيعه مراجعة (الا) يجب عليه بيان أخذ (غلة ربع) بفتح الراء وسكون الواو أى منزل معد للسكنى به ومثله الارض والشجر والبناء غير الربع والحيوان قال فيها ومن ابتاع حوائط أو حطباً وأنا ورابعاً غلتها وحلب الغنم فليس عليه ان يبين ذلك فى المراجعة لان الغلة بالضممان أبو الحسن اظهر قوله لان الغلة بالضممان وهذا ليس مما يعمل به كونه لا يبين اللخمي فى التخل اذا كانت غلته أكثر من نفقته ~~كانت له~~ ولا يجب النفقة وان كانت النفقة أكثر حسب الفضل وان اتفق ثم باع مراجعة قبل ان يغفل حسب النفقة التى أنفق فى سقيها وعلاجها اه وبيان ان كلامها يقتضى ان بائع المراجعة يستبد بالغلة ويحسب النفقة فى الثمن مطلقاً وحقها أن تفصل كما فصل اللخمي اه الواو فى الصواب تقييد عدم وجوب البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصاً فى المبيع أو ما يختلف الانجراف به وشبهه فى عدم وجوب البيان فقال (كذلك كميل شرأته) ساعة ابتاع بعضها أولاً ثم اشترى باقىها من شريكه فيها ثم اراد بيعها مراجعة فلا يجب

له مراجعة على ثمنها الذى اشتراها به اولاً (قوله والاول) أى قول ابن القاسم (قوله على الثاني) أى الزائد على ثمن المراجعة أو الناقص عنه (قوله فيما) أى الدابة والثوب (قوله ثم قسمه) أى الثمن (قوله عليها) أى السلع (قوله لانه قد يخطئ فى توظيفه) على وجوب بيانه مع اتفاقها (قوله لاستحسانه) أى البعض للزيادة فى ثمنه (قوله لانه) أى التوظيف (قوله عليه) أى التوظيف (قوله وبهذا) أى التعليل باحتمال الخطأ فى توظيفه صلة بخروج (قوله الثاني) أى غش (قوله لانه) أى تركة البيان (قوله المبالغ) أى المتفق (قوله عليه) أى المتفق من سلم (قوله وقيد) بفتح التاء مثلاً (قوله فيها) أى المدونة (قوله باخذه) أى المسلم فيه صلة قيد (قوله واللخمي) أى وقيد اللخمي (قوله فلا يبيع أحدهما) أى ما خصه بالقسمة (قوله ان لم تكن) أى السلع (قوله فيما) أى المدونة (قوله وهذا) أى كون الغلة بالضممان (قوله كانت) أى الغلة (قوله له) أى بائع المراجعة (قوله وحقها) أى المدونة (قوله اولاً) بشد الواو صلة ابتاع

عليه بيان ذلك الخمي اذ لم يرد في شراء السابق لدفع ضرر الشركة والاوجب بيانه ابن رشد  
 لا يجوز لمن اشترى سلعة بجهة أن يبيع نصفها امرأحة بنصف غيرها حتى يبين لمن اشترى نصف  
 سلعة في صفقة ثم اشترى نصفها الثاني في صفقة أخرى ببيعها بجهة ولا يبين وأخرج من عدم  
 وجوب البيان فقال (لا) يقتضي وجوب بيان تكميل الشراء (ان ورت) البائع (بعضه) أي  
 المبيع واشترى باقيه وباع البعض الذي اشتراه امرأحة فيجب عليه أن يبين انه ورت باقيه (وهل)  
 وجوب البيان (ان تقدم الارث) على الشراء لانه يرد في غن الباقي ليكمل له ما ورت به بعضه فإن  
 تقدم الشراء فلا يجب البيان قاله القاسبي (أو) وجوب البيان ثابت (مطلنا) عن التقييد  
 بتقدم الارث فيجب ولون تقدم الشراء لانه قد يرد في غن البعض لقرينة ارث باقيه قاله أبو بكر بن  
 عبد الرحمن في الجواب (ناويلان) في فهم قولها وان ورت نصف سلعة ثم ابتاع نصفها فلا يبيع  
 حتى يبين لانه اذا لم يبين دخل في ذلك ما ابتاع وما ورت واذا بين فأنما يقع البيع على ما ابتاع  
 ابن يونس فان باع ولم يبين حتى قامت فالمبيع نصفه مشترى فيعضى بنصف الثمن ونصف الربح  
 ونصفه موروث فيه الاقل من القيمة او ما يقع له من الثمن والربح وان كانت قائمة فلا مشترى  
 رد المبيع والتسليم وعلم مما تقدم أن المبيع امرأحة انما هو النصف المبتاع لان النصف  
 الموروث لا يباع امرأحة لانه لا غن له قاله ثب البناني موضوع المسئلة في المدونة انما هو  
 اذا باع النصف المشتري فقط امرأحة وفيه وقع التأويلان للقاسبي وأبي بكر بن عبد الرحمن  
 وبه شرح وغيره انظر (ان غلط) بائع امرأحة على نفسه فأنه (نقص) عن غن السلعة  
 (وصدق) بضم الصاد وكسر الهمزة مشددة أي صدقه المشتري منه في غاطه (أو) لم يصدق  
 (وأثبت) البائع غلطه بيينة أو ظهر بكتابة على السلعة وحلف معها (رد) المشتري السلعة  
 وأخذ غنسه (أو دفع) المشتري للبائع (ما بين) انه غنهما (وربحه) اذا كان المبيع قائما (وان فات)  
 المبيع عند المشتري بزيادة أو نقص لا يجوز التسوق (خير) بضم الخاء المجهدة وكسر الهمزة مشددة  
 (مشتريه) أي المبيع بالمرأحة (بين) دفع الثمن (الصحيح وربحه) للبائع (و) دفع (قيمه) أي  
 المبيع المقوم ومثل المثلي وتعتبر قيمته (يوم يبعه) احصة العقد وفي الموطن يوم قبضه وعليه درج  
 ابن الحاجب (ما لم تنقص) قيمته (عن الغلط وربحه) فان نقصت عنه لزمته بالغلط وربحه طوى  
 أي وما لم ترد على الصحيح وربحه كما في المدونة فعليه أن يبينه ~~ال~~ كن تبع عبارة ابن الحاجب  
 البناني لا يحتاج لهذه الزيادة لانه حيث خير المشتري فعلم انه لا يختار الا الاقل (وان كذب)  
 البائع في اخباره بالثمن بزيادة قال خمسين وهو أربعون (لزم) البائع (المشتري ان حطه) أي  
 اسقط البائع الكذب أي القدر الذي زاده وهو عشرة في المثال (وربحه) فان لم يحطه فلا يلزمه  
 ويخير بين الفسك والرد (بخلاف) حكم (الغش) ككتابته على المبيع أكثر من غنسه وبيعه  
 بالمرأحة على غنسه وبيعه ما ورت به ما انه اشتراء وكتمه طول اقامته عنده فلا يلزم المشتري  
 ويخير بين التسك والرد مع القيام والغش ايها وجوده مقصود وجوده أو فقده وجوده  
 مقصود فقده لا تنقص قيمته لهما أي فقده مقصود الوجود ولا وجود مقصود الفقد والاحتراز  
 بقوله لا تنقص قيمته الخ عن العيب وذلك انهم فرقوا في باب المرأحة بين الغش والعيب  
 بان ما يكره ولا تنقص القيمة يسمى غشا كطول اقامة السلعة وكونهم غير بلدية أو من الشركة

ز قوله والا) اي وان كان  
 زادي ثمن الباقي لدفع ضرر  
 الشركة (قوله بيانه) أي  
 التكميل (قوله قولها) أي  
 المدونة (قوله فانت) أي  
 السلعة (قوله فيه) خبر  
 مقدم والجملة خبر موروث  
 (قوله من الثمن والربح)  
 بيان ما (قوله وان كانت)  
 أي السلعة (قوله وعلم)  
 بضم العين (قوله واظهر)  
 أي صدقه (قوله معها) أي  
 الكتابة (قوله فعليه) أي  
 المصنف (قوله ان يبينه) أي  
 قبه عدم زيادة القيمة على  
 الصحيح وربحه (قوله لكن  
 تبع) أي المصنف اشارة  
 للاعتذار عنه (قوله لانه)  
 أي الشأن (قوله بزيادة)  
 تصوير ليكذبه (قوله فان لم  
 يحطه الخ) مفهوم ان حطه  
 (قوله ويخير) أي المشتري  
 (قوله فلا يلزم) أي المبيع  
 (قوله ويخير) أي المشتري  
 (قوله مع القيام) صلة ويخير  
 (قوله أو فقد) عطفت على  
 وجود (قوله بان ما يكره  
 الخ) صلة فرقوا

(قوله عن ذلك) أي فقد ما يقصد وجوده أو وجود ما يقصد فقدته (قوله من يبيع المساومة الخ) بيان غيرها (قوله في أن المشتري بخير) صلة تكاف التسمية (قوله اشمل) أي اشموله العيب الذي لم يدلس به (قوله لكن تباع) أي المصنف الخ إشارة إلى الاعتذار عنه (قوله إلا أن ابن رشد الخ) استدراك على الاستدراك لرفع إيهامه رفع المأخذة عن المصنف (قوله بزيادة في الثمن) صورة الكذب (قوله أو الغش) عطف على الكذب (قوله قبل قبض المشتري) صلة هلاك (قوله فضعفانها) أي السلامة (قوله من البائع) أي في المراجعة وفي غيرها من المشتري (قوله فيها) أي المدونة (قوله لشبه المراجعة البيع الفاسد) أي الذي لا يقتل ضمانه لمشتريه لا بقصد إشارته للفرق بين المراجعة وغيرها (فصل في بيان ما يتناول به البيع الخ) \* (قوله وحكم) عطف على ما (قوله وشراء) عطف على بيع ٧٢٢ (قوله العربية) بفتح العين المهملة وكسر الراء وشدة المنة تحت أي الثمرة الموهوبة وهي

وما تنقص القيمة يسمى عيبا كالعيوب المتقدمة والمراد بكون القيمة لا تنقص للغش عدم نقصها باعتبار ذات البيع فقط بقطع النظر عن ذلك بخلاف العيب فان ذات البيع ناقصة غالبا فانه طئي (وان فانت) الساعة بناء أو نقص أو حواله سوق (ففي الغش) يلزم المشتري (أقول) أمرين (الثمن) الذي يبعث به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربح على الأقل (وفي الكذب خير) بضم الخاء المججمة وكسر التحتية مشددة البائع (بين) أخذ (الصحيح) ورجحه أو قيمتها (أي الساعة) ما لم تزد (قيمة) على الكذب ورجحه (فان زادت عليه ورجحه فيلزم المشتري الكذب ورجحه فقططر ضا البائع به وجعل ضمير خير للبائع هو الذي في ابن الحاجب والشرح روح ويدل عليه قوله ما لم تزد على الكذب ورجحه اذ لو كان الخيار للمشتري لم يكن له هذا التقييد مع اذله دفعها ولو زادت على الكذب ورجحه لانه يدفعها باختياره ولانه لا يختار الا الأقل (ومدلس) يبيع (المراجعة) أي المدلس فيها (ك) المدلس في بيع (غيرها) أي المراجعة من بيع المساومة والمزايدة والاستئمان في أن المشتري بخير بين الرد ولا شيء عليه والتسليم ولا شيء له إلا أن يدخل عنده عيب طئي لوقال وعيب المراجعة كغيرها كان اشمل لكن تباع عبارة ابن رشد إلا أن ابن رشد أتى في آخر كلامه بما يدل على العموم فجاء كلامه حسنا انظر في ق ابن يونس فتفرق المراجعة من غيرها في هلاك السلامة في الكذب بزيادة في الثمن يريد أو الغش قبل قبض المشتري فضعفانها من البائع كما قال في شبه المراجعة البيع الفاسد والله سبحانه وتعالى أعلم \* (فصل) في بيان ما يتناوله البيع وما لا يتناوله وحكم بيع الثمرة وشراء العربية بخير صها والجائحة ابن عاشر لم يحضر في وجه مناسبة بعضهم البعض كالم يظهر لي وجه مناسبة هذا الفصل لما قبله من وعب وجه مناسبة ما قبله أن المراجعة زيادة في الثمن تارة ونقص منه أخرى والتناول زيادة في الثمن وعدمه نقص منه ووجه مناسبة الاربعة المجموعة فيه ان مما يتناول أولا الثمر ومناسبتها لبيعه ظاهر كسواء العربية والجائحة اتعاق الجميع بالثمار (تناول) تناولا شرعا لجريان العرف به (البناء والشجر) أي العقد عليهما بيبعا كان أو زحنا أو وصية قاله ابن عرفة أو هبة أو صدقة قاله د أو تحييسا قاله عب (الارض) التي بها البناء والشجر قاله س وت وخضر ومقتضاء عدم تناولهما حرمهما واستظهر د تناوله ويؤيده قول الفخيرة

على أصلها (قوله بخير صها) بكسر الخاء المججمة وسكون الراء واهمال الصاد أي قدرها من الثمر الخاف بالجزر صلة ثمره (قوله والجائحة) أي العاهة التي تصيب الثمر المبيع قبل نيلها في طيبه عطف على ما (قوله بعضها) أي التناول وبيع الثمرة وشراء العربية والجائحة (قوله هذا الفصل) أي المشتغل على الاربعة المذكورة (قوله لما قبله) أي فصل المراجعة صلة مناسبة أي ومن شأن المصنفين اعتبار المناسبة بين ما يجمع في ترجمة وبين التراجم (قوله مناسبتها) أي هذا الفصل (قوله ما قبله) أي المراجعة (قوله ونقص منه) أي الثمن في قسم الوضعية (قوله وعدمه) أي التناول (قوله منه) أي الثمن (قوله الاربعة) أي التناول وبيع الثمرة وشراء

العربية والجائحة (قوله فيه) أي هذا الفصل (قوله يتناول) بضم الباء (قوله أولا) بسكون الواو (قوله يتناول الثمر) اسم ان (قوله ومناسبتها) أي الثمر (قوله لبيعه) أي الثمر (قوله كسواء العربية) تشبيه في ظهور المناسبة (قوله لتعلق) أي البيع والشراء والجائحة بالثمار على ظاهر (قوله لجريان الخ) على تناول (قوله به) أي التناول صلة جريان (قوله عليهما) أي البناء والشجر (قوله بيبعا) خبر كان (قوله كان) أي العقد (قوله أو هبة) عطف على بيبعا (قوله أو تحييسا) عطف على بيبعا (قوله خضر) بفتح الخاء وكسر الصاد المجمين والذي سمعته من فم الشيخ بكسر فسكون (قوله ومقتضاء) أي قولهم التي بها البناء والشجر (قوله تناولهما) أي البناء والشجر (قوله تناوله) أي الحرير (قوله يؤيده) أي تناول الحرير

(قوله اذا لم يكن شرط الخ) شرط في تناول البنية والشجر الارض وتناول الارض البناء والشجر (قوله بخلافه) أى تناول (قوله فيما) أى تناول البناء والشجر الارض وتناول الارض البناء والشجر (قوله فيها) أى الارض (قوله فالاولى) بفتح الهمزة الخ تفرع على وتناولت الارض البذر (قوله تقديمه) أى البذر (قوله فيها) أى الارض (قوله هذا) أى عدم تناول الارض المدفون فيها (قوله انه) أى الشأن الخ بيان مذهب ابن القاسم بحذف من (قوله جب) بضم الجيم وشبه الموحدة (قوله وهو) أى المدفون في الارض المبيعة (قوله ان ادعاء) أى البائع المدفون بالارض (قوله واشبه) أى المدفون (قوله ان يكون) أى المدفون (قوله له) أى البائع (قوله والا) أى وان لم يشبهه ٧٢٣ كرون المدفون للبائع ولم يدعه البائع

(قوله سبيله) أى حكم المدفون (قوله سبيل) أى حكم (قوله لمن ارضه) بيان ما (قوله كل وجهل) بضم الجيم ولو مصدرية (قوله فلا تتناولوه) أى المدفون (قوله في ان محله) أى المدفون الخ بيان لسبيل اللقطة (قوله فيخرج ما كان من أصل الخ لاقطة الخ) أى فلا تتناولوه الارض ويكون لشترها (قوله بسقط) أى الفر (قوله ويسمى) أى نعليق طلع الذر على غير الانثى (قوله لافاحا) بكسر اللام والقاف واهمال الحاء (قوله وهو) أى التابير (قوله بروز) خبر هو (قوله وسواء) أى في عدم تناول الشجر (قوله أو تناوله) الخبر المؤبر (قوله به) أى عدم تناول الارض غير شجرها المؤبر (قوله وهو) أى

يتناول لفظ الشجر الاغصان والاوراق والعروق واستحقاق البقاء مفروضا ا معلوم سر بان عروق بهض الشجر الى بعيد من أصله (وتناولتها) أى العقد على الارض البناء أو الشجر الذى بها اذا لم يكن شرط ولا عرف بخلافه فيما (لا) تتناول الارض (الزرع) الذى بها (و) تناولت الارض (البذر) المغيب فيها فالاولى تقديمه على قوله لا الزرع (و) لا تتناول الارض شيئا (مدفونا) فيها الخط هذا هو المعلوم من مذهب ابن القاسم انه لاحق للمبتاع فيما وجد تحت الارض من بئر أو جب أو حام أو حجارة قال في البيان وهو للبائع ان ادعاء واشبه ان يكون له بئر أو غيره والا كان سبيله سبيل اللقطة ويخير المبتاع في سبيله البئر والجب بين نقض البيع والرجوع بقيمة ما استحق من أرضه وشبه في عدم تناول فقال (كل وجهل) رب المدفون فلا تتناولوه الارض ويكون سبيله سبيل اللقطة في أن محله بيت المال وأشهر قوله مدفونا بقصد دفنه فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالجارية المخلوقة في الارض والبئر العادية أى القديمة المنسوبة لاعداد وكل قديم يسمى عاديا (ولا) يتناول (الشجر) أى العقد عليه الثمر (المؤبر) بضم الميم وفتح الهمزة والموحدة منقولة هو كاه (أو أكثره) وتابير النخل نعليق طلع الذر على غير الانثى لا بسقط ويسمى اقحاحا أيضا الباجى وهو فى الثين وما لا زهر له بروز جميع الثمرة عن أصلها وفى الزرع بروزه على وجه الارض وسواء وقع العقد على الشجر صريحا أو تناوله العقد على الارض صرح به فى الجلاب ومفهوما أكثره شيئا ان النصف وينقص عليه والاقل وهو يتبع الاكثر غير المؤبر فى تناوله الشجر ولا يجوز للبائع استثناءه على المشهور وكفى شفعه بناء على أن المستثنى مشترى وصحح اللغوى جواز بناء على أنه مبنى وان تنازعا فى التابير وعدمه فى حال العقد فقال ابن الموارز القول للبائع وقال ابن القاسم للمبتاع (الا لشرط) من المبتاع تناول المؤبر ولا يجوز شرط تناوله بعضه لانه قصد البيع التمر قبل بدو صلاحه ولذا يجوز شرط بعض المزهى وشبهه فى عدم الدخول الا بشرط فقال (ك) غير النخل (المنعقد) أى البارز عن موضعه فلا يتناولوه العقد على أصله الا بشرط من المبتاع (و) كمال العبد (الكامل الرق لمالك واحد فلا يتناولوه العقد على العبد الا بشرط من مبياعه سواء اشترطه لنفسه أو للعبد ويبقى بيده حتى يتزعمه المشتري وجواز اشتراطه للمبتاع مقيد بكونه معلوما له وكونه مما

الاقل (قوله فى تناوله) أى المؤبر (قوله لشجر) فاعل تناول (قوله استثناءه) أى الاقل المؤبر (قوله شفعه) أى المدونة (قوله جواز) أى استثناء القليل المؤبر (قوله على انه) أى المستثنى (قوله وان تنازعا) أى المتبايعان شجرهما (قوله بعضه) أى المؤبر (قوله لانه) أى شرط تناوله بعضه (قوله ولذا) أى التعديل بقصد بيع التمر قبل بدو صلاحه ولا يجوز فلا يتناولوه أى مال العبد (قوله سواء اشترطه) أى المبتاع مال العبد (قوله ويبقى) أى المال (قوله بيده) أى العبد (قوله اشتراطه) أى مال العبد (قوله للمبتاع) أصله اشتراط (قوله مقيد) خبر جواز (قوله بكونه) أى مال العبد (قوله أى المبتاع (قوله فنه) أى العبد

(قوله فان أبهم) أى المبتاع (قوله فى اشتراطه) أى مال العبد (قوله ولم يبين الخ) تفسير لا بهم (قوله هو) أى مال العبد (قوله له) أى المبتاع (قوله يبعه) أى العبد (قوله بعضه) أى مال العبد (قوله كيعض صبرة الخ) أى يبعها أو استثناء بعضهما تشبيه فى المنع (قوله يجوز) أى اشتراط بعض مال العبد (قوله ماله) أى العبد (قوله وهو) أى ماله (قوله بدراهم) ماله اشترى (قوله نقدا) أى حالة حال من دراهم على جواز (قوله فذلك) أى الشراء للعبد المستثنى فيه ماله (قوله ان يستثنى) أى يشترط (قوله ماله) أى العبد (قوله ولو عيننا) أى ولو كان الثمن عيننا (قوله والثلث عين) حال (قوله ولو لاجل) أى ولو كانت العين لاجل (قوله لانه) أى الحال (قوله وهو) أى الجواز (قوله بين) بكسر المنة مشقة أى ظاهر (قوله لنفسه) أى المشتري (قوله يبعه) أى مال العبد (قوله به) أى الثمن (قوله منه) أى كلام ابن رشد ٧٢٤ (قوله انه) أى الشان (قوله على انه) المال (قوله الا بهام) أى سكوت المشتري عن

بيع به ماله وقيل لا يشترط هذا فان أبهم فى اشتراطه ولم يبين هل هو له أو للعبد فبيع يبعه عند ابن أبى زيد فلا يجوز اشتراط بعضه للعبد عند ابن القاسم كيعض صبرة وبعض زرعه وبعض حليته سيف وقال أشهب يجوز ونص المدونة ومن اشترى عبدا واستثنى ماله وهو دفنير ودرهم ودين وعروض ورقيق بدراهم نقدا أو الى أجل فذلك جائز أبو الحسن ابن يونس يجوز لمشتري العبد ان يستثنى ماله ولو عيننا وماله والثلث عين ولو لاجل لانه للعبد لا للمبتاع وهو بين من قول مالك فى الموطأ وقال ابن رشد ولو اشترط مشتري العبد ماله لنفسه لا للعبد فلا يجوز ان يشترطه الا بما يجوز بيعه به اهـ ويؤخذ منه انه يحتمل على انه للعبد عند الا بهام ابن رشد اذا باع ماله فى العبد من شريكه فلا اختلاف فى جواز بيعه استثنى البائع ماله ولم يستثنه وبقي نصفه لبايعه فكان ذلك مقاسمة له فانه مضمون وأما اذا باعه من غير شريكه ولم يستثن المبتاع ماله فبقيل يفسد البيع وهو قول مالك رضى الله تعالى عنه فى هذه الرواية وفى سماع أشهب من كتاب الشركة وقيل يفسد الا أن يرضى البائع أن يسلم ماله لمبتاعه وهو دليل ما فى سماع عيسى من كتاب العتق ومثله فى رسم كتب من سماع ابن القاسم اهـ ونقله أبو الحسن ولم يزد عليه ومن بعضه حر اذا بيع بعضه الرقيق وله مال فان ماله يبقى بيده لا يتزعه بائع ولا مشتريه فنفق منه على نفسه يوم حريته فان مات أخذ ماله بعضه وعطف على المشبه فى عدم الدخول مشبه آخر فيه فقال (و) كخافه بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام وبالفاء أى ما يختلف بعد جز (القصيل) بالفاف واهمال الصاد أى الذى يقصل ويجز من الزرع فلا يتناول العقد عليه خلفته فليس اشترى به الاجزاة الاولى التى وقع العقد عليها الا بشرط من مشترى به بشرط كونها مأمونة بأن كانت بارض سقى بتفسير مطر واستراط جميعها وعدم اشتراط بقاء الاصل حتى يحجب لانه حينئذ لا خلفه له ولانه يبيع الحب قبل وجوده وعدم اشتراط بناء الخلقة الى أن تحجب وأن يبلغ الاصل حد الانتفاع به وان اشترى الخلقة بعد شراء أصلها اشترط فيه جميع الشروط المتقدمة قاله البنائى (وان أبر) بضم الهمز وكسر الموحدة مشددة (النصف) أو ما قرب منه من الثمرة ولم يؤثر نصفها الا آخر

كون مال العبد المشترط للعبد أو للمشتري (قوله اذا باع) أى أحد الشريكين فى عبد (قوله من شريكه) أى له (قوله استثنى) أى اشترط (قوله نصفه) أى مال العبد (قوله ذلك) أى يبيع ماله فى العبد لشريكه (قوله مقاسمة له) أى شريكه (قوله وأما اذا باعه) أى أحد الشريكين فى العبد ماله فيه (قوله ماله) أى العبد (قوله يفسد البيع) أى ولو رضى البائع أن يسلم ماله لمبتاعه بدليل مقابلة بما يأتى (قوله وفى سماع أشهب) عطف على فى هذه الرواية (قوله من كتاب الشركة) بيان لسماع أشهب (قوله وهو) أى الفساد الا أن يسلم الخ (قوله دليل) أى مدلول (قوله من كتاب

العتق) بيان لسماع عيسى (قوله ومثله) أى ما فى سماع عيسى (قوله ونقله) أى كلام ابن رشد (قوله) (المسك) وله مال) حال (قوله فان ماله) أى المبيع (قوله لا يتزعه) أى مال المبيع (قوله ينفق) أى المبيع (قوله ماله) (قوله فان مات) أى المبيع (قوله أخذ) أى مال المبيع (قوله ويجز) عطف تفسير (قوله من الزرع) بيان القصيل (قوله عليه) أى القصيل (قوله اشترى به) أى القصيل (قوله الاولى) بضم الهمز (قوله الا بشرط من مشترى به) أى القصيل لخلقة فهى له (قوله كونها) أى الخلقة (قوله واشترط جميعها) أى الخلقة عطف على كونها (قوله وعدم) عطف على كونها (قوله لانه) أى الاصل (قوله حينئذ) أى حين اشتراط تحجبه (قوله ولانه) أى اشتراط بقاء الاصل حتى يحجب (قوله وان يبلغ الاصل الخ) عطف على كونها (قوله اى شرط) بضم التاء وكسر الراء (قوله فيه) أى شراء الخلقة (قوله منه) أى النصف

(قوله من الغرة) بان للنصف (قوله فيها) اي الدار (قوله كذلك) اي الباب في التركيب في محله (قوله سوار) بفتح السين جمع سارية اي اعمدة (قوله اخرج) اي غير الثابت (قوله يدمه) اي باب الدار (قوله به) اي الهدم (قوله يدمه) اي الباب (قوله على البائع) خبر بناؤه (قوله اذا كان) اي الباب (قوله به) اي الباب بعد بناءه (قوله بعد بناءه) اي الباب صليبي (قوله والا) اي وان كان يبق به بعد بناءه عيب منقص لها (قوله اعطه) اي البائع (قوله بضاعه) اي البائع (قوله فان ابي) اي المبتاع دفع قيمة المبتاع (قوله فان ابي) اي البائع ان يدفع قيمة العيب (قوله تركا) بضم فكسر ٧٢٥ اي المتبايعان (قوله ان علمه) اي المتاع الذي لا يخرج من الباب الابهدمه (قوله لزمه) اي المبتاع (قوله اخرج) اي المتاع (قوله والا) اي وان لم يعلمه (قوله غصني) بفتح النون مثني غصن بلا نون لضافته (قوله اخرجهما) اي القرنين من الغصنين (قوله لا يقطعهما) اي الغصنين (قوله قيمتهما) اي الغصنين اعل الظاهر ان نقص الشجرة بقطعهما (قوله انه) اي الشان (قوله يزيلهما) اي الضررين (قوله وان اختلفا) اي الضرران (قوله حدث) بضم الحاء المهملة وشدة الدال (قوله دخلت) اي الشجرة (قوله بعدهم) اي دخولها (قوله وان وقع) اي في المبيع (قوله وان تقدم) اي العموم مبالغة في القضاء به (قوله وله) اي البائع غيرهما (قوله والخاص) اي الدار والخاصات (قوله له) اي غيرهما (قوله

(فلسل) من النصف المؤبر وانصف غير المؤبر (حكمه) فالأمر بالبائع ما لم يشترطه المبتاع وغيره للمبتاع وهذا اذا كان المؤبر في فخلات وغيره في فخلات أخرى فان كانا شائعين في فخل الثمرة للبائع أو للمبتاع أو بخير البائع في تسليم جميع الثمرة للمبتاع وفي فسخ البيع أو البيع مفسوخ أربعة أقوال وقال ابن العطار لا يجوز البيع الا بعد وضاحدهما بتسليم الجميع للأخر (ولكلهما) أي لكل من المتبايعين اذا كان الاصل لاحدهما والآخر لآخر بينهما (السقي) الى وقت جد الثمرة عادة (ما لم يضر) سقي أصل المشتري (ب) غير (الاخر) أي البائع (و) تناولت (الدار) أي العقد عليها الشيء الثابت (فيم انا نقول) حين العقد عليها الا غيره وان كان شأنه الثبوت (كتاب) مركب في محله (ورف) كذلك لا يخلو ولا مهيأ للتركيب بدار جديدة كما يقيد ابن عرفة ولا ما ينقل كدلو وبكرة وصخر وتراب معدلا لاصحها وجرو وشب وسوار وازيار وحيوان فان لم يمكن اخرجهم من باب الابهدمه فقال ابن عبد الحكم لا يقضى على المبتاع به ويكسر البائع جواره ويذبح حيوانه وقال أبو عمران الاستحسان هدمه وبناءه على البائع اذا كان لا يبق به عيب منقص قيمة الدار بعد بناءه والا فلي للمبتاع اعطه قيمة مناعه فان أبي قيل للبائع اهدم وابن واعط قيمة العيب فان أبي تركا حتى يصطلحا وقال ابن عبد الرحمن ان علمه المبتاع حال العقد لزمه اخرجيه والا فان كان الهدم يسير افعله البائع واصلحه قال بعضهم جواب أبي عمران اكل وأبين ولا بين أبي زمنين في ثور ادخل قرنيه بين غصني شجرة ونعذر اخرجهما الا يقطعهما فانما يقطعان ويؤدى رب الشور قيمته ما وقد تقرر أنه اذا اجتمع ضرران وتساويا فان لم يصطلحا فاعل الخاكم ما بين يدهما وان اختلفا تركب اخذهما واذا حدث الدار أو الارض بشجرة ثم قسمة مثلا دخلت في العقد ما لم يصرح بعلمه كشجرة فلان وان وقع عموم وخصوص حكم بالعموم وان تقدم كبعته جميع أملاكي بقرية كذا وهي الدار والخاصات مثلا وله غيرهما فهو له المبتاع أيضا لان ذكر الخاص بعد العام مقرونا بحكمه لا يخصه اذ شرط التخصيص منافاة للحكم في الارشاد يتبع العقار كل ما هو ثابت من مرافقه كالابواب والرفوف والسلاالم المؤبدة والاختصاص والميازيب لاما هو منقول الا لما تابع البرزلي لو قال المشتري للبائع اعطني عقدا شرا فقلت لزمه دفعه له وفأذنه اذا طرأ الاستحقاق رجع المشتري على من تيسر له منهما التلاين كذا البائع الاول البيع وله في الاستحقاق الرجوع على غريم الغريم وكذا في الرد بعيب والعمل اليوم على اخذ النسخة وهو الخزم

مقرونا أي الخاص حال منه (قوله بحكمه) أي العام (قوله لا يخصه) أي العام (قوله في الارشاد) خبر مقدم (قوله من مرافقه) أي العقار بيان ما (قوله لاما هو منقول) مفهوم ما هو ثابت (قوله عقد) بفتح العين أي وثيقة (قوله لزمه) أي البائع (قوله دفعه) أي العقد (قوله له) أي المبتاع (قوله وفأذنه) أي عقد الشراء (قوله منهما) أي بانه وبائع بانه بيان من (قوله له) أي المبتاع (قوله النسخة) أي من العقد (قوله الخزم) بامهال الخاء أي الاحوط أي خشية ان يدعي على البائع الثاني انه يبيع ماله غيره بالتوكيل أو التعدي ويؤخذ منه الثمن

(قوله وفي طر رابعات) خبر مقدم (قوله وثانته) أي الملك (قوله ويلزمه) أي البائع (قوله ذلك) أي دفع الوثائق أو نسخها (قوله فان أبي) أي البائع دفع الوثائق ونسخها (قوله جبره) أي البائع (قوله وان لم تظهر) أي الوثائق (قوله مورث) بفتح فسكون فكسر أي موروث (قوله ٧٢٦ من موضع كذا) بيان مورث فلان (قوله انه) أي المورث (قوله وعدمه) أي

وفي طر رابعات من ابتاع ملكا يجب على البائع دفع وثائقه التي اشترى بها ونسخها بخطوط البيعة التي فيها يلزمه ذلك فان أبي وظهرت الوثائق جبره الحاكم على دفعها ونسخها وان لم تظهر فالبيعتان الخار بين امضاء البيع ورده الرجوع بثمنه نص عليه ابو محمد لترتيب العهدة واذا كتب الموثق اشترى فلان جميع مورث فلان من موضع كذا وهو الخمس فظهر انه الربع لزم البيع فيما يظهر كمن حاتف بقضين الحق الذي عليه يوم الجمعة غدا في ظنه فاذا هو خمسين فان لم يقضه الى غروب الخمس حث افاده الحط (و) تناول الدار (وحي) أي آلة الطحن سواء المسحاة عرفا طاحونا وبجر دالرجى التي تدور باليد (مبذبة) مسفلاها (بفوقها) التي تدور ونطحن (و) تناول الدار (سلبا) بضم السين وفتح اللام منقلة (مهر) بضم السين وكسر الميم مشددة (وفي) تناول سلم (غيره) أي المسهر وعدمه (قولان) الاول لابن ذر وبابن العطار والثاني لابن عتاب ومحلها اذا كان السلم لا بد منه لرفى غرفها فقتله ابن عرفة عن المتبسطي (و) تناول (العبد) أي الرقيق ذكرنا كان أو أوتى (ثياب مهنته) بفتح الميم على الافصح وسكون الهاء أي الخدمة سواء كانت عليه او لا وثياب الزينة لا تدخل الا بشرط او عرف فان لم يكن له ثياب مهنته ففيل يلزم البائع ان يكسو ثياب مهنته وقيل لا يلزمه ابن عرفة مع ابن القاسم ان يبعث الخارية وعليها حتى وثياب لم يشترطها بائع ولا مبيع ففيل للبايع وما لا يتزين به فهو لها ابن رشد اذا كان الحلي والثياب للبايع لزمه كسوة معثاها امة وقيل لا يجب ذلك عليه ان لم يشترطه المبتاع فان اشترطه لزمه ٨١ (و) ان شرط البائع عدم دخول ثياب مهنته (فعل يوفى) بضم التحتية وفتح الواو والقام منفلا (بشرط عدمها) أي ثياب مهنته (وهو الاظهر) عند ابن رشد من الخلاف ونصه فالذي يوجب القياس والنظر في الذي باع الخارية على ان ينزع ما عليه من الثياب ويبيعها عريانة ان يكون بيعه جائزا وشرطه عاملا لازما لانه شرط جائز لا يؤهل الى غرور ولا خطر في غن ولا يفتون ولا يجر الى ربا ولا سرام فوجب ان يجوز ويلزم بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم وهو قول عيسى وروايته عن ابن القاسم ان الرجل اذا اشترط ان يبيع جارية عريانة فله ذلك وبه مضت الفتوى بالاندلس ٨١ (اولا) يوفى بشرط عدمها فيبطل الشرط ويصح البيع ابن بشير مع ائيب لو اشترط البائع اخذ الجارية عريانة يبطل شرطه وعليه ان يعطيها ما يوارها ابن مغيث وهو الذي جرت به الفتوى وبه علم ان المحل ليس للتردد لان الخلاف للمتقدمين فالوعبر بخلاف لاخلاف الترجيح لكان اقرب الى اصطلاحه والله اعلم وشبه في عدم التوفيق بالشرط ست مسائل فقال (ك) شرط مشترعا قبل طيبه (مشرط زكافما) أي غير (لم طب) من شرائه على بائعه فيصح البيع ولا يوفى بالشرط لانه غرر اذا لم يعلم مقدار ما يربح به ويوجب ذلك كانه على مشتربه لحدوث سبب وجوبها وهو الطبيب وهو في ملكه هكذا نقله في ضيع عن المتبسطي واعتضه ج في التزاماته بائعها من احدهما ان الحكم في هذه فساد البيع كما يدل عليه كلام العينية والمواد وابن يونس وابي الحسن وسند

التناول (قوله الاول) أي التناول (قوله والثاني) أي عدم التناول (قوله ومحلها) أي القولين (قوله نقله) أي القيد (قوله كانت) أي ثياب المهنة (قوله عليه) أي الرقيق وقت بيعه (قوله اولاً) بسكون الواو (قوله وثياب الزينة الخ) مفهوم ثياب مهنته (قوله فهي) أي الحليبة والنياب التي عليها (قوله البسطة) بفتح الموحدة وشدة الذال المجهمة أي المعدة للخدمة (قوله عاملا) أي معمولاً به (قوله يجوز ويلزم) أي شرطه (قوله وهو) أي جواز ولزمه (قوله ورأيت) أي عيسى عطف على قول (قوله وبه) أي الجواز وال لزوم صلة مضت (قوله مع ائيب) أي مالكا رضي الله تعالى عنهما (قوله وبه) أي ما ذكر صلة علم بضم العين (قوله فالوعبر) أي المصنف (قوله على بائعه) صلة مشترط (قوله لانه) أي الشرط (قوله غايز كي) أي الثمر (قوله في كانه) أي الثمر (قوله وجوبها) أي الزكاة (قوله وهو) أي سبب وجوبها

(قوله وهو) أي الثمر (قوله في ملكه) أي المشتري (قوله هذه) أي الصورة (قوله فساد البيع) أي ليل قدر وصح البيع (قوله به) أي فساد البيع (قوله عليه) أي البائع



(قوله لانه) أى الشان (قوله على انه) أى الشان (قوله يشترطها) أى البائع الزكاة (قوله انه) أى شرطها (قوله به) أى  
جواز شرطها على المشتري (قوله فاشترطها) أى الزكاة (قوله عليه) أى المشتري (قوله لانه) أى شرطها على المشتري (قوله وهى)  
أى العهدة معنادة حال (قوله عليه) أى البائع (قوله ان الذى عند المصنف) ٧٢٧ أى صحة البيع والغاء الشرط (قوله

ومن العيب) عطف على  
من الاستحقاق (قوله وهى)  
أى ما لا عهدة فيه (قوله  
بعد العقد) صلة اسقط  
(قوله وقبل ظهوره) أى  
العيب (قوله بعده) أى  
العقد (قوله يقوم) أى  
يقوم (قوله منها) أى المدونة  
(قوله سواء كان) أى  
النطق بعدم القيام بالعيب  
(قوله فيها تجوز فيه) أى  
الرقب (قوله وما لا تجوز  
فيه) أى غير الرقب (قوله  
وتشوه) أى ما فى الموازنة  
(قوله منها) أى المدونة (قوله  
بينهما) أى ما يوم منها وما  
فى الموازنة وصلحها (قوله  
أن الاستبراء) أى الواضحة  
(قوله وجهه) أى فرق أى  
محمد صالح (قوله بأنه) أى  
الشان صلة وجهه (قوله  
أسقطه) أى حقه (قوله  
فهى) أى اسقاطه وانفسه  
لتأنيث خبره (قوله من  
العيوب) بيان ما (قوله بعد  
بدو صلاحها) صلة مشتري  
(قوله وهذا) أى الحكم  
بصحة البيع والغاء الشرط  
(قوله وسماح) عطف على

وصرح به ابن رشد قال ح ولم ارم من صرح بصحة البيع وبطلان الشرط الا المصنف فى صحيح  
والثانى ان الذى فى المتبعية ومختصرها لابن هرون ما نصه الثانية من باع على ان لاز كافة عليه  
قلت وهكذا نقله المواقف عن المتبعية وهو غير مانقله عنه المصنف قال ح وهو مشكل لانه  
يقضى ان البائع هو المشتري للزكاة على المشتري واشترط البائع الزكاة على المشتري صحيح  
على كل حال لانه ان كان الزرع قد طاب فالزكاة على البائع وقد نص ابن القاسم على انه يجوز  
ان يشترطها على المشتري وقد قال ابن رشد انه اجوز للبيع وصرح به غيره واحد وان كان الزرع  
لم يطب فالزكاة على المشتري ولولم يشترطها البائع فاشترطها عليه صحيح لانه من الشروط التى  
يقضىها العقد (و) كشرط بائع (ان لا عهدة) ثلاث اوسنة فى بيع رقبين وهى معنادة ومحكوم  
بها من السلطان فيما شئ شرطه ويصح بيعه والذى اختاره اللغى التوفيقية بالشرط ولا عهدة  
عليه وذكر ح فى التزاماته ان الذى عند المصنف قول قوى ايضا واما عهدة الاداء لاهى  
ضمن المبيع من الاستحقاق فلا ينفع اشتراطها سواء كان المبيع رقبيا أو غيره ومن  
العيب ولا ينفع اشتراط عدمها الا فى الرقب بشرط عدم علم عيبه وطول اقامته عنده وكلام  
المصنف فى غير ما لا عهدة فيه وهى الاحدى وعشرون مسئلة المتقدمة فلا عهدة فيها والشرط  
فيها مؤسك كذا الخط فى التزاماته واذا أسقط المشتري حقه من القيام بعيب بعد العقد وقبل  
ظهوره فقال أبو الحسن فى اسقاط المواضعة بعده يقوم منها أن من تطوع بعد الشراء بان لا قيام  
له بعيب يظهر فى المبيع فانه يلزمه سواء كان فيما تجوز فيه البراءة أو ما لا تجوز فيه وفى كتاب ابن  
الموازى فرق بين ما تجوز فيه البراءة وما لا تجوز فيه وتشوه فى الصلح منها أبو محمد صالح الفرق بينهما  
أن الاستبراء بغير عوض وما فى الموازنة والصلح بعوض ووجهه الخط بأنه اذا أسقطه بعوض  
فهى معاضة مجعولة لان المشتري لم يربطها بظهوره من العيوب وأما اذا أسقطه بغير عوض فلا  
محظور فيه (و) كشرط (ان لا مواضعة) فى بيع أمة رائنة أو وخن أقر بانها بعد استبرائها  
من وطئته قبل بيعها فيبطل الشرط لحق الله تعالى ويصح البيع ونجس مواضعها (أو) شرط  
أن (لا جناحة) توضع عن مشتري الثمرة بعد بدو صلاحها وقبل طيبها فيلغى الشرط ويصح البيع  
ظاهره ولو فيها عادية أن يجاح وهذا قول مالك رضى الله تعالى عنه فى كتاب ابن المواز وما عاين  
القاسم وعليه اقتصر ابن رشد فى البيان والمقدمات ونقل اللغى وأبو الحسن عن السليمانية  
فساد البيع لزيادة الفرر (أو) شرط البائع شيئا يقن مؤجل على مشتريه (ان لم يأت) مشتريه  
(بالغن) المؤجل (الكذا) أى عند اسملال شعبان مثلا (فلا بيع) مستمر بين المتبايعين فيلغى  
الشرط ويصح البيع ويكون الغن مؤجلا الى ذلك الاجل الذى سمياه وان مضى ولم يأت  
المشتري بالغن فلا يرفع البيع وليس للبائع الا مطالبة المشتري بتمنه قال فيها ومن اشترى سلعة  
على انه ان لم يتقدمها الى ثلاثة أيام وفى موضع آخر الى عشرة أيام فلا بيع بينهما فلا يجزى ان

كتاب (قوله وعليه) أى قول مالك رضى الله تعالى عنه صلة اقتصر (قوله شيئا) مقول البائع (قوله على مشتريه)  
تنازع فيه شرط مؤجل (قوله فيها) أى المدونة (قوله على انه) أى المشتري (قوله ان لم يتقدم) أى يدفع المشتري لبائعها (قوله  
بينهما) أى المتبايعين

(قوله على هذا) أى الشرط (قوله ذلك) أى البيع بشرط أن لم يتقدالى كذا فلا يبيع بينهما (قوله جاز) أى مضى (قوله وظاهرها) أى المدونة (قوله فى الحال) أى حال العقد بلا تأخير للإجسل (قوله أميا) بضم فكسر مثة فلا أى غير كاتب (قوله فيوجد) أى الرقيق مسلما (قوله به) أى الشرط (قوله آله) أى الهمز أى رجوع وصاد (قوله به) أى الشرط (قوله صفته) أى البيع (قوله به) أى الشرط (قوله أنه) أى الثانى (قوله فهو) أى تردد تفرع على أى عدم التوفيق بشرط عدم ثياب المهنة (قوله لما قبل الكاف) أى وهل يوفى ٧٢٨ بشرط عدمها وهو الاظهر اولا (قوله سواء كان) أى الثمر (قوله لمن الشجر)

يعقد على هذا فان نزل ذلك جاز البيع وبطل الشرط وغرم الثمن الذى اشترى به اه أى الى الاجل عياض على هذا جعلها أكثرهم وظاهرها ان المشتري يجب على نقد الثمن فى الحال (أو) شرط (ما) أى شرط (لا غرض فيه) للمشترى (ولا مالبة) أى لا تزيد قيمة البيع بوجوده ولا تنقص بعدمه ككون الرقيق نصرا نيا أو أميا فيوجد مسلما أو كاتبا قبلنى الشرط ويصح البيع ابن رشد الشرط فى البيع على مذهب مالك رضى الله تعالى عنه اربعة أقسام قسم يبطل به البيع وهو ما آل البيع به الى اخلال بشرط من شروط صحته وقسم يبطل به البيع مادام المشترط مقسكا به وقسم يجوز البيع به ويلزم الوفا به وهو ما لا يقول الى فساد ولا يجوز الى حرام وقسم يجوز البيع به ولا يجوز الوفا به وهو ما كان حراما خفيقا لم تقع له حصنة من الثمن (ومصحح) بضم فكسر مثة فلا أى عدم التوفيق بشرط عدم ثياب المهنة وهو القول الثانى المشار اليه بقوله اولا وقرر فى انه الراجح فى جواب هل يوفى اولا (تردد) فهو راجح لما قبل الكاف (وصح بيع ثمر) يفتح المثلثة والميم سواء كان لغض أو غيره من الشجر (وشحوه) أى الثمر كقمة مع وشعير وفول وخس وكراث (بدا) أى ظهر (صلاحه) جزافا (ان لم يستتر) الثمر باكامه ولا بورقه كبل وعنب الحاط يعنى انه يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مع اصله أو منفردا على قطعه أو بتوقيته بشرط ان لا يستتر فى اكمامه كبل وعنب فان استتر فيها كبر مجرد عن أصله وحفظة مجردة عن سنبلهما وجوز ولوز مجرد عن قشره جزافا فلا يجوز الباجى لا خلاف أنه لا يجوز أن تفرد الحفظة فى سنبلهما بالشرادون السنبيل وكذلك الجوز واللوز والباقي لا يجوز أن يفرد فى البيع دون قشره على الجزاف مادام فيه وأما شراء السنبيل اذا ليس ولا ينفقه الماء فحائز وكذلك الجوز والباقي اه فعلم منه انه يمنع شراء الجوز وشحوه مجردا عن قشره ولو بعد قطعه جزافا ويجوز شراءه مع قشره ولو باقيا فى ثمره اذا بدو صلاحه وتقدم من ماله صوان يكفى رؤية صوانه (و) صح بيع ثمر وشحوه (قبله) أى بدو صلاحه فى ثلاث صور بيعه (مع أصله) أى الذى كور من الثمر وشحوه وأصل الثمر الشجر والزرع الأرض فيصح بيع الثمر قبل بدو صلاحه مع شجره وبيع الزرع قبله مع أرضه (أو) بيع أصله من شجر أو أرض أو لاو (الحق) بضم الهمز وكسر الحاء بيع الثمر قبل بدو صلاحه أو الزرع كذلك (أو) بيع الثمر والزرع وحده غير ملحق ببيع أصله قبله (على) شرط (قطعه) أى المذكور من الثمر وشحوه فى الحال أو قريبا منه بحيث لا يزيد ولا ينقل عن طوره الى طور آخر فيجوز (ان نفخ) المذكور من الثمر وشحوه

بيان غيره (قوله جزافا) بيان لنوع بيعه (قوله مع أصله) أى الشجر (قوله أو منفردا) أى عن أصله (قوله على قطعه) أى جذما أى المنفرد (قوله أو بتوقيته) أى المنفرد على أصله الى تمام طيبه (قوله ان لا يستتر) أى الثمر (قوله فيها) أى اكمامه (قوله جزافا) أى حال كون بيعه جزافا (قوله أنه) أى الشان (قوله تفرد) بضم فسكون ففتح (قوله فى سنبلهما) حال من الحفظة (قوله بالشره) صله تفرد (قوله دون السنبيل) كالتفسير (قوله مادام فيه) أى واما اذا فصل عنه بدرسه ونذرته مثلا فيجوز بيعه جزافا (قوله وأما شراء السنبيل) أى مجموع حبه وقشره جزافا (قوله فعلم) بضم العين (قوله منه) أى كلام الباجى (قوله أنه) أى الشان (قوله جزافا) بيان

لنوع شرائه (قوله أى المذكور) تفسير للضمير (قوله من الثمر وشحوه) بيان المذكور (قوله والزرع) كالهو عطف على الثمر (قوله الأرض) عطف على الشجر (قوله قبله) أى بدو صلاحه (قوله أولا) بشد الواو (قوله كذلك) أى الثمر فى كون بيعه قبل بدو صلاحه (قوله قبله) أى بدو صلاحه صله بيع الثمر أو الزرع وحده (قوله أى المذكور) تفسير للضمير (قوله من الثمر وشحوه) بيان المذكور (قوله فى الحال) أى حال بيعه صله قطعه (قوله منه) أى حال بيعه (قوله بحيث لا يزيد الخ) نصوير لقريبا منه (قوله المذكور) تفسير للضمير المستتر فى نفخ (قوله من الثمر وشحوه) بيان المذكور

(قوله فان لم ينتفع به الخ) مفهوم ان انفع (قوله لانه) أى يبعه على قطعه قبل الانتفاع به (قوله وهذا) أى كون المبيع منتفعا به (قوله وذكره) أى شرط الانتفاع (قوله هنا) أى فى الثمر وان لم يكن خاصا به (قوله حد الضرورة) اضافته لليمان (قوله من المتبايعين) صلة اضطر (قوله من أهل بلدهما) أى المتبايعين صلة يتألا (قوله فلا يصح) أى بيع الثمر أو الزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق باصله على تبعيته أو على الاطلاق (قوله وضمن الثمرة) أى ٧٢٩ المبيعة وحدها غير ملحق باصلها على

كأن هو والحصرم فان لم ينتفع به فلا يصح بيعه لانه فسادواضاعه مان وهذا شرط فى كل مبيع وذكره الخشب الغلة عنه (و) ان اضطر يضم همز الوصل والظا المهملة وشذراء أى احتج كفى التوضيح عن اللغوى ولولم تبلغ الحاجة حد الضرورة (له) أى المذكور من الثمر ونحوه من المتبايعين أو أحدهما (و) ان (لم يتألا) يضم التحتية وفتح القوقية واللام آخره هز أى لم يكثر وقوعه والدخول (عليه) من أهل بلدهما وصرح بمفهوم على قطعه فقال (لا يجوز بيع ثمر الزرع قبل بدو صلاحه وحده غير ملحق باصله (على) شرط (التبعية) له على أصله حتى يتم طيبه (أو) على وجهه (الاطلاق) عن التبعية بدو قطعه أو تبعية فلا يصح وضمن الثمرة من البائع ما امت فى رؤس الشجر فان جذها المشتري رطباً رديتاً وتغراوده بعينه ان كان باقياً والارد مثله ان علم والارد قيمته وهذا فى شرائها على تبقيتها واما فى الاطلاق فان جذها مضى بالثمن على قاعدة المختلف فيه كفى نت وغيره البناء قيد اللغوى والسيورى والمأزوى المنع هنا يكون الضمان من المشتري أو من البائع على النسبة لانه تارة يبيع وتارة سلف فان شرط الضمان على البائع وبيع بغير شرط النقد جاز ابن رشد اذا اشترى الثمرة على جذها قبل بدو صلاحها ثم اشترى اصلها جازله ابقاؤها بخلاف شرائها على التبعية ثم شراء اصلها فلا بد من فسخ بيعها لفساد شرائها فلا يصح شراء اصلها فان ورث اصلها من بائعها فلا يفسخ شرائها اذا لا يمكن ردها على نفسه فان ورثه من غير بائعها وجب فسخ شرائها ولو اشترى الثمرة قبل الابار على البقاء ثم اشترى الاصل ولم يقطن له حتى ازهت او غت بغير الزهومضى البيع وعليه قيمة الثمرة لانه بشراء اصلها صار قابضاً لها وفانت بنائها عنده ولو اشترى الثمرة قبل الابار ثم اشترى اصلها قبله ايضا فسخ البيع فيها لانه بمنزلة من اشترى ثغلاً قبله على ابقاء الثمرة للبائع وهو لا يجوز فان اشترى الاصل بعد الابار فسخ البيع فى الثمرة فقط (وبدوه) أى المصالح (فى بعض) ثمر (حائط) ولو فى ثمر شجرة واحدة (كفى) هبة بيع (جنسه) كخول أو تين أو عنب أو زمان فى الحائط الذى بدا فيه صلاح البعض وفى مجاوره مما يتلاحق طيبه عادة فى زمان قريب وقال ابن كنانة ولو بعد اذا كان لا يفرغ آخر الاول حتى يطيب اول الآخر ابن الحاجب وبدو المصالح كافى فى المجاورات فى الجنس الواحد اذا كان طيبه متلاحقاً وقبل وفى حوائط البلد وشرحه فى التوضيح وأقره وعزا القول بجواز بيع حوائط البلدي بدو المصالح فى حائط منه وان لم تكن متجاورة لابن القصار والله أعلم ومفهوم فى جنسه ان بدو صلاح البعض لا يكفى فى غير جنسه فلا يصح بيع بلع بدو صلاح خوخ مثلاً وأجاز ابن رشد ان كان مال يطيب تابعاً لمطاب وقال التوماسى لا يكفى بدو صلاح البعض فى جنسه اذا لاضرر على المتنازع فى بقاء مال يطيب للبائع اذا لادمن دخوله الحائط لسقيه على كل حال انظر ق (ان لم يسكر) أى

٩٢ مخ فى العين (قوله الاول) أى السابق بالطيب (قوله الآخر) أى المتأخرى الطيب (قوله وشرحه) أى كلام ابن الحاجب خليل (قوله وأقره) أى سلمه ولم يتبعه (قوله وعز) أى نسب خليل فى توضيحه (قوله منه) أى البلد (قوله وان لم تكن) أى الحوائط (قوله لابن القصار) صلة عز (قوله من دخوله) أى البائع (قوله على كل حال) أى سواء بنى لمن اثمرتى أو لم يبق

(قوله فان بكرت) مفهوم ان لم تسكر (قوله ماحوله) اي الحائط (قوله انه) اي الحكم (قوله كذلك) اي الذي اذهى بهض نخله في جواز بيعه (قوله لا اراه) اي بيع غير الحائط بازاءه فجاره (قوله قال) اي الباجي (قوله ماحواليه) اي حائط الغنخه التي بدا صلاحها (قوله من الحوائط) بيان ما (قوله مما هو كحاله) بيان ثانيا (قوله من اصحابنا) حال من مطرف (قوله قال) اي مطرف والشافعي رضي الله تعالى عنهما (قوله بطيبها) ٧٣٠ اي الباكورة (قوله في جوازه) اي البسيع بطيب باكورة (قوله تركه)

نسب في الشجرة التي بدا صلاح بعض غيرها بزمان طويل لا يتلاحق فيه طبخ غيرهما فان بكرت فلا يكتفي بدو صلاح غيرها في صحة بيع غيرهما من جنسه ويكتفي في صحة بيع غير باكورة مثلها أو أكثر ابن عرفة ابن حارث اتفقوا في الحائط تزهر فيه نخلات انه جائز بيع جميعه وان اذهى ماحوله فسمع ابن القاسم انه كذلك ان كان الزمان امتت فيه العاهات وقال ابن القاسم لا اراه حراما واجب الى حقي يزهي وقاله ابن حبيب وحكامه عن مطرف قلت ظاهر ما عزا الباجي اطراف المبيع لا الكراهة قال اذا بدا صلاح نخلة بجائط جاز بيع ماحواليه من الحوائط مما هو كحاله في التبكيم والتاخير بخلاف اطراف من اصحابنا والشافعي قال لا يباع بطيبها غير حائطها قلت في جواز واستصحاب تركه حتى يبدو صلاحه ثانيا المانع وعزوها واضح وسمع ابن القاسم يجوز بيع الحائط في صنف واحد من الثمر يبدو صلاحه وان لم يدم كل الحائط ان كان طيبه متناه اولاً يجوز بيعه بالثمر المبكرو ان كانت اصنافه من الثمر مختلفة فلا يباع منها الا ما طاب ولا باس ببيع الدالية وقد طابت حبات منها في العنق ودوسا ثم لم يطب والتمتة كذلك ابن رشد اراد بالصنف الواحد انه نخل كله أو رمان كله ولو اختلفت اجناس ذلك اذا اقتابع طيب جميعه قريبا بعضه من بعض وقال ابن كنانة وان لم يقرب بعضه من بعض اذا كان لا يفرغ آخر الاول حتى يطيب اول الآخر ثم قال وان كان اصنافا مثل عنب وتين ورمان فلا يباع مالم يطب من صنف طبخ ما طاب من صنف آخر اتفاقا ولو قرب وتناجب الا ان يكون مالم يطب تبعا لمناطاب على اختلاف ثم قال ابن عرفة ثم حصل في وقف بيع غير الحائط على بدو صلاح جميعه أو صلاح بعضه وهو متناجب قريبا بعضه من بعض ثانيا يجوز ولو لم يقرب اذا لم ينقطع قبل بدو صلاح الثاني ورايهما يجوز بدو صلاح ماحوله ثم قال وخامسها نقل ابن حارث مع ابن القاسم احب الي أن لا يباع ماحوله ابن رشد وما سمع من زهوه بسبب مرض في الثمرة وشبهه فلا يباع به الحائط اتفاقا (لا) يباع (بطن ثمان) بعد وجوده وقبل بدو صلاحه (ب) بدو صلاح بطن (اول) ومعناه أن من باع طنا يبدو صلاحه فلا يجوز له بيع بطن ثمان بعد وجوده وقبل بدو صلاحه يبدو صلاح البطن الاول ابن عرفة وسمع ابن القاسم الشجرة تطعم بطنين في السنة بطنا بعد بطن لا يباع البطن الثاني مع الاول كل بطن يباع وحده ابن رشد ظاهر قوله لا يجوز وان كان لا ينقطع الاول حتى يطيب البطن الثاني وهو خلاف ما تقدم من قوله وروى ابن نافع جواز بيع البطن الثاني مع الاول ان كان لا ينقطع الاول حتى يدركه الثاني قلت بفرق بان البطن الثاني غير موجود حين الاول ولا فرق بخلاف الصنفين فانهم امر ثمان حين بيع اولهما طيبا (وهو) أي بدو صلاح في غير النخل (الزهو) بفتح الزاي وسكون الهاء

أي البسيع (قوله صلاحه) أي الثمر (قوله فيه) أي الحائط خبر مقدم والجملة حال من الحائط (قوله يبدو صلاحه) أي الثمرة صلة يجوز (قوله وان لم يدم) أي بدو صلاح (قوله طيبه) أي غير الحائط (قوله به) أي غير الحائط (قوله بالثمر المبكر) أي بدو صلاحه (قوله اصنافه) أي الحائط (قوله من الثمر) بيان اصنافه (قوله منها) أي الاصناف المختلفة (قوله الدالية) أي العنبة (قوله وسائرهما) أي باقيا (قوله كذلك) أي العنبة في جواز بيعها بطيب حبات منها دون سائرهما (قوله انه) أي الحائط (قوله ذلك) أي الصنف الواحد (قوله جميعه) أي الصنف الواحد (قوله ثم قال) أي ابن رشد (قوله وان كان) أي الحائط (قوله من صنف) بيان ما (قوله وقف) أي توقف صحة (قوله وهو) أي الطيب الخ حال (قوله يجوز) أي يبيع غير الحائط يبدو صلاح بعضه (قوله اذا لم ينقطع) أي ما بدا صلاحه (قوله وشبهه) أي المرض (قوله الحائط) أي يبيع غيره (قوله به) أي ويضمهما

بعضه (قوله اذا لم ينقطع) أي ما بدا صلاحه (قوله وشبهه) أي المرض (قوله الحائط) أي يبيع غيره (قوله به) أي ويضمهما ما استجمل زهوه (قوله وسمع ابن القاسم) أي ما انكار رضي الله تعالى عنهما (قوله وهو) أي عدم الجواز حين كون البطن الاول لا ينقطع حتى يطيب البطن الثاني (قوله من قوله وروى ابن نافع الخ) بيان ما (قوله بفرق) بضم فسكون ففتح أي بين الصنفين والبطنين (قوله طيبا) حال من اولهما

(قوله منها) أي الاجراد والاصفرار (قوله وهو) أي ظهور الخلاوة (قوله فيه) أي الحد (قوله اقرينان) أي اشهب وابن نافع ما كاد رضي الله تعالى عنهم (قوله فانه) أي الموز (قوله ينزع) أي يقطع من اصله (٧٣١) (قوله قال) أي مالك رضي الله تعالى

عنه (قوله به) أي يبعه قبل طيبه (قوله من ثلثه) أي الموز (قوله فصلاحه) أي الموز (قوله له) أي القطع به (قوله وفيها) أي المدونة (قوله والقضب) بسكون الضاد المججمة (قوله مثله) أي الموز في صفة يبعه واستثنائه بطن أو بطون (قوله النوفر) بضم النون وفتح الغاء (قوله النسر ين) بكسر النون وإهمال السين آخره نون (قوله وتغصمه) أي ورقه تفسيره لاسنة نقله (قوله الخربز) بكسر الخاء المججمة وسكون الراء وكسر الواو (قوله آخره زاي) (قوله الضمير) بضم الضاد المججمة وفتح الميم وسكون المثناة (قوله ثما) أي مال (قوله ينجو) أي عيل (قوله فحت) أي مالت (قوله وانبعثت) أي تهبأت (قوله سائر) أي باقي (قوله به) أي سائر الثمار (قوله وفي سلها) أي المدونة (قوله يخنف) بضم فسكون فسكسر (قوله له) أي المنسرى (قوله بها) أي البطون (قوله بلا شرطها) أي البطون (قوله ان يبعه) اذ بد اصلاحه (قوله خبر الامر) (قوله وللمستري الخ) عطف

وبضه حاشد الواو أي احمره أو اصفراره أو ما في معناهما كالملح الخضراوي (وظهور الخلاوة) في غير الخلل (والثبي) بفتح القوقبة والهاء وضم التثنية مشددة آخره همز أي الاستعداد والاقاباية (للتضج) بضم النون وسكون الضاد المججمة آخره جيم أي الطيب والاستعداد بان يبلغ حد اذا قطع فيه ووضع في الثبر أو الخلالة يطيب كالموز فانه لا يطيب حتى يوضع في ذلك وسمع اقرينان أي شترى الموز قبل أن يطيب فانه لا يطيب حتى ينزع قال لا بأس به ابن رشد من شأنه لا يطيب حتى يدفن في ثبر أو غيره فلذا جاز به قبل طيبه اذا صلح للقطع فصلاحه هو طيبه الذي يبيع بعه ثم قال ابن عرفة وفيه لا بأس بشراء الموز في ثبره اذا حصل بعه ويستثنى من بطونه خمس بطون أو عشر أو ما نطم هذه السنة أو سنة ونصف وذلك معروف والقضب مثله (و) بدوه (في ذي النور) بفتح النون وسكون الواو أي الورق كالورد والياهمين والنوفر والنسر ين (بافتتاحه) أي انفتاح كجاءه فيظهر ورقه الثاني الصواب اسقاط ذي من قوله وفي ذي الموز (و) بدوا اصلاح (في البقول باطعامها) أي الانتفاع بها في الجبال الباسج بدوا اصلاح في المغيب في الارض كالكاف والجزر والفجل والبصل استقلال ورقه وتغصمه والانتفاع به وعدم فساد به بقاءه (وهل هو) أي بدوا اصلاح (في البطيخ) العبدلى والخربز والقارون والضمير (الاصفرار) بالفعل (أو انتهى للتبليخ) بقر به من الاصفرار في الجواب (قولان) الاول لابن حبيب والثاني لاصح ولم يذ كر اصلاح البطيخ الاخضر ولعله نلون له بجمرة أو غيرها كما في ابن عرفة الشيخ عن ابن حبيب وقت جواز بيع الزيتون اذا فحاشوا الاسوداد وكذا الغنم الاسود واما الابيض فبان ينجو فاجبة الطيب وحد الازهار في كل الثمار اذا فحت ناحية الاجراد وانتهت للطيب ابن الحاجب صلاحها زوها وظهور الخلاوة ابن عبد السلام ظهور الخلاوة لم يحفظه عن المتقدمين قالت للمتبطي صلاح الغنم دوران الخلاوة فبسه مع اسوداد اسوده وحاصله في سائر الثمار مكان الانتفاع به وفي سلها الاول لا يباع الحب حتى يبس وينقطع عنه شرب الماء حتى لا ينفقه الشرب (ولاه شستري بطون) ما يخلف ولا يميز به من بعض (يكاسمير) أي يفضي له بالانطرطها (ومقناة) بفتح الميم وسكون القاف وفتح المثناة والهمز كخيار وقتاء وجرور وقرع وكميز ابن عرفة وفي الموطن الامر عندنا في البطيخ والنشاء والخربز والجزر ان يبعه اذ بد اصلاحه جائز والمستري ما ينبت حتى ينقطع ثمه وايسر فيه وقت مؤقت وهو معروف عند الناس الباسج الخربز نوع من البطيخ وكذا الباذنجان والقرع لانه لا يمكن حبس اولها على آخرها وهذه ثلاثة اضرب ضرب تميز بطونه ولا تتصل كالتبزر والخل والورد والياهمين والتفاح والرمون والجوز فهذا لا يباع ما لم يظهر من بطونه بظهورها وبدو اصلاحه وحكم كل بطن منها يختص به وضرب تميز بطونه وتتصل كالقصيل والقضب والقرط وضرب لا تميز بطونه فهذاان العقد فيهما الماظهر منهما فقط محمد بن مسالة البقول بمنزلة القضب ثم قال ابن عرفة لم يبطي يجوز بيع المقائى والمبايح اذ بد اصلاح اولها وان لم يظهر ما بعده وكذا له شستري التي تمام طعمه ولورد

على بعه (قوله ولا تتصل) أي بطونه بعضها ببعض (قوله من بطونه) بيان ما (قوله بظهور) صلة يباع (قوله منها) أي بطونه بيان ما (قوله وبد اصلاحه) عطف على ظهور

(قوله أن) بهذا الهمز أي حضر (قوله فيه) أي الشهر (قوله فقيه) أي بيعها بكسر (قوله منها) أي المدونة (قوله وكضرب  
الاجل) أي في الجواز (قوله ولا يتقدر) أي بيعه (قوله بالتقام) أي بطونه (قوله لبقاء أصله) أهل المراد مادام أصله باقيا (قوله  
بعدد البطون) كخمس بطون (قوله قدر) بضم فسكون متعلا أي شراؤه (قوله فقوس) أي صغار (قوله مماثرته في رأسه)  
بيان حب (قوله وان لم يجز) أي بيعه حال ٧٣٢ (قوله مراعاة الخ) على مضي (قوله الاطلاق) أي عن شرط التبقية والقطع

(قوله وعليه) أي التعميم  
خبر مقدم (قوله جمع) أي  
من الشارحين (قوله الثاني)  
أي بيعه بشرط التبقية  
(قوله وفيها) أي المدونة  
(قوله أكرهه) أي بيعه  
الحب فربما قبل يسه  
(قوله إلى أنه) أي القوان  
(قوله وعليه) أي كون  
القوان (قوله القبض) صلة  
اختصر (قوله اختصر)  
أي أبو محمد المدونة (قوله  
وغيره) أي أي محمد عطف  
عليه (قوله إلى أنه) أي  
القوان (قوله أنه) أي بيع  
الحب المقول قبل يسه  
(قوله فيه) أي بيع القربك  
الاخضر (قوله وهو) أي  
عدم فوائه بالقبض (قوله  
سأله) أي المدونة (قوله  
فأخذ ذلك وفات البيع)  
هذا هو الدليل لعدم  
اكتفائه بأخذه واشترائه  
معه فوات البيع (قوله  
البيع) أي المتفق عليه (قوله  
إذا اشترى) أي القربك  
(قوله على تركه) أي الزرع  
قائم بأرضه (قوله بهذا) أي  
تركه حتى يسه (قوله فأن لم  
يشترطه) أي البقاء ليسه  
(قوله به) أي تركه حتى يسه (مبالغة في جوازه (قوله وفرضها) أي لمسته (قوله وعلم) بضم (الثمرة)  
العين (قوله أنه) أي الشان (قوله فأن بيعت) أي الحنطة وفحوها (قوله قبله) أي يسه (قوله السكت) عن شرط القطع والبقاء  
(قوله كره) أي بيعها (قوله ومضى) أي بيعها (قوله المتناول) بفتح الهمز والواو (قوله باشتراؤها) أي الاصول وباقي الثمرة

والماسمين إذا آن قطاف اوله وكله للمشتري إلى آخر إبانته (ولا يجوز) شراء بطون يكامعين  
ومقتناه مؤجلة (بكسر) لا اختلاف جملها بالقله فيه والكثرة فقيه غرر ابن عرفة في البيوع  
الفاصلة منها لا يجوز بيع ما نطعم المقتناه منها (ووجب ضرب) أي تقدير (الاجل) في بيع غرر  
ملا تميز بطونه ولا تنتهي (ان استمر) أي دام أخلافه مادامت شجرته (كالموز) في بعض  
البلاد وكضرب الاجل تعين بطون ابن عرفة البابجي محمد بن مسلمة يباع غرر الموز سقن زوروي  
ابن نافع عن مالك رضي الله تعالى عنهما لا أحب بيعه أكثر من سنة بالزمن الطويل ولا يصح الا  
ان تكون بطونه متصلة في هذه المدة ولا يتقدر بالتقام بقاء أصله فان غيّر كل بطن من الآخر  
وانصلت صح شراؤه بعدد البطون وان انصلت ولا تميز قدر بالزمن كالجوز وروي محمدان انصل  
نسائه فهو كالقائني وان كان منفصلا فلا خير فيه والسدر مثله يد وما يبعه إلى أن يقف الأصل  
كالقائني فلا يجوز لأبو الحسن الموز شجرته تكون فيه عناقيد وفي العنقود غرر قدر فقوس الخبار  
صفوا فالونم الأخضر فان طابت دخلته صفرة وبثقل له طعم طيب يقرب من طعم سمن وعسل  
ملقوت بوجد بصير كثيرا وبسنة (ومضى ببيع حب) مع قسه قائما بأرضه جزافا مماثرته في رأسه  
كقمح (أفرك) بفتح الهمز والراء بينهما قافا كنه أي صار فر يكاويح (قل يسه) وان لم يجز  
ابتداء ومضى (بقبضه) أي حصده مراعاة للخلاف فيه ومفهوم بقبضه قبضه ومفهوم مع  
نفيه انه ان بيع جزافا وحده بفسخ ولو قبض ومفهوم قائما بالبيع محصودا جائز ومفهوم جزافا  
ان يبعه بكيل جائز وظاهر قوله بقبضه سواء اشتراه على الاطلاق أو على شرط التبقية وعليه  
جمع وقيل لا يقوت في الثاني لا يسه وفيها أكرهه فان وقع وفات فلا يرى أن يفسخ عارض  
اختلف في تأويل القوان هنا فذهب أبو محمد إلى أنه القبض وعليه اختصرها ومنه في كتاب  
ابن حبيب وغيره إلى أنه بالاعتقاد في معاصي ابن القاسم أنه يمضي بالبيع ابن رشد قد قبل ان  
العقد فيه فوت وقيل لا يقوت بالقبض حتى يفوت بعده وهو ظاهر سألها الاول ونسوه ومن اسلم  
في حائط بعينه بعد ما اوطب أو في زرع بعد ما افرط واشترط جذه حنطة أو غرا فأخذ ذلك وفات  
البيع فلا يفسخ لانه ليس من الحرام البين اه فهذه أربعة أقوال إذا اشترى على تركه حتى  
يسه أو جرى بهذا العرف فان لم يشترطه ولم يجز العرف به فبيعه جائز وان تركه حتى يسه اه  
وفرضها في ضيق شرائه على الاطلاق وعلم منه أنه لا يجوز بيع بالافراق في الشامل والصالح  
في الحنطة وفحوها والقطا يسهها فان بيعت قبله وبعد افرأكه على السكت كره ومضى  
بالقبض على آمن أول والله أعلم (ورخص) بضم الراء وكسر الخاء المجعولة مشددة أي ابيع  
(الشخص) بضم الميم وسكون العين المهملة أي واهب غرة (و) شخص (قائم مقامه)  
أي المعري بارت الاصول وبقي الثمرة أو باشتراؤها (وان) قائم مقامه (باشتراؤه) بقبضه

(قوله به) أي تركه حتى يسه (قوله وان تركه حتى يسه) مبالغة في جوازه (قوله وفرضها) أي لمسته (قوله وعلم) بضم (الثمرة)  
العين (قوله أنه) أي الشان (قوله فأن بيعت) أي الحنطة وفحوها (قوله قبله) أي يسه (قوله السكت) عن شرط القطع والبقاء  
(قوله كره) أي بيعها (قوله ومضى) أي بيعها (قوله المتناول) بفتح الهمز والواو (قوله باشتراؤها) أي الاصول وباقي الثمرة

(قوله فلا يجوز شراؤها) أي العربية الخ تفريع على لعربها أو قائم مقامه (قوله من المعري له) صلة اشتراء (قوله تركت) بضم فكسر أي العربية (قوله وان كانت) أي العربية الخ حال (قوله فلا يكفي بيس نوعها) تفريع على بشخصها (قوله ما) جنس (قوله منح) بضم فكسر أي وهب فصل مخرج ما بيع أو وراث أو فحوها (قوله من عمر) بيان ما فصل مخرج ما منح من غيره (قوله بيس) فصل مخرج ما منح من غير لا بيس (قوله هي) أي العربية (قوله منح) بفتح فسكون (قوله هي) أي العربية (قوله قال) أي سعيد (قوله اطلاق الروايات) بحمل الروايات المطلقة ويحتمل إضافة المصدر لفاعلها وزيادة ٧٣٣ الباء في مفعوله لتقويته (قوله لها)

أي العربية (قوله يمنع كونها) أي القرينة الخ خبر اطلاق (قوله الاعطاء أو النخل) لان البيع انما هو للثمرة المنوطة (قوله لصاحب العربية) أي معربها (قوله يبيعها) أي يشتريها (قوله بخير صها) بكسر الخاء المجعلة أي قدرها بالخزير صها (قوله من التمر) بالثناة وسكون الميم بيان لخير صها (قوله لفظ رخص) اضافته للبيان (قوله الرخصة) أي الترخيص (قوله وهوها) أي العربية (قوله لاستثنائها) أي العربية (قوله التمر) بفتح المثناة والميم (قوله بالثناة وسكون الميم) (قوله الربا من) أي ربا الفضل وربا القساء (قوله المزابنة) أي بيع مجهول بعلوم من جنسه (قوله وبيع الطعام) أي بالثناة وسكون الميم (قوله لا يضمن أن هذا دخل في الربا من) (قوله اقتصر) أي ابن الحاجب (قوله عن الرجوع في الهبة)

(التمر) التي اعرب بعضها (فقط) أي دون اصلها فلا يجوز شراؤها بخير صها الغير معربها ومن قام مقامه وثائب فاعل رخص (اشتدثرة) معرفة من المعري له بفتح الراء أو من قام مقامه بارث أو ثمر أو وقت تمر بجملة (تيس) بشخصها ان تركت على اصلها وان كانت حين شرائها رطبة فلا يكفي بيس نوعها (كلوز) وجوز وبلغ وعنب وتين وزيتون بغير مصر (لا) ان كانت لا تيس (كلوز) ورومان وخوخ ونفاح وكعنب وبلغ وتين مصر (تنبيهات) الاول ابن عرفة العربية ما منح من غير بيس وروي المازري هي هبة الثمرة عياض منح تمر النخل عاما الباجي هي النخل الموهوب غيرها في البخاري عن سعيد بن جبير رضي الله تعالى عنه قال العرب انما يخلل ثوب قلت اطلاق الروايات باضافة البيع له يمنع كونها الاعطاء والنخل روي مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص اصحاب العربية ان يبيعها بخير صها من الثمر وثبت لفظ رخص في حديث مسلم والبخاري وابي داود وغيرهم الباجي الرخصة عند الفقهاء تخصيص بعض الجمل المخطورة بالباحة وهوها رخصة لاستدائها من قوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الفرح حتى يبدو صلاحه ولا تبيعوا الفرح قبل صلاحه بالتمر الثاني ابن عرفة ابن الحاجب بيع العربية مستثنى من الربا من والمزابنة وبيع الطعام نسبتة قلت اقتصر عن الرجوع في الهبة وهو مكره وأصحرم الثالث ابن عرفة ابن حارث بيع العربية بخير صها من صنفها الى الجداد جائزا اتفاقا وقال ابن بشير في شراء العربية تسلاثة اقوال الجواز بالحرص والعين والعرض وهو المشهور والمنع الا بالحرص والثالث منع شرائها بشئ للهبي عن العود في الهبة وعن الربا وعن بيع الرطب بالتمر وقال ابن العربي في عارضته جوز مالك رضي الله تعالى عنه بيعها بكل شئ وقيل لا يجوز بيعها بالحرص الا بالعين والعرض كأنه رأى أن الرخصة كانت في صدر الاسلام للعاجة فلما توسعت الناس سقطت العلة فسقط الحكم وقيل أيضا لا يجوز الا بالحرص منها رابع ابن عرفة في قصر رخصة شرائها على التمر والعنب أو على كل ما يبيع ويدخر ثلثها هذا ونكره فيما لا يدخر ونعني بالقبض الخالص عدى المصنف رخص للمرخص فيه بنفسه توسعا والاصل تهديه اليه بنى وأشار لشروط الرخصة فقال (ان) كان المعري (لفظ) حبن هبة التمرة (لفظ) العربية أن قال أعريت هذه التمرة مثلافان قال وهبتك مثلاف لا يجوز قصر الرخصة على موددها (و) ان كان (بدا) أي ظهر (صلاحها) أي التمرة حال شرائها بخير صها لاحال اعرائها (و) ان كان شرائها (بخير صها) بكسر الخاء المجعلة أي قدرها بالكيل حرزا وتخمين لا بأزيد منه ولا

أي لم يقل والرجوع في الهبة (قوله وهو) أي لرجوع (قوله من صنفها) بيان خير صها (قوله الى الجداد) باهمال الهمزة واجهاهما أي جذ التمرة المعتاد (قوله جائز) خبر بيع (قوله والعين والعرض) واوهما بمعنى أو (قوله بنى) أي سواء كان خروصا أو عرضا (قوله وعن الربا) أي ربا الفضل وربا التأخير (قوله جوز) بفتحات مثقلا (قوله يبيعها) أي شراء العربية (قوله كأنه) بفتح الهمزة وشدا النون أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله سقطت) أي زالت (قوله العلة) أي الحاجة (قوله فسقط) أي زال (قوله وقال) أي مالك رضي الله تعالى عنه (قوله منها) أي صنف التمرة

(قوله فانه) أي شراها بعين أو عرض (قوله) أي جواز شراها بعين أو عرض (قوله قوله) أي المصنف (قوله فان جدها فوجدها  
الخ) تفرع علي بحرصها (قوله ٧٣٤) وقل أي من حرصها عطف على أكثر (قوله وثبت) أي نقصها عن حرصها

(قوله منه) أى المعرى  
المشتري بالخبر (قوله  
فيها) أى الثمرة (قوله وان لم  
يثبت) أى نهى الثمرة عن  
خرصها (قوله ضمن) أى  
المعرى (قوله ولو اوجد)  
أى كان الخرص اوجد أو  
ادنى من العربية (قوله فى  
هذا) أى الادنى (قوله  
قضيها) أى المدونة (قوله  
شروطه) أى شرائه العربية  
(قوله أولى) بفتح الهمز  
(قوله الأولى) بضم الهمز  
(قوله لثقله) أى ابن يونس  
الجليلة الاربع عنده (قوله  
ترجيح) مفعول نفل (قوله  
واقترانه) أى ترجيح ابن  
الكتاب عطف على ثقله  
(قوله) أى ابن يونس (قوله  
بانه) أى الترجيح (قوله قيد  
اللفاظ) أصابته للبيان  
(قوله اذا كان الخ) خبر قيد  
(قوله فان تعدد) أى المعرى  
بالفتح (قوله انه) أى تعدد  
اللفظ (قوله وهذا) أى  
شرط تعدد اللفظ (قوله اذا  
مكان) أى الشراء لدفع  
الضرر (قوله) أى المعرى  
بالكسر (قوله بدخول  
المعرى) بالفتح صلة الضرر  
(قوله وتطاعه) أى المعرى  
بالفتح عطف على دخول

(قوله ما لا يجب) أي المأمري بالسكس (قوله اطلعه) أي المأمري بالفتح (قوله بكفائته) أي المأمري بالفتح (قوله فلا الضرر يجوز ثمأوها) أي العربية (قوله ويجوز) أي شأواها والتجبر (قوله فزع) بفحات مثقلا (قوله جوازه) أي شأوا العربية



(قوله به) أي البعض المشتري (قوله مؤته) أي البعض المشتري (قوله إذا كان) أي غير كل الحائط (قوله للمعري) (قوله صله بيع  
(قوله يجوز له) أي المعري بالكسر (قوله على قول ابن القاسم) صله يجوز (قوله لانه) أي الشان (قوله شرأه) أي المعري  
(قوله وهو) أي بيع الاصل (قوله فيعمل) بفتح اللام الا الى أي جواز شرائها (قوله ٧٣٥ العاتين) أي دفع الضرر والمعروف

الضرر فقال (فيشتري) المعري بالكسر أو من قام مقامه (بعضها) أي الثمرة كنه فيها بحرصه  
لشروط المتقدمة لدفع ضرره به أو لكفاية مؤته وشبهه في الجواز فقال (ك) شرأه غير (كل  
الحائط) إذا كان خمسة أوسق مع باقي الثمر وط لدفع الضرر راد للمعري (و) كشرأه المعري  
بالمعري عريته بخبرها بعد (بيعه) أي المعري بالكسر (الاصل) أي الشجر الذي عليه الثمرة  
الاعرا للمعري بالفتح أو لغيره فيجوز للمعري بعد الحاق يجوز له شرأه المعري وإن باع اصل  
حائطه على قول ابن الناصم لانه يجوز شرأه أوها الوجهين للرفق ولدفع الضرر وهو صادق بن باع  
الاصل دون الثمرة فيعمل بكل من العاتين وبن باع الثمرة مع الاصل فيعمل بالمعروف فقط كما نقله  
ابن يونس ونصه إذا باع المعري أصل حائطه وثمرته جاز له شرأه المعري لانه رفق بالمعري اه وعلى  
هذا حمل غ و ق فأتلف في كلام المصنف نقص والله أعلم (وجاز لك) يارب الحائط (شرأه)  
غير (اصل) لغيرك (في حائطك بخبره) بكسر التاء المجهمة أي قدره غير بالحوز (ان قصدت) يارب  
الحائط بشرأه لاصل (المعروف) بمالك الاصل (فقط) أي لا ان قصدت دفع الضرر فلا  
يجوز للرياءين والمزانية ويشترط للجواز أيضا بقية شروط جواز شرأه المعري الممكنة هنا فيها  
إذا ملك رجل نخلة في حائطك فلك شرأه ثمرتها بخبرها ان اردت رفقته بكنايتك اياه وان كان لدفع  
ضرر دخوله فلا يجزى واراه من يبيع القرب الرطب لانه لم يعره شيأ أبو الحسن هذه ليست عربية  
ولا يقال المحرم احد الشر وط الذي هو ان يشترها معريها اه فيقهم من كلام أبي الحسن  
ومن قولها كالعربية ان شروط العربية معتبرة وأنه لو كان له نخلة او أكثر جاز شرأه ثمرتها ان  
لترد على خمسة أوسق وقوله فلا يجزى لفظة كراهة وارا ديب المنع بدليل قوله من يبيع القرب  
بالرطب (وبطلت) العربية (ان مات) معريها بالكسر او احاط بماله دين او جن او مرض جنونا  
او مرضا متصلا بجنونه (قبل الحوز) من المعري بالفتح للعربية لانها عطية وكل عطية ثمرتها  
حوزها قبل حصول مائع لمعطيا (وهل هو) أي الحوز المشتري في حصصة العربية قبل المائع  
(حوز الاصول) أي الاشجار سواء كانت مثمرة أو لا أي تخليتها المعري بالكسر بين المعري بالفتح  
وبينها (او) هو حوزها (ان يطلع) بفتح التحتية وسكون الطاء الموحدة وضم اللام او بضم  
التيبة وكسر اللام وعلى كل معناه بظهر (ثمرها) أي الاصول في الجواب (تاويلان) في فهم  
قواها وان مات المعري قبل ان يطاع في النخل شيء وقيل ان يجوز المعري عريته او مات وفي  
النخل غير لم يطع بذلك باطل ولورثة زده ويكون ميراثهم وفي هباتهم عن ابن القاسم ان وجهه  
مات مادامته او ثمر نخلة عشرين سنة جاز اذا وزه الاصل والامة وأجاز ذلك له اجنبي الخط يعني  
ان الشيوخ اختلفوا في تاويل المدونة في حوز العربية فهم من تناولها على ان الحوز فيها حوز  
الاصول وان لم تطلع الثمرة الى هذا ذهب ابو عمران وابن مالك ومنهم من تناولها على ان الحوز  
مجموع شتين حوز الاصول وان يطلع القرب فلا حاز الاصول ولم تطلع الثمرة ثم مات المعري بطلت

أي بالفتح (قوله أو مات) أي المعري بالكسر (قوله فذلك) أي الاعرا (قوله زده) أي الاعرا (قوله ويكون) أي الثمر المعري  
(قوله لهم) أي الورثة (قوله وفي هباتها) أي المدونة (قوله وجهه) أي الواهب الموهوب له (قوله جاز) أي التملك (قوله حوز)  
بفتحات متقلا أي الواهب الموهوب له (قوله فذلك) أي الاصل أو الامة (قوله له) أي الموهوب له (قوله فيها) أي العربية أو المدونة  
(قوله تناولها) بفتحات متقلا أي فهم المدونة (قوله ثم مات المعري) أي بالكسر

(قوله ولم يحز) أي المعري له  
بالفتح (قوله ومات المعري) أي  
فالكسر (قوله قبل موته)  
أي المعري (قوله ثلاثيا)  
راجع للمفتوح الماء (قوله  
رابعيا) راجع لمضمومها  
(قوله من باب اكرم) راجع  
للمضموم (قوله أونصر)  
راجع للمفتوح (قوله من  
ماله) أي المعري بالكسر  
(قوله لأمها) أي العربية  
(قوله عليه) أي الواهب  
(قوله فهمما) أي السقي  
والزكاة (قوله فيها) أي  
المدونة (قوله من الثمن)  
بيان حصنة (قوله بها) أي  
الثمار (قوله هنا) أي في  
مبعض وضع الجائحة (قوله  
وهو) أي المعنى المصطلح عليه  
(قوله بقائه) أي أصله  
مغروسا بارضه (قوله لما) أي  
شيء جنس اتلف فصل  
مخرج ما لم يتلف (قوله من  
مجهوز عن دفعه) بيان  
ما أصل مخرج ما اتلف من  
مقدور على دفعه (قوله  
قدرا) مقهورا (قوله  
من قمر) الخ بيان قدرا (قوله  
بعديعه) صلة اتلف (قوله  
قلت سبأني ما يتخالفه في  
قول المصنف وخبر العامل  
الخ) أقول هذا تفصيل في  
المفهوم فلا بأس به (قوله  
ومثل) بفتحات منتقلا

العربية ولو طلعت الثمرة ولم يحز الاصول ومات المعري بطلت وهو مذهب المدونة عند ابن القطان  
وفضل وجماعة فهذان التأويلان هما اللذان أشار المصنف اليهما في المسئلة قوله ثالث  
لانتهب ان الحوز باحد الامرين اما حوز الاصول او ان تطلع ثمرتها وهذا لم يذكره المصنف  
كما يفهم ذلك من كلامه في توضيحه وعلى ذلك مشى في الشامل فقال وبطلت بموت معريها  
قبل حوزها وهل هو قبض الرقاب او مع طلوع ثمرتها كالهبة والصدقة تأويلان وقال اشهب  
ابارها وقبض رقبتهما وعن ابن القاسم طيبها اه وقوله كالهبة والصدقة يعني انهم لا يمت  
حوزهما الا بقبض الاصول وطلوع الثمرة وهذا تأويل ابن القطان وتناول ابن رزق المدونة  
على ان الهبة والصدقة بخلاف العربية وانه يكنى فيها حوز الاصول فقط والله اعلم ابن رشد  
اختلف في الحياة اذ نصح بها العربية للمعري ان مات المعري فقال ابن حبيب هو قبض الاصل  
وقد طلع فيه الثمرة قبل موته واختلف الشيوخ في تأويل ما في المدونة في ذلك وهل الهبة  
والصدقة كالعربية ام لا فقال ابن القطان قول ابن حبيب تفسير لما في العربية والهبة  
والصدقة وقال ابن مروان وابن مالك قول ابن حبيب خلاف ما فهمنا من معناه للمعري  
والموهر بانه قبض الاصول في حياة المعري وان لم تطلع فيها الثمرة على ظاهر ما في كتاب الهبة  
والصدقة وهو ظاهر التأويلات على ما فيها وقال اشهب اذا برت الخيل قبل موت المعري صحمت  
للمعري لانه لا يمنع من الدخول الى عربته واما ان قبض الاصول وحازها فهي له وان لم تؤبر اه  
فيتعين تفسير يطلع في كلام المصنف يظهر سواء ضبط بضم التحتية مع كسر اللام او بفتحها مع  
ضم اللام ثلاثيا أو رابعيا من باب اكرم أونصر في القاموس طلع الشمس والكوكب طلوعا  
ظهر كاطلع (وزكاتها) أي العربية ان كانت خمسة اوسق فاكثر (وسقيها) حتى تنفخ (على  
المعري) بالكسر من ماله لانها ولو اعراها قبل طيبها وان نقصت عن خمسة اوسق (كأت) بضم  
الكاف وكسر الهمزة من ثمر المعري بالكسر لان الزكاة لا تجب الا في خمسة اوسق فاكثر  
(بخلاف الواهب) لثمرة قبل طيبها فلا زكاة ولا سقي عليه فهمما على الموهر بانه ان كانت خمسة  
اوسق فاكثر فان رهبها بعد طيبها انزكاتها على واهبها لوجوبها عليه قبل هبتها وكذا سقيها اذ  
لا كبيرة منقعة فيه جائد فيها زكاة العربية وسقيها على رب الخائط وان لم تبلغ خمسة اوسق الا مع  
بقية حائطه اعراها بؤاشاتها او بخلاف معينة او بجميع حائطه ابو الحسن ابن يونس أبو محمد يريد  
وبعطيها جميع ثمره الخائط ويكون عليه ان يزكياها من غير وفي التوضيح من وهب ثمره حائطه  
فسقيها وزكاتها على الموهر بانه الان تكون الهبة بعد الاذها فذلك على الواهب اه  
ابو الحسن مما يلحق به هذا من وهب رضيعا فراضعه على الواهب وقيل على الموهر بانه حكمهما  
ابن بشير (وتوضع) بضم الفوقية وفتح الصاد المجهمة أي تسقط عن المشتري من الثمن حصنة  
ما اصابته (جائحة) أي مهاجمة (الثمار) بكسر المثلثة جمع ثمرة والمراد بها اهناء مطلق النابت  
لا المعنى المصطلح عليه وهو ما يجنى من أصله مع بقائه ابن عرفة الجائحة ما اتلف من مجوز  
عن دفعه عادة قدرا من ثمرات ببعديعه اه البنان في النظر قوله بعديعه فانه لا حاجة اليه  
لكونه ليس من حقيقة الجائحة فان قلت مراده تعرف الجائحة هنا قلت سبأني ما يتخالفه في  
قول المصنف وخبر العامل في المساقاة فانه لا يبيع فيه بل المساقاة فقط ومثل للثمار فقال

(قوله لجعل) اى غ (قوله قال) اى غ (قوله ان بيعت) اى الثمار (قوله فيها) اى المدة المعتادة (قوله فيها) اى المدة المعينة (قوله وضعها) اى الجائحة (قوله مع انه) اى الشان (قوله ان كان هذا) ٧٣٧ اى وضع الجائحة (قوله لان له) اى المشتري

(قوله وقال) اى الخط (قوله وعارض) اى الخط (قوله لاقتضائه) اى وبقيت لديني (قوله طيبها) اى قوله انما (قوله اى الثمرة) (قوله قال) اى الباجي (قوله في ذلك) اى المبسوط (قوله ان فيه الجائحة) نصارته (قوله ان فيه الجائحة) بيان مقتضى رواية مضمون (قوله لانها) اى (قوله لانها) اى الجائحة (قوله لانها) اى العربية (قوله ولا تخبر بها) اى العربية (قوله عن ذلك) اى كونها مبسطة (قوله هذا) اى وضع جائحة العربية (قوله لقيامه) اى المعري بالكسر (قوله بها) اى المشتري (قوله ما ان اشتراها) الجائحة (قوله ما ان اشتراها) اى عربته (قوله ما ان اشتراها) اى العربية (قوله من المعري) بالفتح اتفاقا لانه بالاعمال (قوله ثم اشتراها) اى المعري الاوسق (قوله منه) اى المعري بالفتح (قوله فاجبج) اى الحائط (قوله بها) اى الجائحة (قوله وليس) اى اخذ الثمرة في مهر (قوله جائحة) اى المهر (قوله وهو) اى وضع جائحة المهر (قوله ودجه) اى وضع جائحة المهر (قوله واستحسنه) اى وضع جائحة المهر (قوله فكان ينبغي) اى

(كلوز والمقاني) بالمثلثة جمع مقنأة وحمل غ الثمار على ما يدخر كالتمر بالمثلثة والذهب والدين فجعل الكاف للتشبيه قال وتبه بالوزن على ما لا يدخر وبالقائي على ما له بطون ان بيعت على التبقية الى انتم اطيعوا اهل (وان بيعت) الثمار (على) شرط (الجذ) بالجماع لذل واحد ما لها اى القاطع واجبت في مدة جذها المعتادة او به سدها ولم يتمكن من جذها فيها المانع او شرط ان يجدها شيئا في مدة معينة واجبت فيها فقد سأل ابن عبدوس مضمونا عن وجه وضعها مع انه لاسقى على البائع فقال معناه ان المشتري شرط ان يأخذها شيئا به دسقى على قدر حاجته فلودعه البائع الى اخذه في يومه فلا يجاب اليه ويحمل المشتري افاده هب الباني قوله واجبت في مدة الخ هذا التقيد هو الذي يدل عليه ما نقله ابن عبدوس عن مضمون وهو الموافق لقول المصنف وبقيت لديني طيبها الكنه خلاف ظاهر قولها فوضع فيه الجائحة ان باغت الثلث وقول التونسى ان كان هذا لان له سقى الحفظ بقاءه بحاله لا لحدوث زيادة فيه فله وجه كفى الفصل لبقائه بحاله لان زيادة فيه نقله ابن عرفة وهو بقيد ان ما اشترى على الجذ اذا ابقاء فاجبج بعد ايام الجذ انه فيه الجائحة ولذا حمل ح كلام المصنف هنا على عمومته اى ولو اجبت بعد مدة الجذ المعتادة وتمكن من جذها كظاهر المدونة وقال انه الرابع وعارض ما هنا بقوله بعد وبقيت لديني طيبها لاقتضائه انما اذا انتمى طيبها واحتملت الى التأخير لبقاء وطوبى كما غنم فلا جائحة فيها الباجي وهو مقتضى رواية اصبح غنم ابن القاسم انه لا راعى البقاء لحفظ النصارة قال ومقتضى رواية مضمون ان توضع الجائحة في ذلك ح فكان ينبغي للمصنف ان يمشى على مقتضى رواية مضمون ان فيه الجائحة لانها هي الجارية على مذهب المدونة فيما اشترى على الجذ بل هذى اخرى والله اعلم ان كانت الثمار المشتراة من غير عربته بل (وان) كانت (من عربته) اى المشتري التي اشتراها بخوصها اتم اجبت فتوضع عن المعري بالكسر المشتري لانها مبسطة فلها حكم المبيع ولا تخبر بها الرخصة عن ذلك هذا هو المشهور وقال اتمب لقيامه بها لان العربية معروفة ومحمل الخلاف اذا امره بخلاف ثم اشترى عربته بخوصها امان اشتراها بعين او عرض فجا حتمتها من المعري بالفتح اتفاقا واما ان امره اوسقها من حائط ثم اشتراها منه فاجبج ولم يبق الامتداد لتلك الاوسق فلا قيام للمعري بالجائحة اتفاقا فانظر ضيق والشارح بناني (لا) توضع جائحة ثمرة اخوذة في (مهر) ثم اجبت فلا قيام للزوجة بما عند ابن القاسم لبناء النكاح على المكارمة وليس بيعا حقيقة وقال ابن الماجشون توضع جائحة ابن رشد وهو المشهور ورجمه ابن يونس واستحسنه ابن عبد السلام فكان ينبغي للمصنف ان يعتمد ترجيح هؤلاء الاشياخ وأن يشير الى هذا القول بان يقول على الاربع والاطهر والاحسن قاله الخط الباني وفيه نظر به لم يذ كر كلام ابن رشد ونصه بهد قول العتبية قال ابن الماجشون في الذي يزوج المرأة بقرعة قد اصابها فاجبت كلها ان مصيبتها من الزوج وترجع المرأة عليه بقيمة القرعة الخ ابن رشد قول ابن الماجشون هو القياس على ان الصداق ثمن للبضع وقد قال مالك رضي الله تعالى عنه أشبه شي بالمبيع النكاح فوجب

٩٣ منح في الخ) تفرج على قوله ابن رشد وهو المشهور الخ (قوله وفيه) اى كلام الخط (قوله

يزوج) بضم الياء وقع الواو (قوله فاجبت) اى الثمرة (قوله ان مصيبتها) اى الثمرة

(قوله فيه) اي النكاح (قوله وهو) اي البضع (قوله بقيتها) اي الثمرة (قوله وقد فأت) اي البضع (قوله وهو) اي الرجوع  
بصدق مثلها (قوله به) اي الرجوع (قوله ولذا) اي كون اشهر ابن رشد الرجوع بقيمة الثمرة على القول به لا بصدق المثل  
ولم يشهر قول ابن الماجشون بالرجوع على قول ابن القاسم بعدمه صله لم يتعرض (قوله له) اي كلام ابن رشد (قوله وفي لغوها)  
اي الجائحة (قوله لبنائه) اي النكاح ٧٣٨ (قوله وثبوتها) اي الجائحة (قوله لانها) اي الثمرة المدفوعة مهر

الرجوع بالجائحة فيه وقوله ان الثمرة اذا اُجِبت كلها ترجع المرأة على الزوج بقيتها هو  
المشهور في المذهب ووجهه ان الثمرة لما كانت عوض البضع وهو مجهول رجعت بقيتها  
والقياس أن ترجع عليه بصدق مثلها لان عوض المهر البضع وهو مجهول وقد فأت بالعقد  
وهو قول مالك في رواية اشهر رضى الله تعالى عنهم ما اهل المقصود منه فانت تراهم ~~شهر~~ كون  
الرجوع بقيمة الثمرة على القول به لا بصدق المثل ولم يشهر ان ترجع بالجائحة الذي هو مقابل  
قول ابن القاسم كما فيهم ح فتأمل ولذا لم يتعرض له ابن عرفة ونسبه وفي لغوها في النكاح  
لبنائه على المعروف وثبوتها لانها عوض قول ابن القاسم وابن الماجشون وصوبه الصقلي  
والخمي وشروط وضع جائحة الفم (ان بلغت) الثمرة الجائحة (ثلث) الثمرة المبيعة (المكيلة)  
في الكيل وثلث الموزونة في الوزن وثلث المعدودة في العدان كانت الثمرة صنفها واحدا بل  
(ولو) كانت الثمرة الجائحة من أحد صنفين مبيعين معا (كصفاي) بفتح الصاد المهملة  
وسكون السين فاما مهملة فتكون مكسورة فتثناة تحتية صنف من الثمر (وبري) بفتح الواو  
وسكون الراء فكسر الثمن فتحتية صنف آخر منه واجب أحدهما وهو ثلث مجموعهما فتوضع  
جائحته ولا ينظر لثالث كيل الجراح وحده فيها وما يبيع مما يطعم بطونا كالمقاني والورد والباهين  
ومن الثمار مما لا يخرص ولا يدخر وهو مما يطعم في كزة الا ان طيبه يتفاوت ولا يحبس أوله على  
ما يتفاوت كالنفاح والمان واللوخ والموز والارج والتسبن فان أجمع ثمنها انظر فان كان  
ما أصابته الجائحة منه قدر ثلث الثمرة في الثبات فأكثري أول مجزاء أو وسطه أو آخره حط من  
الثمن قدر قيمته في زمانه من قيمة باقيه كان في القيمة أقل من الثلث أو أكثر كان الجراح أقل  
من ثلث الجميع في كيل أو وزن لا في القيمة فلا توضع فيه جائحة نافذة قيمته على الثلث أو نقصت ثم  
قال وأما ما يبيع من الثمرة مما يبيع ويدخر ويترك حتى يجذب جميعه مما يخرص كالخل والعنب  
أولا كالزيتون واللوز والفسق والبطور فاصابت الجائحة قدر ثلث الثمرة فأكثري كيل أو وزن  
أو عدد لا في القيمة وضع عن المبتاع قدر ذلك من الثمن وان أجمع أقل من ثلث الثمرة في المقدار  
فلا يوضع عنه شيء ولا تقويم في هذه الاشياء وان كان في الحائط أصناف من الثمر برني  
وصحافي ومجوة وقدم وغيرها واجب أحدها فان كان قدر الثلث في الكيل من الاصناف  
وضع من الثمن قدر قيمته من جميعها فاناف على ثلث الثمن أو نقص وان اشترى أول جزء من  
القصيل فاجب ثلثها ثلث الثمن موضوع بغير قيمة ولو اشترى خلقتة كان كالمقاني ان أجمع  
قدر ثلثه من أوله أو من خالفته على ما ذكرنا من التقويم البناء في صرح كلامه ان الجنس  
الواحد يعتبر ثلث جميعه اتفاقا الا ان ابن القاسم يعتبر ثلث المكيلة واشهر ثلث القيمة

(قوله وصوبه) اي قول ابن  
الماجشون (قوله وهو) اي  
الجراح (قوله مجموعها) اي  
الصنفين (قوله فيها) اي  
المدونة خبر مقدم (قوله  
بخرص) بضم ففتح مثقلا  
اي لا يخرص قدره وهو على  
اصله (قوله يدخر) بضم الياء  
فتح مثقلا (قوله نظير) بضم  
فكسر (قوله منه) اي  
المبيع (قوله حط) بضم ففتح  
مثقلا (قوله قيمته) اي الجراح  
(قوله من قيمة باقيه) اي  
مجموع قيمته وقيمة باقيه (قوله  
كان) اي الجراح (قوله نافذ)  
اي زادت (قوله قيمته) اي  
الجراح (قوله نقصت) اي  
قيمتها عن الثلث (قوله ثم  
قال) اي في المدونة (قوله  
من الثمرة) بيان ما (قوله مما  
يبس الخ) بيان ما ايضا (قوله  
ويترك) بضم فسكون ففتح  
(قوله ولا) اي ولا يخرص  
(قوله وضع) بضم فكسر  
(قوله من الثمن) بيان قدر  
ذلك (قوله عنه) اي المشتري  
(قوله له) اي الجراح (قوله  
فان كان) اي الجراح (قوله

وضع) بضم فكسر (قوله من الثمن) بيان قدر قيمته اي الجراح (قوله من جميعها) اي قيمة جميع  
الاصناف (قوله نافذ) اي زاد قدر قيمته (قوله خلقتة) اي القصيل (قوله ان أجمع قدر ثلثه الخ) نص صرح بوجه التشبيه ايضا  
(قوله من التقويم) بيان ما (قوله كلامها) اي المدونة (قوله لان ابن القاسم) استدل بالث على يعتبر ثلث جميعه اتفاقا لرفع  
ايهامه الاتفاق على اعتبار الكيل

(قوله والى خلافه) أى اثم بصله اثار (قوله وانواعه مختلفة) حال (قوله منها) أى الانواع (قوله او ثلث الثمرة) أى كيلها (قوله واما ان كان) أى المسيح (قوله بثلث ثمرته) أى كيلها ٧٣٩ (قوله ثلث الثمرة) أى كيلها (قوله الثانى) أى

ذى الاصناف (قوله منه) أى المبيع (قوله معاقلة المرأة الرجل) أى مساواة دية برحها دية جرحه (قوله الثمرة) أى التى يبعث بها اجيبت (قوله الجائحة) أى وضعها (قوله فيه) أى وضع جائحته وعدمه (قوله قال) أى الباجى (قوله وآن) بعد اله مزى حضر او ان (قوله لا يترك تاركه) لا لسوق يرجوها أو لشغل بعرضه (قوله أى فيباح قبل قطعه) (قوله هذا) أى الذى حكى عن سخنون (قوله لما حكمه ابن الحاجب وغيره عن سخنون) أى من وضع جائحة ما تركه لنضارته (قوله كلاه) بشق المسب مشى كلام بلا فون لاضافته (قوله فقوله) أى المصنف (قوله على أنه) أى الشان (قوله الاول) أى المبنى لتناهى طيبه (قوله وأنه) أى المصنف (قوله فى القسم الثالث) أى المتروك لرجاء سوق أو لشغل (قوله ما ذكره المصنف هنا) أى من شرطه فى وضع الجائحة بتقيتها لتناهى طيبها (قوله أولا) بشد الواو (قوله المتقدمين) أى فى كلام ابن الحاجب (قوله وهو) أى

والى خلافه اثار المصنف بولوه كذا النقل فى المصنف الباجى وان كان المبيع جلفا واحدا وانواعه مختلفة فاصيب نوع منها فلا خلاف بين اصحابنا ان الاعتبار بثلث جميع المبيع وهل يعتبر بثلث قيمته او ثلث الثمرة وروى عن اثم بصله ان الاعتبار بثلث القيمة واما ان كان نوعا واحدا فهو على ضرب بين احدهما ما يجس اوله على آخره كالتمر والعنب فهذه الاخلاف فى المذهب ان الاعتبار فى جائحته بثلث ثمرته وان كان مما لا يجس اوله على آخره كالثمن والبطيخ والخوخ والتماح والرمان فاعتبر ابن القاسم فيه ثلث الثمرة واثم بثلث القيمة اه خلاف اثم بصله لا يجس اوله على آخره وفى ذى الاصناف خلاف ما يوهمه قصر المصنف له على الثانى وفى الجواهر ان كان المبيع جنسا واحدا مختلف الانواع فاصيب نوع منه فلا اعتبار بثلث الجميع باتفاق الاصحاب ثم لمعتبر فى رواية محمد بن مالك وابن القاسم وعبد الملك رضى الله تعالى عنهم ثلث الثمرة وفى رواية عن اشم بثلث القيمة اه ومثله لابن الحاجب وابن عرفة والتوضيح وغيرهم \* (فائدة) ابن رشد الثالث عند ما لفظ رضى الله تعالى عنه بسير الا فى الجائحة ومعاقلة المرأة الرجل وما تحمله المعاقلة وزيد قطع ثلث ذنب الفحيسة واستحقاق ثلث دار (و) عطف على بلغت فقال ان (بقيت) بضم الموحدة وكسر القاف مشددة أى تركت الثمرة على اصلها (لينتهى طيبها) الخط فى التوضيح المسئلة على ثلاثة اقسام احدها ان تكون الثمرة محتاجة الى بقائها فى اصولها ليكمل طيبها ولا خلاف فى ثبوت الجائحة فيها فانه ابن شاس الثانى ما لا يحتاج الى بقائه فى اصوله اقام طيبه ولا لنضارته كالتمر والباقس والزرع فلا جائحة فيه بانفاق الثالث ان يتناهى طيبها ولو كن محتاج الى التأخير لبقا موطو بها كالعنب المشتري بعد بدو صلاحه وحكى ابن الحاجب فيه قول ابن الباجى مقتضى رواية اصبيغ عن ابن القاسم انه لا يراعى البقاء لحفظ النضارة وانما يراعى بكمال الصلاح قال ويجب ان يجزى هذا الجزى على ما كان هذا حكمه كالقصيل والقضب والبقول والتمرط فلا توضع جائحة فى شئ من ذلك قال ومقتضى رواية سخنون ان توضع الجائحة من جميعه وحكى ابن يونس عن سخنون اذا تناهى العنب وآت قطافه لا يترك تاركه الاسوق يرجوها أو لشغل بعرضه فلا جائحة فيه ابن عبد السلام هذا مخالف لما حكاه ابن الحاجب وغيره عن سخنون خليل وفى كلامى سخنون على اختلاف بحث لا يخفى الخط لان الكلام الاول فى ابقائه لفظ نضارته والثانى فى بقائه لشغل مشترية أو لسوق يرجوها واقفه أعلم فقوله وبقيت لينتهى طيبها يدل على انه انما توضع الجائحة فى القسم الاول وانه مشى فى القسم الثالث على مقتضى رواية اصبيغ عن ابن القاسم ويظهر ان ما ذكره المصنف هنا خلاف قوله أولا وان بيعت على الجذلا سيما وقد قال ابن عبد السلام عقب ذكره القولين المتقدمين واثار بعض الاندلسيين الى اجراء هذين القولين فيما ينع قبل بدو صلاحه او بعده على ان يجزىه مشترية وهو ظاهر اه ونقله فى التوضيح قال فيه ونقص فى المدونة على انه لو اشترى ثمرته على الجذ ففيم الجائحة اذا بلغت الثلث كالمثل لا لا كالبقول اه ثم قال الخط والحق ان كلامه الاول مخالف للثانى وان الرابع هو الاول فكان

اجراؤها فيه (قوله ونقله) أى كلام ابن عبد السلام (قوله قال) أى المصنف (قوله فيه) أى التوضيح (قوله ان كلامه) أى المصنف (قوله الاول) أى قوله وان بيعت على الجذ (قوله الثانى) أى وبقيت لينتهى طيبها

(قوله ان فيه) أى القسم الثالث (قوله لانها) أى رواية يحنون (قوله هو) أى القسم الثالث (قوله اخرى) أى بوضع الجائحة  
 (قوله ابقاؤها) أى على اصلها انتهى طيبها المصلحة اصلها (قوله) ٧٤٠

أى ما يسع على الجذ (قوله فله) أى المشتري

يذهب للمصنف ان يشى على مقتضى رواية يحنون ان فيه الجائحة لانها هى الجارية على مذهب  
 المدونة فيما اشترى على الجذيل هو اخرى والله أعلم وعطف على بلغت فقال (و) ان (أوردت)  
 بضم الهمز وكسر الراء الثمار بالشراء دون اصلها (أو) اشترى وحدها به بدو صلاحها  
 كما فى ابن الحاجب ثم (الحق) بضم الهمز وكسر الحاء أى اشترى (اصلها) قال فى التوضيح املو  
 اشتراها وحدها قبل بدو صلاحها على القطع ثم اشترى اصلها فله ابقاؤها ولا جائحة (لا) توضع  
 الجائحة فى (عكسه) أى الفرع السابق وهو شراء اصلها وحده ثم شراؤها (أو) شراؤها (معها)  
 أى اصلها فى عقد واحد اتفاقا فى هذه وعلى احد قولين فى عكسه (ونظر) بضم النون وكسر  
 الظاء المعجمة أى نسب قيمة (ما أصيب) بضم الهمز وكسر الصاد المهملة بالجائحة (من)  
 البطون) انما المقننة وما فى حكمها لا يجس أوله على آخره بيان لما (الى) مجموع قيمته وقيمة  
 (ما بقى) سلبها من الجائحة ونعتبر قيمة كل من المصاب والسالم (فى زمنه) هذا ضعيف والذي يجب  
 التقوى به اعتبار قيمة كل منهما يوم اصابه الجائحة و(لا) نعتبر قيمة كل منهما (يوم البيع)  
 خلافا لابن ابي زمنين أفاده عب البناء فى قوله هذا ضعيف يفيد انه موجود وكلام أبى الحسن  
 يفيد انه لا قائل به فانه قال على قولها فان كان الجراح مما لم يجم قدر ثلث الثبات وضع قدره وقبل  
 ما قيمة الجراح فى زمنه مانعه هل قوله فى زمنه ظرف للتقويم وهو الظاهر ثم قال فيكون الحكم  
 أن يعتبر كل بطن فى زمنه ولم يأت أول هذا أحد من الشيوخ وان كان هو الظاهر وانما اختلفوا  
 هل يراعى فى التقويم يوم البيع أو يوم الجائحة واما الاستثناء على القول به فانما هو لتحقيق  
 القدر الذى يقوم والتقويم يوم البيع أو يوم الجائحة على أن يقبض فى أوقاته هذا هو ظاهر  
 كلامهم اهـ والمضى انه بعد انتهاء البطون نظر كم يساوى كل بطن زمن الجائحة على أن  
 يقبض فى أوقاته (ولا يستعمل) بضم التحتية ونحو الجيم بتقويم السالم (على الاصح) عند  
 عبد الحق من الخلاف بل يؤخره وقومه حتى تنتهى البطون ليحقق مقدار كل بطن ثم تعتبر قيمة  
 كل بطن يوم الجائحة وتجمع القيم وتنسب قيمة الجراح لمجموعها وبمثل ذلك النسبة يحيط من  
 الثمن قلت أو كثرت (و) ان اكثرى دارا به الخ أو غيره مثرثرة مزهبة وشرطها المكثري  
 واجبت الثمرة (فى) وضع الجائحة فى الثمرة (المزهوة) من الخ أو ظهرت حلاوتها من غيره  
 (الذاهبة) قيمتها (الكرا) من الأدار (من الأدار) القندق أو الأرض التى بها الخ والشجر وكثير  
 بشرط الثمرة للمكثري بان كانت قيمتها من مجموعها مع الكرا نظر الكون غمرة مبتاعة وعدمه  
 نظر التبعيتها والوضع انما هو فى ثمرة مقصودة بالبيع (أو يلان) ومفهوم المزهوة ان غيرها  
 التابع المستتر للمكثري لا توضع جائحته اتفاقا وانما يجوز اشتراطه بأربعة شروط تبعيته  
 للكرا بكونه ثلثا واشترط جميعه وطيبه قبل انقضاء مدة الكرا وقصد دفع الضرر بتصرف  
 المكثري اليه ومفهوم التابعة ان المزهوة المسترطة فى الكرا غير تابعة توضع جائحتها اتفاقا  
 وكمية التقويم أن تقوم الثمرة وحدها والسكنى وحدها بدون غمرة وتجمع القيمتان وتنسب  
 قيمة الثمرة لمجموعهما ويحيط عن المكثري مثل نسبة ما من الكرا فله ابن يونس (وهل هى) أى

الى مجموع الخ صله تناسب  
 (قوله انه) أى اعتبار قيمة  
 كل فى زمنه (قوله فانه) أى  
 ابا الحسن (قوله قولها) أى  
 المدونة (قوله الجراح) أى  
 نسبته (قوله مما يجمع) أى  
 مع ما جيع أى لمجموعهما  
 (قوله ثم قال) أى أبو الحسن  
 (قوله يتأول) أى يفهم (قوله  
 هذا) أى اعتبار قيمة كل بطن  
 فى زمنه (قوله وان كان هو  
 الظاهر) حال (قوله الاستثناء)  
 أى بالتقويم (قوله والتقويم)  
 أى اعتبار القيمة (قوله انه)  
 أى الشان (قوله بعد انتهاء  
 البطون) صله ينظر (قوله  
 لمجموعها) أى القيم (قوله  
 وبمثل) صله يحيط (قوله او  
 ظهرت) عطف على مزهبة  
 اشبه الفعل (قوله من غيره)  
 أى الخلل (قوله قيمتها) أى  
 الثمرة (قوله بمجموعها) أى  
 قيمة الثمرة (قوله نظر الكون)  
 غمرة مبتاعة (قوله وعنده  
 جائحتها) (قوله وعدمه) أى  
 الوضع (قوله لتبعيتها) أى  
 الثمرة فى البيع (قوله  
 غيرها) أى المزهوة (قوله  
 التابع) نعت غير (قوله  
 المسترط) بفتح الراء نعت  
 غير (قوله اشتراطه) أى  
 غير المزهوة (قوله بكونه  
 ثلثا) أى من مجموعها والمكثري  
 على تقويم (قوله وتنسب) عطف على تقويم

الجائحة

ثلثا (قوله تقويم) بضم ففتحات مثقلا (قوله ويجمع) عطف

(قوله لم يعرف) بضم فسكون ففتح (قوله في التوضيح) خبر مقدم (قوله الى انه) اي الاول (قوله وهو) اي الاول (قوله وعزاه) اي الاول (قوله ومثوبه) اي الثاني (قوله واستظهره) اي الثاني ٧٤١ (قوله في ذلك) صلة فرق (قوله من حق التوفية) بيان ما

واضافته للبيان (قوله وقيد) بقضات متفلا (قوله بعدم معرفته) صلة نسب (قوله لم يعرف) بضم فسكون (قوله ففتحها) اي السارق (قوله وان كان) اي السارق (قوله عنه) اي المبتاع (قوله ونقله) اي التقييد بعدم المعرفة (قوله عدمه) بضم فسكون (قوله فقر السارق) (قوله غير) حال من عدمه (قوله بسره) اي السارق (قوله انه) اي السارق المعدم الذي لا يرجي بسره عن قرب جائحة والجلة خبر الظاهر (قوله وهو) اي يكون السارق المعدم غير مرجو (قوله) اي عن قرب جائحة (قوله ثلاث عشرة الخ) كذا في الخط ولعله تحريف فان المذكور بعده عشرون (قوله) اي ما لا يستطاع دفعه (قوله في وضعه) صلة كاف التقييد (قوله عليه) اي كون التعيب كالتقص (قوله وبفهم) بضم الباء وفتح الهاء (قوله منه) اي كلام ابن رشد (قوله انه) اي الشأن (قوله ينظر) بضم فسكون ففتح (قوله هنا) اي في التعيب (قوله فان) اي نقص قيمتها (قوله

الجائحة ما) اي شي متلف للثمرة (لا يستطاع) بضم أوله (دفعه) عنها (كسماوى) بفتح السين المهملة وخنة الميم اي منسوب للسمااء لكونه من رافعهما بلا عمد لادخل مخلوق فيه كبر بفتح الموحدة والراء اوسكونها وورج وجراد ونبل ومطر (وجيش) وسلطان جائر وليس منها السارق وعليه الاكثر (او) هي ما لا يستطاع دفعه (سارق) لم يعرف وهذا ابن القاسم (خلاف) في التوضيح الاول عليه الاكثر واشار ابن عبد الله سلام الى انه المشهور وهو لابن نافع وعزاه الباجي لابن القاسم في الموازية والثاني لابن القاسم في المدونة وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد قائلا لا فرق بين فعل الادى وغيره في ذلك لما بقي على البائع من حق التوفية وقيد الشيخ والقاسم كون السارق جائحة بعدم معرفته فان عرف فيتبعه المبتاع بعوض ما مرق وان كان معدما ولا يوضع عنه شي من الثمن ونقله في التوضيح ابن عرفة الظاهر في عدمه غير مرجو بسره عن قرب انه جائحة وهو ظاهر المدونة الخط في المسائل الملقوطة الجوانح ثلاث عشرة النار والريح السموم والنبل والفرق بالسبل والبرد والمطر الغالب والمطر المضمر والدود والقط والحزن والجراد والجيش الكثير واللص والجليد والغبار القسود والقضاء أي بيس الثمرة مع تعديرونها واقتسام وهو مثل القناء والجرش أي ضور الثمرة والشوبان أي نساقتها والشمرة أي عدم جريان الماء في الشماريح فلا يطرب الثمر ولا يطيب (وتعبيها) اي الثمرة بما لا يستطاع دفعه (كذلك) أي نقص قدرها في وضعه ان بلغ النقص الثلث ايكن الثلث في المشبه في القيمة لعدم نقص الذات الخط نص عليه ابن رشد في سماع أبي زيد من كتاب الجوانح وبفهم منه انه ينظر هنا الى نقص قيمتها فان كان قدر ثمنها موضع والا فلا في ضيق فان لم تهلك الثمرة وتعيبت بغبار أصابها أو ربح أسقطها قبل تنالها طمها فنقص منها في البيان المشهور انه جائحة فينظر الى ما نقص هل بلغ الثلث في موضع أم لا وقال ابن الماجشون ليس جائحة وهو أحد قول ابن القاسم وانما هو عيب فيجوز المبتاع بين القسمة بلا شيء والرد كذلك (وتوضع) بضم القوقية وفتح الضاد المجهمة الجائحة (من العطش) ان كانت الثلث بل (وان قات) بفتح القاف واللام مشددة عنه لان سقيها الى بائعها فاشبهت ما فيه حق توفية وظاهر المصنف ولو قلت جدا لابن رشد لا يوضع القليل الذي لا خطبه له وشبهه في وضعها وان قلت فقال (ك) جائحة (القول) بضم الموحدة والقاف كخس وكزبرة وهندبا ولساق ابن عبد البر ما لم يكن نازها لا باله (والزعران والريحان) بفتح الراء (والقرط) بفتح القاف وسكون الراء واهمال الطاء أي العشب الذي تاكله الدواب عياض واداء ليس يعرف وأما بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة تخلي يجعل في ثقب الأذن للزينة ويقطعها واهتمام الطاء فهو غير يدبغ به الجلد فاده الخط وضبطه في انقاموس بضم القاف وذكروه معاني منها الثبت ومنها الحلي الذي يجعل في شحمة الأذن وقال انه فارسي (والقضب) بفتح القاف وسكون الضاد المجهمة فوحدة عياض أي القصة التي تطعم للدواب وهو القتب اذا كان يابس او قال الاصمعي اذا جفت فهي القضب (وروي التوث) الذي

قولي (بفتح اللام) (قوله كذلك) اي بلا شيء (قوله عنه) اي الثلث (قوله لان سقيها) اي الثمرة (قوله فاشبهت) اي الثمرة (قوله ولو قلت جدا) اي جائحة العطش (قوله ما لم يكن) اي الجاه

يعان به دوزا الحرير ولومات الدود فهو جائحة في الورق فلم يشتره فسخه عن نفسه كمن اكرى  
 حماماً وفندقاً فخلاً بالبلد ولم يجد من يسكنه (ومغيب) بضم الميم وفتح الغين المججمة والتخنية  
 مشددة (الاصل كالجزر) بفتح الجيم والزاى فراء وبكسر الجيم أيضاً يقال له في المغرب  
 الاسفندرية ولا فرق في هذه بين كون جائحة من العطش أو غيره فلو قال ومطلقاً في كالبقول  
 الخ لا فاد هذا والفرق بين الثمار والبقول ان جزا البقول شيئاً فبلا يضبط قدرها وان العادة  
 سلامتها من غير العطش وان العادة انه لا يقال في الثمار ارجحت الا اذا ذهب ثلثها وفي قوله  
 ومغيب الاصل اشعار بجواز بيعه وهو كذلك لكن بشرط قطع بعضه ورويته كان حوضاً واكثر  
 وقيل لا يباع الا المقالوع وقيل تكفى رؤية ما ظهر منه ويدخل في مغيب الاصل جدره قصب  
 السكر تباع وحدها ومع كراء أرضها ولا يجوز اشتراط بقائها بعد فراغ مدة السكر ان طوع  
 له المسكرى بذلك جاز ويجوز اشتراطها للمكرى لانها من ماله قاله ابن ابى البناى جعل مغيب  
 الاصل كالبقول فهو قولها وأما جائحة البقول الساق والبصل والجزر والفجل وغيرها فيوضع  
 قليل ذلك وكثيره اه ابن عرفة جعل الجزر والفجل من البقول فتحوقل اللغوى وغيره المتبسطى  
 أما المقسائى والبطيخ والباذنجان والقرع والفجل والجزر والموز والورد والياسمين والخسيري  
 والعصى والبول الاخضر والجلدان فحكمها كلها حكم الثمار راعى فيه التثنية وروى محمد  
 عن أشهب ان المقائى كالبقول يوضع قليلها وكثيرها وما قدمناه أشهر وبه القضاء اه فانظره  
 مع ما تقدم والله اعلم (ولزم المشتري باقيا) أى الثمار السالم من الجائحة بحصته من الثمن ان كثر  
 بل (وان قل) الباقي اتفاقاً فالمبالغة ليجرد دفع التوهم وقرى بين الجائحة والاستحقاق بذكرها  
 فكان المشتري دخل عليها وبوقوع العقد في الاستحقة ان على غير مملوك (وان اشترى) شخص  
 (اجناساً) من الثمار كخول وعنب وتين في صفقة (فاجب بعضها) جنساً منها كله أو بعضها أو  
 أكثر كذلك (وضعت) بضم الواو وكسر الضاد المججمة الجائحة عن المشتري (ان بلغت قيمته)  
 أى الجنس الجاه (ثلث) مجموع قيم (الجميع) أى الذى أوجب والذى سلم (و) ان (أجج) بضم  
 الهمز وكسر الجيم (منه) أى الجنس الجاه (ثلث مكيته) أى الجاه (وان تناهت الثمرة) المبيعة  
 بعد بدو صلاحها على الحد في طيها انما أجيحت (فلا جائحة) موضوعاً عن المشتري وأما لو  
 اشتراها بعده على أخذها شيئاً فاجيحت فتوضع جائحة على مذهب المدونة وقد تقدم وشبهه  
 في عدم وضع الجائحة فقال (كألف قصب الحلو) فلا جائحة فيه على المشهور ولأنه انما يباع بعد طيبه  
 بظهور وحلاوته وان لم تتكامل البنانى هذا مذهب المدونة معنون قال ابن القاسم توضع جائحة  
 القصب الحلو وهو أحسن ابن يونس هو القياس ابن حبيب توضع جائحة القصب غير الحلو اذا  
 بلغت الثلث وانظر هل هو القصب الفارسى (ويابس الحب) المبيع بعده يسه أو قبله على قطعه  
 وبقى الى يسه فاصابته جائحة فلا توضع (و) ان ساقى دبعاً طاملاً يعض غره فاجج (خير)  
 يضم انهاء المججمة وكسر النجمة مشددة (العامل في المساقلة) أى المعتد على خدمة الشجر  
 يعض غره اذا اصاب الثمرة جائحة (بين سقى الجميع) أى ما أجمع وما لم يجمع بالجزء المساقى عليه  
 (أو تركه) أى فسح عقد المساقاة عن نفسه (اذا أجيح الثلث فأكثر) ولم يبلغ الثلثين وكان الجاه  
 مشاعاً فان كان معبداً لزمه سقى ما عداه فان بلغ الجاه الثلثين خيرا العامل سواء كان الجاه

(قوله فهو) أى موته (قوله)  
 قولها) أى المدونة (قوله)  
 السالم) نعت باقيا (قوله)  
 بحصته) أى الباقي صلته لزم  
 (قوله من الثمن) بيان حصته  
 (قوله فالمبالغة) الخ تفرع  
 على اتفاقاً (قوله فرق) بضم  
 فكسر مخففاً (قوله بتكررها)  
 أى الجائحة (قوله فكان)  
 المشتري) بفتح الهمز وشد  
 النون (قوله عاها) أى  
 الجائحة (قوله بوقوع الخ)  
 عطف على بتكررها (قوله)  
 كذلك) أى كله أو بعضها  
 (قوله في طيها) صلة تناهت  
 (قوله بعده) أى بدو صلاحها  
 (قوله هذا) أى عدم وضع  
 جائحة القصب الحلو (قوله)  
 وهو) أى وضع جائحة  
 القصب الحلو (قوله هو) أى  
 وضع جائحة القصب الحلو  
 (قوله فاصابته جائحة) أى  
 بعد يسه (قوله العقد) جنس  
 (قوله على خدمة الشجر)  
 فصل يخرج العقد على غيرها  
 (قوله يعض غره) فصل  
 يخرج العقد على خدمة  
 الشجرية بدأ وعرض (قوله)  
 بين سقى الجميع) صلة خير  
 (قوله بالجزء المساقى عليه)  
 صلة سقى (قوله فان كان)  
 أى الجاه (قوله ما عداه)  
 أى الجاه



(قوله منه) اي الثمر (قوله عند ابن القاسم) صله يضع (قوله وروايته) اي روايته عن مالك رضي الله تعالى عنه ما (قوله وهو) اي الوضع (قوله بناء الخ) صله يضع (قوله وروى ابن وهب) اي عن مالك رضي الله تعالى عنه ما (قوله على انه) اي المستثنى (قوله بالاولى) بفتح الهمز \* (فصل اختلاف المتبايعين) \* (قوله بنقد) ٧٤٣ صله متبايعان (قوله لان فعلة) اي متبايع علة

يأعقب الالف قوله بفتح  
الاء اي ولم تبدل ألفا  
سكون ما قبلها (قوله عقبها)  
اي الالف (قوله لاعلال  
فعلة) اي بافع (قوله وهو)  
اي فعلة (قوله ببدال) صله  
اعلال (قوله تحركها) اي  
الياء صله ابدال (قوله انه)  
اي المصنف (قوله به) اي  
الثنى (قوله بدليل) صله أواد  
واضافته للبيان (قوله بان  
قال أحدهما عين الخ) تصوير  
لاختلافهما في جنسه (قوله  
ولا يئنه لاحدهما) حال  
حذف منه من الاول (قوله  
كلهما) أي في فسخ البيع  
(قوله في يده) أي حوز  
المشتري صله فوات (قوله  
بتغير سوق) صله فوات  
(قوله لصحته) أي البيع علة  
اعتبار قيمتها يوم بيعها (قوله  
لشعوله) اي العوض الخ علة  
ان كان أحسن (قوله وهو)  
أي كلام حج (قوله لقاعدة)  
اضافته للبيان (قوله ومخالف)  
عطف على الموافق (قوله علم)  
بضم العين (قوله انها) اي  
السعة (قوله وهذا) أي علم  
انها لو كانت مثلية الخ من  
قوله قيمتها (قوله ان كان)

شائعا ومعينا (و) شخص بائع ثمرة بعد بدو صلاحها (مستثنى) بكسر النون (كيل معلوم)  
كعشرة أو سق (من الثمرة) المبسطة على أصولها بخمسة عشر درهما مثلا (فجاح) بضم القوقبة  
اي الثمرة (ع) اي القدر الذي (يوضع) عن المشتري وهو الثلث (يضع) بفتح التحتية والضاد  
المجتمعة البائع من الكيل المستثنى (عن مشتريه) اي الثمر (بقدره) أي الجاح منه عند ابن  
القاسم وروايته وهو المشهور بناء على ان المستثنى مشتري وروى ابن وهب لا يضع عنه من  
المستثنى شيئا بناء على انه بقي ويضع عنه من الدراهم فلو باع ثمرة ثلاثين أردنا بخمسة عشر  
درهما واسدس ثلثي عشرة أو ادب واجب ثلث الثلاثين وضع عن المشتري ثلث الدراهم وثلث  
المستثنى على المشهور ومفهومه ككيل انه لو استثنى جزأ شائعا كربع لوضعت الجائحة عن  
المشتري بالاولى وهذا متفق عليه فلا اثر كدوان تنازعا في حصول الجائحة فعلى المشتري  
اثباتها وان تنازعا في قدرها فقبل القول للبائع وقيل للمبتاع وأصل يضع يضع بكسر الضاد  
لحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم أبدلت الكسرة قصبة المناسبة لعين الحلقبة ووقعه سبحانه  
وتعالى أعلم  
\* (فصل) \* في بيان أحكام اختلاف المتبايعين (ان اختلف) الشخصان (المتبايعان) لشيء  
بنقد أو غيره بضم الميم وفتح القوقبة مثني متبايع يأعقب الالف لان فعلة متبايع بفتح الباء  
وأي بائع فهو بالهمز عقبها لاعلال فعلة وهو باع بابد الباء الالف التحركها عقب فتح وصله  
اختلف (في جنس الثمن) الظاهر انه أراد به مقابل الثمن بدليل التشبيه الا في قوله كفقونه بان  
قال أحدهما عين والاخر عرض (او) اختلفا في (نوعه) أي الثمن بان قال أحدهما ذهب  
والاخر ورق ولا يئنه لاحدهما (حافا) اي المتبايعان كل على نفي دعوى الاخر وتحقيق  
دعوى نفسه مقدما للنفي على الاثبات (وفسخ) بضم فاء كسر اي البيع سواء قامت السلعة  
أوفات وتكولهما كلفهما فبرد المشتري للبائع السلعة ان لم تقف (ورد) أي برد المشتري  
للبيع (مع الفوات) للسلعة في يده بتغير سوق فاعلى (قيمتها) اي السلعة معتبرة (يوم بيعها) اي  
السلعة لصحته حج لو قال عوضها بدل قيمتها كان أحسن لشعوله مثل المشلى عب وهو  
الموافق لقاعدة القيمة في المقوم والمثل في المثل ومخالف لقولت علم من قوله قيمتها انما لو  
كانت مثلية لرد مثلها وهذا على اعتبار المقوم لكن يعارضه عموم المنطوق فتلزم القيمة مع  
القوات مطلقا مثلها كان أو مقوما وهو ظاهر ما في التوضيح وغيره ويؤيده كون المعترض  
القيمة يوم البيع مع ثابته بانه أول زمن نسلط المشتري على البيع وقوله أيضا عن بعضهم يوم  
ضمتها المشتري وفي حلالوا إشارة حال ظاهر في المثل والمقوم لشبه البيع هنا بالقاسد اذ المبرض  
أحدهما يقول الاخر وان حلف أحدهما وتكلى الاخر فلا يفسخ بوقضى الحالف على الناكث  
(و) ان اختلفا (في قدره) أي الثمن بان قال البائع عشرة والمشتري ثمانية فافسوخ على

يعارضه اي المفهوم (قوله المنطوق) اي قوله ورد قيمتها (قوله مثلها كان) اي البيع (قوله وهو) اي لزوم القيمة مطلقا (قوله  
ويؤيده) اي لزوم القيمة مطلقا (قوله تعليل له) اي اعتبار يوم البيع في التقويم (قوله وقوله) اي نت عطف على كون (قوله  
له) اي ضمان القيمة مطلقا (قوله قال) اي حلالوا (قوله لشبه الخ) علة مقدرا اي وهو كذلك

(قوله ما لم يفت) أي الممن (قوله من الثمن) بيان ما (قوله وشبهه) بفحان مثله أي المصنف (قوله في انهما) أي المتبايعان صلة  
شبهه (قوله في جنسه) أي الممنون (قوله مطلقا) أي فاق الممنون ولم يفت (قوله في قدره) أي الممنون (قوله في جنس الثمن ونوعه)  
أي بان يراد من الثمن المعقود عليه الذي يشاهما (قوله راجع لجميع ما تقدم) أي الاختلاف في الجنس والاختلاف في النوع  
والاختلاف في القدر أي بقصر الثمن على مقابل الممنون (قوله به) أي الثمن (قوله بمد) بضم الموحدة (قوله فقيها) أي المدونة  
(قوله انظر البناء) نصه عقب ما تقدم ٧٤٤ فالاقسام ثلاثة طرفان وواسطة والواسطة الاختلاف في السمر والمحمولة

فيه قولان هل هو من الاول  
او من الثاني فالصفة كالكيل  
بلاختلاف وانما هو في السمر  
والحمولة وهو ظاهر التوضيح  
أيضا لكنه خلاف ما لابن  
يونس ونصه ابن حبيب اذا  
اختلفا في الصفة كجد ووسط  
وكسمر او بغيره وقد اتفق  
البائع وتفرق اصدق البائع  
بمينه ولم يجعله كالختلافهما  
في جنسين وقال فضل بن  
مسلمة يتحاذان وينسخ  
كالختلافهما في جنسين اه  
بفضل خلاف ابن حبيب  
وفضل في مطلق الصفة  
وقوله وقد اتفق الدائع الخ  
هو معبني قول النخعي  
الاختلاف في الصفة  
كالكيل لجه قبض الثمن  
مع التفرق فوتا مصداقا  
البائع لان النزاع في  
الممن وتصدق المشتري  
الاتي في النزاع في الثمن  
وفي العتية اذا قبض البائع  
الثمن وهو دينارم اختلفا  
في الممن فسمع يحيى ابن  
القاسم يصدق البائع بمينه لقبضه الدينار ابن رشد هذا خلاف قول ابن القاسم قيمه لانه لم  
النقد فوتا ثم قال من جعل قبض الساعة فوتا جعل قبض الدينار فوتا ومن لم يرب قبض الساعة فوتا لم يرب قبض الدينار فوتا لان  
يغيب عليه البائع وقيل الا ان يطول زمن حبيته عليه والقياس لا فرق ان غاب عليه بين الطول وعدمه (قوله سن) بضم السين  
وشد النون (قوله حلف) أي باتهما (قوله فاقول له) أي المشتري (قوله فخالقهما) أي المتبايعين (قوله وان لم يختلفا في الثمن)  
حال (قوله ولعله) أي خالفهما

الرواية  
النقد فوتا ثم قال من جعل قبض الساعة فوتا جعل قبض الدينار فوتا ومن لم يرب قبض الساعة فوتا لم يرب قبض الدينار فوتا لان  
يغيب عليه البائع وقيل الا ان يطول زمن حبيته عليه والقياس لا فرق ان غاب عليه بين الطول وعدمه (قوله سن) بضم السين  
وشد النون (قوله حلف) أي باتهما (قوله فاقول له) أي المشتري (قوله فخالقهما) أي المتبايعين (قوله وان لم يختلفا في الثمن)  
حال (قوله ولعله) أي خالفهما

(قوله وانما قصد) أى فى الرواية (قوله انه) أى الشأن (قوله عنده) أى أبى اسحق (قوله وكذا) أى اختلافهما فى قدر الاجل  
فى حلقهما والفسخ ان لم تقف وتصديق المشتري بينهما ان فانت (قوله على هذا) أى اختلافهما فى أصل الاجل (قوله وقوله  
الآتى والقول لثانى الرهنية الخ) جواب ما يتوهم من منافاته لما هنا من تحالفهما والفسخ (قوله لان الثمن يزيد بعدم الرهن  
والجمل وينقص بوجودهما) على ان يكون الاختلاف فيهما كالاختلاف فى قدر ٧٤٥ الثمن (قوله وهذا) أى كون الثمن

يزيد بعدمهما وينقص  
بوجودهما (قوله وان كان  
الخ) حال (قوله بقولها)  
أى المدونة (قوله جاز) أى  
مضى وزم (قوله لانه) أى  
أخذ الرهن أو الجمل (قوله  
الاختلاف) أى بكلامها  
(قوله على المصنف) أى ابن  
الحاجب فى جعله الاختلاف  
فى الرهن والجمل كالاختلاف  
فى قدر الثمن المقتضى لزيادته  
بعدمهما ونقصه بوجودهما  
(قوله انه) أى الشأن (قوله  
لو كان) أى الثمن (قوله به)  
أى الرهن أو الجمل (قوله  
منعديا) أى بأخذ الرهن  
أو الجمل فيخير موكله فى  
امضاء تصرفه ورده (قوله  
ولم يذكرها) أى الاختلاف  
فى قدر الثمن أو فى الثمن أو قدر  
الاجل أو الرهن أو الجمل  
(قوله مسئلتى) بفتح الذاء  
منفى مسئلة بلان لاضافته  
(قوله ويجعل) عطف على  
يذكر (قوله ذلك) أى  
حلقهما والفسخ (قوله فى  
الاولين) أى الاختلاف فى  
الجنس والاختلاف فى النوع  
(قوله وفى هذه الجنس) أى

الرواية وانما قصد ان لا يصح مدعى النصف فى الربع وليتكم على تمام النصف ولم يقل أبو  
اصحق بقولهما وتفاضلتهما اذا ادعى البائع النصف وقال المبتاع لم اشتري الا الربع  
وسكت عنه فانظر هل يستويان عنده أولا والاظهر عنده لمدى الفرق بينهما ولا اختلاف انهما  
لا يتحالفان ولا يتفاضلان اذا كان البائع هو الذى ادعى بيع النصف وانما الخلاف هل  
يتحالفان ويتفاضلان أم لا اذا كان المبتاع هو الذى ادعى شراء النصف لان الجملة قد تزيد فى  
ثمنها فن حجة المشتري أن يقول لا أرضى أن أخذ الربع بالسوم الذى اشتريت به النصف والربع  
إذا أخذ منه الربع بالسوم الذى رضى أن يبيع به النصف لم يكن له حجة أفاده الحط (أو)  
اختلاف فى (قدر أجل) الثمن بان قال البائع الى شهر والمشتري الى شهرين فان لم تقف السبعة  
تفاضلتهما سخاوان فانت فالتول للمشتري ان أشبهه وكذا ان اختلاف فى أصل الاجل بان قال  
البائع حالا والمبتاع الى أجل قاله فيه ولم يتكلم المصنف على هذا وان اختلاف فى انتمائه فالتول  
لمنكره ان أشبهه وسيمد كره المصنف أفاده الحط (أو) اختلاف فى وقوع البيع بشرط (رهن)  
لشئ فى الثمن المؤجل وعدمه وقوله الآتى فى الرهن والقول لثانى الرهنية محله فى تنازعهما فى  
سبعة معينة هل هي رهن أو ودعية ولم تعرض مدعى الرهنية ليكون عقد البيع والقرض أو  
غيرهما اشترط فيه رهنيتها أم لا فالمرحوم مختلف عجب ويحتمل عطف رهن على المضاف  
اليه أى تنازعا فى قدر رهن (أو) تنازعهما فى وقوع البيع بشرط (جمل) بالثمن المؤجل أى  
صله بان قال البائع بعتك بكذا أجل كذا بشرط جمل وقال المبتاع لا بشرطه أو قدره كبتك  
على جملين وقال المشتري على واحد قال فى التوضيح لان الثمن يزيد بعدم الرهن والجمل  
وينقص بوجودهما وهذا هو الظاهر وان كان وقع فى المذهب ما يدل على ان الرهن لاصحة  
للمن الثمن ومثله لابن عبد السلام محتج بقوله ما ومن امره أن يسلم لك فى طعام ففعل وأخذ  
رهنه أو جمل بغير أمره لانه زيادة توفى اه ابن عبد السلام واليك النقطة فى وجهه  
الاعتراض على المصنف اه ووجه النقطة انه لو كان يختلف به الثمن اسكان الوكيل متعديا  
اه قاله طنى وأفاد حكم اختلافهما فى قدر الثمن أو فى الثمن أو فى قدر الاجل أو الرهن أو  
الجمل فقال (حاشا) أى المتبايعان فى كل من القروع الخمسة (وفسخ) البيع ولم يذكرها مع  
مسئلتى الاختلاف فى الجنس والنوع ويجعل جواب السبعة حاشا وفسخ لعموم ذلك  
الاولين مع بقاء المبيع وفواته من غير نظر لدعوى شبهه وفى هذه الجنس حلقهما والفسخ مع  
بقائه فقط كما بأتى وأما مع فواته فيضمن بالثمن الذى ادعاه من يعمل بشبهه على ما بأتى ولعل  
الفرق ان الاختلاف فى جنس الثمن أو نوعه اختلاف فى ذاته بخلاف الاختلاف فى الجنس  
فانه اختلاف فى شئ زائد على الذات اما الرهن والجمل والاجل فظاهر وانما فى قدر الثمن ومثمن

٩٤ منخ نى الاختلاف فى قدر الثمن أو فى الثمن أو فى الاجل أو الرهن أو الجمل (قوله مع بقائه) أى المبيع (قوله وأما  
مع فواته) أى المبيع (قوله فيضمن) بضم الياء أى المبيع (قوله بعمل) بضم الياء (قوله الفرق) أى بين الاختلاف فى جنس  
الثن أو نوعه والاختلاف فى أحد الخمسة (قوله فى ذاته) أى الثمن

(قوله اتفاقهما) أي المتبايعين (قوله أصل كل) أي من الثمن والمثمن (قوله الفسخين) أي الفسخ لاختلافهما في الجنس أو النوع والفسخ في اختلافهما في أحد الخمسة (قوله فهو) أي أن حكمه بالخ تبريع على في الفسخين (قوله عند ابن القاسم) صله قيد (قوله والفرق) أي بين اختلاف المتبايعين واللعان (قوله للاول) أي قول ابن القاسم (قوله الخلاف) أي في اشتراط الحكم في الفسخ وعدمه (قوله فيما الخ) خبر فائدة (قوله فله ذلك) أي الرضا ولا يفسخ (قوله لا عند غيره) أي ابن القاسم (قوله انهما) أي المتبايعين (قوله وكاشهما) أي المتبايعين (قوله ولو في حق المظالم) مبالغة في الفسخ ظاهر او باطنا (قوله فلو وجد) أي المظالم (قوله له) أي المظالم ٧٤٦ (قوله بعد الفسخ) تنازع فيه وحد وأقر (قوله فله) أي المظالم (قوله به) أي حقه

فلان اتفقا على أصل كل صير الزائد المختلف فيه كأنه زائد على أصل الذات وقوله (أن حكمه) بضم فكسر (به) أي الفسخ قيد في الفسخين جميعا فهو راجع للبيع عند ابن القاسم وقال مضمون وابن عبد الحكم يفسخ بنفس الاتفاق كاللعان والفرق الاول ان اللعان تعدد لتعلق النكاح وتوابعه بالعبادات والبيع من المعاملات التي لا ينقطع النزاع فيها الا بالحكم وفائدة الخلاف فيها اذا رضى أحدهما قبل الحكم بما قال الآخر فله ذلك عند ابن القاسم وكأنه بيع ثان لا عند غيره وظاهر قوله أن حكمه به انهما ان تراديا على فسخه بإلحاح لا يفسخ وقال سنده يفسخ وكأنهما اتفاقا لا فسحا (ظاهرا) بين الناس (وباطنا) بين العبد وربه تبارك وتعالى ولو في حق المظالم على المعقود وقال سنده يفسخ في حق المظالم ظاهرا فقط فلو وجد بينة أو أقر له خصمه بعد الفسخ فله القيام به وعمره اذا كان المبيع أمة والبائع ظالم فلا يحل له وطؤها على كون الفسخ ظاهرا فقط ويحل على المشهور ولا يحل للمبتاع وطؤها اذا طفر به أو أمكنه وهو ظاهر كلام الشارح رحمه الله المشهور أن الفسخ في حقه باطنا حتى على الضعيف فيما يظهر لا خذه عنه وليس للبائع الظالم إذا فسخ البيع أن يبيعه وأن حصل فيه فوت فليس له فسخه على الضعيف لا على المشهور فان قيل قوله ظاهر او باطنا ينافي قوله الاتي في الصلح ولا يحل للظالم وقوله الاتي في القضاء لا حل حراما أجيب بأن الحكم بفسخ البيع مع قطع النظر عن كذب الكاذب منزل منزلة تقاييلهما وبأنهما المتراضيان على الخلف وحلقا فكأنهما تقايلا وبأن الحكم بالفسخ حكم بحال وتبعه الوطء بخلاف ما في القضاء فانه بثبوت شيء بشهادة زور ولو أطلع الحاكم عليه لم يحكمه فإداه عب البناني ابن الحاجب يفسخ ظاهر او باطنا على الأصح في ضيق ما صححه المصنف ذكر سنده أنه ظاهر المذهب ويرجى الثاني بأن أصل المذهب أن حكم الحاكم لا يحل حراما وذكر المازري القولين وزاد ثالثا لبعض الشافعية أن كان البائع مظلوما ففسخ ظاهر او باطنا ليس به تصرفه في المبيع بوطء وغيره وإن كان ظاهرا ففسخ ظاهر فقط لانه غاصب وفي المعيار سئل ابن أبي زيد عن باع جارية من رجل فأنكره المشتري هل يحل له وطؤها فأجاب إذا لم يجد عليه بينة بشرا ثم فليطئه ويبرأ ويعد هذا منه كتسليمها له بثمنها ويحل له وطؤها إن قبلها أو ألقى بها على هذا التسليم ويشهد عدلين أنه انما باعها عاميه ويقض ثمنها الذي باع به أولا وبوقف ما زاد عليه فلهما أقر المشتري الاول فهو له ورأيت لأصنوني في كتاب ابنه انها

(قوله وعمره) أي الخلاف في كون الفسخ ظاهرا باطنا في حق المظالم أو ظاهرا باطنا فيه (قوله ويحل) أي وطؤها له (قوله وأمكنه) أي وطؤها المبتاع (قوله وهو) أي منع وطئها المبتاع المظالم (قوله ان الفسخ الخ) بيان للمشهور بجذف من (قوله في حقه) أي المبتاع المظالم (قوله لا خذه) أي المبتاع (قوله ان يبيعه) أي المبيع (قوله فيه) أي المبيع فوت (قوله فليس له) أي البائع (قوله تملكه) أي المبيع (قوله وبأنهما) أي المتبايعين عطف على بان (قوله بان الحكم الخ) عطف على بان (قوله رج) بضم فكسر مثقلا (قوله الثاني) أي كون الفسخ ظاهرا فقط (قوله القولين) أي الفسخ ظاهرا وباطنا والفسخ ظاهرا لا باطنا (قوله تصرفه) أي البائع (قوله وان كان) أي البائع (قوله لانه) أي البائع (قوله فأنكره) أي البيع (قوله هل يحل له) أي البائع (قوله فاجاب) أي ابن أبي زيد (قوله لا تحل عليه) أي المشتري (قوله فليطئه) أي البائع (قوله ويبرأ) أي البائع (قوله ويقض ثمنها) أي البائع (قوله الذي باع به أولا) أي البائع (قوله فلهما) أي المشتري الاول (قوله فهو له) أي المشتري الاول (قوله رأيت لأصنوني في كتاب ابنه انها

لانه) أي البائع (قوله فأنكره) أي البيع (قوله هل يحل له) أي البائع (قوله فاجاب) أي ابن أبي زيد (قوله لا تحل عليه) أي المشتري (قوله فليطئه) أي البائع (قوله ويبرأ) أي البائع (قوله ويقض ثمنها) أي البائع (قوله الذي باع به أولا) أي البائع (قوله فلهما) أي المشتري الاول (قوله فهو له) أي المشتري الاول (قوله رأيت لأصنوني في كتاب ابنه انها

(قوله ذلك) أي عدم حمله للبائع (قوله به) أي جواب ابن أبي زيد صلة تفهيم (قوله أعزل) أي تعب الطبيب في مداواته (قوله المفصل) أي في البائع من كونه مظلوماً فيفسخ ظاهره وباطنه وظالماً ظاهره فقط ٧٤٧ (قوله الحن) أي أقوى وأبلغ (قوله في

القروع الخمسة فقط) أي الاختلاف في قدر الثمن أو في الثمن أو الأجل أو الرهن أو الجمل (قوله فيها) أي القروع الخمسة (قوله تصديقه) أي المشتري (قوله بالشرطين) أي دعواه الأشبه وحلفه (قوله كذا) أي فواته يبد مشترية (قوله فان أشبه البائع وحده) مفهوم أن ادعى الأشبه (قوله صدق) أي البائع (قوله فان فات بعضه) أي المبيع مفهوم أن فات المبيع كله (قوله ماسلكه) أي المصنف (قوله لدلته) أي ماسلكه (قوله عند القوات الخ) صلة ترجيح (قوله على دعوى البائع) صلة ترجيح (قوله وان أشبه) أي البائع مباغته (قوله ولموافقه) أي ماسلكه (قوله عطف على دلالة) (قوله قولها) أي المدونة (قوله ان أفى) أي المبتاع (قوله كذبه) أي المبتاع (قوله فان أفى) أي البائع (قوله وقول المارزي) عطف على قولها (قوله ولو قال) أي المصنف (قوله المصوب) يكسر الواو (قوله يبدل) أي قوله وصدق مدعى الأشبه (قوله الى هذا) أي إجماعهم ما سواه

لا تحل للبائع وانما ذلك اذا لم يقبلها اه أبو علي به تفهيم ما يشكل والباء الذي أعزل وان صاحب القول المفصل هو الذي أصاب المفصل والاجوبة التي ذكرها ز ضعيفة لان قوله في الاول مع قطع النظر عن كذب الكاذب هو الموجب لكون الفسخ ظاهراً فقط وقوله في الثاني المتراض على الحلف الخ يقال عليه ان الصادق في نفس الامر انما رضى بحلف الكاذب المجزء عن بيان كذبه فاذا وجدينة أو اقره خصمه فهو كالقرار بعد الصلح على الانتكار وهو يفيد الفسخ ظاهراً فقط ويرد الثالث بان القضاء ببيع المال وغيره وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انما انا باشر مثلكم وانكم تحتمه سمون الى ولعل بعضكم أن يكون الخ من يجتمه من بعض فاقضى له على فهو ما سمع من قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من نار وشبهه في الفسخ ظاهراً وباطناً ان حكمه به قال (كننا كلهما) أي المتبايعين عن اليمين في المسائل السبع فيفسخ البيع ظاهراً وباطناً ان حكمه به (وصدق) بضم فكسر مثلاً شخص (مشتري) في القروع الخمسة فقط (ان ادعى) المشتري (الأشبه) أي المعتاد فيها الأشبه البائع أيضاً لا (و) ان (حلف) المشتري على نفي دعوى البائع وبخلافه دعواه فيه او حمل تصديقه بالشرطين (ان فات) المبيع كله يبد بمحوالة سوق فاعلى وهل كذا ان فات يبد بآئعه قولان فان أشبهه البائع وحده صدق ان حلف وان لم يشبهه واحد منهم احلفه او مضى بالقيمة فان فات بعضه فلكل حكمه طئي ماسلكه هو الصواب لدلالة على ترجيح دعوى المشتري عند القوات وموافقة الشبهه على دعوى البائع وان أشبهه ولو وافقته قولها من باع جارية فتفانت عند المبتاع فقال بائعها بعها بمائة دينار وقال المبتاع بخمسة مائة فان المبتاع مصدق بيمينه ان أفى بما يشبهه كونه ثمنها يوم ابتاعها فان تبين كذبه حلف البائع ان ادعى ما يشبهه فان أفى بما لا يشبهه أيضاً فعلى المبتاع قيمتها يوم ابتاعها اه وقول المارزي ان فاتت يبد المشتري وادعى الأشبه صدق وان لم يدعه الا البائع صدق وان ادعى ما لا يشبهه فحقا لقاوضى بالقيمة اه ولو قال وصدق من ادعى الأشبه كما قال المصوب لم يدل على ما ذكرنا بل يوهم انهم ما سواه لأمريه لاحدهما على الآخر وهو خلاف مشهور المذهب وقد أشار من الى هذا ومن العجب ان ح مع تحقيقه ارضى ما قال المصوب وان نسخة مشتركة فيقال لا يعنى ان محل الخلاف والتفاسخ اذا دعيا معاملاً لا يشبهه أو ما يشبهه أما ان ادعى أحدهما وحده ما يشبهه فانه يصدق بشرط الحلف والقوات اه بخلاف المشهور والله الموفق (ومنه) أي القوات الذي تضمنه فات (تجاهل) أي دعوى البائع والمبتاع جهل قدر (الثن) الذي وقع البيع به فانه في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام وقرره غ وتمت كلام المصنف وفائدة تبديله المشتري باليمين فانه قال مالك رضى الله تعالى عنه ان مات المتبايعان فورثتهما في القوت وغيره مكانهما ان ادعوا معرفة الثمن فان تجاهلاه وتصادقا على البيع حلف ورثة المبتاع انهم لم يعلموه ثم يحلف ورثة البائع انهم لم يعلموه ثم ترد فان فاتت بتغير سوق فاعلى لزم ورثة المبتاع بقيمة في ماله ابن يونس بدت ورثة

الخ (قوله وفائدة) أي كون تجاهل الثمن فواتاً (قوله فيها) أي المدونة (قوله تجاهلاه) أي المتبايعان الثمن (قوله ترد) بضم ففتح أي السلعة (قوله في ماله) أي المبتاع

(قوله فاشبه) اى تجاهل الفن (قوله فواتها) اى السلعة (قوله بايدهم) اى ورثة المبتاع (قوله وكذا) اى تجاهل الورثة (قوله لوتجاهله) اى الفن (قوله فى التبذنه) اى باليمين (قوله فظهر كون التجاهل فوتا) تفريع على نصها ونص ابن يونس وعبد الحق (قوله وان ما قاله الخ) عطف على كون (قوله وانه) اى ما قاله ابن عبد السلام ومن تبعه عطف على كون (قوله له بو) بضم النون والموحدة وشذوا أى بعد ٧٤٨ (قوله الماعلة) اى تجاهل (قوله تقريره) اى الشارح (قوله وبه) اى قول ابن يونس

لمبتاع باليمين لان مجهله الثمن عندهم كالفوت فاشبهه فواتهم بايديهم وكذا لو توجب له المبتاع بان  
ابدى المبتاع باليمين والافرق بين المبتاعين وورثتهما والعلة في التبدلة ان مجهله الثمن كالفوت  
طفي فظهر كون التجاهل قوتاً وان ما قاله ابن عبد السلام ومن تبعه صواب وله أحسن من  
قول الشارح أى ومما يصدق فيه مدعى الشبهة مثل ان يقول أحد المبتاعين لا علم لي بما وقع  
عليه التبايع ويقول الآخر وقع بكذا فان من ادعى المعرفة يصدق فيما يشبهه وكذا الوارث اهـ  
انبوا المقتاة عن تقريره وما قاله ابن يونس فهو لعبد الحق وبه تعلم ان قول ابن عرفة قول ابن  
عبد السلام مجهله الثمن فوت يردانه لو كان فوتاً لما ردت فيه السلامة وقد قال فيها ان حلف  
ورثة المبتاع حلف ورثة البائع وردت السلامة غير ظاهراً وكأنه لم يستحضر قول ابن يونس وعبد  
الحق وغيرهما ولذا انبأ ذلك لابن عبد السلام فقط وقد امكن بما قلناه كله وتنبه للصواب  
وردت في كبرى تقرير المشرح بما قلناه (وبدئ البائع) باليمين في صورتيهما فهما هذا هو  
المشهور والاصل استحباب ملكه والمشتري ادعى خروجه عنه وظاهره ان ورثته ينزلون  
منزله وظاهره الوجوب وهو كذلك على أحد قواين حكاهما ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب  
واستقر به في التوضيح قاله ت (وحلف) أى يحلف من توجهت عليه يمين من المبتاعين  
(على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه) ويقدم النفي على الاثبات فيقول في تنازعهما في  
قدر الثمن ما بعتهما بثمانية ولقد بعتهما بعشرة ولا يكفي اقتصاره على النفي لاحتمال انه باعها بتسعة  
مثلاً والمشتري ما بعتهما بعشرة ولقد ابتعتهما بثمانية ولا يقتصر على النفي لذلك هذا مذهب  
ابن القاسم سند وجوز الاثبات قبل نكول الخصم لانه تباع للنفي فلو كانت اليمين على  
الاثبات وحده فلا تكون الا بعد نكول الخصم ويحلف عليه ما بالتصريح أو بالمفهوم  
بان باقى بصريح أو بالتبع أو ما بعتهما أو ابتعتهما لا يكذب أو بعتهما أو ابتعتهما لا يكذب  
فقط (وان) اتفاق على التأجيل بشهر مثلاً (اخلفا) أى المبتاعين (في انهما الاجل)  
لاختلافهما في مبدئيه بان قال البائع آثرل الشهر والمبتاع منتصفه ولا يئنه لاحدهما وفاتت  
السلعة (فالقول) المحكوم به (لمسك) بضم فسكون فكسر (التقضي) بفتح الفوقية والقاف  
وكسر الضاد المعجمة مشددة أى انقضاء الاجل مشترياً كان أو بالتبع يمينه ان أشبهه سواء  
أشبهه الاخراج لان الاصل عدم انقضائه فان أشبهه الاخر فقط فقله يمينه فان لم يشبهه أيضاً  
حلفاً ومضى بالقيمة فان لم تنف السلعة حلفاً وفسخ فان اقاما يمينتين متعارضتين عمل يمينه البائع  
لنقد مها نارحاً قاله د وسكت المصنف عن اختلافهما في أصل الاجل فان كان المبيع  
قاماً حلفاً وفسخ الاعرف به وان فات عمل بالعرف والاصل في المبتاع يمينه في الامد القريب  
الذي لا تهمه فيه كما افاده بقوله في الاقرار وقبـ لـ لـ مثله في بيع لا قرض والاصل في البائع

وعبد الحق صله تعلم (قوله)  
غريظا (هر) خبران (قوله)  
وكأنته (بفتح الهاء) وشد  
النون اى ابن عرفة (قوله)  
لذا) اى عدم استحضاره  
قولى ابن يونس وعبد الحق  
وغريهما عله نسب اى ابن  
عرفة (قوله ذلك) اى كون  
الجهل فونا (قوله الم)  
يفتح من مقلا (قوله تنبه)  
بفتحات من مقلا اى س (قوله)  
تقرير الشارح) اى المتقدم  
(قوله بما قلناه) اى من ثبوت  
عن المقابلة (قوله فى صور)  
صله بدا (قوله هذا) اى بدء  
البائع (قوله اذا الاصل  
الخ) عله بدئ البائع (قوله)  
خروجه) اى المبيع (قوله)  
عنه) اى ملك البائع (قوله)  
وظاهره) اى المصنف (قوله)  
ان ورثته) اى البائع (قوله)  
منزله) اى البائع (قوله)  
الوجوب) اى لبده البائع  
(قوله واستقر به) اى  
الوجوب (قوله لذلك) اى  
احتمال انه ابتاعها بثمنه  
مثلا (قوله هذا) اى حلف  
كل على نفي دعوى خصمه مع  
تحقيق دعواه (قوله لانه)

اي الاثبات (قوله عليهم) اي الاثبات والثني (قوله بان ياق) بخصر تصوير المذهب وهم (قوله لان الاصل عدم بجمية)  
انه ضانه) عله ان القول المنكر نقضه (قوله به) اي الاجل (قوله وان فات) اي المبيع (قوله عمل) بضم فكسر (قوله والا) اي  
وان لم يكن عرف (قوله صدق) بضم فكسر مثقلا (قوله والا) اي وان ادعى المشتري اجلا بعيدا فيه تهمة

(قوله وفيها) اى المدونة (قوله نقذه) اى حلول الثمن (قوله صدق) اى المبتاع ٧٤٩ (قوله ان ادعى) اى المبتاع (قوله

والا) اى وان ادعى المبتاع  
احلا بعيدا يقيم فيه (قوله  
مدعيه) اى الامد المعروف  
(قوله من اطلاق القول)  
بيان ما (قوله قبل المقارفة)  
صلة تبصر (قوله وافقه) اى  
العرف (قوله لانه) اى  
العرف (قوله لانه) اى المشتري  
دفع الثمن مقبول قوله (قوله  
في الاولى) بضم الهمز اى  
اعتماد دفع الثمن قبل اخذ  
الثمن (قوله لجرانته) اى  
العرف (قوله هذا) اى  
التنصيص السابق (قوله  
ودلالة) عطف على شهادة  
(قوله السلعة) مفعول  
التسليم (قوله في الثانية) اى  
جران العرف بالدفع قبل  
الاخذ وبعبءه (قوله  
لاقراره) اى المشتري (قوله  
انه) اى المشتري (قوله انه)  
اى الشان (قوله ان كان) اى  
المبيع (قوله صدق) اى  
اى فى دعواه دفع الثمن (قوله  
به) اى دفع الثمن (قوله صدر)  
بفتحات مشقلا (قوله انه)  
اى البائع (قوله اختلغا) اى  
المبايعان (قوله فى القبض)  
اى لثمن او ثمن (قوله فان  
قامت بينة) اى بالقبض  
(قوله وثبت) اى العرف  
بقبض الثمن قبل البيئونة  
(قوله وان لم يكن) بضم  
الموحدة (قوله قوله) اى  
المشتري فى دفع العوض

بيمينه وفيها فى كتاب الوكالة ان ادعى البائع نقذه والمبتاع تأجيله صدق ان ادعى اجله قرية  
لا يقيم فيه والاصدق البائع الا ان يكون للمبتاع اليه السلعة امد معروف فالتقول قول  
مدعيه واقتصر تحت وح على ما فى تضمين الصانع من اطلاق القول للبائع وقد تقدم  
(و) ان اختلغا (فى قبض) اى دفع (الثمن) بان ادعاه المبتاع وانكره البائع (أو) اختلغا فى  
قبض (السلعة) بان ادعاه البائع وانكره المبتاع ولا يمينه لمدعى القبض (فالاصل بقاءهما)  
اى الثمن عند المشتري والسلعة عند بائعه (الا لعرف) بقبض الثمن أو السلعة قبل المقارفة  
فالتقول لمن وافقه بيمينه لانه كشاهد (كلمه أو بقرى بان) اى انفصل المشتري (به) عن البائع  
ان قل بل (ولو كثر) فيصدق المشتري لموافقه دعواه العرف حين انفصل اليه (والا) اى وان لم  
يكن به سواء اعتقد دفع الثمن قبل اخذ الثمن فقط أم اعتد قبله وبعبءه (لا يعمل) بقوله  
انه دفع الثمن (ان ادعى دفعه) اى الثمن (به) الاخذ (للسلعة) لدعواه ما يخالف العرف فى الاولى  
وانقطاع شهادته له فى الثانية لجرانته بالدفع قبل الاخذ وبعبءه (الحط هذا كله اذا كان  
المشتري قبض السلعة فى التوضيح عن البيان اذ لم يقبض المشتري الثمن وادعى انه دفع الثمن  
فلا خلاف انه لا يعتبر قوله اه (والا) اى وان لم يدع دفعه بعد الاخذ بل قبله والعرف الدفع  
قبل البيئونة كما هو الموضوع (فهو يقبل) دعوى المشتري الدفع لشهادة العرف له فى الاولى  
ودلالة تسليم البائع له السلعة فى الثانية (أو) يقبل قوله (فيما هو الشان) اى العرف ان يقبض  
قبل اخذ وهذا لا يشكل مع موضوع المسئلة فانه اى الدفع قبل البيئونة به (أولا) يقبل  
مطلقا جرى عرف بالدفع قبل الاخذ فقط أو به وبالدفع بعده لاقراره بقبض المبيع واشتغال  
ذمته بئمه فلا يبرأ بدعواه دفعه (أقوال) ثلاثة واشعر قوله ان ادعى دفعه بعد الاخذ الخ  
انه قبض السلعة فان لم يقبض ما وادعى دفع ثمن فلا يقبل قوله اتفاقا قاله الشارح وت هو  
ظاهر حيث لا يجوز العرف بخلافه ووافقه البائع على عقد البيع وتنازعا فى قبض ثمنه ومفهوم  
كلمه أو بقرى انه ان كان كدار صدق مشتران ووافقه العرف وأطال الزمن طولا يقضى العرف  
به صدره ذانى الشامل ونحوه قول ح دخل تحت كافى كلمه ما اذا طال الزمن طولا يقضى  
العرف انه لا يصبر اليه بترك القبض اه ثم ما ذكره المصنف بعد قوله الا لعرف بخلاف القول  
اللباب ان اختلغا فى القبض فالاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف  
عمل عليه اه وهو المطابق لما يجب به الفتوى فالمناسب الاقتصار عليه وترك التنصيص الذى  
بعبءه بخلافه بان يقول عقب قوله الا لعرف فيعمل بدعوى موافقه ويحذف ما عداه فانه  
عب البناءى قوله ما ذكره المصنف بعد قوله الا لعرف بخلاف القول اللباب الخ غير صحيح بل  
ما ذكره المصنف هو تنقسم ما فى اللباب وقد ساقه الحط شاهد الكلام المصنف وفيه التمثيل للعرف  
بالعم ونحوه وتفرع الخلاف عليه مثل ما فعله المصنف ونص الحط قال فى اللباب الخامسة  
ان يختلفا فى القبض والاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل عليه  
وقد ثبت فيما يباع بالاسواق والعم والخز والفكاكه وشبه ذلك فان قبضه مبتاعه وبان به  
فالتقول قوله فى دفع العوض وان لم يكن به فالتقول قوله أيضا عند ابن القاسم وقول البائع فى  
رواية شبيب وقال يحيى بن عمر القول قول المشتري فيما قل وقول البائع فيما كثر واما غير ذلك

(قوله من الساع والحيوانات) بيان غير ذلك (قوله فلا يقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله منه) أي المشتري (قوله قبضه) أي مثله (قوله انه) أي بائعه (قوله بطلب) صلة بادر (قوله في رسم) خبر مقدم (قوله اليه) أي البائع (قوله اذا قام) أي المشتري (قوله انه) أي البائع (قوله دفعها) أي السلعة (قوله وان قام) أي المشتري (قوله به) أي البيع (قوله فهو) المشتري (قوله مصدق) بفتح لدال (قوله القبض) مفعول اقتضاء (قوله والتخلف) عطف على اقتضاء (قوله لقبضه) أي الثمن (قوله منه) أي المشتري (قوله فلا يقبل) بضم الياء وفتح الباء (قوله منه) أي البائع (قوله دعواه) أي البائع (قوله بعده) أي الاشهاد بقبضه (قوله انه) أي البائع (قوله لم يقبضه) أي الثمن ٧٥٠ (قوله منه) أي المشتري (قوله وانه) أي البائع (قوله أشهد على نفسه) أي بقبضه

من السلع والحيوانات والعقارات القول فيه قول البائع مع عينه مالم يمض من الزمان ما لا يمكن الصبر اليه كعشرين عاما ونحوها ابن بشير وذلك راجع الى العادة اه (واشهاد) الشخص (المشتري) على نفسه (ببقاء) الثمن (في ذمته) مقتضى بضم الميم و كسر الصاد المججمة (القبض) المشتري (حقيقته) أي الثمن وهي السلعة عرفا فلا يقبل منه دعوى عدم قبضه (وحلف) بفتحات مثقلا المشتري (بائعه) انه اقبضه الثمن (ان بادر) المشتري بطلب الثمن بعد انما حده كعشرة الايام فان لم يبادر فليس له تخليفه الخط في رسم الكراء والاقضية من سماع اصبح ان اشهاد المشتري على البائع بدفع الثمن اليه مقتضى القبض الساعة اذا قام بعد شهر فاكثرا القول قول البائع انه دفعها بيمنه وان قام بالقرب كالجعة فالقول قول المشتري انه لم يقبضها وعلى البائع البيعة وفي المسائل الملقوطة من باع عرضا أو حيوانا الى أجل وكتب به وثيقة فلما حل الاجل انكر المشتري قبض السلعة فهو مصدق الان تعين البيعة قبضه اه وشبهه في اقتضاء الاشهاد القبض والتخليف بشرط المبادر فقال (كاشهاد البائع) على نفسه (بقبضه) الثمن من المشتري فهو مقتضى لقبضه منه فلا يقبل منه دعواه بعده انه لم يقبضه منه وانه اشهد على نفسه ثبته به واعتماده فيه الخبر وتشر يفاله بين الناس وله تخليف المشتري ان بادر بعد الانهاد الخط وبذا اتفق بعض المالكية في القرض عب وأما اشهاد البائع باقباض المبيع فالظاهر انه كاشهاد المشتري باقباض الثمن فيجوز فيه تفصيله فان كان التنازع بعد شهر من الاشهاد حلف البائع وان قرب كالجعة حلف المشتري انه لم يقبض المبيع وانظر ما بين الجعة والشهر ولو اشهد المشتري على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه فالظاهر انه لم يخلف البائع ان بادر قال صر جرت العادة بكتب الوصول قبل القبض فاذا ادعى الكاتب عدمه حلف المقبض ولو طال الامر أفاده عب البناني قوله وأما اشهاد البائع باقباض المبيع الخ يعني ان اشهاد البائع بدفع المبيع للمشتري ثم قام يطلب منه الثمن بمنزلة اشهاد المشتري بدفع الثمن للبائع ثم قام يطلب المبيع منه ففي هذه ان تمام بعد شهر صدق البائع بيمنه وفي القرب القول للمشتري بيمنه انه لم يقبض المبيع وفي الاولى القول للمشتري بعد شهر وللبيع في القرب انه لم يقبض الثمن وهذا يقتضي ان اشهاد المشتري بدفع الثمن بخلاف لاشهاده ببقائه في ذمته وعلى هذا اقتصر ح وخش وفيه نظر فان ابن رشد في سماع اصبح سوى بينهما في

منه (قوله ثبته) أي البائع (قوله به) أي المشتري (قوله واعتماده) أي البائع (قوله فيه) أي المشتري (قوله له) أي المشتري (قوله وانه) أي البائع (قوله وبذا) أي اقتضاء اشهاد القبض اياه صلة اتفق (قوله في القرض) أي اذا اشهد المقرض على نفسه من المقرض ثم طلبه منه وادعى انه أشهد على نفسه بدون قبض ثبته به بمقرضه وحسن ظنه به (قوله فيه) أي اشهاد البائع بدفع الثمن (قوله تفصيله) أي اشهاد المشتري بدفع الثمن (قوله لوصول) بضم الواو أي الوثيقة التي يكتب فيها وصل من فلان لفلان ماله عليه من اجرة عقار أو قرض أو من ساعة ونحوه بختم المؤجر أو المقرض أو البائع (قوله عدمه) أي القبض (قوله المقبض) بضم فسكون فكسر أو ففتح (قوله ثم قام)

أي البائع (قوله منه) أي المشتري (قوله ثم قام) أي المشتري (قوله منه) أي البائع (قوله في هذه) أي اشهاد القولين المشتري بدفع الثمن ثم قيامه بطلب المبيع من بائعه (قوله ان قام) أي المشتري (قوله وفي الاولى) بضم الهمز (قوله وهذا) أي الكلام المتقدم (قوله لاشهاد) أي المشتري (قوله يبقائه) أي الثمن (قوله في ذمته) أي المشتري (قوله وعلى هذا) أي التخالف صلة اقتصر (قوله وفيه) أي التخالف نظر (قوله بينهما) أي اشهاد المشتري بدفع الثمن واشهاده ببقائه في ذمته (قوله فانه) أي ابن رشد (قوله من ان القول للبائع) بيان ما (قوله مطلقا) أي مع القرب والبعده



القولين فانه بعد ان ذكر ما في سماع اصبح من ان القول للبائع مطلقا لكن يحاف مع القرب  
من الاشهاد لامع بعده وهو الذي مشى عليه المصنف ذكر ما نصه وقيل ان حل الاجل صدق  
البائع بيمينه في دفع السلعة وان كان بالقرب صدق المشتري بيمينه ولو كان أشهد على نفسه بالثمن  
وكذا لو أشهد المبتاع بدفع الثمن ثم قام بطلب السلعة بالقرب الذي يتأخر فيه القبض ويستغل  
فيه الايام والجمعة ونحو ذلك فالقول قول المشتري وان بعد كسره فالقول قول البائع وهذا  
ظاهر قول ابن القاسم في الدمياطية وهو اظهر من رواية أصبغ هذه ثم وجهه ونقله ابن عرفة  
وق ربح التونسي رواية أصبغ في كتاب ابن يونس بعد ذكر الخلاف مانصه أبو اسحق والاشبه  
انه اذا أشهد على نفسه بالثمن ان البائع مصدق في دفع السلعة اذا الغالب ان احدا لا يشهد على  
نفسه بالثمن الا وقد قبض العوض اه وبه تعلم صحة حل قول المصنف واشهاد المشتري بالثمن  
الخ على اشهاد يبقائه بذمته واشهاد بدفعه كما ان اشهاد البائع بدفع المبيع يثبت ان يكون  
مثله اشهاد يبقائه في ذمته على وجه السلم وذكر ز اشهاد المشتري على نفسه بقبض الثمن ثم  
ادعى عدمه وبهذا يتم في المسئلة ست صور اشهاد المشتري بالثمن في ذمته أو بدفعه أو بقبض  
الثمن واشهاد البائع بان المبيع في ذمته أو بدفعه أو بقبضه ثمه وقوله عن صر حلف المقبض  
ولو طال الخ مثله في الخرشى وظهر ان المقبض اسم فاعل وان القول قول مدعى الدفع وهو غير  
ظاهر اشهادة العرف الاخر ونقل أحمد بابا عن المعيار ان العرف جرى بان المقترض لا يقبض  
السلف حتى يأتي بوثيقة القبض قال فيكون القول للمقترض انه لم يقبض وهل يمين أم لا  
خلاف وعليه فالقبض في كلام الناصر بالغتخ اسم مقبول لموافق ما ذكر والله أعلم (و) ان  
اختلفا (في) وقوع البيع (بالبت) والخيار فالقول قول (مدعيه) أي البت لانه الغالب ولو  
مع قيام المبيع ان لم يجز عرف بالخيار وحده فان اتفقا على الخيار وادعاء كل لنفسه خاصة تتحلفا  
ثم هل يفسخ أو يكون بنا قولان لابن القاسم وشبهه في تقديم القول فقال (كمدعي) بضم الميم  
وكسر العين (العصبة) للبيع فالقول قوله دون مدعي فساد ولا يختلف الثمن به ما بدليل ما يليه  
بان قال أحدهما وقع ضروة الجمعة والاخر بين الاذان الثاني والسلام منها وقات المبيع فانه  
أبو بكر بن عبد الرحمن وحذاق أصحابه في المتسطة ان ادعى أحدهما في السلم انهم لم يضر به  
أجلا أو ان رأس ماله تأخر بشرط شهر أو كذبه الاخر فالقول قوله مدعي الحلال منهما بيمينه  
الا ان تقوم للاخر بينة على فساد ففسخ السلم ويرد البائع رأس المال الشيخ أبو بكر بن عبد  
الرحمن القول قول من ادعى بلال اذا قات السلعة فان كانت قائمة فبطلت لسان وبقا مضان  
والى هذا ذهب حذاق أصحابه وقال بعض القرويين القول قول مدعي الصحة فانت السلعة أو لم  
تقت اه وحل كون القول قول مدعي الصحة (ان لم يغلب الفساد) للبيع في عرفهم فان غلب  
في عرفهم فالقول قوله مدعيه (وهل) القول لمدعي الصحة ان لم يغلب الفساد سواء اختلف  
الثمن بهما ام لا أو القول قوله في كل حال (الا أن يختلف بهما) أي الصحة والفساد (الثمن) أي  
العوض الشامل للثمن كدعوى أحدهما بيع الام وحدها أو الولد وحده قبل انغارها والاخر  
بيعهما معا أو دعوى أحدهما ان الثمن خروا والاخر انه دراهم الخط وكدعوى البائع انه باعها  
بمائة مثالا والمشتري انه يقيمتا أو بما يظهر من السعر (ف) سكا لا اختلاف في (قنره) أي الثمن

(قوله من الاشهاد) صلة  
القرب (قوله لامع بعده)  
أي الاشهاد (قوله ذكر) أي  
ابن رشد خيران (قوله صدق)  
بضم فكسر (قوله وان  
كان) أي التنازع (قوله ثم  
قام) أي المبتاع (قوله بعد)  
بضم العين (قوله وجهه)  
بفتح مفتلا أي ابن رشد  
قول ابن القاسم (قوله انه)  
أي المشتري (قوله وبه)  
ما تقدم صلة تعلم (قوله على  
اشهاد) أي المشتري (قوله  
يبقائه) أي الثمن (قوله بذمته)  
أي المشتري (قوله ثم ادعى)  
أي المشتري (قوله عدمه)  
أي قبض الثمن (قوله قال)  
أي أحمد (قوله لانه) أي  
البت الغالب (قوله ان لم يجز)  
عرف بالخيار وحده بان  
جرى بالبت وحده أو جرى  
بهما فان جرى بالخيار وحده  
فالقول لمدعيه (قوله وقع)  
أي البيع (قوله منها) اه  
الجمعة (قوله فان غلب) أي  
الفساد (قوله بهما) أي  
الصحة والفساد

(قوله في حاقهما) صلة كاف التشبيه (قوله واشبهه) اي المشتري (قوله بان الغالب بيعهما) صلة اعترض (قوله فهو) اي المثال (قوله بالام) اي بيعها (قوله وهو) اي التمثيل (قوله من ان التعريق الخ) بيان المذهب (قوله يمثل) بضم ففتح مثقلا (قوله أجل) بضم فكسر مثقلا ٧٥٢ (قوله فان باب السلم الخ) صلة المناسب الخ (قوله اذ يكفي الصحة في الجملة) نية ان أحد

قال الغالب فيه الصحة  
فالقول لمدعيه او قال س هو  
صحح على دعواهما ولكنه  
يفسخ ان لم يجمعهما فليس  
اختلافهما فيه بالصحة  
والفساد فكيف تعمل صحة  
التمثيل بكفاية للصحة في الجملة  
وتعمل الصحة في الجملة بكفاية  
فرضها في المثال (قوله في يده)  
اي المسلم اليه (قوله بظن)  
بضم ففتح (قوله تصرفه) اي  
المسلم اليه (قوله فيه) اي  
الزمن (قوله بها) اي العين  
(قوله واتقاعه) اي المسلم  
اليه (قوله بها) اي العين  
(قوله ما) نكرة مؤكدة  
طولا اي سواء كان يظن  
تصرفه فيه بها واتقاعه  
فيه بها أم لا (قوله بغيبته)  
اي المسلم اليه (قوله عليها)  
اي العين (قوله في باب البيع)  
صلة كاف التشبيه (قوله  
من قيمة أو مثل) بيان ما (قوله  
عرف) بضم فكسر اي اعتد  
(قوله من مثل تلك السلعة)  
بيان ما (قوله يقرر) بضم الباء  
وفتح القاف والراء الاولى  
(قوله فيعهم) بضم الياء وفتح  
العين المهملة والميم الاولى  
مثقلا (قوله في أول الكلام)

اي قوله ان اعى مشها بجعله شاملا للاختلاف في جنس أو قدر المسلم به أو فيه أو الرهن أو الجليل (قوله فان عقده)  
تنازعا قبل فوات رأس المال (مفهوم مع فوات رأس المال) (قوله يقبض) بضم فسكون ففتح نائب فاعله ضمير المسلم فيه فلذا أبرزه  
(قوله فيه) اي الموضع

(قوله اى المسلم) بضم الميم  
وكسر اللام (قوله  
الاختلاف) اى فى موضعه  
(قوله فان تنازعا) اى فى  
موضعه (قوله قبله) اى  
فوات رأس المال (قوله  
مطلقا) اى اشبهأ واشبه  
أحدهما أولا (قوله احتياجه)  
اى الفسخ (قوله اشترط)  
بضم التاء وكسر الراء (قوله  
أيلة) اى التى بين مصر والشام  
(قوله عقبة برقة) اى التى بين  
مصر والمغرب (قوله بها) اى  
مصر (قوله بأمر) صلة انشاء

عقده) أى المسلم بيمينه (والا) أى وان لم يدع أحدهما موضع عقده ان ادعيا معا غيره (قال بائع)  
أى المسلم اليه يصدق بيمينه ان أشبهه سواه أشبه المشتري أيضا ثم لأن أشبه المسلم وحده صدق  
بيمينه (وان لم يشبه واحد) منهم ما فى دعواه (تحالفا) أى المسلم والمسلم اليه كل على نفي دعوى  
صاحبه وتحقق دعواه (وفسخ) بضم فكسر السلم وكلامه حيث حصل الاختلاف بعد  
فوات رأس المال فان تنازعا قبل حلقا وفسخه مطلقا والظاهر احتياجه لحكم لان الموضع  
كالاجل وتقدم احتياج الفسخ بالاختلاف فيه الى حكم وشبهه فى الثبوت شرعا فقال  
(كفسخ ما) أى سلم اشترط فيه ان المسلم فيه (يقبض) بضم الياء وفتح الباء (بمصر) وأريد بها  
جميع عملها وهى طولا من البحر المالح لغرس كنديرة والعريش الى اسوان بضم الهمز وسكون  
السين آخره نون مدنية باقضى الصعيد وعرضه من عقبة أيلة الى عقبة برقة فان أريد بها  
المدنية المعينة فقط فانشار اليه بقوله (وجاز) شرط ان يقبض المسلم فيه (بالفسطاط) بضم الفاء  
أى مصر العتيقة سميت به لانشائها موضع فسطاط عمرو بن العاص رضى  
الله تعالى عنه بأمر أمير المؤمنين الامام عمر بن الخطاب رضى الله  
تعالى عنه (وقضى) بضم فكسر رأى دفع المسلم فيه (بسوقها)  
أى السلعة المسلم فيها من الفسطاط ان كان لها  
سوق (والا) أى وان لم يكن لها سوق  
(ففى أى مكان) من الفسطاط  
يقضى المسلم فيه  
الا لعرف خاص  
فيعمل به  
\* (تم الجزء الثانى وبلغه الجزء الثالث أوله باب فى بيان أحكام السلم الخ) \*

• (فهرسة الجزء الثاني من شرح منخ الجليل على مختصر العلامة خليل) •

صحيحة

- ٥٢ فصل في النكاح  
 ٧٩ فصل في بيان اسباب الخبار واحكامه  
 ٩٦ فصل في خيار الامة بكامل عتقها تحت عهد  
 ٩٩ فصل في بيان احكام الصداق  
 ١٦٩ فصل في بيان احكام القسم بين الزوجات والنشوز وما يناسبهما  
 ١٨٢ فصل في الخلع  
 ٢٠٢ فصل في بيان شروط طلاق السنة وما يتعلق به  
 ٢٠٦ فصل في بيان اركان الطلاق وما يتعلق بها  
 ٢٨٣ فصل في احكام الاستنابة على الطلاق  
 ٢٩٥ فصل في احكام رجعة المطلقة طلاقا رجعييا وما يتعلق بها  
 ٣٠٧ (باب في الايلاء وما يتعلق به)  
 ٣٢٣ (باب في الظهار واحكامه وما يتعلق به)  
 ٣٥٥ (باب في احكام اللعان)  
 ٣٧١ (باب في العدة وما يتعلق بها)  
 ٣٨٥ فصل في مسائل زوجة المفقود وما يناسبها  
 ٤٠٣ (باب في احكام واقسام الاستبراء ومن يلزمه والمواضعة وما يتعلق بها)  
 ٤١٥ فصل في بيان احكام تدخّل العدد والاستبراء  
 ٤١٩ (باب في احكام الرضاع)  
 ٤٣٠ (باب في النفقة بالنكاح والملاّ والقراية)  
 ٤٤٧ فصل في نفقة الرقيق والداية والقريب وخادمه والحضنة وما يتعلق بها  
 ٤٦٠ (باب في البيع)  
 ٥٣٧ فصل في بيان ما يحرم فيه ربا الفضل والنساء من الطعام الخ  
 ٥٨٥ فصل في بيان احكام بيع الوعد الاجل  
 ٦٠٣ فصل في بيان احكام مسائل بيع الغينة  
 ٦٠٩ فصل في البيع بشرط الخبار  
 ٧١١ فصل في بيان احكام بيع المراهمة  
 ٧٢٢ فصل في بيان ما يتناول به البيع وما لا يتناول به وحكم بيع الثمرة وشراء العريضة بخبرها  
 والجائحة  
 ٧٤٣ فصل في بيان احكام اختلاف المتبايعين

• (تمت) •





















